

شرح التصريح على التوضيح

د

التصريح بمضمون التوضيح في النحو

وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى التوفيقى سنة ٩٠٥ هـ
على "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" للإمام العلامة
جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى

تحقيق
محمد باسل عيون السود

الجزء الأول

منشورات

محمد عيسى بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الطريف، شارع البحري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

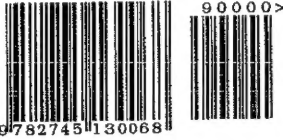
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3006-4



9 782745 130068

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

مقدمة المحقق

الحمد لله وحده لا شريك له ، أستعينه وأستغفره وأتوب إليه ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين .
وبعد :

فإن الألفية (الخلاصة) لابن مالك (هي منظومة تعليمية للنحو في حوالي ألف بيت ، قلّد فيها ألفية ابن معط ، وألفها لابنه محمد الأسد)^(١) .
وقد حظيت الألفية باهتمام العلماء وعنايتهم ما لم يحظ به كتاب آخر ، فقد أحصى بروكلمان في تاريخ الأدب العربي^(٢) تسعاً وأربعين كتاباً شُرحت فيه الألفية .
ولعل أقدم هذه الشروح هو شرح ابن الناظم الذي قال فيه الصفدي :
(وهو شرح فاضل منقّى منقّح . وخطاً والده في بعض المواضع ، ولم تُشرح الخلاصة بأحسن ولا أسدّ ولا أجزل على كثرة شروحها ، وأراها في الشروح كالشرح الذي لابن يونس للتنبيه)^(٣) .
ولقي هذا الشرح الجليل اهتمام العلماء أيضاً ، فوضعوا له تعليقات وشروحات^(٤) .

وجاء ابن هشام بعد ابن الناظم ، وشرح الألفية في كتابه التوضيح « أوضح المسالك » .

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٧٧/٥ ، والوافي بالوفيات ٢٠٦/١ سطر ١١ .

(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢٧٨/٥ - ٢٩١ .

(٣) الوافي بالوفيات ٢٠٥/١ .

(٤) ذكر بروكلمان في تاريخه ٢٧٨/٥ - ٢٧٩ أسماء خمسة كتب قلمت على شرح ابن الناظم .

ولقي هذا الكتاب من علماء العربية فتصدّوا لشرحه والتعليق عليه ، ولعل من أهم هذه الشروح الكتاب الذي بين يدينا ، أي « شرح التصريح بمضمون التوضيح » للشيخ خالد الأزهرى . وقد عُرف لهذا الكتاب طبعتان خلتا من الضبط .

وكنت أرغب أن يوفّقني الله تعالى إلى تحقيق هذا السفر العظيم من التراث ، فلأخذت على عاتقي خدمة الكتاب بما يليق به من تحقيق وضبط وشرح وفهرسة .

وقد بدأت الكتاب بمقدمة تضمنت ترجمة للمؤلف ذكرت فيها اسمه ونسبه وحياته العلمية والثقافية ، ثم تحدثت عن منهجه في هذا الشرح وعن أهمية هذا الشرح .

ثم ذكرت منهج التحقيق الذي اتبعته ، وهو منهج اتبعته في الكتب التي قمت بتحقيقها مثل « الاقتضاب ، والدرر اللوامع ، وأساس البلاغة ، وشرح ابن الناظم . . . » .

ولا أدعي الكمال في عملي هذا ، وحسبي أنني أخلصت في العمل ، وبذلت جهداً تشي به صفحات هذا الشرح ، وينم عنه ما أودعته في الحواشي .

وأرجو من الله أن يكون التوفيق حالفني في إخراج هذا الكتاب على نحو يرضى به العلماء .

والله أسأل أن يهدينا إلى الحق وإلى ما فيه مرضاته .
وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

محمد باسل عيون السود
دمشق ٢٠٠٠/٢/١١

المبحث الأول :

حياته :

أ - اسمه ونسبه وكنيته^(١) :

هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى ،
الشافعي ، النحوي ، المصري ، المعروف بالوقاد ، وبصاحب كتاب التراكيب .

ب - مولده ونشأته :

ولد الأزهرى في جرجة بصعيد مصر سنة ٨٣٨ هـ . وكان طفلاً حين رحل مع
أبويه إلى القاهرة التي قرأ فيها القرآن ، ومختصر أبي شجاع ، ثم تحول إلى جامع الأزهر
ليعمل وقاداً ، فعرف بذلك . وأثناء قيامه بهذه المهنة سقطت منه فتيلة على كراس أحد
الطلبة ، فشتمه وعيره بالجهل ، فترك الوقادة ، وأكب على طلب العلم ، فبرع وأشغل
الناس ، وكان عمره حينذاك ستاً وثلاثين سنة .

ج - وفاته :

توفي الأزهرى في اليوم الرابع عشر من شهر محرم سنة ٩٠٥ هـ ، بعد أن حج ،
ووصل إلى بركة الحاج خارج القاهرة ، وله من العمر سبعة وستون عاماً .

المبحث الثاني :

شيوخه وتلاميذه :

أ - شيوخه^(٢) :

١ - إبراهيم العجلوني .

٢ - الزين الأبناسي^(٣) .

٣ - أحمد بن محمد الشمني^(٤) : من علماء التفسير والحديث والنحو ، توفي سنة

٨٧٢ هـ .

٤ - التقي الحصيني^(٥) : تلقى منه علوم البيان والمعاني .

(١) انظر ترجمته في : الأعلام ٢/٢٩٧ . بدائع الزهور ٣/٤٢٥ . الخطط الجديدة لعلي مبارك ١٠/٥٣ . دائرة

المعارف الإسلامية ٢/٧٥ . روضات الجنات ٣/٢٦٦ - ٢٦٧ . شذرات الذهب ٨/٢٦ . الكواكب السائرة

١/١٨٨ . المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٣٥٩ . معجم المؤلفين ٤/٩٦ . هدية العارفين ١/٣٤٣ .

(٢) الضوء اللامع ٣/١٧١ - ١٧٢ .

(٣) ترجمته في الأعلام ١/٧٥ .

(٤) الضوء اللامع ٢/١٧٤ .

(٥) ترجمته في الأعلام ٢/٩٦ .

٥ - تغري بردي القادري : لازمه الأزهري ، فقره تغري بردي في الجامع الذي
بناه الدوادار بخان الخليلي .

٦ - داود المالكي .

٧ - الشهاب السجيني .

٨ - السيد علي تلميذ ابن المجدي : تلقى منه علم الفرائض والحساب .

٩ - عبد الدائم الأزهري : تلقى منه المقدمة الجزرية .

١٠ - عثمان بن عبد الله بن عثمان بن عفان ، فخر الدين المقسي^(١) : توفي سنة

٨٧٧ هـ .

١١ - علي بن عبد الله السنهوري : عالم اللغة والقراءات والأصول^(٢) ، توفي سنة

٨٨٩ هـ .

١٢ - الزين المارداني .

١٣ - محمد بن أحمد العبّادي^(٣) .

١٤ - محمد بن عبد الرحمن السخاوي^(٤) : من علماء التاريخ والحديث ، توفي سنة

٩٠٢ هـ .

١٥ - محمد بن عبد المنعم الجوجري^(٥) : من فقهاء مصر .

١٦ - يحيى بن محمد بن إبراهيم الأمين الأقصري^(٦) : شيخ الحنفية في زمانه ،

توفي سنة ٨٨٠ هـ .

١٧ - يعيش المغربي .

ب - تلاميذه^(٧) :

١ - أحمد بن يونس بن محمد بن الشلي^(٨) .

(١) الضوء اللامع ٢٤٩/٥ .

(٢) الضوء اللامع ٢٤٩/٥ .

(٣) بغية الوعاة ٧٥/٢ - ٧٦ .

(٤) الضوء اللامع ٢/٨ .

(٥) الضوء اللامع ١٢٣/٨ .

(٦) الضوء اللامع ٢٤٠/١٠ .

(٧) الضوء اللامع ١٧١/٣ ، والكواكب السائرة ٦٨/١ .

(٨) الأعلام ٢٧٦/١ ، والكواكب السائرة ٦٨/١ .

٢ - خضر المالكي^(١) .

٣ - عطية الضرير .

٤ - نور الدين اللقاني .

٥ - ابن هلال النحوي^(٢) .

المبحث الثالث : مؤلفاته :

أ - مؤلفاته المطبوعة :

- إعراب ألفية ابن مالك = تمرين الطلاب في صناعة الإعراب .

١ - الألغاز النحوية : ذكر الزركلي في الأعلام ٢/٢٩٧ أنه مطبوع ، وورد اسمه في إيضاح المكنون ١/١١٨ ، وهدية العارفين ١/٣٤٤ .

٢ - التصريح بمضمون التوضيح : وهو موضوع التحقيق والدراسة وسأفرد له فصلاً خاصاً .

٣ - تمرين الطلاب في صناعة الإعراب : اشتهر هذا الكتاب باسم « التركيب » ، وهو إعراب لألفية ابن مالك في النحو ، طبع في القاهرة سنة ١٢٨٩ هـ ، كما طبعه الهوريني سنة ١٢٩٤ هـ في أربع مجلدات ، وطبع أيضاً في مصر سنة ١٣٧٠ هـ .

٤ - الزبلة في شرح البردة : طبع ببغداد ، وهو شرح لبردة البوصيري . وورد اسمه في إيضاح المكنون ٢/٢٢٩ ، وهدية العارفين ١/٣٤٤ .

٥ - شرح الآجرومية : وهو شرح لمقدمة ابن آجروم ، ذكر الزركلي في الأعلام ٢/٢٩٧ أنه مطبوع ، وله عدة طبعات ، منها طبعة امستردام سنة ١٧٥٦ م ، وطبعة بولاق سنة ١٢٥٩ هـ ، وطبعة تونس سنة ١٢٩٠ هـ .

٦ - شرح المقدمة الأزهريّة في علم العربية : طبع ببولاق سنة ١٢٥٢ هـ .

٧ - المقدمة الأزهريّة في علم العربية : طبع ببولاق سنة ١٢٥٢ هـ .

٨ - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : وهو شرح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ، طبع بمصر سنة ١٣٧٠ هـ على هامش كتابه « تمرين الطلاب » ، كما حققه عبد الكريم مجاهد وسعيد عبد الهادي ، وطبع بمؤسسة الشرق للنشر والترجمة سنة ١٩٨٥ م .

(١) الكواكب السائرة ١/٦٨ .

(٢) الضوء اللامع ٣/١٧١ ، والكواكب السائرة ٣/١٩٤ .

ب - مؤلفاته المخطوطة :

١ - إعراب الأجرومية : ورد اسمه في كشف الظنون ١٧٩٧ . وفهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ١٨ .

٢ - إعراب الكفاية ؛ وهو إعراب لكافية ابن الحلب : ورد اسمه في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص ٤٤ .

٣ - تفسير آية : ﴿ لا أقسم بمواقع النجوم ﴾ : ورد اسمه في هدية العارفين ١/٣٤٤ .

٤ - الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية : وهو في علم التجويد . ورد اسمه في إيضاح المكنون ٢/٥٤٢ ، وهدية العارفين ٢/٢٩٧ .

٥ - القول السامي على كلام منلا عبد الرحمن الجامي : وهو رسالة نحوية ألفها على الفوائد الضيائية لعبد الرحمن الجامي ، وورد اسمه في كشف الظنون ٢/١٣٧٢ ، وهدية العارفين ١/٣٤٤ .

٦ - مختصر الزبلة في شرح البردة : ورد اسمه في كشف الظنون ٢/١٣٣٣ .

سبب تأليف شرح التصريح :

ذكر الأزهري سبب تأليفه للتصريح فقال في مقدمته^(١) : إن الشرح المشهور بـ « التوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو » للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ؛ غمله الله بالرحمة والرضوان ؛ في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان ؛ لم يأت أحد بمثاله ؛ ولم ينسج ناسجٌ على منواله ، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله . غير أنه يحتاج إلى شرح يُسْفِر عن وجوه مخدراته النقاب ، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب ، وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام ، فاعترف بهذا الكلام ، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ، ويظهر مفاده ، فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان ، فقال : هذا إذن لك يا فلان ، فإن إسناده الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز ، كقولهم : بنى الأمير الحجاز ؛ وليس هو الباني بنفسه ، وإنما يأمر العملة من أبناء جنسه ، وكنت أنت المشار إليه لما تمثلت بين يديه ، وخاطبك بهذا الخطاب ، فانهض وبادر للأجر والثواب . فاستخرت رب العباد ، وشمرتُ ساعد الاجتهاد ، وشرحتة شرحاً كشف خفاياه ، وأبرز أسرارهِ وخباياه ، وباح بسرهِ المكتوم ، وجمع شمله بأصلهِ المنظوم ، وسميته « التصريح بمضمون التوضيح » .

(١) شرح التصريح ٣/١ .

شرح الأزهرى مواد كتابه مستشهداً بآراء النحويين واللغويين مما تضمنته مصنفاتهم ، وكان كثيراً يذكر اسم الكتاب الذي نقل منه ، ونادراً ما كان يُغفل المصدر الذي نقل منه بعض المسائل . وفيما يأتي أسماء المصادر التي صرّح بها :

- | | |
|---------------------------------------|---|
| أدب الكاتب : ابن قتيبة . | الإيضاح : أبو علي الفارسي . |
| أحكام لو وحتى : ابن هشام . | البحر المحيط : أبو حيان . |
| الأذكار : النووي . | البدیع في النحو : ابن الزكي . |
| الارتشاف . | البسيط : ابن العلي . |
| أسرار البلاغة : الجرجاني . | البسيط : الواحدي . |
| اشتقاق البلدان : أبو الفتح الهمداني . | البغداديات : الفارسي . |
| الأصول : ابن السراج . | تاج اللغة : الجوهري . |
| أغلاط الزخشي : ابن معزوز . | تحفة التسهيل : ابن مالك . |
| الإفصاح : ابن هشام الخضراوي . | تحفة العروس : التجاني . |
| الأفعال : ابن طريف . | التحفة : ابن مالك . |
| الأفعال : ابن القطاع . | التذكرة : أبو حيان . |
| إقامة الدليل : ابن هشام . | التذكرة : أبو علي الفارسي . |
| الإقناع : السيرافي . | التذكرة : ابن هشام . |
| الألفية : ابن معط . | الترشيح : خطاب الماردي . |
| أمالى ابن الحلاج . | الترقيص : محمد بن المعلى الأزدي . |
| أمالى السهيلي . | التسهيل : ابن مالك . |
| أمالى ابن الشجري . | تصريف العزي . |
| الأمثال السائرة . | تفسير البيضاوي . |
| انتصاب لغة : ابن هشام . | التقريب (؟) . |
| الإنصاف : ابن الأنباري . | التكملة : الفارسي . |
| الأنموذج في النحو : الزخشي . | التلخيص البياني : الجرجاني . |
| الأوسط : الأخفش . | تلخيص شرح أبي حيان : المرادي . |
| الإيضاح : ابن الحلاج . | التلخيص : القزويني . |
| الإيضاح : الخصاف . | تهذيب الأسماء : النووي . |
| الإيضاح : أبو علي الفارسي . | التوضيح على ألفية ابن مالك : ابن هشام . |

رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة : ابن هشام .
 الروض الأنف : السهيلي .
 سبك المنظوم .
 سفر السعادة : السخاوي .
 سنن النسائي الكبرى .
 شذور الذهب .
 شراح الشافية .
 شرح أبيات الجمل : البطليوسي .
 شرح أبيات كتاب سيبويه : الأعلام الشنتمري .
 شرح الأجرومية : الشهاب البجائي .
 شرح إصلاح المنطق : ابن سيده .
 شرح إيساغوجي في المنطق : الكاظمي .
 شرح الإيضاح : ابن عصفور .
 شرح بانة سعاد : ابن هشام .
 شرح البحرين .
 شرح البردة : ابن هشام .
 شرح التسهيل : أبو حيان .
 شرح التسهيل : خالد الأزهرى .
 شرح التسهيل : ابن عقيل .
 شرح التسهيل : ابن مالك .
 شرح التسهيل : المرادي .
 شرح التسهيل : ابن هشام .
 شرح التلخيص : التفتازاني .
 شرح الجزولية : الأبلدي .
 شرح الجزولية : ابن الخباز .
 شرح الجزولية : أبو عبد الله محمد النفزي .
 شرح الجمل : ابن عصفور .
 شرح الجمل : ابن الفخار .

التوضيح على الجامع الصحيح : ابن مالك .
 التوطئة : الشلوبين .
 الجامع : الخطيب البغدادي .
 الجامع الصغير : ابن هشام .
 الجمل : الزجاجي .
 حاشية على التوضيح : عبد القادر المكي .
 حاشية على توضيح الألفية : أحمد بن عبد الرحمن .
 الحجة : أبو علي الفارسي .
 الحلبيات : أبو علي الفارسي .
 حلية الأولياء : أبو نعيم .
 حماسة أبي تمام .
 حواشي التسهيل : ابن هشام .
 حواشي سنن أبي داود : المنذري .
 حواشي الصحاح : ابن بري .
 حواشي على الألفية : ابن هشام .
 حواشي على كتاب سيبويه : الأخفش .
 حواشي على كتاب سيبويه : مبرمان .
 حواشي ابن مبرمان .
 حواشي العضد : الأبهري .
 حواشي الزجاج على ديوان الأدب : الزجاج .
 حواشي ابن هشام .
 الخطاريات : ابن جني .
 الخصائص : ابن جني .
 الخلاصة : ابن مالك .
 الخلاصة : ابن هشام .
 درة الغواص : الحريري .
 ديوان الأدب .
 رسالة الغفران : المعري .

- شرحي الجمل الصغير : ابن عصفور .
 شرح الحماسة : ابن جني .
 شرح الحماسة : ابن ملكون .
 شرح الخضراوي .
 شرح الدماميني .
 شرح ديوان كثير : ابن السكيت .
 شرح السراجية (٩) .
 شرح الشافية : الجاربردي .
 شرح الشافية : السيد .
 شرح شافية ابن الحاجب : ابن الناظم .
 شرح الشذور .
 شرح شذور الذهب : ابن هشام .
 شرح شواهد ابن الناظم : ابن هشام .
 شرح الشواهد : ابن هشام .
 شرح الشواهد الصغرى : ابن هشام .
 شرح الشواهد الكبرى : ابن هشام .
 شرح العملة : ابن مالك .
 شرح غريب تصريف المازني : ابن جني .
 شرح الفصول : ابن إياز .
 شرح الفصيح : البطليوسي .
 شرح القصارى : حسن شاه البقالي .
 شرح القطر : ابن هشام .
 شرح قطر الندى .
 شرح الكافية : ابن مالك .
 شرح كتاب سيبويه : ابن خروف .
 شرح كتاب سيبويه : السيرافي .
 شرح كتاب سيبويه : الصفار .
 شرح الكتاب : السيرافي .
 شرح الكتاب : النحاس .
 شرح الكشاف : اليميني .
 شرح اللب : جمال الدين النقرارا .
 شرح الباب .
 شرح اللوحة : ابن هشام .
 شرح لمع ابن جني : أبو البقاء العكبري .
 شرح المختصر : الجرجاني .
 شرح المعلقات : أبو جعفر النحاس .
 شرح المفتاح : السيد الجرجاني .
 شرح المفصل : ابن يعيش .
 شرح المفصل : ابن الحاجب .
 شرح المفصل : الفخر الرازي .
 شرح المفصل : الكمال الأنصاري .
 شرح المقامات : ابن ظفر .
 شرح المنظومة : ابن الحاجب .
 شرح موجز ابن السراج : أبو الحسن ابن الأهوازي .
 شرح المواقف .
 شرح النظم : المرادي .
 شرح النظم (شرح الخلاصة) : ابن الناظم .
 شرح الهادي : ابن بابشاذ .
 شرح الفصل .
 الشيرازيات : الفارسي .
 الصحاح .
 الصحاح : الجوهري .
 صحيح البخاري .
 الضياء .
 الطارقة : ابن خالويه .
 طبقات الشعراء : ابن قتيبة .
 عمدة الطالب : ابن هشام .

- العين : الخليل .
 الغرة : ابن الدهان .
 الفردوس : (؟) .
 الفصيح : ثعلب .
 القاموس المحيط : الفيروزآبادي .
 القند : ابن جني .
 قطر الندى .
 القواعد الصغرى : ابن هشام .
 الكافي في النحو : أبو جعفر النحاس .
 الكافية : ابن مالك .
 الكتاب : سيويه .
 كتاب أبي الحسن الهيثم .
 الكشف : الزمخشري .
 الكفاية : ابن الخباز .
 الكفاية : المبرد .
 اللباب : الإسفرائيني .
 اللوحة : أبو حيان الأندلسي .
 لغات القرآن : الفراء .
 اللمع الكاملية : عبد اللطيف .
 المبهج : ابن جني .
 المتوسط : الأسترباذي .
 المحتسب : ابن جني .
 المحكم : ابن سيده .
 المدخل : المبرد .
 مختصر الأنساب : ابن السيد .
 مسائل الزجاجي .
 مسند الشافعي .
 المستوفي : أبو سعيد علي بن مسعود .
 المصباح في النحو : المطرزي .
- المطول : التفتازاني .
 معاني الحروف : الزجاجي .
 معاني القرآن : الأخفش .
 معجم الطبراني .
 المغني : ابن هشام .
 المفتاح : الأمين الحلبي .
 المفصل : الزمخشري .
 مقامات الحريري .
 المقتضب : المبرد .
 المقرب : ابن عصفور .
 المكمل في عبارة المفصل : مظهر الدين .
 الشريف الرضي محمد .
 المنصف : ابن جني .
 المنقذ .
 منية الألباب : ابن أفلاج .
 الموطأ : ابن مالك .
 نتائج الفكر : السهيلي .
 نتيجة القواعد : ابن أباز .
 نتيجة المطارحة : ابن أياز .
 نقد المقرب : أبو إسحاق الجزري .
 نقد المقرب : ابن الحاج .
 نكت الحانية : ابن الناظم .
 النكت الحسان : أبو حيان الأندلسي .
 النهاية : ابن الخباز .
 النوادر : أبو علي القالي .
 الهمزتين : أبو زيد الأنصاري .
 الوقف والابتداء : ابن الأنباري .
 اليواقيت : أبو عمر الزاهد .

أهمية كتاب التصريح :

يعد كتاب التصريح ذو أهمية كبيرة ، ويتضح ذلك من خلال ما يلي :

١ - أنه يضم ألفية ابن مالك إلى جانب كتاب أوضح المسالك « التوضيح » لابن هشام .

٢ - أنه نقل بعض آراء النحويين واللغويين عن كتب مفقودة لم تصل إلينا ، مثل : أغلاط الزخشي لابن معزوز ، والبسيط لابن العليج ، والترقيص للأزدي ، وشرح المفصل للكمال الأنصاري ، وشرح لمع ابن جني للعكبري ، ومختصر الأنساب لابن السيد البطليوسي ، ونقد ابن الحاج على مقرب ابن عصفور ، وغير ذلك من الكتب التي عفت عليها يد الزمان .

٣ - أنه يعد متمماً لكتاب أوضح المسالك « التوضيح » ، فقد ذكر فيه ما أهمله ابن هشام من شرح بعض القضايا النحوية .

٤ - استطراده الواسع في شرح القضايا النحوية .

٥ - استطراده في شرح قصة مثل ، ومن ذلك تعليقه على المثل : « الصيف ضيعت اللبن »^(١) ، والمثل : « أشغل من ذات النحيين »^(٢) ، والمثل : « أصبح ليل »^(٣) ، وغيرها من الأمثال التي ساقها في متن كتابه .

٦ - أنه كان يشرح كلام الموضح ابن هشام بما جاء في كتبه الأخرى ، فحفل الكتاب بالوقوف على كتب ابن هشام شرحاً وإيضاحاً ، مثل : حواشي ابن هشام ، وشرح شذور الذهب ، وشرح قطر الندى ، ومغني اللبيب .

٧ - وقوفه عند آراء الكثير من النحاة ، مثل : الأخفش والزخشي وسيبويه وابن مالك وابن الناظم .

٨ - انتصاره لابن مالك على ابنه بدر الدين الذي خالف أباه في بعض المسائل النحوية .

تلك الأمور وغيرها جعلت شرح التصريح من الكتب الأكثر تداولاً بين النحاة الذين أخذوا عنه ، ووضعوا له شروحات وحواشي .

فمن أخذ عنه : الصبان والخضري ، ومن وضع حاشية على الكتاب الشيخ ياسين ، وقد طبع الكتاب بهامش شرح التصريح .

(١) انظر شرح التصريح ٩٠/٢ .

(٢) انظر شرح التصريح ٩٤/٢ .

(٣) انظر شرح التصريح ٢٠٩/٢ .

لقد ترك شرح التصريح أثرًا واضحًا في النحو العربي ، امتدّ منذ تأليفه وحتى عصرنا الحاضر ، ولا يكاد يباحث في النحو يغرب عنه هذا الكتاب ، ولا يمكنه تجاهله إذا كان يبحث في علم النحو العربي .

منهج الأزهرى :

تعددت أساليب شراح التوضيح « أوضح المسالك » في تناول مادّته^(١) ، كما اختلفت مناهجهم . ويتلخص منهج الأزهرى في النقاط العشر الآتية التي حدّدها هو نفسه في مقدمة كتابه حيث قال : وشحّته بعشرة أمور مهمة ، مشتملة على فوائد جمة : أحدها : أني مزجت شرحي بشرحه ، حتى صارا كالشيء الواحد ، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة . ومن فوائد ذلك حلُّ تراكيبه العسيرة . ثانيها : أنني تتبعت أصوله التي أخذ منها ، وربما شرحت كلامه بكلامه . ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه .

ثالثها : أنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه .

رابعها : أنني كمّلت بيت كلّ شاهدٍ مما اقتصر على شطره ؛ وعزّوته إلى قائله ، إلا قليلاً لم أظفر بذكره ، وشرحت منه الغريب . ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريباً ، حتى يتم به التقريب . وهو سوق الدليل على طبق المدعى .

خامسها : أنني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف ، وبينت جميع معانيها . ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف ، وحفظ مبانيها .

سادسها : أنني طبقت الشرح على النظم ، وقد كان أغفله . ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة .

سابعها : أنني ذكرت حجج جميع المخالفين وقوة الترجيح . ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح .

ثامنها : أنني ذكرت غالباً علل الأحكام وأدلتها . ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان ، والجزم بمعرفتها .

تاسعها : أنني بينت المعتمد من المواضع التي تتناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل . ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل .

عاشرها : أنني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه . ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عندياته .

(١) ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢٧٩/٥ - ٢٨١ أحد عشر كتاباً في شرح أوضح المسالك .

النسخ المعتمدة في تحقيق شرح التصريح :

تعددت النسخ الخطية لشرح التصريح وتوزعت في كثير من مكتبات العالم ، وقد وجدت في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق عشر نسخ خطية لهذا الكتاب ، فاخترت منها نسختين هما :

١ - النسخة (أ) : تقع في مجلدين ، يضم الأول ٣٦٥ ورقة ، والثاني ٣٥٠ ورقة ورقمها ٦٩٣١ ، كتبت هذه النسخة بخط معجم مع بعض الشكل ، وكتب المتن والفواصل باللون الأحمر ، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي عشرين سطراً ، في كل سطر حوالي عشر كلمات ، وهذه النسخة هامش بعرض ٤ سم ، والنسخة مصححة من قبل محمد أمين عابدين سنة ١٢١٨ هـ ، واسم ناسخها محمد بن خضير بن خضر الويلي الذي انتهى من نسخها سنة ١٠٤٨ هـ ، وعلى غلاف النسخة قيود تملك باسم إسماعيل بن مصطفى الميداني ومحمد أمين عابدين وعبد الرزاق الحموي ومحمد العمري ومحمد راغب القتابي .

واتخذت هذه النسخة أصلاً أقمت عليه النص المحقق ورمزت لها بالحرف (أ) .

٢ - النسخة (ب) : تضم ٣٥١ ورقة ، ورقمها ٩٨٧٢ ، كتبت بخط نسخي متفاوت خالية من الضبط ، وكتب اللون والفواصل باللون الأحمر ، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي خمس وعشرون سطراً ، في كل سطر حوالي تسع عشرة كلمة ، وهذه النسخة هامش بعرض ٣ سم ، واسم ناسخها أحمد بن يحيى بن محمد الأكرم الحنفي الذي انتهى من نسخها سنة ١٠٤٦ هـ .

٣ - النسخة (ط) : والمقصود بها النسخة المطبوعة ، وتقع في جزأين ، وهي طبعة مصورة في دار الفكر ببيروت عن طبعة مصرية قديمة ، وبهامشها حاشية للشيخ ياسين على شرح التصريح ، وهي نسخة لم تسلم من التصحيف والتحريف والسقط ، وخالية من الضبط والشكل .

وقد عارضت النسخة الأصل (أ) مع النسختين (ب) ، (ط) ؛ وذكرت فروقات النسخ في الحواشي . وقد استفدت منهما أو من إحدهما في تقويم نص النسخة (أ) ، وحصرت ما أضيفته منهما بين قوسين معكوفتين [] .

منهج التحقيق :

حاولت جاهداً أن أخرج هذا الكتاب إخراجاً علمياً ، متحريراً الدقة فيما أكتبه أو أعرض له من تخريج ، وأوجز هذا المنهج في النقاط التالية :

١ - أثبت فروق النسخ ، وإن كان بعضها ضئيلاً ، لاختلاف روايات الكتاب ، ولما في ذلك من فائدة يعرفها أهل العلم .

٢ - أثبت أرقام مطبوعة بيروت بين معكوفتين تسهياً للباحث والمراجع .

٣ - خرجت الآيات القرآنية والقراءات التي وردت في بعض الآي ، والأحاديث النبوية الشريفة ، والأشعار ، والأمثال ، والأخبار ، ومقالات العلماء من كتبهم أو من مظانها . وفي تخريج الشعر أحلت على الديوان إن كان للشاعر ديوان مطبوع ، ثم أحلت على كتب العربية إن كان من شواهداها ، ثم أحلت على أمهات المصادر ، واستقصيت التخريج .

٤ - رقت الشواهد الشعرية المشروحة والتي استشهد بها الأزهرى ، واستثنت من الترقيم أبيات الشعر التي كان يسوقها الأزهرى تنمة لشاهد استشهد به .

٥ - رقت أبيات الألفية ، مثلما فعلت في تحقيقي لشرح ابن الناظم . ولم أتم أبيات الألفية في الحواشي ، لأنى ذكرت الألفية كاملة في الفهارس ؛ وإن كان الأزهرى أسقط بعض أبياتها ؛ ليستفيد منها الباحثون .

٦ - ميزت قول ابن هشام الذي شرحه الأزهرى بتحديره وجعله بحرف مختلف أسود غامق ، وبين قوسين () .

٧ - ضبطت الكلمات التي تحتاج إلى ضبط ، وعنت بشكل خاص بضبط الآيات القرآنية ، وكلمات شواهد الشعر .

٨ - زدت في مواضع قليلة ما رأيت أن النص لا يقوم إلا به ، وجعلته بين معكوفتين [] .

كما قيل المراد من قوله هو ظاهر الكلام في المضاف اليه بالكتاب
 أو على التخصيص لا تضاف في دعواه إلا اتفاق قطعي فان بعض الناس
 لا يملك يقول لداي وعلاي قاله المراد في شرح التفسير
 وما يخص قلب الالف يابها الكلام بل هو عام في كل ضمير
 نحو قوله قد علمت وقدمت في كتابه الحكيم في المصنف
 الذي وظاه من كلام المراد في استابق ان من يقول لداي فيقول
 الا في خطبه قال بعد ان قال ذلك وكذا في المصنف في
 ورافد اليه عن اخوانها لا هنا لا في خطبه وان كانت
 نعم اسما لها احد الاكفاء وهي النعم والله اعلم بالصواب
 في رايه المرجع والمآب والتقدم لله وحده وصال الله
 عليه من لاني بعدة وهذا آخر النصف الاول
 من شرح التفسير في المصنف خالد محمد
 الله في تفعنا بيه كما نذكر في

في هذا الخبر
 وحاشا لغيره
 ها حشر على
 التفسير

الذي يقرأ في آخر

آمين

تم

استمى هذا الخبر وقراءة من
 اوله الى آخره الا في كتابه
 على جناب الشيخ العالم الصالح
 والقاضي القاسم بدوي عصف
 في سبيل شرح من به روح القسط
 على سر مناب الشيخ شكري الى
 العبد حفظ الله وجوده واولاده
 برده جوده وبارك تبارك اولاده
 وورثتنا انما بهذا الشرح في حياته
 امين وحرره الفقير محمد امين
 ابن محمد بن
 محمد بن محمد بن
 في الودع
 من بلاد الشام
 ١٣١٨

[خطبة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم

[٢] الحمد لله الملهم لتحميد حمداً موافياً لنعمه ومكافئاً لمزيدة . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، [٣] شهادة مخلص في توحيله . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، أشرف خلقه وأعظم عبيده ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجنوده . وبعد ؛ فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني ؛ خالد بن عبد الله الأزهري ؛ عامله الله بلطفه الخفي وأجره على عوائد بره الخفي : إن الشرح المشهور بـ « التوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو » للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ؛ تعلمه الله بالرحمة والرضوان ؛ في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان ؛ لم يأت أحدٌ بمثاله ؛ ولم ينسجْ ناسجٌ على منواله ، ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله . غير أنه يحتاج إلى شرح يُسَفِّرُ عن وجوه مخدراته النقاب ، ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب ، وقد ذكرت ذلك لمصنفيه في المنام ، فاعترف بهذا الكلام ، ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ، ويظهر مفتاده ، فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان ، فقال : هذا إذن لك يا فلان ، فإن إسناده الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز ، كقولهم : بنى الأمير الحجاز ؛ وليس هو الباني بنفسه ، وإنما يأمر العملة من أبناء جنسه ، وكنت أنت المشار إليه لما تمثلت بين يديه ، وخاطبك بهذا الخطاب ، فانهضْ وبادرْ للأجر والثواب . فاستخرت ربَّ العباد ، وشمرتُ ساعدَ الاجتهاد ، وشرحتَه شرحاً كشف [١/٢] خفائه ، وأبرز أسرارَه وخباياه ، وباح بسرَه المكتوم ، وجمع شمله بأصله المنظوم ، وسميته « التصريح بمضمون التوضيح » ، ووشحته بعشرة أمور مهمة ، مشتملة على فوائد جمة :

أحدها : أني مزجت شرحي بشرحه ، حتى صارا كالشيء الواحد ، لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة . ومن فوائد ذلك حلُّ تراكيبه العسيرة .

ثانيها : أنني تتبعت أصوله التي أخذ منها ، وربما شرحت [٤] كلامه بكلامه .
ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه .

ثالثها : أنني ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ، ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه .

رابعها : أنني كمّلت بيت كل شاهدٍ مما اقتصر على شطره ؛ وعزوته إلى قائله ، إلا قليلاً لم أظفر بذكره ، وشرحت منه الغريب . ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريباً ، حتى يتم به التقريب . وهو سوق الدليل على طبق المدعى .

خامسها : أنني ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف ، وبينت جميع معانيها . ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف ، وحفظ مبانيها .

سادسها : أنني طبقت الشرح على النظم ، وقد كان أغفله . ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة .

سابعها : أنني ذكرت حجج جميع المخالفين وقوة الترجيح . ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح .

ثامنها : أنني ذكرت غالباً علل الأحكام وأدلتها . ومن فوائد ذلك تمكينها في الأذهان ، والجزم بمعرفتها .

تاسعها : أنني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل . ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل .

عاشرها : أنني بينت المواضع التي اعتمدها مع أنها من أبحاثه . ومن فوائد ذلك معرفة كونها [٢/ب] من عندياته .

أقول قولي هذا وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطورة ، وأعوذ بالله من شر الحاسدين ، الذين ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة/٣٢] ، وأسأل فضل مَنْ حَسَنَ خِيَمُهُ ^(١) ؛ وَسَلِّمَ مِنْ دَاءِ الْحَسَدِ أَدِيمُهُ ، إذا عثر على شيء مما طغى به القلم ؛ أو زلّت به القدم ، أن يدرأ بالحسنة السيئة ، ويحضر قلبه ؛ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ خَاسِرٌ ، وَإِنَّ الصَّفْحَ عَنْ عَثَرَاتِ الضُّعَافِ مِنْ شِمِّ الْأَشْرَافِ ، وَإِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ . وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

وينحصر في علمي النحو والتصريف ، وقد تضافرت الروايات على أنَّ أول من وضع النحو أبو الأسود ، وأنه أخذهُ أولاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وكان أبو الأسود كوفيَّ الدار ، بصريَّ المنشأ ، ومات وقد أَسَنَ . واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء ؛ بفتح الهاء وتشديد الراء ، نسبة إلى بيع الثياب الهروية ؛ وكان تَخَرَّجَ بأبي الأسود ؛ وأدبَ عبد الملك بن مروان ، ثم خَلَفَ أبا الأسود خمسة نفر ؛ أولهم عنبسة الفيل ، كان اسم أبيه معدان ، قتل فيلاً لعبد الله بن عامر بن كريز فسُمِّيَ معدان الفيل ؛ وسُمِّيَ ابنه عنبسة الفيل . وثانيهم ميمون الأقرن ، وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني ، والرابع والخامس ولدا أبي الأسود عطاء وأبو الحارث . ثم خلف هؤلاء عبد الله ابن إسحاق الحضرمي ؛ وعيسى بن عمر [٥] الثقفى ؛ وأبو عمرو بن العلاء ؛ ثم الخليل ابن أحمد الفراهيدي ؛ ثم سيبويه ؛ والكسائي ، ثم صار الناس بعد ذلك فريقين ، كوفيّاً وبصريّاً ، ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، وخلف الكسائي الفراء . ثم جاء بعد ذلك صالح بن [٣/أ] إسحاق الجرمي ، وبكر بن عثمان المازني ، ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد ، وجاء بعد إسحاق الزَّجَّاج ؛ وأبو بكر بن السَّراج ؛ وابن درستويه ؛ وأبو بكر محمد بن مبرمان ، ثم جاء بعد هؤلاء أبو علي الحسن ابن عبد الغفار الفارسي ؛ وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ؛ وعلي بن عيسى الرُّمَّاني ؛ ثم أبو الفتح بن جني ؛ ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ؛ ثم الزُّغشري ؛ ثم ابن الحاجب ؛ ثم ابن مالك ؛ ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب .

ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ، ووافق بوفاته خامس ذي القعدة أيضاً سنة إحدى وستين وسبعمائة . وله من المصنفات المغني ؛ والتوضيح ؛ وعملة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ؛ ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات ؛ وشرح التسهيل في عدة مجلدات ؛ قيل : ولم يكمل ، وشرح الشواهد الكبرى ؛ والصغرى ؛ والشذور ؛ والقطر وشرحاهما ؛ وشرح لحة أبي حيان ؛ وأحكام لو وحتى ؛ وانتصاب لغة ؛ وفضلاً وجراً في قولهم : الدليل لغة ؛ وفضلاً عن أن يكون كذا ، وهلم جراً ؛ كل منها في جزء لطيف ، وشرح بانة سعاد ، وشرح البردة ، وإقامة الدليل على صحة التحليل ، والتذكرة في خمسة عشر جزءاً ؛ والجامع الصغير ؛ وخواشي التسهيل في مجلدين ، وغير ذلك . وكان شافعي المذهب ثم تقلد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين .

[شرح خطبة الكتاب]

قال الشيخ رحمه الله تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالقرآن العظيم ، وعملاً بقول النبي الكريم : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ [٣/ب] لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَبْتَرُّ ؛ وَذَاهِبُ الْبَرَكَةِ » . رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي ، والتوفيق بينه وبين حديث : « لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ اللَّهُ فَهُوَ أَجْزَمُ » أي مقطوع البركة ، ممكن بأن يراد بكل منهما الذكر ، لأن كلا منهما ذكر .

وقد جاء في بعض الروايات : « لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ » وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسمة على الابتداء الحقيقي ؛ بحيث لا يسبقه شيء . وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي ، وهو ما بعد البسمة ولم ينعكس ، لأن حديث البسمة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال ، [٧] وإضافة اسم إلى الله قيل من إضافة العام إلى الخاص ، كخاتم حديد^(١) .

وقيل : المضاف هنا مقحم ؛ جيء به لإرشاد حسن الأداء . وقيل : الاسم هنا بمعنى التسمية . وقيل : في الكلام حذف مضاف ؛ تقديره باسم مسمى الله . ومنشأ ذلك أنهم اختلفوا في الاسم والمسمى ؛ هل هما متغايران أم لا ؟ والأول رأي المعتزلة ، والثاني قول الأشعري . وقيل لا ولا^(٢) ، وهو مذهب أهل النقل ، ويعزى لمالك رضي الله تعالى عنه . والتحقيق أن الخلاف لفظي ، وذلك أن الاسم إذا أريد به اللفظ فغير المسمى ، وإن أريد به

(١) قوله : « كخاتم حديد » أي بناء على أنها إضافة بيانية ، أي خاتم هو حديد ، فالمراد بـ « الله » لفظه لا ذاته العلمية . « حاشية يس ٥/١ » .

(٢) أي لا متغايران ، ولا غير متغايرين . « حاشية يس ٧/١ » .

ذات الشيء فهو عينه ، لكنه لم يشتهر بهذا المعنى . قال الإمام الرازي : إنا لم نجد شيئاً معتدّاً به في النزاع أنّ الاسم هل هو عين المسمى أو غيره هو . والله : علم على الذات المعبود بالحق . وقيل : وهو وصف مشتق من الإله^(١) . وقيل : أصله لاها بالسريانية ، فعرب بحذف الألف [٨] الأخيرة ؛ وإدخال الألف واللام عليه ، وتفخيم لاه إذا انفتح ما قبله وانضم . و« الرحمن » : [٤/أ] فعلان من رحم ؛ بالكسر ؛ كغضبان من غضب ؛ صفة مشبهة ؛ لكن بعد النقل إلى فعل بضم العين ؛ أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم ، كما في قولك : فلان يعطي ، لأن الصفة المشبهة لا تصاغ من متعدّد ، وقيل علم ، و« الرحيم » : فعيل من رحم أيضاً ، كمريض من مرض ، لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم ، واشتقاقهما من الرحمة ، وهي هنا مجاز عن الإنعام . قال الإمام الرازي : إذا وصف الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملاءمته ، وهذه قاعدة في كل مقام . (الحمد لله) : الحمد لغةً : الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم ، والوصف لا يكون إلا باللسان ، فيكون مورده خاصاً ، وهذا الوصف يجوز أن يكون بإزاء نعمة وغيرها ، [٩] فيكون متعلقه عامّاً . والشكر على العكس ؛ لكونه لغةً فعلاً ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الشاكر ، فيكون مورده اللسان والجنان ، ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر ، فكل منهما أعمّ وأخصّ من الآخر بوجه ، ففي الفضائل حمد فقط ، وفي أفعال القلب والجوارح شكر فقط ، وفي فعل اللسان بإزاء الإنعام حمد وشكر ، والحمد ؛ عرفاً ؛ فعلاً يُشعر بتعظيم المنعم من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره ، والشكر ؛ عرفاً ؛ صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله له . فالشكر أخصّ مطلقاً لاختصاص تعلّقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعماً على الشاكر فقط ، ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد .

واعلم أنّ صرف العبد الجميع واحداً اعتباراً كالشكر ؛ وإن كان أفعلاً [٤/ب] حقيقةً فيصلى عليه الحمد العرفي ، فحصل من ذلك ستة أقسام ، حمدان لغوي وعرفي ، وشكران كذلك ، وحمد وشكر لغويان ، وحمد وشكر عرفيان ، وحمد لغوي وشكر عرفي ، وحمد عرفي وشكر لغوي ، ويتبين لك بأدنى توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه ، وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين ، وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق ، وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساوي .

(١) أي من التحير ، مصدر أله .

واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ؛ ودلالة على الدوام والثبات .
وتقديم الحمد باعتبار أنه أهمّ نظراً إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب
الكشاف في تقديم الفعل في : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾ ^(١) [العلق/١] ، وإن [١٠] كان ذكر الله
أهمّ نظراً إلى ذاته و«أل» في الحمد : للاستغراق ، وقيل للجنس ، وقيل للعهد ، واللام في
«لله» للملك أو للاستحقاق ، وقيل للتعليل ، والمعنى على الأول : جميع الحامد مملوكة لله
أو مستحقة له ، وعلى الثاني : جميع الحامد ثابتة لأجل الله .

فإن قيل : ما معنى كون حمد العباد لله تعالى ، مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم ،
ولا يجوز قيام الحادث بالقديم ؟ فالجواب : أن المراد منه تعلّق الحمد لله ؛ ولا يلزم من التعلق
القيام كتعلق العلم بالعلوم . (رب) : معناه مالك ، صفة من رَبَّهُ يَرْبُهُ فهو رَبٌّ . وقيل
هو في الأصل مصدر بمعنى التربية ؛ وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئاً فشيئاً ، ثم وصف به
للمبالغة كما وصف بالعدل ، وهو من أسماء الله تعالى ، ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيداً ،
كربّ الدار ، ومنه : ﴿ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ [يوسف/٥٠] وقد استعمل في المالك [١/٥] لأنه
يحفظ ما يملكه . (العالمين) : جمع عالم بفتح اللام ، وهو اسم عام لجميع المخلوقات . سمي
عالمًا لكونه علماً على حدوثه ، وافتقاره إلى موجد قديم . وإنما جمع باعتبار أنواع كل جنس
مما سمي به ، أو لأنه يتوجه إلى عالم كل زمان ، وجمع بالواو أو الياء والنون لأن الأصل فيه
العقلاء ، وغيرهم تطلق عليهم ، قاله شارح السراجية . وقال ابن مالك : « التحقيق أنه
اسم جمع محمول على الجمع ، لأنه لو كان جمعاً لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من
الجمع ، لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى ، والعالمين خاص بالعقلاء » . اهـ .

(والصلاة) : فَعْلَةٌ من صَلَّى إذا دعا بخير ، [١١] والمراد بها هنا الاعتناء بشأن
المصلّي عليه وإرادة الخير له . (والسلام) : التحية ، وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب/٥٦] ، حذراً من كراهة إفراد
أحدهما عن الآخر ؛ ولو خطأ . (الأتّمان الأكملان) : نعتان للصلاة والسلام ، (علسي
سيدنا) : من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيّد ، ووزنه فَعِيلٌ ؛ وأصله سَيَّوْدٌ ، قلبت الواو
ياء وأدغمت في الياء ، ويطلق على النبي يفوق قومه ، ويرتفع قدره عليهم ، وعلى الحليم
الذي لا يستغزه غضبه ، وعلى الكريم ، وعلى المالك ، قاله النووي في أذكاره . (محمد) :
علم منقول من اسم مفعول حَمَدَ بالتشديد سُمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله

الحمودة ، قال حسان رحمه الله : [من الطويل]

١ - وَشَقَّ لَهُ مِنْ اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ فَدُّوا الْعَرْشَ مُحَمَّدٌ وَهَذَا مُحَمَّدٌ

(خاتم) : أي آخر النبيين ، جمع نبيٍّ بغير همز ، مأخوذة من النبوة ؛ بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة ؛ بمعنى الارتفاع ، وبالحمز من النبأ وهو الخبر . (وإمام المتقين) : جمع متقٍ ؛ وهو الخائف من الله [٥/ب] تعالى ؛ والإمام المقتدى به والمتبع . (وقائد) : أي دليل . (الغُرُّ) : جمع أَعْرَ من الغرة ، وهي في الأصل بياض في وجه الفرس فوق الدرهم . (الْمُحَجَّلِينَ) : جمع مُحَجَّل من التحجيل ، وهو بياض في قوائم الفرس . والمراد : الموصوفون ببياض مواضع الوضوء ؛ من الوجوه والأيدي والأقدام على طريق الاستعارة . (وعلى آله) : هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ، واختلف في ألفه ، أمثله عن هاء أو عن واو ؟ قال بالأول سيوي ، وأصله عنده : أهل . وقال بالثاني الكسائي ، وأصله عنده أول ؛ من آل إليه في الدين يؤول . ويظهر أثر القولين في التصغير ، فمن [١٢] قال أصله « أهل » قال في تصغيره : « أهيل » . ومن قال أصله « أول » قال في تصغيره : « أويل » ، وكلاهما مسموع ، ولكن الأول أشهر وأكثر ، ثم اختلف في معناه ، فقال الإمام الشافعي : أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف ، لأنهم أهلوه أو آل أمر دينهم إليه ، وقيل غير ذلك . (وصَحْبِهِ) : اسم جمع صاحب كَرَكَبٍ وراكِبٍ . وعطف الصَّحْبَ على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم . (أَجْمَعِينَ) : تأكيد معنوي مفيد للإحاطة والشمول . (صلاةً وسلاماً) : اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة ، مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه . (دائمين) : نعت « صلاةً وسلاماً » . (بدوام) : أي ببقاء . (السماوات) : جمع سماء على غير قياس . (والأَرْضَيْنِ) : بفتح الراء ولا يجوز إسكانها إلا في الشعر ، كقوله : [من الطويل]

٢ - لَقَدْ ضَجَّتِ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَذَا خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مُنْبَرٍ

وجمعت أرض جمع المذكر السالم شذوذاً .

(أُمَّا) : بفتح الهمزة وتشديد [i/٦] الميم قال الدماميني : « حرف فيه معنى الشرط ، صرَّح به جماعة من النحويين ، لا حرف شرط » . اهـ . وهي هنا مجردة عن التفصيل ،

١ - البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٣٨ ، وخزانة الأدب ٢٢٣/١ .

٢ - البيت لكعب بن معاذ في المختص ٢١٨/١ ، وبلا نسبة في الدرر ٥٠/١ ، وشرح شذور الذهب

ص ٥٧ ، وجمع الهوامع ٤٦/١ .

كما نص عليه في المغني في : «أما زيدٌ فمَنْطَلَقٌ» ، وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب : «أما ؛ هذه ؛ حرف شرط وتفصيل» يخالف لما ذكرنا من النقلين معاً . (بَعْدُ) : ظرف زمان كثيراً ، ومكان قليلاً ، تقول في الزمان : «جاء زيدٌ بعدَ عمرو» ، وفي المكان : «دارُ زيدٍ بعدَ دارِ عمرو» . وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ ، وللمكان باعتبار الرقم . واختلف في ناصبها إذا وقعت بعد «أما» ، فقليل : فعل الشرط المقدر ، وقيل : إما لنيايتها عن الفعل المقدر ؛ وهو مذهب سيويوه ، فعلى الأول «أما» نائبة عن الفعل معنى لا عملاً ، وعلى الثاني نائبة معنى وعملاً . والأصل : مهما يكن من شيء بعدَ (حمد الله) ، فـ «مهما» هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ، و«يكن» : شرط ، و«الفاء» : لازمة له غالباً . فحين تضمنت «أما» معنى الابتداء أو الشرط لزمتهـا «الفاء» ولصوق الاسم إقامة للآزم وهو الفاء ، ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وإبقاء لأثره في الجملة . (مُسْتَحَقُّ الْحَمْدِ وَمَلْهُمِهِ) : نعتان لله مجرد المدح ، وصحَّ نعت المعرفة بهما لأنهما للدوام والاستمرار ، فإضافتهما محضة أو بدلان ، ويمتنع جعلهما عطفي بيان على الله ، لأن عطف البيان للتوضيح المستدعي إيهاماً ، أو للتخصيص المستدعي عمومًا ، وكلاهما منتفٍ هنا . والاستحقاق : الاختصاص ، والإلهام : ما يُلقى في الرُّوع ؛ بضم الراء ؛ وهو القلب . (ومنشئ الخلق ومعدمه) فيهما الإعراب المتقدم . والإنشاء هنا الإيجاد . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾ [الواقعة/٣٥] أي أوجدناهن إيجادًا . الخلق : بمعنى المخلوق ، والإعدام : الإفناء والإنفاد ، ولا يخفى ما في مقابلة الإنشاء بالإعدام من الطباق . (والصلاة والسلام) : مجروران بالعطف على حمد الله ، وتقدم تفسيرهما . (على أشرف الخلق) : متعلق بالسلام لقربه ، وهو مطلوب أيضاً للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع . (وأكرمهُ) معطوف على أشرف . (المنعوت) : بالنون من النعت ، بمعنى الصفة ، (بأحسن) : متعلق بالمنعوت ، (الخلق) : بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر . والخلق والخلق ؛ بفتح الخاء في الأول وضمها في الثاني ؛ في الأصل واحد ، كالشرب والشرب ، لكن خصَّ المفتوح بالهيئات والأشكال والصورة المدركة بالبصر ، وخصَّ المضموم بالقوى والسجاياء المدركة بالبصرة . والمراد هنا السجية والطبيعة ، وبينهما من البديع الجنس المحرف^(١) ، (وأعظمه) : معطوف على «أحسن» ، وهو مقتبس من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [الفلم/٤] ، (محمد) : بدل من «أشرف» ، ويجوز

(١) الجنس المحرف : هو اختلاف اللفظين في الهيئة ، نحو : حبة البرد جنة البرد . «حاشية يس ١٣/١» .

كونه عطف بيان عليه ، فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية ، خلافاً لأبي البقاء العكبري حيث ذهب إلى أنها لفظية ، (نبيّه وخليله وصفيّه) : نعوت لِمُحَمَّد . والخليل : الذي خلصت محبته ، والصفيّ : المختار ، (وعلى آله وأصحابه وأحبابه وأحبابه) : [١٤] معطوف على « أشرف » ، وأعاد الجار مع آله لطول الفصل . والأصحاب : جمع صاحب ، خلافاً للجوهري . ونظيره : شاهد وأشهد . وفي التنزيل : ﴿ وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ [غافر/٥١] ، قال بعض أهل التفسير : جمع شاهد . والأحزاب : جمع حزب ، وحزب [٧/٧] الرجل : جنده وأصحابه . وقال الراغب ^(١) : « الحزب جماعة فيها غلظة » ، ويطلق على الأنصار . وكلا المعنيين جائز هنا . أما الثاني فظاهر ، وأما الأول فلقلوله تعالى : ﴿ وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ [التوبة/١٢٣] وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ﴾ [الفتح/٢٩] . والأحباب : جمع حبيب . وبين الأحزاب والأحباب نوع من الجناس اللاحق ^(٢) .

(فإن كتاب الخلاصة) : جواب « أما » ولذلك قرن بالفاء ، وصح ذلك على ضرب من المجاز ^(٣) . وذلك لأن جواب الشرط مستقبل ، وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلاً فيدعى أن الجواب محذوف ، والمذكور معموله أقيم مقامه عند حذفه ، والتقدير : فإني قائل لك إن كتاب الخلاصة كذا وكذا إلخ . وإضافة كتاب إلى الخلاصة من قبيل إضافة الأعم إلى الأخص ، كشجر أراك ، أو من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه ، أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم ، كما في قوله : سرنا ذات مرة ، أي مرة مختصة بهذا الاسم (الألفيّة) : بالنصب بدل من كتاب ، وبالجر بدل من خلاصة ، منسوبة إلى ألف ، بناء على أشهر القولين أن البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين . وقيل : كل منهما بيت على حدة (في علم العربية) حال من « كتاب » ، والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتغل على علم التصريف ، وله حدّ وموضوع وغاية وفائدة . فحلّه علم بأصول يعرف

(١) في كتابه مفردات ألفاظ القرآن ص ٢٣١ (حزب) ، وفيه (غلظ) مكان (غلظة) .

(٢) الجناس اللاحق : هو المختلف من أنواع الحروف ، ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجناس مضارعاً كـ « يَنْهَوْنَ » و « يَنْأَوْنَ » ، وإن لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقاً ، ومن المضارع : الخيل معقود بتواصيها الخير . « حاشية يس ١٥/١ » .

(٣) أي مجاز الحذف ، وبهذا المجاز يتوصل إلى دفع إشكال آخر ؛ وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كـون كتاب الخلاصة بالأوصاف الآتية ثابت ؛ حمد أو لم يحمد ، فما المراد بكونه بعد الحمد ؟ الجواب : أن الذي جعل بعد الحمد القول والأخبار والأعلام والقيود قد تتعلق بذلك ، كما نصّ عليه ابن الحاسب . « حاشية يس ١٥/١ » .

بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وبناءً، وموضوعه الكلمات العربية، لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء، وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله، وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) : بمعنى منظوم، نعت لكتاب إن نصب؛ وللخلاصة إن خفض، [٧/ب] (الإمام) : مجرور بإضافة نظم إليه، (العلامة) : صيغة مبالغة في عالم؛ والثناء فيه لتأكيد المبالغة؛ (جمال الدين) لقب (أبي عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت أول (الطائي) نعت ثان (رحمه الله) جملة دعائية لا محل لها من الإعراب. وفي كلامه مخالفة لأصلين : [١٥]

أحدهما : أن « الإمام العلامة » نعتان لجمال الدين وما ذكره بعده، فقدمهما؛ والنعت لا يتقدم على المنعوت.

والثاني : أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الأفصح تأخير اللقب عن الاسم، كما سيصرح به، وهنا قدّم اللقب على الاسم.

والجواب على الأول : أن النعت إذا قدّم وكان صالحاً لمباشرة العامل فإنه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل، ويجعل المنعوت بدلاً، ويصير المتبوع تابعاً، واضمحلت النعتية، كقوله تعالى : ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم/٢١] في قراءة الخفض^(١).
والجواب عن الثاني : أن هنا اللقب مسوق للمدح، فإذا جرى لفظ المدح أولاً تشوّقت النفس إلى الممدوح، فإذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع في النفس، على أن ذلك لغة كما سيأتي.

(كتاب) : خبر « إن »، وصحّ الإخبار بكتاب عن كتاب وإن تساوبا لفظاً لتخالفهما إضافة ونعتاً، (صَغُرَ حَجْمًا وَغَزُرَ عِلْمًا) : بضم عين الفعلين، وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع إلى كتاب، والجملتان نعت لكتاب، والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل، والأصل : كتابٌ صَغُرَ حَجْمُهُ وَغَزُرَ عِلْمُهُ، هذا إن كانا باقيين على أصلهما من إفادة الإخبار، وإن كانا حوْلاً إلى معنى المدح على حد قوله تعالى : ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف/٣١]، فهما خبر ثان لا نعت [٨/أ] لكتاب، لأن الجمل الإنشائية يجز بها ولا ينعت، والصغر : القلة، والحجم : التواء. يقال : ليس لمرفقه حجم؛ أي نتوء. والغزارة : الكثرة، وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق. (غير) : بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج

(١) كذا في الرسم المصحفي، وقرأ « الله » بالرفع : نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن. الإتحاف

عما دخل في حكم دلالة المفهوم . واختلف في نصبها في الاستثناء ، فقال ابن عصفور : « عن تمام الكلام » ، وقال الفارسي : « على الحالية » ، وقال ابن الباذش : « على التشبيه بظرف المكان » . ويجوز أن تكون فتحة « غير » هنا بنائية ، لأن « غير » إذا أضيفت لمبنى جاز بناؤها على الفتح ، كقوله : [من البسيط]
 ٣ - لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ
 [١٦] قاله في المغني^(١) .

(أنه) بفتح الهمزة ، والضمير لكتاب (لإفراط) : أي مُجَاوِزة الحد (الإيجاز) : الاختصار (قد كاد يعد) أي قارب أن يعد (من جملة الألفاظ) جمع لُغَزْ ؛ بضم اللام وفتح الغين المعجمة ؛ مثل رُطْبٍ وأرطاب ، يقال : ألغز في كلامه إذا عمى مراده ، والاسم : اللُّغْزُ ؛ كالرُّطْبِ ؛ واللُّغْزُ ؛ كالعُنُقِ ؛ واللُّغْزُ ؛ كالقُفْلِ ؛ حكاها الدماميني فقال : « وعينه تفتح وتضم وتسكن » . (وقد أسعفت طاليه) أي ساعدتهم ، يقال : أسعفت الرجل بحاجته إذا قضيتها له ، والمساعفة : الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة لمحذوف ، أي بشرح مختصر (يدانيه) أي يقاربه في مسائله التي هي فيه ، وليس المراد يقاربه في حجمه لأن الحس يخالفه ، (وتوضيح) أي مبين وكاشف ، وبه اشتهر ، (يسايره) أي يحاذيه ، وقيل : يمشي مشيه (ويأريه) [ب/٨] أي يعارضه ويفعل مثل فعله (أحل به ألفاظه) أي أبين به مفردات ألفاظه (وأوضح معانيه) بفتح الياء أي أكشفها وأبينها (وأحلل) أي أفكك (به تراكيبه) أي مركباته (وأنقح) أي أهدب (مبانيه) بفتح الياء المثناة تحت ، جمع مبنى ، ومباني الكتاب ما تنبني عليه مسائله (وأعذب) بالذال المعجمة أي أحلى ، ومنه الماء العذب ، (به موارد) جمع موردة بالهاء ؛ وهي في الأصل طرق الماء ؛ بالطاء المهملة ؛ (وأعقل) أي أمتع ؛ من العقل وهو المنع ، (به شوارد) جمع شاردة ، أي نافرة . وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الألفية بالإبل الشاردة ، ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار

٣ - البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ ، وخزانة الأدب ٤٠٦/٣ ،

٤٠٧ ، والدرر ٤٧٧/١ ، ولأبي قيس بن رفاعه في شرح أبيات سيويه ١٨٠/٢ ، وشرح شواهد المغني

٤٥٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٣ ، وبلا نسية في الأشباه والنظائر ٦٥/٤ ، ٢١٤ ، ٢٩٦/٥ ، والإنصاف

٢٨٧/١ ، وخزانة الأدب ٥٣٢/٦ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٧/٢ ، وشرح المفصل

٨١/٣ ، ١٣٥/٨ ، والكتاب ٣٢٩/٢ ، ولسان العرب ٣٥٤/١٠ (نطق) ، ٧٣٤/١١ (وقل) ،

ومغني اللبيب ١٥٩/١ ، وجمع الهوامع ٢١٩/١ .

(١) مغني اللبيب ١٥٩/١ .

منه وهو العقل . (ولا أخلي) أي أترك (منه مسألة) مفعلة من السؤال ، وهي ما يبرهن عليه في العلم (من شاهد) أي دليل ، وهو ما يذكر لإثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة ، أو من كلام عربي فصيح (أو تمثيل) أي مثال ، وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر إيضاحاً لتلك القاعدة ، فكل شاهد مثال ولا عكس . (وربما أشير) أنا (فيه إلى خلاف) في بعض المسائل ، أي مخالفاً للناظم وغيره ، كقوله في باب الجوازم خلافاً لابن مالك (أو نقد) بالدال ، أي انتقاد على الناظم ، كقوله في باب الوقف في مسألة تأتي . وهذا مردود بإجماع المسلمين على الوقف على كذا ، (أو تعليل) لحكم (ولم آل) ؛ بمد الهمزة ؛ من الأول ، يحتمل أن يكون بمعنى أمنع ، فيتعدى إلى اثنين ، حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره ، والتقدير : ولم أمنع أحداً (جهداً) ويحتمل أن يكون بمعنى أقصر ، فيكون [٩/أ] قاصراً . وإنما يتعدى بإسقاط الجار ، والتقدير : ولم أقصر في جهد ، ثم حذف الجار فانتصب . وهو بفتح الجيم وضمها ، وفصل القراءة فقال : الجهد ؛ بالضم : الطاقة ، وبالفتح : المشقة ، (في توضيحه) ؛ أي تبيينه ؛ (وتهذيبه) ؛ بالذال المعجمة : أي تنقيته وتصفيته . (وربما خالفته في تفصيله) ، كما فعل في الاسم والفعل والحرف ؛ حيث جعلها أقساماً للكلمة لا للتكلم ، (وترتيبه) وهو كثير ، ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل ، [١٧] حيث أخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب ، (وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ليطابق اسمه معناه . والمسالك : جمع مسلك ، وهو طريق السلوك ، (وبالله أعتصم) أي أمتنع ، (وأسأله العصمة) أي المنع ، (مما يصم) ، بفتح الياء وكسر الصاد المهملة ، من الوصم ، بسكون الصاد ، وهو العيب والعار ، (لا رب غيره ، ولا مأمول إلا خيرُهُ ، عليه توكلت وإليه أنيب) أي أرجع .

الكلام وما يتألف منه

قال الناظم : الكلام وما يتألف منه . هذه الترجمة فيها حذف ، وأصلها : (هذا باب شرح) ماهية (الكلام ، وشرح) ماهية [١٨] (ما يتألف الكلام منه) ، وهو الكلم الثلاث . والتألف والتأليف : وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين . وهو أخص من التركيب ، إذ التركيب ضم كلمة إلى أخرى فأكثر ، فكل مؤلف مركب من غير عكس . (والكلام في) اصطلاح اللغويين : عبارة عن القول ، [١٩] وما كان مكتفياً بنفسه ، كما ذكره في القاموس . وفي اصطلاح المتكلمين : عبارة عن المعنى القائم بالنفس . و (اصطلاح [٩/ب] النحويين عبارة عما) أي مؤلف (اجتماع فيه أمران : اللفظ والإفادة) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب / ٢١] أي إنه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة . كما قاله في الكشف ^(١) . والمعنى : الكلام في نفسه اللفظ والإفادة ، لا أن هناك ظرفاً ومظروفاً حقيقة ، ولو قال : عبارة عن اللفظ والإفادة ، كما قال الناظم :

٨ - لفظ مفيد.....

كان أجود ، واللفظ في الأصل : مصدر لَفَظَتِ الرَّحَى الدقيق ، إذا رمته إلى خارج . (والمراد باللفظ) هنا الملفوظ به ، وهو (الصوت) [٢٠] من الفم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية ، (تحقيقاً) كزيد ، (أو تقديرًا) كألفاظ الضمائر المستترة . وسمي الصوت لفظاً لكونه يحدث بسبب رمي الهواء من داخل الرئة إلى خارجها ، إطلاقاً لاسم السبب على المسبب ، قاله الفخر الرازي . والإفادة : مصدر أفاد بمعنى دلّ دلالة مطلقة . والمفيد الدال على معنى مطلقاً .

(والمراد بالمفيد) هنا (ما) أي لف (دلّ على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أي على ذلك اللفظ ، بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر ، وعلم من تفسير المفيد بما ذكر لا يحتاج إلى قولهم المركب ، [٢١] لأن المفيد الفائلة المذكورة يستلزم التركيب ، ولا إلى قولهم المقصود ، لأن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به ، وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه ، فيجتمعان في مثل : زيد قائم . ويوجه اللفظ بدون الإفادة ، كما في المفرد . وتوجد الإفادة بدون اللفظ ، كما في الإشارة ، وكل [١٠/١] شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر ، من وجه يجعل أحدهما جنساً والآخر فصلاً ، فيحتز بكل عما يشارك الآخر من غيره ، فيحتز باللفظ عن الدوال الأربع ؛ وهي الإشارة والكتابة والعقد والنصب ، إذ كل منها مفيد وليس بلفظ ، ويحتز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالإضافي نحو : غلام ، والمزجي كعَلْبَكُ ، والإسنادي المسمى به كبرق نحره ، والمعلوم للمخاطب كالسما فوقنا والأرض تحتنا ، إذ كل منهما لفظ وليس بمفيد ، [٢٢] ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ، ولا يحتاج إلى ذكر الوضع ، لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية ، فإن من عرف مسمى زيد ، وعرف مسمى قائم ، وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام ، وهو نسبة القيام إلى زيد .

وصور تأليف الكلام ستة ، اسمان فعل واسم ، فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، جملة القسم وجوابه ؛ أو الشرط وجوابه .

(وأقل ما يتألف الكلام) خبراً [٢٣] كان أو إنشاء (من اسمين) ، حقيقة كهيئات العقيق ، أو حكماً (كزيد قائم) . فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ، بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية ، والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه ، فسقط ما قيل إنَّ زيدا قائمٌ ثلاثة أسماء لا اسمان فقط ، (ومن فعل واسم كقام زيد) ، ونعم العبد . (ومنه) أي من التأليف من فعل واسم (استقم ، فإنه) أي فإن استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف (من فعل الأمر المنطوق به) ، وهو استقم [١٠/ب] (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بأن) ، ولا يجوز التلطف به وإنما فصله بقوله : « ومنه » لأمر :

أحدها : التنبيه على أنه مثال لا من تتميم الحد خلافاً للشارح والمكودي .

ثانيها : أنه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما .

ثالثها : أنه لا فرق في الكلام بين الإخبار والإنشاء .

رابعها : أن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المثنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار ، فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاماً على الأصح .

خامسها : الرد على [٢٤] أبي حيان حيث قال : إن مقتضى تمثيله ؛ يعني الناظم ؛ باستقم أنه بسيط ، لأن التركيب من عوارض الألفاظ ويستدعي تقدير وجود ولا وجود ، ورداً بأن المراد بالألفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل ، والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة ، ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضاراً لا خفاء معه ولا لبس ، قاله الموضح في شرح اللمحة .

(والكلم) الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس) ، لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي ، وليس بجمع ، خلافاً لما وقع في شرح الشذور . لأنه يجوز تذكير ضميره ، والجمع يغلب عليه التأنيث ، ولا اسم جمع خلافاً لبعضهم ، لأن له واحداً من لفظه ، والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعي) ، لدلالته على أكثر من اثنين ، وليس بإفرادي لعدم صدقه على القليل والكثير ، واستفيد كونه اسم جنس [٢٥] للأنواع الثلاثة من قول الناظم :

٨ — واسمٌ وفعلٌ ثم حَرَفُ الكَلِمِ

وكونه جميعاً من قوله :

٩ — واحده كلمة

وظاهر النظم أن [١١/١] الكلم مبتدأ ، وما قبله خبر عنه ، فتتوقف ماهية الكلم على الأنواع الثلاثة . ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها ؛ بل من نوع واحد فقط ، فلا جزم على الموضح عن ذلك ، وجعل الأقسام الثلاثة خبراً لمبتدأ محذوف ، وجعل جملة قوله :

٩ — (واحده كلمة)

خبراً ثانياً عن الكلم . وقال : « واحده » بتذكير الضمير تبعاً للناظم ، ولو قال « واحدها » تبعاً لابن مُعْطٍ لجاز ، فإن اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان . وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى : ﴿ كَانَهُمْ أَعْمَارُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة / ٧] ، و : ﴿ نَخْلٌ مُنْقَعِرٌ ﴾ [القمر / ٢٠] (وهي) أي الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع ؛ (الاسم والفعل والحرف) . ونقل عن الفراء أن « كلا » ليست واحداً من هذه الثلاثة ، بل هي بين الأسماء والأفعال^(١) .

(١) من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة ، وإنما توقف فيها ؛ هل هي اسم أو فعل ؟ لتعارض الأدلة . والقول بأنها أحدهما ليس حكماً بأنها غيرهما . « حاشية يس ٢٥/١ » .

وقال الفخر الرازي : « لا يصح أن تكون الكلمة جنساً لهذه الأنواع الثلاثة ، لأنها لو كانت جنساً لها لكان امتياز كل واحدٍ من هذه الثلاثة بفصل وجوهي ، مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد علمي ، وهو كون مفهومه غير مستقل بالفهومية ، والاسم أيضاً يمتاز عن الفعل بقيد علمي ، وهو كونه غير دال على زمانه المعين » . اهـ .
وحاصل كلامه أن الماهيات لا تتقوم بالعدم ، لكنه قال قبل هذا الكلام : « اللهم إلا إذا عني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة ، فحينئذ يستقيم » . انتهى .

وينقسم اسم الجنس الجمعي إلى ثلاثة أقسام : ما يفرق [٢٦] بينه وبين مفردة بالتاء ، والتاء في مفردة كَرُطَبَ وَرَطْبَةٍ . وما يفرق بينه وبين مفردة بالتاء ، والتاء في الجمع كَكَمَّةٌ وَكَمٌّ . وما يفرق بينه وبين مفردة بياء النسب ، وهي في المفرد نحو : رُومٌ وَرُومِيٌّ [١١/ب] وَزِنَجٌ وَزَنْجِيٌّ .

فأطلق الموضح اسم الجنس ؛ وأراد الأول لغلبته ، ويدل على ذلك قوله : (ومعنى كونه اسم جنس جمعي أنه يدل على جماعة) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التأنيث ، (و) أنه (إذا زيد على لفظ تاء التأنيث فقليل) فيه (كلمة نقص معناه) عن الجمع ، (وصار) مع زيادة التاء (دالاً على الواحد) فقط ، (ونظيره) من أسماء الأجناس الجمعية من المصنوعات وهي غير مطردة ، نحو (لَبِنٌ وَلَبْنَةٌ) ، وهي الطَّوْبَةُ النَّيِّئَةُ ، (و) من المخلوقات وهي مطردة ، نحو : (تَبَقٌّ وَتَبَقَّةٌ) ، وليس نظيره نحو كَمٌّ وَكَمَّةٌ ، مما يدل على الجمع بالتاء ، وعلى الواحد بتركها ، ولا نحو : زنج وزنجي ، مما يدل على الواحد بياء النسب ، وعلى الجمع بتركها ، فتبين أن الضابط المذكور للقسم الأول فقط ، فسقط ما قيل إن هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كمء وكمة ، وغير مانع للدخول نحو تخم وتخمعة ، من الجموع الغالب عليها التأنيث .

(وقد تبين بما ذكرناه) من قبل (في تفسير) ماهية (الكلام من أن شرطه) أن يجتمع فيه اللفظ و (الإفادة) ، وبهذا التقدير سقط ما قيل إنه جعل الإفادة أولاً شرطاً وهنا شرطاً ، (و) من (أنه) قد يتألف (من كلمتين ، و) تبين (بما هو) قول (مشهور) عندهم (من أن أقل الجمع ثلاثة) من الأحاد ، أي من مجموع هذين الأمرين تبين (أن بين الكلام والكلم) من النسب الأربع (عموماً) من وجه ، (وخصوصاً من وجه) .
(فالكلم أعظم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد) ، كضربت زيداً (و) على (غيره) أي غير المفيد ، كان قام زيد (وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) ، كقام زيد .

والكلام [١٢/١] أعم من جهة اللفظ ، لانطلاقه على [٢٧] المركب من كلمتين فأكثر ، وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد ، (فنحو : « زيد قام أبوه » كلام لوجود الفائدة ، وكلم لوجود) الأفراد (الثلاثة) ؛ التي هي زيد وقام وأب بدون الهاء ، (بل الأربعة) بالهاء من أبوه ، و« بل » هنا انتقالية لا إبطالية ، ولم يقل ابتداءً ، لوجود الأربعة لقوله أولاً : أقل الجمع ثلاثة ، (و : قام زيد : كلام) لوجود الفائدة ، (لا كلم) لعدم التركيب من الثلاثة ، (وإن قام زيد بالعكس) أي كلهم لوجود الثلاثة ، لا كلام لعدم الفائدة . وفي كلامه ثلاث مناقشات :

إحداها : أن ذكرَ هذه النسبة ههنا ؛ قال الحلواني ؛ يعدّ من فضول الكلام . قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة : لا بد في اللذين بينهما في عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور معروضين وعارضين^(١) ، وثلاث ما صدقات^(٢) ، ومادة^(٣) ، ومتعلق^(٤) ، وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن . اهـ .

الثانية : أنه جعل جهة العموم في الكلم راجعة إلى المعنى ، وجهة الخصوص فيه راجعة إلى اللفظ ، وهذا مما لا يليق ؛ لأن النسبة بين اللفظين إنما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ ، فكان ينبغي أن يقول : الكلم أعمّ باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره ، وأخصّ باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين ، قاله بعض المتأخرين .

الثالثة : أن ما صلق الاجتماع يفسد حدّ كلّ منهما ، لدخول كلّ منهما في حدّ الآخر ، والمتغايران في المفهوم ينبغي أن يتغايرا في الماصدق ، ويمكن أن يدفع بأن الحيثية في التعريفات مرعية .

(والقول) على الأصح (عبارة^(٥) [١٢/ب] عن اللفظ) المفرد والمركب (الدال على معنى) يصح السكوت عليه أو لا ، ولهذا [٢٨] قال في النظم :

٩ — والقول عمّ

(١) المعروضان هما : ماهية الكلام والكلم ، والعارضان : الإفادة وجمع الكلمات الثلاثة فأكثر ، فالإفادة : عارض الكلام ، والجمع المذكور : عارض الكلم . « حاشية يس ٢٧/١ » .

(٢) الما صدقات ثلاث صور : قد أفلح المؤمنون ، قام زيدان ، قام زيد . « حاشية يس ٢٧/١ » .

(٣) المادة : الكلمات الثلاث : الاسم والفعل والحرف ، أو الأسماء والأفعال والحروف . « حاشية يس ٢٧/١ » .

(٤) الصورة هي المتعلق ، والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين ، أو كلمات ، والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور . « حاشية يس ٢٧/١ » .

(٥) كذا في (ط) ، وفي الأصل : (والقول عبارة على الأصح) .

(فهو أعم من الكلام) ؛ لانطلاقه على المفيد وغيره ، (و) أعم (من الكلم) ؛ لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر ، (و) من (الكلمة) ؛ لانطلاقه على المفرد المركب (عمومًا مطلقًا) ؛ لصدقه على الكلام والكلم والكلمة ، وانفراجه في مثل : « غلام زيد » ، فإنه ليس كلامًا لعدم الفائنة ، ولا كَلِمًا لعدم الثلاثة ، ولا كلمةً لأنه ثنتان ، (لا عمومًا من وجه) دون وجه ، إذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول ، فكلما وجد واحد منهما وجد القول ، ولا عكس ، وفيه إيماء إلى أن « عم » في قول الناظم : « والقولُ عم » أفعال تفضيل ، أصله « أعم » حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفًا من خير وشر .

ولي هنا تشكيك ، وهو أن يقال : دلالة اللفظ على المعنى تنقسم إلى وضعية ، كما في المفردات الحقيقية ، وإلى عقلية في المركبات والمفردات المجازية ، وإلى طبيعية كأخ ، فإنه يدل على ألم الصدر دلالةً طبيعيةً ، فإن أراد الأول ، كما هو ظاهر قوله في شرح القطر^(١) ، والقول خاص بالموضوع ، خرج عنه المركبات والمفردات المجازية . وإن أراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية .

وقد يقال : إن القول أعم من الكلام والكلم والكلمة ، وإن أراد مطلق الدلالة دخل نحو : أخ ، واللفظ المصحف إذا فهم معناه ، والمهمل كزيد ، فإنه يدل على حياة الناطق به ، وجميع ذلك لا يسمى كلمة ، كما قاله المراي في شرح التسهيل ، فضلاً عن أن يسمى قولاً .

ويطلق القول لغةً ويراد به الرأي والاعتقاد نحو : قال الشافعي يحلّ كذا ، أي رأى ذلك واعتقده .

ويطلق الكلام لغةً ويراد به المفرد نحو : زيد في نحو قولهم : من أنت ؟ زيد عند [١/١٣] سيبويه ، قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ، ونقله أيضاً عن أبي الحسين البصري الأصوليون .

ويطلق الكلم لغةً ويراد به الكلام ، نحو : ﴿ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر/١٠] (وتطلق الكلمة لغةً ويراد بها الكلام) ، مجازاً من تسمية الشيء باسم جزئه ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ هُوَ قَائِلُهَا ﴿ [المؤمنون/١٠٠] أي أَنَّ مَقَالَهَ مَنْ قَالَ : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ۖ لَعَلِّي أَعْمَلُ ﴾ [٢٩] صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ [المؤمنون/٩٩، ١٠٠] كَلِمَةً ، ونحو قوله

صلى الله عليه وسلم : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد : [من الطويل]

٤ — ألا كلُّ شَيْءٍ مَا خَالَ اللهَ باطلٌ

وقولهم : « كلمة الشهادة » يريدون : لا إله إلا الله محمد رسول الله^(١) ، (وذلك

كثير) في الورد (لا قليل) ، كما يفهم من قول الناظم :

٩ — وكلمةٌ بها كلامٌ قد يؤمّ

لأن « قد » تشعر بالتقليل في عرف المصنفين ، كما ذكره الموضح في باب الإمالة .

ولك أن تقول : إطلاق الكلمة على الكلام وإن كان كثيراً في نفسه ، لكنه قليل بالنسبة إلى إطلاقها على المفردات .

٤ — عجز البيت : (وكل نعيم لا محالة زائل) ، والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢٥٦ ، وجواهر الأدب ص ٣٨٢ ، وخزانة الأدب ٢٥٥/٢ — ٢٥٧ ، والدرر ٥/١ ، وديوان المعاني ١١٨/١ ، وسمط اللآلي ص ٢٥٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٧ ، وشرح الأشموني ١١/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦١ ، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ٣٩٢ ، وشرح المفصل ٧٨/٢ ، والعقد الفريد ٢٧٣/٥ ، ولسان العرب ٣٥١/٥ (رجز) ، والمقاصد النحوية ٥/١ ، ٧ ، ٢٩١ ، ومغني اللبيب ١٣٣/١ ، وجمع الهوامع ٣/١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢١ ، وأوضح المسالك ٢٨٩/٢ ، والدرر ٤٩١/١ ، ٥٠١ ، ورصف المباني ٢٦٩ ، وشرح شواهد المغني ٥٣١/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨ ، واللمع ص ١٥٤ ، وجمع الهوامع ٢٢٦/١ .

(١) شرح ابن الناظم ص ٧ .

(فصل لـ)

(يتميز الاسم عن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

١٠ - بالجرِّ والتَّوِينِ والنَّدا وألْ مُسْنَدٍ لِلْأَسْمِ

(إحداها الجر) : وهو في الأصل مصدر جرّ (وليس المراد به) في النظم (حرف الجرّ) ، أي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمّل^(١) في عبارة المفصل حيث قال : وأراد بالجرّ دخول حرف الجر . اهـ . وكما قال الموضح في النداء ، وليس المراد به دخول حرف النداء ، كما سيأتي فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، بدليل قوله (لأنه) ، أي حرف الجر ، (قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم) [٣٠] على التقديم والتأخير ، والأصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ ، لأن الغرض نفي الاسمية في اللفظ ؛ وإن كانت [١٣/ب] ثابتة في التقدير ، لا الدخول في اللفظ فليتأمل (نحو : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتُ) فدخل حرف الجر وهو « من » على « أن قمت » وهو ليس باسم في اللفظ ، وإن كان اسماً بالتأويل ، أي : من قيامك ، (بل المراد به) أي بالجرّ (الكسرة التي يحدثها عامل الجر) ، أو نائبها . ونسبة الأحداث إلى العامل استعارة ، لأنه مجاز مبني على التشبيه ، كنسبة الإرادة إلى الجدار في قوله تعالى : ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ [الكهف/٧٧] (سواء كان ذلك (العامل) للجر (حرفاً) ، نحو : مررتُ بزيدٍ ، (أم إضافة) نحو : غلامُ زيدٍ ، (أم تبعيةً) نحو : مررتُ بزيدٍ الفاضل ، (و) هذه العوامل الثلاثة (قد اجتمعت في البسملة) ، ف « اسم » : مجرور بالحرف ، و « الله » : مجرور بالإضافة ، و « الرحمن الرحيم » : مجروران بالتبعية للموصوف . هذا هو الجاري على الألسنة ، والتحقيق خلافه . قال الموضح في باب الإضافة من هذا الكتاب^(٢) : « ويجر المضاف إليه بالمضاف وفقاً لسيبويه » . وقال في شرح الشذور^(٣) : « وإنما لم أذكر الجرّ بالتبعية كما فعل جماعة ، لأن التبعية ليست عندنا العامل^(٤) »

(١) كتاب المكمّل هو لمظهر الدين الشريف الرضي محمد ، أكمله سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦١ م . انظر تاريخ

الأدب العربي لبروكلمان ٢٢٦/٥ .

(٢) أوضح المسالك ٨٤/٣ ، وسيشرح الأزهرى هذا القول فيما سيأتي ٢٤/٢ من المطبوع .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٣١٧ .

(٤) في شرح شذور الذهب ص ٣١٧ : (ليست عندنا هي العاملة) .

وإنما العامل عامل المتبوع، وذلك في غير البذل». وقال في شرح اللوحة في باب الجرورات: «كان ينبغي للمؤلف؛ يعني أبا حيان؛ أن لا يذكر الجر بالتبعية، كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها، يعني بالتبعية كـ «جاء زيد الفاضل» و«رأيت زيدا الفاضل». انتهى. ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم، لأنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالضاف؛ والجر بالحرف، كما قاله في شرح اللوحة. لكن قال في شرح الشذور^(١): «وقسمتها؛ يعني الجرورات؛ إلى ثلاثة أقسام: مجرور بالحرف؛ ومجرور بالإضافة؛ ومجرور بالمجاورة^(٢)»، فجعله [١/٤] قسماً برأسه [حينئذ] مجازاً.

العلامة (الثانية: التنوين، وهو) في الأصل مصدر نوّنت الكلمة، أي أدخلت نوّناً، وفي الاصطلاح (نون ساكنة) أصالةً (تلتحق الآخر)، أي تتبعه [٣١] (لفظاً لا خطأً لغير توكيد، فخرج بقيد السكون) وبقيد عدم الخط أيضاً (النون الأولى (في ضَيِّقٍ لِلطُّفْلِي) وهو الذي يجيء مع الضيف متطعلاً. قاله في القاموس^(٤)). (و) النون الأولى في (رَعِشَ لِلْمَرْتَعَشِ)، لتحركهما وصلاً وثبوتهما خطأ وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للإلحاق بجعفر، وما بعدهما تنوين، وقيدت السكون بالأصالة لثلاثي يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين، نحو: محظوراً أنظر. (و) خرج (بقيد) لحوق (الآخر)، وبقيد عدم الخط أيضاً (النون في: انْكَسَرَ وَمُنْكَسِرٌ)، لأنها لا تلتحق الآخر، وثبتت في الخط، لا يقال: يخرج بقيد الآخر قول بعضهم: «شربتُ ما» بالقصر والتنوين، فإن الميم أول الاسم لا آخره، وقد لحقها التنوين، لأننا نقول: إن التنوين لحق الألف وهي آخر، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، قاله الموضح في الحواشي. والمراد بالآخر ما كان آخرًا في اللفظ، حقيقةً كزيد أو حكماً كيد، (و) خرج (بقولي لفظاً لا خطأً النون اللاحقة لآخر القوافي، وستأتي) قريباً، والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الأفعال توكيداً لها المصورة نوّناً، والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى، نحو: «أحمد انطلق» لثبوتها في الخط، فلا حاجة إلى زيادة الحديثي في حدّ التنوين، ولا يكون جزء غيرها، ولا إلى اعتذار الدماميني عنه بأن المراد باللاحق التبعية.

(١) شرح شذور الذهب ص ٣١٧.

(٢) في المصدر السابق: (ومجرور بمجاورة مجرور).

(٣) (حينئذ)؛ سقطت من الأصل، وأثبتها من (ط).

(٤) القاموس المحيط (ضيف).

(و) خرج (بقولي لغير توكيد نون نحو : ﴿ لَسْفَعًا ﴾) [العلق / ١٥] خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفاً ، [١٤ / ب] لوقوعها بعد الفتحة ، بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة ، فإنها تُصَوَّرُ نوناً ، فتثبت في الخط . فتخرج بقوله : « لا خطأ » . ومن ثم قيل إن الموضح ضرب بالقلم على قوله (لَتَضْرِبُنَّ يَاقَوْمٌ وَلَتَضْرِبُنَّ يَاهِنْدُ) بضم الباء الأول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه . ولهذا لم يجد في بعض النسخ المعتملة ولا عرج عليهما في المغني وغيره .

(وأنواع التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة :

أحدها : تنوين التمكين) والأوّل التَّمَكُّنُ مصدر [٣٢] تَمَكَّنَ لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا يمكن ، ويسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصرف ، وهو اللاحق لفظاً لغالب الأسماء المعربة المنصرفة معرفة (كزَيْدٍ ، و) نكرة ؛ نحو : (رَجُلٍ) ورجال ، والذي يدل على أن تنوين نحو : « رَجُلٍ » للتمكين لا للتذكير بقاء مع العلمية بعد النقل ، قاله ابن الحالج وغيره ، ورُدُّ^(١) . (وفائدته الدلالة) بتثليث الدال (على خفة الاسم) بكونه معرباً منصرفاً ، (و) على (تَمَكُّنُهُ في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف) شبهاً قوياً ، (فيني ، ولا) يشبه (الفعل) في فرعتين ؛ (فيمنع من الصرف) ، وهو التنوين .

النوع (الثاني : تنوين التذكير ، وهو اللاحق لبعض) الأسماء (المبنيات للدلالة على التذكير) ، قياساً في باب العلم المختوم بـ « وَيَّه » وسماعاً في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها ، وفي اسم الصوت ، (تقول : سَيَّوِيَّه) ، بلا تنوين ، (إذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك) أي اسمه [١٥ / أ] سَيَّوِيَّه . (و) تقول (إِيَّه) ، بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء ، بلا تنوين ، (إذا استزدت مخاطبك) ، أي طلبت منه زيادةً (من حديث معين ، فإذا أردت شخصاً ما) أي شخص كان (اسمه سَيَّوِيَّه ، أو) أردت (استزادةً من حديث ما) أي حديث [٣٣] كان ، (نَوَيْتُهُمَا) فقلت : « سَيَّوِيَّه » و« إِيَّه » بالتنوين فيهما ، ف « سَيَّوِيَّه » بلا تنوين معرفة بالعلمية ، و« إِيَّه » بلا تنوين معرفة من قبيل المعرفة بـ « أَل » العهدية ، أي الحديث المعهود ، كذا قالوا ، وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر ، وأما على القول بأن مدلوله الفعل ، فلا ؛ لأن جميع الأفعال تكررات ، وتقول : « صَاحَ الغرابُ غَاقَ غَاقٍ » ، فإذا لم تنونها كانت معرفة ؛ ودلت على معنى مخصوص ، وإذا نوتنها كانت نكرةً مبهمَةً ، ودلت على معنى مبهم قاله الثمانيني .

(١) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها . « حاشية يس ٣٢ / ١ » .

النوع (الثالث : تنوين المقابلة ، وهو اللاحق لنحو : مسلمات) مما جمع بألف وتاء مزيدتين ، سمي بذلك لأن العرب جعلوه في مقابلة النون ، (في نحو : مسلمين) ، مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون . قال الرضي ^(١) : « معناه أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد ، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط ، وهو كونه علامة لتمام الاسم ، ^(٢) كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك ^(٣) » . اهـ . والذي يدل على أنه لتمام الاسم ليس غير أنه ليس بتمكين خلافاً للرباعي ^(٤) ، لثبوته فيما فيه فرعتان كـ « عرفات » ، ولا تنكير لثبوته مع المعربات ، ولا عوض عن شيء ، والقول بأنه عوض عن الفتحة نصباً مردوداً بأن الكسرة عوضت منها . وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة : أن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان ، وفي المؤنث لم يزد فيه إلا حرف واحد ، لأن التاء موجودة في مفرده ، فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر ، كما أن الحركة في « مسلمات » موازية لحرف [ب/١٥] العلة في « مسلمين » . اهـ . وفيه نظر لأن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع ، بل غيرها ، ولو سلم ؛ فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظاً ، بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرًا كـ « هندات » ، بل قد يكون لمذكر كـ « اصطبلات » ، والحكم واحد في الجميع . وقال آخر : إن الألف والتاء في مقابلة الواو لدالتهما على الجمع ، وإن التنوين في مقابلة النون . ولا يخفى ضعفه .

النوع (الرابع : تنوين التعويض) : وهو تفعيل من العوض ، والتعويض فعل الفاعل ، [٣٤] وليس هو عوضاً عن شيء ، فأولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ^(٥) ، ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله : « التمكين والتذكير مع المقصود حاصل والخطب سهل » . (وهو اللاحق لنحو : غَوَاشٍ وَجَوَّارٍ) ، من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل ، حال كونه (عوضاً) ، أو لأجل العوض (عن الياء) المحذوفة اعتباطاً رفعاً وجرّاً ؛ وفقاً لسيبويه والجمهور ^(٦) ، لاعتناء ضمة الياء وفتحها النائية عن الكسرة . خلافاً للمبرد ، ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف ، وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافاً للأخفش . وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل : أُعِيْمَ وَيُعَيَّلُ ، مصغري :

(١) شرح الرضي ٤٦/١ .

(*) ما بين النجمتين لم يرد في شرح الرضي ، وورد مكانه (: وليس في النون شيء من معاني الأقسام الخمسة المذكورة) .

(٢) قال الرباعي : إن التنوين في نحو « مسلمات » للصرف . « شرح الرضي ٤٦/١ » .

(٣) الكتاب ٣/٣١٠ .

أَعْمَى وَيَعْلَى ، فإنهما ممنوعان من الصرف للوصف ، ولكونهما يشبهان الفعل في زينة ، نحو : أَبْيَظُّ وَيَبْيَظُّ وتوניהما عوض عن الياء المحذوفة ، وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (ل : إذ ، في نحو : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الروم/٤] عوضاً عن الجملة التي تضاف « إذ » إليها) ، والأصل والله أعلم : ويوم إذ غلبت الرومُ يفرحُ المؤمنون . فحذفت جملة : [١٦/١] « غلبت الروم » ، وجيء بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة إيجازاً وتحسيناً ، فالتقى ساكنان ؛ ذال « إذ » والتنوين ، فكُسِرَتِ الذال على أصل التقاء الساكنين ، وليست هذه الكسرة كسرة إعراب بإضافة « يوم » إليها خلافاً للأخفش ، لأن « إذ » ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة ؛ وفي الوضع على حرفين ، وليست الإضافة في « يومئذ » ونحوها [٣٥] من إضافة أحد المترادفين للآخر ، خلافاً لابن مالك ، بل من إضافة الأعم إلى الأخص ، كـ « شَجَرِ أراك » وفقاً للدماسيني ، ولم يذكر العوض عن مفرد ؛ وهو اللاحق لـ « كل وبعض » إذا قُطِعاً عن الإضافة مع أنه ذكره في المغني ، لأن التحقيق أن توניהما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة ، ويثبت مع عدمها ، ولا العوض عن ألف ، كـ « جندل » أصله : جندال ، بغير تنوين ، حذفت منه الألف ، وعُوضَ عنه التنوين . كذا قال ابن مالك واختار في المغني أنه للصرف .

(وهذه الأنواع الأربعة) فقط (مختصة بالاسم) ، فلا تدخل على غيره لدلالتها على معانٍ لا توجد في غيره . ولو قال : يختص الاسم بهذه الأربعة لنافى ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية ، وتنوين الضرورة ، وتنوين الشذوذ .

(وزاد جماعة) من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الأربعة (تنوين التثنية)^(١) ، أي الحَصْلُ للتثنية ، كما صرح به ابن يعيش^(٢) مدّعياً أن التثنية يحصل بالنون نفسها ، لأنها حرف أغن . وكذا قال شارح اللباب ، إنما جيء به لوجود التثنية ، وذلك لأن حرف العلة ملة في الحلق ، فإذا أبطل منها التنوين حصل التثنية ، لأن التنوين غنة في الخيشوم . اهـ . وقال جماعة : هو بطل من التثنية . ثم اختلفوا في [١٦/ب] التعبير عنه ، فقيل : الصواب أن يقال تنوين ترك التثنية ، واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية . وقيل : يجوز أن يقال « تنوين التثنية » على حذف مضاف . وهو اختيار ابن مالك

(١) منهم ابن الناطم الذي قال في شرح الألفية ص ٨ : (تنوين التثنية : وهو المبدل من حرف الإطلاق) . وانظر الكتاب ٢٠٧/٤ .

(٢) شرح المفصل ٦٤/١ ، ٣٣/٩ .

في شرح الكافية ، [٣٦] (وهو اللاحق للقوافي) ، جمع قافية ، وهي من آخر متحرّك في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن ، هذا مذهب الخليل ^(١) ؛ وعند غيره ^(٢) : آخر كلمة في البيت (المطلقة ، أي التي آخرها حرف مد) ، وهو الألف والواو والياء المولدات من إشباع الحركة . وتسمى أحرف الإطلاق ، وقد تلحق الأعراب المصرّعة ، وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الإطلاق ، (كقوله) ؛ وهو جرير : [من الوافر]

٥ - (أَقْلِي اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي)

فلحق العروض والقافية وهما « العتابين وأصابين » (الأصل : « العتابا وأصابا » ، فجاء بالتنوين بدلاً من الألف) ، والأول اسم ، والثاني فعل ، و« أَقْلِي » : أمر من الإقلال ، و« اللوم » : بفتح اللام ، العذل ، و« عاذل » : بفتح اللام ، ترخيم عاذل ، و« لقد أصابني » : مقلوب : « قُولِي » ، وجواب الشرط محذوف ، تقديره : إِنْ أَصَبْتُ أَنَا أَوْ إِنْ كُنْتُ نَطَقْتُ بِالصَّوَابِ فَلَا تَعْذِلِي ، وقُولِي لَقَدْ أَصَابَ .

وقد يدخل الحرف كقول النابغة : [من الكامل]

٦ - أَفَدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا لَمَّا تَزَلَّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِيدَ

(١) الكافي في العروض والقوافي ص ١٤٩ .

(٢) هو الأخفش ، كما في المصدر السابق ص ١٤٩ .

٥ - البيت لجرير في ديوانه ص ٨١٣ ، وخزانة الأدب ٦٩/١ ، ٣٣٨ ، ١٥١/٣ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والدرر ٢٥٣/٢ ، ٥١٥/٢ ، ٥٦٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٤٩/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١ ، ٤٧٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٩ ، والكتاب ٢٠٥/٤ ، ٢٠٨ ، والمقاصد النحوية ٩١/١ ، وجمع الهوامع ٨٠/٢ ، ٢١٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٥٥ ، وجواهر الأدب ص ١٣٩ ، ١٤١ ، وأوضح المسالك ١٦/١ ، وخزانة الأدب ٤٣٢/٧ ، ٣٧٤/١١ ، ووصف المباني ص ٢٩ ، ٣٥٣ ، وشرح ابن عقيل ١٨/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٨ ، وشرح المفصل ١٥/٤ ، ١٤٥ ، ٩/٧ ، ٣٣/٩ ، ولسان العرب ٢٤٤/١٤ (حنا) ، والمنصف ٢٢٤/١ ، ٧٠/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١٢٧ .

٦ - البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩ ، والأزهية ص ٢١١ ، والأغاني ٨/١١ ، والجنى السداني ص ١٤٦ ، ٢٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٧/٧ ، ١٩٨ ، ٤٠٧/١٠ ، والدرر اللوامع ٣٠٥/١ ، ١٧٩/٢ ، ٢٥٤ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠ ، ٧٦٤ ، وشرح المفصل ١٤٨/٨ ، ١٨/٩ ، ٥٢ ، ولسان العرب ٣٤٦/٣ (قدد) ، ومغني اللبيب ص ١٧١ ، والمقاصد النحوية ٨٠/١ ، ٣١٤/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٦/٢ ، ٥٦٦ ، وأمل في ابن الحاجب ٤٥٥/١ ، وخزانة الأدب ٨/٩ ، ٢٦٠/١١ ، ووصف المباني ص ٧٢ ، ١٢٥ ، ٤٤٨ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤ ، ٤٩٠ ، ٧٧٧ ، وشرح ابن عقيل ١٩/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٦٠ ، وشرح المفصل ١١٠/١٠ ، ومغني اللبيب ٣٤٢/١ ، والمقتضب ٤٢/١ ، وجمع الهوامع ١٤٣/١ ، ٨٠/٢ .

الأصل « قَلِي » فجيء بالتنوين بدلاً من الياء (لترك الترّم) ، على ما صرح به سيبويه^(١) وغيره من المحققين مِنْ أَنَّ الترّم ؛ وهو التغني ؛ إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها ، في لغة تميم ، أكثرهم أو جميعهم ، وكثير من قيس ، وأما الحجازيون فلا ، لأنهم يَدْعُونَ القوافي على حالها في الترّم ، فعبر أولاً بتنوين الترّم موافقة لابن مالك في شرح [١٧/أ] العملة ؛ نظراً إلى توجيه ابن يعيش^(٢) ومن وافقه ، وثانياً بترك الترّم موافقة للتسهيل ؛ نظراً إلى ما صرح به سيبويه^(٣) وأصحابه . وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق في غير القوافي ، كقراءة بعضهم : ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَسَّرَ ﴾ [الفجر/٤] بالتنوين^(٤) كما ذكره في المغني^(٥) في حرف الكاف .

(وزاد بعضهم) وهو الأخفش والعروضيون ، كما قاله في المغني ، (التنوين الغالي ، وهو اللاحق للقوافي المقيدة^(٦)) ، أي التي يكون حرف رويها ساكناً ليس حرف مد ، والأعاريض المصرفة (زيادة على الوزن) ، فهو في آخر البيت كالخزم^(٧) ؛ بمجمعتين ، في أوله ، (ومن ثم سمي غالياً) ، وسمي الأخفش الحركة التي قبل لحاقه غلواً^(٨) ، وزعم ابن الحالج أنه إنما سمي غالياً لقلته ، ونفاه السيراني والزجاج وزعما أن الشاعر زاد « أن » في آخر البيت إيداناً بتمامه ، فضعف صوته بالهمزة . واختاره ابن مالك . قال الموضح : وفي هذا توهيم الأخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن ، والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في « صه ويومئذ » . واختار ابن الحالج الفتح حملاً على حركة ما قبل نون التوكيد ، كـ « اضرباً » ، وقال هو أشبه قياساً على ما له أصل في المعنى ، ثم قال الموضح : وسمعت بعض العصريين يُسَكِّنُ ما قبله ، ويقول : الساكنان يجتمعان في الوقف ، وهذا خلاف ما أجمعوا عليه . وقد مضى أن الحركة قبله تسمى غلواً ، واختلف مثبتوه تنويناً في فائدته ، فقال

(١) الكتاب ٢٠٦/٤ ، ٢٠٧ .

(٢) شرح المفصل ٣٣/٩ .

(٣) الكتاب ٢٠٦/٤ .

(٤) هي قراءة أبي الدينار الأعرابي ، انظر البحر المحيط ٤٦٧/٨ ، والكشاف ٢٤٩/٤ .

(٥) مغني اللبيب ١٦٢/١ .

(٦) نسب التنوين الغالي إلى الأخفش في شرح ابن الناظم ص ١١ ، والكافي في العروض ص ١٥٩ ،

وشرح المفصل ٣٤/٩ .

(٧) الخزم : زيادة في أول البيت لا يعتد بها في التقطيع . انظر الكافي في العروض ص ١٤٣ .

(٨) في الكافي ص ١٦٠ : (الغلّو : حركة ما قبل الغالي ، كحركة القاف في : المخترقن) ، أي في قول

رؤبة : (وقائم الأعماق خاوي المخترقن) .

ابن يعيش^(١) : فائدته الترمم أيضًا . ورد [٣٧] على من جعله قسيم تنوين الترمم .
وقال الجرجاني : لحق أمانة على الوقف ، إذ لا يعلم في الشعر المسكن الآخر :
أواصل أنت أم واقف ؟ قال : وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف [١٧/ب] في نحو : قام زيد .
ووقع في شرح اللب^(٢) أن هذا التنوين إنما يلحق الكليم إذا أريد به ترك الوقف ،
ووصل آخر البيت الأول بأول البيت الثاني . اهـ . والتحرير هو الأول .

وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤية : [من الرجز]

٧ - وقاتم الأعماق خاوي المخترق

والفعل كقول العجاج : [من الرجز]

٨ - مِنْ طَلَلِ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنَّهُجَنُ

(١) شرح المفصل ٣٣/٩ .

(٢) يقصد أنه رد قول الرخشي في المفصل ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وانظر شرح ابن يعيش ٣٤/٩ .

٧ - الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٠٤ ، والأشياء والنظائر ٣٥/٢ ، والأغاني ١٥٨/١٠ ، وجمهرة اللغة ص
٤٠٨ ، ٦١٤ ، ٩٤١ ، وخزانة الأدب ٢٥/١٠ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٩ ،
وشرح أبيات سيبويه ٣٥٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢ ،
٧٨٢ ، ولسان العرب ٨٠/١٠ (خفق) ، ٢٧١/١٠ (عمق) ، ١٣٣/١٥ (غلا) ، ومغني اللبيب
٣٤٢/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨/١ ، والمنصف ص ٣١٢ ، ٣٠٨ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢٦٠/٢ ،
٣٢٠ ، ورصف المباني ص ٣٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، ٦٣٩ ، وشرح الأشموني
١٢/١ وشرح ابن عقيل ٢٠/١ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ ، والعقد الفريد ٥٠٦/٥ ، والكتاب ٢١٠/٤ ،
ولسان العرب ٤٨٧/١ (هرجس) ، ٣٧٣/٣ (قيد) ، ٤٦١/١٢ (قثم) ، ٥٥٩/١٣ (وجه) ،
والتاج : (غلا) .

القاتم : الذي تعلوه القطة ؛ وهي لون فيه غيرة وحمرة . أعماق : جمع عمق ، وهو ما بعد من أطراف
الصحراء . الخاوي : الخالي . المخترق : مهب الرياح .

٨ - الرجز للعجاج في ديوانه ١٣/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٧ ، والخصائص ١٧١/١ ، وسر صناعة
الإعراب ١٥٤/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٥١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٣/٢ ، وشرح المفصل
٦٤/١ ، والكتاب ٢٠٧/٤ ، والمقاصد النحوية ٢٦/١ ، وتاج العروس (بلل) ، ولرؤية في معاهد
التنخيص ١٤/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٤ ، ولسان العرب ٢٧/٨ (بيع) ،
وكتاب العين ٣٩٣/٣ .

الأتحمي : موضع باليمن تعمل فيه البرود ، والأتحمي ينسب إليه ، وهي برود من اليمن عصب غدير
وشي . ألهج : أخلق وبلى .

والحرف (كقوله) وهو رؤية على ما قيل : [من الرجز]

٩ - (قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ)

فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن ، والمعنى : قالت بنات العم : يا سلمى ؛ أترضين به وإن كان هذا البعل فقيراً مُعْدَمًا ؟ قالت : رضيت به وإن كان فقيراً مُعْدَمًا .

واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على أقوال :

أحدها : أنهما تنوينان لهما خصوصيات ، منها مجامعة « أل » والاتصال بغير

الاسم .

والثاني : أن الترنم نونٌ مبدلةٌ من حرف العلة ، كما يبذل منه في نحو : رأيت زيدًا .

قاله ابن معزوز ، وزعم أنه ظاهر قول سيبويه . وأن الغالي نونٌ « إِنْ » حذفت منه الهمزة .

والثالث ، (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في التحفة ، وتبعه ابنه في

نكت الحاجبية : (أنهما) ليسا بتنوين ، بل هما (نونان زیدتا في الوقف) . وتقدم حكاية

ما في شرح اللب (كما زیدت نون ضَيَّفَنَ) ، للطُّفيلي ، (في الوصل والوقف) ، وجه

التشبيه الزيادة في الوقف خاصة ، (وليس من أنواع التنوين) حقيقة (في شيء) ، لثبوتهما

مع : أل) ، كـ « العتابنَ والمخترقنَ » ، (وفي الفعل) ، كـ « أصابنَ وأنهجنَ » (وفي

الحرف) كـ « قَدِنَ وإننَ » ، أول الأمثلة للترنم ، وثانيهما للغالي ، (وفي الخط والوقف ،

ولحذفهما في الوصل) ، وليس شيء من أقسام التنوين كذلك ، (وعلى هذا) التقرير

(فلا يردان على من أطلق) من النحويين كالناظم (أن الاسم يعرف [١٨/١] بالتنوين

إلا من جهة أنه يسميهما تنوينين ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا) يردان عليه . وزاد

بعضهم سابقاً وثامناً ، وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف ، كقوله : [من الطويل]

١٠ - ويومٌ دخلتُ الخِدرَ خِدرٌ عُنِيزٌ

٩ - الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٦ ، وخزانة الأدب ١٤/٩ ، ١٦ ، ٢١٦/١١ ، والدرر ١٩٢/٢ ،

وشرح شواهد المغني ٩٣٦/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨/١ ،

والدرر ٢٥٦/٢ ، ووصف المباني ص ١٠٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠٢ ، وشرح الأشموني ٥٩٢/٣ ،

وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧٠ ، ومغني اللبيب ٦٤٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤ ، وجمع الهوامع

٨٠ ، ٦٢/٢ .

١٠ - عمز البيت : (فقالت لك الولايات إنك مرجلي) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١١ ، وخزانة

الأدب ٣٤٥/٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢ ، ولسان العرب ٣٨٤/٥ (عنز) ، والمقاصد النحوية

٣٧٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، وشرح الأشموني ٥٤١/٢ ، ومغني اللبيب ٣٤٣/٢ ،

وكتاب العين ١٠٤/٦ .

وفي المنادى المضموم كقوله: [من الوافر]

١١ - سلامُ الله يا مَطَرُ عليها
 وتاسعاً: وهو التنوين الشاذ، كقول بعضهم: «هؤلاء قومك»، حكاه أبو زيد.

وعاشراً: وهو تنوين الحكاية، مثل أن تسمي رجلاً بعاقلة ليبية، فإنك تحكي

اللفظ المسمى به، قاله ابن الخباز. وقد جمعها بعضهم في قوله: [من البسيط]

مَكَّنْ وَقَابِلْ وَعَوْضْ وَالْمُنْكَرْ زَدْ وَرَثْمَ اضْطَرَّ غَالٍ وَأَحْكُ مَا هُمَزَا

[٣٨] العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء)، بالمد مع كسر النون

وضمها، (وليس المراد به)، أي بالنداء، (دخول حرف النداء)، كما يوهمه قول ابن

مالك في شرح العملة، لأن النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يُحذف المنادى. انتهى.

(لأنَّ يا)، خاصة، (قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم)، حرفاً كان أو فعلاً،

فالأول (نحو: ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي﴾) [يس/٢٦]، والثاني نحو: (﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾) ^(١) الله ﴿

[النمل/٢٥] (في قراءة الكسائي) رحمه الله، فإنه يقف على «يا» ويبتدئ «اسجدوا»،

واختلف في توجيه ذلك ف قيل: «يا» فيهما حرف تنبيه لا للنداء، وقيل: للنداء والمنادى

محذوف تقديره: يا قوم ليت قومي، ويا هؤلاء اسجدوا، وهو مقيس في الأمر كالأية.

والدعاء كقوله: [من الطويل]

١٢ - ألا يا اسلمي
 عجز البيت: (وليس عليك يا مطر السلام)، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٩، والكتاب ٢٠٢/٢،

والأغاني ٢٣٤/١٥، وخزانة الأدب ١٥٠/٢، ١٥٢، ٥٠٧/٦، والدرر ٣٧٦/١، وشرح أبيات سيويه

٢٥/٢، ٦٠٥، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢، وبلا نسبة في الأزهية ١٦٤، والأشباه والنظائر ٢١٣/٣،

والإنصاف ٣١١/١، وأوضح المسالك ٢٨/٤، والجني الداني ص ١٤٩، والدرر ٢٥٧/٢، ورصف المباني

ص ١٧٧، ٣٥٥، وشرح ابن الناطم ص ٤٠٥، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢، وشرح شذور الذهب

ص ١١٣، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢، ومجالس ثعلب ص ٩٢، ٥٤٢، والمختضب ٩٣/٢.

(١) الرسم المصحفي: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾، والقراءة المستشهد بها قرأها: الكسائي ورويس وأبو جعفر

والحسن والمطوعي وابن عباس. انظر الإتحاف ص ٣٣٦، ومعاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢، والنشر

٣٣٧/٢، وشرح شذور الذهب ص ١٨.

١٢ - تمام البيت:

أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ مِي عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بَحْرَ عَائِلِكِ الْقَطَرُ

وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٥٥٩، والإنصاف ١٠٠/١، وتخليص الشواهد ٢٣١، ٢٣٢،

والخصائص ٢٧٨/٢، والدرر ٢٠٦/١، ٦/٢، ٢١٢، وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢، والصاحي في ==

(بل المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) ، أي مطلوباً إقبالها بحرف مخصوص ، (نحو : يا أيُّها الرجل) ، ويا أيُّها المرأة ، (ويا قُل) بضم الفاء واللام ، ويا فُلَّةً ، بمعنى يا رجل ، ويا امرأة . وقول ابن مالك : « بمعنى يا زيد [١٨/ب] ويا هند » ، قال الموضح وَهْمٌ ، (ويا مَكْرَمَان) ، بفتح الراء ، الكريم الواسع الخلق ، حكه سيبويه والأخفش وصاحبها الصحاح والقاموس ، ويا ملأمان ، للثيم الدنيء الأصل ، الشحيح النفس ، وإنما خص هذه الأسماء بالذكر لملازمتها للنداء ، فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة إلا كونها مناداة .

العلامة (الرابعة : أل) ، بجميع أقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية ، (كالفرس) من غير العقلاء ، (والغلام) من العقلاء .

(فأما) « أل » (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختياراً عند الناظم وبعض الكوفيين ، واضطراً عند الجمهور ، حتى قال الشيخ عبد القاهر : إنه من أقيح الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور^(١) ، (كقولـه) وهو الفرزدق يخاطب رجلاً من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان : [من البسيط]

١٣ — (ما أنت بالحكم الترضى حكومتـه) ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجئل

فأدخل « أل » على « ترضى » وهو فعل مضارع . و« الحكم » بفتحتين : المحكم يُحكّمه الخصمان في الأمر . و« الترضى » بإدغام اللام في التاء والبناء للمفعول ؛

== فقه اللغة ص ٢٣٢ ، واللامات ص ٣٧ ، ولسان العرب ٤٩٤/١٥ (يا) ، ومجالس ثعلب ٤٢/١ ، والمقاصد النحوية ٦/٢ ، ٢٨٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٥/١ ، وجواهر الأدب ص ٢٩٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٣ ، وشرح الأشموني ١٧٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/١ وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٢٨ ، ولسان العرب ٤٣٤/١٥ (ألد) ، ومغني اللبيب ٢٤٣/١ ، ١١١ ، ٤/٢ ، ٧٠ .

(١) في شرح شذور الذهب ص ١٧ : (قال الجرجاني ما معناه : إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع ، أي أنه لا يقاس عليه) .

١٣ - البيت للفرزدق في الإنصاف ٥٢١/٢ ، وجواهر الأدب ص ٣١٩ ، وخزانة الأدب ٣٢/١ والدرر ١٥٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٧ ، ولسان العرب ٩/٦ (أمس) ، ٥٦٥/١٢ (لوم) ، والمقاصد النحوية ١١١/١ ، وتاج العروس (لوم) ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٥٤ ، والجني الداني ص ٢٠٢ ورصف المباني ص ٧٥ ، ١٤٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٣ ، وشرح الأشموني ٧١/١ ، وشرح ابن عقيل ١٥٧/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٩ ، والمقرب ٦٠/١ ، وجمع الهوامع ٨٥/١ ، وتهذيب اللغة ١١٩/٣ ، ١١٩/١٥ ، ٤٦٢/١٥ .

و«حكومته»: مرفوع به على النيابة عن الفاعل . والذي سوَّغ دخول «أل» على «ترضى» ؛ وهو فعل مضارع ؛ كونه يشبه الوصف ، نحو مرضي .

حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن من أن يقول المرضي^(١) . قيل : وقد سبقه إلى هذا التوجيه سيوييه ، ثم ابن السراج .

وأما «أل» الاسفهامية فقد [٣٩] تدخل على الفعل الماضي نحو : «أل فعلت» بمعنى : هل فعلت ، حكاية قطرب .

العلامة (الخامسة : الإسناد إليه) ، أي إلى الاسم من قوله : «يتميز الاسم» ، (و) معنى الإسناد إلى الاسم (هو أن تنسب إليه ما) ، أي حكماً (يحصل به الفائدة) التامة ، (وذلك) الإسناد [١/١٩] (كما في) نسبة القيام إلى تاء (قميت ، و) كما في نسبة الإيمان إلى («أنا» في قولك : أنا مؤمن) ، واستفيد من هذين المثليين أنه لا فرق بين تأخر المسند إليه وتقدمه ، ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلاً أو مبتدأ ، ولا بين أن يكون المسند فعلاً أو وصفاً ، ثم لا فرق بين الإسناد المعنوي ؛ كما مر ؛ واللفظي ، في نحو : زيد : ثلاثي ، وضرب : فعل ماض ، ومن : حرف جر ، إذ لا يسند إلا الفعل والحرف إلا محكوماً باسميتهما قال في الكافية : [من الرجز]

وإن نَسَبْتَ لَأَدَاةٍ حُكْمًا فَلَحْكِ أَوْ اعْرِبْ وَاجْعَلْنَهَا اسْمًا

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون ، وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء .

(١) انظر هذا الرأي في الدرر اللوامع ١/١٥٧ .

(فصل)

(ينجلي الفعل) ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف (بأربع علامات) ، ذكرها في النظم بقوله :

١١ - بتا فَعَلْتَ وَأَنْتَ وَيَا أَفْعَلِي وَتُونِ أَقْبِلَنَّ

(إحداها تاء) ضمير (الفاعل) في المعنى ، فالدور مدفوع والإيراد ممنوع . أما الدور ، فلأنه أخذ الفاعل في علامات الفعل ، وأخذ الفعل في تعريف الفاعل . وأما الإيراد [٤٠] فلأنه يصدق على أن من قولك : « ما قام إلا أنت » أنها فعل ، لأنها منسوبة إلى الفاعل ، مع أن « أَنْ » هي الفاعل ، وهي اسم على الأصح ، اتصل بها تاء العلامة ، (متكلماً كان) الفاعل ، (كقمتُ) بضم التاء (أو مخاطباً نحو : تباركت) بفتح التاء ؛ وأحسنْتِ ، بكسر التاء .

العلامة (الثانية تاء التأنيث الساكنة) في الأصل ، (كقامتْ وقعدتْ) ، ولا الالتفات إلى عروض الحركة ، نحو : « قَالَتْ أُمُّهُ » [الأعراف / ١٦٤] ، بنقل حركة الهمزة إلى التاء ، و : « قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ » [يوسف / ٥١] و : « قَالَتَا أُتَيْنَا طَائِعِينَ » [فصلت / ١١] بكسر التاء في الأولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما . (فأما المتحركة) بحركة الإعراب (فتخفف بالاسم كقائمة) وقاعدة ، والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو : لات وُثِّمَتْ وَرُبَّتْ ، وبالاسم نحو : لا قوة ، (وبهاتين العلامتين) ، وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ، (رد على من زعم) من البصريين (حرفية ليس) ، كالفارسي ومن تابعه [١٩ / ب] كأبي بكر بن شقير ، قياساً على « ما » النافية بجامع النفي . [٤١] (و) رد على من زعم حرفية (عسى) من الكوفيين قياساً على لعل بجامع الترجي . والصحيح أن « ليس وعسى » إعلان لقبولهما التاءين المذكورتين ، تقول : لست وليست ، وعسيت وعست ، (وبالعلامة الثانية) فقط وهي تاء التأنيث الساكنة (رد على من زعم) من الكوفيين كالفراء (اسمية نعم وبئس) ، لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع ، كقول

بعضهم وقد بُشِّرَ بنت : والله ما هي بنعم الولد ، وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير : نعم السير على بُسَّ العَيْر ، وتأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ، ودخول حرف الجر على معمول الصفة . والأصل : ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ، ونعم السير على غير مقول فيه بس ، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم ، وإنما لم يقل : وبالعلامتين كالتى قبلها ، لأن تاء الفاعل لا تدخل على « نَعَمْ وبُسَّ » بخلاف « ليس ، وعسى » فإنهما يقبلان العلامتين كما مر .

العلامة (الثالثة : ياء) ضمير المؤنثة (المخاطبة ، كقومي) يا هند ، (وهذه) العلامة (رد على من قال) كالزخشي (أن هات) بكسر التاء (وتعال) بفتح اللام (اسماء فعلين) للأمر ، فهات بمعنى ناول^(١) ، وتعال بمعنى أقبل ، والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر ، لدلالتهما على الطلب ؛ وقبولهما ياء المخاطبة ، تقول هاتي بكسر التاء ، وتعالِي بفتح اللام ، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما ، فالحذف من « هات » الياء كما في « أرم » والحذف من « تعال » الألف كما في « أخش » .

العلامة (الرابعة : نون التوكيد شديدة) كانت نحو : ﴿ لَيَبْدَنَّ ﴾ [الهمزة/٤] ، (أو خفيفة) نحو : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [العلق/١٥] ، ويجمعهما ﴿ لَيَسْجَنَنَّ ﴾ [يوسف/٣٢] بالتشديد [٢٠/١] ، ﴿ وَلَيَكُونَا ﴾ [يوسف/٣٢] بالتخفيف . (وأما قوله) وهو رؤية : [٤٢] [من الرجز]

١٤ — أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودًا مُرْجُلًا وَيَلْبَسُ السُّبُرُودًا
(أَقَائِلُنْ أَحْضَرُوا الشُّهُودًا)

فضرورة نادرة ، أي دخول نون التوكيد على « قائلن » مع أنه اسم . والنبي سَوَّغَ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع ، نحو : أَتَقُولُنْ ، وَأَرَيْتَ : أصله : أَرَأَيْتَ ، حذفته منه الهمزة الثانية تخفيفاً . والأملود ؛ بضم الهمزة ؛ الغصن الناعم . والمرجل ؛ بالجيم ؛

(١) الفصل ص ١٥١ ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٩ : (هات : اسم لـ « أعطني وناولني » . وقال بعضهم : هو من أتى يؤاتي ، والهاء فيه بدل من الهمزة ، ويعزى هذا القول إلى الخليل) .

١٤ - الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٧٣ ، والمقاصد النحوية ١١٨/٣ ، ٦٤٨/٤ ، ٣٣٤/٤ ، ولرجل من هذيل في حاشية يس ٤٢/١ ، وخزانة الأدب ٥/٦ ، والدرر ٢٤٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٥٨/٢ ، ولرؤية أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب ٤٢٠/١١ ، ٤٢٢ ، وبلا نسبة في اللسان ٢٩٣/١٤ (رأي) ، والأشبه والنظائر ٢٤٢/٣ ، وأوضح المسالك ٢٤/١ ، والجني الداني ص ١٤١ ، والخصائص ١٣٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٤٧/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٣٢٧ ، ٤٤٤ ، وشرح الأشموني ١٦/١ ، والمحاسب ١٩٣/١ ، ومغني اللبيب ٣٣٦/١ ، وجمع الهوامع ٧٩/٢ .

الذي شعره يَبْنَ الجُعوة والسُّبُوطَة . يقول : أخبرني إن جاءت هذه بشاب يتزوجها مرَّجَل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم ؛ أَمِرْتُ أَنْتَ بِحَضَارِ الشُّهُودِ لَعَقْدِ نِكَاحِهَا عَلَيْهِ ، يَنْكَرُ وَقُوعَ ذَلِكَ مِنْهُ .

ولقائل أَنْ يَقُولَ : لَا نَسْلُمُ أَنْ فِي قَوْلِهِ « أَقَائِلُنْ » توكيدًا بالنون ، لاحتمال أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ أَقَائِلُ أَنَا ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ اعْتِبَاطًا ، ثُمَّ أَدْغَمَ التَّنْوِينُ فِي نُونِ « أَنَا » عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف/٣٨] ، قَالَه الدَّمَامِينِي . وَقَالَ غَيْرُهُ : نَقَلْتَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى التَّنْوِينِ قَبْلَهَا ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ ، ثُمَّ أَدْغَمَ التَّنْوِينُ فِي نُونِ « أَنَا » . وَالْأَوَّلُ قَصْرُ الْمَسَافَةِ ، وَعَلَيْهِمَا اعْتِرَاضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يَعْتَبَرُ فِي الْمَقْيَسِ أَنْ يَكُونَ عَلَى وَزَانِ الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْأَلْفَ الثَّانِيَةَ فِي الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ مَذْكُورَةٌ ، وَفِي الْمَقْيَسِ مَحْذُوفَةٌ .

وَالثَّانِي : أَنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ إِنَّمَا يَتِمَشَى حَيْثُ كَانَ الْمَعْنَى : أَقَائِلُ أَنَا ، عَلَى التَّكْلُمِ . أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْخَطَابِ ، كَمَا تَعْطِيهِ السُّوَابِقُ وَاللُّوَاحِقُ فَلَا . عَلَى أَنَّ الْعَيْنِي قَالَ : « وَالْمَعْنَى هَلْ أَنْتُمْ قَائِلُونَ ، فَأَجْرَاهُ مَجْرَى : أَتَقُولُونَ^(١) » . انْتَهَى . وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْوَصْفَ هُنَا مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الذَّكُورِ ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ يَسْلُكُ [٢٠/ب] بِالْوَصْفِ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ مَسْلُكَ الْفِعْلِ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ مَعَ الْمَفْرَدِ ، وَعَلَى الضَّمِّ مَعَ جَمَاعَةِ الذَّكُورِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَصٍّ فِي ذَلِكَ . [٤٣]

(١) شرح الشواهد للعيني ٤٢/١ ، وانظر الدرر اللوامع ٢٤٧/٢ - ٢٤٩ .

(فصل ل)

(ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع) المذكورة
للإسم والفعل ، ولا غيرها ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٢ - سواهما الحَرْفُ (كَهَلْ)

من حروف الاستفهام ، (وفي) من حروف الجر ، (ولم) من حروف الجزم ، (وقد أشير)
في النظم (بهذه المثل) الثلاثة . وتعيّره بالمثل مجازاً عن استعمال بناء الكثرة للقلة ، ولو
عبّر بالأمثلة كان حقيقة (إلى) بيان (أنواع الحروف) بالنسبة إلى الاختصاص وعلمه ،
(فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ، فلا يعمل شيئاً ك : هل) ، حيث لم يكن
في حيزها فعلٌ ، فإنها تدخل على الاسم ، (تقول : هل زيد أخوك) ، بخلاف ما إذا كان
في حيزها فعلٌ فتختصُّ به إما صريحاً ، نحو : هل قام زيدٌ ، (وهل يقوم) ، وإما تقديرًا نحو :
هل زيدٌ قام ؟ فزيدٌ فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حدٍّ : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾
[النساء/١٢٨] عند جمهور البصريين ، وبالفعل المذكور عند الأخفش والكوفيين .
ولاختصاص «هل» بالفعل إذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال ،
نحو : هل زيداً ضربته ؟ .

ومنها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ، ويعمل كـ « ما ولا ولات وإن »
المشبهات بـ « ليس » .

(ومنها ما يختص بالأسماء ، فيعمل فيها) الجر (كـ « في » نحو : ﴿ وَفِي
الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات/٢٠] ، (﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ ﴾ [الذاريات/٢٢] ،
أو يعمل النصب والرفع كـ « إن » وأخواتها . ومنها ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها ، كـ
« لام التعريف » . [٢١/أ]

(ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها) الجزم ، (كـ « لم » نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ
وَلَمْ يُولَدْ ﴾) [الإخلاص/٣] ، أو يعمل فيها النصب كـ « لن » نحو : ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ
لُحُومَهَا ﴾ [الحج/٣٧] ، ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها ، كـ « قد والسين وسوف » .

(فصل ل)

[٤٤] (والفعل) بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحته ثلاثة أنواع)

عند جمهور البصريين ، ونوعان عند الكوفيين ، والأخفش بإسقاط الأمر ، بناءً على أن أصله مضارعٌ ، وانتصر لهم الموضح في المغني ، وقواه ، وسيأتي تقريره .

(أحدها) الفعل (المضارع) ، أي المشابه ، وسيأتي وجه الشبه ، (وعلامته أن

يصلح لأن يلي : لم) ، بأن يقع بعدها من غير فصل ، (نحو : لم يَقُمْ ، ولم يَشْم) ، وهذه العلامة أنفع علامات المضارع ، فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله :

١٢ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَم

(والأفصح فيه) أي في « يشم » (فتح الشين) مضارع شَمِمَ ، بكسر الميم

(لا ضمها) ، مضارع شَمَمَ ، بفتح الميم ، (والأفصح في الماضي) منه : (شَمِمَت ،

بكسر الميم لا فتحها) ، والحاصل أنه جاء من بابي فَرِحَ يَفْرَحُ ونَصَرَ يَنْصُرُ ، والأول

أفصح من الثاني ، وفيه ردُّ على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نَصَرَ يَنْصُرُ ، وقال

إنه خطأ . اهـ . والصواب وروده . ومن حكاه الفراء وابن الأعرابي وغيرهما كما قال

المرادي ، (وإنما سُمِّيَ) هذا الفعل (مضارعًا لمشابهته للاسم) المصوغ للفاعل من جهتي

اللفظ والمعنى ، أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف

مطلقًا ، وفي تعيين الحروف الأصول والزوائد ، وتعيين محالها ، ما عدا الزيادة الأولى ، وأما

من جهة المعنى فلأن كل واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال . قال الشاطبي : « وهذا

التوجيه أحسن ما سمعت » . [٢١/ب] انتهى . فلهذا اقتضرت عليه دون غيره من

التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها ، (ولهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق

التقديم في الذكر على أخويه) الماضي والأمر ، فينبغي للشخص أن يتحلى بالأوصاف

الجميلة ، ليحصل له التقديم على أقرانه ، (ومتى دلت كلمة) من الكلمات (على

معنى) الفعل (المضارع) ، وهو الحدثُ المقترن بأحد الزمانين الحال أو الاستقبال ، (ولم

تقبل) تلك الكلمة (« لم » فهي اسم) ، إما لو صف ، كـ « ضارب الآن أو غدًا » ، وإما

لفعل (كـ « أَوْهَ وَأَفَّ » ، بمعنى أتوجَّع وأتضجَّر) ، فـ « أَوَاهَ » اسم لأتوجَّع ، وـ «

أَفَّ » اسم لأتضجَّر ، وفي أفَّ أربعون لغة ذكرها في الارتشاف . وحاصلها أن الهمزة إما أن

تكون مشمومة أو مكسورة أو مفتوحة ، فإن كانت مضمومة فائتان وعشرون لغةً ، وحاصل

ضبطها أنها إما مجردة عن اللواحق ، أو ملحقة بزائد . والمجردة إما أن يكون آخرها ساكنًا أو

متحركاً ، والمتحركة الآخر إما مشددة أو مخففة ، وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين وعدمه ، فهذه اثنتا عشرة في المتحركة . والساكنة إما مشددة أو مخففة ، فهذه أربع عشرة ، واللواحق لها من الزوائد إما هاء السكت أو حرف المد ، فإن كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة ، فهذه سبع عشرة . وإن كان حرف مد [٤٥] فهو إما واو أو ياء أو ألف ، والفاء فيهن مشددة ، والألف إما مفتحة أو بالإمالة المحضة أو بينَ بينَ ، فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة ، وإن كانت مكسورة فإحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه ، فهذه ست ، وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه ، فهذه أربع لغات ، والحادية عشرة « أفي » بالإمالة ، وإن كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر ؛ والتنوين وعدمه ، والخامسة « أف » بالسكون ، والسادسة « أفي » بالإمالة ، والسابعة « إفاء » بهاء السكت ، فهذه السبع مكملية للأربعين .

النوع (الثاني) : الفعل (الماضي ؛ ويتميز) عن أخويه المضارع والأمر (بقبول تاء الفاعل ، كتبارك وعسى وليس) ، تقول : تباركت يا الله ، وعسيت أنا ولست ، (أو تاء التأنيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس) ، تقول : نعمت وبئست وعسيت وليست ، فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أوما [٢٢/أ] إليه سابقاً بقوله : وبهاتين العلامتين ؛ وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس ، على انفراد تبارك بتاء الفاعل ؛ وانفراد نعم وبئس بتاء التأنيث ؛ كما أوما إليه أيضاً بقوله : وبالعلامة الثانية . وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال : « وقد انفردت ؛ يعني تاء التأنيث ؛ بلحقها نعم وبئس ، كما انفردت تاء الفاعل بلحقها تبارك » . وفي شرح الأجرومية للشهاب البجائي : أن « تبارك » يقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت أسماء الله . اهـ . وهذا إن كان مسموعاً فذاك ، وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس .

واستفدنا من تعبير الموضح بالتأنيث أن « أل » في التاء في قول الناظم :

١٣ — وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّأْمِزِ
.....

للعهد المتقدم في قوله :

١١ — بَتَّافَعَلْتُ وَأَتَّتْ
.....

(ومضى دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضي) ، وهو الحدث المقترن بالزمن

الماضي ، (ولم تقبل) تلك الكلمة (إحدى التاءين) المتقدمتين ، وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة (فهي اسم) . أما الوصف كضارب أمس ، أو لفعل (كَهَيْهَاتَ وَشَتَّانَ ،

بمعنى بَعْدَ وَافْتَرَقَ) ، فهيئات بمعنى بعد ، وشتان بمعنى افترق ، وفي هيئات أربعون لغة ذكرت في باب اسم الفعل من هذا الكتاب . لا يقال يشكل عليه « أفعل » في التعجب ، و« ما عدا وما خلا وحاشا » في الاستثناء ، و« حبذا » في المدح ، فإنها أفعال ماضية ولا تقبل إحدى التائين ، فيلزم أن تكون أسماءً ، لأننا نقول : عدم قبولها لإحدى التائين عارضٌ ، نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالأصل .

النوع (الثالث) : الفعل (الأمر) ، وعلامته أن يقبل نون التوكيد ؛ مع دلالة على الأمر) ، أي الطلب بصيغته . فالدور مدفوع ، وإيراد الأمر باللام ممنوع ، فإن دلالة على الطلب نشأت من اللام لا من [٢٢/ب] الصيغة ، بخلاف (نحو : قومن) ، فإنه دل على الطلب ، وقبل نون التوكيد . وهذا معنى قول الناظم :

١٣ — وَسِمَ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرُفُسِهِمْ

(فإن قبلت كلمة النون) المذكورة ، (ولم تدل) تلك الكلمة (على الأمر) الذي هو الطلب ، (فهي فعل مضارع نحو : ﴿ لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا ﴾) [يوسف / ٣٢] ، أو فعل تعجب نحو : أحسنن يزيد ، فإنه ليس أمراً على الأصح ، بل على صورته ، (وإن دلت) كلمة (على الأمر) الذي هو الطلب ، (ولم تقبل النون) المذكورة (فهي اسم) إما لمصدر نحو : [من الرجز]

صَبْرًا بَنِي عَبْدِ الدَّارِ

١٥ — بمعنى اصبروا . أو اسم لفعل (كَنَزَالٍ وَدَرَاكِ ، بمعنى انزل وأدرك) ، أو هي حرف نحو « كلا » بمعنى انتبه ، (وهذا) التمثيل بنزالٍ ودراكٍ ، (أو لى من التمثيل بـ : صه ، و : حيَّهَل) في قول الناظم :

١٤ — وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٍّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَه وَحِيَّهَلْ

[٤٦] قال (اسميتهما) ، أي اسمية صه وحيهَلْ ، بالتونين ، وعلى هذا كان ينبغي للموضح أن لا يمثل فيما تقدم بأف ، لأنها تقبل التونين ، فاسميتها معلومة مما تقدم أيضاً ، ثم النظر في « هات وتعال » هل يقبلان نون التوكيد ؛ فيدخلان في علامة الأمر ؛ أو لا ، فيخالف ما اختاره أولاً فيهما . والله دره حيث تَمَّ أقسام اسم الفاعل من الماضي والمضارع ومفهومي علامة الأمر التي أغفلها الناظم .

(هذا باب شرح المعرب و) شرح (المبني)

المشتقين من الإعراب والبناء

وإنما قدّم على أصله ، وإن كان معرفة المشتق متوقفةً على معرفة المشتق منه ، لطول الكلام على الإعراب والبناء ، تأصيلاً وتفرّيعاً .

(الاسم) بعد التركيب (ضربان) ، أشار به إلى أن في كلام الناظم حذفاً ، والتقدير : والاسم منه مُعَرَّبٌ ومنه مبنيٌّ على حدّ : ﴿ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ [هود/١٠٥] ، فاندفع الاعتراض [٢٣/١] بأن عبارة النظم تقتضي بظاهرها أن من الاسم هذين الشيئين ، ومنه شيء آخر وهو لم يذكره ، [٤٧] ضرب (معرب ، وهو الأصل) في الأسماء ، وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ، (ويسمى) الاسم المعرب (متمكناً) ، لتمكنه في باب الاسمية . ثم إن كان منصرفاً فسمي أمكن ، وإلا سمي غير أمكن . وإنما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف ، وإنما كان في الأصل فيه الإعراب ، لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه ، كالفاعلية والمفعولية ، والإضافة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب . (و) ضرب (مبني) .

وذهب قوم إلى أن المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني ، وسموه خصياً ، وليس بشيء ، (و) المبني : (هو الفرع ، ويسمى) لعدم إعرابه (غير متمكّن) في الاسمية . (وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف) لا الفعل عند الناظم ، شبهاً قوياً يدينه منه ، أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف ، وهذا معنى قول الناظم :

١٥ — لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

(وأنواع) هذا (الشبه ثلاثة) هنا ، (أحدها الشبه الوَضْعِي) ، أي المنسوب

إلى الوضع الأصلي ، وهو المشار إليه بقوله في النظم :

١٦ — كَالشَّبهِ الْوَضْعِي فِي اسْمِي جِئْتَنَا
 (وضابطه) الْمُنتَبَقُ عَلَى جَزَائِيَّتِهِ ؛ (أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ) مَوْضُوعًا (عَلَى

حرف) واحد ؛ (أَوْ) عَلَى (حَرْفَيْنِ) فَقَطْ ، سَوَاءَ كَانَ ثَانِيَهُمَا حَرْفَ لِيْنٍ أَمْ لَا .

(فالأول) وهو الموضوع على حرف واحد (كَتَاء : قَمْت) أي كالتاء من

« قمت » ، (فَإِنَّمَا) حَالُ الْكَسْرِ (شَبِيهَةٌ بِنَحْوِ بَاءِ الْجَرِّ) مَطْلَقًا ، (وَلَا مِثْلَهُ) [٤٨] مَعَ

الظاهر غير المستغاث ، (وَ) فِي حَالِ الْفَتْحِ شَبِيهَةٌ بِنَحْوِ (وَآوِ الْعُطْفِ وَفَائِهِ) ، وَفِي حَالِ

الضم شَبِيهَةٌ بِنَحْوِ : « اللَّهُ » فِي الْقَسَمِ ، فِي لُغَةٍ مِّنْ ضَمِّ الْمِيمِ ، إِذَا لَمْ تَسْكُنْ مَحذُوفَةً مِّنْ

اِيْمَنَ . ذَكَرَهَا فِي شَرْحِ الشُّذُورِ فِي الْحُرُوفِ الْمَبْنِيَةِ عَلَى الضَّمِّ .

(والثاني) وهو الموضوع على حرفين ، (كـ « نَا » مِّنْ « قَمْنَا » فَإِنَّمَا) ، أَيْ فَإِنْ

« نَا » [٢٣/ب] (شَبِيهَةٌ بِنَحْوِ : قَدْ وَبَلَ) وَمَا وَلَا ، وَقَالَ الشَّاطِبِيُّ : « نَا » فِي قَوْلِهِ « جِئْتَنَا »

مَوْضُوعَةٌ عَلَى حَرْفَيْنِ ثَانِيَهُمَا حَرْفَ لِيْنٍ وَضَعًا أَوَّلِيًّا كـ « مَا ، وَلَا » ، فَإِنْ شَبِيهًا سَنَ الْأَسْمَاءِ

عَلَى هَذَا الْوَضْعِ غَيْرِ مَوْجُودٍ . نَصٌّ عَلَيْهِ سَيُوبِيهِ وَالنَّحْوِيُّونَ ، بِخِلَافِ مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ ،

وَلَيْسَ ثَانِيَهُمَا حَرْفَ لِيْنٍ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مِّنْ وَضْعِ الْحَرْفِ الْمُخْتَصِّ بِهِ . ثُمَّ قَالَ : وَبِهَذَا بَعَيْنُهُ

اعْتَرَضَ ابْنَ جَنِّيٍّ عَلَى مَنْ اعْتَلَّ لِبْنَاءِ « كَمْ وَمِنْ » بِأَنَّهُمَا مَوْضُوعَانِ عَلَى حَرْفَيْنِ ، فَأَشْبَهَا

« هَلْ وَبَلَ » . ثُمَّ قَالَ : فَعَلَى الْجُمْلَةِ وَضْعُ الْحَرْفِ الْمُخْتَصِّ بِهِ ، إِنَّمَا هُوَ إِذَا كَانَ ثَانِيَّ الْحَرْفَيْنِ

حَرْفَ لِيْنٍ عَلَى حَدِّ مَا مَثَّلَ بِهِ النَّازِمُ ، فَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّازِمُ هُوَ التَّحْقِيقُ ، وَمَنْ أَطْلَقَ

الْقَوْلَ فِي الْوَضْعِ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَأَثْبَتَ بِهِ شَبَهَ الْحَرْفِ ، فَلَيْسَ إِطْلَاقُهُ بِسَدِيدٍ . اهـ . ثُمَّ

اسْتَشْعَرَ اعْتِرَاضًا بِأَنْ نَحْوِ : « أَبَ وَأَخ » عَلَى حَرْفَيْنِ ، مَعَ أَنَّهُمَا مَعْرَبَانِ ، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ : (

وَإِنَّمَا أَعْرَبَ نَحْوَ أَبَ وَأَخَ لَضَعْفِ الشَّبهِ بِكَوْنِهِ عَارِضًا) ، بَعْدَ حَذْفِ لَامِهِمَا ، (فَإِنْ

أَصْلُهُمَا) قَبْلَ الْحَذْفِ (أَبُو وَأَخُو ، بِدَلِيلِ) قَوْلِهِمْ فِي التَّثْنِيَةِ : (أَبَوَانِ وَأَخْسَوَانِ) ، بِرَدِّ

الْمَحذُوفِ ، وَالتَّثْنِيَةِ تَرَدُّ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَصُولِهَا ، فَثَبِتَ أَنََّّهُمَا مَوْضُوعَانِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَأَمَّا

« أَبَانِ وَأَخَانِ » مَن غَيْرِ رَدِّ تَثْنِيَةِ « أَبَا وَأَخَا » بِالْقَسْرِ ، كَمَا سَيَأْتِي .

فَإِنْ قِيلَ لِمَ لَمْ يُبَيَّنَّا لَشَبَهُهُمَا بِالْحُرُوفِ الْمَوْضُوعَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، كـ « نَعَمْ

وَبَلَى » ؟ فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا الشَّبَهَ مَهْجُورٌ ، لِأَنَّ أَكْثَرَ الْأَسْمَاءِ مَوْضُوعٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ،

فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ غَالِبَ الْأَسْمَاءِ مَبْنِيًّا .

فإن قيل : نحن نجد بعض الأسماء الثلاثية مبنيًا كـ « نحن » ، فالجواب : أن بناء نحو « نحن » ليس لهذا الشبه ، بل لشبه آخر يأتي في بناء المضمرات .

النوع (الثاني : الشَّبه المعنوي) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

١٦ — وَالْمَعْنَوِي فِي مَتَى وَفِي هُنَا

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف)

أي من المعاني التي تؤدَّى بالحروف ، (سواء أوضع لذلك المعنى) الذي [٢٤/أ] تضمنه ذلك الاسم (حرف ، أم لا) يوضع له حرف أصلاً .

(فالأول) وهو الذي تضمن معنى وُضع له حرف (كـ « متى » فإنها تستعمل

شرطاً) ، فتجزم فعلين ، (نحو : متى تَقُمْ أَقُمْ ، وهي حينئذ) ، أي حين إذا استعملت

شرطاً (شبيهة في) تأدية (المعنى) ، وهو تعليق الجواب على الشرط (بد « أن »

الشرطية) ، نحو : إنَّ تَقُمْ أَقُمْ . (وتستعمل أيضاً استفهاماً) ؛ فلا تعمل شيئاً (نحو :

﴿ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ ﴾ [البقرة/٢١٤] ، وهي حينئذ) ، أي حين ، إذا استعملت استفهاماً ،

(شبيهة في) تأدية (المعنى) ، وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) في طلب التصوّر ،

ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أن يقال : أي الشرطية وأي الاستفهامية أشبهها الحرف ، ومع

ذلك فهما معربان ، فأشار إلى جوابه بقوله : (وإنما أعربت أي الشرطية في نحو : ﴿ آيَمَا

الْأَجَلَيْنِ قُضِيَتْ ﴾ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾ [القصر/٢٨] ف « أي » اسم شرط جازم منصوب

على المفعولية بد « قضيت » وقدِّمت لأن لها الصدر ، و « ما » صلة ، و « الأجلين » مضاف

إليهما ، وجملة « فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ » [٤٩] جوابها . (و) أي (الاستفهامية نحو : ﴿ فَآيُ

الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ ﴾ [الأنعام/٨١] ف « أي » اسم استفهام مبتدأ ، و « الفريقين »

مضاف إليهما و « أحق » خبر المبتدأ ، (لضعف الشبه) فيهما ؛ (بما عارضه من

ملازمتيهما للإضافة) إلى المفرد . وفي بعض النسخ : ملازمتها بالإنفراد ، والمراد الملازمة ، أي

في الشرط والاستفهام للإضافة (التي هي من خصائص الأسماء) .

(والثاني) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف ، (نحو : هنا)

من أسماء الإشارة للمكان ، (فإنها متضمنة لمعنى الإشارة) ، أي معنى هو الإشارة ، فالإضافة

بيانية ، كَشَجَرَ أَرَاكِ ، (وهذا المعنى) الذي هو الإشارة ؛ (لم تضع العرب له حرفاً) يدل

عليه ، (ولكنه من المعاني [٢٤/ب] التي من حقها أن تؤدَّى بالحروف ، لأنه) ، أي معنى

الإشارة ، (كالخطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب ؛ (و) مثل (التبيينه)

الموضوع له «ها» المسماة بها التنبيه بالقصر ، (فهنا) لتضمنها معنى الإشارة (مستحقة للبناء ، لتضمنه) ، أي لفظ هنا (لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع) ، لتؤدي به الإشارة . وعدل عن قول أكثرهم ، لأنه كالتمني والترجي ، إلى الخطاب والتنبيه ، لكونهما يكتنفان الإشارة في بعض المواضع ، نحو : « هذاك » ، فوضعوا للتنبيه «ها» ، وللخطاب «الكاف» ، وتركوا الإشارة بلا حرف ، فكانت تستحق أن يوضع لها حرف ، كما وضع لما قبلها ولما بعدها .

(وإنما أعرب : هذان وهاتان) ؛ من أسماء الإشارة (مع تضمنها معنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئها على صورة المثني ، والثنية من خصائص الأسماء) وهذا القول ملفق من قولين ، فإنَّ مَنْ [٥٠] قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ، ومن قال بأنهما مبنيان ، قال : جيء بهما على صورة المثني ، وليسا مثنيين حقيقة ، وهو الأصح ، لأن من شرط التثنية قبول التنكير ، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف ، كما ذكره في شرح الشذور^(١) ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثني المرفوع ، وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثني المجرور والمنصوب ، فقوله : أولاً ، وإنما أعرب هذان وهاتان ، يقتضي أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول ، وقوله : ثانياً ، لمجيئهما على صورة المثني ، يقتضي أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني ، وإذا جمع بين طَرَفَي كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه .

النوع (الثالث : الشبه الاستعمالي) ، وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف ، وهو المراد بقول الناظم :

١٧ - وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلاً

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني ، (كأن ينوب) الاسم (عن الفعل) في معناه وعمله ، (ولا يدخل عليه عامل) من العوامل ، (فيؤثر فيه) لفظاً أو محلاً ، فأما قول زهير : [من الكامل]

١٦ - وَلَنِعْمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ

(١) شرح شذور الذهب ص ١٤٠ .

١٦ - البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٨٩ ، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ ، والإنصاف ٥٣٥/٢ ، وخزانة الأدب ٣١٧/٦ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، والدرر ٣٣٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٣١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٠ ، وشرح المفصل ٢٦/٤ ، والكتاب ٢٧١/٣ ، ولسان العرب ٦٥٧/١١ ، ٦٥٨ (نزل) ، ١٨/١٢ (أسم) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وجمع الهوامع ١٠٥/٢ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٤٧/٤ ، ورصف المباني ص ٢٣٢ ، وشرح المفصل ٥٠/٤ ، ٥٣ .

فمن الإسناد إلى اللفظ ، أي : إذا دُعِيَتْ هذه الكلمة ، وقوله : « فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثير » يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر ، مع أن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق ، كما صرح الموضح به في باب الإضافة . فلو اقتصر على نفي الدخول ؛ كما فعل في المشبه به الآتي ؛ لكفاه ، ولكنه حاول شرح قول الناظم :

١٧ — بلا تأثير

الذي لو حذف ، وجعل الألف في قوله :

١٧ — أصلاً

ضمير تشنية عائداً على النيابة والافتقار ، أو للإطلاق والحذف من الأول ، لدلالة الثاني عليه ، والأصل : كنيابة أَصَلَّتْ وافتقار أَصْلَ ، لَسَلِمَ مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال : [٥١] « وهذا يعني بلا تأثير لا محصول له ، فإنَّ تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثراً في لفظه ، وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه ، فحاصل المعنى على هذا ، من شرط بناء اسم الفعل ، أن لا يكون معرباً وهذا محال » . انتهى .

ولما ورد المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عن الفعل عارضةً في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل ، فإن نيابته عن الفعل متصلة في المرتجعات ، ومنزلة منزلة المتصلة في المنقولات ، [٢٥/ب] وهذا هو السرُّ في بناء اسم الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله ، مع أن كلاهما نائب عن الفعل ، وإلا ؛ فما الفرق ؟ فليتأمل ! (وكان يفتقر) الاسم (افتقاراً متأصلاً إلى جملة) اسمية أو فعلية .

(فالأول) وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل ، (ك : هيهات ، وصه ، وأوه) من أسماء الأفعال ، (فإها) ، أي فإن هيهات وصه وأوه (نائبة عن بُعد) ، بضم العين (واسكُتْ وأتوجَّعْ) على طريق اللف والنشر على الترتيب ، ف « هيهات » نائبة عن فعل ماض ، وهو بُعد ، و « صه » : نائبة عن فعل أمر وهو اسكُتْ ، و « أوه » : نائبة عن فعل مضارع وهو أتوجَّعْ ، (ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل) اللفظية والمعنوية ، (فتأثر به) ، على القول الصحيح من أنها لا محل لها من الإعراب ، وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل ، (فأشبهت) من الحرف (ليت ولعل مثلاً ، ألا ترى أنهما نائبان) عن الفعل ، ف « ليت » نائبة (عن أتمنى ، و) « لعل » :

ناتبة عن (أترجى ، ولا يدخل عليهما عامل) أصلاً ، فضلاً عن أن يتأثرا به (واحترز)
 الناظم (بانتفاء التأثير من المصدر النائب عن فعله نحو ضرباً ، في قولك : ضرباً زيد ،
 فإنه) ، أي ضرباً ، (نائب عن اضرب ، وهو مع هذا) أي مع كونه نائباً عن الفعل
 (معرب ، وذلك لأنه) منصوبٌ بالفعل المحذوف وجوباً ، والتقدير : اضربْ ضرباً ، كما
 أنه إذا ناب عن « أن » والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية ، (فتؤثر فيه ، تقول)
 في الرفع : (أعجبني ضرب زيد ، و) في النصب : (كرهتُ ضربَ عمرو ، و) في
 الخفض : (عجبت من ضربه) ، وبهذا التقدير يندفع ما قيل إن التمثيل غير مطابق
 للحكم .

(والثاني) وهو الذي يفتقر [١/٢٦] افتقاراً متأسلاً إلى جملة (كإذ وإذا) من
 ظروف الزمان ، (وحيث) خاصة من ظروف المكان و : [من الطويل]

١٧ — حَيْثُ لِيَّ الْعَمَائِمُ

نادراً . (و) كالذي والتي من (الموصولات ، ألا ترى أنك تقول : جئكَ إذ ، فلا يتم
 معنى « إذ » حتى تقول : جاء زيد ، ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقي) من الظروف
 [٥٢] والموصولات ، فإنها أشبهت الحروف بأسرها ، في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر
 متعلقها افتقاراً متأسلاً إلى جملة ، لأنها إنما وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء .
 واحترز بذكر الأصالة (المستفادة من قول الناظم :

١٧ — أصلاً

(من نحو) يوم في : (﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾) [المائدة/١١٩]
 (ف : يوم) في قراءة الرفع خبر هذا ، وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (إلى الجملة)
 بعده ، وهي الفعل ومفعوله وفاعله ، (والمضاف) أبداً (مفتقر إلى) ذكر (المضاف إليه)
 في إفادة معناه ، (ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب) ، ويزول في بعضها .
 (ألا ترى أنك تقول : صمتُ يوماً) إذا أخبرت عن الترك ، (وسرتُ يوماً) إذا أخبرت

١٧ - تمام البيت :

وَتَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الْحَبَا يَعْدُ ضَرْبُهُمْ يبيض المَواضي حَيْثُ لِيَّ الْعَمَائِمُ

وهو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٣٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٧/٣ ، وليس في ديوانه ، وبسلا
 نسبة في أوضح المسالك ١٢٥/٣ ، وخزانة الأدب ٥٥٣/٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٤/٧ ، والدرر ٤٥٥/١ ،
 وشرح ابن الناظم ص ٢٧٩ ، وشرح الأشموني ٣١٤/٢ ، وشرح المفصل ٩٢/٤ ، ومغني اللبيب ١٣٢/١ ،
 وجمع الهوامع ٢١٢/١ .

عن الإيجاد ، (فلا يحتاج) في تمام معنى يوم (إلى شيء) آخر . (واحترز بذكر الجملة من نحو : سبحان) من أسماء المصادر (وعند) من الظروف ، (فإنهما مفتقران بالأصالة ، لكن) افتقارهما (إلى مفرد) لا إلى جملة ، (تقول : سبحان الله ، وجلست عند زيد) ، فلذلك أعربا نصباً على المصدرية ، والنائب لـ « سبحان » فعل محذوف تقديره : « أُسَبِّح » ، والنائب لـ « عند » جلست ، وما ذكره من أن « سبحان » ملازم للإضافة هو المشهور . وقال الفخر الرازي : « سبحان » : مصدر لا فعل له ، فيستعمل مضافاً وغير مضاف ، وإذا لم يضاف ترك تنوينه ، فقليل : سبحان من زيد ، أي [٢٦/ب] براءة منه ، كقوله : [من السريع]

١٨ سُبْحَانَ مَنْ عُلِّقَ الْفَاخِرِ

وإنما منع صرفه لأنه معرفة ، وفي آخره ألف ونون . انتهى بحروفه . وأما استعمال « عند » غير مضافة كقوله : [من م . الرمل]

١٩ - كُلُّ عِنْدِكَ عِنْدِي لا يساوي نصفَ عِنْدِي
فمن كلام المولدين ؛ وليس بلحن ، خلافاً للحريري . بل كل كلمة ذكرت مراداً بها لفظها فسائق أن تتصرف تصرف الأسماء ، وأن تعرب ويحكى أصلها . قاله في المغني ^(١) .

ثم استشعر اعتراضاً بأن : « اللذين واللتين وأياً » من الموصولات معربة ، مع أنها مفتقرة بالأصالة إلى جملة ، فأجاب بقوله : (وإنما أعرب « اللذان واللتان وأي [٥٣] الموصولة » في نحو : اضرب أيهم أساء) ، بنصب « أي » ، لأن جملة « أساء » صلة تامة ، فسقط القول بأن « أيًا » هنا مبنية على الضم ، لإضافتها وحذف صدر صلتها ، وهذا سهو عن شرط المسألة ، لأن حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفرداً ، ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي . (لضعف الشبهة) متعلق بقوله : « أعرب » ، (بما

١٨ - صدر البيت : (أقول لما جاءني فخره) وهو للأعشى في ديوانه ١٩٣ ، وأساس البلاغة (سبح) ، والأشياء والنظائر ١٠٩/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٢٧٨ ، وخزانة الأدب ١٨٥/١ ، ٢٣٤/٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، والخصائص ٤٣٥/٢ ، والدرر ٤١٥/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٥٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٠٥/٢ ، وشرح المفصل ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والكتاب ٢٣٤/١ ، ولسان العرب ٤٧١/٢ (سبح) ، وتلج العروس ٥٧٨/٤ (شت) ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٨٨/٣ ، ٢٨٦/٦ ، والخصائص ١٩٧/٢ ، ٢٣/٣ ، والدرر ١٥٩/٢ ، ومجالس ثعلب ٢٦١/١ ، والمقتضب ٢١٨/٣ ، والمقرب ١٤٩/١ ، وهمع الهوامع ١٩٠/١ ، ٥٢/٢ . سبحان من علقمة الفاخر : براءة من فخره وتكبره .

١٩ - البيت لبعض المولدين في مغني اللبيب ١٥٦/١ .

(١) مغني اللبيب ١٥٦/١ .

عارضه (متعلق بضعف ، (من المجيء) بيان لما متعلق بعارضه ، (على صورة التثنية) متعلق بالمجيء ، وهو راجع إلى « اللذين واللتين » ، وفيه البحث السابق في « هذين وهاتين » ، (و) بما عارضه (من لزوم الإضافة) إلى مفرد راجع إلى « أي » .

وأهمل الشبه الإهمالي ، وضابطه أن يشبه الاسم الحرف المهمل ، في كونه غير عامل ولا معمول ، كأسماء الأصوات ، والأعداد المسرودة قبل التركيب ، وفواتح السور . وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي ، وأدخله غيره في الاستعمالي ، وأدخل الشاطبي أسماء الأصوات في قول الناظم :

١٧ — وكنيابة عن الفعل بلا تأثر

فقال : « لأنها تعطي من المقصود [٢٧/أ] في الزجر والاستدعاء ، ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب ، وحمل حكاية الأصوات كـ « غاق » و « قب » على أسماء الأصوات » . ذكره في باب اسم الفعل ، هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم . (و) أمّا (ما سلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب ، وهو) ؛ أي المعرب ؛ (نوعان : ما يظهر إعرابه ، كـ : أرض ، تقول : هذه أرضٌ) بالرفع ؛ (ورأيت أرضاً) بالنصب ، (ومررت بأرضٍ) بالخفض .. « وما لا يظهر إعرابه ، كـ : الفتى) من المقصور ، (تقول : جاء الفتى) بضمّة مقدرة على [٥٤] الألف ، (ورأيت الفتى) بفتحة مقدرة عليها ، (ومررت بالفتى) بكسرة مقدرة عليها . (ونظير الفتى) في تقدير الحركات في آخره (سُمّا) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر ، (كـ : هُدًى ، وهي) أي سُمّا (لغة في الاسم) من ست ^(١) ، ثانيها : سِما ؛ بكسر السين والقصر ، كـ : « رَضًى » ، وثالثها ورابعها : سم ، بضم السين وكسرها من غير قصر ، وخامسها وسادسها : اسم ، بضم الهمزة وكسرها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٨ — ومُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا مِنْ شَيْءِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمًّا

بضم السين والقصر لغة في الاسم ، (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص : (ما سَمَّاك ؟) أي : ما اسمك ؟ (حكاه صاحب الإفصاح) فيه وجه الدلالة منه أنه أثبت الألف مع الإضافة ، وذلك يفيد كونه مقصوراً . وأما أنه يفيد ضم السين فلا ، إذ يحتمل كسرها ، وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالد القناني ، نسبة إلى

(١) ذكر غيره في حاشية يس ٥٤/١ ، في الاسم ثمان عشرة لغة جمعها الدنوشري بقوله :

سما سم واسم سماء كذا سما وزد سمة وثالث أوائل كلها

القنان^(١) ، بفتح القاف ، جبل لبني أسد : [من الرجز]
والله أَسْمَاكَ سُمًّا مُبَارَكًا

وهو ليس بنصٍّ في المقصود ، فلأجل ذلك قال : (وأما قوله) :

٢٠ - (والله أَسْمَاكَ سُمًّا مُبَارَكًا) أَثَرَكَ اللهُ بِهِ إِثَارَكَا

[٢٧/ب] (فلا دليل فيه ، لأنه) أي « سُمًّا » (منصوب منوَّن ، فيحتمل أن

الأصل : سُمٌّ) من غير قصر ، (ثم دخل عليه الناصب) وهو : « أَسْمَاكَ » (ففتح) ،

أي نصب على أنه مفعول ثانٍ لـ « أَسْمَاكَ » ، لأنه بمعنى « سَمَّاكَ » ، وقد روي به أيضاً ،

(كما تقول في : يَدٍ) إذا دخل عليها ناصب : (رأيت يداً) . ومعنى : « أَثَرَكَ اللهُ بِهِ

إِثَارَكَا » اختصك بهذا الاسم المبارك ، كإيثارة إِيَّاكَ بالفضل ، فأضاف المصدر إلى مفعوله ،

وطوى ذكر الفاعل .

(١) القنان : جبل بأعلى نجد فيه ماء يدعى العسيلة . « معجم البلدان ٤/٤٠١ » .

٢٠ - الرجز لابن خالد القناني في إصلاح المنطق ص ١٣٤ ، والمقاصد النحوية ١/١٥٤ ، وبلا نسبة في

أسرار العربية ص ٩ ، والإنصاف ١/١٥ ، وأوضح المسالك ١/٣٤ ، وشرح المفصل ١/٢٤ ، ولسان

العرب ١٤/٤٠١ ، ٢/٤٠٢ (سَمَا) ، وتاج العروس (سَمَو) .

(فصل ل)

(والفعل) أيضاً (ضربان) : ضرب (مبني ، وهو الأصل) في الأفعال ، إذا لم تعتورها معانٍ تفتقر في تمييزها إلى إعراب ، (و) ضرب (معرب ، وهو بخلافه) ، أي بخلاف المبني ، وهو الفرع . (فالمبني) من الأفعال (نوعان :

أحدهما) : الفعل (الماضي) ، مبني باتفاق (وبنائه على الفتح) ، للخِفة ، ثلاثياً كان (ك : ضرب) ، أو رباعياً ك : دحرج ، أو خماسياً ك : انطلق ، أو سداسياً ك : استخرج . ولا يزيد على ذلك وإنما بني على حركة لمساهاته المضارع في الجملة ، لوقوعه صفة وصله وخبراً وحالاً وشرطاً . ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخفته ، (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز ، (فالسكون) فيه (عارض أوجبه [٥٥] كراهتهم) أي العرب (توالي أربع متحركات) ، وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل ، (فيما هو كالكلمة) الواحدة ، لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء ، (وكذلك ضمة) الباء من (ضربوا عارضة لمناسبة الواو) بإضافة المصدر إلى مفعوله ، وحذف فاعله ، والأصل لمناسبتها الواو .

(و) النوع (الثاني : الأمر) ، مبني على الأصح عند جمهور البصريين ، وإلى

هذين الإشارة بقوله : [٢٨ / I]

١٩ — وَفَعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بَيْنَا

وبناؤهما مختلف ، فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم ، (و) الأمر (بناؤه على ما يجزم به مضارعه) المبدوء بتاء الخطاب ، (فنحو « اضرب » : مبني على السكون) ، فإن مضارعه يجزم بالسكون ، نحو : لَمْ تَضْرِبْ ، (ونحو : اضرباً) ، واضربوا ، واضربي : (مبني على حذف النون) لأن مضارعهما يجزم بحذف النون ، نحو : لَمْ تَضْرِبَا وَلَمْ تَضْرِبُوا وَلَمْ تَضْرِبِي ، (ونحو : اغز) ، واخش ، وارم (مبني على حذف آخر الفعل) ، لأن مضارعهما يجزم بحذف آخره ، نحو : لَمْ تَغْزُ ، وَلَمْ تَخْشَ ، وَلَمْ تَرْمِ . ف « اغز » : مبني على

حذف الواو، و«اخشَ» : مبني على حذف الألف، و«أَرَمَ» : مبني على حذف الياء .
 وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنَّ الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، وإنها حذفت حذفًا
 مستمرًا في نحو : قُمْ واقْعُدْ، والأصل : لَتَقُمْ وَلَتَقْعُدْ، فحذفت اللام للتخفيف ؛ وتبعها
 حرف المضارعة . قال الموضح في المغني^(١) : «وبقولهم أقول ، لأن الأمر معني ، فحقه أن يؤدي
 بالحرف ولأنه أخو النهي» . اهـ . وقد دلَّ عليه بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد
 الحدث بالزمان الحاصل ، وكونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك
 الأصل كقوله : [من الخفيف]

٢١ - لَتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ كَيَّ لَتَقْضِيَ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

وكقراءة بعضهم : ﴿ فَبَذَلِكْ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ [يونس/٥٨] بالياء الفوقية^(٢) ، وفي
 الحديث : « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » ، ولأنك تقول : أَعِزُّ ، وَاخْشَ ، وَاَرَمَ ، وَاَضْرِبُوا ،
 كما تقول في الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء
 مجردة عن الزمان ؛ كـ : « بَعِثْ » ، و« أَقْسَمْتُ » ، و« قَبِلْتُ » ، وأجابوا عن كونها مع
 ذلك أفعالاً بأن تجرُّها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في : « قُمْ » ،
 لأنه ليس له حالة غير هذه ، [٢٨/ب] وحينئذ [٥٦] فتشكل فعليته . وإذا ادَّعى أن أصله :
 « لَتَقُمْ » ، كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل^(٣) . انتهى كلامه في المغني^(٤) . وهذا ما
 وعدناه به عند تقسيم الأفعال .

(والمعرب) من الأفعال (المضارع ، نحو : يقوم) زيد ، (لكن) لا مطلقاً
 على الأصح ، بل (بشرط سلامته من نون الإناث^(٥)) ، و (من) (نون التوكيد المباشرة) .

(١) مغني اللبيب ٢٢١/١ .

٢١ - البيت بلا نسبة في الإنصاف ٥٢٥/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦٦٦ ، وخزانة الأدب ١٤/٩ ، ١٠٦ ،
 وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢ ، ومغني اللبيب ٢٢١/١ ، ٥٥٢/٢ .

(٢) الرسم المصحفي : ﴿ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ بالياء ، وقرأها (فلتفرحوا) ابن عامر وأبي وأنس وابن سيرين
 وقتادة وابن عباس وغيرهم . انظر الإنحاف ٢٥٢ ، والمحتسب ٣١٣/١ ، والنشر ٢٨٥/٢ . والقراءة من
 شواهد مغني اللبيب ١٨٦/١ ، وشرح التصريح ٥٥/١ ، ٢٤٦/٢ ، وأوضح المسالك ٢٠١/٤ .

(٣) أي : وإذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعاً ، وإذا ثبت كونه مضارعاً ثبت أيضاً أن الفعل
 ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط ، كما صرح بذلك الشارح سابقاً .

(٤) مغني اللبيب ٢٢١/١ .

(٥) أي : نون الإناث الموضوعه أصالة للإناث وإن استعملت للذكور مجازاً . « حاشية يس ٥٦/١ » .

وإلى ذلك الإشارة بقوله :

١٩ — وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرَبَا

٢٠ — مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونٍ إِنْثَاءٍ

(فإنه مع نون الإناث مبني على) الأصح (على السكون) كالماضي (نحو : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾) [البقرة/٢٢٨] ، وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإناث معرب تقديرًا ، (ومع نون التوكيد المباشرة مبني) على الأصح . وقيل : لا تشترط المباشرة ، فنحو : ﴿ لَتَبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران/١٨٦] مبني أيضًا . وقيل : الجمع معرب تقديرًا ، والمختار أنه مع المباشرة مبني (على الفتح ، نحو : ﴿ لَيُبَدِّلَنَّهُ ﴾) [الهمزة/٤] لتركيبه مع النون تركيب « خَمْسَةَ عَشَرَ » ، ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ، لم يحكم على الأصح ببنائه ، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء . (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظًا وتقديرًا ، (فإنه) : أي المضارع (معرب معها تقديرًا نحو : ﴿ لَتَبْلَوُنَّ ﴾) [آل عمران/١٨٦] مضارع بَلَا يَبْلُو مبني للمجهول ؛ مسند لجماعة الذكور ؛ من البلاء وهو التجربة ، أصله قبل التوكيد : « لتبلوون » كـ « تنصرون » ؛ وبواوين ؛ الأولى لام الفعل ، والثانية واو الجماعة ، فيما أن [٥٧] تقول : استثقلت الضمة على لام الفعل ؛ فحذفت لاستثقالها ، أو تقول : تحركت وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا . وعلى التقديرين التقى ساكنان ؛ الواوان على التقدير الأول ، والألف والواو على التقدير الثاني ، فحذف أول الساكنين ، فصار : « لتبلون » بوزن تفعون ، ثم أكد بالثقلية [٢٩/أ] فصار : « لتبلونن » بثلاث نونات ، فحذفت نون الرفع لفظًا لتوالي النونات ، فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة ، وتعذر حذف إحداهما ؛ فحركت الواو بحركة تجانسها ، وهي الضمة ؛ ولم تحرك النون محافظة على الأصل ، ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفًا لتحركها ؛ وانفتح ما قبلها ، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة الثبوت ، لأنها علامة الرفع ، بخلاف ما إذا حذفت للجازم ؛ فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظًا نحو : (﴿ فَإِمَّا تَرَيْنَ ﴾) [مرم/٢٦] أصله قبل التوكيد : « ترأين » كـ « تمنعين » ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ، ثم حذفت الهمزة ؛ فصار : « ترين » بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية ، وإما أن تقول : حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفًا ، وعلى التقديرين التقى ساكنان ؛ حذف أولهما كما مر ، فصار : « ترين » بفتح الراء

وسكون الياء ، ثم دخل الجازم وهو إن الشرطية المتصلة بما الزائدة ، فحذفت نون الرفع فصار : « فإما تري » بسكون الياء المفتوح ما قبلها ، ثم أكد بالنون ، فالتقى ساكنان ؛ ياء المخاطبة ونون التوكيد ، وتعذر حذف أحدهما ، فحركت الياء بحركة تجانساها ؛ وهي الكسرة ؛ إلى آخر ما مر في « لتبلون » . (و) نحو : « وَلَا تَتَّبِعَانَّ » [يونس/ ٨٩] أصله قبل التوكيد والنهي : « تتبعان » بتخفيف النون للرفع ، فدخل عليه « لا » الناهية ، فحذفت نون الرفع ، فصار : « لا تتبعان » ثم أكد بالثقيلة ، فالتقى ساكنان ؛ الألف ونون التوكيد المدغمة ، ولم يجوز حذف الألف لثلاث يلتبس بالواحد ، ولا تحريكها لأنها لا تقبل الحركة ، [٢٩/ب] ولم يجوز حذف النون لفوات المقصود منها ، فحركت النون بالكسر تشبيهاً بنون التثنية الواقعة بعد الألف .

هذه أمثلة غير المباشرة لفظاً . وأما غير المباشرة تقديرية فنحو : « وَلَا يَصُدُّنَّكَ » [القصص/ ٨٧] بضم الدال ، أصله قبل التوكيد والنهي : « يَصُدُّونَكَ » ، حذفت النون للجازم وهو « لا » الناهية ، فصار : « يَصُدُّوكَ » ، ثم أكد بالثقيلة ؛ فالتقى ساكنان ؛ حذفت الواو لدلالة الضمة عليها ، فصار : « لا يصدنك » . فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظاً ، إلا أنها لم تبشره في الأصل ، لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرية ، والضابط أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة ، فإنه إذا أكد بالنون يبنى ، وإن كان يرفع بثبات النون ، فإنه إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظاً أو تقديرية ، لوجود الفاصل لفظاً أو تقديرية . وقد تبين بما قررنا أن الإعراب التقديري في : « لَتَبْلَوَنَّ » [آل عمران/ ١٨٦] خاصة بخلاف : « فإِذَا تَرَيْنَّ » [مريم/ ٢٦] « وَلَا [٥٨] تَتَّبِعَانَّ » [يونس/ ٨٩] فإنه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه .

(والحروف كلها مبنية) لأنها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج

معه إلى إعراب ، وهذه العبارة أحسن من قول الناظم :

٢١ — وكل حرفٍ مستحقٌّ للبناء

إذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به ، والبناء لغةً : وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت . وفي الاصطلاح : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بأنه معنوي ، وعلى القول بأنه لفظي ، فقال ابن مالك : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين .

(فصل ل)

وأنواع (البناء أربعة) لا زائد عليها :

(أحدها : السكون ، وهو الأصل) [١/٣٠] ؛ وإليه أشار بقوله :

٢١ — والأصلُ في المبني أن يُسَكَّنَا

وإنما كان الأصل في البناء السكون لحفته واستصحاباً للأصل ، وهو عدم الحركة ، فلا ينبي عليها إلا لسبب ، كالتقاء الساكنين في نحو : « أمس » ، وكون الكلمة على حرف واحد كـ « قمت » ، وكونها عرضة للابتداء بها كـ « لام الابتداء » ، وكونها لها أصل في التمكن كـ « أول » ، وكشبهها بالمعرب كـ « ضرب » . (ويسمى) عدم الحركة (أيضاً وقفاً) ، كما يسمى سكوناً ، والسكون خفيف ، (ولحفته دخل في الكلم الثلاث) الحرف والفعل والاسم . ففي الحرف (نحو : « هل » ، و) في الفعل نحو : (قم ، و) في الاسم نحو : (كم) ، بدأ بالحرف لتوغله ، وثنى بالفعل لأنه الأغلب فيه .

(و) النوع (الثاني : الفتح ، وهو أقرب الحركات إلى السكون) ، لحصوله بأدنى فتح الفم ، بخلاف الضم والكسر ، فإن الأول إنما يحصل بأعمال العضلتين معاً الواصلتين إلى [٥٩] طرفي الشفة ، والثاني إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضاً في الكلم الثلاث) : في الحرف (نحو : سوف ، و) في الفعل نحو : (قام ، و) في الاسم نحو : (أين . والنوعان الآخران وهما الكسر والضم) ثقلان ، (ولثقلهما) لكونهما يحتاجان إلى أعمال إحدى العضلتين أو كليهما ، (وثقل الفعل) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة ، والفاعل التزاماً (لم يدخل فيه) ، لثلا يجمع بين ثقلين ، (ودخلا في الحرف والاسم) لحفتهما ، بدلا لثما على شيء واحد ،

فالكسر في الحرف (نحو : لام الجر) الداخلة على ظاهر غير مستغاث ، (و) الكسر في الاسم نحو : (أمس) عند الحجازيين بشرطه الآتي ، (و) الضم في الحرف والاسم (نحو : « منذ » في لغة من جرَّ بها [ب/٣٠] أو رفع ، فإن الجارّة) للاسم (حرف ، والرافعة) له (اسم) ، وسيأتي إيضاح ذلك في باب حروف الجر .

وإلى أنواع البناء الأربعة الإشارة بقوله في النظم :

٢٢ — ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كَأَيْنَ أَمْسَ حَيْثُ وَالسَّائِكُ كَمْ

وأقوى الحركات الضم ، يليه الكسر ، ثم الفتح . وسُمِّيَ الأول ضمّاً لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولاً ثم رفعهما ثانياً ، وسُمِّيَ الثاني كسراً لأنه ينشأ من انجرار اللحي الأسفل إلى أسفل انجراراً قوياً ، وسُمِّيَ الثالث فتحاً لأنه يتولد من مجرد فتح الفم . وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مرّ ، ومقدرة كتقدير الضم في : « يا سيّويه » ، والفتح في نحو : « لا فتى إلاّ عليّ » ، والكسر في نحو : « هؤلاء » حال الوقف .

(فصل ————— ل)

(الإعراب) لغة : البيان ، واصطلاحاً : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً ، أو [٦٠] تقديراً ، على القول بأنه معنوي ، وعلى القول بأنه لفظي ، (أثر ظاهر) في اللفظ ، (أو مقدر) فيه (يجلبه العامل) المقتضي له (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف ، أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإناء ، ولم تبشره نون التوكيد ، والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر : نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها ، والمراد بالظاهر : ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والمراد بالمقدر : ما ينوي من ذلك ، كما تنوي الضمة والفتحة والكسرة في نحو : « الفتى » ، وكما تنوي الواو في نحو : « مسلمي » رفعاً ، وكما تنوي النون في نحو : ﴿ لَتُبْلَوْنَ ﴾ [آل عمران/١٨٦] وكما ينوي حذف الحركة في نحو : « لم يقرأ » ، إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به ، والمراد بالعامل : ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب ، والمراد بآخر الكلمة : ما كان آخر حقيقة [٣١/١] ك « دال : زيد » ، أو مجازاً ك « دال : يَد » ، والمراد بالكلمة هنا : الاسم والفعل المعربان .

والإعراب جنس ، (وأنواعه) الداخلة تحته (أربعة) :

رفع ونصب (يشتركان (في اسم وفعل) ، فالرفع (نحو : زيد يقوم) ، فـ « زيد » : مرفوع بالابتداء ، و « يقوم » : مرفوع بالتجريد ، (و) النصب نحو : (إنَّ زيداً لن يقوم) ، فـ « زيداً » : منصوب بـ « إن » ، و « يقوم » : منصوب بـ « لن » .
(وجر) يختص بمعنى (في اسم ، نحو) : مررت (بزيد) ، فـ « زيد » : اسم مجرور بالباء .

(وجرم) يختص بمعنى (في فعل نحو : لم يقم) ، فـ « يقم » : فعل مجزوم بـ « لم » ، وإلى هذه العلامات الأربع أشار بقوله :

٢٣ — والرفع والنصب اجْعَلَنَّ إِعْرَابًا لَاسْمَ وَفَعْلَ نَحْوُ لَنْ أَهَابًا

٢٤ — والاسمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجُرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

(ولهذه الأنواع الأربعة) التي هي الرفع والنصب والجر والجزم (علامات)،

جمع علامة، بمعنى علم، أو جمع علم، كاصطبلات جمع اصطبل، فالضمة علم ومسماه الرفع، وكذا الباقي. وبهذا يندفع ما يقال: إن في كلامه تناقضاً، وذلك أنه جعل الإعراب أولاً نفس الحركات، وما ناب عنها بقوله: «أثر» الخ. وجعلها ثانياً علامات للإعراب بقوله: (و) لهذه الأنواع الأربعة علامات (أصول، [٦١] وهي الضمة للرفع) نحو: جاء زيد، (والفتحة للنصب) نحو: رأيت زيداً، (والكسرة للخفض) نحو: مررت بزيد (وحذف الحركة للجزم) نحو: لَمْ يَقُمْ، وذلك مستفاد من قوله في النظم:

٢٥ — فَارْفَعْ بَضْمٌ وَأَنْصِبَنَّ فَتْحًا وَجُرْ كَسْرًا كَذَكَرُ اللَّهِ عَلَيْهِ سُرٌّ

٢٦ — وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ

(وعلامات فروع) نائية (عن هذه العلامات) الأصول وهي عشرة: ثلاثة

تنوب عن الضمة، وهي: الواو والألف والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي: الكسرة والألف والياء وحذف النون، واثنان ينوبان عن الكسرة، وهما الفتحة والياء، وواحدة تنوب عن [٣١/ب] حذف الحركة، وهي حذف حرف العلة، أو حذف النون، وإليها أشار بقوله:

٢٦ — وَغَيْرُ مَا دُكِرَ يَنْتُوبُ

(وهي)، أي هذه العشرة، (واقعة في سبعة أبواب متفرقة)

(الباب الأول)

المشار إليه بقول الناظم:

٢٧ — وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ وَاجْزِمْ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ

٢٨ — مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

٢٩ — أَبٌ أَخٌ حَمٌّ كَذَاكَ وَهَنْ وَاجْزِمْ بِوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ

وهو (باب الأسماء الستة) المعتلة المضافة، (فإنها ترفع بالواو) نيابة عن

الضمة، (وتنصب بالألف) نيابة عن الفتحة، (وتخفض بالياء) نيابة عن الكسرة،

(وهي: ذو، بمعنى صاحب) لا بمعنى الذي، (والفم إذا فارقت الميم) لا المتصل بها،

(والأب، والأخ) بالتخفيف، (والحم) بغير همز، (والهن). قال ابن مالك في شرح

العملة : « جعل أولها « ذو » لأنه مختص بملازمة الإعراب بالحروف ، وجعل « فو » قرين « ذو » في الذكر ، لتساويهما في لزوم [٦٢] الإضافة والإعراب بالحروف . إلا أنَّ « ذو » لا تضاف لياء المتكلم ، و« فو » تضاف إليها ، فلهذا انحطَّ عن درجة « ذو » ، وأخَّر عنه ، و« الأب والأخ والحم » مستوية في الإعراب بالحروف ؛ إذا أضيفت لغير ياء المتكلم ، فقرن بينها في الذكر قبل « الهن » ، وأخَّر « الهن » لأن إعرابه بالحروف قليل . اهد ملخصاً .

(ويشترط) لإعراب هذه الأسماء بالحروف (في غير « ذو » ، أن تكون مضافة لا مفردة) عن الإضافة ، (فإن أفردت) عنها ، (أعربت بالحركات) الثلاث ظاهرة ، فالرفع (نحو : ﴿ وَلَهُ أَخٌ ﴾) [النساء/١٢] ، فـ « أخ » : مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والجرور قبله ، (و) النصب نحو : (﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾) [يوسف/٧٨] ، فـ « أباً » : اسم إن وخبرها الجار والجرور المقدم على اسمها ، والجر نحو : (﴿ وَبَنَاتُ الْأَخِ ﴾) [النساء/٢٣] فـ « الأخ » : مجرور بإضافة بنات إليه . ثم استشعر اعتراضاً بأن : « فا » جاء معرباً بالحروف مع أنه مفرد ، [١/٣٢] فأجاب بقوله : (فأما قوله) ؛ يعني العجاج : [من الرجز]

٢٢ — (خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا)

(فشاذٌ) ، لأنه منصوب بالألف بالعطف على « خياشيم » المنصوب بـ « خالط » على المفعولية ، مع أنه غير مضاف . وخرَّجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على أنه حَذَفَ المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه (لإضافة مَنَوِيَّة) في المعطوف والمعطوف عليه ، (أي : خياشيمها وفاها) ، فأبقاه على حاله غير مضاف إضافة صريحة . وقال ابن كيسان : إنما جاز ذلك لأنه موضع لا يلحقه التنوين ، فحذف ؛ يعني التنوين ؛ وبقي مفرداً على حرفين ، إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة ، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد . فعلى قول ابن مالك ، لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء ، (ويشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء) الدالة على التكلم ، سواء في ذلك الظاهر ، وضمير المتكلم مع غيره ، وضمير المخاطب ، وضمير الغائب وفروعها . (فإن كانت) الإضافة (للياء) المذكورة ، (أعربت) هذه الأسماء (بالحركات المقدرة) في الأحوال الثلاث على الأصح ، فالرفع (نحو : ﴿ وَأَخِي هَارُونُ ﴾) [القصص / ٣٤] فـ « أخي » :

٢٢ — الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٢٢٥ ، ولسان العرب ١٢/٤٥٩ (فمم) ، ١٥/٣٤٥ (نهي) ، ٤٥٦ (ذو) ، وإصلاح المنطق ص ٨٤ ، وخزانة الأدب ٣/٤٤٢ ، ٤٤٤ ، والدرر ١/٣٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٠٤ ، والمقاصد النحوية ١/١٥٢ ، والمقتضب ١/٢٤٠ ، والمتع في التصريف ص ٤٠٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٥٠ ، والمسائل العضديات ص ٢٢٨-٢٢٩ .

مرفوع على الابتداء [٦٣] وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع ظهورها اشتغال المحل بحركته المناسبة، و« هارون » : بدل منه أو عطف بيان عليه، وجملة « هو أفصح مني لساناً » : خبره .

ومما يحتمل الرفع والنصب : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً ﴾ [ص/٢٣] فـ « أخي » : يحتمل أن يكون منصوباً على البدلية من هذا ، ويحتمل أن يكون مرفوعاً على أنه خبر أول لـ « إن » ، وجملة : « له تسع وتسعون » : خبر ثان .
ومما يحتمل الأوجه الثلاثة (﴿ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي ﴾) [المائدة/٢٥] فـ « أخي » : يحتمل أن يكون مرفوعاً ، وأن يكون منصوباً ، وأن يكون مجروراً ، فرفعه من ثلاثة أوجه :

[٣٢/ب] أحدهما : أن يكون عطفاً على الضمير المستتر في « أملك » ، ذكره الزحسري ، واعترضه الموضح بأن « أملك » لا يرفع الظاهر ، فلا يعطف على مرفوعه ظاهر ، وجوابه أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل ؛ الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى .
الوجه الثاني : أن يكون معطوفاً على « إن » واسمها .
الوجه الثالث : أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : وأخي لا يملك إلا نفسه ، فهو على هذا من عطف الجمل ، وعلى الأولين من عطف المفردات .
ونصبه من وجهين أحدهما : أن يكون معطوفاً على اسم « إن » ، والثاني : أن يكون معطوفاً على « نفس » .

وجره من وجه واحد ؛ وهو أن يكون معطوفاً على الياء المجرورة بإضافة « نفس » إليها .

وهذا الوجه لا يميزه جمهور البصريين لعدم إعادة الجار ، واستغنى عن اشتراط التكبير والإفراد المقابل للتثنية والجمع تبعاً لأصله حيث اقتصر على قوله :

٣١ — وشرطُ ذا الإعراب أن يَضْفَنَ لَا لِيَأْ
لكنه ذكرها كذلك ، (وذو) ؛ حالة إفرادها ؛ (ملازمة للإضافة لغير الياء) من أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفات ، (فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها) ، لأنها حاصلة ، والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل . (وإذا كانت « ذو » موصولة) بمعنى الذي وأخواته ، (لزمها الواو) في الأحوال الثلاثة غالباً ، والبناء على السكون . (وقد تعرب بالحروف)

الثلاثة رفعا ونصبًا وجراً (كقوله) ، وهو منظور بن سحيم الفقعسي : [من الطويل]
 ٢٣ — فإِذَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ رَأَيْتُهُمْ (فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا)
 هكذا رواه أبو الفتح ابن جني بالياء معرباً^(١) ، ورواه غيره بالواو على البناء ، وإذا
 ثبت إعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب . وقيد [٣٣/أ] ابن المضائق ذلك [٦٤] بحالة
 الجر ، لأنه محلّ السماع ، (وإذا لم تفارق الميم « الفم » أعرب بالحركات الثلاث) ،
 سواء أفرد أو أضيف ، ولا يختص بثبوت الميم في « الفم » حالة الإضافة للضرورة نحو :
 [من الرجز]

يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ

— ٢٤

خلاقاً للفراسي^(٢) ، ويرثه قوله صلى الله عليه وسلم : « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ
 أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ »^(٣) .

٢٣ — البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي في الدرر ١/١٥٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٥٨ ،
 وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٠ ، وشرح المفصل ٣/١٤٨ ، والمقرب ١/٥٩ ، والمقاصد النحوية ١/١٢٧ ،
 وللطائي (؟) في مغني اللبيب ٢/٤١٠ ، وشرح الأشموني ١/٧٢ ، وشرح ابن عقيل ١/٤٥ ، وشرح
 عمدة الحفاظ ص ١٢٢ ، وجمع الهوامع ١/٨٤ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٢٠ ، ٦٠ .

(١) نص على ذلك ابن الناظم في شرحه ص ٦٠ ، وانتظر الدرر اللوامع ١/١٥٢ .

٢٤ — الرجز لرؤية في ديوانه ١٥٩ ، والحيوان ٣/٢٦٥ ، وخزانة الأدب ٤/٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، والدرر
 ١/٣٧ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٦٧ ، والمقاصد النحوية ١/١٣٩ ، ومحاضرات الأدباء ٢/٣٦٥ ، وبلا
 نسبة في جمهرة الأمثال ٢/٥٣١ ، والدررة الفاخرة ١/٢٩٦ ، وشرح الأشموني ١/٣١ ، وجمع الأمثال ١/٤٤٧
 والمختصص ١/١٣٦ ، والمسائل العضديات ص ٢٢٨ ، وجمع الهوامع ١/٤٠ .

(٢) في المسائل العضديات ص ٢٢٨ ، وهي المسألة رقم ٩١ بعنوان : حروف فم واللغات فيها .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب فضل الصوم ، برقم ١٧٩٥ ، وأخرجه مسلم في الصيام ،

باب حفظ اللسان للصائم ، برقم ١١٥١ .

(فصل ل)

(والأفصح في : الَهْن) ، إذا استعمل مضافاً (النقص ، أي : حذف اللام)
منه ، وهي الواو ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

٢٩ — والنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

(فيعرب بالحرركات) الثلاث على العين وهي النون ، فتقول : هذا هَنَكُ ، ورأيت هَنَكُ ، ونظرت إلى هَنِكُ ، (ومنه) ؛ أي من النقص في الهن ؛ (الحديث) ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (من تعزَّى بعزاء الجاهلية فأعضوه بمن أبيه ولا تَكُنُّوا)^(١) قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم : « تعزَّى » ، بمثناة مفتوحة ؛ فعين مهملة مفتوحة ؛ فزاي مشددة ، أي : من انتسب وانتمى ، وهو الذي يقول : « يا فلان » ، لتخرج الناس معه إلى القتال في الباطل ، « فأعضوه » : بهمزة مفتوحة ؛ وعين مهملة مكسورة ؛ وضاد مشددة معجمة ، أي : قولاً له : إَعْضُضْ عَلَى هَنِ أَبِيكَ ، أي على ذَكَرِ أَبِيكَ ، أي قولوا له ذلك استهزاءً به ولا تحييه إلى القتال الذي أراه . أي : تَمَسَّكَ بِذَكَرِ أَبِيكَ الذي انتسبت إليه ؛ عساه أَنْ يَنْفَعَكَ ، فأما نحن فلا نحبيك . و« لا تكنوا » : أي لا تذكروا كناية الذَّكَر ، وهو الَهْنُ ، بل اذكروا له صريح اسم الذَّكَر ، وهو الأير ، و« تكنوا » : بفتح التاء ؛ وسكون الكاف بعدها نون . والشاهد في قوله : « بهن أبيه » إذا استعمله منقوصاً . انتهى . [٣٣/ب] وإذا استعمل « الَهْنُ » غير مضاف كان بالإجماع منقوصاً ، تقول : هذا هَنٌ ، ورأيتُ هَنًا ، ومررتُ بهَنٍ ، وهو « اسم يُكْنَى به عن أسماء الأجناس ، كرجل وفرس وغيرهما ، وقيل : عما يستقيح التصريح بذكره ، وقيل : عن الفرج خاصة » . قاله الموضح في شرح القطر .

(١) الحديث في مسند أحمد ١٥٦/٥ ، والنهاية في غريب الحديث ٢٣٣/٣ (عزا) ، ٢٥٢ (عضض) ،

وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ١٩ .

(ويجوز النقص) بضعف ، وهو حذف اللام والإعراب بالحركات (في الأب والأخ والحم) وهو المراد بقول الناظم :

٣٠ - وفي أبٍ وتاليٍّ يَنْـدُرُ
فتقول : هذا أبُك وأخُك وحمُك ، ورأيت أبُك وأخُك وحمُك ، ومررتُ بأبُك

وأخُك وحمُك ، (ومنه) ، أي من النقص ، (قوله) ، وهو رؤية ، يَمْدَحُ عَليَّ بَنَ حاتم الطائي : [من الرجز]

٢٥ - بِأبيه أَقْتَلَدِي عَليَّ فِي الكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ

فـ « أبه » الأول : مجرور بالكسرة ، و « أبه » : الثاني منصوب بالفتحة . وهذا البيت مقتبس من المثل السائر : « من أشبه أباه فما ظلم »^(١) ، واختلف في معنى نفي الظلم في المثل ، ف قيل : « فما ظلم » في وضع الشبه في موضعه ، وقيل : فما ظلم أبوه [٦٥] حين وضع زرعه حيث أتى إليه الشبه ، وقيل : الصواب فما ظلمت ، أي أمه ، حيث لَمْ تَزْنِ ، بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه . قاله اللحياني .

(و) من مطلق النقص من غير نظر إلى الإعراب بالحركات ، (قول بعضهم) أي العرب : (في التثنية) أي تثنية الأب والأخ المنقوصين : (أبان وأخان) ، قال الفراء : « أبان » : جاء على لغة من قال : هذا أبُك . قال الموضح في الحواشي : وكذا قياس « أخان » . اهـ . فظهر أنَّ المسموع « أبان » فقط ، و « أخان » مقيس عليه . وإذا جاز « أخان » قياساً ؛ فينبغي أن يكون « حمان » كذلك ، ولم أقف عليه . ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى أنه قال^(٢) : « يقال : هذا أبوك وأباك [٣٤/١] وأبُك » . فمن قال : « هذا أبوك وأباك » ، قال في التثنية : « أبوان » ، ومن قال : « هذا أبُك » ، قال في التثنية : « أبان » ، (و) الأب والأخ والحم (قصرهنَّ أولى من نقصهنَّ) وهو المراد بقول الناظم :

٣٠ - وَقَصْرُهُمَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

٢٥ - الرجز لرؤية في ديوانه ١٨٢ ، والدرر ٣١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠ ، والمقاصد النحوية ١٢٩/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ١٤٥ ، ٢٦٠ ، وجمهرة الأمثال ٢/٢٥٥ ، وفصل المقال ١٨٥ ، والفاخر ١٠٣ ، ٢٢٧ ، والمستقصى ٢/٣٥٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٤٤ ، وتخليص الشواهد ٥٧ ، وشرح الأشموني ٢٩/١ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٠ ، وجمع الهوامع ٣٩/١ .

(١) كتاب الأمثال لابن سلام ١٤٥ ، ٢٦٠ ، وجمهرة الأمثال ٢/٢٥٥ ، وفصل المقال ١٨٥ ، والفساخر

١٠٣ ، ٢٢٧ ، والمستقصى ٢/٣٥٣ .

(٢) مجالس ثعلب ص ٤٠٠ .

وعدل الموضح عن «ها» إلى «هن»، لأن الأكثر في «هن» أن يعود إلى جمع القلّة، و«ها» بعكس ذلك، والمراد بـ «قصرهن» أن يلزم آخرهن الألف المتقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة، فيَعْرَيْنَ بحركات مقدرة عليها، (كقوله)؛ وهو أبو النجم فيما قال الجوهري، وقيل رؤية: [من الرجز]

٢٦ — (إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا) قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

أنشده ابن جني وغيره. و«أبا» الأول وما عطف عليه لا شاهد فيه، لأن كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوباً بالألف نياية عن الفتحة، ويحتمل أن يكون مقصوراً منصوباً بفتحة مقدرة على الألف، والشاهد في «أباها» الثالث، إذ هو نص في القصر، لأنه مضاف إليه، فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف، وإلا لَجُرَّ بالياء، (وقول بعضهم) وهو أبو حنش حين قال له خاله، وقد بلغه أن ناساً من أشجع في غار يشربون، وهم قاتلون إخوته: هل لك في غار فيه ظباء لعننا تُصيب منها؟ وانطلق به حتى أقامه على فم الغار، ثم دفعه في الغار فقال: ضُرِّ يا أبا حنش. فقال بعضهم: إن أبا حنش لَبَطْلٌ، فقال أبو حنش: «مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ»^(١). فصار هذا مثلاً يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه. وقيل: إن أول من قاله عمرو بن العاص، لما عزم عليه معاوية ليخرجن إلى مبارزة علي رضي الله عنهم، فلما التقيا قال عمرو: مكروه أخاك لا بطل، فأعرض عنه. وذكر «الأخ» للاستعطف، [٣٤/ب] فـ «أخاك»: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمّة مقدرة على الألف، و«بطل»: معطوف بـ «لا» على مكروه، و«مكروه»: اسم مفعول خبر مقدم، ولا يجوز أن يكون «مكروه» مبتدأ، أو «أخاك» نائب عن الفاعل سدّ مسدّد الخبر؛ لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين، وأجازه الأخفش والكوفيون كما سيأتي^(٢).

٣٦ — الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ١٦٨، ولأبي النجم العجلي في ديوانه ٢٢٧، ولهما معاً في شرح ابن الناظم ص ٢٠، وشرح شواهد المغني ١٢٧/١، والمقاصد النحوية ١٣٣/١، ٦٣٦/٣، والدرر ٣٢/١، ولرؤية أو لرجل من بني الحارث في الخزانة ٤٥٥/٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٦/١، وأسرار العربية ٤٦، والإنصاف ١٨، وتحليص الشواهد ص ٥٨، والخزانة ١٠٥/٤، ٤٥٣/٧، ورصف المباني ٢٤، ٢٣٦، وسر صناعة الإعراب ٧٠٥/٢ وشرح الأشموني ٢٩/١، وشرح شذور الذهب ٦٢، وشرح شواهد المغني ٥٨٥/٢، وشرح ابن عقيل ٥١/١، وشرح المفصل ٥٣/١، ومعني اللبيب ٣٨/١.

(١) الشاهد من الأمثال؛ وهو في الدرر ٣٢/١، ومع الهوامع ٣٩/١، وجمع الأمثال ٣١٨/٢، ١٥٣/١، والفناخر ٦٢، وجمهرة الأمثال ٢٤٢/٢، والمستقصى ٣٤٧/٢، وكتاب الأمثال لابن سلام ٢٧١، والبيان والتبيين ١٦٢/١، ١٧/٤. يضرب المثل لمن يحمل على من ليس من شأنه.

(٢) لأنهم لا يشترطون في الوصف اعتماده على نفي أو شبهه. انظر الدرر ٣٢/١.

(قولهم) بالجرّ ، وهم العرب (للمرأة حمأة) فإنه يستدعي أن يقولوا للرجل حمأً ، لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث ، فلما اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها ، وظهر لأنها حرف صحيح ، والمذكر على أصله ، فيقدر الإعراب فيه ، ونظير ذلك : فتى وفتاة . وحاصل ما ذكره تبعاً لأصله : أن الأسماء على ثلاثة أقسام : ما فيه لغة واحدة ، وهو « ذو » بمعنى صاحب ، و« الفم » بغير الميم . وما فيه لغتان ، وهو « الهن » ، فإن فيه النقص والإتمام . وما فيه ثلاث لغات ، وهو [٦٦] « الأب والأخ والحم » ، فإن فيهنّ الإتمام والنقص والقصر .

(الباب الثاني)

من أبواب النيابة (المثني)

وهو في الأصل المعطوف ، من تثيت العود : إذا عطفته ، وفي الاصطلاح : (ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين) ف « ما وضع » : جنس ، و « لاثنين » : فصل أول مُخرج لما وضع لأقل ، كرجلان للماشي ، أو أكثر كصنوان ، و « أغنى عن المتعاطفين » : فصل ثانٍ مُخرج لنحو : كلا وكلتا ، واثنان واثنتان ، وشفع وزوج ، وزكاً بالتثنية : اسم للشئيين ، ودخل فيه نحو : القمران للشمس والقمر . قال الموضح في شرح اللمحة : « والذي أراه أن النحويين يسمّون هذا النوع مثني لعدم ذكرهم [٣٥] له فيما حمل على المثني ، وغايته أن هذا مثني في أصله تجوز » . اهـ . وصرح المرادي بأنه ملحق بالمثني ، ودخل فيه أيضاً تثنية المفرد المذكر اسماً كان أو صفة (كالزيدان) المسلمان ، (و) المؤنث كذلك نحو : (الهندان) المسلمتان ، وتثنية الجمع المكسر كالجمالان ، وتثنية اسم الجمع كالركبان ، وتسمية اسم الجنس كالغنمان ، وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة من استعمال الشيء في أول أحواله ؛ وهو الرفع ، واقترانها بـ « أل » المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند إرادة التثنية فيما أصله العلمية ، وجميع ذلك معرب على الأصحّ ، (فإنه يرفع بالألف ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) ، وإلى ذلك الإشارة بقوله :

مع قوله :

٣٤ - وَتَخْلَفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ
وقدّم الجرّ على النّصب لأن الجرّ أصله ؛ والنصب هنا محمول عليه ، وذهب
الزّجاج إلى أنّ المثني مبنيّ .

[٦٧] ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط :

أحدهما : الإفراد ، فلا يثنى المثني ، ولا المجموع على حده ، ولا الجمع الذي لا نظير
له في الأحاد .

الثاني : الإعراب ، فلا يثنى المبنيّ ، وأمّا نحو : ذان وتان واللذان واللتان ، فصيغ
موضوعة للمثنى ، وليست مشتاة حقيقة على الأصحّ ، عند جمهور البصريين .

الثالث : عدم التركيب ، فلا يثنى المركّب تركيباً إسنادياً اتفاقاً ، ولا مَزْجاً على
الأصحّ ، وأمّا المركّب تركيباً إضافياً مع الإعلام فيستغنى بثنية المضاف عن تثنية المضاف
إليه .

الرابع : التنكير ، فلا يثنى العلم باقياً على علميته ، بل يُنْكَرُ ثم يثنى . [٣٥/ب]

الخامس : اتفاق اللفظ ، وأمّا نحو : الأبوان للأب والأم ؛ فمن باب التغليب .

السادس : اتفاق المعنى ، فلا يثنى المشترك ، ولا الحقيقة وإيجاز ، وأمّا قولهم :

« القلم أحد اللسانين » فشاذ .

السابع : أن لا يستغنى بثنية غيره عن تثنيته ، فلا يثنى « سواء » لأنهم استغنوا

بثنية « سيّ » عن تثنيته ، فقالوا : « سيّان » ، ولم يقولوا : « سواءان » . وأن لا يستغنى
بملحق بالمثنى عن تثنيته ، فلا يثنى « أجمع وجمعاء » ، استغناء بـ « كلا وكلتا » .

الثامن : أن يكون له ثان في الوجود ، فلا يثنى الشمس ولا القمر ، وأمّا قولهم :

« القمران » للشمس والقمر فمن باب المجاز .

فما استوفى هذه الشروط فهو مثني حقيقة ؛ يعرب بالألف رفعاً ، وبالياء جرّاً

ونصباً على اللغة المشهورة . ومن العرب من يلزم الألف في الأحوال الثلاثة ؛ ويعربه
بمركات مقدرة على الألف ، ومنهم من يلزمه الألف دائماً ، ويعربه بمركات ظاهرة على
النون ؛ إجراء للمثنى مجرى المفرد . قاله المرادي في شرح التسهيل .

(و) المشئى الحقيقيّ (حملوا عليه) في الإعراب بالحروف (أربعة ألفاظ)
 اقتصر عليها في النظم (اثنين واثنين) في لغة الحجازيين ، و « ثنتين » في لغة التميميين
 [٦٨] (مطلقاً) ، سواء أفردا أو ركبا مع العشرة ، أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمّر . ويمتنع
 إضافتهما إلى ضمير تثنية ، فلا يقال : جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما ، لأن ضمير
 التثنية نص في « الاثنين » بإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه قاله الموضح في
 شرح اللمحة . (وكِلا وِكِلْتا) بشرط أن يكونا (مضافين [٣٦/١] لمضمّر) ، تقول :
 جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ، ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كليتهما ،
 ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كليتهما ، (فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف) في
 الأحوال الثلاثة ، وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور ، تقول : جاءني
 كِلا الرَّجُلَيْنِ وَكِلتا المرأتين ، ورأيتُ كِلا الرجلين وَكِلتا المرأتين ، ومررتُ بكِلا الرجلينِ
 وَكِلتا المرأتين ، فعلى هذا أَلِفُ « كلا » كَأَلِفِ « عصا » ، وأَلِفِ « كلتا » كَأَلِفِ « حبلِي »
 ووزن « كلا » فِعْلُ ك « مَعَى » ، وألفها قيل : عن واو ، لقلبها تاء في « كلتا » ، وقيل :
 عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه^(١) ؛ إذا سمي بها . ووزن « كلتا » فِعْلَى ك « ذكري »
 وألفها للتأنيث ، والتاء بدل عن لام الكلمة ، وهي إمّا واو وهو اختيار ابن جني ، أو ياء
 وهو اختيار أبي علي ، والفرقة بين الإضافة إلى ظاهر والإضافة إلى مضمّر هي اللغة
 المشهورة ، وهي من إعطاء الأصل للأصل والفرع للفرع^(٢) . ووراء هذه التفرقة إطلاقان :
 أحدهما الإعراب بالحروف مطلقاً ، وهي لغة كنانة . والثاني : الإعراب بالحركات مطلقاً ،
 وهي لغة بلحارث ، حكاهما الفراء .

ويلتحق أيضاً بالثنى ما سمي به منه ، ك « زيدان » علماً ، فيرفع بالألف ، ويجرّ
 وينصب بالياء ، ويجوز في هذا النوع أن يُجرى مُجرى سلمان ، فيعرب إعراب ما لا ينصرف
 للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه « أل » جرّ بالكسرة كقوله : [من الطويل]
 ٢٧ — ألا ياديّارَ الحَيِّ بالسُّبُعَانِ

[٦٩] وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع .

(١) الكتاب ٣/٣٦٤ .

(٢) انظر الإنصاف ٢/٤٥٠ ، المسألة رقم ٦٢ ، والدرر ١/٤٢-٤٤ .

٢٧- عجز البيت : (أَمَلْ عليها باليلى المَلَوَانِ) ، وهو لابن مقبل في الاقتضاب ص ٧٨٧ .

(الباب الثالث)

[٣٦/ب] من أبواب النيابة (باب جمع المذكر السالم)

وهو الجمع الذي على هجاءين^(١) ، (كالزیدون) من الأسماء ، (والمسلمون) من الصفات . وأتى بالمثل مع الجار مرفوعاً لأنه أول أحواله ، وهو معرب خلافاً للزجاج^(٢) ، (فإنه يرفع بالواو المضموم ما قبلها) لفظاً ، نحو : جاء الزیدون ، أو تقديرًا نحو : ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران/١٣٩] (ويجزّ وينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظاً ، نحو : رأيت الزیدین ، ومررت بالزیدین ، أو تقديرًا ، نحو : رأيت المصطفین ، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ ﴾ [ص/٤٧] ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٣٥ - وَارْفَعْ بِوَاوِ وَيَا جَرُّرٌ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

وإنما فتح ما قبل ياء المثني وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين :

أحدهما : أنَّ المثني أكثر من الجمع ، فخصّ بالفتحة لأنها أخفّ من الكسرة ؛ بخلاف الجمع .

والثاني : أنَّ نون المثني كسرت على أصل التقاء الساكنين ، فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبل الياء ؛ فراراً من ثقل الكسرتين ؛ وبينهما ياء ، ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثني والجمع ، ليعتدل اللفظ ، فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة . قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني .

(ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط :

أحدها : [٧٠] اخلو من تاء التأنيث ، فلا يجمع (هذا الجمع من الأسماء ، (نحو : طلحة ، و) لا من الصفات ، نحو : (علامة) بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير ، ولو حذفت التاء التبس بالجرّد منها . وقيد التأنيث بالتاء احترازاً من التأنيث بالألف ، [٣٧/١] كحبلَى وحمراء علمين لرجلين ، فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واواً ، فيقال الحبلون والحمراوون .

الشرط (الثاني : أن يكون لمذكر) مناسبة بينهما ، (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤنث ، (نحو : زينب ، و) لا صفة المؤنث ، نحو : (حائض) ، لئلا يلتبس جمع

(١) أي على حرفين ؛ وهما : الواو رفعاً ، والياء في غيره ، وقد يقال : الهجاءان الواو والنون رفعاً ؛ والياء والنون نصباً وجرّاً . « حاشية يس ٦٩/١ » .

(٢) في حاشية يس ٦٩/١ : (قال الزرقاني : أي فإنه عنده مبني ، وبنؤه على الواو في : جاء الزيدون ، وعلى الياء في : رأيت الزيدین ومررت بالزيدین) .

المذكر بجمع المؤنث ، فلو كان نحو زينب علماً لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ، فلو كان نحو زيد علماً لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم .

الشرط (الثالث : أن يكون لعاقل) مناسبة بينهما ، لأن هذا الجمع مخصوص بالعقلاء ، (فلا يجمع) هذا الجمع ، (نحو : « واشق » ، علماً لكلب ، و « سابق » : صفة لفرس) ، لعدم العقل فلو كان « واشق » : علماً لرجل ، و « سابق » : صفة له جمع هذا الجمع ، وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة . (ثم يشترط) لانفراد [٧١] كل منهما عن الآخر (أن يكون إما علماً) ، لأن هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لأجله ، وأن يكون العلم (غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مزجياً ، فلا يجمع) المركب الإسنادي ، (نحو : بَرَقَ نَحْرُهُ) علماً اتفاقاً ، لأن الحكيم لا يغير ، (و) لا المزجي نحو : (مَعْدِيكَرَب) ونحو : سبويه على الأصح فيهما ، تشبيهاً بالحكي في التركيب . وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : إن خُتِمَ بـ « وَه » جاز ، وإلا فلا . وعلى الجواز في المختوم بـ « وَه » ، فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول : سبويهون ، ومنهم من يحذف « وَه » ويقول : سبيون ، وسكت عن المركب الإضافي فإنه يجمع أول المتضايين ويضاف للثاني ، فيقول في غلام زيد علماً : غلامو زيد ؛ وغلامي زيد ، وعن الكوفيين إجازة جمعها معاً ، فيقال : غلامو الزيديين ، وغلامي الزيديين ؛ بكسر الدال فيهما ، ودخل في قوله : « علماً » ما كان علماً على التوكيد نحو : « أجمع » فإنه يقال في جمعه : أجمعون . [٣٧/ب]

(وإما صفة) يصح جمعها بالألف والتاء ، وهي التي (تقبل التاء) المقصود بها معنى التأنيث ، فلا يجمع هذا الجمع ، نحو : علامة ونسابة ، لأن التاء فيهما لتأكيد المبالغة لا لقصد معنى التأنيث ، (أو) صفة لا تقبل التاء ولكنها (تدل على التفضيل) ، فالصفة التي تقبل التاء [٧٢] المذكورة ، (نحو : قائم) ؛ من الجرد ، (ومُذْنِب) ؛ من المزيد ، تقول : قائمة ومذنب ، (و) الصفة التي تدل على التفضيل ، نحو : (أفضّل) ، فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع ، كما تجمع بالألف والتاء ، فيقال : قائمون ومذنبون وأفضلون ، كما يقال : قائمات ومذنبات وفضليات ، (فلا يجمع) هذا الجمع ، (نحو : جريح) بمعنى مجروح ، (وصبور) بمعنى صابر ، (وسكران وأحمر) ، لأنها لا تقبل التاء ، ولا تدل على تفضيل ، لأن جريحاً وصبوراً مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، وسكران مؤنثه سكرى ، وأحمر مؤنثه حمراء ، فلا يقال : جريجون وصبورون وسكرانون وأحرون ، كما لا يقال : جريجات وصبورات وسكرانات وحمراوات ، فلو جعلت أعلاماً جاز الجمعان .

(فصل ل)

(وحملوا على هذا الجمع) السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف ،
ولست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله :

- ٣٦ — وَبِهِ عَشْرُونَ وَبَابُهُ الْحِقُّ وَالْأَهْلُونَ
٣٧ — أُولُو وَعَالَمُونَ عَلَيْنَا وَأَرْضُونَ شَدَّ وَالسُّنُونَ
٣٨ — وَبَابُهُ
.....

فله كلها ترجع إلى أربعة أنواع :

(أحدها : أسماء جموع وهي : أولو) بمعنى أصحاب ، اسم جمع « ذو » بمعنى
صاحب ، وقيل : جمع « ذو » على غير لفظه ، [٣٨/١] (وعالمون) : اسم جمع « عالم »
بفتح اللام ، وليس جمعاً له لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم ، والعالمون مختص بالعقلاء ،
والخاص لا يكون جمعاً لما هو أعم منه . قاله ابن مالك ، وتبعه الموضح هنا . وذهب كثير إلى
أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ، ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع ، فذهب
أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم ، وهو ظاهر كلام الجوهري ، وذهب أبو
عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط ، وهم الإنس والجن والملائكة . (وعشرون ، وبابسه)
وهو سائر العقود (إلى التسعين) وكلها في التنزيل ؛ قال الله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ
عَشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ [الأنفال/٦٥] ، ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِتْنٍ
مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف/١٤٢] ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾
[العنكبوت/١٤] ﴿ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة/٤] ﴿ ذُرْعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ [الحاقة/٣٢]
﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور/٤] ﴿ إِنْ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص/٢٣] .
(و) النوع (الثاني جموع تكسير) تغير فيها بناء الواحد ، وأعربت بالحروف
(وهي بنون) جمع ابن ، وقياس جمعه جمع السلامة ابنون ، كما يقال في تثنيته ابنان ، ولكن

خالف تصحيحه ثنيتيه لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة. [٧٣] (وإحرون) بكسر الهمزة، وحكى يونس فتحها^(١)، ويفتح الهاء المهملة وتشديد الراء جمع حرّة، بفتح الحاء: أرض ذات حجارة سود نَجْرَة كأنّها أحرقت بالنار، وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهري، كأنه جمع أحرة، وعلى هذا يشكل المثالان، لأن « بنون » جمع باعتبار أصله وهو: « بنو »، و« أحرّون » جمع باعتبار أصله وهو « أحرة »، فصار من جمع السلامة [٣٨/ب] بلا تكسير، ويحاج بأن ذلك الأصل قد ترك وصار نسياً منسياً. (وأَرْضُون) بفتح الراء: جمع أرض؛ بسكونها؛ وجمع هذا الجمع لأنه ربما يورد في مقام الاستعظام، كقوله: [من الطويل]

٢٨ — لَقَدْ ضَجَّتْ الْأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادٍ مِنْبَرٍ

إلا أنه سكن الراء للضرورة، (وستون) بكسر السين جمع سنة بفتحها، اسم للعام، ولامها واو أو هاء، لقولهم: سنوات وسنهات، (وبابه) الجاري على سننه، وضابطه مستفاد من قوله: (فَإِنَّ هَذَا الْجَمْعَ مُطَرَّدٌ فِي كُلِّ) اسم (ثلاثي حذف لامه، وعوض عنها التأنيث، ولم يُكسر) تكسيراً يعرب بالحركات، (نحو: عِصَّةٌ وَعِصِيْنِ) وأصل عِصَّةٍ: عِصَّةٌ؛ بالهاء، من العَصَةِ، وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث: « لا يعصه بعضكم بعضاً »^(٢)، وقيل أصله: عِضْوٌ، من قولهم: عِصِيَّتُهُ تَعْصِيَةٌ؛ إذا فرقت، ومنه قول رؤبة: [من الرجز]

٢٩ — وَلَيْسَ دِينَ اللَّهِ بِإِلْمَعْصِي

أي المفرق. فعلى الأول لامها هاء. ويدلّ له تصغيرها على عِصِيَّة، وعلى الثاني واو ويدلّ له جمعها على عضوات، فكلٌّ من [٧٤] التصغير والجمع يردّان الشيء إلى أصله، (وعِزَّةٌ وَعِزِيْنِ)، فالعِزَّةُ، بكسر العين المهملة وفتح الزاي، أصلها: « عِزَى »، فلامها ياء، وهو الفرقة من الناس، و« العِزِين »: الفرق المختلفة، لأنّ كل فرقة تعتزي إلى غير من تعتزي إليه الأخرى، (وَثَبَةٌ وَثَبِيْنِ)، والثَّبةُ، بضم الثاء المثناة وفتح الموحلة:

(١) في الكتاب ٦٠٠/٣: (وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً: حرّة وإحرون) بكسر الهمزة؛ وليس بفتحها.

٢٨ — تقدم تحريج البيت برقم (٢) .

(٢) النهاية ٢٥٤/٣، وهو من حديث البيعة. واستشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٦١.

٢٩ — الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٨١، وشرح شذور الذهب ص ٦٠، ومقاييس اللغة ٣٤٧/٤، والذي

الرمة في شرح الأشموني ٣٦/١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في لسان العرب ٦٨/١٥ (عضاً)،

وكتاب العين ١٩٣/٢.

الجماعة ، وأصلها : تَبَّوْ ، وقيل : تَبَّيْ ، من ثبتت أي جمعت ، فلامها على الأول واو ، وعلى [٣٩/١] الثاني ياء ، وأما الشبة التي هي وسط الحوض ، فليست مما نحن فيه على الصحيح ، لأنها محذوفة العين لا اللام ، من تاب يثوب إذا رجع ، وقيل : بل هي محذوفة اللام أيضاً ، من ثبتت ، فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون ؛ وتجمع على الثاني بهما .

وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ، ثلاثة أنواع : مفتوح الفاء ، نحو : سنة ، ومكسورها ، نحو : عِضَّة وعِزَّة ، ومضمومها ، نحو : ثبة ، فما كان مفتوح الفاء كسرت فاءه في الجمع ، نحو : سنين ، وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع ، نحو : عِضِينَ وعِزِينَ ، وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان : الضم والكسر ، نحو : ثبين بضم الثاء وكسرهما . وهو الأكثر ، ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل (قال الله تعالى : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾) [المؤمنون/١١٢] ، ف « سنين » : مجرور بإضافة عدد إليه وعلامة جره الياء ، (﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾) [الحجر/٩١] ف « عِضِينَ » : مفعول ثان لـ « جعلوا » وعلامة نصبه الياء ، ﴿ فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِيلَ لَهُمْ مَهْطِعِينَ ﴾ (عَنْ الْيَمِينِ) وَعَنِ الشَّامَالِ عِزِينَ ﴾ [المعارج/٣٦، ٣٧] ف « عِزِينَ » : صفة لـ « مهطعين » ، و « مهطعين » : حال من « الذين كفروا » ، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ، ولم يقع جمع ثبة في التنزيل إلا بالالف والتاء نحو : ﴿ فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾ [النساء/٧١] ، (ولا يجوز ذلك) الجمع المعرب بالحروف (في نحو : « ثَمَرَةٌ » لعدم الحذف ، ولا في نحو : عِدَّة^(١) وَرِزَّة) غير علمين ، (لأن المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام ، وأصلهما : وعد ووزن ؛ بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى ما بعدها ، ثم حذفت الواو وعوض منها [٣٩/ب] الهاء .

وشدَّ « لِدُون » جمع « لِنَّة » ، وأصلها ولد ، وهي المساوي في السِّنِّ ، فإن كان علمين لمذكر جمعاً هذا الجمع ، فيقال : عِدُون وِرْثُون ، (ولا) يجوز ذلك (في نحو : يَدٍ وَدَمٍ) لعدم التعويض من لاميها المحذوفة ، وأصلهما : يَدَيَّ وَدَمَيَّ ؛ بسكون الدال والميم . وذهب الكوفيون إلى فتح الدال ، واختاره ابن طاهر . وذهب المبرد إلى فتح الميم^(٢) ، وضعفه الجاربردي . وحذفت لامهما على غير قياس ، وجعل الإعراب على عينهما ، (وشدَّ أَبُون وَأَخُون) وهُنُون ، فإنها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض ، وأصلها : أبو وأخو وهنو ،

(١) في ط : (نحو قاعدة) تصحيف واضح .

(٢) المقتضب ٢٣١/١ ، وانظر المسائل العضديات ، المسألة رقم ١١١ ، ص ٢٦٩-٢٧٢ .

فحذفت لاماتها كما مرَّ، ولم يعوّض منها شيء. (ولا) يجوز ذلك (في اسم وأخت وبنت ، لأنَّ العوض) فيهنَّ عن لامهنَّ المحذوفة (غير الهاء). أما « اسم » فأصله سُمُو عند البصريين^(١)، فحذفت لاه، وعوّض منها الهمزة في أوله، وأما « أخت وبنت »، فظاهر كلامه هنا أن أصلهما أخو وبنو، حذفت لاهما، وعوّض منها تاء التأنيث ؛ لا هاء التأنيث ، والفرق أنَّ تاء التأنيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء ، وتكتب بجرورة ، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء ، وتكتب مربوطة . وذهب يونس إلى أن تاء « أخت وبنت » ليست للتأنيث ، لأن ما قبلها ساكن صحيح ، ولأنها لا تبدل في الوقف هاء^(٢) ، نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه ، وأدعى أن الصيغة كلها للتأنيث ، وسيأتي قول إن التاء فيهما للإلحاق بجذع وقفل إلحاقاً للثنائي بالثلاثي .

(وشذَّ بَنُون) جمع ابن ، لأن المعوض فيه همزة الوصل ، وأصله « بنو » ، لأن مؤنثه بنت ، ولم ترَّ هذه [٧٥] التاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكَّره [أ/٤٠] محذوف الواو ، قاله الجوهري . (ولا) يجوز ذلك (في نحو : شاة وشَفَة) وإن كانا محذوفين اللام ، معوضاً عنها هاء التأنيث ، (لأفهما كُسِّراً) تكسيراً يعرب بالحركات ، وذلك أنَّ « شاة » كُسِّرت (على شياه ، و) « شَفَة » كُسِّرت على (شفاه) بالهاء فيهما ، وأصل « شاة » : شوهة ؛ بسكون الواو ؛ كصحفة ، فلما أُلقيت الواو والهاء لزم انفتاحها ، فانقلبت ألفاً فصارت شاهة ، فحذفت لامها وهي الهاء ، وعوض منها هاء التأنيث ، وأصل « شياه » : شواه ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . وأصل « شفة » : شفهة ، حذفت لامها وهي الهاء أيضاً ، وعوض منها هاء التأنيث ، والدليل على أن لاهما هاء ؛ تصغيرهما على شَوِيْهَة وشَفِيْهَة ، وتكسيرهما على شِيَاه وشَفَاه ، والتصغير والتكسير يردَّان الأشياء إلى أصولها . وزعم قوم أن لام « شفة » واو ، لقولهم في الجمع : شفوات ، قال الجوهري : ولا دليل على صحته ، وإنما لم يجمعوا بالحروف لأنَّ العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما . وشذَّ « ظيُون » جمع « ظَبْيَة » ، فإنهم كسروها على ظُبًا ولامها واو محذوفة ، والهاء عوض منها ، والظَبَّة ؛ بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحَّد : طرف السيف والسهم ، وأصلها : ظبو ، لقولهم : ظبوتها إذا أصبته بالظبة .

(و) النوع (الثالث) مما حمل على هذا الجمع : (جموع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة في الاسم والصفة ، (كَاهِلُون) جمع أهل ، وهم العشيرة ، (ووايلون)

(١) الإنصاف ٦/١ ، المسألة رقم ١ : « الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم » .

(٢) في الكتاب ٣/٣٦١ : (وأما يونس فيقول : أُخْتِي ؛ وليس بقياس) .

قالوا : هذا يَاسْمُونُ بضم النون من غير تنوين ، أو يُجْرَى مجرى (عَرَبُونَ) بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة (في لزوم الواو ، والإعراب بالحركات) الثلاث (على النون) حال كونها (منوثة) ، فتقول : هذا زيدون ، ورأيت زيدوناً ، ومررت بزيدون ، (كقوله) : [من الخفيف]

٣٠ - طَالَ لَيْلِي وَبِئْتُ كَالْمَجْنُونِ (وَأَعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ)

بكسر النون ، وعدم التنوين لوجود «أل» ، ويحتمل أن يكون من باب «هارون» ، وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح : إنه لأبي ذهل الخزاعي^(١) ، ردّاً على الجوهري حيث زعم أنه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري^(٢) . و«الماطرُونَ» ؛ بالميم والطاء المهملة : موضع بناحية الشام ، قاله صاحب القاموس^(٣) ، وهو جمع ماطر مسمى به .

(ودون هذه) اللغة (أن تلزمه الواو وفتح النون) مطلقاً ، ذكره السيرافي وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ، ونظير هذه من يلزم المثني الألف مطلقاً وكسر النون ، ويقدر الإعراب ، كقوله ، وهو يزيد بن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهّبت في دير خراب عند الماطرون : [من المديد]

٣١ - (وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ التَّمْلُ السَّيِّئُ جَمْعًا)

الرواية بفتح النون في الماطرون ، وتقدم أنه اسم موضع ، وأورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء ، بالنون في أوله وكسر النون في آخره ، فغير أوله بالنون بدل الميم ، وآخره بالكسر بدل الفتح ، قاله الموضح في الحواشي ، وألها من «لها» تعود على ٣٠ - البيت لأبي ذهل الجمحي في ديوانه ص ٦٨ ، والأغاني ١٢٢/٧ ، وخزانة الأدب ٣١٤/٧ ، ٣١٥ ، ولسان العرب ٢٤٢/٤ (مختصر) ، ٢٢٤/١٣ (سنن) ، ومعجم ما استعجم ص ٤٠٩ ، والمقاصد النحوية ١٤١/١ ، ولعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥٩ ، والأغاني ١٠٩/١٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٣/١ ، وجواهر الأدب ص ١٥٨ ، والخصائص ٢١٦/٣ ، والمتع في التصريف ١٥٧/١ .

(١) كذا في جميع النسخ ، والصواب : (لأبي ذهل الجمحي) .

(٢) ديوانه ص ٥٩ .

(٣) القاموس ١٣٥/٢ (مطر) ، وفي معجم البلدان ٤٣/٥ : (الماطرُونَ : موضع بالشام قرب دمشق) .

٣١ - البيت ليزيد بن معاوية في ديوانه ص ٢٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨/١ ، ومعجم البلدان ٤٣/٥ (الماطرُونَ) ، وله أو للأحوص في خزانة الأدب ٣٠٩/٧ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، والكمال ص ٤٩٨ ، وللأحوص الأنصاري في ديوانه ص ٢٢١ ، ولأبي ذهل الجمحي في ديوانه ص ٨٥ ، والحيوان ١٠/٤ ، والمستقصى ٥١/١ ، وللأحطل في لسان العرب ٤٠٩/١٣ (مطران) ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٦٢٦/٢ ، ولسان العرب ١٨٠/٥ (مطر) ، والمتع في التصريف ١٥٨/١ .

النصرانية ، والجار والمجرور في موضع الخبر ، لقوله : « خِرْفَةٌ » في البيت بعله^(١) ، و« الباء » للظرفية ، والمعنى : لهذه النصرانية [٤١/ب] خِرْفَةٌ وقت أكل النمل الذي جمعه ، وأراد به أيام الشتاء ، فإنَّ النمل يَظَن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيام الشتاء . والخِرْفَةُ ؛ بكسر الخاء المعجمة : ما يختَرَف من الثَّمَر ؛ أي يجتنى .

(وبعضهم) أي العرب (يجري بنين وباب سنين) وإن لم يكن علماً (مجرى غَسْلَيْن) في لزوم الياء والحركات على النون منوَّنة غالباً ، على لغة بني عامر ، وغير منوَّنة على لغة بني تميم ، حكاه عنهم الفراء ، ولا تسقط [٧٧] النون للإضافة ، (قال) أحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه : [من الوافر]

٣٢ — (وكان لنا أبو حسن عليُّ أباً براً ونَحْنُ لَهُ بَنِينَ)
الرواية « بنين » بالياء ، والإعراب على النون ، (قال) الصَّمَّة بن عبد الله بن الطُّفَيْل : [من الطويل]

٣٣ — (دعاني من نُجْدٍ فَإِنْ سَنِينَه) لَعَيْنَ بَنَّا شَيْبًا وَشَيْبَتَنَا مُرْدًا
الرواية « سنيته » بإثبات النون ، ولم تسقط للإضافة ، وعلامة نصبه الفتحة لا الياء ، وإلا لقال : فَإِنْ سَنِيه ؛ بحذف النون للإضافة ، وهذه لغة بني عامر ، فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لأنها أخف عليهم ، ولأنَّ النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ، ولو كان الذاهب موجوداً لكان الإعراب فيه كسائر المفردات ، فكذلك يكون ما قام مقامه . وقوله : « دعاني » : أمر ، ومعناه : اتركاني من نُجْد ، وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم ، و« شيباً » ؛ بكسر الشين : جمع أَشْيَب ، وهو حال من المجرور بالياء ، و« مُرْدًا » : حال من مفعول شيبنا ، (وبعضهم) ؛ أي النُّحَّة ؛

(٤) تمام البيت : (خِرْفَةٌ حَتَّى إِذَا ارْتَبَعْتُ سَكَنْتُ مِنْ حَلْقِي بَيْعًا) .

٣٢ — البيت لأحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه في المقاصد النحوية ١٥٦/١ ، ولسعيد بن قيس الهمداني في خزانة الأدب ٧٥/٨ ، ٧٦ ، ٧٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٥/١ ، وخزانة الأدب ٦٠/٨ .

٣٣ — البيت للصمة بن عبد الله القشيري في ديوانه ص ٦٠ ، وتحليص الشواهد ص ٧١ ، وخزانة الأدب ٥٨/٨ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧ ، وشرح المفصل ١١/٥ ، ١٢ ، والمقاصد النحوية ١٦٩/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٧/١ ، والاقطصاب ص ٦٩ ، ٦٤٥ ، وجواهر الأدب ص ١٥٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧ ، وشرح الأشئوب ٣٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٥/١ ، ولسان العرب ١٣/٣ (نجد) ، ٥٠١/١٣ (سنه) ، ومجالس ثعلب ص ١٧٧ ، ٣٢٠ ، وعمدة الحفاظ ٢٢٨/٢ (سنن) ، ومعاني القرآن للفراء ٩٢/٢ ، والمسائل العضديات ١٢٥ .

(يطرد هذه اللغة) ، وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونة (في جمع المذكر السالم ، و) في (كل ما حمل عليه) ، لأن باب الياء أوسع [٤٢/١] من باب الواو ، وهذا أعمُّ من قول الناظم وهو يعني باب سنين :

٣٨ — عند قَوْمٍ يَطْرُدُ

(ويخرج عليها قوله) : [من الخفيف]

٣٤ — رَبُّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي طَلَالٍ (لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ)

الرواية : « ضاربين » بإثبات النون مع الإضافة إلى « القباب » ، فدلَّ على أنَّ « ضاربين » معرب بالفتحة على النون كمساكين ؛ لا بالياء ، وإلا لحذفت النون للإضافة ، وقيل : « ضاربي » ، وردَّ بأنه يحتمل أن يكون الأصل : ضاربين ضاربي القباب ، فحذف البدل الذي هو « ضاربي » لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه ، قاله في المغني ^(١) . ويحتمل أن يكون الأصل : ضاربين نفس القباب ، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله ، ويحتمل أن يكون « القباب » منصوباً بـ « ضاربين » ، والأصل : القبابي ؛ بياء النسب في الجمع ، ثم حذف إحدى الياءين ، وأسكن الياء الباقية ، و« عرنندس » ؛ بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة : الشديد القوي ، و« الطلال » ؛ بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام : الحالة الحسنة والهيئة الجميلة ، و« القباب » ؛ بكسر القاف : جمع قبة ، وهي التي تُتَّخَذُ من الأديم والخشب واللِّبْد ونحوها ، وقد تطلق على ما يُتَّخَذُ من البناء ، (وقوله) وهو سحيم : [من الوافر]

٣٥ — وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي (وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ)

٣٤ — البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٥٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٧٥ ، وخزانة الأدب ٦١/٨ ، والدرر ٥٣/١ ، وشرح الأشموني ٣٧/١ ، ومغني اللبيب ص ٦٤٣ ، والمقاصد النحوية ١٧٦/١ ، وجمع الهوامع ٤٧/١ .

(١) مغني اللبيب ص ٦٤٣ ، وانظر الدرر ٥٣/١ .

٣٥ — البيت لسحيم بن وثيل في الأسمعيات ص ١٩ ، وإصلاح المنطق ص ١٥٦ ، وتخليص الشواهد ص ٧٤ ، وتذكرة النحاة ص ٤٨٠ ، وخزانة الأدب ٦١/٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، وحامسة البحري ص ١٣ ، والدرر ٥٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٢٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٨/١ ، وشرح المفصل ١١/٥ ، ولسان العرب ٥١٣/٣ (نجد) ، ٩٩/٨ (ربع) ، ٢٥٥/١٤ (دري) ، والمقاصد النحوية ١٩١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤٨/٧ وأوضح المسالك ٦١/١ ، وجواهر الأدب ص ١٥٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨ ، وشرح الأشموني ٣٨/١ ، ٣٩ ، والمقتضب ٣٣٢/٣ ، وجمع الهوامع ٤٩/١ .

الرواية بكسر النون ، على أنها كسرة إعرابٍ ، وبه قال الأئمة الأصغر علي ابن سليمان ، ولم يفرّق بين العقود وغيرها ، وجعله بمنزلة الجمع المكسّر ، وجعل إعرابه في آخره ، كما يفعل في فتيان ، وقال الأعلام يوسف الشنتمري : هو في [٤٢/ب] السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه ، لأنه لفظ مخترع للعقود ، فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه . ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة ، كما سيأتي ، وبذلك صرح ابن جني ^(١) .

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٧ .

(فصل ل)

في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار إليها في النظم بقوله :

٣٩ - وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحْ وَقُلْ مَنْ بَكَسْرِهِ نَطَقَ

٤٠ - وَنُونٌ مَا تُثْنِي وَالْمُلْحَقُ بِهِ بَعْكَسٍ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ

ولما كان المثنى سابقاً على الجمع قدّمه الموضح عليه فقال : (نون المثنى وما حمل عليه مكسورة) بعد الألف [٧٨] والياء ، على أصل التقاء الساكنين ، وضمها بعد الألف لغة كقوله : [من الرجز]

٣٦ - يَا أَبَتَا أَرْقِي الْقِدَانُ فَالنُّومُ لَا تَأْلُفُهُ الْعَيْنَانُ

بضم النون ، والقِدَانُ ، بكسر القاف وإعجام الذال المشددة : جمع قنذ ، وهو البرغوث . (وفتحها بعد الياء لغة) لبني أسد حكاهما الفراء^(١) ، (كقوله) وهو حميد بن ثور ، وقيل : أبو خالد ؛ يصف قطاة : [من الطويل]

٣٧ - (عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً) فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغْيِبٌ

الرواية بفتح النون من أحوذيين ثنائية أحوذي ، بفتح الهزمة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف : وهو الخفيف في المشي لحذقه . وفي ديوان الأدب : الأحوذي الراعي المتشمر للرعاية الضابط لما ولي ، وأراد بالأحوذيين هنا : جناحي قطاة يصفهما بالخفة . وفاعل « استقلت » : ضمير القطاة ، و« عشيّة » : نصب على الظرفية الزمانية ، والمعنى : أن القطاة [٤٣/أ] ارتفعت في الجو عنه على جناحين ؛ فما يشاهدها الرائي إلا لمحة وتغيب عنه . (وقيل : لا يختص) فتح النون (بالياء) ، بل يكون

٣٦ - الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٦ ، وخزانة الأدب ٩٢/١ ، وذكر محقق تاج العروس ٤٥٦/٩ « قنذ » أن (الرجز في المؤلف والمختلف ص ١٧٦ منسوب لرؤية بن العجاج بن شدقم ، وهو غير رؤية ابن العجاج التميمي المشهور) ، والرجز بلا نسبة في الدرر ٥٧/١ ، وشرح الأشموني ٣٩/١ ، وجمع الهوامع ٤٩/١ ، وتاج العروس ٤٥٦/٩ « قنذ » .

(١) الدرر ٥٤/١ .

٣٧ - البيت لحمد بن ثور في ديوانه ص ٥٥ ، وخزانة الأدب ٤٥٨/٧ ، والدرر ٥٤/١ ، وشرح المفصل ١٤١/٤ ، والمقاصد النحوية ١٧٧/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٣/١ ، وتخليص الشواهد ٧٩/١ ، وجواهر الأدب ص ١٥٤ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٦٩/١ ، ولسان العرب ٤٨٦/٣ (هوذ) ، والمقرب ١٣٦/٣ ، وجمع الهوامع ٤٩/١ .

بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثني الألف في كل حال ، قاله ابن عصفور^(١) ،
(كقولهِ) : [من الرجز]

٣٨ - (أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا) وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

أنشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في « العينانا » تشية عين ،
وأما « ظبياننا » ؛ بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف : فهو اسم رجل
بعينه ، لا تشية ظبي ، خلافاً للهروري ، (وقيل :) هذا (البيت مصنوع) لا دليل فيه ، وقال
أبو زيد^(٢) : هو لرجل من بني ضَبَّةَ هلك منذ أكثر من مائة سنة . وظاهر كلام الموضح أنَّ
الفتح يجري بعد الألف إذا كانت علامة للرفع ، وفي اثنين واثنين فإنهما محمولان على
المثني ، ولم أقف على نصٍّ صريح في ذلك أعتمد عليه ، ولا شاهد عليّ أستند إليه . (ونون
الجمع) السالم للمذكر وما حمل عليه ، مفتوحة بعد الواو والياء للخفة ، لأن الجمع أثقل
من المثني ، (وكسرها جائز في الشعر بعد الياء كقوله) وهو جرير ، لا سحيم ؛ خلافاً
للجوهرى [٧٩] : [من الوافر]

٣٩ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ (وَأَتَكَّرْنَا زَعَانِفَ آخِرَيْنِ)

الرواية بكسر النون من « آخزين » ، وهو جمع آخر ؛ بفتح الخاء ؛ بمعنى مغاير ،
وجعفر وبنو أبيه : أولاد ثعلبة بن يربوع ، والزَّعَانِفُ ؛ بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون
قبل الفاء : جمع زعنفة ؛ بكسر الزاي والنون : وهو القصير ، وأراد به الأدياء الذين ليس
أصلهم واحداً ، (وقوله) وهو سحيم : [من الوافر]

٤٠ - وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي (وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ)

(١) المقرب ١٦٣/٣ .

٣٨ - الرجز لرجل من بني ضبة أو لرؤية في الدرر ٥٥/١ ، والمقاصد النحوية ١٨٤/١ ، ولرؤية في ملحوق
ديوانه ص ١٨٧ ، ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٥/١ ، وتخليص
الشواهد ص ٨٠ ، وخزانة الأدب ٤٥٢/٤ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ووصف المباني ص ٢٤ ، وسر
صناعة الإعراب ص ٤٨٩ ، ٧٠٥ ، وشرح الأشموني ٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٧١/١ ، وشرح المفصل
١٢٩/٣ ، ٦٤/٤ ، ٦٧ ، ١٤٣ ، وجمع الهوامع ٤٩/١ .

(٢) نوادر أبي زيد ص ١٥ .

٣٩ - البيت لجرير في ديوانه ص ٤٢٩ ، والاشتقاق ص ٥٣٨ ، وتخليص الشواهد ص ٧٢ ، وتذكرة
النحاة ص ٤٨٠ ، والدرر ٥٦/١ ، والمقاصد النحوية ١٨٧/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٧/١ ،
وشرح الأشموني ٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٧/١ ، وجمع الهوامع ٤٩/١ .

٤٠ - تقدم تخريج الشاهد برقم ٣٥ .

[٤٣/ب] بكسر النون ، وتقدّم ما فيه ، واختلف رأي ابن مالك ، فتارةً حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة ، وتارةً بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة ، وتابعه الموضح هنا ؛ فاستشهد أولاً على الإعراب بالكسرة ؛ وثانياً على كسر النون في الشعر ، ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس .

(الباب الرابع)

من أبواب النياحة

(الجمع بألف وتاء مزيدتين)

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى فقط (كَهِنْدَاتٍ) ودَعْدَاتٍ ، أو بالتاء والمعنى جميعاً كفاطِمَاتٍ (ومُسَلِمَاتٍ) ، أو بالتاء دون المعنى كطالِحَاتٍ وهِمَزَاتٍ ، أو بالألف المقصورة كحَبْلِيَّاتٍ ، أو الممدودة كصحراواتٍ ، أو يكون مسماه مذكراً كاصْطَبْلَاتٍ ، ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخماتٍ ، أو تغيرت كسجلية وسجداتٍ ، وحبلية وحبلياتٍ ، وصحراء وصحراواتٍ ، فالأول حرك وسطه ، والثاني قلبت ألفه ياء ، والثالث قلبت همزته واواً ، ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال : « الجمع بألف وتاء مزيدتين » ليعمّ جمع المؤنث وجمع المذكر ؛ وما سلم فيه المفرد وما تغير ، (فإن) في جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نياحة عن الفتحة ، حملاً للنصب على الجرّ ، كما في جمع المذكر السالم ، إجراءً للفرع على وتيرة الأصل ، وإنما تختلف الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلّة مفقودة في الفرع ، وهي أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب (نحو : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾) [العنكبوت / ٤٤] [٨٠] فـ « السماوات » : [٤٤/أ] منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ، ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحلاب ، وصوّبه الموضح في المعني ووضحه بأن قال : « المفعول به : ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً ، والمفعول المطلق : ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتاً ، لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعاً » . اهـ . وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر ، فقال في أسرار البلاغة : « إذا قلنا خلق الله العالم ، فالعالم ليس مفعولاً به ، بل هو مفعول مطلق ، لأن المفعول به هو الذي كان موجوداً فأوجد الفاعل شيئاً آخر ، كقولك ضَرَبْتُ زَيْدًا فَإِنَّ زَيْدًا كان موجوداً ، وأنت فعلت به الضرب ، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً ، فحصل بك والعالم لم يكن موجوداً ، بل كان

علماً محضاً، والله أوجده وخلصه من العدم، فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر، ولم يكن مفعولاً به. اهـ.

واحتج الجمهور والذاهبون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور:
أولها: أننا قد نعلم العالم، وإن كنا لا نعلم أنه خلق الله تعالى إلا بدليل منفصل،
والمعلوم مغاير للمجهول، فيذن كون الله خالقاً للعالم غير ذات العالم.
وثانيها: أننا نصف الله بالخالقية، فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون
الله تعالى موصوفاً بالعالم، كما أنه موصوف بمخالقية العالم.

وثالثها: أن نقول [٤٤/ب] العالم ممكن، فلا يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه
وأبدعه، فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفس للعالم لكان قولنا: العالم وجد لأن الله أوجده،
جارياً مجرى قولنا: العالم وجد لأنه وجد، فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه، ويرجع حاصله
إلى أن العالم وجد بنفسه، وذلك نفي نصب للصانع، قاله الفخر الرازي في شرح المفصل.
ونصب الجمع بالألف والتاء المزيدين بالكسرة مطلقاً وهو الغالب، (وربما
نصب بالفتحة) على لغة كما قال أحمد بن يحيى، (إن كان محذوف اللام) ولم تُرد إليه
في الجمع، (كسمعت لغاتهم) بفتح التاء، حكاه الكسائي، ورأيت بناتك، بفتح التاء كما
حكاه ابن سيده، وكقوله: [من الطويل]

٤١ — فَلَمَّا جَلَاها بِالْأَيَّامِ تَحَيَّرَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذَلَّها وَاكْتَبَتْ أَبْها

والأَيَّام: النُّحان، وثُبَاتًا، بضم التاء: الجماعات المتفرقة، منصوبة على الحالية
بالفتحة، والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء/٧١]
والضمائر المؤنثة للنحل، بالخاء المهملة، والمراد بيان حالها حين يؤخذ غسلها، وإنما نصب
هذا النوع بالفتحة تشبيهاً لهذه التاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبراً لما [٨١] فاته من
حذف لامه، كما أعرب نحو سنين بالحروف جبراً لما فاته من حذف لامه، وليس الوارد من
ذلك مفرداً مردود اللام، خلافاً لأبي علي في زعمه أن نحو: «سمعت لغاتهم» بالفتح مفرد
رُدَّتْ لامه، وأصله: لغة أو لغوة، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلب ألفاً، فصار
لغات، ورد بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوّض، فإن رُدَّتْ اللام في الجمع كسنوات أو

٤١ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي في أدب الكاتب ٤٦٨، والاقتضاب ص ٦٤٤، وشرح أشعار الهذليين
٥٣/١، وشرح الجواليقي ٣١١، وجمهرة اللغة ٢٤٨، ١٣٣٤، وشرح المفصل ٨/٥، ولسان العرب
٤١/١٢، (لثم)، ١٤٩/١٤ (جلا)، والمختضب ١١٨/١، والنصف ٦٣/٣، وبلا نسبة في الخصائص
٣٠٤/٣، ورصف المباني ١٦٥، وشرح المفصل ٤/٥، والنصف ٢٦٢/١.

سَنَهَاتٍ عَلَى اللَّغَتَيْنِ نَصَبَ بِالْكَسْرِ اتِّفَاقًا، نَحْوُ: اعْتَكَفَتْ سَنَوَاتٌ أَوْ سَنَهَاتٌ، بِكَسْرِ التَّاءِ، هَذَا إِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ زَائِدَتَيْنِ، (فَإِنْ كَانَتْ التَّاءُ أَصْلِيَّةً) وَالْأَلْفُ زَائِدَةً (كَأَيَّاتٍ) جَمْعُ بَيْتٍ، (وَأَمْوَاتٍ) جَمْعُ مَيْتٍ، (أَوْ) كَانَتْ [٤٥/١] (الْأَلْفُ أَصْلِيَّةً) وَالتَّاءُ زَائِدَةً (كَقَضَاةٍ) جَمْعُ قَاضٍ، (وَعَزَاةٍ) جَمْعُ غَازٍ، وَأَصْلُ قَضَاةٍ وَعَزَاةٍ قَضِيَّةٌ وَعَزْوَةٌ، تَحْرُكُ الْيَاءِ وَالْوَاوُ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهُمَا قَلْبَتَا أَلْفَيْنِ، فَالْأَلْفُ فِيهِمَا أَصْلِيَّةٌ لَكُونَهَا مُنْقَلِبَةً عَنْ أَصْلٍ، وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ لِلتَّائِيثِ، (فَالنَّصَبُ بِالْفَتْحَةِ) عَلَى الْأَصْلِ نَحْوُ: وَلَّيْتُ قَضَاةً وَجَهَّزْتُ غَزَاةً، وَالْمُطَرَّدُ مِنَ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ الْمَزِيدَتَيْنِ مَا كَانَ عِلْمًا لِلْمُؤْنِثِ مُطْلَقًا، أَوْ صِفَةً لَهُ مَقْرُونَةٌ بِالتَّاءِ، أَوْ دَالَةٌ عَلَى التَّفْصِيلِ نَحْوُ فَضْلِيَّاتٍ، أَوْ عِلْمًا لِلذَّكَرِ مَقْرُونًا بِالتَّاءِ، أَوْ صِفَةً لِلذَّكَرِ غَيْرِ عَاقِلٍ كَجِبَالٍ رَاسِيَّاتٍ، أَوْ مُصَغَّرَةٌ [٨٢] كَدَرِيهَمَاتٍ، (وَحَمَلَ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ شَيْثَانٌ) :

أَحَدُهُمَا: (أُولَاتٍ) وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ بِمَعْنَى ذَوَاتٍ؛ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَوَاحِدُهُ فِي الْمَعْنَى ذَاتٌ، بِمَعْنَى صَاحِبَةٍ، وَأَصْلُهُ أَلَى؛ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ؛ قَلْبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا ثُمَّ حُذِفَتْ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ الْمَزِيدَتَيْنِ، وَوَزَنَهُ فَعَاتٍ، (نَحْوُ: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ﴾) [الطَّلَاق/٦] فَأُولَاتٌ خَيْرٌ «كَانَ» وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِالْكَسْرِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ النِّسْوَةِ، وَهُوَ النُّونُ الْمُدْغِمَةُ فِي نُونِهَا، وَأَصْلُ «كُنَّ» كَوْنٌ بِضَمِّ الْوَاوِ بَعْدَ النُّقْلِ إِلَى بَابِ «فَعَلَّ» بِضَمِّ الْعَيْنِ، فَاسْتَقَلَّتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ، فَنَقَلْتُ مِنْهَا إِلَى مَا قَبْلُهَا بَعْدَ سَلْبِ حُرُوكَةِ مَا قَبْلُهَا، ثُمَّ حُذِفَتْ الْوَاوُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

(و) الثَّانِي: (مَا سَمِيَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ) الْجَمْعُ وَمِمَّا أَحَقُّ بِهِ (نَحْوُ: رَأَيْتُ عَرَفَلَتٍ) وَهُوَ عِلْمٌ لِمَوْضِعِ الْوُقُوفِ، وَاسْتَدْلُ سَبْيُوِيهِ عَلَى عِلْمِيَّتِهِ بِقَوْلِهِمْ^(١): «هَذِهِ عَرَفَاتٌ مُبَارَكًا فِيهَا»، بِنَصَبِ «مُبَارَكًا» عَلَى الْحَالِ، وَلَوْ كَانَ نَكْرَةً لَجَرَى عَلَيْهِ صِفَةٌ، وَبَآئِنَهُ لَوْ كَانَ نَكْرَةً لَدَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ^(٢)، [٤٥/ب] وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ، (وَسَكَنْتِ أَذْرَعَاتُ) بِكَسْرِ الرَّاءِ، قَالَ فِي الصَّحَاحِ. وَزَادَ فِي الْقَامُوسِ: «وَقَدْ تَفَتْحَ» وَفِيهِ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ: «النِّسْبَةُ إِلَيْهَا أَذْرَعِي» بِالْفَتْحِ، وَهِيَ جَمْعُ أَذْرَعَةٍ، وَأَذْرَعَةٌ جَمْعُ ذِرَاعٍ فِي لُغَةٍ مِنْ ذَكَرَهُ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْهَمْدَانِيُّ فِي اشْتِقَاقِ الْبُلْدَانِ. (و) أَذْرَعَاتُ (هِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قَرْيَةِ الشَّامِ)، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «مَوْضِعٌ بِالشَّامِ»، وَلَا مَنَافَةَ بَيْنَهُمَا. وَاخْتَلَفَ الْعَرَبُ فِي كَيْفِيَّةِ

(١) الْكِتَابُ ٢٣٣/٣.

(٢) فِي الْكِتَابِ ٢٣٣/٣: (وَيَدْلُكُ أَيْضًا عَلَى مَعْرِفَتِهَا، أَنْكَ لَا تَدْخُلُ فِيهَا أَلْفًا وَلَا لَامًا).

إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق :

(فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه ، لأنه في الأصل للمقابلة ، فاستصحب بعد التسمية .

(وبعضهم [٨٣] يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ،) (ويترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتأنيث .

(وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف) ، فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية .

فالأول راعى الجمعية فقط ، والآخر راعى التسمية فقط ، والمتوسط توسط بين الأمرين ، فراعى الجمعية ، فجعل نصبه بالكسرة ، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه . وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين ، فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة ، ومن الأخير حذف التنوين ، فتحصل في المسألة ثلاثة أوجه . (وروواً بالأوجه الثلاثة قوله) وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته : [من الطويل]

٤٢ — (تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلُهَا يَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٍ عَالِي)

الرواية بجر « أذرعات » ، بالكسرة مع التنوين وتركه ، وبالفتحة بلا تنوين ، ومعنى « تنورتها » : نظرت إلى نارها بقلبي من أذرعات [٤٦/١] وأنا بالشام وأهلها يثرب مدينة الرسول ﷺ ، سميت باسم الذي نزلها من العماليق ، وهو يثرب بن عبيد ، وفي السنة : منع إطلاق هذا الاسم عليها ، لأنه من مادة التثريب ، وأما قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ ﴾ [الأحزاب/ ١٣] فحكاية عمن قاله من المنافقين ، وإلى هذا الباب الإشارة بقول الناظم :

٤١ — وَمَا بَرِئْتُ وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجُرُوفِ النَّصْبُ مَعَا

٤٢ — كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلَ

٤٢ - البيت لامرئ القيس في ديوانه ٣١ ، والاقتضاب ص ٨٦ ، وخزانة الأدب ١٥٦/١ ، والدرر ١٣/١ ، ورصف المباني ص ٣٤٥ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٩/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٥٩ ، وشرح الفصل ٤٧/١ ، والكتاب ٢٣٣/٣ ، وعمدة الحفاظ ٢٣١/٤ (نور) ، والمقاصد النحوية ١٩٦/١ ، والمقتضب ٣٣/٣ ، ٣٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٧٦/١ ، وشرح المفصل ٣٤/٩ .

(الباب الخامس)

من أبواب النيابة (ما لا ينصرف)

أي ما لا يدخله تنوين الصرف ، (وهو ما فيه علتان) فرعيتان (من) [٨٤]
 علل (تِسْع) جمعها ابن النحاس في قوله : [من البسيط]

إِجْمَعُ وَزْنُ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكْبٌ وَزِدْ عَجْمَهُ فَالوصفُ قد كمالاً^(١)

وسياتي شرح ذلك في باب معقود له ، والذي يخصه هنا أنه متى اجتمع في اسم علتان منها
 (كأَحْسَنَ) فإن فيه الصفة ووزن الفعل ، (أو واحدة منها تقوم مقامهما) في منع الصرف
 (كمساجد وصحراء) فإن صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين ، والتأنيث بالألف بمنزلة تاء
 التأنيث ، فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علتين ، (فإن جرّه بالفتحة)
 نيابة عن الكسرة (نحو : ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾) [النساء / ٨٦] ، ونحو : اعتكفت في
 مساجد (إلا إن أضيف) لفظاً (نحو : ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾) [التين / ٤] ، وفي مساجد
 عائشة ، (أو) تقديرًا نحو : « أَبَدًا بِذَا مِنْ أَوَّلِ » ، في رواية من جرب الكسرة بلا تنوين ،
 على نية لفظ المضاف إليه ، و (دخلته « أَل ») [ب / ٤٦] مُعْرِفَةً (كانت (نحو :) ﴿ وَأَنْتُمْ
 عَاكِفُونَ ﴾ (فِي الْمَسَاجِدِ)) [البقرة / ١٨٧] ، (أو موصولة) نحو قوله : [من الطويل]

٤٣ — وهنَّ الشَّافِيَاتُ الحَوَائِمُ

يخفض « الحوائم » بالكسرة ، للدخول « أَل » الموصولة عليه ، وهي جمع حائمة ، وأما الداخلة
 على الصفة المشبهة (﴿ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ ﴾) [هود / ٢٤] واليقظان ، [٨٥] فإنها حرف
 تعريف على الأصح ، كما في المغني وغيره ، لا موصولة أو زائدة كقوله : [من الطويل]
 ٤٤ — رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

- (١) البيت في شرح شذور الذهب ٤٥٠ ، وشرح قصر الندى ٢٣٨ ، وسياقي في المجلد الثاني ص ٣١٦ .
 ٤٣ — تمام البيت : (أَبَانَا بِمَا قَتَلَى وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شَفَاءُ وَهْنِ الشَّافِيَاتِ الْحَمَائِمِ) ، وهو للفرزدق في ديوانه
 ٣١٠ / ٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٣ / ٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٢ / ٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٨ / ٢ .
 ٤٤ — البيت لابن ميادة في ديوانه ١٩٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٦ / ٢ ، والدرر ١٧ / ١ ، وسر صناعة الإعراب
 ٤٥١ / ٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٢ ، وشرح شواهد المغني ١٦٤ / ١ ، ولسان العرب ٢٠٠ / ٣ .
 (زيد) ، والمقاصد النحوية ٢١٨ / ١ ، ٥٠٩ ، ولجريد في لسان العرب ٣٩٣ / ٨ (وسع) ، وليس في
 ديوانه ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٢ / ١ ، والأشياء والنظائر ٢٣ / ١ ، ٣٠٦ / ٨ ، والإنصاف
 ٣١٧ / ١ ، وأوضح المسالك ٧٣ / ١ ، وخزانة الأدب ٢٤٧ / ٧ ، ٤٤٢ / ٩ ، وشرح الأشموني ٨٥ / ١ ،
 وشرح شافية ابن الحاجب ٣٦ / ١ ، وشرح قطر الندى ٥٣ ، ومغني اللبيب ٥٢ / ١ ، وجمع الهوامع ٢٤ / ١ .

يُخَفِّضُ «اليزيد» لدخول «أل» الزائدة عليه، بناءً على أنه باقٍ على علميته، ويحتمل أن يكون قدّر فيه الشيوخ فصار نكرة ثم أدخل عليه «أل» للتعريف كما قال الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه.

وهذا البيت لابن ميادة الرّماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية. والأعباء: جمع عبء، بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة: كل ثقل، بكسر المثلثة وسكون القاف، وأراد به أمور الخلافة الشاقة، والكاهل، ما بين الكتفين، والمعنى: أبصرته شديداً كاهله يحمل أثقال الخلافة. وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله:

٤٣ — وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٌ

وإذا دخله «أل»، أو أضيف وجر بالكسر؛ هل يعود منصرفاً أو لا؟ أقوال؛ ثالثها إن كانت العلتان باقيتين فيه فهو باقٍ على منع صرفه، وإلا صرف وهو المختار.

(الباب السادس)

من أبواب النيابة

(الأمثلة الخمسة)

سميت بذلك لأنها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أن [٤٧/أ] الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، والأحسن أن تعد ستة، قاله الموضح في شرح اللمحة. (وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنتين) بالتاء للمخاطبتين: (نحو: تفعّلان) يا زیدان، أو للمخاطبتين نحو: تفعّلان يا هندان، أو للغائبتين نحو: الهندان تفعّلان، (و) بالياء للغائبتين نحو: الزیدان (يفعلان، أو واو جمع) بالتاء للمخاطبتين (نحو): أنتم (تفعلون، و) بالياء [٨٦] للغائبتين نحو: هم (يفعلون أو ياء مخاطبة نحو): أنت (تفعلين). ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين كما تقدم، أو علامتين كيفعلان ويفعلون الزیدون، في لغة طبع، (فإن رفعها بثبوت النون وجرمها ونصبها بحذفها نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا﴾) (البقرة/٢٤) الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وقدم الجزم على النصب، لأن النصب محمول على الجزم، كما حمل النصب على الجرّ في المثني، والجموع على حده، لأن الجزم نظير الجرّ في الاختصاص، فيفعلان كالزیدان، ويفعلون كالزیدون، وتفعلين كالزیدين، في مطلق الحركات والسكنات. وقد جعلوا علامة الرفع في

« الزيدون » الواو ، ولا يمكنهم ذلك في « يفعلون » لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين ، فجعلوا النون علامة للرفع ، لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنة ، ثم حذفوها لأجل الجازم ، ثم حملوا التصب عليه ، كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء ، وحملوا « تفعلان وتفعلين » [٤٧/ب] على « يفعلون » ، ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن يقال : إنك قلت إن المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ [البقرة/٢٣٧] منصوب بأن ، والنون لم تحذف ، فأشار إلى جوابه بقوله (وأما : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ ﴾ فالواو لام الكلمة) لا ضمير الجماعة وهي واو عفا يعفو ، (والنون ضمير النسوة) عائد على « المطلقات » لا نون الرفع ، (والفعل) معها (مبني) على السكون لاتصاله بنون النسوة ، (مثل : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾) [البقرة/٢٢٨] لا معرب (ووزنه يَفْعُلْنَ) فالعين فاؤه ، والفاء عينه ، والواو لامة ، وهذا (بخلاف قولك : « الرجال يعفون » فالواو) فيه (ضمير) الجماعة (المذكرين) كالواو في قولك « يقومون » ، وواو الفعل محذوفة ، (والنون علامة رفع) ووزنه يعفون ، (فتحذف) النون للجازم والناصب (نحو) : لم تعفو ، وفي التنزيل : ﴿ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [البقرة/٢٣٧] ووزنه تَفْعُوا وأصله تَعْفُوا) بواوين ، الأولى لام الكلمة ، والثانية واو الجماعة ، استثقلت الضمة على الواو ؛ فحذفت ؛ فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين ، وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة ، وإلى هذا الباب أشار [٨٧] الناظم بقوله :

٤٤ — وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانَ التَّوْنَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

٤٥ — وَحَذَفَهَا لِلْجَزْمِ وَالتَّصْبِيرِ سِمَةً

(الباب السابع)

من أبواب النيابة وهو خاتمتها

(الفعل المضارع المعتل الآخر)

(وهو : ما آخره) حرف علة (أَلِفٌ ك : يَخْشَى ، أو ياء ك : يرمي ، أو واو ك : يدعو ، فإن جزمه بحذف الآخر) نيابة عن السكون ، نحو : لم يَخْشَ ، ولم [٤٨/أ] يَرِّمَ ، ولم يَدْعُ ، فالحذوف من « يَخْشَى » الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، ومن « يَرِّمَ » الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، ومن « يَدْعُ » الواو ، والضمة قبلها دليل عليها . ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يُقَدَّرُ فيها الإعراب بالضمّة في حالة الرفع ، والفتحة في الألف في حالة

٥١ — واحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ

٤٥ - إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ
وقوله : [من البسط]

٤٧ — أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِي بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَاد

٤٦- البيت لزبان بن العلاء في معجم الأدياء ١٠٨/١١، وبلا نسبة في تاج العروس ٩/٣ (زب) (زبن)، والإنصاف ٢٤/١، وخزانة الأدب ٣٥٩/٨، والدرر ٧٢/١، وسر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤/٣، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٦، وشرح المفصل ١٠٤/١٠، ولسان العرب ٤٩٢/١٥ (يا)، والمقاصد النحوية ٢٣٤/١، والمتع في التصريف ٥٣٧/٢، والمنصف ١١٥/٢، وجمع الموامع ٥٢/١.

٤٧- البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/١٩٨، والاقتضاب ص ٣٦٢، وخزانة الأدب ٨/٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، والدرر ١/٧٢، وشرح أبيات سيويه ١/٣٤٠، وشرح شواهد الشافية ٤٠٨، وشرح شواهد المغني ٣٢٨، ٨٠٨، والمقاصد النحوية ١/٢٣٠، واللسان ١٤/١٤ (أتى)، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٣، والأشباه والنظائر ٥/٢٨٠، والإنصاف ١/٣٠، وأوضح المسالك ١/٧٦، والجني الداني ٥٠، وخزانة الأدب ٩/٥٢٤، والخصائص ١/٣٣٣، ٣٣٧، ورصف المباني ١٤٩، وسر صناعة الإعراب ==

(فضرورة) فيهن، حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم، وقيل: هذه الأحرف إشباع، والحروف الأصلية محذوفة للجازم، وقيل: هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقرأ [٤٨/ب] حرف العلة على حاله، والأنباء: جمع نبأ؛ وهو الخبر، وتنمي: بفتح التاء المثناة من فوق؛ من نمت الحديث، يقال بالتخفيف إذا بلغه على وجه الإصلاح، وبالتشديد إذا كان على وجه الإفساد، واللبون: الناقة ذات اللبن، ويروى: [٨٨] قلوص، بفتح القاف وضم اللام: الناقة الشابة بدل لبون، وبنو زياد: الربيع بن زياد وإخوته، وفاعل «يأتيك»: مضمر، و«بما لاقت»: متعلق بـ«تنمي» لقربه، ويجوز أن يكون «ما لاقت» فاعل «يأتيك»، والباء زائدة في الفاعل مثلها في: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح/٢٨] (وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾) [يوسف/٩٠] بإثبات الياء من «يتقي» وتسكين «يصبر» (في قراءة قبل) عن ابن كثير. فاختلف في تخريجه، (ف قيل: «من» موصولة) لا شرطية، و«يتقي»: مرفوع لا مجزوم، (وتسكين: يصبر) مع أنه معطوف على مرفوع (إما لتوالي حركات الباء) الموحدة، (والراء) من (الفاء والهمزة) من «فإن» كما في «يأمر» بإسكان الراء، تنزيلاً للكلمتين، بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة، وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإما على تنزيل «برف» من «يصبر فإن» منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين، فسكن لأنه بناء مهمل، وهم يخففون مضموم العين إذا كان مستعملاً، فما بالك بالمهمل.

ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس: [من السريع]

٤٨ — فالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

== ٨٧/١، ٦٣١/٢، وشرح الأشموني ١٦٨/١، وشرح شافعية ابن الحاجب ١٨٤/٣، وشرح المفصل ٢٤/٨، ١٠٤/١٠، والكتاب ٣١٦/٣، واللسان ٧٥/٥، (قدر)، ٣٢٤/١٤، (رضي)، ٤٣٤/١٤، (شظي)، ٤٩٢/١٥، (يا)، والمحاسب ٦٧/١، ٢١٥، ومغني اللبيب ١٠٨/١، ٣٨٧/٢، والمقرب ٥٠/١، ٢٠٣، والمتع في التصريف ٥٣٧/٢، والمنصف ٨١/٢، ١١٤، ١١٥، وجمع الموامع ٥٢/١. ٤٨ — البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢٢، وإصلاح المنطق ص ٢٤٥، ٣٢٢، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢، وحامسة البحر ص ٣٦، وخزانة الأدب ١٠٦/٤، ٣٥٠/٨، ٣٥٤، ٣٥٥، والدرر ٨٢/١، ورصف المباني ص ٣٢٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢، ١١٧٦، وشرح شذور الذهب ص ٢١٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦، وشرح المفصل ٤٨/١، والشعر والشعراء ١٢٢/١، والكتاب ٤/٢٠٤، ولسان العرب ٣٢٥/١ (حقب)، ٤٢٦/١٠، (ذلك)، ٧٣٢/١١، (وغل)، والمحاسب ١١٠، ١٥١/١، وتاج العروس (وغل)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٦/١، والاشتقاق ==

فنزل « رَبَّ عَ » من « أَشْرَبَ غَيْرَ » منزلة عضد ، وسكن الباء كما سكن عضد ، (وأما على أنه) أي قنبلاً (وصل [١/٤٩] بنية الوقف) كقراءة الحسن البصري : « وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ » [المدر/٦] بتسكين « تستكثر »^(١) ، مع أنه مرفوع بإجماع السبعة ، وكقراءة نافع : « وَمَحْيَلِي وَمَمَاتِي » [الأنعام/١٦٢] بسكون ياء « محيلي »^(٢) وصلاً ، (وأما على العطف على المعنى ؛ لأن « مَنْ » الموصولة بمعنى) من (الشرطية ؛ لعمومها وإيهامها) ولكون مدخولها مستقبلاً سبباً لما بعده ، ولهذا دخلت « الفاء » في الخبر كما تدخل في الجواب ، قاله الفارسي ، فلذلك صحَّ العطف بالجزم على الصلّة ، كما يعطف على الشرط ، وقيل : « مَنْ » شرطية ، و« الياء » في « يتقي » إما إشباع ، فلام الفعل حذفت للجازم ، وإما على إجراء المعتل مجرى الصحيح ، فجزم بحذف الحركة المقدرة ؛ ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة .

(تنبيه) : ما مرَّ من حذف حرف العلة للجازم فهو ما إذا كان أصلياً ، فيما (إذا كان حرف العلة) عارضاً ؛ بأن كان (بدلاً من همزة) مفتوح ما قبلها ، (كَيَقْرَأُ) مضارع قرأ ، (و) مكسور ما قبلها نحو : (يَقْرَأُ) مضارع أقرأ ، (و) مضموم ما قبلها نحو : (يَوْضُؤُ) مضارع وضؤ ، بضم الضاد : بمعنى حسن وجمل ، (فإن كان الإبدال) للهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع (فهو إبدال قياسي) ، لكون الهمزة ساكنة ؛ لحذف حركتها بالجزم ؛ وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي ، (ويمتنع حينئذ) ؛ أي حين إذا بدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مقتضاه) ، وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال ، فلا يحذف شيئاً آخر ، (وإن كان) الإبدال (قبله) ؛ أي قبل دخول الجازم (فهو إبدال شاذ) ، لكون الهمزة متحركة ، فهي [١/٤٩] متعاضية بالحركة عن الإبدال ، وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبله شاذ ، (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الإثبات) للحرف المبدل ، (والحذف) له ، (بناء على قول الاعتداد بالعارض) ، وله الإبدال [٨٩] هنا (وعدمه) ، أي عدم

== ص ٣٣٧ ، وخزانة الأدب ١/١٥٢ ، ٣/٤٦٣ ، ٤/٤٨٤ ، ٨/٣٣٩ ، والخصائص ١/٧٤ ، ٣١٧/٣ ، ٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمقرب ٢/٢٠٥ ، وجمع الهوامع ١/٥٤ .

الواغل : هو الداخل على القوم في شراهم ، فيشرب معهم من غير أن يدعى إلى الشراب .

(١) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٤٢٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٠١ .

(٢) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٢٢١ ، والنشر ٢/٢٦٧ ، وهي من شواهد الخصائص ١/٩٢ .

الاعتداد بعروض الإبدال ، فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال بحذف حرف العلة للجازم ، لأن حرف العلة على هذا القول معتدُّ به ، ومنزل منزلة الحرف الأصلي ، وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة ، لأنه لا يحذف للجازم إلا الحرف الأصلي لا العارض ، (و) عدم الاعتداد بالعارض (هو الأكْثر) في كلامهم ؛ وعليه الأكثرون ، ففي كلامه لفٌ ونَشْرٌ^(١) غير مرْتَبٍ ، لأن الاعتداد بالعارض علّةٌ للحذف ، وعدمه علّةٌ للإثبات ، وما ذكره من جواز الإثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور^(٢) ، وذهب غيره إلى أنَّ الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع ، لأنَّ تسهيل الهمزة كتحقيقها .

(١) اللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء يعددها

من غير الأضداد تتمم معناها ؛ إما بالجمال ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فَعَلُ الْمَدَامِ وَلَوْ نَحْنَا وَمَذَاقُهَا فِي مَقْلَتَيْهِ وَوَجْنَتَيْهِ وَرَيْقُهُ

انظر شرح الكافية البديعية لصفى الدين الحلبي ، ص ٧٦ .

(٢) انظر المقرب ٢/٢٠٥ .

(فصل لـ)

تُقَدَّر الواو رفعاً في جمع المذكر السالم ؛ إذا أضيف إلى ياء المتكلم ، نحو : جاء مُسْلِمِي ، والنون رفعاً في المضارع المعتلّ إذا أسند إلى واو الجماعة ، أو ألف الاثنين ، أو ياء المخاطبة ، وأكّد بالتّون الثّقيلة نحو : لتبلون لتبلوان لتبليين ، (وتقدر الحركات الثلاث) تعذراً (في الاسم المعرب الذي [i/٥٠] آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو : الفتى) ، مما ألفه منقلبة عن ياء ، (والمصطفى) مما ألفه منقلبة عن واو ، وإن صوّرت فيهما الألف ياء نظراً إلى أصلها في الأول ، ومجاورتها الثلاثة في الثاني . (ويسمى) الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة (معتلاً) [٩٠] لكون آخره حرف علة ، و (مقصوراً) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه ، والقصر : المنع ، أو لكونه منع المدّ ، والمقصور يقابله الممدود ، فعلى هذا لا يسمى نحو : « يَسْعَى » مقصوراً ، وإن كان ممنوعاً من ظهور الحركات فيه ، لأنه ليس في الأفعال ممدود ، تقول : جاء الفتى والمصطفى ، ورأيت الفتى والمصطفى ، ومررت بالفتى والمصطفى ، بلفظ واحدٍ في الأحوال الثلاثة ، والتقدير مختلف ؛ فتقدّر في الرفع الضمة ، وفي النصب الفتحة ، وفي الجرّ الكسرة في الألف ، إن قلنا بمقارنة الإعراب لآخر المعرب ، وهو الأصح ؛ وإلا فبعدها ، وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة .

(و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط في الاسم المعرب الذي آخره (ياء لازمة) في الأحوال الثلاثة ؛ (مكسور ما قبلها نحو المرتقي) من مزيد الثلاثي ، (والقاضي) من الثلاثي ، ويسمى الاسم المذكور (معتلاً) لكون آخره حرف علة ، و (منقوصاً) لأنه نقص منه بعض الحركات ؛ وظهر فيه بعضها ، أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين ، نحو : مُرْتَقٍ وقاضٍ ، والحذف نقص ، وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر ، أما الأول فلأن نحو : يدعو ويرمي ، نقص منه بعض الحركات ، وهو يسمى منقوصاً ، وأما الثاني فلأن نحو : الفتى ، حذف لامه لأجل التنوين ، ولا يسمى منقوصاً .

(وخرج بذكر الاسم) في حدّ المقصور الفعل (نحو : يخشى) ، والحرف نحو : « على » مما في آخره ألف لازمة ، (و) في حدّ المنقوص الفعل نحو : (يرمي) ، والحرف نحو : « في » مما آخره ياء لازمة ، وخرج المعرب في حدّيهما المبني ، نحو : ذا وتا والذي والتي ، (و) خرج (بذكر اللزوم) في الألف (نحو : رأيت أخاك ، و) الياء نحو : (مررت بأخيك) ، فإنهما يتغيّران بحسب الإعراب . (و) خرج [٥٠/ب] (باشتراط الكسرة)

ثم قال :

لتقديره ، والمعتمد الأول ، وعليه جرى في النظم فقال :

ثم قال :

(وتظهر الفتحة) لحقتها (في الواو والياء) في النعل وهو المنبه عليه في النظم

بقوله :

وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كِيدَعُو يَرْمِي ٥٠

وفي الياء في الاسم ؛ وهو المنبه عليه في النظم بقوله :

٤٨ — وَنَصَبَهُ ظَهَرَ

(نحو : إن القاضي لن يرمى ولن يغزو) ، وليس في العربية اسم مرتجل معرب

في آخره واو لازمة وقبلها ضمة .

(هذا باب النكرة والمعرفة)

[٩١] وهما في الأصل اسمًا مصدرين لنكرته ومعرفته ؛ فنقلا ؛ وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعروف . (الاسم ضربان) على الأصحّ ، (نكرة ؛ وهي الأصل) ؛ لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة ، بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ، (وهي) بالحدّ عبارة عما شاع في جنس موجوده مقدر ، فالأول : كـ « رجل » فإنه موضوع لما كان حيوانًا ناطقًا ، ذكرًا بالغًا ، فكلّ ما وجد من هذا الجنس واحد ، فهذا الاسم صادق عليه . والثاني : كـ « شمس » فإنها موضوعة لما كان كوكبًا نهاريًا ، ينسخ ظهوره وجود الليل ، فحقها أن تصلق على متعدّد كما أنّ رجلاً كذلك ، وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ، ولو وجدت لكان اللفظ صالحًا لها ، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصًا كزبد وعمرو ، وإنما وُضِعَ وَضَعَ أسماء الأجناس ، وكذلك « قمر » ، فأما قوله : [من الكامل]

٤٩ — فكأنه لَمَعَانُ بَرَقِ أَوْ شُعَاعُ شُمُوسِ

وقوله : [من الرجز]

٥٠ — وجوههم كأنّهم أقمار

فإن العرب تنسب إليهما التعدّد باعتبار الأيام والليالي ، وإن كانت حقيقتهما واحدة ، يقولون : شمسٌ هذا اليوم أحرُّ من شمسِ أمس ؛ وقمرٌ هذه الليلة أكثر نورًا من قمرِ ليلةٍ أوّل ذلك الشهر ، وبخاصّة (عبارة عن نوعين) :

٤٩ — تمام صدر البيت : (حَمِيّ الحديد فكأنه) ، وهو للأشتر النخعي في لسان العرب ١١٣/٦ (شمس) ، والتنبية والإيضاح ٢٨٣/٢ ، وأساس البلاغة (ومض) ، وتاج العروس ١٧١/١٦ (شمس) ، ١١٠/١٩ (ومض) .

٥٠ — الرجز ضمن ستة أبيات وردت بلا نسبة في أساس البلاغة (درق) .

(أحدهما : ما يقابل « أل » المؤثرة للتعريف ، كرجل) [٩٢] لحيوان مذكر عاقل ، (وفرس) لحيوان مذكر غير عاقل ، (ودار) لمؤنث غير حيوان ، (وكتاب) لمذكر غير حيوان . وهذه الأمثلة الأربعة تقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، فتقول : الرجل والفرس والدار والكتاب .

(و) النوع (الثاني : ما) لا يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ؛ ولكنه (يقع موقع ما يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، نحو : ذي) بمعنى [٥١/ب] صاحب (ومَنْ) بفتح الميم معنى إنسان ، (وما) بمعنى شيء (في قولك : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ، و) مررتُ (بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ ، و) مررتُ (بِمَا مُعْجِبًا لَكَ) ، ف « ذو » و « مَنْ » و « ما » : نكرات لأن « ذي » نعت لنكرة ، و « مَنْ » و « ما » نُعتا بنكرة ، ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة ، وهي لا تقبل « أل » ، ولكنها واقعة موقع ما يقبلها . أما « ذو » (فإنها واقعة موقع صاحب) ، وصاحب يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، فتقول : « الصاحب » وليست « أل » فيه موصولة ، لأنه قد تُنوسي فيه معناه الأصلي بحسب الاستعمال ، وصار من قبيل الجوامد ، ولذلك لا يعمل ، لا تقول مررتُ برجلٍ صاحبٍ أخوه عمراً . قال الشاطبي في باب المبتدأ : (و) أما « مَنْ » فإنها نكرة موصوفة واقعة موقع (إنسان) ، وإنسان يقبل « أل » ، فتقول : « الإنسان » ، (و) أما « ما » فإنها نكرة موصوفة أيضاً واقعة موقع (شيء) ، وشيء يقبل « أل » فتقول : « الشيء » ، ف « مَنْ » للعاقل ، و « ما » لغيره ، وكذلك إذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط : كل إنسان ، وكل شيء ، وفي الاستفهام : أي إنسان وأي شيء ، ف « إنسان » و « شيء » يقبلان « أل » . قال الشاطبي : « ثم قال : وكذلك « أين وكيف » فإنهما واقعان موقع قولك : في أي مكان ، وعلى أي حال ، و « مكان » و « حال » يقبلان « أل » . اهـ .

وذهب ابن كيسان إلى أن « مَنْ » و « ما » الاستفهاميتين معرفتان ، (وكذلك نحو : صِهْ) حال كونه (منوناً ، فإنه) نكرة ، ولا يقبل « أل » ، ولكنه [٩٣] (واقع موقع قولك : سكوئاً) ، و « سكوئاً » يقبل [٥٢/ا] « أل » لأنه مصدر ، فتقول : « السكوت » بناء على أن التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان إلى المعنى المصدرى بواسطة أو بلا واسطة ، وإلا فمذهب الجمهور أن أسماء الأفعال واقعة موقع الأفعال ، وكذا نحو : « أحدٌ ودَيَّارٌ وعَرِيبٌ وكتيعٌ » من الأسماء الملازمة للنفي ، فإنها نكرات ولا تقبل « أل » . ولكنها واقعة موقع ما يقبل « أل » ، وهو مثلاً رجل ؛ أو حي ؛ أو ساكن ؛ أو نحو ذلك . قال

الشاطبي: وأنكر النكرات شيء، ثم موجود، ثم مُحدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رجل، فهذه عشرة يقابل كلاً منها ما هو في مرتبته.

(و) الضرب الثاني (معرفة)، وإلى هذين الضربين أشار الناظم بقوله: [٩٤]

٥٢ - نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثَّرًا أَوْ وَقَعَ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

وغيره معرفة (وهي الفرع)، لأنها تحتاج في دلالتها إلى قرينة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم، (وهو عبارة عن نوعين أحدهما:

ما لا يقبل: أَل) المؤثرة (أَلْبَتَّة) بقطع الهمزة، سَمَاعًا، قاله شارح اللباب، والقياس وصلها، (ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: زيد وعمرو)، فأما قوله: [من الرجز]

٥١ - بَاعَدَ أَمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

فضرورة.

(و) النوع (الثاني): ما يقبل «أَل» ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: حارث، وعباس، وضحاك، فإن «أَل» الداخلة عليها (غير مؤثرة للتعريف، لأنها معارف بالعلمية، وإنما دخلت عليها «أَل» (لِلْمَحِ الْأَصْلُ بِهَا) وهو التنكير، وفي بعض النسخ: «للمح الوصف»، والأول أولى، لأن مدخولها قد يكون غير [٥٢/ب] وصف، كالنعمان؛ فإنه في الأصل اسم عين للدم؛ بالبدال المهملة وتخفيف الميم، وظاهر كلامه أن «أَل» في هذه الأمثلة دخلت عليها وهي أعلام، وقال الشاطبي: لم تدخل عليها وهي أعلام، بل على تقدير تنكيرها، لتكون «أَل» مشعرة بأصلها من الصفة، فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه، وهذا معنى ما ذكره سيبويه^(١)، ثم قال: فإذا ثبت أنها

٥١ - الرجز لأبي النجم العجلي، وبعده: (حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا)، وهو في ديوانه ص ١١٠، وشرح المفصل ٤٤/١، والمختص ٢١٥/١٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٧/١، والإنصاف ٣١٧/١، والجني الداني ص ١٨٩، والدرر ١٣٧/١، ووصف المباني ص ٧٧، وسر صناعة الإعراب ٣٦٦/١، وشرح شواهد المغني ١٧/١، ١٦٣، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٦، وشرح المفصل ١٣٢/١، ٦٠/٦، ولسان العرب ٢٧٢/٥ (وير)، ومغني اللبيب ٥٢/١، والمقتضب ٤٩/٤، والمنصف ١٣٤/٣، وجمع الهوامع ٨٠/١.

(١) في الكتاب ٧/٢: (فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، فصار نعتاً، كما صار المضاف إلى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه الألف واللام).

قد أثرت معنى التعريف تقديرًا، ولح الصفة؛ صار التعريف مشكلاً، وأجاب عنه بما حاصله: أنها لم تؤثر تعريفاً، فيما لم يكن فيه تعريف، وفيه نظر يظهر بالتأمل.

(وأقسام المعارف سبعة):

أحدهما: (المضمر)، بضم الميم الأولى وفتح الثانية، لحاضر أو غائب، (كأننا وهم. و) الثاني: (العلم) للمذكر أو مؤنث، (كزيد، وهند. و) الثالث: (الإشارة ك: ذا) للمذكر، (وذى) للمؤنث. (و) الرابع: (الموصول) بناء على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بـ «أل» ملفوظة كـ «الذي»، أو مقدرة كـ «مَنْ» [٩٥] أو بالإضافة كـ «أي» (كالذي) للمذكر، (والسقي) للمؤنث. (و) الخامس: (ذو الأداة) للمذكر والمؤنث، (كالغلام والمرأة. و) السادس: (المضاف) إضافة محضة، (الواحد منها)؛ أي من هذه الخمسة معتلاً كان أو صحيحاً (كأبني وغلامي. و) السابع: المزيد على قول الناظم:

٥٣ — كَهُمْ وَذِي وَهْنَدَ وَأَبْنِي وَالْغُلَامَ وَالَّذِي

(المنادى) المنكر المقصود، (نحو: يا رجل؛ لِمُعَيَّنٍ)، بناء على أن تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف مَنَوِيٍّ. قال في التسهيل: أَعْرِفُهَا ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام. يعني بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة، ثم المشار به، والمنادى، يعني أنهما في مرتبة واحدة، لأن التعريف فيهما بالقصد عنده، ثم الموصول وذو الأداة، يعني أنهما [٥٣/١] في مرتبة واحدة، لأن تعريفهما بالعهد. وفي بعض نسخه: «ثم ذو الأداة»، فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف إليه، فجعل المضاف إلى الضمير، في مرتبة الضمير، والصحيح ما نسب إلى سيبويه أن المضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم. وذو المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقاً، فتحصل ثلاثة أقوال.

(فصل في المضمَر)

بفتح الميم الثانية (المضمَر) : اسم مفعول من أَضْمَرْتَه ، إذا أَخْفَيْتَه وسَتَرْتَه ، وإِطلاقه على البارز توسع . (والضمير) بمعنى المضمَر على حَدِّ قولهم : عقدت العسل فهو عقيد ، أي معقود ، وهو اصطلاح بصري ، والكوفية يسمونه كنايةً ومكنياً ، لأنه ليس باسم صريح ، والكناية تقابل الصريح ، قال ابن هانئ : [من الطويل]
فَصْرَحَ بَمَنْ تَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الْكُنَى فلا خَيْرَ في اللَّذَاتِ مِنْ دُونِهَا سِتْرٌ^(١)

فالضمير والكناية بالاصطلاحين (اسماً لما وضع) لتعيين مسماه ، وهو إما (لمتكلم ، ك : أنا) ، بزيادة [٩٦] الألف عند البصريين ، وبأصالتها عند الكوفيين ، (أو المخاطب ك : أنت) ، بزيادة التاء عند البصريين ، وبأصالتها عند بعض الكوفيين ، (أو الغائب ك : هو) ، بتمامها عند البصريين ، والهاء وحدها عند الكوفيين ، وإليه أشار في النظم بقوله :

٥٤ - فَمَا لِنِذِي غِيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ وَهَوَسَمٌ بِالضَّمِيرِ
(أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى ، وهو) ثلاثة (الألف والواو والنون) ، وإلى ذلك [٥٣/ب] أشار الناظم بقوله :

٥٥ - وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ

وأراد بغيره المخاطب (كَقُومًا) للمخاطبين ، (وقامًا) للغائبين ، (وقومُومًا) وقاموا ، وقُمُنَ) يا هندات ، والهندات قُمُنَ . (وينقسم) الضمير (إلى بارز ؛ وهو ما له صورة في اللفظ) به (كتاء : قمت) ، وكاف « أكرمك » ، وهاء « غلامه » ، فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته ، (وإلى مستتر [٩٧] وهو بخلافه) ، أي بخلاف البارز ، وهو ما ليس له صورة في اللفظ ، بل ينوي (كما) لضمير (لمقدر في) أقوم ، و (قم) ، فيقدر في « أقوم » أنا ، وفي « قم » أنت . ولم تضع العرب لهما لفظاً يعبر به عنهما ، ولكن لضيقت العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل ، تعليماً للمبتدئين ، وليس هما إياهما على الحقيقة .

(١) البيت لأبي نواس من خمرية في ديوانه ص ٢٨ ، وبلا نسبة في تزيين الأسواق ص ٤٠٩ .

(وينقسم البارز إلى :

متصل) بعامله ، (وهو ما لا يُفتتح به النطق ، ولا يقع بعد : إلا ، كياء :

ابني ، وكاف : أكرمك ، وهاء : سليه ويائه) ، وهذا معنى قول الناظم :

٥٥ - وَدَوَّ اتَّصَالَ مِنْهُ مَا لَا يُتَّيَّدَا وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا

٥٦ - كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكَ

وشملت هذه الأمثلة أنواع الضمير الثلاثة ؛ من المتكلم والمخاطب والغائب ، ومحالّ الثلاثة ؛ من الرفع والنصب والجر ، فالياء من ابني للمتكلم ، ومحلها جر . والكاف من أكرمك للمخاطب ، ومحلها نصب . والياء من [٩٨] سليه للمخاطبة ، ومحلها رفع على الفاعلية . والهاء من سَلِيهِ للغائب ، ومحلها نصب على المفعولية . والحاصل أن الياء والكاف والهاء لا يتبدأ بشيء منها ، ولا تقع بعد إلا ، (وأما [٥٤/١] قوله) : [من البسيط]

٥٢ - وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتْنَا (أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كَ دِيَارُ)

(فضرورة) ، والقياس : إلا إياك ، ولكنه اضطر فحذف « إيا » وأبقى « الكاف » ، أو أوقع المتصل موقع المنفصل ، و« ما » الأولى نافية ، و« ما » الثانية زائدة ؛ لا مصدرية ، لأن « إذا » الشرطية مختصة بالجملة الفعلية ، و« نبالي » : من المبالاة ؛ بمعنى الاكتراث ، و« جارتنا » : خبر « كان » ، من الجوار ، و« أن » : مصدرية ، و« ديار » : بمعنى أحد ، فاعل « يجاورنا » ، وأن وصلتها : مفعول « نبالي » ، وهي مفرد لا جملة ، و« إلا » : حرف إيجابي ، والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار ، والمعنى : إذا كنت جارتنا فلا نكثر بعدم مجاورة أحد غيرك . وأجاز ابن الأنباري وقوع المتصل بعد « إلا » مطلقاً ، ومنعه المبرد مطلقاً ؛ وأنشد مكان « إلاك » « سواك » ، ويحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر : [من الطويل]

٥٣ - أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّا نَاصِرُ

فأوقع الهاء المتصلة موقع « إياه » .

٥٢ - البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢ ، وأما ابن الحاجب ص ٣٨٥ ، وأوضح المسالك ٨٣/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٠ ، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥ ، ٢٧٩ ، ٣٢٥ ، والخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، والدرر ٨٤/١ ، وشرح الأشموني ٤٨/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤ ، وشرح ابن عقيل ٩٠/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٣ ، ومغني اللبيب ٤٤١/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/١ ، وجمع الهوامع ٥٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤ .

٥٣ - البيت بلا نسبة في الدرر ٨٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٢٥٥/١ .

(وإلى منفصل) عن عامله ، (وهو) أي المنفصل ، (ما يبتدأ به) في النطق ، (ويقع بعد : إلا) وذلك (نحو : أنا ، تقول) في ابتداء النطق به : (أنا مؤمن ، و) في وقوعه بعد « إلا » (ما قام إلا أنا) ، وتقسيمه هنا البارز إلى متصل ومنفصل ، لا ينافي تقسيمه المتصل إلى مستتر وبارز في باب العطف ، لاختلاف المدركين ، فإنه هنا ناظر إلى مواقع من الإعراب ، وهناك ناظر إلى صحة العطف على الضمير المرفوع ، وظاهر صنعه أن كلاً من المتصل [٥٤/ب] والمنفصل أصل برأسه ، وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل للمنفصل ؛ محتجاً بأن مبني الضمائر على الاختصار ، والمتصل أخصر من المنفصل .
(وينقسم) الضمير (المتصل بحسب مواقع الإعراب) من رفع ونصب وجر (إلى ثلاثة أقسام) :

الأول : (ما يختص بمحل الرفع) فقط ، (وهو خمسة) : أحدها : (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركات الثلاث . (و) ثانيها : [٩٩] (الألف) الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقامتا . (و) ثالثها : (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا . و) رابعها : (النون) الدالة على جمع الإناث (كقمن . و) خامسها : (ياء المخاطبة) بناء على أنها ضمير ، وهو قول سيوييه^(١) ، وخالفه الأخفش والمازني وزعما أنها حرف تأنيث^(٢) ، والفاعل ضمير مستتر ، وتقع في الأمر (كقومي) ، والمضارع كتقومين ، وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم ، فإنها لا تكون في محل رفع أصلاً .

(و) القسم الثاني من الأقسام الثلاثة : (ما هو مشترك بين محل نصب والجر فقط ، وهو ثلاثة) : أحدها : (ياء المتكلم نحو : ﴿ رَبِّي أَكْرَمَنِي ﴾) [الفجر/١٥] ، فالياء من « ربي » في محل جر بإضافة « رب » إليها ، وفي « أكرمني » في محل نصب على المفعولية بـ « أكرم » . (و) ثانيها : (كاف المخاطب) بفتح الطاء (نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾) [الضحى/٣] فالكاف من « ودعك » في محل نصب على المفعولية ، ومن « ربك »

(١) الكتاب ١٥٥/٤ .

(٢) قال السيوطي : إن النون والألف والواو والياء ؛ حروف علامات ؛ كناء التأنيث في « قامت » ، لا ضمائر ، والفاعل ضمير مستكن في الفعل ، وعليه المازني ؛ ووافقه الأخفش في الياء ، وشبهه المازني أن الضمير لمَّا استكن في فعل وفعله ؛ استكن في التثنية والجمع ؛ وجيء بعلامات للفرق ؛ كما جيء بالتاء . وشبهه الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز ؛ بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولمَّا كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامة للمؤنث . انظر حاشية يس ٩٩/١ .

في محل جر بإضافة « رب » إليها . (و) ثالثها : (هاء الغائب نحو : ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ [الكهف/٣٧]) فالهاء من « له » و« صاحبه » في محل جر ؛ في الأول باللام ، وفي الثاني بالإضافة ، وفي « يحاوره » في محل نصب على المفعولية [٥٥/١] بـ « يحاوره » وذلك داخل تحت قول الناظم :

٥٧ — وَلَفَظُ مَا جُرَّ كَلَفَظُ مَا نُصِبَ

(و) القسم الثالث من الأقسام الثلاثة : (ما هو مشترك بين) (المَحَالِّ (الثلاثة) ، محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر ، (وهو « نا » خاصة) بشرطين : اتحاد المعنى والاتصال (نحو : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا ﴾) [آل عمران/١٩٣] فـ « نا » في « ربنا » في محل جر ، بإضافة « رب » إليها ، وفي « إننا » في محل نصب بـ « إن » ، وفي « سَمِعْنَا » في محل رفع على الفاعلية بـ « سَمِعَ » ، ونظير ذلك قول الناظم :

٥٨ — كَاعَرَفَ بَنَانًا فَإِنَّا نِلْنَا

(وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترضاً على الناظم في قوله :

٥٨ — للرفع والنصب وجرّنا صلح

(لا يختص ذلك بكلمة « نا » بل « الياء » وكلمة « هم » كذلك) ، فإنهما يقعان في الحال الثلاثة ، (لأنك تقول) في الياء في الرفع : (قومي ، و) في النصب : (أكرمني ، و) في الجر : (غلامي ، و) تقول في « هم » في الرفع : (هم فعلوا ، و) في النصب : (أنهم ، و) في الجر : (لهم مال . و) رده المتأخرون فقالوا : (هذا) النقص (غير سديد) بالسين المهملة ، لأن المدعى أن يكون الضمير في الأحوال الثلاثة متّحد المعنى ومتصلاً ، وما أورده ليس كذلك ، (لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم) ، بدليلين : أحدهما : أن « ياء المخاطبة » تختلف في اسميتها ، و« ياء المتكلم » لم تختلف فيها ، والمختلف فيه غير المتفق عليه .

والثاني : أن « ياء المخاطبة » موضوعة للمؤنث ، و« ياء المتكلم » موضوعة للمذكر ، و« ما » للمؤنث غير « ما » للمذكر ، (و) لأن الضمير (المنفصل غير) الضمير (المتصل) ضرورة ، فانتفى الإيراد وثبت المراد .

(وألفاظ الضمائر كلها مبنية) [١٠٠] وجوباً ، وذلك مفهوم من قول الناظم :

٥٧ — وكلُّ مضمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ

واختلف في سبب بنائها ، [٥٥/ب] فقليل : شبه الحرف في المعنى ، لأن كل مضمَر

مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف، وقيل: شبه الحرف في الوضع، لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين، وحمل الأقل على الأكثر، وقيل: شبه الحرف في الافتقار، لأن المضمّر لا تتم دلالة على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها، وقيل: شبه الحرف في الجمود، وقيل: اختلاف صيغه لاختلاف معانيه، وقيل غير ذلك. ولا يختص الإبراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر، (ويختص الاستتار بضمير الرفع) فقط. (وينقسم المستتر إلى قسمين: مستتر وجوباً، وهو) المختصر عليه في النظم بقوله:

٦٠ — ومن ضمير الرّفْع ما يَسْتَتِرُ
بقريئة تمثيله بقوله:

٦٠ — كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفَقٍ نَعْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ

وضابط واجب الاستتار (ما لا يخلفه) في مكانه اسم ظاهر، ولا (ضمير منفصل، وهو المرفوع بأمر الواحد) المذكر (ك: قم)، واستخرج بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع، فإنه يبرز في الجميع نحو: قومي وقوما وقوموا وقمن، (أو) المرفوع بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد ك: تقوم، وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة، نحو: هند تقوم، فإن استتاره جائز لا واجب، وبخلاف المبدوء [١٠١] بتاء الواحدة والتثنية والجمع، فإنه يبرز في الجميع، نحو: تقومين وتقومان وتقومون وتقمين، (أو) المرفوع بمضارع مبدوء بالهمزة ك: أقوم) وأستخرج، (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالتنوين ك: نقوم) ونستخرج، (أو) المرفوع (بفعل استثناء ك: خلا، وعدا) وليس، (ولا يكون، في نحو قولك): القوم (قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمراً)، وليس بكراً، (ولا يكون زيداً)، ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوباً مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل [١/٥٦] السابق، (أو) المرفوع (بأفعل في التعجب، أو بأفعل) في (التفضيل)، فالأول (ك: ما أحسن الزيدين)، بفتح الدال وكسرهما، (و) الثاني نحو: (هُم أَحْسَنُ أَثَانًا) [مرم/٧٤] ففي «أحسن» فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوباً، و«أثاناً» تمييز، (أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض ك: أوه) بمعنى أتوجع، (ونزال) بمعنى انزل، أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو: ﴿فَضَرَبَ الرُّقَابَ﴾ [محمد/٤] فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر، ولا الضمير البارز، إلا «أفعل» التفضيل،

فإنه قد يرفع الظاهر في مسألة «الكحل عند جميع العرب» ويرفع الضمير البارز على لغة، نحو: «مررت برجل أفضل منه أنت» إذا لم يعرب «أنت» مبتدأ، وعلى هذا فعد «أفعل» التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوباً يشكل على الضابط المذكور. (و) ينقسم (إلى مستتر جوازاً، وهو ما يخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل، (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب، أو) بفعل (الغائبة، أو الصفات المحضة)، وهي الخالصة من شائبة الاسمية، (أو اسم الفعل الماضي)، فالرفوع بفعل الغائب (نحو: زيد قام، و) بفعل الغائبة نحو: (هند قامت) أو تقوم، (و) بالصفات المحضة، وهي: إما اسم فاعل نحو: (زيد قائم، أو) اسم مفعول نحو: زيد (مضروب، أو) صفة مشبهة نحو: زيد (حسن)، أو أمثلة المبالغة نحو: زيد ضَرَابٌ أو مِضْرَابٌ أو مَضْرُوبٌ أو ضَرِيبٌ أو ضَرِبٌ، (و) باسم الفعل الماضي نحو: زيد (هيهات)، أي بَعْدَ. فالضمير في هذه الأمثلة وما أشبهها [١٠٢] مستتر جوازاً، وإذا برز انفصل، تقول: «زيد قام هو» وكذا الباقي، والدليل على جواز ذلك أنه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل، (ألا ترى أنه يجوز) [٥٦ب/ في الفصيح: (زيد قام أبوه)، فيخلفه الظاهر وهو «أبوه»، (أو: ما قام إلا هو)، فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد «إلا»، (وكذا الباقي) من الأمثلة المذكورة بلا فرق. وهذا الحكم جارٍ في الضمير المنتقل إلى الظرف. وعديله، إذا وقعا صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً، نحو: «مررت برجل أمامك، وفي مجلسك»، و«جاء الذي عندك، أو في الدار»، و«زيد خلّفك، أو في المسجد» و«جاء زيد فوق فرس، أو على حمار»، وقد يجب إبراز الضمير المستتر إذا جرى رافعه على غير من هو له، نحو: غلامٌ زيدٍ ضاربُهُ هو. (تنبيه: هذا التقسيم) للضمير إلى مستتر وجوباً وجوازاً (تقسيم ابن مالك) في التسهيل^(١) وغيره، (وابن يعيش) في شرح المفصل^(٢)، (وغيرهما) من النحويين، ووافقهما الموضح في شرح القطر^(٣)، وخالفهم هنا فقال: (و) هذا التقسيم (فيه نظر الاستتار) للضمير (في) «قام» من (نحو: «زيد قام» واجب)، لا يجوز إبرازه متصلاً، (فإنه) لو برز وجب انفصاله فيقال: «قام هو» و (لا يقال: «قام هو» على الفاعلية)، بل على التوكيد لذلك المستتر، (وأما) خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل،

(١) شرح التسهيل ١/١٦٦.

(٢) شرح المفصل ١٠٨/٣ - ١٠٩.

(٣) شرح قطر الندى ص ٩٤.

ففي غير تركيبه ، ف « زيد قام » : تركيب أسند فيه القيام إلى ضمير « زيد » من غير حصر ، وأما (زيد قام أبوه ، أو : ما قام إلا هو ، فتركيب آخر) أسند فيه القيام إلى سبي ^١ زيد ، وإلى ضميره المحصور بـ « إلا » . هذا تقرير كلامه وفيه أمران :

أحدهما : أن قوله : « فتركيب آخر » يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن نحو : « زيد قام هو » و « زيد قام أبوه » تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه ، ولا يظن بهم ذلك ، إلا أن يقع النظر عن خصوصية المسند إليه .

والثاني : [١/٥٧] أنه نفى أن يقال : « قام هو » على الفاعلية ، والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في « هو » من نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُمْلَ هُوَ ﴾ [البقرة/٢٨٢] أن يكون فاعلاً ، وأن يكون توكيداً . ونقل المرادي عنه أيضاً في شرح التسهيل أنه أجاز في « هو » من نحو : « مررت برجل مكرمك هو » أن يكون فاعلاً ، وأن يكون توكيداً . وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له ، وأبرز الضمير يكون فاعلاً بالاتفاق عند البصريين والكوفيين ، والنظر الجيد أن يقال : ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل ، لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلاً أو منفصلاً . والأول متعذر ، والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد ، وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعطل عنه إلى الانفصال ، إلا فيما يستثنى ، وليس هذا منه ، (والتحقيق) في التقسيم (أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع ، إلا الضمير المستتر ك : أقوم) وقم ، (وإلى ما يرفعه ، وغيره) ، أي الظاهر (ك : قام) وهيهات ، (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الإعراب) الثلاثة (إلى قسمين) :

أحدهما : [١٠٣] (ما يختص بمحل الرفع) لا يتجاوزه إلى غيره ، (وهو : أنا) للمتكلم ، (وأنت) بفتح التاء للمخاطب ، (وهو) للغائب وفروعهن ، (ففرع أنا) واحد فقط ؛ وهو (نحن) ، لأن المتعدد فرع المفرد ، (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهي : (أنت) بكسر التاء ، (وأنتما ، وأنتم ، وأنن) ، لأن المؤنث فرع المذكر ، والمثنى والجمع فرع المفرد ، (وفرع هو) أربعة أيضاً وهي : (هي وهما وهم وهن) ، وتعليله ما تقدم .

تنبيه : المختار في « أنا » أن الضمير هو الهمزة [ب/٥٧] والنون فقط ، والألف زائدة لبيان الحركة . ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة ^(١) ، واختاره ابن مالك ^(٢) ، وفي

(١) انظر شرح الفصل ٩٣/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٣٤/١ .

« أنت » وفروعه أن الضمير نفس « أن » عند البصريين ، واللواحق لها حروف خطاب^(١) .
 وذهب الفراء إلى أن « أنت » بكماله هو الضمير ، وذهب ابن كيسان إلى أن « التاء » هي
 الضمير ، وهي التي في : « فعلت » وكسرت بـ « أن » .

وفي « هو وهي » الجميع ضمير ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى
 أن الضمير هو الهاء فقط ، والواو والياء إشباع ، وفي « هما وهم » الضمير « الهاء »
 وحدها^(٢) . وحكي عن الفارسي أنه المجموع ، وفي « هن » الهاء وحدها ، والنون الأولى
 كاليم في « هم » ، والثانية كالواو في « هو » .

(و) القسم الثاني (ما يختص بمحل نصب) لا يتجاوز إلى غيره ، (وهو إيا)
 بتشديد الياء المثناة ، تحت حال كونه (مردفًا بما يدل على المعنى المراد) من تكلم وخطاب
 وغيبة وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع ، (نحو : « إياي » للمتكلم) وحده ، (و : إيلك ،
 للمخاطب) المذكر ، (و : إياه ، للغائب) المذكور . هذه الثلاثة هي الأصول ،
 (وفروعه) تسعة ، ففرع إياي : (إيانا) لا غير ، (و) فرع « إياك » بفتح الكاف ؛
 أربعة : (إياك) بكسر الكاف ، (وإياكما ، وإياكم ، وإياكن . و) فرع إياه أربعة أيضًا :
 (إياها ، وإياهما ، وإياهم ، وإياهن) ، على ما تقدم من التعليل ، وفي بعض النسخ
 بإسقاط العاطف .

(تنبيه : المختار) من الخلاف (أن الضمير نفس : إيا) فقط ، (وأن اللواحق
 لها حروف تكلم وخطاب وغيبة) ، وهو مذهب سيبويه^(٣) . واستشكل بأن الضمير ما دل
 على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و« إيا » على حدثها لا تدل على ذلك ، وأجيب بأنها
 وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة ، فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل [٥٨/أ]
 على المعنى المراد ، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بناء التأنيث ومقابل المختار مذاهب :
 أحدها : ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان ، أن
 اللواحق هي الضمائر ، وكلمة « إيا » عماد^(٤) ، أي زيادة يعتمد عليها لواحقها ، ليطمئن
 الضمير المنفصل من المتصل .

(١) شرح المفصل ٩٣/٣ ، ٩٥ .

(٢) ذكر الأتباري آراء الكوفيين والبصريين في الإنصاف ٦٧٧/٢ ، المسألة رقم ٩٦ : « الحروف التي

وضع عليها الاسم في هو وهي » . وانظر شرح المفصل ٩٥/٣ - ٩٧ .

(٣) الكتاب ٣٥٥/٢ ، وانظر شرح المفصل ٩٨/٣ - ٩٩ .

(٤) الإنصاف ٦٩٥/٢ ، المسألة رقم ٩٧ : « الضمير في إياك وأخواتها » .

والثاني : ما ذهب إليه الخليل وجمع ، واختاره ابن مالك ، أن « إيا » ضمير إلى ما بعده ، وأن ما بعده ضمير أيضاً في محل خفض بإضافة [١٠٤] « إيا » إليه ^(١) .

والثالث : ما ذهب إليه الزجاج أن « إيا » اسم ظاهر لا ضمير ، واللواحق له ضمائر ، أضيف « إيا » إليها ، فهي في محل خفض بالإضافة . وهذه الضمائر الأربعة والعشرون ضميراً من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم :

٦١ - وَدُوْا اِرْتِفَاعٌ وَانْفِصَالٌ اَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبَهُ

٦٢ - وَدُوْا اِتِّصَابٌ فِي اِنْفِصَالٍ جُعِلَا اِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

وجملة الضمائر البارزة ستون ضميراً ، وذلك لأن البارز إما متصل أو منفصل ، مرفوع ومنصوب ومجرور ، والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط ، فهذه خمسة أقسام ، ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ، ولكل من هذه الخمسة اثنا عشرة لفظة : واحدة للمتكلم وحده ، وواحدة له ولمن معه ، وخمس للمخاطب : واحدة للمذكر ، وواحدة للمؤنث ، وواحدة لثنيهما ، وواحدة لجمع المذكر ، وواحدة لجمع المؤنث ، وخمس للغائب كذلك ، وإذا ضربنا خمساً في اثني عشر خرج منها ستون .

أمثلة المرفوع المتصل : قُمْتُ ؛ قُمْنَا ؛ قُمْتَ ؛ قُمْتُمَا ؛ قُمْتُمْ ؛ قُمْتُنَّ ؛ قَامَ ؛ قَامَتْ ؛ قَامَا ؛ قَامُوا ؛ قُمْنَ .

أمثلة المنصوب المتصل : [٥٨/ب] أَكْرَمَنِي ؛ أَكْرَمْنَا ؛ أَكْرَمَكَ ؛ أَكْرَمَكِ ؛ أَكْرَمَكُمَا ؛ أَكْرَمَكُمُ ؛ أَكْرَمَكُنَّ ؛ أَكْرَمَهُ ؛ أَكْرَمَهَا ؛ أَكْرَمَهُمَا ؛ أَكْرَمَهُمْ ؛ أَكْرَمَهُنَّ .

أمثلة المخفوض : ولا يكون إلا متصلاً : غلامي لي ؛ غلامنا لنا ؛ غلامك لك ؛ غلامك لك ؛ غلامكما لكما ؛ غلامكم لكم ؛ غلامكن لكن ؛ غلامه له ؛ غلامها لها ؛ غلامهما لهما ؛ غلامهم لهم ؛ غلامهن هن .

وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح ، فلم أحتج لسردها مرة ثانية . فهذه الستون متفق عليها ، وزاد سيوييه في ضمائر الرفع المتصلة : ياء المخاطبة في : تقومين وقومي ، وخالف الأخفش والمازني ذاهبين إلى أنها حرف تأنيث ، والفاعل مستتر ، كما يستتر ضمير المفرد في : تقوم وقم ، وقد تقدم ما فيه .

(١) انظر رأي الخليل في الإنصاف ٦٩٥/٢ : والكتاب ٢٧٩/١ ، واستشهد الخليل بقولهم : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » .

(فصل ل)

القاعدة لغة : الأساس ، واصطلاحاً : حكم كليّ منطبق على جميع جزئياته
 لتتعرف أحكامها منه . وهي هنا (أنه متى تأتّى) وأمكن (اتصال الضمير لم يعدل إلى
 انفصاله) ، لأن وضع الضمير على الاختصار ؛ والمتصل أخصر من المنفصل (فتحسّو :
 قمتُ) بضم التاء (وأكرمتك ، لا يقال فيهما : قام أنا ؛ ولا أكرمتك إياك) ، لأن
 التاء أخصر من « أنا » والكاف أخصر من « إياك » ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :
 ٦٣ — وَفِي اخْتِيارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَصِّلُ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ
 (فأما قوله) وهو زياد بن حمّل التميمي : [من البسيط]

٥٤ — وما أصاحبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ

أي قومي . [١٠٥]

٥٤ — (إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ)

فأوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل ، (وقوله) وهو الفرزدق : [من البسيط]

٥٥ — بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ (إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ)

فأوقع الضمير [٥٩/١] المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل ، (فضرورة) فيهما ،
 ومعنى البيت الأول على ما قاله ابن كيسان : ما صحبت قوماً بعد قومي ؛ فذكرت لهم

٥٤ — البيت لزياد بن منقذ في خزانة الأدب ٢٥٠/٥ ، ٢٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٧١/١ ، وشرح

ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٩٢ ، وشرح شواهد المغني ١٣٥/١ ، ١٣٧ ، ٤٢٨ ، وشرح المفصل ٢٦/٧ ،

والشعر والشعراء ٧٠١/٢ ، ومعجم الشعراء ص ٤٠٩ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/١ ، ولبدن بن سعيد

أخي زياد (أو المرار) في الأغاني ٣٣٠/١٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/١ ، وتخليص الشواهد

ص ٨٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨ ، وشرح الأشموني ٥١/١ ، ومغني اللبيب ١٤٦/١ .

٥٥ — البيت للفرزدق في ديوانه ٢١٤/١ ، وخزانة الأدب ٢٨٨/٥ ، ٢٩٠ ، والسرر ٩٨/١ ، والمقاصد

النحوية ٢٧٤/١ ، ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، ولم أقع عليه في ديوانه ،

ولأمية أو للفرزدق في تخليص الشواهد ص ٨٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٩/٢ ، والأغاني

٣٢٣/١٠ ، والإنصاف ٦٩٨/٢ ، وأوضح المسالك ٩٢/١ ، وتذكرة النحاة ٤٣ ، وشرح ابن عقيل

١٠٨ ، ١٠١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨ ، ومعجم الهوامع ٦٢/١ .

قومي ؛ إلا بالغوا في الثناء عليهم ، حتى يزيّدوا قومي حباً إليّ ، ويدل عليه أنه وجد في أصل قصيدته :

لَمْ أَلَقْ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَلْخَبِّرُهُمْ إِلَّا

إلى آخره . و « هم » الأولى مفعول أول ليزيد ، و « حباً » مفعوله الثاني ، و « هم » الثانية ، آخر البيت : فاعل يزيد ، والأصل : يزيّدون ، فعدل عن الواو إلى هم للضرورة . وقال ابن مالك : « الأصل : إلا يزيّدون أنفسهم ، فحذف المضاف ، وفصل ضمير الفاعل » . قال الموضح في المعنى : وحامله على ذلك ظنّه أن الضميرين لمسمّى واحد ، وليس كذلك ، فإن مسمى « الواو » المصاحبون ثانياً ، ومسمى « هم » المصاحبون أولاً . ومراعاة : أنه ما يصاحب قومًا بعد قومه فيذكر قومه لهم ، إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حباً إليه ؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم . ويجوز في : « فأذكرهم » النصب في جواب النفي ، والرفع بالعطف على « أصحاب » . قاله الموضح في شرح الشواهد .

و « الباء » في قول الفرزدق : « بالباعث » متعلقة بـ « حلفت » في بيت قبله ^(١) . والباعث : هو الذي يبعث الأموات ويحييهم . والوارث : هو الذي ترجع إليه الأملاك ؛ بعد فناء الملاك . والأموات : إما مجرور بإضافة الباعث والوارث إليه ، على حدّ قولهم ^(٢) : [من المنسرح]

..... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

أو منصوب « بالوارث » ، على أن الوصفين تنازعه ، وأعمل الثاني . وضمنت ؛ بكسر الميم مخففة : بمعنى تضمنت ، أي اشتملت عليهم ، أو بمعنى تكفلت بأبدانهم . والأرض : فاعل « ضمنت » ، و « إياهم » : مفعوله ، والقياس اتصاله ، ولكنه فصل للضرورة . والدهر : الزمان ، و « الدهارير » ؛ بمعنى الشدائد : مضاف إليه . [٥٩/ب]

(١) وهو قوله : (إني حلفت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معمور) . انظر ديوان الفرزدق ٢١٤/١ ، والدرر ٩٩/١ .

(٢) صدر البيت : (يا من رأى عارضاً أسر به) ، وهو للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥ (طبعة الصاوي) ، وخزانة الأدب ٣١٩/٢ ، ٤٠٤/٤ ، ٢٨٩/٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٣ ، والكتاب ١٨٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥١/٣ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٠/١ ، ٢٦٤/٢ ، ٣٩٠ ، وتخليص الشواهد ص ٨٧ ، وخزانة الأدب ١٨٧/١٠ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، والدرر ٩٩/١ ، ووصف المباني ص ٣٤١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٧ ، وشرح الأشموني ٣٦٦/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٢ ، ومغني اللبيب ٣٨٠/٢ ، ٦٢١ .

(و) إذا لم يتأتَّ الاتصال وجب الانفصال ، (مثال ما لَمْ يتأتَّ فيه الاتصال

أن) يرفع الضمير بمصدر مضافٍ إلى المنصوب نحو قوله : [من البسيط]

٥٦ — بَنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ [من البسيط]

أو ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ الْأَمِيرِ إِيَّاكَ » .

فإن قالوا : يجوز : « ضربك الأمير » ، قلنا : ويجوز : « بنصرنا إياكم » فما كان جوابهم فهو جوابنا^(١) .

أو أن يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقاً عند البصريين ، وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين ، نحو : « زيدٌ عمروٌ ضاربُهُ هو » ، أو أن يحذف عامله ؛ كقوله : [من الطويل]

٥٧ — فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

أي فإن ضللت لم ينفعك علمك .

وأن يكون عامله حرف نفي نحو : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة / ٢] وأن يقع بعد

واو المصلحة كقوله : [من الطويل]

٥٨ — فَالَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحَدُو قَصِيْدَةٍ تَكُونُ وَإِيَّاهُمْ بِهَا مَثَلًا بَعْلِي

أو أن يفصله متبوع نحو : ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [المتحة / ١] .

أو أن يلي « إمّا » المكسورة الهمزة المشددة الميم ، نحو : إمّا أنا وإمّا أنت .

أو يلي اللام الفارقة^(٢) ، كقوله : [من الخفيف]

٥٦ — تنمة البيت : (.....) وقد أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا) ، وهو بلا

نسبة في الدرر ١٠٠/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٩/١ ، وجمع الهوامع ٦٣/١ .

(١) في حاشية يس ١٠٥/١ : « قال الزرقاني : والجواب من الجهتين أن الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك ، لا فيما يقع في محل رفع ، ولا في المشترك » .

٥٧ — البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥ ، وخزانة الأدب ٣٤/٣ ، والدرر ١٠٢/١ ، وشرح الأشموني

١٨٨/١ ، وشرح شواهد المغني ١٥١/١ ، والمعاني الكبير ص ١٢١١ ، والمقاصد النحوية ٨/١ ، ٢٩١ ،

وجمع الهوامع ١١٤/٢ ، وبلا نسبة في جمع الهوامع ٦٣/١ .

٥٨ — البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١ ، وخزانة الأدب ١٥/٨ ، ٥١٩ ، والدرر

١٠٣/١ ، ٤٨٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٠ ، والمقاصد النحوية ٢٩٥/١ ، وبلا نسبة في تذكرة

النحاة ص ٤٤ ، وجمع الهوامع ٦٣/١ ، ٢٢٠ .

(٢) أي بين « أن » المخففة من الثقيلة والنافية . انظر الدرر ١٠٤/١ .

٥٩ - إِنَّ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاكَ فَكَمْ رُزِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا

[١٠٦] أو أن يكون مناحي ، نحو : يا إِيَّاكَ ، وبأ أنت .

أو أن ينصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع أن أتحدث رتبته ، نحو : « ظَنَنْتَنِي إِيَّاي » ، وسيأتي .

أو أن (يتقدم الضمير على عامله ، نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة/٤] ، أو) يتأخر عن عامله (يلي إلا) لفظًا ، (نحو : ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾) [يوسف/٤٠] .

أو معنى ، نحو : إِنَّمَا قَامَ أَنَا ، (ومنه قوله) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٦٠ - أَنَا الذَّاكِدُ الْحَامِي الذَّمَّارُ (وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي)

(لأن) [٦٠/١] « أنا » ولي « إلا » في المعنى ، لأن (المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا) ، أو مماثلي في إحراز الكمالات . ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه ؛ فصل الضمير وأخره ، ولو وصله وقال : وإنما أدافع عن أحسابهم ، لصار المعنى : أنه يدافع عن أحسابهم ؛ لا عن أحساب غيرهم . وذلك غير مقصود ، ولا يصحّ حمله على الضرورة ، لأنه كان يصح أن يقال : إِنَّمَا أدافع عن أحسابهم أنا ، على أن يكون « أنا » توكيدًا ، وليست « ما » موصولة ، و« أنا » خبر إن ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ « من » إلى لفظ « ما » ، وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد « إنما » ؛ محمول على أنه لا يرى الحصر بـ « إنما » ، وخولف في ذلك .

والذائد ؛ بذال معجمة أوله ؛ ومهملة آخره : من زاد يذود ؛ إذا منع ، أو من الذود وهو الطرد . يقال : رجل ذائد أي حامي الحقيقة ، والحامي هنا تفسير للذائد ، وهو اسم فاعل من الحماية ، وهي الدفع . والذمار ؛ بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم : وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلّق به . والأحساب : جمع حسب ؛ بفتح السين . « قال شمر : الحسب : الفعل الحسن للرجل ولأبائه ؛ مأخوذ من الحساب ، كأنهم يحسبون مناقبهم

٥٩ - البيت بلا نسبة في الدرر ١/١٠٣ ، والمقاصد النحوية ١/٣٠١ ، وجمع الهوامع ١/٦٣ .

٦٠ - البيت للفرزدق في ديوانه ٢/١٥٣ ، وتذكرة النحاة ص ٨٥ ، والجنى السداني ص ٣٩٧ ، وخزانة الأدب ٤/٤٦٥ ، والدرر ١/٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧١٨ ، ولسان العرب ١٥/٢٠٠ (قلا) ، والمختسب ٢/١٩٥ ، ومعاهد التنقيص ١/٢٦٠ ، ومغني اللبيب ١/٣٠٩ ، والمقاصد النحوية ١/٢٧٧ ، ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١١١ ، ١١٤ ، ٢٤٢/٧ ، وأوضح المسالك ١/٩٥ ، ولسان العرب ١٣/٣١ (أنن) ، وجمع الهوامع ١/٦٢ ، وتاج العروس (ما) .

ويعدونها عند المفخرة، فالحسب؛ بالسكون: العدد، وبالتحريك: الشيء المحدود على القياس في مثله». انتهى. قاله التجاني في تحفة العروس^(١).

(ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة، وهي أنه إذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله (مسألتان)، يجوز فيهما الانفصال مع تأتى الاتصال، وهما المشار إليهما في النظم بقوله:

٦٤ — وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْهُ الْخُلْفِ انْتَمَى

٦٥ — كَذَلِكَ خِلْتَنِيهِ

(إحداهما)؛ وهي الأولى في النظم: (أن يكون عامل الضمير) الجائز [٦٠/ب] فيه الاتصال والانفصال، (عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه)، وهو مراد الناظم بقوله:

٦٦ — وَقَدَّمَ الْأَخْصَصُ فِي اتِّصَالِ

(وليس) المقدم [١٠٧] (مرفوعاً)، بأن كان منصوباً أو مجروراً، (فيجوز) حينئذ في الضمير الثاني (الوجهان) المتقدمان، وهما: الاتصال نظراً إلى الأصل؛ والانفصال هرباً من توالي اتصاليين في فضلتين. (ثم إن كان العامل) في الضميرين المذكورين (فعلاً غير ناسخ)، كما في باب «أعطى»، (فالوصل أرجح) لكونه الأصل، ولا مرجح لغيره، ولذلك اقتصر عليه سيويوه^(٢) (كاهاء من) قولك لشخص في عبد: (سَلْنِيهِ) أو مَلَكْنِيهِ، وكالكاف من قولك لعبدك: «زَيْدٌ سَأَلْنِيكَ»، ويجوز على مرجوح: سَلْنِي إِيَّاهُ وَمَلَكْنِي إِيَّاهُ وَسَأَلْنِي إِيَّاكَ وَلَكُونِ الْمَوْصِلُ أَرْجَحُ لَمْ يَأْتِ التَّنْزِيلُ إِلَّا بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة/١٣٧]، ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ هَاهُنَا﴾ [هود/٢٨]، ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْ هَا﴾ [محمد/٣٧]، كل ذلك من الوصل. (ومن الفصل) قوله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ)^(٣)، ولو وصل لقال: «مَلَكَكُمْ هُمْ»، ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات، (وإن كان) العامل في الضميرين (اسماً)، وكان أول الضميرين مجروراً، (فالفصل أرجح)، لاختلاف محلي الضميرين، سواء أكان الاسم العامل مصدراً، (نحو: عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إِيَّاهُ)، فـ «حُبٌّ»: مصدر مضاف إلى فاعله؛

(١) تحفة العروس ص ٥٧، باب تغيير الرجل لنطقه.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٩.

وهو ياء المتكلم ، و«إيَّاهُ» : مفعوله . هذا من الفصل ، (ومن الوصل قوله) في الحماسة : [من المتقارب]

٦١ — لَئِنْ كَانَ حُبُّكَ لِي كَإِذَا (لَقَدْ كَانَ حُبُّكَ حَقًّا يَقِينًا)

اللام في « لئن » : موطئة للقسم ، [٦١/١] وفي « لقد » : جواب القسم ؛ هذا هو المعتمد ؛ ولا التفات لغيره ، وفي « لي » تقوية لعمل المصدر في مفعوله ؛ لكونه فرعاً عن الفعل في العمل ، و« حبك » الأول ، بغير ياء ، و« الكاف » : مضاف إليها من إضافة المصدر إلى فاعله ، و« حببك » الثاني ، بالياء ، وفيه الشاهد ، فإنه أتى معه الضمير الثاني ، وهو « الكاف » متصلاً ، ولو فصله لقال : « حُبِّي إياك » ، أو كان الاسم العامل اسم فاعل ، نحو : « عجبْتُ من المولىك إيَّاهُ » ، ومن الوصل قوله : [من البسيط]

٦٢ — لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللَّهِ إِنْ أَدَى وَاقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكَ مُؤْمُونًا
فَأَتَى بِالْضَمِيرِ الثَّانِي مُتَصلاً ، ولو فصله لقال : وَاقِيكَ اللَّهُ إيَّاهُ .

(وإن كان) العامل في الضميرين (فعلاً ناسخاً) من باب ظنٍّ (نحو : خِلْتَنِيهِ ، فالأرجح عند الجمهور الفصل) ، لأنه خبر في الأصل ، وحق الفصل قبل وجود الناسخ ، فيترجح بعله ، وهو المراد بقول الناظم :

٦٥ — غَيْرِي إِخْتَارَ الْإِنْفَصَالَا

(كقوله) : [من البسيط]

٦٣ — (أَخِي حَسِبْتُكَ إيَّاهُ) وَقَدْ مُلِئْتُ أَرْجَاءً صَدْرَكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ

[١٠٨] أخِي : مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك ، أو مبتدأ وما بعده خبره ، على الوجهين في الاشتغال ، لا منادى سقط منه حرف النداء ، لفساد المعنى . والأرجاء : النواحي ، جمع رجا كعصا ، والأضغان : جمع ضغن ؛ بكسر الضاد المعجمة ؛ وهو : الحقد . والإحْن : بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة ؛ جمع إحنة ؛ بكسر الهمزة وسكون الحاء ؛ وهو :

٦١ — البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٧/١ ، وشرح الأشموني ٥٢/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٣/١ ، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي ص ٩٦٢ ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

لئن كنت أوطأتني عشوة لقد كنت أصفيتك الود حيناً
وما كنت إلا كذي هزرة تبدّل غثاً وأعطى سميماً

٦٢ — البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣٠٨/١ .

٦٣ — البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١ ، وشرح الأشموني ٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٦/١ .

الحقد أيضًا ؛ فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر . والشاهد في « حسبتك إليه » ،
حيث فصل الضمير الثاني ، (و) الأرجح (عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل) ،
وقد صرح بذلك الناظم فقال :

٦٥ — واتصّالا اختار.....

وحجته أن الأصل الاتصال ، وقد أمكن ، وجاء به التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ
اللَّهُ ﴾ [الأنفال/٤٣] ، وورد به الشعر (كقوله) : [٦١/ب] [من البسيط]

٦٤ — (بُلُغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالَكُهُ) إِذْ لَمْ تَزَلْ لَاكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

المسألة (الثانية) من المسألتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة (أن يكون)
الضمير (منصوبًا بكان أو إحدى أخواتها) ، سواء أكان قبله ضمير أم لا^(١) ، وبذلك
فارقت المسألة الأولى ، (نحو : الصديق كنته ، أو كانه زيد) ، فيجوز في الهاء الوجهان ،
الاتصال والانفصال ، (وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور) في الترجيح في نحو :
« خَرَلْتَنِيهِ » فالأرجح عند الجمهور الفصل ، وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل^(٢) ،
وتوجيههما ما سبق ، وكلاهما ورد ، (ومن ورود الوصل الحديث) ، وهو قوله ﷺ لعمر
ﷺ لَمَّا طَلَبَ أَنْ يَقْتُلَ ابْنَ صَيَادٍ حِينَ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ الدِّجَالُ : « (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ)
وإن لا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قتله »^(٣) . (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبد الله
ابن أبي ربيعة المخزومي : [من الطويل]

٦٥ — (لَيْنٌ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بُعْدُنَا عَنْ الْعَهْدِ) وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسألة الأولى ، فقال : (ولو كان الضمير
السابق في المسألة الأولى مرفوعًا وجب الوصل نحو : ضربته) ، ولا يجوز : ضربتُ إليه

٦٤ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٠٠ ، وشرح الأشموني ١/٥٣ ، والمقاصد النحوية ١/٢٨٧ .

(١) يشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف ، وإلا فيجب الفصل ؛ كما يفهم من قول الناظم :

وقدّم الأخص

(٢) انظر المقتضب ٣/٩٨ ، وشرح التسهيل ١/١٥٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩ .

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز ، باب ٧٨ : إذا أسلم الصبي فمات . . . برقم ١٢٨٩ ، وأخرجه مسلم في

الفتن وأشرط الساعة ، باب : ذكر ابن صياد ، رقم ٢٩٣٠ ، ٢٩٣١ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم

ص ٣٩ ، وشرح الأشموني ١/٥٣ .

٦٥ - البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤ ، وتخليص الشواهد ص ٩٣ ، وخزانة الأدب ٥/٣١٢ ،

٣١٣ ، وشرح المفصل ٣/١٠٧ ، والمقاصد النحوية ١/٣١٤ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٠٢ ،

وشرح ابن الناظم ص ٤٠ ، وشرح الأشموني ١/٥٣ ، والمقرب ١/٩٥ .

لما تقدم ، (ولو كان الضمير المتقدم) على الضمير الثاني (غير أعرف) ، أي غير أخص ، (وجب الفصل) ، لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخص ، فمع تقديم غير الأخص يجب الانفصال ، وهذا معنى قول الناظم :

٦٦ — وَقَدَّمْنِ مَا شِئْتَ فِي أَنْفِصَالِ

(نحو : أعطاه إياك ، أو) أعطاه (إياي) ، فإن كلاً من ضميري المخاطب والمتكلم أخص [١/٦٢] من ضمير الغائب ، (أو أعطاك إياي) ، لأن ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب ، وأما قول عثمان رضي الله عنه : « أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا » ^(١) فنادر ، والأصل : أراهم الباطل إياي شيطاناً ، والمعنى : أرى الباطل القوم أنني شيطان . وأجاز المبرد ^(٢) وكثير من [١٠٩] القدماء تقديم غير الأخص مع الاتصال نحو : أعطيتهموك ، ولكن الانفصال عندهم راجح ، (ومن ثم) بفتح التاء المثناة ، أي من هنا ، أي من أجل أنه يجب الفصل إذا تقدم غير الأعرف (وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة) ؛ بأن يكونا متكلم أو مخاطب أو غائب ، لأنه يصلق أن المتقدم منهما غير أعرف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٧ — وَفِي اتِّحَادِ الرُّبَّةِ الزَّمُ فَصْلاً

وذلك (نحو) قول العبد لسيده : (مَلَكْتَنِي إِيَّاي ، و) قول السيد لعبده : (مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ ، و) قول السيد إذا أخبر شخصاً أنه مَلَكَ عبده نفسه : (مَلَكْتُهُ إِيَّاهُ) ، أن شرط جواز الاتصال تقدم الأخص ، (وقد يباح الوصل ؛ إن كان الاتحاد في) ضميري (الغيبة ، واختلف لفظ الضميرين) تذكيراً وتأنياً ، وإفراداً وتشنيةً وجمعاً ، وهو مراد الناظم بقوله :

٦٧ — وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاً

وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله) : [من الطويل]

٦٦ — لَوَجْهِكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ (أَنَا لَهُمَا هُؤُلَاءُ قَفْوُ أَكْرَمٍ وَالسِّدِّ) ^(٣)

بسط ؛ بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره في المجرور باللام قبله . وبهجة ؛ بمعنى

(١) من شواهد شرح ابن عقيل ١٠٦/١ .

(٢) انظر رأي المبرد في شرح المفصل ١٠٥/٣ .

٦٦ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٥/١ ، وتحليص الشواهد ص ٩٧ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠ ، والدرر ١٠٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢ ، وشرح الأشموني ٥٤/١ ، والمقاصد النحوية ٣٤٢/١ ، وجمع الهوامع ٦٣/١ .

(٣) في ط : (وارد) مكان (والد) .

حسن وسرور : معطوف على بسط . وأنال : فعل ماضٍ متعدٍّ لاثنيين ؛ أولهما : ضمير التثنية الراجع إلى بسط وبهجة ؛ وثانيهما : ضمير المفرد الراجع إلى الوجه ، وأتى به متصلاً ، والأكثر : « أنالهما إليه » بالانفصال [٦٢/ب] وقفو ؛ بمعنى اتباع : فاعل « أنال » . وأكرم : مضاف إليه .

واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم ؛ وضميري المخاطب ، فإنه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور ؛ لاتحاد مدلولي الضميرين ، فلا يقال : علمتاني ، ولا : علمتينا ، ولا : ظننتكما ، وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما ، نحو : جارية زيد أعطيتها وأعطيتهوها ، واحترز باختلاف لفظ الضميرين من أن لا يختلف لفظهما ، فلا بد من الفصل ، نحو : مال زيد أعطيته إيَّاه .

(فصل ———— ل)

قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الإعراب (أن يساء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محل النصب والخفض) ، فتنصب بواحد من ثلاثة : فعل واسم فعل وحرف ، وتخفّض بواحد من اثنين : حرف واسم ، وهذه العوامل على قسمين : ما تمتنع معه نون الوقاية ، وما تلحقه ، فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال : وجوب وجواز بتساوي رجحان الثبوت ورجحان التّرك ، (فإن نصّبها فعل أو اسم فعل أو ليت ، وجب قبلها نون الوقاية) ؛ لتقي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله ، وهو الكسر الشبيه بالجـر ، ولتقي ما بني على الأصل [١١٠] وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل . (فأما الفعل فنحو : دعاني) في الماضي ، (و : يكرمني) في المضارع ، (و : أعطني) في الأمر ، وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية ، (وتقول) فيما تردّد بين الفعلية والحرفية : (قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني) ، بنون الوقاية (إن قدّرتْهُنَّ أفعالاً) ، فإن قدرتهن أحرف جر و « ما » زائدة ؛ أسقطت النون ، [١/٦٣] وتقدير الفعلية هو الراجع ، فتثبت النون ، (قال) : [من الطويل]

٦٧ — (تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي) بكلّ الذي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ

والندامى : جمع ندمان ، وهو نديم الرجل في الشرب ، مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ « تُمَلِّ » ، ومولع ؛ بفتح اللام ؛ بمعنى : مغرّى ، خبر « إن » ، والمعنى : تُمَلِّ الندامى مللاً مجاوزاً إلى غيري ، وأما أنا فلا أُمَلِّ ؛ فإنني مغرّى بكل ما يهواه نديمي . (وتقول) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والأصح الفعلية ، (ما أفقرني إلى عفو الله ، وما أحسنني إن اتقيت الله) ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والمثال الأول شاذ ، والثاني منقاس .

(و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية ، والأصح الفعلية : قام القوم ليسني ، (قال بعضهم) وقد بلغه أن إنساناً يهدده : (عليه رجلاً لَيْسَنِي) ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ^(١) . ف « عليه » : اسم فعل بمعنى الأمر ، و « رجلاً » : مفعول به ،

٦٧ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٠٧ ، والجنى الداني ص ٥٦٦ ، وجواهر الأدب ص ٣٨٢ ، والدرر ١/٥٠١ ، وشرح الأشموني ١/٢٣٠ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٢ ، وشرح التسهيل ٢/٣٠٧ ، والمقاصد النحوية ١/٣٦٣ ، ٣/١٣٤ ، وجمع الهوامع ١/٢٣٣ .

(١) الكتاب ٢/٣٩٥ ، واستشهد به ابن الناظم في شرحه ص ٣٩ .

و«ليس»: فعل ماضٍ؛ واسمه مستتر فيه عائد على رجل، وباء المتكلم خبره، (أي ليلزم رجلاً غيري)، وهذا مبني على جواز إغراء الغائب، وهو شاذ؛ لأنه ليس أمره بفعل وضع للأمر، بل بفعل مقرون بلام الأمر، كما أن النهي بفعل مقرون بـ«لا»، فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي؛ لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الأمر، لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس، فلا ينبغي أن ينوب عنهما الاسم. وما ذكره من لزوم النون في نحو: «ما أحسنني» هو قول البصري، وهو مبني على أن «أفعل» في التعجب فعل ماضٍ، (وأما [٦٣/ب] تجويز الكوفي: ما أحسنني) بحذف نون الوقاية سماعاً؛ كما في شرح الكافية^(١) (فمبني على قوله: أن أحسن، ونحوه) في الوزن من أفعال التعجب (اسم)، بدليل تصغيره، سمع ما أحسنه، ورد بأن التصغير فيه شاذ، وأما تجويز بعضهم «ليسي» بحذف نون الوقاية من «ليس» لجموده، فلا يعول عليه، (وأما قوله) وهو رؤية: [من الرجز]

٦٨ — عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ (إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي)

[١١١] بغير نون؛ (فضرورة أشار لها الناظم بقوله:

٦٨ — (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ)

والعديد: كالعدد، يقال: هم عديد الثرى، أي عدد الثرى. والطيس: بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة: الرمل الكثير، وليس: فعل ماضٍ؛ واسمه مستتر فيه وجوباً عائد على البعض المفهوم من القوم، وباء المتكلم المتصلة به: خبره، وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقاً، هو ما أشار إليه الناظم بقوله:

٦٨ — وَقَبْلَ يَا النَّفْسَ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونٌ وَقَايَةٌ.....

(١) شرح الكافية لابن جماعة ص ٢٤٢.

٦٨ — الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٥، واللسان ١٢٨/٦ (طيس)، وخزانة الأدب ٣٢٤/٥، ٣٢٥، والدرر ١٠٥/١، ٥٠٣، وشرح التسهيل ١٣٦/١، وشرح شواهد المغني ٤٨٨/٢، ٧٦٩، والمقاصد النحوية ٣٤٤/١، وتهذيب اللغة ٧٤، ٢٨/١٣، وتاج العروس ٢١٩/١٦ (طيس)، وكتاب العين ٢٨٠/٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٨/١، وتخليص الشواهد ص ٩٩، والحنى السداني ص ١٥٠، وجواهر الأدب ص ١٥، وخزانة الأدب ٣٩٦/٥، ٢٦٦/٩، وسر صناعة الإعراب ٣٢/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤٠، وشرح الأشموني ٥٥/١، وشرح ابن عقيل ١٠٩/١، وشرح المفصل ١٠٨/٣، ولسان العرب ٢١١/٦ (ليس)، ومغني اللبيب ١٧١/١، ٣٤٤/٢، وجمع الهوامع ٦٤/١، ٢٣٣ وجمهرة اللغة ص ٨٣٩، ٨٦١، ومقاييس اللغة ٤٣٦/٣، وأساس البلاغة (ليس).

(وأما نحو : ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ [الرمر/٦٤] ، و : ﴿ أَتَحَاجُونِي ﴾ [الأنعام/٨٠] بتخفيف النون في قراءة نافع^(١) ، (فالصحيح) عند سيبويه (أن المحذوف نون الرفع) ، والمذكور نون الوقاية^(٢) ، واختاره ابن مالك^(٣) ، لأن نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الأمثال في نحو : ﴿ لَتَبْلُوُنَّ ﴾ [آل عمران/١٨٦] ، ولغير ذلك نحو قوله : [من الرجز]

— ٦٩ — أبيتُ أسري وتبييتي تذلُكي

ولا نون الرفع نائبة عن الضمة ، والضمة تُحذف تخفيفاً في قراءة أبي عمرو^(٤) نحو : ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ [البقرة/٦٧] ، فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الأصل ، وقيل : المحذوف نون الوقاية ، وجزم به الموضح في شذوره ، وأسقطه من شرحه ، وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي [١/٦٤] وابن جني وأكثر المتأخرين^(٥) ، واستدلوا له بأوجه : أحدها : أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستتقال ، فكانت أولى بالحذف . وثانيها : أن نون الرفع علامة الإعراب ، فالحفاظة عليها أولى . وثالثها : أن نون الرفع لعامل ، فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه . (وأما اسم الفعل) المزيد على النظم (فبحو دراكني وتراكني) بكسر الكاف فيهما ، (وعليكني) بفتحها ، فالأول (بمعنى : أدركني) بقطع الهمزة ، (و) الثاني (بمعنى : اتركني ، و) الثالث بمعنى : (الزمني) بوصل الهمزة فيهما ، (وأما : ليت) المشار إليها بقول الناظم :

(١) انظر قراءة ابن نافع في الإتحاف ص ٢١٢ ، ٣٧٦ ، والنشر ٢/٢٥٩ ، ٣٦٣ .

(٢) في الكتاب ٣/٥١٩ : (بلغنا أن بعض القراء قرأ : « أتَحَاجُونِي ») .

(٣) شرح التسهيل ١/١٣٧ .

٦٩- الرجز بلا نسبة في الارتشاف ١/٤٢٠ ، والأشباه والنظائر ١/٨٢ ، ٣/٩٥ ، وخزانة الأدب ٨/٣٣٩ ،

٣٤٠ ، ٤٢٥ ، والخصائص ١/٣٨٨ ، والدرر ١/٧٠ ، ووصف المباني ص ٣٦١ ، وشرح التسهيل

١/٥٢ - ٥٣ ، ولسان العرب ١٠/٤٢٦ (ذلك) ، ١٢/٢٣٧ (ردم) ، والمحاسب ٢/٢٢ ، وجمع

الهوامع ١/٥١ .

(٤) الرسم المصحفي : ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ ، وقرأها أبو عمرو بتسكين الراء . انظر الإتحاف ص ١٣٦ .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ١/٤٢٠ : (إذا اجتمعت « نون الرفع » مع نون الوقاية ، نحو : هل

تضرباني ، وهل تضربونني ، وهل تضربيني ؛ فيجوز إثباتها ، وإدغام نون الرفع في نون الوقاية وحذف

إحداهما ، فمذهب سيبويه أن المحذوفة نون الرفع ؛ وإليه ذهب أكثر المتأخرين ، وذهب الأخفش والمبرد

وعلي بن سليمان وأبو علي وابن جني إلى أن المحذوفة نون الوقاية . وانظر الكتاب ٣/٥١٩ .

٦٩ — وَلَيْتَنِي فَشَا.....
(فنحو : « يَالَيْتَنِي قَدَمْتُ لِحَيَاتِي ») [الفجر/٢٤] .

وإنما وجبت النون مع « ليت » لقوة شبهها بالفعل ، لكونها تغير معنى الابتداء ، ولا تعلق ما بعدها بما قبلها .

(وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره ، وما قاله بحيرا الراهب في شأنه : [من الوافر]

٧٠ — (فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمُ) وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوْلَهُمْ وَلَوْ جَا

بإسقاط نون الوقاية من « ليتني » ، (فضرورة عند سيبويه) ، لأنه يوجب « ليتني » بإثبات نون الوقاية .

(وقال الفراء : يجوز) اختيار (ليتني) بإثبات النون ، (وليتي) بحذفها ، (وإن نَصَبَهَا لَعَلَّ) المشار إليه في النظم بقوله :

٦٩ — وَمَعَ لَعَلِّ اعْكِسْ.....

(فالحذف) لنون الوقاية (نحو : « لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ » [غافر/٣٦] أكثر من الإثبات) لها ، (كقوله) وهو حاتم بن عدي الطائي ، وقيل حطائط بن يعفر أخو الأسود [٦٤/ب] النهشلي يخاطب امرأة عدلته على إنفاقه ماله : [من الطويل]

٧١ — (أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي) أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَخِيلًا مُخْلَدًا

والمعنى : أريني جوادًا مات لأجل الهزل ، أو بخيلًا مُخْلَدًا لم يمت لعلني أرى ما ترين ، وحاصله أن إنفاق المال لا يمت الكريم لهزاله ، ولا إمساكه يُخْلَدُ البخيل في الدنيا .
(و) إثبات النون في « لعلني » (هو أكثر من) حذفها في (ليتني ، وغلط ابن الناطم)

٧٠ — البيت لورقة بن نوفل في المقاصد النحوية ٣٦٥/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٠ .

٧١ — البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢١٨ ، ولحطائط بن يعفر في خزانة الأدب ٤٠٦/١ ، وسمط السلافي ص ٧١٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٣٣ ، وشرح المفصل ٧٨/٨ ، والشعر والشعراء ٢٥٤/١ ، ولحاتم أو لحطائط في المقاصد النحوية ٣٦٩/١ ، ولهما أو لدريد في لسان العرب ٤٧٤/١١ (علل) ، ولهم أو لمعن بن أوس في لسان العرب ٣٤/١٣ (أنن) ، ولمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٢/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٣٦/١ .

في شرح النظم في النقل ، (فجعل ليتني نادراً)^(١) ، مع أنه ضرورة عند سيبويه^(٢) كما تقدم ،
(و) جعل (لعلني ، ضرورة) مع أنه نادر^(٣) ، بل كثير ، كما تقدم . وهو في الأولى تابع
لأبيه في قوله :

٦٩ — وَلَيْتِي نَدْرًا

ومخالف له في الثانية ؛ وفي قوله :

٦٩ — وَمَعَ لَعَلٍّ أَعْكِسُ

وإنما كان الأكثر ، وفي « لعل » التجرد لأنها شبيهة بحروف [١١٢] الجر في تعليق
ما بعدها بما قبلها ، كما في قولك : « تُبْ لعلك تُفْلِح »^(٤) ، بخلاف « ليت » فإنها شبيهة
بالفعل في تغيير معنى الابتداء ؛ وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها (وإن نصبتها بقية أخوات
لَيْت وَلَعْل) ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦٩ — وَكُنْ غَيْرًا

٧٠ — فِي الْبَاقِيَّاتِ

(وهي إن) المكسورة ، (وأن) المفتوحة ، (ولكن ، وكأن ، فالوجهان) على
السواء ، فالإثبات نظراً إلى شبهها بالأفعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف ؛ نظراً
إلى كراهية اجتماع الأمثال ، فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الأمران ؛ (كقوله)
وهو قيس بن الملوح : [من الطويل]

٧٢ — (وإني على ليلي لزار وإنسي) على ذاك فيما بيئنا مُسْتَدْرِمَهَا

(١) قال ابن الناظم في شرح الألفية ص ٤٣ - ٤٤ : « إذا نصب « الياء » الحرف ، أعني « إن » أو
إحدى أخواتها ففيه تفصيل ، فإن الناصب إن كان « ليت » وجب إلحاق النون ، نحو : « يا ليتني كنت
معهم » [النساء / ٧٣] ولم تترك إلا فيما ندر من نحو قوله : [من الوافر]
كمنية جابر إذ قال ليتني أصادفه وأفقد بعض مالي
..... واستأثرت « ليت » بلزومها في الغالب إلحاق النون قبل ياء المتكلم تنبيهاً على مزيتها على
أخواتها في الشبه بالفعل » :

(٢) في الكتاب ٣٦٩/٢ - ٣٧٠ : « قد قال الشعراء : « ليتني » إذا اضطروا ، كأنهم شبهوه بالاسم حيث
قالوا الضاربي والمضمر منصوب » .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٣ .

(٤) هذا القول ذكره ابن الناظم في شرحه ص ٤٤ .

٧٢ - البيت لمجنون ليلي في ديوانه ص ١٩٨ ، ولسان العرب ٢١٣/١٢ (دوم) ، والمقاصد النحوية
٣٧٤/١ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٥٦/١٤ (زري) .

فأتى مع « إن » بنون الوقاية ؛ وجردّها منها أولاً . و« زار » خبر « إن » وهو بزاي ثم راء : منقوص من زَرَيْتُ عليه زراية إذا عتبت عليه . والمعنى : وإني لعاتب على ليلي ، وإني مستديهما على ذلك العتب ، وكقول امرئ القيس : [من الطويل]

٧٣ — كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَادًا لِلنَّيِّ
 ويجوز « كأنني » وكقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنِّي أَرَأَيْتُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴾ [هود/٢٩]

وكقول الشاعر : [من الطويل]

٧٤ — وَلَكِنِّي عَنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

(وإن خفضها حرف : فإن كان) ذلك الحرف (من ، أو عن ، وجبت النون)

قبل ياء المتكلم ، محافظة على بقاء السكون ، لأنه الأصل في البناء ، (إلا في الضرورة) ، فلا تلحقها النون ، وإلى ذلك أشار بقوله في النظم :

٧٥ — واضطراراً خَفَّفَا مَنِي وَعَنِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

(كقوله) : [من المديد]

٧٥ — (أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنْي)

بتخفيف نون « من » و« عن » . وقيس هو ابن عيلان ؛ بالعين المهملة ؛ واسمه الثَّاسُ ؛ بفتح النون وسكون الهمزة وبالسین المهملة ؛ ابن مضر بن نزار ، واسم أخيه اليأس ؛ بالياء المثناة تحت .

٧٣- عجز البيت : (ولم أتبطن كاعباً ذات خلخال) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٥ ، ولسان العرب ٥٧/١٣ (بطن) ، وتهديب اللغة ٣٧٦/١٣ ، وتاج العروس (خلل) (بطن) ، وأساس البلاغة (بطن) . صدر البيت : (يلوموني في حب ليلي عواذلي) ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨/٤ ، والإنصاف ٢٠٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٥٧ ، والجني الداني ص ١٣٢ ، ٦١٨ ، وجواهر الأدب ص ٨٧ ، وخزانة الأدب ١٦/١ ، ٣٦٣، ٣٦١/١٠ ، والدرر ٢٩٥/١ ، ووصف المباني ص ٢٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٣٨٠/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٣ ، وشرح الأشموني ١٤١/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٨ ، ٦٤ ، وكتاب اللامات ص ١٥٨ ، ولسان العرب ٣٩١/١٣ (لكن) ، ومغني اللبيب ٢٣٣/١ ، ٢٩٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٢ ، وجمع الهوامع ١٤٠/١ .

٧٥- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩٠/١ ، وأوضح المسالك ١١٨/١ ، وتخليص الشواهد ١٠٦ ، والجني الداني ١٥١ ، وجواهر الأدب ١٥٢ ، وخزانة الأدب ٣٨١، ٣٨٠/٥ ، ووصف المباني ٣٦١ ، والدرر ١٠٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤ ، وشرح الأشموني ٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ١١٤/١ ، وشرح التسهيل ١٣٨/١ ، وشرح المفصل ١٢٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٥٢/١ ، وجمع الهوامع ٦٤/١ .

(وإن كان) الخافض لياء المتكلم (غير هُما) ، أي غير «من» و«عن» ،
 (امتنعت) نون الوقاية (نحو : لي ، و : بي) مما هو على حرف واحد ، (وفي) بتشديد
 الياء ، مما هو على حرفين ، وعلى مما هو على ثلاثة أحرف ، (وخلاي وعداي وحاشلي)
 بفتح الياء فيهن ، وإنما امتنعت النون في « لي » و« بي » لأنهما مبنيان على الكسر ، وأما
 « في » فلأنه وإن كان مبنياً على السكون فإن سكونه الأصلي لا يزول عند اتصاله بياء
 المتكلم ، بل تدغم الياء في الياء ، وأما « خلاي وعداي وحاشاي » فإن الألف لا تقبل
 التحريك ، ومقتضى هذا التعليل : أن لا تلحقهن نون الوقاية إذا قُدرن أفعالاً ، ولكنهم
 أجزوا باب الفعل مجزئاً واحداً ، وحملوا المعتل على الصحيح ، [٦٥/ب] بخلاف الحروف
 فإنها لا حظ لها في ذلك ، بل تفتح ياء المتكلم بعد الألف ، (قال) الأقيشر واسمه المغيرة
 ابن الأسود ، لقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر : [من الكامل]

٧٦ - (فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيْبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِلَيَّ مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ)

بعين مهملة وذال معجمة ، أي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ، ويقال فيه : مختون ؛ من
 الختان ؛ وهو قطع قلفة الذكر .

(وإن خفضها مضاف ، فإن كان) المضاف (لَدُنْ ، أَوْ قَطْ ، أَوْ قَدْ) مما آخره
 ساكن ، (فالغالب الإثبات) لنون الوقاية محافظة على السكون ، (ويجوز الحذف فيه
 قليلاً) ، لأن « لدن » بمعنى : « عند » ، و« قط » و« قد » : بمعنى حَسِبَ ، و« عند »
 و« حسب » لا يلحقهما النون ، فكذلك ما كان بمعناها عند التحقيق ، (ولا يختص
 الحذف بالضرورة) كما قال ابن مالك ؛ (خلافاً لسيبويه)^(١) لما سيأتي ، (وغلط ابن
 الناظم) في شرح النظم^(٢) ، (فجعل الحذف في « قد » و« قط » أعرف من الإثبات) ،
 والصواب العكس كما مر ، (ومثلهما) أي الحذف والإثبات في : لدن وقط وقد : (﴿ قَدْ
 بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف/٧٦] قرئ مشدداً) على الإثبات ، (ومخففاً) على
 الحذف والتشديد وهو الأكثر ، وقرأ به من السبعة من عدا نافعاً وعاصماً من رواية أبي بكر

٧٦ - البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٤١ ، والدرر ٥٠٠/١ ، ولسان العرب ١٨٢/١٤ (حشا) ،
 وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٩/١ ، والجنى الداني ص ٥٦٦ ، وجواهر الأدب ص ٤٢٦ ، ولسان
 العرب ٥٥١/٤ (عذر) ، ومعجم الهوامع ٢٣٢/١ .

(١) إثبات النون هو الأشهر عند سيبويه ، والحذف ضرورة لا يكون إلا في الشعر . انظر الكتاب ٣٧١/٢ ،
 وشرح المفصل ١٢٤/٣ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٤٤ : « قدي وقطي في كلامهم أشهر من قدي وقطني » .

عنه، والتخفيف هو القليل، وقرأ به نافع وأبو بكر^(١)، (و) روي (في حديث النار) بالإضافة: (قَطْنِي قَطْنِي) بنون الوقاية، (وَقَطْنِي قَطْنِي) بحذفها^(٢)، والنون أشهر حفظاً للبناء على السكون، (وقال) حميد بن مالك الأرقط: [من الرجز]

— ٧٧ (قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْيْنِ قَدِي)

بإثبات نون الوقاية في الأول؛ وحذفها في الثاني؛ ولك أن تقول: لا شاهد فيه على ترك النون، [١/٦٦] ويكون أصله «قد» بإسكان [١١٣] الدال، ثم ألحق ياء القافية لاياء الإضافة؛ وكسر الدال لالتقاء الساكنين؛ لا لمناسبة الياء، قاله الموضح في شرح الشواهد.

وَالْخُبَيْيْنِ: تشية خبيب، بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحلة وسكون الياء آخر الحروف؛ وهو من باب التغليب كالقمرين، وأراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً، وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب، وقيل: هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به، ويروى: الْخُبَيْيْنِ؛ بكسر الباء؛ على إرادة الجمع، وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعباً وابنه خبيياً، وذلك مستفاد من قول الناظم:

٧١ — فِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

وعلم منه أن «قد» و«قط» بمعنى: حسب، لأنهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة، وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة، ولو كانت «قد» حرفاً و«قط» ظرفاً لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلاً.

(وإن كان) المضاف (غَيْرُهُنَّ)، أي غير «لدن وقط وقد» (امتعت) نون

الوقاية، (نحو: أبي وأخي) لعدم السكون.

(١) الإتحاف ص ٢٩٣.

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد برقم ٦٩٤٩، واستشهد به ابن الناطم ص ٤٦، وقال: «يروي

بسكون الطاء وكسرها، مع ياء ودونها، ويروى: قَطْنِي قَطْنِي، وَقَطْنِي قَطْنِي».

٧٧- الرجز لحמיד بن مالك الأرقط في خزنة الأدب ٣٨٢/٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، والدرر

١/١٠٧، وشرح شواهد المغني ١/٤٨٧، ولسان العرب ١/٣٤٤ (خب)، والمقاصد النحوية ١/٣٥٧،

والتنبيه والإيضاح ٢/٤٧، ٥٣، وتاج العروس ٢/٣٣٣ (خب)، ٣٧/٨ (حك)، ولحميد بن ثور

في لسان العرب ٣/٣٨٩ (لحد)، وليس في ديوانه، ولأبي بجدة في شرح المفصل ٣/١٢٤، وبلا نسبة

في الأشباه والنظائر ٤/٢٤١، وأوضح المسالك ١/١٢٠، وتحليص الشواهد ص ١٠٨، ورصف المباني

ص ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ١/١١٥، وشرح ابن الناطم ص ٤٥، والكتاب ٢/٣٧١، ولسان العرب

٣/١٥٥ (حك)، ومغني اللبيب ١/١٧٠، ونوادر أبي زيد ص ٢٠٥، والتنبيه والإيضاح ٢/٤٦،

وتهذيب اللغة ١٤/١٢٤، والإنصاف ١٣١، وسفر السعادة ٧٧٠، وعمدة الحفاظ ٣/٢٧٥ (قدد)

وإصلاح المنطق ٣٤٢، ٤٠١، وأمالى ابن الشجري ١/١٤، ٢/١٤٢، والكمال ١/١٤٤.

(هذا باب العلم)

بفتح العين واللام ، (وهو نوعان : جنسي ؛ وسيأتي) آخر الباب ، (وشخصي ، وهو اسم يُعَيَّن مسماه تعييناً مطلقاً) من غير قيد زائد عليه ، بل بمجرد الوضع والغلبة ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٢ — اسْمٌ يَعَيَّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا

(فخرج بذكر التعيين النكرات) كرجل ، فإنها لا تعين مسمياتها ، وكشمس وقمر ، فإن لفظهما لا يعين [٦٦/ب] مدلولهما من حيث الوضع ، وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في المسمى ، وهو الانفراد في الوجود الخارجي ، (و) خرج (بذكر الإطلاق ما عدا العلم من المعارف ، فإن تعيينها لمسمياتها) ليس تعييناً مطلقاً بل هو (تعيين مقيد) ، إما بقرينة لفظية أو معنوية ، (ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما يعين مسماه مما دامت فيه « أل » ، فإذا فارقت فارقته التعيين) ، ونحو : « الذي » ، إنما يعين مسماه بالصلة ، ونحو : « أنا وأنت وهو » إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة ، فإن « أنت » مثلاً موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب ، فإذا جعل صالحاً لكل [١١٤] شخص من المخاطبين ، فهو غير معرفة مجازاً ، قاله الشاطبي . (ونحو « هذا » إنما يعين مسماه ما دام حاضراً) ، فإذا فارقه الحضور فارقته التعيين .

قال الشاطبي : فإن « ذا » مثلاً وضع لشخص مفرد قريب ، فهو باعتبار الحال والحل معرفة ، وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال ، وحل ذلك الحل غير معرفة . اهـ . (وكذا الباقي) من المعارف ، فنحو « يا رجل » لمعين إنما يعين مسماه بالقصد والإقبال ، ونحو : غلامي ، و غلام زيد ، و غلام هذا ، و غلام الذي قام أبوه ، و غلام الرجل ، إنما يعين مسماه بالمضاف إليه ، فإذا فارقه فارقته التعيين .

(فصل ل)

(و) العَلَم الشخصي (مسمّاه نوعان) :

أحدهما : (أولو العَلَم من المذكّرين ك : جعفر) ، وهو عَلَمٌ منقول عن اسم النهر الصغير لرجل ، وهو أيضاً : أبو قبيلة من عامر ، وهو جعفر بن كلاب [١/٦٧] بن ربيعة بن عامر ، وهم الجعافرة ، (والمؤنثات ك : خِرْنَق) ، بكسر الخاء المعجمة والنون : وهو عَلَمٌ منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة ، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه ، قال أبو عبيدة : وهي خِرْنَقُ بنت هَفَّان من بني سعد بن ضبيعة ؛ رهط الأعشى^(١) اهـ .

(و) الثاني : (ما يؤلف كالقبائل) : جمع قبيلة ، والأحياء : جمع حي ، (ك :

قرن) بفتح القاف والراء : وهو اسم قبيلة من مراد ، أبوهم قَرْنُ بن رَدْمان بن ناجية بن مراد ، وإليه ينسب أويس القرني^(٢) ، ومن قال إنه منسوب إلى قَرْن المنازل ؛ بسكون الراء ؛ كالجوهري فقد سهأ^(٣) . (والبلاد) : جمع بلد ، (كعدن) بفتح العين والبدال المهملتين : عَلَمٌ بلدة بساحل اليمن ، (والخيل) : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإنما له واحد من معناه وهو فرس ، (كلاحق) : عَلَمٌ فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان^(٤) رضي الله عنه ، والبغال : كذلك ، والحمير : كيعفور ، وكلاهما^(٥) كان للنبي صلى الله عليه وسلم ، (والإبل) : اسم جمع (كشدقم) : عَلَمٌ فحل من فحولة الإبل^(٦) ، كان للنعمان بن المنذر ،

(١) نقل هذا القول الزبيدي في تاج العروس ٢٥/٢٣٥ (خرنق) .

(٢) جمهرة أنساب العرب ص ٤٠٧ .

(٣) في معجم البلدان ٣٣١/٤ مادة : قَرْن : « قال الجوهري : قَرْن ، بالتحريك ، ميقات أهل نجد ، ومنسه أويس القرني ، وقال الغوري : هو منسوب إلى بني قَرْن ، وغير الجوهري يقول بسكون الراء » .

(٤) كذا في شرح المفصل ٣٤/١ ، وفي الأغاني ١٧/٢٤٦ أنه اسم فرس لزيد الخيل ، وفي أنساب الخيل ص

٢٢ ، ٣٣ أنه اسم فرس لغني بن أعصر ، وفي معجم الخيل العربية المنسوبة ص ١٨٦ أنه اسم فرس للحسين بن علي بن أبي طالب ، وللحازوق الخارجي ، ولعتيبة بن الحارث ، ولسعد بن زيد .

(٥) أنساب الأشراف ص ٥١١ ، والمعارف ص ١٤٩ ، ورسائل الجاحظ ٢/٢٢٠ .

(٦) شرح المفصل ٣٤/١ .

وإليه تنسب الإبل. الشذمية ، (والبقر) : اسم جنس (كعرار) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الأخيرة : علم بقرة ، وفي المثل : « باءت عرار بكحل »^(١) بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة : علم بقرة أيضا ، وأصل هذا المثل أن عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا ، فباءت كل منهما بالأخرى ، فصار مثلا يضرب لكل مستويين ، (والغنم) : اسم جمع (كهيلة) : علم لعنز لبعض نساء العرب ، (والكلاب) : جمع كلب (كواشق) : علم لكلب . وذكر في النظم سبعة أعلام ، [٦٧ب] وثامنهم علم الكلب ، فقال :

٧٢ — كجعفر وخرنقا

٧٣ — وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق

وفي ذلك موازاة لقوله تعالى : ﴿ ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ﴾ [الكهف/ ٢٢] .

(١) المثل في مجمع الأمثال ٩١/١ ، وجهرة الأمثال ٢٠٣/١ ، ٢٢٦ ، والمستقصى ٢/٢ ، وشرح المفصل ٦٣ ، ٦٢/٤ .

(فصل ل)

وينقسم العَلَم بحسب الوضع (إلى) قسمين :

أحدهما : (مَرْتَجَل) من الارتجال ؛ بمعنى الابتكار ؛ قيل : كأنه مأخوذ من قولهم : ارتجل الشيء : إذا فعله قائماً على رجله من غير أن يقعد ويتروى ، (وهو) في كلام [١١٥] سيبويه على وجهين :

أحدهما : ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي ، قالوا : ولم يأت من ذلك إلا فقعس ، وهو أبو قبيلة من بني أسد ، وهو فقعس بن طريف بن عمرو [بن قُعين]^(١) ابن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ، ولم يستعملوا مادة « فقعس » في غير هذا الموضع .

والثاني : (ما) استعملت مادته ؛ لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية ، بل (استعمل من أول الأمر عِلْماً) ، وهذا الثاني هو الكثير ، ولذلك اقتصر عليه ، (كَأَدَد) : عِلْماً (لرجل) ، وهو أبو قبيلة من اليمن ، وهو : أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حِمير^(٢) . وذكر سيبويه أنه من الودّ ، من مادة « ودد » ، فأصل همزته الواو^(٣) ، واستعملت هذه المادة في الودّ والودود وغيرهما ، (وسعاد) : عِلْماً (لامرأة) ، لم تستعمل هذه البنية في النكرات ، واستعملت مادة « سعد » في السعد والساعد والسعدان ، وغير ذلك . ثم المرتجل قسمان : قياسي وشاذ ، فالقياسي : ما له نظير في أبنية الأسماء ، والشاذ ما لا نظير له فالأول ، نحو : غطفان وعمران وحمدان [١/٦٨] وفقعس وحتتف ، فإن نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنيس ، والثاني ، نحو : محبّب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة .

(١) إضافة من جمهرة أنساب العرب ص ١٩٥ ، ٤٦٦ .

(٢) جمهرة أنساب العرب ص ٣٩٧ .

(٣) نسب هذا القول إلى ابن دريد في لسان العرب ٧١/٢ (أدد) .

(و) إلى (منقول ، وهو الغالب) في الأعلام ، (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، ونقله) إما أن يكون (من اسم) جامد ، والاسم الجامد (إما) أن يكون (لحدث) أي مصدر (كزيد) ، فإنه في الأصل مصدر : زاد يزيد زيداً وزيادة ، (وفضل) : وهو في الأصل مصدر فضل يفضل فضلاً ، (أو) يكون (لعين) أي ذات ، (كأسد) ، فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس ، (وثور) بالثلثة ، فإنه في الأصل الفحل من البقر ، (وإما) أن يكون (من وصف) ، وذلك الوصف (أما الفاعل كحارث) ، فإنه في الأصل اسم فاعل من حرث يحرث ، (وحسن) ، بفتح المهملة ؛ فإنه في الأصل صفة مشبهة من حسن ، (أو لمفعول كمنصور) ، فإنه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي الجرد ، (ومحمد) : فإنه في الأصل اسم مفعول من « حَمَدَ » بتشديد الميم الثلاثي المزيد ، (وإما) أن يكون (من فعل) مجرد عن الفاعل ، وذلك الفعل (إما ماضٍ ، كشمِر) بتشديد الميم : لفرس ، (أو مضارع ، كيشكر) : لرجل ، وهو نوح عليه الصلاة والسلام ، أو أمر كاصمت : لبرية . قال الرضي : وكسر الميم منه ؛ والمسموع في الأمر الضم ؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير لفظها عند النقل . اهـ . وإما أن يكون نقله من حرف ، كما لو سميت رجلاً بواحد من صيغ الحروف ، قاله الفخر الرازي في [١١٦] شرح المفصل ، (وإما) أن يكون (من جملة) ، وتلك الجملة (إما فعلية) فاعلها ظاهر ، (كشاب قرناهل) ، [٦٨/ب] أي ذؤابتا شعرها ، أو فاعلها مضمَر بارز كـ « أطرقا » ^(١) أو مستتر كيزيد من قوله : [من الرجز]

٧٨ — بني يزيد

بضم الدال ، (أو اسمية ؛ كزيد منطلق ؛ وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمسموع) من العرب كما قاله في شرح التسهيل ^(٢) ، (ولكنهم) أي النحلة (قاسوه) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية ، وجعلوه قسيما له ؛ على تقدير التسمية بها ، وما ذكره من

(١) الشاهد على ذلك قوله : [من المتقارب]

(على أطرقا باليات الحيا م إلا الثمام وإلا العصي)

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزنة الأدب ٣١٧/٢ ، وشرح أشعار الهذليين ١٠٠/١ ، وشرح المفصل ٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/١ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٣٣ ، وشرح الأشموني ٦٠/١ .

٧٨ — تمام البيت : (ثبت أحوالي بني يزيد) ، وسيأتي الشاهد بتمامه برقم ٨٠ .

(٢) شرح التسهيل ١١٧/١ .

تقسيم العَلَم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور^(١) ، وهو في ذلك تابع للنظام في قوله :
 ٧٦ — وَمِنْهُ مَنقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ وَدُوَّارٌ تَجَالٍ كَسُوءِ عَادٍ وَأُدَدٌ
 (وعن سيبويه : الأعلام كلها منقولة) ، لأن الأصل في الأسماء التنكير^(٢) ،
 (وعن الزجاج : كلها مرتجلة) ، لأن الأصل عدم النقل ، وما وافق وصفاً أو غيره ؛ فهو
 اتفاقي لا مقصود .

(١) جعل بعضهم العَلَم بالغلبة قسماً ثالثاً ؛ ليس بمنقول ولا مرتجل ، وقال : المنقسم إليهما إنما هو العَلَم
 الوضعي ، وقد يدعى أن تعريفهم المنقول بأنه ما استعمل قبل العلمية في غيرها يشمل هذا القسم . حاشية
 يس ١١٤/١ .
 (٢) الكتاب ٩٧/٢ .

(فصل ل)

(وينقسم) العَلَم باعتبار ذاته (أيضاً إلى مفرد) عن التركيب ، (كـ يزيد) وأد (وهند) وسعد ، (وإلى مركب ، وهو ثلاثة أنواع) ، وذلك أنه :

إما (مركب إسنادي) ، وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، [١١٧]
(كَبْرَقَ نَحْرُهُ ، وشاب قرناها ، وهذا) النوع مبني ، و (حكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به ، قال : [من الطويل]

٧٩ — كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

(وقال) رؤية في حكاية الفعل المسند إلى الضمير المستتر : [من الرجز]

٨٠ — (بُيِّتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدُ) ظَلَمَّا عَلَيْنَا لَهُمْ فَيَدُ

والقوافي مرفوعة ، فلولا أن في « يزيد » ضميراً مرفوعاً على الفاعلية لما رفع « يزيد » على الحكاية ، ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه مفرد غير منصرف ، وممانعه من الصرف [٦٩/٢] العلمية ووزن الفعل .

و « نبئت » : بمعنى أخبرت ، متعدٍ لثلاثة ، أوَّلها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل ، وأخوالي : مفعوله الثاني ، وبني يزيد : عطف بيان عليه ، وجملة « لهم »

٧٩ — البيت للأسدي في لسان العرب ٣٣٣/١٣ (قرن) ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢٧٣/٢ ، والخصائص ٣٦٧/٢ ، وشرح المفصل ٢٨/١ ، والكتاب ٨٥/٢ ، ٢٠٧/٣ ، ٣٢٦ ، ولسان العرب ٥٩٦/١٢ (نوم) ، والكامل ص ٤٩٧ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠ ، ١٢٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٤ ، والمقتضب ٩/٤ ، ٢٢٦ .

٨٠ — الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٢ ، وخرانة الأدب ٢٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٨/١ ، ٣٧٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩ ، وشرح المفصل ٢٨/١ ، ولسان العرب ٢٠٠/٣ (زيد) ٣٢٩ (فدد) ٧٥/٤ (بقر) ، ومجالس ثعلب ٢١٢ ومغني اللبيب ٦٢٦/٢ ، وتهذيب اللغة ٧٤/١٤ ، ومجمل اللغة ٥٥/٤ ، ومقاييس اللغة ٤٣٨/٤ .

فديد» بالفاء : بمعنى صباح ، في موضع المفعول الثالث ، أي فادين ، و« ظلمنا » : مفعول لأجله ؛ وناصبه محذوف تقديره : يصيحون ، و« علينا » : متعلق بذلك المحذوف ، لا بفديد ، لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، ولم يقل : « عليهم » لأن المتكلم يغلب على غيره في إعادة الضمير ، تقول : أنا وزيد فعلنا ، ولا تقول : فعلا ، [١١٨] والجاري على الألسنة : « بني يزيد » بالياء ؛ آخر الحروف أوله ، وقال ابن يعيش : صوابه بالتاء المثناة فوق ، وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التزديدية^(١) اهـ . قيل : ولا يتعين ذلك في البيت إلا أن يريد تزيد ابن جشم بن الخزرج ، أو يزيد بن حلوان بن عمران بن قضاة^(٢) ، فإن كلا من هذين أبو قبيلة ، وهما بالتاء الفوقانية .

(و) إما (مركب مزجي ، وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها) في أن ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء ، ولكل من جزأيه حكم يخصه فحكم الجزء (الأول أن يفتح آخره) ، كما يفتح ما قبل تاء التأنيث ، وينتقل عن الإعراب إلى الجزء الثاني ، لصيرورته كالجزء مما قبله ، كما نقل الإعراب مما قبل تاء التأنيث إليها ، لما صارت كالجزء مما قبلها ، (كعبلبك وحضرموت) لبلدين ، والأصل قبل التركيب بعلم وبك ، وحضر وموت ، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة ، وحكمهما أن يفتح آخر أولهما ، (إلا إن كان ياء فيسكن) ، للثقل بالتركيب [٦٩/ب] والإعلال ، (كمعدي كسرب) ، لرجل (وقالي قلا) لمكان ، وكسر الدال من « معدي » شاذ ، والقياس فتحها ، كمرمى ومسعى ، (وحكم) الجزء (الثاني) منهما (أن يعرب بالضممة) رفعا ، (والفتحة) نصبا وجرا إعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية ، (إلا إن كان) الجزء الثاني (كلمة « ويه » فيبنى على الكسر) في الأشهر عند سيبويه^(٣) ، أما البناء فلأنه اسم صوت^(٤) ، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسيبويه وعمرويه) ، واختار الجرمي أن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، فلا يدخله خفض ولا تنوين . قال أبو حيان : وهو مشكل ، إلا أن يستند إلى سماع ، وإلا لم يقبل ، لأن القياس البناء ، لاختلاط الاسم بالصوت ، وصيرورتهما [١١٩] اسما واحدا : انتهى . وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم :

- (١) في شرح المفصل ٢٨/١ : « وهو تزيد بن حلوان أبو قبيلة معروفة ؛ إليه تنسب البرود التزديدية » .
- (٢) في تاج العروس ١٦٢/٨ « زيد » : (قيل : وصوابه يزيد بن حيدان ، كما نبه عليه العسكري في التصحيح في لحن الخاصة) . وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٤٤٠ .
- (٣) في الكتاب ٣٠١/٣ : « جعلوه في النكرة بمنزلة غاق ؛ متونة مكسورة في كل موضع » .
- (٤) في شرح ابن الناظم ص ٥٠ : « لأن الأصوات لا حظ لها في الإعراب » .

٧٧ — ذا إن بغير وبه تم أعربا
 (وإما) مركب (إضافي وهو الغالب) في الأعلام المركبة ، لأن الأكثر فيها
 الكنى ، وهي مضافة ، (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) ، في أن
 الجزء الأول جار بوجه الإعراب ، والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة ، إلا أن التنوين ملازم
 للسكون ، والمضاف إليه ملازم للجر ، وما قبلهما يختلف بوجه الإعراب ، (كعبد الله) ،
 مما المضاف إليه مجرور بالكسرة ، والمضاف معرب بالحركات ، (وأبي قحافة) مما المضاف
 إليه مجرور بالفتحة ، والمضاف معرب بالحروف ، (وحكمه أن يجري) الجزء (الأول)
 وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعا ونصبا وجرا ، (ويجر) بالبناء للمفعول ،
 بمعنى يخفض الجزء (الثاني) وهو المضاف [٧٠/أ] إليه (بالإضافة) دائما ، وإلى هذه
 الأقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٧٧ — وجملة وما بمزج ركبا ذا إن بغير وبه تم أعربا

٧٨ — وشاع في الأعلام ذو الإضافه

(فصل ل)

(وينقسم) العَلَم (أيضًا إلى اسم وكنية ولقب) ، وهو المشار إليه في النظم

بقوله :

٧٤ — واسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا

(فالكنية : كل مركب إضافي في صدره أب أو أم ، كأبي بكر) بن أبي

قحافة [١٢٠] رضي الله عنهما ، (وأم كلثوم) بنت النبي ﷺ ، زاد الإمام الفخر الرازي في

العَلَم الجنسي : وابن أو بنت ، كابن داية للغراب ، وبنت الأرض للحصاة . انتهى .

(واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو وضعته) ، بفتح الضاد المعجمة ،

والقياس كسرهما ، وإنما فتحت تبعاً للمضارع ، والهاء عوض من الواو ، والوضع : الدنيء

من الناس ، فالرفعة (كزَيْن العابدين) : لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

رضي الله عنهم . (و) الضعة ، نحو : (أنف الناقة) : لقب جعفر بن قريع ، تصغير قرع ،

بفتح القاف وسكون الراء بالعين المهملة ، وهو : أبو بطن من سعد بن زيد مناة ، وسبب

جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه ، فبعثته أمه إلى أبيه ، ولم يبق إلا

رأس الناقة ، فقال له أبوه : شأنك به ، فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يحجره ، فلقب به ،

وكانوا يغضبون من هذا اللقب ، فلما ملحهم الخطيئة بقوله : [من البسيط]

قَوْمٌ هُمْ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ ومن يسوي بأنف الناقة الذنبا^(١)

صار اللقب مدحاً ، والنسبة إليه أنفي ، فمرجع الكنية إلى اللفظ [٧٠/ب] ، وإن أشعرت

(١) البيت للخطيئة في ديوانه ص ١٧ ، وديوان المعاني ٢٧/١ ، ٧٨ ، والاقتضاب ص ٥٣١ ، ولسان

العرب ٣٨٩/١ (ذنب) ، ١٦/٩ (أنف) ، ومحاضرات الأدباء ٢٨٦/٣ ، ومقاييس اللغة ١٤٧/١ ،

وتهذيب اللغة ٤٣٨/١٤ ، ٢٨٤/١٥ ، وتاج العروس ٤٣٧/٢ (ذنب) ، ١٣٤/٤ (كرب) ، ٤٢/٢٣ ،

(أنف) ، وأساس البلاغة (أنف) ، والمعاني الكبير ص ١١٠٦ ، وبلا نسبة في محاضرات الأدباء

٢٩٨/١ ، ٣٣٩/٣ .

بالتعظيم ، ومرجع اللقب إلى المعنى ، (والاسم ما عداهما وهو الغالب ، كزيد وعمرو) ،
وفرق الأبهري في حواشي العصد بين الاسم واللقب ، فقال : الاسم يقصد بدلالته الذات
المعينة ، واللقب يقصد به الذات مع الوصف ، ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو
الإهانة ، (و) إذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالباً ، [١٢١] لأن
الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير إنسان كـ « بطة » فلو قُدِّم لتوهم السامع
أن المراد مسماه الأصلي ، وذلك مأمون بتأخره ، ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح
والذم ، والنعت لا يقيد على المنعوت ، فكذلك ما أشبهه (كزيد زين العابدين) ، أو
أنف الناقة ، وهذا مراد الناظم بقوله :

٧٤ — وَأُخْرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحاً

(وربما يقدم) اللقب على الاسم ، (كقوله) وهو أوس بن الصامت أخو عبادة
ابن الصامت رضي الله عنهما : [من الوافر]

٨١ — (أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو وَجَدِّي) أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

فقدم اللقب وهو « مزيقيا » على الاسم وهو « عمرو » ، ومزيقيا : بضم الميم
وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف : لقب
عمرو ، وعمرو : بلجر ، عطف بيان على مزيقيا ، أو بدل منه ، وسبب جريان هذا اللقب
على عمرو أنه كان من ملوك اليمن ، وكان يلبس كل يوم حلتين ، فإذا أمسى مزقهما ،
كراهية أن يلبسهما ثانياً ، وأن يلبسهما غيره ، ومنذر : أحد أجداده لأمه ، وهو : منذر بن
امرئ القيس بن النعمان ، أحد ملوك الحيرة ، وماء السماء : لقب منذر ، واختلف في سبب
جريانه عليه ، فقليل : لحسن وجهه ، وقيل : إن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها ، واشتهر
المنذر [٧١/١] بلقب أمه ، واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج . وأراد أوس بذلك
أنه كريم الطرفين نسب الجهتين ، (ولا ترتيب بين الكنية وغيرها) من اسم أو لقب ،
فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما ، (قال) أعرابي إخباراً عن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه : [من الرجز]

٨١ — البيت لأوس بن الصامت في المقاصد النحوية ٣٩١/١ ، ولحسان بن ثابت في المستقصى ٢٤٩/١ ،

والدرة الفاخرة ٣١٣/١ ، ولبعض الأنصار في خزنة الأدب ٣٦٥/٤ ، ولسان العرب ٥٤٥/١٣ (موه) ،

وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٧/١ ، وتخليص الشواهد ص ١١٨ ، وشرح الأشموني ٥٨/١ ، ولسان

العرب ٣٤٣/١٠ (مزق) ، ٢٠٨/١٥ (قوا) ، وتاج العروس (مزق) .

٨٢ — (أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ) مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ
فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرٌ

فقدّم الكنية وهي «أبو حفص» على الاسم وهو «عمر»، وسبب إنشاء ذلك أن قائلها قال لعمر رضي الله عنه: إن ناقتي قد نقبت فاحملني، فقال له عمر: كذبت، وأبى أن يحمله، وحلف على ذلك، فأنشده ذلك. يقال: نقب البعير ينقب؛ بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع؛ إذا رق خفه، ودبر البعير: إذا حفي، فكأنه تفسير له، ويقال: فجر، إذا حنث في يمينه، (وقال حسان) بن ثابت يرثي سعد بن معاذ رضي الله عنه: [من الطويل]

٨٣ — (وما اهتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو)

فقدّم الاسم وهو «سعد» على الكنية وهو «أبو عمرو». وأصل هذا البيت أن السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكلحه، فتألم قليلاً ومات منه، فقال رسول الله ﷺ: «اهتز العرش لموت سعد بن معاذ»^(١)، فنظمه حسان رضي الله عنه. وتقول: جاءني أبو عبد الله بطة، وبطة أبو عبد الله. (وفي نسخة من الخلاصة ما) أي شيء، وهو قوله:

٧٤ — وَأُخِّرَنَّ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا

وذلك (يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبي عبد الله [٧١/ب] أنف

الناقة) لأن سوى اللقب يشمل الاسم والكنية، فكأنه قال: وأخر اللقب إن صحب الاسم أو للكنية فالأمر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح. (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك)، بل يجوز [١٢٢] تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها؛ كما تقدم. وفي نسخة أخرى من الخلاصة:

..... وَذَا اجْعَلْ إِذَا اسْمًا صَحِيحًا

فالإشارة بـ «ذا» إلى اللقب وهي أصرح في المراد. ولكن قال المراي: وما سبق

٨٢ — الرجز لرؤية في شرح المفصل ٧١/٣، ولعبد الله بن كيسة أو لأعرابي في خزائن الأدب ١٥٤/٥، ١٥٦، وربيع الأبرار ٢٦٩/١، ولأعرابي في المقاصد النحوية ١١٥/٤، ولسان العرب ٧٦٦/١ (نقب)، ٤٧/٥، ٤٨ (فجر)، وتاج العروس ٣٠١/٤ (نقب)، ٣٠١/١٣ (فجر)، وتهذيب اللغة ٥٠/١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٨/١، وشرح الأشموني ٥٩/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٥، ومعاهد التنصيص ٢٧٩/١، وأساس البلاغة (نقب)، وديوان الأدب ١١١/٢، وكتاب العين ٣٠٧/٨.

٨٣ — البيت لحسان في أوضح المسالك ١٢٩/١، والمقاصد النحوية ٣٩٣/١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٩/١.

(١) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة برقم ٣٥٩٢.

أولى لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية . انتهى . ولك أن تقول : أما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق ، وغير مسلم باعتبار المفهوم ، وأما كونها أولى فممنوع ، لأنها تفهم غير الصواب .

(ثم إن كان اللقب وما قبله) من الاسم (مضافين كعبد الله زين العابدين) ، أو أنف الناقة ، (أو كان الأول مفرداً) عن الإضافة ، (والثاني مضافاً كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة ، (أو كانا بالعكس) بأن كان الأول مضافاً والثاني مفرداً (كعبد الله كرز) ، بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي ، وهو في الأصل ، خرج الراعي ، فالأقسام ثلاثة ، فإن شئت (أتبعث الثاني للأول) في إعرابه ؛ (إما بدلاً) من الأول ؛ بدل كل من كل / (أو عطف بيان) على الأول ، (أو قطعه عن التبعية ؛ إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولاً) به (لفعل محذوف) ، فتقول على الإتيان : جاءني عبد الله زين العابدين ؛ برفعهما ؛ ورأيت عبد الله زين العابدين ؛ بنصبهما ؛ ومررت بعبد الله زين العابدين ؛ بجرهما ؛ وإن شئت قطعت من الرفع [٧٢/١] إلى النصب ، ومن النصب إلى الرفع ، ومن الجر إلى الرفع والنصب ، فالرفع بتقدير : هو ، والنصب بتقدير : أعني ، ولو أظهر لجاز . وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب إتياناً وقطعاً ، إلا أن الكنية لا تكون إلا مضافة ، واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين ، فإن كانا مضافين أو أحدهما مضافاً والآخر مفرداً فتحكمهما ما سبق .

(وإن كانا مفردين كسعيد كرز ، جاز ذلك) المتقدم ، وهو جواز الإتيان والقطع ، (و) جاز (وجه آخر ؛ وهو إضافة الأول إلى الثاني) ، إن لم يمنع مانع ، كما إذا كان الاسم مقروناً بـ « أل » كالحارث قفة ، أو كان اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بـ « أل » كهارون الرشيد ومحمد المهدي ، فلا يضاف الأول إلى الثاني ، نص على ذلك ابن خروف . وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج ، وهو [١٢٣] الصحيح ، والإتيان أقيس ، والإضافة أكثر ، (وجهه البصريين يوجب هذا الوجه) وهو الإضافة ، (و) وجوب الإضافة (يرده النظر) من جهتي الصناعة والسماع ، أما الصناعة فلأننا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه ، بيان الملازمة أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد ، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين ، (و) أما السماع من العرب فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ، ولقبه عينان : (هذا يحيى عينان) ، بغير إضافة ، وإلا لقالوا : عينين

بالياء ، وأجيب [٧٢/ب] عن الأول بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم ، فمعنى « جاءني سعيد كرز » بالإضافة : جاءني مسمى هذا الاسم ، وإنما أول الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم ، لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه ، والمسند إليه إنما هو المسمى ، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ . وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثني الألف مطلقاً ، وإلى وجوب الإضافة في المفردين ، وجواز الإتيان في غيرهما أشار الناظم بقوله :

٧٥ — وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِيفَ حَتَّمًا وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ

وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتي مثله في حال الإضافة على القول بالجواز ، فهو مشترك الإلزام ، فما كان جواز المجيز فهو جواب الموجب .

(فصل لـ)

(والعَلَم الجنسي) الموعود بذكره أول الباب : (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية ، أو) ذي الأداة (الحضورية) ، وبذلك يفارق العَلَم الشخصي . (تقول) في تعيينه ذي الأداة الجنسية : [١٢٤] (أسامة أجراً) ، من الجراءة وهي الشلة ، (من ثعالة ، فيكون) في تعيين الجنس (بمَنْزِلَة قولك : الأسد أجراً من الثعلب ، و«أل» في) الأسد والثعلب (هذين ، للجنس) لا للعهد ، إذ كل منها اسم جنس . (وتقول) في تعيينه تعيين ذي الأداة الحضورية : (هذا أسامة مقبلاً ، فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة (بمَنْزِلَة قولك : هذا الأسد مقبلاً ، و«أل» في) الأسد (هذا ، لتعريف الحضور) المستفاد من الإشارة إلى الجنس . فإن قيل : كيف يقول : «هذا الأسد» [١/٧٣] مشيراً إلى واحد بعينه ؛ وأنت تعني الجنس ؟ فالجواب : أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس ، فإذا أشرت إليه فإنما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشياء ، لا أسد بعينه ، قال سيبويه^(١) : إذا قلت هذا أبو الحارث إنَّما^(٢) تريد هذا الأسد ، أي هو الذي سَمَّيتَ باسمه^(٣) أو [هذا الذي قد^(٤)] عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كزيد^(٥) ، ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم . انتهى .

- (١) الكتاب ٩٤/٢ .
- (٢) في الكتاب : (فأنت) مكان (إنَّما) .
- (٣) في الكتاب : (أي هذا الذي سمعت باسمه) .
- (٤) إضافة من الكتاب .
- (٥) في الكتاب : (. . . أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك ، كمعرفته زيداً) .

(وهذا العَلَم) الجنسي (يشبه عَلَم الشخص من جهة الأحكام اللفظية ، فإنه يمتنع من) دخول (أَل) عليه فلا يقال : الأسامة ، كما لا يقال ، الزيد ، (و) يمتنع (من الإضافة) فلا يقال : أسامتكم ، كما لا يقال : زيدكم ، إلا إن قصد فيهما الشيع في المسألتين ، لأن المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد ، وذلك مأمون بالشيع ، (و) يمتنع (من الصرف) ، وهو التنوين فلا يجز بالكسرة ولا ينون (إن كان ذا سبب آخر) مع العلمية ، (كالتأنيث) اللفظي (في : أسامة و ثعالة) ، وكزيادة الألف والنون في حمار قبان ، (وكوزن الفعل في : بنات أو بر) عِلْمًا على ضرب من الكمأة ، (وابن آوى) بالمد ، وهو حيوان كرية الرائحة ، فوق الثعلب ودون الكلب ، وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب ، طويل المخالب والأظفار ، صيلحه يشبه صياح الصبيان . قاله الكمال الدميري ^(١) .

فإن قلت وزن الفعل في المضاف إليه فقط ، والعَلَم هو مجموع المضاف والمضاف إليه [٧٣ب] قلت : أجب عنه بأن الأعلام الجنسية الإضافية يجرى على جزئها الثاني حكم ما لو كان عِلْمًا وحده ، قاله الدماميني . ويمتنع وصفه بالنكرة ، فلا يقال : أسامة مفترس ، بل : المفترس ، (ويبتدأ به ، ويأتي الحال منه) بلا مسوغ فيهما (كما تقدم في المثليين) السابقين وهما : أسامة أجزأ من ثعالة ، وهذا أسامة مقبلاً ، (ويشبه النكرة من جهة المعنى ، لأنه شائع في أمته) وجماعته ، (لا يختص به واحد دون آخر) ، كما أن النكرة ، نحو : « رجل » كذلك ، فظهر من كلامه أولاً أن علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس بـ « أَل » الجنسية ، وآخر : أنه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى ، وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه ، وقد يقال لما [١٢٥] عاملوا « أسد » معاملة النكرة ، و« أسامة » معاملة المعرفة ، بل ذلك على افتراق مدلوليهما ، وإلا لزم التحكم ، فبالأثر يستدل على المؤثر ، والفرق أن الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ؛ ليطابق بها شخص ما ، وعموم « من » حيث هي كلية مجردة عن اللواحق ، فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كأسامة ، والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد ، وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها ، والحاصل : أن « أسدا » موضوع للحقيقة الذهنية ؛ من حيث هي هي ؛ من غير اعتبار قيد معها أصلاً ، و« أسامة » موضوع للحقيقة باعتبار

(١) حياة الحيوان الكبرى ١/١٥٢ (ابن آوى) .

حضورها الذهني الذي هو نوع [١/٧٤] تشخص لها ، مع قطع النظر عن أفرادها ، وينقسم على الجنس إلى اسم وكنية ولقب ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٧٩ - ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

(فصل ل)

(ومسمى عَلَمُ الجنس ثلاثة أنواع :

أحدها ، وهو الغالب : أعيان لا تُؤلف (اللواضع (كالسباع) جمع سبع ، وهو ما له ناب ، (والحشرات) جمع حشرة ، وهو صغار دواب الأرض ، فالسباع (كأسماء) للأسد ، وكنيته أبو الحارث ، (وثعالة) للثعلب ، وكنيته أبو الحصين ، (وأبي جعدة) كنية (للذئب) ، واسمه ذؤالة ، (و) الحشرات ، نحو : (أم عريط) كنية (للعقرب) ، واسمها شبوة ، وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله :

٨٠ — مِنْ ذَاكَ أُمُّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ

(و) النوع (الثاني : أعيان تُؤلف ، كهَيَّان بن بَيَّان) ، بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت ، (للمجهول العين) وهي الذات ، (والنسب) من بني آدم كـ « طامر ابن طامر » لمن لا يعرف ولا يُعرف أبوه ، وفي المحكم لابن سيده : ما أدري أي هيّ بن بيّ هو ، معناه أي الخلق هو ^(١) ، وهو من أسماء الأضداد ، لأن المجهولات مستصعبة خفية ، لا هيّنة بيّنة ، وقيل هيّان بن بَيَّان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام ، ويقال أيضاً للذي لا يعرف : صلمعة بن قلمعة ، وضُلّ بن ضلّ ، (وأبي المضاء) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد : (للفرس ، وأبي الدغفاء) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدوداً : [٧٤/ب] (للأحق) ، لأن العرب إذا حَمَّقُوا إنساناً قالوا له : يا أبا الدغفاء ولَدَّها فقارا ^(٢) ، أي شيئاً لا رأس له ولا ذنب ، والمعنى كلّفها ما لا تطيق ، ولا يكون . قال الموضح في حواشي التسهيل : كأن العرب جعلت « هيّان بن بَيَّان » لعدم الشعور بحقيقته ، و« أبا الدغفاء » لنفرتهم عنه لحمقه ، بمنزلة ما لا يؤلف .

(و) النوع الثالث : أمور معنوية (كسبحان « عَلَمًا » للتسبيح) ، بـمعنى التنزيه ، ينصب كما ينصب مسماه ، ثم استعملوه مكان « يُسَبِّحُ » وصار بدلاً من اللفظ

(١) لسان العرب ١٠١/١٤ (بي) ، ٣٧٥/١٥ (هي) .

(٢) ومنه قول ابن أحرر في ديوانه ص ٧٤ ، ولسان العرب ١٠٣/٩ (دغف) ، ١٠٤ (دغف) :

(يُدْثَسْ عَرْضَهُ لِنَيْلِ عَرْضِي) أبا دغفاء ولَدَّها فقارا

بالفعل ، والمعنى : براءة الله من سوء ، قاله ابن إياز ، ورد جعله علما ملازمته للإضافة ، قاله الموضح في الجامع الصغير^(١) . (وكيسان) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسین المهملة : علما (للغدر) ، بفتح الغين المعجمة ، وعليه قوله : [من الطويل]

٨٤ — إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم إلى الغدر أسعى من شبابهم المرد

وقال ابن جني في المنهج : والدليل على أنهم سموا التسبيح بسبحان ، والغدر بكيسان ، أنهما غير منصرفين ، والسبب الواحد ؛ وهو الألف والنون حاصل ، فلا بد من حصول العلمية ، (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء : علما (للميسرة) بمعنى اليسر ، كقوله : [من الطويل]

٨٥ — فقلت امكثي حتى يسار لعنا نبح معا قالت وعاما وقابله

(وفجار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء : علما (للفجرة) بسكون الجيم ، بمعنى الفجور ، (وبرة) بفتح الواو وتشديد الراء : علما (للمبرة) ، بمعنى البر ، وقد اجتمع في قول النابغة : [من الكامل]

٨٦ — إنا اقتسمنا خطيننا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

[٧٥/أ] وإلى هذا النوع الإشارة بقول الناظم :

٨١ — ومثله برة للمبره كذا فجار علما للفجره

(٣) الجامع الصغير ص ١١ .

٨٤ — البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٩٩ ، وأساس البلاغة (كيس) ، والأغاني ٨٧/١٤ ، والحماسة البصرية ٢٨٨/٢ ، ومجمع الأمثال ٦٥/٢ ، وله أو لضمرة بن ضمرة في شرح المفصل ٣٧/١ ، ٣٨ ، ولسان العرب ٢٠١/٦ (كيس) ، وتاج العروس (كيس) ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٦٢/١ ، ومقاييس اللغة ١٥٠/٥ .

٨٥ — البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١٧ (الحاشية) ، وخزانة الأدب ٣٣٨/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٣١٧/٢ ، وبلا نسبة في الدرر ٢٤/١ ، وشرح المفصل ٥٥/٤ ، والكتاب ٢٧٤/٣ ، ولسان العرب ٢٩٦/٥ (يسر) ، وجمع الهوامع ٢٩/١ .

٨٦ — البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥ ، وإصلاح المتنطق ص ٣٣٦ ، وخزانة الأدب ٣٢٧/٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، والدرر ٢٤/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢١٦/٢ ، وشرح المفصل ٥٣/٤ ، والكتاب ٢٧٤/٣ ، ولسان العرب ٥٢/٤ (بر) ، ٤٨/٥ (فجر) ، ١٧٤/١١ (حمل) ، والمقاصد النحوية ٤٠٥/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٤٦٣ ، وخزانة الأدب ٢٨٧/٦ ، والخصائص ١٩٨/٢ ، ٢٦١/٣ ، ٢٦٥ ، وشرح الأشموني ٦٢/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٤١ ، وشرح المفصل ٣٨/١ ، ولسان العرب ٣٧/١٣ (أن) ، ومجالس ثعلب ٤٦٤/٢ ، وجمع الهوامع ٢٩/١ .

(هذا باب أسماء الإشارة)

[١٢٦] وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة إليه ، (والمشار إليه إما واحد ، أو اثنان ، أو جماعة) فهذه ثلاثة ، (وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث) ، فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيدها ، فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة ، وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة . والمخاطب بالإشارة يكون واحداً مذكراً أو مؤنثاً ، أو اثنين مذكرين أو مؤنثين ، أو جماعة ذكوراً وإنثاءً ، فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار إليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية .

(فللمفرد المذكر) في القرب أربعة (ذا) بألف ساكنة ، و« ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف ، و« ذائه » بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، و« ذاؤه » بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة ، قال : [من الرجز]

٨٧ — هَذَاؤُهُ الدَّفْتَرُ خَيْرُ دَفْتَرٍ فِي كَفِّ قَرَمٍ مَلِجِدٍ مُصَوِّرٍ

يروى بكسر الهاء وضمها . وفي كتاب أبو الحسن الهيثم إنما حُرِّكت الهاء فيهما للضرورة ، والأصل فيهما ذاء ؛ وألفه أصلية عند البصريين لا زائلة ؛ خلافاً للكوفيين ، وهو ثلاثي الأصل ، حذفت لامه على الأصح لا عينه ، وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح .

(وللمفرد المؤنث) في القرب [٧٥/ب] (عشرة) ، خمسة مبدوعة بالذال ،

وخمسة [١٢٧] مبدوعة بالتاء ؛ (وهي : ذي وِتي) بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، (وذِه وِتي) بإشباع الكسرة ، (وذِه وِتي باختلاس) وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها لا ترك الإشباع ، (وذِه وِتي) بالإسكان للهاء ، (وذات وتا) بضم التاء من ذات ، قال الموضح في الحواشي التسهيلية^(١) : الإشارة « ذا » والتاء للتأنيث ، وهي التاء في « امرأة » ونحوه مما فيه تاء الفرق ، وليس بصفة ، انتهى . و« تا » بألف .

٨٧- الرجز بلا نسبة في الدرر ١/١٢٦ ، ومع الهوامع ١/٧٥ .

(١) انظر شرح التسهيل ١/٢٤١ .

(وللمثنى) القرية: (ذان) في التذكير، (وتان) في التأنيث بالألف فيهما (رفعاً، وذَيْنِ وتَيْنِ) بالياء فيهما (جرّاً ونصباً، ونحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا﴾ [طه/٦٣] بالألف وتشديد نون إن ﴿لَسَاحِرَٰنِ﴾ [طه/٦٣] مؤول)، وتأويله: إما على حذف اسم «إن» ضمير شأن؛ على حد: إن يك زيداً مأخوذ، واللام داخله على مبتدأ محذوف. والأصل: إنه هذان لهما ساحران، أو على أن «إن» بمعنى نعم، وهي لا تعمل شيئاً، لأنها حرف تصديق، فلا اسم لها ولا خبر، أو على أنه جاء على لغة خثعم، فإنهم لا يقلبون ألف المثني في حالتي النصب والجر، أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد، وألف التنية حذفت لاجتماع الألفين، وألف المفرد لا تقلب ياء، أو على أنه جيء به على أول أحواله وهو الرفع، كما في «اثنان» قبل التركيب، أو على أن «إن» نافية بمعنى «ما»، واللام بمعنى «إلا» الإيجابية، كما يقول به الكوفيون، أو على أنه مبني لدلالته على معنى الإشارة، واختاره ابن الحاجب^(١).

(ولجمعهما) في التذكير والتأنيث: (أولاء) حال كونه (ممدوداً [٧٦/]) عند الحجازيين) نحو: هؤلاء القوم، وهؤلاء بناتي، (مقصوراً عند) أهل نجد من بني (تميم) وقيس وربيعة وأسد، ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن، ولم [١٢٨] يخصه بتميم، كما قاله الموضح في حواشي التسهيل^(٢)، ومن خطه نقلت، والأكثر مجيئه للعقلاء، (ويقل مجيئه لغير العقلاء، كقوله) وهو جرير بن عطية: [من الكامل]

٨٨ — دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى (والعيشَ بَعْدَ أَوْلَٰئِكَ الْإِيَّامِ)

فأشار بـ «أولئك» للإيام، وهي مما لا يعقل، ودُمَّ: أمر من دَمَّ يَدُمُّ، ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف؛ والضم للإتباع، والمنازل: مفعول به، وبعد: متعلق بمحذوف حال من المنازل؛ على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره، والتقدير:

(١) انظر الموضح على كافية ابن الحاجب ص ١٨٣.

(٢) في شرح التسهيل ٢٤١/١: (حكى الفراء أن المد في أولاء وأولئك لغة الحارثيين؛ وأن القصر لغة الحجازيين). وفي شرح ابن عقيل ١٣٣/١ أن المد لغة الحجازيين، والقصر لغة بني تميم.

٨٨- البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩٠، وفيه (الأقوام) مكان (الأيام)، وتخليص الشواهد ص ١٢٣، وخزانة الأدب ٤٣٠/٥، وشرح شواهد الشافعية ص ١٦٧، وشرح المفصل ١٢٩/٩، ولسان العرب ٤٣٧/١٥ (أولى)، والمقاصد النحوية ٤٠٨/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٤/١، وشرح ابن الناظم ص ٥١، وشرح الأشموني ٦٣/١، وشرح ابن عقيل ١٣٢/١، والمقتضب ١٨٥/١.

كائنة بعد مفارقة منزلة اللواء، واللواء: محدود وقصر للضرورة، والعيش: منصوب
 بالعطف على المنازل، والأيام: عطف بيان على أولئك؛ أو نعت له؛ والمخاطب بالإشارة
 مذكر، ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول الناظم:

٨٢ - بِذَا لِمُقَرَّدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ بَنِي وَهَيْ تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرُ

٨٣ - وَدَانَ تَانٍ لِّلْمَشْتَى الْمَرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِيعُ

٨٤ - وَبِأُولَى أَشِيرُ لِجَمْعٍ مُّطْلَقَا وَالْمَدُّ أَوْلَى.....

(فصل ل)

ما تقدم في المشار إليه إذا كان قريباً ، (وإذا كان المشار إليه بعيداً لحقته كساف حرفية) ، لأن أسماء الإشارة لا تضاف ، وهذه الكاف (تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً) ، ليتبين بها أحوال المخاطب من الأفراد والتثنية ، والجمع والتذكير والتأنيث ، كما يتبين بها [٧٦/ب] لو كانت اسماً ؛ فتفتح للمخاطب ؛ وتكسر للمخاطبة ؛ وتتصل بها علامة التثنية والجمعين ، فتقول : ذاك وذاك وذاكما وذاكمن ، (ومن غير الغالب) أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ، ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ، ودون هذا أن تفتح مطلقاً ، ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ، ويحتملها قوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ يُوْعَظُ بِهِ ﴾ في البقرة^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾^(٢) في المجادلة ، (ولك) مع إلحاق الكاف (أن تزيد قبلها لاماً) مبالغة في البعد ، وهذه اللام أصلها السكون ، كما في « تلك » ، وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين ، أو فرقاً بينها وبين لام الجر من نحو : « ذَا لِكَ » بفتح اللام ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤ — وَلَدَى الْبُعْدِ انْطَقَا
٨٥ — بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ

(إلا في التثنية مطلقاً) من غير تقييد ، بلغة دون أخرى ، وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث ، (و) إلا (في الجمع في لغة من مَدَّه) ، وهم الحجازيون . وفي لغة بعض من قصره ، وهم التميميون . (و) إلا (فيما سبقته ها) التنبيه بألف غير مهموزة ، وإلى الاستثناء الأخير أشار الناظم بقوله :

٨٥ — وَاللَّامُ إِنْ قَدِمَتْ هَا مُمْتَنِعَةٌ

(١) البقرة : ٢٣٢ .

(٢) المجادلة : ١٢ .

[١٢٩] (وينو تميم لا يأتون باللام مطلقاً) لا في مفرد ولا في مثني ولا في جمع ،
 حكاه الفراء عنهم ، وتقييد الجمع بلغة من مله احترازاً من لغة من يقصره غير التميميين ،
 كقيس وربيعة وأسد ، فإنهم يأتون باللام ، قال شاعرهم : [من الطويل]
 ٨٩ — أولائك قومِي لَمْ يكونوا أشابةً وهل يعِظُ الضِّلِيلُ إلا أولائكَا
 و«الأشابة» بضم الهمزة ؛ وبالشين المعجمة [٧٧/١] والباء الموحدة : واحدة
 الأشائب ، وهم الأخلاط من الناس ، و«الضليل» بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام :
 الكثير الضلال ، وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قربي وبعدي لا غير ؛ تبع
 فيه الناظم ؛ وخالفه في شرح اللمحة فقال : والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو
 بعيدها ، فللمفرد المذكر : « ذا » : للقريب ، و« ذاك » : للمتوسط ، و« ذلك » : للبعيد ،
 ولثناه : « ذان » : للقريب ، و« ذانك » : للمتوسط ، و« ذانك » بتشديدها : للبعيد ،
 وجمعه : « أولأ » : للقريب ؛ يمد ويقصر ، و« أولاك » بالقصر : للمتوسط ، و« أولئك »
 بالمد : للبعيد ، وللمفرد المؤنث : « ذي وتي » : للقريب ، و« تيك » : للمتوسط ،
 و« تلك » : للبعيد ، ولثناه : « تان » : للقريب ، و« تانك » بالتخفيف : للمتوسط ،
 و« تانك » بالتشديد : للبعيد ، وجمعه : « أولأ » : للقريب ، و« أولاك » : للمتوسط ،
 و« أولئك » للبعيد . انتهى .

وقد يتجاوز في اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة وبالنسبة إلى المسمى ، فالأول :
 نيابة ذي البعد عن ذي القرب ، نحو : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ [البقرة/٢] ، والثاني : نيابة ما
 للواحد عما للآخرين ، فالأول : ﴿ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة/٦٨] أي بين ذلك ،
 أي بين الفارض والبكر ، كقول لبيد : [من الكامل]

٩٠ — ولقد سئمتُ من الحياة وطولِها وسؤالُ هذا الناس كيفَ لبيدُ
 ولا ينوب ما للآخرين أو للجماعة عما للواحد .

٨٩ — البيت للأعشى في شرح المفصل ٦/١٠ ، ولأخي الكلحية في خزنة الأدب ٣٩٤/١ ، ونوادر أبي زيد
 ص ١٥٤ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٨٢ ، والذرر ١٢٨/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١ ،
 والصاحي في فقه اللغة ص ٨٤ ، واللامات ص ١٣٢ ، ولسان العرب ٤٣٧/١٥ (أولى) ، والمنصف
 ١٦٦/١ ، ٢٦/٣ ، وجمع الهوامع ٧٦/١ .

٩٠ — البيت للبيد في ديوانه ص ٣٥ ، وخزنة الأدب ٢٥١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٩/١ ، ولسان العرب
 ٧٥٩/١ (نصب) ، والمختضب ١٨٩/١ .

(فصل ————— ل)

(ويشار إلى المكان القريب) بلفظتين (هُنا) مجردة عن «ها» التنبيه ، [٧٧/ب]

(أو ههنا) مقرونة بـ «ها» التنبيه ، (نحو : ﴿ إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴾ [المائدة/٢٤] ، و) يشار (للبعيد) بألفاظ : (بـ : هناك) مجردة عن «ها» التنبيه ، (أو : ههناك) مقرونة بـ «ها» التنبيه من غير لام ، (أو : هنالك) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة ، (أو : هُنا) بفتح الهاء وتشديد النون ، وأصلها : «هُنَّ» بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال ، (أو : هُنا) بكسر الهاء وتشديد النون ، والكلام فيها كالتي قبلها ، وكسر الهاء أردأ من فتحها . قاله السيرافي ، وأنشد لذي الرمة : [من البسيط]

٩١ — هُنا وهُنا وَمِنْ هُنا لَهُنَّ بهَا ذات الشمال والأيمن هِنُومٌ

(أو : هُنَّ) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء ، وهي «هنا» المفتوحة الهاء ؛ زيدت عليها التاء الساكنة ، فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين ، وقد تكسر هاؤها ، (أو : ثَمَّ) بفتح المثناة وتشديد الميم ، وبنيت على الفتح للتخفيف ، ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف (نحو : ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخِرِينَ ﴾ [الشعراء/٦٤] وهي ملازمة للطرفية ، فلا تخرج عنها إلا إلى حالة شبيهة بها ، نحو : «جئتُ مِنْ ثَمَّ» لأن الظرف والجار والجرور أخوان ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ [الإنسان/٢٠] فـ «ثَمَّ» ظرف مكان لـ «رَأَيْتَ» المتقدمة عليه ، [١٣٠] لا مفعول مطلق على الصواب ، وإذا قلنا بمذهب الجمهور إن المراتب ثلاث ، فيشار إلى المكان القريب بـ «هنا» ، وإلى المتوسط بـ «هناك» ، وإلى البعيد بـ «هنالك» وأخواته ، وعند الناظم مرتبتان أشار إليهما بقوله :

٨٦ — وَبِهَنا أَوْ هَها أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً

٨٧ — فِي الْبُعْدِ أَوْ بَثَمَّ فَهُ أَوْ هَنا أَوْ بِهِنَالِكَ أَنْطَقَنُ أَوْ هِنَا

٩١- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٠٩ ، وتخليص الشواهد ص ١٣٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٠٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٥ ، وشرح المفصل ١٣٧/٣ ، ولسان العرب ١٢/٦٢٣ (هنم) ، ٤٨٤/١٥ (هنا) ، والمقاصد النحوية ٤١٢/١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٨/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٣ ، وشرح الأشموني ٦٦/١ .

[١/٧٨] (هذا باب الموصول)

وهو في الأصل اسم مفعول من وَصَلَ الشيء بغيره : إذا جعله من تمامه ، وفي الاصطلاح (ضربان) : موصول (حرفي ، و) موصول (اسمي ، ف) الموصول (الحرفي كل حرف أُوّل مع صلته بالمصدر) ، ولم يحتج إلى عائد ، (وهو ستة :

أَنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون ، وتوصل بجملة اسمية ، وتؤول مع معموليها بمصدر ، فإن كان خبرها مشتقاً فالمصدر المؤول من لفظه ، وإن كان جامداً أُوّل بالكون ، وإن كان ظرفاً أو مجروراً أُوّل بالاستقرار . وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما ، قاله في المغني ^(١) . وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك .

(وَأَنَّ) بفتح الهمزة وسكون النون ، وهي الناصبة للمضارع : وتوصل بفعل متصرف ماضياً كان أو مضارعاً ، اتفاقاً وأمرأ على الأصح .

(وما) المصدرية : وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي .

(وكـي) المصدرية : وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً أو تقديرأ .

(ولو) المصدرية : وتوصل بفعل متصرف غير أمر .

(والذي) على وجه حكاة الفارسي في الشيرازيات عن يونس ، وأنه جعل منه :

﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى/٢٣] قاله الموضح في الحواشي .

ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهب الجمحي : [من البسيط]

٩٢ — يَا لَيْتَ مَنْ يَمْنَعُ الْمَعْرُوفَ يَمْنَعُهُ حَتَّى يَذُوقَ رَجُلٌ مَرًّا مَا صَنَعُوا

وَلَيْتَ رَزَقَ رَجُلٌ مِثْلَ نَائِلِهِمْ قَوْتُ كَقَوْتِ وَوُسْعٍ كَالَّذِي وَسِعُوا [٧٨/ب]

وعلى القول به ، فقال الرضي : لا خلاف في اسمية «الذي» المصدرية وصنيع الموضح يأباه ^(٢) .

(١) مغني اللبيب ١/١٩٣ .

٩٢ - البيتان لأبي دهب الجمحي في ديوانه ص ٩١ ، وأما المرتضى ١/١١٧ ، والمؤلف والمختلف ١١٧ .

(٢) في حاشية يس ١/١٣٠ : « مراد الفاضل الرضي بكونها اسمين أن الحل لها ، ومراد الموضح بكونها

موصولاً حرفياً أنها تؤول بمصدر ، فلا منافاة » .

مثال « أن » بالتشديد (نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾) [العنكبوت/٥١] ، أي أنزلنا .

ومثال « أن » بالتخفيف : (﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) [البقرة/١٨٤] ، أي صومكم خير لكم .

ومثال « ما » : (﴿ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾) [ص/٢٦] ، أي بنسيانهم إياه .
ومثال « كي » : (﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾) [الأحزاب/٣٧] ، أي لعدم كون على المؤمنين حرج .

ومثال « لو » : (﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾) [البقرة/٩٦] ، أي التعمير .
ومثال « الذي » المصدرية : (﴿ وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾) [التوبة/٦٩] ، أي كنخوضهم .

والمانع يدعي أن الأصل كـ « الذين » ، حذفت النون على لغة ، أو أن الأصل : [١٣١] كـلخوض الذي خاضوه ، فحذف الموصوف والعائد ، أو أن الأصل : كالجمع الذي خاضوا ، فقال « الذي » باعتبار لفظ الجمع ، وقال « خاضوا » باعتبار معناه ، أو أنه أوقع « الذي » على الجمع ، كقوله : [من الطويل]

٩٣ — وإنّ الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
أو أن « الذي » مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش ، كما قاله الموضح في شرح اللوحة .

(و) الموصل (الاسمي) كل اسم افتقر إلى الوصل بجمله خبرية ، أو ظرف ، أو جار ومجرور تامين ، أو وصف صريح ، وإلى عائد أو خلقه ، قاله الموضح في شذوره^(١) .

٩٣ — البيت للأشهب بن ربيعة في خزانة الأدب ٧/٦ ، ٢٥-٢٨ ، وشرح شواهد المغني ٥١٧/٢ ، والكتاب ١٨٧/١ ، واللسان ٣٤٩/٢ (فلج) ، ٢٤٦/١٥ (لذا) ، والمؤتلف والمختلف ص ٣٣ ، والمحتسب ١٨٥/١ ، ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨ ، والمقاصد النحوية ٤٨٢/١ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، والمنصف ٦٧/١ ، وللأشهب أو لحريث بن مخفض في الدرر ٦٢/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٩ ، وخزانة الأدب ٣١٥/٢ ، ١٣٣/٦ ، ٢١٠/٨ ، والدرر ٢٢١/٢ ، ووصف المباني ص ٣٤٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٧/٢ ، وشرح المفصل ١٥٥/٣ ، ومغني اللبيب ١٩٤/١ ، ٥٥٢/٢ ، وجمع الهوامع ٤٩/١ ، ٧٣/٢ .
حانت : من الحين ؛ وهو الهلاك . فلج : موضع . ومعنى « هم القوم كل القوم يا أم خالد » : أن الذين هلكوا بهذا الموضع هم القوم والرجال الكاملون ، فاعلمي ذلك ، وابكي عليهم يا أم خالد .
(١) شرح شذور الذهب ص ١٤١ .

(وهو ضربان : نَصٌّ) في معناه لا يتجاوزهُ إلى غيره ، (ومَشْتَرَك) بين معان

مختلفة بلفظ واحد .

(فالنص ثمانية) هنا ، (منها للمفرد المذكر «الذي» للعالم) بكسر اللام : وهو

من يقوم به العَلَم (وغيره) بلجر ، فالعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة ، (نحو : ﴿ الْحَمْدُ

لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدُّهُ ﴾ [الزمر/٧٤] ، والعالم المذكر نحو : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّلْقِ ﴾ [١/٧٩]

[الزمر/٣٣] ، وغير العالم نحو : ﴿ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء/١٠٣] ،

وللمفرد المؤنث التي للعاقلة وغيرها) فالأول (نحو : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجْلِدُكَ

فِي زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة/١] ، والثاني (نحو : ﴿ مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾)

[البقرة/١٤٢] فأوقع « التي » على القبلة وهي غير عاقلة .

ولك في يائي « الذي والتي » وجهان : الإثبات والحذف ، فعلى الإثبات تكون

إما خفيفة فتكون ساكنة ، وإما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب ، وعلى

الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسوراً ؛ كما كان قبل الحذف وإما ساكناً ، فهذه

الخمس لغات في « الذي والتي » ، (ولتثنيتهما : اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ) بالألف (رفعاً ،

وَاللَّذِينَ وَاللَّتِينَ) بالياء المفتوح ما قبلها (جرّاً ونصباً) ، تقول : « جاءني اللذان قلما

واللتان قامتا » ، و« رأيت اللذين قاما واللتين قامتا » ، و« مررت باللذين قاما واللتين قامتا » ،

وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس ، (وكان القياس في تثنيتهما و) في (تثنية : ذا ،

و : تا) السابقين في بحث الإشارة (أن يقال) في تثنية « الذي » : (اللَّذِيَانِ) بإثبات الياء

مخففة ، (و) في تثنية « التي » : (اللَّتِيَانِ) بإثبات الياء مخففة ، (و) في تثنية « ذا » :

(ذَيَانِ) بقلب الألف ياء ، (و) في تثنية « تا » : (تَيَانِ) بقلب الألف ياء (كما يقال)

في تثنية « القاضي » من المعرب المنقوص : (القاضيان ؛ بإثبات الياء ، و) كما يقال في

تثنية « فتى » من المعرب المقصور : (فتَيَانِ ؛ بقلب الألف ياء ، ولكنهم فرقوا بين تثنية

المبني (كالذي وذا ، (و) تثنية (المعرب) [٧٩/ب] كالقاضي وفتى ، (فحذفوا) الحرف

(الآخر) وهو الياء من « الذي والتي » ، والألف من « ذا وتا » ، وأثبتوه في القاضي وفتى ،

ففرقوا بين المعرب والمبني في التثنية ، (كما فرقوا) بينهما (في التصغير ، إذ قالوا) في

تصغير « الذي والتي وذا وتا » : (اللَّذِيَّ وَاللَّتِيَّ وَذَيَّا وَتَيَّا ، فأبقوا) الحرف (الأول)

هو اللام الأولى من « اللذيا واللتيا » ، والذال من « ذيا » ، والتاء من « تيا » ، (على

فتحة) الذي كان قبل التصغير ، (وزادوا ألفاً في الآخر) في الألفاظ الأربعة (عوضاً عن

ضمة التصغير) التي تكون في أول المصغر ومن العرب من يقول « اللَّذِيَّ وَاللَّتِيَّ » يضم اللام ، فيجمع في التصغير [١٣٢] بين الضمة الألف ، وما ذكره الموضح هنا تبعاً للنظم من أنّ « اللذان واللّتان » تثنية : « الذي والتي » مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل^(١) : إن العرب استغنت بتثنية « اللذّ » دون الياء ، و« اللّت » كذلك عن تثنية « الذي والتي » بالياء ، فإن العرب لم تثنهما . اهـ .

وعلى تقدير تسليم ما هنا ، فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبني ، بل قد يحذف الآخر في تثنية المعرب ، نحو : « عاشوران وخنفسان » تثنية : « عاشوراء وخنفساء » ، حكاه الفراء عن العرب . وحيث تُثني الموصول واسم الإشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما ، (وتميم وقيس تُشدد النون فيهما تعويضاً من المحذوف) منهما وهو الياء في « الذي والتي » والألف في « ذا » و« تا » ، (أو تأكيداً للفرق) بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف ، وإلى [٨٠/١] التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله :

٨٩ — وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ

٩٠ — وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدًا أَيْضًا وَتَعْوِضٌ بِذَلِكَ قُصْدًا

(ولا يختص ذلك) التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين ، بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب ، (خلافاً للبصريين) في زعمهم أن التشديد يختص بحالة الرفع^(٢) ، (لأنه قد قرئ في السبع : ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ ﴾^(٣) [فصلت/٢٩] ، ﴿ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾^(٤) [القصر/٢٧] ، بالتشديد) فيهما في حالتي النصب في « اللذين » ، والجر في « هاتين » ، (كما قرئ) في حالة الرفع : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ ﴾^(٥) [النساء/١٦] ، ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَاتَانِ ﴾^(٦) [القصر/٣٢] بالتشديد فيهما ، فتجوز إحداهما ومنع الأخرى تحكم ، (ويلحارث بن كعب) أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللّتان) في حالة الرفع ، تقصيراً للموصول لطوله بالصلة ، لكونهما كالشيء الواحد ، (قال) الفرزدق : [من الكامل]

(١) شرح التسهيل ٢٠٤/١ .

(٢) الإنصاف ٦٦٩/٢ ، المسألة رقم ٩٥ : الحروف التي وضع عليها الاسم في « ذا » و« الذي » .

(٣) هي قراءة ابن كثير . انظر الإتحاف ص ٣٨١ ، والنشر ٢٤٨/٢ .

(٤) هي قراءة ابن كثير . انظر الإتحاف ص ٣٤٢ ، والنشر ٣١٢/١ .

(٥) هي قراءة ابن كثير . انظر الإتحاف ص ١٨٧ ، والنشر ٢٤٨/٢ .

(٦) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ورويس . انظر الإتحاف ص ٣٤٢ ، والنشر ٣٤١/٢ .

٩٤ - (أَبْنِي كَلِيبَ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَا) قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ

أراد: «اللذان» فحذف النون، وهو مرفوع على الخبرية، لأن «بني»: منادى بالهمزة، و«كليب» بالتصغير: أبو قبيلة، وهو كليب بن يربوع، و«عمي» بالثنية: هما هذيل بن هبيرة الثعلبي، وهذيل بن عمران الأصغر، كان أخاه لأمه، و«الأغلال»: جمع غل؛ وهو حديد يجعل في العنق من الأسارى وغيرهم. وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير، فإنه من بني كليب بأن عميّه قتلوا الملوك وخلصوا الأسارى من أغلالهم، (وقال الأخطل: [من الرجز]

٩٥ - (هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ) لَقِيلَ فَخَرُّ لَهُمْ صَمِيمٌ

أراد: «اللتان» فحذف [ب/٨٠] النون، وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو «هما»، و«تميم»: قبيلة، و«صميم»: بمعنى خالص. والمعنى: هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم ل قيل فخر لهم خالص. ولقب هذا الشاعر بالأخطل لكبر أذنه، واسمه غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانياً.

وجاز حذف النون في «اللتان واللتان» لعدم الإلباس، (ولا يجوز ذلك) الحذف (في) نون (ذان، وتان، للإلباس) بالمفرد، ولعدم الطول.

(وتلخص أن في نون الموصل ثلاث لغات): الإثبات والحذف والتشديد، (وفي نون الإشارة لغتان): الإثبات والتشديد، (ولجمع المذكر العاقل كثيراً أو لغيره) أي لغير العاقل (قليلاً: الألى) على وزن العلى، ويكتب بغير واو. قاله الموضح في

٩٤ - البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧، والأزهية ص ٢٩٦، والاشتقاق ص ٣٣٨، وأمالى ابن الشجري ٣٠٦/٢، وخزانة الأدب ١٨٥/٣، والدرر ٦/٦، والدرر ٥٩/١، وسر صناعة الإعراب ٥٣٦/٢، وسمط اللآلي ٣٥/١، وشرح المفصل ١٥٤/٣، والكتاب ١٨٦/١، ولسان العرب ٣٤٩/٢ (فلج)، ٢٣٣/١٤ (حظا)، ٢٤٥/١٥ (لذي)، والمقتضب ١٤٦/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٦٢/٢، وأوضح المسالك ١٤٠/١، وخزانة الأدب ٢١٠/٨، ورصف المباني ص ٣٤١، ٤٠٦، وشرح التسهيل ١٩٢/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤، والمختضب ١٨٥/١، والمسائل العسكرية ص ٢١٨، ومعاني الأخفش ص ٢٥٦، والمنصف ٦٧/١، وجمع الهوامع ٤٩/١.

٩٥ - الرجز للأخطل في خزانة الأدب ١٤/٦، والدرر ٦٠/١، والمقاصد التحويلة ٤٢٥/١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الأزهية ص ٣٠٣، وأمالى ابن الشجري ص ٣٠٨، وأوضح المسالك ١٤١/١، وجمع الهوامع ٤٩/١.

شرح اللوحة (مقصوراً) على الأشهر كقوله: [من الطويل]

٩٦ - رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَخْذِلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

(وقد يعد) كقوله: [من الطويل]

٩٧ - أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا

وهي في هذين البيتين للعقل . ومن وقوعها لغير العاقل قوله: [من الطويل]

٩٨ - تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامَنَا الْأَلَى مَرَرْنَا عَلَيْنَا وَالزَّمَانَ وَرَيْقُ

(وَالَّذِينَ : بالياء مطلقاً) في الأحوال الثلاثة ، وهي مبنية ، وإن كان الجمع من

خصائص الأسماء ، لأن «الذين» مخصوص بـ «أولي العلم» ، و«الذي» عام ، فلم
يجر على سنن الجموع المتمكنة ، بخلاف المثني فإنه جار على سنن المثناة [١٣٣] المتمكنة
لفظاً ومعنى ، (وقد يقال) : جاء اللذون (بالواو رفعاً) ، ورأيت الذين ومررت بالذين
بالياء جرّاً ونصباً ، وهي حينئذ معربة ، لأن شبه الحرف [٨١/II] عارضه الجمع ، وهو من
خصائص الأسماء (وهي لغة هذيل أو عقيل) بالتصغير فيهما ، و«أو» للشك . قال
شاعرهم : [من الرجز]

٩٩ - (نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَا) يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً وَلِحَاحَا

ف «نحن» : مبتدأ ، و«اللذون» : خبره ، و«النخيل» : تصغير نخيل ؛ بالنون
والحاء المعجمة ؛ موضع بالشام ، و«غار» : مفعول لأجله ؛ وهو اسم مصدر إغار ، والقياس
٩٦ - البيت لعمر بن أسد الفقعسي في الحماسة البصرية ٧٥/١ ، ولبعث بني فقعس أو لمرة بن عداء
الفقعسي في الدرر ١٤٧/١ ، ولبعث بني فقعس في خزانة الأدب ٣٠/٣ ، وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقي ص ٢١٣ ، وبلا نسبة في جمع الهوامع ٨٣/١ .

٩٧ - البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٨٧ ، وشرح التسهيل ١٩٥/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥٩/١ ، وبلا
نسبة في شرح الأشموني ٦٨/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٢٢ ، وجمع الهوامع ٨٣/١ .

٩٨ - البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٦٣ ، ولمضر بن قرط المازني في أمالي القاضي ٢٥٨/٢ .

٩٩ - الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٧٢ ، ولليلى الأخيلية في ديوانها ص ٦١ ، ولليلى أو لرؤبة أو لأبي
حرب الأعمى في الدرر ٩٢/١ ، ١٤٦ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢٦/١ ،
ولأبي حرب الأعمى أو ليلي في خزانة الأدب ٢٣/٦ ، ولأبي حرب بن الأعمى في نوادر أبي زيد ص ٤٧ ،
وللعقيلي في مغني اللبيب ٤١٠/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٨ ، وأوضح المسالك ١٤٣/١ ،
وتخليص الشواهد ص ١٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٦ ، وشرح الأشموني ٦٨/١ ، وشرح ابن عقيل
١٤٤/١ ، وجمع الهوامع ٦٠/١ ، ٨٣ .

إغارة، و«الملحاح» بكسر الميم؛ من ألح السحاب: دام مطره، (ولجمع المؤنث اللاتي واللاتي) بإثبات الياء فيهما، (وقد تحذف يأؤهما) اجتزاء بالكسرة، فيقال: اللات واللاء، وإلى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله:

٨٨ - مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى الَّتِي وَالْيَا إِذَا مَا ثَنِيًّا لَا تُثَبِّتُ

٨٩ - بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ

٩١ - جَمْعُ الَّذِي الْأَلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَظَقًا

٩٢ - بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا

(وقد يتقارض الألى واللاتي) فيقع كل منهما مكان الآخر (قال) مجنون ليلي

قيس بن الملوح: [من الطويل]

١٠٠ - (مَحَا حَيْهَآ حُبُّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا) وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حَلٌّ مِنْ قَبْلُ

فأوقع «الألى» مكان «اللاتي» (أي: حب اللاتي)، بدليل عود ضمير

المؤنث عليها، (وقال) رجل من بني سليم: [من الوافر]

١٠١ - (فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا)

فأوقع «اللاء» مكان «الألى» بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها، و«الألى»: بمعنى الذين، و«الذين» أشهر منها، فلذلك عدل الموضح فقال: (أَيُّ الَّذِينَ)، إذ لا

فرق بينهما. والمعنى: ليس آبائنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد، بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح. وإلى تقارضهما أشار الناظم بقوله: [٨١/ب].

٩٢ - وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعَا

(و) الموصول (المشترك ستة: مَنْ)؛ بفتح الميم؛ (وَمَا، وَأَي)؛ بفتح

الهمزة وتشديد الياء؛ (وَأَل، وَذُو، وَذَا)، وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال:

٩٣ - وَمَنْ وَمَا وَأَلٌ تُسَاوِي مَا دُكِرَ وَهَكَذَا دُو

٩٥ - وَمِثْلُ مَاذَا

٩٩ - أَيُّ كَمَا

١٠٠ - البيت لمجنون ليلي في ديوانه ص ١٧٠، والمقاصد النحوية ٤٣٠/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك

١٤٤/١، وشرح الأشموني ٦٨/١.

١٠١ - البيت لرجل من بني سليم في تخلص الشواهد ص ١٣٧، والدرر ١٤٨/١، والمقاصد النحوية

٤٢٩/١، وبلا نسبة في الأزهية ص ٣٠١، وأوضح المسالك ١٤٦/١، وشرح ابن الناظم ص ٥٦،

وشرح الأشموني ٦٩/١، وشرح ابن عقيل ١٤٥/١، وجمع الهوامع ٨٣/١.

ولكل منها كلام يخصها ، (فأما « مَنْ » فإنها تكون) في أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام ، (نحو : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد/٤٣] ، و) تكون (لغيره) ، أي غير العالم ؛ على سبيل التطفل (في ثلاث مسائل :

إحداها أن ينزل) ما وقعت عليه « مَنْ » من غير العالم (منزلته) ، أي منزلة العالم ، (نحو) قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ (مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ) ﴾ [الأحقاف/٥] ، وقوله ، وهو العباس بن أحنف : [من الطويل]

١٠٢- أسيرب القطا هل من يعير جناحه لعلني إلى من قد هويت أطير

فأوقع « مَنْ » على سرب القطا ؛ وهو غير عاقل ، (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي : [من الطويل]

١٠٣- (ألا عِم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العَصْرِ الخالي)

فأوقع « مَنْ » على الطلل وهو غير عاقل . وعِم : فعل أمر معناه الدعاء ، أصله أنعم ، حذفت منه الألف والنون تخفيفاً . وصباحاً : منصوب على الظرفية ، ومن عادة تحيات العرب في الصباح : عِم صباحاً ، وفي المساء : عِم مساءً ، فكأنهم قالوا : أنعم الله في صباحك ومساءلك . ويعمن : أصله يتعمن ، حذفت منه النون الأولى ، والنون الساكنة في آخره للتوكيد . ومن : فاعل يعمن . والعَصْرُ : بضمتين ؛ بمعنى : العصر ؛ بفتح العين وسكون الصاد : الزمان ويجمع في القلة على [١٣٤] أعصر ؛ وفي الكثرة على عَصُور ، والخالي : نعته . (فدعاء الأصنام) [٨٢/] في قوله تعالى : ﴿ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾ [الأحقاف/٥] (ونداء القطا) في قوله : [من الطويل]

أسيرب القطا هل من يعير جناحه

- ١٠٢- البيت للمجنون في ديوانه ص ١٠٦ ، وللعباس بن الأحنف في ديوانه ص ١٦٨ ، وتخليص الشواهد ص ١٤١ ، وللعباس أو للمجنون في الدرر ١٧٥/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣١/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧ ، وشرح الأشموني ٦٩/١ ، وشرح ابن عقيل ١٤٨/١ .
- ١٠٣- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٧ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٩ ، وخزانة الأدب ٦٠/١ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٧١/٢ ، ٤٤/١٠ ، والدرر ٢٦٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٤٠/١ ، والكتاب ٣٩/٤ ، وتاج العروس (طول) ، وبلا نسبة في الاقتضاب ص ٥٦٠ ، وأوضح المسالك ١٤٨/١ ، وخزانة الأدب ١٠٥/٧ ، وشرح الأشموني ٦٩/١ ، ٢٩٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٥/١ ، ومغني اللبيب ١٦٩/١ ، وجمع الهوامع ٨٣/٢ ، والحيوان ٣٢٨/١ .

(و) نداء (الطَّلَل) في قوله :

..... أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَّالِي

(سوَّغَ ذلك) ، وهو وقوع « مَنْ » على الأصنام لما كانت عندهم مدعوة ، وعلى السُّرْب والطلل لما كانا متناذيين ، ولا يدعى إلا العاقل .

المسألة (الثانية) من وقوع « مَنْ » على غير العالم (أن يجتمع) غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه مَنْ) الموصولة ، (نحو : ﴿ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾) [النحل/١٧] فإنه عام في العاقل وغيره ، (لشموله الآدميين والملائكة والأصنام) ، فإن الجميع لا يخلقون شيئاً ، (ونحو : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ ﴾) [الحج/١٨] فإنه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (﴿ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾) [الحج/١٨] فإنه يشمل الآدميين والجمال والشجر والدواب وغيرها ، وأفرد الشمس والقمر والنجوم والجمال والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها ؛ واستبعاد السجود منها ، (ونحو : ﴿ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾) [النور/٤٥] فإنه يشمل الآدمي والطائر ، ولا فرق في هذه المسألة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الأول ، أو أقل منه كالمثال الثاني ، أو مساوياً له كالمثال الثالث ، ولذلك أعاد لفظه نحو في الأمثلة الثلاثة .

المسألة (الثالثة) من وقوع « مَنْ » على غير العالم (أن يقترن) غير العاقل (به) أي بالعاقل (في عموم فُصِّلَ بـ : مَنْ) الموصولة (نحو : ﴿ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ﴾) و ﴿ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعِ ﴾ [النور/٤٥] لاقتراها بالعاقل في (عموم (كل دابة) من قوله تعالى : [٨٢/ب] ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعِ ﴾ [النور/٤٥] ، فأوقع « مَنْ » على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ، ولكن الاختلاط فيها على ضربين :

اختلاط فيما وقعت عليه « مَنْ » وهو من يمشي على رجلين ، فإنه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم .

واختلاط في عموم فُصِّلَ بـ « مَنْ » وهو من يمشي على بطنه ، ومن يمشي على أربع ، فإنهما اختلط بالعاقل في عموم كل دابة ، لأن الدابة لغة : اسم لما يدبُّ على الأرض عاقلاً كان أو غيره ، بدليل : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنفال/٥٥] ، ﴿ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾ [سبا/١٤] ، ويحتمل عندي أن تكون « مَنْ » فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، والتقدير : فمنهم نوع يمشي على بطنه ، ومنهم نوع يمشي على

رجليه ، ومنهم نوع يمشي على أربع ، على حدّ : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ [الحج/ ١١] قال الموضح في شرح الشذور^(١) : ويجوز في « مَن » أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، والتقدير : ومن الناس ناس يعبدون الله . اهـ .

(وأما ما) الموصولة (فإنها) في أصل وضعها (لما يعقل وحده نحو : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾) [النحل/ ٩٦] أي الذي عندكم ينفد ، (و) قد تكون (له) أي لما لا يعقل (مع العاقل نحو : ﴿ سَبَّحَ اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾) [الحشر/ ١] فإنه يشمل العاقل وغيره ، (و) تكون (لأنواع مَن يعقل) . هذه عبارة ابن عصفور ، وعبارة ابن مالك تبعاً للفراسي : ولصفات مَن يعقل ، ومثالها عند ابن عصفور [٨٣/١] وابن مالك (نحو : ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ﴾) [النساء/ ٣] كلا التعبيرين متكلم فيه ، أما الأول فرده ابن الحاج بأن النوع لا يعقل ، فهذا مستغنى عنه بقوله : « لما لا يعقل » ، وأما الثاني فلأنه لا يصح أن يقال : أنكحوا الطيب أو الطيبة ، لأن النكاح إنما هو للذوات لا للصفات ، نقله الموضح في الحواشي .

وتكون ما [١٣٥] (للمبهم أمره) من الأشخاص (كقولك وقد رأيت شبحاً) بفتح الموحلة وبالحاء المهملة ، لا تدري أبشر هو أم مُدّر : (انظر إلى ما ظهر) ، كذا لو علمت إنسانيته ، ولم تدري أذكر هو أم أنثى ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل^(٢) أخذاً من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾ [آل عمران/ ٣٥] وللبحث فيه مجال .

(والأربعة الباقية) من الستة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل :

(فأما : أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء (فخالف في موصوليتها ثعلب) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجاً بأنه لم يسمع : أيهم هو فاضل جاءني ، بتقدير : الذي هو فاضل جاءني ، (ويرده قوله) وهو غسان : [من المتقارب]

١٠٤- إذا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ (فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ أَفْضَلُ)

(١) لم أجد هذا القول في شرح شذور الذهب .

(٢) شرح التسهيل ١٩٧/١ .

١٠٤- البيت لغسان بن ولة في الدرر ١٥٥/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/١ ، وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني ٢٣٦/١ ، ولغسان في الإنصاف ٧١٥/٢ ، ولغسان أو لرجل من غسان في خزائن الأدب ٦١/٦ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٠/١ ، وتخليص الشواهد ١٥٨ ، وجواهر الأدب ٢١٠ ، ورسف المباني ١٩٧ ، وشرح الأشموني ٧٧/١ ، وشرح ابن عقيل ١٦٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٥ ، وشرح المفصل ١٤٧/٣ ، ٢١/٤ ، ٨٧/٧ ، ولسان العرب ٥٩/١٤ (أيا) ، ومغني اللبيب ٧٨/١ ، ومعجم الهوامع ٨٤/١ .

وجه الرد منه أن «أيهم» مبنية على الضم، وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا، وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى، وهي الملازمة للإضافة لفظاً أو تقديرًا إلى معرفة، (ولا تضاف لنكرة لتكون خلافاً لابن عصفور) وابن الضائع، بالضاد المعجمة والعين المهملة، فإنهما أجازا إضافتها إلى نكرة وجعلا من ذلك: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء/٢٢٧]، [٨٣/ب] ف «أي» عندهما موصولة، و«يعلم» بمعنى: يعرف، والتقدير: وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه، ومذهب الجمهور أن «أيا» هنا استفهامية منصوبة ينقلبون على أنها مفعول مطلق، و«يعلم» على بابه، وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام بـ «أي»، والتقدير: وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب.

(و) أي الموصولة (لا يعمل فيها إلا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾^(١) أشدُّ) [مرم/٦٩] خلافاً للبصريين) في الاستقبال والتقديم^(٢) قال في التسهيل: ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه، خلافاً للكوفيين^(٣). وقال أبو حيان في شرح التسهيل: (وسأل الكسائي) في حلقة يونس: (لم لا يجوز: [١٣٦] أعجبنى أيهم قام)؟ فمنع من ذلك، فقليل له: لِمَه؟ فلم يلح له وجه المنع، (فقال: أي كذا خلقت) اهـ. أي كذا وضعت. قال ابن السراج موجهاً قول الكسائي بالمنع ما معناه إن «أيا» وضعت على العموم والإبهام، فإذا قلت: يعجبني أيهم يقوم، فكأنك قلت: يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائناً من كان، ولو قلت: أعجبنى أيهم قام لم يقع إلا على الشخص الذي قام؛ فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم، وإنما اشترط كون العامل فيها متقدماً مع كونه مستقبلاً لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية، وبين الموصولة، لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلا متأخر، والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها، (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعضهم، فتقول: أَيْتَانِ وَأَيْتَانِ وَأَيُّونَ وَأَيَّاتِ، [٨٤/ل] (و) على الحالين (هي معربة، فقليل مطلقاً)، سواء أضيفت أم لم تضاف، ذكر صدر

(١) الرسم المصحفي ﴿أيهم﴾ بالرفع، وقرأها بالنصب: هارون ومعاذ وطلحة والأعرج والأعمش. انظر البحر المحيط ٢٠٩/٦، ومغني اللبيب ٧٧/١، والإنصاف ٧١١/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١، والكتاب ٣٩٩/٢.

(٢) الإنصاف ٧١١/٢.

(٣) الإنصاف ٧٠٩/٢ - ٧١٠.

صلتها أو حذف ، وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيين^(١) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٠٠- وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا.....

(وقال سيبويه : تبنى على الضم إذا أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً^(٢)) وهو مراد الناظم بقوله :

٩٩- وَأَعْرَبْتُ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ صَلَّتِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ

(نحو : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مرم/٦٩] ، وقوله :

١٠٥- عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)

بالبناء على الضم فيهما تشبيهاً بالغايات ، إذ كان بناؤها بسبب حذف شيء . وخولف في ذلك ، قال الزجاج : ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين^(٣) ، هذا أحدهما ، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول بينائها إذا أضيفت . اهـ .

وزعم المانعون أن « أياً » في الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، و« أشدُّ » خبره . ثم اختلفوا في مفعول نزع . فقال الخليل : محذوف والتقدير : لنزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد^(٤) . وقال يونس : المفعول الجملة ، وعلقت « نزع » عن العمل فيها^(٥) . وقال الكسائي والأخفش : المفعول : « كل شيعة » ، و« من » زائدة^(٦) . ورد الموضح ذلك في المغني^(٧) بما يطول ذكره وبالييت السابق .

(وقد تعرب حينئذ) أي حين إذ أضيفت ، وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً

(١) الإنصاف ٧١١/٢ ، والكتاب ٣٩٩/٢ ، وشرح الرضي ٦٢/٣ .

(٢) هذا القول مستنتج من رأي سيبويه حيث قال في الكتاب ٤٠٠/٢ : « وأرى قولهم : اضرب أيهم أفضل ، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، وبمنزلة الفتحة في الآن وجاز إسقاط هو في أيهم تحقيقاً » . وانظر شرح الرضي ٦٠/٣ .

١٠٥- تقدم تخريج البيت بتمامه برقم ١٠٤ .

(٣) في حاشية يس ١٣٦/١ : « لا وجه للتغليب مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما في الآية والبيت المشهورين » . قلت : يقصد الآية ٦٩ من سورة مريم والبيت الذي تقدم برقم ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٤) انظر قول الخليل في الإنصاف ٧١١/٢ - ٧١٢ ، وشرح الرضي ٦٢/٣ .

(٥) انظر قول يونس في شرح الرضي ٦٣/٣ ، والكتاب ٤٠٠/٢ .

(٦) انظر قول الكسائي والأخفش في شرح الرضي ٦٣/٣ .

(٧) مغني اللبيب ٧٨/١ .

(كما رويت الآية) وهي : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم/٦٩] (بالنصب)^(١) وهي قراءة هارون ومعاذ ويعقوب ، (والبيت) ؛ وهو : « على أيهم أفضل » (بالجر) . قال سييويه : وهي لغة جيدة^(٢) . [٨٤/ب] وبذلك [١٣٧] احتج من قال بإعرابها مطلقاً .
(وأما « أل » فنحو : ﴿ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ ﴾ [الحديد/١٨] مما صلته اسم فاعل ، (ونحو : ﴿ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ * وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴾) [الطور/٥٠] مما صلته اسم مفعول .

وسكت عن الصفة المشبهة نحو : الحسن لأن « أل » الداخلة عليها حرف تعريف ، على ما صححه في المغني . (وليست) « أل » الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولاً حرفياً خلافاً للمازني) في أحد قوليه (ومن وافقه) . ويرده أنها لا تؤول بالمصدر ، وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبُّهُ » ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير يعود على موصوف محذوف ، وردَّ بأن الحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة ، وهذا ليس منها ، (ولا حرف تعريف ، خلافاً لأبي الحسن) الأخفش ، وهو ثاني قولي المازني ، وحجتهما أن العامل يتخطاها نحو : جاء الضارب ، كما يتخطاها مع الجامد نحو : جاء الرجل ، وهي مع الجامد معرفة اتفاقاً ، فتكون مع المشتق كذلك . ويجاب بالفرق بأنها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرًا ، لأن المشتق في تقدير الفعل ، فيعود عليها ضمير ، و « أل » المعرفة لا يعود عليها ضمير ، وإنَّما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ، ويدل على كونها اسماً أن الوصف يعمل معها بلا شرط ، ولو كانت معرفة لكانت مبعلة من شبه الفعل ، فلا يكون الوصف معها عاملاً . وأجاب الأخفش [٨٥/أ] بالتزامه ، فذهب إلى أن اسم الفاعل لا يعمل مع « أل »^(٣) . (وأما « ذو » فخاصة بطيئ^(٤)) ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٩٣ — وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئٍ شُهُرٌ

(والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو ، (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة إعراب « ذو » بمعنى صاحب ، وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لأنه المسموع ، (كقوله)

(١) انظر البحر المحيط ٢٠٩/٦ ، والإنصاف ٧١١/٢ ، والكتاب ٣٩٩/٢ .

(٢) أي نصب « أيهم » في الآية السابقة . انظر الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٣) انظر هذه الأقوال في شرح الرضي ٢٩/٣ - ٤٨ : الإخبار بالذي أو بالألف واللام ، وشرح التسهيل ٢٠٠/٣ .

(٤) انظر شرح الرضي ٢٢/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩ .

وهو منظور بن سحيم الفقعسي : [من الطويل]

١٠٦- فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ (فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا)

(فيمن رواه بالياء) ، وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المحتسب . وهو مشكل ، فإن سبب البقاء قائم ولم يعارضه معارض ، (والمشهور) عنهم (أيضًا أفرادها) وإن وقعت على مثنى أو جمع (وتذكيرها) وإن وقعت على مؤنث (كقوليه) وهو سنان بن الفحل الطائي : [من الوافر]

١٠٧- فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَلِّي (وَيُثْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ)

فأتى بـ « ذو » مفردة مذكرة ، مع أنها واقعة على « البئر » وهي مؤنثة . ويحتمل أنه راعى معنى القلب^(١) وهو مذكر ، والحفر : معروف . والطَّيُّ : من طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة . (وقد تَوَثَّتْ وَتَثَّى وتجمع) عند بعض بني طيء ، فتقول في المذكر : « ذو قام » ، وفي المؤنث : « ذات قامت » ، وفي مثنى المذكر : « ذوا قاما » ، وفي مثنى المؤنث : « ذواتا قامتا » ، وفي جمع المذكر : « ذوو قاموا » ، وفي جمع المؤنث : « ذوات قُمن » ، (حكاها ابن السراج) في الأصول عن جميع لغة طيء على [١٣٨] الإطلاق ، وتبعه ابن عصفور في المقرب^(٢) . (ونازع في ثبوت ذلك) [٨٥/ب] المحكي على الإطلاق (ابن مالك) في شرح التسهيل فقال : وأطلق ابن عصفور القول بثنيتها وجمعها^(٣) . قال الشاطبي : والمردود عليه إنما هو الإطلاق في جميع لغة طيء ، وأما كون « ذو » تثنى وتجمع عند بعض طيء فهو ثابت . اهـ . قال الفراء في لغات القرآن : وربما قالوا : هَذَا ذُو تَعْرِفٍ ، وهؤلاء ذُوو تَعْرِفٍ ، وَيَجْعَلُونَ مَكَانَ « التِي » ذات . ويرفعون التاء على كل حال ، وفي ثنيتها : هَاتَانِ

١٠٦- تقدم تخريج البيت برقم ٢٣ .

١٠٧- البيت لسنان بن الفحل في الإنصاف ص ٣٨٤ ، وخزانة الأدب ٣٤/٦ ، ٣٥ ، والدرر ١٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩١ ، والمقاصد التحوية ٤٣٦/١ ، وبلا نسبة في الأزهية ٢٩٥ ، وأوضح المسالك ١٥٤/١ ، وتخليص الشواهد ١٤٣ ، وشرح ابن الناطم ص ٦٠ ، وشرح التسهيل ١٩٩/١ ، وشرح الرضي ٢٢/٣ ، وشرح قطر الندى ص ١٠٢ ، وشرح الأشموني ٧٢/١ ، وشرح الفصل ١٤٧/٣ ، ٤٥/٨ ، ولسان العرب ٤٦٠/١٥ (ذوا) ، وجمع الموامع ٨٤/١ .

(١) القلب : البئر قبل أن تطوى فإذا طويت فهي الطوي . وقال شمر : القلب من أسماء البئر ، وسميت قلبًا لأن حافرها قلب تراها . معجم البلدان ٣٨٦/٤ (قلب) .

(٢) المقرب ٥٩/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٩٩/١ .

ذواتا تُعرَّفُ، وفي جمعها: هؤلاء ذوات تعرف. اهـ. (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك^(١) (كلهم حكى) عن بعض طيِّب (ذات للمفردة، وذوات لجمعها مضمومتين)، على أنهما موصولان مستقلان مرادفان لـ «التي واللاتي»، قال في التسهيل: وقد ترادف «التي واللاتي» ذات وذوات مضمومتين مطلقاً، وقال في النظم:

٩٤ — وَكَالَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أُنْثَى ذَوَاتٌ

(كقوله) وهو رجل من بني طيِّب كما قال الفراء في لغات القرآن: سمعنا أعرابياً من طيِّب يسأل ويقول: (بالفضل ذو فضلکم الله به، والكرامة ذات أكرمکم الله به)^(٢) فبنى «ذات» على الضم، ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ما قبلها، وحذف الألف فسكنت الهاء. وبالفضل: متعلق بمحذوف، أي: أسألكم بالفضل أو نحوه، والكرامة: بالخفض: معطوفة على الفضل، وكأنه يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل/٧١] قاله الموضح في الحواشي. (وقوله) وهو رؤية: [من الرجز] ١٠٨ — جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ (ذَوَاتٌ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ)

فبنى «ذوات» على الضم، والهاء في «جمعتها» للنون المذكورة في بيت قبله، والأينق؛ بتقديم الياء المثناة [٨٦/١] تحت الساكنة على النون المضمومة: جمع ناقة، وأصل ناقة نوقة، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً، وتجمع في القلة على أنسوق، قدمت الواو على النون فصار أونق، ثم قلبت الواو ياء فصار أينق، ويجمع أينق على أيانق، والموارق: جمع مارقة، من مرق السهم، شبه النوق بالسهم في سرعة مشيها، وسائق: من السوق؛ بفتح السين.

(وحكى) في ذات وذوات (إعراهما) بالحركات (إعرا ب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات)، حكى الأول أبو حيان في الارتشاف، وحكى الثاني أبو جعفر ابن النحاس الحلبي، وإذا أعربا نُونا لعدم الإضافة، فتقول: جاءني ذات قامت، ورأيت ذاتاً قامت، ومررت بذات قامت، بالحركات الثلاث مع التنوين. وتقول: جاءني ذوات قمن،

(١) المقرب ٥٩/١، وشرح التسهيل ١٩٩/١.

(٢) ورد هذا القول في شرح ابن الناظم ص ٦٠.

١٠٨- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٠، والدرر ١٥١/١، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٥، وأوضح المسالك ١٥٦/١، وتحليص الشواهد ص ١٤٤، وتغذيب اللغة ٤٤/١٥، وتاج العروس (ذو)، وشرح ابن الناظم ص ٦٠، وجمع الهوامع ٨٣/١.

بالرفع والتنوين ؛ ورأيت ذوات قُمنَ ، ومررت بذوات قُمنَ ، بالكسر مع التنوين جرًّا ونصبًا ، قاله الموضح في الحواشي .

(وأما « ذا » فشرط موصوليتها ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للإشارة) ، لأنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد ، (نحو : من ذا الذاهب وما ذا التَّواني) ، والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير « أل » .

(و) الأمر (الثاني : أن لا تكون) ذا (ملغاة) ، وإلغاؤها على وجهين ، أحدهما حكمي ، والآخر حقيقي ، فالحكمي ما ذكره بقوله (وذلك) الإلغاء (بتقديرها مركبة مع « ما ») في نحو : ماذا صنعت) ، فيصيران اسمًا واحدًا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية [١٣٩] المقدمة بـ « صنعت » ، والتقدير : أي شيء صنعت [٨٦/ب] (كما قدرها كذلك) ، أي مركبة مع « ما » ، إلا أنهما في محل جر (من قال) لسائل عن شيء : (عما ذا تسأل) ، والتقدير : عن أي شيء تسأل ، (فأثبت الألف) من ما (لتوسطهما) في اسم الاستفهام بالتركيب ، ولولا ذلك لحذفت الألف ، لأن « ما » الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألفها لتطرفها نحو : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [النبا/١] فرقًا بين « ما » الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ [الإسراء/٤٣] وخصت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف ، وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف ، لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد ، والإلغاء الحقيقي ما ذكره بقوله : (ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر ، وهو تقديرها زائدة) بين « ما » ومدخولها ، فكأنك قلت : ما صنعت ؟ والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الأسماء ، وسكت عن إلغاء « ذا » مع « من » لمنع أبي البقاء وثعلب وغيرهما أن تكون « من وذا » مركبتين ، وخصوا جواز ذلك بـ « ما وذا » لأن « ما » أكثر إبهامًا ، فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ، ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الأسماء كون « ذا » زائدة و « من » مفعولًا في نحو : من ذا ضربت ، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز أن يكون « من وذا » مركبتين ، قاله في المغني ، وهو ظاهر قول الناظم :

٩٥ — ومثل ماذا بعد ما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام

(و) الأمر (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمن

على الأصح) عندهم ، لأن كلاً منهما للاستفهام ، وأجاب [٨٧/ب] المانع بالفرق بأن « ما » تجانس « ذا » لما فيها من الإبهام ، بخلاف « من » ، فإنها لا إبهام فيها لاختصاصها بمن

يعقل ، فلا مجانسة بينهما ، وكلا التعليلين ضعيف ، أما الأول فلأن بقية أدوات الاستفهام كما في الإيهام ، فلا خصوصية لإلحاق من دونها . وأما الثاني فلأن « ما » مختصة بما لا يعقل ، كما أن « من » مختصة بمن يعقل ، إلا أن يقال إن ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل ، والمرجع في ذلك إلى السماع ، وكلاهما مسموع ، فالأول (كقول لييد) ابن ربيعة العامري : [من الطويل]

١٠٩- (أَلَا تَسْأَلُونَ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ) أَنْحَبُ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

أنشله سيبويه^(١) . ف « ما » مبتدأ و « ذا » اسم موصول خبر ، وجملة « يحاول » ، صلته والعائد محذوف ، و « يحاول » : يطلب ، و « النحب » بفتح النون وسكون الحاء المهملة : أصله الملة والوقت ، يقال : قضى فلان نحبه ، إذا مات . والمراد به هنا النذر ، والمعنى : ألا تسألان المرء ما الذي يطلبه ويحاوله بلجتهاده في الدنيا ، أئذراً أوجهه على نفسه ، فهو يسعى في وفائه ، أم هو في ضلال وباطل . (و) الثاني نحو (قوله) وهو أمية بن أبي عائد الهذلي ، كما قال ابن مالك^(٢) ، أو أمية بن أبي الصلت ، كما قال العيني^(٣) : [من المتقارب]

١١٠- أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينٌ (فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَا)

أنشله ابن مالك . ف « من » مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر ، وجملة « يُعْزِي الْحَزِينَا » صلته ، و « الظاعنين » جمع ظاعن ؛ من ظعن : إذا سار . (والكوفي لا يشترط) في موصولية « ذا » تقدم « من » ولا « ما » الاستفهاميتين ، (واحتج بقوله) وهو يزيد بن مفرغ الجُمَيْرِي : [من الطويل]

١٠٩- البيت لليد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤ ، والأزهرية ص ٢٠ ، والجنى السداني ص ٢٣٩ ، وخزانة الأدب ٢٥٢/٢ ، ٢٥٣ ، ١٤٥/٦ ، ١٤٧ ، وديوان المعاني ١١٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١ ، ٧١١/٢ ، والكتاب ٤١٧/٢ ، ولسان العرب ٧٥١/١ (نحب) ، ١٨٧/١١ (حول) ، ٤٥٩/١٥ (ذو) ، والمعاني الكبير ص ١٢٠١ ، ومغني اللبيب ص ٣٠٠ ، وتاج العروس ٢٤٣/٤ (نحب) ، (ما) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٩/١ ، ووصف المبلي ص ١٨٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٢ ، وشرح الأشموني ٧٣/١ ، وشرح التسهيل ١٩٧/١ ، وشرح الرضي ٦٥/٣ ، وشرح المفصل ١٤٩/٣ ، ١٥٠ ، ٢٣/٤ ، وكتاب اللامات ص ٦٤ ، ومجالس ثعلب ص ٥٣٠ .

(١) الكتاب ٤١٧/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٩٩/١ .

(٣) المقاصد النحوية ٤٤١/١ .

١١٠- البيت لأمية بن أبي عائد الهذلي في ديوانه ص ٦٣ ، وخزانة الأدب ٤٣٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٩/١ ، ولأمية بن أبي الصلت في المقاصد النحوية ٤٤١/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦١/١ .

١١١- عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ [٨٧/ب] إِمَارَةٌ (أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ)

وتقرير الحجة منه أن « هذا » اسم موصول مبتدأ ، ولم يتقدم عليه « ما » ولا « من » ، وتحملين : صلته والعائد محذوف ، وطيّق : بمعنى مطلق خبر المبتدأ ، (أي والذي تحمليه طليق ، وعندنا) معشر البصريين^(١) (أن « هذا » اسم إشارة) على أصله ، لا موصول^(٢) لأن « ها » التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ ، (وطيّق) : خبره ، وهي جملة اسمية ، وتحملين : حال (من فاعل طليق المستر فيه متقدمة على عاملها ، أي : وهذا طليق محمولاً لك) ، وعدس ؛ بفتح العين والذال والسين المهملات : اسم صوت لزجر البغل ، وعباد : هو ابن زياد بن أبي سفيان ، وكان يزيد يكثر [١٤٠] من هجوه ، حتى كتبه على الحيطان ، فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ، ففسدت أنامله ، ثم أطل سجنه ، فكلّموا فيه معاوية فأمر بإخراجه ، فلما خرج قدمت بغلة فركبها فنفرت فقال^(٣) :

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

البيت . و« إِمَارَةٌ » بكسر الهمزة : أي أمر .

ولا تختص « ذا » الإشارية بذلك عند الكوفيين ، بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات^(٤) نحو : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ [طه/١٧] قالوا^(٥) : إن « تلك » موصول و« يمينك » صلة ، أي : وما التي يمينك ، وعندنا أن « يمينك » حال

١١١- البيت ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص ١٧٠ ، وأدب الكاتب ص ٤١٧ ، والاقتضاب ٦٢٧ ، والأغاني ٢٧٠/١٨ ، والحامسة البصرية ١٧٣/١ ، والإنصاف ٧١٧/٢ ، وتخليص الشواهد ص ١٥٠ ، وتذكرة النحاة ص ٢٠ ، وجمهرة اللغة ص ٦٤٥ ، وخزانة الأدب ٤١/٦ ، ٤٢ ، ٤٨ ، والدرر ١٥٣/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٦١ ، ولسان العرب ٤٧/٦ (حدس) ، ١٣٣ (عدس) ، والمقاصد النحوية ٤٤٢/١ ، ٢١٦/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٢ ، ٤٤٧ ، وأوضح المسالك ١٦٢/١ ، وخزانة الأدب ٣٣٣/٤ ، ٣٨٨/٦ ، وشرح الأشموني ٧٤/١ ، وشرح الرضي ٢٣/٣ ، ١٢٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٤٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٠٦ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، واللسان ٤٦٠/١٥ (ذوا) ، والمختصب ٩٤/٢ ، ومغني اللبيب ٤٦٢/٢ ، وجمع الهوامع ٨٤/١ . وتاج العروس (ذا) .

(١) الإنصاف ٧١٩/٢ .

(٢) يرى الكوفيون أن « هذا » بمنزلة « الذي » ويستعملونها موصولة . انظر الدرر ١٥٣/١ ،

والإنصاف ٧١٩/٢ .

(٣) الأغاني ٢٧٠/١٨ .

(٤) الإنصاف ٧١٧/٢ ، وشرح الرضي ٢٣/٣ .

(٥) الإنصاف ٧١٧/٢ ، والاقتضاب ص ٦٢٧ .

من المشار إليه^(١). ومن الموصولات عندهم الاسم المحلي بالألف واللام، نحو قوله:
[من الطويل]

١١٢- لَعَمْرُكَ لَأَنْتَ اللَّيْثُ أَكْرَمَ أَهْلِهِ وَأَقْعُدُ مِنْ أَفْنَائِهِ بِالْأَصَائِلِ
كأنه قال لأنت الذي أكرم أهله، فأكرم: صلة الليث.

ومنها الاسم المضاف، [١/٨٨] نحو قوله: [من البسيط]

١١٣- يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنْدِ
فـ «بالعلياء»: صلة لـ «دار مية».

ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة، نحو: هذا رجل ضربته، فـ «ضربته» عندهم
صلة لـ «رجل»، ولم يثبت البصريون شيئاً من ذلك، قاله أبو حيان في النكت الحسان
على غاية الإحسان.

(١) الإنصاف ٧٢١/٢، كأنه قال: أي شيء هذه كائنة بيمينك، وهو رأي البصريين.

١١٢- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٤٢/١، وإصلاح المنطق ص ٣٢٠، والاقتضاب
ص ٦٠٣، وخزانة الأدب ٤٨٤/٥، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٧، والدرر ١٥٦/١، ولسان العرب ١٦/١١
(أصل)، وتاج العروس (أصل)، وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢٥٩/٢، وأساس البلاغة (فيء)،
والإنصاف ٧٢٣/٢، وخزانة الأدب ١٦٦/٦، ولسان العرب ١٢٤/١ (فيأ)، وجمع الهوامع ٨٥/١.
١١٣- عجز البيت: (أَقْرَتْ وطال عليها سالف الأمد)، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤، وتهذيب
اللغة ٣٥٣/٨، ٢٦٦/١٢، ٦٦٨/١٥، وبلا نسبة في شرح الرضي ٣٨٧/٤.

(فصل ل)

(وتفتقر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (إلى صلة) تتصل بها ، لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلة (متأخرة عنها) لزومًا ، لأن الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر ، وكما لا تتقدم الصلة على الموصول ؛ لا يتقدم معمولها عليه ، لأنه جزؤها ، وأما نحو : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف/٢٠] ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة « أل » والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين . وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بأن الاسمية لا بد لها من صلة (مشتملة على ضمير مطابق لها) في الأفراد والتذكير وفروعهما ، بخلاف الحرفية فإن صلتها لا ضمير فيها ، فسقط ما قيل إن قول الناظم :

٩٦ - وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْلَهُ صِلَاً عَلَى ضَمِيرٍ لَأَيِّ مُشْتَمِلَةٍ
يعم الموصولات الاسمية والحرفية .

وهذا الضمير (يسمى العائد) ؛ لعوده إلى الموصول . ثم الموصول إن طابق لفظه معناه ؛ فلا إشكال في مطابقة العائد لفظاً ومعنى ، وإن خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكراً ؛ وأريد به غير ذلك نحو : « من وما » ، ففي العائد وجهان : مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [الأنعام/٢٥] [٨٨/ب] ومراعاة المعنى نحو : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس/٤٢] ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو : أَعْطِ مَنْ سَأَلْتِكَ ، ولا تقل : من سَأَلَك ، أو قُبِحَ^(١) نحو : مَنْ هِيَ حَمْرَاءُ أُمِّكَ ، فيجب مراعاة المعنى ، ولم يعضد المعنى سابق ، فيختار مراعاة المعنى كقوله : [من الطويل]

١١٤ - وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهِيحُ الرِّيَاضُ قُبْلَهَا وَتَصَوِّحُ

(١) وجه القبح أنه لو روعي اللفظ لزم الإخبار بمؤنث عن مذكر ؛ فروع المعنى بكسر كاف « أمك » .

١١٤ - البيت لجران العود في ديوانه ص ٤٤ ، ولسان العرب ٥١٢/٢ (صرّح) ، والمقاصد النحوية ٤٩٢/١ .

وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو : [من الطويل]

١١٥- وأنت الذي في رحمة الله أطمع

الأصل في رحمته . و : [من الطويل]

١١٦- سعادُ التي أضناك حُبُّ سعادًا
 أي حبها . (والصلة إما جملة) تامة ، اسمية أو فعلية . (وشرطها أن تكون خبرية) ،

وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها ؛ من غير نظر إلى قائلها ، لأن الموصول وضع
 وصلة إلى وصف المعارف بالجملة نحو : جاء الرجل الذي قام أبوه . ومن شرط الجملة
 المنعوت بها أن تكون [١٤١] خبرية (معهودة) للمخاطب ، لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف
 المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة ، (إلا
 في مقام التهويل والتفخيم) وهو التعظيم ؛ (فيحسن إتمامها) لذلك ، (فالمعهودة
 كجاء الذي قام أبوه) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في شخص قام أبوه ، (والمبهمة
 نحو : ﴿ فَعَشِيَهُمْ مِنْ أَيْمٍ ﴾) أي البحر (﴿ مَا غَشِيَهُمْ ﴾) [طه / ٧٨] أي : الذي غشيهم
 أمر عظيم ، والمرجع في ذلك إلى الموصول ، فإن أريد به معهود فصلته معهودة نحو : ﴿ وَإِذْ
 تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب / ٣] وإن أريد به الجنس فصلته كذلك نحو : ﴿ كَمَثَلِ
 الَّذِي يَنْعَقُ ﴾ [البقرة / ١٧١] ، وإن أريد به التعظيم أبهمت صلته نحو : ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ
 مَا أَوْحَى ﴾ [النجم / ١٠] . [II / ٨٩]

(ولا يجوز) في الصلة (أن تكون) جملة (إنشائية) ، وهي ما قارن لفظها
 معناها (ك : بَعَثَكَ) ، فلا تقل : جاء العبد الذي بعثك ، قاصداً إنشاء البيع ، (ولا)
 جملة (طلبية) ، وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمراً كانت أو نهياً ،
 (كاضربه ولا تضربه) فلا تقل : جاء الذي اضربه ، أو لا تضربه ، لأن كلاً من الإنشاء
 والطلب لا خارجي له ، فضلاً عن أن يكون معهوداً ، فلا يصلح لبيان الموصول ، ومن ثم
 امتنع الوصل بالتعجيبة ، وإن كانت خبرية فلا يقال : جاء الذي ما أحسنه ، لما في التعجب
 من الإبهام المنافي للبيان ، فتكون مستثناة من الخبرية ، كما أن جملة القسم مستثناة من

١١٥- صدر البيت : (فيارب ليلى أنت في كل موطن) ، وهو يخنون ليلى في الدرر ١ / ١٦٥ ، وشرح
 شواهد المغني ٢ / ٥٥٩ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٩٧ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١ / ٦٧ ، ومغني اللبيب
 ١ / ٢١٠ ، وفتح الهوامع ١ / ٨٧ .

١١٦- عجز البيت : (وإعراضها عنك استمرّ وزاداً) ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ١ / ٦٧ ، وشرح
 شذور الذهب ص ١٤٢ .

الإنشائية، فيجوز الوصل بها نحو: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ﴾ [النساء/٧٢] وقيل لا استثناء فيهما، أما التعجبية فلأنها إنشائية نظراً إلى حالة الاستعمال، وأما القسمية فلأن الوصل إنما هو بجملة الجواب وهو خبري، وجملة القسم إنما جيء بها لجرد التأكيد.

ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاماً قبلها، فلا يقال: جاء الذي لكُنه قائم، أو: حتى أبوه قائم، لأن فيه استعمال «لكن» من غير تقدم مستدرك، واستعمال «حتى» من غير تقدم مغيا. وأجاز الكسائي الوصل بالأمر والنهي، والمآزني بالدعاء بما لفظه الخبر نحو: جاء الذي يغفر الله له، وصاحب الإفصاح: بـ «نَعَمْ وَبُئْسَ، وهشام: بـ «لَيْتَ وَلَعَلَّ وَعَسَى»، هذا حكم الجملة.

(وأما شبهها) في حصول الفائدة (فهو ثلاثة):

الأول والثاني (الظرف المكاني والجار والمجرور التامان)، [٩٠/ب] والمراد بالتمام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به، (نحو): جاء (الذي عندك، و) جاء الذي في الدار، وتعلقهما بـ «استقر» (محدوفاً) وجوباً، وبذلك أشبهها الجملة، بخلاف الناقصين، نحو: جاء الذي مكاناً والذي بك، إذ لا يتم معانها إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر، نحو: جاء الذي سكن مكاناً والذي مرَّ بك، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: [١٤٢] ٩٧ — وجملة أو شبهها الذي وُصِلَ به

(و) الثالث: (الصفة الصريحة، أي الخالصة للوصفية)، وهي التي لم يغلب عليها الاسمية، لأن فيها معنى الفعل، ولذلك عملت عمله، وصح عطف الفعل عليها، وعطفها عليه نحو: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾ [الحديد/١٨]، ونحو: [من الرجز]

— ١١٧ — أَمْ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ

وبذلك أشبهت الجملة.

(وتختص) الصريحة (بالألف واللام)، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

٩٨ — وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صَلَاةٌ أَلْ

١١٧ — الرجز لجندب بن عمرو في خزانة الأدب ٢٣٨/٤، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٦٦/٢ (درج)، وأوضح المسالك ٣٩٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٦٤١/٢، وشرح ابن الناظم ص ٣٩١، وشرح الأشعري ٤٣٣/٢، والمقاصد النحوية ١٧٣/٤، وتهذيب اللغة ٦٤٣/١٠، وتاج العروس ٥٥٣/٥ (درج)، وكتاب العين ٧٦/٣.

(كضارب ومضروب) اتفاقاً . (وحسن) على قول ابن مالك ونصه^(١) :
وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين ، واسم المفعول ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ،
انتهى . وصحح الموضح في المغني أن « أل » الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف ،
(بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كسأبطح) : مذكر بطحاء ، فإنه في
الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ، ثم غلب على الأرض المتسعة ، (وأجرع) :
مذكر جرعاء ، فإنه في الأصل وصف لكل مكان مستو ، ثم غلب عليه الاسمية ، فصار مختصاً
بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً ، (وصاحب) : فإنه في الأصل وصف
للفاعل ثم غلب على صاحب الملك ، (وراكب) : فإنه في الأصل وصف للفاعل ، ثم
غلب على راكب الإبل دون غيره ، وعلى رأس الجبل . قال الشاطبي : [١/٩٠] الدليل على
أن هذه الأسماء انسلخ منها الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف ، ولا تعمل على
الصفات ، ولا تتحمل ضميراً ، انتهى . فلا توصل بها « أل » لعدم شبهها بالفعل ، (وقد
توصل) أل (بمضارع) اختياراً ، (كقوله) وهو الفرزدق خطاباً لرجل من بني عذرة ،
هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان : [من البسيط]

١١٨- (ما أنت بالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ) ولا الأصيل ولا ذي الرأْيِ والجَلْدِ

فأدخل « أل » على « ترضى » وهو فعل مضارع مبني للمفعول ، وحكومته :
نائب الفاعل به ، (ولا يختص) ذلك (عند ابن مالك بالضرورة) ، بل أشار إلى قلته
بقوله في النظم :

٩٨ — وكوئسها بمعرب الأفعال قل

وهو اختيار ثالث في المسألة ، فإن بعض الكوفيين يجيزونه اختياراً ، والجمهور
يمنعونه ويخصونه بالضرورة ، فالقول بالجواز على قلة قول ثالث ، والمدرك مختلف ، فابن
مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ، ولم يجد عنه خلاصاً ، ولهذا قال^(٢) : لتمكنه
من أن يقول المرضي . والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ، ولم يجرى في الكلام ،
سواء اضطر إليه الشاعر أم لا ، فلم يتواردا على محل واحد . والحكم ؛ بفتحتين : الْمُحَكَّم
بين الخصمين للفصل بينهما ، والأصيل : الحسيب ، والجلد ؛ بفتحتين : شدة الخصومة .

(١) شرح التسهيل ٢٠١/١ .

١١٨- تقدم تخريج البيت برقم (١٣) .

(٢) شرح التسهيل ٢٠٢/١ ، وانظر الدرر ١٥٧/١ .

(فصل ل)

يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل ، أو قصد الإبهام ، ولم تكن صلة « أل » كقوله : [من م . الكامل]

١١٩- نَحْنُ الْأَلَى فَلَجَمْعُ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا
أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة .

والثاني كقولهم : بعد اللتيا والتي ؛ أي [٩٠/ب] بعد الخطأ التي من فظاعة شأنها كَيْتَ وَكَيْتَ . وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه . [١٤٣] (ويجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين ، (إذا كان مبتدأ) غير منسوخ ، وكان خبراً عنه بمفرده ، فلا يحذف في (نحو جاء اللذان قاما أو ضُربا) بالبناء للمفعول ، أو كانا قائمين (لأنه غير مبتدأ) ، فإنه في الأول فاعل ، وفي الثاني نائب عن فاعل ، وفي الثالث منسوخ ، فهو فاعل مجازاً ، والفاعل ونائبه لا يحذفان ، (ولا) يحذف (في نحو جاء الذي هو يقوم ، أو : هو في الدار ، لأن الخبر غير مفرد) ، لأنه في الأول جملة فعلية ، وفي الثاني جار ومجرور ، (فإذا حذف الضمير) المنفصل المفيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه ، إذ الباقي بعد الحذف) للضمير جملة أو شبهها ، وكل منهما (صالح لأن يكون صلة كاملة) ، لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٠١- وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ

١٠٢- إِنَّ صَلَاحَ الْبَاقِي لَوْصَلَ مُكْمِلٌ

١١٩- البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٤٢ ، وخزانة الأدب ٢/٢٨٩ ، والدرر ١/١٧٣ ، وشرح شواهد المغني ١/٢٥٨ ، ولسان العرب ١٥/٤٣٧ (أولى وأولاء) ، والمقاصد النحوية ١/٤٩٠ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/٥٤٢ ، وشرح الأشموني ١/٧٤ ، ٨٢ ، ومغني اللبيب ١/٨٦ ، وجمع الهوامع ١/٨٩ .

(بخلاف الخبر المفرد) ، فإنه لا يصلح للوصل على حدثه ، ولا فرق في ذلك بين صلة « أي » وغيرها ، ف « أي » (نحو : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾) [مرم/٦٩] ، فأشد : خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد ، وذلك المبتدأ هو العائد ، وخبره مفرد وهو أشد . (و) غير « أي » نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾) [الزخرف/٨٤] ، فإنه : خبر مبتدأ محذوف تقديره هو إله ، وذلك المبتدأ هو العائد ؛ وخبره مفرد وهو إله ، وفي السماء : متعلق بإله لأنه بمعنى معبود ، (أي هو إله في السماء ، أي معبود فيها) ، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف ، أو فاعلاً بالظرف ، لأن الصلة حينئذ خالية من العائد ، ولا يحسن تقدير الظرف صلة ، وإله بدل من الضمير المستتر فيه ، وتقدير : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ [الزخرف/٨٤] معطوفاً كذلك ، لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين ، وفيه بُعدٌ ، حتى قيل بامتناعه ، قاله في المغني .

(ولا يكثر الحذف) [١/٩١] للضمير المرفوع (في صلة غير أي) عند البصريين ، (إلا إن طالت الصلة) ، إما بعمول الخبر أو غيره ، سواء تقدم المعمول على الخبر نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ [الزخرف/٨٤] ، أو تأخر نحو قولهم : « ما أنا بالذي قائل لك سوءاً » حكاه الخليل^(١) .

ويستثنى من اشتراط الطول : « لا سيما زيد » فإنهم جوزوا في « زيد » إذا رفع أن تكون « ما » موصولة ، و « زيد » خبر مبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لا سيّ الذي هو زيد ، فحذف العائد [١٤٤] وجوباً^(٢) ، ولم تطل الصلة ، وهو مقيس وليس بشاذ^(٣) ، وذلك لأنهم نزلوا « لا سيما » منزلة « إلا » الاستثنائية ، فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة ، فإن قلت : « لا سيما زيد الصالح » فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ، كقوله : [من الطويل]

١٢٠ ولا سيما يومٌ بدارةٌ جلجل

فيمن رفع « يوم » والتقدير : ولا سيّ الذي هو يوم ، وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة

(١) ورد هذا القول في الكتاب ١٠٨/٢ ، ٤٠٤ ، وشرح ابن عقيل ١٦٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٥ .

(٢) هو قولك : « هو » من قوله : « لا سيما الذي هو زيد » .

(٣) كذا قال ابن عقيل في شرحه ١٦٦/١ .

١٢٠- صدر البيت : (ألا رب يوم لك منهم صالح) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠ ، والجنى السداني

ص ٣٣٤ ، ٤٤٣ ، وخزانة الأدب ٤٤٤/٣ ، ٤٥١ ، والدرر ٥٠٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٤١٢/١ ،

٥٥٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٦/٢ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٥ ، واللسان ٤١١/١٤ (سوا) ،

وتاج العروس (سوى) ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٩٣ ، وشرح الأشموني ٢٤١/١ ، وشرح

الرضي ١٣٥/٢ ، ومغني اللبيب ١٤٠/١ ، ٣١٣ ، ٤٢١ ، ومع الهوامع ٢٣٤/١ .

«يوم»، وهو: «بدارة» قاله الموضح في المغني^(١)، وإلى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله:
 ١٠٠-..... وفي ذَا الحَدْفِ أَيَا غَيْرُ أَيُّ يَقْتَفِي
 ١٠١- إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلُ.....

(وشدّت قراءة بعضهم) وهو يحيى وابن يعمر بن أبي إسحاق (﴿تَمَامًا عَلَى
 الَّذِي أَحْسَنَ﴾) [الأنعام/١٥٤] بالرفع^(٢)، وشدّت قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤية بن
 العجاج: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة/٢٦] برفع بعوضة^(٣)، أي: الذي هو أحسن، والذي
 هو بعوضة، (و) شدّ (قوله): [من البسيط]

١٢١- (مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهَ) وَلَا يَحْذُ عَنْ سَبِيلِ الْحُلْمِ وَالكَرَمِ
 أي بما هو سفه، و«يُعْنِ»: بالبناء للمفعول؛ من قولهم: عنيت بحاجتك أعنى بها بضم
 أولهما، و«يَحْذُ» بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة، بمعنى يعلّل، والمعنى: من
 يعتن بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس [٩١/ب] له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي
 هو سفه؛ ولا يعلّل عن طريق الحلم والكرم.

(والكوفيون) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة^(٤)،
 و(يقيسون على ذلك) المسموع من الآية والبيت ونحوهما، وتبعهم الناظم إلا أنه جعله
 قليلاً فقال:

١٠١-..... وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالحذفُ نَزْرٌ.....

(ويجوز حذف) العائد (المنصوب إن كان متصلاً، وناصبه فعلٌ أو وصفٌ
 غيرُ صِلَةِ الألف واللام).

(١) مغني اللبيب ٣١٣/١.

(٢) الرسم المصحفي: (أحسن) بالنصب، وقرأها بالرفع الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر وابن أبي
 إسحاق. انظر الإتحاف ٢٢٠، ومعاني القرآن للقراء ٣٦٥/١، والكتاب لسبويه ١٠٨/٢، وشرح ابن
 الناظم ص ٦٦، وشرح المفصل ٨٥/٢، وأوضح المسالك ١٦٨/١، والأمل الشجرية ٢٣٥/٢،
 وشرح ابن عقيل ١٦٥/١.

(٣) الرسم المصحفي: ﴿بعوضة﴾ بالنصب، وانظر القراءة المستشهد بها في البحر الخيط ١٢٣/١،
 والمختب ٦٤/١.

١٢١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٨/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٠، والدرر ١٧٥/١، وشرح
 ابن الناظم ص ٦٦، وشرح الأشموني ٧٨/١، وشرح التسهيل ٢٠٨/١، والمقاصد النحوية ٤٤٦/١،
 وجمع الهوامع ٩٠/١.

(٤) شرح التسهيل ٢٠٧/١، وجمع الهوامع ٩٠/١.

فالفعل (نحو : ﴿ يَعْلَمُ مَا يَسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾) [البقرة/٧٧] أي يسرونه ويعلنونه ، ولا يتعين في « ما » هذه أن تكون موصولاً اسمياً ، لجواز أن تكون موصولاً حرفياً ، والتقدير : يعلم سركم وعلايتكم ، بدليل أنه قد جاء مصرحاً به في مكان آخر هو : ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ [الأنعام/٣] قيل : وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعيناً للربط كما مثل ، فلو كان غير متعين لم يجوز حذفه نحو : [١٤٥] « جاء الذي أكرمته في داره » فإن العائد أحدهما لا بعينه ، قاله ابن عصفور وغيره ، قال الموضح في الحواشي : وفيه نظر ، فإنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوباً ولا مجروراً ، انتهى . وشرط الفعل أن يكون تاماً ، فلا يحذف في نحو : « جاء الذي كأنه زيد » على الأصح .

(و) الوصف نحو (قوله) : [من البسيط]

١٢٢- (ما الله موليك فضل فاحمدته به) فما لدى غيره نفع ولا ضرر

ف « ما » : موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء ، و « فضل » : خبره ، و « الله موليك » : صلة « ما » ، والعائد محذوف منصوب بالوصف ، والتقدير : الذي الله موليكه فضل ، (بخلاف : جاء الذي إياه أكرمت) ، لأنه منفصل ، وحذفه [٩٢/١] يوقع في إلباسه بالمتصل ، ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانين ، والاهتمام عند النحويين ، وإنما حذف منفصلاً من قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة/٣] والأصل : رزقناهم إياه ، لأن تقديره متصلاً يلزم منه [١٤٦] اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضميري الغيبة ، وهو قليل ، (و) بخلاف : جاء (الذي إنه فاضل أو كأنه أسد) ، لأن اسم « إن » و « كأن » المشدتين لا يحذف إلا شذوذاً ، وأتى بمثالين أحدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو إن ، والثاني ما يغيرها وهو كأن ، (أو) الذي (أنسا الضاربه) ، لأن الوصف صلة الألف واللام ، واسمية « أل » خفية ، والضمير إذا كان مذكوراً يدل على اسميتها نصاً ، فإذا حذف فات هذا المعنى ، وهم بصدد التنصيص على اسميتها ، قاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب ، وهو سهو ، لأن العائد المنصوب ليس عائداً على « أل » في هذا المثال ؛ حتى يدل على اسميتها نصاً ، وإنما هو عائد على « الذي » ، كما يفيله العطف بأو ، والعائد إلى « أل » إنما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير أن العائد المنصوب بالوصف المقرون بـ « أل » إن كان عائداً على غير « أل »

١٢٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٦١ ، وشرح الأشموني ٧٩/١ ، وشرح ابن عقيل ١٦٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/١ .

كالمثال المذكور جاز حذفه ، وإن كان عائداً على «أل» نحو : «جاءني الضارب زيد» امتنع حذفه لما تقدم من التعليل ، (وشذ قوله) : [من البسيط]

١٢٣- (مَا الْمُسْتَفْزُ الْهُوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ) وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ

فحذف العائد إلى «أل» المنصوب بالوصف و«ما» : نافية ، والمستفز ؛ بالسين المهملة والفاء والزاي ؛ [٩٢/ب] بمعنى : المستخف ، اسم «ما» و«الحمود» خبرها إن كانت حجازية ، وأُتيح ؛ بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر ؛ والمعنى : ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر .

(وحذف منصوب الفعل كثير) ، لأن الأصل في العمل للفعل ، فكثر تصرفهم في معموله بالحذف ، (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جداً ، بل قال الفارسي : لا يكاد يسمع من العرب ، قال ابن السراج : أجازوه على قبح ، وقال المبرد : رديء جداً ، وعلى هذا فيشكل قول الناظم :

١٠٢- والحذف عندهم كثيرٌ منجلي

١٠٣- في عائدٍ متّصلٍ إن انتصَبَ بفعلٍ أو وُصفٍ

فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ، (ويجوز حذف) العائد (المجرور بالإضافة ، إن كان المضاف) الجار للعائد (وصفاً) ناصباً للعائد تقديرًا بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غير ماض) ، خلافاً للكسائي (نحو : ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ [طه/٧٢] والأصل : فاقض الذي أنت قاضيه ، فحذف العائد على ما هو موصول اسمي . قال الموضح في الحواشي : و«ما» هذه تحتل أن تكون مصدرية ، أي : اقض قضاءك أو مُلّة قضائك ، بدليل : ﴿ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [طه/٧٢] انتهى . ولكنه حاول شرح قول الناظم :

١٠٤- كَذَاكَ حَذَفَ مَا بَوَصَفَ خُفْضًا كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

(بخلاف : جاء الذي قام أبوه) لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف ، (أو) : جاء الذي (أنا أمسي ضاربه) لأن المضاف وصف ماض ، وهو لا يعمل على الأصح ، وبخلاف : جاء الذي أنا مضروبه ، لأن الوصف اسم مفعول ، [١٤٧] وإنما لم يجوز حذفه فيهنّ لأنه ليس منصوباً تقديرًا ، [٩٣/أ] (و) يجوز حذف العائد (المجرور بالحرف إن كان) في

١٢٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٧١/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٦١ ، والدرر ١٧٣/١ ، وشرح الأشموي ٧٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/١ ، وجمع الهوامع ٨٩/١ .

موضع نصب، وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف لفظاً) ومعنى، (أو معنى) فقط، (و) اتفقا فيهما (متعلقاً)، سواء اتفق المتعلقان لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، أم اختلفا نوعاً واتحدتا مادة، لأن الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به، فلا بد أن يكون الجار لهما متحدًا من جهة المعنى والمتعلق، فإذا حذف الجار والجور كان في الكلام ما يدل عليهما، وذلك معنى قول الناظم:

١٠٥- كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرَّ

(نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾) [المؤمنون/٣٣] فالموصول وهو «ما»

مجرور بـ «من» التبعية، وهي متعلقة بـ «يشرب» قبلها، والعائد المحذوف مجرور بـ «من» التبعية وهي متعلقة بـ «تشربون» والتقدير: ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظاً أو معنى ومتعلقاً، (و) نحو قوله، وهو كعب بن زهير:

[من البسيط]

١٢٤- (لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت) أبناء يعصر حين اضطرها القدر

فالموصوف بالموصول وهو الأمر مجرور بـ «إلى» المعدية، وهي متعلقة بـ «تركنن»، والعائد المحذوف مجرور بـ «إلى» المعدية، وهي متعلقة بـ «ركنت»، والتقدير: لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت إليه، فاتفق الحرفان لفظاً ومعنى ومتعلقاً، وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول، لأنه نفسه في المعنى. ويعصر: بمهمات بوزن يَنْصُرُ لا يَنْصَرَفُ؛ للعلمية ووزن الفعل؛ وهو أبو قبيلة من باهلة، وحكم المضاف للموصول كذلك، [٩٣/ب] نحو: «مررت بغلام الذي مررت» أي به. ومثال اتفاقهما معنى فقط: «حللت به في الذي حللت»، فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء، لأنها بمعنى: في كذا، قالوا: وفيه نظر؛ لأنه لا يعلم نوع المحذوف. ومثال اختلاف المتعلقين لفظاً واتحادهما معنى نحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر/٩٤] أي به، لأن اصدع في معنى مُرٍّ، على خلاف في هذه والتي قبلها. ومثال اختلاف المتعلقين نوعاً واتحادهما مادة قوله: [من الطويل]

١٢٥- وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمَرَاءَ حِقْبَةً فَبُحَّ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ

١٢٤- البيت لكعب بن زهير في المقاصد النحوية ٤٤٩/١؛ وبلا نسبة في أوضاع المسالك ١٧٤/١، وشرح الأشموني ٨١/١.

١٢٥- البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٩٨، والمقاصد النحوية ٤٧٨/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥٦/١، ٦٧/٥، وتذكرة النحاة ٣١، والخصائص ٣٥/٣، وشرح الأشموني ٨١/١، وشرح التسهيل ٢٠٦/١، وشرح ابن عقيل ١٧٤/١، ولسان العرب ٤٢/١٣ (أين).

أي به ، أنشله أبو الفتح^(١) ، (وشذ قوله) وهو حاتم بن علي الطائي : [من الوافر ١٢٦- وَمِنْ حَسَدٍ يَجُوزُ عَلَيَّ قَوْمِي (وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسِدُونِي)

ف «أي» استفهامية مبتدأ ، و«ذو» : خبره ، وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر ، وجملة «لم يحسدوني» : صلتها والعائد محذوف ، (أي فيه) ، والذي سهل حذفه كون مدلول الموصل زماناً ، وقد عاد عليه الضمير الجرور بـ «في» كما تقول : أعجبني اليوم الذي جئت ، تريد فيه ، وجعله بعضهم منقاساً بخلاف غير الزمان ، فإنه لا يتعين فيه الجار ، وهذا ظاهر إن قلنا بأن الحذف ليس على التدرج ، كما يقول به الإمام سيبويه . أما إذا قلنا إنه على التدرج كما يقول به الأخفش فلا يكون شاذاً ، لأنه لما حذف في أولاً صار الضمير منصوباً على المفعول به توسعاً ، فكأنه [١٤٨] قال : وأي الدهر ذو لم يحسدوني ، ثم حذفت الهاء . وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ، ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ [الشورى/٢٣] أي به ، فحذف الجار أولاً والضمير ثانياً من نصب [١/٩٤] لا من جر . وذهب يونس وابن الزكي في البديع إلى أن الذي في الآية الشريفة موصل حرفي ولا حذف .

(و) شذ أيضاً (قوله) وهو رجل من بني همدان : [من الطويل]

١٢٧- وَإِنَّ لِسَانِي شَهْلَةً يُشْتَفَى بِهَا (وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّ اللَّهُ عَلَقَمٌ)

أي عليه . أنشله الفارسي . و«شهلة» بضم الشين المعجمة : العسل بشمعه ، و«هو» بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيها : مبتدأ و«علقم» خبره ، و«على من» متعلق بـ «علقم» لأنه بمعنى مر . و«العلقم» : الحنظل ، وجملة «صبه الله» : صلة من الجرورة بـ «على» ، والعائد على «من» محذوف مجرور بـ «على» ، وهي متعلقة بـ «صب» ، والتقدير : وهو علقم على من صبه الله عليه ، والمعنى : وإن لساني مثل العسل والشهد

(١) الخصائص ٣٥/٣ .

١٢٦- البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٧٦ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٤ ، وشرح التسهيل ١٩٩/١ ، ٢٠٦ ، والمقاصد النحوية ٤٥١/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٥/١ ، وشرح الأشموني ٨١/١ .

١٢٧- البيت لرجل من همدان في المقاصد النحوية ٤٥١/١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٧٣/٣ ، وأوضح المسالك ١٧٧/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٥ ، والجني السداني ص ٤٧٤ ، وخزانة الأدب ٢٦٦/٥ ، والدرر ٩٧/١ ، ٥١٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٨ ، وشرح الأشموني ٨١/١ ، وشرح التسهيل ١٤٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٢/٢ ، وشرح المفصل ٩٦/٣ ، ولسان العرب ٤٧٨/١٥ (ها) ، ومعني اللبيب ٤٣٤/٢ ، وجمع الهوامع ٦١/١ ، ١٥٧/٢ .

يشتفي به الناس ، وإنه مثل الحنظل في المارة على من سلطه الله عليه ، (فحذف) حاتم الطائي (العائد) المجرور بـ « في » مع انتفاء خفض (الموصول) ، وهو ذو (في) البيت (الأول) ، وهو قوله : « ومن حسد » الخ . . . (و) حذف الهمداني العائد المجرور بعلى (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) ، وهو قوله : « وإن لساني شهلة » إلى آخره . . (و) المتعلقان بفتح اللام (هما : صب وعلقم) . .

ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصوراً نحو : مررتُ بالذي ما مررتُ إلا به ، إذ إنما مررت به ، أو كان نائباً عن الفاعل نحو : مررت بالذي مرَّ به ، أو كان لا يتعين للربط نحو : مررت بالذي مررت به في داره ، أو كان حذفه ملبساً نحو : رغبت فيما رغبت فيه ، لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه وقيل : يجوز لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين ، ولو كانا متباينين [٩٤/ب] لم يجر الحذف ، لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق .

(هذا باب المعرف بالأداة)

قال في التسهيل : (وهي «أل» لا «اللام» وحدها وفقاً للخليل وسيبويه^(١) ، وليست الهمزة زائدة ، خلافاً لسيبويه) اهـ .

وقال الموضح في شرح القطر : والمشهور بين النحويين أنَّ المعرفَّ «أل» عند الخليل ، و«اللام» وحدها عند سيبويه . ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان ، والثاني عن بقية النحويين ، ونقله بعضهم عن الأخفش . وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف «أل» ، وقال : وإنما الخلاف بينهما في الهمزة ؛ أزائلة هي أم أصلية ، واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه . وتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب : أحدها : أن المعرفَّ «أل» والألف أصل . والثاني : أن المعرف «أل» ، والألف زائدة . والثالث : أن المعرف اللام وحدها^(٢) . انتهى .

وأسقط مذهباً رابعاً وهو أن المعرف الهمزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو مذهب المبرد ، ولكل منهم حجة تعضده .

فحجة الأول فتح الهمزة ، وأنهم يقولون «الأحمر» بنقل حركة همزة [١٤٩] أحمر إلى «اللام» قبلها ، فيثبونها مع تحرك ما بعدها^(٣) ، ويثبونها في القسم والنداء^(٤) والتذكر^(٥) ،

(١) الكتاب ٣/٣٢٥ ، ٤/١٤٧ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٦٩ ، وشرح ابن عقيل ١/١٧٧ .

(٢) شرح قطر الندى ص ١١٢ .

(٣) أي ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبونها لعدم الحاجة إليها . قال ابن الناظم : المشهور من قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو : «الآخرة ، الأولى» ، وحاصله أن ورشاً لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيما ذكر إلا شذوذاً . انظر حاشية يس ١/١٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٩ .

(٤) أي جوازاً ؛ بدليل ما قاله في بابي النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف «الله» فيهما ، وحذف ألفها في القسم . انظر حاشية يس ١/١٤٩ .

(٥) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله في الكلام . حاشية يس ١/١٤٩ .

يقولون : «ألى» كما يقولون : «فلى» ويثبتونها مسهلة في نحو : ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام/١٤٣] .
وحجة الثاني سقوطها في الدرج ، أما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على
الحرف ، وأما ثبوتها مع الحركة عارضة فلا يعتد بها ، وأما ثبوتها في القسم والنداء ، نحو :
ها الله لأفعلن ، وبيا الله ، فلأن «أل» صارت عوضاً عن همزة إله ، وأما قولهم في التذكر
[١/٩٥] ألى ، فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلاً منزلة قد ، وأما : «الذكرين» فلا لتباس
الاستفهام بالخبر .

وحجة الثالث أنها ضد التنوين الدال على التنكير ، وهي حرف واحد ساكن ،
فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها ، وإنما خالفت التنوين ودخلت أولاً ؛ لأن الآخر
يدخله الحذف كثير ، فحصنت من الحذف بذلك ، وإنما كانت لا ماً لأن اللام تدغم في ثلاثة
عشر حرفاً ، وإذا أظهرت جاز .

وحجة الرابع أنها جاءت لمعنى ، وأولى الحروف بذلك حرف العلة ، وحركت
لتعذر الابتداء بالساكن ، فصارت همزة كهمة التكلم والاستفهام ، وأن «اللام» تغير عن
صورتها في لغة حمير . قال الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب : حمير يقلبون «اللام»
ميمماً إذا كانت مظهرة كالحديث المروي ، إلا أن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر ، وإنما
الإبدال في البر فقط ، وربما وقع في أشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله : [من المنسرح]
١٢٨ — وأمسلمة

انتهى .

وأراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس من البر الصيام في
السفر »^(١) . والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال :

١٠٦ — أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ
.....

(وهي) على كل قول (قسمان : إما جنسية) وأنواعها ثلاثة ، وجه الحصر فيها

١٢٨ — تمام البيت : ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسِلِمَهُ

وهو لبحر بن غنمة في الدرر ١٣٧/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥١ ، ٤٥٢ ، وشرح شواهد
المغني ١٥٩/١ ، واللسان ٢٩٧/١٢ (سلم) ، ٤٥٩/١٥ (ذو) ، والمؤتلف والمختلف ٥٩ ، والمقاصد
التحوية ٤٦٤/١ ، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٤٣ ، والجني الداني ١٤٠ ، وشرح ابن النظم ص
٥٩ ، وشرح الأشموني ٧٢/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٢١ ، وشرح قطر الندى ص ١١٤ ، وشرح
المفصل ١٧/٩ ، ٢٠ ، ولسان العرب ٣٦/١٢ (أمم) ، ومغني اللبيب ٤٨/١ ، وجمع الهوامع ٧٩/١ .

(١) أخرجه البخاري في الصوم برقم ١٨٤٤ .

أن يقال : لا يخلو إما أن تخلفها « كل » حقيقة أو مجازاً أو لا تخلفها أصلاً (فإن لم تخلفها : كل) لا حقيقة ولا مجازاً (فهي لبيان الحقيقة) الماهية من حيث هي (نحو : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ ﴾) أي من حقيقة الماء المعروف ، وقيل المني . (﴿ كُلُّ شَيْءٍ حَيٌّ ﴾) [الأنبياء / ٣٠] . والفرق بين المعرف بـ « أل » هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق ، وذلك أن ذا « الألف واللام » يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة [٩٥/ب] يدل على مطلق الحقيقة ، لا باعتبار قيد ، قاله الموضح في المغني .
(وإن خلفتها) كل (حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو : ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾) [النساء / ٢٨] فإنه لو قيل : وخلق كل إنسان ضعيفاً ، لكان صحيحاً على جهة الحقيقة .

(وإن خلفتها) كل (مجازاً) فهي (لشمول خصائص الجنس مبالغة ، نحو : أنت الرجل علماً) فإنه [١٥٠] لو قيل : أنت كل رجل علماً لصح على جهة المجاز ؛ على معنى أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال . وفي الحديث : « كل الصيد في جوف الفرا »^(١) ، وقال ابن هانئ : [من السريع]

١٢٩- وَلَيْسَ عَلَى اللَّهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ

فإن قيل : هذا الضابط يصلق على « أل » في الاستغراق العرفي ، نحو : جمع الأمير الصاغة ؛ أي صاغة بلده أو مملكته ؛ فإن « كلا » تخلف الأداة فيه مجازاً وليست فيه لشمول الخصائص ، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ ، وهو صاغة بلد الأمير ؛ أو صاغة مملكته ؛ دون من عداهم ، أجب بأن الكلام في « أل » المعرفة و« أل » في الصاغة موصول على الأصح .

(وإما عهدية) وهي ثلاثة أنواع أيضاً (و) وجه الحصر أن يقال : (العهد : إما ذكرى) بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحبها ذكرُ (نحو : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾) (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾) [الزمل / ١٥-١٦] وفائدتها التنبيه على

(١) الحديث قاله الرسول ﷺ في أبي سفيان ، وهو في مجمع الأمثال ١٣٦/٢ ، وجمهرة الأمثال ١٦٥/١ ، ١٣٦/٢ ، ١٦٢ ، والمستقصى ٢٢٤/٢ ، وفصل المقال ص ١٠ ، وأمثال ابن سلام ص ٣٥ ، والبيان والتبيين ١٦/٢ .

١٢٩- البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٤٥٤ ، والاقتضاب ص ٩٥ ، وزهر الآداب ص ١٠٣٥ ، والوساطة ص ٢٥٤ ، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١١٤ .

أنَّ الرسول الثاني هو الرسول [١/٩٦] الأول ، إذ لو جيء به منكرًا لتوهم أنه غيره ، ولذلك لا يجوز نعته ، والذكر باللسان ضد الإنصات وذاله مكسورة ، وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة ، قال الكسائي ، وقال غيره : هما لغتان بمعنى ، حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة .

(أو عِلْمِيٌّ) وهو أن يتقدم لمصحبها علم (نحو : ﴿ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ ﴾) [طه/١٢] ، ﴿ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح/١٨] ، ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [التوبة/٤٠] لأن ذلك معلوم عندهم .

(أو حضوري) وهو أن يكون مصحبها حاضرًا (نحو : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾) [المائدة/٣] أي اليوم الحاضر ، وهو يوم عرفة ، وفي بعض النسخ : إسقاط « حضوري » وإثبات « علمي » مكانه ، ومثله بـ « اليوم أكملت » .

(فصل ————— ل)

(وقد ترد أَل زائدة أي غير معرفة) وغير موصولة (وهي) ثلاثة أنواع ، وذلك لأنها (إما) زائدة (لازمة كالتّي في عِلْم قارنت وضعه) سواء قارنت ارتجاله أو نقله .

فالأول (كالسّمَوَعَل) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام : علم لرجل من اليهود ؛ شاعر . وفي القاموس : السّمَوَعَل بالهمز : طير يكنى أبا براء ، (واليسع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة : علم على نبي ، وهو أعجمي معرب ، لفظه لفظ المضارع ، وليس بمضارع ، قاله الفارسي .

(و) الثاني (نحو اللات والعزى) : علمين مؤنثين لصنمين ، فاللات كانت لثقيف بالطائف . وعن مجاهد : كان رجلاً يَلْتُ السّويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره ، فجعلوه [١٥١] وثناً ، وكانت تأوّه مشدّدة فخفّفت . والعزى : كانت لغطفان وهي شجرة ، وأصلها تأنيث [٩٦/ب] الأعزّ ، وبعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد فقطعها ، فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعيةً ويّليها ، واضعةً يدها على رأسها ، وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول ^(١) : [من الرجز]

يَا عَزَّ كُفْرَانُكَ لَا سُبْحَانَكَ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ أَهَانَكَ

ورجع فأخبر رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : تلك العزى ولن تعبد أبداً .

(أو) كالتّي (في) اسم (إشارة ، وهو الآن) ، فإنه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الإشارة الذي كان يستحق الوضع ، قاله ابن مالك . وقال الفارسي : لتضمنه حرف التعريف و« أَل » فيه زائدة ، (وفاقاً للزجاج والناظم) في قوله : ١٠٧ — وَقَدْ تَزَادُ لَازِمًا كَاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّذِينَ تُمُّ اللَّاتِي

(١) الرجز بلا نسبة في تاج العروس ٢٢٤/١٥ (عز) ، وثمار القلوب ص ٧٥ ، والحيوان ٤٨٤/٤ ، ولسان العرب ٣٧٩/٥ (عز) ، والمخصص ١٩٠/١٥ .

(أو) كالتى (فى موصول، وهو الذى والتى وفروعهما) من التثنية والجمع، فـ «أل» فى جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة، (لأنه لا يجمع تعريفان)، وهما تعريف «أل» وغيرها من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد، (وهذه) الأمثلة (معارف بالعلمية) كما فى الأربعة الأول. واعترض الدمامينى القول بزيادة «أل» فيها فقال: العلم هو مجموع لفظ «أل» وما بعدها، فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر، ومثل هذا لا يقال بأنه زائد. انتهى.

(والإشارة) كما فى «الآن» خاصة، (والصلة) كما فى الموصول، (وإما) زائدة (عارضة) وهى نوعان، وذلك لأنها (إما خاصة بالضرورة كقوله): [من الكامل] ١٣٠— وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا (وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ)

[١/٩٧] أنشده ابن جني^(١). وأصل «جنيتك»: جنيت لك، من جنيت الثمرة أجنيتها، فحذف الجار توسعاً، وأكمؤاً: بفتح المهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفى آخره همزة: جمع كم كفأس، وهو أيضاً واحد كمأة كجبهة. وعساقلاً: جمع عسقول؛ بضم العين وسكون المهملتين، وهو الكمأة الكبار البيض التى يقال لها شحمة الأرض، وأصله: عساقيلاً، فحذفت الملة ضرورة. وبنات أوبر: جمع ابن أوبر، كما يقال فى جمع ابن عرس بنات عرس، ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لأنها لا تعقل، وبنات أوبر: كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم، وهى أول الكمأة، وقيل مثل الكمأة وليست كمأة. (وقوله) وهو رشيد بن شهاب الشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد الشكري: [من الطويل]

١٣١— رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ (وَطَبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسَ عَنْ عَمْرٍو)

١٣٠— البيت بلا نسبة فى الاشتقاق ٤٠٢، والإنصاف ٣١٩/١، وأوضح المسالك ١٨٠/١ وتخليص الشواهد ١٦٧، وجمهرة اللغة ٣٣١، والخصائص ٥٨/٣، ووصف المباني ٧٨، وسر صناعة الإعراب ٣٦٦، وشرح ابن الناظم ص ٧١، وشرح الأشموني ٨٥/١، وشرح شواهد المغني ١٦٦/١، وشرح ابن عقيل ١٨١/١، ولسان العرب ٢١/٢ (جوت)، ١٧٠/٤ (حجر)، ٣٨٥/٤ (سور)، ٦٢٢/٤ (عير)، ٢٧١/٥ (وبر)، ٢٧١/٦ (جحش)، ٧/١١ (أبل)، ١٥٩/١١ (حفل)، ٤٤٨/١١ (عقل)، ١٨/١٢ (اسم)، ١٥٥/١٤ (جنى)، ٣٠٩/١٥ (نجا)، والمختضب ٢٢٤/٢، ومغني اللبيب ٥٢/١، ٢٢٠، والمقاصد النحوية ٤٩٨/١، والمقتضب ٤٨/٤، والمنصف ١٣٤/٣.

(١) أنشده ابن جني فى سر صناعة الإعراب ص ٣٦٦، والمختضب ٢٢٤/٢.

١٣١— البيت لرشيد بن شهاب فى الدرر ١٣٨/١، ٥٣٢/١، وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٢٥، والمقاصد النحوية ٥٠٢/١، ٢٢٥/٣، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٨١/١، وتخليص الشواهد ص ١٦٨، والجنى الداني ص ١٩٨، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وشرح ابن الناظم ص ٧١، وشرح الأشموني ٨٥/١، وشرح ابن عقيل ١٨٢/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٥٣، ٤٧٩، وجمع الهوامع ٨٠/١، ٢٥٢.

وأراد بالوجوه أعيان القوم . والمعنى : أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا ، وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرًا . والشاهد في زيادة «أل» الداخلة على «بنات أوبر» في البيت الأول ، وعلى «النفس» في البيت الثاني . وهي لا تدخل عليهما (لأن بنات أوبر علم) لضرب من الكمأة ، (والنفس تمييز) واجب التنكير عند البصريين ، (فلا يقبلان التعريف) فـ«أل» الداخلة عليهما زائدة للضرورة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٠٨ - ولاضطرار كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

[١٥٢] (ويلتحق بذلك ما زيد) في النثر (شدوذاً ، نحو) قولهم : [٩٧/ب] (ادخلوا الأول فالأول) ، فالسابق منهما حال واللاحق معطوف ، و«أل» فيهما زائدة ؛ لأن الحال واجبة التنكير ، والأصل : أدخلوا أولَ فأولَ ، وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبي ، والمعنى : ادخلوا مترتين الأسبق فالأسبق . وأصل «أول» على الأصح «أوال» على وزن أفعِل ، قلبت الهمزة الثانية واوًا ، ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين ، وله استعمالان :

أحدهما : أن يكون اسمًا بمعنى قبل ، فحينئذ يكون منصرفًا متوّنًا ، ومنه قولهم : أولاً وآخرًا .

والثاني : أن يكون صفة ، فيكون أفعِل تفضيل ، ومعناه : الأسبق ، فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف .

(وإما مجوزة للمح الأصل) المنقول عنه ، (وذلك أن العلم المنقول مِمَّا) ، أي من شيء (يقبل «أل» قد يلمح أصله) وهو التنكير ، (فتدخل عليه : أل) للمح الأصل به ، (وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من أسماء الفاعلين ، (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة بكبرة أو مصغرة ، (وعباس وضحّاك) من أمثلة المبالغة ، (وقد يقع) ذلك (في المنقول عن مصدر كفضل) فإنه في الأصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلاً إذا صار ذا فضل ، (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون ، (فإنه في الأصل اسم للدم) بتخفيف الميم ، ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرة بالدم . فإن قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل :

الأولى : أنه جعل المنقول عن مصدر ، والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة ، وجعلهما ابن مالك [٩٨/أ] في مرتبتين ، فقال ما حاصله : وأكثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخولها على منقول من مصدر ، ويليه دخولها على منقول من اسم عين .

والثانية : أنه مثل بالنعمان لما فيه « أل » للمح الصفة ، تبعاً للنظام في قوله :

١٠٩- وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا

١١٠- كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُهَا وَحَدْفُهَا سَيِّئَانِ

فتكون « أل » فيه غير لازمة ، ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله فتكون لازمة ، فالجواب عن الأولى بأنها من اختيارات ابن مالك ، بل قيل إنها من عندياته فلا يتابع عليها ، وعن الثانية بأنه يمكن أن يكون سمي بنعمان مجرداً من « أل » كقوله : [من الطويل]

١٣٢- أيا جبلي نعمان بالله خلياً نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها ومقروناً بها فلا مخالفة .

(والباب كله سماعي) يقتصر فيه على الوارد ، (فلا يجوز في نحو : محمد وصالح ومعروف) أن يقال فيهما الحمد والصالح والمعروف حال العلمية ، لأنه لم يسمع ، واللغة لا تثبت بالقياس ، (ولم يقع) دخول « أل » (في نحو : يزيد ويشكر) علمين ، (لأن أصله الفعل ، وهو لا يقبل : أل) غير الموصولة له ، فأما قوله : [من الطويل] [١٥٣]

١٣٣- (رأيت الوليد بن يزيد مباركاً) شديداً بأعباء الخلافة كاهله

(فضرورة) دخول « أل » على اليزيد (سهلها تقدم ذكر الوليد) ، و« أل » في « الوليد » للمح الصفة ، وقيل « أل » في « اليزيد » للتعريف ، وأنه نكر ، ثم دخلت عليه « أل » ، كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله : [من الطويل]

١٣٤- علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمان

حكاه في المغني^(١) [٩٨/ب] ولم يتعقبه ، وعندي فيه نظر ، لأنه وإن نكر لا يقبل « أل » ، نظراً إلى أصله ، وهو الفعل ، والفعل لا يقبل « أل » بخلاف زيد إذا نكر .

١٣٢- البيت لمجنون ليلي في ديوانه ص ١٩٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٠/١ ، وبلا نسبة في الحماسة الشجرية ٥٨٠/٢ ، ومغني اللبيب ٢٠/١ .

١٣٣- البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٩٢ ، وتقدم مع تخريج واف برقم ٤٤ .

١٣٤- البيت لرجل من طيء في شرح شواهد المغني ١٦٥/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧١/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٨٩ ، ١٩١ ، وجواهر الأدب ص ٣١٥ ، وخزانة الأدب ٢/٢٢٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٥٢ ، ٤٥٦ ، وشرح الأشموني ١/١٨٦ ، ٤٤٢/٢ ، وشرح المفصل ١/٤٤ ، ولسان العرب ٢٠٠/٣ (زيد) ، ومغني اللبيب ٥٢/١ .

(١) مغني اللبيب ٥٢/١ .

(فصل ل)

(من المعرفة بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحقق بالأعلام) الشخصية في أحكامها ، وصار علماً اتفاقياً .

(فالأول) وهو المعرفة بالإضافة ، (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) ، قيل : والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود ، لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبدالة ، وهو من الطبقة الأولى ، قيل : وهذا إنما يُردُّ على من قال : غلبت عليهم العبدالة ، دون من قال (غلب على العبدالة دون من عداهم من إخوتهم) ، فليتأمل .

(والثاني) وهو المقرون بالأداة (كالنجم) ، فإنه في الأصل يتناول كل نجم ، ثم صار علماً (للثريا) فقط ، وأصلها قبل التصغير ثروى من الثروة ، أي كثرة الكواكب ، لأن كواكبها سبعة ، فصغرت فصارت ثُرَيوَى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثُرَيَا ، قاله الفخر الرازي ، (والعقبة) ، فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ، ثم اختص بعقبة منى التي تضاف إليها الجمرة ، فيقال : جمرة العقبة ، قاله الشاطبي . وقيل : عقبة أَيْلَة ، (والبيت) ، فإنه في الأصل يتناول كل بيت ، ثم اختص بالبيت الحرام ، (والمدينة) لطيفة مدينة رسول الله ﷺ ، (والأعشى) ، فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلاً ، ثم غلب على أعشى همدان ونحوه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١/٩٩]

١١١- وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْعَلْبَةِ مُضَافًا أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقْبَةِ

(وأل هذه لازمة) دائماً ، (إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها) ، لأن حرف

النداء والإضافة لا يجامعان أل [١٥٤] هذه ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

١١٢- وَحَلَفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادٍ أَوْ تُضِيفُ أَوْجِبُ

(نحو : يا أعشى باهلة) ، موحلة : قبيلة من قيس بن عيلان ؛ بعين مهملة ،
(و) يا (أعشى تغلب) ، بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام
وفي آخره باء موحلة : قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل .
(وقد تحذف) « أل » هذه (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الإضافة ، هذا
معنى قول الناظم :

..... وفي غيرهما قد تَنَحِزُفُ ١١٢ —

(سمع) من كلامهم (هذا عَيُوقُ طَالَعَا) حكاه ابن الأعرابي . وعَيُوقُ : فَيَعُولُ
بمعنى فاعل ، كقِيُوم بمعنى قائم ، واشتقاقه من عَاقَ يَعُوقُ ، كأنه عاق كواكب وراءه من
المجازة . ويجوز أن يكون سَمُوهُ بذلك لأنهم يقولون الدَّبْران يَخْطُبُ الثُّريا والعَيُوقُ يعوقه
عنها ؛ لكونه بينهما ، قاله الفخر الرازي .

(و) سمع من كلامهم أيضاً (هذا يوم اثنين مباركاً فيه) حكاه سيبويه . ونجىء
الحال منه في الفصح يوضح فساد قول المبرد في جعله « أل » في الاثنين وسائر الأيام
للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات . والصحيح عند الجمهور أن أسماء الأيام أعلام
توهمت فيها النصفة فلحلت عليها « أل » كالحارث ، ثم غلبت فصارت كالدَّبْران .

هذا باب المبتدأ والخبر

ولم يجد^(١) الناظم المبتدأ ؛ بل اكتفى فيه بالمثال فقال :

١١٣ - مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَلَاوَرٌ خَبَرٌ

وحده الموضح بقوله : (المبتدأ اسم) صريح^(٢) ، (أو بمنزلة ، [٩٩/ب] مجرد عن العوامل اللفظية ، أو بمنزلة) أي : بمنزلة المجرد ، (مخبر عنه ، أو وصف رافع [١٥٥] مكتفى به) عن الخبر ، أو بمنزلة الوصف .

(فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم إيمانه (الله ربنا ومحمد نبينا) . وقيل : المراد بهذا الإسناد التعظيم والإقرار ، لا الإخبار ، وهذان الوجهان نقلهما أبو البقاء .

(والذي بمنزلة) ، أي بمنزلة الاسم الصريح ، هو المصدر المنسبك من « أن » والفعل نحو : (﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾) [البقرة / ١٨٤] ف « أَنْ تَصُومُوا » مبتدأ ، وهو بمنزلة الاسم الصريح ، لأنه في تأويل صومكم ، وخبره « خَيْرٌ لَكُمْ » .

(و) المصدر المتصيد من الفعل نحو : (﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾) [البقرة / ٦ ، يس / ١٠] ، ف « أُنذِرْتَهُمْ » مبتدأ ، وهو في تأويل مصدر ، و « أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ » معطوف عليه ، و « سَوَاءٌ » خبر مقدم ، والتقدير : إنذارك وعدمه سواء عليهم وصح الإخبار به عن الاثنين ؛ لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، والمصدر يقع على القليل والكثير .

(١) في ط : (يجد) مكان (يجد) .

(٢) قال ابن الناظم في شرحه ص ٧٤ : الاسم جنس للمبتدأ يعم الصريح والمؤول .

ومنع الفارسي في الحجة^(١)، وتبعه ابن عمرو كون «أَنْذَرْتَهُمْ»^(٢) وتاليه مبتدأ، و«سَوَاءٌ» خبرًا، لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه.

وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته؛ بل هو خبر من حيث المعنى، (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه «أن» نحو: (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)^(٣) ف«تسمع» مبتدأ، وهو في تأويل «سماعك»، وقبله «أن» مقدرة، والذي حسن حذف «أن» من «تسمع» ثبوتها في «أن تراه»، قاله الموضح في شرح الشذور^(٤). والفرق بين هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ، وفي الذي قبله مطّرد، لأن السبك بدون وجود حرف مصدري مطّرد في باب التسوية، شاذ في غيرها^(٥).

(والمجرد) عن العوامل اللفظية (كما مثلت) للصريح المؤول به، [١١٠/] (والذي بمنزلة المجرد) عن العوامل اللفظية [١٥٦] ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه، فالأول (نحو^(٦)): «هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ» (فاطر/٣)، (و) نحو: (بحسبك درهم) لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره، ف«خالق»، و«حسبك» مبتدآن، وإن كانا مجرورين بـ«من»، والباء الزائدتين (لأن وجود) الحرف (الزائد كلا وجود. ومنه) أي من المبتدأ المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى: «بِأَيُّكُمْ الْمَقْتُولُ» (القلم/٦) ف«أَيُّكُمْ» مبتدأ، والباء زائدة فيه، و«الْمَقْتُولُ» خبره، ولم يعكس، لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر.

وعند الأخفش بالعكس^(٧)، ف«الْمَقْتُولُ» بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر، وبـ«أَيُّكُمْ»

(١) الحجة للقاء السبعة ٢٦٩/١، وانظر حاشية يس ١٥٥/١.

(٢) في «ب»، «ط»: (أنذرتم).

(٣) المثل في مجمع الأمثال ١٢٩/١، ٤٢٠/٢، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٩٧، ٩٨، والفاخر ص

٥٦، وجهرة الأمثال ٢٦٦/١، والمستقصى ٣٧٠/١، وفصل المقال ص ١٣٥.

(٤) شرح شذور الذهب ص ١٩.

(٥) في حاشية يس ١٥٥-١٥٦: (قال الدماميني في شرح التسهيل في باب القسم: لا نسلم أن السبك

بدون حرف مصدري شاذ في غيرها على الإطلاق، وإنما يكون شاذًا إذا لم يطرد في باب، أما إذا اطرد

في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذًا، كالجملات التي يضاف إليها اسم الزمان، نحو: جئتك حين ركب

الأمير، أي حين ركوبه، و«هذا يوم ينفع الصادقين»، أي يوم نفع الصادقين. فهذا مطرد...).

(٦) سقط من «ب».

(٧) معاني القرآن للأخفش ٧١٢/٢.

خبر مقدم ، والباء بمعنى « في » لا زائدة . والمعنى على الأول : أيكم المفتون ؛ أي : الجنون . وعلى الثاني : الفتنة بأيكم ؛ أي : الجنون في أيكم .

(و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفور قوله ﷺ : (ومن لم يستطع فعليه بالصوم)^(١) ، ف « الصوم » مبتدأ مؤخر ، و « عليه » خبر مقدم ، والباء زائدة في المبتدأ . وقيل : « عليه » اسم فعل ، وفاعله مستتر فيه ، و « الصوم » مفعول به ، والباء زائدة في المفعول . وحجة الأول أن إغراء الغائب شاذ ، فإن « عليه » إذا كان اسم فعل يكون نائباً عن « لينزم » ، والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الأمر والفعل . ورد بأن ذلك إذا كان المراد به الغائب ، والمراد هنا المخاطب ، وإنما جيء بالضمير غائباً على لفظ « من » ، وإلا [١٠٠/ب] فهو للمخاطب في المعنى ، قاله أبو إسحاق الجوزي في نقله على مقرب ابن عصفور .

والثاني : وهو الذي يشبه الزائد ، نحو : [من الطويل]

١٣٥ — لَعَلَّ أَبِي الْمُغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

ونحو : ربّ رجل صالح لقيته ، فمجرور « لعل » و « ربّ » في موضع رفع بالابتداء ، لأن « لعل » و « ربّ » أشبهتا الحرف الزائد^(٢) في كونهما لا يتعلقان بشيء .

(والوصف) يتناول اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب ، (نحو : أقائم هذان)^(٣) ، وما مضروب العمران ، وهل حسن الوجهان ، وهل

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب : الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ، برقم ١٨٠٦ ، وهو في كشف المشكلات ص ١١٥ ، وانظر تخريج المحقق فيه .

١٣٥- صدر البيت : (فقلت ادع أخرى وارفص الصوت جهرة) ، وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٦ ، والاقتضاب ص ٧٦١ ، وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٦ ، والدرر ٨٠/٢ ، ٣٤٨ ، وديوان المعاني ١٧٩/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٦٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٩١ ، ولسان العرب ٢٨٣/١ (جوب) ، ٤٧٣/١١ (علل) ، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٧٥ ، وشرح الأشموني ٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٤/٢ ، وكتاب اللامات ص ١٣٦ ، ولسان العرب ٥٥٠/١٢ (لم) ، ومغني اللبيب ٣٧٧ ، (٢٨٦/١) ، وجمع الهوامع ٣٣/٢ ، ١٠٨ ، وشرح الجواليقي ص ٣٨٢ .

(٢) في « ب » : (الزيدان) .

(٣) قال الشنقيطي في الدرر ٨١/٢ : (اعتبار زيادتها من هذه الجهة أولى من عدم اعتبار زيادتها من جهة إفادتها لمعنى تأسيسي وهو الترجي ؛ كغيرها من الحروف التي هي غير زائدة) . وانظر حاشية الصبان ١٨٩/١ ، ومصادر تخريج البيت .

أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره ، وما قرشي أبواك . والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم : لا نولك أن تفعل ، ف « نولك » مبتدأ ، وهو بمنزلة الوصف في كونه قائماً مقام الفعل ، وهو « ينبغي » و « أن تفعل » فاعل بـ « نولك » سد مسد الخبر^(١) ، وسيأتي في باب « لا » .

(وخرج) بقوله : خبر عنه أو وصف (نحو : نزال) ، [فإنه]^(٢) من أسماء الأفعال ؛ (لأنه)^(٣) لا مخبر عنه ولا وصف) ، فلا يكون مبتدأ ، بناءً على [١٥٧] أن اسم الفعل لا محل له من الإعراب ، وهو الأصح .

(و) خرج بقوله : رافع لمكتفى به (نحو : أقائم أبواه زيد ، فإن المرفوع بالوصف) وهو « أبواه » (غير مكتفى به)^(٤) في حصول الفائلة مع قطع النظر عن « زيد » (فـ « زيد » مبتدأ) مؤخر ، (والوصف خبر) مقدم و « أبواه » فاعله .
(ولا بد للوصف المذكور) وما هو بمنزلة (من) اشتراط (تقديم نفسي أو استفهام) عليهما ، وهل ذلك شرط في العمل ، أو في الاكتفاء ، بالفاعل عن الخبر قولان ، أرجحهما الثاني ، قاله في المغني^(٥) .

والنفي يشمل النفي بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم .

فالنفي بالحرف ، (نحو) قوله : [من الطويل]

١٣٦ — (خَلِيلِي مَا وَا فِ بَعْدِي أَتَمَّا) إِذَا لَمْ تَكُنَا لِي عَلَى مِنْ أَقَاطِعُ

(١) في حاشية الصبان ١٨٩/١ : « (نول) وإن كان مصدرًا بمعنى التناول إلا أنه هنا بمعنى المفعول ، أي ليس متناولك هذا الفعل ، أي لا ينبغي لك تناوله ، فنولك : مبتدأ ، وأن تفعل : نائب فاعله . وقول المصريح ومن تبعه : « أن تفعل » فاعله غير صحيح .

(٢) إضافة من « أ » .

(٣) في « أ » ، « ط » : [فإنه] .

(٤) في حاشية يس ١٥٧/١ : (أي فلا يحسن السكون عليه ، وهذا واضح إذا لم يعلم مرجع الضمير ، أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد فقيل : أقائم أبوه ، فإنه يكتفى به ويحسن السكون عليه ، لأنه بمنزلة : أقائم أبو زيد) .

(٥) مغني اللبيب (٧٢٣) ٥٥٦/٢ .

١٣٦ — البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/١ ، وتحليص الشواهد ص ١٨١ ، والدرر ١٨٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٧٥ ، وشرح الأشموني ٨٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ ، وشرح شنور الذهب ص ١٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٢١ ، ومغني اللبيب (٧٢٣) ٥٥٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٦/١ ، وجمع الهوامع ٩٤/١ .

[١٠١/أ] ف « ما » نافية ، و « واف » مبتدأ ، و « أنتما » فاعل سدّ مسدّ الخبر .

وفيه رد على الزمخشري وابن الحلب^(١) حيث شرطاً أن يكون المرفوع اسماً ظاهراً ، قاله الموضح في شرح الشذور^(٢) . وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار .

والنفي بالفعل ، نحو : ليس قائم الزيدان ، ف « قائم » اسم « ليس » ، و « الزيدان » فاعل بـ « قائم » سدّ مسدّ خبر « ليس » ، قاله ابن عقيل^(٣) .

والنفي بالاسم ، نحو : غير قائم الزيدان ، ف « غير » مبتدأ ، و « قائم » مضاف إليه و « الزيدان » فاعل بـ « قائم » سدّ مسدّ خبر « غير » ، لأن المعنى ما قائم الزيدان ، فعومل « غير قائم » معاملة « ما قائم » قاله ابن عقيل أيضاً^(٤) .

والنفي في المعنى كالنفي الصريح ، نحو : إنّما قائم الزيدان ؛ لأنه في قوة قولك : ما قائم إلا الزيدان .

والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف والاسم .

فالاستفهام بالحرف (نحو) قوله : [من الطويل]

١٣٧ — (أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوَوْا ظَعْنًا) إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مَنْ قَطَنًا

ف « قاطن » مبتدأ ، مِنْ : قَطَنَ بالمكان إذا أقام به ، و « قوم سلمى » فاعل سدّ مسدّ الخبر ، و « الظعن » : السير .

والاستفهام بالاسم ، نحو : كيف جالس العمران ، وإنّما لم يجعل المرفوع بالوصف خبراً فيهنّ ؛ لأن الوصف قائم مقام الفعل ، والفعل لا يخبر عنه ، فكذا ما قام مقامه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١١٤ — وَأَوَّلُ مَبْتَدَأٍ وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارِ دَانٍ

(١) انظر قوله في كتاب الموشح على كافية ابن الحاجب للخببي ص ٤٨ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ١٨٢ ، وفي جمع الهوامع ٩٤/١ : (ومنع الكوفيون الضمير ؛ فلا يجيزون إلا « أقاتمان أنتما » بالمطابقة ، يجعل الضمير مبتدأ مؤخرًا ، قالوا : لأن الوصف إذا رفع الفاعل السادّ مسدّد

الخبر جرى مجرى الفعل ، والفعل لا ينفصل منه الضمير ، وردّ بالسماع) .

(٣) شرح ابن عقيل ١٩٠/١ .

(٤) شرح ابن عقيل ١٩٠/١ .

١٣٧ — البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٨١ ، وجواهر الأدب ٢٩٥ ،

وشرح ابن الناظم ص ٧٥ ، وشرح الأشموني ٨٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٩/١ ، وشرح شذور الذهب

ص ١٨١ ، وشرح قطر الندى ص ١٢٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٢/١ .

١١٥- وَقَسْ وَكَاسَتْفَهُمُ النَّفْيُ.....^(١)

وإذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ^(٢) (خلافاً للأخفش والكوفيين)^(٣) في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام ، (ولا حجة لهم في نحو) قول بعض الطائيين : [من الطويل]

١٣٨- (خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةً) لِهَبٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

[١٠١/ب] (خلافاً للناظم) في شرح التسهيل^(٤) (وابنه) في شرح النظم^(٥) لجواز كون الوصف (وهو « خير ») (خبراً مقدماً) و « بنو لهب » ، مبتدأ مؤخرًا ، (وإنما صح الإخبار به) ، أي بـ « خير » مع كونه مفردًا (عن الجمع) ، وهو : « بنو لهب » ؛ (لأنه) أي « خير » (على) وزن (فعيل) و « فعيل » على وزن المصدر كـ « صهيل » ، والمصدر يجز به عن المفرد والمثنى والجمع ، فأعطي حكم ما هو على زنته ، (فهو على حد : « وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ») [التحريم / ٤] . و « لَهَب » بكسر اللام وسكون الهاء : حيٌّ من الأزد .

[١٥٨] فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا جَوَزَ الْأَخْفَشُ كَوْنَ الْوَصْفِ مَبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى

نفي أو استفهام ، فما سوَّغ الابتداء به وهو نكرة ؟ . قلت : عمله في المرفوع بعله ، وسيأتي

(١) يعني أن النفي مسوغ لاستعمال الوصف المذكور كالاستفهام ، نحو : ما قائم الزيدان . وأطلق الاستفهام ليتناول جميع أدواته ، كـ « هل ، ومن ، وما » ، وأطلق في النفي ليتناول كل نافي يصلح لمباشرة الاسم حرفاً وهو « ما ، ولا ، وإن » ، واسماً وهو « غير » ، وفعلًا وهو « ليس » . انظر توضيح المقاصد ٢٦٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/١ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٧٥ : (أما إذا لم يعتمد على الاستفهام أو النفي ؛ كان الابتداء به قبيحاً ، وهو جائز على قبحه) .

(٣) انظر الارتشاف ٢٧/٢ ، وحاشية الصبيان ١٩٢/١ ، وشرح ابن عقيل ١٩٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١ .

١٣٨- البيت لرجل من الطائيين في تلخيص الشواهد ص ١٨٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٧٥ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/١ ، والمقاصد النحوية ٥١٨/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩١/١ ، والدرر ١٨٣/١ ، وشرح الأشموني ٩٠/١ ، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٥٧ ، وشرح قطر الندى ص ٢٧٢ ، وجمع الهوامع ٩٤/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٧٣/١ - ٢٧٤ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٧٥ .

أن العمل من جملة المسوغات . فإن قلت العمل مشروط بالاعتماد ، وقد تخلف هنا ؟ . قلت : الأخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيلي عنه . وإلى موافقة الأخفش والكوفيين^(١) أشار الناظم بقوله :

١١٥ — وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْ لَوْ الرَّشْدُ

(وإذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال . وجوب الابتدائية ، وجوب

الخبرية ، وجواز الأمرين .

وذلك أنه إن (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته ، نحو : أَقَائِمٌ أَخَوَاكُ)

ف « قائم » مبتدأ ، و « أخواك » فاعله سدّ مسدّ خبره ، ولا يجوز أن يكون « أخواك » مبتدأ مؤخرًا و « قائم » خبرًا مقدمًا ، لأنه لا يخبر عن المثني بالمفرد (وإن طابقه) ، أي طابق الوصف ما بعده (في غير الإفراد) وهو التثنية والجمع (تعينت خبريته ، نحو : أَقَائِمَانِ أَخَوَاكُ ، وَأَقَائِمُونَ أَخَوْتُكَ) بالتاء الفوقانية ، وَأَقَائِمٌ^(٢) الزيدون ، فالوصف فيهنّ خبر مقدم ، والمرفوع بعده مبتدأ [١/١٠٢] مؤخر ، ولا يجوز أن يكون الوصف فيهنّ مبتدأ ، والمرفوع فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى^(٣) ، ويجوز ذلك على غيرها ، ومسألة جمع التفسير نصّ عليها الشاطبي .

(وإن طابقه) أي الوصف ما بعده (في الإفراد) تذكيرًا وتأنيثًا (احتملهما)

أي الابتدائية والخبرية على السواء ، (نحو : أَقَائِمٌ أَخَوَاكُ) ، وَأَقَائِمَةٌ أَخْتُكَ ، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر . ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرًا ، والوصف خبرًا مقدمًا ، فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عورض بأن الأصل في الوصف الخبرية ، فلما تعارض الأصلان تساقطا ، وإلى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله :

١١٦ — وَالثَّانِي مَبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

(وارتفاع المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للإسناد ،

(١) انظر حاشية الصبان ١٩٢/١ ، وحاشية يس ١٥٨/١ .

(٢) في « ب » : (أقيام) ، وفي « ط » : (أقام) .

(٣) انظر الارتشاف ٢٦/٢ ، وتوضيح المقاصد ٢٧٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١ ،

وفي شرح ابن عقيل ١٩٩/١ : (ويجوز على لغة « أكلوني البراغيث » أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده

فاعل أغنى عن الخبر) .

وارتفاع الخبر بالمبتدأ (عند سيويه^(١))، وإليه ذهب الناظم فقال :

١١٧- وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَيْدِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

فإذا قلت : زيد أخوك ، فـ «زيد» مرفوع بالابتداء ، و «أخوك» مرفوع بـ «زيد» ، وصح رفعه به وإن كان جامداً لأن أصل العمل للطالب^(٢) ، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوماً به له طلباً لازماً ، كما أن فعل الشرط لما كان طالباً [١٥٩] للجواب عمل فيه عند طائفة ، وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل . واعترض بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو : القائم أبوه ضاحك^(٣) ، فلو كان رافعاً للخبر لأتى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعاً للآخر . وأجيب بأن [١٠٢/ب] الجهة مختلفة ؛ لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه ، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوماً به له (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج^(٤) ، وصححه أبو البقاء . وحجة من قال به^(٥) أن الابتداء رفع المبتدأ ، فيجب أن يرفع الخبر ؛ لأنه مقتضى لهما ، فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول ، (ولا) ارتفاعه (بهما) ، أي بالابتداء والمبتدأ . وحجة من قال به أن الابتداء عامل ضعيف ، فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة ، وهذه الأقوال الثلاثة عن البصريين .

(وعن الكوفيين^(٦) أهما) ، أي المبتدأ والخبر (ترافعا) ، فرفع كل منهما الآخر . وحجتهم أن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر ، فكان كل واحد منهما عاملاً في صاحبه ، كما أن «أيّاً» الشرطية عاملة في الفعل بعدها ، وهو عامل فيها في نحو : ﴿ أَيَّامًا تَدْعُوا ﴾ [الإسراء/١١٠] .

وهذه الأقوال كلها ضعيفة . أما الأول : فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى ، نحو : زيد أخوك ، فلو رفع «الأخ» بـ «زيد» كان رافعاً لنفسه بنفسه .

(١) الكتاب ١٢٧/٢ ، وانظر الارتشاف ٢٨/٢ - ٢٩ ، والإنصاف ٤٤/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٩/١ - ٢٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/١ - ٢٠١ ، وحاشية يسس ١٥٨/١ - ١٥٩ ، وحاشية الصبان ١٩٣/١ .

(٢) في «ب» ، «ط» : (للطلب) .

(٣) في «ط» : (صاحبك) ، تحريف .

(٤) انظر كتابه الأصول ٥٨/١ .

(٥) يقصد المبرد . انظر شرح ابن الناظم ص ٧٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٢/١ ، والمقتضب

١٢٦/٤ ، وحاشية الصبان ١٩٤/١ .

(٦) انظر الإنصاف ٤٤/١ .

وأما الثاني : فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين .

وأما الثالث فلأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد .

وأما الرابع : فلأن العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، فيلزم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً من وجه واحد إذا كان مؤثراً فيما أثر فيه من ذلك الوجه ، وهو الرفع .

واحترز بقوله : للإسناد عن الأعداد المسروقة ، نحو : اثنان ثلاثة ، فإنها وإن تجردت فلا إسناد معها ، فليست مبتدآت . وإثبات الألف في اثنان من استعمال الشيء في [١٠٣/١] أول أحواله .

(فصل)

(والخبر) هو (الجزء الذي حصلت به) أو (متعلقه) (الفائدة) (التامة) (مع مبتدأ غير الوصف المذكور) في قوله : أو وصف رافع مكتفى به ، (فخرج) بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) ، نحو : « زيد » من قولك : قام زيد ، (فإنه) وإن حصلت به الفائدة ؛ لكنه (ليس مع المبتدأ) بل مع الفعل ، ومثله فاعل اسم الفعل ، نحو : [من الطويل]
 ١٣٩- هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ

 (و) خرج بقوله : غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور ، نحو :

« الزيدان » من قولك : أقائم الزيدان ، فإنه وإن حصلت به الفائدة ، لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور ؛ بل مع مبتدأ هو [١٦٠] الوصف المذكور ، فلا يكون « الزيدان » خبراً ؛ بل فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ، وسلم الحدّ بعد ذلك للخبر ، بخلاف قول الناظم :
 ١١٨- وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِلَةُ

 فإنه يرد عليه فاعل الفعل ، وفاعل الوصف ، (وهو إمّا مفرد)^(١) ، وهو ما ليس جملة ، فيشمل المشنى والجموع ، (وإمّا جملة) اسمية وفعلية .

وذكر ابن خروف في شرح الكتاب^(٢) أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسمًا ، كلٌّ منها يخالف صاحبه في حكم ما ، وكلها ترجع إلى المفرد والجملة ، ولذلك اقتصر الناظم

١٣٩- تمام البيت : (وهيها هيهات العقيق وأهله وهيها خلّ بالعقيق نواصله) ، والبيت لجرير في ديوانه ص ٩٦٥ ، والأشبه والنظائر ١٣٣/٨ ، والخصائص ٤٢/٣ ، والدرر ٣٥٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ ، ولسان العرب ٥٥٣/١٣ (هيه) ، والمقاصد النحوية ٧/٣ ، ٣١١/٤ ، وكتاب العين ٦٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٣/٢ ، ٨٧/٤ ، وسمط الآتي ص ٣٦٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠١ ، وشرح شذور الذهب ص ٥١٦ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٦ ، والمقرب ١٣٤/١ ، وجمع الهوامع ١١١/٢ .

- (١) في شرح ابن الناظم ص ٧٧ : (والأصل في الخبر أن يكون اسمًا مفردًا) . وفي توضيح المقاصد ١٧٤/١ : (خلافاً لابن السراج في إثباته لا مفردًا ولا جملة ، وهو الظرف والجار والجرور) .
 (٢) اسم كتابه : (تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب) . كشف الظنون ص ١٤٢٧ .

عليهما فقال :

١١٩- ومُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً

(والمفرد إما جامدٌ) ، وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، كـ « زيد » فإنه لا يدل على معنى : زاد المال زيادةً ، وكـ « أسد » إذا أراد به شجاع على رأي ، فإنه وإن كان في الاستعمال مُشْعِرًا بمعنى الفعل ؛ ولكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة ، وهو « شَجَعَ » وكـ « صاحب » فإنه وإن كان مُشْعِرًا بمعنى « صَحَبَ » لكن لا بحسب القياس الاستعمالي ؛ بل بحسب القياس الأصلي [١٠٣/ب] وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال ، فكل من « زيد » و« أسد » و« صاحب » عندهم من قبيل الجوامد ، (فلا يتحمل ضمير المبتدأ ، نحو : هذا زيدٌ) ، وهذا أسد ، وهذا صاحبٌ ، فليس في شيء منها ضميرٌ يعود على المبتدأ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢١- والمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ

(إلا إن أول) الجامد (بالمشتق) فيتحمل ضمير المبتدأ ، (نحو : زيد أسد ، إذا أريد به شجاع) عند جمهور البصريين^(١) ، فإن أريد به التشبيه على إضمار الكاف ، أو أنه نفس الأسد مبالغة ، فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم . وذهب الكسائي من الكوفيين ، والرماني من البصريين ومن وافقهما إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقاً^(٢) ، سواء أول بمشتق أم لا .

(وإما مشتق) ، وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، كـ « قائم » فإنه دل على معنى « قام » ، إذا أخبر به عن مبتدأ (فيتحمل ضميره) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٦١]

١٢١- وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ

(نحو : زيد قائم) ، والزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، وهند قائمة ، والهندان قائمتان ، والهندات قائمات ، فلنخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ ، والألف في « قائمان » والواو في « قائمون » حرفان دالان على التثنية والجمع ، كما في « الرجلان » و« الزيدون » ، (إلا إن رفع) المُشْتَقَّ الاسم (الظاهر نحو : زيد قائم

(١) شرح ابن عقيل ٢٠٥/١ .

(٢) كذا ذكر ابن عقيل في شرحه ٢٠٥/١ ، وقال : (والتقدير عندهم : زيد أخسوك هو) . وانظر

الإيضاح ٥٥/١ ، وشرح المفصل ٨٨/١ .

أبواه) ، أو رفع الضمير البارز نحو : زيد قائم أنت إليه ، فإنه لا يحتمل ضمير المبتدأ ؛ لأنه لا يرفع فاعلين ، (ويرى الضمير المتحمل) ، بفتح الميم ، وينفصل (إذا جرى الوصف) الواقع خبراً (على) مبتدأ (غير مَنْ هو [أ/١٠٤] له) في المعنى ، (سواء ألبس) الحال ، (نحو : غلام زيد ضاربه هو) ، فـ «ضاربه» وصف في المعنى لـ «زيد» ، لأنه هو الضارب للغلام ، وذلك (إذا كانت الهاء) المفعولة (لـ «الغلام») ؛ لأنه المضروب وقد جرى الوصف وهو «ضاربه» على «الغلام» لفظاً ؛ لأنه خبر عنه ، فلو لم يبرز الضمير المستتر في «ضاربه» لتوهم السامع أن «الغلام» بحسب ظاهر [١٦٢] الإسناد إليه هو «الضارب لزيد» ، وانقلب المعنى فوجب إبراز ضمير الفاعل دفعاً لهذا اللبس ، فإن كانت الهاء لـ «زيد» فقد جرى الوصف على من هو له لفظاً ومعنى ، واستغنى عن إبراز الضمير (أم لم يلبس) الحال ، (نحو : غلام هند ضاربه هي) ، فتاء التانيث في «ضاربه» خارجة تدل على أن الوصف في المعنى لـ «هند» ، وكان ينبغي أن لا يبرز ضميرها إلا أن البصري التزم الإبراز مطلقاً طرداً للبس ، وجرى على ذلك الناظم فقال :

١٢٢- وَأَبْرَزْتُهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلاً

(والكوفي إنما يلزم الإبراز عند الإلباس) خاصة (تمسكاً بنحو قوله :

[من البسيط]

١٤٠- قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَأْتُوها) وقد عَلِمْتُ بكنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ
وجه التمسك^(١) به أن «قومي» مبتدأ أول ، و«ذرا المجد» مبتدأ ثان ، و«بانوها» خبر «ذرا المجد» ، و«ذرا المجد» وخبره خبر «قومي» والهاء عائدة على «ذرا المجد» والضمير العائد على «قومي» مستتر في «بانوها» ، فقد جرى الوصف وهو «بانوها» على «ذرا المجد» وهو في المعنى لـ «قومي» لأنهم «البانون» ، ولم يبرز الضمير المستتر في «بانوها» لأن اللبس مأمُون ، فإن «الذرا» مبنية لا بانية ، ولو برز لقل على اللغة الفصحى : بانيهاهم ، لأن حكم [ب/١٠٤] ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر ، فيكون الوصف مفرداً كالفعل إذا أُسند إلى جمع ، وعلى لغة أكلوني البراغيث : بَأْتُوهاهم^(٢) ،

١٤٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٩٦ ، وتحليل الشواهد ١٨٦ ، والدرر ١/١٨٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٧٨ ، وشرح الأشعري ١/٩٣ ، وشرح التسهيل ١/٣٠٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٨ ، وجمع الهوامع ١/٩٦ .

(١) هذا التعليق على البيت نقله الشنقيطي بتمامه في الدرر ١/١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) هي لغة طيء وأزد شنوءة ، انظر شرح ابن عقيل ٢/٤٦٨ .

ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال أن يكون « ذرا المجد » منصوباً بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور ، والتقدير : بانو ذرا المجد بانوها .

و« الذرا » : جمع ذروة ، وذروة الشيء أعلاه ، و« المجد » : الكرم ، و« بانون » : جمع بان ؛ اسم فاعل من بنى يبني ، والأصل : بانيون ، أعلّ إعلال قاضون ، وحذفت النون للإضافة . وقال العيني^(١) : من « البون » بضم الباء وهو : الفضل والمزية ، يقال : بانه يبيونه وبينه ، قاله الجوهري^(٢) . اهـ .

فإن أراد أنه^(٣) جملة فعلية ماضوية [ولو كان كذلك لاستدعي إثبات الألف في الخط بعد الواو كما في نظائره]^(٤) ، فالضمير هو الواو في « بانوها » ، إذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز ، وإن أراد الوصف من : بان ييئون أو يبين ؛ فقياسه : بائن بهمزة بعد الألف بدلاً من عين الفعل ، والجمع بائون لا بانون .

(والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرباط) يربطها بالمبتدأ^(٥) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٠- وإن تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بها

(نحو : ﴿ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص/١] إذا قُدِّرَ « هو » ضمير شأن (ف « هو » مبتدأ ، و« الله أحد » جملة خبره ، وهي عينه في المعنى ؛ لأنها مفسرة له ، والمفسر عين المفسر ، أي : الشأن الله أحد ، [ولا [١٦٣] يكون ضمير الشأن الحاضر ، وإنما يكون ضمير غيبة مفسراً بجملة بعلة خبرية مصرح بجزاؤها ، فإن كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن ، وإن كان بلفظ التأنيث سمي قصة ، وقد يسمى بهما ، وأما [١٦٤] إذا قُدِّرَ « هو » ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو « الله » و« أحد » خبر بعد خبر أو بدل ، (ونحو : ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنبياء/٩٧] إذا قُدِّرَ « هي » ضمير قصة ، ف « هي » مبتدأ ، و« شاخِصَة » خبر مقدم ، و« أبصار الذين كفروا » مبتدأ مؤخر ، وجملة « أبصار [١٠٥] »

(١) شرح الشواهد للعيني ١٩٩/١ .

(٢) الصحاح ٢٠٨٢/٥ (بين) .

(٣) في « ب » : (به) .

(٤) ما بين القوسين سقط من « ب » ، « ط » ، والدرر ١٨٥/١ .

(٥) في حاشية يس ١٦٢/١ : (يفهم أن الرابط إذا وجد لا يضر ، وهو كذلك ، ولو قال : فلا يكون لها

رابط كان صواباً) ، وانظر حاشية الصبان ١٩٧/١ ، وتوضيح المقاصد ٣٠٩/١ .

(٦) ما بين القوسين سقط من « ب » .

الذين كفروا شاختصة» في موضع رفع خبر «هي»، وهي عينها في المعنى، أي: فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاختصة، فلا تحتاج إلى رابط. وأما إذا قُدِّرَ «هي» ضمير الأبصار كما قال الفراء^(١)، أو عماد أو تقدم مع الخبر على المبتدأ، والأصل: فإذا أبصار الذين كفروا هي شاختصة؛ كما قال الكسائي، فلخبر مفرد، (ومنه) قول الناظم:

١٢٠— [١٦٤] (كُنْطَقِي اللَّهِ حَسْبِي) ..

فـ «نطقي» مبتدأ، و«الله حسبي» مبتدأ وخبر، والجملة خبر «نطقي»، وهي نفسه في المعنى؛ (لأن المراد بالنطق المنطوق به)، والمنطوق به هو «الله حسبي»، فلا يحتاج إلى رابط. والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة؛ بل المفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه، نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»^(٢)، قاله الدماميني والمرادي^(٣).

(وإما غيره)، أي غير المبتدأ في المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له)، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

١١٩— ويأتي جملة حاوية معنى الذي سَيَقْتُ لَهُ

(وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه)، أي بمعنى المبتدأ، (وهو) أي الاسم المشتمة عليه الجملة. (إما ضميره)، أي ضمير المبتدأ حال كون الضمير (مذكوراً)، وهو الأصل، (نحو: زيد قام أبوه). فجملة «قام أبوه» خبر عن «زيد»، والرابط بينهما الهاء. (أو مقدراً)، وهو إما مجرور أو منصوب.

فالأول: (نحو: السَّمْنُ مَتَوَانٌ بدرهم)، فـ «السمن» مبتدأ أول، و«متوان» مبتدأ ثان، وسوِّغ الابتداء به الوصف المحذوف، (أي) متوان (منه) و«بدرهم» خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ «من» المقدرة. [١٠٥/ب]

(و) الثاني: نحو (قراءة ابن عامر ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ [١٦٥] الْحُسَيْنَى﴾)

(١) معاني القرآن للفراء ٢١٢/٢.

(٢) الحديث في النهاية لابن الأثير ٢٠٣/٤ (كنز)، ولسان العرب (كنز). أي أجرهما مدخر لقائلها والمتصف بها، كما يدخر الكنز.

(٣) توضيح المقاصد ٢٧٧/١، وذكره ابن هشام في مغني اللبيب في بحث الجمل التي لا محمل لها من الإعراب.

[الحديد/١٠] برفع « كل » في سورة الحديد^(١) ، ف « كل » مبتدأ ، وجملة « وعد الله الحسنى » من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ ، والرابط بينهما الضمير المُقَدَّر المَنْصُوب بـ « وعد » على أنه مفعوله الأول ، (أي : وعده) الله .

(أو إشارة إليه) ، أي إلى المبتدأ ، (نحو : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف/٢٦] إذا قَدَّر « ذلك » مبتدأ ثانياً لا تابِعاً لـ « لباس ») ، ف « لباس » مبتدأ ، و « التقوى » مضاف إليها ، و « ذلك » مبتدأ ثان ، و « خير » خبره ، وهو وخبره خبر الأول ، والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ .

وخصَّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والإشارة للبعيد^(٢) . ورد بقوله ﷺ : ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ ﴾ الآية ... [الإسراء/٣٦] .

أما إذا قَدَّر « ذلك » تابِعاً لـ « اللباس » على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه لا نعت عليه خلافاً للفارسي ومن تبعه^(٣) ، لأنَّ النعت لا يكون أعرف من المنعوت^(٤) كما قال الحَوْفِيُّ فلخبر حينئذ مفرد .

(قال الأخفش^(٥) : أو غيرهما) ، أي غير الضمير والإشارة وهو إعادة المبتدأ بمعناه ، (نحو : ﴿ وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ ﴾ الآية) ، وتامها ﴿ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف/١٧٠] ، ف « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسكون الكتاب » صلة « الذين » ، وجملة « وأقاموا الصلاة » معطوفة على الصلة ، وجملة « إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ » خبر المبتدأ ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه ، فإن « المصلحين » هم « الذين يمسكون بالكتاب » في المعنى .

وردَّ بمنع كون (الذين) مبتدأ ؛ بل هو مجرور بالعطف على « الذين يتقون » [من قوله : ﴿ وَالذَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ [الأعراف/١٦٩]]^(٦) ، ولئن سلم فالرابط

(١) الرسم المصحفي ﴿ كَلَّا ﴾ بالنصب ، وانظر الإتحاف ص ٤٠٩ ، والنشر ٣٨٤/٢ . وفي حاشية يس ١٦٥/١ : (أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة لأن قبله جملة فعلية وهي « فضل الله المجاهدين » فساوى بين الجملتين في الفعلية ، بل بين الجمل ، لأن بعده « وفضل الله المجاهدين » وهذا مما أغفلوه ؛ أعني الترجيح ؛ باعتبار ما يعطف على الجملة ، قاله في المغني) .

(٢) انظر قوله في الارتشاف ٥٠/٢ .

(٣) في حاشية الصبان ١٩٦/١ : (وتبعه أبو البقاء وجماعة) .

(٤) في حاشية الصبان ١٩٦/١ : (بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت) .

(٥) في هج الموامع ٩٨/١ : (ووافق ابن عصفور الأخفش ، كما جاء ذلك في الموصول) .

(٦) سقط ما بين القوسين من الأصل و « ب » ، وهو ثابت في « ط » .

العموم، لأن « المصلحين » أعمّ من المذكورين ، أو ضمير محذوف ، أي : منهم ، أو الخبر محذوف ، والجملة قبله دليله ، والتقدير : مأجورون ، قاله في المغني ^(١) .

(أو) تشتمل الجملة (على اسم بلفظه) ، أي بلفظ المبتدأ ، (ومعناه نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴾ ما الْحَاقَّةُ ﴿ ﴾ [الحاقة ١-٢] فـ « الحاقة » الأولى [١٠٦/أ] مبتدأ ، و« ما » اسم استفهام مبتدأ ثان ، و« الحاقة » الأخيرة خبر « ما » الاستفهامية ، و« ما » خبرها خبر « الحاقة » الأولى ، والرباط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه .

(أو) تشتمل الجملة (على اسم أعمّ منه) ، أي : من المبتدأ ، (نحو : زيد نعم الرجل) ^(٢) ، فـ « زيد » مبتدأ ، و« نعم الرجل » خبره ، والرباط بينهما العموم الذي في « الرجل » الشامل لـ « زيد » .

(و) نحو (قوله) وهو الرماح ابن ميادة : [من الطويل]

١٤١- أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبِيلٌ (فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا)

فـ « الصبر » مبتدأ ، و« عنها » متعلق به ، و« لا » نافية ، و« صبرا » اسمها مبني معها على الفتح ، والخبر محذوف تقديره « لي » ، وجملة « لا صبر لي » خبر المبتدأ ، والرباط بينهما العموم الذي في اسم « لا » لأن النكرة المنفية تفيد العموم ، والمطرّد من هذه الروابط هو الضمير لا غير . أمّا الإشارة فلأنه لا يقال : زيد قام هذا ، والزيدون خرج أولئك . وأمّا إعادة المبتدأ بمجناه فقد تقدم رده . وأمّا إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نصّ سيبويه على ضعفه ^(٣) ، وهو مخصّص بموضعين ، [١٦٦] أحدهما : أمّا العبيد فذو عبيد ، وثانيهما : حيث قصد التهويل والتعظيم نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴾ ما الْحَاقَّةُ ﴿ ﴾ [الحاقة ١-٢] قاله

(١) مغني اللبيب (٦٥٠) ، وانظر حاشية يس ١٦٥/١ .

(٢) في حاشية يس ١٦٥/١ : (قال الدنوشري : ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق . قال ابن الحاجب : وهذا غلط ، لأننا نقطع أن المتكلم بقوله : « نعم العبد صهيب » لم يقصد مدح جميع من في العالم ، وإنما قصد مدح هذا الفاعل المذكور ، فجعلهُ للعموم غلط . وفي اللباب : أن خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتاج إلى ضمير نحو : زيد نعم الرجل) .

١٤١- البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤ ، والأغاني ٢/٢٣٧ ، والحامسة البصرية ٢/١١١ ، وخزانة الأدب ١/٤٥٢ ، والدرر ١/١٨٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٦٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٦ ، والمقاصد النحوية ١/٥٢٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٢٨ ، وأوضح المسالك ١/١٩٩ ، والكتاب ١/٣٨٦ ، ومغني اللبيب ٢/٥٠١ (٦٥١) ، وجمع الهوامع ١/٩٨ .

(٣) الكتاب ١/٦٢ .

وثانيهما : حيث قصد التهويل والتعظيم نحو : ﴿ الْحَاقَّةُ ﴾ ﴿ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة / ١-٢] قاله الشاطبي . وأما العموم فلأنه لا يجوز : زيد مات الناس ، وزيد نعم الرجال ، وهند نعمت النساء ، وأما :

..... فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

فمن باب : أمّا العبيد فذو عبيد ، فهو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه ، وليس العموم فيه مراداً ، إذ المراد أنه : لا صبر له عنها ، لا أنه لا صبر له عن كل شيء ، قاله في المغني ^(١) .

(١) مغني اللبيب ٥٠١/٢ (٦٥١) .

(فصل)

(ويقع الخبر ظرفاً ، نحو ﴿ وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال/٤٢] ، ومجوراً [١٠٦/ب] نحو : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾) [الفاتحة/٢] . وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل ، فلا يجوز : زيد مكاناً ، ولا زيد بك ، لعدم الفائدة ، ويتعلقان بمحذوف وجوباً ، ثم قيل : الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما ، والمصحح لذلك تضمنها معنى صادقاً على المبتدأ ، وقيل : هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر ، واختاره الرضي^(١) والسيد عبد الله . (والصحيح) عند الموضح تبعاً لطائفة (أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف) ، لا هما ، ولا مع متعلقهما .

واختلف في تقديره . فقال الأخفش والفراسي والزنجشري تقديره : كان أو استقر . وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور ، والأصل في العامل أن يكون فعلاً .

(و) الصحيح عند جمهور البصريين^(٢) (أن تقديره : كائن أو مستقر ، لا كان أو استقر) . وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً ، فكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح^(٣) ، ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل ، نحو : أما في الدار فزيد ، ﴿ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا ﴾ [يونس/٢١] لأن « أما » لا تنفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ، ولأن « إذا » الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح .

وقال الموضح في المغني^(٤) : والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً ؛ بل بحسب المعنى . انتهى . وإليه يرشد قول الناظم :

- (١) شرح الرضي ٢٤٣/١ .
- (٢) انظر الإنصاف ٢٤٥/١ .
- (٣) شرح ابن عقيل ٢١١/١ .
- (٤) مغني اللبيب ٤٤٥/٢ (٥٨٤) .

١٢٣- وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِجَرْفٍ جَرُّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ
 وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير . ثم اختلفوا فقال ابنا
 طاهر وخروف : الناصب لهما [١/١٠٧] المبتدأ ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو : زيد
 أخوك ، وينصبه إذا كان غيره ، نحو : زيد عندك . وقال الكوفيون : الناصب لهما معنوي وهو
 كونهما مخالفين للمبتدأ^(١) .

قال في المغني^(٢) : ولا معمول على هذين القولين . (و) على القول بأن لهما
 متعلقاً محذوفاً فالصحيح (أن الضمير الذي كان فيه انتقل) منه (إلى الظرف والمجرور) ،
 وسكن فيهما (كقوله) وهو جميل بن عبد الله : [من الطويل]
 ١٤٢- فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ (فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ)

وجه الدلالة منه أنَّ « أجمع » مرفوع لا يصلح أن يكون توكيداً لـ « فؤادي »
 ولا لـ « الدهر » ، لأنهما منصوبان ، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار ، لأن التوكيد
 والحذف متنافيان ، ولا لاسم « إِنَّ » على محله من الرفع على الابتداء لأن الطالب
 للمحل قد زال بدخول الناسخ ، وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيداً للضمير
 المنتقل إلى الظرف وهو المطلوب ، ولا يشكل بالفصل بالأجنبي وهو « الدهر » فإنه جائز
 في الضرورة^(٣) .

وقيل : لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقاً تقدم أو تأخر ، وإن الضمير حُذف
 مع المتعلق ، وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه^(٣)
 والفراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ ، أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه ؛ واستدل [١٦٧] على
 ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد ، وأن يُعطف عليه ، وأن يُبدل منه ، كما
 يفعل ذلك مع المتأخر ، انتهى .

(١) شرح التسهيل ٣١٤/١ .

(٢) مغني اللبيب ٤٤٦/٢ (٥٨٥) .

١٤٢- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١١١ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/١ ، والدرر ١٩٠/١ ، والسمط ص
 ٥٠٥ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٦/٢ ، والمقاصد التحوية ٥٢٥/١ ، ولكثير عزة في ديوانه ص ٤٠٤ ،
 وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠١/١ ، وشرح الأشموني ٩٣/١ ، ومغني اللبيب ٤٤٢/٢ (٥٧٩) ،
 وجمع الهوامع ٩٨/١ .

(٣) هذا التعليق على البيت نقله الصبان بتصرف في حاشيته ٢٠٠/١ .

(٣) الكتاب ١٤٥/٢ .

ولك أن تقول : إنما امتنع جواز الاتباع للفصل بالأجنبي ، ولا يلزم [١٠٧/ب] منه عدم وجود المتبوع ، فلا يتم التقريب .

(ويخبر) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني ، نحو : زيد خلفك ، والخير أمامك ، ولا يخبر (بالزمان) إلا (عن أسماء المعاني) إذا كان الحدث غير مستمر ، (نحو : الصوم اليوم والسفر غدًا) ، فإن كان الحدث مستمرًا امتنع الإخبار به عنه ، فلا يقال : طلوع الشمس يوم الجمعة ، لعدم الفائدة . (ولا) يخبر بالزمان (عن أسماء الذوات ، نحو : زيد اليوم) ، والفرق أن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ، بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها ، (فإن حصلت فائدة جاز) الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات ، وتحصل الفائدة (كأن يكون المبتدأ عامًا ، والزمان خاصًا) إمّا بالإضافة ، (نحو : نحن في شهر كذا) ، فـ «نحن» مبتدأ ، وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم ، إذ لا يختص بمتكلم دون آخر ، و«في شهر كذا» خبره ، وهو خاص بالمضاف إليه . وإمّا بالوصف نحو : نحن في زمان طيب . (وأما نحو : الورد في أيار) ، بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف ، والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لأنه شهر رومي ، (واليوم حمرٌ والليلة الهلال) ، بنصب «اليوم» و«الليلة» ، (فـ) التأويل فيها واجب بتقدير [١٦٨] مضاف كما قاله الفارسي ، و(الأصل : خروج الورد) في أيار ، (و) اليوم (شربٌ حمر و) الليلة (رؤية الهلال) ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى ، لا عن اسم الذات ، والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن [١٠٨/أ] الطراوة وجماعة^(١) ، ووافقهم الناظم^(٢) فقال :

١٢٤ — ولا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبِرًا

والصحيح المنع مطلقًا ، وما ورد من ذلك فيؤول .

(١) هذا مذهب جمهور البصريين . انظر شرح ابن عقيل ٢١٤/١ .

(٢) انظر التسهيل ص ٤٦ ، وتوضيح المقاصد ٢٨١/١ .

(فصل ل)

(ولا يبتدأ بنكرة) لأنها مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً (إلا إن حصلت) به (فائدة ، كأن يُخبر عنها بمختص) بما يصلح للإخبار عنه ، (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجرور) بدل من مختص أو عطف بيان عليه ، وظاهر كلامه أن التقديم له دخل في التسويغ . والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يُخبر عنها بظرف مختص ، والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة ، وصرح بذلك في المغني ^(١) .

فالظرف (نحو : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾) [ق/٣٥] ، والمجرور نحو : ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [البقرة / ٧] ، فـ «مزيد» و «غشاوة» مبتدآن ، وهما نكرتان ، وسوغ الابتداء بهما الإخبار عنهما بظرف ومجرور مختص بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٥- ولا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُقَيَّدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ تَمْرَةً

وهو مثال لما يجوز ، (ولا يجوز : رجلٌ في الدار) لفوات الاختصاص والتقدم معاً ، (ولا) يجوز : (عند رجلٍ مالٌ) ^(٢) لعدم الاختصاص بما يصلح للإخبار عنه ^(٣) ، (أو) كانت (تتلو نفياً ، نحو : ما رجلٌ قائمٌ) ، ومثله في النظم بقوله :

١٢٦- فَمَا خِلْ لَنَا

فـ «رجل» و «خل» مبتدآن ، وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما ، وبذلك تحصل الفائدة ، لأن النكرة في سياق النفي تعم ، وإذا عمّت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرف بـ «أل» الاستغرافية [١٠٨/ب] .

(١) مغني اللبيب (٦١١) .

(٢) في «ط» : (ماله) ، تحريف .

(٣) في حاشية الصبان ٢٠٤/١ : (المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور في الخبر الجار والمجرور

والمضاف إليه في الظرف ، والمسند إليه في الجملة صالحاً للإخبار عنه ، قاله الشمني) .

(أو) تتلو (استقهاً ، نحو : ﴿ أَلِلَّةٌ مَعَ اللَّهِ ﴾) [النمل / ٦٠ - ٦٤] ، ومثله في النظم بقوله :

١٢٦- وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ
.....

فـ « إله » و« فتى » مبتدآن ، وسوَّغ الابتداء بهما وقوعهما في حيز الاستفهام ، وبذلك تحصل الفائلة ، لأن الاستفهام سؤال عن غير [١٦٩] معيَّن يطلب تعيينه في الجواب ، فأشبه العموم الخاص . وفيه ردُّ على ابن الحلب حيث قال في شرح منظومته : إن الاستفهام المسوَّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ « أم » ، نحو : أرجل في الدار أم امرأة ، (أو تكون موصوفة سواء ذُكِرَا) ، أي الموصوف والصفة ، (نحو : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ ﴾) خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴿ [البقرة / ٢٢١] ، فـ « عبد » مبتدأ وهو نكرة ، وسوَّغ الابتداء به وصفه بـ « مؤمن » لأن النكرة إذا وُصفت قربت من المعرفة .

وقال ابن الحلب : المسوَّغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية إنما هو معنى العموم^(١) ، و« خير » خبر المبتدأ ، ومثله الناظم بقوله :

١٢٦- وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
.....

(أو حُذِفَت الصِّفَةُ) وذُكِرَ الموصوف ، (نحو : السَّمْنُ مَثْوَانٍ بِدِرْهَمٍ ، ونحو : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾) [آل عمران / ١٥٤] ، فـ « منوان » و« طائفة » مبتدآن ، وسوَّغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفاً بصفة محذوفة ، (أي : منوان منه ، وطائفة من غيركم) ، بدليل : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ ﴾ [آل عمران / ١٥٤] ، وفيه ردُّ على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الحال ، كما قاله في المغني^(٢) . (أو) حُذِفَ (الموصوف) ، وذُكِرَت الصِّفَةُ (كالحديث : سَوَاءٌ وَلَوْ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءٍ عَقِيمٍ)^(٣) ، فـ « سواء » بالمد ، مبتدأ ، وسوَّغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف ، (أي امرأة سواء) ، فحُذِفَ [١٠٩/١] الموصوف ، وأقيمت صفته مقامه ، و« ولود » صفة ثانية لـ « امرأة » و« خير » خبر المبتدأ .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٨٤/١ - ١٨٥ .

(٢) مغني اللبيب (٦١٣) .

(٣) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ، وقال : رواه الطبراني ، وأشار إليه بالضعف ، فيض القدير ١١٤/٤ . وقال ابن الأثير في النهاية ٤١٦/٢ « سوا » : (أخرجه الأزهرى عن النبي ﷺ ، وأخرجه غيره عن عمر) . وفي حاشية يس ١٦٩/١ : (قال الدنوشري : ذكره في الإحياء بلفظ : سوداء ولود خير من حسناء لا تلد قال العراقي في تحريجه : أخرجه في الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن أبيه عن جده) .

(أو) كانت النكرة (عاملة [عمل الفعل] ^(١) ، كالحديث : أمرٌ بمعروف صدقة ، وفي عن منكر صدقة) ^(٢) ، ف « أمر » و « نهي » مبتدآن ، وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما ، لأنهما مصدران ، والمصدر يعمل عمل فعله ، ومثله الناظم بقوله :

١٢٧- وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ.....

(ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) ؛ لأن المضاف عامل في المضاف إليه الجر ، (كالحديث : « خمس صلوات كتبهن الله ») على العباد في [اليوم والليلة] ^(٣) ، ف « خمس » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به كونه عاملاً في المضاف إليه ، ومثله الناظم بقوله :

١٢٧- وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ.....

ولابد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود ، وإلا ورد على الظرف والمجرور : عند الناس درهم ، وفي الدنيا رجل ، وعلى النفي : ما حمار ناطق ، وعلى الاستفهام : هل امرأة في الأرض ، وعلى الموصوف : رجل ذكر واضح ، وعلى العمل : شرب للماء نافع ، و غلام إنسان [١٧٠] موجود ، فهذه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة ، مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة .

(ويقاس على هذه المواضع) المذكورة في كلام الموضح (ما أشبهها) في المعنى ، فيقاس على ﴿ لدينا (مزيد) ﴾ [ق/٣٥] ، ﴿ وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ [البقرة/٦] (نحو : قَصْدَكَ غَلَامُهُ رجل ، و) على : ﴿ أَلِهَ مع الله ﴾ [النمل/٦٠-٦٤] نحو : (كم رجلاً في الدار و) على : ما رجل في الدار ، نحو (قوله : [من البسيط]

١٤٣- لَوْلَا اضْطِبَّارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ) لَمَّا اسْتَقَلْتُ مَطَايَاهُنَّ لِلظُّعَنِ

(و) على ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾ [البقرة/٢٢١] نحو : (رَجِيْلٌ فِي الدَّارِ) ، بالتصغير [١٠٩/ب] . وعلى العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع ، نحو : قائم الزيدان ، عند من لا يشترط الاعتماد ، وإنما قيست عليها (لشبه الجملة) ، وهي : قَصْدَكَ غَلَامُهُ

(١) ما بين القوسين إضافة من « ط » .

(٢) صحيح مسلم ٤٩٩/١ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها (٦) ، باب ١٣ : استحباب صلاة الضحى .

(٣) ما بين القوسين إضافة من « ط » . وانظر الموطأ ١٢٣/١ .

١٤٣- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٢/٣ ، وأوضح المسالك ٢٠٤/١ ، والدرر ١٩٣/١ ، وشرح الأثموني ٩٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/١ ، والمقاصد النحوية ٥٣٢/١ ، وجمع الهوامع ١٠١/١ .
أودى : هلك . كل ذي مقة : كل ذي حبة . استقلت : هضمت . الظعن : الرحيل والسفر .

رجلٌ (بالظرف والمجرور) ، في التقديم والاختصاص بالعمول ، (و) لشبه (اسم الاستفهام) وهو : « كم » (بالاسم المقرون بحرفه) وهو : « إله » ، (و) لشبه (تالي لولا) وهو : « اضطبار » (بتالي النفي) وهو : « رجل » في : ما رجل ، (و) لشبه (المصغر) وهو : « رجيل » (بـ) الاسم (الموصوف) وهو : « لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ » ، لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر ، هكذا ثبت في بعض النسخ ، وفيه لفٌ ونشرٌ مرتب وهو [أخص من قول الناظم :

١٢٧- وَلْيُقَاسَ مَا لَمْ يُقَلْ]^(١)

ولم يذكر مسوِّغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة تبعاً للنظم ، ومن ذلك التسويغ بالنعته نحو قوله ﷺ : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتِنُونَ ﴾ [النمل/ ٤٧] ، ذكره الموضح في شرح بانة سعاد^(٢) .

(١) سقط ما بين القوسين من « ب » .

(٢) قال الموضح في شرح بانة سعاد ص ١٢٤ : (ونظيرها الجملة التي بعد « قوم » ، في قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُجَاهِلُونَ ﴾ ، ﴿ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ ، وعلم بذلك أن الفائدة كما تحصل من الخبر كذلك تحصل من صفته) .

(فصل ————— ل)

(وللخبر ثلاث حالات : إحداها : التأخر ، وهو الأصل) . وإلى ذلك أشار

الناظم بقوله :

١٢٨ — والأصلُ في الأخبار أن تُؤخَّرًا

لأن المبتدأ محكوم عليه ، فحقه التقديم ليتحقق تعقله ، فيكون حق الخبر التأخير ، لأنه محكوم به (كـ « زيد قائم » ويجب) تأخير الخبر (في أربع مسائل :

إحداها : [١٧١] أن يُخاف التباسه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين ، أو (نكرتين (متساويتين) في التخصيص ، (ولا قرينة) تميز أحدهما عن الآخر ، فالمعرفتان (نحو : زيد أخوك) ، فإن كلاً من هذين الجزأين صالح لأن يُخبر عنه بالآخر ، ويختلف المعنى باختلاف الغرض ، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب [١٧٢] اتصافه بأنه [١١٠/أ] أخو المخاطب ، وأردت أن تعرفه ذلك قلت : زيد أخوك ، ولا يصح لك أن تقول : أخوك زيد ، وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه ، وأردت أن تُعينه عنده قلت : أخوك زيد ، ولا يصح لك أن تقول : زيد أخوك . هذا هو المشهور . وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً . وقيل : إن كان أحدهما مشتقاً فهو الخبر وإن تقدم ، نحو : القائم زيد . وقيل : إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ ، نحو : هذا زيد ، وإن استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المتقدم ، نحو : ﴿ الله ربنا ﴾ [الشورى / ١٥] ، قاله في المغني ^(١) .

(و) النكرتان المتساويتان ، نحو : (أفضل منك ، أفضل مني) ، فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يُخبر عنه بالآخر لعمله في الجورور بعله ، فإذا جعلت « أفضل منك » مبتدأ ، و « أفضل مني » خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته ، فينعكس المعنى لعدم القرينة ^(٢) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٩ — فامتنع حين يستوي الجزآن عُرْفًا ونُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ

(١) مغني اللبيب ٤٥٢/٢ (٥٨٨ - ٥٨٩) .

(٢) هذا على مذهب الجمهور . انظر حاشية الصبان ٢٠٩/١ .

(بخلاف) ما إذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية . فالأول نحو : (رجل صالح حاضر) ، فإن القرينة اللفظية [١٧٣] وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت . والثاني نحو : (أبو يوسف أبو حنيفة) ، فإن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن « أبو يوسف » مبتدأ ، لأنه مشبه ، و « أبو حنيفة » خبره ، لأنه مشبه به تقدم أو تأخر ، (وقوله : [من الطويل]

١٤٤ — بَنُونًا بَنُو أَبْنَانًا [١١٠/ب] وَبَنَاتَانَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْبَاعِدِ
فإن قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بأن بني الأبناء مشبهون بالأبناء ، فـ « بنو أبنانا » مبتدأ مؤخر ، و « بنونا » خبرٌ مقدم ، (والمعنى : بنو أبنانا مثل بنينا) ، هذا على حقيقة التشبيه ، ويضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة ، لأن ذلك نادر الوقوع ، ومخالف للأصول ، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ . و « بناتنا » مبتدأ أول ، و « بنوهن » مبتدأ ثان ، و « أبناء الرجال » خبر الثاني^(١) ، وهو وخبره خبر الأول ، و « الأبعد » نعت « الرجال » .

المسألة (الثانية) : مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل) إذا تقدم الخبر وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر ، (نحو : زيدٌ قامَ) ، أو يقومُ ، فلو قدّم والحالة هذه ، وقيل : « قام أو يقوم زيدٌ » لالتبس المبتدأ بالفاعل ، (بخلاف) ما إذا كان الخبر صفةً ، نحو : (زيدٌ قائمٌ ، أو) كان فعلاً رافعاً لظاهر أو لضمير بارز ، فالأول نحو : زيدٌ (قام أبوه) ، والثاني نحو : (أخواك قاما) على اللغة الفصحى ، فلا لبس فيهنّ ، فيجوز تقديمه^(٢) ، فتقول : قائمٌ زيدٌ ، وقام أبوه زيدٌ ، وقاما أخواك ، وهذا التقييد لا بد منه في قول الناظم :

١٣٠ — كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ

١٤٤ — البيت للفرزدق في خزنة الأدب ٤٤٤/١ ، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤١/٢ ، والإنصاف ٦٦/١ ، وأوضح المسالك ١٠٦/١ ، وتحليص الشواهد ١٩٨ ، والحيوان ٢٣٠/١ ، والدرر ١٩٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٢ ، وشرح الأشموني ٩٩/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٤٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١ ، وشرح المفصل ٩٩/١ ، ١٣٢/٩ ، ومغني اللبيب ٤٥٢/٢ ، وجمع الموامع ١٠٢/١ .

(١) في « ط » : (خير المبتدأ الثاني) .

(٢) في الارتشاف ٤١/٢ : « الإجازة مذهب الأخفش والمبرد ، أما من منع فهم باقي البصريين » . وانظر شرح ابن عقيل ٢٣٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٢ .

المسألة (الثالثة: أن يقترن) الخبر (بـ) «إلا» معنى نحو: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾ [هود/١٢] ، فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بـ «إلا» معنى ، إذ^(١) التقدير: ما أنت إلا نذير ، (أو) يقترن بـ «إلا» (لفظاً نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾) [آل عمران/١٤٤] ، فلا يجوز تقديم [١/١١١] الخبر لِمَا مَرَّ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

١٣٠ — أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا

(فأما قوله) ، وهو الكميث بن زيد: [من الطويل]

١٤٥ — فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ (وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ فَضْرُورَةٌ) ، لأنه قدّم الخبر المقرون بـ «إلا» لفظاً ، والأصل: وهل المعول إلا عليك^(٢) ، ولا يجوز أن يكون «المعول» مرفوعاً على الفاعلية بالجار والجرور قبله لاعتماده على الاستفهام ، لأن «إلا» مانعة من ذلك ، فكما يقال: هل إلا قام زيد ، لا يقال: هل إلا في الدار زيد ، من باب أولى .

المسألة (الرابعة): مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير ، إما بنفسه) ، بأن يكون له صدر الكلام ، (نحو: ما أحسن زيداً) ، فـ «ما» مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب ، و«أحسن زيداً» خبره ، (و: من في الدار) ، فـ «من» اسم استفهام مبتدأ ، و«في الدار» خبره ، (و: من يقيم أقيم معه) ، فـ «من» اسم شرط ، وهو مبتدأ ، و«يقسم» خبره على الأصح ، وقيل: الجواب ، وقيل هما ، (و: كم عبيد لزيد) فـ «كم» مبتدأ ، وهي خبرية ، و«عبيد» مضاف إليه ، و«لزيد» خبر «كم» ، فلخبر في هذه الأمثلة واجب التأخير ، وهو في الأول فعل ماضٍ ، وفي الثاني جار ومجرور ، وفي الثالث فعل مضارع ، وفي الرابع جار ومجرور ، والمبتدأ فيها لازم الصدر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

١٣١ — أَوْ لَازِمُ الصَّدْرِ

(١) في «ب»: (والتقدير) .

١٤٥ — البيت للكميت في تخلص الشواهد ١٩٢ ، والدرر ١٩٥/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٣٩/١ ، والمقاصد النحوية ٥٣٤/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤٢/٢ ، وأوضح المسالك ٢٠٩/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٣ ، وشرح الأشموني ٩٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٩٨/١ ، وجمع الهوامع ١٠٢/١ .

(٢) في المقاصد النحوية ٥٣٤/١ : (الاستشهاد به على جواز تقديم الخبر المحصور بـ «إلا» للضرورة ، وإنما كان حقه أن يقول: وهل النصر يرجى إلا بك ، و: هل العول إلا إليك) . وانظر الدرر ١٩٥/١ حيث نقل ذلك القول .

(أو مشبهاً به) ، أي [١٧٤] بما يستحق التصدير ، (نحو : الذي يأتيني فلـه درهم) ، ف « الذي » مبتدأ ، وهو اسم موصول ، و « يأتيني » صلته ، وجملة « فلـه درهم » خبره ، وهو واجب التأخير ، (فإنَّ المبتدأ [١١١/ب] هنا) وهو « الذي » (مشبهُ باسم الشرط لعمومه) وإبهامه ، (واستقبال الفعل الذي بعده) وهو « يأتيني » ، (وكونه) أي الفعل الذي بعده (سبباً) لما بعده ، وهو جملة الخبر كما أن الشرط سببٌ للجواب ، (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب) لتفيد التنقيص على أن استحقاق « الدرهم » مسبب عن الإتيان ، فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك ، واحتمل الإقرار .

(أو) يكون مستحقاً للتصدير (بغيره) ، وذلك الغير الذي له الصدر (إما) أن يكون (متقدماً عليه) أي على المبتدأ ، (نحو : لزيد قائم) ، ف « زيد » مبتدأ ، و « قائم » خبره^(١) ، وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء ، وهي مانعة من تأخيره ، فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام ، وما اقترن بالازم الصدر وجب تقديمه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣١- أو كان مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتَدَا
 (فأما قوله) وهو رؤية : [من الرجز]

١٤٦- (أم الحليس لعجوز شهرة) ترضى من اللحم بعظم الرقة
 (فا) للام داخل على مبتدأ محذوف ، و (لتقدير : هي^(٢) عجوز) ، والجملة خبر « أم الحليس » ، ولا يمتنع دخول اللام في الخبر إذا كان جملة ، بخلاف المفرد ، (أو) لا حذف (واللام زائدة ، لا لام الابتداء) كقوله : [من الكامل]

(١) في الأصل : « زيد قائم ، مبتدأ خبره » .

١٤٦- الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٧٠ ، وشرح المفصل ١٣٠/٣ ، ٢٣/٨ ، وله أو لعنرة بن عروس في خزائن الأدب ٣٢٣/١٠ ، والدرر ٢٩٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٣٥/١ ، ٢٥١/٢ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٥١٠/١ (شهرت) وجمهرة اللغة ص ١١٢١ ، وتاج العروس ١٦٩/٣ (شهرت) ، (لوم) ، والارتشاف ١٤٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٥٨ ، والجني الداني ١٢٨ ، ورصف المباني ص ٣٣٦ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١ ، ٣٨١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٤ ، وشرح الأشموني ١٤١/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٢٩/١ ، ٣٠/٢ ، وشرح المفصل ٥٧/٧ ، ومغني اللبيب ٢٣٠/١ ، ٢٣٣ ، وجمع الهوامع ١٤٠/١ .

(٢) في الأصل : « كل » ، تحريف .

١٤٧- خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ

ويُضَعِّفُ التقدير الأول أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، ويُضَعِّفُ التقدير الثاني^(١) أن زيادة اللام في الخبر خاصة [١١٢/أ] بالشعر، قاله في المغني^(٢). وإذا دار الأمر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف، لئلا يجتمع التوكيد والحذف، وهو ممتنع عند الجمهور، (أو) يكون ذلك الغير الذي في الصدر (متأخرًا عنه)، أي عن المبتدأ بأن يكون ما في الصدر مضافًا إليه المبتدأ، (نحو: غلامٌ مَنْ في الدار)، فـ «غلام» مبتدأ، و«مَنْ» اسم استفهام مضاف إليه، و«في الدار» خبر المبتدأ، (وغلامٌ مَنْ يقيمُ أقيم معه)، فـ «غلام» مبتدأ، و«مَنْ» اسم شرط مضاف إليه، و«يقيم» خبر المبتدأ، و«أقيم معه» جواب الشرط، (و: مالٌ كَمْ رجلٍ عندك)، فـ «مالٌ» مبتدأ، و«كم» خبرية مضاف إليها، و«رجلٌ» تمييزها مخفوض بإضافته إليها، و«عندك» خبرٌ مقدم.

وحاصل ما أتى به [من أمثلة]^(٣) ما يستحق التصدير سبعة أضرب^(٤): ما التعجبية، ومَنْ الاستفهامية والشرطية، وكم الخبرية، والموصول الذي في خبره الفاء، ولام الابتداء، والمضاف إلى ما في الصدر وبقي عليه ضمير الشأن نحو: [قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ]^(٥) [الإخلاص/١] فإنه يلزم صدر الكلام، والإخبار بالجملة وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه^(٦).

١٤٧- البيت بلا نسبة في خزائن الأدب ٣٢٣/١٠، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٨، وشرح الأشموني ١٠٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٧/١، وشرح التسهيل ٢٥٨/١، ولسان العرب ٥١٠/١ (شهرج)، والمقاصد النحوية ٥٥٦/١.

(١) في الأصل: «الأول».

(٢) مغني اللبيب ٢٣٨/١.

(٣) سقط ما بينهما من الأصل.

(٤) انظر الارتشاف ٤٢/٢ - ٤٣.

(٥) سقط من «أ»، «ب»، وهو ثابت في «ط».

(٦) في الإنصاف ٦٥/١: «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة، فالمفرد نحو: قائم زيد، وذاهب عمرو، والجملة نحو: أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، المفرد والجملة»، وانظر شرح ابن عقيل ٢٢٧/١ - ٢٢٨.

(الحالة الثانية : التقدّم : ويجب في أربع مسائل) أيضاً . وفي غالب النسخ إسقاط الحالة الثانية التقدّم ، وإثبات^(١) : ويمتنع : يعني : تأخير الخبر في أربع مسائل :

(إحداها : أن يوقع تأخيرها في لبس ظاهر ، نحو : في الدار رجل) ، فـ « في الدار » خبرٌ مقدم ، و « رجل » مبتدأ مؤخرٌ وجوباً ، (و : عندك مال) ، فـ « عندك » خبرٌ مقدّم ، و « مال » مبتدأ مؤخرٌ وجوباً ، (وقصدك غلامه رجل) ، فجملة « قصدك غلامه » خبرٌ مقدم ، و « رجل » مبتدأ مؤخر^(٢) . قال أبو حيان^(٣) : ولا أعلم لابن مالك سلفاً [١١٢/ب] في هذه الأخيرة ، (وعندي أنك فاضل) ، فـ « عندي » خبر مقدم ، و « أنك فاضل » بفتح « أن » مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك ، (فإن تأخير الخبر في مثل هذا المثال) الأخير ، وهو « عندي أنك فاضل » (يوقع في لباس » أن « المفتوحة بـ « إن » المكسورة) لفظاً ، (و) لباس (« أن » المؤكدة) المفتوحة (بـ « أن ») المفتوحة (التي بمعنى « لعل ») يعني : فإذا قدّم المبتدأ وأخر الخبر يصير : أنك فاضل عندي ، فيحتمل أن تكون « أن » مفتوحة ، وهي وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة ، والظرف متعلق بـ « فاضل » ، وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة بمعنى « لعل » لأنها أحد لغاتها ، والمعنى : لعلك فاضل عندي ، وهذا الالباس لايتأتى مع تقدّم الظرف لأن « إن » المؤكدة المكسورة و « أن » التي بمعنى « لعل » لا يتقدم معمول خبرهما عليهما ، (ولهذا يجوز تأخره) ، أي الخبر عن المبتدأ ، (بعد : أمّا) الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم ، [١٧٥] كقوله : [من البسيط]

١٤٨ — عِنْدِي اصْطِبَارٌ (وَأَمَّا أَنِّي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْجِدٌ كَادَ يَبْرِينِي)

فـ « أمّا أني جزع » بكسر الزاي ، مبتدأ ، و « يوم النوى » بالنون بمعنى : البعد والفراق ، يتعلق بـ « جزع » لأنه صفة مشبهة من « الجَزَع » بفتح الحاء ، وهو نقيض الصبر ، و « فلوجد » جار ومجرور خبر « أني جزع » على حدّ : أمّا زيد ففني الدار ، و « يبريني » من :

(١) في « ط » : (والإثبات) .

(٢) في شرح التسهيل ٣٠١/١ : (فلولا « الكاف » من « قصدك » لم يفد الإخبار بالجملة ، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما) .

(٣) الارتشاف ٤٣/٢ .

١٤٨ — البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٣/١ ، والدرر ١٩٥/١ ، وحاشية يس ٢٥٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٠١/١ ، ٦٠٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٦١/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ٥٣٦/١ ، وجمع الهوامع ١٠٣/١ .

بريت القلم : إذا نحته ، وأصل البري : القطع ، والمعنى : وأما جزعي يوم الفراق فلأجل وجْدٍ قَارَبَ أن ينحلي . وإثما جاز تأخير الخبر عن المبتدأ^(١) هنا (لأن «إن» المكسورة ، و«أن» [١١٣/١] التي بمعنى «لعل» لا يدخلان هنا) ، لأن كلاً منهما مع معموليهما جملة تامة مستقلة ، و«أما» لا تفصل من الفاء بجملة تامة ، وإثما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ، نحو : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ ﴿ فَرَوْحٌ ﴾ [الواقعة / ٨٨ - ٨٩] ، (وتأخره) ، أي الخبر عن المبتدأ (في الأمثلة) الثلاثة (الأول) ، بضم الهمزة ، وهي : في الدار رجل ، و : عندك مال ، و : قصدك غلامه رجل ، (يوقع في إلباس الخبر بالصفة) ، لأن النكرة تطلب الظرف والجار والجور والجملة لتختص بها طلباً حثيثاً ، فلو تأخر الخبر لتوهم أنه صفة ، لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات ، فالتزم التقديم دفعاً لهذا الإلباس ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٣٢- وَنَحْوُ عَنِّي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرُ مَلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

(وإثما لم يجب تقديم الخبر في نحو : ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ [الأنعام / ٢] لأن النكرة) وهي «أجل» (قد وصفت بمسمى) ، فضعف طلبها للظرف ، (فكان الظاهر في الظرف) وهو «عنده» (أنه خبر) لـ «أجل» ، (لا صفة) ثانية له^(٢) .
وفي الكشف^(٣) : أن تقديم المبتدأ هنا واجب ، لأن المعنى : وأي أجل مسمى عنده ، تعظيماً لشأن الساعة ، فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم .

المسألة (الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر (أن يقترون المبتدأ بـ «إلا» لفظاً نحو :

١٣٥- مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ)

صلى الله عليه وسلم ، فـ «لنا» خبر مقدم ، و«اتباع أحمد» مبتدأ مؤخر ، (أو) يقترون بـ «إلا» (معنى) نحو : إثما عندك زيد ، فـ «عندك» خبر مقدم ، و«زيد» مبتدأ مؤخر ، وهو محصور فيه ، والمعنى : ما عندك إلا زيد ، وشمل ذلك قول الناظم :

١٣٥- وَخَبَرَ الْمَحْصُورَ قَدْ أَمَّ أَبَدًا

المسألة (الثالثة : أن يكون) الخبر (لازم الصدريه) بنفسه^(٤) [١١٣/ب] (نحو :

أين زيد) ، أو بغيره ، إما مقدماً عليه نحو : لقائم زيد ، (أو) متأخراً عنه ، وذلك إذا كان

(١) سقطت من الأصل .

(٢) سقطت من «ط» .

(٣) الكشف ٣٥٣/١ .

(٤) خلافاً للأخفش والمازني ، فإنهما أجازا : زيدٌ كيف ؟ وعمرو أين ؟ . انظر الارتشاف ٤٣/٢ .

الخبر (مضافاً إلى لازمها) أي الصدرية (نحو : صبيحة أي يوم سفرك) ف « صبيحة » خبر مقدم ، و « أي » اسم استفهام مضاف إليه ، و « سفرك » مبتدأ مؤخر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٤ - كذا إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ

المسألة (الرابعة : أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض) متعلق (الخبر ^(١) ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد/٢٤] ، ف « أقفالها » مبتدأ مؤخر ، [١٧٦] و « على قلوب » خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره لثلاث تعود الهاء المتصلة بـ « أقفالها » على « قلوب » وهي متأخرة في الرتبة ، لأنها بعض متعلق الخبر ، لأن الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار ، والجار والجرور متعلق به ، ومتعلق الخبر رتبته التأخير ، فيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، (و) كذا إذا عاد على مضاف إليه الخبر ، نحو (قول الشاعر) وهو نصيب بالتصغير الأكبر ابن رباح ، وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الأصغر مولى المهدي ، يخاطب امرأة : [من الطويل]

١٤٩ - أَمَا بَكِ إِجْلَالاً وَمَا بَكِ قُدْرَةً عَلَيَّ (وَلَكِنْءِ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيْهَا)
فـ « ملء » خبر مقدم ، و « حبيها » مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز تقديمه على الخبر ^(٢) لثلاث يعود الضمير على « عين » ، وقد أضيف إليها الخبر وهو متأخر في الرتبة ، وتسميتها بعض الخبر مجاز ، وإنما الخبر المضاف لا غير ، وقول الخطيب التبريزي إن الضمير المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيد ^(٣) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٣ - كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبْنِيٌّ يُخْبَرُ
ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فقد فيه موجهما كقولك : زيد قائم [١١٤/١] فيترجح تأخيره عن الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٢٨ - وَجَوِّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرًا

- (١) انظر حول هذه المسألة ما جاء في شرح ابن عقيل ٢٤٠/١ - ٢٤١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٤ .
- ١٤٩ - البيت للمجنون في ديوانه ص ٧١ ، وديوان المعاني ١٤٤/١ ، ولنصيب بن رباح في ديوانه ص ٦٨ ، وتخليص الشواهد ص ٢٠١ ، وسمط الآلي ص ٤٠١ ، وشرح التسهيل ٣٠٢/١ ، والمقاصد النحوية ٥٣٧/١ وبلا نسبة في الارتشاف ٤٤/٢ ، وأوضح المسالك ٢١٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٤ ، وشرح الأشموني ١٠١/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٤١/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٧٣ .
- (٢) في شرح ابن الناظم ص ٨٤ : (وتأخير المبتدأ فيه واجب ، لأنه لو قُدِّم لعاد الضمير معه إلى متأخر في اللفظ والرتبة) . وانظر شرح ابن عقيل ٢٤٢/١ .
- (٣) في شرح الحماسة للتبريزي ١٧٠/٣ : (والضمير من « حبيها » للعين ، وإن جعلته للمرأة جاز) .

(فصل ————— ل)

وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٦- وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ
.....

(وقد يجب) حذف المعلوم منهما^(١) ، (فأما حذف المبتدأ جوازاً^(٢) فنحو : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت / ٤٦ ، الحاقة / ١٥] ، (ويقال : كيف زيد ؟ فتقول) في الجواب : (دِنْفٌ) ، بكسر النون ، فـ « لنفسي » و « عليها » و « دِنْفٌ » أخبار لمبتدآت محذوفة جوازاً للعلم بها ، (والتقدير : فعمله لنفسه ، وإساءته عليها ، وهو دِنْفٌ) ، أي : مريض من العشق ، وطريق العلم بها أن يكون مبتدأ قرينة دالة على مأخوذان من فعلهما السابق ، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه ، وأن الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال ، وذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٧- وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دِنْفٌ فَرَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

(وأما حذفه) ، أي المبتدأ (وجوباً فإذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (مجرد مدح ، نحو : الحمد لله [١٧٧] الحميد ، أو ذم ، نحو : أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين ، أو ترحم ، نحو : مررت بعبدك المسكين) ، برفع « الحميد » و « عدو » و « المسكين » ، على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوباً ، والتقدير : هو الحميد ، هو عدو المؤمنين ، هو المسكين ، وإنما وجب حذفه لأنهم لما [قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمانة على أنهم^(٣) قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ، كما فعلوا في النداء ؛ إذ لو أظهروا الناصب لأوهم الإخبار ، وأجروا الرفع في وجوب الحذف

(١) شرح ابن الناظم ص ٨٦ - ٨٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٦/١ .

(٢) في شرح التسهيل ٢١٤/١ : (ومن حذفه عند شم طيب ، أو سمع صوت ، أو رؤية شبح ، فيقال :

مسك ، وقراءة ، وإنسان ، بإضمار « هذا » ونحوه) .

(٣) سقط ما بينهما من « ط » .

مجرى النصب ، واحترز بقوله : « مجرد مدح إلخ » ؛ من أن يكون [١١٤/أ] النعت للإيضاح أو التخصيص ، فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه ، كإظهار الناصب وإضماره ، (أو) أخبر عنه (بمصدر جيء به) أي : بالمصدر (بدلاً) ، أي عوضاً (من اللفظ بفعله) أي بفعل المصدر ، والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضاً عن تلفظهم بالفعل ، (نحو : سمعٌ وطاعة^(١)) ، وقوله : [من الطويل]

١٥٠ - فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا (أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ

فـ « سمع » و « حنان » خبران لمبتدأين محذوفين وجوباً ، (والتقدير : أمري حنان ، وأمري سمعٌ وطاعة) ، وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوباً ؛ لأنها من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللفظ بأفعالها^(٢) ، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام ، فرفعوها وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفة وجوباً حملاً للرفع على النصب ، وفاعل « قالت » مستتر عائد على المرأة المعهودة ، والمعنى : إني أحزن عليك أي شيء جاء بك ههنا ، ألك قرابة ، أم معرفة بالحلي ، وإثماً قالت له ذلك خوفاً من إنكار أهل الحي فيقتلونه^(٣) ، (أو) أخبر عنه (بمخصوص بمعنى « نعم ») في إفادة المدح ، (أو بشئ) في إفادة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) ، أي عن « نعم » و « بشئ » ، (نحو : نعم الرجل زيد ، وبشئ الرجل عمرو ، إذا قُدرَا) ، أي : زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوباً ، كأن سامعاً سمع : نعم الرجل ، أو بشئ الرجل ، فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو ؟ فقيل له : هو زيد ، وهو عمرو ، أمّا إذا قُدرَا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما ، أو محذوف

(١) أي أمري سمعٌ وطاعة ، انظر شرح ابن الناظم ص ٨٦ .

١٥٠ - البيت لمنذر بن درهم الكلبي في خزنة الأدب ١١٢/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٢٣٥/١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٩/٢ ، ٢٠٨ ، وأمالى الزجاجي ص ١٣١ ، وأوضح المسالك ٢١٧/١ ، والدرر اللوامع ٤١٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٦ ، وشرح الأشموني ١٠٦/١ ، وشرح التسهيل ٢٨٧/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٠ ، وشرح المفصل ١١٨/١ ، والصاحي في فقه اللغة ص ٢٥٥ ، والكتاب ٣٢٠/١ ، ٣٤٩ ، واللسان ١٢٩/١٣ (حنن) ، والمقاصد النحوية ٥٣٩/١ ، والمقتضب ٢٢٥/٣ ، وجمع الهوامع ١٨٩/١ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٨٦ : (قال سيويه : وسمعت ممن يوثق بعربيته يقال له : كيف أصبحت ؟ فقال : حمد الله وثناء عليه . أي حالي حمد الله) . وانظر الكتاب ٣١٩/١ - ٣٢٠ ، وشرح التسهيل ٢٨٨/١ .

(٣) في « ب » : (فيقتلوه) .

على رأي ابن عصفور^(١) فليسا مما نحن فيه ، (فإن كان) المخصوص (مقدّمًا) عنهما ، أي : نعم أو بئس ، (نحو : زيد نعم الرجل) ، وعمرو بئس الرجل ، (فمبتدأ) ، أي فهو مبتدأ [١١٥/١] (لا غير) ، والجملة بعلة خبره ، والرابط بينهما العموم الذي في «الرجل» . (ومن ذلك) ، أي : من حذف المبتدأ وجوبًا (قولهم : من أنت زيد) بالرفع ، فـ « زيد » خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ، (أي : مذكورك زيد ، وهذا) التقدير (أولى من تقدير سيبويه : كلامك زيد)^(٢) ، لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات ، ولأن « زيدًا » ليس بكلام لعدم تركيبه . وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد ، وهو جائز لغة ، كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام ، والمعنى على التقديرين : أن شخصًا ذكر زيدًا وهو ليس أهلاً لذكره ، فقليل له : من أنت زيد ، برفع « زيد » ونصبه ، فالرفع على ما مر ، والنصب بفعل محذوف وجوبًا ، والتقدير : من أنت تذكر زيدًا ، ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير : مذكورك زيد ، فيكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب ، والتزم حذف الرفع ، كما التزم حذف الناصب ، نصّ عليه سيبويه^(٣) ، وأفاد ذلك تعظيم زيد وإجلاله ، وتحقير المخاطب وإذلاله .

(و) من حذف المبتدأ وجوبًا (قولهم : في ذمتي لأفعلن) ، فـ « في ذمتي » خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا لسدّ جواب القسم مسدّه ، [١٧٨] (أي : في ذمتي ميثاق أو عهد) ، ذكره أبو علي^(٣) .

(وأما حذف الخبر جوازًا فنحو : خرجت فإذا الأسد) فـ « الأسد » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا ، (أي حاضر) ، لأن « إذا » الفجائية تشعر بالحضور ، (ونحو : « أكلها دائم وظلّها ») [الرعد / ٣٥] ، فـ « ظلّها » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا للدلالة ما قبله عليه ، (أي : كذلك) ، أي دائم ، (ويقال : من عندك ؟ فيقول [١١٥/ب] زيد) ، فـ « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف جوازًا للدلالة « من » عليه ، (أي : عندي) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٣٦ — كما تقولُ زيدٌ بعدَ مَنْ عندكُمَا

(١) في مغني اللبيب (٧٨٥) : (وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حذف خبره ،

ويردّه أن الخبر لا يحذف وجوبًا إلا إن سدّ شيء مسدّه) ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٨٩ .

(٢) الكتاب ٣٢١/١ .

(٣) شرح التسهيل ٨٨/١ .

ويقال : ما عندك ؟ فتقول : درهم ، أي : عندي درهم ، فيقدر الخبر متأخراً . قال ابن مالك^(١) : « ولا يجوز أن يكون التقدير : عندي درهم إلا على ضعف ، لأن الجواب ينبغي أن يسلك به مسلك السؤال ، والمقدم في السؤال هو المبتدأ ، فيكون هو المقدم في الجواب ، ولأن الأصل تأخير الخبر ، فترك في مثل : عندي درهم ، لأن التأخير يوهم الوصفية ، وذلك مأمون فيما هو جواب ، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب » انتهى . فإن قلت : إذا قدر الخبر متأخراً فما سوغ الابتداء بدرهم ؟ . قلت : كونه جواباً للاستفهام .

(وأما حذفه) ، أي الخبر (وجوباً ، ففي أربع مسائل :

إحداها : أن يكون (الخبر) كوناً مطلقاً ، والمبتدأ (واقع) بعد (لولا) الامتناعية ، والمراد بالكون الوجود ، وبالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود ، وإيضاح ذلك أن يقال : إن كان امتناع الجواب مجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق ، (نحو : لولا زيد لأكرمته) ، ف « الإكرام » ممتنع لوجود « زيد » ، ف « زيد » مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، وهو كون مطلق ، (أي : لولا زيد موجود) ، وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ ؛ فالخبر كون مقيد ، كما إذا قيل : هل زيد محسن إليك ؟ . فتقول : لولا زيد هلكت ، تريد : لولا إحسان زيد إليّ هلكت ، ف « الهلاك » ممتنع لـ « إحسان زيد » ، فالخبر كون مقيد بـ « الإحسان » ، وإثما حذف الخبر بعد « لولا » إذا كان كوناً مطلقاً ؛ لأنه معلوم بمقتضى « لولا » ، إذ هي دالة على امتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو [١/١١٦] الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : لولا زيد لأكرمته ، لم يشك في أن وجود « زيد » منع من « الإكرام » ، فصحّ الحذف لتعيين المحذوف ، وإثما وجب لسدّ الجواب مسأله وحلوله محله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٣٨ — وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتَّمُ

(فلو كان) الخبر (كوناً مقيداً) ، بمعنى زائد على الوجود (وجب ذكره) إن فقد دليله ، كقولك : لولا زيد سألنا ما سلم) من القتل ، ف « زيد » مبتدأ ، وجملة « سألنا » خبره ، وهو كون مقيد لأن وجود « زيد » مقيد بـ « المسألة » ، ولا دليل يدل على خصوصيتها ، فلذلك وجب ذكره ، (وفي الحديث) خطاباً لعائشة رضي الله عنها : (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم)^(٢) ، وحكه في المغني^(٣)

(١) شرح التسهيل ٢٩٥/١ .

(٢) أخرجه البخاري في العلم برقم ١٢٦ ، وأعاده في الحج برقم ١٥٠٦ ، ١٥٠٩ ، وأخرجه مسلم في الحج باب نقض الكعبة برقم ١٣٣٣ . والحديث من شواهد أوضح المسالك ٢٢١/١ ، ومغني اللبيب

٢٧٢/١ ، وهو في النهاية في غريب الحديث ٣٥٠/١ (حدث) .

(٣) مغني اللبيب ٢٧٢/١ (٣٦٠) .

بلفظ: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة» فـ «قومك» مبتدأ، و«حديثو» خبره، وهو كون مقيد بـ «الحداثة»، (وجاز الوجهان) وهما: ذكر الخبر وحذفه، (إن وجد الدليل) الدال عليه، [١٧٩] (نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم)، فـ «حموه» خبر «أنصار» وهو كون مقيد بـ «الحماية»، والمبتدأ دال عليها، إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره، (ومنه قول أبي العلاء) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (المعري) في وصف السيف: [من الوافر]

١٥١- يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ (فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا)

فـ «يمسكه» خبر «الغمد»، وهو كون مقيد بـ «الإمساك»، والمبتدأ دال عليه، إذ من شأن غمد السيف إمساكه، و«يذيب» نقيض «يجمد» ومعناه: يسيل، و«الرعب» بضم الراء وسكون العين المهملة: الخوف، فاعل «يذيب» و«كل عضب» مفعوله، وهو بعين مهملة فضاد [١١٦/ب] معجمة ساكنة فموحلة وهو: السيف القاطع، و«الغمد» بكسر الغين المعجمة: غلاف السيف، و«الإسالة»: إيجاد السيلان، والهاء في «يمسكه» عائدة على «كل عضب»^(١). قال الموضح في شرح الشواهد^(٢): والمعنى أن هذا السيف تفزع منه السيوف، فلولا أن أغمادها تُمسكها لسالت لدوبانها من فزعها منه. انتهى.

وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوين وابن مالك، وإليه أشار في النظم بقوله: غالباً. (وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد «لولا») أصلاً، بناءً عندهم على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً. (وأوجبوا جعل الكون الخاص)، أي: المقيد (مبتدأ فيقال) في: لولا زيد سلمنا ما سلم: (لولا مسالمة زيد إيانا، أي موجودة)، ويقال في: لولا أنصار زيد حموه ما سلم: لولا حماية أنصار زيد إياه، أي موجودة. (ولحنوا المعري) في قوله: فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ^(٣). قال الموضح في المغني^(٤): وليس؛ يعني التلحين؛

١٥١- البيت لأبي العلاء المعري في الارتشاف ٣١/٢، وأوضح المسالك ٢٢١/١، والجنى السداني ص ٦٠٠، والدرر ١٩٦/١، ورصف المباني ٢٩٥، وشرح ابن الناظم ص ٨٧، وشرح التسهيل ٢٧٦/١، وبسلا نسبة في شرح الأشثوني ١٠٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٥١/١، ومغني اللبيب ٢٧٣/١، والمقرب ٨٤/١. (١) في شرح ابن الناظم ص ٨٨: (ولو قيل في الكلام: «لولا الغمد لسال» لصح، ولكنه آثر ذكر الخبر، رفعا لإيهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز).

(٢) أي في كتابه تخلص الشواهد ص ٢٠٩.

(٣) في حاشية يس ١٧٩/١: (ظاهر قوله: لحنوا، أن الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك).

(٤) مغني اللبيب ٢٧٣/١.

بجيد ، لاحتمال تقدير « يمسه » بدل اشتمال [من « الغمد »] ^(١) على أن الأصل : أن يمسه ، ثم حذفت « أن » فارتفع الفعل ، أو تقدير « يمسه » جملة معترضة ، [أي بين المبتدأ والخبر المحذوف] ^(٢) . انتهى . وفي الاحتمال الأول نظر ، فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في : [من الرجز]

١٥٢-

مِنْ لَدُ شَوْلَا

قدّره سيويوه : من لد أن كانت ^(٣) . واعترض عليه في تقديره « أن » أنه يلزم منه حذف بعض الاسم ، وبقاء بعضه ، هذا كلامه ، ومن خطه نقلت .

وبهذا يعترض أيضاً على الدماميني في قوله : ويحتمل أن يخرج على حذف « أن » الناصبة للاسم ، الرافعة للخبر ، والأصل : فلولا أن الغمد يمسه ، فحذفت ، وارتفع الاسم بعدها . انتهى . [وهذا أقعد في الرد من قول الشُّمْنِي ، ردّاً لتخريج الدماميني ، وهذا التخريج غير متأت في بيت المعري لكونه من المولدين ، فيقال له : لا خصوصية بهذا لتخريج الدماميني ، بل يقال ذلك في تخريج الموضح أيضاً] ^(٤) . ولا يجوز أن يكون « يمسه » [١١٧/١] حالاً من الخبر المحذوف لأنهم لا يذكرون الحال بعد « لولا » لأنها خبر في المعنى ، نقله الموضح في المغني ^(٥) عن الأخفش ، وأقره ^(٦) . (وقالوا : الحديث المتقدم مروى بالمعنى) ، لا باللفظ ، قال ابن أبي الربيع ^(٧) : لم أر هذه الرواية ؛ يعني بهذا اللفظ ؛ من طريق صحيح . والروايات المشهورة في ذلك : لولا حدثان قومك ، لولا حادثة قومك ، لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية ، ونحو ذلك ، نقله المرادي في شرح النظم ^(٨) .

(١) ما بين القوسين زيادة من « ط » .

١٥٢- تمام الرجز : (من لد شولاً فإلى إلتائها) ، وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٢/٢٦٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠١ ، وشرح التسهيل ١/٣٦٥ ، ٣/١٣٠ ، وشرح المفصل ٤/١٠١ ، ٨/٣٥ ، والكتاب ١/٢٦٤ ، واللسان ١٣/٣٨٤ (لدن) ، ومغني اللبيب ٢/٤٢٢ ، والمقاصد النحوية ٢/٥١ ، وجمع الهوامع ١/١٢٢ .

(٢) الكتاب ١/٢٦٥ .

(٣) سقط ما بين القوسين من الأصل ، وهو إضافة من « ب » و « ط » .

(٤) مغني اللبيب ١/٢٧٣ .

(٥) في الارتشاف ٢/٣١ - ٣٢ : (وزعم الأخفش أنه إن ورد خبر لمبتدأ بعد « لولا » كان شاذاً أو ضرورة ، وهو منبه على الأصل) .

(٦) في كتابه البسيط في شرح الجمل ١/٥٩٤ - ٥٩٥ .

(٧) شرح المرادي ١/٢٨٩ .

وما ذكره الموضح من أن الاسم المرفوع بعد «لولا» مبتدأ؛ هو الصحيح عند البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف، وقيل: هو مرفوع بـ «لولا»^(١)، وسيأتي.

المسألة (الثانية: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم)، بمعنى: أنه لا يستعمل إلا في القسم قبل ذكر المقسم عليه، (نحو: لَعَمْرُكَ)، بفتح العين، من عَمِرَ الرجل، [١٨٠] بكسر الميم، إذا عاش زمناً طويلاً، ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة، أي: وحياتك، (لَأَفْعَلَنَّ، وَأَيْمُنُ الله)، بفتح الهمزة وضم الميم، من اليَمَن، وهو البركة، أي: وبركة الله لأفعلن، فـ «عمرُك» و«أَيْمُنُ الله» مبتدآن، حُذِفَ خبراهما وجوباً، (أي: لعمرُك قسمي، وَأَيْمُنُ الله عيني)، وإِنَّمَا وجب حذفه لسدّ جواب القسم مسدّه، (فإن قلت: عهدُ الله لأفعلن، جاز إثبات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به، لأن «عهد الله» غير ملازم للقسم، إذ يستعمل في غيره، نحو: عهد الله يجب الوفاء به، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه.

(وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: لعمرُك لأفعلن، أن يقدر: لقسمي عمرُك، فيكون من حذف المبتدأ^(٢)).

والأول أولى؛ لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور الأوائل [١١٧/ب] أو من الأعجاز الأواخر فلحمل على الأواخر أولى، لأنها هي محل التغيير غالباً؛ ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً أولى من جعلها داخلية في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

١٣٨ — وفي نصِّ يَمِينٍ ذا اسْتَقَرَّ

المسألة (الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو وهي نص في المعية، نحو: كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة، وهي الحرفة، سُميت بذلك لأن صاحبها يضيع بتركها، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

١٣٩ — وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنْتَ مَقْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ (كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)

فـ «كل» مبتدأ، و«صانع» مضاف إليه، و«ما صنع» معطوف على المبتدأ،

(١) انظر الإنصاف ٧٠/١.

(٢) في الارتشاف ٣٢/٢: (وأجاز ابن عصفور في نحو: يَمِينُ الله، أن يكون مبتدأً محذوف الخبر، وأن يكون خبراً محذوف المبتدأ، وقدره: قسمي يمين الله، فإن كان القسم به قد يستعمل لغير القسم كان حذف الخبر جائزاً، نحو: علي عهد الله لأفعلن).

والخبر محذوف وجوباً، أي مقرونان، وإثماً حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران، وإثماً وجب الحذف لقيام الواو مقام «مع»، ولو جيء بـ «مع» [مكان الواو] ^(١) كان كلاماً تاماً، (ولو قلت: زيد وعمرو، وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه)، أي الخبر اعتماداً على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب، (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية ^(٢)، (قال) الفرزدق: [من الطويل]

١٥٣- تَمَنُّوا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشَعْبُ الْفَتَى (وَكُلُّ أَمْرٍ وَمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ)
فأثر ذكر الخبر وهو «يلتقيان» و«يشعب» بفتح العين المهملة: يفرق، وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين.

(وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو: كل رجل وضعته، مستغني عن تقدير الخبر، لأن معناه مع وضعته)، وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر ^(٣)، والبيت ضرورة. المسألة (الرابعة: أن يكون المبتدأ إمّا [١/١١٨] مصدراً) صريحاً (عاملاً في اسم مفسر)، بكسر السين، (لضمير) بالتثنية، متعلق بمفسر (ذي حال)، نعت لضمير (لا يصح كونهما)، أي الحال (خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: ضربني زيداً قائماً)، فـ «ضربي» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، و«زيداً» مفعوله، و«قائماً» حال من ضمير يفسره «زيد»، وهذه الحال لا يصح جعلها خبراً عن «ضربي» لأن الخبر وصف في المعنى، و«الضرب» لا يوصف بالقيام، فلا يقال: ضربني قائم. وإمّا مصدراً مؤولاً، نحو: أن ضربت، أو: أن تضرب زيداً قائماً، على رأي بعض الكوفيين.

(أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافاً إلى المصدر المذكور، نحو: أكثر شربي السويق ملئوثاً)، فـ «أكثر» اسم تفضيل مبتدأ، مضاف إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبر عنه.

(أو) مضافاً (إلى) شيء (مؤول بالمصدر المذكور، نحو: أخطب ما يكون

(١) إضافة من «ط».

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢٥٣/١، وشرح التسهيل ٢٧٧/١، وشرح ابن الناظم ص ٨٨. ١٥٣- البيت للفرزدق في المقاصد النحوية ٥٤٣/١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/١، وتخليص الشواهد ص ٢١١، وخزانة الأدب ٢٨٣/٦، وشرح ابن الناظم ص ٨٨، وشرح الأشموني ١٤٥/١.

(٣) في شرح ابن عقيل ٢٥٣/١: (واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح).

الأمير قائماً) ، ف «أخطب» اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر ، وهو «ما» والفعل ، أي : [١٨١] أخطب كون الأمير قائماً . (وخبر ذلك) كله في الأمثلة السابقة (مقدّر بـ «إذ كان») (إن أريد الماضي ، «أو» إذا كان ») (إن أريد المستقبل (عند) سيبويه وجمهور (البصريين)^(١) ، فيكون الخبر ظرف زمان متعلقاً بمحذوف ، والتقدير : حاصل إذ كان ، أو إذا كان ، ف «حاصل» خبر ، و«إذ» أو «إذا» ظرف للخبر مضاف إلى «كان» التامة ، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر ، و«قائماً» و«ملتوتاً» حالان من الضمير المستتر في «كان» ، وإنما لم تجعل «كان» ناقصة ، والمنصوب خبرها لوجهين :

أحدهما : التزام تنكيره ، فإنهم لا يقولون : ضربى زيداً القائم .

والثاني : [١١٨/ب] وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه ، كالحديث : «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(٢) ، قاله ابن الناظم^(٣) .

(و) مقدر (بمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناظم) في التسهيل^(٤) لقلة الحذف مع صحة المعنى ، (فيقدر) الخبر (في : ضربى زيداً قائماً : ضربه قائماً) ، وفي : أكثر شربى السويق ملتوتاً : شربه ملتوتاً ، وفي : أخطب ما يكون الأمير قائماً : كونه قائماً ، فالمصدر الثاني هو الخبر ، وفاعله محذوف ، والهاء المضاف إليها مفعوله ، وهي صاحبة الحال ، وهذا وإن كان أقل حذفاً من الأول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله ، وهو لا يجوز عندهم ، ولأن تقدير الظرف يناسب الحال^(٥) . قال ابن عصفور^(٦) : وإنما صح للحال أن تسد مسد الخبر لأنها بمنزلة الظرف في المعنى ، ألا ترى أنه لا فرق بين : ضربى زيداً قائماً ، و : ضربى زيداً وقت قيامه ، فكل منهما سد مسد الخبر ، وكل منهما على معنى «في» والظرف يسد مسد الخبر ، فكذا الحال . انتهى .

(١) انظر الارتشاف ٣٥/٢ ، والكتاب ٤٠٢/١ .

(٢) أخرجه النسائي ٢٤٥/١ ، كتاب الصلاة ، باب أقرب ما يكون العبد من الله .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٨٩ .

(٤) التسهيل ص ٤٥ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/١ .

(٥) انظر الارتشاف ٣٥/٢ ، والكتاب ٤٠٢/١ .

(٦) المقرب ٨٥/١ .

وقيل : الخبر نفس الحال ، كما قيل به في الظرف ، وقيل : الحال أغنت عنه ، كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر ، والصحيح أن الخبر محذوف وجوباً لسدّ الحال مسدّه ؛ كما نبه عليه الناظم بقوله :

١٤٠- وقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ
واحترز الموضح بقوله : عاملاً في اسم مفسّر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملاً في صاحب الحال نفسه ، فإن الحال لا يسدّ مسدّ الخبر حيثنّذ ، نحو : ضربي زيداً قائماً شديداً ، فإن « قائماً » حال من « زيد » ، والعامل فيها هو العامل في [١١٩/] « زيد » وهو « ضربي » ، فلا يغني عن الخبر لأنها من صلة المصدر ، وشمل قوله : عاملاً في اسم مفسّر ، كون المفسّر مفعولاً ، كما مثل ، وكونه فاعلاً في المعنى ، نحو : قيام زيد صالحاً ، قاله المراي في شرح التسهيل .

واحترز بقوله : لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ عما إذا صحّت فإنه (لا يجوز : ضربي زيداً شديداً) ، بالنصب (لصلاحيّة الحال للخبريّة ، فالرفع) لـ « شديد » (واجب) ، لأنه وصف لـ « الضرب » لا لـ « زيد » ، وقيل : إنّما وجب الرفع لعدم احتياجه إلى إضمار ، وهو مشكل غايته أن يكون راجحاً ، كما في : زيد ضربته ، (وشذ قولهم) لرجل حكموه عليهم ، وأجازوا حكمه : (حكمك مُسَمَّطاً) ، بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة ، أي : مثبّثاً ، وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبريّة ، ولكنه نصب على الحالية ، والخبر محذوف ، (أي : حكمك لك مثبّثاً) ، أي : نافذاً ، وشذّوه من وجهين :

أحدهما : النصب مع صلاحية الحال للخبريّة .

[١٨٢] والثاني : أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر ، وإنّما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ، ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في : « حكمك » لأن الذوات لا توصف بالنفوذ ، وأشدّ منه قراءة علي كرم الله وجهه ﴿ ونَحْنُ عَصَبَةٌ ﴾ [يوسف/١٤] بالنصب^(١) ، مع انتفاء المصدرية بالكلية ، فـ « عصبه » حال من ضمير الخبر ، والتقدير : ونحن نجتمع عصبه .

(١) انفرد الإمام علي بهذه القراءة . انظر البحر المحيط ٢٨٣/٥ ، ومختصر ابن خالويه ص ٦٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٨٩ .

(فصل)

(والأصح جواز تعدد الخبر) لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد ، لأن الخبر كالنعت ، فيجوز تعدده ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٤٢ — وأخبروا بآثنيين أو بأكثرًا عَنْ وَاحِدٍ [١١٩/ب]
سواء اتفقا إفراداً ، أو جملة ، أو اختلفا . فالأول (نحو : زيد شاعر) ، أي ناظم ، (كاتب)
أي نائر ؛ يعني أنه ينظم الكلام وينشره . والثاني نحو : زيد قام ضحك . والثالث : زيد قاعد
ضحك وعكسه .

(والمانع) لجواز التعدد كابن عصفور (يدعي تقدير « هو » للشاني) من
الخبرين ، (أو) يدعي (أنه) ، أي المبتدأ (جامع للصفتين) ، الشعر والكتابة ، (لا
الإخبار بكل منهما) على انفراده لوجود التعدد لفظاً ومعنى ، نصّ على ذلك ابن
عصفور في المقرب^(١) وشرحي الجمل ، (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ما ذكره ابن
الناظم) في شرح النظم^(٢) (من قوله) وهو طرفه ، على ما قيل : [من المتقارب]
١٥٤ — (يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ)

بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة ، (لأن « يداك » في قوة مبتدأين
لكل منهما خبر) ، على حدته لأن التحقيق أن العطف ليس من التعدد ، وقول أبيه في
التسهيل^(٣) : بعطف وغير عطف ، منتقد عليه . وليس من تعدد الخبر لفظاً ومعنى ما ذكره
ابن الناظم أيضاً ، (من نحو قولهم^(٤) : الرمان حلوا حامض) ، بل من تعدد الخبر لفظاً لا

(١) المقرب ص ٨٦ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٩١ .

١٥٤ — البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٥ ، والمقاصد النحوية ٥٧٢/١ ، وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر ١٧/٧ ، ١٨ ، وأوضح المسالك ٢٢٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢١٢ ، وخزانة الأدب
١٣٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٠ ، وشرح الأشموني ١٠٦/١ ، وشرح التسهيل ١٤٠/١ ، ٣٢٦ ،
ولسان العرب ٤٥٤/٧ (غيظ) .

(٣) التسهيل ص ٥٠ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٩٠ .

معنى ، (لأفهما بمعنى خبر واحد ، أي : مُزَّ) ، وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملاً على طرف من كلٍّ من الخبرين ، لا عليهما معاً ، ألا ترى أن « المَزَّ » ليس تام الحلاوة ، ولا تام الحموضة ، ولكنه بينهما ، (ولهذا) ، أي : ولأجل كونهما في معنى خبر واحد (يمتنع العطف) للثاني (على) الأول على (الأصح) ، لأن العطف يقتضي المغايرة ، فلا يقال : الرمان حلو وحامض ، خلافاً للفارسي في أحد قوليه ^(١) . [١/١٢٠]

(و) يمتنع أيضاً (أن يتوسط المبتدأ بينهما) ، وأن يتقدما على المبتدأ على الأصح فيهما عند الأكثرين ، قاله في البديع . فلا يقال : حلوا الرمان حامضاً ، ولا حلوا حامضاً [١٨٣] الرمان ، وليس الثاني بدلاً ، لأنه ليس المراد أحدهما ، بل كلاهما ، ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمناقضه ، ونقل عن الأخفش جواز كونه وصفاً للأول على معنى : حلوا فيه حموضة ، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد ، نحو : مررت بالضارب العاقل . وردّ بأن الصفة كالفعل ، وهو لا يوصف ، ولو صح هذا : أي الردّ ؛ لم يصح التصغير ، وهو جائز بلا خلاف . قاله الموضح في شرح بانت سعاد ^(٢) .

ولا خبر مبتدأ محذوف ، لأن المراد أنه جمع الطعمين ، وهل في كل منهما ضمير أو لا ضمير فيهما ، أو في الثاني فقط أقوال ، اختار أبو حيان أولها ^(٣) ، وصاحب البديع ثانيها ، والفارسي ثالثها ، وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما ، أو تحمل أحدهما في نحو : هذا البستان حلو حامض رمانه ، فإن قلنا : لا يتحمل الأول ضميراً ، تعين رفع « رمانه » بالثاني ، وإن قلنا : إنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به ، وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ^(٤) أيضاً (من نحو : ﴿ والذين كذبوا بآياتنا صمٌ وبكمٌ ﴾ في الظلمات [الأنعام / ٣٩] ، (لأن الثاني تابع) بالعطف بالواو علة ما قبله ، والأصل : والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صمٌ وبعضهم بكمٌ ، فحذف المبتدآن ، وبقي خبراهما ، فعطف أحدهما على الآخر .

(١) في شرح ابن الناظم ص ٩٠ : (أجاز فيه أبو علي الفارسي ، العطف) .

(٢) شرح بانت سعاد ص ٥٣ .

(٣) الارتشاف ٦٤/٢ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٩٠ .

(هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ)

إذا لم يلزم التصدير ولا [١٢٠/ب] الحذف ، ولا عدم التصرف ، ولا الابتدائية بنفسه ، أو بغيره . فالأول : كاسم الشرط . والثاني : [١٨٤] كالمخبر عنه بنعت مقطوع . والثالث : نحو : طوبى للمؤمن . والرابع : نحو : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً . والخامس : كمصحوب إذا الفجائية . والمخبر إذا لم يكن طلباً ولا إنشاء ، (فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى اسمها) حقيقة ، وفاعلها مجازاً ، (وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى خبرها) حقيقة ، ومفعولها مجازاً ؛ لأنها أشبهت بالفعل التام المتعدي لواحد ، ك : ضرب زيد عمراً ، هذا مذهب البصريين . وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل . واتفقوا على نصبها الجزء الثاني . ثم اختلفوا في نصبه ، فقال الفراء : تشبيهاً بالحال ، لأنها شبيهة بـ « قام » . وقال بقية الكوفيين : منصوب على الحال . والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمراً ومعرفه وجامداً^(١) ، ولكونه لا يستغنى عنه ، وليس ذلك من شأن الحال . وعورض بوقوعه جملة وشبهها ، ولا يقع المفعول به كذلك . وأجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به ، كالحكية بالقول ، نحو : ﴿ قال إني عبدُ الله ﴾ [مريم / ٣٠] ، وكذلك شبهها ، كمررت بزيد ، ودخلت الدار ، وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله :

١٤٣ — تَرَفُّعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ.....

(١) انظر الإنصاف ٨٢١/٢ .

وهذه الأفعال هنا ثلاثة عشر فعلاً ، (وهي ثلاثة أقسام :) [١٢١/١]

(أحدها : ما يعمل هذا العمل) ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقاً) من غير شرط ، سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لـ « ما » الظرفية أو « لا » ، (وهو ثمانية : كان ، وهي أم الباب) لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها كما سيأتي ، (وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، نحو : ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾) [الفرقان / ٥٤] ، و : [من البسيط]

١٥٥ — أمسّت خلاء [من البسيط]

و : ﴿ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ [آل عمران / ١٠٣] ، و : [من البسيط]

١٥٦ — أضحى يمزق أثوابي [من البسيط]

و : ﴿ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل / ٥٨ ، الزخرف / ١٧] ، و : [من البسيط]

١٥٧ — أبيت ريان الجفون [من البسيط]

و : صار السَّعْرُ رخيصاً ، و : ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا ﴾ [هود / ٨] .

والقسم (الثاني : ما يعمله) ، أي : هذا العمل ، (بشرط أن يتقدمه نفسي) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام ، (أو نهي ، أو دعاء) بـ « لا » خاصة ، كما في الارتشاف^(١) . (وهو أربعة : زال ماضي يزال ، وبرح ،

١٥٥ — تمام البيت :

(أمسّت خلاء وأمسى أهلها احتملوا أختي عليها الذي أختي على ليد)

وهو للنايعة الذبياني في ديوانه ص ١٦ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧ ، والحيوان ٣٢٥/٦ ، ٥١/٧ ، وخزانة الأدب ٥/٤ ، والدرر ٢١٣/١ ، ولسان العرب ٣٨٦/٣ (ليد) ، ٢٤٥/١٤ (حنا) ، وبلا نسبة في الارتشاف ٧٨/٢ ، وشرح الأشموني ١١١/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٠ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٤ ، وجمع الهوامع ١١٤/١ ، وثمار القلوب ص ٦٩٤ ، وعمدة الحفاظ (ليد) ، (مسي) .

١٥٦ — تمام البيت : (أضحى يمزق أثوابي ويضربني أبعد شبي يبغي عندي الأدبا) ، وهو لأم ثواب الهزانية في الحماسة البصرية ٣٠٥/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٥٦ ، والعققة والبررة ٣٦٤/٢ (ضمن نوادر المخطوطات) ، وبلا نسبة في الارتشاف ٧٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٥ .

١٥٧ — تمام البيت : (أبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة المسوع) ، وهو للشريف الرضي في ديوانه ٦٥٢/١ ، وحاشية يس ١٨٤/١ ، وللشريف المرتضى في مغني اللبيب ٦٦٨/٢ ، وبلا نسبة في الدرر ٢٣/٢ ، ٢٩٤ ، وشرح الأشموني ٥٦٦/٣ ، وجمع الهوامع ١٣/٢ ، ٩٠ .

(١) الارتشاف ٧٢/٢ .

وفتئ، وانفك) ، وإنما اشترطوا فيها ذلك لأنها بمعنى النفي ، فإذا دخل عليها النفي إثباتاً ، فمعنى : ما زال زيد قائماً ، وهو قائم فيما مضى ، والدليل على انقلابه أنه لا يجوز : ما زال زيد إلا قائماً ، كما يجوز : ما كان [١٨٥] زيد إلا قائماً ، هذا قول البصريين . وصححه أبو البقاء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٤٥..... وَهَـٰذَا الْأَرْبَعَةُ لِشُبُهَيْ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ

(مثالها بعد النفي) بلحرف : (﴿ لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾) [هود / ١١٨] ،

فـ «يزال» فعل مضارع ، والواو اسمه ، و«مختلفين» خبره ، (﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾) [طه / ٩١] ، فـ «نبرح» مضارع برح ، واسمه مستتر فيه وجوباً ، و«عاكفين» خبره . ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه ، ولكنه حاول التنصيص على أن ذلك يسوغ مع ذكر «لا» [١٢٠ ب] وحذفها ، (ومنه : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ ﴾) تَذَكَّرُ يُوسُفَ [يوسف / ٨٥] ، (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

١٥٨- (فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا) ولو قطعوا رأسي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

(إذ الأصل : لا تفتؤ ، ولا أبرح) ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط :

كون الفعل مضارعاً ، وكونه جواب قسم ، وكون النافي «لا» . وهذه الشروط مستفاعة من الآية والبيت ، و«يمين» يروى بالرفع على أنه مبتدأ حذف خبره ، أي : يمين الله قسمي ، وبالنصب على أن أصله : أقسم بيمين الله ، فحذف حرف الجر أولاً ، فوصل الفعل بنفسه ، ثم حذف الفعل ، وبقي النصب بحاله . و«لا أبرح» جواب القسم ، وجواب «لو» محذوف لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : ولو قطعوا رأسي لا أبرح ، ومثالها بعد النفي بالاسم قوله : [من المديد]

١٥٩- غَيْرُ مُتَّفَكٍّ أَسِيرٌ هَوَى كُلٌّ فَإِنْ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله : [من الخفيف]

١٥٨- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢ ، وخزانة الأدب ٢٣٨/٩ ، ٢٣٩ ، ٤٣/١٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، والخصائص ٢٨٤/٢ ، والدرر ١٠٦/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٢٢٠/٢ ، وشرح الجواليقي ص ٣٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، وشرح المفصل ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، والكتاب ٥٠٤/٣ ، ولسان العرب ٤٦٣/١٣ (يمن) ، واللمع ص ٢٥٩ ، والمقاصد النحوية ١٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٢/١ ، وخزانة الأدب ٩٣/١٠ ، ٩٤ ، وشرح الأشموني ١١٠/١ ، ومغني اللبيب ٦٣٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٢ ، ومع الهوامع ٣٨/٢ .

١٥٩- البيت بلا نسبة في الدرر ٢٠٥/١ ، ومع الهوامع ١١١/١ ، والارتشاف ٨١/٢ .

١٦٠- لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِنَى وَاعْتَزَّازَ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقْبِلٌ قُتُوعٍ

ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله: [من الخفيف]

١٦١- قَلَمًا يَبْرَحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِعِيًّا أَوْ مُجِيبًا

فإن « قلمًا » خُلِعَ منه معنى التقليل ، وصيَّرَ بمعنى « ما » النافية . ومثالها بالفعل المستلزم للنفي : أبيتُ أزالُ أستغفرُ الله ، أي : لا أزال ، قاله الفراء . وجهه أن من أبى شيئًا لم يفعله ، والإياء مستلزم للنفي ؛ ولهذا ساغ بعد أبى تفرغ الاستثناء ، قاله الموضح في الحواشي .

(ومثالها بعد النهي قوله) : [من الخفيف]

١٦٢- (صَاحِ شَمْرُ [١٢٢/١]) وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ (ت) فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

« صاح » مرخمٌ صائبٌ على غير القياس ، و« شمر » بكسر الميم أمر لا نهى ، واسم « تزل » مستترٌ فيها وجوبًا وتقديره : أنت . و« ذاكر الموت » خبرها .

(ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة : [من الطويل]

١٦٣- أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى (وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ)

ف « القطر » : اسم « زال » مؤخر ، و« منهلًا » : خبرها مقدم ، والأصل : ولا زال القطر منهلًا بجرعائك ، و« ألا » : حرف استففتاح ، و« يا » : حرف نداء ؛ والمتأني محذوف ، أي : يا هذه ، أو حرف تنبيه مؤكد لـ « ألا » الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه ، و« اسلمي » : فعل أمر من السلامة وهي : البراءة من العيوب ، ومعناه الدعاء لدار مي بالسلامة ، و« مي » : اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم ، و« على » : للمصاحبة ، أي اسلمي مع بلاتك ، و« المنهل » : السائل بشدة ، و« الجرعاء » : تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئًا ، و« القطر » : جمع قطرة المطر . وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح^(١) لما

١٦٠- البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٢٣٠ ، والسدر ٢٠٥/١ ، وشرح الأشموني ١٠٩/١ ، والمقاصد النحوية ٧٣/٢ ، وجمع الهوامع ١١١/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٤/١ .

١٦١- البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٠٤ ، وشرح شواهد المغني ٣٠٦ ، والنكت الحسان ص ٦٦ .

١٦٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٤/١ ، وتخلص الشواهد ص ٢٣٠ ، والسدر ٢٠٥/١ ،

وشرح ابن الناظم ص ٩٤ ، وشرح الأشموني ١١٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٤/١ ، وشرح ابن عقيل

٢٦٥/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٢٧ ، والمقاصد النحوية ١٤/٢ ،

وجمع الهوامع ١١١/١ .

١٦٣- تقدم تفريغ البيت برقم ١٢ .

(١) الصحاح ٢٥٦٣/٦ (يا) .

فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به^(١). وإنما قام النهي والدعاء بـ«لا» مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل ؛ وترك الفعل نفي .

(وقيدت « زال » بماضي « يزال » احترازاً من « زال » ماضي « يزيل »)
 يفتح الياء (فإنه فعل تام متعدي إلى مفعول) واحد ، ووزنه « فَعَلَ » بفتح العين (ومعناه : « ماز ») بمعنى « ميز » (تقول : زَلَّ ضَاثُكَ مِنْ مَعَزِكَ) أي : ميز بعضها من بعض (ومصدره « الزَّيْل ») بفتح الزاي ، لأنه من باب ضرب يضرب ضرباً ، [١٢٢ / ب] (و)
 احترازاً (من) [١٨٦] « زال » (ماضي « يزول » فإنه فعل تام قاصر) ، ووزنه « فَعَلَ »
 بفتح العين أيضاً ؛ لأنه من باب : نَصَرَ يَنْصُرُ ، (ومعناه الانتقال) ، تقول^(٢) : زل عن مكانك ؛ أي : انتقل عنه (ومنه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴾) ،
 أي : تنتقلا ، (﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا ﴾) [فاطر / ٤١] ، أي : انتقلتا ، (ومصدره « الزَّوَال ») ،
 أي : الانتقال بخلاف « زال » ماضي « يزال » فإن وزنه « فَعِلَ » بكسر العين ؛ لأنه من باب : عَلِمَ يَعْلَمُ ، ولا يوصف بتعدٍ ولا قصور ، وليس له مصدر . وحكى الكسائي والفراء^(٣) لـ « زال » الناقصة مضارعاً آخر وهو « يزيل » فيكون مشتركاً بين التام والناقص ، بل قال الفراء^(٤) : غيرت « زال » الناقصة من « زال » التامة بتحويلها إلى « فَعِلَ » بكسر العين ، بعد أن كانت « فَعَلَ » بفتح العين ، فرقاً بين التام والناقص .
 وقال ابن خروف^(٥) : يجوز كون الناقصة منقولة من : « زال يزيل » ، فعلى هذا عينهما ياء و« زال يزول » عينه واو .

والقسم (الثالث : ما يعمل) هذا العمل (بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية ، وهو « دام ») خاصة (نحو) : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ (مَا دُمْتُ حَيًّا) ﴾ [مريم / ٣١] فـ « ما » مصدرية ظرفية ، و« دمت » دام واسمها ، و« حياً » خبرها ، والدليل على مصدرية « ما » وظرفيتها أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان ، (أي : مدة دوامي حياً ، وسُميت « ما » هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر . وهو : الدوام ، وسُميت ظرفية لنيابتها عن الظرف ؛ وهو : المدة) ، فأصل « ما دمت حياً » : مدة ما دمت حياً ، فحذف المضاف وهو « المدة » ، وناب المضاف إليه وهو : « ما » [١٢٣ / ا] وصلتها عنها في

(١) سقطت من « ب » .

(٢) حاشية الصبان ٢٣٧/١ .

(٣) الارتشاف ٧٩/٢ .

(٤) الارتشاف ٧٩/٢ .

الانتصاب على الظرفية ، كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان ، كجئتكَ صلاة العصر ، أي : وقت صلاة العصر ، قاله في المغني . وأطلق الناظم « ما » واعتمد على المثال فقال :

١٤٦- وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا كَأَعْطَى مَا دُبَّتْ مُصَيَّبًا دِرْهَمًا

فلو كانت « ما » مصدرية غير ظرفية لم تعمل عمل « دام » بعدها العمل المذكور ، فإن ولي مرفوعها منصوب فهو حال ، نحو : يعجبني ما دمت صحيحاً ، أي : يعجبني دوامك صحيحاً ، ولو لم تذكر « ما » أصلاً فأحرى بعدم العمل ، نحو : دام زيد صحيحاً ، فـ « دام » فعل ماض تام بمعنى « بقي » و « زيد » فاعله ، و « صحيحاً » حال من « زيد » ، ولا يلزم من وجود « ما » المصدرية الظرفية العمل المذكور ، بدليل ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ [هود/١٠٧] إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية .

(فصل ل)

(وهذه الأفعال) الثلاثة عشر (في التصرف) وعدمه ، (ثلاثة أقسام :
 ما لا يتصرف بحال ، وهو « ليس » باتفاق) لأنها وضعت وضع الحروف ، في
 أنها لا يفهم معناها ، إلا بذكر متعلقها . (و « دام » عند الفراء وكثير من المتأخرين ^(١)) ،
 لأنها صلة لـ « ما » الظرفية ، وكل فعل وقع صلة لـ « ما » التزم مضيه ، قاله أبو حيان في
 النكت الحسان ^(٢) . وأما : يدوم ودم ودائم ودوام ، فمن تصرفات التامة .
 (وما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو « زال » وأخواتها) الثلاثة ، « فتى »
 و « برح » ، و « انفك » ، (فإنها لا يستعمل منها أمر) ، لأن من شرط عملها النفسي ،
 [١٢٣/ب] وهو لا يدخل الأمر ، (ولا مصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور
 البصريين . (و « دام » عند الأقدمين) وقليل من المتأخرين (فإنهم أثبتوا لها مضارعاً)
 وهو « يدوم » . (وما يتصرف تصرفاً تاماً وهو الباقي) ، بناء على أن لها مصادر ،
 فمصدر كان : الكون والكينونة ، ومصدر أضحى ، وأمسى ، وأصبح : الإضحاء ، والإمساء ،
 والإصبح ، ومصدر صار : الصير والصيرورة ، ومصدر بات : البيات والبيتوتة ، ومصدر
 ظل الظلول ؛ قاله أبو حيان ^(٣) .

(وللتصارييف في هذين القسمين) وهما : المتصرف التصرف التام والناقص ،
 (ما للماضي من العمل) بشرط وغيره ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٨٧]
 ١٤٧ - وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا

(١) في جمع الهوامع ١١٤/١ : (قال ابن الجباز : لا تتصرف « ما دام » لأنها للتوقيت وللتأيد ، فتفيد

المستقبل . قال أبو حيان : وما ذكر عدم تصرفها لم يذكره البصريون) .

(٢) النكت الحسان ص ٦٩ .

(٣) انظر الارتشاف ٧٥/٢ ، وجمع الهوامع ١١٤/١ .

(فـالمضارع ؛ نحو : ﴿ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا ﴾) [مرم / ٢٠] ، فـ«أك» مضارع «كان» وأصله : كون ، حذفت الضمة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف ، واسمه مستتر فيه وجوباً ، و«بغياً» خبره ، وأصله : بغوياً ، اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة كسرة .
(والأمر نحو : ﴿ كُونُوا حِجَارَةً ﴾) [الإسراء / ٥٠] ، أصله قبل اتصال الواو : كون ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فصار : كن ، فلما اتصل به واو الجماعة حرّكت النون بالضم لمناسبة الواو ، فرجعت الواو الحذوفة لزوال التقاء الساكنين ، والواو اسمه ، و«حجارة» خبره ، ومثله : ﴿ كُونُوا رِبَائِيْنَ ﴾ [آل عمران / ٧٩] ، ولو مثل به لكان حسناً .
(والمصدر كقوله) : [من الطويل]

١٦٤- بِبَيْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى (وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ)

[١٢٤/١] «كونك» مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه ، وهو كاف المخاطب ، و«إياه» خبره ، من جهة نقصانه ، والأصل : وكونك فاعله ، فحذف المضاف ، وانفصل الضمير ، وفيه ردّ على أبي البقاء في زعمه : أن المنصوب بعد مصدر «كان» حالاً ، لأن الضمير لا ينتصب على الحال ، و«يسير» خبره من جهة ابتدائيته ، و«البئذ» بالذال المعجمة : العطاء ، و«الباء» متعلقة بـ«ساد» و«عليك» متعلق بـ«يسير» مقدم من تأخير . (واسم الفاعل كقوله) : [من الطويل]

١٦٥- (وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَاثِنًا أَخَاكَ) إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

فـ«كاثناً» خبر «ما» الحجازية ، واسمه مستتر فيه جوازاً تقديره : هو ، و«أخاك» خبره ، و«البشاشة» بفتح الباء الموحدة وشينين معجمتين : طلاقة الوجه ، و«تُلفه» بالفاء بمعنى : تجله متعدّ لاثنين ، وفي التنزيل : ﴿ أَلْفُوا أَبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾ [الصافات / ٦٩] ، و«منجداً» بالجميم : مفعوله الثاني لا حال ، خلافاً للعيني^(١) . واسم المفعول كقول سيبيويه^(٢) في الظرف :

١٦٤- البيت بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٧٥/٢ ، أوضح المسالك ٢٣٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣ ، والدرر ٢١٣/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٩٥ ، وشرح الأشموني ١١٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ١٥/٢ ، وجمع الهوامع ١١٤/١ .

١٦٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٩/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤ ، والدرر ٢١٤/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٩٥ ، وشرح الأشموني ١١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/١ ، والمقاصد النحوية ١٧/٢ ، وجمع الهوامع ١١٤/١ .

(١) المقاصد النحوية ١٨/٢ .

(٢) الكتاب ٤٦/١ .

مكون فيه ، قاله أبو حيان^(١) .

(وقوله) وهو الحسين بن مطير الأسدي : [من الطويل]

١٦٦ — (قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أُحِبُّكَ) حتى يُغْمِضَ الْعَيْنَ مُغْمِضٌ

فـ « زائلاً » اسم فاعل « زال » الناقصة ، واسمه مستتر فيه تقديره : أنا ، وجملة « أحبك » خبره .

(١) النكت الحسان ص ٦٩ .

١٦٦ — البيت للحسين بن مطير في ديوانه ١٧٠ ، والدرر ٢١٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٤٠/١ ، ولسان العرب ١٩٩/٧ (غمض) ، ومجالس ثعلب ٢٦٥/١ ، والمقاصد النحوية ١٨/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٩٧ ، وجمع الموامع ١١٤/١ .

(فصل ل)

(وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن ، (جائز خلافاً لابن درستويه^(١) في « ليس » ، ولابن معط^(٢) في « دام ») نصّ عليه في ألفيته . قيل : ولم يعرف لغيره . والصحيح الجواز من غير استثناء ، وعليه قول الناظم :

١٤٨ - وفي جميعها توسط الخبر أجيز

(قال الله تعالى : ﴿ وكان حقاً [١٢٤/ب] علينا نصر المؤمنين ﴾) [الروم / ٤٧] ،

ف « حقاً » خبر « كان » مقدم ، و« نصر المؤمنين » اسمها مؤخر ، ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها ، إذا لم يتقدم عليها ، (وقرأ حمزة وحفص ﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم ﴾ [البقرة/١٧٧] بنصب : البر^(٣)) على أنه خبر « ليس » مقدم ، و« أن تولوا » اسمها مؤخر ، فقد توسط خبر « ليس » بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن درستويه . ويؤخذ من كلام المغني^(٤) أن رفع « البر » ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عمّا هو دونه في التعريف ، فإنه قال : وأعلم أنهم حكموا لـ « أن » و« أن » المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير ، [لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك] ^(٥) ، فلهذا قرأت

(١) في الارتشاف ٨٦/٢ : (وأما توسط « ليس » فثبت من كلام العرب ، فلا التفات لمن منع ذلك . . .

ودعوى الفارسي وابن الدهان وابن عصفور وابن مالك الإجماع على جواز توسط خبر « ليس » ليست بصحيحة ، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيهاً بـ « ما ») .

(٢) في شرح التسهيل ٣٤٩/١ : (وقد وقع في ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسط خبر

« ليس وما دام » ، وليس له في ذلك متبوع ، بل هو مخالف للمقيس والمسموع) .

(٣) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم . انظر البحر المحيط ٢/٢ ، والنشر ٢٢٦/٢ .

(٤) مغني اللبيب ص ٥٩٠ .

(٥) إضافة من المصدر السابق .

السبعة : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ [الجاثية / ٢٥] ، بالنصب ، والرفع ضعيف . (وقال الشاعر :) [من البسيط]

١٦٧- (لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةٌ لَذَّائُهُ) بِإِذْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

ف «منغصة» خبر «دام» مقدم ، و«لذائته» اسمها مؤخر ، فقد توسط خبر «دام» بينها وبين اسمها ، وهو خلاف ما منعه ابن معط ، وله أن يقول : «لذائته» مرفوع على النيابة عن الفاعل بـ «منغصة» ، واسم «دام» مستتر فيها على طريق التنازع في [١٨٨] السبي المرفوع ، إلا أن يكون لا يراه .

وأولى منه قول الآخر : [من البسيط]

١٦٨- مَا دَامَ حَافِظُ سَرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا

فقدم الخبر على الاسم . (إلا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) ، كحصر الخبر ، (نحو : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً ﴾) [الأنفال / ٣٥] أي : صغير ، أو كخفاء إعرابهما ، نحو : كان موسى فتاك ، وقد يكون التوسط واجباً ، نحو : كان في السدار ساكنها ، فتحصل ثلاثة أقسام . قسم يجوز ، وقسم يمتنع ، وقسم يجب^(١) .

١٦٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٢/١ ، وتخليص الشواهد ٢٤١ ، والسرر ٢٢١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٦ ، وشرح الأشموني ١١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٤/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢٠٤ ، وشرح قطر الندى ص ١٣١ ، والمقاصد النحوية ٢٠/٢ ، وجمع الهوامع ١٧٧/١ .

١٦٨- البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٤٠ .

(١) انظر الارتشاف ٨٥/٢ - ٨٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(فصل)

(وتقدم أخبارهن) [١٢٥ / ١] عليهن (جائز) عند البصريين ^(١) ، إذا عُرِيت مما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير ، (بدليل) نحو : (﴿ أَهْوَاءَ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾) [سبا / ٤٠] (﴿ وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾) [الأعراف / ١٧٧] ، ف « إياكم » و « أنفسكم » معمولان لخبر « كان » ، وقد تقدما عليها ، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل ^(٢) ، وسبقه إلى ذلك الفارسي ، وابن جني ^(٣) ، وغيرهما من البصريين ، وهو غير لازم ، فإن البصريين أجازوا : زيداً عمرو ضرب ، مع قولهم : لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً ، فأجازوا تقديم المعمول ، ولم يجيزوا تقديم العامل ، وفي التنزيل : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى / ٩] ، فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه ، لأن « أما » لا يليها فعل ، قاله الموضح في الحواشي .

(إلا خبر « دام ») فلا يجوز تقديمه على « ما دام » (اتفاقاً) لأن معمول صلة الحرف المصدرى ، لا يتقدم عليه ، ولا يجوز توسطه بين « ما » و « دام » على الصواب إن قلنا إن الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها ، وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملاً ، وهو اختيار ابن عصفور ^(٤) ، فإن قلنا بعدم تصرف « دام » فينبغي أن يجري فيه الخلاف الذي في « ليس » ، وإن قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعاً ، قاله الموضح في حواشيه .
وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال :

١٤٨ — وكلُّ سَبْقُهُ دَامَ حَظَرُ

(١) انظر الارتشاف ٨٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٥٤/١ .

(٣) الخصائص ٣٨٢/٢ .

(٤) المقرب ٩٦/١ .

« وإلا » خبر « ليس » فلا يجوز أن يتقدم عليها (عند جمهور البصريين) من متأخريهم ، وجمهور الكوفيين ^(١) ، وهو المختار ، وإليه أشار الناظم بقوله :

١٥٠ - وَمَنْعَ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اصْطَفَى

وحجتهم أنهم (قاسوها على « عسى ») وخبر « عسى » لا يتقدم عليها اتفاقاً ، والجامع بينهما الجمود [١٢٥/ب] (واحتج المجيز) من قدماء البصريين ، والفراء ، وابن برهان ، والزخشري ، والشلوبين ، وابن عصفور من المتأخرين (بنحو قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾) [هود/٨] ، وتقدير الحجة منه أن « يوم يأتيهم » معمولاً لـ « مصروفاً » وقد تقدم على « ليس » ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ، و« مصروفاً » خبرها ، وتقديم المفعول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله ، فلولا أن الخبر ؛ وهو « مصروفاً » يجوز تقديمه على « ليس » ، لما جاز تقديم معموله عليها . « وأجيب » بال منع وسنله ما تقدم ، وعلى تقدير تسليمه يُجَاب (بأن المفعول ظرف ، فيتسع فيه) ما لا يتسع في غيره ، أو بأن « يوم » معمول محذوف تقديره : يعرفون يوم يأتيهم ، و« ليس مصروفاً » جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة ، أو بأن « يوم » [١٨٩] في محل رفع على الابتداء ، وبُني على الفتح لإضافته إلى جملة « يأتيهم » و« ليس مصروفاً » خبره . (وإذا نُفِيَ الفعل بـ « ما ») النافية (جاز توسط الخبر بين النافي) وهو « ما » (و) الفعل (المنفي مطلقاً) ، سواء كان النفي شرطاً في العمل أم لا ، (نحو : ما قائماً كان زيد) ، ونحو : ما قائماً زال زيد ، (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند البصريين ، والفراء) من الكوفيين ^(٢) ، لأنها من ذوات الصدور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٤٩ - كَذَاكَ سَبْقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَّةُ

(وأجازه بقية الكوفيين) بناء على أنها لا تستحق التصدير ، قياساً على أخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير « زال » وأخواتها ، لأن نفيها إيجاب) ، بدليل أنه لا يجوز : ما زال زيد إلا قائماً ، كما لا يجوز : كان زيد إلا قائماً . ورد بأن [١٢٦/أ] ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتباراً بأصل الوضع ^(٣) .

(وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي ^(٤) . ويرده قوله) وهو المعلوم

(١) الإنصاف ١٦٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٥١/١ .

(٢) انظر التسهيل ص ٥٤ .

(٣) الارتشاف ٨٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٦/١ .

(٤) الارتشاف ٨٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/١ .

القريعي : [من الطويل]

١٦٩- وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ (على السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ)

فقدّم معمول الخبر على « لا » النافية ؛ والأصل : لا يزال يزيد خيراً ، ورجَّ : أمرٌ من الرجاء ، والفتى : الشاب ؛ يقال : فتي فهو فتى بالقصر ، والسِّنُّ : هو العمر ، و« خيراً » مفعول « يزيد » يعني : أنك إذا رأيت الشاب يزيد خيراً كلما زاد عمره فرجّه للخير . و« ما » يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية ، وزيدت « أن » بعدها لشبهها في اللفظ بـ « ما » النافية ، وجزم به في المعنى^(١) . ويحتمل أن تكون زائدة و« إنَّ » شرطية وجوابها محذوف .

١٦٩- البيت للمعلوط القريعي في شرح شواهد المغني ص ٨٥ ، ٧١٦ ، ولسان العرب ٣٥/١٣ (أنن) ، والمقاصد النحوية ٢٢/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٥٢ ، ٩٦ ، والأشباه والنظائر ١٨٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٢/٢ ، والجنى اللداني ص ٢١١ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٨ ، وخزانة الأدب ٤٤٣/٨ ، والخصائص ١١٠/١ ، والدرر ٢٧٤/١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١ ، وشرح المفصل ١٣٠/٨ ، والكتاب ٢٢٢/٤ ، ومغني اللبيب ٢٥/١ ، والمقرب ٩٧/١ ، وجمع المواع ١٢٥/١ ، وشرح التسهيل ٣٧١/١ ، والارتشاف ٢٨٣/٣ .

(١) مغني اللبيب ٢٥/١ .

(فصل ل)

(وَيَجُوزُ باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها ، إن كان) المَعْمُول (ظرفاً أو) جاراً و (مجروراً) للتوسع ، (نحو : كان عندك أو في المسجد زيد معتكفاً) ، والأصل : كان زيد معتكفاً عندك ؛ أو في المسجد ، فقدم معمول خبر « كان » على اسمها ، فوليها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥٢- ولا يلي العاملَ معمولُ الخبرِ إلا إذا ظرفاً أتى أو حرفَ جرٍّ

(فإن لم يكن) المَعْمُول (أحدهما ، فجمهور البصريين بمنعون مطلقاً) ، لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منهما ، (والكوفيون يميزون مطلقاً) ، لأن معمول معمولها في معنى معمولها^(١) .

(وفصل ابن السراج^(٢) والفارسي^(٣)) من البصريين (وابن عصفور^(٤)) من المتأخرين ، (فأجازوه إن تقدم الخبر معه ، نحو : كان طعامك آكلاً زيد) ، لأن معمول من كمال الخبر ، وكلجزء منه ، (ومنعوه إن تقدم [١٢٦/ب] وحده ، نحو : كان طعامك [١٩٠] زيد آكلاً) ، إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي .

ويتحصّل من هذه المسألة أربع وعشرون صورة ذكرها المراي في شرح التسهيل .
(واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقاً (بنحو قوله) وهو الفرزدق : [من الطويل]
١٧٠- قَنَافِدُ هَذَا جُؤْنَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ (بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا)

(١) التسهيل ص ٥٤ ، وحاشية الصبان ٢٣٧/١ .

(٢) في كتابه الأصول ٨٦/١ - ٨٩ .

(٣) في كتابه المسائل البصريات ٤٣٤/١ .

(٤) المقرب ٩٧/١ .

١٧٠- البيت للفرزدق في ديوانه ١٨١/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٢٦٨/٩ ٢٦٩ ، والدرر ٢٢٢/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٧/١ ، والمقاصد النحوية ٢٤/٢ ، والمقتضب ١٠١/٤ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١ ، ومغني اللبيب ٦١٠/٢ ، وجمع الهوامع ١١٨/١ .

وجه الحجة منه أن « إياهم » معمول « عود » و « عود » خبر « كان » ، فقد ولي « كان » معمول خبرها ، وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، و « قنأف » بالذال المعجمة : جمع قنأف بضم الفاء وفتحها ، خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم قنأف ، و « هذاجون » جمع هذاج بتشديد الدال وفي آخره جيم ؛ من المذجان وهو : مشية الشيخ ، و « عطية » : أبو جرير ، وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير ، وشبههم بالقنأف في مشيهم بالليل ، وطوى ذكر المشبه ، فهو من الاستعارة بالكناية ، (وخرّج) هذا البيت (على زيادة « كان ») بين الموصول وصلته ، (أو) على (إضمار اسم) في « كان » حال كونه (مراداً به الشأن^(١)) ، وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال :

١٥٣ - وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ مُوْهُمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

(أو راجعاً إلى « ما ») الموصولة (وعليهن فـ « عطية » مبتدأ) و « عود » خبره ، و « إياهم » معمول الخبر مقدم على المبتدأ ، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين^(٢) ، (وقيل) : التقديم (ضرورة ، وهذا) التخريج الأخير ، وهو دعوى الضرورة ، (متعين في قوله) : [من البسيط]

١٧١ - (بَاتَتْ فُرَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً) فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فلا يجوز دعوى زيادة « بات » ، ولا إضمار اسمها مراداً به الشأن [١٢٧/أ] (لظهور نصب الخبر) وهو « سالبة » لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد ، و « حُم » بالبناء للمفعول بمعنى : قدر ، ولا يتعين دعوى الضرورة ، لجواز أن يكون « فُرَادِي » منادى سقط منه حرف النداء ، ومعمول الخبر محذوف أي : سالبة لك .

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢٨١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٩ .

(٢) انظر خزانة الأدب ٢٦٨/٩ - ٢٦٩ .

١٧١ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥١/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٤٨ ، وخزانة الأدب ٢٦٩/٩ ،

وشرح الأشموني ١١٦/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨/٢ .

(فصل ل)

(قد تستعمل هذه الأفعال تامة ، أي : مستغنية بمرفوعها) عن منصوبها ، وهذا هو الصحيح عند ابن مالك ، وإليه أشار بقوله في النظم :

١٥٠ — وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين ، من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ، وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً ، لِمَ سُمِيَ ناقصاً ؟ فعلى الأول : لكونه لم يكتف بمرفوعه ، وعلى قول الأكثرين : لكونه سلب الدلالة على الحدث ، وتجرد للدلالة على الزمان ، واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل ^(١) .

وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم . فـ « كان » بمعنى : حَصَلَ (نحو : **« وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ »** [البقرة / ٢٨٠] أي : **« وَإِنْ حَصَلَ ذُو عُسْرَةٍ »**) و« أمسى » بمعنى : دخل في المساء ، و« أصبح » بمعنى : دخل في الصباح ، نحو : (**« فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ »** [الروم / ١٧] أي : **« حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ ، وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصَّبَاحِ »**) . و« دام » بمعنى : بقي نحو : (**« خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ »** [هود / ١٠٧] أي : **« مَا بَقِيَتْ »**) . و« بات » بمعنى : عرّس ؛ وهو النزول ليلاً ، نحو قول عمر رضي الله عنه : [١٩١] **« أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ بَاتَ بِمَوْتَى »** ، أي : [١٢٧/ب] عرّس بها ، (وقوله) وهو امرؤ القيس بن عانس ؛ بالنون ؛ وفاقاً لابن دريد ^(٢) ، لا ابن حجر الكندي خلافاً لمن زعمه : [من المتقارب]

(١) انظر شرح شواهد ابن الناظم ص ٢٤٨ .

(٢) في الاشتقاق ٣٧٠ : (امرؤ القيس بن عابس ؛ بالباء ؛ بن المنذر الشاعر ، أدرك الإسلام ولم يرتد) .

١٧٢- (وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ) كَلَيْلَةٍ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

أي : وعرس ، و«العائر» بالعين المهملة اسم فاعل من العور ، وهو القننى في العين تدمع له ، وقيل : الرمد والأرمد صفة له مخصصة على الأول ، وكاشفة على الثاني ، (وقالوا : بات بالقوم ؛ أي : نزل بهم) ليلاً . و«ظل» بمعنى : دام واستمر ، نحو : (ظلّ اليوم) بالرفع ، (أي : دام ظله . و) «أضحى» بمعنى : دخل في الضحى ، نحو : (أضحينا ؛ أي : دخلنا في الضحى) . و«صار» بمعنى : انتقل ، نحو : صار الأمر إليك ، أي : انتقل ، وبمعنى : رجع نحو : ﴿ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُور ﴾ [الشورى / ٥٣] أي : ترجع . و«برح» بمعنى : ذهب ، نحو : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ ﴾ [الكهف / ٦٠] أي : لا أذهب . و«انفك» بمعنى : انفصل ، نحو : فككت الخاتم فانفك ، أي : انفصل . وتكون هذه الأفعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر^(١) .

وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة ، (إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلاً ، (وهي : فتى ، وزال ، وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥١- وَالنَّقْصُ فِي فَتَى لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

وذهب أبو حيان في نكته إلى أن «فتى» تكون تامة بمعنى : سكن . وذهب أبو علي في الحلييات إلى أن «زال» تكون تامة ، نحو : ما زال زيد عن مكانه ، أي : لم ينتقل عنه . وذهب الكوفيون إلى أن «ليس» تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر ، نحو : [من الرمل]

١٧٣- إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمْلُ

١٧٢- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨٥ ، وتخليص الشواهد ص ٢٤٣ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٦ ، ولعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٢٠٠ ، ولعمرو أو لامرئ القيس في سمط السلاي ص ٥٣١ ، ولامرئ القيس بن عابس في المقاصد النحوية ٣٠/٢ ، وله أو لامرئ القيس الكندي أو لعمرو بن معديكرب في شرح شواهد المغني ٧٣٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥٤/١ ، وجمهرة اللغة ص ٧٧٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٩٨ ، وشرح الأشموني ١١٥/١ .

(١) انظر الارتشاف ٧٧/٢ - ٧٨ ، وحاشية الصبان ٣٢٦/١ ، وجمع الهوامع ١١٥/١ .

١٧٣- صدر البيت : (وإذا أقرضت قرضاً فاجزه) ، والبيت للبيد في ديوانه ص ١٧٩ ، ولسان العرب ٢١١/٦ (ليس) ، ٢١٧/٧ (قرض) ، ٤٦٩/١٥ (إما لا) ، وتذيب اللغة ٧٣، ٧٢، ١٣، ٣٤/٨ ، وأساس البلاغة (جزى) ، وتاج العروس ١٧/١٩ (قرض) ، وجمهرة الأمثال ٥٧/١ ، والأزهية ص ١٨٢ ، ١٩٦ ، وخزانة الأدب ٢٩٦/٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ١٩٠/١١ ، ١٩١ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٠/٢ ، والكتاب ٣٢٣/٢ ، ومجالس ثعلب ص ١٦٩ ، ٥١٥ ، والمقاصد النحوية ١٧٦/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٤/٣ ، والمقتضب ٤١٠/٤ ، والارتشاف ٩٦/٢ .

(فصل ل)

(تختص « كان » [١/١٢٨] بأمور . منها : جواز زيادتها بشرطين :
أحدهما : كونها بلفظ الماضي) ، لتعيين الزمان فيه دون المضارع ، (وشذ قول
أم عقيل) بن أبي طالب وهي ترقصه : [من الرجز]
١٧٤- (أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدُّ نَبِيلُ) إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ
أنشده ابن مالك شاهداً على ذلك ^(١) . فـ « أنت » مبتدأ ، و« ملجد » خبره ،
و« تكون » زائدة بين المبتدأ والخبر ، و« نبيل » فعيل من النبالة ، بمعنى : الفضل ، خبر
بعد خبر ، و« شَمَالٌ » كجعفر : ريح تهب من ناحية القطب ، و« بليل » كقتيل ، بمعنى :
مبلولة .

(و) الشرط (الثاني : كونها بين شيئين متلازمين ، ليسا جاراً ومجروراً) ،
وليس المراد بزيادتها أنها [١٩٢] لا تدل على معنى البتة ، بل أنها لم يؤت بها للإسناد ،
وإلا فهي دالة على الماضي ، ولذلك كثرت زيادتها بين « ما » التعجيبة وفعل التعجب ،
لكونه سلب الدلالة على الماضي ^(٢) ، (نحو : ما كان أحسن زيداً) فـ « كان » زائدة بين
المبتدأ وخبره . (و) قد تُزاد بين الفعل ومرفوعه ، نحو : (قول بعضهم : لَمْ يَوْجَدْ كَانَ
مثلهم) ، فزاد « كان » بين الفعل ونائب الفاعل تأكيداً للمضي . (وشذ) زيادتها بين
الجار والمجرور ، ومنه (قوله :) [من الوافر]

١٧٤- الرجز لأم عقيل في أوضح المسالك ٢٥٥/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٥/٩ ،
٢٢٦ ، والدرر ٢٢٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٠ ، وشرح الأشموني ١١٨/١ ، وشرح ابن عقيل
٢٩٢/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩/٢ ، وبلا نسبة في هج الموامع ١٢٠/١ .

(١) شرح التسهيل ٣٦٢/١ .

(٢) أجاز الفراء ذلك . انظر الارتشاف ٩٦/٢ .

١٧٥- جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي (على كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ)
أنشده الفراء ، فزاد «كَانَ» بين الجار والمجرور ، وهما كالشيء الواحد ، و«الجِيَادُ» :
جمع جيد ، و«تَسَامِي» أصله : تتسامى ، حذفت إحدى التاءين ، من السمو ، وهو : العلو ،
و«المُسَوِّمَةُ» : اسم مفعول من السومة^(١) ، وهي : العلامة ، و«العِرَابِ» بكسر العين
المهملة نعت «المُسَوِّمَةُ» وهي : الخيل العربية التي جعلت عليها علامة ، وثُرِكت في
المرعى ، وأطلق [١٢٨/ب] الناظم المسألة اعتماداً على المثال فقال :

١٥٤- وَقَدْ تَزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ
(وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق : [من الوافر]

١٧٦- فكيف إذا مررت بدار قوم (وجيران لنا كائنوا كرام)
(لرفعها الضمير) وهو الواو ، والزائد لا يعمل شيئاً عند الجمهور ، وهذا
مذهب أبي العباس المبرد^(٢) وأكثر النحويين ، حيث ذهبوا إلى أن «كَانَ» في هذا البيت
ليست بزائدة ، بل هي الناقصة ، و«الواو» اسمها ، و«لنا» خبرها ، والجملة في موضع
الصفة لـ«جيران» و«كرام» صفة بعد صفة^(٣) ، فهو نظير قوله تعالى : ﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك ﴾ [الأنعام / ٩٢ ، ١٥٥] ، (خلافاً لسيبويه) والخليل^(٤) ، حيث ذهب إلى أنها في

١٧٥- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٩٦/٢ ، والأزهية ص ١٨٧ ، وأسرار العريضة ص ١٣٦ ، والأشباه
والنظائر ٣٠٣/٤ ، وأوضح المسالك ٢٥٧/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢ ، وخزانة الأدب
٢٠٧/٩ ، ٢١٠ ، ١٨٧/١٠ ، والدرر ٢٢٧/١ ، ورصف المباني ص ١٤٠ ، ١٤١ ، ٢١٧ ، ٢٥٥ ،
وشرح ابن الناظم ص ١٠٠ ، وشرح الأشموني ١١٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩١/١ ، وشرح التسهيل
٣٦١/١ ، وشرح المفصل ٩٨/٧ ، ولسان العرب ٣٧٠/١٣ (كون) ، واللمع في اللغة العربية ص ١٢٢ ،
والمقاصد النحوية ٤١/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٠/١ .

(١) في «ب» : (الوسم) ، وفي «ط» : (السمة) .

١٧٦- البيت للفرزدق في ديوانه ٢٩٠/٢ ، والارتشاف ٢٩٠/٣ ، والأزهية ص ١٨٨ ، وتخليص الشواهد
ص ٢٥٢ ، وخزانة الأدب ٢١٧/٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وشرح الأشموني ١١٧/١ ، وشرح شواهد المغني
٦٩٣/٢ ، والكتاب ١٥٣/٢ ، ولسان العرب ٣٧٠/١٣ (كُنن) ، والمقاصد النحوية ٤٢/٢ ،
والمقتضب ١١٦/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٦ ، والأشباه والنظائر ١٦٥/١ ، وأوضح
المسالك ٢٥٨/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٤٦ ، والصاحي في فقه اللغة ص ١٦١ ، ولسان العرب
٣٦٧/١٣ (كون) ، ومغني اللبيب ٢٨٧/١ .

(٢) المقتضب ١١٦/٤ .

(٣) انظر خزانة الأدب ٢١٧/٩ ، والمقتضب ١١٦/٤ .

(٤) الكتاب ١٥٣/٢ ، وانظر شرح التسهيل ٣٦١/١ .

البيت زائدة . واختلف في إطلاقهما الزيادة فيها ، والذي فهمه النحويون أنهما أرادا حقيقة الزيادة ، واختلفوا في تخريج ذلك ، فقال ابن مالك : لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لم يمنع من إلغاء « ظن » إسنادها إلى الفاعل في نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، وقال الفارسي في التذكرة : فإن قلت : كيف تلغى وقد عملت في الضمير ؟ قلت : تكون لغواً ، والضمير الذي فيها تأكيد لما في « لنا » ، لأنه مرتفع بالفاعل ، ألا ترى أنه لا خبر له ^(١) . وقال أبو الفتح محتجاً للخليل : وجه زيادتها في هذا البيت : أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل ، والضمير مبتدأ ، و« لنا » الخبر ، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ، ولم يعتقد أن الواو مرفوعة بـ« كان » .

وقال ابن عصفور : [أ/١٢٩] أصل المسألة : وجيران لنا هم ، فـ« لنا » في موضع الصفة ، و« هم » فاعل بـ« لنا » ، على حدّ : مررت برجل معه صقر ، ثم زيدت « كان » بين « لنا » و« هم » ، لأنها تزداد بين العامل والمعمول ، فصار : لنا كان هم ، ثم اتصل الضمير بـ« كان » وإن كانت غير عاملة فيه ، لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة ، نحو قوله : [من البسيط]

١٧٧— أن لا يُجاورننا إلّا دياراً

والأصل : إلّا إياك ، وإذا كان يتصل بالحرف فأحرى أن يتصل بالفعل ، اهـ . قال المرادي في شرح التسهيل : وهذه تخرجات متكلفة ، ثم قال : وقال بعضهم : لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون ، إنما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين « جيران » و« كرام » لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى ، وأنه فارقهم ، فلجئنا كانت في الزمن الماضي ، فجاء بقوله : كانوا لنا ، لتأكيد ما فهم من الماضي ، قبل دخولها ، فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ، ويدل على أنه يصف حالاً ماضية قوله قبل هذا : [من الوافر]

هل أنتم عائجون بنا لعنا نرى العرصات أو أئرا الخيام ^(٢)

(١) انظر قوله في خزنة الأدب ٢١٩/٩ .

١٧٧- تقدم تخريج البيت برقم ٥٢ .

(٢) البيت للفزردق في ديوانه ٢٦٠/٢ ، وخزنة الأدب ٢٢٢/٩ ، وسمط اللآلي ص ٧٥٨ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٦ ، واللامات ص ١٣٦ ، ولسان العرب ٣٩٠/١٣ (لعن) ، والجريير في ملحقات ديوانه ص ١٠٣٩ ، ولسان العرب ٣٤/١٣ (أئن) ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٥١ ، وجواهر الأدب ص ٤٠٢ ، وخزنة الأدب ٤٢٢/١٠ .

ولا يمتنع أيضاً في البيت أن تكون « كان » تامة على حذف مضاف تقديره : « وجدت جيرتهم » ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فقال : « كانوا » والجملة صفة . اهـ كلام المرادي .

والحاصل على القول بزيادة « كان » في البيت قولان في الإعمال والإهمال ، وفي كل واحد منهما قولان . فعلى الإهمال قيل : الأصل : هم لنا ، ثم وصل الضمير بـ « كان » الزائدة إصلاحاً للفظ ، لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل [١٢٩/ب] إلى جانب الفعل . وقيل : بل الضمير توكيد للمستتر في « لنا » على أن « لنا » صفة لـ « جيران » ، ثم وصل لما ذكر . وعلى الإعمال قيل : إن الضمير معمول لـ « كان » بالحقيقة على أنها ناقصة ، و« لنا » خبرها . وقيل : تامة ، وإنها تعمل في الفاعل ، كما يعمل فيه العامل الملقى ، نحو : [١٩٣] زيد ظننت عالم ، هذا ما في المغني مرتباً^(١) . (ومنها) ، أي : من الأمور المختصة بها « كان » (أمّا تحذف ويقع ذلك) الحذف (على أربعة أوجه :

أحدها ؛ وهو الأكثر ؛ أن تحذف مع اسمها) ضميراً كان أو ظاهراً ، (ويبقى الخبر) دالاً عليهما ، ويكثر ، (وكثر ذلك بعد « إن » و« لو » الشرطيتين) ، لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين ، فيطول الكلام ، فيخفف بالحذف . وخص ذلك بـ « إن » و« لو » دون بقية أدوات الشرط ، لأن « إن » أم أدوات الشرط الجازمة ، و« لو » أم أدوات الشرط غير الجازمة ، كما أن « كان » أم بابها ، وهم يتسعون في الأمهات ما لا يتسعون في غيرها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥٥- وَيَحْذِفُونَهَا وَيُثَبِّتُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرِ

(مثال « إن ») والغالب فيها أن تكون تنويعية ، (قولك : سرّ مسرعاً إن

راكباً وإن ماشياً) أي : إن كنت راكباً وإن كنت ماشياً ، (وقوله) : [من الكامل]

١٧٨- لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ (إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا)

أي : إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً . وقال أبو حيان : يمكن أن لا يكونا من إضمار « كان » وإنما انتصبا على الحال ، و« إن » بقية « أما » . وهذا البيت قالته ليلي الأخيلية . (وقولهم : الناس مجزيون بأعمالهم [١٣٠/ا] إن خيراً فخير وإن شراً فشر^(٢)) ،

(١) مغني اللبيب ٢٨٨/١ .

١٧٨- البيت ليلي الأخيلية في ديوانها ص ١٠٩ ، وشرح أبيات سيويه ٣٤٥/١ ، وليلي أو حميد بن ثور في الدرر ١٣١/١ ، وحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٠ .

(٢) ورد هذا القول في الكتاب ٢٥٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٦١/١ ، والدرر ٢٢٩/١ .

بنصب الأول على الخبرية لـ « كان » المحذوفة مع اسمها ، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف ، (أي : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ) ، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شرٌّ . وفيه ردٌّ على التسهيل ، حيث قيّد اسم « كان » بكونه ضميراً ، وهو معدود من مفرداته ^(١) .

(ويجوز : إن خيرٌ فخيرًا) ، وإن شرٌّ فشرًا ، برفع الأول على أنه اسم لـ « كان » المحذوفة مع خبرها ، ونصب الثاني على أنه مفعول ثان لفعل محذوف أي : (إن كان في عملهم خيرٌ فيُجزون خيراً ، ويجوز نصبهما) معاً بتقدير : إن كان عملهم خيراً فيُجزون خيراً ، ورفعهما معاً بتقدير : إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ ، (و) الوجه (الأول) من الأوجه الأربعة (أرجحها) ، لأن فيه إضمار « كان » واسمها بعد « إن » وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء ، وكلاهما ^(٢) كثير مطرد .

(و) الوجه (الثاني أضعفها) ، لأن فيه حذف « كان » وخبرها بعد « إن » وحذف فعل ناصب بعد الفاء ، وكلاهما قليل غير مطرد ، ولذلك لم يذكره سييويه ^(٣) ، (و) الوجهان (الأخيران متوسطان) بين القوة والضعف . ثم قال الشلوبين : هما متكافئان ، يعني على حدٍّ سواء ^(٤) .

قال تلميذه ابن الضائع : لأن في كل منهما الأقوى والأضعف ، ففي نصبهما قوة نصب الأول ، وضعف نصب الثاني ، وفي رفعهما قوة رفع الثاني ، وضعف رفع الأول ، فتساويا .

وقال ابن عصفور : رفعهما أحسن من نصبهما ^(٥) . ومثال « إن » غير التنويعية قولهم : [من البسيط]

١٧٩ — انْطِقْ [١٣٠ ب] بِحَقِّ وَإِنْ مُسْتَخْرَجًا إْحَنًا

أي : وإن كنت مستخرجاً ، (ومثال « لو ») قوله ﷺ لبعض أصحابه : (التمس

(١) التسهيل ص ٥٦ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) انظر الكتاب ٢٥٨/١ .

(٤) الارتشاف ٩٨/٢ .

١٧٩ — عجز البيت : (فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا) ، والبيت بلا نسبة في الدرر ٢٣٢/١ ، وجمع الموامنع

١٢١/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/١ .

ولو خاتماً من حديد^(١) أي : التمس شيئاً ولو كان ما تلتسمسه خاتماً من حديد ، (وقوله) :
[من البسيط]

١٨٠- (لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ دُوْبَعِيٌّ وَلَوْ مَلِكًا) جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

[١٩٤] أي : ولو كان صاحب البغي ملكاً ذا جنود كثيرة . وقولهم : الأحشف
ولو تمرّاً ، وفيهما ردّ على أبي حيان ، حيث شرط أن لا يكون ما بعد « لو » أعلى مما قبلها ،
ولا أعم ، فإنّ الملك أعلى مما قبله ، والتّمَرُ أعم من الحشف . (وتقول) فيما إذا كان ما
بعد « لو » مندرجاً فيما قبلها ، ولا أعم ولا أعلى على ما مثّل به سيبويه من قولهم^(٢) :
(ألا طعام ولو تمرّاً) ، فإن الطعام أعم من التمر . (وجوز سيبويه) فيه (الرفع بتقدير :
ولو يكون عندنا تمر) ، فحذف « يكون » وخبرها وبقي اسمها . (ويقال الحذف المذكور)
وهو حذف « كان » واسمها (بدون « إن » و « لو ») الشرطيتين (كقوله : [من الرجز]
١٨١- مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِثْلَائِهَا)

(قدره سيبويه^(٣) : من لد أن كانت شَوْلًا) بفتح الشين المعجمة وسكون
الواو والقصر والتنوين ، جمع شائلة على غير قياس ، وهي النوق التي جفّ لبنها ، وارتفع
ضرعها ، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية . وأمّا الشائل : بلا هاء فهي الناقة
التي تشول بذنبها للّقاح ، ولا لبن لها أصلاً ، وجمعها : شَوْلٌ ، بتشديد الواو ؛ كراعى ورُكّع ،
والإتلاء : مصدر أتلّت الناقة إذا تلاها ولدّها ، أي : من زمن كونها شَوْلًا إلى زمن كونها
متلوةً بأولادها ، وإنّما قدره [١٣١/١] سيبويه : من لد أن كانت شَوْلًا ، ولم يقدره : من لد
كانت ، لأنه لا يرى إضافة « لدن » إلى الجمل ، نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان ،
واعترض على سيبويه في تقديره « أن » إذ يلزم منه حذف بعض الاسم ، وبقاء بعضه ،
بل نصّ سيبويه في باب الاستثناء^(٤) على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه ، وإن حُمِلَ على
أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما فرّ منه وقع فيه .

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح برقم ٤٧٤١ .

١٨٠- البيت للعين المنقري في خزانة الأدب ٢٥٧/١ ، والدرر ٨٥/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٩٧/٢ ،
وأوضح المسالك ٢٦٢/١ ، وتحليص الشواهد ص ٢٦٠ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠١ ، وشرح الأشموني
١١٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٢ ،
ومغني اللبيب ٢٦٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٠/٢ .

(٢) الكتاب ٢٦٩/١ .

١٨١- تقدم تخريج الرجز برقم ١٥٢ .

(٣) الكتاب ٢٦٥/١ . (٤) الكتاب ٣٣٥/٢ .

الوجه (الثاني : أن تحذف « كان » مع خبرها ، ويبقى الاسم ، وهو ضعيف ، ولهذا ضعف : ولو تَمَرَّ ، وإن خَيْرٌ) ، برفعهما .

الوجه (الثالث : أن تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها ، (وكثر ذلك بعد « أن » المصدرية) الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أُريد فيه تعليل فعل بفعل ، (في مثل) قولهم : (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ) ، فـ « انطلقت » معلول ، وما قبله علة له مقدمة عليه ، (وأصل انطلقت : لَأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا ، ثم قدمت اللام) التعليلية (وما بعدها) ، المجرور بها ، (على انطلقت للاختصاص) عند النحويين ، أو الاهتمام بالفعل عند البيانيين^(١) ، فصار : لَأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انطلقت ، [١٩٥] (ثم حذفت اللام) الجارة (للاختصار) ، فصار : أَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انطلقت ، (ثم حذفت « كان » لذلك) الاختصار ، (فانفصل الضمير) الذي هو اسم « كان » فصار : أَنْ أَنْتَ مُنْطَلِقًا ، (ثم زِيدَ « ما » للتعويض) من « كان » فصار : أَنْ مَا أَنْتَ ، (ثم أدغمت النون) من « أَنْ » (في الميم) من « ما » (للتقارب) في المخرج ، فصار : أَمَّا أَنْتَ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٥٦ — وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنَّا ارْتُكِبُ

وقد يحذف متعلق الجار إذا فهم من المقام ، (وعليه قوله) وهو عباس بن

مرداس : [من البسيط]

١٨٢ — (أَبَا خُرَّاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ) فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

(أي : لأن كنت ذا نفر فَخَرْتُ ، ثُمَّ حَذَفَ) فخرت ، وهو (متعلق الجار)

(١) في « ب » ، « ط » : للاختصاص عند البيانيين ، أو للاهتمام بالفعل عند النحويين .

١٨٢ — البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٢٨ ، والأشياء والنظائر ١١٣/٢ ، والاشتقاق ٣١٣ ، وخزانة الأدب ١٣/٤ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠٠ ، ٤٤٥/٥ ، ٥٣٢/٦ ، ٦٢/١١ ، والدرر ٢٣٥/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٤٧٩ ، وشرح شواهد المغني ١١٦/١ ، ١٧٩ ، وشرح قطر الندى ١٤٠ ، ولجريد في ديوانه ٣٤٩/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ، وشرح المفصل ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ ، والشعر والشعراء ٣٤١/١ ، والكتاب ٢٩٣/١ ، واللسان ٢٩٤/٦ (حشر) ، ٢١٧/٨ (ضبع) والمقاصد النحوية ٥٥/٢ ، وبلا نسية في الأزهية ١٤٧ ، وأمثالي ابن الحاجب ٤١١/١ ، ٤٤٢ ، والإنصاف ٧١/١ ، وأوضح المسالك ٢٦٥/١ ، وتاج العروس (ما) ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠ ، والجنى الداني ص ٥٢٨ ، وجواهر الأدب ص ١٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٢١ ، ورصف المباني ص ٩٩ ، ١٠١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٢ ، وشرح الأشئوب ١١٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١ ، ولسان العرب ٤٧/١٤ (أما) ، ومغني اللبيب ٣٥/١ ، والمنصف ١١٦/٣ ، وجمع الهوامع ٢٣/١ .

لـ « أن » وما بعدها ، و « أبا خراشة » منادى [١٣١/ب] سقط منه حرف النداء ، وهو بضم الخاء المعجمة ، وحكي كسرهما ، وبراء مهملة وشين معجمة : كنية شاعر مشهور اسمه خفاف ، بخاء معجمة مضمومة ، وفاءين خفيفتين بينهما ألف ، والنفر بفتح النون والفاء : الرهط هنا ، والضبع ؛ على وزن العضد : السنين الجديبة ، وفيه تورية ، لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ، ورشح بقوله : لم تأكلهم ، وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة ، شبهها بالأكل ، فهو استعارة تبعية ، ودخلت الفاء في « فإن قومي » لأن الثاني مستحق بالأول ، فهو مسبب عنه ، والأول سبب فيه ، فأشبه الشرط والجزاء ، هذا قول البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن « أن » المفتوحة هنا شرطية ، ولذلك دخلت الفاء في جوابها^(١) : ومعنى المثال المذكور عندهم : إن كنت منطلقاً انطلقتُ معك ، والأول أشهر . ونقل أبو الفتح عن أبي علي أن « ما » الخالفة عن « كان » عاملة في الجزأين عمل ما خلّفته . وحجته أن « ما » لمّا نابت في اللفظ نابت في العمل . وزعم أنه مذهب سيبويه^(٢) . (وقلّ) حذف « كان » وحدها (بدونها) أي : بدون « أن » المصدرية (كقوله)

وهو عبيد بن حصين الراعي : [من الكامل]

١٨٣- (أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي) لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

(قال سيبويه^(٣) : أراد أزمان كان قومي) مع الجماعة ، فحذف « كان » التامة ، وأبقى فاعلها وهو « قومي » ، و « الجماعة » مفعول معه ، والتأصب له « كان » المحذوفة . والرحالة : بكسر الراء وبالحاء المهملة : سرج من جلود ليس فيها خشب ، يتخذ للركض الشديد ، وتميل ؛ بفتح التاء ؛ منصوب بـ « أن » وهي ومنصوبها [١٣٢/أ] في موضع التعليل ، و « مَمِيلًا » بفتح الميم الأولى بمعنى : ميل ، مفعول مطلق .

(١) في الارتشاف ١٠٠/٢ : (وزعم الكوفيون أن « أن » هذه المفتوحة همزة أداة شرط كـ « إن » المكسورهما ، وجاز حذف الفعل في المذهبين للعلم بأن « أن » لا يقع بعدها إلا الأفعال ، واتفقوا على أنه إذا حذفت « ما » وأقي بالفعل كانت « إن » مكسورة ، وهي عند البصريين غير « أن » المفتوحة) .

(٢) انظر قول أبي الفتح في الخصائص ٣٨١/٢ .

١٨٣- البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٣٤ ، والأزهية ص ٧١ ، وخزانة الأدب ١٤٥/٣ ، ١٤٨ ، والدرر ٢٣٤/١ ، ٥٠٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٩٥/١ ، والكتاب ٣٦٥/١ ، ٢٥٩/٢ ، ٢٥٣/٣ ، والمقاصد النحوية ٩٩/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٩٩/٢ ، وأوضح المسالك ٢٦٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٧ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٠٥ ، والمقرب ١٦٠/١ ، ومع الهوامع ١٢٢/١ ، ١٥٦/٢ .

(٣) الكتاب ٣٠٥/١ .

الوجه (الرابع : أن تحذف) كان (مع معموليها) جميعاً ، (وذلك بعد : إن) الشرطية (في قولهم : افعل هذا إما لا ، أي : إن كنت لا تفعل غيره فـ « ما » عوض) عن « كان » واسمها ، وأدغمت نون « إن » فيها لتقارب خرجيهما ، (ولا) هي (النافية للخبر) وهو « تفعل » ، وجواب الشرط محذوف للدلالة ما قبله عليه تقديره : فافعله . قال الجاربردي ^(١) : تقول : اخرج ، فإذا امتنع تقول : إما لا فتكلم ، أي : إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم ، هكذا ذكر في بعض شروح المفصل ، وهو يدل على أن الهمزة من « إما » مكسورة . وقال بعض شراح الشافية : أما لا بفتح الهمزة ، قال : معنى أما لا هو : أن كنت لا تفعل ذلك افعل هذا ، أي : لأن كنت ، فحذف اللام ، ثم حذف « كان » فصار الضمير المتصل منفصلاً ، وزيد « ما » عوضاً من الفعل المحذوف وقلبت النون ميماً ، وأدغمت في الميم . اهـ كلام الجاربردي في باب الإمالة . وهو عجيب ، فإن صيرورة الضمير المتصل منفصلاً إنما هو في أما أنت ، لا في إما لا ، والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب ، وفيما قبلهما جائز ، قاله الخضراوي . وحكى الكوفيون أنه يقال : لا تأت الأمير فإنه جائز ، فتقول : أنا آتية وإن ، أي : وإن كان جائزاً ، فتحذف « كان » مع معموليها من غير تعويض ، وعليه قوله : [من الرجز] ١٨٤ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْلِمًا قَالَتْ وَإِنْ

أي وإن كان فقيراً معدماً ، ولا يجوز هذا الحذف مع غير « كان » عند البصريين . [١٩٦] (ومنها) أي من الأمور المختصة بها « كان » [١٣٢ ب] (أن لام مضارعها) وهي النون (يجوز حذفها) تخفيفاً وصلاً لا وقفاً ، نص على ذلك ابن خروف . وإلى الجواز أشار الناظم بقوله :

١٥٧ - وَيَمْنُ مُضَارِعٍ لَكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحْدَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا التَزَمَ

(وذلك بشرط كونه مجزوماً بالسكون) ، حال كونه (غير متصل بضمير نصب ، ولا) متصل (بساكن ، نحو : ﴿ وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا ﴾) [مريم / ٢٠] ، ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ [النساء / ٤٠] أصلهما : أكون وتكون ، بالرفع فحذفت الضمة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف ، ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعاً (بخلاف : ﴿ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ ﴾ [الأنعام / ١٣٥] ﴿ وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبَرِيَاءُ ﴾ [يونس / ٧٨] لانتفاء الجزم) فيهما ، لأن الأول مرفوع ، والثاني منصوب ، وبخلاف نحو : ﴿ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ﴾ [يوسف / ٩] ، لأن جزمه بحذف النون (بالعطف على (يخلُ) الجزوم في جواب الأمر ، وإنما لم تحذف نون تكون فيهن لأنها محركة في الأولين

(١) في كتابه شرح الشافية ص ٣٨٤ مع اختلاف يسير عما ورد هنا .

بجركة الإعراب ، وفي الثالث بجركة المناسبة ، فتعاضت عن الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة فإنها شبيهة بأحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها ، فتحذف كما يحذفن بجامع أنها تكون إعراباً مثلهن ، وتحذف للحجاز كما يحذفن . (و) بخلاف (نحو : إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ) ، فلا يحذف أيضاً (لاتصاله بالضمير) المنصوب ، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، فلا يحذف معها بعض الأصول . وبخلاف (نحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ ﴾) [النساء/ ١٣٧] ، فلا يحذف أيضاً (لاتصاله بالساكن) ، وهو لام التعريف ، فالنون مكسورة لأجله ، فهي متعاضية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر^(١) . [١/١٣٣] (وخالف في هذا) الأخير (يونس) بن حبيب (فأجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين^(٢) (تمسكاً بنحو قوله) وهو الخنجر بن صخر الأسدي : [من الطويل] ١٨٥- (فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً) فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جِبَّةً ضِعْغَم

فحذف النون مع ملاقة الساكن ، والمرأة ، بكسر الميم ومد الهمزة : آلة الرؤية ، فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسناً ، فتسلى بأنه يشبه الضيغم وهو : الأسد ، والوسامة بفتح الواو : الحسن والجمال ، (و) هذا البيت (حملة الجماعة) المعتدون في المنع بمطلق الحركة (على الضرورة . كقوله) وهو النجاشي : [من الطويل]

١٨٦- فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ (وَلَاكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ)
فحذف نون « لكن » ضرورة^(٣) ، واستدل به الفراء على أن « لكن » المشددة مركبة ، وأصلها : لكنْ أَنْ فطرح الهمزة للتخفيف ، ونون « لكنْ » للساكنين قاله في المغني^(٤) .

وقيل : هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك من أخ ؟ يعني نفسه ، يواسيك بطعامه بغير مَنْ ولا بخل ، فقال له الذئب : دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بني آدم ، ولست بأتية ولا أستطيعه ولكن إن كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني منه .

(١) شرح قطر الندى ص ١٣٨ .

(٢) شرح التسهيل ١/٣٦٦ ، والارتشاف ١/٣١١ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٩٩ .

١٨٥- البيت للخنجر بن صخر الأسدي في خزنة الأدب ٩/٣٠٤ ، والدرر ١/٢٣٧ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤٢/٢ ، ولسان العرب ١٣/٣٦٤ (كون) ، والمقاصد النحوية ٢/٦٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٦٩ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٨ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٢ ، وشرح الأشموني ١/١٢٠ .

١٨٦- البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ١١١ ، والأزهية ٢٩٦ ، وخزنة الأدب ١٠/٤١٨ ، ٤١٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١/١٩٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٠١ ، والكتاب ١/٢٧١ ، والنصف ٢/٢٢٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٣٣ ، ٣٦١ ، والإنصاف ٢/٦٨٤ ، وأوضح المسالك ١/٦٧١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٩ ، والجني الداني ٥٩٢ ، وخزنة الأدب ٥/٢٦٥ ، ووصف المباني ص ٢٧٧ ، ٣١٠ .

(٣) انظر الخصائص ١/٣١٠ . (٤) مغني اللبيب ١/٢٩١ .

(فصل ————— ل)

(في ما ولا ولات وإن)

(المعملات عمل ليس تشبيهاً بها)

في النفي

(أما « ما » فأعملها الحجازيون ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف / ٣١] ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة / ٢] ، ثم اختلف النحاة ، فقال البصريون : عملت في الجزأين ، وقال الكوفيون : عملت في الأول فقط ، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض ، كذا قاله الشاطبي ، وفيه نظر ، فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ، ونصب بإسقاط الخافض ، وأعملها التميميون ، قال سيبويه ^(١) : [١٣٣/ب] وهو القياس . كما أهملوا ليس حملاً عليها ، فقالوا : ليس الطيب إلا المسك بالرفع ، قاله في المغني ^(٢) .

(و) لا يعملها الحجازيون مطلقاً ، بل (لإعمالهم إياها) عندهم (أربعة شروط :

أحدها : أن لا يقترن اسمها بـ « إن » الزائدة) ، فإن اقترن بها بطل عملها وجوباً عند البصريين ^(٣) (كقوله) : [من البسيط]
 ١٨٧— (بَنِي غَدَاةٌ مَا إِنْ أَتَيْتُمْ ذَهَبٌ) وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفٌ

(١) الكتاب ٥٧/١ .

(٢) مغني اللبيب ٢٩١/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٦٩/١ .

١٨٧- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٣٤٠ ، وأوضح المسالك ١/٢٧٤ ، وتخليص الشواهد ٢٧٧ ، والجنى الداني ص ٣٢٨ ، وجواهر الأدب ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، وخزانة الأدب ٤/١١٩ ، والدرر ١/٢٤١ ، =

[١٩٧] برفع «ذهب» على الإهمال ، وإنما لم تعمل حينئذ ، لأنها محمولة على «ليس» في العمل ، و«ليس» لا يقرن اسمها بـ «إن» . (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهباً ؛ بالنصب فتخرج على أن «إن» نافية مؤكدة لـ : ما) لا مؤسسة ، لأن نفي النفي إيجاب ، و(لا زائدة) كافة لـ «ما» ، وهذا التخريج إنما يتمشى على قول الكوفيين إن «إن» المقرونة بـ «ما» هي النافية ، جيء بها بعد «ما» توكيداً ، وهو مردود ، فإن العرب قد استعملت «إن» الزائدة بعد «ما» الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بـ «ما» النافية ، فلو لم تكن «إن» المقترنة بـ «ما» النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ ، قاله المراعي .

وغدانة ، بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل هاء التأنيث : حي من يربوع ، والصريف بالصاد المهملة : الفضة الخالصة ، والخزف ، بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهري^(١) : هو الجر ، زاد في القاموس^(٢) : وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخاراً .

الشرط (الثاني : أن لا ينتقض نفي خبرها بـ «إلا») ، فإن انتقض بطل عملها ، كبطلان معنى «ليس» ، (فلذلك وجب الرفع في) «واحدة» من قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمَرْنَا [١٣٤/إ] إِلَّا وَاحِدَةً ﴾ [القمر / ٥٠] ، وفي «رسول» من قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران / ١٤٤] ، (فأما قوله : [من الطويل] ١٨٨ — وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونُوا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبٌ

= وشرح ابن الناظم ص ١٠٣ ، وشرح الأشموني ١٢١/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٤/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٤ ، وشرح قطر الندى ١٤٣ ، ولسان العرب ١٩٠/٩ (صرف) ، ومغني اللبيب ٢٥/١ ، والمقاصد النحوية ٩١/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٣/١ ، وتاج العروس ١٥/٢٤ (صرف) .

(١) الصحاح ١٣٤٩/٤ (خزف) .

(٢) القاموس المحيط (خزف) .

١٨٨ - البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص ٢١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٦/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٧١ ، والجنى الداني ص ٣٢٥ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٤ ، ٢٤٩/٩ ، والدرر ٢٣٩/١ ، ٤٥٩ ، ورسف المباني ص ٣١١ ، وشرح ابن الناظم ١٠٤ ، وشرح الأشموني ١٢١/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٤/١ ، وشرح المفصل ٧٥/٨ ، ومغني اللبيب ص ٧٣ ، والمقاصد النحوية ٩٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٣/١ ، ٢٣٠ .

فمن باب (المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبراً عن اسم مبتدأ على حد : (ما زيدٌ إلا سيراً ، أي : (ما زيدٌ (إلا سيراً سيراً ، والتقدير : (وما الدهر (إلا يدور دوران منجنون) ، ف « الدهر » مبتدأ ، و « يدور » خبره ، و « دوران » مفعول مطلق ، وعامله « يدور » فحذف وأقيم المضاف إليه « دوران » مقامه ، والباعث على نصب « منجنون » على هذا التقدير أمران : كونه لا يصح أن يكون خبراً عن « الدهر » وكونه واقعاً بعد الإيجاب ، والباعث على تقدير « دوران » أن « منجنوناً » لا يصح كونه مفعولاً مطلقاً ، لأنه اسم للدولاب الذي يسقى عليها الماء ، فتارة يجعل السافل عاليًا ، وتارة يعكس ، وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة لها نحو : ضربته سوطاً ، (و) كذا القول في :

وَمَا صَلَحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

فإنه في تقدير (إلا يُعَذَّبُ مُعَذَّبَا ، أي : تعذيباً) ، والباعث على نصبه وقوعه بعد الإيجاب ، والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم ، لأن (معذب) اسم مفعول ، وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة ، وهذا ظاهر على مذهب الأخفش ، وأما مذهب سيويه فلا ، لأنه لا يرى أن صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر . وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب^(١) ، وهذا البيت يشهد له ، والأصل عدم التأويل وأنشده [١٣٤/ب] ابن مالك :

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجُونًا

وحكم بزيادة « إلا » .

واعترضه في المغني^(٢) ، وما ذكره من وجوب الرفع مطلقاً في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور^(٣) .

والثاني : جواز النصب مطلقاً وهو قول يونس^(٤) .

والثالث : جواز النصب بشرط كون الخبر وصفاً ، وهو قول الفراء^(٥) .

والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبهاً به ، وهو قول بقية الكوفيين^(٦) .

(١) شرح التسهيل ٣٧٣/١ - ٣٧٤ .

(٢) مغني اللبيب ٧٣/١ .

(٣) الارتشاف ١٠٤/٢ .

(٤) وكذلك رأي الشلوبين ، انظر مع الهوامع ١٢٣/١ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١١١/٣ .

(٦) انظر الارتشاف ١٠٥/٢ .

(ولأجل هذا الشرط أيضاً) وهو: أن لا ينتقض نفي الخبر (وجب الرفع بعد «بل» و«لكن» في نحو: ما زيد قائماً بل قاعد، ولكن قاعد، على أنه خبر لمبتدأ محذوف) أي: بل هو قاعد، أو لكن هو قاعد، (ولم يجوز) في «قاعد» (نصبه بالعطف) على «قائماً» (لأنه) واقع بعد «بل» أو «لكن»، والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أي: مثبت، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: [١٩٨]

١٦٠- وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِـلَكِنْ أَوْ بِـبَلٍ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الرَّمَّ حَيْثُ حُلَّ

وأجاز المبرد كون «بل» ناقله معنى النفي إلى ما بعدها، فيجوز على قوله: ما زيد قائماً بل قاعداً بالنصب على معنى: بل ما هو قاعداً، نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب.

الشرط (الثالث: أن لا يتقدم الخبر) على الاسم، خلافاً للفراء، وإن كان ظرفاً أو جازاً ومجروراً على الأصح، خلافاً لابن عصفور^(١)، فإن تقدم بطل العمل، (كقولهم: ما مسيء من أعتب) ف«مسيء» خبر مقدم، و«من أعتب» مبتدأ مؤخر. وحكى الجرمي: ما مسيئاً من أعتب، على الإعمال، وقال: إنه لغة^(٢). والمعتب: الذي عاد إلى مسرتك بعد ما ساءك. (وقوله): [من الطويل]

١٨٩- (وَمَا خَذَلْ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعَدَى) وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمْ

[١٣٥/أ] ف«خذل» بتشديد الذال المعجمة، جمع خاذل، خبر مقدم و«قومي» مبتدأ مؤخر، (فأما قوله) وهو الفرزدق: [من البسيط]

١٩٠- فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ (إِذْ هُمْ قَرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بِشَرٍّ)

(١) المقرب ١٠٢/١.

(٢) الارتشاف ١٠٣/٢.

١٨٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٩/١، وشرح الأشموني ١٢٢/١، والمقاصد النحوية ٩٤/٢.

١٩٠- البيت للفرزدق في ديوانه ١٨٥/١، والأشباه والنظائر ٢٠٩/٢، ١٢٢/٣، وتخليص الشواهد ص

٢٨١، والجنى الداني ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦، وخزانة الأدب ١٣٣/٤، ١٣٨، والدرر ٢٤٢/١

٤٧٧، وشرح ابن الناظم ص ١٠٤، وشرح أبيات سيبويه ١٦٢/١، وشرح التسهيل ٣٧٣/١،

وشرح شواهد المغني ٢٣٧/١، ٧٨٢/٢، والكتاب ٦٠/١، ومغني اللبيب ص ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠،

والمقاصد النحوية ٩٦/٢، والمقتضب ١٩١/٤، والهمع ١٢٤/١، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٣٥/٢،

وأوضح المسالك ٢٨٠/١، ورصف المباني ص ٣١٢، وشرح الأشموني ١٢٢/١، ومغني اللبيب ص

٨٢، والمقرب ١٠٢/١.

بنصب «مثلهم» مع تقدمه ، (فقال سيويه^(١) : شاذ) ولا يكاد يعرف ، (وقيل : غلط ، وإن الفرزدق) تميمي (لم يعرف شرطها عند الحجازيين) ، فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين ، فغلط فيها ، وفيه نظر ، فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيويه ، (وقيل) بشر : خبر ، و (مثلهم : مبتدأ^(٢)) ، ولكن بني (على الفتح (لإهامه مع إضافته للمبني) ، وهو الضمير ، والمبهم المضاف المبني يجوز بناؤه وإعرابه ، (ونظيره) في البناء على الفتح : (﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُم تَنْطِقُونَ ﴾^(٣) [الذاريات / ٢٣] ، ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٤) [الأنعام / ٩٤] ، في قراءة من فتحهما) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لـ «حق» في الأول ، والفاعلية في الثاني ، وأتى بنظرين لثلا يتوهم أن ذلك خاص بلفظة «مثل» ، (وقيل : «مثلهم» حال) ، لأن إضافة «مثل» لا تفيد التعريف ، وهو في الأصل نعت لـ «بشر» ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال ، و«بشر» مبتدأ ، (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لثلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف ، وهو ممتنع أو نادر ، (أي : ما في الوجود بشر مثلهم) ، أي : مماثلاً لهم ، قاله المبرد^(٥) . ورد بأن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع ، قاله في المغني^(٦) . وقيل : «مثلهم» ظرف زمان تقديره : وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء . وقيل : ظرف مكان ، والتقدير : وإذ ما مكانهم بشر ، أي في مثل حالهم . [١٣٥ب] واسم الفرزدق : همام بن غالب ، وقال ابن قتيبة : هميم بن غالب ، ويكنى أبا فراس^(٧) . واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق ، فقال في أدب الكاتب^(٨) : الفرزدق قطع العجين ، واحدها فرزدقة .

(١) الكتاب ٦٠/١ .

(٢) في «ب» : (مبتدأ مؤخر) .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ مِثْل ﴾ ، بالنصب ، وقرأها بالرفع : حمزة والكسائي وعاصم والأعمش . انظر

الإتحاف ص ٣٩٩ .

(٤) الرسم المصحفي : ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ ، بالنصب ، وقرأها بالرفع : ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة

وعاصم . انظر الإتحاف ص ٢١٣ .

(٥) المقتضب ١٩١/٤ - ١٩٢ .

(٦) مغني اللبيب ص ٤٧٥ .

(٧) كذا نقل عنه ابن السيد في الاقتضاب ٦٣٣ ، وفي الشعر والشعراء ٤٧١/١ : (هو همام بن غالب) .

قلت : أما «هميم» فهو اسم أخيه ، كما في الأغاني ٢٧٦/٢١ .

(٨) أدب الكاتب ص ٧٨ .

ولقب به لأنه كان جهم الوجه . وقال في كتاب طبقات الشعراء^(١) : إنما لقب بالفردق لغلظه وقصره . قال أبو محمد بن السيد^(٢) : والأول أصح لأنه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه ، فبقي وجهه جهماً .

وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم :

١٥٨- إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمِلْتُ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْسِ وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ
أي : علم .

الشرط (الرابع : أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ، فإن تقدم بطل عملها ، (كقوله) وهو : مزاحم بن الحارث العقيلي : [من الطويل]

١٩١- وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ (وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنِيَّ أَنَا عَارِفٌ)

والأصل : ما أنا عارف كل من وافى مني ، ف « كل » منصوبة على المفعولية بـ « عارف » ، يقال : تعرفت ما عند فلان ، بتشديد الراء : تطلبت حتى عرفت ، و « المنازل » مفعول فيه . وذلك أن مزاحماً لما اجتمع بمحبوبته في الحج [١٩٩] ثم فقدها ، فسأل عنها ، فقالوا له : تعرفها في منازل الحج من مني ، فقال أنا لا أعرف كل من وافى مني حتى أسأله عنها . (إلا إن كان المعمول ظرفاً أو) جاراً و (مجروراً ، فيجوز) العمل للتوسع فيهما ، (كقوله) : [من الطويل]

١٩٢- بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لُدَّ وَإِنْ كُنْتُ آمِنًا (فَمَا كُلُّ حِينَ مَنْ تَوَالِي مَوَالِيَا)

والأصل : فما من توالي موالياً كل حين ، ف « ما » نافية ، و « من توالي » اسمها و « موالياً » خبرها ، و « كل حين » ظرف زمان منصوب بـ « موالياً » . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١٣٦]

١٥٩- وَسَبَقَ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ ظَرْفُ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا أَجَازَ الْعَلَمَا

(١) الشعر والشعراء ٤٧٢/١ .

(٢) الاقتضاب ص ٦٣٣ .

١٩١- البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي في ديوانه ص ٢٨ ، وخزانة الأدب ٢٦٨/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٤ ، وشرح شواهد المغني ٩٧٠/٢ ، والكتلب ٧٢/١ ، ١٤٦ ، والمقاصد النحوية ٩٨/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٣/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٢/١ ، والخصائص ٣٥٤/٢ ، ٣٧٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٥ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، ولسان العرب ٢٣٧/٩ (عرف) ، ومغني اللبيب ٦٩٤/٢ .

١٩٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٣/١ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، والمقاصد النحوية ١٠١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٧٠/١ .

والأصل : ما أنت معنيًا بي . وفهم منه أن المعمول إذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجوزون العمل وهو الشرط الرابع .

(وأما « لا » فإعمالها إعمال ليس قليل) جدًا عند الحجازيين ، وإليه ذهب سيبويه^(١) وطائفة من البصريين ، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه^(٢) ، وعلى الإعمال (يشترط له الشروط السابقة) في عمل « ما » (ما عدا الشرط الأول) ، وهو أن لا يقرن اسم « لا » بـ « إن » الزائدة ، (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) ، نحو : لا أحد أفضل منك ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

١٦٢- في النِّكَرَاتِ أَعْمَلْتُ كَلَيْسَ لَا

وأما قول النابغة : [من الطويل]

١٩٣- لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حَيْثُهَا مُتَرَاخِيًا

وقول المتنبي : [من الطويل]

١٩٤- فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا

فمن النوادر .

فإن قلت : كيف جعلته نادرًا وفي مثل سيبويه^(٣) : ما زيد ذاهبًا ولا أخوه قاعدًا . قلت : لا عمل للـ لا بل هي زائدة ، والاسمان تابعان لمعمولي « ما » (والغالب) في « لا » (أن يكون خبرها محذوفًا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله) ، وهو سعد بن مالك ، جد طرفة بن العبد : [من م . الكامل]

(١) الكتاب ٢/٢٩٥ .

(٢) المقتضب ٤/٣٦٠ .

١٩٣- تمام صدر البيت : (وحلت سواد القلب لا أنا باغيًا) ، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٧١ ، والأشباه والنظائر ٨/١١٠ ، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤ ، والجنى الداني ص ٢٩٣ ، وخزانة الأدب ٣/٣٣٧ ، والدرر ١/٢٤٩ ، وشرح الأشموني ١/١٢٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦١٣ ، ومغني اللبيب ١/٣٤٠ ، والمقاصد النحوية ٢/١٤١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٥ ، وجمع الهوامع ١/١٢٥ .

١٩٤- صدر البيت : (إذا الجواد لم يرزق خلاصًا من الأذى) ، وهو للمتنبي في ديوانه ٤/٤١٩ ، وتخليص الشواهد ص ٢٩٩ ، والجنى الداني ص ٢٩٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٥ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٠٨ ، ومغني اللبيب ١/٢٤٠ .

(٣) الكتاب ١/٦٠ .

١٩٥- مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا (فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَا ح)

ف « براح » اسم « لا » وخبرها محذوف ، أي : لا براح لي ، (والصحيح جواز ذكره) ، أي الخبر ، (كقوله : [من الطويل]

١٩٦- تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا)

ف « تعز » فعل أمر من التعزية ، وهي : التسلية ، ومعناه : تصبر ، و « لا » نافية للجنس هنا ، وهي عاملة عمل « ليس » وربما ظن كثير أن « لا » « العاملة عمل « ليس » لا تكون إلا نافية للوحدة ، وليس كذلك نبه عليه في المغني ^(١) . و « شيء » اسمها و « على الأرض » ظرف مستقر صفة لـ « شيء » أو لغو متعلق بـ « باقياً » و « باقياً » خبر « لا » والأول أولى ، وكذا القول فيما بقي ، والوزر : الملجأ ، والواقى : الحافظ .

(وإِنَّمَا لَمْ يَشْطَرِطِ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ) ، وهو أن لا يقترن اسمها بـ « إن » ، (لأن « إن » لا ترداد بعد « لا » أصلاً) ، فلا حاجة لاشتراط [ب/١٣٦] ذلك فيها .

(وأما « لات » فأصلها « لا ») النافية ، (ثم زيدت) عليها (التاء) لتأنيث اللفظ أو للمبالغة [٢٠٠] في معناه أو لهما وخصت بنفي الأحيان ، وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت وربت ، لأن « لا » محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ، ومن ثم لم تتصل بـ « لا » المحمولة على « إن » . قال صاحب الكافي ^(٢) : « لات » فرع « لا » و « لا »

١٩٥- البيت لسعد بن مالك في شرح المفصل ١٠٩/١ ، والكتاب ٥٨/١ ، والأشباه والنظائر ١٠٩/٨ ، ١٣٠ ، وخزانة الأدب ٤٦٧/١ ، والدرر ٢٤٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٨/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢ ، ٦١٢ ، ولسان العرب ٤٠٩/٢ (برح) ، والمؤتلف والمختلف ص ١٣٥ ، والمقاصد النحوية ١٥٠/٢ . وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٦ ، والإنصاف ٣٦٧ ، وأوضح المسالك ٢٨٥/١ ، وتخليص الشواهد ٢٩٣ ، ورفف المباني ٢٦٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٧ ، وشرح الأشموني ١٢٥ ، وشرح التسهيل ٣٧٦/١ ، وشرح المفصل ١٠٨/١ ، وكتاب اللامات ص ١٠٥ ، ومغني اللبيب ص ٢٣٩ ، ٦٣١ ، والمقتضب ٣٦٠/٤ .

١٩٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٦/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤ ، والجنى الداني ص ٢٩٢ ، وجواهر الأدب ص ٢٣٨ ، والدرر ٢٤٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٧ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٢١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣١٣/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦ ، وشرح قطر الندى ص ١١٤ ، ومغني اللبيب ٢٣٩/١ ، والمقاصد النحوية ١٠٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٥/١ .

(١) مغني اللبيب ٢٤٠/١ .

(٢) الكافي في النحو لأبي جعفر النحاس . انظر كشف الظنون ص ١٣٧٩ .

فرع ليس ، وليس فرع ضرب ، فهي في المرتبة الرابعة ، وهي كلمتان عند الجمهور « لا » النافية وتاء التأنيث ، وحركت لالتقاء الساكنين ، وقال أبو عبيدة وابن الطراوة : كلمة وبعض كلمة وذلك أنها « لا » النافية والتاء الزائدة في أول الحين^(١) ، وقيل : كلمة واحدة ، وهي فعل ماض ، وعلى هذا هل هي ماضي : يليت ، بمعنى : ينقص ، استعملت للنفي^(٢) أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفاً ، وأبدلت السين تاءً ، كما قاله ابن أبي الربيع^(٣) ، قولان حكاهما في المغني .

(وعملها إجماع من العرب) ، وفيه خلاف عند النحاة ، فمنهم من ذهب إلى أنها لا تعمل شيئاً وإن وليها مرفوع ، فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا أحد قولي الأخفش^(٤) ، وعنه أيضاً أنها تعمل عمل « إن » فت نصب الاسم وترفع الخبر ، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر ، (وله) عندهم (شرطان : كون معموليهما اسمي زمان وحذف أحدهما ، والغالب) في المحذوف (كونه المرفوع ، نحو : ﴿ وَلَآتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾) (ص / ٣) بنصب « حين » على أنه خبرها واسمها محذوف ، وهي بمعنى : ليس ، و « مناص » بمعنى : فرار ، (أي : ليس الحسين [١٣٧/أ] حين فرار . ومن القليل قراءة بعضهم) وهو عيسى بن عمر في الشواذ^(٥) : « وَلَآتَ حِينَ مَنَاصٍ » (برفع الحين) على أنه اسمها وخبرها محذوف ، أي : ليس حين فرار حيناً لهم^(٦) ، وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب ، بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة ، لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس ، ومرفوع ليس لا يحذف ، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله ، وقرئ أيضاً : « وَلَآتَ حِينَ مَنَاصٍ » بخفض « حين » فزعم القراء أن « لات » تستعمل حرفاً جاراً لاسم الزمان خاصة ، كما أن منذ ومذ كذلك ، فتحصل في « حين » ثلاث قراءات : الرفع والنصب والخفض ، وفي الواقع ثلاثة أقوال . إما على الابتداء أو على الاسمية لـ « لات » إن كانت عاملة عمل ليس ، وعلى الخبرية لها إن كانت عاملة عمل إن . وفي النصب ثلاثة أقوال أيضاً : إما على الاسمية لـ « لات » إن

(١) انظر الارتشاف ١١١/٢ .

(٢) انظر الارتشاف ١١١/٢ .

(٣) البسيط في شرح الجمل ٧٥٣/٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢ .

(٥) مختصر الشواذ ص ١٢٩ .

(٦) انظر الكتاب ٥٨/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٧٠/٢ .

كانت عاملة عمل إنَّ ، أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل ليس ، أو على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره : لا أرى حين مناص . وفي الخفض وجه واحد ، وعلى كل حال لا تعمل إلا في أسماء الزمان ، كما يؤخذ من قول الناظم :

١٦٣- وَمَا لَلَّاتَ فِي سَوَى حِينَ عَمَلٌ

(فأما قوله) ، وهو شرذل الليثي : [من الكامل]

١٩٧- لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ (يُعْجِي جَوَارِك حِينَ لَاتَ مُجِيرٌ)

(فارتفاع « مجير » على الابتداء) ، وسوغ الابتداء به تقدم خبره في الجورور قبله تقديرًا ، (أو على الفاعلية) بفعل محذوف ، (والتقدير : حين لات له مجير) ، على الابتدائية (أو يحصل له مجير) ، على الفاعلية ، (و«لات» مهملة ، لعدم دخولها على الزمان) ، و«مجير» بالميم ، اسم فاعل من أجار ، (ومثله في إهمال «لات» (قوله) ، وهو الأعشى ميمون : [من الخفيف]

١٩٨- (لَاتَ هُنَا ذَكَرَى جُبَيْرَةَ) أَوْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

(إذ المبتدأ) [١٣٧/ب] وهنا (ذكرى) بفتح الراء مصدر : ذكر ، (وليس) هو (بزمان) وخبره «هنا» بفتح الهاء وتشديد [٢٠١] النون ، وهي هنا محتملة للمكان والزمان ، أي : ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة ، وقيل مكبر ، هي : بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل ، قيل : هي امرأة قائل هذا البيت وأو من عطف على مقدر ، أي : الجبيرة تذكر أو من جاء منها بطائف الأهوال ، والطائف : الذي يطرق بالليل ، وأراد به هنا : الخيال الذي رآه في النوم ، فكأنه رآها وهي غضبي ففزع من ذلك ، والأهوال ، جمع هول ، وهو الخوف .

(وأما «إن») النافية ، (فإعماها نادر) عند ابن مالك^(١) ، وقال غيره : إنه أكثر

١٩٧- البيت للشمردل بن عبد الله الليثي في شرح شواهد المغني ٩٢٧/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٣/٢ ، وللتميمي الحماسي في الدرر ٢١٧/١ ، وللتميمي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٥٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٢/٦ ، وأوضح المسالك ٢٨٧/١ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ١٢٦/١ ، ومغني اللبيب ٦٣١/٢ ، وجمع الهوامع ١١٦/١ .

١٩٨- البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٣ ، وخزانة الأدب ١٩٦/٤ ، ١٩٨ ، والخصائص ٤٧٤/٢ ، والدرر ٢٥٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩٩ ، وشرح المفصل ١٧/٣ ، والمختص ٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٦/٢ ، ١٩٨/٤ .

(١) شرح التسهيل ٣٧٥/١ .

أكثر من عمل « لا » (وهو لغة أهل العالية)^(١) ، بالعين المهملة والياء المثناة تحت ، وهي ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة إليهما عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح^(٢) . واختلف في جواز إعمالها فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو بكر^(٣) وأبو علي^(٤) وأبو الفتح إلى الجواز^(٥) ، وذهب الفراء^(٦) وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى المنع ، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة^(٧) ، وسمع ذلك من أهل العالية^(٨) ، (كقول بعضهم : إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية) ، وإن ذلك نافعك ولا ضارك ، وإن قائمًا ، أي : إن أنا قائمًا . (وكقراءة سعيد) بن جبير : (﴿ إِنَّ الَّذِينَ [١/١٣٨] تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ ﴾) [الأعراف / ١٩٤] بسكون نون « إن » ونصب « عبادًا »^(٩) وخرجها بعضهم على أنها المخففة من الثقيلة ، وأنها تنصب الجزأين مثل : [من الطويل] ١٩٩- إِنَّ حُرَاسَتَا أُسْدَا

وجعله أحسن لتتوافق القراءتان إثباتًا ، وهو تخريج على شاذ . (وقول الشاعر) : [من المنسرح]

٢٠٠- (إِنَّ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ) إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

أنشله الكسائي شاهداً على عمل « إن » عمل « ليس » .

- (١) الارتشاف ١٠٩/٢ .
- (٢) الصحاح ٢٤٣٦/٦ (علا) .
- (٣) الأصول ١٠٩/١ - ١١٠ .
- (٤) المسائل البصريات ٦٤٦/١ - ٦٤٨ .
- (٥) معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢ .
- (٦) شرح التسهيل ٣٧٥/١ .
- (٧) الارتشاف ١٠٩/٢ .
- (٨) الرسم المصحفي : ﴿ إِنَّ ... عِبَادٌ ﴾ ، انظر قراءة ابن جبير في المختص ٢٧٠/١ ، وشرح ابن النازم ١٠٩ .
- ١٩٩- تمام البيت : (إِذَا الْتَفَ جَنَحَ اللَّيْلِ فَلَتَأَتْ وَلَتَكُنْ خَطَاكَ خَفَافًا إِنْ حَرَّاسَتَا أُسْدَا) وهو لعمر بن أبي ربيعة في الجني الداني ص ٣٩٤ ، والدرر ٢٨٢/١ ، وشرح شواهد المغني ١٢٢ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وهو بلا نسبة في خزنة الأدب ١٦٧/٤ ، ٢٤٢/١٠ ، وشرح الأشموني ١٣٥/١ ، ومغني اللبيب ص ٣٧ .
- ٢٠٠- البيت بلا نسبة في الأزهية ٤٦ ، وأوضح المسالك ٢٩١/١ ، وتخليص الشواهد ٣٠٦ ، والجني الداني ٢٠٩ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٦ ، وخزانة الأدب ١٦٦/٤ ، والدرر ١٠٢/١ ، ٤٢٥ ، ورصف المباني ص ١٠٨ ، وشرح ابن النازم ص ١٠٩ ، وشرح الأشموني ١٢٦/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٦ ، والمقاصد النحوية ١١٣/٢ ، والمقرب ١٠٥/١ ، ومعجم المراجع ١٢٥/١ .

(فصل ل)

(وتزاد الباء بكثرة في خبر : ليس) غير الاستثنائية ، (و) في خبر (« ما » نحو : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر / ٣٦] ، ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ ﴾ [البقرة / ٧٤] ، وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات ، فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام ، وعند الكوفيين لتأكيد النفي ، قالوا : ليس زيد بقائم ، ردُّ لأن زيدا لقائم ، فالباء بمنزلة اللام .

وخرج بقولنا : غير الاستثنائية : قاموا ليس زيدا ، فإن الباء لا تدخل هنا لأن مصحوب [ليس] ^(١) الاستثنائية كمصحوب « إلا » فكما لا تقول : ما زيد إلا بقائم ، لا تقول : قاموا ليس بزید ، وكما تزداد الباء في خبر « ليس » تزداد في اسمها إذا تئخر إلى موضع الخبر ، كقراءة بعضهم : ﴿ ليس البير بأن تولوا وجوهكم ﴾ [البقرة / ١٧٧] بنصب « البر » ^(٢) ، وقوله : [من المتقارب]

٢٠١- أَلَيْسَ عَجِيًّا بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بَعْضُ النَّيِّ فِي يَدَيْهِ
وهذا من الغريب ، كما قاله في المغني ^(٣) .

(و) تزداد الباء (بقلة في خبر « لا » ، و) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ منفي ، كقوله) ، وهو سواد بن قارب يخاطب النبي ﷺ : [من الطويل]

(١) إضافة من « ط » .

(٢) هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم . انظر البحر المحیط ٢/٢ ، والنشر ٢٢٦/٢ .

٢٠١- البيت لمحمود الوراق في البيان والتبيين ١٩٧/٣ ، وأما القالي ١٠٨/١ ، وأما المرتضى ٦٠٨/١ ، وفوات الوفيات ٨٠/٤ ، وشرح شواهد المغني ٣٣٨/١ ، والكامل ص ٧٠٥ ، ولحمد بن حازم الباسهلي في ديوانه ص ١٠٧ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١١٠/١ .

(٣) مغني اللبيب ١١٠/١ .

٢٠٢- (وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فِتْيَالًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ)

فأدخل الباء في «مغن» وهو [١٣٨/ب] خبر «لا» و«فتيلاً» بفتح الفاء: هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق، أي: بمغن إغناء ما، كأحد الوجهين في: ﴿وَلَا تَظْلَمُونَ فِتْيَالًا﴾ [النساء/ ٧٧] والمعنى: يوم لا صاحب شفاعة مغنياً عني شيئاً، فأقام الظاهر مقام المضمر، وكقول بعض العرب: لا خير بخير بعلة النار. فزاد الباء في خبر «لا» التبرئة، إذا لم تجعل الباء بمعنى «في» [٢٠٢] قاله ابن مالك^(١).

(وقوله)، وهو عمرو بن براق الأزدي: [من الطويل]

٢٠٣- (وَأَنْ مَدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ) إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

فزاد الباء في «أعجلهم» وهو خبر «أكن» و«أجشع» بتقديم الجيم على الشين المعجمة: الفائت في الجشع، وهو شلة الحرص على الأكل، و«أعجل» بمعنى: عجل، لا للتفضيل، (وقوله)، وهو دريد بن الصمة: [من الطويل]

٢٠٤- دَعَانِي أَحْيِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ (فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدٍ)

فزاد الباء في «قُعْدَد» وهو المفعول الثاني لـ «وجد»، والقُعْدَدُ، بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الأولى وفتحها: الضعيف.

٢٠٢- البيت لسواد بن قارب في الجني الداني ص ٥٤، والدرر ٢٥٧/١، ٤٧٥، وشرح ابن الناظم ص ١٠٥، وشرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحفاظ ٢١٥، والمقاصد النحوية ١١٤/٢، ٤١٧/٣، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٢٢/٢، والأشباه والنظائر ١٢٥/٣، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، وشرح الأشموني ١٢٣/١، وشرح شواهد المغني ص ٨٣٥، وشرح ابن عقيل ٣١٠/١، ومغني اللبيب ص ٤١٩، وجمع الهوامع ١٢٧/١، ٢١٨.

(١) شرح التسهيل ٣٨٣/١.

٢٠٣- البيت للشنفرى في ديوانه ص ٥٩، وتخليص الشواهد ص ٢٥٨، وخزانة الأدب ٣٤٠/٣، والدرر ٢٥٦/١، وشرح شواهد المغني ٨٩٩/٢، والمقاصد النحوية ١١٧/٢، ٥١/٤، وبلا نسبة في الارتشاف ١١٤/٢، والأشباه والنظائر ١٢٤/٣، وأوضح المسالك ٢٩٥/١، والجني الداني ص ٥٤، وجواهر الأدب ص ٥٤، وشرح ابن الناظم ص ١٠٦، وشرح الأشموني ١٢٣/١، وشرح التسهيل ٣٨٢/١، ١٢٦/٢، وشرح قطر الندى ص ١٨٨، ومغني اللبيب ٥٦٠/٢، وجمع الهوامع ١٢٧/١.

٢٠٤- البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٤٨، وتخليص الشواهد ص ٢٦٨، وجمهرة أشعار العرب ٥٩٠/١، والدرر ٢٥٦/١، ولسان العرب ٣٦٢/٣ (قعد)، والمقاصد النحوية ٢١٢/٢، وبلا نسبة في الارتشاف ١١٤/٢، وأوضح المسالك ٢٩٦/١، وجواهر الأدب ص ٥٥، وشرح ابن الناظم ص ١٠٦، وجمع الهوامع ١٢٧/١.

(وتزاد الباء بندور في غير ذلك كنخبر : إن) المكسورة (و« لكن » و« ليت »

في قوله) ، وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٢٠٥- فَإِنْ تَنَأَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا (فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجْرَبِ)

فزاد الباء في « المجرب » وهو خبر « إن » ، وتنا ، من النأي وهو : البعد ، والهاء

في « عنها » عائلة على أم جندب المذكورة في قوله أولاً : [من الطويل]

خَلِيلِي مُرًّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِيَقْضِيَ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعْدَّبِ^(١)

و« حقة » بكسر الحاء المهملة ، نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب .

و« تلاقها » مجزوم ، لأنه بدل من تنا ، قاله الموضح [١٣٩/١] في شرح الشواهد . والمجرب

بكسر الراء من التجربة : الاختبار ، (و) في (قوله) : [من الطويل]

٢٠٦- (وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ) وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

فزاد الباء في « هين » وهو خبر « لكن » المشددة و« لو فعلت » شرط معترض

بين اسم « لكن » وخبرها ، وجوابه محذوف ، كما حذف مفعول « فعلت » والأصل :

ولكن أجراً هين لو فعلته أصبت .

(و) في (قوله) ، وهو الفرزدق يهجو جريراً وخليياً رهطه ، ويرميهم بإتيان

الأتن بلمثناة : إناث الحمير ، كما أن بني فزارة يرمون بإتيان الإبل : [من الطويل]

٢٠٧- يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ (أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّيْلِيَّةِ بِأَدَائِمِ)

٢٠٥- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٤٢ ، وتخليص الشواهد ٢٨٦ ، والدرر ١٧٠/١ ، ٢٥٨ ، وشرح ابن

الناظم ١٠٧ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/١ ، والارتشاف ١١٦/٢ ، والصاحي في فقه اللغة ١٠٧ ، والمقاصد

النحوية ١٢٦/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٥/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٧/١ ، وجواهر الأدب

ص ٥٤ ، ووصف المباني ص ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ١٢٣/١ ، وجمع الهوامع ٨٨/١ ، ١٢٧ .

(١) ديوانه ص ٤١ ، والأشباه والنظائر ٨٥/٨ ، وأساس البلاغة (قضى) .

٢٠٦- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٦/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٨/١ ، وخزانة الأدب ٥٢٣/٩ ،

والدرر ٢٥٧/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٢/١ ، وشرح الأشموني ١٢٤/١ ، وشرح المفصل ٢٣/٨ ،

١٣٩ ، ولسان العرب ٢٢٦/١٥ (كفي) ، والمقاصد النحوية ١٣٤/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٧/١ ،

والارتشاف ١١٦/٢ .

٢٠٧- البيت للفرزدق في ديوانه ص ٨٦٣ ، والأزمية ص ٢١٠ ، وتخليص الشواهد ص ٢٨٦ ، وجمهرة

اللغة ص ٦٣٦ ، وخزانة الأدب ١٤٢/٤ ، والدرر ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٢/٢ ،

واللسان ٢٠٠/١٥ (قلا) ، والمقاصد النحوية ١٣٥/٢ ، ١٤٩ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١١٥/٢ ، =

فزاد الباء في «دائم» وهو خبر «ليت» و«ذا» اسمها و«العيش» عطف بيان على «ذا» أو نعت له ، و«الليذذ» نعت العيش و«اقلولي» بالقاف ، ارتفع و«أقردت» بالقاف والراء : سكنت وذلت . وفي اليواقيت للزاهد : المقلولي الجافي المستوفز ، وفي أثر ابن عمر كان إذا سجد اقلولي^(١) ، قال الفراء : هو أن يرفع مقعدته ويتجافى قليلاً ، وأنشد : [من الرجز]

لَمَّا رَأَتْ نِي خَلَقًا مَقْلُولِيَا ٢٠٨-

أي : متجافياً عن النساء ، والمقلولي أيضاً : الراكب على الشيء العالي عليه ومنه هذا . ومعنى البيت يقول الكلبي : إذا ارتفع على الأتان وسكنت له قال ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى :

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٌ بِدَائِمٍ^(٢)

وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه «هل» وهي هنا جحد ، وعليه شراح التسهيل^(٣) . قال الكسائي : تأتي «هل» استفهاماً وجحداً وشرطاً وأمرأً وتوبيخاً وتقريراً ومعنى «قد» .

واقصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال :

١٦١- وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ لَا وَنَفْيٍ كَانَ قَدْ يُجَرُّ

(وإنما دخلت في خبر «أن») المفتوحة (في : «أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي يخلقهن بقادر» [الأحقاف / ٣٣] ، لما كان : [٢٠٣]

=== وأساس البلاغة ص ٣٦١ (قرد) ، والأشباه والنظائر ١٢٦/٣ ، وأوضح المسالك ٢٩٩/١ ، والجنى الداني ص ٥٥ ، وجواهر الأدب ص ٥٢ ، وخزانة الأدب ١٤/٥ والدرر ٢٥٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٠٦ ، وشرح التسهيل ٢٧٢/١ ، ٣٨٣ ، وشرح الأشموني ١٢٤/١ ، واللسان ٣٥٠/٣ (قرد) ، ٧٠٧/١١ (همل) ، والمنصف ٦٧/٣ ، وجمع الهوامع ١٢٧/١ ، ٧٧/٢ ، وتاج العروس (همل) .

(١) في النهاية ٣٠٩/٣ : (يروى : لو رأيت ابن عمر ساجداً لرأيت مقلولياً) .

٢٠٨- الرجز للفرزدق في الدرر ٢٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٠ ، وبلا نسية في أوضح المسالك ١٣٩/٤ ، والخصائص ٦/١ ، وشرح الأشموني ٥٤١/٢ ، والكتاب ٣١٥/٣ ، ولسان العرب ٩٤/١٥ (علا) ، ٢٠٠/١٥ (قلا) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤ ، والمقتضب ١٤٢/١ ، والممتع في التصريف ٥٥٧/٢ ، والمنصف ٦٨/٢ ، ٧٩ ، ٦٧/٣ ، وجمع الهوامع ٣٦١/١ ، ومغذيب اللغة ٢٩٧/٩ ، وكتاب العين ٢١٢/٥ ، وتاج العروس (علا) ، (قلا) .

(٢) وردت هذه الرواية في المقاصد النحوية ١٣٥/٢ ، ١٤٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣٨٣/١ .

« أولم يروا أنَّ اللهَ » في معنى : أوليس الله (بقادر ، بدليل أنه جاء مصرحاً [١٣٩/ب] به في موضع آخر . كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ ﴾ [يس/٨١] ، فالنفي متناول لها مع ما في حيزها ، فليست حينئذ من النوادر ، وهي نظير ما أجازته الزجاج من قولك : ما ظننت أن أحداً بقائم ، لما كان في معنى : ليس في ظني أحد بقائم ^(١) .

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٤٤٧ .

(هذا باب أفعال المقاربة)

(وهذا) مجاز مرسل ، (من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلام كلمة) ، وكتسميتهم ربيثة القوم عيئاً . (وحقيقة الأمر) في ذلك (أن أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) :

أحدها : (ما وضع للدلالة) ، بثلاث الدال (على قرب الخبر) للمسمى باسمها ، (وهو ثلاثة : كاد وكرب) بفتح الراء وكسرهما ، (وأوشك) .

(و) الثاني : (ما وضع للدلالة على رجائه) ، أي : رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال ، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله ، (وهو ثلاثة) أيضاً : (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين ، نص عليها ابن طريف في كتاب الأفعال ، وأنكرها أبو حيان مع أنه ذكرها في محته ، (واخولق) بخاء معجمة وقاف .

(و) النوع الثالث : (ما وضع للدلالة على الشروع فيه) ، أي : على شروع المسمى باسمها في خبرها ، (وهو كثير) ، وأنهاء بعضهم إلى نيف وعشرين فعلاً^(١) ، (ومنه : أنشأ) وأنشئ (وطفق) بفتح الفاء وكسرهما ، وطبق بكسر الباء الموحدة^(٢) ، (وجعل) وهب^(٣) (وعلق) وهلهل (وأخذ) وقام .

(و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل عمل كان) من رفع الاسم ونصب الخبر ، (إلا أن خبرهن يجب كونه جملة) ليتوجه^(٤) الحكم إلى مضمونها ، (وشذ مجيئه مفرداً) عن [١٤٠/١] الجملة (بعد : كاد^(٥) وعسى) وأوشك ، (كقوله) ، وهو تأبط شراً ، واسمه

(١) في « ب » : (موضعاً) .

(٢) في الارشاف ١١٨/٢ : (وكسر الفاء لغة القرآن ، وقالوا : طبق ، بالباء المكسورة بدلاً من الفاء) .

(٣) في « ط » : (لتوجه) .

(٤) في « ط » : (كان) .

ثابت بن جابر : [من الطويل]

٢٠٩- (فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبًا) وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

فأتى بـ « كاد » مفردًا ، وهو « آيِبًا » اسم فاعل من « أب » إذا رجع ، ويروى :

..... وَمَا كُنْتُ آيِبًا

و « أبت » بضم الهمزة وسكون الموحدة ، بمعنى : رجعت ، و « فهم » بفتح الفاء وسكون الهاء : أبو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان . و « كم » خبرية ، و « مثلها » تمييز مجرور بإضافة ، والهاء المضاف إليها ترجع إلى القبيلة . و « تصفر » من صفر الطائر . والمعنى : فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم ، وما كدت راجعًا ، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر ، (وقولهم) في المثل : (عَسَى الْغَوِيْرُ أَبْوْسًا ^(١)) ف « أبؤسًا » جمع بؤس ومعناه : العذاب أو الشدة خبر « عسى » وهو مفرد ، لأنه ليس جملة ، هذا قول سيبويه ^(٢) وأبي علي ^(٣) من البصريين ، وقال الكوفيون : خبر يكون محذوفة ، والتقدير : [٢٠٤] أن يكون أبؤسًا ^(٤) .

وقال الأصمعي : خبر « يصير » محذوفة . وقيل : مفعول به ، والتقدير عسى الغوير يأتي بأبؤس ، فحذف الناصب والجار توسعًا ، وتلخص أن « أبؤسًا » خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعولاً به . قال الموضح في شرح الشواهد : والأحسن من ذلك كله ، أن يقدر ييأس أبؤسًا ، فيكون مفعولاً مطلقًا ، على حد : ﴿ فطفق مسحًا ﴾ [ص / ٣٣] أي : مسح مسحًا انتهى . وقال في المغني ^(٥) : الصواب أنه مما حذف فيه « كان » أي : يكون أبؤسًا ،

٢٠٩- البيت لتأبط شرًا في ديوانه ص ٩١ ، والأغاني ١٥٩/٢١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩ ، وخزانة الأدب ٣٧٤/٨ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والخصائص ٣٩١/١ ، والدرر ٢٧٢/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩ ، ولسان العرب ٣٨٣/٣ (كيد) ، والمقاصد النحوية ١٦٥/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٢٠/٢ ، والإنصاف ٥٤٤/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٢/١ ، وخزانة الأدب ٣٤٧/٩ ، ورصف المباني ١٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٥/١ ، وشرح ابن الناطم ١١١ ، وشرح التسهيل ٣٩٣/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٨٢٢ ، وشرح المفصل ١٣/٧ ، وجمع الهوامع ١٣٠/١ .

(١) المثل في جمع الأمثال ١٧/٢ ، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢ ، والمستقصى ١٦١/٢ ، وفصل المقال ٤٢٤ .

(٢) الكتاب ١٥٨/٣ .

(٣) المسائل الخليليات ص ٢٥٠ .

(٤) المقتضب ٧٠/٣ ، وإليه ذهب المبرد فيه .

(٥) مغني اللبيب ص ٢٠٣ .

لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي انتهى . وسبقه إل [١٤٠/ب] ذلك ابن جني ، فقال في البيت^(١) : التقدير : وما كدت أكون آيباً انتهى . والغوير : تصغير غار بالغين المعجمة . وأصل هذا المثل فيما قيل : أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو إليها ومعه الرجال ، وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه : عسى الغوير أبؤساً . تريد : لعل الشر يأتاكم من قبل الغوير ، فصار مثلاً يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة يعينها ، وكقول حسان رحمه الله : [من السريع]

٢١٠- مِنْ خَمَرٍ يَسَّانَ تَحْيَرْتُهَا تِرْيَاقَةً تَوْشِكُ فَقَرَ الْعِظَامَ

أنشد محمد بن بري في حواشي الصحاح ، وقد يقال : إنه على حذف كان ، أي : توشك أن تكون فقر العظام ، (وأما : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾ ، فالخبر (فعل (محذوف) لدلالة مصدره عليه ، و« مسحاً » مفعول مطلق ، لا خبر (أي) : فطفق (يمسح مسحاً) ، وفيه رد على الناظم في قوله :

١١٣- وَحَلَفَ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ

كما سيأتي في باب . وفي قوله : وشذ مجيئه مفرداً بعد كاد وعسى تقييد لقول الناظم :

١٦٤- كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرَ

(وشرط الجملة) الواقعة خبراً لهذه الأفعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث ، (وشذ مجيء) الجملة (الاسمية) خبراً (بعد « جعل » في قوله) في الحماسة : [من الوافر]

٢١١- (وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَعَهَا قَرِيبُ)

ف « قلووص » بفتح القاف : الشابة من النوق ، اسم « جعل » ، و« مرتعها قريب » جملة اسمية خبر « جعل » وأصله : يقرب مرتعها ، فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية ، قاله الموضح في شرح الشواهد . ويروى ابني سهيل [١٤١/أ] بالثنية ، و« من الأكوار »

(١) في الخصائص ٣/٣٩١ : (. . . ألا ترى أن معناه : فأبت وما كدت أؤوب) .

٢١٠- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٨٦ ، ولسان العرب ٦/٣٢ (بيس) ، ١٠/٥١٣ (وشك) .

٢١١- البيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٣٢٠ ، وخزانة الأدب ٥/١٢٠ ، ٩/٣٥٢ ، والدرر ١/٢٧٣ ،

وشرح ابن الناظم ص ١١١ ، وشرح الأشموني ١/١٢٨ ، وشرح التسهيل ١/٣٩٣ ، والارتشاف ٢/١٢١ ،

وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٠ ، وشرح شواهد الغني ص ٦٠٦ ، ومغني اللبيب ص ٢٣٥ ،

والمقاصد النحوية ٢/١٧٠ ، وجمع الهوامع ١/١٣٠ .

متعلق بـ «قريب»، وهي إما جمع كُور، بضم الكاف، وهو: الرجل بأداته، أو جمع كُور بفتحها، وهو: الجماعة الكثيرة من الإبل، والمرتع: مكان الرتوع. والمعنى: أن هذه القلوص حصل لها إعياء وتعب وكلال، فلم تبعد من الأكوار، بل رعت بالقرب منها. قال ابن ملكون فيما له على الحماسة: وقيل: «جعل» بمعنى: صير، ثم اختلف، فقيل ألغيت على حد إجازة الأخفش: ظننت زيد قائم: وقيل الأصل جعلته، أي: جعلت القلوص الأمر والشأن، كما قالوا: إن بك زيد مأخوذ انتهى.

واعترضه الموضح في الحواشي بأن أفعال التصيير لا تلغى. (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة أمور):

أحدها: أن يكون رافعاً لضمير الاسم) الذي لهذه الأفعال، نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة / ٧١]، وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل، أو شرع فيه لا غيره، فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع، ليتحقق ذلك. (فأما قوله)، وهو أبو حية النميري: [من البسيط]

٢١٢- (وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَثْقُلَنِي ثَوْبِي) فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ (وقوله)، وهو ذو الرمة: [من الطويل]

٢١٣- (وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْثُهُ تُكَلِّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ) [٢٠٥] (ف ثوبي) في البيت الأول، (وأحجاره) في البيت الثاني (بدل من

اسمي «جعل») في الأول، (و«كاد») في الثاني بدل اشتغال، لا فاعلان بـ «يثقلني» و«تكلمني»، بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما، والتقدير: جعل ثوبي يثقلني، وكادت أحجاره تكلمني، فعاد الضمير على البذل دون المبدل منه، لأنه المقصود بالحكم، والمعتمد

٢١٢- البيت لعمر بن أحمد في ملحق ديوانه ص ١٨٢، وخزانة الأدب ٣٥٩/٩، ٣٦٢، ولأبي حية النميري في ملحق ديوانه ص ١٨٦، والحيوان ٤٨٣/٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤، والمقاصد النحوية ١٧٣/٢، ولأحدهما في الدرر ٢٦١/١، ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٩١١/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٥/١، وشرح الأشموني ١٣٠/١، ومغني اللبيب ٥٧٩/٢، والمقرب ١٠١/١، ويروى البيت بقافية (السكر) مكان (الثل). .

٢١٣- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٨٢١، وأدب الكاتب ص ٤٦٢، والدرر ٢٧٥/١، والاقتضاب ص ٦٥٧، وشرح أبيات سيويه ٣٦٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٩١/١، ٩٢، وشرح شواهد الشافية ص ٤١، والكتاب ٥٩/٤، والمقاصد النحوية ١٧٦/٢، والممتع في التصريف ص ١٨٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٧/١، وشرح الأشموني ١٣٠/١، وجمع الهوامع ١٣١/١.

عليه في الإخبار غالباً، وأغنى [١٤١/ب] ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل إنه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسمي «جعل» و«كاد»، وتقدم أن ذلك شرط. وفي البيت الأول تأويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي. وفي البيت الثاني ستة تأويل آخر ذكرها الخضراوي، وتركت الجميع خوف الإطالة.

(ويجوز في) خبر («عسى» خاصة أن يرفع السبي)، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها، (كقوله)، وهو الفرزدق، حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل: [من الطويل]

٢١٤— (وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ) إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادِ

(يروي بنصب «جهده») على المفعولية بـ «يلغ»، (ورفعه) على الفاعلية به، وهو محل الاستشهاد، فإنه متصل بضمير يعود على (الحجاج) الذي هو اسم «عسى»، وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان^(١). و«حفير زياد» موضع بين الشام والعراق، وزياد: هو ابن أبي سفيان، أخو معاوية، كان أميراً بالعراق، نيابة عن معاوية.

والأمر (الثاني: أن يكون) الفعل (مضارعاً)، ليدل على الحال أو الاستقبال، (وشذ في «جعل» قول ابن عباس رضي الله عنهما: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً^(٢))، فـ «أرسل» خبر «جعل» وهو فعل ماض. قال الموضح في شرح الشواهد: وهذا لم أرَ مَنْ يحسن تقريره، ووجهه أن «إذا» منصوبة بجوابها على الصحيح، والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله، فأول الجملة في الحقيقة «أرسل»، فافهموه^(٣)، انتهى.

وفيه رد على ابن مالك، [٢٠٦] حيث قال في التسهيل^(٤): أو فعلية مصدرية

٢١٤— البيت للفرزدق في ديوانه ١٦٠/١، والدرر ٢٧٤/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٧٧، والمقاصد النحوية ١٨٠/٢، ولمالك بن الربيع في ملحق ديوانه ص ٥١، وخزانة الأدب ٢١١/٢، والشعر والشعراء ٣٦١/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٨/١، وشرح الأشموني ١٣٠/١، وجمع الهوامع ١٣١/١.

(١) النكت الحسان ص ٧٢ - ٧٣.

(٢) النهاية ١٩٤/٤.

(٣) لم أجد قوله في شرح الشواهد، وهو في حاشية الصبان ٢٦٠/١.

(٤) التسهيل ص ٥٩.

بـ « إذا » . قال الموضح في الحواشي : الصواب أن يقال [١٤٢ / أ] أو جملة فعلية فعلها ماض ، فإن هذا هو محط الشذوذ . وأما نفس « إذا » فلا وجه لكونها مرجعاً للشذوذ ، ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا إن قوله :

٢١٥- وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي

شاذ من جهة التصدير بـ « إذا » ، وإنما جعلوا شذوفه من جهة رفع السببي خاصة ، فافهمه ، انتهى .

والأمر (الثالث : أن يكون) المضارع (مقروئاً بـ « أن ») المصدرية وجوباً ، (إن كان الفعل) الدال على الترجي ، (حرى واخلولق) ، لأن الفعل المرجى^(١) وقوعه قد يتراخى حصوله ، فاحتيج إلى « أن » المشعرة بالاستقبال ، (نحو : حرى زيد أن يأتي ، و : اخلولقت السماء أن تمطر) ، واستشكل الاقتران بـ « أن » لأنه يؤدي إلى جعل الحدث خبراً عن الذات ، وهو غير جائز . وأجيب بأنه من باب : زيد عدل ، أو على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم ، أو قبل الخبر ، والتقدير : حرى أمر زيد الإتيان ، واخلولق أمر السماء الإمطار ، أو حرى زيد صاحب الإتيان ، واخلولقت السماء صاحبة الإمطار ، بكسر الهمزة ، وكذا البواقي .

(وأن يكون الفعل مجرداً منها) ، أي : من « أن » وجوباً ، (إن كان الفعل دالاً على الشروع ، نحو : ﴿ وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ ﴾) [الأعراف / ٢٢] لأنه للأخذ في الفعل والشروع فيه ، وذلك ينافي الاستقبال . (والغالب في خبر « عسى » و) خبر (أو شك الاقتران بها) ، أي : بـ « أن » لأن « عسى » من أفعال الترجي ، وكان القياس وجوب اقتران خبرها بـ « أن » حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من « أن » خاص بالشعر^(٢) . وأما « أو شك » فإنما يغلب معها الاقتران بـ « أن » حيث جعلت للترجي اختتاً لـ « عسى » .

قال الشاطبي : والصحيح ما ذكره الشلوين وتلاميذه [١٤٢ / ب] ابن الضائع والأبلي وابن أبي الربيع أن « أو شك » من قسم « عسى » الذي هو الرجاء . قال ابن

٢١٥- تقدم تخريج البيت برقم (٢١٢) .

(١) في « ب » ، « ط » : (المترجي) .

(٢) في الارتشاف ١٢٠ / ٢ : (فجمهور البصريين على أن حذف « أن » ممن خبرها لا يكون إلا في الضرورة ، قاله الفارسي ، وأجاز حذفها في التذكرة في الكلام ، وهو ظاهر قول سيويه) . وانظر الكتاب ١٥٨ / ٣ .

الضائع : والدليل على ذلك أنك تقول : عسى زيد أن ينجح ، ويوشك زيد أن يحج ولم يخرج من بلده ، ولا تقول : كاد زيد يحج ، إلا وقد أشرف عليه ، ولا يقال ذلك وهو في بلد ، انتهى كلام الشاطبي .

وأما إذا جعلت للمقاربة كما ذهبت إليه الموضح^(١) هنا تبعاً للناظم وابنه^(٢) ، فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في « عسى » ، نحو : (﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾) [الإسراء / ٨] ، (و) نحو (قوله : [من الطويل]

٢١٦- (وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا)

فإن « يملوا » خبر « أوشك » ، وهو مقرون بـ « أن » . وفيه رد على الأصمعي إذ قال^(٣) : لم يستعمل ماض لـ « يوشك » ، والمعنى : أن من طبع الناس الحرص على أنهم لو سئلوا^(٤) في إعطاء التراب بالموحلة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل إذا قيل لهم هاتوه .

(و) التجرد من « أن » قليل ، كقوله ، وهو هدية بن خشرم العذري : [من الوافر]

٢١٧- (عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ)

« فيكون » خبر « عسى » وهو مجردا من « أن » ، و« الكرب » بفتح الكاف ، وسكون الراء : الحزن يأخذ بالنفس ، و« أمسيت » قال الموضح تبعاً لليمني : الرواية بفتح التاء على الخطاب ، و« فرج » بـ الجيم : كشف الغم ، وهو مبتدأ تقدم خبره في الطرف قبله ،

(١) شرح التسهيل ٣٨٩/١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١١٣ .

٢١٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣١١/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٢٢ ، والدرر ٢٦٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١١٣ ، وشرح الأشموني ١٢٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٧ ، ولسان العرب ٥١٣/١٠ (وشك) ، والمقاصد النحوية ١٨٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٣٠/١ ، وتاج العروس (وشك) .

(٣) الارتشاف ١١٩/٢ .

(٤) في « ط » : (حتى لو أنهم سئلوا) .

٢١٧- البيت لهدية بن خشرم في ديوانه ص ٥٤ ، والكتاب ١٥٩/٣ ، وخزانة الأدب ٣٢٨/٩ ، ٣٣٠ ، وشرح أبيات سيويه ١٤٢/١ ، والدرر ٢٦٨/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٧ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٣ ، واللمع ٢٢٥ ، والمقاصد النحوية ١٨٤/٢ . وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ١١١ ، وشرح المفصل ١١٧/٧ ، وأسرار العربية ١٢٨ ، وأوضح المسالك ٣١٢/١ ، وتخليص الشواهد ٣٢٦ ، وخزانة الأدب ٣١٦/٩ ، والجني الداني ٤٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٨١٦ ؛ والمقرب ٩٨/١ ، ومغني اللبيب ١٥٢ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، وجمع الهوامع ١٣٠/١ .

والجملة في محل نصب خبر «يكون»، واسمها مستتر فيها عائد على «الكرب»، و«قريب» نعت لـ «فرج». وفي نتيجة القواعد لابن أياز «يكون» تامة و«وراء» متعلق بها، ويجوز أن يكون «وراء» في الأصل صفة لـ «قريب» ثم قدم عليه فانتصب حالاً، فيتعلق بمحذوف، وفيه ضمير [١٤٣/١] وأجاز بعض المغاربة أن يكون حالاً من ضمير «قريب»، وفيه نظر، انتهى. ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف، ولا يجوز أن يكون «فرج» مرفوعاً بـ «يكون» لا على التمام، ولا على التقصان، لأن ذلك يخلي «يكون» من ضمير يعود على اسمها، وتقدم أن شرط خبر «عسى» أن يرفع الضمير أو السببي. (وقوله) وهو أمية بن أبي الصلت الثقفي: [٢٠٧] [من المنسرح]

٢١٨- (يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غَرَائِهَا يُؤَافِقُهَا) ف «يوافقها» بالفاء فالفاء من الموافقة خبر «يوشك»، وهو مجرد من «أن»، و«من فر» بمعنى: هرب، اسم «يوشك»، والمنية: الموت، والغرات بكسر الغين المعجمة، وتشديد الراء، جمع غرة، وهي الغفلة، والمعنى: أن من هرب من الموت في الحرب يوشك أن يوافقه الموت في بعض غفلاته.

(وكاد وكرب بالعكس)، فيكون الغالب في خبرهما التجرد من «أن»، لأنهما يدلان على شلة مقارنة الفعل ومدوامته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرهما أن يقترب بـ «أن» غالباً، ويقل اقترانه بـ «أن» نظراً إلى أصلهما، (فمن الغالب قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة/٧١]، وقول الشاعر)، وهو كلجة اليربوعي، وقيل رجل من طيء: [من الخفيف]

٢١٩- (كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَدُوبُ) حِينَ قَالَ الْوَشَاءُ هِنْدُ غَضُوبُ

٢١٨- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٤٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٧/٢، ٢٠٧، وشرح المفصل ١٢٦/٧، والعقد الفريد ١٨٧/٣، والكتاب ١٦١/٣، ونسب العرب ٣٢/٦ (بيس)، ١٨٨ (كأس)، والمقاصد النحوية ١٨٧/٢، ولعمران بن حطان في ديوانه ١٢٣، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخلص الشواهد ص ٣٢٣، والدرر ٢٦٣/١، ٢٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٣/١، وشرح ابن الناطم ١١٤، وشرح الأشموني ١٢٩/١، وشرح التسهيل ٣٩٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٧١، وشرح ابن عقيل ٣٣٣/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٨، والمقرب ٩٨/١، وجمع الهوامع ١٢٩/١، ١٣٠. ٢١٩- البيت للكلجة اليربوعي أو لرجل من طيء في الدرر ١٦٦/١، والمقاصد النحوية ١٨٩/٢ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٤/١، وتخلص الشواهد ص ٣٣٠، وشرح ابن الناطم ص ١١٢، وشرح الأشموني ١٣٠/١، وشرح التسهيل ٣٩٢/١، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٢، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٤، وجمع الهوامع ١٣٠/١.

فـ « يذوب » خبر « كرب » مجرد من « أن » ، و « القلب » اسمها ، والجوى : شدة الوجه ، والوشة جمع واش من وشى به إذا تم عليه ، وعضوب : فعول بمعنى فاعل ، كصبور ، يستوى فيه المذكر والمؤنث . والمعنى : كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجله وشوقه [١٤٣/ب] حين قال الواشون : محببتك هند غضوب عليك . (ومن القليل قوله) يرثي ميتاً : [من الخفيف]

٢٢٠- (كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ) إِذْ غَدَا حَشَوَ رِيْطَةً وَبُرُودَ

فـ « أن تفيض » خبر « كاد » ، وهو مقرون بـ « أن » ، وأوله فاء ، وثانيه ياء مشنة تحت ، وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ، ومشالة على لغة قيس ، قاله أبو زيد وأبو عبيدة . يقال : فاظ الميت يفيض فيظاً إذا قضى ، قاله أبو الفرج بن سهيل . و « غدا » بمعنى صار ، واسمه مستتر فيه ، يعود إلى ما عاد عليه ضمير « عليه » قبله ، وهو الميت المرثي ، و « حشو » خبر « غدا » ، والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة : الملاعة إذا كانت شقة واحدة ، والبرود بضم الموحدة جمع بُرد ، نوع من الثياب ، والمراد بهما : الكفن ، ويروى : مذ ثوى ، بالثلثة ، بمعنى : أقام . (وقوله) وهو أبو زيد الأسلمي : [من الطويل]

٢٢١- سَفَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا (وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَ)

فـ « أن تقطعا » خبر « كربت » وهو مقرون بـ « أن » ، وفيه رد على سيبويه حيث زعم أن خبر كرب لا يقترب بـ « أن » قاله الموضح في شرح الشواهد . وأصل « تقطع » تتقطع بتاءين ، حذفت إحداهما ، وسقى يتعلّى إلى اثنين ، أولهما الهاء المتصلة به ،

٢٢٠- البيت لأبي زيد الطائي في الاقتضاب ص ٦١٤ ، ونسبه الدسوقي في حاشيته على المغني ٢٨٧/٢ ، والأمير ١٨٣/٢ محمد بن مناذر ، وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٠٦ ، والاقتضاب ص ٣٠٧ ، وأوضح المسالك ٣١٥/١ ، وخزانة الأدب ٣٤٨/٩ ، وشرح الأشتوني ١٢٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٠/١ ، ولسان العرب ٢٣٤/٦ (نفس) ، ٤٥٤/٧ (فيظ) ، ومغني اللبيب ٦٦٢/٢ .

٢٢١- البيت لأبي زيد الأسلمي في تخلص الشواهد ٣٣٠ ، والدرر ٢٦٧/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٨١٥ ، والمقاصد النحوية ١٩٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/١ ، وشرح ابن الناظم ١١٣ ، وشرح الأشتوني ١٢٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٢/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٤ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٥٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٥/١ ، والكمال ص ٢٤٤ ، والمقرب ٩٩/١ ، وجمع الهوامع ١٣٠/١ .

وهي عائلة على العروق المذكورة في قوله قبل^(١) :

..... مَدَحْتُ عُرُوقًا

وسجلاً ، بفتح السين المهملة ، وسكون الجيم مفعوله الثاني ، وهو : الدلو المشغول بالماء ، والأحلام ، بلحاء المهملة : العقول . والظَّمَا ، بِالْمُشَاةِ : العطش . (ولم يذكر سيبويه في خبر « كرب » إلا التجرد من : أن^(٢)) . وفي نسخة : وهو مردود بالسماع . والحاصل أن خبر هذه الأفعال بالنسبة إلى اقترانه بـ « أن » ، وتجرده منها أربعة أرقام . ما يجب فيه الاقتران . هو : حرى واخلولق ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

١٦٦- وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتَّمَا بِأَنْ مُتَّصِلَا [١/١٤٤]

١٦٧- وَأَلْزَمُوا اخْلُولِقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى

وما يجب تجرده من « أن » وهو أفعال الشروع المشار إليها بقول الناظم :

١٦٨- وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

وما يجوز فيه الأمران ، والغالب الاقتران ، وعسى وأوشك وهو المشار إليه بقول الناظم أولاً :

١٦٥- وَكَوْنُهُ بَدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى تَزُرُ
وثانياً بقوله :

١٦٧- وَبَعْدَ أَوْشَكَ أَنْ نَزُرَا

وما يجوز فيه الأمران ، والغالب التجرد ، وهو : كاد وكرب ، وهو المشار إليه بقول الناظم أولاً :

١٦٥- فَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُكْسَا
ويقوله ثانياً :

١٦٨- وَمِثْلُ كَادٍ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا

(١) تمام البيت : (مدحت عروقاً للندى مصّت الثرى حديثاً فلم تهتم بأن تنزعزعا)

وهو له في الكامل ص ٢٤٣ .

(٢) في الكتاب ١٥٩/٣ : (وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن ، وكذلك كرب يفعل ، ومعناها واحد) .

(فصل ————— ل)

(وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع ، وهي :

كاد) وعينها واو ، وجاءت من باب : خاف يخاف ، ومن باب : قال يقول ، كدت بكسر الكاف ، كخفت ، وبضمها كقلت ، حكاها سيبويه . فعلى الأول مضارعها : يكاد ، كيخاف ، (نحو : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾) [النور / ٣٥] ، وعلى الثاني مضارعها : يكود ، كيقول ، حكاه ابن أفلح في منية الألباب . قال الموضح في الحواشي : فإن احتج على أنها يائية العين [٢٠٨] بقولهم : لا أفعله ولا كيداً ، قلنا : معارض بقولهم : ولا كوداً ، وجعل الواو أصلاً ، وسيلة إلى مجيء الياء للتخفيف ، انتهى . (وأوشك ، كقوله : [من المنسرح]

٢٢٢- يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ)

أنشده سيبويه^(١) ، وتقدم الكلام عليه قريباً . (وهو أكثر استعمالاً) من ماضيها ، حتى إن الأصمعي وأبا علي أنكر مجيء ماضيها^(٢) ، وهما محجوجان بما تقدم ، ولقلته يمثل أكثر النحويين لها بالمضارع . (وطفق ، حكى) أبو الحسن (الأخفش^(٣) : طَفَّقَ يَطْفُقُ) ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ، (كضرب يضرب ، وطفق يطفق) ، بالعكس ، (كعلم يعلم) ، وفرح يفرح ، (وجعل ، حكى الكسائي : إن البعير ليهرم حتى يجعل) ، بالرفع ، (إذا شرب الماء مَجَّهً) ، وفيه شذوذ وقوع الماضي خبراً كما تقدم توجيهه في : أرسل رسولاً ، وكرب يكرُب [١٤٤/ب] كنصر ينصر . قاله ابن أفلح في منية

٢٢٢- تقدم تمام البيت مع ترجمته برقم ٢١٨ .

(١) الكتاب ١٦١/٣ .

(٢) في الارتشاف ١١٩/٢ : (وأنكر الأصمعي « أوشك » ، وقد نقله الخليل وغيره ، وهو مسموع في كلامهم) .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٥١٥/٢ .

الألباب . وعسى أعسى ، حكاية ابن ظفر في شرح المقامات . وزعم غيره أنه يقال : عسى يعسو ، وعسى يعسي^(١) ، فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لاه ، قاله قريب الموضح في حاشيته على هذا الكتاب . واقتصر الناظم على اثنين منها ، فقال :

١٧٠- وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارَعًا لَأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ.....

(واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي : كاد ، قاله الناظم) في شرح الكافية^(٢) ،

(وأنشد عليه) قول كبير^(٣) ؛ بالباء الموحدة والتكبير ؛ ابن عبد الرحمن : [من الطويل]

٢٢٣- أُمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ (وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ)

ف « كائد » بصورة الياء المثناة تحت بعد الألف اسم فاعل من : كاد ، والأسى ،

بالقصر : الحزن ، والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم : اسم موضع ، ويقينا ، مفعول

مطلق ، ورهن بمعنى مرهون خبر « إن » ، (وكرب ، قاله جماعة ، وأنشدوا عليه) قول

عبد قيس بن خفاف : [من الكامل]

٢٢٤- (أَبْنَى إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِهِ) فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ

ف « كارب » اسم فاعل من : كرب الناقصة ، واسمه مستتر فيه ، وخبره محذوف .

(و « أوشتك ») ، وعليه اقتصر الناظم فقال :

١٧٠-..... وَزَادُوا مُوشِيَكَا.....

(١) في شرح ابن عقيل ٣٤٠/١ - ٣٤١ : (فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من « عسى » قالوا : عسى يعسي فهو عاس) .

(٢) شرح الكافية ٤٥٩/١ .

(٣) في حاشية الصبان ٢٦٥/١ : (إن تسميته كبير لا ينافيه قول الشارح بعد : « في شرح ديوان كثير »

أي بالثلاثة والتصغير ، لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادي ، لا لكونه في الديوان ، لكن نقل

شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة) .

٢٢٣- البيت لكثير عزة في شرح الشافية ١٤٥٩/١ ، والارتشاف ١٢٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣١٨/١ ،

وشرح ابن عقيل ٣٣٩/١ ، والمقاصد النحوية ١٩٨/٢ ، والهمع ١٢٩/١ ، وشرح الأشموني ١٣١/١ ،

وتخليص الشواهد ص ٣٣٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٤ ، والدرر ٢٦٥/١ .

٢٢٤- البيت لعبد قيس بن خفاف في الأصمعيات ص ٢٢٩ ، والحامسة الشجرية ٤٦٩/١ ، وسمط اللآلي

ص ٩٣٧ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٥٥ ، وشرح شواهد المغني ٢٧١/١ ، ولسان العرب

٧١٢/١ (كرب) ، والمقاصد النحوية ٢٠٢/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١١٤ ، ولعبد الله بن خفاف في

تخليص الشواهد ص ٣٣٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٣٢٨ ، وشرح

الأشموني ١٣١/١ .

(كقوله) وهو كبير بن عبد الرحمن : [من الوافر]

٢٢٥- (فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا) وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي

ف «موشك» اسم فاعل أوشك، و «تعدو» مضارع عدا : إذا جاوز، و«غاضرة» بغين فصاد معجمتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز، و«العوادي» بالعين المهملة : عوائق الدهر فاعل «تعدو»، (والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل، وهو) اسم (للفاعل غير جار على الفعل)، لأن فعله كابد [١/١٤٥] وقياس اسم فاعله الجاري عليه «مكابد»، «كابد» (وبهذا جزم^(١) يعقوب) بن السكيت (في شرح ديوان كثير) عزة، فلا دليل للنظام فيه، وقد ثبت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم أخيراً فقال في شرح الشواهد الكبرى : والظاهر ما أنشده الناظم، وقد كنت أقمت مدة على مخالفته، وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة، ثم اتضح لي أن الحق معه انتهى.

(و) الصواب (أن «كاربا» في البيت الثاني اسم فاعل «كرب» التامة، في نحو قولهم : «كرب الشتاء» : إذا قرب، وبهذا جزم الجوهري) في الصحاح^(٢)، وأصله : كارب يومه، برفع يوم، أي : قريب. وفي كرب استعمالان : ناقصة، وتامة، والتامة قاصرة ومتعدية، فالقاصرة نحو : كرب الشتاء، وقولهم : كل دان قريب فهو كارب، والمتعدية نحو : كربت القيد إذا ضيقته على المقيد.

(واستعمل مصدرًا لاثنين وهما : طفق وكاد، حكى الأخفش : طفوقًا) كقعودًا (عمن قال : طَفَّقَ بالفتح^(٣)) فإن قياسه الفعول، (﴿وَطَفَّقَا﴾) [الأعراف/٢٢] بفتحتين^(٤)، كَفَرَحًا، (عمن قال : طَفَّقَ، بالكسر^(٥))، فإنَّ قياسه الفعل بفتحتين (وقالوا : كاد كودًا)، كقال قولاً، (ومكادًا) كمقالًا، (ومكادة) كمقالَّة، كيدًا بقلب الواو ياء، وفي حواشي سنن أبي داود للمنذري حكاية إيشاك، مصدر «أوشك»، قاله الموضح في الحواشي.

٢٢٥- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٢٠، والارتشاف ١٢٦/٢، والدرر ٢٦٤/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٣، والمقاصد النحوية ٢٠٥/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢١/١، وتخليص الشواهد ص ٣٣٦، وشرح الأشموني ١٣١/١، وجمع الهوامع ١٢٩/١، وشرح الكافية الشافية ٤٦٠/١.

(١) سقطت من «ب».

(٢) الصحاح ٢١١/١ (كرب).

(٣) في المساعد ٢٩٢/١ : (قال الأخفش : وبعضهم يقول طفق بالفتح، يَطْفِقُ طفوقًا).

(٤) في معاني القرآن للأخفش ٥١٤/٢ : (قال : طَفَّقَا، وقال بعضهم : طَفَّقَ، وهذه قراءة أبي السمال).

(فصل ل)

(وتختص عسى واخلولق وأوشك) من بين أفعال هذا الباب (مجواز
إسنادهن [٢٠٩] إلى « أَنْ يَفْعَلَ ») حال كون « أَنْ يَفْعَلَ » (مستغنى به عن الخبر) ،
فتكون تامة ، وهذا معنى قول الناظم :

١٧١ — بَعْدَ عَسَى اِخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ غَنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

(نحو : « وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا [١٤٥/ب] شَيْئًا) وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا
شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ » [البقرة/٢١٦]) وينبني على هذا الأصل فرعان . أحدهما : أنه إذا
تقدم على إحداهِنَّ اسم هو المسند إليه (الفعل (في المعنى ، وتأخر عنها « أَنْ » والفعل ،
نحو : زيد عسى أَنْ يقومَ ، جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها ،
(فتكون) « عسى » (مسندة إلى « أَنْ » والفعل مستغنى بهما عن الخبر) ، فتكون تامة ،
وهذه لغة أهل الحجاز ، (وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير) العائد إلى الاسم المتقدم
عليها ، فيكون الضمير اسمها ، (وتكون « أَنْ » والفعل في موضع نصب على الخبر) ،
فتكون ناقصة ، وهذه لغة بني تميم ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٧٢ — وَجَرَدَنَّ عَسَى أَوْ أَرَفَعَ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَ

(ويظهر أثر) هذين (التقديرين) في حال (التأنيث والتثنية والجمع) المذكر
والمؤنث ، (فتقول على تقدير الإضمار) في « عسى » : (هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ) ،
فـ « هند » مبتدأ ، و« عسى » فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، واسمها ضميرٌ مستترٌ فيها يعود على
« هند » ، و« أَنْ تُفْلِحَ » في موضع نصبٍ على أنه خبر « عسى » ، و« عسى » ومعمولاها
في موضع رفعٍ على أنه خبر المبتدأ ، (والزيدان عَسَيَا أَنْ يَقُومَا) ، فـ « الزيدان » مبتدأ ،
و« عسى » فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، والألف المتصلة بها اسمها ، و« أَنْ يَقُومَا » خبرها ، وجملة
« عسى » ومعمولاها خبر المبتدأ (والزيدون عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا) كذلك ، (والهندات
عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ) كذلك ، (وتقول على تقدير الخلو من المضمَر) في « عسى » : هند

(عسى) أن تفلح، والزيدان عسى أن يقوموا، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن، فتقدر عسى خالية من الضمير [أ/١٤٦] (في) الأمثلة (الجميع)، وهي تامة. وأن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها، وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها، (و) الخلو من الضمير (هو الأفصح)، وبه جاء التنزيل، (قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾) [الحجرات ١١]. (و) الفرع (الثاني أنه إذا ولي إحداهن أن والفعل، وتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى، نحو عسى أن يقوم زيد، جاز) الوجهان السابقان فيما إذا تقدم المسند إليه في المعنى، وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرًا لا غيره وجاز أيضًا وجهان آخران، أحدهما: أنه يجوز (في ذلك الفعل) المقرون بـ «أن» (أن يقدر خاليًا من الضمير) العائد إلى الاسم المتأخر، (فيكون) الفعل (مسندًا إلى ذلك الاسم) المتأخر، (و) تكون «عسى» مسندة إلى «أن»، والفعل مستغنى بهما عن الخبر، فتكون تامة.

(و) الثاني: أنه يجوز (أن يقدر) ذلك الفعل (متحتمًا لضمير ذلك الاسم) المتأخر، (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعًا بـ «عسى»، وتكون «أن» والفعل في موضع نصب على الخبرية) لـ «عسى» مقدمًا على اسمها، فتكون ناقصة.

(ومنع الشلوين هذا الوجه) الثاني (لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر^(١)، وأجازه) أبو العباس (المبرد^(٢)، و) أبو سعيد (السيرافي، و) أبو علي (الفارسي^(٣)، ويظهر أثر الاحتمالين أيضًا في) حال (التأنيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث، (فتقول على وجه الإضمار) في الفعل المقرون بأن: (عسى أن يقوموا أخوأك)، فـ «أخوأك» اسم «عسى» مؤخر، و«أن يقوموا» في موضع نصب خبر «عسى» متقدم على اسمها (وعسى أن يقوموا إخوتك)، فـ «إخوتك» اسم «عسى»، و«أن يقوموا» خبرها، (و: عسى أن يقمن نسوتك)، فـ «نسوتك»، اسم «عسى»، و«أن يقمن» خبرها، (و: عسى أن تطلع الشمس، بالتأنيث، لا غير) فـ «الشمس» اسم «عسى»، و«أن تطلع» خبرها، وإنما وجب تأنيث الفعل لأنه إذا

(١) في شرح ابن عقيل ٣٤١/١: (ذهب الأستاذ أبو علي الشلوين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعًا بالفعل الذي بعد «أن»، فـ «أن» وما بعدها فاعل لـ «عسى» وهي تامة ولا خير لها).

(٢) المقتضب ٧٠/٣.

(٣) شرح ابن عقيل ٣٤٢/١.

أسند إلى ضمير متصل وجب تأنيثه لثلاثا يلتبس بالإسناد إلى الظاهر، كما سيجيء في باب الفاعل. [٢١٠]

(و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم الإضمار في الفعل: عَسَى أَنْ يَقُومَ أَخَوَاكَ، وَعَسَى أَنْ يَقُومَ إِخْوَتُكَ، وَعَسَى أَنْ تَقُومَ نِسْوَتُكَ، وعسى أن تطلعَ الشمسُ، فالاسم المتأخر في هذه الأمثلة فاعل «يقوم»، و«تطلع» مسننة إلى «أن»، والفعل مستغنى بهما عن الخبر، ففي الأمثلة الثلاثة، الأول (توحد «يقوم»)، لأنه مسند إلى الظاهر، وسيأتي أن الأفصح توحيد، (و) في المثال الأخير (تؤنث «تطلع» أو تذكره)، لأنه أسند إلى ظاهر مجازي التأنيث، وسيأتي أنه يجوز تذكره وتأنيثه، لا يقال إذا تأخر المسند إليه في المعنى يكون مطلوباً لكل من الفعلين فلا يتأتى فيه ما تقدم لأننا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة، لأن أحد الفعلين جامد، وسيأتي أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره.

(مسألة :

يجوز كسر سين (عسى) في لغة من قال: هو عسّ بكذا، مثل: شجّ، من شجى، (خلاقاً لأبي عبيدة) في منعه الكسر، (وليس ذلك) الجواز (مطلقاً)، سواء أسندته إلى ظاهر أو مضمر، (خلاقاً للفارسي) في إجازته الكسر مطلقاً^(١)، فيجيز: عَسَى زَيْدٌ، بكسر السين، كرضي زيد، (بل يتقيد بأن يسند إلى) ضمير يسكن معه آخر الفعل، فيشمل ما إذا كان مسنداً إلى (التاء أو النون أو نا، نحو:) عسيت [١/١٤٧] بالحركات الثلاث في التاء، وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا، بفتح السين وكسرها في الجميع^(٢)، وبهما قرئ في السبع، قال الله تعالى: ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ [البقرة/٢٤٦]، ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [محمد/٢٢]، قرأهما نافع بالكسر لمناسبة الباء^(٣)، وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس، وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر، بخلاف الكسر، ولأنه اللغة الشائعة، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: ١٧٣- وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَأَنْتَقَا الْفَتْحِ زُكْنَ

(١) انظر الحجة ٣٥٠/٢.

(٢) انظر الارتشاف ١٢٤/٢.

(٣) وقرأها كذلك: الحسن وطلحة، انظر البحر المحيط ٢٥٥/٢.

(هذا باب الأحرف الثمانية)

عَبَّرَ بالأحرف نظرًا إلى أن هذا العدد للقلة ، وبالثمانية لإدخال « أن » المفتوحة ، و« عسى » ، و« لا » التبرئة ، وعَبَّرَ سيبويه^(١) بالحروف الخمسة لأن المفتوحة فرُع المكسورة عنه ، (الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصب المبتدأ) اتفاقًا ، بشرط أن يكون مذكورًا غير واجب الابتداء ، أو التصدير ، (ويسمى اسمًا ، وترفعُ خبرُهُ) ، على الأصح عند البصريين^(٢) ، بشرط أن لا يكون طلبيًا ، (ويسمى خبرها) ، فلو كان محذوفًا ، نحو : الحَمْدُ لله الحميدُ ، برفع « الحميد » على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو واجب الابتداء كائين ، أو واجب التصدير غير ضمير الشأن ، كـ « أي » و« كم » ، لَمْ تنصبْ هذه الأحرفُ ، ولو كان الخبر طلبيًا ، نحو : زَيْدٌ اضْرِبْهُ ، وأَيْنَ زَيْدٌ ، لم ترفعه هذه الأحرف ، إِلَّا أنْ يكونَ الاستفهام جوابًا ، حُكِيَ مِنْ كَلَامِهِمْ : أنْ أَيْنَ المَاءَ والعشْبَ ، جوابًا لَمَنْ قال : أنْ في موضع كذا الماء والعشب ، قاله أبو حيان^(٣) .

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر ، وإنما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخولهن [٢١١] ، وهو المبتدأ ، ولكل من الفريقين حجة . فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبهًا بـ « كان » الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملهن عملها معكوسًا ، ليكون المبتدأ [١٤٧ ب] والخبرُ معهن كـمفعول قُدِّمَ ، وفَاعِلٌ أُخِّرَ ، تنبيهًا على الفرعية . وحجة الكوفيين أنه لا يجوز : إنْ قَائِمٌ زَيْدًا ، ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها . وينبغي على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر ، وسيأتي .

(١) الكتاب ١٣١/٢ .

(٢) الإنصاف ١٧٦/١ .

(٣) الإنصاف ١٧٦/١ ، المسألة رقم ٢٢ .

فالحرف (الأول والثلثي « إِنْ ») المكسورة ، (و « أَنْ ») المفتوحة ، (وهما لتوكيد النسبة) بين الجزأين ، (ونفي الشك عنها ، و) نفي (الإنكار لها) ، بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها ، والإنكار لها ، فإن كان المخاطب عالماً بالنسبة ، فهما مجرد توكيد النسبة ، وإذا كان متردداً فيها ، فهما لنفي الشك عنها وإن كان منكراً لها ، فهما لنفي الإنكار لها ، فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ، ولنفي الإنكار واجب ، ولغيرهما لا .

(و) الحرف (الثالث : « لَكِنْ ») ، وهو للاستدراك) ، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق ، (والتوكيد) ، قاله جماعة ، منهم صاحب البسيط .

(فالأول :) وهو الاستدراك ، كقولك : (زيدٌ شجاعٌ) ، فيوهم ذلك أنه كريم ، لأن من شيمة الشجاع الكرم ، فتقول : (لكنّه بخيل) ، وتقول : ما زيدٌ شجاعٌ ، فيوهم أنّه ليس بكريم ، فتقول : لكنّه كريم ، ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ، ثم لا يخلو ما بعدها ، إمّا أن يكون [٢١٢] نقيضاً لما قبلها ، نحو : هذا متحرك ، لكن هذا ساكن ، أو ضدّاً له ، نحو : ما هذا أسودٌ ، لكنه أبيضٌ ، أو خلافاً له ، نحو : ما قام زيدٌ لكنّ عمرًا يشربُ ، أو مثلاً له ، نحو : ما زيدٌ قائمٌ لكنّ عمرًا قائمٌ . فالأول والثاني جائزان باتفاق ، والثالث جائز على الأصح ، والرابع ممتنع بالاتفاق ، قاله أبو حيان في النكت الحسن (١) .

(والثاني) وهو التوكيد ، (نحو) قولك : (لو جاءني) زيدًا [١٤٨] زيدٌ أكرمته ، فهذا يدل على امتناع الحجيء ، لأن « لو » إذا أدخلت على مُبْتَدَأٍ نَفَتْهُ ، فإذا أردت توكيده ، قلت : (لكنه لم يجيء) ، فَأَكَّدْتَ بـ « لكن » ما أفادته « لو » من الامتناع بـ « لكن » . وهي بسيطة على الأصح . وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من « لا » و « أن » ، والكاف زائدة بينهما لا للتنبيه ، وحذفت الهمزة تخفيفاً .

(و) الحرف (الرابع « كَأَنَّ ») ، بتشديد النون ، (وهو للتشبيه المؤكد) ، بفتح الكاف ، نعت للتشبيه ، نحو : كأنّ زيداً أسدٌ ، أو حمارٌ ، مما الخبرُ فيه أرفعُ مِنَ الاسم أو أخفضُ منه ، ففيه تشبيه مؤكد بـ « كأن » ، (لأنه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه ، (و « أَنْ ») المفيدة للتوكيد ، والأصل : إنّ زيداً كالأسدِ ، أو كالحمار ، فَقُدِّمَتِ الكاف على « أَنْ » ليدلّ أول الكلام على التشبيه من أول وهلة ، وَفُتِحَتِ همزة « أَنْ » وصاروا كلمة واحدة ، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء ، وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الأصح .

و«كأن» ملازمة للتشبيه، ولا تكون للتحقيق، خلافاً للكوفيين^(١)، ولا حجة لهم في قوله: [من الوافر]

٢٢٦- فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مَقْشَعَرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ
لأنه محمول على التشبيه، فإنَّ الأرضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ حَقِيقَةً، بَلْ هُوَ فِيهَا مَدْفُونٌ، وَلَا لِلظَّنِّ فِيمَا إِذَا كَانَ خَبَرُهَا فَعَلًا أَوْ ظَرْفًا، أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَةِ أَسْمَائِهَا، نَحْوُ: كَأَنَّ زَيْدًا قَعَدَ، أَوْ يَقَعْدُ، أَوْ فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدَكَ، أَوْ قَاعَدُ، خِلَافًا لِابْنِ السِّيدِ^(٢)، وَلَا لِلتَّقْرِيبِ، نَحْوُ: كَأَنَّكَ بِالْدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، خِلَافًا لِأَبِي الْحُسَيْنِ الْأَنْصَارِيِّ، وَلَا لِلنَّفْيِ، نَحْوُ: كَأَنَّكَ دَالٌّ عَلَيْهَا، أَيْ: مَا أَنْتَ دَالٌّ عَلَيْهَا، خِلَافًا لِلْفَارْسِيِّ.

(و) الحرف (الخامس): «ليت»، وهي للتمني وهو [١٤٨/ب] طلبُ ما لَا طَمَعَ فِيهِ، أَوْ مَا فِيهِ عَسَرٌ. فالأول (نحو) قول الطاعن في السن: (ليت الشباب عائدٌ)، فإنَّ عودَ الشباب لَا طَمَعَ فِيهِ، لاسْتِحَالَتِهِ عَادَةً. (و) الثاني نحو (قول منقطع الرجاء) مِنْ مَالٍ يَحْتَجُّ بِهِ: (ليت لي مالا فأحج منه)، فإنَّ حصولَ المالِ ممكن، ولكن فيه عسر ويمتنع: ليت غدا يجيء، فإنَّ غدا واجبُ الجيء. والحاصل أن التمني [٢١٣] يكون في الممتنع والممكن، ولا يكون في الواجب.

(و) الحرف (السادس): «لعل»، وهي للتوقع، وعبر عنه قومٌ بالترجي (في الشيء) (المحجوب، نحو: (لعل الحبيب قادمٌ، ومنه عند البصريين: (لعلَّ الله يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)) [الطلاق / ١]، (والإشفاق في) الشيء (المكروه، نحو: (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ)) [الكهف / ٦]، أَيْ: قَاتَلُ نَفْسِكَ، والمعنى: أَشْفَقَ عَلَى نَفْسِكَ أَنْ تَقْتُلَهَا حَسْرَةً عَلَى مَا فَاتَكَ مِنْ إِسْلَامِ قَوْمِكَ، قَالَهُ فِي الْكَشَافِ^(٣).

فَتَوَقَّعَ الْخُبُوبُ يُسَمَّى تَرْجِيًّا، وَتَوَقَّعَ الْمَكْرُوهُ يُسَمَّى إِشْفَاقًا، وَلَا يُمَكِّنُ التَّوَقُّعُ إِلَّا فِي الْمُمْكِنِ، وَأَمَّا قَوْلُ فِرْعَوْنَ: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ) * أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ [غافر/ ٣٦-٣٧]

(١) في الارتشاف ١٢٩/٢: (زعم الكوفيون والزرجاني أن «كأن» تكون للتحقيق).

٢٢٦- البيت للحارث بن خالد في ديوانه ص ٩٣، والاشتقاق ص ١٠١، ١٤٧، وبلا نسبة في الجني الداني ص ٥٧١، وجواهر الأدب ص ٩٣، والدرر ٢٨٠/١، وشرح شواهد المغني ٥١٥/٢، ولسان العرب ٤٦١/١٢ (قثم)، ومغني اللبيب ١٩٢/١، وجمع الهوامع ١٣٣/١.

(٢) في الارتشاف ١٢٩/٢: (وزعم الكوفيون والزرجاني وتبعهم ابن الطراوة وابن السيد أنه إذا كان الخبر صفة أو فعلاً أو جملة أو ظرفاً كانت «كأن» للشك، نحو: ظننت وتوهمت).

(٣) الكشف ٤٧٣/٢.

فجهل منه ، أو إفك^(١) ، قاله في المغني :

والإشفاق لغة الخوف ، يقال : أشفقت عليه بمعنى : خفت عليه ، وأشفقت منه بمعنى : خفت منه وحذرت . (قال الأخفش) والكسائي : (و) تأتي « لعل » (للتعليل ، نحو) ما قال الأخفش : يقول الرجل لصاحبه : (أفرغ عمَلَك لعلنا نتغذى) ، واعمل عمَلَك لعلك تأخذ أجرك ، أي : لتتغنى ولتأخذ^(٢) ، انتهى .

(ومنه) ، أي : من التعليل : (﴿ لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ ﴾) [طه / ٤٤] ، أي : ليتذكر .

قال في المغني^(٣) : وَمَنْ لَمْ يُثْبِتْ ذَلِكَ يَحْمِلْهُ عَلَى الرَّجَاءِ ، ويصرفه للمخاطبين ، أي اذهبوا على رجائكما ، انتهى . [١٤٩ /]

(قال الكوفيون^(٤)) : وتأتي « لعل » (للاستفهام) . قال في المغني^(٥) : ولهذا علّق

بها الفعل ، (نحو) : (﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾) [الطلاق / ١] ، (﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يَزَكِّي ﴾) [عبس / ٣] انتهى .

وعلى هذا فالتقدير : لا تدري أالله يحدث بعد ذلك أمراً ، وما يدريك أيزكي ، والمعنى : لا تدري جواب أالله يحدث ، وما يدريك جواب أيزكي ، قاله قريب الموضح في حاشيته . وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون .

(وَعَقِيلٌ) بالتصغير (تميز جر اسمها ، وكسر لامها الأخيرة) ، وحذف لامها

الأولى وإثباتها ، قال شاعرهم : [من الطويل]

لعل أبي المغوار منك قريب ٢٢٧

وظاهر كلامه هنا أنها في حال الجر عاملة عمل « إن » وأن اسمها في موضع نصب ، وخالف ذلك في المغني^(٦) ، فقال ما نصّه : واعلم أن مجرور « لعل » في موضع رفع بالابتداء لتنزيل « لعل » منزلة الجار الزائد ، نحو : بحسبك درهم ، بجمع ما بينهما من عدم التعلق بعامل ، وقوله « قريب » خبر ذلك المبتدأ انتهى .

(١) مغني اللبيب ص ٣٧٩ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٦٣١/٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ٣٧٩ .

(٤) الارتشاف ١٣٠/٢ ، ومغني اللبيب ص ٣٧٩ .

(٥) مغني اللبيب ص ٣٧٩ .

٢٢٧ - تقدم تخريج البيت برقم ١٣٥ .

(٦) مغني اللبيب ص ٣٧٧ .

(و) الحرف (السَّابِع « عسى » في لغية) بالتصغير ، (وهو بمعنى : لعل) في الترجي والإشفاق ، فَحُمِلَتْ في العمل عليها ، كما حُمِلَتْ « لعل » على « عسى » في إدخال أن في خبرها ، كالحديث ^(١) : « لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضِ » . (وشرط اسمها أن يكون ضميراً) لغائب أو متكلم أو مخاطب ، (كقولـه) وهو صخر بن الجعد الخضري وكان ترجى أن محبوبته يصيبها مرض ، ليكون ذلك وسيلة إلى عيادته إياها : [من الطويل]

٢٢٨- فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَأَتَيْ نَحْوَهَا فَأَعُوذَهَا

فالهاء المتصلة بـ « عسى » اسمُ ، و « نار كأس » خبره . (وقولُه) هو عمران بن حطان الخارجي ، وكان سنياً فتزوج امرأة من الخوارج ، فقيل له فيها ، فقال : أردُّها عن مذهبها ، فَعَلَّيْتُ هي عليه [١٤٩/ب] وأصلته عن مذهب أهل السنة : [من الوافر]

٢٢٩- وَلِي نَفْسٌ تَنَازَعْنِي إِذَا مَا (أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي)
فيا المتكلم اسم « عسى » ، وخبره محذوف ، وقول آخر : [من الرجز]

٢٣٠- يَا أَبْتَاعَ عِلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

(١) أخرجه البخاري في كتاب المظالم برقم ٢٥٣٤ .

٢٢٨- البيت لصخر بن جعد الخضري في الدرر اللوامع ٢٧٨/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٦ ، والمقاصد النحوية ٢٢٧/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢٩/١ ، والجنى الداني ص ٤٦٩ ، وخزانة الأدب ٣٥٠/٥ ، ومغني اللبيب ص ١٥٣ ، وجمع الهوامع ١٣٢/١ .

٢٢٩- البيت لعمران بن حطان في الارتشاف ١٢٥/٢ ، وتذكرة النحاة ٤٤٠ ، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥ ، ٣٤٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٤/١ ، وشرح المفصل ١٢٠/٣ ، ١٢٣/٧ ، والكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٠/١ ، وتذكرة النحاة ص ٤٩٥ ، والجنى الداني ص ٤٦٦ ، والخزانة ٣٦٣/٥ ، والخصائص ٥/٣ ، ورصف المباني ص ٢٤٩ ، وشرح المفصل ١٠/٣ ، ١١٨ ، والمقتضب ٧٢/٣ ، والمقرب ١٠١/١ ، وشرح التسهيل ٣٩٧/١ .

٢٣٠- الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، وخزانة الأدب ٣٦٢/٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٣/١ ، وشرح المفصل ١٢٣/٧ ، ٩٠/٢ ، والكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٢/٤ ، وللعجاج في ملحقات ديوانه ٣١٠/٢ ، وتذيد اللغة ١٠٦/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٦/١ ، والإنصاف ٢٢٢/١ ، والجنى الداني ص ٤٤٦ ، ٤٧٠ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والدرر ٢٧٧/١ ، ورصف المباني ص ٢٩ ، ٢٤٩ ، ٣٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٦/١ ، ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، وشرح الأشتوي ١٣٣/١ ، ٤٥٨/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، ١١٨/٣ ، ١٢٠ ، ٨٧/٨ ، ٣٣/٩ ، واللامات ص ١٣٥ ، ولسان العرب ٣٤٩/١٤ (روي) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٣٠ ، والمقتضب ٧١/٣ ، ومغني اللبيب ١٥١/١ ، ٦٩٩/٢ ، وجمع الهوامع ١٣٢/١ ، وتاج العروس (الباء) .

فالكاف اسْمُهُ ، وخبره مَحذُوفٌ . وما ذكره الْمُوضِح من أَنَّ الضمير الْمُتَّصِل بـ « عسى » هو اسمه وهو في موضع نصبٍ ، وما بعده خبره هو [٢١٤] مذهب سيويه^(١) .
 وذهب المبرد^(٢) والفارسي^(٣) إلى أَنَّ الضمير خبر « عسى » مقدّمًا ، وما بعده اسمها مؤخرًا .
 وَرَدَّ قَوْلُهُمَا بِأَمْرَيْنِ :

أحدهما : أدأوه إلى كون خبر « عسى » اسمًا مفردًا ، وهو ضرورة ، أو شأْدٌ جدًّا .
 والثاني : إِنَّ مَنْ قَالَ « أو عساها » فقط ، اقتصرَ على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ، ولا نظيرَ لذلك ، ولا يرد هذا على سيويه لأنه يرى أَنَّ « عسى » الذي ينصبُ الاسمَ حرفٌ ، فهو نظير : إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا^(٤) .
 وذهب الأخفش إلى أَنَّ الضمير المنصوب في موضع رفعٍ على أَنَّهُ اسمها ، وما بعده خبرها ، وأَنَّهُ وُضِعَ المنصوبُ موضعَ المرفوع .
 وَيُرْتَبِ : [من الطويل]

٢٣١- فَقُلْتُ عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ

 برفع « نار » ، (وهو) أي « عسى » (حينئذ) ، أي : حينَ إِذْ نصبَ الاسمَ ، ورفعَ الخبرَ (حرفٌ) كـ « لعل » لثَلَا يُلْزَمُ حُلُّ الفعلِ على الحرفِ ، (وفاقًا للسيرافي) ، بكسر السين ، (ونقلته) ، أي : نقل السيرافي القول بحرفيته (عَنْ سيويه^(٥)) ، خلافًا للجُمهورِ في إطلاقِ القول بفعليته) ، سواء أكانَ بمعنى « لعل » أم لا . (و) خلافًا (لابن السراج^(٦)) وثعلب (في إطلاقِ القول بحرفيته) .

والحاصل في « عسى » ثلاثة أقوال . فَعِلٌ مُطْلَقًا ، حَرْفٌ مُطْلَقًا . التفصيل .
 إِنَّ عَمَلَ عَمَلٍ « لعل » فحرفٌ ، وإلا ففعلٌ . ومحل الخلاف في « عسى » الجاملة . أمَّا « عسى » المتصرفة فإنها فعلٌ باتِّفاق [١/١٥٠] ومعناها اشتدَّ ، قال علي : [من الكامل]

(١) الكتاب ٣٧٤/٢ - ٣٧٥ .

(٢) المقتضب ٧١/٣ .

(٣) الجنى الداني ص ٤٧٠ .

(٤) الكتاب ١٤١/٢ .

٢٣١- تقدم تخريج البيت برقم ٢٢٨ .

(٥) الكتاب ٣٧٥/٢ .

(٦) الأصول ٢٢٩/١ .

٢٣٢- لَوْلَا الْحَيَاءُ وَأَنَّ رَأْسِي قَدْ عَسَى فِيهِ الْمَشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ الْقَاسِمِ
أي: قَدْ اشْتَدَّ.

(و) الحرف (الثامن «لا» النافية للجنس، وستأتي) في بابٍ معقودٍ لَهَا بعدَ هذا.
(و) هذه الأحرف الثمانية (لا يتقدّم خبرُهنَّ) عليهنَّ (مطلقاً)، مِنْ غيرِ
استثناءٍ، وَلَوْ كَانَ ظَرْفًا، أَوْ جَارًا وَجَرَوْرًا لعدمِ تصرفهنَّ. (ولا يتوسطُ) خبرُهنَّ بينهنَّ
وبينَ أسمائهنَّ لَأَنَّ التَّوَسُّطَ يَذْهَبُ صُورَةً مَا أَرَادَ: مِنْ تَقْدِيمِ الْمَنْصُوبِ، وَتَأْخِيرِ الْمَرْفُوعِ،
وَمِنْ عَادَتِهِمْ أَنَّهُمْ إِذَا تَرَكَوْا شَيْئًا لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ، قَالَ: [من الطويل]

٢٣٣- إِذَا انصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ بَوَاحٍ آخِرَ الدَّهْرِ تُقْبَلُ
(إِلَّا إِنْ كَانَ الْحَرْفُ) الْعَامِلُ (غَيْرَ: عَسَى، وَ: لَا)، لِأَنَّ شَرْطَ عَمَلِهِمَا
اتِّصَالَ اسْمِهِمَا بِهِمَا، (و) إِلَّا إِنْ كَانَ (الْخَبَرُ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا)، فَيَجُوزُ تَوَسُّطُهُ، فَالظَرْفُ
(نَحْوُ: ﴿إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾) [المزمل/١٢]، فَ «لَدَيْنَا» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ «أَنْكَالًا» اسْمُهَا
مُؤَخَّرٌ، وَالْمَجْرُورُ، نَحْوُ: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾ [آل عمران/١٣]، فَالْمَجْرُورُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ،
وَ «عِبْرَةٌ» اسْمُهَا مُؤَخَّرٌ، وَقَدْ يَجِبُ التَّوَسُّطُ، نَحْوُ: إِنَّ عِنْدَ هِنْدَ عَبْدَهَا، وَإِنَّ فِي الدَّارِ مَالَكَهَا،
وَاعْتَفَرُوا التَّوَسُّطَ بِالظَرْفِ وَالْمَجْرُورِ فِيهِمَا لِكَثْرَتِهِمَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَجْوِيزِهِمُ التَّوَسُّطَ
تَجْوِيزُهُمُ التَّقَدُّمَ عَلَى هَذِهِ الْأَحْرَفِ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَجْوِيزِ الْأَسْهَلِ تَجْوِيزَ غَيْرِهِ، بِخِلَافِ
الْعَكْسِ، وَإِلَى جَوَازِ التَّوَسُّطِ بِالظَرْفِ وَعَدِيلِهِ أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ:

١٧٦- وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلِّتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَازِي
وَلَا يَلِي هَذِهِ الْأَحْرَفَ مَعْمُولُ خَبَرِهَا، إِلَّا إِنْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا، وَيَجُوزُ تَوَسُّطُهُ
بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ مُطْلَقًا.

٢٣٢- البيت لعدي بن الرقاع في ديوانه ص ٩٩، والأغاني ٣/٣٧٤، ٩/٣٠٤، ٣٠٧، وأما المرتضى
٥١١/١، وسمط اللآلي ص ٥٢١، وشرح شواهد المغني ١/٤٩٢، والشعر والشعراء ٢/٦٢٤، ولسان
العرب ١٠٠/١٢ (جسم)، ٢٨/١٥ (عتا)، ومعجم البلدان ٢/٩٤ (جاسم)، ومغني اللبيب
١٧٣/١، وبلا نسبة في اللامات ص ١٢٩.

٢٣٣- لم أجد البيت في مصادر أخرى.

(فصل ل)

(تتعين « إن » المكسورة) وهي الأصل عند الجمهور ، (حيث لا يجوز [ب/١٥٠] أَنْ يَسُدَّ الْمَصْدَرُ مَسْدَهَا وَمَسْدَ مَعْمُولِيهَا ، و) تتعين (أَنْ : المفتوحة) ، وهي الفرع ^(١) ، (حيث يجب ذلك) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٧٧- وَهَمْزٌ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدٌ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْثَرُ

(ويجوزان) بألف التثنية ، أي : ويجوز « إن » المكسورة والمفتوحة (إن صح

الاعتباران) [٢١٥] وهما سدُّ المصدر مسدها ، ومسد معموليها ، وعلمه .

(فالأول) وهو تعين « إن » المكسورة في مواضع (عشرة) ، لا يجوز فيها أَنْ

يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، (وهي أَنْ تقع في الابتداء) حقيقة ، (نحو : ﴿ إِنَّا

أَنْزَلْنَاهُ ﴾) [الدخان/٣، القدر/١] إذ لو فُتحت لصارت مبتدأ بلا خبر ، لأن المفتوحة في تأويل

مفرد ، والمفرد لا يستقل به الكلام ، و« في ليلة » متعلق بـ « أنزلنا » لا بالاستقرار . أو

حكماً ، (ومنه) ، أي : من الابتداء الحكمي : (﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﴾) [يونس/٦٢] لأنَّ

« إن » الواقعة بعد « ألا » الاستفلاحية واقعة في الابتداء حكماً . (أو) تقع (تالية

لـ « حيث » ، نحو : جلست حيث إنَّ زيداً جالس) ، أو لـ « إذ » ، كـ : جئتكَ إذْ إنَّ

زيداً أمير ، لأنَّ « حيث وإذ » لا يضافان إلّا إلى الجمل ، وفتح « إن » يؤدي إلى إضافتها إلى

المفرد . (أو) تالية (لموصول) اسمي ، أو حرفي ، (نحو : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مِمَّا

إِنْ مَفَاتِحُهُ لِنُوءٍ ﴾) [القصص/٧٦] فـ « ما » موصول اسمي ، ووجب كسر « إن » بعدها

لوقوعها في صدر الصلة ، وصلة الموصول غير « أل » يجب أن تكون جملة ، (بخلاف

الواقعة في حشو الصلة نحو : جاء الذي عندي أنه فاضل) ، فإنه يجب فتحها فإنها مع

(١) في مع الهوامع ١/١٣٨ : (قال قوم : المفتوحة أصل المكسورة ، وقال آخرون : كل واحدة أصل برأسها) .

معموليتها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله ، والمبتدأ وخبره صلة « الذي » ، وإنما وجب كسرها في نحو : أعجبنى [١٥١/أ] الذي أبوه إنه منطلق مع أنها واقعة في حشو الصلة ، لأنها خبر اسم عين ، فإطلاقه هنا محمول على تقييده بعد ، (و) بخلاف (قولهم : لا أفعله ما أن حراء مكانه) يفتح « أن » لوقوعها في حشو الصلة تقديرًا ، (إذ التقدير : ما ثبت ذلك) أي : ما ثبت أن حراء مكانه ، (فليست في التقدير تالية للموصول) لأنها فاعل بفعل مخذوف ، والجملة الفعلية صلة « ما » الموصول الحرفي الظرفي ، والمعنى : لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه ، وحراء بكسر الحاء المهملة ، وبالراء جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذهاب إلى منى . قال القاضي عياض : يُمد ويقصر ، ويؤنث ويذكر ، فعلى التذكير يصرف ، وعلى التأنيث يمنع والتذكير بإرادة الموضع ، والتأنيث بإرادة البقعة .

(أو تقع جوابًا لقسم) لم يذكر فعله أو ذكر ، وجاءت اللام ، فالأول (نحو : ﴿ حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [الدخان / ٣، ٢، ١] ، والثاني : نحو أقسمت إن زيدًا لقائم ، لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة .

(أو) تقع (محكية بالقول ، نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾) [مريم / ٣٠] ، لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة ، أو ما يؤدي معناها ، فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت ، نحو : أخصك بالقول أنك فاضل ، ونحو : أتقول أن زيدًا عاقل ، فإنها في الأول للتعليل ، أي : لأنك فاضل ، وفي الثاني للقول بمعنى الظن .

(أو) تقع (حالًا) مقرونة بالواو ، أولاً ، فالأول (نحو : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾) [الأنفال / ٥] ، فجملة « إن » ومعموليتها في موضع نصب على الحال ، والثاني نحو : جاء زيد إنه فاضل [١٥١/ب] ولم تفتح « إن » [٢١٦] فيهما . وإن كان الأصل في الحال الأفراد ، لأن (أن) المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة ، وشرط الحال التنكير^(١) .

وأما : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان / ٢٠] ، فإنما كسرت « إن » لأجل اللام لا لوقوعها حالًا ، على أن ابن الخباز قال في الكفاية : يجب كسر « إن » بعد « إلا » ، نحو : ما يعجبني فيه إلا إنه يقرأ القرآن اهـ .

(أو) تقع (صفة) لاسم عين ، (نحو : مررت برجل إنه فاضل) ، لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر ، وهي لا توصف بها إلا بتأويل ، وذلك مفقود مع

(١) في « ب » : (النكرة) .

« إنَّ » بخلاف الواقع في حشو الصفة فإنها تفتح ، نحو : مررت برجل عندي أنه فاضل ، فإن الوصف بالجملة لا بالمصدر .

(أو تقع بعد عامل علق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية ، (نحو : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾) [المنافقون / ١] ، لأنها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ، ولام الابتداء لها صدر الكلام ، وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده ، وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على « إنَّ » ، وإنما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ، ولم تؤخر « إنَّ » لقوتها بالعمل ، وإنما فتحت في نحو : علمت أن زيدا لقعد ، لأن اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي ، وسيأتي أنها لا تدخل عليه إلا مع « قد » ظاهرة أو مقدرة .

(أو) تقع (خبراً عن اسم ذات) غير منسوخ ، (نحو : زيد إنه فاضل) ، لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات ، إلا بتأويل ، وذلك ممتنع مع « أن » ، أو منسوخ ، (ومنه :) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا [١٥٢/١] وَالصَّابِّينَ وَالنَّصَارَى وَالْجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ) ﴾ [الحج / ١٧] ، فجملة إن ومعمولها خبر « إن الذين آمنوا » وما عطف عليه وهي أسماء ذوات . قيل : وبقي عليه الواقعة بعد « كلا » نحو : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِكَبَّاسٌ ﴾ [العلق / ٦] ، والمقرون خبرها باللام من غير تعليق ، نحو : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ ﴾ [الأعراف / ١٦٧] . والواقعة بعد « حتى » الابتدائية ، نحو : مرض زيدا حتى إنهم لا يرجونه ، والتابعة لشيء من ذلك ، نحو : إن زيدا فاضل ، وإن عمراً جاهل ، فإن في ذلك كله واجبة الكسر ، والحق أن « إن » في ذلك كله ابتدائية ، فهي داخلية في قوله ، أولاً أن تقع في الابتداء ، واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال :

١٧٨- فَكَسِرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَةٍ

١٧٩- أَوْ حَكَيْتَ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي دُوْ أَمَلٍ

١٨٠- وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ

(والثاني :) وهو تعيين « أن » المفتوحة (في) مواضع (ثمانية) يجب فيها أن

يسد المصدر مسد « أن »^(١) وسد معمولها ، (وهي أن تقع فاعلة ، نحو : ﴿ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾ [النكوت / ٥١] ، أو تقع مفعولة غير محكية) بالقول ، (نحو : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنتُمْ أَشْرَكْتُمْ ﴾) [الأنعام / ٨١] ، أي : إشراكم ، بخلاف المحكية بالقول فإنها واجبة الكسر كما تقدم .

(١) في « ط » : (مسدھا) مكان (مسد أن) .

(أو) تقع (نايبة عن الفاعل نحو: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾) [الجن/١]، أي: استماع نفر. (أو) تقع (مبتداً) في الحال، أو في الأصل.
 فالأول نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّهُ تَرَى الْأَرْضَ﴾ [فصلت/ ٣٩]، أي رؤيتك الأرض من آياته، هذا مذهب الخليل. وقال المطرزي: اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه، وإن لم يعتمد الظرف على^(١) شيء، ومنه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّهُ تَرَى الْأَرْضَ﴾ اهـ. [٢١٧]

والثاني نحو: كان عندي أنك فاضل، والفرق بين قوله [١٥٢/ب] أولاً أن تقع في الابتداء، وقوله هنا أن تقع مبتداً أنها إذا وقعت في الابتداء تكون داخلية في أول جملة مستقلة، وإذا وقعت مبتداً تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج إلى خبر، ومنه عند سيبويه^(٢): ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصفات/ ١٤٣] ثم قيل لا يحتاج الخبر لاشتمال صلتها على المسند إليه، وقيل: له خبر محذوف، والتقدير: لولا كونه من المسبحين موجود.

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف، والتقدير: فلولا ثبت أنه كان من المسبحين، على الخلاف في: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات/ ٥] وقاله في المغني^(٣).

(أو) تقع (خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أي على اسم المعنى، (خبرها) أي خبر «أن»، (نحو: اعتقادي أنه فاضل)، فيجب فتحها، لأنها خبر «اعتقادي»، وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها، لأن «فاضل» لا يصدق على الاعتقاد، وإنما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها، والتقدير: اعتقادي فضله، أي معتقدي ذلك، ولم يجوز كسرهما على أن تكون مع معموليها جملة خبراً بها عن «اعتقادي» لعدم الرابط، لأن اسم «إن» لا يعود على المبتداً الذي هو «اعتقادي»، لأن خبرها غير صادق عليه، فهو يعود على غيره، فتبقى الجملة بلا رابط، (بخلاف قولي: إنه فاضل) فيجب كسرهما، لأنها وقعت خبراً عن «قولي»، ولا تحتاج إلى رابط لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتداً في المعنى، والتقدير: قولي هذا اللفظ لا غيره، أما إذا أريد أن جملة [١٥٣/أ] «أن» منصوبة بـ «قولي» كانت من

(١) الكتاب ١١٩/٣ - ١٢٠.

(٢) الكتاب ١٣٩/٣ - ١٤٠.

(٣) مغني اللبيب ص ٣٥٦.

تتمه المبتدأ ، فتحْتَاج إلى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى ، لأن القول لا يخبر عن بالفضل ، (وبخلاف : اعتقاد زيد إنه حق) فيجب كسرها أيضاً ، لأن خبرها وهو « حق » صادق على « الاعتقاد » ، ولا مانع من وقوع جملة « أن » ومعمولها خبراً عن المبتدأ ، لأن اسم « أن » رابط بينهما ، ولا يصح فتحها ، لأنه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقاً ، وذلك لا يفيد ، لأن الخبر لا بد أن يستفاد ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع ، وهو أن تقع خبراً عن قول ، وخبرها صادق عليه نحو : قولي إنه حق ، لظهور أنها إذا كانت تكسر مع أحدهما فمعهما أولى .

أو تقع (مجرورة بالحرَف ، نحو ﴿ ذَلِكَ بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾) [الحج/٦] ، لأن المجرور بالحرَف لا يكون إلا مفرداً .

أو تقع (مجرورة بالإضافة) إلى غير ظرف ، (نحو : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾) [الذاريات/٢٣] ، ف « مثل » مضاف إلى « أنكم تنطقون » ، و « ما » صلة ، أي : مثل نطقكم ، لأن المجرور بالمضاف حقه الإفراد إذا لم يكن المضاف ظرفاً يقتضي الجملة ، فإن كان كذلك كسرت كما تقدم في « حيث » و « إذ » .

أو تقع تابعة لشيء من ذلك ، وهي إما أن تكون (معطوفة على شيء من ذلك نحو : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ ﴾) [البقرة/١٢٢] ، ف « أني فضلتكم » معطوف على « نعمتي » ، وهو مفعول به ، والمعنى : اذكروا نعمتي وتفضيلي . (أو مبدلة من شيء من ذلك ، نحو : ﴿ وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾) [الأنفال/٧] ، ف « أنها لكم » بدل اشتمال من « إحدى » ، والتقدير : إحدى [٢١٨] الطائفتين كونها لكم . فهذه الأماكن الثمانية يجب فتح « أن » فيها ، لأنها أماكن المفردات ، لا أماكن الجمل .

(والثالث :) ما يجوز فيه الأمران ، كسر « إن » [١٥٣/ب] وفتحها ، باعتبارين

مختلفين ، وذلك (في) مواضع (تسع) :

أحدها : أن تقع بعد فاء الجزاء ، نحو : ﴿ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ﴾ . . . الآية ([الأنعام/٥٤] ، قرئ بكسر « إن » وفتحها^(١)) ، (فالكسر) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة (على معنى : فهو غفور رحيم ، والفتح) على تقدير أن ومعمولها مبتدأ ، خبره محذوف ، أو خبر مبتدأ محذوف ،

(١) قرأها عاصم وابن عامر بالفتح (فإنه) ، وقرأها الباقون بالكسر . انظر النشر ٢/٢٥٨ .

(على معنى : فالغفران والرحمة ، أي : حاصلان ، أو فالحاصل الغفران والرحمة) ، وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى ، لأنه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيُؤْوسٌ ﴾ [فصلت / ٤٩] ، أي : فهو يؤوس) .

الموضع (الثاني : أن تقع بعد « إذا » الفجائية) . نسبة إلى الفجأة ، بضم الفاء والمد ، والمراد بها : الهجوم والبلغته ، تقول : فلجأني كذا ، إذا هجم عليك بغته ، والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها ، على سبيل المفاجأة ، (كقوله :) [من الطويل]

٢٣٤- وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا (إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ)

أنشله سبويه ، ولم يعزه إلى أحد ، وأرى بضم الهمزة بمعنى : أظن يتعدى إلى اثنين ، وهما زيداً وسيداً ، وما بينهما اعتراض ، « فإذا أنه » يروى بكسر « إن » وفتحها ، (فالكسر على معنى) الجملة ، أي : (فإذا هو عبد القفا) ، فالجملة مذكورة بتمامها ، (والفتح على معنى) الأفراد ، (فإذا العبودية ، أي : حاصلة) على جعلها مبتدأ ، حذف خبره^(١) ، (كما تقول : خرجت فإذا الأسد) أي : حاضر ، وذهب قوم إلى أن « إذا » هي الخبر ، فعلى هذا لا حذف ، واللهازم جمع لهزمة ، بكسر اللام ، وبالنزاي ، وهو : طرف الخلقوم ، وقيل : مضغه تحت الأذن ، والمعنى : كنت أظن سيادته ، فلما نظرت إلى قفاه ولهزمه تبين لي عبوديته [١٥٤/أ] ، وقيل المعنى : كنت أظنه سيداً كما قيل فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن ، وخص هذين بالذكر ، لأن القفا موضع الصفع ، واللهازم موضع اللكز .

الموضع (الثالث : أن تقع في موضع التعليل نحو :) ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ ، من قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ [الطور / ٢٨] ، قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة) أي : لأنه^(٢) وحرف الجر إذا دخل على « أن » لفظاً أو تقديرًا فتح همزتها ، فهو تعليل إفراحي ، (و) قرأ (الباقون) من السبعة

٢٣٤- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢/٢٤٠ ، وأوضح المسالك ١/٣٣٨ ، وتخليص الشواهد ٣٤٨ ، والجنى الداني ٣٧٨/٤١١ ، وجواهر الأدب ٣٥٢ ، وخزانة الأدب ١٠/٢٦٥ ، والخصائص ٢/٣٩٩ ، والدرر ١/٢٩١ ، وشرح ابن الناظم ١١٩ ، وشرح الأشموني ١/١٣٨ ، وشرح التسهيل ٢/٢٢٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٠٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٨٢٨ ، وشرح المفصل ٤/٩٧ ، ١/٦١ ، والكتاب ٣/١٤٤ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٢٤ ، والمقتضب ٢/٣٥١ ، وجمع الهوامع ١/١٣٨ .

(١) في شرح التسهيل ٢/٢٢ : (والكسر أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف) .

(٢) انظر النشر ٢/٣٧٨ .

(بالكسر على أنه تعليل مستأنف) بياني، فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنهم لما قالوا: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ﴾ قيل لهم لم فعلتم ذلك، فقالوا: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ فهو تعليل جلي، (مثل ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾) [التوبة/ ١٠٣]، بكسر «إن» على أنه تعليل مستأنف، (ومثله) في جواز الوجهين: (ليبك إن الحمد والنعمة لك) يروى بكسر «إن» وفتحها^(١)، فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أنه تعليل مستأنف، وهو أرجح، لأن الكلام حينئذ جملتان، لا جملة واحدة، وتكثر الجمل في مقام التعظيم مطلوب، قاله الموضح في شرح بانث سعاد^(٢). والكسر اختيار أبي حنيفة، والفتح اختيار الشافعي، قاله في الكشف^(٣). [٢١٩]

الموضع (الرابع: أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها، كقوله) وهو رؤية: [من الرجز]

٢٣٥- (أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ إِنِّي أَبُو ذَيْسَالِكِ الصَّبِيِّ) يروى بكسر «إن» وفتحها (فالكسر على الجواب) للقسم (والبصريون يوجبونه^(٤))، واختاره الزجاجي^(٥)، (والفتح) عند الكسائي والبغداديين [١٥٤/ب] وأوجه أبو عبد الله الطوال (بتقدير «على») و«أن» مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم، وهو «تحلفي»، بإسقاط الخافض، وعلى هذا ليست جواباً للقسم، لأنها مفرد وجواب القسم لا يكون إلا جملة، وإذا امتنع أن يكون جواباً للقسم كان الفعل إخباراً بمعنى الطلب للقسم، لا قسماً، إذ الأصل في الجواب أن يكون مذكوراً، لا مخدوفاً، (ولو أضمر الفعل)، أي فعل القسم، وذكرته اللام، أو لم تذكر، (أو ذكرت اللام) وذكر فعل القسم (تعين الكسر إجماعاً) من العرب (نحو: والله إن زيداً) لقائم أو قائم، وحلفت إن زيداً لقائم)، وحكى

(١) انظر الكتاب ١٢٨/٣.

(٢) شرح بانث سعاد ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٣) الكشف ٢١٢/٢.

٢٣٥- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٨، والمقاصد النحوية ٢/٢٣٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٠/١، وتخليص الشواهد ص ٣٤٨، وشرح ابن الناظم ص ١٢٠، وشرح الأشموني ١/١٣٨، وشرح التسهيل ٢/٥٢، والجني الداني ص ٤١٣، وشرح ابن عقيل ١/٣٥٨، وشرح عمدة الحافظ ٢٣١، ولسان العرب ١٥/٤٥٠ (ذا)، واللمع في العربية ص ٣٠٤، وتاج العروس (ذا).

(٤) انظر همع الهوامع ١/١٣٧، والارتشاف ٢/١٣٩.

(٥) في الجمل ص ٥٨: (والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً).

ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين إذا أضمر الفعل ، ولم تذكر اللام^(١) ، نحو : والله إن زيداً قائم ، وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثل على الكسر ، وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه ، وهذا لا يقدح في دعوى الإجماع السابقة عن العرب ، فإن الكوفيين ، ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك .

الموضع (الخامس : أن تقع خبراً عن قول ومخبراً عنها بقول والقائل)
للقولين شخص (واحد ، نحو : قولي إني أحمد الله) ، بفتح « إن » وكسرهما ، فإذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية ، أي : قولي حمد الله ، وإذا كسرت فهو بمعنى المقول ، أي : مقولي إني أحمد الله ، قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ، ومن خطه نقلت . فالخبر على الأول مفرد ، وعلى الثاني جملة ، وهي مستغنية عن العائد ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى ، على حد قوله تعالى : ﴿ دَعَوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ ﴾ [يونس / ١٠] ، قاله الموضح في شرح الشذور^(٢) .

(ولو انتفى القول الأول فتحت وجوباً ، نحو : عملي أي أحمد الله) لأنها خبر عن اسم معنى غير قول ، والتقدير : عملي حمد الله ، وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد ، إذ لا يخبر بالخاص عن [أ/١٥٥] العام إلا إذا ادعي انحصاره فيه ، نحو : صديقي زيد ، لأن المحمول لا يكون أخص من الموضوع ، ولا يقال : الحيوان إنسان ، وإنما يكون أعم منه كالإنسان حيوان ، أو مساوياً كالإنسان الناطق ، ولا يجوز كسرهما لعدم العائد على المبتدأ ، وبذلك فارقت : اعتقاد زيد إنه حق ، والجامع بينهما أن خبر « أن » فيهما [٢٢٠] يصلق على المبتدأ ، إلا أن يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق ، (ولو انتفى القول الثاني ، أو) وجد القولان ، ولكن (اختلف القائل) لهما (كسرت) وجوباً فيهما ، فالأول (نحو : قولي إني مؤمن) ، فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة « إني مؤمن » خبره ، وهي نفسه في المعنى ، فلا تحتاج لرابط ، ولا يصح الفتح لأن الإيمان لا يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما ، فإن الإيمان مورده الجنان ، والقول مورده اللسان . (و) الثاني نحو : (قولي إن زيداً يحمد الله) ، فالكسر على ما مر قبله ، ولا يصح الفتح لفساد المعنى ، إذ لا يصح أن يقال : حمد زيد الله ، لأن « حمد زيد » غير قائم بالمتكلم ، فكيف يسنده المتكلم إلى نفسه .

(١) انظر الارتشاف ١٣٩/٢ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢٠٨ .

الموضع (السادس : أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو : « **أَنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى** » وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى » [طه/١١٨-١١٩] ، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ^(١)) في « **وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ** » ، (أما على الاستثناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها ، (أو بالعطف على جملة « **إِنْ** » الأولى) ، وهي : **إِنْ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ** ، وعليهما فلا محل لها من الإعراب . (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح ، بالعطف على **أَنْ لَا تَجُوعَ**) ، من عطف المفرد على مثله ، والتقدير : **أَنْ لَكَ عَدَمُ الْجُوعِ** ، وعدم الظمأ [ب/١٥٥] .

واحترز بقوله : صالح للعطف عليه من نحو قولك : **إِنْ لِي مَالًا وَإِنْ عَمْرًا فَاضِلٌ** ، **فَإِنْ مَالًا** مفرد غير صالح للعطف عليه ، إذ لا يصح أن يقال : **أَنْ لِي مَالًا** وفضل عمرو ، فيجب كسر « **إِنْ** » .

الموضع (السابع : أن تقع بعد حتى) ، من حيث هي ، ثم تارة يجب كسرها ، وتارة يجب فتحها ، وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد ، كما مر قبله ، (بل يختص الكسر بالابتدائية ، نحو : **مرض زيدٌ حتى إِيْلَهُمْ لَا يَرْجُوْنَهُ**) ، لأن « **حتى** » الابتدائية منزلة منزلة « **ألا** » الاستفلاحية ، فتكسر « **إِنْ** » بعدها (و) يختص (الفتح) بالجاراة والعاطفة ^(٢) ، نحو **عرفتُ أمورك حتى أنك فاضلٌ** ، فـ « **حتى** » في هذا المثال تصلح لأن تكون جارة ، ولأن تكون عاطفة ، و « **أَنْ** » فيهما مفتوحة ، فإن قدرت « **حتى** » جارة فـ « **أَنْ** » في موضع جر بها ، وإن قدرتها عاطفة فـ « **أَنْ** » في موضع نصب ، والتقدير على الجر : **عرفتُ أمورك إلى فضلك** ، وعلى النصب : **عرفتُ أمورك وفضلك** ، أما فتحها في الجر فللدخول الجار عليها ، وأما فتحها في النصب فللعطفها على المفعول .

الموضع (الثامن : أن تقع بعد « **أما** ») بفتح الهمزة ، وتخفيف الميم ، (نحو : **أما إنك فاضلٌ** ، **فالكسر على أنها**) أي : « **أما** » (حرف استفتاح) ، فتكون حرفاً واحداً ، (بمنزلة : **ألا**) الاستفلاحية ، وتلك تكسر « **إِنْ** » بعدها ، (والفتح على أنها) مركبة من همزة الاستفهام ، و « **ما** » العامة بمعنى شيء ، وصارا بعد التركيب (بمعنى « **حقاً** ») بتقديم الهمزة على « **حقاً** » على الصواب ، لا بإسقاطها ، كما قال الموضح في الحواشي ، وهو قليل ، فالهمزة للاستفهام ، و « **ما** » في محل نصب على الظرفية كما [ب/١٥٦]

(١) انظر قراءتها بالكسر في الإتحاف ص ٣٠٨ ، والنشر ٢/٣٢٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣/١٤٣ .

انتصب عليها «حقاً» في قوله: [من الوافر] [٢٢١]

٢٣٦- أحقاً أن جِرتنا استقلوا فثيتنا وثيتهم فريق

تقديره: أفي حق، وقد جاء مصرحاً بـ «في»، كقوله: [من الوافر]

٢٣٧- أفي حق مواساتي أخاكم

و«أن» وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه^(١) والجمهور، فهي بمنزلتها في: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ [فصلت/٣٩]، وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك^(٢)، فهي بمنزلتها في ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾ [العنكبوت/٥١] وأصل ذلك أن «حقاً» عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة «كيف»^(٣)، ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد^(٤) وابن مالك^(٥)، ورده أبو حيان^(٥).

الموضع (التاسع: أن تقع بعد «لا جرم»، والغالب الفتح، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ [النحل/٢٣]، فالفتح عند سيبويه^(٦) على أن «جرم» فعل ماض (معناه: وجب)، و«أن» وصلتها فاعل، أي: وجب أن الله يعلم و«لا» صلة (زائدة للتوكيد، ورده الفراء بأن «لا» لا تزداد في أول الكلام، وعلله في المغني^(٧) بأن زيادة الشيء

٢٣٦- البيت للمفضل النكري في الأصمعيات ص ٢٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٨، وله أول عامر بن أسحم بن عدي في الدرر ٢/٢١٤، وشرح شواهد المغني ١/١٧٠، ولرجل من عبد القيس أو للمفضل ابن معشر البكري في تخلص الشواهد ص ٣٥١، والمقاصد النحوية ٢/٢٣٥، وللعدي في خزانة الأدب ١٠/٢٧٧، والكتاب ٣/١٣٦، وبلا نسبة في الجني الداني ٣٩١، وشرح ابن الناظم ص ١٢١، وشرح الأشموني ١/٩٢، وشرح التسهيل ١/٢٣، ولسان العرب ١٠/٣٠١ (فرق)، ومغني اللبيب ١/٥٤، ٦٨، وجمع الهوامع ٢/٧١.

٢٣٧- عجز البيت: (عما لي ثم يظلمني السريس)، والبيت لأبي زيد الطائي في ديوانه ص ٦٣٦، والأغاني ١٢/١٢٩، وخزانة الأدب ١٠/٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ولسان العرب ٦/١٠٦ (سرس)، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٨٣.

(١) الكتاب ٣/١٣٧.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٣ - ٢٤.

(٣) على تقدير: أحلف بالله أنك ذاهب. انظر الارتشاف ٢/١٤٢.

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٣.

(٥) الارتشاف ٢/١٤٢.

(٦) الكتاب ٣/١٣٨.

(٧) مغني اللبيب ص ٣٢٩.

تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به . وجوابه ما أجاب به الفارسي عن القول بزيادة « لا » في « لا أقسم » من أن القرآن كالسورة الواحدة . وقال المرادي في شرح التسهيل : « جَرَم » عند سيوييه بمعنى « حق »^(١) ، و« لا » رد لما قبلها ، والوقف على « لا » و« أن » وما بعدها في موضع الفاعل ، انتهى .

وما نقله المرادي عن سيوييه حكاه في المغني^(٢) عن قطرب ، (و) الفتح (عند الفراء على أن « لا جرم ») مركبة من حرف واسم^(٣) ، (بِمَنْزِلَةِ : لا رجل) ، في التركيب ، (ومعناها) بعد التركيب : (لا بد) ، أو : لا محالة ، (و« مَنْ ») أو « في » (بعدهما مقدرة) ، أي : لا بد من أن الله يعلم ، أو : لا محالة في أن الله يعلم .

ونقل ابن مالك^(٤) عن الفراء^(٥) أن « لا جرم » بمنزلة « حقاً » ، وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب ، (والكسر على ما حكاه الفراء) عن العرب (من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين [١٥٦/ب] فيقول : لا جرم لأتيناك) ، ولا جرم لقد أحسنت ، ولا جرم إنك ذاهب ، بكسر « إن » ، واقتصر الناظم من ذلك على قوله :

١٨١- بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمٌ لَا لَمْ بَعْلُهُ يَوْجَهَيْنِ نُمِي

١٨٢- مَعَ تَلَوِّ فَالْجَزَا وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

(١) الكتاب ١٣٨/٣ .

(٢) مغني اللبيب ص ٣١٤ .

(٣) معاني القرآن ٨/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢٤/٢ .

(٥) معاني القرآن ٩/٢ .

(فصل ل)

(وتدخل لام الابتداء بعد « إن » المكسورة) ، نحو : إن زيدًا لقائم ، وتسمى اللام المزحلقة ، والمزحلقة ، بالقاف والفاء ، وبنو تميم يقولون : زحلوقة ، بالقاف ، وأهل العالية : زحلوفة ، بالفاء ، سميت بذلك لأن أصل : إن زيدًا لقائم ، لأن زيدًا قائم ، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين ، فزحلقوا اللام دون « إن » لئلا يتقدم [٢٢٢] معمولها عليها ، وإنما لم ندع أن الأصل إن لزيدًا قائم لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول ، قاله في المغني ^(١) .

وإنما دخلت اللام بعد « إن » لأنها شبيهة بالقسم في التأكيد ، قاله سيبويه ^(٢) .
وسميت لام الابتداء لأنها لا تدخل على المبتدأ ، وتدخل على غيره بعد « إن » المكسورة (على أربعة أشياء : أحدها الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخرًا) عن الاسم ، (و) كونه (مثبتًا ، و) كونه (غير ماضٍ) فيشمل المفرد ، (نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾) [إبراهيم / ٣٩] ، والجملة المصدرة بالمضارع ، نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ ﴾ [النمل / ٧٤] والجار والمجرور والظرف إذا لم يقدر متعلقهما ، نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم / ٤] ، وإن زيدًا لعندك أما إذا قدرا متعلقين بـ « استقر » لم تدخل عليهما اللام ، لأن معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه ، خلافًا للأخفش ، كما سيأتي ، والجملة الاسمية على قلة ، نحو : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾ [الحجر / ٢٣] ، وليس « نحن » ضمير فصل ، خلافًا للجرجاني ، (بخلاف) نحو : [١/١٥٧] ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا ﴾ [الزمل / ١٢] ، لتقدم الخبر (و) بخلاف (نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾) [يونس / ٤٤] ، لنفي الخبر ، وشذ قوله وهو أبو حرام بن غالب بن حارث

(١) مغني اللبيب ص ٣٠٤ .

(٢) الكتاب ١٤٦/٣ - ١٤٧ .

العكلي: [من الوافر]

٢٣٨- (وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَّا مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ)

من وجهين ، دخول اللام على الخبر المنفي ، وتعليق الفعل عن العمل ، حيث كسرت « إن » ، وكان القياس أن لا يعلّق ، لأن الخبر المنفي ليس صالحاً للام ، وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه « لا » بـ « غير » ، فأدخل عليها اللام ، والمعنى : أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ، ولا قريبين من السواء ، وكان حقه أن يقول : لالا سواء ولا متشابهان ، ولكنه اضطر فقدم وأخر . و« سواء » في الأصل مصدر بمعنى المساواة ، فلذلك صح وقوعه خبراً عن اثنين ، (وبخلاف نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى ﴾) [البقرة / ١٣٢ ، آل عمران / ٣٣] لأن الخبر ماض ، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد ، لأنه أشبه المتبداً ، وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لأنهما في حكم الاسم ، وعلى الجملة الاسمية ، لأنها متبداً وخبر ، ولم تدخل على الخبر إذا تقدم لثلاثي حرفاً تأكيداً ؛ ولا إذا كان منفياً لثلاثي يجمع بين متماثلين في نحو : لم ولن ولما ولا ، وحمل الباقي عليه ، ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم ، (وأجاز الأخفش ^(١) والفراء وتبعهما ابن مالك ^(٢) : إن زيدا ليعم الرجل) ، مما سلب الدلالة على الحدث والزمان ، (و :) إن زيدا (لعسى أن يقوم) مما دل على الزمان ، وانتقل إلى الإنشاء ، (لأن الفعل الجامد كالاسم) ، ووافق الشاطبي على الأول دون [٢٢٣] الثاني ، والفرق لائح .

(وأجاز الجمهور : إن زيد لقد قام ، لشبه الماضي المقرون بـ « قد » بالمضارع لقرب زمانه من الحال) ، والمضارع شبيه [ب/١٥٧] بالاسم ، ومشابه المشابه مشابه ، (وليس جواز ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم لا للإبتداء خلافاً لصاحب الترشيع) ، بالراء ، وهو خطّاب الماردي ، حيث ذهب إلى منع دخول لام الإبتداء على « قد » وادعى أن هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم ، والتقدير : إن زيدا والله لقد قام ، ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني ، بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون مكسورة ، (وأما

٢٣٨- البيت لأبي حزام العكلي في خزانة الأدب ٣٣٠/١٠ ، ٣٣١ ، والدرر ٢٩٤/١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٧ ، وشرح التسهيل ٢٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٥/١ ، وجواهر الأدب ٨٥ ، وتحليص الشواهد ص ٣٥٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٣ ، وشرح الأشتوني ١٤١/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٨/١ ، والمحاسب ٣٤/١ ، ومع الهوامع ١٤٠/١ .

(١) انظر الارتشاف ١٤٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٨/٢ .

نحو : إن زيد لقادم ، بدون « قد » ظاهرة (ففي القُرّة) بضم الغين المعجمة لابن الدمان (أن البصري والكوفي) اتفقا (على منعها إن قَدَّرت) اللام (للابتداء) ، لا للقسم ، (والذي نحفظه) نحن وهو المنقول في المغني (أن الأخفش) من البصريين (وهشاماً) الضرير من الكوفيين (أجازها على إضمار « قد ») ، ومنعها الجمهور ، وقالوا : إنما هي لام القسم ، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة « إن » ، ك : علمت أن زيداً لقائم ، والصواب عند الكسائي وهشام الكسر . اهـ كلام المغني^(١) ، إلا أنه لم يذكر فيه الأخفش ، بل ذكر بدل الكسائي .

ويشترط في الخبر أيضاً أن لا يكون جملة شرطية لأن اللام لا تدخل على الشرط اتفاقاً ، ولا على الجواب خلافاً لابن الأنباري^(٢) .

(الثاني) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) ، لأنه من تنمة الخبر ، (وذلك بثلاثة شروط أيضاً ، تقدمه على الخبر ، وكونه غير حال ، وكون الخبر صالحاً للام ، نحو : إن زيداً لعمراً ضارب) ، وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله ، نحو : ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [العاديات / ١١] ، وقد تدخل عليهما معاً ، حكى الكسائي والفراء من كلام العرب : إني لبحمد الله لصالح^(٣) ، وذلك قليل ، أجازته المبرد ، ومنعه الزجاج ، وهو [١٥٨/أ] الصحيح^(٤) ، كما امتنع دخولها على الخبر إذا دخلت على الاسم المتأخر ، أو على ضمير الفصل ، (بخلاف : إن زيداً جالس في الدار) ، لتأخر معمول ، ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن ، (و) بخلاف : (إن زيداً راكباً منطلق) ، لأن معمول حال ، ولم يسمع دخول اللام عليه ، ونص الأئمة على منعه ، ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه ، وفرق ابن ولاد بينه وبين [٢٢٤] الظرف بأن الحال لا تكون خبراً وهو حال ، بخلاف الظرف فإنه يكون خبراً وهو ظرف ، اهـ .

والفرق بينه وبين المفعول أن المفعول قد يتوب عن الفاعل ، فيصير عملة ، وإذا تقدم على عامله صار متبداً ، واللام تدخل على المتبداً ، نحو : إن زيداً لَطَعَامُهُ مَأْكُول ، (و) بخلاف : (إن زيداً عمراً ضارب) ، لأن الخبر غير صالح للام لكونه فعلاً ماضياً ، (خلافاً للأخفش) من البصريين ، والفراء من الكوفيين (في هذه) المسألة الأخيرة ، وحجتها أن

(١) مغني اللبيب ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) انظر قوله في جمع الهوامع ١٣٩/١ ، والتسهيل ص ٦٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣١/٢ ، وفي شرح ابن النازم ص ١٢٣ ؛ أن هذا القول لابن الجراح .

(٤) شرح التسهيل ٣١/٢ .

المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلاً ماضياً ، فأما المعمول فاسم ، وحجة المانع أن دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل ، فكيف يتفرع فرع عن غير أصل^(١) .

قال الموضح في الحواشي : وينبغي أن يجري خلاف في : إن زيداً طعمك قد أكل ، فإن خطأً يمنع دخول اللام على « قد » . وبعد فالقول عندي قول الأخفش والفراء بدليل إجازة البصريين : زيداً عمرو ضرب ، وزيداً أجله أحرز ، مع قولهم : لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً ، فأجازوا تقديم المعمول ، وإن لم يميزوا تقديم العامل ، لأن المانع من تقديم العامل الالتباس ، وذلك معنى خاص به دون المعمول ، فكذا هنا ، اهـ .

(الثالث) مما تدخل عليه اللام بعد « إن » (الاسم ، بشرط واحد وهو أن يتأخر) ، إما (عن الخبر ، نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾) [آل عمران / ١٣] ، (أو عن معموله) ، أي الخبر إذا كان المعمول ظرفاً ، نحو : إن عندك لزيداً مقيم ، أو جاراً ومجروراً ، (نحو : إن في الدار لزيداً جالس) ، وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر « إن » على اسمها إذا كان ظرفاً أو [ب/١٥٨] جاراً ومجروراً منعه ابن عقيل في أول باب « إن » فقال^(٢) : لا يجوز أن يقال : إنَّ بك زيداً واثقٌ ، وإن عندك زيداً جالس ، ثم قال : وأجازه بعضهم .

(الرابع) مما تدخل عليه اللام (الفصل) ، وهو المسمى عند الكوفيين عماداً ، لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى ، وضمير فصل عند البصريين ، لأنه يفصل به بين الخبر والنعت^(٣) ، وإنما دخله اللام لأنه مقوٌّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعاً له ، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر .

وقال ابن عصفور : لأنه اسم « إن » في المعنى ، (وذلك بلا شرط) ولا التفات لمن يميز تقديمه مع الخبر نحو : هو القائمُ زيدٌ ، على أن الأصل : زيدٌ هو القائمُ ، فلذلك قال ابن عقيل^(٤) : وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر (نحو : ﴿ إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾) [آل عمران / ٦٢] ، وهذا (إذا لم يعرب : هو) الداخلة عليه اللام مبتدأ ، فإن أعرب (مبتدأ) ، وما بعده خبر ، والجملة خبر « إن » فلا يكون ضمير فصل ، لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الصحيح .

(١) انظر شرح التسهيل ٢٨/٢ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣٤٩/١ .

(٣) انظر الإنصاف ٧٠٦/٢ .

(٤) شرح ابن عقيل ٣٧٢/١ .

والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد « إن » المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين ، واثنين متوسطين ، فالتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منفيًا ولا ماضيًا متصرفًا مجردًا من « قد » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٨٣- وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبْرُ لَامُ ابْتِدَاءِ نَحْوِ إِنْ لِي لَوَزَرُ

١٨٤- وَلَا يَلِي فِي اللَّامِ مَا قَدْ نَفِيًا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيًا

١٨٥- وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَيْنَ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوَذَا

والثاني الاسم ، وإليه أشار بقوله :

١٨٦- وَأَسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبْرُ

وأما المتوسطان فهما معمول الخبر ، وضمير الفصل ، وإليهما أشار بقوله :

[١٥٩ / ١] [٢٢٥]

١٨٦- وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبْرِ وَالْفَصْلَ

(فصل ل)

(وتتصل « ما ») الحرفية (الزائدة بهذه الأحرف) المتقدمة ، (إلا « عسى »
 و« لا ») ، فإن « ما » لا تتصل بهما ، وتتصل بـ « أن » و« إن » و« كأن » و« لكن »
 و« ليت » و« لعل » (فتكفها عن العمل) ، فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية ، (وهيئها
 للدخول على الجمل) الفعلية ، قال في المغني : وتسمى « ما » الكافة لعمل النصب
 والرفع ، المتلوة بفعل مهيئة ، فمثال « إن » و« أن » ، (نحو : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا
 إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾) [الأنبياء / ١٠٨] ، ف « إن » في الأولى مكسورة ، ومدخولها جملة فعلية ،
 وفي الثانية مفتوحة ، ومدخولها جملة اسمية ، (و) مثال « كأن » نحو : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ
 إِلَى الْمَوْتِ ﴾ [الأنفال / ٦] ، ومثال « لعل » قوله : [من الطويل]

٢٣٩—..... لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

ومثال « لكن » قوله : [من الطويل]

٢٤٠—وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ.....

(بخلاف قوله) : [من الطويل]

٢٤١—فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ (ولكن ما يقضى فسوف يكون)

٢٣٩— صدر البيت : (أعد نظراً يا عبد قيس لعلما) ، والبيت للفرزدق في ديوانه ١٨٠/١ ، والأزهية ص ٨٨ ، والدرر ٣٠٩/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٦ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٩٣ ، وشرح الفصل ٥٧/٨ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٩ ، وشرح شذوهر الذهب ص ٢٧٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٥١ ، وشرح الفصل ٥٤/٨ ، ومغني اللبيب ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، والهمام ١٤٣/١ .

٢٤٠— عجز البيت : (وقد يدرك الحمد المؤئل أمثالي) ، والبيت لأمرئ القيس في ديوانه ص ٣٩ ، وإصلاح المنطق ص ٢١ ، والإنصاف ٨٤/١ ، وجمهرة اللغة ص ١٢١ ، وخزانة الأدب ٣٢٧/١ ، والدرر ٣٠٨/١ ، ورصف المباني ص ٣١٩ ، وشرح أبيات سيويه ٣٨/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١ ، ٦٤٢/٢ ، ولسان العرب ٩/١١ (أثر) ، وتاج العروس (أثل) (لو) ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٤٠ ، ومغني اللبيب ٢٥٦/١ ، وجمع الهمام ١٤٣/١ .

٢٤١— البيت لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان في تاج العروس ٤٢٠/٧ (برد) ، ومعجم البلدان ٣٧٩/١ (بردى) ، ولأفوه الأودي في الدرر ٢٠٣/١ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أمالي القالي ٩٩/١ ، وأوضح المسالك ٣٤٨/١ ، وشرح الأشموني ١٠٨/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٩ ، ومعجم البلدان ٢٢٠/٢ (الحجاز) ، والمقاصد النحوية ٣١٥/٢ ، وجمع الهمام ١١٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٢/١ .

ف « ما » اسم موصول ، لا زائلة ، في موضع نصب على أنها اسم « لكن » ، و « يقضى » صلتها ، وجملة « فسوف يكون » خبرها ، ودخلت الفاء في خبرها لأن « ما » الموصولة شبيهة باسم الشرط في الإيهام والعموم ، فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب ، نص عليه ابن مالك^(١) ، ويوجد في غالب النسخ إسقاط لفظة « بخلاف » ، وليس بجيد ، والمعتمد إثباتها ، وإنما أهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها ، (إلا « ليت » ، فتبقى على اختصاصها) بالجملة الاسمية على الأصح ، خلافاً لابن أبي الربيع و طاهر القزويني ، فإنهما أجازا : ليتما قام زيد^(٢) ، (ويجوز إعمالها) استصحاباً للأصل حتى قيل بوجوبه ، ويجوز إعمالها حملاً على أخواتها ، (وقد روي بهما قوله) ، وهو النابغة الذبياني : [من البسيط]

٢٤٢- (قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا) إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

يروى برفع « الحمام » ونصبه ، فالرفع على الإهمال ، والنصب على الإعمال ، وليس فيه رد على القائل [١٥٩/ب] . بوجوب الإعمال ، لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون « ما » موصولة اسم « ليت » ، و « هذا » خبر متبداً محذوف ، و « الحمام » نعت « هذا » ، و « لنا » خبر « ليت » ، والتقدير : ليت الذي هو هذا الحمام لنا ، وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت ، وقبل هذا البيت^(٣) :

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةٍ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَى حَمَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

(١) شرح التسهيل ٣٣١/١ .

(٢) في هج الهوامع ١٤٣/١ : (قال أبو حيان : ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النحو ، ذكر فيه أن « ليتما » تليها الجملة الفعلية ، بل نقله أبو جعفر الصغار عن البصريين) .

٢٤٢- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤ ، والأزهية ص ٨٩ ، ١١٤ ، والأغاني ١٣/١١ ، والإنصاف ٤٧٩/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٦٢ ، تذكرة النحاة ٣٥٣ ، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠ ، ٢٥٣ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والدرر ١١٣/١ ، ٣٠٦ ، ورصف المباني ص ٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٧٥/١ ، ٢٠٠ ، ٦٩٠/٢ ، وشرح عمدة الخافض ص ٢٣٣ ، وشرح المفصل ٥٨/٨ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، واللمع ص ٣٢٠ ، ومغني اللبيب ٦٣/١ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، والمقاصد النحوية ٢٥٤/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٥٠/١ ، وأوضح المسالك ٣٤٩/١ ، وخزانة الأدب ١٥٧/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٥ ، وشرح الأشموني ١٤٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٥١ ، ولسان العرب ٣٤٧/٣ (قدد) ، والمقرب ١١٠/١ ، وجمع الهوامع ٦٥/١ .

(٣) ديوان النابغة الذبياني ص ٢٤ .

وبعله :

فَحَسَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ كَمَا ذَكَرَتْ تَسْعًا وَتَسْعِينَ لَمْ يَنْقُصْ وَلَمْ يَزِدْ
فَكَمَلَتْ مِائَةٌ فِيهَا حَمَامَتُهَا وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ

والمعنى : كن حكيماً كفتاة الحلي ، وهي زرقاء اليمامة . قيل : وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام ، وقصتها أنها كان لها قطعة ، ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين ، فقالت ^(١) :
[من الرجز]

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيهِ إِلَى حَمَامَتِيهِ
وَنَصَفَاقَهُ قَدِيدِهِ ثُمَّ الْحَمَامُ مِيَهُ

فنظر فإذا القطا قد وقع في شبكة صياد ، فعله فإذا هو ست وستون قطعة ونصفها ثلاث وثلاثون قطعة ، فإذا ضم ذلك إلى قطاتها كان مئة .

ووصف « الحمام » بصفة الجمع ، وهو شرّاع ، وشرّاع يحتمل أوله الإعجام والإهمال ، وبصفة الإفراد ، وهو وارد ، والشمّد بفتح المثلثة والميم : الماء القليل ، وحسبوه من الحساب ، وهو العدّ .

(وندر الأعمال في « إنما ») ، نحو : إنمّا زيداً قائم ، بنصب « زيد » ، رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعاً ^(٢) ، (وهل يمتنع قياس ذلك) المسموع (في الباقي ^(٣) مطلقاً) ، أي في بقية أخوات « إن » الأربعة ، وهي : « أن » المفتوحة ، و« كأن » و« لعل » و« لكن » ووقفاً مع السماع ، ذهب إلى ذلك سيوييه والأخفش ^(٤) ، (أو يسوغ) القياس [١/١٦٠] على ما سمع في « إنما » (مطلقاً) في بقية أخواتها الأربعة إذ لا فرق ، ذهب إلى ذلك الزجاج ^(٥) وابن السراج ^(٦) والزنجشري ^(٧) وابن مالك ^(٨) ، أو يسوغ القياس (في « لعل »

(١) الرجز في ديوان النابغة الذبياني ص ٢٤ ، والدرر ٣٠٨/١ ، ولسان العرب ١٥٩/١٢ (حم) ، وخزانة الأدب ٢٥٧/١٠ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ١٢٥ : (وذكر ابن برهان أن الأخفش روى : إنمّا زيداً قائم ، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي ، وهو غريب) ، وانظر شرح التسهيل ٣٨/٢ ، والارتشاف ١٥٨/٢ .

(٣) في « ط » : (البواقي) .

(٤) انظر الكتاب ١٣٨/٢ ، ١٣٨/٣ ، والارتشاف ١٥٧/٢ .

(٥) الارتشاف ١٥٧/٢ .

(٦) الأصول ٢٣٢/١ .

(٧) المفصل ص ٢٩٣ .

(٨) شرح التسهيل ٣٨/٢ .

فقط) ، لأنها أقرب إلى « ليت » حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ : ﴿ فَأُطْلِعَ ﴾^(١)
 [غافر/٣٧] إن « لعل » ضمنت معنى « ليت » ذهب إلى ذلك الفراء^(٢) ، (أو) يسوغ
 (فيها) ، أي في « لعل » ، (وفي : كأن) لقربهما من « ليت » ، لأن الكلام معهما صار
 غير خبر ، ذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع^(٣) ، فهذه أقوال أربعة ، وإلى هذه المسألة أشار
 الناظم بقوله :

١٨٧- وَوَصَلَ مَا بَنِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالِهَا وَقَدْ يُقَيِّ الْعَمَلُ

(١) انظر القراءة في النشر ٣٦٥/٢ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٩/٣ .

(٣) في الارتشاف ١٥٧/٢ : (عزاه صاحب البسيط إلى الأعفش ، واختاره ابن أبي الربيع) .

(فصل ل)

[٢٢٦] (يعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر ، وبعده ،

كقوله) وهو رؤية : [من الرجز]

٢٤٣- (إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَ يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا)

فعطف « الخريف » بالنصب على « الربيع » قبل مجيء الخبر ، وهو « يدا أبي العباس » ، وعطف « الصيوف » جمع « سيف » على « الربيع » بالنصب ، بعد مجيء الخبر ، والجود ، بفتح الجيم ، وسكون الواو وبالذال : المطر الغزير ، ويروى : الجون ، بالنون ، بدل الدال ، والمراد به السحاب الأسود ، والمراد بالربيع والخريف والصيوف : أمطارهن ، والمراد بأبي العباس : السفاح أول الخلفاء من بني العباس ، وهذا من عكس التشبيه ، مبالغة لأن الغرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف ، وحقيقة التشبيه أن تقول إن يدي أبي العباس الربيع والخريف والصيوف .

(ويعطف بالرفع) على محل أسماء هذه الأحرف (بشرطين) [٢٢٧] استكمال

الخبر ، وكون العامل « إن » أو « أن » أو « لكن » مما لا يغير معنى الجملة ، (نحو : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾) [التوبة / ٣] [١٦٠/ب] فعطف « رسوله »

على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو « بريء » ، (وقوله :) [من الطويل]

٢٤٤- فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبَوْهُ وَأُمُّهُ (فَإِنَّ لَنَا الْأُمَّةَ النَّجِيَّةَ وَالْأَبُ)

فعطف الأب على محل الأم ؛ بعد استكمال الخبر وهو « لنا » ، (وقوله :) [من الطويل]

٢٤٥- وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي التَّسَامِي خُؤُولَةٌ (وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْخَالُ)

٢٤٣- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٩ ، وتخليص الشواهد ٣٦٨ ، وشرح التسهيل ٤٨/٢ ، والكتاب

١٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٦١/٢ ، وللعجاج في الدرر ٤٨٠/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في

أوضح المسالك ٣٥١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٥ ، والمقتضب ١١١/٤ ، وجمع الهوامع ١٤٤/٢ .

٢٤٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٣/١ ، وتخليص الشواهد ٣٧٠ ، والدرر ٤٧٩/٢ ، وشرح ابن

الناظم ص ١٢٦ ، وشرح الأشموني ١٤٣/١ ، والمقاصد النحوية ٢٦٥/٢ ، وجمع الهوامع ١٤٤/٢ .

٢٤٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٥/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٠ ، والدرر ٤٨٤/٢ ، وشرح

الأشموني ١٤٤/١ ، والمقاصد النحوية ٣١٦/٢ ، وجمع الهوامع ١٤٤/٢ .

فعطف « الخال » على محل « عمي » بعد استكمال الخبر وهو : « الطيب » ، هذا معنى قول الناظم :

١٨٨- وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

١٨٩- وَأُلْحَقْتُ بِإِنْ لَكِنْ وَأَنْ

وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود الخرز ، أي الطالب لذلك المحل ، (واخفقون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون (على أن رفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم ؛ (بل على أنه متبداً حذف خبره) لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة ، والتقدير : ورسوله بريء ، ولنا الأب النجيب ، والخال الطيب الأصل ، (أو) على أنه مرفوع (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه ، (وذلك إذا كان بينهما فاصل) ، فهو من عطف مفرد على مفرد ، ف « رسوله » معطوف على الضمير المستتر في « بريء » ، أي بريء هو ورسوله ، لوجود الفصل بالجار والجرور ، وهو « من المشركين » ، و « الأب » معطوف على الضمير المستتر في « لنا » ، لوجود الفصل بالصفة والموصوف ، و « الخال » معطوف على الضمير المستتر في « الطيب » ، لوجود الفصل بالمضاف إليه ، (لا) إن رفع ذلك ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف « امرأة » على محل « رجل » في قولك : (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة ، بالرفع ، لأن الرفع) لحل « رجل » الفعل ، وهو « جاءني » ، وهو باق [١/١٦١] ولا يمنع عن العمل في محل « رجل » الحرف الزائد ، لأن الزائد وجوده كلا وجود ، والرفع حل الاسم (في مسألتنا) التي نحن فيها (الابتداء ، وقد زال بدخول الناسخ) وهو « إن » و « أن » و « لكن » ، والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي ، فإن قيل : إذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر ، وكون العامل « إن » و « أن » أو « لكن » عندهم ، قلت : أما اشتراطهم الأول إذا كان من عطف الجمل فلتلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ، وإذا كان من العطف على الضمير فلتلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وأما اشتراطهم الثاني إذا كان من عطف الجمل [٢٢٨] فلتلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء ، وإن كان من العطف على الضمير فلم يحضرنى عنه جواب شاف .

(ولم يشترط الكسائي و) تلميذه (الفراء الشرط الأول) ، وهو استكمال

الخبر ، (تمسكاً بنحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ ﴾) [المائدة / ٦٩]

فعطف « الصابئون » بالرفع على محل « الذين آمنوا » قبل استكمال الخبر ، وهو : ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [المائدة/٦٩] ، وبقراءة بعضهم ^(١) ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب/٥٦] فعطف « وملائكته » بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو « يصلُّون » ، (ويقوله) وهو ضابغ بالضاد المعجمة ، وبعد الألف باء موحدة ، فهمزة ، ابن الحارث البرجمي ، بضم الموحدة والجيم [من الطويل]

٢٤٦- فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ (فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ)

فعطف « قيَّار » بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر ، وهو « لغريب » ، وقيَّار ؛ بقاف مفتوحة وياء مثناة [١٦١/ب] تحتيّة مشددة : اسم فرس عند الخليل ، واسم جمل عند أبي زيد ، وضمير « بها » لـ « المدينة » ، (وقوله) وهو بشر بن أبي خازم ، بلخاء والزاي المعجمتين : [من الوافر]

٢٤٧- (وَإِلَّا فاعلموا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ) ما بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ

فعطف « أنتم » وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه ، أو المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ، ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء جميعاً والفراء لا يوافق على نحو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ ﴾ [الأحزاب/٥٦] استدرك ذلك بقوله : (ولكن اشترط الفراء إذا لم يتقدم الخبر) على المعطوف بالرفع (خفاء إعراب الاسم ^(٢)) ، برفع الخبر ، ونصب خفاء على المفعولية لاشتراط ، والظرف مقدر من تأخير

(١) هي قراءة أبي عمرو وابن عباس وعبد الوارث . انظر البحر المحيط ٢٤٨/٧ ، والكشاف ٢٧٢/٣ .

٢٤٦- البيت لضابي بن الحارث البرجمي في الأصمعيات ص ١٨٤ ، والإنصاف ص ٩٤ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٥ ، وخزانة الأدب ٣٢٦/٩ ، ٣١٢/١٠ ، ٣١٣ ، ٣٢٠ ، والدرر ٤٨١/٢ ، ٤٨٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧ ، وشرح المفصل ٦٨/٨ ، والشعر والشعراء ص ٣٥٨ ، والكتاب ٧٥/١ ، ولسان العرب ١٢٥/٥ (قير) ، ومعاهد التنصيص ١٨٦/١ ، والمقاصد النحوية ٣١٨/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٣/١ ، وأوضح المسالك ٣٥٨/١ ، ورفض المباني ص ٢٦٧ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢ ، وشرح الأشموني ١٤٤/١ ، ومجالس ثعلب ص ٣١٦ ، ٥٩٨ ، وجمع الهوامع ١٤٤/٢ .

٢٤٧- البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥ ، والإنصاف ١٩٠/١ ، وتخليص الشواهد ٣٧٣ ، وخزانة الأدب ٢٩٣/١٠ ، ٢٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢ ، والكتاب ١٥٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٧١/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٥٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٧ ، وشرح المفصل ٦٩/٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣١٠/١ .

تأخير، والأصل ولكن اشتراط الفراء خفاء إعراب الاسم إذا لم يتقدم الخبر، والتعبير بخفاء الإعراب أخذه من التسهيل^(١)، واعترضه في حواشيه فقال: المعروف عن الفراء أنه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء، ويدخلان في نقل المؤلف، اهـ.

فيجيز إن كان الاسم مبنياً، (كما في بعض هذه الأدلة) المتقدمة، وهي: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (المائدة / ٦٩) الآية، والبيتان، ويمنع إن كان الاسم معرباً، كما في نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [الأحزاب/ ٥٦]، بالرفع، لما فيه من تخالف [٢٢٩] المتعاطفين في الحركة اللفظية، ومقتضى، ومقتضى هذه العلة أنه يجيز: إن الفتى وزيدٌ ذاهبان، برفع «زيد»، لعدم التخالف اللفظي، فإن إعراب الاسم خفي، ومنعه البصريون مطلقاً لما فيه من اجتماع عاملين على المعمول واحد عملاً واحداً، لأن الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ، وهو أيضاً عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملاً واحداً، وذلك ممتنع، [١٦٢/١] ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء، لأن الرفع للخبر عندهما في باب «إن» هو رافعه في باب المبتدأ، إلا أنه مشكل، أما على القول بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فلأن المبتدأ قد زال بدخول الناسخ، وأما على القول بأن رافعه الابتداء في باب «إن» كما نقله الشاطبي عنهم فلائنه يلزم أن يكون الخبر في مسألتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة، وهما: الابتداء والمبتدأ، فما هربا منه وقعا فيه، (و) ما تمسكا به من الأدلة المتقدمة (خروجها المانعون) من البصريين (على التقديم والتأخير)، فيكون «من آمن» خبر «إن»، وخبر «الصائبون» محذوفاً، (أي: الصائبون) والنصارى (كذلك)، والأصل والله أعلم: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصائبون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر، (أو على) تقدير (الحذف من الأول) لدلالة الثاني عليه، فيكون «من آمن» خبر «الصائبون»، وخبر «إن» محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ عليه، (كقوله: [من الطويل])

٢٤٨- خَلِيلِي هَلْ طِبُّ (فَلَيْتِي وَأَنْتَمَا) وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنْفَانِ

فحذف خبر «إن» لدلالة خبر المبتدأ عليه، والتقدير: فإني دنف، أي: مريض

(١) التسهيل ص ٦٦.

٢٤٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٢/١، وتخليص الشواهد ص ٣٧٤، وشرح ابن الناطم ص ١٢٧، وشرح الأشموني ١٤٤/١، وشرح التسهيل ٥٠/٢، وشرح شواهد المغني ٨٦٦/٢، ومغني اللبيب ٤٧٥/٢، والمقاصد النحوية ٢٧٤/٢.

وأنتما دنفان ، والتوجيه الأول أجود ، لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس ، قاله الموضح في شرح الشذور^(١) .

(ويتعين التوجيه الأول) وهو التقديم والتأخير (في قوله :) [من الطويل]

٢٤٩- (فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ)

والأصل : فَإِنِّي لَغَرِيبٌ وَقِيَّارٌ غَرِيبٌ ، (ولا يتأتى فيه) التوجيه (الثاني) وهو

الحذف من الأول (لأجل اللام) لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ (إلا إن قدرت زائدة

[١٦٢/ب] مثلها في قوله :) [من الرجز]

٢٥٠- (أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةُ)

على الوجهين المتقدمين ، فيصح حينئذ التخريج الثاني ، ويصير التقدير ، فَإِنِّي

غَرِيبٌ وَقِيَّارٌ لَغَرِيبٌ ، (و) يتعين التوجيه (الثاني) وهو الحذف من الأول (في قوله

تعالى) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ (وَمَلَائِكَتُهُ) ﴾ [الأحزاب/٥٦] ، بالرفع ، والتقدير : إن الله يصلي

وملائكته يصلون ، (ولا يتأتى فيه) التوجيه (الأول) وهو التقديم والتأخير (لأجل

الواو في « يصلون ») لأنها للجماعة المشتركة ، والله واحد لا شريك له (إلا إن قدرت)

الواو (للتعظيم) للواحد (مثلها في : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾) [المؤمنون/٩٩] فإنها

لتعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين ، فيتأتى التوجيه الأول أيضاً ، ويصير التقدير :

إن الله يصلي وملائكته يصلون .

فإن قلت : كلا الوجهين مشكل ، فإن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبقَ

الحذوف معنى ، أما على التوجيه الأول فلأن الصلاة المذكورة بمعنى : الرحمة ، والحذوفة

بمعنى الاستغفار ، فلم يتطابقا ، وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس ، لأن الصلاة

المذكورة بمعنى : الاستغفار ، والحذوفة بمعنى : الرحمة ، فلم يتطابقا أيضاً ، قلت : [٢٣٠]

أجاب عنه في المغني ، فقال : الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو : العطف ، ثم

العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى : الرحمة ، وإلى الملائكة : الاستغفار ، وإلى الآدميين :

دعاء بعضهم لبعض انتهى^(٢) .

(١) لم أجده في شرح شذور الذهب ، بل في مغني اللبيب ٢/٤٧٥ .

٢٤٩- تقدم تخريج البيت برقم ٢٤٦ .

٢٥٠- تقدم تخريج البيت برقم ١٤٦ .

(٢) مغني اللبيب ص ٧٩١ .

وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخير للاسمين جميعاً، نحو: إنك وزيد ذاهبان، وأما نحو: إن زيداً وعمرو في الدار، فجائز باتفاق، قاله الموضح في شرح بانت سعاد^(١)، وهو مخالف لما أطلقه هنا.

(ولم يشترط الفراء الشرط الثاني^(٢)) وهو كون العامل « إنَّ » أو « أنَّ » أو « لكنَّ » [١/١٦٣] (تمسكاً بنحو قوله) وهو العجاج : [من الرجز]
 ٢٥١- (يا ليتني وأنتِ يا لميسُ في بلدٍ ليسَ بها أنيسُ)
 فعطف « أنتِ » بكسر التاء، على اسم « ليت » وهو ياء المتكلم، « لميس » علم امرأة، و « أنيس » بمعنى : مؤنس .

(وخروج) بتشديد الراء والبناء للمفعول (على أن) « أنتِ » مبتدأ، حذف خبره، وأن (الأصل : وأنتِ معي ، والجملة) من المبتدأ والخبر (حالية) متوسطة بين اسم « ليت » وخبرها، فالاسم ياء المتكلم، (والخبر قوله : « في بلدٍ »)، هذا تخريج ابن مالك^(٣)، وهو على ندور أو قلة، فإن أكثر التحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك، فقال في باب الحال :

٣٤٦-.....وَنَدَّرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ

وشرحه الموضح بقوله^(٤) : يجوز توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به، اهـ .

والنادر والقليل لا يقاس عليهما، وأبعد منه قول بعضهم إن الأصل : أنا وأنت، « فأنا » مبتدأ، « وأنت » معطوف عليه، وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله : « في بلد »، فحذف « أنا »، اهـ .

(١) شرح بانت سعاد ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٧٧ .

٢٥١- الرجز للعجاج في الدرر ٢/٤٨٤، وليس في ديوانه، ولرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦، وبلا نسبة

في أوضح المسالك ١/٣٦٤، ومجالس ثعلب ١/٣١٦، وجمع الهوامع ٢/١٤٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٥٢ .

(٤) أوضح المسالك ٢/٣٣١ .

(فصل ل)

(تُخَفَّفُ « إِنْ » المكسورة لثقلها) بالتضعيف ، (فيكثر إهمالها لسزوال اختصاصها) بالأسماء ، (نحو : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾) [يس / ٣٢] في قراءة من خفف « لَمَّا »^(١) ، فـ « كل » مبتدأ ، واللام لام الابتداء ، و« ما » زائدة ، و« جميع » خبر المبتدأ ، و« محضرون » نعت ، وجمع على المعنى (وَيَجُوزُ إِعْمَالُهَا) على قلة (استصحاباً للأصل) ، [٢٣١] وإليه يشير قول الناظم :

١٩٠ - وَخَفَّفَتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ

(نحو : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ ﴾ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) [هود / ١١١] في قراءة نافع وابن كثير ، بتخفيف « إِنْ » و« لَمَّا »^(٢) ، فـ « إِنْ » مخففة من الثقيلة ، و« كلاً » اسمها ، واللام في « لَمَّا » لام الابتداء ، و« ما » موصولة خبر « إِنْ » ، و« ليوفينهم » جواب [١٦٣ / ب] لقسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه صلة « ما » ، والتقدير : وإن كلا للذين والله ليوفينهم ، وقيل : « ما » نكرة موصوفة ، وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة ، والتقدير : وإن كلاً لخلق موافق عمله .

(وتلزم لام الابتداء بعد) « إِنْ » المكسورة المخففة (المهملة) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٩٠ - وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

حال كون اللام (فارقة بين الإثبات والنفي) ، في نحو : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِي ، بتخفيف « إِنْ » ورفع زيد ، فلولا اللام لتوهم « إِنْ » نافية ، وأن المعنى : ما زيد قائم ، فلما جيء باللام ارتفع التوهم .

(١) هي قراءة نافع وابن كثير والكسائي . انظر الإتحاف ص ٣٦٤ ، والنشر ٢ / ٢٩١ .

(٢) قرأها كذلك عاصم وشعبة وابن محيصن . انظر الإتحاف ص ٢٦٠ ، والنشر ٢ / ٢٩٠ .

(و) هذه اللام (قد تغني عنها قرينة لفظية) بأن يكون الخبر منفياً ، (نحو : إن زيداً لن يقوم) ، فيجب حينئذ ترك اللام كما في المغني ^(١) ، لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم ، (أو) قرينة (معنوية) ، كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح ، (كقوله) ، وهو الطرماح ، واسمه الحكيم بن حكيم : [من الطويل]
 ٢٥٢ — أنا ابنُ أبةِ الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ (وإن مَالِكٌ كَانَتْ كَرَامَ الْمَعَادِنِ)
 ولو قال : لكانت باللام لجاز ، ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح ، وتوهم النفي هنا ممتنع ، وأبة جمع آب ، كقضية جمع قاض ، من : أبى إذا امتنع ، والضيم : الظلم ، ومالك : اسم قبيلة ، ولذلك قال : كانت ، وصرفها مراعاة للحج ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٩١ — وَرَبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقُ أَرَادَهُ مُعْتَمِداً
 (وإن ولي « إن » المكسورة المخففة) من الثقيلة (فصل) فشرطه أن يكون ناسخاً ، وربما تخلف ، وشرط الناسخ كونه غير ناف ، فخرج بذلك « ليس » وغير منفي ، فخرج بذلك « زال » وأخواتها ، ونحو : ما كان ، وغير صلة ، فخرج بذلك [١٦٤/١] « ما دام » ، ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع ، إلا أنه (كثر كونه مضارعاً ناسخاً نحو : ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ [القلم / ٥١] ، ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [الشعراء / ١٨٦] ، وأكثر منه) أي من المضارع (كونه ماضياً ناسخاً ، نحو : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ ﴾ [البقرة / ١٤٣] ، ﴿ إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينَ ﴾ [الصفات / ٥٦] ، ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف / ١٠٢] ، وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ ، أما دخول « إن » على الناسخ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل ، فلما خففت وضعت شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل ، وكان من النواسخ لثلاث تفارق محلها بالكلية ، ألا ترى أنها إذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفراً عليها إذ الجزآن مذكوران بعد مدخولها ، وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها لأنك إذا قلت : إن كان زيد لقائماً فمعناه : إن زيد

(١) مغني اللبيب ص ٣٠٦ .

٢٥٢ — البيت للطرماح في ديوانه ص ٥١٢ ، والدرر ٢٩٩/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٦/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٥٠/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٧/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٨ ، وتذكرة النحاة ٤٣ ، والجني الداني ص ١٣٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٢٨ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٩/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٦٥ ، وجمع الهوامع ١٤١/١ .

لقائم ، وأما كون الماضي أكثر من المضارع فلأن « إن » المشددة شبيهة به لفظاً ومعنى ، فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابهاها ، ويقاس على النوعين اتفاقاً ، ولا يميز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ ، (وندر) عند غيرهم (كونه ماضياً غير ناسخ ، كقوله) وهي الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تخاطب عمرو بن شرموز قاتل الزبير بن العوام ^(١) : [من الكامل]
 ٢٥٣- (شَلَّتْ يَمِيْتُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا) حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

فأدخلت « إن » المخففة على « قتلت » وهو فعل ماض غير ناسخ ، وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها إخبار ومعناه : الدعاء ، وحلت : وجبت ، (ولا يقاس عليه) ، أي [١٦٤/ب] على « إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا » : (إِنْ قَامَ لَأَنَا ، وَإِنْ قَعْدَ لَزَيْدٌ ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ) فإنه أجزاه ، كما قاله في المغني ^(٢) ، وزاد هنا : (والكوفيين) وهو يوهم أنهم يميزون تخفيف « إن » المكسورة ، ويدخلونها على نحو قام وقعد ، وذلك مخالف لقاعدتهم ، فإنهم لا يميزون تخفيف « إن » المكسورة ، ويحملون [٢٣٢] على ما ورد من ذلك على أن « إن » نافية بمنزلة « ما » ، واللام إيجابية بمنزلة « إلا » ، قال في المغني في بحث اللام : وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى : « إلا » وأن « إن » قبلها نافية ، اهـ .
 وما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود : ﴿ قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ لَقَلِيلًا ﴾ [المؤمنون / ١١٤] حكاهما الأخفش في معانيه ^(٣) ، وقول امرأة من العرب : والذي يُحْلَفُ به إن جاء لخاطباً ، فلدخلت على الماضي غير الناسخ .

(١) بعده في « ط » : (يوم الجمل) .

٢٥٣- البيت لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١١/١٨ ، وحزانة الأدب ٣٧٣/١٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، والدرر ٣٠٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٨/٢ ، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٢٧٧/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٥٠/٢ ، والأزهية ص ٤٩ ، والإنصاف ٦٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٩ ، والجنى الثاني ص ٢٠٨ ، ورصف المباني ص ١٠٩ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢ ، ٥٥٠ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٦ ، وشرح المفصل ٧١/٨ ، ٢٧/٩ ، واللامات ص ١١٦ ، ومجالس ثعلب ص ٣٦٨ ، والمحتسب ٢٥٥/٢ ، ومعني اللبيب ٢٤/١ ، والمقرب ١١٢/١ ، والنصف ١٢٧/٣ ، ومع الهوامع ١٤٢/١ .

(٢) مغني اللبيب ٢٤/١ .

(٣) معاني القرآن ٦٤٠/٢ .

(وأنذر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً) ، بأن يكون مضارعاً غير ناسخ ، إذ لا مشابهة بينهما (كقوله : إن يُرينكَ لنفسك وإن يشينكَ لهيه^(١)) ، ولا يقاس عليه اتفاقاً .
والحاصل أن للام بعد « إن » المخففة ثلاث حالات ، وجوب ذكرها ، وجوب تركها ، وجواز الأمرين . فالأول نحو : إن زيدٌ لقائمٌ ، بالإهمال ، حيث لا قرينة ، والثاني نحو : إن زيدٌ لن يقوم . والثالث نحو : إن زيداً قائمٌ ، بالإعمال ، ومما ذكره من أنها لام الابتداء قال به سيويه^(٢) والأخفشان^(٣) ، وأكثر البغداديين^(٤) ، وذهب الفارسي^(٥) وابن جني^(٦) وابن أبي العافية وابن أبي الربيع^(٧) إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق ، وحجتهم أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ولا راجعاً إلى الخبر كالمفعول في نحو : إن قتلَ لمسلماً ، وأجيب بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وهما حالان محل الجزء الأول الذي يلي « إن » والمفعول كالجزء الثاني ، فإن قتلَ لمسلماً بمنزلة إن قتلِكَ لمسلماً ، ثم إن كان الفعل ناسخاً دخلت على الخبر الذي كان خبراً في الأصل ، كما مر ، وإن كان غير ناسخ ، دخلت [١٦٥/أ] على معموله فاعلاً كان أو مفعولاً ، ظاهراً كان أو ضميراً منفصلاً كما مر ، فإن اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ، ما لم يكن ضميراً متصلاً ، فإن تقدم عليها فعل من أفعال القلوب ، نحو : قد علمنا إن كنت لموقناً ، فإن قلنا اللام للابتداء كسرت « إن » ، وإن قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فُتَحَّتْ ، وإلى دخولها على الفعل مطلقاً أشار الناظم بقوله :

١٩٢ — والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تُلفيه غالباً بإن ذي موصلاً

(١) انظر هذا القول في أوضح المسالك ٣٦٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١ ، وشرح المفصل ٨٦/٨ ،

وشرح ابن الناظم ص ١٢٩ .

(٢) الكتاب ١٤٠/٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٥/٢ .

(٤) انظر جمع الهوامع ١٤٢/٢ .

(٥) البغداديات ص ٣٩ .

(٦) المحتسب ٢٥٥/٢ .

(٧) جمع الهوامع ١٤٢/١ .

(فصل ل)

(وتخفف « أن » المفتوحة ، فيبقى العمل) وجوباً لتحقيق مقتضاها وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية ، لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة ، (ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً) لا مظهراً (محذوفاً) لا مذكوراً ، سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك^(١) ، لأن « إن » المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة ، فقدروا عملها في المضممر لثلاً ينحط الأقرب عن الأضعف .

وذهب ابن الحلاب إلى أنه لا يكون إلا للشأن ، (فأما قوله) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمرو ذي الكلب : [من المتقارب]

٢٥٤- (بَأَلْكَ رِبْعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَلْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا)

(فضرورة) من وجهين عند ابن الحلاب ، كونه غير ضمير الشأن ، وكونه مذكوراً ، وعند ابن مالك من وجه واحد ، وهو كونه مذكوراً .

والربيع ربيعان ، ربيع الشهور ، وربيع الأزمنة ، فربيع الشهور بعد صفر ، وربيع الأزمنة ربيعان ، أولهما : ما يأتي فيه النور والكمأة ، والثاني : ما تدرك فيه الثمار ، والمراد هنا ربيع الأزمنة ، والغيث : الكأ أو المطر ، والمريع : إما بفتح الميم إن جعل الغيث اسماً للكأ ، أي : خصيب ، وإما بضمها إن جعل اسماً للمطر ، يقال : مرع الواحي وأمرعه المطر ، والثمال : بكسر التاء المثناة : الغياث خبر « تكون » .

(١) شرح التسهيل ٤١/٢ .

٢٥٤- البيت لكعب بن زهير في الأزهية ص ٦٢ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٠ ، وليس في ديوانه ، وهو لجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجرية ٣٠٩/١ ، وخزانة الأدب ٣٨٤/١٠ ، وشرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٢/٢ ، ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني ١٠٦/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٠٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٠/١ ، وخزانة الأدب ٤٢٧/٥ ، وشرح الأثثوني ١٤٦/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٦ ، وشرح المفصل ٧٥/٨ ، ولسان العرب ٣٠/١٣ (أن) ، ومغني اللبيب ٣١/١ ، وتاج العروس (أن) .

(ويجب في خبرها [١٦٥/ب] أن يكون جملة) لاشتغالها على المسند والمُسند إليه محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم ، (ثم إن كانت) الجملة (اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل) من الفواصل الآتية ، أما مع الاسم فلا لأنه جيء بعد « أن » باسم وخبر ، كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة ، وأما الفعل الجامد فهو كالاسم ، والاسم غير محتاج إلى فصل ، فكذلك ما أشبهه ، وأما الدعاء فشبهه بالجامد في عدم التصرف ، قاله الشاطبي . فالاسمية (نحو : ﴿ وَأَخْرَجُوا دُعَاؤَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) [يونس/ ١٠] ، والفعلية ، التي فعلها جامد ، نحو : (﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾) [النجم / ٣٩] ، والفعلية التي فعلها دعاء إما بخبر نحو : (﴿ أَنْ بُرِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾) [النمل / ٨] ، أو بشر نحو : (﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾) [النور/ ٩] في قراءة من خفف « أن »^(١) وكسر الضاد في غير السبع ، وهذا مبني على جواز [٢٣٣] تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية وهو الصحيح ، ويجوز الفصل فيهن ، (ويجب الفصل في غيرهن) ، ليكون عوضاً عما حذفوا من أنه وهو أحد النونين والاسم ، أو لئلا يلتبس بـ « أن » المصدرية ، ولما كان التغير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه ، والفصل إما (بـ « قد ») لأنها تقرب الماضي من الحال ، (نحو : ﴿ وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا ﴾) [المائدة / ١١٣] ، أو تنفيس ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾ [الزمل / ٢٠] ، أو نفسي بـ « لا » أو « لن » أو « لم » فقط ، مثال « لا » (نحو : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾) [المائدة / ٧١] ، في قراءة من ضم نون « تكون »^(٢) ، و : حسبت أن لا قام زيد ، ومثال « لن » : (﴿ أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَقْدَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾) ، [البلد / ٥] ومثال « لم » ، (﴿ أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾) [البلد / ٧] ، أو « لو » (نحو : ﴿ وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا ﴾) [الجن / ١٦] (﴿ أَنْ لَوْ [١/١٦٦] نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾) [الأعراف/ ١٠٠] ، وهو كثير .

والحاصل أن الفعل إما مثبت أو منفي ، وكل منهما إما ماضٍ أو مضارع ، فالثبت إن كان ماضياً ففاصله « قد » ، وإن كان مضارعاً ففاصله حرف التنفيس ، والمنفي إن كان ماضياً ففاصله « لا » فقط ، وإن كان مضارعاً ففاصله « لن » أو « لم » أو « لا » ، وأما « لو »

(١) هي قراءة نافع كما في شرح ابن النازم ص ١٣٠ ، وانظر الإتحاف ص ٣٢٢ ، والنشر ٣٣٠/٢ ، وهي من شواهد شرح المنفصل ١٠٤/٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٦/١ .

(٢) قرأها بالرفع : أبو عمرو والكسائي وحمة ويعقوب والأعمش . انظر الإتحاف ص ٢٠٢ ، والنشر ٢٥٥/٢ .

فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا ، (ويندر تركه) ،
أي الفصل بواحد منها ، (كقوله) : [من الخفيف]

٢٥٥- (عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا) قَبْلَ أَنْ يَسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

والقياس : علموا أن سيؤملون ، وسؤل : بمعنى مسؤل ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ

أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى ﴾ [طه / ٣٦] أي : [٢٣٤] قَدْ أُوتِيتَ مسؤولك ^(١) ، (ولم يذكر
« لو » في الفواصل إلا قليل من النحويين) ، هذا شرح قول الناظم :

١٩٣- وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكْنَ والخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

١٩٤- وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دَعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

١٩٥- فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بَقْدَ أَوْ نَفْيِ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

(وقول ابن الناظم : إن الفصل بها) ، أي بـ « لو » (قليل ، وهم) بفتح

الهاء ، أي غلط (منه على أبيه) كأن الموضح وقع له النسخة التي فيها : وربما فصلت

بـ « لو » فاعترض عليها ؛ وإلا فالذي قاله ابن الناظم في غالب النسخ ما نصه ^(٢) : وأكثر

النحويين لم يذكروا الفصل بين « أن » المخففة وبين الفعل بـ « لو » ، وإلى ذلك أشار

الناظم بقوله :

١٩٥- وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

انتهى . وهو مساو لنص الموضح ، فليُنظر .

٢٥٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٣/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٣ ، والجني الداني ص ٢١٩ ،

والدرر ٣٠٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣١ ، وشرح قطر الندى ص

١٥٥ ، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٢ ، وجمع الهوامع ١٤٣/١ .

(١) ما بينهما إضافة من « ط » .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٣١ .

(فصل ل)

(وتُخَفَّفُ « كَأَنَّ » فيبقى أيضًا إعمالها) استصحابًا للأصل ، (لَكِنْ يَجُوزُ ثبوت اسمها وإفراد خبرها) وإلى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله :
 ١٩٦ - وَخَفَّفَتْ كَأَنَّ أَيضًا فَتَنَوِي مَنْصُوبُهَا [١٦٦/ب] وَثَابِتًا أَيضًا رُوي
 (كقولُه) وهو رؤية : [من الرجز]

(كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءٌ خُلِبَ) — ٢٥٦

ف « وريديه » وهما عرقان في الرقبة اسم « كَأَنَّ » ، و« رشاء » بكسر الراء والمد : خبرها ، وهو مفرد لا مثني ، وصحح الصغاني أنه مثني بالعين المعجمة ، والرشاء : الحبل ، والخلب : بضم الخاء المعجمة : الليف ، قاله أبو إسحاق . وقال غيره الخلب : البئر البعيدة القعر .

(وقوله) وهو باغث ، بالموحدة فالمعجمة فالمثلثة ، ابن صريم ، بالتصغير ،
 الإشكري ، قاله النحاس^(١) . وقال السيرافي^(٢) : هو أرقم بن علباء ، وقال صاحب المنقذ هو
 علباء بن أرقم الإشكري يذكر امرأته ويمدحها : [من الطويل]

٢٥٧ - وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مَقْسَمٍ (كَأَنَّ ظِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ)

٢٥٦ - الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٦٩ ، والمقاصد النحوية ٢/٢٩٩ ، وبلا نسبة في لسان العرب
 ٣٦٥/١ (حلب) ، ٣٢/١٣ (أنن) ، والإنصاف ١/١٩٨ ، وأوضح المسالك ١/٣٧٥ ، وتخليص
 الشواهد ص ٣٩٠ ، والجني الداني ص ٥٧٥ ، وخزانة الأدب ١٠/٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ،
 ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤١٢ ، ورصف المباني ٢١١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٧٥ ، وشرح المفصل ٨/٨٣ ،
 والكتاب ٣/١٦٤ ، ١٦٥ ، والمقرب ١/١١٠ ، وتاج العروس ٢/٣٨٠ (حلب) .

(١) خزانة الأدب ١٠/٤١٣ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ١/٥٢٥ .

٢٥٧ - البيت لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧ ، والدرر ١/٣٠٤ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٤ ،
 ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ١/٥٢٥ ، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/٢٠٢ ، ولعقب بن
 أرقم في اللسان ١٢/٤٨٢ (قسم) ، ولباغت بن صريم الإشكري في تخليص الشواهد ص ٣٩٠ ، = = =

يروى بالرفع) لـ « ظبية » على أنها خبر « كَأَنَّ » (على حذف الاسم ، أي : كَأَنَّهَا) ظبية ، ويروى بالنصب لظبية على أنها اسم « كَأَنَّ » (على حذف الخبر ، أي : كَأَنَّ مَكَانَهَا) ظبية ، (و) يروى (بالجر) لظبية (على أن الأصل كظبية ، وزيد « أن » بينهما) ، أي بين الكاف ومجرورها ، وعليهن فجملة « تعطو » صفة لـ « ظبية » ، والموافاة الإتيان ، والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد : المحسن من القسمان وهو الحسن ، يقال : فلان قسيم الوجه ، ومقسم الوجه ، أي : حسنه ، وتعطو : أي تتناول ، وعداه بـ « إلى » لتضمنه معنى : تميل ، والوارق : اسم فاعل من ورق الشجر : يَرِق ، مثل : أورق ، أي : صار ذا ورق ، ويروى ناضر السلم ، والنضرة الحسن والبهجة ، والسلم بفتحيتين شجر العضا له شوك .

(وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفواصل) [١٦٧/١] كما

تقدم تعليقه في « أن » المخففة (كقولها :) [من الهزج]

٢٥٨- وَوَجَّهْهُ مُشْرِقَ اللَّوْنِ (كَأَنَّ تَذْيَاهُ حَقَّانِ)

ف « تذيبه حقان » مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر « كَأَنَّ » ، واسمها ضمير شأن محذوف ، أي : كَأَنَّهُ . وهذا البيت رواه سيبويه هكذا^(١) [٢٣٥] ورواه غيره :

وَصَلَّيْتُ مُشْرِقَ اللَّوْنِ

=== وشرح المفصل ٨٣/٨ ، والكتاب ١٣٤/٢ ، وله أو لعباء بن أرقم في المقاصد النحوية ٣٠١/٢ ، ولأحدهما أو لأرقم بن لعباء في شرح شواهد المغني ١١١/١ ، ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري ، أو لابن أصرم اليشكري في خزنة الأدب ٤١١/١٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٧/١ ، وجواهر الأدب ص ١٩٧ ، والجني الداني ص ٢٢٢ ، ورصف المباني ص ١١٧ ، ٢١١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٨٣/٢ ، وسمط الآلي ص ٨٢٩ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٢ ، وشرح الأشموني ١٤٧/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٣٣١ ، ٣٤١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٧ ، والكتاب ١٦٥/٣ ، والمختضب ٣٠٨/١ ، ومغني اللبيب ٣٣/١ ، والمقرب ١١١/١ ، ٢٠٤/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وجمع الهوامع ٤١٣/١ .

٢٥٨- البيت بلا نسبة في الإنصاف ١٩٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٨٩ ، والجني الداني ص ٥٧٥ ، وخزنة الأدب ٣٩٢/١٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٤٠ ، والدرر ٣٠٣/١ ، ٣٠٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٢ ، وشرح الأشموني ١٤٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٩١/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٨ ، وشرح المفصل ٨٢/٨ ، والكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ ، ولسان العرب ٣٠/١٣ ، ٣٢ (أن) ، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وجمع الهوامع ١٤٣/١ .

(١) الكتاب ١٣٥/٢ .

والمعنى على الأول : رب وجه يلوح لونه ، وثديا صاحبه كحقيين في الاستدارة .
(وإن كانت الجملة فعلية فصلت بـ « لم ») في المضارع المنفي ، (أو « قد ») في الماضي
المثبت ، فالأول (نحو : ﴿ كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ ﴾) [يونس / ٢٤] ، (و) الثاني (نحو
قوله) : [من الخفيف]

٢٥٩- (لَا يُهَوِّلَنَّ اصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرْبِ ب فمَحْذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا)

ففصل بين « كَأَنَّ » و « أَلَمَّا » بـ « قد » ، والهلول : الفزع ، يقال : هاله الأمر يهولُه إذا
أفزعَه ، ولظى الحرب : نارها ، والاصطلاء : من اصطليت بالنار : تدفأت بها ، والمحذور : من
الحذر ، وهو : ما يخاف منه ، وأَلَمَّ : ماض من الإلمام ، وهو : النزول ، يقال : أَلَمَّ به أمر إذا
نزل به .

(مسألة :

وتخفف (لكنَّ) فتهمل وجوباً) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ، وليباين
لفظها لفظ الفعل ، (نحو :) ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ (وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) ﴾ [الأنفال / ١٧] ، وعن
يونس والأخفش جواز الإعمال (قياساً على « أَنْ » ، ولم يسمع من العرب : ما قام زيدٌ
لكنَّ عمرًا قائمٌ ، بنصب عمرو ، وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا
تعرف والفرق بينها وبين « إِنَّ » زوال الاختصاص .

(هذا باب «لا» العاملة عمل «إن» المشددة)

وتسمى «لا»^(١) التبرئة دون غيرها من أحرف النفي ، وحق «لا» التبرئة أن تصلق على «لا» النافية كائنة ما كانت ، لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئاً ، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل «إن» فإن التبرئة فيها أمكن [١٦٧/ب] منها في غيرها ، لعمومها بالتنصيص ، وتسمى النافية للجنس ، وأفردت بباب لطول الكلام عليها .

قال أبو البقاء وإنما عملت «لا»^(٢) عمل «إن» لمشابتها لها من أربعة أوجه .
أحدها : أن كلاً منهما يدخل على الجملة الاسمية .

الثاني : أن كلاً منهما للتأكيد ، فـ «لا» للتأكيد النفي ، و«إن» للتأكيد الإثبات .
والثالث أن «لا» نقيضة «إن» ، والشيء يحمل على نقيضه ، كما يحمل على نظيره .

والرابع : أن كلاً منهما له صدر الكلام ، ولكون «لا» محمولة على «إن» في العمل انحطت درجتها عن «إن» في أمور :

منها أن اسم «لا» لا يكون إلا مظهرًا ، واسم «إن» يكون مظهرًا ومضمراً .
ومنها أن اسم «لا» لا يكون إلا نكرة ، واسم «إن» يكون نكرة ومعرفة .
ومنها أن «لا» لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا ويجوز في «إن» .

ومنها أن اسم «لا» لا ينون ، واسم «إن» ينون .

ومنها أن اسم «لا» المفرد يختلف في إعرابه وبنائه ، واسم «إن» لا خلاف في

إعرابه ، اهـ .

(١) سقطت من «ب» .

ومنها أن « إن » تعمل بلا شرط ، و« لا » لا تعمل إلا بشرط ، (وشرطها أن تكون نافية) لا زائدة ، (وأن يكون النفي) بها (الجنس) بأسره ، (وأن يكون نفيه نصاً) وذلك إذا دخلت على [٢٣٦] نكرة ، وأريد بها النفي العام ، وقد ر فيه « من » الاستغراقية ، لأن « من » هي الموضوع للجنس ، فإذا قلت : لا رجل في الدار ، وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح إلا بتقدير « من » ، ولو لم تُرد « مَنْ » لكنت نافية رجلاً واحداً ، وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر ، ومن هنا قال النحويون إن « لا رجل » جواب لمن قال : هل من رجل في الدار ؟ ، فهو سائل عن كل الجنس ، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني [١/١٦٨] (وأن لا يدخل عليها جار) ، وهو المراد بقولهم أن لا تقع بين عامل ومعمول ، (وأن يكون اسمها نكرة) لأنه على تقدير « مَنْ » كما تقدم ، و« مَنْ » الاستغراقية مختصة بالنكرات ، وأن تكون النكرة (متصلة بها) ، خلافاً لأبي عثمان فإنه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ، ولكنه لا يبيّن ، فقد جاء في السّعة : لا منها بد ، بالبناء مع الفصل ، وليس مما يعول عليه ، قاله الموضح في الحواشي ، (وأن يكون خبرها نكرة) على الأصل ، فجملة الشروط سبعة ، أربعة راجعة إلى « لا » واثنان إلى اسمها ، وواحد إلى خبرها ، وستأتي مختزلاتها .

وإذا اجتمعت هذه الشروط عملت « لا » عمل « إن » من نصب الاسم ورفع الخبر ، (نحو : لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ) ، ف« غلام سفر » اسمها ، وهو منصوب ، و« حاضر » خبرها ، وهو مرفوعاً بها اتفاقاً ، لأنها غير مركبة ، وأما إذا [٢٣٧] ركبت فعن سيبويه أنها لا تعمل في الخبر ، بل النكرة مع « لا » في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول « لا » ، والأصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضاً ، وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد^(١) ، (فإن كانت غير نافية لم تعمل) في الأسماء شيء ، (وشذّ إعمال) « لا » (الزائدة في قوله) وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري :
[من البسيط]

٢٦٠ — (لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطْفَانٌ لَا ذُكُوبَ لَهَا إِذْنٌ لِلَّامِ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا)

فأعمل « لا » الزائدة ، « وذكوب » اسمها ، و« لها » خبرها ، وإنما عملت مع

(١) انظر الارتشاف ١٦٥/٢ ، والمقتضب ٣٥٧/٤ .

٢٦٠ — البيت للفرزدق في ديوانه ٢٣٠/١ ، وخزانة الأدب ٣٠/٤ ، ٣٢ ، ٥٠ ، والدرر ٣٢٠/١ ،

والارتشاف ١٦٨/٢ ، وشرح التسهيل ٥٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح

المسالك ٣/٢ ، والخصائص ٣٦/٢ ، ولسان العرب ٢٦٩/٩ (غطف) ، وجمع الموامع ١٤٧/١ .

الزيادة لأنها أشبهت النافية لفظاً وصورة، فلو حظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى، والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد منها مستفاد من « لو » [١٦٨/ب] لأن « لو » شرطها ممتنع، والغرض أنه منفي بـ « لم »، وامتناع النفي إثبات، فدل على إثبات الذنوب لغطفان، لا نفيها عنها، وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لأن جواب « لو » إذا كان مثبتاً في نفسه يكون منفيّاً بعد دخول « لو »، وإنما شد عمل الزائدة، لأنها غير مختصة، وشرط العمل الاختصاص، فإن قيل: « لا » النافية غير مختصة مع أنها عاملة، فالجواب ما قاله المرادي أن « لا » إذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست إذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) « لا » لغير نفي الجنس بل (لنفي الوحدة عملت عمل « ليس »)، فترفع الاسم وتنصب الخبر (نحو: لا رجل قائماً)، فالنفي هنا الواحد دون الجنس إذا قلت عقبه: (بل رجالان)، فيكون المنفي واحداً، والمثبت اثنان، (وكذا) تعمل عمل « ليس » (إن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص) بل على سبيل الظهور، نحو: لا رجل قائماً، ويمتنع أن يقال بعده: بل رجالان.

والحاصل أن « لا » إذا عملت عمل « ليس » احتمل نفي الواحد ونفي الجنس، وهو الظاهر لأن النكرة في سياق النفي تعم، فإذا أردت نفي الواحد ميّزته بقولك عقبه: بل رجالان، وإذا أردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء، بل لا يجوز أن تقول بعده: بل رجالان، هذا حاصل كلام ابن عقيل^(١).

(وإن) وقعت^(٢) « لا » بين عامل ومعمول كما إذا (دخل عليها الخافض) فإنها لا تعمل شيئاً، (وخفض) الخافض (النكرة) لقوته، ولأن « لا » لا تحول بين العامل ومعموله (نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء) بالجر فيهما بحرف الجر. وعن الكوفيين أن « لا » هنا اسم بمعنى غير، وأن الخافض دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خُفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً، ويسميها زائدة، ويعنون بذلك أنها معترضة بين شيئين مطالبين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطها، (وشدّ: جئت بلا شيء، بالفتح) [١٦٩/أ] على الإعمال والتركيب، ووجهه أن الجار دخل بعد التركيب نحو: لا خمسة عشر، وليس حرف الجر معلقاً، بل « لا » وما رُكّب معها في موضع جر لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد، قاله ابن جنّي في كتاب القُدّ. وقال في الخطاريات إن « لا » نصبت

(١) شرح ابن عقيل ١/٣٩٣.

(٢) سقطت من « ب ».

« شيء » ، ولا خبر لها ، لأنها صارت فضلةً نقله عن أبي علي وأقره^(١) ، (وإن كان الاسم معرفةً أو منفصلاً منها أهملت) وجوباً (ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) في صورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضاً من مصلحة ذي العموم^(٢) ، أو لأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم ، والسؤال بهما لا بد فيه من العطف ، وكذلك الجواب ، (نحو : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ونحو : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾) وَلَا هُمْ عَنْهَا يَنْزِفُونَ ﴿ [الصفات/٤٧] ، (وإنما لم تتكرر) مع المعرفة (في قولهم : لَا تَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ ، و) في (قوله) : [من البسيط]

٢٦١- (أَشَاءُ مَا شِئْتُ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتَ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنَا شَانِي)
(للضرورة في هذا) البيت ، واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بـ « لم » تتكرر ، والمعنى : وإنما لم تتكرر في « لا أنت » للضرورة ، و« أشاء » مضارع شاء مسند للمتكلم ، و« ما » موصول في موضع نصب على المفعولية بـ « أشاء » ، وشِئْتُ [٢٣٨] بكسر التاء صلة « ما » ، والعائد محذوف ، و« حتى » بمعنى : إلى ، و« أزال » مضارع زال ، منصوب بـ « أن » مضمرة بعد حتى وجوباً ، واسم « أزال » مستتر فيه وجوباً ، وخبره « شاني » آخر البيت بنون ، من الشنآن وهو : البغض ، وقف عليه بجذف الألف على لغة ربيعة ، و« لِمَا » متعلق به ، و« ما » موصول اسمي ، و« لا » نافية ، و« أنت » مبتدأ ، و« شائية » من المشيئة [١٦٩ب] خبره ، و« من شأننا » متعلق به ، والجملة صلة « ما » ، والعائد محذوف ، والمعنى : أشاء الذي شئته حتى لا أزال شائياً للذي لا أنت شائيت من شأننا ، أي : أمرنا ، (ولتأول) معطوف على الضرورة (« لا نولك » بلا ينبغي لك) ، « ولا » إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لأنه في معنى النكرة ، « ونولك » بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو : العطية مبتدأ ، وأن تفعل سدّ مسدّ خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضر اوي .

وقال أبو حيان والذي أذهبت إليه أنه خبر لا فاعل ، لأن « نولك » ليس بوصف .
وقال الموضح : لا أدري كيف يتأتى أن يقول هذا مع قوله : إن « لا نولك » مؤول بلا ينبغي لك ، ولم ينزل كتاب بأن المرفوع السدّ مسدّ الخبر لا يرفع إلا بالوصف انتهى .

(١) المسائل البصريات ٩٠٦/٢ - ٩٠٨ ، والمسائل المثورة ص ٨٥ .

(٢) انظر الارتشاف ١٧٢/٢ ، والتسهيل ص ٦٨ .

٢٦١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٧/٢ ، والدرر ٣٢٥/١ ، وشرح الأشموني ١٤٩/١ ، والمقاصد

النحوية ٣٢٥/٢ ، وجمع الهوامع ١٤٨/١ .

وإذا قلنا بالأول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل . قال الرضي : والنول مصدر بمعنى : التناول وهو هنا بمعنى المفعول ، أي ليس متناولك هذا الفعل ، أي لا ينبغي لك أن تتناوله اهـ . فسقط بالتأويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد^(١) وابن كيسان على عدم وجوب تكرار « لا » إذا دخلت على معرفة ، وإلى إعمال « لا » عمل « إن » أشار الناظم بقوله :

١٩٧- عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلُ لِأَيِّ نَكِيرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةٍ

(فصل ل)

(وإذا كان اسمها مفرداً ، أي : غير مضاف ولا شبيه به بني على الفتح إن كان مفرداً) لفظاً ومعنى أو لفظاً لا معنى ، (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث ، فالأول (نحو : لا رجل) ، والثاني نحو : لا قوم ولا شجر ، (و) الثالث نحو : (لا رجال) [١٧٠/١] ولا هنود ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

١٩٩- وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا.....

(و) بني (عليه) أي على الفتح (أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء) مزيدتين ، (كقوله) وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب ، لا ابن مقبل ، خلافاً لابن عصفور : [من البسيط]

٢٦٢- (إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَذَاتٌ لِلشَّيْبِ) [٢٣٩] بكسر التاء وفتحها ، (روى بهما) في « لذات » جمع لذة ، وهو اسم « لا » و« للشيب » بفتح الشين خبرها ، وفي الجمع بالألف والتاء إذا كان اسم « لا » أربعة أقوال :

أحدها : أنه يجعل في البناء كما هو في الإعراب ، فكما أن فتحته في الإعراب كسرة ، فكذلك في البناء ، قاله ابن عذرة ، وهو قول الأكثرين . (و) قال أبو الفتح ابن جني (في الخصائص ^(١)) ما حاصله (أنه لا يميز فتحه بصري إلا أبو عثمان) المازني ، وعبارة الخصائص : لم يميز أصحابنا الفتح إلا شيئاً قاسه أبو عثمان ، والصواب الكسر بغير تنوين ، اهـ .

٢٦٢- البيت لسلامة بن جندل في ديوانه ص ٩١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٠٠ ، وخزانة الأدب ٢٧/٤ ، والدرر ٣١٩/١ ، والشعر والشعراء ص ٢٧٨ ، والمقاصد النحوية ٣٢٦/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٩٧/١ ، وجمع الهوامع ١٤٦/١ .

(١) الخصائص ٣٠٥/٣ .

الثاني: كالأول إلا أنه ينون، لأن تنوينه كنون « مسلمين »، لا كتوين « زيد » فلا ينافي البناء، جزم به ابن مالك في سبك المنظوم، ونقله ابن الدهان عن قوم، وتابعه ابن خروف.

الثالث: أنه يفتح، لأن الحركة ليست له، بل لمجموع المركب، وهو « لا » والاسم، قاله المازني والفراسي^(١)، وهو حسن في القياس، ورجحه الموضح في المغني، وشرح الشواهد.

الرابع: أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين، وهو الصحيح، واقتصر عليه هنا، وقال بعض المغاربة: جواز الأمرين مبني على الخلاف في حركة اسم « لا ».

فمن قال [١٧٠/ب] هي إعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كَسَرَ^(٢)، ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح^(٣)، (و) بني (على الياء إن كان مثنى أو مجموعاً على حده)، أي على حد المثنى وطريقته في إعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زائلة تحذف للإضافة (كقوله: [من الطويل]

٢٦٣- (تَعَزَّ فَلَإِ الْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعَا) وَلَكِنْ لَوَرَادِ الْمُنُونِ تَتَابِعُ

فـ «إلفين» بكسر الهمزة تثنية: إلف، اسم «لا» مبني على الياء، و«مُتَّعَا» بالبناء للمفعول خبرها، و«تَعَزَّ» أمر من التعزية، وهي الحمل على الصبر عند المصيبة، و«المنون»: الموت، و«وراده» الذين يردونه، وهو جمع وارد، (وقوله: [من الخفيف]

٢٦٤- (يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُرُوءُ)

فـ «بنين» بكسر النون الأولى جمع ابن، اسم «لا» مبني على الياء، ولا آباء جمع أب، عطف على ما قبله، و«إلا» حرف إيجاب، وقد عَنَّتْهُمْ بفتح العين المهملة والنون

(١) الارتشاف ١٦٥/٢.

(٢) انظر الارتشاف ١٦٤/٢، وشرح التسهيل ٥٨/٢ - ٥٩.

(٣) انظر الإنصاف ٣٦٦/١.

٢٦٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠/٢، وتخليص الشواهد ٣٩٥، والدرر ٣١٧/١، وشرح ابن الناظم ١٣٤، وشرح الأشموني ١٤٥/١، وشرح شذور الذهب ص ٨٣، والمقاصد النحوية ٣٣٣/٢، وجمع الهوامع ١٤٦/١.

٢٦٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١١/٢، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦، والدرر ٣١٨/١، وشرح ابن الناظم ص ١٣٤، وشرح الأشموني ١٥٠/١، وشرح التسهيل ٥٥/٢، وشرح شذور الذهب ص ٨٤، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٢، وجمع الهوامع ١٤٦/١.

وسكون التاء المثناة فوق بمعنى : أهمتهم ، وشؤون : جمع شأن وهو الخطب فاعل «عَتَّهُمْ» ،
والجملة في موضع رفع خبر « لا » ، ولا يضر اقترانه بالواو ، ولأن خبر الناسخ يجوز
اقتترانه بالواو ، كقول الحماسي : [من الهزج]

٢٦٥—..... فَأَمْسَى وَهُوَ عَرَبَانُ

وقولهم : ما أحدٌ إلَّا وله نفسٌ أمارَةٌ^(١) ، وليست حالاً خلافاً للعيني^(٢) ، لأن واو
الحال لا تدخل على الماضي التالي « إلا » كما قال الموضح في باب الحال^(٣) ، وذهب
المبرد^(٤) إلى أن المثني والمجموع على حله في باب « لا » معربان بناء على أن التثنية والمجمع
عارضاً للتضمن أو التركيب في علة البناء ، ولو صح ذلك لزم الإعراب في : يا زيدان ويا
زيدون ولا قائل به [١/١٧١] والقول بالبناء في اسم « لا » المفرد اختلف في علة . (قيل :
وعلة البناء) فيه (تضمن معنى « من ») الاستغراقية (بدليل ظهورها في قوله :)
[من الطويل]

٢٦٦—فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ (وَقَالَ أَلَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ)

واختار هذا القول ابن عصفور ، وعلمه بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ،
والبناء للتضمن كثير ، واعترضه ابن الضائع [٢٤٠] بأن المتضمن لمعنى « من » هو « لا »
نفسها ، لا الاسم بعدها ، (وقيل) ، علة البناء (تركيب الاسم مع الحرف) كما في
تركيب الاسمين ، (كخمسة عشر) ، هذا قول سيبويه والجماعة^(٥) ، ويؤيده أنهم إذا فصلوا

٢٦٥— صدر البيت : (فلما صرح الشر) ، وهو للفند الزماني (شهل بن شيان) في أمالي القالي ١/٢٦٠ ،
وحماسة البحتري ص ٥٦ ، والحيوان ١٦/٦ ، وخزانة الأدب ٣/٤٣١ ، وسمط اللآلي ص ٥٧٨ ، ٩٤٠ ،
وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٤ ، والمقاصد النحوية ٣/١٢٢ .

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٤ .

(٢) المقاصد النحوية ٣/١٢٢ .

(٣) أوضح المسالك ٢/٣٥٣ .

(٤) المقتضب ٤/٣٦٦ .

٢٦٦— البيت بلا نسبة في كتاب العين ٨/٣٥٢ ، وأوضح المسالك ٢/١٣ ، وتهذيب اللغة ١٥/٤٢٣ ، وتاج
العروس (ألاً) ، (لا) ، وأوضح المسالك ٢/١٣ ، وتخليص الشواهد ص ٣٩٦ ، والجنى الداني ص
٢٩٢ ، والدرر ١/٣١٧ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٤ ، وشرح الأشموني ١/١٤٨ ، ولسان العرب
١٥/٤٣٤ (ألاً) ، ١٥/٤٦٨ (لا) ، ومجالس ثعلب ص ١٧٦ ، والمقاصد النحوية ٢/٣٣٢ ، وجمع
الهوامع ١/١٤٦ .

(٥) الكتاب ٢/٤٧٤ .

أعربوا ، فقالوا : لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ ، وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله :
[من الرجز]

أُثِرَ مَا أُصِيدُكُمْ أَمْ تُورِينُ — ٢٦٧

ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدّم لـ « أُصِيدُ » ، وأما « كم » فعلى التوسع بإسقاط اللام ، والمعنى : أُصِيدُ لَكُمْ ثَوْرًا أَمْ ثَوْرَيْنِ .
(وأما المضاف وشبهه فمعربان) اتفاقاً ، نحو : لا غلامَ سفر حاضراً ، ولا طالباً علماً محمّوتاً ، وأما : لا أبا لك ، فاللام زائدة ، لتأكيد معنى الإضافة ، وهي معتد بها من وجه دون وجه ، وأما وجه الاعتداد فلأن اسم « لا » لا يضاف لمعرفة ، فاللام مزيلة لصورة الإضافة ، وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالألف ، وإنما يعرب إذا كان مضافاً أو شبهه ، هذا مذهب سيبويه والجمهور^(١) ، ويشكل عليه^(٢) : لا أبا لي ، بالألف مع الإضافة إلى ياء المتكلم ، (والمراد بشبهه) أي : شبه المضاف (ما اتصل به شيء من تمام معناه) مرفوع أو منصوب أو مجرور ، (نحو : لا قبيحاً فعله محمودٌ ، ولا طالعاً جبلاً حاضراً ، ولا خيراً من زيدٍ عندنا) فـ « لا » في الجميع نافية ، وما بعدها اسمها وهو منصوب [١٧١/ب] بها ، والمتأخر خبرها ، وفعله في الأول فاعل « قبيحاً » ، لأنه صفة مشبهة ، و « جبلاً » في الثاني مفعول « طالعاً » ، لأنه اسم فاعل ، و « من زيدٍ » في الثالث متعلق بـ « خيراً » لأنه اسم تفضيل ، وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين ، وأجاز البغداديون : لا طالعاً جبلاً ، بلا تنوين ، أجروه في ذلك مجرى المضاف ، كما أجري مجراه في الإعراب ، وعليه يتخرج الحديث : « لا مانعَ لِمَا أُعْطِيَ ولا مُعْطِي لِمَا مُنِعَ »^(٣) ، قاله في المغني^(٤) .

٢٦٧- الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٠/٢ ، والخصائص ١٨٠/٢ ، ورصف المباني ص ٣٣٦ ،
ولسان العرب ١١١/٤ (ثور) ، ٣٣٣/١٣ (قرن) ، وتهذيب اللغة ٩٠/٩ .

(١) الكتاب ٢٨٧/٢ .

(٢) في « ط » : (عليهم) .

(٣) انظر الكلم الطيب ص ٣٧ .

(٤) مغني اللبيب ص ٣١٣ .

(فصل ل)

(ولك في نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، خمسة أوجه :

أحدها : فتحهما) ، أي : فتح ما بعد « لا » الأولى وما بعد « لا » الثانية ، (وهو الأصل ، نحو : « لا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ ») [البقرة / ٢٥٤] ، بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلاء^(١) .

(والثاني : رفعهما إما بالابتداء ، أو على إعمال « لا » عمل « ليس » ، كالأية) المتقدمة (في قراءة الباقرين من السبعة ، وقوله) [٢٤١] وهو عبيد الراعي بن حصين : [من البسيط]

٢٦٨- وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً (لا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ)
برفع « ناقة » و« جمل » ، والمعنى : وما تركتك حتى تبرأت مني وقلت صريحاً : لا ناقة لي ولا جمل ، وهو مثل ، ضربه لبراءتهما منه^(٢) .

(والثالث : فتح الأول ، ورفع الثاني ، كقوله :) [من الكامل]

٢٦٩- هَذَا لِعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعِيْزُهُ (لَا أُمَّ لِيْ إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ)

(١) الرسم المصحفي : « لا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ » ، بالرفع . وقرأها بالنصب : ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن والحسن واليزيدي ، انظر الإتحاف ص ١٣٥ ، والنشر ٢/ ٢١١ .

٢٦٨- البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٩٨ ، وتخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، وشرح المفصل ١١١/٢ ، ١١٣ ، والكتاب ٢/ ٢٩٥ ، ولسان العرب ١٥/ ٢٥٤ (لقا) ، ومجالس ثعلب ص ٣٥ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٦ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٢/١ ، واللمع ص ١٢٨ .

(٢) المثل في المستقصى ٢/ ٢٦٧ ، وفصل المقال ص ٣٨٨ ، ويروى : (لا ناقتي في هذا ولا جملي) في مجمع الأمثال ٢/ ٢٢٠ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٧٥ ، وجهرة الأمثال ٢/ ٣٩١ .

٢٦٩- البيت لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/ ٤٠، ٣٨ ، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة ، أو لهما أم أحي حساس ابني مرة في تخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، وهو لرجل من بني عبد مناة في السدر ٢/ ٤٧٦ ، وهو لحي بن أحرر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/ ٦١ (حيس) ، وتاج العروس ١٥/ ٥٦٩ (حيس) ، وهو لابن أحرر في المؤلف والمختلف ٣٨ ، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٩ ، ولرجل =

واختلف في قائله ، فنسبه سيبويه في الكتاب^(١) إلى رجل من بني مذحج ، ونسبه أبو ريش إلى همام بن مرة ، ونسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني عبد مناة ، ونسبه الحاتمي إلى ابن الأحمر ، ونسبه الأصفهاني إلى ضمرة .

والصَّغَار بفتح الصاد : الذل ، و« بعينه » توكيد له ، والباء زائدة . (وقوله) وهو جرير يهجو ثمير بن عامر بن صعصعة [١٧٢/١] بن معاوية ابن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس : [من الطويل]

٢٧٠- بأي بلاءٍ يا غيرُ بنُ عامرٍ (وأنتم ذُنَابِي لا يدينِ ولا صَدْرُ
بأي متعلق بمحذوف ، والتقدير : بأي بلاءٍ تفتخرون ، وذنابي : بضم الذال المعجمة وتخفيف النون ، وبعد الألف باء موحدة مفتوحة ، أي : أتباعٌ ، وجملة « لا يدين » و« لا صدر » تفسير للذنابي ، والمعنى : لستم برؤوس بل أتباعٌ لا يدين لكم ولا صدر .
(الرابع : عكس الثالث) ، وهو رفع الأول ، وفتح الثاني ، (كقوله) وهو أمية بن أبي الصلت في أحوال الجنة : [من الوافر]

٢٧١- (فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا) وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ
واللغو : الباطل ، والتأيم : من أئتمته ، إذا قلت له أئمت ، وفاهوا تلفظوا ، والمعنى : ليس في الجنة قولٌ باطل ولا تأيمٌ أحدٍ ، وما تلفظوا به مِنْ طلبِ شهوةٍ حاصلٌ مقيم على التأييد .

=== من مذحج أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن الأحمر في شرح شواهد المغني ٩٢١ ، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ٢٥٦/١ ، ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكنائي في حماسة البحري ٧٨ ، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ٢٨٨ ، ولعمرو بن طيسع في معجم البلدان ٩٨/١ (أجأ) . وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ١٣٦ ، وشرح المفصل ١١٠/٢ ، ٢٩٢ ، وجواهر الأدب ص ٢٤١ ، ٢٤٥ ، والأشباه والنظائر ١٦٢/٤ ، وأمالى ابن الحاجب ص ٥٩٣ ، ٨٤٧ ، وأوضح المسالك ١٦/٢ ، ورصف المباني ص ٢٧٦ ، وشرح الأشموني ١٥١/١ ، وكتاب اللامات ص ١٠٦ ، واللمع في العربية ص ١٢٩ ، ومغني اللبيب ص ٥٩٣ ، والمقتضب ٣٧١/٤ .
(١) الكتاب ٢٩٢/٢ .

٢٧٠- البيت لجرير في ديوانه ١٧٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٤٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧/٢ .
٢٧١- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٤ ، وتخليص الشواهد ٤٠٦ ، ٤١١ ، والدرر ٤٧٨/٢ ، واللسان ٦/١٢ (أئتم) ، والمقاصد النحوية ٣٤٦/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٦٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٩/٢ ، وجواهر الأدب ص ٩٣ ، ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٤٩٤/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٤١٥/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٦ ، وشرح الأشموني ١٥٢/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٨ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٣/١ ، ولسان العرب ٥٢٦/١٣ (فوه) ، واللمع ص ١٢٩ ، وجمع الهوامع ١٤٤/٢ .

(الخامس : فتح الأول ونصب الثاني ، كقوله) وهو أنس بن العباس

السلمي جد العباس بن مرداس ، وقيل : أبو عامر جد العباس : [من السريع]

٢٧٢- (لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً) اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

وهذه الأوجه الخمسة الجارية في نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله مستفادة من قول

الناظم :

١٩٩- وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلًّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلَا

٢٠٠- مَرْفُوعًا أَوْ مَنصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

ولكل منها توجيه يخصه ، أما فتحهما فوجهه أن تجعل « لا » فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت .

فعلى مذهب سيبويه^(١) يجوز أن يقدر بعدهما خبراً لهما معاً ، أي : لا حول ولا قوة

لنا ، أي : موجودان لنا ، لأن مذهبه أن « لا » المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهمها في موضع

[١٧٢/ب] رفع « ولا قوة » مبتدأ معطوف على مبتدأ ، والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعاً ،

فيكون الكلام جملة واحدة ، نحو : زيد وعمر قائمان ، ويجوز أيضاً عنده أن يقدر لكل واحدة

منهما خبر ، أي لا حول موجود لنا ، ولا قوة موجودة لنا ، فيكون الكلام جملتين .

وعلى مذهب غير سيبويه القائل بأن « لا » المفتوح اسمها عاملة في الخبر ، كما

عملت فيه « لا » الناصبة اسمها ، فيجوز أيضاً أن يقدر لهما معاً خبر واحد ، وذلك الخبر

يكون مرفوعاً بـ « لا » الأولى والثانية ، وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متمثالان فيجوز أن

يعملا في اسم واحد عملاً واحداً ، كما في : إنَّ زيدا وإنَّ عمراً قائمان ، لأنهما شيء واحد ،

ويجوز أيضاً عند هؤلاء أن يقدر لكل منهما خبر على حiale ، وأما رفعهما فوجهه أن تجعل

٢٧٢- البيت لأنس بن العباس بن مرداس في تخلص الشواهد ص ٤٠٥ ، والدرر ٤٧٦/٢ ، ٥٧٣/٢ ،

وشرح شواهد المغني ٦٠١/٢ ، والكتاب ٢٨٥/٢ ، ٣٠٩ ، ولسان العرب ٥١١/٥ (قمر) ٢٣٨/١٠

(عتق) ، والمقاصد النحوية ٣٥١/٢ ، وله أو لسلامان بن قضاة في شرح أبيات سيبويه ٥٨٣/١ ،

٥٨٧ ، ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ٣٧ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٧٢/٢ ،

وأمالى ابن الحاجب ٤٢١/١ ، وأوضح المسالك ٢٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٥ ، وشرح الأشموني

١٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٥ ، ٩٦٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٧ ، وشرح

ابن عقيل ٤٠٠/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٢ ، ١٣٥ ، ١٣٨/٩ ، واللمع في العربية ص ١٢٨ ، ومغني

اللبيب ٢٢٦/١ ، ومع الهوامع ١٤٤/٢ ، ٢١١ .

(١) الكتاب ٢٨٤/٢ - ٢٨٥ .

« لا » الأولى ملغاة لتكرارها ، فما بعدها مرفوع بالابتداء ، أو عاملة عمل « ليس » ، فيكون ما بعدها مرفوعاً بها ، وعلى الوجهين ف « لنا » خبر عن الاسمين [٢٤٢] إن قُدِّرَت « لا » الثانية تكرار للأولى وما بعدها معطوف فإن قُدِّرَت الأولى مهملة ، والثانية عاملة عمل « ليس » ، أو بالعكس ، ف « لنا » خبر عن إحداهما ، وخبر الأخرى محذوف ، كما في : زيدٌ وعمرو قائمٌ ، ولا يكون خبراً عنهما لثلا يلزم محذوران : أحدهما : كون الواحد مرفوعاً منصوباً . والثاني : توارد عاملين على معمول واحد ، قاله في المغني^(١) في مسألة : لا رجلٌ ولا امرأةٌ ، برفعهما ، وأما فتح الأول ورفع الثاني ، فوجهه أن « لا » الأولى عاملة عمل « إن » ولا الثانية زائدة ، وما بعدها معطوف على محل « لا » الأولى مع اسمها ، فعند سيبويه^(٢) يجوز أن يقدَّر لهما معاً خبر واحد لأنه خبر مبتدأ ، وما عطف عليه ، وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لثلا تجتمع « لا » والابتداء [١٧٣/أ] في رفع الخبر الواحد ، ويجوز أن تجعل « لا » الثانية غير زائدة ، وهي ملغاة ، أو عاملة عمل « ليس » .

وأما رفع الأول وفتح الثاني فوجهه أن « لا » الأولى ملغاة ، أو عاملة عمل « ليس » ، و « لا » الثانية عاملة عمل « إن » ، وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله ، سواء على المذهبين .

وأما فتح الأول ونصب الثاني فوجهه أن « لا » الأولى عاملة عمل « إن » ، و « لا » الثانية زائدة ، وما بعدها منصوب متوَّن ، (وهو أضعفها) ، لأن نصب الاسم مع وجود « لا » ضعيف ، والقياس فتحه بلا تنوين ، (حتى) قال ابن الدهان في الغرة : (خصه يونس وجماعة) من النحويين (بالضرورة ، كتينوين المنادى) المفرد المعرفة^(٣) ، وجعله الزخشي منصوباً على إضمار فعل أي : ولا أرى قوة^(٤) ، (وهو عند غيرهم على تقدير « لا » زائدة مؤكدة ، وأن الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محل اسم « لا » الأولى عند ابن مالك^(٥) ، وعند غيره على لفظ اسم « لا » لأنه لما اطرَد في « لا » بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل الحداث للفتحة الإعرابية ، وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه^(٦) أن يقدَّر لهما خبر واحد بعدهما لأن خبر ما بعد « لا » الأولى مرفوع بما كان مرفوعاً ، قبل دخول « لا » عنده ، وخبر ما بعد « لا » الثانية مرفوع بـ « لا » الأولى ، لأن الناصب لا سَمَّها عاملة في الخبر عنده ، كما يقول غيره ، فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين

(١) مغني اللبيب ٢٤٢/١ . (٢) الكتاب ٢/٢٨٥ - ٢٨٦ .

(٣) الارتشاف ١٧٣/٢ . (٤) الفصل ص ٧٥ .

(٥) شرح التسهيل ٦٨/٢ . (٦) الكتاب ٢/٢٨٥ .

مختلفين ، وهو لا يجوز ، فيجب أن يقدر لكل منهما خبر [على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لأن العامل عندهم « لا » وحدها ، ويجوز أن يقدر لكل خبر ^(١) .

وهذه الأوجه الخمسة ملخوذة من اثني عشر وجهًا ، وذلك لأن ما بعد « لا » الأولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الإلغاء والرفع على إعمالها عمل « ليس » ، فهذه ثلاثة ، وما بعد « لا » الثانية يجوز فيه ذلك . ووجه رابع وهو النصب ، وإذا ضربت هذه الأربعة في الثلاثة الأول بلغت اثني عشر وجهًا ، وكلها جائزة إلا اثنتين ، وهما رفع الأول على الإلغاء أو على الإعمال عمل « ليس » ، ونصب الثاني ، وأنها ابن الفخار في شرح الجمل إلى مائة وأحد وثلاثين [٢٤٣] وجهًا ، هذا إذا عطفت وكررت « لا » ، (فإن عطفت ولم تكرر « لا » وجب فتح الأول) على إعمال « لا » عمل « إن » ، (وجاز في الثاني النصب) عطفاً على محل الأول ، (والرفع) عطفاً على محل « لا » مع اسمها ، وامتنع الفتح لعدم ذكر « لا » (كقوله) ، وهو رجل من بني عبد منة يمدح مروان ابن الحكم وابنه عبد الملك : [من الطويل]

٢٧٣- (فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ) إِذَا هُوَ بِالْجِدِّ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

يروي « وابنًا » بالنصب ، (ويجوز « وابن » بالرفع) ، ولا يجوز « وابن » بالفتح ، (وأما حكاية الأخفش) : لا رجل وامرأة ، بالفتح ، بلا تنوين (فشاذة ^(٢)) ، والأصل : ولا امرأة ، فحذفت « لا » وبقي البناء بحاله على نية « لا » ، كما قالوا : ولا بيضاء شحمة ^(٣) ، على نية « كل » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٠٣- وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكَمًا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

(١) سقط ما بين القوسين من الأصل ، وتم استدراكه من « ب » ، « ط » .

٢٧٣- البيت لرجل من عبد منة بن كنانة في تخلص الشواهد ص ٤١٣ ، ٤١٤ ، وخزانة الأدب ٦٧/٤ ، ٨٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٧ ، والمقاصد النحوية ٣٥٥/٢ ، وله أو للفردق في الدرر ٤٧٤/٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤١٩/١ ، ٤١٩/٢ ، ٥٩٣/٢ ، ٨٤٧ ، وأوضح المسالك ٢٢/٢ ، وجواهر الأدب ص ٢٤١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٨ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٦٨ ، وشرح المفصل ١٠١/٢ ، ١١٠ ، والكتاب ٢٨٥/٢ ، واللامات ص ١٠٥ ، واللمع ١٣٠ ، والمقضب ٣٧٢/٤ ، وجمع الهوامع ١٤٣/٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٣٨ ، وشرح التسهيل ٦٨/٢ .

(٣) في الكتاب ٦٥/١ : (ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة ، وإن شئت نصبت « شحمة » و« بيضاء » : في موضع جر ، كأنك أظهرت « كل » فقلت : « ولا كل بيضاء » . ومن الأمثال قولهم : « ما كل سوداء ثمرة ولا كل بيضاء شحمة » ، والمثل في الفاخر ص ١٩٥ ، وجمهرة الأمثال ٢٢٦/٢ ، ٢٨٧ ، والمستقصى ٣٢٨/٢ ، وجمع الأمثال ٢٨١/٢ .

(فصل ل)

(وإذا وُصفت النكرة المبنية بمفرد) متعلق بـ وُصفت (متصل) نعت مفرد جاز في الوصف المفرد (فتحه على أنه رَكِبَ معها) أي : مع النكرة (قبل مجيء « لا ») وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ، ثم دخل عليهما « لا » (مثل) : لا (خمسة عشر) عندنا ، وقيل : علة البناء كون الوصف من تمام اسم « لا » واسم « لا » وجب له البناء لتضمنه معنى « مِنْ » فصارا كأنهما معاً تضمنا معنى « مِنْ » [١٧٤/أ] وقيل : إنه أجري على لفظ الموصوف ، لأنه أشبه المعرب ، وقيل : فتحته فتحة إعراب ، وحُذف تنوينه للمشاكلة .

وجاز نصبه مراعاة لخل النكرة الموصوفة لأنها في محل نصب « بلا » ، وقال الشاطبي : النصب بالحمل على لفظ النكرة ، وإن كان مبنيًا ، لأن حركة البناء هنا شبيهة بحركة الإعراب بل الإعراب أصلها انتهى .

(و) جاز (رفعه مراعاة لخلها مع « لا ») لأنهما في محل رفع بالابتداء لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد ، فحكموا على محلها بالرفع ، وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المقرون بـ « لا » ، نحو : مررتُ برجلٍ لا ظريفٍ ولا كريمٍ . قال الرضي^(١) : جُعِلَ حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لـ « رجل » انتهى . (نحو : لا رجلٌ ظريفٌ فيها) هذا من أمثلة الخليل ، فيجوز فيه : لا رجلٌ ظريفٌ ، بفتح « ظريف » ، ولا رجلٌ ظريفًا ، بنصبه ، ولا رجلٌ ظريفٌ ، برفعه ومثله : لا رجلين ظريفين ، وظريفان ، ولا رجالَ ظريفين ، وظريفون ، يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات ، لأن اسم « لا » في ذلك كله مبني ، ولا فرق في النعت بين المشتق ، كما مر ، والجامد المنعوت بمشتق ، (ومنه^(٢)) ألا ماء ماءً باردًا عندنا (فيجوز في « ماء » الثاني الفتح على أنه مركب مع الأول ، والنصب والرفع على ما مر . وضعف الكمال الأنصاري

(١) شرح الرضي ٢٩١/١ .

(٢) الكتاب ٢٨٩/٢ .

في شرح المفصل كون « ماء » الثاني صفة « لماء » الأول ، وقال : كيف يوصف الشيء بنفسه مع أنه جامد ، وإنما هو من قبيل التوكيد اللفظي ، أو البذل ، انتهى . وجوابه أنه لا بعد في جعله صفة ، لأنه لما وصف بـ « باردًا » صار مغايرًا للأول تغاير المطلق والمقيد ، (ولأنه يوصف بالاسم) الجامد (إذا وصف) كـ : مررت برجل رجل عاقل ، (والقول بأنه توكيد) لفظي أو بدل (خطأ) ، لأن « الماء » الثاني لما وصف وتقيّد [١٧٤/ب] بقيد خرج عن كونه مرادفًا للأول ، فلا [٢٤٤] يصح كونه توكيدًا له ، ولا بد منه لعدم مساواته للأول ، وإن جعلنا « باردًا » نعتًا « لماء » الأول ، « وماء » الثاني بدلًا من الأول لزم مع ذلك تقديم البذل على النعت وهو ممتنع .

وقال أبو حيان^(١) : وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴿ [الدخان/٤-٥] واعترضه الموضح في الحواشي بأنه إنما جيء بالجامد توطئة للحال ليجرى على منعوتة إذا كان ذلك حق المشتقات [ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في : جاء زيدٌ ضاحكًا ، كما أنه على حذف الموصوف]^(٢) ، وهنا لو لم يذكر التابع لجرى قولك : « باردًا » نعتًا على « ماء » الأول ، فما فائدة هذه التوطئة انتهى .

قلت : هذا كلام مخالف لقول سيبويه لا بد من تنوين « بارد » لأنه وصف ثان ، (فإن فُقدَ الأفراد) في النعت (نحو : لا رجلٌ قبيحًا فعله عندنا ، أو) فقد الأفراد في المنعوت ، نحو : (لا غلامٌ سفرٌ ظريفًا عندنا ، أو) فقد (الاتصال) بأن كان بين النعت والمنعوت فاصل ، (نحو : لا رجلٌ في الدارِ ظريف ، أو : لا ماءٌ عندنا ماءً باردًا امتنع الفتح) فيهن ، لأنه يستدعي التركيب وهم لا يركّبون ما زاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر إلى المحل ، (والنصب) بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معربًا ، وإلى محله إن كان مبنياً .

قال ابن خروف : الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني ، لأن الموضع للابتداء انتهى . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

- ٢٠١- وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَيَّزِيَّيَّي فَاَفْتَحْ أَوْ اَنْصِبْ أَوْ اَرْفَعْ تَعْدِيلِ
٢٠٢- وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ وَأَنْصِبْهُ أَوْ الرُّفْعَ اقْصِدِ

(١) الارتشاف ١٧٥/٢ .

(٢) إضافة من « ط » .

(كما) تقدم (في المعطوف بدون تكرار : لا) فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار « لا » ، والنظم عكس ذلك ، فشبه المعطوف بدون تكرار « لا » بالنعت [١٧٥/أ] المفصول فقال :

٢٠٣- والعطفُ إنْ لَمْ تتكررْ لَأَ احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى
وصنيع الموضح أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقوله (وكما في البديل الصالح لعمل « لا ») وهو المنكر (فالعطف) بدون تكرار « لا » (نحو : لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعها ، (والبديل) الصالح لعمل « لا » (نحو : لا أحد رجل وامرأة فيها) ، بنصب « رجل وامرأة » ورفعهما ، ولا يجوز الفتح في المعطوف والبديل لوجود الفاصل في العطف بحرفه ، وفي البديل بعامله ، لأن البديل على نية تكرار العامل (فإن لم يصلح) البديل (له) أي لعمل « لا » بأن كان معرفة ، (فالرفع) واجب بالنظر إلى محل « لا » مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم « لا » ، لأنها لا تعمل في معرفة ، (نحو : لا أحد زيد وعمر فيهما) ف « زيد وعمر » بـ « لا » تفصيل من « أحد » ، (وكذا) يجب الرفع مع تكرار « لا » (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل « لا » ، نحو : لا امرأة فيها ولا زيد) لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة .

قال أبو حيان^(١) : ومن قال : رب شاة وسخلتها ، قال ، لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه ، قاله صاحب البسيط . ووجهه أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناءً على أنهما لا يتبعان نكرة ، وسيأتي الخلاف فيهما .

(فصل ل)

(وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا ») النافية للجنس (لم يتغيّر الحكم) ، بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ^(١) ، نحو ، ألا غلامٌ سفيرٌ حاضرٌ ، بنصب « غلام » لا غير ، ومن تركيب نحو : ألا رجلٌ في الدار [١٧٥/ب] بفتح « رجل » لا غير ، وتكرار نحو : ألا رجوعٌ وألا حياء ، بالأوجه الخمسة ، (ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنيهما) من الاستفهام والنفي ، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي ، (كقوله) ، وهو قيس بن الملوح على ما قيل : [من البسيط]

٢٧٤- (ألا اصطبارٌ لسلمي أم لها جلدٌ) إذا ألقى النبي لاقله أمثالي

[٢٤٥] والمعنى : ليت شعري إذا لاقيت ما لاقه أمثالي من الموت ، هل عدم الاصطبار ثابتٌ لسلمي أم لها تجلّدٌ ، وكنى عن الموت بما ذكر تسليّة لها ، وأدخل « إذا » الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنيهما (قليل ، حتى توهم) أبو علي (الشلوبين أنه غير واقع) في كلام العرب^(٢) ، ورد على الجزولي إجازته إياه^(٣) ، وألحق وقوعه في كلامهم على قلة ، كقولهم في المثل : أفلا قِمَاصٌ بالعيّر^(٤) ،

(١) انظر الكتاب ٣٠٦/٢ ، والمسائل المنتورة ص ١٠٥ .

٢٧٤- البيت لقيس بن الملوح في ديوانه ص ١٧٨ ، وجواهر الأدب ٢٤٥ ، والدرر ٣٢٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٢/١ ، ٢١٣ ، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٧٦/٢ ، وأوضح المسالك ٢٤/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٥ ، والجني الداني ص ٣٨٤ ، وخزانة الأدب ٧٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٩ ، وشرح الأشعري ١٥٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٤١٠/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢٠ ، ٣٨٤ ، ومغني اللبيب ١٥/١ ، وجمع الهوامع ١٤٧/١ ، وتاج العروس (ألا) .

(٢) الارتشاف ١٧٦/٢ .

(٣) الجزولية ص ٢١٩ .

(٤) من شواهد الكتاب ٣٠٦/٢ ، ويروى : « ما بالعيّر من قِماص » في مجمع الأمثال ٢٦٨/٢ ، وجمهرة الأمثال ٢٣٧/٢ ، والمستقصى ٣١٧/٢ .

والقِمَاص بكسر القاف وبالصاد المهملة ، والعَيْر بفتح العين المهملة : الحمار ، والشلوين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح ، قاله الدماميني . (وتارة يراد بهما) أي بالهمزة و« لا » (التوبيخ) والإنكار ، (كقوله) : [من البسيط]

٢٧٥- (أَلَا ارْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ) وأذنت بمشيب بعلة هَرَمَ
ف « ألا » حرف توبيخ ، و« ارعواء » مصدر ارعوى ، أي انكف عن الشيء ، يستعمل كثيراً في ترك ما يستهجن ، يقال : ارعوى فلان عن القبيح ، أي : انكف عنه ، و« ولَّت » : أدبرت وذهبت ، و« الشيبة » : الشباب قال في المطول^(١) : والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة ، أي : قوية مشتعلة انتهى . [١٧٦/١] وهو مأخوذ من كلام الأطباء ، و« أذنت » أعلمت ، والمشيب والشيب واحد . وقال الأصمعي : المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال ، والشيب بغير ميم : بياض الشعر ، والهَرَم : كبر السن . (و) كون الحرفين يراد بهما التوبيخ (هو الغالب) في الاستعمال ، واعترضه الدماميني فقال : اعلم أن المفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع « ألا » والنفي المفاد بـ « لا » بلق على حاله ، ففي البيت عدم الارعواء أمر ثابت ، والتوبيخ تسلط^(٢) على ذلك ، وحينئذ لهما حرفان ، كل منهما يفيد ما اختص به . وأجاب الشمي^(٣) بأن المراد أن الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي ، وكلمة « لا » تفيد النفي فمجموع « ألا » يفيد الإنكار التوبيخي على النفي ، (وتارة يراد بهما التمني ، كقوله) : [من الطويل]

٢٧٦- (أَلَا عُمَر وَلِي مُسْتَطَاعٌ رَجَوْعُهُ) فيرأب ما أثأت يد الغفلات

٢٧٥- البيت بلا نسبة في الارتشاف ١٧٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٤ ، والدرر ٣٢٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٣٩ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١ ، وشرح التسهيل ٧٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢١٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٩/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٩ ، ومغني اللبيب ٦٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٠/٢ ، وجمع الهوامع ١٤٧/١ .

(١) المطول « شرح التلخيص » ٢٥٠/١ .

(٢) في « ط » : (مسلط) .

(٣) حاشية الصبان ١٦/٢ .

٢٧٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤١٥ ، والجني الداني ص ٣٨٤ ، وخزانة الأدب ٧٠/٤ ، وشرح الأشموني ١٥٣/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٤١١/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٨ ، ومغني اللبيب ص ٦٩ ، ٣٨١ ، والمقاصد النحوية ٣٦١/٢ .

والعمر : المدة ، ويرأب : بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى : يُصلح ، منصوب في جواب التمني ، وفاعله ضمير العمر ، وأثأت : بثلاثة بعد الهمزة الأولى ، أي : أفسدت ، ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية ، واستعارة تخيلية ، استعار للغفلات يداً تشبيهاً بمن يكسب أشياء بيده . (وهو) أي كون الحرفين يراد بهما التمني (كثير) ، واختلف في « ألا » هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها وإلغائها ، (و) المعتمد (عند سيويوه ^(١) والخليل أن « ألا » هذه) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف ، فهي (بِمَنْزِلَةِ : أَتَمَّنَى ، فلا خبر لهذا) [١٧٦ب] كما أن أَتَمَّنَى لا خبر له ، (وَبِمَنْزِلَةِ : « لَيْت ») فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكسرت (كما أن « لَيْت » كذلك لأن « لَيْت » تركب مع اسمها ، ولا تكرر فتلغى ، فلا تعمل « ألا » عندهما إلا في الاسم خاصة فينبني إن كان مفرداً ، ويعرب نصباً إن كان مضافاً أو شبهه ، (وخالفهما المازني ^(٢) والمبرد ^(٣)) فجعلوها كالجردة من همزة الاستفهام ، فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر وإلغاء وإتباع للفظ اسمها أو محلها ، واستدلاً بالبيت السابق ووجه الدلالة منه أن « مستطاع » إما خبر لـ « ألا » ، وإما صفة لاسمها مراعاة محلها مع اسمها لا محل اسمها فقط ، وإلا نصب ، وعليهما فـ « رجوعه » مرفوعٌ بـ « مستطاع » على النياية عن الفاعل ، فاللازم أحد الأمرين ، إما ثبوت الخبر ، أو مراعاة محلها مع اسمها ، وأياً ما كان فهو المدعى ، (و) ردُّ بأنه (لا دليل لهما في البيت) ، أي : الذي استدلا به ، (إذ لا يتعين كون « مستطاعاً » خبراً) لـ « ألا » ، (أو صفة) لاسمها ، (و « رجوعه » فاعلاً) على حذف مضاف ، أي : نائب فاعل بـ « مستطاع » (بل يجوز كون « مستطاع » خبراً مقدماً ، و « رجوعه » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة) من المبتدأ والخبر (صفة ثانية) لـ « عمر » وصفته الأولى جملة « ولَّى » ، وإذا طرقة هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال .

ولما فرغ من الكلام على « ألا » المركبة اتفاقاً ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٢٠٤ - وَأَعْطَى لَمْعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

[٢٤٦] شرع في « ألا » البسيطة على الأصح تكملة للأقسام فغير الأسلوب

[١٧٧أ] وقال : (وترد « ألا » للتنبيه) والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية ،

ولا تعمل شيئاً ، فالاسمية (نحو : « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ») [يونس/ ٦٢] ،

(١) الكتاب ٣٠٨/٢ ، وانظر الارتشاف ١٧٧/٢ .

(٢) الأصول ٣٩٧/١ ، وشرح التسهيل ٧١/٢ .

(٣) المقتضب ٣٨٢/٤ .

والفعلية نحو: (﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾) [هود / ٨] ، ف « ألا » داخلية على « ليس » تقديرًا ، لأن « يوم » منصوب بـ « مصروفًا » مقدّم من تأخير ، والأصل : ألا ليس مصروفًا عنهم يوم يأتيهم .

(و) ترد « ألا » (عَرْضِيَّة) ، بسكون الراء ، (وتَحْضِيضِيَّة) ، بحاء مهملة وضادين معجمتين ، (فتختصان) بالجملة (الفعلية) الخبرية ، ولا تعملان شيئًا ، فالعرضية (نحو : ﴿ أَلَا تَحْبَوْنَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾) [النور / ٢٢] ، والتحضيزية نحو : (﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾) [التوبة / ١٣] ، وإنما اختصا بالفعلية لأنهما للطلب لن العرض طلب بلين ورفق ، والتحضيز طلب بحث وازعاج ، ومضمون الفعلية ، أمر حادث متجدد ، فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث .

قال ابن الخالج في شرح المفصل : حروف التحضيض معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع ، والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي .
(مسألة :

وإذا جهل الخبر) سواء قلنا : إنه خبر « لا » أم خبر المبتدأ (وجب ذكره) للجهل به ، (نحو « لا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ») ، وإذا عَلِمَ من سياق أو غيره (فحذفه كثير ، نحو ﴿ فَلَا قُوَّةَ ﴾) [سبا / ٥١] ، أي لهم ، (﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾) [الشعراء / ٥٠] أي : علينا ، ولو ذكر لجاز عند الحجازيين^(٦) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
٢٠٥ — وَشَاعَ فِي ذَا السَّبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هذا نقل ابن مالك^(٣) ، ونقل ابن خروف عن بني تميم^(٤) أنهم لا يظهرون خبرًا مرفوعًا ، ويظهرون المجرور [١٧٧/ب] والظرف ، وهو ظاهر كلام سيويه^(٥) . وقال أبو حيان^(٦) : وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع « إلا » ، نحو : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أي : لنا ، أو في الوجود ، أو نحو ذلك . قال الزَّمَخْشَرِي في جزء لطيف على كلمة الشَّهَادَةِ : هكذا قالوا ، والصواب أنه كلام تام ، ولا

(١) أخرجه البخاري في النكاح برقم ٤٣٥٨ ، ٤٩٢٤ .

(٢) انظر الارتشاف ١٦٦/٢ ، وشرح التسهيل ٥٦/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٥٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٣٥/١ .

(٤) انظر الارتشاف ١٦٧/٢ .

(٥) الكتاب ٢٦٧/٢ .

(٦) الارتشاف ١٦٦/٢ - ١٦٧ .

حذف ، وأن الأصل : اللهُ إلهٌ مبتدأ وخبر ، كما تقول : زيدٌ منطلقٌ ، ثم جيء بأداة الحصر ، وقدم الخبر على الاسم وركب مع « لا » ، كما ركب المبتدأ معها في نحو : لا رجلَ في الدار ، ويكون « الله » مبتدأ مؤخرًا ، و« إله » خبر مقدمًا ، وعلى هذا تخريج نظائره ، نحو : « لا سيفَ إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي »^(١) . نقله الموضح منه ، وذلك على قول الجمهور ، ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة ، وعن العام بالخاص ، وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرًا ، اهـ .

(١) شرح المفصل ١٠٧/١ .

(هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها)

على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين

هذا قول الجمهور^(١) ، وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب « ظن » ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، بل هما كمفعولي « أعطى » ، واستدل بـ : ظننت زيداً عمرًا ، فإنه لا يقال : زيدٌ عمرٌو ، إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت^(٢) . وأجيب بالمنع ، وأن المراد : ظننت زيداً عمرًا ، فتبين خلافه .

وذهب الفراء^(٣) إلى أن الثاني منصوب على [٢٤٧] التشبيه بالخال ، مستدلًا بوقوعه جملة وظرفًا وجارًا ومجرورًا . وعورض بوقوعه معرفة وضميرًا وجامدًا ، وبأنه لا يتم الكلام بدونه .

(أفعال هذا الباب نوعان :

أحدهما : أفعال القلوب ، وإنما قيل لها ذلك ، لأن معانيها قائمة بالقلب [١٧٨/١] وليس كل قلبي ينصب مفعولين ، بل القلبي ثلاثة أقسام : ما لا يتعدى بنفسه ، نحو : فكَرَّ (في كذا) ، (وتَفَكَّرَ) فيه ، (وما يتعدى لواحد) بنفسه ، (نحو : عرف) زيدُ الحقَّ ، (وفهم) المسألة ، (وما يتعدى لاثنين) بنفسه ، (وهو المراد ههنا) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٠٦- انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتَدَأَ	أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا
٢٠٧- ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدُوٍّ	حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاعْتَقَدُ
٢٠٨- وَهَبَ تَعَلَّمَ

(١) انظر المساعد ٣٥٢/١ .

(٢) انظر المساعد ٣٥٢/١ ، والارتشاف ٥٦/٣ .

(٣) الارتشاف ٥٦/٣ .

(وينقسم) هذا القسم المتعدي لاثنتين (أربعة أقسام :

أحدها : ما يفيد في الخبر يقيناً ، وهو أربعة : وَجَدَ وأَلْفَى وتَعَلَّمَ بمعنى : اعلم ، وَدَرَى ، قال الله تعالى : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾ [المزمل / ٢٠] ، فالحاء المتصلة به مفعوله الأول ، و« خيراً » مفعوله الثاني ، و« هو » ضمير فصل لا محل له من الإعراب ، وإنما ساغ مجيء « وجد » للعلم ، لأن من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه ، وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ أَلَفُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ﴾ [الصافات / ٦٩] ، ف« آباءهم » مفعول أول ، و« ضالين » مفعول ثان ، (وقال الشاعر) ، وهو زياد بن سيار : [من الطويل]

٢٧٧- (تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا) فَبَالِغٌ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

ف« تعلم » أمر بمعنى : اعلم ، و« شفاء النفس » مفعوله الأول ، و« قهر عدوها » مفعوله الثاني ، (والأكثر وقوع) « تعلم » (هذا على « أن ») المشددة ، (وصلتها) ، فتسد مسد المفعولين لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه ، (كقوليه) وهو زهير بن أبي سلمى ، بضم السين : [من الطويل]

٢٧٨- (قُلْتُ تَعَلَّمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً) وَإِلَّا تَضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

ف« أن » بفتح الهمزة ، وتشديد النون حرف موصول ، و« للصيد » خبرها مقدم ، و« غرة » بكسر الغين المعجمة ، وتشديد الراء المهملة اسمها [١٧٨/ب] مؤخر ، و« أن » وصلتها سدت مسد مفعولي « تعلم » و« إلا » إلى آخره جملة شرطية ، والهاء في « تضييعها » عائدة على « الوصية » فيما قبله ، والهاء في « قاتله » عائدة على « الصيد » . وقد تكون « تعلم » بمعنى الماضي ، قال يعقوب : تقول : تعلمت أن زيداً خارجٌ ، بمعنى : علمت ، (وقال الآخر : [من الطويل]

٢٧٩- دُرِيتُ الْوَفَى الْعَهْدِ يَا عَرَوْ فَاغْتَبِطُ) فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

٢٧٧- البيت لزياد بن سيار وهو تصحيف زياد بن سيار في خزانة الأدب ١٢٩/٩ ، والدرر ٣٣٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٣/٣ ، وأوضح المسالك ٣١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٢ ، وشرح الأشموني ١٥٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٠/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/٢ ، وجمع الهوامع ١٤٩/١ .

٢٧٨- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٣٤ ، ولسان العرب ١٣/١٣ (أذن) ، والمقاصد النحوية ٣٧٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٨/١ .

٢٧٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣/٢ ، والدرر ٣٣٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٢ ، وشرح الأشموني ١٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٧٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤١٩/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٧١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٧٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٤٩/١ .

و«دُرِيت» مبني للمفعول ، والتاء مفعوله الأول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل ، و«الوُفي» مفعوله الثاني ، وهو صفة مشبهة ، و«العهد» بالرفع على الفاعلية ، وبالنصب على التشبيه بالمفعول به ، ويلجر على الإضافة ، و«عرو» منادى مرخم بحذف التاء ، و«فاغبتبط» جواب شرط مقدر ، أي : إن دريته فاغبتبط من الغبطة ، وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه ، فإن أراد زوالها كان حسدًا . (والأكثر في) «درى» (هذا أن يتعدى بالباء) ، نحو : دريت بزيد ، (فإذا دخلت عليه همزة تعدي لآخر بنفسه ، نحو : ﴿وَلَا أَدْرَأَكُم بِهِ﴾) [يونس/١٦] ، فضمير المخاطبين مفعوله الأول ، والمجرور بالباء مفعوله الثاني .

(و) القسم (الثاني : مايفيد في الخبر رجحانًا وهو خمسة : جَعَلَ وَحَجًا وَعَدَّ وَوَهَبَ وَزَعَمَ ، نحو : ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾) [الزخرف/١] ، فد «الملائكة» مفعوله الأول ، و«إناثًا» مفعوله الثاني ، (و) نحو (قوله) وهو تميم بن مقبل ، وقيل : أبو شبل الأعرابي : [من البسيط] [٢٤٨]

٢٨٠- (قَدْ كُنْتُ أَحْبُّو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ) حَتَّى أَلَمْتُ يَنَا يَوْمًا مَلَمَاتٍ فد «أبا عمرو» مفعوله الأول ، [١٧٩/١] و«أخا ثقة» مفعوله الثاني ، و«المللمات» جمع ملمة ، بمعنى النازلة فاعل «أَلَمْتُ» بمعنى نزلت ، (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنه : [من الطويل]

٢٨١- (فَلَا تَعُدُّدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى) وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ فد «المولى» بمعنى الصاحب ، هنا مفعوله الأول ، و«شريكك» مفعوله الثاني ، و«العدم» بضم العين : الفقر ، (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلوي : [من المتقارب]

٢٨٠- البيت لتميم بن مقبل في تخلص الشواهد ص ٤٤٠ ، والمقاصد النحوية ٣٧٦/٢ ، ولم أقسع عليه في ديوانه ، وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر ٣٢٨/١ ، وللأزهري في شرح ابن الناطم ص ١٤٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥/٢ ، وشرح التسهيل ٧٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٧ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٦/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٣/٢ ، ولسان العرب ٣١٥/٢ (ضربيح) ، ١٦٧/١٤ (حجا) ، وجمع الهوامع ١٤٨/١ .

٢٨١- البيت للنعمان بن بشير في ديوانه ص ٢٩ ، وتخلص الشواهد ص ٤٣١ ، والدرر ٣٢٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧٧/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦/٢ ، وخزانة الأدب ٥٧/٣ ، وشرح ابن الناطم ص ١٤٣ ، وشرح الأشئوب ١٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٧٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢ ، وجمع الهوامع ١٤٨/١ .

٢٨٢- فَقُلْتُ أَجْرَنِي أَبَا خَالِدٍ (وَلَا فَهْبَنِي امْرَأً هَالِكًا)

فياء المتكلم : مفعوله الأول ، و« امرأ » مفعوله الثاني ، و« هالكًا » نعت « امرأ » .

والأقل في « هب » هذا وقوعه على « أن » وصلتها ، كما في المسألة الحمارية في الفرائض : هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حَمَارًا^(١) ، (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفي ، واسمه أوس : [من الخفيف]

٢٨٣- (زَعَمَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ) إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَبِييَا

فياء المتكلم مفعوله الأول ، و« شيخًا » مفعوله الثاني ، و« يدب دبييًا » : يدرج في المشي درجًا رويديًا ، (والأكثر في) « زعم » (هذا وقوعه على « أن ») بتخفيف النون ، (أو : أن) بتشديدها [أي مع فتح الهمزة فيهما]^(٢) (وصلتهما) ، وإفراد الضمير في مثل هذا أفصح من تثنيته [لأن العطف فيه بـ « أو » وهو رأي البصريين ، والتثنية رأي الكوفيين]^(٣) ، فالأول (نحو : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُغْعَبُوا ﴾) [التغابن/٧] ، (و) الثاني نحو (قوله) وهو كثير عزة : [من الطويل]

٢٨٤- (وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا) وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْخُذُ بِعِزِّهِ لَا يَتَغَيَّرُ

و« عَزَّ » منادى مرخم .

٢٨٢- البيت لعبد الله بن همام السلولي في تخلص الشواهد ص ٤٤٢ ، وخزانة الأدب ٣٦/٩ ، والدرر ٣٣٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٣/٢ ، ولسان العرب ٨٠٤/١ (وهب) ، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧٨/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ١٤٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٨/١ ، وشرح التسهيل ٧٨/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦١ ، وشرح ابن عقيل ٢١٦ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٦/٢ ، ومغني اللبيب ٥٩٤/٢ ، ومع الهوامع ١٤٩/١ .

(١) تقوم هذه المسألة على إرث زوج وأم وأخوين لأم وأخوين لأب وأم ، وحكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيها بالنصف للزوج ، والسدس للأم ، والثلث للأخوين للأم ، وترك الأخوين لأب وأم ، فقال له : هب أن أبانا كان حمارًا ، فأشركنا بقرابة أمنا ، ففعل . انظر الجامع لأحكام القرآن ٧٩/٥ .

٢٨٣- البيت لأبي أمية أوس الحنفي في الدرر ٣٣١/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٩٢٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨/٢ ، وتخلص الشواهد ص ٤٢٨ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٢ ، ومغني اللبيب ص ٥٩٤ .

(٢) إضافة من « ط » .

٢٨٤- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٢٨ ، والأغاني ٢٦/٩ ، وتخلص الشواهد ص ٤٢٨ ، وخزانة الأدب ٢٢٢/٥ ، ٣١٤ ، والمقاصد النحوية ٣٨٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٩ .

(و) القسم (الثالث : ما يرد بالوجهين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رأي وعلم ، كقوله جل ثناؤه : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَكَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج / ٧] ، الأول للرجحان ، والثاني لليقين ، (وقوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد / ١٩] ، [١٧٩ب] وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ [المتحنة / ١٠] ، الأولى لليقين ، والثانية للرجحان .

(و) القسم (الرابع : ما يرد بهما) ، أي : بالوجهين ، (والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظن ، وحسب ، وخال) ، فالرجحان كقوله : [من الطويل] ٢٨٥ — (ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتُ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا) فَعَرَدْتُ فَيَمَنْ كَانَ عَنْهَا مَعْرَدًا فالكاف مفعوله الأول ، و« صالياً » مفعوله الثاني ، و« إن شبت » بالبناء للمفعول شرط ، و« لظى الحرب » نائب الفاعل ، وجواب الشرط محذوف ، والتعريد بالعين المهملة : الانهزام والجبن ، يقال : عرد في الحرب إذا جبن . وقال الخليل : عرد وعرج في الحرب واحد ، والمعنى : ظننتك صالياً الحرب إذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزماً ، (و) اليقين ، (نحو قوله تعالى : ﴿ يظنون أَنَّهُمْ مَلَأُوا رِيعَهُمْ ﴾ [البقرة / ٤٦] ، أي يتيقنون ذلك ، (و) الرجحان في حسب ، (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحارث الكلابي : [من الطويل] [٢٤٩]

٢٨٦ — (وَكُنَّا حَسْبَنَا كُلَّ بَيْضَاءِ شَحْمَةٍ) عَشِيَّةً لَا تَيْنَا جُذَامَ وَحْمِيرَا ف« كل » مفعوله الأول ، و« شحمة » مفعوله الثاني ، و« عشيّة » منصوب على الظرفية ، و« جذام وحمير » قبيلتان لم ينصرفا للعملية والتأنيث . (و) اليقين فيها نحو (قوله) وهو لبيد العامري : [من الطويل]

٢٨٧ — (حَسِبْتُ التَّقَى وَالْوَجُودَ خَيْرَ تَجَارَةٍ) رِيحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا ٢٨٥ — البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٢/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح التسهيل ٨٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨١/٢ .

٢٨٦ — البيت لزفر بن الحارث الكلابي في تخلص الشواهد ص ٤٣٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٥ ، وشرح شواهد المغني ٩٣٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٣/٢ وشرح ابن الناظم ص ١٤٣ ، وشرح التسهيل ٣٤٤/١ ، ومغني اللبيب ٦٣٦/٢ .

٢٨٧ — البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٤٦ ، وأساس البلاغة ص ٤٦ (ثقل) ، والدرر ٣٣٤/١ ، ولسان العرب ٨٨/١١ (ثقل) ، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٢ ، وتاج العروس (ثقل) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٤/٢ ، وتخلص الشواهد ص ٤٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٤ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٢/١ ، وشرح قطر الندى ٢٧٤ ، وجمع الهوامع ١٤٩/١ .

ف «التقى» مفعول أول ، و«الوجود» معطوف عليه ، و«خير» مفعوله الثاني ، ولم يثن لأنه اسم تفضيل ، واسم التفضيل إذا أضيف إلى نكرة لزمه الأفراد والتذكير ، و«ربحاً» بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز ، و«إذا» شرطية ، و«ما» زائدة ، و«المرء» مرفوع بفعل محذوف يفسره «أصبح» ، و«ثاقلاً» بمعنى : ثقيلاً^(١) خبر [١٨٠/أ] أصبح المحذوف ، والمعنى : تيقنت التقى والوجود خير تجارة رباحاً^(٢) إذا أصبح المرء ثقيلاً بسبب الموت ، ووُصف الميت بالثقل لأن الأبدان تحف بالأرواح ، فإذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجملادات . (و) الرجحان في «خال» (كقوله) : [من الطويل]

٢٨٨- (إِخَالَكْ إِنْ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى) يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنْ الْوَجْدِ
إِخَالُكَ بِكسر الهمزة ، والقياس فتحها^(٣) ، والكاف مفعوله الأول ، و«ذا هوى» مفعوله الثاني ، و«إن لم تغضض الطرف» شرط ، وجوابه محذوف ، وجملة «يسومك» بمعنى : يكلفك نعت «هوى» ، وفاعله ضمير مستتر يعود على «هوى» ، وهو العائد من الصفة إلى الموصوف ، و«ما لا يستطاع» في موضع المفعول الثاني لـ «يسومك» ، و«من الوجد» بيان لـ «ما» . (و) اليقين فيها ، نحو (قوله) : [من المنسرح]

٢٨٩- (مَا خَلَّتْنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا) أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ
أشله خلف الأحمر من الكوفيين ، وباء المتكلم مفعوله الأول ، و«ضميناً» مفعوله الثاني ، وهو بفتح الضاد المعجمة ، وكسر الميم وبالنون : الزَّيْنُ الْمُبْتَلِي ، وفي نسخة : ظمناً بالظاء المشالة ، والهمزة ، وهو بمعنى مشتاق^(٤) ، قاله^(٥) في الصحاح^(٦) . وظمئتُ إلى لقاءكم : اشتقتُ ، و«زلت بعدكم» معترض بين المفعولين و«خلتني» معترض بين النافي وهو «ما» والمتنفي وهو «زلت» ، و«ضمنناً» معترض بين اسم «زال» وهو التاء ، وخبرها

(١) في «ب» : (ثقیل) .

(٢) سقطت من «ب» .

٢٨٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٥/٢ ، والدرر ٣٣٥/١ ، وشرح التسهيل ٨٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٥/١ ، ومع الهوامع ١٥٠/١ .

(٣) في خزنة الأدب ١٥٢/٩ أن فتح الهمزة في «أخال» هي لغة بني أسد .

٢٨٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٧/٢ ، واللسان ٢٦٠/١٣ (ضمن) ، ٢٠١/١٤ (حما) ، والمقاصد النحوية ٣٨٦/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٥/١ ، ٨١/٢ .

(٤) في «أ» ، «ط» : (مشفق) .

(٥) في «ب» ، «ط» : (قال) .

(٦) الصحاح ٦١/١ (ظماً) ، ٢١٥٦/٦ (ضمن) .

وهو «أشكو»، و«بعدكم» متعلق بـ «ضمنًا»، وجاز تقدمه على الصفة المشبهة، لأنه ظرف و«حُموة» بضم الحاء المهملة والميم، وتشديد الواو: الشدة، والتقدير: خلت نفسي ضمناً بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق.

(تنبيهان) اثنان: (الأول: ترد «عَلِمَ» بمعنى: عرف، و) ترد (ظن؛

بمعنى: أتهم)، وإليهما أشار الناظم بقوله: [١٨٠/ب]

٢١٤- لِعَلِمَ عِرْفَانٌ وَظَنَّ تَهْمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ

(و) ترد («رَأَى» بمعنى: ذهب، من (الرأي، أي: المذهب، و) ترد

(«حجا» بمعنى: قصد، فيتعديان) هذه الأفعال الأربعة (إلى) مفعول (واحد) فقط:

فأولها (نحو: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾) [النحل/٧٨] أي:

[٢٥٠] لا تعرفون شيئاً. (و) ثانيها نحو: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ﴾^(١) [التكوير/٢٤]،

بالظاء المشالة، أي: بمتهم. (و) ثالثها: (تقول: رأى أبو حنيفة حِلًّا كذا، ورأى:

الشافعي حرمة)، أي: ذهب أبو حنيفة إلى حِلِّ كذا، وذهب الشافعي إلى حرمة. (و)

رابعها: نحو: (حجوت بيت الله) أي: نويته وقصدته، (وترد «وجد» بمعنى: حزن أو

حقد، فلا يتعديان)، يقال: وجد زيد إذا حزن، أو حقد، ويختلفان في المصدر، فمصدر

وجد بمعنى: حزن وَجَدٌ، ومصدر وجد بمعنى: حقد موجدة.

(وتأتي هذه الأفعال) الخمسة (وبقية أفعال الباب لمعان آخر غير قلبية، فلا

تتعدى لمفعولين)، فتأتي «علم» العلمية بضم العين، كعلم الرجل إذا كان مشقوق

الشفة العليا، وتأتي «رأى» بمعنى: أبصر، نحو: رأيت زيداً، أي: أبصرته، وبمعنى:

أشار، نحو: رأي زيد كذا، أي: أشار به، وبمعنى: ضرب، نحو: رأيت الصيد، أي ضربت

رئته، وتأتي «حجاً» بمعنى: غلب في الحاجة، نحو: حجا زيداً عمراً، أي غلبه في الحاجة،

وبمعنى: رد، نحو: حجيت السائل إذا ردته، وبمعنى: ساق، نحو حجوت الإبل، أي:

سقتها، وبمعنى: كتم، وبمعنى: حفظ، نحو: حجوت الحديث، أي: كتمته أو حفظته،

وبمعنى: أقام، نحو: حجا بمكة، أي: أقام بها، وبمعنى بخل [١٨١/ب] يقال: حجا بماله أي:

بخل به، وبمعنى: وقف، كقوله: [من الرجز]

(١) الآية من شواهد شرح ابن الناظم ص ١٥١، وشرح ابن عقيل ٤٤٠/١، وشرح المفصل ٨١/٧،

والرسم المصحفي: ﴿بضنين﴾، والقراءة المستشهد بها قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي وابن

عباس، وغيرهم. انظر الإتحاف ص ٤٣٤، والنشر ٣٩٨/٢ - ٣٩٩.

فَهْنُ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا

—٢٩٠

أي : إذا وقف ، وتأتي « وجد » بمعنى : أصاب ، نحو : وجد زيد ضالته ، أي : أصابها ، وبمعنى : استغنى ، يقال : وجد فلان ، أي : استغنى ، وتأتي « عد » بمعنى : حسب ، بفتح السين نحو عدت المال ، أي : حسبته أحسبه ، بضم السين في المضارع ، وتأتي « زعم » بمعنى : كفل ، نحو : زعمت زيداً ، أي كفلته وضمنته ، وفي التنزيل : ﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ [يوسف / ٧٢] ، وفي الحديث : « الزعيمُ غارمٌ »^(١) ، وبمعنى : رأس ، بالهمزة وتركه ، نحو : زعم زيد إذا رأس ، ومنه : زعيم القوم هوفلان ، أي : رئيسهم ، وبمعنى : قال ، كقول أبي زبيد الطائي : [من السبيط]

٢٩١— يَا لَهْفَ نَفْسِي إِنْ كَانَ الَّذِي زَعَمُوا حَقًّا وَمَاذَا يَرُدُّ الْقَوْمَ تَلْهِيفِي

أي : إن كان الذي قالوه حقاً ، نص عليه ابن بري^(٢) ، وبمعنى : سمن وهزل ، يقال : زعمت الشاة بمعنى : سمنت وهزلت ، وبمعنى : طمع ، قاله في الصحاح^(٣) . وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه^(٤) : يقال : زعم في غير مزعم ، أي : طمع في غير مطمع ، وتأتي درى : بمعنى : خدع ، نحو : درى الذئب الصيد إذا خدعه واستخفى له ليفترسه . وتأتي « حسب » بمعنى : أحمرَّ لونه وأبيضَّ ، يقال : حسب الرجل إذا احمر لونه وأبيض كالبرص . وتأتي « خال » للعجب ، يقال : خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه ، وبمعنى : طلع ، بالظاء المشالة ، يقال : خال الفرس ، أي : غمز في مشيه ، وغير ذلك . قال الموضح : (وإنما لم نحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا أفعال القلوب) .

التنبيه (الثاني) من التنبيهين : العرب (ألقوا « رأى » الحليمية بـ « رأى » العلمية في التعدي لاثنين) بجامع إدراك [١٨١/ب] الحس الباطن ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف / ٣٦] ، فـ « أرى » عملت في ضميرين متصلين لمُسَمَّى

٢٩٠— الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٢٤ ، ٢٥ ، ولسان العرب ١٤/١٦٦ (حجا) ، وتاج العروس ٢٤/١٧٩ (عكف) ، (حجا) .

(١) أخرجه ابن ماجة في كتاب الصدقات برقم ٢٣٩٨ ، وأحمد في المسند ٥/٢٧٦ .

٢٩١— البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ١٢٠ ، وخزانة الأدب ٩/١٣١ ، ولسان العرب ٤/٣٢ (أمر) ،

٩/٣٢٤ (نجف) ، وتاج العروس (زعم) .

(٢) انظر لسان العرب (غرم) .

(٣) الصحاح ٥/١٩٤٢ (زعم) .

(٤) لسان العرب (زعم) .

واحد ، وأحدهما فاعل ، و ثانيهما مفعول أول ، وجُملة « أعصر خمرًا » المفعول الثاني^(١) ،
(وكقوله) وهو عمرو بن أحر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام ، فرآهم في
منامه : [من الوافر]

٢٩٢- (أَرَاهُمْ رُفْقِي حَتَّى إِذَا مَا) تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِرَالًا
فالهاء والميم مفعول أول ، و« رفقتي » بضم الراء وكسرهما مفعول ثان ، والرفقة :
الجماعة ينزلون جملة ويرتحلون جملة ، وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض ، والرؤيا هنا
حلمية بدليل قوله : حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل ، أي : انطوى وانقطع ، وإلى هذا أشار
الناظم بقوله :

٢١٥- وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا أَنَّمَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتَمَى
وذهب بعضهم إلى أن « رأى » الحلمية لا تنصب مفعولين ، وأن ثاني المنصوبين
حال . وردّ بوقوعه كما هنا . واعترض بأن الرفقة الرفقاء ، وهم : المخالطون والمرافقون ،
فهو بمعنى اسم الفاعل ، فالإضافة فيه غير محضة ، قاله الموضح في الحواشي ، وفيه نوع
مخالفة لما هنا .

و« رأى » الحلمية لا يدخلها إلغاء ولا تعليق ، خلافاً للشاطبي . (ومصدرهما
الرؤيا ، نحو) قوله تعالى : (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ) [يوسف / ١٠٠] (ولا
تختص الرؤيا بمصدر الحلمية ، بل [٢٥١] قد تقع مصدراً للبصرية ، خلافاً للحريري
وابن مالك ، بدليل : (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ) [الإسراء / ٦٠] ،
(قال ابن عباس) رضي الله عنهما : (هي رؤيا عين) ، ولكن المشهور استعمالها في
الحلمية .

(النوع الثاني) [١٨٢ / ١] من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين
(أفعال التصيير) ، وإنما قيل لها ذلك لدلالاتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى ،
(كجعل وردّ وترك واتخذ وتخذ وصير وهب) ، وإليهما الإشارة [٢٥٢] بقول الناظم :
٢٠٨- وَالَّتِي كَصَمِيرًا أَيْضُ بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا

(١) انظر شرح التسهيل ٩٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٥٦/١ .

٢٩٢- البيت لابن أحر في ديوانه ص ١٢٩ ، والحماسة البصرية ٢٦٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٧/١
والكتاب ٢٧٠/٢ ، ولسان العرب ٦٨٩/٦ (حنش) ، والمقاصد النحوية ٤٢١/٢ ، وبلا نسبة في
الأزمنة والأمكنة ٢٤٠/١ ، والإنصاف ٣٥٤/١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٥ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ،
وشرح ابن الناظم ص ١٥١ ، وشرح الأشموني ١٦٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٤١/١ .

(قال الله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾) [الفرقان / ٢٣] ، فالهباء مفعوله الأول ، و« هباء » مفعوله الثاني ، و« منثورًا » نعت « هباء » ، وقال تعالى : (﴿ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ﴾) [البقرة / ١٠٩] ، فالكاف والميم مفعول أول ، و« كفارًا » مفعول ثان ، و« حسدًا » مفعول لأجله ، وقال تعالى : (﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾) [الكهف / ٩٩] ف« بعضهم » مفعول أول ، وجملة « يموج في بعض » في موضع المفعول الثاني ، وقال الله تعالى : (﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾) [النساء / ١٢٥] ، ف« إبراهيم » مفعول أول ، و« خليلًا » مفعول ثان ، (وقال الشاعر) وهو أبو جندب ابن مرة الهذلي : [من الوافر]

٢٩٣- (تَخَذْتُ غُرَازَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا) وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

ف« غراز » بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي آخره زاي اسم واد ، قاله العيني ، وأنشده الموضح مختومًا بنون ، وقال : إنه اسم جبل ، وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة البقعة ، و« دليلًا » مفعول ثان ، و« إثرهم » منصوب على الظرفية ، والضمير المضاف إليه فاعل ، و« فروا » و« يعجزوني » راجع إلى بني لحيان في البيت قبله ، « وفي » بمعنى : إلى ، واللام في « ليعجزوني » للتعليل ، (وقال) رؤية : [من السريع]

٢٩٤- وَلَعِبْتَ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلٌ (فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُولٌ)

وهو من السريع [ب/١٨٢] مستفعلن مستفعلن مفعولات ، مرتين ، والواو في « صيروا » نائب الفاعل ، وهي المفعول الأول ، و« مثل » المفعول الثاني ، و« كعصف » مضاف إليه على زيادة الكاف بين المتضايقين .

٢٩٣- البيت لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٥٤/١ ، والارتشاف ٦١/٣ ، ولسان العرب ٣٧٠/٥ (عجز) ، والمقاصد النحوية ٤٠٠/٢ ، وتاج العروس ٩٥/١٥ (حجز) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥١/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٨/١ ، ولسان العرب ٣٣١/٥ (حجز) ، وشرح التسهيل ٨٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٥٩/٢ .

٢٩٤- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨١ ، وخزانة الأدب ١٦٨/١٠ ، ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، وشرح شواهد المغني ٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٢/٢ ، ولحميد الأرقط في الدرر ٣٣٦/١ ، والكتاب ٤٠٨/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٢/٢ ، والجنى الداني ص ٩٠ ، وخزانة الأدب ٧٣/٧ ، ورسف المياني ص ٢٠١ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٦ ، وشرح الأشموني ١٥٨/١ ، ولسان العرب ٢٤٧/٩ (عصف) ، ومعني الليب ١٨٠/١ ، والمقتضب ١٤١/٤ ، ومع الهوامع ١٥٠/١ ، وتاج العروس ١٦١/٢٤ (عصف) .

وقال الدماميني : فينبغي أن تكون الكاف اسمًا أضيف إليه « مثل » ، فيكون عمل كل من الكلمتين موفرًا عليها ، أما إذا جعلت حرفًا زائدًا ، وجعل « مثل » مضافًا إلى « عصف » لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافٍ له ، اللهم إلا أن يقال نزل منزلة الجزء من المجرور^(١) . انتهى .

وقيل : الكاف اسم بمعنى « مثل » ، و« مثل » الثانية توكيد لها ، قاله في المغني في حرف الكاف^(٢) .

والعصف : قال الحسن^(٣) : زرعٌ أكل حُبُّه ، وبقي تَبُّه . وقال الفراء^(٤) ورقُّ الزرع .

(وقالوا) في الدعاء : (وهبني الله فداءك) ، أي : صيرني ، حكاه ابن الأعرابي^(٥) عن العرب وهو قليل . فداء المتكلم مفعوله الأول ، و« فداءك » مفعوله الثاني ، (و) وهب (هذا ملازم للمضي) ، لأنه إنما سمع في مثل ، والأمثال لا يتصرف فيها .

(١) نقله الصبان في حاشيته ٢٥/٢ ، ولم ينسبه .

(٢) مغني اللبيب ص ٣٢٨ .

(٣) لسان العرب (عصف) .

(٤) في معاني القرآن ١١٣/٣ ، ٢٩٢ : (العصف : أطراف الزرع قبل أن يدرك ويسنبل) .

(٥) انظر الارتشاف ٦١/٣ ، ولسان العرب (وهب) .

(فصل)

(لهذه الأفعال ثلاثة أحكام، أحدها: الإعمال ، وهو الأصل ، وهو واقع في)

أفعال [٢٥٣] هذا الباب (الجميع) ، الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصيري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف ، (و) الحكم (الثاني : الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسطه) بين المبتدأ والخبر ، (أو تأخره) عنهما ، فالتوسط (ك : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، و) المتأخر نحو : (زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، قال) منازل بن زمعة المنقري : [من البسيط]

٢٩٥- أبلأراجيز يا بن اللوم توعدني (وفي الأراجيز خلت اللوم والخور)

[٢٥٤] فوسط « خلت » بين المبتدأ المؤخر وهو « اللوم » والخبر المقدم وهو « في الأراجيز » جمع أرجوزة [١/١٨٣] بمعنى : الرجز ، وأراد : القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز ، و« اللوم » بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ، ودناءة الآباء فهو من أدم ما يهجا به ، وقد بالغ هذا الشاعر في هجو رؤية ، أو العجاج على ما قيل ، حيث جعله ابناً للوم ، إشارة إلى أن ذلك غريزة فيه ، و« الخور » بفتح الخاء المعجمة والواو ، وفي آخره راء مهملة : الضعف ، والمعنى : أتوعدني يا بن اللوم بالأراجيز وفيها اللوم والخور .

(وقال) أبو أسيدة الديبري : [من الطويل]

٢٩٦- وَإِنَّ لَنَا شَيْخَيْنَ لَا يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْنِ لَا يُجِدِي عَلَيْنَا غَنَاهُمَا
(هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ وَإِثْمَا) يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غَنَاهُمَا

٢٩٥- البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/١ ، ولسان العرب ٢٢٦/١١ (خيل) ، وللعين المنقري في الدرر ٣٤٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٥ ، وخزانة الأدب ٢٥٧/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٠ ، وشرح المفصل ٨٤/٧ ، ٨٥ ، والكتاب ١٢٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٤/٢ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١٨٤/٢ ، وأوضح المسالك ٥٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٧ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٤ ، واللمع ص ١٣٧ .

٢٩٦- البيتان لأبي أسيدة الديبري في لسان العرب ٢٩٦/٥ (يسر) ، وتاج العروس ٤٥٧/١٤ (يسر) ، وبلا نسبة في الحيوان ٦٥/٦ ، والبيت الثاني له في تخليص الشواهد ٤٤٦ ، والدرر ٣٤٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٣/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧١/٣ ، وشرح التسهيل ٨٦/٢ ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٥٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ١٤٧ ، ولسان العرب ٤٤٥/١٢ (غنم) ، وجمع الهوامع ١٥٣/١ .

فأخر «يزعم» عن المبتدأ والخبر، و«إن» حرف شرط، حذف جوابها، والمعنى: هذان الشيخان يزعمان أنهما سيدانا، وإنما يكونان كذلك إذا أيسرت غنماهما بأن كثرت ألبانها ونسلها، وأجرى علينا من ذلك، (وإلغاء) العامل (المتأخر) عن المبتدأ والخبر (أقوى من إعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر، (و) العامل (المتوسط بالعكس)، فالإعمال فيه أقوى من إعماله، لأن العمل اللفظي أقوى من الابتداء، (وقيل: هما)، أي: الإلغاء والإعمال (في المتوسط بين المفعولين سواء) لأن ضعف العامل بالتوسط سوَّغ مقاومة الابتداء له، فلكل منهما مرجح، قاله أبو حيان^(١).

« تنبيه » :

هذا الإلغاء بالنسبة إلى المفعولين، وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه، نحو: قام ظننت زيد، فإنه يجوز عند البصريين، ويجب عند الكوفيين [١٨٣/ب]، ووجهه أنه إنما ينصب بـ «ظننت» ما كان مبتدأ قبل مجيئها، ولا يتبدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل، قاله الخضرأوي وأبو حيان^(٢)، وشاهد الجواز قوله: [من الوافر]

٢٩٧- شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعَ الظَّاعِنِينَ

يروى برفع «ربع» على الفاعلية، وينصبه على أنه مفعول أول، و«شجأك» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إلى «ربع»، قاله في المغني^(٣). واعترض بأن لا نسلم أن «شجأك» فعل ومفعول، بل مضاف ومضاف إليه، و«ربع الظاعنين» خبر عنه على تقدير رفعه، ومفعول أول مقدم و«ربع الظاعنين» مفعول ثان، و«أظن» عامل على تقدير نصبه.

والحكم (الثالث: التعليق، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لجيء ما له صدر الكلام بعده) وسمي تعليقاً لأنه إبطال في اللفظ مع تعلق العامل بالخل، وتقديره إعماله والمانع من إعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام، (وهو لام الابتداء نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾) الآية؛ وتماها (﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾) [البقرة/١٠٢]،

(١) الارتشاف ٦٣/٣ - ٦٤.

(٢) الارتشاف ٦٦/٣.

٢٩٧- عجز البيت: (فلم تعباً بعذل العاذلينا)، والبيت بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٤٤٦، والدرر ٣٤٣/١، وشرح ابن النازم ص ١٤٨، وشرح الأشموني ١٦٠/١، وشرح شواهد المغني ٨٠٧/٢، ومغني اللبيب ٣٧٨/١، والمقاصد النحوية ٤١٩/٢، وجمع الهوامع ١٥٣/١.

(٣) مغني اللبيب ص ٥٠٦.

فـ « من » مبتدأ ، وهو موصول اسمي ، وجملة « اشتراه » صلة « من » ، وعائدها فاعل « اشتراه » المستتر فيه ، و« ما » نافية ، و« له » و« في » متعلقان بالاستقرار خبر « خلاق » و« من » زائدة ، وجملة « ما له في الآخرة من خلاق » خبر « من » ، والرابط بينهما الضمير المجزور باللام ، وجملة « من » وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء ، لأن لها الصدر فلا يتخطاها عامل ، وإنما تخطاها في باب « إن » فرغ الخبر ، لأنها مؤخرة من تقديم لإصلاح اللفظ ، وأصلها التقديم على « إن » . (ولام القسم ، كقوله) وهو لبيد على ما قيل : [من الكامل]

٢٩٨- (وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَئَاتَيْنِ مِنِّي) إِنَّ الْمَنَاءَ لَا تَطِيشُ سَهَامُهَا

فاللام في « لتأتين » لام القسم [١٨٤/١] وتسمى لام جواب القسم ، والقسم وجوابه جملة^(١) في محل نصب معلق عنها^(٢) فاللام في « لتأتين » لام القسم وتسمى لام جواب القسم ، والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام [٢٥٥] القسم لا جملة الجواب فقط ، فسقط ما قيل : إن جملة جواب القسم لا محل لها ، وإن الجملة المعلق عنها العامل لها محل ، فيتنافيان ، ولهذا قال أبو حيان^(٣) وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات ، وفي الغرة : ولام القسم لا تعلق ، كقوله : [من المتقارب]

٢٩٩- لَقَدْ عَلِمْتُ أَسَدٌ أَنَا لَهْم يَوْمَ نَصَرَ لَنَعْمَ النَّصْرُ

بفتح « أن » ، فهذه لام القسم ولم تعلق ، وتقول : علمت أن زيداً ليقومن ، ففتح « أن » ، انتهى . وفي المغني^(٤) : أن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم ، كقوله : [من الكامل]

٢٩٨- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣ ، وخزانة الأدب ١٥٩/٩ ، ١٦١ ، والدرر ٣٤٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٢٨/٢ ، والكتاب ١١٠/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٠٥/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٦٩/٣ ، وأوضح المسالك ٦١/٢ ، وخزانة الأدب ٣٣٤/١٠ ، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٠ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٩ ، وشرح الأشموني ١٦١/١ ، وشرح التسهيل ٨٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٦ ، ومغني اللبيب ٤٠١/٢ ، ٤٠٧ ، وجمع الهوامع ١٥٤/١ .

(١) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (عنهما) .

(٣) الارتشاف ٦٩/٣ .

٢٩٩- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢٩ ، ولسان العرب ٤٢٨/٨ (رغف) ، وتهذيب اللغة ٦٦/١٦ .

(٤) مغني اللبيب ٤٠٧/١ .

٣٠٠- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي
 انتهى . فأنخرج لام « لتأتين » عن كونها للقسم ، (و « ما » النافية ، نحو : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾) (الأنبياء / ٦٥] ف « ما » نافية ، و « هؤلاء » مبتدأ ، و « ينطقون » خبره ، والجملة الاسمية في موضع نصب بـ « علمت » ، وهي معلق عنها العامل في اللفظ بـ « ما » النافية . (و « لا » و « إن » النافيتان) [٢٥٦] الواقعتان (في جواب قسم ملفوظ به) ، أي بالقسم ، (أو) قسم (مقدر) بالقسم الملفوظ به ، (نحو : علمتُ والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرو ،) وعلمتُ والله إنَّ زيدٌ قائمٌ ، والقسم المقدر نحو : علمتُ لا زيدٌ في الدار ولا عمرو ، (وعلمتُ إنَّ زيدٌ قائمٌ) ، فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان ، وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بـ « علمت » .

(والاستفهام ، وله صورتان :

أحدهما : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة (بعده ،) نحو : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ ﴾ (الأنبياء / ١٠٩] ، ف « قريب » مبتدأ ، و « أم بعيد » معطوف عليه ، و « ما » موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ ، وما عطف عليه ، وجملة « توعدون » صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بـ « أدري » المعلق بالهمزة .

والصورة (الثانية : أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدةً كان ، نحو : ﴿ لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾) [الكهف / ١٢] ، ف « أي » اسم استفهام مبتدأ ، و « أحصى » خبره ، وهو فعل ماض ، وقيل : اسم تفضيل من الإحصاء محذوف الزوائد ، وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها « نعلم » ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ولا فرق في العملة بين المبتدأ ، كما مر ، والخبر ، نحو : علمت متى السفر ، والمضاف إليه المبتدأ ، نحو : علمت أبو من زيد ، أو الخبر ، نحو : علمت صبيحة أي يوم سفرك ، (أو فضلة) ، بالنصب عطفاً على عملة ، [١٨٤/ب] (نحو : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾) [الشعراء / ٢٢٧] ، ف « أي منقلب » مفعول مطلق منصوب بـ « ينقلبون » مقدم من تأخير ، والأصل : ينقلبون أي انقلاب ، وليست « أي » مفعولاً به لـ « يعلم » ، كما قد يتوهم ، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وجملة « ينقلبون » معلق عنها العامل ، فهي

في محل نصب ، وإلى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله :

٢١٢- والتَّزَمَ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا

٢١٣- وَإِنْ وَلَّى لَمْ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمٌ كَذَا وَالْإِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْتَحَمٌ

(ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير) لقوتها ، (ولا

في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو [٢٥٧] اثنان ، هب وتعلم ، فإنهما يلزمان الأمر) ،
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٠٩- وَخُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبٍّ وَالْأَمْرِ هَبٌّ قَدْ أُلْزِمَا

٢١٠- كَذَا تَعَلَّمٌ

واعترض بأن « تعلم » قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم ، (وما عداهما من أفعال) هذا (الباب متصرف إلا « وهب ») من أفعال التصيير فإنه ملازم للمضي ، (كما مر) في آخر النوع الثاني . (ولتصاريهين ما لهن) من الإعمال والتعليق ، (تقول في الإعمال) للمضارع : (أظن زيداً قائماً ، و) لاسم الفاعل ، (أنا ظانٌ زيداً قائماً ، و) تقول (في الإلغاء للمضارع) مع التوسط : (زيدٌ أظنُّ قائمٌ ، و) مع التأخر له (زيدٌ قائمٌ أظن ، و) مع التوسط للوصف : (زيدٌ أنا ظانٌ قائمٌ) ، فـ « زيد » مبتدأ ، و « قائمٌ » خبره ، وجملة « أنا ظانٌ » متوسطة بينهما ، (و) مع المتأخر له : (زيدٌ قائمٌ أنا ظانٌ) ، فالغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ . (و) تقول (في التعليق) بـ « ما » : (أظنُّ ما زيدٌ [١/١٨٥] قائمٌ ، وأنا ظانٌ ما زيدٌ قائمٌ) ، وقس على ذلك بقية التصارييف . والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الإعمال والإلغاء والتعليق ، قاله أبو موسى الجزولي^(١) . وذلك مأخوذ من قول الناظم :

٢١٠- وَلَغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا

يعني « هب » و « تعلم »

٢١٠- اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكْنٌ

أي : علم .

(وقد تبين بما قدمناه) في حكمي الإلغاء والتعليق (أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين : أحدهما : أن العامل الملغى لا عمل له البتة) ، لا في اللفظ ، ولا في المحل ، (و) أن (العامل المعلق له علم في المحل) ، لا في اللفظ ، (فيجوز) على

اعتبار المحل : (علمتُ لزيدَ قائمٌ ، وغير ذلك من أموره بالنصب) لـ « غير » (عطفًا على المحل) ، أي : محل جملة : زيد قائم ، فإنها في محل نصب على المفعولية لـ « علمت » ، ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فائدتان :

إحدهما : أنه من محل الخلاف . قال أبو حيان : « في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب . أحدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان : أنها في موضع نصب . الثاني للكوفيين : لا موضع لها وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم ، والجملة جواب له . والثالث للمغاربة : لا موضع لها أيضا ، إلا أن الأفعال أنفستها ضمننت معنى فعل القسم ، فصارت قاصرة لا تتعدى ، وصارت الجملة جوابا له ، وصححه ابن عصفور في شرح الجمل » . اهـ .

الفائدة الثانية : أنه إنما يعطف محل على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة ، فنقول : علمتُ لزيدَ قائمٌ ، وغير ذلك : من أموره ، ولا تقول : علمت لزيدَ قائمٌ وعمرو ، لأن المطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجمل [١٨٥/ب] فإن كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به ، وإلا فلا ، (قال) كثير عزة : [من الطويل]

٣٠١ — (وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَاءُ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ)

فعطف « موجعات » بالنصب بالكسرة على محل قوله « ما البكاء » الذي علق عن العمل فيه قوله « أدري » هذا مراده هنا ، وصرح بذلك في شرح القطر^(١) . وقال في المغني^(٢) : هكذا استدل به ابن عصفور ، ولك أن تدعي أن « البكاء » مفعول ، وأن « ما » زائدة ، وأن الأصل : ولا أدري موجعات القلب ، فيكون من عطف الجمل ، أو أن الواو للحال ، و« موجعات » اسم « لا » ، أي : وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء ، انتهى .

وعلى الأول فالمعنى : وما كنت أدري أي شيء البكاء ، وصح عطف « موجعات » على محل الجملة لأنه يؤدي [٢٥٨] معنى الجملة ، لأن معنى : ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي ، هو في معنى : قلبي له موجعات .

٣٠١ — البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٩٥ ، وخزانة الأدب ١٤٤/٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٨ ، وشرح شواهد المغني ص ٨١٣ ، ٨٢٤ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٨ ، ومغني اللبيب ٤١٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٨/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٤/٢ ، وشرح الأشموني ص ١٦٢ .

(١) شرح قطر الندى ص ١٩٧ .

(٢) مغني اللبيب ٤١٩/١ .

(و) الوجه (الثاني) : من وجهي الفرق بين الإلغاء والتعليق (أن سبب التعليق موجب) للإهمال لفظاً (فلا يجوز) معه الإعمال نحو : (ظننت ما زيداً قائماً) ، نصبهما ، (وسبب الإلغاء مُجَوِّز) للإعمال والإهمال ، (فيجوز : زيداً ظننت قائماً) ، نصبهما مع المتوسط ، (وزيداً قائماً ظننت) ، نصبهما مع المتأخر ، (ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢١١- وَجَوِّزُ الْإِلْغَاءِ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ

(خلافاً للكوفيين والأخفش) ، فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم^(١) ، نحو : ظننت زيداً قائماً برفهما ، (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بني فزارة : [من البسيط]
٣٠٢- كَذَلِكَ أَدَّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي (أَلْبِي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ)

برفع « ملاك » على الابتداء ، و« الأدب » [١٨٦/١] على الخبرية مع تقدم « وجدت » عليهما . وفي الحماسة^(٢) نصبهما على الإعمال . (وقوله) وهو كعب بن زهير : [من البسيط]

٣٠٣- أَرْجُو وَأُمِّلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتْهَا (وَمَا إِخَالُ لَدَيْتَا مِنْكَ تَنْوِيلُ)

برفع « تنويل » على الابتدائية ، وخبره الجرور قبله ، مع تقدم « إخال » بكسر الهمزة ، والقياس فتحها ، كما مر محكي عن بني أسد خاصة . ووجه الدليل من هذين البيتين أن العامل ألغي فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر . (وأجيب) عنهما (بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

(١) انظر الكتاب ١١٩/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٨٥/٢ ، والارتشاف ٦٤/٣ .

٣٠٢- البيت لبعض الفزاريين في خزانة الأدب ١٣٩/٩ ، ٣٣٥/١٠ ، والدرر ٣٤١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٣/٣ ، وأوضح المسالك ٦٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٤٣٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤١١/٢ ، ٨٩/٣ ، والمقرب ١١٧/١ ، وجمع الهوامع ١٥٣/١ .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٦ .

٣٠٣- البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٢ ، وخزانة الأدب ٣١١/١١ ، والدرر ٨٠١/١ ، ٣٤٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤٨ ، والمقاصد النحوية ٤١٢/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٢٢/١ ، وأوضح المسالك ٦٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٤٨ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وشرح التسهيل ٥٧/١ ، وجمع الهوامع ٥٣/١ ، ١٥٣ .

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة ، والأصل : لَمَلَاكَ وَلَلْدَيْنَا ، ثم حذف اللام وبقي التعليق (بحاله كما كان مع وجود المعلق ، وهذا مما نسخ لفظه ، وبقي حكمه ، قاله في المغني . وعلى هذا حمل سيبويه قوله : [من الكامل]
 ٣٠٤- وَإِخَالُ إِنِّي لَأَحِقُّ مُسْتَبَعٌ
 بكسر « إن » على تقدير إني للاحق .

(و) الوجه (الثاني : أن يكون من الإلغاء لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتضى أيضاً) للإلغاء ، (نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى) من الإلغاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو « وجدت » في البيت الأول ، و« إخال » في البيت الثاني (قد سبق بـ « إني » ، و) أما « إخال » فقد سبق (بـ « ما » النافية) فجاز إلغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) في المسبوقية بالغير : (متى ظننت زيدا قائماً ، فيجوز فيه الإلغاء) لعدم تصدرة ، والإعمال لتقدمه على المعمولين .

(و) الوجه (الثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والأصل :) إني (وجدته ، و) ما (إخاله) ، فحذف ضمير الشأن منهما ، (كما حذف في قولهم) ، أي العرب : (إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ) ، والأصل : إنه ، وإلى الوجه الأول والثالث أشار الناظم بقوله : [١٨٦/ب]

٢١١- وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّانِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ

٢١٢- فِي مُوْهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ

والوجه الأول أولى ، لأن حذف اللام قد عهد في الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [الشمس / ٩] ، والأصل : لقد أفلح ، والوجهان الآخران ضعيفان ، أما ضعف الإلغاء المذكور فلأنهم نزلوا تقديم المسند إليه في الجملة ، وهو الياء من « إني » بمنزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل ، ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخليين على الخبر تقديمًا منزلة تقديم الخبر ، أما إذا قُدِّرا داخليين على العامل بطل الإلغاء ، وأما ضعف الحذف فمن وجهين ، ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر ، وسيأتي بيانه ، وضعف حذف ضمير الشأن لأنه لا يستعمل في مواطن التفضيم ، والحذف منافٍ لذلك .

٣٠٤- صدر البيت : (فغيرت بعدهم بعيش ناصب) ، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في تخلص الشواهد ص ٤٤٨ ، والدرر ٣٤٢/١ ، وشرح أشعار الهذليين ٨/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٤/٣ ، والمنصف ٣٢٢/١ ، ولسان العرب ٧٥٨/١ (نصب) ، وللهمذلي في مغني اللبيب ٢٣١/١ ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٦٠٤/٢ ، وجمع الهوامع ١٥٣/١ .

(فصل)

(ويجوز بالإجماع حذف المفعولين) لأفعال القلوب ، (اختصاراً ، أي لدليل)
يدل عليهما ، (نحو : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾) [القصص / ٦٢] ، (وقوله)
وهو الكميت يمدح أهل البيت : [من الطويل] [٢٥٩]

٣٠٥- (بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَىٰ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ) فحذف في الآية مفعولا «تزعمون»، وفي البيت مفعولا «تحسب» لدليل ما قبلهما عليهما، (أي: تزعموهم شركاء، وتحسب) هـ، أي: (حُبُّهم عَارًا عَلَيَّ)، وعدل عن تقدير تزعمون أنهم شركاء، [وإن كان هو الكثير إلى تزعمونهم شركاء] ^(١) لأن الكلام في حذف المفعولين معًا لا في حذف ما يسد مسدهما.

(و) عن (الأخفش) والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين (المنع مطلقاً) ، سواء في ذلك أفعال الظن والعلم ، (واختاره الناظم) وحجتهم في ذلك أن العزب تجري هذه الأفعال مجرى القسم ، [١٨٧/٢] فتلقاها بما يتلقى به القسم ، نحو : ﴿ وَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّخِصٍ ﴾ [فصلت / ٤٨] . [من الكامل]

٣٠٦- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مِثْرِي

٣٠٥- البيت للكميت في خزانة الأدب ١٣٧/٩ ، والدرر ٣٣٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢ ، والمحتسب ١٨٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/٢ ، وشرح الأشموني ص ١٦٤ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٣/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/٢ ، وجمع الهوامع ١٥٢/١ .

- (١) سقط من «أ»، وهو ثابت في «ب»، «ط».

- (٢) الكتاب ٤٠/١ .

- (٣) شرح الكافية الشافية ٥٥٣/٢ .

- ٣٠٦- تقدم تخريج البيت برقم ٢٩٨ .

والجواب لا يحذف ، فكذلك ما هو بمنزلة . وردّ بأن تضمنها معنى القسم ليس
بلازم . (وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً) لحيء ذلك في أفعال العلم ، (كقوله تعالى :
﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾) [البقرة / ٢٣٢] ، ﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ (فَهُوَ يَرَى) ﴾
[النجم / ٣٥] أي يعلم ، والأصل ؛ والله أعلم^(١) ؛ يعلم الأشياء كائنة ويرى ما نعتقله حقاً ،
أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام . وفي أفعال الظن ، نحو : (﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾)
[الفتح / ١٢] « ظَنَّ السَّوْءِ » مفعول مطلق مفيد للنوع ، (وقولهم) في المثل : (مَنْ
يَسْمَعُ يَخْلُ^(٢)) ، أي : يقع منه خيلة ، قاله الموضح^(٣) ، وصاحب التقريب^(٤) ، والمعنى من
يسمع خبراً يحدث له ظنٌ ، ومن قال معناه : يخل مسموعه صادقاً فقد جعله من الحذف
الاقتصاري ، [٢٦٠] وليس الكلام فيه . (وعن الأعلام) يوسف الشنتمري تفصيل ، فقال^(٥) :
(يجوز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون أفعال العلم) . وعن أبي العلاء
إدريس يجوز في « ظن وخال وحسب » ، لأنه سمع فيها ، ويمتنع في الباقي ، ونسبه لسيبويه^(٦) .
(ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً) ، أي : لغير دليل ، لأن المفعولين هنا
أصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ، ولا يخبر دون مبتدأ قبل دخول
الناسخ فكذلك بعله ، وإلى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصاراً أشار بقوله :
٢١٦- وَلَا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ
(وأما) حذف أحدهما (اختصاراً) ، أي لدليل (فمنعه) أبو إسحاق (بن
ملكون) من المغاربة وطائفة ، وحجتهم أن المفعول [١٨٧/ب] في هذا الباب مطلوب من
جهتين ، من جهة العامل فيه ، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة ، فلما تكرر طلبه امتنع
حذفه ، كذا قالوا . وما قالوه منتقض بخبر « كان » ، فإنه مطلوب من جهتين ، ولا خلاف في
جواز حذفه إذا دل عليه دليل ، (وأجازه الجمهور^(٧)) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ

(١) سقطت من « ب » .

(٢) المثل في المستقصى ٢/٢٦٢ ، وفصل المقال ص ٤١٢ ، ومجمع الأمثال ٢/٣٠٠ ، وجمهرة الأمثال ٢/٢٦٣ .

(٣) مغني اللبيب ص ٧٩٧ .

(٤) المقرب ١/١١٦ .

(٥) الارتشاف ٢/٥٦ .

(٦) الارتشاف ٢/٥٦ .

(٧) انظر الارتشاف ٢/٥٦ ، والمقرب ١/١١٦ .

يَخْلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ ﴿ [آل عمران / ١٨٠] ، تقديره : ولا يحسن
الذي ييخلون ما ييخلون به هو خيراً لهم ، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه ، (كقوله)
وهو عنتره العبسي : [من الكامل]

٣٠٧- (وَلَقَدْ نَزَّلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّْي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ)

تقديره : فلا تظني غيره مني واقعاً ، فحذف المفعول الثاني ، والتاء في « نزلت »
مكسورة ، والهاء والراء من « المحب المكرم » مفتوحتان .

« فرع^(١) » :

إذا قلت : زيداً ظننته قائماً ، فالتقدير عند الجمهور : ظننت زيداً قائماً ، وعند ابن
ملكون وموافقيه : اتهمت زيداً ظننته قائماً ، أو لا يست ، قاله الموضح في الحواشي .
فائدة :

هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين ، وليس من الحذف
في شيء عند البيانين ، لأن [٢٦١] غرض المتكلم مختلف في إفادة المخاطب ، لأنه تارة يقصد
مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل ، فيسند الفعل إلى المصدر ، فيقول : وقع ظن أو
علم ، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول ، فيقول^(٢) : فلان يظن أو يعلم ،
فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر ، وحيثئذ فلا يقال : إنه حذف منه شيء ، كما
يقال في القاصر : إنه حذف منه شيء ، وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما ،
لأن الغرض تعلق بإفادتهما .

٣٠٧- البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩١ ، وأدب الكاتب ص ٦٠٣ ، والأشياء والنظائر ٤٠٥/٢ ، والاشتقاق
ص ٣٨ ، والأغاني ٢١٢/٩ ، وجمهرة اللغة ص ٥٩١ ، وخزانة الأدب ٢٢٧/٣ ، ١٣٦/٩ ، والخصائص
٢١٦/٢ ، والدرر ٣٣٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٠/١ ، ولسان العرب ٢٨٩/١ (حيب) ،
والمقاصد النحوية ٤١٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح
ابن عقيل ٤٤٤/١ ، والمقرب ١١٧/١ ، وجمع الهوامع ١٥٢/١ .

(١) في « ط » : (فائدة) .

(٢) في « ب » : (فيقع) .

(فصل ل)

(تُحكى الجملة الفعلية بعد القول) عند جميع العرب ، (وكذا الاسمية) عند

بعضهم [١٨٨/] فلا يعمل القول في جزأها شيئاً ، كما يعمل الظن ، لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها ، فجزأها معه كالمفعولين في باب « أعطيت » فصَحَّ أن ينصبهما ، وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها ، فلم يصح أن ينصب جزأها مفعولين لأنه لم يقتضها من جهة معناها ، فلم يشبه باب « أعطيت » ، ولا أن ينصبها مفعولا واحداً لأن الجملة لا إعراب لها ، فلم يبق إلا الحكاية ، قاله ابن النازم^(١) .

(وسُلَيْم) بالتصغير قبيلة من قيس عيلان ، وهو سُلَيْم بن منصور بن عكرمة ابن حفصة بن قيس بن عيلان ، وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن ، يجرون بالقول مجرى الظن ، و(يعملونه فيها) ، أي في الجملة الاسمية (عمل « ظن ») ، فينصبون المبتدأ والخبر (مطلقاً) من غير شرط من الشروط الآتية ، (وعليه يروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرساً : [من الطويل] [٢٦٢]

٣٠٨ — إذا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ (تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ)

(بالنصب) لـ « هزيز » على أنه مفعول أول لـ « تقول » ، وجملة « مرت بأثاب » مفعول ثان ، و« شأوين » تشية شأو ، بسكون الهمز وهو : انسبق ، ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر ، و« العِطْفُ » : الجانب ، و« هزيز الريح » : دويها عند هبوبها ، و« الأثاب » بفتح الهمزتين وسكون التاء المثلثة وفي آخره باء موحلة جمع أثابة وهي نوع من الشجر ، (وقوله) وهو الخطيئة يصف جملاً : [من الطويل]

(١) شرح ابن النازم ص ١٥٠ .

٣٠٨ — البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٩ ، ولسان العرب ٤٢٤/٥ (هز) ، والمقاصد النحوية ٤٣١/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٢٠/٥ ، وأوضح المسالك ٧١/٢ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ .

٣٠٩- (إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ) وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

(بالفتح) لـ « أني » على أنها مع معموليها [١٨٨/ب] سلت مسد مفعولي « قلت » ، و« آيب » ، أي : راجع ، و« أهل بلدة » مفعول « آيب » ، والضمير في « عنه » يعود إلى « الجمل » ، و« الوليَّة » بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف : البرذعة التي توضع تحت الرجل ، و« الهجر » بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها : نصف النهار عند اشتداد الحر ، وإلى رأي سليم أشار الناظم بقوله :

٢١٩- وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظْنٍ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ

(وغيرهم يشترط) في إعمال لفظ القول عمل « ظن » (شروطاً) ثلاثة ، (وهي كونه) فعلاً (مضارعاً) ، فخرج المصدر والوصف والماضي والأمر ، فلا يعمل شيء من ذلك عمل « ظن » لأنها لم تقوَ قوة المضارع في هذا الباب ، (وسوى به السيرافي) بكسر السين ، (قُلْتُ بِالْخَطَابِ) ، (وسوى به) (الكوفي قُلْ) ، فيجوز على قولهما إعمال الماضي المسند إلى تاء المخاطب ، وفعل الأمر ، نحو : أقلت زيداً منطلقاً ، بجامع الإسناد إلى ضمير المخاطب . (و) يشترط في المضارع (إسناده للمخاطب) لأن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهمته عن ظن نفسه ، فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم ، ولا غائب ، فلا تقل : أقول زيداً منطلقاً ، ولا : يقول زيد عمرراً منطلقاً ، لما مر ، ولو قال : وإسناده للمخاطب ، وسوى به السيرافي إلخ كان أبين للتسوية ، (و) يشترط في زمن المضارع (كونه حالاً ، قاله الناظم) في شرح التسهيل^(١) ، (ورد بقوله) وهو عمر بن أبي ربيعة : [من الكامل]

٣١٠- أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ (فَمَتَى تَقُولُ السَّادَرُ تَجْمَعُنَا)

أنشده سيبويه بنصيب « الدار » على أنها مفعول أول و« تَجْمَعُنَا » مفعول ثان^(٢)

٣٠٩- البيت للحطيئة في ديوانه ص ٢٢٥ ، وتحليص الشواهد ص ٤٥٩ ، وخزانة الأدب ٤٤٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٢/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٥/١ .
(١) شرح التسهيل ٩٥/٢ .

٣١٠- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٢ ، وخزانة الأدب ٤٣٩/٢ ، و١٨٥/٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١٧٩/١ ، وشرح المفصل ٨٠،٧٨/٧ ، والكتاب ١٢٤/١ ، ولسان العرب ٥٧٥/١١ (قول) ، والمقاصد النحوية ٤٣٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٤/٢ ، وتحليص الشواهد ص ٤٥٧ ، ورفض المباني ص ٨٩ ، ولسان العرب ٢٧٩/١١ (رحل) ، ٢٦٦/١٢ (زعم) ، والمقتضب ٣٤٩/٢ .
(٢) الكتاب ١٢٤/١ .

[١/١٨٩] قال أبو حيان^(١) : وفيه رد على من اشترط الحال ، لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعهم وأحبابه ، بل استفهمه عن وقوع ظنه في الحال . اهـ .

وهذا مبني على أن « متى » ظرف لـ « تقول » ، (والحق أن « متى » ظرف لـ « تجمعنا » لا لتقول) ، وفيه نظر ، لأن « تقول » [٢٦٣] على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملاً لعدم اعتماده على استفهام إلا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ، ويشترط كونه مضارعاً لمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية ، وليس التفريع عليه . (و) يشترط في المضارع المسند إلى ضمير المخاطب (كونه) واقعاً (بعد استفهام بحرف ، أو باسم ، سمع الكسائي) من العرب (أقول للعميان عقلاً) ، فـ « عقلاً » مفعول أول ، و « للعميان » مفعول ثان على التقديم والتأخير ، (وقال) عمرو بن معد يكرب المذحجي : [من الطويل]

٣١١- (عَلَامٌ تَقُولُ الرَّمْحُ يَثْقُلُ عَاتِقِي) إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

فـ « علام » جاز ومجرور ، والجار والمجرور « ما » الاستفهامية ، ولكن حذف ألفها لدخول الجار عليها ، و « الرمح » بالنصب مفعول أول ، وجملة « يثقل عاتقي » في موضع المفعول الثاني ، و « أطعن » بضم العين ، يقال : طعن يطعن ، بالضم إذا كان بالرمح وغيره ، وطعن يطعن بالفتح إذا كان في النسب ، و « إذا » في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور ، على حد « إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ » [الانشقاق / ١] ، والتقدير : إذا لم أطعن أنا لم أطعن ، وإذا كرت الخيل كرت .

(قال سيبويه^(٢) والأخفش^(٣)) من البصريين (و) يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب (كونهما متصلين) من غير حاجز بينهما ، (فلو قلت : أأنت تقول) زيد [١/١٨٩] منطلق ، (فالحكاية) واجبة ، (وخولفاً) ، قال أبو حيان وخالفهما

(١) الارتشاف ٧٨/٣ .

٣١١- البيت لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص ٧٢ ، وخزانة الأدب ٤٣٦/٢ ، والدرر ٣٥١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٤١٨ ، واللسان ٥٧٥/١١ (قول) ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٦/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، ومغني اللبيب ص ١٤٣ ، وجمع الهوامع ١٥٧/١ .

(٢) في الكتاب ١٢٣/١ : (فإن قلت : أأنت تقول زيد منطلق ، رفعت ، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصل في قولك : أأنت زيد مررت به فصارت بمنزلة أخواتها ، وصارت على الأصل) .

(٣) انظر جمع الهوامع ١٥٧/١ .

وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين ، فأجازوا النصب ، ولم يعتدوا بالضمير قاصلاً^(١) ، ووجه قولهم بأن الاستفهام يطلب الفعل ، و« أنت » فاعل فعل مضمر ، وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما .

ورد بأن الحكم إنما هو للمذكور ، وأما المضمر فلا عمل له إلا في الاسم المشتغل عنه خاصة ، والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام ، نقله الموضح في حواشي التسهيل ، ولم يتعقبه ، ومن خطه نقلت .

وعلى هذا يشكل قوله هنا (فإن قدرت الضمير) وهو « أنت » (فاعلاً محذوف والنصب) للمفعولين (بذلك المحذوف جاز اتفاقاً) ، فليتأمل ، (واغترس الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف زماني) أو مكاني (أو مجرور ، أو معمول القول) ، مفعولاً كان أو حالاً ، أو غيرهما ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢١٧- وَكَتَبْتُ أَنْ أَجْعَلَ تَقُولُ إِنْ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ

٢١٨- بغير ظرفٍ أو كظرفٍ أو عملٍ وَإِنْ بِيَعُضِ ذِي فَصَلْتِ يُحْتَمَلُ

فالفصل بالظرف الزماني ، (كقوله) : [من البسيط]

٣١٢- (أَبْعَدُ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً) شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَوَمًا

فالهمزة للاستفهام ، و« بعد » بفتح الباء ظرف زمان ، و« بعد » بضم الباء مضاف إليه ، وبينهما جناس محرف ، و« الدار » مفعول أول لـ « تقول » ، و« جامعة » مفعوله الثاني ، و« شملتي » مفعول « جامعة » و« البعد » مفعول أول لـ « تقول » ، و« محتوماً » مفعوله الآخر ، فأعمل « تقول » مرتين ، والأول منهما مفعول من الاستفهام بالظرف ، والثاني متصل بالاستفهام بـ « أم » ، والفصل بالظرف المكاني كقولك : أعندك تقول زيداً جالساً والفصل بالمجرور كقولك [١٩٠/أ] أفي الدار تقول زيداً مقيماً .

(و) الفصل بالمعمول نحو (قوله) وهو الكميث بن زيد الأسدي :

[من الوافر]

(١) انظر الارتشاف ٧٩/٣ .

٣١٢- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٢/٢ ، وأوضح المسالك ٧٧/٢ ، وتخليص الشواهد ٤٥٧ ، والدرر ٣٥١/١ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٦٩/٢ ، ومغني اللبيب ٦٩٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٨/٢ ، وجمع الهوامع ١٥٧/١ .

٣١٣- (أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ) لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَّجَاهِلِينَ

فصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني ، والأصل : أتقول بني لؤي جهالاً ، و« بني لؤي » مفعوله الأول ، والمراد بهم قريش ، و« الجهال » جمع جاهل ، و« المتجاهل » هو الذي يظهر الجهل من نفسه ، وليس بجاهل ، والمعنى ، أظن بني لؤي جهالاً ، أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بني مضر ، مع فضلهم عليهم .

والفصل بالحال كقولك : أمسرعاً تقول زيداً منطلقاً ، لأن المفعول المتقدم في نية التأخير .

(قال السهيلي : و) يشترط أيضاً في المضارع (أن لا يتعدى باللام ، ك : تقول لزيد عمرؤ منطلق) ، برفعهما قال : لأنك إذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ، ولم يكن إلا قولاً مسموعاً ، لأن الظن من أفعال القلب ، وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب ، نقله المرادي بتعليقه في شرح التسهيل وأقره . [٢٦٤]
(وتجاوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو : « أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ » ،
الآية) [البقرة / ١٤٠] بالتاء المثناة فوق ، وكسر « إن » (في قراءة الخطاب) للأخوين وابن عامر وحفص ، (وروي) :
٣١٤- (عَلَامٌ تَقُولُ الرَّبُّوحُ)
(بالرفع) ، على الحكاية .

وإذا أعمل القول عمل « ظن » فهل يجري مجراه في العمل خاصة ، أم في العمل والمعنى معاً ، مذهب الجمهور أنه لا يعمل عمل « ظن » حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية^(١) ، وغيرها . وزعم بعضهم أنه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله : [من الرجز] [١٩٠/ب]

٣١٣- البيت للكثير بن زيد في خزنة الأدب ١٨٣/٩ ، ١٨٤ ، والدرر ٣٥٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣٢/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٧ ، ٨٧ ، والكتاب ١٢٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٢٩/٢ ، وليس في ديوانه ، وهو لابن أبي ربيعة في شرح ابن الناظم ص ١٥٣ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٣٦٣/١ ، وأوضح المسالك ٧٨/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٧ ، وخزانة الأدب ٤٣٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٤٨/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٢ ، ومع الهوامع ١٥٧/١ .

٣١٤- تقدم تخريج البيت برقم ٣١١ .

(١) في حاشية الصبان ٣٧/٢ : (ومن اختار هذا المذهب ابن جني) .

٣١٥- قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هذا لعمرك الله إسرائينا

فليس المعنى على « ظننت » ، لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضباً فقالت ، هذا إسرائين ، لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بني إسرائيل ، وإلى هذا ذهب الأعلام وابن خروف ، واختاره صاحب البسيط^(١) . قال ابن عصفور : ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون « هذا » مبتدأ ، و« إسرائين » على تقدير مضاف ، أي : مسخ بني إسرائيل ، فحذف المضاف الذي هو الخبر ، وبقي المضاف إليه على جره ، لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة ، لأنه لغة في « إسرائيل » . وإذا أجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الإلغاء والتعليق ، وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد ، قال في النهاية : نعم ، وبحث الشاطبي المنع ، ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين ، فمن قال : إنه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ، ومن قال بالعمل فقط قال بالمنع قلته تفقهاً ، ولم أره نصاً .

٣١٥- الرجز لأعرابي في المقاصد النحوية ٤٢٥/٢ ، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٤٥٦ ، والدرر ٣٥٠/١ ، وسمط اللآلي ص ٦٨١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٥٢ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٠/١ ، وشرح التسهيل ٩٥/٢ ، ولسان العرب ٣٢٣/١٣ (فطن) ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ (يمن) ، والمعاني الكبير ٦٤٦ ، وجمع الهوامع ١٥٧/١ ، وجمهرة اللغة ص ٢٩٣ ، وتاج العروس (فطن) ، (يمن) (سرو) ، والمخصص ٢٨٢/١٣ .

(١) انظر حاشية الصبان ٣٧/٢ .

(هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة)

ثلاثة ، بالنصب ، بدلاً من مفاعيل ، ولم يقل « ثلاثة مفاعيل » بالإضافة ، لأن إضافة العدد للصفة قليلة ، أو ضرورة ، قاله أبو حيان نقلاً عن شيخه ابن النحاس . ولا يجوز « ثلاثة مفعولين » ، بجمع السلامة ، لأن مفعولاً اسم للفظ ، وهو غير عاقل ، قاله الموضح في الحواشي .

(وهي : أعلم وأرى ، اللذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما : (علم ورأى المتعديان لاثنين) ، وإنما اقتصر عليهما وقوفاً مع السماع ، وأما بقية أخواتهما [١٩١/أ] وهي : ظننت وأخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين ، وقصروا ذلك على السماع ، ومنعوا أن يقال : أظننت زيداً عمراً قائماً ، لأنه لم ينقل عن العرب ، فالزيادة عليه ابتداء لغة ، وأجازه قوم منهم طرداً للباب ، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني .

(وما ضمن معناهما من « نَبَأٌ ») ، بتشديد الموحدة ، (وأنبأ ، وخبر) ، بتشديد الموحدة ، (وأخبر ، [٢٦٥] وحَدَّث) بتشديد الدال ، (نحو : ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾) [البقرة ١٦٧] . « فيرى » بضم الياء مضارع أرى ، والهاء والميم مفعول أول ، و« الله » فاعل ، و« أعمالهم » مفعول ثان ، و« حسرات » مفعول ثالث ، قاله الزمخشري^(١) . وهو مبني على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر . قال الموضح في حواشيه : وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة ، « فيرى » على هذا بصرية ، و« حسرات » حال ، والمعتزلة يقولون علمية ، و« حسرات » مفعول ثالث ، والذي أجازه ممكن عندنا ، فإنهم إذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك . والذي نقوله نحن ممتنع . انتهى .

والحق بذلك رأي الحلمية سماعاً ، (نحو : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشَلْتُمْ ﴾ [الأنفال/٤٣] ، فالكاف فيهما مفعول أول ، والهاء والميم مفعول ثان و« قليلاً » في الأول ، وكثيراً في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الأمثلة ردّ على ابن الخباز حيث

قال: لم أظفر بفعل متعد ثلاثة إلا وهو مبني للمفعول، كما في قول النابغة: [من الكامل]

٣١٦- تَبَّتْ زُرْعَةٌ وَالسَّفَاهَةُ كَأَسْمِهَا تَهْدَى إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

[١٩١/ب] فالتاء نائب الفاعل، وهو المفعول الأول، و«زرعة» مفعول ثان، وجملة «تهدى

إلي» مفعول ثالث، وما بينهما اعتراض، وقول الأعشى ميمون بن قيس: [من المتقارب]

٣١٧- وَأُبْنِيتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

فالتاء مفعوله الأول، و«قيسًا» الثاني، و«خير» الثالث، ومعنى أبله: أجربه، وقول

العوام بن عقبة بن كعب بن زهير: [من الطويل]

٣١٨- وَخَبِرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُوذَهَا

فالتاء المفعول الأول، و«سوداء» الثاني، و«مريضة» الثالث، و«الغميم» بالغين

المعجمة موضع من بلاد غطفان، وقول رجل من بني كلاب: [من البسيط]

٣١٩- وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا وَغَابَ بِعَلِّكَ يَوْمًا أَنْ تَعُوذِيَنِي

فالتاء المكسورة مفعول أول، وباء المتكلم الثاني، و«دنفًا» الثالث، والدنف المريض،

وقول الحارث بن حلزة الشكري: [من الخفيف]

٣٢٠- أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُـ لَدُّنْتُمُوهُ لَسْهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ

٣١٦- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٤، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، وخزانة الأدب ٣١٥/٦،

٣٣٣، ٣٣٤، وشرح ابن الناظم ص ١٥٥، وشرح التسهيل ١٠١/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٩/٢،

وأساس البلاغة (أبد)، وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٢٥٢.

٣١٧- البيت للأعشى في ديوانه ص ٧٥، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧، والدرر ٣٥٣/١، وبحال تلعب

١٤٤/٢، والمقاصد النحوية ٤٤٠/٢، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ١٥٥، وشرح الأشموني ١٦٧/١

وشرح ابن عقيل ٤٥٩/١، وشرح التسهيل ١٠٢/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٥١، وجمع الهوامع ١٥٩/١.

٣١٨- البيت للعوام بن عقبة (أو عتبة) في الدرر ٣٥٣/١، والمقاصد النحوية ٤٤٢/٢، وبلا نسبة في

تخليص الشواهد ص ٤٦٧، وخزانة الأدب ٣٦٩/١١، وشرح ابن الناظم ص ١٥٦، وشرح الأشموني

١٦٧/١، وشرح التسهيل ١٠١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤١٤، وشرح ابن عقيل

٤٥٩/١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٥٢، وجمع الهوامع ١٥٩/١.

٣١٩- البيت لرجل من بني كلاب في الدرر ٣٥٤/١، والمقاصد النحوية ٤٤٣/٢، وبلا نسبة في تخليص

الشواهد ص ٤٦٨، وشرح ابن الناظم ص ١٥٦، وشرح الأشموني ١٦٧/١، وشرح التسهيل ١٠١/٢،

وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٢٣، وشرح ابن عقيل ٤٥٧/١.

٣٢٠- البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٧، وتخليص الشواهد ٤٦٨، والدرر ٣٥٤/١، وشرح ابن

الناظم ص ١٥٦، وشرح القصائد السبع ص ٤٦٩، وشرح القصائد العشر ص ٣٨٧، وشرح المعلقات

السبع ص ٢٢٥، وشرح المعلقات العشر ص ١٢٢، وشرح المفصل ٦٦/٧، والمعاني الكبير ١٠١١/٢،

والمقاصد النحوية ٤٤٥/٢، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٦، وشرح ابن عقيل ٤٥٨/١، وشرح

عمدة الحافظ ص ٢٥٣، وجمع الهوامع ١٥٩/١.

فالضمير المرفوع مفعول أول ، والمنصوب مفعول ثان ، والجملة يعله مفعول ثالث ، والفعل في الجميع مبني للمفعول ، [وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة ^(١)] أشار الناظم بقوله :

٢٢٠- إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا عَدَّوْا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

ثم قال :

٢٢٤- وَكَأَرَى السَّابِقَ نَبَأًا أَخْبَرَا حَدَّثَ أَنْبَا كَذَلِكَ خَبَرَا

وقال الناظم في شرح التسهيل : إن أولى من ذلك ، يعني من نصب نبأ وأخواته أن يُحمل الثاني منها على نزع الخافض ، كما في آية التحريم ^(٢) ، وكما في قول بعض العرب ، نبئت زيداً مقتصرًا عليه ، وكما قال سيبويه ^(٣) في : [من الطويل]

٣٢١- نُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ
.....

والثالث حال ، ويرجع ذلك كونه حملاً على [١/١٩٢] ما ثبت ، وهو التوسع ، وأن في سلامة من التضمن الذي هو خلاف الأصل ^(٤) . اهـ .

(ويجوز عند الأكثرين حذف) المفعول (الأول) استغناء عنه ، (كأعلمتُ كبشك سمينًا) ، ولا تذكر من أعلمته ، (و) يجوز (الاقتصار عليه كأعلمت زيدًا) ، ولا تذكر من أعلمت به ، لأن الفائلة لا تنعدم في الاستغناء عن الأول ، ولا في الاقتصار عليه إذ يراد الإخبار بمجرد العلم به ، أو بمجرد إعلام الشخص المذكور ، هذا قول أبي العباس ^(٥) وأبي بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبي الربيع ^(٦) وابن مالك ^(٧) والأكثرين .
وذهب سيبويه ^(٨) وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور ^(٩) إلى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ، كفاعل « عَلِمَ » ، وهو قياس الأخفش لا بد من الثلاثة ^(١٠) .

(١) سقط ما بينهما من « ب » .

(٢) وهي الآية رقم ٣ من سورة التحريم : ﴿ من أنبأك هذا ﴾ .

(٣) الكتاب ٣٩/١ .

٣٢١- البيت للفرزدق وتامه : (نبئت عبد الله بالجو أصبحت كرامًا مواليتها لثيمًا صميمها)

وهو في الكتاب ٣٩/١ ، والمقاصد النحوية ٥٢٢/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك

١٥٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٦/١ ، وشرح الأشموني ١٨٦/١ .

(٤) شرح التسهيل ١٠١/٢ .

(٥) المقتضب ١٢٢/٣ .

(٦) البسيط ٤٥٠/١ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٥٧٤/٢ .

(٨) الكتاب ٤١/١ .

(٩) المقرب ١٢٢/١ .

(١٠) الارتشاف ٨٤/٣ .

زعم الشلوبين أنه يجوز الاقتصار عليهما ، [ومنع الاقتصار عليه ^(١)] ، وأما [٢٦٦] حذف الثلاثة جميعاً فقال ابن مالك ^(٢) : الصواب جواز حذف الثلاثة للدليل وغيره ، وإن لم يَجُزْ في باب الظن الحذف لغير دليل ، وذلك لأن قولك : علمت وظننت لا فائدة له ، لأن الإنسان لا يخلو غالباً عن علم أو ظن ، وأما الإعلام فإنه يخلو منه . انتهى .
(وللثاني والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصاراً) ، أي للدليل (ومنعه اقتصاراً) ، أي لغير دليل ، (ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٢٢١- وَمَا لِمَفْعُولِي عِلْمْتِ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا

(خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقاً ^(٣)) ، أي سواء أكان مبنياً للفاعل أم للمفعول ، وهو أبو علي الشلوبين [١٩٢/ب] ونسبه إلى المحققين ، (و) خلافاً (لمن منعهما في المبني للفاعل) وهو أبو موسى الجزولي ^(٤) ، فإنه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل ، فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل ، كصورته في المتعدى لاثنين ، ولا يجوز في المبني للفاعل لأن الفعل إذ ذاك يكون معملاً ملغى في حالة واحدة ، وذلك تناقض .

وقال خطاب في الترشيح : لا تلغى أعلم وأخواتها لأن منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر ، لبقاء الأول غير مرتبط فإن بَنَيْتَهَا للمفعول ووسَّطْتُهَا أو أَخَرْتُهَا جاز ذلك إذ ليس لنا حينئذ إلا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر ، ولم يؤثر فيهما شيء ، (ولنا) من الأدلة (على الإلغاء) في المبني للفاعل من النثر (قول بعضهم : الْبَرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الْأَكَابِرِ) ، « فالبركة » مبتدأ ، « ومع الأكابر » خبره ، « وأعلم » ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره . (و) من النظم (قوله :) [من الطويل]

٣٢٢- (وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَمْنَعُ عَاصِمٍ) وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفًى وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ

فـ « فأنت » مبتدأ ، « وأمنع » خبره ، « وأرى » ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره .

(١) سقط ما بينهما من « ب » .

(٢) حاشية الصبان ٣٩/٢ .

(٣) في همع الهوامع ١٥٨/١ : (ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء ثبت للفاعل أم للمفعول ، وعليه ابن النحاس وابن أبي الربيع لأن مبنى الكلام عليهما) .

(٤) همع الهوامع ١٥٨/١ ، والجزولية ص ٨٣ .

٣٢٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٨٠/٢ ، والدرر ٣٥٢/١ ، وشرح الأشموني ١٦٦/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٧٩ ، والمقاصد النحوية ٤٤٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٨/١ .

(و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى : ﴿ يَبْنِيكُمْ إِذَا مَرَّكُمْ كُلُّ مُمْرَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ / ٧] فالكاف والميم مفعول أول ، وجملة « إنكم لفي خلق جديد » في محل نصب ، سدت مسد المفعول الثاني والثالث ، والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ، ولذلك كسرت « إن » و « إذا » شرطية ، وجوابها محذوف مدلول عليه بـ « جديد » ، والتقدير : إذا مررتم تجدون ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول وما سد مسد المفعولين [١٩٣ /] ولا يصح أن تكون جملة « إن » وما بعدها جواب الشرط ، لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء ، نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة / ٢١٥] ، (و) من النظم (قوله) : [من الطويل]

٣٢٣- (حَذَارٍ فَقَدْ بُنِيتُ إِنَّكَ لِلَّذِي سَتُحْزَى بِمَا تَسْعَى فَتَسْعُدُ أَوْ تَشْقَى) ف « حذار » بكسر الراء اسم فعل بمعنى : احذره ، و « بُنِيت » بالبناء للمفعول فعل ماض ، والتاء نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول ، وجملة « إنك للذي » في موضع نصب سدت مسد المفعولين ، والفعل معلق عنها باللام ، ولذلك كسرت « إن » .

(قال ابن مالك) في النظم وغيره ^(١) : (وإذا كانت : أرى ، و : أعلم منقولتين من) « رأى » البصرية و « علم » العرفانية (المتعدي) كل منهما (لواحد تعدياً) بالهمزة (لاثنين ، نحو :) أَرَأَيْتُ زَيْدًا هَلَالَ ، أي : أبصرته إياه ، وأعلمت زيدًا الخير ، أي : عرفته إياه ، قال تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَأَكُمْ مَا تُحِبُّونَ ﴾ [الأنفال / ٤٤] ، فالكاف والميم مفعول أول ، و « ما تحبون » مفعول ثان ، وأما : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّفَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا ﴾ [الأنفال / ٤٤] ف « قليلًا » حال لا مفعول ثالث ، (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولي « كسا » في الحذف) ، لهما أو لأحدهما ، (لدليل وغيره) .

وفي كون الثاني منهما [٢٦٧] لا يكون جملة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٢٢- وَإِنْ تَعْدِيًا لِوَاحِدٍ بَلَا هَمَزَ فَلَا تُنْيَنُ بِهِ تَوْصِيلاً
٢٢٣- وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي ائْتِيَ كَسَا

ووجه الشبه بينهما أن الثاني منهما غير الأول ، ألا ترى أن « الحكم » غير « زيد » ، في قولك : أعلمت زيداً الحكم ، كما أن « الثوب » غير « زيد » في قولك : كسوت زيداً ثوباً ، فتقول في حذف الأول : أعلمت الخبر ورأيت الهلال ، كما تقول : كسوت

٣٢٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٨١/٢ ، والدرر ٣٥٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٤٧/٢ ، وهمع الهوامع ١٥٨/١ .

(١) شرح التسهيل ١٠٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٦٩/٢ .

ثوبًا، وفي حذف الثاني: أعلمت زيدًا، ورأيت زيدًا، كما تقول: كسوت زيدًا، وفي حذفهما معًا [١٩٣/ب] أعلمت ورأيت كما تقول: كسوت.

(وفي منع الإلغاء والتعليق) في المفعولين معًا لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر (قيل: وفيه نظر في موضعين. أحدهما أن «علم» بمعنى: عرف، إنما حفظ نقلها) إلى اثنين (بالتضعيف لا بالهمزة)، نحو: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة/٣١]. (و) الموضع (الثاني أن «أرى» البصرية سمع تعليقها بالاستفهام) عن المفعول الثاني، (نحو: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّبُ الْمَوْتَى﴾) [البقرة/٢٦٠]، فـ «أرني» فعل دعاء، وباء المتكلم مفعوله الأول، و«كيف تُخَيِّبُ الْمَوْتَى» جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني، معلق عن لفظها بالاستفهام بـ «كيف»، وهذا النظر لأبي حيان^(١).

(وقد يُجاب) عن الأول (بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسًا) على المتعدي لاثنين كما قيس (نحو: ألبستُ زيدًا جبَّةً)، على: كسوته جبة، وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في «علم» نقلها بالهمزة إلى اثنين فإنه قال: وأما السماع في المتعدي فكثير، وذكر أمثلة منها: علم الشيء وأعلمته إليي، أي: عرفته إياه، هذا نصه، فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع.

(و) قد يُجاب عن النظر الثاني (بادعاء أن الرؤية هنا)، أي في^(٢): ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّبُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة/٢٦٠] (علمية) لا بصرية، كما قال الحوفي في: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان/٤٥]، الرؤية رؤية القلب في هذا، وخرجها خرج رؤية العين، ويجوز في مثل هذا مع الرؤية، ولا يجوز مع العلم اهـ. ذكره في سورة النساء، ولك أن تقول ليس هذا من التعليق في شيء، بل جملة «كيف تخيي» في تأويل مصدر منصوب على المفعولية، [١٩٤/ا] والتقدير: أرني كيفية إحيائك الموتى، كما قال الكوفيون وابن مالك في ﴿وَبَيَّنَ لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم/٤٥] أن التقدير: وتبين لكم كيفية فعلنا بهم، على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب «كسا» لجواز أن يقول: اكسني كيف شئت، كما تقول: أرني كيف تفعل، لأنه سؤال عن مفعول به. قلته مجتأ، ولم أره مسطوراً، فإن صح سقط النظر الثاني، وصح عموم قول الناظم:

٢٢٣- وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أَتْنِي كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ دُوْائِيسَا

(١) البحر المحيط ٢/٢٩٧.

(٢) سقطت من «ط».

(هذا باب الفاعل)

(الفاعل) لغة من أوجد الفعل ، واصطلاحاً (اسم) صريح ظاهر أو مضمّر بارز أو مستتر (أو ما في تأويله) ، [٢٦٨] أي : الاسم (أسند إليه فعل) تام متصرف أو جامد ، (أو ما في تأويله) ، أي : الفعل ، (مقدم) : أي الفعل ، وما في تأويله على المسند إليه ، (أصلي المحل) في التقديم ، (و) أصلي (الصيغة . فالاسم) الصريح الظاهر ، (نحو : ﴿ تَبَارَكَ اللَّهُ ﴾) [الأعراف / ٥٤] ، والمضمّر نحو : تباركت يا الله ، والمستتر نحو : أقوم وقم ، (والمؤول به) ، أي بالاسم ما اقترن بسابك لفظاً أو تقديرًا ، والسابك هنا أن وأن ، وما دون لو وكي ، (نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾) [العنكبوت / ٥١] ، أي إنزالنا ، ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد / ١٦] ، و : [من الوافر]

٣٢٤ - يَسِرُ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي

أي : ذهابها . ولا يقدر من هذه الأحرف إلا « أن » خاصة ، نحو : وما راعني إلا يسير ، ولا تقدر « أن » المشددة ، ولا « ما » لعدم ثبوته ، ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريين ، خلافاً للكوفيين ، ولا حجة لهم في نحو : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْ ﴾ [يوسف / ٣٥] ، حيث أولوا « ليس جنته » بالسجن ، بفتح السين على أنه فاعل « بدا » لاحتمال أن يكون فاعل « بدا »

٣٢٤ - عجز البيت : (وكان ذهاباً له ذهاباً) ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٧/٣ ، والجني السداني ص ٣٣١ ، والدرر ١٤٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٢٥/١ ، ١٠٥/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٤١ ، وشرح المفصل ١٤٢/٨ ، ١٤٣ ، وجمع الهوامع ٨١/١ .

ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه ، والتقدير : ثم بدا لهم [١٩٤/ب] بداء ، كما جاء مصرحاً به في نحو قول الشاعر : [من الطويل]

٣٢٥..... بَدَا لِي مِنْ تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ

وإليه ذهب المبرد ومن وافقه . (والفعل كما مثلنا) من نحو : ﴿ تَبَارَكَ اللَّهُ ﴾ [الأعراف / ٥٤] ، ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت / ٥١] ، (ومنه) أي : من الفعل نحو : (أتى زيدٌ ونعمَ الفتى ، ولا فرق في [٢٦٩] ذلك بين المتصرف) كـ « أتى » (والجامد) كـ « نعم » ، (والمؤول بالفعل) يشمل اسم الفاعل ، (نحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾) [النحل / ٦٩] ، فـ « مختلف » في تأويل يختلف ، و« ألوانه » فاعل ، وصح إعماله لاعتماده على موصوف محذوف ، والتقدير : صنف مختلف ألوانه ، ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثل ، (و) غير السالم ، (نحو : منيراً وجهه ، في قولك : أتى زيدٌ منيراً وجهه) ، وهو المشار إليه في النظم بقوله :

٢٢٥- الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ نِعَمَ الْفَتَى

فـ « أتى » فعل ماض ، و« زيد » فاعل ، و« منيراً » حال من « زيد » ، و« وجهه » فاعل « منيراً » ، وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو « زيد » . وأمثلة المبالغة نحو ، ضَرَابٌ أو ضُرُوبٌ أو مُضْرَابٌ أو ضَرِيبٌ أو ضَرِبٌ زيدٌ . والصفة المشبهة نحو : زيدٌ حسنُ الوجه .

واسم التفضيل نحو قوله : [من الخفيف]

٣٢٦- مَا رَأَيْتُ امْرَأً أَحَبُّ إِلَيْهِ الـ بَلِّدُ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا بُنَّ سِنَانٍ

والمصدر نحو قوله : [من الطويل]

٣٢٧- أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ

٣٢٥- صدر البيت : (لعلك والموعود حق لقاءه) ، والبيت لمحمد بن بشير في ديوانه ص ٢٩ ، والأغاني ٧٧/١٦ ، وخزانة الأدب ٢١٣/٩ ، ٢١٥ ، والدرر ٥١٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨١٠ ، وللشماخ بن ضرار في ملحقات ديوانه ص ٤٢٧ ، ولسان العرب ٦٦/١٤ (بدا) ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٤٠/١ ، وسمط اللآلي ص ٧٠٥ ، وشرح شذور الذهب ص ١٦٧ ، ومغني اللبيب ص ٣٨٨ ، والهوامع ٢٤٧/١ .

٣٢٦- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٣٦/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٨٢ ، وجمع الهوامع ١٠٢/٢ .

٣٢٧- عجز البيت : (إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا) ، وهو بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٧ .

واسم المصدر نحو: عَجِبْتُ مِنْ عَطَاءِ الدنانير زيدٌ . واسم الفعل نحو: [من الطويل]
٣٢٨- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ

والظرف وعديله المعتمدين ، نحو: ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد / ٤٣] ،
و﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم / ١٠] ، قاله أبو حيان . أو اسم موضوع موضع الفعل ، نحو:
إياك أنت وزيدٌ أن تَخْرُجَا ، ففي إياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، ولذلك أكد
بالمفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع ، ف « إياك » وضع موضع « احذر » انتهى .

وقولنا : تام مخرج للفعل الناقص ، نحو : [١٩٥/١] كان زيدٌ قائماً ، فإن « زيد » لا
يسمى فاعلاً حقيقة في الاصطلاح . (وقوله : مقدم رافع لتوهم دخول) « زيد » من
(نحو : زيدٌ قام) ، في حد الفاعل ، خلافاً للكوفيين بل « زيد » مبتدأ ، و « قام » متحمل
لضميره ، والجملة خبره ، وينبغي أن يقيد ذلك بالاختيار ، فقد حكى ابن مالك عن الأعلام
وابن عصفور أنهما قالاً في : [من الطويل]

٣٢٩- وَقَلَمًا وَصَلَّ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إن « وصل » فاعل « يدوم » المذكور ، لا محذوف ، وإن الذي سوغ ذلك الضرورة^(١) انتهى .
(و) قوله (أصلي المحل) قيد (مخرج لنحو : قائمٌ زيدٌ ، فإن) « زيد » فاعلاً ،
لأن المسند و (هو « قائم ») مقدم اللفظ ، و (أصله التأخير ، لأنه خبر) ، و « زيد »
مبتدأ ، هذا قول جمهور البصريين . وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز كون « قائم »
مبتدأ ، وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، و « زيد » فاعل سد مسد الخبر ، فعلى قولهم
يجب إدخاله في الحد ، ولا يحتاج إلى قوله : أصلي المحل ، (وذكر) أصالة (الصيغة) قيد
(مخرج لنحو : ضُرب زيدٌ ، بضم أول الفعل وكسر ثانيه ، فإِنَّهَا) صيغة غير أصلية ،

٣٢٨- تقدم تخريج البيت برقم ١٣٩ .

٣٢٩- صدر البيت : (صددت وأطولت الصدود وقلمًا) ، والبيت للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠ ،
والأزهية ص ٩١ ، وخزانة الأدب ٢٢٦/١٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، والدرر ٢٦٣/٢ ، ٥٧٩ ،
وشرح أبيات سيويه ١٠٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٧/٢ ، ومغني اللبيب ٣٠٧/١ ، ٥٨٢/٢ ،
٥٩٠ ، وبلا نسية في الإنصاف ١٤٤/١ ، وخزانة الأدب ١٤٥/١ ، والخصائص ١٤٣/١ ، ٢٥٧ ،
وشرح المفصل ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، ٧٦/١٠ ، وضرائر الشعر ص ٢٠١ ، والكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ،
ولسان العرب ٤١٢/١١ (طول) ، ٥٦٤ (قلل) ، والمحتسب ٩٦/١ ، والمقتضب ٨٤/١ ، والمتع في
التصريف ٤٨٢/٢ ، والمنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ، وجمع الهوامع ٨٣/٢ ، ٢٢٤ .

(١) انظر ضرائر الشعر ص ٢٠١ ، وشرح التسهيل ١٠٩/٢ .

لأنها (مفرعة عن «ضرب» ، بفتحهما) ، على الصحيح عند جمهور البصريين ، ف «زيد» ليس فاعلاً بل نائب عن الفاعل ، وعلى القول بأنها صيغة أصلية تحتاج إلى قيد لإخراج نائب الفاعل ، وخرج لنحو : مضروبٌ زيدٌ ، فإنها مفرعة عن ضارب ، وخرج لنحو : أعجبني قراءة في الجامع القرآن ، فالمصدر هنا بمعنى المفعول ^(١) ، لأنه واقع موقع فعل مبني للمفعول ، فصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرًا ، والقرآن نائب الفاعل به ، والتقدير : يعجبني أن يقرأ في الجامع القرآن ، وسم الحد بعد ذلك للفاعل .

(وله أحكام) سبعة : (أحدها : الرفع) ، لأنه عملة إذ لا يستغني الكلام عنه ، ورافعه المسند وفقاً لسيبويه ^(٢) لا الإسناد خلافاً لخلف الأحرر ^(٣) ، وقد ينصب شذوذاً إذا فهم [١٩٥/ب] المعنى ، سُمع من كلامهم : خرق [٢٧٠] الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاج الحجرَ ، برفع أولهما ، ونصب ثانيهما ، وجعله ابن الطراوة قياساً مطرداً ، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ ﴾ [البقرة/٣٧] ، بنصب «آدم» ، ورفع «كلمات» ^(٤) ، وفيه نظر ، لإمكان حمله على الأصل ، لأن من تلقى شيئاً فقد تلقاه الآخر .

(وقد يجز لفظاً بإضافة المصدر نحو : ﴿ لَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ ﴾) [البقرة / ٢٥١] ف «الله» فاعل ، و«الناس» مفعول ، والتقدير : ولولا أن يدفع الله الناس . (أو) يجز بإضافة (اسمه) ، أي المصدر ، (نحو) قول عائشة رضي الله عنها : (مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ) ^(٥) ف «الوضوء» مبتدأ مؤخر ، و«من قبله الرجل» خبر مقدم و«قبلة» بضم القاف اسم مصدر قبل ، و«الرجل» فاعله ، و«امراته» مفعول ، وسيأتي أن اسم المصدر غير العلم والميمي إنما يعمل عند الكوفيين والبغداديين . (أو) يجز (بـ «من» أو الباء الزائدتين) . فالأول (نحو : ﴿ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾) [المائدة / ١٩] ، أي : ما جاءنا بشير . والثاني نحو : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾) [النساء / ٧٩] أي : كفى الله . والثالث نحو : ﴿ هِيَ هِيَ هِيَ لِمَا تَوَعَدُونَ ﴾ [المؤمنون / ٣٦] ، أي : هيهات ما توعدون .

(١) في «ب» : (مبني) .

(٢) الكتاب ٣٣/١ - ٣٤ .

(٣) الارتشاف ١٨٠/٢ ، والمساعد ٣٨٦/١ .

(٤) وقرأها كذلك : ابن عباس ومجاهد ، والرسم المصحفي برفع «آدم» ، ونصب «كلمات» . انظر الإنحاف ص ١٣٤ ، والنشر ٢/٢١١ .

(٥) الموطأ ص ٤٠ .

الحكم (الثاني : وقوعه بعد المُسند) وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم ، أي على الفاعل ، ولكنه ذكره توطئة لقوله : (فَإِنْ وَجَدَ) في اللفظ (ما ظاهره أنه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً) في المسند ، (وكون) المسند إليه (المقدم إما مبتدأ في نحو : زيدٌ قامَ) ففي « قام » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية غائد على « زيد » و« زيد » مبتدأ ، و« قام » وفاعله خبر « زيد » ، (وإما فاعلاً) حال كونه (محذوف الفعل في نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ [١/١٩٦] اسْتَجَارَكَ ﴾) (التوبة / ٦) ، ف « أحد » فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : وإن استجارك أحدٌ استجارك ، وإنما « أحدٌ » مبتدأ ، و« استجارك » خبره من غير حذف ، (لأن أداة الشرط) موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي (مختصة بالجملة الفعلية) على الأصح عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش^(١) والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون « أحد » مبتدأ ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعتة بالجرور بعده ، و« استجارك » خبره ، (وجاز الأمران) الابتدائية والفاعلية (في نحو : ﴿ أَبَشَرُ يَهُدُونَنَا ﴾) (التغابن / ٦) ف « بشر » يجوز أن يكون مبتدأ ، وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه ، وجملة « يهدوننا » خبره ، ويجوز أن يكون فاعلاً بفعل محذوف يفسره « يهدوننا » ، والتقدير : أيهدينا بشر يهدوننا ، والأرجح الفاعلية ، لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال ، (و) جاز الأمران في : ﴿ أَلَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾ (الواقعة / ٥٩) ، ف « أنتم » يجوز أن يكون مبتدأ ، و« تخلقونه » خبره ، ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور ، والأصل : أتخلقون تخلقونه ، فحذف الفعل احترازاً عن العبث لوجود المفسر ، ثم أبطل من الضمير المتصل به ضميراً منفصلاً على ما هو القانون عند حذف العامل ، (والأرجح الفاعلية) ، لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم ، وعورض بأن في الفعلية تخالفاً في عطف جملة^(٢) ﴿ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ (الواقعة / ٥٩) عليه ، وفي الابتدائية تناسباً ، والتناسب أولى من التخالف ، ومن ثم قال الموضح^(٣) في المغني^(٤) : وتقدير الاسمية في « أنتم تخلقونه » أرجح منه في « أبشر يهدوننا » لمعادلتها الاسمية وهي « أم نحن الخالقون » .

وهذه [١/١٩٦ب] الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص مطلوبة في الجملة لأجل المعادلة ، وإذا تعارض المرجحان تساقطا ، وبقي الوجهان على السواء ، وما ذكره من

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ٢/٥٥٠ ، وشرح التسهيل ٢/١١٠ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) معني اللبيب ص ٤٩٥ .

وجوب تأخير [٢٧١] الفاعل عن المسند هو مذهب البصري (وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تمسكاً بنحو قول الزباء) بفتح الزاي والباء الموحدة المشدتين والمد، ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف: [من الرجز]

٣٣٠- (مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا وَئِيْدًا) أَجْنَدًا يَحْمِلُنَ أُمَّ حَلِيْدًا

وجه التمسك أن «مشيها» روي مرفوعاً، ولا جائز أن يكون مبتدأ إذا لا خبر له في اللفظ إلا «وئيداً» وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلاً بـ «وئيداً» مقدماً عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعي، و«وئيداً» بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فдал مهملة التثنية، قاله الجوهري^(١) وفي القاموس^(٢): الوئيد الرزاة والتأني. (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم، (أو «مشيها» مبتدأ حذف خبره) لسد الحال مسده، (أي يظهر «وئيداً»، كقولهم: حُكْمُكَ مَسْمُوطًا^(٣))، ف«حكمك» مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده، (أي حكمك لك مثبتاً قبل أو «مشيها» بدل من ضمير الظرف) المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار، وذلك أن «ما» الاستفهامية في محل رفع على الابتداء، و«للجمال» خبره، وهو جار ومجرور، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على «ما»، وهذه التخریجات ضعيفة، أما الضرورة فلا داعي إليها لتمكنها من النصب على المصدرية، أو الجر على البدلية من «الجمال» بلل اشتمال، وأما الابتدائية فتخريج على شاذ، كما مر في بابہ [١٩٧/١]. وأما الإبدال من الضمير فلأنه إما بلل أو اشتمال، وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظاً أو تقديرًا، وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر، وهو أن الضمير المستتر في الظرف ضمير «ما» الاستفهامية، وإذا أبطل «مشيها»

٣٣٠- الرجز للزباء في لسان العرب ٤٤٣/٣ (وَأَد)، ١٩٣/٩ (صَف)، ١٤٨/١٠ (زَمْق)، وأدب الكاتب ص ٢٢٢، والأغاني ٢٥٦/١٥، وأوضح المسالك ٨٦/٢، وجمهرة اللغة ص ٧٤٢، ١٢٣٧، وخزانة الأدب ٢٩٥/٧، والدرر ٣٥٥/١، وشرح الأشموني ١٦٩/١، وشرح شواهد المغني ٩١٢/٢، وتاج العروس ٢٤٨/٩ (وَأَد)، ١٧/٢٤ (صَف)، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٧٩، ومغني اللبيب ٥٨١/٢، وللزباء أو للخنساء في المقاصد النحوية ٤٤٨/٢، وبلا نسبية في جمع الهوامع ١٥٩/١، ومقاييس اللغة ٧٨/٦، وكتاب العين ١١١/٧، وأساس البلاغة (وَأَد).

(١) الصحاح (وَأَد).

(٢) القاموس المحيط (وَأَد).

(٣) المثل في مجمع الأمثال ٢١٢/١، وجمهرة الأمثال ٣٤١/١، ٣٧٤.

منه وجب أن يقرن بهمزة الاستفهام ، لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهر كما صرح به في المغني^(١) .

فإن قلت : ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين ؟ قلت : فائدته تظهر في التثنية والجمع ، فتقول على رأي الكوفيين الزيدان قام ، والزيدون قام ، بالافراد فيهما ، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين ، بل لابد من الضمير المطابق في « قام »^(٢) .

الحكم (الثالث) من أحكام الفاعل : (أنه) عملة (لا بد منه) لأن المسند حكم ، ولا بد للحكم من محكوم عليه (فإن ظهر) الفاعل (في اللفظ) بأن نطق به ظاهراً كان أو مضمراً (نحو : قام زيدٌ والزيدان قاما ، فذاك) واضح (وإلا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع إما المذكور) متقدم على المسند (كزيد قام ، كما مر) في الحكم الثاني ، ففي « قام » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى « زيد » المذكور قبله ، (أو) راجع (لما دل عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضمير ، (كالحديث : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن »^(٣) ، ففي « يشرب » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية [٢٧٢] راجع إلى « الشارب » الدال عليه « يشرب » بالالتزام ، (أي : ولا يشرب هو ، أي : الشارب) ، لأن « يشرب » يستلزم شارباً ، وحسن ذلك تقدم نظيره وهو « لا يزني [١٩٧/ب] الزاني » ، وليس براجع إلى « الزاني » لفساد المعنى ، (أو) راجع (لما دل عليه الكلام ، أو) دل عليه (الحال المشاهدة) ، فالأول (نحو : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾) [القيامة / ٢٦] ، ففي « بلغت » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى « الروح » الدال عليها سياق الكلام ، (أي : إذا بلغت) هي ، أي (الروح) ، و« التراقي » أعالي الصدر . (و) الثاني : (نحو قولهم) أي العرب (إذا كان غداً فأتني) ، بنصب « غداً » ، (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفاً على نفسه : [من الطويل]

٣٣١ — (فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تُرَدَّنِي) إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا

(١) مغني اللبيب ص ٧٥٨ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٤٥٦/١ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحدود برقم ٦٤٠٠ .

٣٣١ — البيت لسوار بن المضرب في المقاصد النحوية ٤٥١/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٢ ، وخرانة الأدب ٤٧٩/١٠ ، والخصائص ٤٣٣/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٩/١ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، والمحاسب ١٩٢/٢ ، وشرح التسهيل ١٢٣/٢ ، ٢٦٤/٣ .

ففي « كان » فيهما ضمير مستتر مرفوع بـ « كان » مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما ، (أي إذا كان هو ، أي ما نحن الآن عليه من سلامة) في غد ، هذا في المثال ، (و) في البيت ، (فإن كان هو ، أي ما تشاهده مني) ففيه لف ونشر على الترتيب ، ويجوز في « كان » فيهما أن تكون تامة ، وأن تكون ناقصة ، فإن جعلتها ناقصة كان « غداً » في المثال ، و « لا يرضيك » في البيت في موضع خبرها ، وإن جعلتها تامة كان « غداً » منصوباً على الظرفية متعلقاً بـ « كان » ، « ولا يرضيك » في موضع الحال من فاعل « كان » ، وحكى سيبويه^(١) : إذا كان غداً ، بالرفع على أنه فاعل « كان » ، وقد قيل : إن النصب لغة تميم ، والرفع لغة غيرهم ، وقطري ، بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٢٦- وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ
ففهم منه أنه لا يجوز حذف الفاعل .

(وعن الكسائي إجازة حذفه^(٢)) ، وتبعه [١٩٨ / أ] السهيلي (تمسكاً بنحو ما أولناه) من الآية والحديث والمثال والبيت .

ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل ، نحو : « قُضِيَ الأمرُ » [يوسف / ٤١] ، وفي الاستثناء المفرغ نحو : ما قام إلا هند ، وفي « أفعل » بكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله ، نحو : « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » [مريم / ٣٨] ، وفي المصدر نحو : « أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً » [البلد / ١٤ ، ١٥] .

الحكم (الرابع : أنه يصح حذف [٢٧٣] فعله) جوازاً (إن أجيب به نفسي كقولك : بلى زيد) جواباً (لمن قال : ما قام أحد) ، ف « زيد » فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي ، والجملة فعلية ، (أي : بلى قام زيد) ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ، ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق ، (ومنه قوله :) [من الطويل]

٣٣٢- (تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ)
ف « أعظم الوجد » فاعل فعل محذوف ، دل عليه مدخول النفي ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، و « تجلددت » من التجلد ، وهو التصبر على الهموم ونحوها ، و « لم يعر »

(١) الكتاب ٢٢٤ / ١ .

(٢) في شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠ : (أجاز الكسائي وحده حذف الفاعل إذا دل عليه دليل) .

٣٣٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ٩٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ ، وشرح الأشئوني ١ / ١٧٢ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٥٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٢٠ .

بالعين والراء المهملتين ، من : عراه الأمر : إذا غشيه ، و« قلبه » مفعول « يعر » و« شيء » فاعله ، و« بل » للإضراب ، و« أعظم الوجد » شدة الشوق .

(أو) أجيب به (استفهام محقق) ، أي ملفوظ به ، (نحو : نَعَمْ زَيْدٌ . جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟) ف« زيد » فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ، وَلَمْ يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ، (ومنه : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾) [الزخرف / ٨٧] ، ف« الله » فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ، والتقدير : خلقنا الله [١٩٨/ب] ، لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق ، قاله التفتازاني^(١) . وهو متعين لأن القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ، ثم قال : والدليل على أن المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف كذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف / ٩] اهـ .

وهو معارض بالمثل ، فيقال : والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى ، ﴿ قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [الأنعام / ٦٣] ، إلى قوله : ﴿ قُلْ اللَّهُ يُنْجِيكُمْ مِنْهَا ﴾ [الأنعام / ٦٤] ، وما يقال : إنه قَدَم لإفادة الاختصاص ممنوع لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الأصح ، والأحسن أن يقال إن الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وإن كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية .

(أو) أجيب به استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول ، قاله السيد عبد الله ، (كقراءة الشامي وأبي بكر^(٢) : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ رجال^(٣)) [النور / ٣٦-٣٧] ، ف« يسبح » مضارع مبني للمفعول ، و« له » نائب الفاعل ، وأوجبه الخفاف لخفاء الإعراب ، وعدم القرينة .

وقال الموضح في الحواشي لا يجب ، بل هو أولى مما بعده ، و« الآصال » جمع أُصْل ، بضمتين ، و« أصل » جمع أصيل ، ويجمع أصل على أصائل ، و« رجال » فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر ، وكأنه لما قيل : يسبح له فيها بالغدو والآصال ، قيل : من يسبحه ، فقيل ، يسبحه رجال ، ثم حذف الفعل لإشعار « يسبح » المبني للمفعول به ، ولا يصح إسناد « رجال » إلى الفعل المذكور [١٩٩/ب] المبني للمفعول لفساد المعنى ، لأن الرجال ليسوا مسبحين ، بفتح الباء ، بل مسبحين [٢٧٤] بكسرهما ، فالوقوف دونهم .

(١) انظر المطول « شرح التلخيص » ١٤/٢ .

(٢) انظر القراءة في النشر ٣٣٢/٢ .

(وقوله:) وهو ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل ، كما قال التفتازاني^(١) والنيلي ، وقال أبو عبيدة : هو مهلهل ، وقال العيني^(٢) : هو نهشل ، وقال بعضهم^(٣) : هو الحارث بن نهيك النهشلي : [من الطويل]
 ٣٣٣- (لِيَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ) وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

ف «ضارع» فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر ، كأنه قيل : من ييكه ، فقيل : ضارع ، أي : ييكه ضارع ، ثم حذف الفعل ، كما قيل : إن «رجال» فاعل فعل محذوف ، (أي : يسيحه رجال ، وييكه ضارع) ، و«يزيد» نائب فاعل «ييك» المجزوم بلام الأمر . والضارع الفقير الذليل ، والمختبط : الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة ، وتطيح من الإطاحة ، وهي : الإذهاب والإهلاك ، والطوائح : جمع مطيحة على غير قياس ، كلواقع جمع ملقحة ، والقياس المطاوح والملاقح ، و«من» تعليلية متعلقة بـ «مختبط» ، و«ما» مصدرية ، والمعنى : لييك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لأجل إذهاب المنايا بيزيد . ويروى : لييك ببناء الفعل للفاعل ، و«يزيد» مفعوله ، و«ضارع» فاعله ، وفي كل من الروايتين وجه حسن . أما الأولى فمن جهة جعل «يزيد» الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العملة وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف .

(وهو) أي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت (قياسي ، وفاقاً للجرمي^(٤))
 بفتح الجيم ، نسبة إلى بني جرم [١٩٩/ب] قبيلة مشهورة ، واسمه صالح بن إسحاق ، وكنيته أبو عمرو ، (وابن جني^(٥)) ، بكسر الجيم وإسكان الياء ليس منسوباً ، وإنما هو معرب ،

(١) انظر المطول ١٤/٢ .

(٢) المقاصد النحوية ٤٥٤/٢ .

(٣) خزانة الأدب ٣٠٣/١ .

٣٣٣- البيت للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ٣٠٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤ ، وشرح المفصل ٨٠/١ ، والكتاب ٢٨٨/١ ، وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، ونهشل بن حري في خزانة الأدب ٣٠٣/١ ، ولضرار بن نهشل في الدرر ٣٥٨/١ ، ومعاهد التنصيص ٢٠٢/١ ، وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيويه ١١٠/١ ، ونهشل أو للحارث أو لضرار أو لمزرد بن ضرار أو للمهلهل في المقاصد النحوية ٤٥٤/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٥/٢ ، ٢٤/٧ ، وشرح ابن الناطم ص ١٦١ ، وأما ابن الحاجب ص ٤٤٧ ، ٧٨٩ ، وأوضح المسالك ٩٣/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٧٨ ، وخزانة الأدب ١٣٩/٨ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ .

(٤) الارتشاف ١٨١/٢ .

(٥) الخصائص ٤٢٤/٢ ، وانظر الارتشاف ١٨١/٢ - ١٨٢ .

كُنِّي ، واسمه أبو الفتح ، وهما من البصريين أجازا أكلَ الطعامَ زيدٌ ، وشربَ الماءَ عمروٌ ،
بالبناء للمفعول فيهما ، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس^(١) ، والمرفوع في الآية والبيت خبر
مبتدأ محذوف ، والتقدير : المسيح له رجال ، والباكي ضارع صرح بالتقدير الأول أبو حيان^(٢) ،
وبالثاني صاحب البسيط .

(و) على القياس (لا يجوز في نحو : يُوعَظُ) بالبناء للمفعول (في المسجد
رَجُلٌ) أن يجعل « رجل » فاعل فعل محذوف ، (لاحتماله للمفعولية) ، والرفع بالنيابة
عن الفاعل ، فيقع اللبس ، فيجب أن يكون مرفوعاً على النيابة عن الفاعل ، (بخلاف :
يُوعَظُ في المسجد رجالٌ زيدٌ) ، فإنه يجوز أن يجعل « زيد » فاعل فعل محذوف لعدم
احتماله للمفعولية ، لأن الفعل المبني للمفعول رفع « رجال » على النيابة عن الفاعل
ونائب الفاعل لا يكون إلا واحداً ، كالفاعل ، وكأنه لما قيل : من يعظهم قيل : زيد ، أي :
يعظهم زيد ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٢٩- وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَصْمَرًا كَمِثْلِ زَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ

(واستلزمه) ، أي استلزم الفعل الرفع للفاعل (ما) ذكر (قبله) من فعل
(كقوله) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٣٣٤- (غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً خُصَيْنٌ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ)

ف « الخمر » مرفوع بفعل محذوف يستلزمه « أحلت » ، (أي : وحلت له
الخمر ، لأن : أحلت) المزيد (يستلزم : حلت) المجرد ، وحكي أن الكسائي سئل بحضرة
يونس بن حبيب [٢٠٠/] عن توجيه رفع « الخمر » في هذا البيت فقال : بإضمار فعل ، أي :
وحلت الخمر ، فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أنني سمعت الفرزدق ينشله بنصب
« طعنة » ، ورفع « عبيطات » على جعل الفاعل مفعولاً ، نقله محمد بن سلام . و « غداة »
نصب على الظرفية ، و « طعنة » فاعل « أحلت » ، و « حصين » بالجر بدل من « ابن أصرم » ،
أو عطف بيان عليه ، و « عبيطات » مفعول « أحلت » ، والعبيط ، بالعين المهملة : الطيري
من اللحم ، و « السدائف » بالسين المهملة والفاء آخره : سقف السنام ، وغيره مما غلب

(١) الارتشاف ١٨١/٢ .

(٢) الارتشاف ١٨٢/٢ .

٣٣٤- البيت للفرزدق في ديوانه ٢٥٤/١ ، وسمط اللآلي ص ٣٦٧ ، والمقاصد النحوية ٤٥٦/٢ ، وبلا نسبة
في الإنصاف ١٨٧/١ ، وأوضح المسالك ٩٦/٢ ، وشرح المفصل ٣٢/١ ، ٧٠/٨ ، وشرح التسهيل
١١٩/٢ ، ٢٥٤/٣ .

عليه السمن ، وكان حصين بن أصرم قد قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر ، وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه ، فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر ، وأكل اللحم الطري .

(أو فسرهُ) أي فسر الفعل الرفع للفاعل (ما بعده) من فعل نحو : ﴿وَأِنْ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة/٦] فـ «أحد» فاعل فعل محذوف يفسره «استجارك» [٢٧٥] والتقدير : وإن استجارك أحد استجارك ، (والحذف في هذه) الصورة الأخيرة (واجب) ، لأن «استجارك» المذكور كالعوض من «استجارك» المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض ، وتقدم الخلاف فيهما .

والحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (أن فعله) وما هو بمنزلة (يؤخذ مع تشيته وجمعه ، كما يؤخذ مع إفراده ، فكما تقول : قام أخوك) وأقائم أخوك ، (كذلك تقول : قام أخواك) وأقائم أخواك ، (وقام إخوتك) ، وأقائم إخوتك ، (وقام نسوتك) وأقائم نسوتك ، بتوحيد المسند في الجميع ، لأنه لو قيل : قاما أخواك [٢٠٠/ب] وقاموا إخوتك ، وقمن نسوتك ، لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم ، وكذا في تشية الوصف وجمعه ، فالتزم توحيد المسند دفعاً لهذا الإيهام ، وهذا هو الفرق بين التشية والجمع ، وبين التأنيث حيث أحقوا علامة للتأنيث دون علامتي التشية والجمع ، لأن علامة التأنيث ليست بعلامة إضممار فلا تلتبس بعلامة الإضممار ، ولغة التوحيد هي الفصحى ، وبها جاء التنزيل ، (قال تعالى ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة/٢٣] ، ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾ [الفرقان/٨] ، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف/٣٠] ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٢٢٧— وَجَرِدَ الْفِعْلُ إِذَا مَا أُسْنِدًا لِأَيْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

(وحكى البصريون عن طيئ ، و) حكى (بعضهم عن أزد شنوءة) ، بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين . قال في الصحاح^(١) : أزد : أبو حي من اليمن ، وهو بالسين أفصح ، يقال : أزد شنوءة وأزد عمان وأزد السراة . واختلف في تسميته أزدًا وأسدًا ، ف قيل ، لأنه كثير العطاء ، ف قيل له ذلك لكثرة من يقول : أسدي إلى كذا ، أو أزدني إلى كذا . وقيل : لأنه كان كثير النكاح ، والأزد والأسد : النكاح . وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة ، (نحو : ضَرَبُونِي قَوْمُكَ وَضَرَبْتَنِي نِسْوَتُكَ وَضَرَبَانِي أَخَوَاكَ) ، وفي

الحديث « أَوْمُخْرَجِيَّ هُمْ »^(١) قاله ﷺ لما قال له ورقة بن نوفل : « وَدِدْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ » ، والأصل : أَوْ مُخْرَجِي هُمْ ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، (وقال) [٢/٢٠١] عمرو بن ملقط الجاهلي : [من السريع]

٣٣٥- (أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا) أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَه

فـ « أَلْفَيْتَا » بالبناء للمفعول فعل ماض ، و« عيناك » نائب الفاعل ، فالحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر ، ونائب الفاعل كالفاعل ، و« عند » ظرف بمعنى : قرب ، متعلق بـ « أَلْفَيْتَا » ، و« ذا واقيه » حال من مضاف إليه ، وهو الكاف ، [٢٧٦] و« واقيه » مصدر معناه الواقية كالكاذبة مصدر معناه الكذب ، و« أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ » دعاء ، أي : قاربك ما يهلكك ، وهذا البيت يصف به رجلاً يهرب إذا اشتد الوطيس فهو يلتفت إلى ورائه مخافة أن يتبع فَتَلْفَى عينه عند قفه من شدة الالتفات ، (وقال) أمية : [من المتقارب]

٣٣٦- (يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ — لِي أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ)

فـ « أهلي » فاعل « يَلُومُونِي » ، فالحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر ، و« اشتراء » مصدر مضاف إلى مفعوله ، وحذف فاعله . ويروى : اشتراي النخيل بإضافة المصدر إلى فاعله ، ونصب مفعوله ، و« كلهم » مبتدأ ، و« أَلُومٌ » بفتح الواو غير مهموز خبره ، وهو اسم تفضيل من لِيَمَ ، بالبناء للمفعول ، كقيل ، أي : وكلهم أكثر ملومية ، واللوم : العذل ، ويروى : وكلهم يعذل ، ويعله^(٢) :

وَأَهْلُ الْأَنْبِيَاءِ بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُجِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

(١) أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم ٣ .

٣٣٥- البيت لعمرو بن ملقط في تخلص الشواهد ص ٤٧٤ ، وخزانة الأدب ٢١/٩ ، وشرح شواهد المغني ٣٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥٨/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٦٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٨/٢ ، ووصف المباني ص ١٩ ، وسر صناعة الإعراب ٧١٨/٢ ، وشرح المفصل ٨٨/٣ ، والصاحي في فقه اللغة ص ١٧٧ ، ومغني اللبيب ٣٧١/٢ .

٣٣٦- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨ ، والدرر ٣٥٦/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٦٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٠/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٦٢٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٧٠/١ ، وشرح المفصل ٨٧/٣ ، ٧/٧ ، ومغني اللبيب ٣٦٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٦٠/٢ ، وجمع الهوامع ١٦٠/١ .

(٢) ورد هذا البيت في الدرر ٣٥٧/١ .

(وقال) آخر : [من الكامل]

٣٣٧ — (تَتَجَّ الرَّيْبُ مَحَاسِينًا أَلْقَحَتْهَا غُرُ السَّحَابِ)

فـ « غر » جمع غراء ، مؤنث أغر ، بمعنى أبيض ، فاعل ألقح ، وألقحه علامة جمع المؤنث وهي النون ، و« السحاب » جمع سحابة ، والفعل والفاعل نعت « محاسناً » ، و« محاسن » جمع محسن ، كـ : مساوئ جمع مسوأ على غير قياس ، والوصف في ذلك كالفعل ، إلا أن الوصف إذا أسند إلى جماعة الإناث لحقه الألف والتاء دون النون ، نحو : أقائمت الهندات . [٢٠١/ب]

(والصحيح) عند سيبويه^(١) ومتابعيه (أن الألف والواو والنون في ذلك) المسموع (أحرف) ، وأن طيئاً وأزد شنوءة (دلوا بها على الشبهة والجمع) تذكيراً وتأنيساً ، (كما دل الجميع) من العرب (بالتاء في « قامت » على التأنيث) بجامع الفرعية عن الغير ، فلمثنى والجمع فرع الأفراد ، كما أن المؤنث فرع المذكر . قال سيبويه^(٢) : واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في : قالت فلانة ، فكانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ، ثم قال : وهي لغة قليلة . وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٢٢٨ — وَقَدْ يُقَالُ سَعِيدًا وَسَعِيدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدٌ

(لا أنها ضمائر للفاعلين ، وما بعدها) من الظواهر مبتدأ وهي وما قبلها خبر (على التقديم) للخبر ، (والتأخير) للمبتدأ (أو) ما بعدها (تابع) لها (على الإبدال من الضمير) بل كل من كل . (و) الصحيح [٢٧٧] أيضاً (أن هذه اللغة) وهي إلحاق العلامات (لا تمتنع من المفردين أو المفردات المتعاطفة) بغير « أو » (خلافاً لزاعمي ذلك) ، بكسر ميم الجمع ، أي خلافاً لمن زعم أن الظواهر مبتدآت ، ولمن زعم أنها إبدال ، ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات ، وإنما كان الصحيح أنها أحرف لا ضمائر (لقول الأئمة) من أهل اللغة (إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديم الخبر) كما يقول به الأول (والإبدال) من الضمير كما يقول به الثاني يميزهما جميع العرب (ولا يختصان بلغة قوم بأعيانهم) ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل^(٣) . وإنما كان الصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع

٣٣٧ — البيت لأبي فراس الحمداني في ديوانه ص ٢٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٢/٢ ، والدرر

٣٥٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٦٠/٢ ، وجمع الهوامع ١٦٠/١ .

(١) الكتاب ٣٦/٢ . (٢) الكتاب ٤٠/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١١٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٨١/٢ .

مع المتعاطفات (لجئ قوله) وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي [٢٠٢/١] مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما: [من الطويل]

٣٣٨- تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ (وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدًا وَحَمِيمًا)

فألحق علامة التثنية وهي الألف في «أسلماه» مع المتعاطفين وهما «مبعد وحميم» و«المارقين»، الخوارج، من: مرق السهم مروقاً إذا خرج من الجانب الآخر، و«أسلماه»: خذلاه، يقال: أسلمت فلاناً إذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه، و«المبعد»: اسم مفعول من الإبعاد، والمراد به الأجنبي من النسب، و«الحميم»: القريب. (وقوله) وهو عروة ابن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر: [من الوافر]

٣٣٩- ذُرَيْنِي لِلْغِنَى أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرُّهُمْ الْفَقِيرُ

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ (وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ)

فألحق علامة التثنية وهي الألف في «كانا» مع المتعاطفين وهما «نسب وخير» بكسر الخاء المعجمة أي: الكرم، والمعنى: وإن كان للفقر نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لأجل فقره، وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضر اوي حيث قال: لا نعلم أحداً يميز: قاما زيد وعمرؤ، ولا قاموا زيد وعمرؤ وبكرؤ. وقال الموضح في المغني^(١): وليس الرد بشيء لأنه يمنع التخريج لا التركيب انتهى.

والحكم (السادس) من أحكام الفاعل: (أنه إن كان مؤنثاً أثبت فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي)، جامداً كان أو متصرفاً، تالماً كان أو ناقصاً، وذلك مستفاد من قول الناظم:

٢٣٠- وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى.....

(وبناء المضارعة في أول المضارع) ولم يتعرض له في النظم، (ويجب ذلك) التأنيث (في مسألتين: أحدهما: أن يكون) الفاعل (ضميراً متصلًا) لغائية حقيقية التأنيث أو مجازيته، ونعني بحقيقي التأنيث [٢٠٢/ب] ما له فرج، والمجازي خلافه. فلحقيقة:

٣٣٨- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦، وتخليص الشواهد ٤٧٣، والدرر ٣٥٦/١، وشرح شواهد المغني ٧٨٤/٢، ٧٩٠، والمقاصد النحوية ٤٦١/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٦/٢، والجنى الداني ص ١٧٥، وجواهر الأدب ص ١٠٩، وشرح ابن الناظم ص ١٥٩، وشرح الأشموني ١٧٠/١، وشرح ابن عقيل ٤٦٩/١، ومغني اللبيب ٣٦٧/٢، ٣٧١، وجمع الهوامع ١٦٠/١.

٣٣٩- البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ٩١، والمقاصد النحوية ٤٦٢/٢.

(١) مغني اللبيب ص ٤٨١.

(ك : هند قامت أو تقوم ، و) المجازية نحو : (الشمسُ طلعتْ أو تطلعُ) ، وإنَّما وجب تأنيث الفعل في ذلك لثلاثتهم أن ثم فاعلاً مذكراً منتظراً إذ يجوز أن يقال ، هند قام أبوها ، والشمسُ طلعتْ قرنها ، (بخلاف) الضمير [٢٧٨] (المنفصل ، نحو :) هند (ما قام) إلا هي ، (أو ما يقوم إلا هي) ، والشمس ما طلع إلا هي ، أو ما يطلع إلا هي ، فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور ، لأن الفعل لا يكون له فاعلان ، وبخلاف قول المرأة الحاضرة : قمتُ أو أقومُ ، فإنه لا يمكن تأنيثه ، وإن كان ضميراً متصلاً لمؤنث (و) تاء التأنيث (يجوز تركها في الشعر) مع اتصال الضمير (إن كان التأنيث مجازياً) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٣٤- وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعُ

(كقوله) وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضاً نافعتين^(١) :

[من المتقارب]

٣٤٠- فَلَا مَرْئَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا (وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا)

وكان القياس « أبقلت » ، لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ، ولكنه حذف التاء للضرورة . وقال ابن كيسان : يجوز ترك التاء في الكلام النثر ، يقال : الشمسُ طلعتْ ، كما يقال : طلعتْ الشمسُ ، لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين المضمَر والظاهر ، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول : أبقلت إبقالها ، بالنقل ، فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر . وأجيب بأنه إنما يثبت ما ذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره ، فإن من العرب من لا يميز في الهمز إلا التحقيق ، وقد يعارض بالمثل ، فيقال : إنما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ، ويؤيد ما قاله ابن كيسان أن الأعلام حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى^(٢) : أبقلت إبقالها

(١) سقطت من « ب » .

٣٤٠- البيت لعامر بن جوين في تخلص الشواهد ص ٤٨٣ ، وخزانة الأدب ٤٥/١ ، ٤٩ ، ٥٠ ، والدرر ٥٤٠/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩ ، ٤٦٠ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٣/٢ ، والكتاب ٤٦/٢ ، ولسان العرب ١١١/٧ (أرض) ، ٦٠/١١ (بقل) ، والمقاصد النحوية ٤٦٤/٢ ، وتاج العروس (ودق) (بقل) ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٥٢/١ ، وأوضح المسالك ١٠٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٥٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٠/١ ، ومعني اللبيب ٦٥٦/٢ ، وشرح المنفصل ٩٤/٥ ، وجمع الهوامع ١٧١/٢ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ٢٤٠/١ .

بتخفيف الهمزة ، قال : ولا ضرورة فيه على هذا ، إذ هذا دليل على أن قائله يحيز النقل ، [١/٢٠٣] قال وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان ، فلا ضرورة انتهى .

وفي هذا التأويل نظر ، لأن الهاء في « إبقاها » يأباه . (وقوله) وهو الأعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معد يكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثي : [من المتقارب]

٣٤١- فَأَيُّمَا تَرَيَّنِي وَلِي لِمَّةٌ (فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا)

وكان القياس « أودت » ، لأن الفاعل ضمير متصل ، ولكنه حذف التاء ضرورة . و« اللمة » بكسر اللام وتشديد الميم : شعر الرأس دون الجمرة ، و« الحوادث » جمع حادثة ، والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي . وقيل : المراد الحدثان الليل والنهار ، « وأودى » بمعنى : هلك يتعلّى بالبلاء .

(و) المسألة (الثانية) من وجوب التانيث (أن يكون) الفاعل ظاهراً (متصلاً) بالفعل ، (حقيقي التانيث نحو : « إِذْ قَالَتْ امْرَأَةٌ عِمْرَانُ ») [آل عمران / ٣٥] ، وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله :

٢٣١- وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حَرٍ

[٢٧٩] (وشذ قول بعضهم : قال فلانة) ، حكاه سيبويه عن بعض العرب ^(١) ،

(وهو رديء لا ينقاس) ، فيقتصر فيه على السماع ، وظاهر قول الناظم :

٢٣٤- وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ
.....

أنه ينقاس على قلة ، (وإنما جاز في) الكلام (الفصيح ، نحو : نِعَمَ الْمَرْأَةُ) في المدح ، (وبِئْسَ الْمَرْأَةُ) في الذم بترك التاء فيهما ، (لأن المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازي ، (وسأيت أن الجنس) فيه معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازي ، فلذلك (يجوز فيه ذلك) الترك ، وإليه أشار الناظم قوله :

٢٣٦- وَالْحَذْفُ فِي نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا لَأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ

٣٤١- البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢١ ، وخزانة الأدب ١١/٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، وشرح أبيات

سبويه ١/٤٧٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٦ ، وشرح المفصل ٥/٩٥ ، ٤١/٩ ، والكتاب ٢/٤٦ ،

ولسان العرب ٢/١٣٢ (حدث) ، ١٥/٣٨٥ (ودي) ، والمقاصد النحوية ٢/٤٦٦ ، وبلا نسبة في

الإنصاف ٢/٧٦٤ ، وأوضح المسالك ٢/١١٠ ، ورصف المباني ٣/١٠٣ ، ٣١٦ ، وشرح ابن الناظم ص

٥٤٠ ، وشرح الأشموني ١/١٧٥ ، وشرح المفصل ٩/٦ ، وأمالى ابن الشجري ٢/٣٤٥ .

(١) الكتاب ٢/٣٨ .

(ويجوز الوجهان) التأنيث والتذكير (في مسألتين :

إحداهما :) المؤنث الحقيقي الظاهر (المنفصل) من الفعل بفاصل ، (كقوله)

وهو جرير [٢٠٣/ب] بن الخطفي يهجو الأخطل : [من الوافر]

٣٤٢- (لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ أُمَّ سَوْءٍ) عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ

فترك التاء من « ولدت » جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الأخيطل بالتصغير ، والصلب :

بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى ، والشام جمع شامة ، (وقولهم) أي العرب :

(حضر القاضي اليوم امرأة) ، فامرأة فاعل « حضر » وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر

الظرف قصداً لحكاية الشاهد بتمامه ، وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل ، لأن الفعل بعد عن

الفاعل المؤنث ، وضعفت العناية به ، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ، وإلى ذلك

أشار الناظم بقوله :

٢٣٢- وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرَكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ أَتَى الْقَاضِي بَنَتْ الْوَاقِفِ

(والتأنيث أكثر) من التذكير لقوة جانبه ، (إلا إن كان الفاصل) بين الفعل

وفاعله المؤنث (إلا) الاستثنائية الإيجابية ، (فالتأنيث خاص بالشعر ، نص عليه

الأخفش) وأوجب التذكير في الكلام ، نحو : ما قام إلا هند ، لأن ما بعد « إلا » ليس هو

الفاعل في الحقيقة ، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل « إلا » ، وذلك المقدر هو المستثنى

منه وهو مذكر ، ولذلك ذكر الفعل ، والتقدير : ما قام أحد إلا هند ، (وأنشد) الأخفش

(على التأنيث) في الشعر : [من الرجز]

٣٤٣- (مَا بَرِئْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ)

فـ « بنات العم » فاعل « برئت » ، وأنته مع وجود الفصل بـ « إلا » ،

(وجوزه ابن مالك في النشر) على قلة فقال^(١) :

٢٣٣- وَالْحَتْفُ مَعَ فَصْلٍ إِلَّا فَضْلاً كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَةً ابْنِ الْعَلَا

٣٤٢- البيت لجرير في ديوانه ص ٢٨٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٨ ، ٤٠٥ ، وشرح المفصل ٩٢/٥

ولسان العرب ٥٢٩/١ (صلب) ، والمقاصد النحوية ٤٦٨/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٧٥/١ ،

وأوضح المسالك ١١٢/٢ ، وجواهر الأدب ص ١١٣ ، والخصائص ٤١٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٣/١ ،

والمقتضب ١٤٨/٢ ، ٣٤٩/٣ ، والمتع في التصريف ٢١٨/١ .

٣٤٣- الرجز بلا نسبة في الدرر ٥٤٣/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٤/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٧٦ ،

والمقاصد النحوية ٤٧١/٢ ، وهج الهوامع ١٧١/٢ .

(١) شرح التسهيل ١١٤/٢ .

[٢٨٠] (وقرئ : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً ﴾) [س/٢٩] بالرفع^(١) ، وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه ، وجماعة من التابعين : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ ﴾) [الأحقاف/٢٥] بضم التاء من « ترى » [٢٠٤/١] ورفع « مساكنهم » على النيابة عن الفاعل . وقال ابن جني^(٢) : إنها ضعيفة في العربية .

المسألة (الثانية) من جواز الوجهين : (المجازي التأنيث ، نحو : ﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾) [القيامة / ٩] ، ولو ورد : « وَجُمِعَت » ، بالتاء ، لم يمتنع ، (ومنه) ، أي من مجازي التأنيث (اسم الجنس) كشجر ، (واسم الجمع) المعرب : كقوم ونسوة ، (والجمع) المكسر « كإعراب ، وهنود » ، (لأنهن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازي ، فلذلك جاز التأنيث) في الفعل مع اسم الجمع ، (نحو : ﴿ كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾) [ق/١٢] ، (و) مع الجمع المكسر نحو : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾) [الحجرات / ١٤] (و) مع اسم الجنس نحو : (أوردت الشجر ، و) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو : أورد الشجر ، و) مع اسم الجمع المذكر نحو ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾) [الأنعام / ٦٦] (و) مع اسم جمع المؤنث نحو : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾) [يوسف / ٣٠] ، (و) مع الجمع المكسر المذكر نحو : (قال الرجال ، و) مع جمع التكسير المؤنث نحو : (جاء الهنود) ، فأتى في جانب التذكير بالنشر مرتباً على ترتيب اللّف ، وفي جانب التأنيث مختلطاً ، كقوله : هو شمس وأسد ومجر جود وبهاء وشجاعة ، وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازاً من اسم الجمع المبني نحو : الذين ، فإنه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا ، بالتأنيث ، وإن قيل إنه جمع « الذي » ، وإنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي لأمرين : أحدهما : أن التأنيث غير حقيقي ، فتضعف العناية به . والثاني : أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في : جاءني كتاب زيد ، أي صحيفته ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٣٥ — وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَّاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ

(إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجبت [٢٠٤/ب] التذكير) في الفعل (في نحو : قام الزيدون) ، وفي التنزيل : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون / ١] ، (و) أوجبت (التأنيث في) الفعل ، (نحو : قامت الهندات) هذا مذهب سيويه^(٣) وجهور البصريين ، (خلافاً للكوفيين فيهما) ، فإنهم أجازوا في

(١) قرأها بالرفع : أبو جعفر وشيبة ومعاذ والحارث . انظر الإتحاف ص ٣٦٤ ، والنشر ٣٥٣/٢ .

(٢) المحتسب ٢٦٦/٢ . (٣) الكتاب ٣٨/٢ .

الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتأنيث ، (و) خلافاً (للفارسي) من البصريين (في) جمع تصحيح (المؤنث) فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين ، ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر ، وتبعه الناظم فلم يستثنه ، (واحتجوا بنحو : ﴿ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴾) [يونس / ٩٠] ، فأثبت الفعل مع جمع تصحيح المذكر ، (و) بنحو : (﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾) [المتحنة / ١٢] ، فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث ، (و) بنحو (قوله) : [من الكامل]

٣٤٤- (فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوْهْنَ وَزَوْجَتِي وَالطَّامِعُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

فذكر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث ، و« شجوهن » بمعنى : حزنهن مفعول لأجله ، و« تصدعوا » : انصرفوا . (وأجيب بأن « البنين ») في قوله : « بنو إسرائيل » (و« البنات ») في قوله : « بناتي » (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) ، إذ الأصل ، بنو ، فحذفت لامه ، وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث ، فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير ، وليس الكلام فيه . قال الشاطبي^(١) : ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين إذا لم يحصل [٢٨١] تغيير فيهما ، أما ما تغير منهما : كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقاً اهـ . (وبأن التذكير في « جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ») (لافصل) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم : حضر القاضي امرأة ، (أو لأن الأصل النساء المؤمنات) ، والنساء : اسم جمع ، فحذف الموصوف وخلفته صفته ، فعوملت معاملة (٢٠٥ / أ) (أو لأن : أل) في « المؤمنات » اسم موصول (مقدرة باللاتي ، وهي) أي اللاتي (اسم جمع) وتقدم أنه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث . قيل : وفي هذه الأجوبة الثلاثة الأخيرة نظر . أما الأول فلان الفصل بغير « إلا » الأرجح فيه التأنيث وتركه مرجوح ، وقد أجمعت السبعة هنا على تركه ، فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجهه مرجوح . وأما الثاني فلأنه يلزم منه حذف الفاعل ، والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه ، وفيه نظر ، لأن الصفة قامت مقام الموصوف . وأما الثالث فلأن « أل » في نحو : المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام ، لا للحدوث والتجدد ، وسكت الموضح تبعاً للناظم عن إسناد الفعل إلى المثني ، وحكمه حكم مفرد ، فان كان لمذكر وجب

٣٤٤- البيت لعبد بن الطيب في ديوانه ص ٥٠ ، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٠١ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٣ ، ولأبي ذؤيب في المقاصد النحوية ٤٧٢/٢ ، وبلا نسية في أوضح المسالك ١١٦/٢ ، والخصائص ٢٩٥/٣ ، وشرح الأشموني ١٧٥/١ .

(١) حاشية الصبان ٥٤/٢ .

تذكير الفعل نحو: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة / ٢٣] ، وإن كان لمؤنث وجب تأنيث فعله ، نحو قالت الهندات .

والحكم (السابع) من أحكام الفاعل : (أن الأصل فيه أن يتصل بفعله) ، لأنه منزل منه منزلة جزئه ، (ثم يجيء المفعول) بعدهما ، (وقد يعكس) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ، ثم يجيء الفاعل بعدهما ، (وقد) يتأخر الفعل والفاعل و (يتقدمهما المفعول ، وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه ، وتقديم المفعول على

الفعل والفاعل جميعاً (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخلية تحت قول الناظم :

٢٣٧- وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ

٢٣٨- وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

(فأما جواز الأصل) [٢٠٥/ب] وهو تقديم الفاعل على المفعول (فتحسب : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ﴾) [النمل / ١٦] ، فـ « سليمان » فاعل و « داود » مفعول . وأما وجوبه) ، أي الأصل (ففي مسألتين :

إحداهما أن يُخشى اللبس (في الفاعل ولا قرينة تُميّز الفاعل من المفعول (ك : ضرب موسى عيسى) فـ « موسى » فاعل ، و « عيسى » مفعول ، ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر ، وصور ذلك ست عشرة صورة ، قامت من ضرب أربع في مثلها ، وذلك بأن يكونا مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم ، وكلها داخلية تحت قول الناظم :

٢٣٩- وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ

فيتعين في هذه الصورة أن يكون الأول منهما فاعلاً ، والثاني مفعولاً ، (قاله أبو بكر) بن السراج ^(١) (والمتأخرون كالجزولي ^(٢) وابن عصفور ^(٣) وابن مالك) في النظم وغيره ^(٤) ، (وخالفهم) في ذلك (ابن الحاج) في نقله على المقرب لابن عصفور ، فقال ^(٥) : لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه [٢٨٢] الأغراض الواهية ، (محتجاً بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر) على عمير ، مع وجود اللبس ، (وبأن الإجمال من مقاصد

(١) انظر الأصول ٢/٢٤٥ .

(٢) الجزولية ٥٠ - ٥١ .

(٣) المقرب ١/٥٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٥٨٩ .

(٥) انظر الارتشاف ٢/١٩٩ .

العقلاء) فإن لهم غرضاً في الإجمال، كما أن لهم غرضاً في البيان، (وبأنه يجوز) أن يقال: زيد وعمرو (ضرب أحدهما الآخر)، إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين، فيأتي باللفظ المحتمل، (وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً باتفاق) عند الأصوليين، ولغة عند النحويين، فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل [٢٠٦/أ]، ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة، كاختار ومنقاد، فإنهما مجملان لتردهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفاً، (و) جائز (شرعاً على الأصح) خلافاً للمعتزلة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر، وأبي اسحاق المروزي وأبي بكر الصيرفي، لأن المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر، ولا حاجة لذلك إلا عند تعيين الامتثال، فأما قبل ذلك فلا، (وبأن الزجاج نقل) في معانيه (أنه لا خلاف) بين النحويين (في أنه يجوز في نحو ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء / ١٥] كون «تلك» اسمها)، أي اسم «زال»، (و«دعواهم» الخبر، وبالعكس)، اهـ كلام ابن الحاج.

قال المراعي^(١): ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى، لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم «زال» بخبرها، وذلك واضح، اهـ. وكذا يقال في الباقي، فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو: ضربت موسى سعلنى، أو معنوية كأكملت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف.

المسألة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بـ «إنما»، نحو: إنما ضرب زيد عمرو)، فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقاً، لأنه لو أخر انقلب المعنى، وذلك لأن معنى قولنا: إنما ضرب زيد عمرواً المحصر ضرب زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر، فإذا أخر وقيل إنما ضرب عمرواً زيد جاز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر، ولم يجوز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر، (وكذا الحصر بـ «إلا» عند) أبي موسى (الجزولي^(٢)) وجماعة) من المتأخرين فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بـ «إلا»، نحو: ما ضرب زيد إلا عمرواً، (وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري) من الكوفيين (تقديمه)، أي المفعول مع «إلا» (على الفاعل^(٣))، كقوله (وهو دعبل بن علي الخزاعي: [من الطويل] [٢٠٦/ب].

(١) شرح المراعي ١٧/٢.

(٢) الجزولية ص ٥١.

(٣) انظر شرح التسهيل ١٣٤/٢.

٣٤٥- (وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فُؤَادُهُ) وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

فقدّم المفعول المحصور بـ «إلا» وهو «جماحاً» على الفاعل وهو «فؤاده»، والجماح هنا الإسراع، والجموع من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء، وقوله وهو مجنون بني عامر: [من الطويل]

٣٤٦- تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ (فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا)

فقدّم المفعول المحصور بـ «إلا» وهو «ضعف» على الفاعل وهو كلامها، (وقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين: [من الطويل]

٣٤٧- وَهَلْ يَنْبُتُ الْخَطِيُّ إِلَّا وَشَيْجَةً (وَيُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ)

فقدّم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بـ «إلا» على نائب الفاعل، وهو «النخل» لأنه بمثابة الفاعل، و«ينبت» بضم الياء مضارع أنبت، و«الخطي» بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب إلى الخط، [٢٨٣] وهو سيف البحر عند عمان، بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم، و«وشيجه»، بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر، و«يغرس» بالبناء للمفعول و«النخل» نائب الفاعل، والمانع لتقديم المفعول المحصور مع «إلا» على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع. قال في التسهيل^(١) وتبعه في المغني^(٢): ولا يعمل ما قبل «إلا» فيما بعدها إلا

٣٤٥- البيت لدعلج بن علي الخزاعي في ملحق ديوانه ص ٣٤٩، والدرر ٣٦٠/١، والمقاصد النحوية ٤٨٠/٢، وللحسن بن مطير في ديوانه ص ١٨٢، وسمط اللآلي ص ٥٠٢، ولابن الدمين في ديوانه ص ٩٤، وللمجنون في ديوانه ص ١٨١، وبلا نسبة في أمالي القاضي ٢٢٣/١، وأوضح المسالك ١٢١/٢، وتذكرة النحاة ص ٣٣٤، والحماسة البصرية ١٧٣/٢، والزهرة ص ٨٧، وشرح الأشموني ١٧٧/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٩٢، وجمع الهوامع ١٦١/١.

٣٤٦- البيت للمجنون في ديوانه ص ١٩٤، والدرر ٢٥٩/١، وشرح ابن الناطم ص ١٦٥، والمقاصد النحوية ٤٨١/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٢/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٨٦، والدرر ٤٩٦/١، وشرح الأشموني ١٧٧/١، وشرح ابن عقيل ٤٩١/١، وشرح التسهيل ١٣٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٩١/٢، وجمع الهوامع ١٦١/١، ٢٣٠.

٣٤٧- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١١٥، والمقاصد النحوية ٤٨٢/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٣/٢، وتذكرة النحاة ص ٣٣٤، ولسان العرب ٢٩٠/٧ (خطط)، وشرح التسهيل ١٣٤/٢، ٣٠٥.

(١) التسهيل ص ٧٥.

(٢) مغني اللبيب ص ٩٨.

أن يكون مستثنى نحو : ما قام إلا زيد ، أو مستثنى منه ، نحو : ما قام إلا زيداً أحد ، أو تابعاً له نحو : ما قام أحد إلا زيداً فاضل ، وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولاً لما قبلها قدر له عامل ، انتهى .

ولو قيل المرفوع في هذه الأبيات ليس واقعاً في مركزه الأصلي لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل « إلا » تقديرًا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا إلى ذلك محتجين بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوى بع غيره ؛ وإلا لجاز ضرب غلامه [٢٠٧/١] زيداً وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٤٠ - وَمَا إِلَّا أَوْ بَائِمًا انْحَصَرَ أَخْرَ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ

(وأما توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جوازاً ، فنحو : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ ﴾) [القمر / ٤١] ، ف « النذر » فاعل « جاء » و « آل فرعون » مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ، (و) نحو (قولك : خاف ربّه عمر) ، ف « عمر » فاعل و « ربه » مفعول . (قال) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز : [من البسيط]

٣٤٨ - جَاءَ الْخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا (كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ)

ف « موسى » فاعل و « ربه » مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ، ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٤١ - وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عَمَرُ

والمراد عمر بن الخطاب ؓ .

(وأما وجوبه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ففي مسألتين :

إحدهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾)

[البقرة / ١٢٤] ، ف « إبراهيم » مفعول مقدم ، و « ربه » فاعل مؤخر وجوباً ، (و) نحو :

(﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ ﴾) [غافر / ٥٢] ، ف « معذرتهم » فاعل مؤخر ،

و « الظالمين » مفعول مقدم وجوباً ، وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير

على المفعول ، وهو متأخر لفظاً ورتبة ، (و) لأجل ذلك (لا يميز أكثر النحويين نحو :

زَانُ نَوْرِهِ الشَّجَرِ) بتقديم الفاعل على المفعول ، (لا في نشر ولا في شعر ، وأجازه فيهما

٣٤٨ - البيت لجرير في ديوانه ٤١٦ ، والأزهية ١١٤ ، وخزانة الأدب ٦٩/١١ ، والدرر ٤٣٩/٢ ، وشرح

شواهد المغني ١٩٦/١ ، ومغني اللبيب ٦٢/١ ، ٧٠ ، والمقاصد النحوية ٤٨٥/٢ ، ١٤٥/٤ ، وبلا نسبة

في أوضح المسالك ١٢٤/٢ ، والجنى الداني ٢٣٠ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٧٩ ، وشرح الأشموني

١٧٨/١ ، وشرح قطر الندى ١٨٤ ، وجمع الهوامع ١٣٤/٢ .

الأخفش وابن جني^(١) من البصريين (و) أبو عبد الله (الطوال) ، بضم الطاء ، وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في التسهيل^(٢) في باب الضمير (احتجاجاً) في الشر بقولهم : ضربوني وضربت قومك ، بإعمال الثاني ، حكاه سيبويه^(٣) ، وأجازه البصريون ، وضربته زيداً [٢٠٧/ب] ، بإبدال « زيد » من الهاء ، بإجماع ، حكاه ابن كيسان ، وكلاهما فيه ما في : ضرب غلامه زيداً من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر ، (بنحو قوله) وهو النابغة أو أبو الأسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه : [من الطويل]

٣٤٩- (جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ) جَزَاءَ الْكَلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

ف « ربه » فاعل ، وهو متصل بضمير عائد إلى « علي » ، وهو مفعول ، ورتبته التأخير ، و « جزاء الكلاب » مفعول مطلق . واختلف في معنى « جزاء الكلاب » ف قيل هو الضرب والرمي بالحجارة . وقال الأعلام ليس بشيء ، وإنما هو دعاء عليه بالابنة إذ الكلاب تتعاضد عند طلب السفاد ، قال : وهذا من ألطف الهجو^(٤) . (والصحيح جوازها في الشعر فقط) للضرورة ، وهو الإنصاف ، لأن ذلك إنما ورد في الشعر ، فلا يقاس عليه ، وأما الإعمال والبذل فمستثنان [٢٨٤] لجيئتهما على خلاف الأصل ، إذ الأصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره ، فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابيه عليه ، كما استثنى بيع العرايا بحرصها تمرّاً إلى الجذاذ مما خارج عن القواعد ، وإلى ذلك أشار الناظم فقال :

٢٤١- وَشَدُّ نَحْوِ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرِ

(و) المسألة (الثانية) من مسألتني وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله

(١) الخصائص ٢٩٣/١ - ٢٩٤ .

(٢) التسهيل ص ٢٨ .

(٣) الكتاب ٤٠/٢ .

٣٤٩- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٩١ ، والخصائص ٢٩٤/١ ، وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب ٢٧٧/١ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، والدرر ١١٤/١ ، وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق في المقاصد النحوية ٤٨٧/٢ ، ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص ٤٠١ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٥/٢ ، وشرح الأشموني ٥٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٣٧ ، وشرح ابن عقيل ٤٩٦/١ ، ولسان العرب ١٠٨/١٥ (عوي) ، وجمع الهوامع ٦٦/١ .

(٤) ورد قول الأعلام في شرح الشواهد للعيني ٥٩/٢ .

(أن يحصر الفاعل بـ «إنما») باتفاق ، (نحو ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾)
 [فاطر / ٢٨] ، فـ «العلماء» فاعل محصور فيه الخشية ، فوجب تأخيرها فلزم توسط المفعول ،
 والمعنى ، ما يخشى الله من عباده إلا العلماء ، (وكذا الحصر بـ «إلا» عند غير الكسائي)
 فإنه يجب تأخير الفاعل المحصور بـ «إلا» نحو : ما ضرب عمرًا إلا زيد ، (واحتج)
 الكسائي على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بـ «إلا» (بقوله) : [من البسيط]
 ٣٥٠ - (مَا عَابَ إِلَّا لَيْثٌ فِعْلٌ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جَبًّا بَطْلًا)

[٢٠٨/١] فقدم الفاعل المحصور بـ «إلا» في الموضعين ، والأصل : ما عاب فعل
 ذي كرم إلا لئيم ، ولا جفا بطلاً إلا جباً ، وعاب بالعين المهملة من العيب ، واللئيم هنا
 البخيل ، مقابل الكريم ، والجباً بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي آخره همزة غير
 ممدودة : الجبان ، ومقابله البطل وهو الشجاع ، (وقوله) : [من البسيط]
 ٣٥١ - بُنِيتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ (وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ)

فقدم الفاعل المحصور بـ «إلا» على المجرور بالباء ، وطوى ذكر المفعول ،
 و«هل» بمعنى «ما» ، والأصل ما يعذب أحد أحداً بالنار إلا الله ، و«بنيتهم» مبني
 للمفعول ، وضمير المتكلم مفعوله الأول قائم مقام الفاعل ، وضمير الغائبين مفعوله
 الثاني ، وجملة «عذبوا» في موضع المفعول الثالث ، و«جارهم» مفعول «عذبوا» لا
 المفعول الثالث خلافاً للعين . (وقوله) : [من الطويل]

٣٥٢ - (فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةٌ إِنَاءَ الدِّيَارِ وَشَامَهَا)

فقدم الفاعل المحصور بـ «إلا» على المفعول وهو «ما هيجت» ، والأصل :
 فلم يذر ما هيجت لنا إلا الله و«عشية» منصوب على الظرفية ، والإناء بكسر الهمزة
 وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالإبعاد وزناً ومعنى ، والوشام ، بكسر الواو جمع
 وشيمة : الكلام الشر والعداوة ، والوشام أيضاً من الوشم ، يقلل وشم يله وشماً إذا غرزها
 بالإبرة ثم ذر عليها الثيلة ، مرفوع على الفاعلية بـ «هيجت» ، وغير الكسائي قدر

٣٥٠ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٩/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٨٧ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٥ ،

والدرر ٣٦١/١ ، وشرح الأشموني ١٧٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٠/٢ ، وجمع الهوامع ١٦١/١ .

٣٥١ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٠/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٥ ، والمقاصد النحوية ٤٩٢/٢ .

٣٥٢ - البيت لذى الرمة في ديوانه ص ٩٩٩ ، والدرر ٣٦٠/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣١/٢ ،

وتخليص الشواهد ص ٤٨٧ ، وشرح الأشموني ١٧٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٩/١ ، والمقاصد النحوية

٤٩٣/٢ ، والمقرب ٥٥/١ ، وجمع الهوامع ١٦١/١ .

للمنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الأبيات ونحوها عاملاً ، فقدّر قبل : « فَعَلَ » ذي كرم عاب ، وقبل : « بطلاً » جفاً ، وقبل « بالنار » يعذب ، وقبل « ما هيّجت » درى ، بناء على أن ما قبل « إلا » لا يعمل فيما بعدها إلا في مستثنى أو مستثنى منه ، أو تابع له ، كما تقدم تمثيله وتقريره عليه جرى في التسهيل^(١) ، وخالف [٢٠٨/ب] هنا فقال :

٢٤٠- وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ أَخْرَ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ

(وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (جوازاً فنحو : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾) [البقرة / ٨٧] ، فـ « فريقاً » فيهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده ، ويجوز في غير القرآن تأخير .

(وأما وجوباً) أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعاً (ففي

مسألتين :

إحدهما أن يكون (المفعول) (مما له الصدر) كأن يكون اسم استفهام ، (نحو : ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾) [غافر/ ٨١] ، « فأي » مفعول مقدم لـ « تنكرون » ، أو اسم شرط ، نحو : ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا ﴾ فله الأسماء الحسنَى [الإسراء/ ١١٠] ، فـ « أيها » اسم شرط مفعول مقدم لـ « تدعوا » ، و « ما » صلة ، و « تدعوا » مجزوم بـ « أيها » ، فكل منهما عامل في [٢٨٥] عامله من جهتين مختلفتين .

المسألة (الثانية :) من [مسألتي]^(٢) وجوب تقديم المفعول على عامله (أن يقع عامله بعد الفاء) الجزائية في جواب « أما » ظاهرة أو مقدرة ، (وليس له) ، أي العامل المفعول (منصوب غيره) أي غير المفعول (مقدم) نعت منصوب (عليها) أي على الفاء ، مثال « أما » المقدرة (نحو : ﴿ وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ ﴾) [المائدة/ ٣] ، فتقديره : وأما ربك فكبر ، (و) مثال « أما » الظاهرة (نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾) [الضحى/ ٩] وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذراً من أن تلي الفاء « أما » المفوظة أو المقدرة ففصل بينهما بالمفعول . فإن قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ، فكيف عمل ههنا في المفعول ؟ فالجواب أنها إنما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي ، وهي ههنا ليست فيه ، لأنها مؤخره من تقديم ، وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها المصدر ما أمكن ، ولكنها زحلت إلى الفعل حذراً من إيلائها أما (بخلاف) ما إذا كان للفعل منصوب [٢٠٩/أ] غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكفي بالفصل بذلك

(١) التسهيل ص ٧٥ .

(٢) إضافة من « ب » .

المنصوب فلا يجب تقديم المفعول نحو : (أما اليوم فاضربُ زيداً) ، فالعامل وهو فعل الأمر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به ، وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغني عن تقديم المفعول .

(تنبيه :)

يدرك بالتأمل فيما تقدم (إذا كان الفاعل والمفعول) به (ضميرين) متصلين (ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو الأصل فيهما ، (كضربته) ، فالتاء فاعل ، والهاء مفعول إذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل .

(وإذا كان المضمَر المتصل (أحدهما فإن كان) المضمَر (مفعولاً) والظاهر فاعلاً (وجب) في المضمَر (وصله) بالفعل (وتأخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (ك : ضربني زيداً) ، لأنه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير مفصلاً مع إمكان اتصاله .

(وإن كان) المضمَر (فاعلاً) والظاهر مفعولاً (وجب) في المضمَر (وصله) بالفعل (و) وجب إما (تأخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو تقديمه) عليه (وعلى الفعل) معاً ، (ك : ضربتُ زيداً وزيداً ضربتُ) ، حذراً من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال .

(وكلام الناظم) في النظم (يوهم امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيداً ضربتُ ، (لأنه سوى) في النظم (بين هذه المسألة) وهي مسألة : ضربتُ زيداً ، (ومسألة : ضرب موسى عيسى) ، في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال :
٢٣٩- وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُزِرَ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مَتَحَصِّرُ

فاقتضى أنه لا يجوز : زيداً ضربت ، كما لا يجوز : عيسى ضرب موسى بتقديم
[٢٠٩/ب] المفعول على الفعل ، (والصواب ما ذكرنا) من جواز نحو : زيداً ضربت ، إذ لا لبس ، وامتناع نحو : عيسى ضرب موسى ، لئلا يتوهم أن عيسى مبتدأ ، وأن الفعل متحمل لضميره ، وأن موسى مفعول .

وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع إلى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاثة مسائل . أن يخشى اللبس ، وأن يكون المفعول محصوراً فيه ، وأن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين ، وأنه يجب توسط [٢٨٦]

المفعول في مسألتين : أن يكون الفاعل ملتبساً بضمير المفعول ، وأن يكون الفاعل محصوراً فيه ، وأنه يجب تقديم المفعول على عامله في مسألتين : أن يكون له صدر الكلام ، وأن يكون معمولاً لما بعد الفاء بشرطه ، وأنه يجب تأخير الفاعل في مسألة واحدة ، وهي ما إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً ، وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ، ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل في مسألة واحدة ، وهي ما إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً ، والجواز فيما عدا ذلك .

(هذا باب النائب عن الفاعل)

قال أبو حيان^(١) : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك^(٢) ، والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله .

(قد يحذف الفاعل للجهل به ك : سُرِقَ المتاعُ) ، إذا لم يعلم السارق من هو ، (أو لغرض لفظي) كالإيجاز ، نحو : قوله تعالى ﴿ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ [النحل / ١٢٦] ، وكإصلاح السجع ، كقولهم ، من طابَتْ سريرته حُمِدَتْ سِيرته ، فإنه لو قال : حَمَدَ الناسُ سيرته لاختلفت السجعة ، قاله الموضح في شرح القطر^(٣) وغيره ، (وكتصحيح النظم) كما وقع للأعشى ميمون بن قيس في قوله في قِنَّةٍ كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد : [من البسيط] [٢١٠/أ] .

٣٥٣- (عُلِقَتْهَا عَرْضًا وَعُلِقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعُلِقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ)

فبنى « علق » في المواطن الثلاثة للمفعول ، وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم إذ لو قال : علقني الله إياها ، وعلقها الله رجلاً غيري ، وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم ، والتعليق هنا المَحَبَّة ، و« عرضاً » بالعين المهملة وفتح

(١) . الارتشاف ١٨٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٢٤/٢ ، والتسهيل ص ٧٧ .

(٣) شرح قطر الندى ص ١٨٧ .

٣٥٣- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٧ ، والأشباه والنظائر ١٥٢/٥ ، ولسان العرب ١٨٥/٧ (عرض) ، ٢٦٢/١٠ (علق) ، وتاج العروس (علق) ، والمقاصد النحوية ٥٠٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٦/٢ .

الراء مفعول مطلق، أي تعليقاً عرضاً من غير قصد. قال في الصحاح^(١): وقولهم علقها عرضاً إذا هوى امرأة، أي اعترضت لي فعُلِّقَتْها من غير قصد انتهى. واسم هذه القينة هريرة، كما صرح به في بيت أول القصيدة في قوله^(٢): [من البسيط]

وَدُعْ هُرَيْرَةٌ إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَجِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

وهريرة هذه عشقت رجلاً غيره، وذلك الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها.

(أو) لغرض (معنوي كأن لا يتعلق بذكره غرض) أي قصد (نحو: ﴿فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ﴾) [البقرة/١٩٦] (﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ﴾) [النساء/٨٦] (﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾) [المجادلة/١١]، إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص بل إلى أي فاعل كان. وحيث حذف الفاعل (فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه [٢٨٧] (وتأنيث الفعل لتأنيثه) إن كان مؤنثاً غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد.

(الأول) منها: (المفعول به) لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثاً عنه وفي جواز إضافة المصدر إليه، ولا فرق في الفعل بين الصحيح ك: ضرب زيد، والمعتل العين أو اللام (نحو: [٢٠١/ب] ﴿وَغِيْضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾) [هود/٤٤]، والأصل: غاض الله الماء وقضى الله الأمر، فحذف الفاعل للعلم به، وأنيب المفعول به منابه فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعملة بعد أن كان فضلة، وواجب التأخير [عن الفعل]^(٣) بعد أن كان جائز التقديم عليه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٢٤٢- يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ

(الثاني: المجرور) كما عبر عنه البصريون سواء أكان الفعل لازماً للبناء للمفعول أم لا. فالأول (نحو: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾) [الأعراف/١٤٩]، (و) الثاني نحو: (قولك: سَيَرَّ بَزِيدٍ)، لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل، هذا مذهب الجمهور.

(وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه) أبي علي (الرندي) بالراء المهملة والنون: (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستتر فيه، والتقدير: ولما سقط هو،

(١) الصحاح (عرض).

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٥، ولسان العرب ١١٢/١٢ (جهنم)، ومقاييس اللغة ١٢٦/٤،

وتاج العروس ٢٩٦/٢٢ (ودع).

(٣) إضافة من «ط».

أي السقوط ، وسير هو ، أي السير ، (لا المجرور) بالحرف المعدي ، (لأنه لا يُتبع على المحل) ، أي محل المجرور إذا ناب عن الفاعل ، (بالرفع) فلا يقال : مر بزيد الظريف ، ولا ذهب إلى زيد وعمرو ، برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائباً عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع ، كقوله : [من الكامل]

٣٥٤- طلب الْمُعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

برفع « المظلوم » على محل « المعقب » ، فلما لم يتبع على المحل علمنا أنه ليس هو النائب (ولأنه) أي المجرور قد (يتقدم) على عامله (نحو : « كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ») [الإسراء/٣٦] ، فلو كان « عنه » هو النائب لما تقدم على عامله وهو « مسؤولاً » ، والفاعل لا يتقدم على عامله ، فنائبه كذلك إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل ، (ولأنه) أي المجرور (إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ) نحو : الزيت كيل ، ورمضان [٢١١/أ] صيم ، وضرب شديد ضرب ، كما أن الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ ، نحو : زيد قام ، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما ، (ولأن الفعل لا يؤنث له) أي للمجرور المؤنث إذا ناب عن الفاعل (في نحو : مُرَّ بهند) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤنث له نحو : ضربت هند ، فثبت بهذه العلة الرابع أن المجرور لا ينوب عن الفاعل .

(و) قال الجمهور : (لنا) من الأدلة على نيابة المجرور في لسان العرب (قوهم : سِيرَ بزيْدٍ سَيْرًا) بالنصب ، فأنابوا المجرور ، ولم ينيبوا المصدر لإبهامه ، بل أبقوه منصوباً ، ولو أنابوه لرفعوه ، وإذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد إبهاماً منه وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل عدمه ، ولنا من الأجوبة (أنه إنما يُراعى محل يظهر) إعرابه (في الفصح) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد أو غير زائد ومدخوله ظرف ، فالأول [٢٨٨] (نحو : لستُ بقائمٍ ولا قاعدًا) بالنصب اتباعاً لخل « قائم » ، فإنه يظهر إعراب محله في فصح الكلام ، فيقال : لست قائماً ، والثاني نحو قوله : [من الطويل]

٣٥٤- صدر البيت : (حتى تَجَرَّ في الرواح وهاجها) ، والبيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨ ، والإنصاف ٢٣٢/١ ، وخزانة الأدب ٢٤٢/٢ ، ٢٤٥ ، ١٣٤/٨ ، والدرر ٤٨٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٣ ، وشرح المفصل ٦٦/٦ ، ولسان العرب ٧١٤/١ (عقب) ، والمقاصد النحوية ٥١٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٤/٣ ، وخزانة الأدب ١٣٤/٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٩ ، وشرح الأشموني ٣٣٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٠٤/٢ ، وشرح المفصل ٤٢/٢ ، ٤٦ ، وجمع الهوامع ١٤٥/٢ .

٣٥٥- فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونَ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَائِلُ

بنصب «دون» الثانية اتباعاً لخل «دون» الأولى ، فإن إعرابها النصب بـ «تجد» ، ويظهر في الفصيح نصبه ، فيقال : فإن لم تجد دون عدنان ، (بخلاف) الجرور بحرف أصلي مُعَد ، (نحو : مررتُ بزيدٍ الفاضل) بالنصب ، اتباعاً لخل الجرور المنصوب على المفعولية ، أو : مرَّ بزيدٍ الفاضل ، بالرفع ، اتباعاً لخل الجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل (فلا يجوز أن) خلافاً لابن جني^(١) (لأنه لا يجوز) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل إليه بنفسه مع دون أنْ وأنْ وكي ، [٢١١/ب] إلا شذوذاً ، فلا تقل : (مررتُ زيداً) بالنصب على المفعولية (ولا : مرَّ زيدٌ) بالرفع على النيابة عن الفاعل ، وإذا لم يكن فصيحاً فلا يجوز مراعاته ، وأما قوله : [من الرجز]

٣٥٦- يَسْلُكُنْ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا

بالنصب ، فالفصيح أنه منصوب بفعل محذوف ، أي : ويسلكن غوراً ، لا بالعطف على محل «نجد» فسقط قولهم لأنه لا يتبع على الخل بالرفع ، وأما قولهم ولأنه يتقدم نحو ﴿ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء/٣٦] ، فـ «عنه» ليس هو النائب عن الفاعل ، خلافاً لصاحب الكشف^(٢) ، ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) إنما (النائب في) هذه (الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم «كان» وهو المكلف) المدلول عليه بالمعنى ، والتقدير : مسؤولاً هو ، أي المكلف ، وإنما لم يقدر ضمير «كان» راجعاً «لكل» ، لثلاثي «مسؤولاً» عن ضمير ، فيكون مسنداً إلى «عنه» ، وذلك لا يجوز كما تقدم ، وأما قولهم ولأنه إذا تقدم لم

٣٥٥- البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥ ، وأما المرتضى ١٧١/١ ، وخزانة الأدب ٢٥٢/٢ ، ١١٣/٩ ، ورس صناعة الإعراب ١٣١/١ ، وشرح أبيات سيويه ٢٢/١ ، وشرح شواهد المغني ١٥١/١ ، ٨٦٦/٢ ، والكتاب ٦٨/١ ، والمعاني الكبير ص ١٢١١ ، ورصف المباني ص ٨٢ ، والمختسب ٤٣/٢ ، ومغني اللبيب ٤٧٢/٢ .

(١) في المختسب ٤٣/٢ ، بعد إنشاد البيت : (عطف «دون» الثانية على موضع «من دون» الأولى ، ونظائره كثيرة جداً) .

٣٥٦- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٩٠ ، وأساس البلاغة (فسق) ، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢٨٨/٢ ، والكتاب ٩٤/١ ، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٠٨/١٠ (فسق) ، والخصائص ٤٣٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٢ ، والمختسب ٤٣/٢ .

(٢) في الكشف ٤٤٩/٢ : (و«عنه» في موضع الرفع بالفاعلية ، أي كل واحد منها كان مسؤولاً عنها ، فمسؤول : مسند إلى الجار والجرور ، كالمغضوب في قوله : ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾) .

يكن مبتدأ فذاك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في المجرور بحرف أصلي (لعدم التجرد) من العوامل اللفظية غير المزيلة وشبهها، هكذا أجاب ابن عصفور، وأجاب الخفاف بأنه قد يتفق في بعض الفاعلين أنه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ، فالنائب أحق وأجدر، وذلك نحو: نعم امرأة هند إذ لو قيل: هي نعم امرأة لم يجوز، لأن المبتدأ حينئذ يصير عائداً على شيء من الخبر مؤخر. انتهى.

(وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل أنه لا يجوز أن يتقدم بالكلية فضلاً عن أن يكون مبتدأ وذلك أنهم (أجازوا النيابة في: لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ) اتفاقاً، لأن الجر بالحرف الزائد كلا جر (مع امتناع: مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُضْرَبْ) لأن «من» لا تزداد في الإيجاب لا لوقوع «أحد» في الإثبات لأن نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله: [من الطويل] ٣٥٧— إذا أَحَدٌ لَمْ يَعْنِهِ شَأْنٌ طَارِقٌ

[٢١٢/١] نص عليه ابن مالك في التسهيل^(١) في باب العدد، وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء، وأما قولهم ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: مر بهند، فلائه لما لم يظهر تأثيره في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة، فلم يؤنث الفعل له، فأما قوله تعالى: ﴿إِنْ تَعَفُّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ﴾ [التوبة/٦٦]، بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد^(٢) فقال ابن جني^(٣): محمولة على معنى: إن تسامح طائفة، بدليل ﴿تُعَذِّبُ طَائِفَةً﴾ [التوبة/٦٦]، ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التأنيث في الفعل المسند إلى المؤنث المجرور بالحرف فقد^(٤) (قالوا في) ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء/٧٩] إن المجرور فاعل مع امتناع: كَفَتْ بِهِنَّ (بتأنيث الفعل مع أن الفاعل مجرور بحرف جر زائد، فما بالك إذا كان مجروراً بحرف أصلي، هذا تقدير كلام الموضح، وهو معارض بنحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ﴾ [الأنعام/٥٩]، ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَةٍ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى﴾ [فصلت/٤٧]، بتأنيث الفعل مع أن فاعله [٢٨٩] مجرور بحرف زائد. واختلف في سبب امتناع كفت بهند، فقال الزجاج^(٥): لأنه كفى مضمن معنى اكتف، وفعل الأمر لا يؤنث لتأنيث فاعله. وقال ابن السراج: إن

٣٥٧— شطر بيت بلا نسبة في التسهيل ص ١١٨، وحاشية الصبان ٦٧/٢.

(١) التسهيل ص ١١٨.

(٢) انظر هذه القراءة في النشر ٢٨٠/٢.

(٣) المحتسب ٢٩٨/١.

(٤) سقطت من «ب».

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٢.

فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء، والباء متعلقة بالمضمر، أي: كفى الاكتفاء بهند، ورد بأن ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين، وهو منهم، خلافاً للكوفيين.

(الثالث) مما ينوب عن الفاعل: (مصدر) متصرف (مختص) بصفة أو غيرها (نحو: ﴿فَإِذَا تُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾) [الحاقة/١٣]، ف«نفخة» نائب الفاعل وهو مصدر^(١) متصرف لكونه مرفوعاً، ومختص لكونه موصوفاً بـ«واحدة» وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية، نحو ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [المؤمنون/٩١] وغير المختص بالمهم، نحو: سَيَّرَ، فيمتنع [٢١٢/ب] سبحان الله، بالضم، على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على أن الأصل: يُسَبِّحُ سبحان الله لعدم تصرفه، (ويمتنع نحو: سَيَّرَ سَيَّرَ لَعْدَمِ الْفَائِدَةِ) إذ المصدر المهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند المسند إليه ولا بد من تغييرهما، بخلاف ما إذا كان مختصاً فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغييران فتحصل الفائدة، وإذا امتنع سَيَّرَ سَيَّرَ مع إظهار المصدر (فامتناع سَيَّرَ)، بالبناء للمفعول على (إضمار ضمير) المصدر ([السير]^(٢) أحق) بالمنع، لأن ضمير المصدر المؤكد أكثر إبهاماً من ظاهره (خلافاً لمن أجازوه) كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد أنهما أجازا: جُلِسَ، بالبناء للمفعول، وفيه ضمير مجهول، قال ثعلب: أراد أن فيه ضمير المصدر، وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان، فقال^(٣): ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره، فيجوز أن تقول: قيم وقعد، فتضمر المصدر كأنك قلت: قيم القيام، وقعد القعود، انتهى. والصحيح المنع، (وأما قوله) وهو امرؤ القيس الكندي: [من الطويل]

٣٥٨- (وَقَالَتْ مَتَى يُنْخَلُ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ يَسْؤُوكَ وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَذَرَبِ)

(ف) النائب عن الفاعل بـ«يعتَلَلُ» ضمير مصدر مختص بلام العهد، أو بصفة محذوفة، و(المعنى: ويعتَلَلُ) هو، أي (الاعتلال المعهود، أو اعتلال، ثم خصصه بـ«عليك» أخرى) في موضع الحال من الضمير ليقيد بها فيفيد ما لم يفعله الفعل، لأنه إنما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال (محذوفة للدليل) الدال عليهما

(١) سقطت من «ب».

(٢) زيادة من «ب».

(٣) النكت الحسان ص ٥٣.

٣٥٨- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٢، وشرح شواهد المغني ص ٩٢، ٨٨٣، ولعلامة في ديوانه ص ٨٣، ولأحدهما في المقاصد النحوية ٥٠٦/٢، وشرح الأشموني ١٨٢/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٢/٢، ومغني اللبيب ٥١٦/٢.

وهو « عليك » المذكورة قبل الفعل ، وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة) للموصوفات للدليل ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف/١٠٥] أي : نافعاً ، لأن أعمالهم [٢١٣/١] توزن بدليل ، ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴾ [الأعراف/٩] الآية ، قاله في المغني . وإضمار ضمير المصدر النوعي أجازته سيبويه^(١) ، لأن الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه . و« يسؤك » من الإساءة جواب الشرط الأول ، و« تدرب » بالدال المهملة من الدربة ، وهي العادة جواب الشرط الثاني [٢٩٠] والاعتلال : الاعتذار ، يقال : اعتل عليه بعله اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر ، (وبذلك) التوجيه (يوجهه : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾) [سبا/٥٤] ، بالنصب ، فيكون المعنى : وحيل هو ، أي : الحول المعهود ، أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة ، (و) بذلك يوجه أيضاً (قوله) وهو طرفه بن العبد : [من الطويل]

٣٥٩ — (فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا) وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُهُ هُوَ نَائِلُهُ

فيكون المعنى : حيل هو ، أي : الحول المعهود ، أو حول دونها ، وليس النائب الظرف فيهما ، لأنه غير متصرف عند جمهور البصريين . وعن الأخفش أنه أجاز في : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام/٩٤] ، ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الحج/١١] أن يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ، ثم قال أبو علي^(٢) وتلميذه ابن جني^(٣) فتحة اعراب ، واستشكل ، وقال غيرهما فتحة بناء ، وهو المشهور ، ولو قرئ : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبا/٥٤] ، أو روي حِيلَ دُونَهَا ، بالرفع فيهما كما قرئ : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام/٩٤] ، بالرفع^(٤) ، وكما روي : [من الطويل]

٣٦٠ — وَبَاشَرَتْ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتَ دُونَهَا

(١) الكتاب ٢٢٩/١ .

٣٥٩ — البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٨ ، والمقاصد النحوية ٥١٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٣/١ .

(٢) انظر الحجة ٣٦٠/٣ .

(٣) المحتسب ١٩٠/٢ .

(٤) كذا قرأها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحزمة وعاصم ومجاهد . انظر الإتحاف ص ٢١٣ ، والنشر ٢٦٠/٢ .

٣٦٠ — صدر البيت : (ألم تري أني حميت حقيقي) ، وهو لموسى بن جابر في الدرر ٤٦١/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧١ ، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٨١ ، والارتشاف ٢٦٢/٢ ، وعمدة الحفاظ (دون) ، وفتح الهوامع ٢١٣/١ ،

بالرفع أيضاً لجاز ، ولم يحتج إلى هذا التوجيه ، (و) بذلك يوجه أيضاً (قوله) وهو الفرزدق
 يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين : [من البسيط]
 ٣٦١- (يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ) فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَيَّمُ
 فيكون المعنى : يغضي الإغضاء المعهود ، أو إغضاء من مهابته ، (ولا يقال
 النائب المجرور) بـ « من » وهو « مهابته » (لكونه [٢١٣/ب] مفعولاً له) ، قاله ابن جني
 فيما كتب على الحماسة ، وتبعه أبو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال : والجمهور على مع
 نيابة المفعول له ، خلافاً للأخفش وضعفه ، قال الخفاف : وعله المنع أن المفعول له مبني على
 سؤال مقدر ، فكأنه من جملة أخرى اهـ . وبهذا يعلل منع نيابة الحال لأنه مبني على سؤال
 مقدر ولا ينوب التمييز خلافاً للكسائي وهشام ، ولا المفعول معه ، ولا خبر « كان » ، فلا
 يقال كين قائم ، خلافاً للفرعاء .

(الرابع) مما ينوب عن الفاعل (ظرف) زماني أو مكاني (متصرف مختص)
 فالزماني (نحو : صيم رمضان ، و) المكان نحو : (جلس أمام الأمير) ، فـ « رمضان ،
 وأمام » ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة
 وغيرها ، ومختصان بالعلمية في الأول والإضافة في الثاني ، (ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك
 وثم) بفتح المثناة ، فلا يقال : جلس عندك ولا معك ولا ثم ، (لامتناع رفعهن) وخصهن
 بالذكر لأنهن لا يتصرفن تصرفاً كاملاً ، لأن « من » تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال
 كـ « قط وعوض » أولى بالمنع ، ويمتنع نيابة (نحو : مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا) بقيد
 يخصصهما ، فلا يقال : جلس مكان ، ولا صيم زمان لعدم الفائلة ، لأن الفعل يدل على
 مطلق المكان والزمان التزاماً في الأول ووضعاً في الثاني ، فإن قيده بوصف مثلاً جاز نيابتهما
 نحو : جلس مكان حسن ، وصيم زمان طويل ، لحصول الفائلة بالاختصاص بالوصف ، لأن
 الفعل لا يدل على خصوصية الوصف ، وإلى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار
 الناظم بقوله :

٢٥٠- وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةِ حَرِي

٣٦١- البيت للحرز الكنتاني (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ١٥/٢٦٣ ، ولسان العرب ١٣/١١٤
 (حزن) ، والمؤتلف والمختلف ص ٨٩ ، وللفرزدق في ديوانه ١٧٩/٢ ، وأما المرتضى ٦٨/١ ، وشرح
 ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٢٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢ ، ومغني اللبيب ٣٢٠/١ ، والمقاصد
 النحوية ٥١٣/٢ ، ٢٧٣/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٠ ،
 وشرح الأشعري ١٨٣/١ ، وشرح المفصل ٥٣/٢ .

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور [٢١٤/أ] (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٥١- وَلَا يَنْوِبُ بَعْضَ هَٰذَا إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ.....

لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولاً به مجازاً ، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ، لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب ، (وأجازه الكوفي ^(١)) أي أجاز الكوفيون ^(٢) أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقاً) أي من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه .

فالأول (كقراءة أبي [٢٩١] جعفر : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾)

[الجانبة/١٤] ، فبنى « يجزى » للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو « قوماً » مقدماً على النائب ^(٣) .

والثاني كضرب في الدار زيداً ، (و) أجازه (الأخفش بشرط تقديم النائب)

على المفعول به ^(٤) كالثال الثاني ، (وكقوله :) [من الرجز]

٣٦٢- وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ (مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ)

فـ « معنياً » اسم مفعول من « عني بحاجتك » ، أصله معنوي ، كمضروب ، أعل بقلب الواو ياء وإدغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ، ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو « ذكر » مع وجود المفعول به مؤخراً وهو « قلبه » ، (و) نحو (قوله) وهو رؤية : [من الرجز]

(١) انظر الكتاب ٢٢٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٢) في « ب » : (الكوفي) .

(٣) الآية من شواهد شرح ابن الناظم ص ١٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٩/١ ، وأوضح المسالك ١٤٩/٢ ، وشرح المفصل ٧٥/٧ ، والقراءة المستشهد بها قرأها عاصم وشيبة والأعرج . انظر الإتحاف ص ٣٩٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ١٧٠ : (مذهب سيبويه أنه لا يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وأجازه الأخفش والكوفيون) . وانظر شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ ، والخصائص ٣٩٧/١ .

٣٦٢- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠ ، وشرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٤/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٩/٢ .

٣٦٣- (لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا) وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا دُوهُلَى

فـ «يعن» مضارع مبني للمفعول من «عني بكذا»، و«بالعلياء» نائب الفاعل، و«سيداً» مفعول به مؤخر، واختاره الناظم في التسهيل^(١)، وظاهر قول الناظم: ٢٥١-..... وَقَدْ يَرُدُّ

يشمل مذهب الكوفيين والأخفش. وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة، قال الموضح في شرح القطر^(٢): ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في [٢١٤/ب] الآية ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على «الغفران» المفهوم من قوله «يغفروا»، أي: ليجزى الغفران قومًا، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز. اهـ.

وإن لم يوجد المفعول به فقال الجزولي^(٣): تساوت البقية. واختار ابن عصفور^(٤) إقامة المصدر، وأبو حيان^(٥) ظرف المكان، وابن معط المجرور^(٦).
(مسألة :)

وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع (لنائب عن الفاعل) واجب نصبه لفظاً إن كان غير جار ومجرور، كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضرباً شديداً (برفع «زيد» على النيابة عن الفاعل ونصب الطرفين والمصدر، (ومن ثم) أي من أجل أنه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذي لم يُنْبَ) عن الفاعل سواء كان الأول أم الثاني (في نحو: أعطيتُ زيداً ديناراً، وأعطيتُ ديناراً زيداً)، ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله. (أو) واجب نصبه (محلاً إن كان) غير النائب (جاراً ومجروراً، نحو: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾) [الحاقة/١٣]، فرفع «نفخة»

٣٦٣- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣، والدرر ٣٦٣/١، والمقاصد النحوية ٥٢١/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٠/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٩٧، وشرح ابن الناظم ص ١٧٠، وشرح الأشموني ١٨٤/١، وشرح ابن عقيل ٥١٠/١، وشرح التسهيل ١٢٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، وجمع الهوامع ١٦٢/١.

(١) التسهيل ص ٧٧.

(٢) شرح قطر الندى ص ١٩٠.

(٣) الجزولية ص ١٤٢.

(٤) المقرب ٨١/١.

(٥) النكت الحسان ص ٥٥.

(٦) في المصدر السابق: (واختار ابن معط إقامة المجرور).

على النيابة عن الفاعل ، ونصب محل الجار والمجرور وهو في « الصور » ، (وعلة ذلك)
النصب الواجب لفظاً أو محلاً لما عدا النائب (أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، فكذلك
نائبه) لا يكون إلا واحداً فينصب ما عداه ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٢٥٤- وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلَّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجدداً ، أو يرفع الفاعل المحذوف فيكون
مستصحباً فيه مذهبان ، أصحهما الأول ، ويعزى لسيبويه^(١) .

(فصل ————— ل)

(وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول) واحد (فنيابة الأول جائزة اتفاقاً [٢١٥/١] ونيابة الثالث ممتنعة [٢٩٢] اتفاقاً ، نقله) ابن هشام (الخضراوي ^(١)) وابن أبي الربيع (وابن الناظم) في شرح النظم ^(٢) ، (والصواب أن بعضهم أجازوه إن لم يلتبس) بغيره (نحو : أَعْلَمْتُ زَيْدًا كِبْشَكَ سَمِينًا) فتقول : أعلم زيداً كبشك سمين ، قاله أبو حيان في النكت الحسان ^(٣) . وقال الشاطبي : أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث لكن مع حذف الأول ، وأجرى فيه الخلاف في الثاني ، وألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثاني أن يقول بإقامة الثالث إذ لا فرق بينهما . قال الشاطبي : وهو إلزام صحيح . اهـ .

وإنما لم يذكر الناظم حكم الثالث لأنه داخل في حكم الثاني ، فيأتي فيه الخلاف الآتي فيه ، ويكون الصحيح فيه الجواز إن لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل ^(٤) .

(وأما الثاني ففي باب « كسا ») وهو ما ليس خبراً في الأصل عن الأول (إن لبس ، نحو : أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، امتنع) نيابته (اتفاقاً) للإلباس تقدم أو تأخر ، لأن كلاً منهما يصلح أن يكون معطى ، ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب ، فلو قيل : أعطيت عمرو زيداً ، أو أعطيت زيداً عمرو ، لتوهم أن « عمرواً » آخذ ، و« زيداً » مأخوذ ، والغرض بالعكس .

وقال بعض المتأخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في : ضرب موسى عيسى ، فيكون المقدم هو المسند إليه ، (وإن لم يلبس نحو : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دَرَهْمًا ، جاز) نيابته (مطلقاً) أي سواء اعتقد القلب أم لا ، وسواء كان الثاني نكرة والأول معرفة أم لا ، لأن « زيداً » آخذ أبداً ، و« درهماً » مأخوذ أبداً . (وقيل : يمتنع مطلقاً) طرداً لللبس ، فيتعين نيابة الأول لأنه فاعل [٢١٥/ب] معنى .

(١) انظر المقرب ٨١/١ ، والارتشاف ١٨٨/٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٦ .

(٣) النكت الحسان ص ٥٦ .

(٤) انظر التسهيل ص ٧٧ ، والارتشاف ١٨٦/٢ - ١٨٨ .

(وقيل) يتمتع نيابة الثاني (إن لم يعتقد القلب) في الإعراب وهو كون المرفوع منصوباً والمنصوب مرفوعاً ، فإن اعتقد القلب جاز ، والنائب في الحقيقة هو الأول ، لأن نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ، ورفع مجاز ، كما أن نصب الأول مجاز ، فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب ، وعكسه عند أمن اللبس كقولهم : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وهو من ملح كلامهم .

(وقيل :) يتمتع نيابة الثاني (إن كان نكرة والأول معرفة) قاله الفارسي . فلا يقال : أعطي درهم زيداً ، ويتعين : « أعطي زيد درهماً »^(١) ، لأن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة (وحيث قيل بالجواز) في الثاني (فقال البصريون إقامة الأول أولى) لأنه فاعل معنى . (وقيل) عن الكوفيين أنهم قالوا : (إن كان) الثاني (نكرة) والأول معرفة (فإقامته قبيحة ، وإن كان معرفتين استويا في الحسن قاله) المراي نقلاً عن الكوفيين في شرح التسهيل .

وقال أبو حيان^(٢) : محل الخلاف أنه إذا كان « درهماً » منصوباً بـ « أعطى » ، أما من جعله منصوباً بغير « أعطى » وقدر له فعلاً آخر تقديره : يأخذ درهماً ، فلا يصح على مذهبه إقامة « الدرهم » معمولاً بـ « أعطى » ، لأنه معمول لغيره ، اهـ .

(و) المفعول الثاني (في باب « ظن ») وهو ما كان خبراً في الأصل عن الأول . (قال قوم) كثيرون (يتمتع) نيابته (مطلقاً) سواء ألبس أم لم يلبس ، وسواء كان جملة أم لا ، وسواء كان نكرة والأصل معرفة أم لا (للإلباس في النكرتين) نحو : ظنُّ أفضل منك أفضل من زيد ، إذا كان أفضل من زيد هو الأول ، (و) في (المعرفتين) [٢١٦ / أ] نحو : ظنُّ صديقك زيداً ، إذا كان زيد هو الأول ، (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (إن كان الثاني نكرة) والأول معرفة ، (لأن الغالب) في الثاني (كونه مشتقاً ، وهو حيثئذ) أي : حين إذ ناب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه) الفعل المبني للمفعول ، (فترتبته التقديم) نحو : ظن قائم زيداً ، ففي « قائم » ضمير مستتر يعود على « زيداً » وهو متأخر لفظاً ورتبة ، لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل ، و« قائم » متقدم الرتبة ، لأنه نائب الفاعل ، ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب إلا في الشعر ، (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولي^(٣)) وابن هشام (الحضراوي .

(١) في « ب » : (أعطى زيداً درهم) .

(٢) النكت الحسان ص ٥٦ .

(٣) الجزولية ص ١٤٣ .

وقيل يجوز (نيابة الثاني في باب « ظن » (إن لم يلبس) نحو : ظن قائم زيداً ، ويمتنع إن لبس ، نحو : ظن عمرو زيداً ، إذا كان عمرو مفعولاً ثانياً ، (ولم يكن جملة) اسمية أو فعلية لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الأصح ، (و) هذا القول [٢٩٣] (اختاره ابن طلحة) والسيرافي في الإقناع (وابن عصفور^(١) وابن مالك^(٢)) وجماعة من المتأخرين . (وقيل : يشترط) في إقامة الثاني (أن لا يكون نكرة والأول معرفة ، فيمتنع : ظَنَّ قائمٌ زيداً) برفع « قائم » لأنه يؤدي إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير ، وما سمع منه جملة على القلب ، وقد نص على هذا المعنى سيبويه^(٣) في : كان رجل زيداً ، والبابان واحد ، قاله الشاطبي .

(و) المفعول الثاني (في باب « أَعْلَمَ » أجازته قسوم) منهم الجزولي^(٤) ، والشلوين في التوطئة ، وتلميذه ابن الحاج في الرد على ابن عصفور في المقرب (إذا لم يلبس فيمتنع) أعلم [٢١٦ ب] زيد عمرو قائماً ، (ومنعه قوم منهم الخضراوى والأبدي) بضم الهمزة وتشديد الموحلة ، نسبة إلى أبلّة بلد بالأندلس ، (وابن عصفور^(٥) لأن) المفعول (الأول) واقع عليه الإعلام فهو (مفعول صحيح) لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقة ولأن أصله الفاعلية فهو أحق بما كان ملتبساً به ، (و) أما المفعولان (الأخيران) (فأصلهما مبتدأ وخبر شُبَّها) في نصبهما (بمفعولي « أعطى ») فإطلاق المفعولية عليهما مجاز ، (ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول ، قال) الفرزدق : [من الطويل]

٣٦٤- (وَتَبَّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ كِرَامًا مَوَالِيَهَا لَثِيمًا صَمِيمًا)

فالتاء هي المفعول الأول نائبة عن الفاعل ، و« عبد الله » علم قبيلة المفعول الثاني ، وجملة « أصبحت » المفعول الثالث ، واسم « أصبحت » ضمير مستتر فيها يعود إلى « عبد الله » ، وأنتها باعتبار القبيلة ، و« كراماً » خبر أصبحت ، و« مواليتها » فاعل « كراماً » ، و« لثيماً » خبر بعد خبر ، و« صميمها » فاعل « لثيماً » ، و« الجوّ » بفتح الجيم ، وتشديد الواو اليمامة ، كانت تسمى جَوْاً ، و« الكريم » الشريف ، و« اللثيم »

(١) المقرب ٤١/١ .

(٢) التسهيل ص ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٠/٢ .

(٣) الكتاب ٤٧/١ .

(٤) الجزولية ص ١٤٣ .

(٥) المقرب ٨١/١ .

٣٦٤- تقدم تخريج البيت برقم ٣٢١ .

ضله ، و«صميم الشيء» خالصه ، والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها ، والمعنى : أخبرت أن القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليتها كرام ، ورؤساؤها لثام .

(وقد تبين) مما ذكر من جريان الخلاف في ثاني [مفعولي] ^(١) كسا ، واشترط كون الثاني في باب «ظن» ليس جملة ، وجريان الخلاف في الثالث في باب «أعلم» (أن في النظم أموراً) غير مناسبة ، (وهي حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب «كسا» ، حيث لا لبس) فإنه ^(٢) قال :

٢٥٢— وَيَأْتِفَاقُ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ

(وعدم اشتراط كون الثاني من باب «ظن» ليس جملة) حيث قال :

٢٥٣— فِي بَابِ ظَنٍّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

(وإيهام [٢١٧/١] أن إقامة الثالث) من باب «أعلم» (غير جائزة بالاتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو إقامة الأول (ولا مع المختلف فيه) وهو إقامة الثاني ، (ولعل هذا) الصنيع الموهوم (هو الذي غلط ولده) في شرح النظم ^(٣) ، (حتى حكى الإجماع على الامتناع) ، فهذه ثلاثة أمور ، والأولان مسلمان ، والثالث منظور فيه من وجهين . أحدهما : أن الناظم وإن لم يتعرض للثالث صريحاً فقد تعرض له التزاماً ، وذلك لأن الثالث في باب «أعلم» هو الثاني في باب «علم» ، وقد ذكر الثاني ، فلو ذكر الثالث لكان تصريحاً بما علم التزاماً ففيه شائبة تكرار ، والثاني أن ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوي ، فلا ينسب حاكمها إلى غلط ، غاية ما في الباب أن حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف .

(١) إضافة من «ب» .

(٢) سقطت من «ب» .

(٣) شرح ابن الناظم ص ١٧١ .

(فصل ل)

(يُضَمُّ أَوَّلُ فِعْلِ الْمَفْعُولِ) الذي لم يسم فاعله (مطلقاً) سواء كان ماضياً أم مضارعاً ، وإلى ذلك أشار [٢٩٤] الناظم بقوله :

٢٤٣- فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضْمُمْنِ
.....

(ويشركه) في الضم (ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة) معادة سواء أكانت للمطاوعة أم لا ، والثاني (كضارب ، و) (الأول نحو : (تَعَلَّمَ) وتدرج ، وقيدنا الزيادة بالمعتادة احترازاً من التاء في نحو قولهم : ترمس الشيء ، بمعنى رَمَسَهُ ، فإنها زائدة ، ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة ، قاله المرادي ^(١) ، وإلى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله :
٢٤٥- وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بَلَا مُتَّازَعَهُ

ويشركه (ثالث المبدوء بهمز الوصل) سواء [٢١٧/ب] أكان متعدياً أم لازماً ،
فالثاني (ك : انطلق ، و) (الأول نحو : (استخرج واستحلي) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٤٦- وَثَالِثَ الَّذِي بِهِمَزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَأَسْتَحْلِي

وفي جمل الزجاجي ^(٢) لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين
اهـ . وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ، ومثله بـ « قام » و« جَلَسَ » ، وعلمه بأنه
لو بني للمفعول لبقي الفعل خبراً بغير خبر عنه ، وذلك محال ، (ويكسر ما قبل الآخر
من الماضي) وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٤٣- وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيِّ كَوْصِلْ

ومن العرب من يسكنه كقوله : [من الرجز]

٣٦٥- لَوْ عَصَرَ بِهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ

(١) شرح المرادي ٢٣/٢ - ٢٤ . (٢) الجمل ص ٧٧ .

٣٦٥- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٠٣ ، وأدب الكاتب ص ٥٣٨ ، وإصلاح المنطق ص ٣٦ ،
والكتاب ١١٤/٤ ، واللسان ٣٣٦/٣ (فصد) ، ٥٨١/٤ (عصر) ، والمنصف ٢٤/١ ، والارتشاف
١٩٥/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٢٤/١ ، واللامات ٣٦ ، والمنصف ١٢٤/٢ ، والمخصص ٢٢٠/١٤ .

واختاره قطرب . قال الخضراوي : وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ، ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام ، فتقلب الياء ألفاً ، فيقول في رُؤْيَ زيدٍ : رُؤْيَ زيدٌ ، بفتح الهمزة ، وهي لغة طبيع ، فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات ، كسر ما قبل آخره وتسكينه ، وفتحه (وَيُفْتَح) ما قبل الآخر (من المضارع) وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٤٤- وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا
هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف .

(و) أما (إذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي ك « قام ») من الواوي ، (و « باع ») من اليائي ، (أو) كان (على) وزن (افعل وانفعل ، ك « اختار ») من البائي ، (و « انقاد ») من الواوي (فلك) في العين (كسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام الضم فتقلب) الألف (ياء فيهما) وإخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم ، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس ، وأكثر بني أسد .

قال الشاطبي : وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب :

أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر ، هذا هو المعروف المشهور المقروء به .

والثاني [٢١٨/أ] ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء .

والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها ، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف اهـ .

وقال المراي^(١) : الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال : كيفية النطق به أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفراداً لا شيوعاً جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ، ومن ثم تنخضت الياء اهـ .

(ولك إخلاص الضم فتقلب) الألف (واواً) وإلى فاء الثلاثي المعتل العين أشار الناظم بقوله :

٢٤٧- وَاكْسِرْ أَوْ اشْمِمْ فَاتِلَاثِيٌّ أَعْلُ عَيْنًا وَضَمَّ جَاءَ كَبُوعٌ فَالْحَتْمِلُ

وأشار إلى ما كان على وزن افعل وانفعل بقوله :

٢٤٩- وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشَبَّهَ يَنْجَلِي

(قال) رؤية في الضم الخالص : [من الرجز]

٣٦٦- (لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ)

[٢٩٥] ف « بوع » مبني للمفعول وهو خبر « ليت » الأولى ، و « شبابًا » اسمها ، و « ليت » الأخيرة توكيد للأولى فلا سم لها ولا خبر ، وليت الوسطى فاعل « ينفع » ، و « شيئًا » مفعول مطلق ، أي نفعًا وفقًا للموضح لا مفعول به خلافاً للعيني^(١) ، والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد ، و « هل » للنفي بدليل أنه روى وما ينفع شيئاً ليت ، والواو للاعتراض ، (وقال) آخر : [من الرجز]

٣٦٧- (حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ) تَحْتَبُطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ

ف « حوكت » من الحياكة وهي النسج ، مبني للمفعول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع إلى الحلة ، و « نيرين » تثنية يُرْ بـ كسر النون وسكون الياء المثناة تحت ، وفي آخره راء علم الثوب [٢١٨/ب] ولحمته أيضاً فإذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تحتبط الشوك ولا يؤثر فيها شيئاً ، وهذه اللغة (وهي) الضم الخالص لغة (قليلة) موجودة في كلام هذيل (وتُعْزَى لفقعس وذبير) الجميع ، وهما من فصحاء بني أسد ، قاله المرادي في شرح التسهيل .

وقال الشاطبي : حكيت عن بني ضبة ، وقال الموضح^(٢) : حكيت عن بعض تميم . (وادعى ابن عذرة) وطائفة من متأخري المغاربة (امتناعها في افتعل) ك « اختار » (وانفعل) ك « انقاد » مما زاد على الثلاثة ، فلا يقال : اختور ولا انقود ، (و) المشهور

٣٦٦- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧١ ، والدرر ١/٥٢٤ ، ٢/٥٣٤ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨١٩ ، والمقاصد النحوية ٢/٥٢٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٢ ، وأوضح المسالك ٢/١٥٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦٩ ، وشرح الأشموني ١/١٨١ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٠٣ ، وشرح التسهيل ٢/١٣١ ، ٣/٣٠٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٥ ، ومغني اللبيب ٢/٦٣٢ ، وجمع الهوامع ١/٢٤٨ ، ٢/١٦٥ ، وتهذيب اللغة ١٤/٣٢٠ ، وديوان الأدب ٣/٤٠٢ .

(١) المقاصد النحوية ٢/٥٢٥ .

٣٦٧- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٥٦ ، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥ ، والدرر ٢/٥٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦٨ ، وشرح الأشموني ١/١٨١ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٠٢ ، وشرح التسهيل ٢/١٣١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٥ ، والمقاصد النحوية ٢/٥٣٦ ، والمنصف ١/٢٥٠ ، وجمع الهوامع ٢/١٦٥ ، وتاج العروس ١٩/٢٣٧ (خبط) .

(٢) شرح بانت سعاد ص ١٢٦ .

(الأول) وهو (قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك) وينطق بالهمزة في نحو: اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث، قاله ابن مالك^(١)، (وادعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسر ك «خِفْتُ وَبِعْتُ» أو ضم ك «عَقْتُ») مبنيات للمفعول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٢٤٨— وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ

(وأصل المسألة) قبل بنائهن للمفعول (خافي زيد، وباعني لعمر، وعاقني عن كذا)، فحذفت الفاعل، (ثم بنيتهن للمفعول) وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم، (فلو قلت: خِفْتُ وَبِعْتُ فبالكسر) في الخاء والياء، (وعُقْتُ بالضم) في أوله (لَتَوَهَّمُ أَهْنُ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ وَانْعَكَسَ الْمَعْنَى) المراد، (فتعين أنه لا يجوز إلا الإشمام أو الضم في) خفت وبعث (الأولين، والكسر في) عقت (الثالث، و) تعين (أن يمتنع الوجه المُلْبِس) وهو الكسر في الأولين والضم في الثالث، (وجعلته المغاربة مرجوحاً لا ممنوعاً) فقالوا: إن العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة، وتختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقاً بينهما وهو ظاهر^(٢)، (و) لهذا (لَمْ يَلْتَفِتْ [٢١٩/١] سيبويه) في ذلك (للإلباس^(٣)) بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقاً اكتفاء بالفرق التقديري لأن الإلباس غير مانع (لحصوله في) الاسم والفعل، فالاسم (نحو: مُخْتَارٌ)، إذ يحتمل أن يكون وصفاً للفاعل أو المفعول، ومع ذلك أعلوه بقلب الياء ألفاً، واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفاً للفاعل تكون الياء مكسورة، وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة، (و) الفعل نحو: (تُضَارُّ) [البقرة/٢٣٣] إذ يحتمل أن يكون مبنياً للفاعل وأن يكون مبنياً للمفعول ومع ذلك أدغم، فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة، وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة، (وأوجب^(٤) الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف) وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد، (نحو: شَدَّ وَمُدَّ) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما، (والحق قول بعض الكوفيين إن الكسر) في الفاء (جائز) ونص سيبويه على اطراحه، فقال^(٥):

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢.

(٢) انظر الارتشاف ١٩٦/٢.

(٣) الكتاب ٤٢١/٤.

(٤) في «ب»: (وأوجه).

(٥) الكتاب ٤٢٢/٤ - ٤٢٣.

واعلم أن لغة مطردة للعرب يجري فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر أوله ، فيقال : ردّ ، كما يقال : قيل ، نقله الموضح عنه في الحواشي ، ومن خطه نقلت . (و) الكسر (هو لغة بني ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة ، فهاء تأنيث وهو ابن أدم تميم بني مرة ، قاله الدماميني^(١) . وقال أبو محمد بن السيد البطليوسي^(٢) : ضنة ، بالضاد المعجمة والنون لا بالباء ، وهو بطن من قضاة ينسب إليها جماعة ، كذا في مختصر الأنساب اهـ . ويمكن أن يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة ، (و) لغة (بعض تميم ، وقرأ علقمة) ويحيى بن وثاب : (﴿ رَدَّتْ إِلَيْنَا ﴾)^(٣) [يوسف/٦٥] ، و : (﴿ وَلَوْ رَدُّوا ﴾)^(٤) [الأنعام/٢٨] ، (بالكسر) فهما بنقل كسرة العين إلى الفاء حملاً له على المعتل ، (وجوز ابن مالك الإشمام أيضاً) فقال في التسهيل^(٥) : وقد تشم فاء المدغم ، (وقال المهلباذي : من أشم) من العرب (في قيل وبيع) من المعتل (أشم هنا) ، يعني في المضعف ، [٢٩٦] فتحصل [٢١٩/ب] في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والإشمام والضم الخالص ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

٢٤٨ — وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ

وعلى الكسر يلغز ، فيقال : ما وجه رفع الماء في قولهم : إنَّ الماء ؛ بكسر الهمزة ؛ ورفع الماء ، وجوابه أن أصله إن زيد الماء في الحوض إذا صبه فحذف الفاعل ، وأنيب عنه المفعول ، وكسر الهمزة على حدّ ﴿ رَدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف/٦٥] بكسر الراء ، واستفدنا من تغيير الفعل إذا بني للمفعول أن صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل ، وبه قال جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء ، وسيأتي في التصريف توجيه كل من القولين .

(١) شرح التسهيل للدماميني ٢٦٧/٤ .

(٢) الكتاب مفقود ، وورد قوله في شرح شواهد ابن الناظم ص ٢٦٠ .

(٣) انظر القراءة في الإتحاف ص ٢٦٦ ، والمختضب ٣٤٥/١ .

(٤) انظر القراءة في الإتحاف ص ٢٠٧ ، والبحر المحيط ١٠٤/٤ .

(٥) التسهيل ص ٧٧ .

(هذا باب الاشتغال)

[٢٢٠/أ] وحده أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل متصرف ، أو اسم يشبهه ، ناصب لضميره ، أو للملابس ضميره بواسطة أو غيرها ، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول ، وسلط على الاسم المتقدم نصبه ، إذا تقرر ذلك فنقول : (إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه محل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدم (كـ « زيداً ضربته » ، أو محله) أي محل ذلك الاسم المتقدم ؛ (كـ : هذا ضربته) وإلى هذا أشار الناظم بقوله :
 ٢٥٥ — إِنَّ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ

وذهب جمهور الشارحين إلى أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين أن العامل إذا وصل إلى الضمير بنفسه ينصب لفظه ، وإذا وصل إليه بحرف جر ينصب محله . والتحقيق أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح . وأن الضمير لا ينصب له لفظ (فالأصل) جواب إذا (أن ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه وجهان : [٢٢٠/ب]

أحدهما راجح لسلامته من التقدير) للعامل ، (وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده) من الجملة الفعلية (في موضع رفع على الخبرية) للمبتدأ ، والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل ، (وجملة الكلام) من المبتدأ والخبر (حينئذ) أي حين إذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ ؛ جملة (اسمية) لتصديرها بالاسم .

(و) الوجه (الثاني) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه إلى التقدير) للعامل ، (وهو [٢٩٧] النصب فإنه بفعل موافق للفعل المذكور) فيما يلائمه (محذوف وجوباً) ، لأن الفعل المذكور مفسر له ، ولا يجمع بينهما . وأما قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [يوسف/٤] فتوكيد ، خلافاً لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر ، (فما بعده) أي الاسم المتقدم (لا محل له ، لأنه مفسر) للفعل

المحذوف ، والجمله المفسرة لا محل لها على الأصح . وقال في المغني^(١) : إن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية ، وإن حصل بها تفسير . انتهى . (وجملة الكلام) من الفعل المحذوف وما بعده (حينئذ) أي حين إذ جعل الاسم المتقدم منصوباً بفعل محذوف جملة (فعلية) لتصديرها بالفعل المحذوف .

وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة ، فالنصب في نحو : « زيداً ضربته » أقوى من النصب في نحو « زيداً ضربت أخاه » ، والنصب في « زيداً ضربت أخاه » أحسن من النصب في « زيداً مررت به » والنصب في « زيداً مررت به » أحسن من النصب في « زيداً مررت بأخيه » ، قاله المرادي في تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٥٦- فالسابق أنصبه بفعل أضمرنا حتماً موافق لما قد أظهرنا

[/٢٢١] وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وألغى الضمير . وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور ، لأنهما في المعنى لشيء واحد^(٢) . ويرد عليهما « أزيداً مررت به ؟ » و « أزيداً هدمت داره ؟ » .

(ثم قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه ، وما يرجحه ، وما يسوئ) فيه (بين الرفع والنصب ، ولم نذكر) نحن (من الأقسام ما يجب رفعه ، كما ذكر الناظم) في النظم بقوله :

٢٥٨- وإن تلاً السابق ما بالابتدا يختص بالرفع التزمه أبدا

٢٥٩- كذا إذا الفعل تلاً ما لم يرد ما قبل معمولاً لما بعد وجيد

(لأن حد الاشتغال السابق) أو الباب (لا يصدق عليه) ، لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه ، وما يجب رفعه ليس بهذه الحثية ، (وسيتضح ذلك) في التنبيه الأول الآتي . (فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض) بجاء مهملة وضادين معجمتين (نحو : هلاً زيداً أكرمه) ، وأهمله في الارتشاف .

(وأدوات الاستفهام غير المهمة ، نحو : هل زيداً رأيته) فيجب نصب « زيد » بفعل محذوف يفسره المذكور ، وهو « رأيته » ، ولا يجوز رفعه ، لأن « هل » إذا جاء بعدها

(١) مغني اللبيب ص ٥٢٦ .

(٢) الارتشاف ١١٠/٣ ، وجمع الهوامع ١١٤/٢ .

اسم وفعل لم يجوز تقديم الاسم على الفعل ، فلا يجوز « هل زيداً رأيت » إلا في الشعر ، هذا مذهب سيويه^(١) ، وخالفه الكسائي في ذلك ، فأجاز أن يليها الاسم الذي بعد فعل ، ولم يخص ذلك بالشعر^(٢) ، فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ، ولا يجب النصب بل يترجح . وما تقدم في صدر الكتاب^(٣) من أن « هل » مشتركة [٢٩٨] بين الأسماء والأفعال مقيد عند غير الكسائي بما إذا لم يكن في حيزها فعل ، نحو : « هل زيداً أخوك » فإنها إذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ، بخلاف ما إذا كان الفعل في حيزها ، فلا تدخل إلا عليه ، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما . قاله التفتازاني^(٤) وغيره .

(و : متى عمراً لقيته) فيجب النصب لما ذكر ، وسيأتي الكلام على الهمزة في المسألة الثالثة . (وأدوات الشرط ، نحو : حيثما زيداً لقيته فأكرمه) فيجب النصب ، لما ذكر من الاختصاص بالفعل . (إلا أن هذين النوعين) وهما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر) عن سيويه^(٥) ، (وأما في) نثر (الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل) ، فلا يجوز في الكلام « متى عمراً لقيته » و « حيثما زيداً لقيته فأكرمه » (إلا إن كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً) ، سواء أكان الفعل ماضياً أم لا (أو : إن) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماضٍ) لفظاً أو معنى (فيقع) الاشتغال بعدهما (في) نثر (الكلام ، نحو : « إذا زيداً لقيته فأكرمه » (أو) « إذا زيداً (تلقاه فأكرمه ») ، لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع « إذا » (و) تقول في « إن » والفعل ماضٍ لفظاً : (إن زيداً لقيته فأكرمه) أو معنى فقط « إن زيداً لم تلقه فانتظره » . (ويمتنع) الاشتغال (في) نثر (الكلام) بعد « إن » الجازمة لفعل التفسير لفظاً نحو : (إن زيداً تلقه) بحذف الألف (فأكرمه) ، لأن « إن » لما جازمت الفعل قوي طلبها له ، فلا يليها غيره ، بخلاف ما إذا لم تجزمه لفظاً ، إما لمضيه ، وإما لجزمه بغيرها كما تقدم ، فيضعف طلبها للفعل ، فليها غيره . [٢٢٢/١]

(ويجوز) الاشتغال (في الشعر) بعد « إن » الجازمة لفعل التفسير ، نحو « إن زيداً تلقه فأكرمه » . (وتسوية الناظم) في الناظم (بين « إن » و « حيثما » مردودة) ،

(١) الكتاب ٩٩/٣ .

(٢) انظر الكشف ١٠٧/٣ .

(٣) انظر ما تقدم ص ٣٧ .

(٤) مختصر التفتازاني ٢٦٠/٢ - ٢٦١ .

(٥) الكتاب ١٠١/١ .

لأن الاشتغال بعد «حيثما» لا يقع إلا في الشعر ، وأما بعد «إن» فإنه إن كان الفعل المشتغل ماضيًا لفظًا أو معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر . وإن كان مضارعًا مجزومًا بها فلاشتغال بعدها تختص بالشعر .

وجوابه إن الغرض من التسوية بينهما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما ، وأما التسوية بينهما في جميع الوجود فليست بلازمة ، وعبرة الناظم ناطقة بذلك ، ونصها :

٢٥٧- وَالنَّصْبُ حَتَّمُ إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَأَنَّ وَحَيْثُمَا
(و يترجح النصب في ست مسائل :

إحداها أن يكون الفعل (المشتغل) (طلبًا^(١)) ، وهو الأمر والدعاء (بخير أو شر ، (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) المقابل للإنشاء ، (فالأمر نحو : زيدًا اضربه ، و) الدعاء بصيغة الطلب ، نحو : (اللهم عبدك ارحمه ، و) الدعاء بصيغة الخبر ، نحو : (زيدًا اغفر الله له) .

فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الأولين ، ومن معنى الثالث لقصوره ، والتقدير : اضرب زيدًا وارحم عبدك ، وارحم زيدًا غفر الله له . وإنما ترجح النصب فيهن على الرفع لأن الطلب إنما يكون بالفعل ، فكان حمل الكلام عليه أولى ، ولأن في الرفع الإخبار بالطلب ، وحق الخبر أن يكون محتملاً للصلق والكذب ، قاله ابن الشجري^(٢) ونوقش فيه^(٣) .

وقال أبو علي^(٤) : كنت أستبعد إجازة سيويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي^(٥) حتى

مر بي قوله : [من البسيط]

٣٦٨- إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا

(١) انظر الكتاب ١/١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، وشرح ابن النائم ص ١٧٣ ، والارتشاف ٣/١٠٧ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٣٣١ .

(٣) انظر الدرر اللوامع ١/١٨٣ - ١٨٤ ، وجمع الهوامع ١/٩٦ .

(٤) أمالي ابن الشجري ١/٣٣١ - ٣٣٢ .

(٥) الكتاب ١/١٣٨ .

٣٦٨- البيت لأي مكعت أخي بني سعد بن مالك في خزانة الأدب ١٠/٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، والدرر

٢٨٥/١ ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/٩١٤ ، ومعني اللبيب ٢/٥٨٥ ، وجمع الهوامع ١/١٣٥ ،

وأمالي ابن الشجري ١/٣٣٢ ، وشرح التسهيل ٢/١١٠ .

(وإنما وجب الرفع في نحو : « زيداً أحسن به » لأن الضمير) المجرور بالباء (في محل رفع) على الفاعلية عند سيبويه ، وزيدت الباء لإصلاح اللفظ ، فليس من الاشتغال في شيء ، وكذا إن قلنا : الضمير في محل نصب ، لأن فعل [٢٩٩] التعجب جامد لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

(وإنما اتفق السبعة عليه) أي على الرفع (في نحو : « الزانية والزاني فاجلدوا ») كل واحدٍ منهما مائة جَلْدَةٍ [النور/٢] (لأن) الفاء مانعة من حَمَلَة على الاشتغال ، فإن (تقديره عند سيبويه ^(١) : مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني) ، وحذف المضاف الذي هو « حكم » ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو « الزانية والزاني » ، وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ، (ثم) بعد تمام الجملة (استؤنف الحكم) وهو « فاجلدوا » فصارت جملة الطلب مستأنفة ، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهي « فاجلدوا » عن المبتدأ وهو « الزانية والزاني » ، ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ خبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى ، وهذا التقدير متعين عند سيبويه ^(٢) ، (وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا) المثال ، فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، ما لم يكن المبتدأ موصولاً بفعل أو ظرف ، وصلة « أل » غير ذلك ، (ولذا) أي ولأجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولاً بفعل أو ظرف (قال في قوله : [من الطويل] ٣٦٩ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانٌ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ) وأَكْرَمَةُ الْحَيَيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيَ

(إن التقدير : هذه خولان) ، هذا مقول قول سيبويه ^(٣) ، فجعل « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، وجملة « فانكح فتاتهم » مستأنفة هرباً من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير

(١) الكتاب ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) الكتاب ١٣٩/١ - ١٤٠ .

٣٦٩ - البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٣ ، وأوضح المسالك ١٦٣/٢ ، والجنى الداني ص ٧١ ، وخزانة الأدب ٣١٥/١ ، ٤٥٥ ، ٣٦٩/٤ ، ١٩/٨ ، ٣٦٧/١١ ، والدرر ٢٠١/١ ، والرد على النحاة ص ١٠٤ ، ورصف المباني ص ٣٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٤١٣/١ ، وشرح الأبيات المشككة الإعراب ٢٧٩/١ ، ٢٩٤ ، وشرح الأشموني ١٨٩/١ ، وشرح التسهيل ٣٣١/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٦٨/١ ، ٨٧٣/٢ ، وشرح المفصل ١٠٠/١ ، ٩٥/٨ ، والكتاب ١٣٩/١ ، ١٤٣ ، ومغني اللبيب ١٦٥/١ ، والمقاصد النحوية ٥٢٩/٢ ، وجمع الهوامع ١١٠/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٧/٢ .

(٣) الكتاب ١٣٨/١ - ١٣٩ .

الموصول . [٢٢٣/١] وأجاز الأخفش زيادتها مطلقاً^(١) ، ونقله ابن إياز في نتيجة المطارحة أيضاً عن الفارسي^(٢) وابن جني^(٣) وغيرهما من البصريين .

وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً^(٤) . و«خولان» بفتح الخاء المعجمة : قبيلة من اليمن ، و«النكاح» : التزويج ، و«الفتلة» : الشابة ، و«أكرومة» بضم الهمزة : من الكرم ، كالأعجوبة من العجب ، مبتدأ ، و«الحيين» : تثنية حي ، والمراد حي أبيها ، وحي أمها ، يعني أن كرمها من جهتي نسبها ، و«الخلو» بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام : الخالية من الأزواج ، خبر «أكرومة» ، و«كما» : جار ومجرور ، خبر بعد خبر ، و«ما» المجرورة بالكاف : اسم موصول ، وكلمة «هي» مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة صلة «ما» والعائد محذوف ، والكاف بمعنى «على» ، والتقدير : على ما هي عليه .

(وقال المبرد^(٥) : الفاء) في ﴿ فَاجْلِدُوا ﴾ [النور/٢] (لمعنى الشرط) ، لأن الموصول فيه معنى الشرط ، فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط ، والمعنى : إن زنيا فاجلدوهما ، (ولا يعمل الجواب في الشرط ، فكذلك ما أشبههما) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب ، فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط ، (وما لا يعمل لا يفسر عاملاً) .

فعلى قولي سيويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال ، (فالرفع) على الابتداء (عندهما واجب) . والخبر على قول سيويه محذوف ، وعلى قول المبرد مذكور وهو «فاجلدوا» . وقال أبو علي الفارسي^(٦) : من جعل الفاء زائدة أجاز النصب في «زيد فاضربه» وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى : [من الرجز]

٣٧٠ - يا رب موسى أظلمني وأظلمه فاصبب عليه ملكاً لا يرحمه

(١) معاني القرآن للأخفش ٢٤٧/١ ، وانظر الدرر ٢٠١/١ .

(٢) شرح الأبيات المشككة الإعراب ٢٧٩/١ - ٢٨٠ ، ٢٩٤ ، وفي الدرر ٢٠١/١ : (قال أبو علي : من

جعل الفاء زائدة أجاز في «خولان» الرفع والنصب) .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٦٠/١ .

(٤) الارتشاف ٦٦/٢ - ٧٠ .

(٥) الكامل ص ٨٢٢ .

(٦) الدرر اللوامع ٢٠١/١ ، وشرح الأبيات المشككة الإعراب ٢٨٠/١ .

٣٧٠ - الرجز بلا نسبة في الارتشاف ٦٩/٢ ، وخزانة الأدب ٣٦٩/٤ ، ٣٧٠ ، والدرر ٢٠٢/١ ، وشرح

الأبيات المشككة الإعراب ٢٩٤/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٣ ، وجمع الهوامع ١١٠/١ .

[٣٠٠] المعنى : أَظْلَمْنَا^(١) . [٢٢٣/ب]

وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبة ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة/٣٨] بالنصب^(٢) . (وقال) أبو محمد ، عبد الله بن محمد (ابن السَّيِّد) ؛ بكسر السين ، وسكون الياء آخر الحروف ؛ البَطْلِيُّوسِيّ ، (و) أبو الحسن ، طاهر بن أحمد (ابن بابشاذ) ، بالتركيب ، كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (يُخْتَارُ الرِّفْعُ فِي) الاسم المنظور فيه إلى (العموم) بالأمر ، (كالأية) ونحوها كـ : ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾ [المائدة/٣٨] لشبهه بالشرط في العموم والإيهام ، (و) يُخْتَارُ (النصب في) الاسم المنظور فيه إلى (الخصوص) بالأمر ، (كـ : زيداً اضربه) لعدم مشابهته للشرط^(٣) .

المسألة (الثانية :) مما يترجح فيه النصب (أن يكون الفعل) المشتغل (مقروئاً باللام أو بلا الطلبيتين ، نحو : « عمرًا ليضربه بكر » و « خالدًا لا تُهَنِّه ») .

فإن قيل : كيف جار ذلك ، وقد فسر العامل ما لا يعمل ، لأن « اللام » و « لا » الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياساً ؟ . قلت : أجاب ابن عصفور بأنهم أجروا الأمر بـ « اللام » مجرى الأمر بغيرها ، وأجروا النهي بـ « لا » مجرى النفي بها . ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر ، (ومنه : زيداً لا يعذبُ الله) برفع « يعذب » ، (لأنه نفي بمعنى الطلب) ، فـ « زيداً » منصوب بفعل محذوف ، تقديره : رحم الله زيداً ، لأن عدم التعذيب رحمة . (ويجمع المسألتين) هذه والتي قبلها (قول الناظم) :

٢٦٠— واختيرَ نصبٌ (قبلَ فعلٍ ذي طلبٍ)

(فإن ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيئين : (على الفعل الذي هو طلب) كالأمر والدعاء ، (وعلى الفعل المقرون بأداة طلب) ، كالمقرون [٢٢٤/ب] « باللام » و « لا » الطلبيتين .

المسألة (الثالثة : أن يكون الاسم) المشتغل عنه (واقعاً بعد شيء ، الغالب) في ذلك الشيء (أن يليه فعل) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٢٦٠— وبعد ما إيلاؤهُ الفعلَ غَلَبَ

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٩٤/١ .

(٢) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٤٧٦/٣ ، والكشاف ٣٧٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٧٢/٢ .

(٣) انظر رأي البطليوسي في كتابه الحلل ص ١٥٤ ، ورأي ابن بابشاذ في همع الهوامع ١١٣/٢ ، وانظر الارتشاف ١٠٧/٣ .

(ولذلك أمثلة ، منها همزة الاستفهام ، نحو : ﴿ أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾) [القمر/٢٤] فيترجح نصب « بشرًا » بفعل محذوف يفسره المذكور ، لأن الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال ، وإنما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها لأنها أم الباب ، وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها . (فإن فصلت الهمزة) من الاسم المشتغل عنه (فالمختار الرفع نحو : أنت زید تضر به) ، لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم ، لا على الفعل ، هذا إن جعلت « أنت » مبتدأ ، كما هو رأي سيبويه ^(١) . وإن جعلته فاعلاً بفعل مقدر ، وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الأخفش فالمختار النصب ^(٢) ، لأن الهمزة داخلية في التقدير ، (إلا في نحو : أكل يوم زيدا تضر به) ، فيترجح النصب ، (لأن الفصل بالظرف) وهو « كل يوم » بنصب « كل » (كسلا فصل) ، وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل .

(وقال ابن الطراوة ^(٣) : إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع) واجب ، (نحو : أزيد ضربته أم عمرو) لأن الضرب محقق ، وإنما الشك في المفعول ، فالاستفهام عن تعيينه (وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب في قوله) وهو جرير يمدح ثعلبة وريحاً ، ويذم طهية والخشاب : [من الوافر] [٢٢٤/ب]

٣٧١- أَثْعَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةُ وَالْخَشَابَا

بنصب « ثعلبة » بفعل محذوف تقديره : أحقرت ثعلبة ، ولا يجوز إضمار « عدلت » لتعديه بالياء ، قاله الموضح في الحواشي .

و« ثعلبة » بقاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة ، و« الفوارس » نعت ، وإن كان جمعاً ، نظر إلى معنى أهل القبيلة ، و« ريحاً » بمثناة من تحت ، وحاء مهملة ، و« طهية » بضم الطاء المهملة ، وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف ، و« الخشاب » بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة : كلها قبائل ، قاله الموضح في الحواشي .

(١) الكتاب ١٠٤/١ ، وانظر الارتشاف ١٠٦/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٤٤/٢ ، والارتشاف ١١٢/٣ .

(٣) الارتشاف ١٠٨/٣ .

٣٧١- البيت لجرير في ديوانه ص ٨١٤ ، والأزهية ص ١١٤ ، وأمالى المرتضى ٥٧/٢ ، وجمهرة اللغة ص ٢٩٠ ، وخزانة الأدب ٦٩/١١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨٨/١ ، والكتاب ١٠٢/١ ، ولسان العرب ٣٥٥/١ (خشب) ، ١٧/١٥ (طها) ، والمقاصد النحوية ٥٣٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٦/٢ ، والرد على النحاة ص ١٠٥ ، وشرح الأشموني ١٩٠/١ .

وفي مسائل الزجاجي^(١)، قال المازني: سأل مروان الأخفش عن «أزيداً ضربته أم عمرًا» فقال الأخفش: المختار النصب لأجل الألف. فقال: [٣٠١] إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل، وإنما ينبغي أن يُختار الرفع. فقال: هذا هو القياس. قال المازني: وكذا القياس عندي، ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل. فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة شاذ، بدليل قول العرب: «أزيداً ضربته أم عمرًا» بالنصب، انتهى.

(وقال الأخفش^(٢): أخوات الهمزة) في ترجيح النصب (كالمهمزة) في ذلك (نحو: أيُّهم زيدًا ضربته)، فـ «أيُّهم»: مبتدأ، و«زيدًا» منصوب بفعل محذوف يفسره «ضربه» والجملة خبر «أيُّهم» والتقدير: «أيُّهم ضرب زيدًا»، (وَمَنْ أَمَّةً اللَّهِ ضَرَبَهَا) فـ «من» يفتح الميم: مبتدأ، و«أمة الله»: منصوب بفعل محذوف، خبر «من» والتقدير: من ضرب أمة الله؟.

[٢٢٥/أ] (ومنها) أي من الأمثلة (النفي بـ «ما» أو «لا» أو «إن» نحو: ما زيدًا رأيت) أو: لا زيدًا رأيت، أو: إن زيدًا رأيت، فيترجح النصب لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب.

(وقيل: ظاهر مذهب سيوييه اختيار الرفع) في الاسم بعدها^(٣).

(وقال) أبو عبد الله^(٤) (ابن الباذش)؛ بياء موحدة وألف فذال وشين معجمتين، والذال مكسورة؛ (وابن خروف)؛ لا يترجح النصب مع هذه الأحرف، وإنما الرفع والنصب (يستويان) معها لدخولها على الأسماء والأفعال، بخلاف غيرها من أحرف النفي وهي: «لم» و«لما» و«لن» فإنها مختصة بالأفعال، فحكها حكم «إن» الشرطية في وجوب النصب إن اضطر شاعر إلى ذلك. قاله ابن مالك في شرح الكافية^(٥).

(ومنها «حيث» نحو: حيث زيدًا تلقاه فأكرمه، قاله الناطم) في شرح الكافية، ونصه^(٦): ومن مرجحات النصب تقدم «حيث» مجردة من «ما» نحو: حيث

(١) أي في مجالس العلماء ص ٦١.

(٢) انظر الارتشاف ١٠٨/٣.

(٣) الكتاب ١٤٥/١ - ١٤٦، وانظر الارتشاف ١٠٨/٣.

(٤) كذا في «أ»، «ب»، «ط»، والصواب: أبو الحسن، انظر بغية الوعاة ١٤٢/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ٦١٩/٢ - ٦٢٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ٦٢٠/٢.

زيداً تلقاه فأكرمه ، لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل ، فإن اقترنت بـ « ما » صارت أداة شرط ، واختصت بالفعل . انتهى . وهو في ذلك تابع لسيبويه ، فإنه قال^(١) : « إذا » و « حيث » مما يقبح بعله ابتداء الأسماء ، وإذا وقعت الفعل على شيء من سببه نصب في القياس ، تقول : « إذا عبد الله تلقاه فأكرمه » و « حيث زيداً تجله فأكرمه » . ونُوزع سيبويه في « إذا » لأنها عنده مختصة بالأفعال ، ولم ينازع في « حيث » فظن الموضح أن المنازعة في « حيث » فقال : (وفيه نظر) ، والعجب منه أنه وافق الناظم في المعنى فقال^(٢) : وإضافة « حيث » إلى [٢٢٥/ب] الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو : جلست حيث زيداً أراه . انتهى .

ولعل وجه النظر في قوله : « فأكرمه » ، فإنه يوهم أنه جواب « حيث » ، و « حيث » المجردة من « ما » لا جواب لها عند البصريين ، ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها ، فلا يكون راجحاً .

المسألة (الرابعة :) مما يترجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مفصول) ذلك العاطف من الاسم (بـ : أمّا) المفتوحة الهمزة ، المشددة الميم ، (مسبوق) العاطف (بفعل غير مبني) ذلك الفعل (على اسم) قبله ، والمراد بينائه عليه أن يجعل الفعل خبراً عن ذلك الاسم ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦١- وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا

ولا فرق في الفعل بين أن تكون رافعاً للفاعل أو ناصباً للمفعول ، فالأول (كـ : قام زيدٌ وعمراً أكرمته) ، (و) الثاني (نحو : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ [النحل/٥] (بعد) قوله : (﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ ﴾) [النحل/٤] ، وإنما ترجح نصب المعطوف فيهما لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية ، والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية ، وتشاكل الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما ، قاله في شرح الكافية^(٣) . [٣٠٢] (بخلاف) ما إذا فصل بين العاطف والاسم بـ « أمّا » (نحو : ضربت زيداً وأما عمرو فأهنته ، فالمختار الرفع) ، لأنه لا يحتاج إلى تقدير . [٢٢٦/أ] وحكم الاسم الواقع بعد « أمّا » في الأحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام ،

(١) الكتاب ١٠٦/١ - ١٠٧ .

(٢) معني اللبيب ص ١٧٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٦٢٠/٢ - ٦٢١ .

(لأن «أما» تقطع ما بعدها عما قبلها) لكونها من الحروف التي يُبتدأ بها الكلام ، قاله الشاطبي : (وقرئ ﴿ وَأَمَّا ثَمُودًا فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾) [فصلت/١٧] بالنصب لـ «ثمود» منوَّناً وغير منوَّن ، قاله الزمخشري في كشافه^(١) ، والبيضاوي في تفسيره^(٢) . والتنوين باعتبار الحى ، وعدمه باعتبار القبيلة ، والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري ، وبالتنوين^(٣) قراءة ابن عباس ، والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده ، (على حد : زيداً ضربته) ، إلا أن الفعل المحذوف لا يقدر قبل «ثمود» كما يُقدَّر قبل «زيد» في «زيداً ضربته» لثلا يلزم الفصل بين «أما» و«الفاء» بجملة تامة ، وذلك لا يجوز ، فلا يقال : وأما هدينا ثمود فهديناهم ، وإنما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور ، والأصل : وأما ثمود فهدينا هديناهم ، فلما حُذف الفعل المفسَّر ؛ بالفتح ؛ دخلت الفاء على مفسِّره فصار «وأما ثمود فهديناهم» . فإن قلت : ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسَّر عاملاً . قلت : الفاء ليست هنا في مركزها الأصلي فلا تكون مانعة من العمل . وشمل قوله : العاطف «الواو» و«الفاء» و«ثم» و«أو» ، قاله الشاطبي .

(و«حتى» و«لكن» و«بل» كالعطف نحو : ضربت القوم حتى زيداً ضربته) و«ما رأيت زيداً لكن عمراً رأيت أبه» و«ما أكرمت زيداً بل عمراً أكرمته» وإنما قال : كالعطف ، لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفرداً ، وهو هنا جملة ، فجُعِلت هذه الأحرف مُنَزَّلَةً منزلة العاطف في إعطاء حكمه .

المسألة (الخامسة :) مما يترجح فيه النصب (أن يتوهم في الرفع أن الفعل) المشتغل بالضمير (صفة) لما قبله ، (نحو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ ﴾ بقدر) [القمر/٤٩] ، لأنه إذا رفع «كل»^(٤) احتمل «خلقنا» أن يكون خبراً له ، فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيراً كانت أو شراً كما هو مذهب أهل السنة والجماعة .

[٢٢٦/ب] واحتمل أن يكون «خلقنا» صفةً لشيء ، و«بقدر» خبر «كل» ، والتخصيص باللغة يُفهم أن ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون بقدر ، والصفة هي المخلوقية المنسوبة له ، فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر ، فيوهم أن ثم مخلوقاً لغيره تعالى ، وهو مذهب المعتزلة .

(١) الكشف ٣/٣٨٨ .

(٢) أي في كتابه أنوار التنزيل ٤/١١٦ .

(٣) في «ب» : (بالنصب) .

(٤) هي قراءة أبي السمال ، انظر الكشف ٤/٤١ ، والمحتسب ٢/٣٠٠ .

(وإِثْمًا لَمْ يَتَوْهَم ذَلِكَ مَعَ النَّصْبِ) لـ « كل » على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره « خلقنا » ، ويمتنع جعله صفة لـ « كل شيء » (لأن الصفة لا تعمل بالموصوف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً) .

(ومن ثَمَّ) بفتح المثلثة ، أي من أجل أن الصفة لا تعمل في الموصوف (وجب الرفع) لـ « كل » (إن كان الفعل) اَلْمَتَصِل بِالضَّمِير (صفة) لـ « كل شيء » (نحو : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾) [القمر/٥٢] أي الكتب ، ولا يصح نصب « كل » لأن تقدير تسليط الفعل عليها إِنَّمَا يَكُون عَلَى حَسَبِ الْمَعْنَى الْمُرَاد ، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر ، حتى يصح تسليط « فعلوا » على « كل شيء » وإِثْمًا الْمَعْنَى : وكل شيء مفعول لهم ، ثابت في الزبر ، وهو مخالف لذلك المعنى ، فرفع « كل » واجب على الابتدائية ، والفعل المتأخر صفة له أو لـ « شيء » و« في الزبر » خبر « كل » .

(أو) (إن كان الفعل) (صلة) لموصول (نحو : زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ ، أو) (إن كان الفعل) (مضافاً إليه نحو : زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ) فـ « زيد » فيهما واجب الرفع بالابتدائية ، ولا يجوز نصبه بفعل يفسره « ضربته » في الأول ، و« تراه » في [٣٠٣] الثاني ، لأن كلاً منهما لا يعمل فيما قبله ، أما الأول فلأنه صلة ؛ والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ؛ وأما الثاني فلأنه مضاف إليه « يوم » وهو شبه الصلة في تتميم ما قبله ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . [٢٢٧/أ]

(أو) (إن) (وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء ، كـ « إذا » الفجائية على الأصح) متعلق بـ « يختص » . وفي المسألة ثلاثة أقوال ، أصحها هذا مطلقاً . والثاني : جواز دخولها على الفعلية مطلقاً . والثالث : التفرقة بين أن يقترن الفعل بـ « قد » فيجوز دخولها عليه ، وألاً يقترن فيمتنع . حكاها في المغني ^(١) . وعلى الأصح فيجب الرفع (نحو : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو) ، ويجوز النصب على الثاني ، ويمتنع على الثالث لفقدان « قد » وإليها أشار الناظم بقوله :

٢٦٢- وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَّزْمُّهُ أَبَدًا

(أو) (إن) (وقع الاسم قبل ما لا يرد قبله معمولاً لِمَا بَعْدَهُ) وإليها أشار الناظم بقوله :

٢٥٩- كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

(نحو : زَيْدٌ ما أَحْسَنُهُ ، أو) زَيْدٌ (إنْ رَأَيْتُهُ فَأَكْرَمُهُ ، أو) زَيْدٌ (هَلْ رَأَيْتُهُ ، أو) زَيْدٌ (هَلَّا رَأَيْتُهُ) أو ما زَيْدٌ إِلَّا يَضْرِبُهُ عَمْرُو ، فيجب رفع « زيد » في هذه الأمثلة لأن ما بعد « ما » التعجبية و« إن » الشرطية و« هل » الاستفهامية و« هَلَّا » التحضيضية و« إلا » الاستثنائية ، لا يعمل فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، ويُقاس على ذلك سائر أدوات الصدور .

(تنبيهان) اثنان (الأول : ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة « إذا » الفجائية) المتقدمة (لعدم صدق الضابط عليها) لأن من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فُرِّعَ من الضمير لنصب الاسم السابق ، وذلك ممتنع مع « إذا » الفجائية وما ذكر معها ، (وكلام الناظم) [٢٢٧/ب] في البيتين السابقين (يوهم ذلك) ، لأنه جعله من جملة أقسام الباب ، لكن ضرورة تميم الأقسام أُلْجِأته إلى ذلك . وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة إلى ذكره .

التنبيه (الثاني : لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحاً للنصب) كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال : ومن المرجحات للنصب أن يكون مخلصاً من إيهام غير الصواب ، والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر/٤٩] ثم علله بأخصر مما قدمناه ، (بل جعل) سيبويه (النصب في الآية) المذكورة مرجوحاً (مثله في زيداً ضربته) فإنه (قال) في أثناء كلام : فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ فإنما جاء على حد قوله : « زيداً ضربته » (وهو عربي كثير) . انتهى كلام سيبويه ^(١) . فيكون الرفع أحسن من النصب .

قال ابن الشجري ^(٢) : أجمع البصريون في هذه الآية على أن الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب . وقال الكوفيون : النصب فيها أجود ، لأنه تقدم على كل عامل ينصب وهو « إن » فاقضى ذلك إضمار « خلقنا » انتهى .

المسألة (السادسة :) مما يترجح نصبه (أن يكون الاسم) المشتغل عنه (جواباً لاستفهام منصوب) لفظاً أو محلاً بما يليه كـ « زيداً ضربته » ، جواباً لمن قال : « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ » أو « من ضربت » (فـ « زيداً » يترجح نصبه لكونه جواباً لاستفهام منصوب لفظاً في الأول ، ومحلاً في الثاني ، ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية .

(١) الكتاب ١/١٤٨ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٣٣٨ - ٣٣٩ .

أما إذا كان الاستفهام مرفوعاً نحو: «أَيُّهُمْ ضَرَبْتَهُ» برفع «أَيُّهُمْ» فإنك تحيب بالرفع فتقول: «زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ» برفع «زَيْدٌ» راجحاً، ليطابق الجواب السؤال في الجملة الاسمية.

وجوّز الأخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد «أَيُّهُمْ ضَرَبْتَهُ» كما يجيز الوجهين في «زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ وَعَمراً أَكْرَمْتَهُ»، وأجرى الجواب مجرى العطف^(١). وإنما يجيز سيبويه ذلك في النصب على حله في «زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ»^(٢). ويقال: «هل رأيت زَيْدًا» فتقول: «لا، ولكن عبد الله لقيته»، ينزل ذلك منزلة الجواب، وإن لم يكن جواباً [٣٠٤] عن المسؤول عنه، وكذا لو عطفته فقلت: «لا، بل عمراً لقيته» أو: «وعمراً لقيته»، قاله الموضح في الحواشي، ومن خطه نقلت.

(و) الرفع والنصب (يستويان في مثل الصورة الرابعة)، على أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بـ «أما»، مسبق بفعل (إذا بُني الفعل) السابق (على اسم) بأن أخبر بالفعل عن اسم (غير «ما» التعجبية، وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدئها (ضمير، أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المفيدة للسببية (لحصول المشاكلة) متعلق بيستويان وعلى أنه علة له (رفعت أو نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٢٦٢- وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فَعَلًا مُخْبَرًا بِهِ عَنْ اسْمٍ فَأَعْطِفْ مُخْبِرًا

(وذلك نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرٌ أَكْرَمْتَهُ لِأَجْلِهِ» أو «فَعَمَرٌ أَكْرَمْتَهُ») فيجوز في «عَمَرٌ» الرفع والنصب على السواء وذلك لأن «زَيْدٌ قَامَ» جملة كبرى ذات وجهين، ومعنى قولنا: كبرى، أنها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها. [٢٦٨/ب] ومعنى قولنا: أنها ذات وجهين، أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها، فعلية العجز بالنظر إلى خبرها، فإن راعيت صدرها رفعت «عَمَرًا» وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وكلاهما لا محل له من الإعراب. وإن راعيت عجزها نصبت، وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية، والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من «لِأَجْلِهِ» العائد على صدر الجملة الأولى، أو «الفاء» فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين، فاستوى الوجهان.

(١) انظر الارتشاف ١٠٩/٣.

(٢) الكتاب ٩٣/١.

وقال في البسيط : إن أبا علي رجح الرفع ، انتهى . وهو مقتضى قول ابن الشجري^(١) : إن اعتبار الاسم الذي ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل .

وقال أبو حيان^(٢) : قال بعض معاصرينا : لم يصرح سيبويه بأنهما على حد سواء ، وإنما ذلك قول الجزولي^(٣) . والأظهر ترجيح النصب ، لأن الحمل على الصغرى أقرب ، وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو : « هذا جحر ضب خرب »^(٤) وعورض بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار . فلكل منهما مرجح ، فتساويا . (بخلاف) ما إذا بُني الفعل على « ما » التعجبية نحو : (ما أحسن زيدا ، وعمرو أكرمته عنده ، فلا أثر للعطف) على الجملة الفعلية ، فرفع « عمرو » في هذا هو المختار ، وذكر ذلك سيبويه^(٥) ، لأن فعل التعجب قد جرى مجرى الأسماء لجموده ، ولذلك صُغِر^(٦) . واعتقد الكوفيون اسميته ، فكأنه ليس في الكلام فعل مبني على اسم ، فيترجح الرفع لعدم الإضمار .

(فإن لم يكن في) الجملة (الثانية ضمير الأول ، ولم يعطف بالفاء فالأخفش والسيراfi) بكسر السين (يمتنعان النصب) بناء على العطف على الصغرى ، (وهو المختار^(٧)) ، لأن المعطوف على الخبر خبر ، ولا بد فيه من رابط ، وهو مفقود ، فالرفع عندهما واجب . وإن ورد النصب فهو على حله في « زيدا ضربته » ابتداء ، ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، وهو جائز بلا خلاف ، قال المرادي في التلخيص .

(والفارسي وجماعة) كثيرة من المتقدمين (يجيزونه) أي النصب ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه قال^(٨) ؛ وقد ذكر المسألة : وذلك قولك : « عمرو لقيته وزيدا كلمته » إن حملت الكلام على الأول ، وإن حملته على الآخر قلت : « عمرو لقيته » [٣٠٥] وزيدا كلمته » انتهى . يعني بالنصب ، فصرح بأنك إن حملت على الآخر ، نصبت ، وليس في هذا المثال الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبراً .

(١) أمالي ابن الشجري ٣٣٧/١ .

(٢) الارتشاف ١١٠/٣ .

(٣) الجزولية ص ١٠١ .

(٤) انظر الكتاب ٤٣٦/١ - ٤٣٧ ، والاقتضاب ص ٢٤٧ « (طبعة دار الجليل) » .

(٥) الكتاب ٩٦/١ .

(٦) الكتاب ٤٧٨/٣ .

(٧) الارتشاف ١١٠/٣ .

(٨) الكتاب ٩١/١ .

ونقل ابن عصفور^(١) أن سيويوه وغيره لم يشترطوا ضميراً^(٢) ، واستدلوا لذلك بإجماع القراء على نصب : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ [الرحمن/٧] وهي معطوفة على « يسجدان » في قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمَ وَالشَّجَرَ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن/٦] وليس فيهما ضمير يعود على « النجم والشجر » .

(وقال هشام) الضرير من الكوايين^(٣) : (الواو كالفاء) في حصول الربط ، لأن الواو فيها معنى الجمعية ، كما أن الفاء فيها معنى السببية ، بدليل « هذان زيدٌ وعمرو » ، وردَّ بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ، ولهذا لا يجوز « هذان يقوم ويقعد » . وقال ابن خروف تبعاً لطائفة من المتقدمين : جميع حروف العطف يحصل بها الربط ، واحتجوا بيت أنشده ثعلب : [من الطويل]

٣٧٢- فَدَرْنِي أَجُولُ فِي الْبِلَادِ لَعَلَّنِي أَسْرُ صَدِيقًا أَوْ يُسَاءَ حَسُودُ

[٢٢٩ب] وخُرج على التقدير : أو يساء بي حسود . (وهذه أمور متممات لما تقدم) ، وفي بعض النسخ تنبيهات :

(أحدها : أن) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلاً كذلك يكون اسماً لكن بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون واصفاً) ، فلا يكون اسم فعل ولا مصدرًا .

(الثاني : أن يكون) الوصف (عاملاً) عمل الفعل ، فلا يكون وصفاً غير

عامل .

والشرط (الثالث : أن يكون) الوصف العامل (صالحاً للعمل فيما قبله) ،

فلا يكون وصفاً مقروناً بـ « أل » ولا صفة مشبهة ، ولا اسم تفضيل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦٥- وَسَوْ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفَعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ

(وذلك) الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول

وأمثلة المبالغة :

(١) شرح الجمل ١/٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢/١٤٤ .

(٣) الارتشاف ٣/١١٠ .

٣٧٢- البيت بلا نسبة في أمالي القالي ٢/١٣٦ .

فالأول (نحو : زيدًا أنا ضاربُـه) . والثاني نحو : « الدرهم أنت مُعطاهُ » .
والثالث^(١) نحو : « العسل أنت شرَّابُه ، و« النِّعم أنت مُنحَارُها » ، و « العبدُ أنت ضَرُوبُه »
أو « ضريبه » و« القدرُ أنت حَذِرُه » (الآن ، أو : غداً) في الجميع ، فالاسم السابق فيهن
منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور ، والتقدير : أنا ضاربُ زيدًا ، وأنت معطى
الدرهم ، وأنت شرَّابُ العسل ، وأنت منحَارُ النعم ، وأنت ضروبُ أو ضريبُ العبد ،
وأنت حذرُ القدر ، (بخلاف « زيدٌ عليك » و« زيدٌ ضرباً يئاهُ ») بالياء المثناة تحت ، فلا
يجوز نصب « زيد » فيهما (لأفهما) أي « عليك » و« ضرباً » (غير صفة) ، لأن الأول
اسم فعل ، والثاني مصدر ، واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما [٣٠٦] قبلهما ، وما لا
يعمل لا يفسر عاملاً . [٢٣٠ / ١] ف « زيد » في المثالين واجب الرفع على الابتدائية ، وخبره
ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر .

(نعم يجوز النصب) فيه (عند من جَوَّزَ تقديم معمول اسم الفعل ، وهو
الكسائي^(٢)) ، و (عند من جَوَّزَ تقديم (معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري)
ك « ضرباً » النائب عن فعله الطلي ، (وهو المبرد^(٣) والسيرافي) ، وعند من جَوَّزَ عمل
اسم الفعل والمصدر محذوفين .

(وبخلاف « زيدٌ أنا ضاربُه أمس » لأنه غير عامل على الأصح) ، لأنه بمعنى
الماضي^(٤) . نعم يجوز النصب عند من جَوَّزَ عمل الوصف إذا كان بمعنى الماضي ، وهو
الكسائي^(٥) .

(و « زيدٌ أنا الضاربُ » و « وجهُ الأبِ زيدٌ حسنه ») ، ف « زيد » في المثال
الأول ، و « وجه الأب » في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية ، وما بعدهما من
الجملة الاسمية خبرهما ، ولا يجوز نصبهما ، (لأن الصلة) وهي « ضارب » (والصفة
المشبهة) وهي « حسن » (لا يعملان فيما قبلهما) ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .
وبخلاف « زيدٌ عمرو أكرمُ منه » ، لأن اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقاً لا تقديمًا
ولا تأخيرًا .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) الارتشاف ١٠٤/٣ ، ١٠٧ .

(٣) المقتضب ١٣/١ ، والارتشاف ١٠٣/٣ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢٧٤/١ .

(٥) شرح التسهيل ٧٥/٣ .

الأمر (الثاني : لا بد في صحة الاشتغال من عُلُقَة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) ، لأن الأصل في ذلك المبتدأ والخبر ، ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه ، (وكما تحصل العُلُقَة) الرابطة (بضمير) أي ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كـ « زيداً ضربته ») فالعُلُقَة الرابطة بين العامل وهو « ضربت » وبين الاسم وهو « زيد » الهاء المتصلة بـ « ضربت » (كذلك تحصل) العُلُقَة (بضميره المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق بالمنفصل (نحو : « زيداً مررت به ») ، فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء .

[٢٣٠/ب] (أو) المنفصل من العامل (باسم مضاف نحو : زيداً ضربت أخاه) فالهاء المجرورة بإضافة « الأخ » إليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو « الأخ »^(١) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٦٤ - وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْزِي

(أو) المنفصل من العامل (باسم أجنبي ، أتبع بتابع مشتمل) ذلك التابع (على ضمير الاسم) السابق ، (بشرط أن يكون التابع) للأجنبي (نعتاً له) لأن النعت و المنعوت كالشيء الواحد . قاله في المغني . (نحو : زيداً ضربت رجلاً يُجِبُّهُ) فالهاء من « يحبه » هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بالأجنبي وهو « رجلاً » ، وجملة « يحبه » نعت « رجلاً » وهو أجنبي من « زيد » لأنه ليس سبباً له . (أو) يكون التابع (عطفاً) على الأجنبي (بالواو) خاصة ، لما فيها من معنى الجمع ، فلاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثني أو مجموع فيه ضمير ، قاله الموضح في الحواشي ، (نحو : زيداً ضربت عمراً وأخاه ، أو) يكون التابع (عطف بيان) على الأجنبي ، لأن عطف البيان كالنعت في الإيضاح والتخصيص (كـ : زيداً ضربت عمراً أخاه) فالهاء في « أخاه » فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق ، وهي منفصلة من العامل بالمعطوف ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٢٦٦ - وَعَلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْاسْمِ الْوَاقِعِ

مسألة عطف البيان زائدة على التسهيل ، (فإن قدرت : الأخ) فيها (بدلاً) من « عمراً » (بطلت) هذه (المسألة ، نصبت الاسم) السابق (أو رفعت) لأن « الأخ » يصير من جملة ثانية ، لأن البذل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة [٣٠٧]

(١) انظر الارتشاف ١٠٤/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/١ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٦ .

الأولى من ضمير يعود على مبتدأ إن رفعت ، وعلى المشتغل عنه إن نصبت . قاله ابن عصفور ^(١) . [٢٣١/ب] اللهم (إلا إذا قلنا : عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان) ، النصب والرفع لوجود الرابط فيهما . فإن قلت : ويمكن أن يصح الوجهان على القول الأول أيضاً ، بأن يجعل العامل في « الأخ » خبراً في الرفع ، ومفسراً في النصب ، وجملة « ضربت عمراً » معترضة بينهما . قلت : عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصلح أن يكون خبراً أو مفسراً لغيره ، وإنما هو على تقدير معنوي ، وإلا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل هو من بدل الجملة من الجملة ، وذلك باطل بالاتفاق . وبقي من التوابع التوكيد ^(٢) ، ولا يصح محيئه هنا ، لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً ، فلا يصح عوده على الاسم السابق ، قاله الشاطبي .

الأمر (الثالث : يجب كون المقدّر في نحو : « زيداً ضربته » من معنى العامل المذكور ولفظه) ، فيقدر : ضربتُ زيداً ضربته . (وفي بقية الصور من معناه) أو لازمه ، (دون لفظه ، فيقدر) في نحو : « زيداً مررت به » (جاوزتُ زيداً مررتُ به) ، ولا يقدر « مررت » ، لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه ، ويقدر في نحو : « زيداً لست مثله » : خالفتُ زيداً لست مثله ، لأن « خالفت » هو معنى « لست مثله » ، قاله أبو البقاء . (و) يقدر في نحو : « زيداً ضربت أخاه » (أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه) ، ولا يقدر « ضربت » لأنك لم تضرب زيداً ، وإنما ضربت أخاه ، ومن لازمه إهانة « زيد » ، لأن من ضرب أحداً شخصاً فقد أهان ذلك الشخص ^(٣) . [٢٣١/ب] وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدماً على الاسم المنصوب إلا أن يمنع مانع من حصر أو غيره ، فيقدر متأخراً عنه .

الأمر (الرابع) : ما تقدم من الأوجه الخمسة فيما إذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملبساً لضميره يجري (إذا رفع فعل ضمير اسم سابق) لفظاً (نحو : زيداً قام ، أو) تقديرًا نحو : « زيداً غضب عليه » ، فالحاء المجرورة بـ « على » في محل رفع على النيابة عن الفاعل بـ « غضب » (أو) رفع (ملبساً لضميره نحو : « زيداً قام أبوه ») . (فقد يكون ذلك الاسم) السابق (واجب الرفع بالابتداء كـ : خرجت فإذا زيداً) قد (قام) ، لأن « إذا » الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح السابق ^(٤) ،

(١) شرح الجمل ٣٦٢/١ .

(٢) بعده في « ط » : (نحو : زيداً ضربت عمراً نفسه) .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، وشرح المفصل ٣٠/٢ - ٣١ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٦١٥/٢ ، والارتشاف ١٠٥/٣ .

(و«ليتما عمرو قعد»، إذا قدرت «ما» كافة) لـ «ليت» عن العمل، ف«عمرو»: مبتدأ، و«قعد»، خبره، ولا يجوز أن يكون [٣٠٨] «عمرو» فاعلاً محذوف، لأنه لم يسمع «ليتما قعد عمرو»، فإن قدرت «ما» زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجباً بل جائزاً، لما تقدم من أنها إذا اتصل بها «ما» الزائدة جاز إعمالها وإلغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجملة الاسمية. وإن قدرت «ما» مصدرية كان الرفع واجباً، لكن على الفاعلية، لأن «ما» المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر.

(أو) واجب الرفع (بالفاعلية نحو: ﴿وَأِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة/٦]، و: هلاً زيداً قام) لأن أدوات الشرط والتحضيض تختص بالأفعال خلافاً للكوفيين^(١)، قاله ابن عصفور^(٢) في شرح الإيضاح.

(وقد يكون) الاسم السابق (راجع الابتدائية على الفاعلية نحو: «زيداً قام» عند المبرد ومتابعيه)، فإنهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال، [٢/٣٣٢] ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على مقرب ابن عصفور، فسقط ما قيل: إنه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية.

وعكس ابن العريف الترجيح، فرجح الفاعلية على الابتدائية، (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل) من نفي أو استفهام. وتقدم عن الكوفيين إجازة تقديم الفاعل في بابه.

(وقد يكون) الاسم السابق (راجع الفاعلية على الابتدائية نحو: زيداً ليقيم) لأن الرفع على الابتدائية يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلاف القياس، لأنها لا تحتل الصلقة والكذب، والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت، هذا تقرير كلامه، وفيه نظر، لأن رفع «زيد» على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الأمر كمفسره، وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب^(٣): إن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ. فكيف يكون راجحاً مع كونه شاذاً؟، (ونحو: قام زيد وعمرو قعد) فيترجح رفع «عمرو» على الفاعلية بفعل محذوف يفسره «قعد» لتناسب العطف على الجملة الفعلية. (ونحو ﴿أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن/٦] و ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾ [الواقعة/٥٩])

فيرجح رفع «بشر» و«أنتم» على الفاعلية بفعل محذوف، لأن الغالب في الهمزة دخولها

(١) ومنهم الأنخفش، انظر هج الموامع ١١٤/٢.

(٢) انظر المقرب ٢٦٠/١.

(٣) أوضح المسالك ٨٦/٢.

على الأفعال ، وتقدم في باب الفاعل ما يغني هنا عن إعادته .

نعم الرفع على الفاعلية في « أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا » أرجح من الرفع على الفاعلية في « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ، وتقدير الاسمية في « أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » أرجح منه في « أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا » [٢٣٢ / ب] لمعادلتها الاسمية ، وهي : « أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ » [الواقعة/٥٩] ، صرح بذلك في المغني^(١) .

(و) الابتدائية والفاعلية (قد يستويان) في (نحو : زيدٌ قام وعمروٌ قعد عنده) ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ، ففيه عطف فعلية على فعلية . وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ، ففيه عطف اسمية على مثلها ، فالتناسب حاصل على كلا التقديرين .

(١) مغني اللبيب ص ٦٢ .

(هذا باب التعدي وال لزوم)

في الأفعال (الفعل ثلاثة أنواع :

أحدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم ، وهو « كان » وأخواتها (في حال [٣٠٩] نقصانها^(١) ، فإن منصوبها خبر لها على قول البصريين ، وحال أو شبيه به على قول الكوفيين ، (وقد تقدمت) عقب باب المبتدأ .

و (الثاني : المتعدي ، وله علامتان ، إحداهما : أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر) ، على وجه لا يكون خبراً ، وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله :
 ٢٦٧ — عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعْتَدِي أَنْ تَصِلَ هَا غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ
 العلامة (الثانية) : أن يصح (أن يبنى منه اسم مفعول تام) ، بأن يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية^(٢) .

وزاد في التسهيل^(٣) : باطراد ، (وذلك كـ : ضَرَبَ) بفتح الراء (ألا ترى أنك تقول « زيدٌ ضربه عمرو » ، فتصل به) أي بضرب (هاء ضمير غير المصدر وهو : زيدٌ) ، وخرج بقولنا : على وجه لا يكون خبراً نحو : « الصديقُ كنته » ، فإنه يصلق على « كان » أنه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ، ومع ذلك لا يكون متعدياً كما مر ، (و) ألا ترى أنك (تقول : هو مضروبٌ ، فيكون) « مضروب » تاماً ، غير مفتقر إلى حرف جر [٢٣٣ / ١] ، واحترز بالاطراد من نحو : [من الوافر]

(١) في « ط » : (نقصها) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٩ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ١٧٧ .

(٣) التسهيل ص ٨٣ .

(٣) في «أ»، «ب»: (عشرة).

فالأولى والثانية : (ألا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وألا يُبنى منه اسم مفعول تام ، وذلك كـ « خرج » ، ألا ترى أنه لا يقال : زيدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو) فيتصل بـ « خرج » ضمير غير المصدر وهو « زيدٌ » ، (ولا : هو مَخْرُوجٌ) فيبنى منه اسم مفعول تام ، (وإنما يقال : الخروجُ خَرَجَهُ عَمْرُو) فيتصل به هاء ضمير المصدر ، وهو الخروج ، (وهو مَخْرُوجٌ به أو إليه) بحسب المعنى ، فيكون اسم المفعول ناقصاً لاحتياجه إلى حرف الجر .

(و) الثالثة : (أن يدل على سَجِيَّةٍ) بالسين المهملة ؛ أي الطبيعة والسليقة ، (وهي) أي السجية (ما ليس حركة جسم ، من وصف ملازم) للذات غير منفك عنها ، (نحو : « جَبِّنْ » و « شَجِّعْ ») من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر منها ، وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة إلى الذات ، عند صدور هذه الأفعال منها ، قاله شارح القصارى ^(١) ، وإليه الإشارة بقوله :
 ٢٦٩- وَحُتِمَ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا

العلامة الرابعة : المذكورة في قوله : (أو) أن يدل (على عَرَضٍ) بفتح العين والراء المهملتين (وهو) أي العرض (ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) دائماً (كـ : مَرَضٍ ، و : كَسَلٍ ، و : نَهَمٍ ، إذا شبع) بكسر العين فيهن ، بخلاف « نهم » إذا صار أكلوا ، فليس لازماً ، وإليها الإشارة بقوله :

٢٧١- أو عَرَضًا

والخامسة المذكورة في قوله : (أو) أن يدل (على نَظَافَةٍ كـ : نَظْفٍ ، و : طَهْرٍ ، و : وَضُوٍّ) بضم العين فيهن ، ويجوز في « طهر » فتح العين .

السادسة المذكورة في قوله : (أو) أن يدل (على دنس نحو : بَخْسٍ ، و : قَذَرٍ) بالذال المعجمة كسراً وضمّاً فيهما ، وإليهما الإشارة بقوله : [٢٣٤/]
 ٢٧٠- وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا

السابعة : المذكورة في قوله : (أو) أن يدل (على مطاوعة فاعله لفاعل فعل [٣١١] متعد لواحد نحو : كَسَرْتُهُ فَانكسر ، و : مَدَدْتُهُ فَامتَدَّ) وإليها الإشارة بقوله :
 ٢٧١- أَوْ طَاوَعَ الْمُعَادَى لِوَاحِدٍ

(١) هو حسن شاه بن شرف الدين البقالي العجمي المتوفى سنة ٩٠٥ . والقصارى : مثنى في التصريف لعلاء الدين أحمد الخجندی البرهاني . انظر كشف الظنون ١٣٢٧ ، وهدية العارفين ٢٨٨/١ .

والمطاوعة قبول الأثر، ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل الفعل المتعدي، (فلو طاع ما يتعدى فعلة لاثنين تعدى) المطاوع؛ بكسر الواو (لواحد ك: عَلَّمْتُهُ الحسابَ فَتَعَلَّمَهُ) ففاعل «تعلم» قبل التعليم من فاعل «علم».

الثامنة: المذكورة في قوله: (أو) أن (يكون موازناً لأفعلل) بفتح اللام الأولى وتشديد الثانية (ك: «اقشعر» و«اشمأز») بمجمتين؛ وهو بناء مقتضب، وقيل: ملحق بـ «احرّجَم» وأصلهما «اقشعرَر» و«اشمأزَر» بسكون العين والهمزة، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول، ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم أدمعوا أحد المثليين في الآخر، قاله أبو البقاء. واعترض بأن حكم الملحق ألا يُدغم، لثلاث تفوت الموازنة، ولهذا وجب الفك في «اقعنسَس» والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع.

والتاسعة المذكورة في قوله: (أو) (يكون موازناً لما ألحق به) أي بـ «أفعلل» (وهو أفوعلل) بسكون الفاء، وفتح الواو والعين، وتشديد اللام (ك: اكوهلّ الفرخ إذا ارتعد).

والعاشرة المذكورة في قوله: (أو) (يكون موازناً لـ: أفعلّل) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الأولى، وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها، وحرفين بعدها أصليين (ك: احرّجَم). [٢٣٤/ب]

الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله: (أو) أن يكون موازناً لِمَا ألحق به) أي بـ «أفعلّل»، بأصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف، أو من حروف «سألتمونيها»، فالأول نحو: (أفعلّل؛ بزيادة إحدى اللامين) وهل هي الأولى أو الثانية؟ قولان (ك: اقعنسَسَ الجمل، إذا أبى أن ينقاد، و) الثاني نحو (أفعلّل) بفتح العين، وسكون النون، وزيادة الألف في آخره، وهي من حروف «سألتمونيها» (ك: احرّجَمي الديك) بسكون الحاء المهملة، وفتح الراء، وسكون النون، وفتح الموحدة (إذا انتفش للقتال) فإن قلت: زعم ابن جني^(١) وأبو عبيدة أن «أفعلّل» يتعلّى، ولا يتعلّى، ومن تعدّيه قول الراجز: [من الرجز]

٣٧٤- قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرُنْدِيْنِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَرُنْدِيْنِي

(١) المنصف ٨٦/١.

٣٧٤- الرجز بلا نسبة في جهمرة اللغة ص ١٢١٥، والخصائص ٢٥٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٩٠/٢،

وشرح الأشموني ١٩٦/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١١٣/١، وشرح شواهد الشافية ص ٤٧، ==

قال أبو عبيدة : المغرندي والمسرندي : الذي يغلبك ويعلوك . قلت : أجيب عنه بأنه شاذ ،
والمعتمد إطلاق سيبويه بأنه غير متعد^(١) . واقتصر الناظم على « افْعَلَّ » ، و« افْعَلَّ »
بقوله :

٢٧٠— كَذَا افْعَلَّ والمُضَاهِي اقْعَسَسَا

(وحكم) الفعل (اللازم أن يتعدى بالجار) وذلك مستفاد [٣١٢] من قول

الناظم :

٢٧٢— وَعَدَّ لَازِمًا بِسِحْرَفٍ جَرٍّ

ويختلف الجار باختلاف المعنى (كـ « عجبت منه » و« مررت به » و« غضبت
عليه » وقد يحذف) الجار (ويبقى الجر) بحاله (شدوذاً) لأن حرف الجر لا يعمل محذوفاً ،
(كقوله) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٣٧٥— إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ (أَشَارَتْ كَلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ)

فحذف الجار من « كليب » ، وأبقى عمله ، والأصل : (إلى كليب) وهو كليب بن
يربوع بن حنظلة^(٢) أبو قبيلة جرير . و« الأصابع » : فاعل « أشارت » ، و« بالأكف » :
حال منها ، و« الباء » بمعنى « مع » ، أي أشارت الأصابع في حال كونها مصلحبة للأكف ،
فالإشارة وقعت بالجموع ، وقيل : هذا مقلوب ، والأصل أشارت الأكف بالأصابع .

(وقد يُحذف) الجار فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب المجرور) إن كان في

موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) :

== شرح شواهد المغني ٨٨٥/٢ ، ومعني اللبيب ٥٢٠/٢ ، والمتن في التصريف ١٨٥/١ ، والمنصف
٨٦/١ ، ١١/٣ ، ولسان العرب ٢١٢/٣ (سرد) ، ٣٢٥ (غرند) ، وديوان الأدب ٤٩٢/٢ ،
وتحذيب اللغة ٢٤٠/٢ ، ١٥٠/١٣ ، وكتاب العين ٣٤١/٧ ، ومقاييس اللغة ٤٣٢/٤ ، ومجمل اللغة
٤٩/٤ .

(١) الكتاب ٧٦/٤ - ٧٧ .

٣٧٥— البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٢٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ٥٠٤ ، وخزانة الأدب ١١٣/٩ ،
١١٥ ، والدرر ٩٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٢/١ ، والمقاصد النحوية ٥٤٢/٢ ، وبلا نسبة في
الارتشاف ٤٧٢/٢ ، ٥٣/٣ ، وأوضح المسالك ١٧٨/٢ ، وخزانة الأدب ٤١/١٠ ، والدرر ٢٥٩/٢ ،
وشرح ابن الناظم ص ١٨٠ ، وشرح الأشموني ١٩٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢ ، وشرح التسهيل
١٥١/٢ ، ٢٤٤ ، ١٩٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ ، ومعني اللبيب ٦١/١ ، ٦٣٤/٢ ، وهمع
الهوامع ٣٦/٢ ، ٨١ .

(٢) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (خطفة) وهو تحريف ، والتصويب من جمهرة أنساب العرب ٢٢٤ .

أحدهما (سماعي جائز في الكلام المنشور نحو : نصَحْتُهُ ، و : شَكَرْتُهُ) و : كُلُّهُ ،
و : وَزَنَّتُهُ ، (والأكثر ذكر اللام) الجار (نحو) ﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ [الأعراف/٩٧] ، ﴿ أَنْ
اشْكُرْ لِي ﴾ [لقمان/١٤] ، و « كَلْتُ لَهُ » ، و « وَزَنْتُ لَهُ » . وقال التفتازاني : اللام زائدة ،
لأن معنى نصحت زيِّداً ، ونصحت له ، مستويان . انتهى . وفي التنزيل : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ
وَزَنُّوهُمْ ﴾ [المطففين/٣] بغير ذكر اللام .

(و) الثاني (سماعي خاص بالشعر ، كقوله) وهو ساعلة بن جؤية :

[من الكامل]

٣٧٦- لَدُنْ بِهِزُ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ (كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ)

ف « لدن » ؛ بفتح اللام ، وسكون الدال المهملة ؛ خبر مبتدأ محذوف ، أي هو لدن ، أي
لين ، و « بهز » متعلق بـ « يعسل » ؛ بالعين والسين المهملتين ؛ أي يضطرب بهز الكف ،
و « متنه » : فاعل « يعسل » ، والمتن : الصدر ، وضمير « فيه » يعود إلى الهز ، و « في »
للمصاحبة ، يقول : هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه ، وذلك دليل على كثرة
ليته ، و « الثغلب » : فاعل « عسل » . (وقوله) وهو المتلمس جريز بن عبد المسيح :

[من البسيط]

٣٧٧- (أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ) وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

« أليت » : حلفت . يحتمل أن يكون إخباراً عن نفسه ، فتكون التاء مضمومة ، وأن يكون
خطاباً للملك الحيرة ، فتكون مفتوحة ، [٢٣٥/ب] وذلك أن شخصاً هجا ملك الحيرة ، فبلغه

٣٧٦- البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في الكتاب ٣٦/١ ، ٢١٤ ، وتخليص الشواهد ٥٠٣ ، وخزانة الأدب
٨٣/٣ ، ٨٦ ، والدرر ٨٦/٣ ، وشرح أشعار الهذليين ١١٢٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ١٥٥ ، وشرح
شواهد المغني ٨٨٥ ، ولسان العرب ٤٢٨/٧ (وسط) ، ٤٤٦/١١ (عسل) ، والمقاصد النحوية
٥٤٤/٢ ، ونوادر أبي زيد ١٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٨٠ ، وأمالى ابن الشجري ٤٢/١ ،
٢٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢٧/٢ ، والارتشاف ٢٥٤/٢ ، وأوضح المسالك ١٧٩/٢ ، وجمهرة اللغة
٨٤٢ ، والخصائص ٣١٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٩ ، وشرح الأشموني ١٩٧/١ ، ومغني اللبيب
ص ١١ ، وجمع الهوامع ٢٠٠/١ .

٣٧٧- البيت للمتلمس في ديوانه ص ٩٥ ، وتخليص الشواهد ص ٥٠٧ ، والجنى الداني ص ٤٧٣ ، وخزانة
الأدب ٣٥١/٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٩٤/١ ، والكتاب ٣٨/١ ، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٢ ، وبلا
نسبة في أمالي ابن الشجري ٣٦٥/١ ، وأوضح المسالك ١٨٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٧٩ ، وشرح
الأشموني ١٩٧/١ ، ومغني اللبيب ٩٩/١ .

ذلك ، فحلف الملك أنه لا يطعمه حب العراق ، وهو القمح^(١) . و« أطعمه » على تقدير : لا أطعمه ، لأنه جواب القسم ، ولذلك امتنع أن يكون « حب » منصوباً على شريطة التفسير لأن [٣١٣] « لا » النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . و « السوس » : بمهملتين ؛ قمل القمح ونحوه . والشاهد في البيت الأول في حذف « في » ، ونصب « الطريق » ، والأصل ذكر « في » ، لأن « الطريق » اسم مكان مختص كالبيت والدار (أي في الطريق) وقول ابن الطراوة : إن الطريق ظرف ، مردود بأنه غير مبهم ، وقله إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه ، بل هو اسم لما هو مستطرق . قاله في المغني^(٢) .

(و) الشاهد في البيت الثاني في حذفه « على » ونصب « حب » أي (على حب العراق) . وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقول :

٢٧٢..... وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَّصِبُ لِلْمُنْجَرِّ

٢٧٣..... نَقْلًا.....

(و) الثالث (قياسي وذلك في « أن » و« أن ») بفتح الهمزة فيهما ، وتشديد النون في الأولى ، وسكونها في الثانية (و : كي) لظوئهن بالصلة (نحو : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران/١٨] ونحو : ﴿ أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ﴾ [الأعراف/٦٣] ونحو : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر/٧] أي بأنه) لا إله إلا هو (ومن أن جاءكم ، ولكيلا ، وذلك إذا قدرت « كي » مصدرية) للدخول اللام عليها تقديرًا ، (وأهمل النحويون هنا ذكر : كي) مع تجويزهم في نحو : « جئت كي تكرميني » أن تكون « كي » مصدرية ، واللام مقدرة قبلها ، والمعنى : لكي تكرميني . قاله في المغني^(٣) . [٢٣٦/١] (واشترط ابن مالك في) النظم وغيره^(٤) في حذف الجار من (« أن » و« أن »)

أمن اللبس) فقال في النظم :

٢٧٣..... وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطَّرِدُ مَعَ أَمِنْ لَبْسٍ.....

(فمنع الحذف في نحو : رغبت في أن تفعل ، أو « عن أن تفعل » لإشكال

المراد بعد الحذف) ، هل هو على معنى « في » ، أو « عن » ؟ لأن « رغب » يتعدى بكل

(١) المقاصد النحوية ٥٤٩/٢ - ٥٥٠ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٨١ .

(٣) مغني اللبيب ص ٦٨١ - ٦٨٢ .

(٤) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

منهما ، ومعناهما مختلف ، (وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ) قوله تعالى : (« وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ » [النساء/١٢٧] فحذف الحرف) الجار (مع) أن اللبس موجود ، بدليل (أن المفسرين اختلفوا في المراد) فبعضهم قدر « في أن » ، وبعضهم قدر « عن أن » ، واستدل كل على ما ذهب إليه ، وأجيب عنه بجوابين ، ذكرهما المرادي في شرح النظم : أحدهما : أن يكون حذف الحرف اعتماداً على القرينة الرافعة للبس ، وقد أشار إلى هذا في منهج السالك .

والآخر : أن يكون حذف لقصد الإيهام ، ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن ، وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين . انتهى .

وفي الكشف^(١) : « يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن » ، وتبعه البيضاوي^(٢) ، والجواب الأول موافق لقول الموضح في المغني^(٣) وإنما حذف الجار في « أن تنكحوهن » لقرينة ، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية ، لاختلافهم في سبب نزولها ، فلخلاف في الحقيقة في القرينة . انتهى .

وما ذهب إليه الموضح من أن محل « أن » و « أن » نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل ، وأما سيبويه فقال^(٤) بعدما أورد أمثلة من الحذف : ولو قال قائل : إن الموضع جرٌّ لكان قولاً قوياً ، وله نظائر [٢٣٦/ب] ، نحو قولهم : « لاؤ أبوؤك » . ثم نقل النصب عن الخليل ، فظهر بهذا أن ما قاله ابن مالك^(٥) تبعاً لابن العليّ من أن الخليل يقول : بلجر ، سهو .

ولا يقاس على « أن » و « أن » غيرهما ، فلا يقال : « برئت السكين القلم » ، والأصل : بالسكين ، خلافاً للأخفش الأصغر علي بن سليمان البغدادي ، تلميذ ثعلب والمبرد ، نشأ بعد الأخفش الصغير أبي الحسن سعيد بن مسعدة ، تلميذ سيبويه ، والأخفش الأكبر غيرهما ، وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه ، والأخفش أحد عشر نحوياً^(٦) والسيبويهون أربعة^(٧) .

(١) الكشف ٣٠١/١ .

(٢) أنوار التنزيل ١٢٠/١ .

(٣) مغني اللبيب ص ٧٨٨ .

(٤) الكتاب ١٢٨/٣ .

(٥) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

(٦) بغية الوعاة ٣٨٩/٢ .

(٧) بغية الوعاة ٣٩٠/٢ .

(فصل ————— ل)

(لبعض المفاعيل الأصلية في التقديم على بعض) آخر ، وأصل المفعول (إما بكونه مبتدأ في الأصل) والآخر خبر ، كما في باب « ظن » ، (أو) بكونه (فاعلاً في المعنى) ، والآخر مفعول معنى ، كما في باب « أعطى » ، (أو) بكونه (مُسَرَّحاً) أي مطلقاً ؛ لم ينقيد بجار (لفظاً أو تقديرًا) ، والآخر مقيد (بحرف جر (لفظاً أو تقديرًا) ، كما في باب « اختار » ، فيتقدم كل من المبتدأ في الأصل والفاعل معنى والمسرح على غيره ، (وذلك كـ « زيداً » في « ظننتُ [٣١٤] زيداً قائماً ») ، فتقدم « زيداً » على « قائماً » لأن « زيداً » مبتدأ في الأصل ، و« قائماً » خبره ، والمبتدأ مقدم على الخبر ، (وأعطيت زيداً درهماً) ، فتقدم « زيداً » على « درهماً » ، لأن « زيداً » فاعل معنى ، لأنه الآخذ والقابل للدرهم ، ومن ثم جاز « أعطيت درهماً زيداً » ، وامتنع « أعطيت صاحبه الدرهم » إلا على قول من أجاز « ضرب غلامه زيداً » قاله ابن مالك في شرح التسهيل^(١) .

(و : اخترتُ زيداً القومَ ، أو : من القوم) [٢٣٧/١] ، فتقدم « زيداً » ، لأنه مسرَّح غير مقيد بجار لفظاً وتقديرًا ، و« القوم » مقيد تقديرًا ، و« من القوم » مقيد لفظاً ، والمسرح مقدم على المقيد « لأنه مسرَّح غير مقيد بجار لفظاً وتقديرًا ، و« القوم » مقيد تقديرًا ، و« من القوم مقيد لفظاً ، والمسرح مقدم على المقيد ، لأن علاقة ما يتعدى إليه العامل بنفسه أقوى من علاقة ما قد يتعدى إليه بواسطة ، ومن ثم يقال : « اخترت قومَه عمرًا » ، ولا يقال : « اخترت أحدهم القوم » إلا على لغة من أجاز « ضرب غلامه زيداً » ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل^(١) أيضاً . والتقديم في ذلك كله جائز ، وإليه يشير قول الناظم :

٢٧٤ — والأصلُ سَبَقُ فاعِلٍ مَعْنَى
.....

(ثم قد يجب الأصل) فيجب التقديم ، كما أشار إليه الناظم بقوله :

٢٧٥- وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَى (كما إذا خيف اللبس) كـ «ظننتُ زيداً عمراً»، و (كـ: أعطيت زيداً

عمراً)، وكـ «اخترتُ الشجعانَ الجندَ»، ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج. (أو كان الثاني محصوراً) كـ «ما ظننتُ زيداً إلا قائماً»، أو (كـ: ما أعطيت زيداً إلا درهماً) و «ما اخترتُ زيداً إلا القومَ»، ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل، (أو) كان المفعول الثاني اسماً (ظاهراً، و)، المفعول (الأول ضمير نحو): «العالمَ ظننتُهُ مجتهداً»، أو (﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾) [الكوثر/١]، و «الفرسانَ اخترتُهُم القومَ»، ويأتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في آخر باب الفاعل من أن الضمير يجب وصله بالفعل، وأنت بالخيار في الظاهر، إن شئت قدمته على الفعل والضمير، وإن شئت أخرته عنهما.

(وقد يمتنع) الأصل فيجب التأخير، وإليه أشار الناظم بقوله:

٢٧٥- وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتَّمًا قَدْ يُرَى

(كما إذا اتصل) المفعول (الأول بضمير) المفعول (الثاني) كـ «ظننتُ زيداً غلامه» [٢٣٧/ب] و (كـ) «أعطيتُ المالَ مالكةً»، و «اخترتُ قومهَ عمراً». (أو كان) الأول (محصوراً) كـ «ما ظننتُ قائماً إلا عمراً»، و (كـ: ما أعطيت الدرهم إلا زيداً)، و «ما اخترت القومَ إلا بكراً». (أو) كان الثاني (مضمراً والأول ظاهراً) كـ «الفاضلَ ظننتُهُ زيداً»، و (كـ) «الدرهمَ أعطيتُهُ زيداً»، و «القومَ اخترتُهُم عمراً». أما الامتناع في الأولى فلثلاً يعود ضمير على متأخر لفظاً ورتبةً. وأما في الثانية فلأن المحصور فيه واجب التأخير. وأما في الثالثة فلأنه إذا أمكن الاتصال، لا يعدل عنه إلا الانفصال، إلا فيما يستثنى، وليس هذا منه^(١).

(فصل ل)

(يجوز حذف المفعول لغرض إما لفظي ، كتناسب الفواصل) جمع فاصلة ، والمراد بها رؤوس الآي ، وذلك (في نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾) [الضحى/٣] ، والأصل : وما قلاك ، فحذف المفعول ليناسب ﴿ سَجَى ﴾ [الضحى/٢] و ﴿ الأُولَى ﴾ [الضحى/٤] (و) (في نحو : ﴿ إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّمَن يَخْشَى ﴾) [طه/٣] والأصل : يخشاه ؛ أي القرآن ؛ ويحتمل أن لا حذف ، ومفعول « يخشى » هو قوله تعالى : ﴿ تَنْزِيلًا ﴾ [طه/٤] ، والمعنى : لمن يخشى تنزيل الله . قال في الكشف^(١) : وهو معنى حسن وإعراب بين . انتهى .
(وكالإيجاز) والاختصار ، وذلك (في نحو : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا) وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة/٢٤] ، والأصل : فإن لم تفعلوه ، ولن تفعلوه ، أي الإتيان بسورة من مثله .
(وإما معنوي كاحتقاره نحو : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ ﴾ [المجادلة/٢١] أي الكافرين) ، فحذف المفعول لاحتقاره . (أو لاستهجانته) أي لاستقباح التصريح بذكره ، (كقول عائشة رضي الله عنها : ما رأى مني ولا رأيت منه^(٢)) تعني عورة رسول الله ﷺ ، [٢٣٨/١] فحذفت المفعول لاستقباح ذكره ، (أي العورة^(٣) . وقد يمتنع حذفه) أي المفعول (كأن يكون محصوراً) فيه (نحو : « إئما ضربتُ زيداً ») لأن الحذف ينافي الحصر ، (أو) يكون (جواباً) لسؤال (كـ « ضربتُ زيداً » ، جواباً لمن قال : من ضربت ؟) لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه ، وذلك كله مستفاد من قول الناظم :
٢٧٦ — وَحُذِفَ فَضْلُهُ أَجِزٌ إِنْ لَمْ يَضُرْ كَحُذِفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ

(١) الكشف ٤٢٧/٢ .

(٢) رواية الحديث في الكامل في ضعفاء الرجال ٤٧٩/٢ : (ما رأيت عورة رسول الله ﷺ قط) . وهذه

الرواية لا شاهد فيها .

(٣) انظر شرح التسهيل ١٦١/٢ ، والارتشاف ٢٨٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٨١/١ .

(فصل ل)

(وقد يُحذف ناصبه) أي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله :

٢٧٧- وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا (إِنْ عَلِمَا)

(كقولك لمن سدد) بالمهمله (سهماً : « القِرطاس » ، ولمن تأهب لسفر : « مَكَّة » ، ولمن قال : مَنْ أَضْرِبُ ؟) بالمضارع (شرَّ الناس) . فالقِرطاس : منصوب : « ياضمار » (تصيب) ، ودل عليه المشاهدة ، (و) « مَكَّة » : منصوب بإضمار (تريد) ، ودل [٣١٥] عليه قرينة الحال ، (و) « شر الناس » : منصوب بإضمار (اضرب) ، ودل عليه قرينة المقال . (وقد يجب ذلك) الحذف . كما أشار إليه الناظم بقوله :

٢٧٧- وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا

وذلك (كما) تقدم (في) باب (الاشتغال كـ « زيداً ضربته ») ، لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر . (و) باب (النداء) فيما سيأتي (كـ : يا عبد الله) ، لأن « يا » عوض عن الناصب ، ولا يجمع بين العوض والمعوذ . (وفي الأمثال) العربية ؛ وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده (نحو : الكلاب على البقر^(١)) فـ « الكلاب » : منصوب بفعل محذوف وجوباً (أي أرسل) ، ولا يجوز ذكره ، لأن ذكره يغيّر المثل ، والأمثال لا تغيّر ، لأنها لما شبه مضربها بموردها ، لزم أن يلتزم فيها أصلها كقولهم : « الصيف ضيعت اللبن »^(٢) [٢٣٨/ب] ، يقال بكسر التاء لكل مخاطب . والمراد بالبقر في المثل المتقدم : بقر الوحش . (وفيما جرى مجرى الأمثال) في كثرة الاستعمال ، وهو كل كلام اشتهر ، فبسبب شهرته جرى مجرى المثل ، فأعطي حكمه في أنه لا يغيّر ، (نحو : « انتهوا خيراً لكم ») [النساء/ ١٧١] فـ « خيراً » مفعول بفعل محذوف وجوباً (أي : واثتوا) خيراً ، ولا يجوز ذكره لما تقدم ، وذهب بعضهم^(٣) ، إلى أن « خيراً » خبر لـ « كان » محذوفة ، والتقدير :

(١) يجمع الأمثال ١٤٢/٢ ، وجهرة الأمثال ١٦٩/٢ ، والمستقصى ٣٤١/١ ، وفصل المقال ص ٤٠٠ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٨٤ .

(٢) جهرة الأمثال ٥٧٥/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٤٧ .

(٣) مثل أبي عبيدة ، انظر الارتشاف ٢٧٩/٢ .

« انتهوا يكن خيراً لكم » وهو تخريج على قلّة ، لأن « كان » لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً إلا بعد « إن » و « لو » الشرطيتين (وفي التحذير بـ « إياك » وأخواتها) من ضمائر الخطاب المنفصلة ، (نحو : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) ، فـ « إِيَّاكَ » منصوب المحل بفعل محذوف وجوباً ، ويقدر متأخراً عن « إِيَّاكَ » (أي : إِيَّاكَ بِأَعَدَ) على أحد التقديرين الآتين في باب التحذير ، و « الأسد » منصوب بفعل محذوف وجوباً ، ويقدر متقدماً على « الأسد » أي : (واحذر الأسد) ، والفرق أن « إياك » ضمير منفصل ، فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله ، بخلاف « الأسد » . (وفي التحذير بغيرها) أي بغير إياك وأخواتها (بشرط عطف أو تكرار) ، فالعطف (نحو : رَأْسُكَ وَالسَّيْفَ) . فـ « رأسك » و « السيف » منصوبان بفعلين محذوفين وجوباً ، (أي بأعد) رأسك ، (واحذر) السيف . (و) التكرار (نحو : الْأَسَدَ الْأَسَدَ) بتقدير « احذر » . (وفي الإغراء بشرط أحدهما) وهو العطف أو التكرار ، فالعطف (نحو : المروءة والنجدة ، و) التكرار (نحو : السِّلَاحَ السِّلَاحَ ، بتقدير « الزم ») ، [i/٢٣٩] في المثالين ، وإنّما وجب حذف الفعل فيهما لأن كلا من العطف والتكرار قائم مقام العمل ، فالتزم حذفه لذلك .

(هذا باب التنازع في العمل)

(ويسمى أيضاً باب الأعمال) بكسر الهمزة عند الكوفيين^(١) ، (وحقيقته : أن يتقدم فعلان) مذكوران (متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما) في التصرف ، (أو فعل متصرف واسم يشبهه) في التصرف ، ويتأخر عنهما ؛ أي عن العاملين (معمول غير سبي مرفوع) وغير مرفوع ، واقع بعد إلا ، على الأصح فيهما ، (وهو) أي الم معمول المتأخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) ، والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية ، أو مع التخالف فيهما ، والعاملان إما فعلان أو اسمان أو مختلفان ، وأمثلتها اثنا عشر مثلاً ، مثال الفعلين في طلب المرفوع : « قام وقعد زيدٌ » ، ومثالهما في طلب المنصوب : « ضربت وأكرمت زيداً » ، ومثالهما في طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب : « قام وضربت زيداً » ، ومثالهما في طلب العكس : « ضربت وقام زيدٌ » ، ومثال الاسمين في طلب المرفوع : « أقائمُ وقاعدُ الزيدان » ، ومثالهما في طلب المنصوب : « زيدٌ ضاربٌ وقاتلٌ عمرًا » ، ومثال اختلافهما في الصورتين : « زيدٌ قائمٌ وضاربٌ أبويه » ، وعكسه : « زيدٌ ضاربٌ وقائمٌ أبواه » ، ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع : [٣١٦] « أقائمُ وقعدُ زيدٌ » ومثالهما في طلب المنصوب : « زيدٌ ضاربٌ ويكرمُ عمرًا » ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع : « أقائمٌ ويضربُ عمرًا » ، [٢٣٩ ب] وعكسه : « ضربتُ وأقائمُ زيدٌ » . والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال :
 ٢٨١ — كَيْحَسْرَانٍ وَيُسَيِّءُ ابْنَاكََا وَقَدْ بَغَى وَأَعْتَدَيَا عَبْدَاكََا
 والموضح اقتصر في الأنواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال : (مثال

(١) كذلك قال ابن عصفور في المقرب ٢٥٠/١ .

الفعلين ﴿آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف/٩٦) ف «آتوني» يطلب «قطرًا» على أنه مفعول ثان له ، و«أفرغ» يطلبه على أنه مفعوله ، وعمل الثاني وهو «أفرغ» في «قطرًا» ، وأعمل «آتوني» في ضميره ، وحذفه لأنه فضلة ، والأصل : آتوني ، ولو أعمل الأول لقليل : أفرغه . (ومثال الاسمين قوله : [من الطويل]
 ٣٧٨- (عُهِدْتُ مُعِيًا مُعِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ) فَلَمْ اتَّخِذْ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْئِلًا

ف «مغنيًا» من الإغائة بالثلثة ، و«مغنيًا» : من الإغناء ضد الإفقار ، تنازعا «من» الموصولة ، فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية ، وأعمل الثاني لقربه ، وأعمل الأول في ضميره ، وحذفه ، فالأصل : مغيته ، و«عهدت» مبني للمفعول ، مسند إلى تاء المخاطب ، و«مغنيًا» و«مغنيًا» حالان منها ، و«الفناء» الجوار والقرب ، و«الموئل» : الملجأ .

(ومثال المختلفين ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾ [الحاقة/١٩] ف «ها» اسم فعل بمعنى «خذ» ، والميم حرف يدل على الجمع ، و«أقروا» فعل أمر ، تنازعا «كتاييه» . وأعمل الثاني لقربه ، وحذف من الأول ضمير المفعول ، والأصل : هاؤموه ، وأصل «هاؤم» : هاكم ، أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة ، وفي الجزء الأول من شرح البحرين [٢٤٠/١] عن صفوان بن عسال أن النبي ﷺ ناداه رجل ، قال ﷺ : هاؤم . فقال : الرجل يجب القوم ، ولما يلحق بهم ، فقال : «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ» حديث حسن ، صحيح ، رواه الشافعي في مسنده^(١) ، ومالك^(٢) وسفيان ، وشعبة بن الحجاج ، والحمادان ، ومعنى «هاؤم» : تعالوا . انتهى .

قال الموضح في الحواشي : فإن صح أنه يرد «قاصراً» تعنى «تعالوا» كما قيل في الحديث ، فلا تنازع في الآية ، ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين ، وهذا المعنى متعين ، وظاهر في الآية ، ولكن لا أستحضر الآن أحداً قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث . انتهى . قلت : قال به الحوفي في الآية نفسها .

٣٧٨ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٥١٣ ، وشرح ابن الناطم ص ١٨٤ ، وشرح الأشموني ٢٠٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٢/٣ .

(١) انظر مسند الشافعي المجلد الأول ٤١/١ - ٤٢ ، حديث رقم ١٢٢ ، وأورده ابن قدامة في كتابه «المتحابين في الله» ص ٨٨ .

(٢) لم أجد الحديث في الموطأ ؛ ولا في المدونة الكبرى .

وظاهر كلام الموضح أن التنازع يكون في جميع المعمولات . وفي النهاية لابن الخباز: لا يقع التنازع في المفعول له ، ولا الحال ، ولا التمييز ، ويجوز في المفعول معه ، تقول : « قمتُ وسرتُ زيداً » ، إن أعملت الثاني . و« قمتُ وسرتُ وإيَّاهُ وزيداً » ، إن أعملت الأول . انتهى . وسيأتي الكلام في الواقع بعد « إلّا » .

واستفدنا من أمثلة الموضح أنه لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفاً على الآخر ، خلافاً للجزمي .

وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد ، (وقد يتنازع ثلاثة . وقد يكون المتنازع فيه متعدداً ، وفي الحديث « تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ »^(١) فتنازع ثلاثة) وهي « تسبحون » و« تكبرون » و« تحمدون » (في اثنين : ظرف) وهو « دبر » ، (و) نائب (مصدر) وهو « ثلاثة » ، فأعمل الأخير لقربه ، فنصب « دبر » على الظرفية ، و« ثلاثاً » على المفعولية المطلقة ، لنيابته عن المصدر ، وأعمل الأولين في ضميريهما ، وحذفهما لأنهما فضلتان ، والأصل : تُسَبِّحُونَ اللَّهَ فِيهِ إِيَّاهُ ، وَتُكَبِّرُونَ اللَّهَ فِيهِ إِيَّاهُ . [٢٤٠ ب] وما ذكره من جواز إعمال الأول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الإجماع . قال ابن خروف في شرح كتاب سيويه : استقرأت كلام العرب ، فوجدت إعمال الثالث ، وإلغاء ما عداه . قال ابن مالك^(٢) : وهو كما قال . واعترض بأنه سمع من كلامهم إعمال الأول من الثلاثة ، كقول أبي الأسود : [من الطويل]

٣٧٩ - كَسَاكَ وَإِنْ لَمْ تَكْسِرْهُ فَاشْكُرْ لَهُ أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ

[٣١٧] قال المرادي : فلد على أن استقراءه غير تام . ولا يحفظ من كلامهم إعمال

الثاني . انتهى .

(وقد عُلِمَ مِمَّا ذَكَرْتَهُ) في حقيقة التنازع من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلين ، أو اسمين ، أو مختلفي الاسمية والفعلية (أن التنازع لا يقع بين حرفين) ، لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المَعْمولات . وأجاز ابن العِلْج التنازع بين

(١) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات برقم ٥٩٧٠ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٦/٢ - ١٧٧ .

٣٧٩ - البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٦ ، ٣٠٩ ، وإنباه الرواة ٥٨/١ ، والارتشاف ٩٣/٣ ، ودرة الغواص ص ١٥٧ ، وحامسة البحر ص ١٤٩ ، وسمط الآلي ص ١٦٦ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٠٣/١ .

حرفين ، مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة/٢٤] فقال : تنازع « إن » و « لم » في « تفعلوا » . ورد بأن « إن » تطلب مثبتاً ، و « لم » تطلب منفياً ، و شرط التنازع الاتحاد في المعنى . ونقل الشاطبي عن الفارسي أنه أجاز في التذكرة التنازع في قوله : [من الرجز] ٣٨٠ - حتى تَرَاهَا فَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْتَقَهَا مشددات بقـرْنُ ومنع التوكيد للعطف بالواو . انتهى . وسيأتي الكلام عليه في باب التوكيد .

(ولا) يقع التنازع (بين حرف وغيره) من فعل واسم ، ومن أجاز التنازع بين حرفين أجاز بينهما حرف وغيره ، كما نقل ابن عمرون عن بعضهم أنه جَوَّز تنازع « لعل » و « عسى » ، نحو : « لعل وعسى زيدٌ أن يخرج » على إعمال الثاني ، و « لعل وعسى زيداً خارجٌ » على إعمال الأول ، ورد بأن منصوب « عسى » لا يحذف ^(١) .

(و) علم من تقييد العاملين بالتصرف أنه (لا) يقع التنازع (بين) عاملين [٢٤١/١] (جامدين) فعلين ، أو اسمين ، أو مختلفين ، لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله . قال أحمد بن الحجاز في النهاية : فإذا قلت : « سَرَّني إكرامُك وزيارتُك عمراً » وجب نصب عمراً بالثاني ، لا بالأول ، للفصل بين المصدر ومعموله ^(٢) . انتهى .

(ولا) يقع التنازع (بين جامد وغيره) من فعل ، أو اسم متصرف . (وعن المبرد) في كتابه المدخل (إجازته في فعلي التعجب) مع جهودهما ، سواء كانا بلفظ الماضي ، أو بلفظ الأمر ، فالأول (نحو : ما أَحْسَنَ وَأَجْمَلُ زيداً) فتعمل الثاني في الاسم الظاهر ، وتعمل الأول في ضميره ، وتحذف لأنه فضلة .

(و) الثاني نحو : (أَحْسَنَ وَأَجْمَلُ بعمرو) فتعمل الثاني في الظاهر المجرور ، وتعمل الأول في ضميره المجرور ، ولا تحذف لأنه فاعل ، والفاعل لا يحذف عنه ، لأنه بصري ^(٣) . ويحذف على القول بأن المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء . والجمهور على المنع فراراً من الفصل بينه وبين معموله إذا أعمل الأول ، وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع ، إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما ^(٤) .

٣٨٠ - الرجز لخطام الجاشعي أو للأغلب العجلي في الدرر ٣٩٤/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٠/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٥٣/٧ ، وأوضح المسالك ٣٤٢/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٤ ، وشرح الأشموني ٤١/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٥/٢ .

(١) ورد قول ابن عمرون في التذكرة لأبي حيان ص ٣٦١ .

(٢) ورد قول ابن الحجاز في الارتشاف ٩٨/٣ .

(٣) المقتضب ١٨٤/٤ ، والارتشاف ٩٨/٣ .

(٤) شرح التسهيل ١٧٧/٢ .

(و) عُلِمَ من تقييد المعمول بالتأخير أنه (لا) يقع التنازع (في معمول مقدم ، نحو : أَيَّهِمْ ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ ، أو : شَتَمْتَهُ) ، لأن الثاني لم يأت إلا بعد أن أخذ الأول معموله المتقدم عليه ، وقوله : « شَتَمْتَهُ » عديل مدخول الاستفهام ، [٣١٨] (خلافاً لبعضهم) [٢٤١/ب] في إجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة^(١) مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَوْفٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة / ١٢٨] ، ولا حجة له ، لأن الثاني لم يجرى حتى استوفاه الأول ، ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه ، وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي ، وعبارته^(٢) : « قد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوباً نحو : زيداً ضَرَبْتُ وَقَتَلْتُ ، و : بك قمتُ وقعدتُ » ، وتعقبه البدر الدمايني ، فقال يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه ، وهو ممتنع ، ثم اعترض على نفسه بأن الجمهور قد ارتكبه في نحو : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ [يوسف / ١٠٩] ، فجعلوا الهمزة واقعة في الأصل بعد العاطف ، ولكنها قدمت عليه لفظاً ، وأجاب بأن هذا الحكم ليس بمتعد إلى غير الهمزة ، بل مقصور عليها عندهم . انتهى .

(ولا) يقع التنازع (في معمول متوسط نحو : ضَرَبْتُ زيداً وَأَكْرَمْتُ) ، لأن الأول استقل به قبل مجيء الثاني (خلافاً للفارسي) فإنه أجاز في قوله : [من البسيط]
 ٣٨١ — مَتَى تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تَشْرِمُ
 أن تكون « من » زائدة ، و « بَارِقٍ » في موضع نصب بـ « تشم » ، ومفعول « تصب » محذوف ، وهو ضمير عائد على بَارِق .

ومال المرادي في شرح التسهيل إلى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم ، فقال^(٣) : وأقول الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع ، بل حيث تقدّم المعمول ، أو توسط ، جاز عمل كل من العاملين فيه . انتهى .

(١) جمع الهوامع ١١٠/٢ .

(٢) شرح الرضي ٢٠١/١ .

٣٨١ - صدر البيت : (قد أويت كل ماء فهي طاوية) ، وهو لساعدة بن جوية في خزانة الأدب ١٦٣/٨ ، ١٦٦ ، والدرر ١٧٩/٢ ، وشرح أشعار الهذليين ١١٢٨/٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٠ ، وشرح شواهد المغني ١٥٧/١ ، ٧٤٣/٢ ، ولسان العرب ٤/١٤ (أبي) ، ٤٧٣ (صوي) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٢/٧ ، وخزانة الأدب ٢٦/٩ ، ومغني اللبيب ٣٣٠/١ ، وجمع الهوامع ٥٧/٢ ، والمسائل العضديات ص ١٥٧ .

(٣) انظر شرح المرادي ٦٤/٢ .

(و) عُلِمَ من اشتراط كون المعمول مطلوباً لكل من العاملين من جهة المعنى أن التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جرير : [من الطويل]
 ٣٨٢- (فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ) وَهَيْهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ تَوَاصِلُهُ
 (خلافاً له) أي الفارسي^(١) (وللجرجاني^(٢) ، لأن الطالب للمعمول) وهو العقيق (إنما هو) هيهات (الأول ، وأما) « هيهات » (الثاني فلم يؤت به للإسناد) إلى العقيق ، (بل مجرد التقوية) والتوكيد لـ « هيهات » الأول ، (فلا فاعل له) أصلاً ، (ولهذا قال) الشاعر : [من الطويل]

٣٨٣- فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بَبَغْلَتِي (أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ)
 فـ « اللاحقون » فاعل « أتاك » الأول ، و « أتاك » الثاني مجرد التقوية فلا فاعل له ، لأنه ليس من التنازع ، (ولو كان من التنازع لقال : أتاك أتوك) على إعمال الأول ، (أو : أتوك أتاك) على إعمال الثاني ، وليس بمتعين لجواز أن يضممر مفرداً في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه^(٣) : « ضربني وضربت قومك » بالنصب ، وقيل : المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين ، لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد ، فكأنهما عامل واحد . فهذه الثلاثة أقوال أصحابها عند ابن مالك^(٤) ما ذكره الموضح .

(و) عُلِمَ من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع أنه (لا) تنازع (في نحو) قول كثير عزة : [من الطويل]
 ٣٨٤- قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمِهِ (وَعَزَّةَ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا)

٣٨٢- تقدم تخريج البيت برقم ١٣٩ .

(١) المسائل الحلييات ص ٢٤١ ، والمسائل العضديات ص ١٧٢ .

(٢) انظر الارتشاف ٨٧/٣ .

٣٨٣- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٦١٦/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٦٧/٧ ، وأمالى ابن السجري ٢٤٣/١ ، وأوضح المسالك ١٩٤/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٨/٥ ، والخصائص ١٠٣/٣ ، ١٠٩ ، والدرر ٢٥٥/٢ ، ٣٩٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٨٤ ، وشرح الأشموني ٢٠١/١ ، وشرح التسهيل ١٦٥/٢ ، ٣٠٢/٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٩/٣ ، وجمع الهوامع ١٢٥ ، ١١١/٢ .

(٣) الكتاب ٧٩/١ - ٨٠ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٦٤٣/٢ .

٣٨٤- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ١٤٣ ، وخزانة الأدب ٢٢٣/٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ٩٠ ، وشرح المفصل ٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣/٣ ، وجمع الهوامع ١١١/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ==

[٣١٩] لأنه لو قصد فيه التنازع ، لأسند أحدهما إلى السبي والآخر إلى ضميره ، فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ ، لأنه لم يرفع ضميره ، ولا ما التبس بضميره . قاله المرادي^(١) تبعاً لابن مالك في شرح التسهيل^(٢) . قال بعضهم : وفيه نظر ؛ لأن هذا يأتي فيما لو كان السبي منصوباً نحو : « زيداً ضربت وأكرمت أخاه » ، [٢٤٢/ب] لأن أحد العاملين يعمل في السبي ، والآخر يعمل في ضميره ، فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ ، فلا معنى لتقييد السبي بالمرفوع ، قال : ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد بن السيد البطليوسي ، من أن « غريمها » إن رفع بـ « معنى » يكون « مطول » قد جرى على غير من هو له ، فيلزم ظهور الضمير ، وإن رفع بـ « مطول » فهو خطأ ، لأنه قد وصف بـ « معنى » والاسم الذي يعمل عمل الفعل ، إذا وُصف لا يعمل شيئاً ، فلا يجوز : « مررت بضاربٍ ظريفٍ زيداً » . انتهى . وأقول : ما ذكره أبو محمد ، يقال بمثله فيما إذا كان السبي منصوباً ، نحو : « غلامٌ زيدٌ ضاربٌ مهينٌ أخاه » ، إذا كان الضارب والمهين زيداً ، فإن كان الناصب للسبي الثاني وجب إبراز الضمير الأول ؛ لكونه جرى على غير من هو له . وإن كان الناصب له الأول فهو خطأ ؛ لأنه قد وصف بمهين ، والوصف إذا وُصف لا يعمل .

إذا تقرر هذا فنقول : « عزة » مبتدأ ، وليس « مطول » و « معنى » خبرين لها ، (بل « غريمها » مبتدأ) ثان مؤخر عن خبره ، (و « مطول » و « معنى » خبران) لغريمها ، خبر بعد خبر^(٣) . (أو « مطول » خبر) وحده ، (و « معنى » صفة^(٤) له) ، لأن الوصف يجوز وصفه على الأصح ، وحجة المانع أن الوصف كالفعل ، وهو لا يوصف . (أو حال من ضميره) المستتر فيه ، المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد إلى « غريمها » و « غريمها » وخبره خبر « عزة » . والرابط بينهما الضمير المضاف إليه غريم .

(و) علم من تقييد السبي بالمرفوع أنه (لا يمتنع التنازع في) السبي المنصوب ، (نحو : زيدٌ ضربَ وأكرمَ أخاه ؛ لأن السبي) وهو « أخاه » (منصوب) بأحد العاملين ، [٢٤٣/أ] والرابط موجود بالضمير المستتر ، أو بالمضاف إليه السبي .

== ٢٨٢/٥ ، ٢٥٥/٧ ، والإنصاف ٩٠/١ ، وأوضح المسالك ١٩٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٣/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢١ ، ولسان العرب ٣٣٤/١٤ (ركا) ، ومغني اللبيب ٤١٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٦/٢ ، والارتشاف ٨٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٣ .

- (١) شرح المرادي ٦٤/٢ .
- (٢) شرح التسهيل ١٦٦/٢ .
- (٣) هذا الرأي لابن مالك ، انظر شرح التسهيل ١٦٦/٢ .
- (٤) هذا الرأي للبطليوسي ، انظر الارتشاف ٨٨/٣ .

ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب ، وعلله بأنه لو أعملت الأول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي ، وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه . قال ابن خروف : لأنه لو تقدم كان عوضاً من اسمين مضاف ومضاف إليه ، وهذا مما لا سبيل إليه . انتهى .

فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقاً ، ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد «إلا» على الصحيح كقوله : [من البسيط]

٣٨٥- مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ إِلَّا كَوَاعِبُ مِنْ دُهِلِ بْنِ شَيْبَانَا

والمانع من كونه من التنازع ، أنه لو كان منه لزم إخلاء الفعل الملغى من الإيجاب ، ولزم في نحو : «ما قام وقعد إلا أنا» إعادة ضمير غائب على حاضر ، قاله المرادي في شرح التسهيل . انتهى .

وحمله في التسهيل^(١) على الحذف ، وقال في شرحه^(٢) : على تأويل : ما قام أحد وقعد إلا أنا ، فحذف «أحد» لفظاً ، واكتفى بقصده ، ودلالة المعنى ، والاستثناء عليه . وعلم من قولنا «مذكوران» أنه لا تنازع بين محذوفين ، ولا بين محذوف ومذكور .

٣٨٥- البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٨٧ ، والدرر ٣٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٦/٢ ، وجمع الهوامع ١١٠/٢ .

(١) التسهيل ص ٨٦ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٥/٢ .

(فصل ل)

(إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق) من البصريين والكوفيين^(١) ؛ لأن إعمال [٣٢٠] كل منهما مسموع من العرب ، (و) الخلاف بينهم في المختار ، هل هو من الأول ، أو الثاني ، أو هما على حد سواء [٢٤٣/ب] أقوال : (اختار الكوفيون) منها (الأول لسبقه ، واختار البصريون الأخير لقربه) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٧٨ — إِنَّ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

٢٧٩ — وَالثَانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

وقيل : هما سيان ، لأن لكل منهما مرجحاً ، حكاه ابن العلق في البسيط .

إذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث ، قاله المرادي^(٢) . وسكتوا عن المتوسط ، فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثاني^(٣) ، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول ، أو يستوي فيه الأمران ؟ لم أرَ في ذلك نقلاً .

(فَإِنْ) تنازع اثنان ، و (أعملنا الأول في المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين ، (أعملنا الأخير في ضميره) مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ، (نحو : « قام وقعدا » أخواك » ، (أو) قام (وضربتهما) أخواك ، (أو) قام (ومرت بهما أخواك . وبعضهم) كالسيرا في (يميز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لأنه فضلة) وهو الذي يفهم من كلام التسهيل^(٤) ، (كقوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب : [من م . الكامل]

(١) الإنصاف ٨٣/١ - ٩٦ ، المسألة رقم ١٣ .

(٢) شرح المرادي ٦٥/٢ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (الثالث) ، وانظر الارتشاف ٩٣/٣ .

(٤) التسهيل ص ٨٦ .

٣٨٦- (بُعْكَازٌ يُعْشِي النَّاطِرِيَّ ———— نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ)

فأعملت الأول وهو «يعشى»، فرفعت «شعاعه»، وأعملت «لحوا» في ضميره، وحذفته، والتقدير: لحوه، و«عكاز» بضم العين المهملة، وتخفيف الكاف وبالطاء المشالة: موضع بقرب مكة كان سوقاً في الجاهلية، و«يعشي» مضارع «أعشى» بالعين المهملة، وقيل بالمعجمة، و«شعاعه» بالشين المعجمة: ضوءه، والضمير المضاف إليه للسلاح فيما قبله.

(ولنا) من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع (أن في حذفه قبيحة العامل)، وهو «لحوا» (للعمل) في «شعاعه» (وقطعه عنه) برفعه بـ «يعشي» بغير معارض، قاله بعض المغاربة. (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهور. [٢٤٤/١]

(وإن أعملنا الثاني) على اختيار البصريين (فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العمدة) عندهم، (و) إن لزم منه الإضمار قبل الذكر، وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، (لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء) مصرحاً به (في غير هذا الباب، نحو: رَبُّهُ رَجُلًا، و: نَعَمْ رَجُلًا) فـ «رجلاً» فيهما تمييز للضمير المجرور بـ «رب» والمرفوع على الفاعلية بـ «نعم»، ورتبة التمييز التأخير، فقد عاد الضمير على التمييز، وهو متأخر لفظاً ورتبة، (و) جاء الإضمار قبل الذكر (في) هذا (الباب) الذي نحن فيه، وهو باب التنازع نثراً وشعراً (نحو) قول بعض العرب: (ضربوني وضربت قومك) بالنصب (حكاه سيوي^(١))، فقد أعمل الثاني، وأضمر في الأول ضمير الفاعل، وهو الواو العائدة على المتنازع فيه، وهو «قومك» المنصوب على المفعولية، والمفعول رتبته [٣٢١] التأخير، فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، (وقال الشاعر): [من الطويل]

٣٨٧- (جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخِلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ

٣٨٦- البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في الدرر ٣٥٠/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٤٣، والمقاصد النحوية ١١/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨٤/٥، وأوضح المسالك ١٩٩/٢، وشرح الأشموني ٢٠٦/١، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٤، وشرح ابن عقيل ٢٨٥/١، ومعني اللبيب ٦١١/٢، والمقرب ٢٥١/١، وجمع الهوامع ١٠٩/٢.

(١) الكتاب ٧٩/١.

٣٨٧- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٤٨٤/١، والأشباه والنظائر ٧٧/٣، و٢٨٢/٥، وأوضح المسالك ٢٠٠/٢، وتخليص الشواهد ٥١٥، وتذكرة النحاة ص ٣٥٩، والدرر ١١٥/١، و٣٥٢/٢، وشرح ابن الناطم ص ١٨٧، وشرح الأشموني ١٧٩/١، ٢٠٤، وشرح التسهيل ١٦٣/١، ١٧٠/٢، وشرح قطر الندى ١٩٧، ومعني اللبيب ٤٨٩/٢، والمقاصد النحوية ١٤٣/٣، وجمع الهوامع ٦٦/١، ١٠٩/٢.

فأعمل الثاني، ونصب «الأخلاء» المنصوب على المفعولية، و«الأخلاء»: جمع خليل و«الجميل»: الشيء الحسن، و«مهمل»: اسم الفاعل من الإهمال، وهو الترك.

(والكسائي وهشام) الضير (والسهيلي) الكوفيون (يوجبون الحذف) للضمير المرفوع على الفاعلية هرباً من الإضرار قبل الذكر^(١)، (وَتَمَسَّكَ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ)، وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني: [من الطويل]

٣٨٨- (تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالًا) فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ

(إذ لم يقل: تعفقا) على تقدير إعمال الثاني، [٢٤٤/ب] (ولا: أرادوه) على تقدير إعمال الأول، ويمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثاني، ولم يقل «تعفقا» على لفظ الجمع، لأنه يجوز أن ينوي مفرداً على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور، ولهذا قال الموضح^(٢): «بظاهر قوله»، ولم يقل: «بقوله»، و«تعفق» بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف: أي استتر، و«الأرطى»: شجر، و«بذت» بالياء الموحدة، والذال المعجمة المشددة: أي غلبت، و«نبلهم» بسكون الموحدة: سهامهم، فاعل «بذت»، و«كليب» بفتح الكاف وكسر اللام: جمع كلب، كعبيد جمع عبد.

والحاصل أن العمل لأحد العاملين في المتنازع فيه، وتعمل المهمل في ضميره، سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف.

(والفراء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع) وكان العطف بالواو؛ كما في المغني (فالعامل لهما) لأنهما لما كان مطلوبهما واحداً كانا كالعامل الواحد، (نحو: قام وقعد أخواك) ف «أخواك» مرفوع عنده بـ «قام» و«قعد»، فيكون الاسم الواحد فاعلاً لفعلين مختلفين لفظاً ومعنى، وهو مشكل، فإن النحويون يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية، واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول. قاله الرضي، ثم قال: وجاز عند الفراء وجه آخر، وهو أن يأتي بفاعل الأول ضميراً منفصلاً بعد المتنازع فيه، لتعذر المتصل بلزوم الإضرار قبل الذكر. هذا هو النقل الصحيح عن الفراء. انتهى.

(وإن اختلفا) أي العاملان؛ في طلب المعمول فإن كان أولهما يطلب مرفوعاً

(١) ذكر السيوطي في معجم الهوامع ١٠٩/٢ أن هذا مذهب هشام والسهيلي وابن مضاء.

٣٨٨- البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٣٨، والرد على النحاة ص ٩٥، واللسان ٢٥٤/١٠ (عق)،

٣٥٣/١٤ (زي)، والمقاصد النحوية ١٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠١/٢، وتذكرة النحاة

ص ٣٥٧، وجمهرة اللغة ص ٩٣٦، والمقرب ٢٥١/١، وشرح التسهيل ١٢٧/١، ١٧٤/٢.

(٢) مغني اللبيب ص ٦٣٥ - ٦٣٦، وانظر شرح التسهيل ١٦٦/٢.

(أضمرته مؤخرًا) وجوبًا (ك: ضربني وضربت زيدًا هو) ، انتهت مقالة الفراء^(١) .
 [٢٤٥/١] فهو فاعل «ضربني» ، وإنما أخر عن الظاهر هربًا من الإضممار قبل الذكر ، ولم يحذفه هربًا من حذف الفاعل ، هذا كله إذا احتاج الأول لمرفوع مع إعمال الثاني .
 (وإن) أعملنا الثاني ، و(احتاج الأول لمنصوب لفظًا) وهو ما يصل إليه العامل بنفسه (أو محلاً) وهو ما يصل إليه العامل بواسطة حرف جر (فإن أوقع حذفه) أي المنصوب (في لبس) ظاهر ، (أو) لم يوقع في لبس ، ولكن (كان العامل من باب «كان» أو من باب «ظن» وجب إضممار المفعول مؤخرًا) عن المتنازع عنه في المسائل الثلاث :

فالأولى : (نحو : استعنت واستعان عليّ زيدٌ به^(٢)) ، فالأول يطلب «زيدًا» مجرورًا بالباء ، والثاني يطلبه فاعلاً ، لأنه استوفى معمول الجرور بـ «على» ، فأعملنا الثاني ، وأضمرنا ضمير «زيد» مجرورًا بالباء مؤخرًا وقلنا به ، والذي حملنا على ذلك أنا لو أضمرناه مقدمًا قبل «استعان» لزم الإضممار قبل الذكر ، ولو حذفناه أوقع في لبس ، فلا يعلم هل «زيد» مستعان به أو عليه .

(و) الثانية : نحو : (كنتُ وكان زيدٌ صديقًا إياه) ، فـ «كنت» و«كان» تنازعا «صديقًا» على الخبرية لهما ، فأعملنا الثاني فيه ، وأعلمنا الأول في ضميره مؤخرًا .
 (و) الثالثة : نحو : (ظنني وظننتُ زيدًا قائمًا إياه) ، فـ «ظنني» يطلب «زيدًا قائمًا» فاعلاً ومفعولاً ثانيًا ، و«ظننتُ» يطلبهما مفعولين ، فأعملنا الثاني ، ونصبنا «زيدًا قائمًا» وبقي الأول يحتاج إلى فاعل ومفعول ثان ، فأضمرنا الفاعل مقدمًا مستترًا ، وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرًا ، وقلنا : «إياه»^(٣) . [٢٤٥/ب] ولم نحذف المنصوب في المسألة الثانية والثالثة ، لأنه عمدة في الأصل ، [٣٢٢] لأنه خبر مبتدأ . (وقيل في باب «ظن» و«كان» يضمّر مقدمًا) كالرفوع ، لأنه مرفوع في الأصل فيقال : «ظنني إياه» وظننتُ زيدًا قائمًا ، هكذا مثل أبو حيان في النكت الحسان^(٤) بالضمير منفصلاً ، ولا يتعين ، بل يجوز اتصاله نحو : «ظننيه» على ما تقدم من اختلاف الترجيح .

(١) انظر شرح التسهيل ١٧٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٣/٢ .

(٣) المقتضب ١١٣/٣ .

(٤) النكت الحسان ص ٩٤ .

وقول الشارح^(١) تبعاً لأبيه في شرح الكافية^(٢): «ولا يجوز تقديمه عند الجميع»
 مخالف لظاهر التسهيل^(٣)، ولتصريح ابن عصفور^(٤)، وابن خروف بذلك.

(وقيل): لا يضم، ولا يحذف، بل (يظهر) كما في المسألة الآتية في تخالف
 صاحب الضمير ومفسره، فيقال: «ظنني قائماً وظننتُ زيداً قائماً». (وقيل): لا يضم،
 ولا يظهر، بل (يحذف)، وهو الصحيح، لأنه حذفٌ للدليل، فإن المفسر يدل عليه،
 قال ابن عصفور^(٥): وهذا المذهب أسد^(٦) المذاهب لأن الإضمار قبل الذكر، والفصل بين
 العامل والمعمول، لم تدع ضرورة إليه، وحذف الاختصار في باب «ظن» قد تقدّم الدليل
 على جوازه. انتهى.

وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت أفراداً وتذكيراً وفروعهما، فإن لم
 يكن مثله لم يجوز حذفه، نحو: «عَلِمَني وعلمتُ الزيدَين قائمين» فلا بد أن يقول: «إياه»
 متقدماً أو متأخراً، ولا يجوز حذفه. قاله أبو حيان في النكت الحسان^(٧).

(وإن كان العامل من غير بابي: كان، و: ظن) ولم يلبس (وجب حذف
 المنصوب) لفظاً أو محلاً، لأنه فضلة مستغنى عنه، فلا حاجة لإضماره قبل الذكر
 (ك: ضربتُ وضربني زيداً)، و: مررتُ ومرَّ بي زيداً، (وقيل: يجوز إضماره،
 كقوله): [من الطويل]

٣٨٩- (إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَكُرْضِيكَ صَاحِبٌ) جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ
 فأعمل الثاني، وأضمر في الأول ضمير المفعول، (وهذا) البيت (ضرورة عند الجمهور)،

(١) أي ابن الناطم في شرحه على الألفية ص ١٨٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٤٩/٢.

(٣) التسهيل ص ٨٦.

(٤) شرح الجمل ٦١٦/١.

(٥) شرح الجمل ٦١٧/١.

(٦) في «ط»: (أحد).

(٧) النكت الحسان ص ٩٤.

٣٨٩- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨١/٥، وأوضح المسالك ٢٠٣/٢، وتخليص الشواهد ص ٥١٤،
 والدرر ٣٥٢/٢، وشرح ابن الناطم ص ١٨٦، وشرح الأشموني ٢٥/١، وشرح شذور الذهب ص
 ٤٢٣، وشرح شواهد المغني ٧٤٥/٢، وشرح ابن عقيل ٥٥١/١، ومعني اللبيب ٣٣٣/١، والمقاصد
 النحوية ٢٧٣، وجمع الهوامع ١١٠/٢.

ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى^(١). وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله :
 ٢٨٠- وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَهُ وَالْتَزِمَ مَا التَزِمَا
 ثم قال :

٢٨٢- وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِيُغَيَّرَ رَفَعُ أَوْهَلَا
 ٢٨٣- بَلْ حَذَفَهُ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخَّرْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

(مسألة : إذا) اختلف المخبر عنه ، ومفسر الضمير ، و(احتجاج العامل المهمل إلى ضمير ، وكان ذلك الضمير) المحتاج إليه (خبراً عن اسم ، وكان ذلك الاسم) المخبر عنه (مخالفاً في الأفراد والتذكير أو غيرهما) من التأنيث والتثنية والجمع (للاسم المفسر له ؛ وهو) الاسم (المتنازع فيه ؛ وجب العدول) من الإضمار (إلى الإظهار) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٨٤- وَأُظْهِرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِيُغَيَّرَ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرَا

(نحو : «أظنُّ ويظنُّني أخا الزيدَين أخوين» ، وذلك لأن الأصل) قبل الإعمال (أظن ويظنُّني الزيدَين أخوين) بالتثنية فيهما (ف«أظن» يطلب «الزيدَين أخوين» مفعولين ، و«يظنُّني» يطلب «الزيدَين» فاعلاً ، و«أخوين» [٣٢٣] مفعولاً) ثانياً ، لأنه أخذ مفعوله الأول ، وهو ياء المتكلم المتصلة به ، (فأعملنا الأول) وهو «أظن» ، (فنصبنا الاسمَين ، وهما «الزيدَين أخوين») على أنهما مفعولان لـ «أظن» ، (وأضمرنا في الثاني) وهو «يظنُّني» (ضمير «الزيدَين» وهو الألف) في «يظنُّني» ، [٢٤٦/ب] فاستوفى فاعله ومفعوله الأول ، (وبقي علينا المفعول الثاني) لـ «يظنُّني» (يحتاج إلى إضماره ، وهو خبر) في الأصل (عن ياء المتكلم) المتصلة به التي هي الآن المفعول الأول بعد دخول «يظن» ، (والياء المخالفة لـ «أخوين» الذي هو مفسر الضمير الذي يؤتى به ، فإن الياء مفرد ، و«الأخوين» تثنية ، فدار الأمر بين إضماره مفرداً ليوافق المخبر عنه) وهو الياء ، (وبين إضماره مثني ليوافق المفسر) وهو «الأخوين» ، (وفي كل منهما محذور) لا محيص منه (فوجب العدول إلى الإظهار ، فقلنا : «أخا» فاتفق المخبر عنه) وهو الياء في الأفراد ، (ولم يضره مخالفتها لـ «أخوين» لأنه) أي «أخا» (اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا) في هذه المسألة^(٢).

(١) التسهيل ص ٨٦ .

(٢) انظر هذه المسألة في شرح ابن الناظم ص ١٨٨ - ١٨٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٨٦/١ - ٢٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٦٥١/٢ .

قال الموضح تبعاً لجماعة على سبيل البحث : (و) الذي (يظهر لي فساد دعوى التنازع في « الأخوين » لأن « يظنني » لا يطلبه ؛ لكونه مثني ، والمفعول الأول مفرد) .

وجوابه أن المتنازع فيه مطلق الأخوة من غير نظر كونه مفرداً أو مثني ، قال صاحب المتوسط بمعناه ، وفيه نظر ؛ لأن التنازع لا يكون في مبهم (وعن الكوفيين أنهم أجازا فيه وجهين : حذفه وإضماره) مقدماً (على وفق المخبر عنه) ، فيقولون على الحذف : « أظن ويطناني الزيدان أخوين » ، ويحذفون « أخا » لدلالة أخوين عليه ، ويقولون على الإضمار : « أظن ويطناني إياه الزيدان أخوين » . [١/٢٤٧] كذا مثله في شرح الكافية^(١) مقدماً ؛ لأن العلة المقتضية لتأخيره ؛ وهي تأخير المفسر ؛ مفقودة هنا .

وإن أعملنا الثاني فلحكم فيه كما سبق من وجوب الإظهار ، ومن إجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ، ولكن يضم مؤخراً ، قاله المرادي في شرح التسهيل ، وفيه البحث السابق .

(١) شرح الكافية الشافية ٦٥١/٢ - ٦٥٢ .

(هذا باب المفعول المطلق)

(أي الذي يصدق عليه قولنا : مفعول) بغير صلة (صدقاً) منصوب
بيصلق (غير مقيد) صفة « صدقاً » (بالجار) حرف أو اسم ، متعلق بمقيد ؛ بخلاف بقية
المفاعيل فإن صلق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به ، والمفعول له ، والمفعول فيه ،
والمفعول معه ، وهذه التسمية للبصريين ^(١) .

وأما غيرهم ^(٢) فلا يسمي مفعولاً إلا المفعول به خاصة ، ويقول في غيره : مشبه
بالمفعول ، قال الموضح في الحواشي ^(٣) .

(و) المفعول المطلق : (هو اسم يؤكد عامله) ، فيفيد ما أفاده العامل من
الحدث من غير زيادة على ذلك . (أو يبين نوعه) ، أي نوع العامل ، فيفيدة زيادة على
التوكيد [٣٢٤] (أو) يبين (عدده) أي عدد العامل ، فيفيد عدد مرات العامل زيادة على
التوكيد ، (وليس) هو (خبراً) عن مبتدأ (ولا حالاً) من غيره (نحو : ضربتُ ضرباً ،
أو) ضربتُ (ضرباً الأثير ، أو) ضربتُ (ضربتين) ، فالأول مثال لما يؤكد عامله ،
والثاني مثال لما يبين نوعه ، والثالث مثال لما يبين عدده ، (بخلاف نحو) : « ضربتُك
ضربتان » و (ضربتُك ضرباً أليماً) فإنه وإن بين العدد في الأول ، والنوع في الثاني
لوصفه بـ « أليم » فهو خبر عن « ضربتُك » فلا يكون مفعولاً مطلقاً ، (و) بخلاف (نحو :
﴿ وَلِي مُدَبِّرًا ﴾) [النمل / ١٠] فإنه وإن كان توكيداً لعامله فهو حال من الضمير المستتر في
عامله فلا يكون مفعولاً مطلقاً . [٢٤٧ ب]

وإلى أن المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٢٨٨ — تَوَكَّدَ أَوْ نَوَّعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدًا

(١) جمع الهوامع ١٦٥/١ .

(٢) أي الكوفيون ، كما في جمع الهوامع ١٦٥/١ .

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص ٢٦٦ .

(وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا) كما تقدم من الأمثلة. (والمصدر)

كما قال النازم:

٢٨٦-..... اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذْلُوكِي الْفِعْلِ.....
وهو (اسم الحدث الجاري على الفعل)، وليس علمًا ولا مبدوءًا بميم زائدة غير المفاعلة كما قاله الموضح في باب إعمال المصدر^(١).

(وخرج بهذا القيد) وهو الجريان على الفعل (نحو) «غسلًا» و«وضوءًا» و«عطاء» من قولك: «(اغتسل غُسلًا)» و«توضأً وضوءًا» و«أعطى عطاءً» فإن هذه الثلاثة (أسماء مصادر) وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها لأن «اغتسل» قياس مصدره الجاري عليه «الاغتسال»، و«توضأً» قياس مصدره الجاري «التوضؤ»، و«أعطى» قياس مصدره الجاري عليه «الإعطاء».

وخرج [٣٢٥] بقولنا: وليس علمًا، نحو «حماد» علمًا للمحمدة. ويقولنا: ليس مبدوءًا بميم زائدة غير المفاعلة نحو: «مقتل» بمعنى القتل فإنها من أسماء المصادر. والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر، فمدلول المصدر معنًى، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر. وسُمي المصدر مصدرًا لأن فعله صدر عنه؛ أي أخذ منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه^(٢).

(و) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (عامله إما مصدر مثله) لفظًا ومعنى (نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾) [الإسراء/٦٣]، ف«جزاء» مفعول مطلق، وعامله «جزاؤكم»، وهو مصدر مثله. أو لا معنى لا لفظًا نحو: «أعجبني إيمانك تصديقًا». [٢٤٨/٢] وقول الجرمي: لا يعمل المصدر في المصدر مزدود بالآية ونحوها. (أو ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل (نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾) [النساء/١٦٤]، وخرج عنه فعل التعجب، فلا يقال: «ما أحسن زيدًا حسنًا»، والأفعال الناقصة فلا يقال: «كان زيدًا قائمًا كونا»، والأفعال الملغاة فلا يقال: «زيد قائمٌ ظننتُ ظنًا».

(أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة، فاسم الفاعل (نحو: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾) [الصفات/١]، واسم المفعول

(١) أوضح المسالك ٢٠٠/٣ - ٢٠١.

(٢) انظر الإنصاف ٢٣٥/١، المسألة رقم ٢٨.

نحو : « الخبزُ مأكولٌ أكلاً » ، وأمثلة المبالغة نحو : « زيداً ضرباً ضرباً » ، ولا يجوز : « زيدٌ حسنٌ وجهه حسناً » ، ولا « أقومُ منك قياماً » ، وأما قوله : [من البسيط]
 ٣٩٠- أمّا الملوكُ فانتَ اليومَ الأمهمُ لؤمًا وأبيضُهم سِرْبًا طَبَّاحُ
 فـ « لؤمًا » منصوب محذوف ، قاله صاحب البديع . وإلى ناصب المفعول المطلق
 أشار الناظم بقوله :

٢٨٧- بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ

وما ذكره من أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب
 البصريين ، وإليه يرشد قول الناظم :

٢٨٧- وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ

(وزعم بعض البصريين) كالفارسي ، واختاره الشيخ عبد القاهر (أن الفعل
 أصل للوصف) ، فيكون فرع الفرع .

(وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما) أي للمصدر والوصف .
 وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر^(١) .
 والصحيح الأول ، [٢٤٨/ب] لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة ،
 والفعل يدل على الحدث والزمان ، والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما
 على الزمان المعين^(٢) .

٣٩٠- البيت لصدره روايات مختلفة ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ١٨ ، ولسان العرب ١٢٤/٧
 (بيض) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٩/٨ ، وأما المرتضى ٩٢/١ ، والإنصاف ١٤٩/١ ،
 وخزانة الأدب ٢٣٠/٨ ، وشرح المفصل ٩٣/٦ ، واللسان ١٢٣/٧ (بيض) ، ٩٦/١٥ (عمى) ،
 والمقرب ٧٣/١ ، وأساس البلاغة (طبخ) .

(١) ورد هذا الرأي والذي قبله دون نسبة إلى قاتل في الارتشاف ٢٠٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٨٦/١ .

(٢) انظر الإنصاف ٢٣٥/١ ، المسألة رقم ٢٨ .

(فصل ل)

(ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة) له (ك : سَرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ) والأصل سَرْتُ السَّيْرَ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، فحُذِفَ الموصوف للدلالة إضافة صفته إلى مثله عليه ، ونابت [٣٢٦] صفته منابه ، وانتصبت انتصابه . (و : اشتمل الصَّمَاء) ، والأصل الشَّمْلَةُ الصَّمَاء ، فحُذِفَ الموصوف ونابت صفته منابه . (و : ضربته ^(١)) ضَرْبَ الْأَمِيرِ اللَّصِّ ، إذ الأصل : ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ اللَّصِّ ، فحُذِفَ الموصوف (وهو « ضَرْبًا ») (ثم المضاف) وهو « مِثْل » وصح وقوعه نعتًا للنكرة وإن أضيف لمعرفة لأنه لم يكتسب التعريف بالمضاف إليه لتوغّله في الإبهام . وقيد أبو البقاء المسألة بقوله : وكذلك صفة المصدر إذا أضيفت إليه نحو : « سَرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ » ، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى وإنما قدّمت لتدل على المبالغة . انتهى .

وما ذكره الموضح من إقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل ^(٢) ، وخالف ذلك في شرح القطر ^(٣) فقال : وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو : ﴿ وَكُلًّا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ [البقرة / ٣٥] خلافًا للمعربين ، زعموا أن الأصل : أَكَلًا رَغَدًا ، وأنه حُذِفَ الموصوف ، ونابت صفته منابه ، وانتصبت انتصابه ^(٤) . ومذهب سيبويه ^(٥) أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : « فكلّا » حال كون الأكل رَغَدًا ، ويدل ذلك على أنهم يقولون : « سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا » فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولا يقولون : « طَوِيل » بالرفع ، فدل على أنه حال لا مصدر ، وإلا جازت إقامته مقام الفاعل لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق ^(٦) . انتهى .

(١) في « ط » : (ضربت) .

(٢) شرح التسهيل ١٨٢/٢ .

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٢٦ .

(٤) منهم البيضاوي ، انظر أنوار التنزيل ١٤٢/١ .

(٥) الكتاب ٢٢٨/١ .

(٦) شرح قطر الندى ص ٢٢٦ .

(أو) من (ضميره) أي ضمير المصدر (نحو: عبد الله) بالنصب (أظنه جالساً) ف «عبد الله» مفعول أول لـ «أظن» و«جالساً» مفعوله الثاني، و«ها» في «أظنه» ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة. وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير: أظن ظناً، أو عن نوعي، فيكون التقدير: أظن ظني، كما قدره الشارح^(١) تبعاً للمفصل^(٢)، فيه بحث.

قال الموضح في الحواشي: والذي يظهر أن الضمير إنما يقوم مقام المؤكد خاصة، وذلك كقوله: [من م. الكامل]

٣٩١- مِنْ كُلِّ مَائِلٍ الْفَتَى قَدْ نَلْتُهُ إِلَّا التَّجِيَّهُ

وقوله: [من البسيط]

٣٩٢- هَذَا سَرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

[٣٢٧] أي يدرس الدرس، وقد نلت النيل، ولو صرح بالظاهر لم يفد إلا التوكيد فكذلك ضميره.

(و) أما (نحو) ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا﴾ [المائدة/١١٥] فتقديره: لا أعذب هذا التعذيب الخاص، فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان. انتهى كلامه في الحواشي، ومن خطه نقلت.

وينبغي أن يكون^(٣) «أل» في «النيل» و«الدرس» للجنس لا للعهد، وإلا لكان نوعياً أيضاً.

(أو) من (إشارة إليه) أي إلى المصدر؛ سواء أكان اسم الإشارة متبوعاً بالمصدر أم لا. فالأول (ك: ضربته ذلك الضرب) بالنصب. والثاني كـ «ضربه ذلك»،

(١) أي ابن النازم في شرح الألفية ص ١٩٢.

(٢) المفصل ص ٤٧.

٣٩١- البيت لزهير بن جناب في إصلاح المنطق ص ٣١٦، والأغاني ٣٠٧/١٨، والشعر والشعراء ٣٨٦/١،

ولسان العرب ٤٦/١١ (بجل)، ٢١٦/١٤ (حيا)، والمؤتلف والمختلف ص ١٣٠، وبلا نسيبة في

خزانة الأدب ٢٩٩/٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠، ولسان العرب ٢١٧/١٤ (حيا).

٣٩٢- البيت بلا نسيبة في خزانة الأدب ٣/٢، ٢٢٦/٥، ٤٨/٩، ٦١، ٥٤٧، والدرر ٧٨/٢، ورصف

المباني ص ٢٤٧، ٣١٥، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٧، والكتاب ٦٧/٣، ولسان العرب ١٥٧/١٠

(سرق)، والمقرب ١١٥/١، وجمع الهوامع ٣٣/٢.

(٣) في «ب»، «ط»: (تكون).

فـ « ذلك » في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر . [٢٤٩/ب]

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل^(١) إلى أنه لا بد من جعل المصدر تابِعاً لاسم الإشارة المقصود به المصدرية . وذهب سيبويه^(٢) والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط ، ومن كلام العرب : « ظننت ذلك » ، يشيرون به إلى الظن قاله المرادي في التلخيص .

(أو) من (مرادف له) معنى (نحو : شَيْئُهُ بُغْضًا) فـ « بغضًا » : مفعول مطلق

نائب عن « شئ » فإن « الشئ » مصدر « شئ » ؛ بكسر النون ؛ مرادف للبغض . (و : أَحَبُّهُ مِقَّةً) ، فـ « مِقَّة » مفعول مطلق نائب عن المِجَّة ، فإن المِقَّة ؛ بكسر الميم ؛ مصدر « ومق » مرادف للمجبة ، (و : فَرَحْتُ جَذَلًا) ، فـ « جَذَلًا » مفعول مطلق نائب عن « فرحًا » فإن الجذل ؛ بفتحين (وهو بالذال المعجمة مصدر « جَلَل » بالكسر) مرادف للفرح . وظاهر كلام الموضح تبعاً لابن مالك^(٣) أن المرادف منصوب بالفعل المذكور ، وهو مذهب المازني . والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل مقدر من لفظه ، والتقدير عندهم في الأمثلة المذكورة : شَيْئُهُ وبغضته بُغْضًا ، وأحبيته وَمِقَّتُهُ مِقَّةً ، وفَرَحْتُ وَجَذَلْتُ جَذَلًا .

(أو) من (مشارك له) أي للمصدر المحذوف (في مادته) وحروفه (وهو

أقسام ثلاثة :

اسم مصدر (غير علم (كما تقدم) من نحو : « اغتسل غُسْلًا » و« توضأ وضوءًا » و« أعطى عَطَاءً » . وفي شرح التسهيل^(٤) : أن [اسم]^(٥) المصدر العلم لا يستعمل مؤكِّدًا ولا مبيِّنًا .

(واسم عين ومصدر لفعل آخر) ، فاسم العين (نحو : ﴿ وَاللَّهُ أَتَبَّكُمْ مِنْ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾) [نوح/١٧] ، فـ « نباتًا » : اسم عين للنبات ، وهو ما ينبت من زرع أو غيره ، ومنه زكاة النبات . وعن سيبويه^(٦) : أن « نباتًا » في الآية مصدر جار على غير الفعل ، وكأنه نائب عن « إنباتًا » ، قاله الشاطبي . فعلى هذا [٣٢٨] يكون من القسم الثالث ؛ وهو ما كان مصدرًا لفعل آخر نحو : ﴿ وَتَبَّالٌ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا ﴾) [المزمل/٨] [٢٥٠/أ] ، فـ « نباتًا » نائب

(١) شرح التسهيل ١٨١/٢ .

(٢) الكتاب ١٢٥/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٨٢/٢ .

(٤) شرح التسهيل ١٨٠/٢ .

(٥) إضافة من المصدر السابق .

(٦) الكتاب ٨١/٤ .

عن « إنباتاً » و« تبتلاً » نائب عن « تبتلاً » ، (والأصل) في مصدر « أنبت » و« تبتل » (إنباتاً وتبتلاً) ، لأن قياس مصدر « أنبت » الإنبات لا النبات لأنه مصدر « نبت » . قال ابن القطّاع : نبت البقل نباتاً . وقياس مصدر « تبتل » التبتل لا تبتلاً لأن التبتيل مصدر « بتل » بالتشديد .

(أو) من لفظ (دالّ على نوع منه) أي من المصدر (ك : قعد القرفصاء) بالمد والقصر ، (و : رجع القهقري) بالقصر فقط ، فإن « القرفصاء » نوع من القعود ، و« القهقري » نوع من الرجوع ، والأصل : قعد القعدة القرفصاء ، ورجع الرجوع القهقري ، فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه . فإن قلت : القرفصاء والقهقري مصدران ، فكيف يقال : نابا عن المصدر ؟ قلت : أجيب بأنهما نابا عن المصدر الأصلي المحتمل للقليل والكثير . وفي هذا الجواب نظر لأنه يقتضي أن انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ، ولا قائل به ، قاله الموضح في الحواشي .

(أو) من لفظ (دالّ على عدده) أي المصدر (ك : ضربته عشر ضربات) فـ « عشر » نائب عن المصدر ، والأصل : ضربته ضرباً عشر ضربات ، فحذف المصدر ، وأنيب عنه عدده ، ومثله : (﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾) [النور/٤] ، والأصل : فاجلدوهم جلداً ثمانين ، فحذف المصدر وأنيب عنه « ثمانين » ، و« جلدة » تميز .

(أو) من لفظ دالّ (على آله) أي المصدر (ك : ضربته سوطاً ، أو عصا) والأصل : ضربته ضرباً بسوط أو عصا ، ثم توسع في الكلام ، [٢٥٠/ب] فحذف المصدر ، وأقيمت الآلة مقامه ، وأعطيت ما له من إعراب وإفراد أو تثنية أو جمع ، تقول : « ضربته سوطين » و« أسواطاً » ، والأصل : ضربتين بسوط ، وضربات بسوط ، قاله الشارح^(١) .

وقال المرادي في التلخيص : أصل ضربته سوطاً ، ضربته ضربة^(٢) سوط ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه وذلك يطرد في كل آلة معهودة للفعل ، فلو قلت : ضربته خشبةً ، لم يجوز^(٣) لأنه لا^(٤) يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل . انتهى .

(أو) من (كل) وما معناها مضافة إلى المصدر (نحو : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾) [النساء/١٢٩] فـ « كل » : مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : فلا

(١) أي ابن الناظم في شرح الألفية ص ١٩٢ .

(٢) في « ط » : (ضرب) .

(٣) في « ب » : (يصح) .

(٤) في « ط » : (لم) .

تميلوا ميلاً كل الميل ، (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح : [من الطويل]
٣٩٣- وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَمَا (يَطْنَانِ كُلَّ الظَّنِّ إِلَّا تَلَاقِيَا)

والأصل : يظنان ظناً كل الظن ، ونحو : ضربته جميع الضرب أو عامة^(١) الضرب .

(أو) من (بعض) وما في معناها مضافة إلى المصدر (ك : ضربته بعض

الضرب) ، ف « بعض » : مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل : ضربته بعض الضرب ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة/٤٤] ، ونحو : « ضربته يسير الضرب » ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَا تَضْرِبُوهُ شَيْئًا ﴾ [هود/٥٧] . وحاصل ما ذكره الموضح أن النائب عن المصدر نوعان : نائب عن مؤكد ، ونائب عن مبين . فالنائب عن المؤكد : المرادف والمشارك له في المادة بأقسامه الثلاثة . والنائب عن المبين : ما بقي وهو الوصف والضمير والإشارة والعدد والآلة وكل وبعض [٢٥١/أ] وذلك يدخل في قول الناظم :
٢٨٩- وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ كُلُّ

(مسألة : المصدر المؤكد) لعامله (لا يشئ ولا يجمع باتفاق [٣٢٩] ، فلا

يقال : (ضربتُ (ضربتين) بالثنائية ، (ولا :) ضربتُ (ضرباً) بالجمع ، (لأنه) اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (ك « ماء » و « عسل ») و « دقيق » ، ولأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يشئ ولا يجمع باتفاق ، فكذلك ما كان بمنزلة .

(و) المصدر العددي ، وهو (المختوم بتاء الوحدة ك « ضربة » بعكسه)

فيثنى ويجمع (باتفاق ، فيقال :) ضربتُ (ضربتين ، وضرباً ، لأنه) فرد لجنس (ك « ثمرة » و « كلمة » . واختلف في) المصدر (النوعي ، فالمشهور) من الخلاف في تثنيته وجمعه (الجواز) قياساً ، فيقال : « ضربتُ ضربتين ضرباً عنيقاً وضرباً رقيقاً » ، و « ضربتُ ضرباً مختلفاً » ، (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وأنه لا يقال منه إلا ما سمع^(٢) ، (واختاره) أي المنع (الشَّلَوِيُّنَ^(٣)) واحتج المجيز بمجيئه في الفصح كقوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب/١٠] والألف مزيدة تشبيهاً للفواصل بالقوافي . وإلى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله :

٢٩٠- وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوْحُودًا أَبَدًا وَتَنْ وَاجْمَعُ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

٣٩٣- البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٤٣ ، والمقاصد النحوية ٤٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٣/٢ ، والخصائص ٤٤٨/٢ ، وشرح الأشئوب ٢١٠/١ ، ولسان العرب ٤٨/٢ (شت) .

(١) في « أ » : (غاية) . (٢) الكتاب ٣٥/١ .

(٣) انظر الارتشاف ٢٠٥/٢ ، وجمع الهوامع ١٨٦/١ .

(فصل ل)

النحة (اتفقوا على أنه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكّد) وهو المبيّن للنوع أو العدد . والدليل المقالي : ما مرجعه إلى القول ، (كأن يقال : « ما جلست » . فيقال : « بلى جلوساً طويلاً » ، أو « بلى جلستين ») ف « جلوساً » : مصدر نوعي لوصفه بالطول ، حُذف عامله جوازاً لدليل مقالي ، وهو قول القائل : ما جلست ، والتقدير : بلى جلست جلوساً طويلاً ، و « جلستين » : مصدر عدي حذف عامله لذلك ، والتقدير : بلى جلست جلستين . [٢٥١/ب]

(و) الدليل الحالي : ما مرجعه إلى الحال من مشاهدة أو غيرها ، (كقولك لمن قدم من سفر : قدوماً مباركاً) ، ولمن تكرر منه إصابة الغرض : « إصابتين » . ف « قدوماً » : مصدر نوعي ، و « إصابتين » مصدر عدي ، حذف عاملهما جوازاً لدليل حالي ، وهو الحال المشاهدة ، والتقدير : قدمت قدوماً مباركاً ، وأصبت إصابتين .

(وأما) المصدر (المؤكّد فزعم ابن مالك) في شرح الكافية^(١) : (أنه لا يحذف عامله ، لأنه إنما جيء به لتقويته وتقدير معناه والحذف منافٍ لهما) ، فلم يحذفه ، بخلاف المصدر المبين نوعاً أو عدداً ، فإنه يترك على معنى زائد على معنى الفعل فأشبهه المفعول به ، فجاز حذف عامله كما جاز عامل المفعول به . انتهى كلامه في شرح الكافية ، وصرح بذلك في النظم فقال :

٢٩١- وَحَلَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَّسَعٍ

(وردّه ابنه^(٢)) بأنه إن أراد أن المصدر المؤكّد يقصد به تقوية عامله ، وتقدير معناه دائماً ، فلا شك أن حذفه منافٍ لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ، ولا دليل عليه ، وإن أراد أن المصدر المؤكّد قد يقصد به التقوية والتقدير ، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ،

(١) شرح الكافية الشافية ٦٥٧/٢ - ٦٥٨ .

(٢) بعده في « ب » : (في شرح النظم) ، وفي « ط » : (في شرحه) . وانظر شرح ابن الناظم ١٩٣ .

ولكن لا نسلم أن الحذف منافٍ لذلك القصد ، لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر ، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة القرينة عليه أحق وأولى . (وبأنه قد حُذِفَ جَوَازًا) [٢٥٢/١] إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر (في نحو : « أَنْتَ سَيِّراً » ، ووجوباً) مع التكرير أو الحصر في (أَنْتَ سَيِّراً سَيِّراً) و« ما أَنْتَ إِلَّا سَيِّراً » . (و) في غير ذلك (نحو : سَقِيًّا وَرَعِيًّا) وَحَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا ، فمنع مثل هذا إما للسهو^(١) عن وروده ، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص ، وهو دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوى الكلام . انتهى كلام ابنه في شرحه^(٢) . وأجاب الشاطبي بأن ما قاله ابن الناظم غير لازم ، لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قُصِدَ الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكد ، فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض ، وأما ما استدلل به فلا دليل فيه لأن تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلاً ، وإنما هي مصادر جُعِلَتْ بدلاً من أفعالها ، وعوضت منها ، [٣٣٠] فقائدتها النيابة عن أفعالها ، وإعطاء معانيها ، لا تأكيدها فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها ، والشيء لا يؤكد نفسه . انتهى ملخصاً مع اعترافه بأن « أَنْتَ سَيِّراً » للتوكيد . حيث قال في شرح قول الناظم :

٢٩٤- كَذَا مُكْرَرٌ

وتقول في المؤكد : « أَنْتَ تَسِيرُ سَيِّراً » ، فيظهر أيضاً ؛ يعني العامل ؛ ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل أقره عليه ، لكن إقراره على نحو : « سَقِيًّا » و« رَعِيًّا » مشكل ، بل قال ابن عقيل^(٣) : إن ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح ، فإن جميع ما أتى به من الأمثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء ، وإنما هي من المصادر النائية عن أفعالها . انتهى . [٢٥٢/ب] والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد ، وهو في معنى الاستثناء من قوله :

٢٩١- وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ

قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة .

(وقد يقام المصدر) المؤكد (مقام فعله) المستعمل أو المهمل (فيمتنع ذكره معه) أي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر ؛ لقيامه مقامه .

(١) في « أ » ، « ب » : (لسهو) .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٩٣ .

(٣) شرح ابن عقيل ١/٢٩١ - ٢٩٢ .

(وهو نوعان ، ما لا فعل له) أصلاً من لفظه (نحو : وَيَلَّ زَيْدٌ وَيُوحَىٰ ؛ و :

[من الكامل]

٣٩٤ — بَلَّةُ الْأَكْفِ)

بالإضافة إلى المفعول ، (فيقدر له عامل من معناه ، على حد : « قعدتُ جلوساً ») ، بناء على قول المازني : إن جلوساً منصوب بـ « قعدت » ، فيقدر في نحو : « وَيَلَّ زَيْدٌ وَيُوحَىٰ » : أَحْزَنَ اللَّهُ زَيْدًا وَيَلَّهُ ، وَأَحْزَنَ اللَّهُ زَيْدًا وَيُوحَىٰ ، لأن الويل والويلح بمعنى الحزن ، قاله أبو البقاء . وقيل : يقدر : « أهلك » لأنهما بمعنى الهلاك ، وقيل : يقدر قبل « ويح » و « رحم » لأنها كلمة ترحم ، وقبل^(١) « ويل » عذب لأنها كلمة عذاب . وذهب بعض البغداديين إلى أن « وَيُوحَىٰ » و « وَيَلَّهُ » و « وَيُسَّ » منصوبة بأفعال من لفظها وأنشد : [من الهزج]

٣٩٥ — فَمَا مَالٌ وَلَا وَاحٍ وَلَا وَاسٌ أَبُو هِنْدٍ

قال المرادي في شرح التسهيل : وهو مصنوع^(٢) . انتهى .

ويقدر في « بَلَّةُ الْأَكْفِ » : اترك ، لأن بله الشيء بمعنى تركه ، و « الْأَكْفِ » : جمع كف . (وما له فعل) مستعمل من لفظه ، (وهو نوعان :)

نوع (واقع في الطلب وهو الوارد دعاء) بخير أو ضله ، فالأول : (ك : سقيًا ، و : رعياً) ، والثاني : ك : كيًا ، (و : جدعًا) ، والأصل : سقاك الله سقيًا ، ورعاك الله [٣٣١] رعياً ، وكواه الله كيًا ، وجدعه جدعًا ، [٢٥٣/١] والجدع : قطع طرف الأنف أو الشفة أو الأذن أو غير ذلك .

(أو) الوارد (أمراً أو هيئاً نحو : قياماً لا قعوداً) ، أي : قُمْ قياماً لا تقعد قعوداً ،

٣٩٤ — تمام البيت : (تذر الجماجم ضاحياً هامقاً) بله الأكف كأنها لم تخلق)

وهو لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٢١١/٦ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، والدرر ٥٠٨/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٥٣ ، ولسان العرب ٤٧٨/٣ (بله) ، وتاج العروس (بله) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٧/٢ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠٠ ، والجني الداني ص ٤٢٥ ، وخزانة الأدب ٢٣٢/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ١٩٦ ، وشرح الأشموني ٢٥١/١ ، وشرح المفصل ٤٨/٤ ، ومغني اللبيب ص ١١٥ ، وجمع الهوامع ٢٣٦/١ .

(١) في « ب » : (قيل) .

٣٩٥ — البيت بلا نسبة في المتع في التصريف ٥٦٧/٢ ، والمنصف ١٩٨/٢ .

(٢) الارتشاف ٩٠/١ .

(و) كذلك النوعي (نحو : ﴿ فَضْرَبَ الرَّقَابَ ﴾) [محمد/٤] أي : فاضربوا ضَرْبَ

الرقاب^(١) ، (و) نحو (قوله) : [من الطويل]

٣٩٦- عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ (فَتَذَلَّ زُرَيْقُ الْمَالِ تَذَلَّ الثَّعَالِبِ)

أي : انذل يا زريق المال نذل الثعالب ، أي اختطفه بسرعة كالختطاف الثعالب .
و« زريق » : بزاي فراء ؛ مصغر علم رجل ، و« المال » : مفعول به ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٢٩٢- وَالْحَنْفُ حَتَّمْ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فَعْلِهِ كَنَدَلًا اللَّذْكَائِدَلًا

(كذا أطلق ابن مالك) القول بأن المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ، ولم يقيده بالتكرار .

(وخص ابن عصفور الوجوب) للحذف (بالتكرار^(٢)) ، كقوله (وهو قطري

ابن الفجاءة الخارجي : [من الوافر]

٣٩٧- (فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا) فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

أي : اصبر صبرًا ، ووجهه أنه جعل تكرار المصدر قائمًا مقام العامل ، وبذلك قال ابن الضائع ، ونصه : واعلم أنه يجري مجرى هذا في التزام الإضمار^(٣) المصادر في الأمر المثناة كقولهم : الحذر الحذر ، والنجاء النجاء ، وضربًا ضربًا . انتهى .

(١) بعده في « ط » : (ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ، ولذلك فصله بقوله) ، وفي « ب » : (هذا من النوعي ، ولذلك فصله بقوله) .

٣٩٦- البيت لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١/٣٧١ ، ٣٧٢ ، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٣/٤٦ ، وهو في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥ ، وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٣ ، وأوضح المسالك ٢/٢١٨ ، وجمهرة اللغة ص ٦٨٢ ، والخصائص ١/١٢٠ ، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٧ ، وشرح ابن الناظم ص ١٩٤ ، وشرح الأشموني ١/٢٠٤ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٦٦ ، والكتاب ١/١١٥ ، ولسان العرب ١١/٦٥٣ (نذل) .

(٢) شرح الجمل ٢/٤٠٧ .

٣٩٧- البيت لقطري بن الفجاءة في تخلص الشواهد ص ٢٩٨ ، والمقاصد النحوية ٣/٥١ ، وشرح التسهيل ٢/١٨٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٦٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٢٠ ، وشرح الأشموني ٢/٢١٢ .

(٣) في « ط » : (إضمار) .

قال الموضح في حاشية التسهيل : وأشار بقوله هذا إلى التحذير بغير « إيا » ،
ومبثل قوله قال ابن عصفور^(١) ، وكلاهما مخالف لإطلاق ابن مالك القول بأن المصدر الذي
أقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف . انتهى كلام الموضح .

(أو) الوارد (مقروناً باستفهام توبيخي) وهو ثلاثة أقسام : [٢٥٣/ب]
توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه : أَغْلَةً كَغُلَّةِ الْبَعِيرِ
وَمَوْتًا فِي بَيْتِ امْرَأَةٍ سَلُولِيَّةٍ^(٢) .

وتوبيخ لمخاطب (نحو : « أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ ») ، أي أتوانى توانيناً ،
(وقوله) ؛ وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي : [من الوافر]

٣٩٨- أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا (أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابًا)
أي أتلؤم لؤماً وتغترب اغتراباً . و« عبداً » : منادى بالهمزة ، و« شعبي » : بضم الشين
المعجمة^(٣) وفتح العين والباء الموحدة ؛ موضع .

والتوبيخ لغائب في حكم حاضر ، كقولك لشيخ غائب وقد أبلغك أنه يلعب :
« ألعباً وقد علاك المشيب » ، أي أتلعبُ لعباً .

(و) نوع (واقع في الخبر ، وذلك في) خمس (مسائل :
إحداها : مصادر مسموعة كثر استعمالها ، ودلت القرائن على عاملها (
الحذوف (كقولهم عند تذكرُ نعمة وشدة : حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا) ، وهي من أمثلة
سيبويه^(٤) ، وقدره : أَحْمَدُ اللَّهِ حَمْدًا ، وأشكره شُكْرًا لَا أَكْفَرَهُ كُفْرًا ، كذا يتكلم بهنه
الأمثلة مجتمعة .

(١) شرح الجمل ٤٠٧/٢ .

(٢) من الأمثال في جمع الأمثال ٥٧/٢ ، وفصل المقال ص ٣٧٤ ، والمستقصى ٢٥٨/١ ، وجمهرة الأمثال
١٠٢/١ .

٣٩٨- البيت لجرير في ديوانه ص ٦٥٠ ، وإصلاح المنطق ٢٢١ ، والأغاني ٢١/٨ ، وجمهرة اللغة ص
١١٨١ ، وخزانة الأدب ١٨٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٩٨/١ ، والكتاب ٣٣٩/١ ، ٣٤٤ ، ولسان
العرب ٥٠٣/١ (شعب) ، ومعجم ما استعجم ص ٧٩٩ ، ٨٦١ ، والمقاصد النحوية ٤٩/٣ ، ٥٠٦/٤ ،
وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢١/٢ ، ورصف المباني ص ٥٢ ، وشرح ابن الناظم ص ١٩٥ ، وشرح
الأشعري ٢١٢/١ .

(٣) في « ط » : (المهملة) .

(٤) الكتاب ٣١٨/١ - ٣١٩ .

قال ابن عصفور^(١) : لا يستعمل كفرًا إلا مع حمدًا وشكرًا ، ولا يقال : « حمدًا » وحده أو « شكرًا » إلا أن يظهر على الجواز ولا يلزم الإضمار إلا مع « لا^(٢) كفرًا » ، فهذه الأمور جرت مجرى المثل ، ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمت العرب . انتهى .

(و : صَبْرًا لَا جَزَعًا) ، والتقدير : أصبر صَبْرًا ، لا أَجْزَعُ جَزَعًا ، ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر^(٣) المرتب ، (و) كقولهم (عند ظهور أمر معجب : عَجَبًا) أي : أعجب عَجَبًا ، (وعند خطاب) شخص (مُرْضِيٌّ عَنْهُ أو مغضوب عليه : أَفْعَلُهُ) [٣٣٢] أنا (وكرامةً ومسرّةً) أي أفعل^(٤) ما تريد وأكرمك كرامةً وأسرّك مسرّةً ، ولا تستعمل « مسرة » إلا بعد « كرامة » و« كرامة » : اسم مصدر « أكرم » ، [٢٥٤/١] (ولا أَفْعَلُهُ ولا كِيدًا ولا هَمًّا) أي لا أكاد كِيدًا ، ولا أهتم هَمًّا ، هذا تقدير^(٥) سيويبه^(٦) ، واختلف في تقديره : « أكاد » ، فقال الأعلام : هي الناقصة ، وقال ابن طاهر : هي التامة ، والمعنى : ولا مقارنة^(٧) ، وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين . و« هَمًّا » من هممت بالشيء . ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب ، فالمثبت للمرضي عنه ، والمنفي للمغضوب عليه .

المسألة (الثانية : أن يكون) المصدر (تفصيلًا لعاقبة ما قبله) من طلب أو خبر ، فالأول (نحو : ﴿ فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ ﴾) (محمد/٤) فـ « مَنَا » و« فداءً » ذكرنا تفصيلًا لعاقبة الأمر بشد الوثاق ، والتقدير : فيما أن تمنوا مَنَا ، وإما أن تفادوا فداءً .

والثاني كقوله : [من البسيط]

٣٩٩- لِأَجْهَدَنَّ فَإِذَا دَرَّةٌ وَاقَعَةٍ تُخْشَى وَإِذَا بُلُوعُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

- (١) شرح الجمل ٤٢١/٢ .
 - (٢) سقطت (لا) من « أ » .
 - (٣) اللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء يعددها على ترتيبها من غير الأضداد تتم معناها ؛ إما بالجمل ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :
فَعَلُ الْمَدَامِ وَلَوْ هَمًّا وَمَذَاقُهَا فِي مَقْلَبَيْهِ وَوَجْنَتَيْهِ وَرَيْقُهِ
انظر شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي ، ص ٧٦ .
 - (٤) بعده في « ب » : (أنا) .
 - (٥) بعده في « ط » : (كلام) .
 - (٦) الكتاب ٣١٩/١ .
 - (٧) الارتشاف ٢١٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٩١/١ .
- ٣٩٩- البيت بلا نسبة في الدرر ٤١٨/١ ، وجمع الهوامع ١٩٢/١ ، وشرح التسهيل ١٨٨/٢ .

ف « درء » و « بلوغ » ذكرنا تفصيلاً لعاقبة الجهد أي : إما أدراً وإما أبلغ . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٩٣- وَمَا لِي تَفْصِيْلُ كَيْفًا مِّنَّا عَامِلُهُ يُحْدَفُ حَيْثُ عَنَّا

المسألة (الثالثة : أن يكون) المصدر (مكرراً أو محصوراً أو مستفهماً عنه ، وعامله خبر عن اسم عين) في الأنواع الثلاثة ، وشروطها أربعة أمور : أحدها : التكرير أو الحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه . والثاني : كون المصدر مستمراً للحال لا منقطعاً عنه ولا مستقبلاً ، نص على ذلك سيبويه^(١) .

والثالث : كون عامل المصدر خبراً .

والرابع : كون المخبر عنه اسم عين . [٢٥٤/ب]

فالمكرر (نحو : « أَنْتَ سَيِّراً سَيِّراً ») ، والتقدير : أَنْتَ تَسِيرُ سَيِّراً ، فحذف « تسير » وجوباً لقيام التكرير مقامه^(٢) .

(و) المحصور بـ « إلا » أو « إنما » نحو : (« مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّراً » و « إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرُ الْبَرِيدِ ») ، والتقدير : مَا أَنْتَ إِلَّا تَسِيرُ سَيِّراً ، وإِنَّمَا أَنْتَ تَسِيرُ سَيِّرَ الْبَرِيدِ ، فحذف « تسير » لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير . والمعطوف عليه نحو : « أَنْتَ أَكَلًا وَشَرِبًا » ، والتقدير : أَنْتَ تَأْكُلُ أَكَلًا ، وَتَشْرِبُ شَرِبًا ، لأن العطف كالتكرار ، نصوا عليه هنا وفي باب الإغراء والتحذير ، ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب ، والفرق أن العامل هنا يجب أن يكون من معنى الممول ، والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد ، والعامل الثاني معطوف على الأول ، وكلاهما خبر عن « أَنْتَ » ، قاله الموضح في الحواشي .

(و) المستفهم عنه نحو : (« أَأَنْتَ سَيِّراً ») والتقدير : أَأَنْتَ تَسِيرُ سَيِّراً ، نص عليه سيبويه^(٣) ، ووجهه أن الفعل شديد المطالبة للاستفهام ، ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير ، وجوز في المعنى أن يكون العامل المحذوف وصفاً ، وهو غير مناسب هنا ، لأن الكلام في قيام المصدر مقام فعله ، فلي تأمل .

واقصر الناظم على المكرر والمحصور فقال :

(١) الكتاب ٣٣٦/١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٩٥ ، والارتشاف ٢١٤/٢ ، والكتاب ٣٣٥/١ - ٣٤٠ .

(٣) الكتاب ٣٩٩/١ .

٢٩٤- كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلٍ لاسِمٍ عَيْنِ اسْتَدَّ
فإن لم يكن المصدر مكرراً ولا محصوراً ولا مستفهماً عنه ولا معطوفاً عليه لم يجب
إضمار عامله نحو: «أنت تسير سيراً»، وإن شئت حذفته، فقلت: «أنت سيراً».
ولو كان العامل خبراً عن اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل، بل يتعين رفع المصدر على
الخبرية، نحو: «إنما سَيْرُكَ سَيْرُ البريد»، [١/٢٥٥] بخلاف كونه خبراً عن اسم عين كما
تقدم، فإن ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية، إذ المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً كقوله:
[من البسيط]

٤٠٠-..... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

أي ذات إقبال وإدبار، قاله في شرح الكافية^(١).

المسألة (الرابعة: أن يكون المصدر مؤكّداً لنفسه)، (أو) مؤكّداً [٣٣٣]
(لغيره، فالأول)؛ وهو المؤكد لنفسه؛ هو (الواقع بعد جملة هي نص في معناه، نحو:
٢٩٦-..... لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا

أي: اعترافاً)، فجملة «له علي ألف» نص في الاعتراف، لأنها لا تحمل غيره، وسُمي
مؤكّداً لنفسه، لأنه بمنزلة إعادة ما قبله، فكأن الذي قبله نفسه.

(والثاني)؛ وهو المؤكد لغيره؛ هو (الواقع بعد جملة تحمل معناه وغيره)،
ويقع منكرًا ومعرفًا، فالأول نحو: (زيدٌ ابني حقًا)، فجملة «زيدٌ ابني» تحمل الحقيقة
والجواز، ولكنها صارت نصًا بالمصدر، لأن قولك: «حقًا» يرفع الجواز ويثبت الحقيقة، وسمي
مؤكّداً لغيره لأنه يجعل ما قبله نصًا بعد أن كان محتملاً، فهو مؤثّر، والمؤكّد به متأثّر،
والمؤثر غير المتأثر. (و) الثاني قسمان: ما هو جائز التعريف، وما هو واجبه، فالأول
نحو: (هذا زيدٌ الحقُّ لا الباطل)، فجملة «هذا زيدٌ» تحمل الصلق والكذب، فإذا
قلت: «الحق»، فقد حققت أحد الاحتمالين، فرفعت الاحتمال الآخر، وكأنك قلت:
أحقُّ ذلك الحقُّ أو حقًا، فإن كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت، وأردت قصر القلب

٤٠٠- صدر البيت: (ترتع ما رعت حتى إذا اذكرت)، وهو للخنساء في ديوانها ص ٣٨٣، والأشبه
والنظائر ١٩٨/١، وخزانة الأدب ٤٣١/١، ٣٤/٢، وشرح أبيات سيويه ٢٨٢/١، والشعر والشعراء
٣٥٤/١، والكتاب ٣٣٧/١، ولسان العرب ٣٠٥/٧ (رهمط)، ٥٣٨/١١ (قبل)، ٤١٠/١٤،
(سوا)، والمقتضب ٣٠٥/٤، والمنصف ١٩٧/١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٨٧/٢، ٦٨/٤،
وشرح الأشموني ٢١٣/١، وشرح المفصل ١١٥/١، والمختضب ٤٣/٢، وشرح التسهيل ٣٢٤/١.

(١) شرح الكافية الشافية ٦٦٥/٢ - ٦٦٦.

قلت : « لا الباطل » بالنصب عطفًا على « الحق » . (و) الثاني : (لا أفعل كذا البتة) ، فجملة « لا أفعل كذا » تحتل استمرار النفي وانقطاعه ، فإذا قلت : « البتة » حققت استمرار النفي ، ورفعت انقطاعه . [٢٥٥/ب] و « البتة » : القطع ، يقال : « لا أفعله البتة » لكل أمر لا رجعة فيه ، قاله في الصحاح ، و « أل » في « البتة » لازمة الذكر ، قاله الموضح في الحواشي . وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال : لا أفعله بـتة والبتة ، أي بـتته بـتة والبتة . وفي اللباب ^(١) : لم يسمع في « ألبتة » إلا قطع الهمزة ، والقياس وصلها . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٢٩٥ — وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ

٢٩٦ — نَحْوُ لَهُ عَلَى أَلْفٍ عَرَفَا وَالثَّانِي كَأَنِّي أَنْتَ حَقًّا صِرَفًا

المسألة (الخامسة : أن يكون) المصدر (فعلاً علاجياً تشبيهاً) واقعاً (بعد جملة مشتملة عليه) أي : على اسم بمعناه ؛ (و) مشتملة (على صاحبه) أي المصدر ؛ فهذه أربعة شروط ، زاد المرادي شرطاً خامساً وهو : أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل ، (ك : مررت فإذا له صوت صوت حمار ^(٢)) ، و : إذا له (بكاء بكاء ذات داهية) ، فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي ^(٣) واقع بعد جملة ، وهي : « له صوت » و « له بكاء » ، وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه ، وهو المصدر الأول ، ومشتملة أيضاً على صاحب المصدر ، وهو : « لها » في « له » ، ولا صلاحية للمصدر الأول للعمل في المصدر الثاني ، لأنه لا يحل محله فعل ، لا مع حرف مصدري ، ولا بدونه ، لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد : أنك مررت به في حال تصويت وبكاء ، لا أنه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به ، [٢٥٦/أ] وإذا لم يصلح للعمل فيه تعين أن يكون منصوباً بفعل محذوف وجوباً ، لتضمن الكلام معنى الفعل ، لأن معنى « إذا له صوت » : هو يصوت ، فنتج انتصاب ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه .

قال سيبويه ^(٤) : وإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه ، ولكنك لما قلت : « له صوت » ، علم أن ثم مصوتاً ، فصار قولك : « له صوت » ، بمنزلة قولك : « فإذا هو يصوت » ، فحمل المصدر الثاني على المعنى . انتهى .

(١) اللباب في علم الإعراب للإسفرائيني ص ٧٨ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٩٦ .

(٣) بعده في « ب » : (لأنه من أفعال الجوارح) .

(٤) الكتاب ٣٥٦/١ .

ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة إن كان نكرة، ذكرهما سيبويه^(١). ويجوز أن يكون خبر المحذوف، وتمتنع الصفة [٣٣٤] إن كان معرفة، ولا يجوز إلا في الضرورة، قاله سيبويه^(٢).

وقال الخليل^(٣): تجوز الصفة أيضاً على تقدير: «مثل». وهل^(٤) الرفع والنصب متكافئان أو لا؟ فذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح، لأن الثاني ليس هو الأول، والنصب سالم من هذا المجاز. وذهب ابن عصفور إلى أنهما متكافئان، لأن في النصب التقدير، والأصل عدمه.

(ويجب الرفع في نحو) قولك: ((له ذكاء ذكاء الحكماء))، لأنه؛ أي: الذكاء؛ (فعل معنوي لا علاجي)، والمراد بالعلاجي: ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء، كالضرب والشتم، والمعنوي بخلافه، كالعلم والذكاء، وإنما وجب الرفع مع غير العلاجي لأنك إذا قلت: «له ذكاء»، فليست تريد أنه فعل شيئاً، بل أنه ذو ذكاء، فكان بمنزلة «له يد يد أسد»، فكما لا ينتصب «يد» فكذلك هذا.

ويجب الرفع أيضاً في نحو: «له صوت صوت حسن»، لأنه غير تشبيهي، (وفي نحو «صوته صوت حمار» لعدم تقدم الجملة) [٢٥٦/ب]، لأن «صوته» مبتدأ، و«صوت حمار» خبره، (وفي نحو: فإذا في الدار صوت صوت حمار، ونحو: فإذا عليه نوح نوح الحمام، لعدم تقدم صاحبه) فيهما. أما الأول فلأن الضمير المنقول إلى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه. وأما الثاني فلأن الضمير المجرور بـ «على» ليس عائداً على صاحب النوح وإنما هو للمنوح عليه لا للنائح، فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر، (وربما نصب نحو هذين) المثالين، (لكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لأنه ليس منه.

(تنبيه: مثل: له صوت صوت حمار) في النصب على المفعول المطلق، (قوله)؛ وهو أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة، واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرساً: [من الكامل]

(١) الكتاب ٣٦١/١.

(٢) الكتاب ٣٦١/١، والارتشاف ٢١٧/٢.

(٣) في «ب»: (هذا).

٤٠١- (مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمَحْمَلِ)

فـ «طي» مفعول مطلق ، وناصبه محذوف تقديره : يطوي ، (لأن ما قبله) هو :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ

(بِمَنْزِلَةِ : لَهُ طَيٌّ) فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه ، (قال سيبويه)

بمعناه ، ونصه^(١) : صار « مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ » بمنزلة « لَهُ طَيٌّ » . انتهى .

و« ما » : نافية و« إن » : زائدة ، و« حرف الساق » : مرفوع بالعطف على

« منكب » ، والمعنى : أن هذا الفرس مضمر ، قد بلغ في التضمير إلى حد لا تصل بطنه

الأرض إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكبٌ وحرفُ الساق ، وأراد بـ « طي الحمل »

أنه مُدْمَجُ الخُلُقِ كطي الحمل ، وأن له تحافياً كتجافي الحمل ؛ بكسر الميم الأولى وفتح الثانية ؛

وهو علاقة السيف . [١/٢٥٧] واقتصر في النظم على بعض شروط المسألة ، وأحال بقية

الشروط على المثال فقال :

٢٩٧- كَذَاكَ دُو التَّشْبِيهِ بَعْدُ جُمْلَةً كَلِي بُكَاءُ دَاتِ عُضْلَةٍ

٤٠١- البيت لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤/٣ ، والاقتضاب ص ٣٤٠ ، وخزانة الأدب

١٩٤/٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٤/١ ، وشرح التسهيل ١٩١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي

ص ٩٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٧ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٧/١ ، والشعر والشعراء ٦٧٦/٢ ،

والكتاب ٣٥٩/١ ، والمقاصد النحوية ٥٤/٣ ، وللهذلي في الخصائص ٣٠٩/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف

٢١٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٤٦/١ ، والإنصاف ٢٣٠/١ ، وأوضح المسالك ٢٢٤/٢ ، والمقتضب

٢٣٢ ، ٢٠٣/٣ .

(١) الكتاب ٣٦٠/١ .

(هذا باب المفعول له)

(ويسمى المفعول لأجله و) المفعول (من أجله) ، وهو ما فعل لأجله فعل ،
(مثاله : جئت رغبةً فيك) ، ف « رغبة » : اسمٌ ، فُعلٌ لأجله فُعلٌ وهو المجيء ، وحكمه
النصب بشروط ، (وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور) :

الأول : (كونه مصدرًا) ، لأن النصب^(١) يشعر بالعلية ، والذوات لا تكون
عللاً للأفعال غالباً ؛ لأن العلل أحداث ، والمصدر اسم للحدث ، (فلا يجوز : جئتُك
السَّمْن والعسل) بالنصب ، لأنه اسم عين لا مصدر ، وهذا الشرط (قاله الجهمهور .
وأجاز يونس) بن حبيب^(٢) : (أمّا العبيد) بالنصب (فذو عبيد) زاعماً أن قوماً من
العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخصٌ شخصاً بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه
وصفه بغير العبيد . وتأول نصب « العبيد » على أنه مفعول له ، وإن كان غير مصدر
(بمعنى : مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمدكور ذو عبيد) لا غير ، فـ « العبيد »
علة للذكر (و) هذا النصب (أنكره سيوييه) وقبحه ، وقال^(٣) : إنه لغة خبيثة قليلة ،
وإنما يجوز على ضعفه ، إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم . وأوله الزجاج على تقدير : أما تملك
العبيد ، أي مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد ، وهذا كله مراعاة للمصدر .
(و) الشرط الثاني : (كونه قلبياً) أي : من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) ،
لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل ؛ والحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح

(١) في « ط » : (المصدر) .

(٢) انظر الكتاب ٣٨٩/١ ، والارتشاف ٢٢١/٢ .

(٣) الكتاب ٣٨٩/١ - ٣٩٠ ، وانظر الارتشاف ٢٢١/٢ .

ليست كذلك . [٢٥٧/ب] (فلا يجوز : جئتُك قراءةً للعلم) من أفعال اللسان ، (ولا : قتلاً للكافر) من أفعال اليد ، وهذا الشرط (قاله ابن الخباز وغيره) كالرُّندي ، ويجوز « إرادة قراءة العلم » ، و« ابتغاء قتل الكافر » ، وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان ؛ لأن [٢٣٥] أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلن^(١) قاله الشاطبي ، (وأجاز الفارسي « جئتُك ضَرْبَ زيدٍ » أي : لتضرب زيداً) ، ويؤخذ منه أن الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضاً ، لأن فاعل الجيء غير فاعل الضرب ، وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي .

(و) الشرط الثالث : (كونه علّة) لأنه الباعث على الفعل . واستشكل جعل العلية شرطاً ، لأنها محل الشروط ، ومحل الشروط لا يُجعل شرطاً ، وجوابه بأن هذه شروط لنصبه ، لا لتحقيق ماهيته (عَرَضاً كان) ؛ بفتح العين والراء المهملتين ؛ وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت ، كما تقدم في باب التعدي وال لزوم ، فسقط ما قيل : إن الغرض ؛ بالغين المعجمة ؛ ما كان باعثاً على الفعل ، ووجوه ، متأخراً عنه ، فلا يصح تمثيله بقوله : (كـ « رغبة ») بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض) ، وهو ما كان جبلياً من الأوصاف اللازمة ، (كـ : قعد عن الحرب جبناً) ، فإن الجبن وصف جبلي لازم .

(و) الشرط الرابع : (اتحاده بالمعلّل به وقتاً) ، بأن يكون وقت الفعل المعلّل ؛ بفتح اللام الأولى ؛ والمصدر المعلّل ؛ بكسرهما ؛ واحداً ، وذلك صادق بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر كـ « جئتُك رغبةً » و« قعدت عن الحرب جبناً » . [٢٥٨/أ] أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو : « جئتُك^(٢) خوفاً من فرارك » أو بالعكس نحو « جئتُك إصلاحاً لحالك » . فإن لم يتحدا وقتاً امتنع النصب (فلا يجوز : تأهبتُ) اليومَ (السفرَ) غداً ، لأن زمن التأهب غير زمن السفر ، وهذا الشرط (قاله الأعلام) يوسف الشنتمري ، (والمتأخرون) كالشلوبين ، وقال تلميذه ابن الضائع ؛ بإعجام الضاد وإهمال العين ؛ لم يشترطه سيبويه ، ولا أحد من المتقدمين ، فعلى هذا يجوز « جئتُك أمس طمعا في معروفك الآن »^(٣) .

(١) في « ط » : (المطلق) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (حبستك) .

(٣) انظر الارتشاف ٢/٢٢١ .

(و) الشرط الخامس : (اتحاده بالمعلّل به فاعلاً) ، بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحداً ، كقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة/١٩] ف « الحذر » مصدر ، ذكر علة لجعل الأصابع في الأذان ، وفاعل « الجعل » و « الحذر » واحد ، وهم الكفار . فإن اختلف الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز : جئتك محبتك إياي) لأن فاعل « المجيء » المتكلم ، وفاعل « الحجة » المخاطب ، وهذا الشرط (قاله المتأخرون أيضاً ، وخالفهم ابن خروف) ، فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجاً بنحو قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الرعد/١٢] . ففاعل « الإراءة » هو الله تعالى ، وفاعل « الخوف » و « الطمع » المخاطبون . وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال : معنى يريكم يجعلكم ترون ، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع . وقيل هو على حذف مضاف ، أي : إراءة الخوف والطمع . وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين^(١) . واقتصر في النظم على بعض الشروط ، ووكّل الباقي إلى المثال ، فقال :

٢٩٨- يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنَّ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَجَدٍ شُكْرًا وَدَنَ

٢٩٩- وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتًا وَفَاعِلًا.....

[٢٥٨/ب] وبقي عليه شروط ماهية المفعول له ، وقد ذكرها أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال : وللمفعول له شروط :

أحدهما : أن يصلح في جواب « لِمَ » .

الثاني : أن يصحّ جعله خبراً عن الفعل العامل فيه ، كقولك « زرتك طمعاً في برّك » ، أي الذي حملني على زيارتك الطمع ، أو مبتدأ ، كقولك : « الطمع حملني على زيارتي إياك » .

الثالث : أن يصحّ تقديره باللام .

الرابع : أن يكون العامل فيه من غير لفظه ، فلا يجوز أن تجعل زيارة في قولك : « زرتك زيارة » مفعولاً له ؛ لأن المصدر هو الفعل في المعنى ، والشئ لا يكون علة لوجود نفسه . انتهى .

(ومتى فقد المعلّل) بكسر اللام الأولى ؛ من شروط جواز النصب (شرطاً منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجرّه بحرف التعليل) وهو أربعة : « اللام ، والباء ،

وفي ، ومن » ، واقتصر في النظم على « اللام » ، لأنها الأصل ، فقال :
 ٢٩٩ — وَإِنْ شَرَطْتُ فَقَدْ

٣٠٠ — فَلَجَرُّهُ بِالْحَرْفِ

(ففاقد) الشرط (الأول) وهو المصدرية (نحو : « وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ »)

[الرحمن/١٠] [٣٣٦] ف « الأنام » علة « للوضع » ، وليس مصدرًا ، فلذلك جُرَّ باللام .

(و) فاقْد الشرط (الثاني) وهو القلبية (نحو : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ

إِمْلَاقٍ ») [الأنعام/١٥١] ف « إملاق » وهو الفقر علة للقتل ، وهو ليس قليًا ، فلذلك خُفِضَ

بـ « من » التعليلية ، (بخلاف) « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ (خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ) » [الإسراء/٣١]

ف « الخشية » مصدر قلبي ، فلذلك جاء منصوبًا .

وفاقْد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو « قتلته صبرًا » فيمتنع جره ، لأن الجر

بحرف التعليل يفيد العلية ، والغرض عندها ، فلذلك أسقطه . [٢/٢٥٩]

(و) فاقْد الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس

الكندي : [من الطويل]

٤٠٢ — (فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا) لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِبِسَةِ الْمُتَفَضَّلِ

فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم ، فلما اختلفا في

الوقت جُرَّ باللام ، و« نضت » بتخفيف الضاد المعجمة من النضو ، وهو الخلع ، و« لبسة »

بكسر اللام : هيئة من اللبس ، و« المتفضل » : هو الذي يبقى في ثوب واحد . والمعنى :

جئت إليها في حال خلع ثيابها لأجل النوم ، ولم يبق عليها إلا ثوب واحد تتوشح به .

(و) فاقْد الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل ، (نحو) قول أبي صخر

الهذلي : [من الطويل]

٤٠٣ — (وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِسْرَةً) كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطَرُ

٤٠٢ — البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤ ، والارتشاف ٢/٢٢٣ ، ٣٦٩ ، والدرر ١/٤٢١ ، وشرح

شذور الذهب ص ٢٢٨ ، وشرح التسهيل ٢/١٩٦ ، ٣٧٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٥٣ ، ولسان

العرب ١٥/٣٢٩ (نضا) ، وتاج العروس (فضل) ، (نضا) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٢٦ ،

والدرر ١/٥١٨ ، ورصف المباني ص ٢٢٣ ، وشرح الأشموني ١/٢٠٦ ، وشرح قطر الندى ص ٢٢٧ ،

والمقرب ١/١٦١ ، وجمع الهوامع ١/١٩٤ ، ٢٤٧ .

٤٠٣ — البيت لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٥/١٦٩ - ١٧٠ ، والإنصاف ١/٢٥٣ ، وخزانة الأدب ٣/٢٥٤ ،

٢٥٧ ، ٢٦٠ ، والدرر ١/٤٢٢ ، وشرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧ ، واللسان ٢/١٥٥ (رمث) ، ==

فالذكرى علة عرو الهزة ، وفاعلها مختلف ففاعل العرو الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، لأن المعنى لذكرى إياك ، فلذلك جرّ باللام . و« الهزة » بالكسر : النشاط والارتياح .

(وقد انتفى الاتحادان) معاً وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (في : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ ﴾) [الإسراء/٧٨] ففاعل القيام المخاطب ، وفاعل الدلوك هو الشمس ، وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جرّ بلام التعليل .

وقال في المعنى^(١) : اللام في « لدلوك » بمعنى « بعد » فظاهره التخالف ، والدلوك : الميل ، يقال دلكت الشمس دلوكاً إذا مالت عن وسط السماء .

(ويجوز جر المستوفي للشروط) وإلى ذلك يشير قول الناظم : [٢٥٩/ب]

..... وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشُّرُوطِ

(بكثرة إن كان) مقروناً (بـ « أل ») وبقلة إن كان مجرداً (منها ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٠١- وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ ...

(وشاهد القليل فيهما) أي في المقرون بـ « أل » والمجرد منها (قوله) : [من الرجز]

٤٠٤- (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ) وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

ف « الجبن » مفعول له ، وهو مقرون بـ « أل » ، وجاء منصوباً على قلة ، والأكثر فيه أن يكون مجزواً . (وقوله) : [من الرجز]

٤٠٥- (مَنْ أَمَكُّمُ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُسِيرٌ) وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ

ف « رغبة » مفعول له وهو مجرد من « أل » ، وجاء مجزواً ، وفيه رد على الجزولي في منعه

== والمقاصد النحوية ٦٧/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٢٢/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٩/٧ ، وأمالى ابن الحاجب ٦٤٦/٢ ، ٦٤٨ ، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٢ ، وشرح الأشموني ٢١٦/١ ، وشرح التسهيل ١٩٦/٢ ، ٣٧٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢ ، وشرح المفصل ٦٧/٢ ، والمقرب ١٦٢/١ ، وجمع الهوامع ١٩٤/١ .

(١) مغني اللبيب ص ٢٨١ .

٤٠٤- الرجز بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٤/٢ ، والدرر ٤٢٢/١ ، وشرح الأشموني ٢١٧/١ ، وشرح التسهيل ١٩٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٨/١ ، ٢٩٩ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٨ ، وشرح الكافية الشافية ٦٧٢/٢ ، وعمدة الحفاظ (هيج) ، والمقاصد النحوية ٦٧/٣ ، وجمع الهوامع ١٩٥/١ .

٤٠٥- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢١٧/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٩ ، والمقاصد النحوية ٧٠/٣ .

الجر ، والأكثر فيه أن يكون منصوباً ، وإنما كان جرّاً مجرد قليلاً بخلاف المقرون بـ «أل» ؛ لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة . وشاهد الكثير قوله تعالى : ﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف/٥٦] .

(و) النصب والجر (يستويان في المضاف) ، فالنصب (نحو : ﴿ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾) [البقرة/٢٦٥] فـ « ابتغاء » : مفعول له ، وهو مضاف منصوب . (و) الجر (نحو : ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَلْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾) [البقرة/٧٤] أي لأجل خشية الله ، فـ « خشية » مفعول له ، وهو مضاف مجرور . (قيل ومثله) في جر المفعول له المضاف (﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾) [قريش/١] فـ « إيلاف » مفعول له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة [٣٣٧] بـ « يعبدوا » (أي : ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾ [قريش/٣] لإيلافهم الرحلتين) رحلة الشتاء إلى اليمن ورحلة الصيف إلى الشام ، ودخلت « الفاء » لما في الكلام من معنى الشرط ، إذ المعنى : أن نعم الله عليهم لا تُحصى ، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لأجل إيلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما ، لأنهم خدمة بيت الله ، بخلاف غيرهم فإنهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين . [٢٦٠/١] (والحرف) الجار (في هذه الآية واجب عند من اشترط) في نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الأعلم والمتأخرون ، لأن زمن الإيلاف^(١) سابق على زمن الأمر بالعبادة ، ولأن زمن العبادة مستقبل ، وزمن الإيلاف ثابت في الحال . وقال الكسائي والأخفش^(٢) : « اللام » في « لإيلاف » متعلقة بـ « اعجبوا » مقدراً . وقال الزجاج^(٣) : متعلقة بقوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ ﴾ [الفيل/٥] فتكون السورتان سورة واحدة ، ويرجح أنهما في مصحف أبي سورة واحدة ، ويضعفه أن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم أو جرأتهم على البيت ، والله أعلم بكتابه .

واختلف في ناصب المفعول له ، فقال جمهور البصريين : منصوب بالفعل على تقدير لام العلة ، وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق ، ثم اختلفوا فقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه ، والتقدير : جئتكم أكرمكم إكراماً . وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المقدم عليه ، لأنه ملاق له في المعنى ، وإن خالفه في الاشتقاق ، مثل « قعدتُ جلوساً »^(٤) .

(١) في « أ » ، « ب » : (لانتلاف) .

(٢) البحر المحيط ٥١٤/٨ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٥/٥ .

(٤) انظر رأي البصريين والكوفيين في الارتشاف ٢٢١/٢ ، ومع الهوامع ١٩٤/١ - ١٩٥ .

(هذا باب المفعول فيه)

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفاً) دون الكوفيين لأن الظرف في اللغة الوعاء ، وهو متناهي الأقطار ، كالجراب والعدل ، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك ، وسماه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ، ولا مشلحة في الاصطلاح . [٢٦٠ ب]

(الظرف ما ضمن معني « في ») الظرفية (باطّراد ، من اسم وقت ، أو) من (اسم مكان ، أو) من (اسم عرضت دلالة على أحدهما ، أو) من اسم (جار مجراه) ، أي مجرى أحدهما .

(فالمكان والزمان كـ « امكث هنا أزمنًا ») ، فـ « هنا » اسم إشارة من أسماء المكان ، و « أزمنًا » جمع « زمن » من أسماء الزمان .

[٣٣٨] (و) الاسم (الذي عرضت دلالة على أحدهما) أي الزمان أو المكان (أربعة) :

أحدهما : (أسماء العدد المميّزة بهما) أي بالزمان والمكان (كـ : سرت عشرين يوماً ثلاثين فرسخاً) ، فـ « عشرين » : مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان ، لأنه لما ميّز بـ « يوماً » وهو من أسماء الزمان ؛ عرضت له اسمية الزمان ، و « ثلاثين » : مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان ، لأنه لما ميّز بـ « فرسخاً » وهو من أسماء المكان ؛ عرضت له اسمية المكان .

(و) الثاني : (ما أفيد به كليّة أحدهما) أي الزمان والمكان (أو جزئيّته كـ : سرت جميع اليوم جميع الفرسخ ، أو : كلّ اليوم كلّ الفرسخ) ، فـ « جميع » و « كلّ » مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان ، لأنهما لما أضيفا إلى

الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان، وصارا دالين على كليتهما، لأنهما من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة. (أو: بعض اليوم بعض الفرسخ، أو: نصف اليوم نصف الفرسخ)، فـ «بعض» و«نصف» مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان، لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان، فصارا دالين على جزئيتي الزمان والمكان، لأنهما من الألفاظ الدالة على الجزئية إلا أن «بعض» يدل على جزء مبهم، و«نصف» يدل على جزء معين من جهة المقدار. [٢٦١/١] (و) الثالث: (ما كان صفة لأحدهما) أي الزمان والمكان (ك: جلست طويلاً من الدهر شرقي الدار)، فـ «طويلاً» و«شرقي» مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان، لأنهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان. فـ «طويلاً»: صفة للزمان، و«من الدهر»: بيان له، و«شرقي»: صفة للمكان، وذكر «الدار» معين له، والأصل: زمناً طويلاً، ومكاناً شريعياً.

(و) الرابع: (ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما) أي الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف، (وأنيب عنه) المضاف إليه (بعد حذفه) أي المضاف، (والغالب في هذا) المضاف إليه (النائب) عن المضاف المحذوف (أن يكون مصدراً، و) (الغالب في) (المضاف المحذوف) (المنوب عنه أن يكون زماناً، ولا بد من كونه معيناً لوقت أو المقدار)، فالمعين للوقت نحو: «جئتك صلاة العصر» أو «قدوم الحاج» فـ «صلاة» و«قدوم»: مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان، لأنهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه، والأصل: وقت صلاة العصر، ووقت قدوم الحاج، فحذف المضاف؛ وهو وقت؛ المعين لوقت «الجيء» وأنيب عنه المصدر وهو «صلاة» و«قدوم». (و) المعين للمقدار نحو: (انتظرئك حلب ناقة، أو: نحر جزور) فـ «حلب» و«نحر» مفعول فيهما، والأصل: مقدار حلب ناقة، ومقدار نحر جزور، ففعل فيهما ما تقدم.

(وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين، نحو) قولهم في المثل: (لا أكلمه القارطين^(١)) بالثنية، (والأصل: مدة غيبة القارطين)، فحذف «مدة» وأنيب عنها «غيبة» ثم «غيبة» وأنيب عنها [٢٦١/ب] «القارطين» وهو ثنية «قارظ» بالقاف والطاء المشالة: وهو الذي يجني القرظ؛ بفتح القاف والراء؛ وهو يدبغ به.

(١) المثل في مجمع الأمثال ٢١١/١، والمستقصى ٥٨/٢، وكتاب الأمثال لمجهول ص ٥٥.

قال الجوهري^(١): « لا آتيك أو يؤوب القارظ العنزي ، وهما قارظان كلاهما من عنزة ، خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا » وطالت غيبتهما .
(وقد يكون المنوب عنه مكاناً نحو : جلستُ قُربَ زيدٍ ، أي مكانَ قريبه) ،
فحذف المضاف وهو « مكان » وأنيب عنه المصدر وهو « قرب » ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣١٠ - وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

وإنما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان ، وقليلاً في ظروف المكان ، لقرب ظروف الزمان من المصدر ، وبعد ظروف المكان منه ، ألا ترى أن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما ، لأن الفعل يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بصيغته ، بخلاف ظرف المكان ، فإن دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي ، إذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه ، فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ، ولم يبلغ رتبته ، فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ، ومقام المكان قليلة .
(والجاري مجرى أحدهما) أي الزمان والمكان (ألفاظ مسموعة ، توسعوا فيها ،

فنصبوها على تضمين معنى « في » كقولهم : أحققاً أنك ذاهبٌ) ، فـ « أحققاً » منصوبة على الظرفية المتعلقة بالاستقرار ، [٣٣٩] على أنها خبر مقدم ، و « أنك ذاهبٌ » في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه^(٢) والجمهور على حد : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ ﴾ [فصلت / ٣٩] (والأصل : أفي حق) ذهابك ، فحذفت « في » وانتصب « حقاً » على الظرفية ، (وقد نطقوا بذلك) الحرف الجار في قوله : [من الوافر] [٢٦٢ / ١]

٤٠٦ - أَفِي حَقِّ مَوَاسَاتِي أَخَاكُمْ
(قال) فائد ؛ بالفاء ؛ بن المنذر القشيري : [من الطويل]

٤٠٧ - (أَفِي الْحَقِّ أَنِّي مُعَرِّمٌ بِكَ هَائِمٌ) وَأَنْتَ لَا خَلَّ هَوَاكَ وَلَا خَمَرُ

(١) الصحاح (قرظ) .

(١) الكتاب ١٣٤/٣ - ١٣٥ .

٤٠٦ - عجز البيت : (بما لي ثم يظلمني السريس) ، وتقدم تخريجه برقم ٢٣٧ .

٤٠٧ - البيت لفائد بن المنذر في المقاصد النحوية ٨١/٣ ، والحامسة البصرية ٢٠٨/٢ ، ولعايد بن المنذر في شرح شواهد المغني ١٧٢/١ ، ونجّون ليلى في ديوانه ص ١٢٧ ، ولأبي الطمحان القيسي في محاضرات الأدباء ٥٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٢/٢ ، وتخليص الشواهد ص ١٧٧ ، والتمثيل والمحاضرة ص ٢٨١ ، وخزانة الأدب ٤٠١/١ ، ٢٧٤/١٠ ، والحامسة المغربية ص ٩٦٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٦٧ ، ومغني اللبيب ٥٥/١ .

فصرح بـ « في » وشبه هوى من هو مغرم بها ؛ في كونه غير ثابت ولا مستقر على حاله ؛ بجاء العنب المتردد بين الخلية والخميرة ، فلا هو خلٌ صرف حتى يستعمل خلًا ، ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمراً ، فمن كان حاله هو بهذه المثابة ، كيف يكون غرام من أغرم بها حقاً ؟ .

ولما كان قول الموضح : « والجاري مجرى أحدهما » شاملاً للزمان والمكان خصصه بقوله : (وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا يقع خبراً عن المصادر) كما تقدم في « أحقاً أنك ذاهب » (دون الجثث) فلا يقال : « أحقاً زيد » .
 وذهب المبرد وتبعه ابن مالك^(١) إلى أن « حقاً » مصدر بدل من اللفظ بفعله ، وأن ما بعدها من أن ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت/٥١] ورثه أبو حيان^(٢) . ومثله ؛ أي مثل « أحقاً أنك ذاهب » ؛ في الانتصاب على الظرفية المجازية (غير شك) أنك قائم ، أو (جهداً رأيي) أنك قائم ، أو (ظناً مني أنك قائم) ، فـ « غير شك » و « جهد رأيي » و « ظناً مني » منصوبات على الظرفية الزمانية توسعاً على إسقاط « في » ، والأصل : في غير شك ، وفي جهد رأيي ، وفي ظن مني ، على وزن « أحقاً »^(٣) .

(وخرج عن الحد) المذكور في النظم بقوله :

٣٠٣ - الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمْنَا في باطراً
 وتبعه الموضح [٢٦٢/ب] (ثلاثة أمور :

أحدها : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء/١٢٧] إذا قدر بـ « في » ، فإنه يصلق عليه أنه اسم ضمّن معنى « في » ، إذ التقدير : وترغبون في نكاحهن ، وهو ليس بظرف ، (فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا) ، لأنه ليس باسم زمان ولا مكان ، أما إذا قدر بـ « عن » فليس مما نحن فيه .

(و) الأمر (الثاني : نحو : ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾) [النور/٣٧] من أسماء الزمان ، (ونحو : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾) [الأنعام/١٢٤] من أسماء المكان ، فإن « يوماً » و « حيث » وإن كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين ، (فإنهما ليسا على معنى : في)

(١) شرح التسهيل ٢٣/٢ - ٢٤ .

(٢) الارتشاف ٢٢٦/٢ .

(٣) الارتشاف ٢٢٥/٢ - ٢٢٦ .

إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم ، والعلم واقع في ذلك المكان ، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة ، (فانصباهما على المفعول به) ، لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما ، وناصب لفظ « يوماً » : « يخافون » ، (وناصب) محل (حيث) فعل مضارع منتزع من لفظ « أعلم » تقديره (يعلم) حال كونه (محذوفاً) لدلالة « أعلم » عليه لا « أعلم » المذكور الذي هو اسم تفضيل ، (لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً) ، هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت : قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع : غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ، لورود السماع بذلك ، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا ﴾ [الأنعام/٨٤] وليس تمييزاً ، لأنه ليس فاعلاً في المعنى كما هو في « زيد أحسن وجهاً » وقول العباس بن مرداس : [من الطويل]

..... وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَائِيسَا ٤٠٨

انتهى . [٢٦٣/١] وفي الارتشاف لأبي حيان^(١) : وقال محمد بن مسعود الغزني : أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام/١١٧] . انتهى . وفي جعل « حيث » مفعولاً بها نظراً ، لأن هذا ضرب من التصرف . وفي التسهيل^(٢) : إن تصرف « حيث » نادر . وشرحه المراعي بقوله : لم تجئ حيث فاعلاً ، ولا مفعولاً بها ، ولا مبتدأ بها . انتهى .

ولهذا قال الدماميني^(٣) : ولو قيل : إن المراد : يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ، وفيه إبقاء « حيث » على ما عهد لها من ظرفيتها ، والمعنى : أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات ، لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء ، والطهارة ، والفضل ، والصلاحية للإرسال ، ولستم كذلك . انتهى .

٤٠٨ - صدر البيت : (أَكْرَهُ وَأَحْمِي لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ) ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٩٣ ، والأصمعيات ص ٢٠٥ ، وحامسة البحري ص ٤٨ ، وخزانة الأدب ٣١٩/٨ ، ٣٢١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٤١ ، ١٧٠٠ ، ولسان العرب ١٨٤/٦ (قنس) ، ونوادر أبي زيد ص ٥٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٤/١ ، ٧٩/٤ ، وخزانة الأدب ١٠/٧ ، وشرح الأشموني ٢٩١/١ ، ومغني اللبيب ٦١٨/٢ .

(١) الارتشاف ٢٢٥/٣ .

(٢) التسهيل ص ٩٦ .

(٣) انظر قول الدماميني في حاشية الصبان ١٢٦/٢ .

(و) الأمر (الثالث : نحو : دخلتُ الدارَ ، و : سكنتُ البيتَ ، فانتصابهما)

أي « الدار » و « البيت » (إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض) ، وهو في الأصل : دخلتُ في الدار ، وسكنتُ في البيت ، فلما حُذِفَ الخافض نُصِبَا على المفعول به توسعاً ، كما حُذِفَ ^(١) الجارُّ ونُصِبَ ^(٢) ما بعده كقوله : [من الوافر]

٤٠٩ — تَمُرُّونَ الدِّيَارَ
.....

(لا) انتصابهما [٣٤٠] (على الظرفية ، فإنه لا يطرد تعدي) سائر (الأفعال إلى : الدار ، و : البيت ، على معنى : في ، لا تقول : صليتُ الدارَ ، ولا : نمتُ البيتَ) لأن « الدار » و « البيت » من أسماء المكان ^(٣) المختصة ^(٤) ، لأن لها صورة وحدود محصورة ، ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم ، أو ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجيء .

(١) في « ب » ، « ط » : (يحذف) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (ينتصب) .

٤٠٩ — تمام البيت :

كلامكم عليّ إذا حرامُ

(تمرّون الديار ولم تعوجوا)

وتقدم تخريجه برقم ٣٧٣ .

(٣) في « ب » : (الظروف) ، بدل (أسماء المكان) .

(٤) انظر الكتاب ١/١٥٩ ، وشرح التسهيل ٢/٢٠٠ .

(فصل ل)

والظرف الزماني والمكاني (حكمه النصب ، وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) ، سواء أكان اللفظ الدالّ فعلاً أم اسم فعل أم وصفاً أم مصدرًا وهذا أشمل من قول الناظم :

٣٠٤ — فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ
.....

[٢٦٣/ب] (ولهذا اللفظ ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مذكوراً) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٠٤ — (كَأَمْكُثْ هُنَا أَزْمَنًا)
.....

٣٠٥ — مُظْهِرًا
.....

(وهذا هو الأصل) ، لأن الأصل في العامل أن يكون مذكوراً .

(و) الحالة (الثانية : أن يكون محذوفاً جوازاً) لدليل مقالي ، وذلك

كقولك : فرسخين ، أو يوم الجمعة) بنصب « فرسخين » من ظروف المكان ، و « يوم الجمعة » من ظروف الزمان ، (جواباً لمن قال : كم سرت ؟ أو متى صُمتَ ؟) أي : سرتُ فرسخين ، وصمتُ يومَ الجمعة ، والفرق بين « كم » و « متى » في الاستفهام أن « كم » يطلب بها تعيين المعداد مطلقاً زماناً كان أو مكاناً أو نحوهما ، و « متى » يطلب بها تعيين الزمان خاصة .

(و) الحالة (الثالثة : أن يكون محذوفاً وجوباً ، وذلك في ست مسائل :

وهي أن يقع صفة ك : مررتُ بطائرٍ فوقَ غصنٍ) ف « فوق » صفة لـ « طائر » . (أو صلة ك : رأيتُ الذي عندك) ف « عندك » صلة « الذي » . (أو حالاً ك : رأيتُ الهلالَ بين السحاب) ف « بين » حال من « الهلال » . (أو خبراً ك : زيدٌ عندك) ف « عندك » خبر « زيد » . والنصب في الجميع محذوف وجوباً تقديره : « استقرَّ » أو « مستقرٌّ » إلا في الصلة فيتعين « استقرَّ » ، وهذه الأمثلة الأربعة ظروف مكان .

ويستثنى من الظروف ما قُطع عن الإضافة ، ويُبَيَّن على الضم ، فإنه لا يقع صفة ، ولا صلة ، ولا حالاً ولا خبراً ، لا يقال : « مررتُ برجلٍ أمامٌ » ، ولا « جاء الذي أمامٌ » ، ولا « رأيتُ الهلالَ أمامٌ » ، ولا « زيدٌ أمامٌ » ؛ لثلاث يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شيء آخر .

[٢٦٤/١] ومثَّل للزمان بمثالين ، أحدهما قياسي ، والآخر سماعي ، فقال : (أو مشتغلاً عنه) العامل بنصبه محل ضميره ، (ك : يومَ الخميس صُمْتُ فيه) ف « يوم الخميس » منصوب بفعل محذوف وجوباً يفسره « صمت » المذكور ، والتقدير : صمت يوم الخميس صمت فيه ، ولم يقل : « صمته » ؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية ، بل يجب جره بـ « في » كما مثل .

(أو مسموعاً بال حذف لا غير كقولهم) في المثل لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده : (حينئذٍ ، الآن)^(١) ، ف « حين » منصوبة لفظاً بفعل محذوف ، وأضيفت إلى « إذ » إضافة بيان ، أو إضافة أعم إلى أخص ، و « الآن » منصوب محلاً ، وفتحته فتحة بناء ؛ لأنه مبني لتضمنه معنى « أل » ، و « أل » الموجودة فيه زائدة ؛ لأنه علم على الزمان الحاضر كما تقدم ، ونصبه فعل محذوف ، (أي كان ذلك حينئذٍ ، وسمع الآن) ، فهما جملتان ، وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول : كذا وكذا : « حينئذٍ ، الآن » ، أي : كان ما تقول واقعاً حين إذ كان كذا ، وسمع [٣٤١] الآن ما أقول لك ، ف « حينئذٍ » مقتطع من جملة ، و « الآن » مقتطع من جملة أخرى^(٢) .

وكان ينبغي للموضح أن يقول : ليس غير ، لأنه يرى أن قولهم : « لا غير » ، لحناً كما صرح به في المغني^(٣) ، وبالع في إنكاره في شرح شذوره^(٤) ، والحق جوازه لورود السماع به ، كما أوضحته في باب الإضافة .

ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفاً كالصدر ، واسم الفاعل ، وما جرى مجراهما ، وشمل مسألتي الحذف قول الناظم :

٣٠٤ وَإِلَّا فَأَنُوهُ مُقَدَّرًا

فإن ذلك يعم الجائز والواجب . [٢٦٤/ب]

- (١) المثل في شرح ابن الناظم ص ٢٠١ ، والكتاب ٢٢٤/١ ، ٢٧٤ ، ١٢٩/٢ ، وشرح المفصل ٤٧/٢ .
- (٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠١ ، وشرح المفصل ٤٧/٢ ، وشرح المرادي ٩١/٢ .
- (٣) مغني اللبيب ص ٢٠٩ .
- (٤) شرح شذور الذهب ص ١٠٣ .

(فصل ل)

(أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك ميممها
ك : حين ، و : مدة . ومختصها ك : يوم الخميس . ومعدودها ك : يومين ، أو :
أسبوع) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
٣٠٥ - وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ
.....

والمراد بالمختص ما يقع جواباً لـ « متى » كـ « يوم الخميس » كما مثّل .
وبالمعدود ما يقع جواباً لـ « كم » كـ « يومين » و« أسبوع » كما مثّل . والمبهم ما لا يقع
جواباً لشيء منهما كـ « حين » و« ملة » كما مثّل . تقول : « صمتُ ملةً » ، أو « يومَ
الخميس » أو « يومين » . وبقي عليه ظرف الزمان المشتق نحو « قعدتُ مقعدَ زيدٍ » ، تريد
الزمان كما تفعل ذلك إذا أردت المكان ، إذ لا فرق بينهما في صحة تقدير « في » ، ونصبه
على الظرفية^(١) ، قاله الشاطبي .

(والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من أسماء المكان نوعان :

أحدهما : المبهم : وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه ، كأسماء
الجهات) الست ، فإنها مفتقرة في بيان صورة مسمأها إلى غيرها ، وهو ذكر المضاف إليها ،
وهذه العبارة أخذها من الشارح^(٢) ، والإضافة فيها بيانية ؛ أي صورة في مسماه ؛ والمراد ما
افتقر إلى غيره في بيان حقيقته . وينحل إلى قولنا : « ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما
يضاف إليه » كـ « مكان » فإنه لا تعرف حقيقته إلا بذكر المضاف إليه .

قال أبو البقاء في شرح لمع ابن جني : الإبهام يحصل في المكان من وجهين :
أحدهما : ألا يلزم مسماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك ، وقد تتحول عن تلك
الجهة ، فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن في
المكان ، فهي جهات له ، وليس لكل واحدة منها^(٣) حقيقة منفردة بنفسها . [٢٦٥/١]

(١) انظر حاشية الصبان ١٢٨/٢ .

(٢) أي في شرح ابن الناظم ص ٢٠١ .

(٣) في « أ » : (منهما) .

والوجه الثاني: أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم، فد «خلفك» اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا. انتهى.

والجهات الست (نحو: أمام، ووراء، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت)، تقول: «جلست أمامك، ووراءك، ويمينك، وشمالك، وفوقك، وتحتك». وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست جهات. (وشبهها في الشياخ ك: ناحية، وجانب، ومككن)، تقول: «جلست ناحية عمرو، وجانب زيد، ومكان بكر». واعتراض «جانب» بأنه مما يتعين التصريح معه بـ «في». (وكأسماء المقادير ك: ميل، وفرسخ، وبريد)، تقول «سرت ميلاً، وفرسخاً، وبريداً»^(١).

النوع (الثاني: ما) اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل، و(اتحدت مادته ومادة عامله، ك: ذهب مذهب زيد، و: رميت مرمى عمرو)، لا فرق في ذلك بين الصحيح والمعتل، ولا بين المفرد؛ كما مثل؛ والجمع، (نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾) [الجن/٩] ف «مذهب» و«مرمى» و«مقاعد» منصوبة على الظرفية، ومادتها ومادة عاملها متحدة، فإن عامل «مذهب» ذهب، وعامل «مرمى» رمى، وعامل «مقاعد» نقعد، وقس على ذلك فعل الأمر نحو: «قم مقام زيد»، والوصف نحو: «أنا قائم مقامك»، والمصدر نحو: «عجبت من قيام زيد مقامك»^(٢). وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله:

٣٠٥..... وَمَا يَقْبُلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مَبْهُمَاً

وأشار إلى مثاله بقوله: [٢٦٥/ب]

٣٠٦ نَحْوَ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ.....

وأشار إلى شرطه بقوله:

٣٠٧ وَشَرَطُ كَوْنِ دَائِمٍ مَقِيَسًا أَنْ يَقَعُ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو: «رميت مذهب زيد» و«ذهب مرمى عمرو» لم يجوز في القياس أن يجعل ظرفاً بل يجب التصريح معه بـ «في» (وأما قولهم: هو مني مقعد القابلة، و: مزجر الكلب، و: منأط الشرا، فشاذ) نصبه [٣٤٢] لمخالفة مادته مادة^(٣) عامله، (إذ التقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة)، وفي مزجر

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠١، وشرح ابن عقيل ٥٨٣/١.

(٢) في «ب»، «ط»: (لمادة).

الكلب ، وفي مناط الثريا ، (فعامله الاستقرار) المتعلق به « مني » الواقع خبراً عن « هو » ومادة الاستقرار مخالفة لمادة « مقعد ، ومزجر ، ومناط » ، والمعنى : هو مني في القرب مقعداً القابلة من النفساء ، وفي البعد مناط الثريا من الدبران ، وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر ، ف « من » الأولى متعلقة بالاستقرار كما مر ، و « من » الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لأنه مشتق ، (ولو أُعْمِلَ في المقعد « قعد » وفي المزجر « زجر » وفي المناط « ناط » لم يكن شاذاً) ، لاتحاد المادة ، ويصير المعنى هو مستقر مني قعداً مقعداً القابلة ، وزجر مزجر الكلب ، وناط مناط الثريا^(١) .

وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان ، لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالة على المكان ، لأنه يدل على الزمان تضمناً ، وعلى المكان التزاماً .

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٨٣/١ .

(فصل ل)

(الظرف) الزماني والمكاني (نوعان :

متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُستعمل مبتدأ ،
أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو مفعولاً) به ، (أو مضافاً إليه ، ك : اليوم) فإنه يستعمل مبتدأ
وخبراً ، (تقول : اليوم يوم مبارك) برفعهما ، ^(١) وفاعلاً تقول : (أعجبتني اليوم ، و)
مفعولاً به تقول : (أحببتُ يومَ قدومِك) ، ومضافاً إليه تقول : (سرت نصفَ اليوم ^(٢)) ،
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٠٨ — وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ دُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

(وغير متصرف وهو نوعان :

ما لا يفارق الظرفية أصلاً ك : قَطُّ) في استغراق الماضي ، (و : عَوْضُ) في
استغراق المستقبل لا يستعملان إلا بعد نفي . (تقول : ما فعلته قَطُّ ، و : لا أفعله
عَوْضُ) ، والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ، ولا أفعله في الزمن المستقبل ، و« قَطُّ »
مشتقة من قططت الشيء أي قطعته ، فمعنى « ما فعلته قَطُّ » ما فعلته فيما انقضى من
عمرى ، لأن الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال ، وهي مبنية ، وعلّة بنائها تضمنها معنى
حرفي ابتداء الغاية وانتهائها ، إذ المعنى : ما فعلته منذ خلقتني الله تعالى إلى الآن ، وبنيت على
حركة فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت ضمة في بعض لغاتها حملاً على « قبل ، وبعد » .
و« عَوْضُ » مشتقة من العوض ، وسمي الزمان « عوض » لأن الدهر كلما مضى منه جزء
خلفه آخر ، فكان عوضاً منه ، ويبنى على الحركات الثلاث إذا لم يكن مضافاً .

والنوع الثاني (ما لا يخرج عنها) أي الظرفية (إلا بعد دخول الجار عليه) ،
وهو « مِنْ » خاصة ، قال في درة الغواص ^(٣) : واختصت « مِنْ » بذلك لكونها أم الباب
ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها [٢٦٦/ب] (نحو : قَبْلُ ، و : بَعْدُ) من أسماء الزمان ،

(١) سقط ما بين الرقمين من «ب» .

(٢) درة الغواص ص ١٤ .

(و : لَدُنْ ، و : عِنْدَ) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن) نحو ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم/٤] ، ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف/٦٥] (إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها) أي الظرفية (لأن الظرف والجار والمجرور أخوان) في التوسع فيهما ، والتعلق بالاستقرار إذا وقعا صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالاً ، فإن جر شيء من الظروف بغير « من » كان متصرفاً نحو : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِّينَ ﴾ [المعارج/٣٧] والفرق أن « من » لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يُعتد بها . قال ابن مالك^(١) : إن « من » الداخلة على « قبل » ، وبعد « وأخواتها زائدة . وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله :

٣٠٩ - وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

(هذا باب المفعول معه)

(وهو اسم فضلة ، تال لواو بِمَعْنَى مع ، تالية لِجُمْلَةِ ذات فعل ، أو) ذات (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع ، فذات الفعل (ك : سرتُ والنيل) وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل (و) حروفه نحو : (أنا سائرٌ والنيل) فيصلق على « النيل » في المثالين أنه اسم للدخول « أل » عليه وأنه فضلة ، لأنه منصوب ، وأنه تال لـ « واو » بمعنى « مع » ، والواو تالية لِجُمْلَةِ ذات فعل ، وهو « سرت » في المثال الأول ، وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو « سائر » في المثال الثاني ، فإن فيه معنى الفعل ، وهو « أسير » ، وفيه حروفه ، وهي السين والياء والراء ، وسمي « النيل » مفعولاً معه ؛ لأنه [٣٤٣] فُعِلَ معه فعلٌ ، وهو « السير » الصادر من الفاعل . [٢٦٧ / ١]

(فخرج باللفظ الأول) وهو قوله : « اسم » (نحو : لا تَأْكُلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ) بنصب « تشرب » كما قبله الموضح بذلك في شرح اللوحة ، (ونحو : سرتُ والشمسُ طالعةٌ) ، برفعهما ، (فإن الواو) وإن كانت بمعنى « مع » فيهما كما صرح به في شرح القطر^(١) إلا أنها (داخلة في) المثال (الأول) في اللفظ (على فعل) ، وهو « تشرب » (و) داخلة (في) المثال (الثاني على جملة) ، وهي « الشمس طالعة » ، فليسا مفعولاً معه بناء على المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولاً معه . خلافاً لبعضهم ، وعلى أن جملة « الشمس طالعة » ليست مفعولاً معه خلافاً لصدر الأفاضل تلميذ الزمخشري ، وكما نقله عنه في المغني^(٢) .

(١) شرح قطر الندى ص ٢٣١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٠٦ .

(و) خرج (ب) اللفظ (الثاني) وهو قوله : « فضلة » (نحو : اشترك زيدٌ وعمرو) ، فإنه عملة .

(و) خرج (ب) اللفظ (الثالث) وهو في قوله : « تال لواو » (نحو : جئتُ مع زيدٍ) فإنه تال لنفس « مع » لا للواو التي بمعناها .

(و) خرج (ب) اللفظ (الرابع) وهو قوله : « بمعنى : مع » (نحو : جاء زيدٌ وعمرو قبله أو بعده) فإن التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية ، ولو قال بدل جاء « رأيتُ » حتى يكون « عمراً » منصوباً كان أولى ، لأن الرفع يخرج بقوله فضلة ، ويمكن أن يقال خرج بقيدين .

(و) خرج (ب) اللفظ (الخامس) وهو قوله : « تالية لجملة » (نحو : كلُّ رجلٍ وضيعته) بالرفع ؛ عطفاً على « كل » (فلا يجوز فيه النصب) على المفعول معه ، لعدم تقدم الجملة ، (خلافاً للصيمري) بفتح الميم وضمها ؛ فإنه يجوز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز^(١) .

(و) خرج (ب) اللفظ (السادس) [٢٦٧/ب] وهو قوله : « ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه » (نحو : هذا لك وأباك) بالوحدة (فلا يتكلم به) . قال سيبويه^(٢) : وأما « هذا لك وأباك » فقبیح ، لأنك لم تذكر فعلاً ولا اسماً فيه معنى فعل .

قال ابن مالك^(٣) : أراد بالقبیح الممتنع ، وقد كثر في كلامه التعبير بالقبیح عن عدم الجواز ، وعلم من هذا أن اسم الإشارة ، وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار^(٤) ، لا يعملان في المفعول معه ، (خلافاً لأبي علي) الفارسي^(٥) فإنه أجاز في قوله : [من البسيط]
٤١٠ — هذا ردائي مطوياً وسيراً

إعمال الإشارة وأجاز بعضهم إعمال الظرف وحرف الجر . انتهى كلام ابن مالك .

(١) انظر الارتشاف ٢/٢٨٥ ، ٢٨٧ ، وشرح التسهيل ٢/٢٦٠ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٢ .

(٢) الكتاب ١/٣١٠ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٤) في « ط » : (الإقرار) .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٨٩ ، والارتشاف ٢/٢٨٥ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٠٥ .

٤١٠ - صدر البيت : (لا تحسبك أنوأي فقد جمعت) ، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٧٦ ، والدرر

٤٨١/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٣٩ ، وشرح الأشموني ١/٢٢٤ ، والمقاصد النحوية ٣/٨٦ .

ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتماداً على المثال فقال :

٣١١— يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ فِي نَحْوِ سَيَّرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً

(فإن قلت : فقد قالوا : ما أنت وزيداً ؟ و : كيف أنت وزيداً ؟) بنصب

« زيداً » فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه . (قلت : أكثرهم يرفع بالعطف على) « أنت » ولا إشكال فيه ، (والذين نصبوا قَدَّرُوا الضمير) وهو « أنت » (فاعلاً بمحذوف لا مبتدأ) ، واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الأول (والأصل : ما تكون ؟ وكيف تصنع ؟) ففي « تكون » و « تصنع » ضمير مستتر وجوباً مرفوع على الفاعلية (فلما حُذِفَ الفعل وحده) وهو « تكون » و « تصنع » (برز ضميره وانفصل) لتعذر اتصاله .

وقدَّره سيبويه^(١) من لفظ الكون في المثالين وقدَّره بالمضارع مع « كيف » وبالماضي مع « ما » ، فقال الأصل : كيف تكون وزيداً ؟ وما كنت وزيداً ؟ .

واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له أم غير مقصود ؟ .

فزعم السيرافي أنه غير مقصود ولو عكس لجاز^(٢) .

وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز إلا ما قدَّره سيبويه^(٣) قال : وذلك أن « ما » دخلها

معنى التحقير والإنكار ، وليست سؤالاً عن مسألة مجهولة ، ولو كانت لجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع . واختلف في « كان » المقدرة ، فنص الفارسي وغيره^(٤) على أنها التامة ، وعلى هذا فتكون « كيف » في موضع نصب على الحال ، وأما « ما » فلا تكون حالاً . وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال .

والصحيح أن « كان » ناقصة ، و « كيف » و « ما » في محل نصب خبرها ،

والتقدير : على أي حال تكون ، أو كنت مع زيد ؟ وهو مذهب ابن خروف . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٣١٣— وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبٌ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) ، وبه قال جمهور البصريين^(٥)

(١) الكتاب ٣٠٣/١ .

(٢) الارتشاف ٢٨٩/٢ .

(٣) الارتشاف ٢٨٩/٢ ، وجمع الهوامع ٢٢١/١ .

(٤) انظر المصدرين السابقين .

(٥) انظر الإنصاف ١٢٤٨/١ ، المسألة رقم ٣٠ .

وطائفة من الكوفيين ، ثم اختلفوا ، فقال سيويه^(١) والفراسي^(٢) وجماعة^(٣) : إنه كالمفعول به في المعنى ، فمعنى « سرت والنيل » : سرت بالنيل . وزعم [٣٤٤] الأخفش ، وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية ، والواو مهيئة للظرفية ، ونظروه بمسألة النصب بعد « إلا » ، فانتصب الاسم بعد الواو ، كما انتصب بعد « إلا »^(٤) . (لا) الناصب له (الواو ، خلافاً للجرجاني) عبد القاهر^(٥) . وردَّ بأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها إذا كان ضميراً ، كما في سائر الحروف الناصبة^(٦) . وإلى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله :

٣١٢ — بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

(ولا) الناصب له (الخلاف) أي المخالفة (خلافاً للكوفيين^(٧)) أي أكثرهم ، كما صرح به الموضح في شرح اللمحة ، [٢٦٨/ب] فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب للمفعول معه معنوي ، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها ، كما ذهبوا إليه في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ ، نحو « زيد عندك » ، لأن ما بعد الواو لم يصلح أن يجري على ما قبله كـ « قام زيد وعمرو » ، فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف . وردَّ بأن الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز « ما قام زيد بل عمرو » بنصب « عمرو » ، وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو ، (والتقدير) في « سرت والنيل » (سرت ولايست النيل ، فيكون حينئذ مفعولاً به خلافاً للزجاج^(٨)) ، ورثه السيرافي بما يطول ذكره ، وإنما قدر فعل الملابس لأنها أعم الأفعال ، إذ لا يتحقق بدونها^(٩) ، ويؤخذ من قوله : والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل ، أو شبهه ، أن المفعول معه لا يتقدم على عامله ، لا يقال : « والنيل سرت »^(١٠) ، ولا يتوسط نحو « سار والنيل زيد » ، لأن الواو عندهم

(١) الكتاب ٢٩٧/١ .

(٢) الإيضاح العضدي ١٩٣/١ .

(٣) منهم ابن السراج ، انظر كتابه الأصول ٢٠٩/١ .

(٤) انظر الارتشاف ٢٨٦/٢ ، وشرح الفصل ٤٩/٢ .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٢٠٦ ، والتسهيل ص ٩٩ .

(٦) انظر المصدرين السابقين .

(٧) انظر شرح الفصل ٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٨٦/٢ ، وجمع الهوامع ٢٢٠/١ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٢٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٨٦/٢ ، وجمع الهوامع ٢٢٠/١ .

(٩) انظر الإنصاف ٢٤٨/١ ، المسألة رقم ٣٠ .

(١٠) انظر الأصول ٢١١/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٢/٢ .

أصلها أن تكون عاطفة ، فكما لا يجوز تقديم المعطوف ، ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا ، والأولى متفق عليها ، والثانية طرقها خلاف أبي الفتح ، ذهب في الخصائص^(١) إلى جواز التوسط مستدلاً بنحو قوله : [من الطويل]

٤١١- جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيَّةً وَنَمِيمَةً خِصَالًا ثَلَاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وهذا يخرج على أن « فحشاً » معطوف على « غيبة » وقدم عليه للضرورة ،

كقوله : [من الوافر]

٤١٢- أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

والأصل : عليك السلام ، ورحمة الله .

(١) الخصائص ٣٨٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٥ .

٤١١- البيت ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب ١٣٠/٣ ، ١٣٤ ، والدرر ٤٨٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٦٩٧/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٧ ، والمقاصد النحوية ٨٦/٣ ، ٢٦٢ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٤١/٩ ، والخصائص ٣٨٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٥ ، وشرح الأشموني ٢٢٤/١ ، وهمع الهوامع ٢٢٠/١ .

٤١٢- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ (الهامش) ، وخزانة الأدب ١٩٢/٢ ، ١٣١/٣ ، والدرر ٣٧٥/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٧/٢ ، ولسان العرب ١٩١/٨ (شيع) ، ومجالس ثعلب ص ٢٣٩ ، والمقاصد النحوية ٥٢٧/١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٨٦/٢ ، والدرر ٤١٢/٢ ، ٤٦٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠٥ ، ومغني اللبيب ٣٥٦/٢ ، ٦٥٩ ، وهمع الهوامع ١٧٣/١ ، ٢٣٠ ، ١٣٠/٢ ، ١٤٠ .

(فصل ل)

(للاسم) الواقع (بعد الواو خمس حالات :)

إحداها (وجوب العطف كما في) نحو : (كلَّ رجلٍ وضِيعَتُهُ ، ونحو : اشترك زيدٌ وعمرو ، ونحو : جاء زيدٌ وعمرو قبله أو بعده ، لما بيَّنا) [٢٦٩/١] من عدم تقدم جملة في الأول ، ومن عدم الفضلية في الثاني ، لأن الفعل لا يستغنى عنه ، لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين ، ومن عدم المصاحبة في الثالث .

(و) ثانيها : (رجحانه) أي العطف ؛ على المفعول معه (ك : جاء زيدٌ وعمرو) ، فيترجح العطف ، (لأنه الأصل وقد [٣٤٥] أمكن بلا ضعف) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣١٤ — وَالْعُطْفُ إِن يُمَكِّنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ ويجوز النصب على المفعول معه .

(و) ثالثها (وجوب المفعول معه ، وذلك في نحو : ما لك وزيداً ، و : مات زيدٌ وطلوع الشمس ، لامتناع العطف في) المثال (الأول) ، وهو « ما لك وزيداً » (من جهة الصناعة) ، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور ، وهو الكاف في « لك » إلا بعد إعادة الجار ، نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [غافر/٨٠] ، وأجاز الكسائي فيه الجر^(١) . قال الموضح في الحواشي : وبه أقول ، لا على العطف بل على إضمار الجار لتقدم ذكره . انتهى . وفيه نظر ، لأن الجار في الأمر العام المطرد إذا حُذِفَ زال عمله . فإن قلت : كما ينبغي أن يمتنع « ما لك^(٢) وزيداً » ، كما امتنع « هذا لك وأباك » على الصحيح ، لعدم تقدم فعل ، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه . قلت : لما اشتمل « ما لك وزيداً » على ما يشد طلبه للفعل ، وهو « ما » الاستفهامية الإنكارية ، وقدرُوا عاملاً بعدها ، لشدة طلبها للفعل ، والتقدير : ما كان لك وزيداً ، وهو أحد الوجهين في التسهيل^(٣) ، وإلى هذا

(١) انظر الارتشاف ٢/٢٨٨ .

(٢) في « ط » : (كان) ، مكان (لك) .

(٣) التسهيل ص ٩٩ .

أشار الناظم بقوله :

٣١٥- وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ

(و) لامتناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو : مات زيد وطلوع الشمس ، (من جهة المعنى) ، لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت . [٢٦٩/ب]

(و) رابعها : (رجحانه) أي المفعول معه (وذلك في نحو قوله) : [من الوافر]
٤١٣- (فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ) مَكَانَ الْكُلِّيَّتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ
و« الكليتان » بضم الكاف : لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرتين ، عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما ، و« الطحال » بكسر الطاء^(١) ، (ونحو : قمت وزيدا ، لضعف العطف في الأول) ، وهو : فكونوا أنتم وبني أبيكم ، (من جهة المعنى) ، لأنك إذا قلت : « كن أنت وزيد كالأخ » وعطف « زيدا » على الضمير في « كن » لزم أن يكون « زيد » مأمورا ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ . قاله الموضح في شرح القطر^(٢) ، وهو معنى قول ابن مالك^(٣) : لأن المراد : كونوا لبني أبيكم ، فللمخاطبون هم المأمورون بذلك ، وإذا عطف كان التقدير : كونوا لهم وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود . انتهى .

وقال أبو البقاء : كان ينبغي أن نصب يجب ، إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء ، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم ، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله : « أنتم » ، ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا لجاز هنا . انتهى . وبقوله أقول .

(و) لضعف العطف (في الثاني) وهو : قمت وزيدا ، (من جهة الصناعة) ، لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأي

٤١٣- البيت لشعبة بن قمر في نوادر أبي زيد ص ١٤١ ، وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ص ٩١٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٤٣ ، والدرر ١/٤٨٠ ، وسر صناعة الإعراب ١/١٢٦ ، ٢/٦٤٠ ، وشرح أبيات سيويه ١/٤٢٩ ، وشرح الأشموني ١/٢٢٥ ، وشرح التسهيل ٢/٢٦٠ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٣ ، وشرح المفصل ٢/٤٨ ، والكتاب ١/١٩٨ ، واللمع ص ١٤٣ ، ومجالس ثعلب ص ١٢٥ ، والمقاصد النحوية ٣/١٠٢ ، ومع الهوامع ١/٢٢٠ .

(١) بعده في « ط » : (الذي عليه مركز القلب ، وهو الصلب) .

(٢) شرح قطر الندى ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٦٠ .

فاصل كان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والتَّصَبُّ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ ٣١٤

(و) خامسها : (امتناعهما) أي العطف والمفعول معه (كقوليه) : [٣٤٦]

[من الرجز] [٢٧١/١]

٤١٤- (عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا) حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

(وقوله :) [من الوافر]

٤١٥- إِذَا مَا الْعَايَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا (وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا)

(أما امتناع العطف) فيهما (فلانتفاء المشاركة) لأن الماء لا يشارك التبن في العلف ، والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج ، لأن تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها ، يقال : رَجُلٌ أَرْجٌ ، وامرأةٌ رَجَاءٌ ، إذا كان حجابهما دقيقين طويلين .

(وأما امتناع المفعول معه) فيهما (فلانتفاء المعية في) البيت الأول ؛ لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف ، (وانتفاء فائدة الإعلام بها) أي بمصاحبة العيون للحواجب (في) البيت (الثاني) ، إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب ، فلا فائدة في الإعلام بذلك .

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو ، وهو « ماء » في البيت الأول ، و« العيون » في البيت الثاني (على أنه مفعول به) ، والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور ، (أي) علفتها تبنًا و (سقيتها ماء) ، وزجَّجن الحواجب

٤١٤- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢/٢٨٧ (زجج) ، ٣/٣٦٧ (قلهد) ، ٩/٢٥٥ (علف) ، والأشباه والنظائر ٢/١٠٨ ، ٧/٢٣٣ ، وأما المرتضى ٢/٢٥٩ ، والإنصاف ٢/٦١٢ ، وأوضح المسالك ٢/٢٤٥ ، والخصائص ٢/٤٣١ ، والدرر ٢/٤١٣ ، وشرح الأشموني ١/٢٢٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٠ ، وشرح شواهد المغني ١/٥٨ ، ٢/٩٢٩ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٠٨ ، ومغني اللبيب ٢/٦٣٢ ، والمقاصد النحوية ٣/١٠١ ، وجمع الهوامع ٢/١٣٠ ، وتاج العروس ٢٤/١٨٢ (علف) .

٤١٥- البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩ ، والدرر ١/٤٨٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٥ ، ولسان العرب ٢/٢٧٨ (زجج) ، والمقاصد النحوية ٣/٩١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/٢١٢ ، ٧/٢٣٣ ، والإنصاف ٢/٦١٠ ، وأوضح المسالك ٢/٤٣٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦١٧ ، وحاشية يس ١/٤٣٢ ، والخصائص ٢/٤٣٢ ، والدرر ٢/٤١٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٠٦ ، وشرح الأشموني ١/٢٢٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٣٥ ، وكتاب الصناعتين ص ١٨٢ ، ولسان العرب ١/٤٢٢ (رغب) ، ومغني اللبيب ١/٣٥٧ ، وجمع الهوامع ١/٢٢٢ ، ٢/١٣٠ .

(وكَحَّلَنَ العيون ، هذا قول الفارسي والفراء ومن تبعهما^(١)) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣١٥ — أو اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبُّ

(وذهب الجرمي) بفتح الجيم ؛ نسبة إلى بني جرم ، ويلقب بالصيَّاح^(٢) ؛ لكثرة

مناظرته في النحو ، وصيحه ، قاله ابن درستويه . (والمازني) بكسر الزاي ؛ نسبة إلى بني مازن ، (والمبرد) بفتح الراء ؛ قال ابن جني : وسبب تسميته بذلك أن المازني سأله عن مسائل ، فأجاب عنها وأحسن ، فقال : أنت المبرد ؛ بكسر الراء ؛ أي أنت المثبت للحق . قال المبرد : فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء ، (وأبو عبيدة) بضم العين (والأصمعي) بفتح الميم ؛ نسبة إلى جده أصمع ، [٢٧٠/ب] (و) أبو محمد (اليزيدي) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي (إلى أنه لا حذف ، وأن ما بعد الواو) في البيتين (معطوف) على ما قبله ، (وذلك على تأويل العامل المذكور) قبلهما (بعامل يصح انصباه عليهما) معاً انصبابه^(٣) واحدة^(٤) ، (فيؤول : زَجَّجْنِ بـ : حَسَّنْ) بتشديد السين ، لأن التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب ، فيقال : حَسَّنَ العيون والحواجب . (و) يؤول (علفتها بـ : أنلتها) لأن الإنالة يصح تسليطها على الثبن والماء ، فيقال : أنلتها ثَبْنًا وماء ، فهو من باب التضمين ، واحتج الأولون القائلون بالحذف أنه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وثَبْنًا ، كما ساغ علفتها ثَبْنًا وماء ، وقالوا : وهو غير سائغ . وأجيب بأن ما منعوه مسموع من العرب ، كقول طرفة : [من الطويل]

٤١٦ — لَهَا سَبَبٌ تُرْعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرُ

واختلف في التضمين أهو قياسي أم سماعي ؟ والأكثر أن على أنه قياسي ، وضابطه أن يكون الأول والثاني مجتمعان في معنى عام ، قاله المرادي في تلخيصه .

(١) انظر قول الفارسي والفراء في الارتشاف ٢/٢٩٠ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (النباح) كما في المزه ٢/٤٢٨ عن ابن درستويه في شرح الفصيح .

(٣) في « ب » : (انصبابه) .

(٤) انظر ما قيل عن هؤلاء النحاة في الارتشاف ٢/٢٩٠ ، والمزه ٢/٤٢٦ - ٤٢٨ .

٤١٦ - صدر البيت : (أعمر بن هند ما ترى رأي صرمة) ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٧ ، وخزانة

الأدب ٣/١٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٢٩ ، ومعني اللبيب ٢/٦٣٢ ، والمقاصد النحوية ٤/١٨١ .

(هذا باب المُسْتَثْنَى)

وهو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ «إلا» أو ما في معناها بشرط الفائدة، قاله في التسهيل^(١). فقوله: «المخرج» جنس يشمل المخرج بالبدل، نحو: «أكلت الرغيف ثلثه» وبالصفة نحو: «أعتق رقبة مؤمنة»، وبالشرط نحو «اقتل النمي إن حارب»، وبالغاية نحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة/ ١٨٧] وبالاستثناء نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة/ ٢٤٩][٣٤٧]. وقوله: «تحقيقاً أو تقديرًا» إشارة إلى قسمي المتصل والمتقطع. [٢٧١/١] وقوله: «من مذكور أو متروك» إشارة إلى قسمي التام والمفرغ. وقوله: «بإلا» متعلق بالمخرج، وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم. وقوله: «أو ما في معناها» يشمل جميع أدوات الاستثناء. وقوله: «بشرط الفائدة» احتراز عن نحو: «جاءني ناسٌ إلا زيداً»، و«جاءني القومُ إلا رجلاً»، فإنه لا يفيد^(٢).

قال^(٣) الشاطبي: ومعنى إخراج ذكره بعد «إلا» مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان مرادًا للمتكلم، ثم أخرجه، هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيويوه^(٤) وغيره، وهو الذي لا يصح غيره. انتهى. وبه يتضح الحال، ويزول الإشكال.

(للاستثناء أدوات ثمان) ، وهي أربعة أقسام :

- (١) التسهيل ص ١٠١ .
- (٢) سقطت من «ط» .
- (٣) في «أ» ، «ط» : (قاله) .
- (٤) الكتاب ٣١٠/٢ ، ٣٣٠ .

الأول : (حرفان ، وهما «إلا» عند الجميع) من النحويين ، (وحاشا ؛ عند سيبويه ^(١)) وأكثر البصريين ^(٢) . وذهب الجرمي والمازني والمبرد ^(٣) والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً ، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى «إلا» ^(٤) . وذهب جمهور الكوفيين ^(٥) إلى أنها فعل دائم (ويقال فيها : حاش) بحذف الألف الأخيرة (و : حشا) بحذف الألف الأولى ، وإليهما أشار الناظم بقوله :
 ٣٣١ — وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَلَحَفَظَهُمَا

واعترض بأن «حاشا» الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف ، وإنما ذلك في «حاشا» التنزيهية نحو ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف/٣١] وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل ، قالوا ^(٦) : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية . قاله في المغني ^(٧) . [٢٧١/ب]

(و) الثاني (فعلاق وهما : ليس) عند الجمهور ، وذهب الفارسي ^(٨) وتبعه أبو بكر بن شقير إلى حرفيتها مطلقاً ^(٩) ، وذهب بعضهم ^(١٠) إلى أنها في باب الاستثناء تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمعنى «إلا» (و : لا يكون) واعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلاً . ويجب بأنهما لما ركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل ، فسمي الجميع فعلاً .

(و) الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) تستعملان تارة حرفين وتارة فعلين ، (وهما «خلا» عند الجميع) من النحويين ، (و«عدا» عند غير سيبويه) ، فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية ^(١١) .

-
- (١) الكتاب ٣٠٩/٢ ، ٣٤٩ .
 - (٢) الارتشاف ٣١٧/٢ ، ومع الهوامع ٢٣٢/١ .
 - (٣) المقتضب ٣٩١/٤ ، ٤٢٦ .
 - (٤) انظر شرح ابن عقيل ٣٢٣/١ - ٣٢٤ .
 - (٥) مع الهوامع ٢٣٢/١ .
 - (٦) الإنصاف ٢٧٨/١ ، المسألة رقم ٣٧ .
 - (٧) مغني اللبيب ص ١٦٤ - ١٦٥ .
 - (٨) شرح الأبيات المشككة الإعراب ٩/١ ، والإيضاح العضدي ٢١٠/١ .
 - (٩) انظر الجني الداني ص ٤٩٤ .
 - (١٠) منهم المرادي ، انظر الجني الداني ص ٤٩٥ .
 - (١١) الكتاب ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ .

(و) الرابع (اسمان وهما « غير » و « سوى » بلغاتهما ، فإنه يقال) فيها : (سيوى) بكسر السين والقصر (ك : رَضَى ، و : سُوَّى) بضم السين والقصر ، (هُدَى ، و : سَوَّاء) بفتح السين والمد ، (سَمَاء ، و : سَوَاء) بكسر السين والمد ، (بناء ، و) هذه الأخيرة (هي أغربها) وقل من ذكرها ، ومن نص عليها الفارسي في الحجة^(١) ، وتبعه ابن الخباز في النهاية ، ومنه أخذ ابن إياز . والحاصل أنها تُمدُّ مع الفتح ، وتقصر مع الضم ، ويجوز الكسر مع الوجهان . قاله في المغني^(٢) .

(فإذا استثنى بـ « إلا » وكان الكلام) قبلها (غير تام ؛ وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه ؛ فلا عمل لـ « إلا » ، بل يكون الحكم عند وجودها) بالنسبة إلى العمل (مثله عند فقدها) ، فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً رُفِعَ ما بعدها ، وإن كان يطلب منصوباً لفظاً نُصِبَ ، وإن كان [٣٤٨] يطلب منصوباً محلاً جُرَّ بحار يتعلق به ، [٢٧٢/أ] نحو : « ما قام إلا زيدٌ ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد » ، (ويسمى استثناء مفرغاً) لأن ما قبل « إلا » تفرَّغ لطلب ما بعدها ، ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره ، والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف ، وما بعد « إلا » بدل من ذلك المحذوف ، والتقدير : ما قام أحدٌ إلا زيداً ، وما رأيت أحدًا إلا زيداً ، وما مررت بأحدٍ إلا بزيد ، إلا أنهم حذفوا المستثنى منه ، وأشغلو العامل بالمستثنى ، وسموه استثناء مفرغاً ، (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير إيجاب) وهو أن يتقدم عليه ما يُخرجه عن الإيجاب ، (وهو النفي نحو : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ») [آل عمران/١٤٤] فما قبل « إلا » وهو « محمد » مبتدأ ، والمبتدأ يطلب الخبر ، فرفع ما بعد « إلا » وهو « رسول » على الخبرية . (والنهي نحو : « وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ») [النساء/١٧١] فما قبل « إلا » وهو « تقولوا » يطلب مفعولاً صريحاً فنصب ما بعد « إلا » وهو « الحق » على المفعولية ، وتقدير المستثنى منه : ولا تقولوا على الله شيئاً إلا الحق ، « وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » [العنكبوت/٤٦] فما قبل « إلا » وهو « تجادلوا » يطلب مجروراً بالباء ، فجرَّ بها ما بعد « إلا » وهو « التي » وتقدير المستثنى منه : ولا تجادلوا أهل الكتاب بشيء إلا بالتي هي أحسن . (والاستفهام الإنكاري) لما فيه من معنى النفي (نحو : « فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ») [الأحقاف/٣٥] فما قبل « إلا » وهو « يهلك » المَبْنِي للمفعول يطلب مرفوعاً نائباً عن

(١) الحجة ٢٤٨/١ .

(٢) مغني اللبيب ص ١٨٨ .

الفاعل ، فرفع ما بعد «إلا» وهو «القوم» على النيابة عن الفاعل ، وتقدير المستثنى منه : فهل يهلك أحد إلا القوم الفاسقون ، والمعنى : ما يهلك إلا القوم الفاسقون . ولا يتأتى التفرغ في الإيجاب ؛ لأنه يؤدي إلى الاستبعاد ، لا نقول : رأيتُ إلا زيدًا ؛ لأنه يلزم منك أنك رأيت جميع الناس إلا زيدًا ، وذلك محال عادة ، (فأما قوله تعالى : ﴿ وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة/٣٢] فحمل «يأتي» (في إفادة النفي) على «لا يريد» لأفهما) أي : لأن «يأتي» و«لا يريد» معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد ، والمعنى : لا يريد الله إلا إتمام نوره ، فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى . وإلى مسألة التفرغ أشار الناظم بقوله :

٣١٩- وَإِنْ يُفَرِّغْ سَابِقُ إِلَّا لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ أَلَا عِلْمًا
(وإن كان الكلام تامًا) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ، ففيه تفصيل ، (فإن كان الكلام موجبًا) بفتح الجيم ، وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بـ «إلا» وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٣٤٩]

٣١٦- مَا اسْتَثْنَتْ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ

(نحو : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾) [البقرة/٢٤٩] فما قبل «إلا» وهو «شربوا» كلام تام ؛ لأن المستثنى منه مذكور ، وهو الواو في «شربوا» ، وموجب لأنه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه ، وما بعد «إلا» وهو «قليلًا» واجب النصب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه إلا بتأويل كما سيجيء ، فأما قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [الأنبياء/٢٢] بالرفع ؛ فـ «إلا» فيه ليست للاستثناء ، وإنما هي بمعنى «غير» فهي صفة لـ «آلهة» ، ولكن نقل الإعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف ، (وأما قوله) وهو الأخطل : [٢٧٣/١] [من البسيط]

٤١٧- وبالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنَزِلٌ خَلَقَ (عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّوْيُ وَالْوَتْدُ)
برفع «النوي» و«الوتد» على الإبدال من الضمير المستتر في «تغير» ، والقياس نصبهما ؛ لأن الكلام موجب ، (فحمل «تَغَيَّرَ») في إفادة النفي (على «لم يبق على حاله» ، لأفهما) أي لأن تغير ولم يبق معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد . و«الصريمة»

٤١٧- البيت للأخطل في ديوانه ص ١١٤ ، وشرح شواهد المغني ٦٧٠/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٨٠ ، والمقاصد النحوية ١٠٣/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣١٣/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٧ ، وشرح الأشموني ٢٢٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٨١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٠٩/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧٦/١ .

بالصاد والراء المهملتين : كل رملة انصرمت من معظم الجبل . و«خلق» بفتحيتين : بمعنى بال . و«عافٍ» بمعنى دارس ، يقال : عفا المنزل إذا درس ، وعفته الريح : درسته ، يتعدى ولا يتعدى . و«النؤي» بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن «قفل» : حفيرة حول الخباء ، تصنع لئلا يدخله ماء المطر . و«الوتد» بكسر التاء : الخازوق ، يدق في الأرض .

واختلف في ناصب المستثنى بـ «إلا» على ثمانية أقوال^(١) :

أحدها : أنه نفس «إلا» وحدها ، وإليه ذهب ابن مالك^(٢) ، وزعم أنه مذهب سيبويه^(٣) والمبرد^(٤) .

والثاني : تمام الكلام ، كما انتصب درهماً بعد عشرين^(٥) .

والثالث : الفعل المتقدم بواسطة «إلا» ، وإليه ذهب السيرافي^(٦) والفارسي^(٧) وابن الباذش^(٨) .

والرابع : الفعل المتقدم بغير واسطة «إلا» ، وإليه ذهب ابن خروف^(٩) .

والخامس : فعل محذوف من معنى «إلا» تقديره أستثني زيدا ، وإليه ذهب الزجاج^(١٠) .

والسادس : المخالفة ، وحكي عن الكسائي^(١١) .

والسابع : «أن» بفتح الهمزة وتشديد النون ؛ محذوفة هي وخبرها ، والتقدير : إلا زيدا لم يقم ، حكاه السيرافي عن الكسائي^(١٢) .

(١) الإنصاف ١/٢٦٠ ، المسألة رقم ٣٤ ، وجمع الهوامع ١/٢٢٤ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٧١ - ٢٧٧ .

(٣) الكتاب ٢/٣١٠ ، ٣١٩ .

(٤) المقتضب ٤/٣٩٠ .

(٥) الارتشاف ٢/٣٢٢ .

(٦) شرح التسهيل ٢/٢٧٧ ، وجمع الهوامع ١/٢٢٤ .

(٧) الإيضاح العضدي ١/٢٠٥ .

(٨) جمع الهوامع ١/٢٢٤ .

(٩) شرح التسهيل ٢/٢٧٧ ، والارتشاف ٢/٣٠٠ .

(١٠) شرح التسهيل ٢/٢٧٨ ، وجمع الهوامع ١/٢٢٤ .

(١١) الارتشاف ٢/٣٠٠ .

(١٢) شرح التسهيل ٢/٢٧٩ .

والثامن : أن « إلا » مركبة من « إن » و « لا » ثم خففت « إن » ، وأدغمت في اللام ؛ حكاه السيرافي عن الفراء ^(١) . [٢٧٣/ب]

وزاد ابن عصفور ^(٢) : فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم « إن » وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم « لا » ، لأنها عاطفة .

(وإن كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل ، (فإن كان الاستثناء متصلاً) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه ، وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء ، وهو غير مترائح المستثنى من المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالأرجح اتباع المستثنى للمستثنى منه) في إعرابه للمشكلة (بدل بعض) من كل (عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين) ، لأن « إلا » عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة . قاله أبو حيان ^(٣) . وهي عندهم بمنزلة « لا » العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها . قاله في المغني ^(٤) .

ورد ثعلب كلا الوجهين من المذهبين ، فقال ^(٥) في الرد على البصريين : كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي ، والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى . وأجاب الأبيي : بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفاً للأول في المعنى ^(٦) ، ألا ترى أنك إذا قلت : « رأيتُ القومَ بعضهم » فيكون قولك أولاً : « رأيتُ القومَ » مجازاً ، ثم بينت بعد ذلك مَنْ رأيت منهم ، وكما جاز في النعت المخالفة نحو : « مررت برجل لا كريم ولا شجاع » جاز في البدل . [٣٥٠] وقال في الرد على الكوفيين : بأن « إلا » لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : « ما قام إلا زيد » وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل . [٢٧٤/أ] قال في المغني ^(٧) : وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير ، إذ الأصل : ما قام أحدٌ إلا زيد . انتهى . وإلى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله :

٣١٦ — وَبَعْدَ نَفْسِي أَوْ كَنَفِي انْتَحِبْ

(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٩ .

(٢) شرح الجمل ٢/٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٣) الارتشاف ٢/٢٩٤ - ٢٩٥ ، والنكت الحسنان ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٤) مغني اللبيب ص ٩٨ .

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٨٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٦ .

(٦) كذلك يرى السيرافي ، انظر شرح ابن الناظم ص ٢١٦ .

(٧) مغني اللبيب ص ٩٩ .

٣١٧- إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ.....

مثال النفي (نحو : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾) [النساء/٦٦] بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر^(١) ، ف « قليل »^(٢) بدل من الواو في « فعلوه » ، بدل بعض من كل عند البصريين ، وهو في نية تكرير العامل ، والتقدير : ما فعلوه إلا قليل منهم ، وعطف نسق عند الكوفيين . وشبه النفي النهي والاستفهام ، مثال النهي (﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ ﴾) [هود/٨١] بالرفع^(٣) في قراءة أبي عمرو وابن كثير ، ف « امرأتك » بدل من « أحد » ، بدل بعض من كل ، ولم يصرح معه بضمير ؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالباً . ومثال الاستفهام (﴿ وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾) [الحجر/٥٦] بالرفع في قراءة الجميع ، ف « الضالون » بدل من الضمير المستتر في « يقنط » ، بدل بعض من كل ، ولم يؤت معه بضمير لما قلنا .

(والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في : قليل) من قوله تعالى ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ [النساء/٦٦] (وفي : امرأتك) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ ﴾ [هود/٨١] ولا يتأتى الإتيان في الموجب . فأما قراءة بعضهم ﴿ فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ [البقرة/٢٤٩] بالرفع محمولة على أن « شربوا » في معنى : لم يكونوا^(٤) منه ، بدليل ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ [البقرة/٢٤٩] قاله في المغني^(٥) . [٢٧٤/ب]

وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتي ، وبغير المردود نحو : « ما قام القوم إلا زيداً » بالنصب وجوباً ؛ رداً على من قال : « قام القوم إلا زيداً » قصداً للتطابق بين الكلامين ، ولم يجوز الإبدال ، نقله المراحي عن السراج^(٦) ، وردّه ابن عصفور : وخرج بغير المتراخي « ما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً » فإن البذل فيه غير مختار ؛ لأن البذل إنما كان مختاراً لقصد التطابق بينه وبين المُسْتَشْنَى منه ، ومع التراخي لا يظهر التطابق

(١) قرأها ابن عامر « قليلاً » بالنصب ، وكذلك قرأ عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وأبيّ وأنس . انظر الإتحاف ص ١٩٢ ، والنشر ٢٥٠/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ١١٧ .

(٢) في « ط » : (فقيل) .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ امرأتك ﴾ بالنصب ، وقرأها بالرفع أبو عمرو وابن كثير ، انظر الإتحاف ص ٢٥٩ ، والنشر ٢٩٠/٢ .

(٤) بعده في « ط » : (شربوا) .

(٥) مغني اللبيب ص ٨٨٧ .

(٦) الأصول ٢٨٣/١ .

قاله الرضي^(١) وغيره^(٢). وخرج بقيد التقدم «ما جاء إلا زيداً القوم» فإنه لا يجوز الإبدال كما سيحييء.

(وإذا تعذر الإبدال على اللفظ) مانع (أبدل على الموضع، نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات/٣٥]، ونحو: «ما فيها من أحدٍ إلا زيدٌ» برفعهما، [٣٥١] و«ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعبأ به» بالنصب). قال ابن مالك في شرح التسهيل^(٣): رفعت^(٤) البذل يعني الجلالة من اسم «لا»، لأنه في موضع رفع بالابتداء، ولم تحمله على اللفظ فتنصبه؛ (لأن «لا» الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب).

وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين، وهو مشكل، فإن اعتبار محل اسم «لا» على أنه مبتدأ قبل دخول «لا» قد زال بدخول الناسخ، كما قال الموضح في باب «إن»^(٥) واعتبار محل «لا» مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه^(٦) لا يتوجه عليه تقدير دخول «لا» على الجلالة. والمختار عند أبي حيان^(٧) أن الجلالة بطل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم «لا»، و«زيد» في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل «أحد» لأنه في موضع رفع بالابتداء، و«شيئاً» في المثال الثالث منصوب على البدلية من محل «شيء»، لأنه في موضع نصب على الخبرية لـ «ليس».

ولم يجز خفضهما حملاً على اللفظ؛ لأنهما موجبان بدخول «إلا» عليهما، (و) لأن «من» و«الباء» الزائدتين (بعد نفي أو شبهة لا يعملان في موجب [٢٧٥/١] (كذلك)).

فإن قلت: مقتضى قوله: «فالأرجح الاتباع» أن النصب على الاستثناء في هذه الأمثلة مرجوح. قلت أما الأخيران فواضح ذلك فيهما، ويجوز فيهما الجر على الصفة، أنشد الكسائي: [من الكامل]

- (١) شرح الرضي ٩٦/٢.
- (٢) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٨٢/٢، وسيبويه في الكتاب ٣١٩/٢، وابن الناظم في شرحه ٢١٦.
- (٣) شرح التسهيل ٢٨٥/٢.
- (٤) بعده في «ب»: (على).
- (٥) أوضح المسالك ٣٥٨/١.
- (٦) الكتاب ٣١٧/٢.
- (٧) الارتشاف ٣٠٢/٢.

٤١٨- أَبْيَنِي لُبَيْسِي لَسْتُ مَا يَبْدُ إِلَّا يَدٍ لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ
بالخفض، وأما الأول فقد قال أبو القاسم السهيلي في أماليه: لا يجوز في نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا
اللهُ﴾ [الصفات/٣٥] من نصب المستثنى ما جاز في نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء/٦٦]،
كما لم يجوز في: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور/٦] إلا بالرفع، وذلك لنكتة
بديعة لم ينه عليها من حذاق النحويين إلا القليل، وهو أن النصب إنما حقه الإيجاب، فإذا
دخل النفي على كلام قائم^(١) بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي، وإذا
دخل على كلام لا يستقيم تقديره عربياً عنه تعين اعتبار حكم النفي، وامتنع اعتبار حكم
الإيجاب. انتهى.

(فإن قلت: «لَا إِلَهَ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ» فالرفع أيضاً) في «إله واحد» على
البطل من الحل، ولا يجوز النصب حملاً على اللفظ، وإن كان البطل نكرة موصوفة (لأنها)
موجبة لوقوعها بعد «إلا» و«لا» الجنسية (لا تعمل في موجب).

(ولا يترجح النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو:
«ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالحٌ» خلافاً للمازني)، فإنه قال^(٢): إذا تأخرت صفة
المستثنى منه عن المستثنى فإنه يُختار النصب، فتقول «ما فيها رجلٌ إلا أخاك صالحٌ»، فـ
«رجلٌ» مبتدأ تقدم خبره في المجزوء قبله، [٢٧٥/ب] و«صالحٌ» نعت رجل المستثنى منه،
و«أخاك» منصوب على الاستثناء، مقدم على صفة المستثنى منه، والأصل: ما فيها رجلٌ
صالحٌ إلا أخاك.

ونقل عن ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب، وأنه ينزل
التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف، لأن البطل منه يلغى في بعض الوجوه،
والموصوف مرعي الجانب فتدافعا. والصواب ما نقله الموضح [٣٥٢] عنه، فقد قال أبو
حيان^(٣): إن ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط. وقال ابن مالك في شرح الكافية^(٤):
إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

٤١٨- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١، وشرح أبيات سيويه ٦٨/٢، ولطرفة بن العبد في ديوانه
ص ٤٥، وشرح المفصل ٩٠/٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤١، والكتاب ٣١٧/٢،
والمقتضب ٤٢١/٤، وشرح التسهيل ٢٨٥/٢، والارتشاف ٣٠٣/٢، ٦١٩.

(١) في «ب» «ط»: (تام).

(٢) المقتضب ٣٩٩/٤، وشرح التسهيل ٢٨٤/٢.

(٣) الارتشاف ٣٠٢/٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٧٠٦/٢ - ٧٠٧.

أحدهما: ألا يكثرث بالصفة، بل يكون البذل كما يكون إذا لم تذكر الصفة، وذلك كقولك: «ما فيها رجلٌ إلا أبوك صالحٌ» كأنك لم تذكر صالحاً، هذا رأي سيبويه^(١). والثاني: ألا يُكثرث بتقديم الموصوف، بل يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه، فيكون نصبه راجحاً، وهذا اختيار المبرد^(٢).

وعندي أن النصب والبذل عند ذلك مستويان؛ لأن لكل واحد منهم مرجحاً فتكافأ. انتهى. فلو أوقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه، نحو «ما مررت بأحدٍ خيرٍ من زيدٍ^(٣) إلا ابنك برٌّ بوالديه» فظاهر^(٤) أن الخلاف قائم فليتأمل^(٥).

(وإن كان الاستثناء منقطعاً) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ألا يكون ما قبل «إلا» دالاً على ما يستثنى، فيجوز: «قام القومُ إلا حماراً»، ويمتنع: «قام القوم إلا ثعباناً»، وفي ذلك تفصيل؛ فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى، وتارة لا يمكن، [٢٧٦/١] (فإن لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب) في المستثنى (اتفاقاً) من الحجازيين والتميميين^(٦)، (نحو: ما زاد هذا المالُ إلا ما نقص)، ف«ما» مصدرية، و«نقص» صلتها، وموضعهما نصب على الاستثناء، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل، لأنه لا يصح تسليط العامل عليه، (إذ لا يقال: زاد النقص، ومثله) في القياس (ما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ، إذ لا يقال: نفع الضرُّ). وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه أن المصدر المنسبك من «ما» والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء، وخبره محذوف، تقديره: ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه، وما نفع زيد ولكن الضر شأنه. وزعم الشلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره: ما زاد المال شيئاً إلا النقصان، ثم فرَّغه له، وجعله متصلاً. وردُّ بأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة. وزعم ابن الطراوة أن «ما» زائدة، واستغني عن الواو، كما في قولك: «ما قام زيدٌ إلا وقعد عمرو»^(٧).

(١) الكتاب ٣٣٦/٢.

(٢) في المقتضب ٤٠٠/٤: (والقياس عندي قول سيبويه) وهذا الرأي يخالف ما نسبته المؤلف هنا.

(٣) سقطت من «ب».

(٤) في «ب»، «ط»: (فالظاهر).

(٥) بعده في «ط»: (قاله الموضح في الحواشي).

(٦) انظر الارتشاف ٣٠٣/٢ - ٣٠٤.

(٧) انظر ما زعمه السيرافي ومبرمان والشلوبين وابن الطراوة في الارتشاف ٣٠٤/٢.

(وإن أمكن تسليطه) أي العامل؛ على المستثنى نحو: [٣٥٣] «ما قام القوم إلا حماراً»، إذ يصح أن يقال: «قام حمار» (فالحجازيون يوجبون النصب^(١)) لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، (و) (النصب عليه قراءة السبعة: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ﴾) [النساء/١٥٧] بنصب «اتباع»، (وتقييم ترجمته، وتجزئة الإتيان)، ويقرؤون: ﴿إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ﴾ بالرفع^(٢) على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع، ولا يجوز أن يُقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ؛ لما تقدم من أنه معرفة موجبة، [٢٧٦/ب] و«من» الزائدة التي لا تعمل فيها، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

٣١٧-..... وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ

(كقوله) وهو جران العود عامر بن الحارث: [من الرجز]

٤١٩- (وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ) إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيْسُ

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس، و«إلا» الثانية مؤكدة للأولى، و«اليعافير»

جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية و«العيس» بكسر العين: جمع عيساء، كـ«البيض» جمع بيضاء، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة. وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين^(٣):

(١) الكتاب ٣٢٣/٢، وشرح التسهيل ٢٨٧/٢.

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٢١٦، وشرح التسهيل ٢٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٠٣/٢، والكتاب ٣٢٣/٢، والمقتضب ٤١٣/٤.

٤١٩- الرجز لجران العود في ديوانه ص ٩٧، وخزانة الأدب ١٥/١٠، ١٨، والدرر ٤٨٧/١، وشرح أبيات سيبويه ١٤٠/٢، وشرح المفصل ١١٧/٢، ٢٧/٣، ٢١/٧، والمقاصد النحوية ١٠٧/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٩١/٢، والإنصاف ٢٧١/١، وأوضح المسالك ٢٦١/٢، والجني البداني ص ١٦٤، وجواهر الأدب ص ١٦٥، وخزانة الأدب ١٢١/٤، ١٢٣، ١٢٤، ٣٦٣/٧، ٢٥٨/٩، ٣١٤، ورصف المباني ص ٤١٧، وشرح ابن الناظم ص ٢١٧، وشرح الأشموقي ٢٢٩/١، وشرح التسهيل ٢٨٦/٢، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٥، وشرح الكافية الشافية ٥١٤/١، وشرح المفصل ٨٠/٢، والكتاب ٢٦٣/١، ٣٢٢/٢، ولسان العرب ١٩٨/٦ (كنس)، ٤٣٣/١٥ (ألا)، ومجالس ثعلب ص ٤٥٢، وجمع الهوامع ٢٢٥/١، وتحذيب اللغة ٤٢٦/١٥، وتاج العروس ٤٥٥/١٦ (كنس)، (ألا)، (الواو).

(٣) الكتاب ٣١٩/٢ - ٣٢٠.

أحدهما : أنهم حملوا ذلك على المعنى ، لأن المقصود هو المستثنى ، فالقائل : « ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ » ، المعنى فيه : ما في الدار إلا حمارٌ ، وصار ذكر « أحد » توكيداً ، ليعلم أنه ليس ثم آدمي ، ثم أبطل من « أحد » ما كان مقصوده من ذكر الحمار .
والوجه الثاني : أنه جعل الحمار إنسان الدار ، أي الذي يقوم مقامه في الأنس ، كقوله : [من الوافر]

٤٢٠ — نَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

جعلوا الضرب تحيتهم ، لأنه الذي يقوم مقام التحية عندهم . [٣٥٤]
(وحمل عليه) أي على اتباع المنقطع (الزمخشري ^(١)) قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النمل / ٦٥] ف « من » في حل رفع على الفاعلية بـ « يعلم » ، و « الغيب » : مفعول به ، و « الله » مرفوع على البدلية من « مَنْ » على لغة تميم ، وهو استثناء منقطع ؛ لعدم اندراجها في مدلول لفظة ^(٢) « من » لأنه تعالى لا يحويه مكان . وجوز السفاسي ^(٣) أن يكون متصلاً ، والظرفية في حقه تعالى مجازية ، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية ، وعلى هذا فيرتفع على البطل أو عطف البيان ، [٢٧٧ / ١] وكلاهما ضعيف ، قال ابن مالك ^(٤) : والمخلص من هذين الخذورين أن يقدر : قل لا يعلم من يذكر في السموات والأرض . انتهى . وفي الآية وجه آخر ذكره في المغني ^(٥) وهو : أن يقدر « من » مفعولاً به ، و « الغيب » بطل اشتغال ، و « الله » فاعل ، والاستثناء مفرغ . انتهى .

٤٢٠ - صدر البيت : (وخيل قد دلفت لها بخيل) ، وهو لعمر بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٩ ، وخزانة الأدب ٢٥٢/٩ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٠/٢ ، والكتاب ٥٠/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٥٠ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٤٥/١ ، والخصائص ٣٦٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، والكتاب ٣٢٣/٢ ، والمقتضب ٢٠/٢ ، ٤١٣/٤ .

(١) الكشف ١٤٩/٣ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (لفظ) .

(٣) انظر كتابه : غيث النفع في القراءات السبع ص ٣١٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢٨٨/٢ .

(٥) مغني اللبيب ص ٥٨٧ .

(فصل ————— ل)

(وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه) عند البصريين (مطلقاً) ،
 [٣٥٥] سواء أكان متصلاً أو منقطعاً ، وامتنع اتباعه ؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع ،
 (كقوله) وهو الكميت يمدح بني هاشم : [من الطويل]
 ٤٢١ - (وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ)

والأصل : ما لي شيعة إلا آل أحمد ، وما لي مشعب إلا مشعب الحق ، فلما قدم
 المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه ، وأراد بـ « أحمد » النبي ﷺ . (وبعضهم) وهم
 الكوفيون والبغداديون (يجيز) في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) ،
 وهو الاتباع (في المسبوق بالنفي ، فتقول : ما قام إلا زيدٌ أحدٌ) . قال سيبويه^(١) : (سَمِعَ
 يونس) بعض العرب الموثوق بهم يقول : (ما لي إلا أبوك ناصرٌ) ، بالرفع . (وقلل)
 حسان رضي الله عنه : [من الطويل]

٤٢٢ - (لَأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً) (إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّيُّونَ شَلْفَعُ)
 بالرفع ، (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء في المثال ، و« يكن » التامة في البيت (فَرَّغَ
 لما بعد « إلا ») وهو « أبوك » في المثال ، و« النبيون » في البيت (وأن المؤخر) وهو
 « ناصر » في المثال ، و« شافع » في البيت (عام) لوقوعه في سياق النفي (أريد به خاص ،

٤٢١ - البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص ٥٠ ، والإنصاف ص ٢٧٥ ، وتخليص الشواهد ص
 ٨٢ ، وخزانة الأدب ٣١٤/٤ ، ٣١٩ ، ١٣٨/٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢ ، وشرح قطر الندى
 ص ٢٤٦ ، ولسان العرب ٥٠٢/١ (شعب) ، واللمع في العربية ص ١٥٢ ، والمقاصد النحوية ١١١/٣ ،
 وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢٣٠/١ ، وشرح ابن عقيل ٣١١/١ ، ومجالس
 ثعلب ص ٦٢ ، والمقتضب ٣٩٨/٤ .

(١) الكتاب ٣٣٧/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٢١٦ .

٤٢٢ - البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٤١ ، والدرر ٤٨٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢١٨ ، وشرح
 التسهيل ٢٩٠/٢ ، والمقاصد النحوية ١١٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٨/٢ ، وشرح الأشموني
 ٢٩٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٠٢/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٠٥/٢ ، وجمع الهوامع ٢٢٥/١ .

فصح إبداله من المستشْتَى) منه ، [٢٧٧/ب] (لكنه بدل كل) من كل لا بدل بعض .
 (ونظيره في أن المتبوع أخر) من تقديم ، (وصار تابعاً) بعدما كان متبوعاً : (ما مررت
 بمثلك أحد) بلجر ، و الأصل : ما مررت بأحد مثلك ، فـ « مثلك » تابع لـ « أحد »
 على أنه نعت له ، فما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل ، وأعرب
 المنعوت بدلاً من النعت ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم/٢٠١]
 في قراءة الجر^(١) ، وإنما ألجأهم إلى دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص ، ولم يبقوه على
 عمومته ، لأن الأعم لا يبدل من الأخص . قال ابن الضائع^(٢) : الوجه أن يقال هو بدل من
 الاسم مع « إلا » مجموعين ، فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة ، وإلى ذلك أشار
 الناظم بقوله :

٣١٨- وَغَيْرُ نَصَبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرْتُ إِنْ وَرَدَ

(١) كما في الرسم المصحفي ، وقرأها « الله » بالرفع : نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن ، انظر الإتحاف
 ص ٢٧١ ، والكشاف ٣٦٥/٢ ، والنشر ٣٩٨/٢ .

(٢) في « ط » : (الصائغ) ، وانظر قول ابن الضائع في الارتشاف ٣٠٧/٢ .

(فصل ————— ل)

[٣٥٦] (وإذا تكررت «إلا» فإن كان التكرار للتوكيد ، وذلك إذا تلت)
 واوًا (عاطفًا ، أو تلاها اسم مماثل لما قبلها) ، أو بعضه ، أو مشتمل عليه ، أو مضرب
 إليه عنه (ألغيت) جواب الشرط الثاني ؛ وهو وجوابه جواب الشرط الأول ؛ ويشملها
 قول الناظم :

٣٢٠— وألغِ إلّا ذاتَ توكيدٍ

(فالأول) : وهو العطف ، (نحو : ما جاءني إلّا زيدٌ وإلّا عمروٌ ، فما بعد
 «إلا» الثانية) وهو « عمرو » (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو « زيد » عطف
 نسق ، (و«إلا» الثانية زائدة للتوكيد) ، والأصل : ما جاءني إلّا زيدٌ وعمروٌ .
 (والثاني) : هو البذل بأقسامه الأربعة : فبذل المماثل ؛ وهو بذل الكل من
 الكل ؛ (كقوله) أي الناظم :

٣٢٠— تَمُرُّ بِهِمْ إلّا الفتى إلّا العلاءَ لا

بالد ، (ف«الفتى» مستثنى من الضمير المجرور بالباء) وهو الماء والميم (فالأرجح) في
 « الفتى » (كونه تابعًا له في جره) ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف . (ويجوز)
 على مرجوح (كونه) أي الفتى (منصوبًا) بـ «إلّا» (على الاستثناء) ، وعلامة نصبه
 فتحة مقدرة على الألف . (و«العلاء» بذل من «الفتى» ، بذل كل من كل ، لأنهما
 لمسمى واحد . و«إلّا» الثانية) زائدة (مؤكدة) لـ «إلا» الأولى .

وبذل البعض من كله نحو : « ما أعجبنى أحدٌ إلّا زيدٌ إلّا وجهه » ، فـ « زيد »
 مستثنى من « أحد » ، فالأرجح في كونه تابعًا له ، ويجوز نصبه على الاستثناء . و« وجهه » :
 بذل من « زيد » بذل بعض من كل . وبذل الاشتمال نحو : « ما أعجبنى شيءٌ إلّا زيدٌ إلّا
 علمه » ، فـ « زيد » مستثنى من « شيء » ، ففيه الوجهان . و« علمه » بذل من « زيد »
 بذل اشتمال . وبذل الإضراب نحو : « ما أعجبنى أحدٌ إلّا زيدٌ إلّا عمرو » ، فـ « زيد »

مستثنى من «أحد»، و«عمرو» بدل من «زيد» بدل الإضراب، والمعنى: بل عمرو.
(وقد اجتمع العطف والبدل في قوله): [من الرجز]

٤٢٣- (مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ)

فـ «رسيمة» بفتح الراء وكسر السين المهملتين (بدل) من «عمله» بدل بعض من كل عند السيرافي^(١). (و«رمله») بفتح الراء والميم (معطوف) على «رسيمة». وذهب ابن خروف^(٢) إلى أن «رسيمة» و«رمله» بدل تفصيل من «عمله»، وهما كل العمل، (و«إلا» المقترنة بكل منهما) زائلة مؤكدة. و«الرسيم» و«الرمل»: ضربان من السير، والرسيم في السعي: الركض، والرمل في الطواف: الإسراع. [٢٧٨/ب]

(وإن كان التكرار لغير توكيد) وهو التأسيس (وذلك في غير باي [٣٥٧] العطف والبدل؛ فإن كان العامل الذي قبل «إلا» مفرغاً) بأن لم يشغل بمفعول قبل «إلا» (تركته يؤثر في واحد من المستثنيات) على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر، (ونصب) وجوباً على الاستثناء (ما عدا ذلك الواحد) الذي أثر فيه العامل، (نحو: ما قام إلا زيداً إلا عمرًا إلا بكرًا، رفعت الأول) وهو زيد^(٣) (بالفعل) وهو قام (على أنه فاعل) له، (ونصب الباقي) من المستثنيات؛ وهو «عمرو» و«بكر»؛ على الاستثناء، (ولا يتعين) المستثنى (الأول لتأثير العامل) فيه، (بل يرجح)، لقربه من العامل. (وتقول: «ما رأيت إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا» فت نصب واحدًا منها بالفعل على أنه مفعول به، وتنصب الباقي) من المستثنيات (بـ «إلا» على الاستثناء)، ولا يتعين المستثنى الأول لتأثير العامل، بل يرجح، فما كان منصوبًا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى، وما كان منصوبًا على الاستثناء يطرقه الخلاف المتقدم. وتقول: «ما مررت إلا بزيدٍ إلا عمرًا إلا بكرًا» فتخفض واحدًا منها بـ «الباء» وتعلقها بالفعل، وتنصب الباقي، ولا يتعين الأول للجر، بل يرجح^(٤)، وذلك مستفاد من قول الناظم:

٤٢٣- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٧٢، والدرر ١/٤٩٢، ورف المبانى ص ٨٩، وشرح الأشعري ١/٢٣٢، وشرح ابن عقيل ١/٦٠٦، وشرح التسهيل ٢/٢٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٧١٢، والكتاب ٢/٣٤١، والمقاصد النحوية ٣/١١٧، ومع الهوامع ١/٢٢٧.

(١) انظر حاشية الصبان ١٥١/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٩٥، ٢٩٦، وشرح ابن عقيل ١/٣١٤.

(٣) بعده في «أ»: (على الاستثناء).

(٤) الكتاب ٢/٣٣٨، والارتشاف ٢/٣١٠.

- ٣٢١- وَإِنْ تُكْرِرَ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ تَفْرِيعُ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعُ
- ٣٢٢- فِي وَاحِدٍ مِمَّا إِلَّا اسْتَشْنَى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي
- [٢٧٩/أ] وَإِنْ (كَانَ الْعَامِلُ غَيْرَ مَفْرُغٍ) بِأَنْ اشْتَغَلَ بِمَا يَقْتَضِيهِ قَبْلَ « إِلَّا »
 (فَإِنْ تَقَدَّمَتِ الْمُسْتَشْنَىاتُ) كُلُّهَا (عَلَى الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ نُصِبَتْ كُلُّهَا) عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ وَجُوبًا ،
 (نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ) ، فـ « أَحَدٌ » فاعِلٌ « قَامَ » ، وَهُوَ
 الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ ، وَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْمُسْتَشْنَىاتِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا الْإِتْبَاعُ ، لَمَّا مَرَّ مِنْ أَنْ
 التَّابِعُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَتَّبِعِ ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ :
- ٣٢٣- وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْلِيدِ نَصَبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَّزِمِ
- (وَإِنْ تَأَخَّرَتْ) الْمُسْتَشْنَىاتُ كُلُّهَا عَنِ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ (فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ إِجْبَابًا)
 نَصِبَتْ أَيْضًا كُلُّهَا (وَجُوبًا) نَحْوُ : قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) ، لَمَّا مَرَّ مِنْ أَنْ
 جَوَّازُ الْإِتْبَاعِ مَخْتَصٌّ بِغَيْرِ الْإِجْبَابِ ، (وَإِنْ كَانَ) الْكَلَامُ (غَيْرَ إِجْبَابٍ أُعْطِيَ وَاحِدًا مِنْهَا)
 أَيَّ مِنَ الْمُسْتَشْنَىاتِ (مَا يُعْطَاهُ لَوْ انْفَرَدَ) مِنْ نَصْبٍ وَإِتْبَاعٍ ، (وَنُصِبَ مَا عَدَاهُ) وَجُوبًا
 (نَحْوُ : « مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدًا^(١) إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » ، لَكَ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا الرِّفْعُ رَاجِحًا
 وَالنَّصْبُ مَرْجُوحًا ، وَيَتَعَيَّنُ فِي الْبَاقِي) مِنَ الْمُسْتَشْنَىاتِ (النَّصْبُ) ، وَلَا يَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ
 لَجَوَّازِ الْوُجْهِينِ بَلْ يَتَرَجَّحُ) ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ :
- ٣٢٤- وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
- وَأَجَّازَ الْأَبْدِي رَفْعَ الْجَمِيعِ عَلَى الْإِبْدَالِ^(٢) .
- (هَذَا حُكْمُ الْمُسْتَشْنَىاتِ الْمَكْرُورَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّفْظِ) مِنْ حَيْثُ الْإِعْرَابُ ، (وَأَمَّا
 بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى) مِنْ حَيْثُ الْمَفْهُومُ (فَهِيَ نَوْعَانِ : مَا لَا يُمْكِنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ
 كـ : زَيْدٌ ، وَ : عَمْرُو ، وَ : بَكْرٌ) فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ ، فَإِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَدْخُلُ فِيهِ
 غَيْرُهُ ، فَلَا يَسْتَشْنَى مِنْهُ شَيْءٌ . (وَمَا يُمْكِنُ) اسْتِثْنَاءُ [٣٥٨] بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ كَالْأَعْدَادِ ،
 (نَحْوُ : لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا) فَإِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْدَادِ
 يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ ، فَيَسْتَشْنَى مِنْهُ . [٢٧٩/ب]
- (فِي النِّوعِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ مَا لَا يُمْكِنُ اسْتِثْنَاءُ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ (إِنْ كَانَ
 الْمُسْتَشْنَى الْأَوَّلُ دَاخِلًا) فِي الْحُكْمِ (وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُسْتَشْنَى مِنْ غَيْرٍ مُوجِبٍ فَمَا بَعْدَهُ)

(١) فِي « ب » ، « ط » : (زَيْدًا) .

(٢) الْإِرْتِشَافُ ٣١١/٢ ، وَهَمَّعُ الْهَوَامِعُ ٢٢٨/١ .

من المستثنيات (داخل) في الحكم كذلك ، نحو : « ما قام أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرًا » ف « زيد » هو المستثنى الأول ، وهو داخل في إثبات القيام له ، لأن الاستثناء من النفي إثبات ، و « عمرو » و « بكر » داخلان كذلك . (وإن كان) المستثنى الأول (خارجاً) عن الحكم (وذلك إذا كان مستثنى من موجب ؛ فما بعده خارج) نحو : « قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرًا » ف « زيد » هو المستثنى الأول ، وهو خارج عن الحكم ، لأن القيام منفي عنه ، لأن الاستثناء من الإثبات نفي ، و « عمرو » و « بكر » خارجان كذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٢٥ — وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

(وفي النوع الثاني) : وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض ، النحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال : (فقليل : الحكم كذلك) وهو إن كان الأول داخلياً فما بعده داخل ، وإن كان خارجاً فما بعده خارج (وإن الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) ، وهو قول الصميمي ، وتبعه القاضي أبو يوسف ، ويمكن إدراجه في قول الناظم :

٣٢٥ — وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

(وقال البصريون والكسائي^(١) : كل من الأعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) ، أي من الذي قبله ، والذي قبله مستثنى من الذي قبله ، وهكذا حتى ينتهي الأول ، (و) هذا القول (هو الصحيح ؛ لأن الحمل على الأقرب متعين على التردد) .

(وقيل : المذهبان) المتقدمان [٣٥٩] (محتملان) أي : يحتمل عود المستثنيات كلها إلى الأول ، و أن الجميع مستثنى من أصل العدد . ويحتمل عود كل منهما إلى ما يليه حتى تنتهي إلى الأول ، وصححه بعض المغاربة ، وقال : إلا أن الأظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء . [٢٨٠/١] (وعلى هذا) الخلاف (فالمقرر به في المثال) المذكور ؛ وهو « له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً » (ثلاثة على القول الأول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد ؛ فتكون الأربعة والاثنان والواحد ؛ ومجموعها سبعة ؛ مخرجة من أصل العدد ، وهو عشرة ، يبقى ثلاثة . (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلاً من الأعداد مستثنى مما يليه ؛ فإذا استثنى واحد من اثنين يبقى واحد ، وإذا استثنى الباقي من الأربعة يبقى ثلاثة ، وإذا استثنى الثلاثة الباقية من العشرة يبقى سبعة . (ومحتمل لهما) أي للثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) ، وتوجيهه يعرف مما تقدم . (ولك في معرفة

(١) انظر الارتشاف ٣١٢/٢ ، ومع الهوامع ٢٢٨/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢١ .

المتحصل على القول الثاني) للبصريين والكسائي (طريقتان^(١) :

إحداهما : أن تسقط (المستثنى (الأول ، وتَجْبَرُ الباقي (بالمستثنى (الثاني (أي تزيده عليه (وتسقط (المستثنى (الثالث ، وإن كان معك (مستثنى (رابع فإِنَّكَ تجبر به (الثالث ، (وهكذا) تفعل إلى أن تنتهي (إلى) المستثنى (الأخير) . فالمستثنى الأول في المثال المذكور « أربعة » فأسقطها من العشرة يبقى ستة ، فأجبرها بالمستثنى الثاني ؛ وهو اثنان ؛ تصير ثمانية ، فأسقط منها الثالث ؛ وهو واحد ؛ يبقى سبعة . [٢٨٠/ب]

(و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تَحُطَّ) المستثنى (الآخر مما يليه ثم باقيه مما يليه ، (وهكذا) تفعل حتى تنتهي (إلى الأول) فما تحصل فهو الباقي ، ففي المثال المذكور تحط واحداً من اثنين ، يبقى واحد ، تحطه من الأربعة ، يبقى ثلاثة ، تحطها من العشرة ، يبقى سبعة .

وبقي طريق ثالث ، وهو أن تجعل كل وتر خارجاً وكل شفع داخلاً ، وما اجتمع فهو الحاصل ، ففي المثال المتقدم أخرج أربعة وواحداً ، وأدخل اثنين ، يبقى [٣٦٠] سبعة ، وإيضاحه أن تقول له : عندي مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا خمسة ، أخرج المستثنى الأول والثالث وما أشبههما في الوترية ، وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية ، فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون ، وذلك لأننا أخرجنا من المائة « خمسين » ، لأنها أول المستثنيات ، فهي إذن وتر ، وأدخلنا « العشرين » لأنها ثاني المستثنيات ، فهي إذن شفع ، و أخرجنا « عشرة » ، لأنها ثالثة المستثنيات ، فهي إذن وتر ، فصار الباقي ستين ، ثم أدخلنا خمسة ، لأنها رابع المستثنيات ، فهي إذن شفع ، فصار الباقي خمسة وستين ، وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة . قاله ابن مالك في شرح التسهيل^(٢) .

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٢١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٦/٢ - ٢٩٧ .

(فصل ————— ل)

(وأصل « غير » أن يوصف بها) لما فيها من معنى اسم الفاعل ألا ترى أن قولك : « زيد غير عمرو » ، معناه : مغاير لـ « عمرو » ، والموصوف بها (إما نكرة) مخضة (نحو : « صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ») [فاطر/٣٧] فـ « غير » وصف « صَالِحًا » ، ولا أثر لإضافتها إلى الموصول ، لأنها لا تتعرف بالإضافة . (أو) يوصف بها (معرفة) لفظًا (كالنكرة) معنى (نحو) : « صَرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ (غير المغضوب عَلَيْهِمْ) » [الفاتحة/٧] على القول : بأن « غير المغضوب » صفة لـ « الذين أنعمت عليهم » ، (فإن موصوفها « الذين » وهم جنس) مبهم (لا قوم بأعيانهم) . [١/٢٨١]

وذهب السيرافي إلى أن « غير » تتعرف بالإضافة إذا وقعت بين شيئين متضادين ، كما في قولهم : « الحركة غير السكون » ، فعلى قوله « غير » في الآيتين بل لا صفة .
(وقد تخرج) « غير » (عن الصفة ، وتتضمن معنى « إلا » فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه) ، كما تخرج « إلا » من الاستثناء ، وتتضمن معنى « غير » فيوصف بها جمع منكر قبلها ، نحو : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ » [الأنبياء/٢٢] أي : غير الله ، فلما حملت « إلا » على « غير » انتقل إعراب « غير » إلى الاسم الذي بعد « إلا » ، كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد « إلا » إلى « غير » في الاستثناء ، فيعرب الاسم الذي بعد « إلا » بما يستحقه ، (وتعرب هي) أي « غير » نفسها (بما يستحقه المُسْتَشْنَى بـ « إلا » في ذلك الكلام فيجب نصبها) في أربع مسائل :

الأولى : إذا كان الكلام تامًّا موجبًا كما (في نحو : قاموا غير زيد) .

(و) الثانية : إذا كان الاستثناء منقطعًا ، ولم يمكن^(١) تسليط العامل على المستثنى كما في نحو : (« ما نفع هذا [٣٦١] المالُ غيرُ الضررِ » ، عند الجميع) في المسألتين .

(١) في « ب » : (أمكن) .

(و) الثالثة : إذا كان الاستثناء منقطعاً ، وأمكن تسليط العامل على المستثنى كما (في نحو « ما فيها أحدٌ غيرَ حمارٍ » ، عند الحجازيين) .

(و) الرابعة : إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (عند الأكثر في نحو : ما فيها غيرَ زيدٍ أحدٌ) .

(ويترجح) نصبها في مسألتين :

إحدهما : (عند قوم) من الكوفيين والبغداديين (في نحو هذا المثال) المتقدم ، وهو « ما فيها غيرَ زيدٍ أحدٌ » .

(و) الثانية (عند تميم) في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى ، (نحو : ما فيها أحدٌ غيرَ حمارٍ) . [٢٨١/ب]

(ويضعف) نصبها (في) مسألة واحدة ، وهي ما إذا كان الكلام تأمّاً غير موجب ، (نحو : ما قاموا غيرَ زيد) . وحيث نصبت فتأصبها ما قبلها من العوامل على الحال ، وفيها معنى الاستثناء ، وهو ظاهر مذهب سيويوه^(١) ، وإليه ذهب الفارسي في التذكرة^(٢) .

(ويمتنع) نصبها (في) مسألة واحدة ، وهي إذا ما كان العامل^(٣) مفرغاً ، (نحو : ما قام غيرُ زيد) . وفي الصحاح^(٤) : قال الفراء : بعض بني أسد وقضاة ينصبون « غيراً » إذا كانت في معنى « إلا » ، ثمّ الكلام قبلها أم لم يتم ، يقولون : « ما جاءني غيرك » ، و« ما جاءني أحدٌ غيرك » . انتهى بلفظه .

وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه ؟ قاله الموضح في الحواشي . وأقول : لا شاهد في تمثيله ، لجواز أن تكون الفتحة في « غيرك » فتحة بناء لإضافتها إلى المبني ، وإلى مسألة « غير » أشار الناظم بقوله :

٣٢٦ - واسْتَنَ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعَرَّباً بِمَا لِمُسْتَنَى إِلَّا نُسَبَاً

وتفارق « غير » « إلا » في خمس مسائل إحداها :

أن « إلا » تقع بعدها الجمل دون « غير » .

(١) الكتاب ٣٤٣/٢ .

(٢) وهو رأي ابن مالك أيضاً ، انظر شرح التسهيل ٢٧٨/٢ .

(٣) في « ب » : (الكلام) .

(٤) الصحاح (غير) .

الثانية: أنه يجوز أن يقال: «عندي [٣٦٢] درهمٌ غيرٌ جيدٍ» على الصفة، ويمتنع «عندي درهم إلا جيد».

الثالثة: أنه يجوز أن يقال: «قام غيرُ زيدٍ» ولا يجوز «قام إلا زيد».

الرابعة: أنه يجوز أن يقال: «ما قام القومُ غير زيد وعمرو»، بجر «عمرو» على لفظ «زيد»، ورفعهم حملاً على المعنى؛ لأن المعنى: ما قام إلا زيد وعمرو، ومع «إلا» لا يجوز إلا مراعاة اللفظ. [١/٢٨٢]

الخامسة: أنه يجوز «ما جئتُك إلا ابتغاءَ معروفك» بالنصب، ولا يجوز مع «غير» إلا بالجر نحو: «ما جئتُك لغيرِ ابتغاءِ معروفك».

(فصل ل)

(والمستثنى بـ «سوى») بلغاتها (كالمستثنى بـ «غير» في وجوب الحفض) ،
ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها ، قاله ^(١) أبو حيان ^(٢) ، (ثم قال) أبو القاسم (الزجاجي ^(٣))
في الجمل ^(٤) ، (وابن مالك ^(٥) : سوى كـ «غير» معنى وإعراباً) ، وإليه أشار الناظم
بقوله :

٣٢٧- وَلِسْوَى سَوْى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيْغَيْرِ جُعِلَا

(ويؤيدهما حكاية الفراء ^(٦) : أَتَانِي سَوَاكَ) ، وقوله : [من الكامل]

٤٢٤- فَسَوَاكَ بِأَيْعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي

(وقال سيبويه ^(٧) والجمهور : هي ظرف) للمكان بمعنى « وسط » ، غير
متصرف (بدليل وصل الموصول بها كـ : جاء الذي سَوَاكَ) فليست هنا بمعنى « غير » ؛

(١) في « ط » : (قال) .

(٢) النكت الحسان ص ١٠٥ .

(٣) في جميع النسخ (الزجاج) ، وهو تحريف .

(٤) الجمل ص ٢٣٠ - ٢٣٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣١٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧١٦/٢ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٢٣ ، وشرح التسهيل ٣١٥/٢ .

٤٢٤- صدر البيت : (وإذا تباع كريمة أو تشتري) ، وهو لابن المولى محمد بن عبد الله في الدرر ٤٣٢/١ ،

والحماسة البصرية ١٨٤/١ ، والحماسة المغربية ص ٣١٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٦١ ،

ومعجم الشعراء ص ٣٤٢ ، والمقاصد النحوية ١٢٥/٣ ، وبلا نسية في الأغاني ١٤٥/١٠ ، وشرح ابن

الناظم ص ٢٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٦١٣/١ ، وشرح التسهيل ٣١٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية

٧١٨/٢ ، وجمع الهوامع ٢٠٢/١ .

(٧) الكتاب ٤٠٧/١ ، ٣٥٠/٢ .

لأن « غيراً » لا تدخل هاهنا إلا والضمير قبلها ، يقولون : « جاء الذي هو غيرك » ، فلما وصلوا « سوى » بغير ضمير ادعى أنها ظرف ، والتقدير : جاء الذي استقر مكانك .
(قالوا : ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر ، كقوله) وهو

شهل ؛ بالمعجمة ؛ ابن سنان : [من الهزج]

٤٢٥ — (ولم يبق سوى العدو) ن دناهم كما دائوا)

فجعلها فاعلاً في الشعر . و« العدوان » بضم العين المهملة : الظلم الصريح . و« دناهم » بكسر الدال : جازيناهم . و« دائوا » : جازوا . ومنه : « كما تدين تدان »^(١) .

وقال الكوفيون : تستعمل « سوى » اسماً وظرفاً ، فيجيزون في السعة : « أتاني سواك » ، قاله المطرزي .

(وقال الرُّمانيّ و) أبو البقاء (العكبري : تستعمل ظرفاً غالباً ، وك « غير »

قليلاً^(٢)) .

قال الموضح : وإلى هذا المذهب أذهب ، لأنه أخلص^(٣) . [٢٨٢/ب]

٤٢٥ — البيت للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القاضي ٢٦٠/١ ، وحاسة البحري ص ٥٦ ، وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ، والدرر ٤٣٣/١ ، وسمط اللآلي ص ٩٤٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٥ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ١٢٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٣ ، وشرح الأشموني ٢٣٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٦١٣/١ ، وشرح التسهيل ٣١٥/٢ ، ٢٨٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧١٩/٢ ، وجمع الهوامع ٢٠٢/١ .

(١) مجمع الأمثال ١٥٥/٢ ، ١٦٢ ، وجمهرة الأمثال ١٣٦/٢ ، ١٦٨ ، والمستقصى ٢٣١/٢ .

(٢) الارتشاف ٣٢٦/٢ .

(٣) الإنصاف ٢٩٤/١ ، المسألة رقم ٣٩ .

(فصل ————— ل)

(والمستشنى بـ « ليس » و« لا يكون » واجب النصب ، لأنه خبرهما ، وفي الحديث : « ما أَثْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّوا » ؛ أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السنَّ والظُّفَرُ »^(١)) بنصبهما ؛ لأنهما مستثنيان من فاعل « أنهر » المستتر فيه ، وما بينهما اعتراض ، و« الإنهار » : الإسالة ، شبه خروج الدم يجري الماء في النهر . (وتقول : أتوني لا يكون زيداً) بالنصب ، فـ « السن » في الحديث ، و« زيداً » في المثال خبران لـ « ليس » و« لا يكون » ، (واسمهما ضمير مستتر) فيهما (عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عند سيبويه^(٢) ، كما قاله الموضح في الحواشي ، (أو) عائد على (البعض المدلول عليه بكلمة السابق) عند جمهور البصريين^(٣) ، أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل [٣٦٣] تضمناً عند الكوفيين^(٤) (فتقدير : قاموا ليس زيداً) : ليس هو ، أي : (ليس القائم) زيداً على القول الأول ، وردَّ بأنه غير مطرد لتخلفه في نحو : « القوم إخوانك ليس زيداً » . (أو) ليس هو ، أي : (ليس بعضهم) زيداً على القول الثاني ، وفيه بعد لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلا واحداً ، قال الموضح في شرح اللمحة على الكلام على « عدا » و« خلا » . أو ليس هو ، أي ليس قيامهم قيام زيد ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه على القول الثالث ، وردَّ بما^(٥) ردَّ به الأول ، وبأن فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط . (وعلى) القول (الثاني) وهو كونه ضميراً يعود على بعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ [النساء / ١١] بعد تقديم ذكر الأولاد) [٢٨٣ / ١] الشامل للذكور والإناث ، فالنون في « كن » اسمها وهو عائد على الإناث

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشركة برقم ٢٣٥٦ .

(٢) الكتاب ٣٤٧/٢ .

(٣) منهم سيبويه في الكتاب ٣٤٧/٢ ، والمبرد في المقتضب ٤٢٨/٤ .

(٤) الارتشاف ٣٢٠/٢ .

(٥) في « ط » : (ربما) مكان (ردَّ بما) .

اللاتي هن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء/١١] فإنه في قوة أولادكم الذكور والإناث، و«نساء» خبر «كن». فإن قلت: لا فائدة في قول القائل: فإن كن الإناث نساء. قلت: الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده. فإن قلت: إذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء؟ قلت: فائدته التوطئة للوصف بعده، وباب التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال.

(وجملتنا الاستثناء) من «ليس زيدًا» و«لا يكون زيدًا» (في موضع نصب على الحال من) المستثنى منه. فإن قلت: كيف حكم على جملة «ليس» بأنها حال، والفعل الماضي لا يقع حالاً إلا مع «قد» ظاهرة أو مقدرة؟ قلت هذه مستثناة كما قال أبو حيان في النكت الحسان^(١) بحثًا.

(أو مستأنفتان فلا موضع لهما) من الإعراب. فإن قلت: دعوى الاستئناف تخل بالمقصود. قلت: لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الإعراب فقط؛ وذلك لأن هذه الجملة وقعت موقع «إلا زيدًا» فكما أن «إلا زيدًا» لا موضع له من الإعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه، وإليهما أشار الناظم بقوله:

٣٢٨ — واستثنى ناصبًا بليس
.....

ثم قال:

٣٢٨ — ويكون بعد لا

(فصل ل)

(وفي المستثنى بـ « خلا » و « عدا » وجهان :

أحدهما : الجر على أهما حرفا جر) ، وإليهما الإشارة بقول الناظم :

٣٢٩- واجرُرْ سَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ
 [٢٨٣/ب] (وهو قليل ، و) لقلته (لم يحفظه سيبويه في « عدا » ، ومن شواهد قوله) :

[من الوافر]

٤٢٦- تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَافٍ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى الثُّسُورِ

(أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قِتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءَ وَالطُّفْلَ الصَّغِيرَ)

والقوافي مجرورة ، ف « الشمطاء » مجرورة بـ « عدا » ، وهي أنثى الأشمط : وهو الذي يخالط سواد شعره بياض . و « حيهم » بالياء المثناة تحت : مفعول « أبحنا » من الإبلحة .

و « قتلاً » : تمييز محول عن المفعول . وقول الآخر : [من الطويل]

٤٢٧- خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِّنْ عِيَالِكَا

بجر الجلالة ، و « خلا » و « عدا » (موضعهما) جارين (نصب) ، ثم اختلف (فقيـل : هو نصب عن تمام الكلام) ، فيكون الناصب لموضعهما هو الجملة المقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها ، كما قيل به في التمييز الرافع لإيهام النسبة « إن العامل فيه هو الجملة

٤٢٦- البيتان بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٢٨٥ ، والدرر ١/٥٠٠ ، وشرح ابن عقيل ١/٦١٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٦ ، وشرح التسهيل ٢/٣١٠ ، والمقاصد النحوية ٣/١٣٢ ، وجمع الهوامع ١/٢٣٢ ، وعمدة الحفاظ (حشي) .

٤٢٧- البيت للأعشى في خزنة الأدب ٣/٣١٤ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص

٣٨٢ ، وحاشية يس ١/٣٥٥ ، والدرر ١/٤٩٠ ، وشرح التسهيل ٢/٢٩١ ، وشرح الأشموني ١/٢٣٧ ، وشرح ابن عقيل ١/٣٢١ ، ولسان العرب ١٤/٢٤٢ (خلا) ، والمقاصد النحوية

١٣٧/٣ ، وجمع الهوامع ١/٢٢٦ ، ٢٣٢ .

التي انتصب عن تمامها» حكاية المرادي في باب التمييز عن قوم^(١). (وقيل : لأَنَّهُما متعلقان بالفعل) أو شبهه (المذكور) قبلهما^(٢) على قاعدة أحرف الجر، فيكونان في موضع المفعول به [٣٦٤]، كـ «مررتُ بزيدٍ»، إلا أن تعديتهما على جهة السلب، قاله الجرجاني. قال الموضح في المغني^(٣) : والصواب عندي الأول، وعلله بأمرين، وردُّ.

(و) الوجه (الثاني) : النصب على أَنَّهما فعَـلان (ماضيان) جامدان، لوقوعهما موقع «إلا»، لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامداً، كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنياً. قال الموضح في شرح اللمحة : هذا يعني النصب إن صح في «عدا» لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء، كقولك : «عدا فلان طوره»، أي تجاوزه، لم يصح في «خلا» لكونها قاصرة، فكيف تنصب المفعول به ؟ [٢٨٤/أ] قلت : ضمنوها في الاستثناء معنى «جاوز»، وحسن ذلك، لأن كل من خلا من شيء فقد جاوزه. انتهى.

(وفاعلهما ضمير مستتر) فيهما. (وفي مفسرهِ وفي موضع الجملة) منهما (البحث السابق) في «ليس» و«لا يكون»، فيكون فاعلها المضمر إما عائداً على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فإذا قلت : «قاموا عدا زيداً» فالتقدير : عدا هو، أي^(٤) : القائم زيداً. وإما على مصدر الفعل، أي : عدا القيام زيداً. وإما على البعض المدلول عليه بـكله السابق، أي : عدا هو، أي : بعضهم زيداً، وفيه نظر، لأن المقصود من قولك : «قام القوم عدا زيداً» أن زيداً لم يكون معهم أصلاً، ولا يلزم من خلو بعض القوم منه، ومجاوزه بعضهم إياه خلو الكل، ولا مجاوزة الكل، بخلاف قولك : «قاموا ليس زيداً»، أي : ليس بعضهم زيداً، لأن البعض هنا في سياق النفي، فيشمل كل بعض من القوم، فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه، وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال أو مستأنفتان، فلا موضع لهما.

(وتدخل عليهما) أي على «خلا» و«عدا» («ما» المصدرية)، وهو مشكل على ما تقدم من أن «خلا» و«عدا» جامدان. و«ما» المصدرية لا توصل بفعل

(١) شرح المرادي ١٧٦/٢.

(٢) بعده في «ب» : (شبهه).

(٣) مغني اللبيب ص ١٧٨.

(٤) سقطت من «ب».

جامد ، كما نص عليه في التسهيل^(١) . وعلى القول بجواز دخول « ما » عليهما (فيتعيَّن النصب) في المستثنى عند الجمهور^(٢) ، (لتعيَّن الفعلية حينئذ) . وإليه الإشارة بقوله :
 ٣٢٩ — وَبَعْدَ مَا انْصَبَ

(كقوله) وهو لبيد : [من الطويل]

٤٢٨ — (أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ) [من الطويل]

أي : ذاهب وفان ، [٢٨٤/ب] أخذا من قوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص/٨٨] جملة « ما خلا الله » استثنائية ، ويحتمل أن تكون صفة للمضاف أو المضاف إليه ، و« ما » زائدة ، والتقدير : كل شيء غير الله باطل ، وعلى هذا فلا استثناء ، قاله الشيخ طاهر .

(وقوله) : [من الطويل]

٤٢٩ — (ثَمَلُ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي) بَكُلُّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلَّعٌ

ف « عدا » فعل ماض ، (ولهذا دخلت) عليه (نون الوقاية) ، و« ما » موصول حرفي ، و« عدا » صلته ، (وموضع الموصول وصلته نصب) بلا خلاف ، (إما على الظرفية الزمانية) (على حذف مضاف أو على الحالية على التأويل باسم [٣٦٥] الفاعل) ، وتلك الحال فيها معنى الاستثناء ، (فمعنى « قاموا ما عدا زيدا » : قاموا وقت مجاوزتهم زيدا) (على الأول ، (أو مجاوزين زيدا) على الثاني وبه قال السيرافي ، أو على الاستثناء كانتصاب « غير » في « قاموا غير زيد » ، وإليه ذهب ابن خروف^(٣) . والذي ينبغي أن يعتمد عليه هو الأول ، فإن كثيراً ما يحذف اسم الزمان ، وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه .

(وقد يُجَرَّان على تقدير « ما » زائدة) ، وبه قال الجرمي والرَّبَيعي والكسائي

والفارسي وابن جني^(٤) ، وأشار الناظم إليه بقوله :

(١) التسهيل ص ٣٧ .

(٢) شرح المرادي ١٢٣/٢ .

٤٢٨ — تقدم تخريج البيت برقم ٤ .

٤٢٩ — تقدم تخريج البيت برقم ٦٧ .

(٣) انظر ما ذهب إليه ابن السيرافي وابن خروف في الارتشاف ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/٢ .

(٤) انظر ما ذهبوا إليه في جمع الهوامع ٢٣٣/١ .

٣٢٩— وَأَنْجِرَارٌ قَدْ يَرْدُ

قال في المغني^(١): فإن قالوا بالزيادة قياساً ففساد، لأن «ما» لا تزداد قبل الجار
والجور بل بعده نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون/٤٠]، وإن قالوا ذلك سماعاً فهو من الشذوذ
بحيث لا يقاس عليه انتهى. وهو مخالف لما هنا. [٢٨٥/أ]

(١) مغني اللبيب ص ١٧٩.

(فصل ل)

(والمستثنى بـ « حاشا » عند سيبويه مجرور^(١) لا غير) بالبناء على الضم مع لا ، وفي المغني أن ذلك لحن ، وأن صوابه : ليس غير ، واختار ابن مالك عدم التفرقة ، ونقله عن العرب ، وأنشد عليه : [من الطويل]

٤٣٠ — لا غير

(وسمع غيره) أي غير سيبويه (النصب) رواه الأخفش وغيره^(٢) (كقولـه : اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ^(٣)) بنصب « الشيطان » ، و« أبا الأصبغ » بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين ، وليس بمنظوم كما قد يتوهم ، فإن قلت : المغفرة أمر حسن لا ينتزه أحد عنه فلم استثنى « حاشا » ؟ قلت : تنبيهاً على أن الشيطان لشدة حساسته وإفراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة عنه ، ويعظم شأنها أن تتعلق به . وجعل « أبا الأصبغ » قريباً للشيطان تنبيهاً على التحاقه به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم ، قاله الدماميني . وقد ثبت النصب بنقل أبي زيد والفراء والأخفش والشياني وابن خروف ، وأجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم^(٤) حيث قال :

٣٣١ — وَكَخَلًا حَاشَا
.....

(١) الكتاب ٣٤٩/٢ .

٤٣٠ — تمام البيت : (جواباً به تنجو اعتمد قوربتنا لَعَنَ عمل أسلفت لا غيرُ تسأل)

وهو بلا نسبة في الدرر ٤٥٠/١ ، وشرح الأشموني ٣٢١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠٩/٣ ، وهمع الهوامع ٢١٠/١ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٠٦/٢ - ٣٠٧ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، وفيهما أن المازني وأبا عمرو الشيباني روياه بالنصب .

(٣) أوضح المسالك ٢٩٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٢١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٢٦ .

(٤) انظر آراءهم في شرح المرادي ١٢٧/٢ .

(والكلام في موضعها) ؛ حال كونها (جارة وناصبة ؛ وفي فاعلها كالكلام في أخيها) « عدا » و« خلا » ، وتقدم مشروحاً .

(ولا يجوز دخول « ما » عليها) كما أفاده الناظم بقوله :

..... وَلَا تَصْحَبُ مَا ٣٣١

(خلافاً لبعضهم) ، واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم : « أسامة أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشا فاطمة »^(١) بناءً على أن « ما حاشا فاطمة » من الحديث^(٢) ، وليس بمدرج ، ورثه في المغني^(٣) بأن : « ما نافية لا مصدرية ، والمعنى أنه ﷺ لم يستثن فاطمة » [٢٨٥/ب] وأن « ما حاشا فاطمة » مدرج من كلام الراوي ، ويؤيده أن في معجم الطبراني^(٤) « ما حاشا فاطمة ولا غيرها » . وأما قول الأخطل : [من الوافر]

٤٣١- رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَاً

فنادر .

قال الموضح في شرح اللوحة : ويحتمل أن يكون « حاشا » فيه فعلاً متعدياً متصرفاً من حاشيته بمعنى استثنيته ، واشتقاقه من الحاشية ، كأن المراد أنك أخرجته منه ، وعزلته عنه^(٥) . انتهى .

(ولا) يجوز (دخول « إلا ») على « حاشا » (خلافاً للكسائي) في إجازته ذلك إذا جرَّت نحو : « قام القومُ إلا حاشا زيدٍ » ، ومنعه إذا نصبت ، وحكاه أيضاً أبو الحسن عن العرب ، ومنعه البصريون مطلقاً ، وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ ، قاله المرادي في شرح التسهيل . ووجه بعضهم قول الكسائي بأن « حاشا » ضعفت في الاستثناء فقويت بـ « إلا » كما قويت « لكن » العاطفة بـ « الواو » لوقوعها غير عاطفة ، وكما قويت « هل » بـ « أم » في الاستفهام نحو : أم هل ؟ .

(١) أخرجه أحمد في المسند ٨١/٨ - ٨٢ برقم ٥٧٠٧ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٢٢٥ ، وشرح ابن عقيل ٦٢٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ٣٠٨/٢ .

(٣) مغني اللبيب ص ١٦٤ .

(٤) في معجم الطبراني الكبير ١٥٩/١ ، حديث رقم ٣٧٢ : « أسامة أحبُّ الناسِ إليَّ » .

٤٣١- البيت للأخطل في خزانة الأدب ٣٨٧/٣ ، والدرر ٥٠٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٦٨/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٦/٣ ، وبلا نسبة في الجني الداني ص ٥٦٥ ، وشرح الأشموني ٢٣٩/١ ، وشرح ابن

عقيل ٣٢٤/١ ، وشرح المرادي ١٢٨/٢ ، ومغني اللبيب ١٢١/١ ، وجمع الهوامع ٢٣٣/١ .

(٥) نقله الشنقيطي في الدرر ٥٠٢/١ .

(هذا باب الحال)

وألّفها منقلبة عن واو ، لقولهم في جمعها أحوال ، وفي تصغيرها حويلة . واشتقاقها من التحول وهو التنقل ، ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظاً ومعنى . والمذكور في هذا الباب حدّها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها إلى مفرد وظرف وجملة ثم حذف حاملها . [٢٨٦]

(الحال نوعان : مؤكّدة) هي التي يستفاد معناها بدون ذكر ما ، (وسُتأتي . ومؤسّسة) ، ويقال لها : المبيّنة ، (وهي) التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ، وحدّها : (وصفٌ ، فضلةٌ ، مذكورة لبيان الهيئة) للفاعل أو [٣٦٦] المفعول أو لهما معاً ، فالأول : (كـ « جئتُ راکباً ») فـ « راکباً » مبيّن لهيئة الفاعل ، وهو التاء . (و) الثاني : نحو : « زيدٌ (ضربته مكتوفاً ») فـ « مكتوفاً » مبيّن لهيئة المفعول ، وهو الهاء . (و) الثالث : نحو : « زيدٌ (لقيته راكبين ») فـ « راكبين » مبيّن لهيئة الفاعل ، وهو تاء المتكلم ، وهيئة المفعول ، وهو هاء الغائب ، ولا يكون لغير الفاعل والمفعول ، وما خالف ذلك يؤول بهما نحو : « زيد في الدار جالساً » ، فـ « جالساً » حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح ، و : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود/٧٢] فـ « شيخاً » حال من « بعلي » ، وهو مفعول معنى تقديره : أنبه على بعلي أو أشير إلى بعلي . قاله في المتوسط ^(١) .

(١) المتوسط ص ١٥٣ .

(وخرج بذكر الوصف نحو « القهقري » في « رجعت القهقري ») ، فإنه وإن كان مبيناً لهيئة الفاعل إلا أنه مصدر لا وصف ، والمراد بالوصف ما كان صريحاً أو مؤولاً به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالاً فإنها في تأويل الوصف .

(و) خرج (بذكر الفضلة الخبر في نحو : « زيدٌ ضاحكٌ ») فإن « ضاحكٌ » وإن كان مبيناً للهيئة فهو عملة لا فضلة ، والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة ، لا ما يستغني الكلام عنه ، ليدخل نحو : « كَسَالَى » من قوله تعالى : ﴿ قَامُوا كَسَالَى ﴾ [النساء/١٤٢] ، فإن « كَسَالَى » حال ، ولا يستغني الكلام عنه .

(و) خرج (بالباقي) [٢٨٦/ب] وهو قوله : مذكورة لبيان الهيئة (التمييز في نحو : « لله درّه فارساً » ، والنعت في نحو : « جاءني رجلٌ راكبٌ » ، فإن) « فارساً » و« راكبٌ » وإن حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك ، لأن (ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه) وهو الفروسية (وذكر النعت لتخصيص المنعوت) وهو رجل ؛ بالنعت (وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمناً لا قصداً) ، ورب شيء يقصد لمعنى خاص وإن لزم منه معنى آخر ، (وقال الناظم) في النظم :

٣٣٢- (الْحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا)

بزيادة : « كذا » لبيان المراد . (فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال . وفضلة) فصل أول (مُخْرِجٌ لِلْخَبَرِ) في نحو : « زيدٌ ضاحكٌ » ، فإنه عملة . (ومنتصب) فصل ثان (مُخْرِجٌ لِنَعْتِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ ، كـ « جاء رجلٌ راكبٌ » و« مررت برجلٍ راكبٍ ») فإنهما وإن قيدا المنعوت فليسا بمنصوبين . (ومفهم في حال كذا) فصل ثالث (مُخْرِجٌ لِنَعْتِ الْمَنْصُوبِ كـ « رأيتُ رجلاً راكباً » فإنه) أي النعت (وإنما سيق) بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت (لتقييد المنعوت) به [٣٦٧] (فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم) ، لأن المقصود بالذات التقييد بالنعت ، وإن لزم منه بيان الهيئة بالعرض .

(وفي هذا الحد) الذي ذكره الناظم (نظر ، لأن) المقصود من الحد تصور ماهية الحدود ، وهي لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد ، وقد جعل (النصب) جزءاً من الحد مع أنه (حكم) من أحكام الحدود ، (والحكم فرع التصور) إذ لا يحكم على شيء إلا بعد تصوره ، [٢٨٧/١] (والتصور) لماهية الحدود (موقوف على) جميع أجزاء (الحد) ،

ومن جملتها النصب وهو حكم ، (فجاء الدور) وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، إما بمرتبة كتوقف « أ » على « ب » و « ب » على « أ » ، أو بمراتب كتوقف « أ » على « ب » و « ب » على « ج » و « ج » على « أ » ، والدور مبطل للحد ، وأجيب باختلاف الجهة ، فإن الحكم ليس موقوفاً على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان ، وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما ، وذلك لا يتوقف على الحد ، فلا يلزم البطلان ، وفيه نظر ، لأن الغرض من الحد معرفة الحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه ، والتصور : وجه ما لا يكفي في ذلك .

(فصل ل)

(للحال) من حيث هي (أربعة أوصاف :

أحدها : أن تكون متنقلة) ، وهو الأصل فيها ، لأنها مأخوذة من التحول ، وهو التنقل ، قاله أبو البقاء لا ثابتة دائماً ، والمراد أنها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين :

متنقلة : (وذلك) الانتقال (غالب) فيها (لا لازم ك : جاء زيدٌ ضاحكًا) ، ألا ترى أن الضحك يزایل زيدًا ويفارقه .

وثابتة : وذلك قليل ، فلذلك قال : (وتقع وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل :

إحداها : أن تكون مؤكدة) لمضمون جملة قبلها (نحو : زيدٌ أبوك عطوفاً) .
أو لعاملها نحو . (﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾) [مريم/ ٣٣] . أو لصاحبها نحو : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس/ ٩٩] ، فإن الأبوة من شأنها العطف ، والبعث من لازمه الحياة ، والعموم [٣٦٨] من مقتضياته الجمعية^(١) . [٢٨٧/ب]

المسألة (الثانية : أن يدل عاملها على تجدد) ذات (صاحبها) وحدوثه ، أو تجدد صفة له ، فالأول (نحو : خلق الله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها (يديها أطول من رجلها ف : يديها) : بدل من « الزرافة » (بادل بعض) من كل ، (وأطول : حال ملازمة) من « يديها » ، و« من رجلها » متعلق بـ « أطول » لأنه اسم تفضيل ، وعامل الحال « خلق » ، وهو يدل على تجدد المخلوق . قال أبو البقاء : وبعضهم يقول : « يداها أطول » بالرفع ، فـ « يداها » : مبتدأ ، و« أطول » خبره ، والجملة حالية . انتهى . ولا تتعين الحال لجزأ الوصفية ، لأن الزرافة معرفة^(٢) بـ « أل » الجنسية .

والثاني نحو : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ [الأنعام / ١١٤]

فـ « الكتاب » قديم ، والإنزال حادث ، وهو أحد ما فسر به الحدوث في قوله تعالى :

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٢٨ .

(٢) في « أ » : (معرف) .

﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾ [الأنبياء/٢] ، قاله الموضح في شرح اللوحة ، فجعله مما له ضابط ، وسيأتي له ما يخالفه .

المسألة (الثالثة) : أن يكون مرجعها إلى السماع (نحو : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾) من قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران/١٨] إذا أعرب « قائماً » حالاً من فاعل « شهد » ، وهو الله تعالى . واعتذر الزرخشري عن إفراجه بالحال دون المعطوفين عليه ؛ وإن كان مثل « جاء زيدٌ وعمروٌ راكباً » لا يجوز ؛ بأن هذا إنما جاز لعدم الإلباس ، وسكت عن بيان جهة تأخيرها عن المعطوفين ^(١) .

قال التفتازاني ^(٢) : كأنها للدلالة على علو مرتبتهما . [٢٨٨/١] (ونحو : ﴿ أَنْزَلَ إِلَيْنَا الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾) [الأنعام/١١٤] ، أي : مبيناً فيه الحق والباطل ، بحيث نفى التخليط والإلباس ، (ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع) ، فلا يقاس عليه . (ووهم ابن الناظم) في شرح النظم ، (فمثل بـ « مفصلاً » في الآية) المذكورة (للحل التي تجدد صاحبها ^(٣)) . قال في المغني ^(٤) : وهذا سهو منه ، فإن القرآن قديم . انتهى . وقال الدماميني في شرحه ^(٥) : والسهو إنما هو منه ؛ أي من الموضح ؛ فإن الإنزال يقتضي الانتقال ، والقديم لا يقبله انتهى . وقال الشُّمْنِي : الجواب عن هذا أن « أنزل » ؛ الذي هو عامل في الحال ؛ يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ، ولا يلزم من دلالة على تجديده تجدد لقيام الدليل القاطع على قدمه ، وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها ، على أن الذي يمتنع تجده هو الكلام القائم بذاته تعالى ، [٣٦٩] لا العبارة الدالة عليه ، والمتصف بالنزول هو الثاني لا الأول . انتهى .

والوصف (الثاني : أن تكون مشتقة) من المصدر (لا جامدة ، وذلك أيضاً غالب لا لازم) كـ « جاء زيدٌ ضاحكاً » ، فإن « ضاحكاً » مشتق من الضحك ، وإلى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله :

٣٣٣- وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً يَغْلِبُ

(وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل :

- (١) الكشف ١٧٩/١ .
- (٢) حاشية الصبان ١٧٠/٢ .
- (٣) شرح ابن الناظم ص ٢٢٨ .
- (٤) مغني اللبيب ص ٦٠٥ .
- (٥) في « ب » ، « ط » : (شرحه) .

إحداها : أن تدل على تشبيه نحو : كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا ، و : بدت الجاريةُ قمرًا
وتَشَّتْ غَصْنًا (ف « أَسَدًا » : حال من « زيد » ، و « قمرًا » : حال من الجارية ، و « غصنًا » :
حال من فاعل « تشنت » المستتر فيه ، وهي أحوال جاملة مؤولة بمشتق ، ف « أَسَدًا » : مؤول
بشجاعة ، و « قمرًا » : مؤول بمضيئة ، و « غصنًا » : مؤول بمعتدلة ، [٢٨٨/ب] (أي شجاعًا
ومضيئة ومعتدلة) ، والمعنى [٣٧٠] فيهن على التشبيه . (وقالوا) في المثل : (وَقَعَ
الْمُصْطَرِغَانِ عِدْلِي عَيْرٌ ^(١)) ف « عدلي » بالثنية : حال جاملة من « المصطرغان » ،
و « عير » بفتح العين المهملة : الحمار وحشيًا كان أم أهليًا ، مضاف إليه ، و « عدلي » :
مؤول بمصطححين على تقدير مضاف (أي مصطححين اصطحابَ عِدْلِي حِمَارٍ حين
سقوطهما) ، وقيل هذا الأمثلة ونحوها على حذف مضاف ، والتقدير : مثل أسد ، ومثل
قمر ، ومثل غصن ، ومثل عدلي عير ، وإليه يرشد قوله في النظم :

٣٣٥ — وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَي كَأَسَدٍ

أي مثل أسد ، وصرح بذلك في التسهيل فقال ^(٢) : أو تقدير مضاف قبله ، وهو أصرح في
الدلالة على التشبيه ، لأنها إذا أولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه .

المسألة (الثانية) من الثلاث : (أن يدل على مفاعلة) من الجانبين (نحو :)

« البرُّ (بعته) زَيْدًا (يَدًا بيد) » ، ف « زَيْدًا » : حال من الفاعل والمفعول ، و « بيد » :
بيان . قال سيبويه ^(٣) : كما كان لك في « سقيًا لك » بيانًا أيضًا ، فيتعلق بمحذوف استؤنف
للتبيين . قال في المغني ^(٤) : وفيه معنى المفاعلة ، (أي متقابضين) . (و) « زَيْدٌ (كَلَّمْتُهُ
فاه إلى في) » بالتشديد ، ف « فاه » : حال من الفاعل والمفعول ، و « إلى في » : بيان وفيه
معنى المفاعلة ، (أي متشافهين) . وما ذهب إليه الموضح من أن « فاه » منصوب على
الحال لكونه واقعًا موقع مشافهًا ومؤدبًا معناه هو مذهب سيبويه ^(٥) ، وجرى عليه في
التسهيل ^(٦) .

(١) المثل من شواهد أوضح المسالك ٢/٢٩٨ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٢٩ ، وهو برواية : « وقعا
كعكمي عير » في مجمع الأمثال ٢/٣٦٤ ، وفصل المقال ص ١٩٨ ، وجهرة الأمثال ٢/٣٢٨ ، ٣٣٦ .

(٢) التسهيل ص ١٠٨ .

(٣) الكتاب ١/٣٩٤ .

(٤) مغني اللبيب ص ٦٠٤ .

(٥) الكتاب ١/٣٩١ .

(٦) التسهيل ص ١٠٨ .

وزعم الفارسي أن «فاه» حال نائية مناب جاعل ، ثم حذف وصار العامل كلمته .
 وذهب السيرافي إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ،
 [٢٨٩/ب] والأصل : كلمته متشافهة ، فوضع «فاه» موضع مشافهة ، ومشافهة موضع مشافهًا .
 وذهب الأنخفش إلى أن الأصل : من فيه إلى فيٍّ ، فحذف حرف الجر ، وانتصب
 « فاه » ، ورده المبرد بأنه تقدير لا يعقل ، لأن الإنسان لا يتكلم من فيٍّ غيره ، وأجاب أبو
 علي بأنه إنما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته ، فهو من المفاعلة .

وذهب الكوفيون إلى أن أصله : جاعلاً فاه إلى فيٍّ ، فهو مفعول به ، ورده السيرافي
 بامتناع كلمته وجهه إلى وجهي ، وعينه إلى عيني ، وهذا المثال لا يقاس عليه ، لأن فيه إيقاع
 جامد موقع مشتق ، ومعرفة موقع نكرة ، ومركب موقع مفرد ، والوارد منه قليل ^(١) .
 المسألة (الثالثة) من الثلاث : (أن تدل على ترتيب كـ « ادخلوا رجلاً رجلاً »)
 ورجلين رجلين ^(٢) ورجلاً رجلاً « ، وضابطه أن يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه
 مكرراً . قاله الرضي ^(٣) .

وفي النصب الجزء الثاني خلاف ، ذهب الزجاج ^(٤) . إلى أنه توكيد ، وذهب ابن
 جني إلى أنه صفة للأول ، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول ، لأنه لما وقع موقع الحال
 جاز أن يعمل .

قال المرادي : والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول ، لأن مجموعهما هو
 الحال ، ونظيره في الخبر « هذا حلوٌ حامضٌ » ، ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على
 [٣٧١] تقدير حذف الفاء والمعنى : رجلاً رجلاً لكان مذهباً حسناً . ونص أبو الحسن على
 أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شيء من المكررات إلا الفاء خاصة . انتهى .

قال الرضي : أو « ثم » نحو : « مضوا كبكبةً ثم كبكبةً » (أي مترتين ^(٥)) .

[٢٨٩/ب]

(وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل ، وهي أن تكون
 موصوفة) بمشتق أو شبهه .

(١) انظر الآراء السابقة والردود عليها في الارتشاف ٣٣٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/٢ .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) شرح الرضي ٣٤/٢ .

(٤) انظر مع الهوامع ٢٣٨/١ ، وفي « أ » : (الزجاجي) .

(٥) شرح الرضي ٣٤/٢ ، أي مترتين هذا الترتيب المعين .

فالأول (نحو : ﴿ قَرَأْنَا عَرَبِيًّا ﴾) [الزمر/٢٨] ، ف « قرأنا » حال من القرآن في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ ﴾ [الزمر/٢٧] والاعتماد فيها على الصفة ، وهي « عربيًّا » (﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾) [مريم/١٧] ف « بشرًا » حال من فاعل تمثل ، وهو الملك ، والاعتماد فيها على الصفة ، وهي « سويًّا » .

والثاني نحو : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا [الدخان/٥٤] قاله ^(١) أبو حيان ^(٢) . (وتسمى ^(٣)) الحال الجاملة الموصوفة (حالاً موطئة) بكسر الطاء ؛ لأنها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه ، وبه صرح في المغني ، فقال ^(٤) :
فإنما ذكر « بشرًا » توطئة لذكر « سويًّا » . انتهى .

وقال ابن بابشاذ ^(٥) في : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الأحقاف / ١٢] « لسان » : حال ، لأنه لما نعت اللسان بعربي ؛ والصفة والموصوف كالشيء الواحد ؛ صارت الحال شبيهة بالمشتق ، وصار « عربيًّا » . هو الموطئة لكون اللسان حالاً ، وليس حقيقة اللسان أن يكون [حالاً لكونه] ^(٦) جامداً لولا ما ذكر من الصفة . انتهى . فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة ، والموطئة لغة : المهيئة .

(أو دالة على سعر) بكسر السين المهملة (نحو :) « هذا البر (بعثته مُدًّا بكذا) » ف « مدًّا » : حال من الهاء ف « بكذا » : بيان لـ « مدًّا » .

(أو) دالة على (عدد نحو : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾)

[الأعراف/١٤٢] ف « أربعين » : حال من « ميقات » ، و « ليلة » : تمييز . [٢٩٠/أ]

(أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو ؛ أي حال ، قاله ابن الأنباري ؛ (واقع فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو : هذا بسرًا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبًا) بضم الراء وفتح الطاء ؛ ف « بسرًا » حال من فاعل « أطيب » المستتر فيه ، و « رطبًا » : حال من الضمير المجرور بـ « من » ، والمعنى : هذا في حال كونه بسرًا أطيب من نفسه في حال كونه رطبًا ، وسيأتي بأوسع من هذا .

(١) في « ط » : (قال) .

(٢) الارتشاف ٣٣٤/٢ .

(٣) في « أ » : (سمي) .

(٤) مغني اللبيب ص ٦٠٥ .

(٥) شرح المقدمة المحسبة ٣١١/٢ .

(٦) إضافة ضرورية من المصدر السابق .

(أو تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا مَالُكَ ذهباً) ، فـ « ذهباً » : حال من « مالك » ، وهو نوع منه ، فإن الذهب نوع من المال .

(أو فرعاً) له أي لصاحبها [٣٧٢] (نحو : هذا حديدُكَ خاتماً) ، فـ « خاتماً » : حال من حديدك ، وهو فرع له ، فإن الخاتم فرع الحديد ، (و : ﴿ وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [الأعراف / ٧٤] فـ « بيوتاً » : حال من « الجبال » ، والبيوت فرع للجبال ، وفي غالب النسخ : من الجبال بيوتاً ، وهو سهو ، فإن « بيوتاً » على هذا مفعول به لا حال .

(أو أصلاً له) أي لصاحبها (نحو : هذا خاتَمُكَ حديدًا) ، فـ « حديدًا » : حال من « خاتَمُكَ » ، وهو أصل له ، فإن الحديد أصل للخاتم ، (و : ﴿ أَلَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ [الإسراء / ٦١] فـ « طِينًا » : حال ، إما من الضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال ، أو من الموصول^(١) المجرور باللام ، وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق ، وهذا أحسن من جعل « طِينًا » منصوباً بنزع الخافض ، فإنه موقوف على السماع في غير « أن » و « إن » و « كي » .

وهذه المسائل العشر^(٢) ؛ غير مسألة العدد ؛ مأخوذة من التسهيل ، ونصّه^(٣) : ويغني عن اشتقاقه وصفه ، أو تقدير مضاف قبله ، أو دلالة على مفاعلة ، أو سعر ، أو ترتيب ، أو أصالة ، أو تفريع ، أو تنويع ، أو طور واقع فيه تفضيل . [٢٩٠ ب]
(تنبيه : أكثر هذه الأنواع) العشرة (وقوعاً مسألة السعر ، والمسائل الثلاث الأولى) جمع أولى ، وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب ، (وإلى ذلك يشير قوله) في النظم :

٣٣٤ - (وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفْسِي مُبْدِي تَأْوِلَ بِلَا تَكْلُفٍ)

(ويفهم منه أنها تقع جامدة بقلّة في مواضع آخر ، وأنها لا تؤوّل بالمشتق^(٤) ، كما لا تؤوّل الواقعة في التسعير . وقد بينتها كلها) بقولي أولاً : وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل ، وبقولي ثانياً : وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل إلى قولي^(٥) في التنبيه : وإلى ذلك يشير .

(١) في « ط » : (الموصوف) .

(٢) في « أ » ، « ب » : (العشرة) .

(٣) التسهيل ص ١٠٨ .

(٤) في « ط » : (بالمشتق) .

(٥) في « ب » : (قوله) .

(وزعم) بدر الدين (ابنه) أي ابن الناظم في شرح النظم^(١) (أن) المسائل العشر (الجميع تؤوّل بالمشتق، وهذا تكلف) منه: (وإنما قلنا) نحن (به) أي بالتأويل (في) المسائل (الثلاث الأول) وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي، فالتأويل فيها واجب)، وقد تقدم كيفيته وأما^(٢) كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فإن الأولى على معنى سويًا في صفة البشر، والثانية على معنى مسعرًا، والثالثة على معنى معدودًا، والرابعة على معنى مطورًا، والخامسة على معنى منوعًا، والسادسة على معنى مفرعًا^(٣)، والسابعة على معنى متأصلًا^(٤) أو مصنوعًا.

الوصف (الثالث) من أوصاف الحال: (أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم)، لأن الغالب كونها [٣٧٣] مشتقة، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتًا إذا كان صاحبها منصوبًا وحُمِلَ غيره عليه، [٢٩١/أ] (فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير. وعدل عن قول التسهيل^(٥): «وقد يجيء معرفًا» إلى قوله: «بلفظ المعرفة»، لأنه ليس بمعرفة عند الجمهور، وإنما هو على صورة المعرفة، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

٣٣٦- وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى

وذلك أن العرب (قالوا: جاء وحده): ف «وحده» حال من فاعل «جاء» المستتر فيه، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيؤوّل بنكرة من لفظه أو من معناه، (أي) متوحدًا أو منفردًا^(٦). (و) قالوا: (رجع عَوْدَهُ على بدئه^(٧)) ف «عوده» بفتح العين: حال من فاعل «رجع» المستتر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيؤوّل بنكرة من لفظه أو من معناه، (أي عائدًا) أو راجعًا، و «على بدئه»: بيان، والمعنى: رجع آخره على أوله، قاله الجرمي. وقال أبو البقاء: معناه: رجع عائدًا في الحال. وقال الشاطبي: معناه: راجعًا على

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٢) سقطت من «أ».

(٣) في «ب»، «ط»: (مصوغا).

(٤) في «ب»: (مفاضلا).

(٥) التسهيل ص ١٠٨.

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٣١، وشرح التسهيل ٣٢٦/٢.

(٧) مجمع الأمثال ١٦٢/١.

طريقه . (و) قالوا (ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ) فـ « الأوَّل » المبتدأ به : حالاً من الواو في « ادخلوا » ، و « الأوَّل » الثاني : معطوف بالفاء ، وهما بلفظ المعرف بـ « أل » ، فيؤولان بنكرة ، (أي مترتين) واحداً فواحداً . (و) قالوا (جاؤوا^(١) الجماء الغفير^(٢)) فـ « الجماء » : حال من الواو في « جاؤوا » ، وهي بلفظ المعرف بـ « أل » فتؤول بنكرة ، (أي جميعاً) ، و « الغفير » بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء : من الغفر بمعنى الستر والتغطية ، فاعيل بمعنى فاعل نعت الجماء ، و « الجماء » بلجيم والمد : تأنيث الجـم ، وهو الكثير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ [الفجر/٢٠] وكان القياس أن يقولوا : الجـم الغفير أو الجماء الغفيرة ، ولكنهم أنشأوا الموصوف على معنى الجماعة ، [٢٩١/ب] وذكروا الوصف حملاً للفعيل^(٣) بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول ، أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض لكثرتها . (و) قالوا في الإبل : (أرسلها العِراك) فـ « العراك » بكسر العين المهملة : حال من الهاء في « أرسلها » ، وهي بلفظ العرف بـ « أل » ، فيؤول بنكرة ، (أي معتركة) ، قال ليبيد : [من الوافر]

٤٣٢- فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَلْدُهَا وَلَمْ يَشْفَقْ عَلَى نَخْصِ الدَّخَالِ

و « النخص » بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة : مصدر ، نخص الرجل إذا لم يتم مراده ، و « الدخال » بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة : من المداخل . و « العراك » : مصدر عارك معاركة وعراكاً ، أي ازدحم ، وصف إبلاً أوردتها الماء مزدحمة . وخرَّجها والتي قبلها في شرح الشذور^(٤) على زيادة « أل » ، وما هنا أولى ، ليكون التأويل في الجميع على نسق واحد الوصف .

(الرابع) من أوصاف الحال : (أن تكون نفس صاحبها في المعنى) ، لأنها وصف له وخبر عنه ، والوصف نفس الموصوف ، والخبر نفس المُخْبَر عنه ، (فلذلك)

(١) في « ب » ، « ط » : (جاء) .

(٢) شرح ابن النظم ص ٢٣٠ ، وشرح التسهيل ٣٢٦/٢ .

(٣) في « ط » : (الفعل) .

٤٣٢- البيت لليبيد في ديوانه ص ٨٦ ، وأساس البلاغة (نخص) ، وخزانة الأدب ١٩٢/٣ ، وشرح أبيات سيويه ٢٠/١ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٠/١ ، والكتاب ٣٧٢/١ ، ولسان العرب ٩٩/٧ (نخص) ، ٤٦٥/١٠ (عرك) ، ٢٤٣/١١ (دخل) ، والمقاصد النحوية ٢١٩/٣ ، وبلا نسبة في الأشياء والنظائر ٨٥/٦ ، والإنصاف ٨٢٢/٢ ، وشرح ابن النظم ص ٢٣٠ ، والمقتضب ٢٣٧/٣ ، وأوضح المسالك ٣٠٤/٢ .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٢٥٠ .

الاتحاد (جاز : جاء زيدٌ ضاحكًا) ، لأن الضاحك هو « زيد » في المعنى ، (وامتنع) أن يقال : (جاء زيدٌ ضَحِكًا) ، لأن الضحك مصدر وزيد ذات ، والمصدر يبين^(١) الذات ، (وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلّة في المعارف ك : جاء وحده ، و : أرسلها العِراك) . وفيها شذوذان : المصدرية ، والتعريف بالإضافة في الأول والأداة^(٢) في الثاني .

وزعم سيبويه^(٣) أن الذي جَوَزَ تعريفها أنها شبيهت بالمصادر المنتصبة بأفعالها ك « الحمد لله » ، و « العجب لزيد » ، حيث كانت مصادر [٣٧٤] مثلها ، وكانت غير الأول ، وغير ما هي له صفات . انتهى . [٢٩٢/]

وقال ابن الشجري^(٤) : الأصل : تعترك العراك ، ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال ، وكذا التقدير في « جاء وحده » فهذه واقعة موقع الأحوال لا أحوال . انتهى .

وحكى الأصمعي^(٥) : « وَحَدَّ يَحْدُ » ك « وَعَدَّ يَعِدُ » ، فعلى هذا يقال : « وَحَدَّ وَحْدَةً » مصدران لفعل مستعمل وهو « وحد » كما يقال : « وَعَدَّ وَعِدَةً » مصدران لـ « وعد » ،

وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي الحال معرفة ، وقاسوا على ذلك نحو : « ادخلوا الأول فالأول »^(٦) .

وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط نحو : « عبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المسيء » ، ف « المحسن » و « المسيء » حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط ، والتقدير : عبد الله إذا أحسن أحسن منه إذا أساء ، فإن لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظاً ، فلا يقال عندهم : « جاء عبدُ الله المحسن » ، إذ لا يصح : جاء عبدُ الله إن أحسن^(٧) .

(و) جاءت مصادر أحوالاً (بكثرة في التكرات) ، وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية ، وكان الأصل ألا تقع أحوالاً ، لأنها غير صاحبها في المعنى ، لكنهم لما كانوا

(١) في « أ » : (بيان) .

(٢) في « ب » : (الأدوات) .

(٣) الكتاب ٣٧٢/١ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢ .

(٥) الارتشاف ٣٤٠/٢ .

(٦) الارتشاف ٣٧٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٨/١ ، وجمع الهوامع ٢٣٩/١ .

يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيراً واتساعاً نحو: «زيدٌ عدلٌ» فعلوا مثل ذلك في الحال^(١)، لأنها خبر من الأخبار، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

٣٣٧- وَمَصْدَرٌ مُتَكَرِّراً حَالاً يَقَعُ بِكَ شُرَّةٌ.....

(ك «طلع» زيدٌ (بغته)) : حال من فاعل «طلع». (وجاء ركضاً)، فـ «ركضاً» : حال من فاعل «جاء»، (وقتلته صبراً) وهو^(٢) أن يجبس حياً ثم يرمى حتى يقتل^(٣)؛ فـ «صبراً» : حال من مفعول «قتلته» (وذلك) كله مع كثرته (على التأويل بالوصف)، فيؤول «بغته» بوصف من «باغت»^(٤)، (أي مباغتاً)، وقدره ابن عقيل^(٥) «باغتاً» من بغت، [٢٩٢/ب] يقال: بغته، أي فجأه، والبغت: الفجأة، قال الشاعر^(٦): [من الطويل]

وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا وَلَمْ أَدْرِ بَغْتَةً وَأَعْظَمُ شَيْءٍ حِينَ يَفْجُوكَ الْبَغْتُ

(و) يؤول «ركضاً» بوصف الفاعل من ركض، أي (راكضاً)، والركض في الأصل: تحريك الرجل، ومنه ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾ [ص/٤٢]، ثم كثر حتى قيل: «ركض الفرس» إذا عدا، وليس بالأصل. (و) يؤول «صبراً» بوصف المفعول من صبر، أي: (مصبوراً، أي: مجبوساً). ووقوع المصدر النكرة حالاً كثير، (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه (والجمهور^(٧)): لا ينقاس مطلقاً) سواء أكان نوعاً من العامل أم لا، كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتاً أو خبراً بجامع الصفة المعنوية. (وقاسه المبرد فيما كان نوعاً من العامل) فيه، لأنه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه، (فأجاز) قياساً (جاء زيدٌ سرعةً)، لأن السرعة نوع من المجيء، (ومنع جاء ضحكاً)، لأن الضحك ليس نوعاً من المجيء. قال الموضح في الحواشي: وإنما قاسه المبرد، ولم يقسه سيبويه، لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل، ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس، كما أن عكسه لا ينقاس، والمبرد يرى

(١) سقط من «ط».

(٢) ما بين الرقمين سقط من «ب».

(٣) بعده في «ط»: (لأنها بمعنى مفاجأة).

(٤) شرح ابن عقيل ٣٢٨/١.

(٥) البيت ليزيد بن ضبة الثقفي في لسان العرب ١١/٢ (بغت)، والتنبيه والإيضاح ١٥٧/١، وتاج

العروس ٤٤٥/٤ (بغت)، وبلا نسية في تهذيب اللغة ٨٢/٨، وجمهرة اللغة ص ٢٥٥، ١٠٤٣،

ومجمل اللغة ٢٧٩/١، ومقاييس اللغة ٢٧٢/١.

(٦) الكتاب ٣٧٠/١، وشرح التسهيل ٣٢٨/٢.

أنه مفعول مطلق حُذِفَ عامله لدليل ، فهو عنده مقيس كما يُحذف عامل سائر المفاعيل لدليل ، فهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق . انتهى . ومن خطه نقلت .

وظاهر كلامه هنا أنه عند المبرد حال ، وهو لا يقول بذلك (وقاسه الناظم) في التسهيل^(١) ، (وابنه) في شرح النظم^(٢) (بعد «أما») بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو : **أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ**) ، [٢/٢٩٣] والأصل في هذا : أن رجلاً وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف : « **أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ** » ، (أي مهما يذكر شخص في حال علم ، فالمذكور عالم) ، كأنه منكر ما وصف به من غير العلم ، فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ، و« يذكر » ناصب الحال ، لما تقرر أن العام في صاحب الحال هو العامل في الحال ، ويجوز أن يكون ناصب الحال ما بعد الفاء إذا كان صالحاً للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير ، والحال على هذا مؤكدة ، والتقدير : مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم ، فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوباً بفعل الشرط المقدر بعد «أما» نحو : « **أَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ لَهُ** » ، و« **أَمَّا عِلْمًا فَإِنَّ لَهُ عِلْمًا** » ، و« **أَمَّا عِلْمًا فَهُوَ ذُو عِلْمٍ** » ، لأن المصدر لا يعمل في متقدم ، فلو كان المصدر التالي «أما» معرفاً بـ «أل» فهو عند سيوييه مفعول له^(٣) . وذهب الأخفش إلى أن المعرف بـ «أل» والمنكر كليهما بعد «أما» مفعول مطلق^(٤) . وذهب الكوفيون إلى أنهما مفعول به بفعل مقدر ، والتقدير : مهما تذكر علماً فالذي وصفت عالم^(٥) . قال ابن مالك في شرح التسهيل^(٦) : وهذا القول [٣٧٥] عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب .

(و) قاسه^(٧) أيضاً (بعد خبر شبه به مبتدؤه كـ : **زَيْدٌ زَهَيْرٌ شَعْرًا**) فـ «زهير» بالتصغير : خبر شبه به مبتدؤه ، وهو «زيد» ، والتقدير : زيدٌ مثل زهير في الشعر ، وإنما حذف «مثل» ليزول لفظ التشبيه ، فيكون الكلام أبلغ ، و«شعراً» : حال في تقدير

(١) التسهيل ص ١٠٩ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٣٢ .

(٣) الكتاب ١/٣٨٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٢ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٢٣٢ ، والارتشاف ٢/٣٢٩ .

(٥) الارتشاف ٢/٣٤٤ .

(٦) شرح التسهيل ٢/٣٣٠ .

(٧) أي ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣٢٨ - ٣٢٩ ، وابن الناظم في شرحه ص ٢٣٢ .

الصفة ، أي : شاعراً ، والعامل فيها ما في « زهير » من معنى الفعل ، إذ معناه : مجيد ، [٢٩٣/ب] وصاحب الحال ضمير مستتر في « زهير » ، لما تقرر من أن الجامد المؤول المشتق يتحمل الضمير ، ويجوز أن يكون « شعراً » تمييزاً لما انبهم في « مثل » المحذوفة ، وهي العاملة فيه ، قاله الخصاف في الإيضاح ، واستظهره أبو حيان في الارتشاف^(١) ، والموضح في المغني^(٢) .

(أو قرن هو) أي الخبر (بـ « أل » الدالة على الكمال نحو : أنت الرجلُ علماً) ، فـ « علماً » : حال ، والعامل فيها ما في « الرجل » من معنى الفعل ، إذ معناه الكامل . وفي الخاطريات لابن جنِّي : « أنت الرجل فهماً وأدباً » ، ويحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون في قولك : « أنت الرجل » معنى الفعل ، أي : أنت الكامل فهماً وأدباً .

والثاني : أن يكون على معنى : تفهم فهماً ، وتأدب أدباً . انتهى . قال في الارتشاف^(٣) : يحتمل عندي أن يكون تمييزاً ، كأنه قال : أنت الكامل أدباً ، أي : أدبه ، فهو محول عن الفاعل . انتهى . فيتحصل فيه ثلاثة آراء : حال ، مفعول مطلق ، تمييز .

ويتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال : مذهب سيبويه أن المصدر هو الحال^(٤) . ومذهب المبرد والأخفش أنه مفعول مطلق غير منصوب بالفعل قبله^(٥) ، وإنما عامله محذوف من لفظه ، وذلك المحذوف هو الحال . ومذهب الكوفيين أنه مفعول مطلق^(٦) ، وعامله الفعل المذكور ، وليس في موضع الحال . وذهب جماعة إلى أنه مصدر على حذف مضاف ، وتقديره « جاء ركضاً » : جاء ذا ركض ، وكذا باقيها .

وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس ، وذهب المبرد إلى قياسه فيما كان نوعاً من عامله ، وقاسه الناظم وابنه^(٧) في ثلاث مسائل بعد « أمّا » ، وبعد خبر شبه به مبتدؤه ، [٢٩٤/أ] وفيما إذا كان الخبر مقروناً بـ « أل » الدالة على الكمال .

(١) الارتشاف ٣٤٤/٢ .

(٢) مغني اللبيب ص ٥٧٤ .

(٣) الارتشاف ٣٤٣/٢ .

(٤) الكتاب ٣٧٠/١ .

(٥) شرح التسهيل ٣٢٨/٢ ، والارتشاف ٣٤٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٢ .

(٦) الارتشاف ٣٤٢/٢ ، وجمع الهوامع ٢٣٨/١ .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٢٣٢ .

(فصل ل)

(وأصل صاحب الحال التعريف) ، لأنه محكوم عليه بالحال ، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة ، لأن الحكم على مجهول لا يفيد غالباً ، (ويقع) صاحب الحال (نكرة بمسوِّغ) يقربه من المعرفة ، (كأن يتقدم عليه الحال نحو : « في الدار جالساً رجل » ، وقوله) وهو كثير عزة : [من م . الوافر]

٤٣٣- (لِمَيْسَةٍ مُوحِشًا طَلَّلٌ)
وتمامه عند الأعلام :

يُلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَّلٌ

وروي ^(١) : [من الوافر]

لِمَيْسَةٍ مُوحِشًا طَلَّلٌ قَدِيمٌ عَقَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمٌ

ف « جالساً » في المثال : حال من « رجل » ، و « موحشاً » في البيت : حال من « طلل » وسرغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها .

وفي المغني ^(٢) أن تقديم النكرة عليها ليس لأجل تسويف مجيء الحال منها ، بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوباً ، وفي الرضي ^(٣) ما يوافقه ، وعلى هذا

٤٣٣- البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٥٠٦ ، وخزانة الأدب ٢١١/٣ ، وشرح التسهيل ٣٥٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٤٩/١ ، والكتاب ١٢٣/٢ ، ولسان العرب ٣٦٨/٦ (وحش) ، والمقاصد النحوية ١٦٣/٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٧ ، وأوضح المسالك ٣١٠/٢ ، وخزانة الأدب ٤٣/٦ ، والخصائص ٤٩٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٦٤ ، ١٨٢٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٤ ، ٢٥٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٦ ، ولسان العرب ٢٢٠/١١ (خلل) ، ومغني اللبيب ٨٥/١ ، ٤٣٦/٢ ، ٦٥٩ .

(١) البيت لكثير عزة في ملحق ديوانه ص ٥٣٦ ، وشرح المفصل ٦٢/٢ ، ٥٦٤ ، وله أو لذي الرمة في خزانة الأدب ٢٠٩/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٠٠/١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٤٧٧ .

(٣) شرح الرضي ٢٣/٢ .

فالمسوغ في المثلث تقديم الخبر ، وفي البيت هو أو الوصف ، وما ذكر من أنه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيويه^(١) ، وقيل^(٢) : من الضمير المستكن في الظرف ، وهذا القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها ، والصحيح المنع ، لأنه يجب أن يكون عاملهما واحداً ، وصحح ابن مالك في شرح التسهيل^(٣) قول سيويه ، وعُله بأن الحال خبر ، فجعلها لأظهر [٣٧٦] الاسمين أولى من جعلها لأغمضهما . قلنا : نعم لو تساويا ، ولكن التعريف أولى بالترجيح به . وزعم ابن خروف^(٤) أن الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيويه والفراء إلا إذا تأخر ، ولا ضمير فيه إذا تقدم ، ولهذا لا يؤكد ، ولا يعطف عليه ولا يملك منه ، وتعقب منع العطف بقول ابن جني^(٥) في : [من الوافر]

٤٣٤ — عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

[٢٩٤/ب] إن العطف على الضمير في الظرف . و«الطلل» بفتح الطاء المهملة واللام الأولى : ما شخص من آثار الديار ، و«الموحش» : هو القفر الذي لا أنيس فيه ، و«خلل» بكسر الخاء المعجمة : جمع خلة ؛ بكسر الخاء ؛ وهي بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب .

(أو يكون) صاحبها (مخصوصاً إما بوصف كقراءة بعضهم) ، وهو إبراهيم بن أبي عبلة (﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا ﴾)^(٦) [البقرة/٨٩] ف «مصدقاً» حال من «كتاب» ، لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعله ، وهذا لا دليل فيه لجواز كون «مصدقاً» حال من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ ، (وقول الشاعر) : [من البسيط]

٤٣٥ — (كَجِئْتَ يَا رَبُّ تُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكِ مَا خِرَ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا)

(١) الكتاب ١٢٢/٢ - ١٢٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣٣٣/٢ ، والارتشاف ٣٤٧/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣٣٢/٢ .

(٤) الارتشاف ٣٤٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٣٢/٢ .

(٥) الخصائص ٣٨٦/٢ .

٤٣٤ - صدر البيت : (ألا يا نخلة من ذات عرق) ، وهو للأخوص ، وتقدم برقم ٤١٢ .

(٦) في الرسم المصحفي : ﴿ مُصَدِّقٌ ﴾ بالرفع ، وانظر قراءة ابن أبي عبلة في البحر المحيط ٣٠٣/١ ، واختصر ابن خالويه ص ٨ .

٤٣٥ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٣ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ،

وشرح ابن عقيل ٦٣٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٣١/٢ ، والمقاصد النحوية ١٤٩/٣ .

فـ «مشحوناً»: حال من «فلك» بوصفه بـ «ماخر»، ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «ماخر»، وهو؛ بالخاء المعجمة؛ الذي يشق الماء شقاً، و«اليم» بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم: البحر، و«المشحون» بالشين المعجمة والخاء المهملة: المملوء.

(وليس منه) أي من المختص بالوصف قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا﴾ [الدخان/٥٤] (خلافًا للناظم) في شرح التسهيل^(١)، (وابنه) في شرح النظم^(٢)، فإنهما أعربا «أمرًا» المنصوب حالاً من «أمر» المجرور بالإضافة، لكونه مختصاً بالوصف بـ «حكيم» مع قولهما: إنه لا تأتي الحال من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، أو كبعضه، أو عاملاً في الحال، وذلك مفقود هنا. وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية^(٣)، فجعله من التخصيص بالإضافة. [١/٢٩٥]

وفي نصب «أمرًا» أوجه:

أحدها: أنه على الاختصاص.

الثاني: على المفعول له.

الثالث: على المصدر من معنى «يفرق».

الرابع: على الحال من «كل»، أو من ضمير الفاعل في «أُنزَلْنَا»، أي:

أمرين، أو من ضمير المفعول، وهو الهاء في ﴿أُنزَلْنَا﴾ [الدخان/٣]، أو من الضمير المستتر في «حكيم».

الخامس: أنه مفعول «منذرين».

(أو) خصوصاً [٣٧٧] (بإضافة نحو: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ﴾ لِلْسَّائِلِينَ ﴿

[فصلت/١٠] فـ «سواء» حال من «أربعة»، لاختصاصها بالإضافة إلى «أيام».

(أو) خصوصاً (بمعمول) غير مضاف إليه (نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخْوَكِ

شديدًا)، فـ «شديدًا» حال من «ضرب»، لاختصاصه بالعمل في الفاعل، وهو «أخوك».

أو خصوصاً بعطف نحو: «هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين»، قاله الناظم في

شرح العمدة^(٤).

(١) شرح التسهيل ٣٣١/٢.

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٣٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٣٧/٢.

(٤) شرح العمدة ٣٠٧/١.

(أو مسبوقاً بنفي نحو ﴿ وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾)
 [الحجر/٤] فجملة : « ولها كتاب معلوم » حال من « قرية » ، لكونها مسبوقه بالنفي ، وزعم
 الزخشي أنها صفة لقرية ، وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ،
 وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ، ورثه ابن مالك من خمسة أوجه يطول
 ذكرها^(١) . فإن قلت : فقد ذكر المرادي أن من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال^(٢)
 قلت : إنما يحتاج إلى ذلك في الإيجاب نحو : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى
 عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة/٢٥٩] أما في النفي فلا ،^(٣) لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتاً .
 قلت : لا يمتنع أن يكون للشيء مسوغات^(٤) .
 (أو بنهي نحو) قول الناظم :

٣٣٩- (لا - يَنْبَغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا)

ف « مستسهلاً » حال من « امرئ » الأول لكونه مسبوقاً بالنهي ، واليغي :
 التعدي ، والاستسهال : الاستخفاف ، والمعنى : لا يتعد امرؤ^(٥) على امرئ مستخفاً به ،
 (وقوله) وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قال ابن مالك في شرح العمدة^(٦) ،
 [٢٩٥/ب] لا الطرمح خلافاً لابن الناظم^(٧) : [من الكامل]

٤٣٦- (لَا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِإِحْجَامِ)

ف « متخوفاً » حال من « أحد » ، لكونه مسبوقاً بالنهي ، و« الإحجام » بكسر
 الهمزة وسكون الحاء المهملة وبلجيم : النكوص والتأخر ، و« الوعى » بالمعجمة : الحرب ،
 و« الحمام » بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم : الموت .

(١) شرح التسهيل ٣٠٢/٢ - ٣٠٣ .

(٢) شرح المرادي ١٤٦/٢ .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ط » .

(٤) في « أ » : (لا يتعدى امرئ) .

(٥) شرح العمدة ص ٤٢٣ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٣٤ .

٤٣٦- البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ١٧١ ، وخزانة الأدب ١٠١٦٣/١ ، والدرر ١٠١/١ ، وشرح التسهيل

٩٢/٢ ، ٣٠٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٣ ، وشرح ابن عقيل

٣٣٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٣٩ ، والمقاصد النحوية ٣/١٥٠ ، وللطرمح في شرح ابن الناظم

٢٣٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣١٤ ، وشرح الأشموني ١/٢٤٧ ، وجمع الهوامع ١/٢٤٠ .

(أو استفهام ، كقوله) وهو رجل من بني طيء كما قال ابن مالك^(١) :

[من البسيط]

٤٣٧- (يَا صَاحَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى) لِنَفْسِكَ الْعُدْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا

ف « باقياً » حال من « عيش » ، لكونه مسبوقاً بالاستفهام بـ « هل » ، و « صاح » : مرخم صاحب على غير قياس ، و « حم » بضم الحاء المهملة : بمعنى قدر ، « والإبعاد » بكسر

الهمزة : مصدر أبعد ، والأمل : مفعوله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٣٧٨]

٣٣٨- وَلَمْ يَنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنَّ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَمِينْ

٣٣٩- مِنْ بَعْدِ نَفْسِي أَوْ مُضَاهِيهِ ...

(وقد يقع) صاحب الحال (نكره بلا مسوغ ، كقولهم : عليه مائة بيضاً) ،

ف « بيضاً » بلفظ الجمع : حال من « مائة » ، وليس تمييزاً خلافاً لأبي العباس ، لأن تمييز المائة لا يكون جمعاً منصوباً ولا مجروراً ، وهو من أمثلة سيبويه^(٢) ، والدليل على أنه حال أنه لو رفع كان صفة للمائة ، والمائة مبهمة الوصف .

(وفي الحديث) : صلى رسول الله ﷺ قاعدًا (وصلى وراءه رجالٌ قيامًا) رواه

مالك في الموطأ^(٣) ، ف « قيامًا » حال من رجال ، وهو نكرة بلا مسوغ ، لا يقال : التخصيص بالحكم كافٍ ، لأننا نقول : لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلاً . [٢٩٦/أ] وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مروياً بالمعنى .

وإذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس أو لا ؟ ذهب سيبويه^(٤) إلى الجواز ، والخليل ويونس إلى المنع^(٥) .

(١) شرح التسهيل ٣٣٢/٢ .

٤٣٧- البيت لرجل من طيء في الدرر اللوامع ٥١١/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٣ ، والمقاصد النحوية ١٥٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٣٤ ، وشرح الأشموني ٢٤٧/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٣٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٣٢/٢ ، وجمع الهوامع ٢٤٠/١ .

(٢) الكتاب ١١٢/٢ .

(٣) الموطأ ١٣٤/١ ، رقم ٣٤٠ ، وأخرجه البخاري في الجماعة والإمامة برقم ٦٥٦ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ٣١٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٤٠/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٣٤ .

(٤) الكتاب ١١٢/٢ - ١١٤ .

(٥) الارتشاف ٣٤٦/٢ .

(فصل ل)

(وللحال) المؤسسة (مع صاحبها ثلاث حالات) ، كما أن للخبر مع المبتدأ

ثلاث حالات :

(إحداهما وهي الأصل : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه ، وأن تتقدم عليه) فاعلاً كان ، أو مفعولاً كـ (« جاء زيدٌ ضاحكاً » ، و « ضربتُ اللصَّ مكتوفاً » ، فلك في « ضاحكاً » و « مكتوفاً » أن تقدمهما على المرفوع) في الأول وهو « زيد » ، (و) على (المنصوب) في الثاني وهو « اللص » ، فتقول : « جاء ضاحكاً زيدٌ » و « ضربتُ مكتوفاً اللصَّ » ، هذا مذهب البصريين ، ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ، ثم قيل : عنهم مطلقاً ، وقيل : إن تقدمت على رافعه ، ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضاً ، ثم قيل : عنهم مطلقاً ، وقيل : إن لم يكن فعلاً .

الحالة (الثانية : أن تتأخر عنه وجوباً ، وذلك كأن تكون محصورة نحو : ﴿ وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾ [الأنعام / ٤٨] ف « مبشرين » و « منذرين » حلان من « المرسلين » . ولا يجوز تقديمهما على « المرسلين » لكونها محصورة ، واغصور يجب تأخيره ، ويمكن أن يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما إذا تقدم المحصور مع « إلا » . (أو يكون صاحبها مجروراً إما بحرف غير زائد كـ : مررتُ بهندٍ جالسةً) ، ف « جالسة » حال من « هند » ، ولا يجوز تقديمها عليها . لا تقول : مررتُ جالسةً بهندٍ ، هذا مذهب الجمهور ، وعللوا منع ذلك بأن تعلّق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه ، [٢٩٦ / ب] فحقه إذا تعلّى لصاحبه [٣٧٩] بواسطة أن يتعلّى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعلّى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الوساطة التزام التأخير ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٣٤٠ - وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جُرُّ قَدْ أَبَوْا

(وخالف في هذه) المسألة الأخيرة (الفارسي وابن جنّي وابن كيسان) وابن

برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين^(١)، (فأجازوا التقديم)، لضعف دليل المنع، (قال الناظم) في النظم:

٣٤٠ — (وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ)

وقال في شرح التسهيل^(٢): (و) التقديم (هو الصحيح، لوروده) في الفصيح (كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾) (سأ/٢٨) ف «كافة» حال من الجورور، وهو «الناس»، وقد تقدم على صاحبه الجورور باللام، (و) نحو (قول الشاعر): [من الطويل]

٤٣٨ — (تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ) بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

ف «طرًّا» بمعنى جميعًا، حال من الكاف والميم، وقد تقدم على صاحبه الجورور بـ «عن».

(والحق أن) هذا (البيت) ونحوه (ضرورة)، أو «طرًّا» حال من «عنكم» محذوفة مدلولاً عليها بـ «عنكم» المذكورة، (وأن: كافة) في الآية (حال من الكاف) في «أرسلناك»، (و) أن (التاء للمبالغة لا للتأنيث)، قاله الزجاج^(٣)، ورده ابن مالك^(٤) بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع، ولا يتأتى غالباً إلا في أبنية المبالغة كـ «علامة». و«كافة» بخلاف ذلك، فإن حمل على «رواية» فهو حمل على شاذ، نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه. وقول الزنجشيري: «إلا رسالة كافة» مصادم لنقل ابن برهان أن «كافة» لا تستعمل إلا حالاً، [١/٢٩٧] وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتاداً ذكرها معه.

(و) قول ابن مالك وغيره إن «كافة» حال من «الناس»، (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بـ «إلا» على صاحبها، (و) يلزمه (تعدي «أرسل» باللام)، والأكثر تعديه بـ «إلى»، (والأول) وهو تقديم الحال (المحصورة) على صاحبها (ممتنع) كما تقدم، (والثاني) وهو تعدي «أرسل» باللام (خلاف الأكثر)، ويدفع الأول بأن

(١) انظر شرح التسهيل ٣٣٧/٢، والارتشاف ٣٤٨/٢، ومع الهوامع ٢٤١/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٣٦/٢.

٤٣٨ — البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢١/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٦، وشرح الأشموني ٢٤٨/١،

وشرح التسهيل ٣٣٨/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٦، والمقاصد النحوية ١٦٠/٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤.

(٤) شرح التسهيل ٣٣٧/٢.

تقديم المحصور بـ «إلا» ليس ممتنعاً عند الجميع ، كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المحصور بـ «إلا» : وأجاز البصريون [٣٨٠] والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل ، وأي فرق بين الحال والمفعول ، لأن الاقتران بـ «إلا» يدل على المقصود . ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر ، فإن تعدي «أرسل» باللام كثير ، فصيح ، واقع في التنزيل كقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء/٧٩] وفصل الكوفيون ، فأجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إن كان مضمراً كـ «مررت ضاحكة بك» أو اسمين أحدهما مجرور نحو : «مررت مسرعين يزيد وعمرو» ، أو كان الحال فعلاً نحو : «مررت تضحك بهند» ، ومنعوه إذا لم يكن كذلك . واحترز بقوله أولاً : «بحرف غير زائد» من الزائد ، فإنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقاً ، كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو : «ما جاءني راكباً من أحد» ، و«ما رأيت راكباً من أحد» .

(وإما) مجروراً (بإضافة) بمعنى مضاف ، من إطلاق المصدر على اسم المفعول (ك : أعجبنني وجهها مسفرة) ، و« هذا شاربُ السوق ملتوتاً » ، فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف [٢٩٧/ب] لثلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف . قاله ابن الناظم ^(١) ، وفصل والده في شرح التسهيل فقال ^(٢) : إن كانت الإضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو : « هذا ملتوتاً شاربُ » ^(٣) السوق « بالخفض ؛ لأن الإضافة فيه في نية الانفصال ، فلا يعتد بها ، وإن كانت محضة لم تجز بإجماع . ونازعه أبو حيان في القسمين ^(٤) ، ورد عليه الموضح ذلك في الحواشي ، والاشتغال بذلك خروج عن المقصود . (وإنما يجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا ^(٥) المثال) المتقدم وهو : أعجبنني وجهها مسفرة . (وكقوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾ [الحجر/٤٧] ف «إخواناً» : حال من المضاف إليه ، وهو الهاء والميم ، والصدور : بعضه ، وكقوله تعالى : ﴿ أَيَجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ [الحجرات/١٢] ف «ميتاً» :

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٣٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣٣٥/٢ .

(٣) في جميع النسخ : « شارب ملتوتاً » ، والتصويب من الارتشاف ٣٤٨/٢ .

(٤) الارتشاف ٣٤٨/٢ .

(٥) في جميع النسخ : « هكذا » ، والتصويب من أوضح المسالك ٣٢٤/٢ .

حال من الأخ المضاف إليه اللحم ، واللحم بعض الأخ (أو كبعضه نحو) : ﴿ أَنْ اتَّبَعَ (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) ﴾ (النحل/١٢٣) ف « حنيفاً » حال من إبراهيم ، المضاف إليه الملة ، والملة : كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كما يصح ذلك في البعض الحقيقي ، ألا ترى أنه لو قيل : « ونزعنا ما فيهم من غل » ، و « يأكل أخاه » ، و « اتبع إبراهيم » لكان صحيحاً^(١) .

(أو) كان المضاف (عاملاً في الحال) كأن يكون مصدرًا أو وصفًا ، فالأول نحو : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ (يونس/٤) ف « جميعاً » : حال من الكاف والميم المضاف إليه « مرجع » ، [٢٩٨/١] و « مرجع » : مصدر ميمي عامل في الحال النصب ، (و) نحو : (أعجبني انطلاقك منفرداً) ف « منفرداً » : حال من الكاف المضاف إليها « انطلاق » ، و « انطلاق » : مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب . (و) الثاني نحو : (هذا شارب السوق ملتوتاً) الآن أو غداً ، ف « ملتوتاً » حال من « السوق » المضاف إليه شارب ، و « شارب » : اسم فاعل عامل في الحال النصب ، لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال ، واعتماده على المخبر عنه . وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٣٤١ - وَلَا تُجِزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
٣٤٢ - أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفًا

وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدته ، وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وصاحبها إذا كان مضافاً إليه يكون معمولاً للمضاف ، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل ، فإذا كان المضاف مصدرًا أو صفة فالقاعدة موفاة ، لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد ، وإذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء ب كله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال ، فيكون العامل فيه هو العامل في الحال ، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك ، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال ، إذ لو قلت : « ضربتُ غلامَ هندٍ جالساً » ، أو نحو ذلك لم يجز ، قال ابن مالك^(٢) : بلا خلاف . ونقل غيره عن بعض البصريين إجازة ذلك^(٣) ، قال أبو حيان^(٤) : والذي تختاره أن الجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه

(١) في « أ » : (في صدورهم) مكان (فيهم) .

(٢) شرح التسهيل ٣٤٢/٢ .

(٣) نقل ذلك ابن الشجري في أماليه ١٥٧/١ ، ٣٢٧/٢ ، ٣٢٨ .

(٤) الارتشاف ٣٤٨/٢ .

سواء أكان المضاف^(١) جزءه أو كجزئه أو لم يكن ، [٢٩٨/ب] لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد [٣٨١] الحال وصاحبها في العامل ، وأما « مَيْثًا » فيحتمل أن يكون حالاً من « لحم » ، و« إخوانًا » يحتمل أن يكون منصوباً على المدح ، و« حنيفًا » يحتمل أن يكون حالاً من « الملة » ، وذكر لأن الملة والدين بمعنى ، أو من الضمير في اتبع . انتهى بمعناه .

الحالة (الثالثة) من الحالات الثلاث : (أن تتقدم) الحال (عليه) أي على صاحبها (وجوبًا ، كما إذا كان صاحبها محصوراً) فيه (نحو : ما جاء راكبًا إلا زيدٌ) ، وفيه البحث السابق .

(١) بعده في « أ » ، « ط » : (إليه) .

(فصل ل)

(وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً :

إحداها وهي الأصل : أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه) ، كـ « جاء زيدٌ ركباً » ،
(وأن تتقدم عليه) كـ « ركباً جاء زيدٌ » ، (وإنما يكون ذلك إذا كان العامل) فيها
(فعلاً متصرفاً) ، وتصرفه يكون بتنقله في الأزمنة الثلاثة^(١) ، أي يكون ماضياً ومستقبلاً
وحالاً ، قاله أبو البقاء ، فالماضي (كـ : جاء زيدٌ ركباً) ، والمستقبل كـ « قم مسرعاً » ،
والحال كـ « يقوم زيدٌ مسرعاً الآن » .

(أو صفة تشبه الفعل المتصرف) في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول
علاماته الفرعية ، وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع ، وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة (كـ : زيدٌ منطلقٌ مسرعاً) ، فـ « مسرعاً » حال من فاعل
« منطلق » المستتر فيه ، (فلك في « ركباً ») في « جاء زيدٌ ركباً » في المثال الأول ، (و)
في (مسرعاً) في « زيدٌ منطلقٌ مسرعاً » في المثال الثاني (أن تقدمهما على « جاء »
وعلى « منطلق ») ، فتقول : ركباً جاء زيدٌ ، ومسرعاً زيدٌ منطلقٌ أو زيدٌ مسرعاً منطلقٌ ،
هذا مذهب البصريين إلا الجرمي ، [٢٩٩/١] فإنه لا يميز تقديم الحال على عاملها ،
والأخفش فإنه لا يميز تقديمها على الفعل في نحو : ركباً زيدٌ جاء ، لبعدها عن العامل . وردَّ
جمهور البصريين على الأخفش والجرمي بالسماع في الفصيح (كما قال الله تعالى :
﴿ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾) [القمر/٧] فـ « خاشعاً » حال من الواو في « يخرجون » ،
وقد تقدم على عامله الفعل ، وأجيب بأن هذا لا يتعين لجواز أن يكون « خاشعاً » صفة
مفعول محذوف ، والتقدير : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِي إِلَى شَيْءٍ نَكُرُ ﴾ [القمر/٦] قومًا خاشعًا
أبصارهم ، وقد صرح به غير واحد من المعربين . ويجاب بأن الأصل عدم الحذف ، (وقالت
العرب : شَتَّى ثُرُوبُ الْحَلْبَةِ^(٢)) ، فـ « شتى » : جمع شتيت ، حال من الحلبة ، وهو اسم

(١) في « ط » : (الثلاث) .

(٢) المثل في جمع الأمثال ٣٥٨/١ ، وجهرة الأمثال ٥٤١/١ ، والمستقصى ١٢٧/٢ ، وكتاب الأمثال

لابن سلام ص ١٣٣ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ٣٧٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٣٨ .

ظاهر ، وتقدمت فيه على عاملها ، و« الحلبة » : جمع حالب ، و« تؤوب » : بمعنى ترجع .
(أي : متفرقين يرجع الحالبون) ، وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم
الظاهر على عامله ، وحكي أن ثعلباً نوّظ في هذه المسألة ، وأنه انقطع بقولهم : « شتّى
تؤوبُ الحربُ » ، أي متفرقة^(١) ، ترجع الحرب ، أي إلى تفرق الكلمة ترجع الحرب . (وقال
الشاعر) وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته : [من الطويل]

٤٣٩- عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ (أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ)

(ف : تحملين) : جملة (في موضع نصب على الحال) من فاعل « طليق »
المستتر فيه ، (وعاملها « طليق » ، وهو صفة مشبهة) ، وقد قُدِّمت عليه . فإن قلت :
معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سبباً مؤخراً ، فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي ؟
قلت : المراد بالعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه ، وأما عملها في الحال فيما فيها من
معنى الفعل ، [٢٩٩/ب] كما صرح به الموضح في بابها^(٢) ، واستفدنا من تمثيله أنه لا فرق
في ذلك بين كون الحال مفرداً أو جملة . ومنع الفراء [٣٨٢] وبعض المغاربة تقديم الجملة
الحالية المصدرة بالواو فلا يقال : « والشمس طالعة جاء زيدٌ » ، والجمهور على الجواز .
والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على الكوفيين^(٣) ، لأنهم يقولون : بأن « هذا » اسم
موصول ، و« تحملين » صلته ، وعائله محذوف ، والتقدير : والذي تحمليه طليق ، كما مر في
باب الموصول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٤٣- وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صَرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا
فجائز تقديمه .

الحالة (الثانية : أن تتقدم) الحال (عليه) أي على عاملها (وجوباً ، كما إذا
كان لها صدر الكلام نحو : كيف جاء زيدٌ ؟) ف « كيف » في موضع الحال من « زيد » ،
وهل هي ظرف أو اسم ؟ قولان :

أحدهما : إنها ظرف شبيهة باسم المكان ، كما أن « سواك » كذلك ، ويعزى إلى
سيبويه^(٤) .

(١) في « ط » : (متفرقين) .

٤٣٩- تقدم تخريج البيت برقم ١١١ .

(٢) أوضح المسالك ٢٤٩/٣ .

(٣) في « ب » : (على رأي) مكان (في الرد على) .

(٤) الكتاب ٣٥٠/٢ .

والثاني أنها ليست ظرفاً، وإنما هي اسم، ويعزى إلى الأخفش .
وعلى القولين يُستفهم بها عن الأحوال، فعلى الأول يكون معناها في المثال المذكور، في أي حال جاء زيد؟ وعلى الثاني: على أي حال جاء زيد؟ وعلى القول بالظرفية لا يفتقر إلى الاستقرار، بخلاف «أين» و«متى»، قاله أحمد بن الحجاز في النهاية .
الحالة (الثالثة: أن تتأخر) الحال (عنه) أي عن عاملها (وجوباً، وذلك في ست مسائل، وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً نحو: ما أحسنه مقبلاً)، ف«مقبلاً» حال من «الها»، وهي واجبة التأخير عن عاملها، [٣٠٠/أ] لكونه فعلاً جامداً لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه .

(أو) يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامات الفرعية، (وهو اسم التفضيل) فإنه لما لم يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقاً للجامد (نحو: هذا أفصح الناس خطيباً)، ف«خطيباً» حال من فاعل «أفصح» المستتر فيه، ولا يجوز أن يتقدم على «أفصح»، لما تقدم .

(أو) يكون العامل (مصدراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري نحو: يعجبني اعتكاف أخيك^(١) صائماً)، ف«صائماً» حال من «أخيك»^(٢)، والعامل فيه المصدر المقدر بـ«أن» والفعل، ومعمول المصدر المقدر من «أن» والفعل لا يتقدم عليه .
(أو) يكون العامل (اسم فعل نحو: نزال مسرعاً) ف«مسرعاً» حال من فاعل «نزال» المستتر فيه، ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه .

(أو) يكون العامل (لفظاً مضمناً معنى الفعل) دون حروفه كاسم الإشارة (نحو: ﴿فَإِنَّكَ يُبَوِّئُهُمْ خَاوِيَةً﴾) [النمل/٥٢] ف«خاوية»: حال من «بيوتهم»، والعامل فيه اسم الإشارة، وهو «تلك»، وفيها معنى الفعل، وهو «أشير» دون حروفه، فإن قلت: العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحداً عند الجمهور، وهنا قد اختلف، فإن العامل في الحال معنى الإشارة، والعامل في صاحبها المبتدأ، قلت: العامل في الحال حقيقة إنما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة، تقديره: أشير إليها خاوية، والضمير المجرور هو صاحب الحال، والعامل فيه وفي الحال واحد. وذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل، وإنما العامل فعل محذوف تقديره: انظر إليها خاوية .

(٢) في «ط»: (أحوك) .

(و) حرف التشبيه نحو (قوله) وهو امرؤ القيس : [من الطويل] [٣٠٠/ب]
 ٤٤٠ — (كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا) لَنَى وَكَرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي
 [٣٨٣] ف « رطبًا » و « يابسًا » حالان من « قلوب » ، والعامل فيهما « كأن »
 لما فيه من معنى « أشبه » ، وليس فيه حروفه . فإن قلت : كيف يصح أن يكون « رطبًا »
 و « يابسًا » حالين من قلوب ؟ قلت : على معنى قسمًا رطبًا ، وقسمًا يابسًا وليس المراد
 بالرطب ولا باليابس الفرد ، قاله الدماميني . والضmir في « وكرها » يعود على العقاب ،
 وصفها بأنها لا تأكل قلوب الطير ، وشبه الرطب بالعناب ، واليابس بالحشف البالي ، وهو
 أرذل التمر اليابس ، وهو تشبيه ملفوف ، وهو أن يأتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما .
 (و) حرف التمني نحو : (لَيْتَ هَذَا مَقِيمَةً عِنْدَنَا) ، ف « مقيمة » حال من
 « هند » ، والعامل فيها « ليت » ، لما فيها من معنى « أتمنى » دون حروفه ، وإلى ذلك أشار
 الناظم بقوله :

٣٤٥ — وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ
 ٣٤٦ — كَيْلِكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ

(أو) يكون العامل (عاملاً آخر) غير ما تقدم (عرض له مانع) يمنع ما بعده
 أن يعمل فيما قبله ، (نحو : لأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا) ، ف « محتسبًا » : حال من فاعل « أصبر »
 المستتر فيه ، (و : لأَعْتَكِفَنَّ صَائِمًا) ، ف « صائمًا » : حال من فاعل « أعتكف » المستتر
 فيه ، ولا يجوز في « محتسبًا » و « صائمًا » أن يتقدما على عاملهما ، (فإن ما في حيز لام
 الابتداء) ، وهو « محتسبًا » ، (و) ما في حيز (لام القسم) ، وهو « صائمًا » (لا يتقدم
 عليهما) ، أي على لام الابتداء ولام القسم ، لأنهما من أدوات الصدور^(١) ، فلو فصلت
 اللام جاز التقديم نحو : « لعن زيدٌ محتسبًا أصبر » . [٣٠١/أ]

(ويُسْتَشَى من « أفعل » التفضيل ما) إذا (كان عاملاً في حالين لاسمين
 متحدي المعنى أو مختلفيه ، وإحداهما مفضلة على الأخرى ، فإنه يجب تقديم الحال
 الفاضلة) خوف اللبس ، فالأول : ك : (هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا) . قال ابن خروف :

٤٤٠ — البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨ ، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١ ، ٥٩٥/٢ ، ٨١٩ ،
 والصاحي في فقه اللغة ص ٢٤٤ ، ولسان العرب ٢٠٦/١ (أدب) ، والمقاصد النحوية ٢١٦/٣ ،
 والمنصف ١١٧/٢ ، وتاج العروس (بال) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٤/٧ ، وأوضح المسالك
 ٣٢٩/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٨/١ ، ٣٩٢/٢ ، ٤٣٩ .
 (١) الارتشاف ٣٥٠/٢ .

انتصب «بسرًا» عند سيويه^(١) على الحال من الضمير في «أطيب»، وانتصب «رطبًا» على الحال أيضًا من الضمير المجرور بـ «من» والعامل فيهما «أطيب» بما تضمنته من معنى المفاضلة بين شيئين، كأنه قال: هذا في حال كونه بسرًا أطيب [٣٨٤] من نفسه في حال كونه رطبًا، يريد أن يفضل البسر على الرطب، قال: و«أطيب» ناب مناب عاملين، لأن التقدير: يزيد طيبه في حال كونه بسرًا على طيبه في حال كونه رطبًا، وأشار بذلك إلى التمر، والمعنى: بسره أطيب من رطبه. انتهى. وفي ذلك تصريح بأن اسم التفضيل عامل في حالين معًا وبه قال المازني في أظهر قولي، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان وابن جني^(٢). وزعم المبرد^(٣) والزجاج وابن السراج^(٤) والسيرافي^(٥) والفارسي في حلياته^(٦) أن الناصب «كان» محذوفة تامة صلة لـ «إذ» أو «إذا»، فإن قلت ذلك وهو بلح فالمقدر «إذا»، أو وهو تمر فالمقدر «إذ»، والصاحبان المضميران في «كان»، لا المضمير في «أطيب» والمجرور بـ «من»، وقدم الظرف على «أطيب» لاتساعهم في الظروف، ولهذا جاز «أكل يوم لك ثوب» بالاتفاق، ولم يجز «زيد جالسًا في الدار» عند الجمهور، وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه: أنه يجوز تقدير «كان» ناقصة بدليل «زيد الحسن أفضل من السيء»، [٣٠١/ب] فجاء معرفتين. وإنما تعدد الحال مع «أفعل» إذا كانتا فاضلتين، فإن كان الفاضل واحدًا رفعًا نحو: «هذا بسرًا أطيب منه عنب»، قاله الموضح في الحواشي. ونقل صاحب المتوسط^(٧) عن الفارسي أن العامل في «بسرًا» هو «هذا»، أي اسم الإشارة أو حرف التنبيه^(٨).

(و) الثاني نحو (قولك: زيد مفردًا أنفع من عمرو معانًا) فـ «مفردًا»:

حال من الضمير المستتر في «أنفع» الراجع إلى «زيد»، و«معانًا»: حال من عمرو، والعامل في الحالين «أنفع» أو «كان» المحذوفة على القولين السابقين، وفي هذا المثال رد

(١) الكتاب ١/٤٠٠.

(٢) الارتشاف ٢/٣٥٣، وشرح التسهيل ٢/٣٤٥، وشرح ابن الناظم ص ٢٤١.

(٣) المقتضب ٣/٢٥٠ - ٢٥١.

(٤) الأصول ٢/٣٥٩.

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٤٤، وشرح ابن الناظم ص ٢٤١.

(٦) المسائل الحليات ص ١٧٩ - ١٨٠، وانظر رأي المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في الارتشاف ٣/٣٥٣.

(٧) المتوسط ص ١٥٨.

(٨) نقله ابن يعيش في شرح المفصل ٦٠/٢.

على من زعم أن العامل في المثال الأول إما «ها» التنبيه أو اسم الإشارة، لتخلفه هنا. وكان القياس وجوب تأخير الحالين في المثالين عن «أفعل» كما في الحال الواحدة، ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضل^(١) فرقاً بين المفضل والمفضل عليه، إذ لو أخرا لالتبس^(٢)، فإن قيل: اجعل أحدهما تالياً لـ «أفعل» ولا لبس. قلنا: يؤدي إلى فصل «أفعل» من «من» ومجرورها، وهما كالموصول والصلة. فإن قيل: قد فصل بالظرف وعديله والتمييز. قلنا: ذاك فصل جائز، وهذا فصل واجب في نوع خاص إذا لم يميز تقديمه، قاله في الحواشي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٣٤٧- وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمَرٍ وَمُعَانًا مُسْتَجَازًا لَنْ يَهْنُ

(ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون) العامل (ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما) متأخرين عن المخبر عنه، (فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله): [من الطويل] [٣٨٥]

٤٤١- (بِنَا عَاذُ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ) فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَا نَصْرًا

[٣٠٢] فوسط الحال؛ وهو: بادئ ذلة؛ بين المخبر عنه؛ وهو: الضمير المنفصل؛ والمخبر به، وهو لديكم، والأصل: وهو لديكم بادئ ذلة، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الظرف، و«عوف»: فاعل «عاذ» بالذال المعجمة، وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير لبيان محل الخلاف إذ لو تقدم على المخبر عنه نحو: «في الدار، أو عندك جالساً زيد» جاز التوسط بلا خلاف، لأن الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه، وذلك ظاهر. والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة، والجملة المصدرة بالواو وغيرها، والظرف، والجار والمجرور ولا فرق في المفردة بين المضافة؛ كما تقدم في البيت؛ (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾) [الأنعام/١٣٩] بنصب «خالصة»^(٣) على الحال المتوسطة بين المخبر عنه؛ وهو «ما» الموصولة؛ والمخبر به، وهو «لذكورنا»، والأصل؛ والله أعلم: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصة، و«ما»

(١) في «ط»: (الفاضلة).

(٢) في «أ»: (النساء).

٤٤١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٢/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٠، وشرح الأشموني ٢٥٢/١، والمقاصد النحوية ١٧٢/٣.

(٣) الرسم المصحفي: ﴿خالصة﴾ بالرفع، وقرأها بالنصب ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير. انظر البحر المحيط ٢٣١/٤، والمحاسب ٢٣٢/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٨/١.

واقعة على الأجنّة، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار، (وكقراءة الحسن) البصري (﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾) [الزمر/٦٧]، ينصب «مطويات»^(١) على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو «السموات» والمخبر به وهو «بيمينه» والأصل؛ والله أعلم: والسموات بيمينه مطويات، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور، ففي هذه الأدلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور، (وهو قول الأخفش^(٢))، وسبقه إلى ذلك الفراء^(٣)، (وتبعه الناظم) في التسهيل وشرحه^(٤)، وأشار إليه في النظم بقوله:

٣٤٦-..... وَتَدَّرُ نَحْوَ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ

(والحق) المنع، وهو قول جمهور البصريين^(٥)، (وأن البيت) المتقدم (ضرورية، وأن: خالصة) في الآية الأولى، (ومطويات) في الثانية. (معمولان لصلة: ما)، وهي في «بطون»، (ول: قبضته)، ف«خالصة» معمولة للجار والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير الذي في الصلة، و«مطويات» معمولة لـ «قبضته» [٣٠٢/ب] على أنها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في «خالصة» للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه من الأجنّة، وقول البيضاوي^(٦): التاء فيها للمبالغة كما في رواية^(٧)، أو مصدر كـ «العاقبة» وقع موقع الخالص؛ فيه نظر، لأن تاء المبالغة في غير أبنية المبالغة، والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع، فلا يقاس عليهما، (و) الحق (أن السماوات عطف على ضمير مستتر في «قبضته») لتأويلها بالمشقق (لأنها بمعنى مقبوضة)، والمصدر إذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير، (لا) «السموات» (مبتدأ، و«بيمينه») خبره، كما قال الأخفش، بل «بيمينه» (معمول الحال) لتعلقه بها، (لا عاملها)، أي لا عامل الحال.

(١) الرسم المصحفي: ﴿مطويات﴾ بالرفع، وقرأها بالنصب عيسى والجحدري. انظر البحر المحيط ٤٤٠/٧، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٤٦/٢، والارتشاف ٣٥٥/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٠.

(٣) الارتشاف ٣٥٦/٢.

(٤) التسهيل ص ١١١، وشرح التسهيل ٣٤٦/٢.

(٥) الارتشاف ٣٥٥/٢.

(٦) أنوار التنزيل ٢١٠/٢.

(٧) في «ط»: (رواية).

(فصل ل)

(ولشبه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقيد (جاز أن يتعدد لمفرد وغيره) ، كما يتعدد الخبر والنعت ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
 ٣٤٨- وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَعَظِيمُ مُفْرَدٍ

(فالأول) وهو أن تتعدد للمفرد (كقوله) : [من الطويل]

٤٤٢- (عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لِيَلِيَّ بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا)

ف « رجلان حافيا » حالان من فاعل « الزيارة » المحذوفة ، والتقدير : علي زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا ، أي ماشيا غير متعل ، ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بـ « على » ، و « رجلان » : يسكون الجيم وفي آخره نون ، وقد صحفه بعض الأعجميين ، فقرأه رجلاي بالإضافة إلى ياء المتكلم ، وأعربه فاعلا بـ « زيارة » ، و « حافيا » حالا من ضمير المتكلم في رجلاي ، نبه عليه الموضح في الحواشي ، [٣٠٣/١] وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني ، فإنه قال فيه : وقد صحف جماعة « رجلان » برجلاي إلى آخره .

(وليس منه) أي من تعدد الحال لمفرد (نحو : ﴿ أَنْ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِرَحْمَةٍ مُصَدَّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾) [آل عمران/٣٩] لأن من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح .

(والثاني) وهو أن يتعدد لمتعدد ، وفيه تفصيل ، فينظر في الحال المتعدد (إن اتحد لفظه ومعناه [٣٨٦] ثني أو جمع) ، فالتثنية (نحو : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ﴾) [إبراهيم/٣٣] فـ « دائبين » حال مؤسسة بمعنى : دائمين (والأصل : دائبة ودائبًا) ، فلما اتفقا لفظًا ومعنى ثنيا ، ولا يضر اختلافهما في التذكير والتأنيث ، وأصل

٤٤٢- البيت لمجنون ليلي في ديوانه ص ٢٣٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٥٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٥٩/٢ ، ولسان العرب ٢٦٨/١١ (رجل) ، ومغني اللبيب ٤٦١/٢ .

الدؤوب : مرور الشيء في العمل على عافة جارية فيه . (و) الجمع (نحو : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ بأمره [الحل/١٢] فـ «مسخرات» حال مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى ، صرح بذلك ابن مالك في شرح العملة^(١) ، وولله في شرح النظم^(٢) ، والأصل : مسخراً ومسخراً ومسخرة ومسخراً ومسخرة ، فلما اتحدت لفظاً ومعنى جمعت .

(وإذا اختلف) لفظه ومعناه (فرّق بغير عطف كـ « لَقِيْتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا »)
 ويقدر (الحال) (الأول) من الحالين (للثاني) من الاسمين ، (وبالعكس) فيقدر الثاني من الحالين للأول من الاسمين ، ليتصل أحد الحالين بصاحبه ، ولا يعدل عنه إلا لقرينة . فإن قلت : فما بال علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الأول من أوصاف النشر راجعاً إلى الأول من الأمور الملفوفة ، والثاني للثاني ، وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب ؟ قلت : أجيب بأنه إنما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى ، [٣٠٣/ب] وأن السامع يرد كل واحد من الأمور المتعددة إليه ، فإذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك . فـ « مصعداً » حال من « الها » ، و « منحدرًا » حال من « التاء » ، على غير الترتيب ، (قال) : [من الوافر]

٤٤٣- (عَهَدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعْنَى) فَزِدْتُ وَعَادَ سَلَوَانًا هَوَاهَا

فـ « ذات هوى » : حال من « سعاد » ، و « معنّى » : حال من « التاء » في « عهدت » ، وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت إلى ذلك ، والمعنى : إني كنت أنا وسعاد متحابين ، فأما أنا فصرت إلى ازدياد الحجة ، وأما هي فعاد هواها سلواناً .

(وقد تأتي) الحال المتعددة (على الترتيب) ، فيقدر الأول للأول ، والثاني

لِلثَّانِي (إِنْ أَمِنَ اللَّيْسَ ، كَقَوْلِهِ) وَهُوَ امْرَأُ الْقَيْسِ : [من الطويل] [٣٨٧]

٤٤٤- (خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَهَا) عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلٍ

(١) شرح عمدة الحفاظ ٣٢٧/١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٤٢ .

٤٤٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩٠١/١ ، ومغني اللبيب ٥٦٥/٢ والمقاصد النحوية ١٨٠/٣ .

٤٤٤- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤ ، وخزانة الأدب ٤٢٧/١١ ، والدرر ٥١٣/١ ، والارتشاف

٣٥٩/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٠/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٢/٢ ،

٩٠١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٦٢ ، ولسان العرب ٢٤٦/٥ (نير) ، وتاج العروس (رجل) ، =

فجملة «أمشي» حال من «التاء» في «خرجت»، وجملة «تجر» حال من «الها» المجرورة بالباء، والمعنى: أخرجتها من خدرها حال كوني ماشياً، وحال كونها جارة على أثري قديمي وقدمها ذيل مرطها لتخفي الأثر عن القافة قصداً للستر، و«المرط» بكسر الميم وسكون الراء: كساء من خز أو صوف، و«المرحل» بالخاء المهملة: ما فيه علم. (ومنع الفارسي^(١) وجماعة^(٢) النوع الأول) وهو تعدد الحال لمفرد؛ قائلين بأن صاحب الحال إذا كان واحداً فلا يقتضي العامل إلا حالاً واحدة، (فقدروا نحو قوله: حافياً) في البيت (صفة) لـ «رجلان»، (أو حالاً من ضمير: رجلان)، فتكون حالاً متداخلة لا مترادفة، (وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم التفضيل^(٣))، [٣٠٤/١] واتحد صاحب الحال (نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً)، وتقدم الكلام فيه.

=== (رحل)، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٩/٢، ووصف المباني ص ٣٣٠، وشرح شافية ابن

الحاجب ٣٣٨/٢، ومغني اللبيب ٥٦٤/٢، وجمع الهوامع ٢٤٤/١.

(١) انظر الارتشاف ٣٥٨/٢، وجمع الهوامع ٢٤٤/١.

(٢) منهم ابن عصفور، انظر شرح ابن الناظم ٢٤٢، وشرح التسهيل ٣٤٩/٢، وجمع الهوامع ٢٤٤/١.

(٣) في «ط»: (تفضيل).

فصل

الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام ، مقارنة : وهو الغالب نحو : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود/٧٢] . ومقدرة : وهي المستقبلية نحو : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [الزمر/٧٣] . ومحكية : وهي الماضية نحو : « جاء زيدٌ أمسٍ ركبًا »^(١) .

(١) انظر معجم الهوامع ٢٤٥/١ .

(فصل ل)

(الحال ضربان :

مؤسّسة) : وتسمى مبينة أيضاً ، لأنها تبين هيئة صاحبها ، (وهي التي لا يستفاد معناها بدونها) أي بدون ذكرها (ك : جاء زيدٌ راکباً) ، فلا يُستفاد معنى الركوب إلا بذكر راکباً ، (وقد مضت) أول الباب .

ومؤكّدة : وهو التي يُستفاد معناها بدون ذكرها ، وذهب الفراء^(١) والمبرد^(٢) والسهيلي^(٣) إلى إنكار المؤكّدة ، وما ورد من ذلك ردّوه إلى المبينة ، والصحيح الأول وهو قول الجمهور .

(والمؤكّدة) ثلاثة أقسام ، لأنها (إما) مؤكّدة^(٤) (لعاملها لفظاً ومعنى نحو : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ») [النساء/٧٩] فـ « رسولاً » حال من الكاف وهي مؤكّدة لعاملها ، وهو « أرسلنا » لفظاً ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى ، (وقوله) : [من البسيط]

٤٤٥- (أَصِخْ مُصِخًّا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ) وَالزَّمْ تَوْفِي خَلَطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ

فـ « مصيخاً » حال من فاعل « أصخ » المستتر فيه ، وهي مؤكّدة لعاملها لفظاً ومعنى لتوافقهما في اللفظ^(٥) ، وأصخ^(٦) ؛ بالصاد المهملة والحاء المعجمة ؛ من الإصخاء وهو

(١) انظر الارتشاف ٣٣٧/٢ ، ٣٦٢ .

(٢) المقتضب ٣١٠/٤ - ٣١١ .

(٣) انظر الارتشاف ٣٣٧/٢ ، ٣٦٢ .

(٤) سقطت من « ب » .

٤٤٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٢/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٤٤ ، وشرح الأشموني ٢٥٥/١ ،

وشرح التسهيل ٣٥٧/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٤٠ ، والمقاصد النحوية ١٨٥/٣ .

(٥) بعده في « ط » : والمعنى ؛ وذلك لأن الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل .

(٦) سقطت من « ب » .

الإصغاء والاستماع ، والمعنى أصح حال كونك مصغياً لمن أظهر نصيحته ، وتحفظ من خلط الجدل بالهزل .

(أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) واللفظ مختلف نحو : (﴿ قَتَبَسَمَ ضَاحِكًا ﴾) [النمل/١٩] ف « ضاحكاً » حال من فاعل « تبسم » ، وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط ، لأن التبسم نوع من الضحك ، ولفظها مختلف ، ومثله (﴿ وَلِي مُدْبِرًا ﴾) [القصاص/٣١] ، فإن الإدبار نوع من التولي ، ويجمع هذين النوعين قول الناظم :

٣٤٩- وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا

[٣٠٤/ب] (وإما) مؤكدة (لصاحبها نحو : ﴿ لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾) [يونس/٩٩] ف « جميعاً » حال من فاعل « آمن » ، وهو « من » الموصولة مؤكدة لها^(١) ، وهذا القسم من استدراقات الموضح قال في المغني^(٢) وغيره^(٣) : وأهمل النحويون^(٤) ذكر المؤكدة لصاحبها .

(وإما) مؤكدة (لمضمون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) ، والتوكيد بها إما لبيان يقين : ك « هو زيد معلوماً » ، أو فخر : ك « أنا فلانُ بطلاً » ، أو تعظيم : ك « هو فلانٌ جليلاً مهاباً » ، أو تحقير : ك « هو فلان مأخوذاً مقهوراً » ، أو تصاغر ك « أنا عبدك^(٥) فقيراً إليك » ، أو وعيداً ك « أنا فلانٌ متمكناً منك » ، أو لمعنى غير ذلك (ك : زيدٌ أبوك عطوفاً) قاله ابن [٣٨٨] الناظم في شرح النظم^(٦) ، زاد أبوه في التسهيل^(٧) : « جهوداً محضاً » ، احترازاً من أن يكون أحد الاسمين^(٨) في حكم المشتق ، فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل ، ولذلك جعل ابن مالك « زيدٌ أبوك عطوفاً » من المؤكدة لعاملها على تأويل « الأب » بمشتق ، فالعامل « الأب » لما فيه من معنى الاشتقاق ، وخالفه الموضح^(٩) في هذا تبعاً للشارح .

(١) بعده في « ط » : (لأن جميعاً يدل على الإحاطة ، فهي مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة) .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٠٦ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٢٤٧ .

(٤) منهم ابن الناظم في شرحه ص ٢٤٣ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٣٥٥/٢ .

(٥) « ب » : (عبيدك) .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٤٦ .

(٧) التسهيل ص ١١٢ .

(٨) بعده في « ب » : (مشتقاً أو) .

(٩) مغني اللبيب ص ٦٠٦ .

(وهذه الحال) المؤكدة^(١) لمضمون جملة قبلها (واجبة التأخير عن الجملة المؤكدة^(٢)) ، لأنها مؤكدة لها ، وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد ، (وهي معمولية) عند سيبويه^(٣) (محذوف وجوباً) مقدر بعد الخبر ، (تقديره : أحقه ، ونحوه) كـ « اعرفه » إن كان المبتدأ غير « أنا » ، وإن كان « أنا » فالتقدير : أحقني أو اعرفني . وقال الزجاج^(٤) : العامل هو الخبر لتأويله بمسمى ، وقال ابن خروف^(٥) : العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى « تنبه » . وكلا القولين ضعيف ، لاستلزام الأول الجاز ، والثاني جواز تقديم الحال على الخبر ، وهو ممتنع لعدم تمام الجملة ، فالعامل إذن محذوف وجوباً ، [٣٠٥ / ١] لتنزل الجملة المذكورة منزلة البذل من اللفظ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٠ - وَإِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

(١) في « ب » : (المذدور) .

(٢) الكتاب ٧٨/٢ - ٧٩ .

(٣) انظر قول الزجاج في شرح ابن الناظم ص ٢٤٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٨/٢ ، والارتشاف ٢٦٣/٢ .

(٤) انظر قول ابن خروف في شرح ابن الناظم ص ٢٤٤ ، وشرح التسهيل ٣٥٨/٢ ، والارتشاف ٢٦٣/٢ .

(٥) في « ب » ، « ط » : (انتبه) .

(فصل ————— ل)

(تقع الحال اسماً مفرداً) عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو : « جئتُ راكباً » ، و « ضربتُ اللصَّ مكتوفاً » .

(و) تقع (ظرفاً ك : رأيتُ الهلالَ بين السحاب) ، ف « بين » : ظرف مكان من موضع الحال من « الهلال » .

(وجاراً ومجروراً نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾) [القصص / ٧٩]

ف « في زينته » جار ومجرور في موضع الحال من فاعل « خرج » المستتر فيه ، العائد إلى « قارون » ، (و) إذا وقع الظرف وعديله حالاً فإنهما (يتعلقان بمستقر) إن قُدِّرا في موضع المفرد ، (أو استقر) إن قُدِّرا في موضع الجملة ، وعليه الأكثرون حال كون مستقراً أو استقر (محذوفين وجوباً) لكونهما كوناً مطلقاً ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْتَهُ ﴾ [النمل / ٤٠] فمحمول على عدم التزلزل والانتقال ، لا أنه ^(١) كون مطلق . وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم ، فلو كانا ناقصين لم يحز أن يكونا حالين ، فلا يقال : هذا زيد اليوم ، ولا فيك ، قاله أبو حيان ^(٢) .

(و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية ، وذلك مفهوم من إطلاق قول [٣٨٩]

الناظم :

٣٥١ — (و) موضع الحال يجيء (جملة)
(بثلاثة شروط :

أحدها : كونها خبرية) ، وهي المحتملة للصدق والكذب ، وهذا الشرط يجمع عليه ، لأن الحال بمثابة النعت ، وهو لا يكون بجملة إنشائية ، فإن قلت : قد تقدم أن الحال لها شبه بالخبر والنعت ، والخبر يكون بالإنشائية ، فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر ؟

(١) في « ب » : (لأنه) مكان (لا أنه) .

(٢) الارتشاف ٣٥٧/٢ .

قلنا : الحال وإن كان كخبر المبتدأ في المعنى إلا أنها قيد ، والقيود تكون ثابتة مع ما قيد بها ، والإنشاء لا^(١) خارج له بل يظهر مع اللفظ ، ويزول بزواله ، [٣٠٥/ب] فلا يصلح للقيد ، ولهذا لم يقع الإنشاء شرطاً ولا نعتاً ، هذا حاصل جواب الحُدِيثِي . (وغلط من قال) وهو الأمين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (في قوله) وهو بعض المولدين : [من السريع]

٤٤٦- (اَطْلُبْ وَلَا تَضْجَرْ مِنْ مَطْلَبٍ) فَافْسَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ

أَمَّا تَرَى الْحَبْلَ بِتَكَرَّارِهِ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ قَدْ أَثَّرَا

(إن « لا » ناهية ، و) (إن « الواو للحال ») ، قال في المغني^(٢) : وهذا خطأ ، (والصواب) في الواو (أنها عاطفة) إما مصدرًا يُسبك من « أن » والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أي : ليكن منك طلب وعدم ضجر . أو جملة على جملة ، وعلى الأول ففتحة « تضجر » إعراب و« لا » نافية ، والعطف مثل قولك : « ائتني ولا أجفوك » بالنصب . وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب . والأصل : ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ، و« لا » ناهية ، والعطف (مثل « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ») [النساء/٣٦] . انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسألة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال : ثم الأصح أن الفتحة ؛ يعني فتحة « تضجر » ؛ إعراب مثلها في « لا تأكل السمك وتشرب » [٣٩٠/اللين] لا بناء لأجل نون توكيد محذوفة . انتهى .

الشرط (الثاني : أن تكون) الجملة (غير مصدرية بدليل استقبال) ، لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وذلك ينافي الاستقبال . واعترض بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجماع كلاً من الأزمنة الثلاثة على السواء ، ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا في إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكاً لفظياً ، [٣٠٦/أ] وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال . وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيوداً لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقبالياتها وحالياتها وماضويتها بالنظر إلى ذلك المقيّد ، لا بالنظر إلى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية ، وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال ، إذ

(١) سقطت من « ب » .

٤٤٦- البيتان لبعض المولدين في الدرر ٥١٥/١ ، والبيت الأول في المقاصد النحوية ٢١٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٥٦/١ ، ومغني اللبيب ٣٩٨/٢ ، وجمع الهوامع ٢٤٦/١ .

(٢) مغني اللبيب ٣٩٨/٢ .

لو صَدَّرتَ بها لفُهم كونها مستقبلية بالنظر إلى عاملها . (وَغَلِطَ من أعرب) ، كالحوفي ، (سيهدين ؛ من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهْدِينَ ﴾ [الصافات/٩٩] حالاً^(١)) مفعول أعرب ، وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر ، وأما من جهة المعنى فلأنه صير معنى الآية : سأذهب مهدياً^(٢) ، فصرف التنفيس إلى الذهاب ، وهو في الآية للهداية ، وأجيب بأن « مهدياً » وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس ، فيلزم أن يكون أيضاً فيه تنفيس كالمقيد ، قاله الدماميني . وأما قولهم : « لأضربنه إن ذهب وإن مكث » ، فإنما جاز وقوع الشرطية فيه حالاً وإن كانت مصدرة بدليل استقبال وهو « إن » ، لأن المعنى لأضربنه على كل حال ، إذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد . قاله في المغني^(٣) .

وقال المطرزي^(٤) : طريق جعل الشرطية حالاً أن تجعلها خبراً لمن الحال له تقول في : « جاء زيدٌ إن تسأله يعطيك » : جاء زيدٌ وهو إن تسأله يعطيك ، وتكون الحال حينئذ هي الجملة الاسمية .

الشرط (الثالث : أن تكون) [٣٩١] الجملة (مرتبطة إما بالواو والضمير) معاً لتقوية الربط [٣٠٦/ب] (نحو :) ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ) حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة/٢٤٣] فجملة « هم أُلُوف » حال من الواو في « خرجوا » ، وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو « هم » . (أو بالضمير فقط) دون الواو ، و (نحو : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾) [البقرة/٣٦] فـ « بعضكم » : مبتدأ ، و « عدو » : خبره ، و « لبعض » يتعلق بـ « عدو » ، والجملة حال من الواو في « اهبطوا » ، (أي : متعادين) يضل بعضكم بعضاً ، وهي مرتبطة بالضمير فقط ، وهو الكاف والميم ، والخطاب لآدم وحواء بدليل : ﴿ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ [طه/١٢٣] وجمع ضميرهما ، لأنهما أصلاً البشر فكأنهما جمع الجنس ، وقيل الضمير لهما ولإبليس والحية ، وصحح الزمخشري الأول^(٥) . (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾) [يوسف/١٤] فجملة « ونحن عصبة » حال من « الذنب » مرتبطة بالواو فقط ، ولا دخل لـ « نحن » في الربط ، لأنها لم ترجع إلى صاحب الحال ، وإنما جعلت الواو في باب الحال

(١) مغني اللبيب ٣٩٨/٢ .

(٢) في « ب » : (مذهباً) .

(٣) مغني اللبيب ٣٩٩/٢ .

(٤) انظر قول المطرزي في الارتشاف ٣٦٣/٢ ، وجمع الهوامع ٢٤٦/١ .

(٥) الكشف ٦٣/١ .

رابطة لأنها تدل على الجمع^(١) ، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها .
(وتجب الواو) في موضعين :

أحدهما : أن يفقد الضمير نحو : « جاء زيد وما طلعت الشمس » .

والثاني : (قبل « قد ») حال كونها (داخلة على مضارع) مثبت (نحو :
﴿ لِمَ تُوذُونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ ﴾) أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴿ [الصف/٥] فجملة « تعلمون » حال
من الواو في تؤذونني ، وهي حال مقررة^(٢) للإنكار ، فإن « قد » لتحقيق العلم ، والعلم
بنبوته يوجب تعظيمه ، ويمنع من إيذائه . قاله البيضاوي^(٣) .

(وتمتنع) الواو (في سبع صور :

إحداها : الواقعة بعد عاطف) حالاً على حال كما قاله^(٤) المرادي^(٥) (نحو :
﴿ فَجَاءَهَا بِأُسْتَايَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾) [الأعراف/٤] [١/٣٠٧] فجملة « هم قائلون » من
القيلوله ؛ حال معطوفة على « بيأتاً » وهو مصدر في موضع الحال ، والمعنى : جاءها عذابنا
حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار ، ولا يقال : أو وهم قائلون ، كراهة اجتماع
حرفي عطف^(٦) .

الصورة (الثانية) : [٣٩٢] الحال (المؤكدة لمضمون الجملة) قبلها (نحو : هو
الحق لا شك فيه ، و : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة/٢] فكل من جملي « لا
شك فيه » و « لا ريب فيه » حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، وكما لا تدخل الواو في
التوكيد في نحو : جاء زيد نفسه لا تدخل هنا ، لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى ، فلو دخلت
الواو في التوكيد لكان في صورة عطف الشيء على نفسه .

الصورة (الثالثة : الماضي التالي « إلا ») الإيجابية (نحو : ﴿ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ
رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾) [الحجر/١١] فجملة « كانوا به يستهزئون » حال من
الهاء والميم في « يأتيتهم » ، ولا تقترن بالواو عند ابن مالك^(٧) ، وصرح شارح اللب^(٨) بجواز

(١) في « ط » : (الجملة) .

(٢) في « أ » ، « ب » : (مقدرة) .

(٣) أنوار التنزيل ١٠٢/٤ .

(٤) في « ب » ، « ط » : (قال) .

(٥) انظر شرح المرادي ١٦٧/٢ .

(٦) بعده في « ط » : (صورة) .

(٧) شرح التسهيل ٣٦١/٢ .

(٨) العباب في شرح الباب لعبد الله العجمي ٨٤/٢ .

الواو وتركها فيما إذا كان الماضي تالياً «إلا» كقوله: [من البسيط]

٤٤٧- نَعَمْ أَمْرًا هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِيَةً إِلَّا وَكَانَ لِمَرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا

الصورة (الرابعة: الماضي المتلوه بـ «أو»، نحو: لأضربته ذهباً أو مكث)،

فجملة «ذهب» حال من الهاء، وهي متلوه بـ «أو» فلا تقترن بالواو، لأنها في تقدير شرط، أي: إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكذلك ما كان في تقديره.

الصورة (الخامسة: المضارع المنفي بـ «لا» نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾)

[المائدة/٨٤] فجملة «نؤمن بالله» حال من الضمير المجزور باللام، ولم تقترن بالواو، لأن المضارع المنفي بـ «لا» بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه «غير»، فجرى مجراه في الاستغناء عن الواو، ألا ترى أن معناه: ما لنا غير مؤمنين، [٣٠٧/ب] فكما لا يقال: ما لنا وغير مؤمنين لا يقال: ما لنا ولا نؤمن. قاله ابن مالك في شرح الكافية. وجعل ابن الناظم ترك

الواو قبل «لا» أكثر، وأنشد على مجيء الواو قول مالك بن رقية: [من الوافر]

٤٤٨- وَكُنْتُ وَلَا يُنْهَنُّهُنِّي الْوَعِيدُ

وقول مسكين الدارمي: [من الرمل]

٤٤٩- أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ

الصورة (السادسة: المضارع المنفي بـ «ما» كقوله: [من الطويل]

٤٥٠- (عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفَيْكَ شَبِيَّةٌ) فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مَتِيماً

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل^(١)، فجملة «تصبو»: حال من الكاف في «عهدتك»، ولم تقترن بالواو لما تقدم في «لا» و«صباً»: حال، والمعنى: كنت حالة الصبا غير لاهٍ، وصرت في حال الشيخوخة لاهياً، وكان مقتضى الحال عكس ذلك.

٤٤٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٧٥، وشرح الأشموني ٢/٣٧٤، وشرح التسهيل ١/١٦٣، ١٦٩/٢.

٤٤٨- صدر البيت: (تفاني مصعب وبنو أبيه)، وهو لمالك بن رقية في أمالي القاضي ٣/١٢٧، والمقاصد النحوية ٣/١٩٢، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٢٤٦، وشرح الأشموني ١/٢٥٧.

٤٤٩- البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٢، وسمط اللآلي ص ٣٥٢، والمقاصد النحوية ٣/١٩٣، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٢٤٦، وشرح الأشموني ١/٢٥٧.

٤٥٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٣٥٤، والدرر ١/٥١٦، وشرح الأشموني ١/٢٥٧، وشرح التسهيل ٢/٣٦٠، وجمع الهوامع ١/٢٤٦.

(١) شرح التسهيل ٢/٣٦٠.

الصورة (السابعة : المضارع المثبت) المجرد من « قد » (كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾) [المذثر/٦] فجملة « تستكثر » حال من فاعل « تمنن » المستتر فيه ، ولم تقترن بالواو ، لأنه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى ، والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٥٢- وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَّتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَائِ خَلَّتْ

(وأما نحو قوله) وهو عنزة العبسي : [من الكامل]

٤٥١- (عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا) زَعَمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

فجملة « وأقتل قومها » حال من « التاء » في « علقتها » ، وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت ، واختلف في تحريكها (فقليل : ضرورة . وقيل : الواو عاطفة) لا واو الحال ، (والمضارع مؤول بالماضي) ، والتقدير : وقتلت قومها ، فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصداً لحكاية الحال الماضية ، [١/٣٠٨] ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان ، فيعبر عنه بلفظ المضارع ، وهذا القول منسوب في التلخيص البياني إلى [٣٩٣] الشيخ عبد القاهر . (وقيل :) هي (واو الحال ، والمضارع خبر لمبتدأ محذوف ، أي : وأنا أقتل) قومها ، والجمله من المبتدأ والخبر هي الحال ، وعليه اقتصر في الناظم فقال :

٣٥٣- وَذَاتُ وَائٍ بَعْدَهَا انْوِ مَبْتَدَأَ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلْنِ مَسْنَدًا

و« علقتها » : مبني للمفعول ، و« عرضاً » بفتح العين المهملة والراء ، و« زعمًا » بفتح الزاي والعين المهملة : مصدر زعم ؛ بكسر العين : يزعم ؛ بفتحها : زعمًا ؛ بفتحيتين : أي طمع يطمع طمعاً كـ : فرح يفرح فرحاً ، والمزعم : المطمع .

٤٥١- البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩١ ، وجمهرة اللغة ص ٨١٦ ، وخزانة الأدب ١٣١/٦ ، ولسان العرب ٢٦٧/١٢ (زعم) ، والمقاصد النحوية ١٨٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٤٥ ، وشرح الأشموني ٢٥٦/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٧/٢ ، ومجالس نعلب ٢٤١/١ .

(فصل)

(وقد يُحذف عامل الحال) إذا كان فعلاً (جوازاً لدليل حالي كقولك لقاصد السفَر : « راشداً » ، و) قولك (للقادم من حج : « مأجوراً » . أو) لدليل (مقالي) ، كأن تقع في جواب استفهام كقولك : « راكباً » ، لمن قال لك كيف جئت ؟ أو جواب نفي (نحو « بَلَى قَادِرِينَ ») [القيامة/٤] ، أو جواب شرط نحو : (« فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ») [البقرة/٢٣٩] فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازاً ، فـ « راشداً » : منصوب (بإضمار « تسافر » ، و) « مأجوراً » : منصوب بإضمار (رجعت ، و) « قادرين » منصوب بإضمار (نجمعها ، و) « رجالاً » : منصوب بإضمار (صلّوا) ، ولو قيل : تسافر راشداً^(١) ، ورجعت مأجوراً ، ونجمعها^(٢) قادرين ، وصلّوا رجالاً ، لجاز ، ولكن القراءة سنة متبعة .

(و) يُحذف^(٣) (وجوباً قياساً في أربع) صور :

إحداها : السّادة مسدّ الخبر (نحو : ضربني زيداً قائماً) . والأصل : حاصل إذا كان قائماً . أو ضربه قائماً على الخلاف في تقديره ، [٣٠٨/ب] ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض .

(و) الثانية : الحال المؤكّلة لمضمون جملة قبلها (نحو : زيدٌ أبوك عطوفاً) ، والأصل : أحقه ، ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله^(٤) منزلة البتل من اللفظ . (و) هاتان الصورتان (قد مضتا) ، فالأولى في باب المبتدأ ، والثانية قريباً هنا .

(١) في « ط » : (راشد) .

(٢) في « ط » : (نجمعها) .

(٣) سقطت من « ط » .

(٤) في « ب » : (فيه) .

(و) الصورة الثالثة : هي (التي يبين بها ازدياد) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيهما ، فالأول (ك : تصدَّقَ بدينارٍ فصاعداً ، و) الثاني نحو : (اشتره بدينارٍ فسافلاً) ، ف « صاعداً » ، و « سافلاً » حالان ، والفاء الداخلة عليهما عطفت عاملاً قد حُذِفَ وبقي معموله من عطف الإخبار على الإنشاء ، والأصل : تصدَّقَ بدينارٍ فذهب المتصلِّق به صاعداً ، واشتره بدينارٍ فانحط المشتري به سافلاً ، قال أبو البقاء : ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا الفاء .

(و) الصورة الرابعة : (ما ذُكِرَ) بدلاً من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو : أقائمًا وقد قعد الناس ، و) لمن لا يثبت على حال : (أقيمًا مرةً وقيسيًا أخرى) ، ف « قائمًا » : حال منصوبة بفعل محذوف وجوبًا (أي : أتوجد) ، و « تميمًا ، وقيسيًا » : حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبًا أي : (أتحوّل . و) يُحذف (سماعًا في غير ذلك نحو : هنيئًا لك) ، ف « هنيئًا لك » حال محتملة للتأسيس والتأكيد ، منصوبة بفعل محذوف ، (أي : ثبتَ لك الخبرُ هنيئًا) ، على التأسيس . (أو هنأك) ذلك (هنيئًا) ، على التأكيد ، وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه^(١) : وإنما نصب « هنيئًا » لأنه ذكر أن خبرًا أصابه إنسان ، فقلت : « هنيئًا » ، كأنك قلت : ثبت لك هنيئًا أو هنأك ذلك هنيئًا . انتهى . فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري . و « هنا » بتخفيف النون وبالهَمْز ، يقال : هنيئَ يَهْنَأُ ، ك « علم يعلم » ، وهنؤُ يَهْنُؤُ ، ك « ظرف يظرف » . وإلى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله : [٣٠٩ / ١]

٣٥٥ - وَالْحَالُ قَدْ يُحْدَفُ مَا فِيهَا عَمِلُ وَبَعْضُ مَا يُحْدَفُ ذِكْرُهُ حُظِلُ
أي منع .

(هذا باب التمييز)

وهو في الأصل مصدر « مَيَّزَ » : إذا خَلَصَ شيئاً من شيء ، وفرَّق بين متشابهين .
وقولهم في الاسم المميز : « تمييز » مجاز من [٣٩٤] إطلاق المصدر على اسم الفاعل
كـ « الطلع » و « النجم » ، بمعنى الطالع والنجم ، قاله أبو البقاء .
و (التمييز) في الاصطلاح (اسم نكرة ، بمعنى « مِنْ » ، مبین لإبهام اسم أو)
إبهام (نسبة) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٦- اسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيِّنٌ نَكِرَةٌ

(فخرج بالفصل الأول) وهو نكرة ، المشبه بالمفعول به (نحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ)
بالنصب ، فإن فيه ما في « حسن وجهاً » إلا التنكير ، فلا يكون تمييزاً لعدم تنكيره ، (وقد
مضى) في باب المعرف بالأداة (أن قوله) وهو رشيد الشكري : [من الطويل]

٤٥٢- رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا (صَدَدْتُ وَطَبْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو)

(محمول على زيادة : أل) عند البصريين ^(١) كما زيدت في : [من الرجز]

٤٥٣- بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرٍو عَنْ أَسِيرِهَا

وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة ^(٢) ، فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولناه .

(و) خرج بالفصل (الثاني) وهو بمعنى « من » (الحال) نحو « جاء زيدٌ

راكباً » ، (فإنه بمعنى : في حال كذا ، لا بمعنى : من ^(٣)) .

٤٥٢- تقدم تخريج البيت برقم ١٣١ .

(١) انظر الارتشاف ٣٨٤/٢ .

٤٥٣- تقدم تخريج الرجز برقم ٥١ .

(٢) الارتشاف ٣٨٤/٢ ، وجمع الهوامع ٢٥٢/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٧٩/٢ .

(و) خرج بالفصل (الثالث) وهو مبين لإبهام اسم أو نسبة اسم « لا » التبرئة (نحو « لا رجل » ، و) ثاني مفعولي « أستغفر » (نحو :) [من البسيط] ٤٥٤- (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ) رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (فإفهما) أي « رجل » و « ذنبًا » (وإن كانا على معنى : من) بدليل صحة اقترانهما بها نحو : « لا من رجل » ، و « أستغفر الله من ذنب » (لكنها) أي « من » (ليست) فيهما (للبيان) [٣٠٩/ب] فلا يكونان مبينين ، (بل هي في الأول) وهو « لا رجل » (للاستغراق) للجنس ، ولذلك بني اسم « لا » معها ، (وفي الثاني) وهو أستغفر الله ذنبًا (للابتداء) ، كأنه لما أراد الاستغفار ابتداء [٣٩٥] منه بالجانب المتناهي ، وهو الأول ، وترك الجانب الأعلى الذي لا يتناهى ، لكونه غير محدود ، فكأنه قال : أستغفر الله مبتدئًا من أول الذنوب إلى ما لا يتناهى .

قال الموضح في الحواشي : وليس المراد بقولهم في التمييز : بمعنى « من » أن تكون « من » مقدرة قبله ، لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وتمييز العدد ، وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجيء بـ « من » المبينة للجنس ، لا أن ثم « من » مقدرة . انتهى .

(وحكم التمييز النصب) ، لأنه من الفضلات ، (والنائب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم) ، واختلف في صحة إعماله مع أنه جامد ، فقل : شبهه باسم الفاعل ، لأنه طالب له في المعنى (ك : عشرين درهمًا) ، فإنه شبهه بـ « ضاربين زيدًا » ، و « رطل زيدًا » ، فإنه شبهه بـ « ضارب عمرًا » في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون .

وقيل : شبهه بـ « أفعل من » ، وذلك في خامس مرتبة ، فإن الفعل أصل لاسم الفاعل ، لأنه يعمل معتمدًا وغير معتمد ، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدًا ، وهو أصل للصفة المشبهة ، لأنه يعمل في السببي والأجنبي ، وهي لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي

٤٥٤- البيت بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٤ ، والأشياء والنظائر ١٦/٤ ، والأصول ١٧٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٨٣/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٠٥ ، وخزانة الأدب ١١١/٣ ، ١٢٤/٩ ، والدرر ٢٦٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٠ ، وشرح أبيات سيوييه ٤٢٠/١ ، وشرح التسهيل ٣٧٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٧١ ، وشرح المرادي ١٧٤/٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨١ ، والكتاب ٣٧/١ ، ولسان العرب ٢٦/٥ (غفر) ، والمقاصد النحويّة ٢٢٦/٣ ، والمقتضب ٣٢١/٢ ، وجمع الهوامع ٨٢/٢ .

وهو أصل له «أفعل من»، لأنها ترفع الظاهر، وهو لا يرفعه إلا في مسألة واحدة، وهو أصل للمقادير، [١/٣١٠] لأنه يتحمل الضمير، وهي لا تتحملة، وصحح هذا القول، لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى.

(والناصب لمبين النسبة) عند سيوييه والمازني والمبرد ومتابعيهم^(١) (المسند من فعل أو شبهه)، فالفعل (ك: طاب) زيد (نفساً)، ف «نفساً» منصوب بـ «طاب»، (و) شبه الفعل نحو: (هو طيبٌ أبوةً)، ف «أبوة» منصوب بـ «طيب» وهو صفة مشبهة، (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) في النظم:

٣٥٦ — يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

فإنه يقتضي أن التمييز يُنْصَبُ بما قد فسره، سواء أكان مفسراً لإبهام اسم أو لنسبة، وليس كذلك، وأجاب عنه المرادي: بأن التمييز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه، فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله: «بما قد فسره». وذهب قوم إلى أن العامل في ميم النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه، واختاره ابن عصفور^(٢)، ونسبه إلى المحققين، ولولا أن الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور.

(١) مثل الفارسي، انظر الإيضاح ٢٠٣/١، والارتشاف ٣٧٧/٢، وشرح المرادي ١٧٥/٢.

(٢) الارتشاف ٣٧٧/٢.

[٣٩٦] (فصل ل)

(والاسم الميهم أربعة أنواع :

أحدها : العدد) ، وهو قسمان : صريح وكناية ، فالصريح (كـ ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف/٤] ، والكناية كـ « كم » الاستفهامية ، نحو : « كم عبداً ملكت ؟ » وقدم الاسم على النسبة ، لأن المفرد مقدّم على المركب ، وقدم العدد ، لأنه أولى بالتمييز لوجهين : أحدهما : أنه يُميّز بالمقادير ، نحو : أحد عشر رطلاً أو شبراً أو قفيزاً ، ولا يعكس . والثاني : أنه واجب النصب ، ذكرهما في شرح الكافية^(١) ، [٣١٠/ب] وأفرد العدد عن المقادير بناء على أنه ليس من جملتها ، وهو قول المحققين ، لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقة بل مقداره ، حتى إنه يصح إضافة المقدار إليه ، والعدد ليس كذلك ، ألا ترى أنك تقول : « عندي مقدار رطل زيتاً » ، ولا تقول : « عندي مقدار عشرين رجلاً » ، قاله الموضح في شرح القطر^(٢) .

(و) النوع (الثاني : المقدار ، وهو) ما يعرف به قدر الشيء ، وينقسم ثلاثة أقسام لأنه (إما مساحة كـ : شبر أرضاً) و « ذراع نسيجاً » (أو كيل كـ : قفيز بُسراً) ، ووقع في شرح لمع ابن جنّي لأبي البقاء : ومن الممسوح عندي « قفيزان شعيراً » ، لأن القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب ، وهو عشر الجريب . انتهى . ولم أره لغيره . (أو وزن كـ : متوّن عسلاً) وقرأ ، (وهو تثنية : منّا) بتخفيف النون والقصر ، كـ (عصا) ، والمنا : آلة الوزن ، يعرف بها مقادير الموزونات ، فيقال في تثنيته : « منوان » ، كما يقال في تثنية « عصا » : « عصوان » ، (ويقال فيه « منّ » بالتشديد) كـ « ضب » ، (وتثنيته : متّان) بالتشديد ، كما يقال في تثنية « ضب » : « ضبّان » .

(١) شرح الكافية الشافية ٧٦٩/٢ .

(٢) شرح قطر الندى ص ٣٢٩ .

(و) النوع (الثالث : ما يشبه المقدار) في الوزن والكيل والمساحة ، فالأول (نحو : « مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا ») (الزلزلة/٧) فـ « مثقال الذرة » شبيه بما يوزن به ، وليس اسمًا لشيء يوزن به عرفًا . (و) الثاني : نحو : (نَحْيٌ سَمْنًا) فـ « النحي » بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء : اسم لوعاء السمن ، وهو مما يشبه الكيل ، وليس بكيل حقيقة ، ويكون كبيرًا وصغيرًا . (و) الثالث نحو : (« وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ») [الكهف/١٠٩] فـ « مثل » شبيه بالمساحة ، وليست مساحة حقيقية ، وإنما هو ذال على المماثلة من غير ضبط بحدٍّ ، [٣١١/أ] (وَحُمِلَ عَلَى هَذَا) في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة ، نحو : (إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا إِبْلًا) ووجه حمل عليه أنه غيره ، وهم يحملون الغير على المثل ما يحملون المثل على المثل ، ولم يحمل على غيره لأنه لا وجه لإحقاقه بالمقدار إلا بأن يحمل على ما ألحق به ، وهو المثل .

(و) النوع (الرابع : ما كان فرعًا للتمييز نحو) : هذا (خاتَمٌ حديدًا ، فإن « الخاتم » فرع « الحديد ») من جهة أنه مصنوع منه ، فيكون الحديد هو الأصل ، والخاتم مشتق منه ، فهو فرعه بهذا الاعتبار ، وضابطه : كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه ، (ومثله) أي مثل « خاتم حديدًا » في ذلك (بابٌ ساجًا) ، فإن « الباب » فرع « الساج » والساج نوع من الخشب ، (و : جُبَّةٌ خَزًا) فإن الجُبَّة فرع الخزّ ، والخزّ نوع من الحرير ، (وقيل) في المنصوب بعد « الخاتم » وبعد « الباب » وبعد « الجبة » : (إنه حال) .

وبتبييني عليهما الخلاف في الاتباع ، فمن خرّجَ النصب على التمييز قال : إن التابع عطف بيان^(١) . ومن خرّجه على الحال ، قال : إنه نعت^(٢) . والأول أولى لأنه جامد جهودًا محضًا ، فلا يحسن كونه حالًا ولا نعتًا . [٣٩٧]

(والنسبة المبهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل نحو : « وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا »)

[مرم/٤] فإن نسبة « اشتغل » إلى « الرأس » مبهمة ، و« شيبًا » مبينٌ لذلك الإبهام ، وهذا التمييز محول عن الفاعل ، والأصل : واشتغل شيب الرأس ، فحوّل الإسناد من المضاف ؛ وهو شيب ؛ إلى المضاف إليه ؛ وهو الرأس ؛ فارتفع ، ثم جيء بذلك المضاف الذي حوّل عنه الإسناد فضلة وتمييزًا . [٣١١/ب]

(١) قال بذلك المبرد ، انظر المقتضب ٢٥٩/٣ .

(٢) قال بذلك سيبويه ، انظر الكتاب ١١٧/٢ - ١١٨ .

(ونسبته للمفعول نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾) [القمر/١٢] فإن نسبة

« فجرنا » إلى « الأرض » مبهمة ، و« عيونًا » مبين لذلك الإبهام ، والأصل : وفجرنا عيون الأرض ، فحوّل المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وجيء بالمضاف تمييزًا ، هذا مذهب الجزولي^(١) وابن عصفور^(٢) وابن مالك^(٣) وأكثر المتأخرين^(٤) ، وأنكره الشلوين^(٥) ، وحجته أن سيويوه لم يمثل بالنقول عن المفعول ، وتبعه تلميذه الأبلدي^(٦) وابن أبي الربيع^(٧) ، وتأول الشلوين « عيونًا » في الآية على أنها حال مقدرة ، لأنها حال التفجر لم تكن عيونًا ، وإنما صارت عيونًا بعد ذلك ، وأولها ابن أبي الربيع على وجهين : أحدهما : أن يكون بدل بعض من كل ، على حذف الضمير ، أي : عيونها ، مثل : أكلت الرغيف ثلثًا ، أي : ثلثه . والثاني أن يكون مفعولاً على إسقاط الجار ، أي : بعيون . ورده الموضح في شرح اللوحة .

(ولك في ميمر الاسم) المفرد (أن تجره بإضافة الاسم) إليه إن حُذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبيه^(٨) (ك : شَبَّيرَ أَرْضٍ) من المسوحات ، (و : قَفِيزِ بُرٍّ) من المكيلات ، (و : مَنَوِي عَسَلٍ) من الموزونات ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٨ - وَبَعْدَ ذِي وَشَبَّيْهَا أَجْرُهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَمْدُ حِنْطَةٍ غِذَا

(إلا إذا كان الاسم عددًا) من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، فإن تمييزه واجب النصب لما سيأتي ، بخلاف ثلاثة عشرة وما بينها ، ومائة وما فوقها ، فتمييزه واجب الجر بالإضافة إلا ما شذك « خمسة أثوابًا » و« مائتين عامًا » ، فلا يدخل الجواز شيئًا من واجب النصب وواجب الجر ، فلا اعتراض عليه في الإطلاق ، وإنما وجب النصب فيما كان (ك : عشرين درهماً) وامتنع جره ، [٣١٢] لأنه يضاف إلى غير التمييز نحو : « عشري رجل » ، فلو أضيف إلى التمييز لزم الالتباس ، فلا يعلم هل هو تمييز أو لا ؟ ولم يعكس الأمر دفعًا

(١) الجزولية ص ٢٢٢ .

(٢) شرح الجمل ٢/٢٨٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٨٤ .

(٤) منهم ابن عقيل في شرحه ١/٣٤٧ .

(٥) الارتشاف ٢/٣٧٨ .

(٦) همع الهوامع ١/٢٥١ ، والارتشاف ٢/٣٧٨ .

(٧) الارتشاف ٢/٣٧٨ .

(٨) في « ب » : (تننية) .

لإضافة الشيء إلى نفسه ، لأن العدد هو التمييز في المعنى ، قاله في المتوسط ، وزعم أنه الصواب . (أو مضافاً نحو : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾) [الكهف/١٠٩] (و ﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾) [آل عمران/٩١] ف « مدداً » تميز لـ « مثل » ، و « ذهباً » تميز لـ « ملء » ، ولا يجوز جرهما بالإضافة ، لأن « مثل » و « ملء » مضافان مرة فامتنع إضافتهما مرة أخرى ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٥٩- وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا

(فصل ل)

(من مُمَيِّز النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يفيد التعجب) إما بصيغته الموضوعية له أو لا ، فالأول (نحو :) أبو بكر (أَكْرَمُ به أَبَا وما أَشَجَّعَهُ رَجُلًا . و) الثاني نحو : (اللَّهُ درُهُ فَارِسًا) ، فد « أَبَا » و « رَجُلًا » و « فَارِسًا » تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة ، والدَّرُّ بفتح الدال المهملة وتشديد الراء ؛ في الأصل مصدر درَّ اللبن يدرُّ ويدرُّ ؛ بكسر الدال وضمها ؛ درًّا ودرورًا كثر ، ويسمى اللبن نفسه درًّا ، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه ، وإنما أضيف^(١) فعله إلى الله تعالى قصدًا لإظهار التعجب منه ، لأنه تعالى منشئ العجائب ، فمعنى قولهم : « لله دره فارسًا » ما أعجب فعله ، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنة الذي ارتضعه من ثدي أمه ، أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة ، وكون « فارسًا » من ميمز النسبة إنما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه [٣٩٨] « الدر » معلوم المرجع ، [٣١٢ ب] أما إذا كان مجهوله كان من ميمز الاسم لا من ميمز النسبة ، لأن الضمير مبهم ، فيحتاج إلى ما يميزه ، قاله في الحواشي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٦١ - وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ

(و) من ميمز النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) ، وله حالتان : تارة يكون منصوبًا ، وتارة يكون مجرورًا ، (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببًا ، وذلك إذا كان (فاعلاً معنًى ، نحو : زيدٌ أَكْثَرُ مالاً) ، وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلاً من لفظه ومعناه ، ويرفع التمييز به مع صحة المعنى ، فتقول في مثالنا : « زيدٌ كَثُرَ مَالُهُ » ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٣٦٠ - وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَ بِأَفْعَالٍ مُفْضَلًا

(١) في « ب » ، « ط » : (أضاف) .

(بخلاف) ما إذا لم يكن فاعلاً معنًى ، وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو : (مالٌ زيدٌ أكثرُ مالٍ) ، بلخفض ، وعلامة ذلك أن يحسن وضع « بعض » موضع اسم التفضيل ، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة ، فنقول في مثالنا : « مالٌ زيدٌ بعضُ الأموال » ، ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون « مال » فاعلاً معنًى لفساد المعنى ، فلا يقال : « مالٌ زيدٌ كثرُ ماله » ، لأنه يؤدي إلى أن المال له مال .

وإنما وجب نصبه في الأولى وجره في الثانية ، لأن اسم التفضيل مضاف إلى ما هو بعضه دون الأولى ، (وإنما جاز : هو أكرمُ الناسِ رجلاً) بالنصب مع تخلف شرطه ؛ وهو أن « رجلاً » لا يصح أن يكون فاعلاً في المعنى ، إذ لا يقال : « هو كرم رجل » فتخبر عن « هو » بقولك : « كرم رجل » وإذا بطل شرط النصب كان حقه الجر ، وإنما نصب (لتعذر إضافة « أفعل » مرتين) ، لأنه أضيف أولاً إلى « الناس » ، فلو أضيف ثانياً إلى « رجل » لزم إضافته مرتين ، وذلك ممتنع ، لأن المضاف إلى شيء يمتنع إضافته إلى غيره .

(فصل ٣١٣)

(ويجوز جر التمييز بـ « من » كـ « رطلٍ مِنْ زَيْتٍ ») . واختلف في معنى « من » التي يصرح بها مع التمييز ، فقيل : للتبعيض ، ولذلك لم تدخل في « طاب نفساً » لأن « نفساً » ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة . وقال الشلوبين^(١) : زائدة عند سيبويه^(٢) لمعنى التبعيض . قال في الارتشاف^(٣) : ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصباً ، قال الخطيئة : [من البسيط]

٤٥٥ — طَافَتْ أَمَامَهُ بِالرُّكْبَانِ أَوْنَةً يَاحُسْنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُتَّقَبَا

وبحث الموضح في الحواشي أنها لبيان الجنس ، وهو ظاهر ، لأن المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الأخفش أن « من » لا تزداد إلا في غير الإيجاب . ولا^(٤) يمتنع جر التمييز بـ « من » (إلا^(٥) في ثلاث مسائل : إحداهما : تمييز العدد . كـ : عشرين درهماً) لما سيأتي .

(الثانية : التمييز المحوّل عن المفعول ، كـ : غرست الأرض شجراً ، ومنه) أي من المحوّل عن المفعول (ما أحسن زيداً أدباً) فإنه محوّل عن المفعول ، وأصله : ما أحسن أدبَ زيدٍ ، (بخلاف : ما أحسنه) أي زيداً (رجلاً) فإنه ليس محوّلاً عن المفعول ، إذ لا يصح « ما أحسن رجل زيد » مع أن المراد [٣٩٩] بالرجل نفس زيد .

(١) الارتشاف ٣٨٤/٢ .

(٢) الكتاب ٢٢٥/٤ .

(٣) الارتشاف ٣٨٤/٢ .

٤٥٥ — البيت للخطيئة في ديوانه ص ١١ ، والارتشاف ٣٨٤/٢ ، وأما ابن الشجري ٢٧٦/١ ، وخرانسة الأدب ٢٧٠/٣ ، ٢٨٩ ، والدرر ٥٣٠/١ ، والمقاصد النحوية ٢٤٢/٣ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٣٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٥/١ ، وجمع الهوامع ٢٥١/١ .

(٤) سقط من « ط » .

(٥) سقط من « ط » .

و) الثالثة : ما كان فاعلاً في المعنى إن كان محولاً عن الفاعل صناعة ك :
 طابَ زيدٌ نفساً ، إذ أصله : طابت نفسُ زيدٍ ، (أو) محولاً (عن مضاف غيره) ، كأن
 يكون مبتدأ ، (نحو : زيدٌ أكثرُ مالاً) ، ف « مالاً » محوّل عن مبتدأ ، (إذ أصله : مالُ زيدٍ
 أكثرُ) ، فحوّل المضاف ، وجُعِلَ تمييزاً ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فارتفع على الابتداء
 مكانه ، (بخلاف) ما كان فاعلاً في المعنى ، ولم يكن محولاً (نحو : لله دَرُهٌ فارساً ، و :
 أبرحتَ جارا) بكسر التاء خطاباً للمؤنثة ، أخذاً من قول الأعشى : [من المتقارب]

٤٥٦- أقولُ لَهَا حينَ جدَّ الرّيحُ — لُ أبرحتَ ربّاً وأبرحتَ جارا
 [٣١٣/ب] (فافهما) أي فارساً وجاراً (وإن كانا فاعلين معنًى ؛ إذ المعنى عَظُمَتِ فارساً
 وعَظُمَتِ جارا ؛ إلا أنهما غير محوّلين) عن الفاعل صناعة ، (فيجوز دخول « من »
 عليهما) ، فتقول : « من فارس » و « من جار » ، كقوله : [من السريع]

٤٥٧- يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوطَّأً الْأَكْنَافِ رَحْبَ الدَّرَاعِ
 (ومن ذلك) الفاعل في المعنى الغير المحوّل : (نِعَمَ رَجُلًا زيدٌ^(١)) ، ف « رجلاً » وإن كان
 فاعلاً معنًى ؛ إذ المعنى نعم الرجل زيدٌ ؛ إلا أنه غير محوّل ، فلذلك (يجوز) دخول « من »
 عليه ، فتقول : (نِعَمَ مِنْ رَجُلٍ ، قال) أبو بكر بن الأسود : [من الوافر]
 ٤٥٨- تَخَيْرُهُ فَلَمْ يَعْنِلْ سِوَاهُ (فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي)
 بفتح التاء ك « يَمَان » . واقتصر في النظم على استثناء مسألتين فقال :

٣٦٢- وَاجْرُرْ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى

٤٥٦- البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٩ ، والارتشاف ٣٨٢/٢ ، وجهرة اللغة ص ٥٦ ، ٢٧٥ ، وخزانة
 الأدب ٣٠٢/٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، وسمط اللآلي ص ٣٣٨ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٦٣ ،
 والكتاب ١٧٥/٢ ، ولسان العرب ٤١١/٢ (برح) ، ونوادر أبي زيد ص ٥٥ ، وبلا نسبة في أمالي ابن
 الحاجب ٣٦٧/١ ، ٤٠٤ ، وأوضح المسالك ٣٦٧/٢ ، والفاخر ص ٢٨٠ .

٤٥٧- البيت للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ٩٥/٦ ، ٩٦ ، ٩٨ ، والدرر ٣٧٨/١ ، وشرح اختيارات
 المفضل ص ١٣٦٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٥ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٥/٣ ،
 وخزانة الأدب ٣٠٨/٢ ، والدرر ٢٩٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٨ ، وشرح قطر الندى ص
 ٣٢٠ ، والمقرب ١٦٥/١ ، وجمع الهوامع ١٧٣/١ ، ٩٠/٢ .

(١) في « أ » ، « ب » : (زيداً) .

٤٥٨- البيت لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في الدرر ٢٧٦/٢ ، وشرح المفضل ١٣٣/٧ ،
 والمقاصد النحوية ٢٢٧/٣ ، ١٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٩/٣ ، وخزانة الأدب ٣٩٥/٩ ،
 وشرح ابن الناظم ص ٢٥٣ ، وشرح الأشموني ٢٦٥/١ ، والمقرب ٦٩/١ ، وجمع الهوامع ٨٦/٢ .

وإنما امتنع دخول « من » في المسائل الثلاث المتقدمة ، لأن وضع « مِنْ » المبينة أن يفسر بها وبمصحوبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه ، نحو : ﴿ أَسَاوَرُ مِنْ دَهَبٍ ﴾ [الكهف/٣١] . وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل ، لكون العدد دالاً على متعدد ، والتمييز مفرد ، وفي المحوّل عن الفاعل والمفعول ، لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور ، وجاز دخولها في غير ذلك ، لأن التمييز نفس المميز في المعنى .

وفي كلامه هنا أمور منها : أنه قيّد الفاعل المعنوي بأن يكون محوّلًا صناعة ، ولم أقف عليه لغيره . ومنها أنه تبع الشارح^(١) في جعل « لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا » و« نِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ » من تمييز الجملة ، واعترضه المرادي بأنه تمييز مفرد لا تمييز جملة^(٢) . ومنها أنه حكم على « أBRَحْتُ جَارًا » أنه غير^(٣) محوّل ، والمنقول عن الأعلام أنه مما انتصب عن تمام الكلام ، وأنه منقول عن فاعل ، وتقديره : أبرح جارك ، فأسند الفعل إلى غيره ثم نصبه تفسيرًا ، [٣١٤/أ] وذهب ابن خروف^(٤) إلى أنه مما انتصب [٤٠٠] عن تمام الاسم ، فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محوّلًا قول ثالث . ومنها أنه خالف كلامه في « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » ، فقال هنا : يجوز « نِعَمَ مِنْ رَجُلٍ » ، ومنع ذلك في شرح اللمحة فقال^(٥) : ولا تدخل « مِنْ » على ما كان منقولاً أو مشبهًا بالمنقول أو بعد عدد ، وقدم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم : « نِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ » ، ووجه شبهه بالمنقول أن المعنى : نِعَمَ الرجلُ زَيْدٌ ، فكان هذا هو الأصل ، ثم حوّل الإسناد عن الظاهر إلى المضمّر ، وجعل المرفوع تمييزاً لذلك الضمير . انتهى . فجعله محوّلًا ، ومنع دخول « مِنْ » عليه . ومنها أن قوله : إذ المعنى عَظُمَتْ فَارِسًا وَعَظُمَتْ جَارًا . ليس فيه بيان أن « فَارِسًا » و« جَارًا » فاعلان معنى ، وكان حقه أن يرفعهما ، ويقول : إذ المعنى عظمت فروسيّتك وعظم جوارئك ، فيسند الفعل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز ، فتقول : عظم فارس وعظم جار .

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٥٢ .

(٢) شرح المرادي ١٨٣/٢ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) الارتشاف ٣٨١/٢ .

(٥) انظر قوله في همع الهوامع ٢٥١/١ .

(فصل ————— ل)

(لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً) جامداً (كـ : رطل زيتاً ، أو فعلاً جامداً نحو : ما أحسنه رجلاً) ، لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه . (ونادر تقدمه على) الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من بني طيء : [من المتقارب]

٤٥٩- (أَنْفُسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى) وَدَاعِي الْمُنُونِ يَنَاجِي جَهَارًا

ف « نفساً » تمييز مقدم على عامله ؛ وهو تطيب ؛ لأنه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي^(١)) ، قال الناظم في شرح العملة^(٢) : بقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، وجعله في النظم قليلاً فقال :
٣٦٣- وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا

[٣١٤/ب] ولم يحز سيبويه^(٣) والجمهور ذلك ، لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل ، وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما كان مستحقه^(٤) من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل .

٤٥٩- البيت لرجل من طيء في شرح عمدة الحفاظ ص ٤٧٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٢/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وشرح المرادي ١٨٦/٢ ، ومغني اللبيب ٤٦٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤١/٣ .

(١) انظر هذه الآراء في التسهيل ص ١١٥ ، وشرح التسهيل ٣٨٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٣ ، والارتشاف ٣٨٥/٢ .

(٢) شرح عمدة الحفاظ ٣٥٩/١ .

(٣) الكتاب ٢٠٥/١ .

(٤) في « ب » ، « ط » : (يستحقه) .

وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على عامله ، فكذلك ما أشبهه ، قاله الفارسي ، واستحسنه ابن خروف . والبيت ونحوه ضرورة ، كما قال في المغني^(١) ، ويحتمل أن يكون « نفساً » منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور ، فالتقدير : أتطيب نفساً تطيب .

وأما إذا كان العامل وصفاً فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يجيزه مع الوصف إلا مع اسم التفضيل . واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدماً نحو : « طاب نفساً زيداً » ، قاله ابن الضائع . وهذا يرد قول الفارسي : إن التمييز كالنعت ، لأن النعت لا يتقدم على المنعوت . قاله ابن عصفور^(٢) .

(١) مغني اللبيب ص ٦٠٣ .

(٢) شرح الجمل ٢/٢٨٤ .

(هذا باب حروف الجر)

[٢] ويسمى الكوفيون حروف الإضافة ، لأنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أي تربط بينهما ، وحروف الصفات ، لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها . (وهي عشرون حرفاً) كما في النظم (ثلاثة مضت في) باب (الاستثناء ، وهي : خلا وعدا وحاشا) الجارات فلا حاجة لإعادتها ، (وثلاثة شاذة) في عمل الجر :

(أحدها : « متى » في لغة هذيل) بالتصغير (وهي) عندهم (بمعنى « من » الابتدائية) ، حكى يعقوب ذلك عنهم ، و (سمع من بعضهم ^(١) : أخرجها متى كمة) أي من كمة ، (وقال) شاعرهم أبو ذؤيب الهذلي في وصفه السحاب : [من الطويل] [٣١٥ /]
 ٤٦٠ — شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ (مَتَى لَجَجَ خُضْرٌ لَهُنَّ نَيْسَجٌ)
 أي : من لجج ، واللجج : جمع لجة ؛ بضم اللام ؛ وهي معظم الماء ، والنيسج : بفتح النون وكسر

- (١) شرح ابن الناطم ص ٢٥٧ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٣ ، وشرح ابن عقيل ٤/٢ .
 ٤٦٠ — البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص ٢٠١ ، والأشباه والنظائر ٢٨٧/٤ ، وجواهر الأدب ص ٩٩ ، وخزانة الأدب ٩٧/٧ ، ٩٩ ، والخصائص ٨٥/٢ ، والدرر ٣٣/٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٣٥ ، وشرح أشعار الهذليين ١٢٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٢١٨ ، ولسان العرب ٤٨٧/١ (شرب) ، ١٦٢/٥ (نجر) ، ٤٧٤/١٥ (متى) ، والمحتسب ١١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٩/٣ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٥ ، والأزهية ص ٢٨٤ ، وأوضح المسالك ٦/٣ ، والجنى الداني ص ٤٣ ، ٥٠٥ ، وجواهر الأدب ص ٤٧ ، ٣٧٨ ، ورصف المباني ص ١٥١ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ص ٢٨٤ ، وشرح ابن عقيل ٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٥٣/١ ، ١٨٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٨ ، وشرح قطر الندى ص ٢٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٤/٢ ، ٨٠٧ ، والصاحي في فقه اللغة ص ١٧٥ ، ومغني اللبيب ص ١٠٥ ، وهج الموامع ٣٤/٢ .

الهمزة وسكون الياء آخر الحروف وبالجيم: المر السريع مع الصوت، يقال: إن السحاب في بعض الأماكن يدنو من البحر الملح، فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه، فيكون لها صوت عظيم مزعج، ثم تذهب صاعلة إلى الجو، فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها، ثم يطر حيث يشاء الله تعالى.

(والثاني: «لعل» في لغة عقيل) بالتصغير (قال) شاعرهم: [من الوافر]

٤٦١- (لَعَلَّ اللَّهُ فَصَّلَكُمْ عَلَيْنَا) بشيء أن أمكم شريرم

بجر الجلالة بـ «لعل»، وشرير: بفتح الشين المعجمة: المرأة المفضة، (ولهم في لامها الأولى الإثبات) كما مر، (والحذف) كقوله: [من الرجز]

٤٦٢- عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا

أنشد الفراء بجر صرُوف، (و) لهم (في) لامها (الثانية الفتح والكسر)، وأنشدوا عليهما: [من الوافر]

٤٦٣- لَعَلَّ اللَّهُ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جَهَارًا مِنْ زَهِيرٍ أَوْ أَسِيدٍ

[٣] فهذه أربع لغات، ولا يجوز الجر في بقية لغات «لعل».

(والثالث: «كي») ولا تجر معرباً ولا اسماً صريحاً، (وإنما تجر ثلاثة) لا رابع

لها، (أحدها: «ما» الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن علة الشيء: «كَيْمَةً»)، والأصل: «كيما» فحذفت ألف «ما» وجوباً، وجيء بهاء السكت وقفاً حفظاً للفتحة

٤٦١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٧/٣، والجني الداني ص ٥٨٤، وجواهر الأدب ص ٤٠٣، وخزانة الأدب ٤٢٢/١٠، ٤٢٣، ٤٣٠، ووصف المباني ص ٣٧٥، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢، وشرح ابن عقيل ٥/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٦، وشرح قطر الندى ص ٢٤٩، وشرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣، والمقرب ١٩٣/١.

٤٦٢- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٣٢٥/٤ (زفر)، ٤٧٣/١١ (علل)، ٥٥٠/١٢ (لم)، والخصائص ٣١٦/١، وشرح الأشموني ٥٧٠/٣، ٦٦٨، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٨، ٥٤٥، وشرح التسهيل ٣٤/٤، وشرح شواهد الشافية ١٢٨، وشرح شواهد المغني ٤٥٤/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٩، والإنصاف ٢٢٠/١، والجني الداني ص ٥٨٤، ووصف المباني ص ٢٤٩، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١، واللامات ص ١٣٥، والمقاصد النحوية ٣٩٦/٤، وتاج العروس (لم).

٤٦٣- البيت لخالد بن جعفر في الأغاني ٧٩/١١، وأمالى المرتضى ٢١٢/١، وخزانة الأدب ٤٢٦/١٠، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١، وبلا نسبة في الجني الداني ص ٥٨٣، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٩، ولسان العرب ٤٧٣/١١ (علل)، وشرح التسهيل ٤٧/٢، ١٨٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٨٣/٢.

الدالة على الألف المحذوفة ، (والأكثر) عندهم (أن يقولوا : « لِمَ ») باللام ؛ والمعنى : لأي شيء كان كذا ؟ (الثاني « ما » المصدرية وصلتها) ، فإنهما في تأويل الاسم ، (كقوله) وهو النابغة : [من الطويل] [٣١٥/ب]

٤٦٤- إذا أنت لم تنفع فضراً فإنما (يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ)

ف « كي » جارة لمصدر مؤول من « ما » وصلتها ، وهي حرف النفع بمنزلة اللام ، (أي) إنما يراد الفتى (للضر والنفع) ، أي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ، ويروى : « يُرَجَّى الْفَتَى » ، وكون « ما » ^(١) فيه مصدرية ، (قاله الأخفش ^(٢)) ، وهو قليل . (وقيل « ما ») فيه (كافة) لـ « كي » عن عمل الجر مثلها في « ربما » ، وقول قريب الموضح في حاشيته : وأن المصدرية مضمرة بعدها ، سهو . (الثالث : « أن » المصدرية المضمرة) وصلتها نحو : « جئت كي تكرمني » إذا قدرت « أن » بعدها ، والأصل : كي أن تكرمني ، فحذفت « أن » استغناء عنها بنيتها (بدليل ظهورها في الضرورة ، كقوله) وهو جميل بن عبد الله : [من الطويل]

٤٦٥- فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا (لِسَائِكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا)

ف « تَغُرَّ » و « تَخْدَعَا » مبنيان للفاعل ، و « الْمَنْح » : الإعطاء . متعد لاثنتين أولهما « أكل

٤٦٤- البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤٦ ، وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني ٥٠٧/١ ، وللنابغة الجعدي أو للنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب ٤٩٨/٨ ، والمقاصد النحوية ٢٤٥/٤ ، ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٥ ، وكتاب الصناعتين ص ٣١٥ ، والمقاصد النحوية ٣٧٩/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣٩٤/٢ ، وأوضح المسالك ١٠/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٦٠٩ ، والجني الداني ص ٢٦٢ ، والحيوان ٧٦/٣ ، وخزانة الأدب ١٠٥/٧ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٥٦ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٩/٣ ، ١٦/٤ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٦ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٢/٢ ، ١٥٣٢/٣ ، ومغني اللبيب ١٨٢/١ ، وجمع الهوامع ٥/١ ، ٣١ .

(١) في « أ » : (لما) .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٣٠٦/١ .

٤٦٥- البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨ ، وخزانة الأدب ٤٨١/٨ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، والدرر ٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤/٩ ، ١٦ ، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٨٢/٣ ، وأوضح المسالك ١١/٣ ، وخزانة الأدب ص ١٢٥ ، والجني الداني ص ٢٦٢ ، ورصف المباني ص ٢١٧ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٥٦ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٤/١ ، ١٤٨/٣ ، ١٦/٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٩ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٧ ، وشرح الكافية الشافية ٧٨٢/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٣/١ ، وجمع الهوامع ٥/٢ .

الناس» وثانيهما «لسانك» على حذف مضاف، والمعنى: أصبحت مائلاً كل الناس حلالة لسانك، والغرور: الخداع، فهو عطف تفسيري، وهو إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يعلم.

وجعل ابن مالك في التسهيل^(١) إظهار «أن» بعد «كي» قليلاً، ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح، (والأولى) فيما إذا لم يذكر «أن» بعد «كي» (أن تقدر «كي» مصدرية)، ناسبة للمضارع بنفسها، (فتقدر اللام قبلها) استغناء عنها بنيته (بدليل كثرة ظهورها معها نحو: ﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا﴾) (الحديد/٢٣). فهذه ستة أحرف.

[١/٣١٦]

(والأربعة عشر الباقية) من العشرين (قسمان):

سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام، وهي بالنسبة إلى الوضع ثلاثة أقسام: ما هو موضوع على حرف واحد، وهو اثنان: «الباء» و«اللام». وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة: «من» و«عن» و«في». وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان: «إلى» و«على». وبدأ منها بـ «من»، لأنها أم حروف الجر، قاله صاحب درة الغواص وغيره. مثال: جرها المضمر والظاهر (نحو: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾) (الأحزاب/٧). ومثال «إلى»: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (المائدة/٤٨) ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (الأنعام/٦٠). ومثال «عن»: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (الانشقاق/١٩) ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ (المائدة/١١٩). ومثال «على»: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (غافر/٨٠). ومثال «في»: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ (الذاريات/٢٠) ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ (الزخرف/٧١).

ومثال «الباء»: ﴿آمَنُوا بِاللَّهِ﴾ (النساء/١٧٥) ﴿آمَنُوا بِهِ﴾ (الأعراف/١٥٧). ومثال اللام: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ (البقرة/٢٨٤) ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (يونس/٦٨).

(وسبعة تختص بالظاهر) وهي المشار إليها بقوله في النظم:

٣٦٦— بِالظَّاهِرِ اخْتَصُّ مِنْذُ مَدٍّ وَحَتَّى وَالْكَافُ وَالْوَاوُ وَرَبُّ وَالْتَّاءُ

وهي بالنسبة إلى الوضع أربعة أقسام: ما وضع على حرف واحد، وهو ثلاثة: الكاف

والواو والتاء . وما وضع على حرفين ، وهو « مذ » خاصة . وما وضع على ثلاثة أحرف وهو : « منذ » و « رب » . وما وضع على أربعة أحرف وهو : « حتى » خاصة .

(وتنقسم) بالنسبة إلى عملها في الظاهر (أربعة أقسام) أيضاً :

(ما لا يختص بظاهر بعينه ، وهو) ثلاثة : « حتى » و « الكاف » و « الواو » ، نحو : « حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » [القدر/٥] ، « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » [الشورى/١١] ، « وَالطُّورُ » [الطور/١] . (وقد تدخل) « حتى » و « الكاف » في الضرورة على الضمير ، فالأول كقوله : [من ؟؟؟]

٤٦٦- أَتَتْ حَتَّى تَقْصُدُ كُلَّ فَجٍّ تُرْجِي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تُخَيِّبُ

[٣١٦ب] والكوفيون والفراء لا يخصصون ذلك بالضرورة ، قاله في المغني ^(١) .

والثاني (كقول العجاج) يصف حماراً وحشياً : [من الرجز]

٤٦٧- خَلَّى الدَّنَابَاتِ شِمَالاً كَتَبَا (وَأُمُّ أَوْعَالِ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا)

فأدخل الكاف على الهاء العائدة على الدَّنَابَاتِ ؛ بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف باء موحدة ؛ جمع ذنابي ، وهي في الأصل شبه المخاط يقع من أنوف الأبل ، وهنا اسم موضع بعينه ، وأم أوعال : اسم هضبة بعينها [٤] ، وهي في الأصل جبل منبسط على وجه الأرض ، وشمالاً : ظرف ، وكتباً ؛ بفتح الكاف والشاء المثناة ؛ صفته ، ومعناه : قريباً ، و « أو » : حرف عطف ، والمعنى : أن هذا الحمار الوحشي ترك الدَّنَابَاتِ ناحية شماله قريباً منه ، وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها . (وقول الآخر) وهو رؤية يصف حماراً وحشياً وأتناً وحشيات : [من الرجز]

٤٦٨- فَلَا تَرَى بَعْلاً وَلَا حَلَالاً (كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلًا)

٤٦٦- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٩/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٧٠ ، ومغني اللبيب ١٢٣/١ ، وجمع الهوامع ٢٣/٢ .

(١) مغني اللبيب ١٢٣/١ .

٤٦٧- البيت للعجاج في ملحق ديوانه ٢٦٩/٢ ، وأوضح المسالك ١٦/٣ ، وتاج العروس (وعل) ، وجمهرة اللغة ص ٦١ ، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠ ، وشرح أبيات سيويه ٩٥/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ص ٣٤٥ ، والكتاب ٣٨٤/٢ ، ومعجم ما استعجم ص ٢١٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٤٣٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٧ ، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٣/٢ ، وشرح الكافية الشافعية ٧٩٣/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٨ ، ٤٢ ، ٤٤ .

٤٦٨- الرجز لرؤية في ديوانه ص ١٢٨ ، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠ ، ١٩٦ ، والدرر ٦٥/٢ ، وشرح أبيات سيويه ١٦٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/٣ ، وللعجاج في الكتاب ٣٨٤/٢ ، وليس في ديوانه ، ===

فأدخل الكاف في الأول على ضمير الحمار الوحشي ، وفي الثاني على ضمير الإناث الوحشيات ، والبعل : الزوج ، والحلائل : جمع حليلة الرجل ، وهي امرأته ، الحاظل ؛ الحاء المهمل والطاء المشالة : المانع من التزويج كالعاضل ، والمعنى : لا ترى بعلاً مثل الحمار الوحشي ، ولا زوجات مثل الأتن الوحشيات إلا مانعاً .

(وما يختص بالزمان وهو « مذ » و « منذ ») وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٦٧— وَأَخْصُصْ بِمِذٍّ وَمُنْذٌ وَقْتًا
.....

(فأما قولهم : ما رأيته مذ أن الله خلقه) [٣١٧/١] بفتح الهمزة على أنها

مصدرية ، وهي وصلتها في تأويل مصدر مجرور بـ « مذ » في الصورة الظاهرة (فتقديره : مذ زمن أن الله خلقه) ، فـ « مذ » في الحقيقة إنما جرت زماناً محذوفاً مضافاً إلى المصدر لا المصدر ، (أي مذ زمن خلق الله إياه) ، فاندفع بهذا التقدير السؤال . وأما على رواية من كسر الهمزة فـ « مذ » فيه اسم لدخولها على الجملة . (وما يختص بالنكرات وهو : رب) بضم الراء ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٣٦٧— وَبِرُبٍّ منكراً

نحو : « رب رجل كريم لقيته » ، (وقد تدخل في الكلام) النثر (على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير ، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى) من إفراد وتذكير وفروعهما كقولك : « ربه رجلاً » ، و « ربه رجلين » ، و « ربه رجالاً »^(١) ، و « ربه امرأة » ، و « ربه امرأتين » ، و « ربه نساء » ، كل ذلك بإفراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد ، (قال) الشاعر : [من الخفيف]

٤٦٩— (رَبُّهُ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَيْهَا) يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا فَجَابُوا

فأتي بالضمير مفرداً ، مفسراً بتمييز مجموع مطابق للمعنى ، وهو فتية ، هذا مذهب البصريين^(٢) .

== وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨/٣ ، وجواهر الأدب ص ١٢٤ ، ووصف المباني ص ٢٠٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٨ ، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٩/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٩ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩١/٢ ، ٧٩٣ ، وجمع الهوامع ٣٠/٢ .
(١) سقطت الجملة من « أ » .

٤٦٩— البيت بلا نسبة في الارتشاف ٤٦٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٩/٣ ، والدرر ٥٠/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٧/١ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ١٣٣ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٧٤ ، ومغني اللبيب ص ٤٩١ ، والمقاصد النحوية ٢٥٩/٣ ، وجمع الهوامع ٢٧/٢ .

(٢) انظر مذهب البصريين في الارتشاف ٤٦٢/٢ ، والأزهية ص ٢٦١ .

وحكى الكوفيون^(١) جواز مطابقته لفظاً^(٢) نحو: «رَبِّهَا امْرَأَةٌ»، و«رَبَّهُمَا رجلين»، و«رَبَّهُمْ رجالاً»، و«رَبَّهُنَّ نساءً».

واختلف في الضمير المجرور بـ «رب» فقيل معرفة، وإليه ذهب الفارسي^(٣) وكثيرون. وقيل نكرة، واختاره الزمخشري^(٤) وابن عصفور^(٥)، لأنه عائد على واجب التنكير، وجعل الناظم دخول «رَبِّ» والكاف على الضمير نادراً فقال:

٣٦٨- وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَتَى نَزَرُ كَذَاكَهَا وَنَحْوَهُ أَتَى

(وما يختص بالله وَرَبِّ) بفتح الراء، [٣١٧/ب] حال كونه (مضافاً للكعبة أو

لياء المتكلم وهو التاء) في القسم، وإليه أشار الناظم بقوله:

٣٦٧- والتَّاءُ لِلَّهِ، وَرَبُّ

(نحو: ﴿تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء/٥٧])، و«تَرَبَّ الكعبة». و«تَرَبِّي

لأفعلن» (، حكاه الأخفش^(٦)، وندر «تالرحمن» و«تحياتك»، حكاه سيبويه^(٧)).

(١) انظر مذهب الكوفيين في الارتشاف ٤٦٣/٢، والأزهية ص ٢٦١.

(٢) سقطت من «ط».

(٣) الإيضاح العضدي ٢٥٣/١.

(٤) الارتشاف ٤٦٢/٢.

(٥) المقرب ٢٠٠/١.

(٦) شرح ابن الناظم ص ٢٥٩.

(٧) الكتاب ٥٩/١.

(فصل ————— ل)

(في ذكر معاني الحروف) الجارة : والصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ . وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف . وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى . وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذاً ، ومذهبهم أقل تعسفاً . قاله في المغني ^(١) .

(ل « من » سبعة معان :

أحدها : التبعية (عند الفارسي ^(٢) والجمهور ، وصححه ابن عصفور ^(٣)) ، [٨] وعلامته جواز الاستغناء عنها بـ « بعض » (نحو :) ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ (حَتَّى) تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران/٩٢] أي : بعض ما تحبون ، (ولهذا قرئ : بعض ما تُحِبُّونَ) قرأ ذلك ابن مسعود ^(٤) .

(و) المعنى (الثاني : بيان الجنس) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين ، وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة نحو : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج/٣٠] أي الذي هو الأوثان ، فإن بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة (نحو :) ﴿ يُحَلِّوْنَ فِيهَا (مِنْ) أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ [الكهف/٣١] فـ « من ذهب » بيان لـ « أساور » ، أي : هي ذهب ، و« من » الأولى للابتداء عند الجمهور ، أو زائلة على رأي الأنخفش ^(٥) ، ويدل له قوله تعالى : ﴿ وَحَلُّوا أَسَاوِرَ ﴾ [الإنسان/٢١] . [٣١٨]

(١) مغني اللبيب ص ١٥٠ - ١٥١ .

(٢) الإيضاح العضدي ٢٥١/١ .

(٣) المقرب ١٩٨/١ .

(٤) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٥٢٤/٢ ، والكشاف ٢٠٢/١ ، وتفسير الرازي ٥٠١/٢ .

(٥) معاني القرآن للأنخفش ٢٧٢/١ - ٢٧٣ .

(و) المعنى (الثالث : ابتداء الغاية المكانية باتفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾ [الإسراء/١] . (و) ابتداء الغاية (الزمانية) وفقاً للكوفيين والأخفش والمبرد وابن دُرستويه ، و (خلافاً لأكثر البصريين) في منعهم ذلك ، (و) يدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾) أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة/١٠٨] ، (والحديث) وهو قول أنس رضي الله عنه : (فَمُطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ) رواه البخاري^(١) من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله عنه ، وقول بعض العرب : « من الآن إلى الغد » ، كما حكاه الأخفش في المعاني^(٢) ، (وقول الشاعر) النابغة الذبياني يصف السيوف : [من الطويل]

٤٧٠- (تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ) إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْبُنْ كُلَّ التَّجَارِبِ

ف « من أزمان » لابتداء الغاية الزمانية ، وتُخَيِّرُنْ وَجُرْبُنْ : مبنيان للمفعول ، والنون المتصلة بهما نائب الفاعل ، وهي راجعة إلى السيوف المحدث عنها في بيت قبله^(٣) ، وتُخَيِّرُنْ^(٤) : اصطفين ، وَجُرْبُنْ : اخترن ، ويوم حليلة ، يوم مشهور من أيام العرب ، وهو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتل الأعرج الغساني ، وحليمة هي بنت الحارث^(٥) بن أبي شمر ، والتجارب : جمع تجربة . وحمل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف ، والتقدير : في الآية : من تأسيس أول يوم ، وفي الحديث من صلاة الجمعة ، وفي البيت : من استمرار أزمان ، وكذلك ما أشبهها ، وأجيب بأن الأصل عدم الحذف . [٣١٨/ب]

وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو : « من محمد رسول الله إلى هِرَقْلَ عظيم الروم »^(٦) .

(١) أخرجه البخاري في الاستسقاء برقم ٩٧١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ١/١٥٨ .

٤٧٠- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٥ ، وخزانة الأدب ٣/٣٣١ ، وشرح شواهد المخني ص ٣٤٩ ، ٧٣١ ، ولسان العرب ١/٢٦١ (جرب) ، ١٢/١٤٩ (حلم) ، ومعني الليب ص ٣١٩ ، والمقاصد النحوية ٣/٢٧٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٩ ، وشرح الأشموني ٢/٢٨٧ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٦ .

(٣) وهو قوله : (ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بمن فلول من قراع الكنائس) .

(٤) في « أ » : (خيرن) .

(٥) في « ط » : (الحرب) .

(٦) أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم ٧ .

(و) المعنى (الرابع : التنصيص على العموم أو لتوكيد^(١) التنصيص عليه ، وهي الزائدة) ، فالأول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو : « ما جاءني من رجل » ، فهي للتنصيص على العموم ، ألا ترى أنه قبل دخول « من » يحتمل نفي الواحد^(٢) ونفي الجنس على سبيل العموم ، ولهذا يصح أن يقال : « بل رجالان » ، وبعد دخولها يصير نصاً في نفي الجنس على سبيل العموم ، فيمتنع أن يقال : « بل رجالان » . والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو : « ما جاءني من أحد » فهي لتأكيد التنصيص على العموم ، لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم أيضاً ، فريادة « من » إنما أفادت مجرد التوكيد ، لأن « ما جاء أحد » و « ما جاء من أحد » سيان في إفهام العموم دون احتمال . فإن قلت : إذا كانت « من » تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة ؟ أجيب بأن المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها ، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب ، وإن كان سقوطها^(٣) مخرلاً بالمعنى المراد ، كما قالوا في « لا » : إنها زائدة في قولهم : « جئت بلا زاد » مع أن سقوطها يخل بالمعنى .

(و) « من » المزاينة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور :

أحدهما : (أن يسبقها نفي) بأي أداة كانت ، (أو نهي) بـ « لا » ، (أو استفهام [٩] بـ « هل ») خاصة ، وفي إلحاق الهمزة بها نظر ، وفي الارتشاف^(٤) : لو قلت كيف تضرب من رجل ؟ أو متى تضرب من رجل ؟ لم يجوز . انتهى . ولعل الفرق أن « هل » لطلب التصديق دائماً .

(و) الثاني : (أن يكون مجرورها نكرة) كما مر .

(و) الثالث : (أن يكون) مجرورها المنكر (إما فاعلاً نحو : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ ﴾ [الأنبياء/٢] فذكر فاعل « يأتيتهم » ، (أو مفعولاً) به (نحو : ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [مريم/٩٨] فـ « أحد » مفعول « تحس » ، [٣١٩/١] (أو مبتدأ نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [فاطر/٣] فـ « خالق » مبتدأ ، و « غير الله » نعتة على الحل ، والخبر محذوف ، تقديره : لكم ، وليس « يرزقكم » الخبر ، لأن « هل » لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصح .

(١) في « ط » : (توكيد) .

(٢) في « أ » ، « ط » : (الوحدة) .

(٣) في « ب » : (استعمالها) .

(٤) الارتشاف ٤٤٥/٢ .

وأجاز بعضهم^(١) زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو: «قد كَانَ مِنْ مَطَرٍ»، وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط^(٢)، ووافقهم الناظم في التسهيل^(٣)، وعلمه في [١٠] شرحه^(٤) بثبوت السماع بذلك نشرًا ونظمًا.

(الخامس معنى البدل نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾) (التوبة/٣٨) أي بدل الآخرة، وأنكر قوم مجيء «من» للبدل، وقالوا: التقدير: أرضيتُم بالحياة الدنيا بدلًا من الآخرة، فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فلا ابتداء. نقله في المغني^(٥) وأقره.

المعنى (السادس: الظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية، فالأول (نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾) (فاطر/٤٠) أي في الأرض، والظاهر أنها لبيان الجنس مثلها في ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة/١٠٦] قاله في المغني^(٦). (و) الثاني نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾) (الجمعة/٩) أي في يوم الجمعة.

(السابع: التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾) (نوح/٢٥) أي أغرقوا لأجل خطاياهم، فقدّمت العلة على المعلول للاختصاص، (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم: [من البسيط]

٤٧١— (يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ) فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَرَّمُ

أي يغضي منه لأجل مهابته. والإغضاء: بالغين والضاد المعجمتين: إرخاء الجفون، واقتصر

(١) منهم ابن جني، انظر الخصائص ١٠٦/٣.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٧٢/١، وشرح التسهيل ١٣٨/٣، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٠.

(٣) التسهيل ص ١٤٤.

(٤) شرح التسهيل ١٣٨/٣ - ١٣٩.

(٥) مغني اللبيب ص ٤٢٣.

(٦) مغني اللبيب ص ٤٢٤.

٤٧١— البيت للحزين الكنائي (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣/١٥، ولسان العرب ١٣/١١٤

(حزن)، والمؤتلف والمختلف ص ٨٩، والفرزدق في ديوانه ١٧٩/٢، وأمثالي المرتضى ٦٨/١، وشرح

ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٢٢، وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢، ومغني اللبيب ٣٢٠/١، والمقاصد

النحوية ٥١٣/٢، ٢٧٣/٣، وبلا نسبة في الارتشاف ١٩٣/٣، وأوضح المسالك ١٤٦/٢، وشرح ابن

الناظم ص ٢٦٠، وشرح الأشموني ١٨٣/١، وشرح المفصل ٥٣/٢.

في النظم على قوله : [٣١٩/ب]

٣٦٩— بَعْضٌ وَبَيِّنٌ وَابْتَلَيْتُ فِي الْأَمْكِنَةِ بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِيَدِ الْأَزْمِنَةِ

٣٧٠— وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة.....

وزاد في المغنى^(١) ثامناً : وهو المجاوزة نحو : ﴿ قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الزمر/٢٢] أي عن ذكر الله .

وتاسعاً : وهو الانتهاء كقولك : « قربت منه » ، فإنه مساو لقولك : « قربت إليه » ، قاله ابن مالك^(٢) .

وعاشراً : وهو الاستعلاء عند الأخفش^(٣) والكوفيين نحو : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء/٧٧] أي عليهم ، وخرّجها المانعون على التضمين ، أي منعه بالنصر من القوم .

وحادي عشر : وهو الفصل ؛ بالصاد المهملة ؛ وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما ، نحو : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة/٢٢٠] ، ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ [آل عمران/١٧٩] ، ونحو : « لا تعرف زيدا من عمرو » .

وثاني عشر : موافقة الباء عند بعض البصريين ، وقيل بعض الكوفيين ، نحو : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى/٤٥] أي بطرف ، نقله الأخفش عن يونس^(٤) .

وثالث عشر : موافقة « عند » نحو : ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ [آل عمران/١٠] قاله أبو عبيدة^(٥) .

ورابع عشر : مرادفة « ربما » كقوله : [من الطويل]

٤٧٢— وَإِنَّا لَمُؤْمَا نَضْرِبُ الْكِبْشَ ضَرْبَةً

(١) مغني اللبيب ص ٤٢٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٣٦/٣ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٦٨٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٣٧/٣ .

(٥) مغني اللبيب ص ٤٢٤ .

٤٧٢— عجز البيت : (على رأسه تلقى اللسان من الفم) ، وهو لأي حية النميري في ديوانه ص ١٧٤ ، والأزمية ص ٩١ ، وخزانة الأدب ٢١٥/١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، والدرر ٨٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٢ ، ٧٣٨ ، والكتاب ١٥٦/٣ ، ومغني اللبيب ص ٣١١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٠/٣ ، والجني الداني ص ٣١٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩ ، ومغني اللبيب ص ٣٢٢ ، ٥١٣ ، والمقتضب ١٧٤/٤ ، وجمع الهوامع ٣٥/٢ ، ٣٨ .

قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم^(١).

والخامس عشر: الغاية، قاله سيبويه^(٢): تقول: «رأيت من ذلك الموضع» فجعلته غاية لرؤيتك، وأسقطها هنا لما في بعضها من الرد له.

(وللام اثنا عشر معنى أحدها:

الملك نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [لقمان/٢٦].

المعنى (الثاني: شبه الملك، ويعبر عنه بالاختصاص) والاستحقاق، فالأول

(نحو: السرج للدابة). والثاني نحو: «العمارة للدار» لأن «الدابة» و«الدار» لا يتصور منهما الملك، والفرق بينهما أن التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات، والتي للاختصاص بخلاف ذلك. [٣٢٠/١]

(و) المعنى (الثالث: التعدية) إلى المفعول به (نحو: ما أضرب زيداً لعمرو)

لأن ضرب متعد في الأصل، ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل إلى فعل؛ بضم العين؛ فصار قاصراً، فتعدى بالهمزة إلى زيد، وباللام إلى عمرو، هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى^(٣) أن الفعل باق على تعديته [١١] ولم ينقل، وأن اللام ليست للتعدية، وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب، وهذا الخلاف مبني على أن فعل التعجب إذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول، والبصريون إلى الثاني. ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية^(٤) بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم/٥]، وتبعه ابنه^(٥). قال الموضح في المغني^(٦): والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو: «ما أضرب زيداً لعمرو» كما مثل هنا، ووجه الأولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التملك في شرح التسهيل^(٧) فصار المثال محتملاً. وقد علمت أن مثال الموضح ليس متفقاً عليه فكيف يكون أولى؟ ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن، فالأولى إسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه.

(١) مغني اللبيب ص ٤٢٤.

(٢) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٣) سقطت من «ط».

(٤) شرح الكافية الشافية ٨٠٢/٢.

(٥) شرح ابن الناظم ص ٢٦٢.

(٦) مغني اللبيب ص ٢٨٤.

(٧) شرح التسهيل ١٤٤/٣، ولم يذكر الآية التي وردت في المتن، بل بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل/٧٢].

المعنى (الرابع : التعليل ، كقوله) وهو أبو صخر الهذلي : [من الطويل]
 ٤٧٣- (وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةً) كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ
 أي لأجل ذكري إياك .

المعنى (الخامس : التوكيد ، وهي الزائدة) ، وهي أنواع منها المعترضة بين
 الفعل المتعدي ومفعوله ، (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان
 ابن عبد الملك بن مروان : [من الكامل] [٣٢٠/ب]

٤٧٤- وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ (ملكاً أجاراً لمُسْلِمٍ وَمَعَاهِدِ)
 أي أجار مسلماً ، وهو بالجيم . قال الدماميني : لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون «أجار»
 بمعنى : فعل الإجارة ، واللام صلة له . انتهى . (وأما : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ [النمل/٧٢]
 فالظاهر أنه : أي ردف ؛ (ضمن معنى « اقترب ») فاللام صلة له لا زائدة ، وبه جزم في
 المغني فقال^(١) : وليس منه « ردف لكم » خلافاً للمبرد^(٢) ومن وافقه^(٣) ، بل ضمن ردف
 معنى « اقترب » ، (فهو مثل ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾) [الأنبياء/١] . انتهى . ومنها
 المعترضة بين المتضايقتين كقوله : [من م . الكامل]

٤٧٥- يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ
 والأصل يا بؤس الحرب ، فأقحمت اللام تقوية للاختصاص . وهل انجرار ما بعدها بها أو

٤٧٣- تقدم تخريج البيت برقم ٤٠٣ .

٤٧٤- البيت لابن ميادة في الارتشاف ٢٨٥/٣ ، والدرر ٧٨/٢ ، ٥٢٧ ، وشرح شواهد المغني ٥٨٠/٢ ،
 والمقاصد النحوية ٢٧٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩/٣ ، والجني الداني ص ١٠٧ ، وشرح
 الأشموني ٢٩١/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٥/١ ، وجمع الهوامع ٣٢/٢ ، ١٥٧ .

(١) مغني اللبيب ٢١٥/١ .

(٢) المقتضب ٣٧/٢ .

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ١٤٨/٣ .

٤٧٥- تمام البيت : (يا بؤس للحرب للتي وضعت أراطه فاستراحوا) ، وهو لسعد بن مالك في خزانة
 الأدب ٤٦٨/١ ، ٤٧٣ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢ ، ٦٥٧ ، والكتاب ٢٠٧/٢ ، والمؤتلف
 والمختلف ص ١٣٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٠٧/٤ ، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٢٦ ، والجني
 الداني ص ١٠٧ ، وجواهر الأدب ص ٢٤٣ ، والخصائص ١٠٢/٣ ، ورصف المباني ص ٢٤٤ ، وشرح
 الفصل ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، وكتاب اللامات ص ١٠٨ ، ولسان العرب ٣٠٥/٧ (رهط) ،
 والمحتسب ٩٣/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٦/١ .

بالمضاف ؟ قولان ، قال في المغني : أرجحهما الأول ، لأن اللام أقرب ، ولأن الجار لا يعلق^(١) . انتهى . وهو مشكل ، لأن من شأن المضاف أن يجير المضاف إليه ، وإلا فلا إضافة . ومنها لام المستغاث ، فإنها زائدة عند المبرد ، واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها^(٢) .

المعنى (السادس : تقوية العامل الذي ضعف إما بكونه فرعاً في العمل)
كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة نحو : « عجبت من ضرب زيد لعمرو » ،
(ونحو : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾) [البقرة/٩١] ، ونحو : « زيدٌ مُعْطٍ^(٣) للدرهم » ، (و)
نحو : (﴿ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾) [هود/١٠٧] . ومنع ابن مالك^(٤) زيادتها مع عامل يتعدى
لمفعولين ، ورد بقوله : [من الطويل]

٤٧٦ — ولا الله يُعْطِي لِلْعَصَاةِ مَنَاهَا
(وإما بتأخره عن المعمول) مع أصالته في العمل (نحو : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾)
[يوسف/٤٣] والأصل ، والله أعلم : إن كنت تعبرون الرؤيا ، [٣٢١/١] فلما أخر الفعل
وتقدم^(٥) معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام ، (وليست) اللام (المقوية زائدة محضة)
لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم ، (ولا معدية) محضة لأطراد صحة
إسقاطها ، (بل هي بينهما) ، فلها منزلة بين منزلتين ، وهو مشكل ، فإن الزائدة المحضة لا
تتعلق بشيء ، وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح ، فتكون متعلقة غير
متعلقة في آن واحد ، وهو ممتنع لأدائه إلى الجمع بين متنافيين .

المعنى (السابع : انتهاء الغاية ، نحو : ﴿ كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾)
[الرعد/٢] أي إلى أجل .

المعنى (الثامن : القسم) ، ويختص بالجلالة لأنها خلف عن التاء (نحو : لله لا
يُؤَخِّرُ الأجلُ) ، أي تالله .

المعنى (التاسع : التعجب ، نحو : لله درك) أي ما أكثر درك ، بالبدال المهملة .

(١) مغني اللبيب ٢١٥/١ .

(٢) مغني اللبيب ٢١٧/١ .

(٣) في « ط » : (معطي) .

(٤) شرح التسهيل ١٤٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢ .

٤٧٦ - صدر البيت : (أحجاج لا تعط العصاة مناهم) ، وهو لليلي الأخيلية في ديوانها ص ١٢٢ ، والندر

٨٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٨٨/٢ ، ومغني اللبيب ٢١٨/١ ، وجمع الهوامع ٣٣/٢ .

(٥) في « ط » : (قدم) .

المعنى (العاشر : الصيرورة) عند الأخفش ، وتسمى أيضاً لام العاقبة ولام المال (نحو :) [١٢] [من الوافر]

٤٧٧- (لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخَرَابِ) فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ

فإن الموت ليس علة الولد ، والخراب ليس علة للبناء ، ولكن صار عاقبتهم ومآلهم إلى ذلك . ومن منع الصيرورة في اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه .

المعنى (الحادي عشر : البعدية) بالباء الموحدة ؛ فتكون مرادفة لـ «بعد» (نحو : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلذُّلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء/٧٨] أي بعده) وجعلها في باب المفعول له لام التعليل ، وتقدم فيه معنى الدلوك .

المعنى (الثاني عشر : الاستعلاء) حقيقة (نحو : ﴿ وَيَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ ﴾) [الإسراء/١٠٩] جمع ذقن ، (أي عليها) . ومجازاً نحو : ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء/٧] أي عليها ، قاله في المغني^(١) . [٣٢١/ب]

وتأتي للنسب نحو : «لزيد عم هو لعمر وخال» . وللتبليغ نحو : ﴿ قُلْ لِعِبَادِي ﴾ [إبراهيم/٣١] قاله ابن مالك^(٢) . وللتبيين نحو : «سُقياً لك» ، قاله سيويه^(٣) . وللظرفية نحو : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء/٤٧] أي فيه . وبمعنى «عند» كقراءة الجحدري : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ [ق/٥] بكسر اللام وتخفيف الميم : أي «عند مجيئه إياهم» قاله أبو الفتح^(٤) . وبمعنى «من» نحو : [من الطويل]

٤٧٨- وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

أي نحن أفضل منكم يوم القيامة . وبمعنى «عن» إذا استعملت مع القول نحو : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ

٤٧٧- البيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٣ ، وللإمام علي بن أبي طالب في خزنة الأدب ٥٢٩/٩ ، ٥٣١ ، والدرر ٧٥/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣/٣ ، والجني الداني ص ٩٨ .

(١) مغني اللبيب ص ٢٨٠ .

(٢) شرح التسهيل ١٤٥/٣ .

(٣) الكتاب ٣١٨/١ .

(٤) المحتسب ٢٨٢/٢ .

٤٧٨- صدر البيت : (لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم) ، وهو لجرير في ديوانه ص ١٤٣ ، والجني الداني ص ١٠٢ ، وجواهر الأدب ص ٧٥ ، وخزنة الأدب ٤٨٠/٩ ، والدرر ٧٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١ ، ولسان العرب ٢٤/٢ (حتت) ، ومغني اللبيب ٢١٣/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٥ ، وشرح الأشموني ٢٩١/٢ .

كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴿العنكبوت/١٢﴾ أي : عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب^(١) . وللتمليك وشبهه نحو : « وهبت لزيد ديناراً » ونحو : ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا ﴾ [النحل/٧٢] قاله ابن مالك في التسهيل^(٢) ، وتبعه الموضح في المغني^(٣) ، واقتصر في النظم على قوله :
 ٣٧٢- وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبَّهَ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٌ قُفِي
 ٣٧٣- وَزَيْدٌ.....

(وللباء) الموحدة (اثنا عشر معنى أيضاً :

أحدها : الاستعانة) وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو : كتبت بالقلم) ، و« نَحَرْتُ بِالْقُدُومِ » . أو مجازاً نحو : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [النمل/٣٠] ، لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها . حكاه في المغني^(٤) . وهو أحد قولَي الزمخشري^(٥) في البسمة ، والقول الثاني : إنها للمصاحبة ، وهو أظهر عنده .

المعنى (الثاني : التعديّة) بالتاء المثناة فوق ؛ وتسمى باء النقل ، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً ، وأكثر ما تُعَدِّي الفعل القاصر (نحو : ﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة/١٧] أي أذهب) ، وقرئ « أذهب الله نورهم »^(٦) ، وبهذه الآية ردٌّ على المبرد والسهيلي حيث زعما أن بين التعديتين فرقاً ، وأنت إذا قلت : « ذهبت بزيد » كنت مصاحباً له في الذهاب . قاله في المغني^(٧) . [٣٧٢/أ]

المعنى (الثالث : التعويض) ، ويسمى بالمقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حساً كـ « بعتك هذا » الثوب (بهذا) العبد « فمدخول الباء هو الثمن . أو معنى نحو : « كافأت إحسانه بضعف » فمدخول الباء هو العوض . قال في المغني^(٨) : ومنه ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل/٣٢] ، وإنَّمَا لَمْ نَقْدِرْهَا^(٩) بَاء السببية كما قال

(١) الكافية ص ١٩ ، وانظر هـع الهوامع ٣٢/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٤٤/٣ .

(٣) مغني اللبيب ص ٢٧٥ .

(٤) مغني اللبيب ص ١٣٩ .

(٥) الكشف ٤/١ .

(٦) هي قراءة اليماني ، انظر البحر المحيط ٨٠/١ ، والكشاف ٣٩/١ .

(٧) مغني اللبيب ص ١٣٨ .

(٨) مغني اللبيب ص ١٤١ .

(٩) في « أ » ، « ب » : (يقدرها) ، والتصويب من المصدر السابق .

المعتزلة وكما قال الجميع ؛ يعني من أهل السنة ، في : « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله »^(١) لأن المعطي بعوض قد يعطي مجاًناً ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي الباءين [١٣] جمعاً بين الأدلة . انتهى .

المعنى (الرابع : الإلصاق) ، وهو أصل معانيها ، قال سييويه^(٢) : وإنما هي للإلصاق والاختلاط ، ثم قال : وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله . قال في المغني^(٣) : ثم الإلصاق حقيقي (نحو : أمسكت بزيد) ، أي قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه ، ولو قلت : « أمسكته » احتمل ذلك ، وأن تكون منعته من التصرف . ومجازي نحو : « مررت بزيد » ، أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد . انتهى . فجعل الالتصاق بما يقرب منه كالإلتصاق به . ثم الحقيقي نوعان : ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كـ « سقطت^(٤) بزيد » . وما يصل الفعل بدونه نحو : « أمسكت بزيد » ، فإن الباء أفادت أن إمساكك لزيد كان مباشرة منك له بخلاف « أمسكت زيداً » فإنما يفيد منعه من التصرف بوجه ما .

المعنى (الخامس : التبعض) ، أثبتته الأصمعي والفراسي والقتبي وابن مالك^(٥) ، قيل : والكوفيون ، وجعلوا منه (نحو : « عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ » [الإنسان/٦] أي منها) ، « وَأَمْسَحُوا برُؤُوسِكُمْ » [المائدة/٦] [٣٢٢/ب] وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة .

المعنى (السادس : المصاحبة) ، وهي التي يصلح في موضعها « مع » أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال (نحو : « وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ » [المائدة/٦١] أي معه) أو كافرين .

المعنى (السابع : المجاوزة) ، وهي التي يحسن في مكانها « عن » ، قيل : وتختص بالسؤال (نحو : « فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا » [الفرقان/٥٩] أي عنه) بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ » [الأحزاب/٢٠] ، وقيل : لا يختص بالسؤال بدليل « وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ » [الفرقان/٢٥] أي عنه ، وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى « عن » أصلاً ، وتأولوا ما ورد من ذلك .

(١) أخرجه البخاري في المزمع برقم ٥٣٤٩ ، وأعاده في الرقاق برقم ٦٠٩٩ .

(٢) الكتاب ٢١٧/٤ .

(٣) مغني اللبيب ص ١٣٧ .

(٤) في « ط » : (كسوط) .

(٥) شرح التسهيل ١٥٢/٣ - ١٥٣ .

المعنى (الثامن : الظرفية) ، وهي التي يحسن في مكانها « في » ، ثم الظرفية مكانية وزمانية ، فالمكانية (نحو : ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾ [القصص / ٤٤] أي فيه) ، (و) الزمانية (﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾) [القمر / ٣٤] أي فيه .

المعنى (التاسع : البديل) ، وهي التي يحسن في مكانها « بدل » (كقول بعضهم :) وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه : (مَا يَسْرُنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالْعَقَبَةِ ^(١) . أي بدلها) .

المعنى (العاشر : الاستعلاء) ، وهي التي يحسن في موضعها « على » (نحو : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ (مَنْ) إِنْ تَأْمَنُّهُ بَقِنَطَارٍ ﴾ [آل عمران / ٧٥] أي علسى قنطار) ، قاله الأخفش ^(٢) ، ويدل له : ﴿ هَلْ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمْنُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف / ٦٤] ونحو : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾ [المطففين / ٣٠] أي مروا عليهم بدليل ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ﴾ [الصافات / ١٣٧] .

المعنى (الحادي عشر : السببية) ، وهي الداخلة على سبب الفعل (نحو : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾) [المائدة / ١٣] أي لعنناهم بسبب نقضهم ميثاقهم ، كما أن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل ، كما تقدّم ، فلا يندرج أحدهما في الآخر خلافاً لابن مالك ^(٣) ، فإنه أدرج باء الاستعانة في باء السببية ، وعد من مفرداته . [٣٢٣ /]

المعنى (الثاني عشر : التوكيد وهي الزائدة) ، وتزداد مع الفاعل (نحو : ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾) [الرعد / ٤٣] ، (و) مع المفعول (نحو : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾) [البقرة / ١٩٥] ، (و) مع المبتدأ (نحو : بحسبك درهم ، و) مع خبر « ليس » (نحو : ليس زيدٌ بقائم) .

وتأتي الباء للقسم ، وهي أصل أحرفه ، وتستعمل في القسم الاستعطافي ، وهو المؤكد لجملة طلبية نحو : « بالله هل قام زيدٌ » أي أسألك بالله مستحلفاً ، وغير الاستعطافي ، وهو المؤكد لجملة خبرية نحو : « بالله لتفعلنَّ » .

وللغاية نحو : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ [يوسف / ١٠٠] أي إلي ، وقيل ضمن أحسن

معنى لطف .

(١) شرح التسهيل ١٥١/٣ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٥٠/٣ .

وللتفدية^(١) نحو : « بأبي أنت وأمي » ، أي : فداؤك أبي وأمي . واقتصر الناظم على قوله :

٣٧٣..... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْرَنَ بِيَا وَفِي وَقَدْ يُيْنِنَانِ السَّيِّئَا

٣٧٤— بِالْبَاءِ اسْتَعْنُ وَعَدَّ عَوْضُ الْأَصِيقِ وَمِثْلَ مَعَ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِيقِ

(و ل « في » ستة^(٢) معان :)

أحدها : (الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية) ، فالأولى (نحو : ﴿ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾) (الروم/٣) ، (و) الثانية (نحو ﴿ فِي بَضْعِ سِنِينَ ﴾) (الروم/٤) ف « أدنى » و « بضع » اكتسبا الظرفية من المضاف إليهما ، فإن « أدنى » اسم تفضيل من الدنو ، و « بضع » اسم لما بين الثلاث إلى التسع . (أو مجازية) إما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ [البقرة/١٧٩] [١٤] أو الظرف معنى ، والمظروف ذاتا نحو : « أصحاب الجنة في رحمة الله » ، أو بالعكس (نحو : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب/٢١] ، وفي بعض النسخ : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ ﴾ [يوسف/٧] الآية .

(و) الثاني : (للسببية نحو : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾) [النور/١٤] أي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم ، أي خضتم فيه .

(و) الثالث : (المصاحبة) عند الكوفيين والقتبي^(٣) وهي التي يحسن موضعها « مع » (نحو : ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾) [الأعراف/٣٨] أي مع أمم .

(و) الرابع : (الاستعلاء) عند الكوفيين والقتبي ، وهي التي يحسن موضعها « على » (نحو : ﴿ وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾) (طه/٧١) أي عليها ، [٣٢٣/ب] وقيل : إن « في » هنا ليست بمعنى « على » ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بلحال في الشيء كالقبر للمقبور .

(و) الخامس : (المقايسة) ، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ، (نحو : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾) [التوبة/٣٨] ، أي بالقياس إلى الآخرة .

(١) في « ب » ، « ط » : (للتفدية) .

(٢) في « أ » : (ست) .

(٣) سقطت « والقتبي » من « ط ، ب ، ج » .

(و) السادس : (بِمَعْنَى البَسَاء) عند الكوفيين والقتيبي (كقولـه) :

[من الطويل]

٤٧٩- وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ مَنَا فَوَارِسَ (بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى)

أي بصيرون بطعن ، وهو ؛ بالباء الموحدة وكسر الضاد المهملة ؛ جمع بصير ، نعت فوارس
و« الأباهر » : جمع الأبهـر ، وهو عرق إذا قطع مات صاحبه ، و« الكلى » : جمع كلوة .
وتأتي « في » بمعنى « من » نحو : ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ [النمل / ١٢] أي منها قاله الحوفي .

وللتعويض وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك : « ضربتُ فيمن
رغبتُ » ، أصله : ضربت من رغبت فيه ، أجازـه ابن مالك وحده ^(١) ، وفيه نظر للموضح
في المغني ^(٢) .

وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض ، أجازـه الفارسي في الضرورة ^(٣) ، وأجازـه
بعضهم في الكلام ، وجعل منه ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾ [هود/ ٤١] أي اركبوها . واقتصر
الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله :

٣٧٣- وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبْنِ بِيَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

(وـ « على » أربعة معان :

أحدها : الاستعلاء) على مجرورها ، وهو الغالب (نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى
الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾) [المؤمنون / ٢٢] ، أو على ما يقرب منه نحو : ﴿ أَوْ أُجِدُّ عَلَى النَّارِ هُلَى ﴾
[طه / ١٠] .

(والثاني : الظرفية) كـ « في » قاله الكوفيون (نحو) : ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى
حِينٍ غَفْلَةٍ ﴾ [القصص / ١٥] أي في حين غفلة) .

(والثالث : المجاوزة) كـ « عن » (كقولـه) وهو قحيف العامري :

[من الوافر]

٤٧٩- البيت لزيد الخيل في لسان العرب ١٦٧/١٥ (فيا) ، والمخصص ٦٦/١٤ ، وتاج العروس (فيا) ،
وشرح التسهيل ١٥٨/٣ ، والارتشاف ٤٤٦/٢ ، ٣٢٥/٣ ، والجنى الداني ص ٢٥١ ، وشرح شواهد
المغني ٤٨٤/١ ، ٤٨٥ ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٦ ، ٣٩٣/٩ .

(١) شرح التسهيل ١٦٢/٣ .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٢٥ ، والعبارة في « أ » ، « ط » : (قال في المغني : وفيه نظر) .

(٣) مع الهوامع ٣٠/٢ .

٤٨٠— (إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ) لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رَضَاهَا

[١/٣٢٤] (أي) إذا رضيت (عني)، وبنو قشير؛ بضم القاف وفتح الشين المعجمة؛ اسم قبيلة، ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثاً، [١٥] ويحتمل أن يكون «رضي» ضمّن معنى عطف. قاله في المغني^(١). وقال الكسائي: حمل على نقيضه وهو سخط. وقال أبو عبيدة: إنما ساغ هذا لأن معناه: أقبلت عليّ.

(الرابع: المصاحبة) كـ «مع» عند الكوفيين (نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد/٦] أي مع ظلمهم)، وتأتي بمعنى اللام نحو: ﴿وَلِتَكْبَرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [البقرة/١٨٥] أي لهديته إياكم.

ويعنى «عند» نحو: ﴿وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ﴾ [الشعراء/١٤] أي عندي.

ومرادفة «من» نحو: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾ [المطففين/٢] أي منهم.

وموافقة الباء نحو ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الأعراف/١٠٥] أي بآلا أقول، وبذلك قرأ أبي^(٢).

وزائدة للتعويض وغيره، فالأول: [من الرجز]

٤٨١— إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ

٤٨٠— البيت للتحيف العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٦٩، والاقتضاب ص ٤٣٢، وشرح الجواليقي ص ٣٥٣، والأزهية ص ٢٧٧، وخزانة الأدب ١٠/١٣٢، والدرر ٢/٥٤، وشرح شواهد المغني ١/٤١٦، ولسان العرب ١٤/٣٢٣ (رضي)، والمقاصد النحوية ٣/٢٨٢، ونوادر أبي زيد ص ١٧٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١١٨، والإنصاف ٢/٦٣٠، وأوضح المسالك ٣/٤١، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤، والجنى الداني ص ٤٧، والخصائص ٢/٣١١، ٣٨٩، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٤، وشرح التسهيل ٣/١٦٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٨٠٩، وشرح شواهد المغني ٢/٩٥٤، وشرح الفصل ١/١٢٠، ولسان العرب ١٥/٤٤٤ (يا)، والمحتسب ١/٥٢، ٣٤٨، ومغني اللبيب ٢/١٤٣، والمقتضب ٢/٣٢٠، وجمع الهوامع ٢/٢٨، والكامل ١٠٠١.

(١) مغني اللبيب ص ١٩١.

(٢) انظر القراءة في البحر المحيط ٤/٣٥٦، والكشاف ٢/٧٩، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٨٦.

٤٨١— الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١١/٤٧٥ (عمل)، والارتشاف ٢/٤٥٤، والأشباه والنظائر ٢/٢٩٢، والجنى الداني ص ٤٧٨، وخزانة الأدب ١٠/١٤٦، والخصائص ٢/٣٠٥، والدرر ٢/٣٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٥، وشرح الأشتوني ٢/٢٩٤، وشرح التسهيل ٣/١٦١، وشرح شواهد المغني ص ٤١٩، والكتاب ٣/٨١، والمحتسب ١/٢٨١، وجمع الهوامع ٢/٢٢، وكتاب العين ٢/١٥٣، ومقاييس اللغة ١/١٤٥، وديوان الأدب ٢/٤١٦، وأساس البلاغة (عمل) (وجد)، وتاج العروس (عمل) (علا).

أي عليه ، فحذف « عليه » ، وزاد « على » قبل الموصول تعويضاً . قاله ابن مالك ^(١) .
والثاني : كقول حميد بن ثور : [من الطويل]

٤٨٢ — أَيْ اللهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْئَانِ الْعَضَاةِ تَرُوقُ

زاد « على » لأن راق متعدي بنفسيها ، تقول : راقني حسن الجارية . ونص سيبويه على أن « على » لا تزداد ^(٢) ، ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين « تروق » تشرق .

وللاستدراك كقولك : « فَلَنْ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ لِسُوءِ صَنِيعِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ

رَحْمَةِ اللهِ » ، أي ولكنه . واقتصر الناظم على قوله :

٣٧٥ — عَلَى لِلْإِسْتِعْلَاءِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ

(ولـ « عن » أربعة معان أيضاً :

أحدها : المجاوزة) ولم يذكر البصريون سواه ، (نحو : سرت عن البلد ،
ورميت عن القوس) ، والمثال الأول متفق عليه ، والثاني مختلف فيه ، [٣٢٤/ب] فقال ابن
مالك ^(٣) : هي فيه للاستعانة بمعنى الباء ، لأنهم يقولون : رميت بالقوس وعن القوس ،
حكاه الفراء . وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي
المرمية ، وحكى أيضاً : « رميت على القوس » ، قاله في المغني ^(٤) .

(الثاني : البعدية) بالباء الموحدة (نحو) : « لَتَرْكَبَنَّ (طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ) [الانشقاق/١٩] أي حالاً بعد حال) ، ويحتمل أن تكون « عن » على بابها ، والتقدير : طبقاً
متباعدًا في الشلة عن طبق آخر دونه ، فيكون كل طبق أعظم في الشلة مما قبله ، قاله
الدمامي .

(الثالث : الاستعلاء كقوله تعالى : « وَمَنْ يَخْلُ فَإِنَّمَا يَخْلُ عَنْ نَفْسِهِ »

[محمد/٣٨] أي عليها) ، ويحتمل التضمين ، والمعنى : فإنما يبعد الخير عن نفسه بالخل ، قاله

(١) شرح التسهيل ١٦١/٣ .

٤٨٢ — البيت لحמיד بن ثور في ديوانه ص ٤١ ، وأدب الكاتب ص ٥٢٣ ، وأساس البلاغة (روق) ، والجنى
الداني ٤٧٩ ، والدرر ٥٦/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٢٠/١ ، ولسان العرب ٤٧٩/٢ (سرح) ، ومغني
الليبي ١٤٤/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٧٧ ، وخزانة الأدب ١٩٤/٢ ، ١٤٤/١٠ ، ١٤٥ ،
وشرح الأشموني ٢٩٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٦٥/٣ ، والارتشاف ٤٥٤/٢ ، وجمع الهوامع ٢٩/٢ .

(٢) الكتاب ٨١/٣ - ٨٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٦٠/٣ .

(٤) مغني الليبي ص ١٩٨ .

الدمامي، (وكقول الشاعر) وهو ذو الأصبع العدواني واسمه الحرثان بن الحرث بن مجرب: [من البسيط]

٤٨٣- (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ لَا أَفْضَلُكَ فِي حَسَبٍ عَنِّي) وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي أي علي؛ لأن المعروف أن يقال أفضلت عليه. قاله في المغني^(١)، و«لاه» أصله: لله، فحذفت اللامان الجارة والأخرى شذوذاً، والحسب؛ بفتح السين؛ الدين وما يعله الإنسان من مفخر آبائه، والديان: الملك، وتحزوني: تسوسني، والمعنى: لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني.

(الرابع: التعليل نحو: [١٦] ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود/٥٣] أي لأجله)، قال في المغني^(٢): ويجوز أن يكون حالاً من ضمير «تاركي» أي ما تركها صادرين عن قولك، وهذا رأي الزخشي. انتهى.

وتكون «عن» مرادفة «من» نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [الشورى/٢٥] أي منهم.

ومرادفة الباء نحو: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النجم/٣] أي به.

وللاستعانة نحو: «رमित عن القوس» أي به كما تقدم عن ابن مالك.

والبلد نحو: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة/٤٨] أي بلد نفس، وفي الحديث «صومي عن أمك» أي بلد أمك^(٣).

والظرفية كقوله: [من الطويل]

٤٨٣- البيت لذي الأصبع العدواني في أدب الكاتب ص ٥١٣، والأزهية ص ٢٧٩، والاقتضاب ص ٢٤٩، ٤٤١، وإصلاح المنطق ص ٣٧٣، وخزانة الأدب ١٧٣/٧، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، والدرر ٥٩/٢، وشرح شواهد المغني ٤٣٠/١، ولسان العرب ٥٢٥/١١ (فضل)، ١٦٧/١٣ (دين)، ٢٩٥، ٢٩٦ (عن)، ٥٣٩ (لوه)، ٢٢٦/١٤ (خزي)، ومغني اللبيب ١٤٧/١، والمقاصد النحوية ٢٨٦/٣، ولكعب الغنوي في الأزهية ص ٩٧، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ٢٦٣/١، ١٢١/٢، ٣٠٣، والإنصاف ٣٩٤/١، وأوضح المسالك ٤٣/٣، والجنى الداني ص ٢٤٦، والخصائص ٢٨٨/٢، وشرح ابن الناطم ص ٢٦٤، وشرح ابن عقيل ٢٣/٢، وشرح المفصل ٥٣/٨، وجمع الهوامع ٢٩/٢.

(١) مغني اللبيب ص ١٩٦.

(٢) مغني اللبيب ص ١٩٧.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ٢٨/٣، حديث رقم ٦٦٧.

٤٨٤— وَلَا تَكْ عَنْ حَمْلِ الرَّبَاعَةِ وَأَيَّآ

[٣٢٥/] أي في حمل ، بدليل ﴿ وَلَا تَبَيَّنَا فِي ذِكْرِي ﴾ [طه/٤٢] . وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله : [من الطويل]

٤٨٥— أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنِّيكَ تَذْفَعُ

قال ابن جني : أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذف « عن » من أول الموصول ، وزيدت بعده . واقتصر في النظم على قوله :

٣٧٥— بَعْنُ تَجَاوَزًا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطَنُ

٣٧٦— وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلَى

(وللكاف أربعة معانٍ أيضًا :

أحدها : التشبيه نحو) قوله تعالى : ﴿ فَكَأَنَّهُ (وَرْدَةٌ كَالِدَّهَانِ) ﴾ [الرحمن/٣٧] .

(والثاني : التعليل) أثبتته قوم ونفاه الأكثرون (نحو : ﴿ وَأَذْكُرُوهُ كَمَا

هَذَاكُمْ ﴾) [البقرة/١٩٨] فالكاف تعليلية و« ما » مصدرية (أي هدايته إياكم) ، وأجاب الأكثرون بأنه من وضع الخاص موضع العام إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الإحسان ، فهذا في الأصل بمنزلة : « وأحسن كما أحسن الله إليك » ، والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب .

(والثالث : الاستعلاء) ذكره الأخفش والكوفيون^(١) ، (قيل لبعضهم) وهو

رؤية : (كيف أصبحت ؟ قال : كخير . أي على خير) ، وقيل المعنى : بخير ، ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء . وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير . (وجعل منه) أي من الاستعلاء (الأخفش قولهم : « كن كما أنت » أي على ما أنت عليه) ،

٤٨٤— صدر البيت : (وآسى سراة الحي حيث لقيتهم) وهو للأعشى في ديوانه ص ٣٧٩ ، والارتشاف ٤٤٨/٢ ، والدرر ٦١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٤/١ ، وبلا نسبة في الجني السداني ص ٢٤٧ ، وجواهر الأدب ص ٣٢٤ ، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢ ، ومغني اللبيب ١٤٨/١ ، وجمع الهوامع ٣٠/٢ ، وتاج العروس (عن) ، وشرح التسهيل ١٦١/٣ .

٤٨٥— البيت لزيد بن رزين في جواهر الأدب ص ٣٢٥ ، والارتشاف ٤٤٨/٢ ، ٣١٨/٣ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٦/١ ، وله أو لرجل من محارب في ذيل أمالي القاضي ص ١٠٥ ، وذيل سبط اللاي ص ٤٩ ، وبلا نسبة في الجني السداني ص ٢٤٨ ، وخزانة الأدب ١٠٤٤/١٠ ، وتاج العروس (عن) ، والدرر ٣٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٠/٢ ، ١٦١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣١٣/١ ، والمحاسب ٢٨١/١ ، ومغني اللبيب ١٤٩/١ ، وجمع الهوامع ٢٢/٢ .

(١) الارتشاف ٤٣٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٠/٣ .

فالكاف بمعنى «على»، و«ما» موصولة^(١)، و«أنت»: مبتدأ حذف خبره، هذا أحد الأعراب. والثاني: أن «ما» موصولة، و«أنت»: خبر حذف مبتدؤه أي كالذي^(٢) هو أنت. والثالث: أن «ما» زائدة ملغاة، والكاف جارة، و«أنت»: ضمير مرفوع أنيب عن الجور، والمعنى: كن فيما يستقبل مماثلاً لنفسك فيما مضى. الرابع: أن «ما» كافة، و«أنت»: مبتدأ حذف خبره، [٣٢٥/ب] أي عليه أو كائن. والخامس: أن «ما» كافة أيضاً، و«أنت»: فاعل، والأصل: كما كنت ثم حذف «كان» فانفصل الضمير. والسادس: أن «ما» زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالتين.

المعنى (الرابع) من معاني الكاف [١٧] (التوكيد، وهي الزائدة نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى/١١] أي ليس شيء مثله)، كذا قدره الأكثرون، إذ لو لم يقدره كذلك صار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم الحال، وهو إثبات المثل، وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جني، وقيل: الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا، فقيل: الزائد «مثل»، كما زيدت في: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة/١٣٧] قالوا: وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير. قال في المغني^(٣): والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت. وقيل: الكاف و«مثل» لا زائد منهما، ثم اختلف فقيل: «مثل» بمعنى الذات، والمعنى ليس كذاته شيء، وقيل بمعنى الصفة لأن المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه، والمعنى: ليس كصفته شيء. وقيل: الكاف اسم مؤكد «مثل»، كما عكس ذلك من قال: [من الرجز]

فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَاكُولٍ ٤٨٦—

زاد في المغني^(٤) في معاني الكاف المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ «ما» في نحو: «سَلِّمْ كما تدخل»، و«صَلِّ كما يدخل الوقت»، ذكره ابن الجباز في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما، وهو غريب جداً. انتهى. واقتصر الناظم على قوله:

٣٧٧— شَبَّهُ بِكَافٍ وَبِهِ التَّعْلِيلُ قَدْ يَعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَّ

(١) في «ب»: (مصدرية).

(٢) في «ب»: (فالذي).

(٣) مغني اللبيب ص ٢٣٨.

٤٨٦— تقدم تخريج البيت برقم ٢٩٤.

(٤) مغني اللبيب ص ٢٣٧.

(ومعنى « إلى » و « حتى » انتهاء الغاية مكانية أو زمانية) ، مثال « إلى » في المكان (نحو : ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾) [الإسراء / ١] ، [١/٣٢٦] (و) مثلها في الزمان (نحو : ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾) [البقرة / ١٨٧] . (و) مثال « حتى » في المكان (نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، و) مثلها في الزمان (نحو : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾) [القدر / ٥] وتقدم أن معاني اللام الانتهاء ، ولذلك جمعها الناظم بقوله :

٣٧١- لِأَنَّهَا حَتَّى وَلَا مَ وَإِلَى

(وإنما يجز بـ « حتى » في الغالب آخر) نحو : « حتى رأسها » ، (أو متصل بآخر) نحو : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [القدر / ٥] (كما مثلنا) ، وإذا ثبت أنها لا تجز إلا آخرًا أو متصلاً به (فلا يقال : سهرت البارحة حتى نصفها) ، لأن النصف ليس آخرًا ولا متصلاً بالآخر ، قالته المغاربة . قال في المغني^(١) : وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري وحده . واعترض عليه بقوله : [من الخفيف]

٤٨٧- عَيْنَتْ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَصَفَهَا رَاجِيًا فَعُدْتُ يَوْسَا

وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل : « فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها » ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به . انتهى . وناقشه الدماميني بأنها في حكم الملفوظ بها ، ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك .

(ومعنى « كي » التعليل) نحو : « جئت كي أقرأ » أي للقراءة .

(ومعنى الواو والتاء) المثناة فوق (القسم) نحو : والله ، وتالله .

(ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية) في الزمان ، فيكونان بمعنى « من » (إن كان

الزمان ماضيًا كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى ، بضم السين : [من الكامل]

٤٨٨- لِمَنِ الدِّيَارُ بِسُقْنَةِ الْحَجَرِ (أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ)

(١) مغني اللبيب ص ١٦٧ .

٤٨٧- البيت بلا نسبة في الجني الداني ص ٥٤٤ ، والارتشاف ٢/٤٦٨ ، والدرر ٢/٣٨ ، وشرح شواهد

المغني ١/٣٧٠ ، ومغني اللبيب ١/١٢٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٢٦٧ ، وجمع الهوامع ٢/٢٣ ، وشرح

التسهيل ٣/١٦٨ ، وشرح المرادي ٢/٢٠٥ .

٤٨٨- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٦ ، والأزهية ص ٢٨٣ ، وأسرار العربية ص ٢٧٣ ،

والأغاني ٦/٨٦ ، والإنصاف ١/٣٧١ ، وخزانة الأدب ٩/٤٣٩ ، ٤٤٠ ، والدرر ١/٤٧١ ، وشرح

شواهد المغني ٢/٧٥٠ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٤ ، وشرح المفصل ٤/٩٣ ، ١١/٨ ، والشعر ===

أي من حجج ومن دهر ، و«الحجج» بكسر الحاء : جمع حجة ؛ بكسرها أيضاً ؛ وهي السنة . و«الدهر» : الزمان ، و«الديار» : مبتدأ ، تقدم خبره في الجار والمجرور قبله ، و«قنة» : بضم القاف وتشديد النون : أعلى الجبل . و«الحجر» بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم : حجر ثمود ، ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى . [٣٢٦/ب] و«أقوين» : بسكون القاف وفتح الواو : خلون من سكانهن . (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]
٤٨٩- قِفَا بُنْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ (وَرَبِّ عَقَتْ آثَارُهُ مِنْذُ أَرْمَانَ)

أي من أزمان . وقفا : أمر للواحد لفظ الاثنين على حد ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ق/٢٣] أو بلفظ الواحد والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصول مجرى الوقف ، وأصله : قفن . وعرفان : بكسر العين : مصدر عرف معرفة وعرفاناً . والربع : المنزل . وعفت : درست وانمحت . وآثاره : جمع أثر . (و) معنى « مذ » و« منذ » (الظرفية) فيكونان بمعنى « في » (إن كان) الزمان (حاضراً نحو) : ما رأيته مذ أو (منذ يومنا) أي في يومنا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٨٠- وَإِنْ يَجْرَأُ فِي مُضَيٍّ فَكَمْ مِنْ هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبْنُ

(و) يكونان (بمعنى « من » و« إلى » معاً) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معاً ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه [١٨] ابتداء الفعل وانتهائه (إن كان) الزمان معدوداً نكرة (نحو) : ما رأيته (مذ) أو منذ (يومين) أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها . (ورُبُّ) ليست للتقليل دائماً خلافاً للأكثرين ولا للتكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة ، بل ترد (للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً) . قاله في المغني ^(١) .

(فالأول) : كقوله تعالى : ﴿ رَبُّمَا ^(٢) يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر/٢] و (كقوله) : « يَا رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ^(٣) » ، وقول بعض

== والشعراء ١٤٥/١ ، ولسان العرب ١٧٠/٤ (حجر) ، ٤٢١/١٣ (قسن) ، والمقاصد النحوية ٣١٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٨/٣ ، وجواهر الأدب ص ٢٧٠ ، ووصف المباني ص ٣٢٠ ، وشرح الأشموني ٢٩٧/٢ ، ومغني اللبيب ٣٣٥/١ ، وجمع الهوامع ٢١٧/١ .

٤٨٩- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٨٩ ، والدرر ٤٧٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٤/١ ، ٧٥٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٩/٣ ، وشرح الأشموني ٢٩٧/٢ ، ومغني اللبيب ٣٣٥/١ ، وجمع الهوامع ٢١٧/١ .

(١) مغني اللبيب ١٣٥/١ .

(٢) الرسم المصحفي : « رَبُّمَا » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم برقم ١١٥ .

العرب عند انقضاء رمضان : « يا رب صائمه لن يصومه ، وقائمه لن يقومه » (بإضافة صائم وقائم إلى ضمير رمضان ، وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي ، وقول الشاعر : [١/٣٢٧] [من الطويل]

٤٩٠- وَيَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بَأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ بِمِثَالِ
 ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف ، والبيت مسوق للافتخار ، ولا يناسب واحداً منهما التقليل . قاله في المغني ^(١) .

(والثاني) : وهو التقليل (كقوله) وهو رجل من أزد السراة : [من الطويل]
 ٤٩١- (أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ)

وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حَرٍّ وَجْهٍ مُجَلَّلَةٍ لَا تُنْجِلِي لِزَمَانٍ
 وَيَكْمَلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابُهُ وَيَهْرُمُ فِي سَبْعٍ مَضَتْ وَتَمَانٍ

وعن الفارسي أن عمر الجني ^(٢) سأل امرأة القيس عن مراد الشاعر فقال : (يريد بذلك عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام) والقمر ، ويلد بسكون اللام وفتح الدال أو ضمها ، وأصله : لم يلد بكسر اللام وسكون الدال ، فسكن اللام تشبيهاً لها بـ « كنف » فالتقى ساكنان ، فحركت الدال بالفتح اتباعاً لفتحة الياء أو بالضم اتباعاً لضممة الهاء . والشامة : الخال ، وهي النكته السوداء في الجسم المخالف للونها . وفي رواية « شامة غراء » وهو ضمير مناسب للشامة إذ الغراء البيضاء ، والشامة سوداء . والحر من الوجه : ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد ، قاله الدماميني . ومجللة : أي ذات عز وجلال ، وروي « مجلحة » بتقديم الجيم على الحاء : أي منكسة ، ويهرم أي يشيب ، قاله الحلبي .

٤٩٠- البيت لامرئ القيس في ديوانه ٢٩ ، وخزانة الأدب ٦٤/١ ، والدرر ٤٤/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٦ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، ٣٩٣ ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١٣٥/١ ، والمقرب ١٩٩/١ .

(١) مغني اللبيب ١٣٥/١ .

٤٩١- الأبيات لرجل من أزد السراة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢ ، والكتاب ٢٢٦/٢ ، ١١٥/٤ ، وله أو لعمر الجني في خزانة الأدب ٣٨١/٢ ، والدرر ٨١/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٩٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٥٤/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٩/١ ، وأوضح المسالك ٥١/٣ ، والجني الداني ص ٤٤١ ، والخصائص ٣٣٣/٢ ، والدرر ٤٥/٢ ، ورصف المباني ص ١٨٩ ، وشرح الأشموني ٢٩٨/٢ ، وشرح المفصل ٤٨/٤ ، ١٢٦/٩ ، والمقرب ١٩٩/١ ، ومغني اللبيب ١٣٥/١ ، وهم الهوامع ٥٤/١ ، ٢٦/٢ .

(٢) في « ط » : (الخشني) .

(فصل ————— ل)

(من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة :
 أحدها : الكاف) ، وهل اسميتها في النثر والشعر معاً أو في الشعر فقط ؟ قولان ،
 (والأصح) منهما (أن اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجاج يصف نسوة :
 [من الرجز] [٣٢٧/ب]

٤٩٢- بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جَمٌ (يَضْحَكُنَّ عَنْ كَأْبَرِدِ الْمُنْهَمِّ)
 فالكاف هنا اسم بمعنى « مثل » ، لأن حروف الجر مختصة بالأسماء . وبيض : جمع بيضاء ،
 والنعاج : جمع نعجة ، وهي هنا البقرة الوحشية ، ولا يقال لغير البقر من الوحش : نعاج .
 والجَم : بضم الجيم : جمع جماء ، وهي التي لا قرن لها ، وبالفتح الكثير . ويضحكن : خبر
 بيض . والبرد : بفتحتين : مطر منعقد . المنهم : بضم الميم الأولى وتشديد الثانية وسكون
 النون : الذائب . يعني أن النسوة يضحكن عن أسنان مثل البرد الذائب لطافة ونظافة .
 ومقابل الأصح أنه لا يختص بالشعر وهو ظاهر إطلاق قول الناظم :
 ٣٧٨- وَأَسْتَعْمِلَ أَسْمَاءً

(والثاني والثالث « عن » و« على ») يستعملان اسمين (وذلك إذا دخلت
 عليهما « من ») فتكون « عن » بمعنى « جانب » ، و« على » بمعنى « فوق » ، فالأول
 (كقوله) وهو [١٩] قطري الخارجي : [من الكامل]

٤٩٢- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٨/٢ ، وخزانة الأدب ١٠/١٦٦ ، ١٦٨ ، والدرر ٦٨/٢ ،
 وشرح شواهد المغني ٥٠٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٣/٢٩٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٥٨ ، وأوضح
 المسالك ٥٤/٣ ، والجنى الداني ٧٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٦ ، وشرح الأشموني ٢/٢٩٦ ، وشرح
 المفصل ٤٢/٨ ، ٤٤ ، ومغني اللبيب ١/١٨٠ ، وهمع الهوامع ٣١/٢ ، ولسان العرب ١٢/٦٢٠ (هم) ،
 وتاج العروس ٣٤٥/٢٤ (كوف) ، (هم) ، والمخصص ٩/١١٩ ، وكتاب العين ٤/٤٦١ .

٤٩٣- فَلَقَسْدُ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيَّةٌ (مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي)

فـ «عن» هنا اسم بمعنى «جانب»، لأن حروف الجر مختصة بالأسماء. ودريئة؛ بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة: وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي. ومرة: مصدر مر. (و) الثاني ك (قوله) وهو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا: [من الطويل]

٤٩٤- (غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّوْهَا) تَصِلُ وَعَنْ قِيْضٍ بِبِزْءٍ مَجْهَلٍ

فـ «على» هنا اسم بمعنى «فوق» لدخول «من» عليها، وكونها بمعنى «فوق» هو قول الأصمعي. وقال أبو عبيدة: بمعنى «عند»، والضمير المجرور بها يعود إلى فرخها. وغدت؛ بالمعجمة: من أخوات كان، واسمها مستتر فيها يعود إلى القطا. وتصل: خبرها، وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة، [١/٣٢٨] أي تصوت^(١) من جوفها من شدة العطش.

قال أبو حاتم: قلت للأصمعي كيف قال: «غدت»، والقطا إنما تذهب إلى الماء ليلاً؟ فقال لم يرد الغدوة وإنما هذا مثل للتعجيل، والعرب تقول: «بَكَرَ إِلَى الْعَشِيَّةِ»، ولا بكور هناك. قاله ابن السيد^(٢).

٤٩٣- البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١، وخزانة الأدب ١٠/١٥٨، ١٦٠، والدرر ٣٤٨/١، ٨٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦، وشرح شواهد المغني ١/٤٣٨، والمقاصد النحوية ٣/١٥٠، ٣٠٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٥٥، والأشباه والنظائر ٣/١٣، وأوضح المسالك ٣/٥٧، وجواهر الأدب ص ٣٢٢، وشرح الأشموني ٢/٢٩٦، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠، وشرح التسهيل ٢/٩٣، وشرح المفصل ٨/٤٠، ومغني اللبيب ١/١٤٩، وجمع الهوامع ١/١٥٦، ٢/٣٦.

٤٩٤- البيت لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١١، وأدب الكاتب ص ٥٠٤، والاقتضاب ص ٤٢٨، والأزهية ١٩٤، وخزانة الأدب ١٠/١٤٧، ١٥٠، والدرر ٢/٨٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠، وشرح شواهد المغني ١/٤٢٥، وشرح المفصل ٨/٣٨، ولسان العرب ١١/٣٨٣ (صل)، ١٥/٨٨ (علا)، والمقاصد النحوية ٣/١٠٣، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/٤٤٤، ٣/٣٣٧، والأشباه والنظائر ٣/١٢، وأوضح المسالك ٣/٥٨، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٦، وشرح الأشموني ٢/٢٩٦، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨، وشرح التسهيل ٣/١٤٠، والكتاب ٤/٢٣١، ومغني اللبيب ١/١٤٦، والمقتضب ٣/٥٣، وجمع الهوامع ٢/٣٦.

(١) في «ب»: (تصورت).

(٢) الاقتضاب ص ٦٩٧.

وَتَمَّ ؛ بفتح المثناة فوق : أي كمل . وظمؤها ؛ بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها ؛ قال الدماميني : ما بين الورددين ، تستعمل في الإبل ، ولكنه استعاره للقطا . وقال ابن السيد^(١) : مدة صبرها عن الماء ، وهو ما بين الشرب إلى الشرب . ولا تنافي بينهما . والقيض ؛ بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة ؛ قال الدماميني : القشر الأعلى من البيض . وقال العيني^(٢) : أراد به الفرخ ها هنا . وزيزاء ؛ بزاءين معجمتين مكسور أولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالدَّ : الغليظة من الأرض . ويروى : « بيداء » بالمد ، المهلكة « والمجهل » : القفر الذي ليس فيه أعلام يهتدى بها ، وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه ، ولا يجوز أن يكون نعتاً لـ « زيزاء » عند البصريين . قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل . وإلى استعمال « عن » و« على » اسمين أشار الناظم بقوله :

٣٧٨- وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ ذَخَالٍ

وقد تكون « على » فعلاً ماضياً ، تقول : علا يعلو علواً ، وعلى يعلي علأ ، قاله ابن خالويه في الطارقة . وقد تكون « إلى » اسماً واحداً لآء الله ، وهي نعمه ، تقول : « إلى » و« آلاء » ، قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني .

(والرابع والخامس) مما يستعمل اسماً (مذ ، و : منذ ، وذلك في موضعين)

أشار إليهما الناظم بقوله : [٣٧٨/ب]

٣٧٩- وَمُذُّ وَمُتْدُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوْلَيَا الْفُعْلَ

(أحدهما : أن يدخل على اسم مرفوع) نكرة أو معرفة معدوداً أو لا (نحو : ما رأيته منذ يومان) ، ف « يومان » منكر معدود (أو : منذ يوم الجمعة) ، ف « يوم الجمعة » معرف [٢٠] غير معدود ، (وهما حينئذ) أي حين إذ رفع ما بعدهما (مبتدآن وما بعدهما خبر) عنهما واجب التأخير إجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين ، واختاره ابن الحالج ، ومعناهما : الأمد إن كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، وأول المدة إن كان ماضياً . قاله في المغني^(٣) .

(وقيل بالعكس) فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ ، وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ، ومعناهما « بين وبين »

(١) الاقتضاب ص ٦٩٧ .

(٢) المقاصد النحوية ٣/٣٠٣ .

(٣) مغني اللبيب ص ٤٤٢ .

مضافين ، فمعنى « ما لقيته مذ يومان » : بيني وبين لقائه يومان . قاله في المغني ^(١) ، ولا يخلى ما فيه من التعسف . (وقيل : ظرفان وما بعدهما فاعل بـ « كان » تامة محذوفة) ، والتقدير : مذ كان يومان أو يوم الجمعة ، وهذا مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي ^(٢) .

وقيل ظرفان ما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : من الزمان الذي هو يومان ، وهو قول لبعض الكوفيين ، وهو مبني على أن « منذ » مركبة من « من » الجارة و« ذو » الطائية أو منها ومن « إذ » ، وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال : في نحو « ما لقيته منذ يومان » أربعة أقوال ، فلبصريين قولان ، قال الفارسي : التقدير : أمذ ذلك يومان ، فـ « منذ » ^(٣) مبتدأ ، و« يومان » : خبره . وقال ابن جني ^(٤) « بيني وبين لقائه يومان » ، فـ « منذ » ^(٣) : خبر ، و« يومان » : مبتدأ . وللكوفيين قولان أحدهما : أن « من » حرف و« ذو » [١/٣٢٩] موصولة و« هو يومان » : مبتدأ وخبر ، والجملة صلة ، فحذفت [٢١] الواو والمبتدأ ، وضمت الميم إتباعاً . والثاني : أن الأصل : من إذ مضى يومان ، فـ « يومان » فاعل بفعل محذوف . انتهى .

(و) الموضع (الثاني) : أن يدخل على الجملة فعلية كانت ؛ وهو الغالب ؛

كقوله (وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب : [من الكامل]

٤٩٥ — (مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَسْدَاهُ إِزَارَهُ) فَسَمَا فَأُذِرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

فأدخل « مذ » على الجملة الفعلية ، وهي « عقدت » . وخبر « زال » : يدنى في البيت بعنه ^(٥) .

(١) مغني اللبيب ص ٤٤٢ .

(٢) الارتشاف ٢/٢٤٣ .

(٣) في « أ » ، « ب » : (مذ) .

(٤) اللمع ص ١٢٠ .

٤٩٥ — البيت للفرزدق في ديوانه ١/٣٠٥ ، والأشباه والنظائر ٥/١٢٣ ، وخزانة الأدب ١/٢١٢ ، والدرر

١/٤٦٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٠ ، وشرح شواهد المغني

٢/٧٥٥ ، وشرح المفصل ٢/١٢١ ، ٦/٣٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٣٢١ ، والمقتضب ٢/١٧٦ ، وبلا

نسبة في الارتشاف ٢/٢٤٢ ، وأوضح المسالك ٣/٦١ ، والدرر ٢/٤٩٥ ، وشرح الأشموني ١/٨٧ ،

وشرح التسهيل ٢/٢١٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٨١٥ ، ولسان العرب ٦/٦٧ (خمس) ، ومغني

الليبي ١/٣٣٦ ، وجمع الهوامع ١/٢١٦ ، ٢/١٥٠ .

(٣) هو قوله : (يدني خوفاً من خوفاً تلتقي في كل معتبط الغبار مثار) .

و«سما»: ارتفع. و«أدرك»: لَحِقَ. والمراد بخمسة الأشبار: ارتفاع قامته أو موضع قبره ،
 قاله الدماميني. (أو اسمية كقولهِ) وهو ميمون الأعشى: [من الطويل]
 ٤٩٦— (وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ) وليدًا وكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا
 فأدخل «مذ» على الجملة الاسمية، واليافع؛ بالياء التحتية: الغلام الذي راهق العشرين
 سنة، يقال: يَفَعٌ وأَيْفَعٌ فهو يافع، ولا يقال: موفع، قاله في القاموس^(١).
 والوليد: الصبي. والكهل: ما بعد الثلاثين، وقيل: بعد الأربعين إلى الخمسين
 أو الستين.

والأمرد: الذي ليس على وجهه شيء من الشعر، ولم يجاوز حد الإنبات، فإن
 جاوزه ولم ينبت فهو الثَّطُّ بالثالثة والمهملة المشددة، قاله الزركشي.
 (وهما حينئذ) أي حين إذ دخلا على الجملتين (ظرفان باتفاق) مضافان،
 فقيل: إلى الجملة. وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة. وقيل: مبتدآن، فيجب تقدير زمن
 مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر. قاله في المغني^(٢)، وهو مصرح بخلاف في المسألة فلا
 تحسن دعوى الاتفاق السابقة منه.

وأصل «مذ» «منذ» فحذفت النون بدليل رجوعهم إلى ضم الذال عند ملاقة
 الساكن نحو: «مذ اليوم»، [٣٢٩ب] ولولا أن الأصل الضم لكسروا، ولو قيل بالعكس
 وزيدت النون كان مذهباً كما قالوا في «ابنم» أصله «ابن» فزيدت الميم. وقال ابن
 ملكون: هما أصلان، لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهه. ويرده تخفيفهم «إن»
 و«كأن». قاله في المغني^(٣).

وقال المالقي^(٤): إذا كانت «مذ» اسماً فأصلها «منذ»، وإذا كانت حرفاً فهي
 أصلٌ نظراً إلى أن الحرف لا يَتَصَرَّفُ فيه. وفيه الرد السابق. وقد تكسر ميمها عند عكل.
 وسكون ذال «مذ» قبل متحرك أعرف من ضمها، وضمها قبل ساكن أعرف من كسرهما،
 لأن القريب أولى من الغريب، والمألوف خير من المنكور. وضم ذال «مذ» لغة بني غني،

٤٩٦— البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٥، وتذكرة النحاة ص ٥٨٩، ٦٣٢، والدرر ٤٦٨/١، وشرح
 شواهد المغني ٥٧٧/٢، ٧٥٧، والمقاصد النحوية ٦٠/٣.

(١) القاموس المحيط (يفع).

(٢) مغني اللبيب ص ٤٤٢.

(٣) مغني اللبيب ص ٤٤٢ - ٤٤٣.

(٤) رصف المباني ص ٣٨٧.

وبنو غنيحي من غطفان ، قاله في الصحاح^(١) ، ووجه الضم أنهم قدروا النون محذوفة لفظاً لا نيةً على حد قوله : [من الطويل]

٤٩٧- وَمَنْ قَبْلَ نَأَى
.....

بالكسر بلا تنوين .

(١) الصحاح (غني) .

٤٩٧- تمام البيت : (ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف)

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٤/٣ ، والدرر ٤٨٨/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٨٥ ، ٢٨٨ ،

وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٨/٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٠ ، وشرح الكافية

الشافية ٩٦٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٤/٣ ، وجمع الهوامع ٢١٠/١ .

(فصل ل)

(تزداد كلمة « ما » بعد « من » و « عن » و « الباء ») كثيراً ، وبعد « اللام » قليلاً ، (فلا تكفهن عن عمل الجر) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٨١- وَيَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زَيْدَ مَا فَلَمْ تُعَقَّ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

فـ « من » ، (نحو : ﴿ مِمَّا ﴾ خَطَايَاهُمْ ﴿ نوح/٢٥ ﴾ ، وقرئ (خَطِيئَاتِهِمْ)^(١) وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الإعراب فيه ، وبه مثل في المغني^(٢) .

(و) عن ، نحو : (﴿ عَمَّا قَلِيل ﴾) [المؤمن/٤٠] .

(و) الباء ، نحو : (﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾) [النساء/١٥٥] .

واللام ، كقول الأعشى : [من المتقارب]

٤٩٨- إِلَىٰ مَلِكٍ خَيْرٍ أَرْبَابِيهِ فَإِنَّ لِمَا كُلِّ شَيْءٍ قَرَارًا
يريد فإن لكل شيء .

وإذا دخل شيء من هذه الأحرف المقترنة بـ « ما » على فعل أو جملة اسمية أولت « ما » بأنها موصول حرفي ، والجملة صلتها .

(و) تزداد « ما » (بعد « رب » و « الكاف » فيبقى العمل قليلاً) ، وتكفهما

كثيراً ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٢/٣٣٠]

٣٨٢- وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبٍّ وَالْكَافُ فَكُفَّ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرَّ لَمْ يَكُفَّ

فالعمل (كقوله) وهو علي بن الرعاء^(٣) الغساني : [من الخفيف]

(١) كذا في الرسم المصحفي ، وقد قرئت (خطاياهم) ، وهي قراءة أبي عمرو والحسن والأعرج . انظر

الإتحاف ص ٤٢٥ ، والنشر ٣٩١/٢ ، وقرأ أبو رجاء : (خطيئتهم) ، انظر الكشف ١٦٥/٤ .

(٢) مغني اللبيب ص ٤١١ .

٤٩٨- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠١ .

(٣) في « أ » : (الدغفاء) ، وفي « ب » : (الرعاء) .

٤٩٩- (رَبِّمَا ضَرْبِيَّةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ) بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءَ

فجر بـ « رب » ضربة ، مع اقترانها بـ « ما » ، و « طعنة » ، مجرور بالعطف على « ضربة » ، ونجلاء « بالجيم والمد : الواسعة ، البيئة الاتساع ، صفة طعنة . وأضيفت « بين » إلى « بصرى » لاشتغالها على « أماكن » أو على تقدير مضاف أي : أماكن بصرى ، وهي ؛ بضم الباء ؛ بلدة بالشام كرسي حوران . (وقوله) وهو عمرو بن البراقة النهمي بكسر النون : [من الطويل]

٥٠٠- وَنُصْرٌ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَنَّهُ (كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ)

فجر الناس بالكاف المقترنة بـ « ما » الزائلة . والمجروم ؛ بالجيم : من الجرم . ويروى : « مظلوم عليه وظالم » .

(والغالب) [٢٢] في « ما » إذا زيدت بعد « رب » و « الكاف » (أن تكفَّهُمَا

عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل) ، قال سيبويه^(١) : جعلوهما مع « ما » بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نهشل بن حري يرثي أخاه : [من الطويل]

٥٠١- أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يَخْزَنْي يَوْمَ مَشْهَدٍ (كَمَا سَيْفٌ عَمْرٍو لَمْ تَخْنَهُ مَضَارِبُهُ)

ف « سيف » : مبتدأ ، و « لم تخنه » : خبره ، والكاف مكشوفة بـ « ما » الزائلة ، وأراد بـ « يوم مشهد » يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها مع علي رضي الله عنه ، وأراد بـ « عمرو » ٤٩٩- البيت لعدي بن الرعاء في الأزهية ص ٨٢ ، ٩٤ ، والارتشاف ٤٦٣/٢ ، والاشتقاق ص ٤٨٦ ، والأصمعيات ص ١٥٢ ، والحماسة الشجرية ١٩٤/١ ، وخزانة الأدب ٥٨٢/٩ ، ٥٨٥ ، والدرر ١٠٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٧٢٥ ، ومعجم الشعراء ص ٢٥٢ ، والمقاصد النحوية ٣٤٢/٣ ، وبلا نسبة في جوهرة اللغة ص ٤٩٢ ، وجواهر الأدب ص ٣٦٩ ، وأوضح المسالك ٦٥/٣ ، والجني الداني ص ٤٥٦ ، ورصف المباني ص ١٩٤ ، ٣١٦ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ ، ومغني اللبيب ص ١٣٧ ، وجمع الهوامع ٣٨/٢ .

٥٠٠- البيت لعمر بن بركة في أمالي القالي ١٢٢/٢ ، والدرر ١٠٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٢/١ ،

٥٠٠ ، ٧٢٥/٢ ، ٧٧٨ ، والمقاصد النحوية ٣٣٢/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣/٣ ، وخزانة

الأدب ٢٠٧/١٠ ، والدرر ٤١٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٩ ، وشرح

التسهيل ١٧١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٧/٢ ، ومغني اللبيب ٦٥/١ ، وجمع الهوامع ٣٨/٢ ، ١٣٠ .

(١) الكتاب ١١٥/٣ - ١١٦ .

٥٠١- البيت لنهشل بن حري في الدرر ١٠٤/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٧٢ ، وشرح

شواهد المغني ص ٥٠٢ ، ٧٢٠ ، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٨/٣ ،

وشرح ابن الناظم ص ٢٦٨ ، وجمع الهوامع ٣٨/٢ .

عمرو بن معدي كرب . وسيفه هو الصمصامة ، و«المشهد» : مصدر ميمي ، و«مضاربه» : جمع مضرب بكسر الراء ، ومضرب السيف نحو شبر من طرفه ، وجمعه على حد « شابت مفارقه » . وإنما للإنسان مفرق واحد . والعرب يقدرّون تسمية الجزء باسم الكل ، فيوقعون الجمع موقع الواحد . (وقوله) وهو جذية الأبرش : [من المديد]

٥٠٢- (رَبُّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ) تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

فكف « رب » عن الجر ، [٣٣٠/ب] وأدخلها على الجملة الفعلية وهي « أوفيت » : أي نزلت ، و« علم » : أي جبل . و« شمالات » بفتح الشين : جمع شمال ، ريح تهب من ناحية القطب ، فاعل « ترفعن » .

(والغالب على « رب » المكفوفة أن تدخل على فعل ماض كهذا البيت)

لأن التكرير والتقليل إنما يكونان فيما عُرف حُلّه ، والمستقبل مجهول . (وقد تدخل على مضارع منزّل منزلة الماضي لتحقيق وقوعه نحو : ﴿ رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾) ثَوْبًا كَانُوا مُسْلِمِينَ [الحجر/٢] قال الرُّماني : إنما جاز ذلك لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضي ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازًا ، وقيل التقدير : ربما كان يود ، و« كان » شأنية . ورده في المغني ^(١) .

(وندر دخولها على الجملة الاسمية) خلافًا للفراسي في المنع من الدخول

(كقوله) وهو أبو دواد الإيادي بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فألف : [من الخفيف]

٥٠٣- (رَبُّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ) وَعَنَّا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

٥٠٢- البيت لجذبة الأبرش في الأزهية ٩٤ ، ٢٦٥ ، والأغاني ٢٥٧/١٥ ، وخزانة الأدب ٤٠٤/١١ ، والدرر ١٠١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٩ ، وشرح شواهد المغني ٣٩٣ ، والكتاب ٥١٨/٣ ، ولسان العرب ٣٢/٣ (شيخ) ، ٣٦٦/١١ (شمل) ، والمقاصد النحوية ٣٤٤/٣ ، ٣٢٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٠/٣ ، والدرر ٢٤٣/٢ ، ووصف المباني ص ٣٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٤٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، وكتاب اللامات ص ١١١ ، ومغني اللبيب ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والمقتضب ١٥/٣ ، والمقرب ٧٤/٢ ، وجمع الهوامع ٣٨/٢ ، ٧٨ . (١) مغني اللبيب ص ٤٠٨ .

٥٠٣- البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣١٦ ، والأزهية ٩٤ ، ٢٦٦ ، وخزانة الأدب ٥٨٦/٩ ، ٥٨٨ ، والدرر ٤٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٥/١ ، وشرح المفصل ٢٩/٨ ، ٣٠ ، ومغني اللبيب ١٣٧/١ ، والمقاصد النحوية ٣٢٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧١/٣ ، والجني السدائي ص ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، والدرر ١٠٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٨ ، وشرح التسهيل ١٧٢/٣ ، ١٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٩/٢ ، وجمع الهوامع ٢٦/٢ .

فأدخل «رب» المكفوفة بـ «ما» على الجملة الاسمية ، فإن «الجامل» : مبتدأ ، و«المؤبل» : نعته ، و«فيهم» : خبره ، و«الجامل» بلجيم : القطيع من الإبل مع راعيها ، وقيل : اسم جمع الإبل لا واحد له من لفظه . و«المؤبل» بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة : المعد للقتية . و«العناجيج» بعين مهملة فنون فألف فجيمن بينهما مثناة تحتية : جياذ الخيل واحدها عنجوج كـ «عصفور» ، وهي الخيل الطويلة الأعناق . و«المهار» بكسر الميم : جمع مُهر ؛ بضمها ؛ وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة .

ودخول «رب» المكفوفة بـ «ما» على الجملة الاسمية نادر جداً (حتى قال) أبو علي (الفارسي : يجب أن تقدر «ما» اسماً) نكرة (مجروراً بـ «رب» بمعنى شيء) [١/٣٣١] (و) يقدر (الجامل خيراً لضمير محذوف ، والجملة صفة لـ : ما) . و«فيهم» متعلق بحال محذوفة ، (أي رب شيء هو الجامل المؤبل) كائناً فيهم . وإنما قدر الفارسي ضميراً محذوفاً ولم يجعل الجملة على حالها صفة لـ «ما» ليحصل الربط بين الصفة والموصوف .

(فصل ل)

(تحذف « رب » ويبقى عملها بعد الفاء كثيراً كقوله) : وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٥٠٤ - (فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمرَضِعِ) فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلِ

فجر مثل بـ « رب » المحذوفة بعد الفاء . ومعنى « طرقت » : أتيتها ليلاً . و« ألهيتها » : شغلتها . و« التمايم » : التعاويذ واحدها تيمة ، وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر . و« محول » من أحول الصبي فهو محول إذا تَمَّ له حَوْلٌ أو سنة . وإنما خص الحبلَى والمرضع بذلك لأنهما أزهدا للنساء في الرجال ، وأقلهن شغفاً بهم .

(وبعد الواو أكثر) لأن العرب تبذل من رب الواو ، وتبذل من الواو الفاء

لاشتراكهما في العطف (كقوله) وهو امرؤ القيس أيضاً : [من الطويل]

٥٠٥ - (وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ) عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

فجر ليل بـ « رب » المحذوفة بعد الواو ، وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكافة أمره بموج البحر ، واستعار له سدولاً وهي الستور واحدها سدل لِمَا يحول منه بين البصر وبين

٥٠٤ - البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والأزهية ص ٢٤٤ ، وخزانة الأدب ٣٣٤/١ ، والدرر

٩٣/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٤٥٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٢ ، وشرح شواهد المغني ص

٤٠٢ ، ٤٦٣ ، والكتاب ١٦٣/٢ ، واللسان ١٢٦/٨ (رضع) ، ٥١١/١١ (غيل) ، والمقاصد

النحوية ٣٣٦/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧٣/٣ ، ووصف المباني ٣٨٧ ، وشرح الأشموني

٢٩٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٩ ، وشرح التسهيل ١٨٨/٣ ، وشرح

الكافية الشافية ٨٢١/٢ ، ومغني اللبيب ١٣٦/١ ، ١٦١ ، وجمع الهوامع ٣٦/٢ .

٥٠٥ - البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨ ، وخزانة الأدب ٣٢٦/٢ ، ٢٧١/٣ ، وشرح شواهد المغني

٥٧٤/٢ ، ٧٨٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٢ ، والمقاصد النحوية ٣٣٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح

المسالك ٧٥/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٠ ، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٧/٣ ،

وشرح شذور الذهب ص ٣٢١ ، وشرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ .

إدراك المبصرات . و« علي » : متعلق بـ « أرخى » . والباء [٢٣] في « بأنواع » للمصاحبة .
و« يبتلي » : يختبر . يقول : رب ليل بهله الصفة أرخى علي ستور ظلامه مع أنواع الأحزان
ليختبرني فأصبر على الشدائد أم أجزع منها . (وبعد « بل » قليلاً) من الواو (كقوله)
وهو رؤية أو العجاج : [من الرجز] [٣٣١ب]

٥٠٦ — (بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَةٍ)

فجر « مهمه » بـ « رب » المحذوفة بعد « بل » . و« المهمه » : المفازة البعيدة الأطراف .

وإلى حذف « رب » وإبقاء جرها بعد هذه الأحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٣٨٣ — وَحَذِفْتُ رَبًّا فَجَرْتُ بَعْدَ بَلٍّ وَالْفَاءُ وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ دَا عَمَلُ

(وبدونهن أقل كقوله) وهو جميل بن معمر : [من الخفيف]

٥٠٧ — (رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلْلِهِ) كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

فـ « رسم » مجرور بـ « رب » محذوفة . و« رسم الدار » : ما كان لاصقاً من آثارها بالأرض

كالرماد ونحوه . و« الطلل » : ما شخص من آثار الدار . و« أقضي » : أموت . ويروى بدل

الحياة « الغداة » وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ، و« من جلله » بفتح الجيم ؛

فقليل : من أجله ، وقيل : من عظم أمره في عيني ، و« الجليل » : العظيم .

(وقد يحذف) حرف الجر (غير « رب » ويبقى عمله) ، وإليه الإشارة بقول

الناظم :

٣٨٤ — وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى رَبِّ لَسَى حَذْفٌ

(وهو ضربان :

سماعي كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمة ؛ ابن العجاج بن رؤبة : (خير)

٥٠٦ — الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٦ ، ولسان العرب ٧٠/١١ (بلل) ، ٥١٩/١٣ (عمه) ، وخزانة

الأدب ٥٤٩/٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٨ ، وتحذيب اللغة ١٥٠/١ ، وديوان الأدب ٢٥٤/٢ ،

وتاج العروس (عمه) ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٢ ، وله أو للعجاج في المقاصد النحوية ٣٤٥/٣ ،

وبلا نسبة في لسان العرب ٨٨/١٤ (بلا) ، وأوضح المسالك ٧٧/٣ ، وتاج العروس (بلل) .

٥٠٧ — البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩ ، وخزانة الأدب ٢٠/١٠ ، والدرر ٥٣٩/١ ، ٩٧/٢ ، ٢١٧ ،

وشرح شواهد المغني ٣٩٥/١ ، ٤٠٣ ، ومغني اللبيب ص ١٢١ ، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٣ ، وبلا نسبة

في الإنصاف ٣٧٨/١ ، وأوضح المسالك ٧٧/٣ ، والخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ ، وشرح ابن الناظم

ص ٢٧٠ ، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، وشرح

الكافية الشافية ٨٢٢/٢ ، وشرح المفصل ٨٢/٣ ، ٥٢/٨ ، وجمع الهوامع ٣٧/٢ .

بالجر (والحمد لله . جواباً لمن قال له : كيف أصبحت ^(١)) والأصل : بخير أو على خير ، فحذف الجار وأبقى عمله . ورؤية هذا من فصحاء العرب ، قال الزخشي : وهو من أمضغ العرب للشيخ والقيصوم ، يريد بذلك تحقيق أنه بدوي لا حقيقة المضغ ، لأن هذين النبتين لا يعضغهما الأدميون ، ومن قراءته : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة/٢٦] . برفع بعوضة .

(وقياسي) وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٨٤ — وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

(كقولك : بكم درهم اشتريت ثوبك ؟) ف « درهم » مجرور بـ « من » [٣٣٢/١] مقدرة عند الجمهور أي : (بكم من درهم ، خلافاً للزجاج في تقديره الجر بالإضافة ^(٢)) . واحتج بوجهين أحدهما : أن « كم » الاستفهامية لا يصلح أن تعمل الجر ، لأنها قائمة مقام عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه . والثاني : أن الجر بعد « كم » الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على « كم » ، فاشتراط ذلك دليل على أن الجر بـ « من » مضمرة لكون حرف الجر الداخلة على « كم » عوضاً من اللفظ بـ « من » بخلاف « كم » الخبرية فإنه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجروراً بالإضافة لا بـ « من » مضمرة خلافاً للفراء ^(٣) .

(وكقولهم : إن في الدار زيدا والحجرة عمراً) ، ف « الحجرة » : مجرورة بحرف

جر محذوف (أي وفي الحجرة) عمراً ، إذ لو عطفت على الجورور بـ « في » لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ^(٤) ومتابعيه ، لضعف العاطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافاً للأخفش ^(٥)) إذ قدر العطف على معمولي عاملين ، فجعل « الحجرة » معطوفة على « الدار » ، و « عمراً » معطوفاً على « زيد » ، و « الدار » و « زيد » معمولان لعاملين مختلفين ، فإن العامل في الدار حرف الجر ، والعامل في زيد « إن » . (و) كـ (قولهم : مررت برجل صالح إلا صالح فطالح ، حكاه يونس ^(٦))

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢ ، وشرح المفصل ٥٢/٨ - ٥٣ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٧١ ، وشرح التسهيل ٤١٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٩/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤٢٠/٢ .

(٤) الكتاب ٦٣/١ .

(٥) مغني اللبيب ص ٦٣٢ .

(٦) الكتاب ٢٦٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧١ ، وشرح التسهيل ١٩٢/٣ .

بجر « صالح » و« طالح » بحرف جر محذوف ، (وتقديره : إلا أمر) أنا (بصالح فقد مررت بطالح) ، هذا تقدير ابن مالك^(١) . وقدره سيويه : إلا أكن مررت بصالح فبطالح . قيل : وتقدير سيويه^(٢) هو الصواب . قال البطليوسي في شرح كتاب سيويه : إذا قلت : « إلا أمر » نقضت المعنى ، [٣٣٢/ب] فإنك قد قلت : « مررت بصالح » ثم تقول : « إلا أمر بصالح » فيما يستقبل ، وإنما المرور واقع فلا بد من إضمار الكون ، فتقول : « إلا أكن فيما يستقبل موصوفاً يكون مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح » ، نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب « كان » وأقره .

(١) شرح التسهيل ١٩٢/٣ .

(٢) الكتاب ٢٦٢/١ .

(باب الإضافة)

وهي لغة مطلق الإسناد ، قال امرؤ القيس : [من الطويل]

٥٠٨ - فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مَشْطَبٍ

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب إلى الحيرة ، مخطط فيه طرائق . واصطلاحاً [٢٤] إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو يقوم مقام تنوينه . قاله الموضح في شرح الشذور ^(١) .

(تحذف) أنت (من الاسم الذي تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر) .

كتنوين « ثوب » أو تنوين مقدر كتنوين « دراهم » ، لأن غير المنصرف فيه تنوين مقدر ، منع من ظهوره مشابهة الفعل ، والذي يدل على أن فيه تنويناً مقدراً نصب التمييز في نحو : « هو أحسن وجهاً » ، إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين (كقولك في ثوب ودراهم : ثوب زيد ودراهمه) ، فتحذف من « ثوب » تنوينه الظاهر ومن « دراهم » : تنوينه المقدر ، لأن التنوين يدل على الانفصال ، والإضافة تدل على الاتصال ، فلا يُجمع بينهما .

(و) تحذف ما فيه (من نون تلي علامة الإعراب وهي) أربعة :

الأول والثاني : (نون التثنية وشبهها) ، فالأول (نحو « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ »)

[المسد/١] ف « يدا » تثنية يد ، [٣٣٣ / ١] والأصل : يدان فحذفت نون التثنية للإضافة لأنها

٥٠٨ - البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٥٣ ، وجمهرة اللغة ص ٩٠٩ ، وخزانة الأدب ٤١٨/٧ ، ولسان

العرب ٢١٠/٩ (ضيف) ، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٢٥/٤ (خير) .

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٢٥ .

تلي علامة الإعراب وهي الألف . (و) الثاني نحو : (هذان اثنا زيد) ف « اثنا » شبيه بالتثنية في الإعراب بالحروف ، وليست تثنية حقيقة إذ لا يقال في مفردا : اثن ، والأصل : اثنان فحذفت النون للإضافة لما ذكرنا .

(و) الثالث والرابع : (نون جمع المذكر السالم وشبهه) ، فالأول : (نحو : « وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ») [الحج/٣٥] ف « المقيمي » جمع مقيم جمع مذكر سالم ، والأصل : والمقيمين فحذفت نون الجمع للإضافة لأنها تلي علامة الإعراب وهي الياء . (و) الثاني : نحو : (عشرو عمرو) ف « عشرو » شبيه بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لأنه لا مفرد له . وإنما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لأنها أشبهت التنوين في كونها تلي علامة الإعراب كما أن التنوين يلي علامة الإعراب ، (و) لهذا (لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو : « بساتين زيد » و « شياطين الإنس ») [الأنعام/١١٢] ، لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكر ، لأن النون في هذين المثالين تليها علامة الإعراب وهي الحركة بناء على أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون ، وهذا أحد قولين في المسألة . والقول الثاني : إن الإعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده . وإلى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله :

٣٨٥- نوْنَا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضَيَّفُ أَحَدُفُ

(ويُجر المضاف إليه بالمضاف وفاقاً لسيبويه^(١)) ، وهو الأصح لاتصال الضمير به ، والضمير لا يتصل إلا بعامله ، [٢٥] (لا بِمَعْنَى اللام خلافاً للزجاج^(٢)) ، [٣٣٣/ب] ولا بالإضافة خلافاً للسهيلي^(٣) وأبي حيان في النكت الحسان^(٤) ، ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافاً لابن الباذش .

(١) الكتاب ٤١٩/١ - ٤٢٠ .

(٢) الارتشاف ٥٠١/٢ .

(٣) أمالي السهيلي ص ٢٠ .

(٤) النكت الحسان ص ١١٧ .

(فصل ————— ل)

(وتكون الإضافة على معنى « اللام » بأكثرية) ، لأنها الأصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج ، (وعلى معنى « من » بكثرة ، وعلى معنى « في » بقلّة) ، ولهذا لم يذكره إلا ابن مالك^(١) تبعاً لطائفة قليلة .

(وضابط) الإضافة (التي) تكون (بمعنى « في » أن يكون الثاني) وهو المضاف إليه (ظرفاً للأول) وهو المضاف سواء أكان زماناً أو مكاناً ، فالزمان (نحو : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾) [سبا/٣٣] و ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة / ٢٢٦] . (و) المكان (نحو : ﴿ يَاصَاحِبِي السَّجْنِ ﴾) [يوسف/٤١] و « شهيد الدار » ، فالليل ظرف للمكر ، والسجن ظرف للصالحين ، والتقدير : مكر في الليل ، ويا صاحبان في السجن .

(و) ضابط الإضافة (التي) تكون (بمعنى « من » أن يكون) الأول ؛ وهو (المضاف ؛ بعض) الثاني ؛ وهو (المضاف إليه ؛ و) أن يكون المضاف إليه (صالحاً للإخبار به عنه) أي عن المضاف (كـ « خاتم فضة » ، ألا ترى أن الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف إليها ، (وأنه) يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف ، فإنه (يقال : هذا الخاتم فضة) ، فتخبر بالفضة عن الخاتم ، لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته .

(فإن انتفى) شرط القسم الأول (والشرطان معاً) في القسم الثاني (نحو : ثوبٌ زيدٌ ، و : غلامه) مما الإضافة فيه تفيد الملك ، (و : حصيرُ المسجدِ ، و : قنديله) مما الإضافة فيه تفيد الاختصاص فإن المضاف في هذه الأمثلة الأربعة ليس بعض المضاف إليه ، ولا يصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف ، ولا المضاف إليه^(٢) فيها ظرف للمضاف . [أ/٣٣٤]

(١) شرح التسهيل ٢٢١/٣ - ٢٢٣ .

(٢) في « ط » : (إليها) .

(أو انتفى) الشرط (الأول) من شرطَي القسم الثاني (فقط نحو : يوم الخميس) ، فإن اليوم وإن كان يصح أن يخبر عنه بالخميس فيقال : « هذا يومُ الخميس »^(١) لكن اليوم ليس بعض الخميس ، وإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم (أو) انتفى الشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو : يدُ زيدٍ) ، فإن اليد وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بزيدٍ ، فلا يقال : « هذه اليد زيد » ، وإضافتها من إضافة الجزء إلى كله .

وإذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنى « من » أو « في » (فالإضافة بمعنى : لام الملك) كما في « ثوب زيدٍ » و« غلامه » ، (أو) لام (الاختصاص) كما في بقية الأمثلة ، [٢٦] ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية كـ « ضارب زيدٍ » ، فإنها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني^(٢) والشلوين . وإلى ذلك يشير قول الناظم :
 ٣٨٦ — والثَّانِي أجْرٌ وَأَوْ مِنْ أَوْ فِي إِذَا لَمْ يَصْلَحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذًا
 ٣٨٧ — لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ

 فعلم منه أن كل إضافة امتنع فيها أن تكون بمعنى « من » أو « في » فهي بمعنى « اللام » تحقيقاً حيث يمكن النطق بها كـ « غلام زيدٍ » ، أو تقديرًا حيث لا يمكن النطق بها نحو : « ذي مال » و« عند زيدٍ » و« مع عمرو » ، وامتحان هذا بأن تأتي مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو : « صاحب » و« مكان » و« مصاحب » .

وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان : بمعنى « اللام » وبمعنى « من » ولا ثالث لهما ، وما أوهم معنى « في » فهو على معنى اللام مجازًا . قاله الشارح^(٣) .
 وذهب أبو الحسن بن الصائغ^(٤) إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى « اللام » على كل حال ، [٣٣٤/ب] وكان يقدر في « ثوب خز » ونحوه ويقول : الثوب مستحق للخز بما هو أصله . وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكره ولا على نيته .

(١) في « ط » : (اليوم) .

(٢) الخصائص ٢٦/٣ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٢٧٢ .

(٤) في « ط » : (الصائغ) ، وانظر مذهبه في الارتشاف ٥٠٢/٢ .

(فصل ل)

(والإضافة على ثلاثة أنواع :

نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان (المضاف إليه) معرفة (معرفة ك : غلام زيد) ، فغلام قبل الإضافة نكرة فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها ، (وتخصيصه به) أي تخصيص المضاف بالمضاف إليه (إن كان) المضاف إليه (نكرة ، ك : غلام امرأة) ، فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص فما أضيف إلى النكرة تخصص بها . والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن غلام امرأة أخص من « غلام » ، ولكنه لم يتميز بعينه كما تتميز « غلام زيد » به . قاله في المغني ^(١) . وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٣٨٧..... وَأَخْصَصَ أَوَّلًا أَوْ أَعْطَاهُ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

(وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام ، فكل من المتضايقين مؤثر في الآخر ، فالأول يؤثر في الثاني الجرح ^(٢) ، والثاني يؤثر في الأول التعريف أو التخصيص .

(ونوع : يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه) ، وذلك قسمان : قسم يقبل التعريف ولكن يجب تأويله بنكرة . وقسم لا يقبله أصلاً . فالأول ضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله : [من الوافر]

٥٠٩- أَبَالمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنِّي مَلَّاقٍ لَا أَبَالِكُ تُخَوِّفِينِي

(١) مغني اللبيب ص ٦٦٣ .

(٢) سقط من بداية باب الإضافة إلى هنا من « ب » .

٥٠٩- البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٧٧ ، وخزانة الأدب ٤/ ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، والدرر ٣١٦/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١ ، ولسان العرب ١١/ ٢١٠ (خعل) ، ١٤/ ١٢ (أبي) ، ١٥/ ٦٣ (فلا) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٢ ، والخصائص ١/ ٣٤٥ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٨ ، وشرح المفصل ٢/ ١٠٥ ، واللامات ص ١٠٣ ، والمقتضب ٤/ ٣٧٥ ، والمقرب ١/ ١٩٧ ، والمنصف ٢/ ٣٣٧ ، والهوامع ١/ ١٤٥ ، وشرح التسهيل ٢/ ٦٠ ، ٦٣ ، ٢٢٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٨ .

ونحو: «رُبَّ رجلٍ وأخيه» و«كم ناقةٍ وفصيلها» و«جاء وحده» فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة، لأن «لا» لا تعمل في المعارف، و«رب» و«كم» لا يجران المعارف، والحال لا يكون معرفة، فالإضافة هذه ونحوها تفيد تخصيص دون التعريف. [١/٣٣٥]. (و) الثاني (ضابطه أن يكون المضاف متوغلاً) أي شديد الدخول (في الإبهام)، يقال: وغل في الشيء إذا دخل فيه دخولاً بيناً، (ك «غير» و«مثل» إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما) [٢٧] من كل وجه، قال أبو البقاء^(١): إذا أريد بـ «غير» المغايرة من كل وجه تعرفت بالإضافة كقولك: «هذه الحركة غير السكون»، وإن أريد بها غير ذلك لم تتعرف، لأن المغايرة بين الشيئين لا تخص وجهاً بعينه. انتهى. فجعل المقتضي للتعريف وقوعاً بين متضادين، وبه قال السيرافي، وجعل المانع من التعريف شدة الإبهام، وبه قال ابن السراج^(٢)، وارتضاه الشلويين^(٣)، وبيان الإبهام فيها أنك إذا قلت: «غير زيد» فكل شيء إلا زيداً غيره، وكل ما صلق وصفه بالمغايرة صلق وصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحد، واشتركا في وصف من الأوصاف، ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر. وذهب سيبويه^(٤) والمبرد^(٥) إلى أن سبب تنكيرها أن إضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن «غيرك» و«مثلك» بمنزلة «مغايرك» و«مماثلك»، واختاره أبو حيان في النكت الحسان^(٦). وهذا النوع مرجعه السماع ومنه «شبهك» و«خُذْنِك» و«ضَرَبْتُكَ» و«تَرَبُّعُكَ» و«نَحْوُكَ» و«نَدُّكَ» و«حَسْبُكَ» و«شرعك»، وأمها^(٧) «مثلك» و«غيرك» فإذا أريد بها مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالإضافة، (ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو: مررت برجلٍ مثلك، أو: غيرك)، والنكرة لا توصف بالمعرفة، [٣٣٥/ب] (وتسمى الإضافة في هذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه؛ (معنوية، لأنَّها أفادت أمراً معنوياً)، وهو تعريف المضاف أو تخصيصه. (و) تسمى

(١) التبيان في إعراب القرآن ١٠/١.

(٢) الأصول ٥/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٢٧/٣.

(٤) الكتاب ١١٠/٢ - ١١١.

(٥) المقتضب ٢٨٩/٤.

(٦) النكت الحسان ص ١١٨.

(٧) في «ط»: (وأما).

أيضاً (محضة أي خالصة من تقدير الانفصال) ، إذ ليس قولنا : « غلامٌ زيدٌ مثلك » في تقدير « غلامٌ لزيدٍ مثل لك » .

(ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك) التعريف أو التخصيص ، (وضابطه أن يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٨٨- وإن يشابه المضافُ يَفْعَلُ وَصَفًا فَعَنْ تَكْرِيرِهِ لَا يُعَزَلُ

فخرج بالصفة المصدرُ المقدَّرُ بـ « أن » والفعل ، فإن إضافته محضة خلافاً لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة^(١) بدليل نعتة بالمعرفة نحو قوله : [من الخفيف]

٥١٠- إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدُ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مَنْ عَهَدْتُ عَذُولًا

فوصف وجدي ؛ وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم ؛ بالشديد ، ومثله المصدر الواقع مفعولاً له نحو : « جئتُ إكرامك » ، فإن إضافته محضة خلافاً للرياشي^(٢) . وخرج بتشبيه المضارع إلى آخره اسم التفضيل نحو : « أفضل القوم » ، فإن إضافته محضة عند الأكثرين خلافاً لابن السراج^(٣) والفارسي^(٤) وأبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي^(٥) وابن أبي الربيع^(٦) وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه^(٧) وقال : إنه الصحيح بدليل قولهم : « مررت برجلٍ أفضل القوم » ، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، وإن المخالف خرج ذلك على البطل ، [١/٣٣٤] فيكون من بدل المعرفة من النكرة ، قال : وذلك باطل ، لأن البطل المشتق يقل . انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل^(٨) . وهذا الذي حكاه سيبويه واختاره إنما حكاه ابن مالك عن الفارسي ، واختار خلافه ، وزعم أن [٢٨] ذلك قول

(١) الارتشاف ٥٠٥/٢ ، وشرح المرادي ٢٤٥/٢ .

٥١٠- البيت بلا نسبة في الدرر ١٣٨/٢ ، ٣٠٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٦/٢ ، وشرح قطر الندي ص ٢٦٤ ،

والمقاصد النحوية ٣٣٦/٣ ، ومع الهوامع ٤٨/٢ ، ٩٣ .

(٢) النكت الحسان ص ١١٩ .

(٣) الأصول ٨/٢ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ .

(٤) الإيضاح العضدي ٢٦٩/١ ، والارتشاف ٥٠٥/٢ .

(٥) المقدمة الجزولية ص ١٣١ .

(٦) البسيط ٣١٢/١ .

(٧) الكتاب ٢٠٤/١ .

(٨) شرح الجمل ٧١/٢ .

سيبويه^(١) . وخرج أيضاً الصفة التي بمعنى الماضي نحو : « ضاربُ زيدٍ أمسٍ » ، فإن إضافته محضة على الصحيح خلافاً للكسائي . وخرج أيضاً الصفة التي لم تعمل نحو : « كاتبُ القاضي » و« كاسبُ عياله » ، فإن إضافتها محضة .

(وهذه الصفة) الشبيهة للمضارع في إرادة الحال أو الاستقبال (ثلاثة أنواع)

كما يؤخذ من أمثلة النظم :

(اسم الفاعل) : المضاف لمعموله الظاهر أو المضمّر ، فالأول (ك : ضاربُ زيدٍ)

الآن أو غداً ، (و) الثاني نحو : (راجينا) الآن أو غداً ، ومنه أمثلة المبالغة كـ « شرّاب العسل » .

(واسم المفعول) المضاف لمعموله سواء أكان من ثلاثي أم لا ، فالأول (ك :

مضروب العبد) الآن أو غداً ، (و) الثاني نحو : (مروّع القلب) بفتح الواو المشددة .

(والصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا ، فالأول

(ك : حَسَنَ الوجه) الآن ، (و : عَظِيمُ الأمل) الآن ، (و : قَلِيلُ الحِيل) الآن ،

والثاني : كـ « مستقيمُ القامة » و« معتدلُ الطبيعة الآن »^(٢) .

فاسم الفاعل مضاف إلى منصوبه معنًى ، واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان

إلى مرفوعهما معنًى ، فإضافة هذه الصفات إلى معمولها المعرفة لا تفيد تعريفاً ، (والدليل

على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً وصفُ النكرة به) أي بالوصف المضاف

[٣٣٤/ب] (في نحو : « هَدِيَا بِالْكَعْبَةِ ») [المائدة/٩٥] فـ « هدياً » نكرة منصوبة على

الحال ، و« بالغ الكعبة » : نعتها ، ولا توصف النكرة بالمعرفة . (ووقوعه حالاً في نحو :

« ثَانِي عِطْفِهِ » [الحج/٩] فـ « ثاني » حال من الضمير المستتر في « يجادل » من قوله تعالى :

« وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ » [الحج/٨] . والحال واجب التنكير ، والأصل

عدم التأويل ، (وقوله) وهو أبو كبير الهذلي يمدح تأبط شرّاً وكان زوج أمه : [من الكامل]

٥١١ — فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبْطِئاً) سُهْداً إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهُوجَلِ

(١) شرح التسهيل ٢٢٨/٣ .

(٢) سقطت من « ب » ، « ط » .

٥١١ - البيت لأبي كبير الهذلي في جمهرة اللغة ص ٣٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٤/٨ ، ٢٠٣ ، وشرح أشعار

الهذليين ١٠٧٣/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٧/١ ، والشعر

والشعراء ٦٧٥/٢ ، ولسان العرب ٢٢٤/٣ (سهد) ، ٢٩٠/٦ (حوش) ، ٦٩٠/١١ (هجل) ،

ومغني اللبيب ٥١١/٢ ، وتاج العروس (هجل) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٨٩/٣ ، وجمهرة اللغة

١١٧٦ ، وشرح شواهد المغني ٨٨٠/٢ ، واللسان ٢١٤/١٤ (جيا) ، وشرح الكافية الشافية ٩١٢/٢ .

فـ « حوش » بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة : صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة إلى تأبط شرّاً ، ومعناه : حديد الفؤاد . و« البطن » : الضامر البطن ، وهو وصف محمود في الذكور . و« السهد » بضم السين المهملة والهاء : القليل النوم ، و« الهوجل » الأحمق . (ودخول « رب » عليه في قوله) ؛ وهو جرير يهجو الأخطل : [من البسيط]

٥١٢- (يا رَبُّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ) لَأَقَى مِبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا

فأدخل « رب » على غابطنا ، ولو كان معرفة لما صح ذلك ، وهو من الغبطة وهي ^(١) أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه ، عكس الحسد ، (والدليل على أنّها) ؛ أي هذه الإضافة وهي إضافة الصفة لمعمولها ؛ (لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك : ضاربٌ زيدٌ) بالخفض (ضاربٌ زيداً) بالنصب ، (فالاختصاص) بالمعمول (موجود قبل الإضافة) ، فلم تحدث الإضافة تخصيصاً ، وفي ذلك ردّ على ابن مالك حيث رد على ابن الحلب في قوله ^(٢) : « ولا تفيد إلا تخفيفاً » فقال « بل تفيد أيضاً التخصيص فإن ضارب زيدٌ أحص من ضارب » قال في المغني ^(٣) : وهذا سهو فإن « ضارب زيدٌ » أصله : « ضارب زيداً » ، بالنصب ، وليس أصله « ضارباً » فقط ، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن يأتي بالإضافة . انتهى . [١/٣٣٧]

وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال ^(٤) : « وأما قوله : « ولا تخصيص » فغير صحيح . لأنك إذا قلت : « هذا ضارب امرأة » فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة . انتهى .

(وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف) ، لأن الأصل في الصفة أن تعمل النصب ،

٥١٢- البيت لجرير في ديوانه ١٦٣ ، والدرر ١٣٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٥٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١٢/٢ ، ٨٨٠ ، والكتاب ٤٢٧/١ ومغني اللبيب ٥١١/١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٤/٣ ، والمقتضب ١٥٠/٤ ، وهمع الهوامع ٤٧/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٥ ، وشرح الأشموني ٣٠٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٩/٣ ، ٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٩١١/٢ ، والمقتضب ٢٢٧/٣ ، ٢٨٩/٤ .

(١) في « ب » ، « ط » : (هو) .

(٢) الكافية ص ٩ .

(٣) مغني اللبيب ص ٦٦٤ .

(٤) المقرب ٢٠٩/١ ، وشرح الجمل ٧٠/٢ .

ولكن الحذف أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون . قاله في الْمُغْنِي^(١) . (أو) تفيد (رفع القبح) . (أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر) من المضاف (كما في : ضاربٌ زيدٌ ، و : ضارباتٌ عمرو) و« مضروبُ العبد » (و : حَسَنُ الوجهِ) ، ففي هذه الصفات تنوينٌ ظاهرٌ حذفٌ للإضافة ، (أو) بحذف التنوين (المقدر كما في : ضواربٌ زيدٌ ، و : حواج بيت الله) ، ففي « ضوارب » و« حواج » تنوينٌ مقدر حذفٌ للإضافة بدليل نصبهما المفعول ، [٢٩] قاله الموضح في الحواشي . (أو) بحذف (نون التثنية كما في : ضارباً زيدٌ ، أو) نون (الجمع) السالم (كما في : ضاربو زيدٌ) ، ففي التثنية و الجمع نونٌ حذفٌ للإضافة . (وأما رفع القبح ففي نحو : مررت بالرجل الحسن الوجه) ، بالجر ، (فإن في رفع « الوجه ») على الفاعلية (قبحٌ خُلُوُ الصفة) المشبهة (عن ضمير يعود على الموصوف) لفظاً كما في المغني^(٢) . (وفي نصبه) على التثنية بالمفعول به (قبح إجراء وصف) الفعل (القاصر) ؛ وهو حَسَنٌ ؛ (مَجْرَى) ؛ بضم الميم ؛ (وصف) الفعل (المتعدي) في نصبه المفعول به ، ففي رفع « الوجه » قبحٌ ، وفي نصبه قبحٌ ، (وفي الجر تخلص منهما) معاً ، لأن الصفة لا تضاف لرفعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها ، فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف ، [٣٣٧/ب] (ومن ثم امتنع : الحسن وجهه) بالجر (لانتفاء قبح الرفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف إليه « الوجه » لفظاً ، فإنه يعود على الموصوف ، (و) امتنع (نحو : الحسن وجهه) بالجر أيضاً (لانتفاء قبح النصب ، لأن النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة ، وسيأتي أن الصفة المفردة المقرونة بـ « أل » لا تضاف إلى الخالي منها ومن الإضافة إلى تاليها (وتسمى الإضافة في هذا النوع) وهو إضافة الوصف لمعموله (لفظية ، لأنها أفادت أمراً لفظياً) ، وهو حذف التنوين و نون التثنية والجمع ، ورفع القبح ، ومرجعها إلى اللفظ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٣٩٠ — وفي الإضافة اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ

(و) تسمى أيضاً (غير محضة ، لأنها في تقدير الانفصال) ، لأن نحو : « ضارب زيد » مثلاً في تقدير : ضارب هو زيد^(٣) ، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديراً .

(١) مغني اللبيب ص ٦٦٣ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٦٥ .

(٣) في « أ » : (زيداً) .

(فصل ل)

(تختص الإضافة اللفظية) لكونها غير محضة (بجواز دخول « أل » على المضاف في خمس مسائل :

إحداها : أن يكون المضاف إليه (مقروناً (ب : أل) ، وإليه^(١) أشار الناظم بقوله :

٣٩١- وَوَصِّلْ أَلْ بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعَرُ

ف « الجعد » : صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطه . والشعر ؛ بفتح العين ؛ مضاف إليه ، (وقوله) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٥١٣- أَبَانَا بِهَا قَتَلَى وَمَا فِي دِمَائِهَا (شِفَاءٌ وَهَنَّ الشَّافِيَاتِ الْخَوَائِمِ)

بحر « الخوائم » بإضافة الشافيات . و« أبانا » بفتح الهمزة الأولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية : قتلنا . والضمير في « بها » و« هن » للسيوف ، وفي « دمائها » للقتلى . و« الخوائم » : العطاش التي تحوم حول الماء ، جمع حائمة ؛ بالخاء المهملة ؛ من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره . و« الشافيات » : جمع شافية ، اسم فاعل من الشفاء . [٣٣٨ / ١] والمعنى : قتلنا بالسيوف وليس في دماء القتلى التي تهريقها السيوف شفاءً ، وإنما السيوف هي الشافيات ، لأنها آلة السفك ، ولولاها ما حصل السفك .

المسألة (الثانية : أن يكون) المضاف إليه (مضافاً لما فيه « أل ») ، وإليه أشار

الناظم بقوله :

٣٩٢- أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضْيَفَ الثَّانِي (كَ) زَيْدٌ (الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي)

ف « الضارب » صفة مقرونة بـ « أل » مضافة إلى « رأس » و« رأس » ، مضاف إلى « الجاني » المقرون بـ « أل » (و) نحو (قوله) : [من الطويل]

(١) في « ب » ، « ط » : (إليها) .

٥١٤- (لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى) بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلَاسْرٍ وَالْقَتْلَ

ف «الزوار» جمع زائر صفة مقرونة بـ «أل» مضاف إلى «أقفية»: جمع قفا. و«أقفية» مضافة إلى «العدى» المقرونة بـ «أل» و«الأمال» بالمد: جمع أمل، وهو الرجاء. و«ملأسر»: أصله: من الأسر فحذفت نون «من» على لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن.

المسألة (الثالثة: أن يكون) المضاف إليه (مضافاً إلى ضمير ما فيه «أل»

كقوله): [من الكامل]

٥١٥- (الودُّ أَلَّتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ) مِئِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالاً

ف «المستحقة»: صفة مفردة مقرونة بـ «أل» مضافة إلى «صفو». و«صفو»: مضاف إلى ضمير ما فيه «أل» وهو الود بضم الواو. و«النوال»: العطاء. ومنع المبرد هذه الأخيرة لما سيأتي. ولم يتعرض لها في النظم.

المسألة (الرابعة: أن يكون) الوصف (المضاف مثني كقوله): [من البسيط]

٥١٦- (إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْتُنَا عَدَنٍ) فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِي

[٣٠] ف «المستوتنا»: صفة مثناة مضافة إلى «عدن» ولذلك حذفت النون منها. و«يغنيا»: مضارع غني بكسر النون في الماضي، وفتحها في المضارع، والألف فيه علامة التثنية على لغة أكلوني البراغيث. و«المستوتنا»: فاعله. وهي جملة شرطية، وجوابها «فإنني لست». [٣٣٨/ب] والمعنى إن يستغن عني المستوتنا عدن فإنني لست غنياً عنهما يوماً من الأيام.

المسألة (الخامسة: أن يكون) الوصف المضاف (جمعاً اتبع سبيل المثني)

وطريقه (وهو جمع المذكر السالم، فإنه يعرب بحرفين، ويسلم فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات، (ويُختتم بنون زائدة) بعد علامة الإعراب (تُحذف للإضافة كما أن المثني كذلك كقوله): [من البسيط]

٥١٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٣/٣، وشرح الأشموني ٣٠٨/٢، والمقاصد النحوية ٣٩١/٣.

٥١٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٥/٣، والدرر ١٣٩/٢، وشرح الأشموني ٣٠٨/١، والمقاصد النحوية ٣٩٢/٣، وجمع الهوامع ٤٨/٢، وشرح التسهيل ٨٦/٣.

٥١٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٦/٣، والدرر ١٣٩/٢، وشرح الأشموني ٣٠٩/٢، وشرح التسهيل ٨٥/٣، والمقاصد النحوية ٣٩٣/٣، وجمع الهوامع ٤٨/٢.

٥١٧- (لَيْسَ الْأَخْلَاءُ بِالْمُصْغِيِّ مَسَامِعِهِمْ) إِلَى الْوُشَّةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ
 ف « المصغي » : صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة إلى مسامعهم ، ولذلك حذفت
 النون منها ، و « الأخلاء » : الأصدقاء . و « الوشة » : جمع واش ، وهو النمام بين الأخلاء .
 و « الرحم » : القرابة .

وإلى مسألتي المثني والمجموع أشار الناظم بقوله :
 ٣٩٣- وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مَثْنًى أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعُ
 فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين « أل » والإضافة .

أما المسألة الأولى ؛ وهي مسألة الصفة المشبهة ؛ فإنها الأصل في ذلك ، وذلك لأن
 التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور ، لأن الأصل في « الجعد الشعر » :
 الجعد شعره أو شعر منه ، فلما أضيفت حذف الجار والمجرور بالإضافة^(١) أو بالحرف^(٢)
 فحصل التخفيف بذلك إذ لا تنوين مع وجود « أل » ، وقرن المضاف إليه بـ « أل »
 عوضاً عما فاتته من الضمير أو من التنوين ، لأن التنوين و « أل » يتعاقبان على الاسم ،
 فولّي المضاف « أل » كما يليه التنوين ، وهمل على الصفة المشبهة نحو : « الضارب
 الرجل » لمشابهته لها من حيث إن المضاف في صورتين صفة مقرونة بـ « أل » والمضاف
 إليه مقرون بها . [١/٣٣٩]

وأما المسألة الثانية فلأن « أل » إذا كانت في المضاف إليه الثاني كانت قريبة من
 كونها في المضاف ، لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ، ولذلك يمتنع إذا كان بينهما
 أكثر من مضاف واحد ، فلا يجوز : « الضاربُ ابنُ أختِ القومِ » كما جاز : « نعم ابنُ
 أختِ القومِ » .

وأما الثالثة : فاختلّف فيها ، ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد إلى ما فيه
 « أل » منزلة الاسم المقرون بـ « أل » أم لا ؟ فالجمهور على الجواز ، والمبرد على المنع .
 وأما الرابعة والخامسة فلأن النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة ، كما
 حذفت من الصلة لغير إضافة ، كقوله : [من المنسرح]

٥١٧- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٧/٣ ، والدرر ١٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ٨٥/٣ ، والمقاصد
 النحوية ٣٩٤/٣ ، وجمع الهوامع ٤٨/٢ .

(١) بعده في « ط » : (على الأول) .

(٢) بعده في « ط » : (على الثاني) .

٥١٨- الحافظو عورة العشيرة

في رواية من نصب « عورة » ، فلذلك لم يشترط في المضاف إليه شيء مما تقدم ، قاله الشاطبي بمعناه . وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث^(١) حكم المفرد .

(وجوز الفراء^(٢) إضافة الوصف المحلى بـ « أل » إلى المعارف كلها) سواء كان تعريفها بالعلمية أم بالإشارة أم غيرهما (ك : الضارب زيد ، و : الضارب هذا) و « الضارب النني » و « الضاربك » و « الضارب غلامك » إجراءً لسائر المعارف مَجْرَى المعارف بـ « أل » (بخلاف) المضاف إلى المنكر نحو : (الضارب رجل) لامتناع إضافة إلى النكرة .

(وقال المبرد^(٣) والرماني في « الضاربك » و « ضاربك ») مما الوصف فيه مقرون بـ « أل » أو مجرد منها : (موضع الضمير خفض) ، لأن الضمير نائب عن الظاهر ، وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضاً بالوصف فكذاك نائبه .
(وقال الأخفش) وهشام^(٤) : موضع الضمير (نصب) ، لأن موجب النصب المفعولية ، وهي محققة ، وموجب الخفض الإضافة وهي غير محققة ، ولا دليل عليها إلا حذف التنوين ، [٣٣٩/ب] وحذفه سبب آخر غير الإضافة ، وهو صَوْن الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً . وضعفه ابن مالك^(٥) .

٥١٨- تمام البيت : (الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا وكف)

وهو لعمر بن امرئ القيس في خزانة الأدب ٢٧٢/٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، والدرر ٦٠/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٧ ، ولقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١١٥ ، ٢٣٨ ، والاقتضاب ص ٥٧٨ ، ولعمر بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم في اللسان ٣٦٣/٩ (وكف) ، ولشريح بن عمران أو لمالك بن عجلان في شرح أبيات سيويه ٢٠٥/١ ، ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب ٦/٦ ، والكتاب ١٨٦/١ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٣٢٤ ، وإصلاح المنطق ص ٦٣ ، وجواهر الأدب ص ١٥٥ ، وخزانة الأدب ١٢٢/٥ ، ٤٦٩ ، ٢٩/٨ ، ٢٠٩ ، ورصف المباني ٣٤١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢ ، والكتاب ٢٠٢/١ ، والمختص ٨٠/٢ ، والمقتضب ١٤٥/٤ ، والمنصف ٦٧/١ ، ومع الهوامع ٤٩/١ ، وعمدة الحفاظ (عور) .

(١) بعده في « ط » : (السالم) .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٢٩٦ .

(٣) بعده في « ط » : (والملازني) ، مع أنها لم ترد في أوضح المسالك ٩٩/٣ . وانظر قول المبرد في

المقتضب ١٥٢/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٦ .

(٤) شرح التسهيل ٨٣/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٨٣/٣ ، ٨٤ .

(وقال سيويه^(١): الضمير ك) الاسم (الظاهر، فهو منصوب في: الضاربك)، لأن الوصف المقرون بـ«أل» لا يضاف عنده إلا لما فيه «أل»، أو إلى مضاف لما فيه «أل»، أو إلى مضاف إلى ضمير ما فيه «أل»، والضمير ليس واحداً منها. (محفوظ في: ضاربك) لأن [٣١] حذف التنوين دليل الإضافة ولا مانع منها إلا اقتران^(٢) الوصف بـ«أل» وهو مجرد عنها. (ويجوز في «الضاربك» و«الضاربوك» الوجهان) الخفض والنصب، لأنه يحتمل أن يكون حذف النون للإضافة، فيكون الضمير في محل خفض، وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة، فيكون في محل نصب. وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم إلى أن الضمير فيهما في محل خفض لا غير، لأن حذف النون للإضافة هو الأصل، وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر فإن ما ظهر فيه النصب أحوج إلى ذلك، قاله المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل. وفيه رد على ابن مالك حيث قال^(٣): وأما الضمير في نحو: «جاء الزائرُ والمكرموكُ» فجائز فيه الوجهان بإجماع، لأنهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه. انتهى.

(مسألة: قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وبالعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره، (وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه) عند سقوطه (بالمضاف إليه) مع صحة المعنى في الجملة، [٣٤٠/١]

(فمن) التصوير (الأول قولهم: قُطِعَتْ بعضُ أصابعه)، فـ«بعض»: نائب فاعل قطعت، وأُنْثِيَ الفعل المسند إليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهي «الأصابع» لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف إليه، فيقال: «قطعت أصابعه» تعبيراً عن الجزء بالكل مجازاً، (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصري (﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾) [يوسف/١٠] بتأنيث «تلتقطه»^(٤) بالتاء المثناة فوق، (وقوله) وهو الأغلب العجلي وهو من المعمرين: [من الرجز]

(١) الكتاب ١/١٩٣.

(٢) في «ط»: (لاقتران) مكان (إلا اقتران).

(٣) شرح التسهيل ٣/٨٦.

(٤) الرسم المصحفي: ﴿يلتقطه﴾ بالياء، وانظر القراءة المستشهد بها في الإنشاف ص ٢٦٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٦.

٥١٩- (طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي) نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي

فأنت «أسرعت» مع أنه خبر عن مذكر، وهو «طول» لأنه اكتسب التأنيث من «الليالي». و«نقضي» و«نقضن» في الموضعين بقف وضاد معجمة.

وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع، الأول: ما كان المضاف بعضاً وهو مؤنث.

[٣٢] والثاني: ما كان بعضاً وهو مذكر، والثالث: ما كان وصفاً للمؤنث. وبقي عليه ما كان كلاً كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران/٣٠]، ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [آل عمران/٢٥]. وما لم يكن شيئاً من ذلك كقولهم: «اجتمعت أهل الإمامة» ومن الغريب أن المضاف إليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله: [من الكامل]

٥٢٠- فإِلَى ابْنِ أُمِّ أَنَسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي

فمنع صرف «أناس» لكونه سرى إليه معنى التأنيث من الأم، ولا يبعد حمله على الضرورة، قاله في الحواشي. (ومن) التصوير (الثاني) وهو أن يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره (قوله): [من البسيط]

٥٢١- (إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطُوعِ هَوَى) وَعَقْلُ عَاصِيِ الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا

فذكر «مكسوف» مع أنه خبر عن مؤنث وهو «إنارة» إلا أنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى «العقل» (ويحتمله: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف/٥٦] [٣٤٠/ب] وبيعه: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى/١٧] فذكر «قريب» حيث لا إضافة،

٥١٩- الرجز للأغلب العجلي في الأغاني ٣٠/٢١، وخزانة الأدب ٢٢٤/٤، ٢٢٥، ٢٢٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٦/١/١، والمقاصد النحوية ٣٩٥/٣، وله أو للعجاج في شرح شواهد المغني ٨٨١/٢، وللعجاج في الكتاب ٥٣/١، ولم أقع عليه في ديوانه، والمخصص ٧٨/١٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٦/٢، وأوضح المسالك ١٠٣/٣، والخصائص ٤١٨/٢، وشرح الأشموني ٣١٠/٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٢، ومغني اللبيب ٥١٢/٢، والمقتضب ١٩٩/٤، ٢٠٠.

٥٢٠- عجز البيت: (عمر و ستنجع حاجتي أو ترحف)، وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٥٥، وشرح أبيات سيبويه ١٤/٢، ولسان العرب ١٣٠/٩ (زحف)، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٩٦/٢، والدرر ٤٠٥/٢، والكتاب ٩/٢، وجمع الهوامع ١٢٧/٢.

٥٢١- البيت لبعض المولدين في المقاصد النحوية ٣٩٦/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٣/٥، وأوضح المسالك ١٠٥/٣، وخزانة الأدب ٢٢٧/٤، ١٠٦/٥، وشرح الأشموني ٣١٠/٢، ومغني اللبيب ٥١٢/٢، وشرح التسهيل ٢٣٨/٣.

وذكر الفراء^(١) أنهم التزموا تذكير « قريب » إذا لم يرد قرب النسب قصداً للفرق . هذا نقله في المغني^(٢) . ونقل غيره عن الفراء : إذا كان القرب في النسب كان التأنيث واجباً بلا خلاف ، تقول : « هذه قرية فلان » ، ولا تقول « هذه قريب فلان » ، وإذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتأنيث . وقيل التذكير في الآية على المعنى ، لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو ، واختاره الزجاج^(٣) . وقيل بمعنى المطر ، قاله الأخفش^(٤) ، وإياك أن تظن أن التذكير لكون التأنيث مجازياً ، لأن ذلك وهم لوجوب التأنيث في نحو : « الشمس طالعة » ، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهري لا المضمين . قاله في المغني^(٥) ردّاً على الجوهري .

(ولا يجوز : قامت غلامٌ هند) بتأنيث الفعل . (ولا : قام امرأةٌ زيد) بتذكيره (لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه) ، فلا يقال : « قامت هند » إذا كان القائم غلامها ، ولا « قام زيد » إذا كان القائم امرأته . ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول أبي الفتح^(٦) في توجيهه قراءة أبي العالية : ﴿ لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾ [الأنعام/١٥٨] بتأنيث الفعل : إنه من باب « قُطِعَتْ بعضُ أصابعه » ، لأن المضاف لو سقط هنا لقليل : « نفساً لا تنفع » بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي [٣٣] ناب عن الإيمان في الفاعلية ، ويلزم من ذلك تعدي فعل المضممر المتصل إلى ظاهره نحو قولك : « زيداً ظلم »^(٧) ، تريد أنه ظلم نفسه ، وذلك لا يجوز . واقتصر الناظم على التصوير الأول فقال : [١/٣٤١]

٣٩٤- وَرَبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٌ أَوَّلًا تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَدْفِ مَوْهَلَا

مسألة : ذهب البصريون إلى أنه (لا يضاف اسم لمرادفه ك : ليث أسد ، ولا) يضاف (موصوف إلى صفته ك : رجل فاضل ، ولا) تضاف (صفة لموصوفها ك : فاضل رجل) . وشمل ذلك قول الناظم :

٣٩٥- وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ معنًى

(١) معاني القرآن ٣٨٠/١ .

(٢) مغني اللبيب ص ٦٦٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٤٤/٢ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٥١٩/٢ .

(٥) مغني اللبيب ص ٦٦٦ .

(٦) المحتسب ٢٣٦/١ .

(٧) في « ط » : (أظلم) .

لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص ، والشئ لا يتعرف بنفسه ، ولا يتخصص بها ، (فَإِنْ سَمِعَ مَا يُوْهِمُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ) ، وهذا معنى قول الناظم :
 ٣٩٥..... وَأَوَّلُ مُوْهِمٌ إِذَا وَرَدَ

(فمن) ورود (الأول) وهو إضافة الاسم لمرادفه (قولهم : جاءني سعيد كرز) ، ف « سعيد » و « كرز » مترادفان لكونهما لمسمى واحد ، وأضيف أحدهما إلى الآخر ، (وتأويله أن يراد بالأول) وهو المضاف (المسمى ، وبالثاني) وهو المضاف إليه (الاسم) ، أي اللفظ الدال على المسمى ، (أي جاءني مسمى هذا الاسم) ، وتوجيهه أن الاسم قبل اللقب في الوضع ، فقدم عليه في اللفظ ، وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه إلى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو إسناد ، فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة ما ، حتى كأن قائل : « جاءني سعيد كرز » قال : جاءني مسمى كرز ، هذا إذا نسب إلى الأول ما ينسب إلى الذوات . أما إذا نسب إليه ما ينسب إلى الالفاظ فإنه يجب تأويل الثاني بالمسمى ، والأول بالاسم كما إذا قلت : « كتبت : سعيد كرز » فإنه يتعين أن تقول : كتبت اسم هذا المسمى ، قاله قريب الموضح . [٣٤١ ب]

(ومن) ورود (الثاني) وهو إضافة الموصوف إلى صفته (قولهم : حبة الحمقاء) بالمد ، وإنما وصفوها بالحق لأنها ثبتت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطوؤها الأقدام . قاله الرضي ^(١) .

(و) قولهم : (صلاة الأولى ، و) قولهم : (مسجد الجامع ، وتأويله أن يقدر موصوف) أضيف إليه المضاف المذكور ، فيقدر في الأول اسم عين ، وفي الثاني اسم زمان ، وفي الثالث اسم مكان ، (أي حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع) . وعمل عن تقدير الرضي : مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا .

(ومن) ورود (الثالث) وهو إضافة الصفة إلى موصوفها (قولهم : جَرْدٌ قَطِيفَةٌ) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء ، (وَسَحَقٌ عِمَامَةٌ) [٣٤٤] بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين ، (وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً ، و) يقدر (إضافة الصفة إلى جنسها) ، ويجر جنسها بـ « من » ، لأن الإضافة فيهما بمعنى « من » لأن المضاف إليه جنس للمضاف لا موصوف به إذ الموصوف محذوف ، (أي شيء جَرْدٌ من جنس القطيفة ، وشيء سَحَقٌ من جنس العمامة) ، و « شيء » موصوف ،

(١) شرح الرضي ٢/ ٢٤٤ .

و«جرد» أو «سحق» صفته ، والصفة فيهما مضافة إلى جنسها معنى ، وصرح بـ «من» معها لبيان معنى الإضافة .

وذهب الكوفيون^(١) إلى جواز الإضافة في جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى : ﴿ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ [الواقعة/٩٥] ، ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ [يوسف/١٠٩] ، ﴿ بِجَانِبِ الْغُرُبِيِّ ﴾ [القصص/٤٤] وغير ذلك .

(١) الإنصاف ٤٣٨/٢ ، المسألة رقم ٦١ .

(فصل ————— ل)

(الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد) عنها (ك : غلام) من العقلاء (و : ثوب) من غيرهم ، فتارة يضافان إلى الظاهر والمضمر فتقول : « غلام زيد وثوبه » ، وتارة لا يضافان فيقال : « غلام وثوب » (ومنها ما يمتنع إضافته) لملازمته التعريف (كالمضمرات) خلافاً للخليل [٣٤٢/١] في نحو : « أياك » فإنه يقول : إنهما ضميران أضيف أحدهما إلى الآخر ، وتبعه الناظم ^(١) ، (والإشارات) وأما « ذلك » وأخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف إليه ، (وكغير « أي » من الموصولات) النصبة والمشاركة ، (و) كغير « أي » (من أسماء الشرط) ، وكغير « أي » من أسماء (الاستفهام) ، وإنما لم تضاف هذه المذكورات لشبهها بالحرف ، والحرف لا يضاف ، وإنما أضيفت « أي » في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تضاف إليه . (ومنها ما هو واجب الإضافة [٣٥] إلى المفرد ، وهو نوعان) :

الأول : (ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ) فيُنوّن ، وهو المشار إليه في

النظم بقوله :

٣٩٦ ————— وبعض ذا قد يأتي لفظاً مفرداً

(نحو : كل) إذا لم يقع نعتاً ولا توكيداً ، (وبعض ، وأي ، قال الله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِيهِ فَلَكَ يَسْبَحُونَ ﴾ [يس/٤٠] و : ﴿ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [البقرة/٢٥٣] وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ؟ ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ، ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم : مررت بكل قائماً وبعض جالساً ، وأصل صاحب الحال : التعريف . وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قل بتعريفهما أن يقول : إن نصفاً وسدساً وثلاثاً وربعاً ونحوها معارف ، لأنها في المعنى مضافات ، وهي نكرات بجمع . وردّ بأن العرب تحذف المضاف إليه وترينه ، وقد لا ترينه ، وطّجى الحال بعد « كل »

و« بعض » على إرادته : (﴿ أَيُّ مَا تَدْعُونَ ﴾) [الإسراء/١١٠] ف « أَيُّا » : اسم شرط مفعول مقدم ، و« ما » صلة .

(و) النوع الثاني : (ما يلزم الإضافة لفظاً) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

٣٩٦- وبعض الأسماء يُضاف أبداً
(هو ثلاثة أنواع) :

الأول : (ما يضاف للظاهر) مرة ، (وللمضمّر) أخرى ، (نحو : كِلا الرجلين وكلاهما ، (وِكِلتا) المرأتين وكلتاهما ، (وعند) زيدٍ وعندك ، (ولدى) الباب ولديك ، (وقصارى) الأمر وقصاراه ؛ بضم القاف ؛ أي غايته ، (وسوى) زيدٍ وسواك .
(و) الثاني : (ما يختص بالظاهر) دون المضمّر (ك : أولي) بمعنى « أصحاب » ، (و : أولات) بمعنى « صاحبات » ، (و : ذي) بمعنى « صاحب » ، (و : ذات) بمعنى صاحبة ، (قال الله تعالى : ﴿ نَحْنُ أَوْلُو قُوَّة ﴾) [النمل/٣٣] أي أصحاب قوة ، (و : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ﴾) [الطلاق/٤] أي صاحبات الأحمال [٣٦] ، (و ﴿ وَذَا النُّونِ ﴾) [الأنبياء/٨٧] أي صاحب الحوت ، (و ﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾) [النمل/٦٠] أي صاحبة بهجة .

(و) الثالث : (ما يختص بالمضمّر) دون الظاهر ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٩٧- وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمًا امْتَنَعَ
إِيلاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ
(وهو نوعان) :

أحدهما (ما يضاف لكل مضمّر) متكلم أو مخاطب أو غائب ، مفردًا كان أو مثنى أو مجموعًا ، مذكرًا أو مؤنثًا ، (وهو : واحد) وهو مصدر ملازم للإفراد والتذكير على المشهور ، فمن إضافته إلى ضمير الغيبة (نحو : ﴿ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ ﴾) [غافر/١٢] ، (و) من إضافته إلى ضمير الخطاب نحو (قوله) وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي : [من الرجز]

٥٢٢- (وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَ) لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

٥٢٢- الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي في الدرر ١٤٧/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٣٩/٢ ، وشرح التسهيل ٦٤/٤ ، وشرح شواهد المغني ٦٨١/٢ ، وشرح المفصل ١١/٢ ، والكتاب ٢١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٢/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤١/٢ ، ومغني اللبيب ١٧٩/١ ، والمقتضب ٢٤٧/٤ ، والمنصف ٢٣٢/٢ ، وجمع الهوامع ٥٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٥٧٣/٣ ، ٤٠٩/١ .

و«إلهي» الأول: منأى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه. (و) من إضافته إلى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الربيع بن ضبع الفزاري: [من المنسرح]
 ٥٢٣- أصبحتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنَّ نَفَرًا
 (وَالذُّبُّ أَخْشَاهُ إِنَّ مَرَرْتُ بِهِ وَخَلْدِي) وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ
 قال ذلك لكبر سنه، وقد عاش ثلاثمائة وأربعين سنة على ما قيل. [٣٤٣/١]

(و) النوع الثاني من النوعين: (ما يختص بضمير المخاطب، وهو مصادر مشاة لفظاً، ومعناها التكرار)، لأنهم لما قصدوا بها التكرير^(١) جعلوا التثنية علماً على ذلك، لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره، (وهي: لَيْكُ) بفتح اللام وتشديد الموحدة (بمعنى: إقامة على إجابتك بعد إقامة، و«سعديك» بمعنى: إسعاداً لك بعد إسعاد، ولا تستعمل «سعديك» (إلا بعد: لبيك)، لأن «لبيك» هي الأصل في الإجابة. و«سعديك» كالتوكيد لها^(٢). قال المرادي^(٣): أراد سيبويه بقوله: «لبيك» و«سعديك» إجابة بعد [٣٧] إجابة. انتهى. (و: حنائيك) بفتح المهملة والنون (بمعنى: تحنُّنا عليك بعد تحنن)، قال طرفة بن العبد: [من الطويل]

٥٢٤-..... حَنَائِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ
 أنشله سيبويه^(٤).

(و: دَوَالِيكَ) بفتح الدال المهملة (بمعنى: تداولاً بعد تداول)، وهذا أنسب من قول ابن الناظم^(٥): إدالة بعد إدالة، لأن الإدالة الغلبة، يقال: اللهم أدلني على
 ٥٢٣- البيتان للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى ٢٥٦/١، والارتشاف ٣٤٠/٢، وحماسة البحري ص ٢٠١، وخزانة الأدب ٣٨٤/٧، والدرر ١٤٦/٢، والكتاب ٩٠/١، ولسان العرب ٢٥٩/١٣ (ضمن)، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٣، ونوادر أبي زيد ص ١٥٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٧٣/٧، وأوضح المسالك ١١٤/٣، والرد على النحاة ص ١١٥، والمحتسب ٩٩/٢.

(١) في «ب»: (التكرير).

(٢) سقطت من «ط».

(٣) شرح المرادي ٢٥٩/٢.

٥٢٤- صدر البيت: (أبأ منذر أفنيت فاستبق بعضنا)، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٦٦، والدرر ٤١٢/١، والكتاب ٣٤٨/١، ولسان العرب ١٣٠/١٣ (حنن)، وهمع الهوامع ١٩٠/١، وتاج العروس (حنن)، وبلا نسبة في جوهرة اللغة ص ١٢٧٣، وشرح المفصل ١١٨/١، والمقتضب ٢٢٤/٣.

(٤) الكتاب ٣٤٨/١.

(٥) شرح ابن الناظم ص ٢٧٨.

فلان وانصرني عليه . (و : هذاذك ؛ بذالين معجمتين بمعنى : إسراعاً لك بعد إسراع ، قال) العجاج : [من الرجز]

٥٢٥— (ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَصًّا)

والمعنى : اضرب ضرباً يهذ هذاً^(١) بعد هذ على التكرير ، وأطعن طعنًا جائفًا ، و«الهذ» : السرعة في القطع وغيره . و«الوخض» بالخاء والضاد المعجمتين : الطعن الجائف ، وهو ؛ بفتح الواو وسكون الخاء ؛ نعت للطعن .

(وعامله) أي هذاذك (وعامل لبيك من معناهما) على حد «قعدت جلوسًا» ، والتقدير : أسرع وأجيب ، (و) عامل (البواقي) من الأمثلة (من لفظها) ، والتقدير : أسعد وأتمن وأداول .

(وتجويز سيبويه^(٢)) مبتدأ ومضاف إليه (في « هذاذك » في البيت) السابق

للعجاج [٣٤٣/ب] (وفي : دوايك ، من قوله) وهو سحيم بن الحسحاس : [من الطويل]

٥٢٦— إذا شَقُّ بُرْدٌ شَقُّ بِالْبَرْدِ مِثْلُهُ (دَوَائِكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لَابِسٍ)

(الحالية) مفعول تجويز (بتقدير : نفعله متداولين وهاذين أي مسرعين ، ضعيف) خبر تجويز (للتعريف) بالإضافة إلى الضمير ، والحال واجبة التنكير ، وجوابه أنه مؤول بنكرة كما في « جاء زيد وحده »^(٣) (ولأن المصدر الموضوع للتكثير^(٤) لم يثبت فيه غير كونه

٥٢٥— الرجز للعجاج في ديوانه ١٤٠/١ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٢ ، والدرر ٤١١/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣١٥/١ ، وشرح المفصل ١١٩/١ ، والمختضب ٢٧٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٩/٣ ، وتهذيب اللغة ٣٦٠/٥ ، وأساس البلاغة (هذ) ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٥٨ ، وأوضح المسالك ١١٧/٣ ، وشرح الأشموني ٣١٣/٢ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، ولسان العرب ٥١٧/٣ (هذ) ، ومجالس ثعلب ١٥٧/١ ، وجمع الهوامع ١٨٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٦١٥ ، ١٢٧٣ .

(١) سقط من « ب » : (بعد هذ) .

(٢) الكتاب ٣٥٠/١ - ٣٥١ .

٥٢٦— البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ١٦ ، وجمهرة اللغة ص ٤٣٨ ، وخزانة الأدب ٩٩/٢ ، والدرر ٤١/١ ، وشرح المفصل ١١٩/١ ، والكتاب ٣٥٠/١ ، ولسان العرب ٥١٧/٣ (هذ) ، ٢٥٣/١١ (دول) ، والمقاصد النحوية ٤٠١/٣ ، وتاج العروس (دول) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٨/٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٧٢ ، والخصائص ٤٥/٣ ، ورصف المباني ص ١٨١ ، وشرح الأشموني ٣١٣/٢ ، ومجالس ثعلب ١٥٧/١ ، والمختضب ٢٧٩/٢ ، وجمع الهوامع ١٨٩/١ .

(٣) في « ط » : (جاء في) مكان (في جاء) .

(٤) في « ط » : (للتكثير) .

مفعولاً مطلقاً) لا حالاً ، وجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء تام ، وفيه عسر . و« سُحِّمَ » بالتصغير وبمهملتين . و« الحسحاس » بمهملات أربع .

قال أبو عبيدة : كان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما بُرد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما^(١) .

(وتجويز الأعلَم) وهو يوسف الشنمري ، لقب بالأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا (في « هذاذيك » في البيت) السابق للعجاج (الوصفية) لـ « ضرباً »^(٢) (مردود) خبر تجويز (لذلك) ، وهو التعريف ، لأن « ضرباً » نكرة فلا توصف بمعرفة ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً . والجواب عن التعريف أن الأعلَم لا يقول : بأن الكاف اسم مضاف إليه بل حرف خطاب كما سيصرح به . والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم .

(وقوله) أي الأعلَم ؛ مبتدأ ومضاف إليه (فيه) أي في « هذاذيك » (وفي أخواته) وهو « لبيك » و« سعديك » و« حنانيك » و« دوايك » : (إن الكاف) المتصلة [٣٨] بها حرف (لمجرد الخطاب مثلها) أي الكاف (في « ذلك » مردود) خبر قوله (أيضاً لقولهم) : بلام التعليل متعلق بمردود (حنانيه) [٣٤٤/١] بإضافته إلى ضمير الغيبة (و : لبي زید) بإضافته إلى الظاهر ، فتعين أن تكون الكاف في « لبيك » وأخواته اسماً لقيام الاسم مقامها ، لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله . (ولخذهم النون لأجلها ، ولم يحذفوها في : ذاك) و« تانك » ففي ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه (وبأنها) أي الكاف الحرفية (لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف) ، وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية ، فالكاف الحرفية لا تلحق « لبيك » وأخواته ، لأنها لا تشبه الحرف ، فهذه ثلاث علل للرد على الأعلَم ، علتان وجوديتان ، وعلّة عدمية ، فاستعمل مع الوجودي اللام لأنها الأصل في التعليل ، واستعمل مع العدمي الباء تغييراً بينهما وتفنناً في التعبير . والجواب عن الأولى أن « حنانيه » و« لبي زید » شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد . وقول أبي حيان في الارتشاف : ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ؛ ضعيف .

(١) نقل الصبان هذا القول من شرح التصريح منسوباً إلى أبي عبيدة (٢٥٢/٢) ، وورد هذا القول بلا نسبة في خزائن الأدب ١٠٠/٢ ، والدرر ٤١١/١ ، وشرح الأعلَم ٢٧١/١ ، وفي خزائن الأدب أن أبا عبيدة قال : (كان من شأن العرب إذا تجالسوا مع الفتيات للتغزل أن يتعابها بشق الثياب لشدة المعالجة عن إبداء المحاسن) .

(٢) شرح الأعلَم ٢٧١/١ .

وعن الثانية أن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلام في نفس المسألة، وكما في « اثني عشر »، وإنما لم تحذف في « ذاك » و« تانك » للإلباس بالمفرد.

(وشدت إضافة « لبي » إلى ضمير الغائب في نحو قوله) : [من الرجز]

٥٢٧- إِنَّكَ لَوَدَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بِيُونٍ
(لَقُلْتُ لَبِيَّهِ لِمَنْ يَدْعُونِي)

فـ « دوني زوراء » بالزاي ثم الراء : جملة حالية من ياء المتكلم ، والزوراء : الأرض البعيدة . و« ذات مترع » صفتها ، والمترع من قولهم : « حوض ترع » بفتح التاء المثناة فوق والراء : أي ممتلئ . و« بيون » بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت : أي واسعة بعيدة الأطراف . [٣٤٤/ب] وكان مقتضى الظاهر أن يقول : « لبيك » ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة مثل : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ [يونس/ ٢٢] .

(و) شدت إضافة لبي (إلى الظاهر في قوله) وهو أعرابي من بني أسد :

[من المتقارب]

٥٢٨- دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبِي فَلَبِي يَدَي مِسُورٍ
وإليه أشار الناظم بقوله :

٣٩٨- وَشَدَّ إِيلَاءَ يَدَيِّ اللَّبَبِي

وفي شرح المواقف أن « يلي » في البيت زائدة . انتهى .

٥٢٧- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٧٣١/١ (لب) ، ٦٤/١٣ (بين) ، وأوضح المسالك ١٢٢/٣ ، وخزانة الأدب ٩٣/٢ ، والدرر ٤١٣/١ ، وسر صناعة الإعراب ٧٤٦/٢ ، وشرح الأشموي ٣١٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩١٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٣/٢ ، ومغني اللبيب ٥٧٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨٣/٣ ، وجمع الهوامع ١٩٠/١ ، وتاج العروس ١٨٤/٤ (لب) ، (بين) ، والمخصص ٣٦/١٠ ، ١٤٧/١٦ ، وأساس البلاغة (بين) ، وتهذيب اللغة ٥٠١/١٥ ، وشرح التسهيل ١٨٦/٢ ، وشرح المرادي ٢٦١/٢ .

٥٢٨- البيت لرجل من بني أسد في الدرر ٤١٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٩١٠/٢ ، ولسان العرب ٢٣٩/١٥ (لبي) ، والمقاصد النحوية ٣٨١/٣ ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (لبي) ، وأوضح المسالك ١٢٣/٣ ، وخزانة الأدب ٩٢/٢ ، ٩٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٧٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٩/١ ، وشرح الأشموي ٣١٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ١٤٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٣٢/٢ ، وشرح المرادي ٢٦٠/٢ ، والكتاب ٣٥٢/١ ، والمختص ٧٨/١ ، ٢٣/٢ ، ومغني اللبيب ٥٧٨/٢ ، وجمع الهوامع ١٩٠/١ .

و« مسوراً » : علم منصوب على المفعولية بـ « دعوت » . و« لما » بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بـ « دعوت » . و« نابيني » بمعنى أصابني صلة « ما » . وجملة « فلبى » معطوفة على جملة « دعوت » . والأصل : فلباني ، أي قال لي : لبيك ، فحذف المفعول . والمعنى : دعوت مسوراً للأمر الذي نابيني من نواب الدنيا فلباني . وأصل هذا أن رجلاً دعا رجلاً اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك ، وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطته المال حتى تخلص من نأبته . وقيل : كانت عادة العرب ذلك مطلقاً ، فجاء النهي عن ذلك ، روي عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا دعا أحدكم أخاه فقال : لبيك ، فلا يقولن : لبي يديك ^(١) ، وليقل : أجابك الله بما تحب » قاله الشاطبي .

(و) قال سيبويه ^(٢) : هذا البيت (فيه رد على يونس في زعمه أنه) أي لبي (مفرد وأصله : لبي) بألف بعد الموحدة ^(٣) على وزن فعلى بسكون العين ، (فقلت ألفت ياء لأجل الضمير كما) قلبت (في) « لدى » و« على » لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما : (لديك ، و : عليك) . ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر ، ولو كانت الفه كالف « لدى » و« على » لم تقلب مع الظاهر إذ يقال : « لدى الباب » ، و« على زيد » ببقاء الألف على حالها . [٣٤٥/١]

(وقول ابن الناظم) في شرح النظم ^(٤) : (إن خلاف يونس) جار (في : لبيك وأخواته وهم) بفتح الهاء ؛ أي غلط ، وإنما هو خاص بـ « لبيك » . (ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل) مطلقاً (اسمية كانت أو فعلية وهو : إذ) من أسماء الزمان [٣٩] (و : حيث) خاصة من أسماء المكان ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٣٩٩- وألزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ.....

(فأما : إذ ، فنحو : ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾) [الأشال/٢٦] بإضافة ^(٥) « إذ » إلى الجملة الاسمية ، (و ﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً ﴾) [الأعراف/٨٦] بإضافة « إذ » إلى الجملة الفعلية ، و« إذ » في هذين المثالين مفعول به لـ « اذكر » ، وزعم الجمهور أنها ظرف

(١) في النهاية ٢٢٢/٤ « لبي » : (وقال الزمخشري : فمعنى لبي يديك : أي أطيعك ، وأتصرف بإرادتك ، وأكون كالشيء الذي تصرفه بيدك كيف شئت) .

(٢) الكتاب ٣٥١/١ - ٣٥٢ .

(٣) في « ب » : (بفتح الموحدة) مكان (بألف بعد الموحدة) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٢٧٨ .

(٥) في « ب » : (فأضاف) .

لمفعول محذوف ، أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل وإذ كنتم قليلاً .

وشرط الاسمية ألا يكون خبر المبتدأ فيها فعلاً ماضياً ، نص على ذلك سيبيويه ^(١) .
وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظاً كما مثل ، ومعنى لا لفظاً نحو : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ [البقرة/١٢٧] . وقد اجتمع إضافتها للاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ ﴾ [التوبة/٤٠] .

(وقد يحذف ما أضيفت) « إذ » (إليه) من الجملة بأسرها (للعلم به ، فيجاء بالتثنية عوضاً منه) أي من المضاف إليه (كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾) ﴿ بَنَصَرَ اللَّهُ ﴾ [الروم/٥٤] أي يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون ، فحذف ^(٢) جملة ﴿ غَلِبَتِ الرُّومُ ﴾ [الروم/٢] وعوض منها التثنية ، وكسرت الذال لالتقاء الساكنين ، و« إذ » باقية على بنائها على الأصح ، وإليه أشار الناظم بقوله : [٣٤٥/ب]

٣٩٩ — وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

٤٠٠ — إِفْرَادُ إِذْ

(وأما : حيث ، فنحو : جلست ^(٣) حيث جلس زيد) بإضافة « حيث » إلى الجملة الفعلية (و : حيث زيد جالس) بإضافة « حيث » إلى الجملة الاسمية ، ولما كان إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر قَدَمَ مثال الفعلية على الاسمية . وشرط الاسمية ألا يكون الخبر فيها فعلاً ، نص على ذلك سيبيويه ^(٤) . (وربما أضيفت) « حيث » (إلى المفرد) كـ « عند » (كقوله : [من الطويل]

٥٢٩ — وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْحَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ) بِيَيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيَّ الْعَمَائِمِ (

فأضاف « حيث » إلى « لَيَّ » وهو مصدر مفرد ، (ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي) . فإنه قاس عليه ، و« نطعنهم » بضم العين ، يقال : طعنه بالرمح يطعنه بالضم ، وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب . و« الْحَبَا » بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحلة : جمع حبة بكسر الحاء ، والمراد أوساطهم . و« بيض المواضي » : السيوف القواطع . و« لَيَّ »

(١) الكتاب ١٠٧/١ .

(٢) في « ط » : (فحذفت) .

(٣) سقط من « ط » : (حيث فنحو : جلست) .

(٤) الكتاب ١٠٧/١ .

٥٢٩ — تقدم تخريج البيت برقم ١٧ .

العمائم» : شدها على الرؤوس .

(ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو : لما) الوجودية (عند من قال باسميتها)
كابن السراج^(١) وتبعه الفارسي^(٢) وتبعهما ابن جني^(٣) وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة
فقال : إنها اسم وهي ظرف بمعنى [٤٠] « حين » . وقال ابن مالك : بمعنى « إذ » ،
واستحسنه في المغني^(٤) ، لأنها مختصة بالماضي (نحو : لما جاءني أكرمته) ، والصحيح
عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود^(٥) . واستدل له الموضح في شرح القطر^(٦) بقوله تعالى :
﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ ﴾ [سبا/١٤] ، وجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفاً
لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب ، وذلك العامل إما « قضينا » أو « دَلَّهُمْ » إذ
ليس معنا سواهما ، وكون العامل « قضينا » مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها
مضافة إلى ما يليها ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف . [١/٣٤٦] وكون العامل « دَلَّهُمْ »
مردود بأن « ما » النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا بطل أن يكون لها هنا^(٧) عامل
تعين أنه لا موضع لها من الإعراب ، وذلك يقتضي الحرفية . انتهى .

ويجاب بأن العامل « قضينا » وكونه مضافاً إليه ممنوع بأن القائلين باسميتها لا
يقولون بإضافتها إلى ما بعدها ، وقد صرح في المغني بذلك في « إذا » على قول الخققين :
إن العامل فيها شرطها ، فقال^(٨) : لأن « إذا » عند هؤلاء غير مضافة كما يقول^(٩) الجميع
فيها إذا جزمت . انتهى .

(و « إذا » عند غير^(١٠) الأخفش والكوفيين^(١١)) فإنها تختص بالجملة^(١٢) الفعلية ،

- (١) الأصول ١٥٧/٢ .
- (٢) الإيضاح العضدي ٣١٩/١ .
- (٣) الارتشاف ٥٧٠/٢ .
- (٤) مغني اللبيب ص ٣٦٩ .
- (٥) الكتاب ٢٣٤/٤ .
- (٦) شرح قطر الندى ص ٤٣ .
- (٧) سقطت من « ط » .
- (٨) مغني اللبيب ص ١٣٠ .
- (٩) في « ب » : (يقولون) .
- (١٠) سقطت من « ط » .
- (١١) انظر رأيه في الارتشاف ٢٣٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٢ .
- (١٢) في « ب » ، « ط » : (بالجملة) .

والإيه^(١) أشار الناظم بقوله :

٤٠٣- وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى جَمَلِ الْأَفْعَالِ

ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو : ﴿ وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ ﴾ [الإسراء/٨٣] ، ومضارعين نحو : ﴿ إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ يُخْرُونَ ﴾ [الإسراء/١٠٧] ، ومختلفين نحو : ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ ﴾ [المائدة/٨٣] الآية ، ﴿ إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا ﴾ [مريم/٥٨] ، وماضيًا وأمرًا ، ﴿ نَحْوِ ﴾ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ (فَطَلَّقُوهُنَّ) [الطلاق/١] .

(وأما نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾) [الانشقاق/١] مما استند إليه الأخفش والكوفيون من جواز^(٢) دخول « إذا » على الجملة الاسمية (فمثل : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾) [التوبة/٦] في التأويل ، فـ « السماء » : فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، والأصل : إذا انشقت السماء انشقت ، كما أن « أحد » فاعل بفعل محذوف يفسره « استجارك » ، والأصل : وإن استجارك أحد لا أن^(٣) « السماء » مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره . وفي هذا القياس نظر ، لأن شرط المقيس عليه أن يكون متفقاً عليه عند الخصمين ، وليس هو هنا كذلك ، لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن « أحد » في الآية يتعين أن يكون فاعلاً بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته ، لأن « إن » الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال ، كما قاله الموضح^(٤) وغيره ، [٣٤٦ ب] فلا فرق عندهم بين « إذا » و « إن »^(٥) في عدم الاختصاص بالحمل الفعلية . (وأما قوله) وهو الفرزدق : [من الطويل]

٥٣٠- (إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ) لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدْرَعُ

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (فعلى إضمار : كان) ، و « باهلي » مرفوع بها ،

(١) في « ط » : (إليهما) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (لأن) .

(٤) مغني اللبيب ص ٧٥٧ .

(٥) في « ب » : (إن وإذ) .

٥٣٠- البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤١٦ ، والدرر ٤٤١/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٢٧٠ ، والمقاصد النحوية ٤١٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٢ ، وشرح الأشموني ٣١٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢١٣/٢ ، ولسان العرب ٩٣/٨ (ذرع) ، ومغني اللبيب ص ٩٧ ، وجمع المواع ٢٠٧/١ .

والجملة بعده خبرها ، والتقدير : إذا كان باهلي تحته حنظلية . وقيل : « حنظلية » فاعل بـ « استقر » محذوفاً ، و« باهلي » : فاعل بمحذوف يفسره [٤١] العامل في « حنظلية » . ورد بأن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً . ويسهله أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف . و« الباهلي » : منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة . و« الحنظلية » : منسوبة إلى حنظلة ، وهي أكرم قبيلة من تميم . و« المدرع » : الذي يكسى الدرع بالذال المهملة . ويعني أنه إذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية ولد فلذلك الولد النجيب الشجاع الذي يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه . وقال الدماميني : والظاهر أنه المدرع بالذال المعجمة ، وهو الذي أمه أشرف من أبيه ، وقد اشتهر أن حنظلة أشرف من باهلة . انتهى .

والقول بإضمار « كان » معهود (كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله)

وهو قيس بن الملوح أو الصمة القشيري أو ابن الدمينية : [من الطويل]

٥٣١- وَبُئْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ (فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا)

فـ « نفس ليلي » : خبر مقدم ، و« شفيعها » : مبتدأ مؤخر على حد : [من الطويل]

٥٣٢- ولكن ملء عين حبيبها

والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظاً ورتبة ، والجملة خبر « كان » المحذوفة هي واسمها ضمير الشأن ، [٣٤٧/] والتقدير : فهلا كان هو أي الشأن . وقيل : التقدير : فهلا شفعت نفس ليلي ، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس . و« شفيعها » على هذا : خبر لمبتدأ محذوف ، أي هي شفيعها . قلت : ويرجع من وجه آخر ، وهو أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف . ويحجب عنه بأنه حذف تبعاً للفعل فاغترف .

٥٣١- البيت للمجنون في ديوانه ١٥٤ ، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥ ، ولابن الدمينية في ملحق ديوانه ٢٠٦ ، وللمجنون أو لابن الدمينية أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني ٢٢١/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٦/٣ ، ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزنة الأدب ٦٠/٣ ، وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر ٢٠٤/٢ ، وللمجنون أو لغيره في المقاصد النحوية ٤٥٧/٤ ، وبلا نسبة في الأغاني ٣١٤/١١ ، وأوضح المسالك ١٢٩/٣ ، وتخليص الشواهد ٣٢٠ ، وجواهر الأدب ص ٣٩٤ ، والجنى الداني ٥٠٩ ، ٦١٣ ، وخزانة الأدب ٣١٥/٨ ، ٢٢٩/١٠ ، ٢٤٥/١١ ، ٣١٣ ، ووصف المباني ٤٠٨ ، والزهرة ١٩٣ ، وشرح ابن الناظم ٥٠٥ ، وشرح الأشموني ٣١٦/٢ ، ٢٦٣ ، وشرح التسهيل ١١٤/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٥٤/٣ ، ومغني اللبيب ٧٤/١ ، وجمع الهوامع ٦٧/٢ .

٥٣٢- صدر البيت (إجلالاً وما بك ودرة) وتقدم تخريجه برقم ١٤٩ .

(فصل ل)

(وما كان) من أسماء الزمان (بمنزلة « إذ » أو « إذا » في كونه اسم زمان مبهم لما مضى) كما أن « إذ » كذلك . (أو لما يأتي) كما أن « إذا » كذلك ، (فإنه بمنزلة فيهما فيما يضافان إليه) ، فما كان بمنزلة « إذ » جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٠٠..... وَمَا كَإِذْ مَعْنَى كَإِذْ أَضِيفَ جَوَازًا

(فلذلك تقول : جئت^(١) زمن الحجاج أميرًا) بالرفع على الابتداء والخبر ، (أو : زمن كان الحجاج أميرًا ، لأنه) أي لأن زمن (بمنزلة : إذ) في إفادة معنى الماضي ، والناصب له « جئت » ، لأنه بمعنى الماضي ، فلا يعمل فيه إلا ماض . (و) ما كان بمنزلة « إذا » جاز أن يضاف إلى الجملة^(٢) الفعلية دون الاسمية ، فلذلك تقول : (آتيك زمن يقدم الحجاج^(٣)) ، ف « زمن » مضاف إلى الجملة الفعلية ، والناصب له « آتيك » ، لأنه مستقبل ولا يعمل في المستقبل إلا مستقبل ، (ويمتنع) آتيك (زمن الحجاج^(٤) قادم) على الابتداء والخبر ، (لأنه) أي لأن زمن (بمنزلة : إذا) ، و « إذا » لا تضاف إلى الجملة الاسمية^(٥) ، فكذا^(٦) ما كان معناها ، (هذا قول سيبويه) في مشبه « إذ » و « إذا »^(٧) ، (ووافق الناظم في مشبه : إذ) ، واقتصر عليه في النظم (دون مشبه : « إذا ») محتجًا [٣٤٧/ب] بقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ (الذاريات / ١٣) فأضيف « يوم » ؛ وهو مشبه « إذا » في

(١) في « ط » : (جئت) .

(٢) في « ط » : (الجمل) .

(٣) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (الحجاج) .

(٤) في « ب » : (الحجاج) .

(٥) في « ط » : (الجمل) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (فكذلك) .

(٧) الكتاب ١١٩/٣ .

الاستقبال ؛ إلى الجملة الاسمية ، و« إذا » لا تضاف إليها ، (وقوله) وهو سواد بن قارب :
[من الطويل]

٥٣٣- (وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ) بِمَعْنَى فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

[٤٢] فأضاف « يوم » وهو مستقبل إلى الجملة الاسمية ، و« إذا » لا تضاف إليها ،
(وهذا) المذكور من الآية والبيت (ونحوه) عند سيبويه^(١) (مما نزل فيه المستقبل لتحقيق
وقوعه بمنزلة^(٢) ما قد وقع ومضى) ، ف« يوم » فيه مشبه « إذ » لا مشبه « إذا » فلذلك
أضيف إلى الجملة الاسمية ، ولو كان الزمان محدوداً كأسبوع ويومين وشهر لم يُضَفْ إلى
الجملة^(٣) خلافاً لبعض المغاربة .

٥٣٣- تقدم تخريج البيت برقم ٢٠٢ .

(١) الكتاب ١١٩/٣ .

(٢) في « ط » : (منزلة) .

(٣) في « ب » : (الجملة) .

(فصل ل)

(وَيَجُوزُ فِي الزَّمَانِ الْمَحْمُولِ عَلَى : إِذْ ، أَوْ : إِذَا) إِذَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ (الإعرابُ على الأصل) في الأسماء، (والبناءُ) على الفتح، (حملًا عليهما)، أي على «إذ» و«إذا»؛ لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة، واقتصر في النظم على مشبه «إذ» فقال :

٤٠١— وَأَبْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَادَ قَدْ أَجْرَبَا

(فَإِنْ كَانَ مَا وَلِيَهُ فَعَلًا مَبْنِيًّا) بِنَاءً أَصْلِيًّا أَوْ عَارِضًا (فَالْبِنَاءُ أَرْجَحُ) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٠١— وَاخْتَرْنَا بَيْنَنَا مَثَلًا فَعَلٍ بَيْنَا

واختلف في علته، فقال البصريون : (للتناسب) .

وقال ابن مالك^(١) بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره، وذلك أن «قمت» من قولك : «حين قمت قمت» كان كلامًا تامًا قبل دخول «حين» عليه، وبعد دخولها حدث له افتقار شبه «حين» وأمثاله بـ «إن». فالبناء الأصلي (كقوله) وهو النابغة الذبياني : [من الطويل] [١/٣٤٨]

٥٣٤— (عَلَى حَيْنٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا) وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَأَزْعُ

(١) شرح التسهيل ٢٥٧/٣ .

٥٣٤— البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ ، والأضداد ص ١٥١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/٢ ، ٤٠٧/٣ ، ٥٥٠/٦ ، ٥٥٣ ، والدرر ٤٧٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ، ٨٨٣ ، والكتاب ٣٣٠/٢ ، ولسان العرب ٣٩٠/٨ (وزع) ٧٠/٩ (خشف) ، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٢٠/٢ ، ٥٢٢/٢ ، والأشباه والنظائر ١١١/٢ ، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وأوضح المسالك ١٣٣/٣ ، ورفص المياني ص ٣٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨١ ، ٤٦٧ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، ٥٧٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٧٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٨٠/٣ ، وشرح المفصل ١٦/٣ ، ٥٩١/٤ ، ١٣٧/٨ ، ومغني اللبيب ص ٥٧١ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، ٥١٦/٢ ، والمنصف ٥٨/١ ، وجمع الهوامع ٢١٨/١ ، وأملاني ابن الشجري ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ .

يروى « على حين » بلخفص على الإعراب ، و « على حين » بالفتح على البناء ، وهو الأرجح لكونه مضاف إلى مبني أصالة ، وهو « عاتبت » .

(و) البناء العارض نحو (قوله) : [من الطويل]

٥٣٥- لأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلَمًا (عَلَى حِينٍ يَسْتَصِينُ كُلُّ حَلِيمٍ)

يروى بخفص « حين » على الإعراب له ، وفتح على البناء لكونه مضافاً إلى مبني ، وهو « يستصين » ، فإنه مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ، وماضيه « استصيت فلاناً » إذا عدته صبيّاً أي جعلته في عداد الصبيان .

(وإن كان) ما وليه (فعلاً) مضارعاً (معرباً أو جملة اسمية فالإعراب أرجح)

من البناء (عند الكوفيين) والأخفش (وواجب عند) جمهور (البصريين) لعدم التناسب ، (واعترض عليهم) في دعوى الوجوب (بقراءة نافع : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ ﴾ [المائدة/١١٩] بالفتح^(١)) على البناء لا على الإعراب لأن الإشارة إلى « اليوم » كما في قراءة الرفع ، فلا يكون ظرفاً ، والتوفيق بين القراءتين أليق ، وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها في « صمت يوم الخميس » ، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم ، وإلا لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه ، (و) اعترض عليهم أيضاً بنحو (قوله) : [من الوافر]

٥٣٦- تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى (عَلَى حِينِ التَّوَأُّلِ غَيْرُ دَانٍ)

يروى بفتح « حين » على البناء ، والكسر على الإعراب أرجح عند الكوفيين ، ومال إلى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين ، وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم :
٤٠٢- وَقَبْلَ فَعَلٍ مَعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرَبَ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا
أي لن يغلط .

٥٣٥- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٥٢٢/٢ ، وأوضح المسالك ١٣٥/٣ ، وخرانة الأدب ٣٠٧/٣ ، والدرر ٤٧٣/١ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٣/٢ ، ومغني اللبيب ٥١٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٤١٠/٣ ، وجمع الهوامع ٢١٨/١ .

(١) الرسم المصحفي : « يَوْمٌ » بالرفع . والقراءة المستشهد بها هي لنافع وابن محيصن ، انظر البحر المحیط ٦٣/٤ ، والنشر ٢٥٦/٢ ، والآية مع القراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٣ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٨١ ، والأمل الشجرية ٤٤/١ ، ومغني اللبيب ١١٥/٢ ، وحاشية يس ٥٢/١ .

٥٣٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٦/٣ ، والارتشاف ٥٢١/٢ ، والدرر ٤٧٥/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٦/٣ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٠ ، والمقاصد النحوية ٤١١/٣ ، وجمع الهوامع ٢١٨/١ .

(فصل ل)

(مما يلزم الإضافة) لفظاً ومعنى (كلا ، و : كلتا) ، فإنهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ، (ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : [٣٤٨/ب] أحدها : التعريف) ، فلا يضافان لنكرة مطلقاً ، (فلا يجوز : كلا رجلين ، ولا : كلتا امرأتين) عند البصريين ، (خلافاً للكوفيين) فإنهم أجازوا إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو : « كلا رجلين عندك محسنان » ، فإن « رجلين » قد تخصصا بوصفهما بالظرف ، وحكوا : « كلتا جارتين عندك [٤٣] مقطوعة يدها » ، أي تاركة للغزل ، قاله في المغني ^(١) ، وهو مقيد لما أطلقه هنا .

(و) الشرط (الثاني : الدلالة على اثنين إما بالنص) مضمرًا كان أو مظهرًا ، فالأول (نحو : كلاهما) و « كلتاهما » . والثاني نحو : « كلا البستانين » (و « كلتَا الْجَنَّتَيْنِ » [الكهف/٣٣] ، أو بالاشتراك) بين المتنّ الجمع (نحو قوله) : [من الطويل] ٣٧- (كِلَا نَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَّائُهُ) وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا (فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة) ، فلذلك صح إضافة « كلا » إليها . وإنما صح قوله : [من الرمل]

٣٨- (إِنْ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ)

(١) مغني اللبيب ص ٢٦٩ .

٥٣٧- البيت للأبيورد الرياحي في الأغاني ١٣/١٢٧ ، ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في ديوانه ٩٠ ، والحماسة الشجرية ٢٥٣/١ ، وللمغيرة بن حبياء التيمي في اللسان ١٣٧/١٥ (غنا) ، ولعبد الله بن معاوية أو للأبيورد الرياحي في شرح شواهد المغني ٥٥٥/٢ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٣١/١ ، وأوضح المسالك ١٣٨/٣ ، وتخليص الشواهد ص ٦٥ ، وشرح الأشموني ٣١٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢٠٤/١ ، وجمع المرواع ٥٠/٢ . ٥٣٨- البيت لعبد الله بن الزبيري في ديوانه ص ٤١ ، والأغاني ١٣٦/١٥ ، والدرر ١٤٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٤٩/٢ ، وشرح المفصل ٢/٣ ، ٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٨/٣ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٥١١/٢ ، وأوضح المسالك ١٣٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٢ ، وشرح الأشموني ٣١٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٣٠/٢ ، ومغني اللبيب ٢٠٣/١ ، وجمع المرواع ٥٠/٢ .

(لأن : ذا) وإن كانت حقيقة في الواحد إلا أنها (مشتقة في المعنى) ، لأنها مشار بها إلى اثنين ، وهما الخير والشر ، (مثلها في قوله تعالى : ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾) [البقرة/٦٨] أي بين الفارض والبكر ، فالإشارة بـ « ذا » في الموضعين تعود إلى ما ذكر ، (أي وكلا ما ذكر) من الخير والشر ، (وبين ما ذكر) من الفارض والبكر .

والبيت قاله عبد الله بن الزبعرى يوم أحد قبل إسلامه . و« الملى » بفتح الميم وبالبدال المهملة : الغاية . و« الوجه » بفتح الواو وسكون الجيم : مستقبل كل شيء . و« القبل » بفتح القاف والباء الموحدة : يطلق^(١) على أمور منها المحجة^(٢) الواضحة ، ذكر ذلك بمعناه في القاموس^(٣) . يقول إن للخير وللشر غاية ينتهيان إليها ، ويقفان عندها ، وكلاهما أمر يستقبله الإنسان ويعرفه . [٣٤٩/١] وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على أنه جمع قبلة ، بمعنى أن كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه إليها المصلي . (و) الشرط (الثالث : أن يكون) المضاف إليه « كلا » و« كلتا » (كلمة واحدة) ، فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين ، (فلا يجوز : كلا زيد وعمرو) . وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٤٠٤ — لِمَفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضْيَفَ كِلْتَا وَكِلَا
(فأما قوله :) [من البسيط]

٥٣٩ — (كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا) فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمَلِمَاتِ
بإضافة « كلا » إلى متفرق ، وهما « أخي » و« خليلي » ، (فمن نواذر الضرورات^(٤)) . و« الخليل » من الخلّة ، وهي كما قال أبو بكر بن فورك : صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلّل^(٥) الأسرار . وقال غيره : أصل الخلّة الحبة . و« العصد » والساعد بمعنى ،

(١) في « ب » : (مطلق) .

(٢) في « أ » : (الجهة) ، وفي « ب » : (الحجة) ، وفي « ط » : (الجملة) ، والتصويب من القاموس المحيط (قبل) ، ولسان العرب ٥٤٢/١١ (قبل) .

(٣) القاموس المحيط (قبل) .

٥٣٩ — البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٠/٣ ، والدرر ١٤٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٣ ، وشرح الأشموني ٣١٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٥٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٣/٢ ، ومغني اللبيب ص ٢٠٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٩/٣ ، وجمع الهوامع ٥٠/٢ .

(٤) في « ب » : (الضرورة) .

(٥) في « ب » : (بتخليل) .

وهو من المرفق إلى الكتف ، وكنى به عن الإعانة والتقوية ، فإن العضد قوام اليد وبشدتها تشتد^(١) . و« النائبات » : المصائب . و« الإلمام » : النزول . و« الملمات » : جمع مُلِمة ، وهي نوازل الدهر . و« كلا » : مبتدأ . و« واجلي » : بكسر الدال : مفرد مضاف إلى مفعوله الأول^(٢) ، وهو ياء المتكلم ، خبر المبتدأ . و« عضداً » : مفعوله الثاني . وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المفرد بشرط تكررها نحو : « كلاي وكلاك محسنان » . ويجوز مراعاة لفظ « كلا » و« كلتا » في الأفراد نحو : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾ [الكهف/٣٣] ، ومراعاة معنهما وهو قليل ، وقد اجتمعا في قول الفرزدق : [من البسيط]

٥٤٠ — كِلَاهُمَا حِينَ جَدُّ الْجَرِيِّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفِيهِمَا رَابِي

[٣٤٩/ب] [٤٤] فألحق « أقلعا » ضمير التثنية مراعاة للمعنى ، وأفرد « رابي »

مراعاة للفظ .

(ومنها : أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء ، (وتضاف للنكرة مطلقاً) سواء أكانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو : أي رجل ؟ و : أي رجلين ؟ و : أي رجال ؟ ، و) تضاف (للمعرفة إذا كانت) المعرفة (مثناة نحو : ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ ﴾ [الأنعام/٨١] أو) كانت المعرفة (مجموعة نحو : ﴿ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود/٧] ولا تضاف) « أي » (إليها) أي إلى المعرفة ؛ حال كونها (مفردة) عن التثنية والجمع ، (إلا إن^(٣) كان بينهما) أي بين « أي » والمعرفة المفردة (جمع مقدر ، نحو : أي زيد أحسن ؟ إذ المعنى : أي أجزاء زيد أحسن) ، فبين « أي » و« زيد » لفظ مقدر يدل على الجمع ، وهو « أجزاء » . (أو عطفت^(٤) مثلها عليها بالواو كقوله) : [من الكامل]

(١) في « ب » : (تشد) .

(٢) سقطت من « ب » .

٥٤٠ - البيت للفرزدق في أسرار العربية ص ٢٨٧ ، والارتشاف ٥١٢/٢ ، وتحليص الشواهد ص ٦٦ ، والخصائص ٣١٤/٣ ، والدرر ٤٢/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٥٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٢ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب ١٥٦/٩ (سكف) ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٤٤٧ ، وخزانة الأدب ١٣١/١ ، ٢٩٩/٤ ، والخصائص ٤٢١/٢ ، وشرح الأشموني ٣٣/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٧١ ، وشرح المفصل ٥٤/١ ، ومغني اللبيب ص ٢٠٤ ، ومعجم الهوامع ٤١/١ ، وشرح التسهيل ٦٧/١ ، ٢٤٥/٣ .

(٣) في « ب » : (إذا) .

(٤) في « ب » ، « ط » : (عطف) .

٥٤١- فَلَيْتَن لَقَيْتَكَ خَالِيَيْن لَتَعْلَمَنَّ (أَيُّ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ)

(إذ المعنى : أيتها) فارس الأحزاب . وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

٤٠٥- وَلَا تُضِفْ لِمُفْرِدٍ مَعْرِفٍ أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتُهَا فَلَا تُضِفْ

٤٠٦- أَوْ تَنْوِ الْأَجْزَاءَ.....

والسر في ذلك كله^(١) أن «أَيًّا» الاستفهامية^(٢) اسم عام لجميع الأوصاف ، فلا يخلو إما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس أو تعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف ، فإن كان المراد بسها الأول أضيفت إلى منكر ، وطابقته في المعنى ، وكانت معه بمنزلة «كل» لصحة دلالة المنكر على العموم مفردًا أو مثنى أو مجموعًا بحسب ما يراد من العموم ، فيقال : «أي رجل ؟» و«أي رجلين ؟» و«أي رجال ؟» على معنى واحد من الرجال ، وأي اثنين منهم ، وأي جماعة منهم . وإن كان الثاني أضيفت إلى معرف ، وامتنع أن تطابقه في المعنى ، وكانت معه بمنزلة «بعض» لعدم صحة دلالة المعرفة على العموم ، [٣٥٠/أ] ولذلك وجب كونه إما مثنى أو مجموعًا وإما مكرراً مع «أي» بالواو ، لأن المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها مطلق الجمع ، وإما على تقدير مضاف دال على الجمع .

(ولا تضاف «أي» الموصولة إلا لمعرفة نحو : ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾) [مرم ٦٩]

لأن معناها معنى «الذي» وهو معرفة ، ولا يجوز أن تضاف إلى نكرة ، لا تقول^(٣) : «اضرب أي رجل هو أفضل» ، (خلافًا لابن عصفور) في إجازته ذلك^(٤) .

(ولا) تضاف (أي : المنعوت بها والواقعة حالًا إلا لنكرة) ، فالأولى (ك :

مررت بفارس أي فارس) بخفض «أي» نعتًا لـ «فارس» (و) الثانية : ك : مررت

(بزيد أي فارس) بنصب «أي» على الحالية من «زيد» ، وإنما وجب إضافتها إلى

النكرة فيهما ، لأن نعت النكرة [٤٥] والحال يجب أن يكونا نكرتين ، ومعنى «أي فارس» ،

كامل في الفروسية ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٤٠٦- وَأَخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْصُولَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةَ

٥٤١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٢/٣ ، والمختضب ٢٥٤/١ ، ومغني اللبيب ص ١٤١ .

(١) سقطت من «ب» .

(٢) سقطت من «ب» .

(٣) في «ب» : (يقال) .

(٤) شرح المرادي ٣٧٣/٢ .

(وأما) « أي » (الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما) أي إلى المعرفة والنكرة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٠٧- وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا

لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ، ولهما أربعة أمثلة ، مثال الاستفهامية المضافة إلى معرفة (نحو : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾) [النمل/٣٨] (و) مثال الشرطية المضافة إلى المعرفة : (﴿ أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قُضِيَتْ ﴾) فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ [القصص/٢٨] ، (و) مثال الاستفهامية المضافة إلى نكرة : (﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ ﴾) [الأعراف/١٨٥] ، (و) مثال الشرطية المضافة إلى نكرة (قولك : أي رجل جاءك فأكرمه) .

والحاصل أن أقسام « أي » خمسة ، وهي : ضربان : ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ ، [٣٥٠/ب] وهو اثنان المنعوت بها ، والواقعة حالاً . وما يجوز ، وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية ، فالأولى ^(١) نحو : « اضرب أيأ أفضل » . والثانية نحو ^(٢) : قلت : ثم أي ؟ والثالثة نحو ^(٣) : ﴿ أَيُّمَا مَا تَدْعُوا ﴾ [الإسراء/١١٠] .

(ومنها : لَدُنْ) وهي (بمعنى : عند) ، فتكون اسماً لمكان الحضور وزمانه كما أن « عند » كذلك ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٤٠٨- وَالزَّمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَرَّ

(إلا أنها) أي « لَدُنْ » (تختص) عن « عند » (بستة أمور :

أحدها : أنها ملازمة لمبدأ الغايات (الزمانية والمكانية ؛ جمع غاية وهي المسافة ؛ و« عند » غير ملازمة لمبدأ الغايات ، (فمن ثم) أي من أجل أن « لَدُنْ » وعند يكونان لمبدأ الغايات وإن اختلفا في اللزوم وعدمه (يتعاقبان) أي يتداولان ؛ على شيء واحد (في نحو : جئت من عنده ومن لدنه ، و) قد اجتمعا (في التسنيز) ، قال الله تعالى في حق الخضر : ﴿ آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف/٦٥] ، فلو جيء بـ« عند » فيهما أو بـ« لَدُنْ » لصح ذلك ، ولكن ترك دفعاً لتكرار اللفظ (بخلاف نحو : جلست عنده « فلا يجوز فيه « جلست لدنه » لعدم معنى الابتداء هنا) ، لأن حرف الابتداء وهو « من » غير موجود هنا .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقط من « ب » : (والثانية نحو) .

(٣) سقط من « ب » : (أي والثالثة نحو) .

(و) الأمر (الثاني أن الغالب) في « لدن » (استعمالها مجرورة بـ : من) ، ونصبها قليل حتى أنها لم تأت في التنزيل منصوبة ، وجر « عند » بـ « من » [٤٦] دون جر « لدن » في الكثرة .

والأمر (الثالث أنها مبنية) على السكون ، وعلّة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (إلا في لغة قيس) ، فإنها معربة عندهم تشبيهاً^(١) بـ « عند » ، (وبلغتهم قرئ) : « لِيُنْزِرَ بَأْسًا شَدِيدًا (مِنْ لَدُنْهِ) » [الكهف/٢] بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل ، [٣٥١/أ] وهي قراءة أبي بكر عن عاصم^(٢) . وفي أمالي ابن الشجري^(٣) : « قال أبو علي : فأما ما روي عن عاصم من قراءته « من لَدُنْهِ » ؛ بكسر النون ؛ فإن ذلك لالتقاء الساكنين من^(٤) حيث سكنت الدال إسكان الباء من سبع ، وليست كسرة إعراب » . انتهى . فظهر بهذا أن « لدن » مبنية دائماً بخلاف « عند » فإنها معربة دائماً .

والأمر (الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل كقوله) وهو القطامي [من الطويل]

٥٤٢- صَرِيْعٌ غَوَانٍ رَاقِهْنٌ وَرُقْنُهُ (لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ)
فأضاف « لدن » إلى جملة « شب » . و« الصريع » : المصروع ، وهو المطروح على الأرض غلبة . و« غوان » ؛ بغين معجمة مفتوحة : جمع غانية ، وهي الجارية التي غنيت ، أي استغنت

(١) في « ب » : (لشبهها) .

(٢) الرسم المصحفي : « لَدُنْهُ » وقرأ عاصم وشعبة : (لَدُنْهِ) بإسكان الدال مع إشمامها الضم وكسر النون والهاء مع وصلها بياء . انظر الإتحاف ص ٢٨٨ ، والبحر المحيط ٩٦/٦ ، والنشر ٣١٠/٢ ، وشرح ابن النازم ص ٢٨٤ ، وحاشية يس ٤٩/١ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ .

(٤) سقطت من « ط » .

(٥) سقطت من « ب » .

٥٤٢- البيت للقطامي في ديوانه ص ٤٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ ، والارتشاف ٢٦٦/٢ ، وخرانسة الأدب ٨٦/٧ ، والدرر ٤٦٦/١ ، وسمط اللآلي ص ١٣٢ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٥٥ ، ومعاهد التنقيص ١٨١/١ ، والمقاصد النحوية ٤٢٧/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٧/٤ ، وأوضح المسالك ١٤٥/٣ ، وتخليص الشواهد ص ٢٦٣ ، وشرح الأشموني ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/٢ ، ومغني اللبيب ص ١٥٧ ، ومع الهوامع ٢١٥/١ .

بحسنها عن الحلبي . و« راقهن ورقنه » : أعجبهن وأعجبته . و« الذوائب » : جمع ذؤابة من الشعر ، بهمزة بعد الدال المعجمة في المفرد ، وكان حقها أن تثبت في الجمع ، لكنهم استثقلوا وقوع ألف بين همزتين فأبدلت الأولى واواً . وهذا البيت لا دليل فيه ، إذ يحتمل أن يكون على إضمار « أن » بدليل أنها تظهر بعدها أحياناً ، قاله ابن الشجري^(١) ، ويؤيده تقدير سيبويه^(٢) في « لَدْ شَوْلًا »^(٣) : أن كانت شولاً . ورد بأن فيه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته .

الأمر (الخامس جواز إفرادها) عن الإضافة (قبل : غدوة) كقوله :

[من الطويل]

٥٤٣- وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ فِيهِمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنْتَ لِرُوبِ

[٤٧] نصب « غدوة » ، (فتصبها) « لدن »^(٤) (على التمييز) ، لأن « لدن » في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشر ، [٣٥١ ب] وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها ، وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها ، فصارت « لدن غدوة » في اللفظ كـ « راقود خلأ » ، فنصب « غدوة » على التمييز بـ « لدن » كنصب « خلأ » بـ « راقود » ، (أو على التشبيه بالمفعول به) في نحو : « ضارب زيداً » ، فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل ، فعملت عمله ، بل قال أبو علي^(٥) : النون في « لدن » زائدة . نقل ذلك عنه ابن الشجري^(٦) ، وبه يتضح تشبيه « لدن » بـ « ضارب » متوناً حتى نصبت بعدها « غدوة » ، وإليهما يشير قول الناظم :

٤٠٨- ونصبُ غُدُوَّةٍ بِهَا

(١) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ .

(٢) الكتاب ٢٦٥/١ .

(٣) تمام الشاهد : (من لَدْ شَوْلًا فإلى إتلائها) ، وتقدم برقم ١٥٢ ، ١٨٢ .

٥٤٣- البيت لأبي سفيان بن حرب في الحيوان ٣١٨/١ ، والدرر ٤٦٧/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢٨ ، وشرح الأشئوب ٣١٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٨/٢ ، ولسان العرب ٣٨٤/١٣ (لدن) ، والمقاصد النحوية ٤٢٩/٣ ، وفتح الهوامع ٢١٥/١ .

(٤) بعده في « ط » : (إما) .

(٥) المسائل الحلييات ص ٢٢٣ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢٢٣/١ .

(أو) تنصبها أنت (على إضممار «كان» واسمها) وإبقاء خبرها، والأصل: لندن كان الوقت غدوةً، والذي دل على الوقت كلمة «لندن»، قاله ابن مالك، وقال^(١): هذا حسن، لأن فيه إبقاء «لندن» على ما ثبت لها من الإضافة، ويؤيده «من لد شولاً»، فالنصب على هذا ليس بـ «لندن»، وإنما هو بـ «كان» المحذوفة، فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير. (وحكى الكوفيون) في «غدوة»: (رفعها) بعدها؛ أي بعد «لندن»؛ (على إضممار «كان» تامة)، أي لندن كانت غدوةً. وقال ابن جني: لشبهه بالفاعل فرفع. قال المرادي^(٢): وظاهره أنها مرفوعة بـ «لندن». (والجر القياس) كما تجر سائر الظروف، (و) هو (الغالب في الاستعمال)، ولا تكون «غدوة» بعد «لندن» إلا منونة وإن كانت معرفة، ولا تنصب «غدوة» إلا مع وجود النون في «لندن» دون حذفها، و«عند» لا ينصب شيء من المفردات بعدها. [١/٣٥٢]

الأمر (السادس: أنها) أي «لندن» (لا تقع إلا فضلة) بخلاف «عند»، فإنها قد تكون عملة، (تقول: السفر من عند البصرة)، فتجعل «عند» خبراً عن السفر، والخبر عملة، وهذا مخالف لتصحيحه في باب المبتدأ: أن الخبر متعلقٌ بها المحذوف إلا أن يقال: لما سُدَّ مسأله أعطي ما له من العمدية، (ولا تقول): السفر (من لندن البصرة)، لأن ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية.

(ومنها: مع) والغالب استعمالها مضافة، فتكون ظرفاً، (وهي) حينئذ (اسم لمكان الاجتماع)، ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو: «زيد معك» ولزمان الاجتماع نحو: [٤٨] «جئتكم مع العصر»، ولمرادفة «عند»^(٣) فتجر بـ «من» كقراءة بعضهم: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾ [الأنبياء/٢٤] بكسر ميم «من»، وحكاية^(٤) سيبويه^(٥): «ذهبت من معه» بالجر، وهي اسم بدليل جرّها بـ «من»، وتوئيتها عند أفرادها^(٦) عن الإضافة نحو: «جاء معاً» (معرب) لأنه ثلاثي الأصل (إلا في لغة ربيعة) بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة، (وغنم)؛ بفتح الغين المعجمة وسكون النون؛ بن ثعلب بن

(١) شرح التسهيل ٢/٢٣٨.

(٢) شرح المرادي ٢/٢٧٦.

(٣) في «أ»: (مرادفة لعند)، وفي «ب»: (مرادفة عند).

(٤) في «ط»: (وحكى)، وفي «ب»: (وحكاه).

(٥) الكتاب ١/٤٢٠.

(٦) في «ط»: (تجردها).

وائل أبو حي ، (فتبني على السكون) لتصنعها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع ،
قاله الشاطبي ، (كقوله) وهو الراعي كما قال الشاطبي أو جرير كما قال العيني :
[من الوافر]

٥٤٣- (فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ) وَإِنْ كَانَتْ زَيَارَتُكُمْ لِمَامَا

الرواية بتسكين عين « معكم » ، ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه
بالضرورة^(٢) ، وخالفه المتأخرون^(٣) محتجين بأن ذلك ورد في الكلام ، ونقل عن الكسائي أن
رببعة تقول : « ذهب مع أخيك » و« جئت مع أبيك » بالسكون ، ومن حفظ حجة على
من لم يحفظ . و« الريش » : اللباس الفاخر أو المال ونحوه . [٣٥٢/ب] و« لِمَامَا » ؛ بكسر
اللام وتخفيف الميم ؛ وقتاً بعد وقت . (وإذا لقي) « مع » (الساكنة) العين (ساكن)
آخر (جاز كسرهما) على أصل التقاء الساكنين ، (وفتحها) استصحاباً للأصل أو اتباعاً
(نحو : مع القوم) بكسر العين وفتحها ، وعبرة التسهيل^(٤) . وتسكين عينها قبل حركة
وكسرها قبل سكون لغة رببعة . فأفاد ما لم يُفْلَهُ الموضح ، وهو أن عينها تسكن قبل حركة
نحو : « جئت معك » ، وتكسر قبل سكون نحو : « جئت مع الرجل » ، ولكن الموضح
حاول شرح قول الناظم :

٤٠٩- وَمَعَ مَعُ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ فَتَحُ وَكَسْرُ لِسْكُونٍ يَتَّصِلُ

(وقد تفرد) « مع » عن الإضافة فتنون وتصير (بمعنى : « جميعاً ») ، فتنصب

على الحال (من الاثنين (نحو : جاء معاً) قال : [من الطويل]

٤٤- فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لِطُولِ اسْتِيقٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

٥٤٣- البيت للراعي النميري في الكتاب ٢/٢٨٧ ، وملحق ديوانه ص ٣٣١ ، وجرير في ديوانه ص ٢٢٥ ،
وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩١ ، وأساس البلاغة (ريش) ، والمقاصد النحوية ٣/٤٣٢ ، وبلا نسيبة في
الارتشاف ٢/٢٦٧ ، وأملاني ابن الشجري ١/٢٤٥ ، وأوضح المسالك ٣/١٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص
٢٨٥ ، وشرح الأشموني ٢/٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٢/٧٠ ، وشرح التسهيل ٢/٢٤١ ، وشرح الكافية
الشافية ٢/٩٥١ ، وشرح المفصل ٢/١٢٨ ، ٥/١٣٨ .

(٢) الكتاب ٣/٢٨٧ ، وانظر الارتشاف ٢/٢٦٧ حيث نقل أبو حيان مذهب سيبويه .

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٤١ .

(٤) التسهيل ص ٩٨ .

٥٤٤- البيت لمتهم بن نورية في ديوانه ص ١٢٢ ، وتاج العروس (فرق) ، وأدب الكاتب ص ٥١٩ ،
والأزهية ص ٢٨٩ ، والأغاني ١٥/٢٣٨ ، وجهرة اللغة ص ١٣١٦ ، وخزانة الأدب ٨/٢٧٢ ، ==

أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات ، فالأول كقول الخنساء : [من المتقارب]
٥٤٥- وَأَفْتَى رَجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزًا

بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف إذا أزعجه . والثاني كقول متمم بن نويرة : [من الطويل]

٥٤٦- إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعًا

أي إذا صوتت الحمامة الأولى هدرن جميعاً لأجل تصويتها .

واختلف في حركة « معاً » إذا نونت فذهب الخليل و سيبويه ^(١) إلى أنها فتحة إعراب ، والكلمة ثنائية في حال الإفراد كما كانت في حال الإضافة . وذهب يونس والأخفش ^(٢) إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء « فتى » ، لأنها لما أفردت ردت إليها لامها اخذوفة فصارت اسماً مقصوراً ، منقوصاً في الإضافة ، تأماً في الإفراد ، [٣٥٣/١] ولكن حذف ألفها في الوصل للساكنين الألف والتنوين كما حذف ألف « فتى » لذلك . قال ابن مالك ^(٣) : وهذا هو الصحيح ، لقولهم : « الزيدان معاً » و « الزيدون معاً » ، فيوقعون « معاً » في موضع رفع كما توقع الأسماء المقصورة نحو : « هم عدى » ، ولو كان [٤٩] باقياً على النقص ل قيل : « الزيدون مع » كما قيل : « هم يد واحدة على من سيواهم » . واعترض بأن « معاً » ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله .

(ومنها « غير » وهو اسم دال على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده) إما بالذت

== والدرر ٧٧/٢ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١١٧٧ ، وشرح شواهد المغني ٥٦٥/٢ ، والشعر والشعراء ٣٤٥/١ ، وبلا نسية في الجني الداني ص ١٠٢ ، ورصف المباني ص ٢٢٣ ، وشرح الأشموني ٢١٩/٢ ، ولسان العرب ٥٦٤/١٢ (لوم) ، ومغني اللبيب ٢١٢/١ ، وجمع الهوامع ٣٢/٢ ، وتاج العروس (لوم) .

٥٤٥- البيت للخنساء في ديوانها ص ٢٧٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٥٢/١ ، ٧٤٨/٢ ، ومغني اللبيب ٣٣٤/١ ، وبلا نسية في شرح الأشموني ٣٢٠/٢ .

٥٤٦- صدر البيت : (يذكرن ذا البث الحزين بيته) ، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٧ ، وشرح شواهد المغني ٥٦٧/٢ ، ٧٤٧ ، والشعر والشعراء ٣٤٥/١ ، وبلا نسية في جواهر الأدب ص ٧٤، ٧٥ ، وشرح الأشموني ٣٢٠/٢ ، والمحتسب ١٥١/١ ، ومغني اللبيب ٣٣٤/١ .

(١) الكتاب ٢٨٦/٣ ، وانظر شرح التسهيل ٢٣٩/٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٣٩/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٣٩/٢ - ٢٤٠ .

نحو: «مررت برجلٍ غيرِك»، أو بالصفات كقولك لشخص: «دخلت بوجهٍ غير الذي خرجت به»، وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية وإلا لانتقض بنحو: «زيدٌ غيرُ عمرو»، فإن ماهيتهما واحدة، وهي الحيوان الناطق، والتركيب صحيح. (وإذا وقع) «غيرُ» (بعد) «ليس» وعلم المضاف إليه جاز ذكره ك: قبضت عشرة ليس غيرها^(١) (يرفع «غير» على أنها اسم «ليس» وخبرها محذوف، والتقدير: «ليس غيرها مقبوضاً»، وينصبها على أنها خبر «ليس»، واسمها محذوف، والتقدير: ليس المقبوض غيرها، (وجاز حذفه لفظاً فيضم) «غير» بالتثنية^(٢) (بغير تنوين، ثم اختلف) في ضمته (فقال المبرد^(٣)) والجرمي وأكثر المتأخرين: (ضمة بناء، لأنها) أي «غيراً» (ك: قبل) و«بعد» (في الإهمام) والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه، ونسب إلى سيبويه^(٤)، (فهي اسم) لـ «ليس» (أو خبر) لها، والجزء الآخر محذوف، فعلى تقدير الاسمية فهي في محل رفع، وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة، لأنها ضمة بناء، وعلى الخبرية فهي في موضع نصب، والتقدير على الرفع: ليس غيرها مقبوضاً، وعلى النصب: ليس المقبوض غيرها، فحذف من الأول الخبر ومن الثاني الاسم. وإلى بناء «غير» على الضم أشار الناظم بقوله: [٣٥٣/ب]

٤١٠ - وَأَضْمُمُ بِنَاءً غَيْرًا إِنْ عَلِمْتَ مَا لَهُ أَضْيَفَ نَاوِيًا مَا عَلِمَا

(وقال الأخفش): ضمة «غير» ضمة (إعراب^(٥))، وحذف التنوين للإضافة تقديرًا، لأن المضاف إليه ثابت في التقدير عنده، (لأنها اسم ك: كل و: بعض) في جواز القطع عن الإضافة لفظاً، (لا ظرف) للزمان (ك: قبل و: بعد)، ولا للمكان (ك: فوق) و«تحت»، وعلى هذا (فهي اسم) لـ «ليس»، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، (لا خبر) لأن خبر «ليس» لا يُرفع. (و) هذان القولان في الضمة (جوزهُمَا ابن خروف^(٦))، فعلى البناء هي اسم أو خبر، وعلى الإعراب هي اسم لا خبر^(٧).

(١) في «ط»: (غير).

(٢) سقطت من «ط».

(٣) المقتضب ٣٢٩/٤.

(٤) الكتاب ٣٤٤/٢ - ٣٤٥.

(٥) شرح الكافية الشافية ٩٧٧/٢، ومغني اللبيب ص ٢٠٩.

(٦) مغني اللبيب ص ٢١٠.

(٧) في «أ»: (غير).

(ويجوز قليلاً الفتح مع التنوين) لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى ، (ودونه)
لنية لفظ المضاف إليه ، (فهي خبر) لأنه منصوب ، واسم « ليس » محذوف ، والتقدير :
ليس المقبوض غيراً أو غير ، (والحركة) على هذا (إعراباً باتفاق) ، واعتُرض بأن
« غيراً » يجوز بناؤها على الفتح^(١) إذا أضيفت إلى مبني ، فيحتمل أنها بنيت حال الإضافة
ثم حذفت المضاف إليه وبقي البناء على حاله ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون اسماً ، وأن
يكون خبراً ، نعم الفتح مع التنوين (كالضم مع التنوين) ، فلحركة إعراب باتفاق ، لأن
[٥٠] التنوين إما للتمكن فهو خاص بالمعرب ، أو للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور .
وقيد حذف ما يضاف إليه « غير » بقوله : « بعد ليس » ، بناء على أنه لا يجوز بعد « لا »
النافية ، كما صرح به في المغني ، وقال : إنه لحن ، وبالع في الإنكار على مرتكبه في شرح
الشدور . ورد بأن أبا العباس كان يقول : « لا غيرٌ » بالبناء على الضم كـ « قبل » و « بعد » ،
[٣٤٥] وكذا قال الزخشري وابن الحجب وابن مالك وأنشد عليه في باب القسم من
شرح التسهيل^(٢) : [من الطويل]

٥٤٧- جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدَ فَوَرَبَّنَا لَعَنُ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وتبعهم صاحب القاموس^(٣) .

(ومنها « قبل » و « بعد » ، ويجب إعرابهما) نصباً على الظرفية أو خفضاً
بـ « من » فقط (في ثلاث صور :

إحداها : أن يصرح بالمضاف إليه كـ : جئتُك بعد الظهر وقبل العصر ، و :
من قبله ومن بعده) ، ولا يختصان بالزمان ، فقد يكونان للمكان كقولك : « داري قبل
دارك أو بعدها » ، ولهذا سهل دخول « من » عليهما عند البصريين ، قاله الدماميني .

الصورة (الثانية : أن يحذف المضاف إليه ، ويُنوى ثبوت لفظه ، فيبقى الإعراب
وترك التنوين) على حالهما (كما لو ذكر المضاف إليه كقوله) : [من الطويل]
٥٤٨- (ومن قبلُ نادى كلُّ مولًى قرابةً) فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

(١) في « ط » : (الضم) .

(٢) شرح التسهيل ٢٠٩/٣ .

٥٤٧- تقدم تخريج البيت برقم ٤٣٠ .

(٣) القاموس المحيط (غير) .

٥٤٨- تقدم تخريج البيت برقم ٤٩٧ .

بخفض « قبل » بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه ، (أي : ومن قبل ذلك) ، فحذف « ذلك » من اللفظ وقدره ثابتاً . (وقرئ) في الشواذ : (﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ [الروم/٤] بالخفض من غير تنوين^(١) ، أي : من قبل الغلب ومن بعده) ، وهي قراءة الجحدري والعقيلي .

الصورة (الثالثة : أن يحذف) المضاف إليه (ولا ينوى شيء) لا لفظه ولا معناه ، (فيبقى الإعراب) المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو الخفض بـ « من » ، (ولكن يرجع التنوين) الذي كان حذف للإضافة (لزوال ما يعارضه) من الإضافة (في اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم) : (﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِ ﴾) [الروم/٤] (بالجذر والتنوين^(٢) ، وقوله) وهو عبد الله بن يعرب : [من الوافر] [٣٤٥/ب] ٥٤٩ هـ (فساغ لي الشرابُ وكنْتُ قبلاً) أكاد أغصُّ بالماءِ الفُراتِ بنصب « قبلاً » على الظرفية . والرواية المشهورة « بالماء الحميم » . والذني رواه الثعالبي « بالماء الفرات »^(٣) ، قال الموضح : وهو الأنسب ، لأنه العذب ، والحميم : الحار ، ومنه اشتقاق الحمام ، وقيل : الحميم : البارد ، فهو من الأضداد . (وقوله) : [من الطويل] ٥٥٠ هـ (وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةَ) (فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا)

- (١) انظر هذه القراءة في أوضح المسالك ١٥٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ ، ومغني اللبيب ١٣٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٧٢/٢ .
- (٢) قرأها بالتينين : أبو السمال والجحدري وعون . انظر البحر المحيط ١٦٢/٧ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢ .

٥٤٩ هـ البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ٤٢٦/١ ، ٤٢٩ ، ولعبد الله بن يعرب في السدر ٤٤٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥٦/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٥٢٧ ، وخزانة الأدب ٥٠٥/٦ ، ٥١٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٦ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٧٣/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٧/٣ ، والارتشاف ٥١٤/٢ ، وشرح المرادي ٥٧٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢١ ، وشرح المفصل ٨٨/٤ ، ولسان العرب ١٥٤/١٢ (حم) ، وجمع الهوامع ٢١٠/١ .

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص ١٠٤ ، وخزانة الأدب ٤٢٩/١ .

٥٥٠ هـ البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٤٦ ، وأوضح المسالك ١٥٨/٣ ، وخزانة الأدب ٥٠١/٦ ، والسدر ٤٤٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٦ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٠٥ ، وشرح الكافية الشافية ٩٦٥/٢ ، ولسان العرب ٩٣/٣ (بعد) ، ٢٣٧/١٤ (خفا) ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٣ ، وجمع الهوامع ٢٠٩/١ ، ٢١٠ .

ينصب « بعداً » على الظرفية ، ويحتمل أن يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة ، وهي المسألة المشهورة . قال المراحي : مسألة : إذا نونت الغايات للاضطراب فمختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعاً وعلى قوله :

..... فَمَا شَرِبُوا بَعْدُ عَلَى لَفْظِ خَمْرًا

ونختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوباً كقوله :

..... فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا

انتهى .

(وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولذلك نوننا)

كما تنون سائر الأسماء النكرات تنوين التمكين . وقال بعضهم : هما معرفتان بنية الإضافة وتنوينهما تنوين عَوْض ، قال ابن مالك في شرح الكافية^(١) : وهذا القول عندي حسن .

(وهما معرفتان في الوجهين [٥١] قبله) بالإضافة لفظاً في الأول ، وتقديراً في

الثاني . (فإن نوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنياً) لافتقارهما إلى المضاف إليهما^(٢)

معنى كافتقار الحروف لغيرها ، وبنياً على حركة^(٣) فراراً من التقاء الساكنين ، و(على الضم) لتخالف حركة البناء حركة الإعراب (نحو : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾) (الروم/٤]

(في قراءة الجماعة) السبعة بالضم بغير تنوين ، وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى

معرفة منوئية ، والأصل ؛ والله أعلم « لله الأمر من قبل الغلب ومن بعده » . [٣٥٥/أ] وقال

الخوفي : إنما يُبينان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة . وإما إذا كان نكرة فإنهما

معربان^(٤) سواء نويت معناه أو لا . انتهى . وإذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات ،

لأن الأصل فيها أن تكون مضافة ، وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه ، لأنه

تتمته إذ به تعريفه ، فإذا حذف المضاف إليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف^(٥) غايته ،

قاله الدماميني .

(ومنها : أول) مقابل « آخر » (و : دون ، وأسماء الجهات) الست (ك : يمين ،

و : شمال ، و : وراء ، و : أمام ، و : فوق ، و : تحت ، وهي على^(٦) التفصيل المذكور

(١) شرح الكافية الشافية ٩٦٦/٢ .

(٢) في «أ» : (إليه) .

(٣) في جميع النسخ : (حركتي) .

(٤) في «ط» : (يعربان) .

(٥) بعده في «ب» : (إليه) .

(٦) سقطت من «ب» .

في : قبل ، و : بعد) من أنها إذا أضيفت لفظاً أعربت نصباً على الظرفية أو خفضاً بـ « من » ، وإذا لم تضاف لا لفظاً ولا تقديرًا أعربت الإعراب المذكور ونوّنت ، وإذا حُذِفَ^(١) المضاف إليها^(٢) فإن نوي لفظه أعرب الإعراب المذكور ولم تنوّن ، وإن نُوي معناه بُنِيَتْ على الضم ، (تقول : جاء القوم وأخوك خلفاً أو أماماً) بالضم فيهما ، (تريد خلفهم أو أمامهم) ، ولكنك حذف المضاف إليهما^(٣) ، ونويت معناه ، وبنيتهما على الضم ، (قال) رجل من بني تميم : [من الكامل]

٥٥١- لَعَنَ الْإِلَهَ تَعْلَةً بَنَ مُسَافِرٌ (لَعْنَا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامٍ)

بالضم ، والأصل : من قدامه ، فحذف المضاف إليه ، ونوى معناه ، فبناه^(٤) على الضم . و« تعلقة » بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام ؛ علم رجل ، ويروى ابن مزاحم . و« يشن » ؛ بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة ؛ يصب ، (وقال) معن بن أوس : [من الطويل] [٣٥٥/ب]

٥٥٢- لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ (عَلَى آيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ)

[٥٢] بالضم ، والأصل : أول الوقتين ، وذلك لأن لكل منهما وقتاً يموت فيه ، يقدر أحدهما سابقاً ، ولا يعرف عدو المنية في أول الوقتين لهما على أي الرجلين ، و« المنية » : الموت ، (وحكى أبو علي) الفارسي : (أبدأ بذا من أول ؛ بالضم على نية معنى المضاف إليه) ، والأصل : من أول الأمر ، (وبأخفض على نية لفظه ، وبالفصح على نية تركهما ، ومنعه

(١) في « ط » : (حذف) .

(٢) في « أ » : (إليه) .

(٣) في « ط » : (إليه) .

٥٥١- البيت لرجل من بني تميم في الدرر ٤٤٩/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٧/٣ ، وبلا نسبه في أوضح المسالك ١٦٠/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٢٧٩ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وجمع الهوامع ٢١٠/١ ، وأمالى ابن الشجري ٣٢٩/١ ، ٢٦٤/٢ .

(٤) في « ط » : (فبنأوه) .

٥٥٢- البيت لمعن بن أوس في ديوانه ٣٩ ، وخرانة الأدب ٢٤٤/٨ ، ٢٤٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٢٦ ، ولسان الغريب ١٢٧/٥ (كبير) ، ٧٢٢/١١ (وجل) ، والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣ ، وتاج العروس (وجل) ، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ١٤٠/٨ ، وأوضح المسالك ١٦١/٣ ، وجمهرة اللغة ص ٤٩٣ ، وخرانة الأدب ٥٠٥/٦ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٠٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣ ، وشرح المفصل ٨٧/٤ ، ٩٨/٦ ، واللسان ٢٦١/٩ (علف) ، ٤٣٨/١٣ (هون) ، والمقتضب ٢٤٦/٣ ، والمنصف ٣٥/٣ ، وتاج العروس ٩٠/٢٤ (علف) (هون) .

من الصرف للوزن والوصف) ، لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق ، واستفيد من حكاية أبي علي أن « أول » له استعمالان : أحدهما : أن يكون ظرفاً^(١) كـ « قبل » والثاني : أن يكون صفة كـ « الأسبق » وقال آخر : [من الطويل]

٥٥٣- إذا أنا لم أومن عليكَ ولم يكنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

بالضم . وأنشد سيبويه : [من الرجز]

٥٥٤- لَا يَحْمِلُ الْفَارَسَ إِلَّا الْمَلْبُونُ الْمَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونِ

بالسكون ، والقافية ههنا^(٢) لو كانت مطلقة الروي لكان مبنياً على الضم ، لأنه في نية الإضافة ، قاله الشاطبي . وتقول : « جلست يميناً وشمالاً وفوقاً وتحتاً » بالضم فيهن ، والأصل : يمينك وشمالك وفوقك وتحتك .

(ومنها : حسب) بسكون السين ، (ولها) في العربية (استعمالان :

أحدهما : أن تكون بمعنى كاف) اسم فاعل كفى (فتستعمل) مضافة (استعمال الصفات) المشتقة (فتكون نعتاً لنكرة) ، لأنها لم تتعرف بالإضافة حملاً على ما هي بمعناه ، (ك : مررت برجل حسبك من رجل ، أي : كاف لك عن غيره ، وحالاً لمعرفة ك : هذا عبد الله حسبك من رجل) ، [٣٥٦/١] بنصب « حسب » على الحال من عبد الله ، أي : كافياً لك عن غيره . (و) تستعمل (استعمال الأسماء) الجاملة فترفع على الابتداء (نحو : « حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ») [المجادلة/٨] فـ « حسبهم » : مبتدأ ، وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة ، و« جهنم » : خبره ، ويجوز العكس ، وهو أولى لأن « جهنم » معرفة بالعلمية ، و« حسب » نكرة . (و) تنصب اسماً لـ « إن » نحو : (« فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ») [الأنفال/٦٢] فـ « حسبك » : اسم « إن » و« الله » خبرها . وهذا يؤيد الإعراب^(٣) الأول . (و) يجز بالحرف نحو (بحسبك درهم) فـ « حسبك » : مبتدأ ، و« درهم » خبره ، ولا يجوز

(١) في « ط » : (اسماً) .

٥٥٣- البيت لعلي بن مالك في لسان العرب ٣٩٠/١٥ (وري) ، وبلا نسية في خزانة الأدب ٥٠٤/٦ ، والدرر ٤٤٨/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٠٣ ، وشرح المفصل ٨٧/٤ ، ولسان العرب ٩٢/٣ (بعد) ، وجمع الموامع ٢١٠/١ .

٥٥٤- الرجز بلا نسية في الكتاب ٢٩٠/٣ ، ولسان العرب ١٦٤/١٣ (دون) ، ٣٧٤ (لين) ، وتغذيب اللغة ٣٦٤/١٥ ، وتاج العروس (دون) ، (لين) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (هنا) .

(٣) سقطت من « ب » .

العكس لأن «حسبك» نكرة مختصة، و«درهم» غير مختص، (وبهذا) [٥٣] الاستعمال الثاني (يرد على من زعم أنها اسم فعل) بمعنى يكفي، (فإن العوامل اللفظية) نحو: «إن» و«الباء» في المثالين الآخرين^(١) (لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق)، ولا العوامل المعنوية على الأصح.

(و) الاستعمال (الثاني) من أصل التقسيم: (أن تكون) «حَسْبُ» (بِمَنْزِلَةِ «لا غير» في المعنى، فتستعمل مفردة) عن الإضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف إليه. (و) «حسب» (هذه هي «حسب» المتقدمة) في الاستعمالين السابقين (ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشراهما هذا المعنى) الدال على النفي، (و) تجدد لها (ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء وبنائها على الضم) بعد أن كانت معربة^(٢) بحسب العوامل، (تقول) في الوصفية: (رأيت رجلاً حسب، و) في^(٣) الحالية: (رأيت زيداً حسب)، فحذف المضاف إليه منهما^(٤) ونوى معناه فبنيت على الضم. [٣٥٦/ب] (قال الجوهري^(٥)): كأنك قلت: حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون. انتهى). وعن بالإضمار الحذف فكأنه قال: فحذفت المضاف إليه منهما وأضمرته في نفسك ولم تنون، لأنك نويت معنى المضاف إليه فبنيتهما على الضم كـ «قبل» و«بعد»، (وتقول) في الابتداء: (قبضت عشرة فحسب)، فحسب: مبتدأ حذف خبره، (أي: فحسبي ذلك)، والمعنى: رأيت رجلاً لا غير، ورأيت زيداً لا غير، وقبضت عشرة لا غير. ودخلت الفاء في الأخير تزييناً للفظ كما تدخل على «قط» في قولك «قبضت عشرة فقط»، (واقترضى كلام ابن مالك) في قوله في النظم:

٤١١- قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ

٤١٢- وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا

(إنما) أي حسب (تعرب نصباً إذا نكرت كـ «قبل» و«بعد»). قال أبو حيان^(٦): ولا وجه لنصبها، لأنها غير ظرف، وقد ذكرها مع الظروف (إلا أن نقل عنهم^(٧) نصبها

(١) في «ط»: (الآخرين).

(٢) في «ب»: (معرفة).

(٣) سقطت من «ب».

(٤) سقطت من «ب».

(٥) الصحاح (حسب).

(٦) انظر الارتشاف ٥٠٣/٢.

(٧) في «ب»: (عندهم).

حالا إذا كانت نكرة . انتهى) كلامه . (فإن أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعاً عن الإضافة) لفظاً (اقتضى أن استعمالها حينئذ) أي حين إذ قطعت عن الإضافة (منصوبة شائع) في كلامهم ، (و) اقتضى (أنها كانت مع الإضافة معرفة) بالإضافة ، (و) هذان الاقتضاءان (كلاهما ممنوع) . أما الأول فلأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على الضم . وأما الثاني فلأنها نكرة دائماً أضيفت أو^(١) لم تُضَفْ . (وإن أراد) أبو حيان (تنكيرها مع الإضافة^(٢)) فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) أي حين إذ كانت مضافة (لأنها لم تُرد) في كلامهم (إلا) نكرة (كذلك) لأن إضافتها لا تفيد التعريف ، [١/٣٥٧] وإنما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العملة^(٣) ، (وأيضاً) فلا وجه لتوقفه) أي لتوقف أبي حيان (في تجويز انتصابها على الحال حينئذ) أي حين إذ كانت مضافة (فإنه) أي فإن نصبها على الحال (مشهور) في غالب الكتب (حتى إنه مذكور في كتاب الصحاح) للجوهري مع كثرة تداول الأيدي له قديماً وحديثاً ، (قال) صاحب الصحاح^(٤) فيه : (تقول : هذا رجل حسبك من رجل ، وتقول في المعرفة : هذا عبد الله حسبك من رجل ، فت نصب « حسبك » على الحال . انتهى) نصه . فـ « حسبك » في الأول وقعت بعد نكرة فرفعت على أنها نعت لها ، وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصب على أنها حال منها ، وهي في صورتين نكرة وإن كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من أن إضافتها لا تفيد التعريف ، (وأيضاً فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك) ؛ أي بنصبها على الحال ؛ إذا تنزلنا وقلنا : إن لها حالة تعريف وحالة تنكير ، (لأن مراده) بقوله :

٤١٢- وأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِّرَا

(التنكير الذي ذكره في « قبل » و « بعد » ، وهو أن يقطع عن الإضافة لفظاً [هـ] وتقديراً) وينصب على الظرفية بحيث يقال : « رأيت زيداً حسباً » أو « فحسباً » ولم يسمع ذلك ؟ لا مطلق التنكير كما توهمه أبو حيان . وما ذكره الموضح من أن مراد الناظم^(٥) ذلك لا يدفع الانتقاد^(٦) ، فالصواب أن يحمل عموم قوله :

(١) في « ب » ، « ط » : (وأم) .

(٢) انظر الارتشاف ٥٠٣/٢ .

(٣) شرح عمدة الحفاظ ٣٧٢/١ .

(٤) الصحاح (حسب) .

(٥) في « ب » ، « ط » : (ابن مالك) .

(٦) في « ب » : (الإيراد) .

٤١٢— وَمَا مِنْ بَعْلِهِ قَدْ ذُكِرَ

على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه «حسب» و«عل» الآتية [٣٥٧/ب]
(وَأَمَّا «عَلُ» فَإِنَّمَا تَوَافَقُ «فَوْقَ» فِي) إفادة (معناها) وهو العلو، (وفي
بنائها على الضم إذا كانت معرفة) فيما إذا أريد بها علو معين كقولك: «أخذت الشيء
الفلاني من أسفل الدار والشيء الفلاني من عل»، أي: من فوق الدار و(كقوله)؛
وهو الفرزدق يهجو جريراً: [من الكامل]

٥٥٥— وَلَقَدْ سَدَّدَتْ عَلَيْكَ كُلَّ نِيَّةٍ ۝ وَأَتَيْتَ نَحْوَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عُلٍّ
(أي من فوقهم)، و«الثنية»: طريق^(١) العقبة. (و) توافق «فوق» أيضاً (في إعرابها
إذا كانت نكرة) فيما إذا أريد بها علو مجهول (كقوله)؛ وهو امرؤ القيس الكندي
يصف فرساً: [من الطويل]

٥٥٦— مَكْرٌ مُفَرِّقٌ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعًا ۝ كَجُلْمُودٍ صَخَرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عُلٍّ
بكسر اللام، (أي: من شيء عال وتُخالفها) أي وتُخالف «عل، فوق» (في أمرين):
أحدهما: (أُلها)؛ أي عل؛ (لا تستعمل إلا مجرورة ب: من) دائماً، (و) الثاني (أُلها
لا تستعمل مضافة) بخلاف «فوق» فيهما. (كذا قال جماعة منهم ابن أبي الريس،
وهو الحق، وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الألفاظ أُلها^(٢) تجوز إضافتها وقد
صرح الجوهري بذلك) في الصحاح (فقال^(٣) يقال: أتيت من عل الدار؛ بكسر اللام؛

٥٥٥— البيت للفرزدق في ديوانه ١٦١/٢، وتذكرة النحاة ص ٨٥، والدرر ٤٤٩/١، وبلا نسبة في شرح
شدور الذهب ص ١٠٧، وشرح المفصل ٨٩/٤، وجمع الهوامع ٢١٠/١.

٥٥٦— البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٩، ولسان العرب ٨٤/١٥ (علا)، وجمهرة اللغة ص ١٢٦،
وتاج العروس ٣١٨/١٣ (فر)، (علا)، وكتاب العين ١٧٤/٧، وإصلاح المنطق ص ٢٥، وخزانة
الأدب ٣٩٧/٢، ٢٤٢/٣، ٢٤٣، والدرر ٤٥٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٩/٢، وشرح شواهد
المغني ٤٥١/١، والشعر والشعراء ١١٦/١، والكتاب ٢٢٨/٤، والمقاصد النحوية ٤٤٩/٣، وبلا نسبة
في لسان العرب ٢٧٤/٧ (حطط)، وتهذيب اللغة ٢٥/١٤، والمخصص ٢٠٢/١٣، وتاج العروس
١٩٨/١٩ (حطط)، وأوضح المسالك ١٦٥/٣، ورصف المباني ص ٣٢٨، وشرح الأشموني ٣٢٣/٢،
وشرح شدور الذهب ص ١٠٧، ومغني اللبيب ١٥٤/١، والمقرب ٢١٥/١، وجمع الهوامع ٢١٠/١.

(١) في «أ»، «ب»: (طريقة).

(٢) في «ط»: (أنه).

(٣) الصحاح (علا).

أي من عال) ، وهو سهو ، قاله في شرح الشذور^(١) ، (ومقتضى قوله) في النظم :
 ٤١٢- (وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِّرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرًا)
 (أنما يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية ، (وما أظن شيئاً من) هذين
 (الأمرين) وهما جواز [٥٥] إضافتها وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها (موجوداً)
 في كلامهم ، (وإنما بسطت القول قليلاً في شرح هاتين اللفظتين) وهما « حسب »
 و« عل » (لأنني لم أر أحداً) من الشراح (وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته
 كفاية) لمن تدبره ، (والحمد لله) على تيسير ذلك . [١/٣٥٨]

(١) شرح شذور الذهب ص ١٠٧ .

(فصل ————— ل)

(يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه ، فإن كان المحذوف) هو المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه (، وهو في ذلك على قسمين : سماعي وقياسي .

فالسماعي : ما يصح استبدال القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى كقول عمر ابن أبي ربيعة : [من الخفيف]

٥٥٧- لَا تَلْمَنِي عَتِيقُ حَسْبِي الَّذِي بِي إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي
أراد يا ابن أبي عتيق .

والقياسي ما لا يصح^(١) فيه ذلك ، وهو إما فاعل (نحو : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾)

[الفجر/٢٢] (أي : أمر ربك) ، أو نائب عن الفاعل نحو : ﴿ وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ نَزْزِيلاً ﴾

[الفرقان/٢٥] أي : نزول الملائكة ، قاله ابن جني ، وفيه نظر ، أو مبتدأ نحو : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ

مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة/١٧٧] أي : بر من آمن بالله ، قاله الشاطبي ، وفيه نظر ، أو خبر عن المبتدأ نحو : [من الطويل]

٥٥٨- شَرُّ الْمَنَآيَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ

أي : منية ميت ، أو مفعول به نحو : ﴿ وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ [البقرة/٩٣] أي :

حب العجل ، أو مفعول مطلق كقول الأعشى ميمون : [من الطويل]

٥٥٩- أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

٥٥٧- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٩١ ، والارتشاف ٥٢٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢٦٧/٣ .

(١) في «ط» : (يصلح) .

٥٥٨- عجز البيت : (كهلك الفتاة أيقظ الحي حاضرهُ) ، وهو للحطيئة في أمالي المرتضى ٤٩/١ ، وشرح

أبيات سيويه ٣٨٦/١ ، والكتاب ٢١٥/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦١/١ .

٥٥٩- عجز البيت : (وعادك ما عاد السليم المسهدا) ، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٨٥ ، وخراتمة الأدب

١٦٣/٦ ، والخصائص ٣٢٢/٣ ، والدرر ٤٠٨/١ ، وشرح المفصل ١٠٢/١٠ ، وشرح شواهد الغني =

أي: اغتماض ليلة أرمَد ، أو مفعول فيه نحو قولهم: «أتينا طلوعَ الشمس» ، أي: وقت طلوع الشمس ، أو مفعول له نحو: «جئت زيداَ فضله» ، أي ابتغاء فضله ، قاله ابن الخباز أو مفعول معه نحو: «جاء زيد والشمس» ، أي: وطلوعَ الشمس ، أو حال نحو «تفرّقوا أيادي سبأ»^(١) ، أي: مثل أيادي سبأ ، أو مجرور بالحرف نحو: ﴿كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [الأحزاب/١٩] أي: كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت ، أو بالإضافة نحو: [من البسيط]

٥٦٠- وَلَا يَحُولُ عَطَاءُ الْيَوْمِ دُونَ غَدٍ

أي دون عطاء غد .

ثم تارة يكون المحذوف مطرَحاً [٥٦] وهو الأكثر ، [٣٥٨/ب] وتارة يكون ملتفتاً إليه ، ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه ، فالأول (نحو: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ التي كُنَّا فِيهَا [يوسف/٨٢] (أي: أهل القرية) ، فأهل مطرح ، ولو التفت إليه هنا لقليل: الذي كنا فيه . والثاني نحو: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾ [النور/٤٠] أي: كني ظلمات بالافراد ، فحذف والتفت إليه فذكر الضمير في «يغشاه» ، ولو كان مطرَحاً لقليل^(٢): يغشاه ، ونمثل ذلك قول الناظم:

٤١٣- وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْإِعْرَابِ إِذَا مَا حَذَفَا

(و) من غير الغالب أن المضاف إليه لا يخلّف المضاف في إعرابه بل (قد يبقى على جره ، وشرط ذلك في الغالب أن يكون) المضاف (المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه كقولهم: ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) ، فأبقوا «أخيه» على جره مع أنه مضاف إليه «مثل» محذوفاً ، و«مثل» المحذوف معطوف على «مثل» المذكور ، (أي: ولا مثل أخيه بدليل قولهم: يقولان ؛ بالثنية) نظراً إلى المذكور والمحذوف ، ولو كان «أخيه» معطوفاً على «عبد الله» لكان العامل فيهما واحداً وهو «مثل» ، وكان يجب أن يقولوا: «يقول» ؛ بالافراد ؛ لأنه خبر اسم «ما» وهو مفرد .

== ٥٧٦/٢ ، والمحتسب ١٢١/٢ ، ومغني اللبيب ٦٢٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٧/٣ ، والمنصف ٨/٣ ،

وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢١١/١ ، وشرح التسهيل ١٨٢/٢ ، ٢٦٨/٣ ، ومع المزاعم ١٨٨/١ .

(١) مجمع الأمثال ٢٧٥/١ ، والمستقصى ٨٨/٢ .

٥٦٠- صدر البيت: (يوماً بأطيب منه سيب نافلة) ، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ٢٧ ، ولسان العرب

٥٢٩/٤ (عبر) ، ١٨٨/١١ (حول) ، وتذيب اللغة ٢٤٢/٥ ، وتاج العروس ٥٠٢/١٢ (عبر) .

(٢) في «ط»: (لقال) .

(وقوله) وهو أبو دؤاد حارثة بن الحجاج : [من المتقارب]

٥٦١- (أَكُلَّ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدَ فِيهِ اللَّيْلُ نَارًا)

فأبقى « نار » على جره مع أنه مضاف إليه « كل » محذوفة معطوفة على « كل »^(١) المذكورة^(٢) ، (أي : وكل نار) ، وإنما قدرناه مجروراً بـ « كل » محذوفة ولم نجعله مجروراً بالعطف على « امرئ » المجرور بإضافة « كل » إليه (لئلا يلزم العطف) على معمولي عاطفين مختلفين ، لأن « امرئ » المجرور معمول لـ « كل » ، و« امرأ » المنصوب معمول لـ « تحسبن » على أنه مفعول ثان له ، [١١/٣٥٩] ومفعوله الأول « كل امرئ » مقدم عليه ، فلو عطفنا « نار »^(٣) المجرورة على « امرئ » المضاف إليه « كل » ، وعطفنا « ناراً » المنصوبة على « امرأ » المنصوب لزم أن نعطف بحرف واحد شيئين (على معمولي عاملين) مختلفين ، وذلك ممتنع لأن العاطف نائب عن العامل ، وعامل واحد لا يعمل جرّاً ونصباً ولا يقوى أن ينوب نائب عاملين ، هذا مذهب سيويه والمبرد وابن السراج وهشام^(٤) . وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى الجواز^(٥) ، والتقدير : أتحسبن كل امرئ امرأً ، وكل نار ناراً ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، واختير الحذف دون العطف لأن حذف ما دل^(٦) عليه دليل مجمع على جوازه ، والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمنا^(٧) ، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤١٤- وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبَقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

٥٦١- البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٤٦ ، وأوضح المسالك ١٥٨/٣ ، وخزانة الأدب ٥٠١/٦ ، والدرر ٤٤٦/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٨٧ ، وشرح الأشموني ٣٢٢/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٨/١ ، وشرح شذور الذهب ص ١٣٧ ، وشرح الكافية الشافية ٩٧٤/٢ ، ولسان العرب ٩٣/٣ (بعد) ، ٢٣٧/١٤ (خفا) ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٣ ، وجمع الهوامع ٢٠٩/١ ، ٢١٠ .

(١) سقطت من « أ » .

(٢) في « أ » : (المذكور) .

(٣) في « ط » : (ناراً) .

(٤) انظر مغني اللبيب ص ٦٣٢ .

(٥) انظر ما ذهب إليه الأخفش والكسائي والفراء والزجاج في مغني اللبيب ص ٦٣٢ .

(٦) في « ط » : (يدل) .

(٧) في « ط » : (قدمناه) .

٤١٥- لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلاً لما عليه قد عطف وهذا الشرط أغلبي كما تقدم .

(ومن غير الغالب قراءة ابن جهماز) بالجميم والزاي : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ ([الأنفال/٦٧] بحر « الآخرة » على حذف مضاف ، (أي : عمل الآخرة ، فإن المضاف) المحذوف وهو « عمل » (ليس معطوفاً) على حدثه (بل المعطوف جملة) من مبتدأ وخبر (فيها المضاف) وهو « عمل » على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف ، والأصل : والله أعلم : تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ، ومن قدر « عَرَضَ الْآخِرَةِ » فقد تجاوز^(١) ، [٣٥٩/ب]

(وإن كان المحذوف المضاف إليه) وهو الجزء الثاني (فهو على ثلاثة أقسام لأنه تارة يزال من المضاف) وهو الجزء الأول (ما يستحقه من إعراب وتنوين وينبئ على الضم نحو) : قبضت عشرة (ليس غير) مما هو شبيه بالغايات ، (ونحو : ﴿ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾) [الروم/٤] مما هو غايات (كما مر) في الفصل قبله . (وتارة يبقى إعرابه ويرد إليه تنوينه وهو الغالب نحو : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾) [الفرقان/٣٩] من ألفاظ الإحاطة ، (و) نحو : ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا ﴾) [الإسراء/١١٠] من أسماء الشرط . (وتارة يبقى إعرابه ويترك تنوينه كما كان في الإضافة ، وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه) أي على المضاف (اسم عامل في مثل) المضاف إليه (المحذوف ، وهذا العامل إما مضاف كقولهم : خذ ربع ونصف ما حصل ، والأصل : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل^(٢) ، فحذفوا « ما حصل » الأول المضاف إليه « ربع » لدلالة « ما حصل » الثاني المضاف إليه « نصف » ، وأبقوا المضاف الأول وهو « ربع » على [٥٧] حاله فلم ينون ، لأن المضاف إليه منوي لفظه ، وعطف عليه « نصف » ، وهو اسم مضاف عامل في « ما حصل » الجر بالإضافة إليه ، و« ما حصل » المذكور مثل « ما حصل » المحذوف لفظاً ومعنى ، وهذه المسألة لها شبه بباب التنازع ، فإن ربع و« نصف » يتنازعان « ما حصل » ، فأعمل الثاني لقربه ، وحذف معمول الأول لأنه فضلة^(٣) ، وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ،^(٤) والأصل : خذ ربع ما حصل ونصفه ثم أقحم « ونصفه » بين المضاف والمضاف إليه^(٤) ، فصار : ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت الهاء إصلاحاً للفظ

(١) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧١/٣ .

(٢) سقط من « ط » : (ما حصل) .

(٣) سقط من « ب » : (لأنه فضلة) .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

فصار : ربع ونصف ما حصل ، [١/٣٦٠] ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز إلا في الشعر^(١) . واختار الناظم أنه من الحذف من الأول لدلالة الثاني ، فلا فصل فهي عنده جائزة قياساً وسماعاً^(٢) ، وإليها أشار بقوله في النظم :

٤١٦- وَيُحَذَفُ الثَّانِي وَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

٤١٧- بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتْ الْأَوَّلَ

(أو غيره) بالرفع ؛ أي غير مضاف ، وهو عامل في «مثل» المحذوف (كقوله) :

[من الرجز]

٥٦٢- عِلَقَتْ آمَالِي فَعَمَتِ النَّعَمُ (بمثل أو أنفع من وبِل الدِّيمِ)

ف «مثل» مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور ، والأصل : بمثل وبِل الدِّيمِ^(٣) فحذف «وبِل الدِّيمِ» من الأول لدلالة الثاني عليه ، والعامل «أنفع» وهو غير مضاف ، وهو مجرور بالعطف على «مثل» المجرور بالباء المتعلقة بـ «علقت» و«الوبل» بسكون الباء الموحدة : المطر الشديد . و«الدِّيمِ» بكسر الدال : جمع ديمة ، وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق .

(ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو علي : (ابدأ بذا من أول ، بالخفض

من غير تنوين) على نية لفظ المضاف إليه ، أي : من أول الأمر ، (وقراءة بعضهم) وهو ابن محيصن : (﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾) [البقرة/٣٨] بالرفع من غير تنوين على الإهمال ، (أي : فلا خوفٌ شيءٍ عليهم) . وأما قراءة يعقوب «لا خوف» بالفتح من غير تنوين فعلى الإعمال^(٤) .

(١) الكتاب ١٧٦/١ ، ٢٨٠/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٦٥/٣ ، ومعني اللبيب ص ٨١١ .

٥٦٢- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٥١/٣ ، والارتشاف ٧١٥/٢ .

(٣) بعدها في «ب» : (أو أنفع من وبِل النعم) .

(٤) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ١٣٤ ، والنشر ٢١١/٢ .

(فصل ل)

(زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايين إلا في الشعر^(١)) ، لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئية ، لأنه واقع موقع تنوينه ، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه ، وهو قول البصريين ، [٣٦٠/ب] (والحق) عند الكوفيين (أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السَّعة) بفتح السين ؛ وهي النثر ، وضابطها أن يكون المضاف إما اسماً يشبه الفعل ، وأن يكون الفاصل بينهما معمولاً للمضاف ، وأن يكون منصوباً ، أو اسماً لا يشبه الفعل ، والفاصل القسم . (إحداها : أن يكون المضاف مصدرًا ، والمضاف إليه فاعله ، والفاعل إما مفعول كقراءة ابن عامر^(٢)) : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [الأنعام/١٣٧] برفع « قتل » على النيابة عن الفاعل بـ « زين » الميني للمفعول ، ونصب « أولادهم » ، وجر « شركائهم » ، فـ « قتل » مصدر مضاف ، و« شركائهم » مضاف إليه^(٣) من إضافة المصدر إلى فاعله ، و« أولادهم » مفعوله ، وفصل به^(٤) بين المضاف والمضاف إليه ، وحسن ذلك ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلة ، فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به ، وكونه غير أجني لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشف^(٥) : وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان^(٦) سيجاً مردوداً فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته . انتهى . (وقول الشاعر) : [من الطويل]

(١) بعده في « ب » ، « ط » : (خاصة) .

(٢) انظر قراءته في الإتحاف ص ٢١٧ ، والنشر ٢٦٣/٢ ، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص ٢٨٩ .

(٣) في « أ » : (إليهم) .

(٤) سقطت من « ط » .

(٥) الكشف ٤٢/٢ .

(٦) في جميع النسخ : (كان) ، والتصويب من الكشف .

٥٦٣- عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلَامِ رَافَةً (فَسَقْنَاهُمْ سَوْقَ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ)
 ف « سوق » مصدر مضاف ، و « الأجادل » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى
 فاعله ، و « البغاث » مفعوله ، وفصل به بين [٥٨] المضاف والمضاف إليه ، [٣٦١/أ]
 والأصل : سوق الأجادل البغاث ، و « السلم » بكسر السين : الضلع ، و « البغاث » ؛
 بتثنية الموحدة أوله^(١) وبثاء مثلثة آخره ، فأوله مثلث الضبط ، وآخره مثلث النقط^(٢) ،
 وبينهما غين معجمة : طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد ، و « الأجادل » : جمع الأجلد وهو
 الصقر .

(وإما ظرفه) عطف على قوله وإما مفعوله ؛ أي : والفصل إما مفعول المضاف
 كما تقدم . وإما ظرفه ؛ (كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِي وَهَوَاهَا) سعي لها في رداها ،
 ف « ترك » مصدر مضاف ، و « نفسك » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ومفعوله
 محذوف ، و « يومًا » ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به ، وفصل به بين المضاف والمضاف
 إليه ، و « هواها » مفعول معه ، والتقدير : ترك نفسك شأنها يومًا مع هواها سعي في رداها ،
 ويحتمل أن يكون الأصل : تركك نفسك ، فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف
 الفاعل .

المسألة (الثانية) من الثلاث : (أن يكون المضاف وصفًا) بمعنى الحال أو
 الاستقبال ، (والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم :
 ﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ ﴾) [إبراهيم/٤٧] بنصب « وعده » وجر « رسله »^(٣) ،
 ف « مخلف » اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ، و « رسله » مضاف إليه من إضافة
 الوصف إلى مفعوله الأول ، و « وعده » مفعوله الثاني ، وفصل به بين المضاف والمضاف
 إليه ، والأصل : ولا تحسبن الله مخلف رسليه وعده ، (وقول الشاعر) : [من الكامل]

٥٦٤- مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يُؤْمُكُ بِالْغِنَى (وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَةِ الْمُحْتَاجِ)

٥٦٣- البيت لبعض الطائيين في شرح عمدة الحفاظ ص ٤٩١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٨٠ ،
 وشرح ابن الناظم ص ٢٩٠ ، وشرح الأشموني ٢/٣٢٧ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) لم تنسب هذه القراءة إلى أحد ، وهي في البحر المحيط ٥/٤٣٩ ، ومعاني القرآن للفراء .

٥٦٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٨٢ ، وشرح الأشموني ٢/٣٢٧ ، وشرح عمدة الحفاظ ص
 ٤٩٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٦٩ .

فـ «سواك» مبتدأ ، و«مانع» خبره ، [٣٦١/ب] وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو «الاحتاج» ، و«فضله» مفعوله الثاني ، وفصل به ^(١) بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : وسواك ^(٢) مانع المحتاج فضله .

(أو ظرفه) عطف على مفعوله الأول أي والفواصل إما مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه ؛ وذلك صادق بالجار والمجرور (كقوله ﷺ : هَلْ أَنتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي ^(٣)) فـ «تاركو» جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو «صاحبي» بدليل حذف النون ، و«لي» جار ومجرور ظرف «تاركو» ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : هل أنتم تاركو صاحبي لي . (وقول الشاعر) : [من الطويل]

٥٦٥ - فَرَشْنِي بِسَخِيرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِلْحَتِي (كَتَانَحِتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ)

فـ «ناحت» اسم فاعل مضاف ، و«صخرة» مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله ، و«يومًا» ظرف «ناحت» بمعنى أنه متعلق به ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، و«رشني» : أمر من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش ، والمعنى : أصلح حالي بخير ، و«ملحتي» مفعول معه ، و«بعسيل» متعلق بـ «ناحت» ، وهو ؛ بفتح العين والسين المهملتين ؛ مكنسة العطار التي يجمع بها العطر ، وهو ^(٤) كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد .

المسألة (الثالثة) : أن يكون المضاف لا يشبه الفعل ، و(أن يكون الفواصل قسمًا كقولهم : هذا غلام ؛ والله ؛ زيد ^(٥)) بجر «زيد» بإضافة الغلام إليه ، وفصل بينهما بالقسم ، حكاه الكسائي . وحكى ابن الأنباري «هذا غلام ؛ إن شاء الله ؛ ابن أخيك» بجر «ابن» بإضافة الغلام إليه ، والفصل بينهما [٣٦٢/أ] بالشرط ، وهو «إن شاء الله» وزاد ابن مالك الفصل بـ «إما» ^(٦) كقول تأبط شرًا : [من الطويل]

(١) سقطت من «ب» .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة برقم ٣٤٦١ .

٥٦٥ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٤/٣ ، وتاج العروس (عسل) ، والدرر ١٦٠/٢ ، وشرح الألفوني ٣٢٨/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٣/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢٨ ، ولسان العرب ٤٤٧/١١ (عسل) ، والمقاصد النحوية ٤٨١/٣ ، وجمع الهوامع ٥٢/٢ .

(٣) في «ط» : (هي) .

(٤) شرح ابن الناطم ص ٢٩١ ، والإنصاف ٤٣٥/٢ ، المسألة رقم ٦٠ ، والارتشاف ٥٣٥/٢ .

(٥) سقطت من «ط» .

(٦) شرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢ .

٥٦٦- هُمَا خَطَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٌ وَإِمَادِمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ

في رواية الجر ، و«الإسار» بكسر الهمزة : الأسر .

(و) المسائل (الأربع الباقية) من السبع ^(١) (تختص بالشعر) لفقد الضابط

المذكور .

(إحداهما : الفصل ^(٢) بالأجنبي ، ونعني به معمول غير المضاف) وإن كان

عاملهما ^(٣) واحداً (فاعلاً كان) الأجنبي (كقوله) وهو الأعشى ميمون بن قيس :

[من المنسرح]

٥٦٧- (أُنْجِبَ أَيَّامٌ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعِمَ مَا نَجَلَا)

ف «أنجب» فعل ماض ، و«والداه» فاعله ، و«به» متعلق بـ «أنجب» ، و«أيام» ظرف

زمن متعلق بـ «أنجب» وهو مضاف ، و«إذ» مضاف إليه ، و«والداه» فاصل بين

المضاف والمضاف إليه ، وهو أجنبي من المضاف لأنه معمول لغيره ، أي : أنجب والداه به

أيام إذ نجلّاه ، يقال : أنجب الرجل إذا ولد نجيباً ، و«نجلّاه» بالنون والجيم : نسلاه . أو

مفعولاً معطوف على فاعلاً ، أي : فاعلاً كان ؛ كما مر ؛ (أو مفعولاً ، كقوله) وهو جرير :

[من البسيط]

٥٦٨- (تَسْقِي أَمِيحًا لَدَى الْمَسَاوِكِ رِبْقَتَهَا) كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْمُرْنَةِ الرَّصَفُ

٥٦٦- البيت لتأبط شراً في ديوانه ص ٨٩ ، وجواهر الأدب ص ١٥٤ ، وخزانة الأدب ٤٩٩/٧ ، ٥٠٠ ،

٥٠٣ ، والدرر ٥٨/١ ، ١٦٢/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩ ، وشرح شواهد المغني

٩٧٥/٢ ، ولسان العرب ٢٨٩/٧ (خطط) ، والمقاصد النحوية ٤٨٦/٣ ، وبلا نسبة في الخصائص

٤٠٥/٢ ، ووصف المباني ص ٣٤٢ ، وشرح الأشموني ٤٦٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٤٤/٢ ، ومغني

الليبي ٦٤٣/٢ ، والمتن في التصريف ٥٢٦/٢ ، وجمع الهوامع ٤٩/١ ، ٥٢/٢ .

(١) في «ط» : (السبعة) .

(٢) في «أ» : (الفاصل) .

(٣) في «ط» : (عاملها) .

٥٦٧- البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٥ ، والدرر ١٦٤/٢ ، ولسان العرب ٦٤٦/١١ (نجل) ، والمحتسب

١٥٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٧٧/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٦/٣ ، وشرح ابن الناطم ص

٢٩٢ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٤ ، وشرح

الكافية الشافية ٩٩١/٢ ، وجمع الهوامع ٥٣/٢ .

٥٦٨- البيت لجرير في ديوانه ص ١٧١/١ ، والدرر ١٦٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٧٤/٣ ، وبلا نسبة في

أوضح المسالك ١٨٧/٣ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٩٢ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، وشرح التسهيل

٢٧٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٨٩/٢ ، وجمع الهوامع ٥٢/٢ .

[٥٩] ف «تسقي» مضارع سقى متعدّ لاثنين ، وفاعله ضمير يرجع إلى «أم عمرو» في البيت قبله^(١) ، و«ندى» مفعوله الأول وهو مضاف ، و«ريقتها» مضاف إليه ، و«المسواك» مفعوله الثاني ، فصل به بين المضاف والمضاف إليه ، (أي : تسقي ندى ريتها المسواك) ، والمسواك أجني من «ندى» ، لأنه ليس معمولاً له وإن كان عاملهما واحداً وهو «تسقي» ، والامتياع : بمشة فوقية فتحتانية فحاء مهملة ؛ الاستياك . و«المزنة» : السحابة ، و«الرصف» بفتحتين : جمع رصفة ، [٣٦٢/ب] وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض ، وماء الرصف أرق وأصفى . (أو ظرفاً كقوله) وهو أبو حية النميري : [من الوافر]

٥٦٩- (كما خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ)

فأضاف «كف» إلى «يهودي» ، وفصل بينهما بالظرف ، وهو أجني من المضاف ، لأنه ليس معمولاً له ، و«خط» مبني للمفعول ، و«بكف» متعلق به ، ويقارب أو تزيل : نعتان ليهودي .

المسألة (الثانية) من الأربع : (الفصل بفاعل المضاف كقوله) : [من الرجز]

٥٧٠- مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طَبٍّ (وَلَا عَدِمْنَا قَهْرًا وَجَدَّ صَبٌّ)

فأضاف «قهر» إلى مفعوله ، وهو «صب» ، وفصل بينهما بفاعل المصدر ، وهو «وجد» ، والأصل : ما وجدنا للهوى طباً ، ولا عدمننا قهر صب وجد ، و«الصب» : العاشق . (ويحتمل أن يكون منه) ؛ أي من الفصل بالفاعل (أو من الفصل بالمفعول ؛ قوله) وهو الأحوص : [من الوافر]

(١) البيت المقصود هو : (ما استوصف الناس عن شيء يروقه) إلا أرى أم عمرو فوق ما وصفوا .

٥٦٩- البيت لأبي حية النميري في ديوانه ص ١٦٣ ، والإنصاف ٤٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٢١٩/٤ ، والدرر ١٦١/٢ ، والكتاب ١٧٩/١ ، ولسان العرب ٣٩٠/١٢ (عجم) ، والمقاصد النحوية ٤٧٠/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٣ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩١ ، وشرح الأشموني ٣٢٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٨/١ ، وشرح المفصل ١٠٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٩٧٩/٢ ، وجمع الهوامع ٥٢/٢ ، والوساطة ص ٤٦٤ .

٥٧٠- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٣٢٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣ ، والدرر ١٦٤/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ٩٩٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٣ ، وجمع الهوامع ٥٣/٢ .

٥٧١- لَيْسَ كَانَ النِّكَاحُ أَحَلَ شَيْءٍ (فَإِنْ نَكَحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ)

في رواية الخفض لـ «مطر» بإضافة النكاح إليه والفصل بالهاء، وهي محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل أنه يروى بنصب «مطر» وبرفعه، فإن كان بالرفع فالتقدير: فإن نكاح مطر إياها، فهو من الفصل بالمفعول وإن كان بالنصب فالتقدير: فإن نكاح مطر هي، فهو من الفصل بالفاعل، والحاصل أن الهاء المتصلة بالنكاح إما أن تكون مفعولة فتكون في تقدير: «إياها» أو فاعلة فتكون في تقدير «هي»، فعلى الأول فاعل النكاح «مطر»، وعلى الثاني المرأة، فإنه يقال نَكَحَتْهُ وَنَكَحَهَا، قال الله تعالى: ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة/٢٣٠] وعلى التقديرين فالهاء مجرورة بإضافة المصدر إليها، [٣٦٣/١] وعلى هذا فيشكل خفض «مطر» بإضافة المصدر إليه، لأن المضاف^(١) لا يضاف لشيئين، وسبب قول الأحوص ذلك أن مطراً كان أقبح الناس منظرًا^(٢)، وكان تحته امرأة من أجهل النساء، وكانت تريد فراقه، وهو يأبى ذلك.

(و) المسألة (الثالثة : الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو معاوية بن أبي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحداً من علي بن أبي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم، فقتل علي وسنم عمرو ومعاوية: [من الطويل]

٥٧٢- نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ (مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ)

ففصل بين المتضايين؛ وهما أبي وطالب؛ بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح، أي: من أبي طالب شيخ الأباطح، وتجاوز في جعل «شيخ الأباطح» نعتاً للمضاف وهو «أبي» دون المضاف إليه، وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معاً، والمرادي هو عبد الرحمن ابن عمرو، الشهير بابن ملجم؛ بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول؛ كما في

٥٧١- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، وأمالى الزجاجي ص ٨١، ونخزاة الأدب ١٥١/٢، وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢، ٩٥٢، والعقد الفريد ٨١/٦، والمقاصد النحوية ١٠٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٢/٣، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٠، وشرح الأشموني ٣٢٩/٢، وشرح التسهيل ٩٣/٣، ٢٧٨، وشرح الكافية الشافية ٩٨٦/٢، ومغني اللبيب ٦٧٢/٢.

(١) في «ب»: (المصدر).

(٢) سقطت من «ب».

٥٧٢- البيت لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر ١٦٢/٢، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٢، والمقاصد النحوية ٤٧٨/٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٥٨/١، وشرح ابن عقيل ٨٤/٢، وشرح التسهيل ٢٧٥/٣، وشرح الكافية الشافية ٩٩٠/٢، وجمع الهوامع ٥٢/٢.

تهذيب الأسماء ، وهو قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، و« الأباطح » : جمع بطحاء ، والمراد بها مكة ، لأن أبا طالب^(١) [٦٠] كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرفها .

المسألة (الرابعة : الفصل بالنداء) بمعنى المنادى (كقوله) : [من الرجز]

٥٧٣- (كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللِّجَامِ)

فأضاف بردون إلى زيد ، وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه ، و« حمار » خبر « كَأَنَّ » ، (أي : كان بردون زيد) حمار (يا أبا عصام) .

وبقيت خامسة : وهي الفصل بفعل ملغى كقوله : [من الوافر] [٣٦٣/ب]

٥٧٤- بَلَّيْ تَرَاهُمْ الْأَرْضَيْنِ حَلُّوا

أراد : بلَّي الأرضين تراهم .

وسادسة : وهي الفصل بالمفعول لأجله كقوله : [من الوافر]

٥٧٥- معاود جرأةً وقت الهواي

أراد : معاود وقت الهواي جرأة . وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله :

٤١٨- فَصْلٌ مُضَافٍ شَبِهَ فِعْلٌ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَيْزَ وَلَمْ يُعَبِّ

٤١٩- فَصْلٌ يَمِينٍ وَاضْطِرَّارًا وَجِدَا بِلُجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

(١) سقط من « ط » .

٥٧٣- الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢/٤٠٤ ، والدرر ٢/١٦٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٣ ، وشرح

الأشعري ٢/٣٢٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/٨٦ ، وشرح التسهيل ٣/٢٧٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٩٥ ،

وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٨٠ ، وجمع الهوامع ٢/٥٣ .

٥٧٤- عجز البيت : (ألدبران أم عسفوا الكفارا) ، وهو بلا نسبة في الدرر ٢/١٦٤ ، وشرح الأشعري

٢/٣٢٨ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٩٠ ، وجمع الهوامع ٢/٥٣ .

٥٧٥- عجز البيت : (أشم كأنه رجل عبوس) ، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/٤٩٢ ، والمقتضب

٤/٣٧٧ ، وجمع الهوامع ٢/٥٣ .

(فصل ————— ل)

(في أحكام المضاف للياء) الدالة على المتكلم : (يجب كسر آخره) ؛ أي المضاف ، لمناسبة الياء سواء أكان صحيحاً (ك : غلامي) و « عبادي » أو شبيهاً بالصحيح كـ « دلوي » و « ظبي » ، (ويجوز فتح الياء وإسكانها) ، واختلف في أيهما أصل ، فقليل : الفتح ، وقيل : الإسكان . ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول لأنه أصل كل مبني والياء مبنية ، والفتح أصل ثان لأنه أصل ما يُبنى وهو على حرف واحد ، وعلى القولين الإسكان أكثر .

(ويستثنى من هذه الحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء وإسكانها (أربع مسائل) لا يأتي فيها ذلك (وهي المقصور ك : قَتَّى ، و : قَدَّى) بالذال المعجمة (والمنقوص ك : رام ، و : قاضي ، والمثنى) وشبهه (ك : ابنين) بالموحدة ^(١) (و : غلامين) و « اثنين » بالثلثة ، (وجمع المذكر السالم) وشبهه (ك : زيدين ، و : مسلمين) و « عشرين » ، (فهذه الأربعة آخرها واجب السكون) ، لأن آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف ، وآخر المنقوص والمثنى المجزور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقاً ياء مدغمة في ياء المتكلم ، وليس شيء من الألف والحرف المدغم قابلاً للتحرك ، (والياء معها واجبة الفتح) للخفة والتحريك لالتقاء الساكنين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٣٦٤]

٤٢٠- آخر ما يُضَافُ لِلياء أَحْسَرُ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا كَرَامٍ وَقَتَّى

٤٢١- أَوْ يَكْ كَابْنَيْنِ وَزَيْدَيْنِ فَلْيَ جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدُ فَتَحُّهَا احْتِزِّي

(ونادر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع ﴿ وَمَحْيَايَ ﴾ وَمَمَاتِي [الأنعام/ ١٦٢] في الوصل بسكون ياء « محياي » ^(٢) ، ولبيان أن ذلك في الوصل عطف عليه « ومماتي » وإلا فلا

(١) في « ط » : (الموحدة) .

(٢) وكذلك قرأها ورش وقالون وأبو جعفر . انظر الإتحاف ٢٢١ ، والنشر ٢٦٧/٢ ، والبحر المحيط ٢٦٢/٤ .

حاجة لذكره . (و) ندر (كسرهما بعدها) أي بعد الألف (في قراءة الأعمش والحسن) البصري ﴿ قَالَ (هِيَ عَصَاي) ﴾ [طه/١٨] بكسر الياء^(١) على أصل التقاء الساكنين ، (وهو) أي الكسر (مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة) والأعمش ويحيى بن وثاب : ﴿ وَمَا أَنْتُمْ (بِمُصْرَخِيَّ إِنْشِي) ﴾ [إبراهيم/٢٢] بكسر الياء في الوصل^(٢) ، ولذلك عقبه بـ « إني » ، وهذه اللغة حكاهما الفراء^(٣) وقطرب ، فأجازها أبو عمرو بن العلاء ، قاله الشاطبي ، وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته^(٤) : أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة : « وما أنتم بمصرخي » بالكسر .

قال الموضح في الحواشي : والمعري له قصد في الطعن على علماء الإسلام ، ولعل الذين كسروا لغتهم إسكان ياء الإضافة فالتقى معهم ساكنان ، ونظيره الكسر في « شد » وفي « مع القوم » وإن كان الكسر في الياء أثقل . انتهى .

(وتدغم ياء المنقوص والمثنى) في حالي الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة [٦١] (في ياء الإضافة) لاجتماع المثلين (ك : قاضي) رفعاً ونصباً وجرّاً ، (و : رأيت ابني) بفتح النون ؛ (وزيلوي) بكسر الدال و« مررت بابني وزيلوي » .

(وتقلب واو الجمع) السالم في حالة الرفع (ياء) ، لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم [٣٦٤ب] لاجتماع المثلين (كقوله) وهو أبو ذؤيب يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعاً في طاعون واحد : [من الكامل]

٥٧٦- (أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً) عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةٌ لَا تُقْلَعُ

ف « أودى » : معناه هلك ، و« بني » فاعله ، وهو جمع « ابن » مضاف إلى ياء المتكلم ، وأصله : « بَنَوِي » عمل فيه ما تقدم .

(١) هي قراءة أبي عمرو والحسن وابن أبي إسحاق . انظر البحر المحيط ٢٣٤/٦ ، والمحاسب ٤٨/٢ .

(٢) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٢٧٢ ، والنشر ٢٩٨/٢ .

(٣) معاني القرآن ٧٥/٢ .

(٤) انظر رسالة الغفران ص ٤٤٧ .

٥٧٦- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٤٢٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١ ، ولسان العرب

٦١٣/١ (عقب) ، والمقاصد النحوية ٤٩٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٧/٣ ، وشرح

الأشعري ٣٣١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٣/١ .

(وإن كان) الواو (قبلها ضمة قُلبت) الضمة (كسرة كما في) أودى (بني) وجاء (مسلمي) و« عشري » ، وظاهر سياقة أنه يبدأ بقلب الواو على قلب الضمة كسرة ، وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول الناظم :

٤٢٢- وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْلَ وَآوِ ضُمَّ فَكُسِرَتْ يَهُنْ

واختار ابن جني أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما في « أجر » جمع « جرّو » ، وأصله : أجزو فإنهم قلبوا الضمة كسرة أولاً لأنها أضعف ، ثم تدرجوا إلى قلب الواو ياء لأجلها ، فلم يقدموا على الحرف الأقوى إلا بعد أن أقدموا^(١) على الحركة الضعيفة ، ولو عكسوا لكان إقداماً على الأقوى من غير تدرّج . قلت : لا يمكنهم العكس في « أجر » : لأنه يؤدي إلى قلب الواو ياء^(٢) لغير موجب بخلافه في « مسلمي » ، فإن موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ، وإنما قدم قلب الضمة كسرة^(٣) في « أجر » والواو ياء^(٤) في « مسلمي » لأن قلب الواو ياء في « أجر » ناشئ عن قلب الضمة كسرة ، وقلب الضمة كسرة في « مسلمي » ناشئ عن قلب الواو ياء . [٣٦٥] (أو) كان قبل الواو (فتحة أبقىست) لتدل على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (ك : مصطفى) بفتح الفاء : جمع « مصطفى » بالقصر ، وأما « مصطفى » بكسر الفاء : فإنه جمع « مصطفى » بالنقص . (وتسلم ألف التثنية) من القلب ياء اتفاقاً ك « مسلمي » إذ لا موجب لقلبها ياء ، وأطلق الناظم فقال :

٤٢٣- وَأَلِفَا سَلَّمٌ

(وأجازت هذيل في ألف المقصور قلبها ياء) عوضاً عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٢٣- هَذِيلٌ انْقَلَبَتْ بِهَا يَاءٌ حَسَنٌ عَنْ

(كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي : [من الكامل]

٥٧٧- سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ

(١) في « ط » : (قدموا) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) سقطت من « ط » ، « ب » .

٥٧٧- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٧/١ ، وإنباه الرواة ٥٢/١ ، والدرر ١٦٥/٢ ، وسر

صناعة الإعراب ٧٠٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٩١ ، وشرح

المفصل ٣٣/٣ ، وكتاب اللامات ص ٩٨ ، ولسان العرب ٣٧٢/١٥ (هوا) ، والمختص ٧٦/١ ، ===

فـ«هَوِيَّ» أصله «هَوَاي» فقلب الألف ياء وأدغمها في ياء المتكلم ، والواو في «سبقوا» تعود إلى بنيه الخمسة في قوله : «أوى بني» ، و«أعتقوا» : تبع بعضهم بعضاً في الموت ، و«تُخَرَّمُوا» بالخاء المعجمة والراء ؛ مبني للمفعول ، أي : حرمتهم المنية واحداً بعد واحد . وهذيل بالتصغير . قال ابن السَّيِّد : يجوز أن يكون تصغير «هذلول» ، وهو المرتفع من الأرض ويجوز أن يكون تصغير «مهذول» وهو المضطرب ، من تصغير الترخيم فيهما . انتهى . وهذيل حي من مُضَرَّ وهو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة^(١) أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة .

ولا يختصُّ قلبُ ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر بن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طيغ في قوله تعالى : ﴿فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَايَ﴾ [طه/١٢٣] وبها قرأ أبو عاصم الجحدري وابن [أبي] ^(٢) إسحاق وعيسى بن عمر «هلي» و«هي عصي» ورويت ^(٣) عن النبي ﷺ ، قاله الشاطبي .

(واتفق الجميع) من العرب (على ذلك) وهو قلب الألف ياء مع ياء المتكلم (في : علي ، و : لدي) الظرفيتين كما قيَّنه المرامي ، [ب/٣٦٥] وهو ظاهر ، فإن الكلام في المضاف إلى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف ، وفي دعواه الاتفاق نظر ، فإن بعض العرب لا يقلب فيقول : «لداي» و«علاي» قاله المرامي في شرح التسهيل . (ولا يختص) قلبُ الألف ياءً (بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير فُحِو : «عليه» و«لديه» و«علينا» و«لدينا» وكذا الحكم في) «إلى» نحو (إلي) ، وظاهر كلام المرامي السابق أن من يقول «لداي» يقول : إلأي ، فإنه قال ؛ بعد أن قال ذلك : وكذلك «إلي» . انتهى .

وأفرد «إلى» عن أخواتها لأنها لا تستعمل ظرفاً وإن كانت تقع اسماً لواحد الآلاء وهي النعم . والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على من لا نبي بعده ، وهذا آخر النصف الأول من شرح التوضيح للشيخ خالد رحمه الله ونفعنا ببركاته في الدنيا والآخرة آمين . ثم .

== والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣ ، وجمع الهوامع ٥٣/٢ ، وتاج العروس (هوي) ، وبلا نسية في أوضح المسالك ١٩٩/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٩٥ ، وشرح الأشئوبى ٣٣١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٩٠/٢ ، وشرح التسهيل ٢٨٣/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٤/٢ .

(١) جمهرة أنساب العرب ص ١١ .

(٢) سقطت من جميع النسخ ، والتصويب من مختصر ابن خالويه ص ٥ ، ومعجم القراءات ٢٤٠/٣ .

(٣) مختصر ابن خالويه ص ٥ .

فهرس المحتويات

3	مقدمة المحقق
٣	مقدمة المؤلف
٦	شرح خطبة الكتاب
١٥	باب الكلام وما يتألف منه
٤١	باب شرح المعرب والمبني
٩٣	باب النكرة والمعرفة
١٢٣	باب العلم
١٤٢	باب أسماء الإشارة
١٤٨	باب الموصول
١٧٩	باب المعرف بالأداة
١٨٩	باب المبتدأ والخبر
٢٣٤	باب الأفعال الداخلة على المبتدأ
٢٧٧	باب أفعال المقاربة
٢٩٣	باب الأحرف الثمانية
٣٣٦	باب لا العاملة عمل إن المشددة
٣٥٨	باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها
٣٨٥	باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

٣٩٢	باب الفاعل
٤٢١	باب النائب عن الفاعل
٤٤١	باب الاشتغال
٤٦٢	باب التعدي واللزوم
٤٧٥	باب التنازع في العمل
٤٩٠	باب المفعول المطلق
٥٠٩	باب المفعول له
٥١٥	باب المفعول فيه
٥٢٨	باب المفعول معه
٥٣٧	باب المستثنى
٥٦٩	باب الحال
٦١٦	باب التمييز
٦٣٠	باب حروف الجر
٦٧٣	باب الإضافة
٧٤٣	فهرس اختويات

شرح التصريح على التوضيح

د

التصريح بمضمون التوضيح

في النحو

وهو شرح للشيخ فخر الدين عبد الله الأزهرى المتوفى ٩٠٥ هـ
على "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" للإمام العلامة
جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى

تحقيق
محمد باسل عيون السود

الجزء الثانى

منشورات

محمد عيسى بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any
form or by any means, or stored in a data
base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle
ou morale d'éditer, de traduire, de
photocopier, d'enregistrer sur cassette,
disquette, C.D, ordinateur toute
production écrite, entière ou partielle,
sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الطريف، شارع البحري، نهاية ملكات
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦١١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtry St., Melkart Bldg, 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtry, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3006-4



9 782745 130068

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم^(١)

وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

[١/١] (هذا باب إعمال المصدر و) إعمال (اسمه)

ومدلولهما مختلف ؛ فمدلول المصدر الحدث ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث ، [٦٢] فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالة المصدر .

وتحقيق ماهيتهما أن يقال : (الاسم الدال على مُجرّد الحدث) من غير تعرّض لزمان ؛ (إن كان علماً) موضوعاً على معنى ، (ك : فَجَارَ وَحَمَادِ) ، عَلَمَيْنِ (ل : الفَجْرَة) ، بسكون الجيم ، (والمَحْمَدَة) ، بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، (أو) كان (مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة ، ك : مَضْرَبَ وَمَقْتُلَ) ، بفتح أولهما وثالثهما ، (أو) كان (متجاوزاً فعله الثلاثة ، وهو بِزَنَة اسم حَدَثٍ الثلاثي ك : غَسَلَ وَوَضُوءَ) ، بضم أولهما (في قولك : اغتسل غسلاً ، وتوضأ وضوءاً ؛ فإنهما) ، أي : فإن الغسل (بزنة القرب ، و) الوضوء بزنة (الدخول في) قولك : (قَرُبَ قُرْبًا وَدَخَلَ دُخُولًا ، فهو اسم مصدر) ، جواب الشرط ، وهو « إن كان » والشرط وجوابه خبر المبتدأ ، وهو قوله أولاً : « الاسم الدال » .

(١) البسمة وما بعدها سقطت من « ب » ، « ط » .

والأجود في مثل هذا التركيب ؛ كما قال الموضح في الحواشي ؛ حَذَفُ الفاء وجَعَلَ ما بعدها خبر المبتدأ ، والشرط معترض بينهما ، وجوابه محذوف على حد قول الناظم :

١٤ — وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنَّوْنِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ

وما ذكره هنا من أن المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم ^(١) .

وقال في شرح الشذور ^(٢) : إنه مصدر ، يسمى المصدر الميمي ، وإنما سموه أحياناً اسم مصدر تجوزاً . انتهى . (وإلا) يكن ^(٣) كذلك (قمصدر) .

(ويعمل المصدر عمل فعله) في التعدي واللزوم (إن كان يحلُّ محلَّه فعلٌ ، زيلاً أمس ، و) (الثاني نحو : (يعجبني ضربك [٢/١] زيلاً غداً) ، فالمصدر في هذين المثالين يحل محلّه « أن » وفعل ماضٍ في الأول ؛ (أي : أن ضربته) أمس ، (و) « أن » وفعل مضارع في الثاني ؛ أي : (أن تضربه) غداً .

(وإما مع : ما) المصدرية والزمان حال فقط ، (ك : يعجبني ضربك زيلاً الآن ؛ أي : ما تضربه) الآن ، (ولا يجوز في نحو : ضربت ضرباً زيلاً) ، من المصدر المؤكّد لعامله ، (كون « زيلاً » منصوباً بالمصدر ؛ لانتفاء هذا الشرط) ؛ لأنه لا يحل محلّه فعل مع « أن » أو « ما » وإنما هو منصوب بـ : ضربت ، اتفاقاً ؛ لأن المصدر المؤكّد لا يعمل .

وأما المصدر النائب عن فعله نحو : ضرباً زيلاً ، ففيه خلاف ، فذهب ابن مالك ؛ في التسهيل ^(٤) ؛ إلى جواز إعماله ، وصحح الموضح ؛ في شرح القطر ^(٥) ؛ المنع ، وعلله : بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون « أن » و « ما » . انتهى . فـ : زيلاً ، في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك ، وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح . وإلى إعمال المصدر عمل فعله أشار الناظم بقوله :

٤٢٤ — بفعله المصدر ألحق في العمل

(١) شرح ابن الناظم ص ٢٩٦ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤١٠ - ٤١١ .

(٣) في « ب » : (يَكُ) .

(٤) التسهيل ص ٨٨ .

(٥) شرح قطر الندى ص ٢٦١ .

٤٢٥— إِنْ كَانَ فَعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ.....

وبقي من شروط إعمال المصدر شروطه العدمية^(١)، فهي أن لا يكون مصغراً، فلا يجوز: أعجبني ضربك زيداً، ولا مضمرًا؛ فلا يجوز: ضربني زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ، خلافاً للكوفيين، ولا محدوداً؛ فلا يجوز: أعجبني ضربك [٦٣] زيداً، ولا موصوفاً قبل العمل؛ فلا يجوز: أعجبني ضربك الشديد زيداً، ولا محذوفاً؛ فلا يقال: إنَّ بَاءَ البسمة متعلقة بمصدر محذوف تقديره: ابتدائي^(٢)، خلافاً لقوم.

ولا مفصلاً من معموله بأجنبي فلا يقال: إن: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق/٩] معمول لـ: ﴿رَجَعِهِ﴾ [الطارق/٨] لأنه قد فصل بينهما بالخبر، ولا مؤخرًا عن معموله؛ [٢/ب] فلا يجوز: أعجبني زيداً ضربك. قاله في شرح القطر^(٣) أخذًا من التسهيل^(٤).

(وعمل المصدر مضافاً أكثر) من عمله غير مضاف، وهو متفق عليه^(٥)، ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى؛ فالأول (نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة/٢٥١]، والثاني كقوله: [من الطويل]

٥٧٨— أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيْنُ إِذَا لَمْ يَصْنُهَا عَنْ هَوَى يَغْلِبُ الْعَقْلَ

(و) عمله (منوئاً أقيس) من عمله مضافاً؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير^(٦) (نحو: ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَةٍ﴾ [البقرة/١٤، ١٥] ف: إطعام، مصدر وفاعله محذوف، و: يتيماً مفعوله، والتقدير: أو إطعمه يتيماً. والمسغبة: الحاجة، من سَغِبَ: إذا جاع. ومنع الكوفيون إعمال المصدر المنون، وحملوا ما بعلمه من مرفوع ومنصوب على إضمار فعل.

(و) عمله معرفاً (بـ«أل» قليل) في السماع، (ضعيف) في القياس؛ لبعده

(١) سقط من «ب»: (شروطه العدمية).

(٢) في «ب»: (ابتداء).

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٦٦.

(٤) التسهيل ص ١٤٢.

(٥) في شرح ابن الناظم ص ٢٩٧: (وإذا كان في المصدر شرط العمل فأكثر ما يعمل مضافاً)، وانظر الارتشاف ١٧٧/٣، وجمع الهوامع ٩٣/٢.

٥٧٨— البيت بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٧، وتقدم برقم ٣٢٧.

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٢٩٧: (وإعمال المصدر مضافاً أكثر، ومنوئاً أقيس، وقد يعمل مع الألف واللام)، وانظر الارتشاف ١٧٧/٣، وجمع الهوامع ٩٣/٢.

من مشابهة الفعل بدخول «أل» عليه (كقوله) : [من المتقارب]

٥٧٩- (ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ) يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاجِي الْأَجَلَ

ف : النكاية : مصدر مقرون بـ «أل» وفاعله محذوف ، وأعداءه : مفعوله .
والمعنى : ضعيفُ نكايته أعداءه ، يَظُنُّ أن الفرار من الموت يباعد الأجل . وفي التنزيل :
﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ [الجمعة/٨] . واختلف في المصدر المقرون
بـ «أل» على أربعة أقوال ؛ فسيبويه يُعْمَلُهُ^(١) ، والكوفي لا يَعمَلُهُ ، كما لا يُعْمَلُ المنون^(٢)
وجوزة الفارسي على قبح^(٣) ، وابن طلحة إن كانت «أل» فيه معاقبة للضمير ، كما في
البيت ، ومنع : عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، ووافقه أبو حيان^(٤) ، ويرد عليهما قوله :
[من الطويل]

٥٨٠- عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ الْمُسِيءِ إِلَهُهُ وَلِلتَّرْكِ بَعْضُ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا

أي : عجبت من أن رَزَقَ المسيءَ إلهَهُ ، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرًا . وإلى
إعمال المصدر في أحواله الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٤٢٤- مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ

[١/٣] (واسم المصدر إن كان علمًا لم يعمل اتفاقًا) لتعريفه^(٥) بالعلمية ،
والأعلام لا تعمل ، (وإن كان ميمًا فكالمصدر) في العمل (اتفاقًا) لأنه مصدر حقيقة ،
كما [٦٤] تقدم عن شرح الشذور^(٦) (كقوله) ؛ وهو الحارث بن خالد المخزومي ، ونسبه

٥٧٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٨/٣ ، وخزانة الأدب ١٢٧/٨ ، والدرر ٣٠٤/٢ ، وشرح ابن
الناظم ص ٢٩٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٤/١ ، وشرح الأشموني ٣٣٣/١ ، وشرح التسهيل ١١٦/٣ ،
وشرح شذور الذهب ص ٣٨٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل ٩٥/٢ ، وشرح
الكافية الشافية ١٠١٣/٢ ، وشرح المفصل ٥٩/٦ ، ٦٤ ، والكتاب ١٩٢/١ ، والمقرب ١٣١/١ ،
والمتنصف ٧١/٣ ، وجمع الهوامع ٩٣/٢ .

(١) الكتاب ٣١٩/١ ، وانظر الدرر ٣٠٥/٢ .

(٢) الدرر ٣٠٥/٢ .

(٣) الإيضاح العضدي ١٦٠/٣ .

(٤) الارتشاف ١٧٧/٣ .

٥٨٠- البيت بلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢٦٩ .

(٥) في «أ» : (لتعرفه) .

(٦) شرح شذور الذهب ص ٤١٠ - ٤١١ .

الموضح في المغني^(١) للعرجي تبعاً للحريري: [من الكامل]

٥٨١- (أَظْلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا) أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمُ

ف «مصاب» مصدر ميمي مضاف إلى فاعله، ورجلاً: مفعوله، وجملة «أهدى السلام»: نعت رجلاً، وتحية: مفعول مطلق، على حد: قعدت جلوساً، وظلم: خبر «إن»، وظلوم: منادى بالهمزة.

(وإن كان) اسم المصدر (غيرهما) أي غير العلم والميمي، وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حَدَثٌ^(٢) الثلاثي، (لم يعمل عند البصريين)؛ لأن أصل وضعه لغير المصدر؛ ف: الغسل موضوع لما يُغْتَسَلُ به، والوضوء لما يُتَوَضَّأُ به، ثم استعمل في الحدث، (ويعمل عند الكوفيين والبغداديين)؛ لأنه الآن دال على الحدث، (وعليه قوله)؛ وهو القطامي: [من الوافر]

٥٨٢- أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي (وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةِ الرَّتَاعَا)

ف «عطائك» اسم مصدر مضاف إلى فاعله، والمائة: مفعوله الثاني، وحذف الأول؛ أي عطائك إيلي المائة، على حد: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾ [التوبة/٢٩] أي: يعطوكم الجزية.

(١) مغني اللبيب ٥٣٨/٢.

٥٨١- البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١، والاشتقاق ص ٥١، ٩٩، وخزانة الأدب ٤٥٤/١، والدرر ٣٠٩/٢، ومعجم ما استعجم ص ٥٠٤ (الخطم)، وللعرجي في ديوانه ص ١٩٣، ودرة الغواص ص ٩٦، ومغني اللبيب ٥٣٨/٢، وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة ٢٨٤/١، وشرح شواهد المغني ٨٩٢/٢، والمقاصد النحوية ٥٠٢/٣، ولأبي دهب الجمحي في ديوانه ص ٦٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٢٦/٦، وأوضح المسالك ٢١٠/٣، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢، وشرح شذور الذهب ص ٤١١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٣١، ومجالس ثعلب ص ٢٧٠، ومراتب النحويين ص ١٢٧، وجمع الهوامع ٩٤/٢.

(٢) في «ب»: (حد).

٥٨٢- البيت للقطامي في ديوانه ص ٣٧، وتذكرة النحاة ص ٤٥٦، وخزانة الأدب ١٣٦/٨، ١٣٧، والدرر ٤٠٨/١، وشرح شواهد المغني ٨٤٩/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٩٥، ولسان العرب ١٤١/٩ (رهف)، ٦٩/١٥ (عطا)، ومعاهد التنصيص ١٧٩/١، والمقاصد النحوية ٥٠٥/٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤١١/٢، وأوضح المسالك ٢١١/٣، والدرر ٢١٣/٢، وشرح ابن الناطم ص ٢٩٨، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢، وشرح شذور الذهب ص ٤١٢، وشرح ابن عقيل ٩٩/٢، ولسان العرب ١٦٣/٨ (سبع)، ١٣٨/١٥ (غنا)، وجمع الهوامع ١٨٨/١، ٩٥/٢.

والرَّتَاع ؛ بكسر الراء : جمع راتعة ، وهي الإبل التي ترتع ^(١) : نعت « مائة » .
والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي ، وكان من خبره أن القطامي أسير ، فخلَّصه ؛ زفر وَرَدَّ
عليه ماله ، وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه . وما ذكره الموضح من التفصيل
والجفاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم :

٤٢٥ — وَلَا سَمِ مَصْدَرٍ عَمَلٌ

بالتنكير ؛ لأن ذلك صادق عليه .

(ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله) لشدة اتصاله به ، (ثم يأتي مفعوله)
منصوباً (نحو : [٣/ب] « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ») [البقرة / ٢٥١] ف « دفع » مصدر
مضاف إلى فاعله وهو « الله » و « الناس » مفعوله . والمعنى : ولولا أن دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ
بعضهم ببعض لغلب المفسدون ، وتعطلت المصالح .

(وَيَقِلُّ عَكْسُهُ) ، وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعاً ،
(كقوله) وهو الأقيشر الأسدي : [من البسيط]

٥٨٣ — أَفْنَى تِلَاوِيٍّ وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ (قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ)

ف « قرع » ، بالقاف والعين المهملة ، مرفوع على الفاعلية بـ « أفنى » ، وهو
مصدر مضاف إلى مفعوله ، وهو « القواقيز » ؛ بقافين وزاي معجمة ^(٢) : أفداح يُشرب بها
الخمر ، واحدها قاقوزة ، وأما قازوزة ؛ بزائين معجمتين ؛ فجمعها « قوازي » ك : قوارير ،
بمهملتين ، جمع « قارورة » ، وأفواه : فاعل المصدر ، وهو جمع « فم » وأصله : فوه ؛ فلذلك
رَدَّتْ فِي الْجَمْعِ . والأبَارِيقِ : جمع إبريق . وروي بنصب الأفواه ، فيكون من القسم الأول .
وتلاوي ، بكسر التاء المثناة فوق : المال القديم ، من تراث وغيره ، و « جَمَعْتُ » بتشديد
الميم ، و « النشَب » بفتح النون والشين المعجمة : اسم يقع على الضياع والدور والأموال
الثابتة التي لا يقدر الإنسان أن يرحل بها .

(١) في « ب » ، « ط » : (ترتعي) .

٥٨٣ — البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٦٠ ، والأغاني ٢٥٩/١١ ، وخزانة الأدب ٤٩١/٤ ، والسرر
٣٠٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٩١/٢ ، والشعر والشعراء ص ٥٦٥ ، واللسان ٣٩٦/٥ (قفر) ،
والمؤتلف والمختلف ٥٦ ، والمقاصد النحوية ٥٠٨/٣ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٣٨ ، والإنصاف
٢٣٣/١ ، وأوضح المسالك ٢١٢/٣ ، وشرح الأشتوي ٣٣٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٣ ،
واللمع ٢٧١ ، ومعني اللبيب ٥٣٦/٢ ، والمقتضب ٢١/١ ، والمقرب ١٣٠/١ ، وجمع الهوامع ٩٤/٢ .

(٢) سقطت من « ب » .

(وقيل : تختص) إضافة المصدر إلى مفعوله (بالشعر) ، كهذا البيت ، ورد بالحديث وهو قوله ﷺ : (وَحَجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(١) ف « حج » ، مصدر يحل محله « أن » والفعل ، وهو مضاف إلى مفعوله ، وهو « البيت » و « مَنْ » الموصولة : فاعله ، (أي : وأن يحج البيت المستطیع) . وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون مروياً بالمعنى فلا دليل فيه .

(وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يُذكر المفعول) في اللفظ ، (وبالعكس) ، وهو أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ ، (فكثير) فيهما (فالأول : ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِي ﴾) [إبراهيم/٤٠] .

(و) الثاني (نحو : ﴿ لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ [٤/٤] مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾) [فصلت/٤٩] ف « دعائي » مصدر مضاف إلى الفاعل ، وهو ياء المتكلم ، و « دعاء الخير » مصدر مضاف إلى المفعول وهو « الخير » فحذف من الأول المفعول ، ومن الثاني الفاعل ، (ولو ذكرا^(٢)) قليل : دعائي إياك ، ومن دعائه الخير) ، وهو أحد المواطن الأربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٢٦- وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ كَمَلْ بِنَصْبٍ أَوْ بَرْفَعِ عَمَلُهُ

(وتابع المجرور) فاعلاً كان المجرور أو مفعولاً (يُجَرَّ عَلَى الْلفظ ، أو يُحْمَلُ عَلَى الْمَحَل ، فيُرفع) إن كان المجرور [٦٥] فاعلاً ، (كقوله) ؛ وهو لبيد العامري ؛ يصف حاراً وأتانا وحشين : [من الكامل]

٥٨٤- حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا (طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ)

ف « طلب » بالنصب : مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف إلى فاعله ، وهو « المعقب » بكسر القاف : وهو الغريم ، لأنه يأتي عقب غريمه ، و « حقه » مفعول المصدر ، و « المظلوم » بالرفع ، نعت لـ « المعقب » ، على محله ؛ أي : كما يطلب المعقب المظلوم حقه . (وينصب) إن كان المجرور مفعولاً ، (كقوله) وهو زياد العنبري^(٣) لا رؤية :

(١) أخرجه البخاري في المسند ٢/٢٦ ، ٩٣ ، ٣٦٣/٤ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (ذكر) .

٥٨٤- تقدم تخريج البيت برقم ٣٥٤ .

(٣) في « ط » : (العنبري) .

[من الرجز]

٥٨٥- قَدْ كُنْتُ دَائِيْتُ بِهَا حَسَّانَا (مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَالْيَأْسِ)

فـ «مخافة» مفعول لأجله ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، والفاعل محذوف ،
أي : مخافتِي الإفلاس ، و«الليان» بكسر اللام وفتحها ، وهو الأكثر : المطل بالدين ؛
معطوف بالنصب على محل الإفلاس ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٢٧- وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَّنْ

هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين ، ومذهب سيبويه^(١) والجمهور منع
الإتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول .

قال المرادي^(٢) : والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك ، والتأويل على خلاف
الظاهر .

٥٨٥- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧ ، والكتاب ١/١٩١، ١٩٢ ، ولزباد العنبري في شرح المفصل
٦٥/٦ ، وله أول رؤبة في الدرر ٢/٤٨٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣١ ، وشرح شواهد المغني
٢/٨٦٩ ، والمقاصد النحوية ٣/٥٢٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢١٥ ، وخزانة الأدب ٥/١٠٢ ،
وشرح ابن عقيل ٢/١٠٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٠ ، وشرح المفصل ٦/٦٩ ، ومغني اللبيب
٢/٤٢٦ ، وجمع الهوامع ٢/١٤٥ .

(١) الكتاب ١/١٩١ .

(٢) شرح المرادي ٣/١٣ .

[٤/ب] (هذا باب إعمال اسم الفاعل)

عمل فعله في التعدي واللزوم

(وهو ما دل على الحدث والحدوث^(١) وفاعله) ، فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الأوصاف والأفعال ، (فخرج بـ) ذكر^(٢) (الحدث^(٣)) اسم التفضيل (نحو : أفضل و) الصفة المشبهة (نحو : حسن ، فإنهما) لا يدلان على الحدث ، (وإنما يدلان على الثبوت ، وخرج بذكر : فاعله) اسم مفعول (نحو : مضروب ، و) الفعل نحو : (قام) فإن اسم المفعول إنما يدل على المفعول لا على الفاعل ، والفعل إنما يدل على الحدث والزمان بالوضع ، لا على الفاعل ، وإنما دل عليه بالالتزام .

وفي غالب النسخ تقديم الحدث على الحدث ، والصواب خلافه ؛ لأن الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الميزان (فإن كان) اسم الفاعل (صلة لـ « أل » عمل) عمل فعله (مطلقاً) ، ماضياً كان أو غيره ، معتمداً أو غير معتمد ، تقول : جاء الضاربُ زيداً أمسٍ أو الآن أو غداً ، وذلك لأن « أل » هذه موصولة و« ضارب » حال محل « ضرب » إن أريد المضي ، أو « يضرب » إن أريد غيره ، والفعل يعمل في جميع الحالات ، فكذا ما حل محله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٣١ — وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً أَلْ فِي الْمُضِيِّ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِيَ

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (بالحدث) .

(وإن لم يكن) اسم الفاعل صلة لـ « أل » (عمل) عمل فعله (بشرطين)
عدميين ، وبشرطين وجوديين : فالعدميان : أحدهما : أن لا يوصف ، والثاني : أن لا يصغر ،
خلافًا للكسائي فيهما . والوجوديان :

(أحدهما : كونه للحال أو [٦٦] للاستقبال) ؛ لأنه إنما عمل حملاً على
المضارع ؛ لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي ؛ (لا للماضي) ؛ لأنه لم يشبه لفظ الفعل
الذي هو بمعناه ، (خلافًا للكسائي) في إجازة عمله بمعنى الماضي ، وتبعه على ذلك هشام
وأبو جعفر وجماعة ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾
[الكهف/١٨] وجه [٥/١] الدلالة منه أن « باسط » بمعنى الماضي وعمل في « ذراعيه »
النصب . (وقال) المانعون : (لا حجة له ولهم في « باسطٍ ذِرَاعِيهِ » لأنه على) إرادة
(حكاية الحال) الماضية ، (فالمعنى : ييسط ذراعيه) ، فيصح وقوع المضارع موقعه
(بدليل) أن الواو في « وكليهم » واو الحال ؛ إذ يحسن أن يقال : جاء زيدٌ وأبوه يضحكُ ،
ولا يحسن : وأبوه ضحكٌ ؛ (و) لذا قل سبحانه وتعالى : ﴿ وَتَقَلَّبُوهُمْ ﴾ [الكهف/١٨]
بالمضارع الدال على الحال ، (ولم يقل : وقليباهم) ، بالماضي . ومحل الخلاف في رفعه
الظاهر ونصبه المفعول به ، أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقاً .

(و) الشرط الثاني : (اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف)
أو ذي حال ؛ فالاستفهام والنفي (نحو : أضاربُ زيدٌ عمرًا ، وما ضاربُ زيدٌ عمرًا ، و)
المخبر عنه نحو : (زيدٌ ضاربُ أبوه عمرًا ، و) الموصوف نحو : (مررتُ برجلٍ ضاربٍ
أبوه عمرًا) وذي الحال نحو : جاء زيدٌ راكبًا أبوه فرسًا .

(والاعتماد على المقدّر) من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي
الحال ، (كالا اعتماد على الملقوظ به) من ذلك (نحو : مهينٌ زيدٌ عمرًا أم مكرّمه)
فـ « مهين » رفع زيدًا ونصب عما اعتمادًا على الاستفهام المقدّر (أي : أمهين ، ونحو :
﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ [النحل/٦٩] فـ « مختلف » رفع « ألوانه » اعتمادًا على الموصوف
المقدّر (أي : صنفٌ مختلفٌ ألوانه ، وقوله) ؛ وهو الأعشى ميمون : [من البسيط]
٥٨٦- (كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوْهِنَهَا) فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ

٥٨٦- البيت للأعشى في ديوانه ص ١١١ ، وتاج العروس (وعل) ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٢ ،
والمقاصد النحوية ٥٢٩/٣ ، وبلا نسية في الأغاني ١٤٩/٩ ، وأوضح المسالك ٢١٨/٣ ، والرد على
النحاة ٧٤ ، وشرح الأشموني ٣٤١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٠ ، وشرح ابن عقيل ١٠٩/٢ ،
وشرح الكافية الشافية ١٠٣٠/٢ .

ف «ناطح» نصب «صخرة» اعتماداً على الموصوف المقدر؛ أي: كوعل ناطح .
والوعل ، بفتح الواو مع فتح العين المهملة أو كسرهما ، ك: فَرَسٍ أو كَتِفٍ ، وقد يقال بضم
الواو وكسر العين ، ك: دُئِلَ ، وهو نادر ، والمراد به هنا: تيس الجبل ، بجيم وموحدة
مفتوحتين ، ويقال له الأيِّل ، بفتح [ه/ب] الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة .
ويوهنها : يزعرعها .

(ومنه) أي : من الاعتماد على الموصوف المقدر : (يا طالعاً جبلاً) ف «طالعاً»
نصب «جبلاً» لاعتماده على الموصوف المقدر ؛ أي : يا رجلاً طالعاً ، وقول ابن مالك في
النظم :

٤٢٩— او حرفَ نِداً او نَفِيّاً او جَا صِفَةً او مُسْتَنَداً

تصريح منه (أنه اعتمد على حرف النداء) ، وذلك (سهو) لأن المعتمد عليه ما يقرب
الوصف من الفعل ، وحرف النداء لا يصلح [٦٧] لذلك (لأنه مختص بالاسم) لكونه
من علاماته ، (فكيف يكون مقرباً من الفعل ؟) قاله ابن الناظم بمعناه^(١) ، وإلى هذين
الشرطين أشار الناظم بقوله :

٤٢٨— كَفَعْلِهِ اسْمُ فاعِلٍ في العمل إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ بِمَعَزَلٍ
٤٢٩— وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً او حرفَ نِداً او نَفِيّاً او جَا صِفَةً او مُسْتَنَداً

وأشار إلى الاعتماد على المقدر بقوله :

٤٣٠— وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحْدُوفٍ عُرِفَ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ

وفي المغني^(٢) : أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما
هو للعمل في المنصوب لا لطلق العمل بدليلين : أحدهما : أنه يصح : زيدٌ قائمٌ أبوه أمس ،
والثاني : أنهم لم يشترطوا لصحة نحو : أقائمُ الزيدان ، كون الوصف بمعنى الحال أو
الاستقبال . انتهى . وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك ،
واستدل بنحو قوله : [من الطويل]

٥٨٧— خَبِيرٌ بَنُو لِهَبٍ
.....

البيت ... وتقدم في باب المبتدأ أنه محمول على التقديم والتأخير .

(١) شرح ابن الناظم ص ٣٠١ .

(٢) مغني اللبيب ٤٧٠/٢ .

٥٨٧— تقدم تخريجه برقم ١٣٨ وثمناه : (خبير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة اللهبي إذا الطير مرّت) .

(فصل ل)

(تُحوَّل^(١) صيغة فاعل للمبالغة) في الفعل (والتكشير) فيه (إلى) خمسة أوزان: (فَعَّالٌ)، بفتح الفاء وتشديد العين، ك: ضَرَّابٌ، (أو فَعُولٌ)، بفتح الفاء، ك: ضَرُوبٌ، (أو: مِفْعَالٌ)، بكسر الميم، ك: مِضْرَابٌ، (بكشرة)، وإليها أشار الناظم بقوله:

٤٣٢- فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ في كَثْرَةِ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ
(وإلى: فَعِيلٌ) بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء ك: ضَرِبَ، (أو: فَعِلٌ) بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء، ك: ضَرَبَ، (بقلَّة)، وإليهما أشار الناظم بقوله:

٤٣٣- وفي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلٍ

وتسمى هذه الخمسة أمثلة [١/٦] المبالغة، (فيعملن عمله بشروطه) المتقدمة، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

٤٣٣- فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ

(قال) القلاخ بالقاف [٦٨] المضمومة وبالهاء المعجمة: [من الطويل]

٥٨٨- (أَخَا الْحَرْبِ لَبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا) وَلَيْسَ بَوْلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

فنصب «جلالها» ب: لباس، لاعتماده على صاحب الحال، وذلك لأن «أخا الحرب» و«لباس» حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله^(٢)، وأراد ب: الجلال؛ بالجيم؛ ما

(١) في «ب»: (تحويل).

٥٨٨- البيت للقلاخ بن حزن في خزنة الأدب ١٥٧/٨، والدرر ٣١٨/٢، وشرح أبيات سيويه ٣٦٣/١، وشرح المفصل ٧٩/٦، ٨٠، والكتاب ١١١/١، ولسان العرب ٨٣/١١ (ثعل)، والمقاصد النحوية ٥٣٥/٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣١٩/١، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٣، وشرح الأشموني ٣٤٢/١، وشرح التسهيل ٧٩/٣، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٢، وشرح ابن عقيل ١١٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٢/٢، والمقتضب ١١٣/٢، وجمع الهوامع ٩٦/٢.

(٢) البيت هو: (فإن تك فانتك السماء فإنني بأرفع ما حولي من الأرض أطولا).

انظر المقاصد النحوية ٥٣٥/٣.

يُلبس في الحرب من الدروع والجواشن ، والولاج : مبالغة في « والج » من الولوج : وهو الدخول ، والخوالف ؛ بلحاء المعجمة : جمع خالفة ، وهي في الأصل عماد البيت ، وأراد بها البيت نفسه . وأعقلأ ؛ بالعين المهملة وبالقاف : من العقل ، يقال : أعقل الرجل ، إذا اضطربت رجلاه من الفزع ، ونصبه على الحال أو على الخبرية لـ : ليس ، إن لم يمنع تعداد خبرها . والمراد أنه ثابت القدم في الحرب ، وبينه وبينها مؤاخاة ؛ وإذا قامت الحرب لا يلج البيت ولا يستتر فيه ، بل يظهر ويحارب .

(وقال) أبو طالب عم النبي ﷺ في مرثية ختنه أبي أمية بن المغيرة المخزومي :

[من الطويل]

٥٨٩- (ضُرُوبٌ بِتَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا) إذا عَدِمُوا زَادًا فَلِإِنَّكَ عَاقِرُ

فنصب « سوق » جمع « ساق » بـ : ضروب ؛ لاعتماده على ذي خبر محذوف ؛ أي : هو ضروب ، أو : أنت ضروب . ونصل السيف : شفرته ؛ ولذلك أضافه إلى السيف ، وقد يسمى السيف كله نصلاً . والمراد : أنه كان يعرقب الإبل السمان للضيفان عند عدم الزاد .

(وحكى سيوييه) بمعناه : (إِنَّهُ لَمُنْحَارٌ بِوَائِكْهَا^(١)) ، فنصب « بوائكها » جمع

« بائكة » وهي السمينة الحسناء من النوق ؛ بـ : منحار ؛ بلحاء المهملة ؛ مبالغة في « نحر » لاعتماده [ب/٦] على خبر عنه وهو اسم « إن » . (وقال) عبيد الله بن قيس الرقيات :

[من الطويل]

٥٩٠- (فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا) وأُخْرَى مِنْهُمَا تُشَبُّهُ الْبَدْرَا

فنصب « هلالاً » بـ : شبيهة ، مبالغة في « مشبهة » لاعتمادها على ذي خبر محذوف ، تقديره : أما فتاة منهما فشبيهة هلالاً . (وقال) زيد الخيل ؛ سمي بذلك لأنه كان له

٥٨٩- البيت لأبي طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب ٢٤٢/٤ ، ٢٤٥ ، ١٤٦/٨ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، والدرر ٣١٩/٢ ، وشرح أبيات سيوييه ٧٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٣ ، وشرح المفصل ٧٠/٦ ، والكتاب ١١١/١ ، والمقاصد النحوية ٥٣٩/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢١/٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥ ، والمقتضب ١١٤/٢ ، وجمع الهوامع ٩٧/٢ .

(١) الكتاب ٢١٢/١ ، وهو من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٠٣ ، وشرح ابن عقيل ١١٣/٢ .

٥٩٠- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٣٤ ، وفيه : « الشمس » مكان « البدر » ، وشرح التسهيل ٨١/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٤ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٠ ، والمقاصد النحوية ٥٤٢/٣ .

خمسة أفراس مشهورة فأُضيف إليها، وسمه رسول الله ﷺ زيد الخير؛ بالراء: [من الوافر] ٥٩١- (أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزْقُونٌ عَرَضِي) جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ

فنصب «عرضي» ب: مزقون، جمع «مزق» بالزاي، مبالغة في «مازق» لاعتماده على اسم «أن» المفتوحة على الفاعلية ل: أتاني.

وعرض الرجل: جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه، والجحاش، بجيم ثم جاء مهملة وآخره شين معجمة، جمع جحش؛ وهو الصغير من الحمير؛: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هم جحاش، والكرملين؛ بكسر الكاف وفتح اللام؛: اسم ماء في جبل طيب، والفديد؛ بالفاء: الصياح والتصويت.

يقول: إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي يصوت عنه. وإعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها، وهو اسم الفاعل؛ لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة، ولم يحز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها، ويردّ عليهم قول العرب: أما العسل فأنا شرّاب^(١).

ولم يحز بعض البصريين إعمال فَعِيل وفَعِل، وأجاز الجرمي إعمال فَعِل دون فَعِيل؛ لأنه على وزن الفعل، ك: عَلِمَ وفَهِمَ وفَطِنَ.

٥٩١- البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٧٦، وخزانة الأدب ١٦٩/٨، والدرر ٣١٩/٢، وشرح ابن الناطم ص ٣٠٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٤، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٠، وشرح المفصل ٧٣/٦، والمقاصد التحوية ٥٤٥/٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/٣، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢، وشرح ابن عقيل ١١٥/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥، والمقرب ١٢٨/١.

(١) الكتاب ١١١/١، وشرح ابن عقيل ١١١/٢، وشرح ابن الناطم ص ٣٠٣.

(فصل ————— ل)

[٢٩] (تشية اسم الفاعل وجمعه) تصخيحاً وتكسيراً وتذكيراً وتأنيثاً ، (وتشية أمثلة المبالغة وجمعها [١/٧] كمفردهن في العمل والشروط) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٣٤- وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ

(قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ ﴾) [الأحزاب/٣٥] ف : الذاكرين : جمع ذاكِر ، وفاعله مستتر فيه ، والجلالة : منصوبة به ، ولا يحتاج إلى شرط لاقترانه بـ « أَل » .
(وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾) [الزمر/٣٨] ف : كاشفات : جمع كاشفة ، وفاعلها مستتر فيها ، وضره : مفعولها ، وهي معتملة على المخبر عنه وهو : هن .
(وَقَالَ) تَعَالَى : ﴿ خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ ﴾) [القمر/٧] ف : خشعاً ؛ جمع خاشع ؛ جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وحمة والكسائي^(١) ، وأبصارهم : فاعل به لاعتماده على صاحب الحال .

(وَقَالَ) عنترة العبسي : [من الكامل]

٥٩٢- الشَّائِمِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتِمَهُمَا (وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ الْقَهْمَا دَمِي)

ف « دمي » : منصوب بـ : الناذرين ، هما تشية « ناذر » بالذال المعجمة ، وأراد بهما ابني ضمضم ؛ حصيناً ومرة ، وأراد بـ « دمي » : قتلي . والمعنى أنهما ينذران على أنفسهما في الخلاء أنهما إذا لقيه قتلاه ، فإذا لقيه أمسكا عنه هيبة له وجبناً منهما . (وَقَالَ) طرفة بن العبد : [من الرمل]

(١) هي قراءة الأعرج وشيبة وقتادة والجمهور ، أما أبو عمرو وحمة والكسائي فقرأوا : (خاشعاً) بالإفراد . انظر البحر المحيط ١٧٥/٨ ، والنشر ٣٨٠/٢ .

٥٩٢- البيت لعنترة في ديوانه ٢٢٢ ، والأغاني ٢١٢/٩ ، والشعر والشعراء ٢٥٩/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٨/١ ، والمقاصد النحوية ٥٥١/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٥/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٩/٢ .

٥٩٣- ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ (غُفِّرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ)

(غفر^(١)) بضم الغين والفاء : (جمع : غفور) من أمثلة المبالغة ، وفاعله مستتر فيه ، (وذنبتهم : مفعوله) ، واعتماده على اسم « أن » المفتوحة على تقدير الباء ، وفخر ؛ بلقاء المعجمة : جمع « فخور » من الافتخار . ومعناه : أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون بشرفهم ، ولا يعجبون بنفوسهم ، ولكنهم يتواضعون للناس . ويروى « فُجِّرَ » بلجيم ، جمع « فجور » من الفجور ، وهو الكثير الفسق ، ويقع على القليل والكثير ، يقال : فُجِّرَ الرجل : إذا كذب . ومعناه : أنهم لا يفسقون ولا يكذبون . قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل .

٥٩٣- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٥ ، وخزانة الأدب ١٨٨/٨ ، والدرر ٣٢١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٦٨/١ ، وشرح التسهيل ٨٠/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٦ ، والكتاب ١١٣/١ ، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٣ ، ونوادر أبي زيد ص ١٠ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥٧ ، وأوضح المسالك ٢٢٧/٣ ، وشرح الأشتوني ٣٤٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ١١٧/٢ ، وجمع الهوامع ٩٧/٢ .

(١) سقطت من « ب » .

(فصل ل)

(يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف [ب/٧] العامل أن ينتصب به)
 أي : بالوصف ، (وأن ينخفض بإضافته إليه) للتخفيف ، مفردًا كان الوصف أو جمعًا ،
 (وقد قرئ) في السبع : (﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالْغُفْرِ أَمْرٌ ﴾ [الطلاق/٣] و : ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ
 ضُرِّهِ ﴾ [الزمر/٣٨] ؛ بالوجهين) النصب والخفض ؛ فالنصب على المفعولية ، والخفض
 بالإضافة ، فالآية الأولى قرأها حفص بالخفض^(١) ، والباقون بالنصب^(٢) ، والثانية قرأها غير
 أبي عمرو بالخفض^(١) ، وأبو عمرو وحده بالنصب^(٣) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٣٥ — وَانْصَبْ بِنِي الإِعْمَالِ تَلَوًّا وَخَفِضْ

(وأما ما عدا التالي) للوصف (فيجب نصبه) لتعذر الإضافة بالفصل بالتالي ،

وإليه يشير قول الناظم :

٤٣٥ — وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

(نحو : خليفة ، من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة/٣٠] وفي بعض
 النسخ : « وَسَكَنَّا » من : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا ﴾ [الأنعام/٩٦] [٧٠] والصواب حذفها ؛ لأن
 الوصف فيها غير عامل كما يأتي على الأثر . وإذا أتبع المجرور بالوصف بأحد التوابع الخمسة
 (فالوجه جر التابع على اللفظ ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمسرو) ، بالخفض عطفًا
 على لفظ زيدٍ ، (ويجوز نصبه بإضمار وصف ممنون ، أو فعل اتفاقًا) أي : وضاربُ عمرًا ،
 أو يضربُ عمرًا ، (و) يجوز نصبه (بالعطف على المحل عند بعضهم) ، وهم الكوفيون

(١) أي كما في الرسم المصحفي .

(٢) قرأها بالنصب : نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف .

انظر الإتحاف ص ٤١٨ ، ومعاني القرآن للفراء ١٦٣/٣ ، والنشر ٢٨٨/٢ .

(٣) ليس أبو عمرو وحده قرأها بالنصب ، فقد قرأها مثله : عاصم والكسائي والحسن وابن محيصن وشيبة

وشعبة ويعقوب والأعرج ويحيى بن وثاب . انظر الإتحاف ص ٣٧٦ ، والبحر المحيط ٤٣٠/٧ ، ومعاني

القرآن للفراء ٤٢٠/٢ ، والنشر ٣٦٣/٢ .

وطائفة من البصريين ، خلافاً لسيبويه وجمهور البصريين ، ويحتمل المذهبين قول الناظم :
 ٤٣٦- واجرُرْ أو انْصَبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كَمَبْتَغِي جَاءٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضَ
 (ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصف غير عامل) بأن^(١) كان بمعنى الماضي ،
 (فَيُنْصَبُ : الشمس في : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ ﴾ [الأنعام/٩٦] بإضمار : جعل)
 أي : بإضمار فعل مناسب لمعنى الوصف (لا غير) ؛ أي : لا غير الفعل يجوز إضماره ،
 فليس لك أن تجعلها منصوبة بإضمار وصف منون ، ولا بالعطف على المحل ؛ [١/٨] لأن
 الوصف المذكور غير عامل ؛ لكونه بمعنى الماضي ، (إلا إن قُدِّرَ « جاعل » على حكاية
 الحال) ، فيجوز نصبها بإضمار وصف منون ، أو بالعطف على محل « الليل » لأن
 « جاعل » على هذا عامل لكونه بمعنى « يجعل » .

وأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة ففي إضافته اعتباران :
 أحدهما : أنها محضة ، باعتبار معنى الماضي فيه ، وبهذا الاعتبار يقع صفة
 للمعرفة ولا يعمل .

وثانيهما : أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال ، وبهذا الاعتبار يقع
 صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه . قاله اليميني في شرح الكشاف^(٢) .

فعلى هذا يجوز أن تكون « الشمس » معطوفة على محل « الليل » باعتبار
 عمل « جاعل » فيه لصدقه على الحال والاستقبال ، وأن تكون منصوبة بإضمار فعل
 ماض ، باعتبار عدم عمله فيه ، لصدقه على الماضي ، وعلى هذا يُحْمَلُ تجويز الزمخشري
 كون « الشمس » معطوفة على محل « الليل » .

تنبيه : إذا قُصِدَ باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع
 السببي ؛ ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ،
 وجره بالإضافة ، وهو في ذلك على ثلاثة أنواع :

أحدهما : ما يجوز ذلك فيه اتفاقاً ، وهو ما أخذ من فعل قاصر ك : طاهر القلب .

والثاني : ما يمتنع ذلك فيه اتفاقاً ، وهو ما يتعدى لأكثر من واحد .

والثالث : ما اختلف فيه ، وهو [٧١] ما يتعدى لواحد ؛ فقال الأخفش بالجواز
 مطلقاً ، وبعضهم بال منع مطلقاً ، وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع : إن حُفِيفَ مفعوله

(١) سقطت من « ب » .

(٢) كشف غوامض الكشاف ص ١٤٨٠ .

اقتصاراً جاز ، وإلا امتنع ، وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال ، وشرط ابن مالك فيه أمن اللبس^(١) ، كقولك : فلان ظالم العبيد ؛ أي أن عبيده ظالمون ، [٨/ب] وذلك إذا قلته مثلاً بعد قول القائل : ليس عبيد فلان ظالمين ، فحينئذ يجوز : ظالم العبيد ، بالرفع ، وظالم العبيد ، بالنصب ، وظالم العبيد ، بالجر ، كما في : الحسن الوجه ، برفع الوجه ونصبه وخفضه ، وشاهده من اللازم قول عبد الله بن ربيعة : [من الطويل]

٥٩٤- تَبَارَكْتَ أَنْتَ مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ وَأَنْتَ إِلَيْكَ تَائِبُ النَّفْسِ بَاخِعٌ

وشاهده من المتعدي لواحد قول الآخر : [من البسيط]

٥٩٥- مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَمًا وَإِنْ ظَلِمًا وَلَا الْكَرِيمُ بِسَمَنًا وَإِنْ حَرَمًا

(١) التسهيل ص ١٤١ .

٥٩٤- البيت لعبد الله بن ربيعة في شرح التسهيل ٩١/٣ ، ١٠٤ ، ويلا نسبة في الدرر ٣٣٤/٢ ، وهمع

الهوامع ٩٩/٢ ، ١٠١ .

٥٩٥- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٣٥/٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٠٤/٣ ، والمقاصد

النحوية ٦١٨/٣ ، وهمع الهوامع ١٠١/٢ .

(هذا باب إعمال اسم المفعول)

(وهو ما دلَّ على حَدَث ومفعوله) ، فخرج بقوله : « ومفعوله » ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والأفعال الدالة على الأحداث ، ويكون من الثلاثي المجرد ، (ك : مَضْرُوبٌ ، و) من المزيد فيه نحو : (مُكْرَمٌ) ، بفتح السراء ، ومن الرباعي المجرد ك : مُدْخَرَجٌ ، ومن المزيد فيه ، ك : مُتَدَخَّرَجٌ .

(ويعمل عمل فعل المفعول) أي : الفعل المبني للمفعول ، (^(١) وهو كاسم الفاعل في أنه إن كان) مقروناً (بـ « أل » عمل مطلقاً) ، لما تقدم من أنه واقع موقع الفعل لكونه صلة « أل » ^(٢) والفعل يعمل مطلقاً ^(٣) .

(وإن كان مجرداً) من « أل » عمل (بشرط الاعتماد) على الاستفهام أو النفي أو المميز عنه أو الموصوف أو ذي الحال ، (و) بشرط (كونه للحال أو للاستقبال) ، لا للماضي ، كما مر في اسم الفاعل حرفاً بحرف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
 ٤٣٧ — وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ
 ٤٣٨ — فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ

(تقول) في المجرد من « أل » المعتمد على المخبر عنه : (زيدٌ معطى أبوه درهماً الآن أو غداً) . ف : زيدٌ : مبتدأ ، ومعطى : خبره ، وهو اسم مفعول متعد لاثنين ، وأبوه : نائب الفاعل به ، وهو مفعوله الأول ، ودرهماً : مفعوله الثاني ، (كما تقول) في الفعل المبني للمفعول : (زيدٌ يُعْطَى أبوه درهماً) ، بلا فرق .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) سقطت من « أ » .

(و) تقول في المقرون بـ « أل » :

٤٣٨ — (المعطى كَفَافًا يكتفي)

كما مثل الناظم ، وهو يحتمل الأزمنة [أ/٩] الثلاثة ، (كما تقول : الذي يُعطى) ،
إن أردت الحال أو الاستقبال ، (أو : أُعطِيَ) ، إن أردت الماضي ، (فـ : المعطى : مبتدأ) ،
وهو متعدد لاثنتين ، (ومفعوله الأول) القائم مقام الفاعل ضمير (مستتر) فيه (عائد إلى :
أل) الموصولة به ، (وكفافاً : مفعول ثان ، و) جملة (يكتفي) من الفعل والفاعل :
(خبر) المبتدأ .

(وينفرد اسم المفعول) المتعدي إلى واحد إذا أريد به معنى الثبوت عن اسم
المفعول . المراد به الحدوث ، كما انفرد به ^(١) اسم الفاعل المراد به الثبوت (عن اسم
الفاعل) المراد به الحدوث ^(٢) (بجواز) معاملته معاملة الصفة المشبهة .
قال في التسهيل ^(٣) في آخر باب الصفة المشبهة : وإن قصد ثبوت معنى ^(٤) اسم
الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ، والأصح أن يجعل اسم مفعول المتعدي إلى واحد من
هذا الباب . انتهى .

يعني : باب الصفة المشبهة ، وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هذا
الباب .

وأما اسم المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة فإنه يرفع السببي على الفاعلية
على [٧٢] ما يقتضيه حال الصفة المشبهة ، لا على النيابة عن الفاعل ، كما يقتضيه حال
اسم المفعول . قاله الموضح في الحواشي ، ومن خطه نقلت ، وعقبه بقوله : ويسأل هنا
فيقال : هلاً قيل : إن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة ، بل على ما يقتضيه حال اسم
المفعول ؟ انتهى . ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يُراعى إذا أريد به معنى الحدوث ، أما إذا
أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببي على الفاعلية ، وينصبه ^(٥) على التشبيه بالمفعول به
إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، ويجره بالإضافة ، وعلى ذلك جاءت الشواهد ؛
فمن شواهد الرفع قوله : [من الطويل] [٩/ب]

(١) سقطت من « ب » .

(٢) سقط من « ط » قوله : (عن اسم الفاعل المراد به الحدوث) .

(٣) التسهيل ص ١٤١ .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ب » : (وينصب السببي) .

٥٩٦- بَثُوبٍ وَدِينَارٍ وَشَاةٍ وَدِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا ههنا رَأْسُ

ومن شواهد النصب قوله : [من الكامل]

٥٩٧- لو صُنِّتَ طَرْفُكَ لَمْ تُرَعْ بِصِفَاتِهَا مَا بَدَلَتْ مَجْلُوءَةً وَجَنَاتِهَا

ومن شواهد الجر : [الطويل]

٥٩٨- تَمَنَّى لِقَائِي الْجَوُّ مَغْرُورٌ نَفْسِهِ فَلَمَّا رَأَيْتَنِي ارْتَاعَ ثُمَّتَ عَرْدًا

(فجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى) مسبق بالنصب ، (وذلك

بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف) باسم المفعول ^(١) ، ونصب الاسم

المرفوع به (على التشبيه) بالمفعول به ، إذ لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه ؛ لأنه عينه في

المعنى ، فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه ^(٢) ، فلم يبق

طريق إلى إضافته لمرفوعه ^(٣) إلا بأن يحول الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى صاحب الوصف ،

ثم يُنصب المرفوع المحوّل عنه الإسناد ؛ لأنه بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء

الوصف عنه بضمير الموصوف ، فيُنصب انتصابها ، ثم يجر بالإضافة فراراً من قبح إجراء

وصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٤٣٩- وقد يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

والأصل أنك (تقول : الْوَرَعُ مَحْمُودَةٌ مَقَاصِدُهُ) بالرفع (ثم) تُحوّل الإسناد

عن المرفوع إلى الضمير المضاف إليه وهو الهاء ، فيستتر في « محمود » ويعوض منه « أل »

على رأي الكوفيين ، فتُنصبه و (تقول : الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ ، بالنصب ، ثم) بعد أن

تُنصب « المقاصد » تجرّها و (تقول : الْوَرَعُ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ) بالجر ، [١٠/] بعد ثلاثة

أعمال ، وقد تبين أن هذه الأوجه ^(٤) أصلها الرفع وهو دونها في المعنى ، ويتفرع عنه النصب ،

ويتفرع عن النصب الجر .

٥٩٦- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٢٨/٢ ، ٣٢٩ ، وشرح التسهيل ١٠٥/٣ ، وجمع الهوامع ٩٩/٢ ، ١٠١ .

٥٩٧- البيت لعمر بن لُحَاء التميمي في الدرر ٣٣٠/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٠٥/٣ ، وجمع الهوامع ١٠١/٢ .

٥٩٨- البيت بلا نسبة في الدرر ٣٣٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٠١/٢ .

(١) في « ب » : (للموصوف به اسم المفعول) .

(٢) في « ب » : (به) .

(٣) في « ب » : (لإضافته إلى مرفوعه) .

(٤) في « ب » : (أن أوجه المعمول الثلاثة) .

(هذا باب أبنية مصادر)

الفعل (الثلاثي) المجرد

(اعلم أن للفعل الثلاثي المجرد^(١) (ثلاثة أوزان) ، لا رابع لها :
(فَعَلَ ، بالفتح) في عينه (ويكون متعدداً ك : ضَرَبَهُ) ، فإنه متعدداً إلى الهاء المتصلة به^(٢) ، (وقاصراً ك : قَعَدَ . وفَعَلَ ، بالكسر) في عينه (ويكون قاصراً ك : سَلِمَ) ، بكسر اللام ، (ومتعدداً ك : عَلِمَهُ) ، فإنه متعدداً إلى الهاء ، ولو مثل ب : فَهِمَهُ ، كان أولى ، لما سيأتي ، وقدم الغالب في المفتوح [٧٣] والمكسور على غير الغالب فيهما .
(وفَعَلَ ، بالضم) في عينه ، (ولا يكون إلا قاصراً) ، ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل ، (ك : ظَرَفَ) ، بضم الراء .

(فأما فَعَلَ) المفتوح العين ، (وفَعَلَ) المكسور العين (المتعديان فقياس مصدرهما الفَعْلُ) بفتح الفاء وسكون العين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٤٠ فَعَلَ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْتَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ

والمراد بـ « القياس » هنا أنه إذا ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، إلا أنك تقيس مع وجود السماع . قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور^(٣) .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في شرح ابن عقيل ١٢٣/٢ : (الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على « فَعَلَ » قياساً مطرداً ، نص على ذلك سيبويه في مواضع ؛ فتقول : ردّاً ، وضرباً ضرباً ، وفهم فهماً ، وزعم بعضهم أنه لا ينقاس ، وهو غير سديد) .

(فالأول) وهو فعل المفتوح العين المتعدي يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز؛ فالمهموز (ك: الأكل) ، مصدر «أكل» (و) الصحيح نحو: (الضرب) مصدر «ضرب» (و) المضاعف نحو: (الرّد) ، مصدر «رَدَّ» ومعتل الفاء ك: الوعد مصدر وعدّ ، ومعتل العين ك: البيع ، مصدر «باع» ومعتل اللام ك: الرمي ، مصدر «رمى» .

(والثاني) : وهو «فعل» المكسور العين المتعدي كذلك ؛ فالصحيح [١٠/ب] (ك: الفهم) ، مصدر فهم ، واللثم : مصدر «لثم» (و) مهموز الفاء نحو: (الأمن) ، مصدر «أمن» ، والمضاعف نحو: ألمس ، ومعتل الفاء ك: السوط ، ومعتل العين نحو: الخوف ، ومعتل اللام نحو: الفني ، يقال: فني حياته فناً: لزمه ، وأطلق ذلك تبعاً لسيبويه والأخفش ، وقيله ابن مالك في التسهيل^(١) بأن يفهم عملاً بالفهم نحو: شرب شرباً ، ولقم لقمًا .

(وأما فعل) المكسور العين (القاصر بقياس مصدره: الفَعْل) بفتح الفاء والعين ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٤١- وفعل اللازم بأبه فعل

ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بأنواعه والمضاعف .

فالصحيح (ك: الفرّح) ، مصدر «فرّح» (و) المهموز نحو: (الأشعر^(٢)) ، مصدر «أشعر»^(٣) ومعتل الفاء ك: الوجع ، ومعتل العين ك: العور ، (و) معتل اللام نحو: (الجوى) ، (و) المضاعف نحو: (الشّلل) ، مصدر «شَلِلَ» (إلا أن دلّ) «فَعِلَ» القاصر (على حرفّة أو ولاية فقياسه الفعالة) ، بكسر الفاء (ك: ولي عليهم ولاية) ، وعدّاه بـ «على» لتصحيح التمثيل ، أما إذا تعدى بنفسه نحو: ولي أمرهم ، فلا ؛ لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي^(٤) .

ولم يمثّل للحرفّة استغناء بتمثيل «الولاية» لأن الولايات في معنى الحِرَف ، لكنه لم يكتف بذلك في «فَعْل» المفتوح بل مثّل لها ، كما سيأتي .

(١) التسهيل ص ٢٠٥ .

(٢) في «ب» : (الأسر) .

(٣) في «ب» : (أسر) .

(٤) في «ب» : (فلأن كان الكلام في القاصر لا في المتعدي) .

وبقي عليه أن يقول : وإلا إن دلَّ على لون فقياسه «فَعَلَّة» ك : الحُمْرَة والسُّمْرَة والأُدْمَة .

وقال ابن الحاج^(١) : إن كان علاجاً^(٢) ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفُعُول نحو : القُدُوم والأزُوف والعُسُول والصُّعُود ، مصادر : قَدِمَ مِنَ السَّفَرِ وَأَزِفَ الشَّيْءُ ، وَعَسَلَ بالشَّيْءِ : أي : لزمه ولصق به ، وصَعِدَ فِي الْجَبَلِ . قال : وهذا مقتضى قول سيبويه^(٣) ، وقد غفل عنه أكثرهم . انتهى .

(وأما فَعَلَ) المفتوح العين القاصر (فقياس مصدره : الفُعُول) [١/١١] بضم الفاء والعين ، (ك : القُعُود والجلُوس والخُرُوج) والدُّخُول ، وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ، ثالثها : أنه ينقاس فيما لم يُسَمَّع ، وهو الصحيح ، وإليه يشير قول الناظم :

٤٤٢ — وفَعَلَ اللّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ

وقال ابن الحاج : « يقلَّ في معتل العين ك : غار وسار وغاب وآب ، وإنما يفسرون من ذلك إلى « الفَعَلَ » ك : الصَّوْمَ والْعَوْدَ والأَوْبَ والخَيْمَ ، وهو الجَبْنُ^(٤) ، والخَيْضُ والغَيْمُ^(٥) . انتهى .

(إلا إن دلَّ على امتناع فقياس مصدره : الفِعال) بكسر الفاء (ك : الإِبَاء) : مصدر «أبى» (والِنْفَار) : مصدر «نَفَرَ» (والجِمَاح) : مصدر «جَمَحَ» (والإِبَاق) : مصدر «أَبَقَ» . واعتراض الإِبَاء بأنه متعد ، تقول : أَيْبَتُ الشَّيْءَ : إذا كرهته ، والكلام في اللّازم .

(أو) دلَّ (على تَقَلُّب) واهتزاز (فقياس مصدره : الفَعَّالان) بفتح الفاء والعين ، (ك : الجَوَّالان) : مصدر «جال» (والغَلَيَّان) : مصدر «غَلَى» .

(أو) دلَّ (على داء) بالمد (فقياسه : الفُعَّال) بضم الفاء [٧٤] (ك : مَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً) .

(أو) دلَّ (على سَيَّر فقياسه : الفَعِيل) بفتح الفاء ، (ك : الرَّحِيل) : مصدر «رَحَلَ» (والدَّمِيل) : مصدر «دَمَلَ» .

(١) في «ب» : (ابن الحاج) .

(٢) في «ب» : (علاجياً) .

(٣) الكتاب ٥٠/٤ .

(٤) في «ب» : (الحس) .

(٥) انظر قول ابن الحاج في الارتشاف ٢٢٤/١ .

(أو) دلّ (على صوت فقياسه : **الْفَعَالُ**) بضم الفاء، (أو : **الْفَعِيلُ**) بفتح الفاء ؛ فالأول (ك : **الصَّرَاحُ**) : مصدر « **صَرَحَ** » (و **العَوَّاءُ**) بالمد : مصدر « **عَوَى** » .
(و) الثاني نحو : (**الصَّهِيلُ**) : مصدر « **صَهَلَ** الفرسُ » (و **التَّهْيِيقُ**) : مصدر « **تَهَقَّ** الحمارُ » (و **الزَّيْئِرُ**^(١)) بزاي فهزمة مكسورة : مصدر « **زَأَرَ** الأسدُ » وإلى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله :

٤٤٣- مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فَعَالًا
الآيات الثلاثة^(٢) .

(أو) دلّ (على حِرْفَةٍ أو ولاية فقياسه : **الْفِعَالَة**) بكسر الفاء ؛ فلحرفة (ك : **تَجَرَّ**) في المال (تِجَارَةً) بالثنية الفوقانية أوله ، وليس منه : تَجَرَ الخشبَ بالقُدُومِ نِجَارَةً ، بكسر النون ، (و **خاط**) الثوب (**خِياطَة**) لأنهما متعديان ، والكلام في القاصر والولاية نحو : أَمَرَ عليهم إِمَارَةً : إذا حكم ، [١١/ب] (و **سَفَرَ** بينهم سِفَارَةً : إذا أصلح) ، وَعَرَفَ على القوم عِرَافَةً : إذا تكلَّم عليهم ، وَأَبْلَ إِبَالَةً : إذا قامَ بمصالح الإبل ، وذكر ابن عصفور أن « **فِعَالَةً** » مقيس في الولايات والصنائع .

والحاصل أن « **فَعَلَ** » القاصر يطرد في مصدره « **فُعُول** » إلا في هذه المعاني السبعة وهي : الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحِرْفَة والولاية .

والغالب في الامتناع « **فِعَالٌ** » وفي التقلب « **فَعَلَانٌ** » وفي الداء « **فَعَالٌ** » وفي الصوت « **فُعَالٌ** » أو « **فَعِيلٌ** » وقد يجتمعان نحو : نَعَقَ نُعَاقًا وَنَعِيقًا ، وقد ينفرد « **فُعَالٌ** » نحو : بَغَمَ بَغَامًا ، وقد ينفرد « **فَعِيلٌ** » نحو : صَهَلَ صَهِيلًا ، واطَّرد انفراد « **فُعَالٌ** » في الرُّغَاءِ^(٣) ، و« **فَعِيلٌ** » في السير ، واطَّرد في الولايات والحِرْفَة « **فِعَالَةً** » .

(وَأما « **فَعُلٌ** » بالضم) في عينه (فقياس مصدره : **الْفُعُولَة**) بضم الفاء ،^(٤) (ك : **الصُّهُوبَة**) : مصدر « **صَهَبَ** الشَّعْرُ يَصْهَبُ » إذا احمرَّ حمرة صافية ، والصُّعُوبَة : مصدر « **صَعَبَ** » ضد « **سَهَّلَ** »^(٤) (و **السُّهُولَة**) : مصدر « **سَهَّلَ** الأمرُ » (و **العُدُوبَة**) :

(١) في « ب » : (و **الأزير**) .

(٢) الآيات الثلاثة هي :

٤٤٣- أَوْفَعَلَانًا فَفَادِرٌ أَوْ فَعَالًا

٤٤٤- فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبِي

٤٤٥- لِلذَّاءِ فُعَالٌ أَوْ لِمَصْرُوتٍ وَشَمْلٌ

(٣) في « ب » : (رعاء) . (٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » ، « ط » .

مصدر «عَثَبَ الماء» (والمُلُوحَة) : مصدر «مَلَح» . (والفَعَالَة) بفتح الفاء (ك : البلاغة) : مصدر «بَلَّغ» (والفَصاحَة) : مصدر «فَصَحَّ» (والصَّرَاحَة) بمهملتين : مصدر «صَرَّح» ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٤٤٦- فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا
 وما جاء خالفًا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع ، وهو معنى قول

الناظم :

٤٤٧- وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ
 وأراد بذلك أنه يُنقل ولا يُقاس عليه ، (كقولهم في : فَعَلَّ) المفتوح العين

(المتعدي : جَحَدَهُ جُحُودًا وشَكَرَهُ شُكُورًا^(١) وشُكْرَانًا) ، والقياس : جَحَدًا وشَكَرًا ، (وقالوا : جَحَدًا على القياس) ولم يقولوا : شَكَرًا^(٢) .

(و) كقولهم (في : فَعَلَّ) المفتوح العين (القاصر : مات مَوْتًا ، وفاز فَوْزًا ، وحَكَمَ حُكْمًا ، وشاخ شيخوخة ، وئَمَّ نَمِيمَةً ، وذهب ذَهَابًا) ، بفتح الذال المعجمة ، والقياس فيها «فُعُول» .

(و) كقولهم (في : فَعَلَّ) المكسور العين المتعدي : عَلِمَ عِلْمًا ، بكسر العين ، والقياس فتحها ، وكقولهم في «فَعِلَّ» المكسور العين (القاصر : رَغِبَ رَغْبَةً^(٣)) ، بزيادة الواو والتاء ، [١/١٢] والقياس «رَغَبًا» بفتحيتين^(٤) ، (ورَضِيَ رِضًا) ، بكسر الراء ، (وبَخِلَ بُخْلًا ، وَسَخِطَ سُخْطًا ، بضم أولهما وسكون ثانيهما) ، والقياس فيهن^(٥) فتح الأول والثاني ، (وأما البَخْلُ والسَّخَطُ ؛ بفتحيتين ؛ فعلى القياس ، ك : الرَغَب) ، بفتح الراء والغين المعجمة .

(و) كقولهم (في : فَعَلَّ) المضموم العين (نحو : حَسَنَ حُسْنًا وفَتِحَ فُتْحًا) بضم أولهما وسكون ثانيهما ، وقياسهما الفُعُولَة أو الفَعَالَة^(٦) .

(١) في «ب» : (شُكْرًا) .

(٢) سقط من «ب» ، «ط» : (ولم يقولوا شكرًا) .

(٣) في «أ» : (رغوبًا) ، وفي «ط» وأوضح المسالك ٢٣٧/٣ : (رغوبة) ، وكلاهما تصحيف ، انظر لسان العرب ٤٢٢/١ (رغب) .

(٤) سقطت من «ب» ، «ط» .

(٥) في «ب» : (فيهما) .

(٦) سقطت من «ط» .

(وذكر الزجاجي وابن عصفور أن : **الفُعْلَ** ^(١)) يضم الفاء وسكون العين (قياس في مصدر : **فَعَّلَ**) المضموم ، (وهو خلاف ما قاله سيبويه ^(٢)) .
فهذه بُنْية من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط ، وذكر في التسهيل ^(٣) منها تسعة وتسعين مصدرًا ، منها أحد وعشرون ^(٤) ، تنقسم ثلاث ، كل ثلاثة متوازية فيما عدا حركة الفاء ، وقد ذكرت أمثلتها في شرحي على التسهيل ، فليُنظر ثمة ^(٤) .

(١) في « ط » : (**الفعلة**) .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٨/٤ : (وأما **الفُعْلُ** من هذه المصادر فنحو : **الحُسْن** و **القبح** ، والفعالة أكثر) .

(٣) التسهيل ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٤) في « ب » : (تركت ذلك خوف الإطالة) مكان (فليُنظر ثمة) .

(هذا باب مصادر غير الثلاثي)

وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي .

اعلم أنه (لا بد لكل فعل) ماض (غير ثلاثي من [٧٥] مصدر مقيس ؛ فقياس) مصدر (فَعَلَ ؛ بالتشديد) من مزيد الثلاثي (إذا كان صحيح اللام « التَّفْعِيل » ك : التسليم) : مصدر « سَلَّمَ » (والتكليم) : مصدر « كَلَّمَ » (والتطهير) : مصدر « طَهَّرَ » والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير ، وإليه أشار الناظم بقوله :
٤٤٨- وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْيَاسُ مَصْدَرِهِ كَقُدْسِ التَّقْدِيسِ

(ومعتلها) أي : معتل اللام ، فقياسه « التفعيل » (كذلك) أي كقياس صحيح اللام في التقدير ، (ولكن تُحذف ياء التفعيل) التي بعد العين وجوباً ، (وتعوض منها التاء) الدالة على التأنيث لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة^(١) ، (فيصير) بعد الحذف والتعويض (وزنه : التَّفْعِلَة ، ك : التَّوَصِيَة) بالصاد المهملة : مصدر « وَصَّى عَلَى أَوْلَادِهِ » [١٢/ب] (والتَّسْمِيَة) : مصدر « سَمَّى » (والتَّزْكِيَة) : مصدر « زَكَّى مَالَهُ » وإليه الإشارة بقول الناظم :

٤٤٩- وَزَكَّاهُ تَزْكِيَةً

وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو : ذَكَرَ تَذْكِرَةً وَجَرَّبَ تَجْرِبَةً .

وقد يستغنون غالباً عن التَّفْعِيل بـ : تَفْعِلَة ، فيما لاهمزة نحو : خَطَأً تَخْطِئَةً ، وَهَنًا تَهْنِئَةً ، وَجَزًا تَجْزِئَةً ، ووجهه بأن مثل « تَخْطِئًا » يجوز فيه إبدال الهمزة ياء قياساً مطرداً ؛ لأنها همزة مُحَرَّكة^(٢) بعد ياء زائلة ؛ ك : خَطِئَةٍ ، فلما اطرَد الإبدال المذكور صارت

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « ط » : (متحركة) .

اللام كأنها وضعت ياء ، فالتحق بباب التعزية ، ومن غير الغالب : تخطيئاً وتهنيئاً وتجزئاً .
حكاه غير سيبويه .

وحكى سيبويه : تَبَّأً تَنْبِيئاً . وزعم أبو زيد أن «التفعيل» فيه أكثر من «التفعلة»
في كلام العرب ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا ما سُمِعَ ، وبهذا أخذ الشلوين
فيما حكى ابن عصفور .

(وقياس : أَفْعَلٌ ؛ إذا كان صحيح العين ؛ الإِفْعَالُ) بكسر الهمزة (ك : الإِكْرَامُ) :
مصدر «أَكْرَمَ» ، (والإِحْسَانُ) : مصدر «أَحْسَنَ» ، والإِيْعَادُ : مصدر «أَوْعَدَ» ،
والإِيْلَاءُ : مصدر «آلَى من زوجته» ، وإليه أشار الناظم بقوله :
٤٤٩ وَأَجْمَلًا إَجْمَالًا

(ومعتلها) أي : ومعتل العين قياسه «الإِفْعَالُ» (كذلك) أي : كقياس صحيح
العين ، (ولكن نُثْقِلَ حركتها) أي : حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها ، (فتقلب)
العين (ألفاً) لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، فيلقي ساكنان ، وهما الألف
المنقلبة عن العين وألف المصدر ، (ثم تحذف الألف الثانية) عند الخليل وسيبويه^(١) .

وذهب الأخفش والفراء إلى أن الحذف إنما هي الألف الأولى^(٢) ؛ لأنها بمنزلة :
﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل/١٥] ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف .

(و) على القولين : (تُعَوِّضُ عنها التاء ك : أقام إقامة ، وأعان إعانة) ،
وأصلها : إقواماً وإعواناً ، فأعلاً بالنقل والحذف والتعويض ، [١/١٣] وإليه الإشارة بقول
الناظم :

٤٥٠ ثُمَّ أَقِمَّ إِقَامَةً وَغَالِبًا إِذَا تَأَلَّزَمَ

(وقد تحذف التاء) للإضافة عند ابن مالك (نحو : ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾)
[النور/٣٧] وفي الحديث : «كَاسْتَبَارَ الْبَدْرُ» والأصل : وإقامة الصلاة ، واستتارة البدر ،
فحذف التاء لسد المضاف إليه مسدها ، وقد تحذف في غير الإضافة ، حكى الأخفش :
أجاب إجاباً^(٣) .

(وقياس ما أوله همزة وصل) من الفعل الماضي الخماسي والسداسي (أن
تَكْسِرَ) أنت (ثالثه ، وتزيد قبل آخره ألفاً فينقلب مصدراً ، نحو : اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا

(١) الكتاب ٣٥٤/٤ .

(٢) انظر الممتع في التصريف ٤٧٩/١ - ٤٨٠ .

(٣) في شرح ابن الناظم ص ٣١١ : (ومنه ما حكاه الأخفش من قول بعضهم : أراه إراءً) .

واصْطَفَى اصْطِفَاءً^(١) ، وهما من باب الأَفْعَالِ ، سلمت التاء في الأول وقلبت طاء في الثاني ، لما سيجيء ، (وَاِطْلَقَ اِطْلَاقًا) ، وهو من باب الأَنْفَعَالِ^(٢) ، (وَاِسْتَخْرَجَ اسْتَخْرَاجًا) ، وهو من باب الاسْتِفْعَالِ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
 ٤٥١- وَمَا يَلِي الْآخِرُ مُدًّا وَافْتَحَا مَعَ كَسْرِ ثَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَحَا
 بهمز وصل .

ولا بد من تقييد ما أوله همزة وصل ، بأن لا يكون أصله تَفَاعَلَ ك : تَطَايَرَ ، ولا « تَفَعَّلَ » ك : تَطَايَرَ ، إذا أَدغم التاء في الطاء ، واجتلبت همزة وصل ، فإن مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ، ولا تزداد ألف قبل آخره ، بل يُضم الحرف التالية الأخير نظرًا إلى الأصل^(٣) ، نحو : اِطَايَرَ يَطَايِرُ اِطَايَرًا ، وَاطَايَرَ يَطَايِرُ اِطَايَرًا^(٤) .

وجملة الأفعال الماضية التي أولهما همزة وصل ؛ وفاءً وخلافًا ؛ خمسة وعشرون بناءً ، ولا تكون إلا خماسية أو سداسية ، (فَإِنْ كَانَ اسْتَفْعَلَ مَعْتَلِ الْعَيْنِ عَمِلَ فِيهِ مَا) عَمِلَ (فِي مَصْدَرِ أَفْعَلَ الْمَعْتَلِ الْعَيْنِ) من نقل حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها ، وقلب العين ألفًا ، وحذفها لالتقاء الساكنين ، وتعويض تاء التانيث عنها ، (فَنَقُولُ : اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً ، وَاسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً) ، والأصل : اسْتَقْوَامًا وَاسْتِعْوَاذًا ، [١٣/ب] ففُعِلَ فيهما ما قررنا ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٥٠- وَاسْتَعِذَ اسْتِعَاذَةً.....

[٧٦] وجاء تنبيهًا على الأصل : أَغِيَمَتِ السَّمَاءُ إِغِيَامًا ، وَاسْتَحَوَذَ الشَّيْطَانُ اسْتِحْوَاذًا ، بالتصحيح .

(وقياس : تَفَعَّلَ) مما أوله التاء (وما كان على وزنه^(٥)) في الحركات والسكنات وعدد الأحرف ، وإن لم يكن من بابهِ ، (أَنْ يُضَمَّ رَابِعُهُ ، فَيَصِيرُ مَصْدَرًا) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٤٥٢- وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّمَا

(١) انظر شرح ابن عقيل ١٣٠/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٧٩/٤ .

(٣) في « ب » : (إلى أن الأصل) بزيادة (أن) .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ب » : (وزانه) .

ومجموع ذلك عشرة أبنية : تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ (ك : كَدَحَجَ كَدَحَجًا ، وَتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وَتَشَيَّطَ تَشَيُّطًا ، وَتَمَسَّكَ تَمَسُّكًا) ، وَتَقَلَّسَ تَقَلُّسًا ، وَتَغَافَلَ تَغَافُلًا ، وَتَجَوَّرَبَ تَجَوَّرَبًا ، وَتَقَلَّسَ تَقَلُّسًا ، وَتَرَهَوَّكَ تَرَهَوُّكًا ، وَتَعَفَّرَتَ تَعَفُّرًا .

(ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء نحو : التَّوَالِي والتَّوَالِي) ، والأصل : التَّوَالِي والتَّوَالِي ، بضم ما قبل الياء ، فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوًا ، فيؤدي إلى وقوع واو قلبها ضمة في آخر اسم معرب ، وذلك مرفوض في الأسماء ؛ لأن الأسماء عرضة لأن تضاف لياء المتكلم ، وياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم في آخره واو قبلها ضمة ، وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء ، وإدغامها في ياء المتكلم ، ك : مُسْلِمِي ، رفعًا .

(وقياس) مصدر (فَعَّلَلٌ ^(١)) ؛ وما ألحق به ؛ فَعَلَّلَةٌ ؛ ك : دَحَجَ دَحْرَجَةً ، وَزَلَزَلَ زَلْزَلَةً . والملحق بـ : فَعَّلَلْ ، ستة أبنية (وهي : يَبْطِرُ يَبْطَرَةً ، وَحَوَّلَ حَوَّلَةً) ، وَجَلَبَبَ جَلْبَبَةً ، وَجَهَّوَرَ جَهْوَرَةً ، وَسَلَقِيَ سَلْقِيَةً ، وَقَلَنْسَ قَلَنْسَةً ، وزاد بعضهم : سَنَبَلَ ، وَشَرَيْفَ الزَّرْعُ : طال ورقه ، وَعَذِيْطٌ ، وَتَأَبَّلَ ، وَبَرَأَ لِحِيَّتِهِ : خضبها باليرئاء ، وهو الْحِنَاءُ . (وَفَعَّلَلْ ، بالكسر) للفاء (إن كان ^(٢) مضاعفًا) وهو ما كان فاءه ولامه

الأولى من جنس واحد [١٤/١] وعينه ، ولامه الثانية من جنس واحد ^(٣) ، (ك : زَلْزَلَ وَوَسَّوَسَ) ، بسنين مهملتين ، وَوَشَّوَشَ ، بشينين معجمتين : وهو كلام فيه اختلاط .

(وهو) أي : فَعَّلَلْ (في غير المضاعف سماعي) ، ك : سَرَهَفَ سِرْهَافًا ، يقال : سَرَهَفْتُ الصبي : إذا أحسنت غذاءه ، ولم يسمع في دَحَجَ دَحْرَجًا ، نص على ذلك الصيمري وغيره ، ولا في الملحق بـ : فَعَّلَلْ ، إِلَّا حِيْقَالٌ : مصدر « حَوَّلَ » وبذلك يقيّد قول الناظم :

٥٣هـ — فَعَّلَلْ أَوْ فَعَلَّلَهُ لِفَعَّلَلَا وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا

(وَيَجُوزُ فَتْحُ أَوَّلِ الْمُضَاعَفِ) تَخْفِيفًا لِلثَقْلِ الْحَاصِلِ بِالتَّضْعِيفِ ، (وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُعْنَى بِالْمَفْتُوحِ) أوله (اسم الفاعل) لا المصدر ، (نحو : « مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ ») [الناس/٤] أي : الْمَوْسُوسِ ، ولهذا وَصِفَ بِالْحَنَاسِ ، وما بعده ، وهما من صفات الذوات .

(١) بعده في « ب » : (فَعَّلَلْ) .

(٢) سقط من « ب » : (وعينه ولامه الثانية من جنس واحد) .

(وقياس : فاعل) بفتح العين ، (ك : ضارب وخاصم وقاتل : الفاعل) بكسر الفاء ، (والمفاعلة) نحو : الضراب والمضاربة ، والخصام والمخاصمة ، والقاتل والمقاتلة ، ولا فرق بين أن يكون فاعل للمشاركة ، كما تقدم ، أو لا ، نحو : ناهى نداءً ومنداةً ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم :

٤٥٤- لِفَاعِلِ الْفَعَالِ وَالْمُفَاعَلِ

واللازم عند سيبويه «المفاعلة»^(١) لأنهم قد يتركون «الفعال» ولا يتركون «المفاعلة» قالوا : جالس مجالسةً ، ولم يقولوا : جالساً .

وأصل «الفعال» هنا «الفيعال» وقد نطقوا بذلك فقالوا : ضارب ضيراباً وقاتل قيتالاً . (ويمتنع «الفعال» فيما فاؤه ياء نحو : يأسر ويامن) ، فلا يقال : يأسره يساراً ، ولا يامنهُ ييماناً ، لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم : إنه لم يوجد منه إلا اليسار^(٢) لغة في اليسار ، وإلا اليعار^(٣) : جمع يعر ، وهو الجني ، وإنما يقال : مياسرة وميامنة^(٤) ، (وشد : يَوْمَهُ يَوْمًا) . حكه ابن سيله ، [١٤/ب] وحكى : ميامنة على القياس^(٥) ، (وما خرج عما ذكرناه فشاذ) ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٤٥٤- وَعَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ

(كقولهم : كَذَّبَ كِذَابًا) ، بالتشديد والتخفيف^(٦) فيهما ، والقياس : تَكْذِيبًا ، (وقوله) : [من الرجز]

٥٩٩- (وَهِيَ تُنْزِي دَلْوَهَا تَنْزِيًا) كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا

والقياس : تَنْزِيَةً ، ولكنه حمله على ما هو بمعناه ، أي : تَحَرَّكَ دَلْوَهَا تَحَرُّكًا . والشَّهْلَةُ ، بفتح المعجمة : العجوز ، شبه يديها إذا أخذت الدلو بهما لتخرجه من البئر بيدي امرأة ترقص صبيًا ، وخص الشهلة بالذكر لأنها أضعف من الشابة .

(١) الكتاب ٨٠/٤ .

(٢) في «ط» : (اليسار) .

(٣) في «ط» : (اليعار) .

(٤) لم أجد قول ابن سيده في كتبه ، غير أن ابن الناظم ذكره في شرحه ص ٣١٢ .

(٥) سقطت من «ط» .

٥٩٩- الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٤٠/٣ ، والخصائص ٣٠٢/٢ ،

وشرح ابن الناظم ص ٣١٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٢٨/٢ ، ١٣١ ، والتسهيل

ص ٢٠٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢٢٣٨/٤ ، وشرح المفصل ٥٨/٦ ، والمقاصد النحوية ٥٧١/٣ ،

والمعجم ١٩٥/٢ ، وديوان الأدب ٣٨٠/٢ .

(وقولهم : تَحَمَّلَ تَحِمْلًا) بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم ، والقياس : تَحَمَّلًا ، (وتَرَامَى القوم رَمِيًّا) بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة ، والقياس : تَرَامِيًّا ، (وَحَوَّلَ حِيقَالًا) : وهو الفتور عن الجماع للكبر ، [٧٧] والقياس : حَوَّلَهُ وَأَشَدُّ مِنْهُ : حَوَّلًا ، بالفتح ، لأنه مخصوص بالمضاعف .

(وأَقْشَعَرَّ) جلده (قَشَعْرِيَّةً) ، بضم القاف وفتح الشين ، (والقياس) في مصدر « فَعَّلَ » بالتشديد ، إذا كان صحيح اللام نحو : كَذَبَ (تَكْذِيبًا ، و) في مصدر معتلها : (تَنْزِيَّةً ، و) في مصدر « تَفَعَّلَ » نحو : تَحَمَّلَ تَحَمُّلاً ، وفي مصدر « تَفَاعَلَ » المعتل اللام نحو : تَرَامَى (تَرَامِيًّا ، و) في مصدر « فَوَعَلَ » نحو : حَوَّلَ (حَوَّلَةً ، و) في مصدر « فَعَّلَلَ » نحو : أَقْشَعَرَ (أَقْشَعْرَارًا) . ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب^(١) .

(١) في شرح الكافية البديعية للحلي ص ٧٦ : (واللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء يعددها على ترتيبها من غير الأضداد تتمم معناها ؛ إما بالجمع ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فَعَلُ الْمَدَامِ وَلَوْهَا وَمَذَاقُهَا فِي مَقْلَتِيهِ وَوَجْهَتِيهِ وَرِيقِهِ)

فصل

(ويُدَلُّ على المرّة من مصدر الفعل الثلاثي) المتصرف التام (ب : فَعَلَّةٌ ، بالفتح) في الفاء ، كما في فعلها (ك : جَلَسَ جَلْسَةً وَلَبَسَ لَبْسَةً) .

ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون ^(١) في مصدره زيادة على حروف الفعل ك : جَلَسَ جُلُوسًا ، أو لا ، ك : لَبَسَ لُبْسًا ، فإن لم يكن زيادة فواضح أنك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله ، وإن كان [١٥/١] ثَمَّ زيادة فإنك تطرحها فرقًا بين مصدر الثلاثي وغيره ، وشذ : لَقِيْتَهُ لِقَاءً واحِدَةً ، وَأَتَيْتُهُ إِيَّانَهُ واحِدَةً . حكاهما سييويه ^(٢) . وإذا طرحت الزيادة فإنك تبني « فَعَلَّة » من الباقي وتختتمها بالتاء فرقًا ^(٣) بين الواحد والجنس ، لأن منزلة الْجَلْسَةِ من الْجُلُوس منزلة التَّمْرَةِ من التَّمْرِ ، والأصل في ^(٤) الجنس وواحد أن يفرق بينهما بالتاء .

(إلا إذا كان بناء المصدر العام) أي المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها) أي على فَعَلَّةٍ ، بالتاء ، (فيدل على المرّة منه) أي من المصدر العام المبني على فَعَلَّةٍ ، (بالوصف) بالوحدة وشبهها (ك : رَحِمَ رَحْمَةً واحِدَةً) ، أو فَرْدَةً . (ويُدَلُّ على الهيئَةِ) وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل (ب : فَعَلَّةٌ ، بالكسر) في الفاء ، فرقًا بينها وبين المرّة ، (ك : الْجَلْسَةِ وَالرَّكْبَةِ وَالْقِتْلَةَ) بكسر أولها ، وفيها العمل المتقدم .

(إلا إن كان بناء المصدر العام عليها) أي على فَعَلَّةٍ ؛ بكسر الفاء ؛ (فيُدَلُّ ^(٥) على الهيئَةِ) منه (بالصفة ونحوها ك : نَشَدَ النَّصْلَةَ نَشْدَةً عظيمةً) ، أو نَشْدَةً الملهوف .

(١) في « ب » : (ما) مكان (أن يكون) .

(٢) الكتاب ٤٥/٤ .

(٣) في « ب » : (بينها بين) .

(٤) في « ط » : (من) .

(٥) في « ب » : (فإنه يدل) .

(و) يُنْكَ عَلَى الْمَرْءِ (من غير الثلاثي) ، رباعياً كان أو غيره ، (بزيادة التاء على مصدره القياسي ك : انْطَلَاقَةً وَاسْتِخْرَاجَةً ، فإن كان بناء المصدر العام) أي المطلق (على التاء دُلَّ عَلَى الْمَرْءِ مِنْهُ بِالْوَصْفِ) بالوحدة (ك : إِقَامَةً وَاحِدَةً ، وَاسْتِقَامَةً وَاحِدَةً) وَدُخِرَاجَةً وَاحِدَةً ، ولا يقال : دُخِرَاجَةً ، لأنه غير قياسي ، بل قيل : غير مسموع ، كما تقدم عن الصيمري .

والحاصل أن الفعل إذا كان له مصدران : قياسي وسماعي ، لَحِقَتْ القياسي دون السماعي ، فإن كان له مصدران قياسيان أو سماعيان لَحِقَتْ الأغلب منهما . قاله الشاطبي .^(١) (ولا يَبْنَى من غير الثلاثي مصدر للهيئة) ، لأن بناء الفِعْلَةَ لا يتأتى فيه ، إذ يلزم من ذلك هُذَم [١٥/ب] بنية الكلمة بحذف ما قُصِدَ إثباته فيها^(٢) ، فاجْتَنِبَ ذلك ، واستَغْنِيَ عنه بنفس المصدر الأصلي ، (إلا ما شذ من قولهم : واخْتَمَرَتِ (المرأة) خِمَرَةً) بالمعجمة والراء : غَطَّتْ رَأْسَهَا بِالْخِمَارِ ، (وَاتَّقَبَتْ نَقَبَةً) أي^(٣) : غَطَّتْ وَجْهَهَا بِالنَّقَابِ ، (وَتَعَمَّمَ) الرجلُ (عِمَّةً) : غَطَّى رَأْسَهُ بِالْعِمَامَةِ ، (وَتَقَمَّصَ قِمَاصَةً) : غَطَّى جَسَدَهُ بِالْقَمِيصِ ، وكان القياس عدم الحذف إلا أنهم هدموا بنية^(٤) المصدر وبنوا الفِعْلَةَ حرصاً

على البيان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٥٥- وَفَعَلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْهُ وَفَعَلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْهُ
٤٥٦- فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمَرَةِ

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (أبنية) .

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء الفاعلين)

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ (والصفات المشبهة بها يأتي وصف الفاعل من) مضارع^(١) (الفعل الثلاثي) المجرد من الزوائد (على) وزن (فاعِل) بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد إسقاط حرف المضارعة (بكثرة^(٢)) في « فَعَلَ » بالفتح ، حال كونه (متعدياً) إلى المفعول (ك : ضَرَبَهُ) فهو ضاربٌ ، (وَقَتَلَهُ) فهو قاتِلٌ ، (أو لَازَمًا) للفاعل (ك : ذَهَبَ) فهو ذاهِبٌ ، (وَغَدَا) بالغين والذال المعجمتين ؛ بمعنى سأل (فهو غاذٍ ، يقال : غَدَا الماء ، إذا سأل ، وَغَدَا العِرْقُ ، إذا سأل دماً ، وَغَدَا البول : إذا انقطع ، وَغَدَا الشيب : إذا أسرع ، وَيُسْتَعْمَلُ متعدياً ، يقال : غَدَا الطعامُ الصبيَّ وَغَدَوْتُهُ أنا باللين ، فيكون من قسم المتعدي .

(وفي « فَعِلَ » بالكسر) ، حال كونه (متعدياً) إلى المفعول (ك : أَمِنَهُ) فهو آمِنٌ ، (وَشَرِبَهُ) فهو شاربٌ ، (وَرَكِبَهُ) فهو راجِبٌ ، وذلك مستفاد من قول الناظم : [٧٨] ٤٥٧ — كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ

(وَيَقِلُّ) فاعِلٌ^(٣) (في) « فَعِلَ » بالكسر (القاصر) على الفاعل (ك : سَلِمَ) فهو سَالِمٌ ، (وفي : فَعَلَ ؛ بالضم ؛ ك : فَرَّهَ) بمعنى حَنَقَ ، فهو فارُهُ أي حاذِقٌ . وإلى ذلك أشار الناظم [١٦/أ] بقوله :

٤٥٨ — وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَقَعِلُ غَيْرَ مُعَدِّي

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « ط » : (بكسرة) .

(٣) سقطت من « ط » .

(وإنما قياس الوصف من : فَعَلَ) المكسور العين (اللازم : فَعِلَ) بفتح الفاء وكسر العين (في الأعراس) : جمع عَرَضَ ، بفتح العين المهملة والراء ، (ك : فَرِحَ وَأَشِيرَ) ، بالتنوين فيهما ، والأشِيرُ : الذي لا يَحْمَدُ النعمة والعافية .
 (و : أَفْعَلُ ؛ في الألوان والخلق) ، فاللون (ك : أَخْضَرَ وَأَسْوَدَ وَأَكْحَلَ) ، أي : أسود العينين من غير اكتحال ، (وأَلْمَى) : أي أسود حمرة الشفتين ، (و) الخَلْقَةُ ، نحو : (أَعْوَرُ وَأَعْمَى) وأَجْهَرُ : وهو الذي لا يبصر في الشمس .
 (وَقَعْلَان) بفتح الفاء وسكون العين ، (فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن) ، فالأول (ك : شَبَعَانُ وَرِيَّانُ ، و) الثاني نحو : (عَطْشَانُ) وصَدْيَانُ بمعنى عطشان ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٤٥٨..... بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلُ

٤٥٩..... وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ نَحْوَ أَشِيرٍ وَنَحْوَ صَدْيَانُ وَنَحْوَ الْأَجْهَرِ

(وقياس الوصف من «فَعَلَ» بالضم : فَعِيلُ ك : ظريف وشريف ، ودونه) أي : دون فَعِيل (فَعْلُ) بفتح الفاء وسكون العين (ك : شَهْمُ) بالشين المعجمة من الشَّهامة بمعنى الضخامة ، (وَضَخْمُ) بالضاد والخاء المعجمتين ، من ضَخَمَ الشيء إذا غَلَطَ .
 (ودوئهما) أي : دون فَعِيل وفَعْل (أَفْعَلُ ك : أَخْطَبُ) بالخاء والطاء المعجمتين ، يقال : أخطب اللون : (إذا كان أَحْمَرَ إلى الكُدْرَةِ ، وفَعْلُ) بفتححتين ، (ك : بَطَلٌ وَحَسَنٌ ، وفَعْلُ ، بالفتح) في الفاء (ك : جَبَانٌ^(١) ، وفُعَالُ ، بالضم ك : شَجَاعُ ، وفُعْلُ) بضميتين (ك : جُنُبُ) بضم الجيم والنون ، (وفُعْلُ) بكسر الفاء وسكون العين (ك : عِفْرُ) بالعين المهملة والفاء (أي : شَجَاعٌ مَأْكِرٌ) ، وفي القاموس : أنه الحبيث الماكر^(٢) ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٤٦٠..... وَفَعْلٌ أَوَّلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ

٤٦١..... وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمَلٌ

(وقد يستغنون عن صيغة فاعِلٍ من «فَعَلَ» بالفتح بغيرها^(٣)) من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره [١٦/ب] (ك : شَيْخٌ وَأَشِيبٌ وَطَيِّبٌ وَعَفِيفٌ) ،

(١) في «ط» : (جبال) .

(٢) القاموس المحيط (عفر) .

(٣) في «ط» : (بغيرها) .

ولم يقولوا : شائخٌ وشائبٌ^(١) وطائبٌ وعافٌ ، بالتشديد ، كما استغنوا بـ : تَرَكٌ وتَرَكٌ عن
وَذَرٍ ووَذِرٍ ووَدَعَ ووَادِعٍ ، وإليه يشير قول الناظم :

٤٦١ — وبِسِرَى الْفَاعِلِ قَدْ يَعْنَى فَعَلٌ

ومحل الاستغناء ما لم يُستعمل له قياس ، أما ما استُعمل له قياس^(٢) وسُمع غيره
فليس موضع الاستغناء نحو : هَمَلٌ يَمِيلُ فهو مائلٌ وأمِيلٌ ، قاله الشاطبي .

(تنبيه : جميع هذه الصفات) المتقدمة الدالة على الثبوت (صفات مشبهة)

باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين ، (إلا فاعلاً كـ : ضارب) ، من
المتعلي ، (وقائم) من اللازم ، (فإنه) في الاصطلاح (اسم فاعل ، إلا إذا أُضيف)
فاعل (إلى مرفوعه) في المعنى ، (وذلك فيما دل على الثبوت كـ : طاهر القلب ،
وشاحط الدار) ، بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين ، (أي : بعيدها) ، والأصل^(٣) :
طاهر قلبه وشاحط داره^(٤) ، (فصفة مشبهة أيضاً) ، وقد أشبعنا الكلام فيه في باب
إعماله ، وكان ينبغي أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لثلاثي يومهم^(٥) أن وصف الفاعل من
غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة [٧٩] وليس كذلك ، ومن أمثلة الموضح في باب
الصفة المشبهة : مُسْتَقِيمُ الرَّأْيِ ، وَمُعْتَلِلُ الْقَامَةِ .

(١) في « ب » : (وشاب) .

(٢) سقط من « ب » : (أما ما استعمل له قياس) .

(٣) في « أ » : (وأصل) .

(٤) في « ب » : (وشاحط) .

(٥) في « ط » : (يتوهم) .

(فصل ————— ل)

(ويأتي وصف الفاعل من غير) الفعل (الثلاثي المجرد بلفظ) حروف مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف ^(١) المضارعة) ، وشذ كسرهما في « مِعِين » من أَعَانَ ، و« مِغِير » من أَغَارَ ، و« مِيبِينَ » من أَبَانَ ، بكسر الميم فيهن إتياعاً لحركة ما بعدها ، (و) بشرط (كسر ما قبل الآخر) تشبيهاً باسم الفاعل من الثلاثي ^(٢) ، وشذ « مُسَهَّب » من أَسَهَبَ ^(٣) ، و« مُحْصَن » من أَحْصَنَ ، و« مُلْقَح » من أَلْقَحَ ، بفتح ما قبل الآخر فيهن (مطلقاً ، سواء كان مكسوراً في المضارع ك : مُتَطَلِّق [١٧/١]) ومُسْتَخْرَج) ، فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه مضارعاً ، أو مفتوحاً في المضارع (ك : مُتَعَلِّم ومُتَدَخِّرَج) .

وأما نحو : مُخْتَار ومُنْقَاد ومُتَحَابٌّ ، بالإدغام ، فكسر ما قبل الآخر فيهن مقدر إذا كُنَّ اسم فاعل ، وإلى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله :

٤٦٢- وَرَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ

٤٦٣- مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقًا

واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة ، لأن الواو لا تُزاد أولاً ، والياء والألف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ، ولكون مَخْرَج الميم قريباً من مَخْرَج الواو لأنهما من الشفتين ، وحُرِّكَت بالضم دون الفتح والكسر لأن الفتح يؤدي إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو : مَكْرَمٌ ^(٤) ، والكسر يؤدي إلى الالتباس باسم الآلة منه .

(١) في « ب » : (حروف) .

(٢) في « ب » : (فاعل الثلاثي) .

(٣) في « ب » : (مشهب من أشهب) .

(٤) سقط من « ب » : (ولو في بعض الصور نحو : مكرم) .

(هذا باب) كيفية (أبنية أسماء المفعولين)

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ . (يأتي وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثي المجرد) التام المتصرف (على زنة مفعول) من المتعدي (ك : مَضْرُوب ، ومَقْصُود) ومَعْلُوم ، (و) من اللازم ك : مَدْخُول عليه ، و (مَمْرُور به) ، زِيدت ^(١) الميم لِمَا مر في اسم الفاعل ، وفُتحت للخفة وضُمَّ ما قبل الآخر خوفاً من المكان ^(٢) ، ثم أُشِبت الضمة ، فتولّد منها الواو ، لثلا يلزم وقوع مَفْعُل في كلامهم ^(٣) .

(ومنه) ^(٤) أي : من اسم المفعول الثلاثي الآتي على زنة مفعول : (مَبِيعٌ ومَقُولٌ ومَرْمِيٌّ) ومَدْعُوٌّ ، (إلا أنها غيّرت) عن صيغة مفعول في اللفظ ، فأصل «مَبِيع» مَبِئُوع ، نُقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قُلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حُذفت الواو [١٧/ب] لالتقاء الساكنين ، [٨٠] وخصّت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف .

^(٥) وأصل مَقُول : مَقُولُ بواوين ، نُقلت حركة الواو الأولى إلى الساكن قبلها ثم حُذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين ، وخصّت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف ^(٥) ، هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول ^(٦) .

(١) في « ب » : (زدت) .

(٢) بعده في « ب » : (والآلة) .

(٣) في حاشية يس ٧٩/٢ - ٨٠ : وقال بعضهم : إنه جاء من ذلك خمسة ألفاظ : مَكْرُمٌ ومَعُونٌ ومَأْلُكٌ بمعنى رسالة ، ومَيْسَرٌ ، كما قرئ : ﴿ فَتَنْظِرُهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ ، قال : ولا دليل في ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه الألفاظ « مَفْعَلَةٌ » ، وقد سُمع فيها ضم العين ثم حُذفت التاء ، وذلك ظاهر في قراءة : مَيْسَرَةٌ .

(٤) في « ط » : (ومنه من أي) .

(٥) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٦) الكتاب ٣٤٨/٤ .

وذهب الأخفش إلى أن الحذوف منهما عين الفعل وأن الضمة في « مبيع » قلبت كسرة لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي^(١).

وأصل مَرْمِيٍّ : مَرْمُويٌّ ، اجتمعت الواو والياء وسُبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ، ياء والضمة التي قبلها كسرة ، وأدغمت الياء في الياء .

وأصل مَدْعُوٌّ : مَدْعُوو بواوين ، أدغمت الأولى في الثانية لاجتماع المثليين . وإلى بناء اسم المفعول من الثلاثي أشار الناظم بقوله :

٤٦٥— وفي اسم مَفْعُولِ الثَّلَاثِيَّ اطَّرَدَ زَنَّةٌ مَفْعُولٌ كَاتٍ مِنْ قَصَدَ
(و) يأتي وصف المفعول من غيره ، أي : (من غير الثلاثي) المجرد (بلفظ

مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) ، لما مرَّ في اسم الفاعل ، وفتح ما قبل آخره^(٢) ، (وإن شئت قلت^(٣) : بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر) ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٤٦٤— وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرِ

ويأتي من المتعدي فلا يحتاج إلى صلة (نحو : الْمَالُ مُسْتَخْرَجٌ ، و) من اللازم فيحتاج إلى صلة نحو : (زيدٌ مُنْطَلِقٌ به) .

(وقد ينوب فَعِيلٌ عن مَفْعُولٍ كـ : دَهَيْنَ) بمعنى مَدْمُونٌ ، (وَكَحِيلٌ) بمعنى مَكْحُولٌ ، (وَجَرِيحٌ) بمعنى مَجْرُوحٌ ، (وَطَرِيحٌ) بمعنى مَطْرُوحٌ . قال ابن مالك : (ومرجعه السماع) (وإن كان كثيراً ، وإليه أشار الناظم^(٤) بقوله :

٤٦٦— وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ دُو فَعِيلٌ

وقيل : ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فَاعِلٍ ، كـ : قَتِيلٌ ، لا فيما له [١٨/]
فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ ، نحو : قَدَّرَ ، بفتح الدال ، وَرَجِمَ بكسر الحاء ، كقولهم : قَدِيرٌ وَرَجِيمٌ بمعنى قَادِرٌ وَرَاجِمٌ .

وقد ينوب فَعِيلٌ عن مُفْعَلٍ نحو : عَقَدْتُ الْعَسَلَ فهو عَقِيدٌ ، وأَعْلَهُ الْمَرَضُ فهو عَلِيلٌ ، أي : مُعَقَّدٌ وَمُعَلٌّ .

(١) انظر المنصف ٢٨٧/١ .

(٢) سقط حرف الهاء من الأصل .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (أشار في النظم) .

(هذا باب إعمال الصفة المشبهة)

(باسم الفاعل المتعدي إلى واحد)

ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع ، تقول في « حَسَن » : حَسَنَةٌ وحَسَنَانِ وحَسَنَتَانِ وحَسَنُونَ وحَسَنَاتٌ ، كما تقول في « ضَارِبٌ » : ضَارِبَةٌ وضَارِبَانِ وضَارِبَتَانِ وضَارِبُونَ وضَارِبَاتٌ ، فلذلك عملت النصب كما يعمل اسم الفاعل ، واقتصرت على واحد ، لأنه أقل درجات المتعدي ، وكان أصلها أن لا تعمل النصب ، لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ، ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله .

(وهي الصفة) المصوغة^(١) لغير تفضيل ، لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث . وخاصيتها أنها (التي استحسن فيها أن تُضاف لما هو فاعل) بها (في المعنى) ، سواء أكانت وصفاً لازماً [٨١] لا يمكن انفكاكه ، ك : طويل الأنف ، وعريض الحواجب ، وواسع الفم ، أم يمكن انفكاكه (ك : حَسَنَ الوجْهِ ونَقِيَّ الثَّغْرِ ، وطَاهِرِ العِرْضِ) ، فإن الحُسْنَ والنَّقَاةَ والطَّهَارَةَ مما يوجد ويُفقد .

(فخرج) باستحسان الإضافة إلى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي (نحو : زيدٌ ضاربٌ أبوه ، فإن إضافة الوصف) وهو « ضَارِبٌ » فيه ، أي في هذا التركيب (إلى الفاعل) وهو « أبوه » ممتنعة ، إذ لا يقال : ضَارِبُ أبيه ، (لئلا توهم) الإضافة فيه^(٢) (الإضافة إلى المفعول) ، وأن [١٨/ب] الأصل : زيدٌ ضاربٌ أباه .

(١) في « ب » : (الموضوعة) .

(٢) سقطت من « ب » .

(و) خرج باسم الفاعل القاصر (نحو : زيدٌ كاتبٌ أبوه ، فإن إضافة الوصف) وهو « كاتبٌ » (فيه) إلى الفاعل وهو « أبوه » (وإن كانت لا تمتنع) على قلة ، (لعدم اللبس) بالإضافة إلى المفعول ، لكون الكتابة لا تقع على الذوات ، (لكنها) على قلتها (لا تحسن ، لأن الصفة) الدالة على الثبوت (لا تُضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه) أي عن مرفوعها (إلى ضمير موصوفها) فيستتر في الصفة (بدليلين : أحدهما : أنه لو لم يقدر) الأمر (كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه) ، لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى ، واللازم باطل ، فاللزم مثله .

(و) الدليل (الثاني : أنهم يؤثنون الصفة ^(١)) بالتاء (في نحو : هَذَا حَسَنَةٌ الْوَجْهِ) ، فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير هند لذُكرت كما تذكّر مع المرفوع . قاله ابن عصفور . (فلهذا) التحويل (حَسُنَ أن يقال) في « زيدٌ حَسَنٌ وَجْهٌ » بالرفع : (زيدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ) بالإضافة ، فَالْحُسْنُ مسند إلى ضمير زيدٍ ، فيكون مسنداً إلى جملته بعد أن كان مسنداً إلى وَجْهه ، وذلك حَسَنٌ ، (لِأَنَّ مَنْ حَسَنٌ وَجْهُهُ حَسُنَ أن يُسَنَّدَ الْحُسْنَ إلى) جميع (جملته مجازاً) ، عن الإسناد إلى الجزء منه ، فهو من الإسناد إلى الكل وإرادة البعض ، فهو مجاز قريب ، والباعث على ارتكابه غرض التخفيف .

قال ابن أبي الربيع ^(٢) : إذا قلت : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ ، حصل علة أمور ، كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد ، لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد ، وكذلك الصفة والموصوف ، والفاعل والفعل ، والمضاف والمضاف إليه ، فلما أرادوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ إلا الضمير ، فنقلوه وجعلوه فاعلاً بالصفة فاستتر فيها ، لأن الصفة حينئذ كأنها جارية على من هي له حيث رفعت ضميره ، فَحُسْنُ أن يقال ذلك (وَقَبِيحٌ أن يقال) في « زيدٌ كاتبٌ أبوه » : (زيدٌ كاتبٌ الأب) ، لِأَنَّ مَنْ كَتَبَ [١/١٩] أبوه لا يَحْسُنُ أن تُسَنَّدَ الْكِتَابَةُ إليه إلا بمجاز بعيد) سرى من المضاف ، وهو الأب في « كاتبٌ أبوه » إلى المضاف إليه وهو الهاء ، فهو من الإساءة إلى المضاف إليه وإرادة المضاف .

ووجهُ قُرْبِ الأولِ وتُعَدُّ هذا أن الجزء بعض الكل ، فيصح إطلاق كل منهما وإرادة الآخر ، بخلاف الأبوة والبنوة ، (وقد تبين) مما شرحناه (أن الْعِلْمَ بِحُسْنِ ^(٣)) الإضافة) في ^(٤)

(١) في « أ » : (يؤثنون للصفة) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٢) البسيط ١٠٧٨/٢ .

(٣) في « أ » : (يحسن) ، والتصويب من « ب » ، « ط » ، وأوضح المسالك ٢٤٧/٣ .

(٤) في « ب » : (من) .

الصفة إلى مرفوعها (موقوف على النظر في معناها) ، وهو نسبة الحدث إلى موصوفها على سبيل الثبوت ، فما جاز من الصفات أن يستند إلى ضمير موصوفه بإضافته إلى مرفوعه حسنة^(١) ، وما لا فلا ، (لا) موقوف^(٢) (على معرفة كونها صفة مُشبهة ، وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور) في قول الناظم :

٤٦٧- صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

(كما توهمه^(٣) ابن الناظم) حين قال في الشرح^(٤) : « وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها ، لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة ، فهو متأخر عنه ، وأنت تعلم أن العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف » انتهى .

وتقرير الدور منه أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل ، واستحسان إضافتها إلى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور^(٥) .

ودفعه الموضح بانفكاك الجهة ، وتقديره أن الصفة المشبهة وإن كانت موقوفة على استحسان الإضافة إلى الفاعل ، لكن استحسان الإضافة إلى الفاعل ليس موقوفاً على معرفة كونها صفة مشبهة ، وإنما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حوّل إسنادها عنه إلى ضميره [١٩/ب] لا يكون فيه لبس ولا قبّح ، فيحسن حينئذ الإضافة إلى الفاعل .

(١) في « أ » : (حسناً) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (موقوفة) .

(٣) في « أ » : (توهمه) ، وأثبت ما في « ب » ، « ط » ، وأوضح المسالك ٢٤٧/٣ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣١٨ .

(٥) في « ب » : (في الدور) .

(فصل ل)

وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية [٨٢] والجمع ، وشرط^(١) الاعتماد إذا تجرد^(٢) من « أل » .

(وتختص هذه الصفة) المشبهة (عن اسم الفاعل بخمسة أمور) على ما هنا :

(أحدها : ألها تصاغ من) الفعل (اللازم) وضعاً أو قصداً (دون) الفعل

(المتعدي) الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت . فالمصوغة من اللازم وضعاً (ك : حَسَنَ وَجَمِيلَ) ، فإنهما مصوغان من حَسَنَ وَجَمَلٌ ، وهما لازمان وضعاً ، والمصوغة من اللازم قصداً ك : ضَارِبِ الأبِ ومضروبِ العبدِ ، فإن اسمي الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت جَرَيًا مجرى الصفة المشبهة ، كما قال في « التسهيل » في آخر هذا الباب^(٣) .

(وهو) أي اسم الفاعل المراد به الحدث (يصاغ منهما) أي : من اللازم

والمتعدي ، فمن اللازم (ك : قائمٌ ، و) من المتعدي نحو : (ضَارِبٌ) .

الأمر (الثاني : ألها) تكون (للزمن) الماضي المتصل بالزمن (الحاضر الدائم)

ك : حَسَنَ الْوَجْهِ الْآنَ ، (دون الماضي المنقطع والمستقبل) ، فلا يقال : حَسَنَ الْوَجْهِ أَمْسٍ

ولا غداً ، (وهو) أي اسم الفاعل (يكون لأحد الأزمنة الثلاثة) ، نحو : حاسِنٌ أَمْسٍ أو

الآن أو غداً . والحاصل من هذه المادة أنك إذا أردت ثبوت الوصف قلت : حَسَنٌ ولا تقول :

حاسِنٌ ، وإن أردت حدوثه قلت : حاسِنٌ ، ولا تقول : حَسَنٌ . قاله الشاطبي وغيره ، وإلى

هذين الأمرين أشار الناظم بقوله :

٤٦٨ — وَصَوَّغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

(١) في « ب » : (وبشرط) .

(٢) في « ب » : (تجرداً) .

(٣) في التسهيل ص ١٤٢ : (وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ، ولو كان

من متعدّد ، إن أمن اللبس ، وفقاً للفارسي ، والأصح أن يجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا

الباب مطلقاً) .

الأمر (الثالث: أنها تكون مُجَارِيَةً للمضارع في تحرُّكه وسكونه)، والمراد تقابل حركة بحركة، وسكون بسكون، لا تقابل حركة بعينها، إذ لا يشترط التوافق في أعيان الحركات، ولهذا قال ابن الخشاب^(١): وهو وزن عَرُوضِي لا تصريفي، سواء أكانت مصوغة من ثلاثي أو من^(٢) غيره، فالثلاثي (ك: طاهر القلب، وضامر البطن)، وغير الثلاثي [نحو: مُدَحَّرَجُ الْحَجَرِ، (و) [٣] مُسْتَقِيمُ الرَّأْيِ، وَمُعْتَدِلُ الْقَامَةِ]، فإنها [٢٠/١] مُجَارِيَةٌ ل: يَطْهَرُ وَيَضْمُرُ [وَيُدَحَّرَجُ] [٣] وَيَسْتَقِيمُ وَيُعْتَدِلُ، (وغير مُجَارِيَةٍ له)، أي للمضارع (وهو الغالب في المبنية من الثلاثي ك: حَسَنٌ وَجَمِيلٌ وَضَخْمٌ وَمَلَانٌ)، فإنها ليست مُجَارِيَةٌ ل: يَحْسُنُ وَيَضْمُنُ وَيَمْلَأُ. وقول الزرخشري وابن الحajib وابن العليج وجماعة: إنها لا تكون إلا غير مجارية، مردودٌ باتفاقهم على أن منها قوله: [من المديد]

٦٠٠ - مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثَقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَالِحٍ دَارًا

بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين، بمعنى بعيد، صفة مشبهة، وهي مُجَارِيَةٌ ل: يَشْحَطُ، وجوابه ممكن، إذ لهم أن يقولوا: ما ورد من ذلك اسم فاعل أَجْرِيٍّ مَجْرِيٍّ الصفة المشبهة في الحكم، لا أنه صفة مشبهة حقيقة.

ولا يكون اسم الفاعل إلا مُجَارِيًّا له، أي للمضارع، ك: ضَارِبٍ وَيَضْرِبُ، ومنه: قائمٌ وَيَقُومُ، لأن الأصل: يَقُومُ، بسكون القاف وضم الواو، ثم نقلوا، ودأخلُ يَدْخُلُ، لأن توافق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدّم.

الأمر (الرابع: أن منصوبها لا يتقدم عليها) لأنها فرع اسم الفاعل في العمل، فلا يجوز: زيدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ، (بخلاف منصوبه)، فإنه يجوز تقديمه عليه، تقول: زيدٌ عَمْرًا ضَارِبٌ، (ومن ثم) بفتح المثلثة، أي: ومن أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه، (صح النصب): أي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره، باسم فاعل محذوف (في نحو: زيدًا أنا ضارِبُهُ)، لأن ما يعمل في المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملاً فيه.

(١) ورد قوله في مغني اللبيب ٤٥٨/٢.

(٢) سقطت من «ب»، «ط».

(٣) إضافة ضرورية من «ب» فقط.

٦٠٠ - البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٠١، وشرح أبيات سيويه ١٣١/١، ٢١٧، وشرح المغني

٨٥٨/٢، والكتاب ١٩٨/١، والمقاصد النحوية ٦٢١/٣، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٤٥٩/٢.

(وامتنع) نصب السبي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سبيه^(١)، بصفة مشبهة محذوفة (في نحو: زيدٌ أبوهُ حَسَنٌ [٨٣] وَجْهَهُ)،^(٢) فلا يجوز نصب الأب بصفة محذوفة معتملة على زيد، تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وَجْهَهُ، لأن الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان، وَحَسَنٌ: خبره، والجملة خبر «زيد» كما امتنع أن يقال: وَجْهَهُ^(٣) الأب زيدٌ حَسَنٌ، بنصب الوجه.

الأمر (الخامس: أنه يلزم كون معمولها سببياً، أي) اسماً ظاهراً (متصلاً بضمير موصوفها إما لفظاً نحو: زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ^(٤))، ف: وَجْهَهُ: معمول «حَسَنٌ» وهو سبي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد، (وإمسا) متصل بضمير موصوفها (معنى نحو: زيدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ)، ف: الْوَجْهَ: معمول «حَسَنٌ» وهو سبي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى، أي: الْوَجْهَ (منه)، أي: من زيد، هذا رأي البصريين، (وقيل): لا حذف، و(إن: أل) في الْوَجْهَ (خَلْفٌ عَنْ) الضمير (المضاف إليه)، وهو رأي الكوفيين، ويردّه^(٥) التصريح بالضمير مع «أل» كقوله: [من الطويل]

٦٠١- رَحِيبٌ قَطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

(وقول ابن الناظم) في شرح النظم^(٦)؛ ما معناه: (إن جاز نحو: زيدٌ بِكْ فَرِحَ)، بتقديم المفعول وهو «بك» مع أنه غير سبي، على أن الصفة وهي «فرح» (مبطلٌ لعموم قوله) يعني الناظم^(٧): (إن المفعول) للصفة المشبهة (لا يكون إلا سببياً)، ولا يكون إلا (مؤخراً، مردوداً)، خبر قول ابن الناظم، (لأن المراد بالمفعول) في قول الناظم:

(١) في «أ»، «ط»: (سبيه)، والتصويب من «ب».

(٢) ما بين الرقمين سقط من «ب».

(٣) في «أ»: (وجهه)، والتصويب من «ب»، «ط».

(٤) في «ب»: (ويؤيده).

٦٠١- البيت لطرفة في ديوانه ص ٣٠، وخزانة الأدب ٣٠٣/٤، ٢٢٨/٨، والمحاسب ١٨٣/١، وشرح

التسهيل ٢٦٣/١.

(٥) شرح ابن الناظم ص ٣١٩.

(٦) التسهيل ص ١٤١.

٤٧٠- وَسَبِقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ وَكَوْنُهُ دَا سَبِيئَةٌ وَجَبَّ

(ما عَمَلُهَا فِيهِ بِحَقِّ الشَّيْءِ) بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ النَّازِمِ :

٤٦٩- وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعْتَلَى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَا

(وَإِنَّمَا عَمَلُهَا فِي الظَّرْفِ) [وَعَدِيلُهُ] ^(١) وَهُوَ « بَكَ » (مِمَّا فِيهَا مِنْ مَعْنَى

الْفِعْلِ) ، لِأَنَّ الظَّرْفَ [وَعَدِيلُهُ] ^(٢) مِمَّا يَكْتَفِي بِرَائِحَةِ الْفِعْلِ ، كَمَا قَالَ التَّفْتَازَانِي ، (وَكَذَا

عَمَلُهَا فِي الْحَالِ) ، نَحْوُ : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ طَلْعَةٌ ، (وَ) فِي (التَّمْيِيزِ) نَحْوُ : زَيْدٌ حَسَنٌ

وَجْهًا ، (وَنَحْوِ ذَلِكَ) مِنَ الْفَضَلَاتِ الَّتِي يَنْصِبُهَا الْقَاصِرُ وَالْمُتَعَدِّي ، (بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ)

فَإِنَّهُ قَوِي الشَّيْءِ بِالْفِعْلِ ، فَيَعْمَلُ فِي مُتَأَخَّرٍ وَمُتَقَدِّمٍ ، وَفِي سَبَبِي وَأَجْنَبِي .

وَيُخْتَصُّ أَيْضًا بِأُمُورٍ مِنْهَا : أَنَّهُ لَا يِرَاعَى لِمَعْمُولِهَا مَحَلٌّ بِالْعَطْفِ وَغَيْرِهِ ، وَمِنْهَا : أَنْ

لَا تَعْمَلُ مَحْذُوفَةً ، وَمِنْهَا ، أَنَّهُا تَوْثَّتْ بِالْأَلْفِ ، وَمِنْهَا : أَنَّهُا تُخَالِفُ فِعْلُهَا فِتْنَصَبٌ مَعَ

قَصُورِهِ ، وَمِنْهَا : دَلَالَتُهَا عَلَى الثَّبُوتِ الْاسْتِمْرَارِيِّ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّلٍ ، كَذَلِكَ : حَسَنُ الْوَجْهِ ، وَمَعَ

التَّخَلُّلِ نَحْوُ : مُتَقَلِّبِ الْخَاطِرِ ، وَمِنْهَا : اسْتِحْسَانُ إِضَافَتِهَا إِلَى فَاعِلِهَا مَعْنَى مِنْ غَيْرِ ضَعْفِ

وَلَا قِلَّةٍ فِي الْكَلَامِ ، وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَقْبَحُ حَذْفُ مَوْصُوفِهَا وَإِضَافَتِهَا إِلَى مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرِ

مَوْصُوفِهَا ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِحَسَنٍ وَجْهَهُ .

ومنها : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهَا [٢١/أ] وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا بِظَرْفٍ أَوْ عَدِيلِهِ عِنْدَ

الْجُمْهُورِ ، وَيَجُوزُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ بِالِاتِّفَاقِ ، وَمِنْهَا : أَنَّهُ لَا تَعْرِفُ بِالِإِضَافَةِ مَطْلَقًا بِخِلَافِ

اسْمِ الْفَاعِلِ ، فَإِنَّهُ [٨٤] يَتَعَرَّفُ بِالِإِضَافَةِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، أَوْ أُرِيدَ بِهِ الْاسْتِمْرَارُ ،

ومنها : أَنْ مَنْصُوبِهَا ^(٣) [الْمَعْرِفَةُ] ^(٤) مَشَبَهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَمَنْصُوبٌ ^(٥) اسْمُ الْفَاعِلِ مَفْعُولٌ بِهِ ،

ومنها : أَنْ « أَل » الدَّخْلَةُ عَلَيْهَا حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، وَالدَّخْلَةُ عَلَيْهِ اسْمُ مَوْصُولٍ عَلَى الْأَصَحِّ

فِيهِمَا .

(١) إضافة ضرورية من « ب » .

(٢) في « ب » : (معموها) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » : (ومفعول) .

(فصل ل)

(لمعمول هذه الصفة) المشبهة (ثلاث حالات :

الرفع على الفاعلية) للصفة . (قال الفارسي ^(١) : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة) بدل بعض من كل . ويرثه حكاية الفراء : مررتُ بامرأةٍ حَسَنِ الوجْهِ ، إذ لو كان الوجه بدلاً من الصفة لوجب تأنيثها ؛ لأن الصفة إذا رفعت ضميراً وجب تأنيثها ، وحكاية الكوفيون : بامرأةٍ قَوِيْمِ الأنْفِ ، وأنه يجوز : برجلٍ مَضْرُوبِ الأبِّ ، بالرفع ، وليس هذا البذل كلاً ولا بعضاً ولا اشتمالاً .

(والخفض بالإضافة) أي بإضافة الصفة إليه ، (والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة) ك : الوجْهِ ، وعليه ، (أو على التمييز إن كان نكرة) ، ك : وجْهًا . (والصفة مع كل من الثلاثة) وهي : الرفع والنصب والخفض ، (إما نكرة أو معرفة) مقرونة بـ « أَل » ، (وكل من هذه الستة) الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة في حالي تنكير الصفة وتعريفها (للمعمول معه ست حالات ، لأنه) ؛ أي المعمول ؛ (إما بـ : أَل ، ك : الوجْهِ ، أو مضاف لما فيه « أَل » ك : وجْهِ الأبِّ ، أو مضاف للضمير ، ك : وجْهِه ، أو مضاف لمضاف للضمير ك : وجْهِ أبيه ، أو مجرد) من « أَل » والإضافة ك : وجْهِه ، (أو مضاف إلى المجرد) من « أَل » والإضافة (ك : وجْهِه أبِّ ، فالصور ست وثلاثون) صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها .

وهي ضربان : جائز وممتنع ، [٢١/ب] فلجائز اثنان وثلاثون صورة ، (الممتنع منها أربع وهي : أن تكون الصفة بـ « أَل » والمعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها ، وهو) أي المعمول ؛ (مخفوض ، ك : الحَسَنِ وجْهِه ، أو) الحَسَنِ (وجْهِ أبيه ، أو) الحَسَنِ (وجْهِه ، أو) الحَسَنِ (وجْهِه أبِّ) ، لأن الإضافة في هذه الصور الأربع لم تُفَسِدْ تعريفاً ، كما في نحو غلامٍ زَيْدٍ ، ولا تخصيصاً ، كما في نحو : غلامٍ رَجُلٍ ، ولا تخفيفاً كما في : نحو حَسَنِ الوجْهِ ، ولا تخلصاً من قُبْحِ حذف الرابط أو التجوز في العمل ، كما في الحَسَنِ الوجْهِه .

وينقسم الجائز إلى قبيح وضعيف وحسن ، فأما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت ، أو مع « أل » المجرد^(١) منها ، ومن الضمير والمضاف إلى المجرد ، وذلك أربع صور ، وهو : حسن وجهه ، وحسن وجهه أب ، والحسن وجهه ، والحسن وجهه أب .
ووجه قبحها خلل الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظاً ، وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرًا .

وأما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة^(٢) من « أل » المعروف بـ « أل » والمضاف إلى المعروف بها ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره . ووجه ضعفه^(٣) أنه من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي .

وجر الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ، وذلك ست صور وهي : حسن الوجهه ، وحسن وجهه الأب ، وحسن وجهه ، وحسن وجهه أبيه ، بالنصب فيهن ، وحسن وجهه وحسن وجهه أبيه ، بلجر فيهما .

وهو ؛ أي الجر ؛ عند سيبويه من الضرورات^(٤) ، وأجازه الكوفيون في السعة^(٥) ، وهو الصحيح لوروده في [٨٥] الحديث كقوله في وصف النبي ﷺ : « شَنُّ أَصَابِعِهِ »^(٦) ، وفي حديث أم زرع : « صَفْرُ وَشَلْجِهًا »^(٧) ، وفي حديث الدجال : « أَعْوَرُ عَيْنَيْهِ الْيُمْنَى »^(٨) . ومع جوازه ففيه ضعف ، لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه .

[٢٢/١] وأما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من « أل » المعروف بها والمضاف إلى المعروف بها ، أو إلى ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، ونصب الصفة المجردة من

(١) في « ب » : (المجردة) .

(٢) في « ب » : (المتجردة) .

(٣) أي : ضعف النسب ، كما في « ب » .

(٤) في « ب » : (وعند سيبويه أنه من الضرورة) .

(٥) انظر شرح التسهيل ٩٦/٣ ، والارتشاف ٢٤٦/٣ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب الجعد ، برقم ٥٥٦٨ : (عن أنس : كان النبي ﷺ شَنُّ القدمين والكفين) .

(٧) من حديث أم زرع ، أخرجه مسلم في فضائل الصحابة برقم ٢٤٤٨ ، وانظره في فتح الباري ٢٥٤/٩ ، والنهاية ٣٦/٣ ، وفيه : (أي أما ضامرة البطن ، فكأن رداها صفر : أي خال ، والرداء ينتهي إلى البطن فيقع عليه) .

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء برقم ٣٢٥٧ ، ومسلم في الإيمان ، باب ذكر الدجال برقم ١٦٩ .

«أل» والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما، وجَرُّ الصفة المعرَّف بـ «أل» والمضاف إلى المعرَّف بها، والمجرَّد من «أل» والإضافة، والمضاف إلى المجرد منهما، ورفع الصفة مع «أل» المعرَّف بها، والمضاف إلى المعرَّف بها أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، ونصب الصفة المعرَّف بـ «أل» والمضاف إلى المعرَّف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، والمجرَّد من «أل» والإضافة، والمضاف إلى المجرد منهما، وجَرُّ الصفة المعرَّف بـ «أل» والمضاف إلى المعرَّف بـ «أل».

فهذه اثنتان عشرون صورة وهي: حَسَنُ الْوَجْهِ وَحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ، وَحَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ، وَحَسَنُ وَجْهِهَا، وَحَسَنُ وَجْهِ أَبِي، وَحَسَنُ الْوَجْهِ، وَحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِ، وَحَسَنُ وَجْهِ، وَحَسَنُ وَجْهِ أَبِي، وَحَسَنُ الْوَجْهِ، وَحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ، وَحَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ، وَحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ، وَحَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ، وَحَسَنُ وَجْهِهَا، وَحَسَنُ وَجْهِ أَبِي، وَحَسَنُ الْوَجْهِ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ، وَحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِ. وذلك كله مستفاد من قول الناظم:

٤٧١- فَارْفَعْ بِهَا وَأَنْصِبْ وَجْرَ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ
٤٧٢- بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجَرَّرُ بِهَا مَعَ أَلْ سُمًّا مِنْ أَلْ خَلَا
٤٧٣- وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَا

وأوصل^(١) بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة ومائتين وست وخمسين صورة، وذلك أنه جعل الصفة إما بـ «أل» أو لا، فهذه حالتان، ومعمولها إما بـ «أل» أو مضاف [٢٢/ب] أو مجرد. والمقرون بـ «أل» نوع واحد كـ: الْحَسَنُ الْوَجْهِ^(٢)، والمضاف^(٣) ثمانية أنواع:

الأول: مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: حَسَنُ وَجْهِهِ.

والثاني: مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو: حَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ.

والثالث: مضاف إلى المعرَّف بـ: أَلْ، نحو: حَسَنُ وَجْهِ الْأَبِ.

والرابع: مضاف إلى مجرد نحو: وَجْهُ أَبِي.

والخامس: مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: جَمِيلَةٌ

أَنْفِهِ، من قولك: مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهِ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةٌ أَنْفِهِ.

(١) في «ب»: (واصل).

(٢) سقط من «ب»: (والمقرون . . . حسن الوجه).

(٣) في «ب»: (وجعل المضاف).

والسادس : مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو : جَمِيلٌ خَالِهَا ، من قولك :
مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْنَةِ جَمِيلٍ خَالِهَا .

والسابع : مضاف إلى موصول نحو : « الطَّيِّبِي كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأُزُرُ » من قوله :
[من البسيط]

٦٠٢- فَعُجْ بِهَا قَيْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةً وَالطَّيِّبِي كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأُزُرُ

[٨٦] والثامن : مضاف إلى موصوف بجملة ، نحو : رَأَيْتُ رَجُلًا حَدِيدَ سِنَانٍ رُمَحٍ
يَطْعَنُ بِهِ .

والمجرد من الإضافة و« أل » يشمل ثلاثة أنواع : الموصول نحو قوله :
[من الطويل]

٦٠٣- أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ رَفَاقَ خُصُورُهُمَا وَثِيَرَاتُ مَا التَفَّتْ عَلَيْهِ الْمَآزِرُ

والموصوف نحو : « جَمًّا نَوَالٌ أَعْلَهُ » من قوله : [من الطويل]

٦٠٤- تَزُورُ امْرَأً جَمًّا نَوَالٌ أَعْلَهُ لِمَنْ أُمُّهُ مُسْتَكْفِيًا أَزْمَةَ الدَّهْرِ

وغيرهما نحو : مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهِ .

هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالي تنكير الصفة وتعريفها ، تصير أربعاً
وعشرين ، وكل من هذه الأربع والعشرين مضروبة في ثلاثة أحوال الإعراب تبلغ اثنتين
وسبعين صورة ، ويضم إليها صور ما إذا كان معمول الصفة ضميراً ، وهي ^(١) ثلاثة :
الأولى : أن يكون مجروراً ، وذلك إذا باشرته الصفة المجردة من « أل » نحو قولك :
مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهِ جَمِيلِهِ .

الثانية : أن تُفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من « أل » نحو : قَرِيشٌ نُجَبَاءُ
النَّاسِ ذُرِّيَّةٌ وَكِرَامُهُمُوهَا .

٦٠٢- البيت للفرزدق في ديوانه ١٨٣/١ ، والارتشاف ٢٤٥/٣ ، وشرح التسهيل ٩١/٣ ، والمقاصد
النحوية ٦٢٥/٣ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٥٧/٢ .

٦٠٣- البيت لعمر بن أبي ربيعة في المقاصد النحوية ٦٢٩/٣ ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في شرح
الأشموني ٣٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ٩١/٣ .

٦٠٤- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٣٥٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٣١/٣ ، وشرح التسهيل ٩١/٣ ،
وشرح المرادي ٥١/٣ .

(١) في « ب » : (وهو) .

الثالثة : أن تتصل به ولكن تكون الصفة بـ « أل » نحو : زيدُ الحَسَنُ الوجهُ الجَمِيلَةُ . والضمير في هاتين الصورتين [٢٣/١] منصوب ، فصارت خمسة وسبعين .
والصفة إما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثنه أو لمجموعه^(١) جمع سلامة أو جمع تكسير ،
أو لمفرد مؤنث أو لمثنه أو لمجموعه^(٢) جمع سلامة أو جمع تكسير ، وهذه ثمان في خمس وسبعين
تصير ستمائة .

وإذا نوَّعت نفس الصفة إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ، وضربتها في الستمائة
تصير ألفاً وثمانمائة ، وإذا نوَّعت نفس الصفة أيضاً من وجَّه آخر إلى مفرد مذكر ومثنه
ومجموعه ، إلى مفرد مؤنث ومثنه ومجموعه ، كانت ثمانياً ، فإذا ضربت فيها الألف والثمانمائة
تصير أربع عشرة ألفاً وأربعمائة .

قال : ويستثنى من هذه الصور الضمير ، فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا
جمع سلامة ، وجملة صوره مائة وأربع وأربعون ، فالباقى أربع عشرة ألفاً ومائتان وست
وخمسون ، بعضها جائز وبعضها ممتنع ، فيخرج منها الممتنع على ما تقدّم . انتهى .

(١) في « ب » : (أو لمجموع) .

(٢) في « ط » : (أو لمجموع) .

(هذا باب التعجب)

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره ، قاله ابن عصفور^(١) .

فخرج بـ : « وَصَفِ الْفَاعِلُ » وصفُ المفعول ، فلا يقال : ما أَضْرَبَ زَيْدًا ، تعجبًا من الضرب الواقع على زيد ، وبـ : « خَفِيَ سَبَبُهَا » الأمور الظاهرة الأسباب ، فلا يُتَعَجَّبُ في شيء منها لقولهم : « إِذَا ظَهَرَ السَّبَبُ بَطَلَ الْعَجَبُ » وبـ : « قَلَّةُ النَّظَائِرِ وَالْخُرُوجِ عَنْهَا » ما تكثر نظائره في^(٢) الوجود ولا يُستعْظَم ، فلا يُتَعَجَّبُ منه^(٣) .

(و) التعجب^(٤) (له عبارات) كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب ، فمن الكتاب (نحو) قوله تعالى : (﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾) [البقرة/٢٨] (و) من السنة قوله ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه : (سُبْحَانَ اللَّهِ ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ [٢٣/ب] لَا يَنْجَسُ)^(٥) . (و) من كلام العرب قولهم^(٦) : (اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا) . وإنما لم يُيَوَّب لها في النحو لأنها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة .

(والميَوَّب له منها^(٧) في النحو) صيغتان (اثنتان) موضوعتان له :

- (١) المقرب ٧١/١ .
- (٢) في « أ » : (من) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .
- (٣) انظ المقرب ٧١/١ .
- (٤) سقطت من « ب » .
- (٥) أخرجه البخاري في كتاب الغسل برقم ٢٨١ ، ومسلم في الحيف برقم ٣٧١ .
- (٦) سقطت من « ب » .

(إحداهما : ما أَفْعَلْتُ ، نحو : ما أَحْسَنَ زَيْدًا) ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٤٧٤- بِأَفْعَلٍ أَنْطَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا
 والكلام فيها في [٨٧] شيتين ، في « ما »^(١) و « أَفْعَل » ، (فأما : ما) التعجبية

(فأجمعوا على اسميتها ، لأن في « أَحْسَنَ » ضميراً يعود عليها) اتفاقاً ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، (وأجمعوا) أيضاً (على أنها مبتدأ لأنها مجردة) عن العوامل اللفظية (للإسناد إليها) ، وأما ما روي عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب ، فشاذ لا يقدر في الإجماع . (ثم) بعد الاتفاق على أنها سم مبتدأ ، اختلفوا في معناها ، (قال سيويو) وجمهور البصريين : (هي نكرة تامة بمعنى شيء ، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب^(٢)) ، كما قالوا في قول^(٣) الشاعر : [من الكامل]

٦٠٥- عَجَبٌ لَيْتَكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فَيُكْمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

(وما بعدها) من الجملة الفعلية (خبر ، فموضعه رفع^(٤) .

وقال الأخفش^(٥) : (هي) أي : ما (معرفة ناقصة) أي موصولة (بمعنى « الذي » وما بعدها) من الجملة الفعلية (صلة) لها (فلا موضع له) من الإعراب ، (أو نكرة ناقصة) ؛ أي نكرة موصوفة بمعنى « شيء » (وما بعدها) من الجملة الفعلية (صفة) لها ، (فمحله رفع) تبعاً لخل « ما » .

(وعليهما) أي على قول الأخفش من التعريف والتنكير الناقصين ؛ (فالخبر) أي خبر المبتدأ الذي هو « ما » التعجبية (محذوف وجوباً ، أي :) الذي ، أو شيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا (شيءٌ عظيم) ، وردَّ بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين :

أحدهما : تقديم الإفهام بالصلة [٢٤/١] أو الصفة وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر ، والمعتاد فيما تَضَمَّنَ من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقدُّمُ الإبهام^(٥) .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) انظر الكتاب ٣٢٨/١ - ٣٢٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٢٦ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢١ .

٦٠٥- البيت لضمرة بن جابر في الدرر ٤١٦/١ ، ولهي بن أحرر في الكتاب ٣١٩/١ ، ولسان العرب ٦١/٦ (حيس) ، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ٢٥٦/١ ، ولرؤبة في شرح المفصل ١١٤/١ ، وبلا نسبة

في سمط اللآلي ص ٢٨٨ ، وشرح الأشموني ٩٧/١ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢١ ، وجمع الموامع ١٩١/١ .

(٣) انظر شرح المفصل ٤٩/٧ ، والكتاب ٧٢/١ .

(٤) انظر شرح المفصل ١٤٩/٧ ، والارتشاف ٣٣/٣ .

(٥) في « أ » : (ما تقدم) ؛ بزيادة (ما) .

والثاني : التزام حذف الخبر دون شيء يسدُّ مسدّه .

وروي عن الأخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور ، وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن « ما » استفهامية ، ونقله في شرح التسهيل^(١) عن الكوفيين ، وهو موافق لقولهم باسمية « أَفْعَلْ » فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو : ﴿ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ [الواقعة/٢٧] .

والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه ، لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي^(٢) ، وسبب الاختصاص بها خفي ، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تُفْتَحَ بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلوّ بإفهام ، ولا شك أن الإفهام حاصل بإيقاع « أَفْعَلْ » على المتعجب منه ، إذ لا يكن إلا مختصاً ، فتعين كون الباقي وهو « ما » مقتضياً للإبهام .

(وأما : أَفْعَلْ) بفتح العين (ك : أَحْسَنَ) ففيه خلاف ، (فقال البصريون والكسائي) وهشام : (فعل) ماضٍ (للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو : مَا أَفْقَرَنِي إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ) ، وما أَحْسَنَنِي إِنْ اتَّقَيْتُ اللَّهَ ، (ففتحته) التي في آخره (بناء) لا إعراب ، (كالفتحة في « ضَرَبَ » من) قولك : (زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، وما بعده) من الاسم المنصوب (مفعول به) ، كما أن ما بعد « ضَرَبَ » من الاسم المنصوب مفعول به ، فإعراب : ما أَحْسَنَ زَيْدًا ، مثل^(٣) إعراب : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، حرفاً مجزئاً .

(وقال [٨٨] بقية الكوفيين) غير الكسائي وهشام : « أَفْعَلْ » (اسم لقولهم) أي العرب (ما أَحْسَنَنَهُ) وما أُمِيلِحَهُ ، بالتصغير ، ولم يصغروا غيرهما ، والتصغير من خصائص^(٤) الأسماء ، (ففتحته) التي في آخره (إعراب) لا بناء (كالفتحة في) « عندك » من قولك : (زَيْدٌ عِنْدَكَ ، [٢٤/ب] وذلك لأن مُخَالَفَةَ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَأِ) في المعنى (تقتضي عندهم نصبه) أي : نصب الخبر ، بخلاف ما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ك : ﴿ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾ [الشورى/١٥] أو مشبهاً به نحو : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ [الأحزاب/٦] فإنه يرتفع ارتفاعه . ولما كان مخالفاً له بحيث لا يُحْمَلُ عليه حقيقة ولا حكماً خالفه في الإعراب .

(١) شرح التسهيل ٣/٣٢ .

(٢) بعدها في « أ » : (خبر) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « أ » ، « ب » : (خواص) ، وأثبت ما في « ط » .

والناصب له عندهم معنوي ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ، ولا يحتاج إلى شيء يتعلق به الخبر ، (و : أَحْسَنَ ؛ إنما هو في المعنى وصف ل : زيد ، لا لضمير : ما)
فلذلك نَصَبَ . (و : زيدًا ؛ عندهم مشابهة بالمفعول به) ، لأن ناصبه وصف قاصر^(١) ، فأشبهه نصب الوجه في قولك : « زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ » . وأجيب بأن التصغير في « أَفْعَلَ » شاذ ، ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عمومًا لجموده ، وأنه لا مصدر له . أو أنهم^(٢) ذهبوا بتصغيره إلى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة . قاله أبو البقاء^(٣) . وأشبه أَفْعَلَ التفضيل خصوصًا بكونه على وزنه ، وبدلالته على الزيادة ، وبكونهما لا يُبَيَّنَانِ إلا مما استكمل شروطًا ، يأتي ذكرها .

وندر حذف همزة « أَفْعَلَ » سُمِعَ : ما خَيْرُهُ وما شَرُّهُ ، بمعنى : ما أخيرُهُ وما أشرُهُ ، ولما حذفوا همزة « أَخِيرَ » حركوا الخاء بحركة الياء ، ومنهم من لم يحركها ويحذف ألف « ما » ويقول : مَخِيرُهُ ، وسمع الكسائي : مَخْبَثُهُ .

(الصيغة الثانية) من صيغتي التعجب : (أَفْعِلْ بِهِ) بكسر العين ، (نَحْوِ أَحْسَنَ زَيْدٍ) ، وإليها الإشارة بقول الناظم :

٤٧٤ — أو جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورِ بَيَا

(وأجمعوا على فعلية : أَفْعِلْ) لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل ، فأما أَصْبِعْ بفتح الهمزة ، لغة في إِصْبِعْ فنادر ، وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن « أَفْعِلْ » اسم . قال المرادي^(٤) : ولا وجه له .

(ثم) بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته ، (قال البصريون) : جمهورهم : (لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر) ، فمدلوله ومدلول « أَحْسَنَ » في : ما أَحْسَنَ زَيْدًا من حيث التعجب واحد ، (وهو في الأصل فعل ماض) صيغته (على [٢٥/أ] صيغة : أَفْعَلَ) بفتح العين ، وهمزته للصيرورة (بمعنى صار ذا كذا) ، فأصل « أَحْسَنَ زَيْدًا » : أَحْسَنَ زَيْدًا ، أي صار ذا حُسْنٍ ، (ك : أَغَدَّ البعيرُ ، أي صار ذا غُدَّةٍ) ، وأبقلت الأرض : أي صارت ذات بقل ، (ثم غَيَّرَتِ الصيغة) الماضية إلى الصيغة الأمرية ، فصار : أَحْسِنُ زَيْدًا ، بالرفع ، (فَفُتِحَ إِسْنَادُ) لفظ (صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر) ، لأن صيغة

(١) في « ب » : (فعل) .

(٢) في « ب » : (أو لأنهم) .

(٣) ورد قوله في كتابه التبيين ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

(٤) شرح المرادي ٦٣/٣ .

الأمر لا ترفع الاسم الظاهر، (فزیدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به)
 المجرور بالباء، (ك : امر بزيد ، ولذلك) القبح (التزمت) زيادتها صوتاً للفظ عن
 الاستقبح ، (بخلافها) أي : بخلاف زيادة الباء (في) فاعل الفعل الماضي نحو : (« كَفَى
 بِاللَّهِ شَهِيدًا ») [الرعد/٤٣] (فيجوز تركها) المجرور لعدم الاستقبح (كقولـه) ؛ وهو
 سحيم ؛ بمهملتين ؛ عبد بني الحسحاس ؛ بمهملات أربع : [من الطويل]
 ٦٠٦ - عُمَيْرَةٌ ودُعْ إِنَّ تَجَهَّزْتَ غَايِبَا (كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا)
 فحذف الباء من فاعل « كفى » .

(وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف) : أَفْعِلْ ؛
 بكسر العين في التعجب ؛ (لفظه ومعناه الأمر) حقيقة ، (وفيه ضمير) مستتر مرفوع
 على الفاعلية ، (والباء للتعدية) داخلة على المفعول به لا زائدة ^(١) .
 (ثم) اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في « أَفْعِلْ » ، (قال ابن كيسان) من
 الكوفيين : (الضمير) المستتر في أَفْعِلْ ^(٢) لِلْحُسَيْنِ المدلول عليه بـ : أَحْسِنْ ، كأنه قيل :
 أَحْسِنْ يَا حُسَيْنُ بزيدٍ ، أي : دُمْ به والزَّمْهُ ، ولذلك كان الضمير مفرداً على كل حال ، لأن
 ضمير المصدر كالصدر لا يثنى ولا يُجْمَع ، واستحسنه ابن طلحة .

(وقال غيره) أي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم ، وهم : الفراء من
 الكوفيين ، والزجاج من البصريين ، وابن خروف والزمخشري من المتأخرين : الضمير
 المستتر في « أَفْعِلْ » (للمخاطب) المستدعى منه التعجب ، وكان القياس [٢٥/ب] أن يقال
 في التأنيث : أَحْسِنِي ، وفي التثنية : أَحْسِنَا ، وفي الجمع : أَحْسِنُوا أو أَحْسِنْ ، (وإنما التزم
 إفرادهُ) وتذكيره واستتاره ، [٨٩] (لأنه) أي : أَفْعِلْ المستتر فيه الضمير (كلام جرى
 مجرى المثل) ، والأمثال لا تَغَيَّرُ عن حالها .

٦٠٦ - البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في الإنصاف ١/١٦٨ ، وخزانة الأدب ١/٢٦٧ ، ١٠٢/٢ ، ١٠٣ ،
 وسر صناعة الإعراب ١/١٤١ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٢٥ ، والكتاب ٢/٢٦ ، ٢٢٥/٤ ، ولسان
 العرب ١٥/٢٢٦ (كفى) ، ومغني اللبيب ١/١٠٦ ، والمقاصد النحوية ٣/٦٦٥ ، وبلا نسبة في أسرار
 العربية ص ١٤٤ ، وأوضح المسالك ٣/٢٥٣ ، وشرح الأثموني ٢/٣٦٤ ، وشرح عمدة الحفاظ ص
 ٤٢٥ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٢٣ ، وشرح المفصل ٢/١١٥ ، ٨٤/٧ ، ١٤٨ ، ٢٤/٨ ، ٩٣ ،
 ١٣٨ ، ولسان العرب ١٥/٣٤٤ (لمي) ، وشرح التسهيل ٣/٢٤٣ .

(١) انظر الارتشاف ٣/٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٨ .

(٢) سقط من « ب » : (المستتر في أفعل) .

وَضَعَفَ مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه : أحدها : استعمال الأمر بمعنى الماضي ، وهو ما لم يُعْهَدْ والمعهود عكسه . والثاني : استعمال أَفْعَلُ بمعنى « صار » وهو قليل . والثالث : زيادة الباء في الفاعل .

وردَّ ابن مالك قول الفراء وموافقيه بأربعة أوجه ^(١) :

أحدها : أنه لو كان أمراً لزم إبراز ضميره .

الثاني : أنه لو كان أمراً لم يكن الناطق به متعجباً ، كما لا يكون الأمر بالحلف ونحوه حالفاً ، ولا خلاف في كونه متعجباً .

الثالث : أنه لو كان مسنداً إلى ضمير المخاطب لم يَلِ ضمير المخاطب في نحو : أَحْسِنْ بكَ . الرابع : أنه لو كان أمراً لوجب له من الإلعال ما وجب لـ : أَقِمَّ وَأَبِنْ .

ويجوز حذف الباء إذا كان المتعجب منه « أَنْ » المصدرية وصلتها كقولته :

[من الطويل]

٦٠٧- وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

أي : بأن يكون ، دون « أَنْ » المشددة وصلتها لعدم السماع ، فهذا حكم اختصت ^(٢) به « أَنْ » عن « أَنْ » ونظيره : عسى أَنْ يقومَ . قاله الموضح في الحواشي ^(٣) .

وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة ، وهي « فَعُلَ » بضم العين ، نحو : **كَبُرَتْ كَلِمَةً** [الكهف/٥] ، وزاد الكوفيون رابعة وهي : أَفْعَلْ بغير « ما » فأجازوا تحويل الثلاثي إلى صيغة أَفْعَلْ ، وقالوا : أَحْسَنْتَ رجلاً ، وأَكْرَمْتَ رجلاً بمعنى ^(٤) : ما أَحْسَنْتَ وما أَكْرَمَكَ . وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكاً بقول سيبويه ^(٥) : إِنَّ أَفْعَلَ وما أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ به في معنى واحد .

(١) شرح التسهيل ٣/٣٣ - ٣٤ .

٦٠٧- صدر البيت : (وقال نبي المسلمين تقدموا) ، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٢ ، والدرر

٢/٢٩٢ ، ٢٩٧ ، والمقاصد النحوية ٣/٦٥٦ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/٣٤ ، والجنى الداني ص ٤٩ ،

والدرر ٢/٥٨٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٣٢ ، وشرح الأشموني ٢/٣٦٤ ، وشرح ابن عقييل ٢/١٥٧ ،

وشرح التسهيل ٣/٣٥ ، ٤١ ، ولسان العرب ١/٢٩٢ (حجب) ، والمقاصد النحوية ٤/٥٩٣ ، وهمع

الموامع ٢/٩٠ ، ٩١ ، ٢٢٧ .

(٢) في « ب » : (اختص) .

(٣) انظر التسهيل ص ١٣٠ .

(٤) في « ب » : (يعني) .

(٥) الكتاب ٤/٩٧ .

(مسألة) : لا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة^(١) نحو : ما أحسن زيدًا ، وما أسعد رجلاً اتقى الله ، لأن التعجب منه مُحَبَّرٌ عنه في المعنى ، فلا يقال : ما أسعد [٢٦/١] رجلاً من الناس ، لأنه لا فائدة في ذلك .

(ويجوز حذف التعجب منه) إذا كان ضميراً ، كما (في مثل : ما أحسنه) ، و (إن دلّ عليه دليل) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٧٦- وَحُذِفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِيحَ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِيحُ

(كقوله) ؛ وهو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : [من الطويل]

٦٠٨- جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ (رِبْعَةٌ خَيْرًا مَا أَعْفَى وَأَكْرَمًا)
أي : ما أعفها وأكرمها .

(وفي) مثل (أَفْعِلْ بِهِ ؛ إِنْ كَانَ ؛ أَفْعِلْ) ؛ بكسر العين ؛ (معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾) [سرم/٣٨] أي : بهم وقوله : [من الرجز]

٦٠٩- أَعَزَزْ بِنَا وَاكْتَفِ إِنْ دُعِينَا يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مَنْ يَلِينَا

أي : واكتف بنا . وإنما حُذِفَ للدليل مع كونه فاعلاً ، لأن لزومه للجر كسائه صورة الفضلية ، خلافاً للفارسي وجماعة ذهبوا إلى أنه لم يُحذف ، ولكنه استتر في الفعل حين حُذِفَ الباء ، كما في قولك : زيدٌ كفى به كاتباً . زيدٌ كفى كاتباً . ورثه ابن مالك بوجهين^(٢) :

أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع ، والثاني : أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار ، كـ : « نا » من : أكرم بنا ، فإن لم يَدُلَّ عليه دليل لم يجوز حذفه .

أما في « ما أفعله » فَلِعَرُوهُ إذ ذاك عن الفائلة ، فإنك لو قلت : ما أحسن أو ما أجمل ، لم يكن كلاماً ، لأن معناه أن^(٣) شيئاً صير الحسن واقعاً على مجهول ، وهذا مما لا سقطت من « ب » .

٦٠٨- البيت للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص ٤٩١ ، والدرر ٢/٢٩٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٢٨ ، والعقد الفريد ٥/٢٨٣ ، والمقاصد النحوية ٣/٦٤٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٥٩ ، وشرح الأشموني ٢/٣٦٤ ، وجمع الهوامع ٢/٩١ .

٦٠٩- الرجز بلا نسبة في الدرر ٢/٣٢٨ ، وشرح التسهيل ٣/٣٧ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٧ .

(٣) في « ب » : (ما) .

ينكر وجوده ، ولا يفيد التحدث به . وأما نحو « أَفْعِلْ به » فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل ؛ لأنه فاعل ، (وأما قوله) وهو عروة بن الورد : [من الطويل]
 ٦١٠ - فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا (حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرُ)
 فحذف المتعجب منه ، ولم يكن معطوفاً على مثله ، (أي) : فَأَجْدِرُ (به) حميداً ، (فشاذٌّ)
 أو قليل .

(مسألة : وكل من هذين الفعلين وهما : [٢٦/ب] ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ به ، ممنوع التصرف) اتفاقاً . قاله ابن مالك^(١) ، وإليه أشار الناظم بقوله :
 ٤٧٧ - وفي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْ مَّا لَزِمَا مَنَعَ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حَتَمَا
 وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع « ما أَفْعَلَهُ » فتقول : ما يُحْسِنُ زيداً ، وهو قياس ،
 ولم يُسَمَّع ، فلا يَقْدَحُ في الإجماع .
 وليس « أَفْعِلْ » أمراً من « أَفْعَلْ » لاختلاف مدلولي^(٢) الهمزة عند الجمهور ،
 لأنها في التعجب للصيرورة ، وفي غيره للنقل ، (فالأول) وهو : ما أَفْعَلَهُ (نظير : تبارك
 وعسى وليس) في الجمود وفي ملازمة الماضي . (والثاني) وهو أَفْعِلْ به (نظير « هَبْ »
 بمعنى : اعتقد ، و « تعلم » بمعنى : اعلم) في الجمود وفي ملازمة صيغة الأمر .
 (وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع)
 ولم يوضع .

(مسألة : ولعدم تصرف هذين الفعلين) الدالّين على التعجب (امتنع أن
 يتقدم عليهما معموهما ، و) امتنع (أن يُفصل بينهما) وبين معموليهما^(٣) (بغير ظرف
 أو مجرور ، لا تقول : ما زيداً أَحْسَنَ) ، بتقديم معمول « أَحْسَنَ » عليه (ولا) تقول :

٦١٠ - البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ١٥ ، والأصمعيات ص ٤٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
 ص ٤٢٤ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٥٥ ، والمقاصد النحوية ٣/٦٥٠ ، وله أو لحاتم الطائي في الأغاني
 ٣٠٣/٦ ، وخزانة الأدب ٩/١ ، ١٣/١٠ ، ولحاتم الطائي في الدرر ١٠٣/٢ ، وليس في ديوانه ، وبـ
 نسبة في الأغاني ٢٩٦/٦ ، وأوضح المسالك ٣/٢٦٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٢٩ ، وشرح الأشموني
 ٣٦٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٥٢/٢ ، وشرح التسهيل ٣/٣٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٩ ،
 وجمع الهوامع ٣٨/٢ .

(١) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٨٠ .

(٢) في « ب » : (مدلول) .

(٣) في « ب » : (ومعمولهما) .

(بزيد أحسن) ، بتقديم معمول «أحسن» عليه ، (وإن قيل : إن «بزيد» مفعول) به ، كما يقول به الفراء وأصحابه ، لعدم التصرف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
 ٤٨٣ — وَفَعِلْ هَذَا الْبَابَ لَنْ يُقَدِّمَ مَعْمُولُهُ

(وكذلك لا تقول : ما أحسن ؛ يا عبد الله ؛ زيداً) ، بالفصل بالنادى بين «أحسن» ومعموله ، بلا خلاف ، كما يؤخذ من كلام الشارح^(١) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٨٣ — وَوَصَلَهُ بِمَا الزَمَا

وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه ، كقول علي رضي الله عنه لما رأى عمار ابن ياسر مقتولاً : «أَعَزُّ عَلَيَّ ؛ أبا اليَقْظَانِ ؛ أَنْ أَرَكَ صَرِيحاً مُجَدِّلاً» أي مرمياً على الجَدَالَةِ ، بفتح الجيم ، وهي الأرض . قال ابن مالك^(٢) : وهذا [١/٢٧] مُصَحِّحٌ للفصل بالنادى .

(ولا) تقول : (أحسن ؛ لولا بُخْلُهُ ؛ بزيد) ، بالفصل بـ «لولا» الامتناعية ومصحوبها ، وأجاز ذلك ابن كيسان^(٣) ، قال المرادي^(٤) : ولا حجة له على ذلك . وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو : ما أحسن ؛ إحساناً ؛ زيداً ، ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر ، وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالخال نحو : ما أحسن ؛ راكباً ؛ زيداً ، وأحسن ؛ راكباً ؛ بزيد^(٥) .

(واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور) حال كونهما (متعلقين بالفعل) الدال على التعجب ، (والصحيح الجواز) للتوسع فيهما ، وإليه أشار الناظم بقوله :
 ٤٨٤ — وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ

فذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع^(٦) ، وذهب الفراء والجرمي (١) في شرح ابن الناظم ص ٣٣١ : (لا خلاف في امتناع تقديم معمول فعل التعجب عليه ، ولا في امتناع الفصل بينه وبين المتعجب منه بغير الظرف ، والجار والمجرور ، كالحال والنادى) .

(٢) شرح التسهيل ٤١/٣ .

(٣) الارتشاف ٤١/٣ .

(٤) شرح المرادي ٧٢/٣ .

(٥) انظر الارتشاف ٣٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٣٢ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٣٣٢ ، وشرح المفصل ١٥٠/٧ .

والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوين إلى الجواز^(١) ، (كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب ، وقوله) ؛ وهو أوس بن حجر :
[من الطويل]

٦١١- أُقِيمُ بَدَارَ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا (وَأَخْرَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا)

ففصل بـ « إذا » الظرفية بين « أحر » ومعموله ، وهو « أن » وصلتها ، وليس لسيبويه في ذلك نص^(٢) .

(ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقاً) ،
كما قال ابن مالك في شرح التسهيل^(٣) (نحو : ما أحسن معتكفاً في المسجد ، وأحسسن بجالس عندك) ، فلا يقال فيهما : ما أحسن في المسجد معتكفاً ، وأحسسن عندك بجالس ،
لثلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله .

(١) شرح ابن الناظم ص ٣٣١ .

٦١١- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٣ ، وتذكرة النحاة ص ٢٩٢ ، وحامسة البحري ص ١٢٠ ،
وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٤٨ ، والمقاصد النحوية ٦٥٩/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٣/٣ ،
وشرح ابن الناظم ص ٣٣٢ ، وشرح الأشموني ٣٦٩/٢ ، وشرح التسهيل ٤١/٣ ، وشرح الكافية الشافية
١٠٩٦/٢ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٠٩٨/٢ ، وفي شرح ابن الناظم ٣٣١ : (حكى الصيمري أن مذهب سيبويه
منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله ، والصواب أن ذلك جائز ، وهو المشهور والمتصور) .

(٣) شرح التسهيل ٤٠/٣ .

(فصل ————— ل)

(وإِثْمًا يُبْنَى هذا الفعلان مما اجتمعت ^(١) فيه ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون فعلاً ، فلا يبنيان من (الاسم ، نحو (الجَلَسُ) بالجيم ، وهو في الأصل الدُّنُّ الفارغ ، (و) في القاموس ^(٢) : (الجَلْفُ) بالكسر : الرجل الجافي ، [٢٧/ب] وقد [٩١] جَلِفَ : ك « فرح » جَلَفًا وجَلَافَةً . انتهى . فأثبت له فعلاً ، فيبنى من فعله .

(والحمار) : وهو الحيوان المعروف ، (فلا يقال : ما أَجْلَفُهُ) أي : أجفاه ، وفيه ما تقدم عن القاموس . (ولا) يقال : (ما أَحْمَرُهُ) أي : أبْلَهُ ، (وشَدَّ : ما أذْرَعَ المرأة ، أي : ما أَخَفَّ يدها في الغَزْل ، بنوه من قولهم : امرأة ذَرَّاعٌ) ، بفتح أوله . قال في القاموس ^(٣) : والذَّرَاع : كَسَحَاب : الخفيفة اليدين بالغزل ، ويكسر ، واقتصر في « الضياء » على الفتح .

وقال ابن القطاع في الأفعال ^(٤) : ذُرَعَتِ المرأة : خَفَّت يدها في العمل ، فهي ذَرَّاعٌ . وعلى هذا لا شذوذ في قولهم : ما أذْرَعَ المرأة . (ومثله) في الشذوذ : (ما أَقْمَنَهُ) بكذا ، (وما أَجْدَرُهُ بكذا) ، فالأول بنوه من قولهم : هو قَمِينٌ بكذا ، والثاني من قولهم : هو جدير بكذا ، والمعنى فيهما : ما أحقه بكذا ، ولا فعل لهما ^(٥) .

الشرط (الثاني : أن يكون) الفعل (ثلاثياً ، فلا يبنيان من) رباعي مجرد ولا من مزيد فيه ، ولا ثلاثي مزيد حرفاً أو حرفين أو ثلاثة ، نحو : (دَحْرَجَ) وتَدَحْرَجَ ،

(١) في « ب » : (اجتمع) .

(٢) القاموس المحيط (جلف) .

(٣) القاموس المحيط (ذرع) .

(٤) كتاب الأفعال ٣٨٦/١ .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٣١ .

(وضارب) وانطلق (واستخرج) ، لأن بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه .

أما ما أصوله أربعة فلأنه يؤدي إلى حذف بعض الأصول ، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة ، وأما المزيد فلأنه يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ، ألا ترى أنك لو بنيت « أفعل » من ضارب وانطلق واستخرج ، فقلت : ما أضربه وأطلقه وأخرجه ، لفانت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب ، (إلا « أفعل » فقيل : يجوز) بناؤهما منه قياساً (مطلقاً) ، سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا ، وهو مذهب سيبويه والحققين من أصحابه ^(١) ، واختاره في التسهيل وشرحه ^(٢) .

(وقيل : يتمتع مطلقاً) إلا [٢٨/١] أن يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، وهو مذهب المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ، ومن وافقهم ^(٣) .
(وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل ، نحو : ما أظلم الليل ، وما أقفر هذا) المكان ، ويمتنع إن كانت للنقل ، نحو : ما أذهب نوره ، وإليه ذهب ابن عصفور ^(٤) .

قال الشاطبي : وهذا التفرقة لم يقل بها أحد ، ولا ذهب إليها نحوي ، وبكفيه في الرد مخالفته للإجماع بناء على أن إحداث قول خرق للإجماع ، ثم أطل في الرد عليه .
(وشذ على هذين القولين) وهما : المنع مطلقاً والمنع في أحد شقي التفصيل :
(ما أعطاه للدراهم ^(٥) وما أولاه للمعروف) ، مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد إلى المتعدي إلى اثنين قبل التعجب ، فإذا تعجبت كان لك ثلاثة أوجه :

أحدهما : الاقتصار على الذي كان فاعلاً ، فتقول : ما أعطى زيداً وما أولاه .
والثاني : أن تزيد عليه أحد المفعولين مجروراً باللام ، فتقول : ما أعطاه للدراهم .
وما أولاه للمعروف .

والثالث : أن تزيد عليهما المفعول الآخر منصوباً بمحذوف عند البصريين ، وبالمذكور عند الكوفيين ^(٦) ، فتقول : ما أعطى زيداً للفقراء الدراهم ، وما أولاه للفقراء

(١) انظر الارتشاف ٤٢/٣ .

(٢) التسهيل ص ١٣٢ ، وشرح التسهيل ٤٦/٣ .

(٣) الارتشاف ٤٢/٣ ، والإيضاح العضدي ٩٣/١ .

(٤) المقرب ٧٣/١ .

(٥) في « ب » : (للدراهم) .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ١٠٩٥/٢ .

المعروف، وإن شئت نصبت الثلاثة إذا لم يكن لبس، فتقول: ما أعطى زيداً الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف. وتقدير المحذوف^(١) عند البصريين: أعطاهم الدراهم وأولاهم المعروف.

واختلف في بناء فعلي^(٢) التعجب من الثلاثي المزيد إذا أجري مجرى الثلاثي، نحو: اتَّقَى وَاَمْتَلَأَ وَاَفْتَقَرَ وَاَسْتَغْنَى، فذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز^(٣)، لأنهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد، بدليل قولهم في الوصف منه: تَقِيٌّ وَمَلِيٌّ وَفَقِيرٌ وَغَنِيٌّ.

وذهب ابن خروف وجماعة إلى المنع، لأن العلة التي من أجلها امتنع بناؤهما [٢٨/ب] من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا، وهي هَذَمُ^(٤) البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك بـ: أَشَدَّ وَأَشَدُّ، ونحوهما.

(و) شَدَّ (على كل قول) من أقوال المانعين : (ما أَتَقَاهُ) لله^(٥) (وما أَمْلَأَ القُرْبَةَ ، لَأَنَّهُمَا مِنْ اتَّقَى) بتشديد التاء ، (وَاَمْتَلَأَتْ) ، وما أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللَّهِ ، وما أَغْنَانِي عَنِ النَّاسِ إِنْ قَنَعْتُ ، لأنهما من افتقر واستغنى ، وإن كان قد سُمِعَ تَقِيٌّ بمعنى خاف ، وَمَلَأٌ بمعنى امتلأ ، وَفَقَرَ ، بضم القاف وكسرها ، بمعنى افتقر ، وَغَنِيٌّ بمعنى استغنى ، لِنُدُورِهِ .

(و) شَذَّ (ما أَخْصَرَهُ لِأَنَّهُ مِنْ اخْتَصَرَ ، وفيه شذوذ آخر ، سيأتي) ، وهو أنه مبني [٩٢] للمفعول .

الشرط (الثالث : أن يكون) الفعل (متصرفاً) ، لأن التصرف فيما لا^(٦) يتصرف نقضٌ لوضعه ، وعدم التصرف على وجهين :

أحدهما : يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كـ : نَعِمَ وَبِئْسَ .

(١) في « ب » : (والتقدير) مكان (وتقدير المحذوف) .

(٢) في « ب » : (فعل) .

(٣) انظر المقتضب ١٧٩/٤ ، والأصول ٩٩/١ - ١٠٠ .

(٤) في « ب » : (عدم) .

(٥) في « ب » : (له) .

(٦) في « أ » : (لم) .

والثاني: يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره، وإن كان باقيًا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان، ك: يَدْرُ وَيَدْعُ، حيث استغني عن ماضيهما بماضي «يَتْرُكُ». وكلا القسمين مراد هنا، فلا يَبْنِيَانِ مِنْ: نَعَمْ وَيُسَّ وَيَدْرُ وَيَدْعُ، فلا يقال: ما أُنْعِمُهُ وَأُبَاسُهُ، وَأُنْعِمَ بِهِ وَأُبَيْسَ بِهِ، وهما باقيان على معنهما من إنشاء المدح والذم، ولا ما أُوذِرُهُ، ولا ما أُوْدِعُهُ، وشَدَّ ما أَعْسَلَهُ أو أَعْسَ بِهِ^(١).

الشرط (الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل) في الصفات الإضافية التي تختلف بها أحوال الناس، سواء كانت بالنسبة إلى شخص واحد في حالين، ك: العَلَمُ الْجَهْلُ، أو شخصين، ك: الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ، فتقول: ما أَعْلَمُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وما أَجْهَلُهُ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، وما أَحْسَنُهُ [٢٩/١] وما أَقْبَحُهُ، بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (فلا يَبْنِيَانِ مِنْ نَحْوِ: فَنِي وَمَاتَ) لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يُتَعَجَّبَ مِنْهُ.

الشرط (الخامس: أن لا يكون) الفعل (مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ) تحويلاً أو تأصيلاً، (فلا يَبْنِيَانِ مِنْ نَحْوِ: ضَرَبَ) زيدٌ بضم أوله وكسر ما قبل آخره، فلا يقال: ما أَضْرَبَ زيدًا، وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد، لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل. (وشد: ما أَخْصَرَهُ، من وَجْهَيْنِ): الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول^(٢)، (وبعضهم يستثني) من الفعل المبني للمفعول (ما كان ملازمًا لصيغة: فُعِلَ) بضم أوله وكسر ثانيه، (نَحْوِ: عُنِيْتُ بِحَاجَتِكَ، وَزُهِّيَ عَلَيْنَا) بمعنى تكبر [بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما] ^(٣) فيُجِيزُ التعجب منه لعدم اللَّبْسِ، فتقول: (ما أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ، وما أَرْهَاهُ عَلَيْنَا)، وجرى على ذلك ابن مالك^(٤) وولده^(٥) بناء على أن علة المنع خوف الالتباس. وأما من جعل علة المنع التشبيه بأفعال الخلق بجامع أن كلاً منهما لا كَسَبَ للمفعول فيه، فينبغي أن لا يستثني شيئاً، ويؤوَّل ما ورد من ذلك، على أن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به^(٦).

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٣٠، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٢/٢.

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٣١، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٢/٢.

(٣) إضافة من «ب».

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢.

(٥) شرح ابن الناظم ص ٣٣١.

(٦) سقطت من «ب».

الشرط (السادس : أن يكون) الفعل (تأمًا ، فلا يبينان من نحو : كان وظل وبات وصار وكاد) ، لأنهن نواقص ، فلا يقال : ما أكونَ زيدًا قائمًا ، بنصب الخبر ، ولا يحجره باللام لتغيير المعنى . هذا مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى جواز : ما أكونَ زيدًا لأخيك ، دون : ما أكونَ زيدًا لقائمٍ ، وحكى ابن السراج والزجاج عنهم : ما أكونَ زيدًا قائمًا ، وهو مبني على أصلهم من أن المنصوب بعد كان كان حال^(١) ، فَسَهِّلَ [٢٩/ب] الأمر عليهم ، ولم يأت بذلك سماع .

الشرط (السابع : أن يكون) الفعل (مثبتًا ، فلا يبينان من) فعل (منفي ، سواء كان ملازمًا للنفي نحو : ما عاج بالدواء ، أي : ما انتفع به) ومضارعه « يعيج » ملازم للنفي أيضًا . قاله ابن مالك في شرح التسهيل^(٢) ، واعترض بأنه قد جاء في الإثبات ، قال أبو علي القالي في نواته^(٣) : أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابي : [من الطويل]
 ٦١٢ - ولم أر شيئًا بعد ليلي أله ولا مشربًا أروى به فأعيج
 أي : أنتفع به . وأما « عاج يعوج » بمعنى « مال يميل » فإن العرب استعملته مثبتًا ومنفيًا . (أم غير ملازم) للنفي ، (ك : ما قام زيد) ، وما عاج ، أي : مال ، فلا يقال : ما أقومه وما أعوجه ، لثلا يلتبس المنفي بالمثبت .

الشرط (الثامن : أن لا يكون اسم فاعله على) وزن (أَفْعَلَ فَعْلَاءً ، فلا يُبينان من نحو : عرج) فهو أعرج ، من العيوب ، (وشهل) فهو أشهل ، من المحاسن ، وهو بالشين المعجمة ، (وخضر الزرع) فهو أخضر ، من الألوان ، ولَمِيَّ فهو ألمى من الحلى . واختلف في المنع من ذلك فقليل^(٤) : لأن حق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثي الخض ، وأكثر أفعال الألوان والخلق إنما تحيى على « أفعل » بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو : أخضر ، فلم يبن فعلا التعجب [٩٣] في الغالب مما كان منها ثلاثيًا إجراءً للأقل مجرى الأكثر .

(١) في « ب » : (يكون منصوبًا على الحال) مكان (بعد كان حال) .

(٢) شرح التسهيل ٤٤/٣ .

(٣) أمالي القالي ١٦٨/٢ .

٦١٢ - البيت بلا نسبة في لسان العرب ٣٣٦/٢ (عيج) ، وأمالي القالي ١٦٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٧١/٣ ، وشرح المرادي ٦٨/٣ .

(٤) هذا مذهب البصريين ، انظر الإنصاف ١٥١/١ ، المسألة رقم ١٦ ، وشرح ابن عيش ١٤٤/٧ .

وقيل^(١) : لأن الألوان والعيون الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص ك: اليد والرجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها .
 وقيل : لأن بناء الوصف من^(٢) هذا النوع على أَفْعَلَ ، ولم يَبْنِ منه أَفْعَلُ تفضيل لثلاثا يلتبس أحدهما بالآخر . ولما امتنع صوغ أَفْعَلَ التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة ، وتساويهما [٣٠/١] في الوزن والمعنى ، وهذا الشروط مستفادة من قول الناظم :

٤٧٨- وَصُغُهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلَ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي اثْنَيْنِ

٤٧٩- وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَغَيْرِ سَائِلِكِ سَبِيلَ فَعَلًا

فهذه سبعة شروط ، ويؤخذ الثامن من قوله :

٤٧٨- ذِي ثَلَاثٍ
 فإنه نعت لمحدوف تقديره من فعل ذي ثلاث .

وبقي شرط تاسع لم يذكره ، وهو أن لا يُسْتَغْنَى عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة^(٣) ، فإنهم لا يقولون : ما أَقِيلُهُ ، استغناءً بقولهم : ما أَكْثَرَ قَائِلَتُهُ . ذكره سييويه^(٤) .
 ونحو : سَكِرَ وَقَعَدَ وَجَلَسَ ، ضد « أقام » فإنهم لا يقولون : ما أَكْثَرَ قُعُودَهُ وَأَجْلَسَهُ ، استغناءً بقولهم : ما أَشَدَّ سُكْرَهُ ، وأكْثَرَ قُعُودَهُ وَجُلُوسَهُ . ذكره ابن برهان ، وزاد ابن عصفور^(٥) : « قام وغضب ونام » وفي عَدُّ « نام » منها نظرٌ ، فقد حكى سييويه^(٦) : ما أَنُومَهُ ، وقد قالت العرب : هُوَ أَنُومٌ مِنْ فَهْدٍ^(٧) .

(١) هذا رأي الخليل كما في الكتاب ٩٨/٤ ، وانظر المقتضب ١٨١/٤ .

(٢) سقط من « ب » : (الوصف من) .

(٣) في « ب » : (المقابلة) .

(٤) الكتاب ٩٩/٤ .

(٥) المقرب ٧٤/١ .

(٦) الكتاب ٩٩/٤ .

(٧) المثل في جمع الأمثال ١٥٨/١ ، ٣٥٥/٢ ، والدرة الفاخرة ٤٠٠/٢ ، وجمهرة الأمثال ٣١٨/٢ ،

والمستقصى ٤٢٦/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٦١ .

(فصل ل)

(ويُتوصَّل إلى التعجب من الزائد على ثلاثة ، ومما وَصَفُهُ على أَفْعَلَ فَعَلَاءَ
ب : ما أَشَدَّ ، ونحوه) ك : ما أَقْوَى وما أَضْعَفَ ، وما أَكْثَرَ وما أَقَلَّ ، وما أَعْظَمَ وما أَحْقَرَ ،
وما أَكْبَرَ وما أَصْغَرَ ، وما أَحْسَنَ وما أَقْبَحَ ، وما أشبه ذلك .

(وَيُنْصَبُ مصدرهما) أي مصدر ما زاد على الثلاثة ما وَصَفُهُ على أَفْعَلَ فَعَلَاءَ
(بعده) أي بعد أَشَدَّ ونحوه ، (وبِأَشَدِّ ونحوه) ك : أَضْعَفَ وَأَكْثَرَ وَأَقِلَّ وَأَعْظَمَ
وَأَكْبَرَ وَأَصْغَرَ وَأَحْسَنَ وَأَقْبَحَ ، وما أشبه ذلك .

(ويجرُّ مصدرهما بعده) أي بعد أَشَدَّ ونحوه (بالباء) لزومًا ، (فتقول) على
الأول : (ما أَشَدَّ أو أَعْظَمَ دَخَرَجَتُهُ أو انْطَلَاقُهُ) في الزائد على الثلاث ، (أو حُمُرَتُهُ)
أو عَرَجُهُ ، مما الوصف منه على أَفْعَلَ فَعَلَاءَ . (و) تقول على الثاني : (أَشَدُّ أو أَعْظَمُ
بِهِمَا)^(١) أي : بَدَخَرَجَتِهِ وَاَنْطَلَاقِهِ وَحُمُرَتِهِ وَعَرَجِهِ ، وذلك مستفاد من قول الناظم : [٣٠ / ب]

٤٨٠— وَأَشَدُّ أو أَشَدُّ أو شَبَّهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِمًا

٤٨١— وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ أَفْعَلَ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

(وكذا المنفي والمبني للمفعول) يُتَوَصَّل إلى التعجب منهما ب : أَشَدَّ ونحوه^(٢) ،
أو ب : أَشَدُّ ونحوه ، (إلا أن مصدرهما) ؛ أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول
(يكون مؤولاً) ب « أن » والفعل المنفي ، و « ما » والفعل المبني للمفعول ، (لا صريحاً)
نحو : ما أَكْثَرَ أَنْ لَا يَقُومَ ، وما أَعْظَمَ ما ضُرِبَ (بالبناء للمفعول) ، (وَأَشَدُّ بِهِمَا)
أي : بأنَّ لَا يَقُومَ ، و ب : ما ضُرِبَ ، فتأتي بالمصدر المؤول دون المصدر^(٣) الصريح ، أما في
المنفي فليتمكن من أن يُسْتَعْمَلَ معه النفي ، وأن يعمل فيه الفعل الذي يُتَعَجَّبُ بسببه ، وأما

(١) في « ب » ، « ط » : (بها) .

(٢) في « ب » : (منها) .

(٣) سقطت من « ب » .

المبني للمفعول فليبقى لفظ النفي^(١) ولفظ الفعل المبني للمفعول ، لثلاً يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل « ولو أُمِنَ اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح ، نحو : ما أَسْرَعَ نَفَاسَ هِنْدٍ ، وَأَسْرَعَ بِنَفَاسِهَا » قاله الشارح^(٢) .

(وأما الفعل الناقص فإن قلنا : له مصدر) ؛ وهو الصحيح ؛ (فمن النوع الأول) ، فيؤتى له بمصدر صريح ، (وإلاً) نُقِلَ : له مصدر ، (فمن) النوع (الثاني) ، فيؤتى له بمصدر مؤوّل ، (تقول) على الأول : (ما أَشَدَّ كَوْنُهُ جَمِيلاً ، أو) تقول على الثاني : (ما أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِنًا ، وَأَشَدُّ وَأَكْثَرُ بِذَلِكَ) أي : بكونه جميلاً ، وبما كان محسناً .

(وأما الجامد) نحو : نِعَمَ وَيُسَسَ وَيَدْعُ وَيَذُرُّ ، (والذي لا يتفاوت معناه) ، نحو : مات وفني ، (فلا يُتَعَجَّبُ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةُ) ، فلا يُتَوَصَّلُ إِلَى التعجب منهما بشيء ، أما الجامد فلأنه لا مصدر له فيُنْصَبُ أو يُجَرَّ ، وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلاً للتفاضل إلا إذا أريد^(٣) وصفٌ زائدٌ عليه ، فيقال في نحو : مات زيدٌ : ما أَفْجَعَ مَوْتُهُ ، وَأَفْجَعَ بِمَوْتِهِ ، كما يرشد إليه كلام الشارح^(٤) .

ولا يختص التوصل بـ : أَشَدَّ ، مما فقد بعض الشروط ، بل [٣١/١] يجوز فيما استوفى الشروط ، فتقول : ما أَشَدَّ ضَرْبَ زَيْدٍ لِعَمْرٍو ، [٩٤] وما ورد من بناء فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه ، وتقدمت أمثلته في كلام الموضح وحُكِمَ عليها بالشذوذ ، ونبه عليها في النظم بقوله :

٤٨٢ — وبِالْتُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقْسَ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرُ

(١) في « ب » : (المنفي) .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٣١ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (إن) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٣٠ .

(هذا باب نَعَم وَبِئْسَ)

(وهما) لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وهي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتها طريقان :

إحداهما^(١) : أنهما (فعلان عند) جميع (البصريين والكسائي) من الكوفيين (بدليل) اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب ، وفي الحديث : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (فَبِهَا وَنِعْمَتْ) ، ومن اغتسل فبالغسل أفضل »^(٢) ، وتقول : بِئْسَتِ الْمَرْأَةُ حَمَالَةَ الْحَطْبِ . (واسمان عند باقي الكوفيين بدليل) دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر بنت : « واللّٰه (ما هي بنعم الولد) ، نصرها بكاء وبرها سرقة »^(٣) . وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير : « نَعَمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْئْسَ الْعَيْرِ »^(٤) . وأجيب^(٥) : بأن الأصل : ما هي بولد مقول فيه نَعَمَ الولد ، ونَعَمَ السيرُ على عَيْرٍ مقول فيه بَيْئْسَ الْعَيْرِ^(٦) ، فحذف الموصوف وصفته ، وأقيم معمول الصفة مقامهما^(٧) ، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف .

(١) انظر الإنصاف ٩٧/١ ، المسألة رقم ١٤ .

(٢) أخرجه البخاري في سننه ٥٢٢/١ ، وابن ماجه في سننه ١٨٠/١ ، والدارمي في سننه ٣٦٢/١ .

(٣) هذا القول من شواهد شرح ابن عقيل ١٦١/٢ ، وشرح ابن الناطم ٣٣٣ ، والإنصاف ٩٩/١ ، ١١٢ .

(٤) هذا القول من شواهد شرح ابن عقيل ١٦٠/٢ ، وشرح ابن الناطم ٣٣٣ ، والإنصاف ٩٩/١ ، ١١٢ .

(٥) انظر الإنصاف ١١٢/١ - ١١٣ .

(٦) سقط من « ب » قوله : (وأجيب بئس العير) .

(٧) في « ط » : (مقامها) .

الطريقة الثانية : وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة ، فقال ^(١) : لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين أن نِعَمَ وَيُسَّ فعِلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن « نِعَمَ الرَّجُلُ » جملة فعلية ، وكذلك [٣١/ب] « يَسَّ الرَّجُلُ » وذهب الكسائي إلى أن قولك : نِعَمَ الرَّجُلُ وَيُسَّ الرَّجُلُ ، اسمان محكيان بمنزلة « تأبط شراً » ف : نِعَمَ الرَّجُلُ ، عنده اسم للمدوح ، وَيُسَّ الرَّجُلُ : اسم للمذموم ، وهما في الأصل جملتان محكيتان ^(٢) نُقلتا عن أصلهما ، وسمي بهما .

وذهب الفراء إلى أن الأصل في « نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ وَيُسَّ الرَّجُلُ عمرو » : رَجُلٌ نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَرَجُلٌ يَسَّ الرَّجُلُ عمرو ، فحذف الموصوف الذي هو « رَجُلٌ » فأقيمت الصفة التي ^(٣) هي الجملة من « نِعَمَ وَيُسَّ » وفاعلهما مقامه ، فحكم لها بحكمه ، ف : نِعَمَ الرَّجُلُ وَيُسَّ الرَّجُلُ ، عندهما رافعان لـ : زيد وعمرو ، كما لو قلت : ممدوحٌ زيدٌ ومذمومٌ عمرو .

ويردُّ قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون : إِنَّ نِعَمَ الرَّجُلُ قائمٌ ، ولا : ظننتُ نِعَمَ الرَّجُلُ قائماً .

والطريق الأولى هي المشهورة ، وأصحها أن نِعَمَ وَيُسَّ فعِلان جامدان ، وعلى ذلك جرى الناظم فقال :

٤٨٥ — فَعِلَانٌ غَيْرُ مُتَصَرِّقَيْنِ نِعَمَ وَيُسَّ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

وإنما لو يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، فنقلتا عما وضعنا له من الدلالة على الماضي وصارتا للإشياء ، ف « نِعَمَ » منقولة من قولك : نِعَمَ الرَّجُلُ ، إذا أصاب نعمةً ، و « يَسَّ » منقولة من قولك : يَسَّ الرَّجُلُ ، إذا أصاب بؤساً . ويجوز فيهما أربع لغات : فتح الأول وكسر الثاني على الأصل المنقول عنه ، وفتح الأول أو كسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم ، ولا يميز الحجازيون فيهما إلا ^(٢) الأصل .

قال الخضرأوي في [٩٥] أول شرح الإيضاح : (رافعان لفاعلين) عند البصريين

(١) لم أجد قول ابن عصفور فيما عدت إليه من كتبه ، وقد ذكره المرادي في شرحه ٧٩/٣ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (الذي) .

والكسائي، وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال [ابن العليج] ^(١) في البسيط: ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لـ: نَعَمْ، إما بدلا أو عطف بيان، ونَعَمْ اسم يراد به الممدوح، فكأنك قلت: الممدوح الرجلُ زيدٌ، [هذا على الطريق الأولى أما على الثانية فواضح] ^(٢).

(معرفين بـ «أل» الجنسية) على أحد القولين، أو [٣٢/١] العهدية على القول الآخر، ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين:

أحدهما: أنها للجنس حقيقة، فالجنس كله ممدوح أو مذموم، والمخصوص مندرج تحته، لأنه فرد من أفراده، ثم نص عليه كما يُنصُّ على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره، ونُسِبَ إلى سيويه ^(٣)، وردُّ بأدائه إلى التكاذب في نحو قولك: نَعَمْ الرجلُ زيدٌ ويسْ الرجلُ عمرو.

والثاني: أنها للجنس مجازاً لأنك لم تقصد إلا مدح معين، ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة.

واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضاً:

أحدهما: أنها لمعهد ذهني، فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجلٍ، كما تقول: اشترِ اللحمَ، ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدّم.

والثاني: أنها للعهد في الشخص الممدوح، كأنك قلت: زيدٌ نَعَمْ هو. قاله ابن ملكون والجواليقي، ومثلهما ^(٤) (نحو: «نَعَمْ العبدُ») (ص/٤٤) (و: «بُسْ الشَّرَابُ») (الكهف/٣٠). (أو) معرفين (بالإضافة إلى ما قارئها) أي «أل» (نحو: «وَلِنَعَمْ دَارُ الْمُتَّقِينَ») (الحل/٣٠) (و: «فَلَيْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ») (الحل/٢٩). (أو) معرفين بالإضافة (إلى مضاف لما قارئها، كقوله) وهو أبو طالب عم النبي ﷺ: [من الطويل]

٦١٣ — (فَنَعَمْ ابْنُ أَخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ) زُهَيْرٌ حَسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلِ

(١) إضافة من «ب».

(٢) شرح التسهيل ١٢١/٣.

(٣) سقطت من «ب».

٦١٣ — البيت لأبي طالب في خزانة الأدب ٧٢/٢، والدرر ٢٦٩/٢، والمقاصد النحوية ٥/٤، وبلا نسبه في الارتشاف ١٦/٣، وأوضح المسالك ٢٧٢/٣، وشرح ابن الناطم ص ٣٥، وشرح الأشموني ٣٧١/٢، وشرح التسهيل ٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٠٥/٢، وجمع الهوامع ٨٥/٢.

ف: غير: حال، وزهير: مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء، وخبره ما قبله،
أو خبر لمبتدأ محذوف، وحسام مفرد: خبران لمبتدأ محذوف؛ أي: هو حسام مفرد، لا نعتان
لـ «زهير» لأن المعرفة لا تُنعت بالنكرة، واقتصر الناظم على قوله:

٤٨٥ — رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

٤٨٦ — مُقَارِنِي آلٍ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا

(أو) رافعان لفاعلين (مضميرين مستترين) وجوباً في نِعَمَ وَبِئْسَ (مفسرين
بتمييز) لكل منهما، مطابق لهما في المعنى، قابل «آل» مذكور غالباً، وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله:

٤٨٧ — وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّراً يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ

(نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾) [الكهف/٥٠] ففي «بِئْسَ» ضمير مستتر
فيها، [٣٢/ب] مرفوع على الفاعلية، وبدلاً: تمييز مفسر [له] ^(١)، والتقدير: بِئْسَ هو،
أي: البذل. (وقوله) في مدح هرم بن سنان: [من البسيط]
٦١٤ — (نِعَمَ امْرَأً هَرَمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً) إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرًا
ففي «نِعَمَ» ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية، وامراً: تمييز مفسر له، والتقدير:
نِعَمَ هو، أي: المراد، وهرم: مخصوص بالمدح.

ومن غير الغالب قولهم: إِنَّ فَعَلْتَ كَذَا فِيهَا وَنِعَمْتُ. قال ابن عصفور ^(٢):
«التقدير: نِعَمْتُ فعلةً فَعَلْتُكَ، فحذف التمييز والمخصوص». وقال في تفسير الحديث ^(٣):
فبالرخصة أخذ ونِعَمْتُ رخصةً للوضوء.

وفي البسيط: لَا يُحذف التمييز لبقاء الإبهام، ولعدم مفسر الضمير حينئذ، ولأنه
كالعوض من الفاعل: إِلَّا أَنْ يَعْوِضَ مِنْهُ شَيْءٌ كالتاء في الحديث. انتهى. وأراد بالحديث
قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعَمْتُ» ويدل على أن
التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر أنه لا بد أن يكون مما يقبل «آل» فلا يكون «مثلاً»
و«غيراً» و«أفعل من» ولا كلمة «ما» خلافاً للفراء والزخشي ومن وافقهما.

(١) غضافة من «ب»، «ط».

٦١٤ - تقدم تخريج البيت برقم ٤٤٧.

(٢) المقرب ٦٦/١ - ٦٧.

(٣) هو قوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعَمْتُ».

ولا يكاد يُجمع بينهما، (وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يُجمع بين التمييز والفاعل الظاهر) توكيداً (كقوله) : [من البسيط]

٦١٥- (نَعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدٌ لَوْ بَدَلَتْ) رَدُّ التَّحِيَّةِ نَطْقًا أَوْ بِإِمَاءٍ

[٩٦] (ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً) ، سواء أفاد معنى زائداً على الفاعل أم

لا ، وحجتهما أن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل ، ونقضه ابن مالك بأمرين ^(١) : الإجماع على جواز : لَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ عَشْرُونَ دِرْهَمًا ، وفي التنزيل : ﴿ إِنَّ عِلَّةَ

الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ [٣٣/٢] ائْتَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة / ٣٦] . وقال أبو طالب : [من الكامل]

٦١٦- وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

والثاني : أنه قد جاء في الباب ، كقول جرير يهجو الأخطل : [من البسيط]

٦١٧- وَالتَّغْلِييُونَ بِسُسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًا وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

وما قاله سيبويه متعين ، ولا حجة فيما أورده عليه في الوجه الأول ، لأنه من

التمييز المؤكد ، وليس الكلام فيه ^(٢) ، وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة .

(وقيل : إن أفاد) التمييز (معنًى زائداً) على الفاعل الظاهر (جاز) الجمع

بينهما ، (وإلا فلا) يجوز . وصححه ابن عصفور ^(٣) ، فالأول (كقوله) وهو أبو بكر بن

٦١٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٧/٣ ، والارتشاف ٢٢/٣ ، وخزانة الأدب ٣٩٨/٩ ، والدرر

٣٧٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٦٧/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢ ، وشرح المرادي ٩٣/٣ ، ومغني

اللبيب ص ٤٦٤ ، والمقاصد النحوية ٣٢/٤ ، وجمع الهوامع ٨٦/٢ .

(١) شرح التسهيل ١٤/٣ - ١٥ .

٦١٦- البيت لأبي طالب في خزانة الأدب ٧٦/٢ ، ٣٩٧/٩ ، وشرح شواهد المغني ٦٨٧/٢ ، وشرح عمدة

الحافظ ص ٧٨٨ ، وشرح قطر الندى ص ٢٤٢ ، ولسان العرب ١٤٤/٥ (كفر) ، والمقاصد النحوية

٨/٤ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناطم ص ٣٣٦ ، وشرح الأشموني ٣٧٦/٢ ، وشرح التسهيل ١٥/٣ ،

وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢ ، وشرح المرادي ٩٠/٣ .

٦١٧- البيت لجرير في ديوانه ص ١٩٢ ، والدرر ٢٧٥/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٧ ، ولسان العرب

٣٥٥/١٠ (نطق) ، والمقاصد النحوية ٧/٤ ، وتاج العروس (نطق) ، وبلا نسبة في شرح ابن الناطم

ص ٣٣٦ ، وشرح الأشموني ٣٨٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٤/٣ - ١٥ ،

وشرح الكافية الشافية ١١٠٧/٢ ، وشرح المرادي ٩٢/٣ ، وجمع الهوامع ٨٦/٢ .

(٢) سقط من « ب » : قوله : (لأنه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه) .

(٣) المقرب ٦٨/١ .

الأسود المعروف بابن شعوب : [من الوافر]

٦١٨- تَخَيَّرَ فَلَمْ يَعْلِلْ سِوَاهُ (فَنَعَمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي)

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو «المرء» والتميز وهو «رجل» المجرور بـ «من» وقد أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل ، وهو كونه تهامياً ، نسبة إلى «تهامة» بكسر التاء ، وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز ، وفي النسبة إليها لغتان : تهامي ، بكسر التاء ، وتهامي ، بفتحها ، فإن كسرت شددت ياء النسب ، وإن فتحت لم تشدها .
والثاني كقوله : [من البسيط]

٦١٩- نَعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٨٨- وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

(واختلف في كلمة «ما» بعد : نَعَمْ وَبِئْسَ) إذا وقع بعدها جملة فعلية أو اسم مفرد على قولين : (فقيـل) هي (فاعـل) فيهما^(١) ، فإن وقع بعدها جملة فعلية (فهي معرفة ناقصة ، أي موصولة) والفعل بعدها صلتها ، والمخصوص محذوف كما (في نحو : ﴿ نَعِمًا يَعْظُكُم بِهِ ﴾) [النساء/٥٨] أي : نَعَمْ الذي يعظكم به ، وهو [٣٣/ب] منقول عن الفارسي^(٢) .

(و) إن وقع بعدها مفرد (فهي معرفة) تامة كما (في نحو : ﴿ فَنَعِمًا هِيَ ﴾)

[البقرة/٢٧١] ، أي : فَنَعَمْ الشيء هي) ، فكلمة «هي» هي المخصوص ، وهو منقول عن سيبويه^(٣) ، والأصل : فَنَعَمْ الشيء إبداءها ، لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات ، ثم حُذِفَ المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه ، فانفصل وارتفع .

(وقيل) : هي (تميـيز) فيهما ، (فهي نكرة موصوفة) بالجملة الفعلية (في)

المثال (الأول) ، وهو مذهب الأخفش ، (و) نكرة (تامة في) المثال (الثاني) ، وهو : ﴿ فَنَعِمًا هِيَ ﴾ [البقرة/٢٧١] لعدم الجملة ، وإلى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله :

٦١٨- تقدم تخريج البيت برقم ٤٥٨ .

٦١٩- تقدم تخريج البيت برقم ٦١٥ .

(١) في «ب» : (منهما) .

(٢) شرح المرادي ٩٧/٣ .

(٣) النقل عن سيبويه زعمه ابن خروف ، انظر شرح ابن الناظم ص ٣٣٦ ، والكتاب ٧٣/١ .

٤٨٩- وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ فِي نَحْوِ نِعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ

وبسط القول في ذلك أن يقال : اعلم أن « ما » هذه على ثلاثة أقسام : مفردة ، أي غير متلوثة بشيء ، ومتلوثة بمفرد ، ومتلوثة بجملة فعلية ، فالأولى : نحو : دَقَّقْتُه دَقًّا نِعَمًا ، وفيها قولان : معرفة تامة فاعل ، نكرة تامة تمييز ، وعليهما ، فلخصوص محذوف ، أي : نِعَمَ الشَّيْءِ اللَّقُّ ، أو : نِعَمَ شَيْئًا اللَّقُّ .

والثانية : المتلوثة بمفرد ، نحو : ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ [البقرة/٢٧١] و« بِئْسَمَا تَزْوِجُ وَلَا مَهْرٌ » وفيهما ثلاثة أقوال : معرفة^(١) تامة فاعل ، نكرة تامة تمييز ، مركبة مع الفعل قبلها تركيب « ذا » مع « حَبَّ » فلا موضع لها وما بعدها فاعل ، وهو قول الفراء^(٢) وموافقيه .
والثالثة : المتلوثة بجملة فعلية ، نحو : ﴿ نِعَمًا يَعْظُكُمُ بِهِ ﴾ [النساء/٥٨] ، ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ ﴾ [البقرة/٩٠] ، وفيها عشرة أقوال ، ومرجعها إلى أربعة :

أحدها : أنها^(٣) نكرة في موضع نصب على التمييز .

والثانية : أنها في موضع رفع على الفاعلية . وإليهما أشار الناظم بقوله :

٤٨٩- وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلٌ فِي نَحْوِ نِعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ^(٤)

والثالث : أنها المخصوص .

[١/٣٤] والرابع : أنها الكافة .

فأما القائلون : إنها في موضع نصب على التمييز ، فاختلّفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب

الأخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزخشي ، وكثير من المتأخرين .

والثاني : أنها نكرة [٩٧] غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف .

والثالث : أنها تمييز والمخصوص « ما » أخرى موصولة ، والفعل صلة لـ « ما »

الموصولة المحذوفة ، وهو قول الفراء^(٥) . قال المرادي^(٦) : « وَتُقِلَّ عَنِ الْكَسَائِي » .

وأما القائلون : إنها في موضع رفع على الفاعلية ، فاختلّفوا على خمسة أقوال :

(١) في « ب » : (مفردة) .

(٢) معاني القرآن للفراء ٥٨/١ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) سقط من « ب » ، « ط » : (وإليهما أشار الناظم بقوله) مع بيت الألفية .

(٥) معاني القرآن ٥٧/١ .

(٦) شرح المرادي ٩٧/٣ .

الأول : أنها اسم معرفة تام ، أي غير مفتقر إلى صلة ، والفعل بعدها صفة لموصوف محذوف . نقله في التسهيل^(١) عن سيويه ، وقال به ابن خروف^(٢) .

والثاني : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونقل عن الفارسي^(٣) .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها مُكْتَفٍ بها وبصلتها عن المخصوص . نقله ابن مالك في شرح التسهيل^(٤) عن الفراء والفارسي .

والرابع : أنها مصدرية سائغة بصِلَتِهَا ؛ لاشتغالها على المسند والمسند إليه ؛ مسدّد الفاعل والاسم المخصوص جميعاً .

والخامس : أنها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف .

وأما القائل : إنها المخصوص فقال : إنها موصولة والفاعل مستتر ، و« ما » أخرى محذوفة هي التمييز ، وهو قول الكسائي ، ونقله المرادي عن الفراء^(٥) .

وأما القائل : إنها كافة ، فقال^(٦) : إن « ما » كَفَتْ « نَعَمْ » عن العمل^(٧) ، كما كَفَتْ قَلَّ وطال عنه ، فصارت تدخل على الجملة الفعلية .

(١) التسهيل ص ١٢٦ ، وشرح التسهيل ٩/٣ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٣٦ .

(٣) الارتشاف ١٨/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٩/٣ .

(٥) شرح المرادي ٩٨/٣ ، ومعاني القرآن ٥٧/١ .

(٦) شرح المرادي ٩٨/٣ .

(٧) في « ب » : (الفاعل) .

(فصل ل)

(ويُذَكَّرُ المخصوص) وهو المقصود (بالمدح أو الذم ، بعد فاعل نَعَمْ وَبِئْسَ)
الظاهر ، [٣٤/ب] أو بعد التمييز ، (فيقال : نَعَمْ الرَّجُلُ) ؛ أو رجلاً ؛ (أبو بكرٍ ، وَبِئْسَ
الرَّجُلُ) ؛ أو رجلاً ؛ (أبو لهب) .

هذا هو الغالب ، وسرّه أنه لما كان نَعَمْ وَبِئْسَ للمدح العام والذم العام
الشائعين في كل خصلة حمودة أو مذمومة ، المستبعد تحقيقها ، سلكوا بهما في الأمر العام
طريقي الإجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير ، فجاءوا بعد الفعل ^(١) بما يدل على
المخصوص بالمدح أو الذم حتى يتوجّه المدح والذم إلى المخصوص ^(٢) به أولاً ^(٣) على سبيل
التفصيل ، فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد .

(و) اختلف في رفع المخصوص فقليل : (هو مبتدأ والجملة قبله خبره) ، ولا
يجوز غير ذلك عند سيويه وابن خروف وابن الباذش ^(٤) ، وقيل : يجوز هذا ويجوز أن يكون
خبراً لمبتدأ واجب الحذف ، (أي : الممدوح أبو بكرٍ والمذموم أبو لهب) ، وهو مذهب
الجمهور ، ومنهم الجرمي المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم ^(٥) .
وقيل : يتعيّن الثاني ، وقيل : مبتدأ حذِف خبره ، وإليه ذهب ابن عصفور ^(٦) .
وقيل : بدلٌ من الفاعل ، وإليه ذهب ابن كيسان ^(٧) ، واقتصر في النظم على القولين
الأولين فقال :

(١) في « أ » : (الفاعل) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (والمخصص) .

(٣) في « ب » : (أولى) .

(٤) شرح التسهيل ١١٦/٣ .

(٥) انظر شرح التسهيل ١١٦/٣ - ١١٧ ، وشرح ابن يعيش ١٣٧/٧ .

(٦) المقرب ٦٩/١ .

(٧) شرح المرادي ١٠٠/٣ - ١٠١ .

٤٩٠— وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مَبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا
(و) من غير الغالب أنه (قد يتقدم المخصوص) على نِعَمَ وَيُسْ، (فيتعين
كونه مبتدأ) على القول بفعليتهما، والجملة بعده خبره، (نحو: زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ)،
وعمرُو بِيُسْ الرَّجُلُ، وجوزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدئين، والمخصوص
الخبر، وبالعكس.

(وقد يتقدم) في الكلام (ما) أي شيء (يُشْعِرُ به) أي المخصوص بالمدح أو
الذم، (فيحذف) [١/٣٥] المخصوص جوازاً للعلم به (نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعَمَ
الْعَبْدِ﴾) [ص/٤٤] أي: هو^(١) أيوب، فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير «أيوب»
لتقدم ذكر «أيوب» في قوله [تعالى] ^(٢): ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ﴾ [ص/٤١]، وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله:

٤٩١— وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ.....

(وليس منه) أي: من حذف المخصوص؛ قول الناظم:

٤٩١— (الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى) وَالْمُقْتَنَى.....

(وإنما ذلك من التقديم) لا من حذفه، هذا إذا رفعنا «العلم» على الابتداء.
أما إذا جعلناه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذا العلم، على حد: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾
[التور/١] أي: هذه سورة، أو مفعولاً لفعل محذوف تقديره: الزم العلم، ونحوه، فيكون من
الحذف، لا من التقديم، كما ذكر الناظم. [٩٨]

(١) سقطت من «ب».

(٢) إضافة من «ب».

(فصل ل)

(وكل فعل ثلاثي) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أَفْعَلَ فَعْلَاءَ ، (صالحٌ للتعجب منه ، فإنه يجوز استعماله على « فَعْلَ » بضم العين ، إما بالأصالة ك : ظَرَفَ وَشَرَفَ ، أو بالتحويل) بأن يكون في الأصل مفتوح العين (ك : ضَرَبَ) وَقَتَلَ ، أو مكسورها ك : عَلَّمَ (وَفَهَّم) ، بضم العين فيهن ، وإنما حولت لتلتحق بالغرائز ولتصير قاصرة ك : نِعَمَ .

وحكم المضاعف أن يدغم ، نحو : حَبَّ ، ويجوز النقل ؛ كما سيأتي ؛ وحكم معتل العين واللام ؛ إن كان من باب قوة ؛ قلب الضمة كسرة ، فتقلب الواو الثانية ياء ، نحو : قَوِيَّ ، أو من باب شَوَيْتُ ، قلب الياء واوًا للضمة قبلها ، ثم يُفعل فيه ما فُعل في قُوَّةَ ، ويجوز فيهما الإسكان نحو : قَوِيَّ وَشَوِيَّ ، ولا يدغم لعروض الإسكان . والأجوف يقدر فيه الضم نحو : طال وباع ، والناقص المضموم العين نحو : سَرَوْ ، يجوز تسكينه ، والمفتوح والمكسور فقيلاً : لا يَغَيَّرُ ، وقيل بل يَغَيَّرُ ، وقال ابن عقيل ^(١) : [٣٥/ب] لا يجوز تحويل عَلِمَ وَجَهَلَ وَسَمِعَ إِلَى فَعَلَ ، بضم العين ، لعدم السماع .

(ثم) بعد ضم العين أصالة أو تحويلاً قال الفارسي والأكثرون (يجري حينئذ مجرى نِعَمَ وَيُسَّ في إفادة المدح والذم ، وفي حكم الفاعل) الظاهر والمضمر ، (وحكم المخصوص) من وجوب الرفع ، وجواز حذفه إذا تقدم ما يُشعرُ به ، وجواز تقديمه ، (تقول في المدح : فَهَّمُ الرَّجُلُ زَيْدٌ) ، وَفَهَّمُ رَجُلًا زَيْدٌ ، (وفي الذم : خَبِثَ الرَّجُلُ عَمْرُو) ، وَخَبِثَ رَجُلًا عَمْرُو ، والمعنى : نِعَمَ الفاهمُ زَيْدٌ ، وَيُسَّ الخبيثُ عَمْرُو . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٢ وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعَمَ مُسْجَلًا

(ومن أمثله : ساء) بالمد ، وهو المنبه عليه في النظم بقوله :

٤٩٢ — وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ
.....

(فإنه في الأصل : سَوًّا ، بالفتح) من السَّوِّءِ : ضدَّ السرور ، من ساءه الأمر يسوؤه إذا أحزنه ، فهو متعد متصرف ، (فَحَوَّلَ إِلَى فَعْلٍ ، بالضم ، فصار قاصراً ، ثم ضَمَّنَ معنَى « بئس » فصار جامداً قاصراً محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا) في « بئس » .
تقول في الفاعل المقرون بـ « أل » ساء الرجل^(١) أبو جهل ، وفي المضاف إلى المقرون بـ « أل » : ساء حطَبُ النَّارِ أبو لهبٍ ، وفي المضمر المفسر بالتمييز : ساء رجلاً ، (وفي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾) [الكهف/٢٩] ففي « ساء »^(٢) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى النار ، ومرتفعاً : تمييز على حذف مضاف ، أي : نارٌ مُرْتَفَقٌ ، لأن التمييز لا بد^(٣) وأن يكون عَيْنَ المميِّز في المعنى ، والمرتفع : الْمُتَكَأُ .

(و) فيما يحتمل الفاعلية والتمييز : (﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾) [العنكبوت/٤] فيجري في « ما » الخلاف المتقدم ، فإن جعلناها فاعلاً فهي معرفة ناقصة ؛ أي : ساءَ الذي يحكمونه ، إن جعلناها تمييزاً فهي نكرة موصوفة ، أي : ساءَ شيئاً يَحْكُمُونَ^(٤) ، وعليهما : فالمخصوص بالذم [١/٣٦] محذوف .

وقال الأخفش والمبرد^(٥) : يجري فَعْلُ المضموم العين في المدح والذم مجرى فَعْلٍ الدال على التعجب ، فلا يلزم فاعله « أل » أو الإضمار ، وهو الصحيح .

(و) على هذا يجوز (لك في فاعل فَعْلُ المذكور أن تأتي به اسماً ظاهراً مجرداً من « أل » وأن تجره بالباء) الزائدة تشبيهاً بفاعل أفعل في التعجب ، (وأن تأتي به ضميراً مطابقاً لما قبله ، فالظاهر الجرد من « أل » (نحو : فَهَمْ زَيْدٌ) ، حملاً على « ما أفهم زيدا » ، والجورُ بالباء ، وهو الأكثر ، نحو : حَسَنَ بَزِيدٍ ، حملاً على « أَحْسِنَ بَزِيدٍ » (وسمِع) من العرب : (مررتُ بأبيات جادَ بهنَّ أبياتاً وَجَدُنَّ أبياتاً)^(٦) حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولاً ، وتجرده منها ثانياً .

(١) في « ب » : (الرجال) .

(٢) في « ب » : (ساءت) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » ، « ط » : (يحكمونه) .

(٥) انظر المقتضب ١٤٩/٢ ، والارتشاف ٢٨/٣ .

(٦) ورد هذا القول في مجالس ثعلب ٣٣٠/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٦٨/١ .

وأصل « جاد بهن أبياتاً وجدن أبياتاً » من جاد الشيء جَوَدَةً إذا صار جيداً ، وأصل « جاد » جَوَدَ ؛ بفتح العين ؛ فحوَّلَ إِلَى فَعْلٍ ؛ بضم العين^(١) ؛ لقصد المبالغة والتعجب ، وزيدت الباء في [٩٩] الفاعل وعَوَّضَ من ضمير الرفع ضمير الجر فقيـل : بهنَّ ، وأبياتاً : تمييز ، و« جَدُنْ أبياتاً » على الأصل من عدم زيادة الباء ، فلذلك ثبت ضمير الرفع ، وأبياتاً : تمييز ، وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز . (وقال) الطرماح : [من المديد]

٦٢٠- (حُبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى) منه إِلَّا صَفْحَةً أَوْ لِمَامٍ
(أصله : حَبَبُ الزُّورِ) بفتح الزاي ، بمعنى الزائر (فرد الباء) في الفاعل حملاً على « أَحْبَبَ بِالزُّورِ » (وَضَمَّ الحاء ؛ لِأَنَّ فَعْلَ الْمَذْكُورِ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ تُسَكَّنَ عَيْنُهُ ، وَأَنْ تُنْقَلَ حَرَكَتُهَا إِلَى فَائِهِ) ، ولو كانت الفاء غير حلقية ، خلافاً لظاهر التسهيل^(٢) ، (فتقول : ضَرَبَ الرَّجُلُ) ، بفتح الضاد وسكون الراء ، (و : ضَرَبُ) الرَّجُلِ ، بضم الضاد وسكون الراء . وصفحة [٣٦/ب] كل شيء : جانبه ، واللمام : بكسر اللام : جمع لِمَّةٍ ، وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
٤٩٥- وَمَا سَوَى ذَا ارْفَعَ بِحَبٍّ أَوْ فَجَّرَ بِالْبَا

ومثال الضمير المطابق ما قبله : الزيدان كَرُمَا رجلين ، والزيدون كَرُمُوا رجالاً^(٣) ، حملاً على : مَا أَكْرَمَهُمَا رجلين ، وما أَكْرَمَهُمْ رجالاً .

(١) في « أ » ، « ط » : (بضمها) .

٦٢٠- البيت للطرماح بن حكيم في ديوانه ص ٣٩٣ ، والدرر ٢/٢٩٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٨١ ، وجواهر الأدب ص ٥٤ ، وشرح الأشتوي ٢/٣٨٠ ، ولسان العرب ٤/٣٣٥ (زور) ، والمقرب ١/٧٨ ، وجمع الهوامع ٢/٨٩ .

(٢) في التسهيل ص ١٢٩ : (وقد تفرد « حَبَّ » فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها ، وكذا كل فعل حلقى الفاء ، مراد به مدح أو تعجب) .

(٣) في « ب » : (رجالاً) .

(فصل لـ)

- (ويقال في المدح: حَبْدًا، وفي الذم: لا حَبْدًا. قال) الشاعر: [من المتقارب]
 ٦٢١- (أَلَا حَبْدًا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبْدًا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ)
 فجمع بين المدح والذم، ومثله قول الآخر: [من الطويل]
 ٦٢٢- أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرْتُ مَيَّ فَلَا حَبْدًا هَيَا
 وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:
 ٤٩٣- وَمِثْلُ نَعَمْ حَبْدًا
 ثم قال:

٤٩٣- وَإِنْ تُرِدْ دُمًّا فَقُلْ لَا حَبْدًا
 ودخول «لا» في الذم على «حَبْدًا» لا يخلو من إشكال، لأن «لا» لا تدخل
 على فعل ماض جامد، ولا تعمل في اسم إذا لم يكن جنسًا، ولا تكون غير مكررة إذا لم
 تعمل في الاسم الذي دخلت عليه إلا على قول أبي الحسن وأبي العباس وهو ضعيف.
 (ومذهب سيبويه أن «حَبَّ» فعل) ماض، (و«ذَا» فاعل). وإليه أشار
 الناظم بقوله:

٤٩٣- الْفَاعِلُ ذَا

(وأنهما باقيان على أصلهما) من كونهما جملة فعلية ماضوية، لأن الأصل
 عدم التغير، ولاقتصارهم على «حَبَّ» إذا عطف على «حَبْدًا» كقوله^(١)؛ وهو عبد الله
 ٦٢١- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٨٣/٣، والدرر ٢٨٧/٢، وشرح التسهيل ٢٦/٣، وشرح
 عمدة الحفاظ ص ٨٠٢، والمقاصد النحوية ١٦/٤، وجمع الهوامع ٨٩/٢.
 ٦٢٢- البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٢٠، والدرر ٢٨٧/٢، ولكثرة أم شملة في ديوان الحماسة
 للمرزوقي ص ١٥٤٢، ولذي الرمة أو لكثرة أم شملة في المقاصد النحوية ١٢/٤، وبلا نسبة في شرح ابن
 الناظم ص ٣٣٨، وشرح الأشموني ٣٨١/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٩/٢، وشرح التسهيل ٢٢/٣،
 وجمع الهوامع ٦٩/٢.

(١) في «ب»: (لقوله).

ابن رواحة الأنصاري رضي الله عنه : [من الرجز]
فَحَبَّذَا رُبًّا وَحَبَّ دِينًا — ٦٢٣

أي : وحبذا دينًا^(١) ، فحذف « ذا » ولم يتغير المعنى ، ولا يُفعل ذلك بنحو « إذا » وأخواته من المركبات التي تغيّر حكمها بالترتيب ، وهو قول ابن درستويه وابن برهان ابن خروف وابن كيسان وابن مالك^(٢) .

قيل : ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل ، لأن سيبويه قال^(٣) حكاية عن الخليل : ولكن « ذا » و« حب » بمنزلة كلمة واحدة ، نحو : « لولا » وهو اسم مرفوع ، ألا ترى أنك [١/٣٧] لا تقول للمؤنث : حَبَّيْهِ . انتهى .

والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ ، والجملة من الفعل والفاعل خبره ، والرباط بينهما اسم الإشارة ، وقيل : مبتدأ مخذوف الخبر ، وقيل : عكسه ، وقيل : عطف بيان ، وقيل : بدل ، (وقيل : رُكْبًا ، وغلبت الفعلية لتقدم الفعل ، فصار الجميع فعلاً) ماضياً ، (وما بعده) من المخصوص (فاعل) ، والجملة فعلية ، (وقيل : رُكْبًا ، وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده) من المخصوص (خبره) ، والجملة اسمية .

وأصل الخلاف قولان : التركيب وعدمه ، وينشأ عن التركيب قولان : فعلية^(٤) الجميع أو اسميته ، ولكل دليل على مدَّعاه ، فاستدل مدَّعي التركيب بإفراد الإشارة وبلزوم الأفراد والتذكير وبامتناع الفصل^(٥) ، ثم استدل مدَّعي غلبة [١٠٠] الفعلية ؛ وهو الأخفش وخطَّاب ؛ بتغليب الجزء الأول وتغليب الأكثر حروفاً ، وسلامة مدَّعيها ممَّا^(٦) لزم مدَّعي

٦٢٣ - الرجز لابن رواحة في ديوانه ص ١٠٧ ، ولسان العرب ٦٧/١٤ (بدأ) ، والدرر ٢٨٣/٢ ، ٢٨٤ ، والمقاصد النحوية ٢٨/٤ ، وبعض الأنصار في شرح عمدة الحفاظ ص ٨٠٢ ، وتاج العروس ١٣٨/١ (بدأ) ، (بدى) ، وجمهرة اللغة ص ١٠١٩ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣١/٣ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٦٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٠ ، وشرح الأشموني ٣٨٢/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤/٣ ، والمخصص ٤٢/١ ، وجمع الموامع ٨٨/٢ ، ٨٩ .

(١) قال ابن الناظم في شرحه ٣٤٠ : أي حبَّ عبادته دينًا . وذكر ضمير العبادة لتأولها بالدين والتعظيم .

(٢) انظر الارتشاف ٢٩/٣ - ٣١ .

(٣) الكتاب ١٨٠/٢ .

(٤) في « ب » : (بفعلية) .

(٥) انظر شرح التسهيل ٢٣/٣ .

(٦) في « ب » : (ما) .

الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه، ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح، وبقولهم لا تُحَبِّلُهُ، فجاءوا لها بمضارع^(١).

واستدل مُدَّعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه^(٢) وابن السراج في أصوله^(٣) والسيرافي في «شرح الكتاب» بأن الاسم أشرف، ويستقل به الكلام، ويقع فيه التركيب كثيراً، وأما «تُحَبِّلُهُ» فمضارع «حَبِّلُهُ» إذا قال له: حَبِّدًا.

(و) اختلف القائلون بعدم التركيب في علّة كونه (لا يتغيّر «ذا» عن الأفراد والتذكير، بل يقال: حَبِّدًا هند أو حَبِّدًا الزيدان)، في تشية المذكر، (أو الهندان) في تشية المؤنث، (أو حَبِّدًا (الزيدون)، في جمع الذكور، (أو الهندات) في جمع الإناث، على ثلاثة أقوال: فقال ابن مالك^(٤): (لأن ذلك كلام جرى [٣٧/ب] مجرى المثل السائر) الذي لا يغيّر عن حالته في الاستعمال الأول، (كما في قولهم: الصيِّفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ^(٥). يقال لكل أحد)، مذكرًا كان أو مؤنثًا، مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، (بكسر التاء وإفرادها)، لأنه في الأصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل مُوسِر، فكرهته لكِبَرِ سِنِّه فطلقها، فتزوَّجها رجل شاب فقير، فبعثت إلى زوجها الأول تَسْتَرْفِلُهُ فقال لها هذا. والصيِّف: منصوب على الظرفية. قاله الجوهري. والمَثَلُ، بفتح المثلثة: قول مركب مشهور، شَبَّهَ مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ.

(وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: لَأَنَّ الْمَشَارَإِلِيَه) مصدر (مُضَاف) إلى المخصوص، (مَحْذُوف، أي: حَبِّدًا حُسْنُ هِنْدٍ)، وكذلك الباقي^(٦). وردّه ابن العليج بأنه لم يُنْطَقْ به في وقت^(٧).

وقال الفارسي في البغداديات^(٨): لأن «ذا» جنس شائع، فالتزم فيه الأفراد كفاعل نِعَمَ وَيُسْ المضمَر، ولهذا يجامع التمييز فيقال: حَبِّدًا زيدٌ رجلًا.

(١) الارتشاف ٢٩/٣.

(٢) المقتضب ١٤٥/٢.

(٣) الأصول ١١٥/١.

(٤) شرح الكافية الشافية ١١١٧/٢.

(٥) المثل في جمع الأمثال ٦٨/٢، والفاخر ١١١، وجمهرة الأمثال ٣٢٤/١، ٥٦٧، ٥٧٥، والمستقصى

٣٢٩/١، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٤٧.

(٦) سقط من «ب»: (وكذلك الباقي).

(٧) شرح المرادي ١١٠/٣.

(٨) البغداديات ص ٤٩.

(ولا يتقدم المخصوص على : حَبَّذا) فلا يقال : زيدٌ حَبَّذا ، كما يقال : زيدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ ، (لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : ٤٩٤ - وأوَّلُ ذَا الْمَخْصُوصِ أَيَّا كَانَ لَا تَعْلِيلُ بِبَدَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا (وقال ابن بابشاذ^(١)) : إنما امتنع تقديم المخصوص على « حَبَّذا » (لئلا يُتَوَهَّم أن في « حَبَّ » ضميراً) مرفوعاً على الفاعلية يعود على المخصوص ، (وأن « ذا » مفعول) به . قال ابن مالك^(٢) : وتوَهَّمُ هذا بعيد ، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله . ثم علله بجريانه مجرى المثل ، كما تقدم .

(تنبيه : إذا قلت : حَبَّ الرَّجُلُ زيدٌ ، ف : حَبَّ ، هذه من باب : فَعُلَ) المضموم العين (المتقدم ذكره) في الفصل قبله ، (ويجوز في حائه^(٣) الفتح) مع التخفيف^(٤) وعدمه ، (والضم) بنقل حركة العين إليها^(٥) ، (كما [١/٣٨] تقدم) من أنه يجوز أن تسكن عينه ، وأن تنقل حركته إلى فائه ، وإن لم تكن الفاء حلقيّة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٥ - وَمَا سَوَى ذَا أَرْفَعُ بِحَبٍّ أَوْ فَجَّرَ بالبَا.....

(فإن قلت : حَبَّذا ، ففَتَحُ الحاء واجب) للتركيب ، (إن جعلتهما كالكلمة الواحدة) ، وإلا فجائز .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) شرح التسهيل ٢٧/٣ .

(٣) في « ب » : (فائه) .

(٤) في « ب » : (الإدغام) مكان (التخفيف) .

(٥) في « ب » : (الحركة) مكان (حركة العين إليها) .

(هذا باب أَفْعَلَ التفضيل)

وهو الوصف المبني على أَفْعَلَ لزيادة صلاحية على غيره في أصل الفعل ، وأما خَيْرٌ وشرٌ ، في التفضيل ، [١٠١] فأصلهما : أَخَيْرٌ وَأَشَرُّ ، فحُذِفَت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة : ﴿ مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُّ ﴾ [القمر/٢٦] بفتح الشين وتشديد الراء^(١) ، وقول الشاعر :
[من الرجز]

بَلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ — ٦٢٤ —

واختلف في سبب حذف الهمزة منهما ، فقليل^(٢) : لكثرة الاستعمال ، وقال الأخفش : لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما ، فعلى هذا فيهما شذوذان : حذف الهمزة ، وكونهما لا فعل لهما ، وأما قوله : [من البسيط]

٦٢٥ — وَزَادَنِي كَلْفًا فِي الْحُبِّ أَنْ مَنَعْتُ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

(١) الرسم المصحفي : ﴿ الْأَشَرُّ ﴾ ، والقراءة المستشهد بها قرأها أيضًا قتادة وأبو حيوة . انظر البحر المحیط ١٨٠/٨ ، والكشاف ٣٩/٤ ، والمختسب ٢٩٩/٢ .

٦٢٤ — الرجز بلا نسبة في الدرر ٥٣٧/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٠ ، وجمع الهوامع ١٦٦/٢ .

(٢) انظر الإنصاف ٤٩١/٢ ، المسألة رقم ٦٩ ، والمسائل العضديات ص ٢٦٤ ، المسألة رقم ١٠٩ .

٦٢٥ — البيت للأحوص في ديوانه ص ١٥٣ ، والارتشاف ٢٢٠/٣ ، والأغاني ٣٠١/٤ ، وتذكرة النحاة ص

٤٨ ، ٦٠٤ ، والحماسة الشجرية ٥٢١/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٠ ، والعقد الفريد ٣٠٦/٣ ،

ولجنون ليلي في ديوانه ص ١٥٨ ، وبلا نسبة في الدرر ٥٣٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٨٣/٢ ، وشرح

التسهيل ٥٣/٣ ، وعيون الأخبار ٥/٢ ، ولسان العرب ٢٩٢/١ (حيب) ، ونوادر أبي زيد ص ٢٧ ،

وجمع الهوامع ١٦٦/٢ .

فضرورة، (إنما يصاغ التفضيل مما صيغ منه فعلا التعجب)، وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل، مبني للفاعل، ليس الوصف منه على أَفْعَلَ فَعْلَاءً، (فيقال) من باب «ضَرَبَ يَضْرِبُ»: (هو أَضْرَبُ، و) من باب «عَلِمَ يَعْلَمُ»: هو (أَعْلَمُ، و) من باب فَضَّلَ يَفْضُلُ: هو (أَفْضَلُ، كما يقال) في التعجب منها: (ما أَضْرَبُهُ، و) ما (أَعْلَمُهُ، و) ما (أَفْضَلُهُ)، وأَعْلَمَ به وأَفْضَلَ به، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٤٩٦- صُغِ مِنْ مَصْنُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ وَأَبَ اللِّدْ أُبَي

(وشد بناؤه من) اسم عين نحو: هو أَحْكُ البعيرين، بنوه من الْحَكِّ، [٣٨/ب] وهو اسم عين، والمعنى: أَكْلُهُمَا، أي: أَشَدُّهُمَا أَكْلًا، (ومن وصف لا فعل له ك: هو أَقْمَنُ بِهِ، أي: أَحَقُّ)، بنوه من قولهم: هو قَمِنٌ، أي: حَقِيقٌ، (و) هو (أَلْسٌ مِنْ شِطَاطٍ^(١)) بنوه من قولهم: هو لَصٌ، بكسر اللام، أي: سارق. وشطاط، بكسر الشين وبطاءين معجمتين^(٢): اسم لص معروف من بني ضبة^(٣)، ونقل ابن القطاع له فعلاً فقال^(٤): يقال: لَصٌ، إذا أخذ المال خفية، فعلى هذا لا شذوذ.

(و) شد بناؤه (مما زاد على ثلاثة ك: هذا الكلام أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، بنوه من «اختَصِرَ» ففيه شذوذان: كونه مبنياً للمفعول، وكونه زائداً على الثلاثة، كما تقدم في التعجب [منه]^(٥).

(وفي) بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن (أَفْعَلَ؛ المذاهب الثلاثة) المتقدمة في التعجب، فقيل: يجوز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل، يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل.

^(٦)(وسُمع) شذوذاً على القول بالمنع مطلقاً، وعلى المنع في أحد شقي التفضيل: (هو أَعْطَاهُمْ للدراهم، وأولاهم للمعروف^(٧))، و) سُمِعَ شذوذاً على الثاني: (هذا المكان أَفْقَرُ^(٨) من غيره).

(١) المثل في جمع الأمثال ٢٥٧/٢، وجمهرة الأمثال ١٨٠/٢، والدرة الفاخرة ٣٦٩/٢، والمستقصى ٣٢٨/١، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٦٦، وشرح ابن الناظم ص ٣٤١.

(٢) سقط من «ب»: (وبطاءين معجمتين).

(٣) في «ب»: (ضمية).

(٤) كتاب الأفعال ١٤٤/٣.

(٥) إضافة من «ط».

(٦) سقط ما بين الرقمين من «ب».

(٧) في «ب»: (أفقر).

(و) سَمِعَ بِنَاؤُهُ (من فعل المفعول ك : هو أَزْهَى مِنْ دِيكَ ^(١)) بنوه من « زُهَيَّ » بمعنى « تكَبَّرَ » . قال في الصحاح ^(٢) : لا تتكلم به العرب إلا مَبْنِيًّا للمفعول ، وإن كان بمعنى الفاعل . وحكى ابن دريد ^(٣) : « زها يزهو : أي : تكبر » ، فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه ، لأنه من المبني للفاعل .

(و) سَمِعَ : « هو ^(٤) (أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيْنِ) » ^(٥) بنوه من « شُغِلَ » بالبناء للمفعول . والنحيين : تشنية نَحْيٍ ، بكسر النون وسكون الحاء المهملة : زِقُّ السَّمْنِ ، وذات [٣٩/١] النحيين : امرأة من بني تيم اللات بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فأتى خَوَات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها ، فَحَلَّتْ نَحْيًا مِنْهُمَا مَمْلُوءًا ، فقال لها : أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ، ثم حَلَّ الآخر وقال : أمسكيه ، فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ، ثم أسلمَ خَوَاتُ فشهد بدرًا ﷺ .

(و) سَمِعَ : هو (أَغْنَى بِحَاجَتِكَ) ^(٦) ، بَنَوَهُ مِنْ « عَنِيَّ » بالبناء للمفعول ، وسَمِعَ فِيهِ « عَنِيَّ » ك : رَضِيَ ، بالبناء للفاعل ، فعلى هذا لا شذوذ فيه .

(وما توَصَّلَ به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصَّل [١٠٢] به إلى

التفضيل) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٧ — وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَوَصَّلَ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

(ويُجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تَمَيُّزًا ^(٧) : فيقال : هو أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا

وَحُمْرَةً) ، ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ ^(٨) للفاعل ، والفاقد للإثبات ، فإن أَشَدَّ يأتي هناك ولا يأتي هنا ، وذلك مستفاد من قول الموضح : ويجاء بمصدر ذلك الفعل تَمَيُّزًا ، لأن المؤوَّل بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير ، كما نبه عليه الموضح في الحواشي .

(١) المثل في مجمع الأمثال ٣٢٧/١ ، والمستقصى ١٥١/١ ، والدرة الفاخرة ٢١٣/١ ، وشرح ابن الناظم ٣٤٢ .

(٢) الصحاح (زهي) .

(٣) جمهرة اللغة ٢٢/٣ .

(٤) في « ب » : (سمع بِنَاؤُهُ مِنْ شَغَلٍ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ نَحْوُ :) .

(٥) المثل في مجمع الأمثال ٣٧٦/١ ، وجمهرة الأمثال ٥٣٨/١ ، ٥٦٤ ، والدرة الفاخرة ٢٣٦/١ ،

والمستقصى ١٩٦/١ ، وفصل المقال ص ٥٠٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٢ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٣٤٢ .

(٧) سقطت من « ب » .

(٨) في « ب » : (المصوغ) .

(فصل ل)

(ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

أحدها : أن يكون مجرداً من « أل » والإضافة ، فيجب له حكمان :

أحدهما (في نفسه ، وهو (أن يكون مفرداً مذكراً دائماً) ، ولو كان مسنداً إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو قولك : زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، وهندٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، والزيدان أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو^(١) ، والهندان أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، والزيدون أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، والهندات أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ، و(نحو) قوله تعالى : ﴿ لِيُؤْثِرُوا بِأَكْبَارِهِمْ أُكْبَارًا مِنْهُمْ ﴾ (يوسف/٨) (ونحو) قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴾ (الآية) ، إلى قوله : ﴿ أَحَبُّ إِلَيْكُمْ ﴾ (التوبة/٢٤) فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين ، وفي [٣٩/ب] الآية الثانية مع الجماعة .

(ومن ثم) أي ومن أجل أن أفعل التفضيل إذا تجرد من « أل » والإضافة لزمه^(٢) التذكير والإفراد^(٣) (قيل في آخر) ، بضم الهمزة ، جمع أُخْرَى أنثى آخر ، بالفتح :^(٤) (إنه معدول عن آخر) الموازن لأفعل التفضيل ، وليس من باب « أفعل التفضيل » حقيقة ، لأنه لا يدل على^(٥) مشاركة وزيادة ، ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب « أفعل » ولا ملحقاً به ، بل ملحقاً بالملحق به^(٥) ، وهو « أول » لأنه به أنسب ، لأنه أشبهه في الوزن ، وكون معناه نسبياً ، وكونه لا يدل على زيادة ، وعلى الإلحاق به فهو يخالف باب « أفعل » في ثلاثة أمور :

(١) سقط من « ب » : (أفضل من عمرو) .

(٢) في « ط » : (لزم) .

(٣) في « ب » ، « ط » : (الإفراد والتذكير) .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) شرح التسهيل ٦٤/٣ .

أحدها : أنه يطابق ، ولو كان نكرة .

الثاني : أنه لا يليه « مِنْ » لا لفظاً ولا تقديرًا .

الثالث : أنه لا يُضاف .

(و) من ثَمَّ ؛ أيضًا ؛ قيل (في قول) أبي نواس الحسن (ابن هانئ)

الحكمي يصف الخمرة : [من البسيط]

٦٢٦- (كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا) حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

(إنه لَحُنٌّ) ، حيث أُنْتُ ^(١) « صغرى وكبرى » وكان حقه أن يقول : كأَنَّ أصغر وأكبر ،

بالتذكير . وأجيب [عنه] ^(٢) بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة ، فهو كقول العروضيين ، فاصلة

صغرى وفاضلة كبرى ، وقول الفرزدق : [من الطويل]

٦٢٧- إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ اللَّيْلِ كُنْتُمْ كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ

أي : لثام . والفقاقع ، بفتح الفاء والقاف ، وبعد الألف كاف مكسورة وفي آخره عين مهملة : التَّفَاقُحَاتُ التي تعلق وجه الخمرة .

وسبب تلقيبه بأبي نواس ؛ بنون مضمومة بعدها واو لا همزة ؛ أنه كان له

ذؤابتان تَنُوسَانُ : أي تتحركان ^(٣) على عاتقه .

(و) الحكم (الثاني) فيما بعد « أَفْعَلْ » (أن يؤتى بعده بـ « مِنْ » جارة

للمفضول) كما تقدم من الأمثلة ، وهي عند المبرد وسيبويه لا ابتداء الارتفاع في [٤٠/١]

نحو : « أَفْضَلُ مِنْهُ » وابتداء الانحطاط في نحو « شَرُّ مِنْهُ » .

٦٢٦- البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٧٢ ، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، وشرح قطر الندى

ص ٣١٦ ، وشرح المفصل ١٠٢/٦ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٨٦/٢ ، وشرح التسهيل ٦٢/٣ ،

ومغني اللبيب ٣٨٠/٢ .

(١) بعده في « ب » : (إنه) .

(٢) إضافة من « ط » .

٦٢٧- البيت للفرزدق في الارتشاف ٢٢٥/٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٧/٤ ،

وليس في ديوانه ، وتاج العروس (عين) ، وبلا نسبة في أمالي القاضي ١٧١/١ ، ٤٧/٢ ، وجمهرة اللغة

ص ٦٥٠ ، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨ ، وسمط اللآلي ص ٤٣٠ ، وشرح الأشموني ٣٨٨/٢ ، ولسان العرب

٢٣١/١ (سود) ، ٣٨١/١٢ (عثم) ، ومعجم البلدان ١٩٣/١ (أسود العين) ، ومغني اللبيب

٣٨١/٢ .

(٣) سقط من « ب » : (أي تتحركان) .

واعترضه ابن مالك بأنها لا تقع بعدها «إلى» واختار أنها للمجازة، فإن معنى «زيدٌ أفضلٌ من عمرو» جاوز زيدٌ عمرًا في الفضل^(١).

واعترضه في المغني^(٢) بأنها لو كانت للمجازة لصح في موضعها «عن» ودفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما هو إذا لم يمنع مانع من ذلك^(٣)، وههنا منع مانع وهو الاستعمال، فإن اسم التفضيل لا يصلح من خروف الجر إلا «من» خاصة.

(وقد تحذف «من»^(٤) مع مجرورها) للعلم بها (نحو: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى/١٧] أي: من الحياة الدنيا. (وقد جاء الإثبات والحذف في: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف/٣٤] أي: منك)، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٤٩٨- وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلُّهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمِنْ إِنْ جَرَّدًا

(وأكثر^(٥) ما تحذف «من» مع المفضول (إذا كان «أفعل»^(٦) خبرًا) في

الحال، أو في الأصل، فيشمل خبر المبتدأ وخبر [١٠٣] «كان» و«إن» وثاني مفعولي «ظن» وثالث مفاعيل «أعلم» نحو: زيدٌ أفضلٌ، وكان زيدٌ أفضلٌ، وإن زيدًا أفضلٌ، وظننت زيدًا أفضلٌ، وأعلمتُ زيدًا عمرًا^(٧) أفضلٌ. (ويقل) الحذف (إذا كان) أفعلٌ (حالا، كقوله): [من الطويل]

٦٢٨- (دَنُوتٌ وَقَدْ خَلَنَّاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا) فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا

ف «أجمل» حال من تاء الخطاب في «دنوت»، و«كالبدْرِ» مفعول ثانٍ لـ: خلنناك، (أي: «دنوت أجمل من البدر») وقد خلنناك مثله. قاله ابن مالك^(٨) في شرح التسهيل^(٩).

(١) شرح التسهيل ١٣٥/٥ - ١٣٦.

(٢) مغني اللبيب ٣٢١/١.

(٣) في «ب»، «ط»: (إذا لم يمنع من ذلك مانع).

(٤) سقطت من «ب».

(٥) في «ط»: (وكثر).

(٦) في «ب»: (الفعل).

(٧) سقطت من «ب».

٦٢٨- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٢٢٩/٣، وأوضح المسالك ٢٩٠/٣، ٣٨٩، وشرح الأشموني

٣٨٥/١، وشرح التسهيل ٥٧/٣، وشرح ابن عقيل ١٧٧/٢، والمقاصد النحوية ٥٠/٤.

(٨) في «ب»: (قال).

(٩) شرح التسهيل ٥٧/٣.

(أو) إذا كان أَفْعَلُ^(١) (صفة ، كقوله) وهو أحيحة بن الجلاح : [من الرجز]
 ٦٢٩- (تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي) غَدًا بِجَنَّتِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ
 ف « أجدر » صفة لمخدوف هو وعامله المعطوف على « تروّحي » (أي : تروّحي وانّسي
 مكانًا أجدرَ مِنْ غَيْرِهِ ، بأن تقيلي فيه) غَدًا ، قاله ابن مالك في شرح الكافية^(٢) ، [٤٠/ب]
 وفيه إشارة إلى أن الخطاب لناقته ، وهو من « التَرَوُّح » بمعنى الرواح وقت العشي ،
 و« أجدر » بالجيم : أي : أحقّ ، وتقلي : من القيلولة ، وهو النوم وقت الظهيرة .
 وقال العيني^(٣) : إن الخطاب للفسيل ، وهي صغار النخل ، من تروّح النبت ، إذا
 طال ، وأنه كنى بالقيلولة عن ثُمُوها وزُهوها ، وأدعى أن السوابق واللواحق تشهد لذلك .
 وجنّبي : تشية جنب ، مضاف إلى « بارد » و« ظليل » وهما وصفان لموصوفين مخدوفين ،
 والأصل : بجنّبي ماء بارد ومكان ظليل ، وحذف العاطف .
 (ويجب تقديم « من » ومجرورها عليه) أي : على أَفْعَلْ ، (إن كان المجرور)
 بـ « من » (استفهامًا) ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، (نحو : أنتَ مِمَّنْ أَفْضَلُ ؟)
 فالأصل : أنتَ أَفْضَلُ مِمَّنْ^(٤) ؟ فقلّم « مِمَّنْ » على عامله ، وهو « أَفْضَلُ » وإلى ذلك
 أشار الناظم بقوله :

٥٠٢- وَإِنْ تَكُنْ بَتْلَسُو مِنْ مُسْتَفْهِمًا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مَقْلَمًا

وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل الناظم بقوله :

٥٠٣- كَمَثَلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ

 لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، لأن المبتدأ أجنبي من الخبر ،
 بمعنى أنه ليس معمولاً له على الصحيح ، وسيأتي أنه لا يُفصل بين أَفْعَلْ و« مِنْ »
 بالمبتدأ ، لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه . ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ما له صدر
 الكلام عن صدريّته ، لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط ، لا مطلقاً .

(١) في « ب » : (أفعل منه) .

٦٢٩- الرجز لأحيحة بن الجلاح في المقاصد النحوية ٣٦/٤ ، وبلا نسية في أوضح المسالك ٢٩١/٣ ، وأمالي
 ابن الشجري ٣٤٣/١ ، وخزانة الأدب ٥٧/٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٣ ، وشرح الأشموني ٣٨٥/٢ ،
 وشرح التسهيل ٥٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٣٠/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١١٣٠/٢ .

(٣) المقاصد النحوية ٣٧/٤ .

(٤) في « ب » : (من) .

(أو) كان المجرور بـ « مِنْ » (مضافاً إلى الاستفهام نحو : أَنْتَ مِنْ غُلَامٍ مَنْ أَفْضَلُ ؟) والأصل : أَنْتَ أَفْضَلُ مِنْ غُلَامٍ مَنْ ؟ فَقُدِّمَتْ « مِنْ » ومجرورها على « أَفْضَلُ » لأن ما أضيف إلى ما له الصدر يستحق التصدير ، وما أحسن قول الأمين المحلى في المفتاح : [من الطويل]

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا مُضَافًا لِأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرًا^(١)
[i/٤١] (وقد تتقدم^(٢)) من^(٣) مع مجرورها على أَفْعَلَ (في^(٤) غير الاستفهام) ، وهو الإخبار ، (كقوله) وهو جرير : [من الطويل]

٦٣٠- إِذَا سَايَرْتَ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظَعِينَةً (فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحَ)
فالأصل : فَأَسْمَاءُ أَمْلَحَ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ ، فَقَدِمَ « مِنْ » ومجرورها على « أَمْلَحَ » وهو ضرورة عند الجمهور ، ونادر عند الناظم حيث قال :

٥٠٣-..... وَلَيْتَ إِنْخِبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا
وذلك لأن أَفْعَلَ عامل غير متصرف في نفسه ، فلم يكن له أن يتصرف في معموله بالتقدم^(٥) عليه كسائر العوامل غير المتصرفة .

(الحالة الثانية : أن يكون) أَفْعَلَ مقروناً بـ « أَل » فيجب له حَكَمَان :
أحدهما : أن يكون مطابقاً لموصوفه (في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، وإلى ذلك^(٦) أشار الناظم بقوله :

٥٠٠- وَيَلْوُ أَل طَبِيقُ.....

(نحو : زَيْدٌ الْأَفْضَلُ وَهَذَا الْفُضْلَى وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ) والهندان الفضليان (والزيدون الأفضلون) أو الأفاضل (والهندات الفضليات أو الْفُضْلُ) بضم الفاء وفتح

(١) البيت في معني اللبيب ٥١٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٠٤/٥ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (تقدم) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ط » : (إن) .

٦٣٠- البيت لجرير في ديوانه ص ٨٣٥ ، وتذكرة النحاة ص ٤٧ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٦٦ ، والمقاصد النحوية ٥٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٣/٣ ، وشرح الأشموني ٣٨٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٨٦/٢ .

(٥) في « أ » ، « ط » : (بالتقدم) ، وأثبت ما في « ب » .

(٦) بعده في « ب » : (وإليه) .

الضاد المخففة ك: الكُبرُ، فيطابق موصوفه لزومًا، لأنه نقص شبهه بأفعل^(١) المتعجب به^(٢) لاقتراحه بـ «أل» ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع.

قال أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه^(٣) المستوفى^(٤) ما ملخصه: ولا يُستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع، فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما: الأشارف والشُرَفَى والأظارف والظُرَفَى، [١٠٤] كما قيل ذلك في الأفضل والأطول، وكذلك الأكرم والأعجد، قيل فيهما: الأكارم والأماجد، ولم يُسمع فيهما: الكرمى والمُجَلَّى. انتهى.

(و) الحكم (الثاني: أن لا يؤتى معه بـ: من) لأن «من» و«أل» يتعاقبان، فلا يجتمعان كـ «أل» والإضافة، (فأما قول) ميمون (الأعشى): [من السريع] [٤١/ب]

٦٣١- (وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى) وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ (فخرّج) جمعه بين «أل» و«من» (على زيادة: أل) في «الأكثر» (أو على أنها)؛ أي: «من» ليست متعلقة بالأكثر المعروف بـ «أل» وإنما هي (متعلقة بـ «أكثر» نكرة)، حال كونه (محذوفاً مبدلاً من «أكثر» المذكور) بدل نكرة من معرفة، والأصل: بالأكثر أكثر منهم، أو على أن «من» بمعنى «في» أي: فيهم، أو لبيان الجنس، أي: من بينهم، أو متعلقة بـ: ليس، لما فيه من رائحة قولك، انتفي واغتفر الفصل بين «أفعل» وتمييزه للضرورة. وحصى: تمييز، أي: عددًا، والكائر: بمعنى الكثير.

الحالة (الثالثة: أن يكون) أفعل^(٥) (مضافاً، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزومه أمران^(٦): التذكير والتوحيد، كما يلزمان المجرد) من «أل» والإضافة (لاستوائيهما

(١) سقطت من «ب».

(٢) في «ب»: (منه).

(٣) في «أ»، «ط»: (كفاية)، والتصويب من «ب».

(٤) ورد مثل ذلك في الارتشاف ٢٢٠/٣.

٦٣١- البيت للأعشى في ديوانه ١٩٣، وأوضح المسالك ٢٩٥/٣، وخزانة الأدب ١٨٥/١، ٤٠٠/٣، ٢٥٠/٨، ٢٥٤، والخصائص ١٨٥/١، ٢٣٦/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١، وشرح شواهد المغني ٩٠٢/٢، وشرح المفصل ١٠٠/٦، ١٠٣، ولسان العرب ١٣٢/٥ (كثر)، ١٤٧/٩ (سدف)، ١٨٣/١٤ (حصى)، ومغني اللبيب ٥٧٢/٢، والمقاصد النحوية ٣٨/٤، ونوادر أبي زيد ص ٢٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/٢، وشرح ابن الناظم ص ٣٤٣، وشرح الأشموني ٣٨٦/٢، وشرح التسهيل ٥٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٣٥/٢، وشرح المفصل ٦/٣.

(٥) في «ب»: (لفعل).

(٦) الكتاب ٢٠٣/١.

في التذكير) ، ولكونهما على معنى « من » وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٩٩- وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ أَوْ جُرْدًا أَلْزَمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوحَّدًا

(ويلزم في^(١) المضاف إليه أن يطابق) الموصوف (نحو) : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ،
و(الزيدان أفضل رجلين ، [١٠٥] والزيدون أفضل رجال ، وهندٌ أفضل امرأة) ،
والهندان أفضل امرأتين ، والهندات أفضل نساء ، إذ قصد ثبوت المزية للأول على جنس
المضاف إليه ، واحداً واحداً ، أو اثنين اثنين ، أو جماعة جماعة .

والمعنى : زيدٌ أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلاً رجلاً ، والزيدان أفضل
من جميع الرجال إذا فُضِّلوا رجلين^(٢) ، والزيدون أفضل من جميع الرجال إذا فُضِّلوا
رجلاً رجلاً ، وهندٌ أفضل من جميع النساء إذا فُضِّلن^(٣) [امرأة امرأة ، والهندان أفضل من
جميع النساء إذا فُضِّلن امرأتين^(٤) ، والهندات أفضل من جميع النساء إذا فُضِّلن^(٥)]
نساءً نساءً .

فإن قلت : النكرة في سياق الإثبات لا تعم ، فمن أين جاء العموم ؟ قلت :
أجيب عنه بأن العموم فيه باعتبار أصله إذ أصل « زيدٌ أفضل رجل » : زيدٌ أفضل الناس
إذا عُدُّوا رجلاً رجلاً ، وكذا الباقي . ولذلك صحت الإضافة ، لأنَّ أَفْعَلَ [٤/٢] لا يُضَافُ
إلا لما هو بعضه^(٦) .

(فأما) قوله تعالى : (﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾) [البقرة/٤١] بالإنفراد ،
ومقتضى القاعدة « كافرين » بالجمع ، ليطابق الواو في « تكونوا » فالجواب ما قاله المبرد :
إنه على حذف الموصوف ، (والتقدير : أول فريق كافر به) .
وقال الفراء^(٧) : إنما وحَّد لأنه في معنى الفعل : أي : أول من كفر ، ولو أريد به
الاسم لم يحز إلا الجمع .

وقال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب « البديع » : إن النكرة المضاف إليها
اسم التفضيل يجب إفرادها ، نحو ، أنت أفضل رجل ، وأنتما أفضل رجلين ، وأنتم أفضل
رجلٍ منه ، ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ [البقرة/٤١] وذلك هو القياس ، لأن النكرة تميز له ،

(١) سقطت من « ط » .

(٢) في « ب » : (رجل لا رجلاً) .

(٣) سقط ما بين القوسين من « أ » ، واستدرك من « ب » ، « ط » .

(٤) انظر شرح المرادي ١٢٥/٣ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٢/١ - ٣٣ .

وقد خُفِضَتْ بالإضافة ، فأشبهه مائة رجل ، وقد أجازوا قياساً لا سماعاً أن تُثنى وأن تُجمع نحو : أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال . انتهى . والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة .

(وإن كانت الإضافة إلى معرفة) فهو ثلاثة أقسام :

قسم يُقَصَّد زيادته على ما أضيف إليه ، وقسم يُقَصَّد به زيادة^(١) مطلقة ، وقسم يؤوَّل بما لا تفضيل فيه ، (فَإِنْ أَوَّلَ أَفْعَلُ بِمَا لَا تَفْضِيلَ فِيهِ) ، أو قُصِدَ به زيادة مطلقة (وجبت المطابقة) للموصوف به تشبيهاً بالمعروف بـ « أل » في الإخلاء عن لفظ « مِنْ » ومعناها .

وقد يتواردان على مثال^(٢) واحد (كقولهم : الناقص والأشجعُ أعَدَلَا بني مروان^(٣)) ، فيحتمل « أعَدَلَا » أن يؤوَّل لما لا تفضيل فيه (أي : عَادِلَاهُم) ، لأنهما لم يشاركهما أحدٌ من بني مروان في العدل ، ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة . والناقص : هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك [٤٢/ب] بن مروان ، لُقِّب بذلك لأنه نَقَصَ أرزاق الجند . والأشجع ، بالشين المعجمة والجيم : هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، لُقِّب بذلك لأن بجبينه^(٤) أثر شَجَّةٍ من دابة ضربته . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٠١ — وَإِنْ لَمْ تَنْوِفْهُوَ طِيقُ مَا بِهِ قُورُنْ

(وإن كان أَفْعَلُ على أصله من إفادة المفاضلة) على ما أضيف^(٥) إليه (جازت المطابقة) لشبهه بالمعروف بـ « أل » (كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام/١٢٣] ف : أكابر : مفعول أول^(٦) لـ « جعلنا » ، و « في كُلِّ قَرْيَةٍ » في موضع المفعول الثاني ، ومجرمها : مضاف إليه « أكابر » ، ولو لم يطابق لقييل : أَكْبَرَ مجرميها ، (و) في بعض النسخ : (﴿ هُمْ أَرَادُلُنَا ﴾) [هود/٣٧] ولو لم يطابق لقييل : « أَرَدُلُنَا » .

(١) في « ب » : (زيادته) .

(٢) في « ب » : (محل) .

(٣) من شواهد شرح ابن الناظم ص ٣٤٥ ، وشرح ابن عقيل ١٨١/٢ .

(٤) في « ب » : (بجبينه) .

(٥) في « أ » : (وما أضيف) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٦) سقطت من « ب » .

(و) جاز (تركها) أي ترك المطابقة^(١) ؛ لشبهه بالجرد لنية معنى « من »
 (كقوله تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ ﴾) [البقرة / ٩٦] ف « أحرص » مفعول ثان
 لـ « تجد » ، ولو طابق ل قيل : أَحْرَصِي ، بالياء ، (وهذا) الوجه وهو ؛ ترك المطابقة ؛
 (هو الغالب) في الاستعمال ، [١٠٦] (وابن السراج يوجهه) ويجعل أَفْعَلَ فيه كالجرد
 ويلزم الأفراد والتذكير ، ويرد : ﴿ أَكَابِرُ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام / ١٢٣] (فَإِنْ قُدِّرَ « أَكَابِرُ »
 مفعولاً ثانياً) لـ « جعلنا » ، (و « مُجْرِمِيهَا » مفعولاً أول) ؛ كما قال ابن عطية ؛
 (فيلزمه المطابقة في المجرّد) من « أل » والإضافة ، كما قال أبو حيان^(٢) ، وإلى ذلك
 أشار الناظم بقوله :

٥٠٢ — وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ
 هذا إذا نُوِيَتْ معنى « مِنْ » .

وذكر صاحب « الأمثال السائرة » أن أَفْعَلَ يأتي في اللغة لنفي المعنى عن
 الشيئين ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَهْمَ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبْعِ ﴾ [الدخان / ٣٧] أي : لا خير في الفريقين .
 انتهى .

(مسألة) : يتعلق بأفعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بـ « أَفْعَلَ »
 التعجب ، وأما الخفض به فيجوز إن [٤٣ / ١] كان المخفوض كلاً وأفعلُ بعضه ، وعكسه^(٣) ،
 وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه^(٤) والمطلق مطلقاً^(٥) ، والتمييز إن لم يكن فاعلاً
 معنًى ، إلا إن كان أَفْعَلَ مضافاً إلى غيره ، ويجوز الباقي .

وأما الرفع به (فإنه يرفع أَفْعَلَ التفضيل الضمير المستتر في كل لغة ، نحو :
 زيدٌ أَفْضَلُ) ، ففي « أَفْضَلُ » ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى « زيد » (و)
 يرفع (الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة) حكاها سيبويه^(٦) ، وأشار إليها
 الناظم بقوله :

٥٠٤ — وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ

(ك : هربتُ برجلٍ أَفْضَلُ منه أبوه ، أو) أَفْضَلُ منه (أنت) ، بخفض أَفْضَلُ بالفتحة

(١) سقط من « ب » قوله : (الوجه ؛ وهو ترك المطابقة) .

(٢) الارتشاف ٢٢٤ / ٣ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) الكتاب ٢٦ / ٢ .

على أنه صفة لـ «رجل» ويرفع الأب أو «أنت» على الفاعلية بـ «أفضل» على معنى فاقه في الفضل أبوه أو «أنت» وأكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم ، وأبوه أو «أنت» مبتدأ مؤخر ، وفاعل أفضل^(١) : ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لـ : رجل ، ورباطها الضمير المجرور بـ «من» .

(ويطرد ذلك) الرفع للظاهر (إذا حلّ) أفعل التفضيل (محلّ الفعل) مع موافقة المعنى ، والفعل يرفع الظاهر ، فكذلك ما حلّ محلّه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٠٤ — وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكثِيراً ثَبَّتَا

(وذلك إذا^(٢)) كان أفعل صفة لاسم جنس ، و(سبقه نفي ، وكان مرفوعه أجنبيّاً) ، وهو ما ليس ملتبساً^(٣) بضمير الموصوف به ، (مفضلاً) ذلك الأجنبي (على نفسه باعتبارين) مختلفين ، (نحو) قول العرب : (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد^(٤)) ، ف «أحسن» أفعل تفضيل ، وهو صفة لـ «رجلاً» وهو اسم جنس مسبوق بنفي ، ومرفوعه «الكحل» وهو أجنبي من [٤٣/ب] الموصوف لكونه لم يتصل بضميره ، والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلّين مختلفين ، فباعتبار كونه في عين [١٠٧] زيد فاضلاً ، وباعتبار كونه في عين غيره مفضلاً .

والمعنى أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره^(٥) من الرجال . ونظيره قول الأصوليين : الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة . والسبب في اطراد رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل^(٦) هذا المثال ، تهيئته بالقرائن التي قارنته لمعاقبة^(٧) الفعل على وجه لا يكون بدونها ، (فإنه يجوز أن يقال : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد) ، فيؤتى بالفعل ، وهو

(١) في «ب» : (أفعل) .

(٢) في «ب» : (أنه إذا) .

(٣) في «أ» ، «ب» : (ملتبساً) ، والتصويب من «ط» .

(٤) انظر مثل ذلك في شرح ابن الناظم ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٥) في «ب» : (ورجل) .

(٦) في «ب» : (غير زيد) .

(٧) ما بين الرقمين سقط من «ب» .

(٨) في «ب» : (لمعاقبته) .

«يحسن» مكان أفعل التفضيل، وهو «أحسن» ولا يتغير المعنى. قاله ابن مالك^(١)، وناقشه أبو حيان في ذلك^(٢).

(والأصل أن يقع هذا) الاسم (الظاهر) المرفوع بأفعل التفضيل (بين ضميرين: أولهما للموصوف) بأفعل التفضيل، وهو الهاء في «عينه»، (وثانيهما للظاهر)، وهو الهاء في «منه» فيكون المفضول مذكوراً، كما مثلنا.

وقد يُحذف الضمير الأول العائد إلى الموصوف للعلم به، نحو: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ، والمقدَّر كالمفقط، (وقد يُحذف الضمير الثاني) العائد إلى «الكحل» فيكون المفضول مقدراً.

(وتدخل: من) الجارة للمفضول (إما على الاسم الظاهر)، وهو «الكحل» في مثالنا، (أو) تدخل (على محله)، أي محل الكحل وهو العين، (أو) تدخل (على ذي المحل) وهو زيد، (فتقول): ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ (من كحلِ عينِ زيدٍ)، بدخول «من» على الاسم الظاهر، وهو الكحل، (أو): ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحل (من عينِ زيدٍ)، بدخول «من» على [أ/٤٤] محل الكحل، وهو العين، (أو): ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ (من زيدٍ) بدخول «من» على ذي المحل، وهو زيد (فتُحذف مضافاً) إذا أدخلت «من» على المحل، وهو العين، (أو مضافين) إذا أدخلت «من» على ذي المحل وهو زيد.

(وقد لا يوثق) بعد الاسم الظاهر (المرفوع بشيء) أصلاً، وذلك إذا تقدم المفضل على أفعل التفضيل، فيُستغنى عما بعد المرفوع، (فتقول): ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ، فتُحذف ضمير «الكحل» ومحلّه وصاحب محلّه اختصاراً.

وربما أدخلوا «من» على غير المفضول لفظاً، (وقالوا): ما أحدٌ أحسنُ به الجميلُ من زيدٍ، والأصل: ما أحدٌ أحسنُ به الجميلُ من حُسنِ الجميلِ بزيدٍ، فـ «الجميل الثاني» هو المفضول، وهو «الجميل الأول»، (ثم [إنهم]^(٣) أضافوا الجميل إلى زيدٍ لملاسته إياه) في المعنى، فصار التقدير: مِنْ جَمِيلِ زَيْدٍ، (ثم حذفوا المضاف)، وهو «جميل» وأقاموا المضاف إليه، وهو «زيد» مقامه، فصار: مِنْ زَيْدٍ، (ومثله) قول الناظم:

(١) شرح التسهيل ٦٧/٣.

(٢) الارتشاف ٢٣٥/٣، وانظر شرح ابن الناظم ص ٣٤٨.

(٣) إضافة من «ب»، «ط».

٥٠٥- (كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ)
 (والأصل : من ولاية الفضل^(١) بالصدِّيق) ، ف : الفضل الثاني هو المفضول ،
 وهو الفضل الأول . (ثم) إنهم أضافوا الفضل إلى الصَّدِّيق لملاسته له في المعنى ، فصار
 التقدير : (مِنْ فَضْلِ الصَّدِّيقِ) ، ثم حذفوا المضاف ، وهو الفضل^(٢) الثاني^(٣) ، وأقاموا
 المضاف إليه وهو « الصَّدِّيق » مقامه فصار : (مِنْ الصَّدِّيقِ) .
 وهذا المثال داخل تحت القاعدة ، فإن الاسم الظاهر وهو الفضل أجني مسبوق
 بنفي بـ « لن » ، مُكْتَنَفٌ بضميرين : أولهما ضمير الموصوف ، وهو الهاء من « به » ،
 والثاني ضمير الاسم الظاهر ، وقد حُذِفَ ، والأصل : أُولَى^(٤) به الفضلُ منه بالصدِّيقِ .
 والحاصل أن الضميرين تارة يكونان مذكورين ، وتارة يكونان محذوفين ، وتارة
 يُذَكَّرُ أحدهما ويُحذف الآخر ، [٤٤/ب] وإذا حُذِفَ ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير
 الموصوف وبالعكس .

ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لثلاث يفصلوا به بين أفعل التفضيل
 و« من » وذلك لا يجوز ، رفعوه^(٥) على الفاعلية ، وشرطوا تقدُّم النفي عليه ، وقاس عليه
 ابن مالك في شرح التسهيل^(٦) النهي والاستفهام ، وتبعه الموضح في شرح القطر^(٧) ولم يَرِدْ
 به سماع ، فالأَوْلَى الاقتصار على ما قالته العرب .

(١) في « ط » : (ولاية للفضل) .

(٢) في « ط » : (وهو فضل) .

(٣) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٤) في « ب » : (والأولى) .

(٥) في « ب » : (رفعه) .

(٦) شرح التسهيل ٦٨/٣ .

(٧) شرح قطر الندى ص ٢٨٣ .

(هذا باب النعت)

ويرادفه الصفة والوصف .

(الأشياء التي ما قبلها في الإعراب) لفظاً أو تقديرًا أو محلاً (خمسة : [١٠٨]
النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل) . ويُشكل عليه : قامَ زيدٌ^(١) ، ونَعَمْ
نَعَمْ ، ولا لا ، فإنها مشتملة على التوكيد ، ولا تبعية في شيء منها .

ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أو لا ، الأول عطف
النسق ، والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أو لا ، الأول البدل ، والثاني : إما أن
يكون بألفاظ مخصوصة أو لا ، الأول التوكيد ، والثاني إما أن يكون بالمشتق أو لا ، الأول
النعت ، والثاني عطف البيان ، ولها أبواب ، وإذا اجتمعت يُبدأ بالنعت ثم بالبيان ثم
بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق . قاله في التسهيل^(٢) .

واختلف في عامل التابع ، فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور : العامل
فيها هو العامل في المتبوع ، ونُسبَ إلى سيبويه^(٣) . وقيل : العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه ،
وهو قول الخليل والأخفش^(٤) .

وأما البدل فقليل : عامله محذوف ، وهو قول الجمهور . ويدل لهم^(٥) ظهوره جازاً

(١) سقطت من « ب » .

(٢) التسهيل ص ١٧٣ .

(٣) لم أجد ما نسب إلى سيبويه في الكتاب ، وهو في الارتشاف ٥٩٢/٢ .

(٤) وهو أيضاً قول سيبويه والجزمي . انظر مع الموامع ١١٥/٢ .

(٥) في « ب » : (له) .

جوازاً مع الظاهر ووجوباً مع المضمّر ، نحو : بَزَيْدٌ به . وقال قوم منهم المبرد^(١) : عامله عامل متبوعه ، [وهو ظاهر [٤٥/١] مذهب سيويه^(٢) ، واختاره ابن مالك^(٣) وابن خروف . وقال ابن عصفور^(٤) : عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة . وأما النسق فقال الجمهور^(٥) : عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف ، وقيل : الحرف ، وقيل : محذوف ، وإلى ذلك أشار في النظم بقوله :

٥٠٦ - يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأَوَّلَ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَيَلَكُ

(فالنعت عند الناظم) المشار إليه بقوله في النظم :

٥٠٧ - فَالْنَعْتُ تَابِعٌ مُتِّمٌ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ

(هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه ، أو فيما يتعلق به . فخرج بقيد التكميل النسق والبدل) ، فإنهما لا يكملان متبوعهما لأنهما لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص ، ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصور عَرَضِيٌّ ، (و) خرج (بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد) ، فإنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ، ولا فيما يتعلق به ، أما البيان فلأن ثاني الاسمين هو عين الأول ، وأما التوكيد فلأن نفس الشيء . هو الشيء لا معنى فيه . فإله ابن مالك في شرح العملة . (والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة ، ك : جاءني زيدٌ التاجر) ، في النعت الحقيقي ، أو التاجر أبوه ، في النعت السبي ، (والمخصص للنكرة ك : جاء رجلٌ تاجرٌ) في الحقيقي ، (أو : تاجرٌ أبوه) في السبي .

واختلف في معنى الإيضاح والتخصيص ، فقيل : الإيضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق ، فهو يجري مجرى بيان الجمل ، والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع ، فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة . وقيل : الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف ، والتخصيص تقليل الاشتراك [٤٥/ب] في النكرات .

(وهذا الحد) ليس بجامع لأنه (غير شامل لأنواع النعت ، فإن النعت) قد لا

(١) المقتضب ٤/٢٩٥ ، ٣٩٩ .

(٢) لم أجد ما نسب إلى سيويه في الكتاب ، وهو في شرح المرادي ٣/١٣٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٣٠ .

(٤) المقرب ١/٢٤٢ .

(٥) سقط ما بين القوسين من « أ » ، واستدرسته من « ب » ، « ط » .

يكون للإيضاح والتخصيص بل (قد يكون مجرد المدح كـ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾)
 [الفاتحة/٢] (أو مجرد الذم نحو: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)، أو للتعميم نحو: إِنَّ
 اللَّهَ يَرْزُقُ عِبَادَهُ الطَّائِعِينَ وَالْعَاصِينَ، [١٠٩] أو للتفصيل نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَرَبِيٍّ
 وَأَعْجَمِيٍّ، أو للإبهام نحو: تَصَلَّقْ بِصَدَقَةٍ قَلِيلَةٍ أَوْ كَثِيرَةٍ، (أو للترحم، نحو: اللَّهُمَّ أَنَا
 عَبْدُكَ الْمُسْكِينُ، أو للتوكيد نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ (نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)﴾
 [الحاقة/١٣].

وجوابه أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو للتخصيص، وكونه لغيرهما
 إنما هو بطريق العرض مجازاً عن استعمال الشيء في غير ما وُضِعَ له.

(فصل ————— ل)

(ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة) :
 الرفع والنصب والجر ، (ومن التعريف والتكثير ، تقول) في التعريف : (جاءني زيدُ
 الفاضلُ) برفعهما (ورأيتُ زيدًا الفاضلَ) بنصبهما (ومررتُ بزيدِ الفاضلِ) يجرهما
 (و) تقول في التكثير : (جاءني رجلٌ فاضلٌ) ، ورأيتُ رجلاً فاضلاً ، ومررتُ برَجُلٍ
 فاضلٍ .

(كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الإعراب ، لأن ذلك يُخلُّ بالتعبية ، ولا تخالفهما
 في التعريف والتكثير ، لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه ،
 والتكثير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه ، فالجمع بينهما جمعٌ بين
 النفي والإثبات ، وهو محال . قاله الفخر الرازي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
 ٥٠٨ - وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ مَا تَلَا كَأَمْرُهُ بِقَوْمٍ كُرُمَا

(وأما الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فإن رَفَعَ الوصفُ)
 [٤٦/أ] الحقيقي أو المجازي (ضميرَ الموصوف المستتر وافقه فيها) أيضاً . ونعني بالوصف
 الحقيقي أن يجري على من هو له ، (ك : جاءتني امرأةٌ كريمةٌ) ، ورجلٌ كريمٌ ، (ورجلان
 كريمان ، ورجالٌ كرامٌ) ، ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف
 باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع . (وكذلك) تقول في التعريف : جاءتني
 المرأةُ الكريمةُ والرجلانِ الكريمانِ والرجالُ الكرامُ .

ونعني بالوصف المجازي أن يجري على غير من هو له إذا حُوِّلَ الإسناد عن الظاهر
 إلى ضمير الموصوف ، وجُرَّ الظاهر بالإضافة إن كان معرفة ، ونُصِبَ على التمييز إن كان
 نكرة نحو : (جاءتني امرأةٌ كريمةُ الأبِ) بالإضافة (أو كريمةُ أبا) بالتمييز ، (وجاءني
 رجلانِ كريما الأبِ) ؛ بالإضافة ؛ (أو كريمانِ أبا) ؛ بالتمييز ، (وجاءني رجالٌ كرامُ
 الأبِ) بالإضافة (أو كرامُ أبا) بالتمييز ، فيوافق النعت منعوته في الأفراد والتثنية

والجمع ، والتذكير والتأنيث ، مع موافقته له في أوجه الإعراب الثلاثة ، وفي التعريف والتذكير . وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة^(١) ، (لأن الوصف في ذلك كله رافع لضمير الموصوف المستتر) أصالة أو تحويلاً ، ويستثنى من ذلك شيئان :

أحدهما : الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بـ « مِنْ » أو أضيف إلى نكرة ، فإنه^(٢) يلزمه الأفراد [١١٠] والتذكير ، ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ ، وبرجلين أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ ، وبرجلٍ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ ، وبامرأةٍ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ ، وبمرأتين أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ ، وبنساءٍ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ ، وكذلك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ ، وبرجلين أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ ، وبرجلٍ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ . . . إلى آخر المثل^(٣) .

والثاني : الوصف [٤٦/ب] بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية على وزن فَعُول بمعنى فاعِل وفَعِيل بمعنى مَفْعُول ، إذا كان جارياً على موصوفه نحو : رَجُلٌ صَبُورٌ ، وامرأةٌ صَبُورٌ ، وَرَجُلٌ قَتِيلٌ ، وامرأةٌ قَتِيلٌ .

(وإن رَفَعَ) الوصفُ الاسمَ (الظاهر أو) رفع (الضمير البارز أعطي) الوصفُ (حكم الفعل ، ولم يُعْتَبَرْ حال الموصوف) في الأفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع ، (تقول) في الوصف إذا رَفَعَ الظاهر : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ) ، بتأنيث قائمةٍ ، لأنها مسننة إلى الأم ، وإن كان الموصوف مذكراً ، (وبامرأةٍ قَائِمَةٍ أَبُوهَا) بتذكير قائم ، لأنه مسند إلى الأب ، وإن كان الموصوف مؤنثاً ، (كما تقول) في الفعل : (قامت أُمُّهُ) في المثال الأول ، (وقام أبوها) في المثال الثاني ، (و) تقول : (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبُوهُمَا^(٤)) بإفراد قائم ، وإن كان المنعوت مثنى ، (كما تقول) [في الفعل]^(٥) : (قام أبواهما) بإفراد الفعل .

(ومن قال) من العرب كطبيع وأزد شنوعة : (قاما أبواهما) بإلحاق علامة التثنية في الفعل المسند إلى المثنى الظاهر ، (قال) في الوصف إذا أسنده إلى المثنى الظاهر :

(١) في شرح ابن عقيل ١٩٤/٢ : أن النعت يطابق منعوته في أربع من عشرة إذا رفع ضميراً ، وفي اثنين من خمسة إذا رفع ظاهراً .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) انظر شرح ابن الناطم ص ٣٥٢ .

(٤) في « ب » : (أبواها) .

(٥) إضافة من « ب » .

(قائمین أبواهما^(١)) بتثنية الوصف .

(وتقول) في جمع التذكير : (مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمٍ أَبَاؤُهُمْ) بإفراد قائم ، وإن كان الموصوف جمعاً ، (كما تقول) في الفعل : (قام أَبَاؤُهُمْ) بإفراد الفعل عن علامة الجمع .

(ومن قال) من العرب المتقدم ذكرهم : (قاموا أَبَاؤُهُمْ) يلحق علامة الجمع في الفعل المسند إلى الجمع الظاهر كما في « أكلوني البراغيث » ، (قال) في الوصف إذا أسند إلى الجمع الظاهر : (قائمین أَبَاؤُهُمْ) بجمع الوصف جمع السلامة^(٢) . (و) لكنهم خالفوا حكم الفعل إذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعاً ، فأجازوا تكسير الوصف ثم قال [٤٧/١] سيبويه^(٣) والمبرد وأبو موسى : (جمع التكسير) في الوصف (أفصح من الإفراد ك : قيام أَبَاؤُهُمْ^(٤)) .

وقال الأبنّي والشلوبين وطائفة : إفراد الوصف أفصح من تكسيـره^(٥) ، وفصل آخرون فقالوا : إن كان النعت تابعاً لجمع ك : مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامٍ أَبَاؤُهُمْ ، فالتكسير أفصح ، وإن كان لمفرد أو مشنّى ك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ غِلْمَانُهُ ، وبرجلين قاعدٍ غِلْمَانُهُمَا ، فالإفراد أفصح . واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة .

وتقول في الوصف إذا رفع الضمير البارز : جاءني غلامٌ امرأةٌ ضاربته هي ، وأمةٌ رجلٍ ضاربها هو ، كما تقول : ضربته هي وضربها هو ، وجاءني غلامٌ رجلينٍ ضاربُهُ هما ، كما تقول : ضربَهُ هما ، ومن قال : ضربَهُ هما قال : ضاربَهُ هما .

وتقول : جاءني غلامٌ رجالٍ ضاربُهُ هم ، كما تقول : ضربَهُ هم ، ومن قال : ضربُوهُ هم قال : ضاربُوهُ هم ، وجمع التكسير ك : ضَوَارِبُهُ هم ، أفصح من الإفراد ، كما تقدم حرفاً بحرف ، وذلك مستفاد من قول الناظم :

٥٠٩ - وَهُوَ لَنَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ

(١) في « ب » : (قاما أبواهما ؛ بتثنية الفعل ؛ قال : قائمین أبواهما) ، وهي على لغة أكلوني البراغيث ،

انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٢ .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٢ ، والارتشاف ٢٤٩/٣ .

(٣) الكتاب ٤٣/٢ .

(٤) انظر الارتشاف ٢٠٥/٣ .

(٥) وهو مذهب الجمهور ، انظر الارتشاف ٢٥٠/٣ .

(فصل جـ)

(والأشياء التي يُنعت بها أربعة) كما في النظم :
(أحدها : المشتق) وهو المشار إليه في النظم بقوله :

٥١٠ - وَأُنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ
.....

وهو في الأصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر^(١) ،
(والمراد به) هنا [١١١] (ما دل على حدث وصاحبه) ممن قام به الفعل أو وقع عليه ،
(ك : ضارب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين ، وما كان بمعناهما .
فمما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة البالغة ، ك : ضَرَّاب ، (و) الصفة المشبهة نحو :
(حَسَنٌ ، و) اسم التفضيل [٤٧/ب] المبني من فعل الفاعل نحو : (أَفْضَلُ) ، ومما هو^(٢)
بمعنى اسم المفعول ك : قتيل بمعنى مقتول ، واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو :
أَجَنُّ . من عمرو ، وخرج من ذلك ما اشتق لزمان أو مكان أو آلة ، فإنه لا يُنعت به ، فلا
يردّ نقضاً .

(الثاني) : مما يُنعت به (الجامد المُشَبَّه للمشتق في المعنى) ، وإليه أشار
الناظم بقوله :

٥١٠ - وَشَبَّهَهُ
.....

وهو ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق (ك : اسم الإشارة) غير المكانية ، (وذو معنى
صاحب) وفروعها ، (وأسماء النسب) وهي المنبّه عليها في النظم بقوله :

٥١٠ - كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبُ
.....

فاسم الإشارة تُنعت به المعارف ، (تقول : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا ، و) « ذُو » بمعنى
صاحب يُنعت بها النكرات ، تقول : مَرَرْتُ (بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، و) أسماء النسب ينعت بها

(١) كذا قال ابن الناظم في شرحه ص ٣٥٢ ، وابن عقيل في شرحه ١٩٥/٢ ، وهو مذهب البصريين ،

ويرى الكوفيون أن أصل الاشتقاق هو الفعل . انظر الإنصاف ٢٣٥/١ ، المسألة رقم ٢٨ .

(٢) في « ب » : (هي) .

النكرات والمعارف ، تقول : مَرَرْتُ (بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ) ، وبالرجلِ الدِمَشْقِيِّ ، بفتح الميم ويجوز الكسر ^(١) .

ولنما قلنا : إن هذه الأنواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيله المشتق ، (لأن) لفظة « هذا » (معناها الحاضر) ، ولفظة « ذي مال » معناها (صاحب مال ، و) لفظة « دِمَشْقِيٍّ » معناها : (منسوب إلى دِمَشْق) ، فلما أفادت ما يفيله المشتق من المعنى صَحَّ النعت بها . ويُقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها ، فيُقاس على اسم الإشارة جميع الموصولات إلا « من » و « ما » وعلى ذي الصاحبية ذو ^(٢) الطائية وفروعها ، وعلى المنسوب بالياء نحو : تَمَارٌ وَتَامِرٌ وَتَمَرٌ ، مما هو منسوب إلى التمر فيهن . وأما أسماء الإشارة المكانية نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هُنَا أَوْ هُنَاكَ أَوْ « ثُمَّ » ، فمتعلقة بمحذوف صفة لـ : رجل ، لأنها ظروف وليس صفات .

(الثالث) : مما يُنْعَتُ بِهِ (الْجُمْلُ) ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٥١١- وَنَعْتُوْا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا

(ولنعت بها ثلاثة [٤٨/١] شروط :

شروط في المنعوت : وهو أن يكون نكرة إما لفظاً ومعنى نحو « وَاتَّقُوا يَوْمَ مَا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ » [البقرة/٢٨١] فجملة « ترجعون » في موضع نصب نعت لـ : يوماً ، وهو نكرة لفظاً ومعنى ، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ : « في » .

(أو) نكرة (معنى لا لفظاً : وهو) الاسم (المعروف بـ « أل » الجنسية ،

كقوله) : وهو رجل من بني سلول : [من الكامل]

٦٣٢- (وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي) فَأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِي

(١) سقط من « ب » ، « ط » : (ويجوز الكسر) .

(٢) في « ب » : (و) مكان (ذو) .

٦٣٢- البيت لرجل من بني سلول في الدرر ١/١٠ ، وشرح شواهد المغني ١/٣١٠ ، والكتاب ٣/٢٤ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٨ ، ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات ص ١٢٦ ، ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحريري ١٧١ ، وبلا نسبة في الأزهية ٢٦٣ ، والأشباه والنظائر ٣/٩٠ ، وأوضح المسالك ٣/٢٠٦ ، وخزانة الأدب ١/٣٥٧ ، ٣/٣٥٨ ، ٣/٢٠١ ، ٤/٢٠٧ ، ٥/٢٣ ، ٥٠٣ ، ٧/١٩٧ ، ٩/١١٩ ، ٣٨٣ ، والخصائص ٢/٣٣٨ ، ٣/٣٣٠ ، والدرر ٢/٤٦٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٣٥١ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤١ ، ومغني اللبيب ١/١٠٢ ، ٢/٤٢٩ ، ٦٤٥ ، وجمع الهوامع ١/٩ ، ٢/١٤٠ .

فجملته «يسبني» في موضع جر نعت لـ «اللئيم»^(١) وهو الدنيء الأصل الشحيح النفس، وصح نعته بالجملة نظراً إلى معناه، فإن المعرفة بـ «أل» الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة. قاله ابن مالك في شرح التسهيل^(٢).

وقال أبو حيان في الارتشاف^(٣): ولا يُنعت بالجملة^(٤) المعرفة بـ «أل» الجنسية، خلافاً لمن أجاز ذلك. انتهى. ويجوز أن تكون الجملة حالاً [١١٢] نظراً إلى لفظه.

وبقى شرط آخر في المنعوت بالجملة، وهو أن يكون مذكوراً إذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بـ: من أو في، كما سيأتي. (وشرطان في الجملة:

أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالوصوف، إما ملفوظ به، كما تقدم) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة/٢٨١]. (أو مقدر) أما مرفوع كقوله: [من الكامل]

٦٣٣- إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلِ عَارٌ

أي: هو عار. أو منصوب كقوله: [من الوافر]

٦٣٤- وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ

أي: حميته. أو مجرور بـ: في، إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان (كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة/٤٨] أي: لا تجزي فيه).

(١) في شرح ابن الناطم ص ٣٥١: (يسبني: صفة؛ لا حال، لأن المعنى: ولقد أمر على لئيم من اللئيم).

(٢) شرح التسهيل ٣١١/٣.

(٣) الارتشاف ٥٨٤/٢.

(٤) في «ب»: (بها الجملة).

٦٣٣- البيت لثابت بن قنطة في ديوانه ص ٤٩، والحماسة الشجرية ٣٣٠/١، وخزانة الأدب ٥٦٥/٩،

٥٧٦، ٥٧٧، والدرر ٤٣/٢، وشرح شواهد المغني ٨٩/١، ٣٩٣، والشعر والشعراء ٦٣٥/٢، وبلا

نسية في الارتشاف ٥٨٥/٢، والأزهية ص ٢٦٠، وأمالى ابن الشجري ٣٠١/٢، وتخليص الشواهد ص

١٦٠، والجنى الداني ص ٤٣٩، وجواهر الأدب ص ٢٠٥، ٣٦٥، وخزانة الأدب ٧٩/٩، وشرح

التسهيل ١٧٥/٣، والمقتضب ٦٦/٣، والمقرب ٢٢٠/١، وجمع الهوامع ٩٧/١.

٦٣٤- صدر البيت: (أُبَيِّتَ حَمِي تَهَامَةً بَعْدَ تَجْدٍ)، وهو لجرير في ديوانه ٨٩/١، والكتاب ٨٧/١،

١٣٠، والمقاصد النحوية ٧٥/٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٢/٦، وسر صناعة الإعراب ٤٠٢/١،

وشرح التسهيل ٣١٢/٣، ومغني اللبيب ٥٠٣/٢، ٦١٢، ٦٣٣.

وهل حذف الجار والمجرور معاً ، أو حذف الجار وحده ، فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوباً ؟ قولان : الأول عن سيبويه^(١) ، والثاني عن الأخفش^(٢) . أو مجرور [٤٨/ب] بـ « من » عائد على ظرف أو غيره : فالأول نحو : شهرٌ صُمْتُ يوماً مُباركاً ، أي : منه ، والثاني نحو : عندي بُرٌّ كَرٌّ بدرهم ، أي : منه .

(و) الشرط (الثاني : أن تكون الجملة خبرية ، أي : محتملة للصدق والكذب) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

..... ٥١١ فَأُعْطِيتُ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرًا

(فلا يجوز) النعت بالجملة الطلبية والإنشائية فلا يقال : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ ، وَلَا : مَرَرْتُ بِعَبْدٍ بِعُتْكُهُ ، قاصداً لإنشاء البيع) لا الإخبار بذلك ، لأن الطلب والإنشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

..... ٥١٢ وَأَمْنَعُ هُنَا إِيْقَاعِ ذَاتِ الطَّلَبِ

(فَإِنْ جَاءَ) من لسان العرب (ما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار القول) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

..... ٥١٢ وَإِنْ أَتَتْ قَالِقَوْلٍ أَضْمِرُ تُصِيبِ

لأن القول كثر إضماره في الكلام ، (كقوله) وهو العجاج ؛ على ما قيل ؛ يذكر أن قوماً أضافوه فأطالوا عليه حتى دخل الليل ، ثم جاؤوا بلبنٍ مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب : [من الرجز]

٦٣٥ - حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ (جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّئْبَ قَطْ)

(١) الكتاب ٣٨٦/١ .

(٢) في شرح التسهيل ٣/٣١٢ : (فهذا عند سيبويه حذف اعتباطاً ، لأن الظرف يجوز معه ما لا يجوز مع غيره ، وعند الأخفش على حذف وتعدّي الفعل وحذف الضمير) .

٦٣٥ - الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٠٤ ، وخزانة الأدب ٢/١٠٩ ، والدرر ٢/٣٦٦ ، والمقاصد النحوية ٤/٦١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١١٥ ، وأوضح المسالك ٣/٣١٠ ، وخزانة الأدب ٣/٣٠ ، ٥/٢٤ ، ٤٦٨ ، ١٣٨/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٣ ، وشرح الأشموني ٢/٤٩٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٩ ، وشرح التسهيل ٣/٣١١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٥٩ ، وشرح المفصل ٣/٥٢ ، ٥٣ ، ولسان العرب ٤/٢٤٨ (خضر) ، ١٠/٣٤٠ (مذاق) ، والمحتسب ٢/١٦٥ ، ومغني اللبيب ١/٢٤٦ ، ٢/٥٨٥ ، وجمع الهوامع ٢/١١٧ .

فظاهره أن جملة الاستفهام وهي : هل رأيت الذئب قط^(١) ؛ نعت لـ : مَلَقٌ ، فوجب تأويلها على أن الصفة قول مخدوف ، وجملة الاستفهام معمول الصفة ، (أي : جَاؤُوا بِلَبَنٍ مَخْلُوطٍ بِالْمَاءِ مَقُولٌ عِنْدَ^(٢) رُؤْيَيْهِ) : هل رأيت الذئب^(٣) قط ؟ .

وقال ابن عمرون : « الأصل : بمنق مثل لون الذئب ، هل رأيت الذين^(٤) يقولون : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِ كَذَا ، هل رأيت كذا^(٥) . وفي الحديث : « كَلَالِيْبٌ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ ؟ قالوا : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قال : فَإِنَّهُمَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ »^(٦) . ثم حذف « مثل لون الذئب » وبقي : هل رأيت الذئب ؟ فتأولوه بمقول عند رؤيته (هذا الكلام) ، ف : « مقول » هو الصفة ، وجملة الاستفهام معمول لها . انتهى .

والمنق ، بفتح الميم وسكون الذال المعجمة : مصدر قولك : مَدَقْتُ اللَّبَنَ ، [٤٩/أ] إذا مزَجْتَهُ بِالْمَاءِ ، والمراد به هنا الممدوق مبالغة . والمعنى : جَاؤُوا بِلَبَنٍ سُمَارٍ فِيهِ لَوْنُ الْوُرْقَةِ^(٧) [١١٣] التي هي لون الذئب . والسُمَارُ : اللبن الرقيق ، والورقة : بياض يضرب إلى سواد . (الرابع) : مما ينعت به (المصدر) سماعاً بشروط : أحدها : أن لا يؤنث ولا يشنى ولا يجمع . الثاني : أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر^(٨) ثلاثي . الثالث : أن لا يكون ميمياً . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥١٣ - وَتَعْتُوا بِمَصْنَرٍ كَثِيرًا فَالْتَرُمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّدْكِيرًا
(قالوا : هذا رجلٌ عَدَلٌ) بفتح العين^(٩) (وَرِضًا) بكسر الراء (وَزُورٌ)
بفتح الزاي (وَفِطْرٌ) بكسر الفاء .

والثلاثة الأولى^(١٠) مصادر حقيقية ، والرابع اسم مصدر ، فإن فعله أَفْطَرَ ، (و) هو كثير ، ومع كثرته يُقْتَصَرُ فيه على السماع .

(١) سقطت من « ب » : (الذئب قط) ، وسقط من « ط » : (قط) .

(٢) في « ب » : (عندهم) .

(٣) في « ب » : (الظي) .

(٤) في « ب » : (الذئب) .

(٥) سقطت من « ب » : (هل رأيت كذا) .

(٦) أخرجه البخاري في صفة الصلاة برقم ٧٧٣ ، وأخرجه مسلم في المساجد برقم ٦٧٥ .

(٧) في « ب » : (الزرقة) .

(٨) سقطت من « ب » .

(٩) في « ب » : (الميم) .

(١٠) في « ب » ، « ط » : (الأول) .

فإن قلت : كيف صح أن يكون اسم المعنى نعتاً للذات ؟ قلت : صح (ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق) ، اسم فاعل أو مفعول (أي : عادل) اسم فاعل عَدَلَ ، (ومَرْضِي) : مفعول رَضِيَ ، وزائر : اسم فاعل زار ، (ومُقْطِرٌ) : اسم فاعل أَفْطَرَ ، ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافاً إضافة غير معنوية نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَدَّكَ^(١) وَشَرَعَكَ وَحَسْبِكَ ، فدلَّ على لَحْظِ معنى الصفة .

(وعند البصريين : على تقدير مضاف ، أي : ذو كذا ، ولهذا التزم إفراده وتذكيره ، كما يلتزمان لو صُرِّحَ بـ : ذو) وفروعه ، فيقال^(٢) : هذا رجلٌ عَدْلٌ ، وامرأةٌ عَدْلٌ ، ورجلان عَدْلٌ ، ورجالٌ عَدْلٌ ونساءٌ عَدْلٌ ، كما يقال : هذا رجلٌ ذو عَدْلٍ ، وامرأةٌ ذاتُ عَدْلٍ ، ورجلان ذوا عَدْلٍ ، ورجالٌ ذَوُو عَدْلٍ ، ونساءٌ ذواتُ عَدْلٍ . وقيل : لا تأويل ولا حذف مضاف ، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغةً مجازاً وادِّعاءً .

وإنما التزم إفراده وتذكيره على القول الأول والأخير ، لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يُثنى ولا يُجمع [٤٩/ب] ولا يُؤنث ، فُجروه على أصله ، وأما قول العرب : رجلٌ ضَيْفٌ ورجالٌ أَضيافٌ وضيوفٌ وضييفانٌ ، وامرأةٌ ضَيْفَةٌ ، فقليل .

(١) في « ب » : (عدل) .

(٢) انظر الارتشاف ٥٨٧/٢ - ٥٨٨ .

(فصل ————— ل)

(وإن تعددت النعوت) فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره ، فإن كانت لواحد فسيأتي الكلام^(١) عليها في فصل يخصها ، وإن كانت لغير واحد فهي على ضربين : أحدهما : أن يكون النعوت مثنى أو مجموعاً من غير تفريق . والثاني : أن يكون مفرداً ، وتفريقه أما لكون التثنية والجمع لا يتأتیان فيه ، فيقوم العطف [١١٤] مقامهما ، وإما لتعدد عامل النعوت .

(فإن) كان النعوت مثنى أو مجموعاً من غير تفريق و (اتحد معنى النعت^(٢)) ولفظه ، (استُغْنِيََ بالتثنية والجمع^(٣) عن تفريقه) بالعطف (نحو : جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء) .

(وإن اختلف) معنى النعت ولفظه ك : العاقل والكريم ، أو لفظه دون معناه ك : الذاهب والمنطلق ، أو معناه دون لفظه ك : الضارب ، من الضرب بالعصا ونحوها ، والضارب ، من الضرب في الأرض ، أي السير فيها ، (وجب التفريق [فيها]^(٤) بالعطف) ، لأنه أصل التثنية والجمع ، (بالواو) خاصة ، لأنها الأصل في ذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥١٤ — وَنَعْتُ غَيْرٍ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ فَعَاطِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا اتَّخَلَفَ

(كقوله) : [من الوافر]

٦٣٦ — بَكَيْتُ وَمَا بَكَارَ جُلٍّ حَزِينٍ (عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ)

(١) في « ب » : (عليهما) .

(٢) في « ب » : (النعوت) .

(٣) في « ب » : (من) .

(٤) إضافة من « ط » .

٦٣٦ — البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٢١٤ ، وشرح أبيات سيويه ٦٠٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٤/٢ ، ولرجل من باهلة في الكتاب ٤٣١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١١/٣ ، وأوضح المسالك ٣١٣/٣ ، ومغني اللبيب ٢٥٦/٢ ، والمقتضب ٢٩١/٢ ، والمقرب ٢٢٥/١ .

ف: مسلوب وبال: نعتان لـ: ربَّعَيْنِ، وعُطِفَ أحدهما على الآخر بالواو. والمسلوب: هو
الذاهب بالكُلِّيَّةِ بحيث لم يبقَ له عين ولا أثر. والبالى: هو الذي ذهب^(١) عينه وبقي شيء
من آثاره، وبُكَأ: مقصور.

(وقولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ)، فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو
نُعَوَّتُ^(٢) لـ: رجال^(٣). والشاعر: هو الذي يأتي بالكلام منظوماً، والكاتب: هو الذي يأتي
به منشوراً، [٥٠/١] والفقيه، من «فَقَّه» بالضم هو الذي صار الفقه له سَجِيَّةً^(٤).

ويُسْتَتْنَى نعت الإشارة فلا يتأتَّى فيه التفريق، لا يجوز: مَرَرْتُ بهذين الطويل
والقصير، على النعت. قاله سيويوه والمبرد والزجاج والزيادي^(٥)، وهو مقتضى القياس،
لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ، لأنهم جعلوا التطابق في الجامد عوضاً عن
الضمير، وحُمِلَ المشتق عليه.

قال الزيادي^(٦): وإن قَدَّرْتُهُ بدلاً أو بياناً جاز، وقد أجاز سيويوه^(٧): هذان زيدٌ
وعمرٌ، على البيان، والبيان هنا يخالف للنعت. نقله الموضح في الحواشي.

(وإذا تعددت النعوت^(٨)) مع تفريق المنعوت، (فإن كان) العامل فيها
واحداً، فإن اتحد العامل فالإتباع، نحو: مَرَرْتُ بزيدٍ وعمرٍ والعائِلَيْنِ، ومَرَرْتُ بشيخٍ وطفلٍ
وعجوزٍ وجُلُوسٍ، لأن العطف بمثابة التثنية والجمع، وإن اختلف واختلفت نسبة العامل
إليهما، نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا الظريفَيْنِ، فالقطع.

وإن اتحدت، نحو: خاصَمَ زيدٌ عمرًا الكرِيمَانِ، فالقطع عند البصريين، وإتباع
الأخير عند الفراء، وإتباع الأول عند الكسائي، وإتباع أيهما شئت عند ابن سعدان^(٩).

(١) في «ب»: (هو الذاهب).

(٢) في «ب»: (نعت).

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٥٤.

(٤) في «ب»، «ط»: (سجية له).

(٥) انظر الكتاب ٨/٢، والارتشاف ٥٨٩/٢.

(٦) شرح المرادي ١٤٥/٣.

(٧) الكتاب ٨١/٢.

(٨) في «ب»: (تعدد المنعوت).

(٩) هم الهوامع ١١٩/٢.

وإن [١١٥] كان العامل متعدداً و (اتحد لفظ النعت ، فإن اتحد معنى العامل وعمله) ولفظه أو جنسه (جاز الإتيان مطلقاً) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين أو خبري مبتدئين أو منصوبين أو مخفوضين . فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه : ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان ، وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ، ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظرفيين ، ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين .

ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه (ك : جاء [٥٠/ب] زيد وأتى عمرو الظريفان ، وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا) بعيني (وأبصرت خالداً الشاعرين) ، وسقت النفع إلى خالد وسبق لزيد الكاتبين .

ومنع ابن السراج الإتيان في النوع الثاني ، وفصل في الأول^(١) فقال : إن قدر الثاني عاملاً فالقطع ، أو توكيداً والأول هو العامل جاز الإتيان .

(وخصص بعضهم جواز الإتيان بكون المتبوعين فاعلي فعلين) ك : جاء زيد وأتى عمرو الظريفان ، أو خبري مبتدئين ك : هذا زيد وذاك عمرو العاقلان ، أخذاً من كلام سيويه^(٢) ، فإنه تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص . قاله ابن مالك في شرح التسهيل . ثم قال^(٣) : « والظاهر تعميم الحكم ، إذ لا فرق في القياس بين قولك : ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ، وقولك : أحببت زيدا ووددت عمرا العاقلين ، وقولك : مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين ، فإذا جاز الأول جاز هذا » . انتهى . وجزم به في النظم فقال :
٥١٥ - وَنَعَتَ مَعْمُولِيَّ وَحَيْثُ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبَعُ بَغَيْرِ اسْتِثْنَاءِ

(وإن اختلفا في المعنى والعمل) واللفظ ، (ك : جاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين) ، أو اختلفا في المعنى والجنس واللفظ ك : هذا ناصر زيد ويخذل عمرا العاقلين^(٤) ، (أو اختلف المعنى فقط ك : جاء زيد ومضى عمرو الكاتبان^(٥) ، أو اختلف (العمل فقط ، ك : هذا مؤلم زيد) ؛ بالجر ؛ (وموجب عمرا) ؛ بالنصب ؛ (الشاعران ، وجب القطع) عن المتبوع إما بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل .

(١) الأصول ٤٢/٢ .

(٢) الكتاب ٦٠/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣١٧/٣ .

(٤) في « ب » : (العاقلان) .

(٥) في « ب » : (الكاتبين) .

ويمتنع الإتيان لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة ، بناء على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت [٥١/أ] وهو الصحيح^(١) . أما إذا اتحد العاملان معنى وعملاً فلا محذور في الإتيان ، لأن العاملين من جهة المعنى شيء واحد ، فنزلاً منزلة العامل الواحد عند الجمهور . وقال ابن السراج^(٢) إذا اتفقا لفظاً كان الثاني توكيداً للأول . والحاصل أن صور العاملين أربع :

إحداها : أن يختلف العاملان في المعنى والعمل ك : رأيتُ زيداً ومَرَرْتُ بعمرو .
الصورة الثانية : أن يختلف العمل فقط ك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ولقيتُ عمراً ، وفيهما أربعة أقوال : فالجمهور على منع الإتيان فيهما ، وابن الطراوة على جواز الإتيان فيهما للثاني دون الأول ، والكسائي والفراء على منع الإتيان في الأولى وجوازه في الثانية ، لكن الكسائي يُتبع الثاني فيها دون الأول والفراء يعكس ذلك^(٣) .

الصورة الثالثة : أن يختلف المعنى فقط ك : وَجَدَ زيدٌ على عمرو ، وَوَجَدَ عمرو الضالَّةَ ، أجاز قوم فيها الإتيان ، وهم القائلون [١١٦] : إن العامل التبعيَّة^(٤) ، وَمَنَعَهُ قوم وهم القائلون : إن عامل المنعوت والنعت واحد^(٥) .

الصورة الرابعة : أن يتحدا معنى وعملاً وتحت صورتان :

أن يتحدا لفظاً أو لا ، فالأولى^(٦) نحو : جاء زيدٌ وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الإتيان ، وقيل ابن السراج بأن يقدَّر الثاني توكيداً^(٧) . والثانية نحو : جاء زيدٌ وأتى عمرو الظريفان ، فأجاز الجمهور فيها الإتيان^(٨) ، وَمَنَعَهُ ابن السراج مطلقاً^(٩) . هذا كله مع اتحاد جنس العاملين . فإن اختلفا ك : هذا زيدٌ وجاء عمرو الظريفان ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وهذا عمرو الظريفان ، ولقيتُ زيداً وإنَّ عمراً في الدار القائمان ، فذهب الجمهور إلى منع الإتيان والأخفش والجرمي إلى جوازه^(١٠) .

(١) انظر شرح ابن النظم ص ٣٥٤ .

(٢) الأصول ٤٢/٢ .

(٣) انظر جمع الهوامع ١١٩/٢ .

(٤) في جمع الهوامع ١١٥/٢ ، القائلين بالتبعية هم الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي .

(٥) انظر جمع الهوامع ١١٥/٢ .

(٦) في « ط » : (فالأول) .

(٧) الأصول ٤٢/٢ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٣١٧/٣ .

(٩) انظر شرح المرادي ١٥٠/٣ ، والارتشاف ٥٩٠/٢ .

(فصل ل)

إذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاء، جاز إتباعه وقطعه ما لم يكن مجرداً^(١) التوكيد [٥١/ب] نحو: ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة/١٣]، أو ملتزماً الذكّر نحو: الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ، أو جارياً على مُشَارٍ إليه نحو: بهذا الرجل، فلا يجوز القطع في شيء منها.

(وإذا تكررت النعوت لواحد، فإن تعيّن مسماه بدونها جاز إتباعها كلها وقطعها) كلها (والجمع بينهما) أي: بين القطع والإتباع، (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع، (وذلك كقول خَرِيقَ)، بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة، بنت هَفَانِ القيسية أخت طرفة بن العبد لأُمّه، ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد، ومن قُتل معه من بنيهِ وقومه: [من الكامل]

٦٣٧- (لَا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرُورِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ)

فـ « قومي »: فاعل « يَبْعَدُنَ » بفتح الباء والعين، وهو دعاء خرج مخرج النهي، أي: لا يهلكن، وهو من بَعَدَ الرجلُ يَبْعَدُ بَعْدًا؛ كَفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا؛ إذا هلك، وفي التنزيل: ﴿ كَمَا بَعَدَتْ ثُمُودُ ﴾ [هود/٩٥] فإن قيل: كيف دعت لقومها بأن لا يهلكوا وهم قد هلكوا؟! .

(١) في « ب »: (مجرد) .

٦٣٧- البيتان للخرنق بنت بدر بنت هفان في ديوانها ص ٤٣، والأشباه والنظائر ٢٣١/٦، وأمالى المرتضى ٢٠٥/١، والإنصاف ٤٦٨/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٣، والحماسة البصرية ٢٧٧/١، وحماسة القرشي ص ٣٦٧، وخزانة الأدب ٤١/٥، ٤٢، ٤٤، والدرر ٣٦٨/٢، والسمط ص ٥٤٨، وشرح أبيات سيبويه ١٦/٢، والكتاب ٢٠٢/١، ٥٧/٢، ٥٨، ٦٤، ولسان العرب ٢١٤/٥ (نضر)، والاحتساب ١٩٨/٢، والمقاصد النحوية ٦٠٢/٣، ٧٢/٤، وأساس البلاغة (أزر)، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٣٢٣، وشرح الأشموني ٣٩٩/٢، والمزهر ٤٥/١ .

أجيب بأن العرب قد جرت على عادتها في استعمال هذه اللفظة في الدعاء ،
ولهم في ذلك غرضان :

أحدهما : أنهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل ، وكأنهم لا يصدقون
بموته . والثاني : أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذكراً ولا يذهب ، لأن بقاء ذكر الإنسان
بعد موته بمنزلة حياته .

والعداء : جمع عادٍ ، وهو العدو بعينه ، ولا يجوز أن يكون جمع عدوٍّ ، لأن فعولاً لا
يجمع على فعلة . والجُزُرُ : جمع جزور ، وهي الناقة التي تتخذ للنحر . والمعتَرَكُ : موضع
القتال ، ومعاهد : جمع معقِدٍ ، والأزر : جمع إزار .

والمعنى : لا يَهْلِكَنَّ [٥٢/١] قومي الذين هم سُمُّ على أعدائهم وآفةٌ لإبلهم ،
لأنهم كانوا ينحرونها لأضيافهم .

والنزول في الحرب على ضريين : أحدهما في أول الحرب ، وهو أن ينزلوا عن
إبلهم ويركبوا خيلهم ، والثاني : في آخرها ، وهو أن ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على
أقدامهم إذا كان القتال في موضع وعَرَّ لا مجال فيه للخيل .

والطيون معاهد الأزر : كناية عن عِفَّةِ الفرج ، تريد : أنهم لا يعقدون مآزرهم
على فرج زانية . كانت العرب إذا وصفوا الرجل بطهارة الإزار والذيل أرادوا أنه لا يزني ،
وإذا وصفوه بالكُمَّ أرادوا أنه لا يخون ولا يسرق ، وإذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا
أن قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر .

(و) المقصود من البيت أنه (يجوز فيه رفع « النازلين والطيون » على الإتياع
ل : قومي ، أو على القطع بإضمار مبتدأ) تقديره : (هم ، و) يجوز (نصبهما) على
القطع أيضاً (بإضمار) فعل تقديره : هم ، ويجوز نصبهما على القطع أيضاً بإضمار فعل
تقديره : (أمدح أو أذكُر ، و) يجوز (رفع الأول) وهو « النازلون » على الإتياع
لقومي ، أو على القطع بإضمار « هم » (و) يجوز (نصب الثاني) وهو « الطيون »
على القطع بإضمار « أمدح » أو « أذكر » على ما ذكرنا .

(و) يجوز (عكسه) وهو نصب الأول ورفع الثاني (على القطع فيها) لا
على الإتياع في الثاني ، لأنه مسبوق بنعت مقطوع ، والإتياع بعد القطع لا يجوز لما فيه من
الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ، ولما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف
عنه ، أو لما فيه من القصور بعد الكمال ، لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتياع اعتباراً

بتكثير الجمل ، وسكت عن النعت الأول ، وهو الموصول ، لحفاء إعرابه ، فَيُتَّبَعُ إن أُتْبِعَتْ [٥٢/ب] الجميع ، ويُقَطَّعُ إن قطعت الجميع .

فإن أُتْبِعَتْ بعضاً وقُطِّعَتْ بعضاً فليس فيه إلا الإتياع ، [١١٧] لأن القطع في البعض والإتياع في البعض مشروط بتقدم المتبع ، وإلى جواز القطع والإتياع أشار الناظم بقوله :

٥١٧- وَأَقْطَعُ أَوْ أَتْبِعُ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا.....

(وإن لم يُعَرَّفْ) مسمى المنعوت (إلا بمجموعها وجب إتياعها كلها) للمنعوت (لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥١٦- وَإِنْ نُعَوْتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِ هُنَّ أُتْبِعَتْ

(وذلك كقولك : مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ الْفَقِيرِ الْكَاتِبِ إِذَا كَانَ) زيد (هذا الموصوف) بهذه الصفات (يشاركه في اسمه ثلاثة) من الناس ، اسم كل واحد منهم زيد ، و(أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب) ، فلا يتعين زيد الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة ، فيجب إتياعها كلها ، (وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به (الأوجه الثلاثة) : الإتياع والقطع إلى الرفع أو إلى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٥١٧- أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعْلِنًا

(وإذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتياع) لأجل التخصيص ، بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غني عن التخصيص ، (وجاز في الباقي) من نعوته (القطع) عن المتبوع ، سواء تعين مسماه بدونها أم ^(١) لا ، لأن المقصود من النعت التخصيص ، وقد حصل بتبعية الأول ، (كقوله) وهو أمية بن أبي عائد الهذلي يصف صائداً : [من المتقارب] ٦٣٨- (وَيَأْوِي إِلَيَّ نِسْوَةٌ غُطِّلَ وَشُعْثًا مَرَاضِيْعٌ مِثْلَ السَّعَالِي)

(١) في «أ» ، «ط» : (أو) مكان (أم) .

٦٣٨- البيت لأمية بن أبي عائد الهذلي في خزنة الأدب ٤٢/٢ ، ٤٣٢ ، ٤٠/٥ ، وشرح أبيات سيويه ١٤٦/١ ، وشرح أشعار الهذليين ٥٠٧/٢ ، والكتاب ٦٦/٢ ، ٣٩٩/١ ، وتاج العروس (سعل) ، ولأبي أمية في المقاصد النحوية ٦٣/٤ ، وللهذلي في شرح المفصل ١٨/٢ ، ولسان العرب ١٢٧/٨ (رضع) ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١ ، وأوضح المسالك ٣١٧/٣ ، ورصف المباني ص ٤١٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٥ ، وشرح الأشموني ٤٠٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣١٨/٣ ، والمقرب ٢٢٥/١ .

فأتبع النعت [٥٣/أ] الأول وهو « عطل » بضم العين وتشديد الطاء المهملتين ، يقال : عَطَلَتِ المرأةُ : إذا خلا جيدها من القلائد ، وقطع الثاني وهو « شعثاً » بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة في آخره مثلثة : جمع شعثاء ، بالمد ، وهي الْمُغْبِرَةُ الرأس ، وهو منصوب بفعل محذوف تقديره : أخص شعثاً ، ونحوه ، والمراضيع : جمع « مُرْضِع » ، السعالي : جمع سِعْلَةٍ ، وهي أخبث الغيلان ، فإن لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع إلا في الشعر^(١) . (وحقيقة القطع أن يُجْعَلَ النعت خبراً لمبتدأ^(٢) أو مفعولاً لفعل : فإن كان النعت المقطوع مجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ) إن رفعت النعت وقدرت « هو » ، (والفعل) إن نصبت النعت وقدرت في المدح : أمدحُ ، وفي الذم : أذمُ ، وفي الترحم : أرحمُ ، وعلى ذلك يُحمَل قول الناظم :

٥١٨ - وَارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِراً مَبْتَدَأً أَوْ نَاصِباً لَنْ يَظْهَرَ

(كقولهم) في المدح : (الحمد لله الحميدُ ، بالرفع ، بإضمار : هو) ف « هو » : مبتدأ ، والحميد : خبره ، (وقوله تعالى) في الذم : (﴿ وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾ [المسد / ٤]) بالنصب) لـ « حَمَّالَةٌ » (بإضمار : أذمُ) ، ف « امرأته » ، مرفوع بالعطف على فاعل « يَصْلَى » المستتر فيه . وكقولك : « مَرَرْتُ بِعَبْدِكَ الْمُسْكِينِ » ، برفع المسكين ونصبه ، وجملة النعت المقطوع مستأنفة . قال الشاطبي^(٣) : « لأن الصفة مع المقدّر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب » . انتهى .

ووجوب حذف الرفع والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمانة على ذلك كما فعلوا في النداء ، إذ لو أظهروا العامل وقالوا : أدعُ عبد الله [ب/٥٣] ، مثلاً ، لَخِيفِي معنى الإنشاء ، وتوهم كونه خبراً مستأنفاً .

(وإن كان) النعت المقطوع (لغير ذلك) ؛ أي لغير المدح والذم والترحم ، (جاز ذكره) أي ذكر العامل ، وهو المبتدأ أو الفعل ، (تقول : هَوَرْتُ بِزَيْدٍ التاجر ، بالأوجه الثلاثة) بلجر على الإتياع ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، والنصب على المفعولية بفعل محذوف ، (ولك أن) تُظْهِرَ كلاً من المبتدأ والفعل (تقول : هو^(٤) التاجر وأعني التاجر) ، كأنه على تقدير سؤال سائل يقول : من هو ؟ أو : من تعني ؟

(١) انظر الارتشاف ٥٩٢/٢ ، والكتاب ٦٦/٢ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (قال بعضهم) .

(٤) في « أ » : (هذا) .

(فصل ل)

[١١٨] (ويجوز بكثرة حذف المنعوت إنْ عَلِمَ ، وكان النعت إمّا) مفردًا (صالحًا لمباشرة العامل) ، إما باختصاص النعت بالمنعوت كـ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ صَاهِلًا ، أي : فرسًا صاهلًا ، أو بمصاحبة ما يعيّنهُ (نحو) : ﴿ وَالنَّارُ لَهُ الْحَيْدَرُ ﴾ (أَنَّ اَعْمَلَ سَابِغَاتِ) [سبا/١٠-١١] (أي) : اعمل (دروغًا سابغات) ، فحذف المنعوت للعلم به مع أن النعت لا يختص بالمنعوت ، ولكن تقدّم ذكر الحديد أشعر به ، وحيث حُذِفَ الموصوف أقيمت صفة مقامه ، لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشرة . فإن لم يصلح لمباشرة^(١) العامل امتنع حذفه غالبًا ، ومن غير الغالب : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام/٣٤] أي : نبأ من نبأ المرسلين ، بناء على أن « من » لا تزداد في الإيجاب ولا تدخل على معرفة .

(أو) كأن النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعًا ، كما قال الفارسي ، وكان (بعض اسم مقدّم مخفوض بـ : مِنْ ، أو : فِي .

فالأول كقولهم : مِنَّا ظَعْنٌ ؛ أي سافر ؛ (وَمِنَّا أَقَامَ) ، فـ « ظعن » و« أقام » جملتان في موضع رفع ، نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء ، (أي : مِنَّا فَرِيقٌ ظَعْنٌ وَمِنَّا فَرِيقٌ أَقَامَ) ، [٥٤/١] والمنعوتان بعض اسم مقدّم ، وهو الضمير المجرور بـ « من » . هذا تقدير البصريين ، وقدّر الكوفيون المحذوف موصولاً ، أي : الذي ظَعْنَ والذي أَقَامَ ، وما قدّره البصريون أقيسُ ، لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما .

(والثاني) كقولهم : ما في الناس إلا شَكَرَ أو كَفَرَ ، أي : إلا رجلٌ شَكَرَ أو رجلٌ كَفَرَ ، والمنعوتان بعضُ اسم مقدّم مجرور بـ « في » وهو « الناس » ، و (كقولهُ) ؛ وهو أبو الأسود الجُمَانِي يصف امرأة : [من الرجز]

(١) في « ب » : (بمباشرة) .

٦٣٩- (لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ)

ففيه حذف وتغيير وتقديم^(١) وتأخير، و(أصله: لو قلت ما في قومها أحدًا [يفضلها]^(٢) لَمْ تَأْتُمْ) في مقالتك، (فحذف الموصوف) بجملة «يفضلها» (وهو: أحد) وهو بعض اسم مقدم مجرور بـ «في»، وهو «قومها» (وكسّر حرف المضارعة من: تَلْتُمْ) على لغة غير الحجازيين^(٣). (وأبدل الهمزة ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيهًا بالألف، (وقدّم جواب: لو) وهو: لم تَيْثُمْ، على جملة النعته وهي «يفضلها» حال كون الجواب (فاصلًا بين الخبر المقدم وهو): في قومها، الذي هو (الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو: أحد، المحذوف)، وإنما قُدِّر متأخرًا، لأن النكرة المخبر [١١٩] عنها بظرف أو جار ومجرور مختص، يجب تقديم خبرها عليها. وألحَسَبُ، بفتح الحاء والسين المهملتين: ما يُعَيِّنُهُ الإنسانُ مِنْ مفاخر آبائه، والمَيْسَمُ: الجمال، وأصله: مَيْسَمٌ، قُلِبَت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة.

ومثال شبه الجملة: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن/١١] أي: فريقٌ دون ذلك، وقولهم: ما في بني تميم إلا فوق ما تريد، أي: إلا [٥٤ب] رَجُلٌ فوق ما تريد، وقولك: ما مِنَّا إلا على أهبةٍ، أو: ما فينا إلا على أهبة، أي: إلا رجلٌ على أهبةٍ.

فإن لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدّم^(٤) مخفوض بـ «من» أو «في» لم يحذف^(٥) إلا في ضرورة، كقوله: [من الرجز]

٦٣٩- الرجز لأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٥٩/٣، ٦١، والمقاصد النحوية ٧١/٤، ولحكيم بسن معية في خزانة الأدب ٦٢/٥، ٦٣، وله أو لحمد الأرقط في الدرر ٣٧٢/٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢٠/٣، والخصائص ٣٧٠/٢، وشرح الأشموني ٤٠٠/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤٧، والكتاب ٣٤٥/٢، وجمع الهوامع ١٢٠/٢، والمخصص ٣٠/١٤، وتاج العروس (أنم)، وشرح التسهيل ٣٢٣/٣، وشرح المرادي ١٥٦/٣.

- (١) سقطت من «ب».
- (٢) إضافة من «ب»، «ط».
- (٣) في «ب»: (الحجازية).
- (٤) سقطت من «ب».
- (٥) في «ب»: (لم يجر حذفه).

٦٤٠-

يَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

أي : بكفِّي رجلُ كان .

(وَيَجُوزُ حذف النعت إن عُلِمَ ، كقوله تعالى : « يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا »)

[الكهف/٧٩] فحذف النعت وبقي المنعوت (أي : كل سفينة صالحة) ، بدليل أنه قرئ كذلك^(١) ، فإن تعيينها لا يخرجها عن كونها سفينة ، فلا فائدة فيه حينئذ . قاله في المغني^(٢) .

(وقول الشاعر) وهو عباس بن مرداس : [من المتقارب]

٦٤١- وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرٍ (فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ)

فحذف النعت وأبقى المنعوت ، (أي : شيئًا طائلاً) . والذي أحوج إلى تقدير هذا النعت تحرِّي الصلوق ، فإن الواقع أنه أعطى شيئًا ، بدليل قوله : « ولم أمنع » ، ولكنه لم يرتضه ، فيحتاج إلى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصلوق ، ويتحلى يزيه الحق . وعلله في المغني بدفع التناقض^(٣) ، واعترض بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع .

وسبب قول العباس هذا البيت أن النبي ﷺ حين أعطى المؤلفَةَ قلوبهم من نفل حنين مائة مائة أعطاه أبا عَمرَ فَسَخَطَهَا^(٤) وقال^(٥) : [من المتقارب]

أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ الْعَبِيِّ — لِدِيْنٍ عَيْنِيَّةَ وَالْأَقْرَعِ

٦٤٠- الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١١٤/١ ، ١١٥ ، وتاج العروس (كون) ، (ممن) ، وخزانة الأدب ٦٥٠/٥ ، والخصائص ٣٦٧/٢ والدرر ٣٧٤/٢ ، وشرح ابن النظم ص ٣٥٦ ، وشرح الأشموني ٤٠١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٦١/١ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ١١٦٥/٣ ، وشرح المفصل ٦٢/٣ ، ولسان العرب ٣٧٠/١٣ (كون) ، ٤٢١ (ممن) ، ومجالس ثعلب ٥١٣/٢ ، والمحتسب ٢٢٧/٢ ، ومغني اللبيب ١٦٠/١ ، والمقاصد النحوية ٦٦/٤ ، والمقتضب ١٣٩/٢ ، والمقرب ٢٢٧/١ ، وجمع الهوامع ١٢٠/٢ .

(١) هي قراءة أبيّ وعبد الله بن مسعود وابن عباس وابن جبير ، انظر البحر المحيط ١٥٤/٦ ، والكشاف ٤٩٥/٢ .

(٢) مغني اللبيب ٦٢٧/٢ .

٦٤١- البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤ ، والدرر ٣٧٦/٢ ، وشرح ابن النظم ص ٣٥٦ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٦٩/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢٢/٣ ، وشرح الأشموني ٤٠١/١ ، ومغني اللبيب ٦٢٧/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٠/٢ .

(٣) مغني اللبيب ٦٢٧/٢ .

(٤) في « ب » : (فسخطها) .

(٥) ديوانه ص ٨٤ .

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ دَا تُدْرِي فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ
وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرٍ مِنْهُمْ وَمَنْ تَضَعِ الْيَوْمَ لَا يُرْفَعِ

فقال النبي ﷺ : اقطعوا لسانه عني ، فزادوه حتى [١/٥٥] رَضِي^(١) .

والعبيد ، بالتصغير : اسم فرسه ، ويعني عبينة بن حصن والأقرع بن حابس .
والتدرا ، بضم التاء الفوقانية المثناة وإسكان الدال المهملة وفتح الراء سابقة على همزة :
القوة والعلة .

(وقوله) وهو المرقش الأكبر : [من الوافر]

٦٤٢- وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدَّيْنِ بِكُرٍ (مُهْفَهْفَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ)

فحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت (أي : فَرْعٌ فَاحِمٌ وَجِيدٌ طَوِيلٌ) ، بدليل أن البيت
للملح ، وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطلقين ، بل بإثباتهما موصوفين بصفتين
محبوبتين . والفرع ، بالفاء والعين : الشَّعْرُ ، [١٢٠] والفاحم ، بالفاء والحاء المهملة :
الأسود ، والجيد ، بكسر الجيم وإسكان الياء مخففة : العنق ، فكأنه قال : لها شعر أسود
وعنق طويل . وإلى جواز حذف كل من المنعوت والنعت أشار الناظم بقوله :

٥١٩- وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقِلُ يَجُوزُ حَذْفُهُ فِي النَّعْتِ يَقِلُ

(١) انظر الخبر في الدرر ٣٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٢٥/٢-٩٢٦ ، والمقاصد النحوية ٦٩/٤-٧٠ .
٦٤٢- البيت للمرقش الأكبر في شرح اختيارات الفضل ٩٩٨ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٥٢ ، والمقاصد
النحوية ٧٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢٥/٣ ، والارتشاف ٦٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٤/٣ .

فصل

ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف إلا أم وحتى . قاله ابن خروف^(١) ، وصوبه الموضح في الحواشي .

وإذا تقدّم النعت على المنعوت ، فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل ، جعل المنعوت بدلاً من النعت ، نحو : ﴿إلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ الله ﴿[إبراهيم/١-٢] في قراءة الجر^(٢) ، وإن كانا نكرتين نُصِبَ النعت على الحال نحو : [من م . الوافر]

٦٤٣- لِمَيِّةً مُوَحِّشًا طَلَّلُ

وإذا نُعِتَ بمفردٍ وظرفٍ وجملةٍ قُدِّمَ المفردُ على الظرفِ والظرفُ على الجملةِ غالباً فيهنَّ .

(١) ورد قوله في معجم المصنفين ١١٩/٢ - ١٢٠ .

(٢) كذا في الرسم المصحفي ، وقرئت « الله » بالرفع ، وهي قراءة نافع وابن عامر والحسن وأبي جعفر .

انظر الإتحاف ص ٢٧١ ، والكشاف ٣٦٥/٢ ، ومعاني القراء ٦٧/٢ .

٦٤٣- عجز البيت : (يلوح كأنه نخل) ، وتقدم تخريجه برقم ٤٣٣ .

(هذا باب التوكيد)

والتأكيد أيضاً لغة فيه ، ولم ينفرد أحدهما بتصرف فيجعل أصلاً ، يقال : وَكَّدَ توكيداً ، وأكَّدَ^(١) تأكيداً ، والواو أكثر ، [٥٥/ب] ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحاة . والمراد به التابع .

(وهو ضربان : لفظي ، وسيأتي) آخر الباب ، (ومعنوي) : وهو تابع بالفاظ مخصوصة^(٢) ، ولذلك استغني به عن حله ، (وله سبعة ألفاظ) محصورة ، وغيرها كالتابع لها ، اللفظ (الأول والثاني^(٣)) : النفس والعين ، ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٠ — بالنفس أو بالعَيْنِ الاسمُ أكَّدَا

(تقول : جاء الخليفة ، فيحتمل) أنه على تقدير مضاف ، و(أن الجائي خبره ، أو ثقله) ، بكسر المثلثة وسكون القاف : واحد الأثقال ، وبفتحهما : متاع المسافر وحشمه^(٤) . (فإذا أكَّدت بالنفس) فقط (أو بالعين) فقط ، (أو بهما) معاً بشرط تقديم النفس ، فقلت : جاء الخليفة نفسه ، أو عينه ، [١٢١] أو نفسه عينه ، (ارتفع ذلك الاحتمال) عن الذات ، وصار الكلام نصاً على ما هو الظاهر منه ، وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة . ونص ابن عصفور على أن التوكيد يُضَعِّفُ احتمال المجاز^(٥) ، ولا يرفع احتمال البتة .

(١) سقط من « ب » : (وأكَّد تأكيداً) .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٣٥٧ : (أما المعنوي فهو : التابع الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع ، أو

إرادة الخصوص بما ظاهره العموم) .

(٣) بعده في « ب » : (من ألفاظه) .

(٤) سقطت من « ب » .

(ويجب) في النفس والعين (اتصاهما) لفظاً (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف، ليرتبط به، (و) يجب (أن يكون لفظهما طَبَقَةً في الأفراد والجمع)، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٥٢٠..... مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

تقول: جاءني زيد نفسه عينه، وهند نفسها عينها، والزيدون أنفسهم أعينهم، والهندات أنفسهن أعينهن، ولا يجوز: نفوسهم ولا عيونهم ولا أعينهم، في التوكيد. (وأما في التثنية فالأفصح) في النفس والعين (جمعهما) جمع قَلَّة (على: أَفْعَلٍ)، بضم العين، يقال جاءني الزيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما، ويجوز في غير الأفصح: نفسهما عينهما، بالأفراد، ونفساهما [٥٦/١] عيناهما، بالتثنية عند ابن كيسان سماعاً^(١)، وأجاز ذلك ابن إياز في «شرح الفصول» تبعاً لابن مُعْطٍ، ووافقهم الرضي^(٢)، واقتصر في النظم على الجمع فقال:

٥٢١..... وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبَعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا

ولما ترك الأصل في المثني كراهة اجتماع تثنيتين، وعُدِلَ إلى الجمع، لأن التثنية جمع في المعنى. (ويترجح أفرادهما على تثنيتهما عند الناظم)، كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب «كيفية التثنية وجمعي التصحيح»^(٣): ويُختار في المتضايقين لفظاً أو معنى إلى متضمنيهما لفظ الأفراد على لفظ التثنية، ولفظ الجمع على لفظ الأفراد. [١٢٢] انتهى كلام الناظم^(٤).

(وغيره يعكس ذلك) فيرجح التثنية على الأفراد، ولم أقف عليه فهو نقل غريب، كيف وقد قيل: إن التثنية لم ترد إلا في الشعر.

(والألفاظ الباقية) من السبعة: (كلا وكلتا للمثنى) نحو: جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما، (وكل وجميع وعامة، لغيره) أي لغير المثني، وهو الجمع مطلقاً

(١) شرح الرضي ٣٦٩/٢ - ٣٧٠، وشرح المرادي ١٦٠/٣.

(٢) شرح الرضي ٣٦٩/٢.

(٣) التسهيل ص ١٩.

(٤) في «أ»: (ابن الناظم)، وهذا خطأ، انظر المصدر السابق. وفي شرح ابن الناظم ص ٣٥٧: (ويجوز فيهما أيضاً الأفراد والتثنية، وكذا كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الأفراد، ولفظ الأفراد على لفظ التثنية). وانظر الارتشاف ٦٠٨/٢.

والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو^(١) بعامله نحو: جاء القومُ كُلُّهُمْ ، أو جَمِيعُهُمْ ، أو عَامَّتُهُمْ ،
والهنداتُ كُلُّهُنَّ أو جَمِيعُهُنَّ أو عَامَّتُهُنَّ ، واشترَبْتُ العَبْدُ كُلَّهُ أو جَمِيعَهُ أو عَامَّتَهُ ،
(ويجب اتصاهاً بضمير المؤكّد) لفظاً ليحصل الربط بين التابع والمتبوع ،
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٢- وَكُلًّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ وَكِلَا كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

(فليس منه) أي ؛ من التوكيد : (﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾) [البقرة/٢٩]
لعدم الضمير ، (خلافاً لِمَنْ وَهَمَ) وهو^(٢) ابن عقيل فإنه قال : إن «جميعاً» توكيد لـ «ما»
الموصولة الواقعة مفعولاً لـ : خلق ، ولو كان كذلك ل قيل : جميعه ، ثم التوكيد بجميع قليل ،
فلا يُحْمَلُ [٥٦/ب] عليه التنزيل . قاله في المغني^(٣) .

(ولا قراءة بعضهم : ﴿ إِنَّا كَلَّا فِيهَا ﴾) [غافر/٤٨] لعدم الضمير^(٤) ، (خلافاً
للفراء [١٢٣] والزمخشري) في قولهما : إن «كُلًّا» توكيد لاسم «إِنَّ»^(٥) (بل)
الصواب أن (جميعاً) في الآية الأولى (حال) من «ما» الموصولة ، (وَكُلًّا) في الآية
الثانية (بدل) من اسم «إِنَّ» ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كُلِّ جَائِز ، إذا كان
مفيداً للإحاطة نحو : قُمْتُ ثَلَاثَتَكُمْ ، وبدلَ الكُلِّ لا يحتاج إلى ضمير^(٦) . ويجوز في «كل»
أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير ، نحو : جاءني كُلُّ القوم ، ويجوز مجيئها بدلاً بخلاف :
جاءني كُلُّهُمْ ، فلا يجوز إلا في الضرورة . قاله في المغني^(٧) .

قال ابن مالك^(٨) : (ويجوز كونه) أي : كُلاً (حالاً من ضمير) الاستقرار
المنتقل إلى (الظرف) يعني «فيها» ، وفيه ضَعْفَان ، تنكير «كُلِّ» بقطعها عن الإضافة
لفظاً ومعنى ، وتقديم الحال على عاملها الظرفي . قاله في المغني^(٩) .

(١) سقط من «ب» : (بنفسه أو) .

(٢) في «ب» : (ممن عاصر الموضح ، يعني) مكان (هو) .

(٣) مغني اللبيب ٥١٠/٢ .

(٤) الرسم المصحفي : «كُلٌّ» بالرفع ، وقرأها بالنصب : ابن السميع وعيسى بن عمر . انظر البحر
المحيط ٤٦٩/٧ ، والكشاف ٤٣٠/٣ .

(٥) انظر الارتشاف ٦١٠/٢ ، وشرح التسهيل ٢٩٢/٣ .

(٦) مغني اللبيب ٥١٠/٢ .

(٧) شرح التسهيل ٢٩٣/٣ .

(و) كِلَا وَكِلْتَا وَكُلُّ وَجَمِيعٌ وَعَامَّةٌ (يُوَكِّدُ بَيْنَ لِرَفْعِ احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ، فمن ثم) ؛ أي : من أجل الاحتمال المذكور (جاز) أن يقال : (جاءني الزيدان كِلَاهُمَا ، والمرأتان كِلْتَاهُمَا ، لجواز أن يكون الأصل : جاء أحدُ الزيدَين أو إحدى المرأتَين) ، وأنه أُطلق المثنى وأريد به واحد ، (كما قال) الله (تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن/٢٢] بتقدير : يخرج من أحدهما) وهو البحر المِلْحُ ، واللؤلؤ : كبار الدرر ، والمَرْجَان : صغاره .

(وامتنع على الأصح) أن يقال : (اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاها ، لامتناع التقدير المذكور^(١)) ، لأن الاختصاص لا يكون إلا بين اثنين ، ويدل على امتناع^(٢) ذلك إطباقهم على منع : جاء زيدٌ كُلُّهُ ، لعدم الفائدة . هذا قول الأخفش وهشام والفراء وأبي علي^(٣) . وذهب الجمهور إلى إجازته^(٤) ، وتبعهم ابن مالك في التسهيل^(٥) .

واحتج المُنْجِيز بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو : جاء القومُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ . (وجاز) أن يقال : (جاء القومُ كُلُّهُمْ ، واشترتُ العبدَ كُلَّهُ) لرفع الاحتمال المذكور ، (وامتنع) أن يقال : (جاء زيدٌ كُلُّهُ) ، [٥٧/١] لعدم الفائدة ، إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه المتصل به دون البعض الآخر .

(والتوكيد بـ « جَمِيعٌ » غريب^(٦)) ، ومنه قول امرأَة (من العرب وهي

ترقص ولدها : [من الهزج]

٦٤٤- (فَذَاكَ حَيٌّ خَوْلَانُ جَمِيعُهُمْ وَهَمَّ ذَانُ)
وَكُلُّ آلٍ قَحْطَانُ وَالْأَكْرَمُونَ عَدْنَانُ

(١) في « ب » : (حيثنيز) مكان (المذكور) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الارتشاف ٦٠٩/٢ .

(٤) ومنهم المبرد ، انظر الارتشاف ٦٠٨/٢ .

(٥) التسهيل ص ١٦٤ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٣٥٩ : (وأغفل أكثر النحويين التنبيه على التوكيد بهذين الاسمين « جميع وعامة » ، ونبه عليهما سيويه) . وانظر الكتاب ٣٧٦/١ - ٣٧٧ ، ١١٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٣ ، وشرح التسهيل ٢٩٩/٣ .

٦٤٤- الرجز لامرأة من العرب ترقص ابنها في المقاصد النحوية ٩١/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٠/٣ ، والدرر ٣٨٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٥٩ ، وفتح الهوامع ١٢٣/٢ .

ف: جميعهم: توكيد لـ: «حي خولان» وفذاك: من التفيدية، بالدال المهملة، ويجوز في الفاء الكسر، فيكون مبتدأ، وحي: خبره، ويجوز فتحها فيكون فعلاً ماضياً، وحي: فاعله. وخولان: بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان، بفتح الهاء وسكون الميم وبإهمال الدال: قبيلتان من اليمن، وقحطان: أبو اليمن، وعدنان: أبو معد، وهو عطف بيان على «الأكرمون». وقد تكون جميع بمعنى مجتمع ضد مُفْتَرِقٍ، فلا تفيد توكيداً كقوله: [من الطويل]

٦٤٥-.....فَإِنِّي نَهَيْتُكَ عَنْ هَذَا وَأَنْتَ جَمِيعُ

(وكذلك التوكيد بـ: عامّة) غريب، ولذلك^(١) أغفله أكثر المصنفين^(٢)، (والنساء فيها) لازمة (بمئزلتها) في اللزوم (في النافلة، فتصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول: اشتريت) الأمة عامتها، و(العبد عامته)، بالناء مع المذكر، (كما قال الله تعالى: ﴿وَيَعْقُوبُ نَافِلَةً﴾) [الأنبياء/٧٢] بالناء، وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل^(٣) قول والده في النظم: [٥٧/ب]

٢٣-وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلِهِ مِنْ عَمَّ فِي التَّوَكُّيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

[١٢٤] على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، ثم قال^(٤): وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكره، فإن من أجلهم سيبويه ولم يُغفله. انتهى.

وفي «الإفصاح» أن المبرد خالف سيبويه، فزعم أن عامتهم بمعنى أكثرهم، فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد، فإنه تخصيص والتوكيد تعميم.

٦٤٥- صدر البيت: (عدمتك من نفس شعاع فإنني)، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ص ١٠٥، وتاج العروس ٤٥٢/٢٠ (جمع)، ٢٧٥/٢١ (شع)، ولسان العرب ١٨١/٨ (شع)، ولقيس بن معاذ (مجنون ليلى) في ديوانه ص ١٥١، ولسان العرب ٥٤/٨ (جمع)، والأغاني ٢٥/٢، ١٢٦/٨، ٢٠٦/٩، ولقيس أو للضحاك بن عمار في سمط اللآلي ص ١٣٣، ولجميل بثينة في ديوانه ص ١١٤، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١٦٧/٣، وبجمل اللغة ١٤٦/٣، وأساس البلاغة (شع)، والزهرة ٢٥٦/١.

(١) في «ب»: (ولهذا).

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٣٥٩: (وأغفل أكثر النحويين التنبيه على التوكيد بهذين الاسمين «جميع وعامة»، ونبه عليهما سيبويه). وانظر الكتاب ٣٧٦/١ - ٣٧٧، ١١٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٣، وشرح التسهيل ٢٩٩/٣.

(٣) في «ب»: (جعل).

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٥٩.

(فصل ————— ل)

(ويجوز إذا أُريد تقوية التوكيد أن يُتبع كُلُّهُ بِأَجْمَعٍ ، وَكُلُّهَا بِجَمْعَاءَ ، وَكُلُّهُمْ بِأَجْمَعِينَ ، وَكُلُّهُنَّ بِجُمُعٍ) ، فتقول : جاء الجيشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، والقبيلةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ ، والقومُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، والنساءُ كُلُّهُنَّ جُمُعٌ . (قال الله سبحانه : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾) [ص/٧٣] وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٤- وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمُعَا

(وقد يؤكَّد بهنَّ) استقلالاً^(١) (وإن لَمْ يتقدَّم) عليهنَّ (كُلٌّ ، نحو) قولك : جاء الجيشُ أَجْمَعُ ، والقبيلةُ جَمْعَاءُ والقومُ أَجْمَعُونَ والنساءُ جُمُعٌ . قال الله تعالى : ﴿ وَلَا غَوِيَّ لَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر/٣٩] ، ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر/٤٣] ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٢٥- وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمُعُ

(ولا يجوز تشية أَجْمَعٍ وَلَا جَمْعَاءَ) عند جمهور البصريين (استغناءً بِكِلَا وَكِلْتَا) عن تشية أَجْمَعٍ وَجَمْعَاءَ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٧- وَأَعْنِ بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلَا عَن وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلًا

(كما استغنوا) غالباً (بتشية : سِي) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (عن تشية سَوَاءَ) بالمد ، فقالوا : سَيَّان ، وَلَمْ يقولوا : سَوَاءَان ، إلا نادراً . (وأجاز الأَخْفَشُ والكوفيون ذلك) [١/٥٨] أي تشية أَجْمَعٍ وَجَمْعَاءَ ، (فتقول) على رأيهم : (جاء الزيدان أَجْمَعَانِ) بتشية أَجْمَعٍ (والهندان جَمْعَاوَانِ) بتشية جَمْعَاءَ . قال ابن خروف^(٢) : ومن منع تشيتهما فقد تكلف وأدعى ما لا دليل عليه . وهذا الخلاف جارٍ فيما وازنهما نحو : أَكْتَعُ وَكَتَعَاءُ .

(١) في « ب » : (استقلالاً) .

(٢) شرح المرادي ١٦٨/٣ .

(وإذا لم يُفدْ توكيد النكرة لم يَجْزُ باتفاق) لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس ، وفي شرح التسهيل^(١) لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً ، فيَقْدَحُ في دعوى الاتفاق . (وإن أفاد جاز عند) الأخفش والكوفيين ، (وهو الصحيح) لورود السماع به ، ومنعه جمهور البصريين مطلقاً^(٢) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
 ٢٦٥- وَإِنْ يُفَدُّ تَوَكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ وَعَنْ نُحْلَةِ الْبَصْرِ الْمَنْعُ شَمُولٌ
 [١٢٥] (وتحصل الفائدة بأن يكون) المنكر (المؤكّد) زمناً (محدوداً) ، وهو

ما كان موضوعاً لملة لها ابتداء وانتهاء ك : يوم وأُسبوع وشهر وحول .

(و) يكون (التوكيد من ألفاظ الإحاطة) والشُمُول ، كقوله : [من الرجز]

٦٤٦- قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

(و ك : اعتكفت أسبوعاً كلّهُ ، وقوله) : [من البسيط]

٦٤٧- لَكِنَّهُ شَاقَّةٌ أَنْ قِيلَ دَا رَجَبٌ (يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ)

(ومن أنشد) كالناظم وابنه (« شهر » مكان « حول » فقد حرّفه^(٣)) ، من التحريف ، وهو التغير ، لأن المعنى يَفْسُدُ عليه ، لأن الشاعر تمنى أن يكون^(٤) عِدَّةُ الْحَوْلِ من أوله إلى آخره رَجَبًا ، لما رأى فيه من الْخَيْرَاتِ ، ولا يصح أن يتمنى أن عِدَّةَ شهرٍ كُلِّهِ رَجَبٌ ، لأنَّ الشهر الواحد لا يكون بعضُهُ رَجَبًا وبعضُهُ غَيْرَ رَجَبٍ حتى يتمنى أن يكون كُلُّهُ رَجَبًا .

(١) شرح التسهيل ٢٩٦/٣ . وانظر الإنصاف ٤٥١/٢ ، المسألة رقم ٦٣ .

(٢) انظر الإنصاف ٤٥١/٢ ، المسألة رقم ٦٣ .

٦٤٦- الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩١ ، والإنصاف ٤٥٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٨١/١ ، ١٦٩/٥ ، والدرر ٣٨٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦١ ، وشرح الأشموني ٤٠٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢١١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ ، ٤٥ ، والمقاصد النحوية ٩٥/٤ ، والمقرب ٢٤٠/١ ، وجمع الهوامع ١٢٤/٢ .

٦٤٧- البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢ ، ومجالس ثعلب ٤٠٧/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩٠ ، والإنصاف ص ٤٥٠ ، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٦٤٠ ، وجمهرة اللغة ص ٥٢٥ ، وخزانة الأدب ١٧٠/٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦١ ، وشرح الأشموني ٤٠٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٩ ، والمقاصد النحوية ٩٦/٤ .

(٣) رواه ابن الناظم في شرحه ص ٣٦١ : (حول) ، ولم أجد البيت في مؤلفات ابن مالك .

(٤) سقطت من « ب » .

(ولا يجوز : صُمْتُ زَمَنًا كُلَّهُ) لأن النكرة غير محدودة ، فإن الزمن يصلح للقليل والكثير ، (ولا) صمت (شهراً نفسه) لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة . ولا فائدة [٥٨/ب] في ذلك . ولا يجوز : هذا أسدُّ نفسه عند ابن عصفور^(١) ، خلافاً لابن مالك : إذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي ، إلا بالنسبة إلى الشمول خاصة ، وقد اعترف ابن مالك^(٢) بذلك . وأما « جاء زيدٌ نفسه » ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي ، بخلاف : جاء أسدُّ نفسه ، فإنه لرفع المجاز اللغوي ، قاله الموضح في الحواشي .

(١) المقرب ٢٣٩/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٦/٣ .

فصل ل

(وإذا أكَّدَ ضمير مرفوع متصل [١٢٦] بالنفس أو بالعين وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٨ - وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلِ

٥٢٩ - عَنَيْتُ ذَا الرُّفْعِ
.....

(نحو) : قمتَ أنتَ نفسُكَ ، وقوما أنتمَا أنفسُكما ، وقامَا هما أنفسُهما ، و(قومُوا أنتم أنفسُكم) ، وقاموا هم أنفسُهم ، وقُمنَ هنَّ أنفسُهنَّ ، وقُمتنَّ أنتنَّ أنفسُكنَّ ، كراهة إبهام الفاعلية عن استتار الضمير المؤنث ، إذ لو قيل : المرأة خرجتَ عينيها ، توهَّمتَ الباصرة ، أو : نفسها ، توهَّمتَ نفسَ الحياة .

وحملوا ما لا لبسَ فيه على ما ألبس ، كما في مسألة إبراز الضمير والتفريق بين إعراب الفاعل والمفعول . وما ذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار : إن الفصل كالتوكيد ، وإنما ذلك في العطف ، (بخلاف : قام الزيدون أنفسُهم ، فيمتنع الضمير) المنفصل ، لأن الضمير لا يؤكَّد الظاهر ، لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرافية ، فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه .

(وبخلاف : ضَرَبْتُهُمْ أَنفُسُهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِهِمْ أَنفُسِهِمْ ، وقَامُوا كُلُّهُمْ ، فإِ)

لتوكيد با (لضمير) المنفصل فيهن (جائز لا واجب) ، أما الأولان فلأن الضمير [٥٩/] المؤكَّد غير مرفوع ، وأما الثالث فلأن التوكيد بغير النفس والعين ، ولا لبس ، لأن « كُلُّهُمْ » المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٢٨ - وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

فصل ل

(وأما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه ، زاد في [١٢٧]

التسهيل^(١) : أو تقويته بموافقته معنى . وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ، ولا يزيد على ثلاث مرات ، فالأول ك : جاء زيدٌ زيدٌ ، وقام قام زيدٌ ، ونعم نعمٌ ، وقُمتُ قُمتُ . والثاني : كتأكيد اسم بمرادفه نحو : حَقِيقٌ جَلِيلٌ ، وصَمَتَ صَكَتَ [زيدٌ]^(٢) ، وأَجَلَ جَيَّرَ ، وَقَعَدْتُ جَلَسْتُ^(٣) . أو فِعْلٌ باسم فعل نحو : انْزَلَ نَزَلَ ، أو ضمير متصل بضمير منفصل نحو : قُمتُ أَنَا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٣٠ - وَمَا مِنَ التَّوَكُّيدِ لَفْظِيٌّ يَحْيِي مَكْرَرًا

(فَإِنْ كَانَ) المؤكَّد (جملة) اسمية أو فعلية (فالأكثر اقترانها بالعطف) وهو

« ثُمَّ » خاصة ، كما صرح به في الارتشاف^(٤) (نحو : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾) [النكاثر/٣] الآية ، أي : ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [النكاثر/٤] . ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الانفطار/١٧-١٨] . (ونحو : ﴿ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى ﴾) [القيامة/٣٤] أي : ﴿ ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى ﴾) [القيامة/٣٥] . فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكَّد ما بعد « ثُمَّ » ، وفي ذلك تعريض بالشارح حيث مثَّلَ بـ : ﴿ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى ﴾ ، ولم يزد ، فأوهم أن المؤكَّد الجملة المقرونة بالفاء . (وتأتي) الجملة المؤكدة (بدونه) أي : بدون العطف ، (نحو قوله ﷺ : « وَاللَّهِ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا ») ، وَاللَّهُ لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا ، وَاللَّهُ [١٢٨] لَأَغْزُونَ قُرَيْشًا^(٥) كررها (ثلاث مرات) .

(١) التسهيل ص ١٦٦ .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) في « ب » : (جلسًا) .

(٤) الارتشاف ٦١٧/٢ .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه ٥٨٩/٣ ، كتاب الإيمان والنذور .

(ويجب الترك) للعاطف^(١) (عند) اللبس و(إيهام التعدد، نحو: ضربتُ زيداً ضربتُ [٥٩/ب] زيداً)، إذ لو قيل: ثم ضربتُ زيداً، لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى، والغرض أنه لم يقع الضرب منك إلا مرة واحدة. (وإن كان) المؤكّد (اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح) أمره أنه يتكرر بحسب الإرادة من غير شرط، (نحو) قوله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بغير وَلِيٍّ (فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ)^(٢)». كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات. (وقوله): [من الطويل]

٦٤٨- (فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ) إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ
فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين. والمراء، بكسر الميم والمد^(٣): المجادلة: منصوب على التحذير. ودَعَاءٌ بتشديد العين: من أمثلة المبالغة.

(وإن كان) المؤكّد (ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل)، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٥٣٣- وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفَصَلَ أَكْثَرُ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ
(نحو: قُمْتَ أَنْتَ وَأَكْرَمْتُكَ أَنْتَ وَمَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ)، فيقع ضمير الرفع توكيداً لجميع الضمائر المتصلة، وإن اختلف الوضع.

وجه ذلك أن الضمير المنفصل^(٤) أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور^(٥)، لأن أول أحوال الاسم الابتداء، وعامل الابتداء ليس بلفظ، فلم يكن بدّ من انفصال ضميره. وأما المنصوب والمجرور فلا بدّ لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به،^(٥) فإذا احتجنا إلى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه^(٥)،

(١) في «ب» (للعطف).

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه ٣١٦/١، والدارمي في سننه ١٣٧/٢.

٦٤٨- البيت للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة ٧٦/٤، وخزانة الأدب ٦٣/٣، ومعجم الشعراء ٣١٠، وله أو للعزمي في حماسة البحري ص ٢٥٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٢٨٦، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣، والخصائص ١٠٢/٣، ورصف المباني ١٣٧، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٢، وشرح الأشموي ٤٠٩/٢، وشرح الفصل ٢٥/٢، والكتاب ٢٧٩/١، وكتاب اللامات ص ٧٠، واللسان ٤٤١/١٤ (أيا)، ومغني اللبيب ٦٧٩، والمقاصد النحوية ١١٣/٤، ٣٠٨، والمقتضب ٢١٣/٣.

(٣) سقطت من «ب».

(٤) في «ب»، «ط»: (المتصل).

(٥) ما بين الرقمين سقط من «ب».

احتجنا إلى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الأصل إلا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع ، كما اشترك الجميع في « نا » في نحو : قُمْنَا ، وأَكْرَمْنَا ، وَغَلَامُنَا ، وهو القياس ، لأن أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد [١/٦٠] كالأسماء الظاهرة . هذا تعليل السيرافي . وبقي عليه أن يقول : واستُعيّرَ المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية ، إذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض .

(وإن كان) المؤكّد (ضميراً متصلاً وُصِّلَ بِمَا وُصِّلَ بِهِ المؤكّد) ، وإلى ذلك

أشار الناظم بقوله :

٥٣١- وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ
(نحو) : جَعَلْتُ جَعَلْتُ ، وَأَكْرَمْتُ أَكْرَمْتُ ، وَ(عَجَبْتُ مِنْكَ مِنْكَ) ، لأن إعادته مجرداً عما وُصِّلَ بِهِ تُخْرِجُهُ [١٢٩] من الاتصال إلى الانفصال ، والغرض أنه متصل .

(وإن كان) المؤكّد (فعلاً أو حرفاً جوابياً) يؤتى به في جواب نفي أو إثبات ، (فواضح) أمرهما ، فيكرر الفعل [والحرف]^(١) بغير شرط ، (كقولك : قامَ قامَ زيدٌ) ، وبَلَى بَلَى ، وَنَعَمْ نَعَمْ ، (وقوله) : وهو جميل بن عبد الله : [من الكامل]

٦٤٩- (لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَيْتَةِ إِلَهَا) أَخَذْتُ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعَهْودًا
فكرر حرف الجواب وهو « لا » مرتين . وبَيْتَةٍ ، بفتح الباء الموحدة وسكون المثناة وفي آخره هاء التانيث : اسم محبوبته ، وتصغيرها : بَيْتِيَّةٌ ، وبه اشتهرت . ومَوَاتِقٌ : جمع مَوْثِقٍ بمعنى ميثاق ، وأصله : مَوَاتِيقُ كـ : مصابيح ، حذفت ياءه ضرورة .

(وإن كان) المؤكّد حرفاً (غير جوابي)^(٢) وجب أمران : أن يفصل بينهما (أي : بين الحرفين : المؤكّد والمؤكّد ، (وأن يُعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكّد ، (إن كان) ما اتصل بالحرف المؤكّد (مضمراً) لكونه كالجزء منه . وإلى الأمر الثاني أشار الناظم بقوله :

٥٣٢- كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلُ بِهِ جَوَابٌ
(نحو) قوله تعالى : (﴿ أَيْعِدُكُمْ أَلَّكُمْ إِذَا مِثْمُ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظَامًا أَلَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾) [المؤمنون / ٣٥] ف « أن » المفتوحة الثانية مؤكدة لـ « أن » المفتوحة الأولى

(١) سقطت من « أ » ، واستدركت من « ب » ، « ط » .

٦٤٩- البيت لجميل ببيتة في ديوانه ص ٥٨ ، والارتشاف ٦١٦/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٩/٥ ، والدرر ٣٩٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٨/٣ ، وشرح الأشموني ٤١١/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٩١ ، والمقاصد النحوية ١١٤/٤ ، وجمع الهوامع ١٢٥/٢ .

(٢) في « ط » : (جواب) .

الواقعة مفعولاً ثانياً لـ «يَعِدُّ»، [٦٠/ب] وفصل بينهما بالظرف وما بعده، وأعيد مع «أن» الثانية الضمير المتصلة^(١) به «أن» الأولى، وهو الكاف والميم، (و) وجب (أن يعاد هو)؛ أي لفظ المتصل بالحرف المؤكد؛ (أو ضميره) أي ضمير المتصل بالحرف المؤكد، (إن كان) ما اتصل الحرف المؤكد اسماً (ظاهراً نحو: **إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ**)، فـ «إِنَّ» الثانية مؤكدة لـ «إِنَّ»^(٢) الأولى، وأعيد مع «إِنَّ» الثانية ما اتصل بـ «إِنَّ» الأولى، وهو لفظ زيد. (أو: **إِنَّ زَيْدًا إِنَّهُ فَاضِلٌ**) فـ «إِنَّ» الثانية مؤكدة للأولى، وأعيد مع «إِنَّ» الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بـ «إِنَّ» الأولى. (و) عود ضميره (هو الأولي) من إعادته بلفظه، وبه جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران/١٠٧]، فـ «في» الثانية توكيد لـ «في» الأولى، وأعيد مع «في» الثانية ضمير «رحمة».

ولا يكون الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور، لأن الضمير لا يؤكد الظاهر، لأن الظاهر أقوى منه، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجار، لأن العرب لم تبدل مضمراً من [١٣٠] مظهر، لا يقولون: قام زيد هو، وإنما جاوز ذلك بعضهم بالقياس. قاله في المغني^(٣).

وكذا إن أعيد ظاهر مضاف لظاهر، فإنه يختار إضافة التوكيد لضميره، نحو: ﴿وَأَنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ﴾ [الروم/٤٩]، ولا يعاد الحرف المؤكد وحده. نص على ذلك ابن السراج^(٤).

ويؤخذ من كلام التسهيل^(٥) أن الفصل بين الحرفين قائم مقام إعادة ما اتصل به، وظاهر كلام الموضح خلافه، (وشذ اتصال الحرفين) المؤكد والمؤكد من غير فصل (كقوله): [من الخفيف]

٦٥٠- (إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضَيَّمَا

(١) في «ط»، «ب»: (لضمير المتصل).

(٢) سقطت من «ب»، «ط».

(٣) مغني اللبيب ٤٤٦/٢.

(٤) الأصول ١٩/٢ - ٢٠.

(٥) التسهيل ص ١٦٦.

٦٥٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٠/٣، والدرر ٣٩٦/٢، وشرح التسهيل ٣٠٣/٣، وشرح

الأشعري ٤١٠/٢، والمقاصد النحوية ١٠٧/٤، وجمع الهوامع ١٢٥/٢.

فَأَكَّدَ «إِنَّ» الأولى بـ «إِنَّ» الثانية من غير^(١) فصل بينهما، وأجاز الزخشي اختياراً^(٢). [٦١/١] قال ابن مالك في شرح التسهيل^(٣): وقوله؛ يعني الزخشي؛ مردود، لعدم إمام يستند إليه وسماع يُعَوَّل عليه، ولا حجة له في هذا البيت، فإنه من الضرورات. (وأسهل منه) أي من هذا البيت؛ في اتصال الحرفين (قوله)؛ وهو خطام

الجاشعي، وقيل: الأغلب العجلي: [من الرجز]

٦٥١- (حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ) أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ

(لأن المؤكَّد حرفان) وهما «الواو» و«كأن» (فلم يتصل لفظ بمثله) بل بغيره، لأن التوكيد الأول، وهو الواو الثانية، مفصول بالمؤكَّد الثاني، وهو «كأن» والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الأول، والمؤكَّد الثاني، قاله الموضح في الحواشي. وخفف «كأن» الثانية للقافية.

وقال الفارسي في «التذكرة» في هذا البيت: ولا يجوز أن يكون على الزيادة؛ يعني التوكيد؛ لمكان العطف بالواو، لأن هذا العطف لم يرد في موضع. نقله الشاطبي عنه في باب «التنازع» وأقره. والضمير في «تراها» و«أعناقها» يرجع إلى المطي المذكورة قبله. والقرن، بفتحين: حبل يقرن به البعير.

(وأشدُّ منه) أي من البيت الأول (قوله) وهو رجل من بني أسد:

[من الوافر]

٦٥٢- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي (وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً)

لكون الحرف المؤكَّد؛ وهو اللام؛ موضوعاً (على حرف واحد)، فاتصل لفظه بمثله.

(١) بعده في «ب»: (إعادة).

(٢) انظر المفصل ص ١١٢، وشرح المفصل ٤٢/٣ - ٤٣.

(٣) شرح التسهيل ٣٠٤/٣.

٦٥١- تقدم تخريج الرجز برقم ٣٨٠.

٦٥٢- البيت لمسلم بن معبد الواسي في خزانة الأدب ٣٠٨/٢، ٣١٢، ١٥٧/٥، ٥٢٨/٩، ٥٣٤،

١٩١/١٠، ٢٦٧/١١، ٢٨٧، ٣٣٠، والدرر ٣٦٢/٢، ٦٢، ٣٩٥، ٥٣١، وشرح شواهد المغني

ص ٧٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١، وأوضح المسالك ٣٤٣/٣، والجني الداني ص ٨٠،

٣٤٥، والخصائص ٢٨٢/٢، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٤، وشرح الأشموني ٤١٠/٢، وشرح التسهيل

٣٠٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٨٨/٣، ومغني اللبيب ص ١٨١، والمقاصد النحوية ١٠٢/٤،

وهمع الهوامع ١٢٥/٢، ١٥٨.

(وأسهل من هذا) البيت (قوله) وهو الأسود بن يعفر : [من الطويل]

٦٥٣- (فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بِمَا بِهِ) أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

(لِأَنَّ الْمُؤَكَّدَ) بفتح الكاف ؛ وهو « عن » (على حرفين) والمؤكد وهو

الباء ، على حرف واحد ، (ولاختلاف اللفظين) وهما « عن » و « الباء » . وصح توكيد

« عن » ب « الباء » لأنها بمعناها ، فهو توكيد بالمرادف ، وله مُسَهِّلَانِ :

أحدهما : [٦١/ب] أَنَّ « عن » على حرفين .

والثاني : أن لفظ المؤكد يخالف للفظ المؤكَّد ، بخلاف « لِيَمَّا بِهِمْ » قاله في شرح

الكافية^(١) .

٦٥٣- البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢١ ، والمقاصد النحوية ١٠٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك

٣٤٥/٣ ، وخزانة الأدب ٥٢٧/٩ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ١٤٢/١١ ، والدرر ٣٥/٢ ، ٦٢ ، ٢٣٣ ، ٥٣١

وشرح ابن الناظم ص ٣٦٤ ، وشرح الأشموني ٤١١/٢ ، وشرح التسهيل ١٧٣/٣ ، وشرح شواهد المغني

ص ٧٧٤ ، وشرح الكافية الشافية ١١٨٨/٣ ، ومغني اللبيب ص ٣٥٤ ، ومعجم الهوامع ٢٢/٢ ، ٣٠ ،

١٥٨ ، ٧٨

(١) شرح الكافية الشافية ١١٨٩/٣ .

(هذا باب العطف)

وهو في الأصل مصدر « عطف الشيء » إذا ثنيته ، وعطفَ الفارسُ على قِرْنِهِ ، إذا التفتَ إليه . (وهو) في الاصطلاح ضربان : (عطف نَسَقٍ) بحرف ، (وسِيَّاتِي) في باب يلي هذا ، (وعطف بيان) بغير حرف ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٥٣٤- العَطْفُ إمَّا دُو بَيَانٌ أَوْ نَسَقٌ

والكلام الآن في عطف البيان ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٣٤- وَالْعَرْضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقُ

وسمي بيان لأنه تكرر للأول بمرادفه لزيادة البيان ، فكأنك عطفته على [١٣١] نفسه . (وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة ، وتخصيصه إن كان نكرة) . هذا معنى قول الناظم :

٥٣٥- فَدُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبْهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

فخرج به « المشبه للصفة » النعت ؛ لأن المشبه للشيء ، غير ذلك الشيء ، فكأنه قال : تابع غير صفة ، وخرج بذكر « الإيضاح والتخصيص » التوكيد والنسق والبدل .

(والأول) وهو إيضاح المعرفة (متفق عليه) عند البصريين والكوفيين ،

(كقوله) : [من الرجز]

٦٥٤- (أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ) مَا إِنِ بِهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

٦٥٤- تقدم تخريج الرجز برقم ٨٢ .

ف: عمر: عطف بيان على «أبو حفص» للإيضاح، وتقدم في باب «العلم» شرح هذا البيت، وسبب إنشاده، وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(١).

(والثاني): وهو تخصيص النكرة، نفاه جمهور البصريين و(أثبت الكوفيون

وجماعة) من البصريين منهم: الفارسي وابن جني، وجماعة من المتأخرين منهم: الزخشري^(٢) وابن عصفور وابن مالك^(٣) [١/٦٢] وولده^(٤)، وأشار إليه في النظم بقوله:

٥٣٧- فَقَدْ يَكُونُ أَنْ مُنْكَرَيْنِ كَمَا يَكُونُ أَنْ مُعْرِفَيْنِ

(وجوزوا أن يكون منه) أي من عطف البيان للنكرة: (﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ

مَسَاكِينٍ﴾) [المائدة/٩٥] (فيمن نون: كفارة^(٥)) ف: طعام مساكين، عطف بيان على

«كفارة»^(٦). (ونحو: ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾) [إبراهيم/١٦] ف «صديد» عطف بيان على

«ماء». (والباقون) من البصريين وغيرهم (يوجبون في ذلك البدلية) بدل كلٍّ مِنْ

كُلٍّ، (ويخصُّون عطف البيان بالمعارف)، محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة

مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول. ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض،

والأخص يبين غير الأخص.

(و) عطف البيان كالنعت (يوافق متبوعه في أربعة من عشرة: أوجه

الإعراب الثلاثة) وهي: الرفع والنصب والجر، و(الإفراد والتذكير والتثنية

وفروعهن)، ففرع الإفراد التثنية والجمع، وفرع التذكير التأنيث، وفرع التثنية

التعريف، تقول: جاءني محمد أبو سهل، ف«أبو سهل» مرفوع، والرفع واحد من ثلاثة

وهي: الرفع والنصب والجر. ومفرد، والإفراد واحد من ثلاثة أيضاً وهي: الإفراد والتثنية

والجمع، ومذكر، والتذكير واحد من اثنين هما: التذكير والتأنيث. ومعرف، والتعريف^(٧)

(١) تقدم الخبر مع البيت رقم ٨٢.

(٢) الفصل ص ١٢٢.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٢٦.

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٦٦.

(٥) هي قراءة الجمهور، وقرأها ابن عامر ونافع وأبو جعفر «كفارة». انظر الإتحاف ص ٢٠٣،

والكشف ١/٣٦٥، والنشر ٢/٢٥٥.

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٣٦٧: (وأجاز أبو علي في التذكرة في «طعام» العطف والبدل).

(٧) في «أ»، «ط»: (ومنكر التذكير) مكان (ومعرف التعريف)، وأشار إلى ذلك الشيخ ياسين

في حاشيته ١٣١/٢.

واحد من اثنين أيضاً، وهما: التوكيد والتعريف^(١)، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٥٣٦- فَأُولَئِكَ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

(وقول الزمخشري^(٢): إِنَّ «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» [آل عمران/٩٧] عطف) بيان (على

«آيَاتُ بَيِّنَاتٍ» [آل عمران/٩٧] مخالف لإجماعهم)، لأن البصريين [١٣٢] والكوفيين

أَجْمَعُوا [٦٢/ب] على أن النكرة لا تبيّن بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يبيّن بالمفرد المذكر. ولا

يجوز أن يكون بدلاً، لأنهم نصّوا على أن المبدل منه إذا كان متعدداً وكان البدل غير وافٍ

بالعلة تَعَيَّنَ القطع، وإنما التقدير: منها مقام إبراهيم، أو: بعضها مقام إبراهيم، فهو

مبتدأ أو خبر مبتدأ.

(وقوله) أي الزمخشري (وقول الجرجاني : يُشْتَرَطُ) في عطف البيان (كونه

أوضح) وأخص (من متبوعه ، مخالف لقول سيبويه في : « يا هذا ذا الْجُمَّة ») إِنَّ « ذا

الجمّة » عطف بيان (على « هذا ») (مع أن الإشارة أوضح) وأخص (من المضاف إلى

ذي الأداة) ، لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة ، ومخالف للقياس أيضاً^(٣)

لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق ،

فلا يلزم تخصيص عطف البيان . قاله الشارح^(٤) . نعم لو قيل : يشترط في عطف البيان أن

يكون أجلى من المعطوف عليه ، لكان مذهباً ، لأن الجلي يبيّن الخفي .

(ويصح في عطف البيان) إذا قُصِدَ به ما يُقَصَدُ بالبدل أن يُعَرَّبَ بدل كل من

كل ، لما فيه^(٥) من البيان ، (إلا إن امتنع الاستغناء عنه) فيمتنع أن يكون بدلاً ، (نحو :

هَذَا قَامَ زَيْدٌ أَخُوها) فـ « أخوها » يتعين كونه عطف بيان على « زيد » ولا يجوز أن

يكون بدلاً منه ، لأنه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة

خبراً لـ « هند » ، إذ الجملة الواقعة خبراً لا بد لها من رابط يربطها بالخبر عنه ،

والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع لـ « زيد » ، فلو أسقط لم يصح

الكلام ، فوجب أن يُعَرَّبَ « أخوها » بياناً لا بدلاً ، [١/٦٣] لأن البدل على نية تكرار

العامل ، فكأنه من جملة أخرى ، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط .

(١) انظر شرح التسهيل ٣/٣٢٥ ، وشرح المفصل ٣/٧١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٧ .

(٢) الكشف ١/٢٠٤ .

(٣) في « ب » : (أو مخالف للقياس أيضاً) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٦٨ .

(٥) سقطت من « ب » .

(أو) امتنع (إحلاله محل الأول نحو: يا زيدُ الحارثُ) ف «الحارث» يتعين كونه عطف بيان على «زيد» ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، لامتناع إحلاله محل الأول، إذ لو قيل: يا الحارثُ، لم يجوز، لأن «يا» و«أل» لا يجتمعان هنا. (وقوله) وهو طالب بن أبي طالب: [من الطويل]

٦٥٥- (أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا) أُعِيدُكُمْ بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

ف «عبد شمس ونوفلا» يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على «أخويننا» ويمتنع فيهما البدلية، لأنهما على تقدير البدلية يحلان^(١) محل «أخويننا» فيكون التقدير: يا عبدَ شمسٍ ونوفلا، بالنصب، وذلك لا يجوز لأن المتأدى إذا [١٣٣] عطف عليه اسم مجرد من «أل» وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان متأدى، و«نوفل» لو كان متأدى لقليل فيه: يا نوفلُ، بالضم، لا: يا نوفلا، بالنصب.

(وقوله) وهو المزارع الأسدي: [من الوافر]

٦٥٦- (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِبَشَرٍ) عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَنُوعًا

ف «بشر»: يتعين كونه عطف بيان على «البكري» ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، لأن البديل في نية إحلاله محل الأول، ولا يجوز أن يقال: أنا ابنُ التاركِ بشر، لأن الصفة المقرونة بـ «أل» ك: التارك، لا تضاف إلا لما فيه «أل» ك: البكري. (ويجوز البدلية في هذا البيت) (عند الفراء^(٢))، لإجازته (إضافة الصفة المقرونة بـ «أل» إلى جميع المعارف نحو: (الضاربُ زيدٍ، وليس) مذهبه (بِمَوْضِيٍّ) عند الجمهور، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٦٥٥- البيت لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية ٦١/١، والدرر ٣٨٧/٢، والمقاصد النحوية ١١٩/٤ وبلا نسبة في الارتشاف ٦٠٧/٢، وأوضح المسالك ٣٥٠/٣، وشرح ابن الناظم ٣٦٨، وشرح الأشموني ٤١٤/٢، وشرح قطر الندى ص ٣٠٠، وشرح الكافية الشافية ١١٩٧/٣، وجمع الهوامع ١٢١/٢.

(١) في «ب»: (بخلاف).

٦٥٦- البيت للمزارع الأسدي في ديوانه ٤٦٥، وخزانة الأدب ٢٨٤/٤، ١٨٣/٥، ٢٢٥، والدرر ٣٧٩/٢، وشرح أبيات سيويه ٦/١، وشرح المفصل ٧٢/٣، ٧٣، والكتاب ١٨٢/١، والمقاصد النحوية ١٢١/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٤١/٢، وأوضح المسالك ٣٥١/٣، وشرح ابن الناظم ص ٣٦٩، وشرح الأشموني ٤١٤/٢، وشرح التسهيل ٣٢٧/٣، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٦، وشرح قطر الندى ٢٩٩، وشرح الكافية الشافية ١١٩٦/٣، وشرح المرادي ١٨٧/٣، وجمع الهوامع ١٢٢/٢.

(٢) شرح ابن الناظم ص ٣٦٩، وشرح شذور الذهب ص ٤٣٦، وفي شرح ابن عقيل ٢٢٣/٢:

(الفراء والفارسي).

٥٣٨- وَصَالِحًا لِدَلِيلَةٍ يُسَرَى فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامَ يَعْمرَا

٥٣٩- وَنَحْوِ بَشَرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

[٦٣/ب] ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل إلى عام، ويتبع بقسميه نحو:

زيدٌ أفضلُ الناسِ: الرجال والنساء، لأنه لو نُويَّ إحلال الرجل محل الناس لُويَّ إحلال ما عُطِفَ عليه، وهو «النساء» محل «الناس» فيكون التقدير: زيدٌ أفضلُ النساءِ، وذلك لا يجوز، لأن اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على ما أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم، ومن ثم خُطِئَ من قال: أنا أشعرُ الإنسِ والجن.

ومنها: أن تُتَبَعَ صفة «أي» بمضاف نحو: يا أيها الرجلُ غلامُ زيدٍ، بنصب الغلام، لأن الغلام لو نُويَّ إحلاله محل الرجل لَرُفِعَ، لأن الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لأن صفة «أي».

ومنها: أن يُتَبَعَ مجرور «أي» بمفصل نحو: بأيُّ الرجلين: زيدٍ وعمرو، مررت؟ لأنه لو نُويَّ إحلال زيد مع ما عُطِفَ عليه، وهو «عمرو» محلَّ الرجلين، لزم إضافة أي إلى المعرفة المفردة، وهي لاتضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدر نحو: أيُّ زيدٍ أحسن؟ بمعنى أيُّ أجزائه أحسن؟ أو عطف على «أي» مثلها نحو: [من الكامل]

٦٥٧- أَيُّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

ومنها: أن يتبع مجرور «كلاً» بمفصل، نحو: كلاً أخويك زيدٍ وعمرو عندي، لأنه لو نُويَّ إحلال زيد مع ما عُطِفَ عليه وهو «عمرو» محل «أخويك» لزم إضافة «كلاً» إلى مُفَرَّقٍ، وهي إنما تضاف إلى مثنى غير مفرق، وشذَّ: كلاً أخي وخليلي.

قال الموضح في الحواشي: وهذه المسائل المستثناة مبنية على أن البدل لا بد وأن يكون صالحاً للإحلال محل الأول، وفيه نظر لأنهم يغتفرون في الثواني ولا يغتفرون في الأوائل، وقد جَوَّزُوا في: إِنَّكَ أَنْتَ، [٦٤/١] كون «أنت» توكيداً، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز: إِنَّ أَنْتَ^(١).

وقال أبو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفى: أولى^(٢) ما يقال في «نعمَ الرجلُ زيدٌ»: إن «زيد» بدل من «الرجل» ولا يلزم أن يجوز: نعمَ زيدٌ. انتهى.

٦٥٧- صدر البيت: (فلئن لقيتك خالين لتعلمن)، وتقدم تخريج البيت برقم ٥٤١.

(١) انظر همع الهوامع ١٢٢/٢.

(٢) في «ب»: (أول).

وقال الفخر الرازي : وهذا الاستثناء مبنيٌّ على أن المبتل منه في حكم الطرح ، والمبتل هو المعتبر ، ومذهب سيبويه أن المبتل منه ليس مُهَدَّرًا بالكُلِّيَّة ؛ لأنه قد يُحتاج إليه لغرض آخر ، كقولك : زيدًا رأيتُ غَلامَهُ رَجُلًا صَالِحًا ، فلو ذهبت تَهْدُرُ^(١) الأول لَمْ يصح كلامك . انتهى .

ويفترق البيان من البتل بوجوه منها^(٢) :

أن البيان لا يقع ضَمِيرًا ولا تابعًا لضمير .

ومنها : أنه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير . [١٣٤]

ومنها : أنه لا يقع جملة ولا تابعًا لجملة ، ولا فعلًا ، ولا تابعًا لفعل .

ومنها : أنه ليس في نية إحلاله محل الأول ، وليس من جملة أخرى ، وليس متبوعه

في حكم الطرح ، بخلاف البتل في الجميع .

(١) في « ب » : (يزيد) .

(٢) انظر هذه الفروق في معني اللبيب ٤٥٥/٢ .

(هذا باب عطف النسق)

بفتح السين ، بمعنى المنسوق ، من نَسَقْتُ الشيءَ نَسْقًا ، بالتسكين ، إذا أتيت به متتابعًا ، وكثيرًا ما يسميه سيبويه^(١) : باب الشَّرْكَة . (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها) ، وهو^(٢) معنى قول الناظم :

٤٠- تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسَقِ

فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالآتي ذكره ما بعد « أي » التفسيرية من نحو قولك : مررت بغضنفر ، أي : أسد ، فإن « أسد » تابع لـ « غضنفر » بتوسط حرف التفسير ، وهو « أي » وليس من الأحرف الآتي ذكرها ، فليس هو عطف نسق ، وإنما هو [٦٤/ب] عطف بيان بالأجلى على الأخفى ، وليس لنا عطف بيان بتوسط^(٣) حرف إلا هذا ، وذهب الكوفيون إلى أن « أي » عاطفة . (وهي) أي الأحرف الموعود بها (نوعان) :

أحدهما : (ما يقتضي التشريك في اللفظ) بوجوه الإعراب ، (و) في (المعنى ، إما مطلقًا) من غير قيد ، (وهو) أربعة : (الواو والفاء وثمَّ وحتى^(٤)) . تقول : جاء القومُ وزيدٌ ، أو فزيدٌ ، أو ثمَّ زيدٌ ، أو : حتى زيدٌ . ف « زيدٌ » شارك القوم في اللفظ بالضمّة وفي المعنى وهو الحجيء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

(١) الكتاب ٤٤١/١ .

(٢) في « ب » : (وهذا) .

(٣) في « ب » : (بشرط) .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ٣٧٠ : (أحدهما ما يعطف مطلقًا ، أي يشرك في الإعراب والمعنى وهو : الواو ، وثمَّ ، والفاء ، وأمَّ ، وأوَّ) . وانظر مثل ذلك في شرح ابن عقيل ٢٢٥/٢ .

٥٤١- فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَإٍ ثُمَّ فَـ حَتَّى أُمَ
 وذهب الكوفيون إلى أن «حتى» ليست بعاطفة.

(وإما مقيداً) بقيد (وهو) اثنان : (أو ، وأم ، فشرطهما) في اقتضاء التشريك لفظاً ومعنى (أن لا يقتضيا إضراباً) ، لأن القائل : أزيد في الدار أم عمرو ، عالمٌ بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه . فالذي بعد «أم» مساوٍ للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه ، وحصول المساواة إنما هو بواسطة «أم» فقد شركتها^(١) في المعنى كما شركتها^(٢) في اللفظ ، وكذلك «أو» شركة ما بعدها لما قبلها فيما يُجاء بها لأجله من شك أو تخيير أو غيرهما^(٣) . فإن اقتضيا إضراباً كانا مُشْرِكَيْنِ في اللفظ لا في المعنى ، كما ذكر في التسهيل^(٤) ، وسيأتي بيان ذلك . وذهب الجمهور إلى أن «أو» و«أم» مشركان في اللفظ لا في المعنى دائماً ، والصحيح عند ابن مالك الأول .

(و) الثاني : (ما يقتضي [١٣٥] التشريك في اللفظ دون المعنى ، إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله ، وهو «بل» عند الجميع) من النحويين ، نحو : ما قام زيدٌ بل عمرو ، (و«لكن» عند سيبويه^(٥) وموافقيه^(٦)) ، نحو : ما قام زيدٌ لكن عمرو^(٧) . ثم اختلف هؤلاء القائلون : إن «لكن» من حروف العطف ، على [١/٦٥] ثلاثة أقوال : أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسي^(٨) .

- (١) في «ب» : (شركتها) .
- (٢) في شرح ابن الناظم ص ٣٧٠ - ٣٧١ : (وأكثر المصنفين لا يعدّون «أو» فيما يشرك في الإعراب والمعنى ؛ لأن المعطوف بما يدخله الشك أو التخيير بعد ما مضى أول الكلام على اليقين والقطع ، وإنما عدّها الشيخ في هذا القسم ؛ لأن ذكرها يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سبقت لأجله ، وإن كان مساق ما قبلها صورة على غير مساق ما بعدها) .
- (٣) التسهيل ص ١٧٤ .
- (٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٢٠٣/٣ .
- (٥) الكتاب ٤٣٤/١ - ٤٣٥ .
- (٦) في شرح التسهيل ٣٤٨/٣ : (عند غير يونس) .
- (٧) في شرح ابن الناظم ص ٣٧١ : (الضرب الثاني : ما يعطف لفظاً فحسب ، أي يشرك في الإعراب وحده ، وهو : بل ، ولا ، ولكن) .
- (٨) المسائل المثورة ص ١٨٧ .

والثاني : أنها عاطفة ، ولا تستعمل إلا بالواو الزائدة قبلها لزومًا ، وصححه ابن عصفور ، وزعم أن كلام سيويه محمول عليه .

والثالث : أنها عاطفة تقدّمَتها الواو أو لا ، وهو مذهب ابن كيسان^(١) ، وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك ، وليست بعاطفة .

(وإما لكونه بالعكس) وهو أن ينفي عما بعلمه ما ثبت لما^(٢) قبله ، (وهو « لا » عند) النحاة (الجميع) نحو : جاء زيدٌ لا عمرو ، (و « ليس » عند البغداديين) ، كما نقله ابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه في التسهيل^(٣) (كقوله) وهو لبيد : [من الرمل]

٦٥٨- وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَلْجْزِهِ (إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ)
برفع الجمل عطفًا على الفتى . وخرّجه المانعون على حذف خبر « ليس » للعلم به ، والأصل : ليسه الجمل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٢- وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلٍّ وَلَا لَكِنْ.....

(١) انظر الارشاف ٢/٦٢٩ .

(٢) في « ب » : (لا) .

(٣) التسهيل ص ١٧٤ .

٦٥٨- تقدم تخريج البيت برقم ١٧٣ .

(فصل ل)

في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها

(أما الواو فلمطلق الجمع) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح ، خلافاً للفراء وهشام و ثعلب^(١) من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب^(٢) . والتعبير بمطلق الجمع مساوٍ للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ، ولا التفات لمن غاير بينهما بالإطلاق والتقييد ، وقد أطل الناس في الاختلاف^(٣) في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف .

وإذا ثبت أنها لمطلق^(٤) الجمع في الحكم ، (فتعطف متأخراً في الحكم) على متقدم [ب/٦٥] عليه (نحو : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ﴾) [الحديد/٢٦] فـ « إبراهيم » معطوف على نوح عطف متأخر على متقدم . (و) تعطف (متقدماً) في الحكم على متأخر (نحو : ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾) الله العزيز الحكيم [الشورى/٣] فـ « الذين » معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر . (و) تعطف (مصاحباً) للمعطوف عليه في الحكم نحو : (﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾) [العنكبوت/١٥] . فـ : أصحاب السفينة : معطوف على الهاء عطف مصاحب ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٣ - فَأَعْطِفُ بِوَإٍ لَأَحَقًّا أَوْ سَابِقًا فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

(١) في « ب » : (ثعلب) .

(٢) شرح ابن الناظم ٣٧١ - ٣٧٢ ، وشرح التسهيل ٣/٣٤٩ - ٣٥٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٩٦ .

(٣) في « ب » : (الإطلاق) .

(٤) في جميع النسخ : (الاجتماع) ، والتصويب من حاشية يس ١٣٥/٢ حيث قال : (قوله لمطلق الجمع ،

قال الدنوشري : محل كونها لمطلق الجمع ما لم تقع قبل إما الثانية) .

فهذه ثلاث مراتب ، وهي مختلفة في الكثرة والقلة ، فمجيئها للمصاحبة أكثر ، وللترتيب كثير ، ولعكس الترتيب قليل ، فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن لِلْمَعْيَةِ بأرجحية وللتأخر برجحان وللتقدم بمرجوحية . هذا مراد التسهيل^(١) وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث^(٢) .

(وتنفرد الواو) من بين سائر حروف العطف (بأنها) تختص بأحد وعشرين حكماً :

الأول : أنها (تعطف اسماً على اسم لا يكتفي الكلام به) أي بالاسم المعطوف عليه (ك : اختصم زيدٌ وعمرو ، وتضارب زيدٌ وعمرو ، واصطف زيدٌ وعمرو) ، وسواء زيدٌ وعمرو ، وجلست بين زيدٍ وعمرو . فالمعطوف عليه^(٣) في هذه الأمثلة ، وهو زيدٌ ، لا يكتفى به ، فلا يقال : اختصم زيدٌ ، وتضارب زيدٌ ، واصطف زيدٌ ، وسواء زيدٌ ، وجلست بين زيدٍ ، (إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة^(٤) والبينية من المعاني [١٣٦] النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً) ، والواو لمطلق الجمع ، فلذلك اختصت بها ، بخلاف غيرها من حروف العطف ، وإلى ذلك يشير قول الناظم : [١/٦٦]

٥٤٤ — وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ

(ومن هنا) أي : من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الأصمعي) ، بفتح الميم ، في قول امرئ القيس : [من الطويل]

٦٥٩ — بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوَّلَ

بالفاء في إحدى الروايتين : (الصواب أن يقال : بين الدخول وحومل ، بالواو) ، على

(١) التسهيل ص ١٧٤ .

(٢) في حاشية يس ١٣٥/٢ : (قوله : « وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث » ، تعريض بأبي حيان حيث قال : وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين ، بل هو قول ثالث خارج عن القولين يجب اطراحه) .

(٣) في « ب » : (من) .

(٤) سقطت من « ب » .

٦٥٩ - صدر البيت : (قفا بك من ذكرى حبيب ومنزل) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٨ ، والأزهية ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٣٣٢/١ ، ٢٢٤/٣ ، والدرر ٤٠٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٣ ، وشرح شواهد المغني ٤٦٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٠٧/٣ ، والكتاب ٢٠٥/٤ ، ومجالس ثعلب ص ١٢٧ ، وجمع الهوامع ١٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٥٩/٣ ، والدرر ٤١٤/٢ - ٤١٥ ، وشرح الأشموني ٤١٧/٢ ، وشرح قطر الندى ٨٠ ، ومغني اللبيب ١٦١/١ ، ٢٦٦ ، وجمع الهوامع ١٣١/٢ .

الرواية المشهورة، وهي القياس، لأن البنية لا يعطف فيها بالفاء، لأنها تدل على الترتيب .
 (وحجة الجماعة) السماع ، واختلفوا في التخريج فقال يعقوب بن السكيت : إنه على حذف مضاف ، وإن التقدير : بين أهل الدخول فحومل . وقال خطاب المادري : إنه على اعتبار التعدد حكماً ، لأن الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة ، كما تقول : قعدت بين الكوفة ، تريد : بين دورها وأماكنها ، و(أن التقدير : بين أماكن الدخول فأماكن حومل ، فهو بمنزلة : اختصم الزيدون فالعَمْرُونَ) ، إذا كان كل فريق منهم خصماً لصاحبه . قال : وهذا عندي أصح من أن يجعل شأداً إذا ثبتت الرواية . انتهى .
 والدخول ، بفتح الدال ، وحومل ، بفتح الحاء : موضعان ، وسقط ، بكسر السين المهملة ، ما تساقط من الرمل ، واللوى ، بكسر اللام والقصر : رمل يَعُوجٌ ويلتوي . فإن قلت : قدمت^(١) أن المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو^(٢) ، وقد جاء العطف فيها بـ « أم » كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة / ٦] . قلت : أجيب عنه بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية ، إذ^(٣) الأصل : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فالعطف بطريق الأصالة إنما هو الواو ، قاله الموضح [٦٦/ب] في الحواشي .

الثاني : مما تنفرد به الواو عطف سبي على أجنبي في الاشتغال ونحوه ، نحو : زيداً ضربتُ عمرًا وأخاه ، وزيدٌ مررتُ بقومك وقوميه .

والثالث : عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية ، نحو : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة/٢٣٨] .

الرابع : عطف الشيء على مرادفه نحو : ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة/٤٨] .

الخامس : عطف عامل قد حُذِفَ وبقي معموله ، نحو : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [الحشر/٩] .

السادس : جواز فصلها من [١٣٧] معطوفها بظرف أو عديله ، نحو ﴿ وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ [يس/٩] .

السابع : جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة ، نحو قوله : [من الطويل]
 ٦٦٠- جَمَعَتْ وَفُحْشًا غَيِّبَةً وَنَمِيمَةً خِصَالًا ثَلَاثًا لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

(١) في « ب » : (قد قدمت) .

(٢) سقط من « ب » : (التي لا يعطف فيها إلا بالواو) .

(٣) في « ب » : (إذا) .

٦٦٠- تقدم تخريج البيت برقم ٤١١ .

وقيل : لا تختص « الواو » بذلك بل : « الفاء ، و ثم ، وأو ، ولا » ، كذلك قاله التفازاني .

الثامن : جواز العطف على الجوار في الجر خاصة ، نحو : ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ [المائدة/٦] في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمة^(١) .

التاسع : جواز حذفها إن أُمينَ اللبس كقوله : [من الخفيف]

٦٦١- كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ

العاشر : إيلاؤها^(٢) « لا » إذا عطفت مفرداً بعد نهْي ، نحو : ﴿ وَلَا الْهَيْئَ وَلَا الْقَلَائِدَ ﴾ [المائدة/٢] . أو نفْي نحو : ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة/١٩٧] . أو مؤوَّل بنفي : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة/٧] .

الحادي عشر : إيلاؤها « إما » مسبوقه [١٣٨] بمثلها غالباً إذا عطفت مفرداً ، نحو ﴿ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾ [مريم/٧٥] .

الثاني عشر : عطف العَقْد على التَّيْف نحو : أحد وعشرون .

الثالث عشر : عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها ، كقوله : [من الوافر] ٦٦٢- بَكَيْتُ وَمَا بَكَارِجُ لِي حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ

الرابع عشر : عطف ما حقه التثنية والجمع ، كقول الفرزدق : [من الكامل] ٦٦٣- إِنَّ الرِّزْيَةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فَقَدْ أَنْ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ

الخامس عشر : عطف العام على الخاص نحو : ﴿ رَبُّ اغْفِرْ لِي [٦٧/١] وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [نوح/٢٨] . وأما عكسه نحو : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا

(١) الرسم المصحفي : ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ ؛ بالرفع ؛ وقرأها بالجر أيضاً : أنس وعكرمة وابن عباس والشعبي وقتادة وعلقمة والضحاك ومجاهد وأبو جعفر . انظر البحر المحيط ٤٣٧/٣ ، والنشر ٢٥٤/٢ .

٦٦١- تمام البيت : (كيف أصبحت كيف أمست مما يغرس الود في فؤاد الكريم)

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٤/٨ ، والخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، والدرر ٤٦٣/٢ ، وديوان المعاني ٢٢٥/٢ ، ووصف المباني ص ٤١٤ ، وشرح الأشموني ٤٣١/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤١ ، وشرح التسهيل ٣٨٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٠/٣ ، وجمع الهوامع ١٤٠/٢ .

(٢) في « ب » : (إيلاؤها) .

٦٦٢- تقدم تخريج البيت برقم ٦٣٦ .

٦٦٣- البيت للفرزدق في ديوانه ص ١٦١/١ ، والدرر ٤٠٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٥/٢ ، ومغني اللبيب ٣٥٦/٢ ، والمقرب ٤٤/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١١/٣ . وسقط من « ب » : (الرابع عشر) مع البيت .

مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَنُوحٌ ﴿الأحزاب/٧﴾ فتشاركها فيه «حتى» نحو: مات الناس حتى الأنبياء، فإنها عاطفة خاصاً على عام. قاله في المغني^(١).

السادس عشر: اقترانها بـ «لكن» نحو: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الأحزاب/٤٠].

السابع عشر: امتناع الحكاية معها، فلا يقال: ومن زيداً؟ بالنصب حكاية لمن قال: أرأيت زيداً؟.

الثامن عشر: العطف التلقيني، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة/١٢٦].

التاسع عشر: العطف في التحذير والإغراء نحو: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس/١٣] ونحو: المروعة والنجدة.

العشرون: عطف السابق على اللاحق نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ﴾ [الشورى/٣].

الحادي والعشرون: عطف «أي» على مثلها كقوله: [من الكامل]

٦٦٤ — أَيُّي وَأَيْكَ فَارَسُ الْأَحْزَابِ

(وأما الفاء فللترتيب المعنوي)، وهو أن يكون المعطوف بها لاحقاً كقوله تعالى:

﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ﴾ [الانفطار/٧]. وقد تكون للترتيب الذكري، والمراد به أن يكون وقوع

المعطوف بها بعد المعطوف عليه^(٢) بحسب الذكر لفظاً، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان

وقوع الأول، وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى

أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء/١٥٣]. (والتعقيب): وهو^(٣) أن يكون

المعطوف بها متصلاً بلا مهملة (نحو: ﴿ثُمَّ أَمَّا لَهُ فَاقْبَرَهُ﴾) [عبس/٢١]. وتعقيب كل

شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا ملة الحمل،

وإن كانت مدته متطاولة، ودخل البصرة فبغداد، إذا لم يُقَمَّ في البصرة ولا بين البلدين.

(وكثيراً ما تقتضي) الفاء (أيضاً)^(٣) [٦٧/ب] التسبب، وهو أن يكون المعطوف بها^(٣)

متسبباً عن المعطوف عليه، (إن كان المعطوف) بها (جملة) أو صفة، فالأول (نحو:

﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾) [القصص/١٥]. والثاني نحو: ﴿لَاكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ

زُقُومٍ﴾ ﴿فَمَا لَكُلُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ﴾ ﴿فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾ [الواقعة/٥٢، ٥٣، ٥٤].

(١) مغني اللبيب ٣٥٧/٢.

٦٦٤ - صدر البيت: (فلن لقيتك خالين لتعلمن)، وتقدم تخريج البيت برقم ٥٤١، ٦٥٧.

(٢) بعده في «ب»: (إنما هو).

(٣) سقطت من «ب».

(واعترض على) المعنى (الأول) ، وهو الترتيب المعنوي ، (بقوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾) [الأعراف/٤] فإن الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى وهو متقدم في التلاوة ، وذلك ينافي الترتيب الذي [١٣٩] في الفاء . قاله الفراء ^(١) .

(و) اعترض أيضاً (بنحو : « تَوْضُأً فغسل وجهه ويديه ») ومسح رأسه ووجهه ^(٢) (الحديث) . فإنَّ غُسْلَ الأعضاء الأربعة متقدم في المعنى ومتأخر في الحديث ، فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك . (والجواب) من وجهين :

أحدهما : (أن المعنى) على إضمار الإرادة ، والتقدير : (أردنا إهلاكها) فجاءها بأسنا ، فمجيء البأس مترتب على الإرادة ، (وأراد الوضوء) فغسل وجهه ... إلى آخره ، فغُسِّلَ الأعضاء الأربعة مترتب ^(٣) على إرادة الوضوء .

الوجه الثاني : أن الفاء فيهما للترتيب الدُّكْرِي لا المعنوي .

والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقاً ، والفراء يمنع ذلك مطلقاً ، وقال الجرمي : لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الإمطار ، بدليل : [من الطويل]
..... بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ ^(٤)

وقولهم : « مُطَرَّنَا مَكَانَ كَذَا ، فمَكَانَ كَذَا » إذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد .

(و) اعترض (على) المعنى (الثاني) وهو التعقيب ، (بقوله تعالى) : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً ﴾ أَحْوَى ﴾ [الأعلى/٤-٥] فإن إخراج المرعى لا يعقبه جَعْلُهُ غُثَاءً أَحْوَى ، أي : يابساً أسود . (والجواب) من وجهين :

أحدهما : [١/٦٨] أن جملة « فجعله غُثَاءً » معطوفة على جملة محذوفة ، و (أن التقدير : فمضت مدة فجعله غُثَاءً) .

(و) الثاني : (بأن الفاء نابت ^(٥) عن : ثُمَّ) ، والمعنى : ثم جعله غُثَاءً ، (كما

(١) معاني القرآن للفراء ٣٧١/١ .

(٢) في صحيح البخاري ، كتاب الوضوء ، ٤٥ : باب الوضوء من التور ، حديث رقم ١٩٦ : (حدثني

عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمي يكثر من الوضوء ، قال لعبد الله بن زيد : أخبرني كيف رأيت النبي ﷺ يتوضأ ؟ فدعا بتور من ماء فكفأ على يديه فغسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ثم أخذ يده فمسح رأسه ، فأدبر به وأقبل ، ثم غسل رجله . وانظر الحديث

في صحيح البخاري برقم ١٨٣ - ١٨٤ .

(٣) في « ب » : (مرتب) .

(٤) تقدم تخريج البيت برقم ٦٥٩ .

(٥) في « ب » : (نابت) .

جاء عكسه) وهو نيابة « ثم » عن « الفاء » كقوله : [من المتقارب]

٦٦٥- جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

أي : فاضطرب ، (وسيأتي) قريباً . وإلى إفادة الفاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله :

٥٤٥- وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ

(وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما^(١) لا يصح كونه صلة لخلوه^(٢) من

العائد) على الموصول ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٤٦- وَأَخْصَصُ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ

(نحو : اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك) ف « اللذان » مبتدأ ، وهو اسم موصول ،

وجملة « يقومان » صلته ، وجملة « يغضب زيد » معطوفة على جملة^(٣) « يقومان » الواقعة

صلة . وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول ، لأنها

رفعت الظاهر ، وهو زيد ، ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك ، لأن ما في الفاء من معنى

السببية أغنى عن الضمير ، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة ،

لإشعارها بالسببية ، فكأنك قلت : اللذان إن يقوما^(٤) فيغضب زيد أخواك ، و « أخواك » :

خبر اللذان . (وعكسه) وهو أن الفاء تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح

أن يكون صلة ، (نحو : الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد) ف « الذي » : مبتدأ ،

و « يقوم أخواك » : جملة فعلية ، صلة « الذي » ، وهي لا تصلح أن تكون صلة لخلوها

عن ضمير عائد على الموصول . والذي سوغ ذلك عطف جملة « يغضب هو » عليها ،

لاشتمالها على العائد [٦٨/ب] إلى الموصول ، وهو الضمير المرفوع بـ « يغضب » ، وإنما

أبرز [الضمير]^(٥) لأن الفعل كالوصف إذا جرى على غير من هو له ورفع^(٦) ضميراً

وجب إبرازه ، وزيدٌ : خير النبي .

٦٦٥- قبل هذا البيت : (كهز الرديني تحت العجاج) ، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه ص ٢٩٢ ، والدرر

٤٢٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٥٨ ، والمقاصد النحوية ١٣١/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٦٣٨/٢ ،

وأوضح المسالك ٣٦٣/٣ ، والجنى الداني ٤٢٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٤ ، وشرح الأشموني ٤١٧/٢ ،

وشرح التسهيل ٣٥٥/٣ ، وجمع الهوامع ١٣١/٢ .

(١) في « ب » : (بـ) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (جملته) .

(٤) في « ط » : (يقومان) .

(٥) إضافة من « ب » .

(٦) في « ب » : (ووقع) .

(ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال) ، فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبراً لخلوه من عائد على المبتدأ ، وعكسه ، فالأول (نحو : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ») [الحج/٦٣] فجملة « تصبح الأرض » بالرفع : معطوفة على جملة « أنزل » الواقعة خبر « أن » . وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم « أن » إذ المعطوف على الخبر خبر ، ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك .

(و) الثاني نحو (قوله) ، وهو ذو الرمة غيلان : [من الطويل]

٦٦٦- (وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو) وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرُقُ

[١٤٠] ف « إنسان عيني » : مبتدأ ومضاف إليه ، و « يحسر الماء » ، بالرفع : خبر المبتدأ ، وهو لا يصلح كونه ^(١) خبراً ، لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر ، وهو « الماء » ، ولكن سوغ ذلك عطف « فيبدو » عليه ، فإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ . هذا قول ابن عصفور ^(٢) . وقال المرادي في باب المبتدأ ^(٣) : التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء ، فاكْتَفَى بضمير واحد في إحداهما كما يُكْتَفَى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء ، فإذا قلت : زيدٌ جاءَ عمرو فأكرمَهُ ، فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية . نص على ذلك ابن أبي الربيع ، قل : لأنهما تنزلتا منزلة : زيدٌ لما جاءَ عمرو فأكرمَهُ . فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما ، والرباط إنما هو بالضمير . انتهى كلام المرادي .

وقال الموضح في المغني ^(٤) : كذا قالوا ، والبيت [٦٩/أ] يحتمل أن يكون أصله : يحسر الماء عنه : أي : ينكشف عنه . ونقل المكوذي ^(٥) في باب الإضافة عن بعض النحاة أنه أجاز حذف « إن » الشرطية ، وأنها إذا حُذِفَتْ ارتفع المضارع ، واستشهد له بهذا البيت .

٦٦٦- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٢/٢ ، والدرر ١٨٩/١ ، والمقاصد النحوية ٥٧٨/١ ، ٤٤٩/٤ ، وكثير في المحتسب ١٥٠/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٣/٣ ، ٢٥٧/٧ ، وأوضح المسالك ٣٦٢/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٦٦٨ ، وشرح الأشموني ٩٢/١ ، وبجالس ثعلب ص ٦١٢ ، ومغني اللبيب ٥٠١/٢ ، والمقرب ٨٣/١ ، وهمع الهوامع ٩٨/١ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) المقرب ٨٣/١ .

(٣) شرح المرادي ٢٧٦/١ .

(٤) مغني اللبيب ٥٠١/٢ .

(٥) شرح المكوذي ٤٣٦/١ .

و«إنسان العين»: هو المثال الذي يرى في السواد، و«يَحْسِرُ» بالخاء المهملة: يغور، من قوطم: حسر البحر، إذا غار، و«يَجُمُّ» بلجيم: من الْجُمُوم، وهو الكثرة، و«يغرق»: معطوف على «يَجُمُّ». والمعنى أن الماء إذا غار ظهر إنسان العين، وإذا كَثُرَ غرق واستتر. وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من^(١) عائد على الموصوف، وعكسه، فالأول نحو: مررتُ برجلٍ يبكي فيضحكُ عمرو، والثاني نحو: مررتُ برجلٍ يبكي عمرو فيضحكُ هو.

وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالاً لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال، وعكسه، فالأول نحو: عهدتُ زيداً يغضبُ فيطيرُ الذبابُ. والثاني نحو: عهدتُهُ يَطِيرُ الذبابُ فيغضبُ^(٢) هو. هذا وقد قال في المغني^(٣): ويجب أن يدعى أن الفاء في ذلك كله قد أخلِصَت لمعنى السببية، وأُخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط. انتهى.

(وأما «ثم» فللترتيب والتراخي) على الأصح فيهما، وإلى ذلك أشار الناظم

بقوله:

وَأَمَّا «ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ بِإِنْفِصَالٍ ٥٤٥

(نحو: ﴿فَأَقْبِرْهُ﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشُرْهُ ﴿﴾ [عبس/٢١، ٢٢]. وزعم^(٤) قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكاً بنحو قوله [تعالى] ^(٥): ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ في الزمر. [الزمر/٦].

وأجيب بأن «ثم» فيها بمعنى الواو بدليل: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف/١٨٩] بالواو، في الأعراف، والقصة واحدة.

وزعم الأخفش أن «ثم» قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك: [ب/٦٩] أعجبتني ما صنعتَ اليومَ ثُمَّ ما صنعتَ أمسَ أعجبٌ، لأن «ثم» في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين.

(١) في «ب»: (عن).

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٧٣، وشرح التسهيل ٣/٣٥٤.

(٣) مغني اللبيب ٢/٤٢٥.

(٤) أي الفراء والأخفش وقطرب، انظر الارتشاف ٢/٦٣٨.

(٥) إضافة من «ب».

وجعل منه ابن مالك: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [الأنعام/١٥٤] الآية . قال في المغني^(١): والظاهر أن «ثم» فيه واقعة موقع الفاء، (وقد توضع) ثم (موضع الفاء كقوله) وهو أبو دؤاد^(٢) جارية^(٣) بن الحجاج: [من المتقارب]

٦٦٧- كَهَزُ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ (جَرَى فِي الْأَنْبَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ)

إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه . قاله في المغني^(٤) . واعترضه قريبه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد . وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة . [١٤١]

و«الرُدَيْنِي» : صفة للرمح^(٥) ، يقال : رمح رديني وقناة ردينية . قال الجوهري^(٦) : زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى رُدَيْنَةً ، كانت تقومُ القنَّةَ بخطِّ هَجَرَ . و«العجاج» بفتح العين : الغبار ، والأنابيب : جمع أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب .

(وأما «حتَّى» فالعطف بها قليل) عند البصريين ، (والكوفيون ينكرونه) بالكلية ، ويحملون نحو : جاءَ القومُ حتَّى أبوكَ ، ورأيتُ القومَ حتَّى أباكَ ، ومررتُ بالقومِ حتَّى أبيكَ ، على أن «حتى» فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل . (و) العطف بـ «حتى» (شرطه أربعة أمور :

أحدها : كون المعطوف اسماً) لا فعلاً ، لأنها منقولة من «حتى» الجارة ، وهي لا تدخل على الأفعال ؛ فلا يجوز على العطف : أكرمتُ زيداً بكلُّ ما أقدِرُ عليه حتَّى أقمتُ نفسي خادماً له ، وبخِلَ عليٌّ زيدٌ بكلُّ شيءٍ حتَّى منعني دانيقاً ، وأجازه ابن السيد^(٧) .

(والثاني : كونه ظاهراً) لا مضمراً ، كما كان ذلك شرط مجرورها ، [٧٠/١] (فلا يجوز : قامَ الناسُ حتَّى أنا) ، ولا : ضربتُ القومَ حتَّى إياكَ ، وهذا الشرط (ذكره) ابن هشام (الخضراوي) ، قال في المغني^(٨) : ولم أقف عليه لغيره .

(١) مغني اللبيب ١١٨/١ - ١١٩ .

(٢) في «ب» ، «ط» : (أبو داود) .

(٣) في جميع النسخ : (حارثة) ، والتصويب من الدرر ٢/٤٢٤ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٥٨ .

٦٦٧- تقدم تخريج البيت برقم ٦٦٥ .

(٤) مغني اللبيب ١١٨/١ - ١١٩ .

(٥) في «ب» : (الرمح) .

(٦) الصحاح (ردن) .

(٧) الحلل ص ١٩٧ .

(٨) مغني اللبيب ١/١٢٧ .

(والثالث : كونه بعضاً من المعطوف عليه ، إما بالتحقيق) بأن يكون جزءاً من كُلٍّ ، (نحو : أَكَلْتُ السمكةَ حَتَّى رَأَسَهَا) ، أو فرداً من جمع نحو : قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المَشَاةِ ، أو نوعاً من جنس نحو : أعجبتني التمرُ حَتَّى البرِّي^(١) . (أو) بعضاً (بالتأويل ، كقوله) ؛ وهو أبو مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله : [من الكامل]

٦٦٨ — (أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا)

(فيمن نصب نعله ، فإن ما قبلها) ؛ وهو « ألقى الصحيفة » و « الزاد » ؛ (في تأويل : ألقى ما يثقله) ، ونعله بعض ما يثقله . قال أبو البقاء ، فيكون معطوفاً على « الصحيفة » ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسره « ألقاها » ف « ألقاها » : على الأول تأكيد ، وعلى الثاني تفسير . وأما من رفع نعله فعلى الابتداء ، وألقاها : خبره ، وأما من جرّها فعلى أن « حتى » جارة ، وألقاها : تأكيد .

وكان من قصة المتلمس أنه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم ملحاه بعد ذلك ، فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالخير ، وأمره فيها بقتلها ، وختمها وأوهمها أنه كتب لهما بصلّة ، فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها ، فألقاها في نهر الحيرة وفرّ إلى الشام ، وأما طرفة فأبى أن يفتحها ، ودفعها إلى العامل فقتله^(٢) .

(أو شبيهها ببعض) في شدة الاتصال (كقولك^(٣) : أعجبتني الجارية حَتَّى كَلَامُهَا ، ويمتنع) أن يقال : أعجبتني الجارية (حَتَّى ولدها) ، لأن ولدها ليس جزءاً منها ولا [٧٠/ب] شبيهاً به ، بخلاف كلامها فإنه لشدة اتصاله بها صار كجزئها .

(١) في « ب » : (البري) . والبري : ضرب من التمر أحمر مشرب بصفرة كثير اللحاء عذب اللحاء . انظر لسان العرب ٥٠/١٣ (برن) .

٦٦٨ — البيت للمتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٠/١ ، ولأبي (أو لابن) مروان النحوي في خزنة الأدب ٢١/٣ ، ٢٤ ، والدرر ٤١/٢ ، والكتاب ٩٧/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٤/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٦٤٧/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٥/٣ ، وخزانة الأدب ٤٧٢/٩ ، والدرر ٤٥٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٤ ، وشرح أبيات سيويه ٤١١/١ ، وشرح الأشموني ٢٨٩/٢ ، وشرح التسهيل ٣٥٨/٣ ، وشرح قطر الندى ٣٠٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١١/٣ ، وشرح المرادي ٢٠١/٣ ، وشرح المفصل ١٩/٨ ، ومغني اللبيب ٢٤/١ ، وجمع الهوامع ٢٤/٢ ، ١٣٦ .

(٢) انظر الخبر في الدرر ٤١/٢ - ٤٢ ، وجمع الأمثال ٣٩٩/١ .

(٣) في « ب » ، « ط » : (كقوله) .

(وضابط ذلك أنه إن^(١) حَسُنَ الاستثناء) المتصل (حَسُنَ دخول : حَتَّى) ، وإن لم يحسن امتنع ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول : أعجبتني الجارية إلا كلامها ، تنزيلاً لكلامها منزلة بعضها ، ويمتنع أن يقال : أعجبتني الجارية إلا ولدها ، على إرادة الاتصال ، لأن اسم الجارية يتناول ولدها ، لأن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أدواته ما بعدها نصاً ، و [هذا]^(٢) ليس كذلك ، فلا يحسن استثناءه ، فلا يصح عطفه بـ « حتى » .

(والرابع : كونه غاية) لما قبلها (في زيادة حسنة) مرجعها إلى الحس والمشاهدة (نحو : فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف) فإن [١٤٢] الألوف غاية الأعداد في الزيادة الحسية .

(أو) في زيادة (معنوية) مرجعها إلى المعنى (نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أو الملوك) ، فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية ، وهي الاتصاف بالنبوة والملك . (أو في نقص) حسي أو معنوي كذلك ، فالأول نحو : المؤمن يُجْزَى بالحسنات حتى مثقال الذرة ، فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسي .

(و) الثاني (نحو : غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء) ، فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي ، وهو الاتصاف بالصبا والأنوثة . والتحقيق ؛ كما قال في المطول ؛ أن المعتبر في ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ، ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة^(٣) الأجزاء الآخر^(٤) نحو : مات [١/٧١] كلُّ أبٍ لي حتى آدم ، وفي أثنائها نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وفي زمان واحد نحو : جاءني القوم حتى زيد ، إذا جاؤوك معاً وزيد أضعفهم . وعلم من كلام الموضح أنه لو لم يكن ما بعد « حتى » من جنس ما قبلها تحقيقاً أو تأويلاً أو تشبيهاً ، أو كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له ، أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص حسين أو معنويين ، امتنع العطف بـ : حتى ؛ فلا يجوز : كلَّمْتُ العربَ حتى العجم ، لاختلاف الجنس ، ولا : خرجَ الفرسانُ حتى بنو فلان ، وهم من وَسَطِ الفرسانِ ، لفقد الغاية ، لأن

(١) في « ب » : (أن إن) .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) في « ب » : (ملابسته) .

(٤) سقطت من « ب » .

الغاية لا تكون إلا في الأطراف العالية أو السافلة ، ولا : جاء القوم حتى زيد ، إذا لم يتصف ^(١) بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
 ٥٤٧ - بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا
 وبقي عليهما شرط آخر ، وهو أن يكون شريكاً في العامل ، فلا يجوز : صمت الأيام حتى يوم الفطر . قاله الموضح في الحواشي .

(وأما « أم » فضريان : منقطعة ؛ وستأتي ؛ ومتصلة ، وهي المسبوقة إما بهمزة التسوية) ، سواء وجدت لفظة « سواء » أو لا ، (و) [المسبوقة بهمزة التسوية] ^(٢) (هي الداخلة على جملة) بحيث تكون الهمزة مع الجملة (في محل المصدر) ، وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية (هي) والجملة (المعطوفة عليها فعليتين نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَلَّذَرْتَهُمْ » الآية) ، أي (« أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ») [البقرة/٦] أي : سواء عليهم الإنذار وعدمه . (أو اسميتين كقوله) : [من الطويل]

٦٦٩ - وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا (أَمْوَتِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ)
 أي : لست أبالي بعد موتي أم وقوعه الآن . (أو مختلفتين) بأن تكون المعطوفة عليها [٧١/ب] فعلية والمعطوفة اسمية (نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ») [الأعراف/١٩٣] أي : سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتكم . أو بالعكس نحو : ما أبالي أزيد قاعد أم قام ، أي : ما أبالي ببقوه أم قيامه .

(وإما) مسبوقة (بهمزة يطلب بها وبـ « أَمْ » [١٤٣] التعيين) لأحد الشئيين بحكم معلوم الثبوت ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو ؟ قيل في الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال : لا ، ولا : نعم ، لعدم التعيين .

(وتقع) « أم » المسبوقة بهمزة التعيين (بين مفردين متوسط بينهما ما لا يُسأل عنه نحو : « أَلَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ » [النازعات/٢٧] أو متأخر عنهما) ما لا يُسأل عنه (نحو : « وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ») [الأنبياء/١٠٩] .

(١) في « ب » : (لم يكن يتصف) .

(٢) إضافة من « ب » .

٦٦٩ - البيت لمتم بن نورية في ديوانه ١٠٥ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٦٥٣/٢ ، والأشباه والنظائر ٥١/٧ ، وأوضح المسالك ٣٦٨/٣ ، والدرر ٤٢٤/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٥ ، وشرح شواهد المغني ١٣٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١٤/٣ ، ومغني اللبيب ٤١/١ ، والمقاصد النحوية ١٣٦/٤ ، وجمع الهوامع ١٣٢/٢ .

فالسؤال في الآية الأولى وقع عن المسند إليه ولم يُسأل عن المسند، وفي الثانية بالعكس، فوسّط ما لا يسأل عنه في الأولى وهو «أشدُّ خلقاً» وأخر في الثانية وهو «ما تُوعِدُونَ» وذلك لأن شرط همزة المعادلة لـ «أم» أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، وبلي «أم» المعادل^(١) الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه. تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر: أزيدُ قائمٌ أم عمرو؟ وإن شئت قلت: أزيدُ أم عمرو قائمٌ؟ فتوسّط الخبر أو تؤخره، لأنه غير مسؤول عنه.

وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ: أقائمُ زيدٌ أم قاعدٌ؟ وإن شئت قلت: أقائمٌ أم قاعدٌ زيدٌ؟ فتوسّط المبتدأ أو تؤخره، لأنه غير مسؤول عنه.

(و) تقع (بين) جملتين (فعليتين) ليستا في تأويل المفردين (كقوله)؛ وهو

زيد بن حَمَلٍ بفتح [الحاء]^(٢) المهملة والميم: [من البسيط]

٦٧٠- فَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرْقَنِي (فَقَلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ)

(لأن الأرجح [١/٧٢] كون: هي) الواقعة بعد همزة (فاعلاً بفعل محذوف)

يفسره «سرت»، لأن همزة الاستفهام بالفعل أولى من حيث إن الاستفهام عما يُشكُّ فيه، وهو الأحوال، لأنها متجددة، وأما عن الذوات فقليل، ومن ثم رُجِحَ النصب في باب الاشتغال نحو: أزيداً ضربته؟.

والمراد بالطيف هنا: خيال المحبوبة الذي رآه في النوم، والمرتع: الخائف، وأرقّني:

أسهرني، وأهي: بسكون الهاء بعد همزة، وسرت: سارت ليلاً، وعادني: جاءني بعد إعراضه عني، والحلم، بضمّتين: رؤيا النوم.

قال ابن الحاجب^(٣): يريد: أني قمت من أجل الطيف متبهاً مذعوراً للقائه،

وأرقّني لما لم يحصل اجتماع محقق، ثم ارتبت: هل كان الاجتماع على التحقيق، أو كان في المنام؟.

(١) في «ب»: (العاذل).

(٢) إضافة من «ب».

٦٧٠- البيت لزيد بن منقذ في خزنة الأدب ٢٤٤/٥، ٢٤٥، والدرر ٩٥/١، وشرح شواهد المغني

١٣٤/١، والمقاصد النحوية ٢٥٩/١، ١٣٧/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٢٧/٢، وأوضح

المسالك ٣٧٠/٣، والخصائص ٣٠٥/١، ٣٣٠/٢، والدرر ٤٢٥/٢، وشرح ابن الناطم ص ٣٧٦،

وشرح شواهد المغني ٧٩٨/٢، وشرح المفصل ١٣٩/٩، ومغني اللبيب ٤١/١، ومع الهوامع ١٣٢/٢.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٤٥٧/١.

(واسْمِيَتَيْنِ كَقَوْلِهِ) ، وهو الأسود بن يعفر التميمي : [من الطويل]
 ٦٧١- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا (شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنَقَرٍ)
 ف « شعيث » في الموضعين ، بالتصغير ، أوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة : اسم قبيلة ،
 وهو مبتدأ ، وابن : خبره ، ولهذا يكتب بالألف ، والجملة في موضع النصب ب : أدري ،
 وهو معلق عنها بالاستفهام ، و (الأصل : أَشُعَيْثُ ^(١)) بالهمزة في أوله والتنوين في آخره ،
 (فحذفت الهمزة والتنوين منهما) للضرورة ، بناء على أنه مصروف نظراً إلى الحى ،
 بدليل الإخبار عنه ب : ابن ، ويحتمل أن يكون ممنوع الصرف نظراً إلى القبيلة ، والإخبار
 ب : ابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية ^(٢) التذكير وضله باعتبارين ، قال السيرافي : لأنه يهجو
 هذه القبيلة فيقول : لم تستقر على أب ، لأن بعضاً يعزوها إلى منقر ، وبعضاً ^(٣) يعزوها إلى
 سهم . انتهى .

والمعنى : [٧٢ب/ب] لا أدري أي النسبين هو الصحيح ، نسب شعيث بن سهم أم
 نسب شعيث بن منقر . وسهم ، بفتح المهملة وسكون الهاء ، ومنقر ، بكسر الميم وسكون
 النون وكسر القاف ، وبالراء : قبيلتان .

واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول الناظم :
 ٥٤٩- وَرَبِّمَا أَسْقَطْتَ الهمزة إِنَّ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ
 ومختلفتين نحو : ﴿ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الواقعة/٥٩] لأن الأرجح
 كون « أنتم » فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور . قاله في المغني ^(٤) .

والحاصل أن « أم » المتصلة منحصرة في نوعين ، لأنها إما أن تتقدم عليها همزة
 التسوية ، أو همزة يُطَلَّبُ بها وبـ « أم » التعيين . وإنما سميت في هذين النوعين متصلة لأن
 ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر .

٦٧١- البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ٣٧ ، وخزانة الأدب ١٢٢/١١ ، وشرح شواهد المغني ص ١٣٨ ،
 والكتاب ١٧٥/٣ ، والمقاصد النحوية ١٣٨/٤ ، ولأوس بن حجر في ديوانه ٤٩ ، وخزانة الأدب
 ١٢٨/١١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٢/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٦ ، والمختضب ٥٠/١ ،
 ومغني اللبيب ٤٢/١ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، ومعجم المصنفين ١٣٢/٢ .

(١) في « ب » : (أشعث) .

(٢) في « ب » : (وغاية) .

(٣) في « ب » : (وبعضها) .

(٤) مغني اللبيب ٤٢/١ .

وقيل : لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ،
لأنهما جميعاً بمعنى « أي » . [١٤٤] ورجَّح هذا على الأول بأن اعتبار هذا المعنى راجح إليها
نفسها لا إلى أمر خارج عنها ، بخلاف الأول ، فإن الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق ،
فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفَيها المتصلين ، فتسميتها بذلك إنما هو لأمر
خارج عنها .

وعُرض بأن الوجه الثاني إنما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة
التسوية ، فيترجح الأول لشموله النوعين ، وعليه اقتصر في المغني^(١) . وتسمى أيضاً في
النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ،
ويقترق النوعان من أربعة أوجه :

أولها وثانيها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ، لأن المعنى معها
ليس على الاستفهام ، [١/٧٣] وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب ، لأنه خبر .
وثالثها ورابعها : أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وأن
الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل المفردين كما مر ، وليست تلك كذلك . وإلى نوعي
الاتصال أشار الناظم بقوله :

٥٤٨ - وَأَمْ بِهَا اعْطِفَ بَعْدَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ

(و) أم (المنقطعة هي الخالية من ذلك) المذكور في المتصلة ، فلا تتقدم عليها
همزة التسوية ولا همزة يطلب بها و بـ « أم » التعيين . وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين
مستقلتين ، (فلا يفارقها معنى الإضراب) عند الجمهور ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
٥٥٠ - وَبِأَنْقِطَاعٍ وَيَمَعْنَى بَلْ وَقَتْ إِنَّ تَكُ مِمَّا قِيْدَتْ بِهِ خَلَتْ

(وقد تقتضي مع ذلك) الإضراب (استفهاماً حقيقياً) وهو الطلبي ، (نحو)
قول العرب : (إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءَ) بللد . والإبل : اسم جنس ، والشاء : ليس جمع شاة في
اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه . قاله أبو عثمان . و شاء : خبر لمبتدأ محذوف (أي :
بل أهي^(٢) شاء) فالهمزة^(٣) داخل على جملة . (وإنما قدرنا بعدها مبتدأ ، لأنها لا تدخل
على المفرد) ، لأنها بمعنى « بل » الابتدائية ، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة ، ومن

(١) مغني اللبيب ٤١/١ .

(٢) في « ب » : (هي) .

(٣) في « ب » : (فأم) .

ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور ، خلافاً لابن جني^(١) . وادعى ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد ، وحمل قولهم : إنها لإبل أم شاء ، على ظاهره دون تقدير مبتدأ ، واستدل بأنه قد سمع أن هناك : إبلاً أم شاء ، بالنصب ، وهذا لا يعرف إلا من جهته^(٢) ، وإن سلم فالتأويل^(٣) ممكن بأن تكون متصلة وحذفت الهمزة ، أو منقطعة وانتصب « شاء » بحذوف أي : أم أرى شاء .

(أو) استفهاماً (إنكارياً كقوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ ﴾ وَلَكُمْ الْبَنُونَ [الطور/٣٩] [٧٣/ب] (أي) بل (أله البنات) ، إذ لو قُدِّرَت الإضراب الخض لزم الحال ، وهو الإخبار بنسبة البنات إليه ، تعالى عن ذلك . (وقد لا تقتضيه) أي لا تقتضي « أم » المنقطعة الاستفهام (البنة) ، لا حقيقة ولا إنكارياً (نحو) : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتِ وَالنُّورُ) [الرعد/١٦] (أي : بل) هل (تستوي) ، ولا يقدَّر : بَلْ أَهْلٌ ، (إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، وقول الشاعر) : [من الطويل] ٦٧٢ - فَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي (هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمَ)

أي : بل في جهنم ، (إذ لا معنى للاستفهام) هنا ، لأنه للتمني . ونقل ابن الشجري^(٤) عن جميع البصريين أن « أم » أبداً بمعنى « بل » والهمزة جميعاً ، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك . انتهى . وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين ، فإن « أم » فيهما بمعنى « بل » خاصة كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الأخطل : [من الكامل]

٦٧٣ - كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً

(١) في الارتشاف ٦٥٦/٢ : (وقدره الفارسي وابن جني وأصحابنا : بل أمي شاء) .

(٢) شرح التسهيل ٣٦٢/٣ .

(٣) في « ب » : (فالتوكيد) .

٦٧٢ - البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٥٠١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٧٨ ، وشرح الأشموني ٤٢٢/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٢٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١٩/٣ ، والمقاصد النحوية ١٤٣/٤ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٣٣٥/٢ .

٦٧٣ - البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٥ ، والأزهية ص ١٢٩ ، وخزانة الأدب ٩/٦ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٩٥ ، ١١٢/١١ ، ١٣٣ ، وشرح أبيات سيويه ٦٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٤٣/١ ، والكتاب ١٧٤/٣ ، ولسان العرب ٧٠٦/١ ، ٧٠٩ (كذب) ، ١٥٦/٦ (غلس) ، ٣٨/١٢ (أمم) ، ومغني اللبيب ٤٥/١ ، وتاج العروس ٣١٠/١٦ (غلس) ، (أمم) ، والمقتضب ٢٩٥/٣ ، وبلا نسبة في الأغاني ٧٩/٧ ، والصاحي في فقه اللغة ص ١٢٥ .

قال أبو عبيدة : [إن]^(١) المعنى : هل رأيت .

(وأما « أو » فإنها بعد الطلب للتخيير) بين المتعاطفين (نحو : تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أو أَخْتَهَا ، أو للإباحة كـ : جَالِسِ الْعُلَمَاءَ أو الزُّهَّادَ . والفرق [بينهما] أي [أي]^(٢) بين التخيير والإباحة (امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير) ، فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزويج ، لامتناع الجمع بين الأختين ، (وجوازه) ؛ أي الجمع بين المتعاطفين ؛ (في الإباحة) ، فيجوز أن يجمع بين العلماء والزُّهَّاد في المجالسة^(٣) .

(وبعد الخبر) ، وهو مقابل الطلب ، أي الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل التصديق والتكذيب (للشك) من المتكلم (نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أو بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف/١٩] فـ « لبثنا » كلام خبري ، و« أو » للشك من القائلين ذلك . [١٤٥]

(أو للإيهام) على المخاطب (نحو : ﴿ وَإِنَّا أو إِنَّاكُمْ لَعَلَى ﴾ [١٧٤] هُدَى أو في ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾) [سبا/٢٤] فـ « إِنَّا أو إِنَّاكُمْ لَعَلَى هُدَى » : كلام خبري ، و« أو في ضَلَالٍ مُّبِينٍ » : للإيهام ، فيكون الشاهد في الثانية . وقال في المغني^(٤) : « الشاهد في الأولى » . وقال الدماميني : « الشاهد في الأولى والثانية » ، والمعنى أن أحد الفريقين منا ومنكم ثابت له أحد الأمرين : كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين ، أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحَّد الله وعَبَّه فهو على هدى ، وأن من عبَدَ غَيْرَ الله من جَمَادٍ أو غَيْرِهِ فهو في ضلال مبين . انتهى .

(وللتفصيل) ؛ بالصاد المهملة ؛ بعد الإجمال (نحو : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أو نَصَارَى ﴾) [البقرة/١٣٥] فـ « قالوا » كلام خبري ، وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى ، فذكر الفريقين على الإجمال بالضمير العائد إليهما ، ثم فصل ما قاله كل فريق ، أي : قالت اليهود : كونوا هودًا ، وقالت النصارى : كونوا نصارى ، فـ « أو » لتفصيل الإجمال في فاعل « قالوا » وهو الواو .

(أو للتقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف) . قاله ابن مالك في الخلاصة وأصلها ، وعدل عنه في التسهيل^(٥) وشرحه^(٦) إلى التفريق المجرد .

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) انظر مغني اللبيب ٦٣/١ - ٦٤ ، وشرح التسهيل ٣٦٤/٣ .

(٣) مغني اللبيب ٦١/١ ، وسقط من « ب » : (في المغني) .

(٤) التسهيل ص ١٧٦ .

(٥) شرح التسهيل ٣٦٢/٢ .

(وللإضراب) كـ «بل» مطلقاً (عند الكوفيين وأبي علي) الفارسي وابن برهان، نحو: أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج [١٤٦] ثم أثبت الإقامة، فكأنك قلت: لا، بل أقيم. (حكى الفراء: اذهب إلى زيد أو دغ ذلك فلا تبرح اليوم). نقله عنه في شرح الكافية^(١). ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت «لا» والإضراب بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وتكرير العامل، نحو: لست زيدا أو لست عمرا، ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا.

(و) تكون «أو» (بمعنى الواو [٧٤/ب] عند الكوفيين) والأخفش والجزمي^(٢)، وذلك عند أمي اللبس، كقوله، وهو حميد بن ثور الهلالي: [من الكامل] ٦٧٤- قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ (مَا بَيْنَ مَلْجَمٍ مَّهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ) أي: وسافع، لأن البنية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم. ويحتمل أن تكون «أو» لأحد الأمرين على بابها، والمراد: بين فريق ملجم أو فريق سافع، على حد: اجلس بين العلماء أو الزهاد. والصريخ: صوت المستصرخ، والملجم: هو جاعل اللجم في محله من الفرس، والسافع، بالسین المهملة: هو الآخذ بناصية فرسه، ومنه: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق/١٥]. وإلى معاني «أو» أشار الناظم بقوله:

٥٥١- خَيْرٌ أَبَحَ قَسَمٌ بِأَوْ وَأَبَهُمْ وَأَشْكُكَ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي

٥٥٢- وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا لَمْ يُلْفِ دُو التُّنْقِ لِلْبَسِ مَنَفَذًا

(وزعم كثير من النحويين^(٣) أن «إما» الثانية في الطلب والخبر، فالأول (نحو: تزوج إما هندا وإما^(٤) أختها، و) الثاني نحو: (جاءني إما زيد وإما عمرو، بمنزلة «أو» في العطف والمعنى)، فتكون بعد الطلب للتمييز والإباحة، وبعد الخبر للشك

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٢١/٣.

(٢) في الارتشاف ٦٤١/٢: (الأخفش والجزمي وجماعة من الكوفيين والأزهري).

٦٧٤- البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص ٢٠٦، ولحميد بن ثور في ديوانه ص ١١١، وشرح

شواهد المغني ٢٠٠/١، والمقاصد النحوية ١٤٦/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١٨/٨، وأوضح

المسالك ٣٧٩/٣، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٠، وشرح الأشعري ٤٢٤/٢، وشرح التسهيل ٣٦٤/٣،

وشرح الكافية الشافية ١٢٢٢/٣، ومغني اللبيب ٦٣/١، وأساس البلاغة (سفع)، (صرخ).

(٣) في «ب»: (وزعم أكثر الكوفيين).

(٤) في «ب»: (أو إما).

والإيهام وللتفصيل ، نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان/٣] فانتصباهما على هذا على الحال المقدرة ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٥٣- وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةَ

(وقال أبو علي وابن كيسان وابن برهان) بفتح الباء والمنع من الصرف : (هي مثلها في المعنى فقط) لا في العطف ، وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه . قال ابن عصفور^(١) : (ويؤيده قولهم إنما مجامعة للواو) العاطفة (لزومًا . والعاطف لا يدخل على العاطف . وأما قوله) ؛ وهو سعد بن قرط ، لا الأحوص ، خلافًا للجوهري :

[من البسيط] [٢/٧٥]

٦٧٥- يَا لَيْتَمَا أَمُنَّا شَالَتْ نَعَامُتُهَا (أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارِ)

(فشاذٌ) حذف الواو ، (وكذلك فتح همزها وإبدال ميمها الأولى) ياء شاذان أيضًا على سبيل الاجتماع ، وإلا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية . وشالت نعامها : كناية عن موتها ، فإن النعامة باطن القدم ، وشالت : ارتفعت ، ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه . ولا خلاف في أن « إِمَّا » الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو : قامَ إِمَّا زَيْدٌ وإِمَّا عَمْرُو ، ونحو : رأيتُ إِمَّا زَيْدًا وإِمَّا عَمْرًا .

(وأما « لَكِنَّ » فعاطفة خلافًا ليونس) ، وتبعه ابن مالك في التسهيل^(٢) ،

(وإنما تعطف بشروط) ثلاثة : (أفراد معطوفها ، [١٤٧] وأن تُسَبِّقَ بِنَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ) عند البصريين ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٥٤- وَأَوَّلُ لَكِنَّ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا

(وأن لا تقترن بالواو) عند الفارسي والأكثرين^(٣) . فالنفي (نحو : ما مورثُ

(١) المقرب ٢٢٩/١ .

٦٧٥- البيت للأحوص في ملحق ديوانه ٢٢١ ، ولسان العرب ٤٦/١٤ (أما) ، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب ٨٦/١١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، والدرر ٤٤١/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٨٦/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٦٤٣ ، والمحتسب ٢٨٤/١ ، ٣١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ١٥٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٢/٣ ، وتذكرة النحاة ١٢٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٢ ، وشرح الأشموني ٤٢٥/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٦/٣ ، وشرح المرادي ٢١٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٩/٣ ، وشرح المفصل ٧٥/٦ ، ومغني اللبيب ٥٩/١ ، وجمع الهوامع ١٣٥/٢ .

(٢) التسهيل ص ١٧٤ .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٨٢ ، والكتاب ٢٦٢/١ ، ٢٦٧ ، ومغني اللبيب ٢٩٣/١ .

برجلٍ صالحٍ لكنَّ طالِحٍ) ، بالجر سماعاً ، فقليل : عُطِفَ على صالح ، وقيل : بجارٍ مقدَّر ، أي : لكن مررت بطالِح ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقديم ذكره .
(و) النهي (نحو : لا يَقمُ زيدٌ لكنَّ عمرو) . (وهي حرف ابتداء) جيء به لجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة (إن تلتها جملة) لعدم إفراد معطوفها ، (كقوله) ؛ وهو زهير ابن أبي سلمى ؛ بضم السين : [من البسيط]

٦٧٦- (إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ ؛ لَكِنَّ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ)

فـ «وقائعه» مبتدأ ، و«تنتظر» : خبره ، و«لكن» الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء ، و«ابن ورقاء» بالمد : هو الحارث الصيداوي ، و«ورقاء» : أبوه ، والبوادر : جمع بادرة ، وهي الحلة .

(أو تلت) لكن (وأو) فهي حرف ابتداء أيضاً [٧٥/ب] وليست بعاطفة ، لأن من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو ، (نحو) : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ (وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) ﴾ [الأحزاب/٤٠] فـ «لكن» حرف ابتداء ، و«رَسُولُ اللَّهِ» : خبر لـ «كان» المحذوفة ، (أي : ولكن كان رسول الله .

وليس «رَسُولُ اللَّهِ» المنصوب معطوفاً بالواو) الداخلة على «لكن» على «أبَا أَحَدٍ» من عطف مفرد على مفرد ، كما هو مذهب يونس من كون «لكن» حرف استدراك ، والعاطف الواو ، (لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب) لأن المعطوف عليه هنا منفي ، والمعطوف موجب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو ، فيجوز تخالفهما إيجاباً وسلباً ، نحو : ما قام زيدٌ وقام عمرو ، أو : قام زيدٌ ولم يَقمْ عمرو^(١) . وزعم ابن أبي الربيع أن «لكن» حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةٌ على جملة^(٢) ، وأنه ظاهر قول^(٣) سيبويه . (أو سُبِقَتْ بإيجاب ، نحو : قام زيدٌ لكنَّ عمرو لم يَقمْ) فـ «لكن» : حرف ابتداء واستدراك ، وعمرو : مبتدأ ، و«لم يَقم» : خبره . (ولا يجوز :

٦٧٦- البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٠٦ ، والجنى الداني ص ٥٨٩ ، والدرر ٤٥٦/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٠٣/٢ ، واللمع ص ١٨٠ ، ومغني اللبيب ٢٩٢/١ ، والمقاصد النحوية ١٧٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٥/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢٧/٢ ، وجمع الهوامع ١٣٧/٢ .

(١) نقله المؤلف عن مغني اللبيب ٢٩٣/١ .

(٢) انظر الارتشاف ٦٤٦/٢ ، ومغني اللبيب ٢٩٢/١ .

(٣) في «ب» : (كلام) .

(٤) الكتاب ٢٦٢/١ ، ٢٦٧ ، وشرح ابن النازم ص ٣٨٢ .

لكن عمرو (على أنه معطوف) على زيد ، لفوات شرطه ^(١) ، وهو النفي أو النهي ، (خلافاً للكوفيين) في إجازتهم ذلك ، وليس بمسموع .

(وأما « بل ») فيعطف بها بشرطين : إفراد معطوفها ، وأن تُسبق بإيجاب ^(٢) أو أمر أو نفي أو نهي ، ومعناها بعد الأولين) ؛ وهما الإيجاب والأمر ؛ (سلب الحكم عما قبلها) حتى كأنه مسكوت عنه ، ولم يحكم عليه بشيء ، (وجعله لما [١٤٨] بعدها ، ك : قام زيد بل عمرو ، و : ليقم زيد بل عمرو) ، فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد .

(و) معناها (بعد الأخيرين) وهما النفي والنهي (تقرير حكم ما قبلها) من نفي أو نهي على حاله ، (وجعل ضده لما بعدها ، كما أن « لكن » كذلك ، كقولك : ما كنت في منزل ربيع بل أرض لا يهتدى بها) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٧٦]

وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرَجٍ بَلْ تَيْهَا

فَتَقَرَّرَ نَفِي الْكُونِ فِي مَنْزِلِ الرَّبِيعِ ^(٣) عَنْ نَفْسِكَ وَتُبِتَ لَهَا الْكُونُ فِي أَرْضٍ لَا يَهْتَدَى بِهَا ، (وَلَا يَقُمُ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو) ، فَتَقَرَّرَ نَهْيُ زَيْدٍ عَنِ الْقِيَامِ وَتَأْمُرُ عَمْرًا بِالْقِيَامِ . (وأجاز المبرد) وعبد الوارث مع هذا (كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها ^(٤) ، فيجوز على قوله) وقول عبد الوارث : (ما زيد قائماً بل قاعداً) بالنصب (على معنى : بل ما هو قاعداً) . واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ، ويلزمهما أن لا تعمل « ما » في « قائماً » شيئاً ؛ لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول ، وقد انتقل عنه ، (ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر ^(٥)) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

(نحو : قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمراً) . قال المرادي ^(٦) تبعاً للشارح : فهي في ذلك لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ، وجعله لما بعدها . انتهى .

(١) في « ب » : (شرط) .

(٢) انظر مغني اللبيب ٢٩٢/١ .

(٣) في « ب » : (المربع) .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٣٨٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٣٦٨/٣ ، ومغني اللبيب ١١٢/١ .

(٦) شرح المرادي ٢٢٤/٣ .

فالقائم عمرو دون زيد، والمأمور بضربه عمرو دون زيد. وتزاد «لا» قبل «بل»^(١) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، فالأول كقوله: [من الخفيف]

٦٧٧- وَجْهَكَ الْبَدْرُ لَا بَلَّ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَفُولُ
والثاني كقوله: [من البسيط]

٦٧٨- وَمَا هَجَرْتُكَ لَا بَلْ زَادَنِي شَغَفًا هَجَرْتُ وَبَعْدُ تَرَخِي لَا إِلَى أَجَلٍ

[١٤٩] (وأما «لا» فيعطف بها بشروط ثلاثة: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقاً)، فالأول (ك: هذا زيد لا عمرو، و) الثاني نحو: (اضرب زيداً لا عمراً). زاد سيويوه^(٢): (أو نداءً، خلافاً لابن سعدان) بفتح السين، في منعه ذلك، وزعمه أنه ليس من كلام العرب، (نحو: يا بن أخي لا ابن عمي، وأن لا يَصْلُقَ [٧٦/ب] أحد متعاطفيها على الآخر. نص عليه السهيلي) في «نتائج الفكر» فقال^(٣): وشرط «لا» أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن مفهوماً الخطاب نفي ما بعدها. ونص عليه أيضاً الأبلقي في «شرح الجزولية» وزاد: فيكون الأول لا يتناول الثاني. وتبعهما أبو حيان^(٤). قال الموضح: (وهو حق، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد)، لأن الرجل يَصْلُقُ على زيد، (ويجوز^(٥): جاءني رجل لا امرأة)، إذ لا يَصْلُقُ أحدهما على الآخر. قال البدر الدماميني: ما ذكره السهيلي والأبلقي مبني على صحة مفهوم اللقب، وقد تقرر في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح، مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل: قام رجل لا زيد، فإنه مثل^(٦): قام رجل وزيد، في صحة التركيب، فإن امتنع: قام رجل وزيد،

(١) سقطت من «ب».

٦٧٧- البيت بلا نسبة في الدرر ٢/٤٥٠، وشرح الأشموني ٢/٤٢٨، وشرح التسهيل ٣/٣٧٠، ومغني اللبيب ٢/١١٣، وجمع الهوامع ٢/١٣٦، والمقتضب ٤/٣٩٨.

٦٧٨- البيت بلا نسبة في الدرر ٢/٤٥٢، وشرح الأشموني ٢/٤٢٩، وشرح شواهد المغني ١/٣٤٨، ومغني اللبيب ١/١١٣، وجمع الهوامع ٢/١٣٦.

(٢) الكتاب ٢/١٨٦.

(٣) نتائج الفكر ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٤) الارتشاف ٢/٦٤٥.

(٥) في «ب»: (ونحو).

(٦) ما بين الرقمين ورد مكانه في «ب»: (قام زيد لا عمرو، فإنه في مثل).

ففي غاية البعد لأنك إن أردت بالرجل الأول زيدًا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدًا ، فلا مانع منه إذا قُصِدَ الإطناب ، وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ، ولا مانع منه ، وبصير على هذا التقدير مثل : قامَ رجلٌ لا زيدٌ ، في صحة التركيب ، وإن كان معنيهما^(١) متعاكسين ، وللبحث فيه مجال . انتهى .

قال الزجاجي في كتاب معاني الحروف^(٢) : وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض ، فلا يجوز عنده ، جاءني زيدٌ لا عمرو . قال : لأن العامل يقدَّر بعد العاطف ، ولا يقال : لا جاءَ عمرو ، إلا على الدعاء . ويرثه أنه : لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع : ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا . قاله في المغني^(٣) .

وجوابه أن علة المنع عنده ترجع إلى إلباس الخبر بالطلب ، وهو الدعاء ، وذلك لا يتأتى [١/٧٧] في مسألة « ليس » . [١٥٠] والحق أنه لا يُشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز : اختصمَ^(٤) زيدٌ وعمرو ، ورأيت ابني زيدٍ وعمرو ، وإن زيدًا لا عمرًا قائمان . والدليل على صحة ما قلناه قول العرب : « جَدُّكَ لَا كَدُّكَ »^(٥) قيل في تفسيره : نَفَعَكَ جَدُّكَ^(٦) . و(قوله) ؛ وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٦٧٩- كَأَنَّ دِئَارًا حَلَقْتَ بَلْبُونَهُ (عُقَابٌ تَنُوفِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ)

فعطف « عقاب العواقل » على « عقاب تنوفى » وهو فاعل فعل ماض ، وهو « حلقت » ودثار ، بالثلثة : اسم راع ، وحلقت : ذهبت ، و« لبونه » بالإضافة : الإبل ذات اللبن ، وعقاب : واحدة العقبان طائر معروف ، وتنوفى : بفتح التاء المثناة فوق والفاء ، كـ : جَلُولًا ،

(١) في « ب » : (معنيها) .

(٢) حروف المعاني ص ٣١ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٣٨٣ .

(٣) مغني اللبيب ١/٢٤٢ .

(٤) في « ب » : (اختصما) .

(٥) من الأمثال في جمع الأمثال ١/١٧٢ ، وجمهرة الأمثال ١/٢٩٧ ، ٣٠٢ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ١٩٣ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٣٨٣ : (قيل في تفسيره : نفعك جدك لا كدك) .

٦٧٩- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٤ ، وجمهرة اللغة ص ٩٤٩ ، والجنى السدي ص ٢٩٥ ، وخزانة

الأدب ١١/١٧٧-١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، والخصائص ٣/١٩١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٣ ، وشرح

شواهد المغني ١/٤٤١ ، ٢/٦١٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٣٢ ، ومغني اللبيب ١/٢٤٢ ، والمقاصد

النحوية ٤/١٥٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٨٨ ، وشرح الأشموني ٢/٤٢٧ ، ومجالس ثعلب

٤٦٦ ، والمتع في التصريف ١/١٠٤ .

مقصود للضرورة: كُنْيَةٌ^(١) مشرفةً قَرَبَ الْقَوَاعِلِ . قاله في القاموس^(٢) . وقال في المغني^(٣) :
إنه جبل عال ، والقواعل ، بالقاف وكسر العين المهملة : جبال صغار .
والمعنى : كأن هذا الراعي ذهب ببيله التي يرعاها عَقَابٌ من عقبان تنوفى ،
فطارت بها وارتفعت ، فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها ؛ لإعقاب هذه الجبال الصغار ،
لعدم ارتفاعها . واقتصر الناظم على قوله :

٥٥٤-..... ولا نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

فـ « نداء » وما عطف عليه : مفعول مقدم بـ « تلا » ، و « تلا » : خبر « لا » ،
والتقدير : ولا تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً . وإيّاك أن تظن أن « لا » معطوف على « لكن »
كما ظن المرادي^(٤) ، فتزل ، هذا إذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفرداً صفة لموصوف
مذكور ، أو خبراً ، أو حالاً ، فإن اقترنت بعاطف نحو : جاء زيدٌ لا بَلْ عَمْرُو ، فالعاطف « بل »
و « لا » ردٌّ لما قبلها ، وليست عاطفة . قاله في المغني^(٣) . وإن كان مدخولها مفرداً صفة
لسابق ، أو خبراً ، أو حالاً ، فليست عاطفة ، ووجب تكرارها ، نحو : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ
وَلَا بَكْرٌ ﴾ [البقرة/٦٨] . ونحو : زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ ، وجاء [٧٧/ب] زيدٌ لا ضاحكاً ولا
باكياً . قاله في المغني^(٥) .

(١) في « ب » : (تننية) .

(٢) القاموس المحيط (جلو) .

(٣) مغني اللبيب ٢٤٢/١ .

(٤) شرح المرادي ٢٢٢/٣ .

(٥) مغني اللبيب ٢٤٤/١ .

فصل

(يُعْطَفُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ) مرفوعاً كان أو منصوباً، (والضمير المتصل المنصوب بلا شرط)، فالعطف على الظاهر (ك: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)، والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو: أَنَا وَأَنْتَ قَائِمَانِ، (و) المنصوب نحو: (إِيَّاكَ وَالْأُسْدَ)، وعلى الضمير المتصل المنصوب (نحو: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾) [الرسالات/ ٣٨] فـ «الأولين»: معطوف على الكاف والميم. (ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل، بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده) بتوكيد لفظي مرادف له، بأن يكون (بضمير منفصل، نحو: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾) [الأنبياء/ ٥٤] ونحو: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [الأعراف/ ١٩] في أحد الوجهين، أو بتوكيد معنوي، كقوله: [من الوافر] ٦٨٠- دُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ بُرُؤِيَّتَنَا وَكُنَّا الظَّالِمِينَ

(أو) بعد (وجود فاصل أي فاصل كان بين المتبوع)، وهو المعطوف عليه، (والتابع)، وهو المعطوف، (نحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾) [الرعد/ ٢٣] فـ «من صلح»: معطوف على الواو في «يدخلونها» والفاصل بينهما الماء. (أو) وجود (فصل ب: لا) [١٥١] النافية (بين العاطف)، وهو حرف العطف، (والمعطوف)، فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين، (نحو: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾) [الأنعام/ ١٤٨] فـ «آبَاؤُنَا» معطوف على «نا» و«لا» فاصلة بين العاطف، وهو الواو، والمعطوف، وهو «آبَاؤُنَا». (وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع، والفصل بـ «لا» بين العاطف والمعطوف (في نحو: ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾) [الأنعام/ ٩١] فـ «آبَاؤُكُمْ» معطوف على الواو في «تعلموا» وفصل بينهما بالتوكيد بـ «أنتم»، والفصل بـ «لا» بين الواو و«آبَاؤُكُمْ» مقوٌ لذلك، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٥٥٧- وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ

٥٥٨- أَوْ فَاصِلٍ مَا.....

(ويضعف) [i/٧٨] العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) ، لأنه يوهم العطف على عامل الضمير ، لأن الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء ، (ك : مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ) ، بالرفع عطفاً على الضمير المستتر في « سواء » لأنه مؤوّل بمشتق ، (أي : مستوٍ هو الْعَدَمُ) ، وليس بينهما فصل ، (وهو فاشٍ في الشَّعْرِ) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٥٨-..... وَبَلَا فَصْلٍ يَرِدُ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا.....

(كقولهِ) ؛ وهو جرير في هَجْوِ الأخطل : [من الكامل]

٦٨١- وَرَجَا الْأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ (مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالًا)

فعطف « أب » على الضمير المستتر في « يكن » ولم يكن بينهما فاصل .

وأما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله ﷺ : « كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ »^(١) من غير فصل ، فيحتمل أنه مروى بالمعنى . (وَلَا يَكْثُرُ الْعُطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ^(٢)) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٥٩- وَعَوْدُ خَافِضٍ لَتَى عَطَفَ عَلَى ضَمِيرٍ خَفَضَ لِأَزْمَا قَدْ جُعِلَا

(حرفاً كان) الخافض (أو اسماً) ، سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل ك : قِيَامِكَ ، أو منصوبه ، ك : ضَرْبِكَ ، إِذَا قَدَّرْتَ الْكَافَ مَفْعُولاً بِهِ ، أو كان لا محل له من رفع أو نصب ك : غَلَامِكَ . فلحرف (نحو : « فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ») [فصلت/ ١١] ف « الأرض » معطوف^(٣) على المَاءِ الْمَخْفُوضَةِ بِاللَّامِ ، (و) أعيدت مع المعطوف والاسم ، نحو : (« قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ») [البقرة / ١٣٣] ف « آبائك » معطوف على الكاف الْمَخْفُوضَةِ

٦٨١- البيت لجرير في ديوانه ٥٥٧ ، والدرر ٤٥٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٥ ، وشرح التسهيل

٣٧٤/٣ ، والمقاصد النحوية ١٦٠/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣ ،

وشرح الأشموني ٤٢٩/٢ ، والمقرب ٢٣٤/١ ، ومع الهوامع ١٣٨/٢ .

(١) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة برقم ٣٤٧٤ .

(٢) في شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢ أنه مذهب الجمهور ، وفي شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ أنه مذهب

الأكثرين ، وفي الإنصاف ٤٦٦/٢ أنه مذهب البصريين .

(٣) في « ب » ، « ط » : (معطوفة) .

بإضافة «إله» إليها، وأعيد المضاف وهو «إله»^(١) مع المعطوف، والأصل: فقال لها والأرض، ونعبد إلهك وآبائك. وإنما أعيد الخافض فيهما؛ لأن الضمير المخفوض كالتنوين في شدة لزوم. قاله الحوفي.

وكما لا يُعْطَف على التنوين لشدة لزومه لا يُعْطَف على ما أشبهه. [٧٨/ب] (وليس) عَوْدُ الخافض (بلازم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين)، وتبعهم الناظم فقال: ٥٠- وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مَثْبَتًا (بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري (وغيرهما)، كحزمة: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾) [النساء/١] بالخفض^(٢) عطفاً [١٥٢] على الهاء المخفوضة بالباء، (وحكاية قطرب) عن العرب: (ما فيها غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ^(٣))، بالخفض عطفاً على الهاء المخفوضة بإضافة «غير» إليها، وليس في القراءة، والحكاية إعادة خافض، لا حرف في الأولى ولا مضاف في الثانية. (قيل: و) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (منه)؛ أي من العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة خافض: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة/٢١٧]. ف «الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» عطف على الهاء المخفوضة بالباء، ولو أعيدت لقيل: وبالمسجد الحرام، (إذ ليس العطف على: سبيل) المخفوض بـ «عن» خلافاً للزخشي^(٤). (لأنه صلة المصدر) وهو «صدٌّ» فإنه متعلق به، (وقد عُطِفَ عَلَيْهِ)؛ أي على المصدر (كُفْرٌ، و) القاعدة أنه (لا يُعْطَفُ عَلَى الْمَصْدَرِ حَتَّى تَكْمُلَ مَعْمُولَاتُهُ)، فلو عُطِفَ «الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» على السبيل لكان من جملة معمولات «صد» لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته، ومتى كان للمصدر معمولات لا يُعْطَفُ عليه إلا بعد تمامها، فلما عُطِفَ عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته، وأنه معطوف على الهاء من «به» إذ ليس معنا سواهما، وقد انتفى أحدهما فتعين الآخر. لا يقال:

(١) سقطت من «ب».

(٢) الرسم المصحفي: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالنصب، والقراءة المستشهد بها قرأها أيضاً المطوعي والأعمش. انظر الإتحاف ص ١٨٥، والبحر المحيط ١٥٧/٣، والنشر ٢٤٧/٢، والقراءة من شواهد أوضح المسالك ٣٩٢/٣، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٢، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٦، وشرح المفصل ٥٣/٨، والخصائص ٢٨٥/١، والإيضاح ٤٦٣/٢.

(٣) ورد هذا القول في شرح ابن الناظم ص ٣٨٦.

(٤) في الكشف ١٣١/١ أن «المسجد الحرام» عطف على «سبيل الله»، ولا يجوز أن يعطف على الهاء

في «به». وانظر شرح ابن الناظم ص ٣٨٧.

الحصر ممنوع ؛ لجواز أن يكون معمولاً لمصدر محذوف ، والتقدير : وصَدَّ عن المسجد الحرام ،
لأننا نقول : المصدر لا يعمل محذوفاً عند المحققين ، وإن كان بعضهم نقله عن سيبويه .

[٧٩/١] وقال في المغني^(١) : والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما

قبلها عليها لا بالعطف ، ومجموع الجار والجرور عَطَفُ على « به » ... انتهى .

(ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما) في الماضي والاستقبال ،

(سواء اتَّحَدَ نوعاهُما) في الفعلية ، كأن يكونا مضارعين أو ماضيين ، ولا يُشترط اتحادهما

في المادة ، (نحو : ﴿ لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ ﴾) [الفرقان/٤٩] فـ « نسقيه » : معطوف

على « نحْيِي » بدليل ظهور النصب في لفظه نحو : (﴿ وَإِنْ تَوَفَّيْتُمْ أَنْ تُتِجُوا بِأُجُورِكُمْ وَلَا يَسْأَلَكُمْ أَمْوَالُكُمْ ﴾) [محمد/٣٦] فعطف « تتقوا » على « تؤمنوا » و« يسألكم » على

« يؤتكم » من عطف الشرط على الشرط ، والجواب على الجواب ، بدليل ظهور الجزم

فيهما . ونحو : قَامَ وَقَعَدَ أَخُوكَ . (أم اختلفا نوعاً) ، فيعطف الماضي على المضارع ،

وعكسه ، فالأول (نحو : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾) [هود/٩٨] فـ « أورد »

معطوف على « يقدم » وزمانهما مستقبل ، (و) الثاني (نحو : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ

جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ ﴾ الآية) وتماها : ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ

لَكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان/١٠] فعطف « يجعل » وهو مضارع على « جعل » وهو ماضٍ لاتحاد

زمانيهما في الاستقبال ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٦٣ — وَعَطَفْتُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

(ويعطف الفعل) الماضي أو المضارع^(٢) (على الاسم المشبه له في المعنى ، نحو :

﴿ فَأَلْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرُنَ بِهِ ﴾) [العاديات/٣-٤] ، (ونحو : ﴿ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾)

[الملك/١٩] فعطف في الأولى « أثرن » وهو ماضٍ على « المغيرات » وهو اسم فاعل مشبه

للفعل في المعنى لأنه في تأويل « واللاتي أغرن » ، وعطف في الثانية « يقبضن » وهو مضارع

على « صافات » لأنها في معنى « يصفقن » . قيل : والذي حسن ذلك تأويل « يقبضن »

بـ « قابضات » و« أثرن » بـ « مثيرات » . (ويجوز العكس) ، وهو عطف الاسم المشبه

للفعل في المعنى [٧٩/ب] على الفعل الماضي أو المضارع (كقوله : [من الرجز]

٦٨٢ — (يَا رَبِّ بَيِّضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْدَارِجِ)

(١) مغني اللبيب ٥٤١/٢ .

(٢) في « ب » : (ماضياً كان أو مضارعاً) .

٦٨٢ — تقدم تخريج الرجز برقم ١١٧ .

[١٥٣] فعطف « دارج » على « حبا » لتأويل « دارج » بـ « دَرَج » أو « حبا » بـ « حَابٍ » . والعواهج : جمع عَوْهَجٍ ، وهي في الأصل الطويلة العنق من الطُبَاء والنوق ، والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق .

ويجوز في « أم » الجر على البدلية من « بيضاء » ، والرفع على الخبرية لابتداء محذوف . ولا يجوز نصبها إلا على القطع ، وقول العيني^(١) : « أم صبي » بالنصب : عطف بيان لـ « بيضاء » سهو ، لأن بيضاء مجرورة بـ « رب » ، لا منصوبة ، وفتحها نائبة عن الكسرة ، لأنها غير منصرفة لألف التأنيث الممدودة .

(وجعل منه) أي (الناظم) في شرح التسهيل^(٢) من عطف الاسم على الفعل : (« يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ») [الأنعام/٩٥] فَقَدَّرَ « مُخْرِجُ » معطوفاً على « يُخْرِجُ » لتأويل « مُخْرِجُ » بـ « يُخْرِجُ » . (وَقَدَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ عَطْفَ : مُخْرِجُ ، على : فَالِقُ) فيكون من عطف الاسم على الاسم^(٣) . ولكل منهما مرجحان : فيرجح الأول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة ، وذكر الشيء مقابله ، ويرجح الثاني عدم التأويل ، والتوافق بين نوعي المتعاطفين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : ٥٦٤ - وَأَعْطِفْ عَلَى اسم شبه فعل فعلا وعكسه استعمل تجلده سهلا

(١) المقاصد النحوية ١٧٤/٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣٨٣/٣ .

(٣) الكشف ٢٨/٢ .

(فصل)

(تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل) ، وتشاركهما في ذلك « أم » المتصلة ، (مثاله في الفاء : ﴿ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ ﴾ [الأعراف/١٦٠] أي فضرب فانبجست ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على « أوحينا » من قوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ [١/٨٠] قَوْمُهُ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ ﴾ و« انبجست » معطوف على « ضرب » المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان « فانبجست » : فانفجرت . (أي فضرب فانفجرت ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على : أوحينا) ، وهو سهو ، لأن « انفجرت » في البقرة ، وليس في آيتها « أن » ولا « أوحينا » ، وتلاوتها : ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ [البقرة/٦٠] وتسمى الفاء^(١) العاطفة على مقدر فصيحة . (ومثاله في الواو قوله) وهو النابغة الذبياني : [من الطويل]

٦٨٣- (فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلِيلُ)

فحذف الواو ومعطوفها (أي : بين الخير وبينني) . وأبو حجر ، بضم الحاء المهملة^(٢) والجيم : كنية النعمان بن الحارث الغساني . [١٥٤]

(وقولهم : رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانُ) فـ « طليحان » خبر المبتدأ ، وما عطف عليه في التقدير ؛ (أي) : رَاكِبُ النَّاقَةِ (وَالنَّاقَةُ) طليحان ، فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تشنية الخبر ، وإلا لأفرد . ويحتمل أن يكون الأصل : أحد طليحين ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد^(٣) فلا دليل فيه . والطيح ، بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة ، من قولهم : طَلَحَ الْبَعِيرُ ، إذا أعيأ .

(١) سقطت من « ب » .

٦٨٣- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٩ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٨ ، والمقاصد النحوية ٤/١٦٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٩٦ ، وشرح الأشموني ٢/٤٣٠ .

(٢) إضافة من « ب » .

ومثاله في « أم » قول أبي ذؤيب : [من الطويل]

٦٨٤- فَمَا أَدْرِي أَشْكَلُكُمْ شَكْلِي

قال أبو الفتح : أي : فما أدري أطريقكم طريقي أم غيره ، فحذف . واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعاً لقول الناظم :

٥٦١- وَالْفَاءُ قَدْ تُحْدَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ وَالْوَاوُ إِذَا لَا لَبَسَ

(وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حُذِفَ وَبَقِيَ معموله ، [٨٠/ب]

مرفوعاً كان نحو : « اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » [البقرة/ ٣٥] ف « زوجك » فاعل بفعل محذوف معطوف على « اسكن » (أي : وَلَيْسَكُنْ زَوْجُكَ) ، فهو من عطف الأمر على الأمر . (أو منصوباً نحو : « وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ » [الحشر/ ٩] ف « الإيمان » مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤوا (أي : وَالْفُؤَا الْإِيمَانَ) فهو من عطف جملة على جملة . (أو مجروراً نحو : ما كُلُّ سُودَاءَ ثَمَرَةٍ وَلَا بِيضَاءَ شَحْمَةٍ ^(١)) ف « بِيضَاء » مجرور بمضاف محذوف معطوف على « كل » أي : وَلَا كُلُّ بِيضَاءَ .

(وإنما لم يجعل العطف فيهن) أي في الأمثلة الثلاثة (على الموجود في الكلام)

بدون حذف ، (لئلا يلزم في) المثال (الأول) وهو : « اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » [البقرة/ ٣٥] (رَفْعُ فَعْلِ الْأَمْرِ) وهو « اسكن » (للاسم الظاهر) وهو « زوجك » .

بيان الملازمة أنه لو جعل « زوجك » معطوفاً على فاعل « اسكن » المستتر فيه لكان ^(٢) شريكه في عامله ، والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهراً ، فلا يعطف على فاعله ظاهر . وقد يقال : يغتفر في الثواني ^(٣) ما لا يغتفر في الأوائل ، « ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً ، كالحاج عن غيره ، يصلي عنه ركعتي الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح » ، كما قاله في المغني ^(٤) . وفي التسهيل ^(٥) : لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه . انتهى . ولو سَلِمَ فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف

٦٨٤- تنمة البيت : (وقال صحابي قد غُبِنْتُ وختلتي غُبِنْتُ)

وهو في ديوان الهذليين ٣٦/١ .

(١) المثل في الفاخر ص ١٩٥ ، وجمهرة الأمثال ٢٢٦/٢ ، ٢٨٧ ، والمستقصى ٣٢٨/٢ ، وجمع الأمثال

٢٨١/١ ، وهو من شواهد الكتاب ٦٥/١ ، وأوضح المسالك ٣٩٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٨٧ .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٣) مغني اللبيب ٥٦/١ .

(٤) التسهيل ص ١٧٧ .

الأمر شاذ ، كما سيأتي^(١) له في باب التحذير ، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه . (و) لثلا يلزم (في) المثال (الثاني) وهو : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [الحشر/٩] (كَوْنُ الإِيمَانِ مُتَبَوًّا) . [١/٨١]

بيان الملازمة أنه لو جعل الإيمان معطوفاً على « الدار » لكان معمولاً لـ « تبوؤوا » لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله ، وهو فاسد من جهة المعنى ، لأن الإيمان لا يُتَبَوَّى (وَإِنَّمَا يُتَبَوَّى الْمَنْزِلُ) ، إذ التَّبَوُّؤُ : التهيؤ ، يقال : تَبَوَّأْتُ لَهُ مَنْزِلًا ، أي : هيأته له . وفي إعراب الخوفي في سورة آل عمران : يقال : تَبَوَّأَ فَلَانُ الدَّارَ ، إذا لزمها . انتهى . فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج إلى تقدير عامل آخر . (و) لثلا يلزم (في) المثال (الثالث) وهو « ما كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ وَلَا بَيْضَاءُ شَحْمَةٌ » (العطف على معمولي عاملين مختلفين) .

بيان الملازمة أن « سوداء » معمول « كل » وتمرة : معمول « ما » ، فلو عطف « بَيْضَاءُ » على « سوداء » و « شحمة » على « تمرة » لزم العطف على معمولي عاملين ، وذلك لا يجوز على الأصح عند سيبويه والأكثرين^(٢) ، وأجاز الأخفش العطف على معمولي عاملين إن كان أحدهما جاراً أو اتصل المعطوف بالعاطف ، أو انفصل بـ « لا » كهذا المثال . وقيل : يجوز مطلقاً . حكاه الفارسي وابن الحالج عن الفراء^(٣) ، والأصح في التسهيل^(٤) المنع مطلقاً ، لأن العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين . قال في المغني^(٥) : والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو : في الدار زيدٌ ، والحجرة عمرو . انتهى .

واتفقوا على أنه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين إن تأخر الجرور عن المرفوع أو المنصوب ، فلا يقال : دخلَ زيدٌ إلى عمرو وبكرٌ خالدٌ ، وإنَّ زيدًا في الدار وعمراً الحجرة ، للفصل بين نائب الجار ؛ وهو العاطف ؛ والجرور^(٦) . قاله السيد عبد الله . (ولا يجوز في) المثال (الثاني) كون الإيمان مفعولاً معه ، لعدم الفائدة في تقييد

الأنصار المعطوفين على [١/٨١] (المهاجرين بمصاحبة الإيمان ، إذ هو أمر معلوم) ، وإلى

(١) سقطت من « ب » .

(٢) الكتاب ١/٦٥ - ٦٦ ، وانظر مغني اللبيب ٤٨٦/٢ .

(٣) في مغني اللبيب ٤٨٦/٢ : نقله الفارسي عن جماعة ، منهم الأخفش . وفي شرح الرضي ٣٤٤/٢ :

(قال ابن الحالج : وإذا عطف على عاملين لم يجز ، خلافاً للفراء) .

(٤) التسهيل ص ١٧٨ .

(٥) مغني اللبيب ٤٨٨/٢ .

(٦) انظر شرح الرضي ٣٤٤/٢ - ٣٤٥ حيث ورد المثالان السابقان .

هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٥٦١ — وَهِيَ انْفَرَدَتْ

٥٦٢ — بِعُطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِيَوْهَمِ اتَّقِي

(ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء) و « أم » المتصلة .

(فالأول) : وهو حذف المعطوف عليه بالواو ، [١٥٥] (كقول بعضهم : « وَبِكَ »

وأهلاً وسهلاً » جواباً لمن قال له : « مرحباً بك » ^(١) . الواو الأولى لعطف جميع الكلام

على كلام المتكلم الأول ، والواو الثانية عاطفة على « مرحباً » المقدرة ، فهي لعطف المفردات

وهي محل الاستشهاد . قاله في الحواشي . (والتقدير : و مرحباً بك وأهلاً) . ف « بك »

متعلق بـ « مرحباً » ، و « أهلاً » معطوف على « مرحباً » .

(والثاني) : وهو حذف المعطوف عليه بالفاء ، وهو خاص بالجمل ، (نحو :

﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾) [الزخرف / ٥] فجملة « نضرب » معطوفة على جملة

محدوفة (أي : أَهْمِلْكُمْ) ؛ بتقديم الهاء على الميم ؛ (فنضرب ، ونحو : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا

إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سبأ / ٩] فجملة « لم يروا » معطوفة على جملة محدوفة ؛

(أي : أَعْمُوا فَلَمْ يَرَوْا) . وظاهره أن الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة ،

وأن الهمزة في محلها الأصلي ، وهو قول الزمخشري وطائفة . ومذهب سيويه والجمهور أن

الهمزة قُدِّمَتْ من تأخير تنبيهاً على أصالتها في التصدير ، ومحلها الأصلي بعد الفاء ،

والأصل : فَأَنضْرِبُ ، فَأَلَمْ يَرَوْا .

والثالث : وهو حذف المعطوف عليه بـ « أم » المتصلة نحو : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ

تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة / ٢١٤] أي : أعلمتم أن الجنة حُفَّتْ بالمكازة أم حسبتم وإلى

ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٦٣ — وَحَلَفَ مَتَّبِعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَحَ

(١) شرح ابن الناظم ص ٣٩٠ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٨١ .

(هذا باب البذل)

هذه التسمية للبصريين ، واختلف في تسميته عن الكوفيين فقال الأخفش :
يسمونه الترجمة [١/٨٢] والتبيين . وقال ابن كيسان : يسمونه التكرير ^(١) . والغرض منه ^(٢) أن
يذكر الاسم مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة
توكيد الحكم وتقديره ، ولذلك يقولون : البذل في حكم تكرير العامل .
وقولهم : المبدل منه في حكم الطرح . إنما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون
اللفظ بدليل جواز : ضربت زيداً يله ، إذ لو لم يُعْتَدَ بزيدٍ أصلاً لما كان للضمير ما يعود
عليه .

والبذل لغة العوض ، (و) اصطلاحاً : (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب
إلى متبوعه نفيًا أو إثباتًا بلا واسطة . هذا معنى قول الناظم :
٥٦٥..... الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بِدَلَالٍ
(فخرج بالفصل الأول) وهو المقصود بالحكم ، ثلاثة توابع : (النعت والبيان
والتوكيد ، فإنها مكملات للمقصود بالحكم) وهو متبوعها ، وليست مقصودات بالحكم .
(وأما النسق فثلاثة أنواع :

[أحدها] ^(٣) : ما ليس مقصوداً بالحكم (أصلاً ، وهو المعطوف بـ « لا » بعد
الإيجاب و بـ « بل » و « لكن » بعد النفي (ك : جاء زيدٌ لا عمرو ، و : ما جاء زيدٌ بل

(١) في الارتشاف ٦١٩/٢ أن الكوفيين يسمونه بالترجمة والتبيين والتكرير .

(٢) الغرض من البذل هنا ، نقله الشارح من شرح ابن الناظم ص ٣٩٣ .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

عَمَّرُو ، أو : لَكِنْ عَمَّرُو . (أما الأول) وهو المَعْطُوف بـ « لا » (فواضح) أمره ، (لأن الحكم السابق) وهو إثبات الجيء لزيد (منفي عنه) بـ « لا » (وأما الآخران) وهما المعطوف بـ « بل » والمعطوف بـ « لكن » بعد النفي (فلأن الحكم السابق هو نفي الجيء ، والمقصود به إنما هو الأول) دون الثاني .

(النوع الثاني : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه) هو (المقصود) وحده ، (وذلك كالمعطوف بالواو) إثباتاً أو نفياً (نحو : جاء زيدٌ وعَمَّرُو ، وما جاء زيدٌ ولا عَمَّرُو . وهذان النوعان) [٨٢/ب] وهما الأول والثاني (خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان) ، أما الأول فلأن المقصود بالحكم إنما هو المتبوع ، وأما الثاني فلأن التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده .

و (النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المعطوف بـ « بل » ^(١) بعد الإثبات ، نحو : جاءني زيدٌ بل عَمَّرُو ^(٢) . وفي بعض النسخ ذكر « لكن » بعد « بل » وهو إنما يتمشى على قول الكوفيين . (وهذا النوع خارج بقولنا : بلا واسطة ، وسَلِمَ الجَدُّ بذلك للبدل .

وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد ، وما ذكره الناظم ^(٣) وابنه ^(٤) ومن قَلَدَهُمَا) من شَرَّاح النظم ^(٥) وغيره ^(٦) علمت أنهم عن إصابة الغرض بعزل . وأقسام البدل أربعة ^(٧) : أشار إليها الناظم بقوله :

٥٦٦- مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ
[١٥٦] (الأول : بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلٍّ : وهو بدل الشيء ^(٨) مما هو طبق معناه ،

(١) بعده في « ب » : (ولكن) .

(٢) بعده في « ب » : (أو : لكن عمرو) .

(٣) شرح التسهيل ٢٣١/٣ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٣٨٢ - ٣٨٣ .

(٥) مثل ابن عقيل في شرح الألفية ٢٤٧/٢ .

(٦) مثل أبي حيان في الارتشاف ٦١٩/٢ .

(٧) كذلك قال ابن الناظم في شرحه ص ٣٩٣ ، وفي حاشية يس ١٥٥/١ : (زاد بعضهم خامساً وهو بدل

كل من بعض . قال السيوطي : وقد وجدت له شاهداً في التنزيل وهو قوله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ

الجنة ولا يظلمون شيئاً ﴾ . . .) ، وذكر أبو حيان هذا القسم الخامس وقال : (إن الجمهور على نفيه .

انظر الارتشاف ٦٢٥/٢ .

(٨) بعده في « ب » : (ومن الشيء) .

نحو : ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿ الفاتحة / ٦ ، ٧ ﴾ فـ «صِرَاطَ الَّذِينَ» : بدل من « الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » بدل كل من كل ، (وَسَمَاهُ النَّاظِم) في النظم (البدل المطابق) ، وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل ، (لوقوعه في اسم الله تعالى ، نحو : ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ الله ﴿ إبراهيم / ١ ، ٢ ﴾ فيمن قرأ بالجر^(١)) ، فـ « الله » بدل من « العزيز » بدل مطابق . ولا يقال فيه : بدل كل من كل ، (وَإِنَّمَا) لَمْ يُقَلْ ذَلِكَ ، لأن كلاً إِنَّمَا (يطلق) على ما يقبل التَّجْزِيءَ ، فعند الإطلاق تبدل (كل ، على ذي أجزاء ، وذلك ممتنع هنا) ، لأن الله تعالى منزّه عن ذلك . ولا يحتاج البدل المطابق إلى ضمير يربطه بالبدل منه ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس [١/٨٣] المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرباط .

(والثاني : بدل بعض من كل : وهو بدل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء) بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه ، (أو مساوياً) له (أو أكثر) منه (ك : أَكَلْتُ الرِّغِيفَ ثَلَاثَةً) ، فالثلث أقل من الباقي ، وهو الثلثان ، (أو نصفه) ، فالنصف مساوٍ للنصف الثاني ، (أو ثلثيه) ، فالثلثان أكثر من الثلث الباقي .

وذهب الكسائي وهشام إلى أن [بدل]^(٢) البعض لا يقع إلا على ما دون النصف فلا يسمى : أَكَلْتُ الرِّغِيفَ نِصْفَهُ أو ثُلُثِيَهُ أو أَكْثَرَهُ ، بدل بعض عندهما . (ولا بد) في بدل البعض (من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه) ليربط البعض بكلمة ، (مذكور) ذلك الضمير ، متصل بالبدل أو بغيره ، فالأول (كالأمثلة المذكورة) في قوله : ثَلَاثَةً أو نِصْفَهُ أو ثُلُثِيَهُ . (و) الثاني (كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾) [المائدة/٧١] فـ « كثير » بدل من الواو الأولى فقط ، والواو الثانية عائدة على « كثير » لأنه مقدم رتبة ، والأصل ؛ والله أعلم : ثُمَّ عَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَصَمُّوا . والذي حملنا على ذلك أنا لوجعلناه بدلاً من الواوين معاً لزم توارد عاملين على معمول واحد ، وإن جعلناه بدلاً من أحدهما ، وبدل الآخر محذوف ، فهو متوقف على إجازة حذف البدل ، وإن جعلناه بدلاً من الواو الثانية فقط بقيت الأولى بلا مفسر ، وإن جعلناه مبتدأ ، والجملة قبله^(٣) خبره ، فقال البيضاوي^(٤) : إنه ضعيف ، لأن تقديم الخبر في مثله ممتنع . اهـ .

(١) وهي قراءة الجمهور ، وقرأ (الله) ؛ بالرفع : نافع وابن عامر وأبو جعفر والحسن . انظر الإتحاف ص ٢٧١ ، والنشر ٢٩٨/٢ .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) في « ب » : (بعده) .

(٤) أنوار التنزيل ١٦٢/٢ .

وإن جعلناه فاعلاً لأحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين :
[١٥٧] أحدهما : أنه يُخْرَج على لغة أكلوني البراغيث . والثاني : أنه يجب أن يقدر في
العامل المهمل ضمير مستتر راجع إلى « كثير » ووجوب استتار الضمير في فعل الغائبين
من غرائب العربية ، كما قاله في [٨٣/ب] المغني ^(١) . وإن جعلناه خبراً مبتدأً محذوف ، والتقدير
: العُمى والصُّمُّ كثيرٌ منهم ، فهو تكلفٌ .

(أو مقدر كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيلًا ﴾) [آل عمران/٩٧] . ف : « مَنِ اسْتَطَاعَ » : بدل من « الناس » بدل بعض من كل ،
والضمير العائد على المبدل منه مقدر ؛ (أي : منهم) . قال ابن إياز : قال النحويون :
« مَنِ اسْتَطَاعَ » : بدل بعض ^(٢) . وقال ابن برهان : بدل كل ، واحتج بأن المراد بالناس
المستطيع ، فهو عام أريد به خاص ، لأن الله ﷻ لا يكلف الحج من لا يستطيع . اهـ .
قال الموضح في الحواشي : والجماعة يقولون : عامٌ مخصوص ، ولا ضمير ^(٣) ، لأن
الكلام بآخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر إلى مقصوده ، والحق أنهما
محتملان اهـ . وقال الكسائي : مَنْ : شرطية وجوابها محذوف ، والتقدير : من استطاع
فليحج . وَرَدَّ بأن لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام . وقال ابن السَّيِّد : مَنْ : فاعل
« حَجَّ » والمصدر مضاف إلى مفعوله . وَرَدَّ بأنه : يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن
مستطيعهم يحج ، وذلك باطل ^(٤) .

(والثالث : بدل الاشتمال) . واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال
الرماني : هو الأول . واختاره في التسهيل ^(٥) ، وعلله الجزولي بأن الثاني إما صفة للأول
ك : أعجبتني الجارية حسنها ، أو مُكْتَسَبٌ منه صفة نحو : سُلِبَ زيدٌ ماله ، فإن الأول
اكتسب من الثاني كونه مالكا . وَرَدَّ بأنه يلزم منه أن يجيز : ضربتُ زيدا عبثه ، على
الاشتمال وهم قد منعوا ذلك . قاله أبو حيان في التذكرة ^(٦) . وقال الفارسي في الحجة :
المشتمل هو الثاني . قال : بدليل : سُرِقَ زيدٌ ثوبه . وَرَدَّ بـ : سُرِقَ زيدٌ فرسه .

(١) مغني اللبيب ٣٦٧/٢ .

(٢) بعده في « ب » : (من كل) .

(٣) في « ب » : (ولا ضمير) .

(٤) انظر شرح قطر الندى ص ٣٠٩ .

(٥) التسهيل ص ١٧٣ .

(٦) تذكرة النحاة ص ١٨٦ .

وقيل : لا اشتمال [١/٨٤] لأحدهما على الآخر ، وإنما المشتمل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يُكتفى به من جهة المعنى ، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به ، ويكون المعنى مختصاً بغير الأول . وهذا القول أفصح عنه السيرافي وأبو العباس^(١) ، ولهذا لا يجوز : ضُربَ زيدٌ عبثاً ، على الاشتمال ، لاكتفاء المسند بالأول . وهذا المذهب قيل : إنه التحقيق ، وإنه الذي نصره الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون وقال^(٢) : إن النحويين ؛ يعني أكثرهم ؛ لم يفصحوا عنه كل الإفصاح ، ولم يوضحوه كل الإيضاح ، فلذلك اختاره الموضح وقال : (وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال) .

وقال [١٥٨] في الحواشي : هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ، (وذلك ك : أعجبني زيدٌ علمه أو حسنه أو كلامه) . ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز ، وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة . (و) كذلك : (سرق زيد ثوبه أو فرسه) ، فإن زيداً مسروق مجازاً والثوب والفرس مسروقان حقيقة ، وهذا مطرد .

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة/٢١٧] ؟ قلت : كلمة « عن » دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله إلى الشهر وإلى القتال بطريقي الحقيقة والمجاز ، كما بينا ، فلا إشكال فيها . اهـ . ومع ذلك يرد عليه : زيدٌ ماله كثيرٌ ، إذا أعرب « ماله » بدلاً من « زيدٌ » إلا أن يقول : إن الابتداء مشتمل^(٣) على زيد مجازاً وعلى ماله حقيقة . وأفاد بهذه الأمثلة أن بدل الاشتمال تارة يكون مصدراً وتارة يكون غيره ، و إذا كان مصدراً فتارة يكون مكتسباً كالعلم ، وتارة يكون غير مكتسب ، وغير المكتسب تارة يكون لازماً كالحسن ، وتارة يكون مفارقاً كالكلام ، وغير [١/٨٤] المصدر تارة يكون مشتملاً اشتمال الظرف على المظروف كالثوب ، وتارة لا يكون كذلك ، كالفرس ، وبدأ بالمصدر لأنه الأكثر . (و) بدل الاشتمال (أمره في الضمير) الرابط له بالبدل منه (كأمر بدل البعض) ، ثم تارة يكون مذكوراً وتارة يكون مقدراً .

(فمثال المذكور المتصل بالبدل (ما تقدم من الأمثلة ، و) مثال المتصل بغير البدل قوله تعالى : (﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾) [البقرة/٢١٧] فـ « قتال »

(١) المقتضب ٢٧/١ .

(٢) انظر قول ابن ملكون في تذكرة النجاة ص ١٨٧ .

(٣) في « ب » : (اشتمل) .

بدل اشتمال من « الشهر » والرباط بينهما الهاء المجرورة بـ « في »^(١).

(ومثال) الضمير (المقدر): ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ ﴾ (النار) [البروج/٥٤]

فـ « النار »: بدل من « الأخدود » ثم اختلف في الرباط فقليل: محذوف متصل بغير البدل، (أي: النار فيه)، وهو قول البصريين. (وقيل): لا تقدير، و(الأصل: ناره، ثم نابت « أل » عن الضمير)، وهو قول الكوفيين. والأخدود: شق في الأرض، وأصحابه ثلاثة: أنطيانوس الرومي بالشام، ويحتمصر بفارس، ويوسف ذو نواس بنجران، شق كل واحد منهم شقاً عظيماً [في الأرض]^(٢)، طوله أربعون ذراعاً، وعرضه اثنا عشر ذراعاً، وهو الأخدود، وملأوه ناراً وقالوا: مَنْ لَمْ يَكْفُرْ، وَإِلَّا أَلْقَيْ فِيهِ، وَمَنْ كَفَرَ تَرِكَ. قاله الكواشي. وهذه الأبدال الثلاثة مسموعة، وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل، قال: وذلك أن العرب تحذف المضاف، فإذا قالوا: أكلت الرغيف ثلثه، وأعجبتني زيدٌ عِلْمُهُ، فالعنى: أكلت بعض الرغيف وأعجبتني وصف زيد، ثم أبدل من البعض والوصف، ثم حذفاً للدليل عليهما.

(والرابع: البَدَلُ الْمُبَايِنُ) للمبدل منه، (وهو ثلاثة أقسام، لأنه لا بد أن يكون مقصوداً) بالحكم (كما تقدم في الحد، ثم الأول) [١/٨٥]، [١٥٩] وهو المبدل منه، (إن لم يكن مقصوداً البتة ولكن سبق^(٣) إليه اللسان فهو بدل الغلط، أي بسدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم) من ظامر اللفظ، (وإن كان) الأول (مقصوداً، فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان، أي بدل شيء ذكر نسياناً).

وقد ظهر (من هذا^(٤)) التقرير (أن الغلط متعلق باللسان والتسيان متعلق بالجنان) وهو القلب، (والناظم) في قوله في النظم:

٦٧— وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلْبٌ

(وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا النوعين بدل غلط^(٥))، قال ابن

(١) في شرح ابن الناظم ص ٣٩٤: (لأن القتال في الشهر الحرام يستلزم معنى فيه، وهو ترك تعظيمه).

(٢) إضافة من « ط ».

(٣) في « أ »: (سبق).

(٤) سقطت من « ب ».

(٥) منهم أبو حيان في الارتشاف ٦٢٥/٢، وابن عقيل في شرحه ٢٤٩/٢، وابن الناظم في شرحه ٣٩٥،

والمرادي في شرحه ٢٥٣/٣.

عصفور^(١): وهذان النوعان جائزان قياساً، ولم يرد بهما سماع. (وإن كان قصد كل واحد^(٢) منهما صحيحاً فبدل إضراب) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٥٦٧— وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُ إِنَّ قَصْدًا صَحِبُ

(ويسمى أيضاً بدل بداء) ، بالدال المهملة والمد. قال ابن عصفور : وهذا النوع مختلف فيه ، فقليل : بدل بداء ، وقيل : معطوف حذيف عاطفه^(٣). قال في الحواشي : وهو الواو لا بل ؛ لأنه لم يثبت حذفها. (وقول الناظم) في النظم :

٥٦٨— (وَخُذْ نَبْلاً مُدَى)

(يحتمل الثلاثة) وهي الغلط والنسيان والبداء ، (وذلك باختلاف التقادير) بحسب الإرادات ، (وذلك لأن النبل اسم جمع للسهم ، والمدى) بالقصر (جمع مدية ، وهي السكين ، فإن كان المتكلم) بقوله : « خُذْ نَبْلاً مُدَى » (إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى النبل ، فبدل غلط^(٤) ، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل) ابتداء ، (ثم تبين له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى ، فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول) ؛ وهو [٨٥/ب] الأمر بأخذ النبل ، (ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى ، وجعل الأول^(٥)) ؛ وهو الأمر بأخذ النبل ؛ (في حكم المتروك ، فبدل إضراب وبداء) ، لأنه أضرب^(٦) عن الأمر الأول حين بدا له الأمر الثاني .

(والأحسن فيهن أن يؤتى^(٧) بـ : بل) لثلاث يتوهم إرادة الصفة ، أي : نبلاً حادة ، كما تقول : رأيت رجلاً حمراً ، تريد جاهلاً أو^(٨) بليداً .

(١) المقرب ٢٤٣/١ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في المقرب ٢٤٣/١ : (وهو أن تبدل لفظاً تريده من لفظ أردته أولاً ثم أضريت عنه) .

(٤) في « ب » : (الغلط) .

(٥) في « ب » : (الأولان) .

(٦) في « أ » : (إضراب) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٧) في « ط » : (يؤول) .

(٨) سقطت من « ب » .

(فصل ل)

(يبدل الظاهر من الظاهر ، كما تقدم ، و) ذهب ابن مالك في التسهيل^(١) إلى أنه (لا يبدل المضمَر من المضمَر) وقوفاً مع السماع ، (ونحو : قمتَ أنتَ) ، ورأيتُكَ أنتَ ، (وممرتُ بكَ أنتَ ، توَكيداً اتفاقاً) من البصريين والكوفيين ، (وكذلك نُحو : رأيتُكَ إِيَّاكَ) ، توَكيد (عند الكوفيين والناظم) لا بدل ، خلافاً للبصريين .

قال الناظم في شرح التسهيل^(٢) : وقول الكوفيين عندي أصح ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو : فعلتَ أنتَ ، والمرفوع توَكيداً بإجماع ، فليكن المنصوب توَكيداً ، فإن الفرق بينهما تحكُّم بلا دليل .

قال الشاطبي : والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : جئتَ أنتَ ورأيتُكَ أنتَ وممرتُ بكَ أنتَ [١٦٠] وإذا أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع فقالت : جئتَ أنتَ ورأيتُكَ إِيَّاكَ وممرتُ به به ، فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ، ويختلف في غيره ، هكذا نقل سيبويه عن العرب^(٣) وتلقاه منه غيره بالقبول ، وهم المؤتمنون على ما ينقلون ، لأنهم شافهوا العرب [١/٨٦] وعرفوا مقاصدهم ، فلا يعارض هذا بقياس ، بأن يقال : فإن نسبة المنفصل إلى المتصل ... إلى آخره مقاله ابن مالك السابقة .

(و) ذهب أيضاً في التسهيل^(٤) إلى أنه (لا يبدل مضمراً من ظاهر) . وقال في شرحه^(٥) : (و) الصحيح عندي أن يكون (نحو : رأيتُ زيداً إِيَّاهُ ، من وضع النحويين

(١) التسهيل ص ١٧٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٠٥ .

(٣) الكتاب ٢/٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٤) التسهيل ص ١٧٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٣٢ .

وليس بمسموع) من كلام العرب لا نثر ولا شعراً، ولو سُمِعَ كان توكيداً. (ويجوز عكسه) ، وهو إبدال الظاهر من الضمير (مطلقاً) في جميع أنواع البدل ، سواء كان كُلاً أم بعضاً أم اشتمالاً أم إضراباً ، (إن كان الضمير) المبدل منه (لغائب نحو : « وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ») [الأنبياء/٣] ف : « الَّذِينَ ظَلَمُوا » : بدل من الواو في « أسروا »^(١) بدل كل من كل (في أحد الأوجه الثلاثة) . وقيل « الَّذِينَ ظَلَمُوا » : مبتدأ مؤخر ، و« وَأَسْرُوا النَّجْوَى » : خبرٌ مقدم . وقيل : « الَّذِينَ ظَلَمُوا » : فاعل « أسروا » والواو حرف دال على الجمع لا ضمير ، كما تقدم في باب الفاعل .

(وكذا) يجوز إبدال الظاهر من المضمرة (إن كان) الضمير المبدل منه (الحاضر) متكلم أو مخاطب ، (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض) من كل ، كقوله : [من الرجز]

٦٨٥- أَوْعَدَنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ
فـ « رجلي » الأولى : بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل .

(و ك : أَعْجَبْتَنِي وَجْهَهُ) ، فوجهك : مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل ، (وقوله تعالى : « لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ») [الأحزاب/٢١] ف « من » الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام ، وأعيدت اللام مع البدل للفصل .

(أو) يكون (بدل اشتمال ك : أَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ) فكلامك ، بالرفع : بدل اشتمال من تاء المخاطب ، (وقول الشاعر) وهو النابغة الجعدي : [من الطويل] [١٦١] [٨٦/ب]
٦٨٦- بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَأُونَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

(١) شرح ابن الناطم ص ٣٩٧ .

٦٨٥- الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب ١٨٨/٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، والدرر ٤٠٢/٢ ، والمقاصد النحوية ١٩٠/٤ ، وتاج العروس (دهم) ، وبلا نسبة في ديوان الأدب ٢٦٦/٣ ، وإصلاح المنطق ص ٢٩٤ ، ٢٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١٢٤/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٣٩٧ ، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٥١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٢/٣ ، وشرح المفصل ٧٠/٣ ، وتاج العروس ٣٠٧/٩ (وعد) ، ومقاييس اللغة ١٢٥/٦ ، وجمع الهوامع ١٢٧/٢ ، وتهديب اللغة ١٣٤/٣ ، ومجمل اللغة ٥٣٩/٤ ، والمخصص ٢٢١/١٢ .

٦٨٦- البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٦٨ ، وخزانة الأدب ١٦٩/٣ ، ٤١٩/٧ ، واللسان ٥٢٣/٤ ، ٥٢٩ (ظهر) ، والمقاصد النحوية ١٩٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٦/٣ ، وشرح ابن الناطم ص ٣٩٨ ، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٣/٣ .

فـ «مجدنا وسناؤنا»: بدل اشتغال من ضمير المتكلم وهو «نا» .

(أو) يكون (بدل كل مفيداً للإحاطة) والشمول كالشمول (نحو): ﴿رَبَّنَا
أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)﴾ [المائدة/١١٤] ، فـ «أَوَّلِنَا
وآخِرِنَا» بدل كل من الضمير المجرور باللام ، ولذلك أعيدت اللام مع البدل ، وإلى ذلك
أشار الناظم بقوله :

٥٦٩- وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تَبْدِيلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلًّا

٥٧٠- أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالَ كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا

(ويعتنع) إبدال الظاهر من الضمير بدل كل (إن لم يُفِدها) ، أي الإحاطة ،
(خلافًا للأخفش فإنه أجاز) تبعًا للكوفيين: (رَأَيْتُكَ زَيْدًا) ، على أن زيدًا بدل من
الكاف ، (ورأيتني عمرًا) ، على أن عمرًا بدل من الياء ، وسمِعَ الكسائي: إِيَّيَّ أَبِي عَبْدِ
الله ، وقال الشاعر: [من البسيط]

٦٨٧- بَكُمُ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأُمَّ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

٦٨٧- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٦٢٢/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٣ ، وشرح التسهيل ٣/٣٣٥ ،

وشرح المرادي ٢٦٠/٣ .

(فصل ل)

(يبدل كل من الاسم والفعل والجملة^(١) من مثله ، فالاسم كما تقدم) في الأقسام الأربعة ، (والفعل) كذلك عند الشاطبي ، إذا أفاد زيادة بيان للأول .
فبدل الكل (كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ يُضَاعَفُ ») [الفرقان/٦٨، ٦٩] فـ « يضاعف » بدل من « يلحق » بدل كل ، قال الخليل^(٢) : لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام .
وبدل البعض نحو : إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ لِّلَّهِ يَرْحَمَكَ ، فـ : تسجد : بدل من « تصلُّ » بدل بعض من كل .

وبدل الاشتغال كقوله : [من الرجز]

٦٨٨- إِنْ عَلَيَّ اللَّهُ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَحِيَّ طَائِعَا

[١٦٢] لأن الأخذ كرهاً^(٣) والحي طائعا من صفات المبايعة .

وبدل الإضراب^(٤) والغلط نحو : إِنْ تُطْعِمَ زَيْدًا تَكْسُهُ أَكْرَمَكَ . اهـ كلام الشاطبي ملخصاً ، وذلك داخل تحت إطلاق قول الناظم :

٥٧٢- وَيُبْدِلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ [//٨٧]

(والجملة) كذلك إلا في بدل الكل نحو : فعدتُ جلستُ في دار زيدٍ ، فإنه لا يعتدُّ به ، لأنه

(١) في « ب » : (والحرف) .

(٢) الكتاب ٨٧/٣ .

٦٨٨- الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب ٢٠٣/٥ ، ٢٠٤ ، وشرح أبيات سيويه ٤٠٢/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٩٩ ، وشرح الأشموني ٤٤٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٤١/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٩١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٧/٣ ، والكتاب ١٥٦/١ ، والمقاصد النحوية ١٩٩/٤ ، والمقتضب ٦٣/٢ .

(٣) في « ب » : (كارهاً) .

(٤) في « ب » : (الاضطراب) .

إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني ، وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الإعراب . قاله التفتازاني في شرح التلخيص .

وبدل البعض (كقوله تعالى : ﴿ أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾ أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَامِ وَيَنِينَ ﴾ (وَجَنَاتٍ وَعُيُونٍ) [الشعراء/١٣٢، ١٣٣، ١٣٤] فجملة « أمدكم » الثانية أخص من الأولى ، باعتبار متعلقها ، فتكون داخلية في الأولى ، لأن « ما تعلمون » يشمل الأنعام وغيرها .

وبدل الاشتمال كقوله : [من الطويل]

٦٨٩— أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فـ « لا تقيمَنَّ عندنا » : بدل اشتمال من « ارحل » لما بينهما من المناسبة اللزومية . وليس توكيداً له لاختلاف لفظيهما ، ولا بدل بعض لعدم دخوله في الأول ، ولا بدل كل لعدم الاعتداد به ، كما تقدم ، ولا غلط لوقوعه في الفصيح .
وبدل الغلط كـ : قُمْ أَقْعُدْ .

والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديرًا ، والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محلٌّ ، وإلا فإطلاق التبعية عليها^(١) مجازاً^(٢) ، إذ التابع كلُّ ثانٍ أعربَ بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد . وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمل ، لتعذر عود الضمير عليها .
(وقد تبدل الجملة من المفرد) [بدل كل]^(٣) (كقوله) ، وهو الفرزدق :

[من الطويل]

٦٩٠— (إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ)

٦٨٩— البيت بلا نسبة في خزنة الأدب ٢٠٧/٥ ، ٤٦٣/٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٠ ، وشرح الأشموني ٤٤٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٩/٢ ، وشرح المرادي ٢٦٣/٣ ، ومجالس ثعلب ص ٩٦ ، ومعاهد التنصيص ٢٧٨/١ ، ومغني اللبيب ٤٢٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٠٠/٤ .

(١) في « أ » : (عليهما) ، والتصويب من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (مجازاً) .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

٦٩٠— البيت للفرزدق في خزنة الأدب ٢٠٨/٥ ، وشرح شواهد المغني ٥٧٧/٢ ، وشرح المرادي ٢٦٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٠١/٤ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٨/٣ ، وشرح الأشموني ٤٤٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٤٠/٣ ، والمختص ١٦٥/٢ ، ومغني اللبيب ٢٧/١ ، ٤٢٦ ، والمقتضب ٣٢٩/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٨/٢ .

أبلل جملة « كيف يلتقيان » من « حاجة » و« أخرى » وهما مفردان . قاله ابن جني^(١) . وإنما صح ذلك لرجوع [١٦٣] الجملة إلى التقدير بمفرد ، (أي : إلى الله [٨٧/ب] أشكو هاتين الحاجتين تَعْدُرُ التقائهما) ، ف : تَعْدُرُ : مصدر مضاف إلى فاعله ، وهو بلل من « هاتين » . قال الدماميني : ويحتمل أن يكون « كيف يلتقيان » جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحجتين . والشام : بلاد سُمِّيَتْ بشام بن نوح ، فإنه بالشين المعجمة بالسريانية ، أو لأن أرضها شامات بيض وحمرة وسود ، وعلى هذا لا يهمز ، وقد يُدَكَّرُ . كذا في القاموس^(٢) .

(١) نقله ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣٤٠ .

(٢) القاموس المحيط (شأم) .

(فصل ل)

(وإذا أُبدل اسم من اسم مضمّن معنى حرف الاستفهام) ؛ وهو الهمزة ؛ (أو حرف شرط) ؛ وهو « إن » ؛ بدل تفصيل ، (ذُكِرَ ذلك الحرف) المفيد للاستفهام أو الشرط (مع البدل) ليوافق^(١) المبدل منه في تأدية المعنى .

(فالأول) : وهو الاستفهام ، ويكون عن معرفة^(٢) الكمّيات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني ، فالأول (كقولك : كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فعشرون وما عطف عليها بدل من « كم » بدل تفصيل . (و) الثاني كقولك : (مَنْ رَأَيْتَ أَزِيدًا أم عمرًا) ف « زيدًا » وما عطف عليه بدل من « مَنْ » بدل تفصيل ، (و) الثالث كقولك : (مَا صَنَعْتَ أَخَيْرًا أم شَرًّا) ف « خيرًا » وما عطف عليه بدل من « ما » بدل تفصيل ، وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام .

(والثاني) : وهو الشرط ، ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان ، فالأول (نحو مَنْ يَقُمْ إِنْ زِيدَ وَإِنْ عَمَرُوْهُ أَقْمَ مَعَهُ) ، ف « زيد وعمرّو » بدل من « مَنْ » بدل تفصيل . (و) الثاني نحو : (مَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تَجْزِيْهِ) ف « خيرًا وشَرًّا » بدل من « ما » الشرطية^(٣) بدل تفصيل . (و) الثالث نحو : (مَتَى تُسَافِرُ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ أُسَافِرُ مَعَكَ) ، ف « غَدًا » و « بعد [١/٨٨] غد » : بدل من « متى » بدل تفصيل . والرابع : حَيْثُمَا تَجْلِسُ إِنْ يَمِيْنُ الْحَرَابِ وَإِنْ يَسَارُهُ أَجْلِسْ مَعَكَ . وقرن بـ « إِنْ » في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط . وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ، ففي الكشف^(٤) أن « يومئذ » بدل من « إذا » في قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [الزلزلة/١] وكذا قال أبو البقاء^(٥) ، ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال :

(١) بعده في « ب » : (البدل) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الكشف ٢٢٧/٤ .

(٤) البيان ص ١٢٩٩ .

٥٧١- وَبَدَلَ الْمُضْمَنِ الَّتِي هَمَزَ يَلِي هَمَزًا.....

وكذا فعل^(١) في التسهيل^(٢) مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو عن إشكال ، لأنك إذا قلت : مَنْ يَقُمُ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرُو ، كان اسم الشرط مرفوعاً بالابتداء ، فيكون البدل مرفوعاً بالابتداء ضرورة^(٣) ، سواء قلنا : البدل على نية تكرير^(٤) العامل أم لا ، فيلزم دخول « إِنْ » الشرطية على المبتدأ ، وهو غير جائز على الأصح .

وإن جعلنا ما بعد « إِنْ » مرفوعاً على الفاعلية امتنعت المسألة لتخالف العامل ، ولأن « إِنْ » لا يُضْمَرُ الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ [النساء/ ١٢٨] .

وجوابه أن « إِنْ » إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل ، فلا يلزم المحذور .

(١) في « ب » : (نقل) .

(٢) التسهيل ص ١٧٣ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « أ » ، « ب » : (تكرار) .

(باب النِّداء)

بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها ، وهو النداء بأحرف مخصوصة . (وفيه فصول)
أربعة :

(الفصل الأول في) ذكر

(الأحرف التي يُنبَّه بها المُنادى) إذا دعي

(و) في ذكر (أحكامها)

(وهذه الأحرف) وفاقاً وخلافاً (ثمانية^(١) : الهمزة) وحدها (و : أي) بفتح الهمزة وسكون الياء ، حال كون الهمزة و « أي » (مقصورتين وممدودتين) ، فتقول : [١٦٤] أَزِيدُ وأي زَيْدٌ ، بقصر الهمزة فيهما ، وَأَزِيدُ وأي زَيْدٌ ، بمد الهمزة فيهما ، (و : يا ، و : أيا ، و : هيا ، و : وأ) . [٨٨/ب]

وأما أحكامها (فالهمزة المقصورة للقريب) المسافة ، وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة ، خلافاً لصاحب المقرب^(٢) ، ولا « أي »^(٣) خلافاً لجماعة من المتأخرين ، (إلا أن ينزل) القريب (منزلة البعيد) كالسامي (فله بقية الأحرف ، كما أنَّها) ، أي بقية الأحرف ،

(١) وهو مذهب الكوفيين ، فقد أضافوا : « آ ، أي » . انظر شرح ابن الناطم ص ٤٠١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣ .

(٢) في المقرب ١٧٥/١ أن الهمزة للقريب خاصة .

(٣) في « ب » : (بي) .

(للبعيد الحقيقي) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٧٣- وَلِلْمَنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ يَا وَأَيَّ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

٥٧٤- وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي

وذهب المبرد^(١) إلى أن « أيا وهيا » للبعيد ، و« أي والهمزة » للقريب ، و« يا » لهما ، وذهب ابن برهان إلى أن « أيا وهيا » للبعيد ، و« الهمزة » للقريب و« أي » للمتوسط و« يا » للجميع ، وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيداً ، وعلى منع العكس . قاله الشارح^(٢) .

(وأعمها : يا) لأنها أم الباب ، (فإنها تدخل في كل نداء) خالص من الندبة والاستغاثة ، أو مصحوب بهما ، (وتعين) « يا » وحدها (في نداء اسم الله تعالى) نحو : يا الله ، (وتعين) أيضاً (في باب الاستغاثة نحو : يا لله للمُسْلِمِينَ ، وتعين هي أو : وا) دون غيرهما (في باب الندبة) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٧٤- وَوَا لِمَنْ تُذِيبُ أَوْ يَا

(و « وا » أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب) ، لأنها الأصل فيه ، (وإنما تدخل : يا) في باب الندبة (إذا أُمنَ اللَّبْسُ) بالنادي ، (كقوله) ، وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز : [من البسيط]

٦٩١- حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتُ لَهُ (وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا)

فثبتت ألف الندبة دليل على أنه مندوب ، إذ لو كان منادي لقال : يا عُمَرُ ، بالضم ، لأنه منادي مفرد ، وهذا مفهوم من قول الناظم :

٥٧٤- وَغَيْرَ وَآ لَنَى اللَّبْسِ اجْتَنِبْ

(ويجوز حذف الحرف) المنادي به وهو « يا » خاصة ، سواء كان المنادي مفرداً

أو جارباً مجراه أو مضافاً ، فالأول [٨٩/١] (نحو : « يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ») [يوسف/٢٩] أي : يا يوسف . والثاني نحو : (« سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ ») [الرحمن/٣١] أي : يا أيها الثقلان . والثالث نحو : (« أَنْ أَدُوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ») [الدخان/١٨] أي : يا عباد الله ، على

(١) المقتضب ٢٣٥/٤ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٠١ .

٦٩١- البيت لجرير في ديوانه ص ٧٣٦ ، والدرر ٣٩٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٢/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٨٩ ، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢١ ، وشرح الأشموني ٤٤٢/٢ ، ومغني اللبيب ٣٧٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٨٠/١ .

أحد الوجهين . (إلا في ثمان مسائل) فإنه يمتنع فيها حذف حرف النداء :

إحداها : (المندوب نحو : يا عُمَرَا) .

(و) الثانية : (المستغاث نحو : يا لِلَّهِ) ، ومنه المتعجب منه نحو : يا لِلْمَاءِ

وَلِلْعُشْبِ ، إذا تعجبوا من كثرتها .

(و) الثالثة : (المنادى البعيد) نحو : يا زَيْدُ ، إذا كان بعيداً منك . وإنما لم يحذف

حرف النداء في هذه المسائل الثلاث ، (لأن المراد فيهن إطالة الصوت) بحرف النداء ، (والحذف ينافيه) .

(و) الرابعة : (اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدي) .

قاله ابن مالك في الكافية وشرحها^(١) . وأجاز بعضهم الحذف وليس بشيء ، لأن حذف

حرف النداء لا يجوز إلا إذا كان المنادى مقبلاً على المنادي ، ومتهيناً لما يقول له ، وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة .

(و) الخامسة : (المضممر) المخاطب ، لأن الحذف معه يفوت الدلالة على

النداء . (و) المضممر (نداؤه شاذ) ، وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات أنه

مطرّد^(٢) ، وقَصْرُهُ ابن عصفور على الشُّعْر^(٣) ، واختار أبو حيان أنه لا يُنَائِي البتة^(٤) ،

فالأقوال حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير^(٥) المخاطب ، (ويأتي على صيغتي المنصوب

والمرفوع) ، فالأول (كقول بعضهم : يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ ، و) الثاني نحو (قول الآخر)

وهو الأحوص : [من الرجز]

٦٩٢- (يَا أَبَجْرُ بْنُ أَبَجْرٍ يَا أَتَا) أنتَ الذي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَأَأَا

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣ .

(٣) المقرب ١٧٦/١ .

(٤) الارتشاف ١١٩/٣ .

(٥) في « ب » : (في ضمير) .

٦٩٢- الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦ ، والمقاصد النحوية ٢٣٢/٤ ، ولسالم بن دارة في خزانة

الأدب ١٣٩/٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ونوادر أبي زيد ص ١٦٣ ، والدرر ٣٨٢/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف

٣٢٥/١ ، وأوضح المسالك ١١/٤ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠٦ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٥/١ ،

وشرح الأشموني ٤٤٣/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٧/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٠١ ، وشرح المرادي

٢٧٠/٣ ، وشرح الفصل ١٢٧/١ ، ١٣٠ ، والمقرب ١٧٦/١ ، وجمع الهوامع ١٧٤/١ .

[١٦٥] فـ «أَجْر» بسكون الموحدة وفتح الجيم : منادى ، و«أَنْتِ» الأول منادى ، وكان القياس أن يقول : يا إِيَّاكَ ، لأنه مفعول حُذِفَ [٨٩/ب] عامله ، ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب ، أو لأنه لما اطرَد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع . وأجاب المانع عن المثال والبيت بأن «يا» فيهما للتنبيه لا للنداء ، و«إِيَّاكَ» في المثال من باب الاشتغال ، و«أَنْتِ» الأول في البيت مبتدأ ، والثاني كذلك ، أو توكيد ، أو بدل ، أو فصل ، والموصول خبر . واتفقوا على أن ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال : يا أنا ، ولا : يا إِيَّايَ ، ولا : يا هُوَ ، ولا : يا إِيَّاهُ .

(و) السادسة : (اسم الله تعالى) نحو : يا الله ، (إذا لم يعوِّض في آخره الميم المشددة) عن حرف النداء ، لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فلو حُذِفَ حرف النداء لم يدل عليه دليل ، والحذف إنما يكون للدليل ، (وأجازه بعضهم ، وعليه قول أمية ابن أبي الصلت) الثَّقَفِي : [من الطويل]

٦٩٣- (رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى) أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيًا)

أي : يا الله ، وأرى : من الرأي في الأمور ، وأدين : مضارع دان بالشيء إذا اتخذته ديناً وديناً ، أي عادة ، والأصل : أن أدين ، فحذفت «أن» فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم : «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّلِيِّ»^(١) . وإِلَهًا : مفعوله . وراضياً : منصوب بـ «رضيت» إما على الحالية من فاعله أو على المفعولية المطلقة على حد قولهم : قُمَ قائماً ، [٢٣٦/أ] أي : قياماً ، وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض ، وربًّا : مفعول «رضيت» . والمعنى : رضيتُ رضاً بك ربًّا يا الله ، فلن أرى أن أتخذَ إلهًا غيرَكَ يا الله .

(و) السابعة والثامنة : (اسم الإشارة واسم الجنس لمعين) ، لأن حرف النداء في اسم^(٢) الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأداة ، واسم^(٣) الإشارة في معنى الجنس فجرى مجراه . قاله الشارح^(٤) . [٩٠/أ] (خلافاً للكوفيين فيهما ،

٦٩٣- البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٧٢ ، والمقاصد النحوية ٢٤٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٢/٤ وفيه «ثانياً» مكان «راضياً» .

(١) تمام المثل : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) . انظره في جمع الأمثال ١٢٩/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٩٧ - ٩٨ ، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/١ ، والمستقصى ٣٧٠/١ ، وفصل المقال ص ١٣٥ .

(٢) في «ب» : (حرف) .

(٣) بعده في «ب» : (الجنس) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٠٢ .

(احتجوا) بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة/٨٥] ، أي : يا هؤلاء ،
(و) بقوله (وهو ذو الرمة : [من الطويل]

٦٩٤- إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي (بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ)

يريد : يا هذا . ولوعة : مبتدأ ، وتقدم خبره في المجرور قبله . (وقولهم : أَطْرَقَ كَرًا) ، إِنَّ
النَّعَامَ فِي الْقُرَى «^(١) وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع مَنْ هو أشرف منه ، أي :
طَاطِئُ يا كَرَوَانُ رَأْسَكَ وَاخْفِضْ عُنُقَكَ لِلصَّيْدِ ، فإن أكبر منك ، وأطول عنقًا ، وهي النعام ،
قد صيبت وحملت من البدو إلى القرى .

(و : افْتَدِ مَحْنُوقٌ)^(٢) وهو مثل يضرب لك مضطر وقع في شدة وهو ييخل
بافتدائه نفسه بماله .

(و : أَصْبَحَ لَيْلٌ)^(٣) وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء . وأصله أن
امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له : أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ يَا فَتَى . فلم
يلتفت إليها ، فرجعت إلى خِطَابِ اللَّيْلِ كأنها تستعطفه . أي : صِرْ صَبْحًا يَا لَيْلُ ، كقوله :
[من الطويل]

٦٩٥- نَوْرٌ صَبَحُ وَاللَّيْلُ عَاتِمُ

٦٩٤- البيت لذى الرمة في ديوانه ص ١٥٩٢ ، والدرر ٣٨٠/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٧ ،
والمقاصد النحوية ٢٣٥/٤ ، وجمع الهوامع ١٧٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٥/٤ ، وشرح
الأشمن ٤٤٣/٢ ، ومغني اللبيب ٦٤١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣ ، وشرح المرادي ٢٧٢/٣ .
(١) المثل من شواهد الكتاب ٢٣١/٢ ، ٦١٧/٣ ، وأوضح المسالك ١٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٢ ،
وشرح ابن الناظم ص ٤٠٢ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال ٤٣١/١ ،
والدرة الفاخرة ١٥٥/١ ، وجمهرة الأمثال ١١/١ ، ١٩٤ ، ٣٩٥ ، والمستقصى ٢٢١/١ .

(٢) المثل من شواهد الكتاب ٢٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٢ ، وشرح ابن
الناظم ص ٤٠٢ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال ٧٨/٢ ، والمستقصى
٢٦٥/١ .

(٣) المثل من شواهد الكتاب ٢٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١٧/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٢ ، وشرح ابن
الناظم ص ٤٠٢ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال ٤٢٧/١ ، والدررة الفاخرة
٢٧٨/١ ، وجمهرة الأمثال ٤/٢ ، والمستقصى ٢١٨/١ .

٦٩٥- تَمَّةُ الْبَيْتِ : (وحتى يبيت القوم في الصيف ليلة يقولون) ، وهو للأعشى
في ديوانه ص ١٢٧ ، ولسان العرب ٥٩٧/١ (نوم) ، وبلا نسبة في لسان العرب ٢٤٠/٥ (نور) ،
وتاج العروس ٣٠٣/١٤ (نور) .

والأصل فيها: أطرق يا كروان، فرُحِمَ على لغة من لا ينتظر، فقلبت الواو ألفاً. وافتد يا مخنوق، وأصبح يا ليل، ونور يا صبح، (وذلك عند البصريين ضرورة) في النظم، (وشذوذ) في النثر^(١). قال المرادي في شرح النظم^(٢): «والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظمها ونثرها، وقصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد^(٣) إلا في الشعر». وأما نحو: «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ» [البقرة/٨٥] فمتأول^(٤) على أن «أنتم»^(٥) مبتدأ، وهؤلاء: خبره، أو بالعكس، وجملة «تقتلون» حال، واقتصر في النظم على قوله: ٥٧٥ - وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمَضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَعَانًا قَدْ يُعْرَى فَأَعْلَمَا ٥٧٦ - وَذَٰكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَأَنْصُرُ عَاذِلَهُ

(١) في شرح ابن النظم ص ٤٠٣: (وعند الكوفيين أن حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار إليه قياس مطرد، والبصريون يقصرونه على السماع)، وانظر شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، وشرح المرادي ٢٧١/٣.

(٢) شرح المرادي ٢٧١/٣.

(٣) في «ط»: (يوجد).

(٤) في «ب»: (فمتناول).

(٥) في «ط»: (كنتم).

(الفصل الثاني في أقسام المنادى) [ب/٩٠] بفتح الدال

(و) ذكر (أحكامه)

المنادى على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به (من حركة أو حرف ،) لو كان معرباً (على سبيل الفرض ،) وهو ما اجتمع فيه أمران : أحدهما التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو : (زَيْدٌ ، في قولك : (يا زَيْدٌ) ، فزَيْدٌ معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء ، وهو مذهب ابن السراج^(١) وتبعه الناظم^(٢) .

وقيل : [١٦٦] سلب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال ، وهو مذهب المبرد^(٣) والفراسي^(٤) ، وردّ بنداء اسم الله تعالى واسم الإشارة^(٥) ، فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير . (أو) كان التعريف (عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال نحو : يا رَجُلٌ ، تريد به معيّنًا) ، وإليه ذهب الناظم^(٦) . وقيل : تعريفه بـ « أل » محذوفة ونابت « يا » عنها .

(و) الأمر (الثاني : الإفراد ، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ، فيدخل في ذلك [ب/٢٣٦] المُرْكَبُ الْمَرْجِي والمُثْنَى والمَجْمُوع) على حَلِّهِ وغيره تذكيراً وتأنيساً .

(١) الأصول ٣٢٩/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٩٤/٣ .

(٣) المقتضب ٢٠٥/٤ .

(٤) الإيضاح العضدي ٢٠٥/٤ .

(٥) الإنصاف ٣٣٨/١ ، المسألة رقم ٤٦ .

(٦) في « ط » : (ابن الناظم) مع أن ابن الناظم لم يقل هذا ، وإنما هذا القول لوالده في شرح الكافية الشافية ١٢٩٤/٣ .

فالمزجي (نحو : يا مَعْدٍ يَكْرِبُ) ، ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى : عَدَاهُ الْكَرْبُ ، أي : تجاوزه . حكى ذلك أبو الفتح^(١) عن الفارسي . (و) المثنى نحو : (يا زِيدَان ، و) الجمع على حله ، وهو جمع المذكر السالم نحو : (يا زِيدُون ، و) تثنية^(٢) المنكر وجمعه السالم نحو : (يا رجالان ويا مسلمون) ، والجمع المكسر في التذكير نحو : يا زُيُودُ ، (و) جمع السالم في التأنيث نحو : (يا هِنْدَاتُ) ، وجمع تكسيره^(٣) نحو : يا هُنُودُ .

(وما كان مبنياً قبل النداء) ، سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث ، فالأول : (ك : سَيِّبُويْهِ) ، في لغة من بنه ، (و) الثاني نحو : (حَذَامُ ، في لغة أهل الحجاز) ، أم غير علم نحو : هؤلاء ، في لغة الضم ، وهذا [٩١ / ١] وأنت وكيف . فما كان معرباً صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حله أظهرت فيه الضمة ، وما كان مثنى أو مجموعاً على حله بنيت على نائب الضمة ، وهو الألف في المثنى والواو في الجمع اتفاقاً . وما كان معتلاً ك : فتى وقاض ، أو مبنياً قبل النداء (قَدَّرْتُ فِيهِ الضْمَةَ) ففي نحو : يا سيبويه ويا هؤلاء ، ويا هذا ويا أنت ، ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء .

(ويظهر أثر ذلك) التقدير (في تابعه فتقول : يا سيبويه العالمُ ، برفع العالم) مراعاةً لضمة مقدرة في آخره ، (ونصبه) مراعاةً لحله ، فإن محله منصوب على المفعولية ، (كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه نحو : يا زَيْدُ الفاضل) ، برفع الفاضل مراعاةً لضمة زَيْدٍ لفظاً ، ونصبه مراعاةً لحله .

(و) العلم المركب الإسنادي (المحكي) ، ما كان عليه قبل العلمية (كالمبني) في تقدير الضم في آخره ، (تقول^(٤) : يا تَابِطُ شَرًّا المقدامُ) ، بالرفع مراعاةً لتقدير الضم في آخره ، (والمقدام) ، بالنصب مراعاةً لحله . ومقتضى التشبيه أن المحكي ليس مبنياً ، والمنقول أنه مبني ، وهذه التعوت مقصودة^(٥) ، فإن « سيبويه » يناسبه العِلْمُ ، و« زَيْدٌ » يناسبه الفضل ، و« تَابِطُ شَرًّا » يناسبه الإقدام ، ومعناه : جعل السلاح تحت إبطه .

(١) انظر المبهج ص ٢٠ ، وفي مقدمة ديوان عمرو بن معدى كرب ص ٢٠ : (قال ابن جني : ومعدى كرب فسرّه أحمد بن يحيى ، فيما حكاه لنا أبو علي أنه من عَدَاهُ الْكَرْبُ أي تجاوزه وانصرف عنه) ، وأضاف محقق الديوان أن عبد الرحمن السهيلي قال في الروض الأنف ٣٩/١ : (ومعدى كرب ؛ بالحميرية : وجه الفلاح . المعدى : هو الوجه بلغتهم ، والكرب : هو الفلاح) .

(٢) بعده في « ب » : (مذكر) .

(٣) في « ب » : (تكبيره) .

(٤) سقطت من « ب » .

واحترز بقوله: « المحكي » من لغة من أعربه إعراب المتضايفين ، فإنه ينصب الأول ويجر الثاني بالإضافة ، ويصير من قسم المضاف .

وفي الرضي^(١) في باب العلم : « إذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب » . اهـ . فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ أعلاماً : يا كيفُ ويا هؤلاءُ ويا كمُ ويا منذُ ، بضمه ظاهرة فيهن متجددة للنداء ، وإلى هذا القسم [٩١/ب] أشار الناظم بقوله :

٥٧٧- وَأَبْنِ الْمُعَرِّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا

البيتين^(٢) [١٦٧]

(و) القسم (الثاني) من أقسام المنادى ؛ (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع) :
أحدها : (النكرة غير المقصودة) ، جامدة كانت أو مشتقة في نثر أو شعر ،
(كقول الواعظ : يا غافلاً والموتُ يطلبه ، وقول الأعمى : يا رجلاً خذْ بيدي ، وقول الشاعر) ، وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي : [من الطويل]

٦٩٦- (أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ) نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَايَا

لأن الواعظ والأعمى والشاعر لم يقصدوا واحداً^(٣) بعينه ، (و) إنما كرر الشواهد ردّاً لما نقل (عن المازني أنه أحال وجود هذا القسم) مدّعياً أن نداء غير المعين لا يمكن ، وأن التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة . وعَرَضْتَ : أي أتيت العَرُوض ، وهو مكة والمدينة وما حولهما . ونجران : بلد باليمن .

(١) شرح الكافية للرضي ٢٦٨/٣ .

(٢) البيتان هما :

وَأَبْنِ الْمُعَرِّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُوِّدَا

وَأَبْنِ الْمُضْمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُخْرِجَ مُحَرَّرِي ذِي بَنَاءٍ جُدَّدَا

٦٩٦- البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٢٤٣/٦ ، وخزانة الأدب ١٩٤/٢ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، وشرح اختيارات المفضل ص ٧٦٧ ، وشرح المفصل ١٢٨/١ ، والعقد الفريد ٢٢٩/٥ ، والكتاب ٢٠٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٠٦/٤ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤١٣/١ ، ٢٢٣/٩ ، ووصف المباني ص ١٣٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٣ ، وشرح الأشموني ٤٤٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ١١١ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٥/١ ، وشرح المردى ٢٨٠/٣ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ .

(٣) في « ط » : (أحداً) .

النوع (الثاني) : مما يجب نصبه (المضاف ، سواء كانت الإضافة محضة) ، وهي الخالصة من شائبة الانفصال (نحو : رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا) أي : يا رَبَّنَا ، (أو غير مَحْضَةٍ) ، وهي إضافة الصفة لمعمولها (نحو : يا حَسَنَ الوجهِ ، و) نقل (عن ثعلب) ^(١) وهو أحمد ابن يحيى (إجازة الضم في غير المحضة) ، فيجيز : يا حَسَنَ الوجهِ ، بضم الصفة ، لأن إضافتها في تقدير الانفصال ^(٢) . ولنا أن البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا ، وأنه لا سماع يقتضي ذلك ، فإن ادعي أن نحو : « يا حَسَنَ الوجهِ » في قوة « يا حَسَنُ » فباطل ، بل في قوة : يا حَسَنًا الوجهِ ، وهذه الشبهة عرضت لمن قال : إن هذه الإضافة تفيد التخصيص نظرًا إلى أن حَسَنَ الوجهِ أخص من « حَسَنٌ » .

النوع (الثالث) : الشبيه بالمضاف ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه (إما بعمل أو عطف قبل النداء . [٩٢/١])

والعمل إما في فاعل أو مفعول أو مجرور ، فالأول (نحو : يا حَسَنًا وجْهَهُ) ف « وجهه » مرفوع على الفاعلية بـ « حسن » . (و) الثاني نحو : (يا طَالِعًا جَبَلًا) ف « جبلًا » منصوب على المفعولية بـ « طالعًا » . (و) الثالث نحو : (يا رَفِيقًا بالعباد) ف « العباد » متعلق بـ « رفيقًا » .

(و) المعطوف نحو : (يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ ، فِيمَنْ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ) أي بالمعطوف والمعطوف عليه معًا ، فيجب نصبهما للطول بلا خلاف ، أما نصبُ ثلاثة فلأنه شبيه بالمضاف من حيث إن الثاني من تمام الأول ، لأن التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ، ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفًا ومعطوفًا عليه ، وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعضُ اسمٍ عَمِلَ في آخر ، فأشبه ضاربًا زيدًا . وأما نصب « ثلاثين » فبالعطف على « ثلاثة » . (ويمتنع إدخال « يا » على « ثلاثين ») لأنه الجزء الثاني من العلم ، فأشبه « شَمْسٍ » من عبدِ شَمْسٍ ، و « يا » لا تدخل عليه ، (خلافاً لبعضهم) في إجازة ذلك ، لتخلف المشبه في بعض الأحكام عن المشبه به .

(وإن ناديت جماعة ، هذه) العِلَّةُ (عِدَّتُهَا) فلا يخلو إما أن تكون معينة أو لا . فإن [١٦٨] كانت غير معينة (نصبتهما أيضًا) ، أما الأول فلأنه اسم نكرة غير مقصودة ، وأما الثاني فلأنه معطوف على منصوب .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/٣٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ١/١٣٦ .

(وإن كانت معينة ضمنت الأول) لأنه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والإقبال ،
(وعرفت الثاني بـ : أل) وجوباً ، لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف
عليه وهي « أل » (ونصبته أو رفعته) بالعطف على المحل أو اللفظ ، كما في قولك : يا
زَيْدُ والضحَّاك . قاله الفارسي .

(إلا إن أعدت معه « يا » فيجب ضمه) ، لأنه نكرة مقصودة ، (و) يجب
[٩٢/ب] حينئذ (تجريده من : أل) لأن « يا » لا تدخل على ما فيه « أل » وإنما جاز دخول
« يا » عليه لأنه ليس جزءاً^(١) عَلم والحالة هذه . (ومنع ابن خروف) مبتدأ (إعادة « يا »
وتخيره^(٢)) في إلحاق « أل » (مردود) خبر « منع » ، ووجه رده أن الثاني ليس بجزء علم ،
وأنه اسم جنس أريد به معين .

وينبغي أن ينتظم في سلك الشبيه^(٣) بالمضاف النعت والمنعوت ، إذا كان المنعوت
مفرداً نكرة مقصودة ، فإن العرب تُؤثِّرُ نصبها على ضمها ، حكى الفراء : يا رجلاً كريماً
أقبل . ووجهه أنه يحتمل أن يكون نُقل إلى النداء موصوفاً بقبي على ما كان عليه حين
صارت الصفة كالمعمول للعامل والمعطوف في التسمية ، وتعريف القصد لا يقدح في هذا ،
فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معاً ، لا على الموصوف وحده .

فإن عورض بأنه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصولة نحو : يا زَيْدُ
العاقل . أجب بأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها^(٤) .

فإن قيل : لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجباً لا راجحاً . أجب
بأن النداء تارة يرد على الموصوف وصفته ، وعند ذلك لا بد من النصب ، وتارة يرد على
الاسم غير موصوف ، فلا بد من البناء على الضم ، لأن الصفة إنما ترد على المنادى وحده
فهو مفرد مقصود ، ثم يرد الوصف ، فلما اختلف المدركان جاز الوجهان .

فإن قيل : إذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة ، فكيف توصف بالنكرة ، وإنما
توصف بالمعرفة^(٥) ، حكى يونس عن العرب : يا فاسقُ الخبيثُ ، وأخبر سيبويه بذلك^(٦) ؟ .

(١) في « ب » : (بجزء) .

(٢) في « ط » : (وتأخيره) .

(٣) في « ب » : (النسبة) .

(٤) في « أ » : (إليهما) .

(٥) في « ط » : (المعرفة) .

(٦) الكتاب ١٩٩/٢ .

أجيب بأنه يُعْتَفَرُ في المعرفة الطارئة ما لا يُعْتَفَرُ في الأصلية، ويحتمل أن يكون المنادى محذوفاً، و«رجلاً»: حال موطنه منه، والتقدير: [٩٣/أ] يا زَيْدُ رجلاً كريماً أقبل.

وأما «يا عظيمًا يُرجى لكل عظيم، ويا لطيفًا لم يزل، ويا حليماً لا يعجل»^(١) فقال الموضح [في الحواشي]^(٢): ليست الجملة نعتاً لما قبلها وإنما هي في موضع الحال من الضمير المُسْتَتِر في الوصف، وهو المُخاطَب بالنداء، وعامل الحال هو عامل صاحبها، والمُنَادَى منصوب كما في: يا طالعاً جبلاً، ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد: يا تميمُ كلُّهم أو كلُّكم. اهـ. فهو من الشبيه بالمضاف، وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتاً^(٣). وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله:

٥٧٩- وَالْمُفْرَدُ الْمُتَكَوِّرُ وَالْمُضَافُ وَشَبِيهُهُ انْصَبَ.....

(و) القسم (الثالث) من أقسام المنادى: (ما يجوز ضمّه وفتحّه، [١٦٩]

وهو نوعان:

أحدهما أن يكون (المنادى) علماً مفرداً موصوفاً بـ (متصل به) أي بالعلم (مضاف) الابن (إلى علم) آخر (نحو: يا زَيْدُ بن سَعِيدٍ) بضم زَيْدٍ على الأصل، وفتحه إما على الإتيان لفتحة ابن، إذ الحجز بينهما ساكن فهو غير حصين، وعليه اقتصر في التسهيل^(٤)، أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئاً واحداً، ك: خمسة عشر، وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعاً للشيخ عبد القاهر، وإما على إقحام الابن وإضافة زَيْدٍ إلى سَعِيدٍ، لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه، لأنه يلا بـه. حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين، فعلى الوجه الأول فتحة زَيْدٍ فتحة إتيان، وعلى الثاني فتحة^(٥) بناء، وعلى الثالث فتحة إعراب، وفتحة ابن على الأول فتحة إعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما.

(والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لِخِفَّتِهِ^(٦))، فإن كان على الإتيان فهو

نظير امرئ وأبنم، وإن كان على التركيب فهو نظير: لا رَجُلٌ ظريف، فيمن فتحهما، وإن

(١) في شرح التسهيل ٣/٣٩٣ أن هذا القول مروي عن النبي ﷺ.

(٢) إضافة من «ب»، «ط».

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٩٣.

(٤) التسهيل ص ١٨٠.

(٥) سقطت من «ب».

(٦) شرح ابن الناظم ص ٤١١.

كان على الإقحام فهو نظير : [من الرجز]

٦٩٧- يَا زَيْدُ زَيْدَ الْعَمَلَاتِ
.....

إذا [٩٣/ب] فتحت الأول على قول سيبويه^(١) . وذهب المبرد إلى أن الضم أجود ، وهو القياس^(٢) ، وزعم ابن كيسان أن الفتح أكثر^(٣) ، (ومنه قوله) وهو رؤية عند الجوهري^(٤) ،

أو رجل من بني الحرماز عند العيني^(٥) ، وزعم أنه الصواب : [من الرجز]
٦٩٨- (يَا حَكَمَ بْنَ الْمُثَنِّرِ بْنِ الْجَارُودِ) سُرَاقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

بفتح « حكم » وقال المبرد : إنه لو قال : يا حكم ، بالضم ، لكان أولى لأنه الأصل^(٦) .

ويتعين الضم إذا كان الابن غير صفة ، بأن كان بدلاً أو بياناً أو منادى سقط منه حرف النداء ، أو مفعولاً بفعل محذوف تقديره : أعني ، ونحوه .

(ويتعين الضم) أيضاً إذا كان المنادى غير علم ، أو كان الابن مضافاً لغير علم ،

كما (في نحو : يا رجلُ ابنَ عمرو ، ويا زَيْدُ ابنَ أخينا ، لانتفاء علمية المنادى) وهو رجل (في) الصورة (الأولى ، و) انتفاء (علمية المضاف إليه في) الصورة (الثانية) .

٦٩٧- تمام الرجز : (يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل)

وهو لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩ ، وخزانة الأدب ٣٠٢/٢ ، ٣٠٤ ، والدرر ٣٧٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٣٣/١ ، ٨٥٥/٢ ، ولبعض بني جريير في شرح المفصل ١٠/٢ ، والكتاب ٢٠٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٢١/٤ ، وأساس البلاغة (عمل) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٠/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١١ ، وشرح الأشموني ٤٥٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣ - ١٣٢١ ، ومغني اللبيب ٤٥٧/٢ ، والمقتضب ٢٣٠/٤ ، وجمع الهوامع ١٢٢/٢ ، وأساس البلاغة (طول) ، وتاج العروس (عمل) .

(١) الكتاب ٢٠٦/٢ ، انظر شرح ابن الناظم ص ٤١١ .

(٢) المقتضب ٢٣٢/٤ ، والكامل ص ٥٧٦ .

(٣) انظر الارتشاف ١٢٢/٣ ، وشرح المرادي ٢٨٣/٣ .

(٤) الصحاح (سرق) .

(٥) المقاصد النحوية ٢١٠/٤ .

٦٩٨- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٢ ، وتاج العروس ٤٤٢/٢٥ (سرق) ، وللكذاب الحرمازي في

شرح أبيات سيبويه ٤٧٢/١ ، والشعر والشعراء ٦٨٩/٢ ، والكتاب ٢٠٣/٢ ، ولرؤية أو للكذاب في المقاصد النحوية ٢١٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢/٤ ، ورصف المباني ص ٣٥٦ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٤ ، وشرح الأشموني ٤٤٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية

١٢٩٦/٣ ، وشرح المفصل ٥/٢ ، والصحاح (سرق) ، والمقتضب ٢٣٢/٤ ، والكامل ص ٥٧٦ .

(٦) المقتضب ٢٣٢/٤ ، والكامل ص ٥٧٦ .

(و) يتعين الضم أيضاً إذا فصل بين العلم والابن ، كما (في نحو : يا زَيْدُ الفاضلَ ابنَ عمرو ، لوجود الفصل) بالفاضل .

(و) يتعين الضم إذا كان الوصف غير ابن ، كما (في نحو : يا زَيْدُ الفاضلَ ، لأن الصفة) ؛ وهي الفاضل ؛ (غَيْرُ ابْنِ) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ^(١) :
 ٥٨٠ - وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَ
 البيتين ^(٢) .

(ولم يشترط ذلك الكوفيون) ، وهو أن يكون الوصف ابناً ، بناء على أن علة الفتح التركيب ، وقد جاء في باب « لا » نحو : لا رجلَ ظريفَ ، بفتحهما ، فجوزوا ذلك هنا ، (وأنشدوا عليه) قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز : [من الوافر]
 ٦٩٩ - فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى (بِأَجُودَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا)
 الرواية (بفتح : عمر) و« الجواد » ، والقوافي منصوبة .

وكعب بن مامة هو كعب الإيادي الذي أثر رفيقه على نفسه بلقاء [٩٤/١] حتى ^(٣)
 هلك عطشاً ، وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور ، وسعدى : أمه . ويروى « أروى » مكان « سعدى » قيل : والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه .
 وحكى الأخفش أن بعض العرب يضم « ابن » إبتاعاً لضم المنادى ، وهو نظير
 ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الأنعام/١] بضم اللام ^(٤) في تبديل حركة بأثقل منها للإتباع ، وفي كون ذلك من كلمتين ، وفي تبعية الثاني للأول ، لكنه مُخالف في كونه ^(٥) إبتاع معرب لِمَبْنِي و« الْحَمْدُ لِلَّهِ » بالعكس .

(١) في « ب » ، « ط » : (وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم) .

(٢) البيتان هما :

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَ مِنْ
 وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِثْنُ عَلِمَا
 نَحْوُ أَرْيَدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ
 أَوْ يَلِ الْإِثْنُ عَلِمَ قَدْ حُجِمَا

٦٩٩ - البيت لجرير في خزانة الأدب ٤/٤٤٢ ، والدرر ١/٣٨٧ ، وشرح التسهيل ٣/٣٩٤ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٦ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٤ ، واللمع ص ١٩٤ ، والمقتضب ٤/٢٠٨ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٣ ، وشرح الأشموني ٢/٤٤٧ ، وشرح المرادي ٣/٢٨٥ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٠ ، ومغني اللبيب ص ١٩ ، وجمع الهوامع ١/١٧٦ .

(٣) في « ط » : (حين) .

(٤) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ، انظر مختصر ابن خالويه ص ١ .

(٥) في « أ » : (كون) ، والصواب من « ب » ، « ط » .

(والوصف بابنة) في جواز فتح المندى معها (كالوصف بابن) في ذلك ، لأن ابنة هي ابن بزيادة التاء ، (نحو : يا هند بنت عمرو) بضم هند وفتحها إتباعاً لابنة ، لأن الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين ، وتاء [١٧٠] التأنيث في حكم الانفصال .

(ولا أثر للوصف ببنت) عند جمهور العرب ، (فتحو : يا هند بنت عمرو ، واجب الضم) وممتنع الفتح لتعذر الإتيان ، لأن بينهما حاجزاً حصيناً ، وهو تحرك الباء الموحدة ، وجوز أبو عمرو بن العلاء سماعاً بناء على أن الفتح للتركيب ، ومثله : يا زيد بن عمرو ، بتصغير ابن ، لتعذر الإتيان ، ويجوز للتركيب . وشمل قوله : « أن يكون علماً مفرداً » المثنى والمجموع مسمى بهما ، ففي « النهاية » : إذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين ، حاكياً إعرابه ، قلت فيمن قال : يا زيد بن عمرو ، بالفتح ، وبمسلمات بن عمرو ^(١) بالكسر ، وبزيدين بن عمرو ، وبزيدين بن عمرو . وعلى من ضم تقول : يا مسلمت بن عمرو ^(٢) ، وبزيدين بن عمرو ، وبزيدين بن عمرو . ومن أجرى الإعراب في النون أجرى التون مجرى الدال ، فيفتحها أو يضمها . انتهى .

وهذا مبني على القول بالتركيب ، وأما على القول بالإتيان ^(٣) فلا ، إذ لا إتيان في مسلمات إذا كسرت [التاء] ^(٤) ولا في المثنى والمجموع على حله ، ولذلك قال في التسهيل ^(٥) : ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعاً ، فنحو : ﴿ يَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة/١١٠] [٩٤/ب] لا يقدر فيه إلا الضم ، خلافاً للفراء والزخشي ^(٦) .

وإذا وقع الابن بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله ، كان الحكم في أن يحذف التنوين من الموصوف لفظاً والألف من الابن خطأ ، كما في النداء ، تقول : جاءني زيد بن عمرو ، يحذف تنوين زيد ، ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله : [من الرجز]
٧٠٠ - جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةٍ تَزَوَّجَتْ شَيْخًا غَلِيظَ الرَّقَبَةِ

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (بالإشباع) .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٤) التسهيل ص ١٨٠ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١ ، والكشاف ٣٧١/١ ، وفيهما أمما أجازا الفتح والضم في « عيسى » .
٧٠٠ - الرجز للأغلب العجلي في ديوانه ص ١٤٨ ، واللسان ٢٣٨/١ (ثعلب) ، وأساس البلاغة (قعب) ، والدرر ٣٨٨/١ ، وشرح المفصل ٦/٢ ، والكتاب ٥٠٦/٣ ، وتاج العروس ٦٤/٤ (قعب) ، (خلل) ، (حلي) ، والخصائص ٤٩١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٠/٢ ، وجمع الهوامع ١٧٦/١ ، وتاج العروس (الياء) ، وشرح التسهيل ٣٩٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٢/٣ ، والمقتضب ٣١٥/٢ .

وإن كان الابن خبراً انعكس الحكم فينوّن المخبر عنه وتُكتب^(١) ألف ابن خطأً ، تقول : زَيْدُ ابن عمرو ، بتنوين زَيْدٍ ، وكذا إن لم يقع الابن بين علمين ، تقول : جاءني زَيْدُ ابن أخي ، بتنوين زيد وإثبات ألف ابن خطأً ، فالحكم المذكور متعلق بشرطين : أن يقع الابن بين^(٢) علمين ، وأن يكون الابن صفة للعلم الذي قبله ، فمتى زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين . قاله الفخر الرازي وغيره .

النوع (الثاني : أن يكرّر) المنادى حال كونه [١٧١] (مضافاً ، نحو : يا سعدُ سعدُ الأوس^(٣)) ، (فالثاني) من السعدين (واجب النصب ، والوجهان) ، وهما الضم والفتح ، جاريان (في) سعد (الأول^(٤)) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٩١ - فِي نَحْوِ سَعْدٍ سَعْدُ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ وَضُمُّوهُ وَأَفْتَحْ أَوَّلًا تُصَبُّ

(فإن ضمّمته) ، وهو الأكثر لأنه منادى مفرد ، (فالثاني بيان) للأول ، (أو بدل) منه (أو) منادى [ثان]^(٥) (يا ضمار « يا » أو) مفعول بإضمار (أغني) أو توكيد . قاله ابن مالك^(٦) ، واعترضه أبو حيان بأنه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف ، لأن تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء ، والثاني بالإضافة^(٧) . وقال الموضح في الحواشي : وثم مانع أقوى من ذلك ، وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول .

(وإن فتحته) أي الأول (فقال سيبويه^(٨) : مضاف لما بعد الثاني والثاني مُقَحَّم) أي زائد بينهما . [١/٩٥] وهذا مبني على جواز إقحام الأسماء ، وأكثرهم يأبى ، وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين ، وهما كالشيء الواحد ، وكان يلزم أن ينوّن الثاني لعدم إضافته .

(١) في « ب » ، « ط » : (وثبت) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في حاشية يس ١٧١/١ : (قال الدنوشري : أشير بسعد سعد الأوس إلى بيت من جملة أبيات سمعها

أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل إسلام سعد بن معاذ وسعد بن عباد وهي قوله :

فإن يسلم السعدان يصبح محمد

فيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصراً

بمكة لا يخشى خلاف المخالف

ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف

أورد ذلك السهيلي في الروض الأنف .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٦) شرح التسهيل ٤٠٥/٣ .

(٧) الارتشاف ١٣٥/٣ .

(٨) الكتاب ٢/٢٠٦ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤١١ .

(وقال المبرد^(١) : مضاف مخذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني) ، والأصل : يا سعد الأوس سعد الأوس ، فحُذِفَ من الأول دلالة الثاني عليه . وهو نظير ما ذهب إليه في نحو : قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَنْ قَالَهَا ، وهو قليل في كلامهم ، والكثير العكس ، وسعدُ الثاني حيثُذ بيان أو بدل أو تأكيد ، لأن المضاف إليه الأول مرادُ أو منادى ثان .
(وقال الفراء : الاسمان) الأول والثاني (مضافان للمذكور) ، ولا حذف ولا إقحام . وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد .

(وقال بعضهم) وهو الأعلم^(٢) : (الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ، ثم أضيفا) إلى الأوس ك : خمسة عشر زَيْدٌ ، وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء . وسعدُ الأوس هو سعد بن معاذ رضي الله عنه ، وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن خثعم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك ، وهو أخو الخزرج .
القسم (الرابع) من أقسام المنادى : (ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه) سواء كان علماً أو نكرة مقصودة ، فالعلم (كقوله) وهو الأحوص : [من الوافر]

٧٠١- (سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا) وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ
بتنوين مطر الأول مع بقاء ضمه على البناء .

(و) النكرة المقصودة نحو (قوله) وهو جرير : [من الوافر] [٩٥/ب]

٧٠٢- (أَعْبَدًا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيْبًا) الْوُمَالَا أَبَالِكَ وَأَغْتَرَابَا
بتنوين « عبداً » مع نصبه على الإعراب إجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة .

(١) المتقضب ٢٢٧/٤ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤١١ .

(٢) انظر قوله في خزانة الأدب ٣٠٤/٢ .

٧٠١- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩ ، والكتاب ٢٠٢/٢ ، والأغاني ٢٣٤/١٥ ، وخزانة الأدب ١٥٠/٢ ، ١٥٢ ، ٥٠٧/٦ ، والدرر ٣٧٦/١ ، وشرح أبيات سيويه ٢٥/٢ ، ٦٠٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤ ، والأشباه والنظائر ٢١٣/٣ ، والإنصاف ٣١١/١ ، وأوضح المسالك ٢٨/٤ ، والجني الداني ص ١٤٩ ، والدرر ٢٥٧/٢ ، ورصف المباني ١٧٧ ، ٣٥٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٥ ، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٦/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ١١٣ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٤/٣ ، ومجالس ثعلب ص ٩٢ ، ٥٤٢ ، والمحتسب ٩٣/٢ .

٧٠٢- تقدم تخريج البيت برقم ٣٩٨ .

وأجاز فيه سيبويه^(١) وجهًا آخر ، وهو أن يكون حالاً كأنه قال : أَتَفَخَّرُ عَبْدًا ، أي في حال عبودية ، ولا يليق الفخر بالعبد ، قاله ابن السيد .

(واختار الخليل وسيبويه) والمازني (الضم) مطلقاً ، لأنه الأكثر في كلامهم ، (و) اختار (أبو عمرو) بن العلاء [١٧٢] (وعيسى) بن عمر ويونس والجرمي والمبرد (النصب) مطلقاً ، (ووافق الناظم والأعلام سيبويه في) ضم (العلم) كـ « مطر » في البيت الأول ، (و) وافق (أبو عمرو وعيسى في) نصب (اسم الجنس) كـ « عبدًا » في البيت الثاني .

قال ابن مالك^(٢) : إن بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير ، مرجوع في اسم الجنس ، لضعف شبهه بالضمير .

واختلف في تنوين المضموم فقليل : تنوين تمكين ، لأن هذا المبني يشبه المعرب . وقيل : تنوين ضرورة ، وإليه ذهب ابن الخباز . قال في المغني^(٣) : وبقوله أقول ، لأن الاسم مبني على الضم ، وخير في النظم بين الضم والنصب فقال :

٥٨٢- وَأَضْمُّ أَوْ انْصَبُّ مَا اضْطَرَّارًا نُؤْنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَنَا

وتظهر فائدتهما في التابع ، فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب ، وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجوز ضمه .

(١) الكتاب ٣٣٩/١ ، ٣٤٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٩٦ .

(٣) مغني اللبيب ٢/٣٤٣ .

(فصل ل)^(١)

(ولا يجوز نداء ما فيه : أل) لأن نداء يفيد التعريف و« أل » تفيد التعريف ، ولا يجمع بين معرفين ، فلا يقال : يا الرجلُ ، عند البصريين^(٢) ، (إلا في أربع صور : إحداهما : اسم الله تعالى ، أجمعوا على ذلك ، تقول : يا الله ، يثبت الألفين (ألف « يا » وألف « الله ») وَيَلِلَّةُ^(٣) ، بحذفهما) معاً (ويا لله ، بحذف الثانية فقط) وإبقاء الأولى .

وعلى [١/٩٦] سيويه جواز نداء الجلالة بأن « أل » لا تفارقها ، وهي عوض من همزة إله ، فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة^(٤) . انتهى .

وهذا التعليل يناسب إثبات ألف الجلالة في النداء ، كما أن الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمي به قُطِعَتْ همزته ، تقول : جاءني أَنْصُرُ وَإِضْرِبُ ، يضم الهمزة في الأول وكسرها في الثاني .

ووجه حذفها في الوصل النظر إلى أصلها ، ووجه حذف ألف « يا » أن إثباتها يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حله لكونهما من كلمتين ، ووجه إثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة .

(والأكثر أن يحذف حرف النداء) وهو « يا » خاصة ، (وتعوض عنه الميم المشددة ، فتقول : اللَّهُمَّ) بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ، ولم تزد مكان المعوض منه لثلاثاً تجتمع زيادتها^(٥) الميم و« أل » في الأول . وَخُصَّتْ الميم بذلك لأن الميم عَهْدَتْ زيادتها آخراً كميم زُرُقُم . قاله السيرافي .

(١) في « أ » ، « ط » : (مسألة) ، وأثبت ما في « ب » ، وأوضح المسالك ٣١/٤ .

(٢) انظر شرح ابن الناطم ص ٤٠٦ ، والإنصاف ٣٣٥/١ ، المسألة رقم ٤٦ .

(٣) في « ط » ، وأوضح المسالك ٣١/٤ : (يا لله) .

(٤) الكتاب ١٩٥/٢ .

(٥) في « ب » : (زيادة) .

وما ذكره من أن الميم عوض عن « يا » هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض « أَمَّا بَئِير » فيجوزون^(١) « يا اللَّهُمَّ » في السعة^(٢) . وببطل ذلك أنه حذف على غير قياس وقد التزم ، وأنه لا يمتنع : اللَّهُمَّ أَمَّا بَئِير ، والأصل عدم التكرار .
(وقد يُجْمَع بينهما) أي بين « يا » والميم المشددة (في الضرورة النادرة ،

كقوله) ، وهو أبو خراش الهذلي : [من الرجز]

٧٠٣- إِنْ سِي إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمَّا (أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا)

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٤- وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالْتَّعْوِضِ وَشَدَّيَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيبِ

وقد تخرج « اللهم » عن النداء فتستعمل على وجهين آخرين :

أحدهما : أن يذكرها الجيب تمكيناً للجواب [٩٦/ب] في نفس السامع ، يقول لك : أزيد قائم . فتقول أنت^(٣) : اللَّهُمَّ نعم ، أو : اللَّهُمَّ لا .

الثاني : أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور ، كقولك : أنا لا أزورك اللهم إلا أن تدعوني . ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل . قاله في النهاية . الصورة (الثانية : الجمل المحكية) المبدوعة بـ « أل » (نحو : يا المنطلق زَيْدٌ ، فيمن سُمِّيَ بذلك . نصَّ على ذلك سيبويه) وقال^(٤) : لأنه بمنزلة تأبط شراً ، لأنه لا يتغير عن حاله ، إذ قد عمل بعضه في بعض . انتهى .

ومقتضى ما قدمناه في « أَنْصُر » قطع الهمزة ، وإلى هاتين^(٥) الصورتين أشار

الناظم بقوله :

٥٨٣- إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِي الْجَمَلُ

(١) في « ب » : (فيجوزون) .

(٢) انظر المسألة رقم ٤٧ في الإنصاف : الميم في اللهم ، عوض عن حرف النداء أم لا ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٠٧ .

٧٠٣- الرجز لأبي خراش في الدرر ٣٩٢/١ ، وشرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣ ، والمقاصد النحوية ٢١٦/٤ ، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢٩٥/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٢ ، وأوضح المسالك ٣١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٦ ، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠١/٣ ، والمقتضب ٢٤٢/٤ ، وجمع الهوامع ١٧٨/١ ، والمختصص ١٣٧/١ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) الكتاب ٣٣٣/٣ .

(٥) في « ب » : (هذين) .

(وزاد عليه ^(١) المبرد ^(٢) : ما سُمِّيَ به من موصول مبدوء بـ «أل» نحو) : يا (الذي) قام [١٧٣] (و) يا (التي) قامت ، (وصوبه الناظم) في شرح التسهيل ^(٣) ، ومع تصويبه له لم يستثنه في بقية كتبه .

فإن قلت : لم قال سيبويه فيمن سمي بـ «الذي قام» إنه لا ينادى ، مع أنه أيضاً محكي ^(٤) لأنه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة ؟ .

قلت : الفرق بينهما أن «الذي قام» محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية ، وهو قبلها لا ينادى لوجود «أل» وذلك لما نفع بقي ، ونحو : المنطلق زَيْدٌ ، ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود «أل» بل كونه جملة ، وذلك المانع قد زال بالتسمية .

فإن قلت : المانع شيان : الجملة و «أل» فإذا زال أحدهما بقي الآخر . قلت : لو صحَّ هذا امتنع نداؤه ، وأنت تسلَّم الجواز ، وإذا ثبت الجواز تَوَجَّهَ أن المنادى هو المجموع و «أل» ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم ، فأشبه ما لو سميت بقولك : عبدنا المنطلق .

وأما «الذي» وصلته فإنما يحكى حكاية [٩٧/١] المفردات لا حكاية الجمل ، فالمنادى إنما هو «الذي» دون صلته ، والإعراب يقدر في آخر «الذي» ، ولهذا إذا سميت بأيُّهم ضربته و «أي» موصولة ، لَمْ تَحْكُ إعراب الرفع في «أي» بل تعربها بحسب العوامل فتقول : رأيتُ أيُّهم ضربته ، ومررتُ بأيُّهم ضربته ، كما أنك إذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول : رأيتُ ضارباً زيداً ، ومررتُ بضاربٍ زيداً . ولما كانت الصلة ^(٥) لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول مجرداً عن الصلة ، وليس محل النزاع ، وكأنه أشار إلى الفرق .

(و) الصورة (الثالثة : اسم الجنس المشبه به ، كقولك : يا الخليفة هَيْبَةً . نصَّ على ذلك ابن سعدان) . قال الناظم في شرح التسهيل ^(٦) : تقديره : يا مِثْلَ الخليفة ، فلذلك حسن دخول «يا» عليه لأنها في التقدير داخلة على غير «أل» .

(١) سقطت من «ب» .

(٢) المقتضب ٢٤١/٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .

(٤) بعده في «ب» : (بحالته) .

(٥) في «ب» : (العلة) .

(٦) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ .

قال الشاطبي: وفيما قاله نظر، إذ ليس تقدير «مثل» بمزيل لقبح الجمع بين «يا» و«أل»، وإلا لجاز: يا القرية، لأنه في تقدير: يا أهل القرية، وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان، فدل على أنه غير صحيح. انتهى.

وعندي أن تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم: قضية ولا أبا حسن لها، فإن تقديره: ولا مثل أبي حسن لها^(١)، فلو لا أن تقدير «مثل» بمزيل لقبح دخول «لا» على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه، وللزم عمل «لا» في المعرفة، والشاطبي لا يقول بعمل «لا» في المعارف.

(و) الصورة (الرابعة: ضرورة الشعر)، وإليها أشار الناظم [بقوله]^(٢):

٥٨٣- وباضطرار خص جمع يا وأل

(كقوله): [من الكامل]

٧٠٤- (عبّاسُ يا المَلِكُ المَتَوَّجُ والذي) عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلاَ عَدْنَانُ

فجمع بين [٩٧/ب] «يا» و«أل» في الشعر ضرورة، (ولا يجوز ذلك في النثر خلافاً للبيغداديين) والكوفيين في إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع، أما القياس فقد جاز: يا الله، بالإجماع، فيجوز: يا الرجل، قياساً عليه بجامع أن كلاً منها فيه «أل» وليست من أصل الكلمة، وأما السماع فقد أنشدوا: [من الرجز]

٧٠٥- فَيَا العُلاَمَانَ اللُّذَانَ فَرًّا إِيَّاكُمْ أَنْ تُكْسِبَنَا شَرًّا

وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من أن يقول: فيا غلامان اللذان فرّا. وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ^(٣).

(١) سقطت من «ب»، «ط».

(٢) سقطت من «أ».

٧٠٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢/٤، والدرر ٣٨٤/١، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢، والمقاصد النحوية ٢٤٥/٤، وجمع الهوامع ١٧٤/١.

٧٠٥- الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ٢٣٠، والإنصاف ٣٣٦، والدرر ٣٨٤/١، وخزانة الأدب ٢٩٤/٢ وشرح ابن الناظم ص ٤٠٦، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢، وشرح التسهيل ٣٩٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٨/٣، وشرح المفصل ٩/٢، واللامات ص ٥٣، واللمع في العربية ص ١٩٦، والمقاصد النحوية ٢١٥/٤، والمقتضب ٢٤٣/٤، وجمع الهوامع ١٧٤/١، وتاج العروس (الباء).

(٣) شرح التسهيل ٣٩٨/٣ - ٣٩٩، وانظر الإنصاف ٣٣٨/١، المسألة رقم ٤٦.

(الفصل الثالث)

(في أقسام تابع المنادى المبنى وأحكامه)

(أقسامه أربعة :

أحدها : ما يجب نصبه مراعاة لخل المنادى) ، فإن محله نصب ، (وهو ما اجتمع فيه أمران : أحدهما : أن يكون) التابع (نعتاً أو بياناً أو توكيداً) . [١٧٤] (و) الأمر الثاني : أن يكون) التابع مضافاً (مجرداً من : أل) .

فالنعت (نحو : يا زَيْدُ صاحبَ عَمْرٍو ، و) البيان نحو : (يا زَيْدُ أبا عبدِ الله ، و) التوكيد نحو : (يا تَمِيمُ كُلُّهُمْ أو كُلُّكُمْ) ، بنصب « صاحب ، وأبا ، وكل » وجوباً ، وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد ، وتبعهم ابن الأنباري . وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل نحو : يا تَمِيمُ كُلُّهُمْ ، وعلى الحضور باعتبار الحال ، نحو : يا تَمِيمُ كُلُّكُمْ ، وقد اجتمعا في قوله : [من الطويل]

٧٠٦- فَيَا أَيُّهَا الْمُهْلِي الْخَنَاءُ مِنْ كَلَامِهِ كَأَنَّكَ يَضْغُو فِي إِزَارِكَ خِرْنَقُ

ويضغو ، بضاد وغيث معجمتين : يَصَوْتُ ، وخرنق ، بكسر الخاء المعجمة والنون : ولد الأرنب^(١) . وفيه رد على الأخفش حيث منع مراعاة الحال وقال : وأما قولهم : يا تَمِيمُ كُلُّكُمْ ، فإن رفعوه [٩٨/١] فهو مبتدأ وخبره محذوف ، أي : كُلُّكُمْ مَدْعُوٌّ ، وإن نصبوه فبفعل^(٢) محذوف أي : كُلُّكُمْ دَعُوْتُ . وإلى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله :

٨٥- تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ أَلْ أَلْزَمَهُ نَصْبًا

٧٠٦- البيت بلا نسبة في الدرر ٤٧٣/٢ ، وجمع الهوامع ١٤٣/٢ .

(١) في « أ » ، « ب » : (الثعلب) ، والتصويب من « ط » ، ولسان العرب ٧٨/١٠ (خرنق) .

(٢) في « ب » : (فيعامل) .

(و) القسم (الثاني : ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى ، وهو نعت : أي)

في التذكير (و : آيَة) في التأنيث ، (ونعت اسم الإشارة) فيهما (إذا كان اسم الإشارة وَصْلَةً لندائه) أي لنداء نعته (نحو : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ») [البقرة/٢١] (و : « يَا أَيُّهَا النَّفْسُ ») [الفجر/٢٧] فـ « أَيُّ » و « آيَة » مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردًا ، و « ها » التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ « أَيُّ » و « آيَة » عوضًا عن المضاف إليه ، مفتوحة الهاء ، ويجوز ضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة على لغة بني مالك من بني أسد ، وقد قرئ^(١) بهما ، و « الناس ، والنفس » : مرفوعان على التبعية وجوبًا مراعاة للفظ « أَيُّ » ، و « آيَة » وإنما جاز الرفع مراعاة للفظ مع أن المتبوع مبني ، لأنه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه ، وكذا تقول^(٢) في أمثاله ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٨ - وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَهُ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ

(و) نحو (قولك : يا هذا الرجل) ويا هذه المرأة (إن كان المراد أولاً نداء الرجل) والمرأة . وإنما^(٣) أتيت باسم الإشارة وَصْلَةً لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الإشارة . وإنما لزم رفعهما لأنهما المقصودان بالنداء ، والمنادى المفرد لا ينصب ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٩٠ - وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصَّفَةِ إِنْ كَانَ تَرَكُّهَا يُفَيِّتُ الْمَعْرِفَةَ

[١٧٥] وإن كان المراد نداء اسم الإشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي .

(ولا يوصف اسم الإشارة أبدًا) في هذا الباب وغيره [٩٨/ب] (إلا بما فيه :

أل) ، نحو : مررت بهذا الرجل ، وجوزوا فيه أن يكون بيانًا لاسم الإشارة ، واستشكله ابن عصفور بأن البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبيّن ، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت ، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف ؟ .

وأجاب^(٤) بأنه إذا قُدِّرَ بيانًا قُدِّرَتْ « أل » فيه لتعريف الحضور ، فهو يفيد الجنس

والحضور بدخول « أل » ، والإشارة إنما تُلْكُ على الحضور دون الجنس ، وإذا قُدِّرَ نعتًا قُدِّرَتْ

(١) هي قراءة ابن عامر لقوله تعالى : « أَيُّهُ الثَّقَلَانِ » . انظر الإتحاف ص ٤٠٦ ، والنشر ١٤٢/٢ ، وفي

حاشية يس ١٧٤/٢ : (فوجهها ؛ أي قراءة ابن عامر ؛ أن هذا الحرف إذا تقدم كالجاء من الكلمة ،

حتى دخل عليه العوامل نحو هذا ، فلما جرى أولاً مجرى الجزء جرى ذلك الجرى آخرًا ، فحذفت ألفه) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (القول) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) معني اللبيب ٥١/١ .

«أل» فيه للعهد، فالمنعنى: مررت بهذا، وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدل عليه فكانت أعرف. قال^(١): وهذا معنى كلام سيبويه.

(ولا توصف «أي» و«أية» في هذا الباب) المعقود للنداء إلا بما فيه «أل» من معرف بها أو موصوف، فيقال: يا أيها الرجلُ يا أيُّها المرأةُ، و: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر/١٥] ويا أيُّها التي قامت. ولا يقال: يا أيُّها الحارثُ أو الصَّعِقُ^(٢) مما هي فيه لِلْمَحْ الْأَصْلُ أو الغلبة.

(أو باسم الإشارة) العاري من كاف الخطاب (نحو^(٣)): يا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ)، ولا يجوز: يا أَيُّهَا ذَلِكَ الرَّجُلُ، خلافاً لابن كيسان، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٥٨٩- وَيَأْهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

(و) القسم (الثالث: ما يجوز رفعه ونصبه)؛ فالنصب إتباعاً لحل المنادى، والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالرفوع تنزيلاً لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل. ومقتضى هذا التنزيل أن يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على أن العامل [٩٩/أ] في التابع هو العامل في المتبوع في غير البذل، وإلا فأين الرافع؟ والقول: إنَّ الرافعَ التبعيَّة قولٌ ضعيفٌ لا يحسن التخريج عليه. والمخلص من رُبْقَةِ هذا الإشكال أن يحاول في المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل في المعنى، [١٧٦] والتقدير: مَدْعُو زَيْدٌ، فَرُفِعَ تابعه بالحمل على ذلك. (وهو نوعان:

أحدهما: النعت المضاف المقرون بـ «أل» نحو: يا زَيْدُ الحَسَنَ الوجه) برفع الحَسَنَ ونصبه على ما قررنا.

(و) النوع (الثاني: ما كان مفرداً من نعت أو بيان أو توكيد أو كان معطوفاً^(٤)) مقرونا بـ «أل».

فالنعت (نحو: يا زَيْدُ الْحَسَنُ) بالرفع (وَالْحَسَنُ)، بالنصب، (و) البيان نحو: (يا غلامَ بَشَرٍ)، بالرفع، (وَبَشَرًا)، بالنصب، (و) التوكيد نحو: (يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ)، بالرفع، (وَأَجْمَعِينَ)، بالنصب، (و) المعطوف المقرون بـ «أل» كقولك:

(١) مغني اللبيب ٥١/١.

(٢) في «ب»: (الصعة).

(٣) سقطت من «ب».

(٤) في «ب»: (مقطوعاً).

يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكُ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٦- وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ
.....

وكما (قال الله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ [سبا/ ١٠] قرأه السبعة بالنصب) عطفاً على محل الجبال^(١) ، (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفي ويونس والجرمي ، (وقرئ) في غير السبع (بالرفع) عطفاً على لفظ الجبال ، (واختاره الخليل وسيبويه) والمازني^(٢) ، (وقدرُوا النصب) في « الطير »^(٣) (على العطف على « فضلاً » من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا ﴾) [سبا/ ١٠] والتقدير : وآتيناه الطير ، وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين .

(وقال المبرد^(٤) : إن كانت : أل) في المعطوف (للتعريف مثلها في « الطير » ، فالمختار النصب) في المعطوف ، (أو لغيره) ، وهي الزائدة ، (مثلها في « الیسع » [الأنعام/ ٨٦] فالمختار الرفع) . وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه أنه الأكثر^(٥) ، ووجه اختيار النصب أن [ب/ ٩٩] ما فيه « أل » لم يجز أن يلي حرف النداء ، فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ، ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الأعرج بنصب « الطير » .

ووجه التفصيل أن « أل » في نحو : « الیسع » لم تفد تعريفاً فكأنها ليست فيه ، ف : « يا زَيْدُ وَالْيَسَعُ » مثل « يا زَيْدُ وَيَسَعُ » ، و« أل » في نحو « الطير » مؤثرة تعريفاً وتركيباً ما ، فأشبه ما هي فيه المضاف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٧- وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلٌ مَا نُسَقَا فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يَنْتَقِي

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٠٩ .

(٢) انظر أوضح المسالك ٣٦/٤ ، والدرر ٤٧٢/٢ ، والتسهيل ص ١٨١ - ١٨٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣١٤/٣ ، وشرح المفصل ٢/٢ - ٣ ، والكتاب ١٨٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٩ ، والمقتضب ٢١٢/٢ ، ٢١٣ .

(٣) الرسم المصحفي : ﴿ وَالطَّيْرَ ﴾ ؛ بالنصب ، وقرأها (والطير) ؛ بالرفع : أبو عمرو وعاصم والسلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عيلة وروح ونصر وعبيد بن عمير . انظر الإتحاف ص ٣٥٨ ، والبحر المحیط ٢٦٣/٧ . والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ٣٦/٤ ، والدرر ٤٧٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٠٩ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٨/٢ ، وشرح المفصل ٢/٢ - ٣ ، والكتاب ١٨٧/٢ .

(٤) المقتضب ٢١٢/٢ - ٢١٣ .

(٥) الكتاب ١٨٦/٢ - ١٨٧ .

(و) القسم (الرابع : ما يُعطى) حال كونه (تابعاً ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً ، وهو البذل والمنسوق المجرد من : أل) فيُضَم إن كان مفرداً ، ويُنصب إن كان مضافاً ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٨٦ — وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِيلٌ نَسَقًا وَبَدَلَا

وذلك (لأن البذل في نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل ، تقول) في البذل المفرد : (يا زَيْدُ بِشْرُ ، بالضم) من غير تنوين ، كما تقول : يا بشرُ ، (وكذلك) تقول في المنسوق المفرد المجرد من « أل » : (يا زَيْدُ وَبِشْرُ) بالضم من غير تنوين ، كما تقول يا بشرُ .

(وتقول) في البذل المضاف : (يا زَيْدُ أبا عبدِ الله) بالنصب ، كما تقول : يا أبا عبدِ الله ، (وكذلك) في المنسوق والمضاف المجرد من « أل » : (يا زَيْدُ وَأبا عبدِ الله) ، بالنصب ، كما تقول : يا أبا عبدِ الله .

(وهكذا حكمهما) ، أي البذل والمنسوق المجردين من « أل » ، (مع المنادى المنصوب) ، فيضمان إن كانا مفردين وينصبان إن كانا مضافين ، تقول : يا أبا عبدِ الله بِشْرُ ويا عبدَ الله وَبِشْرُ ، بضم بشر فيهما ، ويا عبدَ الله أَخَا زَيْدٍ ، ويا عبدَ الله وَأَخَا زَيْدٍ ، - بنصب الأخ فيهما .

قال في التسهيل^(١) : خلافاً للمازني [١٧٧] والكوفيين في تجويز : يا زَيْدُ وعمراً . وقال في شرح [١٠٠/أ] التسهيل^(٢) : أجروا المنسوق العاري من « أل » مجرى المقرون بها . قال : وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم يَتَوَّعِدْ إعادة « يا » فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على اسمين ، كما يقصد أن يشتركا في عامل واحد . اهـ .

(١) التسهيل ص ١٨١ .

(٢) شرح التسهيل ٤٠٢/٣ .

(الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء)

الدالة على المتكلم

(وهو أربعة أقسام :

أحدها : ما فيه لغة واحدة ، وهو (المنادى (المعلن) بالألف أو الياء ، (فإن ياءه) المضاف هو إليها (واجبة الثبوت والفتح نحو : يا فتايَ ويا قاضي) ، فلا يجوز حذفها للإلباس ، ولا إسكانها ، لئلا يلتقي ساكنان ، ولا تحريكها بالضم أو الكسر ، لثقلهما^(١) على الياء .

(و) القسم (الثاني : ما فيه لغتان ، وهو الوصف المشبه للفعل) المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ (فإن ياءه ثابتة لا غير) ؛ فإنها في حكم الانفصال فلم تُمازج ما اتصلت به ، فليست كياء « قاضٍ » ، (وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو : يا مُكْرِمِي ويا ضَارِي) . وهل أصلها السكون أو الفتح ؟ بقولان تقدم في باب المضاف إلى ياء المتكلم ، واحتُرِزَ بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فإن إضافته محضة ، وفي يائه^(٢) اللغات الست الآتية .

(و) القسم (الثالث : ما فيه ست لغات ، وهي ما عدا ذلك) المتقدم من القسمين ، (وليس أباً ولا أمّاً ، نحو : يا غلامِي ، فالأكثر) فيه (حذف الياء والاكتفاء بالكسرة ، نحو : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُون ﴾) [الزمر/١٦] أجريَ المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة ، نحو : ﴿ وَاللَّيْلَ إِذَا يَسَّرَ ﴾ [الفجر/٤] (ثم ثبوتها ساكنة) على الأصل في البناء (نحو : ﴿ يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ﴾) [الزخرف/٦٨] (أو) ثبوتها (مفتوحة) للتخفيف ، (نحو : ﴿ يَا عِبَادِي الَّذِينَ [١٠٠/ب] أَسْرَفُوا ﴾) [الزمر/٥٣] وإنما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظراً إلى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم .

(١) في « ب » : (لثقلها) .

(٢) في « ب » : (وبابه) .

(ثُمَّ قَلْبُ الْكُسْرَةِ فَتْحَةٌ وَ) قَلْبُ (الْيَاءِ أَلْفًا) لَتَحْرِكُهَا وَانْفَتْاحٌ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ أَخْفَ مِنَ الْيَاءِ، (نَحْوُ: ﴿يَا حَسْرَتًا﴾) [الزمر/٥٦] وَالْأَصْلُ: يَا حَسْرَتَيَّ، بِكُسْرِ التَّاءِ وَفَتْحِ الْيَاءِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا حَسْرَتَيَّ، بَفَتْحِهِمَا^(١)، ثُمَّ قِيلَ: يَا حَسْرَتًا^(٢)، بِقَلْبِ الْيَاءِ أَلْفًا. (وَأَجَازُ الْأَخْفَشِ) وَالْفَارِسِيِّ وَالْمَازَنِيِّ (حَذَفَ الْأَلْفَ) الْمُنْقَلِبَةَ عَنِ الْيَاءِ (وَالْاجْتِرَاءُ بِالْفَتْحِ) عَنْهَا، فَتَقُولُ: يَا حَسْرَةً، (كَقَوْلِهِ): [مَنْ الْوَاقِرُ].

٧٠٧- وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي (بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْ أَنِّي) فالباء في «بلهف» متعلقة بـ «راجع» ومجرورها قول محذوف (أصله: بقولي)، ولهف: منادى سقط منه حرف النداء، والأصل: (يا لَهْفًا) فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة. والمعنى: ولست راجعًا ما فات مني بقولي: يا لَهْفِي، ولا بقولي: يا ليتني فعلته، ولا بقولي: لو أني فعلت^(٣). والحاصل أن ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة «لو».

(ومنهج من) يحذف الياء^(٤) و(يكفي من الإضافة بنيتها، ويضم الاسم) المضاف [١٧٨] للياء، (كما تُضَمُّ المفردات) في غير الإضافة، (وإنما يفعل ذلك) الضم (فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافًا) كالأم والأب والرَّب^(٥)، حملاً للقليل على الكثير، (كقول بعضهم: يا أمُّ لا تفعلني) بضم الميم. حكاه يونس^(٦). (وقراءة آخر: ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾) [يوسف/٣٣] بضم «رَبُّ»^(٧) لَأَنَّ الْأُمَّ وَالرَّبَّ الْأَكْثَرُ فِيهِمَا أَنَّ

(١) في «أ»: (بفتحها).

(٢) في «ب»: (يا حسرتي).

٧٠٧- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٣/٢، ١٧٩، والإنصاف ٣٩٠/١، وأوضح المسالك ٣٧/٤، وخزانة الأدب ١٣١/١، والخصائص ١٣٥/٣، ورصف المباني ص ٢٨٨، وسر صناعة الإعراب ٥٢١/١، ٧٢٨/٢، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢، وشرح عمدة الحفاظ ٥٢١/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٠٥، ولسان العرب ٣٢١/٩ (لهف)، والمحاسب ٢٧٧/١، والمقاصد النحوية ٢٤٨/٤، والمقرب ١٨١/١، ٢٠١/٢، والمتع في التصريف ٦٢٢/٢.

(٣) في «ب»: (فعلته).

(٤) في «ب»: (الفاء).

(٥) سقطت من «ب».

(٦) انظر شرح ابن الناظم ص ٤١٢، والكتاب ٢١٣/٢.

(٧) الرسم المصحفي: ﴿رَبُّ﴾؛ بالكسر؛ وقرئت بالضم: (رَبُّ). انظر إملاء ما من به الرحمن ٢٩/٢، وشرح ابن الناظم ص ٤١٢.

لا يناديا إلا مضافين للياء ، والأصل : يا أمي ويا ربي ، فحذفت الياء تخفيفاً وبنياً على الضم تشبيهاً بالنكرة المقصودة ، بخلاف : يا عدوي ، فلا يجوز : يا عدو ، بحذف الياء ، [١/١٠١] وضم الواو . قاله شارح الباب . لأن نداءه مضافاً للياء لم يكثر .

وظاهر كلام الموضح أن تعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة لا بالقصد والإقبال ، وقد صرح في « النهاية » بالشأن فقال^(١) : جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم ، وهذه الضمة كهي في : يا رجل ، إذا قصدت رجلاً بعينه . اهـ . ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على إسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله :

٥٩٢ — وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّحَ إِنْ يُضَفَّ لِيَا كَعَبْدِ عَبْلِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيَا

والأظهر أن تعريفه بالإضافة المثنوية ، لأنهم جعلوه لغة في المضاف إلى الياء ، ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه .

(و) القسم (الرابع) : ما فيه عشر^(٢) لغات ، وهو الأب والأم ، ففيهما مع اللغات الست (المتقدمة أربع آخر^(٣)) يأتي ذكرها ، وأفصح الست حذف الياء وإبقاء الكسرة ، نحو : يا أب ويا أم ، بكسرهما ، ثم إثبات الياء ساكنة أو متحركة بالفتح نحو ، يا أبي ويا أمي ، ثم قلبها ألفاً نحو : يا أبا ويا أمّا ، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة نحو : يا أب ويا أم ، بفتحهما ، وأقلها الضم نحو ، يا أب ويا أم بضمهما .

والأربعة الباقية (أن تعوض^(٤)) أنت (تاء التأنيث من ياء المتكلم وتكسرهما ، وهو الأكثر) في كلامهم ، لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه^(٥) قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء ، إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحاً ، وتوجيه الفراء^(٦) بأن الياء في النية ردّه الزجاج^(٧) بأنه لا يقال : يا أبتي .

(أو تفتحها ، وهو الأقيس) ، لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح ، فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس ، وقيل : لأن الأصل : يا أبتا ، ويردّه ما ردّ قول الفراء .

(١) انظر شرح المرادي ٣٠٥/٣ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (أربع لغات) .

(٤) في « ب » : (تُضم) .

(٥) في « ب » : (من الكسرة التي كان يستحقها) .

(٦) معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ .

(٧) في « ط » : (الزجاجي) . وانظر قول الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٨٩/٣ .

[١٠١/ب] (أو تضمها على التشبيه بنحو : ثُبَّةٌ وَهْبَةٌ ، وهو شاذٌ) ، حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع : يا أُمَّتِ ، بالضم^(١) ، وأجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج^(٢) ، (وقد قرئ بِهِنَّ) فبالكسر قرأ الجميع^(٣) إلا ابن عامر ، وبالفتح قرأ ابن عامر^(٤) ، وبالضم قرئ في الشواذ^(٥) . (وربما جُمع بين التاء والألف فقليل : يا أَبَتَا ويا أُمَّتَا) ، وعليه قوله : [من الرجز]

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ ٧٠٨-

وهو جَمْعٌ بين العَوْضِ والمُعَوَّضِ (فهو كقوله) : [من الرجز]
(أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ)

(وسيل ذلك الشعر) .

وزعم ابن مالك^(٦) أن الألف في « يا أبَتَا » هي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث ، وأنها ليست بدلاً من الياء . والأول قول ابن جني^(٧) . وربما جُمع

(١) في الكتاب ٢/٢١١ : (يا أمة لا تفعل) .

(٢) انظر الارتشاف ٣/١٣٧ .

(٣) كما في الرسم المصحفي في قوله تعالى : ﴿ يا أَبَتِ ﴾ [يوسف/٤] .

(٤) كذلك قرأها أبو جعفر ويعقوب . انظر الإتحاف ص ٢٦٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٣٢ ، وهي من شواهد شرح ابن الناطم ص ٤١٣ ، والدرر ٢/٥١٥ .

(٥) لم تنسب قراءة الضم إلى أحد من القراء ، وقد ذكرها الفراء في معاني القرآن ٢/٣٢ ، وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣/٩٠ : (وأما « يا أبةُ إني » ؛ بالرفع ؛ فلا يجوز إلا على ضعف ، لأن الهاء هنا جعلت بدلاً من ياء الإضافة) .

٧٠٨- الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، وخزانة الأدب ٥/٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٤ ، وشرح شواهد المغني ١/٤٣٣ ، وشرح المفصل ٧/١٢٣ ، ٢/٩٠ ، والكتاب ٢/٣٧٥ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٢ ، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣١٠ ، وتهذيب اللغة ١/١٠٦ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٣٣٦ ، والإنصاف ١/٢٢٢ ، والجني الداني ص ٤٤٦ ، ٤٧٠ ، والخصائص ٢/٩٦ ، والدرر ١/٢٧٧ ، ورصف المباني ص ٢٩ ، ٢٤ ، ٣٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ١/٤٠٦ ، ٢/٤٩٣ ، ٥٠٢ ، وشرح الأشئوب ١/١٣٣ ، ٢/٤٥٨ ، وشرح المفصل ٢/١٢ ، ٣/١١٨ ، ١٢٠ ، ٨/٨٧ ، ٩/٣٣ ، واللامات ١٣٥ ، ولسان العرب ١٤/٣٤٩ (روي) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠ ، والمقتضب ٣/٧١ ، ومغني اللبيب ١/١٥١ ، ٢/٦٩٩ ، وجمع الموامع ١/١٣٢ ، وتاج العروس (الياء) .

٧٠٩- تقدم تخريج الرجز برقم ٧٠٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٧ .

(٧) اللمع ص ١٧٥ .

بين التاء والياء فقليل : يا أَبَتِي ويا أُمَّتِي ، وعليه قوله : [من الطويل]

٧١٠- أَيْأَ أَبَتِي لَا زَلْتَ فَيِّنَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

وهو ضرورة خلافًا لكثير من الكوفيين ، والأول أسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه ،

وهو الياء . وربما قيل : يا أَبَاتُ ، وعليه قوله : [من الطويل]

٧١١- كَأَنَّكَ فَيِّنَا يَا أَبَاتُ غَرِيبُ

فقليل : أراد : يا أَبْتُ ثم أشبع . وقيل : أراد : يا أَبَتًا ثم قَلَبَ . [١٧٩] وقيل : أراد يا أَبَا على

لغة القصر ، ثم قَدَّرَ لِحَاقِ الياء وأبدل منها التاء^(١) ، واقتصر في النظم على قوله :

٥٩٤- وَفِي النَّدَا أَبْتُ أُمَّتِ عَوْضُ وَأَكْسِرُ أَوْ افْتَحَ وَمِنْ يَا التَّاءِ عَوْضُ

(ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن^(٢) ياء المتكلم إلا في النداء) خاصة ، (فلا يجوز :

جاءني أَبْتُ ، ولا : رأيتُ أَبْتُ) ، ولا : مررتُ بِأَبْتُ . (والدليل على أن التاء في : يا

أَبْتُ ويا أُمَّتِ^(٣) ، [١٠٢/] عوض من الياء ، أنهما لا يكادان يجتمعان (عند البصريين

وطائفة من الكوفيين) ، (و) الدليل (على أنهما للتانيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء)

عند جمهور البصريين ، وذهب الفراء إلى أنه يوقف بالتاء^(٤) ، وحجة البصريين أنها تشبه

تاء^(٥) صَيَّاقِلَةٍ ، وحجة الفراء أنها عوض من حرف لا يتغير وقفًا ، وقد وقف أبو عمرو

بالتاء^(٦) وهو رأس البصريين ، ورُسِمَت في المصحف بالتاء ، ويجوز رسمها بالهاء .

٧١٠- البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ٤٥٨/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٧/٣ ، وشرح المرادي ٣١٧/٣ ،

والمقاصد النحوية ٢٥١/٤ .

٧١١- صدر البيت : (تقول ابنتي لما رأيتني شاحبًا) ، وهو لأبي الخدرجاني في نوادر أبي زيد ص ٢٣٩ ، وبلا

نسبة في أساس البلاغة (شحِبَ) ، والاقتضاب ص ٦٤٥ ، والخصائص ٣٣٩/١ ، والدرر ٥١٥/٢ ،

وشرح التسهيل ٤٠٧/٣ ، وشرح المرادي ٣١٩/٣ ، ولسان العرب ٨/١٤ ، ١٠ (أبي) ، ومقاييس

اللغة ٢٥٢/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٤ ، وجمع الهوامع ١٥٧/٢ .

(١) انظر الدرر ٥١٥/٢ - ٥١٦ ، والاقتضاب ص ٦٤٥ ، والمقاصد النحوية ٢٥٣/٤ .

(٢) في « أ » : (من) .

(٣) في « ب » : (أُمِّي) .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢ .

(٥) في « أ » : (هذا) .

(٦) انظر الإتحاف ص ٢٦٢ .

(فصل ل)

(وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء) نحو : يا غلامَ غلامي (فالياء ثابتة لا غير) ، ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى . وهي إما ساكنة أو مفتوحة (كقولك : يا بَنَ أَخِي ويا بَنَ خَالِي) ، ويا بنتَ أَخِي ويا بنتَ خَالِي ، (إلا إذا كان) المنادى (ابنَ عَمٍّ أو ابنَ أُمٍّ) ، أو ابنةَ عَمٍّ أو ابنةَ أُمٍّ ، (فالأكثر) حذف الياء و (الاجتزاء بالكسرة عن الياء) كقولك ، يا بَنَ عَمٍّ ويا بَنَ أُمٍّ ، بكسر الميم فيهما .

ثم قال الزجاجي^(١) : لا تركيب ، بل إضافتان . وقال في الارتشاف^(٢) نقلاً عن أصحابه : إنهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد ، وإنهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر ، إذا أضافوها للياء ، فليس إلا إضافة واحدة . اهـ .

(أو أن يفتحاً) ، ثم قيل : (للتركيب المزجي) كقولك : يا بَنَ عَمٍّ ويا بَنَ أُمٍّ ، بفتح الميم فيهما . وقيل : الأصل عَمًّا وأُمًّا ، بقلب الياء أَلْفًا ، فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها . والأول : قيل : هو مذهب سيويه والبصريين^(٣) ، والثاني قول الكسائي والفراء^(٤) وأبي عبيدة ، وحكي عن الأخفش ، (وقد قرئ في السبع : ﴿ قَالَ ابْنُ أُمٍّ ﴾ [الأعراف/ ١٥٠] [١٠٢/ب] بالوجهين) ، الكسر والفتح^(٥) ، وإليهما أشار الناظم بقوله : ٥٩٣ - وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ وَحَذَفُ الْيَا اسْتَمَرَّ فِي يَا بَنَ أُمٍّ يَا بَنَ عَمٍّ لَا مَفَرَّ (و) العرب (لا يكادون يشبتون الياء ولا الألف) فيهما (إلا في الضرورة^(٦)) ، كقوله)

(١) انظر الجمل ص ١٦٢ .

(٢) انظر الارتشاف ١٣٧/٣ .

(٣) الكتاب ٢١٤/٢ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٩٤/١ .

(٥) الرسم المصحفي : ﴿ أُمٍّ ﴾ ؛ بالفتح ، وقرأها بالكسر : ابن عامر وحزمة والكسائي وخلف وبكر . انظر الإتحاف ص ٢٣١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٤/١ ، والنشر ٢٧٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٧٥/٢ .

(٦) كذا قال ابن الناظم في شرحه ص ٤١٢ - ٤١٢ ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٧٩/٢ ، ويرى المبرد في الاقتضاب أن إثبات الياء أجود ، أما ابن عقيل فقال في شرحه ٢٧٦/٢ : (لا يجوز إثبات الياء . . . لأن التاء عوض من الياء ، فلا يجمع بين العوض والمعوّض عنه) .

- وهو أبو زبيد الطائي ، واسمه حرملة بن المنذر في مراثية أخيه : [من الخفيف]
 ٧١٢- (يَا بَنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي) أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ
 (وقوله) ، وهو أبو النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة : [من الرجز]
 ٧١٣- (يَا بَنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي) وَأَنْمِي كَمَا يَنْمَى خِضَابُ الْأَشْجَعِي
 ويروى :

لَا يَخْرِقُ التَّوْمُ حِجَابَ مَسْمَعِي

٧١٢- البيت لأبي زبيد في ديوانه ص ٤٨ ، والدرر ١٧٠/٢ ، والكتاب ٢١٣/٢ ، ولسان العرب ١٨٢/١٠
 (شقق) ، والمقاصد النحوية ٢٢٢/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١٧٩/٢ ، وأوضح المسالك
 ٤٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٣ ، وشرح الأشموني ٤٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ٤٠٦/٣ ، وشرح
 المرادي ٣١٣/٣ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٧٩/٢ ، والمقتضب ٢٥٠/٤ ، وجمع
 الهوامع ٥٤/٢ .

٧١٣- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٣٤ ، وخزانة الأدب ٣٦٤/١ ، والدرر ١٧٠/٢ ، وشرح
 أبيات سيويه ٤٤٠/١ ، وشرح المرادي ٣١٣/٣ ، وشرح المفصل ١٢/٢ ، والكتاب ٢١٤/٢ ، ولسان
 العرب ٤٢٤/١٢ (عمم) ، والمختص ٢٣٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٢٤/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ١٩ ،
 وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤١/٤ ، ورفض المباني ص ١٥٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٣ ،
 والمقتضب ٢٥٢/٤ ، وجمع الهوامع ٥٤/٢ .

(هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء)

فلا تستعمل في غيره ، فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا إليها ، وهي كثيرة :
(منها فُلٌ) بضمّتين (وفُلَّةٌ) بضمّ الفاء ، وهما عند سيبويه^(١) كناية^(٢) عن نكرة مَنْ يَعْقِلُ
من جنس الإنسان ، فـ « فُلٌ » (بمعنى رجل ، و) فُلَّةٌ (بمعنى امرأة) .

(وقال ابن مالك وجماعة) منهم ابن عصفور وابن العليّ : فُلٌ وفُلَّةٌ كناية عن
عَلِمَ مَنْ يَعْقِلُ ، ففُلٌ (بمعنى زيد ، و) فُلَّةٌ (بمعنى هند ، ونحوهما) من أعلام الأناسي^(٣) .
ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحاً وإنما لزم من قوله^(٤) : ويقال : يا فُلٌ للرجل ، ويا فُلَّةٌ
للمرأة ، بمعنى يا فلان ويا فلانة ، فظاهر أن « فُلٌ » و« فُلَّةٌ » كناية عن عَلِمَ مَنْ يَعْقِلُ ، لأنه
جعلهما بمعنى فلان وفلانة ، وهما كنيتان عن عَلِمَ مَنْ يَعْقِلُ . قاله المراعي^(٥) .

(و) ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (وَهَمٌ) بفتح الهاء [١٨٠] مصدر وَهَمَ ،
بالكسر : إذا غلط ، (وإِنَّمَا ذَلِكَ) الذي هو (بِمَعْنَى) زيد وهند : (فلان وفلانة) ، لا :
فُلٌ وفُلَّةٌ .

(١) الكتاب ٢/ ٢٤٨ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الارتشاف ٣/ ١٤٩ .

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٤١٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٩ .

(٥) شرح المرادي ٤/ ٥ .

والحق أن ما قاله ابن مالك [١٠٣/١] مبني على أن أصل «فُلٌ، وفُلَّةٌ»: فلان وفلانة^(١)، وهو مذهب الكوفيين، وقد صرح بذلك فلا وهم إلا على قول ابن عصفور، فإنه لا يقول^(٢): إن أصلهما فلان وفلانة.

ومذهب سيبويه أن لام «فُلٌ» ياء محذوفة كـ «يَدٍ» ومادته «فَل يَ»، وتصغيره «فُلِّيٌّ» إذا سُمِّيَ به^(٣)، ومذهب الكوفيين أن لامه نون، وأصله فلان ثم رُخِمَ بحذف الألف والنون، ومادته «فَل لَنَ»، وتصغيره «فُلَيْنٌ». وردَّ بأنه لو كان أصله فلانًا لقليل في ترخيمه: فلًا، ولما قيل في التأنيث: فُلَّةٌ، ولما اختص بالنداء، كما أن فلانًا كذلك، (وأما قوله)، وهو أبو النجم العجلي: [من الرجز]

٧١٤- تَضِلُّ مِنْهُ إِبْلِي بِالْهُوَجْلِ (فِي لَجَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ)

(فقال ابن مالك^(٤)): هو «فُلٌ» الخاص بالنداء، استعمل في غير النداء (مجرورًا) بـ «عن» (للضرورة)، وصرَّح بذلك في النظم فقال:

٥٩٧- وَجَرُّ فِي الشُّعْرِ فُلٌ

وليس كذلك، (والصواب أن أصل) «فُلٍ» (هذا) المجرور بـ «عن»: (فلان، وأنه حذف منه الألف والنون)، والتقدير: أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ، أي عن ذِكْرِهِ. فِي لَجَّةٍ، بفتح اللام: أي اختلاط الأصوات. وليس حذف الألف والنون منه للترخيم وإنما هو (للضرورة كقوله)، وهو ليبد: [من الكامل]

٧١٥- (دَرَسَ أَلْمَنَا بِمُتَالِعِ فَأَبَانَ) فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالْسُوبَانِ

(١) شرح التسهيل ٤١٩/٣.

(٢) المقرب ١٨٢/١.

(٣) الكتاب ٢٤٨/٢، ٤٥٢/٣.

٧١٤- الرجز لأبي النجم في جهرة اللغة ص ٤٠٧، والطرائف الأدبية ص ٦٦، والمنصف ٢٢٥/٢، وخزانة الأدب ٣٨٩/٢، والدرر ٣٨٩/١، وسمط اللآلي ص ٢٥٧، وشرح أبيات سيبويه ٤٣٩/١، وشرح المفصل ١١٩/٥، وشرح شواهد المغني ٤٥٠/١، والكتاب ١٤٨/٢، ٤٥٢/٣، والمقاصد النحوية ٢٢٨/٤، وبلا نسبة في الارتشاف ١٤٩/٣، وأوضح المسالك ٤٣/٤، وشرح ابن الناطم ص ٤١٦، وشرح الأشموني ٤٦٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢٧٨/٢، وشرح التسهيل ٤١٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣، وشرح المرادي ٩/٤، وشرح المفصل ٤٨/١، والمقتضب ٢٣٨/٤، وجمع الهوامع ١٧٧/١.

(٤) شرح التسهيل ٤١٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٣١/٣.

٧١٥- البيت للبيد في ديوانه ص ١٣٨، والارتشاف ١٦٣/٣، والدرر ٤٩٩/٢، وسمط اللآلي ص ١٣، وشرح التسهيل ٤٣١/٣، وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٧، ولسان العرب ٣٧/٨ (تلع)، ٥/١٣ =

(أي : دَرَسَ المنازلُ) ، فحذف الزاي واللام ضرورة^(١) .

ودرس : عفا ، ومتالع ، بضم الميم ، وبالتالي المثناة فوق : اسم موضع ، وقيل : جبل^(٢) ، وكذلك « أبان » بالموحدة . والحبس ، بفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة وفي آخره سين مهملة ، والسوبان ، بضم السين المهملة وسكون [ب/١٠٣] الواو وبالباء الموحدة وفي آخره نون ؛ أسماء مواضع .

(ومنها : نُؤْمَانُ ، بضم أوله وهمزة ساكنة ثانيه ، بمعنى كثير اللؤم) والخبث ، (وَتَوْمَانُ ، بفتح أوله وواو ساكنة ثانيه ، بمعنى كثير النوم) ، ولا يقاس عليهما^(٣) ، وهذا معنى قول الناظم^(٤) :

٥٩٥- وَقُلْ بَعْضُ مَا يُخْصُصُ بِالنَّدَا لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا

ومنها : فَعَلٌ ؛ بضم الفاء وفتح العين ؛ المعدول عن فاعل ك : غَدَرٌ ، بالغين المعجمة ، وفُسَقٌ ، سَبًّا للمذكر بمعنى : يا غادرُ ويا فاسقُ ، واختار ابن عصفور كونه قياسياً^(٥) ، فيُقاس عليه ما أشبهه ، واختار ابن مالك كونه سماعياً^(٦) ، وإلى ذلك أشار في النظم بقوله :
٥٩٧- وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فَعْلٌ وَلَا تَقْسُ
ومنها : فَعَالٌ ؛ بفتح الفاء وكسر اللام ؛ المعدول عن فاعِلَةٍ أو فَعِيلَةٍ ، ك : فَسَّاقٌ وَخَبَاتٌ سَبًّا للمؤنث ، بمعنى : يا فاسقةً ويا خبيثةً ، (وقوله) وهو الخطيئة يهجو امرأته :

[من الوافر]

٧١٦- أَطُوفُ مَا أَطُوفُ ثُمَّ آوِي (إِلَى يَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعِ)

== (أبن) ، والمقاصد النحوية ٢٤٦/٤ ، وتاج العروس ٣٩٩/٢٠ ، ٤٠٠ (تلع) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٤/٤ ، وشرح الأشموني ٤٦٠/٢ ، وكتاب العين ١٧٣/١ ، والمسائل العسكرية ص ١١٦ ، وجمع الهوامع ١٥٦/٢ .

(١) في الدرر ٤٩٩/٢ أن هذا الحذف هنا مستباح للضرورة ، بدليل أن « المنازل » لو سمي به مجرداً من الألف واللام لم يرخم بحذف الزاي واللام اتفاقاً .

(٢) في الدرر ٥٠٠/٢ أنه جبل بنجد .

(٣) في شرح ابن الناظم ص ٤١٥ : (لا يقاس على هذه الصفات بإجماع) ، وانظر شرح المرادي ٦/٤ .

(٤) في « ط » : (الناظم) .

(٥) المقرب ١٨٢/١ .

(٦) شرح التسهيل ٤١٩/٣ ، وهو أيضاً رأي ابن الناظم في شرحه ص ٤١٥ .

٧١٦- البيت للخطيئة في ملحق ديوانه ص ١٥٦ ، وجمهرة اللغة ص ٦٦٢ ، وخزانة الأدب ٤٠٤/٢ ، ٤٠٥ ،

والدرر ١٤٣/١ ، ٣٩٠ ، وشرح المفصل ٥٧/٤ ، والمقاصد النحوية ٤٧٣/١ ، ٢٢٩/٤ ، ولأبي الغريب ==

فـ « قَعِيدَتُهُ » مبتدأ ، ولكاع : خبره ، (فاستعمله) في غير النداء (خَبَرًا ضرورة) ،
وقيل : لا ضرورة ، والخبر قول^(١) محذوف والتقدير : قَعِيدَتُهُ يُقَالُ لَهَا : يَا لَكَاع ، فحذف الخبر
وحرف النداء . وَقَعِيدَةُ الرَّجُلِ : امرأته ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِلزُّومِهَا الْبَيْت . ومعنى « لَكَاع »
خَسِيْسَةٌ .

(وينقاس) فَعَال (هذا) الذي هو سَب^(٢) للمؤنث ، (وَفَعَالٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ
ك : نَزَال) بمعنى انزل ، وَتَرَاكَ بِمَعْنَى ائْتَرَكْ ، (من كل فعل ثلاثي) مجرد (تام متصرف)
تصرفاً كاملاً ، (فخرج نحو : دَخَرَجَ) لأنه رباعي ، وَشَدَّ دَرَاكَ مِنْ أَدْرَكَ ، (و) خرج نحو
(كَانَ) لأنه ناقص ، (و) خرج نحو : (نَعَمْ وَيَسَّ) لأنهما جامدان ، وخرج نحو : يَدْرُ
وَيَدْعُ ، [١٠٤ / ١] لأنهما ناقصا التصرف . هذا مذهب سيبويه^(٣) ، (و) خالفه (المبرد) في
الباين فقال^(٤) : لا يقال منهما إلا ما سُمِعَ ، و (لا يقيس فيهما) ، والأول أصح ، وإليه
أشار الناظم بقوله :

..... ٥٩٥ وَأَطْرَدَا

..... ٥٩٧ فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنُّ يَا خَبَاثِ وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

=== النظري في اللسان ٣٢٣/٨ (لكع) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٥/٤ ، وشرح ابن الناظم ص
٤١٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٢ ، وشرح ابن عقيل ١٣٩/١ ، وشرح التسهيل ٤٢٠/٣ ، وشرح
الكافية الشافية ١٣٣١/٣ ، وشرح المرادي ١٠/٤ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، وجمع الهوامع ٨٢/١ ، ١٧٨ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « ب » : (لسب) مكان (هو سب) .

(٣) الكتاب ١٧٨/٣ ، ٢٨٠ .

(٤) الكامل ص ٥٨٧ .

(هذا باب الاستغاثة)

وهي نداءٌ مَنْ يُخَلِّصُ مِنْ شَيْئَةٍ أَوْ يُعِينُ عَلَى مَشَقَّةٍ .

(إذا استُغِيثَ اسمُ منادى وجب كون الحرف) الذي ينادى به المستغيث (يا)

لأنها أم حروف النداء ، (و) وجب (كونها مذكورة) ، لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت ، كما تقدم ، والحذف منافٍ لذلك . (وغلب) في المنادى المستغاث (جرّه بلام واجبة الفتح) لأنه واقع [١٨١] موقع المضمر ولام الجر تفتح معه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٥٩٨ - إذا استُغِيثَ اسْمُ مُنَادٍ خَفِضَا بِاللَّامِ مَفْتُوحًا

(كقول عمر رضي الله عنه : « يَا لِلَّهِ » لِلْمُسْلِمِينَ ^(١)) ، (وقول الشاعر) : [من الخفيف]

٧١٧ - (يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي) لَأَنْبَاسٍ عَتَوْهُمْ فِي أَرْوَاحٍ

(إلا إن كان) المستغاث ياء المتكلم نحو : يا لي ، أو (معطوفاً) على مستغاث

(ولم تُعَدَّ معه « يا » فتكسر) اللام ، نحو يا لَزَيْدٍ وَلِعَمْرٍو لِلْمُسْلِمِينَ ، فإن أعيدت معه

« يا » فتحت اللام ، نحو : يا لَزَيْدٍ وَيَا لِعَمْرٍو لِلْمُسْلِمِينَ ، وعليه البيت السابق ، وإلى ذلك

أشار الناظم بقوله :

٥٩٩ - وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا

(١) شرح قطر الندى ص ٢١٨ ، والأصول ٣٥٢/١ .

٧١٧ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤٦/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٧ ، وشرح الأشموني ٤٦٢/٢ ،

وشرح قطر الندى ص ٢١٨ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٣٥/٣ ، وشرح المرادي ١٧/٤ ، والمقاصد

النحوية ٢٥٦/٤ .

(ولا م المستغاث له مكسورة دائماً) على الأصل (كقوله) ، وهو عمر رضي الله عنه :
 (يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ) بكسر لام « للمسلمين » . (وكقول الشاعر) : [من البسيط]
 ٧١٨- يُنْكِيكَ نَاءً بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ (يَا لِلْكُھُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ)
 بكسر لام العجب ، إلا أن يكون المستغاث [١٠٤/ب] له ضميراً غير ياء المتكلم فتُفْتَحَ لامه
 نحو : يَا لَزَيْدٍ لَكَ ، أو : لَهُ .

ويجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرين ، تقول : يَا لَكَ لِي ، تستغيث
 المخاطب لنفسك . قاله في النهاية . (ويجوز أن لا يُتَبَدَأَ المستغاث باللام ، فالأكثر حينئذ
 أن يُخْتَمَ بالألف) عوضاً من اللام ، ومن ثم لا يجتمعان ، وإليه أشار الناظم بقوله :
 ٦٠٠- وَلَا مَ مَا اسْتَغِيثَ عَنَاقَبَتِ أَلْفُ
 (كقوله) : [من الخفيف]

٧١٩- (يَا يَزِيدَا لِأَمَلٍ نَيْلٍ عِزٌّ) وَغَنَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ
 فـ « يزيدا » مستغاث ، والألف فيه عوض من اللام ، و « لأمل » بكسر اللام
 مستغاث له ، وهو اسم فاعل « أَمَلَ » و « نَيْلٌ » مصدر « نَال » مفعول أَمَلَ ، والعزُّ مقابل
 الْهَوَانِ ، والغنى مقابل الْفَاقَةِ ، والفاقة : الْفَقْرُ ، وَالْهَوَانُ : الْذُلُّ .
 (وقد يخلو) المستغاث (منهما) أي من اللام والألف ؛ فَيُعْطَى ما يستحقه لو
 كان منادى غير مستغاث ، كقولك : يَا زَيْدُ لِعَمْرُو ، (كقوله) : [من الوافر]
 ٧٢٠- (أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ) وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرْيَبِ
 فـ « أَلَا » حرف تنبيه واستفتاح ، وقوم : مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاءً
 بالكسرة ، وللعجب : مستغاث له ، وللغفلات : عطف عليه ، والأريب : العالم بالأمور .

٧١٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٧ ، وخزانة الأدب ٢/١٥٤ ، والدرر ١/٣٩٣ ، ووصف
 المباني ص ٢٢٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٧ ، وشرح الأشموني ٢/٤٦٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص
 ٢٠٣ ، وشرح قطر الندى ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٥ ، وشرح المرادي ٤/١٨ ، ولسان
 العرب ١٢/٥٦٠ ، ٥٦٣ (لوم) ، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٧ ، والمقتضب ٤/٢٥٦ ، والمقرب ١/١٨٤ ،
 وجمع الهوامع ١/١٨٠ .

٧١٩- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٩ ، والجني الداني ص ١٧٧ ، والدرر ٢/٤٩ ، وشرح ابن
 الناظم ص ٤١٩ ، وشرح الأشموني ٢/٤٦٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩١ ، وشرح الكافية الشافية
 ٣/١٣٣٧ ، وشرح المرادي ٤/٢٣ ، ومغني اللبيب ٢/٣٧١ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٦٢ .
 ٧٢٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٥٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤١٩ ، وشرح الأشموني ٢/٤٦٣ ،
 وشرح قطر الندى ص ٢٢١ ، وشرح المرادي ٤/٢٣ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٦٣ .

(وَيَجُوزُ نَدَاءُ الْمَلَأِ)

أشار الناظم بقوله :

٦٠٠- وَمِثْلُهُ اسْمٌ دُو تَعَجَّبِ أَلِفَ

وهو على قسمين : أحدهما أن يرى أمراً عظيماً فينادي جنسه ، (كقولهم : يا
لَلْمَاءِ يَا لِلدَّوَاهِي ، إذا تعجبوا مِنْ كَثَرَتِهِمَا) ، والثاني أن يرى أمراً يستعظمه فينادي
مَنْ له نِسْبَةٌ إليه ومُكْنَتُهُ فيه نحو : يا لِلْعُلَمَاءِ ، ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو قوله :

[١٠٥/أ] [من الرجز]

٧٢١- يَا عَجَبًا لِهَؤُلَاءِ الْفُلَيْقَةِ هَلْ تُذْهِبُ الْقُوبَاءَ الرِّيقَةَ

وهذا البيت لأعرابي أصابته قُوبَاءٌ فقليل له : اجعل عليها شيئاً من ريقك
وَتَعَهَّدَهَا بِذَلِكَ فَإِنهَا سَتَذْهَبُ ، فتعجب من ذلك ، وَالْفُلَيْقَةُ : الداهية . وقد يخلو المتعجب
منه من اللام والألف نحو : يا عَجَبُ .

٧٢١- الرجز لابن قنّان في لسان العرب ٦٩٣/١ (قوب) ، والتنبيه والإيضاح ١٣٠/١ ، وبلا نسبة في
إصلاح المنطق ص ٣٤٤ ، وجمهرة اللغة ص ٩٦٥ ، ١٠٢٦ ، ١٢٣٣ ، والجني الداني ص ١٧٧ ، وشرح
شواهد الشافية ص ٣٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٩١/٢ ، وكتاب اللامات ص ٨٨ ، ومغني اللبيب
٣٧٢/٢ ، والمنصف ٦١/٣ ، وتذيب اللغة ٣٥١/٩ ، وتاج العروس ٨٦/٤ (قوب) ، (فلق) ،
ومقاييس اللغة ٣٧/٥ ، وديوان الأدب ٣٨٢/٣ .

(هذا باب النَّدْبَةِ)

بضم النون .

(حُكْمُ المندوب وهو المتفجع عليه حقيقةً) ، كقول جرير يندب عمر بن عبد

العزیز : [من البسيط]

٧٢٢- وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

أو حُكْمًا ، كقول عمر بن الخطاب ؓ وقد أَخْبِرَ بِجَرَبٍ شَدِيدٍ أَصَابَ قَوْمًا مِنْ
العرب : وَأَعْمَرَاهُ وَأَعْمَرَاهُ .

(أو المتوجع منه) لكونه مَحَلَّ أَلَمٍ ، كقول قيس العامري : [من الطويل]

٧٢٣- قَوَا كَبِيدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُجِئُنِي وَمِنْ عِبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ

أو لكونه سبب أَلَمٍ ، كقول ابن قيس الرقيات : [من الكامل]

٧٢٤- تَبْكِيهِمُ الدَّهْمَاءُ مُعَوْلَةً وَتَقُولُ سَلَمَى وَارَزَيْتِيهِ

وكقول القائل : وَأَمُصِّبَتَاهُ ، لأن الرزية ، والمصيبة سبباً^(١) الألم الذي حصل له .

٧٢٢- صدر البيت : (حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ) ، وتقدم تخرجه برقم ٦٩١ .

٧٢٣- البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ٣٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني
٤٦٤/٢ ، وشرح المرادي ٢٥/٤ .

٧٢٤- البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه ص ٩٩ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٩/١ ، وشرح التسهيل
٤١٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٤٢/٣ ، وشرح المرادي ٢٥/٤ ، والكتاب ٢٢١/٢ ، والمقاصد
النحوية ٢٧٤/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٧٢/٤ .

(١) في « ب » : (لسبب) .

وصورة المندوب صورة المناهى المخاطب وليس مناهى ، ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك ، ومن ثم منعوا في النداء : يا غلامك ، لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ، ولا يُجمع بين خطابين ، وأجازوا في النديبة : واغلامك ، فلذلك [١٨٢] قالوا : حُكِّم المندوب (حُكِّم المناهى) ، وقال الناظم :

٦٠١- مَا لِلْمَنَاهَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ

(فَيُضْمُّ) إن كان مفرداً كما (في نحو : وَآ زَيْدًا ، وَيُنْصَبُ) إن كان مضافاً ، [كما]^(١) (في نحو : وَآ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) ، أو مطولاً ، كما في نحو : وَآ ضَارِبًا عَمْرًا ، وإذا اضطر شاعر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله : [من الرجز]

وَأَفْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقَعَسُ ٧٢٥-

(إلا أنه لا يكون^(٢) نكرة ك : رجل) [١٠٥/ب] فلا يقال : وَآ رَجُلًا ، خلافاً للرياشي^(٣) مدّعياً أنه جاء في الحديث : « وَآ جَبَلًا » فإن صحَّ فهو نادر .
(ولا) معرفاً (مبهماً ك : أي) والمضمر (واسم الإشارة والموصول) ، فلا يقال : وَآ أَيُّهَ ، ولا : وَآ أَنتَه ، ولا : وَآ هَذَه ، ولا : وَآ مَنْ دَهَبَه ، لأن القصد من النديبة الإعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يُندَب إلا المعرفة السالمة من الإبهام ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠١- وَمَا تُكْرَلَمْ يَنْدَبُ وَلَا مَا أَبْهَمَا

(إلا ما) كان موصولاً غير مبدوء بـ « آل » و (صِلَتُهُ مشهورة ، فَيُنْدَبُ) عند الكوفيين خلافاً للبصريين (نحو : وَآ مَنْ حَفَرَ بَثْرَ زَمْرَمَاهُ^(٤) ، فإنه) في شهرته (بِمَنْزِلَةِ : وَآ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ^(٥)) ، وذلك شاذ عند البصريين^(٥) . واتفق الجميع على منع نديبة الموصول

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

٧٢٥- الرجز لرجل من بني أسد في الدرر ٣٧٤/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٢/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٤٤/٣ ، والدرر ٣٩٢/١ ، ووصف المباني ص ٢٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢١ ، وشرح الأشموني ٤٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٤١٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٤٢/٣ ، وشرح المرادي ٢٧/٤ ، ومجالس ثعلب ٥٤٢/٢ ، والمقرب ١٨٤/١ ، ومع الهوامع ١٧٢/١ ، ١٧٩ .

(٢) في « ب » ، « ط » : (أن يكون) مكان (أنه لا يكون) .

(٣) في « ب » : (الفارسي) . انظر الارتشاف ١٤٣/٣ .

(٤) الإنصاف ٣٣٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢١ ، وشرح ابن عقيل ١٠٣/٢ .

(٥) انظر الإنصاف ٣٦٢/١ ، المسألة رقم ٥١ .

المبدوء بـ «أل» وإن اشتهرت صلته، فلا يقال: **وَالَّذِي حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَةَ**، إذ لا يُجْمَع بين حرف الندبة و «أل» وبذلك يقيّد قول الناظم:

٦٠٢— وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كَبئرَ زَمْزَمٍ يَلِيّ وَامِنْ حَفَرَ

وتقدم الخلاف في ندائه. وأصل زَمْزَمٍ: زَمَمَ، أبدلت الميم الثانية زايًا. قاله في الفردوس. (إلا أن الغالب أن يُخْتَمَ بالألف) إطالة للصوت (كقوله)، وهو جرير:

[من البسيط]

٧٢٦— (وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا)

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٦٠٣— وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلُهُ بِالْأَلْفِ

وأما لحاقها تواجِع المندوب فقال ابن الخبار في «النهاية»: إنه لا خلاف في جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابنًا بين عَلمَيْنِ نحو: **وَأَزِيدُ بَنَ عَمْرًا**، وأما البذل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد، وعندي [١٠٦/أ] أنها تدخل آخر البذل؛ لأنه قائم مقام المبدل منه، فتقول: **وَأَغْلَامُنَا زَيْدَاهُ**، وتدخل العطف النَّسْقِيَّ نحو: **وَأَزِيدُ وَعَمْرَاهُ**. اهـ.

وتدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من قول عمر رضي الله عنه: **وَأَعْمَرَاهُ وَأَعْمَرَاهُ**.

(ويُحذف هذه الألف ما قبلها^(١) من ألف [١٨٣] نحو: **وَأُمُوسَاهُ**)، وإلى

ذلك أشار الناظم بقوله:

٦٠٣— مَتْلُوَهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

وأجاز الكوفيون قياسًا قلب الألف ياء فقالوا^(٢): **وَأُمُوسِيَاهُ**.

(أو) من (تنوين) ظاهر أو مقدر (في) آخر (صلة، نحو: **وَأَمِنْ حَفَرَ بئرَ**

زَمْزَمَاهُ)، بحذف التنوين من زمزم، فإنه منصرف باعتبار أنه عَلمٌ على القَلْبِ، وإن اعتبر

أنه عَلمٌ على البئر فهو غير منصرف، وفيه تنوين مقدر، كما صرح به في أول باب الإضافة.

(أو) تنوين (في مضاف إليه نحو: **وَأَغْلَامَ زَيْدَاهُ**، أو في) عَلمٌ^(٣) (مَحْكِيٌّ

٧٢٦— صدر البيت: (حُمِلَتْ أُمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ) وقد تقدم تخريجه برقم ٦٩١، كما تقدم برقم ٧٢٢.

(١) في «ب»: (من).

(٢) انظر شرح المرادي ٢٨/٤.

(٣) في «ب»: (فعل).

نحو : **وَاقَامَ زَيْدَاهُ ، فِيمَنْ^(١) اسْمُهُ : قَامَ زَيْدٌ**) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٤ — **كَذَاكَ تَنْوِينُ النِّي بِهِ كَمَلُ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا**

وأجاز الكوفيون حذف التنوين وإثباته مع فتحه ، ^(٢) فيقولون : **وَاقَامَ زَيْدَاهُ^(٣) ،**
مُحَافَظَةً عَلَى بَقَاءِ أَلْفِ النَّدْبَةِ ، ومع كسره وقلب الألف ياء ^(٤) ، فيقولون : **وَاقَامَ زَيْدَنِيهِ^(٤) ،**
على أصل التقاء الساكنين .

وأجاز الفراء حذف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء ، فيقول : **وَاقَامَ زَيْدِيهِ ،** ولا يجيز البصريون إلا حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، كما في اجتماع الألفين .
(و) يُحذف هذه الألف ما قبلها (من ضَمَّة) بنائية (نحو : **وَاقَامَ زَيْدَاهُ**) و**وَاقَامَ**
مُتَدَاهُ فِيمَنْ اسْمُهُ « مُتَدٌ » (أو كسرة) إعرابية (نحو : **وَاقَامَ عَبْدُ الْمَلِكَاهُ ،** أو) بنائية نحو :
(**وَاقَامَاهُ**) لأن ما قبل الألف لا يكون مضمومًا ولا [١٠٦/ب] مكسورًا .

(فَإِنْ أَوْقَعَ حَذْفُ الْكَسْرَةِ أَوْ الضَّمَّةِ فِي لَبْسٍ أَبْقِيَ وَجُعِلَتِ الْأَلْفُ يَاءً بَعْدَ الْكَسْرَةِ نَحْوُ : **وَاقَامَكِي**) ، إذ لو قيل ، **وَاقَامَكَا** ، التبس بالمذكر ، (و**وَاقَا** بعد الضمة نحو : **وَاقَامَهُو ،** أو : **وَاقَامَكُمُو**) ، إذ لو قيل : **وَاقَامَهَا ،** و**وَاقَامَكَمَا** ، التبس المذكور بال مؤنث في الأولى ، والجمع بالثني في الثانية ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٥ — **وَالشَّكْلُ حَتَّمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بَوَهُمْ لِأَبْسَا**

(**وَلَكِ فِي الْوَقْفِ زِيَادَةُ هَاءِ السَّكْتِ بَعْدَ أَحْرِفِ الْمَدِّ**) الثلاثة توصلاً إلى زيادة المد ، نحو : **وَاقَامَ زَيْدَاهُ ،** و**وَاقَامَكِيهِ ،** و**وَاقَامَكُمُوهُ ،** وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٦ — **وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ إِنْ تُرِدْ**

فإن وصلت حذفها إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقول المتنبي : [من البسيط]

٧٢٧ — **وَاحَرَّ قَلْبُهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِيمٌ**

ولك حينئذ ضمها تشبيهاً بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين ، أجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين .

(١) بعده في « ب » : (كان) .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٣) في « ط » : (زياده) .

(٤) في « ط » : (زيديه) .

٧٢٧ — عجز البيت : (ومن يسمي وحالي عنده سقم) ، وهو للمتنبي في ديوانه ٨٠/٣ ، وخزانة الأدب

٢٧٦/٧ ، وشرح قطر الندى ص ٢٢٣ ، وشرح المفصل ٤٤/١٠ .

(فصل ل)

(وإذا نُدِبَ المضاف للياء) الجائزُ فيه اللغات الست (فعلى لغة من قال : يا عَبْدُ ، بالكسر ، أو يا عَبْدُ ، بالضم) ، أو يا عَبْدُ ، بالفتح ، مع حذف الياء فيهن ، (أو يا عَبْدًا بالألف) المنقلبة عن الياء (أو يا عَبْدِي ، بالإسكان) في الياء ، (يقال) في هذه اللغات الخمس : (وَآ عَبْدًا ، وعلى لغة مَنْ قال : يا عَبْدِي ، بالفتح) في الياء ، (أو يا عَبْدِي ، بالإسكان) في الياء (يقال : وَآ عَبْدِيَا ، بإبقاء الفتح على الأول) وهو : يا عَبْدِي ، بالفتح ، (واجتلابه على الثاني) وهو : يا عَبْدِي ، بالإسكان .

(وقد تبين) من جواز : وَآ عَبْدًا وَوَآ عَبْدِيَا في يا عَبْدِي ، بالإسكان ، (أنْ لِمَنْ سَكَنَ الياء أنْ يُحْدِفَهَا) في النندبة ويقول : وَآ عَبْدًا ، (أو يفتحها) ويقول : وَآ عَبْدِيَا ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٧- وَقَائِلٌ وَآ عَبْدِيَا وَآ عَبْدًا مَنْ فِي النَّدَا يَلَاذَا سُكُونُ أَبْدَى

(والفتح رأي سيويوه ^(١)) ، وهو أقيس وأقل عملاً ، [١/١٠٧] (والحذف رأي المبرد ^(٢)) .

والخاص أنه إذا نُدِبَ على لغة من حذف الياء ^(٣) ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً أَقَرَّتْ الفتحه على حالها وأتتْ بالألف النندبة ، وإن كان مكسوراً أو مضموماً جُعِلَ بدل الكسر والضمة فتحة وزيدت الألف ، وعلى لغة من أبدل الياء أَلْفًا حُذِفَت الألف المبدلة وزيدت أَلْفُ النندبة ، كما يُفَعَّلُ ذلك بالمقصور ، وعلى لغة من أثبت الياء مفتوحة زيدت الألف ولم تحتج إلى عمل ثان ، لأن الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الألف ، وعلى لغة من يثبت الياء الساكنة جاز حَذْفُ الياء لالتقاء الساكنين ، وإبقاؤها مفتوحة .

(وإذا قيل : يا غَلَامُ غُلَامِي ، لَمْ يَجْزُ في النندبة حَذْفُ الياء ؛ لأن المضاف

إليها) ، وهو غلام الثاني ، [١٨٤] (غير منادى) لأنه مضافٌ إليه المنادى ، والمضاف إليه المنادى غير منادى ، وحُكِمَ ^(٤) المندوب حكم المنادى ، فلَمَّا لَمْ يُحْدَفْ في النداء لم يُحْدَفْ في النندبة ، والله أعلم بالصواب .

(١) الكتاب ٢/٢٢١ .

(٢) في المقتضب ٤/٢٧٠ أنه أجاز الفتح والحذف .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) بعده في « ب » : (منادى) .

(هذا باب الترخيم)

وهو لغة : التسهيل والتلين ، يقال : صوت رخيم ، أي : سهل لين .

واصطلاحاً : حَذَفُ بعض الكلمة على وجه مخصوص .

وهو ثلاثة أنواع : ترخيم النداء ، وترخيم الضرورة ، وهما المذكوران في هذا

الباب ، وترخيم التصغير ، وسيأتي في باب التصغير ^(١) .

(يَجُوزُ ترخيم المُنَادَى ، أي حذف آخره تَخْفِيفاً ^(٢) ، وذلك بشرط كونه

معرفة) ، لأن المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها ، وَخَصَّ الآخر بذلك لأنه

محل التغيير . (غير مستغاث) مجرور باللام ، (ولا مندوب ولا ذي إضافة ولا ذي إسناد

فلا [١٠٧/ب] يُرَخِّمُ نحو قول الأعمى : يا إِنْسَانًا خُذْ يَدَيَّ) ، لأنه نكرة ، (ولا) نحو ^(٣)

(قولك : يا لَجَعْفَرٍ) ، لأن المستغاث المجرور باللام عند سيويوه شبيه بالمضاف إليه ، لأنه

مجرور مثله ، فكان غير منادى ، إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عَمِلَتْ في موضعه ، فإن

لم يُجَرَّ باللام جاز ترخيمه ، نص على ذلك سيويوه في كتابه ^(٣) ، وأقره عليه شَرَّاحُهُ كالصَّفَّار

وابن خروف والسيرافي ، وعبارة التسهيل تقتضيه ^(٤) ، فإنه قيد المنادى بكونه مبنياً ، والمستغاث

المجرور باللام مُعَرَّبٌ ، وغير المجرور المفرد مبني ، وشاهد ترخيمه قوله : [من الوافر]

(١) في « ب » ، « ط » : (بابه) مكان (باب التصغير) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٤٠ .

(٤) التسهيل ص ١٨٨ .

٧٢٨— أَعَامَ لَكَ ابْنَ صَعَصَعَةَ بْنِ سَعْدٍ

قال ابن الضائع : وهذا ضرورة . وقد ناداه بغير « يا » وذلك ممنوع . وسُمِعَ ترخيمه ومعه اللام كقوله : [من الرمل]

٧٢٩— كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَيْمِ اللَّهِ قُلْنَا يَا لَمَالٍ وهو ضرورة اتفاقاً .

(و) لَا يُرَخِّمُ نَحْوُ : (وَاجْعَفَرَاهُ) ، لأن المندوب ليس منادى حقيقة وإن كانت صورته صورة المنادى ، لأنه لَا يُطَلَّبُ إقباله . (و) لَا يُرَخِّمُ نَحْوُ : (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) ، لأن المضاف إليه مُنْزَلٌ من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس بآخر المنادى حقيقة . (و) لَا يُرَخِّمُ نَحْوُ : (يَا تَائِبُ شَرًّا ، عَلَمًا) ، لأن أصله الجملة ، وجزؤها الثاني ليس منادى ، (و) نُقِلَ (عن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافة بحذف عَجَزِ المضاف إليه ^(١) تَمَسْكًا بنحو قوله) : [من الطويل]

٧٣٠— (أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ) سَيَدَعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيَجِيبُ

أراد : يا أبا عروة ، فحذف حرف النداء وَرَخَّمَهُ بحذف التاء . وأجيب بأنه نادر ^(٢) . و« تبعد » : بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين : من البَعْد ، بفتحيتين ، وهو الهلاك . [١٠٨/١] وميئة بكسر الميم : هيئة من الموت . وأندرُ من هذا حذف المضاف إليه بأسره كقوله : [من السريع]

٧٣١— يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً

٧٢٨— صدر البيت : (تمناني ليقطنني لقيط) ، وهو للأحوص بن شريح في الارتشاف ١٥٢/٣ ، والكتساب ٢٣٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٠٠/٤ ، وبلا نسبة في الدرر ٣٩٩/١ ، وشرح الأشموني ٤٧١/٢ ، وشرح المرادي ٤٦/٤ ، وجمع الهوامع ١٨١/١ .

٧٢٩— البيت لمرة بن الرواغ في المقاصد النحوية ٣٠٠/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٥٢/٣ ، وتذكرة النحاة ص ١٦٤ ، وشرح الأشموني ٤٧١/٢ ، وشرح المرادي ٤٧/٤ .

(١) سقطت من « ب » .

٧٣٠— البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٩ ، والإنصاف ٣٤٨/١ ، وأوضح المسالك ٥٦/٤ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٢ ، ٣٣٧ ، وشرح التسهيل ٢٣٧/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٣ ، وشرح المفصل ٢٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٧/٤ .

(٢) الإنصاف ٣٤٨/١ .

٧٣١— عجز البيت : (في موكبٍ أو رائدًا للقنيص) ، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٩ ، والمقاصد النحوية ٢٩٨/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٥٣/٣ ، وشرح التسهيل ٤٣٢/٣ .

أراد : يا عبد عمرو ، وعبد عمرو ^(١) عَلَّمْ له .

(وزعم ابن مالك) في النظم ^(٢) والتسهيل ^(٣) وشرحه ^(٤) (أنه قد يُرَخِّمُ ذو الإسناد ، وأنَّ عَمْرًا نقل ذلك) عن العرب ، فقال في شرح التسهيل ^(٥) : ونص : يعني سيبويه ؛ في « باب النسب » على أن من العرب من يَرَخِّمُهُ فيقول في « تَأْبَطُ شَرًّا » : يا تَأْبَطُ ، ورتب على ترخيمه النسب إليه ، قال ^(٦) : ولا خلاف في النسب إليه . اهـ .

ولاشتجار المنع في المسألة عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب .

والذي نُقِلَ عن سيبويه [١٨٥] وقع له في « باب الإضافة إلى الحكاية » ، قال ^(٧) : فإذا أَضِفْتَ إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ، فلزمه الحذف كما لزمهما ، وذلك قولك في تَأْبَطُ شَرًّا : تَأْبَطِي . قال : ويدل على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : يا تَأْبَطُ أَقْبِيلُ ، فيجعل الأول مفردًا ، فكذلك تُفَرِّدُهُ في الإضافة . يعني في النسب ، هذا نصه في المسألة في باب النسب .

ونص في باب الترخيم على المنع فقال ^(٨) : واعلم أن الحكاية لا تُرَخِّمُ لأنك لا تريد أن تُرَخِّمَ غير منادى ، وليس مما يغيِّرُهُ النداء ، وذلك نحو : « تَأْبَطُ شَرًّا » قال : ولو رَخِّمْتَ هذا لَرَخِّمْتَ رجلاً يسمى : [من الكامل]

٧٣٢- يَأْدَارَ عَيْلَةً بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي

اهـ .

(١) سقط من « ب » : (وعبد عمرو) .

(٢) قال ابن مالك في الألفية :

وَالْعَجَزَ أَحْلَفَ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلَّ
تُرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرُو نَقَلْ

(٣) التسهيل ص ١٨٨ .

(٤) شرح التسهيل ٤٢٢/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٤٢٢/٣ .

(٦) سقطت من « ب » .

(٧) الكتاب ٢٧٧/٣ ، وانظر شرح ابن الناطم ص ٤٢٦ .

(٨) الكتاب ٢٦٩/٢ .

٧٣٢- عجز البيت : (وعمي صباحًا دار عيلة واسلمي) ، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٨٧ ، والاقتضاب ص ٧٤٨ ، وخزانة الأدب ٦٠/١ ، ١٦٩/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٥١٧/١ ، وشرح شواهد الشافعية ص ٢٣٨ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٠/١ ، والكتاب ٢٦٩/٢ ، ٢١٣/٤ ، ولسان العرب ٦٤١/١٢ (وعم) ، وشرح المفصل ٢٤/٢ .

وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه ، لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه ، بخلاف ما يُذكر في غير بابه ، [١٠٨/ب] فإنه لم يَعتن به كاعتناؤه بالأول ، لكون ذكره استطراداً ، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ولم يكن هنالك تاريخ ، وقول الناظم :

٦١٤..... وَقُلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو نَقَلْ

يوهم أنه لم يُنقل عنه غيره ، وقد عرفت ما فيه . (وعمره هذا) المذكور في النظم (هو إمام النحويين رحمه الله ، وسيويوه لقبه) وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح . قال البطليوسي في شرح الفصيح : الإضافة في لغة العجم مقلوبة . والسبب : التفاح ، ووَّيه : الرائحة ، والتقدير : رائحة التفاح . وقيل : كانت أمه ترقصه بذلك في صغره . وقيل : كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح . وقيل : كان يعتاد شم التفاح . وقيل : لُقّب بذلك لللطافة ؛ لأن التفاح من لطيف الفواكه . وقيل : لأنه كان أبيض مُشرباً بجمرة كأن حدوده لون التفاح . (وكنيته أبو بشر) ، ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه ، وإن كان لُقّب بسيويوه جماعة غيره منهم : محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الأصفهاني وأبو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المقرئ .

(ثم إن كان المنادي محتوماً بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقاً) ، سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والإقبال ، وسواء أكان على أربعة أحرف^(١) أم أقل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٠٩..... وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِالْهَاءِ

(تقول في هبةً علماً : يا هب) بحذف التاء ، (وفي جارٍيةً «لِمُعِينَةٍ»^(٢) يا جاري) ، بحذف التاء^(٣) .

ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصورة^(٤) ، ويرثه السماع ، قالوا : يا شأ أدجني^(٥) ، بالجيم المضمومة وبالتون ، أي : يا شأ أقيمي ولا تسرحي ، يقال : شأ داجن إذا ألفت [١٠٩/ب] البيوت واستأنست . قاله ابن السكيت .

(١) في «ب» : (أوجه) .

(٢) في «ب» : (معينة) .

(٣) في «ط» : (الهاء) .

(٤) المقتضب ٢٦٤/٤ .

(٥) شرح ابن عقيل ٢٨٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٤ .

(وقال) العجاج : [من الرجز]

٧٣٣- (جَارِي لَا تَسْتَكْرِِي عَذِيرِي) سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

أراد : يا جارية ، فحذف حرف النداء وَرَحَّمَهُ بِحذف الهاء ، وتقدم أن حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين إلا عند الكوفيين . والعذير ، بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة : هو الأمر الذي يحاوله الإنسان مما^(١) يُعذر عليه . وَسَيْرِي وإشفاقي : بدل تفصيل من عذيري .

(وإن كان) المنأى (مجرداً من التاء) اشترط لجواز ترخيمه كونه علماً زائداً على ثلاثة (أحرف ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٦١- وَأَحْظَالاً تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

إلا الرباعي فما فوق العلم (ك : جعفر) عِلْمَ رَجُلٍ (وسعاد) عِلْمَ امْرَأَةٍ ، فيقال فيهما : يَا جَعْفَرُ وَيَا سَعْدَا ، (ولا يجوز ذلك) الترخيم (في نحو) إِنْسَانٍ لِمُعِينٍ ، لأن تعريفه بغير العلمية ، وأجاز بعضهم ترخيمه قياساً على قولهم : أَطْرُقُ كَرَاً ، وَيَا صَاحِ ، وهو قياس على^(٢) شاذ .

(ولا) يجوز ذلك (في نحو : زيد) من كل ثلاثي ساكن الوسط ، (ولا في نحو : حَكَمٍ) من كل ثلاثي محرك^(٣) الوسط ، لأنهما وإن كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة أحرف ، فحذف آخرهما^(٤) إجحافٌ . هذا هو مذهب الجمهور^(٥) .

٧٣٣- الرجز للعجاج في ديوانه ٣٣٢/١ ، وخزانة الأدب ١٢٥/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٤٦١/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، ٢٠ ، والكتاب ٢٣١/٢ ، ٢٤١ ، ولسان العرب ٥٤٨/٤ (عذر) ، والمقاصد النحوية ٢٧٧/٤ ، والمقتضب ٢٦٠/٤ ، وتاج العروس ٢٢٠/١٢ (شقر) ، ٥٧٦ (عذر) ، وبجمل اللغة ٤٦٠/٣ ، وتهذيب اللغة ٣٠٩/٢ ، ولرؤية في مقاييس اللغة ٢٠٤/٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٥٨/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٤ ، وشرح الأشموني ٤٦٨/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢٩٦ ، ومقاييس اللغة ٢٥٤/٤ .

(١) في « ب » : (عما) .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » : (متحرك) .

(٤) في « ب » : (أحدهما) .

(٥) في الإنصاف ٣٥٩/١ أنه مذهب البصريين والكسائي .

(وقيل : يجوز) الترخيم (في مُحَرَّك الوسط) ك : حَكَمٌ وَحَسَنٌ ، فيقال : يا حَكَ وَيَا حَسَّ^(١) ، (دون ساكنه) ك : زيدٍ وعمرو . هذا التفصيل للفراء أجرى حركة الوسط مجرى^(٢) الحرف قياساً على إجرائهم نحو : سَقَرٌ ، بحركة وسطه مجرى زَيْتَبٌ ، في إيجاب منع الصرف ، لا مجرى هندٍ ، في إجازة الصرف وعلمه .

(وقيل : يجوز) الترخيم (فيهما) ، [١٠٩/ب] وهو قول بعض الكوفيين ، أما المُحَرَّك الوسط فلما مرَّ ، وأما الساكن الوسط فقياساً على نحو : يَدٍ ، في غير الترخيم ، فإن أصلها يَدْيٌ ، بسكون الدال ، ودخلها الحذف وجوباً ، فدخوله جوازاً أولى .

(١) في « ب » : (يا حكم ويا حسن) .

(٢) في « ب » : (محرك) .

(فصل ل)

[١٨٦] (والمخدوف للترخيم إما حرف) واحد (وهو الغالب نحو) : يا جَعَفَ ، و (ياصُغَا ، وقراءة بعضهم) ، وهو ابن مسعود^(١) : ﴿ وَنَادَوْا (يَا مَال) ﴾ [الزخرف/٧٧] .
والذي حَسَّنَ الترخيم^(٢) لأهل النار ضعفهم عن إتمام الاسم لأنهم في غَنِيَّةٍ عن الترخيم^(٣) .
(وإما حرفان ، وذلك إذا كان الحرف الذي قبل الآخر من أحرف اللين) ، وهي :
الألف والواو والياء ، حال كون حرف اللين (ساكناً) ، بناء على إطلاق اللين على هذه الأحرف ، سواء أكانت ساكنة أم متحركة ، والمحققون يخصصون أحرف اللين بالساكنة ، فالقيد على الأول مُخَصَّصٌ وعلى الثاني كاشِفٌ ، وفي بعض النسخ « من أحرف العِلَّة » وهو أصوب لأن الأصل في القيد التخصيص . (زائداً) لا أصلياً ، (مُكَمَّلًا أربعة فصاعداً) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦١٢- وَمَعَ الْآخِرِ أَحْذِفِ الْنِي تَلَا إِنَّ زَيْدَ لَيْنَا سَاكِئًا مُكَمَّلًا

٦١٣- أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا
.....

(وقبله حركة من جنسه) على الأصح (لفظاً) ك : مروان ومسكين ومنصور ، (أو تقديرًا) ك : مُصْطَفَوْنَ وَمُصْطَفَيْنَ ، عَلمَيْنِ ، سواء أكان الحرف الأخير زائداً أم أصلياً ، وذلك نحو : مروانُ) ، فإن الألف والنون فيه زائدتان ، (وأَسْمَاءُ) بالمد ، عِلْمًا منقولاً من جَمْعِ اسم ، فهمزته أصلية ؛ لأنها بدلٌ من لام الكلمة ، وأصلها أَسْمَاوُ ، وأبدلت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة ، فوزنه أفعَالُ . (ومنصورٌ) عِلْمًا ، (ومسكينٌ) عِلْمًا ، منقولين من وصفِي المفعول [١/١١٠] والفاعل ، فالراء من الأول والنون من الثاني أصليتان وما قبلهما زائد ، فيحذف عند الترخيم من مروان الألف والنون ، وتقول : يا مَرَوُ ، ومن أَسْمَاءِ الألف والهمزة

(١) وكذا قرأ علي وابن وثاب والأعمش وأبو الدرداء . انظر البحر المحيط ٢٨/٨ ، والكشاف ٤٩٦/٣ ، والمختضب ٢٥٧/٢ .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ط » .

وتقول : يا أَسَمَ ، ومن منصور الواو والراء ، وتقول : يا مَنَصُّ ، ومن مسكين الياء والنون ، وتقول : يا مِسْكُ ، ومن «مُصْطَفَوْنَ» و «مُصْطَفَيْنَ» الواو والياء ، وتقول فيهما : يا مُصْطَفَ ، كما سيأتي .

(قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك : [من الكامل]

٧٣٤- (يَا مَرُوءَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ) تَرْجُو الْحَيَاءَ وَرَبُّهَا لَسَمَ يَنَاسُ

أراد : يا مروانُ ، فرَحَمَهُ بحذف الألف والنون . والحياء ، بكسر الحاء المهملة وبالياء الموحدة والد : العطاء ، ورَبُّهَا : صاحبُها . (وقال) أبو زيد الطائي على ما زعم اللخمي ، أو لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب : [من البسيط]

٧٣٥- (يَا أَسَمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ) إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ

أراد : يا أسماء ، فرَحَمَهُ بحذف الألف والهمزة . والمعنى : اصبري على الحوادث ، فإن بعضها ملقيٌّ وبعضها منتظرٌ . (بخلاف نحو : شَمَالٌ) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد ، علمًا ، فتقول في ترخيمه : يا شَمَأُ ، بحذف اللام فقط دون الهمزة ، (لأنَّ زائده ؛ وهو الهمزة ؛ غير حرف لِينِ) . قال في النهاية : واختلف في نحو : [١٨٧] مَعَدٌ ، هل الزائد فيه الأول أو الثاني ؟ فمن قال : الزائد الأول ، حذف الآخر لتطرفه ، ثم حذف الذي قبله لأن لفظه كلفظه ، ومن قال : الزائد الثاني ، حَذَفَهُ وأبقى ما قبله ، وهذه المسألة ذكرها سيويه [١١٠/ب] في مُحَرَّرٍ وَمُسَوِّدٍ ^(١) .

(و) بخلاف (نحو : هَبِيخٌ) بفتح الهاء والباء الموحدة المثناة التحتانية المشددة

وفي آخره خاء معجمة : الغلام الممتلئ ، (وَقَنُورٌ) بفتح القاف والنون والواو المشددة ، بعدها راء مهملة : الصعب اليبوس من كل شيء ، حال كون هَبِيخٍ وَقَنُورٍ (عَلَمَيْنِ) ، فتقول في ترخيمهما : يا مَبِيٍّ ويا قَنُوءَ ، بحذف آخرهما فقط ، ولا يُحذف ما قبله (لتَحْرُكِ حرف اللين) فيهما ، وهو الياء في هَبِيخٍ ، والواو في قَنُورٍ ^(٢) .

٧٣٤- البيت للفرزدق في ديوانه ٣٨٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٤٧/٦ ، وشرح أبيات سيويه ٥٠٥/١ ، والكتاب ٢٥٧/٢ ، واللمع ص ١٩٩ ، والمقاصد النحوية ٢٩٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٢/٤ ، وشرح الأشموني ٤٧٢/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٥ ، وشرح المفصل ٢٢/٢ .

٧٣٥- البيت لأبي زيد الطائي في ملحق ديوانه ص ١٥١ ، وشرح أبيات سيويه ٤٣٥/١ ، ولبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٤ ، والكتاب ٢٥٨/٢ ، ولأحدهما في المقاصد النحوية ٢٨٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٣/٤ ، وشرح الأشموني ٤٧٢/٢ .

(١) الكتاب ٢٦٤/٢ .

(٢) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٥ .

(و) بخلاف (نحو : مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ عَلَمَيْنِ) ، فتقول في ترخيمهما : يا مُخْتَاً ويا مُنْقَاً ، بحذف آخرهما فقط ، ولا يحذف ما قبله (لأصالة الألفين) فيهما ، فإنهما منقلبان عن أصل ، فأصل مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ : مُخْتِيرٌ وَمُنْقَوْدٌ ، بفتح الياء والواو أو كسرهما ، فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين ، والمنقلب عن الأصل أصل . وأجاز الأخفش أن يقال في ترخيمهما : يا مُخْتَاً ويا مُنْقَاً ، بحذف الألف من كل منهما مع الآخر نظراً إلى الحالة الراهنة .

(و) بخلاف (نحو : سَعِيدٌ وَثُمُودٌ وَعِمَادٌ) ، فتقول في ترخيمهما : يا سَعِيً ويا ثُمُوً ويا عِمَاً ، بحذف الدال فيهن فقط ، ولا يُحذف ما قبلها من الياء أو الواو والألف وإن كان كل منها حرف لين زائد ، (لأن السابق على حرف اللين حرفك) لا ثلاثة ، وهذا مُحْتَرَزٌ قوله :

٦١٢ — مُكَمَّلًا

٦١٣ — أَرْبَعَةً

وأجاز الفراء حذف الياء والألف مع الآخر من نحو : سعيد وعماد في كل لغة ، وحذف الواو مع الآخر في نحو : ثُمُودٌ ، في لغة من يجعله اسماً برأسه ولا ينتظر المحذوف ، فيقول : يا سَعُ ويا عِمُ ويا ثُمُ^(١) .

وأما على لغة من ينتظر في نحو : ثُمُودٌ ، فيوجب حذف الواو والدال ولا يميز : يا ثُمُوً ، بحذف الدال فقط ، لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير ؛ إذ ليس في العربية اسم مُتَمَكِّنٌ في آخره واو لازمة قبلها ضمة . وردُّ بأنه يلزم بقاء الاسم المُتَمَكِّنُ على حرفين ، وذلك خلاف القياس ، والواو حينئذ لا يُحَكَّمُ لها بحكم الحشو ، فلا يلزم ما قاله^(٢) .

(وبخلاف نحو : فِرْعَوْنٌ وَغُرْيَيْقٌ) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون : طير من طيور الماء طويل العنق ، حال كونه (علماً) ، فتقول في ترخيمهما : يا فِرْعَوُ [١١١/أ] ويا غُرْيَيْ ، بحذف آخرهما فقط ، ولا تحذف الواو والياء (لعدم مجانسة الحركة) لهما .

والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة ، فيجيزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة ، فيقولان : يا فِرْعَ^(٣) ويا غُرْنَ ، لبقاء الاسم المُتَمَكِّنُ^(٤) على ثلاثة أحرف^(٥) ، وإلى ذلك أشار

(١) في « ب » : (ويا ثمو) .

(٢) شرح المرادي ٥٣/٤ - ٥٤ .

(٣) في « ب » : (يا فِرْعَوُ) .

(٤) بعده في « ب » : (أعني) .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٦ ، وشرح ابن عقيل ٢٩١/٢ ، والتسهيل ص ١٨٨ .

الناظم بقوله :

٦١٣-.....وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَسَاءُ بِهِمَا فَتَحُ قُفْيِي
(ولا خلاف في) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من (نحو : مُصْطَفًىوَنَ
وَمُصْطَفًىيَنَ ، عَلَمَيْنِ) ، فتقول فيهما : يا مُصْطَفَ ، بحذف الواو والنون من الأول والياء
والنون من الثاني ، (لأن أصلهما مُصْطَفًىوَنَ وَمُصْطَفًىيَنَ) بضم الياء في الأول وكسرها
في الثاني ، ولكنهم قلبوها ألقاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفوا الألف لالتقاء
الساكنين ، (فالحركة المجانسة) ، وهي الضمة في الأول والكسرة في الثاني ، وإن لم تكن
ملفوظة فهي (مقدرة) .

والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ ، كما سبق في قوله : وقبله حركة
من جنسه لفظاً أو تقديرًا ، وهو مأخوذ من قول التسهيل^(١) : مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة
أو مقدرة . والمخذوف للترخيم إما حرف واحد^(٢) أو حرفان ، كما تقدم ، (وإما كلمة
برأسها وذلك في المركب المزجي) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٦١٤- وَالْعَجَزُ أَحْذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ وَقُلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو نَقْلُ
(تقول في) ترخيم (مَعْدٍ يَكْرِبُ) وَبَعْلُكَ وَسَيَّبُوهَ وَخَمْسَةَ عَشَرَ عَلَمًا : (يا
مَعْدِي) ويا بَعْلَ ويا سَيَّبَ ويا خَمْسَةَ . ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سُمِّيَ به ،
ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بـ « وَيَّه » والمنقول أن العرب لم ترخِّم المركب المزجي
وإنما أجازوه النحويون قياسًا .

(وإما كلمة وحرف وذلك في : اثنا [١١١/ب] عشر) عَلَمًا (تقول) إذا
رَخَّمْتَهُ : (يا اثنَ) بحذف الألف [١٨٨] و« عَشَرَ » ، كما تقول في ترخيمه لو لم تركِّبه ،
نص على ذلك سيبويه^(٣) ، (لأن « عشر » في موضع النون ، فَنَزَلَتْ هي والألف مَنَزَلَةٌ
الزيادتين في « اثنان » عَلَمًا) ، ولذلك أعرب . وقد يُحذف المضاف إليه وآخر المضاف
جميعًا نحو : يا صَاح ، أصله : يا صاحبي . قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة . وقال
غيرهم^(٤) : هو مرخَّم صاحب على غير قياس .

(١) التسهيل ص ١٨٨ .

(٢) الكتاب ٢/٢٦٩ .

(٣) الارتشاف ٣/١٦٥ .

(٤) منهم الشلوين كما ذكر أبو حيان في الارتشاف ٣/١٦٥ ، والمبرد في المقتضب ٤/٢٤٣ ، وسيبويه في

الكتاب ٢/٢٥٦ .

(فصل ل)

(والأكثر) في لسان العرب (أن يُنَوَى المحذوف ، فلا يَغَيَّر ما بقي) عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحاً ، (تقول في جَعْفَرٍ : يا جَعْفَ ، بالفتح ، و) على كسره إن كان مكسوراً ، تقول (في حَارِثٍ : يا حَارِ ، بالكسر ، و) على ضمه إن كان مضموماً ، تقول (في مَنصُورٍ : يا مَنصُ ، بتلك الضمة) الموجودة قبل الترخيم ، (و) على سكونه إن كان ساكناً ، تقول (في هِرَقْلٍ : يا هِرَقْ ، بالسكون ، و) تقول (في ثَمُودَ وَعَلَاوَةَ وَكَرَوَانَ) أعلاماً : (يا ثَمُو ويا عَلَاو ويا كَرُو) ، بإبقاء الواو على صورتها في الأمثلة الثلاثة^(١) من غير إبدال لأنها ليست ظرفاً في التقدير ، لأن الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به ، وتسمى لغة من ينتظر ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦١٥- وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفَ فَاَلْبَاقِي اسْتَغْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

(ويجوز أن لا يُنَوَى) المحذوف (فيُجْعَل الباقي) بعد الحذف اسماً برأسه ، ويُجْعَل الحرف الذي قبل المحذوف (كأنه آخر الاسم في أصل الوضع) من غير حذف ، فلا يبقى على حالة بل يُضَمُّ ، وتسمى لغة من لا ينتظر ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦١٦- وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مُحذَوْفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمَمًا

[١/١١٢] (فتقول : يا جَعْفُ ويا حَارُ ويا هِرَقُ ، بالضم فيهن ، وكذا تقول :

يا مَنصُ بضمة حادثة للبناء) غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ، بدليل أن هذه يجوز إتباعها وتلك لا يجوز إتباعها .

(وتقول : يا ثَمِي ، بإبدال الضمة كسرة والواو ياء ، كما تقول في جمع جرٍ) بتثنية الجيم ، (ودَلُوْ) على أفعل ، بضم العين : (الأَجْرِي والأَدْلِي) والأصل : الأَجْرُو والأَدْلُو ، بضم الراء واللام ، فقلبوا الضمة كسرة ، والواو ياء لثلا يلزم منه عدم النظر ، (لأنه ليس في العربية [١٨٩] اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها) وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب .

(١) في « ب » ، « ط » : (المسائل الثلاث) .

(وخرج بالاسم الفعل نحو : يَدْغُو) ، وجَعَلُهُ عَلَمًا عَارِضٌ ، (و) خرج (بِالْمُعْرَبِ) المبيني أصالةً (نحو : هُوَ) . وأما أسماء البلدان نحو : سَنَبُو^(١) والْبَيْهَو في الإقليم الصعيدي ، فالظاهر أنها غير عربية ك : سَمْنَدُو^(٢) .

(و) خرج (بِذِكْرِ الضمِّ نحو : دَلَّوْ) ، فإن ما قبل الواو ساكن ، (و) خرج (باللزوم نحو : هذا أبوك) فإن الواو فيه ليست بلازمة ، فإنها تُقَلَّبُ أَلْفًا في النصب وباء في الجر ، (وتقول : يا علاء ، يابдал الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كِسَاء) ، فإن أصله : كِسَاوْ ، لأنه من « كَسَوْتُ » فأبدلت الواو همزة لما ذكر . (وتقول : يا كَرَّا ، يابдал الواو أَلْفًا لتحريكها وانفتاح ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كما في العصا) . والعِلَاوَة بكسر العين المهملة : ما علَّقَتْه على البعير بعد تمام الوقْرِ ، والكِرَوَانُ ، بفتح الكاف والراء : طائر طويل العنق ، وهو ذَكَرُ الْحَبَارَى .

(١) في « ب » : (شنبو) .

(٢) في « ب » : (هندو) .

(فصل ل)

(يختص ما فيه تاء التانيث بأحكام منها : أنه لا يُشترط لترخيمه علوية) ،
 بل [١١٢/ب] مُطلق التعريف فيه كافٍ ولو بالقصد ، (ولا زيادة على ثلاثة أحرف ،
 كما مر) في قوله : « ثم إن كان المنادى مختوماً بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقاً ، تقول في
 هبةً علماً : يا هب ، وفي جارية لمعينة : يا جاري » .
 (و) منها : (أنه إذا حُذِفَ منه التاء توفّر من الحذف ولم يستبِعْ حذفها
 حذف حرف قبلها) ، لأن تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها ، وإلى ذلك أشار
 الناظم بقوله :

٦٠٩ — وَالنِّي قَدْ رُحِّمًا

٦١٠ — بِحَذْفِهَا وَفُرَّةٌ بَعْدُ

(فتقول في) ترخيم (عَقْبَةٌ) ، بفتح العين المهملة والقاف وبسكون النون
 بعدها موحدة فألف فتاء تانيث ، صفة للعُقَاب ، يقال : عُقَابٌ عَقْبَةٌ أي : ذو مخالبٍ حِذَادٍ :
 (يا عَقْبًا) بالألف ، ولا تحذف لِمَا مَرَّ .

(و) منها (أنه لا يُرَخِّمُ إِلَّا عَلَى نِيَّةِ الْمَحْذُوفِ) خوف الالتباس بالْمَذْكُر ،
 (تقول في) ترخيم (مُسْلِمَةٍ) بضم الميم ، (وَحَارِثَةَ) بلحاء المهملة والشاء المثناة ،
 (وَحَفْصَةَ : يَا مُسْلِمُ وَيَا حَارِثَ وَيَا حَفْصَ ، بالفتح) فيهن ، ولا تقول : يَا مُسْلِمُ وَيَا
 حَارِثُ وَيَا حَفْصُ ، بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف (لئلا يلتبس بنداؤ) مذكّر
 لا ترخيم فيه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦١٨ — وَالسَّزَمُ الْأَوَّلُ فِي كَمُسْلِمَةٍ

(فَإِنْ لَمْ يُخَفَّ لَبَسٌ ^(١) جاز) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف ، (كما في
 نحو : هُمَزَةٍ) علماً ، بضم الهاء ^(٢) وفتح الميم والزاي ، وهو الْمُغْتَابُ يَسْتَوِي فيه المذكر والمؤنث

(١) في « أ » ، « ب » : (لم تخف لبساً) ، والتصويب من « ط » ، وأوضح المسالك ٦٦/٤ .

(٢) في « ب » : (بالضم بالها) .

يقال : رَجُلٌ هُمَزَةٌ وامرأةٌ هُمَزَةٌ ، وفي التنزيل : ﴿ وَبِئْسَ لِكُلِّ هُمَزَةٍ ﴾ [الهمزة/١] . (ومَسْلَمَةٌ)
بفتح الميم ، عَلمَ رَجُلٌ ، وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث . فتقول إذا رَحِمْتَهُمَا
على لغة من لا [أ/١١٣] ينتظر : يا هُمَزُ ويا مَسْلَمُ ، بالضم فيهما ، إذ لا لَبَسَ بذلك ، وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله :

٦١٨ — وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَةٍ

(و) منها (أن نداءه مرخماً أكثر من ندائه تائماً) من غير ترخيم (كقوله) ،
وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]
٧٣٦ — (أَفَاطِمُ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ) وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَزْمَعْتَ صَرْمِي فَأَجْمِلِي
أراد : يا فاطمة . و« أزمنت » بزاي وعين مهملة : أي أحكمت عزمك ، والصَّرمُ : القطع ،
والإجمال : الإحسان .

(ولكن يشاركه في هذا) الحكم الأخير (مَالِكٌ وَعَامِرٌ وَحَارِثٌ) ، فترخيمهن
أكثر من تَرْكِ الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء . ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث
بذلك أنه لا يتوقف على كثرة استعماله ، فافترقا .

٧٣٦- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والجني الداني ص ٣٥ ، وخزانة الأدب ٢٣٢/١١ ، والدرر
٣٧٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٢٠/١ ، والمقاصد النحوية ٢٨٩/٤ ، وتاج العروس (عنز) ، (زمع) ،
(دلل) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٧/٤ ، وأمثالي ابن الشجري ٨٤/٢ ، ورصف المباني ص ٥٢ ،
وشرح الأشموني ٤٦٧/٢ ، وشرح المرادي ٣٤/٤ ، ومغني اللبيب ١٣/١ ، وجمع الهوامع ١٧٢/١ .

(فصل ل)

(ويُجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك في الضرورة) .

الشرط (الثاني : أن يصلح الاسم) المراد ترخيمه (للنداء) أي لمباشرة حرف

النداء ، وإليها أشار الناظم بقوله :

٦١٩- وَلَا ضْطَرَّارَ رَحْمُوا دُونَ نَدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ

في الضرورة ، (فلا يجوز) ترخيم الضرورة (في نحو : الغلام) ، مما فيه « أل » لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ، ومن ثمَّ خُطِئَ مَنْ جَعَلَ مِنْ ترخيم الضرورة^(١) قول العجاج :

[من الرجز]

أَوَ الْفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي

٧٣٧-

بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله : الحمَام ، بالتخفيف ، فحذف الميم الثانية وَقُلِبَتْ الألف ياء للقافية . وقيل : حُذِفَت الألف وَأُبْدِلَت الميم ياء . ويحتمل أن يكون حُذِفَ منه

الألف والميم [١٩٠] للضرورة كقوله : [من الكامل]

٧٣٨- دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِيعٍ فَأَبَانَ

وَكُسِرَتِ الْمِيمُ الْأُولَى للقافية والياء إشباع . وَرَقٌ ، بضم الواو : جَمَعَ وَرَقَاءً ، وهي التي

[١١٣/ب] في لونها بياض إلى سواد .

(١) ذكر ذلك أبو الفتح في المحتسب ٧٨/١ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٩ .

٧٣٧- الرجز للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١ ، وشرح ابن عقيل ١١٦/٢ ، والكتاب ٢٦/١ ، ١١٠ ، وما

ينصرف وما لا ينصرف ص ٥١ ، والمحتسب ٧٨/١ ، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٣ ، ٢٨٥/٤ ، وتهذيب

اللغة ٣٨١/١٥ ، وتاج العروس ٣٠/٢٣ (ألف) ، وبلا نسبة في الارتشاف ١٦٣/٣ ، والأشباه والنظائر

٢٩٤/١ ، والإنصاف ٥١٩/٢ ، والدرر ٣٩٨/١ ، ٥٢٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٣٠٥ ، ٤٢٩ ،

وشرح الأشموني ٣٤٣/٢ ، ٤٧٦ ، وشرح التسهيل ٤٣١/٣ ، وشرح المرادي ٦٠/٤ ، وشرح المفصل

٧٥/٦ ، وجمع الهوامع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ .

٧٣٨- عجز البيت : (فتقادت بالحبس فالسويان) ، وتقدم تحريجه برقم ٧١٥ .

الشرط (الثالث : أن يكون) المرخم في الضرورة (إما زائداً على الثلاثة)
وذلك مأخوذ من قول الناظم :

٦١٩- نَحْوُ أَحْمَدَا

(أو) ختوماً (بناء التائيث) ، فالأول (كقولهِ) ، وهو امرؤ القيس الكندي :
[من الطويل]

٧٣٩- لِنَعْمَ الْفَتَى يَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ (طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ)
أراد : ابن مالك ، فَرَحَّمَهُ في غير النداء ضرورة ، وترك ما بقي كأنه اسم برأسه ،
وَتَوَنَّهُ على لغة من لا ينتظر . ويعشو : يسير في العشاء ، وهو الظلام^(١) ، وَالْخَصَرُ ، بفتح
الخاء والصاد المهملتين : شلة البرد . والثاني كقول الأسود بن يعفر : [من الطويل]

٧٤٠- وَهَذَا رَدَائِي عَنْهُ يَسْتَعِيرُهُ لِيَسْلُبْنِي حَقِّي أَمَالِ بَنٍ حَنْظَلٍ

أراد : ابن حَنْظَلَةَ ، فَرَحَّمَهُ في غير النداء ضرورة .

(ولا يمتنع) الترخيم في الضرورة (على لغة من ينتظر المحذوف) عند
سيبويه^(٢) وجهور البصريين^(٣) ، (خلافاً للمبرد^(٤)) ، قالوا : (ودليلنا) القياس على النداء
والسماع ، ومنه قول أوس التميمي : [من البسيط]

٧٤١- إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

٧٣٩- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٢ ، والارتشاف ١٦٤/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٤٢٠ ، والدرر
٣٩٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٥١/١ ، وشرح المرادي ٥٧/٤ ،
والكتاب ٢٥٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٩/٤ ، ورصف المباني
ص ٢٣٩ ، وشرح الأشموني ٤٧٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٥/٢ ، وجمع الهوامع ١٨١/١ .

(١) في « ب » : (الكلام) .

٧٤٠- البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٥٦ ، وسمط اللآلي ص ٩٣٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٤/١ ،
والكتاب ٢٤٦/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ١٥٩ - ١٦٠ ، وبلا نسبة في المقرب ١٨٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٦٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٨ .

(٣) الإنصاف ٣٤٧/١ ، المسألة رقم ٤٨ .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٨ ، والإنصاف ٣٥٥/١ ، والدرر ٣٩٨/١ .

٧٤١- البيت لابن حبناء في الدرر ٣٩٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٥٢٧/١ ، والكتاب ٢٧٢/٢ ، والمقاصد
النحوية ٢٨٣/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤١ ، والإنصاف ٣٥٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص
٤٢٨ ، وشرح الأشموني ٤٧٧/٢ ، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣ ، وشرح
المرادي ٥٨/٤ ، والمقرب ١٨٨/١ ، وجمع الهوامع ١٨١/١ .

أراد: ابن حارثة، فرخَمَهَا بحذف التاء على لغة من ينتظر، وقوله، وهو جرير:
[من الوافر]

٧٤٢- أَلَا أَضَحَّتْ حَبَالُكُمْ رِمَامًا (وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا)

أراد: أُمَامَةٌ، بضم الهمزة، عَلم امرأة، فرخَمَهَا بحذف التاء على لغة من ينتظر. وربما: جمع رُمَّةٍ، بضم الراء المهملة، وهي القطعة البالية من الحَبْل. وأنشده المبرد^(١):

وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أُمَامًا

قال ابن مالك في شرح الكافية^(٢): والإنصاف يقتضي تقرير الروایتين، ولا تُرْفَع إحداهما بالأخرى. اهـ.

وفُهِمَ مِنْ عَدَمِ اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة [١١٤/١] أنه يجيء في النكرات، كقوله: [من الخفيف]

٧٤٣- لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمَثُونِ بِسَخَالٍ

أي: بخالِدٍ.

٧٤٢- البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢١، وخزانة الأدب ٣٦٥/٢، وشرح أبيات سيويه ٥٩٤/١، والكتاب ٢٧٠/٢، والمقاصد النحوية ٢٨/٢٤، ونوادر أبي زيد ٣١، وبلا نسبة في أسرار العربية ٢٤٠، والإنصاف ٣٥٣/١، وأوضح المسالك ٧٠/٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٢٨، وشرح التسهيل ٤٣٠/٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٥١/٣، ١٣٦٢، ١٣٧١، وشرح المرادي ٥٨/٤.

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٢٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣.

٧٤٣- عجز البيت: (لا عَدَمٌ ولا مَثَرٌ مالٍ)، ويروى: (قَلَوَى ذُرَّةُ فَجْنِي ذِيَالٍ)، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٠٩، والدرر ٣٩٦/١، والمقاصد النحوية ٤٦١/٤ وفيه القافية « أقال »، وبلا نسبة في الارتشاف ١٦٤/٣، وشرح الأشموني ٤٧٦/٢، وشرح المرادي ٦/٤، وجمع المواع ١٨١/١.

(هذا باب المنصوب على الاختصاص)

والاختصاص في الأصل اخْتَصَصْتُهُ بكذا ، أي خَصَصْتُهُ^(١) به ، وفي الاصطلاح : تخصيص حكم عُلّقَ بضمير بما^(٢) تأخر عنه من اسم ظاهر مُعرّفٍ .
والباعث عليه فخرٌ أو تواضعٌ أو زيادةٌ بيان ، فالأول نحو : عَلَيَّ ؛ أَيُّهَا الْجَوَادُ ؛
يعتمدُ الفقيرُ . والثاني نحو : إِنِّي ؛ أَيُّهَا الْعَبْدُ ؛ فَقِيرٌ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ . والثالث نحو : نَحْنُ ؛
العربُ ؛ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ^(٣) .

وهو خبر استُعْمِلَ بصورة النداء توسُّعاً ، كما استُعْمِلَ الخبر بصيغة الأمر ، نحو :
أَحْسِنْ بَزَيْدٍ ، وَالْأَمْرُ بصيغة الخبر نحو : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة/٢٣٣] . (و)
المنصوب على الاختصاص (هو اسم) ظاهر غير نكرة ولا مبهم ، (معمول لـ : أَخْصُ)
مضارع « خَصَّ » (واجب الحذف) ، كما يجب حذف ناصب المنادى .

(فَإِنْ كَانَ) المنصوب على الاختصاص (أَيُّهَا) في التذكير ، إفراداً وتثنية وجمعاً ،
(أَوْ : أَيُّهَا) في التأنيث إفراداً وتثنية وجمعاً ، (اسْتُعْمِلَا) في الاختصاص (كما
يُسْتَعْمَلَانِ في النداء ، فَيُضْمَانِ) لفظاً وَيُنْصَبَانِ محلاً ، ويتصل بهما « ها » التنبيه وجوباً ،
(ويوصفان لزوماً باسم لازم الرفع) مراعاةً للفظيهما ، (محلى بـ : أَل) الجنسية ، (نحو :
أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) فَأَنَا أَفْعَلُ : مبتدأ وخبر ، وأَيُّهَا : في موضع نصب على
الاختصاص بفعل محذوف وتقديره « أَخْصُ » و« الرَّجُلُ » : نعت « أَيُّ » على اللفظ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « أ » ، « ط » : (ما) .

(٣) من شواهد الكتاب ٢٣٤/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٨/٢ .

(وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ) ^(١) بكسر العين ، فَأَيُّهَا ؛ بالضم ؛ في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره «أخص» والعصابة : نعت «أَيُّهَا» [١١٤/ب] على اللفظ ، وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال . والمعنى : أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال ، وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مخصوصين من بين العصابات .

وما ذكره من أن أَيُّهَا وَأَيُّهَا مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفاً هو مذهب الجمهور ، وذهب الأخفش إلى أن كلا منهما منادى ، قال ^(٢) : ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه : [١٩١] «كُلُّ النَّاسِ أَفْقَهُ مِنْكَ يَا عُمَرُ» . وذهب السيرافي ^(٣) إلى أن «أَيُّهَا» في الاختصاص معربة ، وزعم أنها تحتل وجهين : أحدهما : أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، ^(٤) والتقدير : أنا أفعل كذا هُوَ أَيُّهَا الرَّجُلُ ، أي المخصوص به . والثاني : أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ^(٥) ، والتقدير : أَيُّهَا الرَّجُلُ المخصوص أنا المذكور .

(وَإِنْ كَانَ) المنصوب على الاختصاص (غيرهما) أي غير أَيُّهَا وَأَيُّهَا (نُصِبَ) لفظاً ، سواء كان [لفظه] ^(٦) مفرداً أم مضافاً ، فالأول (نحو : نَحْنُ) ؛ العرب ، أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ . والثاني [نحو] ^(٧) قوله رضي الله عنه : إِنَّا (مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ) ^(٨) ، فالعرب ومعاشر : منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره : أخصُّ العرب وأخصُّ معاشر الأنبياء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٢٠- الْأَخْتِصَاصُ كَبَدَاءٍ
.....

البيتين ^(٩) .

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٣٠ ، والكتاب ٢/٢٣٢ .

(٢) انظر قوله في همع الهوامع ١/١٧١ .

(٣) انظر ما ذهب إليه السيرافي في الارتشاف ٣/١٦٦ ، وهمع الهوامع ١/١٧١ .

(٤) سقط ما بين الرقمين من «ب» .

(٥) إضافة من «ب» ، «ط» .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه برواية : (لا نورث ، ما تركنا صدقة) برقم ٢٩٢٦ ، ٢٩٢٧ ، وأخرجه مسلم برقم ١٧٥٩ ، وفي حاشية يس ١/١٩١ : (ذكر أبو الحسين البزار الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة أنه روي : نحن معاشر الأنبياء لا نورث ولا نورث) .

(٧) البيتان هما : الْأَخْتِصَاصُ كَبَدَاءٍ دُونَ يَا كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ أَرْجُونِيَا
وقد يُرى ذا دون أي تَلَوَّ أَلْ كَمِثْلِ نَحْنِ الْعُرْبِ أَسْحَى مَنْ بَدَلْ

والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام :
 أحدها : إفادة الاختصاص بالتكلم ، كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب .
 والثاني : أن كل واحد منهما لا يكون إلا للحاضر .
 والثالث^(١) : أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد ، والنداء قد^(٢) [١١٥/]
 يكون كذلك ، كقولك لمن هو مُصْنَعُ إِلَيْكَ : كان الأمر كذا يا فلان .
 (ويفارق المنادى في أحكام) لفظية ومعنوية : فأما الأحكام اللفظية فأمور :
 (أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرًا) ، بخلاف المنادى فإنه
 لا يخلو عن ذلك .

(الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه) أي وسطه ، (كالواقع بعد :
 نَحْنُ) في المثال ، وبعد « إِنَّا » (في الحديث المتقدم) ، وهذا الحديث بلفظ « نَحْنُ » .
 قال الْحَقَّافُ^(٣) : غير موجود ، وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى : إِنَّا معاشِرَ الأنبياءِ^(٤) .
 كما شرحنا . (أو بعد تمامه) أي الكلام (كالواقع بعد « أَنَا » و « لَنَا »^(٥) في المثالين
 قبله) وهما « أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ » و « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ » فالمنصوص
 وهو « أَيُّهَا » في المثال الأول و « أَيُّهَا » في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام ، لأن كل من
 قولك « أَنَا أَفْعَلُ كَذَا » و « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا » كلام تام^(٦) ، بخلاف المنادى ، فإنه يقع في أول
 الكلام ، نحو : يَا اللَّهُ اغْفِرْ لَنَا .

(والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم^(٧) عليه اسماً بمعناه) في التكلم
 والخطاب ، (والغالب كونه) أي : [كون]^(٨) المقدم على المخصوص (ضمير تكلم)
 يخصه أو يشارك فيه ، فالأول نحو : أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، والثاني نحو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا
 أَيُّهَا الْعَصَابَةُ .

(١) في « ب » : (والثالث) .

(٢) في « ب » : (فلا) .

(٣) في « أ » : (الحافظ) .

(٤) السنن الكبرى للنسائي ٦٤/٤ .

(٥) في « ب » ، « ط » : (نا) .

(٦) سقطت من « ب » .

(٧) في « ب » : (المتقدم) .

(٨) إضافة من « ط » .

(وقد يكون) المقدم (ضمير خطاب كقول بعضهم : بك ؛ الله ؛ نرجو الفضل) ، ف « بك » متعلق بـ « نرجو » ، والله : منصوب على الاختصاص ، والفضل : مفعول « نرجو » . وفي هذا المثال شذوذان : كونه بعد ضمير خطاب ، وكونه [١١٥/ب] علماً . قاله في الشذور^(١) .

ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسماً ظاهراً ، فلا يجوز : بهم معشر العرب ؛ خُتِمَت المكارم ، ولا : بزَيْدٍ ؛ العَالِمُ ؛ يقتلني الناس^(٢) .

(والرابع والخامس : أنه يقلُّ كونه علماً ، وأنه ينتصب مع كونه مفرداً) معرفة^(٣) ، (كما في هذا المثال) وهو : بك ؛ الله ؛ نرجو الفضل ، ومثله : سبحانَكَ اللهُ العظيم ، والمنادى يكثر كونه علماً ، ويضمُّ مع كونه مفرداً .

والسادس : أن يكون بـ « أل » قياساً كقولهم : نحن ؛ العرب ؛ أقرى الناس للضيف ، والمنادى لا يكون كذلك .

والسابع والثامن والتاسع والعاشر : أن لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولاً ولا ضميراً . قاله في الارتشاف^(٤) . والمنادى يكون كذلك .

الحادي عشر : أن « أياً » هنا [١٩٢] لا توصف باسم الإشارة ، وتوصف به في النداء . الثاني عشر : أن صفة « أي » هنا واجبة الرفع^(٥) بلا خلاف ، كما قاله في الارتشاف^(٦) ، وفي النداء طرقها^(٧) خلاف ، أجاز المازني نصبها .

الثالث عشر : أن أياً هنا اختلف في ضميتها : هل هي إعراب أو بناء ، وفي النداء بناء بلا خلاف .

^(٨) الرابع عشر : العامل المحذوف هنا لم يعوّض عنه شيء وعوّض عنه في النداء حرف . الخامس عشر : أن العامل المحذوف^(٨) هنا فعل الاختصاص ، وفي النداء فعل الدعاء^(٩) .

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٢٢ .

(٢) الكتاب ٢٣٦/٢ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) الارتشاف ١٦٧/٣ .

(٥) سقطت من « ب » كلمة : (الرفع) .

(٦) الارتشاف ١٦٦/٣ .

(٧) بعده في « ب » : (الرفع) ، وهي الكلمة نفسها التي سقطت في الحاشية السابقة .

(٨) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٩) في « ب » : (الدعاء) .

والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر : أنه لا يكون تاليًا لحرف النداء ،
 وأنه لا يُعنى به إلا نفس المتكلم ، وأنه لا يجوز فيه الترخيمُ .
 والتاسع عشر والعشرون : أنه لا يُستغاث به ، وأنه لا يُندبُ .
 وأما الأحكام المعنوية فأمور :
 [١١٦/أ] أحدها : أن الكلام مع الاختصاص خبر ، ومع النداء إنشاء .
 والثاني : أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نُسب إليه .
 والثالث : أنه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان ، بخلاف النداء فيهما .

(هذا باب التحذير)

(وهو) في الأصل مصدر « حَذَّرَ » بالتشديد ، والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر مكروه لِيَجْتَنِبَهُ) . ويكون بثلاثة أشياء : بـ « إِيَّاكَ » وأخواته ، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب ، نحو : نَفْسَكَ ، ويذكر المحذَّر منه ، نحو : الأَسَدَ .
(فَإِنْ ذُكِرَ المحذَّر بلفظ « إِيَّا » فالعامل) في محلها ^(١) النصب فعل (محذوف لزومًا) ، لأنه لما كثر التحذير بلفظ « إِيَّا » جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل ، والتزموا معه إضمار العامل ، (سواء عطفت عليه) المحذَّر منه ، نحو : إِيَّاكَ والشر ، (أم كَرَّرْتَهُ) نحو :
[من الطويل]

٧٤٤- إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ
.....

(أم لم تعطف ولم تكرر) نحو : إِيَّاكَ الأَسَدَ ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٢٢- إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحذَّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبَ

٦٢٣- وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِيَا أَنْسَبُ
.....

(تقول) إذا عطفت عليه المحذَّر منه : (إِيَّاكَ والأَسَدَ) فإِيَّاكَ : في محل نصب بفعل محذوف تقديره : أحذر ، ونحوه ، ثم قيل : يجب تقديره بعد « إِيَّاكَ » والأصل : إِيَّاكَ أحذر ، لأنه لو قُدِّرَ قبله لاتصل به ، فقيل : أحذرك ، فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره ^(٢) المتصل ، وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها .

(١) في « ب » : (محلهما) .

٧٤٤- تمام البيت : (إِيَّاكَ إِيَّاكَ المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب) ، وتقدم تحريجه برقم ٦٤٨ .

(٢) في « ب » : (ضمير) .

(و) قيل : (الأصل : احذر تَلَاقيَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ) وهو احذر [١١٦/ب] (وفاعله) وهو ضمير المخاطب [١٩٣] المستتر فيه ، فصار « تَلَاقيَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ » (ثم) حُذِفَ (المضاف الأول) وهو « تَلَاقيَ » ، (وأنيب عنه الثاني) وهو « نَفْسِكَ » (فانتصب) فصار « نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ » ، (ثم) حُذِفَ المضاف الثاني وهو « نَفْسَ » (وأنيب عنه الثالث) في التركيب وهو الكاف ، (فانتصب) بعد أن كان مجروراً بالإضافة ، (وانفصل) لتعذر اتصاله فصار « إِيَّاكَ » .

واختلف في إعراب ما بعد الواو ف قيل : هو معطوف على « إِيَّاكَ » والتقدير : احذر نَفْسَكَ أَنْ تَدُنُوَ مِنَ الْأَسَدِ وَالْأَسَدَ أَنْ يَدُنُوَ مِنْكَ ، وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي ، واختاره ابن عصفور^(١) .

واعترض بأن « إِيَّاكَ » مُحذَرٌ و« الْأَسَدَ » مُحذَرٌ منه ، والعطف يقتضي المشاركة في المعنى . وأجيب بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف ، فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفاً والآخر خَوْفاً منه . قاله الفخر الرازي في شرح المفصل . وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف ، فهو عندهما من قبيل عطف الْجَمَلِ^(٢) . واختار ابن مالك قولاً ثالثاً ، وهو أن يكون معطوفاً عطف مفرد لا على التقدير الأول ، بل على تقدير : اتَّيَّ تَلَاقيَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ ، فحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، قال : ولا شك في أن هذا أقل تكلفاً . انتهى . وظاهر صنيع الموضح موافقته .

(وتقول) إذا لم تعطف ولم تكرر : (إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ) ، واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور : عامله فعل [١١٧/ب] متعد لواحد ، (والأصل : باعد نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ ، ثم حُذِفَ « باعد » وفاعله) المستتر فيه فصار : نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ ، (و) حُذِفَ (المضاف) وهو « نَفْسَ » ، فانفصل الضمير وانتصب فصار : إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ ، ف« إِيَّاكَ » منصوب « باعد » محذوفاً ، و« من الأسد » : متعلق بذلك المحذوف .

(وقيل) : عامله فعل متعد لاثنين ، و (التقدير : احذركَ مِنَ الْأَسَدِ) . قاله ابن الناطم^(٣) تبعاً لأبي البقاء^(٤) ، فحذف « احذر »^(٥) وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله

(١) المقرب ٢٥٣/١ .

(٢) انظر الارتشاف ٢٨١/٢ ، وجمع الهوامع ١٦٩/١ .

(٣) في شرح ابن الناطم ص ٤٣٢ : (احذركَ الْأَسَدَ) .

(٤) انظر شرح المرادي ٧٠/٤ .

(٥) سقطت من « ب » .

(فنحو : إِيَّاكَ الْأَسَدَ) ، بحذف « مِنْ » ونصب « الْأَسَدَ » ، (ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور) ، لما يلزم عليه من حذف « مِنْ » ونصب المجرور ، وهو غير مطرد إلا مع « أَنْ » و« أَنَّ » و« كَي » كما تقدم في باب التعدي واللزوم ، (وجائز على) التقدير (الثاني ، وهو رأي ابن النازم ^(١)) وأبي البقاء ^(٢) ، لأن « أَحْذَرُ » يتعدى إلى اثنين من غير واسطه ، قال الله تعالى : ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [آل عمران/ ٣٠] فالكلام على تقدير الجمهور إنشائي ، وعلى تقدير ابن النازم خبري .

(ولا خلاف في جواز : إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ) ، على التقديرين ، فجوازه على الأول لصلاحيته لتقدير : مِنْ) أي مِنْ أَنْ تَفْعَلَ ، لأن حرف الجر يُحذف مع « أَنْ » قياساً مطرداً ، كما تقدم ، وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل إليه بنفسه من غير تقدير واسطه .

(ولا يكون « إِيَّا » في هذا الباب لتكلم) ، لأن المتكلم لا يحذر نفسه ، [١٩٤] (وشذ قول عمر رضي الله عنه : لِنُذَكُّ) من التذكية (لَكُمْ الْأَسْلُ ^(٣)) بفتح الهمزة والسين المهملة ، وفي آخره لام ، وهو هنا مَارَقٌ وَأَرْهَفَ [١١٧/ب] من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما . وفي كتاب ^(٤) الضياء : الْأَسْلُ : شجر الرُمَاح ، ويقال لكل نبت له شوك طويل ، (والرَّمَامَح) : جمع رُمَح ، (والسُّهَام) : جمع سهم .

(وإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَيبَ) ، فقيل : الكلام جملتان ، ثم قال الزجاج : أصله : « إِيَّايَ وَحَذَفَ الْأَرْنَيبَ وَإِيَّاكُمْ وَحَذَفَ الْأَرْنَيبَ » فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى .

(و) قال الجمهور : (أصله : إِيَّايَ بَاعِدُوا عَنْ حَذَفِ الْأَرْنَيبِ ، وَبَاعِدُوا أَنْفُسَكُمْ أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَيبَ ، ثم حُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِ الْحَذُورُ) وهو « حَذَفَ الْأَرْنَيبَ » (و) حُذِفَ (مِنَ الثَّانِي الْمُحَذَرُ) وهو « بَاعِدُوا أَنْفُسَكُمْ » وقيل : الكلام جملة واحدة .

ثم اختلف فقيل : حُذِفَتْ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ ، وأصله : إِيَّايَ بَاعِدُوا عَنْ حَذَفِ الْأَرْنَيبِ وَحَذَفَ الْأَرْنَيبَ عَنِّي ، فحُذِفَ فَعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ مُقَيَّدٌ ، وما عطف على هذا المفعول المقيد

(١) شرح ابن النازم ص ٤٣٢ .

(٢) انظر شرح المرادي ٧٠/٤ .

(٣) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وتمامه : « لِنُذَكُّ لَكُمْ الْأَسْلَ وَالرَّمَامَحَ وَالسُّهَامَ ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَيبَ » ، وهو من شواهد شرح ابن النازم ص ٤٣٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٠/٢ .

(٤) سقطت من « ب » ، « ط » .

فإن الواو عَطَفَتْ بشيئين على شيئين . وقال السيرافي : حَذَفَ شيئان فقط ، وأصله :
باعدونني وحذَفَ الأرنب .

ولا يخفى ما في هذه الأقوال من الضعف ، أما قول الزجاج فإن فيه دعوى حَذَفِ «إِيَّاكُمْ» ولا يليق حذفهما لما استقر لها في هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل ،
وأما ما اختاره الموضح ففيه حَذَفٌ من الأول لدلالة الثاني [عليه]^(١) ، وهو قليل وفيه
مخالفة لما يُفْهَم من صنيعه في «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ» أنهما جملة واحدة . وأما القول الثالث فيه
كثرة حذف وتكرار ، فإن مَبَاعِدَتَهُمْ له عن حَذَفِ الأرنب مَبَاعِدَةٌ لِحَذَفِ الأرنب عنه ، وكذا
هو في قول السيرافي ، [١١٨/أ] وإن لم يصرِّح به ، فإن «باعدونني» ليس أمراً بالمباعدة
المطلقة ، بل بالمباعدة عن شيء خاص ، وكذا مَبَاعِدَةٌ حَذَفِ الأرنب إنما هي عنه ، فمرجع
القولين الأخيرين إلى قول واحد ، وإن ظَنَّ شارحون أنهما غَيْرَانِ .

(ولا يكون) «إِيَّا» في هذا الباب (لغائب) ، لاختصاص التحذير بالمخاطب ،
(وشذ قول بعضهم) ، أي العرب : (إذا بلغ الرجلُ السَّتينَ فإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابَ)^(٢) .
قال سيبويه^(٣) : حَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ عَنْ الْخَلِيلِ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَعْرَابِي . وَالشَّوَابُ : بِالشَّيْنِ
المعجمة وفي آخره موحدة مشددة : جمع «شَابَةٌ» . وَيُرْوَى : السَّوَات ، بِالسَّيْنِ المهملة :
جمع سَوَّةٍ^(٤) .

والمعنى : إذا بلغ الرجلُ سَتَيْنِ سَنَةٍ فَلَا يَتَوَلَّعُ بِشَابَةٍ وَلَا يَفْعَلُ سَوَّةً . والكلام
جملة واحدة ، (والتقدير : فَلْيَحْذَرُ تَلَاقِي نَفْسِهِ وَأَنْفُسَ الشَّوَابِ) ، فحذف الفعل وفاعله
ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث ، فانتصب وانفصل ،
وأبيل «أَنْفُسَ» بـ «إِيَّا» . لأنها تلاقيها في المعنى .
(وفيه شذوذان) آخران^(٥) :

(أحدهما : اجتماعُ حَذَفِ الفعلِ) المجزوم بلام الأمر (وحذفِ حرفِ الأمرِ)
وهو اللام ، مع أن لام الأمر لا تُحذف إلا في الضرورة كقوله : [من الطويل]

(١) إضافة من «ب» ، وسقطت من «ط» .

(٢) من شواهد الكتاب ٢٧٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٠١/٢ ، والإنصاف ٦٩٧/٢ ، المسألة رقم ٩٨ ،
وشرح ابن النازم ص ٤٣٣ ، ولسان العرب (أيا) ، وشرح الفصل ١٠٠/٣ .

(٣) الكتاب ٢٧٩/١ .

(٤) في «ب» : (ويروى : الشَّوَات ؛ بالشَّيْنِ المهملة ، جمع شَوَّة) .

(٥) سقط من «ب» : (وفيه شذوذان آخران) .

٧٤٥- مُحَمَّدٌ تَفْدٍ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

أي : لِتَفْدٍ ، فَحَذَفُهَا مَعَ مَجْزُومِهَا أَشَدُّ .

(و) الشذوذ (الثاني) : إقامة المضمَر وهو [١٩٥] « إِيَّا » الثانية مقام الظاهر وهو : (الأَنْفُسَ) ، وإضافتها إلى الشَّوَابِ ، (لأنَّ المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة) اتفاقاً وإلى المضمَرات على الأصح (إنما هو المظهر لا المضمَر) ، لأن الإضافة إما للتعريف [١١٨ ب] وإما للتخصيص ، والضمير غني عن ذلك ، لأنه ^(١) أعرف المعارف .
 وذهب الخليل إلى أنَّ « إِيَّاهُ » ضميران ^(٢) أضيف أحدهما إلى الآخر ^(٣) ، وإلى الشذوذ أشار الناظم بقوله :

٦٢٥- وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ اتَّبَعْدُ

(وإن ذُكِرَ الْمُحَذَّرُ) ؛ بفتح الذال المعجمة ؛ (بغير لفظ « إِيَّا ») ^(٤) أو اقْتَصَرَ على ذِكْرِ الْمُحَذَّرِ منه فإنما يجب الحذف (للعامل (إن كَرَّرْتَ أو عَطَفْتَ ، فالأول) وهو ذُكِرَ المحذر بغير لفظ « إِيَّا » مع التكرار ، (نحو : نَفْسَكَ نَفْسَكَ) ، ومع العطف نحو ^(٥) : نَفْسَكَ وَعَيْنَكَ .

(والثاني) ، وهو الاختصار على ذِكْرِ المحذر منه بغير لفظ « إِيَّا » مع التكرار ، (نحو : الأَسَدُ الأَسَدُ ، و) مع العطف نحو : (« نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ») [الشمس / ١٣]
 فالعامل في هذه الأمثلة الأربعة محذوف وجوباً ، لأن العطف كالبدل من اللفظ بالفعل ، والتكرار بمنزلة العطف .

٧٤٥- عجز البيت : (إذا ما خفت من شيء تبالا) وهو لأي طالب في شرح شذور الذهب ٢١١ ، وله أو للأعشى في خزانة الأدب ١١/٩ ، وللأعشى أو لحسان أو لجهول في الدرر ٧٥/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٣١٩، ٣٢١ ، وأمالى ابن الشجري ٣٧٥/١ ، والإنصاف ٥٣٠/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩١/١ وشرح ابن الناظم ص ٤٩٢ ، وشرح الأشموني ٥٧٥/٣ ، وشرح التسهيل ٦٠/٤ ، وشرح شواهد المغني ٥٩٧/١ ، وشرح المفصل ٣٥/٧ ، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩ ، والكتاب ٨/٣ ، واللامات ص ٩٦ ، ومغني اللبيب ٢٢٤/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٨/٤ ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، والمقرب ٢٧٢/١ ، ومعجم الهوامع ٥٥/٢ .

(١) في « ب » : (لألها) .

(٢) في « ب » : (أنه ضميران) .

(٣) الإنصاف ٦٩٥/٢ ، المسألة رقم ٩٨ .

(٤) في « ب » : (يا) .

(٥) سقطت من « ب » .

(وفي غير ذلك يجوز الإظهار) للعامل (كقوله) وهو جرير : [من البسيط]
 ٧٤٦- (خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ) وَأَبْرَزُ بَبْرَزَةً حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدْرُ

فأظهر العامل وهو « خَلَّ » لأن الحذر منه وهو « الطريق » خال من التكرار
 والعطف . والمنار ، بفتح الميم وتخفيف النون : حدود الأرض ، والبَرَزَةُ : الأرض الواسعة ،
 والباء للظرفية ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٤٢٣- وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فَعِلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

٤٢٤- إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ

٧٤٦- البيت لجرير في ديوانه ٢١١/١ ، وأما ابن الشجري ٣٤٢/١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٦ ،
 والكتاب ٢٥٤/١ ، ولسان العرب ٣١٠/٥ (برز) ، والمقاصد النحوية ٣٠٧/٤ ، وبلا نسبة في أوضح
 المسالك ٧٨/٤ ، والرد على النحاة ص ٧٥ ، وشرح الأشتوني ٤٨١/٢ ، وشرح المفصل ٣٠/٢ .

(هذا باب الإغراء)

بالمد ، (وهو) في الأصل مصدر « أَعْرَيْتُ » ، والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله) .

(وحكم الاسم) المنصوب (فيه حكم) الاسم في (التحذير الذي لم يُذكر فيه « إِيَّا » [١١٩/١] فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار) ، لِمَا تقدّم ، (كقولك) في العطف : (المروءة والنجدة) ، بنصبهما ، (بتقدير « الزم » ، وقوله) ، وهو مسكين الدارمي في التكرار : [من الطويل]

٧٤٧ — (أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ) كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بَغْيِيرِ سِلَاحٍ
بنصب « أَخَاكَ » بتقدير « الزم » وجوباً ، و « أَخَاكَ » الثاني : تأكيد ، والهيجا ، بالقصر هنا ، والأكثر فيها^(١) الممد : الحَرْبُ .

٧٤٧ — البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩ ، والأغاني ١٧١/٢٠ ، ١٧٣ ، وخزانة الأدب ٦٥/٣ ، ٦٧ ، والدرر ٣٦٩/١ ، وشرح أبيات سيويه ١٢٧/١ ، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٤ ، ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص ٢٦٩ ، ولقيس بن عاصم في حماسة البحري ص ٢٤٥ ، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٦٠/٢ ، وبلا نسبة في الاقتضاب ص ١٠٠ ، والإنصاف ٤٦٥/٢ ، وأوضح المسالك ٧٩/٤ ، وتخليص الشواهد ص ٦٢ ، والخصائص ٤٨٠/٢ ، والدرر ٣٩٠/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٤ ، والكتاب ٢٥٦/١ ، وعيون الأخبار ٣٠٤/٢ ، ٢/٣ ، والعقد الفريد ٣٠٤/٢ ، وجمع الهوامع ١٧٠/١ ، ١٢٥/٢ .

(١) في « ب » : (فيه) .

ولا يُعْطَفُ في التحذير والإغراء إلا بالواو خاصة ، لأن المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان ، فإن فُقِدَ العطف والتكرار جارٍ إظهار العامل نحو : الزَّمْ أَخَاكَ .

(وَيُقَالُ : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ) ، بنصبهما ، (فَتَنْصُبُ « الصَّلَاةُ » بتقدير :

احْضُرُوا ، و« جامعة » على الحال) من « الصلاة » ، وناصبها « احضروا » المحذوف ،

(ولو صُرِّحَ بالعامل) في « الصلاة » (لجَاز) ؛ لعدم^(١) العطف والتكرار . ويقال

برفعهما على الابتداء والخبر ، ويرفع الأول على الابتداء ، وحذف الخبر ، ونصب « جامعة »

على الحال ، ونصب الأول على الإغراء ، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف . وإلى

حكم الإغراء أشار الناظم بقوله :

٦٢٦ - وَكَمْ حَذَّرَ بَلَاً إِيَّاهُ أَجْعَلَا مُغَرِّى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

(هذا باب أسماء الأفعال)

وهل هي أسماء لألفاظ الأفعال^(١) أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة ، أو أسماء للمصادر النائية عن الأفعال ، أو هي أفعال ؟ : أقوال : قال بالأول جمهور [١١٩/ب] البصريين ، وبالثاني صاحب البسيط ، ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة ، وبالثالث جماعة من البصريين ، وبالرابع الكوفيون^(٢) ، وعلى القول : إنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا مواضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة ، واختاره ابن مالك^(٣) . وعلى القول : إنها أسماء لمعاني الأفعال ، موضعها رفع بالابتداء ، وأغنى مرفوعها عن الخبر ، وهو مذهب بعض النحويين .

وعلى القول : إنها أسماء للمصادر النائية عن الأفعال ، موضعها نصب بأفعالها النائية عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب ، وهو قول المازني وطائفة ، والصحيح أن كلاً منها اسم لفعل ، وأنه لا موضع لها من [١٩٦] الإعراب .

(واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً ك : شَتَّانَ) فإنه اسم ناب عن فعل ماض وهو « أَفْتَرَقَ » ، (و : صَنَ) فإنه اسم ناب عن فعل أمر وهو « اسْكُتْ » ، (و : أَوْهَ) فإنه اسم ناب عن فعل مضارع^(٤) وهو « أَتَوَجَّعُ » .^(٥) والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيد الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان^(٥) ، والمراد بالاستعمال كونه أبدأ

(١) في « ط » : (للألفاظ النائية عن الأفعال) ، قال ابن الناظم في شرحه ص ٤٣٥ : (أسماء الأفعال : ألفاظ نابت عن الأفعال معنى واستعمالاً) .

(٢) انظر آراء البصريين والكوفيين في الإنصاف ٢٢٨/١ ، المسألة رقم ٢٧ .

(٣) التسهيل ص ٢١٠ .

(٤) في « ب » : (ماضٍ) ، وهو وجه ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٤٠٥ بمعنى توجعت .

(٥) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(عاملاً غير معمولٍ) لعاملٍ يقتضي الفاعلية والمفعولية. (فخرجت) الحروف نحو «إنَّ» وأخواتها، فإنها وإن نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال [١/١٢٠] لكنها قد تُهمل إذا اتصلت بها «ما» الكافّة، فليست أبداً عاملة، وخرجت (المصادر والصفات) النائية عن أفعالها (في نحو: ضَرَبًا زَيْدًا)، فإنه نائب عن «اضْرَبْ»، (و: أَقَائِمُ الزَّيْسَانِ) فإنه نائب عن «يقوم»، (فإنَّ العوامل^(١)) اللفظية والمعنوية (تدخل عليها) فتعمل فيها، ألا ترى أن «ضَرَبًا» منصوب بما ناب عنه، وهو «اضْرَبْ»، و«أَقَائِمُ» مرفوع بالابتداء. (و) اسم الفعل (ورودُهُ بِمَعْنَى الأمر كثير كـ: صَهْ وَمَهْ وَآمِينَ) فـ«صَهْ» بمعنى «اسْكُتْ»، (و) «مَهْ» بمعنى «اكْفُفْ» لا بمعنى «اكْفُفْ» لأن اكفف يتعدى و«مَهْ» لا يتعدى. قاله في شرح الشذور^(٢) تبعاً لغيره^(٣).

ورُدَّ بأن ذلك غير مطرد، فإن «آمِينَ» لا يتعدى و«استجب» يتعدى. (و) آمين، بلد وبالقصر وبالإمالة لا بتشديد اللام بمعنى (استجب، ونزالي) بالنون والزاي والبناء على الكسر بمعنى «انزل» (وبابئه)، وهو منقاسٌ من كل فعل ثلاثي تام متصرف، ولا ينقاس في غيره، وشدُّ «دَرَاكٍ» من أدرك، و«بَدَارٍ» من بادر، قال: [من الرجز]

بَدَارِهِمَا مِنْ إِبْلِ بَدَارِهِمَا —٧٤٨

وأجاز ابن طلحة بناءه من «أفعل» قياساً على «دَرَاكٍ» وعلى بنائهم فعلي التعجب من «أفعل» وشدُّ قَرَقَارٍ بمعنى قَرَقَر، أي: صوتٌ، مِنْ قَرَقَرَ بطنه، وأجاز الأخفش أن يقال: دَحْرَاجٍ وَقَرَطَاسٍ، قياساً على قَرَقَارٍ^(٤). ولا يجوز من هَبْ ودَعْ: وَهَابٍ وَدَاعٍ، للجمود، ولا كَوَانٍ قائماً، للنقص، ويجوز من التامة.

ولم يقس المبرد شيئاً من الباب لأنه ابتداء لما لم يُسمع من الأسماء^(٥). [١/١٢٠] وردَّ

(١) في «ب»: (العامل).

(٢) شرح شذور الذهب ص ١١٦.

(٣) منهم ابن مالك في التسهيل ص ٢١١، وفي شرح ابن الناظم ص ٤٣٥، وشرح ابن عقيل ٣٠٢/٢: (مه: بمعنى اكفف).

٧٤٨- لم أقع عليه في المصادر المتاحة، ولعل الأزهري حرف روايته من (تراكها من إبل تراكها). انظر هذه الرواية في الإنصاف ص ٥٣٧، وشرح المفصل ٥٠/٤، والكتاب ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣.

(٤) انظر الارتشاف ١٩٨/٣، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٥.

(٥) الكامل ص ٥٨٧ - ٥٩٢.

بأنه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد ، فكان حقيقاً بالاتساع وإن فقد السماع . وبناءؤه على الحركة لالتقاء الساكنين ، وكانت كسرة على الأصل ، وبنو أسد تفتحه إبتاعاً وتخفيفاً . (و) وروده (بمعنى الماضي المضارع) المبدوء بالهمزة (قليل ك : شَتَانٌ ، وَهِيَهَاتٌ) . ف شَتَانٌ : بفتح النون ، وفي فصيح ثعلب^(١) أن الفراء كان يكسرها (بمعنى افترق) ، كذا أطلق الجمهور وقيل الزمخشري^(٢) بكون الافتراق في المعاني والأحوال ، قال ابن عمرو : كالعلم والجهل والصحة والسقم ، قال : ولا تُستعمل في غير ذلك ، لا تقول : شَتَانُ الخصمان عن مجلس الحكم ، ولا : شَتَانُ المتبايعان عن مجلس العقد ، بمعنى افتراقاً عنه . انتهى . وهيَهَاتٌ^(٣) : حكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة : هِيَهَاتٌ ، وَأِيَهَاتٌ ، وَهِيَهَاتٌ ، وَأِيَهَاتٌ ، وَهِيَهَاتٌ ، وكل واحدة^(٤) من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحدة منها [١٩٧] منوثة وغير منوثة ، فتلك ست وثلاثون .

وحكى غيره ، هِيَهَاكٌ ، وَأِيَهَاكٌ ، بكاف الخطاب ، وَأِيَهَا ، وَأِيَهَا ، وهِيَهَا ، فهذه إحدى وأربعون لغة ، وكلهما بمعنى بُعد .

(وَأَوْهٌ ، وَأُفٌ) ف « أَوْهٌ » (بمعنى أَتَوَجَّعُ ، و) « أُفٌ » ؛ وفيها أربعون لغة ؛ ذكرتها في صدر الكتاب^(٥) وكلها بمعنى (أَتَضَجَّرُ) .

(و : وَا ، و : وَيٌ ، و : وَهًا) ، الثلاثة^(٦) (بمعنى : أَعْجَبُ) بفتح الهمزة ، (كقوله تعالى : ﴿ وَيَ كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾) [القصص / ٨٢] ف « وَيٌ » : اسم فعل مضارع بمعنى « أَعْجَبُ » والكاف : حرف تعليل ، وأن : مصدرية مؤكدة ، (أَي : أَعْجَبُ لِعَدَمِ فَلَاحِ الْكَافِرِينَ) . هذا قول الخليل وسيبويه^(٧) . وقال أبو الحسن^(٨) « وي » [بمعنى]^(٩) « أَعْجَبُ » ، والكاف : حرف خطاب ، وقيل : الكاف للتشبيه بمعنى الظن ، فهما كلمتان .

(١) في فصيح ثعلب ٣١٢ : (والفراء يخفض نون شتان) . وانظر شرح الفصيح للزمخشري ص ٦٢٤ .

(٢) في المفصل ص ١٦١ : (المعنى في شتان : تباين الشئيين في بعض المعاني والأحوال) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ب » : (واحد) .

(٥) انظر ما تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٦) بعده في « ط » : (كلها) .

(٧) الكتاب ١٥٤/٢ .

(٨) الارتشاف ٢٠٠/٣ .

(٩) في حاشية يس ١٩٧/١ : (الصواب أن يقال : كأن للتشبيه) .

[١٢١/أ] وقال الكسائي: «وَيَ» ^(١) محذوف من «وَيْلَكَ»، قال عنتره: [من الكامل]

٧٤٩- وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَوْلُ الْفَوَارِسِ وَيَا عَنَتَرَ أَقْدِمِ

فهما كلمة واحدة. (وقول الشاعر): [من الرجز]

٧٥٠- (وَأَبَايَ أَنْتَ وَفُوكَ الْأَشْنَبُ) كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ

أَوْ زَنْجَبِيلٌ وَهُوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

^(٢) فـ «وَأَ» اسم بمعنى أعجب، و«بأبي»: جار ومجرور، خبر مقدم، و«أنت» بكسر

التاء: مبتدأ مؤخر، و«فوك»، بكسر الكاف: مبتدأ ^(٣). و«الأشنب»: من الشَّنْبِ،

بفتح الشين المعجمة والنون: حدة في الأسنان، ويقال: بَرَدٌ وَعُدْوَةٌ. كذا قاله الجوهري ^(٤).

و«كأثما ذُرٌّ» بالبناء للمجهول ^(٥): خبر «فوك» ^(٦) وهو من ذررت الحب، بالذال المعجمة.

و«الزرنب» ك: جعفر: ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الأترج، وورقه كورق

الطرفاء، وقيل: كورق الخِلاف ^(٧).

(١) في «أ»: (هو)، والتصويب من «ط»، وسقطت من «ب».

٧٤٩- البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٩، والاقتضاب ص ٥٦٢، وأساس البلاغة (قدم)، والجنى الداني ص

٣٥٣، وخزانة الأدب ٤٠٦/٦، ٤٠٨، ٤٢١، وشرح الأشموني ٤٨٦/٢، وشرح شواهد المغني ص

٤٨١، ٧٨٧، وشرح المرادي ٨٠/٤، وشرح المفصل ٧٧/٤، والصاحي في فقه اللغة ص ١٧٧،

ولسان العرب ٤١٨/١٥ (ويا)، والمحتسب ١٦/١، ٥٦/٢، والمقاصد النحوية ٣١٨/٤، وبلا نسبة

في مغني اللبيب ٣٦٩/١.

٧٥٠- الرجز لراجز من بني تميم في الدرر ٣٤١/٢، وشرح شواهد المغني ٧٨٦/٢، والمقاصد النحوية

٣١٠/٤، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٠٠/٣، وأوضح المسالك ٨٣/٤، وتاج العروس (زرنب)،

(وا)، وتهذيب اللغة ٣٨٦/١٣، وجمهرة اللغة ص ٣٤٥، ١٢١٨، والجنى الداني ص ٤٩٨،

وجواهر الأدب ص ٢٨٧، وشرح الأشموني ٤٨٦/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٥٧، ولسان العرب

٤٤٨/١ (زرنب)، وجمل اللغة ٣٩٦/٣، ومغني اللبيب ٣٦٩/٢، ومقاييس اللغة ٢١٧/٣، وهمس

الهوامع ١٠٦/٢.

(٢) سقط ما بين الرقمين من «ب».

(٣) الصحاح (شنب).

(٤) في «ب»: (للمفعول).

(٥) خبر فوك: هو قوله: (كأثما ذر عليه الزرنب)، وليس فقط: (كأثما ذر). انظر حاشية يس

١٩٧/٢.

(٦) الخلاف: الصفصاف، وهو شجر عظام وأصنافه كثيرة. لسان العرب ٩٧/٩ (خلف).

(وقول الآخر) ، وهو أبو النجم على ما قاله الجوهري ^(١) : [من الرجز]

٧٥١- (وَاهَا لِسَلَمَى وَاهَا وَاهَا) هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّ نِلْنَاهَا

ف « واهًا » : اسم فعل بمعنى أعجب ، قال الجوهري : إذا تعجبت من طيب

شيء قلت : واهًا له ، أي : ما أطيبه ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٢٧- مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ
.....

البيتين ^(٢) .

(١) الصحاح (ووه) .

٧٥١- الرجز لأبي النجم في ديوانه ص ٢٢٧ ، ولسان العرب ٥٦٣/١٣ (ويه) ، وتاج العروس ٤٠١/١٠

(جرر) ، وله أو لرؤية في الدرر ٣٢/١ ، ٣٨ ، ولرؤية في ديوانه ص ١٦٨ .

(٢) تمام البيتین :

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَّهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهْ وَمَهْ
وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلْ كَأَمِينَ كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَوَيَّ وَهِيَ هَاتِ نَزُرْ

(فِصْلٌ)

(اسم الفعل ضربان :

أحدهما (مُرْتَجِلٌ ، وهو (ما وُضِعَ من أول الأمر كذلك) : أي اسماً للفعل
(ك : شَتَّانٌ ، و : صَة ، و : وَي) ؛ فإنها موضوعة من أول الأمر أسماء لتلك الأفعال .
(والثاني) : منقول ، وهو (ما) وُضِعَ من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم (نُقِلَ
من غيره إليه ، وهو) : أي المنقول بالنسبة إلى المنقول عنه ؛ (نوعان) :

أحدهما : (منقول من ظرف) للمكان ، (أو جَارٍ ومَجْرُورٍ) ، [١٢١/ب]
فالمنقول من الجار والمجرور (نحو : عليك) زيداً ، [١٩٨] فإنه نُقِلَ عن موضوعه الأصلي ،
واستعمل اسم فعل (بمعنى الزم) زيداً ، (ومنه : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾) [المائدة/١٠٥]
فـ «عليكم» : اسم فعل ، وفاعله مستتر فيه وجوباً ، و «أنفسكم» : مفعول به على حذف
مضاف ، (أي : الزموا شأن أنفسكم . و) المنقول من ظرف المكان نحو : (دُونَكَ زيداً ،
بِمَعْنَى : خُذْهُ ، و : مَكَانَكَ ، بِمَعْنَى : اثْبُتْ^(١) ، و : أَمَامَكَ ، بِمَعْنَى : تَقَدَّمْ ، و :
وَرَاءَكَ ، بِمَعْنَى : تَأَخَّرْ . و) من المنقول من الجار والمجرور : (إِلَيْكَ ، بِمَعْنَى : تَنَحَّ) ،
وكان المناسب أن يذكره مع « عليك » ولكنه ذكر المتعني من الظرف والجار والمجرور على
حدة ، والناصر منهما على حدة ، وذكر أربعة ظروف ، واحد متعدي وهو « دونك » وثلاثة
قاصرة وهي « مكانك » و « أمامك » و « وراءك » وهي منقسمة بالنسبة لما أنت فيه ، ولما
تقدمك ، ولما تأخر عنك . وذكر جارين ومجرورين ، أحدهما متعدي وهو « عليك » والثاني
قاصر وهو « إليك » . وزعم الكوفيون أن « إليك » تأتي بمعنى « أَمْسِكْ » فتتعلّى بنفسها .

قيل : وقد تتعدى « عليك » بالباء كقول الأخطل : [من الكامل]

٧٥٢ — فَعَلَيْكَ بِالْحَجَّاجِ لَا تَعْلِيلُ بِهِ أَحْسَدًا إِذَا نَزَلْتَ عَلَيْكَ أُمُورٌ

وفيه بحث لاحتمال أن تكون الباء زائدة .

(١) في « أ » : (اثبت) .

وشذ مجيء « عَلَيَّ » اسم فعل مضارع بمعنى « الزَّمَّ » و« عليه » اسم فعل لـ « يلزم » ، والباب كله سماعي عند البصريين ، والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سَمِعَ بشرط الخطّاب ، نحو : عليك . واختلف في الكاف المتصلة بـ « عليك »^(١) وأخواته ، فقال ابن بابشاذ : حرف خطّاب ، [١٢٢/أ] وقال الجمهور : ضمير المخاطب ، ثم اختلفوا في موضعها من الإعراب ، فقال الكسائي : نصب على المفعولية ، وقال الفراء : رفع على المفعولية ، وقال البصريون : جرٌّ ، ف قيل : على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناء على أنها أسماء للأفعال ، وقيل : الجر بالإضافة بناء على أنها أسماء للمصادر ، واختاره الموضح في « الحواشي » فقال : إن « عَلَيَّ » مثلاً اسم للزوم ، تقول : « عليك » بمعنى « إلزامك » فللكاف موضع خفض ورفع . اهـ .

واستفدنا من ذلك^(٢) أن اسم الفعل إنما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه ، وذلك خلاف ما صرّح به هنا .

(و) النوع الثاني : (منقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله ، فا) لنوع (الأول نحو : رُوِيَ زَيْدًا ، فإفهم قالوا : أَرُوْدَهُ إِرْوَادًا بِمَعْنَى أَهْمَلَهُ إِمِهَالًا ، ثُمَّ صَغَرُوا الإِرْوَادَ) الذي هو مصدر « أَرُوْدَ » (تصغير الترخيم) ، فحذفوا الهمزة والألف الزائدتين ، وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا : رُوِيَ زَيْدًا ، وَسُمِّيَ تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد ، والترخيم حذفٌ ، (وأقاموه مقام فعله) الدال على الأمر .

(واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله فقالوا : رُوِيَ زَيْدٌ ، وتارة منوًى ناصباً للمفعول) به (فقالوا : رُوِيَ زَيْدًا) ، فـ « رُوِيَ زَيْدًا » فيهما بمعنى « أَرُوْدَ » وفاعله مستتر فيه وجوباً ، لأنه نائب عن فعل أمر ، و « زَيْدًا » مفعول به مجرور في الأول ، منصوب في الثاني . وتارة منوًى غير ناصب للمفعول ، فقالوا : رُوِيَ زَيْدٌ .

وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوباً حالاً عند سيبويه^(٣) ، نحو : ساروا [١٢٢/ب] رُوِيَ زَيْدًا ، أي : مُرَوِّدِينَ ، أو حال كون السير رُوِيَ زَيْدًا ، أو نعتاً لمصدر مذكور أو مقلّد ، فالأول نحو : ساروا سيراً رُوِيَ زَيْدًا ، والثاني نحو : ساروا رُوِيَ زَيْدًا .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « ط » : (واستفيدوا منه) ، وفي « ب » : (واستفد منه) .

(٣) الكتاب ٢٤٤/١ .

(ثم [إِنْهُمْ]^(١) نقلوه) من المصدرية (وسمُّوا به فعله فقالوا : رُوِيَ زَيْدًا^(٢))

بفتح الدال من « رويد » ونصبها من زيد .

(والدليل على أن (رُوِيَ) هذا) المفتوح (اسم فعل) لا مصدر (كونه مبنياً) ، ولو كان مصدرًا كان معربًا . (والدليل على بنائه كونه غير منون) ، ولو كان معربًا كان منونًا ، والدليل على أنه مصغر ضمُّ أوله وفتحُ ثانيه واجتلاب ياء ثالثة . والدليل على أن تصغير إِرْوَادٍ تصغير ترخيم ، كما قال البصريون ، مجيئه متعديًا ، ولو كان تصغير رُوْدٍ^(٣) بمعنى الْمَهْلِ^(٤) والرَّفْقِ^(٥) ، مثل قولهم : يَمْشِي على رُوْدٍ ، أي على مَهْلٍ ، كما قال الفراء^(٦) ، كان قاصراً .

(و) النوع [١٩٩] (الثاني) : المهمل فعله ، نحو (قولهم : بَلَّهَ زَيْدًا) أي : دَعَهُ ، (فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل) ، وذلك الفعل المهمل (مرادف لـ : دَعَ) ، و«دع» لا مصدر له من لفظه وإنما له مصدر من معناه وهو الترك ، (يقال : بَلَّهَ زَيْدٌ ، بالإضافة إلى المفعول كما يقال : تَرَكَّ زَيْدٌ) بالإضافة إلى المفعول ، وأما ما جاء في الحديث : « مِنْ وَدَّعَهُمُ الْجُمُعَةَ »^(٧) فنادر ، (ثم قيل) بعد أن نقلوه وسمُّوا به فعله : (بَلَّهَ زَيْدًا ، بنصب المفعول^(٨) وبناء : بَلَّهَ) على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا ، لأنه نائب عن فعل أمر . و«بَلَّهَ» هذا اسم فعل ، والدليل (على أنه اسم فعل) كونه مبنياً ، والدليل على بنائه كونه غير منون ، وسكت الموضح عن هذا التعليل لأنه^(٩) لا يتم به التقريب ، فإن

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول مالك بن خالد الهذلي : [من الطويل]

(رويدَ عليًّا جدًّا ما ثدي أمُّهم) إلينا ولكن بغضهم متماين

وهو في شرح أبيات سيبويه ١٠٠/١ ، وشرح أشعار الهذليين ٤٤٧/١ ، والكتاب ٢٤٣/١ ، وشرح الأشموني ٤٨٨/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٤ .

(٣) في « ب » : (ورد) .

(٤) في « ب » : (المهمل) .

(٥) في « ب » : (من) .

(٦) الارشاف ٢٠٥/٣ .

(٧) الحديث برواية : « ليتَّهينَ أقوام عن ودعهم الجمعات » وهو في مسند أحمد ٢٣٩/١ ، والنهاية

١٦٥/٥ .

(٨) بعده في « ب » : (به) .

(٩) سقطت من « ب » .

(فصل ل)

(يعمل اسم الفعل عمل مسماه) في التعدي واللزوم غالباً ، فإن كان مسماه لازماً كان اسم فعله كذلك ، فيقتصر على الفاعل ، (تقول : هَيَّاتَ نَجْدٌ ، كما تقول : بَعْدَتْ نَجْدٌ ، قال) جرير : [من الطويل]
 ٧٥٤ — (فَهَيَّاتَ هَيَّاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيَّاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ
 فالعقيق : فاعل هيهات الأول ، وخِلٌ : فاعل هيهات الثالث ، وهيهات الثاني لا فاعل له ، لأنه لم يؤت به للإسناد بل لمجرد التقوية ، والتوكيد للأول .

(و) إذا كان مسماه مما لا يكفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك ، (تقول : شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، كما تقول : افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو) ، لأن الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً . (و) إن كان مسماه متعدياً كان اسم فعله كذلك ، تقول : (دَرَاكَ زَيْدًا) ، بنصب المفعول ، (كما تقول : أَدْرَكَ زَيْدًا) ، بالنصب ، وفي بعض النسخ : تَرَاكَ زَيْدًا ، بالتاء والراء والكاف ، وهي أحسن ، لأن دَرَاكَ شَاءٌ ، لأنه من أَدْرَكَ ، وَتَرَاكَ مَقِيسٌ [١٢٣/ب] لأنه من تَرَكَ ، ومن غير الغالب : آمِنٌ وإِيهِ ، فإنهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما متعدَّ نحو : رَبٌّ اسْتَجِيبَ دُعَائِي وَزِدْنِي عِلْمًا ، وإلى ذلك [٢٠٠] أشار الناظم بقوله :

٦٣١ — وَمَا لِمَا تُنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا

(وقد يكون اسم الفعل مشتركاً بين أفعال سُمِّيَتْ به ، فَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَوْجِهٍ باعتبارها) ، فيعمل عملها ، فيصل إلى المفعول به بنفسه إذا كان بمعنى فعل متعدٍّ ، ويحرف^(١) جر إن كان بمعنى فعل لازم ، (قالوا : حَيَّهْلِ الثَّرِيدَةِ) ، بالنصب ، (بمعنى : ائْتِ الثَّرِيدَةَ) ، وهو خُبْزٌ مغموس^(٢) بِمَرَقِ اللَّحْمِ .

٧٥٤ — تقدم تخريج البيت ١٣٩ ، ٣٨٢ .

(١) في « ب » : (ويحرف) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (مغمور) .

« بَلَّة » المرادفة^(١) لـ « كيف » تشاركها [١/١٢٣] في البناء وعدم التنوين ، يقال : بَلَّةَ زَيْدٌ ، يرفع زيد على الابتداء ، وبَلَّةٌ : خبر مقدم ، أي كَيْفَ زَيْدٌ ، وبذلك يتم لـ « بَلَّة » ثلاثة أوجه : مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف ، وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف : [من الكامل]

٧٥٣- تَدْرُ الْجَمَاحِمَ ضَاحِيًّا هَامَاتُهَا بَلَّةَ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

وقد تأتي لغير ذلك ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٢٩- وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ وَهَكَذَا دُونُكَ مَعَ إِلَيْكَ

٦٣٠- كَذَا رُوِيَ بَلَّةَ نَاصِيئِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

(١) في « ب » : (المرادف) .

٧٥٣- تقدم تخريج البيت برقم ٣٩٤ .

(و) قالوا: (حَيَّهْلُ عَلَى الْخَيْرِ) فعُدَّوه بـ «على» (أي: أَقْبِلْ عَلَى الْخَيْرِ)، وهو ضد الشر، (وقالوا: إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهْلُ بِعُمَرُ^(١)) فعُدَّوه بالباء، وحذفوا المضاف، (أي: أَسْرِعُوا بِذِكْرِهِ)، والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما قال الحريري في المقامة التاسعة، قال: وهو أثر يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه.

ولكن اسم الفعل يخالف مسماه، فإن الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه، (ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه) لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعاً في العمل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٦٣١— وَأَخْرَمَا لِإِذِي فِيهِ الْعَمَلُ

(خلافًا للكسائي) في إجازته تقديم معموله عليه إلحاقًا للفرع بأصله^(٢)، (وأمسسا) ما احتج به وهو قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء/٢٤]، وقوله: (أي الشخص، وهي جارية من بني مازن: [من الرجز]

٧٥٥— (يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دُلُّوِي دُونَكَا) إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

(فمؤولان)، وتأويل الآية أن «كِتَابَ اللَّهِ» مصدر منصوب بفعل محذوف، وعليكم: متعلق به أو بالعامل [١٢٤/أ] المحذوف، والتقدير: كتب الله ذلك كتاباً عليكم، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعليه على حد: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة/١٣٨] وذل على ذلك المحذوف قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء/٢٣] لأن التحريم يستلزم الكتابة. قاله الموضح في شرح القطر^(٣). وتأويل البيت أن «دُلُّوِي»: مبتدأ، ودونك: خبره، وفيه نظر، لأن المعنى ليس على الخبر الخفض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه.

(١) الحديث في النهاية ٤٧٢/١، وغريب الحديث لابن الجوزي ٢٥٨/١.

(٢) انظر الارتشاف ٢١٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣.

٧٥٥— الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٣٤٠/٢، والمقاصد النحوية ٣١١/٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٥، والأشباه والنظائر ٣٤٤/١، والإنصاف ٢٢٨/١، وأوضح المسالك ٨٨/٤، وجمهرة اللغة ص ٥٧٤، وخزانة الأدب ٢٠٠/٦، ٢٠١، ٢٠٧، وذيل السمط ص ١١، وشرح الأشموني ٤٩١/٢، وشرح التسهيل ١٣٧/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٧، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٣٩، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣، وشرح المفصل ١١٧/١، ولسان العرب ٦٠٩/٢ (ميج)، ومعجم ما استعجم ص ٤١٦، ومغني اللبيب ٦٠٩/٢، والمقرب ١٣٧/١، ومقاييس اللغة ٢٨٧/٥، وعمدة الحفاظ (دون)، ومعجم الهوامع ١٠٥/٢.

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٥٨.

وجوز ابن مالك أن يكون « دلوي » منصوباً بـ « دونك » مضمرة مدلولاً عليها بـ « دونك » الملفوظة^(١)، مستنداً لقول سيبويه في « زيداً عليك »^(٢) كأنك قلت : عليك زيداً . وفيما قاله نظر ، لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً ، كما صرح به الموضح في متن القطر^(٣) ، وأما ما استند إليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الإعراب .

وجوز بعضهم أن يكون « دلوي » منصوباً بفعل محذوف دل عليه السياق ، أي : تناول دلوي ، وسكتَ عن « دونك » . والمائع : من ماح ، بالحاء المهملة ، [وهو]^(٤) الذي ينزل^(٥) البثر فيملاً الدلو إذا قل ماؤها .

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٩٤ - ١٣٩٥ ، وفيه أيضاً جوز ابن مالك أن يكون « دلوي » : مبتدأ ، و« دونك » : خبره .

(٢) الكتاب ١/ ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٥٦ .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) في « ب » : (يتدل) .

(فصل ل)

(وما ثَوَّنَ من هذه الأسماء) النائية عن الأفعال تنوين تنكير (فهو نكرة ، وقد التزم ذلك) التكرير (في : وَاهَاً وَوَيْهًا ، كما التزم تنكير نحو : أَحَدٌ وَعَرِيبٌ) بفتح العين المهملة وكسر الراء ، (وَدَيَّارٌ) بفتح الدال وتشديد الياء ، كلاهما مرادف لـ « أحد » ، وأطلقَ أحداً وله استعمالات :

أحدها : مرادف الأول^(١) ، وهو المستعمل في العدد ، نحو : أَحَدَ عَشَرَ .

الثاني : مرادف الواحد بمعنى المنفرد ، نحو : ﴿ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص/١] .

الثالث : مرادف [١٢٤/ب] إنسان ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾

[التوبة/٦] .

الرابع : أن يكون اسماً عاماً في جميع من يعقل ، نحو : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾

[الحاقة/٤٧] وهو المراد هنا ، وهذا ملازم للتكرير غالباً ، ومن تعريفه قوله : [من البسيط]

٧٥٦ — وَلَيْسَ يَظْلِمُنِي فِي حُسْبٍ غَانِيَةً إِلَّا كَعَمْرٍو وَمَا عَمْرٍو مِنَ الْأَحَدِ

قاله الموضح في الحواشي .

(وما لم ينوَّن منها فهو معرفة ، وقد التزم ذلك) التعريف (في نَوَالٍ) بالنون

والزاي ، (وَتَرَكَ) بالتاء والراء (وبأيهما) ، وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف ، كما التزم

التعريف في المضممرات والإشارات والموصولات المعينة ، أما إذا أريد بها غير معين فإنها

تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة ، نحو : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ

الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة/٧] . قاله الموضح في باب الاستثناء .

وفي ضمير الغائب أقوال :

(١) في « ب » : (مرادف للأول) .

٧٥٦ — البيت برواية (يظلمني) مكان (يظلمني) ، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ١٩٧/٥ ، وتاج العروس

٢٧٤/٩ (وحد) ، ولسان العرب ٤٥١/٣ (وحد) .

ثالثها : إن رجع إلى واجب التنكير ك : رَبُّهُ رَجُلًا ، فنكسرة ، وإن رجع إلى جائز التعريف ك : جاء [٢٠١] رَجُلٌ فَأَكْرَمَتْهُ ، فهو معرفة كالراجع إلى معرفة ، والصحيح أنه معرفة مطلقاً .

(وما استعمل بالوجهين) ، بالتنوين وتركه ، (فعلى معنيين) : التعريف والتنكير ، (وقد جاء على ذلك صَهْ وَمَهْ وإِيهْ ، وَالْفَاظُ آخَرُ) نحو : أَفٌ ، فما نُؤْنُ منها فهو نكرة ، وما لم يُنَوَّنْ فهو معرفة ، (كما جاء التعريف والتنكير في نحو : كِتَابٌ وَرَجُلٌ وَفَرَسٌ) ، فمع التنوين نكرات وبدونه مع « أل » أو الإضافة معارف ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٣٢- وَأَحْكُمُ بِنَتَكْيِيرِ النَّيِّ يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ

وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ، ما نُؤْنُ منها وما لم يُنَوَّنْ ، وأنها أعلام أجناس [١/١٢٥] معنوية ك : سُبْحَانَ .

قال في البسيط : وهو ظاهر قول ابن خروف ، والجميع مبني على الصحيح . وقال الفارسي وابن جني : ما كان منها ظرفاً فحركته إعرابية . نقله الموضح في الحواشي وقال : ينبغي أن لا يقولوا به فيما كان مصدرًا نحو : رُوِيَ وَبَلَّهَ . اهـ .

(هذا باب أسماء الأصوات)

والدليل على اسميتها وجود التنوين في بعضها ، وإذا ثبت النوع ثبت الجنس ، ويستشكل صدقُ حدِّ الكلمة عليها ، لأنها ليست دالة على معنى مفرد ، لأن المخاطب بها من لا يعقل ، فهي بمنزلة النعيق للغنم .

والجواب أن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه ، وهذا كذلك ، إذ لم يقل : إن حقيقة الدلالة كون اللفظ^(١) يُخاطَبُ به من يعقل لإفهام معناه ، حتى يُردَّ ما ذكر ، والنعيق لا أحرف له فلا لفظ فيه . قاله الموضح في حواشيه^(٢) ومن خطه نقلت^(٣) .

(وهي نوعان :

أحدهما : ما خوطبَ به ما لا يعقل ممَّا يُشبهُ اسمَ الفعل) في الاكتفاء به ، ولكن اسم الفعل مركب لتحمله الضمير^(٤) ، واسم^(٥) الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير^(٦) ، وهذا النوع قسمان : أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل ، والثاني لِزَجْرِهِ .

فالدعاء (كقولهم في دعاء الإبل لتشرب : جئ جئ) بكسر الجيم فيهما مكررين (مهموزين) كالأمر من « جاء » قاله السمين . وفي المحكم أنهما أمر للإبل بورود الماء . اهـ .

(١) بعده في « ط » : (بحيث) .

(٢) في « ب » : (الحواشي) .

(٣) انظر مع الهوامع ١٠٧/٢ .

(٤) سقط من « ب » ، « ط » : (لتحمله الضمير) .

(٥) في « ب » : (والاسم) .

(٦) سقط من « ب » : (لعدم تحمله الضمير) .

يقال : جُجُجْتُ الإبلَ ، إذا دعوتهَا لتشربَ فقلتَ : جئُ جئُ . نقله الجوهري عن الأموي^(١) وأقره . والاسم « الْجَجِيُّ » على مثل البيع^(٢) ، والأصل : جَجْ ، بهمزيين ساكنة فمتحركة ، أبدلت الهمزة الأولى ياء . [١٢٥/ب] ويقال في الإبل إذا دُعِيَتْ للعلف : هَاهُآ ، والاسم « الْهِيءُ » . قال أبو عمرو : الْهِيءُ : الطعام ، وَالْجِيءُ : الشراب ، قال : [من الهزج]
٧٥٧- وَمَا كَانَ عَلَى الْجَجِيِّ وَلَا الْهِيءِ امْتَدَاحِيكََا

(و) كقولهم (في دعاء الضَّان : حَا حَا ، و) في دعاء (الْمَعَز : عَا عَا) ، بلحاء المهملة في الأول ، وبالعين المهملة في الثاني ، حال كونهما (غير مهموزين ، والفعل منهما حَا حَيْتُ وَعَا عَيْتُ) . قال سيبويه^(٣) : وأبدلوا الألف من الياء لُشْبَهَهَا بِهَا^(٤) ، لأن قولك : حَلَحَيْتُ ، إنما هو صوت بنيت منه فعلاً ، يعني على فَعَلَلْتُ وليست فَاَعَلْتُ . قال : والذي يَدُلُّكَ [٢٠٢] على أنها ليست فَاَعَلْتُ قولهم في الاسم : الْحَيْحَاءُ وَالْعَيْعَاءُ ، بالفتح فيهما . اهـ . (والمصدر : حَيْحَاءَ وَعَيْعَاءَ) ، بكسر أولهما ، وأصلهما : حَيْحَلِي وَعَيْعَلِي ، أبدلت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة . قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعاً : [من الرجز]
٧٥٨- (يَا عَنَزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ عَا عَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعَيْعَاءُ)

(و) الزجر كقولهم (في زَجَرِ الْبَغْلِ : عَدَسٌ) بفتح العين والبدال المهملتين وبإهمال السين ، (قال) يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان :
[من الطويل]

٧٥٩- (عَدَسٌ مَا لِعَبَادَ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ) أُمْنِتِ وَهَذَا تَحْمِلَيْنَ طَلِيْقُ

فه « عَدَسٌ » : [صوت]^(٥) يُزَجَرُ به البغل ، وقد يسمى البغل به ، والتقدير على التسمية به : يا عَدَسُ ، فحُذِفَ حرف النداء . و« إِمَارَةٌ » بكسر الهمز [٤]^(٦) : أي أَمْرٌ وَحُكْمٌ .

(١) في « ب » : (الأبدى) .

(٢) في « ب » : (الجميع) .

٧٥٧- البيت لمعاذ الهراء في لسان العرب ٤٢/١ (جَأَجَأَ) ، ٥٣ (جِأَ) ، ١٧٩ (هَاهُآ) ، ١٨٩ (هِيَا) ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨٣/٤ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٧١ .

(٣) الكتاب ٣١٤/٤ .

(٤) بعده في « ب » : (في) .

٧٥٨- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٤ ، والمقاصد النحوية ٣١٣/٤ .

٧٥٩- تقدم تخريج البيت برقم ١١١ .

(٥) إضافة من « ط » .

(٦) إضافة من « ب » ، « ط » .

(وقولنا : مما يشبه اسم الفعل ، احتراز من نحو قوله) ، وهو النابغة

الذبياني : [من البسيط]

٧٦٠- (يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ) أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

فإن قوله : « يَا دَارَ مَيَّةَ » ، خطاب [١٢٦/أ] لما لا يعقل ، ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ، ولذلك احتاج إلى قوله : « أَقَوْتُ » ، وخطب الدار توجعاً منه لما رأى تغيرها . وذهب الكوفيون إلى أن قوله « يَا دَارَ مَيَّةَ » اسم موصول ، و« بالعلياء » : صلتته . والعلياء : ما ارتفع من الأرض ، والسند : عطف على العلياء ، وسند الجبل : ارتفاعه ، حيث يستند فيه ، أي : يصعد ، والفاء فيه بمعنى الواو ، وأقوت ، بالقاف : خلت ، والسالف : الماضي ، والأمد : الدهر . (وقوله) ، وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٧٦١- (أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا الْجَلِي) بَصِيحٌ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

ف « أيها الليل » خطاب لما لا يعقل ، ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ، ولهذا احتاج إلى قوله : أنجلي .

النوع (الثاني : ما حكي به صوت) مسموع ، والحكي صوته قسماً : حيوان وغيره ، فالأول (ك : غاق) ، بالغين المعجمة والقاف ، (لحكاية صوت الغراب) ، و« شيب » لحكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب . (و) الثاني نحو : (طاق) ، بالطاء المهملة والقاف ، حكاية (لصوت الضرب ، و : طق) ، بفتح الطاء المهملة ، حكاية (لصوت وقع الحجارة) بعضها على بعض ، (و : قب) ، بفتح القاف وسكون الموحدة ، حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) ، وهي الدركة .

(والنوعان) من أسماء الأصوات (مبيان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (في أنها لا عاملة ولا معمولة ، كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة)

٧٦٠- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤ ، والدرر ١٥٦/١ ، ٥٨٤/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٥٤/٢ ، والصاحي في فقه اللغة ص ٢١٥ ، والكتاب ٣٢١/٢ ، والمحتسب ٢٥١/١ ، والمقاصد النحوية ٣١٥/٤ ، ولسان العرب ٣٥٥/٣ (قصد) ، وتهذيب اللغة ٣٥٣/٨ ، ٢٦٦/١٢ ، ٦٦٨/١٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٢/٤ ، ورسف المباني ص ٤٥٢ ، وشرح الأشموني ٤٩٣/٢ ، ولسان العرب ٢٢٣/٣ (سند) ، ١٤١/١٤ (جرا) ، ٤٩١/١٥ (يا) ، وجمع الهوامع ٨٥/١ ، ٢٤٣/٢ .

٧٦١- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨ ، والأزھية ٢٧١ ، وخزانة الأدب ٣٢٦/٢ ، ٣٢٧ ، وسر صناعة الإعراب ٥١٣/٢ ، ولسان العرب ٣٦١/١١ (شلل) ، والمقاصد النحوية ٣١٧/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩٣/٤ ، وجواهر الأدب ٧٨ ، ورسف المباني ص ٧٩ ، وشرح الأشموني ٤٩٣/٢ .

كـ «ليت» (في ألها عاملة غير معمولة ؛ وقد مضى ذلك في أول) هذا (الكتاب^(١)) ،

بخلاف [١٢٦/ب] أسماء الأصوات فإنه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين حمل قول الناظم :

٦٣٤- وَالزَّمْ بَنَّا التَّوَعَيْنَ فَهُوَ قَدْ وَجِبَ

على نوعي أسماء الأصوات ، وهما المذكوران في قوله :

٦٣٣- وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

٦٣٤- كَذَا الَّذِي أَجْلَى حِكَايَةٍ كَقَبْ

وربما أعرب بعض أسماء الأصوات لتركيبه فقط ، أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسماً للمحكي صوته أو للمصوت له به ، فيكون حينئذ مرادفاً لاسم متمكن .

فالأول كقوله : [من الطويل]

٧٦٢- كَمَا رُعْتَ بِالْحَوْبِ الظَّمَاءَ الصَّوَادِيَا

يروى : الْحَوْبَ ، بالوجهين : على الحكاية وعدمها ، أي : كما رُعْتَ بهذا اللفظ

الذي يُصَوَّتُ به . وهو « حَوْبَ » بفتح الحاء المهملة ، والباء الموحدة ، وهو زجرٌ للإبل ، وأما « جَوْتُ » ، بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق ، المفتوحة ، فهو لدعاء الإبل لا لزجرها .

والثاني كقوله : [من الرجز]

٧٦٣- إِذْ لِمَتِّي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ

فهذا بمنزلة قوله : مثلُ جَنَاحِ غُرَابٍ .

والثالث كقوله : [من الكامل]

٧٦٤- وَوَفَعْتُ فِي عَدَسٍ كَأَنِّي لَمْ أَرْلُ

قال الموضح [٢٠٣] في حواشيه : وهذان النوعان الأخيران ينبغي أن لا يجوز

فيهما إلا الإعراب .

(١) انظر ما تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣٨ وما بعدها .

٧٦٢- صدر البيت : (دعاهن رِدْفِي فَارْعَوَيْنَ لصوته) ، وهو لعريف القوافي في خزانة الأدب ٣٨١/٦ ، والمقاصد النحوية ٣٠٩/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣١٧ ، وخزانة الأدب ٣٨٨/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٨ ، وشرح المفصل ٧٥/٤ ، ٨٢ ، ولسان العرب ٢١/٢ (جوت) ، وتاج العروس ٢٨٢/٤ (جوت) .

٧٦٣- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٠ ، والدرر ٣٤٤/٢ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٢١٨/٣ ، والاقتضاب ص ٦٢٥ ، وتاج العروس (غيق) ، وتخليص الشواهد ص ١٥٢ ، وشرح الأشيوني ٤٩٤/٢ ، ولسان العرب ١٣٣/٦ (عدس) ، والمخصص ١٥١/٨ ، وجمع الهوامع ١٠٧/٢ .

٧٦٤- لم أقف على تمام البيت ولا على مصادره .

(هذا باب نوني التوكيد)

الثقيلة والخفيفة

(لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة وخفيفة نحو : « لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَا ») [يوسف/٣٢].

وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما ، كإبدال الخفيفة ألفاً في نحو : « وَلَيَكُونَا » ، وحذفها في نحو : [من الخفيف]

٧٦٥- لا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ
وكلاهما ممتنع في الثقيلة . قاله سيبويه^(١) .

وعورض بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحياناً ، وقد قال سيبويه نفسه في « أن » المفتوحة إنها فرع المكسورة ، ولها [١/٢٧] إذا خُفِّت أحكام تخصها^(٢) ، ومذهب

٧٦٥- تمام البيت : (لا تمين الفقير علك أن تر) كع يوماً والدهر قد رفعة)

وهو للأضبط بن قريع في الأغاني ٦٨/١٨ ، وأما القالي ١٠٧/١ ، والحماسة الشجرية ٤٧٤/١ ، والحماسة البصرية ٣/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٠/١١ ، ٤٥٢ ، والدرر ٢٨١/١ ، ٢٥١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٣ ، والشعر والشعراء ٣٩٠/١ ، والمعاني الكبير ٤٩٥ ، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٤ ، وتاج العروس ١٢٢/٢١ (رجع) ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٢١/١ ، وأوضح المسالك ١١١/٤ ، وجواهر الأدب ص ٥٧ ، ١٤٦ ، ورصف المباني ص ٢٤٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٧ ، وشرح الأشموني ٥٠٤/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣١٨/٢ ، وشرح المفصل ٤٣/٩ ، ٤٤ ، واللسان ١٨٤/٦ (قس) ، ١٣٣/٨ (رجع) ، ٤٣٨/١٣ (هون) ، واللمع ٢٧٨ ، ومغني اللبيب ١٥٥/١ ، والمقرب ١٨/٢ ، وجمع الهوامع ١٣٤/١ ، ٧٩/٢ ، وتاج العروس (هون) ، وعمدة الحفاظ (رجع) .

(١) الكتاب ٥٢١/٣ .

(٢) الكتاب ١٢٠/٣ .

الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة^(١)، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة^(٢). اهـ. ويدل له: ﴿لَيْسُ جَنَّ وَلَيْكُونَا﴾ [يوسف/٣٢] فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصاً على سجنه من كينونته صاغراً.

(ويؤكد بهما الأمر مطلقاً) من غير شرط، لأنه مستقبل دائماً، وسواء في ذلك الأمر بالصيغة نحو: قُومَنَّ، والأمر باللام نحو: لَيَقُومَنَّ زيدٌ، بكسر اللام، والدعاء نحو: [من الرجز]

فَأَنْزَلْنَا سَكِينَةً عَلَيْهِنَا

—٧٦٦

(ولا يؤكد بهما الماضي) لفظاً ومعنى (مطلقاً) لأنهما يُخْلِصَان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي المضي، وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «فِيمَا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ الدَّجَالَ» وقول الشاعر: [من الكامل]

—٧٦٧ دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مَتِيماً
فهذان الفعلان مستقبلان معنى.

(وأما المضارع) المجرد من لام الأمر (فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيده بهما واجباً) ، أي لا بد منه ، (وذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لَامِهِ) ، أي لام القسم ، (بفاصل نحو : ﴿وَتَاللَّهِ لَا يَكِيدَنَّ أَصْنَامُكُمْ﴾) [الأنبياء/٥٧] ف «أكيدَنَّ» : فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم ، وهو : تَاللَّهِ ، وليس مفصلاً من لام القسم بفاصل .
(ولا يجوز توكيده بهما إذا كان منفيّاً) لفظاً أو تقديرّاً ، فالأول نحو : واللّهِ لا أقوم ، والثاني (نحو : ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾) [يوسف/٨٥] ف «تفتأ» منفي بلا محذوفة ، (إذ التقدير : لا تَفْتَأُ) ، وحذف «لا» في جواب القسم مطرد .

(١) انظر الإنصاف ٦٥٠/٢ ، المسألة رقم ٩٤ .

(٢) الكتاب ٥٠٩/٣ .

٧٦٦- الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٢/٢ ، والكتاب ٥١١/٣ ، وله أو لعامر بن الأكوخ في الدرر ٢٣٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ ، وبسلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣٤/٢ ، وتحليص الشواهد ص ١٣٠ ، وخزانة الأدب ١٣٩/٧ ، ومغني اللبيب ٩٨/١ ، ٢٦٩ ، ٣١٧ ، ٣٣٩/٢ ، ٥٣٩ ، والمقتضب ١٣/٣ ، وجمع الهوامع ٧٨/٢ .

٧٦٧- عجز البيت : (لولاك لم يك للصبابة جانحا) ، وهو بلا نسبة في الجني السداني ص ١٤٣ ، والدرر ٢٤٣/٢ ، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٠/٢ ، وشرح التسهيل ١٤/١ ، وشرح المرادي ٩١/٤ ، ومغني اللبيب ٣٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٢٠/١ ، ٣٤١/٤ ، وجمع الهوامع ٧٨/٢ .

(أو كان) المضارع (حالا كقراءة ابن كثير: ﴿لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(١))

[القيامة/١]، وقول الشاعر: [من المتقارب]

٧٦٨- (يَمِينًا لَأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ) يُزَخْرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

ف «أقسم» في الآية، و «أبغض» في البيت [١٢٧/ب] معناهما الحال لدخول اللام عليهما، وإنما لم يؤكد بالنون، لكونها تُخْلِصُ الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال.

(أو كان) المضارع (مفصلاً من اللام) بمعموله أو بحرف [٢٠٤] تنفيس،

فالأول (مثل) قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ مَثُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِأَلِي اللَّهِ تُخْشَرُونَ﴾ [آل عمران/١٥٨]

(و) الثاني (نحو): ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى/٥] ف «يعطيك» على جواب القسم وهو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى/٣] والمعطوف على الجواب جواب.

وقول البيضاوي^(٢) تبعاً للزنجشيري^(٣): واللام في: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ للابتداء،

دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ، والتقدير: لَأَنْتَ سَوْفَ يُعْطِيكَ، لا للقسم، فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة، مخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها، فإذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وثبتت لام القسم وحدها كقوله: [من الخفيف]

٧٦٩- فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزِي الَّذِي أَسْـَٔ لَفَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلاً

أنشله ابن مالك شاهداً على ذلك.

(و) الحالة (الثانية: أن يكون) توكيده بهما (قريباً من الواجب، وذلك

إذا كان) المضارع (شرطاً لـ: إن) الشرطية (المؤكدة بـ: ما) الزائدة (نحو): ﴿وَأَمَّا

تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال/٥٨] من الأجوف، ﴿فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ﴾ [الزخرف/٤١] من السالم،

(﴿فَأَمَّا تَرَيْنَّ﴾ [مریم/٢٦] من الناقص، (ومن تركه توكيده قوله): [من البسيط]

(١) هي قراءة ابن كثير وقبله الحسن والأعرج والبزي والزهري والقواس. انظر الإتحاف ص ٤٢٨،

ومعاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣، والنشر ٢٨٢/٢، وشرح ابن النظم ص ٤٤٢.

٧٦٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٥/٤، وشرح الأشموني ٤٩٦/٢، وشرح التسهيل ٢٠٨/٣،

والمقاصد النحوية ٣٣٨/٤.

(٢) أنوار التنزيل ١٨٨/٤.

(٣) الكشف ٢١٩/٤، وانظر شرح ابن النظم ص ٤٤١.

٧٦٩- البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٢٠٨/٣.

٧٧٠- (يَا صَاحِإِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ) فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الْخِلَافِ مِنْ شَيْمِي

[١/١٢٨] أراد : يا صاحبي ، فحذف المضاف إليه ؛ وهو الياء^(١) ؛ وآخر المضاف ؛ وهو الباء^(٢) ؛ معاً ، قاله ابن خروف ، والمشهور أنه ترخيم صاحب فقط ، وترك توكيد^(٣) « تجدني » ، فحذف النون (وهو قليل) في النثر ، (وقيل : يختص بالضرورة) .

الحالة (الثالثة : أن يكون) توكيده بهما (كثيراً ، وذلك إذا وقع) المضارع (بعد أداة طلب) ، نهى أو دعاء أو عرض أو تمنى أو استفهام .

فالأول (كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾) عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴿

[إبراهيم/٤٢] .

(و) الثاني كقول خرنق : [من الكامل]

٧٧١- لَا يَتَعَدَّنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعَدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
فَأَكَّدَتْ « يبعد » بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء . والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة : [من البسيط]

٧٧٢- (هَلَّا تَمَنَّيْ بَوَعْدٍ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ) كَمَا عَهَدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ
فأكد « تَمَنَّيْ » بكسر النون الأولى بعد حرف العرض ، وأصله : تَمَنَّيْتُ ، حُذِفَتْ نون الرفع مع الخفيفة حملاً على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين . وغير : حال من ياء المخاطبة ، ومُخْلِفَةٍ ، بقاء التانيث : مضاف إليها ، وذي سَلَمٍ : موضع بالشام .

(و) الرابع نحو (قول الآخر يخاطب امرأة أيضاً) : [من الطويل]

٧٧٣- (فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرَيْنِي) لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكَ هَائِمٌ
فأكد « تَرَيْنِي » بتشديد النون الأولى على حد : ﴿ فِيمَا تَرَيْنِ ﴾ [مرم/٢٦] بعد حرف التمني .

٧٧٠- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٩٧/٤ ، وخزانة الأدب ٤٣١/١١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤١ ، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٤ ، والدرر ٢٣٩/٢ .

(١) سقطت من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ط » : (تنوين) .

٧٧١- تقدم تخريج البيت برقم ٦٣٧ .

٧٧٢- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٣٠٣/١ ، وأوضح المسالك ٩٩/٤ ، والدرر ٢٣٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٣٩ ، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٣/٤ ، وجمع الهوامع ٧٨/٢ .

٧٧٣- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٠/٤ ، والدرر ٢٣٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٠ ، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٣/٤ ، وجمع الهوامع ٧٨/٢ .

(و) الخامس نحو (قوله) : [من الكامل]

٧٧٤— (أَقْبَعَدَ كِنْدَةً تَمْدَحَنَّ قَيْلًا)

فأكد « تَمْدَحَنَّ » بعد حرف الاستفهام . وكنتلة ، بكسر الكاف وسكون النون : اسم قبيلة في كهلان ، وقبيلًا : ترخيم قبيلة للضرورة .

الحالة (الرابعة : أن يكون) توكيده بهما (قليلًا ، وذلك بعد « لا » النافية ،

أو) بعد (ما ؛ الزائدة [١٢٨/ب] التي لم تُسَبِّقْ بـ : إن) الشرطية .

فالأول (كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾)

[الأنفال/٢٥] فأكد « تُصِيبُ » بعد « لا » النافية تشبيهاً لها بالناحية صورة ، وجملة « لا تصيب » خبرة في موضع الصفة لـ « فتنه » فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم ، لا خاصة بالظالمين : لأنها قد وُصِفَتْ بأنها تصيب الظالمين خاصة فيكف تكون مع هذا خاصة بهم ؟ . وقيل : « لا » ناهية وأقيم المسبب مقام السبب ، والأصل : لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ، ثم عُلِّلَ عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة ، لأن الإصابة مسببة^(١) عن التعرض ، وأسند^(٢) المسبب إلى فاعله ، فالإصابة خاصة بالتعرضين ، وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلًا [٢٠٥] بل كثيراً ، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول ، أي : واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك .

(و) الثاني (كقولهم) في المثل نظماً : [من الطويل]

٧٧٥— إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ (وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبَغُنَّ شَكِيرُهَا)

فأكد « يَنْبَغُنَّ » بعد « ما » الزائدة . وهذا مثل يضرب لمن كان أصلاً تفرع منه ما يشبهه .

٧٧٤— صدر البيت : (قالت فطيمة حلَّ شِعْرَكَ مِدْحَةً) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٥٨ ، ولحقه في الكتاب ٥١٤/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠١/٤ ، وجواهر الأدب ص ١٤٣ ، وخزانة الأدب ٣٨٣/١١ ، ٣٨٤ ، والدرر ٢٣٦/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٤٠ ، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٤٠/٤ ، وجمع الهوامع ٧٨/٢ .

(١) في « أ » : (مسبة) .

(٢) في « ب » : (واستند) .

٧٧٥— البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٣/٤ ، وخزانة الأدب ٢٢/٤ ، ٢٨١/٦ ، ٢٢١/١١ ، ٤٠٣ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٤٢ ، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٤٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٦١/٢ ، وشرح المفصل ١٠٣/٧ ، ٥/٩ ، ٤٢ ، والكتاب ٧١٥/٣ ، ولسان العرب ٤٢٦/٤ (شكر) ، ٥١٦/١٣ ، ٥١٨ (عضه) ، ومغني اللبيب ٣٤٠/٢ .

والمعنى هنا: إذا مات الأب^(١) سَرَقَ الولدُ شَخْصَ والده، فيصير كأنه هو. قاله العيني^(٢).
واقصر الموضح في الحواشي على عجزه فقال: هذا مثل لمن أظهر خلاف ما
أبطن. والعضة: شجرة، وشكيرة: شوكها، وقيل: صغار ورقها، يعني أن كبار الورق إنما
تنبت من صغارها، أي: ما ظهر من الصغار يدل على الكبار.

وقولهم: «بَأَلَمَ مَا تُخَيِّتُهُ»^(٣) يقال لمن يفعل فعلاً يتألم به ولا بد له منه، وهو
خطاب لامرأة في [١/١٢٩] الأصل، والهاء للسكت.

وقولهم: «بِجَهْدٍ مَا تَبْلُغُنَّ»^(٤) يقال لِمَنْ حَمَلَتْهُ فعلاً فأباه^(٥)، أي: لا بد لك
من فعله بمشقة.

وقولهم: «بِعَيْنٍ مَا أُرِيَنَّكَ»^(٦) تقوله لِمَنْ يُخْفِي عنك أمراً أنت بصير به، أي
أني أراك بعين بصيرة.

(وقوله)، وهو حاتم الطائي: [من الطويل]
٧٧٦- (قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارِثٌ) إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا
و«ما» زائلة في الأماكن الخمسة، وهي على معنى النفي، أي: ما يَحْمَدُنَّكَ، وكذا الباقي،
ولا يقاس عليهن، ولا تحذف «ما»^(٧) منهن.

الحالة (الخامسة: أن يكون) التوكيد بهما (أقل، وذلك بعد: لَمْ، وبعد
أداة جزاء بغير: إِمَّا) الشرطية، فالأول (كقوله)، وهو أبو حيان الفقعسي يصف جبلاً

(١) في «ط»: (الابن)

(٢) شرح الشواهد للعيني ٢١٧/٣.

(٣) مجمع الأمثال ١٠٧/١، وفي المستقصى ٢٠٤/٢: (أحري بَأَلَمَ تخيئته).

(٤) من شواهد الكتاب ٥١٦/٣، وشرح ابن الناطم ص ٤٤١.

(٥) في «ط»: (أعياه).

(٦) مجمع الأمثال ١٠٠/١، وجمهرة الأمثال ٢٣٦/١، والمستقصى ١١/٢، وهو من شواهد شرح ابن
الناظم ص ٤٤١، والكتاب ٥١٧/٣، وشرح ابن عقيل ٣٠٩/٢، وشرح المفصل ٥/٩.

٧٧٦- البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٣، والدرر ٢٤٤/٤، وشرح شواهد المعنى ٩٥١/٢، والمقاصد
النحوية ٣٢٨/٤، ونوادر أبي زيد ١١٠، وبلا نسبة في الارتشاف ٣٠٤/١، وأوضح المسالك ١٠٥/٤،
وشرح ابن الناطم ص ٤٤٢، وشرح الأشموني ٤٩٧/٢، وشرح المرادي ٩٧/٤، وجمع الهوامع ٧٨/٢.

(٧) في «ط»: (ما الشرطية).

قد عَمَّهُ الخصب وَحَفَّهُ النبات : [من الرجز]

٧٧٧- (يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا) شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

أراد : ما لم يَعْلَمَنَّ ، بنون التوكيد الخفيفة المبذلة في الوقف ألفاً .

(و) الثاني (كقوله) : [من الكامل]

٧٧٨- (مَنْ تَتَقَفْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآيِبٍ) أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي

فأكد « تَتَقَفْنَ » بنون التوكيد الخفيفة بعد « مَنْ » الشرطية . و« تَتَقَفْنَ » بمعنى « تَجِدُ » والآيب : الراجع ، وبنو قتيبة من باهلة .

وإنما انقسمت هذه الحالات إلى خمسة : واجب وأكثر وكثير وقليل وأقل ، لأن

آخرها مشبه بما قبله ، وما قبله مشبه بما قبله ، وهكذا إلى الأول ، وذلك أن التوكيد بالثوئين إنما يؤتى به لمسيس الحاجة إليه .

أما في الحالة الأولى ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٧- أَوْ مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا

فلأن القسم إنما يؤتى به للتحقيق فهو أشد احتياجاً إلى التوكيد .

وأما [١٢٩/ب] الحالة الثانية ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٦- أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا

٧٧٧- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٣١/٢ ، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري

أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ٤٠٩/١١ ، ٤١١ ، وشرح شواهد المغني ٩٧٣/٢ ، والمقاصد النحوية

٨٠/٤ ، ولمساور العبسي أو للعجاج في الدرر ٢٤٠/٢ ، ولأبي حيان الفقعسي في المقاصد النحوية

٣٢٩/٤ ، وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ٢٦٦/٢ ، وبلا نسبة في الاقتضاب ص ٥٢٠ ، ٧١١ ،

والإنصاف ٤٠٩/١ ، وأوضح المسالك ١٠٦/٤ ، وخزانة الأدب ٣٨٨/٨ ، ٤٥١ ، ورصف المباني ص

٢٢٩ ، ٣٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٦٧٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٣ ، وشرح الأشموني ٤٩٨/٢ ،

وشرح ابن عقيل ٣١٠/٢ ، وشرح المفصل ٤٢/٩ ، والكتاب ٥١٦/٣ ، ولسان العرب ٣٢/٣ (شيخ)

٢٢٩/١٤ (خشي) ٩٩/١٥ (عمي) ، ٤٢٨ (الألف اللينة) ، ومجالس ثعلب ص ٦٢٠ ، ونوادر أبي

زيد ص ١٣٢ ، وجمع الهوامع ٧٨/٢ ، وتمذيب اللغة ٦٦٤/١٥ ، وتاج العروس (خشي) ، (عمي) .

٧٧٨- البيت لبنت مرة بن عاهان في خزانة الأدب ٣٨٧/١١ ، ٣٩٩ ، والدرر ٢٤٤/٢ ، ولبنت أبي الحصين

في شرح أبيات سيبويه ٢٦٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٠٧/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٣ ،

وشرح الأشموني ٥٠٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣١١/٢ ، وشرح المرادي ١٠٥/٤ ، والكتاب ٥١٦/٣ ،

والمقتضب ١٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٣٠/٤ ، والمقرب ٧٤/٢ ، وجمع الهوامع ٧٩/٢ .

فلأن « إن » الشرطية لما أكّدت بـ « ما » الزائدة أشبهت القسم في تأكيده باللام .

وأما الحالة الثالثة ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٦- يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلٌ وَيَفْعَلُ آتِيَا دَا طَلَبٍ

فلأن ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد « إن » في استدعاء الجواب .

وأما الحالة الرابعة ، وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٧- وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ يَبْعُدَ لَا

فلأن « لا » النافية أشبهت « لا » الناهية صورة ، وأما الزائدة فأشبهت « ما » النافية كذلك .

وأما الحالة الخامسة وهي المشار إليها في النظم بقوله :

٦٣٨- وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا

فلأن^(١) « لَمْ » للنفي ، والنفي أشبه النهي معنًى^(٢) ، وغير « إن » من [٢٠٦] أدوات الشرط أشبهت « لَمْ » في الجزم ، ولا يؤكّد بهما في غير ذلك إلا ضرورة كقوله :
[من المديد]

٧٧٩- رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرَفَعَنْ ثُوْبِي شَمَالَاتُ

والذي سهل ذلك أن « رُبَّمَا » للقلة ، والقلة تناسب النفي والعدم ، والنفي

شبيه بالنهي . كذا علل التفتازاني^(٣) .

(١) في « ط » : (فلا إن) .

(٢) في « ب » : (معا) .

٧٧٩- البيت لجنمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤ ، ٢٦٥ ، والأغاني ٢٥٧/١٥ ، وخزانة الأدب ٤٠٤/١١ ، والدرر ١٠١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٨١/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣ ، والكتاب ٥١٨/٣ ، ولسان العرب ٣٢/٣ (شيخ) ، ٣٦٦/١١ (شمل) ، والمقاصد النحوية ٣٤٤/٣ ، ٣٢٨/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٣٠٦/١ ، وأوضح المسالك ٧٠/٣ ، والدرر ٢٤٣/٢ ، ورفص المباني ص ٣٣٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ ، وشرح المفصل ٤٠/٩ ، وكتاب اللامات ص ١١١ ، ومغني اللبيب ص ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والمقتضب ١٥/٣ ، والمقرب ٧٤/٢ ، وجمع الهوامع ٣٨/٢ ، ٧٨ .

(٣) شرح التفتازاني ص ١٦ .

وقد يؤكّدان جواب الشرط كقوله : [من الطويل]

٧٨٠— وَمَهُمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا

أي : « تَمْنَعُنْ » وهو قليل في الشعر . نص عليه سيبويه وقال ^(١) : « شبهوه بالنهاي حيث كان مجزوماً غير واجب »

٧٨٠- صدر البيت : (فمهما تشأ منه فزارة تعطكم) ، وقد نسبته سيبويه في الكتاب ٥١٥/٣ إلى عوف بن الخرع ، وهو للكميت بن معروف في ديوانه ص ١٩٥ ، وحماصة البحري ص ١٥ ، والدرر ٢٤٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٧٢/٢ ، وللكميت في شرح ابن الناظم ص ٤٤٤ ، وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب ٣٨٧/١١ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ولسان العرب ٢٧٣/٨ (قزع) ، وللكميت بن معروف أو للكميت ابن ثعلبة في المقاصد النحوية ٣٣٠/٤ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥٠٩/٧ ، ٥١٠ ، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢ ، وجمع الهوامع ٧٩/٢ .

(١) الكتاب ٥١٥/٣ .

(فصل ————— ل)

(في حكم آخر) الفعل (المؤكّد) بالثَنُونَيْنِ

(اعلم أن هنا أصليْن يستثنى من كل منهما مسألة) واحدة (الأصل الأول ، أن آخر) الفعل ^(١) (المؤكّد يُفْتَح) كما أشار الناظم بقوله :

٦٣٨ ————— وَأَخْرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحُ

(تقول) في المضارع : (لِتَضْرِبَنَّ) زيدًا ، (و) في الأمر : (اضْرِبَنَّ) يا زيد .

واختُلِفَ في [١/١٣٠] هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي : بناءً

للتركيب ، وقال سيبويه والسيرافي والزجاجي : عارضةً للساكنين ^(١) ، وهما : آخر الفعل والنون الأولى .

(ويستثنى من ذلك) الأصل الأول (أن يكون) المضارع (مستندًا إلى ضمير)

بالتنوين ، (ذي لِين) ، ألف أو واو أو ياء ، (فإنه يُحَرِّك آخره حينئذ بحركة تُجَانِسُ ذلك اللَّيْن) من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما نشرحه) قريبًا ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٣٩ — وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكِ قَدْ عَلِمَا

(والأصل الثاني : أن ذلك) الضمير (اللَّيْنِ يجب حذفه إن كان واوًا أو ياء)

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٤٠ — وَالْمُضْمَرُ احْدَفْنَاهُ إِلَّا الْأَلِفَ

(تقول : اضْرِبَنَّ يا قَوْمُ ، بضمّ الباء ، واضْرِبَنَّ يا هِنْدُ ، بكسرها ، والأصل :

اضْرِبُونَ واضْرِبِينَ) ، بتشديد النون فيهما ، فالتقى ساكنان : الواو والنون المدغمة في الأول ، والياء والنون المدغمة في الثاني ، (ثم حذفت الواو) في الأول (والياء) في الثاني (لالتقاء الساكنين) .

(١) سقطت من « ب » .

أما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين أن يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح، لأنه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حله، وأما من لم يشترط ذلك فلأن الكلمة لما ثقلت واستطالت، وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء حذفتا، هذا مع الثقيلة، وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على حله اتفاقاً.

(وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ) الأصل الثاني (أن يكون آخر الفعل) المضارع (أَلَفًا ، ك : يَخْشَى ، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ) آخر الفعل ، وهو الألف ، وثبت الواو مضمومة ، [١٣٠/ب] والياء مكسورة لدفع التقاء الساكنين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٤٢- وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي وَآوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قَفْسِي

(فنقول : يا قوم اخشون) بضم الواو (ويا هندا اخشين) [بكسر الياء]^(١) والأصل : اخشون واخشين^(٢) ، حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وهما الياء والواو في الأول والياء في الثاني . وإن شئت قلت : تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الأول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني ، فلم يجوز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما ، فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم ، وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر ، تخلصاً من التقاء الساكنين .

(فإذا أسند هذا الفعل) الذي آخره ألف (إلى غير الواو والياء) ، وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والألف والنون ، (لم تحذف آخره) ، وهو الألف ، (بل تقلبه ياء) ، وإلى ذلك [٢٠٧] أشار الناظم بقوله :

٦٤٠- وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ

٦٤١- فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا وَالْوَاوِ يَاءً كَاسَعِينَ سَعِيَا (فنقول) إذا أسندته إلى الظاهر : (لِيَخْشَيْنَ زَيْدٌ ، و) إلى الضمير المستتر : (لَتَخْشَيْنَ يا زيدُ ، و) إلى الألف : (لَتَخْشَيَانِ يا هنداُ) .

(١) إضافة من « ط » .

(٢) في « أ » ، « ب » : (اخشون واخشين) .

(فصل ل)

(تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام :

أحدها : أنها لا تقع بعد الألف ، نحو : قُومًا واقْعُدَا) ، فلا يقال : قُومَانُ واقْعُدَانُ ، [١٣١/١] بسكون النون ، (لثلاثا يلتقي ساكنان) على غير حدهما^(١) ، (و) نُقِلَ (عن يونس والكوفيين إجازته^(٢)) ، وحجتهم : كما قال الخضر اوي : أنه قد يلتقي ساكنان في الوصل : نحو : ﴿ مَحْيَايَ وَمَمَاتِي ﴾ [الأنعام/١٦٢] ، ونحو ﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة/٦] ونحو : ﴿ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة/٣٢] و « أَلْتَقَتْ حَلَقَتَا الْبِرِّطَانِ »^(٣) ، ونحو : لَامٌ ، رَأًءٌ ، وكَافٌ هَاءٌ ، وَعَيْنٌ صَادٌ .

(ثم صرَّح الفارسي في) كتابه (الحجة : بأن يونس يُبْقِي النون ساكنة^(٤) . ونظير ذلك قراءة نافع : وَمَحْيَايَ) بسكون الياء وصلاً^(٥) . (وذكر الناظم) في شرح التسهيل عن يونس (أنه يكسر) النون^(٦) ، (وحمل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم^(٧) : ﴿ فَدَمَّرَانِهِمْ تَدْمِيرًا ﴾) [الفرقان/٣٦] على أنه أمر للثنتين ، والنون المكسورة نون توكيد خفيفة .

(وجوز) الناظم (في قراءة ابن ذكوان : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ [يونس/٨٩] بتخفيف

(١) في « ط » : (غيرها) .

(٢) انظر الإنصاف ٦٥٠/٢ ، المسألة رقم ٩٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٤٦ ، والكتاب ٥٢٧/٣ .

(٣) مجمع الأمثال ١٨٦/٢ ، وجمهرة الأمثال ١٨٨/١ ، والمستقصى ٣٠٦/١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٤٣ .

(٤) الحجة ٤٤١/٣ .

(٥) وكذلك قرأها أبو جعفر ، انظر الإتحاف ص ٢٢١ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٤٦ ، ولم يرد هذا القول في شرح التسهيل ، بل في شرح الكافية الشافية ١٤١٧/٣ .

(٧) هي قراءة علي بن أبي طالب عليه السلام . انظر مختصر ابن خالويه ص ١٠٥ .

النون (مكسورة ، بناء على كون الواو للعطف و« لا » للنهي^(١) . قال الشارح^(٢) : ويجوز أن تكون الواو للحال و« لا » للنفي ، والنون علامة الرفع .

(وأما الشديدة فتقع بعدها) ، أي بعد الألف ، (اتفاقاً) من البصريين والكوفيين ، (ويجب كسرها) . وإلى امتناع الخفيفة بعد الألف وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله :

٦٤٤- وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلِفٌ

(كقراءة باقي السبعة : « وَلَا تَتَّبِعَانَّ ») [يونس/٨٩] بتشديد النون^(٣) . وإغما كُسِرَتْ وكان أصلها الفتح ، لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة ، فأشبهت نون الاثنين في نحو : غلامان ، وفُتِحَتْ في غير ذلك ، لأنها حرفان ، الأول منهما ساكن ، فُتِحَتْ كما فُتِحَتْ نون « أَيْنَ » . هذا تعليل سيبويه^(٤) .

الحكم (الثاني) من أحكام الخفيفة : (أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث ، وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن [١٣١/ب] يُؤْتَى بعده بألف فاصلة بين النونين) ، وهما نون الإناث ونون التوكيد ، (قصداً للتخفيف) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٤٥- وَأَلِفٌ زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا فَعَلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

(فيقال : اضْرِبْنَانِ) يا نِسْوَةٌ ، (وقد مضى) قريباً (أن الخفيفة لا تقع بعد الألف) .

وعدل في التعليل عن تعليل تصريح العزي للفصل بين النونات^(٥) ، يعني الثلاثة : نون جماعة الإناث ، والمدغمة والمدغم فيها ، ليرتب عليه قوله : (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيون فيما تقدم ، (أجازوه هنا بشرط كسر النون) فراراً من التقاء الساكنين على غير حله ، إذ ليس هنا ثلاث نونات .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٤١٨/٣ ، والإتحاف ص ٢٥٣ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٤٦ ، والإنصاف ٦٦٧/٢ .

(٣) انظر الإتحاف ص ٢٥٣ .

(٤) الكتاب ٥٢٧/٣ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٤٦ .

(٥) تصريح العزي ص ١٧ .

واعترضَ بأنَّ تحريكها يُخْرِجُهَا عن وضعها فالوجه مَنَعُهَا بعد الألف « وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأنَّ الثقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها ، وأدْخِلَتِ الألف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات ، لئلا يلزم للفرع مزِيَّةٌ على الأصل » .
واعترضه التفتازاني بأنَّ أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين^(١) ، مع أنَّ الفرع لا يجب أن يَجْزِيَ على الأصل في جميع الأحكام . اهـ .

ولك أن تقول نُصْرَةً لابن الحاجب : الحيز لوقوع الخفيفة بعد الألف هو يونس والكوفيون ، وهم [٢٠٨] القائلون بأصالة الشديدة وفرعية الخفيفة .
قال الشاطبي : والحجة لهم فيما ذهبوا إليه ، أنَّ الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وقد أجمع الجميع على أنَّ الثقيلة تدخل هنا بعد الألف ، فكذا الخفيفة . اهـ . فهذا فرع جارٍ على أصلهم .

الحكم (الثالث) من أحكام الخفيفة : [١٣٢/١] (أنها تُحذفُ قبل الساكن) ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٦٤٦- وَأَحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَفِيفٌ

(كقوله) ، وهو الأضبط بن فُرَيْحٍ ، وهو جاهلي قديم قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة : [من الخفيف]

٧٨١- (لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ)

فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين ، وأبقى الفتحة دليلاً عليها ، (وأصله : لا تُهَيِّنَنَّ) ، من الإهانة ، وكُنِيَ بالركوع عن انحطاط الحال .

الحكم (الرابع) من أحكام الخفيفة : (أنها تعطى في الوقف حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قُلِبَتْ أَلْفًا) ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٦٤٨- وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلْفًا وَوَقْفًا

(كقوله تعالى : ﴿ لَسَنَفَعَا ﴾ [العلق/١٥] ﴿ وَلَيَكُونَا ﴾ [يوسف/٣٢] ، وقول الشاعر) ، وهو الأعشى ميمون : [من الطويل]

(١) شرح التفتازاني ص ١٧ .

٧٨٢- وَإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا (وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا)

والأصل فيهن : لَتَسْفَعَنَّ وَلَيَكُونَنَّ وَاعْبُدَنَّ ، بالنون الخفيفة ، فَأُبْدِلْتُ في الوقف ألفاً بعد فتحة ، كما أن تنوين المنصوب يُبْدَلُ في الوقف ألفاً ، نحو : رأيتُ زيداً ، ومن ثم كُتِبَ بالألف ، كما كُتِبَ : رأيتُ زيداً ، بالألف .

وقياس من قال : رأيتُ زيدُ ، بحذف الألف على لغة ربيعة ، أن يقول في الوقف على « اضْرِبَنَّ » : اضْرِبْ ، بالسكون .

(وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذفت ، ويجب حينئذ أن يُرَدَّ ما حُذِفَ في

الوصل) من واو أو ياء (لأجلها) ، وإلى ذلك يشير قول الناظم :

٦٤٦- وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ

٦٤٧- وَارْدَدَ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

(تقول في الوصل : اضْرِبَنَّ يا قوم ، اضْرِبَنَّ يا هِنْدُ) ، بضم الباء [١٣٢/ب] في الأول ، وكسرها في الثاني ، (والأصل : اضْرِبُونِ واضْرِبِينَ) بسكون النون فيهما ، فحُذِفَت الواو والياء لالتقاء الساكنين ، (كما مر) في الفصل قبله ، (فإذا وقفت حُذِفَت النون لشبهها بالتنوين) الواقع بعد ضمة أو كسرة (في نحو : جاء زيدُ ، ومررتُ بزيدٍ) في اللغة الفصحى (ثم تَرَجَّعَ بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين) بحذف النون ، (فتقول : اضْرِبُوا واضْرِبِي) .

وفي شرح الخضراوي : وذكر سيبويه أن الخليل قال ^(١) : وقياس من قال : جاءني زيدُ ، ومررتُ بزيدٍ ، بالإشباع على لغة أزد شنوعة أن يقول هنا : هَلْ تَضْرِبُوا ، وهَلْ تَضْرِبِي ، فتبديل من النون واواً وياءً ، ثم تحذيف مع المبدل منه ، ولا تُرَدُّ نون الإعراب .

٧٨٢- البيت ملفق من بيتين في ديوانه ص ١٨٧ ، وهما :

فإياك والميتات لا تأكلنها ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا

وذا النصب المنصوب لا تنسكنه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

والبيت الشاهد للأعشى في الأزهية ص ٢٧٥ ، وتذكرة النحاة ص ٧٢ ، والدرر ٢٣٤/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٤/٢ ، ٢٤٥ ، وشرح شواهد المغني ٥٧٧/٢ ، ٧٩٣ ، والكتاب ٥١٠/٣ ، ولسان العرب ٧٥٩/١ (نصب) ، ٤٧٣/٢ (سبج) ، ٤٢٩/١٣ (نون) ، واللمع ص ٢٧٣ ، والمقاصد النحوية ٣٤٠/٤ ، والمقتضب ١٢/٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٧/٢ ، وأوضح المسالك ١١٣/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٨٥٧ ، وجواهر الأدب ص ٥٧ ، ١٠٨ ، ورصف المباني ص ٣٢ ، ٣٣٤ ، وشرح الأشموني ٥٠٥/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٩ ، وشرح المفصل ٣٩/٩ ، ومغني اللبيب ص ٣٧٢ ، والمتع في التصريف ٤٠/١ ، وجمع الهوامع ٧٨/٢ .

(١) الكتاب ٥٢٢/٣ .

وتقول في المعتلّ على هذا لِلرَّجَالِ : اخْشَوْا ، وللرَّاءِ : اخْشَيْي ، كما تقول مع النون : لا تَخْشَوْنَ ولا تَخْشَيْنَ ، ثم يُسْتَقْلَلُ واوان ، أولاهما مضمومة فتحذف الضمة ، ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ، ويبقى بلل النون ، وكذا العمل في الياء المكسورة ويُجْهَلُ التوكيدُ .

وإذا قلت : هل تَخْشَوْنَ يا قوم ، وهل [٢٠٩] تَخْشَيْنَ يا هند ، ثم أبدلت ، ثم حذفت الضمة والكسرة ، ثم الواو والياء لَمْ يُجْهَلِ التوكيد لعدم نون الرفع . هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس .

قال الخضر اوي : وإذا وقفت على اضْرِبْنا واضْرِبْنا ، عند من جَوَزَهُمَا ، أبدلت النون ألفاً ، فيلتقي ألفان ، فتُبْدِلُ الثانيةَ همزةً ، كما في حَمْرَاءَ ، فتقف على همزة ساكنة ، كذا حكى سيبويه عنهم ، ونَصُّه^(١) « ويقولون في الوقف : اضْرِبْنا واضْرِبْنا ، فَيَمْدُون ، وهو قياس [١٣٣/أ] قولهم : لأنها تصير ألفاً ، فإذا اجتمعت ألفان مَدَّ الحرفُ » .

(هذا باب ما لا ينصرف)

واختلف في اشتقاقه ، هل هو من الصرف ، وهو الخالص من اللين . والمنصرف خالص من شبه الفعل ؟ أو من الصريف ، وهو الصوت ، لأن الصرف ؛ وهو التنوين ؛ صوت في الآخر ؟ أو من الانصراف ، وهو الرجوع ^(١) ؟ .

فكان الاسم ضربان : ضرب أقبل على شبه الفعل فمُنِعَ مِمَّا مُنِعَ ^(٢) منه ، وضرب انصرف عنه . أو من الانصراف إلى جهات الحركات ؟ ^(٣) أو من الصرف الذي هو القلب ^(٤) ؟ أقوال .

(الاسم إن أشبه الحرف) في الوضع ، أو المعنى ، أو الاستعمال ، (بُنِيَ ؛ كما مر) في بحث المعرب والمبني ؛ (وَسُمِّيَ غير متمكن) لعدم تمكنه في باب الاسمية ، (وإلا) يشبه الحرف (أعرب ، ثم المعرب إن أشبه الفعل) في فرعيتين من تسع : إحداهما : من جهة اللفظ ، والثانية : من جهة المعنى . أو في واحدة تقوم مقامهما . وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ ، وهي اشتقاقه من المصدر ، وفرعية في المعنى ، وهي احتياجه إلى الاسم في الإسناد ، (مُنِعَ الصرف ؛ كما سيأتي) بيانه [٢١٠] ؛ (وَسُمِّيَ غير أمكن) لعدم أمكنيته .

(١) انظر شرح ابن الناطم ص ٤٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٣٤/٣ .

(٢) في « ب » : (يمتنع) ، وفي « ط » : (يمنع) .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(وإلا) يشبه الفعل ، (صرف وُسْمِيْ أَمَكْن) لتمكنه في باب الاسمية . وأمكن اسم تفضيل ، وبناءؤه من مَكَّنْ مَكَانَةً إذا بلغ الغاية في التمكن ، لا من تَمَكَّنْ خلافاً لأبي حيان ومن قلده ، لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ ، وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه .

(والصرف : هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن) . وإليه

أشار الناظم بقوله : [١٣٣/ب]

٦٤٩- الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُيِّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأِسْمُ أَمَكْنًا

(وذلك المعنى) المدلول عليه بهذا التنوين (هو عدم مشابهيته) ؛ أي الاسم ؛ (للفعل والحرف ، ك : زيد) من المعارف (و : فرس) من النكرات .

(وقد علم من هذا) التقرير (أن غير المنصرف هو) الاسم المعرب (الفاقِد لهذا التنوين) المذكور ، فيدخل في ذلك نحو : جوارٍ ، وأُعِيْمَ تصغير أعمى .

(ويستثنى من ذلك نحو : مسلمات) مما جمع بألف وتاء مزيدتين ، (فإنه منصرف مع أنه فاقده ، إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم) .

وجزم ابن مالك في شرح الكافية^(١) « بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم ، وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف » . [انتهى]^(٢) .

وقال ابن معزوز ، واضع كتاب أغلاط الزخشري : « ما عدا تنوين القوافي يسمى صرفاً وتمكيناً ، وإن من خالف ذلك لم يفهم كلام سيوييه » . انتهى .

وحيث منع التنوين ، منع الجر تبعاً له عند الجمهور . وذهب الزجاج ، والرَّمَّاني إلى أن العلتين اقتضتا منعهما معاً^(٣) . والعلل المانعة من الصرف تسع ، جمعها ابن النحاس

في بيت واحد فقال^(٤) : [من البسيط]

إِجْمَعْ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ رَكْبٌ وَرَدَّ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

(ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان :

أحدهما : ما يمتنع حرفه لعلة واحدة ، وهو شيثان :

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٣٤/٣ .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١ - ٢ .

(٤) البيت في شرح شنور الذهب ص ٤٥٠ ، وشرح قطر الندى ص ٢٣٨ .

أحدهما : ألف التأنيث مطلقاً ، أي مقصورة كانت أو ممدودة) ، وإليه الإشارة بقول الناظم ^(١) :

٦٥٠- فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعَ صَرَفَ الذِّي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

[١٣٤/أ] لأن وجود ألف التأنيث في الكلمة ^(٢) علة ، ولزومها بمنزلة تأنيث ثان ، فهو بمنزلة علة ثانية ، وهو الذي عبر عنه الزنجشيري في مفصله ^(٣) بتكرير السبب الواحد .

(ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أي سواء وقع نكرة ك : ذكرى)

بالقصر : مصدر دَكَرَ ، (وصحراء) ، بالمد . (أم معرفة ك : رَضَوَى) ؛ بفتح الراء

والقصر : اسم جبل بالمدينة ، (وزكرياء) بالمد : علم نبي . (أم مفرداً ، كما تقدم)

تمثيله . (أم جمعاً ك : جرحى) ، بالقصر : جمع جريح ، (وأصدقاء) بالمد : [٢١١] جمع

صديق . (أم اسماً ، كما تقدم) تمثيله . (أم صفة ك : حبلى) ؛ بالقصر ، (وحمراء)

بالمد ، وأصلها عند سيويه ^(٤) : حَمَرَى ؛ بالقصر ؛ بوزن سكرى ، فلما قصدوا المد زادوا قبل

ألفها ^(٥) ألفاً أخرى ، والجمع بينهما محال ، وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب ، لأنهم

لو حذفوا الألف الأولى لفات المد ، ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة على التأنيث . وقلب

الأولى أيضاً مُخِلٌّ بالمد المطلوب ، فلم يبق إلا قلب الثانية همزة .

وذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى للتأنيث ، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث

أفعل ومؤنث فَعْلَان . وَضَعَفَ بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشواً . وذهب بعضهم

إلى أن الألفين معاً للتأنيث . وَرَدَّ بعدم النظر إذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين .

(و) الشيء (الثاني : الجمع الموازن لـ : مَفَاعِلٍ أو مَفَاعِيلِ) :

في كون أوله حرفاً مفتوحاً وثالثه ألفاً ، غير عوض ، يليها كسر ^(٦) أصلي ملفوظ

به ، أو مقدر على أول حرفين بعد الألف . ولا فرق في الحرف الأول من الكلمة بين الميم

وغيرها [١٣٤/ب] (ك : دراهم) ومساجد ؛ بكسر ما بعد الألف لفظاً ؛ ودواب ، ومدارى

بكسر ما بعد الألف تقديرًا ؛ إذ أصلهما : دَوَائِبٍ ومدارى ، بالكسر فيهما .

(١) في « أ » : (النظم) .

(٢) في « أ » ، « ب » : (الجملة) .

(٣) الفصل ص ١٦ - ١٧ .

(٤) الكتاب ٢٤٠/٤ .

(٥) سقط من « ب » : (قبل ألفها) .

(٦) سقطت من « ب » .

أو ثلاثة أوسطها ساكن ، غير منوي به وبما بعده الانفصال ، ك : مصابيح ، (ودنانير) ، فإن الجمع متى كان بهذه الصفة ، كان فيه فرعية اللفظ ، بخروجه عن صيغ الأحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية ، فاستحق المنع من الصرف . والدليل على أن هذا الجمع خارج عن صيغ الأحاد العربية ، أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم ك : عذافر ، بالعين المهملة ، والذال المعجمة ، [والفاء ^(١)] والراء : الجمل الشديد .

أو الألف عوض من إحدى ياءي النسب تحقيقاً ، ك : يَمَان وشَام ، وأصلهما : يَمَنِيّ وشَامِيّ . أو تقديرًا ، ك : تِهَام ، فإن الألف في تِهَامَة موجودة قبل النسب فهي كالعوض ، فكأنه نسب إلى فَعْل ، مثل : شَام ، بسكون العين ، أو فَعْل ، ك : يَمَن ، بفتح العين .

أو ما يلي الألف ساكن ، ك : عَبَالٌ ، بفتح العين المهملة ، والباء الموحدة ، وتشديد اللام ، جمع : عَبَالَة ، وهي : الثُّقْلُ . يقال : ألقى عليه ^(٢) عَبَالَتَه ، أي : ثَقْلَه . أو مفتوح ، ك : بَرَآكء ، بفتح الموحدة ، والراء ، وهو ^(٣) الثبات في الحرب ، أو مضموم ، ك : تَدَارُكٌ ، مصدر : تَدَارَكَ . أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر ، ك : تَوَان وتَدَان ، وأصلهما : تَوَانِيّ وتَدَانِيّ ، بضم النون فيهما ، قلبت الضمة كسرة ، وأَعْلَالٌ إعلالٌ قاضٍ . أو ثاني الثلاثة محرّك ، ك : طَوَاعِيَة وكَرَاهِيَة ، مصدرين ^(٤) .

أو الثاني والثالث عارضان للنسب ، منوي بهما الانفصال ، [وضابطه ألا يسبقا] ١٣٥/أ [الألف في الوجود ، سواء أكانا مسبوقين بها] ^(٥) ، ك : ظَفَارِيّ ووَبارِيّ ، نسبة إلى : ظَفَار ووَبار ، قبيلتين ، أو غير منفكين من الألف ، ك : قَوَارِيّ ، وهو الناصر ، وحواليّ : وهو المحتال .

بخلاف نحو : قَمَارِيّ وكَرَّاسِي ، فإن الياءين فيهما موجودتان في المفرد ، وهو : قَمَرِيّ وكُرْسِيّ ، فليست الياءان عارضتين في الجمع ، فقماري ^(٦) ونحوه ، بمنزلة : مصابيح .

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » ، « ط » : (وهي) .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٨ .

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٦) في « ب » : (في قماري) .

٦٥٨- وَكُنْ لِجَمْعٍ مُّشَبِّهِ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلِ بِمَنْعِ كَافِلًا

٦٥٩- وَدَا عَتَلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَسَارِي

وسبب^(٣) [١٣٥/ب] ذلك أن في آخر نحو : جوارٍ مزيد ثقل ، لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف . فإذا خلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة ، تطرق إليها التغير ، وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض ، فحُفِفَ^(٣) بحذف الياء ، وعوض عنها بالتنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع ،^(٤) وقدر إعرابه رفعاً وجراً ، واستثقالاً للضمة والفتحة النائية عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها^(٥) ، ولم يُحَفَّفْ في النصب لعدم الثقل ، ولا مع الألف واللام والإضافة ، لعدم التمكن من التعويض ،^(٤) لأن التنوين لا يجمع الألف واللام ولا الإضافة^(٥) .

عند قول الأزهري : « قاله الشارح » .

(٤) سقط ما بين الرقمين من شرح ابن الناظم ص ٤٥٩ ، حيث نقل الأزهرى كلامه .

وذهب الأخفش : إلى أن الياء لما حُذِفَتْ تخفيفاً بقي الاسم في اللفظ كـ : سلام وكلام ، وزالت صيغة منتهى الجموع ، فدخله تنوين الصرف . وردَّ بأن المحذوف في قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب ، واللازم باطل فاللزم مثله ^(١) .

وذهب الزجاج ^(٢) إلى أن التنوين غرض من ذهاب الحركة عن الياء ، وأن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف ، لأنه لو صح التعويض عن حركة الياء ، لكان التعويض عن حركة الألف ، في نحو : موسى ، أولى . لأنها لا تظهر بحال . واللازم منتفٍ ، فاللزم كذلك .

وذهب المبرد ^(٣) إلى أن فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً ، بدليل الرجوع إليه في الشعر فحكموا له في جَوَارٍ ونحوه ، بحكم الموجود ، وحذفوا ؛ لأجله ؛ الياء في الرفع والجر ، لتوهم التقاء الساكنين ، ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر . وهو بعيد لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود كما [١٣٦/١] لم يوجد له نظير . ولا يحسن ارتكاب مثله . قاله الشارح ^(٤) .

وقال المرادي ^(٥) : « المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض من الحركة » ^(٦) ، كما نقل في شرح الكافية ^(٧) . (وسراويل ممنوع من الصرف مع أنه مفرد) . واختلف في سبب ^(٨) منع صرفه :

(فقييل : إنه أعجمي حُمِلَ على موازنه من العربي) كـ : دنانير . (وقيل : إنه منقول عن جمع سراويل ^(٩)) ، سُمِّيَ به المفرد الجنسي . واختلف في سماع سرائلة ، فقال أبو

(١) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٠ : (واللازم كما لا يخفى منتفٍ) .

(٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧ .

(٣) المقتضب ٣/٣٠٩ .

(٤) انتهى ما نقله الأزهرى من شرح ابن الناظم ص ٤٥٩ - ٤٦٠ .

(٥) شرح المرادي ٤/١٣٢ .

(٦) المقتضب ٣/٣٣١ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٤ ، وفي حاشية الصبان ٣/٢٤٦ : (على هذا يكون المبرد مخالفاً لسيبويه

في الساكن الذي ردف الياء ، فسيبويه يقول : هو التنوين الموجود قبل حذفه ، والمبرد يقول : هو التنوين المقدّر في كل ممنوع من الصرف ، وموافقاً له في أن المعوض عنه الياء المحذوفة) .

(٨) سقطت من « ب » .

(٩) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٠ ، والكتاب ٣/٢٢٩ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ .

العباس إنها مسموعة^(١)، وأنشد عليها: [من المتقارب]
 ٧٨٣- [عَلَيْهِ] ^(٢) مِنَ اللُّؤْمِ سِرَاوَلَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطَفٍ
 وقيل: لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه^(٣). والصحيح ما قاله أبو العباس. فقد ذكر
 الأخفش أنه سمع من العرب سِرَاوَلَةٌ. وقال أبو حاتم: «من العرب من يقول سِرْوَال»^(٤).
 وقيل: سِرَاوِيل جمع سِرْوَال، كَشَمَالِيل جمع شِمَالَل. حكاه الحريري في المقامات^(٥).
 (ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه^(٦)). وأنكر ابن مالك ذلك
 عليه^(٧). وردَّ بأنه ناقلٌ ومن نقل حجة على من لم ينقل. وإلى المنع من الصرف أشار في
 النظم بقوله:

٦٦٠- وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ أَقْتَضَى عُمُومَ الْمَنَعِ
 (وإن سُمِّيَ) شخص (بهذا الجمع) الذي هو على زنة مفاعل أو مفاعيل، (أو بما
 وازنه من لفظ أعجمي، مثل: سِرَاوِيلَ وَشَرَاوِيلَ)، بمعجمة ومهملتين، (أو) من
 (لفظ مرتجل للعملية، مثل: كُشَاوِيلَ)؛ بالكاف والشين المعجمة والجيم؛ اسم شاعر،
 وظاهر سياقه أنه بفتح الكاف. وفي القاموس زيادة على الصحاح: كُشَاوِيلٌ كَعَلَابِيْطُ:
 اسم. انتهى.

ولا خلاف^(٨) أن علابط، بضم [١٣٦/ب] العين وكسر الموحنة، وهو الضخم،

(١) المقتضب ٣/٣٤٦.

٧٨٣- البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١/٢٣٣، والدرر ١/١٨، وشرح ابن الناظم ص ٤٦١، وشرح
 الأشموني ٢/٥٢٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٢٧٠، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٠، وشرح
 المفصل ١/٦٤، ولسان العرب ١١/٣٣٤ (سرل)، والمقتضب ٣/٣٤٦، وجمع الهوامع ١/٢٥، وتاج
 العروس (سرل).

(٢) سقطت من «أ».

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٦١، وخزانة الأدب ١/٢٣٣.

(٤) الارتشاف ١/٤٢٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٠١.

(٥) المقامات الأدبية ص ١٨٥.

(٦) في شرح الرضي على الكافية ١/١٤٥: (قال ابن الحاجب: وسراويل: إذا لم يصرف وهو الأكثر،
 فقد قيل: أعجمي حمل على موازنه، وقيل: عربي جمع سروالة تقديراً، وإذا صرف فلا إشكال).

وانظر شرح الرضي ١/١٥٠ - ١٥٢.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٥٠١.

(٨) بعده في «ب»: (في).

(منع الصرف) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ^(١) : [٢١٣]

٦٦١- وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ فَالْإِنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ

والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة ^(٢). وقيل : قيام العلمية مقام الجمعية ، فلو طرأ تنكيره ، انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية ، وهو مذهب المبرد ^(٣). ولا ينصرف على مقتضى التعليل الأول لوجود الصيغة ، وهو مذهب سيبويه ^(٤) ، وعن الأخفش القولان ^(٥). والصحيح قول سيبويه ، لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح .

(النوع الثاني : ما يمتنع صرفه بعلتين ، وهو نوعان :

أحدهما : ما يمتنع صرفه (حال كونه (نكرة ومعرفة . وهو ما وضع صفة . وهو إما مزيد ، في آخره ألف ونون . أو موازن للفعل) ، وهو وزن أفعل في المكبر ، وأُفْعِل في المصغر . (أو معدول) عن لفظ آخر . (أما ذو الزيادة فهو فعْلان) ؛ بفتح الفاء ؛ (بشرط أن لا يقبل التاء) الدالة على التأنيث ، (إما لأن مؤنثه فعْلَى) ؛ بألف التأنيث المقصورة ؛ (ك : سَكْرَانٌ وَغَضْبَانٌ وَعَطْشَانٌ) فإن مؤنثاتها : سَكْرَى وَغَضْبَى وَعَطْشَى . (أو لكونه لا مؤنث له) أصلاً (ك : لَحْيَانٌ) للكبير اللحية .

فالأول متفق على منع صرفه ، لأنه صفة جاءت على فعْلان ، والمؤنث منه على فعْلَى . وإنما كان ذلك مانعاً فيه لتحقيق الفرعيتين به : فرعية المعنى وفرعية اللفظ .

أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية ، وهي فرع على الجمود ، لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك .

وأما فرعية اللفظ [١/١٣٧] فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث ، في نحو : حَمْرَاء ، في أنهما في بناء يخص المذكر ، كما أن ألفي التأنيث في حَمْرَاء . في بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء ، فلا يقال : سَكْرَانَةٌ ، كما لا يقال : حَمْرَاءَةٌ . والمزيد فرع عن المجرد ، فلما اجتمع في فعْلان المذكور الفرعتان ، امتنع من الصرف ^(٦) .

(١) سقط من « ب » من (وقوله) إلى رقم الشاهد ٧٨٤ ، وسأنبه على نهاية السقط .

(٢) بعده في شرح ابن الناظم ص ٤٦١ : (مع أصالة الجمعية) .

(٣) هذا القول نقله الأزهرى من شرح ابن الناظم ص ٤٦١ الذي لم يذكر اسم المبرد .

(٤) الكتاب ٢٢٧/٣ .

(٥) شرح الرضي ١٥١/١ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٥٣ .

وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون : سَكَرَانَّة ، ويصرفون سَكَرَانَ . فقال الزبيدي^(١) : « ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء » . وقال أبو حاتم : « لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها » .

والثاني : وهو ما لا مؤنث له ، ك : لَحْيَان ، يختلف فيه ، والصحيح منعه من الصرف لأنه وإن لم يكن له « فَعَلَى » ، وجوداً ، فله « فَعَلَى » تقديرًا . لأننا لو فرضنا له مؤنثًا ، لكان « فَعَلَى » أولى به من « فَعَلَانَّة » لأن باب سكرى أوسع من باب ندمانة ، والمقدر في حكم الموجود ، بدليل الإجماع على منع صرف « أَكْمَر » مع أنه لا مؤنث له^(٢) . وحكي أن من العرب من يصرف « لَحْيَان » حملاً على « ندمان » ، على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء^(٣) ، (بخلاف نحو : مَصَّان) ، بتشديد الصاد المهملة ، (للثيم) بهمزة بعد اللام ، (وسَيْفَان) ، بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء ، (للطويل) المشقوق الضامر البطن ، (وأَلْيَان) ، بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت (للكبير الألية) من ذكور الغنم . (وندمان من المنادمة) ، وهي المكاملة ، (لا من الندم) على ما فات ، (فإن مؤنثاتها فَعَلَانَة) ، فلذلك صرفت .

(وأما ذو الوزن فهو : أَفْعَل [ب/١٣٧] غالباً ، بشرط ألا يقبل التاء ، إما لأن مؤنثه فَعَلَاء ، ك : أَحْمَر ، أو فَعَلَى ؛ بضم الفاء ؛ ك : أَفْضَل ، أو لكونه لا مؤنث له) أصلاً ، (ك : أَكْمَر) لعظيم الكَمَرَة وهي الحَشْفَة ، (وآدَر) ؛ بالمد لكبير الأنثيين .

فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ، ووزن أَفْعَل ، فإن وزن الفعل أولى بالفعل ، لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل ، دون الاسم فكان لذلك أصلاً في الفعل ، لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى . وإنما اشترط أن لا تلحقه^(٤) تاء التأنيث ، لأن ما تلحقه من الصفات ك : أرمل ، وهو الفقير ، ضعيف الشبه بلفظ المضارع ، لأن تاء التأنيث [لا]^(٥) تلحقه^(٦) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٢ - وَوَصِفُ أَصْلِي وَوَزْنُ أَفْعَلًا مَمْنُوعٌ تَأْنِيثُ بَتَا

(وإنما صُرف أربع ، في نحو : مررتُ بنسوةٍ أربعٍ) ، مع كونه صفة لنسوة ، وفيه

(١) الحن العوام ص ١٦٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٥٣ .

(٣) سقطت من « أ » .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٥٣ - ٤٥٤ .

وزن الفعل (لأنه وُضع اسماً) للعدد. (فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية ، وأيضاً فإنه قابل للتاء) ، في نحو : مررتُ برجالٍ أربعةٍ . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٣- وَالْغَيْنُ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ

(وإنما منع صرف باب أبطح) ، وهو المكان المنبطح من الوادي ، وأجرع ، وهو المكان المستوي ، وأبرق ، وهو المكان الذي فيه لونان . (و) باب (أدهم للقيد ، وأسود) للحية السوداء ، (وأرقم للحية) التي فيها نقط سود وبيض كالرَّم ، (مع أنها أسماء لأنها وضعت صفات ، فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية) . وفي الإفصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب [٢١٤] تمنع صرف ستة : أدهم للقيد ، وأسود سالخ ، وأرقم لنوعين من الحيات [١/١٣٨] ، وأجرع ، وأبطح ، وأبرق . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٣- وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ

أي : ألفينه ، (وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها) الطارئة (فصرفها) . وصرح ابن جني بأن هذه الأسماء كلها تنصرف .

ويفترق باب أبطح وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالأمكنة الموجودة معها ، فهم ذلك المعنى ، وباب أدهم صفات عامة . ويفترق هذا البابان وباب أجدل في الصرف وعدمه .

فأما أدهم وأبطح ، فأصلهما الوصفية ، ثم طرأت عليهما الاسمية ، فلهذا منعا من الصرف . (وأما أجدل للصقر ، وأخيل لطائر ذي خيـلان) ، بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال ، وهي النقط المخالفة لبقية البدن . قال الفراء : وهو الشَّقْرَاقُ ، وسُمِّيَ أخيل لأنه يُتَخَيَّلُ في لونه الخضرة من غير خلوصها .

(وأفعى للحية) ، واختُلف في اشتقاقها . فقال أبو علي : « مشتقة من يافع ، فأصله أَيْفَع » وقال ابن جني : « من فَوَعَة السَّم ، حرارته ، فأصلها : أفَوَع ، فنقلت فاءه على الأول ، وعينه على الثاني ، إلى موطن لامة »^(١) . وقال غيرهما : من مادة الأفْعُوَان ، فلا نُقِلَ لقولهم : أرضٌ مُفَعَّلَةٌ ، أي : كثيرة الأفاعي . (فإنها أسماء في الأصل و) في (الحال ، فلهذا صرفت في لغة الأكثر . [وبعضهم يمنع صرفها]^(٢)) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٥٥- وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلُزْنَ الْمَنْعَا

(١) انظر الارتشاف ٤٣٠/١ .

(٢) إضافة من « ط » .

(لِّلْمَحْ مَعْنَى الصِّفَةِ فِيهَا . وَهِيَ : الْقُوَّةُ) فِي أَجْدَلْ ، (وَالْتَلُّونَ) فِي أَخِيل ، (وَالْإِيْذَاءُ) فِي أَفْعَى . لَكِنْ « الْمَنْعُ فِي أَفْعَى أَبْعَدُ مِنْهُ فِي أَخِيل وَأَجْدَلْ ، لِأَنَّهُمَا مِنْ : الْمَخْيُولِ [١٣٨/ب] وَهُوَ الْكَثِيرُ الْخِيْلَانِ ، وَمِنْ الْجَدَلِّ ، وَهُوَ الشَّلَّةُ ، وَأَمَّا أَفْعَى فَلَا مَادَّةَ لَهَا فِي الْاِشْتِقَاقِ ، لَكِنْ ذَكَرَهَا يُقَارَنُ تَصَوُّرُ إِيْذَانِهَا فَأُشْبِهَتْ الْمَشْتَقُ » قَالَ الْمُرَادِيُّ ^(١) تَبَعًا لِلشَّارِحِ ^(٢) .

(قَالَ) الْقَطَامِيُّ : [مِنْ الطَّوِيلِ]

٧٨٤- كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّيْنَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ ^(٣) (فِرَاحُ الْقَطَا لَا قَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا) فَمَنْعُ صَرْفِ أَجْدَلْ وَهُوَ مَفْعُولٌ لَا قَيْنَ ، وَبَازِيَا : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً أَجْدَلْ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى أَجْدَلْ بِإِسْقَاطِ الْعَاطِفِ . وَهُوَ مِنْ بَرَزَى إِذَا تَطَاوَلَ .

(وَقَالَ) حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : [مِنْ الطَّوِيلِ]

٧٨٥- دَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِي (فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْيَلًا) فَمَنْعُ صَرْفِ أَخِيل ، وَالْعَرَبُ تَتَشَاءَمُ بِأَخِيل ، تَقُولُ : « هُوَ أَشْنَمُ مِنْ أَخِيل » ^(٤) ، وَيَجْمَعُ عَلَى أَخْيَلٍ « وَمَنْ غَيْرِ الْغَالِبِ : أَفْعِيلٌ ، نَحْوُ : أُحَيِّمِرُ وَأَفْيَضِلُ مِنَ الْمَصْغَرِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ لِلْوَصْفِيَّةِ وَوزن الفعل ، فَإِنَّهُ عَلَى وَزْنِ أُبْيَطِرَ » . قَالَ الْمُرَادِيُّ ^(٥) ، تَبَعًا لِلشَّارِحِ ^(٦) .

(وَأَمَّا الْوَصْفُ ذُو الْعَدْلِ) فَنَوْعَانِ :

([أَحَدُهُمَا] ^(٧) : مُوَازِنُ فُعَالٍ) ، بِضَمِّ الْفَاءِ ، (وَمَفْعَلٌ) ، بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ ،

(١) شرح المرادي ١٢٦/٤ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٥٤ .

٧٨٤- البيت للقطامي في ديوانه ١٨٢ ، والمقاصد النحوية ٣٤٦/٤ ، ولجعفر بن علبة الحارثي في المؤلفات والمختلف ١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١١٩/٤ ، وجمهرة اللغة ٨٠٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٥٤ ، وشرح الأشموني ٥١٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٣ ، ولسان العرب ١٠٤/١١ (جدل) .

(٣) إلى هنا نهاية ما سقط من « ب » الذي نهت عليه في ص ٣٢٢ في الحاشية رقم ١ .

٧٨٥- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٧٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٢ ، ولسان العرب ٢٣٠/١١ (خيل) ، والمقاصد النحوية ٤٣٨/٤ ، وتاج العروس (خيل) ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٠٠ ، وأوضح المسالك ١٢٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٥٤ ، وشرح الأشموني ٥١٤/٢ .

(٤) مجمع الأمثال ٣٨٣/١ ، وجمهرة الأمثال ٥٣٨/١ ، ٥٥٩ ، والمستقصى ١٧٦/١ ، والدرة الفاخرة ٢٤٩ ، ٢٣٥/١ .

(٥) شرح المرادي ١٢٥/٤ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٥٤ .

(٧) إضافة من « ط » .

وهما مسموعان (من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، وفي الباقي) من العشرة (على الأصح) ، وقيل : في العشرة والخمسة فدونها سماعاً ، وما بينهما قياساً عند الكوفيين والرجّاج^(١) . وقيل : يقاس على فعل خاصة لأنه أكثر ، والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي^(٢) : إن البنائين مسموعان في الألفاظ العشرة . [كما]^(٣) حكاه الشيباني .

ولا يعارض بقول أبي عبيلة والبخاري في صحيحه : « إن العرب لا تتجاوز الأربعة »^(٤) . لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا .

[١٣٩/] ونقل السخاوي أنه يعدل أيضاً على فعلان ، بضم الفاء من الواحد إلى العشرة كقوله : [من البسيط]

٧٨٦ — طَارُوا إِلَيْهِ زُرَافَاتٍ وَوَحْدَانَا

(وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) ، حال كونها (مكررة)^(٥) . فأصل : جاء القوم أحاداً ، جاؤوا واحداً واحداً . فعدل عن : « واحداً واحداً » إلى « أحاداً » تخفيفاً للفظ ، (وكذا الباقي .

ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوثاً ، نحو : « أُولِي أجنحةٍ مثنى وثلاث ورباع » [فاطر ١] فمثنى وثلاث ورباع : نعوث لأجنحة ، (أو أحوالاً نحو : « فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مثنى وثلاث ورباع ») [النساء ٣] فمثنى وثلاث ورباع : أحوال من النساء ، (أو أخباراً ، نحو : صلاة الليل مثنى مثنى^(٦)) . فمثنى الأولى : خبر صلاة ، ومثنى الثاني : تكرير له . (وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفادة التكرير) ، التأسيس . لأنه لو قيل : صلاة الليل مثنى ، لكفى في المقصود .

(١) شرح ابن الناطم ص ٤٥٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٦/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٤٧/٣ .

(٣) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٤) قال البخاري في كتاب التفسير ، الباب رقم ٧٩ : تفسير سورة النساء : « ولا تجاوز العرب رباع » .

٧٨٦ — صدر البيت : (قوم إذا الشر أبدى ناجذيه إليهم) ، وهو لقريط بن أنيف العنبري في تاج العروس

٤٥١/١٢ (طير) ، ٣٨٢/٢٣ (زرف) ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ٥/١ ، وشرح ديوان

الحماسة للمرزوقي ص ٢٧٨ ، وبلا نسبة في تاج العروس ٢٦٤/٩ (وحد) ، ولسان العرب ٤٤٧/٣

(وحد) ، ٥١٠/٤ (طير) ، وكتاب الصناعتين ص ٢٩٤ ، ومجالس ثعلب ص ٤٠٥ ، والمزهر ٥٩/١ .

(٥) سقطت من « ب » .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب المساجد ، باب الحلق والجلوس ، رقم ٤٦٠ - ٤٦١ ، ومسلم في صلاة

المسافرين وقصرها ، باب صلاة الليل مثنى مثنى رقم ٧٤٩ ، ٧٥٣ ، وهو من شواهد شرح ابن الناطم ٤٥٥ .

وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام^(١). فعلى هذا فهي في الآيتين بدل ، كما قال الحوفي . إذا لا تُنعت النكرة بمعرفة^(٢) ، ولا يجيء الحال معرفة إلا بتأويل . ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقوله : [من المتقارب] [٢١٥]

٧٨٧- وَخَيْلٍ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا ثُثَاءُ الرَّجَالِ وَوَحْدَانُهَا

النوع (الثاني : آخر) بضم الهمزة وفتح الخاء (في نحو : مررت بنسوةٍ آخرَ) . وإلى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله :
٦٥٦- وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأَخْرَ
(لأنها جمع لأخرى ، وأخرى أنثى آخر ، بالفتح) للخاء ، (بمعنى مغاير ، وآخر) ، بالفتح ، (من باب اسم التفضيل) .

فإن أصله : أخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ، أبدلت الساكنة [١٣٩/ب] ألفاً .
(واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من « أل » والإضافة مفرداً مذكراً) ، ولو كان جارياً على مثنى أو مجموع أو مؤنث .

فالأول (نحو : « لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَمَا مِينَا » [يوسف/٨] .
(الثاني (نحو : « قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ » ، إلى قوله : « أَحَبُّ إِلَيْكُمْ) من الله وَرَسُولِهِ » [التوبة/٢٤] .

والثالث نحو : هندٌ أحبُّ إليَّ من عمرو . (فكان القياس أن يقال : مررتُ بامرأةٍ آخرَ ، وبنساءٍ آخرَ . ورجالٍ آخرَ ، ورجُلَيْنِ آخرَ) ، بفتح الهمزة الممدودة فيهن ، (ولكنهم) في التأنيث ، (قالوا : أخرى ، و) في جمع المؤنث المكسر ، قالوا : (آخرَ) ، بضم الهمزة ، (و) في جمع المذكر السالم قالوا : (آخرون ، و) في المثنى قالوا : (آخِرَانِ) ، (و) بذلك جاء التنزيل ، (قال الله تعالى : « فَتَذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » [البقرة/٢٨٢] ، « فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ » [البقرة/١٨٤] ، « وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا » [التوبة/١٠٢] ، « فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ » [المائدة/١٠٧] .

وإنما خص النحويون آخرَ) ، بضم الهمزة ، (بالذكر) دون ما عداه ، (لأن في

(١) معاني القرآن ٢٥٤/١ .

(٢) في « ب » : (بالمعرفة) .

٧٨٧- البيت بلا نسبة في الدرر ٢٣/١ ، وجمع المواضع ٢٧/١ .

أخرى ألف التأنيث ، وهي أوضح من العدل) [في منع الصرف]^(١) ، (و) أما (آخرون و آخران ، فمعربان بالحروف ، فلا مدخل لهما في هذا البلب) لأن إعرابه بالحركات . (وأما آخر) ، بفتح الهمزة ، (فلا عدل فيه ، وإنما العدل في فروعه) ، وهي المؤنث والمثنى والجمع ، (وإنما امتنع من الصرف للوصف^(٢) والوزن) .

وفي جعل آخر من باب التفضيل إشكال ، لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة .

ومن ثم قال الموضح في الحواشي : « إضواب أن آخر مشابه لأفضل من جهات ثلاث : إحداهما : الوصف ، والثانية : الزيادة ، والثالثة : أنه لا يتقوم معناه إلا باثنين ، مغاير ومغاير .

كما [١٤٠/١] أن أفضل إنما يتقوم معناه باثنين : مفضل ومفضل عليه . فلما أشبهه من هذه الجهات ، استحق أحكامه في جميع تصاريفه . وعلى هذا فكان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير ، بل مع « أل » والإضافة لمعرفة ، فلما خولف بها عن ذلك ، كان ذلك^(٣) عدلاً عما استحقه ، بمقتضى المشابهة ، فعلى هذا إذا قيل : مررت بنسوة أخر ، كان معدولاً عن آخر بالفتح والمد ، ولا نقول عن الآخر ، لأنه نكرة لجريه على نكرة نعتاً ، ولا عن آخرين لما بيننا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة . وكثير غلط في المسألة . انتهى .

(وإن كانت أخرى بمعنى آخرة) ، بكسر الخاء ، وهي المقابلة للأولى ، (نحو : « قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لَأُولَاهُمْ ») [الأعراف/٣٨] ، « وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ » [الأعراف/٣٩] (جمعت على آخر ، مصروقاً) ، لأنه غير معدول . ذكر ذلك الفراء^(٤) ، (ولأن مذكرها آخر ، بالكسر) مقابل أول ، (بدليل : « وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخَرَى ») [النجم/٤٧] أي : الآخرة ، بدليل : (« ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ») [العنكبوت/٢٠] .

والقصة^(٥) واحدة ، (فليست) أخرى بمعنى آخرة ، (من باب اسم التفضيل) ، والفرق أن أنشئ المفتوح لا يدل على انتهاء ، كما لا يدل عليه مذكرها ، فلذلك يعطف عليها

(١) إضافة من « ط » .

(٢) في « ط » : (للوصفية) .

(٣) سقط من « ط » .

(٤) معاني القرآن ١/٣٧٩ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٥٦ .

(٥) في « ب » : (القضية) .

مثلها من جنس واحد . كقولك : عندي رجل وآخر وآخر ، وعندي امرأة وأخرى وأخرى . وأنثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد ، كما أن مذكرها كذلك^(١) .
(وإذا سُمِّيَ بشيء [٢١٦] من هذه الأنواع) الثلاثة وهي : الوصف ذو الزيادتين ، والوصف الموازن للفعل ، والوصف المعدول ، [١٤٠/ب] (بقي على منع الصرف) عند الجمهور ، (لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية) ، وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله .

وقال الأخفش في المعاني^(٢) ، وأبو العباس^(٣) : « إنه لو سُمِّيَ بمثنى أو أحد أخواته انصرف ، لأنه إذا كان اسماً فليس في معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، فليس فيه إلا التعريف خاصة » . وتبعهما على ذلك الفارسي ، وارتضاه ابن عصفور .
وردَّ بأن هذا مذهب لا نظير له . إذ لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة ، وإنما المعروف العكس . وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فإنه قال : « الوصف يزول فيخلفه العريف الذي للعلم ، والعدل قائم في الحالين جميعاً » . انتهى .
وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العادل حاصل ، والعلمية محققة ، فسبب المنع موجود ، فالوجه امتناع الصرف .

وأما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين : مثنى وثلاث ورباع مصروفة^(٤) . فليس مرادهم الصرف الحقيقي ، وإنما مرادهم بذلك العدل ، فإنهم يسمون العدل صرفاً ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

(النوع الثاني : ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة ، وهو سبعة :

أحدها : العلم المركب تركيب المزج) ، المشار إليه في النظم بقوله :

٦٦٢ — وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبَ مَزْجٍ

(ك : بَعْلَبُكْ وَحَضْرَمَوْتُ) ، علمين لبلدين ، وسيبويه في لغة من أعربه . فإن هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية ، وفرعية اللفظ بالتركيب ، (وقد يضاف أول جزأيه إلى ثانيهما تشبيهاً) [١٤١/ب] : عبد الله ، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ، ويجر الثاني بالإضافة .

(١) انظر شرح ابن النازم ص ٤٥٧ - ٤٥٨ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٤٣١/١ - ٤٣٢ .

(٣) المقتضب ٣٨٠/٣ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١ .

ثم إن كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كـ: رَامَ هُرْمُزَ ، منع من الصرف ، وإلا صرف كـ: حَضَرَمَوْتَ ، وإن كان آخر الجزء الأول ياء كـ: مَعْلِي كَرِبَ ، فإنه تقدّر فيه الحركات الثلاث ، ولا تظهر فيه الفتحة تشبيهاً بالألف ، فلازم في التركيب ، لزيادة الثقل ، ما كان جائزاً في الأفراد . قاله ابن مالك حكماً وتعليلاً^(١) . وقال غيره : يفتح في النصب ، ويسكن في الرفع والجر كـ: قاضي القوم .

والمشهور في لغة الإضافة صرف « كرب » وجره بالكسرة . وسمع جرّه بالفتحة . فقال سيبويه^(٢) والفارسي : ممنوع الصرف لأنه مؤنث . وقال قوم : مبني على الفتح كـ: عَشْرَ من خمسة عشر قيل : وهو الصحيح ، لأنه لو كان مؤنثاً غير منصرف ، لم يجئ فيه الصرف لأنه محرك الوسط .

ودفع بأنه قد تكون مؤنثة عند قوم ، مذكرة عند آخرين ، وأجاز الفارسي^(٣) الوجهين لاحتمال الأمرين . (وقد بينان على الفتح) تشبيهاً بخمسة عشر . حكاه سيبويه^(٤) وغيره^(٥) . فيفتح آخر الجزأين إلا في نحو : مَعْلِي كَرِبَ ، فيفتح آخر الثاني فقط . وفي البسيط : ليس البناء مطرداً عند عامة البصريين والكوفيين ، وعلى اللغات ، وهي : إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وإضافة أول جزائه إلى ثانيهما ، وبنائهما على الفتح . (فإن كان آخر) الجزء (الأول مُعْتَلّاً) بالياء ، (كـ : مَعْلِي كَرِبَ ، وَقَالِي قَلَا ، وجب سكونه مطلقاً) في الرفع [٢١٧] والنصب والجر ، سواء أكان معرباً في لغة الإضافة ، أو مبنيّاً كما في غيرها . [١٤١/ب] وقد تقدم شرح ذلك .

(الثاني : العلم ذو الزيادتين) ، الألف والنون . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٦٣- كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا

سواء أكان أوله مفتوحاً ، أو مكسوراً ، أو مضموماً ، (كـ : مروان وعمران وعثمان . و) لا فرق بين أعلام الأناسي ؛ كما تقدم ؛ وغيرها ، نحو : (غَطَفَان) ، بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء : اسم قبيلة من قبائل العرب ، سميت باسم أبيها وهو : غطفان بن سعد بن قيس عيلان^(٦) . (وإِصْبَهَان) ، بكسر الهمزة وفتح الموحدة ، علم بلد ، سميت بذلك لأن أول من نزلها ، إصبهان بن قُلُوج بن لطي بن يافث .

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٣٤/٣ .

(٢) الكتاب ٢٩٦/٣ .

(٣) المسائل المثورة ص ٢٤٢ .

(٤) انظر الإنصاف ٣٠٩/١ ، وشرح المرادي ١٣٩/٤ - ١٤٠ .

(٥) جهرة أنساب العرب ص ٢٤٨ .

فهذه الألفاظ ممنوعة من الصرف اتفاقاً، لأن الألف والنون فيها زيدتا معاً. وما كان من الأسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الأصالة والزيادة، ففيه وجهان: الصرف، وعدمه اعتباراً بأصالتها وزيادتها. فمن ذلك: رُمَان، وحَسَّان، ودَهْقَان، وشَيْطَان، أعلاماً. فإن اعتقدت أنها من: الرَّم، والجِس، والدَّهْق، والشَّط، لم تصرفها. وإن اعتقدت أنها من: الرُّمْن، والحُسْن؛ بالنون؛ والدَّهْقَنَة، والشَّيْطَنَة، صرفتها. وإذا تَمَخَّضَتْ لجهة الأصالة صُرِفَتْ. كما إذا سميت بـ: طَحَّان من الطُّحْن، أو بـ: تَبَّان من التَّبْن، أو بـ: سَمَّان من السَّمْن، ونحو ذلك.

واختلف في «أَبَان»، بتخفيف الباء علماً، فمن صرفه رأى أن وزنه فعَال، فالهمزة والياء والنون أصول. ومن منعه الصرف رأى أن وزنه أَفْعَل، وأنه منقول من أَبَن الشيء يُبِينُ، والجمهور على المنع، كما قال ابن يعيش^(١).

وإذا أبدل من [أ/١٤٢] النون الزائدة لام، منع من الصرف إعطاء المبدل حكم المبدل منه، وذلك نحو: أُصَيَّلَال مسمى به، أصله: أُصَيَّلَان، تصغير، أُصِّل على غير قياس. ولو أبدل من حرف أصلي نون، صرف، وذلك نحو: حَنَّان، مسمى به، أصله: حَنَّاء، أبدلت همزته نوناً.

(الثالث : العلم المؤنث ، ويتحتم منعه من الصرف :

إن كان بالهاء) ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٦٤- كَذَا مُؤْنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا

سواء أكان علم مؤنث أم مذكر، (ك : فاطمة وطلحة) ، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيث في لفظه، وهي ملازمة له. ومن ثم لم تؤثر في الصفة، نحو: قائمة، لأنها في حكم الانفصال، فإنها تارة تجرد منها، وتارة تقرر بها. (أو زائداً على) أحرف (ثلاثة ك : زينب وسعاد) ، تنزيلاً للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث.

(أو) ثلاثياً (محرك الوسط) لفظاً [٢١٨] (ك : سَقَر وَلَظَى) ، إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع. خلافاً لابن الأنباري في جعله ذا وجهين ك : هند. وإما محرك الوسط تقديراً، ك : دار ونار، علم امرأة، فيلتحق^(٢) بباب هند.

(١) شرح المفصل ٦٧/١.

(٢) في «ط»: (علمي امرأتين فيلحق) .

(أو) ثلاثياً أعجمياً (ك: ماه وجُور) ، بضم الجيم ، علمي بلدين ، لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية ، تحتم المنع ، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف ، وإنما أثرت تحتمه . وقيل : هو ذو وجهين ك : هند . (أو) ثلاثياً (منقولاً من المذكر إلى المؤنث ك : زيد ، اسم امرأة) ، لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقلٌ ، عاذلٌ خِفةً اللفظ . هذا مذهب سيبويه^(١) والجمهور^(٢) . وذلك مأخوذ من قول الناظم :

٦٦٤ — وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

٦٦٥ — فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمُ ذَكَرٍ

[١٤٢/ب] (ويجوز في : هند ودعد) وجُمِلَ ، من الثلاثي الساكن الوسط ، إذا لم يكن أعجمياً ، ولا مذكر الأصل : (الصرف وتركه^(٣)) . فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ ، وأنها قد قاومت أحد السببين ، ومن لم يصرفه ، (وهو أولى) ، نظر إلى وجود السببين في الجملة ، وهما : العلمية والتأنيث^(٤) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٦٦ — وَحَهِانَ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقَ وَعُجْمَةٌ كَهِنْدٌ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ

(والزجاج يوجب) ، أي المنع ، وعلمه بأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف^(٥) . انتهى .

(وقال عيسى) بن عمر الثقفي ، (و) أبو عمر (الجرمي ، و) أبو العباس (المبرد) ، وأبو زيد (في نحو : زيد ، اسم امرأة ، إنه ك : هند) ، في جواز الوجهين^(٦) ، وعلم منه أنه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ ك : يَدٍ ، جاز فيه الوجهان . ذكره سيبويه^(٧) . وإذا سُمِّيَ مذكر بمؤنث وجب منع صرفه بأربعة شروط :

(١) الكتاب ٢٤٠/٣ - ٢٤١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٣٣١/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٩ .

(٣) وعلى الوجهين ورد قول الشاعر : لم تلتفَعْ بفضل مئزرها دَعْدٌ ولم تسقَ دَعْدٌ في العلبِ والبيت لجرير في ديوانه ص ١٠٢١ ، ولابن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٧٨ ، وبلا نسبة في الكتاب ٢٤١/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠ ، والمنصف ٧٧/٢ ، وشرح المفصل ٧٠/١ .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٣ ، حيث نقل الأزهري هذا القول منه .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠ .

(٦) المقطضب ٣٥٠/٣ ، والارتشاف ٤٤٢/١ .

(٧) الكتاب ٢٤٠/٣ .

أحدها: كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظاً ك: زينب، أو تقديرًا، ك: جَيْل، مخفف جَيْال^(١).

الثاني: أن لا يكون مسبوقًا بتذكير انفرد به تحقيقًا ك: رباب، علم امرأة، فإنها منقولة من مذكر، فلو سُمِّيَ بها مذكر صرفت، أو تقديرًا ك: جنوب وشمال، فإنهما صفتان لمذكر مقدر^(٢).

الشرط الثالث: أن لا يكون مسبوقًا بتذكير غالب ك: ذراع، فإنه مؤنث^(٣) بدليل: ذراع رأيتها. فإذا سُمِّيَ به مذكرًا انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر. كقولهم: أنت ذراعي وعضلي. بمعنى: أنت ناصري ومُنجلي.

الشرط [١/٤٣] الرابع: أن لا يكون التأنيث موقوفًا على تأويل غير لازم. وذلك كتأنيث الجموع ك: رجال، فإن تأنيثها يبنى على تأويلها بالجماعة، وذلك غير لازم لأنها قد تؤول بالجمع، وهو مذكر، فإذا سُمِّيَ به مذكر انصرف.

(الرابع: العلم الأعجمي)، فإن فيه فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ، بكونه من الأوضاع الأعجمية، فيمتنع من الصرف (إن كانت علميته في اللغة الأعجمية)، كما هو ظاهر مذهب سيبويه^(٤). وزعم الشلوبين، وابن [٢١٩] عصفور أنه لا يشترط^(٥).

ويظهر أثر الخلاف في: قالون، فيصرف على الأول، لأنهم لم يستعملوه علمًا، وإنما استعملوه صفة بمعنى جيد. ويمنع الصرف على الثاني، لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (وزاد على) أحرف (ثلاثة ك: إبراهيم وإسماعيل). فلو كان ثلاثيًا ضعف فيه فرعية اللفظ بمجيئه على أصل ما تبنى عليه الأحاد العربية. «فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولاً واحداً في لغة جميع العرب، ولا التفات إلى ما نُقل خلافه». قاله في شرح الكافية^(٦). والمراد بالعجمي: ما نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت. وتعرف عجمة الاسم بوجوده:

(١) في الكتاب ٢٣٩/٣ أن هذه الأسماء لم تصرف لأنها تمكنت في المؤنث واختص بها وهي مشتقة.

(٢) الكتاب ٢٣٩/٣.

(٣) الكتاب ٢٣٦/٣، وجمع الهوامع ١١٠/١.

(٤) الكتاب ٢٣٤/٣ - ٢٣٥.

(٥) المقرب ٢٨٦/١.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣ - ١٤٧٠.

أحدها : نقل الأئمة .

والثاني : خروجه عن أوزان الأسماء العربية ك : إبراهيم .

والثالث : أن يعرى من حروف الدلالة ، وهو خامسي أو رباعي . وحروف الدلالة

سته ، وهي : الميم ، والراء ، والباء الموحدة ، والنون ، والفاء ، واللام ، يجمعها : مُرْبَنَقْل .

والرابع : أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب [١٤٣/ب] كالجيم

والقاف بغير فاصل نحو : قج وجق ، والصاد والجيم نحو : الصَّوْلَجَان^(١) ، والكاف والجيم

نحو : أُسْكُرَّة^(٢) ، والراء بعد النون أول كلمة نحو : نرجس^(٣) ، والزاي بعد الدال نحو :

مُهَنِّذ^(٤) . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٦٧- وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعُ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

(وإذا سُمِّيَ بنحو : لَجَام) ، بلجيم ، وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحوه .

(وفِرْلَد) ، بكسر الفاء والراء وسكون النون ، قال الجواليقي^(٥) : « فارسي معرب ، وهو

جوهر السيف » . (صرف لحدوث علميته . ونحو : نوح ولوط) من الثلاثية الساكنة

الوسط . (وشَتْر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق ، اسم قلعة من أعمال أَرَّان ،

بفتح الهمزة وتشديد الراء ، إقليم بأذربيجان ، (مصرووفة) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة

فيها . صرح بذلك السيرافي ، وابن برهان ، وابن خروف^(٦) .

(وقيل : الساكن الوسط) ك : نوح ولوط (ذو وجهين) : الصرف وعدمه

ك : هند . (والمحرَّكة) الوسط ك : شَتْر (متحتم المنع) ك : زينب إقامة لحركة الوسط

مقام الحرف الرابع . وهذا التفصيل قال به : عيسى بن عمر الثقفي ، وابن قتيبة ،

والجرجاني ، والزخشي^(٧) .

(١) الصولجان : عصاً يُعطف طرفها يضرب بها الكرة على الدواب ، وقال الجوهري : الصولجان : المحجن ،

فارسي معرب . انظر لسان العرب ٣١٠/٢ (صلج) .

(٢) في « ط » : (السكرجة) ، وهي إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأدم ، وهي فارسية ، وأكثر

ما يوضع فيها الكوامخ ونحوها . انظر لسان العرب ٢٩٩/٢ (سكرج) .

(٣) التُّرْجَس ، بالكسر : من الرياحين ، معروف ، وهو دخيل . انظر لسان العرب ٢٣٠/٦ (نرجس) .

(٤) المهندس : الذي يقدر بحجاري القني والأبنية ، إلا أنهم صيروا الزاي سيناً ، فقالوا : مهندس ، لأنه ليس في

كلام العرب زاي قبلها دال . انظر لسان العرب ٢٤٧/٥ (هندز) .

(٥) في « ب » : (الجواليقي) .

(٦) انظر الارتشاف ٤٣٩/١ - ٤٤٠ .

(٧) انظر الارتشاف ٤٣٩/١ .

(الخامس : العمل الموازن للفعل) الماضي أو المضارع أو الأمر . (والمعتبر من وزن الفعل أنواع) ثلاثة :

(أحدها : الوزن الذي يخص الفعل) ، والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل ، إلا في عِلْم ، أو أعجمي ، أو ندور . فالعلم (ك : خَضُم) ، بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين ، عَلَمًا (لمكان) . وقال الجوهري ^(١) « اسم العنبر بن عمرو بن تميم ، وقد غلب على القبيلة » . قال : [من الرجز] [١/٤٤]

— ٧٨٨ — لَوْلَا إِلَٰهَ مَا سَكَنَّا خَضُمًا

أي بلاد خَضُم ، (وَشُمَر) ، بالشين المعجمة وتشديد الميم ، عَلَمًا (لفرس ^(٢)) . والأعجمي ك : بَقَم لصبغ ، وبَدَّر لماء ^(٣) ، (و) النادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو : (دُئِل) اسْمًا (لقبيلة ^(٤)) . [٢٢٠]

فلا ينع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما ، ولأن العمل منقول من فعل ، فلا اختصاص فيه بـ (و) الذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتوح بهمزة وصل ، أو تاء مطاوعة (ك : انطلق واستخرج ، و) نحو : (تقاتل) وتصلح حال كونهما (أعلامًا) .

وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع ، لأن المنقول من فعل [بَعَدَ عن أصله] ^(٥) ، فالتحق بنظائره من الأسماء ، فحكم فيه بقطع همزة بخلاف المنقول من اسم ك : اقتدار ، فإن همزة تبقى على وصلها بعد التسمية ، لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله ، فلم يستحق الخروج عما هو له .

(١) الصحاح (خضم) ، وجمهرة أنساب العرب ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

٧٨٨ - الرجز بلا نسبة في تاج العروس (خضم) ، وتذيب اللغة ١١٩/٧ ، وديوان الأدب ٨٤/١ ، والخصائص ٢١٩/٣ ، وشرح المفصل ٣٠/١ ، ٦٠ ، ولسان العرب ١٨٤/١٢ (خضم) ، ومعجم البلدان ٣٧٧/٢ (خضم) .

(٢) في كتاب الحلبة ص ٩٨ : (شَرَّ على فَعَل ، وقد تكسر الشين ، اسم فرس جد جميل بن معمر العذري ، قال جميل : [من الطويل] وجددي يا حجاج فارس شمرا) .

(٣) في حاشية يس ٢١٩/٢ : (في كلام ابن إياز أنه اسم لموضع ، ولا نسلم أنه أعجمي بل منقول من الفعل) .

(٤) في شرح ابن النازم ص ٤٦٣ : (دئل : لدوية) ، وفي حاشية يس ٢٢٠/٢ : (دئل : مشتركة بسين القبيلة والدوية) .

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

(الثاني : الوزن الذي الفعل به أولى : لكونه غالباً فيه) . وعلى هذين

النوعين اقتصر الناظم فقال :

٦٦٨ — كَذَاكَ دُو وَزَنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ . أَوْ غَالِبٍ

فالغالب (ك : إثميد) ، بكسر الهمزة والميم ، وسكون المثلثة بينهما ، وبالدال المهملة ، حجر الكحل ، وأما مضموم^(١) الهمزة والميم ، فاسم موضع . (وإصْبَع) ، بكسر الهمزة وفتح الموحدة ، واحدة الأصابع ، وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء ، والعاشرة : أُصْبُوع . (وأُيْلَم) ، بضم الهمزة واللام ، وسكون الموحدة بينهما ، سَعْفُ الْمُقْل ، حال كون الثلاثة (أعلاماً فإن وجود موازها في الفعل أكثر) منه في الاسم ، [١٤٤/ب] (كالأمر من ضرب) ، فإنه موازن إثميد ، (و) الأمر من (ذهب) ، فإنه موازن إصْبَع ، بفتح الباء ، (و) الأمر من (كتب) ، فإنه موازن : أُيْلَم .

(الثالث : الوزن الذي الفعل به أولى ، لكونه مبدوءاً بزيادة تدل) على

معنى (في الفعل ولا تدل) على معنى (في الاسم ، نحو : أفكَل) ، بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما ، وهي : الرُّعْلَة ، يقال : أخذه الأفكل ، إذا أصابته زعلة . (وأكَلَب) ، بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام ، جمع كَلَب (فإن الهمزة فيهما لا تدل) على معنى ، (وهي في موازهما من الفعل ، نحو : أذهب) ، مضارع ذهب ، (وأكتب) ، مضارع كتب ، (دالة على المتكلم^(٢)) ، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال ، أصلاً للمفتتح بهما من الأسماء .

(ثم لا بد من كون الوزن لازماً ، باقياً) في اللفظ على حالته الأصلية ، (غير

مخالف لطريقة الفعل .

فخرج بـ) القيد (الأول) ، وهو اللزوم ، (نحو : امرؤ ، علماً ، فإنه) في الرفع نظير اكتب^(٣) . و (في النصب نظير : اذهب ، وفي الجر نظير : [٢٢١] اضرب ، فلم) يلزم وزناً واحداً في الأحوال الثلاثة ، (ولم يبق على حالة واحدة) ، ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لاه ، والفعل لا يتابع فيه .

(وخرج بـ) القيد (الثاني) وهو البقاء على حالته الأصلية (نحو : رُدَّ ، وقيل ،

(١) في « ب » : (المضموم) .

(٢) في « ب » : (التكلم) .

(٣) في « ب » : (كتب) .

وبيع (مبنيات^(١) للمفعول ، فإنها لم تبق على حالتها الأصلية ، (فإن أصلها : فُعِلَ) ، بضم الفاء وكسر العين ، (ثم) دخلها الإدغام والإعلال . فالإدغام في : رُدَّ ، والإعلال بالنقل والقلب في : قيل ، وبالنقل فقط في : بيع . و (صارت) صيغة رُدَّ ، (بِمَنْزِلَةِ) صيغة : (قُفِّلَ) ، بضم [أ/١٤٥] القاف وسكون الفاء . وصيغة قيل (و) بيع ، بمنزلة صيغة : (ديك) بكسر الدال وسكون الياء ، آخر الحروف ، وبالكاف . (فوجب صرفها) لذلك .
 ٥ : (فلو سميت بضرب) بضم الضاد وسكون الراء ، حال كونه (مخففاً من ضرب) بضم الضاد وكسر الراء ، (انصرف اتفاقاً) ، لأن التخفيف سابق على التسمية ، وإنما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية : هل ينزل منزلة الأصلي أم لا ؟ (و) ذلك كما (لو سميت بضرب) ، بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، (ثم خففته) بتسكين ما قبل آخره . فإذا فعلت ذلك ، (انصرف أيضاً عند سيبويه^(٢)) ، لأنه عنده كالسكون الأصلي . واختاره ابن مالك^(٣) ، (وخالفه المبرد^(٤)) ، والمازني ، ومن وافقهما^(٥) ، فمنعوه من الصرف (لأنه تغيير عارض) بعد التسمية .

(و) خرج (ب) القيد (الثالث) ، وهو كونه غير مُخالف لطريقة الفعل (نحو : أَلْبَب ، بالضم) في الباء الموحدة ، فيما رواه الفراء ، (جمع لب) ، بضم اللام وتشديد الباء الموحدة ، وهو العقل ، وجمع لبُّ على أَلْبَبٍ قليل ، والأكثر أن يجمع على ألباب . ويقال : بنات أَلْبَبٍ ، عروق في القلب ، يكون منها الرُقَّة . وألبب حال كونه (عَلَمًا) ينصرف (لأنه قد باين الفعل بالفك ، قاله أبو الحسن) الأخفش^(٦) . (وخولف) .

فعن سيبويه منع الصرف (لوجود الموازنة^(٧)) ، ك : أَكْتُب ، ولأن الفك رجوع إلى أصل متروك ، فهو كتصحيح استحوذ ، وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعاً ، ولأن الفك قد يخلل الفعل لزوماً ، ك : أَشَدُّ به في التعجب ، وجوازاً ، ك : أَرَدَد ، ولم يردد ، وشذوذاً ك : ضَبِبَ البلدُ ، [وألِلَ السَّقَاءُ ، إذا تغيرت رائحته]^(٨) .

(١) في « ب » ، « ط » : (مبنيات) ، وانظر شرح ابن النظم ص ٤٦٤ .

(٢) الكتاب ٢٢٧/٣ ، وشرح ابن النظم ص ٤٦٤ .

(٣) التسهيل ص ٢١٨ .

(٤) المقتضب ٣/٣١٤ .

(٥) همع الهوامع ١/٩٩ .

(٦) شرح ابن النظم ص ٤٦٤ .

(٧) الكتاب ٣/١٩٥ .

(٨) إضافة من « ط » .

(ولا يؤثر وزنٌ هو بالاسم [١٤٥/ب] أولى) ك : فاعِل نحو : كاهِلَ عَلمًا ، فإنّه وإن وجد في الفعل ك : ضاربٌ ، أمرًا من ضاربٍ ، إلا أنه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر . (ولا) يؤثر (وزنٌ هو) موجود (فيهما على السواء) نحو : فَعَلَ ؛ بفتح العين ؛ وفَعَّلَلَ نحو : شَجَرَ وضَرَبَ وجَعَفَرَ ودَحْرَجَ . (وقال عيسى) بن عمر الثقفي البصري ، شيخ الخليل وسيبويه : (إلا أن يكونا منقولين من الفعل) ، فإنهما يؤثران^(١) . فالأول : (كالأمر من ضارب) ؛ بفتح الراء ؛ (و) الثاني : (ك : ضَرَبَ ودَحْرَجَ أعلامًا) .

وظاهر كلام الشاطبي تبعًا للتسهيل^(٢) أن خلاف عيسى^(٣) إنما هو في المشترك ، ونصه : وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من « فَعَلَ » ، ويقول : كل فعل ماضٍ سُمِّيَ به فإنه لا ينصرف إذا^(٤) كان فارغًا من فاعله . (واحتج) على ذلك (بقوله) ، وهو سحيم بن وثيل اليربوعي : [من الوافر]

٧٨٩- (أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغُ الثَّنَائِيَا) مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

ووجه الحجة منه أن جلا فعل ماضٍ خالٍ من فاعلٍ ، وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه . (وأجيب) عنه (بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ « جلا » من قولك : زَيْدٌ جَلَا) أي هو ، (ففيه ضمير) مستتر يعود على « زيد » ، (وهو من باب المحكيات) فهو وفاعله جملة محكية^(٥) ، (كقوله) : [من الرجز]

٧٩٠- (بُبْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدُ)

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٦٥ .

(٢) التسهيل ص ٢١٩ .

(٣) الكتاب ٢٠٦/٣ .

(٤) في « ط » : (إلا إذا) .

٧٨٩- البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤ ، والأصمعيات ص ١٧ ، وجمهرة اللغة ٤٩٥ ، ١٠٤٤ ، وخزانة الأدب ٢٥٥/١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٩/١ ، وشرح الفصل ٦٢/٣ ، والشعر والشعراء ٦٤٧/٢ ، والكتاب ٢٠٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٥٦/٤ ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤ ، وأمالي ابن الحاجب ٤٥٦ ، وأوضح المسالك ١٢٧/٤ ، وخزانة الأدب ٤٠٢/٩ ، وشرح ابن الناظم ٤٦٥ وشرح الأشموني ٥٣١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٤٩/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٨٦ ، وشرح المفصل ٦١/١ ، ١٠٥/٤ ، واللسان ١٢٤/١٤ (ثني) ، ١٥٢ (جلا) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٠ ، ومجالس ثعلب ٢١٢/١ ، ومغني اللبيب ١٦٠/١ ، والمقرب ٢٨٣/١ ، ومع الهوامع ٣٠/١ .

(٥) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٥ : (فهو محكي لا ممنوع من الصرف) .

٧٩٠- تقدم الرجز برقم ٨٠ .

فيزيد مسمى به ، من قولك : المألُ يزیدُ ، ففيه ضمير مستتر ، والدليل على ذلك رفعه على الحكاية ، وإلا لو كان مجرداً عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل^(١) المضارع .

(و) يحتمل (أن يكون ليس بعلم ، بل) هو وفاعله جملة في موضع خفض (صفة مخذوف ، أي) : أنا (ابنُ رجلٍ جَلَّ الأمور) ، أي كشفها . وفي كلا الاحتمالين [١/٤٦] نظر .

أما الأول : فلأن الأصل عدم استتار الضمير ، وأما الثاني : فلأنه لا يحذف الموصوف بالجملة إلا إذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بـ « من » أو « في » كما تقدم في باب النعت^(٢) . هذا وقد قال سيبويه^(٣) : « إن قول عيسى خلاف قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب^(٤) ، وهو فعل من الكعسبة^(٥) ، وهو العدو الشديد مع تقارب الخطأ^(٦) » .

[٢٢٢] (السادس : العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة كـ : علقى) ، باتفاق ، (وأرطى) على الأصح حال كونهما (علمين) فإنهما ملحقان بجعفر ، والمانع لهما من الصرف العلمية ، وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث في الزيادة ، والموافقة لمثال ما هي فيه ، فإنهما على وزن سكرى ، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحق به كـ : حاميم اسم رجل . فإنه عند سيبويه^(٧) ممنوع الصرف لشبهه بـ « هابيل » ، في الوزن والامتناع من الألف واللام ، فلما أشبه الأعجمي ، عومل معاملته^(٨) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
٦٦٩ — وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلْفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
وقيل : إن أرطى أفعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ، ولذلك قلت

(١) سقط من « ب » .

(٢) انظر باب النعت في هذا الجزء ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣) الكتاب ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ .

(٤) في « ب » : (كعب) .

(٥) في « ب » : (الكعبة) .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٤٦٥ .

(٧) الكتاب ٢٥٧/٣ .

(٨) شرح ابن الناظم ص ٤٦٥ .

على الأصح . وإنما لم يمنع الصرف مع ألف الإلحاق الممدودة [ك : عِلْبَاء ، فإنه ملحق بقرطاس ، لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة]^(١) ، لأن همزة الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث ، من جهة أن همزة^(٢) الإلحاق منقلبة عن ياء ، لا عن ألف ، وهمزة التأنيث^(٣) منقلبة عن ألف ، لا عن ياء . فافترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير . [١٤٦/ب]
 بهذا علل ابن أبي الربيع^(٤) . وإيضاحه أن الحرف إذا كان منقلباً من غير مانع مُنْعٍ ، كَالْهِمزة في صحراء ،^(٥) فإنها بلدٌ من أَلِف التأنيث^(٦) . وإذا كان منقلباً عن غير مانع لم يُمنع ، كهمزة علباء . والعلقى نبت ، والأرطى شجر . وبقي^(٧) عليه ألف التكثير ، [ك : قَبْعَثْرَى]^(٨) ، ومن أدخلها في ألف الإلحاق فقد سها ، إذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به .

(السابع : المعرفة المعدولة) عن أصلها ، (وهي خمسة أنواع :

أحدها : فُعَل) بضم الفاء^(٩) وفتح العين (في التوكيد ، وهي : جُمُع وكُتْع) ، من تَكْتَعُ الجلد إذا اجتمع ، (وَبُصْع) بالصاد المهملة ؛ من البصيع^(١٠) ، وهو العرقُ المجتمع ، (وَبُتْع) ؛ بموحلة فمشنة فوقانية ؛ من البَتْع ، وهو طول العنق . والمانع لها من الصرف : التعريف والعدل . أما التعريف ، (فَإِنَّهَا) على الصحيح (معارف بنينة الإضافة إلى ضمير المؤكد) ، فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية ، هذا ظاهر كلام سيبويه^(١١) ، وهو اختيار ابن عصفور^(١٢) ، وابن مالك^(١٣) . وقال أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش : إنها معارف بالعلمية وهي أعلام على الإحاطة ، لما تتبعه . وأيـله

(١) ما بين القوسين إضافة من « ط » .

(٢) في « ط » : (همزته) .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ط » .

(٤) البسيط ٢٤٩/١ - ٢٥٠ .

(٥) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٦) في « ب » : (بي) .

(٧) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٨) سقطت من « ب » .

(٩) في « ب » : (البصع) .

(١٠) الكتاب ٢٢٤/٣ .

(١١) المقرب ٢٨٠/٢ .

(١٢) التسهيل ص ٢٢٢ .

بعضهم يجمعها بالواو والنون مع أنها ليست بصفات . ورثه في شرح الكافية فقال^(١) :
وليس يعني جُمع بعلم ، لأن العلم إما شخصي ، أو جنسي . فالشخصي مخصوص ببعض
الأشخاص ، فلا يصلح لغيره ، والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره ،
وجُمع خلاف ذلك ، فالحكم بعلميته باطل . انتهى .

قلت : علم الإحاطة من قبيل علم [١٤٧/١] الجنس المعنوي ، ك : سبحة للتسبيح^(٢)
وفي ارتكابه توفية بالقاعدة ، وهي أنه لا يُعتبر في منع الصرف من المعارف إلا العلمية .
ويلزم من اعتبار الإضافة عدم النظر ، وجره بالكسرة كما تقدم في أول الكتاب^(٣) .
(و) أما العدل ، فإنها (معدولة عن فعلاوات ، فإن مفرداتها : جَمَعَاء ،
وَكْتَعَاء ، وبصعاء ، وبتعاء ، وإثما قياس^(٤) فعلاء إذا كان اسماً) ك : صحراء (أن
يُجمع على فعلاوات ك : صحراء وصحراوات^(٥)) .

واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل ، فقالا^(٦) : لأن « جمعاء » مؤنث « أجمع »
فكما جُمع المذكر بالواو والنون ، كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، فلما جاوزوا
به على « فُعَل » علم أنه معدول عما هو القياس فيه ، وهو جمعاءات .
وقال الأخفش والفارسي وابن عصفور^(٧) : معدولة عن فُعَل بضم الفاء وسكون
العين ، من جهة أن مفردهما : فعلاء أفعل ك : حمراء وأحمر ، فإنهما يجمعان على حُمَر .
وقال آخرون^(٨) : معدولة عن فعآلى ، من جهة أن مفردهما اسم على فعلاء
ك : صحراء .

والصحيح ما قاله الموضح ، لأن جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه إما العلمية
أو الوصفية ، وكلاهما ممتنع فيه .

(١) شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .

(٢) في « ب » : (علم للتسبيح) .

(٣) انظر ما تقدم في الجزء الأول ، باب الإضافة ص ٦٧٣ - ٦٧٤ .

(٤) في « ب » : (القياس) .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٤٧٥/٣ - ١٤٧٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .

(٧) انظر المقرب ٢٨٠/٢ - ٢٨١ .

(٨) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .

أما العلمية فلأن الناظم وابنه منعاهما^(١) ، وأما الوصفية فلأنها مغايرة للتوكيد اتفاقاً ، وإذا بطل الشرط ، بطل [٢٢٣] المشروط ، فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما ، فكيف يقاس عليه الجمع بالألف والتاء^(٢) . ولأن فعلاء لا يجمع على فُعَل إلا إذا كان مؤنثاً لأفعل صفة كـ : حمراء ، ولا على فعَالِي ، إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكر له [١٤٧/ب] كـ : صحراء ، وجمّع ، وأخواته ليس كذلك . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٠- وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ

(الثاني) من المعدول : (سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه ، واستعمل ظرفاً مجرداً من « أل » والإضافة . كـ : جئت يوم الجمعة سحر . فإنه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل^(٣) .

أما التعريف ففيه خلاف . فقليل هو (معرفة) بالعلمية ، لأنه جعل علماً لهذا الوقت صرح به في التسهيل^(٤) . وقيل : يشبه^(٥) العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة ، كالعلم . وهو اختيار ابن عصفور^(٦) . وفي كلام الموضح إيماء إليه^(٧) .

وأما العدل فلأن صيغته معدولة عن « السحر » المقرون بـ « أل » لأنه لما أريد به معين كان الأصل [فيه]^(٨) أن يذكر معرفاً بـ « أل » فعلى عن اللفظ بـ « أل » وقصد به التعريف فمنع الصرف . وقال السهيلي والشلوبين الصغير : « معرب مصروف »^(٩) . واختلفا في منع تنوينه ، فقال السهيلي^(١٠) : « هو على نية الإضافة » وقال الشلوبين^(١١) : « على نية أل » . (وقال صدر الأفاضل) أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي تلميذ [٢٢٤] الزمخشري : « هو (مبني) على الفتح (لتضمنه معنى اللام) كأس » .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٤٧٦/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٦ .

(٢) سقطت من « ط » .

(٣) الارتشاف ٤٣٥/١ .

(٤) التسهيل ص ٢٢٢ .

(٥) في « أ » : (شبه) .

(٦) المقرب ٢٨٢/٢ .

(٧) شرح قطر الندى ص ٣١٢ .

(٨) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٩) انظر شرح المرادي ١٥٧/٤ .

(١٠) أمالي السهيلي ص ٣٣ .

(١١) انظر الارتشاف ٤٣٥/١ .

ورد بأمور^(١) :

منها أنه لو كان مبنياً لكان غير الفتح أولى به ، لأنه في موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة فيه لثلاث توهم الإعراب ، كما اجتنبت في : قبل وبعد^(٢) .

ومنها أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز « حين » في قوله : [من الطويل] .
٧٩١- عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ
.....

لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضاً [١٤٨/].

ومنها أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء ، لأن البناء أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء ، ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل .

وإذا ثبت أن « سحر » غير مبني ، ثبت أنه غير متضمن^(٣) معنى حرف^(٤) التعريف وإنما هو معدول عما فيه حرف التعريف .

والفرق بين التضمن والعدل^(٥) : أن التضمن استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيداً عليه معنى آخر . والعدل : تغيير صيغة^(٦) اللفظ مع بقاء معناه . ف « سحر » المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ : « السحر » من غير تغيير لمعناه . وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية ومعناها وهو التنكير^(٧) مزيداً عليه [تضمن]^(٨) معنى حرف التعريف .

(١) وردت هذه الأمور بنصها في شرح ابن الناظم ص ٤٦٧ .

(٢) بعده في شرح ابن الناظم ص ٤٦٧ : (والمنادى المفرد المعرفة) .

٧٩١- تمام البيت : (على حين عاتبت المشيب على الصبا) وقلت أماً أصح والشيب وازعُ

وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ ، والأضداد ص ١٥١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٥ ، وخزانة الأدب ٤٥٦/٢ ، ٤٠٧/٣ ، ٥٥٠/٦ ، ٥٥٣ ، والدرر ٤٧٢/١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠٦/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٥٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨١٦/٢ ، ٨٨٣ ، والكتاب ٣٣٠/٢ ، ولسان العرب ٣٩٠/٨ (وزع) ، ٧٠/٩ (خشف) ، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٣٥٧/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ ، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وأوضح المسالك ١٣٣/٣ ، ورصف المباني ٣٤٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٧ ، وشرح الأشموني ٣١٥/٢ ، ٥٧٨/٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٩/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٣ ، ٥٩١/٤ ، ١٣٧/٨ ، ومغني اللبيب ٥٧١ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، ٥١٦/٢ ، والمنصف ٥٨/١ ، وجمع الهوامع ٢١٨/١ .

(٣) في « ب » : (مضمن) .

(٤) سقط من « ط » : (معنى حرف) .

(٥) هذا الفرق بين التضمن ونقله الأزهري من شرح ابن الناظم ص ٤٦٧ .

(٦) في « ط » : (صفة) .

(٧) سقط من شرح ابن الناظم (وهو التنكير) .

(٨) إضافة من شرح ابن الناظم .

واحترز بالقيد الأول ، وهو أن يراد به سحر يوم بعينه من المبهم ، فإنه ينصرف^(١) اتفاقاً نحو : « نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ » [القمر/٣٤] أي من الأسحار ، وبالقيد الثاني ، وهو أن يستعمل ظرفاً من العين المستعمل غير ظرف ، فإنه يجب تعريفه بـ « أل » أو الإضافة للدلالة على التعيين نحو : طاب السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنَا ، وبالقيد الثالث وهو أن يجرد من « أل » والإضافة ، فإنه يصرف اتفاقاً ، نحو : جئتكَ يومَ الجمعةِ السحرَ ، أو سَحَرَه . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧١- وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرُ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرُ

(الثالث) من المعدول (فُعَل) ، بضم الفاء وفتح العين (عَلَماً للمذكر إذا سُمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) . وهو المشار إليه في النظم [١٤٨/ب] بقوله :

٦٧٠- أَوْ كُتِلَاً

(نحو : عُمَر) مما ليس بصفة في الأصل . والمحفوظ من ذلك : عُمَر ، ومضر ، (وزفر) ، وقثم ، (وزحل) ، وجشم ، (وجمع) ، وقزح ، وعصم ، وجحا ، ودلف ، وهذل ، وبلغ ، وثعل ، (فإنهم قدروه معدولاً) عن فاعل غالباً ، (لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف) . وأمكن العدل دون غيره فإن الغالب في الأعلام النقل . فعُمَر مثلاً معدول عن عامر ، فإن عامراً ثابت في الأحاد النكرات بخلاف عمر ، (مع أن صيغة فُعَل قد كثر فيها العدل) التحقيقي (ك : غدر ، وفسق) ، فإنهما معدولان عن ، غادر وفاسق (وك : جمع وكتع) ، فإنهما معدولان عن : جمعاوات وكتعاوات . (وك : آخر) ، فإنها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد .

وفائدة العدل في الأعلام تخفيف اللفظ ، وتحقيق العلمية ، ونفي الوصفية وبعضها منقول عن أفعال نحو^(٢) : تُعَل ، فإن ورد فُعَل مصروفاً ، حُكِمَ بعدم عدله ك : أدد . (و) أما (« طَوَى » [طه/١٢] فيمن منع صرفه^(٣) ، فالمعتبر فيه^(٤) التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاوٍ^(٥) ، لأنه (أي العدل) قد أمكن غيره) ، وهو التأنيث ،

(١) في « أ » : (يصرف) .

(٢) في « ب » : (الفعل عن) مكان (أفعال نحو) .

(٣) في الإتحاف ص ٣٠٢ : (وقرأ الباقون بالضم بلا تنوين على عدم صرفه للتأنيث باعتبار البقعة والتعريف ، أو للعجمة والعلمية) . وانظر معاني القرآن للقرآن ١٧٦/٢ ، والنشر ٣١٩/٢ .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ب » : (من طاوي) .

(فلا وجه لتكلفه) أي العدل . (ويؤيده) أي اعتبار التأنيث (أنه) أي طوى (يصرف باعتبار المكان) ، فلو كان العدل معتبراً فيه لما انصرف إذا اعتبر فيه المكان .

واحترز بقوله : عَلَمًا من ^(١) فُعل الوارد جمعاً ك : غرف وقرب ، أو اسم جنس ك : صرد ونفر ، أو صفة ك : حطم ولبد ، أو مصدرًا ك : هدى وتقى ، فإنها مصروفة اتفاقاً . وبقوله : إذا سمع ممنوع الصرف كما سمع مصروفًا ك : أدد ، وعما لم يسمع فيه صرف ولا علمه فإن فيه خلافاً ، فقال [١/١٤٩] سيبويه ^(٢) : يصرف حملاً على الأصل في [٢٢٥] الأسماء . وقال غيره : يمنع صرفه حملاً على الغالب في فُعل عَلَمًا . وليس بجيد . قاله الخضر اوي ^(٣) . وبقوله : وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى ، وتقدم شرحه .

(الرابع) من المعدول (فَعَالٍ) بفتح الفاء (عَلَمًا للمؤنث ك : حذام وقطام ، في لغة) بني (تميم) و تميم أبو قبيلة ، وهو تميم بن مر بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر ^(٤) ، (فإنهم يمنعون صرفه ^(٥)) ، واختلف في علة ذلك ، (فقال سيبويه ^(٦) : للعلمية والعدل عن فاعلة) . ويرجح أنه الغالب على الأعلام أن تكون منقولة . (وقال المبرد ^(٧) : للعلمية والتأنيث المعنوي ك : زينب ^(٨)) ويرجح أنهم لا يدعون العدل في نحو : طوى ؛ كما تقدم . (فإن ختم) فعال عَلَمًا للمؤنث (بالراء ك : سَفَار ؛ اسْمًا لِمَاء) من مياء العرب ؛ ملحوظ فيه معنى التأنيث ، ولهذا قال سيبويه ^(٩) : « اسم ماء » . وقال الجوهري ^(١٠) : « اسم لبئر » . وهو المناسب ، لأن الكلام في أعلام المؤنث ، والماء مذكر . (وك : وبار اسْمًا لقبيلة ^(١١)) ، بنوه على الكسر ، إلا قليلاً منهم) ، أي من تميم ^(١٢) .

(١) في « ط » : (عن) .

(٢) الكتاب ٢٢٢/٣ .

(٣) في كتابه الإفصاح كما قال السيوطي في معجم المصنفين ٨٩/١ .

(٤) جمهرة أنساب العرب ص ٤٦٦ .

(٥) شرح ابن الناطم ص ٤٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٧/٢ .

(٦) الكتاب ٢٧٧/٣ .

(٧) المقتضب ٣٧٣/٣ ، والكامل ص ٥٩١ - ٥٩٢ .

(٨) سقط من « ب » .

(٩) الكتاب ٢٧٩/٣ .

(١٠) الصحاح (سفر) .

(١١) في جمهرة أنساب العرب ص ٤٦٢ : (وبار : ابن أميم بن لاوذ بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام) .

(١٢) في شرح ابن الناطم ص ٤٦٩ : (وأما ما آخره راء نحو ظفار ووبار . . . فيوافق فيه التميميون أهل الحجاز غالباً) .

قال الفرزدق: [من الطويل]

٧٩٢- مَتَى تَرِدُنْ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أَدْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَحِيزَ الْمُعَوَّرَا

وإنما كان الكثير الكسر عندهم لأن مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصاروا إليها. ولو منعه الصرف لامتنعت. قاله الخليل^(١). (وقد اجتمعت اللغتان)؛ الإعراب والبناء؛ (في قوله)، وهو الأعشى ميمون: [من م. البسيط]

٧٩٣- (أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ)

(وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٍ)

فبنى «وبار» الأولى على الكسر، وأعرب «وبار» الثانية رفعاً^(٢) على [١٤٩ب] الفاعلية بهلكت..

ويحتمل أن تكون الواو الأولى عاطفة، والثانية ضمير لا حرف إطلاق، ووبار فعلاً ماضياً من البوار، والجملة معطوفة على هلكت، وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائداً^(٣) على «وبار» المكسور.

والمعنى: هلكت وبارت. وقال أولاً: هلكت، على القبيلة. وثانياً: وباروا، على أهلها. وعلى هذا يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا. فلا شاهد فيه على لغة الإعراب. وإرم اسم قبيلة عاد. وأودى بها: أهلكها. (وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيهاً له بِتَرَالٍ) في التعريف، والعدل، والوزن، والتأنيث^(٤)، (كقوله) وهو لجيم بن صعب في امرأته: [من الوافر]

٧٩٢- البيت للفرزدق في ديوانه ٢٨٨/١، وشرح شواهد المغني ٢٨٥/١، ولسان العرب ٣٧١/٤ (سفر)، ٦١٤/٤ (عور)، ومغني اللبيب ٩٧/١، ومعجم البلدان ٢٢٣/٣ (سفار)، والمقتضب ٥٠/٣، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٩٦.

(١) الكتاب ٢٦٩/٣.

٧٩٣- البيتان للأعشى في ديوانه ٣٣١، والبيت الثاني في شرح أبيات سيويه ٢٤٠/٢، وشرح الأشموني ٥٣٨/٢، وشرح شذور الذهب ص ٩٧، وشرح المفصل ٦٤/٤، ٦٥، والكتاب ٢٧٩/٣، ولسان العرب ٢٧٣/٥ (وبر)، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٤، ومعجم الهوامع ٢٩/١، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٤، وأوضح المسالك ١٣٠/٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٦٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧، والمقتضب ٥٠/٣، ٣٧٦، والمقرب ٢٨٢/١.

(٢) سقط من «ب».

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٦٨.

٧٩٤- (إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ)

فبنائها^(١) على الكسر مع أنها فاعل « قالت » في الموضعين .

وإذا سُمِّيَ بباب « حذام » مذكر ، زال موجب البناء ، وهو التشبيه بنزال لأنه ليس الآن مؤنثاً معدولاً فيعرب غير منصرف . ومن العرب من يصرفه ، قاله سيبويه^(٢) .

واعلم أن التشبيه بنزال فيما يذكر إنما يتم على مذهب المبرد . فإنه يقول^(٣) : نزال معدول عن مصدر معرفة مؤنث ، وبني لتضمنه معنى لام الأمر .

وظاهر كلام سيبويه أنه معدول معرف عن نفس الفعل ، فيكون التشبيه في العدل والوزن . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٧٢- وَأَبْنِ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالَ عَلَمًا مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا

٦٧٣- عِنْدَ تَمْيِيمٍ
.....

(الخامس) من المعدول : (أمس إذا كان مراداً به اليوم الذي يليه يومك ، ولم يضاف ، ولم يقرن [١٥٠/ب] بالألف [٢٢٦] واللام) ، ولم يصغر ولم يكسر ، (ولم يقع ظرفاً ، فإن بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقاً) رفعا ونصباً وجراً^(٤) ، (لأنه) علم على اليوم الذي يليه يومك . (معدول عن أمس) المعرف بـ : « أل » فيقولون : مضى أمس ، بالرفع بلا تنوين . وشاهدت أمس ، وما رأيت زيدا مذ أمس ، بالفتح فيهما . (كقوله) : [من الرجز]
٧٩٥- (لَقَدْ رَأَيْتَ عَجَبًا مِثْلَ أَمْسَا) عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا

٧٩٤- البيت للحميد بن صعب في شرح شواهد المغني ٥٩٦/٢ ، والعقد الفريد ٣/٣٦٣ ، ولسان العرب ٣٠٦/٦ (رقص) ، والمقاصد النحوية ٣٧٠/٤ ، وله أر لوسيم بن طارق في اللسان ٩٩/٢ (نصت) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣١/٤ ، والخصائص ١٧٨/٢ ، وشرح الأشموني ٥٣٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٥ ، وشرح قطر الندى ص ١٤ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥ ، ومغني اللبيب ٢٢٠/١ .

(١) في « ب » : (فبنّاؤها) .

(٢) الكتاب ٢٧٩/٣ - ٢٨٠ .

(٣) المقتضب ٣٧٣/٣ - ٣٧٤ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ .

٧٩٥- الرجز بلا نسبة في شرح المفصل ١٠٦/٤ ، ١٠٧ ، والكتاب ٢٨٥/٣ ، وأسرار العريضة ص ٣٢ ، وأوضح المسالك ١٣٢/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٨٤١ ، ٨٦٣ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٧ ، ١٦٨ ، وشرح الأشموني ٥٣٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ٩٦ ، وشرح قطر الندى ١٦ ، واللسان ١٠٤/٩/٦ (أمس) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٩٥ ، والمقاصد النحوية ٣٥٧/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٥٧ ، وهمع الهوامع ٢٠٩/١ .

فأمس مجرور بالفتحة ، والألف فيه للإطلاق ، وليست فتحته هنا فتحة بناء خلافاً للزجاجي^(١) ، ووهمه الموضح في ذلك ، في شرحي القطر^(٢) والشذور^(٣) .

وزعم بعضهم أن « أمسى » هنا فعل ماضٍ وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه . أي : مذ أمسى هو ، أي المساء^(٤) . وفيه بعد ، وهذا الإطلاق للقليل من بني تميم ، (وجهورهم يخص ذلك) الإعراب الممنوع الصرف (بحالة الرفع) خاصة ، دون حالتي النصب والجر ، فينبه على الكسر فيهما^(٥) . (كقوله) : [من الخفيف]

٧٩٦- (اَعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسٌ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسٌ)

وَعَنَ ؛ بالنون ؛ من عَنَّ يَعْنُ إذا عرض ، ويروى : عَزَّ ؛ بالزاي ؛ بمعنى غلب^(٦) . وتناس : أمراً من التناسي ، وهو أن يرى من^(٧) نفسه أنه نسيه .

(والحجازيون يبتنونه على الكسر مطلقاً) ، في الرفع والنصب والجر ، (على تقديره مضمناً معنى اللام) المعرفة^(٨) .

(قال) أسقف نجران ، أو تبع بن الأقرن : [من الكامل]

٧٩٧- مَنَعَ الْبَقَاءَ ثَقْلُبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمَسِّي

وَطُلُوعُهَا حَمَرَاءَ صَافِيَةً وَغُرُوبُهَا صَفَرَاءَ كَالْوَرَسِ

الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ (وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ)

(١) في « ب » : (للزجاج) ، وفي شرح شذور الذهب ص ١٠٠ : (وقد وهم الزجاجي فزعم أن من

العرب من يبيّن أَمْسٍ على الفتح) . وانظر كتاب الجمل للزجاجي ص ٢٩٩

(٢) شرح قطر الندى ص ١٩ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ١٠٠ .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ .

٧٩٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٣/٤ ، والدرر ٤٤٤/١ ، وشرح الأشموني ٥٣٧/٢ ، والمقاصد

النحوية ٣٧٢/٤ ، وجمع الهوامع ٢٠٩/١ .

(٦) انظر الدرر اللوامع ٤٤٤/١ .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٤٦٨ ، وشرح شذور الذهب ص ٩٨ .

٧٩٧- الأبيات لأسقف نجران في الحماسة البصرية ٤٠٦/٢ ، وثمار القلوب ص ٣٧٤ ، والحينوان ٨٨/٣ ،

وسمط الآلي ص ٤٨٦ ، ولسان العرب ٩/٦ (أَمْس) ، والمقاصد النحوية ٣٧٣/٤ ، ولبعض ملوك اليمن

في كتاب الصناعتين ص ٢٠١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٤/٤ ، والدرر ٤٤٣/١ ، وشرح قطر

الندى ص ١٥ ، ومراتب النحويين ص ١٠٣ ، وجمع الهوامع ٢٠٩/١ .

[١٥١/أ] ف «أمس» فاعل «مضى»، وهو مكسور كما ترى، (والقوا في مجرورة) ومكسورة كما أنشدتها. ولا يعارض هذا رفع «أمس» بتضمن في البيت السابق، لأن إحدى اللغتين لا تصادم الأخرى. (فإن أردت بـ «أمس» يوماً من الأيام الماضية مبهماً)، أي: أمساً ما من الأموس، (أو عرفتة بالإضافة)، نحو: أمس يوم الخميس، (أو) عرفتة (بالأداة) نحو: الأمس، أو صغرتة نحو: أميس، أو كسرتة نحو: أموس، (فهو معرب^(١) إجماعاً) إعراب المنصرف. (وإن استعملت المجرد) من «أل» والإضافة، (المراد به^(٢) معين، ظرفاً، فهو مبني إجماعاً) لتضمنته معنى الحرف. [٢٢٧]

(١) في «ب»: (يعرب).

(٢) في «ب»: (بها).

فصل

(يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب : الأول : أن يكون أحد سببيه) المانعين له من الصرف : (العلمية ثم ينكر) ، فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني : وهو إما التأنيث ، أو الزيادة ، أو العلل ، أو الوزن ، أو العجمة ، أو التركيب ، أو ألف الإلحاق المقصورة . (تقول : رَبَّ فَاطِمَةٍ ، وعمران ، وعمر ، ويزيد ، وإبراهيم ، ومعدى كرب ، وأرطى) ، لقيتهم^(١) ، بلجر والتنوين في هذه الأنواع السبعة لذهاب أحد موجبي منع صرفها ، وهو العلمية . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٣-..... وَأَصْرَفْنَمَا نُكْرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرَا

(ويستثنى من ذلك) المصروف (ما كان صفة قبل العلمية ك : أحمر وسكران) إذا نُكْرَا . (فسيبويه يبقيه غير منصرف) ، للوزن ، أو الزيادة وعود الوصف الأصلي ، بناء على أن الزائل العائد كالذي لم يزل^(٢) . (وخالفه^(٣) الأخفش في الحواشي) على [١٥١/أ] كتاب سيبويه ، فقال بصرفه بناء على أن الصفة إذا زالت لا تعود^(٤) . ورد بأن زوال الصفة كان مانع وهو العلمية ، وإذا زال المانع رجعت الصفة .

وذكر ابن مالك في شرح الكافية^(٥) أن : الأخفش رجع عن مخالفة سيبويه ، (ووافقه في) كتابه (الأوسط^(٦)) ، وأن أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته ، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوله . انتهى .

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٦٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٧/٢ .

(٢) الكتاب ٢٠٢/٣ .

(٣) في « ط » : (وخالف) .

(٤) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٩ : (وذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب إلى صرف نحو : أحمر ، بعد التنكير) .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٤٦٩ أن الأخفش رجع عن صرفه في كتابه الأوسط .

السبب (الثاني : التصغير المزيل لأحد السببين) المانعين من الصرف (ك : حُمَيْدٌ وَعُمَيْرٌ ، في) تصغير : (أحمد وعمر) ، فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير ، فيصرفان^(١) لزوال أحد السببين . أما زوال الوزن بالتصغير فواضح ، وأما زوال العدل به ، فقال الموضح في الحواشي : « إن نحو عمر ، قد حكموا فيه بأنه معدول الصيغة ، والتصغير لا يزيل شيئاً مما ثبت إذا لم يكن معتاداً له ، فالحكم بصرفه بعيد » . انتهى .

وجوابه أن ذلك في العدل التحقيقي ، أما العدل التقديري فلا ، لأنهم إنما ارتكبوه حفظاً لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف ، فإذا صرف فلا حاجة لتقديره .

(وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبراً ، ولا ينصرف مصغراً (نحو : تَحْلِي)

بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام ، وبالهمزة آخره ، وهو القشر الذي على وجه الأديم مما يلي منبت الشعر ، حال كونه (عَلَمًا فَإِنَّهُ يَنْصَرَفُ مَكْبَرًا وَلَا يَنْصَرَفُ مَصْغَرًا لِاسْتِكْمَالِ الْعَلَتَيْنِ بِالتَّصْغِيرِ) ، وهما : العلمية والوزن : فإنه يقال في تصغيره : تَحْلِي ، بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه [١٥١/ب] فهو على زنة : تُدَحْرِجُ وَتُبَيِّطُ .

السبب (الثالث : إرادة التناسب) للمنصرف ، (كقراءة نافع والكسائي : ﴿ سَلَا سِلًا ﴾ [الإنسان/٤] بالصرف^(٢) ، لتناسب^(٣) ﴿ أَغْلَا ﴾ [الإنسان/٤] ، و﴿ قَوَارِيرًا ﴾ [الإنسان/١٥] بصرفهما^(٤) وصلاً ليناسب الأول آخر سائر الآيات ، والثاني الأول عند صرفه . قاله الخبيصي^(٥) .

(و) نحو (قراءة الأعمش ﴿ وَلَا يَغُوثًا وَيَغُوثًا ﴾) [نوح/٢٣] بصرفهما^(٦) لتناسب :

(١) في « ب » : (فيصرفان) .

(٢) قرأها كذلك : ابن عامر وعاصم وابن كثير وشعبة ورويس وشبل والأعمش وابن مسعود . انظر الإتحاف ٤٢٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ ، والنشر ٣٩٤/٢ ، والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، وشرح ابن النظم ص ٤٧٢ ، وجمع الهوامع ١١٩/١ .

(٣) في « أ » ، « ب » : (لمناسبة) .

(٤) قرأها كذلك : عاصم وشعبة وأبو جعفر والحسن والأعمش وهشام والشنبوذى والأزرق وابن شنبوذ وروح . انظر الإتحاف ٤٢٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/٣ ، والنشر ٣٩٥/٢ . والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، وشرح ابن النظم ص ٤٧٢ ، وجمع الهوامع ٢٢٩/١ .

(٥) الموضح في شرح الكافية ص ٣١٧ .

(٦) قرأها كذلك : الأشهب العقيلي والمطوعي . انظر الإتحاف ٤٢٥ . والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٣٦/٤ ، وشرح ابن النظم ص ٤٧٢ .

﴿وَدَّ وَلَا سَوْأَةً﴾ [نوح/٢٣] ﴿وَنَسْرًا﴾ [نوح/٢٣] . وأفاد بهاتين القراءتين أنه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلة واحدة أو بعلتين ، وأن الصرف في ذلك للتناسب . لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختياريًا ، ولا على قول من زعم أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقًا على لغة .

السبب (الرابع : الضرورة) ، إما بالكسر كقوله : [من الطويل]

٧٩٨- إِذَا مَا عَزَا فِي الْجِيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

والقوافي مجرورة . أو بالتثنية (كقوله) ، وهو أمرؤ القيس : [من الطويل]

٧٩٩- (وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدْرَ خِدْرٌ غَنِيْزَةٌ) فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

فصرف غنيزة بالتثنية^(١) ، وهي بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فزاي فتاء

تأنيث اسم ابنة عمه ، وقيل : لقبها واسمها فاطمة ، وقيل : فاطمة غيرها . « والخدر ، بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال ، الهودج » . قاله الأعلام^(٢) . وفي الصحاح^(٣) : الخدر : السُّتْر . ومعنى : إنك مرجلي ؛ بالجيم ؛ إنك تصيرني راجلة ، أي ماشية ، لعقرك ظهر بعيري .

قال الدماميني : « ينبغي أن يُحمل كلامهم في أمثال ذلك ، على أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمُنصرف في الصورة باعتبار إدخال التثنية عليه . ولا يكون هذا التثنية تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين . [١٥٢/١] وإنما يكون تنوين ضرورة » . انتهى .

(وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة) حكاها الأخفش وقال^(٤) : « كأنها لغة الشعراء

[٢٢٨] لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام » .

(وأجاز الكوفيون) إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم ، والأخفش

(والفارسي) من البصريين : (للمضطر أن يمنع صرف المنصرف^(٥)) .

٧٩٨- البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٤٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٩/٤ ، والشعر والشعراء ص ١٧٥ ،

ولسان العرب ٦٠٥/١ (عصب) ، ٦٣/١٠ (حلق) ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٦٨/١ .

٧٩٩- تقدم تخريج البيت برقم ١٠ .

(١) سقط من « ب » .

(٢) أشعار الشعراء الستة الجاهليين ص ٣١ .

(٣) الصحاح (خدر) .

(٤) انظر همع الهوامع ١٢٠/١ .

(٥) انظر الارتشاف ٤٤٨/١ ، والإنصاف ٤٩٣/٢ ، المسألة رقم ٧٠ ، وهمع الهوامع ١٢١/١ .

قال الموضح في الحواشي: « وهو الصحيح ، لكثرة ما ورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع » (وأباه سائر البصريين) أي باقيهم (واحتج عليهم بنحو قوله) وهو الأخطل : [من الكامل]

٨٠٠ — (طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ النَّفُوسِ غَدُورٌ)

فمنع صرف شيب للضرورة ، وهو علم مصروف ، وهو : شيب بن يزيد ، رأس الخوارج الأزارقة ، وبالع في أمره حتى ادعى الخلافة وسُمي أمير المؤمنين . وكانت زوجته غزالة أيضاً خارجية ، وكانت شديدة البأس ، حتى كان الحجاج مع هيئته يخاف منها .^(١) والأزارق ، جمع الأزرق ، بزاي فراء ، مفعول طلب ، والأصل : الأزارقة ، بالهاء ، فحذفها للضرورة . والكتائب : الجيوش^(٢) . وهوت من هوى به الأمر : أطمعه وغره . والغائلة : الشر . وغدور ، فعول ، من الغدر ، بالغين المعجمة ، بدل من غائلة فاعل هوت .

(وعن) أبي العباس ، أحمد بن يحيى (ثعلب أنه أجاز ذلك) ، وهو منع صرف المنصرف ، (في الكلام) مطلقاً^(٣) . وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره ، فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها . ويؤيده أنه لم يسمع إلا في العلم . وحكى الفخر الرازي عن أكثر الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع الصرف . ولم [١٥٢/ب] يفرق بين العلمية وغيرها ، وهو جارٍ على أصلهم فإنهم يدعون أن الفعل أصل للمصدر^(٤) ، فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي إلا فرعية الافتقار .^(٥) وينتج من هذا أن ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار^(٦) . فيكون السبب الواحد يمنع الصرف .

قلت : ويلزم من ذلك أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف . ومعلوم أن الأمر ليس كذلك . وإلى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله :

٦٧٥ — وَلَا ضُطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرْفٌ ذُو الْمَنَعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

٨٠٠ — البيت للأخطل في ديوانه ص ١٩٧ ، والإنصاف ٤٩٣/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧١ ، والمقاصد النحوية ٣٦٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٧/٤ ، وشرح الأشموني ٥٤٣/٢ .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) انظر الارتشاف ٤٤٨/١ .

(٣) انظر الإنصاف ٢٣٥/١ ، المسألة رقم ٢٨ .

فصل

(المنقوص) : وهو الذي آخره ياء ساكنة لازمة ، (المستحق لِمَنع الصرف ، إن كان غير علم حذف ياءه رفعًا وجراً ، ونونٌ باتفاق) ، سواء كان جمعًا لا نظير له في الأحاد أم مصغرًا .

فالأول (ك : جوار) ، فإن مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع .
(و) الثاني نحو : (أُعِيم) تصغير أعمى ، فإن مانعه من الصرف : الوصف ووزن الفعل ، وهو أَبْيَطِر ، بناء على أن وزن أُفْيَعِل^(١) لا يتعين في الوصف ؛ وهو كذلك كما تقدم بيانه .

(وكذا إن كان عَلَمًا ك : قاض علم امرأة) ، فإن مانعه من الصرف : العلمية والتأنيث المعنوي ، (وك : يرمي عَلَمًا) ، فإن مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه ، فتقول : جاءني جوار ، وأعيم ، وقاض^(٢) ، ويرم ، ومررت بجوار ، وأعيم ، وقاض ، ويرم ، بالتنوين ، وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر^(٣) . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٤ — وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا فَفِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

وهذا قول سيبويه^(٤) ، والخليل^(٥) ، وأبي عمرو ، وابن أبي إسحاق ، وجهومر البصريين^(٦) [١/١٥٣] (خلافاً ليونس ، وعيسى) بن عمر ، من البصريين ، (والكسائي) وأبي زيد ، والبغداديين ، (فإنهم يشبتون الياء ساكنة رفعًا ، ومفتوحة جرًّا^(٧)) .

(١) في « أ » : (أفعل) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٧٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٨/٢ .

(٤) الكتاب ٣/٣٠٨ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٠ .

(٥) الارتشاف ٤٤٧/١ .

(٦) انظر الارتشاف ٤٤٧/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٠ .

فيقولون في الرفع جاءني جوارِي، وأعيمِي، وقاضي، ويرمي، بإثبات الياء ساكنة فيهن، مقدراً فيها الضمة، ويقولون في الجر، مررت بجوارِي، وأعيمِي، وقاضي، ويرمي بفتح الياء فيهن^(١)، (كما) تفتح (في النصب، احتجاجاً بقوله)، وهو الفرزدق: [من الرجز]

٨٠١- (قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا) لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا

بفتح الياء من: يعيليا مصغر يعلى علم رجل، ولم ينوئه لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، ك: مَبِيْطِر، وألفه للإطلاق، وخلقاً بفتح الخاء المعجمة واللام، وفي آخره قاف العتيق جداً. والمراد هنا: رث الهيئة. والمقلوي، بفتح [٢٢٩] الميم، المتجافي المنكمش. وقال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي: إن الفرزدق أخطأ في فتح الياء من يعيليا، وردُّ بأنه من إجراء المعتل مجرى الصحيح، (وذلك عند الجمهور ضرورة^(٢)). كقوله: وهو الفرزدق (في غير العلم) يهجو عبد الله، لما بلغه مقالة عبد الله المذكور: [من الطويل]

٨٠٢- فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ (وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا)

فأظهر الفتحة في حالة الجر، ضرورة^(٣). وكان القياس أن يقول: مَوْلَى مَوَالٍ، على حد^(٤): ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيْلٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر/٢، ١].

(١) سقط من «ط».

٨٠١- تقدم تخريج الرجز برقم ٢٠٨.

(٢) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٩٨، وضرائر الشعر ص ٤٢ - ٤٣.

٨٠٢- البيت للفرزدق في إنباء الرواة ١٠٥/٢، وبغية الوعاة ٤٢/٢، وخزانة الأدب ٢٣٥/١، ٢٣٩، ١٤٥/٥، والدرر ٢٧/١، وشرح أبيات سيويه ٣١١/٢، وشرح المفصل ٦٤/١، والكتاب ٣١٣/٣، ٣١٥، ولسان العرب ٤٧/١٥ (عرا)، ٤٠٩ (ولى)، وما ينصرف ومالا ينصرف ص ١١٤، ومراتب النحويين ص ٣١، والمقاصد النحوية ٣٧٥/٤، والمقتضب ١٤٣/١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٠/٤، وشرح الأشموني ٥٤١/٣، وجمع الهوامع ٣٦/١.

(٣) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٩٩.

(٤) سقط من «ب».

(هذا باب إعراب الفعل المضارع)

أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم ، وسلم من نوني التوكيد^(١) والإنث كان مرفوعاً ك : يقوم . وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له ، ما هو على أقوال أصحابها [١٥٣/ب] (قولهم) : رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفقاً للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش^(٢) . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٦ - أَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجَسَّرُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعْدُ

(لا) رافعه (حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين^(٣)) ، غير الأخفش والزجاج . قالوا : ولهذا إذا دخل عليه « لن ، ولم » امتنع رفعه ، لأن الاسم لا يقع بعدهما ، فليس حينئذ حالاً محل الاسم .

ولا رافعه حروف المضارعه خلافاً للكسائي ، ولا مضارعه للاسم خلافاً لثعلب من الكوفيين ، والزجاج من البصريين .

واعترض قول الفراء بأن التجرد أمر عديمي ، والعدم لا يكون سبباً لوجود غيره . وأجيب بأن التجرد [أمر^(٣)] وجودي ، وهو كونه خالياً من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم .

(١) في « ب » : (التأكيد) .

(٢) انظر الإنصاف ٥٥٣/٢ ، المسألة رقم ٧٤ .

(٣) إضافة من « ط » .

واعترض قول البصريين [بأنه]^(١) غير مطرد (لا انتقاضه بنحو : هلاً تفعل) ، وسوف تفعل . فإن المضارع فيهما مرفوع ، وليس حالاً محل الاسم ، لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ، ولا بعد حرف التنفيس . وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس ، فلم يغيرا ، إذا أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر . واعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه .

واعترض قول ثعلب بأن المضارعة إنمّا اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه . وأجيب بأن الكوفيين يزعمون أن إعراب المضارع بالأصالة ، لا بالحمل على الاسم ومضارعة إليه . (وناصبه أربعة) عند البصريين ، وعشرة عند الكوفيين :

(أحدها : لن ، وهي لنفي سيفعل) [١٥٤/أ] أي : لنفي الفعل المستقبل ، إما إلى غاية ينتهي إليها ، نحو : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [طه/٩١] ، فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى ، وإما إلى غير غاية نحو : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ [الحج/٧٣] . فإن نفي خلق الذباب مستمر أبداً ، لأن خلقهم الذباب محال ، وانتفاء المحال مؤبد قطعاً ، وإلا لكان ممكناً لا محالاً .

(ولا تقتضي) لن (تأييد النفي) خلافاً للزمخشري في أنموذجه^(٢) ، لأنها لو^(١) كانت للتأيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ [مريم/٢٦] . ولزم التكرار بذكر أبداً في قوله تعالى ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ [البقرة/٩٥] .

ولم تجتمع مع ما هو لانتفاء الغاية نحو قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ [يوسف/٨٠] . وتأيد النفي [في]^(١) : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ [الحج/٧٣] لأمر خارجي لا من مقتضيات « لن » . (ولا) تقتضي (تأكيد^(٣)) ؛ أي النفي ؛ (خلافاً للزمخشري) في كشافه^(٤) ، في تفسير : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ [الأعراف/١٤٣] ، بل قولك : لن أقوم ، محتمل لأن تريد به أنك لا تقوم أبداً ، أو أنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل ، وهو موافق لقولك : لا أقوم ، في عدم إفادة التأكيد والتأيد .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) الأنموذج ص ١٠٢ .

(٣) في « ط » : (توكيده) .

(٤) الكشاف ٩١/٢ .

(ولا تقع) « لن » (دعائية) ، بأن يكون الفعل بعدها دعاء ، (خلافاً لابن السراج) ، وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القصص / ١٧] . مدعين أن معناه : فاجعلني لا أكون ، ولا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظهر مجرماً ، جزاء لتلك النعمة التي أنعم [الله] ^(١) بها عليه . قاله الموضح في شرح القطر ^(٢) . واختاره في المغني غيره فقال ^(٣) : [١٥٤/ب] وتأتي « لن » للدعاء ، كما كانت « لا » كذلك وفقاً لجماعة ، والحجة في قوله : [من الخفيف] [٢٣٠]

٨٠٣ — لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَمْ ثُمَّ لَا زَلْ — تُمْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِيَالِ انتهى .

وهي بسيطة على وضعها الأصلي عند سيبويه ^(٤) والجمهور ، (وليس أصلها : لا) النافية ، (فأبدلت الألف نوناً خلافاً للفراء ^(٥)) ، وحجته أنهما حرفان [نافيان] ^(٦) ثنائيان ، و« لا » أكثر استعمالاً ، وبرته أن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله ^(٧) معملاً ، وأن المعهود إنما هو إبدال النون ألفاً كـ : ﴿ نَسْفَعًا ﴾ [علق/١٥] لا العكس .

(ولا) أصلها (لا أن) فتكون مركبة من « لا » النافية نظراً لمعناها ، ومن « أن » المصدرية نظراً لعملها ، (فحذفت الهمزة تخفيفاً ^(٨)) كما في : وَيَلْمُوهُ ^(٩) ، (والألف للساكنين ، خلافاً للخليل والكسائي) والخارزنجي ، وحجتهم قرب لفظها منهما ، وأن معناه من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها ، وقد جاءت على الأصل في الضرورة .

(١) إضافة من « ط » .

(٢) شرح قطر الندى ص ٥٨ .

(٣) مغني اللبيب ٢/٢٨٤ .

٨٠٣ — البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٣ ، والدرر ١/٢٠٥ ، ٢/٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٤ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨ ، وشرح الأشموني ٣/٥٤٨ ، ومغني اللبيب ٢/٢٨٤ ، وجمع الهوامع ١/١١١ ، ٢/٤ ، وتاج العروس (لن) .

(٤) الكتاب ٥/٣ .

(٥) شرح قطر الندى ص ٥٨ .

(٦) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٧) في « أ » : (فتجعله) .

(٨) شرح قطر الندى ص ٥٨ .

(٩) في حاشية يس ٢/٢٣٠ : (أصله : ويل أمه ، فحذفت الهمزة) .

أنشد أبو زيد لجابر الأنصاري : [من الوافر]

٨٠٤ - فَإِنْ أُمْسِكَ فَإِنَّ الْعَيْشَ حُلُوٌّ إِلَيَّ كَأَنَّهُ عَسَلٌ مَشُوبٌ
يُرْجِي الْمَرْءَ مَا لَا إِنْ يَلَاقِي وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَالِهِ الْخُطُوبُ

أي : لن يلاقي .

ورُدَّ عليهم بأربعة أمور أقواها : « أنه » إنَّمَا يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كـ « لولا » وقد لا يظهر أحدهما ، كـ « أما »^(١) . قاله الشلوبين . وتركنا الثلاثة الباقية خوف الإطالة .

الناصب (الثاني : « كي » المصدرية) ، وهي الداخلة عليها اللام لفظاً نحو :
﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد/٢٣] أو تقديرًا ، نحو : جئتُك كي تكرميني ، إذا قُدِّرَتْ أن الأصل « لكي » ، وأنتك حذف اللام استغناء عنها بنيتها ، فإن لم تقدر اللام كانت « كي » تعليلية .
(فأما) المصدرية فناصبة بنفسها [ب/١٥٥] كما أن « أن » المصدرية كذلك .
وأما (التعليلية فجارة) ، والناصب بعدها « أن » مضمرة) ، لزومًا في النثر ، (وقد تظهر في الشعر) كقوله : [من الطويل]

٨٠٥ - كَيْمًا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا
وسياتي^(٢) .

وما ذكره من أن « كي » مشتركة بين الناصبة والجارّة ، هو مذهب سيبويه والجمهور^(٣) ، وحجتهم قولهم : جئتُك لكي أتعلّم ، وقولهم : كَيْمَةٌ ؟ .

٨٠٤ - البستان لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرت في خزنة الأدب ٨/٤٤٠ ، ٤٤٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٥/١ ، ونوادر أبي زيد ص ٦٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٨٨/٢ ، والجنى الداني ص ٢١٠ ، والدرر ٢٤٦/١ ، ومغني اللبيب ٢٥/١ ، ٦٧٩/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٥/١ .
(١) في « ب » : (كما) .

٨٠٥ - تمام البيت : (فقالت أكل الناس أصبحت مانحًا لسانك)
وهو الجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨ ، وخزانة الأدب ٨/٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، والدرر ٩/٢ ، وشرح المفصل ٩/١٤ ، ١٦ ، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١١ ، وخزانة الأدب ص ١٢٥ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ ، ووصف المباني ص ٢١٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٢٥٦ ، ٤٧٥ ، وشرح الأشموني ٢/٢٨٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٩ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢٦٧ ، ومغني اللبيب ١٨٣/١ ، وجمع الهوامع ٥/٢ .

(٢) سيأتي البيت برقم ٨٠٩ .

(٣) الكتاب ٦/٣ .

وعن الأخفش أن « كي » جارةٌ دائماً ، وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة^(١) وردّ بقوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد/٢٣] فإن زعم أن « كي » تأكيد للام كقوله : [من الوافر]

٨٠٦ — وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

وردّ بأن الفصيح^(٢) المقيس لا يخرج عن^(٣) الشاذ . وعن الكوفيين أن « كي » ناصبة دائماً ، ويردّ قول العرب : كَيْمَةً كما يقولون : لِمَةً ، فإن أجابوا بأن الأصل : كي تفعل ماذا ؟ يلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما بالاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت .

فإن ادّعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري ، في تفسير : ﴿ وَجُوءَ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴾ [القيامة/٢٢] « كيما فيعود »^(٤) ، أي : كيما يسجد . قلنا : إن ثبت حذف يسجد فهو لا يقاس عليه ، على أن الحافظ الشهاب بن حجر قال^(٥) : « لم أقف على حذفه » .

(وتعين المصدرية إن سبقتها اللام نحو [٢٣١] : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾) [الحديد/٢٣]

لثلاثا يدخل الجار على الجار . (و) تتعين (التعليلية إن تأخرت عنها اللام أو : أن) .

فالأول (نحو قوله) وهو عبيد الله بن قيس الرقيات : [من المديد]

٨٠٧ — (كَيِّ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةٌ مَا) (وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُحْتَلَسٍ)

(١) معاني القرآن للأخفش ١/٣٠٠ - ٣٠١ .

٨٠٦ - صدر البيت : (فلا والله لا يلقى لما بي) ، وتقدم تخريجه برقم ٦٥٢ .

(٢) في « ب » : (الصحيح) .

(٣) في « ب » : (على) .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد برقم ٧٠٠١ ، وفيه : (فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً) ، وهذا التفسير ليس لقوله تعالى في سورة القيامة كما ذكر الأزهرى ، بل لقوله تعالى في سورة القلم : ﴿ يَوْمَ يَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾ ، انظر كتاب التفسير حديث رقم ٦٤٣٥ وفيه : (فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً) .

(٥) فتح الباري ١٣/٥٢٦ .

٨٠٧ - البيت لابن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٦٠ ، وخزانة الأدب ٨/٤٨٨ ، ٤٩٠ ، والدرر ١/٧٩ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٧٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٥١ ، وشرح الأشموني ٣/٥٥٠ ، وجمع الهوامع ١/٥٣ .

ف « كي » هنا تعليلية لتأخر اللام من لتقضيي عنها ، وتقضيي منصوب
 بـ « أن » مضمرة . وأما حكاية الأخفش : لكي ما [١٥٦/أ] أضربك ؛ بالرفع ؛ فمخرجة
 على جعل « ما » موصولة ، و « كي » جارة مؤكدة للام^(١) ، كما أكدت الكاف بمثل في :
 ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى/١١] ، ومثل بالكاف في مثل : [من الرجز]
 — ٨٠٨ — مِثْلُ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

م . (و) الثاني : نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافاً للزمخشري^(٢) :
 [من الطويل]

٨٠٩ — فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا لِسَانَكَ (كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا)
 ف « كي » هنا تعليلية لتأخر « أن » عنها ، و « كل الناس » : مفعول أول لـ « ما نَحَا »
 و « لسانك » : مفعوله الثاني ، و « تغر » : بضم الغين وبالراء المهملة .
 (ويجوز الأمران) : المصدرية والتعليلية ، إن فقد سبق اللام ، وتأخر « أن » ،
 أو وجد .

فالأول كما (في نحو : ﴿ كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةٌ ﴾) [الحشر/٧] فإن قُدِّرَتْ قبلها اللام
 فهي مصدرية ، وإن لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية ، فيكون على الأول منصوباً بنفس
 « كي » . وعلى الثاني منصوباً بـ « أن » مضمرة بعد « كي » والأولى أن تكون مصدرية ،
 كما ذكره الموضح في باب حروف الجر^(٣) .

[(و) الثاني]^(٤) كما في (قوله) : [من الطويل]
 ٨١٠ — (أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرَّتِي) فَتَرَكَهَا شَتَاً بَيْبِذَاءَ بَلَقَعِ

(١) الدرر ٧٩/١ .

٨٠٨ — تمام الرجز : (فصبروا مثل كعصف مأكول) ، وتقدم تحريجه برقم ٢٩٤ .

(٢) كذا قال العيني في المقاصد النحوية ٢٠٤/٢ ، مع أن الزمخشري نسبه في الفصل ص ٣٢٥ إلى جميل .

٨٠٩ — تقدم تحريجه برقم ٨٠٥ .

(٣) أوضح المسالك ١٣/٣ .

(٤) إضافة من « ب » ، « ط » .

٨١٠ — البيت بلا نسبة في الإنصاف ٥٨٠/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٤/٤ ، والجنى الداني ص ٢٦٥ ، وجواهر
 الأدب ص ٢٣٢ ، وخزانة الأدب ١٦/١ ، ٤٨١/٨ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧ ، ورفص الباني ص ٢١٦ ، ٣١٦ ،
 وشرح الأشموني ٥٤٩/٣ ، وشرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ، وشرح المفصل ١٩/٧ ، ١٦/٩ ، ومغني
 اللبيب ١٨٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠٥/٤ .

ف « كي » تحتل أن تكون مصدرية لدخول اللام قبلها ، وتحتل أن تكون تعليلية لتأخر « أن » بعدها ، فإن كانت مصدرية ، فأن مؤكدة لها ، بمعنى السبك . وإن كانت تعليلية ، فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل ، وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية لأن تأكيد الجار مجازاً أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري ، قاله الموضح [٢٣٢] في الحواشي^(١) . والشن ؛ بفتح المعجمة ؛ القرية الخلقة ، مفعول ثان لتترك ، والبيداء ؛ بفتح الباء الموحدة والمد ؛ الأرض القفراء التي تُبِيد ، أي تهلك من يدخل فيها . والبلقع ؛ الأرض القفراء التي لا شيء فيها .

الناصب (الثالث : أن) المصدرية ، وتقع في موضعين : [١٥٦/١]

أحدهما : في الابتداء ، فتكون في موضع رفع على الابتداء ، (في نحو : » وأن تَصُومُوا) خَيْرٌ لَكُمْ « [البقرة/١٨٤] .

(و) الثاني : بعد لفظ دال على معنى اليقين ، فتكون في موضع رفع على الفاعلية ، في نحو : « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ » [الحديد/١٦] ، وفي موضع نصب على المفعولية في نحو : « فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا » [الكهف/٧٩] ، وفي موضع جر في نحو : « مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ » [البقرة/٢٥٤] ، ومحملة لهما في نحو : « وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي » [الشعراء/٨٢] أصله : في أن يغفر لي ، فحذفت « في » فنصب ما بعدها ، أو أبقى على جره .

وأكثر العرب على وجوب إعمالها ، (وبعضهم يهملها) جوازاً ، ([حملاً]^(٢) على « ما » أختها ؛ أي : المصدرية) بجامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائي . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٧٩- وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

(كقراءة ابن محيصن « لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ») [البقرة/٢٣٣] برفع « يتسم »^(٣) ، والقول بأن أصله « يتمون » ، وهو منصوب بحذف النون ، وحذفت الواو للتسكين لفظاً ، واستصحب ذلك خطأ . والجمع باعتبار معنى من ، تكلف .

(١) انظر شرح شذور الذهب ص ٢٨٨ - ٢٩٠ .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) نسبت القراءة إلى مجاهد في البحر المحيط ٢/٢١٣ ، وهي من شواهد أوضح المسالك ٤/١٥٦ ، وشرح ابن الناظم ٤٧٦ ، وفيهما أنها قراءة ابن محيصن . وهي في شرح المفصل ٨/١٤٣ ، ومغني اللبيب ١/٢٩ .

(وكقوله) : [من البسيط]

٨١١ - (أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا) مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

ف «أن» الأولى والثانية مصدرتان ، غير مخففتين من الثقيلة ، وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية . وبعضهم أعمل «ما» المصدرية حملاً على «أن» المصدرية . نحو : «كما تكونوا يُولَى عليكم»^(١) . قاله ابن الحاجب . وما ذكره الموضح تبعاً للناظم من أنَّ «أن» هذه مصدرية مهملة ، هو قول البصريين . وزعم أنها المخففة من الثقيلة ، شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري ، والقياس فصله منها بـ «قد» أو إحدى أخواتها .

(وتأتي [١٥٦/ب] «أن» مفسرة) بمنزلة «أي» ، (وزائدة) دخولها وخروجها سواء ، (ومخففة من : أن) المشددة (فلا تنصب) [الفعل]^(٢) (المضارع) في هذه الأحوال الثلاثة ، ولكل ضابط يضبطها .

(فالمفسرة : هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) ، المتأخر عنها جملة ، ولم تقترن بجاء ، (نحو : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾) [المؤمنون/٢٧] أي : اصنع . (﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا ﴾) [ص/٦] أي : امشوا . إذ ليس المراد بالانطلاق هنا^(٣) المشي ، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس المراد بالمشي المتعارف ، بل الاستمرار على الشيء ، فخرج : ﴿ وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [يونس/١٠] لعدم تقدم الجملة ، وقلت له أن افعل كذا ، لأن الجملة السابقة فيها حروف القول .

وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول . ولا يجوز : «ذكرت عسجدًا» : أي ذهبًا ، لعدم تأخر الجملة ، بل يجب الإتيان

٨١١ - البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٣/١ ، والإنصاف ٥٦٣/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٦/٤ ، والجنى الداني ص ٢٢٠ ، وجواهر الأدب ص ١٩٢ ، وخزانة الأدب ٤٢٠/٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، والخصائص ٣٩٠/١ ، ورصف المباني ص ١١٣ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٦ ، وشرح الأشموني ٥٥٣/٣ ، وشرح شواهد المغني ١٠٠/١ ، وشرح المفصل ١٥٠/٧ ، ١٤٣/٨ ، ١٩/٩ ، ولسان العرب ٣٣/١٣ (أنن) ، وبحال ثعلب ص ٢٩٠ ، ومغني اللبيب ٣٠/١ ، والمنصف ٢٧٨/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٠/٤ .

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان ، وانظر حاشية يس ٢٣٢/٢ .

(٢) إضافة من «ط» .

(٣) سقط من «ب» .

بـ «أي»، أو ترك حرف التفسير. وليس من التفسيرية: «كتبت إليه بأن افعل» لدخول الجار. نص عليه الموضح في القواعد الصغرى. [٢٣٣]

وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة. قال في المغني^(١): «وهو متجه لأنك إذا قلت: كتبت إليك أن افعل، لم يكن «افعل» نفس «كتبت» كما كان الذهب نفس العسجد في قولك: «هذا عسجد» أي: ذهب. ولهذا لو جئت بـ «أي» مكان «أن»، لم تجده مقبولا في الطبع». انتهى. واعترضه الدماميني، ورده الشُّمْنِي بما يطول ذكره^(٢).
(والزائدة: هي التالية للمّا) التوقيتية (نحو ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ ألقاه على وجهه ﴿يوسف/٩٦﴾. (والواقعة بين الكاف ومجرورها، كقوله) [١٥٧/١] وهو باعث الإشكري: [من الطويل]

٨١٢ — (كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ)

فيمن جرَّ «ظنية» أي: كظنية، و«تعطو»: تتناول إلى الشجر للتناول منه. و«الوارق»: اسم فاعل من وَرَقَ الشَّجَرُ يَرِقُّ مِثْلَ^(٣) أَوْرَقَ. و«السلم»: بفتحتين: شجر له شوكة.
(أو) الواقعة (بين) فعل (القسم) المذكور (و: لو، كقوله):

[من الطويل]

٨١٣ — (فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَثْنَمُ) لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

أو المتروك كقوله: [من الوافر]

٨١٤ — أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَيْتِقُ

(١) مغني اللبيب ٣٠/١.

(٢) انظر حاشية يس ٢٣٣/٢.

٨١٢- صدر البيت: (ويومًا توافينا بوجه مقسم)، وتقدم تخريج البيت برقم ٢٥٧.

(٣) سقط من «ب».

٨١٣- البيت للمسيب بن علس في خزانة الأدب ١٤٥/٤، ٥٨٠/١٠، ٥٨١، ٣١٨/١١، وشرح أبيات سيبويه ١٨٥/٢، وشرح شواهد المغني ١٠٩/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٠/٤، وجواهر الأدب ص ١٩٧، وشرح الأشموني ٥٥٣/٣، وشرح المفصل ٩٤/٩، والكتاب ١٠٧/٣، ولسان العرب ٣٧٨/١٢ (ظلم)، ومغني اللبيب ٣٣/١، والمقاصد النحوية ٤١٨/٤.

٨١٤- البيت بلا نسبة في الإنصاف ١٢١/١، وخزانة الأدب ١٤١/٤، ١٤٣، ١٤٥، ٨٢/١٠، والجسني اللداني ص ٢٢٢، وجواهر الأدب ص ١٩٧، والدرر ٢٩/٢، ١١١، ورصف المباني ص ١١٦، وشرح شواهد المغني ١١١/١، ومغني اللبيب ٣٣/١، والمقاصد النحوية ٤٠٩/٤، والمقرب ٢٠٥/١، وجمع الهوامع ١٨/٢، ٤١.

أي : أقسم والله لو كنت حرًا . هذا قول سيبويه^(١) وغيره .

وفي مقرب ابن عصفور^(٢) أنها في ذلك حرف جيء به ليربط الجواب بالقسم .
وبيعده أن الأكثر تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك . قاله في المغني^(٣) .

والواقعة بعد إذا كقوله : [من الطويل]

٨١٥ - فَأَمَّهُلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد « لَمَّا » ، وأقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها .

وزعم الأخفش أنها تزداد في غير ذلك^(٤) ، وأنها تنصب المضارع كما تجرُ « من »
و « الباء » الزائدتان الاسم ، وجعل منه ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ ﴾ [إبراهيم/١٢] .

وأجيب بأن « أن » مصدرية لا زائدة ، والأصل : وما لنا في أن لا نتوكل ، وإنما
لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالأفعال ، بخلاف « من ، والباء » الزائدتين فإنهما لما
اختصا بالاسم عملا فيه الجر .

(والمخففة من : أن) المشددة ، (هي الواقعة) غالباً (بعد عِلْم) خالص ،
سواء أئُلَّ عليه بمادة « ع ل م » أم لا . فالأول (نحو : ﴿ عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ ﴾) [النمل/٢٠] ،
(و) الثاني (نحو : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعْ ﴾) [طه/٨٩] .

وقيدت العلم بالخالص احترازاً من إجراءاته مجرى الإشارة ، نحو قولهم : ما علمتُ
إلا أن تقوم^(٥) . قال سيبويه^(٦) : « يجوز فيه النصب لأنه كلام [١٥٧/ب] خرج مخرج الإشارة
فجرى مجرى قولك : أشيرُ عليك أن تقوم » . انتهى . ومن إجراءاته مجرى الظن كقراءة
بعضهم : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعْ ﴾ [طه / ٨٩] ، بالنصب^(٧) . (أو بعد ظن) مؤول بالعلم

(١) الكتاب ١٥٢/٣ .

(٢) المقرب ٢٠٥/١ .

(٣) مغني اللبيب ٣٣/١ ، وانظر الدرر ٢٩/١ .

٨١٥ - البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧١ وفيه (غارف) مكان (غامر) ، والدرر ٣٠/١ ، وشرح
شواهد المغني ١١٢/١ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٣٣١ ، ومغني اللبيب ٣٤/١ ، وجمع
الهوامع ١٨/٢ .

(٤) معاني القرآن ٣٧٧/١ .

(٥) في « ط » : (يقوم) .

(٦) الكتاب ١٦٨/٣ .

(٧) الرسم المصحفي : ﴿ يرجع ﴾ ؛ بالرفع ، وقرأها بالنصب : أبو حيوة والزعفراني وأبان والشافعي .
انظر البحر المحيط ٢٦٩/٦ ، والكشاف ٥٥٠/٢ .

(نحو : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ ﴾ فِتْنَةً ﴾ [المائدة/٧١] في قراءة الرفع ^(١) .

(ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة) ، إجراء للظن على أصله ، من غير تأويل ، (و) النصب (هو الأراجح ^(٢)) ، لأن التأويل على خلاف الأصل ، (ولهذا) الترجيح (أجمعوا عليه) أي على النصب (في) : ﴿ أَلَمْ ﴾ (أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾) [العنكبوت/٢٠١] بحذف النون . (واختلفوا في) : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ ﴾ فِتْنَةً ﴾ [المائدة/٧١] ، (فقراه غير أبي عمرو والأخوين) ، حمزة والكسائي (بالنصب) ، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ، بالرفع ، لوجود الفصل بين « أن » والفعل بـ « لا » وإنما لم يقرؤوا بالرفع في : « يتركوا » ، لعدم الفصل ^(٣) .

فعلم أن التعديل في كون « أن » ناصبة ، أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ، ألا ترى أنك ترفع في : رأيت أن لا يقوم زيد ، إذا أردت اليقين ، مثل : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ ﴾ [طه/٨٩] وتنصب إذا أردت الظن مثل : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ ﴾ فِتْنَةً ﴾ [المائدة/٧١] خلافاً للمبرد ^(٤) ، فإنه لا يجوز إجراء العلم مجرى خلافه ، فتنصب « أن » الواقعة بعلمه الفعل [٢٣٤] ولا إجراء غيره مجراه . فيرتفع الفعل الواقع بعد « أن » الواقعة بعلمه ، فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ، ولا يجري غيره مجراه ، والنوعان عند سيبويه جائزان ^(٥) . والفراء وابن الأنباري ينصبان بعد العلم الصريح ^(٦) . وإلى النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله :

٦٧٧- وَبَلَنْ أَنْصِيَهُ وَكَي كَذَا بَأْنَ لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ

٦٧٨- فَأَنْصِبَ بِهَا وَالرَّفْعُ صَحِّحٌ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفُهَا مِنْ أَنَّ فَهُوَ مُطَّرَدٌ

[١٥٨/أ] ومن غير الغالب : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

[يونس/١٠] فإن هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن .

(١) هي قراءة أبي عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب وخلف واليزيدي والأعمش . انظر الإتحاف ٢٠٢ ، والنشر ٢٥٥/٢ ، وهي من شواهد أوضح المسالك ١٦١/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٦ ، والأمال الشجرية ٢٥٢/١ ، ومعني اللبيب ٣٠/١ ، والكتاب ١٦٦/٣ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٤٧٦ : (النصب هو الأكثر) .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٧٦ .

(٤) المقتضب ٣٢/٢ .

(٥) الكتاب ١٦٦/٣ .

(٦) الارتشاف ٣٨٨/٢ ، والأمال الشجرية ٢٥٢/١ .

الناصب^(١) (الرابع : إِذَنْ) ، والصحيح أنها بسيطة ، لا مركبة من « إذ ، وأن » أو « إذا ، وأن » ، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة بنفسها لا « أن » مضمرة بعدها . (وهي) على القول بالحرفية (حرف جواب وجزاء) ، عند سيبويه^(٢) .

وقال الشلوبين^(٣) : هي كذلك في كل موضع . وقال الفارسي^(٤) : في الأكثر ، وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال : أحبك . فتقول : إذا أظنك صادقاً ، إذ لا مجازاة هنا . قال الرضي^(٥) : لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي ، ولا مدخل للجزاء في الحال . والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به^(٦) أو مقدر ، سواء وقعت في صدره ، أو في حشوه ، أو في آخره .

والمراد بكونها للجزاء ، أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزءاً^(٧) لمضمون كلام آخر . وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها ، ومن ثم قالوا : (وشرط إعمالها ثلاثة أمور :

أحدها : أن تتصدر) في أول الجواب ، لأنها حينئذ في أشرف محالها . (فإن وقعت حشواً) في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها (أهملت) ، وذلك في ثلاث مسائل : إحداهما : أن يكون ما بعدها خبراً عما قبلها ، نحو : أنا إذن أكرمك . الثانية : أن تكون جواباً لشرط ما قبلها نحو : إن تأتيني إذن أكرمك . الثالثة : أن تكون^(٨) جواب قسم قبلها مذكور نحو : والله إذن لا أخرج ، أو مقدر ، (كقوله) وهو كثير عزة : [من الطويل]

٨١٦ — لَيْنٌ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِـمِثْلِهَا (وَأَمْكَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا)

(١) سقطت من « ب » .

(٢) الكتاب ١٢/٣ - ١٣ .

(٣) مغني اللبيب ٢٧/١ .

(٤) شرح الرضي ٤٢/٤ .

(٥) في « أ » : (جزاء) .

(٦) سقط من « ب » : (أن تكون) .

٨١٦ - البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٣٠٥ ، وخزانة الأدب ٤٧٣/٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، والدرر ١١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٧/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٣ ، وشرح المفصل ١٣/٩ ، ٢٢ ، والكتاب ١٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٨٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٥/٤ ، وخزانة الأدب ٤٤٧/٨ ، ٣٤٠/١١ ، ورصف المباني ص ٦٦ ، ٢٤٣ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٧٧ ، وشرح الأشموني ٥٥٤/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٠ ، والعقد الفريد ٨/٣ ، ومغني اللبيب ٢١/١ .

[١٥٨/ب] برفع أقيها ، لأن إذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر . والتقدير : والله لئن وجواب الشرط محذوف ، وأهملت إذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه ، خلافاً لما وقع في المغني^(١) ، تبعاً للشارح^(٢) ، وضمير « مثلها » عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لـ « كُثِيرٌ » . وذلك أن كثيراً امتدح عبد العزيز بقصيدة ، فأعجب بها ، فقال له : تَمَنَّ علي أعطك ، فتمنى أن يكون كاتباً له ، فلم يجبه إلى ذلك وأعطاه جائزة والمعنى : إن عاد الأمير إلى تمنيتي ، وأمكنتني منها ، لم أترك مقالتي الأولى ، وأتمنى عليه أن أكون كاتباً له كما فعلت أولاً . وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز بن مروان رضي الله عنه . (وأما قوله) : [من الرجز]

٨١٧ — لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا (إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا)

بنصب « أهلك » بـ « إذن » مع أنها وقعت حشواً بين اسم « إن » وخبرها ، (فضرورة أو) لا ضرورة . (والخبر) أي خبر « إن » [٢٣٥] (محذوف ، أي : إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ ذَلِكَ) ، أو : لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ ، ثم استأنف بـ « إذن » فنصب . وجملة « إِنِّي » على هذا معترضة بين « إذن » وما هي جواب له . والأصل : لَا تَتْرُكْنِي ؛ إذن ؛ أَهْلِكَ . وذهب الفراء إلى عدم اشتراط التصدر . والشطير ؛ بشين معجمة ؛ الغريب ، وقال الأصمعي : البعيد ، وهو مفعول ثان لتتركني ، لا حال . وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله :

٦٨٠ — إِنَّ صُدِّرَتْ

فإن كان السابق عليها ؛ أي على إذن ؛ واواً أو فاء ، جاز النصب والرفع باعتبارين . فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض ، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف [١٥٩/ل] جملة مستقلة والفعل فيها بعد « إذن » غير معتمد على ما قبلها .

(١) مغني اللبيب ٢١/١ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٤٧٧ .

٨١٧ — الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤/٤٠٨ (شطر) ، وتهذيب اللغة ١١/٣٠٨ ، وتاج العروس ١٢/١٧٢ (شطر) ، ومقاييس اللغة ٣/١٨٧ ، ومجمل اللغة ٣/١٨٥ ، وأساس البلاغة (شطر) ، والإنصاف ١/١٧٧ ، وأوضح المسالك ٤/١٦٦ ، والجني الداني ص ٣٦٢ ، وخزانة الأدب ٨/٤٥٦ ، ٤٦٠ ، والدرر ٢/١٣ ، ووصف المباني ص ٦٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٧ ، وشرح الأشموني ٣/٥٥٤ ، وشرح شواهد المغني ١/٧٠ ، وشرح المفصل ٧/١٧ ، ومغني اللبيب ١/٢٢ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٣ ، والمقرب ١/٢٦١ ، وجمع الهوامع ٢/٧ .

(وقد قرئ) في الشواذ : (﴿ وَإِذَا لَا يَلْبُثُوا ﴾ [الإسراء/٧٦] ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُوا ﴾)

[النساء/٥٣] بالنصب ، بحذف النون فيهما ، والأولى قراءة ابن مسعود^(١) ، والثانية قراءة أبي بن كعب^(٢) ، (والغالب الرفع ، وقرأ به السبعة) فيهما ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله^(٣) :

٦٨١- وَأَنْصِبْ وَأَرْفَعْ إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

قال في المغني^(٤) : « والتحقيق أنه إذا قيل ، إن تَزَرَّنِي أَزْرُكَ وإذن أَحْسِنَ إِلَيْكَ ، فإن قُدِّرَتِ العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشواً ، أو على الجملتين معاً ، جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ، وقيل : يتعين النصب ، لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أولى . انتهى .

الأمر الثاني : (أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلاً) قياساً على بقية

النواصب ، وإليه الإشارة بقول الناظم :

٦٨٠- وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ

(فيجب الرفع في نحو : إِذَنْ تَصَدَّقْ جَوَاباً لِمَنْ قَالَ : أَنَا أَحَبُّ زَيْدًا) ، لأنه حال ، ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم آنفاً .

الأمر (الثالث : أن يتصلاً) ، أي أن يكون المضارع متصلاً بها لضعفها مع

الفصل عن العمل فيما بعدها . وإليه الإشارة بقول الناظم :

٦٨٠- وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا

(أو يفصل بينهما القسم) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

٦٨١- أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ

(كقوله) : [من الوافر]

٨١٨- (إِذَنْ وَاللَّهِ تَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ) تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

(١) هي قراءة ابن مسعود وأبي . انظر الإتحاف ص ٢٨٥ ، والنشر ٣٠٨/٢ ، ومغني اللبيب ٢١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٧ .

(٢) هي قراءة ابن مسعود وابن عباس . انظر البحر المحيط ٢٧٣/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/١ ، ومغني اللبيب ٢١/١ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) مغني اللبيب ٢١/١ .

٨١٨- البيت لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ٣٧١ ، والأشباه والنظائر ٢٣٧/٢ ، والدرر ١١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٩٧/١ ، والمقاصد النحوية ١٠٦/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٦٨/٤ ، وشرح الأشموني ٥٥٤/٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٩١ ، وشرح قطر الندى ٥٩ ، ومغني اللبيب ٦٩٣/٢ ، وجمع الهوامع ٧/٢ .

فنصب « نرميهم » بـ « إذن » مع وجود الفصل بالقسم ، لأنه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من نصب هنا ، كما لم يمنع من الجر في قولهم : إِنَّ الشَّاةَ لَتَجترُّ فتسمعُ [١٥٩/ب] صوتَ ؛ والله ؛ ربُّها . حكاه أبو عبيدة^(١) . و« اشتريته بوالله ألف » . حكاه ابن كيسان عن الكسائي^(٢) ، بخلاف الفصل بغير القسم ، ولو كان ظرفاً أو عديله فإنه جزء من الجملة ، فلا تقوى « إذن » معه على العمل فيما بعدها .

واغتفر في المغني^(٣) الفصل بـ « لا » النافية ، وابن عصفور^(٤) الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء ، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . وحكى سيويه^(٥) عن بعض العرب إلغاء « إذن » مع استيفاء شروط العمل . وهو القياس لأنها غير مختصة ، وإنما أعلمها الأكثرون حملاً على « ظن » لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة ، وتأخيرها عنها ، وتوسطها بين جزأيهما ، كما حملت « ما » على « ليس » لأنها مثلها في نفي الحال^(٥) . والمرجع في ذلك كله إلى^(٦) السماع .

(١) شرح ابن النازم ص ٤٧٨ .

(٢) مغني اللبيب ٢٢/١ .

(٣) المقرب ٢٦٢/١ .

(٤) الكتاب ١٦/٣ .

(٥) شرح ابن النازم ص ٤٧٨ .

(٦) سقطت من « ب » .

(فصل ————— ل)

(ينصب المضارع بأن مضمرة وجوباً في خمسة مواضع :

أحدها بعد اللام إن سبقت بكون ناقص ماضٍ (لفظاً ومعنى ، أو معنى لا لفظاً) منفي (الأول : بـ « ما » والثاني : بـ « لم » ودون غيرهما من أدوات النفي .
(نحو : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ ﴾ [العنكبوت/٤] ، ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ ﴾) [النساء/١٣٧]
فـ « يظلم » و « يغفر » ، منصوبان بـ « أن » مضمرة بعد اللام عند البصريين ، لا باللام .
واللام متعلقة بمحذوف ، لا زائدة ، وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام . وخالفهم الكوفيون فيهن^(١) .

وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال : [من الوافر]

٨١٩ — سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِّتَسْمُو وَلَكِنَّ [١/١٦٠] الْمُضَيِّعَ قَدْ يُصَابُ

[٢٣٦] فهذا بمنزلة ما قدره من قولك : ما كان زيداً مريداً للفعل أو مقدراً له .

واحتج الكوفيون بقوله : [من الطويل]

٨٢٠ — لَقَدْ عَدَلْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لَأَسْمَعَ

إذ لو كانت « أن » هي الناصبة لأسمع . لزم تقديم معمول صلتها عليها . وذلك

ممتنع . وعورض بمجيء ذلك في صريح « أن » في قوله : [من الرجز]

٨٢١ — كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا

(١) انظر الإنصاف ٥٩٣/٢ ، المسألة رقم ٨٢ .

٨١٩- البيت بلا نسبة في الارتشاف ٤٠٠/٢ ، والجني الداني ص ١١٩ ، والدرر ١٣/٢ ، ولسان العرب

٥٥٩/١٢ (لوم) ، وجمع الهوامع ٨/٢ .

٨٢٠- البيت بلا نسبة في الإنصاف ٥٩٣/٢ ، وخزانة الأدب ٥٧٨/٨ ، وشرح التسهيل ٢٣/٤ ، وشرح

المفصل ٢٩/٧ .

٨٢١- الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢٨١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٢٩/٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، والدرر ١٧٠/١ ،

٢٠٩ ، والمحتسب ٣١٠/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٢/٨ ، والدرر ٤/٢ ، وشرح شافية ابن

الحاجب ٣٣٦/٢ ، وشرح المفصل ١٥١/٩ ، واللامات ص ٥٩ ، والمنصف ١٢٩/١ ، وجمع الهوامع

٨٨/١ ، ١١٢ ، ٣/٢ ، والاشتقاق ص ٣١ .

والجواب واحد ، وعلة امتناع ذكر « أن » بعد لام الجحود أن : ما كان ليفعل ، ردُّ على من قال : كان سيفعلُ . فاللام في مقابلة السين ، فكما لا تذكر « أن » مع السين كذلك لا تذكر مع اللام ، وزعم بعضهم أنه يجوز إظهار « أن » بشرط حذف اللام . محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ [يونس/٣٧] ، وردُّ بأن « أن » يفترى في تأويل مصدر يخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله . وفي هذا الرد نظر ، لأن المراد بالقرآن المقروء لا القراءة . والحق أن هذا ليس مما نحن فيه ؛ لأن الكلام فيما الخبر فيه مزيد ونحوه .^(١) وزعم بعضهم أن الحكم لا يختص بـ « كان » ، بل يجوز في سائر أخواتها ، نحو : ما أصبح زيد ليفعل^(٢) . وزعم بعضهم أنه يجوز في ، « ظن » قياساً على « كان » ، نحو : ما ظننتُ زيداً ليفعل . ووسع بعضهم الدائرة ، فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي ، نحو : ما جاء زيدٌ ليفعل كذا . (وتسمى هذه اللام ، لام الجحود) ، من تسمية العام بالخاص ، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق ، لا عن مطلق النفي . والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني . وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٦٨٣ — وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أَضْمِرًا

الموضع (الثاني : بعد : [ب/١٦٠] أو) العاطفة (إذا صلح في موضعها : حتى) المرادفة إلى (نحو : لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي) أي : حتى تقضييني . وقوله : [من الطويل] ٨٢٢ — (لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى) فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ أَي حَتَّى^(٣) أُدْرِكَ .

(أو) صلح في موضعها (إلا) الاستثنائية (نحو : لأَقْتُلَنَّه) ؛ أي الكافر ؛ (أو يسلم) أي : إلا أن يسلم^(٣) ، (وقوله) وهو زياد الأعجم : [من الوافر] ٨٢٣ — وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ (كَسَرْتُ كُفُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا)

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

٨٢٢ — البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٤ ، والدرر ١٦١/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٩ ، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٩٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٦/٢ وشرح قطر الندى ص ٦٩ ، ومغني اللبيب ٦٧/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٤ ، وجمع الهوامع ١٠/٢ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) وشرح ابن الناظم ص ٤٧٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٦/٢ .

٨٢٣ — البيت لزياد الأعجم في ديوانه ١٠١ ، والأزهية ص ١٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/٢ وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٤ ، وشرح شواهد المغني ٢٠٥/١ ، والكتاب ٤٨/٣ ، واللسان ٣٨٩/٥ (غمز) ==

أي : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يصلح هنا معنى ؛ إلى ؛ لأن الاستقامة^(١) لا تكون غاية للكسر . وغمزت ؛ بالغين والزاي المعجمتين : عصرت ، والقنلة ؛ بالقاف والنون : الرمح . والكعوب : النواشز في أطراف الأنابيب . وهذه استعارة تثيلية .

شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد ، فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحالة إذا غمز قنلة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعاً يمنع من اعتدالها ، ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم .

و« أن » والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على [٢٣٧] مصدر متصيد من الفعل المتقدم . أي : ليكونن لزوم مني أو قضاء منه لحقي ، وليكونن استسهال مني للصعب أو إدراك للمنى ، وليكونن قتل مني [للكافر]^(٢) ، أو إسلام منه ، وليكونن كسر مني لكعوبها . أو استقامة منها . وإليه أشار الناظم بقوله :

٦٨٤ — كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ الَّا

الموضع (الثالث : بعد : حتى) الجارة ، (إن كان الفعل [١٦١] مستقبلاً باعتبار) زمن (التكلم) بما قبلها ، (نحو : ﴿ فَكَاثِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ ﴾ [الحجرات/٩] ف « تفيء » مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال وإلقائه إلى المخاطب به ، (أَوْ) مستقبلاً (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلم ، (نحو : ﴿ وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [البقرة/٢١٤] فإن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمن الإخبار وقصه علينا ، إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم . ولـ « حتى » التي ينتصب الفعل بعدها معنيان ، فتارة تكون بمعنى « كي » التعليلية ، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها . نحو : أسلم حتى تدخل الجنة . وتارة تكون بمعنى « إلى » الغائية ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، نحو : لأسيرن حتى تطلع الشمس . إذا عرفت ذلك فالمثال الأول من أمثلة الموضع مما يصلح للمعنيين معاً ، فيحتمل أن يكون المعنى : كي تفيء أو : إلى أن تفيء ، والمثال الثاني « حتى » فيه بمعنى « إلى » خاصة أي : إلى أن يقول الرسول ، وإلى هذا الموضع^(٣) أشار الناظم بقوله :

=== المقاصد النحوية ٣٨٥/٤ ، والمقتضب ٩٢/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٢/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٧٩ ، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٩ ، وشرح قطر الندى ص ٧٠ ، وشرح الفصل ١٥/٥ ، ومغني اللبيب ٦٦/١ ، والمقرب ٢٦٣/١ .

(١) في « ب » : (الاستفادة) .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) سقطت من « ب » .

٦٨٥- وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ

(ويرفع الفعل بعدها إن كان حالاً) ، أو مؤولاً بالحال ، (مسبباً) عملاً قبلها ، (فضلة) ، تم الكلام قبله ، (نحو : مرض زيد حتى لا يرجونه) ، فلا يرجونه حال لأنه في قوة قولك : فهو الآن لا يرجي ، ومسبباً عملاً قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية .

(ومنه « حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ») [البقرة / ٢١٤] برفع « يقول » (في قراءة نافع ، لأنه مؤول بالحال ، أي : حتى حالة الرسول ، والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك) حينئذ .

وللحال المؤول تفسير آخر ، وهو أن يفرض ما كان واقعاً في الزمن الماضي ، واقعاً في هذا الزمن ، فيعبر عنه بالمضارع المرفوع . وفائدة تأويله بالحال ، تصوير تلك الحال [١٦١/ب] العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها . وإنما وجب رفع الفعل بعد « حتى » عند إرادة الحال ، حقيقة أو مجازاً ، لأن نصبه يؤدي إلى تقدير « أن » وهي للاستقبال ، والحال ينافي الاستقبال ^(١) .

وإنما اشترطت السببية ليحصل الربط معنًى ، وذلك لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظاً ، زال الاتصال اللفظي ، فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبراً ، لما فات من الاتصال اللفظي ، وإنما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ، وذلك أنه إذا رفع كانت « حتى » حرف ابتداء ، فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة . فإن فقد شرط من الثلاثة ، وجب النصب . فيجب النصب في مثل : « لَنْ نُبْرِحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى » [طه / ٩١] لانتفاء الحال .

(ويجب النصب في مثل : لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) . خلافاً للكوفيين . [٢٣٨] (و : ما سرت) إلى البلية (حتى أدخلها ، و : أسرت حتى تدخلها ، لانتفاء السببية) فيهن . أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير . وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير . وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ، فلو رفع لزم أن يكون مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه ، وما قبله سبب له . وذلك لا يصح لأن ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه . قاله المرادي ^(٢) .

(١) انظر شرح ابن النازم ص ٤٨١ ، والكتاب ١٧/٣ - ١٨ .

(٢) شرح المرادي ٢٠٤/٤ .

(بخلاف : أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا) ، و : متى سرت حتى تدخلها ؛ برفعهما ، (فَإِنْ السَّيْرُ ثَابِتٌ) محقق ، (وَإِنَّمَا الشُّكُّ فِي) عين (الفاعل) في الأول ، [١٦٢/ب] وفي عين الزمان في الثاني . وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل « حتى » خاصة . ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنَّمَا منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة . وكل أحد يمنع ذلك .

(و) يجب النصب (في نحو : سَيَّرِي) ؛ بفتح السين ؛ (حتى أدخلها ، لعدم الفضلية) ، ف « سيري » مبتدأ ، و « حتى أدخلها » خبره ، ولو رفع الفعل لصار المبتدأ وبلا نسبة في خبر .

(وكذلك) يجب النصب في مثل : (كان سيري أمس حتى أدخلها ، إن قُدِّرَتْ « كان » ناقصة) ، وحتى أدخلها الخبر ، (ولم تقدر الظرف) وهو « أمس » (خبراً) لـ « كان » ، بل قُدِّرَتْه متعلقاً بنفس السير ، فإن قدرت « كان » تامة ، و « أمس » متعلقاً بـ « سيري » ، أو ناقصة ، و « أمس » متعلقاً باستقرار محذوف على أنه خبر « كان » رفعت ، لأن ما بعد « حتى » حال مسبب ، فضلة ، و « حتى » فيه ابتدائية ، وعلامة كونه حالاً أو مؤولاً به ، صلاحية جعل الفاء في موضع « حتى » . وإليه أشار الناظم بقوله :
٦٨٦ - وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ أَرْفَعَنَّ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا

الموضع (الرابع والخامس : بعد « فاء » السببية ، و) بعد (واو المعية) ، حال كونهما (مسبوقين بنفي أو طلب محضين) ، وإليهما أشار الناظم بقوله :

٦٨٧ - وَبَعْدَ فَآ جَوَابِ نَفْسِي أَوْ طَلَبِ مَحْضَيْنِ

٦٨٨ - وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَعَ
فالنفي يشمل ما كان بحرف ، أو فعل ، أو اسم ، وما كان قليلاً مراداً به النفي .

فالأول (نحو : ﴿ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾) [فاطر/٣٦] . والثاني نحو : [١٦٢/ب] ليس زيدٌ حاضراً فيكلمك . والثالث : نحو أنت غير آت فتحدثنا . والرابع نحو : قلما تأتينا فتحدثنا . (و) النفي مع الواو كذلك نحو : (﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ ﴾) [آل عمران/١٤٢] وقس الباقي . والطلب يشمل : الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، والاستفهام . فهذه سبعة ، مع النفي صارت ثمانية . (و) زاد الفراء الترجي .

مثال الفاء بعد التمني: (﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾) [النساء/٧٣] . ومثال الواو بعده: (﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبَ بَيَّاتِ رَبَّنَا وَنَكُونُ﴾) [الأنعام/٢٧] بالنصب في قراءة همزة وحفص^(١).

(و) مثال الفاء بعد النهي: (﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾) [طه/٨١] . (و) مثال الواو بعده (قوله) ، وهو أبو الأسود الدؤلي: [من الكامل]
 ٨٢٤ - (لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلَهُ) عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ
 [٢٣٩] وشرط النهي عدم النقض بإلا، فلو نقضت النهي بإلا لم يحز النصب نحو: لا تضرب إلا عمراً فيغضب، فيجب في « يغضب » الرفع . قاله في شرح الشذور^(٢) تبعاً لسيبويه^(٣) .
 (و) مثال الفاء بعد الأمر (قوله) ، وهو أبو النجم العجلي: [من الرجز]
 ٨٢٥ - (يَا لَأَقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا)

(١) القراءة من شواهد أوضح المسالك ١٨٠/٤ ، وحاشية يس ٢٣٨/٢ - ٢٣٩ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٨٥ ، والكتاب ٤٤/٣ . وفي النص المصحفي: (﴿نكذب﴾) ، (﴿نكون﴾) ؛ بالنصب ، وقرأهما بالرفع نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وأبو بكر والكسائي . انظر الإتحاف ٢٠٦ ، والنشر ٢٥٧/٢ .
 ٨٢٤ - البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤ ، والأزهية ص ٢٣٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٨ ، ٣١٢ ، وجمع الهوامع ١٣/٢ ، وللمتوكل الليثي في الأغاني ١٥٦/١٢ ، وحماسة البحرني ١١٧ ، والعقد الفريد ٣١١/٢ ، والمؤتلف والمختلف ١٧٩ ، ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب ٤٤٧/٧ (عظم) ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٢ ، ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكتاني في المقاصد النحوية ٣٩٣/٤ ، ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق السيريري في خزنة الأدب ٥٦٤/٨ ، ٥٦٧ ، ولالأخطل في الرد على النحاة ١٢٧ ، وشرح المفصل ٢٤/٧ ، والكتاب ٤٢/٣ ، ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ١٨٨/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٤/٦ ، وأمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢ ، وأوضح المسالك ١٨١/٤ ، وجواهر الأدب ١٦٨ ، والجني السداني ١٥٧ ، ورصف المباني ٤٢٤ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٨٥ ، وشرح الأشموني ٥٦٦/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧٧ ، ولسان العرب ٤٨٩/١٥ (وا) ، ومغني اللبيب ٣٦١/٢ ، والمقتضب ٢٦/٢ .
 (٢) شرح شذور الذهب ص ٣٠٦ .
 (٣) الكتاب ٣٠/٣ .

٨٢٥ - الرجز لأبي النجم في الدرر ٢٠٠/١ ، ١٧/٢ ، والرد على النحاة ١٢٣ ، والكتاب ٣٥/٣ ، ولسان العرب ٦٣/٣ (نفخ) ٢٧٤/١٠ (عنق) ، والمقاصد النحوية ٣٨٧/٤ ، وجمع الهوامع ١٠/٢ ، وتساو العروس (عنق) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٢/٤ ، ورصف المباني ص ٣٨١ ، وسر صناعة الإعراب ٢٧٠/١ ، ٢٧٤ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٨٢ ، وشرح الأشموني ٣٠٢/٢ ، ٥٦٢/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٠/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧١ ، وشرح المفصل ٢٦/٧ ، واللمع في العربية ص ٢١٠ ، والمقتضب ١٤/٢ ، وجمع الهوامع ١٨٢/١ .

والعنى ؛ بفتحتين ؛ ضرب من السير . والفسيح : الواسع .

(و) مثال الواو بعده (قوله) ، وهو الأعشى ، أو الخطيئة ، فيما زعم ابن يعيش^(١) ، أو ربيعة بن جشم ، فيما زعم الزمخشري^(٢) ، أو دثار بن شيان النمري ، فيما زعم ابن بري : [من الوافر]

٨٢٦ — (فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى) لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

فـ « ادعو » مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو . و « أُنْدَى » أفعل ، من الندى ؛ بفتحتين ؛ وهو بُعْدُ الصوت ، و « لَصَوْتُ » ، بكسر اللام ، متعلق به . [١٦٣/أ] و « أن ينادي » ، بفتح الهمزة وكسر الدال خبر « إن » ، و « داعيان » : تثنية داعٍ ، فاعل ينادي . والمعنى : فقلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك ، فإن أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معاً .

(وقد اجتمع) النصب في جوابي (الطلب والنفي في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ ﴾ ؛ الآية) وتماها : ﴿ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [الأنعام/٥٢] . (لأن تطردهم جواب النفي) ، وهو : « ما عليك من حسابهم من شيء » ، (وتكون ، جواب النهي) ، وهو : « ولا تطرد » ، على طريق اللف والنشر^(٣) من غير

(١) شرح المفصل ٣٥/٧ .

(٢) المفصل ص ٢٤٨ .

٨٢٦ — البيت للأعشى في الدرر ٢١/٢ ، والرد على النحاة ص ١٢٨ ، والكتاب ٤٥/٣ ، وليس في ديوانه ، وللفرزدق في أمالي القالي ٩٠/٢ ، وليس في ديوانه ، ولدثار بن شيان النمري في الأغاني ١٥٩/٢ ، وسمط اللآلي ص ٧٢٦ ، ولسان العرب ٣١٦/١٥ (ندى) ، ولأعشى أو للخطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٣٥/٧ ، ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيان في شرح شواهد المغني ٨٢٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٢/٤ ، وبلا نسية في أمالي ابن الحاجب ٨٦٤/٢ ، والإنصاف ٥٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١٨٢/٤ ، وجواهر الأدب ص ١٦٧ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩٢/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٨٤ ، وشرح الأشموني ٥٦٦/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١١ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤١ ، ولسان العرب ٥٦٠/١٢ (لوم) ، ومجالس ثعلب ٥٢٤/٢ ، ومغني اللبيب ٣٩٧/١ ، والمفصل ص ٢٤٨ ، وجمع الهوامع ١٣/٢ .

(٣) اللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء بعددها من غير الأضداد تتم معناها ؛ إما بالجمال ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فَعَلُ الْمَدَامِ وَلَوْهَا وَمَذَاقُهَا فِي مَقْلَتَيْهِ وَوَجْهَتَيْهِ وَرَيْقُهُ

انظر شرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلبي ، ص ٧٦ .

ترتيب ، فاندفع ما يقال إن هذه الآية ظاهرها أن : فتكون ، جواب « فطردهم » ، أو هما جوابان للطلب أو النفي ، والجواب لا يُجاب ، والشيء الواحد لا يكون له جوابان ، كما^(١) نص عليه النحاة .

ومثال الفاء بعد الدعاء^(٢) قوله : [من الرمل]

٨٢٧ — رَبِّ وَقُقْنِي فَلَا أَعْلِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِيْنَ فِي خَيْرٍ سَنَنْ

وبعد العرض قوله : [من البسيط]

٨٢٨ — يَا ابْنَ الْكِرَامِ لَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

وبعد التحضيض قولك : هَلَا اتَّقَيْتَ اللَّهَ فَيَغْفِرَ لَكَ . وهو والعرض متقاربان يجعلهما التنبيه على الفعل ، إلا أن في التحضيض زيادة تأكيد وحث ، وفي العرض ليناً ورفقاً . وبعد الاستفهام قوله : [من البسيط]

٨٢٩ — هَلْ تُعْرِفُونُ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

وشرط الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو : لم ضربته فيجازيك . فإن الضرب إذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه^(٣) ، والترجي سيأتي .

قال في شرح الشذور^(٤) : « ولم يسمع [١٦٣/ب] نصب الفعل بعد الواو إلا بعد واحد من أربعة وهي : النفي ، والنهي ، والأمر ، والتمني . ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها » . وقال أبو حيان^(٥) : « ولا أحفظه بعد الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجي ، فينبغي أن لا يقدم على^(٦) ذلك إلا بسماع » . انتهى .

(١) سقطت من « ب » .

٨٢٧ — البيت بلا نسبة في الدرر ١٨/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٨٢ ، وشرح الأشموني ٥٦٣/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٠/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧٢ ، والمقاصد النحوية ٣٨٨/٤ ، وجمع الهوامع ١١/٢ .

٨٢٨ — البيت بلا نسبة في الدرر ١٩/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٨٣ ، وشرح الأشموني ٥٦٣/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٨ ، وشرح ابن عقيل ٣٥١/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧٤ ، والمقاصد النحوية ٣٨٩/٤ ، وجمع الهوامع ١٢/٢ .

٨٢٩ — البيت بلا نسبة في شرح ابن الناطم ص ٤٨٢ ، وشرح الأشموني ٥٦٣/٣ ، وشرح قطر الندى ص ٧٣ ، والمقاصد النحوية ٣٨٨/٤ .

(٢) في « ب » : (مستقل به) .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٣١٣ .

(٤) الارتشاف ٤١٥/٢ .

واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً بالهمزة ،
ومن النفي المتلو بنفي آخر . ومن النفي المنتقض بإلا . فالأول نحو : ألم تأتيني فأحسنُ إليك ،
بالرفع إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي ، وإنمّا أردت أن تحمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف
بإتيانه إليك وإحسانك إليه .

قال الشيخ عبد القاهر في شرح [٢٤٠] مختصره : « معنى قولنا الهمزة للتقرير ،
أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان ، تقول : أضربت زيداً ، ولا يكون غرضك
أن يعلمك أمراً لم تكن تعلمه ، ولكن أردت أن تقرره أي تحمله على أن يقرّ بفعل قد
فعله » . انتهى .

والمعنى : أنت أتيتني فأحسنيت إليك . على حد قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ
عَبْدَهُ ﴾ [الزمر/٣٦] أي : الله كاف عبده ، لأن نفي النفي إثبات . قال في التلخيص^(١) :
« وهذا مراد من قال : إن الهمزة فيه للتقرير ، أي بما دخله النفي لا بالنفي » . انتهى .

فثبت بهذا أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل ، فلا ينصب المضارع في
جوابه ، لعدم تحضّض النفي . وما ورد منه^(٢) منصوباً فلمراعاة صورة النفي وإن كان تقريراً ،
أو لأنه جواب الاستفهام .

(و) الثاني (نحو : ما تزال تأتينا فتحدثنا ، و) الثالث نحو : (ما تأتينا إلا
وتحدثنا) . فإن معناهما الإثبات ، فلذلك وجب رفع [١٦٤/أ] الفعل بعدهما . أما الأول
فلأن « زال » للنفي ، وقد دخل عليها النفي ، ونفي النفي إثبات . وأما الثاني فلا ينتقض
النفي بإلا . ولك في نحو : ما تأتينا^(٣) فأكرمك ، أربعة أوجه :

أحدها : أن تقدّر الفاء مجرد عطف لفظ الفعل^(٤) على لفظ ما قبلها ، فيكون
شريكة في إعرابه ، فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك
المعطوف عليه . وكأنك قلت : ما تأتيني فما أكرمك ، فهو شريكه في النفي الداخل عليه .
الثاني : أن يقدر^(٥) الفاء لمجرد السببية ، ويقدر^(٥) الفعل الذي بعدها مستأنفاً ،

(١) التلخيص في علوم البلاغة ص ١٦٦ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) في « ب » ، « ط » : (تأتيني) .

(٤) في « ط » : (النفي للفعل) مكان (لفظ الفعل) .

(٥) في « ب » ، « ط » : (تقدّر) .

ومعنى استثنائه أن يقدر^(١) خبراً لمبتدأ محذوف، فيجب الرفع أيضاً، لخلو الفعل من الناصب والجازم، والمعنى: ما تأتينا^(٢) فأنا أكرمك لكونك لم تأتني، وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه. والفرق بين هذا الوجه والذي قبله في النفي، أن النفي في الذي قبله، يشمل ما قبل الفاء وما بعدها. وفي هذا الوجه انصبَّ النفي فيه^(٣) إلى ما قبل الفاء خاصة.

الثالث: أن تقدّر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على^(٤) المصدر المؤول مما قبلها، ويقدر^(٥) النفي منصّباً على المعطوف دون المعطوف عليه، فيجب حينئذٍ النصب. والمعنى: ما يكون منك إتيانٌ يعقبه مني^(٦) إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون مني إكرام. الرابع: أن يقدر^(٧) الفاء أيضاً، لعطف مصدر الفعل الذي بعدها، على المصدر المؤول مما قبلها، ولكن يقدر النفي منصّباً على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف لأنه مسبب عنه، وقد انتفى. ويكون المعنى: ما يكون [١٦٤/ب] منك إتيان، فكيف يكون مني إكرام. والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان.

(و) احترز (من الطلب باسم الفعل ، و) من الطلب (بما لفظه الخبر ، وسيأتي) الكلام عليهما بعد أسطر .

(و) احترز (بتقييد الفاء بالسببية ، و) تقييد (الواو بالمعية من) الفاء والواو (العاطفتين على صريح الفعل) إذا لم يشعروا بسببية ولا معية ، (ومن الاستثنائيتين) . فالفاء العاطفة على صريح الفعل (نحو : ﴿ وَلَا يُؤْذَنَ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات/٣٦] فَإِنَّمَا لِلْعُطْفِ) . فعطفت « يعتذرون » على لفظ « يؤذن »^(٧) فهو شريك له في رفعه ، وفي النفي الداخل عليه . وكأنه قيل : ولا يؤذن لهم فلا يعتذرون^(٨) . ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفي لم يمتنع^(٩) . والمعنى : لو أذن لهم لاعتذروا مثل : ﴿ لَا يُقْضَى

(١) في « ب » ، « ط » : (تقدره) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (تأتيني) .

(٣) سقطت من « ط » .

(٤) سقطت من « ب » .

(٥) في « ب » : (تقدير) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (تقدر) .

(٧) في « ب » : (يؤذن لهم) .

(٨) سقطت من « ب » : (فلا يعتذرون) .

(٩) ويكون حينئذٍ على الوجه الرابع المار في كلامه . انظر حاشية يس ٢٤٠/٢ - ٢٤١ .

عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴿فاطر/٣٦﴾ ولكنه أوتر الرفع لتناسب رؤوس الآي . قاله الفراء ^(١) .
وفرق ابن عصفور بأن الإذن والاعتذار منفيان بالقصد ، وانتفاء الموت لازم عن
انتفاء القضاء عليهم . ولم يقصد نفيه كما قصد ^(٢) نفي الاعتذار ، وبأنه لو وقع القضاء
عليهم لماتوا . وليس الإذن سبباً للاعتذار .

(و) الفاء الاستثنائية ، نحو (قوله) ، وهو جميل صاحب بثينة : [من الطويل]
٨٣٠ - (أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ) وَهَلْ يُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بِبَدَاءِ سَمْلَقُ

ف « ينطق » : مرفوع ، وهو مبني على مبتدأ محذوف ^(٣) ، أي : فهو ينطق ، ولا
يضر اقترانه بالفاء (فَإِنَّمَا) فيه (للاستئناف) لا للعطف ولا للسببية ، (إِذِ الْعَطْفُ
يَقْتَضِي الْجَزْمَ) لما بعدها ، لكونه معطوفاً على مجزوم ، وهو : « تَسْأَلُ » . [٢٤١]
(والسببية تقتضي النصب) له لكونه في جواب الاستفهام .

ونوزع في اقتضاء السببية النصب ، فإنه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في
[١٦٥/١] : ﴿ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَلِرُونَ ﴾ [المرسلات/٣٦] ، كما صرح به بعضهم . ودفع بأن
اقتضاءها النصب صحيح على قول الأكثر . قال في المغني : « والتحقيق أن الفاء فيه
للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة ، لا الفعل وحده وإنما يقدر النحويون كلمة « هو »
ليبينوا ^(٤) أن الفعل ليس المعتمد بالعطف » . انتهى . والربيع : المنزل . والقواء ، بفتح
القاف ، ومثله أكثر من قصره : الخالي الذي لا أنيس به . والبيداء : القفر الذي يبيد من
يسلك ^(٥) فيه ، أي : يهلكه . والسملق ، بفتح السين المهملة : القاع الأملس الصفصف ^(٦) .

(١) معاني القرآن ٢٢٦/٣ .

(٢) في « ط » : (يقصد) .

٨٣٠ - البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٣٧ ، وخزانة الأدب ٥٢٤/٨ ، ٥٢٥ ، والدرر ١٨/٢ ، وشرح
أبيات سيبويه ٢٠١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٧٤/١ ، وشرح المفصل ٣٦/٧ ، ٣٧ ، ولسان العرب
١٦٤/١٠ (سملق) ، والمقاصد النحوية ٤٠٣/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٥/٤ ، والجنى الداني
ص ٧٦ ، والدرر ٤١٧/٢ ، والرد على النحاة ص ١٢٧ ، ورصف المباني ص ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، وشرح
الرضي ٦٦/٤ ، ٧١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٠ ، والكتاب ٣٧/٣ ، ولسان العرب ٣٠٠/١
(حذب) ، ومغني اللبيب ١٦٨/١ ، وجمع الهوامع ١١/٢ ، ١٣١ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « أ » : (ليعينون) . انظر حاشية يس ٢٤١/١ .

(٥) في « ط » : (سلك) .

(٦) في « ط » : (للصفصف) .

(وتقول مع الواو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن^(١) ؛ بالرفع) على الاستئناف ؛
 (إذا هُيِئَته عن الأول فقط) وأجبت له الثاني ، فكأنك قلت : لا تأكل السمك ولك
 شُرْبُ^(٢) اللبن . (فإن قُدِّرَ النهي عن الجمع) بينهما ، (نصبت) على إرادة المعية ،
 وكأنك قلت : لا تأكل السمك مع شرب^(٣) اللبن ، (أو) قُدِّرَ النهي (عن كل منهما)
 على حدته ، (جزمت) على العطف ، وكأنك قلت : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن .
 والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف أنه في النصب من عطف مصدر
 مؤوَّل من « أن » والفعل ، على مصدر متصيّد من الفعل السابق لثلا يلزم عطف المصدر
 على الفعل . وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل .

(وإذا سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) المحض (وقُصِدَ)
 بالفعل الذي سقطت منه الفاء ، (معنى الجزاء) للطلب السابق عليه ، (جُزِمَ الفعل) ،
 والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسبباً عن ذلك الطلب المتقدم ، كما أن جزاء الشرط
 مسبب^(٤) عن فعل الشرط .

واختلف في تحقيق جازمه ، فجمهور يجعلونه [١٦٥/ب] (جواباً لشرط مقدر) ،
 فيكون مجزوماً عندهم^(٥) بأداة شرط مقدّرة هي وفعل الشرط (لا) (جواباً) للطلب (المتقدم ،
 فيكون مجزوماً بنفس الطلب ، وهو قول الخليل وسيبويه^(٦) والسيرافي^(٧) والفارسي^(٨) .

ثم اختلفوا في علته ، فقال الخليل وسيبويه^(٩) : إنّما جزم الطلب (لتضمنه معنى)
 حرف (الشرط) ، كما أن أسماء الشرط إنّما جُزِمَت لذلك ، وقال الفارسي والسيرافي :
 لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر ، كما أن النصب بضرّباً ، في قولك :
 ضرباً زيداً ، لنيابته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه ، (خلافاً لزاعمي ذلك) .

(١) انظر الارتشاف ٤١٥/٢ ، والإنصاف ٤١٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٢ ، وشرح ابن عقيل

٣٥٥/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٧٩ ، وشرح المفصل ٣٤/٧ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٨٦ .

(٢) في « ب » : (مع شُرْبِكَ) .

(٣) في « ب » : (شرب) .

(٤) في « ب » : (سب) .

(٥) سقطت من « ب » .

(٦) الكتاب ٦٢/٣ .

(٧) شرح كتاب سيبويه ٨٨/١ .

(٨) المسائل المثورة ص ١٥٨ .

ومذهب الجمهور أرجح ، لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف . ولأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ، ولأن الأرجح في : ضرباً زيداً ، أن زيداً [٢٤٢] منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدري ، وذلك (نحو : « قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ») [الأنعام/١٥١] تقدم الطلب وهو « تعالوا » وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو « أتْل » وقصد به الجزاء^(١) فجُزِم بحرف شرط مقدر . والتقدير : تعالوا إن تأتونني ، أتْل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم . وعلامة جزمه حذف الواو .

ومثله : « وَهَؤُلَاءِ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ » [مرم/٢٥] فإنه مجزوم باتفاق السبعة . بخلاف « خَذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ » [التوبة/١٠٣] ،^(٢) وإنما أريد : خذ منهم صدقة مطهرة لهم^(٣) . ف « تطهرهم » : مرفوع باتفاق [١٦٦/أ] السبعة ، وإن كان مسبوقاً بالطلب ، وهو : خُذْ ، لكونه ليس مقصوداً به معنى : أن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد : خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم ، صفة لصدقة ، ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس .

وبخلاف نحو : « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » [يُرْتِي وَيَرْت] [مريم/٦٥] في قراءة الرفع^(٤) فإنه قدره (مع فاعله جملة في موضع نصب (صفة لـ « وَلِيًّا » لا جواباً لـ « هَبْ » ، كما قدره من جزم^(٥)) ، وقس على ذلك بقية أنواع الطلب . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٨٩- وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدَ إِنَّ تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه ، فلا يقال : ما تأتينا تُحَدِّثُنَا بجزم « تحدثنا » خلافاً للزجاجي ، والكوفيين ، ولا سماع معهم ولا قياس لأن الجزم يتوقف على السببية ، ولا يكون انتفاء الإتيان سبباً للتحديث .

(وشرط غير الكسائي) من النحويين ، (لصحة الجزم بعد النهي ، صحة) وقوع (إنْ لآ ، في موضعه) ، وهو أن تضع موضع النهي شرطاً مقروناً بـ « لا » النافية ،

(١) في « ط » : (الجزم) .

(٢) سقط ما بينهما من « ب » .

(٣) وكذا في الرسم المصحفي .

(٤) أي : (يرتي ويرت) ، وقرأها أبو عمرو والكسائي واليزيدي والشنبوذي والأعمش وطلحة وغيرهم .

انظر الإتحاف ص ٢٩٧ ، ومعاني القرآن للقرآن ١٦١/٢ ، والنشر ٣١٧/٢ .

مع صحة المعنى ، قاله الموضح في شرح القطر^(١) ، والمرادي في شرح النظم^(٢) . وظاهر قول الناظم :

٦٩٠- وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ إِنَّ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ

أنك تضع «إن» قبل «لا» الناهية ، بالهاء . وشرحه على ذلك الشاطبي . (فمن ثم) ؛ بفتح الثاء المثناة ؛ أي من أجل هذا الشرط (جاز : لا تدن من الأسد تسلم ؛ بالجزم) ، لصحة قولك : إن لا تدن من الأسد تسلم ، لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو . (ووجب الرفع في نحو : لا تدن من الأسد يأكلك) ، لعدم صحة قولك : إن لا تدن من الأسد يأكلك . لأن الأكل لا يتسبب عن عدم [١٦٦/ب] الدنو ، وإنما يتسبب عن الدنو نفسه^(٣) . ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع^(٤) في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر/٦] . (وأما) قوله صلى الله عليه وسلم : «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ (فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا) [٢٤٣] بريح الثوم»^(٥) . (فالجزم) في «يؤذنا» ؛ بحذف الياء ؛ (على الإبدال) من «يقرب» ؛ بل اشتغال ، (لا) على (الجواب) للنهي ، لعدم صحة : إن لا يقرب يؤذنا ، لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه . ولم يشترط الكسائي ، قيل : والكوفيون قاطبة ، هذا الشرط ، واحتجوا بالقياس على النصب ، فإنه يجوز : لا تدن من الأسد فيأكلك ، بالنصب ، وفي التنزيل : ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه/٦١] ، ويقول أبي طلحة^(٦) للنبي ﷺ : لا تُشْرَفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ^(٧) . ويروى : لا تتناول يُصِيبُكَ ، وبالحديث : «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(٨) .

(١) شرح قطر الندى ص ٨٢ .

(٢) شرح المرادي ٢١٣/٤ .

(٣) في شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ : (وأجاز الكسائي جزم جواب النهي مطلقاً) .

(٤) وقرأها الحسن وابن أبي عبيدة (تستكثر) ؛ بالجزم ، وقرأها الأعمش ويحيى (تستكثر) ؛ بالنصب .

انظر المحتسب ٣٣٧/٢ ، والبحر المحيط ٣٧٢/٨ ، وانظر ما تقدم في الجزء الأول من شرح التصريح ٨٩ .

(٥) أخرجه البخاري في صفة الصلاة ، باب ما جاء في النوم رقم ٨١٥ ، ٨١٦ . وهو من من شواهد

أوضح المسالك ١٨٩/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٧ .

(٦) في «ب» : (وقول طلحة) .

(٧) الحديث في النهاية ٤٦١/٢ - ٤٦٢ ، أي لا تشرف من أعلى الموضع ، وفيه : (كان أبو طلحة

حسن الرمي ، فكان إذا رمى استشفه النبي ﷺ لينظر إلى مواقع نبهه أي يحقق نظره ويطلع عليه . وأصل

الاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنظر ، كالذي يستظل من الشمس حتى يستبين الشيء) .

وانظر شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ .

(٨) أخرجه البخاري في كتاب العلم برقم ١٢١ ، وأعاده برقم ٤١٤٣ ، ٦٤٧٥ ، ٦٦٦٩ .

وأجاب البصريون بأنه لو صحَّ القياس على النصب ، لصحَّ الجزم بعد النفي قياساً له على النصب . و« يصبك » : بدل من « تشرف » ، أو « تتناول » . و« يضرب » مدغم . وفي ردِّ القياس نظر فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي ، كما تقدم .
(وألحق الكسائي في جواز النصب بالأمر) ، بالفعل ، (ما دلَّ على معناه) ، أي الأمر ، (من اسم فعل ^(١)) مطلقاً ، سواء أكان فيه لفظ الفعل أم لا ، (نحو : نَزَالَ فَتَكْرِمَكَ) ، و : صَيَّه فَنَحْدُثُكَ .

ووافقه ابن جنِّي ، وابن عصفور بعد : نَزَالَ وَتَرَكَ ، ونحوه ، مما فيه معنى الفعل وحروفه ، ومنعاه بعد : صَيَّه وَمَيَّ ونحوهما ، مما فيه معنى الفعل دون حروفه ^(٢) ، (أو) ما دلَّ على الأمر (من خبر) مثبت ، (نحو : حسبك [١/١٦٧] حديث فينام الناس) ، بنصب « ينام » عند الكسائي خاصة ^(٣) ، ف « حسبك » : مبتدأ ، وحديث : خبره ، والجملة متضمنة معنى اكفف . وعبر الموضح بنحو دون ، كقولهم لأنَّ المسموعَ حسبك ينام الناس ^(٤) .
واختلف في إعرابه ؛ فقال المرادي ^(٥) : مبتدأ وخبره محذوف ، أي : حسبك السكوت ، وهو لا يظهر .

وقال جماعة منهم ابن طاهر ^(٦) : إنه مبتدأ وبلا نسبة في خبر . لأنه في معنى ما لا يخبر عنه .

ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت ، لأن النصب إنمَّا هو بإضمار أن ، والفاء عاطفة على مصدر متوهم ، و« نزال » ، و« حسبك » ، ونحوهما ، لا تدل على مصدر لأنها غير مشتقة ، (ولا خلاف في جواز الجزم بهما) ، أي بعد اسم الفعل والخبر المثبت (إذا سقطت الفاء) ، لعدم مقتضى السبك . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٩١ — وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَفْعَلٍ فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا
(كقوله) ، وهو عمرو بن الإطنابة الأنصاري : [من الوافر]

(١) في « ب » : (الفعل) .

(٢) انظر شرح قطر الندى ص ٧٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٥ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٠٥ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ .

(٥) شرح المرادي ٢١٧/٤ .

(٦) الارتشاف ٤١٩/٢ .

٨٣١ - وَقُولِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشَتْ (مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي)

فجزم «تُحْمَدِي» في جواب اسم الفعل، وهو مكانك، فإنه في معنى اثبتني. و«قولي»: مصدر مبتدأ خبره: مكانك تحمدي، على حد قولي: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات/٣٥]. وجشأت، بلجيم والشين المعجمة والهمزة: ارتفعت، وجاشت، بلجيم والشين المعجمة: غثت، من الغثيان.

(وقولهم)، أي العرب: (اتَّقَى اللَّهُ أَمْرًا فَعَلَ خَيْرًا يَثْبُ عَلَيْهِ) يجزم «يثب» لأن «اتقى» و«فعل»، وإن كان فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر، إلا أن المراد بهما الطلب، (أي: ليتق الله وليفعل)، فلذلك جزم في جوابهما.

(وألحق الفراء الترجي [١٦٧/ب] بالتمني^(١)) في نصب الفعل المقرون بالفاء بعلة بأن مضمرة وجوباً (بدليل قراءة حفص) عن عاصم (﴿فَأَطْلَعُ﴾ [غافر/٣٧] بالنصب^(٢)) في جواب ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر/٣٦]، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: ٦٩٢ - وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْسَبُ

ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب منصوب، وتأولوا قراءة النصب بأن «لعل» أشربت معنى «ليت»، لكثرة استعمالها في توقع المرجو، وتوقع المرجو ملازم للتمني. وفي الارتشاف^(٣): وسماح الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء، ومن وافقه من الكوفيين.

٨٣١- البيت لعمر بن الإطابة في الاقتضاب ص ٩٢، وكتاب الاختيارين ص ١٦٠، وأمالى القسالي ٢٥٨/١، والأشباه والنظائر للخالدين ١٨/١، وإنباه الرواة ٢٨١/٣، وأساس البلاغة (جشأ)، وتاج العروس ١٧٦/١ (جشأ)، وحامسة البحري ص ٩، وحامسة البصرية ٣/١، وحامسة القرشي ص ١٤٨، وحامسة المغربية ص ٦٠٦، والحيوان ٤٢٥/٦، وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥، وخزانة الأدب ٤٢٨/٢، والدرر ٢٠/٢، ٢١، وديوان المعاني ١١٤/١، وسمط الآلي ص ٥٧٤، وشرح شواهد المغني ٥٤٦/٢، ومجالس ثعلب ص ٨٣، والمقاصد النحوية ٤١٥/٤، والكامل ص ١٤٣٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٤، والخصائص ٣٥/٣، وشرح الأشموني ٥٦٩/٣، وشرح شذور الذهب ص ٣٤٥، وشرح قطر الندى ص ١١٧، وشرح المفصل ٧٤/٤، ولسان العرب ٤٨/١ (جشأ)، ومغني اللبيب ٢٠٣/١، والمقرب ٢٧٣/١، وجمع الموامع ١٣/٢.

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٨٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣.

(٢) قراءة حفص عن عاصم هي كما في الرسم المصحفي. وقرئ قوله تعالى ﴿أَطْلَعُ﴾ بالرفع، ونسبت القراءة إلى نافع وابن كثير وابن عامر وحزمة والكسائي وعاصم وشعبة وأبو جعفر وخلف ويعقوب. انظر الإتحاف ٣٧٩، ومعاني القرآن للفراء ٩/٣، والنشر ٣٥٦/٢. والقراءة المستشهد بها من شواهد أوضح المسالك ١٩١/٤، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٧، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/٢.

(٣) الارتشاف ٤١٩/٢.

(فصل)

(وينصب) المضارع (بأن مضمرة جوازاً بعد) أحرف (خمسة أيضاً) ،
مصدر آض ، إذا عاد :

(أحدها : اللام) الجارة^(١) ، (إذا لم يسبقها كون ناقص ، ماض) منفي ، (ولم
يقترن الفعل بلا) ، وهو المشار إليه بقول الناظم :

٦٨٢ — وَإِنْ عَلِمَ

٦٨٣ — لَا فَأَنْ أَعْمَلَ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً

(نحو : ﴿ وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام/٧١] ، ﴿ وَأَمَرْتُ لَأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ
الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزمر/١٢] فأضمرت في : « لنسلم » ، وأظهرت في : « أكون » ، وما ذكره
الموضح من أن الناصب هو « أن » ؛ هو مذهب جمهور البصريين . وذهب جمهور الكوفيين
إلى أن الناصب هو اللام ، وجوزوا إظهار « أن » بعدها توكيداً^(٢) .

وقال ثعلب [٢٤٤] الناصب اللام ، كما قالوا ، ولكن لنيابتها عن « أن »
الحذوفة . وقال ابن كيسان والسيرافي^(٣) : يجوز أن يكون الناصب « أن » المقدرة بعدها ، وأن
يكون « كي » ولا تتعين « أن » لذلك ، ودليلهم صحة إظهار « كي » بعدها . فتحصل لنا
قولان إذا قلنا اللام ناصبة ، وقولان إذا قلنا إنها غير ناصبة .

ودخل تحت قوله اللام ، لام العاقبة ، نحو : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا
وَحَزَنًا ﴾ [القصص/٨] [١/١٦٨] ولام التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ
عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾ [الأحزاب/٣٣] . (فإن سبقت) اللام (بالكون المذكور ، وجب إضمار
« أن » كما مر) حكمه وتعليله . (وإن قرن الفعل وبلا نسبة في نافية ، أو) زائدة

(١) في « ب » : (التعليلية) .

(٢) الإنصاف ٥٧٥/٢ ، المسألة رقم ٧٩ .

(٣) شرح كتاب سيويه ٨٣/١ .

(مؤكدة ، وجب إظهارها) ثلثا يتوالى مثلان ، وهما : « لام » كي ، و « لام » لا ، من غير إدغام ، وهو ركيك في الكلام . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٨٢- وَيَبِينُ لَا وَلَا مَجْرُ السُّتْرُمِ إِظْهَارُ أَنْ

(نحو) : ﴿ لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [البقرة/١٥٠] ، بإدغام النون في « لا » النافية ، لتقارب مخرجيهما . (﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾) [الحديد/٢٩] بإدغام النون في « لا » المؤكدة .

والحاصل ، أن لـ « أن » بعد اللام ثلاث حالات : وجوب الإضممار بعد لام الحجود ، ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بـ « لا » ، وجواز الأمرين ، وذلك بعد « لام » كي ، و « لام » العاقبة ، و « لام » التوكيد .

(و) الأحرف (الأربعة الباقية) من الأحرف الخمسة التي تضر أن بعدها جوازاً : (أو ، و : الواو ، و : الفاء ، و : ثم ، إذا كان العطف) بها (على اسم) صريح (ليس في تأويل الفعل) ، وهو ^(١) نوعان : مصدر وغيره . فغير المصدر ، كقول الحصين بن الحمام ^(٢) المري : [من الطويل]

٨٣٢- وَلَوْ لَا رَجُلًا مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةً وَأَلَّ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلَقَمًا

فـ « أسوءك » : معطوف على « رجال » ، وهو ليس في تأويل الفعل ، و « رزام » : حي من غير . والمصدر (نحو) : ﴿ وَمَا كَانَ لَيْشَرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا) ﴾ [الشورى/٥١] في قراءة غير نافع ، بالنصب ^(٣) ، بإضممار « أن » بعد « أو » . والتقدير : أو أن يرسل ، وأن يرسل في تأويل مصدر منصوب ، (عطفًا على وحياً ^(٤)) . والتقدير : إلا وحياً أو إرسالاً ، ووحياً مصدر ليس في تأويل الفعل .

(وقوله) ، وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية ، زوج معاوية بن أبي سفيان

(١) في « أ » : (وهما) .

(٢) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (حصين بن حمام) بإسقاط « ال » التعريف منهما .

٨٣٢- البيت للحصين بن الحمام في خزانة الأدب ٣/٣٢٤ ، والدرر ٢/١٦ ، وشرح اختيارات المفضل ص ٣٣٤ ، والكتاب ٣/٥٠ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٧٢ ، وشرح الأشموني ٣/٥٥٩ ، والمختص ١/٣٢٦ ، وجمع الهوامع ٢/١٠ .

(٣) قرأها بالرفع (يرسل) نافع وابن عامر والزهرى وشيبة وابن ذكوان وهشام وأبو جعفر . انظر الإتحاف ٣٨٤ ، والبحر المحيط ٧/٥٢٧ ، والنشر ٢/٣٦٨ ، والقراءة من شواهد أوضح المسالك ٤/١٩٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/٣٦١ .

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٨٧ .

رضي الله عنه ، وأم ابنه يزيد : [من الوافر] [١٦٨/ب]

٨٣٣ - (وَلَبَسَ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي) أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ف «تقر» منصوب بـ «أن» مضمرة جوازاً ، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على «لبس» ، ^(١) والتقدير : ولبسُ عباءة وقرّة عيني . و«لبس» ^(٢) : بالواو العاطفة على قولها قبله ^(٣) :

لَبِيتُ تَخَفَقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ

وفي بعض النسخ : للبس ، باللام ، وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد ^(٤) . (وقوله) : [من البسيط]

٨٣٤ - (لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ) مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِثْرًا عَلَى تَرِبٍ

ف «أرضيه» : منصوب بـ «أن» مضمرة جوازاً بعد الفاء ، و«أن ، وأرضى» ، في تأويل مصدر معطوف على توقع ، والتقدير : لولا توقع معترٍّ لإرضائي إياه . وتوقع ليس

٨٣٣- البيت لميسون بنت بحدل في الارتشاف ٤٢٢/٢ ، والاقضاب ص ١٦٣ ، وبلاغات النسب ص ١٦١ ، وتاريخ مدينة دمشق قسم تراجم النساء ص ٤٠٠ ، والحماسة البصرية ٧٢/٢ ، وخزانة الأدب ٥٠٣/٨ ، ٥٠٤ ، والدرر ٢٥/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٧٣/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٣/٢ ، وعمدة الحفاظ (روح) ، ولسان العرب ٤٠٨/١٣ (مسن) ، والمختص ٣٢٦/١ ، ومعجم الأديبات الشواعر ص ٤٤٨ ، ومغني اللبيب ٢٦٧/١ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٧٧/٤ ، وأوضح المسالك ١٩٢/٤ ، والجني الداني ص ١٥٧ ، وخزانة الأدب ٥٢٣/٨ ، والرد على النحاة ص ١٢٨ ، ووصف المباني ص ٤٢٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٨ ، وشرح الأشموني ٥٧١/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤٤ ، وشرح قطر الندى ص ٦٥ ، وشرح المفصل ٢٥/٧ ، والصاحي في فقه اللغة ص ١١٢ ، ١١٨ ، والكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ .

(١) سقط ما بين الرقمين «ط» .

(٢) البيت في الارتشاف ٤٢٢/٢ ، وبلاغات النساء ص ١٦١ ، والحماسة البصرية ٧٢/٢ ، وتاريخ مدينة دمشق قسم تراجم النساء ص ٤٠٠ ، ومعجم الأديبات الشواعر ص ٤٠٠ ، وخزانة الأدب ٥٠٣/٥ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٧/٤ ، ولسان العرب ٤٠٨/٣ (مسن) .

(٣) شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٠٦ .

٨٣٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٤/٤ ، والدرر ٢٦/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٨ ، وشرح الأشموني ٥٧١/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٩٨/٤ ، وجمع الهوامع ١٧/٢ .

في تأويل الفعل . و«المعتر» ، بالعين المهملة والتاء المثناة فوق : المعترض للمعروف . و«الأتراب» جمع ترب ، بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ، وترب الرجل : من يولد في الوقت الذي ولد^(١) فيه ، فيساويه في السن^(٢) .

والمعنى : لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف ، وإرضاءه ، ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن ، على المساوي له في سنه . (وقولـه) ، وهو أنس بن مدركة الخثعمي : [من البسيط]

٨٣٥ - (إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكَا ثُمَّ أَعْقَلُهُ) كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ

ف «أعقله» : مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة جوازاً بعد «ثم» ، و«أن أعقله» : في تأويل مصدر معطوف على قتلي ، والتقدير : وقتلي سليكا ثم عقلي إياه . وقتلي ليس في تأويل الفعل . وسليكا ، بالتصغير ، اسم رجل ، مفعول قتلي ، [٢٤٥] وكالثور : خبر إن ، والمراد بالثور ذكر البقر لأن البقر تتبعه ، فإذا عاف الماء ، عافته ، فيضرب ليرد الماء لترد معه . [١٦٩/أ]

وقيل : المراد بالثور ، ثور الطحلب ، وهو الذي يعلو على الماء ، فيصد البقر عنه ، فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشر به ، والمناسب للتشبيه ، الأول ، لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره .

واحترز الموضح بقوله : ليس في تأويل الفعل ، عن الاسم الواقع صلة للألف واللام ، فإنه في تأويل الفعل . (وتقول : الطائر فيغضب زيد الذباب^(٣) ، بالرفع) في يغضب (وجوباً ، لأن الاسم) وهو طائر (في تأويل الفعل) ، و«أل» الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء ، نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف . ويغضب زيد : جملة معطوفة على صلة «أل» ، ولعطفها بالفاء ، لم تحتج لرابط ، والذباب : خبر المبتدأ . وصح عطف الفعل على الاسم ، لأن الاسم هنا في تأويل الفعل لكونه صلة

(١) في «ب» ، «ط» : (يولد) .

(٢) في «ب» ، «ط» : (سنه) .

٨٣٥ - البيت لأنس بن مدركة في الأغاني ٣٥٧/٢٠ ، والحيوان ١٨/١ ، والدرر ٢٧/٢ ، واللسان ١٠٩/٤ (ثور) ، ٣٨٠/٨ (وجع) ، ٢٦٠/٩ (عيف) ، والمقاصد النحوية ٣٩٩/٤ ، بلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٥/٤ ، وخزانة الأدب ٤٦٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٨٩ ، وشرح الأشموني ٥٧١/٣ ، والمقرب ٢٧٣/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٦ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٩/٢ ، وجمع الهوامع ١٧/٢ .
(٣) شرح ابن الناظم ص ٤٨٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٦١/٢ .

الموصول ، (أي : الذي يطير) ، فيغضب زيد الذباب . فتحصل من كلامه أولاً وآخرًا .
أن لـ « الفاء » ، و « الواو » ، و « أو » ^(١) ، حالتين :

حالة يجب فيها إضمار « أن » بعدهن . وحالة يجوز . فيجب إذا كانت الفاء
للسببية ، والواو للمعية ، بعد نفي أو طلب محضين ، و « أو » بمعنى : « إلى » أو : « إلا » .
ويجوز إذا عطفن على اسم خالص من التأويل بالفعل و « أن » ، ثم تشاركهن في الجواز
دون الوجوب . وأطلق في النظم العاطف فقال :

٦٩٣- وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ تَنْصِيْهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَازِفًا

(ولا ينتصب) الفعل المضارع (بأن مضمرة في غير هذه المواضع العشرة) .
وهي الخمسة المذكورة في وجوب إضمار « أن » ، والخمسة المذكورة في جوازه ، (إلا شاذًا) .
وهي في ذلك [كله] ^(٢) على قسمين : تارة ^(٣) يكون في الكلام مثلها ، فيحسن حذفها .
وتارة لا يكون ^(٤) .

فالأول : (كقول بعضهم : تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) ^(٥) بنصب

[١٦٩/ب] « تسمع » بإضمار « أن » ، والذي حسن حذفها من « تسمع » ، ذكرها في « أن

تراه » . قاله الموضح في شرح الشذور . وقول طرفة : [من الطويل]

٨٣٦- أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِي أَحْضِرِ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِي

بنصب : أحضر ، بأن مضمرة ، ويؤيده : وأن أشهد .

(١) سقط من « ب » ، « ط » : « (وأو) » .

(٢) إضافة من « ب » .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) من الأمثال في جمع الأمثال ١/١٢٩ ، ٢/٤٢٠ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٩٧ - ٩٨ ،
والمستقصى ١/٣٧٠ ، وفصل المقال ص ١٣٥ - ١٣٦ ، وهو من شواهد أوضح المسالك ٤/١٩٧ ،
وشرح ابن النظم ص ٤٨٩ ، والكتاب ٤/٤٤ .

٨٣٦- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢ ، والإنصاف ٢/٥٦٠ ، وخزانة الأدب ١/١١٩ ، ٨/٥٧٩ ،
والدرر ١/٢٨٧ ، ٢/٢٨ ، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٠٠ ، والكتاب ٣/٩٩ ،
١٠٠ ، ولسان العرب ١٣/٣٢ (أن) ، ١٤/٢٧٢ (دنا) ، والمقاصد النحوية ٤/٤٠٢ ، والمقتضب
٢/٨٥ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/٤٦٣ ، ٨/٥٠٧ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، والدرر ١/٣٨٦ ، ورصف
المباي ص ١١٣ ، وشرح شذور الذهب ص ١٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٢/٣٦٢ ، وشرح الفصل ٢/٧ ،
٤/٢٨ ، ٧/٥٢ ، ومجالس ثعلب ص ٣٨٣ ، ومغني اللبيب ٢/٣٨٣ ، ٦٤١ ، وجمع الهوامع ٢/١٧ .

والثاني، كقول عامر الهذلي: [من الطويل]

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ ٨٣٧ -

بالنصب .

(وقول آخر: خَذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ^(١)) بالنصب . (وقراءة بعضهم:

﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ [الأنبياء/١٨] بنصب يدمغه^(٢) . وقراءة الحسن

﴿ تَأْمُرُونِي أَعْبِدُ ﴾ [الزمر/٦٤] بالنصب^(٣) . فحذفت «أن» فيهن وليس معها ما يحسن

حذفها، والجميع شاذ، وإليه أشار الناظم بقوله:

٦٩٤- وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدْلُ رَوَى

وفيه إرشاد إلى أنه لا يقاس عليه . وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين،

إلى أنه يقاس عليه . وأجاز الأخفش حذف «أن» قياساً، ولكن بشرط رفع الفعل، مثل:

﴿ تَأْمُرُونِي أَعْبِدُ ﴾ [الزمر/٦٤]، و«تسمع بالمعيدي» . في رواية الرفع فيهما . وذهب بعض

المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفها إلا في الأماكن العشرة المذكورة، رفعت أو نصبت .

٨٣٧- صدر البيت: (فلم أرَ مثلها خباسة واحد) ، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١ ، وله

أو لعمر بن جؤين في لسان العرب ٦٢/٦ (خبس) ، ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩٣/٩ ، وشرح

أبيات سيبويه ٣٣٧/١ ، والكتاب ٣٠٧/١ ، والمقاصد النحوية ٤٠١/٤ ، ولعامر بن جؤين أو لبعض

الطائيين في شرح شواهد المغني ٩٣١/٢ ، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦١/٢ ، وبلا نسبة في تخلص

الشواهد ص ١٤٨ ، والدرر ٨٥/١ ، ٢٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٠ ، وشرح الأشموني ١٢٩/١ ،

ومغني اللبيب ٦٤٠/٢ ، والمقرب ٢٧٠/١ ، وجمع الهوامع ٥٨/١ .

(١) شرح ابن الناظم ص ٤٩٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٢/٢ .

(٢) الرسم المصحفي: ﴿ فَيَدْمَغُهُ ﴾ ؛ بالرفع ، وقرأها بالنصب : عيسى بن عمر . انظر البحر المحيط

٣٠٢/٦ ، والكشاف ٥٦٦/٢ ، ومغني اللبيب ١٥٠/١ ، ١٥١ .

(٣) الرسم المصحفي: ﴿ أَعْبِدُ ﴾ ؛ بالرفع ، وقرئت بالنصب في البحر المحيط ٤٣٩/٧ ، والكشاف

٤٠٧/٣ .

(فصل ل)

(وجازم الفعل نوعان : جازم فعل^(١) واحد ، وهو) أحرف (أربعة) :
أحدها : (لا الطلبيه ، فهيّا كانت ، نحو : ﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ [لقمان/١٣] أو
دعاء نحو : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ [البقرة/٢٨٦] أو التماساً ، نحو : لا تفعل . فالنهي من الأعلى ،
والدعاء من الأدنى ، والالتماس من المساوي .

(وجزمها فعلي المتكلم^(٢)) ، المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون ، حال كونهما

(مبنيين للفاعل ، نادر ، كقوله) ، وهو النابغة الذبياني : [من البسيط] [١٧٠/١]

٨٣٨- (لَا أَعْرِفَنَّ رَبِّبًا حُورًا مَدَامِعُهَا) مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ

ف « لا » : ناهية ، و « أعرف » : مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة ، مسند إلى
ضمير المتكلم . وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب أي : لا يكن^(٣) ربيب فأعرفه ،
والربيب : براءين مهملتين وباءين موحدتين : القطيع من البقر الوحشية . والخور ، بضم
الحاء المهملة ، جمع حوراء ، من الخور ، بفتحتين : وهو شلة بياض العين في شلة سوادها .
ومدامعها [٢٤٦] مرفوع يحوراء ، وأراد بها العيون لأنها مواضع الدمع من إطلاق الحال

(١) في « ط » : (لفعل) .

(٢) في « ب » : (التكلم) .

٨٣٨- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٧٥ - ٧٦ ، وهو ملفق من بيتين هما :

لا أعرفن ربيباً حوراً مدامعها كأن أبكارها نعاج دوار

خلف العضاريط لا يوقن فاحشة مردفات على أعقاب أكوار

وشرح شواهد المغني ٢/٦٢٥ ، والكتاب ٣/٥١١ ، والمقاصد النحوية ٤/٤٤١ ، وتاج العروس

١١/٣٣٥ (دور) ، وبلا نسية في أوضح المسالك ٤/١٩٨ ، وجواهر الأدب ص ٢٥٦ ، ومغني اللبيب

١/٢٤٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٣ ، وشرح الأشموني ٣/٥٧٣ .

(٣) في « ب » : (يكون) .

وإرادة المحل . ومردفات : حال من ربربا ، لوصفه بما بعله ، والأعقاب : جمع عقب ، وعقب كل شيء : آخره ، والأكوار : جمع كور ، بضم الكاف : وهو الرجل بأداته . (وقوله) ، وهو الوليد بن عقبة ، لا الفرزدق : [من الطويل]

٨٣٩ - (إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ) لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَاظُ

فـ « لا » ناهية ، أو دعائية ، كما في المغني^(١) ، و« نعد » : مجزوم بها ، وهو مسند إلى المتكلم المعظم نفسه ، وهو على النهي نادر ؛ لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا على الجواز ، تنزيلاً له منزلة الأجنبي . و« دمشق » ، بكسر الدال المهملة وفتح الميم ، وقد تكسر ، كما في القاموس ، وبالشين المعجمة : قصبة الشام ، والجرازم ، بضم الجيم وبالنضاء المهملة : الأكل الواسع البطن ، وعنى به معاوية رضي الله عنه .

(ويكثر) جزمها فعلي المتكلم ، مبني للمفعول ، (نحو : لا أُخْرِجُ ، و : لا نُخْرِجُ ، لأن النهي غير المتكلم) ، وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم ، والأصل : لا يخرجني أحد ، ولا يخرجنا أحد . فحذف الفاعل ، وأنيب عنه ضمير المتكلم ،^(٢) وعُدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة ، إلى المبدوء بالهمزة والنون ، ليتمكن من الإسناد إلى ضمير المتكلم^(٣) ، على حد الالتفات من الغيبة إلى [١٧٠/ب] التكلم^(٤) .

وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول ، طريقة لبعضهم ، وعبرة الشارح^(٥) : تصحب فعل المخاطب والغائب كثيراً ، وقد تصحب فعل المتكلم ، فسوّى بين المخاطب والغائب في الكثرة ، ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول ، وهو موافق لظاهر الكافية^(٦) والتسهيل^(٧) .

٨٣٩ - البيت للفرزدق في الأزهية ص ١٥٠ ، ومغني اللبيب ٢٤٧/١ ، وليس في ديوانه ، وللفرزدق أو للوليد في شرح شواهد المغني ٦٣٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٠/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٣ ، وشرح الأشموني ٥٧٤/٣ .

(١) مغني اللبيب ٢٤٧/١ .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ط » .

(٣) في « ب » : (المتكلم) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٤٩٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٥٦٥/٣ .

(٧) التسهيل ص ٢٣٥ .

وليس أصل « لا » الطلبية . لام الأمر زيدت عليها الألف ، فانفتحت ، خلافاً لبعضهم . وليست « لا » النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين ، خلافاً للكسائي .

(و) الثاني : (اللام الطلبية أمر كانت ، نحو : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ [الطلاق/٧] ، أو دعاء ، نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف/٧٧] أو التماساً ، نحو : ليقم .

فالأمر من الأعلى ، والدعاء من الأدنى ، والالتماس من المساوي . (وجزمها فعلي المتكلم) ، المبدوء بالهمزة والمبدوء بالتون ، حال كونهما (مبنيين للفاعل قليل) ، لأن المتكلم لا يأمر نفسه . نحو قوله ﷺ : ﴿ قُومُوا فَلَأُصِلَّ لَكُمْ ﴾^(١) أي لأجلكم ، والفاء زائدة . (و) قوله تعالى : ﴿ وَلَتَحْمِلُنَّ خَطَايَاكُمْ ﴾ [العنكبوت/١٢] فأصلٌ ونحمل : مجزومان بلام الأمر . فعلامه جزم الأول : حذف الياء ، وعلامه جزم الثاني : السكون . (وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾ [يونس/٥٨] بالتاء المشاة فوق^(٢) ، في قراءة لعثمان وأبي وأنس وزيد . (ونحو) قوله ﷺ : ﴿ لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ ﴾^(٣) . وقول الشاعر : [من الخفيف]

٨٤٠ - لَتَقْمِ أَنْتِ يَا ابْنَ خَيْرٍ قُرَيْشٍ كَي لِيُنْقَضِيَ حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

وزعم الزجاجي أنها لغة جيلة . والجمهور جعلوا جزمها لفعل المخاطب ، أقل من جزمها لفعل المتكلم . [١/١٧١] (و) قالوا : (الأكثر الاستغناء عن هذا) ، وهو جزم فعل المخاطب (بفعل الأمر) ، نحو : افرحوا ، وخذوا ، وقم . وأصل لام [٢٤٧] الطلب السكون ، لأن الأصل عدم الحركة ، لكن منع منه أنها قد تكون في الابتداء ، والابتداء بالساكن متعذر فكُسرت ، وقد تفتح عند سُلِّم ، فإذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم ، رجعت إلى سكونها الأصلي غالباً .

(و) الثالث والرابع : (لَمْ وَلَمَّا) أختها (ويشتركان في أمور في : الحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفي ، والقلب للمضي) ، وجواز دخول همزة الاستفهام

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة في الثياب برقم ٣٧٣ ، ومسلم في المساجد برقم ٦٥٨ .

(٢) الرسم المصحفي ﴿ فليفرحوا ﴾ ، وقرأها (فلتفرحوا) ابن عامر وأبي وأنس وابن سيرين وقتادة وابن عباس وغيرهم . انظر الإتحاف ٢٥٢ ، والمختضب ٣١٣/١ ، والنشر ٢٨٥/٢ . والقراءة من شواهد أوضح المسالك ٢٠١/٤ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٩٢ ، ومغني اللبيب ١٨٦/١ .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٤٣/٥ ، وهو من شواهد شرح ابن الناطم ص ٤٩٢ .

٨٤٠ - تقدم تخريج البيت برقم ٢١ .

عليهما . فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه^(١) ، ويقلب زمانه إلى الماضي ، وفقاً للمبرد ، لأنه يقلب اللفظ الماضي إلى المضارع^(٢) ، خلافاً لأبي موسى ، ونسب إلى سيبويه^(٣) .

(وتنفرد لم) عن لَمَّا ، (بمصاحبة أداة الشرط ، نحو : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾) [المائدة/٦٧] ولا يجوز : إِنْ لَمَّا تَفْعَلْ ؛ لأن الشرط يليه مثبت لم . تقول : إِنْ قام زيد قام عمرو ، ولا يليه مثبت لَمَّا ، لا تقول : إِنْ قد قام زيد . فعولل بين النفي والإثبات . وإنمَّا لم تقع بعد الشرط ، لأنها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال . والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه ، وقلبه إلى الاستقبال .

(و) تنفرد لم أيضاً (بجواز انقطاع نفي منفيها) ، نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان/١] لأن المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً . قاله الموضح في شرح القطر^(٤) ، تبعاً لابن مالك^(٥) .

وقال في الحواشي : لا دليل في هذا ، لأن قبله : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ فالنفي إنمَّا هو باعتبار ما ذكر [١٧١/ب] من ذلك الحين لا مطلقاً . انتهى .

بخلاف لَمَّا ، فإن نفي منفيها مستمر إلى زمن الحال ، (ومن ثم) أي ومن أجل أن نفي منفي لم يجوز انقطاعه ، جاز أن يقال في لم : (لم يكن) الإنسان شيئاً مذكوراً ، (ثم كان) شيئاً مذكوراً .

(وامتنع في لَمَّا) أن يقال : «لَمَّا يكن ثم كان» لما فيه من التناقض ، لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي . نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال . قاله الدماميني .

(وتنفرد لَمَّا) عن لَم ، (بجواز حذف مجزومها ، ك : قاربت المدينة ولَمَّا) ، بحذف المجزوم ، (أي : ولَمَّا أدخلها) ، وذلك لأنها نفي لـ « قَدْ فَعَلَ » ، والفعل قد يحذف

(١) سقط من « ب » .

(٢) الكامل ٣٦١/١ .

(٣) الكتاب ١١٧/٣ .

(٤) شرح قطر الندى ص ٨٣ - ٨٤ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٥٧٣/٣ .

بعد «قد»، كقوله: [من الكامل]

٨٤١ — وَكَانَ قَدْ

(فأما قوله)، وهو إبراهيم بن علي بن محمد الهرمي: [من الكامل]

٨٤٢ — احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا (يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنَّ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ)

أي: وإن لم تصل. (فضرورة). والأعازب، يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة، وبالغين المعجمة والراء المهملة: التباعد.

(و) تنفرد لَمَّا أَيْضًا (بتوقع ثبوته)، أي ثبوت منفيها، (نحو: ﴿بَلْ لَمَّا

يَذُوقُوا عَذَابَ﴾) [ص/٨] أي: إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه. (﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾) [الحجرات/١٤] أي: إلى الآن ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل. ولم لا تقتضي ذلك.

والعلة فيه أن لَمَّا لنفي قد فعل، وهو مفيد للتوقع، بخلاف لم فإنها لنفي فعل، ولا دلالة فيه على التوقع، والتوقع في لَمَّا غالب، لا لازم، كما أن التوقع بـ «قد» كذلك، ومن غير الغالب: ندم إبليس وَلَمَّا ينفعه الندم^(١).

(ومن ثم)، أي ومن أجل أن «لَمَّا» يغلب عليها التوقع؛ (امتنع) أن يقال:

(لَمَّا يَجْتَمِعُ الضَّدَانُ) لاستحالة اجتماعهما. [١٧٢/١] وتوقع المستحيل محال.

٨٤١- تمام البيت: (أزف الترحل غير أن ركبنا لما نزل برحالنا وكان قد)

وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٨٩، والأزهية ص ٢١١، والأغاني ٨/١١، والجني الداني ص ١٤٦، ٢٦٠، وخزانة الأدب ١٩٧/٧، ١٩٨، ١٠/٤٠٧، والدرر اللوامع ٢/٢٥٤، وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠، ٧٦٤، وشرح المفصل ٨/١٤٨، ٩/١٨، ٥٢، ولسان العرب ٣/٣٤٦ (قدد)، ومغني اللبيب ص ١٧١، والمقاصد النحوية ٨٠/١، ٢/٣١٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٥٦، ٣٥٦، وأمالى ابن الحاجب ١/٤٥٥، وخزانة الأدب ٨/٩، ١١/٢٦٠، ورصف المباني ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨، وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧، وشرح الأشموني ١/١٢، وشرح ابن عقيل ١/١٩، وشرح قطر الندى ص ١٦٠، وشرح المفصل ١٠/١١٠، ومغني اللبيب ص ٣٤٢، والمقتضب ١/٤٢، وجمع الهوامع ١/١٤٣، ٢/٨٠.

٨٤٢- البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٩١، وخزانة الأدب ٨/٩، ١٠، والدرر ٢/١٧٦، وشرح شواهد المغني ٢/٦٢٨، والمقاصد النحوية ٤/٤٤٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/١١٤، وأوضح المسالك ٤/٢٠٢، وجواهر الأدب ص ٢٥٦، ٤٢٤، والجني الداني ص ٢٦٩، وشرح الأشموني ٢/٥٧٦، ومغني اللبيب ١/٢٨٠، وجمع الهوامع ٢/٥٦.

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥٧٤.

وقد تتقارض «أن» المصدرية، و«لم»، فتجزم بـ «أن»، وتنصب بـ «لم»، وقد تهمل «لم» حملاً على «لا» النافية، فيرتفع بعدها الفعل، كقوله: [من البسيط] ٨٤٣ — لم يُوفُونَ بالجارِ
ومن ثم قال الفراء: أصل لم: «لا» فأبدلت الألف ميماً، كما قال في «لن»، أصلها «لا» فأبدلت الألف نوناً. والصحيح في لماً، قول الجمهور: إنها مركبة من «لم» و«ما» وقيل بسيطة.

(و) النوع الثاني: (جازم لفعلين، وهو) إحدى عشرة كلمة، وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها وعدمه، (أربعة أنواع):

(حرف [٢٤٨] باتفاق، وهو إن)، بكسر الهمزة وسكون النون، وهي أم الباب. (وحرف على الأصح، وهو إذما)، فقال سيبويه^(١): إنها حرف بمنزلة «إن» الشرطية فإذا قلت: إذما تقم أقم، فمعناه: إن تقم أقم. وقال المبرد، وابن السراج، والفارسي: إنها ظرف زمان، وإن المعنى في المثال: متى تقم أقم. واحتجوا بأنها قبل دخول «ما» كانت اسماً^(٢). والأصل عدم التغيير. وأجيب بأن التغيير قد تحقق، بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل، فلل على أنها نُزِعَ منها ذلك المعنى البتة. واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها، تغيير ذاتها كالمضارع، فإنه موضوع لأحد الزمانين، الحال أو الاستقبال، وإذا دخل عليه «لم»، انقلب زمانه إلى الماضي مع بقاء ذاته على أصلها. (واسم باتفاق، وهو: من) بفتح الميم، (و: ما، و: متى، و: أي، و: أين، و: أيان، و: أغى، و: حيثما).

(واسم على الأصح، وهو مهما)، فقال الجمهور: إنها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف/١٣٢]. وزعم السهيلي، وابن يسعون، مجهلتين، أنها حرف.

٨٤٣- تمام البيت: (لولا فوارس من ذهل وأسرهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار)

وهو بلا نسبة في الجني السداني ص ٢٦٦، وخزانة الأدب ٢٠٥/١، ٣/٩، ٤٣١/١١، والدرر ١٧٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٤٨/١، وشرح الأشئوب ٥٧٦/٣، وشرح شواهد المغني ٦٧٤/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧٦، وشرح المفصل ٨/٧، ولسان العرب ١٩٨/٩ (صلف)، والمختسب ٤٢/٢، ومغني اللبيب ٢٧٧/١، ٣٣٩، والمقاصد النحوية ٤٤٦/٤، وهج الموانع ٥٦/٢.

(١) الكتاب ٥٦/٣ - ٥٧.

(٢) انظر الارتشاف ٥٤٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣.

وهذه الأنواع الأربعة ، ستة أقسام :

أحدها : ما وضع لجرد تعليق الجواب على [١٧٢/ب] الشرط ، وهو « إن ، وإذا » نحو : « **وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ** » [الأنفال/١٩] ، و« **إِذَا تَقَمَّ أَقَمَّ** » .

والثاني : ما وضع للدلالة على من يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط ، وهو مَنْ ، نحو : « **مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ** » [النساء/١٢٣] .

والثالث : ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط ، وهو « ما ، ومهما » نحو : « **وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ** » [البقرة/١٩٧] ، « **مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ** » [الأعراف/١٣٢] الآية .

والرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو « متى » ، و« **أَيَّانَ** » نحو : [من الوافر]

٨٤٤ — مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونَنِي

ونحو : **أَيَّانَ نَوْمُكَ** ، تأمن غيرنا .

والخامس : ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط ، وهو : أين وأنى وحيثما نحو : « **أَيُّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ** » [النساء/٧٨] ، ونحو : [من الطويل]

٨٤٥ — أَنَّى تَأْتِيهَا تَشْتَجِرُ بِهَا

ونحو : [من الخفيف]

٨٤٦ — حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يَقْدَرُ لَكَ اللَّـهُ نَجَاحًا

والسادس : ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة ، وهو « أي » ، فإنها بحسب ما تضاف إليه . فهي في « **أَيُّهُمْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ** » من باب مَنْ ، وفي « **أَيُّ الدُّوَابِّ تَرَكَّبَ أَرْكَبَ** » من باب ما ، وفي « **أَيُّ يَوْمٍ تَصُمُّ أَصَمَّ** » من باب متى ، وفي « **أَيُّ مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسَ** » من باب أين .

٨٤٤- صدر البيت : (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا) ، وتقدم تخريج البيت برقم ٧٨٩ .

٨٤٥- تمام البيت : (فأصبحت أني تأتيا تشتجر بها كلا مركبها تحت رجلحك شاجر)

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٢٠ ، وخزانة الأدب ٩١/٧ ، ٩٣ ، ٤٥/١٠ ، ٤٦ ، وشرح أبيات سيويه ٤٣/٢ ، وشرح المفصل ١١٠/٤ ، والكتاب ٥٨/٣ ، ولسان العرب ٤٧/٥ (فجر) ، والمعاني الكبير ص ٨٧١ ، وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٤ ، وشرح قطر الندى ص ٩٠ ، وشرح المفصل ٤٥/٧ ، والمقتضب ٤٨/٢ .

٨٤٦- عجز البيت : (نجاحا في غابر الأزمان) ، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٧٣٦ ، وخزانة الأدب ٢٠/٧ ، وشرح ابن الناظم ٤٩٥ ، وشرح الأشموني ٥١٠/٣ ، وشرح شواهد المغني ٣٩١/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٦٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٨٩ ، ومغني اللبيب ١٣٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤٢٦/٤ .

(و) هذه الكلمات (كل منهن يقتضي فعلين ، يسمى أولهما شرطاً) لتعليق الحكم عليه ، (و) يسمى (ثانيهما جواباً) لأنه مرتب على الشرط كما يرتب الجواب على السؤال ، (وجزاء) لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٦٩٨- فَعَلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطُ قَدَمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وَسِمَا

وفهم من قوله : « وجازم لفعلين » ، أن أداة الشرط جازمة لهما معاً . وهو مذهب الجمهور من البصريين^(١) ، واختاره ابن عصفور^(٢) والأبلي .

واعترض بأن الجازم كالجار ، فلا يعمل في شيئين ، وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف [١٧٣/أ] كرفع ونصب . ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما ، بخلاف الجار ، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف ، كمفعولي « ظن » ، ومفاعيل أعلم .

وقيل : الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالشرط ، كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ، ونسب إلى الأخفش ، واختاره في التسهيل^(٣) .

وقيل : الشرط والجواب تجازما ، كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر أنهما ترافقا ، وهذا نقله ابن جني عن الأخفش^(٤) .

وقيل : الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب ، كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر ، ونسب هذا القول لـ : سيبويه والخليل^(٥) . ورد بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر ، وفعل الشرط قد يحذف ، وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزأيه . وقد جاء الفصل ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة/٦] ، وأجيب بأن فعل الشرط هو المحذوف ، وهذا مفسر له .

وقيل : الجواب مجزوم بالجوار . قاله الكوفيون قياساً للجزم على الجر^(٦) ، ورد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور .

(١) انظر الإنصاف ٦٠٢/٢ ، المسألة رقم ٨٤ .

(٢) المقرب ٢٧٣/١ .

(٣) التسهيل ص ٢٣٧ .

(٤) الخصائص ١٨/١ .

(٥) الكتاب ٦٢/٣ .

(٦) الارتشاف ٥٥٧/٢ .

(و) لا يشترط في الشطر والجزاء أن يكونا من نوع واحد ، بل تارة (يكونان مضارعين نحو : ﴿ وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ ﴾ [الأنفال/١٩] . (و) تارة يكونان (ماضيين نحو : ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عَدْنَا ﴾ [الإسراء/٨] . (و) تارة يكونان مختلفين ، (ماضياً فمضارعاً نحو : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ [الشورى/٢٠] .

وفي الخطاريات لابن جني : قال أبو بكر : إنَّما حُسِّنَ لأنَّ الاعتماد في المعنى على خبر « كان » ، وهو مضارع ، فكأنه قال : ومن يرد نزد ، وليس مثل قولك [١٧٣/ب] إن آتيتني آتَكَ . قال الموضح : فتبَّعت ما ورد به التنزيل [٢٤٩] من ذلك ، فإذا فعل الشرط فيه كلمة « كان » .

(و) تارة يكونان (عكسه) ، مضارعاً فماضياً ، (وهو قليل) حتى خصَّه الجمهور بالشعر ، ومذهب الفراء^(١) ومن تبعه ، جوازه في الاختيار ، (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم : (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ) . رواه البخاري^(٢) .
(ومنه : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ ﴾) أعناقهم لها خاضعين ﴿ [الشعراء/٤] ، ف « ظلت » : ماضٍ وهو معطوف على الجواب ، وهو نزل ، فيكون جواباً ، (لأن تابع الجواب جواب .

ورد الناظم (في شرح التسهيل^(٣)) (بهذين) الحديث والآية (ونحوهما ، على الأكثرين ، إذ خصَّوا هذا النوع بالضرورة) . وقالوا : لأننا إذا أعملنا الأداة في لفظ الشرط ، ثم جئنا بالجواب ماضياً ، كنَّا قد هيَّأنا العامل للعمل ، ثم قطعناه عنه ، وهو غير جائز . وللأكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه يجوز روايته بالمعنى ، فليس نصّاً في الدليل . وعن الآية بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ، ويتحصَّل من قول الناظم :
٦٩٩- وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

تسع صور لأن الشرط له ثلاثة أحوال : فإنه يكون ماضياً اللفظ ، أو مضارعاً عارياً من « لم » أو مصحوباً بها ، والجزاء كذلك . وإذا ضربت ثلاثاً في ثلاث ، بلغت تسعاً ، منها ثمان تجوز في الاختيار اتفاقاً ، وواحدة تختلف فيها ، وهي أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً عارياً من « لم » ، كما في الحديث والآية .

(١) معاني القرآن ٢/٢٧٦ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان برقم ٣٥ ، وأعاده في الصوم برقم ١٨٠٢ ، ١٩٠١ .

(٣) شرح التسهيل ٩١/٤ - ٩٢ .

(ورفِعُ الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارع منفي بـ «لَمْ» قوي، كقوله)

وهو زهير يمدح هرم بن سنان : [من البسيط]

٨٤٧ — (وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ)

[١٧٤/أ] يرفع يقول . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٠٠ — وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنٌ

والذي حَسَنَ ذلك أن الأداة لَمَّا لَمْ تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قربه ، فلا تعمل في الجواب مع بُعده . المراد بالخليل هنا : الفقير الْمُخْتَلِّ الحال ، وليس المراد به الصديق . والمسألة ، مصدر سأل ، يقال : سألَهُ سُؤلاً ومسألة . ويروى مَسْغَبَةٌ ، مكان مسألة . وعلى هذا أنشده الجوهري ^(١) . والمسغبة : الجماعة . والحرم ، بفتح الحاء المهملة وكسر الراء ، مصدر كالحرمان ، ومعناه : المنع . وهو مبتدأ حذف خبره ، أي : لا غائب مالي ولا عندي حرمان . على أحد الاحتمالات . (ونحو : إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقُومْ) برفع أقوم ، لأن مجزوم «لَمْ» لا عمل للأداة فيه فهو كالماضي . (ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف) . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٠٠ — وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

(كقوله) ، وهو أبو ذؤيب الهذلي : [من الطويل]

٨٤٨ — فَقُلْتُ تُحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطْبَعَةٌ (مَنْ يَأْتِيهَا لَا يُضِيرُهَا)

٨٤٧ — البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣ ، والإنصاف ٦٢٥/٢ ، وخزانة الأدب ٤٨/٩ ، ٧٠ ، والدرر ١٨٢/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٨٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٤٩ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٨/٢ ، وشرح المفصل ١٥٧/٨ ، والكتاب ٦٦/٣ ، ومغني اللبيب ٤٢٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢٩/٤ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، والكامل ص ١٧٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٧/٤ .

(١) أنشده الجوهري في الصحاح كرواية أوضح المسالك ، ولعل ما ذكره الأزهري ورد في نسخة أخرى من الصحاح .

٨٤٨ — البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥٢/٩ ، ٥٧ ، ٧١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٩٣/٢ ، وشرح أشعار الهذليين ٣٠٨/١ ، والشعر والشعراء ٦٥٩/٢ ، والكتاب ٧٠/٣ ، ولسان العرب ٤٩٥/٤ (ضم) ، ٢٣٣/٨ (طبع) ، والمقاصد النحوية ٤٣١/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٨/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٨ ، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، والمقتضب ٧٢/٢ . يصف قرية كثيرة الطعام ، من أمتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها شيئاً . والطوق : الطاقة . والمطبعة : المملوءة طعاماً ويقصد القرية .

برفع « يضرها » . (وعليه قراءة طلحة بن سليمان) في الشواذ : (« أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ») [النساء/٧٨] برفع « يدرككم »^(١) . ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط ، فكان القياس عملها في الجواب . وتخريجه عند سيويه على نية التقديم والتأخير ، أو إضمار الفاء ، والأول عنده أولى إن تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور . كقوله : [من الرجز]

٨٤٩ — إِنَّكَ إِنْ يُصْرَع أَخُوكَ تُصْرَعُ

والمبرد يقطع بتقدير^(٢) الفاء فيهما^(٣) . لأن ما يحل مَحَلًّا يمكن أن يكون له ، لا ينوي به غيره . وهذان التخريجان ضعيفان ، لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلاً خلاف الأصل [١٧٤/ب] وخلاف فرض المسألة ، لأن الغرض أنه الجواب . وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة .

(١) الرسم المصحفي « يدرككم » بالجزم . وانظر قراءة طلحة بن سليمان في البحر المحيط ٢٩٩/٣ ، والمحتسب ص ١٩٣ ، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص ٤٩٨ ، ومغني اللبيب ١٢٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٠٩/٤ ، والدرر ١٩٠/٢ .

٨٤٩- قبل البيت الشاهد : (يا أقرع بن حابس يا أقرع) ، وهو لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيويه ١٢١/٢ ، والكتاب ٦٧/٣ ، ولسان العرب ٤٦/١١ (بجل) ، وله أو لعمر بن خثارم العجلي في خزنة الأدب ٢٠/٨ ، ٢٣ ، ٢٨ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٤ ، ولعمر بن خثارم البجلي في الدرر ١٢١/١ ، وديوان الأدب ٤٣٥/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، ورصف المباني ص ١٠٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٤/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٨ ، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، وعمدة الحفاظ (صرع) ، والكمال ص ١٧٥ ، ومغني اللبيب ٥٥٣/٢ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، ومع الهوامع ٧٢/١ .

(٢) في « ب » : (بتقلىم) .

(٣) انظر الكامل ص ١٧٥ ، والمقتضب ٧٢/٢ .

(فصل ل)

يشترط في الشرط ستة أمور :

أحدها : أن يكون فعلاً غير ماضي^(١) المعنى فلا يجوز : إن قام زيد أمسِ قمتُ . وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ [المائدة/١١٦] ، فالمعنى : إن ثبت أنني كنت قلته .
والثاني : أن لا يكون طلباً ، فلا يجوز : إن قم ، و : إن لا تقم .
والثالث : أن لا يكون جامداً ، فلا يجوز : إن عسى ، ولا : إن ليس .
والرابع : أن لا يكون مقروئاً بحرف تنفيس^(٢) ، فلا يجوز : إن سوف يقم .
والخامس : أن لا يكون مقروئاً بـ « قد » ، فلا يجوز : إن قد قام ، ولا : إن قد يقم .
والسادس : أن لا يكون مقروئاً بحرف نفى غير « لم ، ولا » ، فلا يجوز : إن لمّا تقم^(٣) ، ولا : إن لن تقم^(٤) .

إذا تَمَهَّد ذلك فتقول^(٥) : كل جواب يصلح^(٦) جعله شرطاً بأن يكون^(٧) ماضي اللفظ دون المعنى ، مجرداً من « قد » وغيرها ، أو مضارعاً مجرداً ، أو منفياً بـ « لم ، أو لا » ، فالأكثر خلوه من الفاء ، ويجوز اقترانه بها ، ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع ، نحو : ﴿ وَمَنْ جَاءَ [٢٥٠] بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ [النمل/٩٠] ، ونحو ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ ﴾ [الحج/١٣] ، قاله الشارح^(٨) . وقال غيره : إذا رُفِعَ المضارع للجواب جملة اسمية .
والتقدير : فهو لا يخاف^(٩) .

(١) في « ب » : (ماض) .

(٢) في « ب » : (التنفيس) .

(٣) في « ب » ، « ط » : (يقم) .

(٤) في « أ » : (تقوم) ، والوجه حذف واوه للحزم ، وفي « ط » : (يقوم) .

(٥) في « ب » : (فنقول) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (ويصح) .

(٧) في « ب » ، « ط » : (كان) .

(٨) شرح ابن الناظم ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٩) بعده في « ط » : (قال المرادي : وهذا هو التحقيق . اهـ . معناه) .

(وكل جواب يمتنع جعله شرطاً) خلّوه عما شرط ، (فإن الفاء تجب فيه)
 لتربطه بشرطه ، لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود ، وليس على تقدير [الظهور]^(١) .
 وخُصّت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ، ولناسبتها للجزاء معنى . (وذلك) من
 حيث إن معناها التعقيب بلا فصل . كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك .
 والممتنع جعله شرطاً ، (الجملة الاسمية ، نحو : « وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ
 عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ») [الأنعام/١٧] ف « هو » مبتدأ و « قدير » خبره . و « على
 كل شيء » تتعلق بـ « قدير » . فإن قلت : « قدير » صفة مشبهة فكيف تقدّم معمولها
 عليها . قلت : قد مضى ؛ في بابها ؛ أن عملها في الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل ،
 وذلك لا يمنع التقديم .

والجملة الطلبية نحو : « إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي » [آل عمران/٣١] ، وقس
 عليه بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ، ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض
 والتحضيض^(٢) والتمني والترجي . ولا نطيل بأمثلتها ، فالذكي ينال بالمثل الواحد ما لا
 يناله الغبي بألف شاهد .

وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد ، وقد اجتمعتا^(٣) في قوله تعالى :
 « وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِي » [آل عمران/١٦٠] فجملة : « مَنْ ذَا
 الذي ينصركم » اسمية ، لأن صدرها اسم وهو « من » ، وطلبية لأن « من » فيها استفهامية
 ، وهي مبتدأ ، و « ذا » اسم إشارة خبرها ، و « الذي » : نعت له أو بيان ، ويحتمل أن تكون
 « ذا » ملغاة ، والخبر الموصول والجملة جواب الشرط .

(والتي فعلها) ماضي المعنى ، نحو : « إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ »
 [يوسف/٢٦] قاله الموضح في شرح الشذور^(٤) . وقال الشاطبي^(٥) : هو على إضمار « قد » ،
 أي : فقد صدقت .

(والتي فعلها جامد ، نحو : « إِنْ تَرَنْ أْنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا » [الكهف/٣٩] ،
 « فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ » [الكهف/٤٠] . (أو مقرون بـ « قد » ، نحو :

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » : (التخصيص) .

(٣) في « أ » : (اجتماع) .

(٤) شرح شذور الذهب ص ٣٤١ .

(٥) انظر شرح المرادي ٢٥٠/٤ .

﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف/٧٧]. (أو تنفيس نحو): ﴿وَأِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسْتَزْضِعْ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق/٦]، (﴿وَأِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة/٢٨]. (أو «لن»، نحو): ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران/١١٥]. أو «ما»، نحو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾. [يونس/٧٢] أو «إن»، نحو: إن يقيم فإن أقوم.

والحاصل أن الفاء [١٧٥/ب] تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطاً. إما لذاتها أو لِمَا اقترن بها من نفي أو إثبات. فالأول ثلاثة أنواع: الجملة الاسمية، والجملة الطلبية، والجملة التي فعلها جامد. والثاني ثلاثة أنواع أيضاً: «ما، ولن، وإن» النافيات. والثالث ثلاثة أنواع أيضاً: «قد» لفظاً أو تقديرًا، و«السين، وسوف».

(وقد تحذف) الفاء في النَّدْرَةِ كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لَمَّا سَأَلَهُ عَنْ اللَّقْطَةِ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا». أخرجه البخاري^(١). أو (في الضرورة، كقوله)، وهو عبد الرحمن بن حسان رضي الله عنه^(٢): [من البسيط] ٨٥٠ — (مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا) وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ أراد: فإله يشكرها.

وعن المبرد أنه منع ذلك مطلقاً، وزعم أن الرواية^(٣):

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة برقم ٢٢٩٤.

(٢) في «ط»: (عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما).

٨٥٠ — البيت لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٣٦٥/٢، ولسان العرب ٤٧/١١ (يجل)، والمقتضب ٧٢/٢، ومغني اللبيب ٥٦/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤، ونوادر أبي زيد ص ٣١، ولكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤٩/٩، ٥٢، وشرح شواهد المغني ١٧٨/١، ولحسان بن ثابت في الدرر ١٨٧/٢، والكتاب ٦٥/٣، وليس في ديوانه، وبلا نسية في الأشباه والنظائر ١١٤/٧، وأوضح المسالك ٢١٠/٤، وخزانة الأدب ٤٠/٩، ٧٧، ٣٥٧/١١، والخصائص ٢٨١/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٦٤/١، ٢٦٥، وشرح ابن الناظم ص ٤٩٩، وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١، وشرح المفصل ٢/٩، ٣، والكتاب ١١٤/٣، والمختضب ١٩٣/١، والمقرب ٢٧٦/١، والمنصف ١١٨/٣، وجمع الهوامع ٦٠/٢. ويروى (سيان) مكان (مثلان).

(٣) المقتضب ٧٢/٢.

ويرد بالحديث المتقدم. (و) بنحو (قوله) : [من الطويل]
 ٨٥١ — (وَمَنْ لَا يَزَلْ يَتَّقَادُ لِلْغِيِّ وَالصَّبَا سَيُفْنَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا)

أراد: فسيلفَى، بالفاء^(١)، أى: سيوجد، من ألفى بمعنى وجدَ.

وإلى الربط^(٢) بإلغاء أثار الناظم بقوله:

٧٠١- وَأَقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَاوِبًا لِّوَجْعٍ لِّ
شَرْطٍ لِّإِنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

[٢٥١] (ويجوز أن تغني إذا الفجائية عن الفاء) في الربط ، لأنها أشبهت الفاء

في كونها لا يُبتدأ بها، ولا تقع إلا بعدما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها، (إن كانت الأداة) الجازمة (إن) لأنها أم باب الجوازم الشرطية، أو كانت الأداة غير الجازمة «إذا»

الشرطية لأنها تشبه «إن» في كونها أم باب الشروط غير الجازمة^(٣)، (والجواب) فيهما (جملة اسمية) موجبة، (غير طلبية) وغير مقرونة بـ «إن» التوكيدية، (نحو: ﴿وَإِنْ

تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْطُنُونَ ﴿٣٦﴾ (الروم/٣٦) [١/١٧٦] ، فجملته: هم

يقنطون : جواب « إن » والرباط « إذا » الفجائية ، ونحو : ﴿ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ

إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿الرُّومُ/٢٥﴾ ف « أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ » : جواب « إِذَا » الشرطية مرتبطة بإِذَا

الفجائية . وقد يجمع بين الفاء و« إذا » الفجائية تأكيداً ، خلافاً لمن منع ذلك^(٤) . قال الله

تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء/٩٧]. قَالَ الرَّخْشَرِيُّ^(٥): إِذَا

[هذه] ^(٧) هي الفجائية، وقد تقع في المجازاة سادةً مَسَدَّ الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا

على وصل الجزاء فيؤكد، ولو قيل : إذا هي شاحصة، أو فهي شاحصة، كان سيديداً.

انتهى . وإلى خَلْفٍ « إذا » الفجائية للفاء ، أشار الناظم بقوله :

٧٠٢- وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفْجَأُ

٨٥١- البيت بالنسبة في أوضح المسالك ٢١١/٤ ، وشرح ابن الناطم ص ٤٩٩ ، وشرح الأشتوني ٥٨٨/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤ .

(١) في «ب»: (فسيلىقى) ؛ بالقاف .

(٢) في «أ»، «ب»: (الرابط).

(٣) في « ب » ، « ط » : (الجوازم) .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣٧٦/٢ ، والارتشاف ٥٥٣/٢ .

(٥) الكشف ٥٨٤/٢ .

(٦) سقطت من «أ» .

(فصل ————— ل)

(وإذا انقضت الجملتان) ، جملة الشرط وجملة الجواب ، (ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو ، فَلَكْ جزمته بالعطف) على لفظ الجواب ، إن كان مضارعاً مجزوماً ، وعلى محله إن كان ماضياً أو جملة ، (ورفعته على الاستئناف ، ونصبه بـ « أن » مضمرة وجوباً) ، لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبهه الواقع بعلمه الواقع بعد الاستفهام ، (وهو قليل ^(١)) .

(قرأ عاصم وابن عامر ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [البقرة/٢٨٤] ؛ بالرفع) على الاستئناف ^(٢) ، (وباقيهم ؛ بالجزم ^(٣)) ؛ عطفاً على لفظ : ﴿ يُحَاسِبُكُمْ ﴾ [البقرة/٢٨٤] . (و) قرأ (ابن عباس) ، وأبو حيوة ، والأعرج ، في غير السبع ؛ (بالنصب) بـ « أن » مضمرة وجوباً بعد الفاء ^(٤) ، (وقرئ بهن) ؛ أي بالرفع والنصب والجزم ؛ (أيضاً في قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾) [الأعراف/١٨٦] ؛ بالرفع على الاستئناف ، وبه قرأ أبو عمرو وعاصم ، مع الياء ^(٥) ، والباقون ، مع النون ^(٥) ، والجزم بالعطف على محل جملة : « فلا هادي له » ، وبه قرأ الكسائي [١٧٦/ب] وحمة ، مع الياء ^(٦) ، والنصب بـ « أن » مضمرة وجوباً بعد الواو ، ولم أقف على من قرأ به . وإلى ذلك أشار

(١) انظر شرح ابن النظم ص ٥٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٧/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥١ ، والكتاب ٨٩/٣ - ٩٠ .

(٢) كما في الرسم المصحفي .

(٣) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحمة والكسائي والأعمش . انظر البحر المحيط ٣٦٠/٢ ، والإملاء للعكبري ٧١/١ .

(٤) انظر البحر المحيط ٣٦٠/٢ ، والإملاء للعكبري ٧١/١ .

(٥) أي : (يَذَرُهُمْ) وقرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر . انظر النشر ٢٧٣/٢ ، والكشاف ١٠٦/٢ .

(٦) أي : (يَذَرُهُمْ) ، وقرأها مع الكسائي وحمة : ابن مصرف والأعمش وخلف . انظر النشر ٢٧٣/٢ ، والكشاف ١٠٦/٢ .

الناظم بقوله :

٧٠٣- وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرَنُ بِالْفَاوِ وَالْوَاوِ بِثَلَاثٍ قَمِنٌ

(وإذا توسّط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين) ، جملة الشرط

وجملة الجواب ، (فالوجه الجزم) بالعطف على الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً ، ويجوز

النصب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء أو الواو . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٠٤- وَجَزُمُ أَوْ نَصُبُ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا

وامتنع الرفع إذا لا يصح الاستئناف قبل الجواب . قال سيبويه^(١) : سألت الخليل

عن قولك : إِنْ تَأْتِنِي فَتَحْدِثْنِي ، أَوْ تَحْدِثْنِي ، أَحَدُكَ ، بالنصب ، فقال : هذا يجوز والجزم

الوجه . وجاء النصب مصرحاً به ، (كقوله) : [من الطويل]

٨٥٢- (وَمَنْ يَقْتَرِبُ مِنَّا وَيَخْضَعُ ثَوْبَهُ) وَلَا يَخْشَى ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا

الرواية بنصب : يخضع ، ولا يصح الوزن إلا به ، والهضم ؛ بالضاد المعجمة ؛ من

قولهم : هَضَمَ أَخَاهُ : إذا لم ينصفه ويوفه [٢٥٢] حقه . وقابل الظلم بالهضم مع أنه نوع منه ،

اقتباساً من قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [طه/١١٢] . والنصب في مسألة

التوسط أمثل منه في مسألة التأخر ، لأن العطف فيها على فعل الشرط ، وفعل الشرط غير

واجب فكان قريباً من الاستفهام والأمر والنهي ونحوها . قاله الشاطبي .

ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا (ثم) مجرى الفاء والواو ، فيقولون : إِنْ تَأْتِنِي

ثُمَّ تَحْدِثْنِي أَكْرَمَكَ . بنصب تحدثني . احتجوا بقراءة بعضهم : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ

مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ [النساء/١٠٠] ، بنصب

يدركه [١٧٧/١] وهي قراءة قتادة والجراح^(٢) ، وقد قرئ بالرفع ، وهي قراءة طلحة بن سليمان ،

وإبراهيم التخعي^(٣) ، والجزم قراءة الجماعة^(٤) ، وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها

حكماً لندورها .

(١) الكتاب ٨٨/٣ ، ونقله ابن الناظم في شرحه ص ٥٠٠ .

٨٥٢- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢١٤/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠١ ، وشرح الأشموني ٥٩١/٣ ،

وشرح شواهد المغني ٤٠١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦١ ،

ومغني اللبيب ٥٦٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٤/٤ .

(٢) انظر البحر المحيط ٣٣٧/٣ ، والكشاف ٢٩٤/١ ، والمختسب ١٩٥/١ .

(٣) كما في الرسم المصحفي .

(فصل ل)

(يجوز حذف ما عُلِمَ من شرط إن كانت الأداة : إن) حال كونها (مقرونة بـ : لا) النافية (كقوله) ، وهو الأحوص يخاطب مطراً ، وكان مطر^(١) ذميم الخلقة وتحتته امرأة جميلة : [من الوافر]

٨٥٣ — فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ (وَإِلَّا يَغُلُّ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ)

فحذف الشرط لدلالة قوله « فطلقها » عليه ، وأبقى جوابه ، (أي^(٢) : وَإِلَّا تُطَلَّقَهَا يَغُلُّ) . وقد يتخلف واحد من « إن » والاقتران بـ « لا » ، وقد يتخلفان معاً .
فالأول ما حكاه ابن الأنباري في الإنصاف^(٣) عن العرب : « من سلّم عليك فسلّم عليه ، ومن لا فلا تعباً به . أي : ومن لا يسلم عليك فلا تعباً به » . قال الشاطبي : وهذا نص في الجواز .

والثاني : نحو : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ﴾ [النساء/١٢٨] فحذف الشرط مع انتفاء اقتران « إن » بـ « لا » .

والثالث كقوله : [من الطويل]

٨٥٤ — مَتَى تَوَخَّذُوا قَسْرًا بَطْنَةَ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجِ إِلَّا فِي الصُّفَادِ يَزِيدُ

(١) سقط من « ب » : (وكان مطر) .

٨٥٣- البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ ، والأغاني ٢٣٤/١٥ ، وخزانة الأدب ١٥١/٢ ، والدرر ١٩١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢ ، ٩٣٦ ، والمقاصد النحوية ٤٣٥/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٦١/٢ ، والإنصاف ٧٢/١ ، وأوضح المسالك ٢١٥/٤ ، ورفض المباني ص ١٠٦ ، وشرح ابن الناطم ص ٥٠١ ، وشرح الأشموني ٥٩١/٣ ، وشرح التسهيل ٨٠/٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٠/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٩ ، ولسان العرب ٤٦٩/١٥ (إملا) ، ومغني اللبيب ٦٤٧/٢ ، والمقرب ٢٧٦/١ ، وجمع الهوامع ٦٢/٢ .

(٢) سقطت من « ب » .

(٣) الإنصاف ٧٢/١ .

٨٥٤- البيت بلا نسبة في الدرر ١٩٣/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٥٠١ ، وشرح الأشموني ٥٩٢/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤ ، وجمع الهوامع ٦٣/٢ .

أي : متى تثقفوا تُؤخذوا ، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين . والقسر : القهر . والظنة ؛ بكسر المشالة : التهمة . والصفاد ؛ بكسر المهملة : ما يوثق به الأسير من قيد وغيره^(١) .

(و) يجوز حذف (ما علم من جواب) شرطه ماض ، (نحو) : ﴿ وَإِنْ كَانَ كَبِيرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴾ (فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا) الآية (، وتمامها ﴿ فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ ﴾ [الأنعام/٣٥] ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ : شرط حذف جوابه للدلالة الكلام عليه ، والتقدير : فافعل . والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول . والمعنى : إن استطعت منفذاً تحت [١٧٧/ب] الأرض تنفذ فيه ، فتطلع لهم بآية ، أو سلماً تصعد به إلى السماء ، فتنزل منها بآية ، فافعل .

ويجوز حذف الشرط والجزاء معاً وإبقاء الأداة . كقول النمر بن تولب :

[من المتقارب]

٨٥٥ — فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَاهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيَّنَمَا
أي : أينما يذهب^(٢) تصادفه .

وقد اجتمع حذف جواب^(٣) وشرط في قوله صلى الله عليه وسلم : « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا »^(٤) . فحذف من الأول الجواب ومن الثاني الشرط ، والتقدير : فإن جاء صاحبها فردّها إليه^(٥) ، وإن لم يجيء فاستمتع بها .

(ويجب حذف الجواب إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى)

ولا يصح جعله جواباً صناعةً ، إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء ، (نحو : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) ، أي : فأنت ظالم ، وإما لكونه جملة منفية [٢٥٣] بـ « لَمْ »^(٥) ، مقرونة بالفاء ، نحو قوله : [من الطويل]

٨٥٦ — فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا
.....

(١) ورد هذا الشرح بتمامه في الدرر ١٩٢/٢ .

٨٥٥ - البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٧٨ ، وأدب الكاتب ص ٢١٤ ، والاقتضاب ص ٥٥٧ ، والمعاني الكبير ص ١٢٦٤ ، والمقاصد النحوية ٥٧٥/١ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٧٢ ، ١٢٥ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة برقم ٢٢٩٤ ، وتقدم ص ٤٠٦ .

(٤) سقط من « ب » : (فردّها إليه) .

(٥) في « ط » : (بل) مكان (ب لَمْ) .

٨٥٦ - تمام البيت : (فلم أرقه إن ينج منها وإن عت فطعنة لا غس ولا بمغمر) ==

وإما لكونه مضارعاً مرفوعاً لزومًا، نحو: أقومُ إن قمتَ، والجواب في ذلك كله محذوف وجوبًا لدلالة المتقدم عليه، وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين^(١)؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب، ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل الثاني للأداة ماضيًا، كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب، ولأن المتقدم لا يصلح كونه جوابًا.

أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء، وأما الفعلية المجزوم فعلها بـ «لَمْ» المقترنه بالفاء، فلأن الجواب المنفي بـ «لَمْ» لا تدخل عليه الفاء. وأما رفع المضارع فإنه ينافي جعله جوابًا.

وذهب الكوفيون^(٢)، والمبرد^(٣)، وأبو زيد^(٤)، إلى أنه لا حذف، والمتقدم هو الجواب.

وأجابوا عن الأول بأن الفاء [١٧٨/١] إنما لم تدخل لأنها لا تناسب الصدر، ولأنها خلفت عن العمل ولا عمل مع التقديم.

وعن الثاني: بأن الفاء قد تدخل على المنفي بـ «لَمْ»^(٥). أجاز الزمخشري في: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ الآية [الأنفال/١٧]، أن يكون التقدير: «إن افتخرتم بقتلهم، فلم تقتلوهم»^(٥).

وعن الثالث بأن رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرًا. وجميع ذلك ضعيف.

والذي يدل على أن المتقدم ليس جوابًا أن المتكلم أخبر جازمًا، ثم بدا له التعليق، فهو كالتخصيص بعد التعميم، بخلاف من بنى كلامه من أول الأمر على الشرط. فإن الجواب المعنوي يتأخر في كلامه، فيكون جوابًا في الصناعة والمعنى. وإلى حذف الجواب وبقاء الشرط^(٦) وعكسه، أشار الناظم بقوله:

=== وهو لزهير بن مسعود في لسان العرب ١٥٤/٦ (غس) ، ونوادر أبي زيد ص ٧٠ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٦٢٦/٢ ، وجمهرة اللغة ص ١٣٣ ، والخصائص ٣٨٨/٢ ، وكتاب العين ٤١٧/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٦١١/٣ .

(١) انظر الإنصاف ٦٢٣/٢ ، المسألة رقم ٨٧ .

(٢) المقتضب ٦٦/٢ .

(٣) نوادر أبي زيد ص ٢٨٣ .

(٤) الإنصاف ٦٢٧/٢ .

(٥) الكشف ١١٩/٢ .

(٦) في «ط» : (إبقاء) .

٧٠٥- وَالشَّرْطُ يُعْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى قُهِمَ

(أو) كان الدال على جواب الشرط (ما تأخر عن^(١) جواب قسم سابق) عليه، أي على الشرط، (نحو: ﴿وَلَكِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾)؛ الآية؛ وتامها: ﴿عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء/٨٨] فجملة «لا يأتون»: جواب قسم سابق على الشرط، وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في «لئن» لأنها موطئة لقسم قبلها، وجواب الشرط محذوف [وجوباً]^(٢) استغناء عنه بجواب القسم. (كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه، نحو: إِنْ تَقُمْ؛ وَاللَّهِ؛ أَقْمِ)، فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو: أقم.

والحاصل أنه متى اجتمع شرط وقسم، استغنيَ بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالتقدم. وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

٧٠٦- وَأَحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، (وإذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب خلافاً لابن مالك) في التسهيل^(٣) والكافية^(٤)، وخالف ذلك في النظم فقال:

٧٠٧- وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبِلَ ذُو خَبَرٍ فَالشَّرْطُ رَجَحٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ

(نحو: زيدٌ؛ واللَّهِ؛ إِنْ يَقُمْ أَقْمِ). وجاز جعل الجواب للقسم [١٧٨/ب] لتقدمه، نحو: زيدٌ؛ واللَّهِ؛ إِنْ يَقُمْ لَأَقُومَنَّ. والأرجح مراعاة الشرط تقدماً أو تأخراً. كما ذكره ابن عصفور^(٥) وغيره^(٦)، وجرى عليه الناظم في الخلاصة.

وإنَّما رُجِّحَ الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر، لأن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها؛ بخلاف القسم، فإنه مسوق لمجرد التوكيد.

والمراد بلني خبر: ما يطلب خبراً، من مبتدأ أو اسم كان ونحوه، (ولا يجوز) جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم، (إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُمَا) ذو خبر، فلا يجوز: واللَّهِ،

(١) في «أ»، «ط»: (من).

(٢) إضافة من «ب»، «ط».

(٣) التسهيل ص ١٥٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣.

(٥) المقرب ٢٠٨/١.

(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٠٢، وشرح ابن عقيل ٣٨٣/٢.

إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقِم . (خلافاً له) أي لابن مالك ؛ في قوله في ^(١) [٢٥٤] النظم :
 ٧٠٨ — وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرُطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ
 (و) خلافاً (للفراء) في إجازته ذلك ^(٢) .

وأما ما استدلا به ، (و) هو (قوله) : [من الطويل]
 ٨٥٧ — (لَيْنٌ كَانَ مَا حَدَّثَتْهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا)
 وَأَرْكَبُ حِمَارًا بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأُعْرِ مِنْ الْحَتَامِ صُغْرَى شِمَالِيَا
 فهو عند البصريين (ضرورة ، أو اللام) من « لئن » (زائدة) ، لا موطنة للقسم .
 وهذان البيتان قالتها امرأة عقيمة .

(وحيث حذف الجواب) جوازاً أو وجوباً ، (اشترط في غير ضرورة مضى الشرط) ، لفظاً أو معنى ، كما مثلنا ، (فلا يجوز : أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ ، ولا : وَاللَّهِ ، إِنْ تَقُمْ لِأَقْوَمِنَ) ، لكون الشرط مضارعاً غير منفي بـ « لَمْ » ، عند البصريين والفراء ، وأجازه بقية الكوفيون قياساً . واحترز بقوله : « في غير الضرورة » عما جاء في الشعر ، كقوله : [من الطويل]

٨٥٨ — لَيْنٌ تَكُ قَدْ ضَاعَتْ عَلَيْكُمْ لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ
 فحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفي بـ « لَمْ » . وإذا دخل شرط على شرط ، فتارة يكون بعطف [١٧٩ / أ] ، وتارة يكون بغيره . فإن كان بعطف ، فأطلق ابن مالك أن الجواب لأولهما لسبقه ^(٣) ، وفصل غيره فقال : إن كان العطف بالواو ، فالجواب لهما لأن الواو للجمع ، نحو : إِنْ تَأْتِي وَإِنْ تَحْسِنَ إِلَيَّ ، أَحْسَنُ إِلَيْكَ .

(١) في « ط » : (قول) مكان (قوله في) .

(٢) معاني القرآن ٦٦/١ .

٨٥٧ — البيتان لامرأة من عقيل في خزنة الأدب ٣٢٨/١١ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، والدرر ١٢٢/٢ - ١٢٣ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناطم ص ٥٠٣ ، ولسان العرب ١٦٤/١٢ (ختم) ، وتاج العروس (ختم) ، والبيت الأول في شرح شواهد المغني ٦١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٨/٤ ، وأوضح المسالك ٢١٩/٤ ، وشرح الأشموني ٥٩٥/٣ ، ومغني اللبيب ٢٣٦/١ ، وجمع الهوامع ٤٣/٢ .

٨٥٨ — البيت للكثير بن معروف في معاني القرآن للفراء ٦٦/١ ، ١٣١/٢ ، وديوان الكمي ص ١٧٢ ، وخزنة الأدب ٦٨/١٠ ، ٧٠ ، ٣٣١/١١ ، ٣٥١ ، ٤٢٩ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناطم ص ٤٤١ ، وشرح الأشموني ٤٩٦/٢ ، ٥٩٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٢٧/٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦١٤/٣ .

وإن كان العطف بـ «أو» ، فالجواب لأحدهما ، لأن «أو» لأحد الشيئين ، نحو :
 إن جاء زيد أو إن جاءت هند ، فأكرمهُ ، أو فأكرمهُما ، وإن كان العطف بـ «الفاء» ،
 فالجواب للثاني ، والثاني وجوابه جواب للأول ، وإن كان بغير عطف فالجواب لأوَّلهما ،
 والشرط الثاني مقيد للأول ، كتقييده بحال واقعة موقعه ، كقوله : [من البسيط]
 ٨٥٩ — إِنَّ تَسْتَغِيثُوا بَنَّا إِنَّ تُدْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَالٍ عِزٌّ زَانَهَا كَرَمٌ
 فتجدوا ، جواب : إن تستغيثوا وإن تدعروا ، بالبناء للمفعول مقيد للأول على معنى : إن
 تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا .

وإذا دخل الاستفهام على الشرط ، فعن يونس^(١) أن الجواب للاستفهام لتقدمه لا
 للشرط ، قياساً على مسألة تقدم القسم على الشرط ، نحو : إِنْ قَامَ زَيْدٌ تَقَوْمُ .

٨٥٩- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٢/٧ ، وخزانة الأدب ٣٥٨/١١ ، والدرر ١٩٣/٢ ، وشرح
 الأشموني ٥٩٦/٣ ، ومعني اللبيب ٦١٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٥٢/٤ ، وجمع الهوامع ٦٣/٢ .
 (١) انظر الكتاب ٨٣/٣ ، ورده سيبويه بقوله : (وهذا قبيح يكره في الجزاء ، وإن كان في الاستفهام) .

(فصل — بل في) أوجه (لو)

(لـ « لو » ثلاثة أوجه) وضعفها ، فتكون ستة :

(أحدها : أن تكون مصدرية ، فترادف : أن) المصدرية في المعنى والسبب ، إلا أنها لا تنصب . (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد « وُدَّ » نحو : « وَدُّوا لَوْ تُذْهِنُ ») [القلم/٩] أي : الإدهان ، (أو) بعد (يَوَدُّ ، نَحْوُ : « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ») [البقرة/٩٦] أي : التعمير . (ومن القليل قول قُتَيْلَةَ) ، مصغر قَتَلَة ، بالقاف والتاء المثناة فوق ، بنت النضر بن الحارث الأسدية ، تخاطب النبي ﷺ حين قتل أباهما النضر ، صَبْرًا ، بالصفراء ، بعد أن انصرف [١٧٩ ب] من غزوة بدر : [من الكامل]

٨٦٠ — (مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبَّمَا مَنِ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْنَقُ)
أي : ما كان ضَرْكَ مَنَّكَ .

وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم ، أباهما ، أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ، ويقول : محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود ، وأنا آتيكم بخبر الأكاسرة والقيصرة ، يريد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم . [٢٥٥] فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت ، وهو من جملة^(١) أبيات أنشدتها بين يديه ، قال^(٢) : « لَوْ سَمِعْتُهُ قَبْلَ قَتْلِهِ مَا قَتَلْتُهُ ، وَلَعَفَوْتُ عَنْهُ » . ثم قال : « لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ بَعْدَ هَذَا صَبْرًا » .

٨٦٠ - البيت لقتيلة بنت النضر في الأغاني ١٩/١ ، وبلاغات النساء ص ٢٣٥ ، ومعجم البلدان (أثيل) ، وحماسة البحرى ص ٢٧٦ ، والجنى الداني ص ٢٨٨ ، وخزانة الأدب ٢٣٩/١١ ، والدرر ١٤٠/١ ، وشرح الأشموني ٥٩٨/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٦ ، وشرح شواهد المغني ٦٤٨/٢ ، ولسان العرب ٤٥٠/٧ (غيظ) ، ٧٠/١٠ (حنق) ، والمقاصد النحوية ٤٧١/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٣/٤ ، وتذكرة النحاة ص ٣٨ ، ومغني اللبيب ٢٦٥/١ ، وجمع الهوامع ٨١/١ .

(١) سقطت من « ب » .

(٢) في « أ » : (فقال) .

والمَغِيْظُ ، بفتح الميم : اسم مفعول من غاظه يغیظه ، بالغين والظاء المعجمتين ، وفي القاموس : الغیظ : الغضب أو شدته أو سورَةُ أَوَّلِهِ . والحق ، بضم الميم وفتح النون : اسم مفعول من أَحَنَقَهُ ، بالحاء المهملة ، إذا أغاظه ، فهو توكيد للمغيظ .

• و « لو » المصدرية لا جواب لها ، وعن ذهب إلى مصدرية « لو » الفراء ، وأبو علي [الفارسي]^(١) ، وأبو البقاء ، والتبريزي ، وابن مالك^(٢) . وذهب الأكثرون إلى المنع ، ويدعون أن « لو » في نحو : ﴿ يُوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة/٩٦] شرطية ، وأن مفعول « يود » وجواب « لو » محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم التعمير ، لو يعمر ألف سنة لسره ذلك . قال في المغني^(٣) : ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ، ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ﴾ [القلم/٩]^(٤) بحذف النون ، فعطف : يدهنوا ؛ بالنصب ؛ على : تدهن ، لما كان معناه : أن تُدْهِنَ^(٥) . ويشكل عليهم دخولها على « أن » في نحو : ﴿ وَمَا عَمِلْتُ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ [آل عمران/٣٠] ، وجوابه : أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد [ل/١٨٠] « لو » ، تقديره : يود لو ثبت أن بينها . انتهى . (و) « لو » المصدرية (إذا وليها) الفعل (الماضي بقي على مضيه ، أو) الفعل (المضارع ، تخلص للاستقبال ، كما [أن]^(٦) « أن » المصدرية كذلك) .

(و) الوجه (الثاني) من أوجه « لو » : (أن تكون للتعليق) ، أي : لتعليق^(٧) الجواب على الشرط (في المستقبل ، فترادف : إن) الشرطية إلا أنها لا تجزم على الأفصح ، (كقوله) ، وهو قيس بن الملوح ، مجنون ليلي : [من الطويل]

٨٦١ - (وَلَوْ تَلَقَّيْتُ أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا)
وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ
لَظَلَّ صَلَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً
لِصَوْتِ صَلَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ

(١) إضافة من « ط » .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١٦٣٥/٣ ، والمقاصد النحوية ٤٧١/٤ .

(٣) مغني اللبيب ٢٦٥/١ .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) إضافة من « ط » ، « ب » .

(٦) في « أ » : (لتعلق) .

٨٦١ - البيتان لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٤٣ ، وهما

للمجنون في ديوانه ص ٣٩ ، والمقاصد النحوية ٤٧٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٢٤/٤ ،

وشرح الأشعري ٦٠٠/٣ ، ومغني اللبيب ٢٦١/١ .

[٢٥٦] ف «لو تلتقي» : شرط ، و«لظلَّ» : جوابه ، و«الأصداء» ، بالمد : جمع صدى ، بالقصر : وهو الذي يجيئك بمثل صوتك في الجبال وغيرها ، و«الصدى» أيضًا : ذكر اليوم . و«الرمس» : القبر أو ترابه . والأول عن القاموس^(١) ، والثاني عن الصحاح^(٢) . و«السبب» بمهملتين وموحدتين : المفازة . و«الرمة» بكسر الراء [وتشديد الميم]^(٣) : العظام البالية . و«يهش» : يرتاح ، من هَشِشْتُ ، بكسر العين . قال في الصحاح^(٤) : هَشِشْتُ لفلان ، بالكسر ، أَهَشُ هَشَاشَةً ، إِذَا ارْتَحْتُ لَهُ . انتهى . و«الطرب» : خفة لسُرور ، و«لصوت» بكسر اللام ، متعلق بـ «يهش» ، ومتعلق بـ «طرب» محذوف مائل متعلق يهش ، والتقدير : يهش لصوت صدى ليلي ويطرب له .

(وإذا) كانت «لو» للتعليق في المستقبل و(وليها) فعل (ماض) لفظًا ، (أول) بالفعل المستقبل معني ، كما أن [إن]^(٥) كذلك (نحو) ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرْكُوا﴾ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴿[النساء/٩] أي : إن شافوا أن يتركوا . وإنَّما أول الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء ، وإنَّما يتوجه إليهم قبل [١٨٠/ب] الترك لأنهم بعده أموات . قاله في المغني^(٦) . وأنكر ابن الحاج في نقله على المقرب ، وتبعه ابن النازم ، مجيء «لو» للتعليق في المستقبل .

قال ابن الحاج : ولهذا لا تقول : لو يقوم زيدٌ فعمرو منطلقٌ ، كما تقول ذلك مع «إن» . وقال ابن النازم^(٧) : وعندي أن «لو» لا تكون لغير الشرط في الماضي ، وما تمسكوا به من قوله تعالى : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرْكُوا﴾ [النساء/٩] لا حجة لهم فيه لصحة حمله على الماضي . انتهى . وردَّ عليه الموضح في المغني بآيات ، ومثال ، وشاهد ، فليُنظر منه^(٨) .

(أو) تلاها (مضارع تخلص للاستقبال) ، كقوله : [من الكامل]

(١) القاموس المحيط (صدي) .

(٢) الصحاح (صدي) .

(٣) إضافة من «ب» .

(٤) الصحاح (هش) .

(٥) إضافة من «ب» ، «ط» .

(٦) مغني اللبيب ٢٦١/١ .

(٧) شرح ابن النازم ص ٥٥٥ .

(٨) مغني اللبيب ٢٦٣/١ .

٨٦٢ - لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا
(كما أن « إن » الشرطية) كذلك .

الوجه (الثالث : أن تكون للتعليق) ، أي لتعليق الجواب على الشرط (في)
الزمن (الماضي ، و) هذا القسم (هو أغلب أقسام : لو) . وإليه أشار الناظم بقوله :
٧٠٩ - لَوْ حَرَفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ وَيَقِلُّ إِلَّاوُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ
ثم هي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور :

أحدها : الشرطية ، أعني : عقد السببية بين الجملتين بعدها ^(١) .

والثاني : تقييد الشرطية بالزمن الماضي . وبهذا ^(٢) الوجه وما يذكر بعده فارقت
« إن » ، فإن « إن » لعقد السببية والمسببية في المستقبل ، ولهذا قالوا : الشرط بـ « إن »
سابق على الشرط بـ « لو » . وذلك لأن الزمن المستقبل سابق ^(٣) على الزمن الماضي ،
ألا ترى أنك تقول : إن جئتني غداً أكرمتك ، فإذا انقضى الغد ولم تحي ^(٤) ، قلت : لو
جئتني أمس [٢٥٧] أكرمتك . وفي الأسبق من الأزمنة الثلاثة خلاف . قال الفخر الرازي :
والحق قول الزجاج أن المقدم هو المستقبل ، فإذا وجد صار حاضراً ، [١٨١] فإذا انقضى
صار ماضياً . انتهى .

الثالث : الامتناع ، وقد اختلف النحاة في إفادتها له ، وكيفية إفادتها إليه على
ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تفيده بوجه ، وهو قول الشلوبين ، زعم أنها لا تدل على امتناع
الشرط ، ولا على امتناع الجواب .

والثاني أنها تفيد امتناع الشرط ، وامتناع الجواب جميعاً . وردّهما في المغني ^(٥) .

(و) الثالث : (أنها تقتضي امتناع شرطها دائماً) ، مثبتاً كان أو منفيّاً ،
(خلافاً للشلوبين . ولا) تقتضي امتناع (جوابها ، خلافاً للمعربين) .

٨٦٢ - البيت بلا نسبة في الجني اللداني ص ٢٨٥ ، وجواهر الأدب ص ٢٦٧ ، وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٠ ،
وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٦ ، ومغني اللبيب ١/ ٢٦١ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦٩ .

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (ولهذا) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (يجيء) .

(٥) مغني اللبيب ١/ ٢٦٠ .

(ثم إن لم يكن لجوابها سبب غير) ذلك الشرط ، (لزوم امتناعه) أيضاً لملازمته له شرعاً أو عقلاً أو عادة ، فالأول (نحو) قوله تعالى ؛ في بلعم بن باعوراء^(١) : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ (الأعراف/١٧٦) ف « لو » هنا دالة على أن مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ، ويلزم من نفيها أن يكون رفع المنسلخ منفيًا إذ لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيًا ، لأن انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة . كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي .

(و) الثاني : (كقولك : لو كانت الشمس طالعة ، كان النهار موجوداً^(٢)) ،

فطلوع الشمس سبب لوجود النهار ، وقد انتفى بدخول « لو » عليه ، فينتفي وجود النهار لأن وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس ، وقد انتفى ، فيكون منفيًا ، لأن انتفاء السبب المساوي ، يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي .

والثالث : كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء/٢٢] أي :

السموات والأرض ، ففسادهما ، وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد ، منسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق [١٨١/ب] العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء ، وعدم الاتفاق عليه^(٣) ، فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المُفَاد بـ « لو » ، نظرًا إلى الأصل فيها . وإن كان القصد من الآية العكس ، لأنها إنما سيقَّت لإثبات الوحداية ، ونفي التعدد . فوجب أن يقال : إنَّ معناه انتفاء التعدد لانتهاء الفساد ، لما بينهما من التلازم العادي ، وإلا بأن كان لجواب « لو » سبب غير شرطها ، لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ، ثم تارة يكون ثبوته بالأوَّلَى ، نحو : لو كانت الشمس طالعة [بالفعل]^(٤) كان الضوء موجوداً ، فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود النهار ، لاحتمال أن يكون بالسراج مثلاً ، فإثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى .

(ومنه) الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه : « نَعِمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ ، (لَوْ لَمْ

يَخْفَ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ »^(٥) . فإنه لا يلزم من انتفاء : لم يخف ، انتفاء : لم يعص ، حتى يكون

(١) كان بلعم بن باعوراء يعلم اسم الله الأعظم ، فلما دعى على موسى ﷺ وعلى بني إسرائيل أنساه الله تعالى الاسم . انظر المعارف ص ٤٢ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٠٤ .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) النهاية ٨٨/٢ ، وهو من شواهد معني اللبيب ٢٥٧/١ .

قد خاف وعصى . لأن انتفاء العصيان له سببان : أحدهما : خوف العقاب ، وهو وظيفة العوام ، والثاني : الإجلال والإعظام ، وهو وظيفة الخواص . والمراد أن صهيياً رضي الله تعالى عنه من قسم الخواص ، وأنه لو قُدِّرَ خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية ، فكيف والخوف حاصل له ؟ .

وإنما لم تدل « لو » على انتفاء الجواب ههنا ، لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة ، [إذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة ، وفُسِّرَ مفهوم المخالفة بأن يكون المسكوت عنه مخالفاً لحكم المذكور إثباتاً أو نفيّاً ، ومفهوم الموافقة بأن يكون المسكوت عنه موافقاً في الحكم المذكور]^(١) .

وفي هذا الأثر دلٌّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية ، لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف ، فعند الخوف أولى ، وإذا تعارض هذان المفهومان ، قُدِّمَ مفهوم الموافقة [على عدم المعصية]^(٢) . ومن نسب هذا الأثر [٢٥٨] بهذا اللفظ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم^(٣) ، وإنما الوارد ما رواه أبو نُعَيْمٍ في الْحِلْيَةِ^(٤) ، أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حُدَيْفَةَ : [١٨٢ /] « إِنَّهُ شَدِيدُ الْحُبِّ لِلَّهِ تَعَالَى ، لَوْ كَانَ لَا يَخَافُ اللَّهَ مَا عَصَاهُ » . وتارة يكون بالمساوي ، كقوله صلى الله عليه وسلم في دُرَّة بنت أم سَلَمَةَ : « لَوْ لَمْ تُكُنْ رَبِيبَتِي^(٥) فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي ، إِنَّهَا لَا بِنْتَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ »^(٦) . رواه الشيخان . فإن حلَّها له ، عليه الصلاة والسلام ، منتفٍ من وجهين : كونها ربيبته ، وكونها ابنة أخيه من الرضاع^(٧) ، وهما متساويان في منع الحل .

وتارة يكون بالأدوْن ، كقولك فيمن عرضت عليك نكاحها : لو انتفت أخوة الرضاع لَمَا حَلَّتْ من النسب ، فإن حلَّها منتفٍ من وجهين : أخوة الرضاع ، والنسب . إلا أن حرمة الرضاع أدوْنُ من حرمة النسب .

(وإذا) كانت « لو » للتعليق في الماضي ، و(وليها مضارع أول بالماضي) ،

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

- (١) إضافة من « ط » .
- (٢) إضافة من « ب » .
- (٣) في « أ » : (وهن) .
- (٤) حلية الأولياء ١٧٧/١ .
- (٥) في « أ » : (ابنتي) .
- (٦) أخرجه البخاري في النكاح برقم ٤٨١٣ ، ومسلم في الرضاع برقم ١٤٤٩ .
- (٧) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

٧١١- وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ:

(نحو: «لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ» [الحجرات/٧] أي: لو أطاعكم لعنتم .
(وتختص «لو» مطلقاً) ، شرطية كانت أو مصدرية ، (بالفعل) على الأصح ،

والناظم اقتصر على الشرطية فقال :

٧١٠- وَهِيَ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ

(ويجوز أن يليها قليلاً^(١) اسم) مرفوع ، (معمول لفعل محذوف) وجوباً ، (يفسره ما بعده) ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لـ «كان» محذوفة ، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ ، ما بعده خبره^(٢) .

فالأول ، كقول عمر لأبي عبيدة رضي الله عنهما: «لَوْ غَيْرَكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ»^(٣) ،
(وكقوله) ، وهو الْغَطْمَشُ الضُّبِّي: [من الطويل] [٢٥٩]

٨٦٣- (أَخِلَّيَّ لَوْ غَيْرُ الْحِمَامِ أَصَابَكُمْ) عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

ف «غير» فاعل بفعل محذوف يفسره «أصابكم» . والتقدير: لو أصابكم غير الحمام ، وهو بكسر الحاء: الموت . وعتبت: جواب «لو» ، ومعتب ، بفتح الميم والتاء ، مصدر ميمي بمعنى العتاب .

وقولهم في المثل: «لو ذات سوار لَطَمْتَنِي»^(٤) ، أخذاً من قول [١٨٢/ب] حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب . وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها ، لتأكل دم فصدها ، فنحرها ، ف قيل له في ذلك ، فقال : هذا فصدي ، فلطمته الجارية فقال : «لو ذات سوار لطمتني» . ف «ذات سوار» فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير ، والتقدير: لو لطمتني ذات سوار . وذات السوار: الحُرَّةُ ، لأنَّ الإماء عند العرب لا يلبس السوار . وجواب «لو» محذوف تقديره: لكان علي ذلك .

(١) سقط من «ب» .

(٢) في «أ»: (خبر) .

(٣) حلية الأولياء ٤٧/١ ، وجواب «لو» محذوف ، تقديره وجهان : - أحدهما : لو قالها غيرك لأدبته .

- والثاني : لو قالها غيرك لم أتعجب منه وإنما العجب من قولك مع فضلك . انظر حاشية يس ٢٥٨/٢ .

٨٦٣- البيت للغطمش الضبي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٩٣ ، ١٠٣٦ ، ولسان العرب ٥٧٧/١ (عتب) ، والمقاصد النحوية ٤/٤٦٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٢٩ ، وتذكرة النحاة ص ٤٠ ، والجني الداني ص ٢٧٩ ، وشرح الأشموني ٦٠١/٣ .

(٤) مجمع الأمثال ١٧٤/٢ ، ٢٠٢ ، وفصل المقال ص ٣٨١ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٢٦٨ ، وجمهرة الأمثال ١٩٣/٢ ، والمستقصى ٢٩٧/٢ .

والثاني: لو زيداً رأيته أكرمته .

والثالث: نحو: « التَّمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَلِيدٍ »^(١) أي: ولو كان خاتمًا .

والرابع كقوله: [من الرمل]

٨٦٤ - لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقَ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي

فَوَلِيَّ « لو » اسم هو في الظاهر مبتدأ ، وشرق: خبره . قيل: وهو مذهب الكوفيين . واختلف البصريون في تخريجه ، فقال الفارسي: « حلقي »: فاعل بفعل محذوف ، وشرق: خبر مبتدأ محذوف ، والأصل: لو شَرِقَ حلقي ، هُوَ شَرِقَ . فحذف الفعل أولاً ، والمبتدأ آخرًا ، وخرَّجه غيره على إضمار « كان » الثانية . واسمها وجملة ما بعد « لو » اسمية خبر « كان » .

(و) يَجُوزُ أَنْ يَلِيَ « لو » (كثيرًا : أَنْ) المشددة الموصولة (وصلتها ، نحو :

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ [الحجرات / ٥] وموضعهما عند الجميع رفعٌ . ثم اختلف في رفعه ، (فقال سيويه^(٢) ، وجهور البصريين : مبتدأ . ثم قيل : لا خبر له) لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه . (وقيل : له خبر محذوف) ، ثم قيل : يقدر مقدمًا على المبتدأ ، أي: ولو ثابت صبرهم ، على حدّ: ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ﴾ [يس / ٤١] .

وقال ابن عصفور: يقدر مؤخرًا على الأصل ، أي: ولو صبرهم [١٨٣ /] ثابتٌ . (وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والنخشي: فاعل بَشَبَتْ مَقْدَرًا) ، أي: ولو ثبت صبرهم^(٣) . والدالّ عليه « أَنْ » فإنها تعطي معنى الثبوت ، [٢٦٠] (كما قال) النحاة (الجميع في) « أَنْ » الواقعة بعد (ما) الموصولة ، من كون « أَنْ » (وصلتها في)

(١) أخرجه البخاري في النكاح ، باب السلطان وليّ ، برقم ٤٨٤٢ .

٨٦٤ - البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٣ ، والأغاني ٤٩/٢ ، وجمهرة اللغة ٧٣١ ، والحيوان ١٣٨/٥ ، ٥٩٣ ، وخزانة الأدب ٥٠٨/٨ ، ١٥/١١ ، ٢٠٣ ، والدرر ١٩٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٥٨/٢ ، والشعر والشعراء ٢٣٥/١ ، واللامات ١٢٨ ، ولسان العرب ٥٨٠/٤ (عصر) ٦١/٧ (غصص) ، ١٧٧/١٠ (شرق) ، والمقاصد النحوية ٤٥٤/٤ ، وكتاب العين ٣٤٢/٤ ، وأساس البلاغة (عصر) ، وبلا نسبة في الارتشاف ٥٧٣/٢ ، والاشتقاق ٢٦٩ ، وتذكرة النحاة ص ٤٠ ، والجني السداني ٢٨٠ ، وجواهر الأدب ٢٦٣ ، وشرح ابن الناظم ٥٠٦ ، وشرح الأشموني ٦٠١/٣ ، وشرح التسهيل ٩٨/٤ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٢٣ ، والكتاب ١٢١/٣ ، ومغني اللبيب ٢٦٨/١ ، وجمع الهوامع ٦٦/٢ .

(٢) الكتاب ١٢١/٣ .

(٣) الارتشاف ٥٧٣/٢ ، والجني السداني ص ٢٨٠ .

موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدراً في : (لا أَكَلَّمُهُ ما أَنَّ في السَّمَاءِ نَجْمًا)^(١) ، أي : ما ثَبَّتْ أَنَّ في السماء نَجْمًا . وَرُجِّحَ هذا بأن فيه إبقاء « لو » على اختصاصها بالفعل . ويبيعه أن الفعل لَمْ يُحذف بعد « لو » وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسراً بفعل بعده ، إلا « كان » ، والمقرون بـ « لا » بعد « إن » . قاله الموضح في شرح بانت سعاد^(٢) . وإليه أشار الناظم بقوله^(٣) :

٧١٠ — لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرَنُ

واختصت « أَنَّ » من بين سائر ما يؤوَّل بالاسم المرفوع ، بالوقوع بعد « لو » ، كما اختصت « غدوة » ، بالنصب بعد « لَدُنْ »^(٤) .

(وجواب « لو ») إما ماضٍ معنًى نحو : لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ ، أو (ماضٍ وضعاً ، وهو) أي الماضي وضعاً ، (إما مثبت ، فافتترانه باللام ، نحو « لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا » [الواقعة/٦٥] أكثر من تركها ، نحو « لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاًا ») [الواقعة/٧٠] .

قال عبد اللطيف في باب اللامات : هذه اللام تسمى لام التسويف ، لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط ، وتراخيه عنه ، كما أن إسقاطها يدل على التعجيل ، أي أن الجواب يقع عقب الشرط بـ « لا » مهملة ، ولهذا دخلت في : « لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا » [الواقعة/٦٥] وحذفت في : « لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاًا » [الواقعة/٧٠] أي : لوقته في المُمَزَّن من غير تأخير ، والفائدة في تأخير جعله حطاماً ، وتقديس جعله أجاً ، تشديد العقوبة ، أي : إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الأطماع ، جعلناه حطاماً ، كما قال الله تعالى : « حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا » الآية [يونس/٢٤] . انتهى .

(وإما منفي) بـ « ما » ، عطف على مثبت ، (فالأمر بالعكس) ، فالأكثر تجرده من اللام ، ويقلُّ اقتترانه بها ، فالأول ، (نحو : « لَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ») [الأنعام/١١٢] .

(و) الثاني : نحو (قوله) : [من الوافر] [١٨٣/ب]

٨٦٥ — (وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا) وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٠٦ .

(٢) شرح قصيدة كعب بن زهير ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٣) في « ط » : (في قوله) .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٠٥ .

٨٦٥ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣١/٤ ، وخزانة الأدب ١٤٥/٤ ، ٨٢/١٠ ، والدرر ٢٠١/٢ ، وشرح الأشموني ٦٠٤/٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٦٥/٢ ، ومعني اللبيب ٢٧١/١ ، وجمع الهوامع ٦٦/٢ .

فأدخل اللام على « ما » النافية ، ولا تدخل اللام على نافي غيرها ، وتقدم في باب « إن » توجيه ذلك .

(قيل : وقد تُجاب) لو (بجملة اسمية) مقرونة باللام ، (نحو) : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾ [البقرة/١٠٣] صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال^(١) : إن اللام في « لمثوبة » جواب « لو » . وإن بين الماضي والاسم تشابهاً من هذه الجهة . قال الزمخشري^(٢) : وإنما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء . وقيل : الجملة مستأنفة ، صرح به أبو حيان في البحر فقال^(٣) : « اللام » في « لمثوبة » ، لام الابتداء ، لا الواقعة في جواب « لو » ، وهو أحد احتمالي الزمخشري . أو « جواب لقسم مقدر » . صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال^(٤) : وإذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم . وارتضاه في المغني فقال^(٥) : والأولى أن تكون لام « لمثوبة » لام جواب القسم ، بدليل كون الجملة اسمية ، وأما القول بأنها لام جواب « لو » وأن الاسم استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف . انتهى . وأن « لو » في هذين الوجهين الأخيرين ، وهما : الاستئناف وجواب القسم ، للتمني فلا جواب لها على الأصح الآتي . الوجه الرابع من أوجه « لو » : أن تكون للتمني نحو : لو تأتيني^(٦) فتحدثني . بالنصب . واختلف فيها ، فقال ابن الضائع وابن هشام : هي قسم برأسها فلا تحتاج إلى جواب . وقال بعضهم : هي لو الشرطية أشربت معنى ليت^(٧) . الوجه الخامس : أن تكون للعرض نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيراً . ذكره في التسهيل^(٨) .

الوجه السادس : أن تكون للتقليل نحو : « تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرِقٍ »^(٩) .

ذكره ابن هشام اللخمي وغيره . [١٨٤/]

- (١) شرح التسهيل ١٠٠/٤ .
- (٢) الكشاف ٨٦/١ .
- (٣) البحر المحيط ٣٣٥/١ .
- (٤) التسهيل ص ٢٤١ .
- (٥) مغني اللبيب ٢٢٨/١ .
- (٦) في « ب » ، « ط » : (تأتيني) .
- (٧) مغني اللبيب ٢٧٧/١ .
- (٨) انظر الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٨٧ .
- (٩) في سنن النسائي ٨١/٥ : (ردوا السائل ولو بظلف محرق) . وانظر الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٨٧ .

(فصل في أمّا)

بفتح الهمزة وتشديد الميم

(وهي حرف شرط) ، أي متضمن معنى شرط ، (و) حرف (توكيد دائماً ،
(حرف (تفصيل غالباً . يدل على) المعنى (الأول) ، وهو الشرط ، (مجيء الفاء
بعدها) غالباً ، نحو : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا
فَيَقُولُونَ ﴾ [البقرة/٢٦] .

ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر ، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه .
ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها . ولما لم يصح الاستغناء عنها ، ولا عطفها الخبر على
مبتدئه تعين أنها فاء الجزاء وأن « أمّا » للشرط .

(و) يدل (على) المعنى (الثالث) وهو التفصيل [٢٦١] (استقراء مواقعها)
وعطف مثلها عليها (نحو : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحى/١٠، ٩] ،
﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ [آل عمران/١٠٦] ، ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾
[آل عمران/١٠٧] ، ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾ [الليل/٥] ، ﴿ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴾
[الليل/٨] الآيات الثلاث . وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو
بكلام يذكر بعدها .

فالأول نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا *
فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ [النساء/١٧٤، ١٧٥]
وقسيمه في المعنى : وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا .

(و) الثاني (منه) : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ
أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴿ [آل عمران/٧] الآية ، وقسيمه
في المعنى قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ﴾ [آل عمران/٧] (الآية . فالوقوف
دونه) ، وقف تام ، فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى : ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران/٧]
ويبتلى بما بعله . [١٨٤/ب]

(والمعنى : وأما الراسخون) في العلم (فيقولون) : آمناً به . (وذلك) مبني على أن المراد بالمتشابهة (بالقرآن) ما استأثر الله تعالى بعلمه) ، أي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ، ولا طريق لمخلوق إلى معرفته إلا بتوفيق منه سبحانه وتعالى . وهذا التقدير الذي قدره الموضح في هذه الآية هو [أحد]^(١) أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل . وتقدير^(٢) الدليل منه أنهم قالوا : الوقف على قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران/٧] واجب حتى يكون^(٣) قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ [آل عمران/٧] كلاماً مستأنفاً . إذ لو لم يقف عليه ، بل وقف على قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [آل عمران/٧] حتى يكون عطفاً على^(٤) قوله : « إلاً الله » فإذا ابتدئ بقوله « يَقُولُونَ آمناً به » كان المراد به : قائلين آمناً ، فيكون حالاً ، وهو باطل لأنه لا يخلو إما أن يكون حالاً عن الله وعن الراسخين في العلم ، حتى كأن الله تعالى والراسخين في العلم قالوا : آمناً به كل من عند ربنا . وذلك في حق الله تعالى محال . أو يكون حالاً عن الراسخين [في العلم]^(٥) فقط ، وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه .

وهو أيضاً غير جائز لأنه منافٍ للقاعدة المقررة في العربية : أن المعطوف في حكم المعطوف عليه . فثبت أن الوقف على قوله تعالى : « إلاً الله » واجب . وإذا كان الوقف عليه واجباً فقد خاطبنا الله^(٦) بما لا نفهمه ، وهو المهمل . وأجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس ، كقوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ [الأنبياء/٧٢] ، فإن نافلة [أ/١٨٥] حال من المعطوف فقط وهو يعقوب . لأن النافلة ولد الولد ، وإنما هو يعقوب دون إسحاق . قاله العكبري^(٧) .

(ومن تخلف التفصيل قولك : أما زيد فمنطلق) . هذا هو المنقول ، وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال : والظاهر أن : أما زيد فمنطلق ، لا يقال إلا إذا وقع تردّد في شخصين نسبا أو أحدهما إلى ذلك ، فهو على هذا للتفصيل أي : وأما غيره فهو ليس كذلك . انتهى .

(١) إضافة من « ط » .

(٢) في « أ » : (تقدير) .

(٣) بعده في « ط » : (عطفاً على) .

(٤) سقط من « ط » : (عطفاً على) .

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٦) سقط من « ب » .

(٧) التبيان ٩٢٢/٢ .

(وأما) المعنى (الثاني) وهو التوكيد، (فذكره الزمخشري فقال: «أما حرفٌ يعطي الكلام فضل» بالمعجمة؛ أي زيادة (توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ فإذا قصدت) توكيد ذلك و(أنه لا محالة ذاهب)، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، (قلت: أما زيد فذاهب) انتهى.

(وزعم أن ذلك) التوكيد (مستخرج من كلام سيبويه) حيث فسر «أما» بمهما يكن من شيء^(١). قال الزمخشري: وهذا التفسير مُثَلٌّ بفائدتين: كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط. انتهى. وقال الطيبي ما معناه وتحريره^(٢): «مهما قُدِّر من الموانع والحوادث، فإنه لا يمنع زيداً من الذهاب فإنه بصدد الذهاب لا محالة. انتهى.

(وهي نائبة عن أداة شرط وجملته)، وموضعها صالح لهما، وهي قائمة مقامها لتضمنها معنى الشرط، وليست أمّا بمعنى: مهما، وشرطها لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل. قاله المرادي^(٣). (ولهذا) المذكور من النيابة (تُرْوَلُ بمهما يكن من شيء) كما [٢٦٢] يؤخذ من تفسير سيبويه السابق.

قال الموضح في الحواشي: فشيء في كلام [١٨٥/ب] سيبويه عام يراد به خاص، وكان تامة. والمعنى: مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها فجوابها ثابت للمسند إليه. فما ظنك إذا انتفت الموانع؟ وإنّما عمم سيبويه العبارة لأنه لا يمكنه ذكر حدث خاص لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين، بل فسرّها بما يشمل جميع مواردّها، ويتلخص أنّها تفيد ثلاثة أمور:

أحدها: التوكيد، إذ معنى قولك: أما زيد فمنطلق، أنه منطلق لا محالة، وهذا لا يعطيه الكلام بدونها.

والثاني: معنى الشرط، إذ المراد: مهما قُدِّر مانع من انطلاقه، فانطلاقه واقع، ومن هنا كان الانطلاق واقعاً لا محالة.

والثالث: معنى التفصيل، وهذا لا يشعر به: مهما، ولهذا لا يكاد يعثر عليها إلا مردفةً بأخرى مثلها معطوفة عليها، وقد تخلو^(٤) من هذا بدليل قولهم: أما العسل فأنا شرّابٌ، وأما حقاً فإنك ذاهبٌ، حكاهما سيبويه^(٥). انتهى.

(١) الكتاب ٢٣٥/٤.

(٢) في «ب»: (تجريد).

(٣) شرح المرادي ٢٨٥/٢.

(٤) في «أ»: (يخلو).

(٥) الكتاب ١١١/١، ١٣٧/٣.

وكون «أما» تقدّر بهما هو قول الجمهور . وقال بعضهم : إذا قلت : أما زيد فمنطلق ، فالأصل إن أردت معرفة حال زيد ، فزيد منطلق . حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيت «أما» مناب ذلك . وعلى القولين لا بد لـ «أما» من جملة ، (ولا بد لها من فاء تالية لتاليها) ، نحو : أما زيدٌ فمنطلقٌ ، والأصل أن يقال : أما فزيدٌ منطلقٌ ، فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير «أما» من أدوات الشرط . ولكن خولف هذا الأصل مع «أما» فراراً من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه . ففصلوا بين «أما» والفاء بجزء من الجواب ، وهو واحد من ستة أمور :

أحدها : المبتدأ ؛ كما مثلنا . [١٨٦/أ] .

والثاني : الخبر نحو : أما في الدار فزيدٌ .

والثالث : جملة شرط دون جوابه ، نحو : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ ﴿ فَرَوْحٌ ﴾

[الواقعة / ٨٨ ، ٨٩] .

والرابع : اسم منصوب لفظاً أو محلاً نحو : ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿ [الضحى / ١١ ، ١٠] .

والخامس : اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو : أما زيداً فاضربه .

والسادس : ظرف نحو : أما اليوم فأضربُ زيداً . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧١٢ — أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَقَا لِيَتْلُو تَلَوَهَا وَجُوبًا أَلِفَا

(إلا إن دخلت) الفاء (على قول قد طرح) ، أي حُذف ، (استغناء عنه) ،

أي عن القول ، (بالمقول ، فيجب حذفها معه) للاستغناء عنهما بالمقول ، (كقوله تعالى :

﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [آل عمران / ١٠٦] ، فـ «أكفرتم» :

مقول لقول محذوف . والقول ومقوله جواب أما (أي : فيقال لهم : أكفرتم . ولا تحذف)

الفاء (في غير ذلك إلا في ضرورة ، كقوله) : [من الطويل]

٨٦٦ — فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيَرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

٨٦٦ — البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥ ، والأغاني ٣٨/١ ، وخرانة الأدب ٤٥٢/١ ،

والدرر ٢٠٧/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٦ ، والأشباه والنظائر ١٥٣/٢ ، وأوضح المسالك

٢٣٤/٤ ، والجني الداني ص ٥٢٤ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٥ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠٩ ،

وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧ ، وشرح شواهد المغني ص ١٧٧ ، وشرح ابن عقيل ٣٩١/٢ ، وشرح

المفصل ١٣٤/٧ ، ٤١٢/٩ ، والمنصف ١١٨/٣ ، ومغني اللبيب ص ٥٦ ، والمقاصد النحوية ٥٧٧/١ ،

٤٧٤/٤ ، والمقتضب ٧١/٢ ، وجمع الهوامع ٦٧/٢ .

والأصل : فلا قتال . فحذف الفاء ضرورة . قال أبو الفرج ^(١) : « هذا البيت مما هُجِّي به قديماً بنو أسد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس » . وعراض ، بالعين المهملة والضاد المعجمة : الشق والنحية ، لا جمع عرصة ؛ بمهملتين ؛ وهي الساحة . والمواكب جمع موكب : وهم القوم الركوب على الإبل . (أو) في (ندور ، نحو) قوله صلى الله عليه وسلم : (أَمَّا بَعْدُ ! مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ) . الحديث أخرجه البخاري ^(٢) ، والأصل : فما بال رجال . و« ما » : استفهامية مبتدأ . و« بال » ، بمعنى شأن : خبرها . وإلى حذف [١٨٦/ب] الفاء أشار الناظم بقوله :

٧١٣ - وَحَذَفُ ذِي الْفَاقِلِ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا

(١) الأغاني ٣٨/١ .

(٢) أخرجه البخاري في المساجد ، باب ذكر البيع والشراء على المنبر ، حديث رقم ٤٤٤ . وهو من شواهد أوضح المسالك ٢٣٥/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٠٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٩٢/٢ .

(فصل في)

ذكر وجهي (لولا ولوما) على ما في النظم

(ل : لولا و لوما وجهان :

أحدهما : أن يدلّا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية) . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧١٤ - لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِتِّدَا إِذَا امْتِنَاعًا بَوُجُودِ عَقْدَا

[٢٦٣] (نحو : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾) [سبا/٣١] ، وقوله : [من الكامل]

٨٦٧ - لَوْ مَا الْإِصْلَاحَةُ لِلْوُشَةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي رِضَاكَ رَجَاءُ

وبهذا ردّ على المالقي ، حيث زعم أن « لوما » لا تأتي إلا للتحضيض ، وكون المرفوع بعد « لولا » مبتدأ هو الصحيح ، وهو قول سيبويه . وقيل : مرفوع بـ « لولا » أصالة ، وهو قول الفراء . وقيل : مرفوع بها نيابة ، وهو قول حكه الفراء عن بعضهم . وقيل : مرفوع بفعل محذوف ، وهو قول الكسائي . وعلى القول الصحيح فقال الجمهور : يجب في الخبر أن يكون كونًا مطلقًا محذوفًا . وذهب غيرهم إلى أنه يجوز أن يكون كونًا مطلقًا كالوجود والحصول ، فيجب حذفه .

ويجوز أن يكون كونًا مقيدًا كالقيام والقعود ، فيجب ذكره إن لم يعلم دليله وإلا جاز حذفه وذكره ، والخبر في هذه الآية يحتمل أن يكون كونًا مطلقًا ، والتقدير : لولا أنتم موجودون . ويحتمل أن يكون كونًا مقيدًا . والتقدير : لولا أنتم صدقتمونا عن الهوى بعد إذ جاءنا ، بدليل : ﴿ أَنْحَنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهَوَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ ﴾ [سبا/٣٢] ولم أقف على الخلاف في المرفوع بعد « لوما » ولم يبعد مجيئه .

(باب الإخبار بالَّذِي وفروعه)

الَّتِي ، وَالَّذِي ، وَاللَّتَيْنِ ، وَالَّذَيْنِ وَاللَّائِي ، (وبالألف واللام) .
وكثيراً ما يصار إلى الإخبار لقصد الاختصاص ، أو [٢٦٤] تقوي الحكم ، أو
تشويق السامع ، أو إجابة الممتحن ، أو قوة ملكة في التصرف^(١) في الكلام .
(و) لذلك (يسميه [١٨٧/ب] بعضهم في) الصدر الأول : (باب السبك)
أي سبك النحو ، وهي تسمية قديمة .
وقد بالغ فيه النحويون ، ووضعوه على أبواب النحو كـ : باب الفاعل ، والمبتدأ
والخبر ونواسخهما ، وجميع المفعولات ، والتوابع ، والإعمال وغير ذلك ، ليحصل للطالب
بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف .
(وهو باب) واسع (وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية ، كما
وضع التصريفيون مسائل التمرين) الآتية وهي : كيف تبني من كذا مثل كذا (في
القواعد التصريفية ؟ .
والكلام فيه في فصلين :) أحدهما : في بيان حقيقته ، وثانيهما : في بيان شروط
ما يُخْبَرُ عنه .

(١) في « ب » : (التصريف) .

(الفصل الأول في بيان حقيقته)

وهي أن تُدخل^(١) الموصول على أول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واقعاً على معنى ذلك الاسم ، ثم يعوّض من ذلك الاسم ضميراً مكانه على حسبه في الإعراب والإفراد ، والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، ويكون ذلك الضمير عائداً على ذلك الموصول ، ويكون الموصول أيضاً مطابقاً للضمير فيما تقدم . ثم يصير ذلك الاسم الذي أردت الإخبار عنه خبراً عن الموصول ، وباقي الجملة صلة الموصول .

وبيان ذلك أنك (إذا قيل لك : كيف تُخبر عن زيد) المبتدأ (من قولنا^(٢) : زيدٌ منطلقٌ بالذي) ؟ متعلق بتخبر . (فاعمد إلى ذلك الكلام) الذي فيه زيد ، (فاعمل فيه أربعة أعمال :

أحدها : أن تبدئه بموصول (يكون في موضع رفع بالابتداء (مطابق) ذلك الموصول (لـ : زيد ، في إفراده وتذكيره) . وذلك [١٨٨ /] المطابق لـ : « زيد » فيما دُكر (هو : الذي) الواقع في الابتداء .

العمل (الثاني : أن تؤخر زيدا إلى آخر التركيب) ، لأنك تريد أن تجعله خبراً عن الموصول .

العمل (الثالث : أن ترفعه) ، أي زيدا ، (على أنه خبر للذي^(٣)) .

العمل (الرابع : أن تجعل في مكانه) ، أي مكان زيد ، (الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه و) في (إعرابه ، فتقول : الذي هو منطلقٌ زيدٌ) ، فالموصول وهو (الذي : مبتدأ) فمن حيث كونه موصولاً ، يحتاج إلى صلة وعائد ، ومن حيث كونه مبتدأ ، يحتاج إلى خبر ، (و) جملة : (هو منطلق ، مبتدأ وخبر) على الترتيب ، (والجملة)

(١) في « ب » : (يدخل) .

(٢) في « ب » : (قولك) .

(٣) في « ب » : (الذي) .

من المبتدأ والخبر (صلة الذي ، والعائد منها) إلى الموصول ، (الضمير) المرفوع على الابتداء (الذي جعلته خلفاً عن زيد) في إعرابه (الذي هو الآن) ، وهو زيد ، (كمال الكلام) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧١٧- مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرُ عَنْ الَّذِي مُبْتَدَأَ قَبْلُ اسْتَقَرَّ

٧١٨- وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صِلَهُ عَائِدَهَا خَلْفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ

(وقد تبين بما شرحناه ، أن زيداً) في المثال المذكور (مخبر به ، لا عنه ، وأن الذي بالعكس) أي : خبر عنه لا به . (وذلك خلاف ظاهر السؤال) ، وهو قولهم : كيف تخبر عن زيد من قولنا : زيدٌ منطلقٌ ، بالذي ؟ فظاهر هذا السؤال أن زيداً ، خبر عنه ، وأن الذي ، خبر به ، (فوجب تأويل كلامهم على) أوجه :

أحدها : لابن عصفور : أنهم أرادوا بقولهم : الإخبار بالذي ، أن تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الإخبار : الذي ، فعبر عن المسمى : بالذي . فإذا قيل : أخبر عن زيد بالذي ، كان على [١٨٨/ب] (معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبـيرك عنه بالذي) .

وثانيها لابن الضائع ، بمعجمة فمهملة : الأقرب أن يكون الكلام محمولاً على المعنى ، وذلك أن زيداً هو المخبر عنه في الحقيقة ، وإن كان في اللفظ خبراً ، فعبروا عنه بأنه مُخْبَرٌ عنه نظراً إلى الحقيقة .

وثالثها : أنه على القلب وأن « عن » بمعنى الباء . ورابعها : أنه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، صح أن يُطلق عليه أنه مخبر عنه ، وإذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعاً على حدة ، أو مؤنثاً ، جيء بالموصول على وفقه ، لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٠- وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبِّتِ

(تقول في نحو : بلغ من أخويك إلى العمرين ؛ بكسر الراء ؛ رسالة ، إذا أخبرت عن التاء) من بلغت ، (بالذي : الذي بلغ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا) . فالذي : مبتدأ ، وأنا : خبره ، وما بينهما صلة ، وعائدها ضمير [٢٦٥] مستتر في بلغ ، لأنه أمكن اتصاله فلا يعجل إلى انفصاله .

(فإذا أخبرت عن أخويك) بالثنية (قلت : اللذان بلغتا منهما إلى العمرين رسالة أخواك) ، فاللذان : مبتدأ ، وأخواك : خبره ، وما بينهما صلة وعائدها ضمير الثنية

المجرور بـ «من». (أو) أخبرت عن (العمرين) بالجمع (قلت: الذين بلغت من أخويك إليهم رسالة العمرون). فالذين مبتدأ، والعمرون: خبره، وما بينهما صلة، وعائدها ضمير الجمع المجرور بـ «إلى». (أو) أخبرت (عن الرسالة قلت: التي بلغت من أخويك إلى العمرين رسالة) بالرفع، فالتّي: مبتدأ، ورسالة: خبره، وما بينهما صلة، وعائدها الهاء من: بلغت، وكان حق ضمير الرسالة أن يكون [١٨٩/١] مكانها منفصلاً ويكون التقدير: التي بلغت من أخويك إلى العمرين إيّاها رسالة.

لكن حيث أمكن^(١) الاتصال (فتقدّم الضمير وتصله) بالفعل، (لأنه إذا أمكن الوصول لم يجوز العدول) عنه (إلى الفصل) إلا في الضرورة، (وحيث) أي حين إذ قدمته ووصلته، (فيجوز) لك (حذفه) وإثباته (لأنه عائد متصل منصوب بالفعل) وتقدّم في باب الموصول أن العائد إذا كان منصوباً متصلاً بالفعل، جاز حذفه نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾. [يس/٣٥] وشرط الضمير العائد إلى الموصول في هذا الباب أن يكون ضمير غيبة ولو كان خلفاً عن حاضر^(٢). وأجاز أبو ذر الحشني المطابقة في الخطاب. فتقول في الإخبار عن تاء المخاطب: الذي ضربت أنت. ويلزمه إجازة ذلك في المتكلم نحو: الذي قمت أنا، إذ لا فرق. وردّ بأنه يلزم أن تكون فائدة الخبر ما صلة في المبتدأ، وذلك خطأ، والخبر في هذا الباب واجب^(٣) التأخير عند الجمهور، ونقل ابن العلي عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبراً عن الذي أو مبتدأ^(٤).

(١) في «ب»، «ط»: (أمكنت).

(٢) سقط من «ب».

(٣) في «ب»: (جائز).

(٤) انظر الارتشاف ٦/٢.

(الفصل الثاني)

(في شروط ما يخبر عنه)

فيجب استحضارها عند إرادة الإخبار

(اعلم أن الإخبار إن كان بالذي أو أحد^(١) فروعها) من التأنيث والتثنية والجمع ، (اشترط للمخبر عنه سبعة شروط :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير) ، لما مرَّ من أنه يجب تأخيره ، (فلا يخبر عن أيُّهم) في الاستفهام (من قولك : « أيُّهم في الدار ؟ » لأنك تقول حينئذ : « الذي هو في الدار أيُّهم » . فتزيل الاستفهام عن صدريته) ، وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو : أيُّهم الذي هو في الدار ؟ ف « أيُّهم » : خبر مقدم ، و « الذي » : مبتدأ مؤخر . [١٨٩ ب /] وقال ابن الضائع : بل « أيُّهم » مبتدأ ، و « الذي » : خبره .

والأقرب قول ابن عصفور ، وإن كان الأصح عند الجمهور المنع مطلقاً^(٢) . (وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام و) أسماء (الشرط ، و « كم » الخبرية ، و « ما » التعجبية ، و ضمير الشأن) ، على القول بأن له صدر الكلام ، (لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا) من إزالة ما له صدر الكلام عن صدريته ، وبيان ذلك أنك تقول في الإخبار عن اسم الشرط من قولنا : « أيُّهم يكرمني أكرمه » : الذي هو يكرمني أكرمه أيُّهم^(٣) . وعن « كم » الخبرية من قولنا : كم عبد ملكت ؟^(٤) الذي إياه عبد ملكت^(٥) كم . وعن « ما » التعجبية من قولنا : « ما أحسن زيداً » : الذي هو أحسن زيداً ما . وعن ضمير الشأن من قولنا : « هو زيد قائم » : الذي هو زيد قائم هو . فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته ، و ثم مانع آخر وهو أن الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله .

(١) سقط من « ب » .

(٢) انظر الارتشاف ٥ / ٢ .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

أما في مسألة الاستفهام فلأن الضمير لا يستفهم به . وأما في مسألة الشرط فلأن الضمير لا يجزم . وأما في مسألة « كم » فلأن الضمير لا يضاف . وأما في مسألة « ما » التعجبية فلأن الضمير لا يخبر عنه بأفعل في التعجب ، وأما في مسألة ضمير الشأن فلأن ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول .

(وفي التسهيل ^(١) أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه ، التأخير . وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من : « قمت » ، يُخبر عنها مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خلفها ، وهو الضمير المنفصل . تقول) إذا أخبرت عن التاء من « قمت » : (الذي نام أنا) . فعلى هذا يصير المتصل منفصلاً لكونه خبراً ويصير المتكلم غائباً لعوده على : الذي فلذلك عزاه للتسهيل . [١٩٠/]

الشرط (الثاني : أن يكون) المخبر منه (قابلاً للتعريف ، فلا يُخبر عن الحال والتمييز) مما هو ملازم للتكثير ، (لأنك لو قلت في : جاء زيدٌ ضاحكاً) ، وفي : « ملكتُ تسعين نعجةً » : (الذي جاء زيدٌ إياه ضاحكاً) ، والتي ملكتُ تسعين إياها نعجةً ، (لكنت [قد] ^(٢) نصبت الضمير) في الأول (على الحال) ، وفي الثاني على التمييز ، (وذلك مُمتنع ، لأن الحال) والتمييز كل منهما (واجب التثكير ، وكذا القول في نحوه . وهذا القيد ^(٣)) : [٢٦٦] وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله :

٢٢١- قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا
(لم يذكره) [الناظم] ^(٤) (في التسهيل) بهذا اللفظ ، وذكره بلفظ غيره فقال ^(٥) : منوباً عنه بضمير . قال شراحه ، أبو حيان ^(٦) ومتابعوه : المرادي ^(٧) وابن عقيل ^(٨) وناظر الجيش والسمين واللفظ له .

قوله : منوباً عنه بضمير ، أي عن ذلك الاسم الذي تريد أن تخبر عنه . وتحرز بذلك من الأسماء التي لا يجوز إضمامها ^(٩) ، كالحال والتمييز ، والأسماء العاملة عمل الفعل ،

(١) التسهيل ص ٢٥١ .

(٢) إضافة من « ط » ، وأوضح المسالك ٢٤٠/٤ .

(٣) في « ط » : (التقييد) .

(٤) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٥) الارتشاف ٣/٢ .

(٦) شرح المرادي ٢٩٧/٤ .

(٧) شرح ابن عقيل ٤٠١/٢ .

(٨) في « أ » : (إظهارها) .

نحو : اسم الفاعل واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، والمصادر ، والصفات المشبهة ، وأسماء الأفعال . انتهى .

الشرط (الثالث : أن يكون) المخبر عنه (قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي) في صحة وقوعه موقعه قبل الإخبار ، ك : زيد من : « ضربتُ زيداً » ، فإنه يصح وقوع عَمَرُو مثلاً موقعه في تركيب آخر ، فتقول : ضربتُ عمرًا ، بخلاف الهاء في : « زيدٌ ضربته » ، فلا يصح وقوع أجنبي موقعها لفوات العائد إلى المبتدأ ، (فلا يخبر عن الهاء من نحو : « زيدٌ ضربته » ، لأنها لا يُستغنى عنها بالأجنبي ، ك : عَمَرُو و بكر) ، لما ذكرنا . [١٩٠ ب]

(وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك ، لأنك لو أخبرت عنه لقلت : الذّي زيدٌ ضربته هو ، فالضمير المنفصل) وهو « هو » المتأخر في آخر التركيب ، (هو الذّي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن) وهو الهاء ، (خلفٌ عن ذلك الضمير الذّي كان متصلاً بالفعل ، ففصلته وأخرته .

ثم هذا الضمير) المنصوب (المتصل) ، وهو الهاء من ضربته ، (إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ ، الذّي هو : زيد ، بقي الموصول) ، وهو الذّي (بلا عائد ، وإن قدرته عائداً على الموصول ، بقي الخبر بلا رابط) . ولا سبيل إلى كونه عائداً عليهما ، إذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا^(١) من جهة الصناعة ، وأما من جهة المعنى فقال الفارسي : لا فائدة في هذا الإخبار ، لأن الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ ، فهو كقولك : الذاهب جاريته صاحبها . انتهى .

الشرط (الرابع : أن يكون) المخبر عنه (قابلاً للاستغناء عنه بالمضمر ، فلا يخبر [عن المحرور]^(٢) بـ « حتى » ، أو بـ « مذ » ، أو بـ « منذ » ، لأنهن لا يجررن إلا الظاهر ، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام المخبر عنه ؛ كما تقدم) أول الباب ؛ فلا يخبر عن رأسها من قولك : « أكلتُ السمكةَ حتى رأسها » ، بلجرّ ، فلا تقل : الذّي أكلتُ السمكةَ حتّاه رأسها ، ولا عن يومين من قولنا : « ما رأيته مذ أو منذ يومين » . فلا تقل : للذان ما رأيته مُذهما ، أو مُنْذهما ، يومان ، لأنّ « حتى » و « مذ » و « منذ » لا يجررن ضميراً . وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

٧٢٢ — كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْتَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ

(١) سقط من « ب » .

(٢) إضافة من « ط » ، وفي أوضح المسالك ٢٤٠/٤ : (عن الاسم المحرور) .

وكذلك لا يجوز الإخبار عن مضاف دون مضاف إليه ، ولا عن مصدر عامل [١٩١/ب] دون معموله ، ولا عن موصوف دون صفته^(١) ، ولا عن صفة دون موصوفها .
 (ف) على هذا (إذا قيل : « سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبُ من عَمَرُو الكَريم » ، جاز الإخبار عن زيد) خاصة ، (وامتنع الإخبار عن الباقي ، لأن الضمير) يخلف زيداً و (لا يخلفهن) . تقول في الإخبار عن زيد : « الَّذِي سَرَّ أباه قُرْبُ من عَمَرُو الكَريم زيدٌ » . ولا تقل في الإخبار عن الأب وحده : « الَّذِي سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبُ من عَمَرُو الكَريم أبٌ » ولا عن قُرْب : « الَّذِي سَرَّ أبا^(٢) زيد هو من عَمَرُو الكَريم قُرْبُ » . ولا عن عَمَرُو : « الَّذِي سَرَّ أبا زيد قُرْبُ منه الكَريم عَمَرُو » . ولا عن الكَريم : « الَّذِي سَرَّ أبا زيدٍ قُرْبُ من عَمَرُو هو الكَريم » . (أما « الأب » ، فلأن الضمير) الحال محله (لا يضاف ، وأما « القرب » ، فلأن الضمير) الحال محله (لا يتعلق به جار ومجرور وغيره) من المعمولات ، عند البصريين .

..... وذهب الكوفيون إلى أن ضمير المصدر يعمل عمل المصدر ، (وأما « عَمَرُو الكَريم » فلأن الضمير) الحال محلّ عَمَرُو ، (لا يُوصف ، و) الضمير الحال محلّ الكَريم ، (لا يُوصف به . نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً) ، وهما : « أبا زيد » ، أو عن العامل ومعموله معاً ، وهما : « قُرْبُ من عَمَرُو » ، أو عن الموصوف وصفته ، وهما : « عَمَرُو الكَريم » . (فأخبرت ذلك) المخبر عنه برمته ، (وجعلت مكانه ضميراً) مطابقاً له في معناه وإعرابه ، (جاز) ذلك ، (فتقول في الإخبار عن المتضايفين) وهما : أبا زيد : (الَّذِي سَرَّه قُرْبُ من عَمَرُو الكَريم أبو زيد ، وكذا الباقي) . فتقول في الإخبار عن العامل ومعموله : « الَّذِي سَرَّ أبا زيد قُرْبُ من عَمَرُو [٢٦٧] الكَريم » . ففي : « سَرَّ » ، ضمير مستتر مرفوع [١٩١/ب] على الفاعلية وهو خَلَفَ عن : « قُرْب » . وكان القياس أن يوضع في محله ، لكن ضرورة الاتصال ألجأت إلى تقديمه^(٣) واتصاله بعامله ، فاستتر فيه . وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته معاً وهما : عَمَرُو الكَريم : الَّذِي سَرَّ أبا زيد قُرْبُ منه عَمَرُو الكَريم .

الشرط (الخامس : جواز وروده في الإثبات ، فلا يُخبر عن : أحد ، من نحو :

(١) في « ب » : (موصوفه) .

(٢) في « ط » : (ويأباه) .

(٣) في « أ » : (تقدمه) .

« ما جاءني أحدٌ » ، لأنه لو قيل : الذي ما جاءني أحدٌ ، لزم وقوع : « أحد » في الإيجاب ، فإنه خبر « الذي » ، وفاعل « جاءني » ، ضمير مستتر فيه ، وهو ضمير « أحد » .

ونص في التسهيل في باب العدد^(١) على أن نفي ضمير : أحد ، مسوّغ لوقوع :

أحد في الإيجاب . كقوله : [من الطويل]

٨٦٩ — إِذَا أَحَدٌ لَمْ يَعْنِهِ شَأْنٌ طَارِقٌ

• فإن قلت : الضمير في جاءني يعود على الموصول ، لا على : أحد ، قلت : أحد : خبر الموصول ، والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ .

الشرط (السادس : كونه في جملة خبرية ، فلا يخبر عن الاسم) المعمول لفعل طلب كالواقع (في مثل : اضرب زيداً) ، فلا تقل في الإخبار عن زيد : الذي أضربه زيد . (لأن الطلب لا يقع صلة) للموصول ، لما مر في بابه .

الشرط (السابع : أن لا يكون) المخبر عنه (في إحدى جملتين مستقلتين) ، ليس في الأخرى منهما ضميره ، ولا بين الجملتين عطف بالفاء ، وذلك (نحو : زيد من قولك : قام زيدٌ وقعد عمرو) . فلا يقال : الذي قام وقعد عمرو زيدٌ ، لأن جملة : « قعد عمرو » ، ليس فيها ضمير يعود على الموصول ، ولا هي معطوفة بالفاء ، فلا يصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة ، (بخلاف) ما إذا كان في إحدى جملتين غير مستقلتين ، كالشرط والجزاء ، نحو : (إن قام زيدٌ قعد عمرو) . فيجوز الإخبار عن زيد ، فتقول : الذي إن قام زيدٌ قعد عمرو . لأن الشرط والجزاء كالجملة الواحدة . بخلاف ما إذا كان في إحدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره ، أو كانت معطوفة بالفاء ، فإنه يجوز الإخبار لحصول الرابط^(٢) بين الجملتين بالضمير أو بالفاء .

فالأول : كالمتنازع فيه من نحو : « ضربني وضربتُ زيداً » ، ونحو : « أكرمني وأكرمته عمرو » . تقول في الإخبار عن زيد : « الذي ضربني [١/١٩٢] وضربته زيد » ، وعن عمرو : « الذي أكرمني وأكرمته عمرو » .

والثاني : كأحد المرفوعين ، من نحو : « يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ » . تقول في الإخبار عن الذباب : « الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ » ، وفي الإخبار عن زيد : « الذي

(١) التسهيل ص ١١٨ - ١١٩ .

٨٦٩ - عجز البيت : (لعدم فلانا مؤثروه على الأهل) ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٤٠٧/٢ .

(٢) في « ب » : (الربط) .

يَطِيرُ الذِّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ». ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما، لأن ما في الفاء من معنى السببية نَزَلَهُمَا^(١) منزلة الشرط والجزاء، فجاز لذلك قولك: «الَّذِي إِنْ يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذِّبَابُ».

(وإن كان الإخبار بالألف واللام، اشترط عشرة أمور: هذه السبعة، وثلاثة آخر وهي: أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية، وأن يكون فعلها متصرفاً) ليصاغ منه الوصف الصريح، وأن يكون الفعل مقدماً غير مسبوق بشيء. وفي بعض النسخ مثبناً. (فلا يخبر بـ «أل» عن زيد من قولك: زيدٌ أخوك)، لأنه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة «أل» (ولا من قولك: عسى زيدٌ أن يقوم)، لأن الفعل جامد. (ولا من قولك: ما زال زيدٌ عالماً)، لأن الفعل غير مقدم، بل النفي متقدم عليه، و«أل» لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٧٢٣— وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ مِنْهُ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

٧٢٤— إِنْ صَحَّ صَوْعُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلٍ

فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو: ضُربَ زيدٌ، فتقول: المضروبُ زيدٌ، (ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك: وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ. فتقول) إذا أخبرت عن الفاعل: (الواقى البطل الله، و) تقول إذا أخبرت عن المفعول: (الواقيه الله البطل)، برفع الأول على الفاعلية، والثاني على الخبرية. (ولا يجوز لك أن تحذف الهاء) من: «الواقيه»، خلافاً للشارح^(٢)، (لأن عائد الألف واللام لا يحذف [١٩٢/ب] إلا في الضرورة، كقوله): [من البسيط]

٨٧٠— (مَا الْمُسْتَفِيزُ الْهُوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٍ) وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ

أي: المستفزه.

(١) في «ب»: (نزلتهما).

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥١٦: (ولك أن تحذف الهاء).

٨٧٠— تقدم تخريج البيت برقم ١٢٣.

(فصل)

(وإذا رفعت^(١) صلة : أل) اسماً ظاهراً ، كالمثال المتقدم ، فلا إشكال فيه . وإذا رفعت (ضميراً) ، فلا يخلو إما أن يكون (راجعاً إلى نفس : أل) ، وإما أن يكون راجعاً إلى غيرها . فإن كان راجعاً إلى نفس « أل » . (استتر) [٢٦٨] ذلك الضمير (في الصلة) وجوباً ، (ولم يبرز) لكون الصفة جارية على من هي له . (تقول في الإخبار عن التاء من : « بلغت ») من أخويك إلى العمريين رسالة « ، (في المثال المتقدم : « المبلغ من أخويك إلى العمريين رسالة أنا » . ففي « المبلغ » ضمير مستتر) مرفوع على الفاعلية ، ولم يبرز (لأنه في المعنى لـ « أل » ، لأنه) أي الضمير المستتر ، (خلفاً عن ضمير^(٢) المتكلم) المؤخر المفعول خبراً ، (و « أل » للمتكلم ، لأن خبرها) « أنا » ، وهو (ضمير المتكلم . والمبتدأ) في هذا الباب (نفس الخبر) ، والصفة نفس^(٣) موصوفها ، فيكون الضمير المستتر في : المبلغ يرجع إلى « أل » ، فلذلك وجب استتاره . (وإن رفعت صلة « أل » ضميراً) راجعاً (لغير « أل ») وجب بروزه وانفصاله (من الصلة لما تقرر [من]^(٤) أن الصلة^(٥) إذا جرت على غير من هي له ، امتنع أن ترفع ضميراً مستتراً . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٥- وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صِلَةً أَلْ ضَمِيرَ غَيْرَهَا أَبْيَنَ وَأَنْفَصَلَ

(كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال) المتقدم ، (تقول في الإخبار عن الأخوين : « المبلغ أنا منهما إلى العمريين رسالة أخواك » ، و) تقول في الإخبار عن العمريين : « المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة العمرون » ، (و) تقول في الإخبار عن الرسالة : المبلغها أنا من أخويك إلى العمريين رسالة) ، بالرفع^(٦) .

(١) في « ب » : (وقعت) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « أ » : (نحو) .

(٤) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٥) في « أ » : (الصفة) .

(٦) انظر شرح ابن الناظم ص ٥١٦ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٤/٢ .

فـ «أنا» فيهن فاعل المبلغ، وهو [١٩٣/أ] ضمير منفصل لأنه لغير «أل»، (وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم)، لأن فعله مسند إلى المتكلم في: بلغت، (و«أل» فيهن لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الذي أخرته)، وهو: الأخوان في الأول، والعَمَرُونَ في الثاني، والرسالة في الثالث، ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره.

تقول في الإخبار بـ «أل» عن المتنازع فيه من نحو: ضربتُ وضربني زيدٌ: «الضارب أنا والضاربي زيدٌ». وإنما أبرزنا فاعل الأول لأن «أل» الأولى، كـ «أل» الثانية في أنها نفس الخبر الذي هو: زيد. والضرب الأول ليس لزيد.

وتقول في الإخبار بـ «أل»، عن غير المتنازع فيه على رأي الأخفش فإنه يغير الترتيب بأن يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولاً للأول بعدما كان معمولاً للثاني، إذا أخبرت عن التاء من: «ضربت»، في المثال المذكور: «الضاربُ زيدًا، والضاربه هو أنا». قدّمت «زيدًا» وجعلته لأوّل المتنازعين لأنه كان يطلبه منصوبًا، وأضمرت في الوصف الأول ضميرًا غائبًا عائداً على «أل» عوضاً عن التاء^(١) المخبر عنها، ليصح له^(٢) أن يعود على الموصول، فاستتر في الوصف لجريانه على ما^(٣) هو له، لأن «أل» نفس «أنا» لأنّ الذي فعل الضرب هو «أنا» في المعنى، ثم جئت بموصول ثانٍ لأن «أل» لا تفصل من صلتها، فلا يصح أن تعطف وصفاً على وصف هو صلة لـ «أل»، وأتيت مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة ليعود إلى «أل»، وفصلت ضمير الفاعل وهو «هو» لأن الصفة جرت على غير صاحبها، لأن «أل» نفس «أنا». والذي فعل الضرب ثانياً إنما هو زيد، كما أن فاعل الضرب في الجملة الأولى^(٤) هو المتكلم. وهذا [١٩٣/ب] أولى مما ذهب إليه المازني من مراعاة الترتيب الأصلي بأن يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر^(٥)، لفظاً ومعنى، فعلى هذا تقول في الإخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور: «الضاربه أنا هو، والضاربه زيدٌ أنا». ووجهه أننا أخبرنا أولاً عن الفاعل، وهو التاء الفوقانية ففصلناه وأخرناه. وأوقعنا «أل» الأولى على المضروب، كما أوقعنا «أل»^(٦)

(١) في «أ»: (الياء).

(٢) سقط من «ب».

(٣) في «ب»، «ط»: (من).

(٤) سقط من «ب».

(٥) في «ب»: (الأول).

(٦) سقط من «ب».

الثانية على الضارب ، ثم وصلنا^(١) صلته بضمير المفعول العائد على « أَل » ، ثم أبرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ، ثم جئنا بضمير المفعول خَبَرًا عن الموصول الأول ، ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود^(٢) على « أَل » ، وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ، ثم جئنا بالمخبر عنه وهو : أنا . ثم يقال لمن قال بموافقة المازني وشرَح كلامه بما^(٣) تقدم : عليك مؤاخلةً من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنك سئلت عن الإخبار عن الفاعل ، فتخبرت عن المفعول في الجملة الأولى ، وعن الفاعل في الجملة الثانية .

والوجه الثاني : أنك أخرت المخبر عنه من الجملة الأولى التي كان فيها ، إلى الجملة الأخرى بعدها .

والوجه الثالث : أن قولك : « هو » في الجملة الأولى لا يعلم له مرجع إلا بتقديم الجملة الثانية ، والغرض أنها متأخرة .

واختار الموضح في الحواشي أن يقال : الضاربه أنا والضاربه زيد أنا . فتأتي للوصف الأول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء ، وتفصل الفاعل وهو « أنا » وتجعله خَبَرًا وتجعل مكان التاء [٢٦٩] التي فصلتها ضميرًا مثلها في المعنى والإعراب ، لكن تجعله غائبًا ليعود على الموصول . [١٩٤/١] وتجعله مستترًا ، لأن « أَل » هي نفس الخبر الذي هو « أنا » والضرب فعل المتكلم ، فجرت الصفة على صاحبها ، وتأتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد ، وزيد : الفاعل ، وأنا : الخبر . انتهى .

(١) في « أ » : (فصلنا) .

(٢) في « أ » ، « ب » : (ليعود) .

(٣) في « ط » : (كما) .

(هذا باب العدد)

بفتحتين ، وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيته ، القريبتين أو البعيدتين على السواء ، [ك : الاثنين]^(١) ، فإن حاشيته السفلى واحد^(٢) ، والعليا ثلاثة ، ومجموع ذلك أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، وهو المطلوب . ومن ثم قيل : الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا . والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود ، كما يقال الجمع ، للفظ الدال على الجماعة .

(اعلم أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين : أحدهما : أنهما يذكّران مع المذكر ، فتقول : واحد ، اثنان ، ويؤنّسان مع المؤنث ، فتقول : واحدة ، واثنان) ، على لغة الحجازيين ، و« ثنتان » على لغة بني تميم . ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلاً مطلقاً ، والعشرة إذا ركبت ، فتقول : الجزء الثالث والثالث عشر ، والمقامة الثالثة والثالثة عشرة . (والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك) ، فتؤنّث مع المذكر وتذكّر مع المؤنث ، (فتقول : ثلاثة رجال بالتاء ، وثلاث إماء^(٣) ، بتركها . قال الله تعالى : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾) [الحاقة/٧] . وقال ابن مالك^(٤) : وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم ، لأن

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ط » : (واحدة) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) شرح التسهيل ٣٩٧/٢ .

الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات ك: «زُمرة وأمة وفرقة»، فالأصل أن تكون^(١) بالتاء لتوافق نظائرها، فاستُصحب [١٩٤/ب] الأصل مع المذكر لتقدم رتبته، وحُذفت مع المؤنث فرقاً لتأخر رتبته. انتهى.

(و) الحكم (الثاني) من حكمي^(٢) واحد واثنين: (أفهما لا يجمع بينهما وبين المعدود، لا تقول: واحد رجل، ولا: اثنا رجلين، لأن قولك: رجل، يفيد الجنسية والوحدة وقولك: رجلان، يفيد الجنسية وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما)، فأما قوله: [من الرجز]

٨٧١ — ثِنْتَا حَنْظَلٍ
فقليل^(٣).

وأما البواقي، وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما، فلها ثلاثة أحوال: الأول: أن يقصد بها العدد المطلق. والثاني: أن يُقصد بها معدود ولا يُذكر. والثالث: أن يقصد بها معدود ويُذكر.

فأما لو قصد بها العدد المطلق. فإنها كلها بالتاء، نحو: ثلاثة نصف ستة، ولا تنصرف لأنها أعلام مؤنثة؛ خلافاً لبعضهم؛ وأما إذا أريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ،

(١) في «ب»: (يكون).

(٢) في «أ»: (حكم).

٨٧١ - تمام الرجز: (كان خصيه من التدليل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل)

وهو لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلي أو للشما الهذلي في خزانة الأدب ٤٠٠/٧،

٤٠٤، ولجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلي في المقاصد النحوية ٤٨٥/٤، ولخطام المجاشعي أو لجندل بن

المثنى أو لسلمي الهذلي أو للشما الهذلي في الدرر ٥٣٢/١، وللشما الهذلي في خزانة الأدب ٥٢٦/٧،

٥٢٩، ٥٣١، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١٨٩، وتاج العروس (دلل) (هدل) (ثني) (خصي)،

وتحذيب اللغة ١٩٩/٦، ٤٧٨/٧، وخزانة الأدب ٥٠٨/٧، وديوان الأدب ١١/٤، وشرح ابن الناطم

ص ٥١٨، وشرح أبيات سيبويه ٣٦١/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤٧، وشرح

المفصل ١٤٣/٤، ١٤٤، ١٦/٦، ١٨، والكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، وكتاب العين ٢٥/٤، ٢٨٧،

ولسان العرب ٢٤٩/١١ (دلل)، ٦٩٢، (هدل)، ١١٧/١٤ (ثني)، ٢٣٠ (خصا)، والمخصص

١١٠/١٢، ٩٨/١٦، ١٠٠/١٧، والمقتضب ١٥٦/٢، والمنصف ١٣١/٢، وجمع الهوامع ٢٥٣/١.

(٣) وقيل: (ضرورة). انظر شرح ابن الناطم ص ٥١٨، وجمع الهوامع ٢٥٣/١، والدرر ٥٣٢/١،

والارتشاف ٣٥٨/١.

فالفصيح أن تكون^(١) بالتاء. للمذكر ويجذفها للمؤنث ، كما لو ذكر المعدود . فتقول :
 « صمتُ خمسة » ، تريد أياً ، و « سهرتُ خمسة » ، تريد ليالي .
 ويجوز أن تحذف التاء كما^(٢) في المذكر ، كالحديث : « ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ سُؤَالٍ » ،
 وأما إذا قصد بها معدود وذكر ، (فلا تستفاد العدة والجنس إلا من العدد والمعدود
 جميعاً ، ذلك لأن قولك : « ثلاثة » ، يفيد العدة دون الجنس . وقولك : « رجال » ، يفيد
 الجنس دون العدة ، فإذا قصدت الإفادتين) ، وهما العدة والجنس ، (جمعت بين
 الكلمتين) وهما : العدد والمعدود . فقلت : ثلاثة رجال . وثلاث إماء ، بالتاء مع المذكر ،
 وبعدمها مع المؤنث ، وإلى ذلك أشار البناظم بقوله :

٧٢٦ - ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ

٧٢٧ - فِي الضِّدِّ جَرَّدٌ [١/١٩٥]

(١) في « أ » : (يكون) .

(٢) سقط من « ب » ، « ط » .

(فصل ل)

[٢٧٠] ألفاظ الأعداد بالنسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع :

مفرد ، وهو عشرة ألفاظ : واحد واثنان^(١) وعشرون وتسعون وما بينهما .

ومضاف ، وهو أيضاً عشرة ألفاظ : مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما .

ومركّب ، وهو تسعة ألفاظ : أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما .

ومعطوف وهو : أحد وعشرون ، وتسعة وتسعون وما بينهما . فمميّز العشرين ،

والتسعين وما بينهما ، والأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما ، والأحد والعشرين ،

والتسعة والتسعين وما بينهما ، مفرد منصوب . و (مُميّز الثلاثة والعشرة وما بينهما إن

كان اسم جنس) ، وهو ما يفرّق بينه وبين مفردته بالتاء غالباً ، (ك : « شجر وتَمَر » . أو

اسم جمع) ، وهو ما دلّ على الجمع ، وليس له مفرد من لفظه غالباً ، (ك : « قوم ورهط » ،

خَفِضَ بـ « مِنْ » تقول : « ثلاثة » من الشجر غرسْتُها ، و « خمسة » من التمر أكلتها ،

(و « عشرة من القوم » لقيتهم) ، و « تسعة من الرهط صحبتهم » . (قال الله تعالى :

﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ [البقرة/٢٦٠] . وعُلِّلَ الأخفش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس

بأنه قد يقع على الواحد ، ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد فكذا ما أشبهه .

قال الموضح في الحواشي : قلت وكذا اسم الجمع بالنسبة إلى الصيغة ، فإن صيغته

كصيغة الواحد ، وإن كان لا ينطبق^(٢) على الواحد ، والدليل على أنه يعامل لفظاً معاملة

الواحد ، أنه قد يعود عليه ضمير الواحد ، ويُفرد الخبر عنه ، نحو : الرُّكْبُ سائرٌ . انتهى .

(وقد يُخَفِّضُ) مميّز اسمي الجنس والجمع ، (بإضافة العدد) إليه ، فاسم

الجمع (نحو : « وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ » [النمل/٤٨] . وفي الحديث : « لَيْسَ فِيمَا

دُونِ خَمْسٍ ذُوْدٌ صَدَقَّةٌ »^(٣) . وقال الشاعر) : [من الوافر]

(١) في « أ » ، « ط » : (اثنان) .

(٢) في « أ » ، « ط » : (ينطلق) .

(٣) أخرجه البخاري برقم ١٣٤٠ ، ١٣٩٠ ، ومسلم في أول كتاب الزكاة برقم ٩٧٩ .

٨٧٢- (ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ) لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

والذَّود من الإبل : ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وهي مؤنثة لا واحد لها من [١٩٥/ب] لفظها . كذا في الصحاح^(١) . وذاله الأولى معجمة ، والثانية مهملة . و«الأنفس» : جمع نَفْس ، وهي مؤنثة ، وإنما أُنْثِ عددها ، لأن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان . قاله المرادي^(٢) . واسم الجنس كقول جنبل بن المثني : [من الرجز]

٨٧٣- كَانَ خُصِيَّهِ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ نِتْنَا حَنْظَل

ف «حَنْظَل» : اسم جنس مخفوض بالإضافة على حد : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل/٤٨] قاله الموضح . واتفق الجميع على الحذف بـ «من» . وأما بالإضافة ففيه مذاهب :

أحدها : الجواز على قلة ، وهو ظاهر كلام الموضح هنا^(٣) ، تبعاً لابن عصفور^(٤) .
والثاني : الاختصار على ما سمع ، وهو مذهب الأكثرين^(٥) .
والثالث : التفصيل في اسم الجمع ، فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو : «نَفَرٌ ، وَرَهْطٌ ، وَذَوْدٌ» ، جاز . وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير ، كـ : «قوم ونسوة» ، لم يجوز . حكاه الفارسي عن أبي عثمان المازني . وعلمه المبرد بأن العدد لا يضاف لواحد ولا لِمَا يُلْ على الكثرة ، وأما : ﴿ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة/٢٢٨] فمسموع . انتهى .

(وإن كان) مُمِيزها (جَمْعاً ، خُفْضُ بِإِضَافَةِ الْعَدَدِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ) وثلاث إماء ، (ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسْمِي الجمع والجنس بحسب حالهما) باعتبار

٨٧٢- البيت للحطيفة في ديوانه ٢٧٠ ، والأغاني ١٤٤/٢ ، والإنصاف ٧٧١/٢ ، وخزانة الأدب ٣٦٧/٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٩٤ ، والخصائص ٤١٢/٢ ، والكتاب ٥٦٥/٣ ، ولسان العرب ١٦٨/٣ (ذود) ، ٢٣٥/٦ (نفس) ، ولأعرابي أو للحطيفة أو لغيره في الدرر ٥٣٤/١ ، ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية ٤٨٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٤٦/٤ ، والدرر ٤٩٠/٢ ، ٥٤٠ ، وشرح ابن الناظم ٥١٩ ، وشرح الأشموني ٦٢٠/٢ ، ومجالس ثعلب ٣٠٤/١ ، ومع المواع ٢٥٣/١ ، ١٧٠/٢ .

(١) الصحاح (ذود) .

(٢) شرح المرادي ٣٠٤/٤ .

٨٧٣- تقدم تخريج البيت برقم ٨٧١ .

(٣) سقط من «ط» .

(٤) المقرب ٣٠٥/٢ .

(٥) انظر الارتشاف ٣٥٨/١ .

عود الضمير عليهما^(١)، تذكيراً وتأنيثاً، (فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما^(٢))،
فإن كان ضميرهما^(٣) مذكراً، أُنْثِ العدد، وإن كان مؤنثاً ذكراً.

(فتقول) في اسم الجنس : (ثلاثة من الغنم) عندي ، (بالتاء) في ثلاثة ،
(لأنك تقول : غنم كثير ، بالتذكير) للضمير المستتر في : كثير ، (وثلاث من البط ، بترك
التاء) من ثلاثة^(٤) ، (لأنك تقول : بط كثيرة ، بالتأنيث) للضمير المستتر في : كثيرة .

(و) تقول : (ثلاثة من البقر) ، بالتاء ، (أو : ثلاث) ، بتركها ، (لأن)
ضمير البقر يجوز فيه [١٩٦/١] التذكير والتأنيث باعتبارين ، وذلك أن^(٥) (في البقر لغتين :
التذكير والتأنيث . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا ﴾) [البقرة / ٧٠] بتذكير
الضمير ، (وقرئ : تشابهت) بتأنيثه^(٦) .

وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس ثلاثة أنواع : ما فيه لغتان ، التذكير فقط^(٧)
وهو : الغنم . وما فيه لغة [٢٧١] التأنيث فقط وهو : البط ، وما فيه لغتان ، التذكير
والتأنيث وهو : البقر ، ولم يُمثَّل^(٨) لاسم الجمع ، وفصل فيه ابن عصفور فقال^(٩) : إن كان
لمن يعقل فحكمه حكم المذكر ك : القوم والرهط والنفر . وإن كان لما لا يعقل فحكمه
حكم المؤنث ك : الجامل والباقر .

(و) التذكير والتأنيث (يعتبران مع الجمع بحال مفردة) فإن كان مفردة مذكراً
أُنْثِ عدده ، وإن كان مؤنثاً ذكراً ، (فلذلك تقول : إصطبلات) جمع إصطبل ، بقطع الهمزة
المكسورة ، (وثلاثة حمامات) جمع حَمَام ؛ بتشديد الميم ؛ (بالتاء فيهما) اعتباراً
بالإصطبل والحمام فإنهما مذكران ، ولا تقول : ثلاث ، بتركها ؛ (اعتباراً بالجمع ، خلافاً
للبيغاديين) والكسائي^(١٠) . ونقل سيبويه والفراء أن كلام العرب على خلاف ذلك^(١١) .

(١) في « ب » : (إليهما) .

(٢) في « ب » : (ضميرها) .

(٣) في « أ » ، « ب » : (ثلاث) .

(٤) في « ب » : (لأن) .

(٥) في البحر المحيط ٢٥٤/١ ، وتفسير القرطبي ٤٥٢/١ أنها قراءة أبي .

(٦) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٧) المقرب ٣٠٦/٢ - ٣٠٧ .

(٨) الارتشاف ٣٦١/١ .

(٩) الكتاب ٥٦١/٣ - ٥٦٢ .

وتقول: ثلاث سحابات؛ بترك التاء؛ اعتباراً بالسحابة فإنها مؤنثة، (ولا يُعتبر من حال الواحد حال لفظه) في التأنيث والتذكير (حتى يقال: ثلاث طلّحات؛ بترك التاء) نظراً إلى تأنيث لفظ واحد وهو: طلحة، (ولا) يعتبر (حال معناه) تذكيراً وتأنيثاً، (حتى يقال: ثلاث أشخاص؛ بتركها) أيضاً؛ نظراً إلى تأنيث معنى واحد وهو شخص، (تريد: نسوة)، لأن الشخص يقع على المذكر والمؤنث^(١). (بل يُنظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره، فيعكس حكمه في العدد، فكما تقول: طلحة حَضَرَ، وهنّ شخصٌ جليلٌ، [١٩٦/ب] بالتذكير فيهما تقول: ثلاثة طلّحات، وثلاثة أشخاص؛ بالتاء فيهما؛ فأما قوله) وهو عمر بن أبي ربيعة: [من الطويل]

٨٧٤ — فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي (ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ) (فضرورة).

وكان القياس فيه: ثلاثة شخوص؛ بالتاء؛ ولكنه كُنِيَ بالشخوص عن النساء. (والذي سهّل ذلك قوله: كاعبان ومعصر)، أي: هن كاعبان ومعصر، (فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد) وهو التأنيث. (ومع ذلك فليس بقياس خلافاً للناظم)، بل قال^(٢): إن اقترن باللفظ ما يرجح جانب المعنى، ترجّح. والكاعب: الجارية حين يبدو نديها للنهود. والمعصر؛ بضم الميم وكسر الصاد المهملة: الجارية أول ما أدركت، سُمِّيت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب. قاله الخليل. (وإذا كان المعدود صفّة) منوّناً موصوفها، (فالمعتبر) في التذكير والتأنيث (حال الموصوف المنوي لا حالها). فإن كان الموصوف مذكّراً، أنث العدد، وإن كان مؤنثاً ذكر. (قال الله تعالى): ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)﴾ [الأنعام/١٦٠] بترك التاء؛ لأن الموصوف مؤنث، (أي: عشر حسنات أمثالها. ولولا ذلك) الاعتبار (لقليل: عشرة) بالتاء (لأن المثل) الذي هو

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥١٩: (الشخص مؤنثة)، وفي الكتاب ٥٦٢/٣: (الشخص اسم مذكر).
٨٧٤ — البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠٠، والأشباه والنظائر ٤٨/٥، ١٢٩، والأغاني ٩٠/١، وأمالى الزجاجي ص ١١٨، والإنصاف ٧٧٠/٢، وخزانة الأدب ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٣٩٤/٧، ٣٩٦، ٣٩٨، والخصائص ٤١٧/٢، وشرح أبيات سيويه ٣٦٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٣١٣، والكتاب ٥٦٦/٣، ولسان العرب ٤٥/٧ (شخص)، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٤/٢، وأوضح المسالك ٢٥١/٤، وشرح ابن الناظم ص ٥١٩، وشرح الأشموني ٦٢٠/٣، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٩، وعيون الأخبار ١٧٤/٢، والمقتضب ١٤٨/٢، والمقرب ٣٠٧/١.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٦٤/٣.

واحد الأمثال (مذكر . و) تقدّم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرد . (تقول : عندي ثلاثة رُبَعَات ، بالتاء) في ثلاثة (إن قدّرت) الموصوف (رجالاً ، وبتركها إن قدّرت) [الموصوف]^(١) (نساء) ، لأن ربعات ؛ بفتح الباء ؛ في الأصل اسم ، ثم استعملت في الصفة ، وهي جمع ربعة ؛ بسكونها ؛ يوصف بها المذكر والمؤنث . يقال : رجل رُبْعَةٌ [١/١٩٧] وامرأة رُبْعَةٌ : وهي المربع لا طويل ولا قصير .

واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته ، (ولهذا) ترى العرب (يقولون : ثلاثة دوابّ ؛ بالتاء ؛ إن^(٢) قصدوا ذكوراً ، لأن الدابة) وهي لغة كل ما يدبّ على الأرض (صفة في الأصل) غلبت عليها الاسمية ، (فكأنهم [٢٧٢] قالوا : ثلاثة أَحْمِرَةٌ) ، جمع حِمَار ، (دوابّ . وسمّع) من كلامهم : (ثلاث دوابّ ذكور ، بترك التاء ، لأنّهم) اعتبروا تأنيث اللفظ ، و(أجروا الدابة مجرى) الاسم (الجامد) نظراً إلى الحال ، (فلا يجرونها على موصوف) . قاله ابن مالك^(٣) أخذاً من قول ابن عصفور^(٤) : وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسماً .

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) في « ب » ، « ط » : (إذا) .

(٣) شرح التسهيل ٢/٤٠٠ .

(٤) المقرب ٢/٣٠٧ .

(فصل ل)

(الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة ، وهي نوعان :

أحدهما : الثلاثة والعشرة وما بينهما) وذلك ثمانية ألفاظ ، (وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعاً مكسراً) ليطابق العدد المعدود لفظاً ، (من أبنية القلة) ليتطابقا معنى . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٢٧-..... وَالْمُمَيِّزُ اجْرُرِ جَمْعًا بَلْفَظٍ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

(نحو : ثلاثة أقلس) من الجوامد ، (وأربعة أعبد) من المشتقات الجارية مجرى الجوامد . و : « سبعة أبحر » [لقمان/٢٧] من المائعات ، وثمانية أهمل ، وتسعة حبيبة ، وعشرة أرغفة . (وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة) ، وهي : الجمع والتكسير والقلة ، (فيضاف للمفرد) في مسألتين :

إحدهما : أن يكون اسم جمع ، وذلك قليل نحو : « تسعة رهط » [النمل/٤٨] ، و : « خمسي دود »^(١) .

والثانية : في لفظ واحد . (وذلك إن كان نحو : ثلاثمائة وتسعمائة) ، لأن المائة وإن أفردت لفظاً فهي جمع معنى ، لأنها عشر عشرات وهو عدد [١٩٧/ب] قليل . قاله الموضح في الحواشي .

(وشذ في الضرورة قوله) ، وهو الفرزدق : [من الطويل]

٨٧٥ - (ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَآ رِدَائِي وَجَلْتُ عَنْ وَجْهِهِ الْأَهَاتِمِ

ووجه شذوذه أن المائة إذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلاثمائة . وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب^(٢) .

(١) أخرجه البخاري في الزكاة برقم ١٣٤٠ ، ١٣٩٠ .

٨٧٥- البيت للفرزدق في ديوانه ٣١٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٠/٧ ، ٣٧٣ ، واللسان ٣١٧/١٤ (ردى) ، والمقاصد النحوية ٤٨٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٥٣/٤ ، وشرح ابن الناظم ٥١٨ ، وشرح الأشموني ٦٢٢/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ٥١٨ ، وشرح المفصل ٢١/٦ ، ٢٣ ، والمقتضب ١٧٠/٢ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥١٨ : (يقال : ثلاث مائة ، وقد يقال ثلاث مئات وثلاث مئين) .

(ويضاف لجمع التصحيح في مسألتين :

إحداهما : أن يُهْمَل تكسير الكلمة ، نحو : ﴿ سَبْعُ سَمَوَاتٍ ﴾ [البقرة/٢٩] و :
خَمْسُ صَلَوَاتٍ و : ﴿ سَبْعُ بَقَرَاتٍ ﴾ [يوسف/٤٣] فإن : سماء وصلاة وبقرة ، لم يسمع لها
جمع تكسير أصلاً ، فضلاً عن أن يكون للقلّة فلما لم يسمع لها جمع تكسير أضيف إليها
وهي جمع تصحيح لأنه يفيد القلّة عند سيوييه وأتباعه^(١) .

(والثانية : أن يجاور) ؛ بالراء المهملة ؛ (ما أهمل تكسيـره) ، وإن كان هو
مسموع التكسير (نحو : ﴿ سَبْعُ سُنْبُلَاتٍ ﴾ [يوسف/٤٣] فإنه) كسّر على : سنابل . ولكنه
(في التَّنْزِيل مجاور لـ : سَبْعُ بَقَرَاتٍ) المهمل تكسيـره ، فلذلك حُسِّن تصحيحه وقد جاء
في التَّنْزِيل مكسراً نحو : ﴿ سَبْعُ سَنَابِلٍ ﴾ [البقرة/٢٦١] .

وبقي مسألتان :

إحداهما : أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو : ثلاثُ سَعَادَاتٍ فإن^(٢) جَمَعَ
سَعَادَ على : سَعَائِد ، خلاف القياس . كذا قال ابن مالك^(٣) . وهو مبني على أن فعائل إنما
يطرد في المؤنث بالعلامة نحو : رسالة ورسائل ، وأن نحو : عجائز ، يُحَفَظ ولا يُقَاس عليه .
والثانية : أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو : ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ ﴾ [النمل/١٢] قال الموضح : كذا ظهر لي ، فإن تكسير آيةٍ على : آيٍ جائز لكنه ليس بالفاشي .
وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيـره . قال : وفيه نظر .

(ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين :

إحداهما : أن يُهْمَل بناء القلّة ، نحو : ثلاثُ جَوَارٍ ، وأربعةُ رِجَالٍ ، وخمسةُ
دَرَاهِمٍ) . فإن : جارية ورجلاً ودرهماً ، لم يستعمل لها جمع قلّة . وأما أَرْجُلُ فجمع : رِجُلٍ ،
بكسر الراء وسكون الجيم .

(والثانية : أن يكون له بناء قلّة ، ولكنه شاذٌ قياساً أو سماعاً ، فيُنْزَلُ لذلك
مَنْزِلَةُ المَعْدُومِ) [١/١٩٨] ويعدل عنه^(٤) إلى جمع الكثرة .

(فالأول) وهو الشاذ قياساً (نحو : ﴿ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة/٢٢٨] فإن جَمَعَ :
قُرْءٍ ؛ بالفتح ؛ على أَقراء ، شاذ) ، كما سيأتي في باب جمع التكسير . نعم إنَّ جَعَلَ قُرُوءَ

(١) الكتاب ٦٠٣/٣ .

(٢) في « أ » : (فإنه) .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨٦٦/٤ .

(٤) في « أ » : (منه) .

جَمْعًا لـ : قُرْءٌ ؛ بِالضَّمِّ ؛ كَانَ قِيَاسًا . والقُرْءُ : بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ ؛ يُطْلَقُ عَلَى الطُّهْرِ وَالْحَيْضِ .
 (والثاني) : وهو الشاذ سَمَاعًا (نحو : ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ) ؛ بِمَعْجَمَةِ فَمَهْمَلَةٍ ؛
 (فَإِنْ أَشْسَاعًا) وَإِنْ كَانَ قِيَاسًا لِأَن مَفْرَدَهُ : شِيعٌ ، بِكَسْرِ أَوَّلِهِ ^(١) وَسَكُونِ ثَانِيهِ : أَحَدٌ سَيُورُ
 النَعْلِ ^(٢) ، وَأَفْعَالٌ قِيَاسٌ فِيهِ كـ : حِمْلٌ وَأَحْمَالٌ ؛ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ ؛ وَلَكِنَّهُ (قَلِيلُ الْإِسْتِعْمَالِ) .
 (النوع الثاني) من النوعين : (المائة والألف ، وحققهما أَنْ يضافا إِلَى مَفْرَدِ
 نَحْوِ : ﴿ فَلَجِّلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (مِائَةً جَلْدَةً) ﴾ [النور/٢] ، (و) نَحْوِ : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ
 (أَلْفَ سَنَةٍ) ﴾ [العنكبوت/١٤] وَإِنَّمَا كَانَ حَقَّقَهُمَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمِائَةَ اجْتَمَعَ فِيهَا مَا افْتَرَقَ فِي
 عَشْرَةِ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِضَافَةِ وَالْإِفْرَادِ ، لِأَنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَيْهِمَا ، فَاتَّخَذَتْ مِنَ الْعَشْرَةِ الْخَفْضِ
 وَمِنَ الْعَشْرِينَ الْإِفْرَادِ . وَالْأَلْفُ عَوْضٌ مِنْ ^(٣) عَشْرِ مِائَةٍ ، وَهِيَ [٢٧٣] تُمَيِّزُ ^(٤) بِمَفْرَدِ
 مَخْفُوضٍ ، فَعَوَمَلَتِ الْأَلْفُ مَعَامِلَةً مَا عَوَّضَتْ مِنْهُ . (وَقَدْ تَضَافَ الْمِائَةُ إِلَى جَمْعٍ ، كَقِرَاءَةِ
 الْأَخْوِينَ حِمْرَةَ وَالْكَسَائِي : ﴿ ثَلَاثُمِائَةٍ سِنِينَ ﴾) [الكهف/٢٥] بِحَذْفِ التَّنْوِينِ لِلْإِضَافَةِ ^(٥) .
 قِيلَ : وَوَجْهُ تَشْبِيهِ الْمِائَةِ بِالْعَشْرَةِ إِذْ كَانَتْ تَعَشِيرًا لِلْعَشْرَاتِ ، وَالْعَشْرَةُ تَعَشِيرًا
 لِلْأَحَادِ . وَقِيلَ : إِنَّهُ مِنْ وَضْعِ الْجَمْعِ مَوْضِعَ الْمَفْرَدِ . وَمِنْ نَوْنٍ فَقِيلَ : هُوَ عَطْفٌ بَيَانٌ ، أَوْ
 بَدَلٌ مِنْ ثَلَاثُمِائَةٍ ^(٦) .

وَرَدَّ بِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَةِ طَرَحِ الْأَوَّلِ . [١٩٨/ب] وَعَلَى تَقْدِيرِ طَرَحِهِ يَكُونُ الْمَعْنَى :
 وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ سِنِينَ ، فَيَفُوتُ التَّنْصِيفُ عَلَى كَمِيَةِ الْعَدَدِ . وَيُجَابُ بِأَنَّ نِيَةَ الطَّرَحِ غَالِبَةٌ
 لَا لَازِمَةَ . وَلَا يَكُونُ : سِنِينَ تُمَيِّزًا لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ أَقَلُّ مَا لَبِثُوا : تِسْعُمِائَةٍ وَتَسْعَ سِنِينَ .
 قَالَ الْمَوْضِعُ فِي الْحَوَاشِي . وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ :
 ٧٢٨ — وَمِائَةُ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةً بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدُّفْ
 (وَقَدْ تُمَيِّزُ) الْمِائَةُ (بِمَفْرَدِ مَنْصُوبٍ ^(٦)) ، كَقَوْلِهِ ، وَهُوَ الرِّبِيعُ بْنُ ضَيْعٍ

(١) سقط ما بينهما من « ب » .

(٢) في « أ » : (عن) .

(٣) في « أ » ، « ب » : (تميز) .

(٤) الرسم المصحفي : ﴿ مائة ﴾ وقرأها (مائة) بالإضافة : حمزة والكسائي وخلف والحسن والأعمش
 وطلحة وابن سعدان . انظر الإتحاف ٢٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/٢ ، وهي من شواهد أوضح
 المسالك ٢٥٥/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٤٠٧/٢ .

(٥) انظر الإتحاف ص ٢٨٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/٢ .

(٦) في شرح ابن الناظم ص ٥٢٠ : (وقد شدَّ تمييز المائة بمفرد منصوب) .

الفزاري: [من الوافر]

٨٧٦ - (إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا) فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالْفَتَاءُ

فـ « عامًا » : تمييز منصوب بعد مائتين .

قال ابن مالك^(١) : وذلك يقوِّي ما أجازَه ابن كيسان من نحو : الألف درهمًا والمائة دينارًا بالنصب . ويؤيده قول حذيفة رضي الله عنه : « ونحن ما بين الستمئة إلى السبعمئة » بالنصب ، فأجرى « أل » في تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون . وروي بخفض مائة ، على زيادة « أل » . أو تقدير مضاف مماثل لمصحوب « أل » أو إبدال مائة من المخفوض على إنابة المفرد عن الجمع مثل : ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴾ [القمر/٥٤] ، والحق أن البيت ضرورة ، والرواية شاذة .

٨٧٦ - البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ٢٥٤/١ ، وخزانة الأدب ٣٧٩/٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ، والدرر ٥٣٤/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٢٥ ، والكتاب ٢٠٨/١ ، ١٦٢/٢ ، ولسان العرب ١٤٥/١٥ (فتا) ، والمقاصد النحوية ٤٨١/٤ ، وجمع الهوامع ١٣٥/١ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٩٩ ، وأوضح المسالك ٢٥٥/٤ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٣٢ ، وشرح الأشموني ٦٢٣/٣ ، وشرح المفصل ٢١/٦ ، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣ ، والمقتضب ١٦٩/٢ ، والمنقوص والممدود ص ١٧ .

(١) شرح التسهيل ٣٩٥/٢ .

(ف ص ل)

(فإذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين :

الأولى : النِّيفُ) بفتح النون وتشديد الياء مكسورة ؛ وقد تخفف^(١) كـ : هَيْنَ ، وأصله الواو ، من نافَ ينوفُ إذا زاد . وقال أبو زيد^(٢) : (وهو التسعة فما دونها) ، وقال أبو جعفر النحاس في شرح المعلقات^(٣) : النِّيفُ من العدد : ما جاوز العقد إلى الثلاثة ، هذا قول أهل اللغة ، وفي الصحاح والقاموس^(٤) : كل ما [أ/١٩٩] زاد على العقد فهو نِيفٌ حتى يبلغ العقد الثاني . انتهى .

والعَقْدُ ما كان من مرتبة العشرات أو المئات أو الألوف ، (وحكمت لها) ، أي للكلمة الأولى وهي النِّيفُ ، (في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك) التركيب ، (فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس ، و) (أجريت) (ما دون ذلك) وهو : الأحد^(٥) والاثنتان (على القياس ، إلا أنك تأتي بأحد وإحدى) بإبدال الواو همزة فيهما .

إلا أن الأول شاذ لازم^(٦) غالباً . والثاني : مطرد على الأصح كـ : إشاح وإكاف ، ولهذا نبهوا على الأصل في أحد فقالوا : وَحَد . ولم ينبهوا عليه في إْحْنَى ، وأتوا بأحد وإحدى مع التركيب (مكان واحد وواحدة) مع الأفراد ، خوف الالتباس بالصفة .
(ويبنى الجميع) من النِّيفُ والعَقْدُ بعد التركيب (على الفتح) ، ليعادل خفَّته ثقل التركيب ، أما بناء الكلمة الأولى فلأنها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها ، وأما

(١) في « ط » : (يخفف) .

(٢) في شرح القصائد التسع ص ٢٢٨ أن الجرمي حكى عن أبي زيد : أن النيف ما بين الواحد إلى التسعة .

(٣) شرح القصائد التسع ص ٢٢٨ .

(٤) الصحاح والقاموس (نوف) .

(٥) في « أ » : (الواحد) .

(٦) في « أ » : (لا لازم) .

بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف ، وقيل : لوقوعها موقع التنوين ، (إلا اثنين واثنین فتعربهما) بالألف رفعا وبالياء جرًا ونصبًا (كالمثني) ، لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد ، وقيل : مضافان إليه . وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف .

وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن اثنين واثنین مبنيان مركبان مع العقد كسائر [٢٧٤] أخواتهما^(١) .

ورد بأنهما لو كانا مبنيين لزما [١٩٩/ب] الياء لأنها نظير الفتحة في الواحد ، ولهذا قالوا : لا يَدَيْن بها^(٢) لَكَ (وإلا : ثمانِي ، فَلَكَ فَتَح الياء) لأنها مفتوحة في ثمانية . قاله السهيلي في الروض . (و) لك (إسكانها) كما في : معدي كرب .

(ويقل حذفها مع بقاء كسر النون) لأنها ياء زائدة ، فحذفت وبقيت الكسرة دليلاً عليها فأشبهت : ﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُوا ﴾ [الزمر/١٦] . (و) يقل^(٣) حذفها (مع فتحها) ، أي النون ، لأنها لما كانت تُضَمُّ في الآخر إذا كان الآخر نون ، كقوله : [من الرجز]
٨٧٧ — لَهَا ثَنَانًا أَرْبَعُ حِسَانُ وَأَرْبَعُ فَتَحُهَا ثَمَانُ
جعلت فتحة بناء على التركيب .

(والكلمة الثانية) من الكلمتين : (العشرة ، ويرجع بها إلى القياس) في (التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث) ، فتجردها من التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث ، رجوعاً إلى الأصل ، لثلاثي جمع بين علامتي تأنيث ، (وتبنيها على الفتح مطلقاً) سواء أكانت مع اثنين واثنين أم مع غيرهما . أما بناؤها مع اثنين واثنين فلأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة ، والاسم إذا وقع موقع الحرف بُنِيَ . وأما بناؤها مع غيرهما فلأنها واقعة موقع التنوين ، وهو حرف مبني على السكون ، وخالفت في البناء حكم ما وقعت موقعه تنبيهاً على الفرعية ، واختير الفتح طلباً للتخفيف .

(١) الارتشاف ٣٦٦/١ .

(٢) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (لها) ، والتصويب من لسان العرب ٤٢٤/١٥ (يدي) ، وفيه : (ابن سيده : وقولهم لا يدين لك بها ، معناه لا قوة لك بها ، لم يحكه سبويه إلا مثني ، ومعنى الثنية هنا : الجمع والتكثير) . وفي الكتاب ٢٧٩/٢ أن إثبات النون في هذا القول أحسن وهو الوجه .

(٣) في « ط » : (ونقل) .

٨٧٧- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٦٥/٧ ، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣ ، واللسان ١٠٣/٤ (نجر) ٨١/١٣ (ثمن) ، وتاج العروس ٣٢/١٠ (نجر) (ثمن) ، وتهديب اللغة ١٥/١٠٧ ، وشرح التسهيل ٤٠٣/٢ .

(وإذا كانت) العشرة مختومة (بالتاء سكنت) أنت (شبهها في لغة الحجازيين)، فإنهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة .
 (وكسرتها في لغة) أكثر بني (قيم)^(١) تشبيهاً بتاء كيف . (وبعضهم)، وهم الأفلون من بني تميم [٢٠٠/أ] (يفتحها)، إبقاء لها على أصلها من الفتح . وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع: ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾^(٢) [البقرة/٦٠] وبعضهم يسكن العين من عشرة، فيقول: أَحَدَ عَشَرَ، احترازاً من توالي المتحركات . قاله في المفصل^(٣) .
 (وقد تبين بما)^(٤) ذكرنا أنك تقول: (عندي) (أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، بتذكيرهما)، أي: النيف والعقد من المثالين، (وِثْلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا، بتأنيث الأول) (وهو ثلاثة، وتذكير الثاني) (وهو عشر . (وتقول): (عندي) (إِحْدَى عَشْرَةَ أَمَةً، وَاثْنَا عَشْرَةَ جَارِيَةً، بتأنيثهما)، أي: النيف والعقد من المثالين .
 وإنما جمعوا بين تأنيثين في: إحدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين، وفي اثنتا عشر إما لأن التاء بدل من الياء، وليست للتأنيث . أو لأنها زائدة للإلحاق بـ «أصبهان» . وإما لأن «اثنان واثنتان» معربان، وعشرة مبنية، والمبني غير المعرب فكأنهما اسمان: مضاف ومضاف، إليه، وإما لأنهما متضايقان حقيقة بدليل حذف النون .
 قال الموضح: كل ذلك قد قيل، والسؤال عندي من أصله ليس بالقوي لأنهم قالوا في اسم الفاعل: خَامِسَ عَشَرَ في المذكر، وخَامِسَةَ عَشْرَةَ في المؤنث فأنثوا الكلمتين جميعاً وبنوهما على الفتح، وذلك مُجمع عليه، وكذا في الباقي فلل على أنهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب . انتهى .
 (و) تقول: عندي (ثلاث عشرة جارية، بتذكير) (الجزء الأول وتأنيث) (الجزء الثاني) وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله:

- (١) شرح ابن عقيل ٤٠٩/٢، وشرح ابن الناظم ص ٥٢١، والارتشاف ٣٦٥/١ .
- (٢) لم تنسب هذه القراءة إلى يزيد، بل إلى الأعمش وابن فضل الأنصاري . انظر البحر المحيط ٢٢٩/١، والكشاف ٧١/١، والمحاسب ٨٥/١ . وقد نسب إلى يزيد أنه قرأها (عشرة) ؛ بكسر الشين، انظر المصادر السابقة، وحاشية يس ٢٧٤/٢ .
- (٣) لم أحده في المفصل خلال حديثه عن العدد، انظر المفصل ص ٢١٢ - ٢١٦، وفي لسان العرب ٥٦٨/٤ (عشر): (قال ابن السكيت: ومن العرب من يسكن العين فيقول أَحَدَ عَشَرَ، وكذلك يسكنها إلى تسعة عشر، وقال الأخفش: إنما سكنوا العين لما طال الاسم وكثرت حركاته) .
- (٤) في «ط»: (مما) .

٧٢٩- وَأَحَدًا ذَكَرُ وَصَلْنَاهُ بَعَشَرَ
الآيات [٢٠٠/ب] الستة^(١).

(فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير ، والتسع عشرة في التأنيث ، استوى لفظا المذكر والمؤنث تقول) : عندي (عشرون عبداً) ، وعشرون أمة ، وثلاثون عبداً (وثلاثون أمة) . والمدار في التذكير والتأنيث على التمييز ، (وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو : « إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا » [يوسف/٤] ، « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » [التوبة/٣٦] ، « وَوَاَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَتْمٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » [الأعراف/١٤٢] ، « فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا » [العنكبوت/١٤] « فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا » [المجادلة/٤] ، « ذُرْعَهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا » [الحاقة/٣٢] ، « فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً » [النور/٤] ، (« إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ») [ص/٢٣] .
(وأما قوله تعالى : « وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا » أُمَمًا » [الأعراف/١٦٠] ، (ف : أسباطاً) ليس بتمييز لأنه جمع ؛ وإنما هو (بدل من اثنتي عشرة) ، بدل كل من كل ، (والتمييز محذوف أي : اثنتي عشرة فرقة) . قاله الشلوين وابن أبي الربيع وغيرهما . (ولو كان : أسباطاً ، تمييزاً) عن اثنتي عشرة ، (لذكر) ؛ بتشديد الكاف ؛ (العددان) ولقيل : اثني عشر بتذكيرهما وتجريدتهما من علامة التأنيث ، (لأن السِّبْطَ) واحد الأسباط (مذكر) ، فكان يجب أن تجرد التاء من عدده .

(وزعم الناظم) في شرح الكافية^(٢) (أنه) لا حذف ، وأن أسباطاً (تمييز ، وأن ذكر « أُمَمًا » رجح حكم التأنيث) في [٢٧٥] أسباطاً لكونه وُصف به « أُمَمًا » جمع أمة ، (كما رجحه) ؛ أي التأنيث ؛ في : شُخص (ذكر [٢٠١/أ] : كاعبان ومعصر في قوله) :
[من الطويل]

(١) الآيات هي :

مُرْكَبًا قَاصِدًا مَعْدُودَ ذَكَرٍ
وَالثَّنِينَ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرُهُ
مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ فَافْعَلْ قَصْدًا
بَيْنَهُمَا إِنْ رُكْبًا مَا قَدَّمَا
إِثْنِي إِذَا أُنْثَى تَشَابَا أَوْ ذَكَرَا
وَالْفَتْحُ فِي جُزْءَيْ سِوَاهُمَا أَلْفُ

.....
وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَةٌ
وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى
وِلْثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا
وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ أَتَتْهُ وَعَشْرًا
وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْقَعٌ بِالْأَلْفِ

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٦٤/٣ .

٨٧٨ — فَكَانَ مِجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي (ثَلَاثُ شَخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعَصِّرٌ)

وكان القياس : ثلاثة شخوص ، لأن الشخص مذكر ، ولكنه لما فسر به : كاعبان ومعصر ، وهما مؤنثان رجَّح تأنيثه . وما ذكره الناظم في الآية ، مخالفاً في شرح التسهيل^(١) « إن أسباطاً بدل لا تميز » . انتهى .

والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مُشْكِلٌ على قولهم : إن المبدل منه في نية الطرح غالباً . ولو قيل : وقطعناهم أسباطاً لفاتت فائدة كمية العدد ، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه .

والقول بأنه تمييز مُشْكِلٌ على قولهم : إن تمييز العدد المركب مفرد ، وأسباطاً جمع . وقال الحوفي : « يجوز أن يكون أسباطاً نعت الفرقة ، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وأمماً : نعت الأسباط ، وأثت العدد وهو واقع على الأسباط ، وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة أمة كقوله : [من الوافر]

٨٧٩ — ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ
.....

يعني رجالاً . انتهى .

فارتكب الوصف بالجامد ، والكثير خلافة . وذهب الفراء إلى جواز جميع التمييز . وظاهر الآية يشهد له ، ويشهد له أيضاً ما روي من قول ابن مسعود ؛ رضي الله تعالى عنه : « قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض » . وتخريج أبي حيان على أن : بني مخاض : حال من عشرين ، أو نعت لها ، والتمييز محذوف خلاف الأصل ، وإلى تمييز المركب أشار الناظم بقوله :

٧٣٦ — وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَّيْنَهُمَا

٨٧٨ — تقدم تخريج البيت برقم ٨٧٤ .

(١) شرح التسهيل ٢/٢٩٣ .

٨٧٩ — تمام البيت : (ثلاثة أنفس وثلاث ذودٍ لقد جار الزمان على عيالي) ، وتقدم تخريجه برقم ٨٧٢ .

(فصل)

(ويجوز في العدد المركب ، غير اثني عشر واثني عشرة ، أن يضاف إلى مستحق [٢٠١ / ب] المعدود ، فيستغنى عن التمييز ، نحو : هذه أحد عشر زيدا) ، ف « هذه » مبتدأ ، وأحد عشر : خبره ، وزيد : مضاف إليه . وإنما لم يضاف : اثنا عشر واثنا عشرة لأن ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون ، فكما أن الإضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها . ولا كذلك الباقي . (ويجب) حينئذ (عند البصريين البناء في الجزأين) معاً ، كما يبقى مع التمييز .

(وحكى سيبويه^(١) الإعراب في آخر) الجزء (الثاني) بحسب العوامل ، وإبقاء الجزء الأول على بنائه على الفتح (كما في : بَعْلَبَك) . فتقول : هذه أحد عشر زيدا ، ورأيتُ أحد عشر زيدا ، ومررتُ بأحد عشر زيدا . بفتح أحد في الجميع ، ورفع عشر في الأول ونصبه في الثاني وجره في الثالث . والفتحة في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الأولى ، لأن تلك فتحة بناء وهذه فتحة إعراب . (وقال) سيبويه^(٢) في هذه اللغة : (هي لغة رديئة) وقال الأخفش : حسنة .

واختارها ابن عصفور^(٣) وزعم أنها الفصحى ، ووجه ذلك بأن الإضافة تردُّ الأسماء إلى أصلها من الإعراب . وردَّ ابن مالك في شرح التسهيل^(٤) بأن المبني قد يضاف نحو : كم رجل عندك ، انتهى .

وقد يفرَّق بين ما بناؤه أصلي فلا يردُّ إلى الإعراب ، وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيردُّ إليه بأدنى ملاسة . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٣٧- وَإِنْ أُضِيفَ عِلْدٌ مُرْكَبٌ يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ

(١) الكتاب ٢٩٩/٣ .

(٢) الكتاب ٢٩٩/٣ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٥٢٣ .

(٣) المقرب ٣٠٩/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٤١٩/٢ .

(وحكى الكوفيون وجهًا ثالثًا وهو أن يضاف) الجزء (الأول إلى) الجزء (الثاني)، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل، ويجر الجزء [٢/٢٠٢] الثاني بالإضافة (كما في: عبد الله، نحو) ما حكى الأخفش^(١) أنه سمع ممن سمع من أبي فقعر الأسدي، وأبي^(٢) الهيثم العقيلي: (ما فعلتُ خمسَ عشرَ)، برفع خمسة. وجرَّ عشرَ^(٣).
(وأجازوا أيضًا هذا الوجه)، وهو إعراب المتضايقين (دون إضافة) إلى مستحق المعدود نحو: هذه خمسة عشر، ورأيتُ خمسة عشر، ومررتُ بخمسة عشر، بجرَّ عشر في الأحوال الثلاثة، وإعراب خمسة بحسب العوامل، (استدللاً بقوله)؛ وهو نفي بن طارق على ما قيل: [من الرجز]

٨٨٠ - (كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقْوَتِهِ بَنَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ)

ف: «بنت» مفعول ثان بـ «كُلِّفَ»، ومفعوله الأول مستتر فيه قائم مقام الفاعل، وثمانى: مضاف إليه^(٤)، وعشرة: بالتثنية [٢٧٦] مجرورة بإضافة ثمانى إليها، ولم يضاف إلى مستحق المعدود. والعناء، بفتح العين المهملة: التعب والمشقة. والشقوة، بكسر الشين المعجمة: الشقاوة.

وقول ابن مالك في التسهيل^(٥): ولا يجوز بإجماع ثمانى عشر إلا في الشعر. مردود، فإن الكوفيين أجازوا ذلك مطلقاً في الشعر وغيره، كما قال الموضح فليس نقل الإجماع بصحيح.

(١) نسب هذا القول إلى الفراء في شرح ابن الناظم ص ٥٢٣.

(٢) في «ط»: (ابن).

(٣) بعده في شرح ابن الناظم ص ٥٢٣: (والبصريون لا يرون ذلك، بل يستصحب عندهم البناء في الإضافة، كما يستصحب مع الألف واللام بإجماع).

٨٨٠ - الرجز لنفي بن طارق في الحيوان ٤٦٣/٦، والدرر ٤٩١/٢، والمقاصد النحوية ٤٨٨/٤، وبلا نسبة في لسان العرب ٤٣٨/١٤ (شقا)، والإنصاف ٣٠٩/١، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤، وتهذيب اللغة ٢٠٩/٩، وخزانة الأدب ٤٣٠/٦، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣، وشرح التسهيل ٤٠٢/٢، والمختصص ٩٢/١٤، ١٠٢/١٧، وجمع الهوامع ١٤٩/٢.

(٤) في «ب»، «ط»: (إليها).

(٥) التسهيل ص ١١٨.

(فصل ————— ل)

(ويجوز أن تصوغ) أي تشتق (من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل)
على وزن فاعِل ، (كما تصوغه من فَعَلَ) المفتوح العين ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
٧٣٨ - وَصُغَ مِنْ اِثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعُلًا
(فتقول : ثانٍ وثالثٍ ورابعٍ إلى العاشر ، كما تقول) من فعل المُتَعَدِي :
(ضارب ، و) من اللازم : (قَاعِد) ، إلا أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي ، لأنه من
قبيل [٢٠٢/ب] الاشتقاق من أسماء الأجناس كـ « تَرَبَّتْ يَدَاكَ »^(١) من التراب ، واستَحْجَرَ
الطين من الحَجَر ، على ما هو مبين في علم الاشتقاق ، ويستثنى من ذلك ما إذا أريد به
معنى فاعل فإن له فعلاً ، كما صرح به في التسهيل^(٢) ، فيكون مصوغاً من المصدر .
قال في شرح التسهيل^(٣) : وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم ،
وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثَلَاثِ إلى العَشْرِ ، وهي مصادر : ثَلَاثُ الاثنين إلى عَشْرُ
التسعة . انتهى .

وفي الصحاح^(٤) : عَشَرْتُ الْقَوْمَ أَعَشِرُهُمْ عَشْرًا إِذَا صِيرْتَ عَاشِرَهُمْ .
(و) اسم الفاعل من العدد (يجب فيه أبداً أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع
المؤنث) على القياس . (كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه) من أسماء الفاعلين .
(فأما ما دون الاثنين فإنه وُضِعَ على ذلك) الحكم (من أول الأمر فقيلاً)
في المذكر : (واحد ، و) في المؤنث : (واحدة) ، وهما من : وَحَدَ يَحْدُ .

(١) من حديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح برقم ٤٨٠٢ ، ومسلم في الرضاع برقم ١٤٦٦ ،
وتمامه : « تنكح المرأة لأربع : لملأها ولحسبها وجمالها ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك » .

(٢) التسهيل ص ١٢١ .

(٣) شرح التسهيل ٤١٣/٢ .

(٤) الصحاح (عشر) .

(ولك في اسم الفاعل المذكور) وهو: ثان^(١) وعاشر^(٢) وما بينهما، (أن تستعمله بحسب المعنى الذي تريده على سبعة أوجه :

أحدها : أن تستعمله مفرداً) عن الإضافة (ليفيد الاتصاف بمعناه مجزئاً) عن الاتصال بالعشرة ، (فتقول : ثالث ورابع) ، ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثاً ورابعاً ، (قال) النابغة الذبياني : [من الطويل]

٨٨١ - تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا (لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ)

والمعنى : وقع في وهمي أي : ذهني ، علامات للمرأة فعرفت العلامات بعد ستة أعوام ، وهذا العام الذي أنا فيه سابع .

الوجه (الثاني : أن تستعمله مع أصله) الذي صيغ هو [٢٠٣/١] منه ، (ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٤٠ - وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بَنِي تُضِفْ إِلَيْهِ

(فتقول : خامس خمسة أي : بعض جماعة منحصرة في خمسة) أي : واحد

من خمسة لا زائد عليها ، (ويجب حينئذ إضافته إلى أصله) ؛ كما مثل ؛ (كما يجب إضافة البعض إلى كله) ك : يد زيد . (قال الله تعالى ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ ﴾ [التوبة/٤٠] ، ف « ثاني » حال من الهاء في « أخرجه » ، و « اثنين » مضاف إليهما (وقال) الله (تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾) [المائدة/٧٣] ، ف « ثالث » خبر « إن » ، و « ثلاثة » مضاف إليه .

(وزعم الأخفش وقطرب) من البصريين ، (والكسائي وثعلب) من الكوفيين ، (أنه يجوز إضافة الأول) وهو الفرع ، (إلى الثاني) وهو الأصل ، (ونصبه إياه^(٣)) . فعلى هذا يجوز : ثالث ثلاثة ، بجر ثلاثة ونصبها ، فعلى هذا يجوز : ثالث ثلاثة ، بجر ثلاثة ونصبها . (كما يجوز في : ضارب زيد) ، جر زيد ونصبه .

(١) في « ط » : (ثاني) .

(٢) في « ب » : (عشر) .

٨٨١ - البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣١ ، وخزانة الأدب ٤٥٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٧/١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٣ ، والكتاب ٨٦/٢ ، ولسان العرب ٥٦٩/٤ (عشر) ، والمقاصد النحوية ٤٠٦/٣ ، ٤٨٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦١/٤ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٨ ، والمقتضب ٣٢٢/٤ ، والمقرب ١٤٧/١ ، وتاج العروس (لوم) .

(٣) الارتشاف ٣٦٧/١ .

(وزعم الناظم) في التسهيل^(١) (أن ذلك جائز في ثان فقط) دون غيره .
وعلَّله في شرح التسهيل^(٢) : بأن العرب تقول : ثَنَيْتُ الرجلين ، إذا كنت الثاني منهما .
يعني ولا تقل ثَلَّيْتُ الرجلين^(٣) ، إذا كنت الثالث منهم .

ثم قال^(٤) : فمن قال : ثاني اثنين بهذا المعنى عُدَّ لَأَن له فعلاً ، ومن قال : ثالثُ ثلاثة^(٥) لا يُعَدُّ لَأَنه لا فعل له . وتعقبه أبو حيان فقال^(٦) : ثَنَيْتُ الرجلين ، مخالف لنقل النحاة ، ثم هو ليس نصّاً في : ثَنَيْتُ الاثنين ، حتى يبنى عليه جواز : ثَنَيْتُ الاثنين . قال الموضح : وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في [٢٠٣/ب] كتاب الأفعال^(٧) . وإذا جاز ثَنَيْتُ الرجلين ، جاز ثَنَيْتُ الاثنين ، ولا يتوقَّف في ذلك إلا ظاهري جامد . انتهى .
الوجه (الثالث : أن تستعمله^(٨) مع ما دون أصله) الذي صيغ منه بمرتبة

واحدة ، (ليفيد معنى التصيير) والتحويل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [٢٧٧]

٧٤١ - وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلُ مِثْلَ مَا فَوْقَ فَحُكِّمْ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

(فتقول : هذا رابعٌ ثلاثةٌ) ، بتنوين رابع ونصب ثلاثة ، (أي : جاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال الله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾) [المجادلة/٧] ، أي إلا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة .

(ويجوز حينئذ) ، أي حين إذا كان بمعنى مصير ، (إضافته) إلى ما دونه (وإعماله) بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، واعتماده على نفي أو استفهام ، أو ذي خبر أو حال أو موصوف ، (كما يجوز الوجهان) : وهما الإضافة والإعمال (في جاعل ومصير ونحوهما) من أفعال التحويل والانتقال .

(١) التسهيل ص ١٢١ .

(٢) شرح التسهيل ٤١٢/٢ .

(٣) في جميع النسخ : « الرجال » ، والتصويب من شرح ابن الناظم ص ٥٢٣ الذي أجاز أن يقال : (ثلثت الرجلين إذا انضمت إليهما ، فصرتم ثلاثة) .

(٤) شرح التسهيل ٤١٢/٢ .

(٥) في « أ » : (ثلاثة) .

(٦) الارتشاف ٣٧٣/١ .

(٧) في كتاب الأفعال ١٤٤/١ أن هذا كلام العرب ، والقياس غيره .

(٨) في « أ » : (يستعمل) ، والتصويب من « ب » ، « ط » ، وأوضح المسالك ٢٦٢/٤ .

(ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان ، فلا يقال : ثاني واحد ، ولا : ثان واحداً) . نصٌّ على ذلك سيبويه^(١) . (وأجازه بعضهم) ، وهو الكسائي (وحكاه عن العرب) فقال^(٢) : تقول ثاني واحد . وحكى الجوهري^(٣) : ثان واحداً .

وإنما ساغ عمل فاعل من العدد لأن له فعلاً ، كما أن جاعلاً كذلك ، يقال : كانوا تسعةً وعشرين فَنَلَّثْتُهُمْ ، أي : فَصَيَّرْتُهُمْ ثلاثين ، أَثَلَّثْتُهُمْ ، فأنا ثَالِثُهُمْ . وهكذا إلى كانوا تسعةً وثمانين فَتَسَعَّتُهُمْ ، أي : فَصَيَّرْتُهُمْ تِسْعِينَ أَتَسَعَّتُهُمْ ، فأنا تاسِعُهُمْ . إلا أن المضارع من رَبَعْتُهُمْ وَسَبْعَتُهُمْ وَتَسَعَّتُهُمْ [٢٠٤/أ] مفتوح العين لا مكسورها . فإذا تجاوزت ذلك قلت : كانوا تسعةً وتسعين فَأَمَاتَيْتُهُمْ ، على أَفْعَلْتُهُمْ ، وكذا كانوا تِسْعِمِائَةً وَتِسْعًا وَتِسْعِينَ فَأَلْفَتُهُمْ ، فَأَنَا مُمٌّ وَمُؤَلِّفٌ .

ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لأبي الحسن بن الأهوازي : كان القوم عشرةً فَحَدَّعَشْتُهُمْ إلى تَسَعَّسْتُهُمْ ، وهم مُحَدَّعَشُونَ ، وأنا مُحَدَّعِشٌ وَمُتَسَعِّشٌ ، قال : وكذا العقود ، يقال : مُعَشْرَنٌ وَمُتَلَّثِنٌ ، ومن المائة والألف : مُمٌّ وَمُؤَلِّفٌ ، لأنَّ فعلهما : أَمَّيٌّ وَأُؤَلِّفٌ . انتهى .

الوجه (الرابع : أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه) ، حال كونه (مقيداً بمصاحبة العشرة) ، وهو أنه واحد موصوف بهذه الصفة . (فتقول : حادي عشر ، بتذكيرهما) على القياس ، (وحادية عشرة ، بتأنيثهما) على القياس أيضاً . (وكذا تصنع في البواقي : تذكر اللفظين مع المذكر ، وتؤنثهما مع المؤنث^(٤) . تقول : الجزء الخامس عشر) بتذكيرهما ، (والمقاومة السادسة عشرة) بتأنيثهما . (وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين ، فإنك تقلب فاءهما) وهي الواو ، (إلى موطن لاهما) وهي الدال . وتقول : حَادِوٌ وَحَادِوَةٌ ، (وتصيِّرهما) أي الواو (ياء) ، لأن الواو إذا تطرفت إثر الكسر^(٥) قلبت ياء ، وتاء التأنيث في حكم الانفصال ، إلا أنك تُعِلُّ حَادِياً لإعلال قاضٍ ، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما : الياء والتتوين ، ولا تُعِلُّ حادية لتحرك الياء .

(١) الكتاب ٥٥٩/٣ .

(٢) انظر الارتشاف ٣٧٢/١ - ٣٧٣ .

(٣) الصحاح (ثنى) .

(٤) في « أ » : (المؤنثة) .

(٥) في « ط » : (الكسرة) .

(فتقول : حاد) ، بحذف الياء ، ووزنه : عَالِفٌ ، (وحادية) ، بإثبات الياء [٢٠٤/ب] ووزنها : عالفة لأنهما من الوحلة . وحكى الكسائي عن بعض العرب : واحد عشر على الأصل . فلم يلتزم القلب كل العرب^(١) .

الوجه (الخامس : أن تستعمله معها) ، أي مع العشرة ، (ليفيد معنى : ثاني اثنين ، وهو المحصار العدة فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه :

أحدها ؛ وهو الأصل ؛ أن تأتي بأربعة ألفاظ : أولها : الوصف) ، وهو اسم الفاعل . والثاني : العشرة ، حال كون الوصف (مركباً مع العشرة ، و) اللفظ (الثالث : ما اشتق منه الوصف ، و) الرابع : العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف (مركباً أيضاً مع العشرة . وتضيف جملة التركيب الأول) ، وهو الوصف المركب مع العشرة (إلى جملة التركيب الثاني) ، وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة . (فتقول : ثالث عشر ثلاثة عشر^(٢)) فالوصف هو : ثالث ، وما اشتق منه هو : ثلاثة ، وكل منهما مركب مع العشرة . وهذه الألفاظ الأربعة مبنية على الفتح ، وجملة التركيب الأول مضافة ، وجملة التركيب الثاني مضاف إليها .

الوجه (الثاني) من هذه الحالة : (أن تحذف عشر من) التركيب (الأول استغناء به في) التركيب (الثاني) ، وتعرب الجزء الأول من أول التركيبين لزوال التركيب منه وتضيفه إلى جملة التركيب الثاني ، فتقول : هذا ثالث ثلاثة عشر برفع : ثالث ، بلا تنوين ، وبناء : ثلاثة عشر . قال أبو حيان^(٣) : وهذا الوجه أكثر استعمالاً وجائز اتفاقاً ، وإعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب ، وقياس من أجاز الإعمال في : ثاني اثنين ، أن يميزه هنا . انتهى .

الوجه (الثالث) من هذه الحالة : (أن تحذف العقد) ، وهو العشرة (من) التركيب (الأول ، و) [٢٠٥/] تحذف (النَّيْف) ، وهو الثلاثة في مثالنا ، (من) التركيب (الثاني . ولك في [٢٧٨] هذا الوجه) المشتمل على الحذفين المذكورين (وجهان : أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء) وهو : التركيب (فيهما فتجري الأول) وهو الوصف (بمقتضى حكم العوامل) في الرفع والنصب والجر . (وتجر الثاني)

(١) انظر شرح المرادي ٣٢٢/٤ .

(٢) أنكر ثعلب ذلك وقال : (إنما الوجه : ثالث ثلاثة عشر لا غير) . انظر كتاب الحلل ص ٢٣٦ .

(٣) الارتشاف ٣٧١/١ .

(٤) إضافة من « ط » .

وهو العقد ، (بالإضافة) دائماً فتقول : جاءني ثالث عشر ، ورأيتُ ثالثَ عشر ، ومررت بثالث عشر ، بجرّ عشر في الأحوال الثلاثة . (و) إعرابُ ثالث بحسبِ العوامل . جزم بذلك ابنُ عصفور^(١) . قال أبو حيان^(٢) : وينبغي أن لا يُقدم على هذا إلا بسماع لما فيه من الإجحاف .

الوجه (الثاني) من هذين الوجهين : (أن تعرب) الجزء (الأول) ، وهو الوصف ، بحسبِ العوامل ، (وتبني) الجزء (الثاني) وهو : العقد على الفتح ، (حكاة الكسائي ، و) يعقوب (ابن السكيت ، وابن كيسان^(٣) . ووجهه أنه) أعرب الأول لزوال التركيب ، و (قدّر ما حُذف من الثاني فبقي البناء بحاله) لنية الصدر . ونظيره : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله . فيمن فتح قوة . فإنه بنى مع كلمة أخرى ثم حذفها ، وبقي البناء بحاله . قاله ابن مالك^(٤) .

قال أبو حيان^(٥) : (ولا يقاس على هذا الوجه لقلته . وزعم بعضهم) ، وهو أبو محمد بن السيد^(٦) ، (أنه يجوز بناؤهما لحلّول كل منهما محل الحذف من صاحبه) . فتقول : جاء ثالثَ عشرَ ، ورأيتُ ثالثَ عشرَ ، ومررتُ بثالثَ عشرَ ، ببناء الجزأين على الفتح في الأحوال الثلاثة .

(وهذا مردود لأنه لا دليل حينئذ) ، أي حين إذ بُنِيَ ، (على أن هذين الاسمين [٢٠٥/ب] منتزعان من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب) الجزء (الأول) فإنه يدل على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين .

(ولَمْ يذكر الناظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (هذا الاستعمال الثالث) ، وهو أن يحذف العقد من الأول ، والنَيْف من الثاني ، (بل ذكرا مكانه) ، في الكتابين المذكورين^(٧) : (أنك تقتصر على التركيب الأول ، باقياً بناء صدره ، وذكر) ، أي الناظم وابنه (أن بعض العرب يعربه) ، زاد ابنه : حكى ذلك ابن السكيت وابن

(١) المقرب ٣١٧/٢ .

(٢) الارتشاف ٣٧١/١ .

(٣) في شرح ابن الناظم ص ٥٢٥ : (حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان) .

(٤) تخلص الشواهد ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٥) الارتشاف ٣٧١/١ .

(٦) كتاب الحلل ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(٧) التسهيل ص ١٢١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢٥ .

كيسان^(١). قال الموضح : (والتحرير ما قدّمته) من الاستعمال الثالث بوجهيه . وأن ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من إعراب الأول إنما هو فيما إذا حُذِفَ العقد من الأول والنِّيف من الثاني ، لا فيما إذا اقتصر على التركيب الأول خاصة . وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد ، وإلا فقد قال أبو حيان^(٢) : إنه باطل ، لأنه يلتبس بما ليس أصله تركيبين . وردّه الموضح في الحواشي بأن الذي أجازه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه بشر وأنه يقال : حادي عشر ، وليس في كلامه ما يقتضي أنه منتزِع من تركيبين . انتهى . وعبارة النظم ناطقة بما قال أبو حيان ، فإن قوله :

٧٤٤- وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشَرَ

معناه : استغنى بحادي عشر عن بقية التركيب ، وتلخص في هذه المسألة خمسة أوجه :
الأول : الإتيان بأربعة ألفاظ ، وإليه يشير قول الناظم :

٧٤٢- فَجِئَ بِتَرْكِيبَيْنِ

وهو قليل الاستعمال ، حتى إن بعضهم منعه .

الثاني : أن تحذف [٢٠٦/١] عقد الأول . وإليه يشير قول الناظم :

٧٤٣- أَوْ فَاعِلًا بِسِحَالَتِيهِ أَضْفِ إِلَى مُرْكَبٍ

الثالث : حذف هذا ونيف الثاني ، وبناء ما بقي .

الرابع : حذفهما وإعراب ما بقي .

الخامس : إعراب الوصف مع حذف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه .

الوجه (السادس) من أوجه استعمال اسم^(٣) الفاعل : (أن تستعمله معها) ؛

أي مع العشرة (لإفادة معنى : رابع ثلاثة) ، فيكون بمعنى : جاعل ، وليس بمسموع .

(فتأتي أيضًا بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون) اللفظ (الثالث منها دون ما اشتق منه

الوصف فتقول : رابع عشر ثلاثة عشر . أجاز ذلك سيبويه^(٤) ، وجماعة من المتقدمين

قياسًا ، (ومنعه بعضهم) ، وهم الكوفيون وأكثر البصريين ، وقوفًا مع السماع^(٥) . (وعلى

الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني) من التركيبين (في موضع خفض) ،

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٢٥ .

(٢) الارتشاف ٣٧١/١ .

(٣) سقط من « ط » .

(٤) الكتاب ٥٥٩/٣ .

(٥) في كتاب الحلال ص ٢٣٦ - ٢٣٧ : (أكثر النحويين على أنه لا يجوز) .

بإضافة التركيب الأول إليه . ويمتنع النصب وإن كان الوصف فيه بمعنى جاعل ، لأن عمل الوصف إنما يتأتى مع تنوينه أو اقترانه بـ « أل » ، وهما منتقيان مع التركيب ، ومن ثم أجاز بعض النحويين^(١) : هذا ثان أحد عشر وثالث اثني عشر ، بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة .

(ولك) إذا أتيت بتركيبين (أن تحذف العشرة من) التركيب (الأول) فنقول : رابع ثلاثة عشر ، (وليس لك مع ذلك) الحذف للعشرة من الأول ، (أن تحذف النيف من) التركيب (الثاني) ، ونقول : رابع عشر ، بفتحهما ، (للإلباس) بما ليس أصله تركيبين .

ومقتضى البناء في [٢٧٩] الجزأين [٢٠٦ ب/] الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه . ويزول الإلباس بإعراب الأول ، كما ذكر في الوجه الخامس . ولم أره مسطوراً .

الوجه (السابع : أن تستعمله مع العشرين وأخواتها) إلى التسعين ، (فتقدمه) في اللفظ ، (وتعطف عليه العقد بالواو خاصة) ، فنقول : حادٍ وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

..... وَقَبْلَ عِشْرِينَ أَذْكَرًا ٧٤٤

٧٤٥ وَبَابِهِ الْفَاعِلُ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَאוٍ يُعْتَمَدُ

وهذا لا يختص باسم الفاعل ، بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام : وجوب تأخيرها عنه لأن الأقل سابق للأكثر طبعاً ، وجوب عطفها عليه ليرتبطا ، وجوب كون العاطف الواو ، لأنه عددٌ واحدٌ والواو للجمع .

(١) منهم ثعلب ، انظر كتاب الحلال ص ٢٣٦ .

(هذا باب كنايات العدد)

وهي ثلاث كم وكأي وكذا)

ولكل منها كلام يخصها ، وشرح يكشف عن حقيقة أمرها .
(أما « كم » فتقسم إلى : استفهامية بمعنى : أي عدد) ، قليلاً كان أو كثيراً ،
وستعملها من يسأل عن كمية الشيء . (و) إلى (خبرية بمعنى) عدد (كثير) ،
ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير . (ويشتركان في خمسة أمور) :
أحدها : (كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس) والحقيقة ، (والمقدار)
والكمية .

(و) الثاني : (كونهما مبينين) ، وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى .
وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام ، وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق
الوضع ، أو في الوضع على حرفين .

(و) الثالث : (كون البناء) فيهما (على السكون) ، وهو الأصل في البناء .
(و) الرابع : [١/٢٠٧] (لزوم التصدير) ، فكل منهما له صدر الكلام .
(و) الخامس : (الاحتياج إلى التمييز) ، لأن كل منهما عدد مجهول .
(ويفترقان أيضاً في خمسة أمور :

أحدها : أن « كم » الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد) ، وإلى ذلك أشار الناظم

بقوله :

٧٤٦- مَيَّزَ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ عَشْرِينَ

(نحو : كم عبدًا ملكت) ، بفتح تاء الخطاب ، أما إفراذه فلازم خلافًا للكوفيين ، فإنهم يميزون جمعه نحو : « كم شهودًا لك » ، والصحيح مذهب جمهور البصريين ، وما أوهم الحقيقة يحمل على الحال ، ويجعل التمييز محذوفًا .

وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات ، نحو : « كم غلمانًا لك » ؟ إذا أردت أصنافًا من الغلمان^(١) .

وأما نصبه ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه لازم ، ولا يجوز جره مطلقًا ، وهو مذهب بعض النحويين .

والثاني : أنه ليس بلازم ، بل يجوز جره مطلقًا حملاً على الخبرية ، وإليه ذهب الفراء ، والزجاج ، والفارسي^(٢) .

(و) الثالث : أنه (يجوز جرّه بـ « من » مضمرة جوازًا ، إن جرّت « كم »

بحرف^(٣)) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٤٧- وَأَجْزَ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرًا إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا

(نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك) ؟ هذا هو المشهور ، ولم يذكر سيبويه جره ، إلا إذا دخل على « كم » حرف جر ، ليكون حرف الجر الداخل على « كم » عوضًا من اللفظ بـ « من » المضمرة . وذهب الزجاج إلى أن جرّ التمييز إنما هو بإضافة « كم » إليه . وردّ بأن « كم » بمنزلة عدد مركب ، والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه ، فكذلك ما كان بمنزلة . قاله ابن خروف^(٤) .

(وتُمَيِّزُ الْخَبَرِيَّةُ بِمَجْرُورٍ) [٢٠٧/ب] بإضافتها إليه حملاً لـ « كم » على ما هي

مشابهة له من العدد . وقال الفراء^(٥) : على إضمار « من » ، لأن « من » كثر دخولها على تمييز « كم » الخبرية ، فجاز إضمارها لدلالة الحال عليه . وهذا القول نقله ابن الخباز في [٢٨٠] شرح الجزولية . وابن مالك في شرح الكافية^(٦) ، عن الخليل . (مفرد أو مجموع) ،

(١) في الكتاب ١٥٩/٢ : (ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله : كم غلمانًا لك ، لأنك لا تقول : عشرون ثيابًا لك ويقبح أن تقول : كم غلمانًا لك) .

(٢) انظر المسائل المثورة ص ٧٦ - ٧٧ ، وشرح المرادي ٣٢٤/٤ ، وكتاب الحلل ص ٢٣٩ .

(٣) كتاب الحلل ص ٢٣٩ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٢٧ .

(٥) الارتشاف ٣٧٩/١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٧١٠/٤ .

لأن « كم » بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه تارة إلى جمع كالعشرة فما دونها ، وتارة إلى مفرد ، كالمائة فما فوقها . فاستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين . (نحو : كم رجال جاؤوك) . كما يقال : عشرة رجال جاؤوك . (وكم امرأة جاءتك) ، كما يقال : مائة امرأة جاءتك .

(والإفراد أكثر) في الاستعمال (وأبلغ) في المعنى من الجمع ، حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية معنى الواحد ، فكم رجال ، على معنى : كم جماعة من الرجال ، ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو : كم قوم صدقوني . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
٧٤٨ - وَاسْتَعْمَلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ

(و) الأمر (الثاني : أن الخبرية تختص بـ) الزمن (الماضي كـ : رَبُّ) بجامع التكثر فيهما ، فهذا (لا يجوز : كم غلمان سأمكهم ، كما لا يجوز : رَبُّ غلمان سأمكهم) ، لأن التكثر والتقليل إنما يكونان فيما عرف حله ، والمستقبل مجهول . (ويجوز) في الاستفهامية : (كم عبدًا تستشيره) ، لأن الاستفهام لتعيين الجاهل . (و) الأمر (الثالث) مما تختص به الخبرية : (أن المتكلم بما لا يستدعي) ، أي لا يطلب (جوابًا من مخاطبه) ، لأنه خبر ، بخلاف المتكلم بالاستفهامية فإنه مُستخبر . (و) الأمر (الرابع : أنه) ؛ أي المتكلم بالخبرية ؛ (يتوجه إليه التصديق والتكذيب) ، لأنه منشيئ ، والإنشاء لا يحتمل ذلك .

(و) الأمر (الخامس) مما تختص به الخبرية : (أن المبادل منها لا يقترن [٢٠٨/١] بهمزة الاستفهام) لأنه خبر ، والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام . (تقول : كم رجال في الدار عشرون بل ثلاثون) . بخلاف المبدل من الاستفهامية فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام ، لتضمنها معنى الاستفهام . (و) لهذا (يقال : كم مآلك أعشرون أم ثلاثون) ؟ فـ « كم » في موضع رفع بالابتداء ، و « مآلك » خبره ، عند سيبويه^(١) ، وعند الأخفش بالعكس . و « أعشرون » بدل من « كم » ، و « أم » عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة . و « ثلاثون » معطوف على « عشرون » .
(تنبيه) :

(يروى قول الفرزدق) ، وهو همام بن غالب التميمي ، في هجو جرير :

[من الكامل]

٨٨٢ — (كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي)

(بحر : عمة وخاله ، على أن « كم » خبرية ، وبنصبهما . فليل : إن تيمناً تجيز نصب ميمز الخبرية مفرداً) ، أي : كثيراً من عماتك وخالاتك من جملة خلعتي ^(١) .

(وقيل : على الاستفهام التهكمي) ، أي : أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمني فقد نسيته . (وعليهما) : أي الجر والنصب ، (فهي) : أي « كم » (مبتدأ ، و) جملة (قد حلبت : خبر ، و) أفرد الضمير حملاً على لفظ « كم » . أو (التاء) في : حلبت (للجماعة ، لأههما) في المعنى : (عمات وخالات . و) يروي (برفعهما على الابتداء) ، لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بـ : لك ، وبـ : فدعاء ، محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ، إذ ليس المراد تخصيص الحالة بوصفها بالفدع ، كما حذف : « لك » مع خاله استدلالاً عليها بـ « لك » الأولى . (و) قد (حلبت : خبر للعممة أو الحالة ، وخبر الأخرى محذوف . وإلا لليل : قد حلبت) [ب/٢٠٨] لأن المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظاً ومعنى ، نظيره : زينب وهند قامت . (والتاء في : حلبت) على هذا (للوحدة ، لأنها عمة واحدة وخاله واحدة . و : كم) على هذا الوجه محلها (نصب على المصدرية ، أو) على (الظرفية) الزمانية . (أي كم حلبت) ، على المصدرية . (أو) كم (وقتاً) ، على الظرفية .

والفدعاء ، بسكون الدال المهملة : من الفدع ، بفتح الفاء ، والدال : وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل ، حتى ينقلب الكف والقدم إلى إنسيهما ، بكسر الهمزة والسين المهملة وبالتون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة : وهو الجانب الأيسر على رأي أبي زيد ، والأيمن : على رأي الأصمعي . والعشار ، بكسر العين ، جمع عشاء : وهي الناقة التي أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر . ومعنى « علي » : على كره مني ،

٨٨٢ — البيت للفرزدق في ديوانه ٣٦١/١ ، والأشياء والنظائر ١٢٣/٨ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٤ ، وخزانة الأدب ٤٥٨/٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ، والدرر ٥٣٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٥١١/١ ، وشرح عمدة الخافض ص ٥٣٦ ، وشرح المفصل ١٣٣/٤ ، والكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ولسان العرب ٥٧٣/٤ (عشر) ، واللمع ص ٢٢٨ ، ومغني اللبيب ١٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ٤٨٩/٤ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٣١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٢٧ ، وشرح الأشموني ٩٨/١ ، وكتاب اللؤلؤ ص ٢٤١ ، ولسان العرب ٥٢٨/١٢ (كم) ، والمقتضب ٥٨/٣ ، والمقرب ٣١٢/١ ، وجمع الهوامع ٢٥٤/١ .

(١) انظر كتاب اللؤلؤ ص ٢٤١ ، والدرر ٥٣٧/١ .

لأن [٢٨١] « على » تستعمل في الضر ، كما أن اللام تستعمل في النفع ، نحو : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة/٢٨٦] .

(وأما « كآين » فبمنزلة « كم » الخيرية) في خمسة أمور : (في إفادة التكثير) ، وفي الإبهام ، (وفي لزوم التصدير) ، وفي البناء ، (وفي الجرار التمييز . إلا أن جره بـ « من » ظاهرة ، لا بالإضافة) ، بخلاف « كم » . (قال الله تعالى : ﴿ وَكَأَيْنَ مِنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ﴾ [العنكبوت / ٦٠] ، وقد ينصب) تمييز : « كآين » ، (كقوله) : [من الخفيف]

٨٨٣ - (أَطْرُدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيْنَ أَلِمًا حَمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ)

ف « أَلِمًا » بمد الهمزة على وزن فاعلاً ، من : أَلِمَ يَأْلَمُ إِذَا وُجِعَ ، منصوب على التمييز بـ « كآين » و « اطرُد » أمر من طرد يطرد ؛ ك : قتل يقتل . و « اليأس » بالياء المثناة تحت : القنوط . و « الرجا » بالقصر للضرورة : الأمل [٢٠٩/١] و « حم » بضم الحاء المهملة ؛ بمعنى : قُدِّر .

يقول : لا تقنط وترجَّ حصول الفرج بعد الشدة ، فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره .

و « كآين » تخالف « كم » في أمور :

منها أنها مركبة من كاف التشبيه ، و « أي » المنونة ، و « كم » بسيطة على الأصح . وقيل : مركبة من الكاف و « ما » الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول الجار ، وسُكُنَتْ ميمها للتخفيف ، لثقل الكلمة بالتركيب .

ومنها أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور ، خلافاً لابن قتيبة ، وابن عصفور ، وابن مالك^(١) .

ومنها أنها لا تقع مجرورة ، خلافاً لابن قتيبة ، وابن عصفور فإنهما أجازا : بكآين تبيع هذا الثوب^(٢) .

ومنها أن خبرها لا يقع مفرداً .

٨٨٣ - البيت بلا نسبة في الارتشاف ٣٨٦/١ ، وأوضح المسالك ٢٧٦/٤ ، والدرر ٥٤٢/١ ، وشرح الأشموني ٦٣٧/٣ ، وشرح التسهيل ٤٢٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥١٣/٢ ، ومغني اللبيب ١٨٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٥/٤ ، وجمع الهوامع ٢٥٥/١ .

(١) شرح التسهيل ٤٢٣/٢ .

(٢) الارتشاف ٣٨٧/١ .

(وأما « كذا » فيكنّى بها عن العدد القليل والكثير) ، وتوافق « كآين » في

أربعة أمور :

التركيب ، فإنها مركبة من كاف التشبيه و« ذا » الإشارية . والبناء والإبهام والافتقار إلى التمييز بمفرد .

(و) تخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها : أنه (يجب في تمييزها النصب) ، فلا يجوز جره بـ « من » اتفاقاً ، ولا بالإضافة ، لأن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الإضافة فأبقي على ما كان عليه ، خلافاً للكوفيين . أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : كذا ثوب ، وكذا أثواب . بالجرّ قياساً على العدد الصريح . وقال الزجاجي : يجوز الجرّ على ضرب من الحكاية . وقال الحوفي : على البذل من « ذا » .

(و) الثاني : أنها (ليس لها الصدر ، فلذلك تقول : قبضتُ كذا وكذا

درهماً) . والثالث : أنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها ، كقوله : [من الطويل]

٨٨٤ — عِدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ ذَاكِراً كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نُسَيِّ الْجَهْدُ

[٢٠٩/ب] وإلى « كآين » و« كذا » أشار الناظم بقوله :

٧٤٩ — كَكَم كَآيْنٌ وَكَذَا وَيَتَنَصِبُ تَمَيِّزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ مِنْ تُصِبُ

٨٨٤- البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨١/٧ ، والدرر ٥٤٣/١ ، وشرح الأشموني ٦٣٨/٣ ، وشرح

شواهد المعنى ٥١٤/٢ ، ومعنى اللبيب ١٨٨/١ ، والمقاصد النحوية ٤٩٧/٤ ، وجمع الموامع ٢٥٦/١ .

(هذا باب الحكاية)

وهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده ، وهي ثلاثة أنواع : حكاية الجمل وتختص بالقول ، وحكاية المفرد : وتختص بالعلم ، وحكاية حال المفرد : وتختص بـ « أي » و « من » الاستفهاميتين .

(فحكاية الجمل مطردة بعد القول) وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما ، (نحو) : « وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ » [النساء/١٥٧] ، « قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ » [مريم/٣٠] ، « أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ » [البقرة/١٤٠] الآية . « قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ » [سبا/٤٨] ، « وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا » [الأحزاب/١٨] فتحكى الجمل على ترتيب اللفظ .

[٢٨٢] (ويجوز حكايتها على المعنى ^(١)) ، فتقول في حكاية : زيد قائم : قال عمرو قائم زيد) ، بعكس الترتيب ، (فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى) في حكايتها (على الأصح) صوتاً من ارتكاب اللحن ، ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكي .

فعلى هذا إذا قيل لشخص ^(٢) : جاء زيد ؛ بلجر ؛ وأردت حكاية كلامه قلت : قال فلان جاء زيد ؛ بالرفع ؛ ولكنه خفض زيداً ، لتنبه بالاستدراك على لحنه ، وإلا لتوهم أنه نطق به على الصواب . وعلى القول الثاني تقول : قال فلان جاء زيد ، بلجر ، مراعاة للفظه .

(١) في حاشية يس ٢٨٢/٢ : (المراد بالمعنى : ما قابل لفظ المحكي بميثته ، فيصدق على تقدم ألفاظ المحكي وتأخيرها وتغيير إعرابها أنه حكاية معنى لا لفظاً ، فلا يقال : إن مع التأخير والتأخير حكاية اللفظ أيضاً) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (قال شخص) .

(وحكاية المفرد^(١) في غير الاستفهام شاذة ، كقول بعضهم : ليس بقرشيًّا ،

ردًّا على من قال . إن في الدار قرشيًّا) ، وكقول ذي الرمة : [من الوافر]

٨٨٥ — سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِإِلَآ

فإنه سمع قومًا يقولون : الناس ينتجعون غيثًا ، فحكى ذلك كما سمع ، فرفع الناس . وصيدح : اسم ناقته . [٢١٠/٢] قاله الزجاجي في جملة^(٢) .

قال ابن مالك في شرح الكافية^(٣) : ويمكن أن يكون من هذا ما كُتِبَ بواو في خط

الصحابه رضي الله عنهم : فلان بن أبو فلان ؛ بالواو ؛ كأنه قيل : فلانًا ابن المقول فيه أبو فلان . فالمختار فيه عند المحققين أن يقرأ بالياء ، وإن كان مكتوبًا بالواو ، كما تقرأ الصلاة والزكاة ، بالألف ، وإن كانتا مكتوبتين بالواو على أن المنطوق به منقلب عن واو . انتهى .

وعندي أنه يقرأ بالواو لوجهين : أحدهما : أن الغرض أنه محكي وقراءته بالياء تفوت ذلك ، بخلاف الصلاة والزكاة فإنهما غير محكيَّتين . والثاني : أنه يحتمل أن يكون وُضِعَ بالواو ، فيكون من استعمال الاسم في أول أحواله . وذلك لا يُغَيِّرُ .

(وأما) حكاية حال المفرد (في الاستفهام ، فإن كان المسؤول عنه نكرة)

مذكورة (والسؤال بـ : « أي » أو بـ « مَنْ » ، حكى في لفظ « أي » ولفظ^(٤) « مَنْ » ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر ، وتذكير وتأنيث ، وإفراد وتثنية) ، حقيقة أو صلحة لوصفها بها . (وجمع) سالم موجود فيه ، أو صالح لوصفه به .

(تقول لمن قال : رأيت رجلًا ، وامرأة ، وغلّامين ، وجاريتين ، وبنين ،

وبنات : أيًا) ؟ في حكاية رجلًا ، (وأيّة) ؟ في حكاية امرأة ، (وأيّين) ؟ بالتثنية في حكاية غلامين ، (وأيّتين) ؟ في حكاية جاريتين ، (وأيّين) ؟ بالجمع في حكاية بنين ، (وأيّات) ؟ في حكاية بنات .

(١) في حاشية يس ٢٨٢/٢ : (أي حالة) .

٨٨٥ — البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٣٥ ، والجمل ص ٣٢٩ ، وجمهرة اللغة ص ٥٠٣ ، وخزانة الأدب

١٦٧/٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢٣٢/١ ، ولسان العرب ٥٠٩/٢ (صمدح) ، ٣٤٧/٨ (بجمع) ،

والمقتضب ١٠/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٣٢ ، وبلا نسبة في أسرار العريسة ص ٣٩٠ ، وخزانة الأدب

٢٦٨/٩ ، ٣٩٣ ، وشرح الأشموني ٦٤٤/٣ .

(٢) الجمل ص ٣٢٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٧٢٢/٤ .

(٤) في « ط » : (وفي) .

وقولنا في التثنية : أو صالحة لوصفها بها ليشمل مثل : رأيت شاعراً وكاتباً .
 فإنك تقول في حكايتهما : أيّين ، مع أنهما ليسا مُثَنَّيْن صناعة ، إلاّ أنهما يوصفان بالتثنية
 [٢١٠/ب] فتقول : الظريفيّن . وقولنا في الجمع السالم : أو صالح لوصفه به ، ليشمل مثل :
 رأيت رجلاً أو نساءً ، فإنك تقول في حكاية الأول ، أيّين . وفي حكاية الثاني : أيّات مع
 أنهما ليسا جَمْعِي سلامة ، إلاّ أنهما يوصفان لجمع السلامة . فتقول : رأيت رجلاً
 صالحين ، ونساءً صالحات . وقسْ على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور .

[٢٨٣] واختلف في الحركات اللاحقة لـ « أيّ » ، ف قيل :

حركات حكاية و« أيّ » بمنزلة « مَنْ » في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف .
 وقيل : هي حركات إعراب ، فإذا وقعت سؤالاً عن مرفوع بالفاعلية نحو : قام
 رجلٌ فقيل : أيّ ؟ فـ « أيّ » فاعل بالفعل ، وهو سابق عليها في التقدير ، لأن الاستثبات
 يزيل الصدر ، فكأنك أعدت ما قاله السائل وكأنك إنْما ذكرت « أيّا » فقط . ويجوز أن
 تصرّح بالفعل مؤخرًا توكيدًا ، قاله الكوفيون . ومقتضى قواعد البصريين أنه يتعيّن كونها
 مبتدأ والخبر محذوف تقديره : أيّ قام ، لأن الفاعل لا يتقدّم والاستفهام لا يتأخّر . والكوفيون
 يجيزونهما .

فإن سألت بها عن منصوب أو مجرور ، فقياس قول البصريين أنها مبتدأ والخبر
 محذوف والحركة للحكاية أو معمولة لمحذوف متأخر ، ولك أن تصرّح به توكيدًا مع التأخر .
 فتقول : أيّا رأيت ؟ وبأيّ مررت ؟ . وعند الكوفيين منعهما . وعلى القول بجواز تقديم
 العامل ، فهو أولى للمطابقة .

(وكذلك تقول في : مَنْ) إذا حكيت بها النكرة ، رفعا ونصبًا وجراً ، وإفرادًا
 وتثنية وجمعًا على حدّها ، تذكيرًا وتأنيتًا ، كما تقدّم من الأمثلة .

(إلا أن بينهما فرقًا من أربعة أوجه :

أحدها : أن « أيّا » عامة في السؤال [٢١١/أ] فيسأل بها عن العاقل ؛ كما
 مثلنا (من قولنا : رأيت رجلاً ، الخ .) وعن غيره كقول القائل : رأيت حِمَارًا أو
 حِمَارَيْن) ، أو أتانًا أو أتانين ، أو حُمُرًا أو أثنًا ، (و« مَنْ » خاصة بـ) السؤال عن
 (العاقل) .

الفرق (الثاني) : أن الحكاية في « أيّ » عامة في الوقف والوصل ، يقال :
 جاءني رجلان فتقول : أيّان ؟ بالوقف والإسكان ، (أو أيّان يا هذا) ، بالوصل

(والحكاية في « مَنْ » خاصة بالوقف ، تقول) لمن قال : جاءني رجلان . (مَنْسَانْ ، بالوقف والإسكان) في النون ، (وإن وصلت قلت : مَنْ يـ هذا) ؟ بالسكون . (وبطلت الحكاية) كما سيأتي أنك تقول في حكاية المذكر : مَنْو وَمَنَّا وَمَنى^(١) ؟
وهذه^(٢) الأحرف كأحرف الإطلاق لا تكون إلا في الوقف . (فأما قوله) ، وهو

شمر بن الحارث الضبي ، أو تأبط شرًا : [من الواقف]

٨٨٦ - (أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَتَيْتُمْ) فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُّوَا ظَلَامًا

والقياس : من أنتم . (فنادر في الشعر) . وحمله سيبويه على لغة من قال :
ضَرَبَ مَنْوَمَنَّا^(٣) .

قال^(٤) : إنما يجوز مَنْوَنَ على هذا فهو عنده معرب كـ « أي » ، مجموع بالواو والنون .

وقال الكسائي^(٥) : ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوائد^(٦) في الوصل^(٧) . قال ابن

خروف^(٨) : وتوجيه سيبويه أجود ، وهو أن يكون معربًا وجمعه كأبي .

(١) شرح ابن الناطم ص ٥٣٠ - ٥٣١ .

(٢) من هنا حتى قوله : (انتهى) في نهاية الصفحة التالية قبل حديثه عن الفرق الثالث ؛ نقله الشنقيطي في

الدرر ٥٢٤/٢ - ٥٢٥ .

٨٨٦ - البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ٤/٤٨٢ ، ٦/١٩٧ ، وخزانة الأدب ٦/١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ،

والدرر ٢/٥٢٤ ، ولسان العرب ٣/١٤٩ (حسد) ، ١٣/٤٢٠ (ممن) ، ونوادر أبي زيد ص ١٢٣ ،

ولسمير الضبي في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٣ ، ولشمر أو لتأبط شرًا في شرح المفصل ٤/١٦ ،

ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤/٤٩٨ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٦٢ ،

وأوضح المسالك ٤/٢٨٢ ، وجواهر الأدب ص ١٠٧ ، والحيوان ١/٣٢٨ ، والخصائص ١/١٢٨ ،

والدرر ٢/١٥٤ ، ورصف المباني ص ٤٣٧ ، وشرح ابن الناطم ص ٥٣١ ، وشرح الأشموني ٢/٦٤٢ ،

وشرح ابن عقيل ٢/٤٢٦ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٥ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧١٨ ،

والكتاب ٢/٤١١ ، وكتاب الخلل ص ٣٦٠ ، ولسان العرب ٦/١٢ (أنس) ، ١٤/٣٧٨ (سيرا) ،

والمقتضب ٢/٣٠٧ ، والمقرب ١/٣٠٠ ، وجمع الموامع ٢/١٥٧ ، ٢١١ .

(٣) في الكتاب ٢/٤١١ : (وزعم يونس أنه سمع أعرابيًا يقول : ضرب مَنْ مَنَّا) .

(٤) في الكتاب : (وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ، ولا يستعمله منهم ناس كثير ، وكان يونس إذا ذكرها

يقول : لا يقبل هذا كل أحد فإنما يجوز : منون يا فتى على ذا) .

(٥) الدرر ٢/٥٢٥ .

(٦) في « ط » ، والدرر : (الرواية) .

(٧) في الدرر : (الأصل) .

(٨) الدرر ٢/٥٢٥ .

وحكى الكوفيون [٢٨٤] أن منهم من يقول : مَنُو أنت ، وَمَنَانُ أنتما ، وَمَنُونُ أنتم ؟ فيكون البيت على هذا .

(ولا يُقاس عليه خلافاً ليونس) ، وحجته أنه سمع بعض العرب يقول : ضَرَبَ مَنْ مَنَّا ؟ وَمَنُو مَنَّا ؟ لِمَنْ قَالَ : ضَرَبَ رجلٌ رجلاً . حكاه عنه سيبويه^(١) ، ووجهه أنه أزال الاستفهام عن صدريته [٢١١/ب] وأعرب أحدهما فاعلاً ، والآخر مفعولاً في الأولين ، وحكاهما في الوصل في الباقيين ، واستبعده سيبويه .

وفي هذا البيت شذوذان آخران :

أحدهما : أنه حكى الضمير في : أَتَوَا وهو معرفة ، وليس وجه شذوذه أنه حكى مقدراً ، خلافاً للشارح^(٢) .

والثاني : أنه حرك النون وحكمها السكون^(٣) .

وَعِمُوا ؛ بكسر العين المهملة ؛ أي : أنعموا . وظلاماً : جَوَزَ فيه ابن السَّيِّد^(٤) كونه ظرفاً ، أي انعموا في ظلامكم ، وكونه تمييزاً أي : من جهة ظلامكم . انتهى .
والأول أولى ، ويؤيده أنه يُنشد :

..... عِمُوا صَبَاحاً^(٥)

وهو إنشادٌ صحيح^(٦) وقع في قصيدة حائية منسوبة إلى جذع بن سنان الغساني .
ونصَّ ابن الحلاج في الأمالي^(٧) : على أنه لا يحسن أن يكون ظرفاً إذ ليس المراد أنهم نعموا في ظلام أو في صباح ، وإنما المراد أنهم نَعِمَ ظلامُهُم أو صباحُهُم . انتهى^(٨) .

(١) الكتاب ٤١١/٢ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ : (أنه حكى مقدراً ، غير مذكور) .

(٣) في شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ : (أنه أثبت العلامة في الوصل ، وحققها ألا تثبت إلا في الوقف) .

(٤) كتاب الحلل ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

(٥) انظر هذه الرواية في شرح المفصل ص ١٧٤ « الحاشية » ، ولسان العرب ٣٨١/١٤ (سرا) .

(٦) في كتاب الحلل ص ٣٦٠ أن الزجاجي قال في كتابه الجمل ص ٣٣٦ - ٣٣٧ : (وقد رأيت بعض

من لا يعرف هذا الشعر يرويه : عَمُوا صباحاً ، وهو غلط) . وعلق ابن السيد في الحلل ص ٣٦٠ فقال :

(ليس بغلط كما ذكر ، ولكنهما شعران ، أحدهما على قافية الميم وهو الذي أنشده عن ابن دريد ،

والثاني على قافية الحاء ، وهو أطول من هذا) .

(٧) أمالي ابن الحاجب ٤٦٢/١ .

(٨) إلى هنا انتهى ما نقله صاحب الدرر ٥٢٥/٢ .

الفرق (الثالث : أن « أياً » يحكى فيها حركات الإعراب غير مُشَبَّعة ، فتقول) في حكاية المُمفرد المرفوع : (أي . و) في حكاية المنصوب : (أيأ ، و) في حكاية المجرور (أي . ويجب في « مَنْ » الإشباع) في الحركات^(١) في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى . (فتقول) لمن قال : جاءني رجل : (مَنُو ؟ و) لمن قال : رأيت رجلاً : (مَنَّا ؟ ، و) لمن قال : مررت برجل : (مَنِي) ؟ .

ومن العرب من يحكى بـ « مَنْ » إعراب المسؤول عنه فقط ، ولم يزد علامة التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول لمن قال : قام رجلٌ ، أو رجلان ، أو رجالٌ ، أو امرأة . أو امرأتان ، أو نساءً : مَنُو في الجميع . وفي النصب : مَنَّا ، وفي الجر : مَنِي .

وما ذكره من أن الواو والألف والياء نشأت من حركات الإشباع ، وأن الحركات حكاية [٢١٢/١] هو قول السيرافي . زعم أن الحركات حكاية ، وأنهم أشبعوا بياناً للحركة في الوقف إذ لا يوقف على متحرك .

وردَّ بأن الحركات إنما تبيِّن بهاء السكت وبالألف في « أنا » و« حيَّهلا » ، خاصة وبأن الموضع للوقف ولا حركة فيه .

وقال المبرد والفراسي : الحكاية مشبهة بالإعراب ، فلحروف اجْتُلبت أولاً للحكاية فلزم تحريك ما قبلها^(٢) ، وصوّبه ابن خروف ، وصحَّحه أبو حيَّان^(٣) .

وقال بعضهم : الحروف عوض عن التنوين . فإذا قيل : مَنُو ، فالحكاية بالضمّة والواو بدل التنوين . وكذا : « مَنَّا ومَنِي » . وردّه أبو حيَّان^(٤) بأنّ ذلك لغة قليلة . وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب .

وقال بعضهم^(٥) : الحروف عوض عن لام العهد لأن قياس النكرة إذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم أنها غيرها .

الفرق (الرابع : أن ما قبل تاء التأنيث في « أي » واجب الفتح تقول : أيّة وأَيَّتَانِ) كما تقول : آية وآيتان . (ويجوز الفتح والإسكان في : مَنْ) إذا اتصل بها تاء الحكاية . (تقول : مَنَّهُ) ، بفتح النون وقلب التاء هاء ، (ومَنَّت) ، بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء ، وإنما قُلبت مع فتح ما قبلها ولم تُقَلَّب مع سكونه اعتباراً بحالة الوقف .

(١) في « ط » : (للحركات) مكان (في الحركات) .

(٢) المقتضب ٣٠٦/٢ .

(٣) الارتشاف ٣٢١/١ - ٣٢٣ .

(٤) الارتشاف ٣٢١/١ - ٣٢٢ .

(وَمَتَّانَ) ، بفتح النون الأولى ، (وَمَتَّانَ) ، بسكونها . (والأرجح الفتح في المفرد ، والإسكان في التثنية) ، وإنما عبرنا ببناء الحكاية دون تاء التأنيث لأن تاء التأنيث لا يسكن ما قبلها . قال الموضح في الحواشي : وهو الحق . وظاهر كلامه هنا أنها للتأنيث . والقول بأنها في « آية » للتأنيث ، وفي « مَتَّه » للحكاية ، مجرد عناية .

وإنما كان الأرجح الفتح في المفرد [٢١٢/ب] لأن التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف ، فحرّك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ، ولا كذلك في التثنية ، وتقول في حكاية الجمع بالألف والتاء : مَتَّات ، بإسكان التاء للوقف . هذا حكم غير العطف .

وأما العطف فإذا قال : جاءني امرأة ورجل . فإنك تقول : مَنْ وَمَنْ ؟ . وإذا قال : جاءني رجل وامرأة ، فإنك تقول : مَنْ وَمَنْ ؟ تلجئ العلامة آخر الكلام لأنه محل الوقف دون ما قبله ، لأنه في حكم الوصل . وكذا إذا قال : جاءني رجال ونساء قلت : مَنْ وَمَتَّات ؟ فإذا قلا : مررتُ بنسوة ورجل قلت : مَنْ وَمَنْ ؟ وإذا خلط ما لا يعقل بمن يعقل ، جعلت السؤال عما لا يعقل بـ « أي » ، وعمن يعقل بـ « مَنْ » . فإذا قال : رأيتُ رجلاً وحملاً . قلت : مَنْ وأياً ؟ وإذا قال : مررتُ بحمار ورجل . قلت : أيٌّ وَمَنْ ؟ وإذا قال : رأيتُ ثوباً وغلاماً . قلت : أيّاً وَمَتَّاً ؟ وكذلك ما أشبهه . ذكره الزَّجَّاجي ^(١) .

ثم انتقل إلى النوع الثالث : وهو حكاية العلم ، وجعله قسيماً لقوله أولاً ، فإن كان [٢٨٥] المَسْئُول عنه نكرة فقال : (وإن كان المَسْئُول عنه علماً لِمَنْ يعقل ، غير مقرون بتابع) من التوابع الخمسة ، (وأداة السؤال « مَنْ » غير مقرونة بعاطف ، فالحجلازيون يُجيزون حكاية إعرابه ^(٢) ، فيقولون : مَنْ زيداً ؟ لِمَنْ قال : رأيتُ زيداً ، وَمَنْ زيدٌ ؟ بالخفض لِمَنْ قال : مررتُ بزيدٍ) . فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لأن الواقع بعد « مَنْ » مبتدأ خبره « مَنْ » عند الجمهور ^(٣) . أو خبر مبتدؤه « مَنْ » عند سيبويه ^(٤) ، وإن كان المحكي مرفوعاً كقوله ^(٥) : مَنْ زيدٌ ؟ لمن قال : جاءني زيدٌ ، برفع ما بعد « مَنْ » على اللغتين ^(٦) ، ويختلف التقدير ، فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدراً لاشتغال

(١) الجمل ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ .

(٣) الارتشاف ١/ ٣٢٣ .

(٤) الكتاب ٤١٣/٢ ، وانظر شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ .

(٥) في « ط » : (كقوله) .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ .

آخر المحكي بحركة الحكاية [٢١٣/أ] فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير . وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر . (وتبطل الحكاية في نحو) : أي زيد ؟ لأن أداة السؤال غير « مَنْ » وفي نحو : (ومن زيد ؟ لأجل العاطف) الداخلة على « مَنْ » . (وفي نحو : مَنْ غلام زيد ، لانتفاء العلمية) ، خلافاً ليونس في إجازته حكاية جميع المعارف ^(١) . وفي نحو : مَنْ شَدَقَ ؟ لانتفاء العقل . (وفي نحو : مَنْ زيدُ الفاضلُ ؟ لوجود التابع) ، وهو النعت .

(وَيُسْتَنْبَى مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ ابْنًا مُتَّصِلًا بِعَلَمٍ كَ : رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو ، أَوْ عَلِمًا مَعْطُوفًا) ، بالواو خاصة (كَ : رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا ، فَتَجُوزُ فِيهِمَا الْحِكَايَةُ عَلَى خِلَافٍ فِي الثَّانِيَةِ) . فتقول لمن قال : رَأَيْتُ زَيْدًا بْنَ عَمْرٍو . مَنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ؟ ولمن قال : مررتُ بزَيْدِ بْنِ عَمْرٍو : مَنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ؟ بنصب زيد في الأول ، وخفضه في الثاني . وتقول لمن قال : رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا : مَنْ زَيْدًا وَعَمْرًا ، بنصبهما . ولمن قال : مررتُ بزَيْدٍ وَعَمْرٍو : مَنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، بخفضهما . وذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية . وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقاً ويوجبون رفع ما بعد « مَنْ » . ومدرَكُ الحجازيين أَنَّ الأعلامَ كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ فَأُجَازُوا فِيهَا الْحِكَايَةَ ، لِمَا فِيهَا مِنْ رِبْطِ أَحَدِ الْكَلَامِينَ بِالْآخَرِ وَشَرَطُوا أَنْ تَكُونَ الْحِكَايَةُ بِـ « مَنْ » دُونَ « أَيَّ » لَوْجِهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : كَثَرَةُ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهَا دُونَ « أَيَّ » قَالَه سِيَبُوه ^(٢) .

والثاني : أَنَّ « مَنْ » مَبْنِيَّةٌ ، لَا يَظْهَرُ مَعَهَا قُبْحُ الْحِكَايَةِ لِسُكُونِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ ، بِخِلَافِ « أَيَّ » فَإِنَّهُ لَوْ حُكِيَ بِهَا : أَيُّ زَيْدًا ؟ وَأَيُّ زَيْدٍ ؟ بِرَفْعِ « أَيَّ » فِيهِمَا ، وَنَصَبِ « زَيْدٍ » فِي الْأَوَّلِ ، وَجَرَّهُ فِي الثَّانِي ، لَظَهَرَ الْقُبْحُ فِي اخْتِلَافِ إِعْرَابِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ .

قال ابن الضائع : والأوَّلُ أَوْلَى ، وَعَلَيْهِ اعْتَمَدَ سِيَبُوه . [٢١٣/ب] وزاد ابن خروف وجهًا ثالثًا : وهو كون « مَنْ » على حرفين . وأما شرط انتفاء التابع ، فلأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية ، واستثنى النعت بابن لأنه صار مع المنعوت كشيء واحد ، واستثنى عطف النسق لأنه ليس فيه بيان للمتبوع ، فلا يبين إلا بالحكاية .

وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بـ « مَنْ » ، فلأن الغرض بالحكاية بيان أن المسؤول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير . فإذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤول صار في ذلك بيان أن المسؤول عنه هو الأول فلم يَحْتَجْ لِلْحِكَايَةِ . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
 ٧٥٧ — وَالْعَلَمَ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنَّ عَرِيَّتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٣٢ .

(٢) الكتاب ٤١٣/٢ - ٤١٤ .

(هذا باب التأنيث)

اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالألفاظ : أشخاص الجواهر ، وهي على قسمين : حيوان وجماد ، والحيوان ضربان : ذكر وأنثى . و (لَمَّا كَانَ التَّأْنِيثُ فِرْعَ التَّذْكِيرِ) لأن الأصل في جميع الأشياء التذكير كما قال سيبويه^(١) ، (احتاج) المؤنث (لعلامة) تميزه من المذكر .

(وهي إما « تاء » محركة) بوجه الإعراب ، (وتختص بالأسماء ك : قائمة) وهاوية ، وتبذل في الوقف هاء فلذلك رُسِمَتْ بالهاء .
(أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال) الماضية (ك : قامت) ونِعِمْتُ ، وإِذَا
ألف مفردة) عن ألف قبلها (ك : حُبْلَى) وسَكْرَى .
(أو ألف قبلها ألف) زائدة (فتقلب هي) أي الألف الثانية ، (هَمْزَة
ك : حَمْرَاء) .

هذا مذهب الجمهور من البصريين^(٢) ، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معاً علامة التأنيث^(٣) .

وذهب الكوفيون إلى أن الهمزة للتأنيث وليست مبدلة من ألف التأنيث ، والألفان المقصورة [أ/٢١٤] ، (و) الممدودة (يَخْتَصُّانِ بِالأَسْمَاءِ) الظاهرة^(٤) . وإلى التاء والألف أشار الناظم [٢٨٦] بقوله :

(١) الكتاب ٣/٢٤١ ، وانظر شرح ابن الناظم ٥٣٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٢٩ ، وجمع الهوامع ٢/١٧٠ .

(٢) انظر شرح المرادي ٣/٥ .

(٣) وهو مذهب الأخفش كما في الارتشاف ١/٢٩٣ .

٧٥٨- عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ

ولا يُجمع بينهما فلا يقال : حَبَلَةٌ ، وأما : عَلَقَةٌ ، فالألف مع وجود التاء للإحلاق بجعفر ، ومع عدمها للتأنيث .

(و) العرب (قد أنثوا أسماء كثيرة بناء مقدرة ، ويُستدل على ذلك)
التقدير (بالضمير العائد عليها نحو : « النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا » [الحج / ٧٢] ،
« حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا » [محمد / ٤] ، « وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهَا »)
[الأنفال / ٦١] . فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها . ولا يخفى ما
في ترتيب الآيات من المناسبة ، وما في مقابلة الحرب بالمصلحة من الطباق .
(وبالإشارة إليها) « هَذِهِ جَهَنَّمُ » ([يس / ٦٣] ، فجهم : مؤنثة ، بدليل
الإشارة إليها بإشارة المؤنث وهي : هذه .

(وبشورتها : أي التاء ؛ في تصغيره ، نحو : عُيَيْتَةٌ ، وَأُذَيْتَةٌ) ، مُصَغَّرِي : عين
وأذن من الأعضاء المزدوجة ، فإن التصغير يرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، وغير المزدوج مذكر
ك : الرأس والقلب ، (أو) بشورتها في (فعله نحو : « وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ ») [يوسف / ٩٤] ،
فالعير مؤنثة ، بدليل تأنيث فعلها .

(ويسقوطها من عدده كقوله) ، وهو حميد الأرقط يصف قوساً عربية :

[من الرجز]

٨٨٧- أَرْمِيْ عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ (وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَأَصْبَعُ)

فأذرع : جمع ذراع ، وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو : ثلاث . وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله :

٧٥٨- وَفِيْ أَسَامٍ قَدَرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ

٧٥٩- وَيُعْرِفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

(١) الارتشاف ٢٩٣/١ .

٨٨٧- الرجز لحميد الأرقط في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٤١ ، والمقاصد النحوية ٥٠٤/٤ ، وبلا نسبة في
ديوان الأدب ١١٨/١ ، وإصلاح المنطق ص ٣١٠ ، وأوضح المسالك ٢٨٦/٤ ، والاقتضاب ص ٣٤٣ ،
٧٠٧ ، وجهرة اللغة ص ١٣١٤ ، وخزانة الأدب ٢١٤/١ ، والمخصص ١٦٧/١ ، ٣٨/٦ ، ٦٥/١٤ ،
٨٠/١٦ ، ومقاييس اللغة ٢٦/١ ، وشرح التسهيل ١٦٠/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٧٦ ،
والخصائص ٣٠٧/٢ ، ولسان العرب ٩٣/٨ (ذرع) ، ٢٤٧ (فرع) ، ٣٣٥/١٤ (رمى) ، ٨٨/١٥
(علا) ، وأدب الكاتب ص ٥٠٧ ، والأزهية ص ٢٧٦ ، والأشبهاء والنظائر ٢١٩/٥ ، والكتاب
٢٢٦/٤ ، وتاج العروس ٤٨١/٢١ (فرع) ، (رمى) ، وتقذيب اللغة ١٨٤/٣ .

(فصل ل)

(الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من [٢١٤/ب] صفة المذكر
 ك : قائم وقائمة) ، ومن غير الغالب في الأسماء غير الصفات ^(١) نحو : رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ ،
 و غلام و غلامه ، وفي الصفات التي تنزل على مقصدين ، وهي الصفات المختصة بالمؤنث
 ك : حائض وطامث ، فإن قُصد بها الحدوث في أحد الأزمنة ، لحقتها التاء فقليل : حائضة
 وطامثة ، وإن لم يُقصد بها ذلك لم تلحقها ، فيقال : حائض وطامث ، بمعنى : ذاتُ أهلية
 للحيض والطَّمث .

(ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر (في خمسة
 أوزان :

أحدها : فَعُول (بفتح الفاء [٢٨٧]) بمعنى : فاعل ك : رجل صبور) ، بمعنى :
 صابر ، (وامرأة صبور) ، بمعنى صابرة . وإنما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل .
 ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها . قاله الشاطبي . (ومنه) ، أي من : فَعُول بمعنى
 فاعل : (« وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا » [مریم/٢٨] أصله : بَغَوِيًّا) ، اجتمعت فيه الواو والياء ،
 وسُبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، (ثم أدغم) الياء في الياء . وإلا لو كان
 فعلاً بمعنى فاعل ، لحقته التاء .

وسأل المازني جماعة من نحة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله ، فلم يأتوا
 بوجه الصواب ، فسأله الواثق عنها فأجاب بما قاله الموضح .

(وأما قولهم : امرأة مَلُولَةٌ) من الملل ، بمعنى : مالة وقد لحقته التاء ، (فالتاء)
 فيه ليست للفصل وإنما هي (للمبالغة ، بدليل) دخولها في المذكر نحو : (رجل مَلُولَةٌ ،
 وأما : امرأة عدوة) ، أصله : عدوة ، بواوین ثم أدغم ، (فشاذ) لخروجه عن القاعدة
 ومع ذلك فإنه (محمول على : صديقة) ، كما في عكسه وهو حَمَلٌ صديق على عدوة ، في
 قوله : [من الطويل]

(١) في شرح ابن الناطم ص ٥٣٤ : (وهو في الأسماء قليل ، نحو : رجل ورجلة) .

٨٨٨ — لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

والقياس : صديقة . وهم يحملون الضدَّ على ضلِّه ، كما يحملون النظر على نظيره .
(ولو كان [١/٢١٥] فَعُولٌ بمعنى مفعول ، لحقته التاء) الفاصلة جوازاً (نحو :
جَمَلٌ رَكُوبٌ ، وناقاة رَكُوبَةٌ) ، وإنما لحقته وإن لَمْ يَجْرَ على الفعل ، فرقاً بين المقصدين .
(و) الوزن (الثاني : فَعِيلٌ بمعنى مفعول نحو : رجل جريح ، وامرأة جريح)
بمعنى : مجروحة . والعلة فيه ما تقدَّم . (وشذَّ : مُلْحَقَةٌ جَدِيدَةٌ) ، بالتاء ، فإنها بمعنى :
مَجْدُودَةٌ ، ولحقته التاء . (فإن كان فَعِيلٌ بمعنى فاعل ، لحقته التاء) الفاصلة ، (نحو :
امرأة رحيمة ، وظريفة) . وإنما لحقت فعلاً بمعنى فاعل ، دون فَعِيلٍ بمعنى مفعول فرقاً
بينهما . واختصت بـ « فَعِيلٌ » بمعنى « فاعل » ، لأنه يجري على الفعل ، لأن الوصف من :
رَجِمَ وَظُرْفٌ يَأْتِي على فَعِيلٍ اطراداً ، فصار كفاعل من فَعَلَ بخلافه بمعنى : مفعول .
(فإن قلت : مررتُ بقتيلةِ بني فلان ، ألحقتُ التاء خشية الإلباس) بالذكر ،
(لأنك لم تذكر الموصوف) المأمون معه الإلباس .

(و) الوزن (الثالث : مِفْعَالٌ ، بكسر الميم (ك : مِنْحَارٌ) ، يقال : رجل
منحار ، وامرأة منحار ، أي : كثيرة النَّحْرِ ، بالخاء المهملة . (وشذَّ : مِيقَانَةٌ) ، بالقاف
والنون ، من اليقين وهو عدم التردد . يقال : رجل مِيقَانٌ لا يسمع شيئاً إلا أيقنه ، وامرأة
مِيقَانَةٌ . وإنما لم تدخل التاء الفاصلة هنا لأنه صفة لا تجري على فعل ، ولأنه يشبه المصادر
الميميَّة بزيادة الميم في أوله . قاله ابن الأنباري .

(و) الوزن (الرابع : مِفْعِيلٌ) بكسر الميم (ك : مِعْطِيطٌ) من العطر . (وشذَّ :
امرأة مسكِنة) لخروجه عن القاعدة ، ومع ذلك فإنه محمول على : فقيرة . (وسُجِّعَ :
امرأة (مسكين ، على القياس) ، حكاه سيبويه ^(١) .

٨٨٨- تمام البيت : (فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق)

وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٦٢ ، والأشباه والنظائر ٢٣٨/٥ ، ٢٦٢ ، والإنصاف ٢٠٥/١ ، والجنى
الداني ص ٢١٨ ، وخزانة الأدب ٢٤٦/٥ ، ٤٢٧ ، ٣٨١/١٠ ، ٣٨٢ ، والدرر ٣٠٢/١ ، ووصف
المباني ص ١١٥ ، وشرح الأشموني ١٤٦/١ ، وشرح شواهد المغني ١٠٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٤/١ ،
وشرح المفصل ٧١/٨ ، ولسان العرب ١٨١/٤ (حرر) ، ١٩٤/١٠ (صدق) ، ٣٠/١٣ (أنن) ،
ومغني اللبيب ٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٣١١/١ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وجمع الهوامع ١٤٣/١ ، وتاج
العروس ٥٧٣/١٠ (حرر) ، (أنن) .

(١) الكتاب ٦٤٠/٢ ، ونقله ابن الناظم في شرحه ص ٥٣٦ .

(و) الوزن (الخامس : مِفْعَل) ؛ بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين ؛
 (ك : مِفْعَشَم) بالغين والشين المعجمتين ؛ وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه [٢١٥/ب]
 من شجاعته . [٢٨٨] (ومِدْعَس) بالدال والعين والسين المهملات ؛ من الدَّعَس وهو
 الطعن . يقال : رمح يُدْعَس به . وعِلَّة عدم لحاق التاء في هذين الوزنين ، ما تقدم في
 [المثل ١]^(١) الثالث . وإلى هذه الأوزان الخمسة أشار الناظم بقوله :
 ٧٦٠ - وَلَا تَلِيَّيَ فَارَقَةً فَعُولًا
 الأبيات الثلاثة^(٢) .

(وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس) الجامد الذي لا يصنعه مخلوق (كثيراً
 كـ : ثَمَرَة) وَتَمَر ؛ بفتح المثناة فوق وسكون الميم ؛ (ولهكسه) ، أي لفصل الجنس من
 واحده (في : جَبَاة) ، بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة : ضرب من الكمأة أحمر .
 (وكمأة) ؛ بفتح الكاف وسكون الميم وبفتح الهمزة ؛ وهي التي تميل إلى الغبرة والسواد .
 وقول الموضح : (خاصة) مُخْرِج لـ : سَيَّارَة وَمِيَّارَة ، فإنهما جمعاً : سَيَّار ومِيَّار ، لا من أسماء
 الأجناس لغلبة التأنيث عليهما . قال الله تعالى : ﴿ وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ ﴾ [يوسف / ١٩] وعلى
 تقدير كونهما من أسماء الأجناس . فالتقدير مصروف إلى الجامد ، وهذان مشتقان .
 وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلاً نحو : لَبِن
 وَلَبَنَة ،

وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كـ : رَبْعَة : وهو المعتدل
 والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا القصير^(٣) .

(و) تأتي التاء (عوضاً من فاء كـ : عِدَّة) ، وأصلها : وعد ، بكسر الواو ،
 فكروها ابتداء الكلمة بواو مكسورة ، فنقلوا كسرة الواو إلى العين ثم حذفوا الواو
 وعوضوا منها التاء في غير محلِّ المعوض منه ، لأن تاء التأنيث لا تقع صدرًا .

(١) إضافة من « ب » .

(٢) الأبيات الثلاثة هي :

أَصْلًا وَلَا مِفْعَالًا وَمِفْعُولًا
 كَذَلِكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ
 تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ
 وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ
 مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعُ

(٣) في « ط » : (بالقصر) .

وتأتي عوضاً من عين ك : إقامة ، (أو من لام ك : سَنَة) ، وأصلها : سَنُو أو سَنَه بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء : سَنَوَاتٍ أو سَنَهَاتٍ ، [٢١٦/١] فكَرَهُوا تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها . وعلى الهاء لخفائها ، فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التاء في محلِّ المعوِّض منه على القياس .

(أو) عوضاً (من) حرف (زائد لمعنى) ، هو ياء النسب ، (ك : أَشْعَثِي وَأَشَاعِثَ) ، وَأَزْرَقِي وَأَزَارِقَ ، ومُهَلَّبِي ومَهَالِبَ ، نسبة إلى : أشعث وأزرق ومهَلَّب ، فالتاء فيهن عوض من ياء النسب ألا ترى أنهما لا يجتمعان وإنما يقال : الأشعثيون والأشاعثة ، وكذا الباقي .

(أو) عوضاً (من) حرف (زائد لغير معنى) ، وهو ياء مفاعيل (ك : زَلْدِيَق وزَنَادِقَة) ، فالتاء عوض من [ياء]^(١) زنديق ، فإذا جيء بالياء لم يُجَأ بالتاء ، بل يقال : زناديق ، فالياء والتاء متعاقبان هنا . قاله في شرح الكافية^(٢) . والزنديق : هو الذي لا يتحل ديناً . وقيل : هو الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر^(٣) .

(و) تأتي التاء (للتعريب) بالعين المهملة ؛ أي : تعريب الأسماء الأعجمية (ك : مَوَازِجَة) جمع مَوَزَج ؛ بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم ؛ وهو الخُفُّ وقيل الجورب ، والقياس : مَوَازِج ، فدخلت التاء في جمعه لتدل على أن أصله أعجمي فعُرب . والفرق بين المعرب وغيره ، أن العرب إذا استعملت الأعجمي فإن خالفت بين ألفاظه فقد عربته ، وإلا فلا .

(و) تأتي التاء (للمبالغة) في الوصف (ك : راوية) لكثير [٢١٦/ب] الرواية . وإنما أُنْثُوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف ، والغاية مؤنثة . (ولتأكيدها) ، أي : المبالغة الحاصلة بغير التاء (ك : نَسَابَة) ، وذلك لأن فعلاً يفيد المبالغة بنفسه ، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة .

(و) تأتي التاء (لتأكيد التأنيث ك : نَعِجَة) ، لأن انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التأنيث ك : عجوز وأتان ، فكان يكفي أن يقال : نَعِجٌ ، لأنه يفيد التأنيث بنفسه ، فدخلت التاء فيه لتأكيد التأنيث .

(١) إضافة من « ط » .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٧٣٦/٤ .

(٣) انظر حاشية يس ٢٨٨/٢ .

(فصل)

(لكل واحدة من أَلْفِي التأنيث) المقصورة والممدودة (أوزان نادرة ، ولا نتعرض لها في هذا المختصر) لكون الناظم لم يذكرها . (وأوزان مشهورة) في الاستعمال ، وتقدم في باب ما لا ينصرف : أن المقصورة أصل للممدودة ، فلذلك قدمها .

(فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر) وزناً :

(أحدها : فَعَلَى ، بضم الأول وفتح الثاني ك : أُرْبَى) ، بالراء المهملة والباء الموحدة ، اسماً للداهية ، بالدال المهملة ، وجمعها : دَوَاهٍ وأعظمها الموت ، [٢٨٩] (وأدَمَى وشُعْبَى) ، بمعجمة فمهملة فموحدة ، اسمين (لموضعين ، قال) جرير : [من الوافر]

٨٨٩ - (أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا) أَلُوْمًا لَا أَبَالِكَ وَأَغْتَرَابَا

(وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها) في لسان العرب ^(١) .

(ويرد عليه : أُرْكَى ، بالنون) ، اسماً (لحب) من البقل (يُجَبِّنُ به اللبن ،

وجُنَفَى) بالجيم والنون والفاء ، اسماً (لموضع ، وجُعْبَى) ، بالجيم والعين المهملة والباء

الموحدة ، اسماً (لعظام النمل) ، جمع عظيم لا عظم ، والمراد به : كيار النمل اللاتي

يعضضن ولهن أفواه واسعة . قاله القالي ^(٢) . ورُحْبَى ، بالراء والحاء المهملتين والباء الموحدة ،

لموضع ، وحُلْكَى ، بالحاء [٢١٧/١] المهملة ، لدوية . قال أبو علي الفارسي ^(٣) : هي مقصورة .

حكاه عنه ابن جني في القد . (وقد تبين) من عدم اشتها ما ذكر (أن عِلَّةَ الناظم

ل : فَعَلَى في الأوزان المشهورة مشكل) ، لأنها من الأوزان النادرة . بل قال خطَّاب

الماردي ^(٤) : إنها شاذة .

٨٨٩ - تقدم تخريج البيت برقم ٣٩٨ ، ٧٠٢ .

(١) أدب الكاتب ص ٥٩٣ ، وانظر الزهر ٦٦/٢ ، ٩٩ ، والاقتضاب ص ٣٩٠ .

(٢) قاله في كتابه المقصور والممدود ، وقد صرح بذلك ابن السيد في الاقتضاب ٣٩٠ ، وانظر الزهر ٦٤/٢ .

(٣) التكملة ص ٩٩ .

(٤) في « ب » : (المازني) ، وفي « ط » : (المرادي) .

الوزن (الثاني : فُعْلَى ، بضم الأول وسكون الثاني ، اسماً كان ك : بُهْمَى) ،
بالموحلة اسماً لنبت . قاله الجوهري^(١) . يقال : أَبْهَمَتِ الْأَرْضُ : كثر بُهْمَاهَا . (أو صفة)
لا مذكر لها (ك : حُبْلَى ، و) ما لها مذكر نحو : (الطُّولَى) ، أنثى الأطول . (أو مصدرأ
ك : رُجَعَى) مصدر : رَجَعَ .

الوزن (الثالث : فَعْلَى ؛ بفتحتين ؛ اسماً كان ك : بَرَدَى) بالموحلة (لنهر
بدمشق أو مصدرأ ك : مَرَطَى) بالطاء المهملة (لمشية ، أو صفة ك : حَيْدَى) بالحاء
والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية ، يقال : حمارٌ حَيْدَى ، أي : يجيد عن ظله إذا تحيّل منه .
الوزن (الرابع : فَعْلَى ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، بشرط أن يكون إما جمعاً
ك : قَتْلَى) جمع : قتيل ، (وجَرَحَى) جمع جريح ، (أو مصدرأ ك : دَعَوَى) مصدر : دعا ،
(أو صفة ك : سَكْرَى وسَيْفَى ، مؤنثي : سَكْرَان ، وسَيْفَان للطويل . فإن كان فَعْلَى
اسماً ك : أَرَطَى وَعَلَقَى ، ففي ألفه وجهان) مبنيان على الصرف وعدمه ، فمن صرف
قَدَّرَ الألف للإلحاق ، ومن منع قَدَّرَهَا للتأنيث . والأَرَطَى : شجر الرمل يُدْبَغُ به الأديم .
يقال : أديمٌ مأرُوطٌ أي : مدبوغ . وقد يكون : أَرَطَى أَفْعَلٌ^(٢) ، لأنه يقال : أديمٌ مَرَطِيٌّ . حكاه
في الصحاح^(٣) . والعَلَقَى : نبت .

الوزن (الخامس : فُعْلَى ، بضم أوله) وتخفيف ثانيه (ك : حُبَارَى) بالحاء
المهملة والباء الموحلة والراء المهملة ، (وسُمَائَى) : [٢١٧/ب] بالسين المهملة والنون :
(لطائرين) ذكرين أو أنثيين ، (وفي الصحاح^(٤) : أن ألف حبارى ليست للتأنيث ،
وهو وهم) بفتح الهاء ، من صاحب الصحاح ، (فإنه قد وافق على أنه ممنوع الصرف) .
ومنع الصرف دليل على أن ألفه للتأنيث .

الوزن (السادس : فُعْلَى ، بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً ك : سُمَهَى)
بالمهملة (للباطل) وللكذب ، وللهواء بين السماء والأرض .

الوزن (السابع : فَعْلَى ، بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه ك : سَيْطَرَى)
بمهملات وموحدة (ودَفَقَى) بالدال والفاء والقاف : (لضربين من المشي) ، فالأول :
مشية فيها تبخر ، والثاني : مشية فيها تدفق وإسراع .

(١) الصحاح (بم) .

(٢) في « ب » : (الفعل) .

(٣) الصحاح (أرط) ، (رطا) ، وانظر حاشية يس ٢٨٩/٢ .

(٤) الصحاح (حبر) .

الوزن (الثامن : فُعْلَى ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، إما مصدرًا ك : ذُكِرَى) مصدر : ذَكَرَ ذِكْرًا^(١) ، وذُكِرَى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التأنيث . (أو جمعًا وذلك) شيئان : (حُجِّلَى) بالخاء المهملة [والجيم]^(٢) : (جمعًا للحَجَل ؛ بفتحين ؛ اسمًا لطائر ، وظُورِي ؛ بالطاء المشالة) والراء والباء الموحدة : (جمعًا لظُرْبَان ؛ بفتح أوله وكسر ثانيه ؛ اسمًا لدويبة . ولا ثالث لهما في المجموع^(٣)) ، وذلك معلوم من عدم الإتيان معهما بالكاف ، ولكن ذكره تأكيدًا .

الوزن (التاسع : فُعَيْلَى ، بكسر أوله وثانيه مشددًا نحو : حُفَيْشَى) بجاء مهملة وثاءين مثلثين بينهما ياء مثناة تحتانية ، اسم مصدر : حُتَّ عَلَى الشيء إذا حضَّ عليه . (وخُلَيْفَى) بالخاء المعجمة [٢٩٠] والفاء : الخِلافة . وفي الأثر عن عمر رضي الله عنه : « لولا الخُلَيْفَى لأَذْنْتُ »^(٤) . (وحَكَى الكَسَائِي : هو من خَصِيصَاء قومه^(٥) ؛ بالمد ؛ وهو شاذ) ، وقياسه القصر ، كما مثل به في التسهيل^(٦) .

الوزن (العاشر : فُعْلَى ، بضم أوله وثانيه [٢١٨] وتشديد ثالثه ك : كُفِرَى) بالفاء والراء . وفي القاموس^(٧) أنه مثلث الكاف والفاء . والكُفِرَى والكافور (لوعاء الطلح) أي : طلع النخل . سمي بذلك لأنه حين يتشقق يكفره ، أي : يستره ويغطيه . والشيباني يجعله للطلع نفسه . والفراء يجعله للطلع حين يتشقق . قال القالي : الأول هو الصحيح لأن الاشتقاق يدل على صحته . (وحُدُرَى ويُذُرَى) ، بذالين معجمتين مهملتين وبجاء مهملة في الأول وباء موحدة في الثاني ، وهما (من : الحذر والتبذير) . وقال ابن ولاد : البُدُرَى ، بالذال المعجمة ، الباطل .

الوزن (الحادي عشر : فُعَيْلَى ، بضم أوله وفتح ثانيه مشددًا ك : خُلَيْطَى) بالخاء المعجمة والطاء المهملة ، اسمًا (للاختلاط) ، يقال : وقعوا في خُلَيْطَى إذا اختلط عليهم أمرهم . (وقُيَيْطَى) ، بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة : اسمًا (للناطف) .

(١) سقط من « ب » .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) قاله الفارسي ، انظر المزهر ١٠٣/٢ .

(٤) النهاية ٦٩/٢ (خلف) .

(٥) في المزهر ١٠١/٢ : (زعم الكسائي أنه سمع المد والقصر في تخصيصه) .

(٦) التسهيل ص ٢٥٥ .

(٧) القاموس المحيط (كفر) .

الوزن (الثاني عشر : فُعَالَى ، بضم أوله وتشديد ثانيه نحو : شُقَّارَى)
 بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة ، (وَخُبَّازَى) بلحاء المعجمة والباء الموحدة والزاي ،
 اسمين (لُنَبَّتَيْن . وَخُضَّارَى) بلحاء والضاد المعجمتين والراء المهملة : اسماً (لطائر) .
 (تنبيه) :

(نحو جُنَفَى) مما كان على وزن : فُعَلَى ، بضم الفاء وفتح العين .
 (ونحو : خَلِيفَى) ، مما كان على وزن : فِعْيَلَى ، بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة .
 (ونحو : خُلَيْطَى) ، مما كان على وزن : فُعْيَلَى ، بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ،
 ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة بدليل (وجودها في أوزان الممدودة .

فالأول كما في : (غُرَوَاء) ، بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة ، « قِرَّةُ
 الْحُمَى وَمَسْهُهَا فِي أَوَّل [٢١٨/ب] رِعْدَتِهَا » كما في القاموس ^(١) زيادة على الصحاح ^(٢) .

(و) الثاني كما في : (فِخْخِرَاء) بكسر الفاء وتشديد الحاء المعجمة من الفخر ،
 والفخير ^(٣) : الرجل الفخر .

(و) الثالث كما في : (دُخَيْلَاء) ، بضم الدال المهملة وتشديد الحاء المعجمة ،
 ولم يحفظ بالمد غيره . يقال : هو عالمٌ بدُخَيْلَاءِ أمورك . أي : بباطنها .
 (ومشهور أوزان الممدودة سبعة عشر) وزناً :

(أحدها : فُعَلَاءَ ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، اسماً كان ك : صَحْرَاءَ .
 أو مصدرأ ك : رَغَبَاءَ) ، مصدر : رَغِبَ ، بالراء المهملة والغين المعجمة .
 (أو صفة ك : حَمْرَاءَ ، وَدَيْمَةٌ هَظْلَاءَ) ، والدَيْمَةُ : بكسر الدال المهملة وسكون الياء
 المثناة تحت ؛ قال أبو زيد : هو المطر الذي ليس ^(٤) فيه رعد ولا برق ، وأقلُّه ثلثُ النهار أو
 ثلثُ الليل . والهطل : تتابع المطر . (أو جَمْعاً فِي الْمَعْنَى ك : طَرْفَاءَ) ، بالطاء والراء
 المهملتين وبالفاء ، ويضاف للغابة ، بالموحدة ، فيقال : طَرْفَاءُ الغابة وهي شجر ، ومنها اتَّخَذَ
 منبره صلى الله عليه وسلم . وفي القاموس ^(٥) : أنها أربعة أصناف منها : الأثل ، الواحدة :
 طَرْفَاءَةٌ وَطَرْفَةٌ . وفي الصحاح ^(٦) : قال سيبويه ^(٧) : واحد وجمع .

(١) القاموس المحيط (عرا) .

(٢) الصحاح (عرا) .

(٣) في « ط » : (الفخيراء) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) القاموس المحيط (طرف) .

(٦) الصحاح (طرف) .

(٧) الكتاب ٥٦٩/٣ .

(و) الوزن (الثاني والثالث والرابع : أَفْعَلَاءَ ، بفتح العين ، وَأَفْعِلَاءَ ، بكسرها ، وَأَفْعُلَاءَ ، بضمها ، كقولهم : يوم الأربعاء) ، بفتح الباء وكسرها وضمها . (سمع فيه الأوزان الثلاثة) ، وهو اليوم المعروف . وفي تحشية التسهيل بخط مؤلفه^(١) : اسم اليوم : أربعاء ، بفتح الباء وكسرها ، ويفتح همزة وضم الباء : عمود الخيمة . ويضمهما : موضع^(٢) .

والوزن (الخامس : فَعْلَلَاءَ) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه (ك : عَقْرَبَاءَ) : اسمًا لمكان خارج دمشق^(٣) .

والوزن (السادس : فِعْلَلَاءَ ، بكسر الفاء ، ك : قِصَاصَاءَ) ؛ بقاف وصادين مهملتين : اسمًا [٢١٩/١] (للقصاص) .

والوزن (السابع : فُعْلَلَاءَ ، بضم الأول والثالث ، ك : قُرْفُصَاءَ) بقاف فراء فصاد مهملة : نوع من القعود . يقال : قعد القرفصاء . إذا قعد على قدميه ، وأمس الأرض إِلَيْهِ .

الوزن (الثامن : فَاعُولَاءَ ، بضم الثالث ك : عَاشُورَاءَ) لعاشر الحرم . وحكى أبو عمرو الشيباني فيه القصر^(٤) .

الوزن (التاسع : فَاعِلَاءَ ، بكسر الثالث ، ك : قَاصِعَاءَ) ؛ بالقاف والصاد والعين المهملتين ؛ اسمًا (لأحد جحرة البربوع) ، وهو حيوان فوق الفارة ، يده أقصر من رجله ، وعكس الزرافة . ومن أسماء جحرته أيضًا : غَائِبَاءَ ونَافِقَاءَ .
الوزن العاشر : فِعْلِيَاءَ ، بكسر الأول وسكون الثاني . نحو : كِبَرِيَاءَ ، بمعنى : التَّكَبُّر .

الوزن (الحادي عشر : مَفْعُولَاءَ ، ك : مَشْيُوخَاءَ) بالشين والحاء المعجمتين : للشيوخ ، وضبطه ابن مالك بلحاء المهملة ، قال^(٥) : ومعناه اختلاط الأمر .

(١) في « ب » : (المؤلف) .

(٢) التسهيل ص ٢٥٦ .

(٣) سقط من « ب » ، « ط » : (خارج دمشق) .

(٤) في الزهر ٦٩/٢ : (زاد ابن خالويه : ساموعاء ، وهو اللحم في التوراة ، وخابوراء يعني النهر ، وزاد البغدادي في شرح الفصيح : الضاروراء والساوروراء والدالولاء) .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ١٧٥٤/٤ .

الوزن (الثاني عشر : فَعَلَاءٌ ، بفتح أوله وثانيه نحو : بَرَأَسَاءُ) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (بمعنى : الناس . يقال : ما أدري أيَّ البرَأَسَاءِ هــ) [٢٩١] أي : أي الناس هو . (وَبَرَأَكَاءُ) بالموحدة والراء المهملة (بمعنى : البُرُوكُ) ، وهو أن يبركوا إبلهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رَجَالَهُ . وَبَرَأَكَاءُ كل شيء : معظمه وشدته . يقال : وقع في براكاء الأمر ، وفي براكاء القتال ، أي : في معظمه وشدته . قال بشر بن أبي خازم : [من الوافر]

٨٩٠ — وَلَا يَنْجِي مِنَ الْغَمَرَاتِ إِلَّا بَرَأَكَاءُ الْقَتَالِ أَوْ الْفِرَارُ
قاله القالي^(١) .

الوزن (الثالث عشر : فَعِيلَاءُ ، بفتح أوله وكسر ثانيه ، نحو : قَرِيْشَاءُ وَكَرِيْشَاءُ) ، بمثلثين ورايين مهملتين فيهما^(٢) ، وبالقف في الأول والكاف في الثاني : (نَوْحَانُ مِنَ الْبُسْرِ) بضم الموحدة وسكون المهملة . قال الكسائي : بُسْرٌ قَرِيْشَاءٌ ممدود ، وهو أطيب التمر بُسْرًا [٢١٩/ب] وقال أبو الجراح : تَمْرٌ قَرِيْشَاءٌ ، غير ممدود .

الوزن (الرابع عشر : فَعُولَاءُ ، بفتح أوله وضم ثانيه ، نحو : دَبْرُقَاءُ) بالذال

المهملة والباء الموحدة والقف : العذرة ، بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة .

الوزن (الخامس عشر : فَعَلَاءُ ، بفتحيتين كـ : خَفَقَاءُ) بالخاء المعجمة والفاء والقف ، اسمًا (لموضع . قاله ابن الناجم) في بعض نسخ الشرح^(٣) . (وَإِنَّمَا هُوَ بِالْجَيْشِمْ وَالنُّونِ وَالْفَاءِ) ، كما هو الغالب في نسخ ابن الناجم ونصّه^(٤) : وَفَعَلَاءُ كَجَنْفَاءُ ، اسم مكان . (وَلَا نَظِيرَ لَهُ إِلَّا : دَأْثَاءُ^(٥)) ، بفتح الذال المهملة والهمزة والتاء المثناة ، اسمًا (لِلْأَمَةِ ، وَفَرَمَاءُ) بالفاء والراء : اسمًا (لموضع) . ذكره في الصحاح في مادة الفاء^(٥) ، وَلَمْ

٨٩٠ — البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٧٩ ، وجمهرة اللغة ص ٣٢٥ ، وخزانة الأدب ٥٠٦/٧ ، وشرح المفصل ٥٠/٤ ، ولسان العرب ٣٩٨/١٠ (برك) ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٧ ، وجمهرة اللغة ص ١٢٢٩ .

(١) في كتابه المقصور والممدود ، وهو مفقود ، انظر المقصور والممدود لابن ولاد ص ٢١ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) شرح ابن الناجم ص ٥٤٠ .

(٤) في المزمهر ٥٣/٢ : (وفي كتاب المقصور للقالي زيادة : نَفَسَاءُ ، لغة في نَفَسَاءُ ، والسَّحْنَاءُ : الهيئة ، لغة

في السَّحْنَاءُ ، ويقال في الأمة تَأْدَاءُ وتَأْدَاءُ ؛ بالفتح والسكون) .

(٥) الصحاح (فرم) .

يذكره في مادة القاف^(١). [قال في القاموس في فصل الفاء^(٢): وقول الجوهري: قَرَمَاءُ موضعٌ، سَهْوٌ، وإِنَّمَا هو بالقاف. وقال في فصل القاف^(٣): وَقَرَمَى كَجَمَزَى، وَيُمَدُّ: موضعٌ باليمامة لبني امرئ القيس، وموضع بين مكة والمدينة. (وعلى هذا) التقدير (فَعَدُّ الناظم لذلك في المشهور) من أوزان الممدودة (مَشْكُلٌ) لأنه وزن نادر جداً. (وفي المحكم) لابن سيده (أَنْ جَنَفَى، بالجيم والنون والفاء والقصر، موضع، وأَنَّهُ بِالْمَدِّ أَيْضًا موضع). فذَكَرَهُ فيما يَخْتَصُّ بِالْمَدِّ مُشْكِلٌ^(٤).

الوزن (السادس عشر: فِعْلَاءٌ، بكسر أوله وفتح ثانيه فحَو^(٥): سِيرَاءٌ) بالسين المهملة والياء المثناة التحتانية: ثوب مخلوط بحرير، وقيل: ما عُمل من القَزِّ، وقيل: بُرْدٌ فيه خطوط صفر وأيضاً نبت، وأيضاً: الذهب^(٦).
الوزن (السابع عشر: فُعْلَاءٌ، بضم أوله وفتح ثانيه ك: خِيْلَاءٌ)، بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية: الكِبَرُ والعُجْبُ.

(١) في حاشية يس ٢/٢٩١: (قرماء؛ بالقاف وتحريك العين: موضع، ذكره الجوهري بالفاء، وهو تصحيف، إنما هو بالقاف).

(٢) القاموس المحيط (فرم).

(٣) القاموس المحيط (قرم).

(٤) سقط من «أ»: من قوله (قال في القاموس) إلى هنا.

(٥) سقط من «ب».

(٦) في المزهر ٢/١٠٧: (وليس في الكلام فِعْلَاءٌ، إلا ثلاثة أحرف: السِيرَاء: ضرب من البرود، ويقال للذهب، والجَوْلَاء: والكلام فيه بالضم، والعِنْبَاء: للعب).

(هذا باب المقصور والممدود)

المقصور : هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة ك : الفتى والعصا ،
بخلاف : إذا ، ورأيتُ أخاك ، فلا يسمى مقصوراً .

والممدود : هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة ك : كيساء ورداء ،
بخلاف : أولاء ورشاء ، فلا يسمى [٢٢٠/أ] ممدوداً .

(قصر الأسماء ومدّها ضربان : قياسي ، وهو وظيفة النحوي . وسَماعي ،
وهو وظيفة اللغوي ، وقد) اعتنى اللغويون بهما حتى (وضعوا في ذلك كتباً ^(١) .
وضابط الباب عند النحويين) ليرجع إليه ، (أن الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام :
أحدها : ما له نظير من الصحيح) الآخر ، (يجب فتح ما قبل آخره) قياساً ،
(وهذا النوع مقصور بقياس) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧١- إذا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ

٧٧٢- فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الْآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ

(وله أمثلة منها : كونه مصدر : فَعَلَ) بكسر العين (اللازم ، نحو : جَوِيَ جَوًى ^(٢))
بالجيم ، (وَهَوِيَ هَوًى ، وَغَمِيَ غَمًى ، فإن نظيرها من الصحيح) الآخر : (فَرِحَ فَرَحًا) ،
وَبَطَرَ بَطَرًا ، (وَأَشِيرَ أَشْرًا) ، وفتح ما قبل آخرها واجب مطرد ، [٢٩٢] لأن « فَعَلَ »
اللازم قياس مصدره « فَعَلَ » بفتحيتين .

(١) ألف العلماء ما يزيد على أربعين كتاباً في المقصور والممدود ، وقد أحصاها محققا المقصور والممدود
والفراء في مقدمتهما ص ١٣ - ١٩ .

(٢) في « ب » : (يجوي) .

(قال ابن عصفور وغيره) تبعاً لسيبويه^(١) والفراء^(٢) : (وشذَّ الغراء) بالغين المعجمة المفتوحة والمد ؛ (مصدر غَرِيَ) ؛ بكسر الراء ، فهو غَرٌّ . وفي الصحاح^(٣) في فصل الغين المعجمة والراء : غَرِيَ بالشيء ، بالكسر ، أي : أوْلِعَ به ، والاسم الغراءُ ، بالفتح والمدُّ . (وأنشدوا) لكثير : [من الطويل]
 ٨٩١ — (إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبُكَاءِ غِرَاءً وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهْلٍ)
 هذا قول ابن عصفور وموافقيه .

(وفيما قالوه نظر ، لأن أبا عبيدة حكى) عن خالد بن كلثوم^(٤) : (غَارَيْتُ بين الشيتين غِرَاءً أي : وَالَيْتُ) بينهما . (ثم أنشده) ، أي بيت كثير المتقدم . (وعلى) قول أبي عبيدة (هذا فالمد قياسي ؛ كما سيأتي ؛ لأن غَارَيْتُ غِرَاءً) بالكسر ، له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف [٢٢٠/ب] (ك : قاتلت قتالاً) . ثم قال أبو عبيدة^(٥) : (وَغَارَيْتُ : فاعلتُ من غَرَيْتُ) بالشيء أغرى (به . وأنشد) أبو عبيدة والجوهري^(٦) : (أَسْلُوْ بَدَل : مَهْلًا . وفاضت بدل : غارت ، وَحُقِلَ : بَدَل نُهْلٍ) ، بضم النون وتشديد الهاء ، أي : كثيرة متتابعة ، دل عليه رواية « حفل » ، بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء ، أي : ممتلئة .

ولا يبعد عندي أن يقال : الغراء ؛ بالفتح والمد ؛ اسم مصدر ك : الكلام والسلام ، وقياض المصدر : غَرَّى ، بالقصر ، وما حكاه أبو عبيدة من باب « فاعِل » لا من باب « فَعِل » ، وكلُّ استشهد بحسب ما رواه . وقد جزم الجوهري^(٦) بأن « الغراء » بالفتح والمد : اسم مصدر غَرِيَ ، و« الغراء » بالكسر والمد : مصدر غَارَيْتُ .

(١) الكتاب ٥٣٨/٣ .

(٢) المقصور والممدود للفراء ص ٤٠ .

(٣) الصحاح (غري) .

٨٩١ — البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٥٥ ، وأما القالي ٦٠/١ ، وسبط اللآلي ص ٢٢٣ ، ولسان العرب ١٥٧/١١ (حفل) ، ١٢١/١٥ (غرا) ، وشرح المفصل ٣٩/٦ ، وتاج العروس (حفل) وفيه (حفل) مكان (غل) ، (غرا) ، والمقاصد النحوية ٥٠٩/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٢/٤ ، وشرح الأشموني ٦٥٥/٣ .

(٤) في « أ » ، « ب » ، « ط » : (خالد بن مكتوم) ، والتصويب من لسان العرب ١٢١/١٥ (غرا) ، وأما القالي ٦٠/١ ، حيث ورد قوله وقول أبي عبيدة .

(٥) انظر أمالي القالي ٦٠/١ ، ولسان العرب ١٢١/١٥ (غرا) ، والصحاح (غرا) .

(٦) الصحاح (غرا) .

واختلفوا في بيت كثير ، فابن عصفور يرى أنه بالفتح والمد ، وأبو عبيدة يرى أنه بالكسر والمد ، وتابعه على ذلك الجوهري ، فلم يتواردا على محل واحد .

(ومنها «فَعَلَ» بكسر أوله وفتح ثانيه جمعاً لـ «فَعَلَة» ؛ بكسر أوله وسكون ثانيه ، نحو : فِرْيَة وفِرْي (؛ بالفاء والراء : الكذب ، (ومِرْيَة ومِرْي (بالراء : الجدال . (فإن نظيره) من الصحيح : (قِرْبَة وقِرْب (بكسر القاف فيهما .

(ومنها : «فُعِلَ» بضم أوله وفتح ثانيه جمعاً لـ «فُعَلَة» بضم أوله وسكون ثانيه نحو : دُمِيَّة ودُمِي (بالبدال المهملة ، الصور المنقوشة في الحائط ، وتطلق^(١) على الصور الجميلة على سبيل التشبيه ، (ومُدِيَّة ومُدِي (بالبدال المهملة : السكين ، (وزُبِيَّة وزُبِي (بالزاي المضمومة وسكون الموحدة : الحفيرة تحفر للأسد ، (وكُسُوَّة وكُسِي (بالكاف والسين المهملة ، (فإن نظيرها) من الصحيح : (حُجَّةٌ وحُجَج ، وقُرْبَة وقُرْب ([٢٢١/]] بضم الحاء والقاف فيهما . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٣— كَفَعَلَ وَفُعَلَ فِي جَمْعِ مَا كَفَعَلَةٍ وَفُعَلَةٍ نَحْوُ النَّمَى

(ومنها : اسم مفعول ، ما زاد على ثلاثة نحو : مُعْطَى) من الرباعي ، ومُقْتَنَفَى من الخماسي ، (ومُسْتَدْعَى) من السداسي ، (فإن نظيره) من الصحيح : (مُكْرَمٌ ومُحْتَرَمٌ (ومُسْتَخْرَجٌ) ، بفتح ما قبل الآخر فيهن .

القسم (الثاني) من أقسام المعتل بالألف : (أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف ، وهذا النوع ممدود بقياس) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٤— وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتَّمَا عُرِفَ

(وله أمثلة منها : أن يكون الاسم مصدرًا لـ : أَفْعَلَ) ، بسكون الفاء وفتح العين ، (أو لـ : فَعَلَ) ، بكسر الفاء وسكون العين ، (أوله همزة وصل) .

فالأول (ك : أعطى إعطاءً و) الثاني نحو : (ارتأى ارتآءً) . قال الجوهري^(٢) : ارتأى افتعل ، من الرأي والتدبير . انتهى . والأصل : ارتأى ارتآيا ، قلبت الياء في الفعل ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة ، (واستقصى) الأمر (استقصاء) تتبعه . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٥— كَمَصَدَرَ الْفِعْلِ النَّيْ قَدْ بُدِّئَا بِهِمْزٍ وَصَلٍ كَارَعَوَى وَكَارَتْأَى

(١) في «ب» : (ويطلق) .

(٢) الصحاح (رأى) .

(فإن نظير ذلك) أي: نظير ما كان مصدرًا لـ «أفعل» من الصحيح: أكرم إكرامًا، ونظير ما كان مصدرًا لفعل أوله همزة وصل من الصحيح: (اكتسب اكتسابًا)، فإنه من: افتعل، (واستخرج استخراجًا)، فإنه من: استفعل.

(ومنها: أن يكون مفردًا لـ: أفعلَة)، سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو أو ياء، فالأول (نحو: كَسَاءَ وَأَكْسِيَّةَ، و) الثاني نحو: (رَدَاءَ وَأَرْدِيَّةَ)، والأصل: كَسَاوُ وَرَدَايُ، (فإن نظيره) من الصحيح: (حِمَارٌ وَأَحْمُورَةٌ، وسلاح وأسلحة. ومن ثم)، أي من أجل أن: أفعله حقها أن تكون جمعًا للمدود ولا تكون جمعًا للمقصور.

[٢٢١/ب] (قال الأخفش: أَرْحِيَّةٌ) جمع رَحِيٍّ، [٢٩٣] من اليائي، (وَأَقْفِيَّةٌ) جمع قَفِيٍّ، من الراوي، (من كلام المولدين، لأن رَسَى وَقَفَى مقصوران). والرحي: الطاحونة مؤنثة. والقفا: مؤخر العنق، يذكر ويؤنث. (وأما قوله)، وهو مرة بن محسنان التميمي: [من البسيط]

٨٩٢ — (في لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ الْأَيْدِيَةِ) لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطُّبَا

(والمفرد: لَدَى، بالقصر، فضرورة. وقيل): ليس بضرورة، ولكنه (جمع) بالبناء للمفعول (لَدَى) بالقصر (على نداء) بالمد (ك: جَمَلٌ وَجَمَالٌ) بالجمع، (ثم جمع نداء) الممدود (على أنديّة)، فأندية على هذا جمع الجمع، (و) هذا القول (يبطله أنه لم يسمع: نداء، جمعًا) ولو سمع لنقل، واللازم منتفٍ للملزوم كذلك.

(ومنها: أن يكون مصدرًا لـ «فعل» بالتخفيف) والفتح، حال كونه (دالًّا على صوت ك: الرُّغَاءُ والثُّغَاءُ)، بضم المهملة والمثناة وفتح ثانيهما وإعجامه، والرغاء: صوت ذوات الخنف، والثغاء: صوت الشاة من الضأن والمعز. (فإن نظيره) من الصحيح: (الصُّرَاخُ. أو) دالًّا (على داء نحو: الْمُشَاءُ)، يقال: مشى بطنه مشاء، (فإن نظيره) من الصحيح: (الدُّوَارُ) بضم الدال وفي آخره راء مهملة. زاد في القاموس: فتح الدال، قال^(١): فهو شبه^(٢) الدوران يأخذ في الرأس. والزكام، بضم الزاي.

٨٩٢- البيت لمرة بن محسنان في الأغاني ٣/٣١٨، والخصائص ٣/٥٢، ٢٣٧، وسر صناعة الإعراب ص ٦٢٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٦٣، ولسان العرب ١٥/٣١٣ (ندى)، والمقاصد النحوية ٤/٥١٠، والمقتضب ٣/٨١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٢٩٤، وشرح الأشعري ٣/٦٥٦، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٣٢٩، وشرح المفصل ١٠/١٧، ولسان العرب ١١/٢٦٨ (رجل).

(١) القاموس المحيط (دور).

(٢) في «ط»: (شبيه).

القسم (الثالث : أن يكون لا نظير له) من الصحيح ، (فهذا إنما يدرك قصره ومده بالسَّماع ، فمن المقصور سَمَاعًا : الفتى واحد الفتيان ، والسَّنا : الضوء ، والثَّرَى) بالثلثة : (التراب ، والحِجَا) بكسر الحاء المهملة وبالجيم : (العقل) ، وهو صفة يُميز بها بين الحسن والقيح . (ومن الممدود سَمَاعًا : الفتاء ، لحداثة السن ، والسَّناء للشرف) بالشين المعجمة ، (والشراء) بالثلثة (لكثرة المال ، والحذاء) بكسر الحاء المهملة وبالدال المعجمة ، (للنعل) بالنون والعين المهملة . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٦- وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ وَذَا مَدٍّ بِثَقْلٍ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا
(مسألة :

أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة^(١)) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
٧٧٧- وَقَصُرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ
(كقوله) : [من الرجز]

٨٩٣- (لَا بُدَّ مِنْ صِنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ) وَإِنْ تَحَنَّى كُلُّ عُوْدٍ وَدَبَّرَ
فقصر : صنعًا للضرورة ، وجواب الشرط محذوف ، أي : لا بد منه ، وتحنى : من حنى ظهره
إذا احدودب ، والعود ، بفتح العين المهملة وسكون الواو : المسن من الإبل . ودبر ، بفتح
الدال وكسر الموحدة ، من دبّر البعير ، بالكسر ، يدبّر دبرةً ودبورًا إذا عقر ظهره .
(وقوله) : [من الطويل]

٨٩٤- فَهَمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِي يَعْرِفُونَهُ (وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ)
فقصر : الوفا للضرورة ، وهو ممدود . وأراد^(٢) : أن هؤلاء القوم مدحتهم مَثَلٌ للناس يعرفونه

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥٤٢ : (ولا خلاف في جواز قصر الممدود للضرورة) ، وانظر شرح ابن عقيل ٤٠٢/٢ ، والإنصاف ٦٤٥/٢ ، المسألة رقم ١٠٩ .

٨٩٣- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٦/٤ ، والدرر ٥٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ٦٥٧/٣ ، والمقاصد النحوية ١١/٤ ، وجمع الهوامع ١٥٦/٢ ، والمخصص ١١/١٥ ، ٤٢/١٦ ، وتاج العروس ٣٦٩/٢١ (صنع) ، ولسان العرب ٢١٢/٨ (صنع) ، وكتاب العين ٢١٩/٢ .

٨٩٤- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٦/٤ ، والدرر ٥٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ٦٥٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٥١٢/٤ ، وجمع الهوامع ١٥٦/٢ .

(٢) في « ط » ، والدرر ٥٠٦/٢ : (يعرفونهم) .

ويضربون بهم^(١) مثلاً في كل نوع من أنواع الخير ، وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدد^(٢) ، وقديم ماضٍ .

ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مله ، نحو : فعلاء « أفعل »^(٣) ، لأن « فعلاء » تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً ، فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة . ورد بقول الأقيشر : [من المنسرح]

٨٩٥ - فَقُلْتُ لَوْ بَاكَرْتَ مَشْمُولَةً صَفْرًا كَلَوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ

فقصر : صفراء ، للضرورة . وهي : فعلاء أنثى : أفعل ، فلهذا لم يعتد بخلافه . وحكي الإجماع على الجواز تبعاً للناظم .

(واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة ، فأجازه الكوفيون متمسكين

بنحو قوله) : [من الوافر]

٨٩٦ - سَيَغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي (فَلَا فَقرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ)

فمد : غنى للضرورة مع أنه مقصور . وورد في الاختيار كقراء طلحة بن مصرف : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ ﴾ [النور/٤٣] بالمد^(٤) ، ووافقهم ابن ولاد^(٥) وابن خروف . (ومنعه البصريون) وقالوا : القراءة شاذة ، (وقدرُوا الغناء في) هذا (البيت مصدرًا ل : غَائِثُ) لأنه يقال : غانيت غناء ك : قاتلت قتالاً ، (لا مصدرًا ل : غَنَيْتُ) غَنَى ك : رَضِيْتُ رِضًى ، (وهو تعسف) . وإلى الخلاف في ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٧٧ - وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

(١) في « أ » : (يضربوهم) .

(٢) في « أ » : (ممتد) .

(٣) سقط من « ط » ، والدرر ٥٠٦/٢ .

٨٩٥ - البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٤٣ ، والدرر ٥٠٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٥١٦/٤ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤٨ ، والحامسة البصرية ٣٦٨/٢ ، وشرح الأشموني ٦٥٨/٣ ، ومجالس ثعلب ١١٠/١ ، ومع الهوامع ١٥٦/٢ .

٨٩٦ - البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٧٤٧ ، وأوضح المسالك ٢٩٧/٤ ، وتذكرة النحاة ص ٥٠٩ ، والدرر ٥٠٨/٢ ، وشرح الأشموني ٦٥٨/٣ ، وشرح ديوان زهير ص ٧٣ ، ولسان العرب ١٣٦/١٥ (غنا) ، والمقاصد النحوية ٥١٣/٤ ، والمنقوص والممدود ص ٢٨ .

(٤) انظر هذه القراءة في المحتسب ١١٤/٢ ، والبحر المحيط ٤٦٥/٦ ، والدرر ٥٠٨/٢ .

(٥) المقصور والممدود لابن ولاد ص ٥٣ - ٥٤ .

(هذا باب كيفية التثنية)

[٢٩٤] وهي^(١) جعل الاسم^(٢) القابل لها دليل اثنين بزيادة في آخره . (والاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع :

أحدها : الصحيح) ، وهو ما ليس آخره حرف علة (ك : رَجُلٌ وامْرَأَةٌ) .

(والثاني : المُنْزَلُ مَنَزَلَةً الصحيح) ، وهو ما كان آخره ياء أو واوًا قبلها سكون (ك : ظَنِّي ودَلُّو) .

(والثالث : المعتلّ النقص) [١/٢٢٢] وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب (ك : القاضي) والقاضية .

(وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تغيّر) عن حالها (في التثنية ، تقول :

رجالان وامرأتان ، وظبيان ، ودلوان ، والقاضيان) ، والقاضيتان ، (وشذ في) تثنية : (أَلِيَّة) بفتح الهمزة ، (وَخُصِيَّة) بضم الخاء المعجمة : (أَلِيَّان وَخُصَيَّان) ؛ بحذف التاء .

والقياس : أليتان وخصيتان . قال عنتره : [من الوافر]

٨٩٧ — مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارُ

(١) في « أ » : (هو) .

(٢) في « ب » : (جمع للاسم) .

٨٩٧- البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٣٤ ، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤ ، ٥٠٧/٧ ، ٥٥٣ ، ٢٢/٨ ، والدرر

١٩٦/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٦٠ ، وشرح المفصل ٥٥/٢ ،

ولسان العرب ٥١٣/٤ (طير) ، ٤٣/١٤ (أَلَا) ، ٢٣١/١٤ (حصا) ، والمقاصد النحوية ١٧٤/٣ ،

وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩١ ، وأمالى ابن الحاجب ٤٥١/١ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٤٢ ،

وشرح الأشموني ٥٧٩/٣ ، وشرح التسهيل ٩٠/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠١/٣ ، وشرح المفصل

١١٦/٤ ٨٧/٦ ، ولسان العرب ١٢٧/٩ (رنف) ، وجمع الهوامع ٦٣/٢ .

والروانف ، بالراء والنون والفاء : أطراف الألية ، وقيل : أليان وخصيان ، ليسا تثنية : ألية وخصية المؤنثين ، وإنَّمَا (هما تثنية : ألي وخصي) المذكرين .

النوع (الرابع : المعتل المقصور) ، وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب ، (وهو نوعان :

[أحدهما ^(١) ما يجب قلب ألفه ياء) في التثنية ، (وذلك في ثلاث مسائل :

إحداها : أن تتجاوز [ألفه] ^(٢) ثلاثة أحرف) ، وأن ^(٣) تكون ألفه رابعة (ك : حُبْلَى وَحُبْلَيَان ، وَمَلْهَى وَمَلْهَيَان) ، بفتح الميم وسكون اللام ، وهو ما يلهى به . أو خامسة ك : مُعْطَى وَمُعْطَيَان ، أو سادسة ك : مُسْتَدْعَى وَمُسْتَدْعَيَان . (وشذَّ قولهم في تثنية : قهقري) ، وهو الرجوع إلى خلف ، (وخَوَزَلَى) بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي ، وهي مشية فيها ثققل ، وقيل : مشية بتبختر : (قَهْقَرَان وَخَوَزَلَان ، بال حذف) للألف دون قلبها ياء .

المسألة (الثانية : أن تكون) الألف (ثلاثة مبدلة من ياء ك : فُتَّى . قال الله تعالى : ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَان ﴾) [يوسف / ٣٦] بقلب الألف ياء . (وشذ في) تثنية : (حَمَى) بكسر الحاء المهملة : (حَمَوَان ، بالواو) . وحكاه الفراء ^(٣) مع أن ألفه مبدلة من ياء ، تقول : حَمَيْتُ المَكَانَ حِمَايَةً . والقياس : حَمَيَان .

المسألة (الثالثة : [٢٢٢/ب] أن تكون) الألف (غير مبدلة) من شيء ، وهي الجوهولة الأصل . (وقد أُمِيلَتْ ك : مَتَى ، لو سُمِّيَتْ بِهَا قُلْتُ فِي تَثْنِيَّتِهَا : مَتَيَان) .

أما قلب الألف ، فلأن علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها ، وما آخره ألف لا يمكن تحريكه لأن الألف لا تقبل الحركة ، ولا يمكن حذف الألف لالتباس المثني بالمفرد عند الإضافة .

وأما وجه قلبها ياء في المسألة الأولى فبلحمله على الفعل لأن التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل . وأنت لو بنيت فعلاً مما زاد على الثلاثة لقلبت الألف إلى الياء ، سواء أكان أصلها الواو أم لا . وأما في المسألة الثانية فهي [٢٩٥] من الرجوع إلى الأصل . وأما في المسألة الثالثة فلأن الإمالة إنَّمَا تحصل بنحو الألف إلى الياء ، فُرِدَتْ إليها في التثنية .

(١) زيادة من « ط » .

(٢) في « ط » : (بأن) .

(٣) المقصور والممدود ص ٧٠ .

وإلى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله :

٧٧٨- آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلْهُ يَا إِنَّ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا

٧٧٩- كَذَا الَّذِي يَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَّى

(و) النوع (الثاني) من نوعي المقصور (ما يجب قلب ألفه واوًا ، وذلك في

مسألتين :

إحدهما : أن تكون مبدلة من الواو) ، ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (ك : عَصَا)
وعصوان ، (وَقَفًا) وَقَفَوْنَ ، (وَمَنَّا) بالتخفيف ؛ وَمَنَوْنَ ، (وهو لغة في الْمَنِّ)
بالتشديد (الذي يوزن به . قال) الشاعر : [من الوافر]

٨٩٨- وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعُدَالِ عُنْدِي (عَصَا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدِ)
(وشذ قولهم في) تشنية : (رِضًا : رِضْيَانٌ ؛ بالياء ؛ مع أنه من الرِّضْوَانِ) . وقاس عليه
الكسائي . وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه .

المسألة (الثانية) من المسألتين : (أن تكون) الألف (غير مبدلة) من شيء
(ولم تُمَلِّ ، نحو : لدى وإذا ، تقول إذا سُميتَ بهما ثم تُثْنِيهما : لَدَوَانٌ وَإِذَوَانٌ) .
وإنما قلبت الألف في هاتين المسألتين واوًا ، لأن التشنية ترد الأشياء إلى أصولها ، وعدم
[٢٢٣/أ] الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء .

وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله :

٧٨٠- فِي غَيْرِ ذَا ثَقْلَبٍ وَآوَا الْأَلْفُ وَأَوَّلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفُ
والنوع (الخامس : الممدود) ، وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة .
(وهو أربعة أنواع :

أحدها : ما يجب سلامة همزته ، وهو ما همزته أصلية ك : قُرَاء) بضم القاف
وتشديد الراء المهملة ، (و : وُضَاء) بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة . (تقول) في
تشنيتهما : (قُرَاءَان ، و : وُضَاءَان) بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوًا . وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٨٢- وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ صَحَّحْ

(والقُرَاء : الناسك ، والوضاء : الوضيء الوجه) . مأخوذان من : قرء ووضوء ، وإنما
لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالأصالة وعدم انقلابها عن غيرها .

٨٩٨- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٩٩/٤ ، وشرح الأشموني ٦٦٠/٣ .

النوع (الثاني : ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا ، وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث ك : همراء) عند الجمهور ، (وحمراوان) ، وإنمًا قلبت هنا لأن بقاءها على صورتها يؤدي إلى وقوع همزة بين ألفين وذلك كتوالي ثلاث ألفات ، واختير قلبها واوًا لبعدها بالألف ، لأن الياء تشبه الألف في وقوع كل منهما للتأنيث . قاله المبرد^(١) . وهو منقوض بمطايا . والأجود أن يقال : إنمًا قلبت واوًا حملاً على النسب ، لأن التثنية وجمعي التصحيح ، والنسب تجري مجرى واحدًا . قاله الشاطبي . وإلى هذا أشار الناظم بقوله :
٧٨١- وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِيَا

(وزعم السيرا في أنه إذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف ، فتقول في : عشواء) ؛ بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة ؛ وهي التي لا تبصر ليلاً وتبصر نهاراً ، (عشواءان ؛ بالهمزة ؛ وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين) : التصحيح والقلب [٢٢٣/ب] واوًا .

وشذ عند الفريقين : حمرايات ، بقلب الهمزة ياء . (و) شذ : (قُرْصَان) في تثنية : قرفصاء ، بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة : ضرب من القعود ، (وَخُنْفُسَان) ، تثنية خنفساء ، بضم الخاء المعجمة وسكون النون . قال الجوهري^(٢) : « وفتح الفاء » ومقتضى الضياء ضمها . ومقتضى القاموس جوازهما ، وسينها مهملة : « دويبة سوداء » ، (وعاشوران تثنية) : عاشوراء : العاشر أو التاسع من الحرم . قاله في القاموس^(٣) . (بحذف الألف والهمزة معاً) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٨٢- وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرْ

النوع (الثالث : ما يترجح فيه التصحيح) ، وهو إقرار الهمزة على حالها (على الإعلال) ، وهو قلب الهمزة واوًا ، (وهو ما همزته بدل من أصل نحو : كِسَاء وحَيَاء) ، بلحاء المهملة والياء المثناة التحتانية ، (أصلهما : كِسَاوٌ وحَيَاي) ، قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة . وإنمًا رجَّح التصحيح لأن فيه إقراراً للحرف على صورته الأصلية ، بخلاف [٢٩٦] الإعلال (وشذَّ على الوجهين : كِسَايَان) ، بإبدال الواو ياء .

(١) المقتضب ٣/٣٣٨ .

(٢) الصحاح (خفس) .

(٣) القاموس المحيط (خنفس) .

النوع (الرابع : ما يترجح فيه الإعلال) ، وهو قلب الهمزة واوًا (على التصحيح) ، وهو عدم القلب ، (وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كـ : عِلْبَاء) ، بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة : عصبه صفراء في العنق . قال أبو النجم : [من الرجز]

يَمُورُ فِي الْحَلْقِ عَلَى عِلْبَائِهِ — ٨٩٩

(وقُوبَاء) : بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة : داء معروف يتقشر ويتسع^(١) ، يعالج بالريق . (أصلهما : عِلْبَاي وقُوبَاي ، بياء زائدة فيهما ، لتلحقهما بـ : قرطاس) بكسر القاف وسكون الراء : وهو ما يُكْتَب فيه أو يُرْمَى إليه . (وقُرْناس) ، بضم القاف وسكون الراء بعدها نون [أ/٢٢٤] فسين مهملة : شبه الأنف يتقدم من الجبل . (ثم أبدلت الياء) فيهما (همزة) لتطرفها إثر ألف زائدة . فعلباء حلق بقرطاس ، وقوباء ملحق بقرناس . وإنمّا ترجح الإعلال على التصحيح فيهما تشبيهاً لهمزتهما بهمزة : حمراء من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلي .

(وزعم الأخفش وتبعه) أبو موسى (الجزولي : أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح) على الإعلال ، (و) أن (سيبويه إنمّا قال^(٢) : إن القلب في : علباء أكثر منه في : كساء) مع اشتراكهما في العلة . فلذلك قال الناظم :

وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كَسَاءٍ وَحَيَا — ٧٨١

بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ ٧٨٢

من غير ترجيح .

٨٩٩- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ٥٦ ، والمخصص ٢٨/١٦ ، ٦٣ .

(١) في «أ» : (وينسلخ) والتصويب من «ب» ، «ط» ، «و» ، ولسان العرب ٦٩٣/١ (قوب) .

(٢) الكتاب ٣٩٢/٣ .

(هذا باب جمع الاسم جمع المذكر السالم)

ويسمى الجمع الذي على هجاءين

وهما : الواو والنون رفعًا ، والياء والنون نصبًا وجرًا . ويسمى [أيضًا] ^(١) :
(الجمع الذي على حدّ المثني) أي : على طريقة المثني ، (لأنه أعرب بحرفين) : الواو والياء ، (وسلم فيه بناء الواحد ، وخُتم بنون زائدة تحذف للإضافة) ، ^(٢) كما أن المثني أعرب بحرفين : الألف والياء ، وسلم فيه بناء الواحد ، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة ^(٣) .
(اعلم أنه يحذف لهذا الجمع) المذكر السالم (ياء المنقوص وكسرها) التي قبلها ، (فتقول) في جمع : القاضي ، مما ياءه أصلية ، والداعي ، مما ياءه منقلبة عن واو : (القاضون والداعون) . والأصل فيهما : القاضيون والداعيون : حذفت ضمة الياء للاستئصال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وحذفت الكسر التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة ، ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو . وإن شئت قلت : استئقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت [٢٢٤/ب] منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين .

(و) تحذف لهذا الجمع (ألف المقصور دون فتحها) التي قبلها ، (فتقول) في جمع : موسى علمًا : (الْمُوسَوْنَ) ، والأصل : الْمُوسَاون ، حذف الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة . وإليه أشار الناظم بقوله :

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) سقط ما بينهما من « ط » .

٧٨٣- وَأَحْذِفْ مِنَ الْمُقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا
٧٨٤- وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ

وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة، فأجازوا في جمع [٢٩٧] موسى: مُوسَوْنَ ومُوسَوْنَ، بفتح السين وضمها، فالفتح بناء على أن وزنه مُفْعَلٌ وألفه أصلية، من: أوسيتُ رأسه إذا حلقته بالموس. والضم: بناء على أن وزنه فُعْلَى وألفه زائدة، من: مأس رأسه موساً: حلقه^(١).

واتفق الجميع على إبقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة عن أصل، ياء أو واو، فتقول: الْفَتَوْنَ والأَعْلَوْنَ. (وفي التنزيل: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران/١٣٩]، ﴿وَاللَّهُمَّ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾) [ص/٤٧]، وأصلهما: الأعلىون والمصطفين، تحركت ياءهما المبدلتان من واو في الأصل لأنهما من العلو والصفوة، وانفتح ما قبلهما فقلبا ألفين ثم حذفنا لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلهما دليلاً عليهما.

(ويعطى الممدود) في [جمعه]^(٢) جمع المذكر السالم (حكمه في التشية) من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية، ومن وجوب القلب إلى الواو فيما همزته بدل من ألف التانيث، ومن جواز الأمرين فيما همزته بدل من ألف الإلحاق أو بدل من أصل. (فتقول في) جمع: (وَضَاءٌ) وقُرَاءٌ، وصفين لمذكر: [٢٢٥/١] (وَضَّاوُونَ) وقُرَّاوُونَ، (بالتصحيح) بسلامة الهمزة لأصالتها.

(و) تقول (في) جمع (حمراء، علماً لمذكر) عاقل: (حمراوان، سألواو)، لأن همزته بدل من ألف التانيث. واحترز بقوله: علماً، لأن حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة.

(ويجوز الوجهان): التصحيح والإعلال (في نحو: عِلْبَاءٌ وكِسَاءٌ، عَلَمَيْنِ لمذكرين) عاقلين، فتقول: علباؤون وكساؤون، بالتصحيح، وعلباؤون وكساؤون، بإبدال الهمزة واواً لأنها في: علباء للإلحاق بقرطاس، وفي: كساء بدل من أصل. وفي الأرجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه، والتقيد بالعلمية شرط لصحة الجمع.

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٤٥.

(٢) سقط من «أ».

(هذا باب كيفية جمع المؤنث السالم)

من التغير

(يسلم في هذا الجمع) المؤنث السالم (ما سلم في التثنية) ، لأن التثنية وجمع السلامة أخوان . (فتقول في جمع : هند) علماً للمؤنث : (هندات) بزيادة ألف وتاء ، (كما تقول في تثنيتهما : هندان) بزيادة ألف ونون من غير حذف شيء منها ، (إلا ما ختم بتاء التأنيث فإن تاءه تحذف في الجمع) بالألف والتاء لثلاثي يجمع بين علامتي تأنيث . (وتسلم في التثنية) لفقد العلة المذكورة .

(تقول في جمع : مسلمة : مسلمات) ، ولا تقول : مسلمتات ، لما مر . (و) تقول (في تثنيتهما : مسلمتان) بإثبات التاء ، ولا تقول : مسلمان بحذفها ، للإلباس بتثنية المذكر . (و) جمع المقصور والممدود (يتغير فيه ما تغير في التثنية) .

(تقول في) جمع المؤنث بألف التأنيث المقصورة : (حُبَلَيَات ، بالياء) المشنة التحتانية ، (و) بالممدودة : (صحراوات ، بالواو ، كما تقول في تثنيتهما : حُبَلَيَان) بالياء (وصحراوان) بالواو ، [٢٢٥/ب] وإنما قلبوا المقصورة لأنهم لا يجمعون بين ألفين ، والحذف متعذر لأن الكلمة بنيت عليها ، وخُصَّت بالقلب إلى الياء لأن الياء يؤنَّث بها ك : تقومين . وإنما قلبوا الممدودة واوًا لأن بقاءها يؤدي إلى اجتماع ثلاث ألفات ، فإن الهمزة من خرج الألف ، وخُصَّت بالقلب واوًا لأن الياء قريبة من الألف ، فلو قلبت ياء لأوى إلى اجتماع ثلاث ألفات .

(وإذا كان ما قبل التاء) الدالة على التأنيث في المفرد (حرف علة ، أَجْرِيَتْ عليه) ، أي على حرف العلة ، (بعد حذف التاء ، ما يستحقه) من تصحيح وإعلال (لو كان آخرًا في أصل الوضع) قبل مجيء تاء التأنيث .

(فتقول في) جمع (نحو : ظَبْيَةٌ وَغَزْوَةٌ : ظَبْيَاتٌ وَغَزَوَاتٌ ، بسلامة) حرف العلة ، (الياء والواو) ، من القلب ألفًا لسكون ما بعدها .

(و) تقول في جمع ([نحو] ^(١) : مصطفاة وفتاة) بالفاء [٢٩٨] والتاء المثناة فوق : (مصطفيات وفتيات ، بقلب الألف ياء) فيهما رجوعًا إلى الأصل في : فتاة ، ولزيادتها على الثلاث في : مصطفاة لأنها من : الصفوة . (قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ ﴾ على البغاء [النور/ ٣٣] .

(و) تقول (في) جمع (نحو : قناة) بالقاف والنون : وهي الرمح والحفيرة : قنوات ، بالواو) ، ردًا إلى أصلها لأنها ثالثة .

(و) تقول (في) جمع (نحو : نباءة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهزمة بدل من واو ، قال الجوهري ^(٢) : النَّبَوَةُ وَالنَّبَاوَةُ : ما ارتفع من الأرض . وضبطها الشيخ عبد القادر المكي ، بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث : الصوت الخفي . انتهى . وفيه نظر ^(٣) : (نباءات) ، بإقرار همزة ، (ونباوات) بقلبها واوًا لما مر من أن ما همزته بدل من أصل يجوز فيه التصحيح والإعلال .

وتقول في نحو : نبَّاءة ، بفتح الموحدة وتشديد [٢٢٦/أ] النون مؤنث نبَّاء : نبَّاءات ونبَّاءيات لأن همزة فيه بدل من ياء لأنه من : بنى يبني .

(و) تقول (في) جمع (نحو : قُرَاءة) بضم القاف وتشديد الراء ، وهي الناسكة : (قُرَاءات ، بالهمز لا غير) ، لما مر من أن همزة الأصلية يجب سلامتها . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وَأِنْ جَمَعْتَهُ بِنَاءٍ وَأَلْفٍ ٧٨٤

وَتَاءِ ذِي التَّاءِ الزَّمَنُ تَنْجِيهِ ٧٨٥ فَالْأَلْفُ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ

(١) إضافة من « ط » .

(٢) الصحاح (نبا) .

(٣) في حاشية يس ٢٩٨/٢ : (قوله وفيه نظر ، وجهه أن ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر لا يناسب

قول المتن بعد ذلك : نباءات ونباوات ، وكان يقال عليه : بنات ، لا غير) .

(فصل لـ)

(إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ، ثلاثياً ، ساكن العين ، غير معتلها ، ولا مدغمها ، فإن كانت فاؤه مفتوحة ، لزم فتح عينه) اتباعاً لفتح فائه ، سواء في ذلك العاقل وغيره . وصحيح الفاء واللام أو أحدهما ، مؤنث بالتاء أو المعنى (نحو : سَجْدَةٌ وَدَعْدٌ) علم امرأة ، (تقول) في جمعها بالألف والتاء : (سَجَدَاتٌ وَدَعَدَاتٌ) بفتح عينهما . (قال الله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾) [البقرة/١٦٧] بفتح السين ، جمع : حسرة ، بسكونها . (وقال) عبد الله بن عمرو العرجي : [من البسيط]

٩٠٠- (بِاللّٰهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا) لَيْلَايَ مِنْكُنْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

بفتح الباء الموحدة ، جمع : ظبية ، بسكونها . والقاع : المستوي من الأرض . وليلاي بالإضافة إلى ياء المتكلم : مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بأم . ومنكن : خبر المبتدأ . وعدل من الإضمار إلى التصريح باسمها ثانياً للاستلذاذ . (وأما قوله) ، وهو أعرابي من بني عذرة : [من الطويل]

٩٠١- (وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ)

بتسكين الفاء من : زفرات في الموضعين (فضرورة حسنة ، لأن العين قد تسكن للضرورة مع الأفراد والتذكير [٢٢٦/ب] كقوله) : [من الرجز]

٩٠٠- البيت للمجنون في ديوانه ص ١٣٠ ، وللعرجي في المقاصد النحوية ٤١٦/١ ، ٥١٨/٤ ، وللكمال الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٩٦٢/٢ ، وذكر مؤلف خزانة الأدب ٩٧/١ ، ومؤلف معاهد التنصيص ١٦٧/٣ أن البيت اختلف في نسبه ؛ فنسب للمجنون ، ولذي الرمة ، وللعرجي ، ولالحسين بن عبد الله ، ولبدوي اسمه كامل الثقفي ، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٨٢/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٣/٤ ، وتذكرة النحاة ص ٣١٨ ، وشرح الأشموني ٨٧/١ .

٩٠١- البيت لعروة بن حزام في ديوانه ص ٦١ ، وخزانة الأدب ٣٨٠/٣ ، والدرر ١٦/١ ، وذيل الأمالي ص ١٦٠ ، ولأعرابي من بني عذرة في المقاصد النحوية ٥١٩/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٤/٤ ، وشرح الأشموني ٦٦٨/٣ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٠/٢ ، وجمع الهوامع ٢٤/١ .

—٩٠٢—

يَا عَمْرُو يَا بَنَ الْأَكْرَمَيْنِ نَسَبًا

بسكون السين . وإذا فعلوا ذلك في الأفراد ففي الجمع أولى . والزفرات من : زَفَرَ يَزْفِرُ : إذا خرج نفسه بأنين ، وإنما أضاف الزفرات إلى وَقْتِي الضحى والعشي ، لأن من عادة المتيم أن يقوى به الهيام في هذين الوقتين .

(وإن كان) الاسم المستوفي للشروط الخمسة ، (مضموم الفاء نحو : خُطُوة وجمُل) بلجيم ، علم امرأة ، (أو مكسورها نحو : كِسرة وهند ، جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقاً) عن القيد الآتي ، (والإتباع) لحركة الفاء (إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء ك : دُمِيَّة) بالبدال المهملة والياء المثناة تحت ، وهي الصورة من العاج . (وزُيَّة) بالزاي والياء الموحدة والياء المثناة تحت ، وهي حفرة للأسد . فيقال في جمعهما : دُمَيَات وزُيَّات ، بفتح عينهما وإسكانهما ، وإذا فتحت لم تقلب الياء ألفاً لثلاً يلتقي ساكنان ، وامتناع الإتيان فيهما لثقل الياء بعد الضمة .

(ولا مكسورة واللام واو ك : ذُرُوة) بكسر الذال المعجمة وقد تضم ، وبسكون الراء : أعلى السنام . (ورشوة) بكسر الراء ، على إحدى اللغات الثلاث ، وسكون الشين المعجمة^(١) : وهي الْجُعْلُ . فلا يقال في جمعهما : ذِرَوَات ورشِوات ، بكسر عينهما اتباعاً لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة .

(وشذ : جِرَوَات ، بالكسر) في الراء إتياناً للجيم جمع : جِرَوة ، بكسر الجيم ، على إحدى اللغات الثلاث ، وسكون الراء : الأنثى من ولد الكلب والسيح والصغيرة من القثاء . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٨٦— وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ
الآبيات الأربعة^(٢) .

٩٠٢— الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٥/٤ ، والمقاصد النحوية ٥٣٠/٤ ، وتاج العروس ٢٦١/٤
(نسب) ، ولسان العرب ٧٥٠/١ (نخب) ٧٥٥ (نسب) .

(١) بعده في « ب » : (وقد تضم) .

(٢) تمام الآبيات :

إِثْبَاعَ عَيْنٍ فَأَهُ بِمَا شُكِّلَ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلَ
مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُحَرَّدًا	إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَثَّابًا
خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلَّا قَدْ رَوَا	وَسَكَّنَ الثَّلَاثِي غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ
وَزُيَّةً وَشَذَّ كَسْرُ جِرَوة	وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرَوة

(وَيَمْتَنِعُ التَّغْيِيرُ) فِي الْعَيْنِ (فِي خَمْسَةِ [٢٢٧/١] أَنْوَاعٍ) لَمْ تَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ الْخَمْسَةَ :

(أَحَدُهَا) : فَاقْدِ الثَّلَاثَةَ (نَحْوُ : [٢٩٩] زَيْنَبَاتٍ وَسُعَادَاتٍ ، لِأَنَّهُمَا رِبَاعِيَّانِ لَا ثَلَاثِيَّانِ) .

النوع (الثاني) : فَاقْدِ الْأَسْمِيَةَ الْمُقَابِلَةَ لِلْوَصْفِيَّةِ (نَحْوُ : ضَخَمَاتٍ) بِالضَّادِ وَالْخَاءِ الْمَعْجُمَتَيْنِ جَمْعُ : ضَخْمَةٍ ، وَهِيَ الْغَلِيظَةُ ، (وَعِبَلَاتٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ : وَهِيَ التَّامَّةُ الْخُلُقُ . (لَأَنَّهُمَا وَصْفَانِ لِاسْمَانِ . وَشُدٌّ : كَهَلَاتٍ ، بِالْفَتْحِ) فِي الْمَاءِ ، جَمْعُ كَهْلَةٍ : وَهِيَ الَّتِي جَاوَزَتْ الثَّلَاثِينَ سَنَةً . وَكَانَ حَقُّهُ الْإِسْكَانُ لِأَنَّهُ صِفَةٌ ، (وَلَا يَنْقَاسُ) فَتَحَهُ ، (خِلَافًا لِقَطْرَبٍ) .

النوع (الثالث) : فَاقْدِ سُكُونَ الْعَيْنِ (نَحْوُ : شَجَرَاتٍ) بَفَتْحِ الْجِيمِ (وَسُمُرَاتٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ ، (وَتُمُرَاتٍ) بِكَسْرِ الْمِيمِ ، (لَأَنَّهُنَّ مُحَرَّكَاتُ الْوَسْطِ) وَمُفْرَدُهُنَّ : شَجَرَةٌ وَسُمُرَةٌ وَتُمُرَةٌ ، بِالنُّونِ ، أَنْتَى النَّمْرِ .

(نَعَمْ يَجُوزُ الْإِسْكَانُ) تَخْفِيفًا (فِي نَحْوِ : سُمُرَاتٍ) مِمَّا كَانَتْ عَيْنُهُ مَضْمُومَةً ، (وَتُمُرَاتٍ) مِمَّا كَانَتْ عَيْنُهُ مَكْسُورَةً ، (كَمَا كَانَ) الْإِسْكَانُ (جَائِزًا) تَخْفِيفًا (فِي الْمَفْرُودِ) نَحْوُ : سُمُرَةٍ وَتُمُرَةٍ ، بِإِسْكَانِ الْمِيمِ ، فَاسْتَصْحَبَ مَعَ الْجَمْعِ ، (لَا أَنَّ ذَلِكَ) الْإِسْكَانُ (حَكْمٌ تَجَدَّدَ) لَهُ (حَالَةُ الْجَمْعِ) حَتَّى يَقَالَ : إِنَّ التَّغْيِيرَ حَاصِلٌ بِسَبَبِ الْجَمْعِ .

النوع (الرابع) : فَاقْدِ صِحَّةَ الْعَيْنِ (نَحْوُ : جَوَزَاتٍ) مِنَ الْوَاوِي ، (وَبِيضَاتٍ) مِنَ الْيَائِي ، مِمَّا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ^(١) فِيهِ فَتْحَةٌ ، فَلَا يَغْيَرُ (لَا عِتْلَالُ الْعَيْنِ) . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ ﴾ [الشورى/٢٢] بِسُكُونِ الْوَاوِ . (وَهَذَا تَحَرُّكٌ ذَلِكَ) بِالْفَتْحِ ، وَلَمْ تَسْتَقِلْ فَتْحَةُ عَيْنِ الْمُعْتَلِّ لِعَرُوضِهَا عَنْهُمْ . (وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ : ﴿ ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ ﴾) [النور/٥٨] بِفَتْحِ الْوَاوِ^(٢) . (وَقَوْلُ الشَّاعِرِ) الْهَذَلِيِّ فِي وَصْفِ جَمَلِهِ : [٢٨٧/ب] [مِنْ الطَّوِيلِ] ٩٠٣ — (أَخُو بِيضَاتٍ رَائِحٌ مُتَسَاوِبٌ) رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَيِّينِ سَبُوحٌ

(١) فِي « ط » : (الْعَيْنُ) مَكَانُ (الْعِلَّةِ) .

(٢) هِيَ قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ كَمَا فِي مَخْتَصَرِ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ١٠٣ .

٩٠٣ - الْبَيْتُ لِأَحَدِ الْهَذَلِيِّينَ فِي الدَّرَرِ ١٥/١ ، وَشَرَحَ الْفَصْلُ ٣٠/٥ ، وَبَلَا نِسْبَةً فِي أَسْرَارِ الْعَرِيبَةِ ٣٥٥ ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٣٠٦/٤ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ١٠٢/٨ ، ١٠٤ ، وَالْخَصَائِصُ ١٨٤/٣ ، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ص ٧٧٨ ، وَشَرَحَ ابْنُ النَّازِمِ ص ٥٤٦ ، وَشَرَحَ الْأَشْهُوِي ٦٦٨/٣ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ص ١٣٢ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ ١٨٠٤/٤ ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ ١٢٥/٧ (بِيضٌ) ، وَالْمُحْتَسِبُ ٥٨/١ ، وَالْمُنْتَصَفُ ٣٤٣/١ ، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٣/١ .

بفتح الياء من بيضات . يقول : جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إليها . والرائح من الرواح وهو الذهاب . والمتأوب : من تأوب إذا جاء أول الليل . والرفيق بمسح المنكبين : هو العالم بتحريكهما في السير . والسبوح : حسن الجري . وبقي من المعتل ضرب آخر ، وهو ما كان حرف العلة فيه ساكناً وقبله حركة تجانسه^(١) ، نحو : تارة ودولة وديمة ، فهذا يبقى على حاله ، وهذيل تفتحه في جميع الباب . قاله في المصباح .

(وانفق جميع العرب على الفتح في : عَيْرَات جمع : عَيْر) ، بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء ، (وهي الإبل التي تحمل الميرة) ، بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت : الطعام . (وهو شاذ في القياس لأنه) مؤنث بدليل : ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعَيْرُ ﴾ [يوسف/٩٤] فهو (ك : بَيْعَةٍ وَبَيْعَات ، فحَقُّه الإسكان) .

واختلف الناس في : عَيْرَات اختلافاً كثيراً وحاصله : هل هي بكسرة ففتحة ، أو بفتحتين على قولين : والأول قول الجمهور . ثم اختلفوا في المفرد فقال أكثرهم : عَيْر ، بكسرة أصلية : اسم جمع للإبل تحمل الميرة لأنها تُعَيْرُ أي : تذهب وتجيء .

وقيل : عَيْر ، بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لـ : عَيْر ، بالفتح ، وهو الحمار ، ك : سَقْفٍ وَسُقْفٍ ، ثم فُعِلَ به ما فُعِلَ بـ « بَيْض » من قلب الضمة كسرة . قالوا : وأصل القافلة قافلة الحمير ، ثم توسعوا فأطلقوها على كل قافلة .

والقول الثاني : اختلف القائلون به أيضاً على قولين : أحدهما للمبرد وهو أنه جمع عَيْر وهو الحمار . والثاني لتلميذه أبي إسحاق وهو أنه جمع عَيْر وهو الذي في الكتف^(٢) أو القدم^(٣) ، فقليل [١/٢٢٨] له : أذلك مؤنث ؟ قال : نعم . فإن يونس قال : كل شيئين منفصلين في الإنسان مؤنثان^(٤) كاليدنين والرجلين .

النوع (الخامس) : فاقد عدم الإدغام (نحو : حَجَّات) جمع : حَجَّة ، بفتح الحاء : المَرَّة من الحج ، (وَحِجَّات) جمع : حِجَّة ، بكسر الحاء ، للهيئة من الحج ، (وَحُجَّات) جمع : حُجَّة ، بضم الحاء ، للدليل ، فلا تَغَيَّر العين عن سكونها (لإدغام عينه ، فلو حَرَكْ انفكَّ إدغامه ، فكان يثقل ففتوت فائدة الإدغام) .

(١) في « ب » : (تجانسه) .

(٢) في « أ » : (الكف) .

(٣) في الكامل ص ١٠٢٥ : (يقال للناتئ في وسط الكتف : حَيْدٌ وَعَيْرٌ ، وكذلك الناتئ في القدم) .

(٤) في « ط » : (يؤنثان) .

(هذا باب جمع التَّكْسِير)

وفارقه جمع السلامة في أربعة أشياء :
أحدها : أن جمع السلامة يختصُّ بالعقلاء والتَّكْسِير لا يختص .
والثاني : أنه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التَّكْسِير .
والثالث : أنه يعرب بالحروف وجمع التَّكْسِير بالحركات .
والرابع : أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنَّث ويؤنَّث مع التَّكْسِير . قاله
أبو البقاء .

(و) جَمْع التَّكْسِير لفظاً : (هو ما تَغَيَّرَ فيه بناء الواحد ، إما بزيادة) ليست
عوضاً من شيء من غير تبديل شكل (ك : صَنُو) للمفرد [٣٠٠] (وصَنَوَان) : لجمعه .
قال في الصحاح^(١) : إذا خرج نَحْلَتَانِ أو ثلاث من أصل واحد ، فكل واحدة منهن صنو ،
والجمع صنوان ، برفع النون . بخلاف : زيدون ، فإن الواو عوض عن الضمة ، والنون
عوض عن التنوين .

(أو بنقص) من غير تبديل شكل (ك : تُخَمَّة) ، بضم التاء وفتح الخاء
المعجمة للمفرد ، (وتُخَم) : لجمعه ، (أو بتبديل شكل) من غير زيادة ولا نقص ،
(ك : أَسَد) ، بفتح الهمزة والسين للمفرد ، (وأَسَد) ، بضم الهمزة وسكون السين :
لجمعه ، (أو بزيادة وتبديل شكل ، ك : رجال) ورجل . (أو بنقص وتبديل شكل ،
ك : رُسُل) ورسول ، (أو بهن) ؛ أي : بالنقص والزيادة وتبديل الشكل [٢٢٨ / ب] ،
(ك : غِلْمَان) وغلَام ، فإن : غِلْمَانًا زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الألف الواقعة
قبل الميم وبعد اللام في : غلام . وتبديل شكله بكسر فائه وإسكان عينه .

(١) الصحاح (صنا) .

هذا تقسيم ابن مالك^(١) . واعترض بأنه لا تحرير فيه لأن صِنَوَان من باب زيادة وتبديل شكل . وتُخَم من باب نقص وتبديل شكل ، لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد . قاله المرادي^(٢) .

ويجاب عنه بأنه نظر إلى ظاهر اللفظ ، وأنه لا يرى تقدير التغير كما يؤخذ من كلامه الآتي . والمشهور تقسيم التغير إلى قسمين^(٣) : لفظي وتقديري . فاللفظي ما تقدم . والتقديري نحو : فُلُك ، ودِلَاص ، وهِجَان .

ومذهب سيويه أن فُلُكاً وأخواته جموع^(٤) تكسير^(٥) ، فيقْدَر في : فُلُك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضممة مشعرة بالجمع . ففلك إذا كان واحداً ك : قُفْل ، وإذا كان جمعاً ك : بُلْدَن . وكذا القول في أخواته . الباعث له على ذلك أنهم قالوا في ثنثيته : فُلُكَّان ، فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجُنُب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا : هذا جُنُبٌ ، وهذان جُنُبٌ ، وهؤلاء جُنُبٌ . والفارق عنده بين ما يقْدَر تغييره وما لا يقْدَر تغييره ، وجدان الثنية وعدمها . وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل^(٦) : والأصح كونه ؛ يعني باب فلك ؛ اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغير .

(و) التغير اللفظي (له سبعة وعشرون بناء منها : أربعة موضوعة للعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة) ، بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيا ولو قال : [٢٢٩ /] وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان أولى . (وهي : أَفْعَل (بضم العين) ك : أَكَلِب (جمع : كلب .) وَأَفْعَال (ك : أَجْمَال (بالجيم ، جمع : جمل .) وَأَفْعَلَة (بكسر العين) ك : أَهْمَرَة (جمع : همار .) وَفَعْلَة (بكسر الفاء وسكون العين) ك : صَبِيَة (جمع : صبي .) وَخَصَّتْ هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تصغُر على لفظها نحو : أَكْيَلِب وَأُجَيْمَال وَأُحَيْمِرَة وَصَبِيَّة بخلاف غيرها من الجموع فإنها تُرَدُّ إلى واحدها في التصغير . وتصغير الجمع يدل على التقليل . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٩١ — أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فَعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ

(١) شرح التسهيل ٧٠/١ .

(٢) شرح المرادي ٣٣/٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨٠٨/٤ .

(٤) في « ب » : (جمع) .

(٥) الكتاب ٥٧٧/٣ .

(٦) التسهيل ص ٢٦٧ .

وليس من جموع القلّة: فُعَل بضم الفاء وفتح العين ك: غُرِف. ولا: فِعَل؛ بكسر الفاء وفتح العين؛ ك: نِعَم. ولا: فِعَلَة؛ بكسر الفاء وفتح العين؛ ك: قِرَكة. خلافاً للفراء^(١).

(وثلاثة وعشرون) موضوعة (للعديد الكثير، وهو ما تجاوز العشرة، وسيأتي) قريباً. (وقد يستغنى ببعض أبنية القلّة عن بناء الكثرة) وضعاً أو استعمالاً اتكالا على القرينة. قاله في التسهيل^(٢).

قال الشاطبي: وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البنائين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون وضعتهما معاً ولكنك استغنيت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر. انتهى.

فالأول (ك: أَرْجُل) جمع: رَجُل، بسكون الجيم. (وأعناق) جمع: عُنُق. (وأفئدة) جمع: فؤاد. قال الله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة/٦]، ﴿فَاصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال/١٢]، ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾ [إبراهيم/٤٣]. فاستغنى فيهما ببناء القلّة عن بناء الكثرة، لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة.

والثاني ك: أقلام، جمع: قلم. قال الله تعالى: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان/٢٧] والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعاً. وقد استعمل فيه وزن القلّة مع أنه سُمع له وزن كثرة، وهو: قِلَامٌ. [٢٢٩/ب] [٣٠١]

(وقد يعكس) فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلّة وضعاً أو استعمالاً اتكالا على القرينة. فالأول (ك: رجال) جمع: رَجُل، بضم الجيم. (وقلوب) جمع: قلب. (وصردان)، بكسر الصاد، جمع صُرْد، بضمها وفتح الراء: اسماً لطائر. تقول: خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان. فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلّة، لعدم وضعه. (وليس منه)، أي من هذا القسم، وهو ما لم تضع العرب له بناء قلّة (ما مثل به الناظم وابنه^(٣) من قولهم في جمع: صَفَاة وهي الصخرة الملساء: صُفْي، بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (لقولهم) في جمع قَلَّتْها: (أصفاء. حكاه الجوهري^(٤) وغيره^(٥)).

(١) انظر الارتشاف ١/١٩٤، وحاشية الصبان ٤/١٢٣.

(٢) التسهيل ص ٢٦٨.

(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٤٧.

(٤) الصحاح (صفا).

(٥) في اللسان ٤٦٥/١: (وجمع الصفاة صفوات وصفاً، مقصور، وجمع الجمع أصفاء وصُفْي وصُفْي).

بل هو من القسم الثاني ، وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه . كقوله تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة/٢٢٨] . ففسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة . كقوله ﷺ : « دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ »^(١) . وعلى ذلك يُحمل قول الناظم :

٧٩٢ — وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعَا يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِيِّ

البناء (الأول من أبنية القلة : أفعال ، بضم العين ، وهو جمع لنوعين) كل منهما لجمعه شروط :

(أحدهما : فعل) ، بفتح الفاء وسكون العين ، حال كونه (اسماً) لا صفة ، (صحيح العين) لا معتلها . (سواء صَحَّتْ لامه أم اعتَلَّتْ ، بالياء أم بالواو) ، وليست « فَاوَه » أو « ك » وعد ، ولا « لامه » مماثلة لعينه [ك : رَق]^(٢) ، وذلك (نحو : كَلْب) وأكَلَب ، (وَظَلِي) وأظَب ، (وَجَرَو) وأجر . وأصلهما : أَظْبِي وأَجْرُو ، بضم الياء والراء ، فقلبت ضمتهما كسرة ، والواو في : أَجْرُو ياء وحذفت الياء الأصلية في أَظْبِي ، والمنقلبة في : أَجْرُو على حد الحذف في : قاضٍ وغازٍ . [٢٣٠/١]

(بخلاف نحو : ضَخَم) ، فلا يجمع على أفعال (فإنه صفة . وإنما قالوا : أعبد) جمع : عبد مع أنه صفة (لغلبة الاسمىة) . قاله ابن مالك^(٣) .

(وبخلاف نحو : سوط^(٤) وبيت) ، فلا يجمعان على : أفعال (لاعتلال العين) بالواو في الأول ، والياء في الثاني . (وشَدَّ قياساً) لا سَمَاعاً : (أعْيِن) جمع : عَيْن . قال الله تعالى : ﴿ وَأَعْيَنُهُمْ تَقِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾ [التوبة/٩٢] .

(و) شَدَّ (قياساً وسَمَاعاً : أَثُوب^(٥)) جمع : ثوب ، (وَأَسَيْفٌ) جمع : سيف .

قال معروف بن عبد الرحمن ، أو حميد بن ثور ، على خَلْفٍ : [من الرجز]

٩٠٤ — (لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثُوبًا) حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبًا

(١) أخرجه أبو داود في الطهارة ٧٢/١ ، والترمذي في الطهارة ٢٢٠/١ ، وابن الأثير في النهاية ٣٢/٤ .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨١٦/٤ .

(٤) في « أ » : (صوت) ، وفي « ب » : (شوط) ، والتصويب من « ط » ، وأوضح المسالك ٣٠٨/٤ .

(٥) في « ب » : (أثواب) .

٩٠٤ — الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في التنبيه والإيضاح ٦٢/١ ، وتاج العروس ١٠٩/٢ (ثوب) ، وشرح

أبيات سيبويه ٣٩٠/٢ ، ولسان العرب ٢٤٥/١ (ثوب) ، وحميد بن ثور في ديوانه ص ١٦ ،

والقياس : أثواباً أو ثياباً . (وقال) آخر : [من البسيط]

٩٠٥ - (كَأْتَهُمْ أَسِيفٌ بَيِّضٌ يَمَانِيَّةٌ) عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَلَقٌ بِهَا الْأَثَرُ

والقياس : سيوف أو أسياف . والببيض ، بكسر الباء : جمع أبيض . ويمانية : نسبة إلى يمان . وعضب : قاطع . والمضارب جمع مضرب ، ومضرب السيف نحو : شبر من طرفه . والأثر بضم الهمزة والياء المثلثة : أثر الجرح يبقى بعد البرء . قاله العيني ^(١) .

وشَدَّ : أَوْجَهُ ، جمع : وَجْهٌ ، لأن فاءه واو . وشَدَّ أَكْفٌ جمع كَفٌّ ، لأن لامه مائلة لعينه ، ويحفظ أفعل في ثمانية أوزان :

« فَعَلَ » ك : ذُئِبَ اسْمًا ، وجلف صفة ، « وَفَعَلَهُ » بكسر الفاء اسْمًا ك : نعمة ، وصفة ك : شدة ، « وَفَعَلَ » بكسر أوله وفتح ثانيه ك : ضاح ، « وَفَعَلَ » بضم أوله وسكون ثانيه ك : قفل ، « وَفَعَلَ » بضميتين ك : عنق ، « وَفَعَلَ » بفتحيتين ك : جبل ، « وَفَعَلَهُ » بفتحيتين ك : أكمة ، « وَفَعَلَ » بفتحة وضمّة ك : ضبع . ثلاثة أمثلة في مفتوح الفاء ، وثلاثة في [٣٠٢] مكسورها ، واثنان في مضمومها . والجميع إِنْمَاءٌ يقع في الأسماء إِلَّا فَعَلًا ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، ومؤنثه فيقع فيها وفي الصفات .

النوع (الثاني) مِمَّا يجمع على أفعل : (الرباعي المؤنث) بلا علامة ، (الذي قيل آخره مدّة) ، ألف أو ياء ، سواء فتح أوله ^(٢) أو كسر أو ضم . فالمفتوح (ك : عَنَاق) أنثى الجدي ، (و) المكسور نحو : (ذِرَاع) ، بالذال المعجمة ، (و) المضموم [٢٣٠ ب] نحو : (عَقَاب) ، طائر معروف (و) الياء نحو : (يَمِين) . فتقول في جمعها : أعنق وأذرع وأعقب وأيمن .

(وشَدَّ) أفعل (في نحو) : مكان و (شِهَابٌ وَغُرَابٌ) وجنين ، (من المذكر) .

فخرج بالرباعي نحو : دار ونار ، فأدور وأنور ليس بمطرّد عند سيبويه ^(٣) .

=== وله أو المعروف بن عبد الرحمن في المقاصد النحوية ٥٢٢/٤ ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (نشب) ، وكتاب الجيم ٢٧٣/٣ ، وأوضح المسالك ٣٠٨/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٨٠٤/٢ ، وشرح الأشموني ٦٧٢/٣ ، والكتاب ٥٨٨/٣ ، واللسان ٦٠٢/٢ (ملح) ، ومجالس ثعلب ص ٤٣٩ ، والمقتضب ٢٩/١ ١٣٢ ، ١٩٩/٢ ، والمتع في التصريف ٣٣٦/١ ، والمنصف ٢٨٤/١ ، ٤٧/٣ .

٩٠٥ - البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٩/٤ ، وشرح الأشموني ٦٧٢/٣ ، واللسان ٨/٤ ، ٩ (أئثر) ، ١٦٦/٩ (سيف) ، والمقاصد النحوية ٥٢٣/٤ .

(١) انظر قوله في كتابه شرح الشواهد ١٢٣/٤ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) الكتاب ٥٩١/٣ .

وخرج بالتأنيث نحو: جِمَار ، وَعَمُود ، وَرَغِيف ، وبلا علامة نحو : سحابة ورسالة ،
وبمثلة قبل الآخر نحو : زينب . وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله :

٧٩٣- لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ

٧٩٤- إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالسِّدْرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدُّ الْأَخْرِفِ

البناء (الثاني) من أبنية القلة : (أفعال وهو) : جمع (لاسم ثلاثي لا يستحق أفعل) السابق ، (إما لأنه على : فَعَلَ) ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، (ولكنه معتل العين) بالياء أو بالواو (نحو : سيف) وأسيف ، (وثوب) وأثواب . (أو لأنه على غير فَعَلَ) ، بفتح الفاء وسكون العين ، فيشمل ثمانية أوزان :

ثلاثة مع فتح الفاء (نحو : جَمَلَ وَثِيرٌ وَعَصُدٌ ، و) ثلاثة مع كسرها نحو : (جِمَلَ وَعِنَبٌ وَإِبِلٌ ، و) اثنان مع ضم الفاء نحو : (قُقُلٌ وَعُثْقٌ) . فتقول في جمعها : أجمال وأثمار وأعضاء وأحمال ، [بلحاء]^(١) المهملة ، وأعنان وأبال ، بإبدال الهمزة الثانية ألفاً ، وأقفال وأعناق . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٩٥- وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدٌ مِنَ الثَّلَاثِيِّ اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ

(ولكن الغالب في : فَعَلَ ، بضم الأول وفتح الثاني ، أن يجيء) جمعه (على : فِعْلَان) بكسر أوله وسكون ثانيه (ك : صُرَد) بالصاد والراء المهملتين ، وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير ، قيل . وهو أول طائر صام لله تعالى .

(وَجُرْدٌ) ، بالجيم والراء والذال المعجمة . [٢٣١/أ] قال الجوهري^(٢) : ضرب من الفأر . (وَثَغْرٌ) ، بالنون والعين المعجمة والراء المهملة ، جمع : ثَغَرَةٌ . قال الجوهري^(٣) : كهُمَزَةٌ^(٤) ، وهو طائر كالعصافير حُمْرُ الْمَنَاقِيرِ . (وَخُنْزَرٌ) ، بخاء معجمة وزاين معجمتين . قال الجوهري^(٥) : ذكر الأرناب . فيقال في جمعها : صِرْدَانٌ وَجِرْدَانٌ وَنَغْرَانٌ وَخِرْزَانٌ ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٩٦- وَغَالِيَا أَغْنَاهُمُ فِعْلَانُ فِي فُعْلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

(١) إضافة من « ط » .

(٢) الصحاح (جرد) .

(٣) الصحاح (نغر) .

(٤) في « ب » : (كتمرة) .

(٥) الصحاح (خرز) .

(وَشَدَّ نَحْوُ: أَرطاب) جمع: رُطَب، (كما شَدَّ في فَعَلَ المفتوح الفاء^(١))، الصحيح العين الساكنها نحو: أحمال) جمع: حَمَل، بفتح الحاء المهملة وسكون الميم. وأفراخ جمع: فرخ، بالفاء والراء والحاء المعجمة، وأحبار جمع: حَبْر، بالحاء المهملة والباء الموحدة، (وأزناد) جمع: زَنَد، بالزاي المفتوحة والنون الساكنة، وهو العود الأعلى الذي يقذف به النار، والزينة هي السفلى. (قال الله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق/٤]). يقال: الحمل، بالفتح، لما في البطن، وبالكسر لما يحمل على الظهر، وبالوجهين لحمل النخل. قاله الفراء. وقال الله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ﴾ [التوبة/٣١].

(وقال الحطيئة)، بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة، تصغير: حَطَّاة، بفتح الحاء وسكون الطاء، وهي: الضَّرْطَةُ. والحطَّة أيضاً: الصَّرْعَةُ. يقال: حَطَّأت الرجل إذا صرعته بالأرض. واختلف في تلقيبه بذلك، فقليل: لقصره. وقيل: لأنه ضرط في يوم بين قوم فليل له: ما هذا؟ فقال: حطيئة. وقيل: لأنه كان محطوء الرجل. والرجل المحطوءة هي التي لا أخص لها. واسمه جرول بن أوس ويكنى: أبامليكة. قاله ابن السِّدِّ^(٢): [من البسيط]

٩٠٦- (مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَخٍ) زُغَبِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءً وَلَا شَجَرَ

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان قد سجنه [لهجوه إياه]^(٣).

وأراد بالأفراخ، بالحاء المعجمة [٢٣١ب/٣] [٣٠٣] الأولاد. وهو محل الاستشهاد. والقياس في جمع فرخ: أفْرُخ أو فَرَخ. ومرخ، بفتح الميم والراء والحاء المعجمة، وإد كثير الشجر قريب من فَرْخ. وزغب، بضم الزاي وسكون الغين المعجمة، من الزُغْب: وهو الشعرات الصفرة على ريش الفرخ. والحواصل جمع: حوصلة الطير.

وأراد: ما قولك في أولاد صغار جداً لا ماء عندهم ولا شجر، إذا شكوا إليك

حالهم؟

(١) سقط من «ب».

(٢) الاقتضاب ص ٥٠٠، وانظر الشعر والشعراء ٣٢٢/١، والأغاني ١٥٧/٢.

٩٠٦- البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٦٤، والأغاني ١٨٦/٢، وأوضح المسالك ٣١٠/٤، وخزانة الأدب ٢٩٤/٣، والخصائص ٥٩/٣، والشعر والشعراء ٣٣٤/١، ولسان العرب ٥٣٢/٢ (طرح)، ومعجم ما استعجم ص ٨٩٢، والمقاصد النحوية ٥٢٤/٤، وبلا نسية في أسرار العريضة ص ٣٤٩، وشرح الأشموني ٦٧٤/٣، وشرح المفصل ١٦/٥، والمقتضب ١٩٦/٢.

(٣) إضافة من «ب»، «ط».

(وقال آخر) ، وهو الأعشى : [من المتقارب]

٩٠٧- وَجِدْتَ إِذَا أَصْلَحُوا خَيْرَهُمْ (وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَرْزَادِهَا)
فجمع زند على أرزاد ، وقياسه : أَرْزُدُ .

وَسَمِعَ أَيْضًا : « فَعْل » و « أَفْعَال » في : شَكَلَ ، وَسَمِعَ ، وَلَفَظَ ، وَلَحَظَ ، وَمَحَلَّ ، وَرَأَى ، وَرَأَدَ : وهو أصل اللحيين ، وَسَطَلَ وَجَفَنَ وَلَحَنَ وَنَجَدَ وَفَرَدَ وَجَلَدَ وَالْفِ وَأَنْفَ وَتَلَجَّ . وليس منه : أفنان من قوله تعالى : ﴿ دَوَاتَا أَفْنَانَ ﴾ [الرحمن / ٤٨] إِنَّمَا هو جمع فنن وهو : الغصن . فأما الفن وهو النوع ، فجمعه : فُنُون على القياس ك : صَكَّ وَصُكُّوكِ .

البناء (الثالث) من أبنية القلة : (أَفْعِلَة) بكسر العين ، (وهو) جمع (لاسم مُدَكَّر رباعي ، بَمَلَّة) ألف أو واو أو ياء (قبل) الحرف ^(١) (الآخر) ، سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها . فالألف مع فتح الفاء (نحو : طعام ، و) مع كسرها نحو : (حمار ، و) ^(٢) مع ضمها نحو : (غراب ، و) الياء نحو : (رغيف ، و) الواو نحو : (عمود) . فتقول في جمعها على أَفْعِلَة ^(٣) : طعام وأطعمة ، وحمار وأحمره ، وغراب وأغربة ، ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعملة ، وشَدَّ : كتاب وكُتِبَ ، والقياس : أكتبة ولم يقلوه . قاله المهلباني .
ووقع في الصحاح ^(٤) أنك إذا جمعت النهار قلت في كثيرة : نُهْرٌ ، وفي قليلة : أَنْهَرٌ والصواب : أَنْهَرَةٌ كما في المحكم . لأن النهار مُدَكَّر . وإلى هذا أشار الناظم بقوله : [٢٣٢ / أ]

٧٩٧- في اسم مُدَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ ثَالِثٍ أَفْعِلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدَ

(والتَّزَمَ) بناء أَفْعِلَة (في فَعَال ؛ بِالْفَتْح ؛ وَفِعَال ؛ بِالْكَسْرِ) حال كونهما (مَضْعَفِي اللَّامِ أَوْ مَعْتَلِيَّهَا . فَلِلْأَوَّلِ) وهو مضاعف اللام ، وأراد بتضعيفها مماثلتها للعين . ومضاعف الثلاثي : ما كان عينه ولامه من جنس واحد (ك : بتات) بفتح الباء الموحدة وتاءين مثناتين فوق .

قال الجوهري ^(٥) : هو الزاد والجهاز ^(٥) . وقال أبو عبيدة : متاع البيت . وفي الحديث :

٩٠٧- البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٥٩/٢ ، والكتاب ٥٦٨/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١١/٤ ، وشرح الأشموني ٦٧٤/٣ ، وشرح المفصل ١٦/٥ ، والمقاصد النحوية ٥٢٦/٤ ، والمقتضب ١٩٦/٢ .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) الارتشاف ١٩٧/١ .

(٣) الصحاح (نهر) .

(٤) الصحاح (تبت) .

(٥) في « أ » ، « ب » : (الحمار) .

« لا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ عَشْرُ الْبَتَاتِ »^(١) . (وزمام) ، بكسر الزاي . قال الجوهري^(٢) : هو الخيط الذي يشدُّ في البرَّة أو في الحشاش ثم يُشدُّ في طرفه المقود . وقد يسمى المقود زمماً . وزمام النعل : ما يشدُّ فيه الشَّع . والحشاش ، بالكسر : الذي يجعل في عظم أنف البعير . وهو من خشب ، والبرَّة من صُفْر . فتقول في جمع بتات : أبَيَّة . وفي جمع زمام : أَرَمَّة . والأصل : أبَيَّة وأَرَمَّة ، فالتقى مثلاًن فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ، ثم أَدغم أحد المثلثين في الآخر .

(والثاني) : وهو معتل اللام ، ما كان لامه واواً أو ياء (ك : قبَاء) بفتح القاف والباء الموحدة . (وإناء) بكسر الهمزة الأولى . فتقول في جمعها على أفْعَلَة : أَقْبِيَّة وآنِيَّة ، بألف بعد الهمزة . والأصل : آنية بهمزتين مفتوحتين فساكنة ، أبدلت الساكنة ألفاً من جنس حركة ما قبلها . وإليه أشار الناظم بقوله :

٧٩٨- وَالزَّمَّةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فَعَالٍ مُصَلِحِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ

ويحفظ أفْعَلَة في : نَحِي ، في شَحِيح ونَجْد : وهو ما ارتفع من الأرض . و : وَهِي مصدر وَهِيَ السَّاء : إذا تَحَرَّقَ ، [٢٣٢/ب] وَسَدَّ وَسَدَّ ، بالسین المهملة فتحاً وضمّاً ، كل بناء سدَّ به موضع . وقدح وقِنَّ وخال وباب وقفاً وجائز بالجيم والزاي : الخشبة الكبيرة في وسط البيت . ووادٍ وناحية وظنَّين ، بالظاء المشالة ، بمعنى : متَّهم . ونضيضة ، بنون وضادين معجمتين : المطر القليل . وعَيِّي ، بفتح العين المهملة وكسر الياء الأولى وتشديد الثانية ، وجرة ، بكسر الجيم وتشديد [٣٠٤] الراء المهملة . وعَيَّل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت . وعِقَابَ وَرَمَضَانَ وَخَوَانَ لربيع الأول .

فأما : شَحِيح وَنَحِي وَظَنِينَ وَعَيِّي فقالوا فيها : أَشِحَّة وَأَنْحِيَّة وَأَظِنَّة وَأَعِيَّة ، مع أنها صفات . وأما عقاب فقالوا فيه : أَعْقِيَّة مع أنه مؤنث . وأما : نَجْد وَهِي وَسَدَّ وَسَدَّ وَقِدَحٌ وَقِنَّ وَخَالٌ وَقِفًا وَبَابٌ وَجِرَّة ، فقالوا فيها : أَنْجِلَّة وَأَوْهِيَّة وَأَسِنَّة وَأَفْدِيحَة وَأَفِنَّة وَأَخُولَة وَأَبُوبَة وَأَقْفِيَّة وَأَجِرَّة ، مع أنها ثلاثية . وأما : رَمَضَانَ وَخَوَانَ وَنَضِيضَة فقالوا فيها : أَرَمِيضَة وَأَخُونَة وَأَنْضِيضَة ، مع أنها زائدة على أربعة أحرف . وأما عَيَّل فقالوا فيه : أَعُولَة مع خلوه عن مئة قبل آخره . وأما جائز وناحية فقالوا فيهما : أَجُوزَة وَأَنْحِيَّة ، مع أن المدة فيهما ليست قبل الآخر .

(١) من حديث كتابه ﷺ لحارثة بن قطن في النهاية ٩٢/١ .

(٢) الصحاح (زمم) .

البناء (الرابع) من أبنية القلّة: (فَعْلَة، بكسر أوله وسكون ثانيه، و) لَمْ يطرد في شيء من الأبنية، بل (هو محفوظ في) ستة أوزان: فَعَل، بفتحتين نحو: (وَلَدَ وَفَتَى، و) فَعَل، بفتح أوله وسكون ثانيه. (نحو: شيخ وثور، و) فَعَل، بكسر أوله وفتح ثانيه (نحو: ثَنَى)، بكسر الشاء المثناة وفتح النون والقصر ك: عِلَى. حكاه الفارسي: الأمر الذي يعاد مرتين. [١/٢٣٣]

وفي الحديث: «لا ثَنَى في الصَّدَقَةِ»^(١) أي: لا تؤخذ في السنة مرتين. والثَّنَى أيضاً: الثاني في السيادة. وهو: الثَّنيان بضم المثناة: وهو الذي يكون دون السَّيِّد في المرتبة. قاله ابن مالك^(٢).

(و) فَعَل، بفتح أوله (نحو: غزال، و) فَعَل، بضم أوله (نحو: غلام، و) فَعِيل، بفتح أوله وكسر ثانيه، (نحو: صَبِيٍّ وَخَصِيٍّ و) جليل. تقول في جمعها على فَعْلَة: وَلَدَةٌ وَفَتِيَّةٌ وَشَيْخَةٌ وَثِيْرَةٌ^(٣) وَثَنِيَّةٌ وَغَزَلَةٌ وَغِلْمَةٌ وَصَبِيَّةٌ وَخَصِيَّةٌ وَجِلَّةٌ. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٧٩٩—..... وَفَعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى

(ولعدم اطّراده قال أبو بكر) بن السراج^(٤): (هو اسم جمع لا جمع).

(و) البناء (الأول من أبنية الكثرة: فَعْلٌ، بضم أوله وسكون ثانيه)، وهو

أخفُّ أوزان الكثرة لكونه ثلاثياً مجرداً ساكن الوسط. (وهو جمع لشئيين:

أحدهما: أَفْعَلٌ مقابل فَعْلَاءَ) بالمد (ك: أحمَر) وأبيض. (أو مُمتنعة مقابلته

لها)، أي لفعلاء، (لما منع خلقي نحو: أَكْمَر): لعظيم الكَمَرَة، بفتح الكاف، وهي

حَشَفَة الذَّكَر. (وَأَدَر) بفتح الهمزة الممدودة والذال المهملة: لعظيم الأُدْرَة، بضم الهمزة

وسكون الدال، وهي: الخصىة المنتفخة. (بخلاف نحو: آلَى)، بمد الهمزة، (للكبير

الآلِيَة). والأصل: آلِي، بهمزتين مفتوحة فساكنة، قلبت الساكنة ألفاً ك: آدم. (فإن

المانع من: آلِيَاءَ)، بفتح الهمزة وسكون اللام وفي آخره همزة قبلها ألف مسبوقه بياء مثناة

تحتانية، (تخلّف الاستعمال) فإنهم قالوا في المذكر: آلَى على وزن: أفعل، ولم يقولوا في

المؤنث: آلِيَاءَ على وزن: فَعْلَاءَ.

(١) غريب الحديث لابن الجوزي ١٣٠/١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٨٢٦/٤.

(٣) في «ب»: (سيرة).

(٤) الأصول ٤٣٢/٢.

(والثاني) : مما يجمع على فُعْل (فَعْلَاء) بفتح الفاء وسكون العين ، (مقابلة أَفْعَل ك : حمراء) وببضاء . [٢٣٣/ب] (أو مَمْتَنَعَة مقابلتها له) أي لأفعل (لِمانع خلقي ك : رَقَاء) ، بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقفاء : من الرَّتَق وهو انسداد الفرج باللحم . (وَعَفْلَاء) ، بالعين المهملة والفاء ، من الْعَفْل ، بفتح العين والفاء ، وهو شيء يُجمع في قُبْل المرأة ، يشبه الأذرة للرجُل ، (بِخلاف نَحْو : عجزاء) ، بالجيم والزاى : (للكبيرة العجز) . فإن المانع من أعجز تخلف الاستعمال ، فإن العرب قالوا في المؤنث : عجزاء ، ولم يقولوا في المذكر : أعجز . فلا يقال : رجال أليّ ، ولا : نساء عَجَز ، إلا إذا سُمِعَ فيحفظ ولا يقاس عليه . هذا مقتضى كلامه ، وهو في ذلك تابع للتسهيل^(١) . ونقل المرادي^(٢) وابن عقيل^(٣) في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك : أنه ذكر في غير التسهيل أن : فُعْلًا يطرد في هذا النوع كاطراه في : أهر وهرء . وما ذكره من أنهم لا يقولون : امرأة ألياء ولا : رجل أعجز ، هو على أشهر اللغات .

وقد حكى : امرأة ألياء ورجل أعجز . فعلى هذا يقال : رجال أليّ ، ونساء أليّ . ورجال عَجَز ونساء عَجَز . وتقول في نحو أبيض : بيض ، بكسر الأول ، تصحيحاً للعين لثلاثا يثقل الجمع ، ووزنه فُعْل ، بالضم ، على الأصل لا : فِعْل بالكسر . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٧٩٩- فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا

البناء (الثاني) من أبنية الكثرة : (فُعْل ، بضمتين) ، وهو تدرج حسن لأنه لما فرغ من : فعل بالإسكان . أعقبه بفعل بالتحريك . [٣٠٥] لأنهما وزنان لم يختلفا إلا بالحركة والسكون . (وهو مطرد في شيئين) :

أحدهما : (في وصف على فَعُول) ، بفتح الفاء ، (بمعنى : فاعل ك : صبور) وصَبْر ، (وغفور) وغُفْر ، بخلاف : حَلُوب وركُوب فإنهما بمعنى : مفعول .

(و) الثاني : (في اسم رباعي) في العدد ، (بمِلَّة) ألف أو ياء أو واو ، (قيل لام) [٢٣٤/١] صحيحة ، (غير معتلة مطلقاً) ، من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة . (أو غير مضاعفة إن كانت المدة ألفاً) لا غير . وما مدته ألف ثلاثة أوزان :

(١) التسهيل ص ٢٧١ .

(٢) شرح المرادي ٤٠/٥ .

(٣) شرح ابن عقيل ٤٥٧/٢ .

مفتوح الفاء ، (نُحُو : قَدْال) للمُذَكَّر ، وهو جماع مؤخَّر الرأس ، ومَعْقِد العِذار من الفَرَس خلف الناصية . (وأتان) ، بالثَنَاءِ الفوقانية ، للمؤنَّث من الحمير .
 (و) مكسور الفاء (نُحُو : حَمَار) للمُذَكَّر ، (وذراع) للمؤنَّث .
 (و) مضموم الفاء نُحُو : (قُرَاد) للمُذَكَّر ، (وكُوراع) للمؤنَّث .
 (و) ما مدَّته ياء (نُحُو : قَضِيب) للمُذَكَّر ، (وكثِيب) للمؤنَّث .
 (و) ما مدَّته واو (نُحُو : عَمُود) للمُذَكَّر ، (وقَلْبُوص) للمؤنَّث : وهي الشَّابَّة من النُّوق .

(و) ما مدَّته ياء أو واو مع التضعيف (نُحُو : سَرِير) للمُذَكَّر ، (وذَلُول) للمؤنَّث .

(و) خرج بقوله : لام غير معتلَّة (نُحُو : كِسَاء وَقِيَاء) ، فلا يجمعان على : فُعْل ، (لأجل اعتلال اللام) لأنهما لو جمعا على : فُعْل ، لزم قلب الضمة كسرة لتقلب واو كساء ياء ، ولتسلم ياء : قباء ، فيصيرا على وزن : فُعِل ، بضم الفاء وكسر العين ، وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم إلى كسر .

والحق أن ذلك غالب لا لازم ، فقد قال ابن يعيش ما نصّه ^(١) : « وقالوا في المعتل : ثُنِي وَثُن ، والأصل : ثُنِي بضم النون ، فأبدلوا من الضمة كسرة لثلاث تنقلب الياء واوًا ، كما فعلوا ذلك في : أَجَرٍ وَأَذَل » .

(و) خرج بقوله : غير مضاعفة إن كانت المَلَّة ألفًا (نُحُو : هِلَال وَسِرَّان) ، فلا يجمعان على : فُعْل ، (لأجل تضعيفها) أي اللام (مع الألف) ، فلا يقال في جمعهما : هُلِّل ولا سُنَّن ، لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم . (وشَدَّ : عَنان) ، بكسر العين ، لما يقاد به الفرس ، وبفتحا : للمطر . وفيه تناسب الأعلى للأعلى ، والأسفل للأسفل . (وَعُنُنٌ وَحِجَاجٌ) ، [٢٣٤ ب] بحاء مهملة مكسورة وجيمين : العظم المستدير حول العين ، وقيل : هو الأعلى الذي ينبت عليه الخالب . (وَحُجُجٌ) ووطواط ، بفتح الواو وبجهملتين : الضعيف ووطُط . (ويحفظ) فُعْل ، بضميتين ، (في) : فُعِل ، بفتح الفاء وكسر العين ، اسْمًا (نُحُو : نَمِير ، و) صفة نُحُو : (خَشِين ، و) في : فعيل صفة نُحُو : (نَذِير ، و) في : فعيلة مطلقًا اسْمًا نُحُو : (صَحِيفَة) ، وصفة نُحُو : نجبية . وفي : فُعْل ، بفتح أوله وسكون ثانيه نُحُو : سَقَفٌ وَرَهْنٌ . وفي فاعل نُحُو : بازل وشارف . وفي : فَعَل ، بفتحيتين ، نُحُو : نَصَف ،

وفي : فعال ، بكسر الفاء وفتحها ، صفة نحو : كنان بكسر الكاف . وصناع ، بفتح الصاد ، أي : حاذقة . وفي : فَعَلَة ، بفتح أوله وكسر ثانيه ، نحو : فَرَحَة . وفي : فَعَلَة ، بفتحيتين ، نحو : خشبة . وفي : فُعَل ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، نحو : سِتْرٌ^(١) . وإلى : فُعَل ، بضميتين ، أشار الناظم بقوله :

٨٠٠ - وَفُعَلٌ لَأَسْمٍ رُبَاعِيٌّ بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِعْلَالًا فَقَدْ

٨٠١ - مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ دُو الْأَلْفِ

البناء (الثالث : فُعَل ، بضم أوله وفتح ثانيه) ، ولو قَدَّمه على : فُعَل ، بضميتين ، كان أولى لأنه أخف منه . (وهو مطرد في شيئين) :

أحدهما : (في اسم على فعلة) ، بضم أوله وسكون ثانيه . ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها . فالصحيح (ك : قُرْبَة) وقُرْب ، (وغرفة) وغرف . (و) المعتل اللام نحو : (مُدْيَة) ومُدَى وزُبَّة وزُبَى . (و) المضاعف اللام نحو : (حُجَّة) وحُجَج ، (ومُدَّة) ومُدَد .

(و) الثاني : [٣٠٦] (في الفُعَلِي^(٢)) ، بضم الفاء ، (أنثى أفعل) صفة (ك :

الكبرى) أنثى الأكبر . والوسطى أنثى : الأوسط ، (والصغرى) أنثى : الأصغر . (بخلاف : حبل) ، فإنها ليست أنثى أفعل ، لأنها صفة لا مُدَكَّر لها ، فلا تجمع على : فُعَل . (وشذذ) فُعَل (في) فعلة صفة (نحو : بُهْمَة) ، بضم الباء الموحدة وسكون المهاء [٢٣٥/١] ، وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى ، لشدة بأسه ، والجمع : بُهَمٌ . قاله في الصحاح^(٣) . (و) فُعَلَى مصدرًا (نحو : رُؤِيا) . يقال : رأى في منامه رؤيا ، على [وزن]^(٤) فعلى ، من غير تنوين ، وجمع الرؤيا رُؤَى بالتنوين مثل رُعَى . قاله الجوهري^(٥) . (و) فعلة ، بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو : نوبة) ، بفتح النون والباء الموحدة ، وقاس عليهما الفراء . (و) فعلة ، بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام (نحو : قَرْيَة) وقُرَى . (و) فعلة ، بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام (نحو : بَذرة) ، بفتح الموحدة ، وهي : عشرة آلاف درهم ، وجمعها : بُدُور وبِذَر ، بكسر أوله وفتح ثانيه .

(١) في « أ » : (شبر) .

(٢) في « أ » : (الأنفل) .

(٣) الصحاح (بهم) .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) الصحاح (رأى) .

ولم أقف على جمعها على فَعَلٍ ، بضم أوله وفتح ثانيه ، فذكرها هنا فيه نظر .
وفُعْلَة ، بكسر أوله وسكون ثانيه معتلاً نحو : لِحْيَة ولِحَى . (و) فُعْلَة ، بضم أوله
وسكون^(١) ثانيه نحو : (تُخْمة) ، بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة . وإلى : فَعَلٍ ، بضم أوله
وفتح ثانيه ، أشار الناظم بقوله :

٨٠١ — وَفَعَلُ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

٨٠٢ — وَنَحْوِ كُبْرَى

البناء (الرابع : فَعَلٍ ، بكسر أوله وفتح ثانيه ، وهو) جمع (لاسم) تام
(على) زنة (فُعْلَة) ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، غير واحد : فَعَلٍ (ك : حِجَّة) وَحِجَجَ .
وفي التنزيل : ﴿ ثَمَانِي حِجَج ﴾ [القصص/٢٧] (وَكِسْرَة) وَكَسَرَ ، (وَفَرِيَّة) ، بالفاء والياء
المثناة تحت ، (وهي : الكلدية) ، وفَرَى . وخرج بذكر الاسم الصفة نحو : صِغْرَة وَكِبْرَة
وَعِجْرَة . وبالنظام نحو : عِلَّة وزنة ، فإنهما نقصا الفاء^(٢) ، وعَوَّضَ منها التاء . وإليه أشار
الناظم بقوله :

٨٠٢ — وَلِفُعْلَةٍ فَعَلٌ

(وَيُحْفَظ) فَعَلٍ ، باتفاق (في : فُعْلَة) واحد فَعَلٍ ، بكسر الفاء وسكون العين
نحو : سِدْرَة وَسِدْر . ولا يقال في : تَبَنَة ، واحلة الثَّبَن : تَبَن ، حملاً على : سِدْر . وفي المعوَّض
من لامه تاء التأنيث ، [٢٣٥/ب] ك : عَزَة وَعُزَى ، وفي : فُعْلَة ، الأجوف ، بفتح أوله ، (نحو
حاجة) وَجَوَّح . وقامة وَقَوْم . (و) في : فَعْلَى مصدرًا (نَحْو : ذَكَرَى) وَذَكَرَ ، (و) في
فُعْلَة ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، صحيح الأصول نحو : (قَصَّعَة) وَقَصَّعَ ، وَجَفَّنَة وَجَفَّنَ .
(و) في : فُعْلَة ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، صفة نحو : (ذَرِبَة) ، بكسر الذال المعجمة
وسكون الراء بالباء الموحدة ، كما في الصحاح^(٣) والضياء . وصِمَّة ، بكسر الصاد المهملة ،
يقال في جمعها : ذَرَبٌ وَصِمَمٌ . والذَّرِبَة : المرأة الحديدية اللسان . والصِّمَّة : الرجل الشجاع .
(و) في : فَعْلٍ ، بكسر أوله وسكون ثانيه نحو : (هَدَمَ) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة :
الثوب الخلق جمعه على هَدَمَ . رواه ابن سيده . وفي : فُعْلَة بضم أوله ك : صورة وصُورَ .
والصُّورَ ، بكسر الصاد ، لغة في الصُّورَ بضمها : جمع صورة . قاله في الصحاح^(٤) .

(١) في « أ » : (وفتح) .

(٢) في « أ » ، « ط » : (اللام) ، والتصويب من حاشية يس ٣٠٦/٢ .

(٣) الصحاح (ذرب) .

(٤) الصحاح (صور) .

البناء (الخامس : فَعْلَة ، يضم أوله وفتح ثانيه ، وهو مطرد في وصف لعاقل) ،
مُذَكَّر (على) زنة (فاعل ، مَعْتَلَّ اللام) بالياء أو الواو ، (ك : رام) ورملة ، (وقاضٍ)
وقضاة ، (وغازٍ) وغازة ، والأصل فيهن : رُمِيَّةٌ وقُضِيَّةٌ وغُزُوَةٌ ، قُلِبَتْ الياء والواو أَلْفَيْنِ
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل : إنها فَعْلَة ، بفتح الفاء ، وأنَّ الفتحة حَوَّلَتْ ضَمَّةً
للفرق بين مَعْتَلَّ اللام وصحيحها . وإليه أشار الناظم [٣٠٧] بقوله :
٨٠٣ - فِي نَحْوِ رَامٍ دُو اضْطَرَادٍ فَعْلَةٌ

فخرج بقوله : وصف نحو : وإِدِّ بالتذكير ، ونحو : غادية . وبالعقل نحو : أَسَدٍ ضَارٍ ،
وبوزن فاعل نحو : ظريف وبالمَعْتَلَّ اللام نحو : ضارب . فلا يجمع شيء من ذلك على فَعْلَة .
وشدَّ في صفة على غير فاعل نحو : كَمِيٍّ وكُمَّة . وفي فاعل اسْمًا نحو : بازٍ وبُرْزاة ، ووَادٍ
وودَّاة . وفي فاعل صحيح اللام نحو : هَادِرٍ [٢٣٦/١] وهَدَرَةٌ ، بالدال المهملة ، وهو الرجل
الذي لا يعتدُّ به .

البناء (السادس : فَعْلَة ، بفتحتين ، وهو شائع في وصف لِمُذَكَّرٍ عاقل صحيح
اللام نحو : كامل) وكَمَلَة ، (وساحر) وسَحَرَة ، (وسافر) وسَفَرَة ، (وبارٍ) وبَرَرَة . قال
الله تعالى : ﴿ وَجَاءَ السَّحَرَةُ ﴾ [الأعراف/١١٣] ، ﴿ بَأْيَلِي سَفَرَةٌ ﴾ ﴿ كِرَامٍ بَرَرَةٌ ﴾ [عبس/١٥، ١٦] .
وفي التسهيل^(١) : بررة جمع : بَرَرٌ على غير القياس . وإليه أشار الناظم بقوله :
٨٠٣ - وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ

فخرج بالوصف : الاسم نحو : وإِدِّ وبازٍ ، وبالتذكير نحو : طالق وحائض ،
وبالعقل نحو : سابق ولاحق ، صفتي فرسين . وبصحة اللام نحو : قاضٍ وغازٍ ، فلا يجمع
شيء من ذلك على فَعْلَة ، بفتحتين ، باطِّراد . وشدَّ في غير فاعل نحو : سَيِّدٍ وَسَادَةٍ ، فوزنها :
فَعْلَة . وفي بعض نسخ الصحاح^(٢) : وزن سَادَةٍ فَعَالَة ، وهو سهو . وقوله : شائع ، تبع فيه
النظم^(٣) ، وكان الأولى أن يعبرَ بمطَّردٍ لأنه لا يلزم من الشيع الاطراد .

البناء (السابع : فَعْلَى ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، وهو) جمع (لما دل على آفة^(٤))
من هُلْكِ أو توجُّعٍ أو نقصٍ ما (من فعيل) ، حال كونه (وصفًا للمفعول) . فالتوجع
(ك : جريح) وجَرَحَى ، (وأسير) وأسَرَى ، والهُلْكَ نحو : قتيل وقَتَلَى ، وصريع وصرَعَى .

(١) التسهيل ص ٢٧٤ .

(٢) الصحاح (سود) .

(٣) انظر بيت الألفية الذي تقدم أعلاه برقم ٨٠٣ .

(٤) في « ب » : (وأنه) .

(وَحُمِّلَ عَلَيْهِ سِتَّةُ أَوْزَانٍ ، مِمَّا^(١) دَلَّ عَلَى آفَةِ مِنْ) ذَلِكَ :

أحدها : (فَعِيلٌ وَصِفًا لِلْفَاعِلِ) لَا لِلْمَفْعُولِ (ك : مَرِيضٌ) وَمَرَضَى .

(و) الثَّانِي : (فَعِلٌ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ ثَانِيهِ ، (ك : زَمِنَ) وَزَمْنَى . وَهَذَانِ الْوَصْفَانِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّوَجُّعِ .

(و) الثَّالِثُ : (فَاعِلٌ ك : هَالِكٌ) وَهَلَكَى .

(و) الرَّابِعُ : (فَعِيلٌ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ وَكَسْرِ ثَالِثِهِ ، (ك : مَيِّتٌ)

أَصْلُهُ : مَيِّتٌ اجْتَمَعَ فِيهِ الزَّوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ ، فَقَلْبَتْ [ب/٢٣٦] الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمَتْ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ لِاجْتِمَاعِ الْمُثْلَيْنِ ، وَهَلْ هُوَ فَعِيلٌ ، بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، أَوْ بَفَتْحِهَا ، وَأَبْدَلَتْ الْفَتْحَةَ كَسْرَةً ؟ أَوْ : فَعِيلٌ ك : طَوِيلٌ ؟ أَقْوَالٌ مُحْكِيَةٌ فِي : سَيِّدُ أَشْهَرِهَا أُولَٰهَا^(٢) .

(و) الْخَامِسُ : (أَفْعَلٌ ك : أَحْمَقٌ) وَحَمَّقَى .

(و) السَّادِسُ : (فَعْلَانٌ ك : سَكْرَانٌ) وَسَكَرَى ، وَهَذَانِ الْوَصْفَانِ مِمَّا يَدُلُّ

عَلَى وَصْفِ مَا . وَنَدَرَ : كَيْسٌ وَكَيْسَى ، وَدَرْبٌ وَدَرْبَى ، وَجَلْدٌ وَجَلْدَى . وَإِلَى فَعْلَى أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ :

٨٠٤ - فَعْلَى لِيُوصَفَ كَقَتِيلٍ وَزَمِنَ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنَ

الْبِنَاءُ (الثَّامِنُ : فِعْلَةٌ ، بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي : فَعْلٌ) ، حَالُ كَوْنِهِ (اسْمًا ، بَضْمُ الْفَاءِ) وَسُكُونُ الْعَيْنِ : وَيَكُونُ صَحِيحَ اللَّامِ (لِحَوٍّ : قُرْطٌ) وَقِرْطَةٌ ، بِالْقَافِ وَالرَّاءِ وَالطَّاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ : مَا يَعْلُقُ فِي شَحْمَةِ الْأُذُنِ . (وَدَرَجٌ) بِالْجِيمِ ، وَدَرَجَةٌ ، (و) أَجُوفٌ لِحَوٍّ : (كَوَزٌ) ، بِالزَّايِ ، وَكَوْزَةٌ . (و) مَضَاعِفٌ لِحَوٍّ : (دُبٌّ) وَدِبَّةٌ . (وَقَلِيلٌ فِي اسْمٍ عَلَى) زَنَةٍ (فَعْلٌ ، بَفَتْحِ الْفَاءِ) وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، (لِحَوٍّ : عَرْدٌ) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ : نَوْعٌ مِنَ الْكُمَةِ . وَهُوَ عِنْدَ الْفَرَّاءِ بَفَتْحِ الْفَاءِ ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ بِكَسْرِهَا . وَظَاهِرُ الصَّحَاحِ^(٣) أَنَّ غَوْرَةَ جَمْعٍ لِمَكْسُورِ الْفَاءِ . (أَوْ بِكَسْرِهَا لِحَوٍّ : قِرْدٌ) وَقِرْدَةٌ بِالْقَافِ وَالرَّاءِ . (وَقُلٌّ أَيْضًا فِي لِحَوٍّ : ذَكَرٌ) ، بَفَتْحَتَيْنِ ، ضِدُّ الْأُنْثَى ، وَكَيْتُفٌ (وَهَسَادِرٌ) وَعِلْجٌ وَوَقْفَةٌ وَخَطْوَةٌ . وَإِلَيْهِ أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ :

٨٠٥ - لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فِعْلُهُ وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفَعْلٍ قَلْلَهُ

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : صَحِيحُ اللَّامِ ، لِحَوٍّ : طَبْيٌ وَنَحْيٌ وَمُنْيٌ ، فَلَا يَجْمَعُ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى فِعْلَةٍ .

(١) فِي « أ » : (مَا) .

(٢) انْظُرِ الْإِنْصَافَ ٧٩٥/٢ ، الْمَسْأَلَةَ رَقْمَ ١١٥ .

(٣) الصَّحَاحُ (غَرْدٌ) .

البناء (التاسع : فُعَل ، بضم أوله وتشديد ثانيه ، وهو) جمع (لوصف على) زنة (فاعل وفاعلة) ، حال كونهما (صحيح اللام) ، سواء صَحَّت عينهما أم اعتَلَّت . [١/٢٣٧] (ك : ضارب وصائهم) ، ومؤنثيهما : ضاربة وصائمه . فتقول في جمعهما : ضَرَبَ وصَوِّمَ ، وشَمَلَ نحو : حائض وحِيض . وخرج بقيد الوصف : الاسم نحو : حالب العين ، وجائزة البيت ، فلا يجمعان على : فُعَل . وإليه أشار الناظم بقوله :
٨٠٦ — وَفُعَلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلُهُ وَصَفَيْنِ

(ونذر نحو : غاز) وغَزَى ، (وعاف) ، بالعين المهملة والفاء ، أي : سائل وعُفَى ، لاعتلال لامهما ، (كَمَا نذر) فُعَل (في نحو) : امرأة (خريصة) ، بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف : الْحَيَّةُ ، أي : ذات الْحَيَاءِ ، بلحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل : العذراء . وجمعها : خُرَدٌ ، وقالوا : خرائد على القياس . (وَتَفَسَّاءَ) ونُفَسَ ، (وَرَجُلٌ أُعْزِلَ) ورجالٌ عُزِّلَ : إذا لم يكن معهم سلاح . وزعم الأصفهاني أن أفعل لا يجمع على فُعَل . ورَدَّ بالسمع ، كقوله : [من الطويل]
٩٠٨ — وَأَبْقَى رَجُلًا سَادَةً غَيْرَ عُزِّلَ مَصَالِيَتْ أَمْثَالَ الْأُسُودِ الضَّرَاغِمِ [٣٠٨] وفارق باب أحمر ، لأنه وصف غير لازم ، بدليل أنه لو تناول عصاً أو سيفاً أو رمحاً . زالت عنه هذه ^(١) الصفة .

البناء (العاشر : فُعَال ، بضم أوله وتشديد ثانيه ، وهو) جمع (لوصف) لِمُدَّكَّر (على) زنة (فاعل ، صحيح اللام) ، سواء أكانت لامه همزة أم لا (ك : صائم) وصَوِّام ، (وقائم) وقَوِّام ، (وقارئ) وقُرَّاء . (قيل : ونذر) فُعَال (في) جمع (فاعلة ، كقوله) ، وهو القطامي : [من البسيط]

٩٠٩ — أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةً (وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ)
قال الموضح في الحواشي : لا أعلم أحداً ذكر مجيئه في فاعلة للمؤنث ، إلا في هذا البيت . وحكايته مشهورة [٢/٢٣٧] بين الأصمعي وابن الأعرابي ^(٢) . (والظاهر أن الضمير)

٩٠٨ — لم أقف عليه في المصادر المتاحة .

(١) سقط من « ط » .

٩٠٩ — البيت للقطامي في ديوانه ص ٧٩ ، وأمالى الزجاجي ص ٥٩ ، والأشباه والنظائر ٥/٥١ ، ولسان العرب ٣/٢٤٥ (صدد) ، والمقاصد النحوية ٤/٥٢١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣١٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٥١ ، وشرح الأشموني ٣/٦٨٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/٤٦٢ .

(٢) في حاشية يس ٢/٣٠٨ : (حاصلها أن الأصمعي قال بحضرة الرشيد : إن صداد جمع صادة ، فخطأه ابن الأعرابي ، ووجه ذلك ما قاله المصنف) . وانظر أمالي الزجاجي ص ٥٩ .

المؤنث (للأبصار لا للنساء) لأنه يقال : بَصَرَ صَادٌ ، كما يقال : بَصَرَ حَدٌّ . (فهو جمع صَادٌ ، لا) جمع : (صَادَةٌ) . لأن قياس فُعَل أن يكون جمع فاعل لا فاعلة . انتهى . ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر ، وعود الضمير على غير المحدث عنه . (ونسدر) فُعَل (في) فاعل (المعتل) بالواو والياء (ك : غُزَاء) جمع غازٍ ، (وسُرَاء) جمع سارٍ ، والأصل : غَزَاوٌ وسَرَايٌ ، قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة .

البناء (الحادي عشر : فِعَال ، بكسر أوله ، وهو) يكون (جمعاً لثلاثة عشر وزناً : الأول والثاني : فَعْل وفَعْلَة) ، بفتح الفاء وسكون العين فيهما ، حال كونهما (اسمين أو وصفين) ، غير يائيّ الفاء والعين ، فلاسم منهما (نحو : كَعَب) وكِعَاب ، (وقَصْعَة) وقَصَاع (و) الصفة منهما نحو : (صَعْب) ، بمهملتين ، وصِعَاب ، (وخِذَال) وخِذَال ، بالحاء المعجمة والبدال المهملة : ممتلئة الساقين والذراعين . (ونلر) فِعَال (في) جمع : فَعْل ، (يائي الفاء نحو : يَعْر) ، بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين : الجدي يربط في الزُبّة للأسد ليقع فيها ، وفي المثل : « أَكَلُ مِنْ يَعْرِ »^(١) . (أو) يائي (العين نحو : ضَيْف) وضِيَّاف ، (وضِيْعَة) ، بالضاد المعجمة ، وضِيَّاع . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٠٨ - فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وَقَلٌ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

الوزن (الثالث والرابع : فَعْل وفَعْلَة) ، بفتح أولهما وثانيهما ، حال كونهما اسمين (غير معتلي اللام ولا مضعفيها ك : جهل) وجمال ، (وجبل) وجمال ، بالجيم فيهما ، (ورقبة) ورقَاب [٢٣٨/١] (وثمرة) وثِمَار ، فخرج نحو : فتى [فيهما]^(٢) ، وعصاً لاعتلال اللام^(٣) ، ونحو : طَلَل ، لتضعيفها ، ونحو : بَطَل لأنه صفة ، وشَدَّ طِلَالٌ وحِسَان . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٠٩ - وَفَعْلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ

٨١٠ - أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعْلٍ ذُو التَّاء

الوزن (الخامس والسادس : فِعْل) بكسر أوله وسكون ثانيه (ك : ذُئِب) وذِئَاب ، (وبثر) وبثَار . (وفُعْل) ، بضم الفاء وسكون العين (ك : دُهْن) ودِهْنَان ، (ورُمَح) ورماح . وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين ، احترازًا من نحو : جِلْفٌ وحُلُو .

(١) الدرة الفاخرة ٢٠٣/١ ، وجمهرة الأمثال ٤٥٨/١ ، ٤٦٩ ، وجمع الأمثال ٢٨٤/١ ، والمستقصى ١٣٢/١ .

(٢) إضافة من « ط » .

(٣) في « ب » : (لامهما) .

وشرط ثانيهما أن لا يكون واوَيَّ العين ك: حُوت، ولا يائي اللام ك: مُدَي. قاله المرادي^(١) أخذًا من التسهيل^(٢). وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٨١٠ — وَفَعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلْ

الوزن (السابع والثامن : فعيل ؛ بمعنى فاعل ؛ ومؤنثه) ، صحيح اللام ، (ك : ظَرِيف) و ظِرَاف ، (و كَرِيم) و كِرَام ، (و شَرِيف) و شَرَاف ، (و مؤنثاتها) ، ك : ظريفة و ظِرَاف ، و كريمة و كِرَام ، و شريفة و شِرَاف . بخلاف : غني و وَلِيّ ، و مؤنثيهما لا اعتلال اللام . و بخلاف نحو : جريح ، لأنه بمعنى مفعول . وقرأ الكسائي ﴿ فَجَعَلَهُمْ جَذَاذًا ﴾ [الأنبياء/٥٨] بكسر الجيم^(٣) . قال الفراء^(٤) و الزجاج^(٥) : هو جمع جَذِيز مثل : ثَقِيل و ثِقَال . و الجذيز بمعنى : المجنوذ ، وهو المكسور . قاله الواحدي في البسيط . فاقترضى هذا أن فعلاً الوصف قد يجمع على : فَعَال و إن كان بمعنى : مفعول . قاله الموضح في [٣٠٩] الحواشي . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١١ — وَفِي فَعِيلٍ وَصَفٍ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَلِكَ فِي أُثْنَلِهِ أَيْضًا اطَّرَدَ

(والخمسة الباقية) من الثلاثة عشر وزنًا ؛ مما يجمع على فَعَال : (فَعْلَان) بفتح الفاء ، (صفة و مؤنثاه : فَعْلَى) بالالف ، (و فَعْلَانَة) [ب/٢٣٨] بالتاء ، (و فُعْلَان ^(٦)) بضم الفاء ، (صفة و أنثاه فُعْلَانَة) بالتاء لا غير . فمفتوح الفاء (ك : غَضَبَان) و غَضَاب (و غَضَبِي) و غَضَاب ، (و نَدَمَان) و نَدَام (و نَدَمَانَة) و نَدَام ، (و) مضموم الفاء ، نحو : (خُمْصَان) و خِمَاص (و خُمْصَانَة) و خِمَاص ^(٧) . وفي الحديث : « تَغْدُو خِمَاصًا » ^(٨) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١٢ — وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أُثْنِيهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا

(١) شرح المرادي ٥٤/٥ .

(٢) التسهيل ص ٢٧٣ .

(٣) وكذلك قرأ الأعمش وابن محيصن وابن مقسم وأبو حيوه وحميد ويحيى بن وثاب . انظر الإنصاف ص ٣١١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٦/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٦/٣ ، والنشر ٣٢٤/٢ .

(٤) معاني القرآن ٢٠٦/٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٦/٣ .

(٦) سقط من « ب » : (بالتاء و فَعْلَان) .

(٧) سقط من « ب » .

(٨) في النهاية ٨٠/٢ : (كالطير تغدو خماصًا وتروح بطانًا ، أي تغدو بكرة وهي جياح ، وتروح عشاء وهي ممتلئة الأجواف) .

ومثله : [فَعْلَانَةٌ] ^(١) . (و) العرب (التزموا في فعليل وأنشاه إذا كانا واوَيَّي العَيْنَيْنِ ، صحيحي اللامين ك : طويل وطويلة ، أن لا يجمعا إلا على فِعَال) بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فِعَالاً ، بل يجمع عليه وعلى غيره .

تقول : كَرِيم وكُرَمَاء وكِرَام ، وَظَرِيف وَظُرَفَاء وَظِرَاف ، وَشَرِيف وَشُرَفَاء وَشِرَاف . وإنَّما لم يشاركها نحو : طويل في ذلك لقلته .

قال في المحكم : قال ابن جنِّي : لم يأتِ فَعِيلٌ صفةً عنه واوٌ ، وفاؤه ولامه صحيحان إلا في ثلاث كلمات : طَوِيل وقَوِيم وصَوِيب ، من قولهم : سَهْمٌ صَوِيبٌ ، أي : صائبٌ . قال : وأما العويص فإنه وإن كان صفة إلا أنه صار اسماً ^(٢) . انتهى . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨١٣ — وَالزُّمَةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

(وَيُحْفَظُ فِعَالٌ ^(٣) فِي) وصفٍ على فاعل (نَحْوُ : رَاغٍ) وَرِعَاء . وفي التنزيل : ﴿ حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ﴾ [القصص/٢٣] ، وقائم وقيام .

وفي التنزيل : ﴿ هُمْ قِيَامٌ ﴾ [الزمر/٦٨] . (وَأَمَّ) ، بهمزة ممدودة وميم مشددة ، من أم بمعنى : قَصَدَ ، وأصله : أَمِمْ كضَارِب ، فأدغم الميم في الميم للتمائل ، وجمعه : إمام ، بكسر الهمزة ك : قيام .

قيل : ومنه : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ [الفرقان/٧٤] أي : قاصدين بهم . (ومؤنثاُتْهُنَّ) ك : رَاعِيَةٌ وَرِعَاء ، وقائمة وقيام ، وَأَمَّةٌ وإمام .

(و) يحفظ في وصفٍ على أفعل نحو : (أَعْجَف) أي : هزِل ، وَعِجَافٌ ، ومؤنثه : عَجَفَاءٌ وَعِجَافٌ . ومنه : ﴿ سَبْعُ عِجَافٍ ﴾ [يوسف/٤٣] لأن مفردة : بقرة عَجَفَاء [٢٣٩/أ] .

وحكى الفارسي ^(٤) وأبو حاتم : أَجْرَبٌ وَجِرَابٌ . زاد أبو حاتم : أَبْطَحٌ وَبَطَاحٌ . قاله ابن سيده في شرح إصلاح المنطق . فسقط ما قيل : إِنَّ أَعْجَفَ لا ثاني له .

(و) في وصفٍ على فَعَال ، بتخفيف العين نحو : (جَوَادٌ) ، بفتح الجيم وتَخْفِيفُ الواو ، وَجِيَادٌ ؛ والأصل : جَوَادٌ ، قُلِبَتِ الواو ياء لوقوعها إثر كسرة .

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) ورد قول ابن جنِّي في لسان العرب ٥٣٧/١ (صوب) ، وتاج العروس ٢١٦/٣ (صوب) .

(٣) سقطت من « ب » .

(٤) في « ط » : (وأنتم قيام) .

(٥) التكملة ص ١٨٩ .

قال : [من الطويل]

٩١٠ — وَحَتَّى الْحَيَّادُ مَا يُقْدَنْ بِأَرْسَانِ

(و) في وصفٍ على فَعِيل نحو : (خَيْر) ، بفتح الحاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة ، وخيار .

(و) في وصفٍ على فعلاء نحو : (بَطْحَاء) وبِطَاح .

وفي وصفٍ على فُعْلَى ، بضم الفاء نحو : أنثى وإنث .

(و) في اسمٍ على فُعُول ، بفتح الفاء نحو : (قُلُوص) وقِلَاص .

وفي : فَعِل ، بفتح أوله وكسر ثانيه ، نحو : رَجَل [٣١٠] وزِخَال ، وهو بالزاي والحاء المعجمتين : الأنثى من ولد الضأن .

وفي : فَعْلَة ، بفتح أوله وكسر ثانيه ، نحو : نَمِرَة ونِمَار .

وفي : فَعَالَة ، نحو : عَبَاءَة وعِبَاء .

وفي : فُعْلَة ، بضم أوله وسكون ثانيه ، نحو : بُرْمَة وبِرَام ، ونُطْفَة ونِطَاف .

وفي : فُعَل ، بضم أوله وفتح ثانيه ، ك : رُبْع وربَاع .

وفي : فُعَل ، بضمّتين ، نحو : جُمْد وجِمَاد .

وفي : فَعِيل ، نحو : فَصِيل وفِصَال .

وفي : فُعَل ، بفتح أوله وضمّ ثانيه ، ك : سَبْع وسِبَاع .

وفي : فَعْلَان ، بفتح الفاء وسكون العين ، ك : ضَبْعَان وضِبَاع .

البناء (الثاني عشر) من أبنية الكثرة : (فُعُول ، بضمّتين ، ويطرّد في) ألفاظ

(أربعة : إحداها : اسم على فَعِل) ، بفتح أوله وكسر ثانيه (نَحْو : كَبَسَد) وكَبُود ،

(وَوَعِل) وَوُعُول . (وهو) ، أي فُعُول ، (فيه) أي في فَعِل (كسالا لزم) . وإليه يشير

قول الناظم :

٨١٤ — وَبَفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبَسَدٍ يُخْصُ غَالِيَا

٩١٠ — صدر البيت : (سريت بهم حتى تكل مطيهم) ، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٣ ، والدرر

٤٥٤/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٤٢٠/٢ ، وشرح الأشوثي ٤٢٠/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٨ ،

وشرح شواهد المغني ٣٧٤/١ ، وشرح المفصل ٧٩/٥ ، والكتاب ٢٧/٣ ، ٦٢٦ ، ولسان العرب

٢٨٤/١٥ (مطا) ، ومغني اللبيب ١٢٧/١ ، ١٣٠ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧ ، وجواهر

الأدب ص ٤٠٤ ، ووصف المباني ١٨١/٥ ، وشرح المفصل ١٩/٨ ، ولسان العرب ١٢٤/١٥ (غزرا) ،

والمقتضب ٧٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٣٦/٢ .

ومن غير الغالب: نَمَر ونَمَار. (وجاء في نحو^(١) : نَمِرْ تُمُور على القياس . وتُمَر) ،
بضمّتين على غير القياس . [٢٣٩/ب] (قال) حكيم بن مُعِيَّة الرُبَيعي : [من الرجز]
— ٩١١ — فِيهَا عَيَايِيلُ أُسُودٌ وَتُمَرٌ

أنشله سيبويه^(٢) . فقال ابن الضائع : أراد : نمر ، بسكون الميم ، ثم نقل أو أتبع . (و) قال
غيره : (قد يكون مقصوراً) ، أي مختصراً (من تُمُور) ، فحذفت الواو (للضرورة .
وقالوا أيضًا) في جمعه : (أُنَمَار) على غير القياس . فتحصل في جمعه أربعة أوزان : واحد
قياسي وهو : تُمُور ، وثلاثة على غير القياس وهي : نِمَارٌ وأُنَمَارٌ وتُمَرٌ . والعيّايل جمع :
عَيْلٌ واحد العَيْل . قاله الصَّغَانِي .

(والثلاثة الباقية) من الأربعة المطرد فيها فُعُول : (الاسم الثلاثي الساكن
العين) حال كونه (مفتوح الفاء) ، ليس عينه واوًا (نحو : كَعَبٌ) وكُعُوبٌ ، (وفَلَسِ)
وفُلُوسٌ ، وخرج عنه [نحو]^(٣) : حَوْضٌ ، فلا ينقاس فيه : فُعُول . وشَدَّ في فَوْجٍ : فُرُوجٌ .
وهم الجماعة من الناس . (ومكسورها نحو : حِمْلٌ) ، بالخاء المهملة ، وحُمُولٌ ،
(وضميرس) وضمُرُوس ، (ومضمومها نحو : جُنْدٌ) وجُنُودٌ ، (وبُرْدٌ) وبُرُودٌ . وإليه أشار
الناظم بقوله :

٨١٤ — كَذَاكَ يَطْرُدُ

٨١٥ — في فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاءِ
.....

(إلّا في ثلاثة) من مضموم الفاء لم يطرد فيها فُعُول :

(أحدها : معتل العين ك : حُوت) ، فإن جمعه : حَيْثَان .

(والثاني : معتل اللام ك : مُدَي) فإن جمعه : أمداء . قال سيبويه^(٤) : لا يكسر

(١) سقط من « ب » .

١١ - الرجز لحكيم بن معية الرُبَيعي في شرح أبيات سيبويه ٣٩٧/٢ ، ولسان العرب ٢٣٤/٥ (نمر) ،

٤٨٩/١١ (عيل) ، والمقاصد النحوية ٥٨٦/٤ ، وتاج العروس ٢٩٣/١٤ (نمر) ، (عيل) ، وبلا

نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/٤ ، ٣٧٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٢/٣ ، وشرح الأشموني

٨٢٩/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٦ ، وشرح الفصل ١٨/٥ ، ٩٢/١٠ ، والكتاب ٥٧٤/٣ ،

والمقتضب ٢٠٣/٢ ، والمتع في التصريف ٣٤٤/١ ، والمخصص ٧/١١ .

(٢) الكتاب ٥٧٤/٣ .

(٣) إضافة من « ط » .

(٤) الكتاب ٥٧٧/٣ .

على غير ذلك . قال في المحكم : المُنِّي من المكيال معروف . قال ابن الأعرابي : هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر ، والجمع : أمْدَاء . وقال الجوهري ^(١) : هو القفيز الشامي ، وهو غير المْد .

(وشذ في) جمع : (نُؤْي) بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة : (نُئِي) ، بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء . (قال) الشاعر : [من الوافر]

٩١٢- (خَلَّتْ إِلَّا أَيَّاصِرَ أَوْ نُئِيًّا) مَحَافِرُهَا كَأَشْرَبَةِ الْإِضْيِينِ

والآ : حرف استثناء ، وأياصر : منصوب على الاستثناء ، وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة ، جمع : أَيَصْر : جبلٌ قصير يشد في [٢٤٠/١] أسفل الخباء إلى وتد . والنُئِي ، بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء ، جمع نُؤْي . وهو حَفِيرَةٌ تُجَعَلُ حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر . وأصل الجمع : نُؤوي ، على زنة ^(٢) فُعُولُ اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون . قلبت الواو ياء والضممة كسرة لتسلم الياء ، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى لتمامتهما ، فصار نُؤِيَا . ويقال فيه أيضاً : نِيئِي ، بكسرتين إتياعاً لكسرة الهمزة . وآنَاءُ ويقدمون الهمزة ثم يقولون : آناء على القلب ، مثل : أِبَارَ وآبَار . والإِضْيِينِ ، بكسر الهمزة جمع : أضياء وهي الغدير .

والمستثنى (الثالث) من فُعُل ، بضم العين ^(٣) ، (المضاعف) ، فإنه لا يجمع على فُعُول (ك : مُدٌّ) ، بضم الميم ، لمكيال ، فإنه يُجمع على : أمْداء .

(وشذ في) جمع (حُصْ) ، بالحاء المهملة والمضمومة والصاد المهملة ، (وهو :

الْوَرَسُ) كما قال الجوهري ^(٤) . وقال غيره ^(٥) : الزعفران . قال عمرو بن كلثوم : [من الوافر]

٩١٣- مُشْعَشَعَةٌ كَأَنَّ الْحُصَّ فِيْهَا إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا

(١) الصحاح (مدى) .

٩١٢- البيت للطرماح في ديوانه ص ٥٢١ ، وأساس البلاغة (نأي) ، ولسان العرب ٣٨/١٤ (أضأ) وفيه القافية (الإضيئنا) ، وبلا نسية في أوضح المسالك ٣١٨/٤ .

(٢) في « ب » : (وزن) .

(٣) في « ط » : (الفاء) .

(٤) الصحاح (حصص) .

(٥) لسان العرب ١٥/٧ (حصص) .

٩١٣- البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٦٤ ، ولسان العرب ٥٣١/٢ (طلح) ، ١٥/٧ (حصص) ،

٢٠٥/١٣ (سخن) ، وكتاب العين ٧١/١ ، والمخصص ٢/٣ ، ٦٠/١٥ ، والأغاني ٤٥/١١ ، وجمهرة

أشعار العرب ٣٨٩/١ ، وخزانة الأدب ١٧٨/٣ ، والخصائص ٢٨٩/١ ، ٣٦٠/٢ ، وشرح ديوان ==

(حُصُوص) : فاعِل شَدَّ . (ويحفظ) فَعُول (في : فَعَلَ) بفتحتين ، اسماً (ك : أَسَد ، و) أَسُود ، (وَشَجَن) ، بالشين المعجمة والجيم : الحجة حيث كانت ، والجمع : شُجُون . والشَّجَن أيضاً : الحُزْنُ ، والجمع : أشجان . (وَلَدَب) ، بفتح النون [٣١١] والبدال المهملة وبالباء الموحدة : الخَطَرُ ، وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد ، والجمع : نُدُوب . (وَذَكَر) ، بفتحتين ، مقابل أنثى ، والجمع : ذُكُور ، وطَلَل وطُلُول .
البناء (الثالث عشر : فِعْلَان ، بكسر أوله وسكون ثانيه . ويطرد أيضاً في)
الفاظ (أربعة :

اسم على فُعَال) ، بضم الفاء (ك : غَلَام) و غِلْمَان ، (و غُرَاب) و غُرَبَان .
(أو على : فُعَل) بضم أوله وفتح ثانيه (ك : صُرْد) لطائر . وصِرْدَان ، (وَجُرْد) بلجيم [٢٤٠/ب] والراء والذال [المعجمة] ^(١) : نوع من الفئران ، والجمع : جِرْدَان .
(أو : فُعَل) بضم أوله وسكون ثانيه ؛ حال كونه (واوي العين ، ك : حُوت) وحيَّتان ، (وَكُوز) وكيَّزان ، بالزاي .
(أو) على : (فَعَل) ، بفتحتين . (ك : تاج) ، بلجيم ، وئيجَان ، (وساج) وسينجان ، (وخال) وخیلان : وهي النقط المخالفة لبقية لون البدن . (وجار) وجيران ، (ونار) ونيران . (وقاع) وقيعان .

والألف في الجميع منقلبة عن واو ، إلا في : خال ، فإنها منقلبة عن ياء . والخال : أخو الأم ، ألفه منقلبة عن واو ، وجمعه : أخوال .

(وقل) (فِعْلَان (في) : فَعَلَ ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، (نحو) : حَسَل وحَسَلَان ^(٢) ، وخِرْص وخِرْصَان ، وخِشَف وخِشْفَان ، وخِيط وخِيطَان ^(٣) ، ورِثِد ورِثِدَان ^(٤) ،

== امرئ القيس ٣٢٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/١٨٨ ، وشرح القصائد السبع ص ٣٧٢ ، وشرح القصائد العشر ص ٣١٢ ، وشرح المعلقات السبع ص ١٦٥ ، وشرح المعلقات العشر ص ٨٨ ، وشعراء النصرانية ص ٤٥٥ ، وللتغلي في تاج العروس ٥٨٢/٦ (طلح) ، ومقاييس اللغة ١٣/٢ ، وديوان الأدب ٩٢/٤ ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (حصص) .

(١) إضافة من «ط» .

(٢) في «ب» : (حمل وحملان) .

(٣) في «أ» : (خبط وخبطان) ، والتصويب من «ط» لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهرى .

(٤) في «أ» : (زند وزندان) ، وفي «ب» : (زيد وزيدان) ، والتصويب من «ط» لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهرى .

وَشِقْدٌ وَشِقْدَانٌ ، وَشَيْخٌ وَشَيْخَانٌ^(١) ، وَ(صِنُو) وَصِنَوَانٌ ، وَفَنُو وَفَنَوَانٌ .

هذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جني ، ونظمها ابن مالك في بيتين فقال :
[من البسيط]

لِلْحَسْلِ وَالْخَرْصِ فِي التَّكْسِيرِ فَعْلَانٌ وَهَكَذَا قُلْ خِشْفَانٌ وَخَيْطَانٌ^(٢)

رَيْثُ وَشِقْدٌ وَشَيْخٌ هَكَذَا جُمِعَتْ وَمِثْلُ ذَلِكَ صِنَوَانٌ وَفَنَوَانٌ^(٣)

الحسل : ولد الضب ، والخرص : سنان الرمح ، والخشف ، الغزال ، والخيط^(٤) : قطع النعام ، والرئد : المثل أيضاً : فرخ^(٥) الشجرة ، وقيل ما لأن من أعصانها ، والشقد : ولد الحرياء ، والشَّيخ : نبت ، والصنود والقنو : مثلاًن .

(و) في : فَعَلٌ ، بفتحتين ، نحو : (خَرَبَ) ، بفتح الخاء المعجمة والراء : ذَكَرَ الْحَبَّارُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِسُكُونِهِ فِي الْخَرَابِ ، وجمعه : خِرْبَانٌ ، بكسر الخاء . قاله في الضياء .

(و) في : فَعَالٌ بفتح أوله ، نحو : (غَزَالٌ) وَغِزْلَانٌ .

(و) في فِعَالٌ . بكسر أوله ، نحو : (صَوَارٌ) بكسر الصاد المهملة ، وحكي ضمها ، وهو القطيع من بقر الوحش ، وجمعه : صِيرَانٌ ، بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها .

(و) في فاعل نحو : (حَائِطٌ) وحيطان . [١/٢٤١]

(و) في : فَعِيلٌ نحو : (ظَلِيمٌ) ، بفتح الظاء المشالة : ذَكَرَ النِّعَامَ ، وجمعه : ظِلْمَانٌ بكسر الظاء وضمها .

(و) في : فَعُولٌ نحو : (خَرُوفٌ) وَخِرْفَانٌ .

وفي : فِعْلَةٌ ، بكسر أوله وسكون ثانيه ، نحو : نِسْوَةٌ وَنِسْوَانٌ .

وفي وصفٍ على : فَعْلٌ نحو : ضَيْفٌ وَضَيْفَانٌ .

أو على : فَعَالٌ نحو : شَجَاعٌ وَشَيْجَعَانٌ .

(١) في « أ » : (شيخ وشيخان) ، وفي « ب » : (سيج وسيجان) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهرى .

(٢) في « أ » : (خبطان) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهرى .

(٣) في « أ » : (زئد ، شيخ) ، وفي « ب » : (زيد ، سيج) مكان (رئد ، شيخ) ، والتصويب من « ط » لأنه يناسب ما سيشرحه الأزهرى .

(٤) في « أ » : (الخطب) .

(٥) في « ط » : (فرع) .

البناء (الرابع عشر : فُعْلَان ، بضمّ أوله وسكون ثانيه ، ويكثر في) ألفاظ (ثلاثة) :

(في اسم على فَعْل) ، بفتح أوله وسكون ثانيه ، (ك : ظَهَرَ) ، بالمشالة وظَهْرَان ، (وبَطْن) وبُطْنَان .

(أو : فَعْل) ، بفتحتين ، حال كونه (صحيح العين ، ك : ذَكَر) وذُكْرَان ، (وجَدَعَ) للثَّني من المعز ، وجُدَعَان .

قال الموضح في الحواشي : هذا مثال أبي حيان ، وهو خطأ لأن جَدَعَ صفة لا اسم . انتهى . وهذا الاعتراض بالنظر إلى الوصف الأصلي لا باعتبار غلبة الاسمية .

(أو) على (فَعِيل ك : قَضَيْب) وقُضْبَان ، (ورَغِف) ورُغْفَان ، (وكَثِب) وكُتْبَان .

(وقل) فُعْلَان ، بضم الفاء ، (في) فاعل (نَحْو : رَاكِب) ورُكْبَان ، ورَاكِل ورُجْلَان ، ويجمع راكِل على رَجُل ك : صَحْبٍ ، وَرَجَالَةٌ وَرُجَال .

(وفي) : أفعل [٣١٢] ، نحو : (أَسْوَد) وسُودَان وأَحْمَر وَحُمَرَان .

وزعم الفراء أن سُودَان وَحُمَرَان جمع : سُودٍ وَحُمَرٍ فهو جمع الجمع ، لا جمع المفرد . وردُّ بأن فعلاء صفة لا تجمع على فُعْلَان .

وفي : فُعَال ، بضم الفاء ك : حَوَارٍ ، بلحاء المهملة ، وَحَوْرَان ، والكثير : حَيْرَان . وَرُقَاقٍ ، بزاي وقافين ، وهو السُّكَّة ، (وَرُقَاقَان) ، بإدغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثليين .

وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ، ولم يخالف التسهيل^(١) . إلا في : جَدَعَ ، فإنه جعله من قسم المحفوظ [٢٤١/ب] بناء على أنه صفة .

البناء (الخامس عشر : فُعْلَاء ، بضم أوله وفتح ثانيه . ويطرّد في : فَعِيل) وصفاً ، لَمُذَكَّر عاقل ، (بمعنى فاعل) ، أو بمعنى مُفْعِل ، أو مُفَاعِل ، حال كونه (غير مضاعف ، ولا معتلّ اللام) .

فالأول (ك : ظَرِيف) وظَرَفَاء ، (وَكَرِيم) وَكَرْمَاء ، (وَبَحِيل) وَبُخَلَاء . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١٨ — وَلِكْرِيمٍ وَبَحِيلٍ فُعْلَاءَ كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

ويستثنى من ذلك : صَغِيرٌ وَصَبِيحٌ وَسَمِينٌ فقط ، فإنهم استغنوا فيهن بفِعَال . قال سيبويه^(١) : ولا يقولون : صُعْرَاءٌ ولا صُبْحَاءٌ ولا سُمْنَاءٌ .

والثاني ك : سَمِيعٌ بمعنى مُسْمِع ، وأَلِيمٌ بمعنى مُؤْلِم . فإنه يقال في جمعهما : سُمْعَاءٌ وأَلْمَاءٌ . قاله ابن مالك^(٢) . وشوَّح فيهما .

والثالث نحو : جَلِيسٌ وخَلِيطٌ ، بمعنى : مُجَالِسٌ ومُخَالِطٌ ، فإنه يقال في جمعهما : جُلَسَاءٌ وخُلَطَاءٌ . وشَدَّ : أَسِيرٌ وأُسْرَاءٌ ، وَقَتِيلٌ وَقَتْلَاءٌ . لأنهما بمعنى مفعول .

(وكثر) فُعْلَاءٌ (في فاعل دالاً على معنًى) غير مكتسب (كالغريزة) ، بالغين المعجمة والراء والزاي ، وهي الطبيعة التي طُبِعَ الإنسان عليها . (ك : عاقل) وعُقْلَاءٌ ، (وصالح) وصلَحَاءٌ ، (وشاعر) وشِعْرَاءٌ . فإن العقل والصلاح والشعر من الأوصاف الشبيهة بالأوصاف الغريزية^(٣) ك : الكرم والبخل ، من جهة أن كلاً منهما غير مكتسب . (وشَدَّ فُعْلَاءٌ في نحو : جَبَّانٌ) وجُبْنَاءٌ ، (وخَلِيفَةٌ) وخُلَفَاءٌ^(٤) . قال سيبويه^(٥) : وقولهم : خُلَفَاءُ محمول في المعنى على خَلِيفٍ ، لأنه لا يقع إلا على مُذَكَّرٍ ، والتاء لا تثبت في تكسيره . وقال أبو علي^(٦) : جمع خليفة : خلائف . على حدٍّ : كرائم أمواهم^(٧) ؛ جمع : كريمة . (وسَمَحَ) بسين مهملة مفتوحة [٢٤٢/١] وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة : الكريم ، وجمعه : سُمَحَاءٌ ، لا بلخاء المعجمة ، خلافاً لأبي حيان^(٨) . (ووَدَّودٌ) ووَدْدَاءٌ ، ورُسُولٌ ورُسُلَاءٌ ، لأنها ليست على فعيل ولا على فاعل .

البناء (السادس عشر : أَفْعَلَاءٌ ، بكسر ثانيه^(٩)) ، وهو نائب عن فُعْلَاءٍ في المضَعَّف (من فعيل بمعنى فاعل (ك : شديد) وأَشَدَّاءٌ ، (وعزیز) وأَعِزَّاءٌ .

(١) الكتاب ٦٣٦/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٨٦٠/٤ - ١٨٦١ .

(٣) في « ب » : (العريزي) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) الكتاب ٣٣٦/٣ .

(٦) التكملة ص ١٨٥ .

(٧) أخرجه البخاري في الزكاة برقم ١٤٢٥ : (فإياك وكرائم أمواهم) ، وشرحه في النهاية ١٦٧/٤ بقوله : (أي نفائسها التي تتعلق بها نفس مالکها ويختصها لها ، حيث هي جامعة للكمال الممكن في حقها) .

(٨) الارتشاف ٢٠٦/١ .

(٩) في « ط » : (ثالثة) .

(وفي المَعْتَل) اللام من : فعيل بمعنى فاعل (ك : وَلِيَّ) وأولياء ، (وغني) وأغنياء ، وإِنَّمَا ناب أَفْعَلَاءَ عن فُعَلَاءَ في المَعْتَل اللام والمضَعَّف ، لأنهم لو قالوا في : غني : غُنْيَاءَ ، لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فينقلب ألفاً ، فيلتقي ألفان فتُحذف إحدى الألفين ، فتختل الكلمة . كذا قالوا . وفيه نظر لأن حرف العلة بعده ألف فلا يعمل لأجلها . ولو قالوا : شُدَّاءَ ، التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الإدغام لأن فُعَلَاءَ وزن خاص بالاسم فلا يُدغم . وشُدَّ : تَقَيَّ وتَقَوَّاءَ ، وسَخِيَّ وسُخَوَّاءَ .

(وشُدَّ) أَفْعِلَاءَ (في) غير المضعَّف والمَعْتَل ، (نحو : نصيب) وأنصباء ، (وصدیق) وأصدقاء ، (وهَيَّن) وأهوناء . وأما ظَنِّينَ وأظْنَاءَ فشاؤُ ، وإن كان مضاعفاً ^(١) ، لأنه بالطاء المشالة ، بمعنى متهَم . فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل . وبالطاء المهملة : اسم لا صفة . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨١٩ - وَنَابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءٌ فِي الْمَعْلُ لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلْ

البناء (السابِع عشر : فواعل ، ويطرَّد في) أَلْفَاظ (سبعة) ثانيها ألف زائدة ، أو واو غير ملحقة بخماسي .

وذلك (في : فاعِلِيَّة اسمًا) كانت (أو صفة [ب/٢٤٢] ك : « ناصِيَّة كاذِبِيَّة خاطِئَة » [العلق/١٦] ف : ناصبة : اسم ، وكاذبة وخطئة : صفة ، فيقال في جمعها : نَوَاصٍ ^(٢) . وكَوَازِب ، وخَوَاطِئ .

(وفي اسم على فَوَعَلْ ك : جوهر) وجواهر ، (وكوثر) وكواثر . (أو) اسم (على : فَوَعَلَة ، ك : صَوْمَعَة) وصَوَامِع ، (وزَوْبَعَة) وزَوَابِيع ، والصومعة : بيت النصرى . قاله في القاموس ^(٣) . والزوبعة ، بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين : رئيس من رؤساء الجن . ومنه يُسَمَّى الإعصار زوبعة ، وهي : ريح تثير ^(٤) الغبار ويرتفع إلى السماء كأنه عمود . قاله في الصحاح ^(٥) .

(أو) اسم (على فاعل ، بالفتح) في العين (ك : خاتَم) ، على إحدى اللغتين ، وخَوَاتِم . (وقَالَب) ، على لغة الفتح ، وقوالب ، وطابع كذلك ، وطوابيع .

(١) في « ب » : (مضعفاً) .

(٢) في « ب » : (نواصي) .

(٣) القاموس المحيط (صمغ) .

(٤) في « أ » : (يشر) بذكر الفعل مع أن الريح مؤنثة ، وفي « ب » : (تشر) .

(٥) الصحاح (زبع) .

(أو) اسم (على فاعلاء ، بالكسر) [٣١٣] في عينه وبالمدّ (نحو : قاصعاء) وقواصع ، (وراهطاء) ورواهط ، وناقعاء ونوافق . والثلاثة أسماء لِجَحْرَةٍ^(١) اليربوع . فالراهطاء ، بالراء والطاء المهملتين : هي التي يخرج منها التراب ويجمعه ، والقاصعاء ، بالقاف والصاد والعين المهملتين : حفر يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسدّ به فم الجحر لئلا يدخل عليه . والناقعاء بالنون والفاء والقاف : حفرة يكتمها ويظهر غيرها ، وهو موضع يربعه ، فإذا أتى من قبل القاصعاء ، ضرب الناقعاء برأسه فخرج .

(أو) اسم على (فاعل) ، بكسر العين (ك : جائز) وجوائز ، وهو بالجيم والزاي : الخشبة المعترضة بين الحائطين ، ومنه جائزة الطاحون . وقيل : الخشبة^(٢) التي يحمل عليها خشب البيت . (وكاهل) : وهو مجمع الكتفين ، وكواهل . (وفي وصفٍ على فاعل) بكسر العين (لمؤثث) [٢٤٣/١] لا تدخله تاء الفرق (ك : حائض) وحوائض (وطالق) وطوالق .

(أو) وصفٍ على فاعل (نغير عاقل) من المذكر (ك : صاهل) صفة فرس ، وصواهل ، (وشاهق) صفة مكان ، وشواحق ، وطاليع صفة نجم ، وطوالع . (وشدّ) فواعل من وصفٍ على فاعل لمذكر عاقل .

فمن ذلك قولهم : (فوارس) في جمع فارس ، (ونواكس) في جمع ناكس . قال الفرزدق : [من الكامل]

٩١٤- وَإِذَا الرَّجُلُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأْيَتَهُمْ خَضَعُ الرُّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

(و) في جمع : سابق صفة لمذكر (سوابق ، و) في جمع هالك (هوالك) .

قال : [من الطويل]

٩١٥- وَأَيَقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ غَدَا تَزِيدُ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

(١) في «ط» : (لجحر) .

(٢) في «ب» : (الخشب الذي) .

٩١٤- البيت للفرزدق في ديوانه ٣٠٤/١ ، والاقتضاب ص ١٥١ ، وجمهرة اللغة ص ٦٠٧ ، وخزانة الأدب ٢٠٦/١ ، ٢٠٨ ، وشرح أبيات سيويه ٣٦٧/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٢ ، وشرح المفصل ٥/٥ ، والكتاب ٦٣٣/٣ ، واللسان ٢٤١/٦ (نكس) ، ٧٤/٨ (خضع) ، والمتنضب ١٢١/١ ، ٢١٩/٢ .

٩١٥- البيت لابن جندل الطعان في لسان العرب ٥٠٤/١٠ (هلك) ، وتاج العروس (هلك) ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/٥ .

وزعم بعضهم أن ذلك كله غير شاذ وأنه جمع لفاعلة ، وكأنه قيل : طائفة هالكة ، وطوائف هوالك ، وكذا الباقي . نقله الموضح في الحواشي وأقره .

وقال ابن الحالج في شرح المفصل : « أما فوارس ، فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم ^(١) لا يقولون : امرأة فارسة . وأما هوالك فجاء في ^(٢) مَثَلٍ : هالكٌ في الهَوَالِكِ ^(٣) . والأمثال كثيراً ما تخرج عن القياس . وأما « نواكس » فضرورة .

وخرج بقولنا : ثانيها ألف زائدة نحو : آدم ، فإن ألفه غير زائدة ، فيقال في جمعه : أوادِم ، بزنة : أَفَاعِلُ لا فَوَاعِلُ .

وبقولنا : أو واو غير ملحقة بخماسي نحو : فَدَوَكَس ، فإنه ملحق بسَفَرَجَل ، فيقال في جمعه : فَدَاكِس بزنة فَعَالِلُ لا فَوَاعِلُ . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٢٠ — فَوَاعِلٌ لَفَوَعِلٍ وَفَاعِلٍ وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ

٨٢١ — وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَةٍ وَشَدُّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٍ

[٢٤٣/ب] البناء (الثامن عشر : فَعَالِلُ . وَيَطْرُدُ ^(٤) في كل رباعي مؤنث ثالثة مَدَّة

سواء) كانت المنة ألفاً أو ياء أو واواً ، وسواء كان اسماً أو صفة ، وسواء (كان تأنيثه بالتاء ك : سَحَابَةٍ) وسَحَائِب (وَصَحِيفَةٍ) وَصَحَائِف ، و(حُلُوبَةٍ) وحَلَائِب ، ورسالة ورسائل ، وذؤابة وذوائب ، وظريفة وظرائف .

(أو) كان تأنيثه (بالمعنى ك : شِمَال) بكسر الشين ، مقابل يَمِين ، وفتحتها :

ريحٌ تهبُّ من ناحية القطب ، وجمعها : شَمَائِل . قال الله تعالى : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ ﴾ [المعارج/٣٧] . وحكى اللحياني في جمع أسماء الرياح : شِمَالاً وشَمَائِل . وَعُقَاب وَعُقَائِب ، (وعجوز) وعجائز ، (وسعيد ؛ علم امرأة) وسعائد .

وشَدُّ : دليل ودلائل . أو كان تأنيثه بالألف المقصورة ك : حَبَارَى وَحَبَائِر . أو

بالممدودة ك : جَلُولَاء ، وَجَلَائِل ، بِالْجِيم : قرية بناحية فارس . وشَدُّ : ضَرْة وَضَرَائِر ، وَكَنَّة وَكَنَائِن ، وَظَنَّة وَظَنَائِن ، وَحُرَّة وَحَرَائِر ، لَأَنَّهُنَّ ثَلَاثِيَّات . وإليه أشار الناظم بقوله :

٨٢٢ — وَيَفْعَائِلُ اجْمَعْنَ فَعَالَةٍ وَشَبَّهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ

البناء (التاسع عشر : فَعَالِي ، بفتح أوله وكسر رابعه ، وَيَطْرُدُ في) ألفاظ

(سبعة) :

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (يرد) .

أحدهما: (فَعْلَاةٌ) ، بفتح أوله وسكون ثانيه (ك: مَوَمَاةٌ) : وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها ، وجمعها مَوَامٌ^(١) . قاله صاحب الضياء .

(و) الثاني: (فِعْلَاةٌ) ، بكسر أوله وسكون ثانيه (ك: سِعْلَاةٌ) ، بالسين والعين المهملتين ؛ أخت^(٢) الغِيلَانِ . وجمعها: سَعَالٌ^(٣) . قال: [من الرجز] :
عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا . — ٩١٦

(و) الثالث: (فِعْلِيَّةٌ) ، بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه [٢٤٤/أ] ، (ك: هِبْرِيَّةٌ) [٣١٤] بالياء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة : وهي ما يتعلق بأصول الشعر مثل نخالة الطحين . وقيل : ما تطاير من دُقاق القطن . وجمعها : هِبَارٌ^(٤) .
(و) الرابع: (فَعْلُوَّةٌ) ، بفتح أوله ، وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه ، (ك: عَرْقُوَّةٌ) ، بالعين والراء المهملتين والقاف : وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو . وجمعها عَرَاقٌ^(٥) .

(و) الخامس: (ما حذف أول زائديه من نحو: حَبْنَطِي) ، بفتح الحاء المهملة والياء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة : وهو العظيم البطن . وزيد فيه النون والألف ليلتحق^(٦) بسفرجل ، فإذا حذف أول زائديه وهو النون ، قيل في جمعه : حَبَاطٌ^(٧) ، (وَقَلَنْسُوَّةٌ) ، بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو : ما يلبس على الرأس . وزيد فيه النون والواو ليلتحق^(٨) ب: قَمَحْدُوَّةٌ ، فإذا حذف أول زائديه وهو النون ، قيل في جمعه : قَلَاسٌ . واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيهما ، فإنه يُقال في جمعهما : حَبَانِطٌ وَقَلَانِيسٌ عَلَى [زَنَّةٍ]^(٩) فَعَالِلٌ .

(١) في «ب» : (موامي) .

(٢) في «ب» : (أخبت) وهذا يوافق ما جاء في لسان العرب ٣٣٦/١١ (سعل) ، وفي حاشية يس

٣١٣/٢ - ٣١٤ : (المراد : أخوتها للغيلان في كونهما نوعين من الجن كما يدل عليه كلام القزويني في

عجائب المخلوقات) .

٩١٦ - تقدم تخريج الرجز برقم ٧٩٥ .

(٣) في «ط» : (سعالِي) .

(٤) في «ب» : (هباري) .

(٥) في «ب» : (عراقي) .

(٦) في «ط» : (ليلحق) .

(٧) في «ب» : (حباطي) .

(٨) إضافة من «ط» .

(و) السادس : (فَعْلَاء) بفتح أوله وسكون ثانيه ، (اسْمًا) كانت (ك : صحراء) وصَحَارٍ ^(١) ، (أو صفة مُذَكَّر لها ك : عذراء) وهي البَيِّنَرُ ، وَعَذَارٍ .
(و) السابع : (ذو الألف المقصورة لتأنيث ، ك : حُبْلَى) وَحَبَالٍ ، (أو إلحاق ، ك : ذَفَرَى) ، بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة : وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الأذن ، وألفه للإلحاق بذرهم وهَجْرَعٌ ، والجمع : ذَفَارٍ ^(٢) ، وَعَلَقَى وَعَلَاقٍ ^(٣) .

(تمام العشرين) من أبنية الكثرة : (فَعَالَى ، بفتح أوله ورابعه ، ويشاركه الفَعَالِي : [٢٤٤/ب] بالكسر) في رابعه (في صحراء وما ذُكِر بعده) من نحو : عذراء ^(٣) ، وَحُبْلَى ، وَذَفَرَى ، فتقول في جمعها : صَحَارَى وَصَحَارٍ ^(٢) ، وَعَذَارَى وَعَذَارٍ ^(٢) ، وَحَبَالَى وَحَبَالٍ ^(٢) ، وَذَفَارَى وَذَفَارٍ ^(٢) ، وَعَلَاقَى وَعَلَاقٍ ^(٢) ، بالفتح والكسر في الجميع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٢٣ — وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا

وينفرد فَعَالِي بالكسر ، عن فَعَالَى بالفتح ، بما ذكر قبل صَحْرَاءُ ، (وليس لِفَعَالَى) بالفتح ، (ما ينفرد به عن الفَعَالِي) بالكسر (إلا وصفًا) على فَعْلَانٍ ، أو فَعْلَى ، بفتح أولهما نحو : سَكْرَانٍ وَسَكْرَى ، وَغَضْبَانٍ وَغَضْبَى ، فتقول في جمعهما : سَكَارَى وَغَضَابَى بالفتح . ولا تقول : سِكَارٍ وَغِضَابٍ بالكسر . ويرجع في هذين الوصفين : فَعَالَى ، بضم الفاء وفتح اللام نحو : كُسَالَى على فَعَالَى ، بفتحهما .

وَيُحْفَظُ فَعَالَى ، بفتح الفاء واللام ، في نحو : حَبِطَ وَحَبَاطَى ، وَيَتَّيَمُ وَيَتَامَى ، وَأَيِّمٌ وَأَيَامَى ، وَطَاهِرٌ ؛ بنات بني عَوْنٌ ؛ وَطَهَارَى ، وَمَهْرَى وَمَهَارَى ، وشاة رئيس ، إذا أصيب رأسها ؛ وَرَأْسَى .

وَيُحْفَظُ فَعَالَى ، بالضم ، في نحو : قديم وَقْدَامَى ، وَأَسِيرٌ وَأَسَارَى .

والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى فَعَالَى ، بالضم ثلاثة أقسام :

أحدها : ما فَعَالَى بالضم أرجح فيه من فَعَالِضَى بالفتح وهو شَيْئَان : فَعْلَانٍ

وَفَعْلَى ، وَصَفَيْن .

(١) في « ب » : (صحاري) .

(٢) جميع الكلمات في « ب » بزيادة ياء في آخرها .

(٣) في « ب » : (عذرى) .

والثاني : ما فعالي ، بالضم فيه لازم وهو : قديم وأسير .
والثالث : ما فعالي فيه ممتنع ، وهو : يتيم وحَبِطٌ^(١) وأَيْم وطاهر ومَهْرَى^(٢) ،
ورئيس بمعنى مرؤوس .

(الحادي والعشرون : فعالي ، بالفتح) في الفاء (والتشديد) في الياء ، (ويطرد)
فعالي (في كل ثلاثي) ساكن العين (آخره ياء مشددة) زائدة على الثلاثة (غير متجددة
للسبب ك : بُخْتِي) بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة ، [١/٢٤٥] وبخاتي ، (وكُرْسِي)
وكراسي ، (وقَمَرِي) ، بضم القاف ، وقَمَارِي . (بخلاف نحو) : عَرَبِي وَعَجَمِي ، لأنهما
محركا العين . ونحو : (مِصْرِي وَبَصْرِي) ، لأن ياءهما متجددة للنسب . وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله :

٨٢٤ - وَاجْعَلْ فَعَالِي لِعَيْرِي نَسَبٌ جُلْدٌ

وشد : قِبْطِي وقِبَاطِي ، نسبة إلى قِط . وفي الصَّحاح^(٣) : القِطُّ : أهل مِصرَ ،
ورَجُلٌ قِطِيٌّ ، والقِطْبِيَّةُ : ثياب بيض رقق من كَتَان والجمع : قِبَاطِي . وفي الصَّحاح^(٤) أيضا :
البُخْتُ من الإبل معرَّب ، وبعضهم يقول : [هو]^(٥) عربي ، وينشد لابن قيس الرقيات :
[من الخفيف]

٩١٧ - يَهْبُ الْخَيْلَ وَالْأُلُوفَ وَيَسْقِي لَبَنَ الْبُخْتِ فِي قِصَاعِ الْخَلْنَجِ
الواحد : بُخْتِي ، والأنثى : بُخْتِيَّة والجمع : بَخَاتِي ، غير منصرف لأنه بزنة جمع
الجمع ، ولك تخفيف الياء ، فتقول : البَخَاتِي . [٣١٥]

قال الموضح : فالياء في البَخَاتِي ، متجددة للنسب ، وليس بُخْتِي وبَخَاتِي ،
ك : قَمَرِي وقَمَارِي ، ألا ترى أن الياء في قمرِي ليست للنسب إلى : قَمَر ، ولكنها في بُخْتِي
للسبب إلى بُخْتٍ ، وبُخْتِي [وبُخْتُ]^(٦) كُتْرِكِي وَتُرْكِي ، فكما لا يقال في تُرْكِي تَرَاكِي ،

(١) في « ب » : (حطبي) .

(٢) في « ب » : (مهر) .

(٣) الصَّحاح (قِط) .

(٤) الصَّحاح (بخت)

(٥) إضافة من « ب » ، « ط » .

٩١٧ - البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٨١ ، واللسان ٩/٢ (بخت) ، ٢٦١ (خلنج) ،
والتنبيه والإيضاح ١٥٦/١ ، وتاج العروس ٤٣٧/٤ (بخت) ، وبلا نسبة في جهرة اللغة ص ٢٥٢ .

(٦) إضافة من « ب » ، « ط » .

[كذا] ^(١) كان القياس أن لا يقال في بُخْتِي بِخَاتِي . انتهى .

وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسباً ^(٢) منسياً ، أو كالنسي ، فيعامل الاسم معاملة ما ^(٣) ليس منسوباً كقولهم : مَهْرِيٌّ وَمَهَارِيٌّ ، وأصل المَهْرِيٌّ : بعير ^(٤) منسوب إلى مَهْرَة ، قبيلة من قبائل اليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل . قاله المرادي ^(٥) . وبه تندفع شبهة الموضح .

ويحفظ فعالي في : إنسان وطرَبان ، فإنهم قالوا في جمعهما : أناسي وطرابي . ولما كان أناسي يتبادر إلى الفهم أنه جمع . إنسي ، حتى قال [٢٤٥/ب] به بعضهم ، أشار إلى جوابه بقوله . (وأما أناسي فجمع إنسان ، لا) جمع (إنسي) ، لأن إنسياً آخره ياء النسب .

وتقدم أن ما خُتِمَ بياء النسب لا يُجْمَع على فعالي ، (و) أناسي (أصله أناسين ، فأبدلوا النون ياء) ، وأدغموا ^(٦) الياء المبدلة من ألف إنسان فيها . (كما قالوا : طَرَبان وطرَابي) ، وأصله : طَرابين ^(٧) ، فأبدلوا النون ياء بدليل أن العرب نطقوا بذلك على الأصل ، فقالت : أناسين وطرابين ، وبهذا يتبين أن إبدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ^(٨) .

ولو كان أناسي جمع إنسي ، لقليل في جمع : جَنِي جَنائي ^(٩) ، وفي جمع : تركي تراكي . قاله ابن مالك في شرح الكافية ^(١٠) . زاد ابنه ^(١١) : وهذا لا يقول به أحد . انتهى . والطرَبان : بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة ؛ قال الجوهري ^(١٢) : « دويبة كالهرة مثبته الريح ، تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب » ^(١٣) .

(١) إضافة من « ب » .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « أ » ، « ب » : (بغير) .

(٤) شرح المرادي ٧١/٥ .

(٥) في « ب » : (وأبدلوا) .

(٦) في « ب » : (ضربان وضراي وأصله ضرايين) .

(٧) الممتع في التصريف ٣٧٢/٢ .

(٨) في « أ » : (خني خنائي) .

(٩) شرح الكافية الشافية ١٨٧٠/٤ .

(١٠) شرح ابن الناظم ص ٥٥٦ .

(١١) الصحاح (طرب) .

(١٢) في « ب » : (تبلى) .

وقال في المحكم : الظربان : دويبة تشبه الكلب ، أصلُ الأذنين ، طويل الخرطوم ، أسود الرأس ، أبيض الجسم ، مُتَّين الريح ، كثير الفسو . انتهى .
البناء (الثاني والعشرون : فعَّالِل . ويطرَّد في) أنواع (أربعة وهي : الرباعي والخماسي ، مجردين ومزبدًا فيهما :

فالأول (: الرباعي المجرَّد ، ويكون مفتوح الفاء واللام الأولى ومضمومهما ومكسورهما . فالفتوح (ك : جَعْفَر) وهو النهر الصغير ، وجمعه : جَعَاوِر . (و) المكسور نحو : (زَبْرَج) ، بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم ، وهو من أسماء الذهب ، والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة ، وجمعه : زبارج . والمضموم نحو : بُرْثَن ^(١) ، بالياء [٢/٢٤٦] الموحدة والراء المهملة والتاء ^(٢) المثناة ^(٣) فوق ، وهو مخالب ^(٤) الضبع كالأصابع للإنسان ، وجمعه : بَرَاثِن ^(٥) .

(والثاني) : الخماسي المجرَّد ^(٦) (ك : سَفَرَجَل وَجَحْمَرَش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة : العجوز الكبيرة والمرأة السمجة . (ويجب) في جمع الخماسي (حذف خامسه) تخفيفاً لأن الثقل به حصل . (فتقول) في جمع سفرجل : (سَفَارِج) ، بحذف اللام . (و) في جمع جَحْمَرَش : (جَحَامِر) بحذف الشين . (وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان) الحرف (الرابع) من الخماسي ، (مشبهاً للحروف) العشرة (التي تزداد) في الكلم ، وهي حروف « سألتمونيها » . وشبهه بها :

(إما بكونه بلفظ أحدها ك : خَدَرْتُق) ، بفتح الحاء المعجمة والبدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف ، وهو العنكبوت ^(٧) . قال المتنبي : [من الطويل]
قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسَجُ دَاوُدَ عِنْدَهَا إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسَجِ الْخَدَرْتُقِ ^(٨)

(١) في « ط » : (برتن) .

(٢) في « ط » : (التاء) .

(٣) في حاشية يس ٣١٥/٢ : (قوله : والتاء المثناة ، صوابه : المثناة كما يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس ، وكذا رأيته بخط المصنف) .

(٤) في « ب » : (مخالب) .

(٥) في « ط » : (براتن) .

(٦) انظر حاشية يس ٣١٥/٢ .

(٧) في « أ » ، « ب » : (وهي) .

(٨) البيت للمتنبي في ديوانه ٣٠٩/٢ .

ورابعه ^(١) النون . وهي حرف أصلي لأنها لا يحكم بزيادتها متوسطة إلا بشروط تأتي ، ولكنها من لفظ الحروف التي تزداد .

(أو بكونه من مخرجه) ، أي من خرج الحرف الزائد ، (ك : فَرَزْدَق) جمع : فَرَزْدَقَة ، وهي القطعة من العجين ، لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر . (فإن ^(٢) الدال) هي الحرف الرابع ، وليست بلفظ حروف الزيادة ، ولكنها (من مخرج التاء) الفوقية ^(٣) ، وهو طرف اللسان وأصول الثنتين العلئتين ^(٤) .

والحاصل أنك [٢٤٦/ب] إذا جمعت الخماسي فإن لم يكن رابعه شبيهاً بالزائد تعين حذف خامسه ، وإن كان رابعه شبيهاً بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحذف ^(٥) . فإن شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول : خَدَارِقَ وفَرَاذِقَ ^(٦) . وإن شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول ^(٧) : خَدَارِنَ وفَرَاذِدَ ^(٨) . وهو الأجود ^(٩) ومذهب سيبويه ^(١٠) . [٣١٦] وقال المبرد ^(١١) : لا يحذف إلا ^(١٢) الخامس .

ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد ، فإن أشبهه تعين حذفه قولاً واحداً نحو : قُدْعَمِلَ ، فتقول في جمعه : قَدَاعِمَ .

(الثالث) : الرباعي المزيد (نحو : مُدْخَرَج ^(١٣)) ومُتَدَخَرَج .

(الرابع) : الخماسي المزيد (نحو : قُرْطُبُوس) . قال ابن السيد : بفتح القاف : الداهية ، وبكسرهما : الناقة العظيمة الشديدة ^(١٤) . (وَخَنْدَرِيس ^(١٥)) ، بفتح الخاء المعجمة

(١) في « ب » : (رابع) .

(٢) في « أ » : (أو تكون) .

(٣) في « ب » ، « ط » : (الفوقانية) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) في « ب » : (الحاذق) .

(٦) في « ب » : (فرازق) .

(٧) في « ط » : (فتقول) .

(٨) في « ب » : (فرازد) .

(٩) وهو رأي ابن الناطم في شرحه ص ٥٥٧ .

(١٠) الكتاب ٤٤٨/٣ - ٤٤٩ .

(١١) المقتضب ٢٣٠/٢ .

(١٢) سقط من « ب » .

(١٣) في « أ » : (تدخرج) .

(١٤) ورد هذا القول في تاج العروس ٣٦٧/١٦ (قرطبس) ولم ينسبه إلى ابن السيد ، وقال : (حكاة

الشيخ أبو حيان عن المبرد ، ومثل بهما سيبويه جميعاً ، وفسرهما السيراقي كما قدمنا) .

(١٥) القرطوبوس والخندريس ؛ حكاها أبو حيان في المبدع في التصريف ص ١٠٠ .

وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية قسين مهملة : الحَمَر .
(ويجب) في الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الأخيرين ، وهما : الرباعي
المزید والخماسي المزید . ففي مزید الرباعي يقتصر^(١) على حذف زائده ، فتقول في جمع :
مُدْحَرَجٌ ومُتَدَحَرَجٌ : دَحَارَج ، بحذف الميم والتاء فقط . وفي مزید الخماسي تحذف^(٢) زائده
وخامسه ، فتقول في جمع : قَرطُوسٌ وخُنْدَرِيسٌ : قَرَاطِب ، بحذف الواو والسين ، وخُنَايِر ،
بحذف الياء والسين .

(إلا إذا كان) زائد الرباعي (لينًا) رابعًا (قبل الآخر ، فثبت) وتجمع^(٣) ما
هو فيه على فعاليل . (ثم إن كان) الزائد (ياء صُحَّح^(٤) نحو : قِنْدِيلٌ) وقِنَادِيلٌ . (أو
كان واوًا أو ألفًا ، قلبا ياءين) لوقوعهما بعد [٢٤٧/١] الكسرة (نحو : عصفور)
وعصافير ، (وسِرْدَاح) ، بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين :
المكان اللين ، والناقة الكثيرة اللحم . وقال الفراء : العظيمة . وجمعه : سَرَادِيح .
البناء (الثالث والعشرون : شبه فعَالِل) ، وهو ما ماثله عددًا وهيئة ، وإن خالفه
زنة ، ك : مَفَاعِلٌ وفَيَاعِلٌ وفَوَاعِلٌ .

(ويطرُد في مزید الثلاثي غير ما تقدّم) من نحو : أَحْمَر ، وسَكْرَان ، وصَائِم ،
ورَام ، وباب كُبْرَى وسَكْرَى ، فإنها يقدر لها جموع تكسير فلا تجمع على فعَالِل ، (ولا
تحذف زيادته إن كانت واحدة) ، سواء أكانت أولًا أو وسطًا أو آخرًا ، لإلحاق أو غيره ،
وسواء كانت حرف علة أو لا . (ك : أَفْضَلٌ) وأَفْضِل ، (ومَسْجِدٌ) ومساجد ،
(وجوهر) وجواهر ، (وصَيْرَفٌ) وصَيَارِف ، (وعَلَقَى) وعَلَاقٍ^(٥) . فالزيادة في الأوّلين
لغير الإلحاق ، وفي الباقي^(٦) للإلحاق .

(ويحذف ما زاد عليها) أي على الزيادة الواحدة ، (فتُحذف زيادة) واحدة
(من نحو) : منطلق ، (و) زيادتان (اثنتان من نحو : مُسْتَخْرَجٌ ومُتَدَكِّسَر) بتشديد
الكاف ، (ويتعيّن إبقاء) الزائد (الفاضل) على غيره ، ويحصل الفضل بواحد من سبعة

(١) في « ب » : (تقتصر) .

(٢) في « ب » ، « ط » : (بحذف) .

(٣) في « ط » : (فيثبت ويجمع) .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) في « ب » : (علائق) .

(٦) في « أ » : (الثاني) .

أمر: التقدم، والتحرك، والدلالة على المعنى، ومقابلة الأصول. وهو كونه للإلحاق، والخروج عن حروف «سألتونيها»، وأن لا يؤثري إلى مثال غير موجود، وأن لا يؤثري حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف.

وردّها في التسهيل^(١) إلى ثلاثة أمور: المزيّة من جهة المعنى، والمزيّة من جهة اللفظ، وأن لا يُغني حذفه عن حذف غيره.

فالمزيّة من جهة المعنى (كالميم مطلقاً)، سواء أكان معها حرف مماثل للأصل أم لا، [٢٤٧/ب] وسواء أكان ثاني الزائدين ملحّقاً أم لا. ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي.

(فقول في) جمع (مُنْطَلِق : مَطَالِق)، بحذف النون وإبقاء الميم (لا تَطَالِق)، بحذف الميم وإبقاء النون، لأن الميم تفضّل النون بدلالته على الفاعل وتصديرها ووجوب تحريكها. واختصاصها بالاسم.

(و) تقول (في) جمع (مُسْتَدْع : مَدَاع)، بحذف السين والتاء معاً، لأن بقاءهما يخلّ ببنية الجمع، وإبقاء الميم لأن لها مزيّة عليهما^(٢)؛ كما تقدّم. (لا : سَدَاع ولا تَدَاع)، بحذف الميم والتاء من الأول لأنه بناء غير موجود، والميم والسين من الثاني لأنه وإن كان بناءً موجوداً ك: تَنَاصُب^(٣)، لكنّ حذف الميم يفوّت الدلالة على اسم الفاعل (خلافًا للمبرد في نحو : مَقْعَنَسِس) مما أحد^(٤) زائديه^(٥) للإلحاق. فإنه يقول في جمعه^(٦) : قَعَاسِس، ويحذف الميم والنون وتبقي^(٧) السين ترجيحاً لمماثل الأصل، لأن السين زيلت للإلحاق بحرّنجيم، وبقاء الملحق أولى من غيره. وخالفه سيبويه في ذلك^(٨).

(وكالهمزة والياء) التحتانية، (المصدرتين) في أول الكلمة، (ك : أَلْتَدَد وَيَلْتَدَد)، بفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما، وهما بمعنى: «ألدُّ»، وهو الشديد

(١) التسهيل ص ٢٧٩.

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥٥٨ : (وتبقي الميم لأنها مصدرية ومتجددة للدلالة على معنى) ..

(٣) في «ب»، «ط»، «ط» : (تناظب)، قال الشيخ يس في حاشيته ٣١٦/٢ : (قوله كتناظب، كذا في النسخة المصححة بخطه، بالطاء المشالة، ولم أقف على هذه المادة في الصحاح ولا في القاموس).

(٤) في «ط» : (آخر).

(٥) في «ب» : (زوائده).

(٦) المقتضب ٢٣٥/٢، وانظر شرح ابن الناظم ص ٥٥٩.

(٧) في «ط» : (ويبقى).

(٨) جمع «مقعنسس» عند سيبويه : «مقاعس»، انظر الكتاب ٤٢٩/٣، وشرح ابن الناظم ص ٥٥٩.

الخصومة . نصَّ عليه الجوهري^(١) وصاحب الضياء . ومنه : خَصَّمُ الدُّ . وفي التنزيل : ﴿ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ [البقرة/٢٠٤] (تقول) في جمعهما : (أَلَدٌ وَيَلَادٌ) ، بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدّرهما وتحريكهما ، ولكونهما في موضع يقعان فيه دالّين على معنى بخلاف النون ، فإنها في موضع لا تلدّ على معنى أصلاً . والأصل : أَلَدٌ وَيَلَادٌ ، فادغم أحد المثلّين في الآخر . [٢/٢٤٨] [٣١٧] والمزّية من جهة اللفظ كالتاء من : استخرج علماً ، تقول في جمعه : تَخَارِيج ، بحذف السين وإبقاء التاء ، لأن له نظيراً وهو : تَمَائِل . ولا تقل : سَخَارِيج بحذف التاء وإبقاء السين ، لأن سَفَاعِيل معدوم^(٢) .

والمزّية من جهة كون الحرف لا يُغني حذفه عن حذف غيره ، هي ما ذكره بقوله : (وإذا كان حذف إحدى الزياتين مغنياً عن حذف الأخرى بدون العكس ، تعيّن حذف المغني حذفها كياء حَيْرُون) ، بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضَمّ الياء الموحدة : العجوز ، وفيه ثلاث زوائد : الياء والواو والنون (تقول) في جمعه : (حَزَائِنٌ بحذف الياء وقلب الواو ياءً) لسكونها وانكسار ما قبلها . وإنّما أوثرت الواو بالبقاء ، لأن الياء إذا حُذفت أغنى حذفها عن حذف الواو ، وليقائها رابعة قبل الآخر ، فيُفعل بها ما فُعل بواو : عَصْفُور ، من قلبها ياء .

و (لا) تقل : (حَيَازِين ، بحذف الواو) وسكون الموحدة قبل النون ، (لأن ذلك) وهو حذف الواو لا يُغني عن حذف الياء ، بل هو (مُخَوِّجٌ إلى أن تحذف الياء) أيضاً (وتقول : حَزَائِنٌ^(٣)) ، لصيرورته على مفاعيل ، (إذ لا يقع بعد ألف التّكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، إلاّ وهو) حرف (مَعْتَلٌ) ك : مصابيح وقناديل .

(فإن تكافأت الزياتتان) في الترجيح ، (فالحاذف مُخَوِّرٌ) إذ لا مزّية لأحدهما على الأخرى (نحو ثَوْنِي : سَرَلْدِي) ، بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة : وهو الجريء على الأمور . وقال الجوهري^(٤) : الشديد . وقيل : القوي . (وعَلْنَدِي) بفتح [٢/٢٤٨] العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال : البعير الضخم وقيل : نبت . وقيل : الغليظ الضخم من كل شيء . قاله الجوهري^(٥) .

(١) الصحاح (لد) .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥٥٨ : (لأن سَفَاعِيل ليس في كلام العرب) .

(٣) في « ب » : (حَزَائِن) .

(٤) الصحاح (سرد) .

(٥) الصحاح (علد) .

(وَأَلْفَيْهِمَا) (المقصورتين، فَإِنَّ النون رُجِّحَتْ بالتقدم^(١) على الألف، والألف رُجِّحَتْ بتقدير^(٢) الحركة، لإلحاقها بسفرجل. فلما تكافأت الزيادتين تَحْيَرُ الحاذق^(٣). قاله الشاطبي.

(تقول) في جمع سَرَنْدَى: (سَرَانِد) بحذف الألف وإبقاء النون، (وَسَرَاد) بحذف النون وإبقاء الألف. (و) تقول في جَمْع عَلَنْدَى: (عَلَانِد)، بحذف الألف وإبقاء النون، (وَعَلَاد) بحذف النون وإبقاء الألف. فإن حذفت الألف يبقى: سَرَنْد وَعَلَنْد، يُنْقَل إلى: ^(٤) سَرَنْد وَعَلَنْد ك: جَعْفَر، فيقال في جمعهما: سَرَانِد وَعَلَانِد ك: جَعَايِر. وإن حذفت النون يبقى: سَرَكَي وَعَلَكَي، ينقل إلى ^(٤): سَرَكَي وَعَلَكَي ك: أَرَطَى، فيقال في جمعهما: سَرَادٍ وَعَلَادٍ، بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها، ثم تحذف رفعا وجرا، وَيُعَوِّض منها التنوين، ك: جَوَار. وإلى التَّخْيِير أشار الناظم بقوله:

٨٣٢ — وَخَيْرُوا فِي زَائِنِي سَرَنْدَى وَكَلِّمَاضَاهُ كَالْعَلَنْدَى

(١) في «ب»: (بالتقدم).

(٢) في «ط»: (بتقدير).

(٣) في «ب»: (الحاذق).

(٤) سقط ما بين الرقمين من «ب».

(هذا باب التَّصْغِير)

وهو لغة : التقليل . واصطلاحاً : تغيير مخصوص يأتي بيانه . وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية .

أما فوائده فست : تقليل ذات الشيء نحو : كَلِّبْ ، وتحقير شأنه نحو : رُجِّلْ ، وتقليل كميته نحو : دُرِّيْهَمَات ، وتقريب زمانه نحو : قُبِّلَ العصر ، وبُعِيدَ المغرب ، وتقريب مسافته نحو : فَوِّقَ المرحلة ، وتُحَيَّتَ البريد ، وتقريب منزلته نحو : صَدِيقِي .

وزاد الكوفيون معنى آخر وهو : التعظيم نحو : دُوِّيْهِيَّة . وخرَّجها البصريون على التقليل ، لأن الدَّاهِيَةَ إذا عَظُمَتْ قَلَّتْ مَدَّتْهَا . [٢٤٩/١]

وزاد بعضهم معنى آخر وهو : التَّحَبُّبُ نحو : بُنِّيَّة .

وأما علاماته فثلاث : ضم أوله ، وفتح ثانيه ، واجتلاب ياء ثالثة .

وأما شروطه فأربعة :

أحدها : أن يكون اسماً ، فلا يُصَغَّرُ الفعل ولا الحرف . وشدَّ : ما أَحْيَسَنَهُ عند البصريين .

الثاني : أن لا يكون متوَعِّلاً في شبه الحرف ، فلا تُصَغَّرُ المضمرات . ولا « من وكيف » ونحوهما .

الثالث : أن يكون خالياً من صيغ التَّصْغِير وشبهها ، فلا يُصَغَّرُ نحو : كُمِيتَ لأنه على صيغة التَّصْغِير ، ولا مُبَيَّطَرُ لأنه على صيغة تشبه صيغة التَّصْغِير . قاله ابن مالك^(١) . وفيه كلام يأتي .

(١) التسهيل ص ٢٨٤ .

الرابع : أن يكون قابلاً لصيغة التّصغير ، فلا تُصَغَّرُ الأَسْمَاءُ المعظمة كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ، ولا جمع الكثرة ، وكل ، وبعض ، ولا أَسْمَاءُ الشهور ، والأسبوع عند سيبويه^(١) ، والمَحَكِّي ، وغير ، وسوى ، والبارحة ، والغد ، والأَسْمَاءُ العاملة .
(و) أما أبنيته الموضوعة (له) فهي (ثلاثة أبنية) لا زائد عليها : (فَعِيل ، وفُعِيل ، وفُعِيلٌ)^(٢) .

فالأول : لتصغير الثلاثي (ك : فُلَيْس) .

(و) الثاني : لتصغير الرباعي نحو : (دُرَيْهَم) .

(و) الثالث : لتصغير الخماسي نحو : [٣١٨] (دُنَيْنِير) .

وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل ، فقليل له : لِمَ بنيت المصغّر على هذه الأبنية ؟ فقال : لأتّي وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار^(٣) . فإن قلت : النون الأولى من دُنَيْنِير ليست في مكبّره . قلت : أصل دينار دَنَار ، بتشديد النون ، أبدلت النون الأولى ياء ، فإذا صغّر رجع إلى أصله ، لأن التّصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها .

ووزن المصغّر بهذه الأبنية اصطلاح خاص بهذا [٢٤٩ ب] الباب ، اعتُبر فيه مجرد اللفظ تقريباً ، وليس بجار على مصطلح التصريف .

ألا ترى أن وزن : أَحْيَيْدٌ^(٤) ، ومُكَيَّرِم ، وسُفَيْرَج في التّصغير : فُعِيل ، ووزنها التصريفي : أَفْعِيل ، ومُفْعِيل ، وفُعِيلِل . وأصل هذه الأبنية الثلاثة : فَعِيل . (وذلك لأنه لا بد في كل تصغير من ثلاثة أعمال : ضم) الحرف (الأول) إن لم يكن مضموماً ، (وفتح) الحرف (الثاني) ، إن لم يكن مفتوحاً ، (واجتلاب ياء ثالثة ساكنة) ، وتسمى ياء التّصغير .

(ثم إن كان) الاسم (المصغّر ثلاثياً اقتصر على ذلك) العمل (وهي بنية فَعِيل ، ك : فُلَيْس) تصغير فلس ، (ورُجَيْل) تصغير رجل .

فإن كان المكبّر مضموم الأول ، مفتوح الثاني ك : صُرْد ، فيقدّران في مصغّره ك : صُرَيْد ، فالضمة والفتحة في المصغّر غيرهما في المكبّر كما في فُلُك مفرداً وجمعاً . جزم به ابن إياز .

(١) الكتاب ٤٧٩/٣ - ٤٨٠ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٦٠ .

(٣) نقله الصبان في حاشيته ١٥٦/٤ ، وانظر المقتضب ٢٣٦/٢ .

(٤) في « ب » : (أحيمر) .

ويؤخذ عنه ^(١) أنه لو كان المكبر على هيئة المصغر ك: مُبَيَّطِر، فإنه يُصَغَّر بتقدير الحركات ك: فُلُك ^(٢). وبه صرح السهيلي في الروض فقال: تُحذف الياء الزائدة كما تُحذف ألف مفاعل، ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير. ثم أورد على نفسه سؤالاً وأجاب عنه فقال: فإن قيل: هلاً قلتم لا يُصَغَّر، إذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبر، وإلا فما الفرق؟ فالجواب: بأن الفرق قد يظهر في الجمع، فإنك تجمع مُبَيَّطِراً المكبر على: مَبَاطِر، بحذف الياء. وأما المصغر فلا يجوز فيه إلا مُبَيَّطِرُونَ، وذلك لأنه لو كسر حذفت ياءه، لأنه خماسي ثالثه زائد، فيزول علم التصغير انتهى. وهذا [٢٥٠/أ] ما تقدم الوعد به.

والحاصل أنه لابد من ضم الأول، وفتح الثاني، لفظاً أو تقديرًا، وزيادة ياء ثالثة. (ومن ثم)، أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة، (لم يكن نحو: زُمَيْل) بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحته (وَلُعَيْزَى) بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي (تصغيرًا، لأن) الحرف (الثاني) منهما؛ وهو الميم في الأول، والغين في الثاني؛ (غير مفتوح)، بل ساكن مدغم فيما بعده. (و) لأن (الياء غير ثالثة)، بل رابعة، لأن المدغم حرفان أدغم أحدهما في الآخر. والزُمَيْل: الجبان الضعيف. واللُعَيْزَى: من الغز في كلامه إذا عمي مراده. والاسم: اللُّغْز.

(وإن كان) المصغر (متجاوزًا الثلاثة، احتيج إلى عمل رابع وهو كسر ياء التصغير، ثم) يُنظر (إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين)، ألف أو ياء أو واو (قبل الآخر) في المكبر، (فهي بنية ^(٣) فُعَيْل، كقولك في) تصغير (جعفر: جُعْفِير. وإن كان بعده) أي بعد الحرف المكسور (حرف لين قبل الآخر) في المكبر، (فهي بنية فُعَيْل ^(٤)، لأن) ذلك في الحرف (اللين الموجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة) قبلها (ك: قُنْدِيل وقُنْدِيل، وإن كان) حرف اللين (واوًا أو ألفًا، قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما ك: عصفور وعُصْفِير) بقلب الواو ياء، (ومصباح ومُصْبِح)، بقلب الألف ياء، [٢٥٠/ب] وإلى ذلك أشار

(١) في «ب»، «ط»: (منه).

(٢) سقط من «ب».

(٣) في «ب»: (بمثلة).

(٤) في «ب»: (فُعَيْل).

الناظم بقوله :

٨٣٣- فُعَيْلاً أَجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا
البيتين^(١) .

(وَيُتَوَصَّلُ) فِي التَّصْغِيرِ (فِي هَذَا الْبَابِ) الْمَعْقُودُ لَهُ (إِلَى مِثَالِي : فُعَيْعِلٌ^(٢))
وَفُعَيْعِيلٌ) مِمَّا زَادَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ (بِمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ) فِي التَّكْسِيرِ (فِي بَابِ الْجَمْعِ)
الْمَعْقُودُ لَهُ قَبْلَ هَذَا الْبَابِ (إِلَى مِثَالِي : فَعَالِلٌ وَفَعَالِيلٌ) . وَلِلْحَذْفِ هُنَا مِنْ وَجُوبِ
وَتَخْيِيرِ^(٣) مَا لَهُ فِي التَّكْسِيرِ .

فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ : سَفَرَجَلٌ مِمَّا يَجِبُ فِيهِ حَذْفُ خَامِسِهِ .

(وَفَرَزْدَقٌ) مِمَّا فِيهِ تَخْيِيرٌ بَيْنَ حَذْفِ رَابِعِهِ وَخَامِسِهِ .

(وَمُسْتَخْرَجٌ) ، مِمَّا يُحْذَفُ مِنْهُ زِيَادَتَانِ وَهُمَا السِّينُ وَالتَّاءُ ، وَيَتَعَيَّنُ فِيهِ إِبْقَاءُ

الْفَاضِلِ وَهُوَ الْمِيمُ .

(وَاللَّنَدَدُ وَيَلْنَدَدُ) مِمَّا يُحْذَفُ مِنْهُ زِيَادَةُ فَقَطْ وَهِيَ النُّونُ ، وَيَتَعَيَّنُ إِبْقَاءُ الْفَاضِلِ

وَهُوَ الْهَمْزَةُ وَالْيَاءُ .

(وَحَيْرَبُونَ) مِمَّا تُحْذَفُ مِنْهُ الْيَاءُ وَتَبْقَى الْوَائُ .

(وَسُقَيْرِجٌ) بِحَذْفِ خَامِسِهِ وَهُوَ اللَّامُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَحْذِفُهَا . قَالَ الْأَخْفَشُ :

سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ : سُقَيْرِجِلٌ ، بِكَسْرِ الْجِيمِ^(٤) .

(وَفُرَيْزِدٌ) بِحَذْفِ خَامِسِهِ وَهُوَ الْقَافُ .

(أَوْ قُرَيْزِقٌ) [٣١٩] بِحَذْفِ رَابِعِهِ وَهُوَ الدَّالُ .

(وَمُخَيَّرِجٌ) بِحَذْفِ الشِّينِ وَالتَّاءِ وَإِبْقَاءِ الْمِيمِ لِفَضْلِهَا عَلَيْهِمَا .

(وَأَلَيْدٌ وَيُلَيْدُ) بِحَذْفِ النُّونِ وَإِبْقَاءِ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ لِتَصَدْرَهُمَا .

(وَحَزْبَيْنٌ) بِحَذْفِ الْيَاءِ وَقَلْبِ الْوَائِ يَاءً .

(١) البيتان هما :

صَعَّرَتْهُ نَحْوُ قَيْدِي فِي قَيْدِي
فَأَقِ كَجَعَلِ دِرْهَمَ دُرَيْهَمًا فُعَيْعِلٌ لِمَا

(٢) فِي « أ » : (فَعِيلٌ) .

(٣) فِي « ب » : (تَأَخَّرَ) .

(٤) انظر شرح المفصل ١١٧/٥ .

وتقول في تصغير: سَرَنْلَى وَعَلَنْلَى مِمَّا تكافأت فيه الزيادتان، وتَخَيَّرَ الحاذق^(١) في أحدهما: سُرَيْدٌ وَعُلَيْدٌ، بحذف الألف وإبقاء النون، أو سُرَيْدٌ وَعُلَيْدٌ بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة، ولم يصحح ويفتح ما قبلها لأنها للإلحاق بسفرجل كما مر، وألف الإلحاق [أ/٢٥١] لا تبقى في التّصغير كما سيأتي، ثم أعلت كياء قاضٍ. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٨٣٥ — وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلْ بِهِ إِلَى أُمْتِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

(ويجوز لك في بابي: التّكسر والتّصغير^(٢) أن تعوض مِمَّا حذفته ياء ساكنة قبل الأخير^(٣) إن لم تكن موجودة)، لأن ذلك لا يخل بينائهما، بخلاف بقاء الزائد^(٤) فإنه يخل به. (فتقول) في تصغير سفرجل وتكسيره: (سَفَرِيْجٌ سَفَارِيْجٌ ، بالتعويض) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٨٣٦ — وَجَائِزٌ تَعْوِيْضُ يَأْ قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ

(وتقول في تكسير: اِحْرَنْجَامٌ) مصدر اِحْرَنْجَمَ (وتصفيره: حَرَا جِمِمْ وَحُرَيْجِمِمْ، ولا يمكن التعويض) عن المحذوف (لاشتغال محلّه بالياء المنقلبة عن الألف) الكائنة قبل الميم.

(وما جاء في البابين)، التّكسير والتّصغير، (مُخَالَفًا لِمَا شرحناه فيهما ، فخارج عن القياس) الْمُطَرَّد.

(مثاله في) جمع (التّكسير جمعهم) أي العرب (مكانًا على أَمْكُنِ)، وفيه شذوذان:

أحدهما: أنه مذكّر، وحقّ مثله أن يأتي على مثال أَفْعَلَةٍ.

والثاني: أنه شَبَّه فيه الألف بالزائد فحذف، والزائد بالأصلي فثبت فقالوا: أَمْكُنْ.

والقياس في بناء مكان على أَفْعَلْ أن يقال: أَكُونُ، بحذف الميم الزائدة وإبقاء عين الكلمة. قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحالج^(٥).

(١) في « ب » : (الحاذق) .

(٢) في « ب » : (التصحيح) .

(٣) في « ط » : (الآخر) .

(٤) في « ب » : (الزوائد) .

(٥) أشار بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢٩٦/٥ إلى نسختين مخطوطتين، وانظر مقدمة تحقيق شرح ابن الناظم .

(و) جمعهم : (رَهْطًا وَكُرَاعًا) ، بضم الكاف ، (على أَرَاهِطٍ وَأَكَارِع) ، والقياس فيهما : كُرْعٌ وَأَكَرْعَةٌ ، وَرُهْطٌ وَأَرْهَاطٌ .

(و) جَمْعُهُم : (بَاطِلًا وَحَدِيثًا عَلَى : أَبَاطِيلٌ وَأَحَادِيثٌ) ، والقياس فيهما : بَوَاطِلٌ ، وَأُحْدُوْتَةٌ ، وَحُدُتٌ . وما ذكره من أن هذه جموع للمنطوق به على غير قياس ، هو مذهب [٢٥١/ب] لبعض النحويين .

ومذهب سيبويه^(١) أنها جموع لواحد مهمل استغني بها عن جمع المستعمل . وزعم ابن جني^(٢) أن اللفظ تغير إلى هيئة أخرى ، ثم جُمع ، فكان أمكن جمع مكن ، ك : فِلَس ، وكان أَرَاهِطٌ جمع أَرَهْط ، وكان أَبَاطِيلٌ جمع إِبْطِيلٍ أو أَبْطُول ، وكان أَحَادِيثٌ جمع أُحْدُوْتَةٌ .

وقال ابن خروف : إن أُحْدُوْتَةٌ إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْمَصَائِبِ وَالذَّوَاهِي ، لَا فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ الَّذِي يُتَحَدَّثُ بِهِ .

واختار ابن الحلب أنها جُمُوعٌ عَلَى غَيْرِ الْمَقْرَدِ ك : نِسَاءٌ جَمْعُ امْرَأَةٍ . (ومثاله في التَّصْغِيرِ تصغيرهم) أي العرب (مَغْرِبًا وَعِشَاءً عَلَى : مُغِيرِبَانِ وَعُشْيَانِ) ، بزيادة ألف ونون ، وقياسهما : مُغِيرِبٌ وَعُشْيٌ ، بإسقاط الألف والتون .
(وتصغيرهم إِنْسَانًا وَلَيْلَةً) عَلَى : (أُنْسِيَانِ وَلَيْلِيَّةٌ)^(٣) بزيادة الياء فيهما ، وقياسهما [أُنْسِيَانِ]^(٤) وَلَيْلِيَّةٌ ، بإسقاط الياء فيهما^(٥) .

وذهب معظم الكوفيين إلى أن إِنْسَانًا أَصْلُهُ : إِنْسِيَانٌ^(٦) مِنَ النَّسِيَانِ^(٧) ، فَلَا يَكُونُ تَصْغِيرُهُ عَلَى أُنْسِيَانٍ شَأْدًا .

(و) تصغيرهم (رَجُلًا عَلَى رُوَيْجِلٍ) بزيادة الواو ، وقياسه : رُجَيْلٌ ، (وَصَبِيَّةٌ ، وَغُلْمَةٌ) بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، جمع صبي و غلام . (وَبُتُونٌ) جمع ابن (عَلَى أُصْبِيَّةٍ وَأُغْيِلْمَةٍ وَأُبَيْتُونٌ) بزيادة الهمزة في أولها ، وقياسها : صَبِيَّةٌ ، وَغُلْمَةٌ ، وَبُتُونٌ .

(١) الكتاب ٦١٦/٣ .

(٢) انظر قول ابن جني في شرح الأشموني ١٥٩/٤ المطبوع مع حاشية الصبان .

(٣) في « أ » : (ليلية) ، وفي « ب » : (ليلة) .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) في « أ » : (عنهما) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (أنيسان) .

(٧) انظر الإنصاف ٨٠٩/٢ ، المسألة رقم ١١٧ .

(و) تصغيرهم (عَشِيَّةٌ عَلَى عَشِيَّةٍ) ، بزيادة شين ثانية^(١) ، وقياسها : عَشِيَّةٌ .
 وقيل : هذه الألفاظ مما استغنيَ فيها بتصغير مُهمل عن تصغير مُستعمل . فمُعْرِبانَ
 وعُشَيَّانَ كأنهما تصغيرا : مَعْرِبانَ وعُشَيَّانَ ، وأُنَيْسَيَّانَ ولُيَيْلَيَّةَ كأنهما تصغيرا : أُنَيْسَيَّانَ
 وَلَيْلَاةَ ، ورُوَيْجِلَ كأنه تصغير رَاجِلَ ، وأُصَيْبِيَّةَ وأُغَيْلِمَةَ كأنهما تصغيرا [٢/٢٥٢] أُصْبِيَّةَ
 وأُغْلِمَةَ ، وأُبَيْنُونُ كأنه تصغير ابْنُون . واختاره في التسهيل^(٢) . وقال في النظم :
 ٨٣٧ — وَحَايِدٌ عَنِ الْقِيَّاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا



(١) سقط من « ب » ، « ط » .

(٢) التسهيل ص ٢٨٧ .

(فصل ————— ل)

(واعلم أنه يُستثنى من قولنا : بكسر ما بعد ياء التّصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل :

إحداها : [٣٢٠] ما قبل علامة التّأنيث ، وهي نوعان : تاء ك : شجرة ، وألف ك : حُبلى .

المسألة (الثانية : ما قبل المَدَّة الزائدة قبل ألف التّأنيث ك : حمراء) .

المسألة (الثالثة : ما قبل ألف أفعال ك : أجمل وأقراس) .

' المسألة (الرابعة : ما قبل ألف ^(١) فعّالان الذي لا ^(٢) يجمع على فعّالين) صفة كان أو اسمًا ، مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها (نحو : سكران) ، وعمران ، (وعثمان) . فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التّصغير مفتوحًا ، أي باقيًا على ما كان عليه من الفتح قبل التّصغير) .

أما فتح ما قبل تاء التّأنيث فللخفة . وأما فتح ألفي التّأنيث فلبقائهما على حالهما . وأما فتح ما قبل ألف أفعال . فللمحافظة على الجمع . وأما فتح ما قبل الألف والنون فملشابهتهما بألفي التّأنيث .

(تقول : شجيرة ، وحُبلى ، وحمراء ، وأجمل ، وأقيراس ، وسكران) ، وعمران ، (وعثمان) ، لأنهم لم يجمعوها على فعّالين .

(وتقول في) تصغير : (سرحان) بكسر السين ؛ وهو الذئب . (وسلطان) مما هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعّلى : (سريحيّين وسليطين) ، بقلب الألف فيهما ياء ، (لأنهم جمعوهما ^(٣) على) فعّالين فقالوا : (سراحين وسلطين) ، والتّكسير والتّصغير أخوان .

(١) سقط من « ب » .

(٢) سقط من « ب » قوله : (الذي لا) .

(٣) في « ب » : (جمعوها) .

وإنَّما لَمْ يقولوا : سَكَارِين ، وَعَمَّارِين ، وَعَثَّامِين ، لأنَّ الألف والنون فيها شابهها ألفي التَّأْنِيثِ بدليل [٢٥٢/ب] منع الصرف . فكما لا^(١) تتغيَّر ألفا التَّأْنِيثِ لَمْ يتغيَّر ما أشبههما . ولَمَّا لَمْ تكن الألف والنون في سَرَخَانَ وَسُلْطَانَ كذلك ، حصل التَّغْيِير .
وعُلِمَ من تقييد الألف بالتَّأْنِيثِ أَنَّها لو كانت للإلحاق : كـ أَرْطَى وَعَلَبَاءَ ، أَنه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما : أَرْيَطَ ، عَلَّيْبِيٍّ ، فرقاً بين الإلحاق والتَّأْنِيثِ .
والدليل على أَنَّ أَلْفَهُمَا للإلحاق لا للتَّأْنِيثِ تنوينهما . فَأَرْطَى ملحق بجَعْفَرٍ ، وَعَلَبَاءَ ملحق بَقِرْطَاسٍ . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
٨٣٨ — لِيَتْلُو يَا التَّصْغِيرِ
البيتين^(٢) .

(١) في « ط » : (لا) .

(٢) البيتان هما :

..... مِنْ قَبْلِ عَلَمٍ تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّةٌ الْفَتْحُ انْحَتْامٌ
كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ أَوْ مَدَّةُ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

(فصل ————— ل)

(وَيُسْتَشَى أَيضًا مِنْ قَوْلِنَا : يُتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالِي : فُعِيلُ وَفُعَيْلٌ بِمَا يَتَوَصَّلُ لَهُ مِنْ الْحَذَفِ إِلَى مِثَالِي : مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيلٌ . ثَمَانِي^(١) مَسَائِلُ جَاءَتْ فِي الظَّاهِرِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ لَكُونِهَا مَخْتومة بِشَيْءٍ قُدِّرَ انفصاله عَنِ الْبَنِيَّةِ ، وَقُدِّرَ التَّصْغِيرُ وَارِدًا عَلَى مَا قَبْلَ ذَلِكَ الشَّيْءِ) . وَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ غَيْرَ مَوْجُودٍ فِي الْمَكْبَرِ . (وَذَلِكَ) الْمَقْدَّرُ انفصاله (مَا وَقَعَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ) ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ كُلُّهَا أَصُولًا أَمْ لَا ، (مِنْ أَلْفِ تَأْنِيثٍ^(٢)) بَيَانُ لـ « مَا » (مَمْدُودَةٌ) نَعَتْ أَلْفَ (كـ : قُرْفُصَاءَ) ، لِنَوْعِ مِنَ الْقَعُودِ ، وَسَيَأْتِي حُكْمُ الْمَقْصُورَةِ ، (أَوْ تَائِهٍ^(٣)) أَيِ التَّائِيثِ (كـ : حَنْظَلَةٌ) وَاحِدَةُ الْحَنْظَلِ ، (أَوْ عَلَامَةٌ نَسَبِ كـ : عُبْقَرِيٍّ) ، نَسَبُهُ إِلَى عُبْقَرٍ ، تَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهُ اسْمُ بَلَدِ الْجَنِّ ، فَيَنْسَبُونَ إِلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ عَجِيبٍ . (أَوْ أَلْفِ وَنُونٍ زَائِدَتَيْنِ كـ : زَعْفَرَانٍ وَجُلْجُلَانٍ) بِجِيمَيْنِ ، (أَوْ عَلَامَةٌ تَشْنِيَّةٍ) ، وَهِيَ الْأَلْفُ وَ [النُّونُ أَوْ]^(٤) الْيَاءُ وَالنُّونُ (كـ : مُسْلِمَيْنِ) بَفَتْحِ الْمِيمِ . [٢٥٣ / i] (أَوْ عَلَامَةٌ جَمْعِ تَصْحِيحٍ لِلْمَذَكَّرِ) ، وَهِيَ الْوَاوُ وَالنُّونُ ، (أَوْ) الْيَاءُ وَالنُّونُ (كـ : جَعْفَرَيْنِ) بِكَسْرِ الرَّاءِ . (أَوْ) عَلَامَةٌ جَمْعِ تَصْحِيحٍ (لِلْمُؤَنَّثِ) ، وَهِيَ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ (كـ : مُسْلِمَاتٍ) ، وَكَذَلِكَ عَجَزَ الْمُضَافُ كـ : أَمْرِي الْقَيْسِ . وَعَجَزَ الْمُرَكَّبُ (الْمَرْجِيَّ) كـ : بَعْلَبَكَّ . فَهَذِهِ (الْمَذْكُورَاتُ) (كُلُّهَا ثَابِتَةٌ فِي التَّصْغِيرِ ، لِتَقْدِيرِهَا مَنَفَصَلَةً) عَمَّا قَبْلُهَا ، وَتَقْدِيرُ التَّصْغِيرِ وَاقِعًا عَلَى مَا قَبْلُهَا) .

فَتَقُولُ : قُرْفُصَاءَ ، وَحَنْظَلَةً ، وَعُبْقَرِيٍّ ، وَزَعْفَرَانٍ ، وَجُلْجُلَانٍ ، وَمُسْلِمَيْنِ ، وَجَعْفَرَيْنِ ، وَمُسْلِمَاتٍ ، وَأَمْرِي الْقَيْسِ ، وَبَعْلَبَكَّ . وَإِنَّمَا لَمْ تَحْذَفْ أَلْفَ التَّائِيثِ الْمَمْدُودَةِ وَمَا دُكِرَ بَعْدَهَا ، لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ كَلِمَةً أُخْرَى . فَلَوْ حُذِفَتْ لَالْتَبَسَ تَصْغِيرُ مَا هِيَ فِيهِ بِتَصْغِيرِ مَا كَانَ مَجْرَدًا عَنْهَا .

(١) فِي « ب » : (ثَمَانِ) .

(٢) فِي « ب » : (تَأْنِيثُهُ) .

(٣) فِي « ب » : (تَاءٌ) .

(٤) إِضَافَةٌ مِنْ « ط » .

(وأما في) جمع (التكسير فإِنَّكَ تحذف) كل واحد منها فيما أمكن تكسيره ،
إذ لا لبس إلا المضاف فإن تكسيره كتصغيره ؛ كما^(١) سيأتي .

(فتقول : قرأفص) بحذف الألف ، (وحناظيل) بحذف التاء ، (وعباقر)
بحذف ياء النسب ، (وزعافر ، وجلال) بحذف الألف والتون منهما .
(ولو ساغ تكسير البواقي) ، وهي الشنية ، والجمعان المصححان ، والمضاف ،
وصدر المركب ، (لوجب الحذف . إلا أن المضاف يكسر بلا حذف ، [٣٢١] كما في
التصغير .

فتقول) في تكسيره : (أما رى القيس ، كما تقول) في تصغيره : (أميرى^(٢))
القيس) بلا فرق^(٣) ، (لأنهما كلمتان كل منهما ذات إعراب يخصها ، فكان ينبغي
لناظم أن لا يستثنيه) في النظم . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٠ - وألف التأنيث حيث مدا
الآيات الأربعة^(٤) .

(١) في «أ» : (فيما) .

(٢) في «أ» : (امروء) .

(٣) في «ب» : (حرف) .

(٤) الآيات هي :

وتأوه مُفَصِّلِينَ عُدَا
وعجز المضاف والمركب
من بعد أربع كزغفرائنا
تثنية أو جمع تصحيح جلا

.....
كذا المزيد آخرًا للتسب
وهكذا زيادتك فعلًا لنا
وقدر انفصال ما دل على

(فصل ————— ل)

(ويثبت) في التّصغير (ألف التّأنيث المقصورة [٢٥٣/ب] إن كانت رابعة)
 لحفّة الاسم (ك : حُبْلَى) فتقول : حُبَيْلَى ، (وتحذف إن كانت سادسة) للاستئصال
 (ك : لُغَيْزَى) ، فتقول : لُغَيْزَةً^(١) بحذف الألف وجوباً وتعويض الهاء جوازاً . (أو سابعة
 ك : بَرْدَرَايَا) بفتح الباء الموحدة وسكون الرّاء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فألف فياء
 مثناة تحتانية ، اسم موضع ، ووزنه فَعْلَعَايَا . قاله ابن القطاع . فتقول في تصغيره : بُرَيْلِيّ ،
 وذلك أنك لمّا حذفت ألف التّأنيث بقي : بَرْدَرَايَ ، فقلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها
 عند التّصغير ، وأدغمت في الياء الأخيرة عند حذف ألف التّأنيث .
 وفي بعض النسخ بدل : لُغَيْزَى قُبَعَثَرَى ، وبدل : بَرْدَرَايَا حَوْلَايَا بحاء مهملة ومثناة
 تحتانية : اسم مكان . وليس^(٢) بصواب .

أما قُبَعَثَرَى . فألفه ليست للتّأنيث باتفاق صاحبي الصّحاح^(٣) والقاموس^(٤) .
 وأما حَوْلَايَا^(٥) فإن ألفه سادسة لا سابعة . ولم يذكره صاحب الصّحاح والقاموس .
 (وكذا) تحذف (الخامسة إن لم تتقدمها^(٦) مَدَّة) زائدة (ك : قَرْقَرَى) ،
 بقافين ورائين مهملتين ، اسم موضع . فتقول : قَرْقِرْ لأن بقاء الألف الخامسة فصاعداً يخرج
 البناء عن مثالي ، فُعْيَعِيل وفُعْيَعِيل . فإن قيل : فـ «حُبَيْلَى» فُعْيَلَى ، وليست من أبنية التّصغير
 الثلاثة . قلنا : نعم ! ولكنها توافق فُعْيَعِيلاً فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف .
 (فإن تقدمتها مَدَّة) زائدة ، (حذفت أيهما شئت) لتكافئهما وعد مزية إحداهما على
 الأخرى (ك : حُبَارَى) بضم [الحاء]^(٧) المهملة وبالموحدة والرّاء ، (وقَرْيَشَا) بفتح القاف

(١) في شرح ابن الناظم ص ٥٦٢ : (لغيز) .

(٢) في « ط » : (وليس) .

(٣) الصّحاح (قتر) .

(٤) الصّحاح (قتر) .

(٥) في « ب » : (حولاي) .

(٦) في « ب » ، « ط » : (يتقدمها) .

(٧) إضافة من « ب » .

وكسر الراء وبالمثناة [٢٥٤/أ] التحتانية والمثلثة .

(تقول) في تصغير : حُبَارَى (حُبَيْرَى) بحذف الملة الزائدة قبل الراء ، (أو حُبَيْر) بحذف ألف التأنيث وقلب الملة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها^(١) فيه بالكسر وإدغامها في ياء التصغير . وأبو عمرو يعوّض عن الف التأنيث هاء فيقول : حُبَيْرَة^(٢) .

(و) تقول في تصغير ، قَرِيْثَاء (قُرَيْثًا) ، بحذف الملة وهي الياء ، (أو قُرَيْث) ، بحذف ألف التأنيث وإدغام الياء في ياء التصغير . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٤ — وَأَلِفُ التَّائِثِ دُو الْقَصْرِ ...
البيتين^(٣) .

(١) في « ب » : (تكريرها) .

(٢) انظر الكتاب ٤٣٧/٣ .

(٣) البيتان هما :

زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَبْتَأَ مَتَّى
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٌ
بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ

(فصل ل)

(وإن كان ثاني المصغر لِيَّا) ، أَلَفًا أو وَاوًا أو يَاءً ، (منقلبًا عن لِيْنٍ رددته إلى أصله) الذي انقلب عنه ، (فترد ثاني نحو : قِيَمَة ، ودِيَمَة ، ومِيْزَان ، وبَسَاب) بموحدين (إلى الواو) ، لأنها الأصل المنقلب عنه . والأصل : قِيَمَة من القوام ، ودِيَمَة من الدوام . ومِيْزَان^(١) من الوزن ، وبَوْب . قلبت الواو في الثلاثة الأول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وفي الرابع أَلَفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها .

فإذا صغرتها قلت : قُوِيَمَة ودُوِيَمَة ومُوِيْزِيْن^(٢) وبُوِيْب ، برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها ، وقلب الألف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها . (ويُرد ثاني نحو : مُوَقِن ، ومُوسِر ، وتَاب) ، بالنون ، وهو السن ، (إلى الياء) لأنها الأصل المنقلب عنه . والأصل : مَيِّقِن من اليقين ، ومَيِّسِر من اليسر ، وتَيِّب من التَّيْب ، قلبت الياء في الأولين واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها ، وفي الثالث أَلَفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها . فإذا صغرتها : مَيِّقِن ، ومَيِّسِر ، وتَيِّب ، برد الياء إلى أصلها . وإلى ذلك أشار

الناظم بقوله : [٢٥٤/ب]

٨٤٦ — وَارْدَدَ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لِيْنًا قَلْبُ
 (بخلاف ثاني نحو : مُتَعِد ، فإنه غير لِيْن) لأنه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو ، إذ أصله :

مُوْتَعِد ، أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء الأخرى لاجتماع المثلين . (فيقال) في تصغيره : مُتَيَعِد ، لا مُوَيَعِد .

خلافًا للزجاج والفارسي^(٣) ، فإنهما يردانه إلى أصله لزوال موجب قلبها وهو

تاء الافتعال .

(١) في « ب » : (موازن) .

(٢) في « أ » : (موزين) . انظر الكتاب ٤٥٧/٣ .

(٣) التكملة ص ١٩٧ .

والصحيح الأول ، وهو مذهب سيبويه^(١) . وعَلَّلوه بأنه إذا قيل فيه : مُوَيْعِد ، أَوْهَمَ أَنَّ مَكْبَرَه : مُوَعِدَ أو مُوَعَدَ أو مُوَعِدَ ، وَمُتَّعِدَ لا إِيْهَامَ^(٢) فيه . مع أن سيبويه لم يلتفت للإلباس في مواضع كثيرة .

(وبخلاف ثاني نحو : آدم ، فإنه) منقلب (عن غير لين) ، لأنه منقلب عن همزة تلي همزة ، والأصل : أَدَم ، بهمزتين ، مفتوحة فساكنة ، قُبِلَت الساكنة أَلْفًا (فتقلب) الألف (واوًا ، كالألف الزائدة من نَحْو : ضَارِب ، و) ، كالألف (المجهولة الأصل ك : صَاب) [٣٢٢] ، بالصاد المهملة والباء الموحدة ، اسم نبت . تقول في تصغيرها : أُوَيْدِم ، وَضُوَيْرِب ، وَضُوَيْرَب . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٨ — وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَآوًا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

وإن كان ثاني^(٣) المصغرَ لينًا مبدلًا من حرف صحيح غير همزة ، أو همزة لا تلي همزة ، فإنه يرد أيضًا إلى أصله :

فترد ثاني : دينار وقيراط ، إلى التَّوْن وإلى الرَّاء . فتقول في تصغيرهما : دُنَيْيِرْ وَقُرَيْيِرْط ، كما تقول في تكسيرهما : دنانير ، وقراريط . وأصلهما : دِنَار ، وَقِرَاط ، والياء^(٤) فيهما^(٥) بدل من أول المثليين ، فلما صغرتهما زال سبب الإبدال .

ويرد ثاني نحو : ذيب ، بالياء إلى الهمزة فإن أصله ذئب ، بالهمزة ، والياء فيه بدل من [٢٥٥/أ] الهمزة فإذا صغرتَه قلت : ذُوَيْب ، بالهمزة ، رجوع إلى الأصل ، لأن قلب الهمزة ياء إنمَّا كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير . والضابط أن ما أبدل لعلَّة لا تزول بالتصغير لم يرد إلى أصله ، وما أبدل لعلَّة تزول بالتصغير يرد^(٦) إلى أصله . (و) هلم جراً . فإن قلت : فقد (قالوا في) تصغير (عيد) عُيَيْد ، فصغروه على لفظه ، ولم يردوه إلى أصله ، وقياسه : عُوَيْد ، بالواو ، لأنه من عاد يعود ، فلم يردوا الياء إلى أصلها ، وهو الواو . قلت : إنمَّا قالو ذلك (شدوذاً كراهية لالبتاسه بتصغير عود) ، كما قالوا في تكسيه : أعياد ، فرقاً بينه وبين جمع عود . والتكسير والتصغير من وادٍ واحد .

(١) الكتاب ٤٦٥/٣ .

(٢) في « ب » : (إِيْهَام) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ط » : (التاء) ، وفي « ب » : (الهاء) .

(٥) في « ب » : (فيها) .

(٦) في « ب » : (فيرد) .

(وهذا الحكم) الذي ذكرناه في التصغير ، (ثابت في التفسير الذي يتغير فيه الأول ك موازين ، وأبواب ، وأنياب ، وأعياد^(١) . بخلاف) ما لا يتغير فيه الأول (من نحو : قِيم وديم) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٧ - وَشَدَّ فِي عَيْدٍ عَيْدٌ وَحَيْثُمْ لِلْجَمْعِ مِنْ دَامَا لِتَصْغِيرِ عُلِمَ

(١) في « ط » : (أعواد) .

(فصل ل)

(وإذا صغر ما حذف أحد أصوله) ، فاء أو عين أو لام أو اثنان منها ،
(وجب رد محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين) ، بالمحذوف الفاء (نحو :
كُلْ ، وَخُذْ) ، وَعِذْ^(١) أعلامًا .

(و) المحذوف العين نحو : (مُذْ) ، وَقُلْ ، وَبِعْ ، (أعلامًا ، وَسَهِ) ، وهو :
الدبر .

(و) المحذوف اللام نحو : (يَلِ) ، وَدَمَ ، (وَحِرْ) ، بكسر الحاء المهملة ، وهو :
الفرج .

والمحذوف الفاء واللام نحو : قَهْ ، وَلِهْ ، وشِهْ ، أعلامًا .

والمحذوف العين واللام نحو : رَهْ ، علمًا .

(تقول) في تصغيرها : (أَكَيْل ، وَأُحَيْد) ، وَوُعَيْد ، (برد الفاء ، وَمُنَيْد) ،
وَقُوَيْل ، وَبُيَيْع^(٢) ، (وَسُيَيْهَة^(٣) ، برد العين ، وَيُدَيْهَة) وَدُمَيَّ ، [٢٥٥/ب] (وَخُرَيْج ، برد
اللام) . وَوُقَيَّ ، وَوُلَيَّ ، وَوُشَيَّ^(٤) ، برد الفاء واللام ، وَرُئِيَّ^(٥) ، برد العين واللام . وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٤٩ — وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ
إلى آخره .

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (بويع) .

(٣) في « أ » : (ستيه) .

(٤) في « ب » : (وليي وسي) .

(٥) في « ط » : (ورؤى) .

وإنَّما وجب رد المحذوف ليتمكَّن من بناء فُعِيل ، ولأنه لو لم يُرد لوقعت ياء التصغير طرفاً ، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب وهي لا تكون إلا ساكنة . وإذا سُمِّي بما وضع ثنائياً على حرفين . فإن كان ثانيه صحيحاً نحو : هل ، وبل ، لم يزد عليه شيء حتى يُصَغَّر^(١) ، فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء وهو الأوَّلَى ، فيقال في تصغير : هل ، هُلَيْل ، بالتضعيف ، أو هُلَيْيٌ ، بزيادة ياء . وقيل : إن شئت ألحقته بما لامه ياء ، فقلت في : هل ، هُلَيْيٌ ، وبما لامه واو ، فقلت : هُلَيْو ، ثم أعللته بإعلال سيِّد ، وفيه زيادة عمل فينبغي تعيين الأوَّل . وقد جزم به الأَبْدِي ، واقتضاه كلام التسهيل^(٢) . وحجته أن ما حذفت لامه واواً ، أكثر مما حذفت لامه ياءً . قاله الموضح في الحواشي .

(وإن كان) ثانيه (معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير) لئلا يلزم إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك ، وهذا لا نظير له . بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحاً فإن نظيره من الأسماء المعربة : يد ، دم ، (فيقال في : لو ، وكى ، وما) الحرفية ، (أعلاماً : لو ، وكى ؛ بالتشديد) فيهما ؛ وذلك لأنك زدت على واو « لو » واواً ، وعلى ياء « كي » ياءً ، ثم أدغمت أحد المثلين في الآخر .
(وماء ، بالمد ، وذلك لأنك زدت على الألف ألفاً ، فالتقى ألفان ، فأبدلت الثانية همزة) لأجل اجتماعها مع الألف الأولى والتقاءهما ساكنين ، على حد الإبدال في حمراء .

وقيل : زيدت^(٣) الهمزة من أول الأمر [٢٥٦/١] (فإذا صُغِّر) بعد التضعيف (أعطين حكم : دَو ، وحي) ، بفتح أولهما وتشديد ثانيهما . والدَّو : البادية . والْحَي : القبيلة . (وماء) بالمد ؛ وهو الذي يشرب . (فتقول) في تصغير لو ؛ بالتشديد ؛ (لُوِي . كما تقول) في تصغير : دَو ، (دُوِي ، وأصلهما) قبل الإدغام : (لُوِيُو ، ودُوِيُو^(٤)) ، اجتمع فيها الواو والياء ، والسابق منهما ساكن ، قُلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء .
(وتقول) في تصغير : كي [٣٢٣] بالتشديد ؛ (كُيِي بثلاث ياءات) ، أولاها أصلية ، وثانيها ياء التصغير ، وثالثها : المزيدة للتضعيف .

(١) سقط من « ب » : (حتى يصغر) .

(٢) التسهيل ص ٢٨٥ .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (ديو) .

(١) (كما تقول) في تصغير حيّ (حَيَّيْ) ، بثلاث ياءات ، أولاها وأخرها : أصليتان ، ووسطاها : ياء التصغير (١) .

(وتقول) في تصغير ماء ؛ بالمد ؛ (مُؤَيِّ) [بالتشديد] (٢) ، بقلب الألف [الثانية المزينة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وإدغامها فيها ، ولم تهمز لزوال علّة إبدالها همزة بقلب الألف] (٣) الأولى واوًا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الأصل .
(كما تقول في تصغير الماء المشروب : مُؤَيِّه) ، بقلب الألف واوًا ردًا إلى أصلها .

(إلا أن هذا) الماء (٤) المشروب (لامه هاء فرُدَّ (٥) إليها) ، وأصله : مَوْءٌ ، بدليل جمعه على أمواه ، فقلبت الواو ألفًا على القياس ، وأبدلت الهاء همزة على غير القياس .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (ترد) .

(فصل ل)

(وتصغير الترخيم) حقيقته أن تجعل المزيد فيه مجرداً معطى ما يليق به من فُعِيل إذا كان ثلاثي الأصول ، أو فُعِيل إن كان رباعي الأصول . سُمِّي بذلك لما فيه من الحذف المفضي إلى الضعف . يقال : صوت رخيم إذا لم يكن قوياً .
وطريقه : (أن تعمد) أنت (إلى) الاسم (ذي الزيادة الصالحة [٢٥٦/ب] للبقاء) في تصغير غير الترخيم لعدم إخلالها بالزنة ، (فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله .

ومن ثمَّ) ، أي من أجل أنه مختص بالمزيد ، (لا يتأتى) تصغير الترخيم (في نحو : جَفَقَر) من الرباعي الأصول ، (وسَفَرَجَل) من الخماسي الأصول ، (لتجردهما) من الزوائد .

(ولا) يتأتى أيضاً (في نحو : مُتَدَخِرَج ، ومُحَوَّرَجِم ، لامتناع بقاء الزيادة فيهما) في تصغير غير الترخيم (لإخلالها بالزنة) ، فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لأن حذف زوائدهما واجب في تصغير^(١) غير الترخيم . ومقتضى إطلاقه أنه لا يختص بتصغير الترخيم بالأعلام ، خلافاً للفراء وثعلب ، فإنهما قالا^(٢) : لا يصغر فاطمة ، ومالك ، وأسود ، أعلاماً على فُعِيل ، ولا يُفَعَّل ذلك فيهنَّ صفات .
(ولم يكن له إلا صيغتان) فقط (وهما : فُعِيل ، ك : حُمَيْد ، في) تصغير : (أحمد ، وحامد ، ومحمود ، وحمدون ، وحمدان) ، وحمّاد . ولم يلتفت للإلباس ثقة بالقرائن .

وزاؤه لا يخل بقاءها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك : أُحْمِد ، وحويمد ، ومُحْمِد ، وحميدون ، وحميدان ، وحميميد .

(١) سقط من « ب » .

(٢) انظر الارتشاف ١/ ١٩٠ - ١٩١ ، والتسهيل ص ٢٨٩ .

(وَفُعِيلَ ك : قُرَيْطُس) ، تصغير : قُرْطَاس . وأما قُرَيْطُيب تصغير : قُرْطُبُوس ، فهو مِمَّا حُذِفَ فيه مع زائده خامسه ، فليس تصغير ترخيم . (لا فُعِيلَ لأنه ذو زيادة) ، وهي الياء .

وقد يخلف^(١) لهذا التّصغير أصل يشبه الزائد نحو^(٢) : بُرَيْه ، وَسُمَيْع ، مصغري : إبراهيم ، وإسماعيل ، فإن الميم واللام بلفظ الزائد وإن كانا أصليين بلا خلاف . وإنّما اختلفوا في الهمزة :

فقال سيبويه^(٣) [I/٢٥٧] زائلة بدليل سقوطها .

ورثه المبرد بحذف اللام والميم مع أصالتهما ، وبأن همزتهما كهمزة إسطبل .

وانبنى على الخلاف في الهمزة ، اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم .

فيقول سيبويه^(٤) : بُرَيْهَيْم وَسُمَيْعِيل . ويقول المبرد : أُبَيْرِه وَأُسَيْمِع . وإنّما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس^(٥) .

والأول هو المسموع . حكى أبو زيد : بُرَيْهَيْم . وسيبويه يقول بحذف الهمزة لأنها

زائلة . والمبرد يقول بحذف الأخير [لحسة الأخير]^(٦) لأنه يشبه الزائد . قاله [الموضح]^(٧)

في الحواشي . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٠ — وَمَنْ بَتَرَحِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِ.....

(١) في « ب » ، « ط » : (يحذف) .

(٢) الكتاب ٤٧٢/٣ .

(٣) الكتاب ٢٣٥/٤ ، ٣٠٧ .

(٤) الكتاب ٤٤٦/٣ .

(٥) انظر الارتشاف ١٩١/١ ، وحاشية الصبان ١٧٠/٤ .

(٦) إضافة من « ط » .

(٧) إضافة من « ب » .

(فصل ل)

(وتلحق تاء التأنيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عار^(١) منها) لفظاً ، (ثلاثي في الأصل وفي الحال) الراهنة لثلاث يجتمع فرعتان : التصغير والتقدير . (نحو : دار) ، مِمَّا عِنه واو ، (وسن) ، من المضاعف ، (وعين) مِمَّا عِنه ياء ، (وأذن) ، مِمَّا فاؤه همزة . فيقال في تصغيرها : دَوِيرَة ، وَسُنَيْنَة ، وَعُيُنَة ، وَأُذَيْنَة ، وهذا الحكم مستمر بعد التسمية ، فمن ذلك : عروة بن أذينة ، وعيينة^(٢) بن حصن .

(أو) ثلاثي في (الأصل دون الحال نحو : يَدٍ) وَيَدِيَّةٌ ، (وكذا إن عرضت ثلاثيته بسبب التصغير ك : سَمَاء) بالمد (مطلقاً) ؛ سواء صغرت تصغير الترخيم أم لا . فتقول في تصغيره : سَمِيَّةٌ والأصل : سَمِيٌّ ، بثلاث ياءات أولاهها : ياء التصغير ، وثانيها : بدل المنة ، وثالثها : بدل لام الكلمة ، فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب ، فبقي الاسم ثلاثياً ، فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير [٢٥٧/ب] لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ، ولو سَمَّيتَ بسماء مذكراً ، لقلت في تصغيره : سَمِيٌّ ، بغير تاء ، لتذكير مسماه . [٣٢٤] (وَحَمْرَاءٌ وَحُبْلَى) ، حال كونهما (مصغَّرين تصغير الترخيم) . فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم : حُمَيْرَة ، وَحُبَيْلَة ، بالتاء ، عوضاً عن ألف التأنيث . وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم : حُمَيْرَى وَحُبَيْلَى ، ولا تأتي بالتاء إذ لا يجمع بين علامتي تأنيث . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥١ — وَأَخْتِمَ بِنَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثَلَاثِيٍّ

(بخلاف) نحو : (شجر وبقر) ، من أسماء الأجناس ، (فلا تلحقهما التاء فيمن أنثهما) ، فلا يقال في تصغيرهما : شُجَيْرَة وَبُقَيْرَة ، (لثلاثا يلبسا بالمفرد) ، فأما من ذكرهما فلا إشكال .

(وبخلاف نحو : خَمْسٌ وَسِتٌّ) ، من أسماء العدد المؤنث ، فلا يقال في تصغيرهما : خُمَيْسَة ، وَسُدَيْسَة ، (لثلاثا يلبسا بالعدد المذكور) المصغَّر .

(١) سقط من « ب » .

(وبخلاف نحو : زينب وسعاد) ، فلا يقال في تصغيرهما : زَيْنَّة وسُعَيْة ،
(لتجاوزهما للثلاثة) ، فإن الحرف الرابع قائم مقام التاء ، فلا يجمع بينهما لِمَا في ذلك من
الاستثقال . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٢ — مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِرِ ذَا لَبْسٍ

(وشذَّ ترك التاء في تصغير حَرْب) ، بفتح الحاء المهملة ، وسكون الراء المهملة
بالموحدة ، (وعَرَب) ، بفتح العين والراء المهملتين ، (وِدْرَع) بكسر الدال ، (ونَعْل) ،
بفتح النون ، (ونحوهن) ك : دَوْد ، وَقَوْس ، وعِرْس ، ونَاب (مع ثلاثيتهن) وتأنيتهن
(وعدم اللبس) .

وجمع المتأخرون من ذلك عشرين لفظاً ، وهي : اسم الجنس : ك : شَجَر ، واسم
الجمع ك : غَنَم ، واسم العدد ك : خَمْس ، ونَاب للناقة [٢٥٨/١] المسنَّة ، وحَرْب ، وَقَوْس ،
وِدْرَع ، وفَرْس ، وعِرْس ، بكسر العين ؛ وعِرْس ؛ بضمها ؛ ودَوْد ، وضَحَى ، وطَسَتْ ،
وطَس ، وشوَل ، وقدر ، ونَصَف ؛ بفتحين ؛ وحَرْف ، وضَرْب^(١) ، ونَعْل ، وسُمِعَ في بعضها
التأنيث . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٣ — وَشَذَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسٍ

(و) شذَّ (اجتلاها) ، أي التاء (في تصغير : وراء ، وأمام ، وقُدَّام ، مع
زيادتهن على الثلاثة) . فقالوا : وَرَيْتَ ، بضم الواو ، وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة
مشددة ، فهزمة مفتوحة فالياء الأولى ياء التصغير ، والثانية المبدلة من الملة التي قبل الهزمة ،
وأُمِيمَة ، بضم الهزمة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة . فالياء الأولى ياء
التصغير ، والثانية بدل من ألف أمام .

^(٢) وقُدِّيْمَة ، بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة
تحتانية وميم مفتوحة . الياء الأولى ياء التصغير ، والثانية بدل من ألف قُدَّام^(٢) .

ووجه إلحاق^(٣) التاء بها أن جميع الظروف غير هذه مذكَّرة ، فلو لم يُظهروا التاء^(٣)
فيها لظنَّ أنها مذكَّرة ، إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لأنها ملازمة للظرفية ، ولا بوصفها ،
ولا بإعادة الضمير عليها ، بل بالتصغير فقط . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٣ — وَتَذَرُ إِلْحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثُرُ

(١) في « أ » ، « ب » : (عرب) .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٣) في « أ » : (الياء) .

(فصل ل)

التَّصْغِيرُ من جملة التصاريِف^(١) في الاسم فيُصَغَّرُ المَتمَكَّنُ ؛ كما مرَّ ؛ (ولا يُصَغَّرُ من غير المَتمَكَّنِ إِلَّا أَرْبَعَةٌ) :

أحدها : (أَفْعَلُ) ، بفتح العين ، (في التعجُّبِ) .

(و) الثاني : (المَرْكَبُ المَزْجِي) ، عَلَمًا كان أو عددًا ، فالعلم [٣٢٥]

(ك : بَعْلَبَكْ ، وَسَيَّوِيَه ، في لغة من بناهما) على الفتح في بعلبك ، وعلى الكسر في

سبيويه . (فأما [٢٥٨/ب] من أعربهما) إعراب ما لا ينصرف (فلا إشكال) في

تصغيرهما لأنهما حينئذ من أقسام المَتمَكَّنِ والعدد نحو : خمسة عشر . فأفعل في التعجب

والمركب المزجي (تصغيرهما تصغير المَتمَكَّنِ) ، في ضم أولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء

التصغير ثالثة ، (نحو : ما أَحْسَنَه ، وَبُعَيْلَبَكْ ، وَسَيَّوِيَه^(٢)) ، وَخُمَيْسَةَ عَشَرَ . أما أَفْعَلُ

في التعجب ، فقال الخليل^(٣) في قولهم : ما أَمِيلَحَ زَيْدًا ، إِنَّمَا يَعْنُونَ الشَّيْءَ الَّذِي يَتَّصِفُ

بِالْمِلْحِ ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا : زَيْدٌ مَلِيحٌ . وأما المركب المزجي فلأنَّ الجزء الثاني بمنزلة تاء التأنيث

والتنوين من حيث أَنَّهُ نَازِلٌ مِنْهُ مَنْزِلَةٌ ذِيْلُهُ وَتَتَمَّتْهُ نَزْوُلُهُمَا بِهَاتِيكَ الْمَنْزِلَةِ ، فَلِذَلِكَ صَغُرُوا

الصَّدر .

(و) الثالث : (اسم الإشارة ، وسُمِعَ ذلك منه في خمس كلمات وهي : ذا)

في التذكير^(٤) ، (و : تا) في التأنيث ، (وذان) في تنية المذكر ، (وقان) في تنية المؤنث ،

(وأولاء) في جمعهما .

(و) الرابع : (الاسم الموصول ، وسُمِعَ ذلك منه أيضًا في خمس كلمات

وهي : الذي) ، للمفرد المذكر (والتي) للمفرد المؤنث ، (وتثنيتهما) : اللذان واللتان ،

(وجمع الذي) : الذين ، واللاتي .

(١) في « ب » : (التصريف) .

(٢) في « ب » : (سبيويه) .

(٣) الكتاب ٤٧٨/٣ .

(٤) في « ب » : (التركيب) .

(و) هذه الكلمات العشر من غير المتمكن (يوافقن^(١) تصغير المتمكن في ثلاثة أمور) :

أحدها : (اجتلاب الياء الساكنة) .

(و) الثاني : (التزام كون ما قبلها) ، أي الياء ، (مفتوحاً) .

(و) الثالث : (لزوم تكميل ما نقص منها عن) الأحرف (الثلاثة) .

(ويخالفنه^(٢)) ، أي تصغير المتمكن ، (في) أمور (ثلاثة أيضاً) :

أحدها^(٣) : (بقاء أولهما على حركته الأصلية) التي كانت قبل التصغير من

فتح أو ضم تنبيهاً على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره . [٢٥٩ / ١]

والثاني : (زيادة ألف في الآخر) إن أمكن (عوضاً من ضم) الحرف (الأول ،

وذلك في غير المختوم بزيادة تشبيه ، أو) زيادة (جمع) .

(و) الثالث : (أن^(٤) الياء) التي للتصغير (قد تقع ثانية ، وذلك في : ذا ،

و : تا) . تقول في تصغيرهما (ذَيَّا ، و : تَيَّا) ، فيبقى الحرف الأول على فتحه ، وتأتي

بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف : « ذا » ، و « تا » ، وتزيد ألفاً في

الآخر عوضاً عن ضم الحرف الأول .

والأصل : ذَيَّا ، وتَيَّا ، بثلاث ياءات : أولاهما : عين الكلمة ، وثانيها : ياء

التصغير ، وثالثها : لام الكلمة . فاستقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره ، (فحذفت الياء

الأولى) لأن ياء التصغير^(٥) جيء بها لمعنى فلا تحذف ، ولا تحذف الثالثة لأن ذلك يقتضي

وقوع ياء التصغير^(٥) آخرًا إذا كانت الألف في زنة حركة وهي الضمة . ووقوع ياء التصغير

طرفاً ممتنع لأنها إن بقيت ساكنة لم يمكن بقاء الألف ، بل كانت تُقلب ياء . وفي ذلك

وقوع فيما فر منه ، وإزالة الألف المجعولة عوضاً ، ووقوع ياء التصغير طرفاً ، وإن حُرِّكت ،

فبإاء التصغير كالألف التَّكْسِير فلا تتحرك ، فتعيَّن الأولى للحذف ، وهذا إنما يستقيم على

قول البصريين أن « ذا » ثلاثي الوضع ، وأن ألفه عن ياء وعينه ياء محذوفة . وأما على قول

الكوفيين أن الألف زائدة ، وهو موضوع على حرف واحد . فلا^(٥) .

(١) في « ب » : (يوافق) .

(٢) في « ب » : (ويخالف) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) انظر الإنصاف ٦٦٩/٢ ، المسألة رقم ٩٥ .

(و) تقول في تصغير : ذان ، وتان : (ذَيَّان ، وَتَيَّان) ، بإبقاء أولهما على فتحه ، وإدغام ياء التصغير فيما بعدها . ولم يؤتْ بألف بعد النون ، للطول بزيادة علامة التثنية . (وتقول) في تصغير أولاء (أوليّا) ، بإبقاء أوله على ضمّه في حال التّكبير [٢٥٩/ب] (وبالقصّر في لغة من قصّر) وهم التميميون . (وبالمدة في لغة من مدّ) ، وهم الحجازيون . أما على لغة القصّر ، فلا إشكال ، وأما على لغة المدّ ، فقال الفارسي^(١) : ألحقنا ياء التصغير ثلاثة ، وقلبنا الألف بعدها ياء ، وزيدت الألف قبل الآخر ، ولم تُزد بعد الآخر إذ ليس لنا تصغير خامسي إلا وقبل آخره ملة .

وقال المبرد : لو ألحقنا ألف التصغير في آخر أولاء على القاعدة في المبهمات^(٢) ، التبتت لغة المدّ ، بلغة القصّر .

وبيانه من وجهين :

أحدهما أن ياء التصغير تقع ثلاثة قبل الألف ، فتقلب الألف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غُزِيل ، فتقلب الهمزة ياء كما في عطاء ، فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة ثم تدخل ألف التصغير .

والوجه [٣٢٦] الثاني : أن أولاء فعّال ، فإذا جاءت الألف أخيراً صار أولاء على فعّال ك : حَبَارَى ، فيجب حذفها لأنها خامسة ، وأما إذا قدمت فإنها تصير رابعة . وما كان خمسة ورابعه لين فإنه لا يسقط ، فلما خافوا المحذور المذكور ، أدخلوا الألف بعد الياءين .

وقال الزجاج : همزة أولاء منقلبة عن ألف المدّ ، فإذا قلبت ألف المدّ ياء لوقوعها بعد ياء^(٣) التصغير رجعت الهمزة إلى أصلها ، ثم تأتي ألف التصغير فتقلب همزة لوقوعها بعد ألف .

(وتقول) في تصغير : النّي والني والني : (اللَّذَيَّان ، اللَّتَيَّان) ، بإبقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما ، وزيادة حرفين : ياء التصغير والألف وإدغام ياء التصغير ، وفتح ياء المكبر لأجل الألف .

وتقول في تصغير اللذان واللّتان : (اللَّذَيَّان ، اللَّتَيَّان) ، بفتح أولهما وثانيهما [٢٦٠/ب] وتشديد ثالثهما ، ولم يؤتْ بألف بعد النون للطول بعلامة التثنية .

(١) التكملة ص ٢١٠ .

(٢) في « ط » : (الممدودات) .

(٣) سقط من « ب » : (لوقوعها بعد ياء) .

قال الموضح في الحواشي : هذا الذي أراه من القول ، وهم يقولون إنّ التثنية ترد على المفرد المصغر . ثم اختلف^(١) سيبويه والأخفش . فسيبويه يحذف الألف حذفاً اعتبارياً مجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية ، فلا يقدّرهما البتة^(٢) . والأخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدّرهما^(٣) . وأصل الخلاف بينهما إذا ثني المفرد المصغر فهل يقدّر أنّ ألف التصغير اجتمعت مع ألف التثنية ثم حذفت للساكنين ، ولم تقلب [ياء]^(٤) فرقاً بين تثنية المتمكّن وغيره . أو يعتقد أنها حذفت قبل مجيء ألف التثنية لمجرد التخفيف ؟ الأول : للأخفش ، والثاني : لسيبويه . ويظهر أثر الخلاف في جمع المذكر ، فسيبويه يضم ما قبل الواو ، ويكسر ما قبل الياء . والأخفش يفتحهما ، كما في الأعْلُون^(٥) .

(و) تقول في تصغير الذين : (اللّذِيُون) ، رفعاً ، واللّذِيَيْن ، جرّاً ونصباً ، يضمّ ما قبل الواو^(٦) وكسر ما قبل الياء . وهو قول سيبويه^(٧) ، لأنه يرى أن الألف حذفت تخفيفاً ؛ كما تقدّم في التثنية ؛ فكأنها لا وجود لها .

والأخفش يفتح ما قبل الواو والياء ، لأنه يقدّر الحذف للساكنين ، والدّال على القولين مفتوحة . وفي شرح الشافية للجاربردي : وأما اللّذِيُون ، فلأنهم زادوا في الذين قبل الياء ياء ، وقبل النون ألفاً ، فصار اللّذِيَان ، ثم أبدلوا الفتحة ضمة ، والألف واواً لئلا يلتبس بالتثنية . انتهى .

(وإذا أردت تصغير : اللاتي) لجمع المؤنث ، (صغرت الّتي) للمفردة^(٨) ، (فقلت : اللّتي) كما تقدّم ، (ثم جمعت بالألف [٢٦٠/ب] والتاء ، فقلت : اللّتيّات ، واستغنوا بذلك) الجمع المصغر مفردة ، (عن تصغير اللاتي ، واللّاتي ، على الأصح) عند سيبويه^(٩) . فإنه قال في اللاتي واللّاتي : لا يُحقّران استغناءً بجمع التي المحقّرة بالألف والتاء ، كما في : ذرّهَم^(١٠) وذُرَيْهَمَات ، بل المؤنث أولى ممّا لا يعقل بهذا الجمع .

(١) في « أ » : (يختلف) .

(٢) الكتاب ٤٨٨/٣ .

(٣) شرح المرادي ١٢٧/٥ .

(٤) إضافة من « ط » .

(٥) في « ب » : (الآخر) مكان (الواو) .

(٦) في « ط » : (لمفرده) .

(٧) الكتاب ٤٨٩/٣ .

(٨) في « ط » : (دراهم) .

والأخفش يصغّرهما ويقلب الألف واوًا لأنهما صارا حين حَقُرَا بمنزلة ضارب ، إذا أُجِرِيَ عليهما حكمه ، ويحذف ^(١) الياء التي هي لامهما ، لأن ألف التّصغير تزداد فيبقى ^(٢) الاسم على خمسة سوى ياء التّصغير ، وإنّما كانت الياء هي ^(٣) المحذوفة لأنها طرف . والمازني يصغّرهما ^(٤) ، ولكن يحذف الألف لأنها زائدة والياء أصلية ، فيصير ^(٥) اللاتني : اللّأيا ، واللاتني : اللّثيا . وهذا يلبس بتصغير الواحد .

(ولا يُصَغَّر : ذي) ، من أسماء الإشارة (اتفاقًا) عند الجميع (للإلباس) بتصغير « ذا » ، ويشكل عليه تصغيرهم : عُمَرُ وَعَمْرًا على عُمَيْرٍ ، مع الإلباس . (ولا) يصغّر (تي) الإشارة ، (للاستغناء) عن تصغيرها (بتصغير : تا ، خلافاً لابن مملوك) في قوله في النظم :

٨٥٤ — مِنْهَا تَا وَتِي

قال المرادي ^(٦) : وذلك يوهم أن « تي » صغّر كما صغّر « تا » ، وقد نصّوا على أنهم لم يصغّروا من ألفاظ المؤنث إلا « تا » خاصة ، وهو المفهوم من التسهيل ^(٧) ، فإنه قال : ولا يُصَغَّر ^(٨) من غير المتمكن إلا : ذا والذي وفروعهما الآتي ذكرها . ولم يذكر ^(٩) من ألفاظ المؤنث غير ^(١٠) « تا » خاصة . انتهى . وإلى جواز تصغير الإشارة والموصول أشار في النظم بقوله :

٨٥٤ — وَصَغَّرُوا شُدُوذًا أَلِيَّ التِّي وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ

وإنّما ساغ تصغيرهما لأنهما يُوصَفَان ويوصَف بهما . والتّصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا أعمال اسم الفاعل مصغّرًا ، كما منعوا أعماله موصوفًا . قاله أبو الحسن [٣٢٧] ابن الباناش . وحكى ابن العِلج تصغير أوه على : أُوَيْه . وبقي المناهى المبني نحو : يا زيد ، فإنه يصغّر فيقال : يا زَيْدٌ .

(١) في « ب » : (وتحذف) .

(٢) في « ب » : (فتبقى) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) الارتشاف ١٨٧/١ .

(٥) في « ط » : (فتصير) .

(٦) شرح المرادي ١٢٠/٥ .

(٧) التسهيل ص ٢٨٨ .

(٨) في « ب » : (تصغر) .

(٩) في « ب » : (يذكروا) .

(١٠) في « ب » : (إلا) .

(هذا باب النسب)

[٢٦١/أ] وَسَمَّاهُ سَيَبِيهِ بِابِ الْإِضَافَةِ^(١) ، وَابْنُ الْحَاجِبِ بِابِ التَّسْبِيَةِ^(٢) .
وَالْغَرَضُ مِنْهَا أَنْ تَجْعَلَ الْمُنْسُوبَ مِنْ آلِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ . أَوْ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْبَلَدَةِ .
أَوْ الصَّنْعَةِ^(٣) ، وَفَائِدَتُهَا فَائِدَةُ الصِّفَةِ .

وإِنَّمَا افْتَقَرْتُ إِلَى عِلَامَةٍ ، لِأَنَّهَا مَعْنَى حَادِثٍ ، فَلَا بَدْلَ لَهَا مِنْ عِلَامَةٍ ، وَكَانَتْ مِنْ
حُرُوفِ اللَّيْنِ لَخَفَتِهَا ، وَلَكثُرَةُ زِيَادَتِهَا ، وَإِنَّمَا أَلْحَقْتُ عِلَامَتَهَا بِالْآخِرِ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْإِعْرَابِ
مِنْ حَيْثُ الْعُرُوضُ ، فَمَوْضِعُ زِيَادَتِهَا هُوَ الْآخِرُ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَلْحَقِ الْأَلْفَ لِثَلَاثِ أَصْنَافٍ
الْإِعْرَابِ تَقْدِيرِيًّا ، وَلَا الْوَاوَ لثِقَلِهَا . وَإِنَّمَا كَانَتْ مُشَدَّدَةً لِتَدُلَّ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى الْمُتَجَرِّدِ عَنْهَا .
وَيُحْدِثُ بِالنَّسَبِ ثَلَاثَةَ تَغْيِيرَاتٍ :

أَوَّلُهَا : لَفْظِي ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : إِحْدَاهَا مُشَدَّدَةُ آخِرِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَكُسْرُ مَا
قَبْلَهَا ، وَنَقْلُ إِعْرَابِهِ إِلَيْهَا .

وِثَانِيهَا : مَعْنَوِي ، وَهُوَ صَيْرُورَتُهُ اسْمًا لِمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ .
وِثَالِثُهَا : حَكْمِي ، وَهُوَ مَعَامَلَتُهُ مَعَامَلَةَ الصِّفَةِ الْمَشْتَقَّةِ ، فِي رَفْعِهِ الْمَضْمَرِ ،
وَالظَّاهِرِ بِأَطْرَادٍ .

(١) الْكِتَابُ ٣/٣٣٥ .

(٢) شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٤/٢ .

(٣) فِي « ب » ، « ط » : (الضَّيْعَةُ) .

واعلم أنك (إذا أردت التَّسَبُّبُ^(١) إلى شيء) من بلد ، أو قبيلة ، أو غيرهما ،
(فلا بد لك من عملين في آخره :

أحدهما : أن تزيد عليه ياء مشددة ، تصير (تلك الياء (حرف إعرابه) ،
فتتداولها حركات الإعراب ، رفعا ، ونصباً ، وجراً ، لصيرورتها^(٢) بمنزلة الآخر .

(و) العمل (الثاني : أن تكسره) ، أي لآخر لمناسبة الياء ، كما في ياء^(٣)
المتكلم ، والمخاطبة ، (فتقول في التَّسَبُّبُ إلى : دِمَشْقُ) بفتح الميم : (دِمَشْقِي) ، وإلى
ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٥٥ — يَاءُ كَيْلِ الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ
[٢٦١/ب] (ويحذف لهذه الياء) المزيدة للتَّسَبُّبِ (أمور في الآخر ، وأمور
متصلة بالآخر .

أما (الأمور) التي في الآخر فستة :

أحدها : الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، سواء كانتا زائدتين ،
أو كانت إحداهما زائدة ، والأخرى أصلية .

فالأول : وهو ما آخره ياءان زائدتان ، سواء أكانتا للنسبة^(٤) أم لا (نحو : كُرْسِي) ،
مِمَّا آخره ياءان ليستا للنسب ، (وشَافِي) مِمَّا آخره ياءان للنسب ، (فتقول في التَّسَبُّبِ
إليهما : كُرْسِي ، وشَافِي) ، فتحذف الياء المشددة منهما ، وتجعل مكانها ياء للنسب ،
(فيتحد لفظ المنسوب ، ولفظ المنسوب إليه ، ولكن يختلف التقدير) ، فيقدر أنهما مع
الياء الحدة للتَّسَبُّبِ غيرهما بدونها .

(و) يظهر (لهذا) الاختلاف التقديري أثر في الصناعة ، وذلك أنه إذا (كان :
بَخَاتِي) جمع « بُخْتِي » بباء موحدة فحاء معجمة فتاء مثناة فوقانية (علماً لرجل) ، فإنه يكون
(غير منصرف) ، استصحاباً لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية . قال في الصحاح^(٥) :
الواحد بُخْتِي والجمع بَخَاتِي غير منصرف ، لأنه بزنة جمع جمع الجمع . انتهى بتكرير جمع .

(١) في « أ » : (النسبة) ، والتصويب من « ب » ، « ط » ، وأوضح المسالك ٣٣١/٤ .

(٢) في « ب » : (لصيرورتها) .

(٣) في « ب » : (ياء) .

(٤) في « ط » : (سواء كانتا للنسب) .

(٥) الصحاح (بخت) .

(فإذا نسبت إليه انصرف) لزوال صيغة منتهى الجموع ، لأن الياء التي كانت تحمل الصيغة زالت ، وخلفتها ياء أخرى غيرها ، وهي أجنبية لم تُبْنَ الكلمة عليها ، فوزنه قبل النسب «مَفَاعِيل» ، وبعده «مَفَاعِي» .

وقيله بقوله «علماً» ليرتب عليه قوله : فإذا نسبت إليه ، لأن جمع التَّكْسِير إذا لم يكن علماً ، ولا جارياً مجرى العَلَم لا ينسب إليه على لفظه ، بل يرد إلى مفرد ، ثم ينسب إليه ، فسقط^(١) ما قيل ، إن قوله : [٢٦٢/١] علماً معطل لا مفهوم له . وقيد العلم بكونه لرجل ، احترازاً عما إذا كان لامرأة ، فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي ، لا صيغة منتهى الجموع .

(والثاني) : وهو ما إحدى ياءيه زائلة ، والأخرى أصلية (نحو : مَرْمِي) بالتشديد اسم مفعول من الرمي ، (أصله : مَرْمُوي) كـ «مَضْرُوب» ، اجتمع [٣٢٨] فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، (ثم قلبت الواو ياء ، والضممة كسرة) لتسلم الياء من قلبها واواً ، (وأدغمت الياء) المنقلبة عن الواو الزائدة (في الياء) الأصلية ، لاجتماع المثلين ، (فإذا نسبت إليه) حذفت الياء المشددة ، وجعلت مكانها ياء للنسب^(٢) ، (وقلت : مَرْمِي) . هذا هو الأفصح^(٣) .

(وبعض العرب تحذف) الياء (الأولى لزيادتها ، وتبقى الثانية لأصلاتها ، وتقلبها ألفاً) لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، (ثم تقلب الألف واواً) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب ،^(٤) والألف لا تقبل الحركة ولم تقلب الألف ياء لثلاث تجمع الكسرة والياءات ، (فتقول^(٥) : مَرْمُوي) ، وأطلق في النظم قوله :

٨٥٦ — ومثله مِمَّا حَوَاهُ احْزِفْ

وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، (وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط) ، فراراً من الإجحاف ، وتعين للتحذف لسكونها ، (وقلبت الثانية ألفاً) لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، (ثم) قلبت (الألف واواً) كراهة اجتماع الياءات . (تقول في : أُمِّيَّة : أُمُوي) ، وجاء «أُمِّييَّة» بأربع ياءات ، إذ ليس قبلها كسرة . (وإن وقعت) الياء المشددة (بعد حرف واحد [٢٦٢/ب] لم تحذف واحدة منهما . بل تفتح)

(١) في « ب » : (فقط) .

(٢) في « ب » : (النسب) .

(٣) في شرح ابن النظم ص ٥٦٥ : (وقد يقال : مَرْمُوي ، تفرقة بين الأصل والزائد) .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

الياء (الأولى) كما في « نَمَر » ، (وبردّها إلى الواو إن كان أصلها الواو) ، وإلا أبقيت على صورتها ، (وتقلب) الياء (الثانية واوًا) لثلاث تجمع الياءات (تقول في : طَيّ ، وحيّ : طَوَوِيّ ، وحيَوِيّ) لأنهما من « طَوَيْت ، وحيَيْت » .

الأمر (الثاني) ممّا يحذف لياء النسب (تاء التأنيث ، تقول في « مَكَّة » مَكِيّ) يحذف التاء ، لأن بقاءها يوقع في إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر ، واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث ، نحو : « امرأة مَكِّيّة » وإيقاع تاء التأنيث حشوًا .

(وقول المتكلمين في) علم الأصول الدينية في النسبة إلى (ذات « ذاتِي » ، وقول العامة في) النسبة إلى (الخليفة : خَلِيفَتِي) بإثبات تاء التأنيث فيهما (لَحْن ^(١)) ، أي خطأ لخروجه عن القاعدة ، يقال للمخطئ : لاحن ، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب ، (وصوابُهما : ذَوَوِيّ ، وخَلِيفَتِي) يحذف التاء منهما ، وهذا مبني على أن « ذاتِي » نسبة إلى « ذات » لغة ، وهم لا يقولون ذلك .

قال الكاتبي في شرح إيساغوجي في المنطق ^(٢) : لا يقال الذاتي منسوب إلى الذات ، فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية ، وإلا لزم انتساب الشيء إلى نفسه ، وهو ممنوع ، لأننا نقول : هذه التسمية ^(٣) ليست بلغوبة حتى يلزم ذلك ، بل إنّما هي اصطلاحية ، فلا يرد ذلك ، انتهى . والدليل على أنها اصطلاحية أن استعمال « ذات » مرادًا بها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب ، وابن برهان . وإنّما المعروف فيها « ذات » بمعنى صاحبة ، وحيث نسب إليها فلا بد من حذف تائها ، ثم رد لامها المحذوفة وإذا ردت عادت العين إلى الصحة ، فتصير على تقدير : « ذَوَا » ثم تقلب الألف [i/٢٦٣] واوًا ، فتقول : « ذَوَوِيّ » ^(٤) . الأمر (الثالث) ممّا يُحذف لياء النسب (الألف إن كانت متجاوزة للأربعة ، أو كانت رابعة متحرّكًا ثاني كلمتها .

فالأول يقع) في ثلاثة :

(في ألف التأنيث ك : حَبَارِي) بلحاء المهملة ، والباء الموحدة والراء : الطائر . (و) في (ألف الإلحاق ك : حَبْرَكِي) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء

(١) شرح المرادي ١٢٢/٥ .

(٢) شرح إيساغوجي في المنطق ص ٤٥ .

(٣) في « ط » : (النسبة) .

(٤) الكتاب ٣٦٦/٣ - ٣٦٧ .

بعده كاف ، قال الجوهري^(١) : القُراد ، وقال الزبيدي^(٢) : الطويل الظهر ، القصير الرجلين ، (فإنه ملحق بـ : سَفَرَجَل) .

(و) في (الألف المنقلبة عن أصل كـ : مُصْطَفَى) فإنها منقلبة عن واو الصفوة ، فتقول : « حَبَارِيٍّ ، وَحَبْرَكِيٍّ ، وَمُصْطَفِيٍّ » بحذف الألف فيهن وجوباً للطول .

(والثاني) : وهو ما ألفه رابعة ، وثاني كلمتها متحرك ، (لا يقع إلا في أَلِف التأنيث كـ : جَمَزَيٍّ) صفة ، يقال : حمار جمزى ، أي سريع ، من الجمز ، وهو ضرب من السير . تقول في النسب إليها : « جَمَزِيٍّ » بحذف الألف وجوباً ، لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر ، فالألف فيها في حكم الخامسة .

(وأما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب) واواً تشبيهاً بألف « مَلْهَى » ، (والحذف) تشبيهاً ببناء التأنيث لزيادتها . (والأرجح في التي للتأنيث كـ « حُبْلَى » الحذف) لأن شبهها ببناء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل . (و) الأرجح (في التي للإلحاق كـ : عَلَقَى) فإنه ملحق بـ « جَعْفَرٍ » (و) في (المنقلبة عن أصل كـ : مَلْهَى) من اللهو ، فألفه منقلبة عن واو (القلب) ، خبر الأرجح .

وإنما كان الأرجح فيهما القلب محافظة في الأول على حرف الإلحاق ، ورجوعاً إلى الأصل في الثاني . (والقلب في نحو : مَلْهَى) مِمَّا أَلَفه منقلبة عن أصل (خير منه في نحو : عَلَقَى) مِمَّا أَلَفه زائدة [ب/٢٦٣] للإلحاق [٣٢٩] (والحذف بالعكس) اللغوي ، فالحذف في نحو : « عَلَقَى » خير منه في نحو : « مَلْهَى » لأن حذف الزائد خير من حذف الأصلي^(٣) .

الأمر (الرابع) مِمَّا يحذف لياء النسب (ياء المنقوص المتجاوزة الأربعة^(٤)) ، خامسة أو سادسة (كـ : مُعْتَدِلٍ ، وَمُسْتَعْلٍ) ، تقول في النسب إليهما : « مُعْتَدِلِيٍّ ، وَمُسْتَعْلِيٍّ » بحذف ياء المنقوص وجوباً للطول . (فأما) الياء (الرابعة كـ « قَاضِيٍّ » فكألف المقصور الرابعة من نحو : مَسْعَى ، وَمَلْهَى) مِمَّا ثاني ما هي فيه ساكن ، وألفه منقلبة عن ياء أو واو ، فيجوز فيهما القلب واواً ، والحذف ، (ولكن الحذف أرجح) من القلب ، بل قال بعضهم : إن القلب عند سيبويه^(٥) من شذوذ تغييرات النسب ، حتى قيل : لَمْ يسمع إلا في

(١) الصحاح (حرك) .

(٢) في « ط » : (الأصل) .

(٣) في « ب » ، « ط » : (أربعة) .

(٤) الارتشاف ٢٨١/١ .

(٥) الكتاب ٢٤١/٢ .

قوله : [من الطويل]

٩١٨- فَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

جعل اسم الموضع حانية ، ونسب إليه .

(وليس في الثالث من ألف المقصور) المنقلبة عن ياء ، أو واو (ك : قَتَى ،

وعَصَا ، و) من (ياء المنقوص) الثالثة (ك : عَم) بفتح العين المهملة ، من عمي عليه الأمر إذا التبس ، ورجل عمي القلب أي جاهل ، (و : شَج) بالشين المعجمة ، والجيم من شجي أي حزن ، (إلا القلب واوًا) ، فتقول : « قَتَوِي ، وَعَصَوِي ، وَعَمَوِي ، وَشَجَوِي » . فأما قلبها في « قَتَى » واوًا ، وإن كان أصلها الياء ، فلئلا تجتمع الكسرة والياءات : وأما في « عَصَا » فرجوع إلى أصلها ، وأما في « عَم » ، و : شَج » فلأننا لما أردنا النسب إليهما فتحنا عينهما ، كما في « نَمَر » ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت الألف واوًا كما قلبت ألف « قَتَى » حكماً وتعليلاً .

(وحيث قلبنا الياء واوًا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها) على قلبها لِمَا تقرر

أن قلبها واوًا مسبوق [١/٢٦٤] بقلبها ألفًا ، فإن قلت : فما وجه فتح العين في « قَاضٍ » عند من قال : « قَاضَوِي » بقلب الياء واوًا ، نظيره من الصحيح لا يفتح عينه ، فالجواب أنه نظير فتح لام « تَغْلِب » عند بعض العرب ^(١) ، نقله المرادي ^(٢) عن بعض النحويين ^(٣) .

(وَيَجِب قلب الكسرة فتحة في) كل ثلاثي مكسور العين ، سواء كان مفتوح

الفاء ، أم مضمومها ، أم مكسورها .

فالمفتوح الفاء نحو : (فَعِل ك : نَمِر) بالنون ، (و) المضموم الفاء نحو : (فُعِل

ك : دُئِل ، و) المكسور الفاء نحو : (فَعِل ك : إِبِل) ، فتقول في النسب إليها « نَمَرِي » ، ودُوْلِي ، وإِبْلِي » بفتح العين فيهن كراهة لتوالي الياءين والكسرتين . وذهب بعضهم إلى

٩١٨- البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٣٦٢ ، وأساس البلاغة (عين) ، ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص

١٨٦٢ ، ولسان العرب ٢٩٨/١٣ (عون) ، ولعمارة (؟) في شرح المفصل ١٥١/٥ ، والمختضب

١٣٤/١ ، ٢٣٦/٢ ، وللرزق في المقاصد النحوية ٥٣٨/٤ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٥٦٦ ،

وشرح الأشموني ٧٢٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٣/٤ ، وشرح المرادي ١٢٨/٥ ، والكتاب

٣٤١/٣ ، ولسان العرب ٢٠٥/١٤ (حنا) .

(١) انظر شرح الكافية الشافية ١٩٤٧/٤ .

(٢) شرح المرادي ١٣١/٥ .

(٣) في المصدر السابق والارتشاف ٢٨٥/١ : (هم ابن السراج والمبرد والفارسي والرماني والصيرمي) .

بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كـ «إبلي» بكسرتين ، كسرة الإتياع ، والكسرة الأصلية لأن الكسرة تعمل في جهة واحدة ، فلا تثقلها .

الأمر (الخامس والسادس) مِمَّا يُحذف لياء النَّسَب (علامة التثنية : وعلامة جمع تصحيح المذكر ، فتقول في) النَّسَب إلى (زَيْدَان ، وَزَيْدُون) حال كونهما (علمين معربين بالحروف : زَيْدِي) . يحذف علامة التثنية ، وعلامة الجمع ، لثلاثي يجتمع على الاسم الواحد إعرابان ، إعراب بالحروف ، وإعراب بالحركات في ياء النَّسَب ، وحذفت النون تبعاً لما قبلها ، لأنهما زائدتان زيدتا معاً ، فتحذفان معاً ، (فأما قبل التسمية) بهما (فَأَتَمَّا ينسب إلى مفردهما) ، لا إليها . (ومن أجرى : زَيْدَان ، علماً مجرى : سَلْمَان) في لزوم الألف ، والإعراب على النون إعراب الما ينصرف للعلمية ، والزيادة ، (وقال) وهو تميم ابن أبي مقبل . لا خلف الأحمر ، خلافاً للموضح : [من الطويل]

٩١٩- (أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ) أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ

(قال) في النَّسَب : (زَيْدَانِي) بإثبات الألف والنون كما يقول : «سَلْمَانِي» .

والسَّبْعَان : تثنية سبع ، اسم موضع ، والملوان : الليل والنهار .

(ومن أجرى «زيدون» علماً مجرى «غسلين») [الحاقة/٣٦] في لزوم الياء ، والإعراب على النون منونة ، (قال) في النَّسَب : (زَيْدُونِي) بإثبات الياء والنون كما يقول : «غسليني» . [٢٦٤/ب] (ومن أجراه) أي «زَيْدُون» (مجرى : هَارُون) في لزوم الواو ، وجعل الإعراب على المنون ، ومنع الصرف للعلمية ، وشبه العجمة . (أو) أجراه (مَجْرِي : عَرَبُون) في لزوم الواو ، الإعراب على النون منونة ، (أو ألزمه الواو وفتح النون) كـ «الْمَاطِرُون» . (قال) في النَّسَب على اللغات الثلاث : (زَيْدُونِي) بإثبات الواو والنون ، كما يقول : «هَارُونِي» ، وعَرَبُونِي ، ومَاطِرُونِي » .

وأما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل ، (فنحو : تَمَرَات) بالمشنة [فوق] ^(١) .

مِمَّا كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع ، (إن كان باقياً على جمعيته) ولم ينقل إلى العلمية ، (فالتَّسَبُّب إلى مفردة) ، لثلاثي يجتمع تأنيثان حين ينسب مؤنثاً ، قاله أبو حيان ^(٢) .

[٣٣٠] (فيقال : تَمْرِي ، بالإسكان) في الميم ، لأن مفردة ساكن العين قبل الجمع . (وإن

٩١٩- تقدم تخريج البيت في الجزء الأول برقم ٢٧ .

(١) إضافة من « ب » .

(٢) الارتشاف ٢٨٠/١ .

كان علماً ، فمن حكى إعرابه (حالة الجمع حذف الألف والتاء معاً ، و) نسب إليه على لفظه المفتوح (حالة الجمع . (ومن منع صرفه) للتأنيث ، والعلمية ، (نزل تاءه منزلة تاء مَكَّة ، و) نزل (ألفه منزلة ألف : جَمَزَى) لكون ثاني ما هي فيه متحرراً ، (فحذفهما) على التدرج ، فحذف أولاً التاء كما في « مَكَّة » ، ثم الألف كما في « جَمَزَى » ، (وقال : « تَمَرِي » بالفتح) في حكاية الإعراب ، ومنع الصرف ، وإنما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية^(١) ، وفتحت في حال نقله إلى العلمية للفرق^(٢) بين النسب إليه جمعاً ، والنسب إليه علماً ، لأن علامة الجمع تحذف في كلا الحالين .

(وأما نحو : ضَخَمَات) مما هو جمع صفة ، فقال الموضح بحثاً ، (ففي ألفه) وجهان : (القلب) واوًا . (والحذف ، لأفهما كألف : حُبْلَى) بجامع أن كلا منهما صفة ، ساكن ثاني ما هي فيه ، وعلى كلا الوجهين تحذف التاء ، فتقول : « ضَخْمَوِيَّ ، وضَخْمِيَّ » ، كما تقول : « حُبْلَوِيَّ ، وحُبْلِيَّ » . [٢٦٥ / ١] (وليس في ألف نحو : مُسْلِمَات) من المجموع القياسية ، (و) نحو : (سُرَادِقَات) من المجموع الشاذة (إلا الحذف) ، لكونها خامسة ، فتقول : « مُسْلِمِيَّ ، سُرَادِقِيَّ » ، بحذف الألف والتاء . والسراقد ، قال في القاموس^(٣) : الذي يمد فوق صحن الدار ، والبيت من الكرسف ، والغبار الساطع ، والغبار المرتفع المحيط بالشيء . (وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضاً :

أحدها : الياء) المثناة تحت (المكسورة ، المدغمة فيها ياء أخرى) ، سواء كان ما هي فيه يائي العين كـ « طَيْب » ، أم واوياً كـ « هَيْن » (فيقال في) النسب إلى (طَيْب ، وهَيْن : طَيْبِيَّ ، وهَيْنِيَّ ، بحذف الياء الثانية) المدغم فيها ، وإبقاء الياء الأولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين وأربع ياءات ، ولم يحذفوا الأولى لثلاث ترجع إلى تحرك حرف العلة . وانفتاح ما قبله ، فيلزم الثقل لو لم تقلب ألفاً .

ويلزم زيادة التغير مع اللبس لو انقلبت (بخلاف نحو : هَبِيَّخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبلقاء المعجمة ، الغلام الممتلئ ، وقيل : الغلام الناعم ، فيقال في النسب إليه : « هَبِيَّخِيَّ »^(٤) بإثبات الياء الثانية (لانفتاح الياء) المدغمة فيها .

(١) في « ب » : (الجمع) .

(٢) في « ب » : (للتفريق) .

(٣) القاموس المحيط (سردد) .

(٤) شرح ابن النازم ص ٥٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٤٩٧/٢ .

(وبخلاف نحو : مُهَيِّم) تصغير «مِهَيِّم : مِفْعَال» من هام على وجهه إذا ذهب من العشق ، أو من هام إذا عطش ، أو تصغير «مُهَوِّم» اسم فاعل من هوم الرجل إذا هز رأسه من التعاس ، أو تصغير «مُهَيِّم» اسم فاعل من هيمه الحب إذا جعله هائمًا ، تقول في النسب إلى كله : «مُهَيِّمِي»^(١) بإثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى (لأنفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة) التي هي عوض من ألف «مِهَيِّم» ، أو من الواو الثانية [ب/٢٦٥] من «مُهَوِّم» ، أو من الياء الثانية من «مُهَيِّم» ، هذا حاصل كلام أبي حيان^(٢) ، وتلميذه الشهاب الحلبي السمين^(٣) .

(وكان القياس أن يقال في) النسب إلى : (طَيِّئ) ؛ بتشديد الياء وبالهمزة : (طَيِّئِي) ، بحذف الياء الثانية فقط ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية) ، وهي الأولى (ألفًا على غير قياس) ، لأنها ساكنة ، (فقالوا : طَائِي^(٤)) . ولو قيل : حذفت الياء الأولى الساكنة ، وقلبت الياء الثانية المتحركة ألفًا ، كان القلب على القياس .

الأمر (الثاني) مما يحذف لياء النسب (ياء : فَعِيلَة) بفتح أوله ، وكسر ثانيه . بشرط صحة العين ، وانتفاء تضعيفها (ك : حَنِيْفَة ، وَصَحِيْفَة ، تحذف منه تاء التأنيث أولاً ، ثم تحذف الياء) ثانيًا ، فرقًا بين المذكر الصحيح اللام ، والمؤنث ، (ثم تقلب الكسرة) فتحة كما في «نَمَر» ، (فتقول : حَنَفِي ، وَصَحَفِي) .

وشد قولهم في) النسب إلى (السَلِيْقَة) وهي الطيبة [٣٣١] (سَلِيْقِي ، وفي) النسب إلى (عميرة كلب) ، وإلى سليمة الأزد : (عَمِيرِي) ، و«سَلِيمِي»^(٥) ، والقياس فيهن : «سَلَقِي» ، وعَمَرِي ، وسَلَمِي» بحذف الياء وإبدال الكسرة فتحة ، كما في عميرة غير كلب ، وسليمة غير أزد ، ولكنهم فرقوا بينهما .

والسَلَقِي من يتكلم بسليقته ، أي طبيعته ، معربًا من غير تعلم إعراب ، قال : [من الطويل]

٩٢٠- وَلَسْتُ بَنَحْوِي يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلَقِي أَقُولُ فَأُعْرَبُ

(١) شرح ابن النازم ص ٥٦٨ ، والارتشاف ٢٨٢/١ .

(٢) الارتشاف ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .

(٣) الدر المصون ٥٦٦/٨ .

(٤) شرح ابن النازم ص ٥٦٨ ، وشرح ابن عقيل ٤٩٧/٢ .

(٥) شرح ابن النازم ص ٥٦٨ ، والارتشاف ٢٨٣/١ ، والمسائل العضديات ص ٤ ، ١٦١ .

٩٢٠- البيت بلا نسبة في أساس البلاغة (سلق) ، وتاج العروس ٤٦٠/٢٥ (سلق) ، وشرح الأشموني ٧٣٢/٣ ، وشرح المرادي ١٣٥/٥ .

(ولا يجوز حذف الياء في نحو «طَوِيلَةٌ» ، لأن العين معتلة^(١) ، فكان يلزم قلبها ألفاً لتحركها ، وتحرك ما بعدها ، وانفتاح ما قبلها ، فيكثر التغير) مع اللبس ، ولو لم يقلبوا لزم الاستئصال ، قاله الجاربردي^(٢) .

(ولا) يجوز الحذف (في نحو «جَلِيلَةٌ» ، لأن العين مضعفة^(٣) ، فيلنقي بعد الحذف مثلاًن [٢٦٦/١] فيثقل) ، ولو أدغموا لزم زيادة التغير مع اللبس .

الأمر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (ياء : فُعِيلَةٌ)^(٤) بضم أوله وفتح ثانيه ، بشرط ألا تكون العين مضعفة ، (ك : جُهِينَةٌ وَقُرَيْظَةٌ) بالمسألة ، (تحذف تاء التانيث أولاً ، ثم تحذف الياء^(٥)) كما مر ، (فتقول : جُهْنِيَّ وَقُرَظِيَّ .

وشدّ قولهم في) النسب إلى (رُدَيْتَةٌ) : رمح (رُدَيْتِي) ، بإثبات الياء^(٦) ، وتقول في النسب إلى «عُيَيْتَةٍ ، وَقُوَيْمَةٍ : عُيَيْيَّ ، وَقُوَيْمِيَّ» . ولا يشترط هنا صحة العين ، لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفاً ، فلا يلزم المحذور السابق .

(ولا يجوز ذلك) الحذف (في نحو : قُلَيْلَةٌ^(٧)) بضم القاف ، (لأن العين مضعفة) ، وحذف الياء يؤدي إلى الثقل لو لم يدغم أحد المثليين في الآخر ، وزيادة التغير مع اللبس لو أدغم .

الأمر (الرابع) مما يحذف لياء المنسب (واو : فَعُولَةٌ) بفتح الفاء بشرط صحة العين ، وعدم تضعيفها (ك : شَنَوَةٌ) حي من اليمن ، (تُحذف تاء التانيث) أولاً ، (ثم تُحذف الواو) ثانياً ، لأنهم لما حذفوا تاء التانيث ، وهي حرف صحيح دالٌّ على معنى استقبحوا أن يبقوا بعد ذلك حرفاً معتلاً زائداً لغير معنى ، (ثم تقلب الضمة فتحة فتقول : شَنَيْي^(٨)) ، وأما قولهم : «شَنَوِيَّ» فعلى لغة من قال : أزد شنوة بتشديد الواو ، قاله ابن السكيت^(٩) .

(١) شرح ابن الناطم ص ٥٦٨ ، والكتاب ٣/٣٣٩ .

(٢) شرح الشافعية ١/١٥٤ .

(٣) شرح ابن الناطم ص ٥٦٨ ، وشرح المرادي ٥/١٣٧ ، والكتاب ٣/٣٣٩ .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) شرح ابن الناطم ص ٥٦٨ ، وشرح المرادي ٥/١٣٥ .

(٦) في شرح ابن الناطم ص ٥٦٨ : (إنما ينسب إليه على لفظه ، فيقال : قليلي) .

(٧) شرح ابن الناطم ص ٥٦٨ ، والكتاب ٣/٣٣٩ .

(٨) إصلاح المنطق ص ١٤٦ .

وما ذكرناه في «فَعِيلَة ، وفُعَيْلَة» من وجوب حذف الياء فيهما ، وقلب الكسرة فتحة في الأولى فلا نعلم فيه خلافاً .

وأما «فَعُولَة» : فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة معاً ، واجتلاب فتحة مكان الضمة^(١) . [٢٦٦/ب] وذهب الأخفش ، والجرمي ، والمبرد إلى وجوب بقائهما معاً^(٢) . وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط ، وبقاء الضمة بحالها .

(ولا يجوز ذلك) الحذف (في : فَعُولَة) بفتح القاف (لاعتلال العين) كما مر في «طَوِيلَة» . (ولا) يجوز ذلك (في نحو : «مَلُولَة» لأجل التضعيف) في العين ، وحذف الواو يؤدي إلى التقاء مثلين ، والإدغام ممتنع ، لأن «فَعَل» بفتحتين واجب الفك ك «طَلَل» فيثقل اللفظ به .

الأمر (الخامس) مما يحذف لياء النَّسَب (ياء : فَعِيل) بفتح أوله ، وكسر ثانيه (المعتل اللام) ياء كانت أو واواً (نحو : غَنِيٍّ ، وَعَلِيٍّ ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الكسرة فتحة) كما تقدم ، (ثم تقلب الياء الثانية ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، (ثم تقلب الألف واواً) كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين ، (فتقول : غَنَوِيٍّ ، وَعَلَوِيٍّ) .

الأمر (السادس) مما يحذف لياء النَّسَب (ياء : فُعِيل) ؛ بضم أوله وفتح ثانيه (المعتل اللام نحو : «قُصَيٍّ» ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الثانية ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، (ثم تقلب الألف واواً) لِمَا مر ، (فتقول : قُصَوِيٍّ) .

وهذان النوعان ، وهما «فَعِيل ، وفُعِيل» المعتلا اللام (مفهومان مما تقدم) في «فَعِيلَة ، وفُعَيْلَة» ، ولكنهما إنَّما ذكرا هناك استطراداً ، وهذا (الموضع) موضعها ، فإن كان : فَعِيل (بفتح الفاء (و : فُعِيل) بضمها (صحيح اللام لم يحذف منهما شيء) ، وذلك نحو قولهم في «عَقِيل ، وعُقِيل : عَقِيلِي ، وعُقِيلِي» ، (وشذ قولهم في : ثَقِيف ، وقُرَيْش) وهذيل : (ثَقَفِيٍّ ، وقُرَشِيٍّ) ، وهذلي^(٤) .

(١) انظر الكتاب ٣/٣٣٩ ، وفي شرح ابن الناطم ص ٥٦٨ : (وفعولة في هذا الباب ملحقة بفعيلة) .

(٢) انظر شرح المفصل ٥/١٤٦ ، والارتشاف ١/٢٨٣ .

(٣) انظر شرح ابن الناطم ص ٥٦٩ ، وشرح المفصل ٥/١٤٨ ، والكتاب ٣/٣٤٤ .

(٤) شرح ابن الناطم ص ٥٦٩ ، والارتشاف ١/٢٨٤ .

(فصل ل)

(حكم هَمْزة الممدود في التسب كحكمها في الشنية^(١)) [٢٦٧/١] فهي إما للتأنيث ، أو منقلبة عن حرف أصلي ، أو عن حرف الإلحاق .
(فإن كانت للتأنيث^(٢) قلبت واوًا ك : صَحْرَاوِيٍّ) ، لكون الهمزة أثقل من الواو ، ولم تقلب ياء لثلاث ياءات مع الكسرة .

وشذ «صَنَّاعِيٍّ» في التسب إلى «صنعاء اليمن» ، و«بَهْرَانِيٍّ» في التسب إلى «بَهْرَاء» اسم قبيلة من «قضاة» ، فأبدلوا من الهمزة النون ، لأن الألف والنون يشابهان ألفي التأنيث . [٣٣٢] ومن العرب من يقول : «صَنَّاعوي» ، و«بَهْرَاوي» على القياس^(٣) .
(أو) كانت (أصلاً سلمت) من القلب غالباً لقوتها بأصلاتها (نحو : قُرَّائِي) في «قُرَاء» ، وهو الرجل النَّاسِكُ^(٤) ، ومنهم من يقلبها واوًا استثقلاً ، والأجود التصحيح^(٥) ، قاله في التسهيل^(٦) .

(أو) كانت بدلاً من حرف زائد (للإلحاق) نحو : «عَلْبَاء» ، (أو) كانت (بدلاً من أصل) نحو : «كسَاء» ، أصله «كِسَاو» ، قلبت الواو همزة لوقوعها طرفاً إثر ألف زائدة ، (فالوجهان) السلامة والقلب فيهما ، (فتقول : كِسَائِيٍّ) بالتصحيح ، (وكِسَاوِيٍّ) بالقلب واوًا ، رجوعاً إلى الأصل^(٧) ، (وعِلْبَاوِيٍّ) بالقلب واوًا تشبيهاً بألف التأنيث ، (وعِلْبَائِيٍّ) بالتصحيح تشبيهاً بالأصلية .

والعلباء عصب العنق ، والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق بـ «قِرْطَاس» ، ولا يخفى ما في الأمثلة من النشر على خلاف الترتيب .

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ .

(٢) في شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ : (فإن كانت زائدة للتأنيث) . وانظر شرح المرادي ١٣٩/٥ .

(٣) شرح المفصل ١١/٦ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ ، وشرح المرادي ١٣٩/٥ .

(٥) في « ب » : (الفصح) .

(٦) التسهيل ص ٣٦١ .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ ، وشرح المرادي ١٣٩/٥ .

(فصل ل)

(ينسب إلى صدر العلم المركب) ، ويُحذف العجز لاستثقال النسبة إلى كلمتين معاً ، فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث (إن كان التركيب إسنادياً ، ك : تَابَّطِي ، وَبَرَّقِي ، في) النسبة إلى (تَابَّط شَرًّا ، وبرق لحره ، أو مزجياً) سواء أكان صدره صحيحاً أم معطلاً ، (ك : بَعْلِي ، وَمَعْلِي ، أو مَعْلَوِي^(١)) في) النسب إلى (بَعْلِيك ، وَمَعْلِي كَرَب) .

[٢٦٧/ب] وإنما خيّر في الياء بين إبقائها على حالها وقلبها واوًا ، لأنك إذا حذفت الجزء الثاني صار الكلام منقوصاً ، وياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوًا نحو : « قَاضِي ، وقَاضَوِي » ، والأرجح التصحيح كما تقدم . وفي النسب إلى المزجي خمسة أوجه :

أحدها : ما ذكره الموضح تبعاً للنظم من الاختصار في النسب على الصدر ، وهو مقيس اتفاقاً .

الثاني : أن ينسب إلى عجزه فتقول : « بَكِّي ، وَكَرْبِي » ، واختاره الجرمي^(٢) .

الثالث : أن ينسب إليهما معاً ، مزالاً تركيهما^(٣) فتقول : « بَعْلِي بَكِّي ، وَمَعْلِي

كَرْبِي » ، واختاره أبو حاتم وآخرون ، وأنشد عليه السيرافي : [من الطويل]

٩٢١- تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلَةٍ مَا أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرُّزْقِ

فنسبها إلى رام هرمز بلدة من نواحي خوزستان .

(١) شرح ابن النازم ص ٥٦٩ .

(٢) شرح المرادي ١٤٠/٥ ، والارتشاف ٢٧٩/١ .

(٣) شرح المرادي ١٤١/٥ .

٩٢١- البيت بلا نسبة في شرح الأشعري ٧٣٦/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٧٢/٢ ، وشرح شواهد

الشافية ص ١١٥ ، والمقرب ٥٨/٢ ، والمذكر والمؤنث للسجستاني ص ٥١ ، والمذكر والمؤنث للأنباري

ص ٦٤٨ ، وشرح المرادي ١٤١/٥ .

الرابع: أن ينسب إلى جميع المركب^(١) فتقول: «بَعْلَيْكِي»، وَمَعْلِيَّ كَرَبِيَّ».
الخامس: أن ينبني من جزأي المركب اسماً على «فَعْلَل» ، وينسب إليه ، قالوا
في النَّسَب إلى: «حَضْرَمُوت: حَضْرَمِيَّ»^(٢). (أو إضافياً ك: امْرُئِي) بكسر الراء تبعاً
لكسرة الهمزة، (وَمَرْئِي) بحذف الهمزة الأولى، وفتح الميم والراء (في) النَّسَب إلى
(امرئ القيس^(٣)) .

قيل: و«امْرُئِي» شاذ عند سيبويه^(٤)، والمطرّد عنه «مَرْئِيَّ»، بحذف الهمزة وفتح
الميم والراء، كذا تكلمت به العرب، قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس: [من الوافر]
٩٢٢- إِذَا الْمَرْئِيُّ شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَقْدَنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارًا
واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي، فإنه ينسب إلى «مَرْقَسِيَّ»^(٥).

(إلا أن كان) المركب الإضافي (كنية، ك: أبي بكر، وأم كلثوم، أو كان
معرفاً صدره بعجزه^(٦) ك: ابن عمر، وابن الزبير، فإنك) تحذف صدره، و (تنسب
إلى عجزه)، لأنه المقصود بمبدلولة، (فتقول: بَكْرِيَّ، وَكُلْثُومِيَّ، وَغَمْرِيَّ)، وَزُبَيْرِيَّ.
(وربما ألحق بهما ما خيف فيه [١/٢٦٨] اللبس كقولهم في) النَّسَب إلى (عبد
الأشهل: أشهلي، و) في النَّسَب إلى: (عبد مناف: منافي) فحذفوا صدرهما، ونسبوا
إلى عجزهما^(٧)، إذ لو عكسوا، وحذفوا العجز، ونسبوا إلى صدرهما، وقالوا: «عَبْلَمِيَّ»
لالتبس بالنسب إلى «عبد» غير مضاف، والأشهل: صفة لرجل، و«مناف» اسم لصنم.
والحاصل أن المركب الإضافي ينسب إلى عجزه في ثلاثة مواضع: أحدها: ما كان
كنية. الثاني: ما تعرف صدره بعجزه. الثالث: ما يخاف اللبس من حذف عجزه.

وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه إلى الصدر.

وشد بناء «فَعْلَل» من جزأي المضاف إليه، والمحفوظ من ذلك: «يَتَمَلِيَّ»،
وَعَبْدَرِيَّ، وَمَرْقَسِيَّ، وَعَبْقَسِيَّ، وَعَبْشَمِيَّ في النَّسَب إلى: «تيمم اللات، وعبد الدار،
وامرئ القيس بن حجر الكندي، وعبد القيس، وعبد شمس».

(١) شرح المرادي ١٤١/٥ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٦٩، وشرح المرادي ١٤٢/٥ .

(٤) الكتاب ٣٧٦/٣ .

٩٢٢- البيت لذي الرمة في ديوانه ١٣٩٢/٢، وأساس البلاغة (وَأَب)، وتاج العروس ٤٣٢/١ (مراً)،

٣٢٧/٤ (وَأَب)، وكتاب العين ٤٢٠/٨، ولسان العرب ١٥٧/١ (مراً)، ٧٩١/١ (وَأَب) .

(٥) الارتشاف ٢٨٧/١، وفي تاج العروس ٤٢٠/١٦: أن نسبة مرقسي هي لامرئ القيس بن حجر غلط

والصواب: امرؤ القيس بن الحارث بن معاوية كما حققه ابن الجواني في المقدمة .

(فصل ل)

إذا نسبت إلى ما حذفت عينه ، وصحت لامه رددتها وجوباً في مسألة واحدة ، نحو : « رب » بتخفيف الباء^(١) ، وأصلها التشديد ، فحذف بحذف عينه الساكنة مسمى به ، فإذا نسبت إليه قلت : « رَبِّي » ، برد العين ساكنة ، ولا تحرك لنقل^(٢) الفك إجماعاً . (وإذا نسبت إلى ما حذفت لامه رددتها وجوباً في مسألتين :

أحدهما : أن [٣٣٣] تكون العين معتلة ك : شاة ، أصلها : شَوْهَة) ، بسكون الواو ك « صَحْفَة » ، ثم لَمَّا لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها . فانقلبت ألفاً ، وحذفت لامها ، وهي الهاء ، وعوض منها التاء ، (بدليل قولهم) في تكسيرها : (شِيَاه) بالهاء ، وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها ، فإذا نسبت إلى « شاة » رددت لامها اتفاقاً .

ثم اختلف في عينها ، هل تبقى على فتحها العارض فتستمر ألفاً ، أو ترد إلى سكونها الأصلي ، فتسلم من القلب ألفاً ؟ ذهب سيبويه^(٣) إلى الأول ، وأبو الحسن الأخفش^(٤) إلى الثاني ، (فتقول : شَاهِي) على مذهب سيبويه ، لأنه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي ، بل يبقى^(٥) العين مفتوحة ، فتقلبها^(٦) ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . (وأبو الحسن يقول : شَوْهِي) بسكون الواو ، ولا يقلبها ألفاً ، (لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي) فيمتنع القلب .

(١) في « ب » : (الهاء) .

(٢) في « أ » : (لنقل) .

(٣) الكتاب ٣/ ٣٦٧ .

(٤) الارتشاف ١/ ٢٨٦ .

(٥) في « ب » : (تبقى) .

(٦) في « ب » : (فتقلب) .

والصحيح مذهب سيوييه، وبه ورد السماع، قالوا في النسب إلى «غَدٍ: غَدَوِيٌّ»، وحكي عن أبي الحسن أنه رجع في كتابه الأوسط إلى مذهب سيوييه^(١).

المسألة (الثانية) مما يجب رد لامة (أن تكون اللام قد ردت في تثنية ك: أب، وأبوان، أو في جمع تصحيح) لمؤنث (ك: سَنَّة، وسَنَوَات) في لغة^(٢) غير أهل الحجاز، (أو سَنَهَات) في لغة أهل الحجاز، (فتقول) في النسب إلى «أب، وسَنَّة»: (أَبَوِي، وسَنَوِي، أو سَنَهِي)، برد اللام كما ردت في التثنية والجمع بالألف والتاء^(٣). لأن النسب أقوى على الرد، لأنه أحمل للتغيير، فلذلك وجب فيه^(٤) رد ما وجب رده في غيره، وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره إظهاراً لمزبته في الرد، (فتقول في) النسب إلى (دُو، وذَات: دَوَوِي) باتفاق سيوييه وأبي الحسن^(٥)، لأن «دُو» عندهما «فَعَل» بالتحريك، ولامها ياء، لأن «طويت» أكثر من قوة.

وذهب الخليل إلى أنهما «فَعَل» بالسكون، نظراً إلى أن الأصل السكون وإلى أن لامها واو، وأنه من باب قوة، وعلى القولين قلبت ألفاً، وقلبت الألف واواً في النسب، و«ذَات» هي «دُو» بزيادة التاء.

وإنما قيل في النسب إليهما: «دَوَوِيٌّ» [٢٦٩/١] (لأمرين: اعتلال العين ورد اللام في تثنية: ذَات، نحو: «ذَوَاتَا أَفْنَانٍ» [الرحمن/٤٨] بالواو على الأصل وقالوا: «ذاتا» على اللفظ، وهو^(٦) القياس. كقولهم: «ذاتا جمال»، لا غير، والألف الأولى من «ذاتا» غير^(٧) منقلبة عن واو، والألف الثانية علامة رفع وتثنية، والتاء للتأنيث كما في «مُسْلِمَتَان» وإنما صحت العين^(٨) حال التكميل^(٩)، وأعلت حال النقص، لئلا يجتمع إعلان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص.

(١) شرح المرادي ١٤٥/٥.

(٢) في «ب»: (غير لغة).

(٣) في «ب»: (والهاء).

(٤) بعده في «ب»: (ردها وجب).

(٥) الكتاب ٣٦٦/٣ - ٣٦٧.

(٦) في «ط»: (القولين) مكان (اللفظ، وهو).

(٧) في حاشية يس ٣٣٣/٢: (الذي في النسخ الصحيحة: «عين منقلبة عن واو»، يعني أن الألف عين الكلمة وهي منقلبة عن واو).

(٨) في حاشية يس ٣٣٣/٢: (أي لم تقلب ألفاً كما قلبت في ذات).

(٩) في حاشية يس ٣٣٣/٢: (معنى قوله: حال التكميل حال رد ما حذف في الكلام منها).

(وتقول في) النَّسَب إلى (أُخْت : أَخَوِيَّ ، كما تقول في) النَّسَب إلى (أَخ) :
أَخَوِيَّ ، (وتقول في) النَّسَب إلى (بِنْت : بَنَوِيَّ ، كما تقول في) النَّسَب إلى (ابْن) :
بَنَوِيَّ^(١) ، (إذا رددت محذوفه لقولهم) في الجمع بالألف والتاء : (أَخَوَات ، وَبَنَات ،
بحذف التاء والرد إلى صيغة المذكر الأصلية) .

وتقدم أن ما وجب رده في الجمع يجب رده في النَّسَب ، (وسره) ، أي : وحكمة
رد صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر (أن [٣٣٤] الصيغة) أي صيغة « أُخْت ، وَبِنْت » (كلها
للتأنيث) ، وأن التاء وإن كانت بدلاً من واو محذوفة فهي للإلحاق بـ « قُفْل ، وَجِدْع » إلحاقاً
للتأنيث بالثلاثي ، (فوجب ردها) أي رد صيغة « أُخْت ، وَبِنْت » (إلى صيغة المذكر) ،
فوجب حذف التاء منهما (كما وجب حذف التاء في) النَّسَب إلى « مَكَّة ، وَبَصْرَة » نحو :
(مَكِّيَّ ، وَبَصْرِيَّ ، و) في الجمع بالألف والتاء نحو : (مُسْلِمَات) (ثلاث تقع تاء التأنيث
حشواً . هذا قول سيبويه ، والخليل ، أجوروا التاء وإن كانت للإلحاق مجرى تاء التأنيث
لاختصاصها بالمؤنث ، وفتح أولهما في النَّسَب كما فتح في الجمع بالألف والتاء . [٢٦٩ ب]
(ويونس) يوافق على حذف التاء في الجمع ، فيجريها مجرى تاء التأنيث ، ويحذفها ،
ويخالف النَّسَب ، فلا يحذف التاء ، ويجمع بينها وبين ياء النَّسَب فيجريها مجرى الملحق به ،
ويبقى أولهما على حركته ، (ويقول فيهما : أُخْتِيَّ ، وَبِنْتِيَّ^(٢) ، مُحْتَجًّا بأن التاء لغير التأنيث
لأن ما قبلها ساكن صحيح) ، وتاء التأنيث إن كان ما قبلها صحيحاً يجب فتحه نحو :
« قَصْعَة ، وَصَنِيعَة » .

ولا يسكن إلا إذا كان معتلاً نحو : قَتَاة وَفَتَاة ، (ولأنها لا تبدل في الوقف هاء) ،
وتاء التأنيث تبدل في الوقف هاء نحو : « رَحْمَه ، وَنِعْمَه » ، (وذلك) المذكور من كونها
ليست للتأنيث (مُسَلَّم ، ولكنهم عاملوا^(٣) صيغتها) مع تاء الإلحاق (معاملة) غيرهما
مع (تاء التأنيث ، بدليل مسألة الجمع) بالألف والتاء ، وذلك لأنهم ردوا المحذوف من
المفرد ، وحذفوا التاء التي فيه ، ثم جمعوه بألف وتاء مزيديتين ، وقالوا : « أَخَوَات ، وَبَنَات » ،
ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا : « أُخْتَات ، وَبِنْتَات » .

(١) في شرح ابن النازم ص ٥٧٠ : (هذا مذهب سيبويه والخليل ، وأما يونس فيقول : أُخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ) .
وانظر الكتاب ٣/٣٦٠ - ٣٦١ .

(٢) شرح ابن النازم ص ٥٧٠ ، والكتاب ٣/٣٦١ .

(٣) في « ب » : (جعلوا) .

وألزمه الخليل أن ينسب إلى «هَنْتٌ، وَمَنْتٌ» بإثبات التاء مع أنه وغيره مجمعون على أنه إنما يقال في ذلك بحذف التاء.

ويُجاب عن مسألة الجمع بالفرق بين الجمع والتَّسب، لأن الجمع لا لبس فيه بخلاف التَّسب، إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر. وعن مسألة «هَنْتٌ، وَمَنْتٌ» بأن التاء فيها ليست كالتاء في «أُخْتُ، وَبِئْتُ»، لأن التاء في «هَنْتٌ» في الوصل خاصة، وتبدل هاء في الوقف، فليست بلازمة، وفي «مَنْتٌ» في الوقف خاصة، وتذهب في الوصل بخلاف تاء «أُخْتُ، [i/٢٧٠] وَبِئْتُ» فإنهما يشبان وصلاً ووقفاً على صورتها.

وفي المسألة مذهب ثالث للأخفش، وهو حذف التاء ورد المحذوف، وإبقاء الاسم على وزنه فتقول^(١): «أُخْوِيَّ، وَبِئْوِيَّ» بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من «أَبْنَةُ» اتفاقاً، فيقال: «أَبْنِيَّ» أو «بِئْوِيَّ» كما يأتي في «ابن». (ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك)، وهو ما صحت عينه ولم ترد لأمه في تثنية ولا جمع (نحو: يَدِي، وَدَمِي) مما لأمه معتلة محذوفة، ولم يعوض منها شيء، (وشَفَّةٌ) مما لأمه صحيحة محذوفة، وعوض منها تاء التأنيث.

(تقول: يَدَوِيَّ) برد المحذوف، وقلب الياء واواً كراهة اجتماع الكسرة والياءات، (أو يَدِيَّ) بغير رد للمحذوف، (وَدَمَوِيَّ) بالرد، والقلب، (أو دَمِيَّ) بغير رد، (وشَفَّيَّ) بغير رد، (أو: شَفَّيَّ) بحذف التاء، ورد الهاء المحذوفة. وما ذكره في «شَفَّيَّ، وشَفَّيَّ» بالرد وعدمه، (قاله الجوهري^(٢))، وغيره.

وقول ابن الخباز: إنه لم يسمع إلا «شَفَّيَّ» بالرد لا يدفع ما قلناه (من جواز الأمرين (إن سلمناه، فإن المسألة) التي نحن فيها، وهي جواز رد اللام وتركه (قياسية، لا سماعية)، حتى يقتصر على المسموع منها.

(ومن قال) في: شَفَّةٌ (إن لأمها واو؛ فإنه يقول إذا رد) اللام: (شفوي) بالواو، (والصواب ما قدمناه) من أنه يقال: «شَفَّيَّ» بالهاء، لأن لأمها هاء^(٣) (بدليل) رجوعها في قولك: (شافهت، والشفاه) بالهاء، لأن إسناد الفعل إلى التاء، والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها.

(١) الارتشاف ٢٨٨/١.

(٢) الصحاح (شفه).

(٣) الكتاب ٣٥٧/٣ - ٣٥٨.

وأصل «يد» ودم، وشفة، «فَعَلَّ» بسكون العين، أما «يد» فلا خلاف فيها، وأما «دم» فعلى الصحيح عند سيبويه والأخفش^(١). [٢٧٠/ب] وذهب [٣٣٥] المبرد إلى أنه «فَعَلَّ» بفتح العين، وضعفه الجاربردي^(٢). وأما «شَفَّة» فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء.

وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والأخفش من الرد إلى السكون الأصلي وعدمه. (وتقول في: ابن، واسم) مِمَّا حذف لامه، وعوض منه همزة الوصل: (ابنِي، واسْمِي) بعدم رد اللام، (فإن رددت اللام) حذفت الهمزة، (وقلت: بَنَوِي، وَسَمَوِي، بإسقاط الهمزة)، ولا تقول: «ابْنَوِي، واسْمَوِي» بالهمزة ورد اللام (لئلا يجمع بين العوض) وهو الهمزة، (والمعوض منه) وهو الواو، ويأتي الخلاف في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه، فسيبويه يقول^(٣): «سُمَوِي» بكسر السين وضمها وفتح الميم، والأخفش يسكن الميم، ويقولان: بَنَوِي^(٤)، بالفتح لا غير. وتقول في «ابْنُم» بزيادة الميم: «بَنَمِي، وابْنِي، وبَنَوِي»، ولا تقول: ابْنَمَوِي؛ لِمَا ذكر. وعلى الأول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الإعراب.

(وإذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه، أو عينه رددتها) أي الفاء والعين (وجوباً في مسألة واحدة، وهي أن تكون اللام معتلة، ك: «يرى» علماً)، وأصل «يرى»: «يرأى» نقلت حركة الهمز إلى الراء، ثم حذفت الهمزة، وهي عينه، (وك: شَيْئَةً)، وهو كل لون يخالف معظم اللون، وأصلها: «وشية» بكسر الواو، نقلت الكسرة إلى الشين، ثم حذفت الواو، وهي فاؤها، وعوض منها تاء التأنيث.

(فتقول في) النسب إلى (يرى) علماً: (يَرِيّ: بفتحيتين) على الياء والراء (فكسرة) قبل الياء، وبرد العين: وهي الهمزة (على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد) للمحذوف، (وذلك لأنه يصير) بعد الرد (يَرَأِيّ) بفتح الياء والراء والهمزة (بوزن: جَمَزِيّ) بالجيم والزاي (فيجب حينئذ حذف الألف) لأنها رابعة متحرك ثاني كلمتها، (وقياس قول أبي الحسن: يَرِيّ) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الألف، (أو: يَرَأَوِيّ) بقلب الألف واوًا، (كما تقول) في النسب إلى: ملهى (ملهيّ)

(١) المقتضب ٢٣١/١، وفي شرح المفصل ٨٤/٥ أنه مذهب الأخفش أيضاً.

(٢) شرح الشافية ١٧٠/١.

(٣) الكتاب ٣٦١/٣.

(٤) نسبة إلى (أبناء فارس)، انظر الكتاب ٣٦١/٣، والارتشاف ٢٨٧/١، ولسان العرب (بن).

يحذف الألف ، (وَمَلْهُوِيٍّ) بقلبها واوًا ، لأنه إذا رد المحذوف يرد الساكن إلى أصله ، فإذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء إلى سكونها الأصلي ، فتصير « يَرَأَى » بوزن « جَرَحَى » ، والمقصود إذا كانت ألفه رابعة ، ثاني ما هي فيه ساكن كـ « حُبْلَى » يَجُوز في ألفه وجهان : حذفها وقلبها واوًا .

(وتقول في) النَّسَب إلى (شَيْءٍ : على قول سيويه^(١)) في إبقاء الحركة بعد رد المحذوف : (وَشَوِيٍّ) بكسر الواوين ، وفتح الشين ، (وذلك لأنك لما رددت الواو) الأولى المحذوفة ، وحذفت التاء (صار « الوَشِيَّ » بكسرتين) متجاورتين ، كسرة الواو وكسرة الشين (كـ : إِبِل) بكسر الهمزة والياء ، (فقلبت) الكسرة (الثانية فتحة) كراهية لتوالي الكسرتين والياءين ، (كما تفعل في : إِبِل) إذا نسبت إليه ، (فانقلبت الياء ألفًا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ، (ثم) انقلبت (الألف واوًا) ، لأن الألف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوًا .

(و) تقول (على) قول (أبي الحسن : وَشِيٍّ^(٢)) بكسر الواو والياء الأولى وسكون الشين بينهما ، لأنه يرد العين إلى سكونها الأصلي .

وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفًا ، إذ لا مقتضى له ، (وَيَمْتَنِعُ الرَّد في غير ذلك) المذكور من الوجوب^(٣) ، (تقول في) النَّسَب إلى (سَهٍ) بفتح السين المهملة وبالهاء ، وهو الدَّبر مِمَّا حذفت عينه ، (-وَعِدَّةٌ) بكسر العين مصدر « وَعَدَ » مِمَّا حذفت فاؤه ، (وأصله : سَتَّةٌ ، وَوَعِدَةٌ) بكسر الواو ، فحذف^(٤) من الأول عينه ، وهي التاء ، ومن الثاني فاؤه . وهي الواو ، وعوض منها تاء التأنيث (بدليل) رجوعه إلى الأصل في (أَسْتَاه) جمع [٢٧١/ب] « سَهٍ » ، (والوعد) بفتح الواو بغير تاء : (سَهِيٍّ) بلا رد ، (لا سَهِيٍّ) برد العين (وَعِدِيٍّ) بلا رد ، (لا وَعِدِيٍّ) برد الفاء ، (لأن لاهمها صحيحة) . وإِنَّمَا لَمْ يرد المحذوف منهما فرقًا بين النسبة إلى ما حذف^(٥) منه اللام ، وما حذفت منه العين والفاء . وَلَمْ يعكس ، لأن اللام محل التغيير ، فهو أولى بالرد ، وجاء « عِدَوِيٍّ » في النسبة إلى « عِدَّة » ، وليس هذا ردًا للفاء المحذوفة ، والأوجب^(٥) أن يقال : « وَعِدِيٍّ » ، بل هو كالعوض عن المحذوف .

(١) الكتاب ٣/٣٦٩ - ٣٧٠ .

(٢) شرح ابن النازم ص ٥٧١ ، والارتشاف ١/٢٨٥ .

(٣) في حاشية يس ٣٣٥/٢ : (قوله : من الوجوب ، لو أبدله بقوله : مما كانت لامه معتلة) .

(٤) في « ب » : (فحذفت) .

(٥) في « ط » : (وإلا لوجب) .

(وَإِذَا سَمَّيْتَ بِنَتَائِي الْوَضْعَ) حال كونه (معتل الثاني ضعفته) ، أي الثاني (قبل النسب) ، فزدت عليه من جنسه مثله ، (فتقول في « لَو » و « كَي » علمين : [٣٣٦] « لَو » و « كَي » بالتشديد فيهما^(١)) وذلك أنك زدت على الواو واوًا ، وعلى الياء ياءً ، ثم أدغمت إحداهما في الأخرى ، (وتقول في « لا » علمًا « لاء » بالمد) ، وذلك أنك زدت على الألف ألفًا أخرى ، فاجتمع ألفان ، فأبدلت الثانية همزة هربًا من تجاوز ساكنين ، وقيل : زيدت الهمزة من أول الأمر .

(فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِنَّ قُلْتَ : لَوِي) بتشديد الواو ، (وَكَيَوِي) لِمَا تقرر أن حرف العلة المشدّد إذا كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها ، وتفتح كما في « نَمَر » ، وتقلب الثانية واوًا لثلاث تجمع الياءات ، وإن كان واوًا بقيت ، إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الأربع ، (ولائِي ، أو لاوِي) لِمَا تقرر أن الهمزة إذا كانت بدلًا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوًا^(٢) ، هذا إذا قلنا : زدنا على الألف ألفًا ، ثم أبدلناها همزة .

وأما من قال ، زدنا همزة من أول الأمر ، فإنه يقول : « لائي » لا غير ، ولا يجوز « لاوي » إلا على قول بعضهم ، « قراوي » ، قاله ابن الخباز^(٣) . [٢٧٢/١] (كما يقول في النسب إلى : الدَّو) بفتح الدال المهملة وتشديد الواو ، وهو البادية (وَالْحَي) بفتح الحاء المهملة ، وتشديد الياء وهو القبيلة ، (وَالْكَسَاء) بالمد ، (دَوِي) بتشديد الواو ، (وَحَيَوِي) بفتح الياء (وَكَسَائِي) بالتصحيح ، (وَكَسَاوِي) بقلب الهمزة واوًا ، ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب^(٤) .

وحاصل الفصل أن المنسوب إليه المحذوف أحد أصوله ثلاثة أنواع : محذوف الفاء ، ومحذوف العين ، ومحذوف اللام ، والأولان نوعان : ما يجب فيه الرد . وما يمتنع .

(١) في شرح ابن النازم ص ٥٧٠ : (إن كان ؛ ثالثة ؛ حرفًا معتلًا وجب تضعيفه ، فيقال في لو : لوي ، أصله لووي) . وانظر الكتاب ١٤٨/٢ .

(٢) الكتاب ١٤٨/٢ .

(٣) حاشية الصبان ١٩٧/٤ .

(٤) اللف والنشر : أن يذكر الناظم في أول البيت أسماء متعددة غير تامة المعنى ، ثم يقابلها بأشياء يعددها

من غير الأضداد تتم معناها ؛ إما بالجمل ، وإما بالألفاظ المفردة ، كقول ابن حيوس :

فَعَلُ الْمَدَامِ وَلَوْهَا وَمَذَاقُهَا فِي مَقْلَتِيهِ وَوَجْهَتِيهِ وَرَيْقِيهِ

انظر شرح الكافية البدعية لصفي الدين الحلبي ، ص ٧٦ .

فالأول : ما لأمه معتلة نحو : « شَيْبَة ، وَيَرَى » علماً .

والثاني : ما لأمه صحيحة نحو : « عِلَّة ، وَسِه » .

والثالث : نوعان : واجب الرد ، وجائزه .

والأول ثلاثة أنواع : ما ترجع لأمه في التثنية كـ « أب ، وأخ » ، وما ترجع في

الجمع بالألف والتاء كـ « أخت ، وبنت ، وَسَنَة » ، وما عينه معتلة نحو : « شاة ، وذو » .

والثاني : ما عدا ذلك نحو : « يد ، ودم ، وشفة » ، والنسبة إلى ثنائي الوضع

خارجة عن ذلك .

(فصل ————— ل)

(وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن أشبهت الواحد بكونها

اسم جمع) له مفرد من لفظه . أو لا . فالأول : كـ « صَحْبِيَّ ، وَرَكْبِيَّ » ، والثاني : (ك : قَوْمِيَّ ، وَرَهْطِيَّ) ، ولا يرد إلى مفرد في اللفظ ، فلا يقال : « صَاحِبِيَّ ، وَرَاكِبِيَّ » ، ولا إلى مفرد في المعنى ، فلا يقال : « رَجُلِيَّ » ، لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد .

(أو) بكونها (اسم جنس ك : شَجَرِيَّ) ، لا يقال : يحتمل أن يكون منسوباً إلى مفرد وهو « شجرة » وحذفت التاء كما في « مَكِّيَّ » ، لأننا نقول : ليس الأمر كذلك ، وإنما هو منسوب [٢٧٢ ب] إلى الجماعة^(١) بدليل قولهم في التَّسْب إلى « الشَّعِيرِ »^(٢) : « شَعِيرِيَّ » بإثبات الياء بعد العين ، ولو كان منسوباً إلى « الشَّعِيرَةِ » ل قيل : « شَعْرِيَّ » بحذف الياء المثناة تحت ، لأن « شَعِيرَةً : فَعِيلَةٌ » ، وقياس « فَعِيلَةً : فَعِيلِيَّ » كـ « فَرَضِيَّ » في « فَرِيضَةٍ » ، قاله خطاب المادري في الترشيح .

(أو) بكونها (جمع تكسير) حال كونه (لا واحد له) من لفظه (ك : أَبَابِيلِيَّ) و« عَبَابِيلِيَّ » ، والعباديد : الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه ، أوله واحد ، ولكنه شاذ كـ « مَحَاسِنِيَّ » جمع « حَسَنَ » : حكاه أبو زيد^(٣) ، نزلوا الشاذ منزلة المعدوم .

(أو) حال كونه (جَارِيًا مَجْرَى الْعِلْمِ) ، لاختصاصه بطائفة بأعيانهم ، (ك : أَنْصَارِيَّ) نسبة إلى « الأنصار » ، لأنه غلب على قوم بأعيانهم ، حتى التحق بالأعلام ، و« الْأُصُولِيَّ » نسبة إلى « الْأُصُول » ، لأنه غلب على علم خاص ، حتى صار كالعلم عليه .

(وأما نحو : « كِلَابٌ ، وَأَلْمَارٌ » : علمين) لقبيلتين ، و« ضَبَابٌ ، وَمَدَائِنٌ ، وَمَعَاوِرٌ » أعلاماً (فليس مِمَّا نحن فيه لأنه واحد) بالشخص ، وانسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية ، (فالتَّسْب إليه على لفظه من غير شبهة) ولا تردد ، فيقال : « كِلَابِيَّ ، وَأَلْمَارِيَّ ، وَضَبَابِيَّ ، وَمَدَائِنِيَّ ، وَمَعَاوِرِيَّ » .

(١) في « ب » : (الجمع) .

(٢) في « ب » : (الشعر) .

(٣) الارتشاف ٢٨٩/١ .

وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس ، قاله في التسهيل ^(١) . ومثله
 بـ « الفَرَاهِيد » بالفاء والراء والذال المهملتين ، علماً على بطن من الأزد ، وإليه ينسب
 الخليل بن أحد الفراهيدي ، فقالوا : « الفَرَاهِيدِي » على لفظ الجمع ، و « الفُرْهُودِي » نسباً
 إلى واحده لأمن اللبس ، إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفُرْهُود ، وفيه نظر . قال في الصحاح ^(٢) :
 الفُرْهُدُّ بالضم : الغليظ ، والفُرْهُودُ حي من نجد ، وهو بطن من الأزد [٢٧٣/١] انتهى .
 فاللبس حاصل إذا قيل : « فُرْهُودِي » فإنه يوهم أنه منسوب إلى « الفُرْهُود » إذا قيل : إنه
 أبو بطن .

(وفي غير ذلك) المذكور من اسم الجمع ، والجنس ، والجمع النفي لا واحد له ،
 والجاري مجرى العلم (يرد) الجمع (المُكْسَرُ إلى مفردة ، ثم ينسب [٣٣٧] إليه ^(٣)) ،
 ولم ينسب إلى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب إليه على حاله ، والنسب إليه
 مسمى به ، هذا تعليل سيويوه ^(٤) ، وعلله غيره بأن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة
 على أن بينه وبين ذلك الجنس ملايسة .

وهذا المعنى يحصل بالفرد مع حصول الفرق بين النسب إليه جمعاً ، وبينه مسمى
 به ، (فتقول في النسب إلى : فَرَائِض) جمع فَرِيضَة ، (وَقَبَائِل) جمع قَبِيلَة ، (وَحُمَر)
 بالسكون جمع « أحر » أو « حمراء » ، (فَرَضِي ، وَقَبِلِي ؛ بفتح أولهما وثانيهما) ، وذلك
 لأنك رددتهما إلى « فريضة ، وقبيلة » ، ونسبت إليهما فحذفت الياء المثناة تحت ، وتاء
 التانيث ، وقلبت الكسرة فتحة كما في « نَمَر » ، (وَ : أَحْمَرِي ، وَ : حَمْرَاوِي) ، وذلك
 لأن « حَمْرَاء » إما جمع « أَحْمَر » أو جمع « حَمْرَاء » ، فإن كان جمع « أَحْمَر » رددته إليه
 وقلت : « أَحْمَرِي » ، وإن كان جمع « حَمْرَاء » رددته إليها وقلت : « حَمْرَاوِي » ، لأن
 الهمزة فيه للتانيث ، وهمز التانيث يجب قلبه واواً في النسب ، وإنما قال : يرد المُكْسَرُ إلى
 مفردة ، ولم يقل : يرد الجمع إلى مفردة ، لأن جمع التصحيح لا يرد إلى مفردة وإنما تحذف
 منه علامة الجمع ، ويظهر أثر ذلك في نحو : « تَمَرَات ، وَتِمَار » فإن نسبت إلى « تَمَرَات »
 قلت ، « تَمَرِي » بفتح الميم ، وإن نسبت إلى « تِمَار » قلت : « تَمَرِي » بالسكون .

(١) التسهيل ص ٢٦٥ .

(٢) الصحاح (فرهد) .

(٣) شرح المفصل ٩/٦ .

(٤) الكتاب ٧٨\٣٨/٣ .

(فصل ل)

(وقد يُستغنى عن ياءي التَّسْب بصوغ المنسوب إليه على : فَعَّال) بفتح أوله وتشديد ثانيه ، (وذلك غالب في [٢٧٣/ب] الحَرْف^(١)) ، جَمْع حِرْفَة ، (ك : بَزَاز) بزايين معجمتين لبياح البزّ ، (وَجَّار) بالنون والجيم لِمَنْ حرفته التجارة ، (وَعَوَّاج) لبياح العاج ، (وَعَطَّار) لبياح العطر ، ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله : (وَشَدَّ قَوْلَهُ) وهو امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٩٢٣- وَلَيْسَ بِنِزْيٍ رُمِحَ فَيَطْعَنَنِي بِهِ (وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ) (أي : بذِي نِبَلٍ) ، بدليل ما قبله ، فاستعمل « فَعَّال » في غير الحَرْف بمعنى ذِي كَذَا ، (وَحَمَلْ عَلَيْهِ قَوْمٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ^(٢)) ، كما قال ابن مالك : (﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾) [فصلت/٤٦] ، أي : بذِي ظَلَمٍ^(٣) .

والذي حملهم على ذلك أن النفي منصبٌ على المبالغة ، فيثبت أصل الفعل ، والله تعالى منزّه عن ذلك .

(١) شرح ابن الناطم ص ٥٧١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٦/٢ ، وشرح المرادي ١٥١/٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦٢/٤ .

٩٢٣- البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٣ ، وشرح ابن الناطم ص ٥٧١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٢١/٣ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، وشرح المرادي ١٥٢/٥ ، وشرح المفصل ١٤/٦ ، والكتاب ٣٨٣/٢ ، ولسان العرب ٦٤٢/١١ (نبل) ، والمقاصد النحوية ٥٤٠/٤ ، وتاج العروس (نبل) ، وبلا نسبة في أساس البلاغة (نبل) ، وأوضح المسالك ٣٩٩/٤ ، وشرح الأشموني ٧٤٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦٢/٤ ، ومغني اللبيب ١١١/١ ، والمقتضب ١٦٢/٣ .

(٢) شرح ابن الناطم ص ٥٧١ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٦٣/٤ ، وشرح الأشموني ٧٤٥/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٩٦٣/٤ .

وأمثلة «فَعَالٌ» كثيرة، ومع كثرتها فقال سيبويه^(١)، غير مقيسة، فلا يقال لصاحب الدقيق: «دَقَّقَ»، ولا لصاحب الفاكهة «فَكَّهَ»، ولا لصاحب البر، بالراء المهملة: «بَرَّرَ» ولا لصحاب الشعر: «شَعَّرَ»، انتهى^(٢).

والمراد يقيس هذا^(٣).

(أو) بصوغ المنسوب إليه (على: فَاعِلٌ، أو على: فَعِلٌ^(٤)) بفتح أوله، وكسر ثانيه (بمعنى ذي كذا).

فالأول، ك: تَامِرٌ، أي: ذي تَمَرٍ، (ولابن)، أي: ذي لَبَنٍ، (وطاعِمٌ)، أي: ذي طعام، (وكاسِيٌ)، أي: ذي كساء.

(والثاني، ك: طَعِمٌ)، أي: ذي طعام (ولبن)، أي: ذي لبن، (ونَهْرٌ)، أي: ذي نهار، (قال) الراجز: [من الرجز]

٩٢٤- (لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ) لَا أَذْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ

أنشله سيبويه في كتابه^(٥)، أي: ولكني نهاري، أي: عامل بالنهار.

(١) الكتاب ٣/٣٨١، وانظر شرح المفصل ١٥/٦.

(٢) في شرح المفصل ١٥/٦: (وقد قيل دقاق، ومثل ذلك الكسائي نسب على قياس النسب، والفراء على قياس البزاز والطار).

(٣) المقتضب ١٦١/٣.

(٤) شرح ابن الناطم ص ٥٧١، وشرح ابن عقيل ٥٠٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٦٢/٤-١٩٦٣، وشرح المفصل ١٥/٦.

٩٢٤- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤١/٤، وشرح ابن الناطم ص ٥٧٢، وشرح الأشموني ٧٤٥/٣، وشرح ابن عقيل ٥٠٦/٢، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٠٠، وشرح الكافية الشافية ١٩٦٣/٤، وشرح المرادي ١٥٤/٥، والكتاب ٣/٣٨٤، ولسان العرب ٢٣٨/٥ (نحر)، ٦٠٨/١١ (ليل)، والمقاصد النحوية ٥٤١/٤، والمقرب ٥٥/٢، ونوادر أبي زيد ص ٢٤٩، وأساس البلاغة (خني)، (نحر)، وتهذيب اللغة ٤٤٣/١٥، وكتاب العين ٤٤/٤.

(٥) الكتاب ٣/٣٨٤.

(فصل ل)

(وما خرج) في النسب (عما قررناه في هذا الباب فشاذا^(١)) ، وذلك تسعة أقسام :

أحدهما : بالتحريف فقط ، (كقولهم : أمويّ ؛ بالفتح) في الهمزة ؛ نسبة إلى « أمية » بضم الهمزة ، (وبصريّ ؛ بالكسر) في الباء ؛ نسبة إلى « البصرة » بفتح الباء ، (ودُهريّ ؛ للشيخ [٢٧٤/١] الكبير ، بالضم) في الدال نسبة إلى « الدهر » بفتح الدال .

(و) الثاني : بالزيادة فقط ، كقولهم : (مروزيّ ، بزيادة الزاي) نسبة إلى « مرو » ، « وربّانيّ ، وفوقانيّ ، وسُفْلانيّ ، وتحتانيّ » ، نسبة إلى : « الرّبّ ، وفوق ، وأسفل ، وتحت » ، قاله طاهر بن أحمد القزويني .

(و) الثالث : بالنقص فقط ، كقولهم : (بدويّ ، بحذف الألف) نسبة إلى : « البادية » ، و « خراسيّ » بحذف الألف والنون نسبة إلى « خراسان » ، (وجلوليّ) بحذف الألف نسبة إلى : « جلولاء » بالجيم والمد قرية بناحية فارس ، (وحروريّ) بحذف الألف والهمزة) نسبة إلى « حروراء » بمهملات والمد ، قرية بظاهر الكوفة ، ينسب إليها الخوارج الحرورية .

والرابع : بالحذف والتحريف نحو : « عاليّة وعَلَوِيّ ، وشَتاء وشَتَوِيّ ، وخَرِيف وخَرْفِيّ » بفتح فسكون ، و « خَرْفِيّ » ، بفتحتين .

والخامس : بالزيادة والتحريف نحو : « أنف ، وأنافيّ » .

والسادس : بالزيادة والحذف نحو : « رازيّ » نسبة إلى « الرّي » .

والسابع : بالقلب فقط نحو : « طائيّ ، وصنعانيّ ، وبهرانيّ ، وروحانيّ » نسبة إلى « طيّع ، وصنعاء ، وبهراء ، وروحاء » .

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٦٤/٤ ، وشرح ابن الناطم ص ٥٧٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٧/٢ ، والكتاب

والثامن : بالقلب والتحريف نحو : « ثوب حاري » نسبة إلى « الحَيْرَة » بالحاء المهملة ، فأما الإنسان فـ « حَيْرِي » .

والتاسع : بتوفير ما يستحق التغير نحو : « أُمِّي » نسبة إلى أُمِّة ، و « بَحْرَانِي » بالحاء المهملة نسبة إلى البحرين : اسم موضع . [٣٣٨]
ولذلك أسباب اقتصر الموضح منها على أربعة :

أحدها : الاستغناء بشيء عن شيء ، ومثل له بمثالين : « أموي ، وبصري » ، فالأول كأنه منسوب إلى المكبر ، وهو « أمية » ، والثاني كأنه منسوب إلى « البصرة » ، وهي حجارة بيض توجد في البصرة .

وثانيها : التفرقة بين نسبتين إلى لفظ واحد قصداً إلى إزالة اللبس . [٢٧٤/ب]
ومثل له بمثالين : « دُهْرِي ، وَمَرْزُوي » ، فالأول للفرق بينه وبين « الدَّهْرِي » بفتح الدال ، وهو القائل بالدهر من الملحمة ، والثاني للفرق بينه وبين المنسوب إلى « الْمَرْوَة » .
وثالثها : العدول من الثقل إلى الخِفَّة ، ومثله بمثل واحد هو : « بَلَوِي » .
ورابعها : تشبيه الشيء بالشيء ، ومثله بمثالين : « جلوي ، وحروري » ، فحذفوا الهمزة تشبيهاً للممدود بالقصور .

(هذا باب الوقف)

وهو قطع المنطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية ، لا الاختياري بالموحطة ، ولا الإنكاري ، ولا التذكيري ، ولا الترئمي ، ويقابله الابتداء ، والابتداء عمل ، فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ، ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد ، فيكون لتمام الغرض من الكلام ، ولتمام النظم في الشعر ، ولتمام السجع في النثر ، وهو أحد عشر نوعاً :

الأول : الإسكان الجرد .

الثاني : الروم .

الثالث : الإشمام .

الرابع : إبدال الألف .

الخامس : إبدال تاء التأنيث هاء .

السادس : زيادة الألف .

السابع : إلحاق هاء السكت .

الثامن : إثبات الواو والياء أو حذفهما .

التاسع : إبدال الهمزة .

العاشر : التضعيف .

الحادي عشر : نقل الحركة .

والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم في بيت فقال : [من البسيط]
نَقْلٌ وَحَذْفٌ وَإِسْكَانٌ وَيَتْبَعُهَا الْـ تَضْعِيفُ وَالرُّومُ وَالْإِشْمَامُ وَالْبَيْلُ

أما إلحاق هاء السكت فلبيان الحركة ، ثم الموقوف عليه تارة يكون منوناً وتارة يكون غير منون .

فأما (إذا وقفت على منون) غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات :

حذف التنوين مطلقاً ، والوقف بالسكون مطلقاً ، وهو لغة ربيعة .

وإبدال التنوين مطلقاً ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ،

وهي لغة الأزد . [٢٧٥/١]

والتفصيل بين المفتوح وغيره (فأرجح اللغات) الثلاث (وأكثرها أن يُحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة) ، ويسكن ما قبل التنوين (ك : هذا زَيْدٌ ، و : مررتُ بِزَيْدٍ) بسكون الدال في المثالين ، (وأن تبدل ألفاً بعد الفتحة إعرائية كانت) الفتحة (ك : رأيت زيدا . أو بنائية ك : إنها) بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى : « انكف »^(١) ، (و : وفيها) بفتح الواو [وسكون الياء]^(٢) بمعنى « أعجب » ،^(٣) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨١ - تَنْوِينًا إِثْرَ فَتْحٍ إِجْعَلْ أَلْفًا وَقَفًّا وَتَلَوَ غَيْرَ فَتْحٍ إِحْذَفَا^(٤)

وإنما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفاً لأن التنوين يشبه^(٥) الألف من حيث كان^(٦) اللين في الألف يقاربه الغنة في التنوين ، فأبدلوه ألفاً لِمَا بينهما من المقاربة ، ولم يبدل بعد الضمة واواً وبعد الكسرة ياءً لِمَا كان^(٧) ثقل الواو والياء في نفسيهما ، وإذا اجتمعت الضمة مع الواو ، والكسرة مع الياء زاد الثقل ، ولم يكن في الفتحة مع الألف ثقل فتركوها^(٨) على حالها .

وأما المؤنث بالتاء فإن تنوينه يحذف مع الضمة ، كما يحذف مع غيرها ، وتبدل التاء هاء ، ومن وقف بالتاء فإنه يبدل من التنوين ألفاً بعد الفتحة ويقول : « قَائِمَتَا » على إحدى اللغتين . وإذا وقف على المقصور المنون وجب إثبات الألف في الأحوال الثلاثة ، وفيه ثلاثة أقوال :

(١) في شرح شذور الذهب ص ١١٦ : (ولا ثقل بمعنى اكفف ، كما يقول كثير منهم) .

(٢) إضافة من « ب » .

(٣) ما بين الرقمين سقط من « ب » .

(٤) في « ط » : (شبيهه) .

(٥) في « ط » : (أن) .

(٦) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

أحدها : اعتباره بالصحيح ، فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة ، فإذا قلت : « هذا فتى ، و : مررتُ بفتى » ، ووقفت عليه ، فالألف هي الأصلية نظير الدال من « زيد » . وإذا قلت : « رأيت فتى » فالألف هي المبدلة من التنوين نظير الألف في « رأيت زيدا » ، وحذفت الألف الأصلية لاجتماع [٢٧٥/ب] الساكنين ، هذا مذهب سيبويه^(١) فيما نقل أكثرهم ، قيل ، ومعظم النحويين عليه .

القول الثاني : أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة ، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً ، هذا مذهب أبي الحسن ، والفراء ، والمازني^(٢) .

والقول الثالث : أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة ، وأن التنوين حذف ، فلما حذف عادت الألف ، وهو مكروي عن أبي عمرو [٣٣٩] والكسائي وابن كيسان والسيрани^(٣) ، ونقله ابن الباذش عن سيبويه ، والخليل^(٤) ، وفي الألف الموقوف عليها لغات^(٥) : أشهرها أن تقر على صورتها .

الثانية : قلبها ياء ، لأن الياء أبين من الألف ، وهي لغة فزارة ، وبعض قيس .
والثالثة : قلبها واواً ، لأن الواو أبين من الياء ، وهي لغة بعض طيء .
والرابعة : قلبها همزة ، لأن الهمزة أخت الألف ، وهي أبين الحروف كلها ، وهي لغة بعض طيء أيضاً ، وليس من لغتهم التخفيف ، ويحتمل القلب فيهن أن تكون من الألف الأصلية ، وأن تكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق .

(وشبهوا « إذن » بالمتون المنصوب ، فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً ، هذا قول الجمهور^(٦)) ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٣ — وَأَشْبَهَتْ إِذْنٌ مُنَوَّنًا نَصِبٌ فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلُوبٌ^(٧)

(وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون^(٨) ، واختاره ابن عصفور) في شرح

(١) الكتاب ١٨١/٤ .

(٢) انظر الارتشاف ٣٩٣/١ ، وشرح المرادي ١٥٦/٥ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١٩٨٢/٤ - ١٩٨٣ .

(٤) الكتاب ١٨١/٤ .

(٥) الارتشاف ٣٩٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٤/٤ .

(٦) الارتشاف ٣٩٣/١ ، وشرح المرادي ١٥٩/٥ .

(٧) ما بين الرقمين سقط من « ب » .

(٨) شرح المرادي ١٥٩/٥ .

الجملة^(١)، وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون^(٢). قال الموضح، وليس كما ذكر^(٣)، (وإجماع القراء السبعة على خلافه)، فإنهم أجمعوا على الوقف على نحو: ﴿ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا ﴾ [الكهف/٢٠] بالألف^(٤). لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال^(٥): «علّ الناس يقفون على «إذن» بالألف، والمازني [٢٧٦/١] يخالفهم، ويقول: هي حرف بمنزلة «لن»، وهي بـ «لن» أشبه منها بالأسماء. قال^(٦). وهذا قول حسن، وهو قول المبرد في الكفاية، وهذه حجته^(٧). وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في المستوفي إلى أن أصل «إذن»: «إذا» لِمَا يستقبل، ثم ألحق النون عوضاً عن المضاف إليه كما في: «يَوْمَئِذٍ»، وعلى هذا يصحّ وجه الوقف عليها بالألف،

(وإذا وقف على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها، (فإن كانت الهاء مفتوحة ثبتت صلتها . وهي الألف) لحقتها (ك : رأيتها ، و : مررت بها) بإثبات الألف بعد الهاء ، (وإن كانت) الهاء (مضمومة ، أو مكسورة) ، وكان ما قبلها متحركاً (حذفت صلتها ، وهي الواو) في المضمومة ، (والياء) في المكسورة (ك : رأيتها) بحذف الواو بعد الهاء ، (و : مررت به) بحذف الياء بعد الهاء لاستئصال الواو والياء .

وهل هما من نفس الضمير كما في « هو ، وهي » أو زائدتان للإشباع ، رجّح ابن الصايغ الأول^(٨) ، والزجاج الثاني^(٩) ، واختلف النقل عن سيبويه^(١٠) ، فالزجاج نسب إليه الأول^(١١) ، والمازني نسب إليه الثاني ،

فإن قلنا بالأول فلا بدّ من إخراج « هو » ، و « هي » من حكم الحذف ، فلا يجوز حذف الواو من « هو » ، ولا الياء من « هي » لتعاصيهما بالحركة عن الحذف ، بل يقال في الوقف : « هو ، وهي » بالسكون ، فلذلك قيّدنا الكلام بقولنا : ساكن ، وإن قلنا بالثاني فلا يحتاج إلى ذلك ، واحترزنا بقولنا ، وكان ما قبلها متحركاً من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم ، أو للوقف ، فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار ، وإثباتها فيقول : « مِنْهُ ، وَمِنْهُ ، وَعَلَيْهِ ، وَلَمْ يَدْعُهُ ، وَلَمْ يَدْعُهُ ، وَلَمْ يَرْمِهِ ، وَلَمْ يَرْمِهِ ، وَادْعُهُ ، [٢٧٦/ب] وَادْعُهُ ، وَارْمِهِ ، وَارْمِهِ » . قاله الشاطبي .

(١) شرح الجمل ١٧٠/٢ ، وكذا في شرح قطر الندى ص ٣٢٧ .

(٢) شرح قطر الندى ص ٣٢٧ .

(٣) الارتشاف ٣٩٢/١ .

(٤) شرح الشافية للرضي ٣٠٨/٢ .

(٥) الكتاب ١٨٩/٤ .

وفي غير ذلك لا يجوز إثبات صلة الضمير إذا كانت واوًا أو ياء ، (إلا في الضرورة ، فيجوز ثبوتهما كقوله) ، وهو رؤية : [من الرجز]

٩٢٥- (وَمَهْمَه مُعْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاءُ)

بإثبات الواو فيهما لفظًا لا خطأ ، لأن صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين ، قاله الموضح في الحواشي .

والمهمه : المفازة ، والأرجاء : النواحي ، والتشبيه فيه مقلوب ، والأصل : كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، فحذف المضاف ، وعكس التشبيه مبالغة ، (وقوله) : [من الطويل]

٩٢٦- (تَجَاوَزْتُ هَذَا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ إِلَى مَلِكٍ أَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ)

بإثبات الياء فيهما لفظًا لا خطأ كما تقدم ، والضمير لـ « هند » وهو علم رجل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٢- (وَاحْذِفْ لَوْفَقٍ فِي سَيَوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ)

وذكر في التسهيل^(١) أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحة إلى ما قبله اختياراً كقوله : [من الوافر]

٩٢٧- لَسْتُ فِي لَحْمٍ إِخَافَهُ

أراد : إخافها ، فنقل حركة الهاء إلى الفاء بعد سلب حركتها ، وحذف الألف ، واستشكل قوله : اختياراً ، فإنه يقتضي جواز القياس عليه ، وهو قليل .

٩٢٥- الرجز لرؤية في ديوانه ص ٣ ، والأشباه والنظائر ٢/٢٩٦ ، وخزانة الأدب ٦/٤٥٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٧١ ، ولسان العرب ١٥/٩٨ (عمى) ، ومعاهد التنصيص ١/١٧٨ ، ومغني اللبيب ٢/٦٩٥ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٥٧ ، وتاج العروس ٩/٨٩ (كيد) ، (عمى) ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/٢١٦ ، والإنصاف ١/٣٧٧ ، وأوضح المسالك ٤/٣٤٢ ، وجواهر الأدب ص ١٦٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٦ ، ٦٣٧ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠ ، وشرح المفصل ٢/١١٨ ، والصاحي في فقه اللغة ص ٢٠٢ .

٩٢٦- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٤٣ ، وشرح المفصل ٥/٩٣ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٥٨ . (١) التسهيل ص ٣٢٨ .

٩٢٧- تمام البيت : (فإني قد رأيت بدار قومي نوائب لست في لحم إخافه) وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/٥٦٨ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٩١ ، والارتشاف ٣/٢٩٧ ، ٣١٣ .

(وإذا وقف على المنقوص وجب [٣٤٠] إثبات يائه في ثلاث مسائل :
 أحدها : أن يكون) المنقوص (محذوف الفاء ، كما إذا سُمِّيت بمضارع : وقى)
 بالفاء ، أو القاف ، (أو) بمضارع (وعى) بالعين المهملة ، (فإنك تقول) في الرفع :
 (هذا يَفِي ، وهذا يَعِي) ، وفي الجرّ : مررتُ بِيَفِي ، وبِيعِي (بالإثبات) [٢٧٧/أ] للياء
 فيهما رفعاً وجرّاً ، (لأن أصلهما « يُوفِي ، ويُوعِي » ، فحذفت فأَوْهما) لوقوعها بين
 ياء مفتوحة وكسرة ، (فلو حذفت لأمهما) في الوقف (لكان إجحافاً) بهما ، إذ لم يسبق
 من أصولهما غير حرف واحد ساكن .

المسألة (الثانية : أن يكون) المنقوص (محذوف العين نحو : مُر) حال كونه
 اسم فاعل من : أَرى ، وأصله : مُرِّي (بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه) بسوزن
 « مُرْعِي » فنقلت (الكسرة ، وهي (حركة عينه ، وعينه هي الهمزة إلى الراء) قبلها ،
 وهي ساكن صحيح ، (ثم أسقطت) الهمزة للتخفيف ، ثم أعلّ إعلال « قاض » ، (ولم
 يجر حذف الياء) ، وهي لامه (في الوقف لما ذكرنا) من الإجحاف به من حذف عينه .
 ولامه ، وإبقائه على أصل واحد ساكن ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

٨٨٥ —..... وَفِي نَحْوِ مُرٍ لَزُومٌ رَدُّ الْيَا اقْتُفِي

المسألة (الثالثة : أن يكون) المنقوص (منصوباً منصوباً^(١) كان ، نحو : « رَبَّنَا
 إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا » [آل عمران/١٩٣] ، أو غير منون^(٢) نحو : « كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي »
 [القيامة/٢٦] فيجب إثبات الياء فيهما وقفاً ، لأنها تحصّنت في الأول بألف التنوين ، وفي
 الثاني بـ « أل » ، (فإن كان) المنقوص (مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات يائه) في الوقف ،
 لأنها كانت ثابتة في الوصل ، ولم يحدث ما يوجب حذفها ، (و) جاز (حذفها) فرقاً بين
 الوصل والوقف ، (ولكن الأرجح) من الوجهين مختلف^(٣) ،

فالأرجح (في المنون الحذف) عند سيبويه (نحو : هذا قاضٍ ، و : مررتُ
 بقاضٍ) ، ويجوز « هذا قاضي ، و : مررت بقاضي » ، بإثبات الياء ، ورجّحه يونس (و)
 بذلك [٢٧٧/ب] (قرأ ابن كثير : « وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي »^(٤)) [الرعد/٧] ، و : « وَمَا عِنْدَ اللَّهِ

(١) شرح الكافية الشافية ١٩٨٥/٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٤ .

(٢) في « ب » : (مختلفين) .

(٣) الرسم المصحفي : « هَادٍ » . والقراءة المستشهد بها قرأها أيضاً قبل ويعقوب . انظر الإتحاف ص

٢٧٠ ، والنشر ١٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٤ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ .

بَاقِي»^(١) [النحل/٩٦] ، (و : « مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي »^(٢)) [الرعد/١١] بإثبات الياء فيهن .
(والأرجح في غير المنون) ، وهو المقرون بـ « أَلْ » (الإثبات) للياء (ك : هذا

القاضي ، ومررت بالقاضي) . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٤ — وَحَدَفَ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يَنْصَبْ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا

٨٨٥ — وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ

ويجوز الوقف عليهما بالحذف كـ : هذا القاض ، ومررت بالقاض ، وبذلك وقف الجمهور^(٣) على : « الْمُتَعَال » ، و« التَّلَاق » من قوله تعالى ، وهو : « الْكَبِيرُ الْمُتَعَال » [الرعد/٩] ، « لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ » [غافر/١٥] ، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأرجح^(٤) ، وحجة من أثبت الياء في المنون حالة الوقف أن الياء إنما جاز حذفها لأجل التنوين ، ولا تنوين في الوقف ، فوجب أن تعود ، وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف أنه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها ، وحجة الأول أقوى .

واعلم أن المنقوص غير المنون أربعة أنواع :

أحدها : ما سقط تنوينه بدخول « أَلْ » وقد تقدم .

والثاني : ما سقط تنوينه للنداء نحو « يا قاضي » ، فالخليل يختار فيه الإثبات ، لأن الحذف مجاز^(٥) ، ولم يكن ، ويونس يختار الحذف لأن النداء محل حذف^(٥) .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو : « رأيت جوارِي » نصباً ، فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوب .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة نحو : قاضي مكة ، فيجوز فيه الوجهان الجائزان

(١) الرسم المصحفي : « باق » . والقراءة المستشهد بها قرأها أيضاً قبل ويعقوب . انظر الإتحاف ص ٢٨٠ ، والنشر ١٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٤ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ .

(٢) الرسم المصحفي : « وال » . والقراءة المستشهد بها قرأها أيضاً قبل ويعقوب . انظر الإتحاف ص ٢٧٠ ، والنشر ١٣٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٤ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ .

(٣) كما في الرسم المصحفي .

(٤) وكذلك قرأ أبو عمرو ويعقوب في « المتعال » . انظر الإتحاف ص ٢٧٠ ، والنشر ٢٩٨/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ ، وكذلك قرأ قالون ويعقوب في « التلاق » ، انظر الإتحاف ص ٣٧٨ ، والنشر

٣٦٦/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٦ .

(٥) الكتاب ١٨٤/٤ .

في المنون^(١)، قالوا، لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليها ما ذهب بسببها، وهو التنوين، فجاز فيه ما جاز في المنون^(٢). وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٨٨٥ — وَحَلَفُ يَا الْمُنْقُوصِ فِي التَّنْوِينِ مَا [i/٢٧٨]

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(فصل ل)

(ولك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التانيث خمسة أوجه :

أحدها : أن تقف بالسكون (المجرد عن الروم والإشمام ، سواء في ذلك المنون وغيره ، والمعرب والمبني ، هذا هو الأكثر والأغلب ، (وهو الأصل) ، لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة . قال أبو حيان ^(١) ، وعلامته خاء فوق الحرف ، هكذا جعلها سيبويه ^(٢) خ ، والمراد خف أو خفيف ، وناقشه الموضح فقال : إنما هي رأس جيم أو رأس ميم ، وكلاهما مختصر من اجزم ، انتهى .

والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لِمَا مرَّ من أن الوقف استراحة . وجعلها بعض الكتاب دائرة ، لأن الدائرة صفر ، وهو الذي لا شيء فيه من العدد ، وجعلها بعضهم دالاً ، وكأنهم [٣٤١] لَمَّا رأوها بغير تعريف ظنوها دالاً .

(ويتعين ذلك) السكون (في الوقف على تاء التانيث) إذ لا يتأتى فيها

الأوجه الباقية .

(و) الوجه (الثاني : أن تقف بالروم ، وهو إخفاء الصوت بالحركة) ، فلا

تتمها ، بل تختلسها اختلاساً تنبيهاً على حركة الأصل ، قاله الجاريري ^(٣) . (و) لا يختص بحركة بعينها ، بل (يجوز في الحركات كلها) ، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة (خلافاً للقراء في منعه إياه ^(٤)) أي الروم (في الفتحة . وأكثر القراء) السبعة (على اختيار قوله) ، ووافقهم أبو حاتم على المنع ^(٥) ، لأنه يشبه الثوباء ، فيفضي إلى تشويه صورة الفم ، وعلامة الروم خط بين يدي الحرف ، وهذه صورته « — » .

(١) الارتشاف ٣٩٧/١ .

(٢) الكتاب ١٦٩/٤ .

(٣) شرح الشافية ٢٦٠/٢ .

(٤) شرح ابن الناطم ص ٥٧٥ ، والارتشاف ٣٩٧/١ ، والكتاب ١٧١/٤ .

(٥) الارتشاف ٣٩٧/١ .

الوجه (الثالث : أن تقف بالإشمام ، ويختص بالمضموم) ، ولا يكون في المفتوح والمكسور ، لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة [٢٧٨/ب] تشويهاً لهيئة الفم ، وروي الإشمام عن بعض القراء في الجرّ ، وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الآتي .

(و) الإشمام (حقيقته الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعيد الإسكان من غير تصويت) يسمع ، والمراد أن تضم شفتيك بعد الإسكان ، وتدع بينهما بعض الانفراج ، ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضموتين ، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة ، فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن ، لأنه ليس بصوت يسمع ، بل هو تحريك عضو ، وبعض الكوفيين يسمي الروم إشماماً . والتحقيق خلافه ، فإن الروم فيه مع حركة الشفة تصويت يكاد الحرف يكون به متحركاً فيدركه الأعمى والبصير ، بخلاف الإشمام (فإشماماً يدركه البصير دون الأعمى) ، وعلامة الإشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته « • » . واستثقاله من الشّم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة ، بأن هيأت العضو للنطق بها ، والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل ، وأسكن في الوقف ، وبين ما هو ساكن على كل حال .

(و) الوجه (الرابع : أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه) في اسم أو فعل (نحو : هذا خالدٌ ، وهو يجعلٌ) بتشديد الدال من « خالد » واللام من « يجعل » . وعلامته رأس شين فوق الحرف ، وهذه صورته « ش » ، وهو قليل لمجيء التضعيف في محل التخفيف ، ولهذا لم يؤثر عن أحد من القراء إلا عن عاصم في « مُسْتَطِرٌّ » في سورة القمر ، (وهو لغة سعدية .

وشطره خمسة أمور) بل ستة ، (وهي) : أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركاً ، لأن التضعيف كالعوض من الحركة ، قاله الجاربردي^(١) .

(وأن لا يكون) [٢٧٩/أ] (الحرف الموقوف عليه همزة ك : خطأ ، ورشاً) ، لأن الهمزة لا تدغم ، ولا يدغم فيها في موضع اللام .

(ولا ياء ، ك : القاضي) .

(ولا واواً ، ك : يدعو) .

(ولا ألفاً ، ك : يخشى) . لاستثقال حرف العلة .

(ولا تالياً لسكون ، ك : زيد ، وعمرو) لئلا يجتمع ثلاثة سواكن : الذي قبل

الآخر ، والمدغم ، والموقوف عليه ، قيل : وألا يكون منصوباً ، وشدّ : [من الرجز]
لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدًّا

٩٢٨-

بلجيم الموحنة ، وردّ بأنّ الموقوف عليه الألف لا الحرف الذي كان محرّكاً وصلاً .
الوجه (الخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم) ،
وهو أبو عمرو : (﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾) (العصر/٣) بنقل الكسرة إلى الباء ^(١) ، (وقوله) :
[من الرجز]

٩٢٩- (أَنَا ابْنُ مَآوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ) وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَتْفَافِي وَزَمَرُ
بنقل ضمة الراء إلى القاف قبلها .

و« النقر » بسكون القاف صوت أخرجه من طرف اللسان ، وما يليه من الحنك
الأعلى ، يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه ^(٢) .
واختلف في قائل هذا البيت :

فقال الصاغاني : قائله فدكي بن أعبد المنقري .

وقال ابن السّيد : أظنه لعبد الله بن مآوية الطائي ، وجزم بذلك الجوهري .
وقال سيبويه : هو لبعض السعديين ، ومآوية اسم أمه ^(٣) .

٩٢٨- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣١٨/٢ ، ٣٢٠ ، ولريبعة بن صبح في
شرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٤ ، ولأحدهما في المقاصد النحوية ٥٤٩/٤ ، وبلا نسبة في الارتشاف
٣٩٨/١ ، وأوضح المسالك ٣٥٣/٤ ، وخزانة الأدب ١٣٨/٦ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٧ ، وشرح
الأشئوني ٧٦١/٣ ، وشرح ابن عقيل ٥١٩/٢ ، وشرح المرادي ١٦٨/٥ ، وشرح المفصل ٩٤/٣ ، ١٣٩ ،
٦٨/٩ ، ٨٢ ، وكتاب الحلل ص ٣٣٥ ، الكتاب ١٧٠/٤ .

(١) انظر القراءة في البحر المحيط ٥٠٩/٨ .

٩٢٩- الرجز لعبيد الله بن مآوية الطائي في لسان العرب ٢٣١/٥ (نقر) ، وله أو لبعض السعديين أو لفدكي
ابن عبد الله في الدرر ٣٤٧/٢ ، ٥٦٣ ، وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد
النحوية ٥٥٩/٤ ، ولبعث السعديين في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٩ ، والكتاب ١٧٣/٤ ، والتنبيه
والإيضاح ٢١٧/٢ ، وتاج العروس ٢٧٨/١٤ (نقر) ، وبلا نسبة في اللسان ٨٩/٤ (تجر) ، ٦٣/١٠ ،
(حلق) ، وأسرار العربية ص ٤١٤ ، والإنصاف ٧٣٢/٢ ، وأوضح المسالك ٣٤٦/٤ ، وتهذيب اللغة
٢٠٢/٤ ، وكتاب الجمل ص ٣٣٤ ، والمخصص ٨١/١ ، ٢٦١/١٢ ، ومغني اللبيب ٤٣٤/٢ ، وهمع
المواضع ١٠٧/٢ ، ٢٠٨ ، والكامل ص ٦٩٣ .

(٢) في « ب » : (واضطربت بفارسها) .

(٣) الكتاب ١٧٣/٤ .

وذكر الموضح أنه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس :

..... إِذْ جَدَّ النَّفْرُ

بالفاء المضمومة ، يريد النَّفْرُ ، بإسكانها ، والعامل في « إذ » ما في « ابن ماوية » من معنى شجاع . أو بطل ، أو مقدم ، أو مشهور ، انتهى .

(و) نقل غير المهموز (شرطه خمسة أمور أيضًا) ، بل ستة ، (وهي) :

(أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا) ليقبل الحركة المنقولة ، لأن المتحرك لا

يقبل حركة أخرى .

(وأن ذلك الساكن لا يتعذر [٣٤٢] تحريكه) [٢٧٩ ب] فإن المتعذر تحريكه

كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركة .

(و) أن يكون ذلك الساكن (لا يستثقل) تحريكه ، فإن المستثقل تحريكه

كالواو والياء لا تنقل الحركة إليه للاستثقال .

(وألا تكون الحركة) التي يراد نقلها (فتححة) على الأصح عند جمهور

البصريين ، لأن المفتوح إذا كان منونًا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين ، وحمل عليه غير المنون ، قاله المرادي ^(١) .

(وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له) ، لأن ذلك لا يجوز ، وأن يكون المنقول

منه صحيحًا .

إذا علمت ذلك ، (فلا يجوز النقل في نحو) :

(هذا جعفر ؛ لتحرك ما قبله) ، لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى ، وعن هذا

احترز بقوله : أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا .

(ولا في نحو : إنسان ، ويشد) ، لأن ما قبل الآخر متعذر التحريك ، وعن هذا

احترز بقوله : وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه .

(و) لا في نحو : (يقول ، ويبيع) ، لأن ما قبل الآخر مستثقل تحريكه ، وعنه

احترز بقوله : ولا يستثقل ، (لأن الألف) في : إنسان ، (والمدغم) في : يشد (لا يقبلان

الحركة) ، لأن الألف والمدغم واجبا السكون ، إلا أن سكون الألف ذاتي ، وسكون المدغم

عرضي ، (والواو المضموم ما قبلها) في : يقول (والياء المكسور ما قبلها) في : يبيع (تستثقل

الحركة عليهما) ، لأنهما ثقيلتان في أنفسهما ، فلو نقلت ^(٢) إليهما حركة زاد ثقلهما .

(١) شرح المرادي ١٧٠/٥ .

(٢) في « ب » : (نقل) .

(ولا) يجوز النقل (في نحو: «سمعت العلم» لأن الحركة فتحة)، لأنهم إنَّما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما، فكروها حذفهما. والفتحة [أ/٢٨٠] خفيفة فاغترفوا حذفها، قاله الجاربردي^(١)، وعنه احترز بقوله: وألا تكون الحركة فتحة. (وأجاز ذلك) النقل في الفتحة (الكوفيون والأخفش) طردًا للباب^(٢).

(ولا) يجوز النقل (في نحو: هذا علم) بكسر العين، لأن النقل فيه يؤدي إلى بناء لا نظير له، (لأنه ليس في العربية «فعل» بكسر أوله وضم ثانيه)، وعنه احترز بقوله: وألا يؤدي. إلى آخره.

ولا يجوز النقل في نحو: «غزو، وظي» لأن المنقول منه غير صحيح. (ويختص الشرطان الأخيران) في كلامه، وهما ألا تكون الحركة فتحة. وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له (بغير المهموز).

(فيجوز النقل في نحو: ﴿لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾) [النمل/٢٥]، فتقول: «الخبأ»، (وإن كانت الحركة فتحة) لأنك لو قلت: «الخبأ» بالإسكان من غير نقل وجدت استثقالاً واضحاً. ولو أبدل الجلالة بـ «الذي» لوافق التلاوة.

(و) يجوز النقل (في نحو: هذا ردء) فتقول: «ردء»، بكسر الراء، وضم الدال، (وإن أدى النقل إلى صيغة: فعل)، بكسر أوله وضم ثانيه لثقل الهمزة، وإذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها أصعب.

(ومن لم يثبت في أوزان الاسم «فعل» بضممة) في أوله، (فكسرة) في ثانيه، (وزعم أن «الدُّبُل» منقول عن الفعل لم يُجز في نحو: بَقُولُ) من قولك: «مررت بقُول» (النقل)، لأنه بعد النقل يصير «بقُول»، بضم القاف وكسر الفاء، (ويجيزه في نحو: ببطء) من قولك: «مررت ببطء»، (لأنه مهموز)، وعدم النظر في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة، إلا عند بعض تميم، فيفرون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعاً فيقولون: «هذا رِجئ»، بكسرتين، و«مررت ببُطؤ» بضمّتين.

[٢٨٠/ب] وإذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة، ويتفون على حامل حركتها. كما يوقف عليه مستبداً به، فيقولون: «هذا الخَب» بالنقل، والحذف، فيسكنون الباء، أو يرومون، أو يُشِمُون، أو يضعفون

(١) شرح الشافية ٢/٢٨٩.

(٢) الإنصاف ٢/٧٣١، وشرح المفصل ٩/٧٢.

وغير الحجازيين إذا نقل لا يحذف الهمزة ، لأنه إنمّا راعى دفع اجتماع الساكنين ،
والحرص على الإعراب من الزوال .

ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول : « هذا البُطء ، ورأيت البُطء ، ومررت بالبُطء »
يسكون الهمزة في الأحوال كلها .

ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول : « هذا البُطو ، ورأيت البُطا ،
ومررت بالبيطي » .

و« الحَبء » ، بلقاء المعجمة والباء الموحدة ، ما خبى في غيره . و« الرِءء » :
المُعِين ، و« البُطء » : ضد السرعة .

وأما الوقف بالنقل إلى متحرك فلغة لحم ، وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجّاز :
[من الرجز]

٩٣٠- مَا زَالَ شَيِّبَانُ شَدِيدًا رَهْصُهُ حَتَّى أَتَانَا قَرْنُهُ فَوْقَصُّهُ
قال ^(١) : أراد : فوقصّه ، فلما وقف على الهاء نقل ضمتها إلى الصاد قبلها ،
فحرّكها ، وفي النهاية تقول في « ضَرْبُهُ : ضَرْبُهُ » في الشعر ، وقد استعملته ^(٢) العامة في
النثر ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٨٦- وَغَيْرَهَا التَّائِيثُ [مِنْ مُحَرِّكٍ سَكَنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمَ التَّحَرِّكِ
٨٨٧- أَوْ اِشْمِ الضَّمَّةِ أَوْ قِفَ مُضَعَّفَا مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا إِنْ قَفَا
٨٨٨- مُحَرِّكًا وَحَرَكَاتٍ انْقَلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا
٨٨٩- وَنَقْلَ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا
٨٩٠- وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمَ نَظِيرٌ مُتَتَّبِعٌ وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ]

٩٣٠- الرجز لامرأة من عبد القيس أم سعد بن قرط في الدرر ٥٠٠/٢ ، وشرح شواهد المغني ١٨٦/١ ،
وبلا نسبة في الارتشاف ٣١٢/٣ ، والصاح (وقص) ، وتاج العروس ٢١١/١٨ (هيص) ، ٢٠٤ (وقص) ،
وديون الأدب ٢٥٢/٣ ، ولسان العرب ١٠٣/٧ (هيص) ، ١٠٦ (وقص) ، وجمع الهوامع ١٥٦/٢ .

(١) الصّاح (وقص) .

(٢) في « ب » : (استعمله) .

(فصل ————— ل)

[٣٤٣] (وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء) ، وسلمت من القلب هاء :
 (إن كانت متصلة بحرف ك : ثَمَّتَ) ، وَرُبَّتْ ، وَلَعَلَّتْ . وأما « لات » فوقف
 عليها الكسائي وحده بالهاء على غير القياس ، وقول أبي حيان ^(١) ، وأما « رُبَّتْ ، وَثَمَّتْ ،
 وَلَعَلَّتْ » فالقياس فيهن على « لات » سائغ ، فيوقف عليهن بالوجهين مردود ، لأن الخارج
 عن القياس لا يقاس عليه .

(أو فعل ك : قامت) [٢٨١/أ] و « قعلت » وإنَّما التزمت التاء في الحرف
 والفعل خوف اللبس بالضمير في قولك : « رَبَّةٌ » ، و « ضَرْبَةٌ » ، وحمل ما لا لبس فيه على
 ما فيه لبس . وفي الخطاريات لابن جنِّي : قال سيبويه ^(٢) : لو سَمَّيت رجلاً بـ « ضَرْبَتْ » ثم
 حَقَّرْتَه لقلت : « ضَرْبِيَّةٌ » فوقفت عليه بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم .

(أو) متصلة (باسم وقبلها ساكن صحيح ، ك : أخت ، و : بنت) ، لأن
 التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث وإنَّما جيء بها ليلحق بنات
 الاثنين بنات الثلاثة ، فهي للإلحاق بـ « قُفْلٌ ، وَجِدْعٌ » .

(وجاز إبقاؤها) على صورتها (وإبدالها) هاء :

(إن كانت قبلها حركة) ، ولا تكون إلا فتحة (نحو : ثَمْرَةٌ ، و : شَجَرَةٌ)

فرقاً بينها وبين التاء الأصلية كـ « وقت ، وبيت » .

(أو) كان قبلها (ساكن معتل) ، ولا يكون إلا ألفاً (نحو : صلاة) ، وزكاة ،
 وذات ، (ومسلمات) ، وأولات ، لأن الساكن المعتل كالمتحرك تقديراً ، لأنه في موضعه ،
 ومنقلب عنه ، ولأن الألف من الفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ، ولذلك يلتقي معها الساكنان
 نحو : « دواب » بخلاف ما إذا كان الساكن صحيحاً ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩١ — في الوقفِ تَأْنِيثُ الإِسْمِ هَا جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحٌّ وَصُلُ

(١) الارتشاف ٤٠٤/١ .

(٢) الكتاب ٤٥٥/٢ .

(لكن الأرجح في جمع التصحيح ك : مسلمات) ، وهندات ، (وفيما أشبهه وهو اسم الجمع) الذي لا واحد له من لفظه ، (وما سُمِّي به من الجمع تحقيقاً ، أو تقديرًا . فالأول) : وهو اسم الجمع نحو : (أولات) فإنه لا واحد له من لفظه ، وإنما له واحد من معناه ، وهو « ذات » .

(والثاني) : وهو ما سُمِّي به من الجمع تحقيقاً (ك : عَرَقات ، و : أَذْرَعَات) [٢٨١/ب] فإنهما جمع « عَرَفَة ، وأذْرَعَة » تحقيقاً ، و« عَرَفَة » ، موقف الحاج ، و« أَذْرَعَة » قرية من قرى الشام .

(والثالث) : وهو ما سُمِّي به من الجمع تقديرًا ، (ك « هيهات » فإنهما في التقدير جمع : هَيْهَيْة) . وأصلها « هَيْهَيْت » ، حذف لامها ، وهي الياء ، ووزنها « فَعَلَات » ، والأصل « فَعَلَلَات » ، (ثم سُمِّي بها الفعل) ، فصار معناها بُعد ، وقيل : « هيهات » مفرد ، وأصله « هَيْهَيْة » على وزن « فَعْلَلَة » من المضاعف ك « القلقلَة » ، (الوقف) ، خبر الأرجح ، (بالتاء) متعلق بالوقف .

وإنما كان الأرجح الوقف بالتاء ، لأنهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زبادتان لم يمكنهم أن يزدوا الواو ولا الياء مع الألف ، لأنهم لو زادوها لانقلبتا همزة ، فزادوا التاء معه ، لأنها تصير بدلاً من الواو كما في « تُخْمَة » فصارت علامة التأنيث ، وأغنت عن أن يقال في « مُسْلِمَة : مُسْلِمَات » ، فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث . وأغنت عن علامة التأنيث والملحقة بالواحد أثبتت في الوقف ، ولم تبدل هاء ، وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملته ، لأنهم لما أجروه مجراه في الإعراب أجروه مجراه في غيره . (ومن الوقف بالإبدال) هاء ، (قولهم : كيف الإخوة والأخوات ، وقولهم : دَفَنُ الْبَنَاءِ مِنَ الْمَكْرَمَةِ^(١)) ، حكاه قطرب عن طيغ^(٢) ، بإبدال تاء الجمع هاء في الوقف تشبيهاً بتاء التأنيث الخالصة .

(وقرأ الكسائي والبرقي : « هَيْهَاهُ ») [المؤمنون/٣٦] بإبدال التاء هاء^(٣) ، والمنقول عن الكسائي أن من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف بالتاء والهاء . وفي الجاربردي^(٤) أن من قدر « هيهات » جمعاً وقف عليه بالتاء ، ومن قدره مفرداً وقف عليه بالهاء .

(١) من الأمثال في مجمع الأمثال ١/١٣٤ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٦ .

(٢) الارتشاف ١/٤٠٤ .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢٣٦ ، والنشر ٢/١٣١ .

(٤) شرح الشافية ٢/٢٦٩ .

وفي الإيضاح لابن الحاجب : « هيهات » اسم للفعل ، فلا يتحقق فيه إفراد وجمع ، [٢٨٢/أ] وإنما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظاً دون إفراد وجمع .

(والأرجح في غيرهما) ، أي غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه (الوقف بالإبدال) هاءً فرقاً بينها وبين التاء الأصلية نحو : وَتٌ ، وَمَوْتُ . هذا تعليل سيبويه^(١) .

وقيل : فرقاً بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو : « ضَرَبْتُ » ، ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا : « ضَرَبَهُ » في « ضَرَبْتُ » التيس بالضمير المفعول ، قاله الجاربردي^(٢) مقتصرًا عليه . (ومن الوقف بتركه) ، أي بترك الإبدال هاءً ، (قراءة نافع وابن عامر وحمزة : « إِنَّ شَجَرَتٌ ») [الدخان/٤٣] بالتاء ، (وقال) أبو النجم (الشاعر) : [من الرجز] [٣٤٤]

٩٣١- (وَاللَّهُ أَلْجَاكَ بِكَفِّي مُسْلِمَتٌ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتٌ كَانَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلَصَمَتِ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتٌ) فلم تبدل التاء فيهن ، والمراد بقوله : بعلمت بعدما ، فأبدل بالتقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي ، هذا تعليل الجاربردي^(٣) .

وذكر ابن جني في الخطريات أنه أبدل الألف هاءً ثم الهاء تاءً تشبيهاً لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء ، وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله . و« الغلصمة » : رأس الحلقوم ، وهو الموضع النائي من الحلقوم . واختلف في « ذات » من نحو : « عَلِيْمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ » [آل عمران/١١٩] ، فقال الأخفش والفراء وابن كيسان : يوقف عليها بالتاء لأنها مضافة فهي متوسطة أبداً ، وقال الكسائي والجرمي : يوقف عليها بالهاء لأنها تاء التأنيث ، فتقول : « ذَاهُ » ، قاله الحوفي ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩٢- وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرَ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

(١) الكتاب ١٦٦/٤ .

(٢) شرح الشافية ٢٧٧/٢ .

(٣) انظر الدرر ٥١٣/٢ ، وجمع الهوامع ١٥٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٩٦/٤ .

٩٣١- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ٢٧٦ ، وتاج العروس (ما) ، والدرر ٣١٥/٢ ، ولسان العرب ٤٧٢/١٥ (ما) ، ومجالس ثعلب ٣٢٦/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١٣/١ ، وأوضح المسالك ٣٤٨/٤ ، وخزانة الأدب ١٧٧/٤ ، ٣٣٣/٧ ، والخصائص ٣٠٤/١ ، والدرر ٥٦٦/٢ ، ورفض المباني ص ١٦٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٦٠/١ ، ١٦٣ ، ٥٦٣/٢ ، والارتشاف ٣٢٤/٣ ، وشرح الأشموني ٧٥٦/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٩/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٥ ، وشرح المفصل ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ، والمقاصد النحوية ٥٥٩/٤ ، وجمع الهوامع ١٥٧/٢ ، ٢٠٩ .

(٤) شرح الشافية ٢٦٩/٢ .

(فصل ل)

(ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت) للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء .
وسُمِّيَتْ هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة ، (ولها ثلاثة مواضع :
أحدها : الفعل المعتلّ بحذف [٢٨٢/ب] آخره ، سواء كان الحذف للجزم ،
نحو : لَمْ يَغْزُهُ ، وَلَمْ يَخْشَهُ ، وَلَمْ يَرْمِهِ) ، بلحاق هاء السكت فيهن جوازاً ، (ومنه) أي
من الحذف للجزم : (لَمْ يَتَسَنَّهُ) [البقرة/٢٥٩] ، على القول بأنه من « السنة » واحدة
السنين ، وأن لامها واو محذوفة ، والأصل : يَتَسَنُّوا ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما
قبلها ، وحذف الألف للجزم ، ثم لحقته هاء السكت في الوقف ، وهذا اختيار المبرد^(١) .
وأما إذا قلنا إن لام « سنة » هاء على رأي الحجازيين فالهاء في « يَتَسَنَّهُ » أصلية ،
لأنها لام الفعل ، وهو مجزوم بالسكون .
وأما على القول : بأنه من « الْحَمَّاءِ الْمَسْنُونِ » ، فأصله ، لَمْ يَتَسَنَّ^(٢) ، بثلاث
نونات ، أبدلت النون الثالثة ألفاً كراهة اجتماع الأمثال ، كما قالوا في مثله : « تَطَنَّى » ،
والأصل ، تَطَنَّنَ ، وفي نظيره :
تَقْضِي الْبَازِي
٩٣٢ —

(١) الكامل ص ٩٦٧ ، وانظر البحر المحيط ٢/٢٩٢ .

(٢) وهي قراءة ابن مسعود . انظر تفسير الرازي ٢/٣٣٠ .

٩٣٢- تمام الرجز : (تقضي البازي إذا البازي كَسَرُ) ، وهو للعجاج في ديوانه ٤٣/١ ، والاقتضاب ص ١٩٣ ، ٦٦٥ ، وأدب الكاتب ص ٤٨٧ ، وشرح الجواليقي ص ٣٣١ ، ولسان العرب ٤/٤٧٩ (ضر) ، ٥١٨ (ظفر) ، والأشياء والنظائر ١/٤٨ ، وإصلاح المنطق ص ٣٠٢ ، والدرر ٢/٥١١ ، وشرح المفصل ١٠/٢٥٠ ، والمتع في التصريف ١/٣٧٤ ، وتاج العروس ١٢/٤٧٦ (ظفر) ، ٢٣/١٤ (كسر) ، ١٩/٢٥ (قضض) ، ٢٠/٣٦١ (بوع) ، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٩٠ ، وشرح الأشموني ٣/٨٧٩ ، والمقرب ٢/١٧١ ، وجمع الهوامع ٢/١٥٧ ، ومقاييس اللغة ٤/٢١ ، وتاج العروس ٢/٣٤٣ (خرب) ، وعمدة الحفاظ (دسس) ، (مطو) .

والأصل: تَقَضُّضَ، فالهاء على هذا للسكت، والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب، لأنهما كالجنس الواحد.

ومعنى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ (البقرة/٢٥٩) لَمْ يَتَغَيَّرْ بمرور الزمان، قيل، كان طعامه تيناً أو عنباً، وشرابه عصيراً أو لبناً، وكان الكل على حاله.

(أو) كان الحذف (لأجل البناء) كما في فعل الأمر على قول البصريين، (نحو: اغْزُهُ، واخْشُهُ، وارْمِهِ، ومنه)، أي من الحذف للبناء: ﴿فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدَوْهُ﴾ (الأنعام/٩٠) وهو أمر من «يقتلني»، والهاء فيه للسكت ساكنة، ومن كسرهما فهي ضمير المصدر، وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان^(١)، وبغير إشباع برواية هشام^(٢).

(والهاء) التي للسكت (في ذلك كله جائزة لا واجبة)، تقول في الوقف: «لَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَرْمِ، واغْزُ، واخْشَ، وارْمِ»، بغير هاء سكت، وهي لغة لبعض العرب، قال سيبويه^(٣): حدثنا [٢/٢٨٣] بذلك عيسى بن عمر ويونس، والأجود الوقف بالهاء، لأن هذه الأفعال حذفت لاماتها، وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها، فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف، فيذهب الدليل والمدلول عليه.

ولا تجب الهاء (إلا في مسألة واحدة، وهي أن يكون الفعل قد دخله الحذف، وبقي على حرف واحد) في اللفظ (كالأمر من «وَعَى يَعِي» فإنك تقول) فيه: (عَهْ)، بحذف فائه ولامه كمضارعه المجزوم، واحتلاب هاء السكت وجوباً لئلا يلزم الابتداء بالساكن، أو الوقف على المتحرك، (قال الناظم) في النظم وغيره تبعاً له، (وكذا) تجب هاء السكت في الفعل (إذا بقي) بعد الحذف (على حرفين، أحدهما زائد، نحو: لَمْ يَعْه^(٤)). انتهى) كلام الناظم.

(وهذا) الذي قاله الناظم (مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف) إذا أرادوا أن يقفوا (على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾) (مرم/٢٠)، و: ﴿مَنْ تَقِ﴾ (غافر/٩) بترك

(١) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٢١٣، والبحر المحييط ١٧٦/٤.

(٢) الكتاب ١٥٩/٤.

(٣) يقصد قوله في النظم:

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلٍ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ

ويقصد بقوله: (وغيره تبعاً له) ما قاله ابن الناظم في شرحه ص ٥٧٦: (وتجب هذه الهاء في الوقف على الفعل الذي بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كقولك في: قِ زَيْدًا وَلَا تَقِ عَمْرًا، قِ وَلَا تَقِ). وانظر شرح ابن عقيل ٥١٦/٢.

الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب على أن الموضح وافق الناظم في شرح القطر ، وقال بمقالته^(١) ، فصار مشترك الإلزام ، فما كان جوابه هو ؛ فهو جواب الناظم ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩٣ - وَقَفَ بِهَا السُّكْتُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلٍ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطَى مَنْ سَأَلَ

٨٩٤ - وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَيْعَ مَجْزُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا

الموضع (الثاني : ما الاستفهامية المجرورة) بالحرف ، أو بالضاف ، (وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَتْ) ، وَلَمْ تَرْكَبْ مع « ذا » ، فالجرورة بالحرف (نحو : عَمَّ ، وَفِيهِمْ ، وَ) (المجرورة بالضاف ، نحو : [٣٤٥] (مَجِيءٌ مَجِيئٌ) ، وفيه تقديم وتأخير ، والأصل : « جِئْتُ مَجِيئٌ » ، وهو سؤال عن صفة الجيء ، أي على أي صفة جئت ، ثم أخر الفعل ، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وَلَمْ يَكُنْ تأخير المضاف وإثماً حذف [٢٨٣ ب] ألفها إذا جُرَتْ بحرف ، أو بمضاف (فرقاً بينها وبين ما الخبرية) ، وهي الموصولة والشرطية (في مثل : سَأَلْتُ عَمَّا سَأَلْتُ عَنْهُ) ، أو من مثل : « ما سَأَلْتُ عَنْهُ » ، ف « ما » فيهما موصولة ونحو : « بما يفرح أفرح » ، و « كلما جئتني أكرمك » ، ف « ما » فيهما شرطية ، وَلَمْ يَعْكَسُوا فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية ، لأن ألف الاستفهامية متطرفة لفظاً وتقديراً بخلاف ألف الخبرية ، فإنها ليست بمطرفة تقديراً ، لأنها في حشو الصلة والشرط .

وزعم المبرد أن حذف ألف الموصولة مع « شِئْتُ » لغة نحو : « سَلَّ عَمَّ شِئْتُ » ، (فإذا) حذف ألف « ما » الاستفهامية المجرورة (ووقفت عليها ألحقها الهاء حفظاً للفتحة الدالة على الألف) المحذوفة ، (ووجبت) الهاء (إن كان الخافض) ل « ما » الاستفهامية (اسماً ، كقولك في : مَجِيءٌ مَجِيئٌ ، واقتضاء مَجِيئٌ : مَجِيئٌ مَجِيئٌ ، واقتضاء مَجِيئٌ : مَجِيئٌ مَجِيئٌ) الهاء (إن كان) الخافض لها (حرفاً نحو : « عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ » [النبا / ١] ، وبها) أي بهاء السكت (قرأ البزِّي) بخلاف عنه .

والفرق أن المجرورة بالحرف متصلة به ، وحرف الجر لا يستقل بمعناه ، فكأنه معه كالجزء ، فلذلك جازت الهاء ، وأما المضاف فمستقل بفائدته في مدلوله الإفرادي ، فالاسم معه كالمنفصل ، وهو على حرف واحد ، ولذلك وجبت معه الهاء .

وما ذكره الموضح من وجوب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جُرَتْ فمسلّم في

المجرورة بالحرف ، وأما قول حسان : [من الوافر]

٩٣٣- عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمْنِي لَيْئِمٌ كَخِزْنِيرٍ تَمَرَّعٌ فِي رَمَادٍ
فضرورة^(١)، وحكه الأَخْفَش [٢٨٤/١] لغة.

وأما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي: ليس حذف الألف بلازم فيها، بل يجوز أن يقول: «مَجِيءٌ مَا جِئْتُ»، نصٌّ على ذلك سيويه^(٢)، إلا أن الأجود الحذف، انتهى. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

٨٩٥- وَمَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُلِفُ أَلْفُهَا وَأَوَّلُهَا أَلْفًا إِنْ تَقِفُ

٨٩٦- وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتَضَاءٌ مَ اقْتَضَى

الموضع (الثالث: كل مبني على حركة بناء دائماً، ولم يشبهه المعرب)، فهذه ثلاثة قيود، فخرج بالأول المعرب، وبالثاني ما بناؤه غير دائم، وبالثالث ما أشبه المعرب، وسيصرّح بذلك.

فإذا استوفيت القيود جاز إلحاق هاء السكت، (وذلك) المستوفي لها (كـ «ياء» المتكلم، كـ «هي» و«هو» فيمن فتحهن) في الوصل، وكـ «كاف» الخطاب، فإنه يقول في الوقف: «غَلَامِيَّةٌ، وَهِيَّةٌ، وَهُوَةٌ»، بإلحاق هاء السكت محافظة على الفتحة، (وفي التنزيل: «مَا هِيَ» [القارعة/١٠]، و: «مَالِيَّةٌ» [الحاقة/٢٨]، و: «سُلْطَانِيَّةٌ» [الحاقة/٢٩] والأصل: «مَالِيٌّ، وسلطاني»). (وقال) حسان (الشاعر) الصحابي رضي الله عنه: [من المتقارب]

٩٣٤- إِذَا مَا تَرَعَّرَعَ فِينَا الْغُلَامُ (فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ)

(١) شرح قطر الندى ص ١٣٩.

٩٣٣- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٢٤، والأزهية ص ٨٦، وخزانة الأدب ١٣٠/٥، ٩٩/٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، والدرر ٥٧٥/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤، ولسان العرب ٤٩٧/١٢ (قوم)، والمختص ٣٤٧/٢، ومغني اللبيب ٢٩٩/١، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٤، ولحسان بن منذر في تخلص الشواهد ص ٤٠٤، وشرح الأشموني ٧٥٨/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٧/٢، وشرح المفصل ٩/٤، وجمع الهوامع ٢١٧/٢.

(١) الدرر ٥٧٦/٢.

(٢) الكتاب ١٦٥/٤.

٩٣٤- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٩٧، وخزانة الأدب ٤٢٨/٢، واللسان ٤٩٥/١ (شصب)، والمقاصد النحوية ٥٦٠/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٠/٤، وجمهرة اللغة ص ٢٣٥، والحيوان ٢٣١/٦، ورصف المباني ص ٣٩٩، وشرح المفصل ٨٤/٩.

ومن لم يفتح وقف بالسكون ، ولم يأت بهاء السكت لعدم فائدتها ، قال الجارودي^(١) : و« صَرَّيْنِي » مثل « غَلَامِي » في جواز الوجهين ، وكذا يقال حال الوقف : « أَكْرَمْتُكَ » ، بالإسكان ، و« أَكْرَمْتُكَ » ، فمن ألحق الهاء أثر أن لا يحذف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن ، مع أنه في التقدير منفصل إذ هو ضمير المفعول ، ومن أسكن فلا متزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفرداً ، انتهى .

(ولا تدخل) هاء السكت (في نحو : جاء زيد ، لأنه معرب) بالحركات ، وحركة الإعراب تعرّف بالعامل ، فلا يحتاج إلى بيان بهاء السكت ، وشدّ « أُعْطِنِي أُبَيْضُهُ » ، حكاه سيويوه^(٢) ، وقال : أراد : أبيض ، فضعف وألحق الهاء .

وتلحق المثنى والمجموع على حده ، نحو : « مُسْلِمَانَهُ ، وَمُسْلِمُونَهُ » [٢٨٤/ب] لأن إعرابهما بالحروف ، وليست حركة النون بإعراب ، قال ابن الضائع : وغلط ابن خروف في المنع .

(ولا) تدخل هاء السكت (في نحو : اضْرِبْ ، وَلَمْ يَضْرِبْ ، لأنه ساكن) ، وهاء السكت إنّما تدخل لبيان الحركة . (ولا في نحو : لا رَجُلٌ) بالفتح ، (و : يا زيد ، و : « مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ») [الروم/٤] بالضم فيهن ، (لأن بناءهن عارض) غير دائم ، فالحركة فيهن شبيهة بحركة الإعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل ، فلا تدخل هاء السكت ، (وشدّ قوله) وهو أبو ثروان : [من الرجز] [٣٤٦]

٩٣٥- يَارَبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلُلُهُ (أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحِي مِنْ عَلَهُ) (فلحق ما بني بناء عارضاً ، فإن « عَلَ » من باب « قَبْل » ، و« بَعْد » ، قاله الفارسي والناظم ، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة) فليراجع .

و« أَظْلِل ، وأرْمَض ، وأُضْحِي » مبنية للمجهول ، وقيل : الهاء في « عَلَهُ » بدل من الواو ، والأصل « عَلُو » .

(١) شرح الشافية ٢/٢٧٥ .

(٢) الكتاب ٤/١٧٢ .

٩٣٥- الرجز لأبي المصنجل في شرح شواهد المغني ١/٤٤٨ ، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤/٤٥٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٥١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٨ ، وخزانة الأدب ٢/٣٩٧ ، والدرر ٤/٤٣٦ ، ٢/٥٦٧ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٧٧ ، وشرح الأشتوي ٢/٣٢٣ ، ٣/٧٦٠ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٨١ ، وشرح المفصل ٤/٨٧ ، ومغني اللبيب ١/١٥٤ ، ومعجم المواعع ١/٢٠٣ ، ٢/٢١٠ ، والمختصص ١٤/٧٥ .

(ولا) تدخل هاء السكت (في الفعل الماضي ك: ضَرَبَ) ، و«رَكِبَ» من المتعلّي ، (و: قَعَدَ) ، و«قام» من اللازم ، لأنه بُني على حركة (لِمَشَابِهَتِهِ لِلْمَضَارِعِ) المعرب (في وقوعه صفة) ، نحو: «مررتُ برَجُلٍ ضَرَبَ» (وصلة) ، نحو: «جاء الذي ضَرَبَ» ، (وخبراً) نحو: «زيدٌ ضَرَبَ» ، (وَحَالاً) نحو: «جاء زيدٌ وقد ضَرَبَ» ، (وشرطاً) نحو: «إِنْ ضَرَبَ زيدٌ ضَرَبْتُ» ، كما أن المضارع كذلك .

والحاصل أن حركة البناء الجارية مجرى حركة الإعراب تكون في أربعة أنواع ، في اسم «لا» ، والمنادى المفرد ، والظروف المقطوعة عن الإضافة ، والفعل الماضي ، وفيه ثلاثة مذاهب : المنع مطلقاً ، وهو مذهب سيبويه^(١) ، والجواز مطلقاً ، لأن حركته لازمة ، والثالث : أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو: «قَعَدَ» ، ويمنع إن حصل لبس نحو: «ضَرَبَ» لا لتباسه بالفعل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٨٩٨- وَوَصَّلُهَا بَغَيْرِ تَحْرِيكٍ بِنَا أَدِيمَ شَدَّ فِي الْمَدَامِ اسْتَحْسِنَا

(مسألة : قد يُعطى الوصل حكم الوقف) ، من إسكان مجرّد ، أو مع الرّوم والإشمام ، ومن تضعيف ، ونقل ، ومن اجتلاب هاء السكت ، (وذلك قليل في الكلام) المنشور إلى عدمه ، (كثير في الشعر) ، لأنه محلّ الخروج عن القياس ، (فمن الأول) وهو النثر (قراءة) بعضهم : «وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بَنَبًا» [النمل/٢٢] بإسكان همزة «سبأ» في الوصل^(٢) ، وقراءة (غير همزة والكسائي : «لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ» [البقرة/٢٥٩] ، و : «فَبِهَذَا هُمْ أَفْتَدَوْهُ قُلْ» [الأنعام/٩٠] بإثبات هاء السكت في الدرّج^(٣) ، وأتى بـ «أَنْظُرْ» في الأول ، و«قُلْ» في الثاني ليبين كيفية الوصل ، وحكاية سيبويه^(٤) : ثلاثة رُبْعَة بإبقاء تاء «ثلاثة» على حالها ، ونقل همزة «أربعة» إليها .

(ومن الثاني) ، وهو الشعر ، (قوله) ، وهو رؤية ، كما في الكتاب ، أو ربّعة

ابن صبيح كما قال ابن يسعون : [من الرجز]

٩٣٦- لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جِدْبًا (مِثْلَ الْحَرِيقِ وَأَفَقَ الْقَصَبَا)

(١) الكتاب ١٦٤/٤ .

(٢) هي قراءة ابن كثير وقنيل والنبال وشبل والقواس . انظر الإتحاف ص ٣٣٦ ، والنشر ٣٣٧/٢ .

(٣) انظر قراءة الآية الأولى في البحر المحيط ٢٩٢/٢ ، وقراءة الآية الثانية في الإتحاف ص ٢١٣ ، وانظرهما في الدرر ٥٧٠/٢ .

(٤) الكتاب ٢٦٥/٣ .

٩٣٦- تقدم تخريج الرجز برقم ٩٢٨ .

«جذباً»، بالجيم وتشديد الموحدة، الجذب: نقيض الخصب، و«القصباً»
 (أصله القصب، بتخفيف الباء) الموحدة، (فقدّر الوقف عليها، فشدها على حدّ
 قولهم في الوقف: «هذا خالد»، بالتشديد، ثم أتى بحرف الإطلاق، وهو الألف،
 وبقي تضعيف الباء) بحاله في الوصل تشبيهاً له بالوقف في التضعيف، وإلى ذلك أشار
 الناظم بقوله:

٨٩٩- وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَقَشًا مُنْتَظِمًا

(هذا باب الإمالة)

(وهي) مصدر أملت الشيء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها ، من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد .

وفي الاصطلاح : (أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة) ، فتشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة ، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة .

[٢٨٥/ب] (فإن كان بعدها) ، أي الفتحة ، (ألف ذهبت) بالألف (إلى جهة الياء) ، فتصير الألف بينها وبين الياء (ك : الفتى) ، بإمالة الفتحة والألف .

(وإلا) يكن بعد الفتحة ألف (فالمُمالَة الفتحة وحدها) ، سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث أم لا ، (ك : نعمة ، و : ﴿ بِسَحَر ﴾) [القمر/٣٤] .

(وللإمالة) فائدة ، وحكم ، ومحل ، وأصحاب ، (وأسباب تقتضيها ، وموانع تعارض تلك الأسباب ، وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع) .

أما فائدتها فتناسب الأصوات ، وصيرورتها من نمط واحد ، وبيان ذلك أنك إذا قلت : « عائد »^(١) كان لفظك بالفتحة تصعّداً ، واستعلاءً ، فإذا عدت إلى الكسرة كان المخداراً وتسفلاً ، فيكون في الصوت بعض اختلاف ، فإذا أملت الألف قرب من الياء ، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة ، فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف ، وتصير الأصوات من نمط واحد ، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره ، ممّا سيأتي .

(١) في « ط » : (عابد) .

وأما حكمها فإنها وجه جائز ، فلهذا^(١) يجوز تفخيم كل مُمَال ، لأنه الأصل ، إذ الألف إذا لم تُمَلْ كانت حقيقية ، فإذا أميلت ترددت بين الألف والياء ، والأصل في الحرف ألا يمازج صوته صوت غيره ، قاله الجاربري^(٢) .

وأما محلها فالأسماء المتمكنة ، والأفعال [٣٤٧] غالباً ، وبأني التنبيه على غير الغالب .

وأما أصحابها فتميم ، وقيس ، وأسد ، وعامة نجد ، ولا يميل الحجازيون إلا مواضع قليلة .

(وأما الأسباب) التي تُمال لأجلها (فثمانية :

أحدها : كون الألف مبدلة من ياء متطرفة (في الأسماء ، أو الأفعال ، (مثاله في الأسماء : الَهْدَى والفَتَى ، ومثاله في الأفعال : [٢٨٦/١] هَدَى واشْتَرَى) ، فالألف فيهن مبدلة من ياء ، بدليل « الَهْدَيَان ، والفَتَيَان ، وهَدَيْت ، واشْتَرَيْت » ، أخذاً من قول الشاطبي المقرئ : [من الطويل]

وَتَثْنِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقَتْ مِنْهَا^(٣)

(ولا يُمال نحو : ناب) بالنون ، وهو السن ، (مع أن ألفه) مبدلة (عن ياء بدليل قولهم) في تكسيره : (أنياب ، لعدم التطرف) ، إلا أن يكون مجروراً ، فإن من العرب من يميله نحو : « نظرت إلى ناب » ، وسبب الإمالة هنا كسرة الإعراب لا غير وإن كانت عارضة ، قاله الشاطبي النحوي .

(وإِنَّمَا أُمِيل نحو : فتاة) مؤنث « فتى » ، (و : نواة) ، وإن لم يكن الألف طرفاً في اللفظ (لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال) ، فالألف فيهما مبدلة من ياء ، فهي وإن لم تتطرف لفظاً ، فهي متطرفة حكماً .

والسبب (الثاني كون الياء تخلفها) ، أي الألف ، (في بعض التصاريف كألف : مَلَهَى) ، مِمَّا كان بدلاً من واو ، (و) ألف (أَرطَى) مِمَّا كان زائداً للإلحاق ، (و) ألف (حَبَلَى) مِمَّا كان زائداً للتأنيث ، (و) ألف (غَزَا) مِمَّا كان بدلاً من واو في الأفعال ، (فهذه) الأمثلة (وشبهها مُمَال) ، لأن الياء تخلف الألف فيها في بعض

(١) في « ب » : (فلذا) .

(٢) شرح الشافعية ٣٧١/٢ .

(٣) البيت للشاطبي في شرح قطر الندى ص ٣٣٠ .

التصاريّف ، كالثنية والجمع في الأسماء ، والبناء للمفعول في الأفعال ، (كقولهم في الثنية : مَلْهَيَان ، وَأَرْطَيَان ، وَحُبْلَيَان ، وفي الجمع : مَلْهَيَات ، وَأَرْطَيَات ، وَحُبْلَيَات ، وفي البناء للمفعول : غُزِي ، وعلى هذا) الأخير (فيشكل قول الناظم) في النظم ^(١) وغيره ^(٢) : (إن إمالة ألف « تَلَا » في : « وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاهَا » [الشمس/٢] لمناسبة إمالة ألف « جَلَاهَا » [الشمس/٣] ، وقوله) في شرح الكافية ^(٣) ، (وقول ابنه) في شرح النظم ^(٤) : (إن إمالة ألف : « سَجَى » [الضحى/٢] لمناسبة إمالة) ألف (« قَلَى » [الضحى/٣] بل إمالتهم كقولك) [٢٨٦/ب] إذا بنيتهما ^(٥) للمفعول : (قُلِي ، و : سَجِي) بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما ، فتخلف الياء فيها الألف ، فلا حاجة إلى دعوى التناسب إذا أمكن غيره .

وأجاب المراعي عن ذلك لما ذكر التناسب ^(٦) فقال ^(٧) : إنَّ السبب المقتضي لإمالة نحو : « دعا » ممّا ألفه عن واو ، لم يعبره القراء ، يعني بالقاف ^(٨) ، ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع ، وإنّما أمالوا منه ما جاور ^(٩) الممال ، فلما أمالوا « تلاها » ونحوه ؛ وليس من عادتهم إمالة ذلك ؛ علّم أنّ الداعي إلى إمالته عندهم هو التناسب .

وقال ^(١٠) : هنا تجوز الإمالة في نحو : « دعا ، وغزا » ، لأنه يؤول إلى الياء إذا بني للمفعول ، انتهى .

وعندي أن هذا الجواب لا يدفع الإشكال ، لأن الإشكال على اصطلاح النحويين ، والجواب على اصطلاح القراء ، فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد .

(ويستثنى من ذلك) المذكور ، وهو كون الياء تخلف الألف في بعض التصاريّف ، (ما رجوعه إلى الياء مُختصّ بلغة شاذّة ، أو) رجوعه إلى الياء (بسبب مُمازجة الألف لحرف زائد) ، فلا يمال شيء من ذلك .

(١) قال في الألفية : وَقَدْ أَمَالُوا التَّنَاسُبَ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعِمَادًا وَتَلَا

(٢) شرح الكافية الشافية ١٩٧٥/٤ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٩٧٥/٤ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٨١ .

(٥) في « ب » : (بنيتها) .

(٦) في « ب » : (المناسب) .

(٧) شرح المرادي ٢٠٠/٥ .

(٨) في « ط » : (باتفاق) .

(٩) في « ط » : (ما جاوز) .

(١٠) شرح المرادي ١٨٩/٥ .

(فالأول) ، وهو اختصاص رجوع الألف إلى الياء بلغة شاذة (كرجوع ألف : عَصَا ، وَقَفَا) المنقلبة عن واو (إلى الياء في قول هذيل إذا أضافوهما^(١) إلى ياء المتكلم) ، حيث يقولون : (عَصِي ، وَقَفِي) بتشديد الياء ، والأصل : « عَصَوِي ، وَقَفَوِي » اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

(والثاني) وهو رجوع الألف إلى الياء بسبب مُمازجة الألف لحرف زائد (كرجوعهما) أي ألفي « عَصَا ، و : قَفَا » (إليها) ، أي إلى الياء ، (إذا صُعُغَرَا) عند الجميع (فقليل : عَصِيَّة ، وَقَفِي) ، بتشديد الياء فيهما ،^(٢) والأصل « عَصِيَوَة ، وَقَفِيَو » ، [٢٨٧/١] ففعل به ما تقدم به ، وقلبت ياء لممازجتها لياء التصغير ، وهي حرف زائد ، والممازجة : المخالطة والمجاورة .

(أو جُمعا) أي « عَصَا ، و : قَفَا » (على : فُعُول) ، بضم الفاء ، (فقليل : عَصِي ، وَقَفِي) ، بتشديد الياء فيهما^(٣) ، والأصل : « عَصَوُو ، وَقَفَوُو » ، قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين ، فصارا : « عَصَوِي ، وَقَفَوِي » ، فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الضمة الثانية كسرة ، لتسلم الياء من القلب واوًا ، ثم كسرت فاؤهما ؛ إتباعًا لكسرة عينهما . وقرأ الحسن : ﴿ فَإِذَا جَبَلَهُمْ وَعَصِيَّهُمْ ﴾ [طه/٦٦] ، بضم العين ، حيث وقع ردًا إلى أصله ، فالياء الثانية المدغم فيها [٣٤٨] هي ألف « عَصَا ، و : قَفَا » ، وقلبت ياء لممازجتها الياء المنقلبة عن واو « فُعُول » وهي حرف زائد .

السبب (الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤوّل عند إسناده إلى التاء) المثناة فوق (إلى قولك : فَلْتُ ، بكسر الفاء) ، وحذف العين ، (سواء كانت تلك الألف) المبدلة من عين الفعل (منقلبة عن ياء) مفتوحة ، أو مكسورة .

فالأول (نحو : باع ، وكال ، و) الثاني نحو : (هاب . أم عن واو مكسورة ، كـ : خاف ، وكاد ، ومات) ، فإنك تقول فيها إذا أسندتها إلى تاء الضمير : « بَعْتُ وَكَلْتُ وَهَيْتُ وَخِفْتُ وَكِدْتُ » ، بكسر الفاء في لغة الجميع ، و« مِتُّ » (في لغة من قال : مِتُّ ، بالكسر) في الميم ، بحذف عين الفعل ، فيصير في اللفظ على وزن « فَلْتُ » والأصل « فَعِلْتُ » بكسر العين ، إما بطريق الإمالة كما في : « هَيْتُ وَخِفْتُ وَكِدْتُ وَمِتُّ » ،

(١) في « ب » : (أضافوهما) .

(٢) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

وإما بطريق التحويل كما في « بَعْتُ ، وَكَلْتُ » ، فإن أصل حركة عينيها الفتح ، ثم نقلا إلى « فَعِلَ » ، بكسر العين ، ثم تنقل الكسرة في الجميع إلى فاء الكلمة ، وتحذف العين لالتقاء الساكنين . وقيل في يائي العين المفتوح : لا تحويل ، ولكن لَمَّا حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء ، فهذه وما أشبهها يُملأ لما ذكرنا (بخلاف) المنقلبة عن واو مفتوحة (نحو : قال ، و) عن [٢٧٨ ب] واو مضمومة ، نحو : (طال) في لغة الجميع ، (ومات ، في لغة الضم) ، فهذه لا تُملأ ، لأنك تقول إذا أسندتها إلى تاء الضمير : « قُلْتُ وَطُلْتُ وَمُتُّ » بضم الفاء فيهن . أما : « قلت » فبالتحويل ، وأما « طلت ، ومت » فعلى الأصل ، وتبين أن « مات » تُملأ في لغة الكسر ، ولا تُملأ في لغة الضم .

السبب (الرابع : وقوع الألف قبل الياء) المفتوحة متصلة (ك : بَايَعْتُهُ وَسَايَرْتُهُ) ، ذكره ابن الدهان ، ومثله بآية . (وقد أهمله الناظم) في النظم ، وسيبويه ، (والأكثر) ، وذكره في التسهيل فقال^(١) : أو متقدمة على ياء تليها .

السبب (الخامس : وقوعها) ، أي الألف ، (بعد الياء) حال كونها (متصلة) بها من غير حاجز بينهما (ك : بَيَّان) بتخفيف الياء ، و« كَيْل ، وَيَّاع » بتشديدهما إلا أن الإمالة مع التشديد أقوى لتكرّر السبب ، (أو منفصلة) عنها (بحرف واحد ك : شيان) علماً من « الشَّيْب » ، (و : جادت يدها) ، والأول أقوى ، لأن انخفاض الصوت بالسكينة أظهر منه في المتحركة لقربها من حيز المد ، (أو) منفصلة عنها (بحرفين أحدهما) ، وعبرة التسهيل^(٢) ثانيهما ، (الهاء نحو : دخلت) هندُ (بيتها) ، وشرطه ألا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو : « هندُ اتَّسَعَ بَيْتُهَا » ، قاله الموضح في الخواشي .

السبب (السادس : وقوع الألف قبل الكسرة) متصلة (نحو : عالم وكاتب) .

السبب (السابع : وقوعها) أي الألف (بعدها) أي الكسرة (منفصلة) :

منها (إما بحرف) واحد ، (نحو : كتاب ، وسلاح) فالفاصل بين الكسرة

والألف في الأول التاء ، وفي الثاني اللام .

(أو) منفصلة (بحرفين) كلاهما متحرك ، (وأحدهما) وهو الثاني (هاء) ،

وأولهما غير مضموم فيملأ ، (نحو : يريدُ أن يضرَّيها) دون « هو يضرُّها » .

(١) التسهيل ص ٣٢٥ .

(٢) التسهيل ص ٣٢٥ .

(أو) منفصلة بحرفين أولهما (ساكن) فيمال (نحو : شِمْلَال) ، بالشين المعجمة ، وهي الناقاة الخفيفة ، (وسِرْدَاح) ، بمهملات ، وهي الناقاة [٢٨٨/١] العظيمة ، دون « رأيت عنبًا » . إلا على وجه شاذ .

(أو) منفصلة (بمُذِين) الحرفين الساكن فالتحرّك ، (وبالهاء نحو : دِرْهَمَاك) ، وهذا ساقط من أصل التسهيل ، وفيه فصل بثلاثة أحرف ، ساكن وهاء وغيرهما .

وذكر ابن الحلجب وغيره أن إمالة ذلك شاذة^(١) ، وهو ظاهر ، لأن أقل درجة الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد محرّك غير هاء ، وذلك لا إمالة معه ، ولم يذكر الفارسي في الإيضاح أن إمالة « دِرْهَمَان » بالنون شاذة ، مع تنصيبه على الإمالة للكسرة السابقة أعني لا لكسرة نون التشية ، فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف تبعا لقول الناظم :

٩٠٥ — فَلِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ

السبب (الثامن : إرادة^(٢) التناسب) ، إذا لم يوجد سبب غيرها ، وإلى ذلك

أشار الناظم بقوله :

٩١١ — وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعَمَادًا وَتَلَا

(وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها ، أو) وقعت (في كلمة) أخرى قد قاربتها ، قد أميلتا) أي الألفان (لسبب) من الأسباب المتقدمة .

(فالأول) وهو الذي وقعت فيه الألف بعد ألف في كلمتها ، وقد أميلت الألف الأولى لسبب (ك : رأيت عمادا ، و : قرأت كتابا) ، فإن الألف الأولى^(٣) فيهما قد أميلت لسبب ، وهو كونها واقعة بعد كسرة ، وقد [٣٤٩] فصل بينهما حرف واحد ، وهو الميم في المثال الأول ، والتاء في المثال^(٣) الثاني ، فتمال الألف الأخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الألف الأولى .

(والثاني) : وهو ما أميلت فيه الألف لكونها واقعة في كلمة أخرى ، وقد أميلت لسبب ، (كقراءة أبي عمرو والأخوين : «وَالضُّحَى» [الضحى/١] بالإمالة^(٤) مع أن ألفها) منقلبة [٢٨٨/ب] (عن واو «الضُّحوة» لمناسبة : «سَجَى» [الضحى/٢] ، و : «قَلَى» [الضحى/٣] ، وما بعدهما) ، فإن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض منهم .

(١) شرح الشافية للرضي ٤/٣ .

(٢) في «ط» : (من أراد) مكان (الإرادة) .

(٣) سقط من «ب» .

(٤) انظر هذه القراءة في الإتحاف ص ٤٤٠ ، والنشر ٣٧/٢ .

والحاصل من إرادة التناسب أن الألف الممالة لسبب إما أن تكون سابقة على الألف التي لا سبب فيها ، أو آتية بعدها ، فإن كانت سابقة عليها فتقال كما في « عِمَادًا » فتقال الألف الأولى لكسرة العين ، ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك الممالة ، وإن كانت آتية بعدها فإما أن يقع ذلك في الفواصل أو لا .

فإن وقع في الفواصل فتقال لتناسب الفواصل ، ف « الضحى » تقال لمناسبة ما بعده ، وإن لم يكن في الفواصل فلا تقال ، ولذلك إذا مالوا مالوا فتحة « بيمَجَادِر » لكسر رائه لا يميزون إمالة ألفه مع أنهما في كلمة واحدة فكيف إذا كانا في كلمتين .

(وأما الموانع) لأسباب الإمالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (فثمانية أيضًا) كعدد الأسباب (وهي) :

(الراء) غير المكسورة ، (وأحرف الاستعلاء السبعة وهي : الخاء ، والغين ؛ المعجمتان ؛ والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف) .

وإنما منعت المستعلية الإمالة طلبًا لتجانس الصوت كما أميل فيما تقدم طلبًا له لأن هذه الأحرف تستعلي إلى الحنك ، قول أميلت الألف في « صاعد » لالتحدرت بعد إصعاد ، ولو أميلتها في « هابط » لصعدت بعد التحدار ، وكلاهما شاق ، ولكن الثاني أشق ، فلذلك كانت هذه الأحرف بعد الألف أقوى مانعًا كما سيجيء .

وأما الراء وإن لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة ، فشبهت بالمستعلية لتكرر الذي فيها ، بل قليل ، هو أشد مانعًا ، (وشرط المنع بالراء أمران) :

أحدهما : (كونها غير مكسورة . و) الثاني : (اتصاها بالألف ، إما قبلها) .

ولا تكون إلا مفتوحة (نحو : فِرَاش ، ورَاشِد) ، فالراء منعت السبب المتقدم [٢٨٩/١] في الأول ، والمتأخر في الثاني ، (أو بعدها) ، وتكون مضمومة ومفتوحة (نحو : هذا حِمَار ، ورأيت حِمَارًا) ، وبعضهم يميل ولا يلتفت إلى الراء ، (وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف) واحد (نحو : هذا كافر ، كالمتصلة) في منع الإمالة .

(وشرط) المنع بحرف (الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها) أي بالألف

(نحو : صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم ، أو منفصل بحرف) واحد (نحو : غنائم) ، لأن الفصل بحرف واحد كلا فصل .

(إلا إن كان) حرف الاستعلاء (مكسورًا نحو : طِلَاب وغِلَاب) من المتصل ،

(وخِيَام ، وصِيَام) من المنفصل بحرف ، (فإن أهل الإمالة يُميلونه) ، لأن حرف

الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة ، لأن الكسرة في التقدير بعد الحرف ، فمتناسبة صوت الألف للكسرة أولى ، بخلاف ما إذا كان مفتوحاً ، فإن الفتح يقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الإمالة .

(وكذلك) حرف الاستعلاء (الساكن بعد كسرة نحو : مصباح وإصلاح ومطواع ومقلات) بالقاف والتاء الفوقانية ، (وهي التي لا يعيش لها ولد) ، فإنه لا يمنع الإمالة أيضاً ، لأن الكسرة إما جاورته ، وهو ساكن ، قدت أنها اتصلت [٣٥٠] به فنزل ذلك منزلة المكسور . (ومن العرب من لا ينزل هذا) الساكن (منزلة المكسور) ، ويجعله مانعاً من الإمالة .

(وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) ، أي عن الألف (كونه : إما متصلاً بالألف ك : ساخر) بالخاء المعجمة ، (وحاطب وحافظ) بالخاء المهملة فيهما ، (وناقف) .
(أو منفصلاً) من الألف (بحرف) واحد (ك : نافق ونافخ وناقق وبالغ) .
(أو) منفصلاً من الألف بحرفين (ك : موائيق ومناشيط ، وبعضهم يميل هذا) المفعول بحرفين (لتراخي الاستعلاء) .

والمنع بالتأخر أقوى من المنع بالمتقدم ، ولذلك قيد المتقدم بأن لا يكون مكسوراً ، ولا ساكناً بعد مكسور ، ولا مفصلاً^(١) بحرفين ، وأطلق في المتأخر ، وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد ، كما أن التسفل بعد التصعد أسهل من العكس .

(وشرط الإمالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة مقدرة) ك « خاف » ، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة ، (ولا ياء مقدرة) ك « طاب » ، فإن منقلبة عن ياء ، فسبب إمالة ألف « خاف » الكسرة المقدرة في الواو المنقلبة عنها الألف ، وسبب إمالة ألف^(٢) « طاب » الياء المقدرة المنقلبة ألفاً .

فكسرة « خاف » ، وياء « طاب » مقدرة في ألفيهما ، (فإن السبب المقدر هنا) وهي الكسرة والياء (لكونه موجوداً في نفس الألف) المنقلبة عن الواو المكسورة ، أو عن الياء (أقوى من) السبب (الظاهر) في اللفظ ، وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما ،

(١) في « ب » : (منفصلاً) .

(٢) سقط من « ب » .

(لأنه) أي السبب الظاهر (إما متقدم عليها) ، أي على الألف نحو: «كتاب ، وبيان» (أو متأخر عنها) نحو: «عالِم ، وبائع» .

والكائن في نفس الألف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها ، (فمن ثم أميل نحو : خاف ، وطاب) مع تقدم حرف الاستعلاء ، (و : حاق ، وزاغ) مع تأخره ، لأن السبب مقدر في نفس الألف ، بخلاف ما إذا كانت الكسرة مقدرة بعد الألف كما في «جاء» من جد في الأمر ، و«جواد» جمع «جادة» ، وأصلهما «جايد ، وجوايد» فأدغم اجتماع المثلين ، فلا تكون كالكسرة المفلوطة ، فلا تجوز الإمالة على الأفصح .

وبعضهم أجاز [١/٢٩٠] إمالته اعتداداً بالكسر المقدرة كما في «خاف^(١)» ، ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفه لأن السبب المقدر متأخر عن الألف .

(مسألة : ويؤثر مانع الإمالة ؛ وإن كان منفصلاً) في كلمة أخرى مستقلة بنفسها ؛ كما لو كانا في كلمة واحدة ، وهذا المنفصل تارة يكون متصلاً بالألف من غير حاجز نحو : «مِنَّا قَاسِمٌ» فلا يمال لأن اتصال المستعلي في اللفظ إذا أدرجت^(٢) ، فهذا مثل قولك : «بفاضل^(٣)» .

وتارة يفصل بينهما بحرف واحد نحو : «مِنَّا فَضْلٌ ، وبِمَالٍ قَاسِمٌ» ، فهذا مثل قولك : «بِنَاعِقٍ» وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو : «بِيدها سَوَاطٍ» ، فهذا مثل قولك : «مَنَاشِيطٍ» قاله الشاطبي .

(ولا يؤثر^(٤) سببها) أي الإمالة (إلا متصلاً) في كلمة واحدة ، والفرق أن المانع أقوى من السبب ، (فلا يمال نحو : أتى قاسم ، لوجود القاف) المستعلية ، وإن كانت منفصلة عن الألف في كلمة أخرى ، (ولا يمال) نحو (لزيد مال ، لانفصال السبب) لأن الألف في كلمة أخرى . (هذا ملخص كلام الناظم) في شرح الكافية^(٥) ، (وابنه) في شرح الخلاصة^(٦) .

(١) الكتاب ١٣٢/٤ ، والارتشاف ٢٤٠/١ .

(٢) في «ب» : (أدرج) .

(٣) في «ط» : (مررت بفاضل) .

(٤) في «ب» : (يؤخر) .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٩٧٤/٤ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٨٠ .

(وعليهما اعتراض من وجهين) :

(أحدهما) : في التمثيل ، وثانيهما في الحكم ، وذلك (أنهما مثلاً ب : أتى قاسم ، مع اعترافهما بأن الإياء المقدرة) في « أتى » المنقلبة^(١) عنها الألف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقرر من^(٢) أن شرط الإمالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها إياء مقدرة ، (والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر) ، فما بالك^(٣) مع انفصاله ، (والمثال الجيد) السالم من الطعن (كتاب قاسم) ، فإن سبب الإمالة الكسرة الظاهرة ، فيكفها المانع وإن [٢٩٠ ب] كان منفصلاً .

(و) الاعتراض (الثاني أن نصوص النحويين) كابن عصفور ، وغيره (مخالفة لما ذكرنا من الحكمين) المذكورين وهما ، يؤثر مانع الإمالة إن كان منفصلاً ، ولا يؤثر سببها إلا متصلاً .

(قال ابن عصفور في مقربه بعد أن ذكر أسباب الإمالة ما نصه^(٤) : وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو : « لزيد مال » ، إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى ، وقال أيضاً^(٥) : وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو : « بمال قاسم » ، أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو : « أراد أن يضربها قبل » انتهى) .

يعني لا تمال الألف ، لأن القاف بعدها من قبل مانعة من الإمالة وإن انفصلت ، وهذا النص يحرفه في الحكمين [٣٥١] ، وقع في شرح الجزولية لأبي عبد الله محمد النّفّري ، بالنون والفاء والزاي .

(ولولا ما في شرح الكافية) من قوله^(٦) : وأن سبب المانع قد يؤثر منفصلاً ، فيقال : « أتى أحمد » ، بالإمالة ، و« أتى قاسم » بترك الإمالة ، (لحملت قوله في النظم) للخلاصة والكافية :

٩١٠ — (وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ)

(١) في « ب » : (المنقلب) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (ذلك) .

(٤) المقرب ٣٢١/١ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٩٧٤/٤ .

(على هاتين الصورتين) المذكورتين في كلام ابن عصفور ، والنَّفْزِي ، وهما ما أميل للكسرة العارضة ، وما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر (لإشعار^(١)) قد يفعل) من قول الناظم :

٩١٠ — وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

(في عرف المصنفين بالتقليل) . وإِنَّمَا أثر المانع منفصلاً ، وَلَمْ يؤثر السبب إلا متصلاً لأن ترك [١/٢٩١] الإمالة هو الأصل ، فيصار إليه بأدنى سبب ، وَلَمْ يخرج عنه إلا لسبب محقق . (وأما مانع المانع) للإمالة (فهو الرءاء المكسورة المجاورة) للألف^(٢) ، (فَإِنَّهَا تَمْنَع) الحرف (المُسْتَعْلِي ، و) تَمْنَع (الرءاء أن يَمْنَع) الإمالة ، لأن الرءاء من شأنها التكرار ، فكأن الحرف فيها في تقدير حرفين ، وكأن الكسرة فيها في تقدير كسرتين ، فتكون إحدى الكسرتين في مقابلة المانع ، والأخرى سبب الإمالة .

(وَلِهَذَا أميل : ﴿ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ [البقرة/٧] ، و : ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [التوبة/٤٠] مع وجود الصاد) في الأول ، (والغين) في الثاني . (و) أميل (﴿ إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبِرِ ﴾ [المطففين/١٨] مع وجود الرءاء المفتوحة) قبل الألف .

(و) أميل : (﴿ دَارَ الْقَرَارِ ﴾ [غافر/٣٩] مع وجودهما) أي القاف المستعلية والرءاء المفتوحة ، لأن كلاً من حرفي الاستعلاء والرءاء المفتوحة مانع من الإمالة ، والرءاء المكسورة في ذلك كله متصلة .

(وبعضهم) أي العرب (يجعل المنفصلة) من الألف (بحرف كالتصلة) في كونها تمنع المانع . (سمع سيبويه الإمالة في قوله) ، وهو سماعة النعماني يهجو رجلاً من بني نمير بن قادر : [من الطويل]

٩٣٧ — (عَسَى اللَّهُ يُعْنِي عَنْ بِلَادِ بْنِ قَادِرٍ) بِمَنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ

بإمالة « قادر » مع وجود الفصل بين الألف والرءاء المكسورة بالدال .

(١) في « ب » : (لإشغال) .

(٢) سقط من « ط » .

٩٣٧ — البيت لهدبة بن الحشرم في ديوانه ص ٧٦ ، وخزانة الأدب ٣٢٨/٩ ، والكتاب ١٣٩/٤ ، ولسماعة النعماني في شرح أبيات سيبويه ١٤١/٢ ، ولسان العرب ٥٥/١٥ (عسا) ، ولسماعة أو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٨/٤ ، والارتشاف ٣٠٦/٣ ، وشرح الأشموني ٧٧١/٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٧٨ ، وشرح الفصل ١١٧/٧ ، ٦٢/٩ ، والكتاب ١٥٩/٣ ، واللمع ص ٣٣٣ ، والمقتضب ٤٨/٣ ، ٦٩ .

(فصل —————)

(ثُمَال الفتححة قبل حرف من ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وشرطها أن لا تكون (الفتححة) في حرف ولا في اسم يشبهه^(١)) ، لأن الإمالة نوع من التصرف ، وهو لا يدخل في الحرف ولا في ما أشبهه إلا ما يستثنى .

(فلا ثُمَال : إلا) بكسر الهمزة والتشديد (لأجل الكسرة) التي هي من أسباب الإمالة .

(ولا) ثُمَال (نحو « على » للرجوع إلى الياء نحو : عليك ، وعليه) ، وهو من [٢٩١/ب] أسباب الإمالة .

(ولا) ثُمَال (إلى ، لاجتماع الأمرين) وهما الكسرة والرجوع إلى الياء (فيها) في نحو : « إليك ، وإليه » .

وإنما امتنعت الإمالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي^(٢) لها لكونها حروفاً ، فلو سميت بشيء منها ؛ وإن كانت ألفه رابعة كـ « إلا » ؛ أملتها ، لأن الألف الرابعة في الاسم يحكم عليها بأنها عن ياء ، وإن كانت ثالثة كـ « على ، وإلى » لم تجز إمالتها ، لأن التسمية تجعل الألف من بنات الواو ، لأن بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تشيتهما : « علوان ، وألوان » ، قاله الجاربردي^(٣) .

(ويستثنى من ذلك) أي من^(٤) المشبه للحرف (ها) للغائبة ، (و : نسا) للمتكلم المعظم نفسه ، أو ومعه غيره (خاصة ، فإنهم طردوا الإمالة فيهما) لكثرة استعمالها إذا كان قبلهما كسرة أو ياء ، (فقالوا : مَرَّبْنَا وبِهَا ، و : نظر إلينا وإليها) بالإمالة لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفعولة بحرف فلذلك كررهما مرتين .

(١) في « ب » : (شبهه) .

(٢) في « ب » : (المفضي) .

(٣) شرح الشافية ٣٨٤/٢ .

(٤) سقط من « ط » .

(وأما إِمَالَتُهُمْ : أُلِّيَ [٣٥٢] وَمَتَّى) من الأسماء المبنية ، (وِبَلَّى) من أحرف الجواب (و : لا) النافية (في قولهم : افعل هذا إما لا ، فشاذ من وجهين : عدم التمكن) لكونها مبنية ، (وانتفاء السبب) الْمُجُوز^(١) للإمالة ، لأن الألف في غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شيء فضلاً عن أن تكون منقلبة عن ياء ، ولا ترجع إلى الياء ، ولا قبلها كسرة ، والذي سهل إِمَالَتَهَا نِيَابَتُهَا عن الجمل ، فصار لها بذلك مزية على غيرها .

(و) الحرف (الثَّانِي) من الأحرف الثلاثة التي تُمَالُ الفتحه [١/١٩٢] قبلها ، (الرء بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحه في غير ياء) مثناة تحتانية ، (وكونهما) أي الفتحه والرء (متصلتين) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والرء ، ولا فرق بين أن تكون الفتحه في حرف مستعل نحو : « مِنْ الْمَطَرِ » ، أو في رء نحو : « بَشَرَرٌ » ، أو في غيرهما ، (نَحْوُ : « مِنْ الْكَبِيرِ » [مرم/٨] ، أو منفصلتين بساكن غير ياء) مثناة تحتانية (نحو : مِنْ عَمْرٍ) . وزاد المرادي^(٢) : أو بمكسور نحو : « أَشِير » (بخلاف : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْغَيْرِ ، ومن قبح السَّيْرِ) لأن الفتحه فيهما على الياء ، نص على ذلك سيبويه^(٣) .

(و) بخلاف : (مِنْ غَيْرِكَ) ، لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ، ويشترط أيضاً أن لا يكون بعد الرء حرف استعلاء نحو : « مِنْ الْمَشْرِقِ » ، فإنه مانع من الإمالة ، نص على ذلك سيبويه أيضاً^(٤) .

ولا يشترط أن لا يتقدم على الفتحه حرف استعلاء ، لأن الرء المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها ، فيمال نحو : « مِنْ الضَّرَرِ » ، قال المرادي^(٥) : والتَّحْرِيرُ أن يقال : تُمَالُ كل فتحه في غير ياء قبل رء مكسورة ؛ متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء ، وليس بعد الرء حرف استعلاء ، انتهى .

(واشتراط الناظم) في النظم (تطرف الرء مردود بنص سيبويه^(٦) على إِمَالَتِهِمْ فَتَحَةُ الطَّاءِ من قولك : رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَّاحٌ) بكسر الرء . وذكر غيره يجوز إمالة فتحة الغين في نحو : « الْغَرْدِ^(٦) » ، والرء في ذلك ليست متطرفة . ولعله إنمَّا خص الطَّرْفَ لكثرة ذلك فيه .

(١) سقط من « ب » .

(٢) شرح المرادي ٢٠٤/٥ .

(٣) الكتاب ١٤٣/٤ .

(٤) الكتاب ١٤٤/٤ .

(٥) شرح المرادي ٢٠٥/٥ .

(٦) في « ب » : (الغرض) .

(و) الحرف (الثالث) من الأحرف الثلاثة التي تُمال الفتحة قبلها (هاء التانيث ، وإنَّمَا يكون هذا) الحكم ، وهو إمالة الفتحة قبل الهاء (في الوقف خاصة كـ : رَحْمَةٌ وَنِعْمَةٌ) ، وإنَّمَا أميلت الفتحة قبل هاء التانيث وإن لم تكن من أسباب الإمالة (لأنَّهم شبهوا هاء التانيث [٢٩٢ ب] بألفه) ، أي بألف التانيث المقصورة ، (لاتفاقهما في المخرج) ، وهو أقصى الحلق ، (و) في (المعنى) ، وهو الدلالة على التانيث ، (والزيادة) على أصول الكلمة (والتطرف) في آخر الكلمة ، (والاختصاص بالأسماء) الجامعة والمشتقة .

ولا فرق في ذلك بين هاء التانيث وهاء المبالغة ، (وعن الكسائي إمالة) الفتحة قبل (هاء السكت أيضاً) لشبهها بهاء التانيث في الوقف والخط (نحو : « كِتَابِيَّة » [الحاقة / ١٩] ، والصحيح المنع خلافاً لثعلب ، وابن الأنباري) ، فإنهما صححا جواز الإمالة فيما قبلها^(١) . وبه قرأ أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي^(٢) ، وفي غالب النسخ : وفقاً لثعلب وابن الأنباري ، وليس بصواب كما بينا .

(هذا باب التصريف)

(وهو) في اللغة (تغيير) مطلق ، وفي الصناعة تغيير خاص (في بنية الكلمة لغرض معنوي ، أو لفظي) ، فالتغيير جنس ، وبإضافته إلى البنية ، وهي الصيغة خرج النحو ؛ فإنه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض [٣٥٣] اللاحقة للكلمة من فاعلية ، ومفعولية ، وإضافة غيرها ، وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف .

(ف) التغيير (الأول) المعنوي (كتغيير المفرد إلى الشبهة والجمع) المصحح ، وذلك بتحويل زيد ؛ مثلاً ؛ إلى زيدان ، وزيدون ، (وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف) ، وذلك بتحويل الضَّرَب ؛ مثلاً ؛ إلى ضَرَبَ وضَرَبَ ؛ بالتشديد ؛ للمبالغة في الفعل ، واضْطَرَّاب لوجود الحركة مع الفعل ، وَيَضْرِب ، وإَضْرِب ، وضَارِب ، ومَضْرُوب ، وكـ : ضَرَّاب ، ومِضْرَاب ، وضَرُوب ، وضَرِيْب ، وضَرَب للمبالغة في الوصف .

(و) التغيير (الثاني) اللفظي (كتغيير : قَوْلَ) من الأجوف ، (وغَزَوَ) من الناقص (إلى : قَالَ ، وغَزَا) بقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله ، [٢٩٣/١] والإبدال في « أَقْتَتُ » ، والحذف في « قُلْ » ، والإدغام في « رَدَّ » ، ولشبهه التصغير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه ، وابن الحالج وطائفة ذكروها في علم التصريف ، وهو الأولى .

(وللهذين التغيرين) للغرضين المذكورين (أحكام : كالصحة) : وهي إقرار الحرف على وضعه الأصلي كالياء في « بياض ، وأبيض » ، والواو في « سواد ، وأسود » .
 (والإعلال) : وهو تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب الياء في « بان ، وأبان ، وموقن ، وبائع » ، وقلب الواو في « قام ، وأقام ، وقِيَام » ، وشبه ذلك كقلب أحد الأصول من محله إلى محل آخر ك « أَيْتَقُ » جمع ناقة ، و « حادي » .

(وتسمى) معرفة (تلك الأحكام علم التصريف) ، وإنَّما سُمِّيَ هذا العلم تصريفاً لما فيه من التقلب ، يقال : صرفت الرجل في أمري إذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والإياب . وصروف الدهر : تقلباته وتحولاته من حال إلى حال .

فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلِّقه ، إذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الألفاظ العربية كما تقدم في الغرضين ، فهو من باب تسمية الشيء ، باسم متعلقه .
 وموضوعه الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة في اللغة العربية . فلا يدخل التصريف في الأسماء الأعجمية [٣٥٤] ك : إبراهيم ، وإسماعيل ، كما قال ابن جني^(١) ، وإن كانت متمكنة ، لأن التصريف من خصائص لغة العرب .

(ولا يدخل التصريف في الحروف) ، لأنها مجهولة الأصل ، موضوعة وضع الأصوات ، لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعده معرفه اشتقاقها ولهذا كانت ألفاتها أصولاً غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة .

(ولا) يدخل التصريف (فيما أشبهها) ، أي أشبه الحروف ، (وهي الأسماء المتوغلّة في البناء) كالضمائر ، وأسماء الاستفهام ، (والأفعال الجامدة) وهي التي لم تختلف أبنيته باختلاف الأزمنة ، نحو « نَعَمْ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ » ، لأنها أشبهت الحروف في الجمود .

وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه ، فمن ذلك مجيء الحذف في « سوف » ، والإبدال في حاء « حتى » عينا ، وهمزة « إن » هاء ، والحذف والإبدال في « لَعَلَّ » والتصغير^(٢) في « ذا ، والذي » وفروعهما ، والإبدال في لام « عسى » ، والحذف في عين « ليس » عند اتصال تاء الفاعل .

(فلذلك) أي لأجل أن التصريف لا يدخل الحروف ، ولا ما أشبهها من الأسماء

(١) المنصف ١٤٥/٣ - ١٤٦ .

(٢) في « ب » : (التغير) .

والأفعال ، (لا يدخل فيما كان) من الأسماء موضوعاً (على حرف) واحد (أو) على (حرفين ، إذ لا يكون كذلك) في الوضع على أو حرفين (إلا الحرف كباء الجر ولامه) فإنهما موضوعان على حرف واحد ، (وقد ، وبـ) ، فإنهما موضوعان على حرفين ، (وما أشبه الحرف ، كـ : قمت) فإنها موضوعة على حرف واحد ، (ونا [من] ^(١) : قمنا) فإنها موضوعة على حرفين .

وهذا الحكم معلوم مما تقدم ، من أن التصريف لا يدخل المبنيات ، ولكن ذكر توطئة وتمهيداً لقوله : (وأما ما وضع) في الأصل (على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه) لعارض (فيدخله التصريف) نظراً إلى أصل وضعه (نحو : يد ، ودم) بحذف لاميها (في الأسماء ، ونحو : قـ زيداً) بحذف فائه ولامه (وقُم ، وبِع) بحذف عينيها (في الأفعال) ، وقس على ذلك .

(١) إضافة من « ط » ، وأوضح المسالك ٣٦٠/٤ .

(فصل ل)

(ينقسم الاسم إلى مُجرد من الزوائد، وأقله الثلاثي ك: رجل) لأنه [٢٩٤/]

يحتاج إلى حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به، والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً، والموقوف عليه ساكناً، فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما، فإن قيل: المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركاً أو ساكناً، وأياً ما كان يلزم التنافي مع أحدهما أجيب، بأنه لَمَّا جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي. (وغايته الخماسي ك: «سَفَرَجَل» . و [ما ^(١) بينهما) أي بين الثلاثي والخماسي (الرباعي ك: جعفر) . ولم يجوزوا سداسياً لثلاثي يترجم أنه كلمتان، (وإلى مزيد فيه)، وأقله أربعة ك: «قَتَلَ»، (وغايته سبعة ك: «اسْتِخْرَاج»)، وبينهما ذو الخمسة ك: «إِكْرَام»، وذو الستة ك: «إِنْطِلَاق»، (وأمثلته كثيرة)، بلغت (في قول سيوييه) ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة، وزاد الزبيلي عليه نيفاً وثمانين مثلاً، وذكرها (لا يليق بهذا المختصر)، فلا نشتغل بها روماً للاختصار، بل نذكر أماكن الزيادة حفظاً لل ضبط، وتقليلاً للانتشار، فنقول: الزيادة تكون واحدة وثلثين وثلثاً وأربعاً، ومواضعها أربعة: ما قبل الفاء، وما بين الفاء والعين، وما بين العين واللام، وما بعد اللام، ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة.

فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو: «أَجَلَل»، وما بين الفاء والعين نحو: «كَاهِل»

وما بين العين واللام نحو: «غَزَال»، وما بعد اللام نحو: «عَلَقَى».

والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو: «أَجَالَل»، وبينهما العين نحو: «عَاقُول»،

وبينهما اللام نحو: «قَصَّيْرَى»، وبينهما [٢٩٤/ب] الفاء والعين نحو: «إِعْصَار»،

وبينهما العين واللام نحو: «خَيْزَلَى»، وبينهما الفاء والعين واللام نحو: «أَجْفَلَى».

والمجتمعتان قبل الفاء نحو: «مُنْطَلِق»، وبين الفاء والعين نحو: «حَوَاجِز»،

وبين العين واللام نحو: «خُطَّاف»، وبعد اللام نحو: «عَلْبَاء».

(١) إضافة من «ط»، وأوضح المسالك ٣٦٠/٤.

والثلاث المتفرقات نحو : « تَمَائِيل » ، والمجموعة قبل الفاء نحو : « مُسْتَخْرِج » ،
وبين العين واللام نحو : « سَلَالِيم » ، وبعد اللام نحو : « عَنُقُوان » واجتماع ثنتين وانفراد
واحلة نحو : « أَفْعُوان » .

والأربعة نحو : « إِشْهِيَاب » [٣٥٥] مصدر « إِشْهَابٌ » .

(وأبنية الثلاثي) المجرّد (أحد عشر بناء ، والقسمة) العقلية (تقتضي)
أن تكون (اثني عشر) بناء ، وذلك (لأن) الحرف (الأول واجب الحركة) لأنه مبتدأ
به ، والابتداء بالساكن متعذر ، فأحواله ثلاثة ، (والحركات) الخالصة (ثلاث) : الفتحة
والكسرة والضمة ، (و) الحرف (الثاني يكون متحركاً وساكناً) ، فأحواله أربعة :
(فإذا ضربت ثلاثة أحوال) الحرف (الأول في أربعة أحوال) الحرف (الثاني خرج من
ذلك اثنا عشر) بناء ، وأما الحرف الأخير فلا عبرة به في وزن الكلمة ، لأنه حرف إعرابها .
(وأمثلتها) في الاسم والصفة : (فُلْس) ، سهل ؛ بفتح أوله وسكون ثانيه .
(فَرَس) ، بَطَل ؛ بفتحتين . (كَيْف) ، حَلِيز ؛ بفتحة فكسرة . (عَضْد) ، طمع ؛ بفتحة
وضمة . (جِر) ، نَكَس ؛ بكسرة فسكون . (عَنَب) ، زَيْم ؛ أي متفرق ؛ بكسرة ففتحة .
(إِبِل) ، بِلِيز ؛ بكسرتين . (قُقُل) ، حُلُو ؛ بضمة فسكون . (صُرْد) ، حُطَم ؛ بضمة
فتحة . (دُرُل) ؛ بضمة فكسرة . (عُنُق) ، جُنُب ؛ بضميتين .

فبدأ بمفتوح الفاء مع الأربعة في العين ، ثم بالمكسور مع الثلاثة ، ثم بالضموم
مع [٢٩٥] الأربعة .

(والمهمّل منها : فُعْل) بكسر أوله وضم ثانيه ، لأنهم كرهوا الانتقال من
الكسرة إلى الضمة ، لأن الكسرة ثقيلة ، والضمة أثقل منها .

(وأما قراءة أبي السَّمَال) بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي آخره لام :
(« وَالسَّمَاءُ ذَاتُ الْحَبْكِ » [الذاريات/٧] بكسر الحاء وضم الباء^(١)) ، ونسبها أبو الفتح
ابن جني في المحتسب^(٢) لأبي مالك الغفاري .

(فقيل : لم تثبت) هذه القراءة ، (و) على تقدير ثبوتها (قيل : أتبع الحاء) من :
الحبك (للتاء من : ذات) في الكسر ، (والأصل : « حَبْك » بضميتين) ، فكسر الحاء

(١) لم تنسب هذه القراءة إلى أبي السمال ، بل نسبت إلى أبي مالك الغفاري والحسن ، أما القراءة المنسوبة
إلى أبي السمال فهي « الْحَبْك » ، وكذلك قرأها أبو عمرو وابن عباس والحسن وأبو مالك الغفاري وأبو
حيوة وابن أبي عبيدة ونعيم . انظر البحر المحيط ١٣٤/٨ ، والمحتسب ٢٨٦/٢ .

(٢) المحتسب ٢٨٦/٢ .

إتباعاً لكسر التاء قبلها ، ولم يعتد باللام الساكنة ، لأن الساكن غير حاجز حصين ، كما أتبع من قرأ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة/٢] بضم اللام إتباعاً لضم الدال قبلها^(١) .

(وقيل) : لا إتباع^(٢) ، وإنما الكسر (على التداخل في حرفي الكلمة إذ يقال : « حُبُّكَ »^(٣)) بضميتين ، و« حِبُّكَ »^(٤) بكسرتين) ، فركب هذا القارئ منهما هذه القراءة ، فأخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ، ومن لغة الضميتين ضم الباء .

واعترض^(٥) بأن التداخل إنَّما يكون بين حرفي كلمتين ، لا بين حرفي كلمة واحدة ، ووجهه الجاربردي^(٦) بأنه لمَّا تلفظ بالحاء المكسورة من^(٧) اللغة الأولى غفل عنها ، وتلفظ بالباء المضمومة^(٨) من اللغة الثانية .

وقال ابن جني^(٩) : أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء ، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة ، فنطق بالباء مضمومة ، ورده ابن مالك في شرح الكافية^(١٠) . والحُبُّكَ : تكسر كل شيء ، كالرمل والماء ، إذا مرت بهما الريح .

(وزعم قوم إهمال : فُعِلَ) بضم الفاء وكسر العين [ب/٢٩٥] (أيضاً) ، لما فيه من الانتقال من ضم إلى كسر ، (وأجابوا عن : دُئِلَ) ، اسم دويبة ، سميت به قبيلة من بني كنانة ، (و : رُئِمَ) بضم الراء وكسر الهمزة ، اسم جنس للإست ، (بألَّهما) من أصول الأسماء ، وإِنَّمَا هما (منقولان من الفعل) المبني للمفعول .

واعترض بأن ذلك ممكن في « الدُّئِلَ » ، لأنه علم قبيلة ، لا في « الرُّئِمَ » ، لأنه اسم جنس ، والنقل لا يكون إلا في الأعلام دون أسماء الأجناس .

وأجيب بأن السيرافي ذهب إلى أن النقل قد يجيء في أسماء الأجناس ، فلا معنى للتوقف فيه .

(١) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ، انظر معاني القرآن للفراء ٣/١ ، والكشاف ٨/١ .

(٢) في « ب » : (إشباع) .

(٣) كما في الرسم المصحفي .

(٤) هي قراءة أبي عمرو وأبي مالك الغفاري والحسن ، انظر الإتحاف ص ٣٩٩ ، والمحاسب ٢٨٦/٢ .

(٥) في « ب » : (واعترف) .

(٦) شرح الشافعية ٣٥/١ .

(٧) في « ب » : (في) .

(٨) المحاسب ٢٨٦/٢ .

(٩) شرح الكافية الشافعية ٢٠٢١/٤ .

(واحتج المثبتون) لـ « فُعِل » في أصول الأسماء^(١) (بـ : وُعِل) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة في : الوُعْل) بفتح الواو ، حكه الخليل ، ثبت بهذا أن « فُعِل » بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهمّل ولا منقول ، بل هو قليل .
(و) على القولين ، فإنه (إِنَّمَا أَهْمَلُ أَوْ قُل) عند العرب (لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول) دائماً على الأول ، وغالباً على الثاني .

(والرباعي المجرد) خمسة أبنية :

(مفتوح الأول والثالث) ، اسماً (كـ : جعفر) ، وصفة كـ « سلهب » للرجل الطويل .

(ومكسورهما ، اسماً كـ : زَبْرَج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء ، وبالجيم للذهب ، وصفة كـ « حِرْمِل » للمرأة الحمقاء .

(ومضمومهما) ، اسماً (كـ : دُمْلَج) بالجيم ، وصفة كـ « جُرْشَع » للجمل العظيم . [٣٥٦]

(ومكسور الأول مفتوح الثاني) ، اسماً (كـ : فِطْحَل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان ، وزمن خروج نوح من السفينة ، وصفة كـ « سِبْطَر » للطويل .
(ومكسور الأول ومفتوح الثالث) ، اسماً (كـ : دِرْهَم) ، وهو معرب وإنَّمَا صح التمثيل به ، لأنه على زنة الوضع العربي ، وصفة كـ « هِبْجَرَع » للطويل .
قال الأصمعي^(٢) : ولا ثالث [٢٩٦/١] لهما . وزَيْدٌ « ضِفْدَع » ، وصِنْدَدٌ ، وهِبْلَعُ للأكل . وقيل : الهاء زائلة .

(وزاد الأَخْفَش والكوفيون^(٣) مضموم الأول مفتوح الثالث كـ : جُنْخَدَب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة ، وفتح الدال المهملة ، وهو الجراد الأخضر الطويل الرجلين كالجنّ ، وقيل ، ذكر الجراد ، أو الجسم السمين من الإبل .

(والمختار) عند جمهور البصريين ؛ واستظهره في التسهيل ؛ (أنه فرع من مضمومهما) استثقالاً لضميتين في رباعي ليس بينهما حَلْز حَصْنِي ، (و) لأنه (لَمْ يَسْمَعْ) فتح الثالث (في شيء) من الرباعي (إلا وَسْمِعَ فِيهِ الضم) من غير عكس ، (كـ : جُنْخَدَبٌ وَطُحْلُبٌ) للأخضر الذي يعلو الماء ، و« بُرْقَع » من الأسماء ، (وَجُرْشَعٌ) بالجيم والراء ، والشين المعجمة والعين المهملة ، للعظيم من الجمال ، ويقال للطويل .

(١) في « ب » : (أسماء الأصول) .

(٢) انظر شرح المرادي ٢٢٩/٥ .

(٣) انظر الارتشاف ٥٨/١ .

(وَلَمْ يَسْمَعْ فِي : بُرْثُنْ^(١)) بضم الموحلة وسكون الراء وضم الشاء المثناة^(٢) فوق : أحد برائن الأسد ، وهو بمنزلة الظفر للإنسان ، (وَبُرْجُد) بضم الموحلة وسكون الراء وضم الجيم وبالذال المهملة : لكساء مُخطط ، (وَغُرْفُط) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة : لشجر البادية ، (إِلَّا الضم) بالرفع على النيابة عن فاعل « يُسْمِع » .

(وَلِلْخَمَاسِي الْمَجْرُود أَرْبَعَة) من الأبنية^(٣) ، (أَمْثَلَتْهَا) :

مفتوح الأول والثاني والرابع اسماً : (سَفَرَجَل) ، وصفة : شَمَرَكَل للطويل ، وشَقَّحَطَبَ للئيس الذي له أربعة قرون .

ومفتوح الأول والثالث ومكسور الرابع اسماً كـ « قَهْلِيلِس » لحشفة الذكر ، وصفة نحو : (جَحْمَرِش) بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعبوز المسنة ، قاله السيراقي ، وقيل : الأفعى العظيمة ، وقيل : لَمْ يَأْتْ هذا الوزن إلا صفغة ، وأن « الْقَهْلِيلِس » المرأة العظيمة .

ومكسور الأول مفتوح الثالث اسماً (قِرْطُغَب) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحلة : الشيء التافه الحقير ، يقال : ما عليه قرطعبة ، وصفة : جِرْدَحَل للجميل الضخم .

ومضموم الأول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسماً نحو : « قُبْعَيْر » للأسد ، وصفة (قُدَّعَمِل) بضم القاف وفتح الذال المعجمة ، وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم .

(فِجْمَلَة الْأَوْزَانِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهَا) عند الجميع (عشرون) وزناً ، أحد عشر للثلاثي : وخمسة للرباعي ، وأربعة للخماسي . وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقا عليه ، إما لضعف القول بإهماله ، ولذا قال : وزعم قوم إهمال « فُعِل » ، وإما للتغليب . وما ذكره من أصله جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة^(٤) .

(١) في « أ » ، « ط » : (برتن) ؛ بالتاء ، والتصويب من أوضح المسالك ٣٦١/٤ .

(٢) في جميع النسخ : (المثناة) ، والتصويب من حاشية يس ٣٥٦/٢ .

(٣) في « ب » : (الأمثلة) .

(٤) الإنصاف ٧٩٣/٢ ، المسألة رقم ١١٤ .

فإن كان على أربعة كـ « جعفر » ففيه زيادة واحدة ، وهل هي الحرف الأخير أو ما قبله ، ذهب الفراء إلى الأول ، والكسائي إلى الثاني^(١) .

وإن كان على خمسة أحرف كـ « سفرجل » ففيه زيادتان قاله الشاطبي .

(وما خرج عما ذكرنا من الأسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها ، إما بزيادة)

في أوله (كـ : مُنْطَلِق) ، أو في وسطه كـ « ظَرْيَف » ، (و) فيهما نحو : (مُحَرَّرَجِم) أو

في آخره كـ « حَبْلَى » . (أو بنقص أصل كـ : يد ، ودم) وأصلهما : « يدي ، ودمي » ،

(أو بنقص حرف زائد كـ : غُلْبَط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة ،

وبالطاء المهملة الغليظ الضخم ، (أصله « غَلَابَط » بدليل أَنَّهُمْ نطقوا به) على أصله .

(و) الدليل على وجود الألف بعد اللام (أَنَّهُمْ [١/٢٩٧] لا يوالون بين أربع

متحركات^(٢)) في كلمة واحدة ، إلا أن يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو : شجرة .

(أو بتغيير شكل) أي حركة (كتغيير مضموم الأول والثالث بفتح ثالثه نحو :

جُخْدَب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال .

(أو بكسر أوله في نحو : خِرْفَع) بكسر الخاء المعجمة [٣٥٧] وسكون الراء

وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد .

(وكتغيير مكسورهما) أي الأول والثالث (بضم ثالثه في) نحو : (زُبَيْر) بكسر

الزاي وسكون الهمزة بعدهما وضم الموحدة ، وأصلها الكسر ، وهو ما يعلو الثوب الجديد .

(وأما سَرَخْس) بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسین

المهملة لبلدة ، (وبلَخَش) بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة

لنوع من الجواهر (فأعجميان) لا عربيان ، إذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الأول والثاني .

(١) الإنصاف ٧٩٣/٢ .

(٢) في « ب » : (محركات) .

(فصل ل)

(وينقسم الفعل إلى :

مُجرد (من الزوائد ، وأقله ثلاثة ، ك : ضَرَبَ) وقَعَدَ ، (وأكثره أربعة ، ك : دَخَرَجَ) ، ودَرَبَجَ : أي دَلَّ .

(وإلى مزيد فيه) ، وأقله أربعة ك « أَكْرَمَ » ، (وغايته ستة ك : اسْتَخْرَجَ) ، وبينهما الخماسي ك « انْطَلَقَ » ، ومزيد الرباعي أقله خمسة ك « تَدَخَّرَجَ » ، وغايته ستة ك « احْرَنْجَمَ » .

(و) مزيد الثلاثي (أوزانه كثيرة) ومشهورها خمسة وعشرون وزنًا .

ومزيد الرباعي أوزانه ثلاثة : « تَفَعَّلَ » ك : تَدَحَّرَجَ ، و« افْعَلَّلَ » ك : احْرَنْجَمَ و« افْعَلَّلَ » ك : اقْشَعَرَ . واختلف في هذا الثالث ، فقليل هو بناء مقتضب ، وقليل : هو ملحق بـ « احرنجم » .

وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنًا رابعًا : وهو « افْعَلَّلَ »^(١) نحو : اجْرَمْزَ .

(وأوزان الثلاثي) المُجرد (ثلاثة) : مفتوح العين ، ومسكورها ، ومضمومها . (ك : ضَرَبَ وَعَلِمَ وَظُرَفٌ^(٢)) ، لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحًا لرفضهم الابتداء بالسكن ، وكون الفتحة أخف ، واللام مفتوح دائمًا للخفة والعين لا تكون إلا متحركة^(٣) . لثلا يلزم التقاء الساكنين في نحو : « ضَرَبْتَ » والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم .

وأما ما جاء من نحو : « نَعَمْ ، وشَهَدَ » بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمزال عن الأصل لضرب من الخفة ، والأصل فيهما « فَعِلَ » بكسر العين .

(وأما نحو : « ضَرَبَ » بضم أوله وكسر ثانيه) ففيه قولان :

(١) هذا الوزن جعله بعضهم نفس (افْعَلَّلَ) ، وأضاف السيوطي في المزهري ٤١/٢ - ٤٢ أوزانًا أخرى

ألقها بالرباعي المزيد بحرفين .

(٢) المبدع في التصريف ص ١٠١ .

(٣) في « ب » : (محركة) .

أحدهما : أنه أصل برأسه ، وإليه ذهب المبرد^(١) ، وابن الطراوة والكوفيون^(٢) ، ونقله في شرح الكافية^(٣) عن سيبويه والمازني .

والثاني : أنه فرع عن فعل الفاعل ، وإليه ذهب جمهور البصريين ، ونقل عن سيبويه^(٤) .

(فمن قال : إنه وزن^(٥) أصلي مستدلاً بأن نحو : جُنَّ ، وُهِتَ ، وُطِّلَ دَمُهُ ، وَأُهْدِرَ دَمَهُ ، وَأَوَّلَعَ بَكْدًا ، وَغُنِيَ بِحَاجَتِي ، بِمَعْنَى : اعْتَنَى بِهَا ، وَزُهِيَ عَلَيْنَا ، بِمَعْنَى : تَكَبَّرَ) ، و« حُمَّ زَيْدٌ ، وَزُكِمَ ، وَوُعِكَ ، وَفُلِجَ ، وَسُقِطَ فِي يَدِهِ ، وَرُهِصَتِ الدَّابَّةُ وَنَفِستَ المرأةُ ، وَنُتِجَتِ الناقةُ ، وَغُمَّ الْهلالُ ، وَأُغْمِيَ عَلَى زَيْدٍ » ، وأخواتها (لَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مَبْنِيَةً لِلْمَفْعُولِ) ، خبر « أَنْ » (عَدَّةٌ) وزناً (رابعاً) خبر « فَمَنْ قَالَ » .

وتقرير الدليل منه أن « فُعِلَ » المفعول لو كان فرعاً لغيره لكان مستلزماً وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله ، وبيان الملازمة أن الفرعية ثابتة للأصل ، ولا يوجد فرع بغير أصل .

ونحن وجدنا أفعال مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبني [١/٢٩٨] للفاعل ، وجوابه التَّقْضُ ، وهو أن لنا جموعاً لم يسمع لها واحد كـ « عَبَادِيْدُ ، وَأَبَابِيْلُ » ، والجمع فرع الأفراد اتفاقاً ، فلو كان ما ذكرتم صحيحاً لزم كون الجمع أصلاً برأسه ، وأنتم لا تقولون به ، فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك .

(ومن قال : إنه فرع عن فعل الفاعل مستدلاً بترك الإدغام في نحو : سُوِّيرَ) ، وترك الإبدال في نحو : وَوَرِي ، (لَمْ يَعْدَهُ) وزناً رابعاً .

وتقرير الدليل أن الواو والياء متى اجتمعتا ، وسُبقت إحداهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء ، وتدغم الياء في الياء ، وإن الواوين متى اجتمعتا في أول الكلمة^(٦) أبدلت الأولى همزة لزوماً ، فلما لم يحصل إدغاماً ولا إبدال ، دل ذلك على أنهما مغيران عن فعل

(١) لم يذكر المبرد مثل ذلك في المقتضب ، بل ذكر أن أوزان الثلاثي هي : فَعَلَ ، فَعُلَ ، فَعِلَ . انظر المقتضب ١/٧١ ، ٢/١١٠ .

(٢) انظر شرح المرادي ٥/٢٢٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠١٤ .

(٤) الكتاب ١/٤٢ .

(٥) سقط من « ب » .

(٦) في « ب » : (كلمة) .

الفاعل وهو «سَايَر» و: «وَأَرَى» فكما لا تدغم الألف من «سَاير» ولا تهمز الواو من «وَأَرَى» فكذاك ما غير عنهما.

وأجاب الأولون عن ترك الإدغام والإبدال، فقالوا: أما ترك الإدغام فلثلا يلتبس بمجهول «فَعَلَ» لأنه إذا قيل «سَيْرٌ» بالإدغام لم يعلم أنه مجهول «سَايَرٌ»، أو «سَيْرٌ» وأما ترك الإبدال فلأن الواو الثانية في «وُورِي» ليست متأصلة في الواوية، لأنها منقلبة عن ألف «وَأَرَى».

(وللرباعي وزن واحد ك: دَحْرَجَ)، و«زَلَزَلَ»، (ويأتي في «دُخِرَجَ» بالضم) في أوله، والكسر فيما قبل آخره (الخلاف) السابق (في «فُعِلَ» المفعول).

(فصل في كيفية الوزن)

[٣٥٨] (ويسمى التمثيل) لِمُمَاثِلَةِ حُرُوفِ الْمِيزَانِ لِحُرُوفِ الْمَوْزُونِ مِنْ تَعْدَادِ الحُرُوفِ ، وَهَيْئَاتِهَا .

وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم^(١) في ثمانية أمور : الحركات ، والسكنات ، والأصول ، والزوائد ، [٢٩٨ ب/] والتقديم ، والتأخير ، والحذف ، وعدمه . والميزان لفظ « فَعَلَ » (تقابل الأصول بالفاء فالعين فاللام) على الترتيب المستفاد من الفاء حال كون حروف الميزان (معطاة ما لِمَوْزُونِهَا^(٢)) من تحرك ، وسكون) أصليين .

(فيقال في) وزن (فَلَـسَ) من الأسماء : (فَعَلَ) بسكون العين .

(وفي) وزن (ضَرَبَ) من الأفعال : (فَعَلَ) بفتح العين .

(وكذلك) يقال (في) وزن (قَامَ) من الأجوف ، (وَشَدَّ) من المضاعف ،

« فَعَلَ » بفتح العين ، (لأن أصلهما) قبل القلب والإدغام (قَوْمَ ، وَشَدَدَ) بفتح العين فيهما ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها في الأول ، وأدغمت الدال في الدال لاجتماع المثليين في الثاني .

(و) يقال (في) وزن (عَلِمَ : فَعِلَ) بكسر العين ، (وكذلك) يقال (في)

وزن (هَابَ) من الأجوف ، (وَمَلَّ) من المضاعف ، « فَعِلَ » بكسر العين فيهما ، لأن أصلهما « هَيْبَ ، وَمَلَّلَ » بكسر العين فيهما ، ففعل بهما ما تقدم من القلب والإدغام .

(و) يقال (في) وزن (ظُرِفَ : فَعَّلَ) بضم العين فيهما ، (وكذلك) يقال

(في) وزن (طَالَ ، وَحَبَّ) ، « فَعَّلَ » بضم العين فيهما ، لأن أصلهما « طَوَّلَ ، وَحَبَّبَ » بضم العين فيهما ، ففعل بهما ما تقدم من القلب والإدغام ، فحصل بذلك بيان الحركات الأصلية والسكنات .

(١) في « ب » : (الكلمة) .

(٢) في « ب » : (لوزنها) .

(فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت) في الميزان (لاماً ثانية في) وزن (الرباعي ، فقلت في) وزن (جَعْفَرَ : فَعْلَلٌ ، و) زدت لاماً (ثانية وثالثة في) وزن (الخماسي ، فقلت في) وزن (جَحْمَرَشَ : فَعْلَلِلٌ) .

وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي [٢٩٩/١] مجمع عليه ، وما ذكره في غيره ^(١) اختلف فيه على مذهبين :

أحدهما : ما ذكر ، وهو قول البصريين بناءً على أن الجميع أصول ، وهو الصحيح .
والثاني : أن ما زاد على الثلاثة ^(٢) زائد ، قاله الكوفيون ^(٣) ، بناءً على قولهم : إن منتهى الأصول ثلاثة كما تقدم عنهم ، ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب :
أحدها : أنه لا يوزن ، لأنه لا يُدرى كيفية وزنه .
والثاني : أنه يوزن ، ويقابل ^(٤) آخره بلفظه .

والثالث : أنه يوزن ، ويقابل الذي قبل آخره بلفظه ، وهو مبني على أن الزائد هل هو الآخر أو ما قبله ، فالفراء على الأول ، والكسائي على الثاني .
فهـل « جَعْفَرَ » : « فَعْلَلٌ » كما يقول البصريون ، أو « فَعْلَرٌ » بزيادة الراء ، أو « فَعْلَلٌ » بزيادة الفاء ، أو لا يُدرى ما هو . أقوال أربعة .

(ويقابل) الحرف (الزائد بلفظه) ، لتمييز عن الأصل إلا فيما يستثنى .
(فيقال في) وزن (أَكْرَمَ) بزيادة الهمزة ، (وَيَيْطَرُ) بزيادة الياء ، (وَجَهْوَرٌ) بزيادة الواو : (أَفْعَلٌ ، وَفَيْعَلٌ ، وَفَعُولٌ) على طريق اللف والنشر على الترتيب .
(و) يقال (في) وزن (اقْتَدَرَ) بزيادة الهمزة والتاء : (اقْتَعَلَ ، وَكَذَلِكَ) يقال (في) وزن (اصْطَبَرَ) مِمَّا فاؤه صاد ، وقلبت تاء الافتعال فيه طاء ، (واِذْذَكَرَ) مِمَّا فاؤه ذال معجمة ، وقلبت تاء الافتعال فيه دالاً مهملة : اقْتَعَلَ ، (لأن الأصل) فيهما : (اصْتَبَرَ ، واِذْذَكَرَ) قلبت تاء الافتعال في الأول طاء ، وفي الثاني دالاً لما سيجيء .
(و) يقال (في) وزن (اسْتَخْرَجَ) مِمَّا تساوى فيه عدد الزيادة والأصول : (اسْتَفْعَلَ) .

(إلا أن الزائد إذا كان تكراراً لأصل) ، سواء كان للإلحاق أم لا (فإنه يقابل عند الجمهور بما قبل به ذلك الأصل) ، لأن تكرار الأصل في علم الصرف بمنزلة

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) المتع في التصريف ٣١٢/١ ، والمبدع ص ١٤١ .

(٣) في « ب » : (يقابله) .

التوكيد اللفظي [٢٩٩/ب] في علم النحو، فكما أن ذلك يعطي حكم الأول فيتبعه في إعرابه ، فهذا يوزن بما يوزن به الأصل إعلامًا بأن هذا تكرر لما سبق ، (كقولك في) وزن (حَلَّتِيَّتِ) بكسر الحاء المهملة ، وهو صمغ الأَنْجُدَان ، بفتح الهمزة وضم الجيم وإعجام الدال : نبات جيد لوجع المفاصل ، (و) في (سُحْنُون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة وبنونين ، وهو أول المطر والرياح ، (و) في وزن (اغْدُوْدَن) بالغين المعجمة وبالدال المهملة ، يقال : اغدودن الشعر إذا طال ، واغدودن النبات إذا اخضر : (فِعْلِيل ، وفُعْلُول ، وَاَفْعُوْعَل) لفًا ونشراً مرتبًا ، فالتاء في «حَلَّتِيَّتِ» للإلحاق بـ «فِنْدِيل» ، والنون في «سُحْنُون» للإلحاق بـ «غُضْرُوف» ، والدال في «اغْدُوْدَن» لغير الإلحاق .

وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقًا ، ولو كان تكررًا لأصل ، فيقال في وزن ^(١) «حَلَّتِيَّتِ : فِعْلِيَّتِ» ، وفي وزن «سُحْنُون : فُعْلُون» ، وفي وزن ^(٢) «اغْدُوْدَن : اِفْعُوْعَل» .

(وإذا كان في الموزون تحويل) من مكان [٣٥٩] إلى مكان ، ويُسمَّى القلب المكاني ، (أو حذف) لبعض الأصول (أتيت) أنت (بمثله في الميزان :

فَيَقُولُ في) وزن (نَاء) بالمد ، ماضي «يَنَاءُ» : (قَلَعَ ، لأنه من النَّأْي) والأصل «نأى» ، فحوّل اللام وهي الياء إلى موضع العين ، وهي الهمزة ، فصار «نَيَاءُ» فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار «ناء» بالمد .

(و) تقول (في) وزن (الْحَادِي) وهو مبدأ العدد : (عَالِف ، لأنه من : الْوَحْدَة) ، والأصل : «الواحد» ، فحوّل ^(٣) الفاء وهي الواو إلى [٣٠٠/أ] موضع اللام ، وهي الدال ، ولا يمكن الابتداء بالألف ، فقدم الحاء عليه فصار «الْحَادُو» ، فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة إثر كسرة فصار «الحادي» .

(وتقول في) وزن (يَهَب) مِمَّا حذفت فاؤه : (يَعَل) ، والأصل : «يَوْهَب» ، حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، لأنه في الأصل : «يَفْعِل» بالكسر ، ففتح لحرف الحلق ، فيكون الحذف من «يَفْعِل» بالكسر ، قاله التفنيزاني في «يَطَأ» وأخواته ^(٤) .

(١) سقط ما بين الرقمين من «ب» .

(٢) في «ب» : (فحمل) .

(٣) أي قال إن حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة في الأصل ، والمراد بأخوات يَطَأ : يدع

ويذر ، انظر حاشية يس ٣٥٩/٢ ، والمبدع في التصريف ص ١٦٩ .

(و) تقول (في) وزن (^(١)بِعْ) أمر من « باع » : (فِلْ) ، والأصل : « بَيْعٌ »
حذفت عينه لالتقاء الساكنين .

(و) تقول (في) وزن (^(٢)قَاضٍ) ، مِمَّا حذفت لامه : (قَاعِ) ، والأصل :
« قاضي » ، حذفت لامه لالتقاء الساكنين .

وقد يتعذر وزن الكلمات كـ « إسْطَاع ، و : إهْرَاق » ، وذلك لأننا نعتبر الحركة
والسكون بأصلهما ، والفاء في ذلك أصلها السكون ، والسين والهاء ساكنان ، فيلزم في
الميزان التقاء الساكنين ، فالصواب أن يقال في وزنهما : « أفْعَل » ، لأن أصلهما : « أطْوَع ،
وأرْيَق » ، والسين والهاء زائدتان ^(٣) .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) الممتع في التصريف ٢٢٦/١ .

(فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد)

(قال الناظم) في النظم :

٩٢٥- (وَالْحَرْفُ إِن يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتَضِي)

فعرّف الحرف الأصلي بأنه الذي يلزم في جميع التصاريف ، وعرف الزائد بأنه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ، ^(١) ومثله بتاء « احتني » فإنها زائدة ، لأنها تحذف في بعض التصاريف ^(٢) ، تقول : حَذَا حَدَوَهُ ، والاحتذاء : الاقتداء ولبس النعل . (وفي) كلا (التعريفين نظر) .

(أما) التعريف (الأول) ، وهو تعريف الأصل (فلأن الواو من « كوكب » والنون من « قرنفل » زائدتان ، كما ستعرفه) قريباً ، (مع أنهما لا يسقطان) في جميع التصاريف .

(وأما) التعريف [٣٠٠/ب] (الثاني) وهو تعريف الزائد ، (فلأن الفاء من : وَعَدَ ، والعين من : قَالَ ، واللام من : غَزَا ، أصول مع سقوطهن في : يَعِدُ ، وَقُلْ ، وَلَمْ يَغْزُ) ، فتعريف الأصل غير جامع ، وتعريف الزائدة غير مانع .
وأجاب عنه المرادي ^(٣) بأن الأصل إذا سقط لعلّة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد ، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط ، ولذلك يقال : الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديرًا .

(وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم ^(٤) أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية (أصول) أحرف الكلمة (عند التردد فيها) على أصلين ، ثم الزائد نوعان ، تكرار الأصل ^(٥) وغيره) .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) شرح المرادي ٢٣٤/٥ .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في أوضح المسالك ٣٦٤/٤ : (تكرار لأصل) .

(فالأول) وهو تكرار الأصل (لا يختص بأحرف بعينها) ، بل يكون في جميع الحروف إلا الألف ، فإنها لا تقبل التضعيف ، وسواء كانت من حروف « سألتمونيها »^(١) أم لا .

(و) الزائد لتكرار أصل (شرطه :

أن يماثل اللام كـ : جَلَبَبَ) بزيادة الباء الثانية للإحلاق بـ « دَحْرَجَ » ، (وجَلَبَابَ) مصدره ، ويطلق على المِلْحَفَة .

(أو) يماثل (العين ، إما مع الاتصال كـ : قَتَلَ) بالتشديد وزيادة إحدى التاءين على الخلاف في أنهما الأولى أو الثانية ، (أو مع الانفصال بزائد) بينهما (كـ : عَقَنَلْ) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة ، وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل .

(أو يماثل الفاء والعين كـ : مَرْمَرِيسَ) بفتح الميمين ، وسكون الراء الأولى وكسر الثانية ، وفي آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهو^(٢) الداهية ، و« مرمريت » [٣٠١/١] للقفز ، ولا ثالث لهما .

(أو) تماثل (العين واللام كـ : صَمَحَمَحَ) بمهملات : الشديد ، وقال الجرمي : الغليظ القصير ، وقال ثعلب : رأس صمحمح أي أصلع غليظ شديد .

والحاصل : أنه متى تكرر حرفان في كلمة ، ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين ، وفي تعيين الزائد خلاف .

وذكر في التسهيل^(٣) أنه يحكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو « صمحمح » يعني الحاء الأولى والميم الثانية ، وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو : « مرمريس » يعني الميم الثانية والراء التي تليها .

واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في « صمحمح » ، والميم الثانية في « مرمريس » [٣٦٠] بحذفهما في التصغير حيث قالوا : « صُمِمَحَ ، و : مُرْمِرِيسَ » .

ونقل عن الكوفيين في « صمحمح » أن وزنه « فَعَلَّلَ » ، وأصله : « صَمَحَحَ »^(٤) أبدلوا الوسطى ميمًا .

(١) ويقال لها أيضًا : (أمان وتسهيل) ، انظر المبدع في التصريف ص ١١٨ .

(٢) في « ب » : (وهي) .

(٣) التسهيل ص ٢٩٧ .

(٤) الإنصاف ٧٨٨/٢ ، المسألة رقم ١١٣ ، وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعَلَّلَ .

(وأما الذي يُماثل الفاء وحدها ك : قَرَفَ) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة ، وهو الخمر ، (وسُنْدُس) وهو رقيق الديباج ، (أو) يماثل (العين المفصولة) بأصل (ك : حَذَرَد) يمهلات ، اسماً لرجل ، وَلَمْ يَجِ عَلَى « فَعَلَع » بتكرير العين غيره ، (فأصلي) ، جواب « وأما » .

(و) أما (إذا بني الرباعي من حرفين فإن لم يصح إسقاط ثالثه فالجميع أصل ك : سَمِسِم) بكسر السينين المهملتين ، ووزنه : « فَعِلِل » لأن أصله الاثني متحركة ، ولا بد من ثالث مكمل للأصول ، وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر ، فحكم بأصالتهما . وحكي عن الخليل والكوفيين أن وزنه : « فَعْقِل ^(١) » ، تكررت فاءه ، وهو بعيد . (وإن صح) إسقاط ثالثه (ك : لَمَلَمَة) فإنه يصح إسقاط ثالثه ، (و) يقال (لُمَمَه) وهو أمر من « لَمَلَمْتُ » بمعنى : لَمَمْتُ .

(فقال الكوفيون : [٣٠١ ب] ذلك الثالث) الصالح للسقوط (زائد مبدل من حرف مُماثل للثاني) ، فأصل « لَمَلَم » على قولهم « لَمَم » فاستقل توالي ثلاثة أمثال ، فأبدلوا من آخره حرف يماثل الفاء .

ورد بأنهم قالوا في مصدره : « فَعَلَلَة » ولو كان مضاعفاً في الأصل لَجاء على « التَفْعِيل » .

(وقال الزجاج) من البصريين : ذلك الثالث الصالح للسقوط (زائد غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين : أصل) .

واختار الشارح مذهب الكوفيين ، وقال ^(٢) : إنه أولى من جعله ثنائياً مكرراً موافقاً في المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في أمثاله كـ « قَصَقَصْتُ ، وَكَفَكَفْتُ ، وَكَبَكَبْتُ » ، انتهى .

(والنوع الثاني) من نوعي الزائد وهو ما زيد لغير تكرار (مُختص بأحرف عشرة) ، جمعت في كلمات مراراً ، وهي : هم يتساءلون ، يا هول اسْتَنِم ، أسلمني وتاه ، وهويت السَّمان ، أهوت سليمان ، سألتمونها ، ^(*) نويت ألمسها ، ونويت ألامسه ، ما أنت وسهيل ، أشيماله تمين ، أنت وليُّ مسها ، أهوال سَمَتني ، أتلهو يا مُسن ، أتنسم وليها ، هل

(١) شرح المرادي ٢٤١/٥ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٨٨ .

(*) سقط من « ب » ، « ط » إلى النجمة الثانية في الصفحة التالية .

أنت مواسي ، نويت أسالِمه ، وأنت سيل هام ، أنت مايس هو ، أنت سايم هول . أو لها تسنيم ، تاوه سليمان ، اليوم تنسله ، يا أوس هل نمت ، لِم يأتنا سهو^(*) ، (وجمعها الناظم في بيت واحد أربع مرات فقال^(١)) : [من الطويل]

(هَئَاءُ وَتَسْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أَنْسِهْ نِهَائَةً مَسْؤُولٍ أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ)

وينبغي أن يعدّوا الشين المعجمة في نحو : « أَكْرَمْتُكَش » في خطاب المؤنث ، فإن قالوا : هذه مختصة بالوقف قلنا : وهاء السكت كذلك .

وخصت^(٢) هذه الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن أولى ما زيد حروف المد واللين ، لأنها أخف الحروف ، وغيرها من الأحرف العشرة يرجع إليها .

فلهزمة مجاورة للألف في المخرج ، وتنقلب إلى حرف اللين عند التخفيف . والهاء أيضاً مجاورة للألف في المخرج . والميم من مخرج الواو ، وهو الشفة ، وفيها غنة . والنون فيها غنة تمد في الخيشوم امتداد [٣٠٢/أ] الألف في الحلق . والتاء حرف مهموس ، أبدلت من الواو في « تجاه » . والسين حرف مهموس فيه صفير ، ويقرب مخرجه من مخرج الياء . واللام وإن كانت حرفاً مجهوراً لكنها تشبه النون ، وقرينة من مخرجها .

وأسباب الزيادة سبعة :

للإحلاق نحو « كوثر » . والدلالة على معنى كحرف المضارعة . وإسكان النطق كهزمة الوصل ، وهاء السكت في « قه » . وبيان الحركة كـ : « سُلْطَانِيَّة » [الخاقصة/٢٩] . والمد كـ « كِتَاب » . والعوض كـ « زَنَادِقَة » . والتكثير كـ « قُبُعْتَرَى » ، قاله ابن عصفور^(٣) . ولها شروط ، (فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين) ، ولا يكون في الأول لتعذر الابتداء بالساكن ، بل تكون ثانية (كـ : ضَارِب ، و) ثالثة نحو : (عِمَاد ، و) رابعة نحو : (غَضَبِي ، و) خامسة نحو : (سَلَامِي) بضم السين المهملة عظام صغار في أصابع اليدين والرجلين ، وسادسة نحو : « قُبُعْتَرَى » ، وسابعة نحو : « بَرْدَرَايَا » .

ويستثنى من ذلك إذا صحبت أكثر من أصلين من مضاعف الرباعي ، نحو : « صَوْصِي » فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة (بخلاف ، نحو : قَالَ ، وَغَزَا) لأن الألف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب أكثر من أصلين .

(*) . نهاية ما سقط من « ب » ، « ط » في الصفحة السابقة .

(١) شرح الكافية الشافية ٢٠٣٣/٤ .

(٢) في « ب » : (خصصت) .

(٣) المتع في التصريف ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، وانظر المبدع في التصريف ص ١١٨ - ١١٩ .

(وتزاد الواو والياء) أختها (بثلاث شروط^(١)):

(أحدها: ما ذكر في الألف)، وهي أن تصحب أكثر من أصلين.

(والثاني: أن لا تكون الكلمة) التي هما فيها (من باب: سِمْسِم) من الرباعي المضاعف.

(والثالث: ألا تتصدر الواو مطلقاً)، سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا، (ولا) تتصدر (الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع، وذلك نحو: صَيَّرَ، وَجَّهَرَ) في زيادتهما ثانيتين، (وَقَضَيْبَ، وَعَجُوزَ) في زيادتهما ثالثتين، (وَحَذَرِيَّةَ، وَعَرْقُوقَ) في زيادتهما [٣٠٢/ب] رابعتين. والحذرية بكسر الحاء، وسكون الذال المعجمة، وكسر الراء قطعة من الأرض غليظة، والعرقوة بفتح العين المهملة، وسكون الراء وضم القاف: الخشبة [٣٦١] المعترضة على رأس الدلو.

(بخلاف نحو: بيت، وسوط) فإن الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين.

(و) بخلاف نحو: (يُؤَيِّزُ، وَوَعُوعَةَ)، فإنهما من باب «سِمْسِم»، واليؤيؤ بضم الياءين التحتائيتين، بعدهما واو مهموزة: اسم طائر ذي خلب يشبه الباشق، والوعوعة: مصدر وعوع السبع، بعينين مهملتين: إذا صوت^(٢)، (وَوَرَّتَلْ، وَيَسْتَعُورُ) لتصدر الواو مطلقاً والياء قبل أربعة أصول في غير مضارع^(٣)، والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق: الشر^(٤)، وزعم قوم أن الواو فيه زائدة، وهو ضعيف، إذ لا نظير لذلك، والصحيح أن الواو أصلية^(٥)، ولم يذكره الجوهري.

واختلف في لامة، فقليل: زائدة، وإليه ذهب الفارسي وابن مالك^(٦)، وقيل: أصلية، وعلى القولين وزنه: «فَعَنَلْ»، إلا أن اللام الأخيرة على الأول زائدة، وعلى الثاني أصلية.

وأما «يَسْتَعُورُ» بمثناة تحتانية فسين مهملة، فمثناة فوقانية، فعين مهملة، فواو، فراء مهملة، فوزنه: «فَعَلَّلُولُ» كـ «عَضْرَفُوطُ»، هذا هو الصحيح، لأن الاشتقاق لم

(١) انظر المتع في التصريف ٢٨٧/١ - ٢٩٢، والمبدع ص ١٣٦ - ١٣٧، وشرح ابن الناظم ص ٥٨٩.

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٨٩.

(٣) في «ط»: (النسر)، وانظر شرح ابن الناظم ص ٥٨٩.

(٤) انظر شرح ابن الناظم ص ٥٨٩، والمبدع في التصريف ص ١٣٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٣٨/٤.

يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع نحو : « تلحرج » ، وهو شجر يتسوك بعيدانها ، قاله المرادي^(١) .

وقال الجوهري : اسم موضع عند المدينة ، وكساء يجعل على عجز البعير ، واسم من أَسَمَاء الدواهي يقال : ذهب في الاستعور أي : في الباطل ، قاله الجاربردي^(٢) .
(وتزاد الميم بثلاثة [١/٣٠٣] شروط أيضًا وهي^(٣) : أن تتصدر وتتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ، وأن لا تلزم في الاشتقاق ، وذلك نحو : مسجد) لكان السجود ، (ومنيج) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجم ، قال الجوهري^(٤) : اسم موضع .
(بخلاف نحو : ضِرْغام) لعدم تصدر الميم ، (ومَهْد) لأنها لم تتأخر عنها ثلاثة أصول ، والضِرْغام : الأسد ، والمهد : مهد الصبي ، (ومَرَزْجُوش) لأنها لم تتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ، بل أزيد من ذلك ، وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم ، وفي آخره شين معجمة . و« المَرْدَفُوش » بالميم والراء والبدال المهملة والقاف ، وفي آخره شين معجمة : بقلة طيبة الريح ، (ومِرْعَز) بكسر الميم والعين المهملة وفي آخره زاي ، وهو ما لان من الصوف ، (فَإِلَهُم قالوا : ثوب مُمَرَّعَز ، فأثبتوها) ، أي الميم لزومًا (في الاشتقاق) .

وبهذا رد ابن مالك^(٥) على سيويه في قوله : إن الميم فيه زائدة^(٦) .

ويشترط لزيادة الميم أيضًا أن لا تكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين ، كـ « مَرْمَر ، ومَهْمَه » .

(وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين^(٧) الأولين) ، وهما : أن تتصدر وأن يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ، ولو قال بالشرط الثاني لكفى ، لأنه فرض الكلام في الهمزة المصدرة ، فشرط تصدير المصدر لغو ، (نحو : أَفْكَل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما ، وهي الرَّعْلَة ، يقال : أخذه الأفكل إذا أخذته الرَّعْلَة ، (وأفضل) اسم تفضيل .

(١) شرح المرادي ٢٤٧/٥ .

(٢) شرح الشافعية ٣٤٧/٢ .

(٣) المبدع في التصريف ص ١٢٦ - ١٣٠ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٨٩ .

(٤) الصحاح (نبج) .

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٠٥٩/٤ .

(٦) الكتاب ٣٠٩/٤ .

(٧) المبدع في التصريف ص ١٢٤ - ١٢٦ .

(بخلاف) الهمزة (نحو : كُنَّابِيل) بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت ك « خَزْعَبِيل » اسم موضع باليمن لانتفاء التصدر ، (وأكل) لأن المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة ، (وإصطبل) بقطع الهمزة المكسورة ، لأن المتأخر [٣٠٣/ب] عنها أربعة أصول لا ثلاثة ، فإن « إصطبل » خماسي ، كـ « جِرْدَحْل » .

(وتزاد) الهمزة (المتطرفة بشرطين ، وهما : أن يسبقها ألف وأن تسبق تلك الألف أكثر من أصلين) ، سواء فتح أول كلمتها أم كسر أم ضم . فالأول (نحو : حَمْرَاء ، و) الثاني نحو : (عِلْبَاء ، و) الثالث نحو : (قُرْقُصَاء) .

فالهمزة في الأول والثاني سبقت بثلاثة أصول ، وفي الثالث بأربعة أصول ، (بخلاف) همزة (نحو : ماء ، وشاء) فإن الألف قبلها مسبوقة بأصل واحد ، (وبنياء ، وإناء) فإن الألف مسبوقة بأصليين لا بأكثر ، وبخلاف نحو : « نبأ » ، وهو الخبر ، فإن الهمزة لم تسبق بألف .

(وتزاد النون متأخرة بالشرطين^(١)) المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما : أن يسبقها ألف ، وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصليين ، سواء في ذلك الاسم والصفة ، (نحو : عثمان ، وغضبان) .

وتزاد متأخرة أيضاً في المثني والمجموع على حده ، وما حمل عليهما (بخلاف نون نحو : أمان ، وسنان) ، فإن الألف فيهما سبقت بأصليين لا بأكثر منهما .

(وتزاد) النون (متوسطة بثلاثة شروط : أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية ، وأن تكون ساكنة ، وأن تكون غير مدغمة ، وذلك كـ : غضنفر) وهو الأسد ، (وعقنقل) بعين مهملة وقافين ، وهو كتيب الرمل العظيم ، (وقرنفل) وهو نوع من العطر ، (وحنيطي) وهو القصير ، (وورنتل) وهو الشر^(٢) ، (بخلاف [٣٦٢] نون : عنبر) ، فإن قبلها حرف وبعدها حرفان ، (و) نون (غُرْنِيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون : طير من طيور الماء طويل العنق ، فإنها متحركة لا ساكنة ، (و) نون (عَجَجَس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة : الجمل الضخم ، فإنها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف ، فغلب [٣٠٤/١] التضعيف لأنه أكثر ، وجعل وزنه « فَعَّلَل » كـ « عَدَبَس » . وقال أبو حيان^(٣) : والذي أذهب إليه أن النونين زائدتان ، ووزنه « فَعَّلَل » .

(١) المبدع في التصريف ص ١٣٠ .

(٢) في « ط » : (النسر) .

(٣) الارتشاف ١٠١/١ .

(وتزاد) النون (مصدرة في المضارع^(١)) نحو: نَضْرِب، وثانية نحو: حَنْظَل، وثالثة نحو: غَضَنْفَر، ورابعة نحو: رَعَشَن، وخامسة نحو: سِرْحَان، وسادسة نحو: زَعْفَرَان، وسابعة نحو: عُبَيْثَرَان: وهو نبت طيب الرائحة.

(وتزاد التاء^(٢) في التأنيث ك: قائمة)، وقامت، (و) في (المضارع ك: تقوم، و) في الماضي (المطاوع) من الثلاثي والرباعي (ك: تَعَلَّم) بتشديد اللام، (وتدحرج، و) في (الاستفعال) نحو: الاستخراج، (و) في (التَّفْعُل) نحو: التَّكْسُر، (و) في (الافعال) نحو: الاقتدار، وفي التفاعل ك: التضارب، (وفروعهن) من الفعل والوصف، وفي التَّفْعِيل والتَّفْعَال، نحو: التَّرِيد، والتَّرْدَاد، دون فروعهما، لأن فروعهما لا تاء فيها.

(وتزاد السين^(٣) في الاستفعال) ك: الاستخراج، وفروعه^(٤)، (وأهمها الناطم) في النظم، (وابنه) في شرحه.

(وزيادة الهاء واللام قليلة) في الاستعمال، فزيادة الهاء^(٥) (ك: أُمّهَات، واهْرَاق، و) زيادة اللام^(٦) نحو: (طَيْسَل) بفتح الطاء المهملة، وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة (للكثير)، بالمثلثة (بدليل سقوطها) أي الهاء (في) المصدر نحو: (الأمومة) وفي الجمع أيضاً كقوله: [من المتقارب]

٩٣٨—..... فَرَجَتِ الظَّلَامَ بِأَمَّا زَكَا

وقد غلب «الأُمّهَات» في العقلاء، و«الأُمّات» في البهائم، وقيل: «الأُمّهَات» جمع «أُمّهة»، قال: [من الرجز]

(١) المبدع في التصريف ص ١٣٠.

(٢) المبدع في التصريف ص ١٣٤.

(٣) المبدع في التصريف ص ١٢٣.

(٤) في المبدع في التصريف ص ١٢٣: (والسين يزداد في استفعال وما تصرف منه من مضارع واسمي فاعل ومفعول ومصدر، وبعد «كاف» المؤنث وفقاً: مررت بكِسْ).

(٥) المبدع في التصريف ص ١٢٢، والممتع في التصريف ٢١٩/١.

(٦) المبدع في التصريف ص ١٢٠، والممتع في التصريف ٢١٤/١.

٩٣٨- صدر البيت: (إذا الأُمّهَات قَبَحْنَ الوجوه)، وهو لمزوان بن الحكم في المقتضب ١٣٩/٣ «الحاشية»،

وبلا نسبة في الدرر ١٤/١، ورصف المباني ص ٤٠١، وسر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢، وشرح شافية

ابن الحاجب ٣٨٣/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٣٠٨، وشرح المفصل ٣/١٠، ولسان العرب

٣٠/١٢ (أمم)، وجمع الهوامع ٢٣/١.

— ٩٣٩ —

أُمَّهَتِي خِنْذِفُ وَالْيَاسُ أَبِي

فالماء زائدة في المفرد والجمع ، ووزن « أُمَّهَة : فُعْلَهَة » ، والهاء للتكثير ، أو للإلحاق عند من أثبت « فُعْلَلًا » . وجوز ابن السراج^(١) أصلتها ، فيكون وزن « أُمَّهَة : فُعْلَهَة » كـ « أَبْهَة » ، وهي العظمة ، ويقويه حكاية الخليل في كتاب العين : تَأْمَهْتُ أُمَّا ، أي : اتخذت أُمَّا ، ثم حذفت الهاء فبقي « أُمَّا » [٣٠٤/ب] ووزنه : « فَعُ » ، لكنه كتاب مضطرب ، وكان الفارسي يعرض عنه . وفي الصحاح^(٢) أُمَّهَاتُ جمع أُمَّهَة ، أصل أمّ ، انتهى .

(و) سقوطها في (الإِرَاقَة) مصدر « أَرَأَقَ » ، وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء^(٣) ، قالوا : ولا جواب عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله^(٤) ، لأنه لَمَّا أبدل الهمزة في « هراق » توهم أنها فاء ، فأدخلت الهمزة عليها فأسكنت ، (و) سقوط اللام في (الطَّيْس) وهو العدد الكثير ، وكل ما على وجه الأرض من التراب والقمام ، أو هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام ، قاله في القاموس .

(وأما تمثيل الناظم) في النظم^(٥) ، (وابنه) في الشرح^(٦) ، (وكثير من النحويين^(٧)) للهاء بنحو : لِمَه ، وَلَمْ يَرَه ، و تمثيلهم (للام بـ : ذلك ، وتلك) من أسماء الإشارة في البعد تذكيراً وتأنيتاً (فمردود) جواب أما ، (لأن كلاً من هاء السكت) في « لِمَه »

٩٣٩- الرجز لقصي بن كلاب في خزانة الأدب ٣٧٩/٧ ، والدرر ١٤/١ ، وسمط اللآلي ص ٩٥٠ ، وشرح شواهد الشافية ٣٠١ ، واللسان ٣٤١/١١ (سلك) ، ٤٧٢/١٣ (أمه) ، والمقاصد النحوية ٥٦٥/٤ ، وديوان الأدب ١٧٥/٤ ، ٤١٩/٣ ، وتاج العروس (هول) ، (أمه) ، وبلا نسبة في أمالي القالي ٣٠١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢ ، وشرح المفصل ٤/١٠ ، والمختضب ٢٢٤/٢ ، والمتع في التصريف ٢١٧/١ ، وتهذيب اللغة ٤٧٥/٦ ، ٦٣١/١٥ ، والمخصص ١٧١/١٣ ، ومع الهوامع ٢٣/١ .

(١) الأصول ٢٣٦/٣ .

(٢) الصحاح (أمم) .

(٣) لم يقل المبرد في المقتضب ٦٠/١ إن الهاء أصلية ، بل عدها من حروف الزيادة ، ولعل الأزهري أخطأ فيما نقله ، فإن أبا العباس ثعلب ادعى عدم زيادة الهاء ، ووهم الأزهري بين أبي العباس المبرد وأبي العباس ثعلب . انظر المبدع في التصريف ص ١٢٢ .

(٤) انظر المبدع في التصريف ص ١٢٢ ، والمتع في التصريف ٢١٧/١ .

(٥) إشارة إلى قوله في الألفية :

وَالسَّهَاءُ وَقَفَّا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَبِهَةِ

(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ .

(٧) شرح ابن عقيل ٥٤٢/٢ .

(ولام البعد) في « ذلك ، و : تلك » (كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها) ، ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها ، لثلاثا يقال عليه ، وكذلك تاء التأنيث كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها كـ « قائمة » ، وقد مثل بها ، (وما خلا من هذه القيود حكم بأصالته إلا إن قامت حجة) أي دليل (على الزيادة) ، وأدلتها تسعة ^(١) :

أحدها : سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف « ضارب » من أصله وهو المصدر ، (فلذلك ، حكم بزيادة) :

(هَمْزِي : شَمَالٌ ^(٢)) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما ، وهو ريح الشمال ، (وَاحِبْنَطٌ ^(٣)) ، بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة [٢٦٢] في آخره للإلحاق بـ « احْرَنْجَم » ، وَالْحَبْنَطُ : الصغير البطن .

(وميمي : دُلَامِصٌ ^(٤)) بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بـ « علابط » (وابنم) هو « ابن » والميم للمبالغة ^(٥) .

(ونوئي : حَنْظَلٌ ^(٦)) ، بفتح الحاء المهملة والطاء المعجمة وبينهما نون ساكنة ، (وسنبل ^(٧)) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة .

(وتاءي : ملكوت ^(٨)) بفتح الميم واللام ، (وعفريت) بكسر العين وسكون الفاء .

(وسيني : قديموس ^(٩)) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة ، وفي آخره سين

مهملة : العظيم ، وهو ملحق بـ « عصفور » ، وفي خط ابن المرحل : قديموس على وزن قريوس . (وأسطاع ^(١٠)) بفتح الهمزة :

(لسقوطها في الشمول) بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل شُمُولاً إذا تحولت شِمَالاً ، قاله في الصحاح ^(١١) .

(و) في (الحَبَط) بفتحتين ، راجع إلى « احبطاء » ، وهو مبني على أنها خلقت

(١) انظر شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، والمتع في التصريف ٣٩/١ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٠ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٤/٢ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٤ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٦ .

(٤) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٤/٢ .

(٥) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ .

(٦) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٤/٢ ، والمبدع في التصريف ص ١٣٥ .

(٧) شرح ابن الناظم ص ٥٩١ ، والمبدع في التصريف ص ١٢٤ .

(٨) الصحاح (شمل) .

همزة، فوزنه « أَفَعَلَاءَ »، وقيل، هذا الوزن مفقود، وإِنَّمَا هو « أَفَعَلَّيْ » كـ: اَحْرَبَيْ الديك؛ إذا انتفش للقتال، ثم انقلبت الألف همزة.

(و) في (الدَّلَاصِيَّة) راجع إلى « دَلَامِص » وهو الشيء البراق، كقولهم: درع دلاص ويقال فيها: دَلَامِص، ودَلَمَص، وَتَمَلَص، وأبو الحسن وأبو عثمان يريان أصالة ميمهن^(١)، وأن ذوات الأربعة وافقت ذوات الثلاثة، وفيها ست لغات سادسها « دَلِيص »، وهو أيضاً دليل على الزيادة.

(و) في (البنوة) راجع إلى « ابنم » فهو « ابن » بزيادة الميم.

(و) في (الملك) راجع إلى « ملكوت »، قال في الصحاح^(٢): والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة.

(و) في (العفر ؛ بفتح أوله وهو التراب)، راجع إلى « عفريت » بكسر العين.

(و) في (القَدَم) بكسر القاف وفتح الدال راجع إلى « قدموس »، وكان حقه

أن يقول: وفي التقدم، ففي كتاب الترقيص لمحمد بن المُعَلَّى الأزدي: القدموس: السيد [٣٠٥/ب] المتقدم قومه، وجمعه « قداميس »، وقال خالد: القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الخيل، انتهى.

(و) في (الطَّاعَة) راجع إلى « اسطاع » وأصله « أطوع، كـ: أكرم » نقلت

حركة العين، وهي الواو إلى فاء الكلمة، وهي الطاء، فانقلبت ألفاً بعد أن كانت واو متحركة، فعوضوا من هذه الحركة السين، هذا مذهب سيبويه^(٣)، وجمهور البصريين^(٤)، ويدل على أن أصله « أطاع » قولهم، يُسْطِيع، بضم حرف المضارعة (وفي قولهم : حَظَلَّت الإبل إذا آذاها الحنظل)، راجع إلى « حنظل ».

(و) في قولهم: (أسبل الزرع)، راجع إلى « سنبل ».

(و) الدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في تلك

الكلمة التي ذلك الحرف منها، فذلك (حكم بزيادة) :

(نَوَيْي : نَوَّجِس) بفتح النون وكسر الجيم: نوع من الرياحين، فإن قيل: هذه

الكلمة أعجمية فكيف حكمتكم بالزيادة، قلنا: تكلمت بها العرب، وتصرفوا فيها بالتثنية

(١) المتع في التصريف ٢٤٥/١ - ٢٤٦، والمبدع في التصريف ص ١٢٧.

(٢) الصحاح (ملك) .

(٣) الكتاب ٢٨٥/٤، ٤٨٣.

(٤) هذا المذهب اعترضه المبرد. انظر حاشية يس ٣٦٣/٢.

والجمع والتصغير وغير ذلك ، فأجروها مجرى العربي ، ولهذا حكمنا على « لَجَام » بأن ألفه زائدة ، وكذا واو « نُورُوز » ، وياء « إبراهيم » لقولهم : « لُجُم » ، ونوارز ، وأبارهة ، (وهُنْدَلِيع) بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام : اسم بقلة .

(وتاء ي) بالمشنة الفوقانية ، (تنضُب) بفتح التاء المشنة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة : وهو ضرب من الشجر تألفه الخرباء ، ويروى بضم أوله وفتح ثانيه وبضمهما ، وقيل : إن ضم التاء إتياع لضم النون ، نقله السخاوي في سفر السعادة^(١) . (وَتُخَيَّب) بضم التاء المشنة فوق والحاء المعجمة وكسر الياء المشنة تحت مع التشديد [٣٠٦/١] وفي آخره باء موحدة : وهو الباطل ، يقال : وقعوا في وادي تُخَيَّب^(٢) أي باطل ، قاله الكسائي ، (لا تنفء : فَعَلِل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع لـ « تَرَجِس » ، (وَفُعْلِل) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه ، راجع لـ « هُنْدَلِيع » ، (وَفُعْلِل) بفتح أوله وضم ثالثه ، راجع لـ « تَنْضُب » ، (وَفُعْلِل) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد ، راجع لـ « تُخَيَّب » ، قيل : وفي ذكر هذا نظر ، لأنه منقول من الفعل كـ « تُعْلِم » ، نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف .

والدليل الثالث : سقوطه من فرع كسقوط ألف « كتاب » في جمعه على « كتب » .

والدليل الرابع : سقوطه لغير علة في نظير كسقوط ياء « أَيْطَل » من « أَطَل » .

والأَيْطَل : الخاصة .

والدليل الخامس : كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو : « عَفَنْفَس^(٣) » بالفاء المكررة ، فإن النون فيه محكوم [٣٦٤] بزيادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق ، لأن نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو : « جَحَنْفَل » من « الْجَحْفَلَة » ، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان ، و« الْجَحَنْفَل » ، العظيم الشفة .

والدليل السادس : كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكسر فيه زيادته مع الاشتقاق ، كاهمزة إذا وقعت أولاً ، وبعدها ثلاثة أحرف نحو : « أَفْكَل » بحكم زيادة همزته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو : « أَحْمَر » ، و« الْأَفْكَل » الرعدة .

(١) سفر السعادة ١٨٧/١ .

(٢) من الأمثال في المستقصى ٢٧٩/٢ ، وجمع الأمثال ٣٦١/٢ ، وفصل المقال ص ٤٦٦ ، وكتاب الأمثال لابن سلام ص ٣٤٠ .

(٣) في حاشية يس ٣٦٣/٢ : (قوله : عفنفس ، لم يذكره في الصحاح ، وإنما فيه في مادة « عفنفس » بالفاء ثم القاف : والعفنفس : العسر الأخلاق) .

والدليل السابع : اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة ، كالنون في « كِتَتْأَو » للعظيم اللحية ، وتأؤه مثناة ، ومثلثة ، وفي « حِنْطَأَو » للعظيم البطن ، وطأؤه مهملة ، ومعجمة .

والدليل الثامن : لزوم عدم النظر بتقدير أصالته تلك الكلمة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو : « تُتْفَل » على لغة من ضم التاء والفاء ، وهو ولد الثعلب ، فإن تاءه زائدة ، [٣٠٦/ب] وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظر ، [فإنها لو جعلت أصلاً كان وزنه « فُعْلَلًا » نحو : « بُرْثُن » ، وهو موجود ، ولكن يلزم عدم النظر ^(١) في نظيرها ؛ أعني لغة الفتح ، فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضاً ، إذ الأصل اتحاد المادة .

والدليل التاسع : دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة .

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(فصل في زيادة همزة الوصل)

سُمِّيت بذلك لأنه يتوصل بها إلى المنطق بالساكن ، كما قاله الشلوين ، وقال تلميذه ابن الضائع ، سُمِّيت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ، والإضافة تكون بأدنى ملايسة .

(وهي همزة سابقة) في أول الكلمة ، (موجودة في الابتداء ، مفقودة في الدَّرَج) .
(ولا تكون في مضارع مطلقاً) ، سواء كان ثلاثياً أم رباعياً مجرداً أو مزيداً فيه ، لأن المضارع مبدوء بحرف المضارعة ، وهي متحركة أبداً ، فلم يحتج لهمزة الوصل .
(ولا) تكون (في حرف غير : أل) عند سيويه .

(ولا في) فعل (ماض ثلاثي) مجرد (ك : أمر ، و : أخذ) .
(ولا رباعي) في العدد (ك : أكرم ، وأعطى) والهمزة في ذلك كله همزة قطع .
(بل) تكون (في) الفعل (الخماسي) وهو ما فيه زادتان (ك : انطلق) ، واقتدر .
(والسداسي) ، وهو نوعان : الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائد (ك : استخرج) .
والرباعي الذي فيه زادتان ك « احرنجم » .

(وفي أمرهما) ، أي الخماسي والسداسي ك : انْطَلِقْ ، واسْتَخْرِجْ ، واحْرَنْجِمْ .
(و) في (أمر الثلاثي) الساكن ثاني مضارعه لفظاً (ك : اضْرِبْ) بخلاف نحو : هَبْ ، وعدْ ، وقلْ ، مما ثاني مضارعه متحرك ، فلا يحتاج إلى همزة وصل .
(ولا) تكون (في اسم) لتحرك أوله ، (إلا في مصادر) الفعل (الخماسي والسداسي) تبعاً لأفعالهما ، وضابطها : كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعداً ، ومجموع ذلك أحد عشر بناء :

الأول : [٣٠٧ / i] الانفعال (ك : الانطلاق) .

والثاني : الافتعال ك « الاكتساب » .

والثالث : الأفعال ك « الاحمرار » .

والرابع : الافيال كـ « الاحرار » .

(و) الخامس : الاستفعال نحو : (الاستخراج) .

والسادس : الافيال كـ « الاعشيشاب » .

والسابع : الافيال كـ « الاجلواذ » .

والثامن : الافيال كـ « الاقنساس » .

والتاسع : الافيال كـ « الاسلقاء » .

والعاشر : الافيال كـ « الاحرنجام » .

والحادي عشر : الافيال كـ « الاقشعرار » .

(قالوا : وفي عشرة أسماء محفوظة ، وهي) :

(اسم) ، وأصله عند البصريين : « سِمُو » ، وعند الكوفيين : « وَسْمُ » ،

حذفت لامه على الأول ، وفاؤه على الثاني ، وعوض منها همزة^(١) .

(واسْت) ، وهو الدبر ، وأصله « سَتَه » بفتح أوله وثانيه كـ « جَمَل » ، وفيه

ثلاث لغات : إِسْت ، وَسِهْ ، وَسِيتْ ،

(وابن) يحذف اللام ، ثم قيل : هي ياء من « بَنِيْتُ » ، لأن الابن يبنى على الأب

كبناء الحائط على الأس ، وقيل : واو ، وهو الصحيح ، لأن جميع الأسماء المحذوفة اللام المعوض

عنها الهمزة ، لامها واو ، إلا « اسْتَا » فكان الحُمل على الأعم أولى ، وأما الاستدلال

بـ « البِنُوَّة » فمردود بقولهم : « الفُتُوَّة » ، ولام « فُتَي » ياء ، ووزن « ابن : فَعَل » بفتحتين .

(وابْنَم) بمعنى « ابن » والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في « زُرْغَم » بمعنى

الأزرق ، وليست هي بدلاً من لام الكلمة ، وإلا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج إلى

همزة وصل ، وتتبع نونه ميمه في الإعراب .

(وابنة) هي « ابن » بزيادة الهاء ، فلا حاجة إلى الإعادة :

(وامرؤ) اسم تام لم يحذف منه شيء ، إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل

حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو : « المَرُوء » أعلوه لذلك ، ولكثرة الاستعمال .

(وامرأة) هي « امرؤ » بزيادة الهاء ، [٣٠٧/ب] .

(واثان واثتان) [٣٦٥] أصلهما : ثَنَانٌ وَثْنَانٌ ، كـ : جَمَلَانٌ وَشَجَرَتَانٌ ، بدليل

قولهم في النسبة : « ثَنَوِي » بفتحتين فحذفت اللام ، وأسكن الثاء ، وجيء بهمزة الوصل .

(وايْمُن، المخصوص بالقسم)، وهو اسم مفرد مشتق من اليمن، وهو البركة، وهمزته همزة وصل عند البصريين، وعند الكوفيين جمع «يَمِين»، وهمزته همزة قطع^(١).
والحاصل: أن بعض هذه الهمزات عوض عن لام، هي واو، وذلك في: ابن، وابنة، وابنم، وبعضها عن لام هي ياء، وذلك في «اثنين، واثنتين»، وبعضها عن لام صحيحة، هي هاء، وذلك في «است»، وبعضها من حذف متوهم وذلك في «امرئ، وامرأة»، وبعضها من حذف واقع أحيانا وذلك في «ايْمُن».

(وينبغي أن يزيدوا «أل»^(٢) الموصولة) بالصفة كـ «الضارب، والمضروب»، (و«ايْم» لغة في «ايْمُن»، فإن^(٣) قالوا) في: ايْم^(٤) (هي «ايْمُن»، فحذفت اللام، قلنا، و«ابنم» هو «ابن» فزيدت الميم)، فما كان جوابهم فهو جوابنا، ولهم أن يتخلصوا بالفرق بأن «ابنما» حدث له بزيادة الميم إلتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل، فصار كالكلمة الأصلية، حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين، بخلاف «ايْم» لغة في «ايْمُن»، فإنه لم يصير بهذه المثابة، ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر «ابنم»، فإن مؤنثات هذه الأسماء هي مذكراته بزيادة التاء.

وحيث نظر إلى لغات الكلمة، فكان ينبغي أن يقول: «أم» لغة في «أل» عند طيء، فإنهم يبدلون لام التعريف ميمًا فيقولون في «الرجل: أم رجل»، وإنما المرجع إلى الضابط، وهو أن كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع، وإلا فهي همزة وصل وتركوا «أل» الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها [أ/٣٠٨] بـ «أل» المعرفة صورة.

(مسألة): اختلف في أصل همزة الوصل، هل هو السكون، أو الحركة^(٥)؟
والأول مذهب الفارسي^(٦)، واختاره الشلوين، والثاني مذنب سيبويه^(٧)، وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به كلام الابتداء، وعلى هذا فأصل حركة الهمزة الكسر كما في «اضرب، واذهب»، وإنما ضُمَّت في نحو: «اخرُج» كراهية للخروج

(١) الإنصاف ٤٠٤/١، المسألة رقم ٥٩.

(٢) في «ب»: (أن لا).

(٣) في «ب»: (إلى).

(٤) سقط من «ب».

(٥) الإنصاف ٧٣٧/٢، المسألة رقم ١٠٧.

(٦) التكملة ص ١٦.

(٧) الكتاب ٢٣٧/٤.

من كسر إلى ضم ، وعلى الأول دُبِّرَتْ بحركة ما قبل الآخر ، فكسرت في « اضرب » ، وضمت في « اخرج » ، وامتنع أن تفتح في « اذهب » للالتباس بالمضارع حالة الوقف ، فكسرت ، لأنه أخف من الضم . ويتحصل (لِهَمْزَةُ الْوَصْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَرَكَتِهَا) في الاسم والفعل والحرف (سبع حالات) :

الأولى : (وجوب الفتح في المبدوء بها : أل) كـ « الرجل » لكثرة الاستعمال .
 (و) الثانية : (وجوب الضم في نحو : انطلق ، و : استخرج) حال كونهما (مبيينين للمفعول ، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو : اقتل ، واكتب) كراهة للخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين ، وربما كسرت قبل الضمة الأصلية ، حكاة ابن جنِّي في المنصف^(١) عن بعض العرب ، ووجهه أنه الأصل ، ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل^(٢) الساكن بينهما ، والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن ، وعدم الاعتداد به ، (بخلاف : امشوا ، اقضوا) ، فإن الهمزة فيهما مكسورة ، لأن عينهما في الأصل مكسورة ، وإِنَّمَا ضُمَّتْ لِمُنَاسِبَةِ الْوَاوِ ، وَالْأَصْلُ « امشوا ، واقضوا » ، أسكنت الياء للاستئصال^(٣) ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، وضمت العين لمجانسة الواو ، ولتسلم من القلب ياء ، وإن شئت قلت ، استئقلت الضمة على الياء [٣٠٨ ب] فنقلت منها إلى ما قبلها ، بعد سلب حركة ما قبلها ، وحذفت لالتقاء الساكنين ، فالضمة على الإعلال الأول مجتلبة ، وعلى الثاني منقولة .

(و) الثالثة : (رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو : أغزي) ، بضم الهمزة راجحاً ، وبكسرها مرجوحاً ، (قاله ابن الناطم) في الشرح^(٤) ، تبعاً لأبيه في الكافية^(٥) وشرحها^(٦) ، ونصه : فإن زالت الضمة للضرورة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو : « اغزي » جاز في الهمزة وجهان ، أجودهما الضم ، لأن الأصل : « اغزوي » انتهى .

(١) المنصف ٥٤/١ .

(٢) في « ب » : (لنقل) .

(٣) في « ب » : (للاستعمال) .

(٤) شرح ابن الناطم ص ٥٩٣ .

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٠٧٥/٤ :

وَإِغْزِي إِغْزَوِي كَانَ لَذَا يَضُمُّ مَنْ يَبْدَأُ بِهِ وَالْكَسْرُ لَيْسَ بِالْحَسَنِ

(٦) شرح الكافية الشافية ٢٠٧٥/٤ .

فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، فالضم نظراً إلى ان الضمة الأصلية مقدرة، لأن المقدّر كالوجود، والكسر نظراً إلى الحالة الراهنة، ومرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعارض وعدمه، ولم يَجْزْ هذان الوجهان في «امشوا»، لأن الأصل كسر همزة، وقد عضد بأصل الكسر، فألغى العارض لمعارضة أصليين، ولا كذلك «اغزي»، لأن هذا العارض دافع لأصل هو الكسر، فجاز الاعتداد به دون الضم في «امشوا».

(وفي تكملة أبي [٣٦٦] علي) الفارسي^(١): (أنه يجب إشمَام ما قبل ياء المخاطبة) تنبيهاً على الضم الأصلي، (وإخلاص ضم همزة) من غير إشمَام.

(وفي التسهيل^(٢)) لابن مالك: (أن همزة الوصل) يعني في «إخْتِيرَ، وأنْقِدَ» (تشم قبل الضمة المشمة)، يعني: إذا أشممت الثالث أشممت همزة، وإلا ففيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين، وجوب الإشمَام، وإخلاص ضم همزة.

(و) الرابعة: (رجحان الفتح على الكسر في: أَيْمَنَ، وإِيْمَ^(٣))، لثقل الخروج من كسر [٣٠٩/أ] همزة إلى ياء، ثم إلى ضم الميم، ثم ضم النون.

(و) الخامسة: (رجحان الكسر على الضم في كلمة: اسم)، لأن الكسر أخف من الضم، لأنه إعمال عضلة واحدة، والضم إعمال عضلتين.

(و) السادسة: (جواز الضم والكسر والإشمَام في نحو^(٤): اختار، وانقاد) حال كونهما (مبينين للمفعول)، فالضم في: «اخْتَوَر، وأنْقِدَ»، والكسر والإشمَام في: «إخْتِيرَ، وأنْقِدَ».

(و) السابعة: (وجوب الكسر فيما بقي) من الأسماء العشرة، والمصادر والأفعال، (و) الكسر (هو الأصل).

(مسألة: لا تُحذف همزة الوصل المفتوحة) في «أل، وإيْمَنَ، وإِيْمَ»، (إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، كما حذفت) همزة الوصل (المكسورة في نحو: «أَتَّخِذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا» [ص/٦٣])، في قراءة أبي عمرو، والأخوين^(٥)، (و) في نحو:

(١) التكملة ص ١٧.

(٢) التسهيل ص ٢٠٣.

(٣) في «ب»: (ابنم).

(٤) سقط من «ب».

(٥) انظر هذه القراءة في الإنحاف ص ٣٧٣، ومعاني القرآن للفراء ٤١١/٢.

(«أَسْتَغْفِرُ لَهُمْ») [النافقون/٦] ، في قراءة الجميع^(١) ، والأصل : «أَتِخَذْنَاهُمْ ، أَسْتَغْفِرَتْ لَهُمْ» ، بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل ، فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام ، وكما حذفت المضمومة في نحو^(٢) : «أَضْطَرَّ الرَّجُلُ» ، الأصل^(٣) : «أَضْطَرَّ» بهمزة مضمومة ، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت ، وترك مقتضى القياس في المفتوحة ، (لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا تحقق ، لأن همزة الوصل لا تثبت في الدَّرَج ، إلا في الضرورة كقوله) : [من الطويل]

٩٤٠- (أَلَا لَا أَرَى إِنْثِنِينَ أَحْسَنَ شَيْمَةً) عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِثْنِي وَمِنْ جَمَلٍ

فأثبت همزة «اثنين» ضرورة ، (بل الوجه أن تبدل ألفاً) .

قال الخضرأوي : ولم يذكر أبو علي وجماعة غير البذل ، ولم يقرأ بخلافه ، ولا جاء في كلامهم ، (وقد تسهيل) بين الهمزة والألف (مع القصر) ، وهو القياس ، لأن الإبدال شأن الساكنة .

وقال [٣٠٩/ب] ابن الباذش : تسهيل هذا فيما ذكر أصحاب سيبويه بالبذل .

ونقل الشلوين عن أبي عمرو أن هذه ألف اجتلبت للفرق كآلف «اضْرِبْنَان» وأنه خطأ من قال : إنها مبدلة من الهمزة ، لأنها ليست همزة قطع .

وأجاب الشلوين بأنها قد أشبهت همزة القطع من وجوه ، فلا يعد في ثبوتها وتغيير صورتها بإبدالها للفرق بين الخبر والاستخبار ، وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية ، واحتج بأنه قد جمع بينهما وبين ساكن في نحو : «الْحَسَنُ عِنْدَكَ» ، فلولا الالتفات إلى حركتها الأصلية لم يجوز بخلاف ألف «اضْرِبْنَان» ، ولا فرق في ذلك بين همزة «أَل» ، وهمزة «أَيْمَن» (تقول : الْحَسَنُ عِنْدَكَ ، وَأَيْمَنُ اللَّهُ يَمِينُكَ ، بالمد على الإبدال راجحاً ، وبالتسهيل مرجوحاً ، ومنه) أي من التسهيل (قوله) : [من الكامل]

(١) انظر الإتحاف ص ٤١٦ ، والنشر ٣٨٨/٢ .

(٢) سقط من «ب» .

٩٤٠- البيت الجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٢ ، وكتاب الصناعتين ص ١٥١ ، والمختص ٢٤٨/١ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٠٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٦٨/٤ ، وخزانة الأدب ٢٠٢/٧ ، ووصف المباني ص ٤١ ، وسر صناعة الإعراب ٣٤١/١ ، وشرح الأشموني ٨١٤/٣ ، وشرح المفصل ١٩/٩ ، ولسان العرب ١١٧/١٤ (ثني) ، والمقاصد النحوية ٥٦٩/٤ ، وتاج العروس (ثني) .

٩٤١- (الْحَقُّ إِنَّ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ) أَوْ ائْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرٌ
بتسهيل الهمزة الثانية من « الحق » ، و« إن » شرطية ، وجوابها محذوف ، و« أن قلبك
طائر » خبر « الحق » ، (وقد قرئ بهما) ، أي ببلد والتسهيل (في نحو : ﴿ اَلذِّكْرَيْنِ ^(١) ﴾
[الأنعام/١٤٣] ، ﴿ آلَانَ ^(٢) ﴾) [يونس/٥١] في السبع .

٩٤١- البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٣٣ ، والأغاني ١/١٢٧ ، وخزانة الأدب ١٠/٢٧٧ ،
والكتاب ٣/١٣٦ ، ولجميل في ملحق ديوانه ص ٢٣٧ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٦٩ ، وشرح
ابن الناظم ص ٥٩٣ ، وشرح الأشموني ٣/٨١٨ ، وشرح ابن عقيل ٢/٥٤٧ ، وشرح الميرادي ٥/٢٧٦ ،
وراجع ديوان كثير عزة ص ٣٦٨ .

(١) الإتحاف ص ٢١٩ ، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٣ .

(٢) الإتحاف ص ٢٥٠ ، والنشر ١/٣٥٧ .

(هذا باب الإبدال)

بكسر الهمزة مصدر أبدل ، وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً ، فخرج بقيد المكان العوض ، فإنه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء « عِنَّة » ، وهمزة « ابن » ، وبقيد الإطلاق القلب ، فإنه يختص بحروف العلة .
(الأحرف التي تبدل من غيرها) أربعة أقسام :

ما يبذل إبدالاً شائعاً للإدغام ، وهو جميع الحروف إلا الألف .
وما يبذل إبدالاً نادراً ، وهو ستة أحرف ، وهي « الحاء والحاء والعين المهملة والقاف ، [٣١٠/أ] والضاد ، والذال » المعجمتان كقولهم في « وَكُنَّة » وهي بيت القطا في الجبل : « وَفَنَّة » ، وفي أغن : أحن ، وفي ربع : ربع ، وفي خطر : عطر ، وفي جلد : جصد ، وفي تلعتم : تلعتم .

وما يبذل (إبدالاً شائعاً لغير إدغام) ، وهو قسمان : ما هو [٣٦٧] غير ضروري في التصريف ، وهو اثنان وعشرون حرفاً يجمعها هجاء قولك : ليجد صُرفَ شكسُ آمِنُ طيُّ ثوبِ عزَّته . وما هو ضروري في التصريف ، وهو (تسعة : يجمعها) هجاء قولك : (هَدَأَت مَوَظِيًّا) ، وهي الهاء ، والذال المهملة ، والهمزة ، والتاء المُثَنَّة من فوق ، والميم ، والواو ، والطاء المهملة ، والياء المُثَنَّة تحت ، والألف . (وخرج بقولنا : شائعاً) ، ما أبدل نادراً (نحو قولهم في : أُصَيِّلَان ، تصغير : أُصَيِّل ، على غير قياس) ، كما بحثه في شرح الهادي ، وذكر أن كلام سيبويه يُلْكُ عليه ^(١) ، وقال ابن السِّيد ، كأنه تصغير « أصلان » ، وهو

(١) الكتاب ٤/٢٤٠ .

عكس قياس المصغّر ، لأن حكم الجمع إذا صَغُرَ أن يصغّر على لفظ واحده ، وهذا جاء مصغّراً على لفظ جمعه ، وفي الصحاح^(١) : الأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب ، وجمعه أُصِّلَ ، وأَصَال ، وأَصَائِل ، ويجمع أيضاً على أَصْلَان مثل بَعِير وبُعْرَان ، ثم صَغَرُوا الجمع فقالوا : أُصَيِّلَان ، ثم أبدلوا من النون لَامًا فقالوا : أُصَيِّلَال ، انتهى .

فهذان النقلان مخالفان لصنيع الموضح ، وصنيعه أولى من وجه ، لأن الحمل على تصغير المفرد شذوذاً أولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذاً لكثرة ، كـ « مُعَيَّرَبَان » تصغير « مَغْرَب » ، و« عَشِيَّتَيْن » تصغير « عَشِيَّة » ، ونحوهما .

وصنيعهما أولى من وجه آخر لسلامته من دعوى الزيادة التي الأصيل عدمها ، [٣١٠/ب] (وفي اضْطَبَّجَ) إذا نام على جنبه ، (وفي نحو : علي) بتشديد الياء علماً (في الوقف) ، أو ما جرى مجراه : (أُصَيِّلَال) بإبدال اللام من النون لقرب المخرج .

وكان الفراء يقول^(٢) : أُصَيِّلَال تصغير « أَصَال » ، وجعلوا زيادة اللام عوضاً عما حذفوا ، لأنهم لو جاؤوا به على الأصل لقالوا : أَوْصَال ، وشبهه بـ « دَهْر ، و أَذْهَر » ، ثم قالوا : دهاير ، وزعم أنهم أرادوا أداهير ، (وَالطَّبَّجَ) بإبدال اللام من الضاد ، (وَعَلِجَ) بإبدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر ، وإِنَّمَا اختص ذلك بالوقف ، لأنه يزيدها خفاء .

(قال) النابغة : [من البسيط]

٩٤٢- (وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيِّلَالاً أَسَائِلُهَا) أَعَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

والمعنى : وقفت بدار الحبيبة أحياناً ، وسألتها عن الحبيبة ، فعجزت عن الجواب ،

وما بها أحد يحيني .

(وقال) منظور بن حبة الأسدي في ذئب : [من الرجز]

(١) الصحاح (أصل) .

(٢) المخصص ٥٧/٩ .

٩٤٢- البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤ ، والإنصاف ٢٦٩/١ ، وخزانة الأدب ١٢٢/٢ ، ١٢٤ ،

١٢٦ ، ٣٦/١١ ، والدرر ٤٥٨/١ ، ٤٨٦ ، ٥٣١/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٥٤/٢ ، وشرح شواهد

الإيضاح ص ١٩١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، والكتاب ٣٢١/٢ ، ولسان العرب ١٧/١١ (أُصِّل) ،

واللمع ص ١٥١ ، والمقتضب ٤١٤/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٠ ، ووصف المباني ص ٣٢٤ ،

وشرح الأشموني ٨٢٠/٣ ، ومجالس ثعلب ص ٥٠٤ ، والإنصاف ١٧٠/١ .

٩٤٣- لَمَّا رَأَى أَنَّ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ (مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفٍ فَأَلْطَجَعَ)

والدَّعة: سعة العيش، والهاء عوض من الواو، والأرطاة: شجرة من شجر الرمل، والحقف: المعوج من الرمل، والجمع: حقاف وأحقاف، فالطجع.
قال المازني: بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين، ويبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها وهي اللام.

(وقال) أعرابي من البادية: [من الرجز]

٩٤٤- (خَالِي غَوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ) الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ

يريد: أبو علي والعشي، فأبدل الجيم من الياء المشددة، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف، قاله السيد في شرح الشافية، (وتسمى هذه اللغة عجمجة قضاة)، قال الجوهري^(١): وعجمجة في [٣١١/أ] قضاة يحولون الياء جيماً مع العين، يقولون: هذا راعج خرج معج، أي: هذا راعي خرج معي، انتهى.

وقد يحولون الياء جيماً وإن لم تجتمع مع العين، قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة: مِمَّنْ أنت، فقال: فقيمج، فقلت: من أيهم، فقال: من مرج، يريد فقيمي، ومري.

٩٤٣- الرجز لمنظور بن حبة الأسدي في المقاصد النحوية ٥٨٤/٤، وبلا نسبة في الاقتضاب ص ٣١١، والأشباه والنظائر ٣٤٠/٢، وإصلاح المنطق ص ٩٥، وأوضح المسالك ٣٧١/٤، وتاج العروس ٦/١٥ (أبز)، ١٢٤/١٩ (أرط)، ٣٩٩/٢١ (ضجع)، والتنبيه والإيضاح ٢٣٤/٢، والخصائص ٦٣/١، ٢٦٣، ٣٥٠/٢، ١٦٣/٣، ٣٢٦، وسر صناعة الإعراب ٣٢١/١، وشرح الأشموني ٨٢١/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٦/٣، وشرح شواهد الشافية ص ٢٧٤، وشرح المفصل ٨٢/٩، ٤٦/١٠، ولسان العرب ٣٠٤/٥ (أبز)، ٢٥٥/٧ (أرط)، ٢١٩/٨ (ضجع)، ٣٢٥/١٤ (رطا)، والمحتسب ١٠٧/١، والممتع في التصريف ٤٠٣/١، والمنصف ٣٢٩/٢.

٩٤٤- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢٠٥/٢ (ج)، ٣٢٠ (عجج)، ٣٩٥/٤ (شجر)، ٥٨٢/١١ (كتل)، ٤٩/١٣ (برن)، وأوضح المسالك ٣٧٢/٤، وكتاب العين ٣٣٧/٥، وجمهرة اللغة ص ٤٢، ٢٤٢، وسر صناعة الإعراب ١٧٥/١، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٥، وشرح الأشموني ٨٢١/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٢، وشرح المفصل ٧٤/٩، ٥٥/١٠، والصاحي في فقه اللغة ص ٥٥، والكتاب ١٨٢/٤، والمحتسب ٧٥/١، والمقرب ٢٩/٢، والممتع في التصريف ٣٥٣/١، والمنصف ١٧٨/٢، ٧٩/٣، وتمهيد اللغة ٦٨/١، ١٣٥/١٠، وتاج العروس ٣٩٦/٥ (ج)، ٩٢/٦ (عجج)، ٢٧/١٨ (صيص)، (كتل)، (برن).

(١) الصاح (عجج).

وقد تبدل من الياء المخففة حملاً على المشددة كقوله: [من الرجز]
 ٩٤٥- لَاهُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حِجَّتْجُ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِسَجٍّ
 أَقْمَرُ نَهَاتٍ يَنْزَى وَفَرْتَجُ

يريد: اللهم إن كنت قبلت حجتي، فلا يزال يأتي بي شلحج هذه صفتة
 والشلحج، بمعجمة فمهملة فجيم، من شحج البغل أي صوت، والأقمر: الأبيض،
 والنهات: النهاق، وينزى: يحرك، ووفرتج: أي وفرتي، وهي الشعر إلى شحمة الأذن،
 (وهذأت: سكنت) من السكون ضد الحركة، قال يعقوب^(١): أهدأت الصبي إذا جعلت
 تضرب عليه رويداً لينام، (وموطياً) حال من التاء في «هدأت»، وهو اسم فاعل (من
 أوطأته جعلته وطيئاً)، إلا أنك خففت همزته بإبدالها ياء لانفتحتها وانكسار ما قبلها،
 (والياء فيه بدل من الهمزة، وذكره الهاء) في النظم^(٢) [٣٦٨] (زيادة على ما في
 التسهيل^(٣))، وجمعها فيه في (هجا قولك: (طويت دائماً)، وفيه مناقشة من ثلاثة أوجه:
 إسقاط الهاء كما مر، وتكرار الألف، وإعمال الماضي في «دائماً»، وهو مثل «أبدأ»،
 قاله الموضح في الحواشي. (ثم إنه) لما ذكر الهاء (لم يتكلم هنا)، أي في باب الإبدال،
 (عليها، مع عدّه إياها) فيه، (ووجهه)، أي وجه عدم تكلمه عليها هنا، (أن إبدالها
 من غيرها إنما يطرّد في الوقف على نحو: رَحْمَةً، [ب/٣١١] ونِعْمَةً، وذلك مذكور في
 باب الوقف) فاستغنى به. (وأما إبدالها من غير التاء فمسموع) لا يقاس عليه
 (كقولهم) في: إِيَّاكَ (هَيَّاكَ، و) في: لَأَنْتَ قَائِمٌ (لَهَنَّاكَ قَائِمٌ، و) في: أَرَقَّتِ الْمَاءُ
 (هَرَقَّتِ الْمَاءُ، و) في: أَرَدْتُ الشَّيْءَ (هَرَدْتُ الشَّيْءَ، و) في: أَرَحْتُ الدَّابَّةَ (هَرَحْتُ
 الدَّابَّةَ)، فأبدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجاً، لأنهما من أقصى الحلق.

٩٤٥- الرجز لرجل من اليمانيين في الدرر ٣٩١/١، والمقاصد النحوية ٥٧٠/٤، وبلا نسبة في لسان العرب
 ٢٠٥/٢ (ج)، ٢٤١/٥ (نُز)، ١٠٣/١٠ (دَلَق)، ٢٠٦/١٢ (دَلَقَم)، والارتشاف ١٢٦/٣،
 والدرر ٥١٢/٢، وسر صناعة الإعراب ١٧٧/١، وشرح ابن الناطم ص ٥٩٥، وشرح الأشموني
 ٤٤٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٥، وشرح المفصل
 ٧٥/٩، ٥٠/١٠، ومجالس ثعلب ١٤٣/١، والمحتسب ٧٥/١، والمقرب ١٦٦/٢، والمتع في
 التصريف ٣٥٥/١، ونوادر أبي زيد ص ١٦٤، وجمع الهوامع ١٧٨/١، ١٥٧/٢، وتاج العروس
 ٣٩٥/٥ (ج)، ٣٦٤/١٥ (نُز)، ٣٠٣/٢٥ (دَلَق)، (دَلَم)، ومقاييس اللغة ٢٩/٤.

(١) إصلاح المنطق ص ٢٧٦.

(٢) يقصد قوله في الألفية: أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَذَاتُ مُوْطِيَا فَأُبْدِلُ الهمزة مِنْ وَاوٍ وَيَا

(٣) التسهيل ص ٣٠٠.

(فصل في إبدال الهمزة)

(تبدل من الواو والياء) وجوباً (في أربع مسائل :

إحداها : أن تتطَرَّفَ إحداهما) ، وهي لام ، أو زائدة للإلحاق (بعد ألف زائدة) ، سواء كسر أول كلمتها أم فتح أم ضم :

(نَحَوُ : كِسَاء ، وَسَمَاء ، وَدُعَاء) ، فالهمزة فيهن مبدلة عن واو ، والأصل : « كِسَاوُ ، وَسَمَاوُ ، وَدُعَاوُ » .

(وَنَحَوُ : بِنَاء ، وَظُبَاء ، وَفَنَاء) ، فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء ، والأصل : « بِنَايُ ، وَظُبَايُ ، وَفَنَايُ » ، فأبدلت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة على أحد القولين ، وقيل : إن الواو والياء أبدلتا ألفين لتحركهما ، ووقعهما بعد فتحة ، لم يحجز بينهما إلا ساكن معتل^(١) زائد مع أنهما في مظنة التغير ، وهو الطرف ، فقلبتا ألفين ، فاجتمع ساكنان ، فوجب إما الحذف أو التحريك ، لا سبيل إلى الحذف ، لأنه يفوت المَدَّ فيهن إن حذفت الأولى ، ويفوت لام الكلمة إن حذفت الثانية ، ولما امتنع الحذف الثاني تعين التحريك وكانت الثانية أولى لأربعة أوجه :

أحدها : أن تحريك الأولى^(٢) يفوت حكمها ، وهو المَدَّ .

الثاني : أن التغير في الآخر أولى .

الثالث : أن حرف الإعراب محرَّك تقديرًا ، فلا يعدُّ في تحريكه لفظًا .

الرابع : أن في تحريكه تحصيلًا لظهور [i/٣١٢] الإعراب الذي يحصل^(٣) به الفرق بين المعاني ، ونحو : « عِلْبَاء ، وَقُوبَاء » ، فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للإلحاق بـ « قِرْطَاس ، وَفِرْطَاس » .

(١) سقط من « ب » .

(٢) في « ب » : (الثاني) .

(٣) في « ب » : (يحصد) .

(بخلاف نحو : قَاوَلَ ، وَبَايَعَ ، وَ) نحو : (إِدَاوَةَ ، وَهِدَايَةَ) ، لأن الواو والياء لم يتطرفا فيهنّ . أما الأوّلان فلوقوعهما عينا ، وأما الأخيران فلأن كلمتهما بنيت على تاء التانيث ، بخلاف التانيث العارض ، فإنه لا يَمنع الإبدال ، كـ « بِنَاء ، وَبِنَاءة » .

(وَ) بخلاف (نَحَوَ : غَزَوْ ، وَظَنِّي) لعدم تقدّم الألف عليهما ، (وَ) بخلاف (نَحَوَ : وَاو) اسماً للحرف ، (وَآي) جمع « آية » لأصالة الألف فيهما ، أما « وَاو » فوزنه : « فَعَلَ » بفتحتين ، وفي كون عينه ياء أو واواً ، قولان : الأول لأبي علي ، والثاني لأبي الحسن .

وعلى القولين فالألف منقلبة عن أصل ، وأما « آي » فأصله « أَيَّ » بفتحتين ، قلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، (وَ) الواو والياء (تشاركهما في ذلك) الحكم (الألف) فإنها إذا تطرّفت بعد ألف زائدة أبدلت الهمزة ، وذلك (في نحو : حَمَرَاءُ فَإِنَّ أَصْلَهَا : حَمَرَى) بألف مقصورة ، (ك : سَكْرَى) ، (فريدت ألف قبل الآخر للمدة كألف : كتاب ، و غلام) ، فالتقى ألفان لا يمكن النطق بهما ، (فأبدلت) الألف (الثانية همزة) ، لأنها من مخرج الألف ، وظهرت الحركة التي كانت مقدّرة فيهما .

المسألة (الثانية) من إبدال الهمزة من الواو والياء (أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل فعل ، أعلّت فيه) أي في الفعل (نحو : قَاتِل ، وَبَايَعَ) أصلهما : « قَاوَلَ ، وَبَايَعَ » ولكنهم أعلّوها حملاً على الفعل ، فكما قالوا : « قال ، وباع » ، فقلبوا عينهما ألفاً كذلك قلبوا عين اسم فاعلها ألفاً لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ، ثم قلبوا الألف همزة على حدّ القلب في « كساء » ، هذا قول الأكثرين .

وقال المبرد^(١) ، دخلت ألف « فاعل » على ألف « قال ، وباع » ونحوهما ، فالتقى ألفان ، ولم يمكن الحذف للإلباس ، فوجب تحريك إحداهما ، وكانت العين ، لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة ، وتكتب ياء على حكم التخفيف ، ولا تنقط ، قاله المرادي^(٢) .

(بخلاف نحو : عَيْنَ ، فَإِنَّهُ : عَايِنَ ، وَعَوَّرَ ، فَهُوَ : عَاوَرَ) ، لأن العين لما صحّت [٣٦٩] في الفعل خوف الإلباس بـ « عَانْ ، وَعَارَ » صحّت في اسم الفاعل ، وما ذكره تبعاً لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال والتصحيح مشكل من وجهين :

(١) المقتضب ٩٩/١ .

(٢) شرح المرادي ١٣/٦ .

أحدهما : أن اسم الفاعل قد يدخله الإعلال ، ولم يكن له فعل أصلاً كـ « جائز » بلجيم والزَّاي ، وهو البستان ، و « جائزة » مؤنثة ، ^(١) وهي الخشبة في وسط السقف ، فإن ادَّعوا أنهما نقلا من أسماء الفاعلين فقد كثَّروا النقل في أسماء الأجناس ^(٢) ، وهو قليل ، بل قيل : ممنوع .

والوجه الثاني : أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر ^(٣) ، لا عن الفعل .
المسألة (الثالثة) من إبدال همزة من الواو والياء (أن تقع إحداهما بعد ألف مَفَاعِل ، وقد كانت) إحداهما (مَدَّة) زائدة (في الواحد نحو) : عجوز و (عجائز ، و) صحيفة و (صحائف) ، وسيأتي توجيهه (بخلاف : قَسُورَة) وهو الأسد ، (وقَسَاور) ، لأن الواو ليست بمَدَّة ، (ومعيشة ومعاش) ، لأن المَدَّة في الواحد أصلية فلا تبدل ، لأن أصلها الحركة لكونها عين الكلمة ، فإذا وقعت بعد ألف « مَفَاعِل » تحرَّكت بحركتها ، فتعاضت عن الإبدال .

(وشَدَّ : مصيبة ومصائب ، ومنارة ومناثر) بالإبدال ، مع أن المَدَّة في [١/٣١٣] الواحد أصلية ، لأنها عين الكلمة ، والذي سهَّل إبدالها همزة تشبيه الأصلي بالزائد .
(وتشارك الواو والياء في هذه المسألة) ، وهي مسألة الجمع ، (الألف) ، فتبدل همزة (نحو : قِلَادَة وقِلَائِد ، ورسالة ورسائل) ، وذلك لأنك لما جمعت « قِلَادَة ، ورسالة » على « مفاعل » وقعت ألف الجمع ثالثة . ووقع بعدها ألف « قِلَادَة ، ورسالة » ، فلجتمع ألفان ، فلم يكن بدّ من حذف إحدى الألفين ، أو تحريكها ، فلو حذفوا الألف الأولى فانت الدلالة على الجمع ، ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع ، لأن هذا الجمع لا بدّ أن يكون بعد ألفه حرف مكسور ، بينها وبين حرف الإعراب ، ليكون كـ « مفاعل » ، فلم يبق إلا حركة الألف الثانية بالكسر لتكون كعين « مفاعل » ، فلما حركت انقلبت همزة ، ثم شبَّهت واو « عجوز » وياء « صحيفة » بألف « قِلَادَة ، ورسالة » ، لأن قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان ، فجربا مجرى الألف ، هذا تعليل ابن جني ^(٤) .

وقال الخليل ^(٥) : إنَّما همزت الألف والياء والواو في « رسائل وصحائف وعجائز » لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنَّما هي حروف ميّنة ، لا تدخلها الحركات ، فلما وقعن بعد الألف همزت ، ولم يظهرن : إذ كن لا أصل لهن في الحركة . انتهى .

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (المقدّر) .

(٣) المنصف ١/٣٢٧ .

(٤) الكتاب ٤/٣٥٦ ، والمنصف ١/٣٢٦ .

المسألة (الرابعة) مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء (أن تقع إحداهما ثاني حرفين لِيَيْنِ، بينهما ألف «مفاعل»، سواء كان اللينان ياءين ك: نياثف؛ جمع؛ نَيْف)، وهو الزيادة على العقد، وهو من ناف ينيف، وقول الشاطبي، وأصله: يَنْوَف ك: «هَيْن» فإن أصله «هَيُون» مبني على أنه من ناف ينوف، [٣١٣/ب] وتقدم في العدد بيانه. (أو واوين ك: أوائل؛ جمع؛ أول، أو مختلفين) بأن تكون إحداهما ياء والأخرى واوًا (ك: سيائد؛ جمع؛ سيّد، إذا أصله: سَيُود) اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، و«صوائد؛ جمع؛ صائد»، فأبدل ما بعد ألف الجمع همزة في الأمثلة الأربعة استثناءً لتوالي ثلاث لِيَنَات متصلة بالطرف، (وأما قوله)، وهو جندل بن الْمُثَنَّى الطهوي: [من الرجز]

٩٤٦- حَنَى عِظَامِي وَأَرَأَهُ تُاغِرِي (وَكَحَلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَارِ) (من الرجز)

بغير إبدال، (فأصله: بالعواوير) بياء مُثَنَّة تحتانية قبل الرّاء، (لأنه جمع: عَوَار) بضم العين وتخفيف الواو (وهو الرّمْد) الشديد، (فهو: مفاعيل ك: طواويس، لا: مفاعل) ك: مسلج، (فلذلك صحّح) فيه الواو لبعده من الطرف، ثم حذفت الياء، وبقي التصحيح بحاله، لأن حذف الياء عارض، والاعتبار بالأصل، لأن الحذف في [٣٧٠] حكم الموجود، وفاعل «كحل» بالتخفيف ضمير يرجع إلى الدهر في أبيات قبله، (وعكسه قول الآخر)، وهو حكيم بن معية الربيعي: [من الرجز]

٩٤٧- (فِيهَا عَيَائِلٌ أَسْوَدٌ وَكُمُرٌ) (من الرجز)

(فأبدل الهمزة من ياء «مفاعيل» لأن أصله: «مفاعل» لأن «عيائيل» جمع «عَيْل» بكسر الياء) المشددة، وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة «فَيْعَل»، وأصله «عَيْوَل»، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، (واحد الْعِيَال)، قاله صاحب الضياء،

٩٤٦- الرجز للعجاج في الخصائص ٣/٣٢٦، وليس في ديوانه، وجندل بن المثنى الطهوي في شرح أبيات سيبويه ٢/٤٢٩، وشرح شواهد الشافعية ص ٣٧٤، والمقاصد النحوية ٤/٥٧١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٧٨٥، وأوضح المسالك ٤/٣٧٤، والخصائص ١/١٩٥، ٣/١٦٤، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٧١، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٧، وشرح الأشموني ٣/٨٢٩، وشرح شافعية ابن الحاجب ٣/١٣١، وشرح الكافية الشافعية ٤/٢٠٨٥، وشرح المرادي ٦/١٧، وشرح المفصل ٥/٧، ١٠/٩١، ٩٢، والكتاب ٤/٣٧٠، ولسان العرب ٤/٦١٥ (عور)، والمحاسب ١/١٠٧، ١٢٤، والمتع في التصريف ١/٣٢٩، والمنصف ٢/٤٩، ٣/٥٠، وتاج العروس ١٣/١٥٦ (عور)، والمخصص ١/١٠٩. ٩٤٧- تقدم تخريج الرجز برقم ٩١١.

(والياء زائدة) في عيائيل (للإشباع ، مثلها في قوله) ، وهو الفرزدق : [من البسيط]
 ٩٤٨ - تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمَ (تَنْقَادُ الصَّيَارِفُ)
 بزيادة الياء ، (فلذلك أعل) بإبدال الهمزة [٣١٤/أ] من الياء ، و « نفي » مصدر نوعي
 مضاف إلى مفعوله ، وفاعله « تنقاد » ، وهو أيضاً مصدر مضاف إلى فاعله ، والأصل ، كنفي
 الدراهم نقد الصيارف .

وما ذكره من أنه لا فرق في اللتين بين اليائين والواوين ، والواو والياء هو
 مذهب سيبويه ، والخليل ومن وافقهما .

وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواين فقط ، ولا همز في اليائين ، ولا في الواو
 مع الياء فتقول : « نَيَّيف ، وسَيَّاود ، وصَوَّايِد » على الأصل ، وشبهته أن الإبدال في
 الواوين إنَّما كان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيراً ، وهو اجتماع الواوين أول الكلمة ، وأما إذا
 اجتمعت الياءان ، أو الياء والواو فلا إبدال ، لأنه التقت الياءان ، أو الياء والواو أول
 الكلمة ، فلا همز نحو : « يَّين » اسم موضع ، ونحو : « يوم » .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه^(١) من أن الإبدال مطلقاً للقياس والسماع .
 أما القياس فلأن الإبدال في « أوائل » إنَّما هو بالحمل على « كساء ، ورداء »
 لشبهه به من جهة قربته من الطرف ، وفي « كساء ، ورداء » ، لا فرق بين الياء والواو ،
 فكذا هنا .

وأما السماع فتحكى أبو زيد في « سَيَّقة : سَيَّائق » بالهمز ، وهي « فَعيلة » من
 « ساق » ، وحكى الجوهري في تاج اللغة : جيّد وجيائد بالهمز .

وفهم من إطلاقه « مفاعل » أن هذا الإبدال لا يختص^(٢) بتالي ألف الجمع ، حتى
 لو بنيت من « القول » مثل « عوارض » لقلت : « قوائل » بالهمز ، هذا مذهب سيبويه^(٣)

٩٤٨ - البيت للفرزدق في الإنصاف ٢٧/١ ، وخزانة الأدب ٤٢٤/٤ ، ٤٢٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١ ،
 والكتاب ٢٨/١ ، وتاج العروس (درهم) ، واللسان ١٩٠/٩ (صرف) ، والمقاصد النحوية ٥٢١/٣ ،
 ولم أقع عليه في ديوانه ، وبلا نسبة في أسرار العربية ٤٥ ، والأشباه والنظائر ٢٩/٢ ، وأوضح المسالك
 ٣٧٦/٤ ، وتخليص الشواهد ١٦٩ ، وسر صناعة الإعراب ٧٦٩/٢ ، وشرح ابن الناطم ص ٢٩٩ ،
 وشرح الأشموني ٣٣٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٠٢/٢ ، وشرح قطر الندى ٢٦٨ ، ولسان العرب
 ٦٨٣/١ (قطرب) ، ٢٩٥/٢ (سجع) ، ٤٢٥/٣ (نقد) ، والمقتضب ٢٥٨/٢ .

(١) الكتاب ٣٧٧/٤ .

(٢) في « ب » : (يختصر) .

(٣) الكتاب ٣٦٩/٤ .

والجمهور، وخالف في ذلك الأخفش والزجاج^(١)، فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لحقته بخلاف الجمع.

(وهنا مسألة خاصة بالواو، اعلم أنه إذا اجتمع واوان، وكانت الأولى مصدرية) [٣١٤/ب] في أول الكلمة، (والثانية إما متحركة) مطلقاً (أو ساكنة متأصلة الواوينة أبدلت الواو الأولى همزة) وجوباً لأمرين:

أحدهما: أن التضعيف في أول الكلمة قليل، وإتّما جاء منه أحرف معلومة كـ «دَدَن» فلما قلّ التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها. والثاني: أنهم لما كانوا يميزون البدل في «وجه» ونحوه، وهي واو مفردة لأجل أنها بالضممة كالواوين، كانوا خلقاء أن يلتزموا الإبدال إذا وجد الواوان، لأن الواوين أثقل من واو وضمة، وهذان التعليان لسيبويه^(٢)، ويدخل تحت ذلك صورتان: إحداهما: أن تكون الواو الثانية متحركة.

والصورة الثانية: أن تكون الواو الثانية ساكنة متأصلة الواوينة، (فـ) الصورة الأولى نحو جمع: واصله وواقية، تقول: أواصل وأواق، كـ «ضاربة، وضوارب»، وأصلهما: وواصل، وواق (بواوين، فأبدلت الواو الأولى همزة، وأعلّ «أواق»، إعلال «قاص» ، فإذا دخلت عليه «أل» ثبتت ياءه كقوله: [من الخفيف] ٩٤٩- ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْوَأَقِي

(و) الصورة (الثانية نحو: الأولى، أنثى: الأول)، مقابل «الآخر» بالكسر، أصلها: «وُولِي» بواوين أولهما فاء مضمومة، والثانية عين ساكنة (متأصلة الواوينة، قلبت الواو الأولى همزة لما مر، وجمعها: «أول» وأصله: «وُول» ، ففعل به ما تقدّم.

(بخلاف نحو: وُوفِي، ووُورِي) مبنيتين للمفعول، (فسين) الواو الأولى لا يجب أن تبدل همزة، لأن الواو (الثانية ساكنة متقلبة عن ألف: فاعل) [٣١٥/أ] بفتح العين، وهو «وافي، و: واري»، فليست متأصلة الواوينة، لأنها بدل من ألف زائدة.

(١) الارتشاف ١٢٧/١.

(٢) الكتاب ٤٣١/٤.

٩٤٩- البيت للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب ١٦٥/٢، والدرر ٣٨٧/١، وسمط اللآلي ١١١، واللسان ٤٠١/١٥ (وقي)، والمقاصد النحوية ٢١١/٤، والمقتضب ٢١٤/٤، ولعدي أخي المهلهل في تاج العروس (وقي)، وبلا نسبة في رصف المباني ١٧٧، وسر صناعة الإعراب ٨٠٠/٢، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢، وشرح شذور الذهب ١٤٦، وشرح المفصل ١٠/١٠، والمنصف ٢١٨/١، وجمع الهوامع ١٧٣/١.

(وبخلاف نحو : « الوؤلى » بواوين مخففاً من « الوؤلى » بواو مضمومة فهمزة ، وهي أنثى « الأوأل » . أفعال تفضيل من « وآل » إذا لجأ) ، فإن الواو الأولى لا يجب أن تبدل همزة ، لأن الواو الثانية منقلبة عن همزة ، فليست متأصلة الواوية ، ويفهم من نفي الوجوب الجواز ، (وخرج باشتراط التصدر^(١) نحو : هَوَوِي ، وَوَوِي ، في [٣٧١] المنسوب إلى : هَوَى ، وَوَى) ، فلا تبدل الواو الأولى همزة لعدم تصدّرها .

(١) في « ب » : (التصدير) .

(فصل في عكس ذلك)

(وهو إبدال الواو الياء من الهمزة ، ويقع ذلك) الإبدال (في باين :

أحدهما : باب الجمع الذي على) وزن (مفاعل ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه) ، أي أجمع ، (وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع ، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واواً ، وخرج باشرط العروض) في الهمزة (نحو : المِرْآة ، والمَرَاثي ، فإن الهمزة موجودة في المفرد ، لأن المرأة : مِفْعَلَةٌ) بكسر الميم ، (من الرؤية ، فلا تغيّر في الجمع) بالإبدال ، لأن هذه الهمزة أصلية في الجمع ، وسبب الإبدال عروضها فيه على أنه قد سمع « المريا » بالإبدال شذوذاً كقوله : [من الرجز]
مَثَلُ الْمَرَايَا وَلِعَابُ الْأَقْطَارِ — ٩٥٠

(وخرج باشرط اعتلال اللام نحو : صحائف ، وعجائز ، ورسائل) جَمْع (صحيفة ، وعجوز ، ورسالة » ، (فلا تغيّر الهمزة في شيء من ذلك أيضاً) ، وإن كانت في الجمع لفقد علّة الإبدال الآتية .

(وأما ما حصل فيه ما شرطناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع ، وكون لام الجمع معتلة ، (فيجب فيه عمelan : قلب كسرة الهمزة [٣١٥/ب] فتحة : ثم قلبها) ، أي الهمزة ، (ياء في ثلاث مسائل ، وهي أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو واواً منقلبة ياء ، و) قلب الهمزة (واواً في مسألة واحدة ، وهي أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة) في اللفظ سالمة من القلب ياء ، فهذه أربع مسائل تحتاج إلى أربعة أمثلة :

(مثال ما لاهمزة : خطايا) ، جمع « خطيئة : فعيلة » من الخطأ ، (أصلها : خطايئ) على زنة « مفاعل » (بياء مكسورة ، هي ياء « خطيئة » وهمزة بعدها ، هي لاهمها ، ثم أبدلت الياء) المكسورة (همزة على حد الإبدال) المتقدم (في : صحائف) ،

جمع « صحيفة » ، (فصار : خطائي ، بهمزيين) ، الأولى المبدلة من الياء ، والثانية لام الكلمة ، (ثم أبدلت الهمزة الثانية) ، وهي لام الكلمة ، (ياء ، لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعد) همزة (مكسورة ، فما ظنك بها بعد) همزة (مكسورة ، ثم قلبت كسرة) الهمزة (الأولى فتحة للتخفيف ، إذ كانوا قد يفعلون ذلك) الفتح (في ما لامة صحيحة نحو : مَدَارِي) جمع « مَدَرَى » بكسر الميم ، وسكون الدال المهملة ، وفتح الرءاء ، آلة تشبه المسلة ، تكون مع الماشطة ، تصلح بها قرون النساء ، (وعذارى) ، جمع « عذراء » ، وهي البكر ، (في : المدايري ، والعذارى) بكسر الرءاء فيهما ، (قال) امرؤ القيس الكندي : [من الطويل]

٩٥١ — (وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِيئِي) فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلَهَا الْمُتَحَمِّلِ

(وقال) أيضاً : [من الطويل]

٩٥٢ — عَدَائِرُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعُلَا (تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُثْنَى وَمُرْسَلٍ)
ففتح الرءاء فيهما ، فإذا فعل ذلك في ما لامة راء ، وهو حرف صحيح ، (ففعل ذلك) الفتح (هنا) ، في ما لامة غير صحيحة (أولى) لثقل الكسرة ، و« تضل » بالضاد المعجمة أي : تغيب ، و« الْمُثْنَى » : الشعر المفتول ، و« المرسل » بخلافه ، والغرض بيان كثرة الشعر ، (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها [٣١٦/١] فصار « خطاء ») بألفين بينهما همزة ، والهمزة تشبه الألف (لكونها من خرجها ، وهي متوسطة بين ألفين ، (فاجتمع شبه ثلاث ألفات) ، وذلك مستكره ، (فأبدلت الهمزة ياء) ، ولم تبدل واوًا ، لأن الياء أخف منها (فصار : خطايا ، بعد خمسة أعمال) :
أولها : إبدال الياء همزة .

وثانيها : إبدال الهمزة الثانية ياء .

وثالثها : قلب كسر الهمزة الأولى فتحة .

ورابعها : قلب الياء ألفاً .

وخامسها : قلب الألف ياء على الترتيب .

٩٥١ — البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١١ ، وشرح شواهد المغني ٥٥٨/٢ ، واللسان ٥٩٢/٤ (عقر) ،
وقمذيب اللغة ٢١٨/١ ، ومقاييس اللغة ٩٠/٤ ، وتاج العروس ١٠٢/١٣ (عقر) ، وبلا نسبة في رصف
البياني ص ٣٤٩ ، ٤٤٧ ، ومغني اللبيب ٢٠٩/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٩/٤ .

٩٥٢ — البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٧ ، ولسان العرب ٤٠٥/٤ (شزر) ، ٥٦/٧ (عقص) ،
ومعاهد التنقيص ٨/١ ، والمقاصد النحوية ٥٨٧/٤ ، وتاج العروس ٢٨٣/١ (شقأ) ، وأساس البلاغة
(دري) ، والمزهر ١٨٥/١ .

هذا مذهب سيويه^(١)، وجهور البصريين، وذهب الخليل^(٢) إلى أن ملة الواحد لا تبدل في هذا همزة، لئلا يلزم اجتماع همزتين، بل تقلب بتقديم همزة على الياء، فيصير «خطائي»، ثم يفعل فيه ما تقدّم من قلب الكسرة فتحة، ثم قلب الياء ألفاً، ثم قلب الألف ياء.

واعترض بأنهم قد نطقوا به على الأصل، سمع من كلامهم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايِي» بهمزتين، ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية البتة.

(ومثال ما لاه ياء أصلية: قضاياء) جمع «قضية» (أصلها: قضايي؛ بياءين؛ الأولى ياء: فعيلة، والثانية لام: [٣٧٢] قضية، ثم أبدلت) الياء (الأولى همزة كملا في: صحائف) فصار «قضائي» (ثم قلبت كسرة همزة فتحة) فصار «قضائي»، (ثم قلبت الياء ألفاً) فصار «قضاء»، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، (ثم قلبت الهمزة) المتوسطة بين الألفين (ياء) رجوعاً إلى أصلها، (فصار: قضاياء، بعد أربعة أعمال): أحدها: إبدال الياء الأولى همزة.

والثاني: قلب كسر الهمزة فتحة.

والثالث: قلب الياء الثانية ألفاً.

والرابع: قلب الهمزة ياء على الترتيب. [٣١٦/ب]

(ومثال ما لاه واو قلبت في المفرد ياء: مطيئة) وهي الراحلة (فإن [أصلها] ^(٣)): مَطِيوَة: فعيلة، من: المطا، وهو الظهر، أو من: المطو، وهو المد، يقال، مطوت بهم في السير، أي، مددت، اجتمع فيها الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، ثم أبدلت الواو^(٣) ياء، ثم أدغمت الياء فيها)، أي في الياء، (وذلك على حدّ الإبدال والإدغام في: سيود، وميوت، إذ قيل فيهما: سيّد، وميّت) بقلب الواو، وإدغام الياء في الياء، وجمعها «مطايا»، وأصلها «مطايو» بياء مكسورة قبل الواو، (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة)، فصار «مطايي» بياءين، (كما) قلبت الواو لتطرفها (في: الغازي، والداعي)، وأصلهما: «الغازو، والداعو»، قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة، (ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في: صحائف)، فصار «مطائي»،

(١) الكتاب ٣٧٧/٤.

(٢) إضافة من «ب»، «ط».

(٣) سقط من «ب».

(ثم أبدلت الكسرة فتحة) : فصار « مطأي » (ثم) أبدلت (الياء ألفاً) ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، (ثم) أبدلت (الهمزة) المتوسطة بين الألفين (ياء فصار : مطايا ، بعد خمسة أعمال ^(١)) :

أحدها : قلب الواو ياء .

والثاني : قلب الياء الأولى همزة .

والثالث : إبدال الكسرة فتحة .

والرابع : إبدال الياء ألفاً .

والخامس : إبدال الألف ياء ، ولم يرجع إلى أصلها ، لأن الواو أثقل من الياء ، أو لأنها لما أعلت في المفرد أعلت في الجمع .

(ومثال ما لامة واو) ظاهرة ، (سلمت في الواحد ، هَراوة) ، وهي العصا الضخمة ، (و) جمعها (هَراوى) أصلها : « هَراو » بواوين ، (وذلك أنا قلبنا ألف : هرواة ، في الجمع همزة على حدّ القلب في : رسالة ، ورسائل) ، فصار « هَرايو » ، (ثم أبدلنا [١/٣١٧] الواو ياء لتطرقها بعد الكسرة) فصار « هراي » ، (ثم فتحنا الكسرة) فصار « هراي » ، (فانقلبت الياء ألفاً) لتحريكها ، وانفتح ما قبلها ، فصار « هراء » بهمزة بين ألفين ، (ثم قلبنا الهمزة واواً) ، ليشاكل الجمع واحده ، (فصار : هرواي ، بعد خمسة أعمال أيضاً) :

أحدها : قلب الألف همزة .

والثاني إبدال الواو ياء .

والثالث : قلب الكسرة فتحة .

والرابع : قلب الكسرة فتحة .

والخامس : قلب الهمزة واواً .

وشدّ في هذا الباب ثلاثة أنواع :

أحدها : تصحيح الهمزة التي بعد الألف كقوله : [من الطويل]

٩٥٣ — حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا

(١) في « ب » : (أحوال) .

٩٥٣ — تمام البيت : (فما برحت أقدامنا في مقامنا ثلاثنا حتى أزيروا المنائيا)

وهو لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في المقاصد النحوية ١٨٨/٤ ، ول بعض الصحابة في شرح عمدة الحفاظ ص ٥٨٨ ، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم ص ٣٩٧ ، ٥٩٨ ، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢ ، وشرح المرادي ٢٠/٦ ، والمقاصد النحوية ١٨٨/٤ .

بالمهزة ، والقياس « المنايا » ، ولكنه أتى به على الأصل .

والثاني : تصحيحها ، وتصحيح الهمة التي هي لام بعدها كقولهم : اللهم اغفر لي خطيئتي ، بهمزين ، والقياس « خطايي » ، وهذا أشد مما قبله .

والثالث : إبدال ما بعد الألف حرفاً لا يقتضيه القياس نحو : « هديّة ، وهداوا » ، والقياس « هدايا » .

(الباب الثاني) من البابين اللذين يقع فيهما إبدال الواو والياء من الهمة (باب الهمزتين المتتقيتين في كلمة) واحدة ، (والذي يبدل منهما أبداً هو الثانية ، لا الأولى ، لأن إفراط الثقل بالثانية حصل ، و) إذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلاث أحوال ، لأنه (لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس) ، بأن تكون الأولى ساكنة ، والثانية متحركة ، (أو يكونان متحركتين) ، ويمتنع أن يكونا ساكنين معاً .

(فإن كانت الأولى متحركة) بفتحة ، أو كسرة ، أو ضمة ، (والثانية ساكنة أبدلت الثانية حرف علة) ، ألفاً ، أو ياء ، أو واواً (من جنس حركة الأولى) كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة (فتبدل ألفاً بعد الفتحة نحو : آمَنتُ) ، والأصل : « أأَمَنتُ » بهمزة [٣٧٣] مفتوحة ، فهمة ساكنة ، أبدلت الثانية ألفاً لسكونها ، وانفتاح ما قبلها .

(ومنه) أي ومن إبدال الهمة الثانية ألفاً (قول عائشة ، رضي الله عنها ، وكان ، تعني النبي ﷺ) ، (يأمرني) إذا حَضْتُ (أن أتزر^(١)) ، وهو بهمزة مفتوحة ، (فألف) ، قال المطرزي^(٢) : (وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف) مهموزة (وتاء مشددة ، ولا وجه له) في العربية ، (لأنه) فعل مضارع ، ووزنه (أفتعل) بكسر العين ، مشتق (من الإزار ، ففأؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة) ، فأبدلت الهمة الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها ، وأجاز البغداديون : « أتزر ، وأتمن ، وأتهل » ، من الإزار ، والأمانة ، والأهل ، بقلب الهمة الثانية تاء ، وإدغامها في التاء ، وحكى الزخشي : « أتزر » بالإدغام . وقال ابن مالك^(٣) : إنه مقصور على السماع كـ « أتكل » ، وإذا جاز في الماضي جاز في المضارع .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحيض برقم ٣٠٠ .

(٢) المغرب في ترتيب العرب ٣٧/١ .

(٣) التسهيل ص ٣١٢ .

وفي حديث آخر ، وإن كان قصيراً فليُتَزَر به ، رواه مالك في الموطأ^(١) بهذا اللفظ في جميع رواياته ، وسيأتي .

(و) تبدل الهمزة الثانية (ياء بعد الكسرة نحو : إِيْمَان) ، أصله « إِيْمَان » . بهمزتين مكسورة فساكنة ، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . (وشَدَّت قراءة بعضهم) ، وهو [٣١٨/ي] الأعمش ، راوي أبي بكر صاحب عاصم : (« إِيْلَافَهُمْ » [قريش/٢] بالتحقيق^(٢)) ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ : « إِيْت » بهمزتين ، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وقال^(٣) إنه قبيح ، لأن العرب لا تجمع بين همزتين ، الثانية منهما ساكنة ، انتهى . (و) تبدل الهمزة الثانية (واواً بعد ضمة نحو : أُوتِمَن) ، بالبناء للمفعول ، أصله : « أُوتِمَن » بهمزتين ، مضمومة فساكنة ، قلبت الهمزة الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، (وأجاز الكسائي أن يبتدأ « أُوتِمَن » بهمزتين) مضمومة فساكنة ، (نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء^(٣) ، وردّه) بأن العرب لا تجمع بين همزتين ، الثانية منهما ساكنة ، ذكر هذا الردّ على الكسائي في إجازته أن يبتدأ : « إِيْتِ بِقَرَأَن » [يونس/١٥] بهمزتين ، لا في « أُوتِمَن » .

(وإن كانت) الهمزة (الأولى ساكنة ، و) الهمزة (الثانية متحركة^(٤)) ، وهو النوع الثاني ، ولا يكونان في موضع الفاء لتعدّل الابتداء بالساكن ، بل في موضع العين ، أو في موضع اللام .

(فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية) لاجتماع المثليين ، وصححت (نحو : سَأَل) بفتح السين وتشديد الهمزة « فَعَل » للمبالغة في كثرة السؤال ، (ولَأَل ، ورَأَس) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما على زنة « فَعَل » للنسب لبائع اللؤلؤ والرؤوس . (وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً) ، سواء أكانت طرفاً أم غير طرف ، (فتقول في) بناء (مثال : قِمَطَر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (مِن : قَرَأ ، قِرَأِي) بكسر القاف وفتح الرء وسكون الهمزة ، والأصل : « قرأاً » بهمزتين ، أولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان ، فوجب إبدال الثانية ياء ، [٣١٨/ب]

(١) الموطأ ١/١٤١ .

(٢) انظر هذه القراءة في البحر المحيط ٨/٥١٤ ، وشرح ابن الناطم ص ٥٩٩ .

(٣) الوقف والابتداء ١/١٦٥ .

(٤) في « ب » : (محركة) .

وإن كانت أولاهما ساكنة، يمكن إدغامها بحيث تصبح مع التي بعدها كالشيء الواحد، لأن الطرف محل التغيير، فلم يغتفر فيه ذلك، كما اغتفر في نحو: «سأل» قاله الشارح^(١).

(و) تقول (في) بناء (مثال: سفرجل، منه)، أي من «قرأ»، (قَرَأَ)، (قَرَأُوا)، بهمزتين، بينهما ياء مبدلة من همزة)، وهي غير طرف، والأصل «قرأء» بثلاث همزات، أبدلت الثانية ياء، لأنها في موضع اللام وصحت الأولى والثالثة، قاله المرادي^(٢). (وإن كانتا متحركتين) وهو النوع الثالث (فإن كانتا في الطرف أو [٣٧٤])

كانت الثانية مكسورة، أبدلت (الثانية في الصورتين (ياء مطلقاً)، سواء انفتح ما قبلها أم ضمّ أم انكسر، ولا يجوز إبدالها واواً، لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية، ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة، فصاعداً، وكذلك تقلب رابعة فصاعداً بعد فتحة، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واواً؛ فيما نحن بصدده؛ لأبدلت بعد ذلك ياء فتعّينت الياء، (وإن لم تكن) الهمزة الثانية (طرفاً؛ وكانت مضمومة؛ أبدلت واواً مطلقاً)، سواء انضم ما قبلها، أو انفتح، أو انكسر، (وإن كانت) الثانية (مفتوحة؛ فإن انفتح ما قبلها، أو انضم؛ أبدلت واواً) فيهما، (وإن انكسر) ما قبلها (أبدلت ياء).

والحاصل: أن الهمزتين المتحركتين لا يخلو أن يكونا في الطرف أو لا.

فالأول ثلاثة أنواع، لأن الهمزة الأولى إما مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة.

والثاني تسعة أنواع، قامت من ضرب ثلاثة أحوال الأولى في ثلاثة [٣١٩/]. أحوال الثانية، فالتطرفة تبذل ياء في جميع أنواعها، وغير المتطرفة منها أربعة تبذل فيها ياء، وهي المفتوحة بعد كسرة، والمكسورة بعد فتحة، أو كسرة، أو ضمة، وخمسة تبذل فيها واواً، وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة، والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة.

(أمثلة المتطرفة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أن تبني من: قَسْرَأَ، مثل: جَعْفَر، أو: زبرج، أو: بُرْثَن) فتقول: «قَرَأَ، وقُرِئَ»، و«قَرُؤُ» بهمزتين، ثم تبذل الهمزة الثانية ياء، لأن الواو لا تقع طرفاً فيما زاد على الثلاثة، فيصير «قَرَأِي» يفتح الأولى، و«قُرِئِي» بكسرها و«قُرُؤِي» بضمها، ثم إن كان قبل الياء فتحة؛ كما في المثال الأول؛ فإن الياء تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويصير مقصوراً، وإن كان قبلها كسرة؛ كما في المثال الثاني؛ فإن الياء تحذف حركتها للاستتقال، وتعلّ إعلال «قاص»،

(١) شرح ابن الناظم ص ٥٩٩.

(٢) شرح المرادي ٢٥/٦.

ويصير منقوصاً، وإن كان قبلها ضمة؛ كما في المثال الثالث؛ فإن الضمة تقلب كسرة، لتسلم الياء من القلب واوًا، وتعلّ إعلال «قاص» ، ويصير منقوصاً أيضاً.

(وأمثلة المكسورة) بعد مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة (أن تنبني من: أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم، بمعنى: قصد (مثل: أصبع، بفتح الهمزة، أو كسرهما، أو ضمهما، والباء فيهن مكسورة، فتقول في الأول) وهو فتح الهمزة (أُمِّم، بهمزتين، مفتوحة فساكنة) على مثال «أصبع» بفتح الهمزة وكسر الباء (ثم تنقل حركة الميم الأولى) وهي الكسرة (إلى الهمزة) الساكنة (قبلها، ليتمكن من إدغامه في الميم الثانية) [٣١٩/ب] لاجتماع المثليين^(١)، (ثم تبدل الهمزة) الثانية المنقولة إليها كسرة الميم (ياء^(٢))، لما تقدّم من أن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء، (وكذا تفعل في الباقي أيضاً)، فتقول في بناء مثل «إصبع» بكسر الهمزة والباء من «أم»، إنمّم «بهمزتين، مكسورة فساكنة، فتنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها، ليتوصّل إلى إدغام المثليين، إذ اجتماعهما موجب للإدغام وكسر الباء من «أم: أُمِّم»، بهمزتين، مضمومة فساكنة، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها توصلاً إلى الإدغام، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء، (وذلك) العمل (واجب).

(وأما قراءة ابن عامر، والكوفيين) كعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش، (﴿أئمة﴾) (النبوة/١٢) جمع «إمام» (بالتحقيق^(٣)) من غير إبدال (فمما يوقف عنده، ولا يتجاوز)، والقياس: «أئمة» بقلب الهمزة ياء، فإن قلت: كان القياس قلب الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كـ «آنية»، جمع «إناء» قلت، لما وقع بعدها مثلاًن، وأرادوا الإدغام، نقلوا حركة الميم الأولى؛ وهي الكسرة؛ إلى الهمزة قبلها، وأدغموا الميم في الميم، فصار «أئمة» فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة.

(وأمثلة المضمومة) بعد مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة (أوب) بفتح الهمزة، وضم الواو، وتشديد الموحدة، (جمع: أب)، بفتح الهمزة، وتشديد الموحدة، (وهو المرعى. وأن يبنى من: أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم (مثل: إصبع، بكسر الهمزة وضم الباء، أو) أن يبنى من «أم» (مثل: أبلُم) بضم الهمزة واللام، وبينهما باء ساكنة موحدة، [٣٢٠/أ] هو سَعَف المقل، (فتقول: أوم، بهمزة مفتوحة أو مكسورة

(١) في «ب»: (المثيل).

(٢) سقط من «ب».

(٣) انظر الإنحاف ص ٣٤١، والنشر ٣٧٨/١ - ٣٧٩، وشرح ابن الناصم ص ٦٠١.

أو مضمومة، وواو مضمومة)، فاستوفى الأقسام الثلاثة، فالصواب حذف قوله: مفتوحة، للاستغناء عنه بذكر «أُوبَّ»، وصار ذكر «أُوبَّ» زائداً، (وأصل الأول)، وهو «أُوبَّ» (أُئْبِبَ) بهمزتين مفتوحة فساكنة، وضم الباء الأولى (على وزن: أَفْلَسَ، وأصل الثاني والثالث: إئِثْمَ، وأُؤْمَمَ) بكسر الهمزة في الأول، وضمها في الثاني؛ [٣٧٥] (فنقلوا فيهن) حركة أول المثليين إلى الساكن قبلها، وهو الهمزة الثانية، (ثم أبدلوا الهمزة واواً)، لأنها تجانس حركتها، (وأدغموا أحد المثليين في الآخر) لاجتماعهما^(١).

(ومثال المفتوحة بعد مفتوحة: أوَادِمَ ؛ جمع ؛ آدَمَ)، أصله «أَأَادِمَ» بهمزتين مفتوحتين، بعدهما ألف، قلبت الهمزة الثانية واواً لما سيأتي.

(ومثال المفتوحة بعد مضمومة^(٢)) «أُؤْيَدِمَ» تصغير: آدَمَ)، أصله «أُؤْيَدِمَ» بهمزتين، مضمومة مفتوحة، قلبت الثانية منهما واواً، لأن الهمزة الثانية؛ إذا كانت مفتوحة، ولم تكن طرفاً؛ تقلب واواً، سواء كان ما قبلها مفتوحاً كما في تكسير «آدَمَ»، أو مضموماً كما في تصغيره، والتمثيل بجمع «آدَمَ» وتصغيره مبني على أنه^(٣) عربي، واضطرب فيه كلام الزخشي، فذهب في الكشف إلى أنه^(٤) أعجمي على وزن «فاعل» كـ «آزَرُ»^(٥). وذهب في المفصل إلى أنه عربي على وزن «أَفْعَلُ»^(٦).

(ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من «أَمَّ» مثلاً على وزن «إصبع» بكسر الهمزة وفتح الباء)، فتقول: «إِيَمَّ» بهمزة مكسورة وياء مفتوحة، والأصل «إِئِثْمَ» بهمزتين مكسورة فساكنة، نقلت حركة الميم الأولى، [٣٢٠/ب] وهي الفتحة، إلى الساكن قبلها توصلأ إلى إدغام المثليين، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء^(٧).

(وإذا كانت الهمزة الأولى من) الهمزتين (المتحركتين همزة مضارعة) للمتكلم، متعدياً كان المضارع، أو لازماً (نحو: أُوِّمَ) القوم»، (و: أُنِّنَ) من كذا،^(٨) مضارعي: أَمَمْتُ) القوم، (وَأَنْتُ) من كذا^(٩)، (جاز في) الهمزة (الثانية التحقيق تشبيهاً لهمزة المتكلم لدلالاتها على معنى) زائد في كلمتها (بهمزة الاستفهام نحو: «أَلْأَنْدَرُتْهُمْ» (البقرة/٦)، وذلك مطرد في خمسة أفعال، رواه أبو زيد في كتاب الهمزتين.

(١) سقط من «ب».

(٢) سقط ما بين الرقمين من «ب».

(٣) الكشف ١٢٥/١.

(٤) الفصل ص ٣٦٣.

(فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو)

(وأما إبدالها من الألف ففي مسألتين :

إحداها : أن ينكسر ما قبلها كقولك في (جمع (مصباح : مصاييح ، وفي (جمع (مفتاح : مفاتيح ، وكذلك تصغيرهما (كقولك في تصغير « مصباح : مُصَيِّح » ، وفي تصغير « مفتاح : مُفَيِّح » فتقلب الألف في التَّكْسير والتَّصْغِير ياء لانكسار ما قبلها .
المسألة (الثانية : أن يقع قبلها ياء تصغير كقولك في (تصغير (غلام : غُلَيْم) لأن ما بعد ياء التَّصْغِير لا يكون إلا متحرِّكاً^(١) ، والألف لا تقبل الحركة ، وما قبل الألف لا يكون إلا متحرِّكاً ، وياء التَّصْغِير لا تكون إلا ساكنة ، فوجب قلب الألف حرفاً يتحرَّك بعد ياء التَّصْغِير ، ولا يمنع^(٢) سكون ما قبله ، فقلبت الألف^(٣) لمناسبتها ما قبلها ، ولأنها لو قلبت واواً لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في « سَيِّد » .

(وأما إبدالها) ، أي الياء ، (من الواو ففي عشر مسائل :

إحداها : أن تقع بعد كسرة ، وهي إما طرف) ، سواء أكانت في فعل مبني للفاعل أو للمفعول ، أو في اسم (ك : رَضِيَ ، وَقَوِيَ) ، مبنيين للفاعل ، (وَغَفِيَ) مبنيًا للمفعول ، (والغازي ، والداعي) في اسم الفاعل^(٤) ، قلبت الواو في هذه الأمثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفاً بعد كسرة ، وأصلها ، « رَضَوْ » ، لأنها من « الرُّضْوَان » ، و« قَوَوْ » لأنه من « القوَّة » ، و« غَفَوْ » ، لأنه من « العَفْو » ، والغَزْو ، والدَّاعِو » لأنهما من « الغَزْو ، والدَّعْوَة » .

(أو) تقع الواو (قبل تاء التانيث ك : شَجِيَّة) ، اسم فاعلة من « الشَّجُوَّة »^(٥) .

[٣٧٦] بالشين المعجمة والجيم ، وهو الحزن ، (وأكسية) . جمع « كساء » ، (وغازية) ،

(١) في « ط » : (محرَّكاً) .

(٢) في « ط » : (لا يمكن) .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) في « ب » : (الشجر) .

اسم فاعلة من « الغزو » ، (وُعْرِيْقِيَّة) ، و « تُرِيْقِيَّة » (في تصغير : عَرْقَوَة) ، و « تَرْقَوَة » فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفاً بعد كسرة ، لأن تاء التانيث في حكم الانفصال ، ولم يفرقوا بين كون التاء بنيت الكلمة عليها ، أم لا ، وكان ينبغي في « عُرِيْقِيَّة » أن لا تقلب الواو ياء ، لأن الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب^(١) ، آخره واو . قبلها ضمة ، فلل أن « عرقوة » بمنزلة « عُنْفُوَان » .

(وشدّ : سَوَاسِيَوَة) بالتصحيح ، (في جمع : سَوَاء) بفتح السين المهملة والممدّ بمعنى : مستو ، يقال : الناس سَوَاسِيَوَة في هذا الأمر ، أي مستوون فيه ، فكأنه جمع « مستو » بحذف الزوائد ، إلا أنه زيد فيه سين أخرى ، وقالوا : « سَوَاسِيَة » على الأصل ، ووقع الجوهري^(٢) أنه جعل « سوا » كلمة ، و « سية » كلمة أخرى ، ووزن كلاهما بوزن يخصّهما ، والتحرير ما تقدّم ، وعليه قوله : [من الطويل]

٩٥٤- سَوَاسِيَّة سُوْدُ الْوُجُوْهِ كَأَنَّهُمْ ظَرَائِي غَرْبَانٍ بِمَجْرُوْدَةِ النَّخْلِ
ووزنها « فَعَاْفَلَة » ، وفيه شذوذ من جهات :

إحداها : تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد ، وهو نظير تكرار العين في التصغير في « عَشِيْشِيَّة » . [٣٢١/ب]

الثانية : جمع فَعَالٍ ؛ على هذا الوزن ؛ وإنّما قياسه أُسُوِيَّة ، ك : قَبَاء ، وَأَقْبِيَّة .
الثالثة : أن قياس الفاء ، إذا تكررت زائدة أن تكون العين مكرّرة معها أيضاً ك « مَرْمَرِيْس » ، وإذا تكررت وحدها . فقياسها أن تكون أصلاً نحو « قَرْقَف ، وَسُنْدُس » .
وفي حواشي الصحاح لابن بري : « سواسية » جمع « سواء » على غير الواحد ك « باطل ، وأباطيل » ، وكأنه جمع « سِيُوْسَاة » ، ووزن « سِيُوْسَاة » ، فَعَلْلَة ك « شِيُوْسَاة » ، لا « فَعَلْلَة » لندور باب « سِلْس » ، ولا « فَوَعْلَة » لندور باب « كَوَكَب » ، ولا « فَعَفْلَة » ، لأن الفاء لا تتكرر وحدها ، فبطل حيثُذ كون « سَوَاسِيَّة ، فَعَالِيَّة ، وفَوَاعِلَة ، وفَعَاْفَلَة » وتعيّن « فَعَالِلَة » ، وهذا كلام حسن ، نقله الموضح في الحواشي .

(و) شدّ (مَقَاتَوَة) بقاف وتاء مُثَنَّة فوق (بمعنى : خَدَام) ، جمع « مُقْتَو » ، اسم فاعل من « الْقَتَو » ، وهو الخدمة ، أصله « مُقْتَوَو » ، قلبت الواو الثانية ياء لتطرّفها

(١) في « ب » : (معروف) .

(٢) الصحاح (سوا) .

٩٥٤- البيت للبعث في لسان العرب ٥٧١/١ (ظرب) ، وتهديب اللغة ٣٧٧/١٤ ، والشعر والشعراء

٤٩٧/١ ، والقافية في هذه المصادر (محل) مكان (النخل) .

[٣٧٧] بعد الكسرة، ثم أعلَّ إعلال « قاضي »، قال : [من الوافر]
 ٩٥٥ — مَتَى كُنَّا لِأَهْلِكَ مُقْتَوِينَ

أي : خُدَّامًا، وقال : [من المنسرح]

٩٥٦ — إني امرؤ من بني جُدَيْمَةَ لَا أَحْسِنُ قَتَا الْمُلُوكِ وَالْحَفْدَا
 أي : خدمة الملوك، وكان حق الجمع « مَقَاتِيَّة » ولا ثالث لهما، قال في المحكم^(١)،
 قال أبو علي، أخبرني أبو بكر عن أبي العباس أنه لم يسمع مثل « مَقَاتِيَّة » إلا حرفًا
 واحدًا، أخبرني به أبو عبيدة، وهو « سَوَاسِيَّة » ومعناه سواء، انتهى .

أو تقع الواو قبل ألف التانيث المقصورة، كأن تبني من « الغزو » مثل « هُنْدَبَاء »
 فتقول : « غَزَوِيَاء »، أو الممدودة، كأن تبني من « الغزو » مثل « أَرْبَعَاء » فتقول : « أَغْرِيَاء »،
 (أو قبل [٢/٣٢٢] الألف والنون الزائدتين) المضارعين لألفي^(٢) التانيث (كقولك في
 مثال : قَطِرَان)، بفتح القاف وكسر الطاء، (من : الغزو : غَزِيَان) بقلب الواو ياء
 لتطرفها إثر كسرة لأن ألفي التانيث وما ضارعهما في حكم الانفصال .

المسألة (الثانية) من إبدال الياء من الواو (أن تقع) الواو (عينًا لمصدر
 فعل^(٣) أعلَّت فيه)، أي في الفعل، (ويكون قبلها كسرة، وبعدها ألف)، فهذه أربعة
 شروط، (ك : صيام، وقيام) من مصادر الثلاثي، (وانقياد، واعتياد) من مصادر
 المزيد، والأصل فيهن : « صَوَام، وَقِيَام، انْقِيَاد، واعتيَاد »، فقلبت الواو فيهن ياء، لأنها

٩٥٥ — صدر البيت : (تَهْدِدُنَا وَأَوْعِدُنَا رَوِيدًا)، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٧٩، وجمهرة اللغة ص
 ٤٠٨، وأساس البلاغة (قنن)، وخزانة الأدب ٤٢٧/٧ - ٤٢٩ - ٨٠/٨ - ٨١، وشرح شواهد
 الإيضاح ص ٢٩٢، ولسان العرب ٣٥٦/١ (خصب)، ١٦٩/١٥ (قنن)، ٢١٢/١٥ (قوا)،
 والمنصف ١٣٣/٢، ونوادر أبي زيد ص ١٨٨، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٦٩/١، والأشباه والنظائر
 ٢٨٩/١، ولسان العرب ٣٩١/١ (ذنب) .

٩٥٦ — البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٠٨، والمخصص ١٤١/٣، والخصائص ١٠٤/٢، ٣٠٣،
 والمختص ٢٥/٢، وهو برواية (والخبيا) مكان (والحفدا) في لسان العرب ٣٤٢/١ (خبب)،
 ١٦٩/١٥ (قنن)، وتاج العروس (قنن)، وكتاب العين ١٩٨/٥، ومقاييس اللغة ٥٨/٥، والمخصص
 ١٤١/٣، وديوان الأدب ٧١/٤، وتهذيب اللغة ١٤/٧، ٢٥٣/٩، وأساس البلاغة (قنن)، والأشباه
 والنظائر ٢٨٩/١، وخزانة الأدب ٤٢٨/٧ .

(١) المحكم ٣٣٤/٦ (قنن) .

(٢) في « ب » : (لألف) .

(٣) في « ب » : (الفعل الذي) .

لما أعلّت في أفعالها بقلبها ألفاً، واستثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسرة، وقبل حرف يشبه الياء في الممدّ، أعلّت^(١) في المصدر بقلبها ياء حملاً للمصدر على فعله في الإعلال، ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد.

(بخلاف نحو : سَوَار ، وَسَوَاك) بكسر أولهما ، اسمي جنس ، فلا تقلب الواو فيهما ياء (لانتفاء المصدرية ، و) بخلاف (نحو : لَاوَذٌ لَوَاذًا ، وَجَاوَرٌ جَوَارًا) بلجيم^(٢) ؛ فإن « لَوَاذًا ، وَجَوَارًا » ؛ وإن كانا [٣٧٨] مصدرين ؛ لا تقلب الواو فيهما ياء (لصحة عين الفعل) فيهما ، وهو : « لاوذ ، وجاور » ، بخلاف : « رَاجَ رَوَاجًا » ، لعدم الكسرة قبلها .
(و) بخلاف : (^(٣) حال حَوْلًا ، وَعَادَ الْمَرِيضَ عَوْدًا) ، فإن « حَوْلًا ، وَعَوْدًا » ؛

وإن كانا مصدرين ، أعلّ فعلهما ، وهو : « حَلَّ ، وَعَادَ » بقلب عينهما ألفًا ، لا تقلب الواو فيهما ياء (لعدم الألف) بعدها ، (وقلّ الإعلال فيه) ، أي : فيما عدم الألف^(٣) ، (نحو قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ ﴾ [النساء/٥] ، وقوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة/٩٧] في قراءة نافع وابن عامر في النساء^(٤) ، وفي قراءة ابن عامر في المائدة^(٥)) . وأصلهما « قَوْمًا » ، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، (وشدّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم : [٣٢٢/ب] نارت الظبية) تنور (نُورًا) بالنون والراء المهملة (بمعنى نفرت) ، والقياس : نَيَارًا ، ولكنه جاء بالتصحيح ، قال العجاج ، وأنشله ابن جني^(٦) : [من الرجز]

يَخْلِطُنَ بِالتَّائُسِ النَّوَارًا — ٩٥٧

قال في شرح الكافية^(٧) : (ولم يسمع له نظير) .

(١) في « ب » : (اعتلت) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٤) وأيضًا ابن عباس . وقد قرؤوا (قِيَمًا) . انظر الإتحاف ص ١٨٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٦/١ .

(٥) وأيضًا عاصم والحدادي ، انظر الإتحاف ص ٢٠٣ ، والنشر ٢٥٦/٢ .

(٦) المنصف ٣٠٣/١ ، ٥٢/٣ ، والمختص ١٨٢/١ .

٩٥٧- الرجز للعجاج في ديوانه ٨٧/٢ ، وإصلاح المنطق ص ١٢٥ ، وتهديب اللغة ٢٣٥/١٥ ، ولسان

العرب ٢٤٤/٥ (نور) ، والمختص ١٨٢/١ ، والمنصف ٣٠٣/١ ، ٥٢/٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٢١١٦/٤ .

المسألة (الثالثة) : (أن تقع) الواو (عيناً لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهي في الواحد إما معلقة) أي : منقلبة (نحو : دار وديار وحيلة) بجاء مهملة وياء مثناة تحتانية ، (وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم) والأصل : « دِوَارٌ وَحَوْلٌ وَدَوْمٌ وَقَوْمٌ » ، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجميع ، وكانت في المفرد معلقة بقلبها ألفاً في الأول والأخير ، وياء فيما بينهما ، ضعفت ، فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الأمثلة أنه إذا كانت الواو معلقة في الواحد لا يشترط وقوع الألف بعدها كما في « دِيار » خلافاً للمراي^(١) ، وسيأتي إيضاحه .

(وشَدَّ : حَاجَةٌ ، وَحَوَّجَ) ، والقياس : « حَيَّجَ » ، لأن قلبها كسرة ، والواو أعلت في الواحد ، (وإما شبيهة بالمعلقة ، وهي الساكنة ، وشرط القلب في هذه أن تكون بعدها في الجمع ألف ك : سَوَوطٌ وَسَيَّاطٌ ، وَحَوْضٌ وَحَيَّاضٌ ، وَرَوْضٌ وَرِيَّاضٌ) ، والأصل فيها^(٢) : « سِوَاطٌ ، وَحِوَاضٌ ، وَرِوَاضٌ » ، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع ، وكانت الواو في الواحد ساكنة ، ضعفت ، فتسلطت الكسرة عليها ، وقوى تسليطها وجود الألف ، (فَإِنْ فَقَدَتْ) الألف (صححت الواو نحو : كُوزٌ وَكِوْزَةٌ ، وَعَوْدٌ ، بفتح أوله) وهو بالعين المهملة ، (للمسنن من الإبل) ، وهو الذي جاوز في السن البازل هو الذي له سبع سنين ، (وَعَوْدَةٌ) لأنه لما عنمت الألف قلّ عمل اللسان ، فحف^(٣) [أ/٣٢٣] النطق بالواو بعد السكرة فصحت^(٤) ، ولم يجوز إعلانها ، لأنه انضم إلى عدم الإعلال تحصيل الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التانيث .

(وشَدَّ قَوْهَم) في جمع « ثَوْر » : (ثِيرَةٌ) بإبدال الواو ياء ، والقياس : « ثَوْرَةٌ » بالتصحيح ، وقيل : الأصل^(٥) « ثَوْرَةٌ » بسكون الواو ، فأعلّ بقلب الواو ياء ، ثم فتحت الياء ، وزعم المبرد أنه مقصور من « فَعَالَةٌ » ، والأصل : « ثِيَارَةٌ^(٦) » ، فلذا أعلّ ، ثم قصر بعد ذلك ، نقله ابن مالك عنه^(٧) ، والمعروف عنه إنَّما قال : « ثِيرَةٌ » ، ليكون القلب دليلاً

(١) شرح المراي ٣٢/٦ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (فحفف) .

(٤) في « ب » : (فصحت) .

(٥) في « ب » : (الأول) .

(٦) المقتضب ١٣٠/١ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٢١١٤/٤ .

على أنه جمع « ثور » [من الحيوان ، لا جمع « ثور » من]^(١) الأقط ، والمخصص أنهم لما قالوا في جمع « ثور » من الحيوان : « ثيران » بقلب الواو ياء لسكونها ، وانكسار ما قبلها حملوا « ثيرة » في جمعه عليه ، وليس له « ثورة » من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه . قاله الجاربردي^(٢) .

(وتصح الواو إن تحركت في الواحد نحو : طویل ، وطوال ، وشد)

قياساً واستعمالاً قوله : [من الطویل] [٣٧٩]

٩٥٨- تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذُلَّةٌ (وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرَّجَالِ طِيَالُهَا)

بإبدال الواو ياء ، والقياس : « طواها » كما رواه القالي .

وفي شرح الكافية^(٣) : وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله إذا فاقه في الطول . انتهى . والقماء بالمد : القصر .

(قيل : ومنه) ، أي من شذوذ إعلال الواو المتحركة : (« الصَّافِيَات »)

[ص/٣١] جمع « صافنة » وهي من الخيل التي تقول على طرف سنبك يد أو رجل ، وهي من الصفات المحمودة في الخيل ، لا تكاد تكون إلا في العرب الخلص ، (« الجِيَاد »)

[ص/٣١] جمع « جواد » ، وهو الذي يسرع في جريه ، وقيل : الذي يجود بالركض ، وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين ، واقفة وجارية [٣٢٣/ب] بمعنى : إذا

وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها ، وإذا جرت كانت سراعاً خفافاً في جريها ، وكان القياس : « الجواد » بالتصحیح ، لأن الواو محركة في الواحد ، (وقيل) : « الجياد » في الآية

ليس بشاذ ، وإنما هو (جمع : جيّد) بتشديد الياء ، (لا) جمع (جواد) .

والحاصل : أن الواو تصحح إن تحركت في الواحد كـ « طويل ، وطوال » ، (أو

أعلت لامه) أي الواحد بالياء أو بالواو :

(١) ما بين القوسين إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) شرح الشافية ٤٥٢/٢ .

٩٥٨- البيت لأنيف بن زبان في الحماسة البصرية ٣٥/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٥ ، ولأنال بن

عبدية بن الطيب في خزانة الأدب ٤٨٨/٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٨٦/٤ ، وشرح الأشموني

٨٤٤/٣ ، وشرح المفصل ٤٥/٥ ، ٨٨/١٠ ، وعيون الأخبار ٥٤/٤ ، واللسان ٤١٠/١١ (طول) ،

والمحتسب ١٨٤/١ ، ومجالس ثعلب ٤١٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٨٨/٤ ، والممتع في التصريف ٤٩٧/٢ ،

والمنصف ٣٤٢/١ ، وتاج العروس (طول) .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١١٦/٤ .

فالأول (كجمع : رَيَّان) نقيض عطشان « فعلان » من « الرِّيَّ » ، أصله : « رَوَّيَّان » اجتمع فيه الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

(و) الثاني كجمع (جَوَّ) بفتح الجيم و (بتشديد الواو) ، وهو ما بين السماء والأرض ، واسم بلدة باليمامة ، (فيقال) في جمعهما : (رَوَّاء ، وجَوَّاء) كـ « رجال » (بتصحيح العين) ، وهي الواو ، والأصل : « رَوَّائِي ، وجَوَّائِي » ، أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة ، ولا يجوز مع ذلك إعلال عينهما ، (لئلا يتوَالَى إعْلالان) ، إعلال العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها ، وإعلال اللام بإبدالها ^(١) همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة نحو : « كساء ، ورداء » ، فاقْتَصِر على إعلال اللام ، ^(٢) لأنه محلّ التغيير ، وكذلك ما أشبههما مما اعتلّت فيه اللام ^(٣) بإبدالها همزة ، وصُحِّحت فيه العين .

(وهذا الموضع) ؛ وهو إبدال الياء من الواو إذا وقعت عيناً إلى آخره ؛ (ليس محرراً في الخلاصة ، ولا في غيرها من كتب النظم ^(٤) ، فتأمل) ، بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس ، وفي نقل السماع يخالفه كلامه في التسهيل ^(٥) .

أما في ^(١) دعوى القياس فإن اعتماده هنا على التصحيح قياساً ، لأنه جعله ^(٥) الغالب في [٣٢٤ /] كلام العرب ، وعادته البناء على الغالب ، والقياس عليه ، فهو قد ارتضى هنا فيما كان على « فَعَل » من المصادر المعتلة أن لا يُغَيَّر ، ولا تقلب واوه ، وفي التسهيل على خلاف ذلك ، لأنه قال ^(٤) : تبدل الياء بعد كسرة من واو ، هي عين مصدر الفعل معتلّ العين ، ولم يقل ، قبل ألف كما قال ذلك في الجمع ، وأفرده بذلك دون المصدر ، فاقْتَضَى أن « فَعَلًا » تقلب واوه ياء في القياس ، لأنه لم يستثنه . وأما في نقل السماع فإنه زعم هنا أن الغالب في كلام العرب تصحيح « فَعَل » ، والتأدر هو الإعلال ، حيث قال :

٩٥٥..... وَالْفَعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْجَوْلِ

وجعل في التسهيل ^(٤) التصحيح قليلاً ، والغالب الإعلال ، حيث قال : قد يصحّح ما حقه الإعلال من « فَعَل » مصدرًا أو جمعًا ، فأتى بـ « قد » المشعرة بالتقليل على

(١) سقط من « ب » .

(٢) سقط ما بينهما من « ب » .

(٣) في « ب » : (النظم) .

(٤) التسهيل ص ٣٠٤ .

(٥) في « ب » : (جعل) .

عادته إذا أراد تقليل المنقول ، وقال في شرح الكافية^(١) ، ونَبّه بتصحيح ما وزنه « فَعَلَ » كـ « الْجَوْل » ، على أَنَّ [إعلال^(٢)] المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه ، حتى يكون على « فَعَلَ » . انتهى .

وقد علمت أن الإعلال المذكور يكون في غير « فَعَلَ » نحو : « انقَاد انقيادًا » ، والأصل : « انقوادًا » . وأطلق « فَعَالًا » ، وقد علم أنه إذا كان معتلّ اللام صحّح ، نحو : « رَوَاء ، وجِوَاء » .

المسألة (الرابعة : أن تقع) الواو (طرفًا رابعة فصاعدًا) ، لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعلم نظيرًا يستحقّ الإعلال ، فيحمل عليه هو ، قاله الشارح^(٣) .
وسواء كانت في فعل ، أو اسم (تقول) في الفعل : (عَطَوْتُ) بمعنى : أخذت ، (وَزَكَّوْتُ) بمعنى : نمت ، بإقرار الواو على صورتها ، لأنها ثالثة ، (فإذا جئت بالهمزة ، أو التّضعيف قلت : أعطيت ، وزكّيتُ) بإبدال الواو ياء ، لأنها صارت رابعة ، [٣٢٤/ب] (وتقول في اسم المفعول) من [٣٨٠] « أعطيت ، وزكّيت » ، إذا اتصل به علامة تثنية ، (مُعْطَيَان ، ومُزَكِّيَان) ، بإبدال الواو ياء ، وإنّما أبدلت في الفعل الماضي المزيد ، واسم مفعوله ياء ، وإن لم تكن بعد كسرة ، لأنهم (حملوا الماضي) ، وهو « أعطيت ، وزكّيت » (على المضارع) ، وهو « يعطي ، ويزكي » ، (و) حملوا (اسم المفعول) ، وهو « مُعْطَيَان ، ومُزَكِّيَان » (على اسم الفاعل) ، وهو « مُعْطِيَان ، ومُزَكِّيَان » بكسر الطاء والكاف ، (فإن كلاً منهما) ، أي من المضارع واسم الفاعل ، (قبل آخره كسرة) ، وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الأصل على فرعه .

(وسأل سيبويه) شيخه (الخليل عن وجه إعلال نحو^(٤) : تَغَازَيْنَا ، وتَدَاعَيْنَا) ، والأصل : « تَغَازَوْنَا ، وتَدَاعَوْنَا » فأبدلت الواو ياء (مع أن المضارع) ، وهو « يتغازى ، ويتداعى » ، (لا كسر قبل آخره) ، حتى يحمل الماضي عليه ، (فأجابه) الخليل عن سؤال سيبويه^(٥) (بأن الإعلال) ، وهو قلب الواو ياء ، (ثبت) في « تَغَازِي ، وتَدَاعِي » (قبل مجيء التاء في أوله) .

(وهو) توجيه حسن ، وحاصله أنهم أعلّوا^(٥) : (غَازَيْنَا ، ودَاعَيْنَا ، حملاً على :

(١) شرح الكافية الشافية ٢١١٣/٤ .

(٢) إضافة من شرح الكافية الشافية ٢١١٣/٤ .

(٣) شرح ابن النظم ص ٦٠٣ .

(٤) الكتاب ٣٩٣/٤ .

(٥) في « ب » : (أعملوا) .

يُعَازِي ، وَيُدَاعِي) بكسر ما قبل آخرهما ، قبل مَجِيءِ التَّاءِ ، (ثُمَّ استصحب) الإعلال (معها) ، أي مع التَّاءِ كاستصحابه مع هاء التانيث نحو : « المَعَاظَةُ »^(١) .

المسألة (الخامسة : أن تلي) الواو (كسرة ، وهي) ، أي الواو ، (ساكنة مفردة) عن مثلها (نحو : ميزان) ، أصله : « مِوزَان » ، لأنه من « الوزن » ، (وميقات) أصله : « مِوَقَات » ، لأنه من « الوقت » ، قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (بخلاف نحو : صِوَان) ، وهو وعاء الشيء ، (و : سِوَار) ، لأن الواو فيهما متحركة ، لا ساكنة ، ونحو : « أَجْلِيوَاذ » بالجرم والذال المعجمة ، وهو دوام السير مع السرعة ، (وَاغْلِوَاط) ، بالعين والطاء المهملتين ، وهو التعلّق بالعنق ، يقال : اَعْلَوَطَ بغيره إذا تعلّق بعنقه وعلاه ، لأن الواو فيهما مشدّدة ، لا مفردة ، « أَجْلِيَاذ » شاذ لا يقاس عليه . قاله في التسهيل^(٢) .

المسألة (السادسة : أن تكون) الواو (لَامًا لـ « فَعَلَى » بالضم) حال كونها (صفة ، نحو : « إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا » [الصفات ٦] ، وقولك : لِلْمُتَّقِينَ الدرجة العليا) ، والأصل : « الدُّنْوَى ، والعُلْوَى » ، لأنهما من « الدُّنُو ، والعُلُو » ، قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التانيث في الصفة ، فحَقِفَتْ لامها بقلبها ياء ، والدليل على صحة كونها صفة ؛ جريانها على موصوفها كما مثل ، هذا هو الأصل ، واستعملتم لها غير جارية على موصوف مزال عن الأصل ، ومعامل معاملته .

(وأما قول الحجازيين) : المسافة (الْقُصْوَى) ، بالتصحيح (فشاذّ قياساً)^(٣) ، فصحيح استعمالاً ، نَبّه به على الأصل) ، وهو الواو ، (كما) نَبّه على الأصل (في) الفعل نحو : (اسْتَحْوَذَ ، و) في الاسم نحو : (الْقَوْد) بالتصحيح فيهما ، والقياس فيهما : « اسْتَحَاذَ ، والقَاد » بالإعلال ، ولكنه ترك تنبيهاً على الأصل ، وبنو تميم يقولون : « الْقُصْيَا » ، بالإعلال على القياس ، (فَإِنْ كَانَتْ : فَعَلَى) بالضم (اسْمًا) أي^(٤) : غير صفة (لَمْ تَغَيَّرْ) لامها^(٥) بإبدالها ياء ، بل تقرّ الواو على أصلها فرقاً بين الاسم والصفة ، ولم يعكسوا ، لأن الاسم أخف^(٥) من الصفة (كقوله) ، وهو ذو الرمة : [من الطويل]

(١) في « ب » : (المعطاة) .

(٢) التسهيل ص ٣٠٠ .

(٣) انظر الارتشاف ١٤٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٢٢/٤ .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) في « ب » : (أخص) .

٩٥٩- (أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً) فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَسْتَرْقِرُ

بإقرار الواو على حالها في «حزوى»، بجاء مهملة مضمومة، وزاي ساكنة: اسم موضع، و«داراً» منادى بالهمزة، وحقه الضم، لأنه نكرة [٣٢٥/ب] مقصودة، ولكنه؛ لما وُصِفَ بالجار والمجرور بعلة^(١)؛ سوَّغَ نصبه، لأن النكرة المقصودة إذا وُصِفَتْ تَرَجَّحَ نصبها على ضمِّها، وفي الحديث: «يا عَظِيمًا يَرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ»، و«العبرة» بفتح العين: الدمع، و«ماء الهوى» دمه^(٢)، ولكونه يبعث عليه، أُضيف إليه و«يرفض» يسيل بعضه في إثر بعض، و«يترقق» يبقى في العين متحيراً، يجيء ويذهب.

وما ذكره الموضح من أن لام «فُعَلَى»؛ إذا كانت واوًا؛ تبدل ياء في الصفة، وتسلم في الاسم، تبع فيه الناظم.

وقال المراعي^(٣): إنه يخالف لقول أهل التصريف، فإنهم يعكسون، فيبدلون في الاسم دون الصفة، ويجعلون «حُزْوَى» شاذًا.

قال الناظم في بعض كتبه، وما قلته مؤيد بالدليل، وموافق لقول أئمة اللغة. حكى الأزهري^(٤) عن الفراء، وعن ابن السكيت أنهما قالاً: ما كان من النعوت مثل «الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا» فإنه بالياء، فإنهم [٣٨١] يستثقلون الواو مع الضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في «القُصُوى»، وبنو تميم قالوا: «القُصَيَّا». انتهى.

المسألة (السابعة: أن تلتقي هي)، أي الواو، (والياء)، ويجتمعان^(٥) (في كلمة) واحدة، (والسابق منهما ساكن متأصل ذاتًا وسكونًا) بالنصب على التمييز، فإذا اجتمعت هذه الشروط، وجب قلب الواو ياء، تقدَّمت الواو، أو تأخرت، لأنها أثقل من الياء تحصيلًا للتخفيف ما أمكن، (ويجب حينئذ)، أي حين إذ قلبت الواو ياء، (إدغام الياء) المنقلبة عن الواو (في الياء) السالبة لاجتماع المثليين.

٩٥٩- البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٥٦، وخزانة الأدب ١٩٠/٢، وشرح أبيات سيويه ٤٨٨/١، والكتاب ١٩٩/٢، والمقاصد النحوية ٢٣٦/٤، ٥٧٩، وبلا نسبة في الارتشاف ١٢١/٣، وأوضح المسالك ٣٨٨/٤، وشرح الأشموني ٤٤٥/٢، والمقتضب ٣٠٣/٤.

(١) سقط من «ب».

(٢) في «ب»: (دفعه).

(٣) شرح المرادي ٤٥/٦ - ٤٦.

(٤) تهذيب اللغة ٢١٩/٩.

(٥) في «ب»: (تجمعان).

(مثال ذلك فيما تقدّمت فيه الياء) على الواو : [أ/٣٢٦] (سَيِّد ، ومَيِّست ، أصلهما : سَيَّود ، ومَيَّوت) ، لأنهما من « ساد ، يسود » اتفاقاً ، و« مات ، يموت » على إحدى اللغتين . ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة ، « فَيَعِل » ، بكسر العين^(١) ، وذهب البغداديون إلى أنه « فَيَعِل » بفتح العين كـ « ضَيَّعَ ، وصَيَّرَ » نقل إلى « فَيَعِل » بكسر العين ، قالوا : لأننا لم نر في الصحيح ما هو على « فَيَعِل » ، بالكسر ، وهذا ضعيف ، لأن المعتلّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح ، فإنه نوع على انفراده ، فيجوز أن يكون هذا بناء مختصاً بالمعتلّ كاختصاص جمع « فاعل » منه بـ « فُعَلَة » كـ « قُضَاة ، ورُمَاة » ، ولو كان « سَيِّد : فَيَعَلًا » بالفتح لقالوا : « سَيِّد » ، بالفتح .

(ومثاله فيما تقدّمت فيه الواو) على الياء (طَيَّ ، ولَيَّ) بالتشديد (مصدرا : طَوَّيت ولَوَّيت ، وأصلهما : طَوَّيَّ ولَوَّيَّ) ، بفتح أولهما وسكون ثانيهما ، قلبت الواو منهما^(٢) ياء ، وأدغمت في الياء .

(ويجب التصحيح) في الواو (إن كانا) ، أي الياء والواو ، (من كلمتين ، نحو : يَدْعُو يَاسِر^(٣)) بتقديم الواو على الياء ، (و : يَرْمِي وَاعِد) ، بتقديم الياء على الواو ، (أو كان السابق منهما) ، أي من الواو والياء ، (متحرّكاً ، نحو : طَوِيل) ، بتحريك الواو بالكسر ، (و : غَيَّوْر) ، بتحريك الياء بالضم ، (أو) كان السابق (عارض الذات) جوازاً ، وهو ثلاثة أنواع : المبدل عن ألف نحو : « سُوَيْر » ، والمبدل عن ياء كما إذا بنيت من « البيع » موازن « يَيْطَر » ، قلت : « بَيْع » ثم بنيت لما لم يسمّ فاعله ، فقلت : « بُوَيْع » ، والمبدل عن همزة (نحو : رُويّة) ، بضم الرّاء وفتح الياء المُثَنَّة تحت خَفَف^(٤) « رُويّة » بالهمز ، فجميع ذلك لا إبدال فيه ، ولا إدغام لعروض الحرف الأول بخلاف « أُويّم » ، مخفف « أُيّم » ، وهو مثال « أُبْلُم » ، من « الأيْمَة » ، أبدلت الهمزة الثانية واواً لانضمام التي قبلها ، فصار « أُويّم » ، وهذا الإبدال واجب ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، فصار « أيّم » ، وهذا الإبدال [ب/٣٢٦]^(٥) والإدغام واجب ، لأن الواو عارضة الذات وجوباً ، إذ أصلها الهمزة ، فإن العروض الذي يحمي عن الإبدال ، إنّما^(٥) هو

(١) انظر الإنصاف ٨٩٦/٢ ، المسألة رقم ١١٥ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (بالشر) .

(٤) في « ب » : (مخففة) .

(٥) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

المعروض الجائز، لا الواجب، (أو) كان السابق منهما (عارض السكون نحو: قَوِيَّ)، بسكون الواو، (فإن أصله الكسر)، لأنه فعل ماضٍ، (ثم إنه سَكَنَ للتخفيف، كما يقال في: عَلِمَ)، بكسر اللام: (عَلِمَ) بسكونها، وأجاز بعضهم: «قِيَّ» بالإدغام بعد القلب.

(وشدَّ عما ذكرنا ثلاثة أنواع :

نوع أعلَّ ولم يستوفِ الشروط كقراءة بعضهم: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف/٤٣]، بالإبدال والإدغام^(١)، مع أن الواو عارضة الذات^(٢)، لأنها مخففة من الهمزة، سمع الكسائي هذه القراءة^(٣)، وحكى ذلك، وقال ابن مالك في شرح الكافية^(٤): وحكى بعضهم [٣٨٢] أطراؤه على لغة.

(ونوع صحَّح مع استيفائها)، أي الشروط، (نحو: ضَيَّوْنَ)، بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء، وهو السنور الذكر، وإنَّما لم يدغم لأنه اسم موضوع، وليس على وجه الفعل، قاله الجوهري^(٥)، (وأيَّوْمَ) بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة «أفعل»، لأنهم يقولون؛ إذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شنة: يَوْمُ أَيَّوْمَ، أي كثير الشنة، (وَعَوَى) بفتح الواو (الكلبُ عَوِيَّةٌ): نبح، (ورجاء)، بلجيم وألمد، (ابن حيوة)، بفتح الحاء وسكون الياء، قال في الصحاح^(٦): وإنَّما لم يدغم «حيوة» لأنه اسم رجل ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

(ونوع أبدل فيه الياء واوًا، وأدغمت الواو فيها) على عكس القاعدة (نحو): عَوَى الكلبُ عَوَّةً، والقياس: «عِيَّة»، (وَنُهِوْ) بضم النون والماء وتشديد الواو، (عن المنكر)، والقياس: «نُهِيَّ»، لأن أصله «نُهِوِيَّ»، لأنه «فُعُول» من «النهي». (وأطرِد في تصغير ما يكسَّر على: مَفَاعِلِ) من محرَّك الواو [٣٢٧/١] (نحو: جَدُول)، وجداول (وأسود) اسمًا (للحية)، وأساود (الإعلال والتصحيح)، فاعل

(١) الرسم المصحفي: ﴿لِلرُّيَا﴾، والقراءة المستشهد بها قرأها أبو عمرو والأزرق وأبو جعفر. انظر الإتحاف ص ٢٦٥، وهي من شواهد شرح ابن الناظم ص ٦٠٧.

(٢) سقط من «ب».

(٣) الارتشاف ١/١٤٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٤.

(٥) الصحاح (ضون).

(٦) الصحاح (حيا).

« أَطَرَدَ » فتقول في تصغير « جدول ، وأسود : جُدْيُول ، وأَسْيُود » ، بالتصحيح ، و« جُدْيَل ، وأَسْيَد » ، بالإعلال ، أما الإعلال ؛ وهو الأرجح ؛ فهو جار مجرى « سَيِّد ، ومَيِّت » على الإقياس ، وأما التصحيح فلأنك أجريت هذه الياء مجرى ألف « جداول ، وأسود » لأنه كل واحد من ياء التصغير وألف التّكسير جيء به لمعنى ، فلو كان « أسود » صفة تعيّن فيه الإعلال ، لأنه لم يجمع على « أسود » . قاله الشارح^(١) .

واحترزنا بقولنا ، من مُحَرَّك الواو من نحو : « عَجُوز ، وعمود » ، فإنهما ؛ وإن كسرا على « مفاعل » ؛ فالإعلال واجب في مصغريهما ، تقول^(٢) : « عَجِيْز ، وعَمِيْد » ، ولا يجوز التصحيح ، والفرق قوة المُحرَّك وضعف الساكن ، وعدم الاعتداد بحركة التّصغير لعروضها . قاله ابن إياز .

المسألة (الثامنة : أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذي ماضيه على « فَعِلَ » بكسر العين) ، سواء في ذلك المتعلّي واللازم ، فالأول (نحو : رَضِيَهُ ؛ فهو : مَرْضِيٌّ ، و) الثاني نحو : (قَوِيٌّ على زيد ، فهو : مَقْوِيٌّ) ، والأصل فيهما : « مَرْضُوءٌ ، ومَقُوءٌ » بواوين بعد العين ، أولهما واو مفعول ، وثانيهما لامة ، قلبت لامة ياء حملاً للاسم على الفعل ، فإنه إذ ذاك واجب الإعلال ، إذا الحرف الذي قبل الآخر مكسور ، فصارا « مَرْضُوءِيًّا ، ومَقُوءِيًّا » ، فلجتمعهما الواو والياء ، وسُبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوًا ، (وشَدَّتْ قراءة بعضهم) ﴿ رَاضِيَّةٌ (مَرْضُوءَةٌ) ﴾ [الفجر/٢٨] بالتصحيح ، وجعله في التسهيل^(٣) مرجوحًا .

(فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو : مَغُزُّو ، ومَدْعُوءٌ) والأصل : « مَغُزُّوُّ ، ومَدْعُوءُ » ، بواوين ، واو « مفعول » ولام الكلمة ، فأدغمت الأولى في الثانية لاجتماع المثليين ، (والإعلال شاذّ كقوله) ، وهو عبد يغوث الحارثي : [من الطويل]

٩٦٠ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلْكَةً إِنْنِي (أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيًّا)

(١) شرح ابن الناطم ص ٦٠٩ .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) التسهيل ص ٣٠٩ .

٩٦٠ — البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في خزانة الأدب ١٠١/٢ ، والاقتضاب ص ٧٧٨ ، ٧٩١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٩١/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٤٣٣/٢ ، وشرح اختيارات الفضل ص ٧٧١ ، ===

فأعلَّ «معدياً»، وأصله: «مَعْدُوٌّ»، وعُرس الرجل زوجته، و«مليكة»، بالتصغير: اسمها، وأنشده المازني «مَعْدُوًّا» بالتصحيح، وأنشده غيره بالإعلال. وإلى جوازهما أشار الناظم بقوله:

٩٨٣- وَصَحَّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلَلْ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا

فالتصحيح حملاً على فعل الفاعل، والإعلال حملاً على فعل المفعول، والتصحيح أولى، لأن الحمل على فعل الفاعل أولى.

المسألة (التاسعة: أن تكون) الواو (لام: فُْعُول) بضم الفاء (جمعاً، نحو: عَصَا وَعُصَيٍّ، وَقَفَى وَقَفَيٍّ، وَذَلَوِ [٣٨٣] وَذَلَيٍّ)، والأصل: «عُصُوٌّ، وَقَفُوٌّ، وَذَلُوٌّ»، فاستقلوا اجتماع واوين في الجمع، فقلبوا الواو الأخيرة ياء، ثم أعلَّت الأولى بالقلب ياء، والإدغام، وكسر ما قبل الياء لتصحيح، (والتصحيح شاذ، قالوا: أُبُوٌّ، وَأُخُوٌّ) جمعين لـ «أب، وأخ»، حكاهما ابن الأعرابي، (وَنُحُوٌّ) بجاء مهملة، (جمعاً لـ: نَحُوٌّ، وهو النُجْهَةُ). حكى سيبويه^(١) عن بعض الأعراب، إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة، (وَنُجُوٌّ؛ بِالْجِيمِ؛ جَمْعاً لـ: نَجُوٌّ؛ وهو السحاب الذي هراق ماءه، وَبُهُوٌّ)، بفتح الموحدة وسكون الهاء، (وهو المصدر، و) جمعه (بُهُوٌّ)، حكاه أبو حاتم عن أبي زيد، والجموع المذكورة مضمومة الأول والثاني، والأصل فيها: «أُبُوٌّ، وَأُخُوٌّ، وَنُحُوٌّ، وَنُجُوٌّ، وَبُهُوٌّ»، بواوين، أدغمت أولاهما في [٣٢٨/١] الثانية.

(فإن كان: فُْعُول؛ مفرداً وجب التصحيح، نحو: «وَعَتُوا عَتُوًّا كَبِيرًا» [الفرقان/٢١]، و: «لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ» [الفصل/٨٣]، وتقول: نَمَا الْمَالُ نُمُوًّا)، إذا زاد، (وَسَمَا زَيْدٌ سُمُوًّا)، إذا علا، وجميع هذه الأمثلة مصادر مفردة مضمومة الأول والثاني، والأصل فيها: «عَتُوٌّ، وَعُلُوٌّ، وَنُمُوٌّ، وَسُمُوٌّ»، بواوين أدغمت أولاهما في الثانية.

== والفضليات ص ٧١، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٣٩٥، والكتاب ٣٨٥/٤، ولسان العرب ٢١٩/٥ (نظر)، ٣٤/١٥ (عدا)، والمقاصد النحوية ٥٨٩/٤، وبلا نسية في أدب الكساتب ٥٦٩، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٣١، وأوضح المسالك ٣٩٠/٤ وشرح الأشموني ٨٦٧/٣، وشرح شافية ابن الحاجب ص ١٧٢، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٠، وشرح المرادي ٧١/٦، وشرح المفصل ٣٦/٥، ٢٢/١٠، واللسان ١١٥/٦ (شمس)، ١٤٨/١٤ (جفا)، والمختضب ٢٠٧/٢، والمقرب ١٨٧/٢، والمتع في التصريف ٥٥٠/٢، والمنتصف ١١٨/١، ١٢٢/٢.

(١) الكتاب ٣٨٤/٤.

(وقد يعلّ) بقلب الواو الأخيرة ياء، وإعلال الأولى كإعلال «طَيّ»، (نحو: عَنَّا الشَيْخُ عَيْيًّا) إذا تكبّر، (وَقَسَا قَلْبُهُ قِسِيًّا)، والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد، فإنه قال:

٩٨٤- كَذَاكَ دَا وَجْهَيْنِ جَا الْفَعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَمْ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنُ

إلا أن الإعلال في الجمع أولى لثقله، والتصحيح في المفرد أولى ليخفّفه.

المسألة (العاشرة: أن تكون) الواو (عينًا لـ: فَعَلْ)، بضم الفاء وتشديد العين، حال كونه (جمعًا صحيح اللّام كـ: صِيْم) جمع «صائم»، (وَيْم) جمع «نائم»، وعينهما واو، وأصلهما: «صَوْم، وَنَوْم»، فلجتم في الجمع واوان وضمة، فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع، فعدّل إلى التخفيف بقلب الواوين ياءين؛ لأن الياءين أخف من الواوين، (والأكثر فيه التصحيح) على الأصل، (تقول: صَوْم، وَنَوْم)، والكثير الشائع الإعلال وإليه يشير قول الناظم:

٩٨٥- وَشَاعَ نَحْوُ نِيْمٍ فِي نَوْمٍ

(ويجب) التصحيح (إن اعتلت اللّام لثلاثا يتوالى إعلالان)، إعلال العين، وإعلال اللّام، (وذلك كـ: شَوِي، وَغَوِي) بإعجام أولهما، وضمّه، وتشديد ثانيهما، (جمع: شاو، وغاو) اسمي فاعل من «شَوَى يَشْوِي، وَغَوَى يَغْوِي»، والأفصح في الماضي فتح الواو لا كسرهما، وفي المضارع بالعكس، والأصل في الجمع: «شَوِي، وَغَوِي» فأعلت اللّام بقلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم بحذفها لالتقاء الساكنين، فلو أعلت العين بقلبها ياء، لتوالى على الكلمة إعلالان، وذلك مستكره عندهم، (أو فصلت من العين)، عطف على قوله: اعتلت، أي: ويجب التصحيح إن فصلت اللّام من العين بألف (نحو: صَوَام، وَنَوَام، لبعدها)، أي العين، (حينئذ)، أي حين إذ فصلت بألف (من الطرف، وشدّ قوله)، وهو أبو النجم الكلابي: [من الطويل]

٩٦١- أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةً أَبْنَةً مُنْذِرٍ (فَمَا أَرَقَ النَّيَّامُ إِلَّا كَلَامُهَا)

والقياس: النَوَام بالتصحيح، وإليه أشار الناظم بقوله:

٩٨٥- وَنَحْوُ نِيَّامٍ شُلُوذُهُ نُمِي

أي: روي.

٩٦١- البيت لأبي النجم الكلابي في المقاصد النحوية ٥٧٨/٤، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٠٣، وخزانة الأدب ٤١٩/٣، ٤٢٠، وشرح شواهد الشافعية ص ٣٨١، وشرح المفصل ٩٣/١٠، والمنصف ٥/٢، ٤٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩١/٣، وشرح ابن الناظم ص ٦١٤، وشرح الأشموني ٨٧٠/٣، واللسان ٥٩٦/١٢ (نوم)، والممتع في التصريف ٤٩٨/٢، ويروى (سلامها) مكان (كلامها).

(فصل في إبدال الواوين من أختيها الألف والياء)

(أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها) سواء أكانت في فعل أم في اسم ، فالأول (نحو : بُوَيْعَ ، و : ضُورِبَ) مبنيّ للمفعول ، وأصلهما قبل البناء للمفعول : « بَايَعَ ، وضَارَبَ » فلما بنيتهما للمفعول ضمنت أولهما ، فتعدّر^(١) بقاء الألف بعد ضمة ، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، فقلبت الألف واواً لجانسة حركة ما قبلها ، (وفي التنزيل : ﴿ مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا ﴾) [الأعراف/٢٠] نحو^(٢) : « ضُوَيْرِبَ » ، مصغر « ضارب » . إن لم تكن الألف ثانية منقلبة عن ياء نحو « ناب » ، وهو السنّ ، فإنها حينئذ^(٣) ترجع إلى أصلها ، وهو الياء ، فتقول : « نُيَيْب » .

(وأما إبدالها) ، أي الواو ، (من الياء ففي أربع مسائل :

إحداها : أن تكون (الياء ساكنة مفردة) عن مثلها (في غير جمع) ، سواء كانت في اسم ، أم فعل ، فالأول (نحو : مُوقِن ، و : مُؤَسِّر) أصلهما « مَيِّقِن ، ومُيسِّر » ، اسمي فاعل من « اليقين ، واليسر » ، أبدلت الياء فيهما واواً لوقوعها بعد ضمة ، والثاني نحو : [٣٨٤] « يُوقِن ، ويؤسِّر » .

(ويجب سلامتها) من الإبدال ، (إن تحركت) ، لأنها تعاصت بالحركة عن الإبدال (نحو : هَيَام^(٤)) [بضم الهاء ، وتخفيف الياء]^(٥) . قال الجوهري^(٦) ، هو أشدّ العطش ، والهيام كالجنون من العشق ، والهيام داء يأخذ الإبل ، فتهميم في الأرض ، ولا ترعى .

(١) في « ب » : (فتقدر) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) قال ابن الناطم في شرحه ص ٦٠٤ : (ولو تحركت الياء قويت على الضمة ولم تعلّ غالباً نحو : هيام) .

وانظر شرح ابن عقيل ٥٦١/٢ .

(٤) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٥) الصحاح (هيم) .

(أو أدغمت) الياء في مثلها (ك: حَيْض) جمع: حائض، فلا تبدل الياء فيه واوًا، لأن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد، يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة، ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين، إذا كان الأول حرف لين والثاني مدغمًا كـ «دَابَّة»، لأنَّ لين الحرف الأول وامتداده كل الحركة فيه، والمدغم كـ «المتحرك»، وإذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوًا، وهذا المثال خارج أيضًا بقوله: في غير جمع، لأنَّ «حَيْضًا^(١)» جمع، والمثال الجيد أن تبني من «البَيْع» مثل «حَيَّاض»، فتقول: «بَيْاع»، ولا تعلِّ لما ذكرنا.

(أو كانت) الياء المفردة (في جمع، ويجب في هذه) المسألة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع (كسرة) لثقل الضمة والياء والجمع، وذلك (ك: هَيْم)، جمع «أَهْيَمَ، وهَيْمَاءَ»، (وَيْيُض)، جمع «أَبْيَضَ، وبِيضاء»، (في جمع: أَفْعَل، وفَعْلَاءَ) وغيرهما كـ «عَيْطَ» جمع «عَائِطَ» على حد قولهم: «بازل، وبُزَل»، و«العائط» بمهملتين: [الناقة^(٢)] التي لا تحمل، ويجمع [٣٢٩/ب] على «عَيْطَ، وعُوْطَ». المسألة (الثانية: أن تقع) الياء (بعد ضمة، وهي إما لام فعل ك: نَهَوَ الرجل، وقَضَوَ)، بفتح أولهما، وضم ثانيهما، إذا تعجبت من عقله وقضائه، (بمعنى: ما أنْهَاهُ، أي: ما أعقله)، والنُّهْيَةُ: العقل، (وما أقضاه) أي: ما أحكمه، والقضاء: الحكم، والأصل: «نَهْيَ، وقَضِيَ» من «نَهَيْتُ، وقَضَيْتُ»، فأبدلت الياء فيهما واوًا لوقوعها بعد ضمة.

(أو لام اسم مخنوم بتاء) للتأنيث، (بنيت الكلمة عليها) من أول الأمر، ولم يسبق لها حذف، (كأن تبني من: الرَّمْيِ)، اسمًا مخنومًا بالتَّاء (مثل: مَقْدَرَةٌ) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال، (فإنك تقول: مَرْمُوءَةٌ) بالواو، والأصل «مَرْمِيَّةٌ»، أبدلت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمة.

(بخلاف) ما إذا أدخلت التَّاء بعد بناء الكلمة، فيجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء (نحو: تَوَائِي تَوَانِيَّةٌ، فَإِنَّ أصله قبل دخول التَّاء «تَوَائِيًا» بالضم للنون)، لأنه من باب «التفاعل»، فإن «توانى توانيًا»، (ك: تكاسل تكاسلاً) بضم السين، (فأبدلت ضمته)، أي ضمة النون، (كسرة، لتسلم الياء من القلب) واوًا، (ثم طرأت التَّاء لإفادة الوحدة) بعد الإعلال، (وبقي الإعلال)، وهو إبدال الضمة كسرة،

(١) في «ط»: (حِيض).

(٢) إضافة من «ط».

(بحالهِ) على ما كان عليه، ولم يتغيّر الحكم بإعادة الضمة إلى أصلها، وإبدال الباء واوًا، لأن ذلك يؤثّر إلى وقوع اسم معرب، في آخره واو، قبلها ضمة لازمة، لأن التاء العارضة في حكم الانفصال، فلا يُعتدّ بها.

(أو لام اسم محتوم بالألف والنون) الزائدتين، (كأن تبني من: الرّمي) اسمًا (على وزن سُبْعَان)، بفتح السّين المهملة وضم الباء الموحّدة، (اسم [٣٣٠/أ] الموضع الذي يقول فيه) خلف (بن الأحمر)، بل تميم بن أبي مقبل على الصحيح: [من الطويل]

٩٦٢- (أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ) أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبَيْلَى الْمَلَوَانِ وهما الليل والنهار، (فإنك تقول: رَمَوَان)، بضم الميم، والأصل: «رَمَيَان»، فأبدلت الباء واوًا لوقوعها بعد ضمة، ولك أن تقول إذا بنى من «الْعَزْو» مثل: «ظُرْبَان»، فإنه يقال: «عَزَيَان»، فيعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخرًا محضًا كـ «رَضِي»، ومقتضى هذا أن لا يقال في مثل «سَبْعَان» من «الرّمي»: «رَمَوَان»، لأنه لا يجوز أن يقال في مثل «عَضُد» من «الرّمي»: «رَمُو»، لأنه ليس لنا اسم متمكن، آخره واو لازمة بعد ضمة، بل يجب أن يقلب الضمة كسرة لتسلم الياء، فتقول: «رَمٍ»، فلذا يجب أن يقال: «رَمَيَان» بإعلال الحركة دون الحرف. قاله الموضح في الحواشي.

المسألة (الثالثة: أن تكون) الياء (لامًا لـ: فَعَلَى، بفتح الفاء اسمًا لا صفة، نحو: تَقْوَى، وشَرْوَى)، بالشين المعجمة، بمعنى: المثل يقال لك: [٣٨٥] [وشَرْوَهُ] ^(١)، أي مثله، حكاية ابن جنيّ في شرح غريب تصريف المازني، (و: فَتَوَى) بالفاء المثناة الفوقانية، والأصل: «تَقَيَّ، وشَرَيَّ، وَفَتَيَّ»، لأنها من «تَقَيَّتْ، وشَرَيَّتْ، وَفَتَيَّتْ»، أبدلت الياء فيهن واوًا فرقًا بين الاسم والصفة، وخصّوا الاسم بالإعلال لأنه أخفّ من الصفة، فكان أحمل للثقل.

(قال الناظم) في شرح الكافية ^(٢)، (وابنه) في شرح الخلاصة ^(٣): (وَشَدَّ: سَعَى) اسمًا (لمكان) بعينه، (وربّا) اسمًا (للرائحة، وطعّى) اسمًا (لولد البقرة الوحشية، انتهى) كلامهما في الشرحين المذكورين، وفيه نظر.

٩٦٢- تقدم تخريج البيت برقم ٢٧، ٩١٩.

(١) إضافة من «ط».

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤.

(٣) شرح ابن الناظم ص ٦٠٦.

(فأما الأول) وهو « سَعَيَّ » من « السَّعْيِ » ، (فيحتمل أنه منقول من صفة ك : خَزَيَا ، وَصَدَيَا ، [٣٣٠/ب] مؤنَّثي : خَزَيَان ، وَصَدَيَان) واستصحب التصحيح بعد جعله اسماً ، كما أوله الفارسي .

(وأما الثاني) وهو « رَيَّا » من « الرِّيِّ » (فقال النحويون) ، سيويوه وغيره : « رَيَّا » (صفة ، غلبت عليها الاسمِيَّة) وليس بشاذ ، (والأصل : رائحة رَيَّا ، أي : مملوءة طيباً) .

(وأما الثالث) وهو « طَعَيَّ » من « الطُّعْيَان » ، (فالأكثر فيه ضم الطاء ، فلعلهم استصحبوا التصحيح ، حين فتحوا للتخفيف) ، كذا تعقبوه ، وتبعهم الموضح ، ثم قال في الحواشي ، وظهر لي بعد أن مرّاه شذوذ الاستعمال ، فإني قرأت بخطه حاشية هنا إبدال الواو من الياء لأمّا لـ « فَعَلَى » لا يقاس عليه لانتفاء السبب ، واستلزام مزيد الثقل . انتهى ، و« طَعَيَّ » بإعجام الغين ، ورواة ضبطه مختلفه ، فقال الأصمعي : يُروى بضم الطاء على مثال « حُبَلَى » ، وقال أحمد بن يحيى : بفتح الطاء على مثال « سَكْرَى » ، وقال أبو عبيدة : بفتح الطاء والتنوين ، قاله ابن السِّدِّ .

المسألة (الرابعة : أن تكون) الياء المضموم ما قبلها (عينا لـ : فُعَلَى ، بالضم) في الفاء (اسماً ك : طُوبَى) بمعنى « طَيِّب » (مصدرًا لـ : طاب) يطيب ، (أو اسماً للجنة) ، بالجيم ، ومنه « شجرة طُوبَى » ، (أو صفة جارية مجرى الأسماء) في عدم جريانها على موصوف ، وإيلائها العوامل ، (وهي : فُعَلَى أَفْعَل ، كـ : الطُوبَى ، والكُوسَى ، والخُورَى) ، بلحاء المعجمة والراء المهملة ، (مؤنثات : أَطْيَب ، وَأَكْيَس ، وأَخْيَر) ، أسماء تفضيل جارية مجرى الأسماء الجامة ، (والذي يدلُّ على أنَّها جارية مجرى الأسماء) الجامة (أن : أَفْعَل ، التفضيل يجمع على : أَفَاعِل ، فيقال) في جمع « الأفضل ، والأكبر » ، (الأفاضل ، والأكابر ، [٣٣١/أ] كما يقال في جمع : أَفْكَل) هو اسم جامد للرَّعْلَة (أَفَاكِل) ، والأصل : « الطُّيْبَى ، والكَيْسَى ، والخَيْرَى » بضم أولها ، أبدلت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها .

(فإن كانت : فُعَلَى) بالضم (صفة محضة) ، أي جارية على موصوف (وجب قلب ضمته كسرة) ، لتسلم الياء من القلب واوًا ، فرقًا بين الصفة والاسم ، (ولم يسمع من ذلك إلا) كلمتان : (« قِسْمَةٌ ضَيْرَى ») [النجم/٢٢] بالضاد والزَّاي المعجمتين ، (أي جائزة) ، بالجيم والراء المهملة ، من قولهم : ضَاوَهُ حَقَّه يَضِيرُهُ ، إذا بخسه

حقّه ، وجار عليه فيه ، (ومِشْيَةٌ) ، بكسر الميم ، (حَيْكِي) ، بالخاء المهملة ، (أي يتحرّك فيها المنكبان) ، يقال : حاك في مشيه ، إذا حرّك منكبيه ، وأصلهما : « ضُيْزَى ، وحَيْكِي » بضم أولهما ، فأبدلت الضمة كسرة ، لتصحّ الياء على حدّ قولهم في جمع أبيض : بـبيض ، (هذا كلام النحويين ، وقال الناظم) في النظم :

٩٦٣- وَإِنْ يَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفًا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

(و) قال (ابنه) في شرحه^(١) : (يجوز في عين : فُعْلَى ، صفة أن تسلم الضمة ، فتقلب الياء واوًا ، وأن تبدل الضمة كسرة ، فتسلم الياء) من القلب ، (فتقول : الطُّوبَى ، والطَّيْبَى ، والكُوسَى والكَيْسَى ، والضُّوْفَى والضَّيْقَى) ترديداً بين [٣٨٦] حملة على مذكّره تارة ، وبين رعاية الزنة أخرى . انتهى . ففيه مخالفة لكلام النحويين ، سيّويه^(٢) وأتباعه من وجهين :

أحدهما : أن الناظم وابنه أجازا في « فُعْلَى » وصفاً وجهين^(٣) ، والنحويون جزموا بأحدهما ، فقالوا : تقلب ياء « فُعْلَى » اسماً واوًا كـ « طُوبَى ، وكُوسَى » ، ولا تقلب في الصفة ، ولكن يكسر ما قبلها ، فتسلم الياء كقولهم : « قِسْمَةٌ ضُيْزَى ، ومِشْيَةٌ حَيْكِي » .

والوجه الثاني : أنهم ذكروا أنثى [٣٣١/ب] « الأفعل » في باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء في إقرار الضمة ، وقلب الياء واوًا ، وذكرها الناظم في باب الصفات^(٤) ، وأجاز فيها الوجهين ، ونصّ على أن الوجهين مسموعان من العرب ، وقال الشلوبيين : لم يجمع من هذا مقلوباً إلا « فُعْلَى ، أفعَل » .

(١) شرح ابن الناظم ص ٦٠٥ .

(٢) في « ب » : (وابنه) .

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص ٦٠٥ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢١٢٠/٤ .

(فصل في إبدال الألف من أختيها الواو والياء)

في الأسماء والأفعال (وذلك) الإبدال (مشروط بعشرة شروط) مذكورة في

النظم :

(الأول أن يتحركاً) ، أي الواو والياء ، وإليه الإشارة بقوله :

٩٦٨ — بَتَّحَرِيْكَ
.....

(فلذلك) الشرط ؛ وهو التحريك ؛ (صحَّتا في : القول ، و : البيع) مصدري « قال ، وباع » لسكونهما .

(و) الشرط (الثاني : أن تكون حركتهما أصلية) ، وهو المشار إليه بقوله :

٩٦٨ — أَصِلْ
.....

(فلذلك) الشرط ؛ وهو أصالة الحركة ؛ (صحَّتا في : جَيْل ، وَتَوَم) ، بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما (مُحَقَّفِي : جَيْال) ، بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة ، بعدها لام : اسماً للضبع ، (وَتَوَعَم) ، بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة : وهو الولد ، يولد معه آخر في بطن واحد ، ويقال لهما : « تَوَعَمَان » ، ولم يعلا لعروض الحركة .

(و) الشرط (الثالث : أن يفتح ما قبلهما) ، ^(١) وهو المشار إليه بقوله ^(١) :

٩٦٨ — بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلٍ
.....

(ولذلك صحَّتا في : العَوَاض ، والجَيْل ، والسَّوَر) ، لأن الكسرة في الأولين ، والضممة في الثالث ؛ لا يجانسان الألف .

(و) الشرط (الرابع : أن تكون الفتحة متصلة) ، وهو المشار إليه بقوله :

٩٦٨ — مُتَّصِلٍ
.....

(أي في كلمتهما ^(٢)) ، ولذلك صحَّتا في : ضَرَبَ وَاحِدٌ ، وَضَرَبَ يَاسِرٌ) ، لأن الفتحة

في كلمة ، والواو والياء في كلمة أخرى . [٣٨٧]

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (كلمتهما) .

(و) الشرط (الخامس ، أن يتحرك ما بعدهما ، إن كانتا عينين ، وألاً يليهما

ألف . ولا ياء مشددة ، إن كانتا لامين) ، وهو المشار إليه بقوله :

٩٦٩- إن حُرِّكَ الثَّانِي وَإِنْ سَكَنَ كَفَ إِعْلَالُ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يَكْفُ

٩٧٠- إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلِفَ

(ولذلك صحَّت العين في : بَيَان ، وطَوِيل ، وخَوَرْتَق) اسم قصر بالعراق ، لسكون ما

بعدها ، وهو الألف في « بَيَان » ، والياء في « طَوِيل » ، والواو في « خَوَرْتَق » . (و)

صحَّت (اللَّام في : رَمِيَا ، وغَزَوَا) ، في الأفعال ، (و : فَتَيَان ، وعَصَوَان) ، في الأسماء

لسكون الألف ، (و : عَلَوِي ، وفَتَوِي) ، لسكون أول ياء النسب . لأنهم لو أعلّوا قبل

الألف . لاجتماع ساكنان ، فيحذف أحدهما ، فيصير اللفظ « رمى ، وغزا » ، فيلتبس

المُتَنَّى بالمفرد ، وأما نحو : « فَتَيَان ، وعَصَوَان » ؛ فمحمول عليه ، وأما نحو : « عَلَوِي ،

وفَتَوِي » ؛ فلا يبدل واوه ألفاً ، لأنه يؤثري إلى التسلسل ، لأن ياء النسب تستوجب قلب

الألف واوًا ، فلو كان تحريك الواو ، وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفاً ، لكنا لا نزال في

قلب إلى الألف ، وقلب إلى الواو .

(وأعلَّت العين في : قام ، وباع) من الأفعال ، (وباب ، وناب) ، من الأسماء

(لتحرك ما بعدها ، و) أعلَّت (اللَّام في : غزا ، ودعا) من الواوي ، (ورمى ، وبكى) ،

من اليائي ، (إذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة ، وكذلك) تعل إذا وليت غير الألف

والياء المشددة من السواكن كما في (يَخْشَوْنَ وَيَمْحُونَ ، وأصلهما : يَخْشَوْنَ وَيَمْحَوْنَ

فَقَلْبًا) ، أي الياء في « يَخْشَوْنَ » ، والواو في « يَمْحَوْنَ » (ألفين) لتحركهما وانفتاح

ما قبلهما [٣٣٢/ب] (ثم حذفنا) ، أي الألفان (للساكنين) ، وهما الألف وواو

الجماعة^(١) ، وما مثل به من « يَمْحَوْنَ » بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح

الكافية^(٢) ، ولم يثبت لغة إلا أن يقرأ بالبناء للمفعول .

(و) الشرط (السادس : ألا تكون إحداهما) ، أي الواو والياء ، (عَيْنًا لـ :

فَعَلَ) ، بكسر العين ، (الذي الوصف منه على : أَفْعَلَ ، نحو : هَيْفَ ، فهو : أَهَيْفَ) ،

من الصفات المحمودة ، (وَعَوَرَ ، فهو : أَعَوَرَ) من الصفات المذمومة . واحترز بقوله :

الذي الوصف منه على « أَفْعَلَ » من نحو : « خاف » فإنه ، وإن كان مكسور العين ،

فالوصف منه على « فاعل » نحو : « خائف » .

(١) شرح ابن الناظم ص ٦٠٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٢٧/٤ .

(و) الشرط (السابع : ألا تكون) إحدى الواو والياء (عينا لمصدر هذا الفعل) الذي الوصف منه على « أَفْعَل » (ك : الْهَيْف) بفتحتين ، وهو ضمور البطن [٣٨٨] ورقة الخصر ، (وَالْعَوَر) بفتحتين ، وهو فقد إحدى العينين ، وإلى هذين أشار الناظم بقوله :

٩٧١- وَصَحَّ عَيْنُ فَعِلٍ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَعْيَدٍ وَأَحْوَلًا

وإنما لزم تصحيح الفعل المذكور حملاً على « أَفْعَل » لموافقته له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والألوان نحو : « اعْوَرَّ ، واحْوَلَّ » وحمل المصدر على فعله .

(و) الشرط (الثامن : ألا تكون الواو عينا لـ : أَفْتَعَلَ ، الدال على معنى التفاعل ، أي التشارك في الفاعلية ، والمفعولية [١/٣٣٣] نحو : اجْتَوَرُوا) ، بلجيم ، من : « المجاورة » ، (واشْتَوَرُوا) ، بالشين المعجمة ، من : « المشاورة » ، لأن حركة التاء في حكم السكون ، (فإنه في معنى : تجاوروا ، وتشاوروا) ، فإن لم يُلْ على التفاعل وجب إعلاله مطلقاً نحو : « اختان » بمعنى « خان » ، و « اختار » بمعنى « خار » . (فأما الياء فلا يشترط فيها ذلك) ، وهو الدلالة على التفاعل ، فتعلَّ (لقرئها من الألف) في المخرج ، (ولهذا أعلت في : اسْتَأْفُوا ، مع أن معناه : تَسَائَفُوا) ، أي تضاربوا بالسيوف ، لأن الياء أشبه بالألف من الواو ، فكانت أحق بالإعلال منها ، وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله :

٩٧٢- وَإِنْ يَبِينُ تَفَاعُلٌ مِّنْ أَفْتَعَلْ وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تَعَلْ

(و) الشرط (التاسع : ألا تكون إحداهما) ، أي الواو والياء ، (متلوثة بحرف يستحق هذا الإعلال) ، وهو القلب ألفاً ، (فإن كانت) إحداهما (كذلك) ، أي متلوثة بحرف يستحق هذا الإعلال ، (صَحَّت) الأولى ، (وأعلت الثانية نحو : الحيا ، والهوى ، والحوى) بلحاء المهمل المفتوحة ، (مصدر : حَوَى ، إذا اسودَّ) ، والأصل فيهن : « الحَيَى ، والهَوَى ، والحوَو » ، لأنه من « الحَوَّة » ، وهي سمرة الشفتين ، فقلبت لامهن ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فلو قلبنا عينهن ألفاً للعلّة المذكورة لتوالى إعلالان : إعلال العين ، وإعلال اللام ، ولزم اجتماع ألفين ، فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، ثم تحذف الأخرى لملاقاة التنوين عند التنكير ، فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد ، وهو ممتنع ، فاقصرنا على إعلال اللام ، لأن محلّ التغير الطرف ، والعين تحصّنت بوقوعها حشواً ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : [١/٣٣٣] بـ

٩٧٣- وَإِنْ لَحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُجِيقْ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَجِيقْ

(وربّما عكسوا، فأعلّوا الأولى، وصحّحوا الثانية)، وإليه أشار الناظم بقوله:

٩٧٣— وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ

(نحو: آية، في أسهل الأقوال) الستة:

أحدها: أن أصلها: «أَيَّة» بفتح الياء الأولى كـ «قَصَبَة» فالقياس في إعلاها «آية» فتصح العين، وتعلّ اللام، لكن عكسوا شذوذاً، فأعلّوا الياء الأولى لتحركها، وانفتاح ما قبلها دون الثانية، هذا قول الخليل^(١).

الثاني: أن أصلها: «أَيَّة» بسكون العين كـ «حياة»، فأعلّت بقلب الياء الأولى ألفاً اكتفاء بشرط العلّة، وهو فتح ما قبلها فقط دون تحريكها. قاله الفراء، وعُزي لسيبويه^(٢)، واختاره ابن مالك، وقال في التسهيل^(٣): إنه أسهل الوجوه، لكونه ليس فيه إلا الاجتزاء بشرط العلّة، وإذا كانوا قد عولّوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياءان نحو: «طائي»، وسُمع: اللهم تَقَبَّلْ تَابِيتِي وصاميتي، ففيما اجتمع فيه ياءان أولى، لأنه أثقل.

الثالث: أن أصلها: «أَيَّة» كـ «ضاربة»، حذفت العين استتقلاً لتوالي ياءين، أولهما مكسور، ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية، ونظيره في الحذف «بالة»، الأصل: «بالية»، قاله الكسائي^(٤): ورُدّ بأنه كلام يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم: «أي».

الرابع: أن أصلها: «أَيَّة»^(٥) بضم الياء الأولى كـ «سَمُرَة»، فقلبت العين ألفاً، ورُدّ بأنه إنمّا كان يجب قلب الضمة كسرة.

الخامس: أن أصلها: «أَيَّة» بكسر الياء الأولى كـ «نَيْقَة»، فقلبت الياء الأولى ألفاً، ورُدّ بأن ما كان كذلك يجوز فيه الفك والإدغام كـ «حَيِّي، وَحَيَّ».

السادس: أن أصلها: «أَيَّة» كـ «قَصَبَة». كالأول، إلا أنه أعلّت الثانية على القياس [٣٣٤/١] فصار «آية» [٣٨٩] كـ «حياة، ونواة»، ثم قدمت اللام إلى موطن العين، فوزنها: «فَلَعَة»^(٦)، (فإن قلت): قد ادّعت أن القول الأول^(٧) أسهل الأقوال.

(١) لسان العرب ٦١/١٤ (أيا).

(٢) الكتاب ٣٩٨/٤، انظر والارتشاف ١٤٧/١.

(٣) التسهيل ص ٣١٠.

(٤) الارتشاف ١٤٧/١.

(٥) في «ب»: (فلعة).

(٦) سقط من «ب».

(ولنا أسهل منه) ، وهو (قول بعضهم : إنما : فَعَلَةٌ ، ك : نَبَقَةٌ ، فإن الإعلال) في الأولى بقلبها ألفاً ، وهو (حينئذ على القياس) ، لأنها حركة ^(١) ، وقبلها مفتوح ، وإعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها ، (وأما إذا قيل : إن أصلها : أَيْيَةٌ ، بفتح الياء الأولى ، أو : أَيْيَةٌ ، بسكونها ، أو : آيَّة) على وزن (فاعِلَةٌ ، فإنه يلزم) على كل قول من هذه الثلاثة محذور .

أما على القول الأول بأن أصلها « أَيْيَةٌ » بفتح الياء الأولى فإنه يلزم (إعلال) الحرف (الأول دون الثاني) ، وهو شاذ كما تقدّم .

(و) أما على القول بأن أصلها : « أَيْيَةٌ » ، بسكون الياء الأولى ، فإنه يلزم (إعلال) الحرف (الساكن) ، وهو الياء الأولى ^(٢) ، بقلبها ألفاً . والقاعدة أن علة القلب مركبة من شيئين ، تحرّكها وانفتاح ما قبلها ، ولم يوجد إلا أحدهما .

(و) أما على ^(٣) القول بأن أصلها : « آيَّة » على وزن ^(٤) « فاعلة » فإنه يلزم (حذف العين) ، وهي الياء الأولى (لغير موجب) ^(٥) لحذفها .

والقول الأول ، وهو أن أصلها : « آيَّة » ك « نَبَقَةٌ » سالم من ذلك ، (قلت : ويلزم على) هذا القول (الأول) شيء آخر ، وهو (تقديم الإعلال ^(٦)) وهو قلب الياء الأولى ألفاً (على الإدغام) ، وهو إدغام الياء في الياء ، وذلك أنه اجتمع فيه موجب الإعلال ، وهو تحرّك الياء الأولى وانفتاح ما قبلها ، وموجب الإدغام ، وهو اجتماع المثلين ، الساكن أولهما ، وقدم ^(٧) فيه الإعلال على الإدغام ، (والمعروف العكس) ، وهو تقديم الإدغام على موجب ^(٨) الإعلال ، (بدليل إبدال همزة : ﴿ أَيْمَةٌ ﴾ [التوبة / ١٢] ، ياء لا ألفاً ، فتأمله) .

وجه الدلالة من ذلك أن إبدال الهمزة ياء إنمّا هو لأجل الإدغام ، لأنه لما نقل لأجله حركة الميم الأولى للساكن قبلها ، أعني الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم ، وإنمّا قلبت ياء ، لأنها من جنس الكسرة ^(٩) ، فلو بُدئ بالإعلال لأبدلت

(١) في « ب » : (متحركة) .

(٢) سقط من « ب » .

(٣) في « ب » : (زنة) .

(٤) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٥) في « ب » : (تقدم) .

(٦) قبله في « ب » : (الحركة التي هي) .

الهمزة الثانية ألفاً لوجود شرطه ، فلما أبدلوا ياءً بعد النقل ، ولم يبدلوا ألفاً قبل ذلك .
 عَلِمَ أَنَّ عنايةهم بموجب الإدغام أهمّ من عنايةهم بموجب الإعلال ، لأنهم إذا كانوا يقدّمون
 ما هو من متعلقات الإدغام على الإعلال ، فلأن يقدّموا الإدغام على الإعلال [٣٣٤/ب] من
 باب أولى . وفي شرح الشافية للجاربردي^(١) : « إِنَّمَا لم يَجِئْ الإدغام في باب « قَوِي » مع أن
 أصله : « قَوَو » ، لأن الإعلال مقدم^(٢) على الإدغام . وَإِنَّمَا قلنا ، الإعلال مقدّم^(٣) ، لأن
 سبب الإعلال موجب للإعلال ، وسبب الإدغام مجوّز^(٤) للإدغام ، ويدلّ عليه امتناع
 التصحيح في « رَضِيَ » وجواز الفك في « حَيَّي » ، انتهى .

وفصل بعضهم فقال : إذا اجتمع موجب الإعلال والإدغام فلا يخلو إما أن يكون
 في العين أو في اللام ، فإن كان في العين قدّم موجب الإدغام ، وإن كان في اللام قدّم موجب
 الإعلال ، والعلّة في ذلك أن الطرف محل التغيير ، فلم يغتفر فيه ذلك ، كما اغتفر في العين .
 (و) الشرط (العاشر : ألا تكون) إحدى الواو والياء (عينا لما آخره زيادة

تختصّ بالأسماء^(٥)) كالألف والنون ، وألف التانيث ، وإليه أشار الناظم بقوله :

٩٧٤ - وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْإِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

(فلذلك صحّت) ، أي الواو والياء ، (في نحو : الجَوْلَان) مصدر « جال يجول بالشّيء »
 إذا طاف به ، (والهِيمَان) ، مصدر [٣٩٠] « هامّ على وجهه يهيم » إذا ذهب من العشق
 ونحوه ، (والصَّوْرَى) ، بفتح الصّاد المهملة ، والواو والرّاء المهملة ، اسم وإِدٍ ، قاله
 الصّغاني . وقال المرادي^(٦) : اسم ماء ، وخلا منه الصّحاح والقاموس ، (والْحَيْدَى) ، بفتح
 الحاء المهملة والياء المثنّاة التحتانية والذال المهملة : المائل ، وحمّار حَيْلَى أي يعدل عن ظله
 لنشاطه ، لأن الاسم بزيادة الألف والنون ، وألف التانيث يبعد شبهه بما هو الأصل في
 الإعلال ، وهو الفعل .

(وشدّ الإعلال في : مَاهَان ، ودَارَان) ، والأصل : « مَوَهَان ، ودَوْرَان » ، هذا

قول سيبويه^(٧) ، والمازني^(٨) ، وزعم المبرد^(٩) أن القياس في ما كان مختوماً بألف [٣٣٥/أ] ونون

(١) شرح الشافية ٤٣٢/٢ .

(٢) في « ب » : (تقدم) .

(٣) في « ب » : (يجوز) .

(٤) في « ب » : (تخصّ الأسماء) .

(٥) شرح المرادي ٥٤/٦ .

(٦) الكتاب ٣٦٣/٤ .

(٧) التصريف ٩/٢ .

(٨) المقتضب ٢٦٠/١ .

الإعلال ، وأن « ماهان ، وداران » لا شذوذ فيهما ، وأن تصحيح « الجولان ، والهيمان » شاذٌ ، لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل ، لكونهما في تقدير الانفصال . قال الفارسي^(١) : ويؤيِّده قولهم في « زَعْفَرَان ، زُعْفِيرَان » ، فبقيا في التَّصْغِير ، ولم يَحْذَفَا .

وقيل : لما صحح « النَّزْوَان ، وَالْعَلَيَّان » ، وحرف العلة لام ، واللام محلَّ التَّغْيِير ، صحَّح العين في بعض المواضع كـ « الجولان » إذ العين أولى بالتصحيح من اللام .
 وذهب الأخفش^(٢) إلى أن تصحيح ما فيه ألف التانيث المقصورة كـ « صَوْرَى » شاذٌ ، لا يقاس عليه ؛ لأن هذه الألف في آخر الاسم لفظاً كألف اتصلت بفعل^(٣) دالة على التثنية نحو : « فَعَلَا » ، فلم تخرجه هذه الزيادة عن^(٤) صورة « فَعَلَ » ، ومذهب سيبويه^(٥) وأتباعه أن تصحيح هذا النوع قياس ، لأن ألف التانيث مختصة^(٦) بالاسم ، فهي كالألف والنون في « الطَّوْفَان » ، ويترتب على القولين ما إذا بنيت من « القول » ، أو « البيع » اسماً على وزن « جَمَزَى » ، فعلى قول الأخفش تقول : « قَالَى ، وَبَاعَى » ، وعلى قول سيبويه تقول : « قَوْلَى ، وَيَبَعَى » ، لأن تصحيح نحو : « صَوْرَى » عنده قياس^(٧) .

(١) التكملة ص ٢٠٤ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٢١٣٤/٤ .

(٣) في « ب » : (بألف) مكان (بفعل) .

(٤) في « ب » : (في) .

(٥) الكتاب ٣٥١/٤ .

(٦) في « ب » : (مخصصة) .

(٧) الكتاب ٣٥١/٤ .

(فصل في إبدال التاء)

المُثَنَّاة فوق (من الواو والياء) المُثَنَّاة تحت

(إذا كانت الواو والياء فاءً ل : الافتعال) غير مبدلتين من همزة (أبدلت) فاء « الافتعال » (تاء) مُثَنَّاة فوقانية ^(١) على اللغة الفصحى ^(٢) ، (وأدغمت) التاء المنقلبة (في تاء الافتعال ، وفي ما تصرف ^(٣) منها) ، أي من صيغة « الافتعال » كالفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ، ومنافاة الصفة (نحو : اتَّصَلَ ، [٣٣٥ ب] واتَّعَدَ) ، أي قبل الوصل والوعد ، ففأؤهما واو ، لأنهما (من : الوَصْل ، والوَعْد) وأصلهما : « اِوْتَصَلَ ، وإِوْتَعَدَ » ، قلبت الواو تاء مُثَنَّاة فوقانية ، وأدغمت في تاء « الافتعال » ، لأن الإدغام يرفع الثقل ، ولم تقلب الواو ياء مُثَنَّاة تحتانية على ما هو مقتضى القياس ، لأنها إن قلبت ياء ، أو لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة ، فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد ، كذا ذكره ابن الخالج .

قال التفتازاني ، وفيه نظر ، لأنه لو قلبت الواو ياء تحتانية ، لا يجوز قلب الياء التحتانية فوقانية ، لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة . انتهى .

وأجيب بأنه يجوز ههنا للفرق بين المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة ، لأن الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو ، (واتَّسَرَ) ، أصله : « اِئْتَسَرَ » ، ففأؤه ياء ، لأنه (من : اِئْتَسَرَ) ، قلبت ياءه تاء ، وأدغمت في تاء « الافتعال » لاهتمامهم بالإدغام ، لأنه يصير الحرفين كحرف واحد .

(وقال) الأعشى ، ميمون بن قيس يهدهد علقمة بن علاثة : [من الطويل]

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (تفرق) .

٩٦٣- (فَإِنْ تَعِدْنِي أَتَعِدْكَ بِمِثْلِهَا) وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَاتِ الْقَوَارِصَا
أصل « تَعِدْنِي ، وَأَتَعِدْكَ » : « تَوَعِدْنِي ، وَأَوْتَعِدْكَ » من « الوعد » ، أبدلت
الواو تاء ، وأدغمت في التاء ، والقوارض ، جمع قارضة ، وهي : الكلمة المؤذية ، (وقال
طرفة بن العبد : [من الطويل]

٩٦٤- (فَإِنَّ الْقَوَا فِي تَتَلَجَّنَ مَوَالِجَا) تَضَايِقُ عَنْهَا أَنْ تُؤَلَّجَهَا الْإِبْرُ
أصل « تَتَلَجَّنَ » : « تَوَلَّجَنَ » من « الوُلُوج » بالجيم ، وهو الدخول ، أبدلت
الواو تاء ، وأدغمت في التاء . لما مرّ ، و« الموالج » جمع [٣٩١] « مَوَلَج » ، موضع الولوج ،
و« تُؤَلَّجَهَا » . تدخلها ، و« الأبر » جمع إبرة الخياط ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
٩٨٦- دُوَّ اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدِلَا
وقيدنا هذه اللغة بقولنا : الفصحى ، احترازاً من لغة بعض الحجازيين [٣٣٦]

فإنهم يبدلون منها من جنس حركة ما قبلها ، فيقولون : « يأتعد ، يأتسر ، مؤتعد ، مؤتسر ،
إيتعاد ، إيتسار » ، وقيدنا الواو والياء بقولنا : غير مبدلتين من همزة ، كما في التسهيل^(١) ،
احترازاً من نحو : « أُؤْتَمِنَ ائْتِمَانًا » ، و« ائْتَزَرَ » وهو المراد بقوله ، (وتقول في : افْتَعَلَ ،
من « الإزار » : ائْتَزَرَ) ، بإبدال الهمزة ياء تحتانية ، (ولا يجوز إبدال) هذه (الياء)
التحتانية (تاء) فوقانية . (وإدغامها في التاء ، لأن هذه الياء) التحتانية (بدل من
همزة ، وليست) ياء (أصلية) ، وقول من قال : « ائْتَزَرَ » من « ائْتَزَرَ » خطأ ، قاله
التفتازاني ، (وشدّ قوهم في : افْتَعَلَ ، من : الأكل : ائْتَكَلَ) ، بتشديد التاء فوقانية ،
وإليه أشار الناظم بقوله :

٩٨٦- وَشَدَّ فِي ذِي الهمَزِ نَحْوُ ائْتَكَلَا

وجعله في التسهيل قليلاً ، فقال^(٢) : وقد تبدل ، وهي بدل من الهمزة ، قال الموضح

٩٦٣- البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٠١ ، وخزانة الأدب ١٨٤/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٧/١ ،
ولسان العرب ٤٦٤/٣ (وعد) ، وتاج العروس ٣٠٨/٩ (وعد) ، والمقاصد النحوية ٥٧٩/٤ ، وبلا
نسبة في أوضح المسالك ٣٩٦/٤ ، وشرح المفصل ٣٧/١٠ ، والمتع في التصريف ٣٨٦/٢ .
٩٦٤- البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٧ ، والخصائص ١٤/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٧/١ ،
والمقاصد النحوية ٥٨١/٤ ، والمتع في التصريف ٣٨٦/١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٩٧/٤ ،
وشرح المفصل ٣٧/١ ، ولسان العرب ٤٠٠/٢ (ولج) ، والارتشاف ٢٩٥/٣ .

(١) التسهيل ص ٣١٠ .

(٢) التسهيل ص ٣١٢ .

في حواشيه على التسهيل: مثاله في الواو قول بعضهم: «اتَّمَنَ»، وفي الياء قول بعضهم: «اتَّزَرَ»، انتهى.

(وقول الجوهري^(١) في «اتَّخَذَ»: إنه «اقتعل» من «الأخذ» وهم، لأنه لو كان من «الأخذ» لوجب أن يقال: «اتَّخَذَ» بغير إدغام، قاله التفتازاني، (وإنَّما التاء أصل، وهو من: تَخَذَ) بمعنى «أخذ» (ك: اتَّبَعَ، من: قَبِعَ). قاله الفارسي، وذهب بعضهم إلى أن «اتَّخَذَ» مما أبدل فاؤه تاء؛ لأن فيه لغة، وهي «وَحَذَ» بالواو، فالتاء ليست بأصل، وعلى هذا يقال: «اتَّخَذَ» كـ «اتَّعَدَ»، وحكي عن البغداديين، أنهم أجازوا الإبدال في ذي الهمز، وحكوا من ذلك ألفاظاً، وهي: «اتَّزَرَ، واتَّمَنَ، واتَّهَلَ، واتَّكَلَ»، من «الإزار، والأمانة، والأهل، والأكل»، ومنه الحديث: «وإنَّ كَانَ قَصِيرًا فَلْيَتَّزِرْ بِهِ»، كذا في جميع روايات الموطأ^(٢)، وقد تقدّم^(٣).

(١) الصحاح (أخذ).

(٢) الموطأ ١/١٤١.

(٣) تقدم ص ٧٠٥ من هذا الجزء.

(فصل في إبدال الطاء)

[٣٣٦/ب] (تبدل وجوباً من تاء : الافتعال ، الذي فاؤه صاد ، أو ضاد ، أو طاء ، أو ظاء ، وتسمى) هذه الأحرف الأربعة (أحرف الإطباق) ، لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى ، فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى ، ولم يقل : الحروف المطبقة ، لأن هذه التسمية تجوز فيها ، لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك ، وأما الحرف فهو مطبق عنده .

وإنما أبدلت تاء « الافتعال » إثر المطبق طاء لاستئصال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج ، وتباين الصفة إذ التاء من حروف الهمس ، والمطبق من حروف الاستعلاء ، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق ، واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٩٨٧— طَا تَا افْتِعَال رُدُّ إِثْرِ مُطَبَّق

(تقول في : افْتَعَلَ ، من : صَبَّرَ : اصْطَبَّرَ) ، وأصله « اصْتَبَّرَ » ، قلبت التاء طاء ، (ولا تدغم) الصَّاد في الطاء ، (لأن الصفيري) ، وهو الصَّاد ، (لا يدغم إلا في) صفيري (مثله) ، لئلا يذهب صفيره .

قال المرادي ^(١) : وإذا أبدلت بعد الصَّاد ففيه وجهان :

البيان ، فيقال : « اصْطَبَّرَ » .

والإدغام بقلب الثاني إلى الأول ، فيقال : « اصْبَّرَ » ، بصاد مشددة .

قال سيبويه ^(٢) : حدَّثنا هارون أن بعضهم قرأ : « أَنْ يَصْلِحَا » ^(٣) ، يريد : « أَنْ

يُصْلِحَا » [النساء/١٢٨] انتهى .

(١) شرح المرادي ٨٢/٦ .

(٢) الكتاب ٤٦٧/٤ .

(٣) هي قراءة عاصم الجحدري وعثمان البتي . انظر المحتسب ٢٠١/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٦/٢ .

(ومن «ضَرَبَ» اضْطَرَبَ) ، والأصل : «اضْطَرَبَ» ، أبدلت التاء طاء ، (ولا تدغم) الضَّادُ في الطاء ، (لأن الضَّادَ) المعجمة (حرف مستطيل) ، فإدغامه في غيره يفوت استطالته ، وجاء قليلاً : «اصْلَحَ ، واضْرَبَ» ، بقلب الثاني إلى الأوَّل ، ثم الإدغام . قال التفتازاني ، وهذا عكس الإدغام^(١) ، فُعِلَ [٣٣٧/أ] رعاية لصغير الضَّاد ، واستطالة الضَّاد . (ومن «طَهَّرَ» بالطاء) المهملة ؛ (اطْطَهَّرَ) ، والأصل : «اطْشَهَّرَ» ، أبدلت التاء طاء ، (ثم يجب الإدغام لاجتماع المثلين) ، وهما الطاءان ، (في كلمة) واحدة ، (وأوَّهما ساكن) ، ولا مانع من الإدغام ، (ومن : ظَلَمَ) بالمعجمة ، (اظْطَلَمَ) ، بمعجمة فمهملة ، والأصل : «اظْطَلَمَ» ، أبدلت التاء طاء ، (ثم لك ثلاثة أوجه) : (الإظهار) على الأصل .

(والإدغام مع إبدال الأول) ؛ وهو الطاء المعجمة ؛ طاء مهملة (من جنس الثاني) على القياس .

(ومع عكسه) ، وهو إبدال الثاني ؛ وهو الطاء المهملة ؛ طاء معجمة ؛ من جنس الأول كما هو عكس القياس ، فهذه ثلاثة أوجه ، (وقد رُوِيَ بِهِنَّ قَوْلُهُ) ، وهو زهير بن أبي سلمى ، يمدح هرم بن سنان المزني : [البسيط]

٩٦٥- (هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوَاً وَيُظْلِمُ أَحْيَاءاً فَيُظْلِمُ)

[٣٩٢] رُوِيَ «فَيُظْلِمُ» ، بتشديد المهملة ، و«يُظْلِمُ» ، بتشديد المعجمة ، و«فَيُظْلِمُ» ، بالإظهار ، ورُوِيَ فيه وجه رابع ، وهو «ينظلم» على زنة «ينقطع» ، قاله الجبلي ، والمعنى أن هرمًا هو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفواً ، أي بسهولة ولا يمنّ به ، ولا يمتل سائله ، ويُظلم أحياً ؛ بالبناء للمجهول ؛ أي يطلب منه في غير موضع الطلب ، فيظلم ، أي : فيحتمل ذلك ممن سألَه ، ولا يردّ من استجده في الأوقات التي مثله يطلب فيها ، وفي الأوقات التي مثله لا يطلب فيها ، قاله الجاربردي^(٢) .

(١) سقط من «ب» .

٩٦٥- البيت لزهير أبي سلمى في ديوانه ١١٩ ، والاقتضاب ص ٣١٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢١٩/١ ، والسمط ٤٦٧ ، وشرح أبيات سيويه ٤٠٣/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٩٣ ، وشرح المفصل ٤٧/١ ، ١٤٩ ، والكتاب ٤٦٨/٤ ، ولسان العرب ٣٧٧/١٢ (ظلم) ، والمقاصد النحوية ٥٨٢/٤ ، ومقاييس اللغة ٤٦٩/٣ ، وبلا نسبة في الخصائص ١٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٩٩/٤ ، ولسان العرب ٢٧٣/١٣ (ظنن) ، وشرح الأشموني ٨٧٣/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٩/٣ .

(٢) شرح الشافية ٥٥٦/٢ .

(فصل في إبدال الدال)

المهملة

(تبدل وجوباً من تاء : الافتعال ، الذي فـاءه دالٌّ ، أو ذالٌّ ، أو زايٌّ) ،
لاستثقال مجيء التاء بعدها ، (تقول في « افـتعل » من : دَانَ) يَدِين دَيْنًا : [٣٣٧/ب]
(اذْدَان ، ثم تدغم) الدال في الدال ، (لما ذكرنا في : اظْهَرَ) من أن اجتماع مثلين في
كلمة ، وأولهما ساكن ، يوجب الإدغام ، (ومن : زَجَرَ) ، أي منع ، (اذْجَرَ) ، والأصل :
« ازْجَرَ » ، قلبت التاء دالاً ، (ولا تدغم) الزاي في الدال ، (لما ذكرنا في : اصْطَبَرَ)
من أن حرف الصفيـر لا يدغم إلا في مثله ، والإدغام بقلب الدال زايّاً نحو : « ازْجَرَ »
ضعيف ، (ومن : ذَكَرَ) ، بالمعجمة : (اذْذَكَرَ ، ثم تبدل المعجمة مهملة ، وتدغم)
على القياس ، (وبعضهم يعكس) ، فيبدل المهملة معجمة ، ويدغم على غير القياس ،
فيقول : « اذْكَرَ » ، بتشديد المعجمة ، (وقد قرئ شاذّاً : « فَهَلْ مِنْ مُذْكَرٍ » [القمر/١٥]
بالمعجمة^(١)) ، والحاصل ثلاثة أوجه ، « اذْذَكَرَ » بلا إدغام ، و« اذْكَرَ » ، بالدال المعجمة
يقلب المهملة إليها ، و« اذْكَرَ » ، بالدال المهملة بقلب المعجمة إليها .

(١) الرسم المصحفي : « مُذْكَرٍ » ، والقراءة المستشهد بها قرأها قتادة ، انظر البحر المحيط ١٧٨/٨ ،
والكشف ٣٨/٤ .

(فصل في إبدال الميم)

(أبدلت وجوبًا من الواو في : فَمَ ، وأصله : قَوَّةٌ ، بدليل) تكسيره على (أفواه) ، والتكسير يردّ الأشياء إلى أصولها ، (فحذفوا الهاء) لحفائها (تخفيفًا ، ثم أبدلوا الميم من الواو) لكونها من مخرجها ، (فإن أضيف) إلى ظاهر ، أو مضمر (رجع به إلى الأصل) ، وهو الواو ، (فقليل) : «فُوَزَيْدٌ» ، و (فُوكٌ) ، لأن الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها ، (وربما بقي الإبدال) مع الإضافة إلى المظهر والمضمر ، (نحو) قوله ﷺ : «لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ» أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ^(١) ، وقول رؤبة : [من الرجز]
يُصْبِحُ ظَمآنٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ
— ٩٦٦ —

وزعم الفارسي أن الميم لا تثبت إلا في الشعر ، وبرّه الحديث المتقدم .

(و) أبدلت الميم (من النون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبل الباء)
الموحدة (سواء كانتا في كلمة أو [١/٣٣٨] كلمتين) .

فالأول (نحو : « ائْبِثْ » أَشَقَاهَا » [الشمس/١٢] .

(و) الثاني نحو : « مَن بَعَثْنَا » مِنْ مَرْقَدِنَا » [يس/٥٢] ، وإلى ذلك أشار

الناظم بقوله :

٩٧٥ — وَقَبْلَ بَا أَقْلِبْ مِيمًا النَّوْنَ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا

وإنما أبدلت الميم من النون قبل الباء ، لأنّ النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسير لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لين النون وغنتها لشدة الباء ، فإذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميمًا ، لأنها من مخرج الباء ، وكالنون في الغنة ، (و) أبدلت الميم من النون (شذوذًا في نحو قوله) ، وهو رؤبة : [من الرجز]

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم برقم ١٧٩٥ .

٩٦٦ — تقدم تخريج الرجز برقم ٢٤ .

٩٦٧- يَا هَالِ ذَاتُ الْمَنْطِقِ التَّمَتُّامِ (وَكَفَّلِكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ)

أراد : يا هالة ، فرخمه بجذف التَّاء ، لأنه علم امرأة ، و« المنطق » : النطق ، و« التَّمَتُّام » : من التَّمَتُّمة ، وهو تكرير التَّاء ، و« البنام » ، الأصابع ، (وأصله : البنان) ، أبدلت الميم من التَّون شذوذاً ، حيث لم يتقدّمها باء موحّلة .
(وجاء عكس ذلك) وهو إبدال التَّون من الميم (في قولهم) في صفة الشعر : (أسود قاتن) ، بالقاف والتَّاء الفوقانية والنون ، (وأصله : قاتم) ، أبدلت الميم نوناً .

هذا آخر الإبدال

وحاصل ما ذكره أن الهمزة تبذل من ثلاثة أحرف ، وهي : الألف والواو والياء .
والياء^(١) تبذل من ثلاثة أحرف ، وهي : الهمزة والألف والواو .
والواو تبذل من ثلاثة أحرف ، [٣٩٣] وهي : الهمزة والألف والياء .
والألف تبذل من ثلاثة أحرف ، وهي : الهمزة والواو والياء .
والميم تبذل من حرفين ، وهما : الواو والنون .
والتَّاء تبذل من حرفين ، وهما : الواو والياء .
والطاء تبذل من التَّاء .
والدال تبذل من التَّاء .
وقد تبذل هذه الحروف من غير ما ذكر .

٩٦٧- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣ ، وجواهر الأدب ص ٩٨ ، وسر صناعة الإعراب ٤٢٢/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٦/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٥٥ ، وشرح المفصل ٣٣/١٠ ، والمقاصد النحوية ٥٨٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠١/٤ ، وشرح الأشتوني ٨٦٠/٣ ، وشرح المفصل ٣٥/١٠ .

(١) في « ط » : (والتاء) .

(هذا باب نقل حركة الحرف المُتَحَرِّك)

(المُعْتَلُّ إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَهُ)

(وذلك) التَّنْقِيلُ يقع (في أربع مسائل) :

(إحداها : أن يكون الحرف المُعْتَلُّ ^(١) عَيْنًا لفعل ، ويجب بعد التَّنْقِيلِ في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المُعْتَلُّ إن [٣٣٨/ب] جانس الحركة المنقولة) منه ، بأن كان واوًا ، والحركة المنقولة ضمة أو ياء ، والحركة المنقولة كسرة (نحو : يقول ، ويبيع ، أصلهما : يَقُولُ) بسكون القاف وضمّ الواو ، (مثل : يَقْتُلُ ، وَيَبِيعُ) ، بسكون الموحدة وكسر الياء ، (مثل : يضرب) ، استثقلت الضمة على الواو في الأول ، والكسرة على الياء في الثاني ، فنقلت الضمة من الواو ، والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ، وهو القاف في الأول ، والياء الموحدة في الثاني ، وبقيت الواو والياء على حالهما ، لأنهما تجانسان الحركة المنقولة منهما ، فإن الواو تجانس الضمة ، والياء تجانس الكسرة .

(و) يجب (أن تقلبه) أي الحرف المُعْتَلُّ (حرفًا يناسب تلك الحركة ، إن لم يجانسها) ، أي الحركة المنقولة من المُعْتَلِّ (نحو : يخاف) ، مضارع « خاف » ، و (يُخِيفُ) مضارع « أَخَافَ » (أصلهما : يَخْوِفُ) بسكون الخاء وفتح الواو ، (ك : يذهب) ، بفتح الهاء ، و (يُخْوِفُ) بسكون الخاء وكسر الواو (ك : يكرم) ، نقلت حركة الواو ؛ وهي الفتحة في الأول ، والكسرة في الثاني ؛ إلى الساكن الصحيح قبلهما ، وهو الخاء ، فانقلبت الواو في الأول ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، وانقلبت في الثاني ياء لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، لأن الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة ، وإلى ذلك أشار النَّازِمُ بقوله :
٩٧٦ — لِسَاكِنِ صَحٍّ أَنْقَلَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْسَنِ آتٍ عَيْسَنَ فِعْلٍ ...

(١) في « ب » : (المتحرك) .

(وَيَمْتَنِعُ التَّقْلُ إِنْ كَانَ السَّاكِنُ مَعْتَلًا نَحْوَ : بَايَعُ ، وَطَاوَعُ ، وَغَوَّقُ ، وَبَيَّنَّ)
بتشديد الواو والياء ، أما نحو : « بَايَعُ ، وَطَاوَعُ » فلأن الساكن قبل الياء والواو ؛ وهو
الألف ؛ لا يقبل الحركة ، وأما نحو : « عَوَّقُ ، وَبَيَّنَّ » فلأن نقل حركة الواو والياء إلى الواو
والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، [٣٣٩/أ] فيلتقي ساكنان ، فإن
حذفت الأول قلت : « عَوَّقُ ، وَبَيَّنَّ » ، وإن حذفت الثاني قلت : « عاق ، وبان » ، فلما
كان الإعلال والحذف يؤدي إلى الالتباس ترك ، وهذا مفهوم من قول النّاطم :

٩٧٦- لِسَاكِنٍ صَحَّ
.....

(أَوْ كَانَ فَعْلٌ تَعَجَّبَ نَحْوُ : مَا أَبَيَّنَّهُ ، وَأَبَيَّنَ بِهِ) فِي الْيَائِي ، (وَمَا أَقْوَمَهُ ،
وَأَقْوَمَ بِهِ) فِي الْوَاوِي ، لَأَنَّهُمْ حَمَلُوهُ فِي التَّصْحِيحِ عَلَى نَظِيرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي الْوِزْنِ وَالِدَّلَالَةِ
عَلَى الْمَزِيَّةِ ، وَهُوَ اسْمُ التَّفْضِيلِ نَحْوَ هَذَا الْمَثَلِ : « أَبَيَّنَّ مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَقْوَمَ مِنْهُ » .
(أَوْ) كَانَ (مَضْعُفًا نَحْوُ : أَبْيَضُ ، وَاسْوَدَّ) ، بِتَشْدِيدِ الضَّادِ وَالْدَّالِ ، فَلَا يِعْلُ ،
لثَلَا يَلْتَبَسُ مِثَالُ مِثَالٍ ، لِأَنَّ « أَبْيَضُ » لَوْ نَقَلْتَ حَرَكَةَ عَيْنِهِ إِلَى الْبَاءِ قَبْلُهَا لَانْقَلَبَتْ أَلْفًا ،
فِيصِيرُ [أَبَاضُ ، ثُمَّ تَحْذِفُ الْهَمْزَةَ لَكُونَهَا هَمْزَةً وَصَلٍ . لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، لِتَحَرُّكِ مَا
بَعْدَهَا ، فَيَصِيرُ]^(١) بَاضٌ ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ « الْبِضَاضَةِ » ، وَهِيَ نَعُومَةُ الْبَشَرَةِ ،
وَكَذَلِكَ يَلْتَبَسُ « اسْوَدَّ » بِ « سَادَّ » ، مِنْ « السَّدِّ » .

(أَوْ) كَانَ (مَعْتَلٌ اللَّامُ نَحْوُ : أَهْوَى ، وَأَحْيَا) فَلَا يِعْلُ ، لثَلَا يَتَوَالَى إِعْلَالَانِ ،
إِعْلَالُ الْعَيْنِ ، وَإِعْلَالُ اللَّامِ ، وَإِلَى اسْتِثْنَاءِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَشَارَ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ :

٩٧٧- مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٍ وَلَا كَأَبْيَضٍ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلًّا

المسألة (الثانية) : الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته ، أو في زيادته
دون وزنه .

(فالأول) : وهو المشبه في الوزن دون الزيادة (ك : مَقَامُ) ، فإنه مشبه
لـ « تَعَلَّمَ » في الوزن دون الزيادة ، (وأصله) قبل الإعلال (مَقْوَمُ) بفتح الواو وسكون
القاف ، (على مثال : مَذْهَبُ ، فنقلوا) حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، وهو
القاف ، (وقلبوا) الواو لتحركها الأصلي ، وانفتاح ما قبلها الآن .

(والثاني) : وهو المشبه في الزيادة دون الوزن [٣٩٤] (كَأَنَّ بَنِيَّ مِنْ « الْبَيْعِ » ،
أَوْ مِنْ « الْقَوْلِ » اسْمًا عَلَى مِثَالِ « تَحَلَّى » ، بِكَسْرِ التَّاءِ) الْفَوْقَانِيَّةُ ، وَسُكُونُ الْحَاءِ
الْمَهْمَلَةِ ، وَكَسْرُ اللَّامِ ، (وَهَمْزَةُ [٣٩٤] بَعْدَ اللَّامِ) ، الْقَشْرُ الَّذِي عَلَى وَجْهِ الْأَدِيمِ مِمَّا يَلِي

(١) ما بين القوسين إضافة من « ط » .

منبت الشعر ، (فإنك تقول) بعد الإعلال : (تَبِيع ، بكسرتين) متواليتين ، (بعدهما ياء) تحتانية (ساكنة) ، وأصله : « تَبِيع » بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وكسر ثالثه ، نقلت كسرة الياء التحتانية إلى الياء الموحدة ، (و : تَقِيل ، كذلك) بكسرتين متواليتين ، بعدهما ياء تحتانية ساكنة ، (وهذه الياء) الساكنة (منقلبة عن الواو) وأصله : « تَقُول » بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه ، فنقلت كسرة الواو إلى القاف ، فقلبت الواو ياء (لسكونها بعد الكسرة) ، فإعلاله بالنقل والقلب ، وإعلال « تَبِيع » بالنقل^(١) فقط .

وإنما كان « تَبِيع ، وتَقِيل » موافقين للفعل في زيادته دون وزنه ، لأن في أولهما التاء ، ولأن « فَعِلًا » ، بكسر الأول والثالث ، من الأبنية المختصة بالأسماء ، (فإِنْ أشبهه بالوزن والزيادة معاً ، أو باينه فيهما معاً ، وجب التصحيح) ، ليمتاز عن الفعل . (فالأول) ، وهو الم شبه فيهما معاً ، (نحو : أبيض ، وأسود) وصفيين فإنهما أشبها « أكرم » في الوزن وزيادة الهمزة ، فلو أعلاً لقليل فيهما : « أباض ، وأساد » ، فيلتبسان في الفعل ، ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أن يقال : وجدنا من الأسماء ما أشبه الفعل في الوزن والزيادة معاً ، ومع ذلك دخله الإعلال كـ « يزيد » علماً ، فأشار إلى جوابه بقوله : (وأما نحو : يزيد ، علماً ، فمنقول) من الفعلية (إلى العلمية ، بعد أن أعل ، [١/٣٤٠] إذ كان فعلاً) مضارعاً ، إلا أنه أعل بعد العلمية ، ومن ذلك « أبان » عند من لم يصرفه ، فإن وزنه « أفعَل » ، أعل في حال الفعلية ، ثم سمي به ، وأما من صرفه ، فهو عنده « فعَل » ، وليس من هذا الباب .

(والثاني) ، وهو المبين في الوزن والزيادة معاً (نحو : مَخِيط) ، بكسر الميم ، فإنه مبين للفعل في كسر أوله ، وزيادة الميم ، (هذا) التوجيه (هو الظاهر) ، ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة لقلته .

(وقال الناظم) في شرح الكافية^(٢) ، (وابنه) في شرح الخلاصة^(٣) ، واللفظ له ، (وكان حق) نحو : (مَخِيط ، أن يعل ، لأن زيادته) وهي الميم (خاصة بالأسماء ، وهو مشبه لـ « تَعْلِم » ، أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم ، لكنه حمل على « مَخِيط » لشبهه [به]^(٤) لفظاً ومعنى^(٥) ، انتهى) .

(١) في « ب » : (بالنقل) .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٤١/٤ .

(٣) شرح ابن الناظم ص ٦١٢ .

(٤) إضافة من « ب » ، « ط » ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٢ .

(٥) بعده في شرح ابن الناظم ص : (في التصحيح) .

وأما شبهه به لفظاً فواضح ، وأما شبهه به معنى فلأن كلاً منهما يكون آلة وصفة مقصوداً بها المبالغة كـ «مِعْطَر» للكثير العطر ، فسوى بينهما في التصحيح ، (وقد يقال) من حيث البحث ، (إنه لو صح ما قالوا) ؛ أي الناظم وابنه ؛ (للزم ألا يعْلَ) مثال : (تحْلِي ، لأنه يكون مشبهاً لـ «تَحْسِب» في وزنه) ، بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة ، (و) في (زيادته) ، وهي التاء واللازم باطل ، فاللزم مثله .

(ثم) يقال على سبيل التنزل وإرخاء العنان : (لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكرنا) ، أي الناظم وابنه ؛ من أن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه^(١) لـ «تَعْلِم» بكسر حرف المضارعة ، لم يلزم العرب الجميع ، بل يلزم من يكسر حرف أمضارعة (فقط) دون غيرهم .

والجواب : أن ما ذكره الناظم وابنه من أن علة التصحيح في «مِخْيَط» الحمل على «مِخْيَاط» ، مرادهما أنه مقصور منه ، كما جنح إليه الخليل ، قال سيبويه^(٢) : سألته ؛ يعني الخليل ؛ عن «مِفْعَل» ، لأي شيء أتم ؟ ولم لم يجر مجرى الفعل ؟ فقال : لأن «مِفْعَلاً» إنما هو «مفعال» ، لأنهما في الصفة [٣٤٠/ب] سواء ، و«مِنْسَج» و«مِنْسَاج» ، ومِقْوَلٌ ، ومِقْوَالٌ ، ثم قال سيبويه^(٣) : وإنما أتمت لما زعم الخليل من أنها مقصورة من «مفعال» أبداً ، انتهى .

وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ، ولا ينتقض بمثال : «تَحْلِي» ، لأنه ليس مبنياً على فعل كما قال المبرد^(٤) ، بل ذهب إلى تصحيحه ، فأجاز : «تَيَّيْع» ، وتَقْوِلٌ بالتصحيح ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

٩٧٨- وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ

٩٧٩- وَمِفْعَلٌ صَحَّحَ كَالْفِعَالِ

(المسألة الثالثة : المصدر الموازن لـ : إفعال) بكسر الهمزة ، (أو : استفعال ، نحو : إقوام ، واستقوام) ، فإنه يحمل على فعله في الإعلال ، فتنقل حركة عينه إلى فائه ، ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة ، فيلتقي ألفان ، (ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين) .

(١) في «ب» : (شبهه) .

(٢) الكتاب ٣٥٥/٤ .

(٣) الارتشاف ١٥٠/١ .

واختلف التَّحويون في الحذوفة ، (والصحيح أنَّها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف) ، وحصول الاستتقال بها ، وإليه ذهب الخليل وسيبويه^(١) ، واختاره النَّاظم^(٢) ، وذهب الأخفش والفراء^(٣) إلى أن الحذوفة بدل عين الكلمة .

(ثم) بعد النُّقل والقلب والحذف (يُوْتى بالتاء) الدالة على التأنيث (عوضاً) من الألف الحذوفة ، سواء قلنا : إنها الأولى ، أو الثانية ، ولكن المعهود في [٣٩٥] التاء أنها^(٤) تعوّض من الأصول ، وهذا يقوّي ما اختاره الأخفش ، (فيقال : إقامة ، واستقامة) . (وقد تحذف) التاء التي جعلت عوضاً فيقتصر في ذلك على ما سمع ، ولا يقاس عليه كقوله^(٥) : أراه إراهاً ، وأجابه إجاباً ، حكاهما الأخفش^(٦) ، ويكثر ذلك مع الإضافة (ثَبُو : ﴿ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ﴾) [الأنبياء/٧٣] ، والأصل : وإقامة الصلاة ، فحذفت التاء لسدّ الإضافة مسدّها ، ولمشكلة : ﴿ وَرِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾ [النور/٣٧] ، وإلى هذه المسألة أشار النَّاظم بقوله :

٩٧٩- وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَأَسْتِفْعَالِ

٩٨٠- أُرِلَ لِدَا الْإِعْلَالِ وَالتَّاءُ لَزِمَ عَوْضُ وَحَذْفُهَا بِالنُّقْلِ رُبَّمَا عَرَضُ

(المسألة الرابعة : صيغة : مفعول) ، تعلّ بالنقل والحذف ، (ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين) لالتقاء الساكنين ، (والصحيح) عند سيبويه^(٧) (أنها الثانية لما ذكرنا) من أنها زائدة ، وقريبة من الطرف ، وذهب الأخفش^(٨) إلى أن الحذوف عين الكلمة ، لأن العين كثيراً ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها أولى .

(ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف ، وقلب الضمة كسرة ، لثلاث تنقلب الياء واواً ، فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو) .

(١) الكتاب ٨٠/٤ ، وانظر الارتشاف ١٥١/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٤٢/٤ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢ ، وانظر الارتشاف ١٥١/١ ، وشرح المفصل ٧٠/١٠ .

(٤) في « ب » : (إنما) .

(٥) في « ب » : (كفولهم) .

(٦) شرح ابن النّاظم ص ٦١٢ .

(٧) الكتاب ٣٤٨/٤ ، وانظر الارتشاف ١٥٠/١ .

(٨) الارتشاف ١٥٠/١ ، وشرح المفصل ٦٧/١٠ .

(مثال الواوي : مَقُولٌ ، وَمَصُوعٌ) والأصل : « مَقُولٌ ، وَمَصُوعٌ » ، بواوين ، الأولى عين الكلمة ، والثانية واو « مفعول » ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، وهما الواوان ، حذفت واو « مفعول » عند سيبويه ^(١) ، وعين الكلمة عند الأخفش ^(٢) ، ويظهر أثر الخلاف في الميزان ، فوزنه على الأول ، « مَفْعَلٌ » ، وعلى الثاني ، « مَقُولٌ » .

(و) مثال (اليائي) بياء النسبة : (مَبِيعٌ ، وَمَبِينٌ) أصلهما : « مَبِيعٌ ، ومديون » ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها ، فالتقى ساكنان ، فحذفت واو « مفعول » ، ثم كسر ما قبل الياء ، لثلاثا تنقلب واواً ، فيلتبس بالواوي ، وعين الكلمة عند الأخفش ، ثم قلبت الضمة كسرة ، لتقلب الواو ^(٣) ياء ، لثلاثا يلتبس بالواوي ، ومذهب سيبويه أولى ، لأن التقاء الساكنين إنمّا يحصل عند الثاني ، ولأن قلب الضمة [ب/٣٤١] إلى الكسرة خلاف قياسهم ، فإن قيل : الواو علامة ، والعلامة لا تحذف ، قلنا ، لا نسلم أنها علامة ، بل إشباع الضمة لرفضهم « مَفْعَلًا » في كلامهم إلا « مَكْرَمًا ، وَمَعُونًا » ^(٤) بنقل ضمة الواو إلى ما قبلها ، والعلامة إنمّا هي الميم ، يدلّ على ذلك كونها علامة « المفعول » في المزيد فيه من غير الواو ، فإن قيل : إذا اجتمع الزائد والأصلي فالخذوف هو الأصلي كالياء من « غاز » دون التنوين . وإذا التقى ساكنان ، والأول حرف مدّ ، يحذف الأول كما في « قُلْ ، وَبِعْ ، وَخَفْ » ، قلنا : كل ذلك إنمّا يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفاً صحيحاً ، وأما هنا فليس كذلك ، بل هما حرفا علة .

(وبنو تميم تصحح اليائي) دون الواوي ، لأن الياء أخف عليهم من الواو ، (فيقولون : مَبِيعٌ ، وَمَخِيوطٌ) ، كما يقولون : « مَضْرُوبٌ » ، وذلك مطرد عندهم ، (قال) شاعرهم يصف الخمرة : [من الكامل]
 ٩٦٨ — (وَكَأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ)
 (١) الكتاب ٣٤٨/٤ .
 (٢) حاشية الصبان ٣٢٤/٤ .
 (٣) سقط من « ب » .
 (٤) في « ب » : (معولاً) .

٩٦٨ - صدر بيت لم يعرف عجزه ، وهو لشاعر تميمي في المقاصد النحوية ٥٧٤/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٠٤/٤ ، والخصائص ٢٦١/١ ، والمقتضب ١٠١/١ ، والنصف ٢٨٦/١ ، ٤٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٣ .

وكان القياس أن يقول : « مطيبة » كـ « مبيعة » ، لكنه أتى به على الأصل ،
 (وقال) العباس بن مرداس : [من الكامل]
 ٩٦٩- قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا (وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ)
 وكان القياس أن يقول : « معين » ، وهو من : عَنَتُ الرجل بعيني ، أصتبه بالعين ،
 فأنا « عاين » ، وهو « مَعَيْن » ، على القياس ، و« معيون » على الأصل ، و« إخال »
 بكسر الهمزة ، وبنو أسد تفتحها على القياس بمعنى : أظن .
 (وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، سَمِعَ ثوبٌ مَصُوءٌ) ،
 من : صان يصون ، وَمِسْكٌ مَدُوءٌ ، أي مبلول ، (وفرس) مقوود ، من : قاد يقود ، وقول
 مقوول ، من : قال يقول ، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :
 ٩٨١- وَمَا لِأَفْعَالٍ مِنَ الْخَلْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيضًا قَمِنْ
 ٩٨٢- نَحْوِ مَبِيعٍ وَمَصُوءٍ وَنَدَرٍ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ فِي ذِي الْيَا اشْتَهَرَ

٩٦٩- البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٨ ، وجمهرة اللغة ٩٥٦ ، والحيوان ١٤٢/٢ وشرح شواهد
 الشافية ص ٣٨٧ ، ولسان العرب ٣٠١/١٣ (عين) ، والمقاصد النحوية ٥٧٤/٤ ، وبلا نسة في أوضح
 المسالك ٤٠٤/٤ ، والخصائص ٢٦١/١ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٣ ، وشرح الأشموني ٨٦٦/٣ ،
 والمقتضب ١٠٢/١ .

(هذا باب الحذف)

(وفيه ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلق^(١) بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن «أفعل» فإن الهمزة [٣٩٦] تحذف في أمثلة مضارعه ، ومثالي وصفه ، أعني وصفَ الفاعل والمفعول) ، لأن حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة أحرف المضارعة ، فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو : «أُكْرِمُ» ، ثم حملوا بقية أخواته ووصفَي الفاعل والمفعول عليه ، (تقول : أُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَتُكْرِمُ) بكسر الراء (وَتُكْرِمُ) بفتحها ، وأصلها : «أُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَتُكْرِمُ» ، فحذفت الهمزة في الجميع ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

٩٨٩- وَحَذَفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَ فِي مُضَارِعِ وَبَنِيَّتِي مُتَّصِفِ

(وشذ قوله) ، وهو أبو حيان الفقعسي : [من الرجز]

٩٧٠- (فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّهُ يُؤَكْرِمَا)

فأثبت الهمزة واستعمل الأصل المرفوض .

(١) في «ب» : (ما تتعلق) .

٩٧٠- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤٣٥/١ (رنب) ، ٥١٢/١٢ (كرم) ، والإنصاف ١١/١ ، وأوضح المسالك ٤٠٦/٤ ، وخزانة الأدب ٣١٦/٢ ، والخصائص ١٤٤/١ ، والدرر ٥٧٧/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٦١٦ ، وشرح الأشموني ٨٨٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٩/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٨ ، والمقاصد النحوية ٥٧٨/٤ ، والمقتضب ٩٨/٢ ، والمنصف ٣٧/١ ، ١٩٢ ، ١٨٤/٢ ، وجمع الهوامع ٢١٨/٢ ، وتاج العروس ٥٣٤/٢ (رنب) ، (كرم) ، والمخصص ١٠٨/١٦ .

(المسألة الثانية : تتعلق بقاء الفعل) ، وهي المشار إليها بقوله :

٩٨٨- فَأَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدَ أَحْذِفْ وَفِي كَعِلَةٍ ذَاكَ أَطْرَدَ

(وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً ، واوي الفاء ، مفتوح العين) في الماضي ، مكسورها في المضارع ، (فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع) الأربعة ، (وفي الأمر ، وفي المصدر المبني على « فَعَلَةٌ » بكسر الفاء) ، وسكون العين .

(ويجب في المصدر تعويض الهاء من المَحذوف ، تقول) في المضارع للغائب : (يَعِدُ) ، والأصل « يُوْعِدُ » ، حذف فاءه ، وهي الواو استثقلاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ، وحُمل على ذي الياء أخواته ، (و) هي : (نَعِدُ ، وَتَعِدُ ، وَأَعِدُ ، و) أمره ، ومصدره الكائن على « فَعَلَةٌ » ، بكسر الفاء وسكون العين ، تقول : [٣٤٢/ب] (يا زَيْدُ عِدْ عِدَّةً) ، وأصل « عِدَّةٌ وَعِدٌ » ، بكسر الواو ، وسكون العين ، كما صرحوا به ، فحذفت فاءه ، وحركت عينه بحركة فائه ، وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها ، وعوض من الفاء تاء التأنيث ، ولذلك لا يكادان يجتمعان ، ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط :

أحدها : ^(١) أن تكون الياء مفتوحة ، فلا يحذف من « يُوْعِدُ » ، مضارع : « أُوْعَدَ » .
ثانيها : ^(٢) أن تكون عينه مسكورة ، فلو كانت مفتوحة ، أو مضمومة نحو : « يُوْلَدُ ، وَيُوْضُوْ » لم يحذف ، وشد : « يَجْدُ » بضم الجيم في لغة عامرية ، و« يُدْعُ ، وَيُدَّر » مبنيين للمفعول في لغة من وجهين ، ضم الياء وفتح العين ، وشد « يَسْعُ » من وجهين ، كون ماضيه مكسور العين ، وكون مضارعه مفتوحاً ، وحذفت من « يَطَأُ ، وَيَضَعُ ، وَيَقَعُ ، وَيَدَعُ » ، لأنها في الأصل بكسر العين في المضارع ، ففتحت لأجل حرف الحلق .

وثالثها : أن يكون ذلك في فعل ، فلو كان في اسم لم تحذف الواو كـ « يُوْعِدُ » ^(٣) ، مثل : « يَقْطِئُ » من « وَعَدَ » ، ولحذف الواو من « فَعَلَةٌ » ، بكسر الفاء شرطان : أحدهما : أن تكون مصدرًا كـ « عِدَّةٌ » ، فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها ، وشد نحو : « رِقَّةٌ » للفضة ، و« حِشَّةٌ » للأرض الموحشة .

والثاني : ألا يكون لبيان الهيئة نحو : « الوَعْدَةُ ، والْوَقْعَةُ » المقصود بهما الهيئة ، فلا تحذف واوها للالتباس ، (وأما : الوجهة ، فاسم) للمكان المتوجه إليه ، فهي (بمعنى :

(١) سقط ما بين الرقمين من « ب » .

(٢) في « ب » : (كوعيد) .

الجهة ، لا) اسم مصدر (للتَّوَجَّهَ) ، قاله المازني^(١) والمبرد^(٢) والفارسي^(٣) ، فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه ، لأنه ليس بمصدر ، وذهب قوم إلى أنه مصدر ، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه^(٤) ، ونسب إلى المازني أيضًا .

وعلى هذا فإثبات الواو [٣٤٣/١] فيه شاذ ، والمسوّغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله ، إذ لا يحفظ « وَجَّهَ يَجُهْ » ، فلما فقد مضارعه لم يحذف منه ، إذ لا موجب لحذفها منه إلا حمله على مضارعه ، ولا مضارع له ، والفعل المستعمل منه : « تَوَجَّهَ ، وَاتَّجَهَ » والمصدر الجاري عليه : « التَّوَجُّهَ » ، فحذفت زوائده ، وقيل : « وَجَّهَ » .

ورجح الشلوبين القول بأنه مصدر ، فقال^(٥) ، لأن « وَجَّهَ » ، و« جِهَةٌ » بمعنى واحد ، فلا يمكن أن يقال في « جِهَةٌ » ، إنها اسم لمكان ، إذ لا يبقى للحذف وجه .

وفهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لاحظ له في هذا الحذف ، إلا ما شذ من قول العرب : « يَيْسُ » ، مضارع « يَأْسُ » ، أصله : « يَيْسُ » ، فحذفت الياء ، و« يَسِرُّ » ، مضارع « يَسِيرُ » ، أصله : « يَيْسِرُ » .

(وقد ترك تاء المصدر) إذا أضيف (شذوذًا كقوله) ، وهو أبو أمية الفضل

ابن عباس بن عتبة بن أبي لهب : [من البسيط]

٩٧١- إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا (وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا)

قال الفراء^(٦) ، أرد عِدَّة الأمر ، فحذف تاء التأنيث عند الإضافة شذوذًا ، وخرجه

خالد بن كلثوم على أن « عِلَى » [٣٩٧] جمع « عِدْوَةٌ » ، و« الْعِدْوَةُ » ، الناحية ، كأنه أراد نواحي الأمر .

(١) التصريف ٢٠٠/١ .

(٢) المقتضب ٨٩/١ ، ١٣٠/٢ .

(٣) الحجة ٢٤٣/٢ .

(٤) الكتاب ٣٣٧/٤ .

(٥) شرح المرادي ٩٧/٦ ، وانظر حاشية الصبان ٣٤٣/٤ .

٩٧١- البيت للفضل بن عباس في شرح شواهد الشافعية ص ٦٤ ، ولسان العرب ٦٥١/١ (غلب) ،

٢٩٣/٧ (خلط) ، والمقاصد النحوية ٥٧٢/٤ ، وبلا نسية في الارتشاف ١١٨/١ ، والأشباه والنظائر

٢٤١/٥ ، وأوضح المسالك ٤٠٧/٤ ، والخصائص ١٧١/٣ ، وشرح ابن الناطم ص ٦١٢ ، وشرح

الأشموني ٣٠٤/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ٤٨٦ ، وعمدة الحفاظ (خلط) ، واللسان ٤٦٢/٣ (وعد) .

(٦) معاني القرآن ٣١٩/٢ .

(المسألة الثالثة : تتعلّق بعين الفعل) ، وهي المشار إليها بقول الناظم :

٩٩٠- ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتُعْمِلَا وَقَرَنَ فِي اقْرَرَنَ وَقَرَنَ نُقِلَا

(وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يستعمل في حال إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاماً ، ومحدوف العين بعد نقل حركتها) إلى الفاء ، [٣٤٣/ب] (ومع ترك النقل ، وذلك في نحو : ظَلَّ ، تقول) إذا أسندته إلى ضمير رفع متحرك : (ظَلَلْتُ) بالإتمام ، وفك الإدغام لالتقاء الساكنين ، (وَظَلْتُ) ، بكسر الفاء ، (وَظَلْتُ) ، بفتحها ، وحذف اللام الأولى منهما لتعذر الإدغام مع اجتماع المثليين لاتصال الضمير ، والتخفيف مطلوب ، واختصت اللام الأولى ؛ وهي العين ؛ بالحذف ، لأنها تدغم ، وقيل : المحذوف الثانية ، لأن الثقل إنما يحصل عندها ، أما فتح الفاء فلأنه لما حذف اللام مع حركتها بقيت الفاء مفتوحة ، وأما الكسر فلأنه لما نقل حركة اللام إلى الطاء بعد إسكانها ، وحذفت اللام ، بقيت الفاء مكسورة ، (وكذلك) تقول (في) « ظَلَلْنَا ، وَظَلَلْتُ ، وَظَلَلْتُمَا ، وَظَلَلْتُمْ ، وَظَلَلْنَا » (ولا فرق ، ويقال : « ظَلْتُ أَفْعَل » ، بكسر الطاء ؛ ظلولاً ، إذا عملت بالنهار دون الليل ، وذكر أبو الفتح ^(١) أن كسر الطاء من « ظَلْتُ » لغة أهل الحجاز ، وفتحها لغة تميم ^(٢) ، وينبغي العكس ، فإن الفتح جاء في القرآن ، والقرآن نزل بلغة أهل الحجاز ، (قال الله تعالى : « فَظَلَّيْتُمْ تَفَكَّهُونَ ») [الواقعة/٦٥] .

وظاهر إطلاق الموضح أن هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين ، وهو مذهب الشلوبيين ^(٣) ، وصرّح سيبويه بشذوذه ^(٤) ، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي ، وهما : « ظَلْتُ ، وَمِسْتُ » في « ظَلَلْتُ ، وَمَسِسْتُ » ، وفي لفظ ثالث ^(٥) من الزائد على الثلاثة ، وهو « أَحَسْتُ » في « أَحَسَسْتُ » ، ومِمَّن ذهب إلى عدم أطراده ابن عصفور ^(٦) ، وقال في التسهيل ^(٧) : إنه لغة سليم ، وحكى ابن الأنباري ^(٨) الحذف في لفظ من المفتوح ، وهو « هَمَّتْ » في « هَمَمْتُ » ، وإطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور وللثلاثي ومزيده .

(١) انظر شرح المرادي ١٠١/٦ .

(٢) الارتشاف ١٢١/١ .

(٣) الكتاب ٤٢٢/٤ - ٤٨٢ .

(٤) سقط من « ب » .

(٥) الممتع في التصريف ٦٦١/٢ .

(٦) التسهيل ص ٣١٤ .

(وإن كان الفعل) [١/٣٤٤] المضاعف المكسور العين (مضارعاً أو أمراً ، واتصلاً بنون نسوة ؛ جاز الوجهان الأولان) ، التمام وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء (نحو : يَقَرَّرَنَّ) بالإتمام والفك ، (وَيَقَرَّرَنَّ) بحذف عينه ، ونقل حركتها إلى الفاء ، [ونحو « إقَرَّرَنَّ » بالإتمام والفك ، و « قَرَنَّ » ، بحذف عينه ، ونقل حركتها إلى الفاء]^(١) ، وهي القاف .

(ولا يجوز في نحو : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ ﴾) [سبا/٥٠] ، بفتح العين : من « الضلال » ، نقيض « الاهتداء » ، (وفي نحو : ﴿ قَيِّظَلْنِ رَوَاكِدَ ﴾) [الشورى/٣٣] بفتح اللام وكسرها من « ظَلَّ يَظِلُّ » ، و « يَظِلُّ » ، مثل : « ضَلَّ ، يَضِلُّ » ، و « يَضِلُّ » ، قاله في الارتشاف^(٢) ، (إلا الإتمام ، لأن العين مفتوحة) .

(وقرأ نافع وعاصم ﴿ وَقَرَنَّ ﴾ [الأحزاب/٢٣] ، بالفتح^(٣)) في القاف أمراً من « قَرَرْتُ بالمكان ، أَقَرُّ به » ، بكسر الماضي وفتح المضارع ، فلما أمر منه اجتمع مثلاًن ، أولهما مفتوح ، ففعل فيه من حذف عينه ما فعل به « أَحَسْتُ » ، (وهو قليل ، لأنه) تخفيف (لمفتوح ، ولأن المشهور « قَرَرْتُ في المكان » بالفتح « أَقَرُّ » بالكسر ، وأما عكسه) ، وهو « قَرَرْتُ » بالكسر « أَقَرُّ » بالفتح ، (ففي : قَرَرْتُ عَيْنًا) ، بالكسر ، (أَقَرُّ) بالفتح ، وذهب بعضهم إلى أن « قَرَنَّ » على قراءة الفتح أمر من : « قَارَ يَقَارُ » ، وإلى أن « قَرَنَّ » على قراءة الكسر أمر من « الْوَقَار » ، يقال : « وَقَرَ ، يَقَرُّ » ، فيكون « قَرَنَّ » محذوف الفاء ، مثل : « عَدَنَّ » .

وأجاز الناظم في الكافية وشرحها^(٤) إلحاق المضموم العين بالمكسورها ، فأجاز في : ﴿ اغْضُضْ ﴾ [لقمان/١٩] أن يقال : « غُضِّنَ » ، واحتجَّ بأنَّ فكَّ المضموم أثقل من فكَّ المكسور ، وإن كان فكَّ المفتوح قد فرَّ منه إلى الحذف في « قَرَنَّ » المفتوح القاف ، ففَعِلُ ذلك بالمضموم أحقَّ بالجواز ، قال : ولم أره منقولاً .

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) الارتشاف ٧٦/١ .

(٣) انظر القراءة في شرح ابن الناظم ص ٦١٧ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢١٧١/٤ .

(هذا باب الإدغام اللائق بالتصريف)

وهو إدغام المثلين ، ويقال فيه : [٣٤٤ ب] الإدغام ، بتشديد الدال ، وهي عبارة سيبويه ^(١) وأصحابه ^(٢) ، [٣٩٨] والأولى عبارة الكوفيين ^(٣) ، وهو ؛ لغة : الإدخال ، واصطلاحاً : رفعك اللسان ، ووضعك إِيَّاهُ بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر ، فيجب إدغام أول المثلين الساكن أولهما ، المتحرك ثانيهما ، بثلاثة شروط :

أحدهما : أن لا يكون أول المثلين هاء سكت ، فإن كان هاء سكت فإنه لا يدغم ، لأن الوقف على الهاء منوي الثبوت ، وقد روي عن ورش إدغام : ﴿ مَالِيَّةٌ هَلَكٌ ^(٤) ﴾ [الحاقة/ ٢٨، ٢٩] ، وهو ضعيف من جهة القياس .

والثاني : ألا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو : « لم يقرأ أحد » ، فإن الإدغام في ذلك رديء ، فلو كانت متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو : « سأل » .

والثالث : ألا يكون مئة في آخره ، أو مبدلة من غيرها دون لزوم ، فإن كانت مئة في الآخر لم يدغم نحو : « يعطي ياسر ، ويدعو واقد ^(٥) » ، لثلاثي يذهب المد بالإدغام ، فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو ^(٦) : « مَغْزُو » ، أصله : « مَغْزُوو » على وزن « مفعول » .

(١) الكتاب ٤/ ٤٣١ .

(٢) يقصد أصحابه البصريين .

(٣) التسهيل ص ٣٢٠ ، وشرح المفصل ١٠/ ١٢١ .

(٤) انظر القراءة في إتحاف فضلاء البشر ص ٤٢٣ .

(٥) في « ب » : (واحد) .

(٦) سقط من « ب » : (نحو) .

واغتفر ذهاب الملة في هذا لقوة الإدغام فيه ، وإن كانت ملة مبدلة من غيرها ، دون لزوم ، لم يجب الإدغام ، بل يجوز إن لم يلبس نحو : « أَكْثَانًا وَرِيًّا » [مرم/٧٤] في وقف حمزة^(١) .

ويمتنع إن ألبس نحو : « قُوُولَ » بالبناء للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بـ « قُوُلَ » ، وإن كانت الملة مبدلة من غيرها إبدالاً لازماً وجب الإدغام نحو : « أُوبَ » أصله : « أُؤُوبَ » ، بهمزتين مضمومة فساكنة ، أبدلت الثانية واوًا ، وأدغمت في الواو الثانية .
ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثليين ، وسكن ثانيهما نحو : « ظَلِلْتُ » ، و « رَسُوْلُ الْحَسَنِ » ، لأن شرط الإدغام تحرك^(٢) المدغم فيه .

(ويجب إدغام أول [١/٣٤٥] المثليين المتحركين بأحد عشر شرطاً :

أحدها : أن يكونا في كلمة (واحدة ، كانت اسماً أو فعلاً ، فالأول كـ « ضَبَّ ، وطَبَّ ، وحُبَّ » ، والثاني كـ « شَدَّ ، ومَلَّ ، وحَبَّ » ، أصلهن : « شَدَدَ » ، بالفتح ، و « مَلَّلَ » بالكسر ، و « حُبَّ » بالضم) ، فسكن أول المثليين ، وأدغم في الثاني ، (فإن كانا) أي المثلان المتحركان (في كلمتين) ، بأن كان أولهما في آخر كلمة ، وثانيهما في أول كلمة أخرى (مثل : « جَعَلَ لَكَ » [الفرقان/١٠] كان الإدغام جائزاً لا واجباً) بشرطين : أحدهما : ألا يكونا همزتين نحو : « قرأ آية » ، فإن الإدغام في الهمزتين رديء .

الثاني : ألا يلي أولها ساكناً غير لين ، نحو : « شَهْرُ رَمَضَانَ » [البقرة/١٨٥] ، فهذا لا يجوز [٣٩٩] إدغامه عند جمهور البصريين^(٣) . وقد روي عن أبي عمرو الإدغام في ذلك^(٤) ، وتأولوه على إخفاء الحركة ، وأجاز الفراء إدغامه^(٥) .

الشرط (الثاني) من الأحد عشر (ألا يتصدر أولهما) ، أي المثليين (كما في : دَدَن) ، بدالين مهملتين مفتوحتين ، وهو اللهو واللعب ، فإن مثل ذلك لا يجوز إدغامه ، لأن الإدغام يستدعي سكون أول المثليين ، والابتداء بالساكن متعذر .

(١) انظر القراءة في الإتحاف ص ٣٠٠ ، والنشر ٤٦١/١ .

(٢) في « ب » : (تحريك) .

(٣) انظر الارتشاف ٣٣٣/١ ، والمبدع في التصريف ص ٢٧٩ .

(٤) وكذلك قرأ الحسن . انظر الإتحاف ص ١٤٨ ، والبحر المحيط ٣٨/٢ .

(٥) معاني القرآن ١١٢/١ ، وانظر شرح المفصل ١٢٣/١٠ ، والارتشاف ٣٣٣/١ .

الشرط (الثالث : ألا يتصل أولهما بمدغم ك : جُسَس) ، بضم الجيم وفتح السين المهملة ، (جمع : جاس) ، فإن فيه مثلين متحرّكين ، ويمتنع إدغام أولهما في الثاني ، لأن قبلهما مثلاً آخر مدغماً في أول المتحرّكين^(١) ، فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان ، وبطل الإدغام السابق .

الشرط (الرابع : ألا يكونا في وزن ملحق ، سواء أكان الملحق أحد المثليين ك : قَرَدَد) ، وهو المكان الغليظ المرتفع ، (و : مَهْدَد) ، علماً لامرأة .

(أو غيرهُما) أي المثليين (ك : هَيْلَل) ، إذا قال : لا إله إلا الله ، (أو كلاهُما) أي أحد المثليين : وغيره (نحو : اقْعُنْسَس) ، [٣٤٥/ب] أي تأخر ورجع ، والملحق فيه أحد المثليين ، وهو السين الثانية على المختار ، وغير أحد المثليين ، وهو الهمزة والنون ، وكان حقّه أن يقول ، أو كليهما ، بالياء عطفاً على خبر « كان » ، وهو أحد المثليين ، ولكنه أتى به بالألف ، إما على لغة كنانة ، لأنهم يعربون « كَيْلاً » بالألف مطلقاً أو على أن أحد المثليين اسم « كان » مؤخراً ، و« الملحق » خبرها مقدماً ، (فإِها) ؛ أي « قَرَدَد ، ومَهْدَد ، وهَيْلَل ، واقْعُنْسَس » (ملحقة) بغيرها .

أما « قَرَدَد ، ومَهْدَد » فإن أحد دالیهما مزيلة للإلحاق (ب : جعفر) .
(و) أما « هَيْلَل » فإن الياء مزيلة فيه للإلحاق بنحو : (دَخَرَج) ، وهي غير أحد المثليين .

(و) أما « اقْعُنْسَس » فإن أحد السينين والهمزة والنون مزيلة فيه للإلحاق بنحو : (احرُنْجَم) ، ولا يجوز إدغام أحد المثليين في الآخر في شيء من الملحقات ، لأنه يؤدي إلى ذهاب مثال الملحق به .

الشرط (الخامس والسادس السابع والثامن :

ألا يكونا في اسم على « فَعَل » بفتحتين ك : طَلَل) ، بالطاء المهملة ، وهو الشخص من آثار الديار ، (ومَدَد) ، بالمهملة ، وهو كل شيء زاد في شيء .
(أو) على (فُعَل)^(٢) ؛ بضميتين ؛ ك : ذُلَل) ، بالذال المعجمة جمع « ذُلُول » ، ضد الصعبة ، (وجُدُد) ، بالجيم ، (جمع : جديد) .

(١) بعده في « ب » : (المثليين) .

(٢) في « ب » : (فعلل) .

(أو) على (فَعَلَ ، بكسر أوله وفتح ثانيه ك: لِمَم) ، جمع « لِمَّة » ، بكسر اللام وتشديد الميم ، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن ، (و كِلَل) ، جمع « كِلَّة » ، بكسر الكاف وتشديد اللام ، وهي الستر الرقيق ، يخاط كالبيت ، يُتَوَقَّى به من البعوض ، ويسمى في عرفنا الناموسية .

(أو) على (فُعَلَ ، بضم أوله وفتح ثانيه ك: دُرَر) جمع « دُرَّة » ، وهي اللؤلؤة ، (و جُدَد) ، بلجيم ، (جمع : جُلَّة) ، بضم الجيم وتشديد الدال ، (وهي الطريقة في الجبل .

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة) ، وهي الثلاثة الملحقه ، [٣٤٦/أ] وهذه الأربعة في الخامس والثامن وما بينهما (يمتنع الإدغام) فيها . أما الثلاثة الأول فلما تقدم من أن الإدغام يفوت المقابلة في الإلحاق ، وأما النوع الأول من الأربعة فإنه وإن وزن الفعل لم يدغم تنبيهاً على فرعية الإدغام في الأسماء . وأما الثلاثة الباقية فلأنها مخالفة للأفعال في الوزن ، والإدغام فرع الإظهار ، فخصّ بالفعل لفرعيته ، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه ، وكذا ما وازن هذه الأمثلة الأربعة [بصدده]^(١) لا بجملته ، فإنه يمتنع إدغامه نحو : « خَشَشَاء » لعظم خلف الأذن ، فإنه موازن بصدده لـ « فُعَلَ » ، بضم أوله وفتح ثانيه نحو : « صُفَف » ، قاله المرادي^(٢) ، وفي الصحاح ما يخالفه ، فإنه قال^(٣) : « الْخُشَاء » ، أصله الْخُشَشَاء ، على « فَعَلَاء » ، فأدغم .

ونحو : « رُدْدَان » . من « الرَّد » ، فإنه موازن بصدده لـ « فُعَلَ » ، بضميتين ، نحو : « دُؤْل » ، ونحو : « حَبَبَة » ، جمع « حَب » ، فإنه موازن بصدده لـ « فُعَلَ » ، بكسر أوله وفتح ثانيه ، نحو : « كِلَل » ، ونحو : « الدَّجَجَان » بفتحتين ، مصدر « دَجَّ » ، بمعنى « دَبَّ » ، فإنه موازن بصدده لـ « فُعَلَ » بفتحتين نحو : « طَلَّل » .

(و) الشروط (الثلاثة الباقية) من الأحد عشر هي :

(ألا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو : اخْصُصْ أَبِي ، واكْثُفِ الشَّرَّ ، أصلهما : اخْصُصْ ، واكْثُفْ ، بسكون الآخر ، ثم نقلت حركة الهمزة) من « أَبِي » ؛ وهي الفتحة ؛ (إلى الصاد) من « اخْصُصْ » ، (وحركت الفاء) من « اكْثُف » بالكسر (لالتقاء الساكنين) ، فالحركة فيهما عارضة ، ولا يعتدّ بها .

(١) إضافة من « ب » ، « ط » .

(٢) شرح المرادي ١٠٦/٦ .

(٣) الصحاح (خشش) .

(وَأَلَا يَكُونُ الْمُثَلَّانِ يَاءَيْنِ) تَحْتَانِيَّتَيْنِ ، (لَا زَمًا تَحْرِيكُ ثَانِيهِمَا نَحْوُ : حَيٍّ ، وَعَيٍّ ، وَلَا تَاءَيْنِ) فَوْقَانِيَّتَيْنِ (فِي : أَفْعَلْ ، ك : اسْتَرَّ ، وَافْتَقَلَ) مِنْ «السَّتَرِ ، وَالْقَتْلِ» .

(وَفِي هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثِ يَجُوزُ الْإِدْغَامُ وَالْفَكُّ ، قَالَ) اللَّهُ [٣٤٦/ب] (تَعَالَى : «وَيَحْيَى مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ») [٤٠٠] [الأنفال/٤٢] بِالْفَكِّ ، (وَيَقْرَأُ أَيْضًا : مَنْ حَيٍّ) ، بِالْإِدْغَامِ^(١) ، فَمَنْ أَدْغَمَ نَظَرَ إِلَى أَنْهُمَا مِثْلَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَحَرَكَةُ ثَانِيهِمَا لَازِمَةٌ ، وَمَنْ فَكَّ نَظَرَ إِلَى أَنَّ اجْتِمَاعَ الْمُثَلِّينِ فِي بَابِ «حَيٍّ» كَالْعَارِضِ ، لِكَوْنِهِ مَخْتَصًّا بِالْمَاضِي دُونَ الْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ ، وَالْعَارِضُ لَا يَعْتَدُّ بِهِ غَالِبًا ، وَكِلَاهُمَا فَصِيحٌ .

وَالْفَكُّ أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ ، فَلَوْ كَانَتْ حَرَكَةُ ثَانِيِ الْيَاءَيْنِ غَيْرَ لَازِمَةٍ نَحْوُ : «لَنْ يَحْيَى ، وَرَأَيْتَ مَحْيِيًّا» لَمْ يَجُزِ الْإِدْغَامُ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ^(٢) .

(وَتَقُولُ : اسْتَرَّ ، وَافْتَقَلَ) ، بِالْفَكِّ ، (فَإِذَا أَرَدْتَ الْإِدْغَامَ نَقَلْتَ حَرَكَةَ) التَّاءِ (الْأُولَى إِلَى الْفَاءِ) ، وَهِيَ السِّينُ وَالْقَافُ ، (وَأَسْقَطْتَ الْهَمْزَةَ) أَيِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، (لِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِحَرَكَةٍ مَا بَعْدَهَا ، ثُمَّ أَدْغَمْتَ) التَّاءَ فِي التَّاءِ ، (فَتَقُولُ فِي الْمَاضِي : سَتَّرَ ، وَقَتَّلَ) ، بِفَتْحِ أَوَّلِهِمَا وَتَشْدِيدِ ثَانِيهِمَا .

(و) تَقُولُ (فِي الْمِضَارِعِ : «يَسْتَرُّ» ، وَ«يَقْتُلُ» ، بِفَتْحِ أَوَّلِهِمَا) وَثَانِيهِمَا وَتَشْدِيدِ ثَالِثِهِمَا مَعَ الْكَسْرِ : (و) تَقُولُ (فِي الْمَصْدَرِ : سِتَّارًا ، وَقِتْلًا ، بِكَسْرِ أَوَّلِهِمَا) وَتَشْدِيدِ ثَانِيهِمَا ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْمِضَارِعَ وَالْمَصْدَرَ لِيُمَيِّزَ بَيْنَ مَا أَصْلُهُ التَّشْدِيدُ ، وَمَا عَرَضَ فِيهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ نَحْوُ : «سَتَّرَ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ^(٣) عَلَى أَصْلِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ^(٤) أَصْلُهُ : «اسْتَرَّ» ، وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا الْمِضَارِعُ وَالْمَصْدَرُ ، فَتَقُولُ فِي مِضَارِعِ «سَتَّرَ» الَّذِي وَزَنَهُ : «فَعَّلَ ، يُسْتَرُّ» ، بِضَمِّ أَوَّلِهِ ، لِأَنَّ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ، وَفِي مَصْدَرِهِ : «تَسْتِيرًا» عَلَى وَزْنِ : «تَفْعِيلًا» ، وَفِي مِضَارِعِ الَّذِي أَصْلُهُ : «اسْتَرَّ : يَسْتَرُّ»^(٥) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ ، لِأَنَّ مَاضِيَهُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ ، وَأَصْلُهُ : «يَسْتَرُّ» ، فَتَقُولُ ، وَأَدْغَمَ ، وَفِي مَصْدَرِهِ : «سِتَّارًا» ، وَأَصْلُهُ : «اسْتَتَارًا» ، فَلَمَّا أَرِيدَ الْإِدْغَامَ نَقَلْتَ الْحَرَكَةَ وَطَرَحْتَ الْهَمْزَةَ .

(وَيَجُوزُ الْوُجْهَانِ) ، الْإِدْغَامُ وَالْفَكُّ (أَيْضًا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلٍ أُخَرِ : [١/٣٤٧])

(١) انظر الإتحاف ص ٢٣٧ ، والنشر ٢/٢٧٦ .

(٢) معاني القرآن ١/٤١١ .

(٣) سقط ما بين الرقمين من «ب» .

(٤) في «ب» : (يَسْتَرُّ) .

إحداها : أولى التاعين) الفوقانيتين (الزائدتين في أول المضارع نحو : تَتَجَلَّى ،
وتَتَذَكَّر (مضارعي : « تَجَلَّى وَتَذَكَّر » ، (وذكر الناظم في شرح الكافية ^(١) ، وتبعه ابنه)
في شرح الخلاصة ^(٢) ، (أنك إذا أدغمت) التاء الأولى في الثانية (اجتلبت همزة الوصل)
ليتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام ، فقلت في « تَتَجَلَّى : اتَّجَلَّى » ، انتهى ^(٣) .
(و) فيه نظر ، فإنه (لم يخلق الله) أحد من الفصحاء في ما نعلم ، أدخل (همزة
وصل في أول) الفعل (المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء) ،
قال الحوفي ^(٤) : فإن وقف ابتدئ بالإظهار ، ولا يجوز إدخال ألف الوصل عليه ، لأن ألف
الوصل لا تدخل على الفعل المضارع ، وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسألة على
الصواب فقال ^(٥) : يجوز إدغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعد ملة أو حركة نحو : ﴿ وَلَا
تَيَّمَّمُوا ﴾ [البقرة/٢٦٧] ، و : ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾ [الملك/٨] ، انتهى . (وبذلك قرأ [٤٠١] البزِّي
في الوصل نحو : ﴿ وَلَا تَيَّمَّمُوا ﴾ ^(٦) ، و : ﴿ لَا تَبَرَّجْنَ ﴾ ^(٧) [الأحزاب/٣٣] ، و : ﴿ كُنْتُمْ
تَمْتَنُونَ ﴾ ^(٨)) [آل عمران/١٤٣] ، والأصل : « تيمموا ، وتبرجن ، وتتمنون » بتاعين ،
أدغمت أولاهما في أخراهما .

(فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاعين ؛ وهي الثانية) ؛
وفقاً لسيبويه والبصريين ^(٩) ، لأن الاستثقال بها حصل ، (لا الأولى) لدلالاتها على
المضارعة (خلافاً لإشام) الضير وأصحابه من الكوفيين ^(١٠) . وحجتهم أن الثانية في
« تتفعل » لمعنى كالمطاوعة مثلاً ، وحذفها يخل بهذا المعنى ، (وذلك جائز في الوصف
أيضاً ، قال الله تعالى : ﴿ تَاراً تَلْظَى ﴾) [الليل/١٤] ، الأصل : « تلظى » ، فحذفت إحدى
التاعين ، ولو كان ماضياً : « تَلْظَتْ » لأن التأنيث واجب مع [٣٤٧/ب] المجازي إذا كان
ضميراً متصلاً (و : ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ تَمْتَنُونَ ﴾) [آل عمران/١٤٣] ، الأصل : « تتمنون » .

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٨٥/٤ .

(٢) شرح ابن الناظم ص ٦١٩ .

(٣) سقط من « ب » .

(٤) انظر الارتشاف ١٦٤/١ ، والممتع في التصريف ٦٣٧/٢ .

(٥) كذلك قرأ ابن كثير وورش والنقاش وأبو ربيعة والقواس . انظر الإتحاف ١٦٤ ، والبحر المحيط ٣١٧/٢ .

(٦) كذلك قرأ قبل . انظر الإتحاف ص ٣٥٥ ، والنشر ٢٢٢/٢ ، ٢٢٤ .

(٧) كذلك قرأ أبو بكر الزغبيني وأبو ربيعة وأبو الفرج النجاد وأبو الفتح بن بدهن . انظر الإتحاف ١٦٤ .

(٨) انظر الإنصاف ٦٤٨/٢ ، المسألة رقم ٩٣ .

(وقد يجيء هذا الحذف في النون) الثانية بعد نون المضارعة ، (ومنه على)
القول (الأظهر قراءة ابن عامر) وعاصم : (﴿ كَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ^(١) ﴾) [الأنبياء/٨٨]
بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء ، (أصله : نُجِّي ، بفتح النون الثانية)
وتشديد الجيم المكسورة ، مضارع « نُجِّي » ، فحذفت النون الثانية .

ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع « نَبَأْتُ ، وَنَقَيْتُ ، وَنَزَلْتُ » ، ونحوهن ؛ إذا
ابتدأت بالنون ؛ أن تحذف النون الثانية إلا في شذوذ ، كقراءة بعضهم : ﴿ وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ ^(٢) ﴾
[الفرقان/٢٥] بنصب « الملائكة ^(٣) » ، (وقيل : الأصل : نُجِّي ، بسكونها) ، أي النون
الثانية ، (فأدغمت) في الجيم ، (ك : إِجَاصَةٌ ، وإِجَائَةٌ) ، بتشديد الجيم فيهما ، والأصل :
« إِنْجَاصَةٌ وإِنْجَائَةٌ » ، فأدغمت النون في الجيم ، و« الإِجَاصَةُ » واحدة الإِجَاصِ ، و« الإِجَائَةُ »
واحدة الإِجَاجِينِ ، وهي بفتح الهمزة وكسرهما ، قال صاحب الفصيح ^(٤) : قصرية يغسل
ويعجن فيها ، ويقال : إِنْجَائَةٌ كما يقال : إِنْجَاصَةٌ ، وهي لغة يمانية فيهما ، أنكرها الأكثرون ،
قاله ابن السيد .

(وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف) ، لأن النون عند الجيم تخفى ولا
تدغم . (وقيل : هو) فعل ماضٍ (من : نَجَا ، ينجو) بتخفيف عينه ، وهي الجيم ،
(ثُمَّ ضَعَفَتْ عينه) ، وبني للمفعول ، (وأسند لضمير المصدر) ، والتقدير : « نُجِّي
هو » أي النجاء ، (و) فيه ضعف من جهات :

إحداها : أنه (لو كان كذا لفتحت الياء ، لأنه فعل ماضٍ) مبني للمجهول نحو :
﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ [البقرة/٢١٠] .

والثانية : إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل .

والثالثة : إنابة غير المفعول به مع وجوده ، قاله في المغني .

ويُجاب عن أولها بأن تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة ، وبها قرأ الأعمش ^(٥) :

﴿ فَتَنِّي وَلَمْ نَجِدْ ﴾ [طه/١١٥] ، وقرأ [٣٤٨/أ] الحسن ^(٥) : ﴿ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾ [البقرة/٢٧٨]
بإسكان الياء فيهما وصلاً .

(١) كذلك قرأ شعبة وأبو عبيد . انظر الإتحاف ص ٣١١ ، والنشر ٣٢٤/٢ .

(٢) هي قراءة أبي عمرو وابن كثير وخارجة ومعاذ . انظر المحتسب ١٢٠/٢ ، والبحر المحيط ٤٩٤/٦ .

(٣) فصيح ثعلب ص ٣٠٥ ، وانظر شرح الفصيح للزمخشري ص ٥٥٥ .

(٤) انظر المحتسب ٥٩/٢ ، وتفسير القرطبي ٢٥١/١١ .

(٥) انظر الإتحاف ص ١٦٥ ، والبحر المحيط ٣٣٧/٢ .

وعن الثانية بقوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾ [سبا/٥٤] ، فإن النائب ضمير المصدر .
وعن الثالثة بقراءة أبي جعفر^(١): ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجنّة/١٤]
فأناب غير المفعول به مع وجوده .

المسألة (الثانية والثالثة) من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الإدغام والفك (أن تكون الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً) بالسكون ، (أو فعل أمر) مبنياً على السكون ، فإنه يجوز فيه الفك والإدغام ، (قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾) [البقرة/٢١٧] ، (يقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز ، وبالإدغام وهو لغة تميم) اعتداداً بتحريك الساكن^(٢) في بعض الأحوال نحو : « لَمْ يَرُدِّ الْقَوْمُ ، وَارْدُّ الْقَوْمِ » ، وأهل الحجاز لا يعتدّون بذلك ، (وقال الله تعالى : ﴿وَأَغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾) [لقمان/١٩] بالفك^(٣) ، (وقال) جرير (الشاعر) : [من الوافر]

٩٧٢- (فَعَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ تُمَيْرٍ) فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابًا

بالإدغام ، وإذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها .
وحكى الكسائي^(٤) أنه سمع من عبد القيس : « ارْدُّ ، واغْضُ ، واغْرِ » بهمزة الوصل ، ولم يحك ذلك أحد من البصريين .

وإذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو : « رُدُّوا » ، أو ياء المخاطبة نحو : « رُدِّي » ، أو نون توكيد نحو : « رُدُّنْ » أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب^(٥) ، كذا^(٦) قالوا ، وعلّسوه بأن الفعل حينئذ مبنى^(٧) على هذه العلامات ، وليس تحريكه بعارض ، وإذا اتصل بالمدغم

(١) انظر الإتحاف ص ٣٩٠ ، والنشر ٣٧٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٠٩/١ ، وشرح المفصل ٧٥/٧ .

(٢) شرح ابن الناطم ص ٦٢٠ ، والارتشاف ١٦٥/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢١٩٠/٤ .

(٣) شرح ابن الناطم ص ٦٢٠ .

٩٧٢- البيت لجرير في ديوانه ص ٨٢١ ، وديوان المعاني ٣٢/١ ، ٧٦ ، ١٧٠ ، وخزانة الأدب ٧٢/١ ، ٧٤ ، ٥٤٢/٩ ، وشرح المفصل ١٢٨/٩ ، ولسان العرب ١٤٢/٣ (حدد) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤١١/٤ ، وخزانة الأدب ٥٣١/٦ ، ٣٠٦/٩ ، وشرح الأشموني ٨٩٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٤٤ ، والكتاب ٥٣٣/٣ ، والمقتضب ١٨٥/١ ، وشرح المرادي ١١٧/٦ .

(٤) الارتشاف ١٦٥/١ .

(٥) المتع في التصريف ٦٥٩/٢ .

(٦) في « ب » : (كهذا) .

(٧) سقط من « ب » .

هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو: «رُدُّهُ، وَلَمْ يَرُدَّهُ»، ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو: «رُدَّهَا، وَلَمْ يَرُدَّهَا»، قالوا: لأن الهاء خفيفة، لم يعتد [٣٤٨/ب] بوجودها، فكأن الدال قد وليت الألف نحو: «رُدَّا».

وحكى الكوفيون «رُدَّهَا»، بالضم والكسر، و«رُدَّهُ»، بالكسر والفتح، وذلك في مضموم الفاء، وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب^(١)، وغلطوه في تجويزه [٤٠٢] الفتح، وأما الكسر فالصحيح أنه لغية، سمع^(٢) الأخفش من ناس من بني عقيل: «مُدَّهُ، وَعَضَّهُ»، بالكسر^(٣)، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن، يقال: «رُدَّ القوم»، بالكسر، لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل، ومنهم من فتح، وهم بنو أسد^(٤)، وعليه قول جرير^(٥): [من الوافر]

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا

وأما الضم فقال في التسهيل^(٦): ولا يضم قبل ساكن بسل يكسر، وقد يفتح، انتهى. وحكى ابن جني الضم أيضاً^(٧)، وهو قليل، فإن لم تتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه ثلاث لغات، الفتح مطلقاً نحو: «رُدَّ، وَغَضَّ، وَفِرَّ»، [وهي]^(٨) لبني أسد^(٩) وناس غيرهم، والكسر مطلقاً نحو: «رُدَّ، وَغَضَّ، وَفِرَّ»، وهي لغة كعب وغير^(١٠)، والإتباع لحركة الفاء نحو: «رُدَّ وَغَضَّ وَفِرَّ»، وهذا كثير في كلامهم. (والتزم الإدغام في: هَلُمَّ، لثقلها بالتركيب)، وفي كيفية تركيبها خلاف^(١١)، قال جمهور البصريين^(١٢): مركبة من «ها» التنبيه، ومن «لَمْ» التي هي فعل أمر من قولهم:

(١) انظر شرح الفصيح للرخشري ص ٨٧ - ٨٩.

(٢) في «ب»: (حكى).

(٣) شرح المرادي ١١٦/٦، والمبدع في التصريف ص ٢٥٣.

(٤) شرح المرادي ١١٦/٦.

(٥) تقدم تخريج البيت برقم ٩٧٢.

(٦) التسهيل ص ٣١٤.

(٧) انظر شرح المرادي ١١٧/٦.

(٨) إضافة من «ب»، «ط».

(٩) الارتشاف ١٦٦/١.

(١٠) شرح المرادي ١١٧/٦.

(١١) في «ب»: (وجهان).

(١٢) انظر الخصائص ٣٥/٣، والمزهر ١٣٦/١، وجمع الأمثال ٤٠٢/٢.

« لَمْ اللهُ شَعْنُكَ » أي جمعه ، وكأنه قيل : اجمع نفسك إلينا ، فحذفت ألفها تخفيفاً ، ونظراً إلى أن أصل لام « لَمْ » السكون ، وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام ، فحذفت همزة اللدّرج ، إذ كانت همزة وصل ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام ، وأدغمت ، وقال الفراء ، مركبة فعل بمعنى : أحضر في المتعلّي ، وبمعنى : أتت في اللازم .

واللغة الثانية : أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه ، فتقول : « هَلُمَّا وَهَلُمُّوا وَهَلُمِّي وَهَلُمَّنْ » بالفك ، وهي لغة بني تميم ، وهي عندهم فعل أمر .
 وذهب بعض النحويين إلى أن « هَلُم » في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية ، واستدلّ بالتزامهم الإدغام ، ولو كانت فعلاً لجرت مجرى « رَدَّ » في جواز الضم والكسر والإظهار ، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية ، والتزام أحد الجائزين في كلام العرب كثير .

(ويجب الفك في : أَفْعِل) ، بكسر العين ، (في التعجُّب) بإجماع العرب محافظة [ب/٣٤٩] على الصيغة ، سواء كان متصلاً بالباء أم لا ، فالأول (نحو : أَشَدُّ بَيَاضٍ وَجْهِ الْمُتَّقِينَ ، و) الثاني نحو : (أَحَبُّ إِلَيَّ اللهُ بِالْمُحْسِنِينَ) ، بالفصل بالجار والمجرور .
 والأصل : أحبب بالمحسنين إلى الله ، (وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع) البارز (وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل) ، لأن ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون إلا ساكناً (نحو : حَلَلْتُ ، و : « قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ » [سبا/٥٠] ، و : « شَدَدْنَا أَسْرَهُمْ ») [الإنسان/٢٨] ، والفرق بينه وبين نحو : « رَدَّ » ، و « لَمْ يَرِدَّ » حيث جاز فيه الفك والإدغام أن سكون المضارع المجزوم عارض ، يزول بزوال الجازم ، والأمر محمول عليه ، وسوى بينهم في لغة بكر بن وائل ، قال سييويه^(١) : وزعم الخليل أن ناساً من بكر ابن [٤٠٣] وائل يقولون : « رُدَّنْ ، ومُدَّنْ ، ورُدَّتْ » ، وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء ، فأبقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما .

(وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذاً نحو : لَحَحَتْ عَيْنُهُ) ، بجاءين مهملتين أي : لصقت بالرمص ، بفتح الميم ، وهو وسخ يجتمع في الموق ، فإن سال فهو عمص ، وإن جمد فهو رمص ، قاله في الصحاح^(٢) ، (و : أَلِلَ السَّقَاءُ) ، أي : تغيّرت رائحته ، و « ضَبَّ

(١) الكتاب ٣/٥٣٥ .

(٢) الصحاح (رمص) .

البلدُ»، أي: كثر ضيابه، و«دَبَّ الإنسانُ»، أي: نبت شعره في جبينه، و«صَكَكَ الفرسُ»، أي: اصطكَّت عرقوبه، و«قَطَطَ الشَّعْرُ»، أي: اشتدَّت جعودته، وغير ذلك مما جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل، ك«القَوْد» بالتصحيح، (أو في ضرورة كقوله) وهو [١/٣٥٠] أبو النجم العجلي: [من الرجز]

٩٧٣- (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمُجَزِلِ)

والقياس: «الأَجَلُّ» بالإدغام.

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، جعله الله خالصاً لوجهه، موجِباً للفوز لديه بِمَنِّه وكرمه.

قال مؤلفه: ووافق الفراغ منه يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمان مائة. ثم شرح توضيح الشيخ العلامة جمال الدين بن هشام، للشيخ العلامة المرحوم الشيخ زين الدين خالد النحوي الأزهري؛ تغمدهما الله تعالى برحمته، وأسكنهما فسيح جنَّته؛ في اليوم المبارك يوم الأحد، ثالث عشر من شهر شَوَّال من شهور سنة ثمان وأربعين وألف، على يد أقلِّ عبيد الله، وأحوجهم إلى مغفرته محمدَ الشهرير بابن بلح بن خضير ابن خضر. الوليليّ بلدًا، الشافعيّ مذهبًا، غفر الله له ولوالديه، ولإخوانه في الله، ولجميع المسلمين، آمين، آمين، آمين.

والحمد لله ربِّ العالمين.

وصلَّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريَّته وسلَّم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلى يوم الدين، كلُّما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون.

وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ولا حول ولا قوَّة إلا بالله العليِّ العظيم.

والحمد لله وحده.

٩٧٣- الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٧٥، وشرح شواهد المغني ٤٤٩/١، والمقاصد النحوية

٥٩٥/٤، وخزانة الأدب ٣٩٢/٢، ٣٩٤، وشرح شواهد الشافية ص ٣١٣،

فهرس المحتويات

٣	باب إعمال المصدر وإعمال اسمه
١١	باب إعمال اسم الفاعل
٢٢	باب إعمال اسم المفعول
٢٥	باب أبنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد
٣١	باب مصادر غير الثلاثي
٣٩	باب كيفية أبنية أسماء الفاعلين
٤٣	باب كيفية أبنية أسماء المفعولين
٤٥	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٥٧	باب التعجب
٧٥	باب نَعَمَ وَيَسَّ
٩٢	باب أفعال التفضيل
١٠٧	باب النعت
١٣٢	باب التوكيد
١٤٧	باب العطف
١٥٣	باب عطف النسق
١٩٠	باب البدل
٢٠٥	باب النداء
٢٣٩	باب في ذكر أسماء لازمت النداء
٢٤٣	باب الاستغاثة
٢٤٦	باب التندبة
٢٥١	باب الترخيم

٢٦٨	باب المنصوب على الاختصاص
٢٧٣	باب التحذير
٢٧٩	باب الإغراء
٢٨١	باب أسماء الأفعال
٢٩٥	باب أسماء الأصوات
٢٩٩	باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة
٣١٥	باب ما لا ينصرف
٣٥٦	باب إعراب الفعل المضارع
٤٣٣	باب الإخبار بالذني وفروعه
٤٤٦	باب العدد
٤٧٣	باب كنايات العدد
٤٧٩	باب الحكاية
٤٨٧	باب التأنيث
٥٠٠	باب المقصور والممدود
٥٠٦	باب كيفية التثنية
٥١١	باب جمع المذكر السالم
٥١٣	باب جمع المؤنث السالم
٥١٩	باب التكسير
٥٥٩	باب التصغير
٥٨٧	باب النسب
٦١٥	باب الوقف
٦٣٩	باب الإمالة
٦٥٣	باب التصريف
٦٨٩	باب الإبدال
٧٤٤	باب نقل حركة الحروف
٧٥١	باب الحذف
٧٥٦	باب الإدغام اللائق بالتصريف

الفهارس العامة لكتاب

شرح

التصريح على التوضيح

في

التصريح بضموت التوضيح

في النحو

وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى المتوفى سنة ٩٠٥ هـ
على «أوضح المسالك إلى الفقهية أبي مالك» للإمام العلامة
جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري

إعداد

محمد باسل عيون السود

الجزء الثالث

منشورات

محمّد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الطريف، شارع البحري، بناية ملكات
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩٦١ ١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

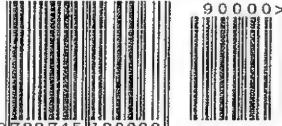
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3006-4



9 782745 130068

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	الجزء والصفحة
الحمد لله	الفاتحة/٢	٦٥٨/٢ ، ٢٠٦/١
الحمد لله رب العالمين	الفاتحة/٢	١٠٩/٢
إياك نعبد	الفاتحة/٥	١٠٩/١
اهدنا الصراط المستقيم	الفاتحة/٦	١٩٢/٢
صراط الذين أنعمت عليهم	الفاتحة/٧	١٩٢/٢ ، ٥٥٦/١
صراط الذين أنعمت عليهم	الفاتحة/٧	٢٩٣/٢
ولا الضالّين	الفاتحة/٧	١٥٩/٢
ذلك الكتاب لا ريب فيه	البقرة/٢	٦١١ ، ١٤٦/١
ومما رزقناهم ينفقون	البقرة/٣	١٧٤/١
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	البقرة/٦	١٨٩/١
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	البقرة/٦	١٦٨ ، ١٥٨/٢
أأنذرتهم	البقرة/٦	٧٠٨ ، ٣١٠/٢
وعلى أبصارهم غشاوة	البقرة/٧	٢١١ ، ٢٠٩/١
وعلى أبصارهم غشاوة	البقرة/٧	٦٤٩/٢
ذهب الله بنورهم	البقرة/١٧	٦٤٦/١
يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق ...	البقرة/١٩	٥١١/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
يا أيها الناس	البقرة / ٢١	٢٢٨/٢
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا	البقرة / ٢٤	٤٧٢ ، ٨٥/١
إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة	البقرة / ٢٦	٦٧١ ، ١٧٣/١
فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم ...	البقرة / ٢٦	٤٢٦/٢
كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم	البقرة / ٢٨	٥٧/٢
خلق لكم ما في الأرض جميعاً	البقرة / ٢٩	١٣٤/٢
سبع سموات	البقرة / ٢٩	٤٥٥/٢
إني جاعل في الأرض خليفة	البقرة / ٣٠	١٩/٢
وعلم آدم الأسماء كلها	البقرة / ٣١	٣٩١ ، ٣٩٠/١
هؤلاء إن كنتم صادقين	البقرة / ٣٢	٣١٠/٢
اسكن أنت وزوجك الجنة	البقرة / ٣٥	١٨٧/٢
وكلاً منها رغداً	البقرة / ٣٥	٤٩٣/١
اهبطوا بعضكم لبعض عدو	البقرة / ٣٦	٦١٠/١
فتلقى آدم من ربه كلمات	البقرة / ٣٧	٣٩٥/١
فلا خوف عليهم	البقرة / ٣٨	٧٣١/١
ولا تكونوا أول كافر به	البقرة / ٤١	١٠١/٢
يظنون أنهم ملاقو ربهم	البقرة / ٤٦	٣٦٢/١
واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً	البقرة / ٤٨	١١٥/٢ ، ٦٥٣/١
وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب ...	البقرة / ٦٠	١٨٦/٢
فانفجرت منه اثنتا عشرة	البقرة / ٦٠	٤٦٠/٢
يأمركم	البقرة / ٦٧	١١٧/١
إنها بقرة لا فارض ولا بكر	البقرة / ٦٨	١٨٠/٢
لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك	البقرة / ٦٨	٧٠٨/١
عوان بين ذلك	البقرة / ٦٨	١٤٦/١
إن البقر تشابه علينا	البقرة / ٧٠	٤٥١/٢
وما كادوا يفعلون	البقرة / ٧١	٢٨٤ ، ٢٨٠/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
وإن منها لما يهبط من خشية الله	البقرة/ ٧٤	٥١٤/١
وما الله بغافل	البقرة/ ٧٤	٢٧٢/١
يعلم ما يسرون وما يعلنون	البقرة/ ٧٧	١٧٤/١
ثم أتتم هؤلاء تقتلون أنفسكم	البقرة/ ٨٥	٢١٠ ، ٢٠٩/٢
ففرقًا كذبتهم وفرقًا تقتلون	البقرة/ ٨٧	٤١٨/١
ولما جاءهم كتاب من عند الله مصلق	البقرة/ ٨٩	٥٨٥/١
بشس ما اشتروا به	البقرة/ ٩٠	٨١/٢
مصدقًا لما معهم	البقرة/ ٩١	٦٤٤/١
وأشربوا في قلوبهم العجل	البقرة/ ٩٣	٧٢٧/١
ولن يتمنوه أبدًا	البقرة/ ٩٥	٣٥٧/٢
يود أحدهم لو يعمر	البقرة/ ٩٦	١٤٩/١
يود أحدهم لو يعمر	البقرة/ ٩٦	٤١٧ ، ٤١٦/٢
ولتجدنهم أحرص الناس	البقرة/ ٩٦	١٠٣/٢
ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق	البقرة/ ١٠٢	٣٧٠/١
ولوا أنهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير	البقرة/ ١٠٣	٤٢٥/٢
ما ننسخ من آية	البقرة/ ١٠٦	٦٤٠/١
لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارًا حسدًا	البقرة/ ١٠٩	٣٦٧/١
واذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم	البقرة/ ١٢٢	٣٠٤/١
وإذ ابتلى إبراهيم ربه	البقرة/ ١٢٤	٤١٥/١
من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر	البقرة/ ١٢٦	١٦٠/٢
وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت	البقرة/ ١٢٧	٦٩٩/١
إن الله اصطفى	البقرة/ ١٣٢	٣١٢/١
قالوا نعبد إلهك وإله آبائك	البقرة/ ١٣٣	١٨٢/٢
وقالوا كونوا هودًا أو نصارى	البقرة/ ١٣٥	١٧٣/٢
فإن آمنوا بمثل ما آمننت به	البقرة/ ١٣٧	٦٥٥/١
فسيكفيهم الله	البقرة/ ١٣٧	١١٠/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
صبغة الله	البقرة/ ١٣٨	٢٩١/٢
أم تقولون إن إبراهيم	البقرة/ ١٤٠	٤٧٩/٢ ، ٣٨٤/١
ما ولّاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها	البقرة/ ١٤٢	١٥٠/١
وإن كانت لكبيرة	البقرة/ ١٤٣	٣٢٧/١
لئلا يكون للناس عليكم حجة	البقرة/ ١٥٠	٣٨٨/٢
كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم	البقرة/ ١٦٧	٥١٥/٢ ، ٣٨٦/١
كمثل الذي ينطق	البقرة/ ١٧١	١٦٨/١
ليس البر أن تولوا وجوهكم	البقرة/ ١٧٧	٢٧٢ ، ٢٤٢/١
ولكن البر من آمن بالله	البقرة/ ١٧٧	٧٢٧/١
ولكم في القصاص حياة	البقرة/ ١٧٩	٦٤٩/١
فعلة من أيام آخر	البقرة/ ١٨٤	٣٢٧/٢
وأن تصوموا خير لكم	البقرة/ ١٨٤	١٨٩ ، ١٤٩/١
وأن تصوموا خير لكم	البقرة/ ١٨٤	٣٦٢/٢
شهر رمضان	البقرة/ ١٨٥	٧٥٧/٢
ولتكبروا الله على ما هداكم	البقرة/ ١٨٥	٦٥١/١
ثم أتموا الصيام إلى الليل	البقرة/ ١٨٧	٦٥٦ ، ٥٣٧/١
وأنتم عاكفون في المساجد	البقرة/ ١٨٧	٨٤/١
ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة	البقرة/ ١٩٥	٦٤٨/١
فإن أحصرتم	البقرة/ ١٩٦	٤٢٢/١
فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج	البقرة/ ١٩٧	١٥٩/٢
وما تفعلوا من خير يعلمه الله	البقرة/ ١٩٧	٣٩٩/٢
واذكروه كما هداكم	البقرة/ ١٩٨	٦٥٤/١
ألد الخصام	البقرة/ ٢٠٤	٥٥٧/٢
قضي الأمر	البقرة/ ٢١٠	٧٦٢/٢
أم حسبتم أن تدخلوا الجنة	البقرة/ ٢١٤	١٨٩/٢
وزلزلوا حتى يقول الرسول	البقرة/ ٢١٤	٣٧٤ ، ٣٧٣/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
متى نصر الله	البقرة/ ٢١٤	٤٣/١
وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم	البقرة/ ٢١٥	٣٩٠/١
وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم	البقرة/ ٢١٦	٢٩٠/١
وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم	البقرة/ ٢١٦	٢٩٠/١
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه	البقرة/ ٢١٧	١٩٤/٢
وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام	البقرة/ ٢١٧	١٨٣/٢
ومن يرتدد منكم عن دينه	البقرة/ ٢١٧	٧٦٣/٢
والله يعلم المفسد من المصلح	البقرة/ ٢٢٠	٦٤١/١
ولعبد مؤمن خير من مشرك	البقرة/ ٢٢١	٢١١ ، ٢١٠/١
تربص أربعة أشهر	البقرة/ ٢٢٦	٦٧٥/١
والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء	البقرة/ ٢٢٨	٥٢٢/٢
والمطلقات يتربصن	البقرة/ ٢٢٨	٨٦ ، ٥٢/١
ثلاثة قروء	البقرة/ ٢٢٨	٤٥٥ ، ٤٥٠/٢
حتى تنكح زوجاً غيره	البقرة/ ٢٣٠	٧٣٧/١
ذلك يوعظ به	البقرة/ ٢٣٢	١٤٥/١
والله يعلم وأنتم لا تعلمون	البقرة/ ٢٣٢	٣٧٨/١
والوالدات يرضعن	البقرة/ ٢٣٣	٢٦٨/٢
لمن أراد أن يتم الرضاعة	البقرة/ ٢٣٣	٣٦٢/٢
تضارّ	البقرة/ ٢٣٣	٤٣٩/١
إلا أن يعفون	البقرة/ ٢٣٧	٨٦/١
وأن تعفوا أقرب للتقوى	البقرة/ ٢٣٧	٨٦/١
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى	البقرة/ ٢٣٨	١٥٨/٢
فإن خفتهم فرجالاً أو ركباً	البقرة/ ٢٣٩	٦١٤/١
ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف ...	البقرة/ ٢٤٣	٦١٠/١
هل عسيتم إن كتب عليكم القتال	البقرة/ ٢٤٦	٢٩٢/١
فمن شرب منه فليس مني	البقرة/ ٢٤٩	٥٤٣/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
فشربوا منه إلا قليل منهم	البقرة/٢٤٩	٥٤٠ ، ٥٣٧/١
ولولا دفع الله الناس	البقرة/٢٥١	٨٠٥/٢ ، ٣٩٥/١
فضلنا بعضهم على بعض	البقرة/٢٥٣	٦٩٢/١
من قبل أن يأتي	البقرة/٢٥٤	٣٦٢/٢
لا بيع فيه ولا خلة	البقرة/٢٥٤	٣٤٥/١
أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها	البقرة/٢٥٩	٥٨٧/١
لم يتسنّه وانظر	البقرة/٢٥٩	٦٣٣ ، ٦٣٢/٢
لم يتسنّه وانظر	البقرة/٢٥٩	٦٣٧/٢
ربّ أرني كيف تحيي الموتى	البقرة/٢٦٠	٣٩١/١
فخذ أربعة من الطير	البقرة/٢٦٠	٤٤٩/٢
سبع سنابل	البقرة/٢٦١	٤٥٥/٢
ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله	البقرة/٢٦٥	٥١٤/١
ولا تيمموا	البقرة/٢٦٧	٧٦١/٢
فنعماً هي	البقرة/٢٧١	٨١ ، ٨٠/٢
ما بقي من الربا	البقرة/٢٧٨	٧٦٢/٢
وإن كان ذو عسرة	البقرة/٢٨٠	٢٤٩/١
واتقوا يوماً تُرجعون فيه إلى الله	البقرة/٢٨١	١١٥ ، ١١٤/٢
أن يُملّ هو	البقرة/٢٨٢	١٠٣/١
فتذكر إحداهما الأخرى	البقرة/٢٨٢	٣٢٧/٢
لله ما في السموات	البقرة/٢٨٤	٦٣٣/١
يحاسبكم	البقرة/٢٨٤	٤٠٨/٢
فيغفر لمن يشاء	البقرة/٢٨٤	٤٠٨/٢
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت	البقرة/٢٨٦	٤٧٧/٢
لا تؤاخذنا	البقرة/٢٨٦	٣٩٣/٢
هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات ...	آل عمران/٧	٤٢٦/٢
وما يعلم تأويله إلا الله	آل عمران/٧	٤٢٧ ، ٤٢٦/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
والراسخون في العلم	آل عمران ٧/	٤٢٦/٢ ، ٤٢٧
لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً	آل عمران ١٠/	٦٤١/١
إن في ذلك لعبرة	آل عمران ١٣/	٢٩٩/١ ، ٣١٤
شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو ...	آل عمران ١٨/	٤٦٨/١ ، ٥٧٣
ووفيت كل نفس	آل عمران ٢٥/	٦٨٨/١
يوم تجد كل نفس	آل عمران ٣٠/	٦٨٨/١
وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه ...	آل عمران ٣٠/	٤١٧/٢
ويحذركم الله نفسه	آل عمران ٣٠/	٢٧٥/٢
إن كنتم تحبون الله فاتبعوني	آل عمران ٣١/	٤٠٥/٢
إن الله اصطفى	آل عمران ٣٣/	٣١٢/١
إني نذرت لك ما في بطني	آل عمران ٣٥/	١٥٧/١
أن الله يبشرك بيحيى مصداقاً بكلمة من الله ...	آل عمران ٣٩/	٦٠١/١
إن هذا هو القصص الحق	آل عمران ٦٢/	٣١٤/١
ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار	آل عمران ٧٥/	٦٤٨/١
كونوا ربانيين	آل عمران ٧٩/	٢٤٠/١
ملء الأرض ذهباً ولو	آل عمران ٩١/	٦٢٢/١
لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون	آل عمران ٩٢/	٦٣٧/١
آيات بينات	آل عمران ٩٧/	١٤٩/٢
مقام إبراهيم	آل عمران ٩٧/	١٤٩/٢
ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً	آل عمران ٩٧/	١٩٣/٢
فأصبحتم بنعمته إخواناً	آل عمران ١٠٣/	٢٣٤/١
فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم	آل عمران ١٠٦/	٤٢٦/٢ ، ٤٢٩
وأما الذين ابيضت وجوههم	آل عمران ١٠٧/	٤٢٦/٢
ففي رحمة الله هم فيها خالدون	آل عمران ١٠٧/	١٤٤/٢
وما يفعلوا من خير فلن يكفروه	آل عمران ١١٥/	٤٠٦/٢
عليم بذات الصدور	آل عمران ١١٩/	٦٣١/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
وأنتم الأعلون	آل عمران / ١٣٩	٥١٢/٢ ، ٦٧/١
ولمّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين	آل عمران / ١٤٢	٣٧٥/٢
لقد كنتم تمنون	آل عمران / ١٤٣	٧٦١/٢
وما محمد إلا رسول	آل عمران / ١٤٤	٢٦٢ ، ٢١٥/١
وما محمد إلا رسول	آل عمران / ١٤٤	٥٣٩/١
يغشى طائفة منكم	آل عمران / ١٥٤	٢١٠/١
وطائفة قد أهمتهم أنفسهم	آل عمران / ١٥٤	٢١٠/١
ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون	آل عمران / ١٥٨	٣٠١/٢
وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده	آل عمران / ١٦٠	٤٠٥/٢
حتى يميز الخبيث من الطيب	آل عمران / ١٧٩	٦٤١/١
ولا يحسن الذين ييخلون بما آتاهم الله من ...	آل عمران / ١٨٠	٣٧٩/١
لتبلون	آل عمران / ١٨٦	١١٧، ٥٦، ٥٣، ٥٢/١
ربنا إنا سمعنا منادياً	آل عمران / ١٩٣	٦٢٠/٢ ، ١٠٠/١
تساءلون به والأرحام	النساء / ١	١٨٣/٢
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع	النساء / ٣	٣٢٦/٢ ، ١٥٧/١
جعل الله لكم قياماً وازرقوهم	النساء / ٥	٧١٢/٢
وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ...	النساء / ٩	٤١٨/٢
يوصيكم الله في أولادكم	النساء / ١١	٥٦٢/١
فإن كن نساء	النساء / ١١	٥٦١/١
وله أخ	النساء / ١٢	٥٨/١
واللذان يأتياها منكم	النساء / ١٦	١٥١/١
حرمت عليكم أمهاتكم	النساء / ٢٣	٢٩١/٢
وبنات الأخ	النساء / ٢٣	٥٨/١
كتاب الله عليكم	النساء / ٢٤	٢٩١/٢
وخلق الإنسان ضعيفاً	النساء / ٢٨	١٨١/١
واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً	النساء / ٣٦	٦٠٩/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
وإن تك حسنة يضاعفها	النساء / ٤٠	٢٥٩/١
فإذا لا يؤتون	النساء / ٥٣	٣٦٩/٢
نعمًا يعظكم به	النساء / ٥٨	٨١ ، ٨٠/٢
ما فعلوه إلا قليل منهم	النساء / ٦٦	٥٤٣/١
فانفروا ثبات	النساء / ٧١	٨١ ، ٧١/١
وإن منكم لمن ليبطئن	النساء / ٧٢	١٦٩/١
يا ليتني كنت معهم فأفوز	النساء / ٧٣	٣٧٦/٢* ١١٩/١
ولا تظلمون فتيلًا	النساء / ٧٧	٢٧٣/١
أيما تكونوا يدرككم الموت	النساء / ٧٨	٤٠٣ ، ٣٩٩/٢
وأرسلناك للناس رسولاً	النساء / ٧٩	٦٠٥ ، ٥٩١/١
كفى بالله شهيداً	النساء / ٧٩ *	٤٢٥ ، ٣٩٥/١
وإذا حييتم	النساء / ٨٦	٤٢٢/١
فحيوا بأحسن منها	النساء / ٨٦	٨٤/١
ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ...	النساء / ١٠٠	٤٠٩/٢
من يعمل سوءاً يجز به	النساء / ١٢٣	٣٩٩/٢
واتخذ الله إبراهيم خليلاً	النساء / ١٢٥	٣٦٧/١
وترغبون أن تنكحوهن	النساء / ١٢٧	٥١٨ ، ٤٦٩/١
وإن امرأة خافت	النساء / ١٢٨	٢٠٤/٢ ، ٣٧/١
وإن امرأة خافت من بعلها	النساء / ١٢٨	٤١٠/٢
أن يصلحها	النساء / ١٢٨	٧٣٩/٢
فلا تميلوا كل الميل	النساء / ١٢٩	٤٩٦/١
لم يكن الله ليغفر لهم	النساء / ١٣٧	٣٧١/٢ ، ٢٦٠/١
وقاموا كسالى	النساء / ١٤٢	٥٧٠/١
فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا ...	النساء / ١٥٣	١٦٠/٢
فيما نقضهم	النساء / ١٥٥	٦٦٥/١
وقولهم إنا قتلنا المسيح	النساء / ١٥٧	٤٧٩/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
ما لهم به من علم إلا اتباع الظن	النساء/١٥٧	٥٤٧/١
وكلم الله موسى تكليماً	النساء/١٦٤	٤٩١/١
ولا تقولوا على الله إلا الحق	النساء/١٧١	٥٣٩/١
انتهوا خيراً لكم	النساء/١٧١	٤٧٣/١
يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم ...	النساء/١٧٤	٤٢٦/٢
فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم ...	النساء/١٧٥	٤٢٦/٢
آمنوا بالله	النساء/١٧٥	٦٣٣/١
ولا الهدي ولا القلائد	المائدة/٢	١٥٩/٢
اليوم أكملت لكم دينكم	المائدة/٣	١٨٢/١
وامسحوا برؤوسكم	المائدة/٦	٦٤٧/١
وأرجلكم	المائدة/٦	١٥٩/٢
وأرجلكم إلى الكعبين	المائدة/٦	٥٢١/٢
فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم	المائدة/١٣	٦٤٨/١
أن تقولوا ما جئنا من بشير	المائدة/١٩	٣٩٥/١
قال رجالان	المائدة/٢٣	٤١٢ ، ٤٠٣/١
إننا هاهنا قاعدون	المائدة/٢٤	١٤٧/١
إلى الله مرجعكم	المائدة/٢٥	٥٩/١
والسارق والسارقة فاقطعوا	المائدة/٣٨	٤٤٧/١
شرعة ومنهلاً	المائدة/٤٨	١٥٨/٢
إلى الله مرجعكم	المائدة/٤٨	٦٣٣/١
وقد دخلوا بالكفر	المائدة/٦١	٦٤٧/١
وإن لم تفعل فما بلغت رسالته	المائدة/٦٧	٣٩٦/٢
إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون	المائدة/٦٩	٣٢٣ ، ٣٢١/١
من آمن بالله واليوم الآخر	المائدة/٦٩	٣٢٢/١
وحسبوا أن لا تكون فتنة	المائدة/٧١	٣٦٦/٢ ، ٣٣١/١
ثم عموا وصموا كثير منهم	المائدة/٧١	١٩٢/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة	المائدة ٧٣/	٤٦٦/٢
وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول	المائدة ٨٣/	٧٠١/١
وما لنا لا نؤمن بالله	المائدة ٨٤/	٦١٢/١
من أوسط ما تطعمون أهليكم	المائدة ٨٩/	٧٣/١
هدياً بالغ الكعبة	المائدة ٩٥/	٦٨٠/١
أو كفارة طعام مساكين	المائدة ٩٥/	١٤٨/٢
جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس	المائدة ٩٧/	٧١٢/٢
عليكم أنفسكم	المائدة ١٠٥/	٢٨٦/٢
فأخراهم يقومون	المائدة ١٠٧/	٣٢٧/٢
يا عيسى ابن مريم	المائدة ١١٠/	٢١٩/٢
ونعلم أن قد صدقتنا	المائدة ١١٣/	٣٣١/١
ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون ...	المائدة ١١٤/	١٩٩/٢
فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً	المائدة ١١٥/	٤٩٤/١
إن كنتُ قلته فقد علمته	المائدة ١١٦/	٤٠٤/٢
هذا يوم ينفع	المائدة ١١٩/	٧٠٦/١
رضي الله عنهم	المائدة ١١٩/	٦٣٣/١
الحمد لله	الأنعام ١/	٢١٨/٢
وأجل مسمى عنده	الأنعام ٢/	٢١٩/١
يعلم سرهم ويجواكم	الأنعام ٣/	١٧٤/١
وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير	الأنعام ١٧/	٤٠٥/٢
ومنهم من يستمع إليك	الأنعام ٢٥/	١٦٧/١
يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون	الأنعام ٢٧/	٣٧٦/٢
ولوا ردّوا	الأنعام ٢٨/	٤٤٠/١
ولقد جاءك من نبي المرسلين	الأنعام ٣٤/	١٢٧/٢
وإن كان كبر عليك إعراضهم فإن استطعت ...	الأنعام ٣٥/	٤١١/٢
والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات	الأنعام ٣٩/	٢٣٢/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين	الأنعام / ٤٨	٥٨٩/١
ولا تطرد الذين يدعون ربهم	الأنعام / ٥٢	٣٧٧/٢
بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك ...	الأنعام / ٥٢	٣٧٧/٢
من عمل منكم سوءاً بجهالة	الأنعام / ٥٤	٣٠٤/١
فإنه غفور رحيم	الأنعام / ٥٤	٣٠٤/١
وما تسقط من ورقة	الأنعام / ٥٩	٤٢٥/١
إليه مرجعكم	الأنعام / ٦٠	٦٣٣/١
قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر	الأنعام / ٦٣	٤٠٠/١
قل الله ينجيكم منها	الأنعام / ٦٤	٤٠٠/١
وكذب به قومك	الأنعام / ٦٦	٤١٠/١
وأمرنا لنسلم لرب العالمين	الأنعام / ٧١	٣٨٧/٢
أتحلجونني	الأنعام / ٨٠	١١٧/١
ولا تخافون أنكم أشركتم	الأنعام / ٨١	٣٠٢/١
فأبي الفريقين أحق بالأمن	الأنعام / ٨١	٧٠٩ ، ٤٣/١
اليسع	الأنعام / ٨٦	٢٣٠/٢
فبهدهم اقتله قل	الأنعام / ٩٠	٦٣٧ ، ٦٣٣/٢
ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم	الأنعام / ٩١	١٨١/٢
وهذا كتاب أنزلناه مبارك	الأنعام / ٩٢	٢٥٢/١
لقد تقطع بينكم	الأنعام / ٩٤	٤٢٧ ، ٢٦٥/١
يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي	الأنعام / ٩٥	١٨٥/٢
وجعل الليل سكناً والشمس	الأنعام / ٩٦	٢٠ ، ١٩/٢
شياطين الإنس	الأنعام / ١١٢	٦٧٤/١
لو شاء ربك ما فعلوه	الأنعام / ١١٢	٤٢٤/٢
وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً	الأنعام / ١١٤	٥٧٣ ، ٥٧٢/١
إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله	الأنعام / ١١٧	٥١٩/١
وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها	الأنعام / ١٢٣	١٠٣ ، ١٠٢/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
الله أعلم حيث يجعل رسالته	الأنعام / ١٢٤	٥١٨/١
من تكون له عاقبة الدار	الأنعام / ١٣٥	٢٥٩/١
وكذلك زين لكثير من المشركين قتل ...	الأنعام / ١٣٧	٧٣٢/١
ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا	الأنعام / ١٣٩	٥٩٩/١
الذكورين	الأنعام / ١٤٣	٦٨٨/٢ ، ١٨٠/١
ما أشركنا ولا آباؤنا	الأنعام / ١٤٨	١٨١/٢
ولا تقتلوا أولادكم من إملاق	الأنعام / ١٥١	٥١٢/١
قل تعالوا أتْلُ	الأنعام / ١٥١	٣٨٣/٢
تماماً على الذين أحسن	الأنعام / ١٥٤	١٧٣/١
ثم آتينا موسى الكتاب	الأنعام / ١٥٤	١٦٥/٢
وهذا كتاب أنزلناه مبارك	الأنعام / ١٥٥	٢٥٢/١
لا ينفع نفساً إيمانها	الأنعام / ١٥٨	٦٨٩/١
من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها	الأنعام / ١٦٠	٤٥٢/٢
محيي ومماتي	الأنعام / ١٦٢	٧٣٩ ، ٨٩/١
محيي ومماتي	الأنعام / ١٦٢	٣١٠/٢
أهلكناها فجاءها بأسنا	الأعراف / ٤	١٦١/٢
فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون	الأعراف / ٤	٦١١/١
ومن خفت موازينه	الأعراف / ٩	٤٢٧/١
اسكن أنت وزوجك الجنة	الأعراف / ١٩	١٨١/٢
ما ووري عنهما	الأعراف / ٢٠	٧٢٤/٢
وطفقا يخصِفان	الأعراف / ٢٢	٢٨٩ ، ٢٨٢/١
ولباس التقوى ذلك خير	الأعراف / ٢٦	٢٠٣/١
قال ادخلوا في أمم	الأعراف / ٣٨	٦٤٩/١
قالت أخراهم لأولاهم	الأعراف / ٣٨	٣٢٨/٢
وقالت أولاهم لأخراهم	الأعراف / ٣٩	٣٢٨/٢
ومن فوقهم غواش	الأعراف / ٤١	٣١٩/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
تبارك الله	الأعراف / ٥٤	٣٩٣ ، ٣٩٢/١
وإدعوه خوفاً وطمعاً	الأعراف / ٥٦	٥١٤/١
إن رحمة الله قريب من المحسنين	الأعراف / ٥٦	٦٨٢/١
أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ	الأعراف / ٦٣	٤٦٨/١
وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا	الأعراف / ٧٤	٥٧٧/١
وَإِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا	الأعراف / ٨٦	٦٩٨/١
وَنَصَحْتُ لَكُمْ	الأعراف / ٩٧	٤٦٧/١
أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَيْنَاهُمْ	الأعراف / ١٠٠	٣٣١/١
وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ	الأعراف / ١٠٢	٣٢٧/١
حَقِيقَ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ	الأعراف / ١٠٥	٦٥١/١
وَجَاءَ السَّحَرَةُ	الأعراف / ١١٣	٥٣٣/٢
مَهُمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ	الأعراف / ١٣٢	٣٩٩ ، ٣٩٨/٢
وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً فَتَمْ مِيقَاتٍ رَبِّهِ ...	الأعراف / ١٤٢	٤٦١/٢ ، ٦٩/١
فَتَمْ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً	الأعراف / ١٤٢	٥٧٦/١
لَنْ تَرَانِي	الأعراف / ١٤٣	٣٥٧/٢
وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ	الأعراف / ١٤٩	٤٢٢/١
قَالَ ابْنُ أُمِّ	الأعراف / ١٥٠	٢٣٧/٢
آمَنُوا بِهِ	الأعراف / ١٥٧	٦٣٣/١
وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ ...	الأعراف / ١٦٠	١٨٦/٢
وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتِي عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا	الأعراف / ١٦٠	٤٦١/٢
قَالَتْ أُمَّةٌ	الأعراف / ١٦٤	٣٤/١
إِنْ رَبِّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ	الأعراف / ١٦٧	٣٠٢/١
وَالْدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ	الأعراف / ١٦٩	٢٠٣/١
وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا ...	الأعراف / ١٧٠	٢٠٣/١
وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا	الأعراف / ١٧٦	٤٢٠/٢
وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ	الأعراف / ١٧٧	٢٤٤/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
فبأي حديث	الأعراف/ ١٨٥	٧١١/١
من يضل الله فلا هادي له ويذرهم	الأعراف/ ١٨٦	٤٠٨/٢
هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل ...	الأعراف/ ١٨٩	١٦٤/٢
سواء عليكم أدعوتهم أم أنتم صامتون	الأعراف/ ١٩٣	١٦٨/٢
إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم	الأعراف/ ١٩٤	٢٧١/١
كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن ...	الأنفال/ ٥	٣٠١/١
كأنما يساقون إلى الموت	الأنفال/ ٦	٣١٦/١
وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم	الأنفال/ ٧	٣٠٤/١
فاضربوا فوق الأعناق	الأنفال/ ١٢	٥٢١/٢
فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم	الأنفال/ ١٧	٤١٢/٢ ، ٣٣٥/١
وإن تعودوا نعد	الأنفال/ ١٩	٤٠١ ، ٣٩٩/٢
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة	الأنفال/ ٢٥	٣٠٣/٢
واذكروا إذ أنتم قليل	الأنفال/ ٢٦	٦٩٨/١
وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء	الأنفال/ ٣٥	٢٤٣/١
والركب أسفل منكم	الأنفال/ ٤٢	٢٠٦/١
ويحيى من حي عن بينة	الأنفال/ ٤٢	٧٦٠/٢
إذ يريكم الله في منامك قليلاً ولو أراكمهم ...	الأنفال/ ٤٣	٣٨٦ ، ١١٢/١
وإذ يريكمهم إذ التقيتم في أعينكم قليلاً	الأنفال/ ٤٤	٣٩٠/١
من بعد ما أراكم ما تحبون	الأنفال/ ٤٤	٣٨٩/١
إن شر الدواب عند الله الذين كفروا	الأنفال/ ٥٥	١٥٦/١
وإما تخافن	الأنفال/ ٥٨	٣٠١/٢
وإن جنحوا للسلم فاجنح لها	الأنفال/ ٦١	٤٨٨/٢
فإن حسبك الله	الأنفال/ ٦٢	٧٢٢/١
إن يكن منكم عشرون صابرون	الأنفال/ ٦٥	٦٩/١
تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة	الأنفال/ ٦٧	٧٣٠/١
أن الله بريء من المشركين ورسوله	التوبة/ ٣	٣٢٠/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
وإن أحد من المشركين استجارك	التوبة/٦	٤٠٣ ، ٣٩٦/١
وإن أحد من المشركين استجارك	التوبة/٦	٧٠١ ، ٤٦٠/١
وإن أحد من المشركين استجارك	التوبة/٦	٤٠٠ ، ٢٩٣/٢
أئمة	التوبة/١٢	٧٣٣ ، ٧٠٧/٢
ألا تقاتلون قومًا نكثوا أيمانهم	التوبة/١٣	٣٥٦/١
قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم	التوبة/٢٤	٣٢٧/٢ ، ٩٥/٢
أحب إليكم من الله ورسوله	التوبة/٢٤	٣٢٧/٢
وإن خفتكم عيلة فسيغنيكم الله من فضله	التوبة/٢٨	٤٠٦/٢
حتى يعطوا الجزية عن يد	التوبة/٢٩	٧/٢
اتخذوا أحبارهم	التوبة/٣١	٥٢٥/٢
يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم	التوبة/٣٢	٤/٢
ويأبى الله إلا أن يتم نوره	التوبة/٣٢	٥٤٠/١
إن علة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا	التوبة/٣٦	٢٧٤ ، ٧٩/٢
أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة	التوبة/٣٨	٦٤٠/١
فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل	التوبة/٣٨	٦٤٩/١
إذ أخرجهم الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في ...	التوبة/٤٠	٦٩٩/١
إذ أخرجهم الذين كفروا ثاني اثنين	التوبة/٤٠	٤٦٦/٢
إذ هما في الغار	التوبة/٤٠	١٨٢/١
إن نعف عن طائفة منكم	التوبة/٦٦	٤٢٥/١
نعذب طائفة	التوبة/٦٦	٤٢٥/١
وخضتكم كالذي خاضوا	التوبة/٦٩	٤٩/١
وأعينهم تفيض من الدمع	التوبة/٩٢	٥٢٢/٢
وآخرون اعترفوا	التوبة/١٠٢	٣٢٧/٢
خذ من أموالهم صدقة تطهرهم	التوبة/١٠٣	٣٨٣/٢
وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم	التوبة/١٠٣	٣٠٦/١
من أول يوم أحق أن تقوم فيه	التوبة/١٠٨	٦٣٨/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
وليجدوا فيكم غلظة	التوبة / ١٢٣	١١/١
بالمؤمنين رؤوف رحيم	التوبة / ١٢٨	٤٧٩/١
إليه مرجعكم جميعاً	يونس / ٤	٥٩٢/١
دعواهم فيها سبحانه اللهم	يونس / ١٠	٣٠٧/١
وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين	يونس / ١٠	٣٣١/١
وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين	يونس / ١٠	٣٦٦ ، ٣٦٣/٢
إئت بقرآن	يونس / ١٥	٧٠٥/٢
ولا أدراكم به	يونس / ١٦	٣٦٠/١
إذا لهم مكر في آياتنا	يونس / ٢١	٢٠٦/١
حتى إذا أخذت الأرض زخرفها	يونس / ٢٤	٤٢٤/٢
كأن لم تغن بالأمس	يونس / ٢٤	٣٣٥/١
وما كان هذا القرآن أن يفترى	يونس / ٣٧	٣٧٢/٢
ومنهم من يستمعون إليك	يونس / ٤٢	١٦٧/١
إن الله لا يظلم الناس شيئاً	يونس / ٤٤	٣١١/١
الآن	يونس / ٥١	٦٨٨/٢
فبذلك فليفرحوا	يونس / ٥٨	٣٩٥/٢ ، ٥١/١
ألا إن أولياء الله	يونس / ٦٢	٣٠٠/١
ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم	يونس / ٦٢	٣٥٥/١
له ما في السموات وما في الأرض	يونس / ٦٨	٦٣٣/١
فإن توليتم فما سألتكم من أجر	يونس / ٧٢	٤٠٦/١٢
وتكون لكما الكبرياء	يونس / ٧٨	٢٥٩/١
ولا تتبعان	يونس / ٨٩	٣١٠/٢ ، ٥٣/١
إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل	يونس / ٩٠	٤١١/١
ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً	يونس / ٩٩	٥٧٢/١
لآمن من في الأرض كلهم جميعاً	يونس / ٩٩	٦٠٦/١
أيكم أحسن عملاً	هود / ٧	٧٠٩/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم	هود / ٨	٣٥٦ ، ٢٤٥/١
ليس مصروفًا	هود / ٨	٢٣٤/١
إنما أنت نذير	هود / ١٢	٢١٥/١
كالأعمى والأصم	هود / ٢٤	٨٤/١
أنزل مكمومها	هود / ٢٨	١١٠/١
ولكني أراكم قومًا تجهلون	هود / ٢٩	١٢٠/١
هم أراذلنا	هود / ٣٧	١٠٢/٢
وقال اركبوا فيها	هود / ٤١	٦٥٠/١
وغيض الماء وقضي الأمر	هود / ٤٤	٤٢٢/١
وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك	هود / ٥٣	٦٥٣/١
ولا تضرونه شيئًا	هود / ٥٧	٤٩٧/١
وهذا بعلي شيخًا	هود / ٧٢	٦٠٤ ، ٨٦٩/١
ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك	هود / ٨١	٥٤٣/١
كما بعدت ثمود	هود / ٩٥	١٢٣/٢
يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار	هود / ٩٨	١٨٤/٢
فمنهم شقي وسعيد	هود / ١٠٥	٤١/١
خالدين فيها ما دامت السموات والأرض	هود / ١٠٧	٢٤٩/١
ما دامت السموات والأرض	هود / ١٠٧	٢٣٨/١
فعال لما يريد	هود / ١٠٧	٦٤٤/١
وإن كلاً لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم	هود / ١١١	٣٢٦/١
ولا يزالون مختلفين	هود / ١١٨	٢٣٥/١
يا أبت	يوسف / ٤	٢٣٥/٢
أحد عشر كوكبًا	يوسف / ٤	٦١٩ ، ٤٦١/١
إني رأيت أحد عشر كوكبًا والشمس والقمر ...	يوسف / ٤	٤٤١/١
لقد كان في يوسف	يوسف / ٧	٦٤٩/١
ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا	يوسف / ٨	٣٢٧ ، ٩٥/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
وتكونوا من بعده قومًا صالحين	يوسف / ٩	٢٥٩/١
يلتقطه بعض السيارة	يوسف / ١٠	٦٨٧/١
لئن أكله الذئب ونحن عصبة	يوسف / ١٤	٦١٠/١
ونحن عصبة	يوسف / ١٤	٢٣٠/١
وجاءت سيارة	يوسف / ١٩	٤٩١/٢
وكانوا فيه من الزاهدين	يوسف / ٢٠	١٦٧/١
إن كان قميصه قد من قبل فصدقت	يوسف / ٢٦	٤٠٥/٢
يوسف أعرض عن هذا	يوسف / ٢٩	٢٠٦/٢
وقال نسوة	يوسف / ٣٠	٤١٠ ، ٤٠٣/١
حاشا لله	يوسف / ٣١	٥٣٨/١
ما هذا بشرًا	يوسف / ٣١	٢٦١/١
ليسجنن وليكونا	يوسف / ٣٢	٣٠٠/٢ ، ٤٠/١
وليكونا	يوسف / ٣٢	٣١٢/٢ ، ٣٥/١
رب السجن أحب إلي	يوسف / ٣٣	٢٣٣/٢
ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه	يوسف / ٣٥	٣٩٢/١
ودخل معه السجن فتيان	يوسف / ٣٦	٥٠٧/٢
إني أراني أعصر خمرا	يوسف / ٣٦	٣٦٥/١
أمر ألا تعبدوا إلا إياه	يوسف / ٤٠	١٠٩/١
يا صاحبي السجن	يوسف / ٤١	٦٧٥/١
قضي الأمر	يوسف / ٤١	٣٩٩/١
سبع بقرات	يوسف / ٤٣	٤٥٥/٢
سبع سنبلات	يوسف / ٤٣	٤٥٥/٢
سبع عجاف	يوسف / ٤٣	٥٣٨/٢
إن كنتم للرؤيا تعبرون	يوسف / ٤٣	٧٢٠/٢ ، ٦٤٤/١
ارجع إلى ربك	يوسف / ٥٠	٨/١
قالت امرأة العزيز	يوسف / ٥١	٣٤/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل	يوسف / ٦٤	٦٤٨/١
ردت إلينا	يوسف / ٦٥	٤٤٠/١
وأنا به زعيم	يوسف / ٧٢	٣٦٥/١
إن يسرق فقد سرق له أخ من قبل	يوسف / ٧٧	٤٠٦/٢
إن له أباً	يوسف / ٧٨	٥٨/١
فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي	يوسف / ٨٠	٣٥٧/٢
واسأل القرية التي كنا فيها	يوسف / ٨٢	٧٢٨/١
تالله تفتأ تذكر يوسف	يوسف / ٨٥	٣٠٠/٢ ، ٢٨٥/١
إنه من يتق ويصبر	يوسف / ٩٠	٨٨/١
ولما فصلت العير	يوسف / ٩٤	٥١٨ ، ٤٨٨/٢
فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه	يوسف / ٩٦	٣٦٤/٢
هذا تأويل رؤيائي من قبل	يوسف / ١٠٠	٣٦٦/١
وقد أحسن بي	يوسف / ١٠٠	٦٤٨/١
أفلم يسيروا	يوسف / ١٠٩	٤٧٩/١
ولدار الآخرة	يوسف / ١٠٩	٦٩١/١
كل يجري لأجل مسمى	الرعد / ٢	٦٤٤/١
وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم	الرعد / ٦	٦٥١/١
ولكل قوم هاد	الرعد / ٧	٦٢٠/٢
الكبير المتعال	الرعد / ٩	٦٢١/٢
ملهم من دونه من وال	الرعد / ١١	٦٢١/٢
هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً	الرعد / ١٢	٥١١/١
هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي ...	الرعد / ١٦	١٧٢/٢
يدخلونها ومن صلح	الرعد / ٢٣	١٨١/٢
أكلها دائم وظلها	الرعد / ٣٥	٢٢٣/١
كفى بالله شهيداً	الرعد / ٤٣	٦١/٢ ، ٦٤٨/١
ومن عنده علم الكتاب	الرعد / ٤٣	٣٩٤ ، ١٥٥/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
إلى صراط العزيز الحميد ﷻ الله	إبراهيم/٢١	٥٥٠، ١٢/١
إلى صراط العزيز الحميد ﷻ الله	إبراهيم/٢١	١٩٢، ١٣١/٢
أفي الله شك	إبراهيم/١٠	٣٩٤/١
وما لنا ألا نتوكل على الله	إبراهيم/١٢	٣٦٥/٢
من ماء صديد	إبراهيم/١٦	١٤٨/٢
وما أنتم بمصرخي إني	إبراهيم/٢٢	٧٤٠/١
قل لعبادي	إبراهيم/٣١	٦٤٥/١
وسخر لكم الشمس والقمر دائبين	إبراهيم/٣٣	٦٠١/١
إن ربي لسميع الدعاء	إبراهيم/٣٩	٣١١/١
ربنا وتقبل دعائي	إبراهيم/٤٠	٩/٢
ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون	إبراهيم/٤٢	٣٠٢/٢
وأفئدتهم هواء	إبراهيم/٤٣	٥٢١/٢
وتبين لكم كيف فعلنا بهم	إبراهيم/٤٥	٣٩١/١
فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله	إبراهيم/٤٧	٣٦٧
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين	الحجر/٢	٦٦٧، ٦٥٧/١
وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم	الحجر/٤	٥٨٧/١
لوما تأتينا بالملائكة	الحجر/٧	٤٣٢/٢
وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون	الحجر/١١	٦١١/١
يا أيها الذي نزل عليه الذكر	الحجر/١٥	٢٩٩/٢
وإننا لنحن نحيي ونميت	الحجر/٢٣	٣١١/١
ولأغوينهم أجمعين	الحجر/٣٩	١٣٧/٢
وإن جهنم لموعدهم أجمعين	الحجر/٤٣	١٣٧/٢
ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً	الحجر/٤٧	٥٩١/١
ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون	الحجر/٥٦	٥٤٣/١
الذين جعلوا القرآن عضين	الحجر/٩١	٧١/١
فاصدع بما تؤمر	الحجر/٩٤	١٧٦/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
خلق الإنسان من نطفة	النحل ٤/	٤٥٠/١
والأنعام خلقها لكم	النحل ٥/	٤٥٠/١
وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر ...	النحل ١٢/	٦٠٢/١
كمن لا يخلق	النحل ١٧/	١٥٦/١
لا جرم أن الله يعلم	النحل ٢٣/	٣٠٩/١
فليئس مثوى المتكبرين	النحل ٢٩/	٧٧/٢
ولنعم دار المتقين	النحل ٣٠/	٧٧/٢
ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون	النحل ٣٢/	٦٤٦/١
ظل وجهه مسوداً	النحل ٥٨/	٢٣٤/١
مختلف ألوانه	النحل ٦٩/	١٢/٢ ، ٣٩٣/١
والله فضل بعضكم على بعض في الرزق	النحل ٧١/	١٦٢/١
جعل لكم من أنفسكم أزواجاً	النحل ٧٢/	٦٤٦/١
والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً	النحل ٧٨/	٣٦٤/١
ما عندكم ينفد	النحل ٩٦/	١٥٧/١
وما عند الله باق	النحل ٩٦/	٦٢١ ، ٦٢٠/٢
بمثل ما عوقبتم به	النحل ١٢٦/	١٢١/١
أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً	النحل ١٢٣/	٥٩٢/١
سبحان الذي أسرى بعبله ليلاً من المسجد ...	الإسراء ١/	٦٣٨/١
من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى	الإسراء ١/	٦٥٦/١
وإن أسأتم فلها	الإسراء ٧/	٦٤٥/١
عسى ربكم أن يرحمكم	الإسراء ٨/	٢٨٣/١
وإن عدتم عدنا	الإسراء ٨/	٤٠١/٢
ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق	الإسراء ٣١/	٥١٢/١
إن السمع والبصر	الإسراء ٣٦/	٢٠٣/١
كان عنه مسؤولاً	الإسراء ٣٦/	٤٢٤ ، ٤٢٣/١
سبحانه وتعالى عما يقولون	الإسراء ٤٣/	١٦٣/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
كونوا حجارة	الإسراء/٥٠	٢٤٠/١
وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس	الإسراء/٦٠	٣٦٦/١
أأسجد لمن خلقت طيناً	الإسراء/٦١	٥٧٧/١
فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً	الإسراء/٦٣	٤٩١/١
وإذا لا يلبثون	الإسراء/٧٦	٣٦٩/٢
أقم الصلاة لدلوك الشمس	الإسراء/٧٨	٦٤٥ ، ٥١٣/١
وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض	الإسراء/٨٣	٧٠١/١
هو أهدي سبيلاً	الإسراء/٨٤	٥١٩/١
ولئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا ...	الإسراء/٨٨	٤١٣/٢
إذا يتلى عليهم يخرون	الإسراء/١٠٧	٧٠١/١
يخرون للأذقان	الإسراء/١٠٩	٦٤٥/١
أيأ ما تدعوا	الإسراء/١١٠	٧١١ ، ١٩٦/١
أيأ ما تدعوا	الإسراء/١١٠	٧٣٠ ، ٦٩٣/١
أيأ ما تدعوا فله الأسماء الحسنى	الإسراء/١١٠	٤١٨/١
لينذر بأساً شديداً من لدنه	الكهف/٢	٧١٢/١
كبرت كلمة	الكهف/٥	٦٢/٢
فلعلك بانح نفسك	الكهف/٦	٢٩٥/١
لنعلم أي الحزبين أحصى	الكهف/١٢	٣٧٢/١
ونقلبهم	الكهف/١٨	١٢/٢
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد	الكهف/١٨	١٢/٢
لبثنا يوماً أو بعض يوم	الكهف/١٩	١٧٣/٢
ولن تفلحوا إذا	الكهف/٢٠	٦١٨/٢
ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم	الكهف/٢٢	١٢٥/١
ثلاثمائة سنين	الكهف/٢٥	٤٥٦/٢
بئس الشراب	الكهف/٢٩	٧٧/٢
وساءت مرتفعاً	الكهف/٢٩	٨٦/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
يحلون فيها من أساور من ذهب	الكهف/ ٣١	٦٣٧/١
أساور من ذهب	الكهف/ ٣١	٦٢٧/١
وحسنت مرتفعاً	الكهف/ ٣١	١٢/١
كلتا الجنتين آتت	الكهف/ ٣٣	٧٠٩ ، ٧٠٧/١
أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً	الكهف/ ٣٤	٩٧/٢
قال له صاحبه وهو يحاوره	الكهف/ ٣٧	١٠٠/١
لكننا هو الله ربي	الكهف/ ٣٨	٣٦/١
إن ترن أنا أقل منك مالاً وولداً	الكهف/ ٣٩	٤٠٥/٢
فعسى ربي أن يؤتيني خيراً من جنتك	الكهف/ ٤٠	٤٠٥/٢
بئس للظالمين بدلاً	الكهف/ ٥٠	٧٨/٢
وإذ قال موسى لفته لا أبرح	الكهف/ ٦٠	٢٥٠/١
آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً	الكهف/ ٦٥	٧١١ ، ٥٢٧/١
قد بلغت من لدني عذراً	الكهف/ ٧٦	١٢١/١
جداراً يريد أن ينقض	الكهف/ ٧٧	٢٢/١
يأخذ كل سفينة غصباً	الكهف/ ٧٩	١٢٩/٢
فأردت أن أعيها	الكهف/ ٧٩	٣٦٢/٢
أتوني أفرغ عليه قطراً	الكهف/ ٩٦	٤٧٦/١
وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض	الكهف/ ٩٩	٣٦٧/١
فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً	الكهف/ ١٠٥	٤٢٧/١
ولو جئنا بمثله مبدأً	الكهف/ ١٠٩	٦٢٢ ، ٦٢٠/١
واشتعل الرأس شيباً	مريم/ ٤	٦٢٠/١
فهب لي من لدنك ولياً	مريم/ ٥	٦٤٢/١
فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث	مريم/ ٦٥	٣٨٣/٢
من الكبر	مريم/ ٨	٦٥١/٢
فتمثل لها بشراً سوياً	مريم/ ١٧	٥٧٦/١
ولم أك	مريم/ ٢٠	٦٣٣/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
ولم أك بغياً	مريم / ٢٠	٢٥٩ ، ٢٤٠/١
وهزي إليك مجذع النخلة تساقط	مريم / ٢٥	٣٨٣/٢
فإمّا ترينّ	مريم / ٢٦	٥٣ ، ٥٢/١
فإمّا ترينّ	مريم / ٢٦	٣٠٢ ، ٣٠١/٢
فلن أكلّم اليوم إنسياً	مريم / ٢٦	٣٥٧/٢
وما كانت أمك بغياً	مريم / ٢٨	٤٩٨/٢
قال إني عبد الله	مريم / ٣٠	٣٠١ ، ٢٣٣/١
قال إني عبد الله	مريم / ٣٠	٤٧٩/٢
وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً	مريم / ٣١	٢٣٧/١
ويوم أبعث حياً	مريم / ٣٣	٥٧٢/١
أسمع بهم وأبصر	مريم / ٣٨	٦٣/٢ ، ٣٩٩/١
إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا	مريم / ٥٨	٧٠١/١
لننزعن من كل شيعة أيهم أشدّ	مريم / ٦٩	١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٨/١
أيهم أشدّ	مريم / ٦٩	٧١٠ ، ١٧٢/١
هم أحسن أثاثاً	مريم / ٧٤	١٠١/١
أثاثاً ورثياً	مريم / ٧٤	٧٥٧/٢
إما العذاب وإما الساعة	مريم / ٧٥	١٥٩/٢
هل تحس منهم من أحد	مريم / ٩٨	٦٣٩/١
إلا تذكرة لمن يخشى	طه / ٣	٤٧٢/١
تنزيلاً	طه / ٤	٤٧٢/١
بالوادي المقدس	طه / ١٢	١٨٢/١
طوى	طه / ١٣	٣٤٤/٢
وما تلك بيمينك يا موسى	طه / ١٧	١٦٥/١
قال هي عصاي	طه / ١٨	٧٤٠/١
قال قد أوتيت سؤالك يا موسى	طه / ٣٦	٣٣٢/١
ولا تنيا في ذكري	طه / ٤٢	٦٥٤/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
لعله يتذكر	طه / ٤٤	٢٩٦/١
لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب	طه / ٦١	٣٨٤/٢
إن هذان لساحران	طه / ٦٣	١٤٣/١
فإذا جالهم وعصيتهم	طه / ٦٦	٦٤٢/٢
ولأصلبكنم في جذوع النخل	طه / ٧١	٦٤٩/١
فاقص ما أنت قاص	طه / ٧٢	١٧٥/١
إنما تقضي هذه الحياة الدنيا	طه / ٧٢	١٧٥/١
فغشيتهم من اليم ما غشيتهم	طه / ٧٨	١٦٨/١
ولا تطغوا فيه فيحل غضبي	طه / ٨١	٣٧٦/٢
أفلا يرون ألا يرجع	طه / ٨٩	٣٦٦ ، ٣٦٥/٢
لن نبرح عليه عاكفين	طه / ٩١	٢٣٥/١
لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى	طه / ٩١	٣٧٤ ، ٣٥٧/٢
فلا يخاف ظلماً ولا هضماً	طه / ١١٢	٤٠٩/٢
فنسي ولم نجد	طه / ١١٥	٧٦٢/٢
إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى	طه / ١١٨	٣٠٨/١
وأنك لا تظماً فيها ولا تضحى	طه / ١١٩	٣٠٨/١
اهبطا منها جميعاً	طه / ١٢٣	٦١٠/١
فمن اتبع هداي	طه / ١٢٣	٧٤٢/١
اقترب للناس حسابهم	الأنبياء / ١	٦٤٣/١
ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث	الأنبياء / ٢	٦٣٩ ، ٥٧٣/١
وأسرّوا النجوى الذين ظلموا	الأنبياء / ٣	١٩٨/٢
فما زالت تلك دعواهم	الأنبياء / ١٥	٤١٣/١
بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه	الأنبياء / ١٨	٣٩٢/٢
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا	الأنبياء / ٢٢	٤٢٠/٢ ، ٥٤٠/١
لو كان فيهما آلهة إلا الله	الأنبياء / ٢٢	٥٥٦/١
هذا ذكر من معي	الأنبياء / ٢٤	٧١٤/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
وجعلنا من الماء كل شيء حي	الأنبياء / ٣٠	١٨١/١
ونضع الموازين القسط ليوم القيامة	الأنبياء / ٤٧	٦٤٥/١
لقد كنتم أنتم وآبائكم	الأنبياء / ٥٤	١٨١/٢
تالله لأكيدن أصنامكم	الأنبياء / ٥٧	٣٠٠/٢ ، ٦٣٦/١
فجعلهم جذادًا	الأنبياء / ٥٨	٥٣٧/٢
لقد علمت ما هؤلاء ينطقون	الأنبياء / ٦٥	٣٧٢/١
ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة	الأنبياء / ٧٢	٤٢٧/٢
ويعقوب نافلة	الأنبياء / ٧٢	١٣٦/٢
وإقام الصلاة	الأنبياء / ٧٣	٧٤٨/٢
ونصرناه من القوم	الأنبياء / ٧٧	٦٤١/١
وذا التون	الأنبياء / ٨٧	٦٩٣/١
وكذلك نُنجي المؤمنين	الأنبياء / ٨٨	٧٦٢/٢
فإذا هي شاخته أبطار الذين كفروا	الأنبياء / ٩٧	٤٠٧/٢ ، ٢٠١/١
هذا يومكم الذي كنتم توعدون	الأنبياء / ١٠٣	١٥٠/١
قل إنما يوحى إلي أنما إليكم إله واحد	الأنبياء / ١٠٨	٣١٦/١
وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون	الأنبياء / ١٠٩	١٦٨/٢ ، ٣٧٢/١
ذلك بأن الله هو الحق	الحج / ٦	٣٠٤/١
ومن الناس من يجادل في الله بغير علم	الحج / ٨	٦٨٠/١
ثاني عطفه	الحج / ٩	٦٨٠/١
ومن الناس من يعبد الله على حرف	الحج / ١١	١٥٧/١
إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين...	الحج / ١٧	٣٠٢/١
ألم تر أن الله يسجد له من في السموات	الحج / ١٨	١٥٦/١
ومن في الأرض	الحج / ١٨	١٥٦/١
فاجتنبوا الرجس من الأوثان	الحج / ٣٠	٦٣٧/١
والمقيم الصلاة	الحج / ٣٥	٦٧٤/١
لن ينال الله لحومها	الحج / ٣٧	٣٧/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح ...	الحج / ٦٣	١٦٣/٢
النار وعدھا الله الذین کفروا	الحج / ٧٢	٤٨٨/٢
لن یخلقوا ذباباً	الحج / ٧٣	٣٥٧/٢
قد أفلح المؤمنون	المؤمنون / ١	٤١٠/١
وعليها وعلى الفلك تحملون	المؤمنون / ٢٢	٦٥٠/١
فأوحینا إلیه أن اصنع الفلك	المؤمنون / ٢٧	٣٦٣/٢
ویشرب ممّا تشربون	المؤمنون / ٣٣	١٧٦/١
أیعدکم أنکم إذا متم وکنتم تراباً وعظاماً ...	المؤمنون / ٣٥	١٤٣/٢
هیئات	المؤمنون / ٣٦	٦٣٠/٢
هیئات هیئات لما توعدون	المؤمنون / ٣٦	٣٩٥/١
عمّا قليل	المؤمنون / ٤٠	٦٦٥ ، ٥٦٦/١
سبحان الله	المؤمنون / ٩١	٤٢٦/١
قال رب ارجعون	المؤمنون / ٩٩	٣٢٤/١
رب ارجعون	المؤمنون / ٩٩	٢٠/١
لعلی أعمل صالحاً فیما ترکت	المؤمنون / ١٠٠	٢٠/١
کلاً إنها کلمة هو قائلها	المؤمنون / ١٠٠	٢٠/١
کم لبثتم فی الأرض عدد سنین	المؤمنون / ١١٢	٧١/١
قال إن لبثتم إلاّ قليلاً	المؤمنون / ١١٤	٣٢٨/١
سورة أنزلناها	النور / ١	٨٤/٢
الزانية والزانی فاجلدوا کل واحد منهما مائة جلدة	النور / ٢	٤٤٥/١
فاجلدوا کل واحد منهما مائة جلدة	النور / ٢	٤٥٦/٢
فاجلدوهم ثمانین جلدة	النور / ٤	٤٩٦ ، ٦٩/١
فاجلدوهم ثمانین جلدة	النور / ٤	٤٦١/٢
ولم یکن لهم شهداء إلا أنفسهم	النور / ٦	٥٤٥/١
والخامسة أن غضب الله علیها	النور / ٩	٣٣١/١
لمسکم فی ما أفضتُم فیہ عذاب عظیم	النور / ١٤	٦٤٩/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
ولولا إذ سمعتموه قلتم	النور / ١٦	٤٣٢/٢
ألا تحبون أن يغفر الله لكم	النور / ٢٢	٣٥٦/١
ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء	النور / ٣٣	٥١٤/٢
يكاد زيتها يضيء	النور / ٣٥	٢٨٧/١
يسبح له فيها بالغدو والآصال ﴿٣٦﴾ رجال	النور / ٣٦، ٣٧	٤٠٠/١
وإقام الصلاة	النور / ٣٧	٣٢/٢
وإيتاء الزكاة	النور / ٣٧	٧٤٨/٢
يخافون يوماً	النور / ٣٧	٥١٨/١
أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج	النور / ٤٠	٧٢٨/١
يكاد سنا برقه	النور / ٤٣	٥٠٥/٢
والله خلق كل دابة من ماء . . . على أربع	النور / ٤٥	١٥٦/١
ثلاث عورات	النور / ٥٨	٥١٧/٢
وقال الظالمون	الفرقان / ٨	٤٠٣/١
تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك . . .	الفرقان / ١٠	١٨٤/٢
جعل لك	الفرقان / ١٠	٧٥٧/٢
وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم . . .	الفرقان / ٢٠	٣٠١/١
لولا أنزل علينا الملائكة	الفرقان / ٢١	٤٣٢/٢
واعتوا عتواً كبيراً	الفرقان / ٢١	٧٢٢/٢
فجعلناه هباءً منثوراً	الفرقان / ٢٣	٣٦٧/١
ويوم تشقق السماء بالغمام	الفرقان / ٢٥	٦٤٧/١
ونزل الملائكة تنزيلاً	الفرقان / ٢٥	٧٦٢ ، ٧٢٧/١
فدمرناهم تدميراً	الفرقان / ٣٦	٣١٠/٢
وكلاً ضربنا له الأمثال	الفرقان / ٣٩	٧٣٠/١
ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظل	الفرقان / ٤٥	٣٩١/١
لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه	الفرقان / ٤٩	١٨٤/٢
وكان ربك قديراً	الفرقان / ٥٤	٢٣٤/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
فاسأل به خبيراً	الفرقان / ٥٩	٦٤٧/١
ومن يفعل ذلك يلق أثاماً	الفرقان / ٦٨	٢٠٠/٢
يضاعف	الفرقان / ٦٩	٢٠٠/٢
واجعلنا للمتقين إماماً	الفرقان / ٧٤	٥٣٨/٢
إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت . . .	الشعراء / ٤	٤٠١/٢
ولهم علي ذنب	الشعراء / ١٤	٦٥١/١
قالوا لا ضير	الشعراء / ٥٠	٣٥٦/١
وأزلفنا ثم الآخرين	الشعراء / ٦٤	١٤٧/١
والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي	الشعراء / ٨٢	٣٦٢/٢
أمدكم بما تعلمون	الشعراء / ١٣٢	٢٠١/٢
أمدكم بأنعام وبنين	الشعراء / ١٣٣	٢٠١/٢
وجنات وعيون	الشعراء / ١٣٤	٢٠١/٢
وإن نظنك من الكاذبين	الشعراء / ١٨٦	٣٢٧/١
وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون	الشعراء / ٢٢٧	٣٧٢/١
أن بورك من في النار ومن حولها	النمل / ٨	٣٣١/١
ولى مدبراً	النمل / ١٠	٤٩٠/١
في تسع آيات	النمل / ١٢	٤٥٥/٢ ، ٦٥٠/١
وقالا الحمد لله	النمل / ١٥	٣٢/٢
وورث سليمان داود	النمل / ١٦	٤١٢/١
فتبسم ضاحكاً	النمل / ١٩	٦٠٦/١
وجئتك من سبأ نبأ	النمل / ٢٢	٦٣٧/٢
ألاً يسجدوا لله	النمل / ٢٥	٣١/١
لله الذي يخرج الخبء	النمل / ٢٥	٦٢٧/٢
بسم الله الرحمن الرحيم	النمل / ٣٠	٦٤٦/١
نحن أولو قوة	النمل / ٣٣	٦٩٣/١
أيكم يأتيني بعرضها	النمل / ٣٨	٧١١/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
فلما رآه مستقراً عنده	النمل ٤٠/	٦٠٨/١
بل أنتم قوم تفتنون	النمل ٤٧/	٢١٢/١
وكان في المدينة تسعة رهط	النمل ٤٨/	٤٥٤ ، ٤٤٩/٢
تسعة رهط	النمل ٤٨/	٤٥٠/٢
فتلك بيوتهم	النمل ٥٢/	٥٩٦/١
ذات بهجة	النمل ٦٠/	٦٩٣/١
أإله مع الله	النمل ٦٤/	٢١١ ، ٢١٠/١
قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب ...	النمل ٦٥/	٥٤٨/١
ردف لكم	النمل ٧٢/	٦٤٣/١
وإن ربك ليعلم	النمل ٧٤/	٣١١/١
ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار	النمل ٩٠/	٤٠٤/٢
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً	القصص ٨/	٣٨٧/٢
دخل المدينة على حين غفلة	القصص ١٥/	٦٥٠/١
فوكزه موسى فقضى عليه	القصص ١٥/	١٦٠/٢
فلن أكون ظهيراً للمجرمين	القصص ١٧/	٣٥٨/٢
حتى يصدر الرعاء	القصص ٢٣/	٥٣٨/٢
إحدى ابنتي هاتين	القصص ٢٧/	١٥١/١
ثماني حجج	القصص ٢٧/	٥٣٢/٢
أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي	القصص ٢٨/	٧١١ ، ٤٣/١
ولى مدبراً	القصص ٣١/	٦٠٦/١
فذلك برهانان	القصص ٣٢/	١٥١/١
وأخي هارون	القصص ٣٤/	٥٨/١
وما كنت بجانب الغربي	القصص ٤٤/	٦٩١ ، ٦٤٨/١
أين شركائي الذين كنتم تزعمون	القصص ٦٢/	٣٧٧/١
وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء	القصص ٧٦/	٣٠٠/١
فخرج على قومه في زينته	القصص ٧٩/	٦٠٨/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
ويكأنه لا يفلح الكافرون	القصص / ٨٢	٢٨٣/٢
لا يريدون علواً في الأرض	القصص / ٨٣	٧٢٢/٢
ولا يصدنك	القصص / ٨٧	٥٣/١
كل شيء هالك إلا وجهه	القصص / ٨٨	٥٦٥/١
ألم أحسب الناس أن يتركوا	العنكبوت / ٢٠	٣٦٦/٢
وما كان الله ليظلمهم	العنكبوت / ٤	٣٧١/٢
ساء ما يحكمون	العنكبوت / ٤	٨٦/٢
وقال الذين كفروا للذين آمنوا	العنكبوت / ١٢	٦٤٥ - ٦٤٦
ولتحمل خطاياكم	العنكبوت / ١٢	٣٩٥/٢
فلبت فيهم ألف سنة	العنكبوت / ١٤	٤٥٦/٢
فلبت فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً	العنكبوت / ١٤	٤٦١/٢ ، ٦٩/١
فأنجيناه وأصحاب السفينة	العنكبوت / ١٥	١٥٦/٢
ثم الله ينشئ النشأة الآخرة	العنكبوت / ٢٠	٣٢٨/٢
خلق الله السموات	العنكبوت / ٤٤	٨٠/١
ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن	العنكبوت / ٤٦	٥٣٩/١
أولم يكفهم أنا أنزلنا	العنكبوت / ٥١	٣٠٢ ، ١٤٩/١
أولم يكفهم أنا أنزلنا	العنكبوت / ٥١	٣٩٢ ، ٣٠٩/١
أولم يكفهم أنا أنزلنا	العنكبوت / ٥١	٥١٨ ، ٣٩٢/١
وكأين من دابة لا تحمل رزقها	العنكبوت / ٦٠	٤٧٧/٢
غلبت الروم	الروم / ٢	٦٩٩/١
في أدنى الأرض	الروم / ٣	٦٤٩/١
في بضع سنين	الروم / ٤	٦٤٩/١
لله الأمر من قبل ومن بعد	الروم / ٤	٧٢٠ ، ٧١٩ ، ٥٢٧/١
من قبل ومن بعد	الروم / ٤	٦٣٦/٢ ، ٧٣٠/١
يومئذ يفرح المؤمنون	الروم / ٤	٦٩٩ ، ٢٦/١
بنصر الله	الروم / ٥	٦٩٩/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون	الروم / ١٧	٢٤٩/١
إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون	الروم / ٢٥	٤٠٧/٢
وإن تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون	الروم / ٣٦	٤٠٧/٢
وكان حقاً علينا نصر المؤمنين	الروم / ٤٧	٢٤٢/١
وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين	الروم / ٤٩	١٤٤/٢
لا تشرك بالله	لقمان / ١٣	٣٩٣/٢
أن اشكر لي	لقمان / ١٤	٤٦٧/١
واغضض من صوتك	لقمان / ١٩	٧٦٣ ، ٧٥٥/٢
لله ما في السموات	لقمان / ٢٦	٦٤٢/١
من شجرة أقلام	لقمان / ٢٧	٥٢١/٢
سبعة أبحر	لقمان / ٢٧	٤٥٢/٢
إذ تقول للذي أنعم الله عليه	الأحزاب / ٣	١٦٨/١
وأزواجه أمهاتهم	الأحزاب / ٦	٥٩/٢
وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح	الأحزاب / ٧	١٦٠/٢
ومنك ومن نوح	الأحزاب / ٧	٦٣٣/١
وتظنون بالله الظنونا	الأحزاب / ١٠	٤٩٧/١
يا أهل يثرب	الأحزاب / ١٣	٨٣/١
والقائلين لإخوانهم هلم إلينا	الأحزاب / ١٨	٤٧٩/٢
كالذي يغشى عليه من الموت	الأحزاب / ١٩	٧٢٨/١
يسألون عن أنباءكم	الأحزاب / ٢٠	٦٤٧/١
لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة	الأحزاب / ٢١	١٥/١
لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن ...	الأحزاب / ٢١	١٩٨/٢ ، ٦٤٩/١
وقرن	الأحزاب / ٣٣	٧٥٥/٢
ولا تبرجن	الأحزاب / ٣٣	٧٦١/٢
إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس	الأحزاب / ٣٣	٣٨٧/٢
والذاكرين الله	الأحزاب / ٣٥	١٧/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
لكي لا يكون على المؤمنين حرج	الأحزاب / ٣٧	١٤٩/١
ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله	الأحزاب / ٤٠	١٧٦/٢
ولكن رسول الله	الأحزاب / ٤٠	١٦٠/٢
إن الله وملائكته يصلون على النبي	الأحزاب / ٥٦	٣٢٤ - ٣٢٢/١
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً	الأحزاب / ٥٦	٨/١
ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد	سبأ / ٧	٣٩٠/١
أفلم يروا إلى ما بين أيديهم وما خلفهم	سبأ / ٩	١٨٩/٢
ولقد آتينا داود منا فضلاً	سبأ / ١٠	٢٣٠/٢
يا جبال أوبي معه والطير	سبأ / ١٠	٢٣٠/٢
وألنا له الحديد ﴿١﴾ أن اعمل سابغات	سبأ / ١٢، ١١	١٢٧/٢
فلما قضينا عليه الموت ما لهم	سبأ / ١٤	٧٠٠/١
إلا دابة الأرض تأكل منسأته	سبأ / ١٤	١٥٦/١
سيروا فيها ليالي	سبأ / ١٨	٣١٩/٢
وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين	سبأ / ٢٤	١٧٣/٢
لولا أنتم لكنا مؤمنين	سبأ / ٣١	٤٣١/٢
ألحن صددنكم عن الهدى بعد إذ جاءكم	سبأ / ٣٢	٤٣١/٢
مكر الليل	سبأ / ٣٣	٦٧٥/١
أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون	سبأ / ٤٠	٢٤٤/١
قل إن ربي يقذف بالحق	سبأ / ٤٨	٤٧٩/٢
قل إن ضللت	سبأ / ٥٠	٧٦٥ ، ٧٥٥/٢
فلا فوت	سبأ / ٥١	٣٥٦/١
وحيل بينهم	سبأ / ٥٤	٧٦٣/٢ ، ٤٢٧/١
أولي أجنحة مثني وثلاث ورباع	فاطر / ١	٣٢٦/٢
هل من خالق غير الله	فاطر / ٣	٦٣٩ ، ١٩٠/١
الكلم الطيب	فاطر / ١٠	٢٠/١
إنما يخشى الله من عباده العلماء	فاطر / ٢٨	٤١٧/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
لا يقضى عليهم فيموتوا	فاطر / ٣٦	٣٨٠ ، ٣٧٥/٢
صلحاً غير الذي كنا نعمل	فاطر / ٣٧	٥٥٦/١
ماذا خلقوا من الأرض	فاطر / ٤٠	٦٤٠/١
إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ...	فاطر / ٤١	٢٣٧/١
ومن خلفهم سداً	يس / ٩	١٥٨/٢
سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	يس / ١٠	١٨٩/١
يا ليت قومي	يس / ٢٦	٣١/١
إن كانت إلا صيحة	يس / ٢٩	٤١٠/١
وإن كل لَمَّا جميع لدينا محضرون	يس / ٣٢	٣٢٦/١
وما عملته أيديهم	يس / ٣٥	٤٣٦/٢
وكل في فلك يسبحون	يس / ٤٠	٦٩٢/١
وآية لهم أنا حملنا	يس / ٤١	٤٢٣/٢
من بعثنا من مرقدنا	يس / ٥٢	٧٤٢/٢
هذه جهنم	يس / ٦٣	٤٨٨/٢
أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر	يس / ٨١	٢٧٦/١
والصافات صفاً	الصافات / ١	٤٩١/١
إننا زينا السماء الدنيا	الصافات / ٦	٧١٧/٢
لا إله إلا الله	الصافات / ٣٥	٣٨٦/٢ ، ٥٤٤/١
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون	الصافات / ٤٧	٣٣٩/١
إن كدت لتردين	الصافات / ٥٦	٣٢٧/١
إنهم ألفوا آباءهم ضالين	الصافات / ٦٩	٣٥٩/١
ألفوا آباءهم ضالين	الصافات / ٦٩	٢٤٠/١
إني ذاهب إلى ربي سيهدين	الصافات / ٩٩	٦١٠/١
وإنكم لتمرون عليهم مصبحين	الصافات / ١٣٧	٦٤٨/١
فلولا أنه كان من المسبحين	الصافات / ١٤٣	٣٠٣/١
ولات حين مناص	ص / ٣	٢٦٩/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
وانطلق الملائمة منهم أن امشوا	ص ٦/	٣٦٣/٢
بل لما يذوقوا عذاب	ص ٨/	٣٩٧/٢
إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة	ص ٢٣/	٤٦١/٢، ٦٩٠، ٥٩/١
بما نسوا يوم الحساب	ص ٢٦/	١٤٩/١
الصفافنات الجياد	ص ٣١/	٧١٤/٤
فطفق مسحاً	ص ٣٣/	٢٧٩ ، ٢٧٨/١
واذكر عبدنا أيوب	ص ٤١/	٨٤/٢
اركض برجلك	ص ٤٢/	٥٨١/١
إنا وجدناه صابراً نعم العبد	ص ٤٤/	٨٤/٢
نعم العبد	ص ٤٤/	٧٧/٢
وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار	ص ٤٧/	٥١٢/٢ ، ٦٧/١
اتخذناهم سخرية	ص ٦٣/	٦٨٦/٢
فسجد الملائكة كلهم أجمعون	ص ٧٣/	١٣٧/٢
هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل ...	الزمر ٦/	١٦٤/٢
وأمرت لأن أكون أول المسلمين	الزمر ١٢/	٣٨٧/٢
يا عباد فاتقون	الزمر ١٦/	٤٥٩/٢ ، ٢٣٢/٢
فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله	الزمر ٢٢/	٦٤١/١
ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن	الزمر ٢٧/	٥٧٦/١
قرأتاً عربياً	الزمر ٢٨/	٥٧٦/١
والذى جاء بالصلق	الزمر ٣٢/	١٥٠/١
أليس الله بكاف عبده	الزمر ٣٦/	٣٧٩ ، ٢٧٢/١
هل هن كاشفات ضره	الزمر ٣٨/	١٩ ، ١٧/٢
يا عبادى الذين أسرفوا	الزمر ٥٣/	٢٣٢/٢
يا حسرتا	الزمر ٥٦/	٢٣٣/٢
تأمرونى أعبد	الزمر ٦٤/	٣٩٢/٢
تأمرونى	الزمر ٦٤/	١١٧/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
والسماوات مطويات بيمينه	الزمر/٦٧	٦٠٠/١
هم قيام	الزمر/٦٨	٥٣٨/٢
فادخلوها خالدين	الزمر/٧٣	٦٠٤/١
الحمد لله الذي صدقنا وعده	الزمر/٧٤	١٥٠/١
من تق	غافر/٩	٦٣٣/٢
إذا دعى الله وحله	غافر/١٢	٦٩٣/١
لتنذر يوم التلاق	غافر/١٥	٦٢١/٢
لعلني أبلغ الأسباب	غافر/٣٦	٣٨٦/٢ ، ١١٨/١
لعلني أبلغ الأسباب ﴿أسباب السماوات	غافر/٣٧، ٣٦	٢٩٥/١
فأطلع	غافر/٣٧	٣٨٦/٢ ، ٣١٩/١
دار القرار	غافر/٣٩	٦٤٩/٢
إنا كل فيها	غافر/٤٨	١٣٤/٢
ويوم يقوم الأشهاد	غافر/٥١	١١/١
يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم	غافر/٥٢	٤١٥/١
وعليها وعلى الفلك حاملون	غافر/٨٠	٦٣٣ ، ٥٣٣/١
فأي آيات الله تنكرون	غافر/٨١	٤١٨/١
في أربعة أيام سواء للسائلين	فصلت/١٠	٥٨٦/١
فقال لها وللأرض	فصلت/١١	١٨٢/٢
قالتا أتينا طائعين	فصلت/١١	٣٤/١
وأما نمود فهديناهم	فصلت/١٧	٤٥١/١
ربنا أرنا الذين	فصلت/٢٩	١٥١/١
ومن آياته أنك ترى الأرض	فصلت/٣٩	٣٠٩ ، ٣٠٣/١
ومن آياته أنك ترى الأرض	فصلت/٣٩	٥١٧/١
من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها	فصلت/٤٦	٢٣١/١
وما ربك بظلام للعبيد	فصلت/٤٦	٦١١/٢
وما تخرج من ثمرة وما تحمل من أنثى	فصلت/٤٧	٤٢٥/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
وظنوا ما لهم من محيص	فصلت ٤٨/	٣٧٧/١
لا يسأم الإنسان من دعاء الخير	فصلت ٤٩/	٩/٢
وإن مسه الشر فيؤوس	فصلت ٤٩/	٣٠٥/١
كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك الله ...	الشورى ٣/	١٦٠ ، ١٥٦/٢
ليس كمثله شيء	الشورى ١١/	٦٥٥ ، ٦٣٤/١
ليس كمثله شيء	الشورى ١١/	٣٦١/٢
الله ربنا	الشورى ١٥/	٥٩/٢ ، ٢١٣/١
لعل الساعة قريب	الشورى ١٧/	٦٨٨/١
من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه	الشورى ٢٠/	٤٠١/٢
في روضات الجنات	الشورى ٢٢/	٥١٧/٢
ذلك الذي يبشر الله عباده	الشورى ٢٣/	١٧٧ ، ١٤٨/١
وهو الذي يقبل التوبة عن عباده	الشورى ٢٥/	٦٥٣/١
فيظللن رواكد	الشورى ٣٣/	٧٥٥/٢
ينظرون من طرف خفي	الشورى ٤٥/	٦٤٩/١
وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو ...	الشورى ٥١/	٣٨٨/٢
ألا إلى الله تصير الأمور	الشورى ٥٣/	٢٥٠/١
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً	الزخرف ١/	٣٦٠/١
أفنزرب عنكم الذكر صفتحاً	الزخرف ٥/	١٨٩/٢
ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ...	الزخرف ٩/	٤٠٠/١
ظل وجهه مسوداً	الزخرف ١٧/	٢٣٤/١
فإما نذهبن	الزخرف ٤١/	٣٠١/٢
يا عبادي لا خوف عليكم	الزخرف ٦٨/	٢٣٢/٢
وفيها ما تشتهي الأنفس	الزخرف ٧١/	٦٣٣/١
ونادوا يا مالك	الزخرف ٧٧/	٢٥٧/٢
ليقض علينا ربك	الزخرف ٧٧/	٣٩٥/٢
وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله	الزخرف ٨٤/	١٧٢/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله	الزخرف / ٨٧	٤٠٠/١
حم	الدخان / ١	٣٠١/١
والكتاب المبين	الدخان / ٢	٣٠١/١
إنا أنزلناه	الدخان / ٣	٣٠٠ ، ٣٠١/١
أنزلناه	الدخان / ٣	٥٨٦/١
فيها يفرق كل أمر حكيم	الدخان / ٤	٥٧٦ ، ٣٥١/١
أمرًا من عندنا	الدخان / ٥	٥٧٦ ، ٣٥١/١
أن أدوا إلي عباد الله	الدخان / ١٨	٢٠٦/٢
أهم خير أم قوم تبع	الدخان / ٣٧	١٠٣/٢
إن شجرت	الدخان / ٤٣	٦٣١/٢
ليجزى قَوْمًا بما كانوا يكسبون	الجاثية / ١٤	٧٦٣/٢ ، ٤٢٩/١
من عمل صالحًا فلنفسه ومن أساء فعليها	الجاثية / ١٥	٢٢١/١
ما كان حجتهم إلا أن قالوا	الجاثية / ٢٥	٢٤٣/١
ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له	الأحقاف / ٥	١٥٥/١
وهذا كتاب مصدق لسانًا عربياً	الأحقاف / ١٢	٥٧٦/١
فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم	الأحقاف / ٢٥	٤١٠/١
أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ...	الأحقاف / ٣٣	٢٧٥/١
فهل يهلك إلا القوم الفاسقون	الأحقاف / ٣٥	٥٣٩/١
فضرب الرقاب	محمد / ٤	٥٠١ ، ١٠١/١
فشدوا الوثاق فإمّا منّا بعد وإمّا فداء	محمد / ٤	٥٠٣/١
حتى تضع الحرب أوزارها	محمد / ٤	٤٨٨/٢
فاعلم أنه لا إله إلا الله	محمد / ١٩	٣٦٢/١
فهل عسيتم إن توليتم	محمد / ٢٢	٢٩٢/١
أم على قلوب أقفالها	محمد / ٢٤	٢٢٠/١
وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم ...	محمد / ٣٦	١٨٤/٢
إن يسألكموها	محمد / ٣٧	١٨٠/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه	محمد/ ٣٨	٦٥٢/١
شغللتنا أموالنا وأهلونا	الفتح/ ١١	٧٣/١
وظننتم ظن السوء	الفتح/ ١٢	٣٧٨/١
إلى أهلهم أبداً	الفتح/ ١٢	٧٣/١
وكفى بالله شهيداً	الفتح/ ٢٨	٨٨/١
والذين معه أشداء على الكفار	الفتح/ ٢٩	١١/١
ولو أنهم صبروا	الحجرات/ ٥	٤٢٣/٢ ، ٣٠٣/١
لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم	الحجرات/ ٧	٤٢٢/٢
فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء	الحجرات/ ٩	٣٧٣/٢
لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً ...	الحجرات/ ١١	٢٩١/١
أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً	الحجرات/ ١٢	٥٩٢/١
قالت الأعراب	الحجرات/ ١٤	٤١٠/١
ولم يدخل الإيمان في قلوبكم	الحجرات/ ١٤	٣٩٧/٢
بل كذبوا بلحق لما جاءهم	ق/ ٥	٦٤٥/١
كذبت قبلهم قوم نوح	ق/ ١٢	٤١٠/١
ألقيا في جهنم	ق/ ٢٣	٦٥٧/١
ولدينا مزيد	ق/ ٣٥	٢١١ ، ٢٠٩/١
والسماء ذات الحجب	الذاريات/ ٧	٦٥٧/٢
يوم هم على النار يفتنون	الذاريات/ ١٣	٧٠٣/١
وفي الأرض آيات للموقنين	الذاريات/ ٢٠	٦٣٣ ، ٣٧/١
وفي السماء رزقكم	الذاريات/ ٢٢	٣٧/١
إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون	الذاريات/ ٢٣	٣٠٤ ، ٢٦٥/١
والطور	الطور/ ١	٦٣٤/١
والسقف المرفوع	الطور/ ٥	١٦٠/١
والبحر المسجور	الطور/ ٦	١٦٠/١
إننا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم	الطور/ ٢٨	٣٠٦ ، ٣٠٥/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
أم له البنات ولكم البنون	الطور ٣٩/	١٧٢/٢
فأوحى إلى عبده ما أوحى	النجم ١٠/	١٦٨/١
قسمة ضيزى	النجم ٢٢/	٧٢٧/٢
أعنه علم الغيب فهو يرى	النجم ٣٥/	٣٧٨/١
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى	النجم ٣٩/	٣٣١/١
وأن عليه النشأة الأخرى	النجم ٤٧/	٣٢٨/٢
يوم يدع الداعي إلى شيء نكر	القمر ٦/	٥٩٤/١
خشعاً أبصارهم يخرجون	القمر ٧/	١٧/٢ ، ٥٩٤/١
وفجرنا الأرض عيوناً	القمر ١٢/	٦٢١/١
فهل من مذكر	القمر ١٥/	٧٤١/٢
نخل منقعر	القمر ٢٠/	١٧/١
أبشر منا واحداً نتبعه	القمر ٢٤/	٤٤٨/١
من الكذاب الأشر	القمر ٢٦/	٩٢/٢
نحيناهم بسحر	القمر ٣٤/	٣٤٤/٢ ، ٦٤٨/١
بسحر	القمر ٣٤/	٦٣٩/٢
ولقد جاء آل فرعون النذر	القمر ٤١/	٤١٥/١
إنا كل شيء خلقناه بقدر	القمر ٤٩/	٤٥١/١
وما أمرنا إلا واحدة	القمر ٥٠/	٢٦٢/١
وكل شيء فعلوه في الزبر	القمر ٥٢/	٤٥٢/١
في جنات ونهر	القمر ٥٤/	٤٥٧/٢
والنجم والشجر يسجدان	الرحمن ٦/	٤٥٦/١
والسما رفعها	الرحمن ٧/	٤٥٦/١
والأرض وضعها للأنام	الرحمن ١٠/	٥١٢/١
يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان	الرحمن ٢٢/	١٣٥/٢
سنفرغ لكم أيها الثقلان	الرحمن ٣١/	٢٠٦/٢
وردة كالدهان	الرحمن ٣٧/	٦٥٤/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
ذواتا أفنان	الرحمن / ٤٨	٦٠٢ ، ٥٢٦/٢
ما أصحاب اليمين	الواقعة / ٢٧	٥٩/٢
إنا أنشأناهم إنشأً	الواقعة / ٣٥	١٠/١
لأكلون من شجر من زقوم	الواقعة / ٥٢	١٦٠/٢
فماثلون منها البطون	الواقعة / ٥٣	١٦٠/٢
قشاربون عليه من الحميم	الواقعة / ٥٤	١٦٠/٢
أأنتم تخلقونه	الواقعة / ٥٩	٤٦٠ ، ٣٩٦/١
أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون	الواقعة / ٥٩	١٧٠/٢
أم نحن الخالقون	الواقعة / ٥٩	٤٦١ ، ٣٩٦/١
لو نشاء لجعلناه حطاماً	الواقعة / ٦٥	٤٢٤/٢
فظلتم تفكّهون	الواقعة / ٦٥	٧٥٤/٢
ولو نشاء لجعلناه أجلاً	الواقعة / ٧٠	٤٢٤/٢
فأما إن كان من المقربين ﴿فروح﴾	الواقعة / ٨٨ ، ٨٩	٤٢٩/٢ ، ٢١٩/١
حق اليقين	الواقعة / ٩٥	٦٩١/١
وكلاً وعد الله الحسنى	الحديد / ١٠	٢٠٢/١
ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم	الحديد / ١٦	٣٦٢/٢ ، ٣٩٢/١
إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا	الحديد / ١٨	١٦٩ ، ١٦٠/١
لكيلا تأسوا	الحديد / ٢٣	٦٣٣/١
لكيلا تأسوا	الحديد / ٢٣	٣٦٠ ، ٣٥٩/٢
ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم	الحديد / ٢٦	١٥٦/٢
لئلا يعلم أهل الكتاب	الحديد / ٢٩	٣٨٨/٢
قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها	المجادلة / ١	١٥٠/١
ما من أمهاتهم	المجادلة / ٢	٢٦١ ، ١٠٨/١
فإطعام ستين مسكيناً	المجادلة / ٤	٤٦١/٢ ، ٦٩/١
ما يكون من نحوى ثلاثة إلا وهو رابعهم ولا ...	المجادلة / ٧	٤٦٧/٢
حسبهم جهنم	المجادلة / ٨	٧٢٢/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
إذا قيل لكم تفسحوا	المجادلة ١١/	٤٢٢/١
ذلكم خير لكم	المجادلة ١٢/	١٤٥/١
كتب الله لأغلبن	المجادلة ٢١/	٤٧٢/١
سبح لله ما في السموات وما في الأرض	الحشر ١/	١٥٧/١
كيلا يكون دولة	الحشر ٧/	٣٦١/٢ ، ٤٦٨/١
والذين تبوءوا الدار والإيمان	الحشر ٩/	١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٥٨/٢
يخرجون الرسول وإياكم	المتحنة ١/	١٠٨/١
فإن علمتموهن مؤمنات	المتحنة ١٠/	٣٦٢/١
إذا جاءك المؤمنات	المتحنة ١٢/	٤١١/١
لم تؤذوني وقد تعلمون أنني رسول الله إليكم	الصف ٥/	٦١١/١
قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم	الجمعة ٨/	٦/٢
إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة	الجمعة ٩/	٦٤٠/١
والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين...	المنافقون ١/	٣٠٢/١
أستغفرت لهم	المنافقون ٦/	٦٨٧/٢
أبشر يهودنا	التغابن ٦/	٤٦٠ ، ٣٩٦/١
زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا	التغابن ٧/	٣٦١/١
إذا طلقتم النساء فطلقوهن	الطلاق ١/	٧٠١/١
لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً	الطلاق ١/	٢٩٦ ، ٢٩٥/١
إن الله بالغ أمره	الطلاق ٣/	١٩/٢
وأولات الأهل	الطلاق ٤/	٣٩٦/١
وأولات الأهل أجلهن أن يضعن حملهن	الطلاق ٤/	٥٢٥/٢
وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى	الطلاق ٦/	٤٠٦/٢
وإن كنا أولات حمل	الطلاق ٦/	٨٢/١
لينفق ذو سعة	الطلاق ٧/	٣٩٥/٢
من أنبأك هذا	التحريم ٣/	٣٨٨/١
والملائكة بعد ذلك ظهير	التحريم ٤/	١٩٤/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
تكاد تمیز	الملک / ٨	٧٦١/٢
صافات ویقبضن	الملک / ١٩	١٨٤/٢
وإنک لعلى خلق عظیم	القلم / ٤	٣١١ ، ١٠/١
بأیکم المفتون	القلم / ٦	١٩٠/١
ودوا لو تدهن فیدهنون	القلم / ٩	٤١٧ ، ٤١٦/٢
وإن یکاد الذین کفروا لیزلقونک بأبصارهم	القلم / ٥١	٣٢٧/١
الحاقة	الحاقة / ١	٢٠٤/١
ما الحاقة	الحاقة / ٢	٢٠٥/١
سخرها علیهم سبع لیل وثمانیة أيام	الحاقة / ٧	٤٤٦/٢
کأنهم أعجاز نخل خاویة	الحاقة / ٧	١٧/١
فیذا نفخ فی الصور نفخة واحدة	الحاقة / ١٣	٤٣٠ ، ٤٢٦/١
فیذا نفخ فی الصور نفخة واحدة	الحاقة / ١٣	١٢٣ ، ١٠٩/٢
هاؤم اقرؤوا کتابیه	الحاقة / ١٩	٦٥٢/٢ ، ٤٧٦/١
مالیه	الحاقة / ٢٨	٧٥٦ ، ٦٣٥/٢
هلک	الحاقة / ٢٩	٧٥٦/٢
سلطانیه	الحاقة / ٢٩	٦٧٢ ، ٦٣٥/٢
ذرعها سبعون ذراعاً	الحاقة / ٣٢	٤٦١/٢ ، ٦٩/١
غسلین	الحاقة / ٣٦	٥٩٣/٢
ولو تقول علینا بعض الأقاویل	الحاقة / ٤٤	٤٩٧/١
فما منکم من أحد	الحاقة / ٤٧	٢٩٣/٢
إنهم یرونه بعيداً ونراه قريباً	المعارج / ٧	٣٦٢/١
فما للذین کفروا قبلک مهطعین	المعارج / ٣٦	٧١/١
عن الیمین وعن الشمال عزین	المعارج / ٣٧	٧١/١
عن الیمین وعن الشمال عزین	المعارج / ٣٧	٥٤٨ ، ٥٢٧/٢
والله أنبتکم من الأرض نباتاً	نوح / ١٧	٤٩٥/١
وداً ولا سواعاً	نوح / ٢٣	٣٥٢/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
ولا يغوثًا ويعوقًا	نوح / ٢٣	٣٥١/٢
ونسراً	نوح / ٢٣	٣٥٢/٢
مما خطيئاتهم أغرقوا	نوح / ٢٥	٦٦٥ ، ٦٤٠/١
رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً ...	نوح / ٢٨	١٥٩/٢
قل أوحى إلي أنه استمع	الجن / ١	٣٠٣/١
وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع	الجن / ٩	٥٢٤/١
ومنا دون ذلك	الجن / ١١	١٢٨/٢ ، ٤٢٧/١
فمن يؤمن بربه فلا يخاف	الجن / ١٣	٤٠٤/٢
وأن لو استقاموا	الجن / ١٦	٣٣١/١
وتبتل إليه تبتلاً	المزمل / ٨	٤٩٥/١
إن لدينا أنكالاً	المزمل / ١٢	٣١١ ، ٢٩٩/١
كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً	المزمل / ١٥	١٨١/١
فعصى فرعون الرسول	المزمل / ١٦	١٨١/١
علم أن سيكون	المزمل / ٢٠	٣٦٥/٢ ، ٣٣١/١
تجدوه عند الله هو خيراً	المزمل / ٢٠	٣٥٩/١
وربك فكبر	المدثر / ٣	٤١٨/١
ولا تمنن تستكثر	المدثر / ٦	٦١٣ ، ٨٩/١
ولا تمنن تستكثر	المدثر / ٦	٣٨٤/٢
لا أقسم بيوم القيامة	القيامة / ١	٣٠١/٢
بلى قادرين	القيامة / ٤	٦١٤/١
وجمع الشمس والقمر	القيامة / ٩	٤١٠/١
وجوه يومئذ ناضرة	القيامة / ٢٢	٣٦٠/٢
كلا إذا بلغت التراقي	القيامة / ٢٦	٦٢٠/٢ ، ٣٩٨/١
أولى لك فأولى	القيامة / ٣٤	١٤١/٢
ثم أولى لك فأولى	القيامة / ٣٥	١٤١/٢
هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن ...	الإنسان / ١	٣٩٦/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
إما شاكراً وإما كفوراً	الإنسان / ٣	١٧٥/٢
أغلاً	الإنسان / ٤	٣٥١/٢
سلاسل	الإنسان / ٤	٣٥١/٢
عيناً يشرب بها عباد الله	الإنسان / ٦	٦٤٧/١
قواريراً	الإنسان / ١٥	٣٥١/٢
وإذا رأيت ثم رأيت	الإنسان / ٢٠	١٤٧/١
وحلوا أساور	الإنسان / ٢١	٦٣٧/١
شدنا أسرهم	الإنسان / ٢٨	٧٦٥/٢
ولا يؤذن لهم فيعتذرون	المرسلات / ٣٦	٣٨١ ، ٣٨٠/٢
جمعناكم والأولين	المرسلات / ٣٨	١٨١/٢
عم يتساءلون	النبأ / ١	٣٦٤/٢ ، ١٦٣/١
أأنتم أشد خلقاً أم السماء	النازعات / ٢٧	١٦٨/٢
وما يدريك لعله يزكى	عبس / ٣	٢٩٦/١
بأيدي سفره	عبس / ١٥	٥٣٣/٢
كرام بررة	عبس / ١٦	٥٣٣/٢
ثم أماته فأقبره	عبس / ٢١	١٦٠/٢
فأقبره ﴿٢٢﴾ ثم إذا شاء أنشره	عبس / ٢٢، ٢١	١٦٤/٢
وما هو على الغيب بضنين	التكوير / ٢٤	٣٦٤/١
خلقك فسواك	الانفطار / ٧	١٦٠/٢
وما أدراك ما يوم الدين	الانفطار / ١٧	١٤١/٢
ثم ما أدراك ما يوم الدين	الانفطار / ١٨	١٤١/٢
إذا اکتالوا على الناس	المطففين / ٢	٦٥١/١
أو كالوهم أو وزنوهم	المطففين / ٣	٤٦٧/١
إن کتاب الأبرار لفي عليين	المطففين / ١٨	٦٤٩/٢ ، ٧٣/١
وما أدراك ما عليون	المطففين / ١٩	٧٣/١
وإذا مروا بهم يتغامزون	المطففين / ٣٠	٦٤٨/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
إذا السماء انشقت	الانشقاق / ١	٧٠١ ، ٣٨٢/١
لتركبن طبقاً عن طبق	الانشقاق / ١٩	٦٥٢ ، ٦٣٣/١
قتل أصحاب الأخدود ﴿ النار ﴾	البروج / ٥٤	١٩٥/٢
رجعه	الطارق / ٨	٥/٢
يوم تبلى السرائر	الطارق / ٩	٥/٢
والذي أخرج المرعى	الأعلى / ٤	١٦١/٢
فجعله غثاء أحوى	الأعلى / ٥	١٦١/٢
والآخرة خير وأبقى	الأعلى / ١٧	٩٧/٢
والفجر	الفجر / ١	٣٥٥ ، ٣١٩/٢
وليل عشر	الفجر / ٢	٣٥٥ ، ٣١٩/٢
والليل إذا يسر	الفجر / ٤	٢٣٢/٢ ، ٢٨/١
ربي أكرم	الفجر / ١٥	٩٩/١
وتحبون المال حباً جماً	الفجر / ٢٠	٥٧٩/١
وجاء ربك	الفجر / ٢٢	٧٢٧/٢
يا ليتني قدمت لحياتي	الفجر / ٢٤	١١٨/١
يا أيتها النفس	الفجر / ٢٧	٢٢٨/٢
راضية مرضية	الفجر / ٢٨	٧٢١/٢
أيحسب أن لن يقدر عليه أحد	البلد / ٥	٣٣١/١
أيحسب أن لم يره أحد	البلد / ٧	٣٣١/١
إن كل نفس لما عليها حافظ	البلد / ٨	١٢٨
أو إطعام في يوم ذي مسغبة ﴿ يتيماً ﴾	البلد / ١٥، ١٤	٥/٢ ، ٣٩٩/١
والقمر إذا تلاها	الشمس / ٢	٦٤١/٢
جلاها	الشمس / ٣	٦٤١/٢
قد أفلح من زكاهما	الشمس / ٩	٣٧٦/١
انبعث أشقاهما	الشمس / ١٢	٧٤٢/٢
ناقة الله وسقياها	الشمس / ١٣	٢٧٧ ، ١٦٠/٢

الآية	السورة	الجزء والصفحة
فأما من أعطى واتقى	الليل / ٥	٤٢٦/٢
وأما من بخل واستغنى	الليل / ٨	٤٢٦/٢
ناراً تلتظى	الليل / ١٤	٧٦١/٢
والضحى	الضحى / ١	٦٤٤/٢
سجى	الضحى / ٢	٤٧٢/١
سجى	الضحى / ٢	٦٤٤ ، ٦٤١/٢
ما ودعك ربك وما قلى	الضحى / ٣	٤٧٢ ، ٩٩/١
ما ودعك ربك	الضحى / ٣	٣٠١/٢
قلى	الضحى / ٣	٦٤٤ ، ٦٤١/٢
والأولى	الضحى / ٤	٤٧٢/١
ولسوف يعطيك ربك فترضى	الضحى / ٥	٣٠١/٢
فأما اليتيم فلا تقهر	الضحى / ٩	٤١٨ ، ٢٤٤/١
فأما اليتيم فلا تقهر	الضحى / ٩	٤٢٦/٢
وأما السائل فلا تنهر	الضحى / ١٠	٤٢٩ ، ٤٢٦/٢
وأما بنعمة ربك فحدث	الضحى / ١١	٤٢٩/٢
في أحسن تقويم	التين / ٤	٨٤/١
اقرأ باسم ربك	العلق / ١	٨/١
كلا إن الإنسان ليطغى	العلق / ٦	٣٠٢/١
لنسفعا بالناصية	العلق / ١٥	١٧٤/٢
لنسفعا	العلق / ١٥	٣٥ ، ٢٤/١
لنسفعا	العلق / ١٥	٣٥٨ ، ٣١٢/٢
ناصية كاذبة خاطئة	العلق / ١٦	٥٤٦/٢
إنا أنزلناه	القدر / ١	٣٠٠/١
سلام هي حتى مطلع الفجر	القدر / ٥	٦٥٦ ، ٦٣٤/١
إذا زلزلت الأرض زلزالها	الزلزلة / ١	٢٠٣/٢
مثقلاً ذرة خيراً	الزلزلة / ٧	٦٢٠/١

الآية	السورة	الجزء والصفحة
فالمغيرات صبحاً	العاديات / ٣	١٨٤/٢
فأثرن به	العاديات / ٤	١٨٤/٢
إن ربهم بهم يومئذ لخير	العاديات / ١١	٣١٣/١
ما هيه	القارعة / ١٠	٦٣٥/٢
كلّ سوف تعلمون	التكاثر / ٣	١٤١/٢
ثم كلّ سوف تعلمون	التكاثر / ٤	١٤١/٢
وتواصوا بالصبر	العصر / ٣	٦٢٥/٢
ويل لكل همزة	الهمزة / ١	٢٦٤/٢
لينبذن	الهمزة / ٤	٥٢ ، ٣٥/١
فجعلهم كعصف مأكول	الفيل / ٥	٥١٤/١
لإيلاف قريش	قريش / ١	٥١٤/١
إيلافهم	قريش / ٢	٧٠٥/٢
فليعبدوا رب هذا البيت	قريش / ٣	٥١٤/١
إنا أعطيناك الكوثر	الكوثر / ١	٤٧١/١
تبت يدا أبي لهب	المسد / ١	٦٧٣/١
وامراته حمالة الخطب	المسد / ٤	١٢٦/٢
قل هو الله أحد	الإخلاص / ١	٢١٧/١
هو الله أحد	الإخلاص / ١	٢٩٣/٢ ، ٢٠١/١
لم يلد ولم يولد	الإخلاص / ٣	٣٧/١
من شر الوسواس	الناس / ٤	٣٤/٢

فهرس القراءات القرآنية

الآية	القراءة	السورة	الجزء والصفحة
الحمد لله	لله	الفاتحة / ٢	٦٥٨/٢
ذهب الله بنورهم	أذهب الله نورهم	البقرة / ١٧	٦٤٦/١
مثلاً ما بعوضة	بعوضة	البقرة / ٢٦	٦٧١، ١٧٣/١
فتلقى آدم من ربه كلمات	آدم ... كلمات	البقرة / ٣٧	٣٩٥/١
فلا خوف عليهم	خوف	البقرة / ٣٨	٧٣١/١
فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا	عشرة	البقرة / ٦٠	٤٦٠/٢
إن البقر تشابه علينا	تشابهت	البقرة / ٧٠	٤٥١/٢
ولما جاءهم كتاب من هدى الله مصلق	مصدقاً	البقرة / ٨٩	٥٨٥/١
شهر رمضان	بالإدغام	البقرة / ١٨٥	٧٥٧/٢
ومن يرتدد منكم عن دينه	يرتد	البقرة / ٢١٧	٧٦٣/٢
لئن أراد أن يتيّم الرضاعة	يُتِمُّ	البقرة / ٢٣٣	٣٦٢/٢
فهل عسيتم إن كتب عليكم	عسيتم	البقرة / ٢٤٦	٢٩٢/١
لا يبيع فيه ولا حلة	بيع ... حلة	البقرة / ٢٥٤	٣٤٥/١

الآية	القراءة	السورة	الجزء والصفحة
لَمْ يَتَسَنَّهْ	يَتَسَنَّ	البقرة/ ٢٥٩	٦٣٢/٢
مَا بَقِيَ مِنَ الرَّبِّ	بَقِيَ	البقرة/ ٢٧٨	٧٦٢/٢
فِيغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ	فيغفرُ ، فيغفرُ	البقرة/ ٢٨٤	٤٠٨/٢
لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ	بعضَ	آل عمران/ ٩٢	٦٣٧/١
تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ	والأرحامِ	النساء/ ١	١٨٣/٢
جَعَلَ اللَّهُ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ	قِيَمًا	النساء/ ٥	٧١٢/٢
الَّذِينَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ	اللَّذانِ	النساء/ ١٦	١٥١/١
فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ	يُؤْتُوا	النساء/ ٥٣	٣٦٩/٢
مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ	قليلاً	النساء/ ٦٦	٥٤٣/١
أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ	يدركُكمُ	النساء/ ٧٨	٤٠٣/٢
مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ	يدركُهُ ، يدركُهُ	النساء/ ١٠٠	٤٠٩/٢
أَنْ يُصَلِّحَا	يُصَلِّحَا	النساء/ ١٢٨	٧٣٩/١
مَنْ عَلِمَ إِلَّا اتَّبَعَ	اتَّبَاعُ	النساء/ ١٥٧	٥٤٧/٢
وَأَرْجُلُكُمْ	وَأَرْجُلُكُمْ	المائدة/ ٦	١٥٩/٢
وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ	والسارقَ والسارقةَ	المائدة/ ٣٨	٤٤٧/١
وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ	تَكُونُ	المائدة/ ٧١	٣٣١/١
وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ	فِتْنَةٌ	المائدة/ ٧١	٣٦٦/٢
أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامَ مَسَاكِينَ	كفارةُ	المائدة/ ٩٥	١٤٨/٢
الْبَيْتِ الْحَرَامِ قِيَامًا لِلنَّاسِ	قِيَمًا	المائدة/ ٩٧	٧١٢/٢
هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ	يَوْمَ	المائدة/ ١١٩	٧٠٦/١
الْحَمْدُ لِلَّهِ	لِلَّهِ	الأنعام/ ١	٢١٨/٢
نَرُدْ وَلَا نَكْذِبْ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ	نَكْذِبُ . . نَكُونُ	الأنعام/ ٢٧	٣٧٦/٢
وَلَوْ رُدُّوا	رُدُّوا	الأنعام/ ٢٨	٤٤٠/١

الآية	القراءة	السورة	الجزء والصفحة
فإنه غفور رحيم	فأنه	الأنعام/٥٤	٣٠٤/١
فبهذا هم اقتله	بالإشباع	الأنعام/٩٠	٦٣٣/٢
لقد تقطع بينكم	بينكم	الأنعام/٩٤	٤٢٧، ٢٦٥/١
وكذلك زين لكثير من المشركين	زين	الأنعام/١٣٧	٧٣٢/١
قتل أولادهم	قتل أولادهم	الأنعام/١٣٧	٧٣٢/١
شركاؤهم	شركائهم	الأنعام/١٣٧	٧٣٢/١
بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا	خالصة	الأنعام/١٣٩	٥٩٩/١
الذكرين	بالمدة والتسهيل	الأنعام/١٤٣	٦٨٨/٢
تماماً على الذي أحسن	أحسن	الأنعام/١٥٤	١٧٣/١
لا ينفع نفساً إيمانها	تنفع	الأنعام/١٥٨	٦٨٩/١
محيلي ومماتي	محيلي	الأنعام/١٦٢	٧٣٩، ٨٩/١
محيلي ومماتي	محيلي	الأنعام/١٦٢	٣١٠/٢
حقيق على أن لا أقول على الله	ألا	الأعراف/١٠٥	٦٥١/١
قال ابن أم	أم	الأعراف/١٥٠	٢٣٧/٢
من يضل الله فلا هادي له ويدرهم	يدرهم ندرهم	الأعراف/١٨٦	٤٠٨/٢
إن الذين تدعون من دون الله عباد	إن... عباداً	الأعراف/١٩٤	٢٧١/١
فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم	ولكن الله	الأنفال/١٧	٣٣٥/١
ويحيى من حي عن بينة	حيي	الأنفال/٤٢	٧٦٠/٢
عرض الدنيا والله يريد الآخرة	الآخرة	الأنفال/٦٧	٧٣٠/١
أئمة	بالتحقيق	التوبة/١٢	٧٠٧/٢
إن نغف عن طائفة	تعف	التوبة/٦٦	٤٢٥/١
منكم نغذب طائفة	تعذب	التوبة/٦٦	٤٢٥/١
الآن	بالمدة والتسهيل	يونس/٥١	٦٨٨/٢

الآية	القراءة	السورة	الجزء والصفحة
فبذلك فليفرحوا	فلتفرحوا	يونس/٥٨	٣٩٥/٢، ٥١/١
ولا تتبعان	تتبعان	يونس/٨٩	٣١٠/٢
ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك	امراتك	هود/٨١	٥٤٣/١
وإن كلاً لَمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم	وإن	هود/١١١	٣٢٦/١
يا أبت	يا أبت	يوسف/٤	٢٣٥/٢
يلتقطه بعض السيارة	تلتقطه	يوسف/١٠	٢٣٠/١
ولحن عصبه	عصبه	يوسف/١٤	٦٨٧/١
رب السجن أحب إلي	رب	يوسف/٣٣	٢٣٣/٢
إن كنتم للرؤيا تعبرون	للرؤيا	يوسف/٤٣	٧٢٠/٢
هذه بضاعتنا ردت إلينا	ردت	يوسف/٦٥	٤٤٠/١
إنه من يتقي ويصبر	ويصبر	يوسف/٨٠	٨٨/١
ولكل قوم هاد	هادي	الرعد/٧	٦٢٠/٢
الكبير المتعال	المتعالي	الرعد/٩	٦٢١/٢
وما لهم من دونه من وال	والي	الرعد/١١	٦٢١/٢
الله	الله	إبراهيم/٢	٥٥٠، ١٢/١
الله	الله	إبراهيم/٢	١٩٢/٢، ١٣١/٢
وما أنتم بمصرخي إني	بمصرخي	إبراهيم/٢٢	٧٤٠/١
فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله	وعده رسله	إبراهيم/٤٧	٢٩١
ربما يود الذين كفروا لو	ربما	الحجر/٢	٦٥٧/١
وما عند الله باق	باقي	النحل/٩٦	٦٢١، ٦٢٠/٢
وإذا لا يلبثون	يلبثوا	الإسراء/٧٦	٣٦٩/٢
لينذر بأساً شديداً من لدنه	لدنه ، لدنهي	الكهف/٢	٧١٢/١
ثلاثمائة سنين	ثلاثمائة	الكهف/٢٥	٤٥٦/٢

الآية	القراءة	السورة	الجزء والصفحة
<u>يَرْتْنِي وَيَرْتُ</u>	يَرْتْنِي وَيَرْتُ	مريم/٦	٣٨٣/٢
لننزعن من كل شيعة <u>أَيْهِمْ</u> أَشَدُّ	أَيْهِمْ	مريم/٦٩	١٥٨/١
<u>أَنَاثَا وَرَثَا</u>	وَرَثَا	مريم/٧٤	٧٥٧/٢
<u>طُوَى</u>	طُوَى	طه/١٢	٣٤٤/٢
<u>قال هي عصي</u>	عصاي ، عصي	طه/١٨	٧٤٢، ٧٤٠/١
<u>فإذا حبالهم وعصيم</u>	عُصِيهِمْ	طه/٦٦	٦٤٢/٢
<u>أفلا يرون ألا يرجع</u>	يرجع	طه/٨٩	٣٦٥/٢
<u>فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عِزًّا</u>	فَنَسِيَ	طه/١١٥	٧٦٢/٢
<u>فَمَنْ اتَّبَعَ هُذَاهُ</u>	هَلِي	طه/١٢٣	٧٤٢/١
<u>بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه</u>	فيدمغه	الأنبياء/١٨	٣٩٢/٢
<u>هذا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِي</u>	مِنْ	الأنبياء/٢٥	٧١٤/١
<u>فَجَعَلَهُمْ جُودًا</u>	جُودًا	الأنبياء/٥٨	٥٣٧/٢
<u>هِيَهَاتَ</u>	هِيَهَاتَ	المؤمنون/٣٦	٦٣٠/٢
<u>قَالَ إِن لَّبِثُمْ إِلَّا قَلِيلًا</u>	لَقَلِيلًا	المؤمنون/١١٤	٣٢٨/١
<u>والخامسة أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا</u>	أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ	النور/٩	٣٣١/١
<u>يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ</u>	يَسْبَحُ	النور/٣٦	٤٠٠/١
<u>ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ</u>	عَوْرَاتٍ	النور/٥٨	٥١٧/٢
<u>وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ</u>	المَلَائِكَةُ	الفرقان/٢٥	٧٦٢/٢
<u>فَدَمَّرْنَاَهُمْ تَدْمِيرًا</u>	فَدَمَّرْنَاَهُمْ	الفرقان/٣٦	٣١٠/٢
<u>وَجِئْتُكَ مِنْ سِوَا بَنِي</u>	سِبَا	النمل/٢٢	٦٣٧/٢
<u>أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ</u>	يا اسجدوا	النمل/٢٥	٣١/١
<u>إِحْلَى ابْنَتِي هَاتِينَ</u>	هَاتِينَ	القصاص/٢٧	١٥١/١
<u>فَذَانِكَ بِرَهَانَانِ</u>	فَذَانِكَ	القصاص/٣٢	١٥١/١

الآية	القراءة	السورة	الجزء والصفحة
لله الأمر من قبل ومن بعد	قبل ومن بعد	الروم / ٤	٧١٩/١
وَقَرْنَ	وَقَرْنَ	الأحزاب / ٣٣	٧٥٥/٢
إن الله وملائكته يصلون على النبي	وملائكته	الأحزاب / ٥٦	٣٢٢/١
يا جبال أوبي معه والطير	والطير	سبا / ١٠	٢٣٠/٢
إن كانت إلا صيحة	صيحة	يس / ٢٩	٤١٠/١
وإن كل لما جميع لدينا محضرون	لما	يس / ٣٢	٣٢٦/١
ولات حين مناص	حين ، حين	ص / ٣	٢٦٩/١
هل من كاشفات ضره	كاشفات ضره	الزمر / ٣٨	١٩/٢
تأمروني أعبد	أعبد	الزمر / ٦٤	٣٩٢/٢
والسّموات مطويات بيمينه	مطويات	الزمر / ٦٧	٦٠٠/١
لينذر يوم التلاق	التلاقي	غافر / ١٥	٦٢١/٢
فأطّلع	فأطّلع	غافر / ٣٧	٣٨٦/٢
إنّا كل فيها	كلّا	غافر / ٤٨	١٣٤/٢
وأما ثمود فهديناهم	ثمودا	فصلت / ١٧	٤٥١/١
ربنا أرنا اللذين	اللذين	فصلت / ٢٩	١٥١/١
فيظللن	فيظللن	الشورى / ٢٣	٧٥٥/٢
أو يرسل رسولا	يرسل	الشورى / ٥١	٣٨٨/٢
ونادوا يا مالك	مال	الزخرف / ٧٧	٢٥٧/٢
ليجزى قوما بما كانوا يكسبون	ليجزى	الجاثية / ١٤	٧٦٣/٢، ٤٢٩/١
فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم	ترى	الأحقاف / ٢٥	٤١٠/١
فهل عسيتم إن توليتم	عسيتم	محمد / ٢٢	٢٩٢/١
بل كذبوا بالحق لما جاءهم	لما	ق / ٥	٦٤٥/١
والسماء ذات الحُبك	الحُبك ، الحُبك	الذاريات / ٧	٦٥٧/٢

الآية	القراءة	السورة	الجزء والصفحة
والسما ذات الحُبك	الحَبِيك	الذاريات ٧/	٦٥٨/٢
إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون	مثل	الذاريات ٢٣/	٢٦٥/١
من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم	أنه	الطور ٢٨/	٣٠٥/١
خُشَعًا أَبصارهم	خاشعًا	القمر ٧/	١٧/٢
فهل من مدكر	مدكر	القمر ١٥/	٧٤١/٢
من الكذاب الأشر	الأشر	القمر ٢٦/	٩٢/٢
إنا كل شيء خلقناه بقدر	كل	القمر ٤٩/	٤٥١/١
أيها الثقلان	أيّه	الرحمن ٣١/	ح ٢٢٨/٢
وكلًا وعد الله الحسنى	وكل	الحديد ١٠/	٢٠٢/١
إن الله بالغ أمره	أمره	الطلاق ٣/	١٩/٢
ودوا لو تدهن فيدهنون	فيدهنوا	القلم ٩/	٤١٧/٢
مِمَّا خطيئاتهم	خطاياهم ، خطيئاتهم	نوح ٢٥/	٦٦٥/١
ولا تمنن تستكثر	تستكثر ، تستكثر	المدثر ٦/	٣٨٤/٢
لا أقسم بيوم القيامة	لأقسم	القيامة ١/	٣٠١/٢
عم يتساءلون	عمّة	النبأ ١/	٦٣٤/٢
وما هو على الغيب بضنين	بظنين	التكوير ٢٤/	٣٦٤/١
والليل إذا يسر	يسر	الفجر ٤/	٢٨/١
راضية مرضية	مرضوة	الفجر ٢٨/	٧٢١/٢
والقمر إذا تلاها	بالإمالة	الشمس ٢/	٦٤١/٢
جلاها	بالإمالة	الشمس ٣/	٦٤١/٢
والضحى	بالإمالة	الضحى ١/	٦٤٤/٢
إيلافهم	إثلافهم	قريش ٢/	٥٩٩
وتواصوا بالصبر	بالصبر	العصر ٣/	٦٢٥/٢

فهرس الأحاديث النبوية

- إذا دعا أحدكم أخاه فقال لبيك ، فلا يقولن : لبي يديك ، وليقل : أجابك ... ٦٩٨/١
- أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة . ٥٨٦/١
- أصلق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد . ٢١/١
- أعور عينه اليمنى « في حديث الدجال » . ٥٣/٢
- أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد . ٢٢٩/١
- اقطعوا لسانه عني . ١٣٠/٢
- التمس ولو خائماً من حديد . ٢٥٥/١
- التمس ولو خائماً من حديد . ٤٢٣/٢
- أما بعد : فما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله . ٤٣٠/٢
- أمر بمعروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة . ٢١١/١
- إن الله ملككم إياهم . ١١٠/١
- إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله . ١١٢/١
- إنا معاشر الأنبياء لا نورث . ٢٦٩/٢
- إنه شديد الحب لله تعالى ، لو كان لا يخاف الله ما عصاه . ٤٢١/٢
- اهتز العرش لموت سعد بن معاذ . ١٣٤/١
- أو أخرجي هم . ٤٠٤/١
- أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكلها باطل باطل باطل . ١٤٢/٢

- ٤٦٥/٢ تربت يداك .
- ٤٧٧/١ تسبحون وتكبرون وتحمّدون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين .
- ٤٢٥/٢ تصدقوا ولو بظلف محرق .
- ٥٣٧/٢ تغدو خالصًا .
- ح ٤٦٥/٢ تنكح المرأة لأربع : لملها ولحسبها وجمالها ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك . ٤٥٤/٢
- ٢١١/١ خمس صلوات كتبهن الله على العباد [في اليوم والليلة] .
- ٥٢٢/٢ دعي الصلاة أيام أقرائك .
- ح ٤٢٥/٢ ردوا السائل ولو بظلف محرق .
- ٣٦٥/١ الزعيم غارم .
- ٥٧/٢ سبحان الله إن المؤمن لا ينجس .
- ٢١٠/٢ سواء ولود خير من حسناء عقيم .
- ٣٢٦/٢ صلاة الليل مثنى مثنى .
- ٦٥٣/١ صومي عن أمك .
- ٤٠٦/٢ فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها .
- ح ٥٤٥/٢ فيائك وكرائم أموالهم .
- ٤٣٢/٢ فهلا بكرًا تلاعبها وتلاعبك .
- ح ٣٦٠/٢ فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا .
- ح ٣٦٠/٢ فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقًا واحدًا .
- ٣٩٥/٢ قوموا فلاصل لكم .
- ٣٢/٢ كاستنار البدر .
- ٥٣٧/٢ كالطير تغدو خالصًا وتروح بظانًا .
- ٥٤٥/٢ كرائم أموالهم .
- ١١٧/٢ كلاليب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ ...
- ١٨١/١ كل الصيد في جوف الفرا .
- ٦/١ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » فهو أبتر ذاهب البركة .
- ٣٦٣/٢ كما تكونوا يولّي عليكم .

- كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر . ١٨٢/٢
 كيما فيعود . ٣٦٠/٢
 لا أحد أغير من الله عز وجل . ٣٥٦/١
 لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض . ٣٨٤/٢
 لا يثنى في الصدقة . ٥٢٨/٢
 لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة . ٢٠٢/١
 لا سيف إلا ذو الفقار ، ولا فتى إلا علي . ٣٧٥/١
 لا فتى إلا علي . ٥٥/١
 لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت . ٣٤٤/١
 لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن . ٣٩٨/١
 لا يعضه بعضكم بعضاً . ٧٠/١
 لا يقتل قرشي بعد هذا صبراً . ٤١٦/٢
 لا يؤخذ منكم عشر البتات . ٥٢٧/٢
 لتأخذوا مصافكم . ٥١/١
 لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . ٦٠/١
 لعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض . ٢٩٧/١
 لن يدخل أحدكم الجنة بعمله . ٦٤٧/١
 لو سمعته قبل قتله ما قتلته ، ولعفوت عنه . ٤١٦/٢
 لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم . ٢٢٤/١
 لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي ، إنها لابنة أخي في الرضاعة . ٤٢١/٢
 ليس فيما دون خمس ذود صدقة . ٤٤٩/٢
 ليس من البر الصيام في السفر . ١٨٠/١
 لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات . ٢٨٨/٢ ح
 ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ، ليس السن والظفر . ٥٦١/١
 المرء مع من أحب . ٤٧٦/١
 من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم . ٣٨٤/٢
 من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا . ٦١/١

- ٧٥/٢ من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فبالغسل أفضل .
- ٦٣٨/١ من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم .
- ٢٨٨/٢ من ودعهم الجمعة .
- ٤٠١/٢ من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له .
- ٧٣٤/١ هل أنتم تاركو لي صاحبي .
- ٢٤٧/٢ واجبله .
- ١٤١/٢ والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً ، والله لأغزون قريشاً .
- ٩/٢ وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً .
- ١٩١/١ ومن لم يستطع فعليه بالصوم .
- ٦٥٧/١ يا رب كاسية في الدنيا ، عارية يوم القيامة .
- ٢١٦/٢ يا عظيمًا يُرجى لكل عظيم ، ويا لطيفًا لم يزل ، ويا حلِيمًا لا يعجل .
- ٧١٨/٢ يا عظيمًا يُرجى لكل عظيم .

الأحاديث الفعلية

- ١٦١/٢ توضأ ﷺ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه .
- ٥٣/٢ شَن أَصَابِعِهِ . [في وصفه ﷺ]
- ٥٨٨/١ صلى رسول الله ﷺ قاعدًا ، وصلى وراءه رجال قيامًا .
- ٤٦٢/٢ قضى النبي ﷺ في دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض .
- ح ٥٣/٢ كان النبي ﷺ شَن القدمين والكفين .
- ٧٠٤/٢ كان النبي ﷺ يأمرني إذا حضت أن أترر .

فهرس الأقوال والآثار

- إذا بلغ الرجل الستين فياه وإيا الشواب . ٢٧٦/٢
- إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر . ٢٩١/٢
- أراهمني الباطل شيطاناً . (عثمان ؓ) . ١١٣/١
- أعزّز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً . (علي ؓ) . ٦٥/٢
- أما رسول الله فقد مات بمنى . (عمر بن الخطاب ؓ) . ٢٤٩/١
- أغلة كغلة البعير وموتاً في بيت عامر بن الطفيل . (امرأة سلوية) . ٥٠٢/١
- كل الناس أفقه منك يا عمر . (عمر ؓ) . ٢٦٩/٢
- لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي . ٣٥٧/١
- لتذك لكم الأسل وإيلي وأن يحذف أحدكم الأرنب . (عمر ؓ) . ٢٧٥/٢
- لو غيرك قالها يا أبا عبيدة . (عمر ؓ) . ٤٢٢/٢
- لولا الخليفة لأذنت . (عمر ؓ) . ٤٩٥/٢
- ما رأى مني ولا رأيت منه . (عائشة « رض ») . ٤٧٢/١
- ما يسرنى أني شهدت بطلاً . (رافع بن خديج) . ٦٤٨/١
- نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه . (عمر ؓ) . ٤٢٠/٢

فهرس الأمثال

٥٣٥/٢	أذل من يعر .
٣٢٥/٢	أشأم من أخيل .
٩٤/٢	أشغل من ذات النحين .
٢٠٩/٢	أصبح ليل .
٢٠٩/٢	أطرق كرا إن النعام في القرى .
٣٣١/١	أغلة كغلة البعير وموت في بيت عامر بن الطفيل .
٢٠٩/٢	افتد خنوق .
٣٥٣/١	أفلا قماص بالبعير .
٣١٠/٢	التقت حلقتا البطان .
٩٣/٢	ألص من شظاظ .
٧٢/٢	أنوم من فهد .
١٢٥/١	باءت عرار بكحل .
٣٠٤/٢	بألم ما تحتته .
٣٠٤/٢	مجهد ما تبلغن .
٣٠٤/٢	بعين ما أرينك .
٣٩٢، ٣٩١، ٢٠٨/٢ ، ١٩٠/١	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه .
٧٢٨/١	تفرقوا أيادي سبأ .

- ١٧٩/٢ . جذك لا كذك .
- ٣٩٧/١ . حككمك مسمطاً .
- ٥٧٨/١ . رجع عوده على بدئه .
- ٥٤٩/١ . شتى تؤوب الحلبة .
- ٩٠/٢ ، ٤٧٣/١ . الصيف ضيعت اللبن .
- ٢٧٨/١ . عسى الغوير أبؤسا .
- ٤٧٣/١ . الكلاب على البقر .
- ٥٦٠/١ . كما تدين تدان .
- ٥١٦/١ . لا أكلمه القارظين .
- ٤٢٢/٢ . لو ذات سوار لطمتني .
- ٣٤٩/١ . ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة .
- ١٨٨ ، ١٨٧/٢ . ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة .
- ٦٣/١ . مكره أخاك لا بطل .
- ٦٢/١ . من أشبه أباه فما ظلم .
- ٣٠٣/٢ . من عضه ما ينبتن شكيرها .
- ٣٧٨/١ . من يسمع يخل .
- ٥٧٤/١ . وقع المصطرعان على غير .
- ٦٨٠/٢ . وقعوا في وادي تخيب .

فهرس أبيات ألفية ابن مالك (*)

البيت	الصفحة
١	قال محمد هو ابن مالك
٢	مصلياً على النبي المصطفى
٣	وأستعين الله في الفية
٤	تقرب الأقصى بلفظ مؤجسز
٥	وتقتضي رضا بغير سُخط
٦	وهو بسبق حائز تفضيلاً
٧	والله يقتضي بهبات وإفرة
٨	كلامنا لفظ مفيد كاستقيم
٩	واحده كلمة والقول عَم
١٠	بالجر والتثوين والنسب وال
١١	بنا فعلت وأنت ويا أفعلي
١٢	سواهما اللّحرّف كهل وفي ولم
١٣	وماضي الأفعال بالتأمر وسَم
١٤	والأمر إن لم يك للثنون محل
١٥	والاسم منه معرب ومبني
١٦	كالشبه الوضعي في اسمي جئتُنا
١٧	وكتيابة عن الفعل بال
١٨	ومعرب الأسماء قد سلّما
١٩	أحمد ربّي الله خير مالك
٢٠	وآله المستكملين الشرفا
٢١	مقاصد النحو بها مخويّة
٢٢	وتبسّط البذل بوغسز منجسز
٢٣	فأثقة الفية ابن معط
٢٤	مستوجب ثنائي الجميلاً
٢٥	لي وله في درجات الآخرة
٢٦	واسم وفعل ثم حرّف الكلم ١٧/١
٢٧	وكلمة بها كلام قد يؤم ١٧/١
٢٨	ومُسند للاسم تميّز حصل ٢٢/١
٢٩	وكون أقبلن فعل يتخلّصي ٣٤/١
٣٠	فعل مضارع يلي لم كيشم ٣٧/١
٣١	بالثنون فعل الأمر إن أمر فُهم ٣٩/١
٣٢	فيه هو اسم نحو صه وحيهل ٤٠/١
٣٣	لشبه من الحُرُوف مُدني ٤١/١
٣٤	والمعنوي في متي وفي هنا ٤٢/١
٣٥	تأثّر وكافّة أصار أصلاً ٤٤/١
٣٦	من شبه الحُرُف كارض وسما ٤٨/١

(*) كل بيت من أبيات هذه الألفية لم يرد بجانبه رقم صفحة يعني هذا أن البيت لم يرد في هذا الكتاب . ولكننا أوردنا أبيات الألفية كاملة كي يستفيد منها القارئ .

البيت	الصفحة
١٩	وَفِعْلُ أَمَرٍ وَمُضِيٌّ بَيْنَا
٢٠	مَنْ نَوْنٍ تَوَكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ
٢١	وَكُلِّ حَرْفٍ مَسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا
٢٢	وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ
٢٣	وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ اجْعَلْنِ إِغْرَابَا
٢٤	وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا
٢٥	فَارْفَعْ بَضْمٌ وَانْصَبْ فَتْحًا وَجُرِّ
٢٦	وَاجْزِمِ بَسْكَينَ وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ
٢٧	وَارْفَعْ بَوَاوٍ وَانْصَبْ بِالْأَلْفِ
٢٨	مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا
٢٩	أَبَ أَخٍ حَمٍّ كَذَاكَ وَهَنْ
٣٠	وَفِي أَبٍ وَتَالِيَتِهِ يَنْتَدِرُ
٣١	وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يَتَفَنَّ لَا
٣٢	بِالْأَلْفِ أَرْفَعَ الْمُشَى وَكِلا
٣٣	كَلَّمَا كَذَاكَ أَتْنَانِ وَائْتْنَانِ
٣٤	وَتَخَلَّفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ
٣٥	وَأَرْفَعَ بَوَاوٍ وَبَيْنَا اجْزُرُ وَانْصَبِ
٣٦	وَشَبَّهَ ذَيْنَ وَبِهِ عِشْرُونَ
٣٧	أُولَوُ وَعَالَمُونَ عَلَيَّوْنَا
٣٨	وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرْدُ
٣٩	وَتَوْنٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ
٤٠	وَكُونٌ مَا تُتَّى وَالْمُلْحَقُ بِهِ
٤١	وَمَا بَيْنَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا
٤٢	كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ
٥٠/١	وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا
٥٢/١	نَوْنِ إِنْثَاءٍ كَيْرَعْنَ مَنْ فُتِنَ
٥٣/١	وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
٥٥/١	كَأَيِّنْ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّاكِنُ كَمْ
٥٧/١	لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا
٧٥/١	قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
٥٧/١	كَسْرًا كَذَكَرُ اللَّهِ عَمْدَهُ يَسْرُ
٥٧/١	يَتَوَبُّ نَحْوُ جَاءَ أَخُو بَنِي ثَوْرٍ
٥٧/١	وَاجْزُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصْفُ
٥٧/١	وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَاءَا
٥٧/١	وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
٦٢/١	وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِ هُنَّ أَشْهَرُ
٥٩/١	لِيَا كَجَاءَ أَخُو أَيْكَ ذَا اغْتَبَلَا
٦٤/١	إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصَلَا
	كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ
٦٥/١	جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ
٦٧/١	سَالِمٍ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنَبٍ
٦٩/١	وَبَابُهُ أَلْحَقَ وَالْأَهْلُوْنَا
٦٩/١	وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالسُّنُونَا
٦٩/١	ذَا الْبَابُ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ
٧٨/١	فَأَفْتَحَ وَقُلَّ مَنْ بَكَسْرِهِ نَطَقَ
٧٨/١	بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَغْمَلُوهُ فَأَنْتَبَهُ
٨٣/١	يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا
٨٣/١	كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيُّضًا قُبُلُ

البيت	الصفحة
٤٣	وَجُرُّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُصَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدْفٌ ٨٥/١
٤٤	وَأَجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانَ التَّوْنَا رَفْعًا وَتَدْعِيْنِ وَتَسْأَلُونَا ٨٦/١
٤٥	وَحَذِّفْهَا لِلْجَزْمِ وَالتَّصْبِ سِمَةً كَلِمَ تَكُونِي لَتَرُومِي مَظْلَمَةً ٨٦/١
٤٦	وَسَمِّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا ٩٢/١
٤٧	فَالأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُسَدَرَا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ نُصِرَا ٩٢/١
٤٨	وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرُ وَرَفْعُهُ يُنَوِي كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ ٩٢/١
٤٩	وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلٌّ غُضِرْفٌ ٩٢/١
٥٠	فَالأَلِفُ آخِرٌ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ وَأَبْدُ نَصْبٌ مَا كِيدَعُو يَوْمِي ٩٢/١
٥١	وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَوُوْ وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لِأَزْمَا ٨٧/١
٥٢	نَكْرَةً قَابِلُ أَلٍ مُؤَثَّرَا أَوْ وَقَعَ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا ٩٥/١
٥٣	وغيرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهْنَدَ وَابْنِي وَالْعَلَامَ وَالَّذِي ٩٦/١
٥٤	فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ كَأَلَتْ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِّيرِ ٩٧/١
٥٥	وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا ٩٨/١
٥٦	كَالْيَاءِ وَالكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءَ وَالْهَاءَ مِنْ سَالِيهِ مَا مَلَكَ ٩٨/١
٥٧	وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَفْظٌ مَا جُرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ ١٠٠/١
٥٨	لِلرَّفْعِ وَالتَّصْبِ وَجَرْنَا صَلَحَ كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنَحَ ١٠٠/١
٥٩	وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالتَّوْنُ لِمَا غَابَ وَغَيْرُهُ كَقَامَا وَاعْلَمَا ٩٧/١
٦٠	وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَرُ كَافْعَلٍ أَوْافِسَقٍ نَعْبِطُ إِذْ تَشْكُرُ ١٠١/١
٦١	وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَنْشَبُهُ ١٠٥/١
٦٢	وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جَعَلَا إِسَايَ وَالتَّفْرِيعَ لَيْسَ مَشْكَلَا ١٠٥/١
٦٣	وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمَنْفَصَلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمَتَصَلُ ١٠٦/١
٦٤	وَصَلْ أَوْ افْصَلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ الْخَلِيفَ انْتَمَى ١١٠/١
٦٥	كَذَاكَ خَلْتِيهِ وَاتِّصَالَا أَخْتَارَ غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَا ١١٠/١
٦٦	وَقَدِمَ الْأَخْصَصَ فِي اتِّصَالٍ وَقَدِمَنَ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ ١١٠/١

البيت	الصفحة
٦٧	وَفِي اتِّحَادِ الرُّبَّةِ الزَّمْ فَصَلَا
٦٨	وَقِيلَ يَا النَّفْسَ مَعَ الْفِعْلِ التَّرْمِ
٦٩	وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتَنِي نَدْرَا
٧٠	فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا
٧١	وَفِي لَدَّتَنِي لَدُّنِي قَلَّ وَفِي
٧٢	إِسْمٍ يَعْينُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا
٧٣	وَقَرْنٍ وَعَدْنٍ وَلَا حَقِّقَ
٧٤	وَأَسْمَا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا
٧٥	وَأِنْ يَكُونَا مُقَرَّدَيْنِ فَاَضْفُ
٧٦	وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَقَضَلٍ وَأَسَدُ
٧٧	وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجِ رُكْبَا
٧٨	وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ
٧٩	وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلَمٌ
٨٠	مِنْ ذَاكَ أَمْ عَرِيطٌ لِلْعَقْرِ
٨١	وَمَثَلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ
٨٢	بِذَا الْمُفْرَدِ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ
٨٣	وَذَانِ تَانٍ لِلْمُثْنَى الْمَرْفُوعِ
٨٤	وَبِأُولَى أَشِيرُ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا
٨٥	بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَدْمَعُهُ
٨٦	وَبِسَهْنًا أَوْ هَهْنًا أَشِيرُ إِلَى
٨٧	فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمٍّ فَهُ أَوْ هَنَّا
٨٨	مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى الْيَسِي
٨٩	بَلْ مَا تَلِيهِ أُولَاهِ الْعَلَامَةِ
٩٠	وَالثُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدَّادَا
١١٣/١	وَقَدْ يُيَسِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصَلَا
١١٦/١	لُتُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ
١١٨/١	وَمَعَ لَعْلٍ اعْكُوسَ وَكُنْ مَخِيرًا
١١٩/١	مَنِي وَعَنِي بَقْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
١٢٢/١	قِدْنِي وَقَطْنِي الْخَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي
١٢٣/١	عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَرْنَقَا
١٢٥/١	وَشَذَقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَأَشِيقَ
١٣٣/١	وَأَخَّرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحَا
١٣٦/١	حَتْمًا وَإِلَّا أَتْبَعَ السَّيِّدِي رَدْفُ
١٢٨/١	وَذُو أَرْجَالٍ كَسُوعَادٍ وَأَدَدُ
١٣١/١	ذَا إِنْ بَغِيرَ وَيَهُ تَمَّ أَعْرَبَا
١٣١/١	كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي فَخَافَةِ
١٣٩/١	كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌ
١٤٠/١	وَهَكَذَا تُعَالَى لِلتَّغَالُوبِ
١٤١/١	كَذَا فَجَارِ عَلَمٍ لِلْفَجْرِ
١٤٤/١	بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصُرُ
١٤٤/١	وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تَطِيعُ
١٤٤/١	وَالْمَدُّ أُولَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطَقَا
١٤٥/١	وَاللَّامُ إِنْ قَدِمَتْ هَا مُتَّبِعَةً
١٤٧/١	دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافُ صَلَا
١٤٧/١	أَوْ هَنَّا انْطَقَنَ أَوْ هَنَّا
١٥٤/١	وَالْيَا إِذَا مَا تَبَيَّنَا لَا تُثْبِتْ
١٥١/١	وَالثُّونُ إِنْ تَشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ
١٥١/١	أَيْضًا وَتَعْوِضُ بِذَاكَ قَصِيدَا

البيت	الصفحة
٩١	جَمْعُ الَّذِي الْأَلْسِي الذِّينَ مُطْلَقًا
٩٢	بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا
٩٣	وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ
٩٤	وَكَاَلْتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتُ
٩٥	وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ
٩٦	وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ
٩٧	وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وَصِلَ
٩٨	وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ
٩٩	أَيَّ كَمَا وَأَعْرَبْتُ مَا لَمْ تُضَفْ
١٠٠	وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي
١٠١	إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ
١٠٢	إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمَلِ
١٠٣	فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ
١٠٤	كَذَاكَ حَذَفُ مَا بَوَصَفَ خُفُصًا
١٠٥	كَذَا الَّذِي جُرِّبَ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرَّ
١٠٦	أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ
١٠٧	وَقَدْ تَزَادَ لَا زِمًا كَاللَّاتِ
١٠٨	وَلَا ضِطْرَارَ كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ
١٠٩	وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخْلًا
١١٠	كَالْفُضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ
١١١	وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْعَلْبَةِ
١١٢	وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضَفْ
١١٣	مُبْتَدَأُ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرَ
١١٤	وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي
١٥٤/١	وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا
١٥٤/١	وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعًا
١٥٤/١	وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّئِ شَهْرُ
١٦٢/١	وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ
١٥٤/١	أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ
١٦٧/١	عَلَى ضَمِيرٍ لَا يَبْقَى مُشْتَمَلَةٌ
١٦٩/١	بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ
١٦٩/١	وَكُوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ
١٥٤/١	وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ
١٥٩/١	ذَا الْحَذَفِ أَيْ غَائِبِ أَيْ يَقْتَضِي
١٧١/١	فَالْحَذَفُ نَزَرٌ وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ
١٧١/١	وَالْحَذَفُ عَنْهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
١٧٥/١	بِفَعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ تَرَجَّسَ يَهَبُ
١٧٥/١	كَأَنَّ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
١٧٦/١	كَمُرٍّ بِالَّذِي مَرَرَتْ فَهُوَ بَرٌّ
١٨٠/١	فَتَمَطَّ عَرُفْتُ قُلْ فِيهِ التَّمَطُّ
١٨٣/١	وَالْآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي
١٨٥/١	كَذَا وَطِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّيْرِي
١٨٦/١	لِلْمَحْ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا
١٨٦/١	قَدْ كَسَرَ ذَا وَحَذَفَهُ سَيِّئَانِ
١٨٧/١	مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ
١٨٧/١	أَوْجَبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَحَذَفَ
١٨٩/١	إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنْ اعْتَذَرَ
١٩٣/١	فَاعِلٌ اغْتَى فِي أَسَارِ ذَانِ

البيت	الصفحة
١١٥	وَقِسْ وَكَاسِفِهِمِ النَّفْيُ وَقَدْ
١١٦	وَالثَّانِ مُبْتَدَاً وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ
١١٧	وَرَفَعُوا مُبْتَدَاً بِالْإِثْبَاتِ
١١٨	وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ
١١٩	وَمُقَرَّدًا يَأْتِي جُمْلَةً
١٢٠	وَأِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى
١٢١	وَالْمُقَرَّدُ الْجَامِدُ فَارْعُ وَإِنْ
١٢٢	وَأَبْرَزْنَاهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا
١٢٣	وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ
١٢٤	وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا
١٢٥	وَلَا يَجُوزُ الْإِثْبَاتُ بِالتَّكْرَةِ
١٢٦	وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا خِلْنَا
١٢٧	وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ
١٢٨	وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تَوْخَّرَا
١٢٩	فَامْتَنِعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ
١٣٠	كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا
١٣١	أَوْ كَانَ مُسْنَدَ الَّذِي لَمْ يَبْتَدَا
١٣٢	وَنَحْوِ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِسِي وَطَرٌ
١٣٣	كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مَضْمَرٌ
١٣٤	كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا
١٣٥	وَخَبَرِ الْمُحْصُورِ قَدَمٌ أَبَدَا
١٣٦	وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا
١٣٧	وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْتُ دَنَفُ
١٣٨	وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ
١٩٤/١	يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْ لَوْ الرَّشْدُ
١٩٥/٢	إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ
١٩٦/١	كَذَاكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا
١٩٨/١	كَأَلَّهِ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ
١٩٩/١	حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ
٢٠١/١	بِهَا كُنْطَقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى
١٩٩/١	يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِينٌ
٢٠٠/١	مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا
٢٠٧/١	تَاوَيْنَ مَعْنَى كَسَانٍ أَوْ اسْتَقَرَّ
٢٠٨/١	عَنْ جُشَّةٍ وَإِنْ يُقَدُّ فَسَاخِرًا
٢٠٩/١	مَا لَمْ تُقَدِّ كَعِنْدَ زَيْدٍ لَمَرَّةً
٢٠٩/١	وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
٢١١/١	بَرٌّ يَزِينُ وَيُقَسِّمُ مَا لَمْ يُقَلِّ
٢١٣/١	وَجَوُزُوا الْقَدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا
٢١٣/١	عُرْفًا وَلُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ
٢١٤/١	أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مَنْحَصَرًا
٢١٥/١	أَوْ لَا زِمَ الصَّدْرُ كَمَنْ لِي مُنْجَدَا
٢١٩/١	مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ
٢٢٠/١	مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنَّا يُخْبِرُ
٢٢٠/١	كَأَيِّنْ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا
٢١٩/١	كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا
٢٢١/١	تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَ كَمَا
٢٢١/١	فَزَيْدٌ اسْتَغْنِي عَنْهُ إِذْ عُرِفَ
٢٢٤/١	حَتَّمُ فِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

البيت	الصفحة
١٣٩	وَبَعْدَ وَارٍ عَيْنَتْ مَفْهُومَ مَعِ
١٤٠	وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا
١٤١	كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِينًا وَأَتْسَمُ
١٤٢	وَأَخْبِرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا
١٤٣	تَرْفَعُ كَانَ الْمُتَّخِذَا اسْمًا وَالْخَبْرَ
١٤٤	كَكَانَ ظَلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا
١٤٥	فَتَسَى وَافْلَكَ وَهَذَا الْأَرْبَعَةُ
١٤٦	وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا
١٤٧	وَعَسَى مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا
١٤٨	وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ
١٤٩	كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرٍ مَا النَّاقِيَةُ
١٥٠	وَمَنْعُ سَبَقٍ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطَفَيْ
١٥١	وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي
١٥٢	وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ
١٥٣	وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَوْ إِنْ وَقَعَ
١٥٤	وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا
١٥٥	وَيُحَذِّفُونَهَا وَيُقْبَلُونَ الْخَبَرَ
١٥٦	وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِضَ مَا عَنْهَا ارْتَكَبَ
١٥٧	وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ
١٥٨	إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمِلْتُ مَا دُونَ إِنْ
١٥٩	وَسَبَقُ حَرْفٍ جَرٍّ أَوْ طَرَفٍ كَمَا
١٦٠	وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِإِلْكَنْ أَوْ بِبَلٍّ
١٦١	وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرٌّ الْبَا الْخَبَرَ
١٦٢	فِي التَّكْرَارِ أَعْمِلْتُ كَلَيْسَ لَا
٢٢٧/١	كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ
٢٣٠/١	عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ
	تَبَيَّنِي الْحَقُّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ
٢٣١/١	عَنْ وَاحِدِهِمْ سَرَاةً شَعْرًا
٢٣٣/١	تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ
	أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالٌ بِرَحَا
٢٣٥/١	لَشَبِّهِ نَفْسِي أَوْ لِنَفْسِي مُتَّبِعُهُ
٢٣٨/١	كَأَعْطَى مَا دُمْتُ مُصِيًّا دِرْهَمًا
	إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتَعْمِلَا
٢٤٢/١	أَجْزَرَ وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرُ
٢٤٥/١	فَجِئْتُ بِمَا مِثْلُوهُ لَا تَالِيَهُ
٢٤٥/١	وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي
٢٥٠/١	فَتَسَى لَيْسَ زَالٌ دَائِمًا قُفِّي
٢٤٧/١	إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَسَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ
٢٤٨/١	مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ
٢٥٢/١	كَانَ أَصَحَّ عِلْمٍ مَنْ تَقَدَّمَ
٢٥٤/١	وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرَ
٢٥٧/١	كَمِثْلِ أَمَّا أَأَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبُ
٢٥٩/١	تُحَذِّفُ ثَوْنٌ وَهُوَ حَذَفٌ مَا التَّرْمُ
٢٦٦/١	مَعَ بَقَا التَّفْصِي وَتَرْتِيبِ زَكْنٍ
٢٦٦/١	بِئِ أَلَسْتَ مَعْنِيًا أَجَازَ الْعُلَمَا
٢٦٤/١	مَنْ يَغْدِرُ مَنُصُوبٌ بِمَا الرَّمْ حَيْثُ حُلِّ
٢٧٥/١	وَبَعْدَ لَا وَتَفْصِي كَانَ قَدْ يُجَرُّ
٢٧٦/١	وَقَدْ تَلَّى لَا تَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا

١٦٣	وَمَا لَلَّاتِ فِي سِوَى حِينَ عَمَلْ	وَحَذَفُ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ ٢٧٠/١
١٦٤	كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ	غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَسِرْ ٢٧٩/١
١٦٥	وَكُوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى	نَزَرْ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسَا ٢٨٦/١
١٦٦	وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا	خَبَرُهَا حَتَّمَا بَأَنْ مُتَّصِلَا ٢٨٦/١
١٦٧	وَالزَّمُوا اخْلَوْلَقْ أَنْ مِثْلَ حَرَى	وَبَعْدَ أَوْشَكَ الْيُفَا أَنْ نَزَرَا ٢٨٦/١
١٦٨	وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرِبَا	وَتَرَكْ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا ٢٨٦/١
١٦٩	كَأَنَّهُ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِيقْ	كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِيقْ
١٧٠	وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا	وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوْشَكَا ٢٨٨/١
١٧١	بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقْ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ	غَنَى بِأَنْ يَفْعَلْ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ ٢٩٠/١
١٧٢	وَجَرَّدَنْ عَسَى أَوْ أَرْفَعْ مُضْمَرَا	بِمَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا ٢٩٠/١
١٧٣	وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ	نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْبَقَا الْفَتْحُ زُكْنُ ٢٩٢/١
١٧٤	لِإِنَّ أَنْ لَيْسَتْ لَكِنْ لَعَلْ	كَأَنَّ عَكْسٌ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ
١٧٥	كَإِنْ زِيدًا عَالِمٌ بِأَنِّي	كُفَاءً وَلَكِنْ ابْنَهُ ذُو ضِفْنِ
١٧٦	وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي	كَانَتْ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَنِي ٢٩٩/١
١٧٧	وَهَمْزٌ إِنْ افْتَحَ لَسَدٌ مُضْدِرْ	مَسَدَهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرْ ٣٠٠/١
١٧٨	فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ	وَحَيْثُ إِنْ لِمَسَيْنِ مُكْمِلَةٍ ٣٠٢/١
١٧٩	أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ أَوْ حُلَّتْ مَحَلْ	حَالَ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ ٣٠٢/١
١٨٠	وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ غُلَقَا	بِالْإِلَامِ كَسَاعِلِمِ إِلَهُ لَسُو ثَقْبَى ٣٠٢/١
١٨١	بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمْ	لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ ثُمِّي ٣١٠/١
١٨٢	مَعَ تَلْوٍ فَالْجُزْأَ وَذَا يَطْرُدْ	فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَهْمْدُ ٣١٠/١
١٨٣	وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبُ الْخَبَرْ	لَامُ ابْتِدَاءِ نَحْوِ إِنِّي لَوَزَرْ ٣١٥/١
١٨٤	وَلَا يَلِي ذِي السَّلَامِ مَا قَدْ نَفِيَا	وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا ٣١٥/١
١٨٥	وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَأَنَّ ذَا	لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا ٣١٥/١
١٨٦	وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطُ مَعْمُولَ الْخَبَرْ	وَالْفَصْلُ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ ٣١٥/١

البيت	الصفحة
١٨٧	وَوَصَلَ مَا بَدَى الْخُرُوفِ مُبْطِلُ
١٨٨	وَجَائِزٌ رَفَعَكَ مَعْطُوفًا عَلَى
١٨٩	وَالْحَقِّقْتُ بِيَّانٍ لَكِنَّ وَأَنْ
١٩٠	وَحَقَّقْتُ إِنَّ فَقُلَّ الْعَمَلُ
١٩١	وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا
١٩٢	وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَأْسَخًا فَلَا
١٩٣	وَأِنْ تَخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ
١٩٤	وَأِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا
١٩٥	فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفِي أَوْ
١٩٦	وَحَقَّقْتُ كَانَ أَيْضًا فُتْوِي
١٩٧	عَمَلٌ إِنْ اجْعَلَ لِأَلَا فِي تَكْرَرِ
١٩٨	فَانْصَبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً
١٩٩	وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا كَلَا
٢٠٠	مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَرْكَبًا
٢٠١	وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَنْبِي يَلِي
٢٠٢	وغير ما يلي وغير المفرد
٢٠٣	والعطف إن لم تتكرر لا احكما
٢٠٤	وأعط لا مع همزة استفهام
٢٠٥	وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر
٢٠٦	انصب بفعل القلب جزئي ابتدا
٢٠٧	ظن حسبت وزعمت مع عد
٢٠٨	وهب تعلم والتي كصيرا
٢٠٩	وخص بالتعليق والإلغاء ما
٢١٠	كذا تعلم ولغير الماض من
٣١٩/١	إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُقَى الْعَمَلُ
٣٢١/١	مَنْصُوبٌ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلًا
٣٢١/١	مِنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ
٣٢٦/١	وَتَلْزَمُ الْإِلَامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
٣٢٧/١	مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا
٣٢٩/١	تُلْغِيهِ غَالِبًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا
٣٣٢/١	وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جَمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ
٣٣٢/١	وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُتَمِّعًا
٣٣٢/١	تَنْفِيسٍ أَوْ كَوْنٍ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ كَوْنٍ
٣٣٣/١	مَنْصُوبًا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي
٣٤٠/١	مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً
	وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ إِذَا كَرَّرَ رَافِعُهُ
٣٤١/١	حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِي اجْعَلًا
٣٤٧/١	وَأِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَ
	فَافْتَحْ أَوْ انْصِبْ أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلْ
٣٥١/١	لَا تَبَيِّنْ وَالنَّصْبُ أَوْ الرِّفْعُ أَفْصَلُ
٣٤٩/١	لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ اتَّمَى
٣٥٥/١	مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْأَسْتِفْهَامِ
٣٥٦/١	إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ
٣٥٨/١	أَعْنِي رَأَى خَسَالَ عَلِمْتُ وَجَدًا
٣٥٨/١	حَجًّا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْكَ كَاعْتَقَدَ
٣٥٨/١	أَيْضًا بِهَا انْصَبْ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا
٣٧٣/١	مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالْأَمْرُ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
٣٧٣/١	سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكْنٌ

البيت	الصفحة
٢١١	وَجَوَّزَ الْإِلْفَاءَ لَا فِي الْإِيْتِدَا
٢١٢	فِي مُوْهِمِ الْإِغَاءِ مَا تَقَدَّمَ مَا
٢١٣	وَأَنَّ وَلَا لَامَ الْإِيْتِدَاءِ أَوْ قَسَمَ
٢١٤	لِعَلِّمِ عِرْفَانَ وَظَنَّ تَهَمَّةَ
٢١٥	وَلِرَأْيِ الرُّؤْيَا ائِمَّ مَا لِعِلْمَا
٢١٦	وَلَا تُجْزِ هُنَا بِلَا دَلِيلِ
٢١٧	وَكُتِّظَنَّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنَّ وَلِي
٢١٨	بَغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ
٢١٩	وَأَجْرِي الْقِسُولُ كَظَنَّ مُطْلَقَا
٢٢٠	إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعِلْمَا
٢٢١	وَمَا لِمَفْعُولِي عِلْمَتْ مُطْلَقَا
٢٢٢	وَأَنَّ تَعْدِيَا لِوَاحِدٍ بِلَا
٢٢٣	وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِ ائْتَى كَسَا
٢٢٤	وَكَا رَأَى السَّابِقِ تَبَا أَخْبَرَا
٢٢٥	الْفَاعِلِ الَّذِي كَمْفُوعِي أَتَى
٢٢٦	وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ
٢٢٧	وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أَسْنَدَا
٢٢٨	وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا
٢٢٩	وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرَا
٢٣٠	وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا
٢٣١	وَأَلَمَّا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٍ
٢٣٢	وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي
٢٣٣	وَالْحَذْفِ مَعَ فَصْلٍ بِلَا فَضْلَا
٢٣٤	وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ وَمَعَ
٣٧٥/١	وَأَنْوَ صَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَامَ ائْتِدَا
٣٧٣/١	وَالْتَزِمِ التَّغْلِيْقَ قَبْلَ نَفْسِي مَا
٣٧٣/١	كَذَا وَالْإِسْتِفْهَامَ ذَا لَهُ الْمُخْتَلَمَ
٣٦٤/١	تَعْدِيَّةً لِوَاحِدٍ مُتَزَمَةً
٣٦٦/١	طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ ائْتَمَى
٣٧٨/١	سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ
٣٨٣/١	مُسْتَقْفِهِمَا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِّرْ
٣٨٣/١	وَأَنَّ بَعْضَ ذِي فَصْلٍ يُحْتَمَلُ
٣٨١/١	عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوَ قُلْ ذَا مُشْتَفِقَا
٣٨٨/١	عَدُوا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا
٣٨٩/١	لِلشَّانِ وَالثَّالِثَ أَيْضًا حَقَّقَا
٣٩٠/١	هَمَزٍ فَلَا تُنْبِئُ بِهِ تَوْصُلًا
٣٩٠/١	فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حَكْمٍ ذُو ائْتِسَامَا
٣٨٨/١	حَدَّثَ أَتْبَأَ كَذَلِكَ خَبَرَا
٣٩٣/١	زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى
٣٩٩/١	فَهُوَ وَإِلَّا فَضْمِيرٌ اسْتَتَرَا
٤٠٣/١	لَا تُنْبِئُ أَوْ جَمْعٍ كَفَسَارِ الشُّهَدَا
٤٠٥/١	وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدَا
٤٠٢/١	كَمَثَلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا
٤٠٦/١	كَانَ لِأَنْتَى كَأَبَتْ هُنْدُ الْأَدَى
٤٠٨/١	مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِّ
٤٠٩/١	نَحْوِ أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ
٤٠٩/١	كَمَا زَكَا إِلَّا قَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا
٤٠٧/١	ضَمِيرِ ذِي الْخِجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ

- ٢٣٥ والتاء مع جمع سوى السالم من
٢٣٦ والحذف في نعم الفتاة استحسنا
٢٣٧ والأصل في الفاعل أن يتصلا
٢٣٨ وقد يجاء بخلاف الأصل
٢٣٩ وأخر المفعول إن لبس حذر
٢٤٠ وما بإلا أو يائما انحصر
٢٤١ وشاع نحو خاف ربه عمر
٢٤٢ ينوب مفعول به عن فاعل
٢٤٣ فأول الفعل أضمن والمتصل
٢٤٤ واجعله من مضارع مفتحا
٢٤٥ والثاني التالي تا المطاوعة
٢٤٦ وثالث الذي يميز الوصل
٢٤٧ واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل
٢٤٨ وإن بشكل خيف لبس يجتب
٢٤٩ وما لفا باع لما العين تلي
٢٥٠ وقابل من ظرف أو من مصدر
٢٥١ ولا ينوب بعض هذي إن وجد
٢٥٢ وباتفاق قد ينوب الثان من
٢٥٣ في باب ظن وأرى المنع اشتهر
٢٥٤ وما سوى التائب مما علقا
٢٥٥ إن مضمر اسم سابق فعلا شغل
٢٥٦ فالسابق انصبه بفعل أضمر
٢٥٧ والنصب حتم إن تلا السابق ما
٢٥٨ وإن تلا السابق ما بالابتداء
- مذكر كالتاء مع إحدى اللين ٤١٠/١
لأن قصد الجنس فيه بين ٤٠٨/١
والأصل في المفعول أن يتفصلا ٤١٢/١
وقد يجيء المفعول قبل الفعل ٤١٢/١
أو أضمر الفاعل غير منحصر ٤١٢/١
أخره وقد يسبق إن قصد ظهر ٤١٥/١
وشد نحو زان نوره الشجر ٤١٥/١
فيما له كيل خير نائل ٤٢٢/١
بالآخر اكسر في مضمر كوصل ٤٣٦/١
كيتحي القول فيه يتحى ٤٣٧/١
كالأول اجعله بلا متازعة ٤٣٦/١
كالأول اجعلنه كاستحلي ٤٣٦/١
عيننا وضم جاكوع فاحتمل ٤٣٧/١
وما لباع قد يرى لتجو حب ٤٣٩/١
في اختار والقداد وشبه يتجلي ٤٣٨/١
أو حرف جر بناية حري ٤٢٨/١
في اللفظ مفعول به وقد يرد ٤٢٩/١
باب كسا فيما التباسه أم ٤٣٥/١
ولا أرى متعا إذا قصد طهر ٤٣٥/١
بالرافع النصب له محققا ٤٣١/١
عنه ينصب لفظه أو المحل ٤٤١/١
حتمًا موافق لما قد أظهر ٤٤٢/١
يختص بالفعل كان وحيثما ٤٤٤/١
يختص فالرفع التزمه أبدا ٤٤٢/١

البيت	الصفحة
٢٥٩	كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ ٤٤٢/١
٢٦٠	وَاخْتِيرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا يَلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ ٤٤٧/١
٢٦١	وَبَعْدَ غَاظٍ بِإِلَّا فَضْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فَعَلٍ مَسْتَقَرٌّ أَوْ لَا ٤٥٠/١
٢٦٢	وَإِنْ تَلَا الْمُعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً بِهِ عَنْ اسْمٍ فَاعْطِفْ مُخْبِراً ٤٥٢/١
٢٦٣	وَالرُّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحُ فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ وَدَعُ مَا لَمْ يُبَحْ
٢٦٤	وَقَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَبَرٌ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوْصَلٍ يَجْرِي ٤٥٨/١
٢٦٥	وَسَوَّى فِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ حَصَلَ ٤٥٦/١
٢٦٦	وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كُعْلَقَةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ ٤٥٨/١
٢٦٧	غَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَدَيُّ أَنْ تَصِلَ هَآ غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمَلٍ ٤٦٢/١
٢٦٨	فَانْصَبْ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ
٢٦٩	وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمَعْدَى وَخْتِمَ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهْمَ ٤٦٤/١
٢٧٠	كَذَا أَفْعَلٌ وَالْمُضَاهِي أَفْعَسَسَا وَمَا اقْتَضَى نَظَاقَةً أَوْ دَنَسَا ٤٦٤/١
٢٧١	أَوْ عَرَضًا أَوْ طَسَاوَعَ الْمَعْدَى لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَمَامْتَدَا ٤٦٤/١
٢٧٢	وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفٍ جَرٌّ وَأَنْ حُذِفَ فَالْتَّصَبُ لِلْمُنْجَرِّ ٤٦٦/١
٢٧٣	نَقَسًا وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لِبَسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُورَا ٤٦٨/١
٢٧٤	وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ أَلَيْسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ ٤٧٠/١
٢٧٥	وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبٍ عَسَا وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى ٤٧١/١
٢٧٦	وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَأُ إِنْ لَمْ يَضُرْ كَحَذَفَ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حَصِرَ ٤٧٢/١
٢٧٧	وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُتَرَمِّسًا ٤٧٣/١
٢٧٨	إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ ٤٨٣/١
٢٧٩	وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ ٤٨٣/١
٢٨٠	وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَّ فِي ضَمِيرٍ مَا تَنَازَعَاهُ وَالتَّرَمُّ مَا التَّرَمَّا ٤٨٨/١
٢٨١	كَيْحَسِنَانِ وَيُسَيِّءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَا ٤٧٥/١
٢٨٢	وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لَغَيْرٍ رَفَعَ أَوْ هَمَلَا ٤٨٨/١

البيت	الصفحة
٢٨٣	بل حَذْفُهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَبَرٍ
٢٨٤	وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا
٢٨٥	نَحْوُ أَظْلُنْ وَيُظَنِّي أَخَا
٢٨٦	الْمُضَدَّرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
٢٨٧	بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ لُصِبَ
٢٨٨	تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدَ
٢٨٩	وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌ
٢٩٠	وَمَا لَتَوْكِيدٍ فَوَحَّسِدَ أَبْسَدًا
٢٩١	وَحَذَفَ غَامِلٍ الْمُؤَكَّدَ امْتَنَعَ
٢٩٢	وَالْحَذَفُ حَتَّمْ مَعَ آتٍ بَدَلًا
٢٩٣	وَمَا لَتَفْصِيلٍ كَمَا مَنَّا
٢٩٤	كَذَا مُكْرَّرٌ وَذُو حَصْرِ وَرَدَ
٢٩٥	وَمَنْهُ مَا يَدْعُو نَسَهُ مُؤَكَّدًا
٢٩٦	نَحْوَ لَهُ عَلِيٍّ أَلْفٍ عُرْفًا
٢٩٧	كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَتِهِ
٢٩٨	يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمُضَدَّرُ إِنْ
٢٩٩	وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ
٣٠٠	فَاجْرُرُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ
٣٠١	وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَسَّرُ
٣٠٢	لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنْ الْهَيْجَاءِ
٣٠٣	الظَّرْفُ وَقَفَتْ أَوْ مَكَانٌ ضَمَّنَا
٣٠٤	فَانْصَبَهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرًا
٣٠٥	وَكُلُّ وَقَفَتْ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا
٣٠٦	لَتَحْوِ الْجِهَاتِ وَالْقَادِيرِ وَمَا
٤٨٨/١	أَخْرَجْتُهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْحَبَرُ
٤٨٨/١	لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسُورَا
٤٩١/١	زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا
٤٩٢/١	مَذْلُومِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ
٤٩٠/١	وَكُونُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ التَّخِيبِ
	كَسَرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ
	كَجَدِّ كُلِّ الْجَدِّ وَأَفْسَحَ الْجَدَلِ
٤٩٧/١	وَتَنْ وَاجْمَعُ غَيْرَهُ وَأَفْرَدَا
٤٩٨/١	وَفِي سِوَاهُ لَدَلِيلٌ مَتَّسَعٌ
٥٠١/١	مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا أَلَدَ كَانِدَلًا
٥٠٤/١	غَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا
٤٩٩/١	نَائِبَ فِعْلٍ لَا سَمَّ عَيْنٍ اسْتَدَّ
٥٠٦/١	لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُتَّيَدَا
٥٠٥/١	وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صَرَفًا
٥٠٨/١	كَلْبِي بُكَاءَ ذَاتِ غَضَلَةٍ
٥١١/١	أَبَانَ تَغْلِيلًا كَجَدِّ شُكْرًا وَدُنْ
٥١١/١	وَقْتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرُطَ فَقَدْ
٥١٢/١	مَعَ الشَّرْطِ كَلِزْهُدٍ ذَا قَبِيحٍ
٥١٣/١	وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ أَلْ وَأَنْشَدُوا
	وَلَوْ تَوَالَتْ زَمَرُ الْأَعْدَاءِ
٥١٨/١	فِي بَاطِرَادٍ كَهُنَا امْكُنْ أَزْمَنَّا
٥٢١/١	كَانَ وَالْأَقَانِئِهِ مَقْدَرًا
٥٢١/١	يَقْبَلُهُ الْمَكَانَ إِلَّا مُبْهَمًا
٥٢٤/١	صَبَغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

- ٣٠٧ وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعَ
٥٢٤/١ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْنُهُ اجْتَمَعَ
- ٣٠٨ وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ
٥٢٦/١ فَذَٰكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ
- ٣٠٩ وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ
٥٢٧/١ ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شَبَّهَهَا مِنْ الْكَلِمِ
- ٣١٠ وَقَدْ يُبُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ
٥١٧/١ وَذَٰكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ
- ٣١١ يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ
٥٣٠/١ فِي نَحْوِ سِرِّي وَالطَّرِيقِ مُسْرِعَةً
- ٣١٢ بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبَّهَهُ سَبَقَ
٥٣١/١ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ
- ٣١٣ وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَامٍ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ
٥٣٠/١ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ
- ٣١٤ وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بَلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ
٥٣٣/١ أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَاسَ عَامِلٍ تُصِيبُ
- ٣١٥ وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ
٥٣٤/١ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
- ٣١٦ مَا اسْتَنْتِ الْأَمْعُ ثَمَامٍ يَنْصَبُ
٥٤٠/١ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَفْيٍ انْتِخِيبُ
- ٣١٧ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصَبَ مَا انْقَطَعَ
٥٤٣/١ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ
- ٣١٨ وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ
٥٥٠/١ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصَبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ
- ٣١٩ وَإِنْ يَفْرَغُ سَابِقٌ إِلَّا لِمَا
٥٤٠/١ بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوْ لَا عَلِمَا
- ٣٢٠ وَأَلْعَ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا
٥٥١/١ تَمَرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا
- ٣٢١ وَإِنْ تُكْرَرُ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعُ
٥٥٣/١ تَفْرِيعُ التَّائِثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعُ
- ٣٢٢ فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِلَا اسْتِثْنِي
٥٥٣/١ وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُعْنِي
- ٣٢٣ وَدُونُ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْلِيدِ
٥٥٣/١ نَصَبُ الْجَمْعِ اخْكُمُ بِهِ وَالتَّزِمُ
- ٣٢٤ وَانْصَبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ
مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
- ٣٢٥ كَلِمَ يَقْوَا إِلَّا أَمْرُؤُ إِلَّا عَلَيَّ
٥٥٤/١ وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ
- ٣٢٦ وَأَسْتَنْ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبَا
٥٥٧/١ بِمَا لِمُسْتَنْئَى بِسِلَالٍ تُسَبَا
- ٣٢٧ وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا
٥٥٩/١ عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَغَيْرٍ جُعَلَا
- ٣٢٨ وَأَسْتَنْ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلَا
٥٦٢/١ وَيَعْدَا وَيَكُونُ بَعْدَ لَا
- ٣٢٩ وَاجْرُزْ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ
٥٦٣/١ وَبَعْدَ مَا انْصَبَ وَانْجَرَّ قَدْ يَرِدْ
- ٣٣٠ وَحَيْثُ جَرًّا فَهَمَّا حَرْفَانِ
كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ

- ٣٣١ وَكَحَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا
٥٦٧/١ وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَى فَاحْفَظْهُمَا
- ٣٣٢ الْحَالُ وَصِفَ فَضَلَّةٌ مُتَصِيبُ
٥٧٠/١ مَفْهُمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ
- ٣٣٣ وَكَوْنُهُ مُتَقَبَّلًا مُتَقَبَّلًا
٥٧٣/١ يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا
- ٣٣٤ وَتَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِجَرٍ وَفِي
٥٧٧/١ مُبْدِي تَأْوِلٍ بِلَا تَكْلُفٍ
- ٣٣٥ كَبِيعُهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدٍ
٥٧٤/١ وَكَرَزَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَاسَدًا
- ٣٣٦ وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَبَاعْتَقَدُ
٥٧٨/١ تَنكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتَهَدُ
- ٣٣٧ وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقْعُ
٥٨١/١ بِكَثْرَةِ كَبَعَةٍ زَيْدٌ طَلَعَ
- ٣٣٨ وَلَكِنْ يُنْكَرُ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ
٥٨٨/١ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَسْنَ
- ٣٣٩ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مَضَاهِيهِ كَلَا
٥٨٧/١ يَنْبَغُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهَلًا
- ٣٤٠ وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ
٥٨٩/١ أَبَوَا وَلَا أَمْتَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ
- ٣٤١ وَلَا تَجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ
٥٩٢/١ إِلَّا إِذَا اقْتَصَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
- ٣٤٢ أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أَضْيَفًا
٥٩٢/١ أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِفَا
- ٣٤٣ وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صَرْفًا
٥٩٥/١ أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفَا
- ٣٤٤ فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْبَرَعًا
ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا
- ٣٤٥ وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفَعِيلِ لَا
٥٩٧/١ حُرُوفُهُ مَوْحَرًّا لَنْ يَعْمَلَا
- ٣٤٦ كَيْلِكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَتَنَادَرُ
٣٢٥/١ نَحْوُ سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ
- ٣٤٧ وَلَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ
٥٩٩/١ عَمَرُو مُعَانًا مُسْتَجَازًا لَنْ يَهِنَ
- ٣٤٨ وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ
٦٠١/١ لِمُفْرَدٍ فَاغْلَمْ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ
- ٣٤٩ وَعَامِلُ الْحَالِ هَا قَدْ أَكْثَرًا
٦٠٦/١ فِي نَحْوِ لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا
- ٣٥٠ وَإِنْ تَوَكَّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ
٦٠٧/١ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ
- ٣٥١ وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً
٦٠٨/١ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاسٍ رِحْلَةً
- ٣٥٢ وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ
٦١٣/١ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ
- ٣٥٣ وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا ائِوِ مَبْتَدَا
٦١٣/١ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا
- ٣٥٤ وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَ
بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

البيت	الصفحة
٣٥٥	وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ
٣٥٦	وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُطِّلَ
٣٥٧	إِسْمٌ بِمَعْنَى مِنْ مُبَيَّنٍ نَكِرَةٌ
٣٥٨	كَثِيرٌ أَرْضًا وَقَفِيزٌ بُرًّا
٣٥٩	وَبَعْدَ ذِي وَخْوِهَا اجْرُرُهُ إِذَا
٣٦٠	وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا
٣٦١	وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى النَصْبُ بِأَفْعَالٍ
٣٦٢	وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَصَى تَعَجُّبًا
٣٦٣	وَاجْرُرْ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ
٣٦٤	وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدْ مَطْلَقًا
٣٦٥	هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى
٣٦٦	مُنْذُ مُنْذُ رَبِّ اللَّامِ كَيِّ وَآوْ وَآ
٣٦٧	بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُنْذُ وَحَتَّى
٣٦٨	وَاخْصُصْ بِمُنْذُ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبِّ
٣٦٩	وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رَبُّهُ فَتَنَى
٣٧٠	بَعْضُ وَيَّيْنٍ وَابْتَدَى فِي الْأَمَكِنَةِ
٣٧١	وَزَيْدٌ فِي ثَقْيٍ وَشَبَّهَ فَجَرَّ
٣٧٢	لِلْأَثَرِ حَتَّى وَلَامٌ وَالسِّي
٣٧٣	وَاللَامُ لِلْمَلِكِ وَشَبَّهَ فِي
٣٧٤	وَزَيْدٌ وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَيْنَ بِبَا
٣٧٥	بِالْبَا اسْتَعْنِ وَعَدَّ عَوَّضَ الصِّقِ
٣٧٦	عَلَى لِلْإِسْتِعْلَا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ خِلَا
٣٧٧	وَقَدْ تَجِي مَوْضِعٌ بَعْدَ وَعَلَى
٣٧٨	شَبَّهَ بِكَافٍ وَهِيَ التَّعْلِيلُ قَدْ
	وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى
	وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُطِّلَ
	يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فُسِّرَهُ
	وَمُنَوِّيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا
	أَصَفَتْهَا كَمُنْذُ حِنْطَةٍ غَذَا
	إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا
	مَفْضَلًا كَأَنَّ أَغْلَى مَنَزَلًا
	مِيزُ كَاكِرْمَ بِأَيِّ بَكْرٍ أَبَا
	وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَطَبَ نَفْسًا تَفَنَّدَ
	وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبِقًا
	حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنَ عَلَى
	وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعْلَ وَمَتَّى
	وَالْكَافُ وَالْوَاوُ وَرُبُّ وَالتَّاءُ
	مُنْكَرًا وَالتَّاءُ لَهِ رَبِّ
	نَزَرَ كَذَا كَهَا وَنَحْوَهُ أَتَى
	بِمَنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَسْدِ الْأَرْمَةِ
	نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرَّ
	وَمِنْ وَتَاءٍ يُفْهِمَانِ بَسَدًا
	تَعْلِيَّةً أَيْضًا وَتَعْلِيلٌ قُفِّي
	وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّنْبَا
	وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ
	بِعَنْ تَجَاوَزًا عَنَى مَنْ قَدْ قَطُنَ
	كَمَا عَلَى مَوْضِعٍ عَنْ قَدْ جُعِلَا
	يُعْنَى وَزَائِدًا لَتَوْكِيدِ وَرَدَّ
	مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

- ٣٧٩ وَمَذَّ وَمَنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا
أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا ٦٦١/١
- ٣٨٠ وَإِنْ يَجْرُأُ فِي مُضَيٍّ فَكَمِنْ
هُمَا فِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَيْنِ ٦٥٧/١
- ٣٨١ وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءَ زَيْدَ مَا
فَلَمْ يَعْنِ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
- ٣٨٢ وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافُ فَكَفَّ
وَقَدْ تَلِسَهُمَا وَجَرَّ لَمْ يَكْفِ ٦٦٥/١
- ٣٨٣ وَحَذَفَتْ رَبُّ فَجَسَرَتْ بَعْدَ بَلْ
وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ ٦٧٠/١
- ٣٨٤ وَقَدْ يَجْرُ بِسَوَى رَبِّ لَدَى
حَذَفَ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِدًا ٦٧٠/١
- ٣٨٥ ثَوْنًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ ثَوْنًا
مِمَّا تُضَيِّفُ احْذَفَ كَطُورِ سَيْنَا ٦٧٤/١
- ٣٨٦ وَالثَّانِي اجْرُ وَائِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا
لَمْ يَسَوِ ذِيكَ وَاخْصُصْ أَوَّلًا ٦٧٦/١
- ٣٨٧ لَمَّا سَوَى ذِيكَ وَاخْصُصْ أَوَّلًا
وَصَفَا فَعَنْ تَكْوِينِهِ لَا يُعْزَلُ ٦٧٩/١
- ٣٨٨ وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ
مُرُوعَ الْقَلْبِ قَلِيلَ الْحِمْلِ
- ٣٨٩ كَرُبُّ رَاجِنَا عَظِيمَ الْأَمَلِ
وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةُ ٦٨٢/١
- ٣٩٠ وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةُ
إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعْرِ ٦٨٣/١
- ٣٩١ وَوَصَلَ أَلْ بَدَا الْمُضَافُ مُتَقَفَّرُ
كَتَرِيدِ الضَّارِبِ رَأْسَ الْجَانِي ٦٨٣/١
- ٣٩٢ أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضَيَّفَ الثَّانِي
مُثَيَّ أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ أَتْبَعَ ٦٨٥/١
- ٣٩٣ وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ
تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذَفِ مُوهَبًا ٦٨٩/١
- ٣٩٤ وَرَبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا
مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوهَبًا إِذَا وَرَدَ ٦٨٩/١
- ٣٩٥ وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ
وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا ٦٩٢/١
- ٣٩٦ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ
إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ ٦٩٣/١
- ٣٩٧ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ
وَشَذَّ إِيْلَاءُ يَدَيَّ لِلْبَيِّ ٦٩٧/١
- ٣٩٨ كَوَحْدَ لَبِّي وَدَوَالِي سَعْدِي
حَيْثُ وَإِذَا يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ ٦٩٨/١
- ٣٩٩ وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجَمْعِ
أَضَيَّفَ جَوَازًا نَحْوَ حِينَ جَابِلِيذَ ٦٩٩/١
- ٤٠٠ إِفْرَادًا إِذْ وَمَا كَذَا مَعْنَى كَذَا
وَإِنْ أَوْ غَرِبَ مَا كَذَا قَدْ أَجْرِيَا ٧٠٥/١
- ٤٠١ وَابْنِ أَوْ غَرِبَ مَا كَذَا قَدْ أَجْرِيَا
أَعْرَبَ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا ٧٠٦/١
- ٤٠٢ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا

البيت	الصفحة
٤٠٣ وألزموا إذا إضافه إلى	جُمِلَ الأفعَالِ كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى ٧٠١/١
٤٠٤ لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعْرِفٍ بِلَا	تَفَرَّقَ أَضِيفَ كَلَّتَا وَكِلَا ٧٠٨/١
٤٠٥ وَلَا تُضِيفْ لِمُعْرِدٍ مُعْرِفٍ	أَيًّا وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفْ ٧١٠/١
٤٠٦ أَوْ تَتَوَّجِ الْأَجْزَا وَاخْصُصْ بِالْمَعْرِفَةِ	مَوْصُولَةً أَيْسًا وَبِالْعَكْسِ الصُّفَةِ ٧١٠/١
٤٠٧ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتَفْهَامًا	فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا ٧١١/١
٤٠٨ وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَزْ	وَنَصْبُ غُدُوَّةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ ٧١١/١
٤٠٩ وَمَعَ مَعٍ فِيهَا قَلِيلٌ وَنَقِلْ	فَنَحْ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ ٧١٥/١
٤١٠ وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا إِنْ عَدِمْتَ مَا	لَهُ أَضِيفْ نَاوِيًا مَا عُدِمَا ٧١٧/١
٤١١ قَبْلُ كَقَبْرِ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ	وَدُونَ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ ٧٢٣/١
٤١٢ وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا تُكْـرَا	قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا ٧٢٣/١
٤١٣ وَمَا يَلِي الْمَضَافَ يَأْتِي خَلْفَا	عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا ٧٢٨/١
٤١٤ وَرُبَّمَا جَرُّوْا الَّذِي أَبَقُوا كَمَا	قَدْ كَانَ قَبْلُ حَذَفٍ مَا تَقَدَّمَا ٧٢٩/١
٤١٥ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ	مُمَّاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ ٧٣٠/١
٤١٦ وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَقْصِي الْأَوَّلُ	كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ ٧٣١/١
٤١٧ بِشَرْطٍ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى	مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الْأَوَّلَا ٧٣١/١
٤١٨ فَصَلْ مُضَافٍ شَيْءٍ فِعْلٌ مَا نَصَبُ	مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُنْصَبْ ٧٣٨/١
٤١٩ فَصَلْ يَمِينَ وَاضْطِرَّارًا وَجِدَا	بِأَجْنِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا ٧٣٨/١
٤٢٠ آخِرَ مَا أَضِيفَ لِلَّيَا اكْسِرْ إِذَا	لَمْ يَكْ مُعْتَلًا كَرَامٍ وَقَذَى ٧٣٩/١
٤٢١ أَوْ يَكْ كَابِتِينَ وَزَيْدِينَ فَلِذِي	جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدَ فَتَحِهَا احْتِذِي ٧٣٩/١
٤٢٢ وَتُدْغَمُ أَلْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ	مَا قَبْلُ وَآوِ ضُمٌّ فَاكْسِرْهُ يَهْنُ ٧٤١/١
٤٢٣ وَالْفَا سَلَّمْ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ	هَذَا يَلِ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنَ ٧٤١/١
٤٢٤ بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ	مُضَافًا أَوْ مَجْرَدًا أَوْ مَسْعَ الْ ٤/٢
٤٢٥ إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُ	مَحَلَّهُ وَلَا تَسْمِ مَصْدَرَ عَمَلٍ ٥/٢
٤٢٦ وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ	كَمَلْ بِنَصْبٍ أَوْ بَرَفَعِ عَمَلُهُ ٩/٢

البيت	الصفحة
٤٢٧	وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ
٤٢٨	كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ
٤٢٩	وَوَلَّى اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا
٤٣٠	وَقَدْ يَكُونُ نَعْتٌ مَحْذُوفٌ عُرِفَ
٤٣١	وَأَنْ يَكُنْ صِلَةٌ أَلْ فَفِي الْمُضِيِّ
٤٣٢	فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ
٤٣٣	فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ
٤٣٤	وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ
٤٣٥	وَانْصَبَ بِذِي الْإِعْمَالِ تَلَوًّا وَاخْفِضَ
٤٣٦	وَاجْرَرْ أَوْ انْصَبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ
٤٣٧	وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ
٤٣٨	فَهُوَ كَفِعْلٍ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ فِي
٤٣٩	وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ
٤٤٠	فَعَلٌ قِيَاسُ مُصَدَّرِ الْمُعْدَى
٤٤١	وَفِعْلُ السَّلَازِمِ بِأَبْئِهِ فَعَلٌ
٤٤٢	وَفِعْلُ السَّلَازِمِ مِثْلُ فَعَالَا
٤٤٣	مِمَّا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فَعَالَا
٤٤٤	فَأَوَّلُ لِذِي امْتِنَاعٍ كَأَبَى
٤٤٥	لِلسَّادَةِ فَعَالٌ أَوْ لَصَوْتٍ وَشَمَلٌ
٤٤٦	فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفُعَالَا
٤٤٧	وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى
٤٤٨	وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ مَقْيَاسُ
٤٤٩	وَزَكَاةُ تَرْكِيبَةٍ وَأَجْمَلَا
٤٥٠	وَاسْتَعْدَّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمَّ
٤٥١	رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْحَلَّ فَحَسَنَ ١٠/٢
٤٥٢	إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بَعَزَلِ ١٣/٢
٤٥٣	أَوْ تَفْيَا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا ١٣/٢
٤٥٤	فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِي وَصِفَ ١٣/٢
٤٥٥	وَعَبْرُهُ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى ١١/٢
٤٥٦	فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ ١٤/٢
٤٥٧	وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلَ ١٤/٢
٤٥٨	فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ ١٧/٢
٤٥٩	وَهُوَ لِنَصَبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي ١٩/٢
٤٦٠	كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ تَهَضَّ ٢٠/٢
٤٦١	يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلِ ٢٢/٢
٤٦٢	مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي ٢٢/٢
٤٦٣	مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمُقَاصِدِ الْوَرَعُ ٢٤/٢
٤٦٤	مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرْدٍ رَدًّا ٢٥/٢
٤٦٥	كَفَرَحٍ وَكَجَوَى وَكَشَلَّ ٢٦/٢
٤٦٦	لَهُ فُعُولٌ بِسَاطِرَادٍ كَفَعَالَا ٢٧/٢
٤٦٧	أَوْ فَعْلَانَا فَادِرٍ أَوْ فَعَالَا ٢٨/٢
٤٦٨	وَالثَّانِي لِلَّذِي اقْتَضَى تَقْلُبًا ٢٨/٢ ح
٤٦٩	سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ ٢٨/٢ ح
٤٧٠	كَسَهْلٍ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلًا ٢٩/٢
٤٧١	فَبَابُهُ التَّقْلُّ كَسُخْطٍ وَرَضَا ٢٩/٢
٤٧٢	مُصَدَّرُهُ كَقُدْسٍ التَّقْلِيدِ ٣١/٢
٤٧٣	إِجْمَالُ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلَا ٣١/٢
٤٧٤	إِقَامَةٌ وَغَالِبَا ذَا التَّالِزِمِ ٣٢/٢

- ٤٥١ وَمَا يَلِي الْأَخِيرَ مُدٌّ وَافْتَحَا
مَعَ كَسْرٍ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَحَا ٣٣/٢
- ٤٥٢ بَمَزٍ وَصَلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا
يَرْبَعُ فِي أَمْثَالٍ قَدْ تَلَمَّلَمَا ٣٣/٢
- ٤٥٣ فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَالَا
وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَا ٣٤/٢
- ٤٥٤ لِفَاعِلٍ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ
وغيرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادِلُهُ ٣٥/٢
- ٤٥٥ وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلَسَتْهُ
وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَتْهُ ٣٨/٢
- ٤٥٦ فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّالِثِ الْمَرَّةُ
وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخِمْرَةِ ٣٨/٢
- ٤٥٧ كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا
مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَعَسَا ٣٩/٢
- ٤٥٨ وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعَلَتْ وَفَعِلَ
غَيْرِ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلَ ٣٩/٢
- ٤٥٩ وَأَفْعَلُ فَعْلَانُ نَحْوُ أَشْرٍ
وَنَحْوُ صَدِيَانٍ وَنَحْوُ الْأَجْهَرِ ٤٠/٢
- ٤٦٠ وَفَعْلٌ أَوْ لَى وَفَعِيلٌ بِفَعْعِلٍ
كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفَعْلُ جَمْلٌ ٤٠/٢
- ٤٦١ وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ
وَبِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَعْنِي فَعْعِلٌ ٤٠/٢
- ٤٦٢ وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ
مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ ٤٢/٢
- ٤٦٣ مَعَ كَسْرٍ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا
وَضُمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا ٤٢/٢
- ٤٦٤ وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ الْكَسْرُ
صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُتَنْظَرِ ٤٤/٢
- ٤٦٥ وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ اطَّرَدُ
زَنَةُ مَفْعُولٍ كَاتٍ مِنْ قَصْدٍ ٤٤/٢
- ٤٦٦ وَتَابَ ثَقَلًا عَنْهُ ذُو فَعْعِلٍ
نَحْوُ فَنَاءٍ أَوْ فَتَى كَحِجْلٍ ٤٤/٢
- ٤٦٧ صِفَةُ اسْتَحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ
مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ ٤٧/٢
- ٤٦٨ وَصَوَّغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ
كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَوِيْلِ الظَّاهِرِ ٤٨/٢
- ٤٦٩ وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى
لَهَا عَلَى الْحَسَدِ الَّذِي قَدْ خُذَا ٥١/٢
- ٤٧٠ وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَبٍ
وَكَوْنُهُ ذَا سَبِيَّةٍ وَجَبَّ ٥١/٢
- ٤٧١ فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجَرَّ مَعَ أَلْ
وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ ٥٤/٢
- ٤٧٢ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا
تَجَرُّرُ بِهَا مَعَ أَلْ سُمًّا مِنْ أَلْ خَلَا ٥٤/٢
- ٤٧٣ وَمِنْ إِضَافَةٍ لَتَالِيهَا وَمَا
لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَا ٥٤/٢
- ٤٧٤ بِأَفْعَلٍ انْطَلَقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا
أَوْ جَى بِأَفْعِلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِمَا ٥٨/٢

البيت	الصفحة
٤٧٥	وَتَلَوْ أَفْعَلَ انْصَبَّ لَهُ كَمَا
٤٧٦	وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبَتْ اسْتَبَحَ
٤٧٧	وَفِي كِلَا الْفَعْلَيْنِ قَدْ مَّا لَزِمَا
٤٧٨	وَصُعُومًا مِنْ ذِي ثَلَاثِ صُرُقَا
٤٧٩	وَعَبْرَ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَا
٤٨٠	وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَرِّبَهُمَا
٤٨١	وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ بَعْدَ يَنْتَهِي
٤٨٢	وَبِالْتَدْوِيرِ احْكُمْ لَغَيْرِ مَا ذُكِرَ
٤٨٣	وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ
٤٨٤	وَقُصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ
٤٨٥	فِي فَلَانٍ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ
٤٨٦	مُقَارِنِيَّ أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا
٤٨٧	وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُفَسِّرُهُ
٤٨٨	وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَاهِرُ
٤٨٩	وَمَا مُمَيِّزٌ وَقِيلَ فَاعِلُ
٤٩٠	وَيُذَكِّرُ الْمُخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ
٤٩١	وَأِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى
٤٩٢	وَاجْعَلْ كَبَسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعْلًا
٤٩٣	وَمِثْلُ نَعَمَ جَبَّذَا الْفَاعِلُ ذَا
٤٩٤	وَأَوَّلُ ذَا الْمُخْصُوصِ أَيُّهَا كَانَ لَا
٤٩٥	وَمَا سِوَى ذَا أَرْفَعَ بِحَبِّ أَوْ فَجَرُ
٤٩٦	صُغْ مِنْ مَصْنُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُوبِ
٤٩٧	وَمَا بِهِ إِلَيَّ تَعْجُوبٍ وَصِلْ
٤٩٨	وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صَلُّهُ أَبْسَدَا
	أَوْفَى خَلِيَيْنَا وَأَصْدَقُ بِيَمَا
	إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِحُ ٦٣/٢
	مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا ٦٤/٢
	قَابِلَ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرَ ذِي انْتِفَا ٧٢/٢
	وَعَبْرَ سَالِكِ سَبِيلٍ فَعِلَا ٧٢/٢
	يَخْلُفُ مَا بَعْضُ الشُّرُوطِ عَدِمَا ٧٣/٢
	وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ ٧٣/٢
	وَلَا تَقَسَّ عَلَى السَّيِّئِ مِنْهُ أُثِرُ ٧٤/٢
	مَعْمُولُهُ وَوَصَلَهُ بِهِ الزَّمَا ٦٥/٢
	مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ ٦٥/٢
	نِعَمَ وَيُسَّ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ ٧٦/٢
	قَارَنَاهَا كِنَعَمَ غُفْسَى الْكُرْمَا ٧٨/٢
	مُمَيِّزُ كِنَعَمَ قَوْمًا مَعَشَرُهُ ٧٨/٢
	فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ ٨٠/٢
	فِي نَحْوِ نَعَمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ ٨١/٢
	أَوْ خَيْرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا ٨٤/٢
	كَالْعِلْمِ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى ٨٤/٢
	مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كِنَعَمَ مُسَجَّلَا ٨٥/٢
	وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لَا حَبَّذَا ٨٨/٢
	تَعْدِلُ بَذَا فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا ٩١/٢
	بِالْبَاءِ وَدُونَ ذَا انْصِمَامُ الْحَا كَثُرُ ٨٧/٢
	أَفْعَلُ لِلتَّفْضِيلِ وَابِ اللَّذْ أَبِي ٩٣/٢
	لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ ٩٤/٢
	تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا بِمَنْ إِنْ جُرِّدَا

البيت	الصفحة
٤٩٩	وإن لمكُور يُصَفْ أو جُرَدَا
٥٠٠	وَلَوْ أَلْ طَبَقْ وَمَا لِمَعْرِفَةِ
٥٠١	هذا إذا نويت معنى من وإن
٥٠٢	وإن تكُنْ بِنَلَوْ مِنْ مَسْتَفْهِمَا
٥٠٣	كَمَثَلِ مِمَّنْ أَلَّتْ خَيْرٌ وَلَدَى
٥٠٤	وَرَفَعَهُ الظَّاهِرُ نَزَرَ وَمَتَى
٥٠٥	كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ
٥٠٦	يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأَوَّلُ
٥٠٧	فَالْتَعَتْ تَابِعَ مَتَى مَا سَبَقَ
٥٠٨	وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
٥٠٩	وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ
٥١٠	وَالْعَتَّ بِمَشَقِّ كَصَعْبٍ وَذَرْبٍ
٥١١	وَنَعَتْوَا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا
٥١٢	وَامْتَعَ هُنَا إِبْقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ
٥١٣	وَنَعَتْوَا بِمَصْدَرٍ كَنَصِيرًا
٥١٤	وَنَعَتْ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ
٥١٥	وَنَعَتْ مَعْمُولِيَّ وَحِيدِيَّ مَعْنَى
٥١٦	وإن نُعِوتْ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ
٥١٧	وَأَقْطَعَ أَوْ اتَّبَعَ إِنْ يَكُنْ مَعْنَى
٥١٨	وَارْفَعَ أَوْ انْصَبَ إِنْ قَطَعَتْ مُضْمَرًا
٥١٩	وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالتَّعْتِ غَقْلٌ
٥٢٠	بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الأَسْمُ أَكْذَا
٥٢١	وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعَلٍ إِنْ تَبِعَا
٥٢٢	وَكُلًّا أَذْكَرُ فِي الشُّمُولِ وَكِلا
١٠١/٢	أَلَزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوحَدَا
٩٩/٢	أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ
١٠٢/٢	لَمْ تَنْوِ فَهَوَ طَبَقَ مَا بِهِ قُرْنُ
٩٨/٢	فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمَا
٩٨/٢	إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزَرًا وَرَدَا
١٠٣/٢	عَاقَبَ فِعْلًا فَكُنْصِيرًا ثَبَتَا
١٠٦/٢	أَوَّلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ
١٠٨/٢	نَعَتْ وَتَوَكَّيْتُ وَعَطَفْتُ وَبَدَلُ
١٠٨/٢	بُوسَمِهِ أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ
١١٠/٢	لِمَا تَلَا كَامِرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا
١١٢/٢	سَوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَأَقْفُ مَا قَفُوا
١١٣/٢	وَشَبَّهَ كَذَا وَذِي وَالْمُنْتَسِبُ
١١٤/٢	فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَصِيرًا
١١٦/٢	وإن أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمَرُ تُصِيبُ
١١٧/٢	فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ
١١٩/٢	فَعَاظَفَا فَرَّقَهُ لَا إِذَا ائْتَلَفَ
١٢١/٢	وَعَمَلِ أُتْبِعَ بَعِيرٍ اسْتَشْنَا
١٢٥/٢	مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ
١٢٥/٢	بَدُونِهَا أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعَ مُعْلِنَا
١٢٦/٢	مُبْتَدَأًا أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَطْطَهَرَا
١٣٠/٢	يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي التَّعْتِ يَقِلُّ
١٣٢/٢	مَعَ ضَمِيرٍ طَائِقِ الْمُؤَكَّدَا
١٣٣/٢	مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا
١٣٤/٢	كَلَّمَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلَا

البيت	الصفحة
٥٢٣ واستعملوا أيضا ككل فاعله	١٣٦/٢ مِنْ عَمَّ فِي التَّوَكُّيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ
٥٢٤ وبعده كل أكذوا بأجمعها	١٣٧/٢ جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمِعَا
٥٢٥ ودون كل قد يجيء أجمع	١٣٧/٢ جَمْعَاءَ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعُ
٥٢٦ وإن يفيد توكيد متكور قبل	١٣٨/٢ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصَرَةِ الْمَنْعِ شَمِلَ
٥٢٧ واغن بكتنا في مثني وكلا	١٣٧/٢ عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا
٥٢٨ وإن توكد الضمير المتصل	١٤٠/٢ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَّصِلِ
٥٢٩ عنيت ذا الرفع وأكذوا بسما	١٤٠/٢ سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا
٥٣٠ وما من التوكيد لفظي يجي	١٤١/٢ مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي
٥٣١ ولا تعد لفظ ضمير متصل	١٤٣/٢ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِّلَ
٥٣٢ كذا الحروف غير ما تحصلا	١٤٣/٢ بِهِ جَوَابٌ كَتَبْتُمْ وَكَبَلَى
٥٣٣ ومضمرة الرفع الذي قد انفصل	١٤٢/٢ أَكْذَبَ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ انْتَصَلَ
٥٣٤ العطف إما ذو بيان أو نسق	١٤٧/٢ وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ
٥٣٥ فذو البيان تابع شبه الصفة	١٤٧/٢ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُكَشِّفَةٌ
٥٣٦ فأولئنه من وفاق الأول	١٤٩/٢ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ التَّعْتُ وَلِي
٥٣٧ فقد يكونان مكررين	١٤٨/٢ كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ
٥٣٨ وصالحا لبدلية يرى	١٥١/٢ فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَغْمُرَا
٥٣٩ ونحو يشر تابع البكري	١٥١/٢ وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضِيِّ
٥٤٠ ثال بحرف متبوع عطف النسق	١٥٣/٢ كَاخْصُصْ بُوْدُ وَتَنَاءٍ مِّنْ صَدَقَ
٥٤١ فالعطف مطلقا بواو ثم فسا	١٥٤/٢ حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صَدَقَ وَوَقَا
٥٤٢ وأتبع لفظا فحسب بل ولا	١٥٥/٢ لَكِنْ كَلِمَ يَبْدُ امْرُؤُ لَكِنْ طَلَا
٥٤٣ فاعطف بواو لاحقا أو سابقا	١٥٦/٢ فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافَقَا
٥٤٤ واخصص بما عطف الذي لا يعني	١٥٧/٢ مَتَّبِعُهُ كَاخْصُصَ هَذَا وَابْنِي
٥٤٥ والفاء للترتيب بالتصالح	١٦٢/٢ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِالنِّصَالِ
٥٤٦ واخصص بفاء عطف ما ليس صلة	١٦٢/٢ عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَاةُ

البيت	الصفحة
٥٤٧	بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا
٥٤٨	وَأَمْ بِهَا اعْطِفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ
٥٤٩	وَرَبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ
٥٥٠	وَبَانِقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَقَفَتْ
٥٥١	خَيْرَ أَبْحَ قَسَمَ بَأَوْ وَأَنْهِم
٥٥٢	وَرَبَّمَا عَاقَبَتِ السَّوَاوُ إِذَا
٥٥٣	وَمَثَلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةِ
٥٥٤	وَأَوَّلِ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًّا وَلَا
٥٥٥	وَبَلْ كَلِكِنْ لَا بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا
٥٥٦	وَانْقُلْ بِمَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ
٥٥٧	وَأِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ
٥٥٨	أَوْ فَاصِلٌ مَا وَبَلَا فَصْلٌ يَرِدُ
٥٥٩	وَعَوْدٌ خَافِضٌ لَدَى عَطْفٍ عَلَى
٥٦٠	وَلَيْسَ عِنْدِي لَزَمًا إِذْ قَدْ أَتَى
٥٦١	وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ
٥٦٢	بِعَطْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ
٥٦٣	وَحَذَفَ مَتَّبِعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبَحَ
٥٦٤	وَاعْطِفَ عَلَى اسْمٍ شَبِهُ فِعْلٍ فِعْعَلًا
٥٦٥	التَّابِعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ بَلَا
٥٦٦	مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ
٥٦٧	وَذَا لِلضَّرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبَ
٥٦٨	كَزْرُهُ خَالِدًا وَقَبْلُهُ الْيَدَا
٥٦٩	وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا
٥٧٠	أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتَمَلَا
١٦٨/٢	يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا
١٧١/٢	أَوْ هَمْزَةً عَنْ لَفْظٍ أَيْ مُعْنِيَةٍ
١٧٠/٢	كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ
١٧١/٢	إِنْ تَكْ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ
١٧٤/٢	وَأَشْكُكَ وَاضْرَابَ بِهَا أَيْضًا تُمَيِّ
١٧٤/٢	لَمْ يُلَفَّ ذُو التُّطْقِ لِلْبَسِ مَنَفَذًا
١٧٥/٢	فِي تَحْوٍ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ
١٧٥/٢	نِدَاءٍ أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا
١٧٧/٢	كَلِمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهًا
١٧٧/٢	فِي الْخَبَرِ الْمُبْتَدِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ
١٨٢/٢	عَطَفَتْ فَأَفْصَلَ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ
١٨٢/٢	فِي النَّظْمِ فَاشْتَبَاهَا وَضَعْفُهُ اعْتَقِدْ
١٨٢/٢	ضَمِيرٍ خَفِضَ لَزَمًا قَدْ جُعِلَا
١٨٣/٢	فِي النَّظْمِ وَالنَّشْرِ الصَّحِيحَ مُثَبَّاتَا
١٨٧/٢	وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ
١٨٩/٢	مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْهَمِ اتَّقِي
١٨٤/٢	وَعَطَفْتَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ
١٨٥/٢	وَعَكْسًا اسْتَغْمَلَ تَجِدُهُ سَهْلًا
١٩٠/٢	وَأَسِطَّةٌ هِيَ الْمُسَمَّى بِسَدَلَا
١٩١/٢	عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمُعْطُوفٍ بِبَلْ
١٩٥/٢	وَدُونِ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سُؤْلُ
١٩٦/٢	وَاعْرِفْهُ حَقُّهُ وَخُذْ ثَبَلًا مُدَى
١٩٩/٢	تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا
١٩٩/٢	كَأَنَّكَ ابْتِنَاهَا جَكَ اسْتَمَلَا

- ٥٧١ وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الِهْمَزُ يَلِي
٢٠٤/٢ هَمَزًا كَمَنْ ذَا أَسْعِدَ أَمْ عَلِي
- ٥٧٢ وَيَبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ
٢٠٠/٢ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعِينُ
- ٥٧٣ وَلِلْمُنَادَى التَّاءُ أَوْ كَالْتَّاءِ يَا
٢٠٦/٢ وَأَيُّ وَآ كَذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا
- ٥٧٤ وَالْهَمْزُ لِلدَّانِسِي وَوَا لِمَنْ تُدِبُ
٢٠٦/٢ أَوْ يَا وَغَيْرُ وَآ لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبُ
- ٥٧٥ وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا
٢١٠/٢ جَا مُسْتَعَانًا قَدْ يَعْرِى فَاعْلَمَا
- ٥٧٦ وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارَ لَهُ
٢١٠/٢ قُلْ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاغْضُرْ عَادِلُهُ
- ٥٧٧ وَابْنُ الْمُعْرِفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا
٢١٣/٢ عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهْدَا
- ٥٧٨ وَأَنَّهُ انْضِمَامٌ مَا بَنَوْا قَبْلَ التَّاءِ
ح ٢١٣/٢ وَلَيُجْرُ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَدَا
- ٥٧٩ وَالْمُفْرَدُ الْمَنْكُورُ وَالْمُضَافَا
٢١٦/٢ وَشِبْهُهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافَا
- ٥٨٠ وَلَحَوُ زَيْدٍ ضَمٌّ وَافْتَحَنَ مِنْ
٢١٨/٢ نَحْوِ أَرْبَدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ
- ٥٨١ وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا
ح ٢١٨/٢ أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا
- ٥٨٢ وَاضْمُ أَوْ انْصَبَ مَا اضْطَرَّارًا لَوْثَا
٢٢٢/٢ مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَا
- ٥٨٣ وَبِاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَالْ
٢٢٤/٢ إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِي الْجُمْلِ
- ٥٨٤ وَالْأَكْثَرُ اللَّهْمُ بِالتَّعْوِضِ
٢٢٤/٢ وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ
- ٥٨٥ تَابِعِ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافِ دُونَ أَلْ
٢٢٧/٢ الْزِمَهُ نَصْبًا كَأَرْبَدُ ذَا الْجَحْلِ
- ٥٨٦ وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ انْصَبَ وَاجْعَلَا
٢٣٠/٢ كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا
- ٥٨٧ وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَا نُسَقَا
٢٣٠/٢ فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفَعَ يُنْتَقَى
- ٥٨٨ وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدَ صِفَةٍ
٢٢٨/٢ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
- ٥٨٩ وَأَيُّهَا ذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ
٢٢٩/٢ وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ
- ٥٩٠ وَذُو إِشَارَةٍ كَسَائِي فِي الصَّفَةِ
٢٢٨/٢ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ
- ٥٩١ فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدُ الْاَوْسِ يَنْتَصِبُ
٢٢٠/٢ ثَانٍ وَضَمٌّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِيبُ
- ٥٩٢ وَاجْعَلْ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يُصَفَّ لِيَا
٢٣٤/٢ كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا غَلِيَا
- ٥٩٣ وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحذفُ الْيَا اسْتَمَرَّ
٢٣٧/٢ فِي يَا ابْنِ أَمْ يَا ابْنَ عَمٍّ لَا مَقَرَّ
- ٥٩٤ وَفِي التَّاءِ أَبَتْ أَمَتْ عَرَضُ
٢٣٦/٢ وَاكْسَرُ أَوْ افْتَحَ وَمِنْ الْيَا التَّاءُ عَوَضُ

- ٥٩٥ وَقُلْ بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا
لَوْ مَانُ تَوْمَانُ كَذَا وَاطَّرَدَا ٢/٢٤١
- ٥٩٦ فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنْ يَا خَبَاثِ
وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي
- ٥٩٧ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذَّكُورِ فَعَلُ
وَلَا تَقْسُ وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ قُلْ ٢/٢٤٠
- ٥٩٨ إِذَا اسْتَعِيثَ اسْمُ مُنَادَى خُفِضَا
بِالْإِلَامِ مَفْتُوحَا كَيْسَا لِلْمُرْتَضَى ٢/٢٤٣
- ٥٩٩ وَافْتَحَ مَعَ الْمُعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا
وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيصَا ٢/٢٤٣
- ٦٠٠ وَلَا مَ مَا اسْتَعِيثَ عَاقِبَتُ أَلْفُ
وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفُ ٢/٢٤٤
- ٦٠١ مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمُنْدُوبٍ وَمَا
تُكْرَرُ لَمْ يُسَدِّبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا ٢/٢٤٧
- ٦٠٢ وَيُنْدَبُ الْمُوَصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ
كَبُرَ زَمَزَمَ يَلِي وَامِنْ حَقَرُ ٢/٢٤٨
- ٦٠٣ وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صِلُهُ بِالْأَلْفِ
مَتْلُوهُمَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ ٢/٢٤٨
- ٦٠٤ كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ
مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلَتْ الْأَمَلُ ٢/٢٤٩
- ٦٠٥ وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوْلَاهُ مُجَانِسَا
إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمُ لَا بَسَا ٢/٢٤٩
- ٦٠٦ وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ
وَأَنْ تَشَأْ فَاَلْمَدُّ وَهَاءُ لَا تُزِدْ ٢/٢٤٩
- ٦٠٧ وَقَائِلٌ وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا
مَنْ فِي النَّدَا أَلَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى ٢/٢٥٠
- ٦٠٨ تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى
كَيْسَا سَعَا فِيمَنْ دَعَا سَعَادَا
- ٦٠٩ وَجَوَزُهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا
أَنْتَ بِأَلْفَا وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا ٢/٢٥٤
- ٦١٠ بِحَذْفِهَا وَقَرُّهُ بَعْدُ وَاحْظُلا
تَرْخِيمَ مَا بَعْدَ هَذِهِ أَلْفَا قَدْ خَلَا ٢/٢٥٥
- ٦١١ إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ
دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَسِمِ
- ٦١٢ وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا
إِنْ زِيدَ لَيْنَا سَاكِنًا مُكْمَلَا ٢/٢٥٧
- ٦١٣ أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي
وَأَوْ وَيَاءٍ بِهَمَا فَتَحَّ قُفْيَا ٢/٢٥٧
- ٦١٤ وَالْعَجَزُ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقُلْ
تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو تَقَلْ ٢/٢٥٤
- ٦١٥ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ
فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلْفُ ٢/٢٦١
- ٦١٦ وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا
لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا ثَمَمَا ٢/٢٦١
- ٦١٧ فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا
ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا
- ٦١٨ وَالسَّرْمِ الْأَوَّلِ فِي كَمْسَلِمَةٍ
وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْسَلِمَةٍ ٢/٢٦٣

البيت	الصفحة
٦١٩ وَلَا ضَطرَارٍ رَحْمُوا دُونَ نَدَا	٢٦٥/٢ مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا
٦٢٠ أَلَا خِيَصَاصُ كِنْدَاءٍ دُونَ يَا	٢٦٩/٢ كَأَيْهَا الْفَقَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا
٦٢١ وَقَدْ يُسْرَى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوِ أَلْ	٢٦٩/٢ كَمِثْلِ نَحْنِ الْعُرْبِ أَسْحَى مَنْ بَدَلْ
٦٢٢ إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبْ	٢٧٣/٢ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَبَارَهُ وَجَسِبْ
٦٢٣ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِأَيَّا ائْتَسِبْ وَمَا	٢٧٣/٢ سِوَاهُ سَتَرُ فَعِلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
٦٢٤ إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ	كَالصَّيْغِ الصَّيْغِ يَا ذَا السَّارِي
٦٢٥ وَشَذَّ إِيَّاي وَإِيَّاهُ أَشَذَّ	٢٧٧/٢ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ اتَّبَذْ
٦٢٦ وَكُمُحَذَّرٍ بَلَا إِيَّايَا اجْعَلَا	٢٨٠/٢ مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا
٦٢٧ مَا ثَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ	٢٨٥/٢ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهْ وَمَهْ
٦٢٨ وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلْ كَسَامِينَ كَثُرْ	٢٨٥/٢ وَغَيْرُهُ كَوِيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ
٦٢٩ وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكََا	٢٨٩/٢ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِيَّيْكََا
٦٣٠ كَذَا رُوِيَ بَلْهَ نَاصِبِينَ	٢٨٩/٢ وَيَعْمَلَانِ الْخَفَضُ مَصْدَرَيْنِ
٦٣١ وَمَا لِمَا تَتَوَبُّ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ	٢٩٠/٢ لَهَا وَأَخْرَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلْ
٦٣٢ وَاحْكُمْ بِتَنكِيسِ الَّذِي يُنْسَوْنُ	٢٩٤/٢ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنَ
٦٣٣ وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ	٢٩٨/٢ مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتَا يُجْعَلُ
٦٣٤ كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ كَقَبْ	وَالزَّمْ بِنَا التَّوَعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبْ
٦٣٥ لِلْفِعْلِ تَوْكِيدُ بِنَوْنَيْنِ هُمَا	كُنُوْنِيْ اذْهَبْنِ وَأَقْصِدْنِ هُمَا
٦٣٦ يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا	ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا إِمَّا تَالِيَا
٦٣٧ أَوْ مُثَبَّتَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا	وَقَلْ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا
٦٣٨ وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا	وَآخِرِ الْمُؤَكِّدِ افْتَحْ كَابِرْزَا
٦٣٩ وَاشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا	جَانِسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا
٦٤٠ وَالْمُضْمَرُ اخْذِفَتْهُ إِلَّا الْأَلْسَفُ	وَأِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفُ
٦٤١ فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا	وَالْوَاوِ يَاءُ كَاسَعَيْنِ سَاعِيَا
٦٤٢ وَاخْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي	وَاوٍ وَيَا شَكْلَ مُجَانِسٍ قَفِي

- ٦٤٣ نَحْوِ اخْشَيْنِ يَا هِنْدُ بِالْكَسْرِ وَيَا
٦٤٤ وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلْفِ
٦٤٥ وَالْفَا زِدْ قَبْلَهَا مَوْكِدًا
٦٤٦ وَاخْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنِ رَدِفٍ
٦٤٧ وَارْدُدْ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا
٦٤٨ وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ الْفَا
٦٤٩ الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مَبْنًى
٦٥٠ فَالْفُ التَّائِبُ مُطْلَقًا مَنَعُ
٦٥١ وَزَائِدًا فَعْلَانٍ فِي وَصْفِ سَلِمٍ
٦٥٢ وَوَصْفٍ أَصْلِيٍّ وَوزُنُ أَفْعَلَا
٦٥٣ وَالْغَيْنُ عَارِضُ الْوَصْفِ
٦٥٤ فَالْأَدَهُمُ الْقَيْدُ لَكُونِهِ وَضِعُ
٦٥٥ وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى
٦٥٦ وَمَنَعُ عَذْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُتَعَبِرٍ
٦٥٧ وَوزُنُ مَتْنَى وَثَلَاثَ كُهُمَا
٦٥٨ وَكُنْ لَجْمَعٍ مُشَبِّهِ مَفْعَاعِلَا
٦٥٩ وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي
٦٦٠ وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ
٦٦١ وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ
٦٦٢ وَالْعَلَمُ امْتِنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا
٦٦٣ كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا
٦٦٤ كَذَا مُؤَلَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا
٦٦٥ فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ
٦٦٦ وَجُهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقَ
- قَوْمٍ اخْشَوْنُ وَاضْمُومٌ وَقِسْ مُسَوِيًّا
لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلْفٌ ٣١١/٢
فِعْلًا إِلَى ثَوْنِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا ٣١١/٢
وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَوَّفَ ٣١٢/٢
مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا ٣١٣/٢
وَقَفًّا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قَفَا ٣١٢/٢
مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْأَسْمُ امْتِنَا ٣١٦/٢
صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ ٣١٧/٢
مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَائِبٍ خْتِمُ
مَمْنُوعٍ تَائِبٍ بِتَا كَأَشْهَلَا ٣٢٣/٢
كَأَرْبَعٍ وَعَارِضُ الْأَسْمِئَةِ ٣٢٤/٢
فِي الْأَصْلِ وَصَفًا انْصَرَفَهُ مَنَعُ
مَصْرُوفَةٍ وَقَدْ يَنْلِزُ الْمَنَعَا ٣٢٤/٢
فِي لَفْظٍ مَشَى وَثَلَاثَ وَأَخْرَ ٣٢٧/٢
مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا
أَوْ الْمَفْعَاعِيلُ بِمَنَعٍ كَأَفْلَا ٣١٩/٢
رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَسَارِي ٣١٩/٢
شَبَّهَ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنَعِ ٣٢١/٢
بِهِ فَالْإِنْصَرَاغُ مَنَعُهُ يَجِزُّ ٣٢٢/٢
تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوِ مَعْدِي كَرَبَا ٣٢٩/٢
كَفَطَفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا ٣٣٠/٢
وَشَرْطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى ٣٣١/٢
أَوْ زَيْدٍ اسْمُ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرٍ ٣٣٢/٢
وَعُجْمَةٌ كَهِنْدُ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ ٣٣٢/٢

البيت	الصفحة
٦٦٧ والعَجْمِيُّ الوَضْعُ والتعريفُ مَع	زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعَ ٣٤٤/٢
٦٦٨ كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يُخَصُّ الْفِعْلَا	أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَسِي ٣٣٦/٢
٦٦٩ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ	زِيدَتْ لِأَخَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ ٣٣٩/٢
٦٧٠ وَالْعَلَمُ امْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ غُدِلَا	كَفَعَلَ التَّوَكُّيدُ أَوْ كَتَعْلَا ٣٤٢/٢
٦٧١ وَالْعُدْلُ والتَّعْرِيفُ مَا نَعَا سَحَرُ	إِذَا بِهِ التَّعْيِينَ قَصْدًا يُعْتَبَرُ ٣٤٤/٢
٦٧٢ وَابْنِ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا	مُؤَثَّرًا وَهَوَ نَظِيرُ جُثْمًا ٣٤٧/٢
٦٧٣ عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفْنِ مَا لُكِّرَا	مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أُتْسِرَا ٣٤٧/٢
٦٧٤ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَقْصُودًا فَقِي	إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَنِي ٣٥٤/٢
٦٧٥ وَلَا ضَظِيرَارٍ أَوْ تَنَاسَبٍ صُورُفُ	ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ ٣٥٣/٢
٦٧٦ إِرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يَجْسَرُدُ	مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسْعَدُ ٣٥٦/٢
٦٧٧ وَبَلَنْ ائْصِبُهُ وَكِي كَذَا بَأَنْ	لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ طَنْ ٣٦٦/٢
٦٧٨ فَائْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعُ صَحَّحْ وَاعْتَقِدْ	تَخْفِيفُهَا مِنْ أَنْ فَهَوَ مُطَرِدُ ٣٦٦/٢
٦٧٩ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى	مَا أَخْتَبَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا ٣٦٢/٢
٦٨٠ وَتَصَوَّبَ إِذَنْ الْمُسْتَقْبَلَا	إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَلَا ٣٦٨/٢
٦٨١ أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَالصَّبُّ وَارْفَعَا	إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا ٣٦٩/٢
٦٨٢ وَيَبْنِ لَا وَلَا مَجْرُ الْتَرْمُ	إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ غَلِيمُ ٣٨٧/٢
٦٨٣ لَا فَإِنْ ائْصِلْ مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا	وَبَعْدَ نَفْسِي كَانَ حَتْمًا أَضْمَرَا ٣٧٢/٢
٦٨٤ كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي	مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِيسِي ٣٧٣/٢
٦٨٥ وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ	حَتْمٌ كَجُدَّ حَتَّى تُسَرُّ ذَا حَزَنُ ٣٧٤/٢
٦٨٦ وَتَلَوْ حَتَّى حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا	بِهِ ارْفَعَنَّ وَائْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا ٣٧٥/٢
٦٨٧ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْسِي أَوْ طَلَبُ	مَخْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبُ ٣٧٥/٢
٦٨٨ وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِيدُ مَقْهُومَ مَع	كَلَّا تُكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعُ ٣٧٥/٢
٦٨٩ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْسِي جَزْمًا اعْتَمَدْ	إِنْ تُسْقِطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قَصِدْ ٣٨٣/٢
٦٩٠ وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ	إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ ٣٨٤/٢

- ٦٩١ والأمر إن كان بغيرِ أَفْعَلٍ فلا
٦٩٢ والفعلُ بعدَ الفاءِ في الرَّجاءِ نُصِبَ
٦٩٣ وإن على اسمِ خالصِ فِعْلٍ غُطِفَ
٦٩٤ وشُدَّ حَذْفُ أَنْ ونُصِبَ في سِوَى
٦٩٥ بلا ولا مِ طَالِبَا ضَعَّ جَزَمَا
٦٩٦ واجزَمَ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا
٦٩٧ وخِيَمَا أَلْسَى وَحَرَفٌ إِذْمَا
٦٩٨ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَانِ شَرْطُ قَدَمَا
٦٩٩ وَمَا ضِيْنِ أَوْ مُضْطَارِعَيْنِ
٧٠٠ وَبَعْدَ مَا ضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنُ
٧٠١ وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ
٧٠٢ وَتَخَلَفَ الْفَاءُ إِذَا الْمَفَاجِأُ
٧٠٣ وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ
٧٠٤ وَجَزَمَ أَوْ نُصِبَ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا
٧٠٥ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ
٧٠٦ وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمَ
٧٠٧ وَإِنْ تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ
٧٠٨ وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ
٧٠٩ لَوْ حَرْفٌ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ وَيَقِلُ
٧١٠ وَهِيَ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ
٧١١ وَإِنْ مُضَارَعٌ تَلَاهَمَا ضَرْفَا
٧١٢ أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَقَا
٧١٣ وَحَذَفْ ذِي الْفَا قَلَّ فِي ثَغْرِ إِذَا
٧١٤ لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِتِّدَا
- تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلَا ٣٨٥/٢
كَنْصِبَ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ ٣٨٦/٢
تَنْصِبُهُ أَنْ تَابَتَا أَوْ مُنْخَذِفُ ٣٩١/٢
مَا مَرَّ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى ٣٩٢/٢
فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمَ وَلَمَّا
أَيَّ مَتَى أَيَّانَ أَيَّانَ إِذْمَا
كَإِنْ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا
يَتَلَوُ الْجَزَاءُ وَجَوَابًا وَسِمَا ٤٠٠/٢
تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالَفَيْنِ ٤٠١/٢
وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارَعٍ وَهَنْ ٤٠٢/٢
شَرْطًا لِأَنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَجْعَلْ ٤٠٧/٢
كَإِنْ تَجَدُّ إِذَا لَنَا مُكَافَأُهُ ٤٠٧/٢
بِالْفَا أَوْ السَّوَاوِ بِتَالِيَتٍ قَمِنْ ٤٠٩/٢
أَوْ وَآوِ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِفَا ٤٠٩/٢
وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهُمْ ٤١٣/٢
جَوَابَ مَا أَخْرَجَتْ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ ٤١٣/٢
فَالشَّرْطُ رَجَعَ مُطْلَقًا بِبَلَا حَذَرٌ ٤١٣/٢
شَرْطُ بَلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٌ ٤١٤/٢
إِلَاوَهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ ٤١٩/٢
لَكِنْ لَوْ أَنْ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنَ ٤٢٢/٢
إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَبْقَى كَفَى ٤٢٢/٢
لِيَلْوِ تَلَوَهَا وَجُوبًا أَلْفَا ٤٢٩/٢
لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ تَبَيَّنَا ٤٣٠/٢
إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا ٤٣١/٢

البيت	الصفحة
٧١٥	وَبِهِمَا التَّخْضِضَ مِزْ وَهَالًا
٧١٦	وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ
٧١٧	مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبِرَ
٧١٨	وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَاةُ
٧١٩	نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا فَذَا
٧٢٠	وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي
٧٢١	قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا
٧٢٢	كَذَا الْغَنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ
٧٢٣	وَأَخْبِرُوا هُنَا بِالْ غَنْ عَنْ بَعْضِ مَا
٧٢٤	إِنْ صَحَّ صَوغُ صَلَاةٍ مِنْهُ لِأَلْ
٧٢٥	وَأِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صَلَاةً أَلْ
٧٢٦	ثَلَاثَةً بِالتَّاءِ قُلْتُ لِلْعَشْرَةِ
٧٢٧	فِي الضَّدِّ جَرْدٌ وَالْمَمِيزُ اجْرُرُ
٧٢٨	وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ
٧٢٩	وَأَحَدًا أَذْكَرُ وَصِلْنَاهُ بَعْشَرُ
٧٣٠	وَقُلْتُ لَدَى التَّائِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ
٧٣١	وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى
٧٣٢	وِلثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا
٧٣٣	وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ ائْتَسِي وَعَشْرًا
٧٣٤	وَالْيَا لَغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ
٧٣٥	وَمِيزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ
٧٣٦	وَمِيزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا
٧٣٧	وَأِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ
٧٣٨	وَضُغٌ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى
٤٣٢/٢	أَلَا أَلَا وَأَوَّلَيْتِهَا الْفِعْلَ
٤٣٢/٢	غُلِقَ أَوْ بَطَّاهِرٍ مُؤَخَّرِ
٤٣٣/٢	عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأٌ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
٤٣٣/٢	عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ
٤٣٣/٢	ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرُ الْمَأْخَذِ
٤٣٣/٢	أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُتَبَيَّنِ
٤٣٨/٢	أَخْبِرْ عَنْهُ هَا هُنَا قَدْ حُتِمَا
٤٣٩/٢	بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاغٍ مَا رَعَوْا
٤٤٢/٢	يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ
٤٤٢/٢	كَصَوغٍ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلُ
٤٤٣/٢	ضَمِيرٌ غَيْرَهَا أُيِّنَ وَانْفَصَلَ
٤٤٨/٢	فِي عَدٍّ مَا أَحَادُهُ مُذْكَرَةٌ
٤٤٨/٢	جَمْعًا بَلْفَظٍ قَلِيلَةٍ فِي الْأَكْثَرِ
٤٥٦/٢	وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ
٤٦١/٢	مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٌ ذَكَرَ
٤٦١/٢ ح	وَالشَّيْنُ فِيهَا عَسَنَ تَمِيمٍ كَسْرَةٌ
٤٦١/٢ ح	مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَا فَعْلٌ قَصْدًا
٤٦١/٢ ح	بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَسَا قُدِّمَا
٤٦١/٢ ح	إِثْنِي إِذَا أَتَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
٤٦١/٢ ح	وَالْفَتْحُ فِي جُزْءِي سِوَاهُمَا أَلْفٌ
٤٦١/٢ ح	بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعَيْنِ حِينَ
٤٦٢/٢	مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِيَّتُهُمَا
٤٦٣/٢	يَنْقُ الْبِنَا وَعَجَزٌ قَدْ يُعْرَبُ
٤٦٥/٢	عَشْرَةٌ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعْلًا

- ٧٣٩ واختمه في التانيث بالتاء ومتى
٧٤٠ وإن ترد بعض الذي منه بني
٧٤١ وإن ترد جعل الأقل مثل ما
٧٤٢ وإن أردت مثل ثاني اثنين
٧٤٣ أو فاعلاً بحالتيه أضف
٧٤٤ وشاع الاستغناء بحادي عشرًا
٧٤٥ وبابه الفاعل من لفظ العدد
٧٤٦ ميز في الاستفهام كم بمثل ما
٧٤٧ وأجز أن تجره من مضمرا
٧٤٨ واستعملتها مخبرا كعشرة
٧٤٩ ككم كائن وكذا وينصب
٧٥٠ إحك بأي ما لمنكور سئل
٧٥١ ووقفا إحك ما لمنكور بمن
٧٥٢ وقيل منان ومتين بعد لي
٧٥٣ وقيل لمن قال أتت بنت منه
٧٥٤ والفتح نزر وصل التاء والألف
٧٥٥ وقيل متون ومنين مسكنا
٧٥٦ وإن تصل فلفظ من لا يختلف
٧٥٧ والعلم حكيته من بعد من
٧٥٨ علامة التانيث تاء أو ألف
٧٥٩ ويعرف التقدير بالضمير
٧٦٠ ولا تلي فارقة فعولا
٧٦١ كذاك مفعول وما تليه
٧٦٢ ومن فعل كقيل إن تبع
- ذكرت فاذكر فاعلاً بغير تاء
نصف إليه مثل بعض بين ٤٦٧/٢
فوق فحكم جاعل له احكما ٤٦٧/٢
مركباً فجئ بتركيبن ٤٧١/٢
إلى مركب بما تسوي بقي ٤٧١/٢
ونحوه وقيل عشرين اذكرا ٤٧١/٢
بحالتيه قتل وأويعتد ٤٧٢/٢
ميزت عشرين ككم شخصاً سما ٤٧٣/٢
إن وليت كم حرف جر مظهر ٤٧٤/٢
أو مائة ككم رجال أو مرة ٤٧٥/٢
تميز ذين أو به صل من نصب ٤٧٨/٢
عنه بها في الوقف أو حين تصل
والثون حرّك مطلقاً وأشبعن
ألفان بابنين وسكن تعدل
والثون قبل تاء المثنى مسكنة
بمن بائر ذا بسوة كلف
إن قيل جا قوم لقوم فطنا
ونادر متون في نظم عurf
إن عريت من عاطف بها اقترن ٤٨٦/٢
وفي أسام قدروا التاء كالكيف ٤٨٨/٢
ونحوه كالرد في التصغير ٤٨٨/٢
أصلاً ولا المفعال والمفعيلاً ٤٩١/٢
تأ الفرق من ذي فشذوذ فيه ٤٩١/٢ ح
موصوفه غالباً التاء تمتع ٤٩١/٢ ح

وَأَلَفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَصْرِ	٧٦٣
وَالْأَشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى	٧٦٤
وَمَرَطَى وَوَزَنُ فَعْلَى جَمْعًا	٧٦٥
وَكُحْبَارَى سُمِّيَ سَبْطَرَى	٧٦٦
كَذَاكَ خُلِيطَى مَعَ الشُّقَارَى	٧٦٧
لِمَدَّهَا فَعْلَاءُ أَفْعَلَاءُ	٧٦٨
ثُمَّ فَعَالًا أَفْعَلًا فَاغُولًا	٧٦٩
وَمُطْلَقُ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا	٧٧٠
إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفِ	٧٧١
فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْلَلِ الْآخِرِ	٧٧٢
كَفَعْلٍ وَفَعْلٍ فِي جَمْعٍ مَا	٧٧٣
وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ الْإِلْفِ	٧٧٤
كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا	٧٧٥
وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ وَذَا	٧٧٦
وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ	٧٧٧
آخِرُ مَقْصُورٍ تُشَيِّ اجْعَلْنَهُ يَا	٧٧٨
كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى	٧٧٩
فِي غَيْرِ ذَا ثَقَلْبٍ وَأَوَّ الْأَلْفِ	٧٨٠
وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ تُثَيَّا	٧٨١
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ	٧٨٢
وَاحْذِفْ مِنَ الْمُقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى	٧٨٣
وَالْفَتْحِ أَبْقِ مُشْعَرًا بِمَا حُذِفَ	٧٨٤
فَالْأَلْفُ أَقْلَبُ قَلْبُهَا فِي التَّثْنِيَةِ	٧٨٥
وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلَ	٧٨٦
وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُتَشَى الْعُسْرِ	
يُبْدِيهِ وَزَنُ أَرْبَى وَالطُّوْلَى	
أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى	
ذِكْرَى وَحِثْنَى مَعَ الْكُفْرَى	
وَاعْزُ لَعِيرٍ هَذِهِ اسْتِثْنَاءً	
مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَاءُ	
وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيًّا مَفْعُولًا	
مُطْلَقُ فَاءٍ فَعْلَاءُ أَجْزَا	
فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ ٥٠٠/٢	
تُبُوتُ قَصْرِ بَقِيَّاسٍ ظَاهِرٍ ٥٠٠/٢	
كَفَعْلَةٍ وَفَعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى ٥٠٢/٢	
فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُذْرٌ ٥٠٢/٢	
بِهَمْزٍ وَضَلَّ كَارِعَوَى وَكَارِئَايَ ٥٠٢/٢	
مَدٌّ بِثَقَلٍ كَالْحِجَا وَكَسَالِحْذَا ٥٠٤/٢	
عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ ٥٠٤/٢	
إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا ٥٠٨/٢	
وَالْجَامِذُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَّى ٥٠٨/٢	
وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلَ قَسْدِ الْإِلْفِ ٥٠٨/٢	
وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا ٥٠٩/٢	
صَحَّحَ وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قَصْرِ ٥٠٨/٢	
حَدَّ الْمُتَشَى مَا بِهِ تَكْمُلًا ٥١٢/٢	
وَإِنْ جَمَعْتَهُ بَتَاءً وَالْإِلْفُ ٥١٢/٢	
وَتَاءُ ذِي التَّائِيثِ تَنْجِيَةً ٥١٤/٢	
إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءَهُ بِمَا شُكِّلَ ٥١٤/٢	

- ٧٨٧ إِنَّ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَثَّاءَ بَدَا
مُخْتَمَّاءَ بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا ٥١٤/٢ ح
- ٧٨٨ وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ
خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلَّا قَدْ رَوَّأَ ٥١٤/٢ ح
- ٧٨٩ وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ
وَزُنْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ ٥١٤/٢ ح
- ٧٩٠ وَكَادَرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا
قَدَّمَ تُثَّهُ أَوْ لِأَنَاسٍ التَّمْيِ
- ٧٩١ أَفْعَلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ
ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قَلْبَةٌ ٥٢٠/٢
- ٧٩٢ وَبَعْضُ ذِي بَكْثَةٍ وَضَعًا يَفِي
كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفَى ٥٢٢/٢
- ٧٩٣ لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ
وَلِلرَّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ ٥٢٤/٢
- ٧٩٤ إِنْ كَانَ كَالْعِنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي
مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدَّ الْأَخْصَرُفَ ٥٢٤/٢
- ٧٩٥ وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرَدُ
مِنَ الثَّلَاثِيِّ اسْمًا بِأَفْعَالٍ تَرِدُ ٥٢٤/٢
- ٧٩٦ وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ فِعْالَانُ
فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَسَدٍ
- ٧٩٧ وَالزَّمَّةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ
ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطَّرَدُ ٥٢٦/٢
- ٧٩٨ فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا
مُصَاحِبِي تَضَعِيفٍ أَوْ إِبْهَالٍ ٥٢٧/٢
- ٧٩٩ وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلُ يُنَادَرُ ٥٢٨/٢
قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اِغْلَالًا فَقَا ٥٣١/٢
- ٨٠٠ وَفُعْلٌ جَمْعًا لِفِعْلَةٍ عُزِفَ ٥٣١/٢
وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ ٥٣٢/٢
- ٨٠١ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلِفِ
وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فَعْلُ ٥٣٣/٢
- ٨٠٢ فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو أَطْرَادٍ فِعْلَةٌ
وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ عَمْدُ ٥٣٤/٢
- ٨٠٣ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلِفِ
وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فَعْلُ ٥٣٤/٢
- ٨٠٤ فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو أَطْرَادٍ فِعْلَةٌ
فَعْلَى لِيُوصَفَ كَقَبِيلٍ وَزَمِنَ ٥٣٤/٢
- ٨٠٥ لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فِعْلَةٌ
وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ ٥٣٤/٢
- ٨٠٦ وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ
وَمِثْلُهُ الْفَعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا ٥٣٥/٢
- ٨٠٧ وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ
وَمِثْلُهُ الْفَعَالُ فِيمَا ذُكِّرَا ٥٣٥/٢
- ٨٠٨ فَعْلٌ وَفِعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا
وَقُلْ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَاءُ مِنْهُمَا ٥٣٦/٢
- ٨٠٩ وَفَعْلٌ أَيْضًا لَسُ فِعَالٌ
مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اِغْتِلَالٌ ٥٣٦/٢
- ٨١٠ أَوْ يَكُ مُضَعَّفًا وَمِثْلُ فَعْلٍ
ذُو التَّاءِ وَفَعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ ٥٣٦/٢

- ٨١١ وفي فَعِيلٍ وَصَفٌ فَاعِلٍ وَرَدَّ كَذَاكَ فِي أَثْنَاهُ أَطْبَرْدُ ٥٣٧/٢
- ٨١٢ وَشَاعَ فِي وَصَفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ ائْتَيْتُهُ أَوْ عَلَيَّ فُعْلَانَا ٥٣٧/٢
- ٨١٣ وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالزَّمَّةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٌ نَفْسِي ٥٣٨/٢
- ٨١٤ وَيَفْعُولُ فَعِيلٌ نَحْوُ كَبِدٌ يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطْبَرْدُ ٥٣٩/٢
- ٨١٥ فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَفَعْلٌ لَهُ وَلِلْفَعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلُ ٥٤٠/٢
- ٨١٦ وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا وَقَلٌ فِي غَيْرِهِمَا
- ٨١٧ وَفَعْلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعْلٌ غَيْرُ مَعْلٍ الْعَيْنُ فِعْلَانٌ شَمَلُ
- ٨١٨ وَلِكِرْنِمٍ وَبَحِيلٍ فُعْلَالًا كَذَا لَمَّا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعْلَالًا ٥٤٤/٢
- ٨١٩ وَنَابَ عَنْهُ أَفْعَالٌ فِي الْمُعْمَلِ لَأَمَّا وَمُضَعَفٌ وَغَيْرُ ذَاكَ قَسْلُ ٥٤٦/٢
- ٨٢٠ فَوَاعِلٌ لِقَوَعِلٍ وَقَوَاعِلٍ وَفَاعِلٌ وَفَاعِلٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ ٥٤٨/٢
- ٨٢١ وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَشَدَّ فِي الْفَارَسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ ٥٤٨/٢
- ٨٢٢ وَبِفَعَالٍ أَجْمَعَنْ فَعَالَةً وَشَبَّهَتْ ذَا تَاءٍ أَوْ مُرَائِلَةً ٥٤٨/٢
- ٨٢٣ وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جَمِيعًا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسُ أَتْبَعَا ٥٥٠/٢
- ٨٢٤ وَاجْعَلْ فَعَالِيٍّ لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ جُدَدَ كَالْكُرْسِيِّ تَبَعَ الْعَرَبُ ٥٥١/٢
- ٨٢٥ وَبِفَعَالٍ وَشَبَّهَتْ أَنْطَقَا فِي جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
- ٨٢٦ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي جُرْدُ الْآخِرِ أَلْفٌ بِالْقِيَّاسِ
- ٨٢٧ وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ
- ٨٢٨ وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذَفُهُ مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرُهُ اللَّذْ خُتِمَا
- ٨٢٩ وَالسَّيْنُ وَالتَّاءُ مِنَ كَمُسْتَدْعٍ أَزَلُ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعُ بَقَاهُمَا مُخِصَلُ
- ٨٣٠ وَالْمِيمُ أَوَّلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَاهْمَزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
- ٨٣١ وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحْذَفَ أَنْ جَمَعَتْ مَا كَحِزْبُونٍ فَهُوَ حُكْمٌ حَبِمَا
- ٨٣٢ وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي سَرِنْدَى وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنَدَى ٥٥٨/٢
- ٨٣٣ فُعِيلًا أَجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغُرَتْهُ نَحْوُ قُذْيٍ فِي قَلْدَى ٥٦٢/٢
- ٨٣٤ فُعْعِيلٌ مَعَ فُعْعِيلٍ لِمَا فِاقَ كَجَعْلٍ دِرْهَمٍ دُرِيْهِمَا ٥٦٢/٢ ح

البيت	الصفحة
وَمَا بِهِ لَمْتَهَى الْجَمْعُ وَصِلْ	٨٣٥
وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَأْ قَبْلَ الطَّرْفِ	٨٣٦
وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا	٨٣٧
لِيَلْوِيَا التَّصْغِيرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ	٨٣٨
كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ	٨٣٩
وَأَلِفُ التَّانِيَةِ حَيْثُ مُدَا	٨٤٠
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ	٨٤١
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا	٨٤٢
وَقَدَرِ انْقِصَالُ مَا دَلَّ عَلَى	٨٤٣
وَأَلِفُ التَّانِيَةِ ذُو الْقَصْرِ مَقَى	٨٤٤
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ جُبَارَى خَيْرٌ	٨٤٥
وَارْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لِنَا قَلْبُ	٨٤٦
وَشَذْ فِي عِمْدٍ غَيِّدٌ وَحْتِمٌ	٨٤٧
وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ	٨٤٨
وَكَمَّلِ الْمُتْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا	٨٤٩
وَمَنْ بَتَرِخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى	٨٥٠
وَاحْتِمٌ بِنَا التَّانِيَةِ مَا صَغُرَتْ مِنْ	٨٥١
مَا لَمْ يَكُنْ بَالَتَا يُرَى ذَا لَبْسٍ	٨٥٢
وَشَذْ تَرَكْ دُونَ لَبْسٍ وَنَسَدَرُ	٨٥٣
وَصَغُرُوا شَذَوْدًا الَّذِي السِّي	٨٥٤
يَاءُ كَيْمَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ	٨٥٥
وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ اخْذِفْ وَتَا	٨٥٦
وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنُ	٨٥٧
لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِي مَا	٨٥٨
بِهِ إِلَى امْتِلَاءِ التَّصْغِيرِ صِلْ ٥٦٣/٢	
إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا اخْذِفْ ٥٦٣/٢	
خَالَفَ فِي الْبَيِّنِ حُكْمًا رُسِمَا ٥٦٥/٢	
تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّتْهُ الْفَتْحُ اخْتِمَ ٥٦٧/٢	
أَوْ مَدَّ سَكْرَانٌ وَمَا بِهِ التَّحْقُقُ ٥٦٧/٢ ح	
وَتَاوَهُ مُنْقَصَاتَيْنِ غُلَا ٥٦٩/٢	
وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ ٥٦٩/٢ ح	
مَنْ بَعْدَ أَرْبَعٍ كَرَّ غَفَرَانَا ٥٦٩/٢ ح	
تَثْنِيَةٌ أَوْ جَمْعٌ تَصْحِيحٌ جَلَا ٥٦٩/٢ ح	
زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَسَنٌ يَثْبَا ٥٧١/٢	
بَيْنَ الْخَبَرِ فَادِرٍ وَالْجَوْرِ ٥٧١/٢ ح	
فَقِيَمَةٌ صَيَّرَ قُوَيْمَةً تُصْرَبُ ٥٧٢/٢	
لِلْجَمْعِ مَنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمٌ ٥٧٤/٢	
وَأَوَّا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ ٥٧٣/٢	
لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَلَاثًا كَمَا ٥٧٥/٢	
بِالْأَصْلِ كَالْعَطِيفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا ٥٧٩/٢	
مُؤَنَّثٌ عَارِ ثَلَاثِي كَسِنُ ٥٨٠/٢	
كَشَسَجَرٍ وَبَقَسِرٍ وَخُمَسٍ ٥٨١/٢	
لِحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيَا كَثُرَ ٥٨١/٢	
وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي ٥٨٦/٢	
وَكُلُّ مَا ثَلِيهِ كَسَرُهُ وَجِبَ ٥٨٨/٢	
تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّتْهُ لَا تَثْبِتَا ٥٨٩/٢	
فَقَلْبُهَا وَأَوَّا وَخَذَفُهَا حَسَنُ	
لَهَا وَلِلْأَصْلِي قَلْبٌ يُعْتَمَى	

٨٥٩	وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَرْبَعًا أَزَلْ	كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصُ خَامِسًا عَزَلْ
٨٦٠	وَالْحَذْفُ فِي آيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ	قَلْبٍ وَحَتْمٍ قَلْبٌ ثَالِثٌ يِعْنُ
٨٦١	وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ الْفِتْحَا وَفَعِلْ	وَفَعِلْ عَيْنُهُمَا افْتَحْ وَفَعِلْ
٨٦٢	وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمُيٌّ	وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمُيٌّ
٨٦٣	وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحْ ثَانِيَهُ يَجِبُ	وَارْدُدْهُ وَأَوَّاءُ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبُ
٨٦٤	وَعَلِمَ التَّشْيِةَ اخْذَفَ لِلتَّسْبِ	وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَجَبُ
٨٦٥	وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ	وَشَذُّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ
٨٦٦	وَفَعْلِيٍّ فِي فَعِيلَةِ السُّتْرِمِ	وَفَعْلِيٍّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتْمِ
٨٦٧	وَالْحَقُّوْا مُعَلَّ لَامٍ غَرِيَا	مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّاءُ أُولَيَا
٨٦٨	وَتَمَمُّوْا مَا كَسَانَ كَالطُّوْنِلَا	وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَا
٨٦٩	وَهَمْزُ ذِي مَادٍّ يُتَالُ فِي التَّسْبِ	مَا كَانَ فِي تَشْيِةٍ لَهُ التَّسْبُ
٨٧٠	وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةٍ وَصَدْرُ مَا	رُكِبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَمَا
٨٧١	إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِبَابَيْنِ أَوْ أَبِ	أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبُ
٨٧٢	فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبْنِ لِلأَوَّلِ	مَا لَمْ يُخَفَّ لَيْسَ كَعَبَلِ الْأَشْهَلِ
٨٧٣	وَأَجْبُرْ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ	جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُنْ رَدُّهُ أَلْفُ
٨٧٤	فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّشْيِةِ	وَحَقٌّ مَجْبُورٍ بِهِذِي تَوْفِيَّةِ
٨٧٥	وَبَأَخٍ أَحْتَا وَبَابَيْنِ بَتَا	أَلْحَقْ وَيُوئِسْ أَبِي حَذَفَ التَّاءُ
٨٧٦	وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي	ثَانِيَهُ ذُو لَيْسِنٍ كَلَا وَلَائِي
٨٧٧	وَأَنْ يَكُنْ كَشْيَةٍ مَا أَلْفَا عَدِمَ	فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِيهِ السُّتْرِمُ
٨٧٨	وَالْوَاحِدَ إِذْ كُرَّ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ	إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ
٨٧٩	وَمَعَ فَاعِلٍ وَقَعَالٍ فَعِلْ	فِي نَسْبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقَبِلْ
٨٨٠	وَعَبْرُ مَا أَسْلَفْتَهُ مُقَرَّرًا	عَلَى الَّذِي يُثْقَلُ مِنْهُ اقْصُرَا
٨٨١	تَثْوِيًّا أَثَرِ فَتَحِ اجْعَلْ أَلْفَا	وَقَفَا وَتَلَوْ غَيْرَ فَتَحِ اخْذِفَا ٦١٦/٢
٨٨٢	وَاخْذِفْ لَوْ قَفَّ فِي سِوَى اضْطِرَارِ	صِلَةٍ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ ٦١٩/٢

البيت	الصفحة
٨٨٣ وَأَشْبَهَتْ إِذْنٌ مَوْتًا نُصِيبُ	٦١٧/٢ فَاَلْقَا فِي الْوَقْفِ نُوتَهَا قَلْبُ
٨٨٤ وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا	٦٢١/٢ لَمْ يُنْصَبْ أَوَّلِي مِنْ ثُبُوتٍ فَاَعْلَمَا
٨٨٥ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي	٦٢٠/٢ نَحْوِ مُرْ لَزُومٍ رَدَّ الْيَا اقْتَضِي
٨٨٦ وَغَيْرُهَا التَّائِيثُ مِنْ مُحَرِّكَ	٦٢٨/٢ سَكْنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمَ التَّحَرِّكَ
٨٨٧ أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفَ مُضْعِفَا	٦٢٨/٢ مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا إِنْ قَفَا
٨٨٨ مُحَرِّكًا أَوْ حَرَكَاتٍ انْقِلَا	٦٢٨/٢ لِسَاكِينَ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْطَ لَا
٨٨٩ وَثَقُلَ فَتَحَ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا	٦٢٨/٢ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ ثَقَلَا
٨٩٠ وَالثَّقُلُ إِنْ يُعَدُّ ظَنِيْرٌ مُتَّبِعٌ	٦٢٨/٢ وَذَلِكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَتَّبِعُ
٨٩١ فِي الْوَقْفِ ثَا تَأْنِيثِ الْأَسْمِ هَا جُعِلَ	٦٢٩/٢ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِينَ صَحَّ وَوَصَلَ
٨٩٢ وَقُلْ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا	٦٣١/٢ ضَاهِي وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ اتَّمَى
٨٩٣ وَقَفَ بِمَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلٍ	٦٣٤/٢ بِحَذَفٍ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ
٨٩٤ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَع أَوْ	٦٣٤/٢ كَيْعٍ مَجْزُومًا فِرَاعٍ مَا رَعَوْا
٨٩٥ وَمَا فِي الْأَسْفَهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ	٦٣٥/٢ أَلْفُهَا وَأَوَّلُهَا أَلْفَا إِنْ تَقَفَ
٨٩٦ وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَا	٦٣٥/٢ بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءٌ مَ اقْتَضَى
٨٩٧ وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَى بِكُلِّ مَا	حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
٨٩٨ وَوَصَلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكَ بِنَا	٦٣٧/٢ أُدِيمَ تَشَدَّدَ فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَا
٨٩٩ وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا	٦٣٨/٢ لِلْوَقْفِ نَشْرًا وَفَشًا مُنْتَظَمَا
٩٠٠ الْأَلْفِ الْمُبْدَلِ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ	أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفَ
٩٠١ دُونَ مَرِيدٍ أَوْ شَذُودٍ وَلِمَا	تَلِيهِهَا التَّائِيثُ مَا أَلْفَا عَدِمَا
٩٠٢ وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ	يُؤَلُّ إِلَى فَلَتْ كَمَا ضِي خَفَ وَدَنَ
٩٠٣ كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتَفِرَ	بَحْرَفٍ أَوْ مَعَ هَا كَجِيْهِهَا أَدِرَ
٩٠٤ كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرًا أَوْ يَلِي	تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي
٩٠٥ كَسْرًا وَفَصْلُهَا كَلَا فَصْلٌ يُعَدُّ	فَلِيرَهْمَاكَ مَنْ يُمْلَهُ لَمْ يُصَدِّ
٩٠٦ وَحَرْفُ الْأَسْتِعْلَا يَكْفُ مَظْهَرًا	مَنْ كَسَرَ أَوْ يَاءَ وَكَذَا تَكْفُ رَا

- ٩٠٧ إن كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدُ مُتَّصِلٌ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ
- ٩٠٨ كَذَا إِذَا قَدَّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنُ أَثَرَ الْكَسْرِ كَالْمَطْوَاعِ مَوْ
- ٩٠٩ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَأً يَنْكَفُ بِكُسْرِ رَا كَغَارِمَا لَا أَجْفُو
- ٩١٠ وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ ٦٤٨/٢
- ٩١١ وَقَدْ أَمَالُوا لِنَتَّاسِبٍ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كِعَمَادَا وَثَلَا ٦٤٤/٢
- ٩١٢ وَلَا تُمِلْ مَا لَمْ يَنْلُ تَمَكَّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا
- ٩١٣ وَالْفَتْحُ قَبْلَ كُسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِلْ كِلَايَسِرِ مِلْ تُكْفِ الْكُلْفُ
- ٩١٤ كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ وَقَفَ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ
- ٩١٥ حَرْفٍ وَشَبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي
- ٩١٦ وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثُلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرَا
- ٩١٧ وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا
- ٩١٨ وَغَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضُمَ وَاكْسَرَ وَزَدَ تَسْكِينُ ثَانِيهِ تَعْمُ
- ٩١٩ وَفَعْلٌ أَهْمِلُ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصُ فِعْلٍ بِفَعْلٍ
- ٩٢٠ وَافْتَحَ وَضُمَ وَاكْسَرَ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ وَزَدَ نَحْوَ ضَمْنٍ
- ٩٢١ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا
- ٩٢٢ لَا سِمَ مُجَرَّدُ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ وَفَعْلَلُ
- ٩٢٣ وَمَعَ فِعْلٍ فَعْلَلٌ وَإِنْ عَمَلَا فَمَعَ فَعْلَلٌ حَوَى فَعْلَلَالَا
- ٩٢٤ كَذَا فَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ وَمَا غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى
- ٩٢٥ وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَسَاصِلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْضَي ٦٦٩/٢
- ٩٢٦ بَضْمُنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأُصُولِ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى
- ٩٢٧ وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ كِرَاءٍ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقٍ
- ٩٢٨ وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِ
- ٩٢٩ وَاحْكُمُ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ فِي كَلْمَلِمِ
- ٩٣٠ فَالْفُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بِقَمَرٍ مَيْنِ

- ٩٣١ واليا كذا والواو إن لم يقعا
٩٣٢ وهكذا همز وميم سبعا
٩٣٣ كذلك همز آخر بعد ألف
٩٣٤ والتون في الآخر كالههمز وفي
٩٣٥ والتاء في التانيث والمضارع
٩٣٦ والهاء وقفا كلمته ولم تره
٩٣٧ وامنع زيادة بلا قيد ثبت
٩٣٨ للوصل همز سابق لا يثبت
٩٣٩ وهو لفعل ماضٍ احتوى على
٩٤٠ والأمر والمصدر منه وكذا
٩٤١ وفي اسم است ابن ابن سمع
٩٤٢ وايمُن همز آل كذا ويبدل
٩٤٣ أحرف الإبدال هذات موطيا
٩٤٤ آخرًا اثر ألف زيد وفي
٩٤٥ والمدُّ زيد ثالثًا في الواحِد
٩٤٦ كذلك ثاني كَيَيْنِ اكتفا
٩٤٧ وافتح وردَ الهمز يا فيما أعل
٩٤٨ واوًا وهمزًا أول الواو يسر رد
٩٤٩ ومدًا أبدل ثاني الهمزين من
٩٥٠ إن يفتح اثر ضم أو فتح قلب
٩٥١ ذو الكسر مطلقًا كذا وما يُضم
٩٥٢ فذاك ياء مطلقًا جًا وأوم
٩٥٣ وياء أقلب ألفًا كسرًا تلا
٩٥٤ في آخر أو قبل تا التانيث أو
- كَمَا هُمَا فِي يُؤَيِّرُ وَوَعَوَا
ثَلَاثَةٌ تَأْصِيْلُهَا تُحَقِّقُهَا
أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفُ
نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٌ كُفِّي
وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمَطَاوَعَةِ
وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَبِهَةِ
إِنْ لَمْ تَبَيِّنْ حُجَّةً كَحَظَلْتُ
إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَاسْتَشِيئُوا
أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوِ انْجَلَى
أَمْرُ الثَّلَاثَةِ كَاخْشَ وَأَمَضَ وَانْقَضَا
وَأَثْبِنَ وَأَمْرِي وَتَأْنِيثُ تَبِعَ
مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسْهَلُ
فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَارٍ وَيَا
فَاعِلٌ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْشِي
هَمْزًا يَرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَابِدِ
مَدٌّ مَفَاعِلٌ كَجَمَعَ يَفَا
لَا مَا فِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ
فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَبِيهِ وَوَفِي الْأَشْدِّ
كَلِمَةً إِنْ يَسْكُنُ كَاثِرٌ وَأَثْمَنُ
وَإِذَا وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ
وَإِذَا أَصْرٌ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ
وَنَحْوُهُ وَجَنَّهُنِ فِي تَانِيهِ أُمُّ
أَوْ يَاءٌ تَصْغِيرٍ بِوَإِذَا أَفْعَلًا
زِيَادَتِي فَعْلَانِ ذَا أَيُّضًا رَأَوْا

- ٩٥٥ في مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفَعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْجَوْلِ
- ٩٥٦ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِغْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ
- ٩٥٧ وَصَحَّحُوا فِعْلَةً وَفِي فِعْلٍ وَجْهَانِ وَالْإِغْلَالُ أَوْلَى كَالْحَيْلِ
- ٩٥٨ وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتَحٍ بِأَنْقَلَبُ كَالْمُعْطِيَانِ يَرْضِيَانِ وَوَجَبُ
- ٩٥٩ إِبْدَالُ وَآوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ وَيَا كَمْ قَوْمٍ بِذَا لَهَا اعْتَرَفَ ٧١٥/٢
- ٩٦٠ وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْمَةٍ
- ٩٦١ وَوَاوُ أَثَرِ الضَّمِّ رُدُّ الْيَا مَتَّى أَلْفِي لَمْ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
- ٩٦٢ كَتَاءِ بَسَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانِ صَيَّرَهُ
- ٩٦٣ وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفُعْلَى وَصَفَا فَذَلِكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى
- ٩٦٤ مِنْ لَمْ فُعْلَى اسْمًا أَتَى السَّوَاوُ بَدَلُ يَاءٍ كَتَقَوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ
- ٩٦٥ بِالْعَكْسِ جَاءَ لَمْ فُعْلَى وَصَفَا وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى
- ٩٦٦ إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَآوٍ وَيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ غُرُوضٍ غَرِيَا
- ٩٦٧ فَيَاءُ السَّوَاوِ أَقْلَبُنْ مَدْغَمًا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا
- ٩٦٨ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَآوٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلِفًا ابْدَلْ بَعْدَ فَتَحٍ مَتَّصِلٌ ٧٢٩/٢
- ٩٦٩ إِنْ حَوَّكَ التَّالِي وَإِنْ سَكَنَ كَفْ إِغْلَالٌ غَيْرُ السَّلَامِ وَهِيَ لَا يُكْفُ ٧٣٠/٢
- ٩٧٠ إِغْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَبْدُ أَلِفٍ ٧٣٠/٢
- ٩٧١ وَصَحَّ عَيْنٌ فَعْلٌ وَفَعْلًا ذَا أَفْعَلٍ كَأَعْيَدٍ وَأَحْوَلًا ٧٣١/٢
- ٩٧٢ وَإِنْ يَبِينُ تَفَاعُلٌ مِنْ اِفْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَآوٍ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعْسَلْ ٧٣١/٢
- ٩٧٣ وَإِنْ لَحْرَفَيْنِ ذَا الْإِغْلَالُ اسْتَحَقَّ صُحَّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ ٧٣١/٢
- ٩٧٤ وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا ٧٣٤/٢
- ٩٧٥ وَقَبْلُ يَا أَقْلَبُ مِمَّا التَّوْنُ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ الْبِذَا ٧٤٢/٢
- ٩٧٦ لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَ التَّحْرِيكُ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٌ فِعْلٍ كَأَبِينِ ٧٤٤/٢
- ٩٧٧ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٍ وَلَا كَابِيضٌ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ غَلَا ٧٤٥/٢
- ٩٧٨ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الْإِغْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعًا، وَفِيهِ وَسَمُ ٧٤٧/٢

البيت	الصفحة
٩٧٩ وَمَفْعَلٌ صَحَّحَ كَالْمَفْعَالِ	وَأَلْفَ الْإِفْعَالِ وَابْسِجْفَعَالِ ٧٤٧/٢
٩٨٠ أَرِلْ لَذَا الْإِعْلَالِ وَالْثَا لَزِمَ عَوْضُ	وحذفها بالتثقل ربمما عَرْضُ ٧٤٨/٢
٩٨١ وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الثَّقَلِ وَمِنْ	حذف فمفعول به أيضا فَمِنْ ٧٥٠/٢
٩٨٢ نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَادِرٍ	تصحیح ذي الواو وفي ذي اليا اشتَهَرُ ٧٥٠/٢
٩٨٣ وَصَحَّحَ الْمَفْعُولُ مِنَ نَحْوِ عَدَا	وأغلیل إن لم تتحرر الأجودَا ٧٢٢/٢
٩٨٤ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْمَفْعُولُ مِنَ	ذي الواو لام جمع أو فرد يَعْنِ ٧٢٣/٢
٩٨٥ وَشَاعَ نَحْوُ نَيْمٍ فِي نَوْمٍ	ونحو نيام شذوذهُ نَمِسي ٧٢٣/٢
٩٨٦ ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي الْفِعَالِ أَبْدِلَا	وشذ في ذي الهمز نحو ايتكلا ٧٣٧/٢
٩٨٧ طَا تَا افْعَالٍ رُدْ إِثْرَ مُطَبَّقِ	في ادان وازدد وادكر دالا بقي ٧٣٩/٢
٩٨٨ فَا أَمْرٍ أَوْ مَضَارِعٍ مِنَ كَوَاعِدِ	إحذف وفي كعدة ذاك اطررد ٧٥٢/٢
٩٨٩ وَحَذَفُ هَمَزٍ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَ فِي	مضارع وبتتسي متصرف ٧٥١/٢
٩٩٠ ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَلْتُ اسْتَعْمَلَا	وَقَرَنَ فِي أَقْرَرْنَ وَقَرَنَ ثَقِيلَا ٧٥٤/٢
٩٩١ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مَحْرُكَيْنِ فِي	كَلِمَةٍ ادْغَمَ لَا كَمَثَلِ صُفَانِ
٩٩٢ وَذَلَّلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَّابِ	وَلَا كَجَسَسٍ وَلَا كَاخْصَصٍ أَبِ
٩٩٣ وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلَلٍ	وَنَحْوِهِ فَكُ بِنَقْلٍ قُقْبَلِ
٩٩٤ وَحَيَّ افْكُكْ وادْغَمَ دُونَ حَذَرِ	كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرِ
٩٩٥ وَمَا بِنَاءَيْنِ ابْتَدَى قَدْ يُقْتَصَرُ	فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنُ الْعَبَرِ
٩٩٦ وَقُكْ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنُ	لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ
٩٩٧ نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ وَفِي	جَزَمٍ وَشَبَّهِ الْجَزَمِ تَخَيَّرَ قُفِي
٩٩٨ وَقُكْ أَفْعَلٌ فِي التَّعْجُوبِ السُّرْمِ	وَالْتَرَمِ الْإِدْغَامِ أَيْضًا فِي هَلُمِ
٩٩٩ وَمَا بِجَمْعِهِ غُنِيَتْ قَدْ كَمَلُ	نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلُ
١٠٠٠ أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ	كَمَا اقْتَضَى غَنَى بِلَا خِصَاصَةِ
١٠٠١ فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى	مُحَمَّدٍ خَيْرَ نَبِيٍّ أَرْسَلَا
١٠٠٢ وَإِلَيْهِ الْعُرَّ الْكَرَامِ الْبِرَّةَ	وَصَحْبِهِ الْمُتَخَيَّرِينَ الْخَيْرَةَ

فهرس أشعار الكافية

- إَجْمَعَ وَزْنَ عَادِلًا أَنتُ بِمَعْرِفَةٍ رَكِبَ وَزْدَ عُجْمَةٍ فَالَوْصَفُ قَدْ كَمَلَا
البيت من البسيط ، وهو لابن النحاس . ٨٤/١ ، ٣١٦/٢ .
- وَتَثْبِيَةُ الْأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَقَتْ مَثَلًا
البيت من الطويل ، وهو للشاطبي المقرئ . ٦٤٠/٢ .
- نَقْلٌ وَحَذْفٌ وَإِسْكَانٌ وَتَبَعُهَا الـ تَضْعِيفُ وَالرُّومُ وَالْإِشْمَامُ وَالْبَلَلُ
البيت من البسيط ، وهو مجهول القائل . ٦١٥/٢ .
- هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أَنْسِيهِ نِهَايَةَ مَسْؤُولٍ أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ
البيت من الطويل ، وهو لابن مالك . ٦٧٢/٢ .
- سَمَا سَمٍ وَاسْمٌ سَمَاءٌ كَذَا سَمَا وَزْدَ سَمَةٍ وَاثَلْتُ أَوَائِلَ كُلِّهَا
البيت من الطويل ، وهو للدنوشري . ٤٨/١ .
- وَإِنْ نَسَبْتُ لِأَدَاةٍ حُكْمًا فَاحْكُ أَوْ اعْرِبْ وَاجْعَلْنَهَا اسْمًا
البيت من الرجز ، وهو لابن مالك . ٣٣/١ .
- وَاعْزِي اعْزُوي كَانَ لَذَا يَضُمُّ مَنْ يَبْدَأُ بِهِ وَالْكَسْرُ لَيْسَ بِالْحَسَنِ
البيت من الرجز ، وهو مجهول القائل . ٦٨٥/٢ .
- لِلْحِسْلِ وَالْخِرْصِ فِي التَّكْسِيرِ فِعْلَانِ وَهَكَذَا قُلْ خِشْفَانٌ وَخَيْطَانُ
رَيْدٌ وَشَيْقِدٌ وَشَيْخٌ هَكَذَا جُمِعَتْ وَمِثْلُ ذَلِكَ صِنَوَانٌ وَقَنْوَانُ
البيتان من البسيط ، وهما لابن مالك . ٥٤٣/٢ .

فهرس شواهد الأشعار

رقم الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
----------------------	---------	-------	--------	------------------

— ٤ —

٣٢٥	(لعلك)	بداءُ	الطويل	(محمد بن بشير) ^(١)	٣٩٣/١
٥٥٣	إذا	وراءُ	الطويل	(عتي بن مالك)	٧٢٢/١
٧٢٣	فوا كبدًا	فناءُ	الطويل	قيس العامري	٢٤٦/٢
٨٧٦	إذا	الفتاءُ	الوافر	الربيع بن ضبع الفزاري	٤٥٧/٢
٨٩٦	سيغنيي	غناءُ	الوافر	؟	٥٠٥/٢
٦٥٢	فلا	دواءُ	الوافر	(مسلم بن معبد الوالي)	١٤٥/٢
٨٠٦	(فلا)	دواءُ	الوافر	(مسلم بن معبد الوالي)	٣٦٠/٢
٢٣٨	وأعلم.	سواءُ	الوافر	أبو حرام العكلي ^(٢)	٣١٢/١
٨٦٧	لوما	رجاءُ	الكامل	؟	٤٣١/٢
٣٢٠	أو	العلاءُ	الخفيف	الحارث بن حلزة	٣٨٧/١
٦١٥	نعم	بيإماء	البسيط	؟	٧٩/٢
٦١٩	نعم	بيإماء	البسيط	؟	٨٠/٢
٨١	أنا	السماءُ	الوافر	أوس بن الصامت	١٣٣/١
٤٩٩	ربما	نجلاءُ	الخفيف	عدي بن الرعلاء الغساني	٦٦٦/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (الشماخ بن ضرار) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (أبو حزام العكلي) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
---------------	---------	-------	--------	---------------

ب

٣٣٧	نتج	السحائبُ	الكامل	(أبو فراس الحمداني)	٤٠٥/١
٦٦٥	(كهز)	اضطربُ	المتقارب	(أبو دؤاد الإيادي)	١٦٢/٢
٦٦٧	كهز	اضطربُ	المتقارب	أبو دؤاد	١٦٥/٢
١٨٨	وما	معذبا	الطويل	(أحد بني سعد)	٢٦٢/١
٦٥٥	أيا	حربا	الطويل	طالب بن أبي طالب	١٥٠/٢
٦٥٣	فأصبح	تصوبا	الطويل	الأسود بن يعفر	١٤٦/٢
١٥٦	أضحى	(الأدبا)	البسيط	أم ثواب الهزانية	٢٣٤/١
٤٥٥	طاقت	منتقبا	البسيط	الحطيئة	٦٢٥/١
١٧٩	انطق	(غلبا)	البسيط	؟	٢٥٥/١
٨٩٢	في	الطنبا	البسيط	مرة بن محكان	٥٠٣/٢
٣٩٨	أعبدًا	اغترابا	الوافر	جرير	٥٠٢/١
٧٠٢	أعبدًا	اغترابا	الوافر	جرير	٢٢١/٢
٨٨٩	أعبدًا	اغترابا	الوافر	جرير	٤٩٣/٢
٣٧١	أنعلبة	الخشابا	الوافر	جرير	٤٤٨/١
٩٧٢	فغض	كلابا	الوافر	جرير	٤٦٣/٢
٣٢٤	يسر	(ذهبا)	الوافر	؟	٣٩٢/١
٢٨٣	زعمتني	ديبا	الخفيف	أبو أمية الحنفي	٣٦١/١
١٧١	قلما	محيبا	الخفيف	؟	٢٣٦/١
٤١	فلما	اكتئابها	الطويل	(أبو ذؤيب الهذلي)	٨١/١
٢٤٤	فمن	الأبُ	الطويل	؟	٣٢٠/١
٨٦٣	أخلاي	معتبُ	الطويل	الغطمش الضبي	٤٢٢/٢
٥٠١	أخ	مضاربهُ	الطويل	تمشل بن حري	٦٦٦/١
٩٢٠	ولست	فأعرب	الطويل	؟	٥٩٥/٢
٨٦١	ولو	سببُ	الطويل	مجنون ليلي	٤١٧/٢
٨٦١	لظل	يطربُ	الطويل	مجنون ليلي	٤١٧/٢

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٠٥	بأي	وتحسبُ	الطويلُ	الكميت ٣٧٧/١
٢٠٣	وأسقيه	وملاعبه	الطويل	ذو الرمة ٢٨٠/١
٤٢١	وما	مشعبُ	الطويل	الكميت ٥٤٩/١
٦٤٨	فإياك	جالِبُ	الطويل	(العرزمي) ^(١) ١٤٢/٢
٧٩	كذبتهم	تحلبُ	الطويل	(الأسدي) ١٢٩/١
٩٦	رأيت	يتقلبُ	الطويل	(عمرو الفقعسي) ١٥٣/١
١٤٩	أهابك	حبيها	الطويل	نصيب ٢٢٠/١
٥٣٢	(أهابك)	حبيها	الطويل	نصيب ٧٠٢/١
٧٣٠	أبا	فيحيبُ	الطويل	؟ ٢٥٢/٢
٧١١	(تقول)	غريبُ	الطويل	(أبو الحدرجان) ٢٣٦/٢
٢٤٦	فمن	لغريبُ	الطويل	ضائب بن الحارث البرجمي ٣٢٢/١
٣٧	على	تغيبُ	الطويل	حميد بن ثور ٨٧/١
١٣٥	(فقلت)	قريبُ	الطويل	(كعب الغنوي) ١٩١/١
٣٨٨	تعفق	وكليبُ	الطويل	علقمة بن عبدة ٤٨٥/١
٦٤٧	لكنه	رجبُ	البسيط	(عبد الله بن مسلم الهذلي) ١٣٨/٢
٣٠٢	كذلك	الأدبُ	البسيط	بعض بني فزارة ٣٧٥/١
٣٩٢	هذا	ذيبُ	البسيط	؟ ٤٩٤/١
١٧٥	جياذ	العرابُ	الوافر	؟ ٢٥٢/١
٨١٩	سموت	يصابُ	الوافر	؟ ٣٧١/٢
٢١١	وقد	قريبُ	الوافر	؟ ٢٧٩/١
٢١٧	عسى	قريبُ	الوافر	هدبة بن الخشرم ٢٨٣/١
٨٠٤	فإن	مشوبُ	الوافر	(جابر بن رألان الطائي ، ٣٥٩/٢
	يرجي	الخطوبُ	الوافر	أو : إياس بن الأرت) ٣٥٩/٢
٤٦٦	أتت	تحيبُ	الوافر	؟ ٦٣٤/١
٢٦٩	هذا	أبُ	الكامل	(ضمرة بن جابر) ^(٢) ٣٤٥/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (الفضل بن عبد الرحمن) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (ضمرة بن ضمرة ، همام بن مرة ، هني بن أحمر ، زرافة الباهلي ، ابن أحمر) .

الشاعر	البحر	القافية	الشاهد المطلع	الجزء والصفحة
(رؤية) ^(١)	الكامل	أعجبُ	عجب	٦٠٥
ساعدة بن جؤية	الكامل	الثعلبُ	لذن	٣٧٦
؟	الخفيف	فأجابوا	ربه	٤٦٩
كلحبة اليربوعي	الخفيف	غضوبُ	كرب	٢١٩
امرؤ القيس	الطويل	بأثأبُ	إذا	٣٠٨
(النابغة الذبياني)	الطويل	بعصائبُ	إذا	٧٩٨
القطامي	الطويل	الذوائبُ	صريع	٥٤٢
؟	الكامل	الأحزابُ	فلئن	٥٤١
؟	الكامل	الأحزابُ	(فلئن)	٦٥٧
؟	الكامل	الأحزابُ	(فلئن)	٦٦٤
النابغة الذبياني	الطويل	التحاربُ	تخيرن	٤٧٠
سواد بن قارب	الطويل	قاربُ	وكن	٢٠٢
سواد بن قارب	الطويل	قاربُ	وكن	٥٣٣
امرؤ القيس	الطويل	بالجربُ	فإن	٢٠٥
امرؤ القيس ^(٢)	الطويل	تدربُ	وقالت	٣٥٨
امرؤ القيس	الطويل	مشطبُ	فلما	٥٠٨
(الحارث بن خالد المخزومي)	الطويل	المواكبُ	فأما	٨٦٦
معاوية بن أبي طالب	الطويل	طالبُ	نجوت	٥٧٢
(الأحوص) ^(٣)	الطويل	الثعالبُ	على	٣٩٦
؟	الطويل	واهبُ	وأنت	٣٢٢
(أبو سفيان بن حرب)	الطويل	لغروبُ	وما زال	٥٤٣
سماعة النعامي ^(٤)	الطويل	سكوبُ	عسى	٩٣٧
الفرزدق ^(٥)	البيسيط	رايبي	كلاهما	٥٤٠

(١) وينسب أيضًا إلى : (ضمرة بن جابر ، همام بن مرة ، هني بن أحمr) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (علقمة) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (جرير ، أعشى همدان) .

(٤) وينسب أيضًا إلى : (هذبة بن الخشرم) .

(٥) وينسب أيضًا إلى : (جرير) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
١٧١ باتت	العجب	البسيط	؟	٢٤٨/١
٧١٨ ييكيك	للعجب	البسيط	؟	٢٤٤/٢
٨٣٤ لولا	ترب	البسيط	؟	٣٨٩/٢
٤٤٥ أصخ	بالعجب	البسيط	؟	٦٠٥/١
٦٢٦ كان	الذهب	البسيط	أبو نواس	٩٦/٢
٢٦٢ إن	للشيب	البسيط	سلامة بن جندل	٣٤١/١
٤٧٧ لدوا	ذهاب	الوافر	(علي <small>عليه السلام</small>) ^(١)	٦٤٥/١
٧٢٠ ألا	للأريب	الوافر	؟	٢٤٤/٢
٨١٩ إذن	المشيب	الوافر	(حسان بن ثابت)	٣٦٩/٢
٤٤٩ أكسبته	لأب	الرملي	مسكين الدارمي	٦١٢/١
٣٤ رب	القباب	الخفيف	؟	٧٦/١
٣٤١ فإما	بها	المتقارب	الأعشى	٤٠٨/١

ت

٧٧٩ ربما	شمالات	المديد	(جذيمة الأبرش)	٣٠٦/٢
٥٠٢ ربما	شمالات	المديد	جذيمة الأبرش	٦٦٧/١
٢٨٠ قد	ملمات	البسيط	تميم بن مقبل ^(٢)	٣٦٠/١
١٠٧ فإن	طويت	الوافر	سنان الطائي	١٦١/١
٢٧٦ ألا	الغفلات	الطويل	؟	٣٤٥/١
٣١١ علام	كرت	الطويل	عمرو بن معدي كرب	٣٨٢/١
٣١٤ علام	كرت	الطويل	عمرو بن معدي كرب	٣٨٤/١
١٣٨ خبير	مرت	الطويل	رجل من الطائيين	١٩٤/١
٥٨٧ خبير	مرت	الطويل	رجل من الطائيين	١٣/٢
٣٠١ وما كنت	تولت	الطويل	كثير عزة	٣٤٧/١
٥٣٩ كلا	الملمات	البسيط	؟	٧٠٨/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (أبو العتاهية) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : أبو شبل الأعرابي ، (الأزهري) .

الشاعر	البحر	القافية	الشاهد المطلع	الجزء والصفحة
عبد الله بن يعرب ^(١)	الوافر	الفرات	فساغ	٥٤٩
عمر بن لحيان التميمي	الكامل	وجنائها	لو	٥٩٧

ج

ورقة بن نوفل	الوافر	ولوجا	فيا	٧٠
أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	نتيج	شربن	٤٦٠
ابن الأعرابي	الطويل	فأعيج	ولم	٦١٢
؟	الكامل	المحتاج	ما زال	٥٦٤
ابن قيس الرقيات	الخفيف	الخنسج	يهب	٩١٧

ح

؟	الكامل	(جانحاً)	دامن	٧٦٧
عنتره	الطويل	بائع	وقد	١٢٥
المهلهل ^(٢)	الطويل	الطوائح	لبيك	٣٣٣
الهذلي	الطويل	سبوح	أخو	٩٠٣
جرير	الطويل	أملح	إذا	٦٣٠
(جران العود)	الطويل	تصوح	وإن	١١٤
طرفة	م. الكامل	براح	من	١٩٥
(سعد بن مالك)	م. الكامل	فاستراحوا	يا	٤٧٥
مسكين الدارمي ^(٣)	الطويل	سلاح	أحاك	٧٤٧
(جرير)	الوافر	مستباح	(أبحت)	٦٣٤
عمرو ابن الإطنابة	الوافر	تستريجي	وقولي	٨٣١

خ

طباخ	البسيط	(طرفة)	أما	٣٩٠
------	--------	--------	-----	-----

(١) وينسب أيضاً إلى : (يزيد بن الصعق) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : هشل ، ضرار بن هشل ، الحارث بن هيك النهشلي ، (ليبد ، مزود بن ضرار) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (ابن هرمة ، قيس بن عاصم) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
---------------	---------	-------	--------	---------------

— د —

١١٦	سعاد	(زاداً)	الطويل	؟	١٦٨/١
٧٨٢	وإياك	فاعبداً	الطويل	الأعشى	٣١٣/٢
١٦٥	وما	منجداً	الطويل	؟	٢٤٠/١
٥٩٨	تمنى	عرداً	الطويل	؟	٢٤/٢
٢٨٥	ظننتك	معدداً	الطويل	؟	٣٦٢/١
٣٣	دعاني	مرداً	الطويل	الصمة بن عبد الله بن الطفيل ^(١)	٧٥/١
٤٩٦	وما	أمرداً	الطويل	الأعشى	٦٦٣/١
١٩٩	(إذا)	أسداً	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٢٧١/١
٧١	أربني	مخلداً	الطويل	حاتم الطائي ^(٢)	١١٨/١
٥٥٩	ألم	المسهداً	الطويل	الأعشى	٧٢٧/١
١٧٠	قنافذ	عوداً	الطويل	الفرزدق	٢٤٧/١
٢٣٩	(أعد)	المقيداً	الطويل	(الفرزدق)	٣١٦/١
١٦٨	ما دام	أبداً	البسيط	؟	٢٤٣/١
٨١١	أن	أحدًا	البسيط	؟	٣٦٣/٢
٦٩٩	فما	الجواداً	الوافر	جرير	٢١٨/٢
٦٤٩	لا	عهوداً	الكامل	جميل بثينة	١٤٣/٢
٩٥٦	إني	الحفداً	المنسرح	؟	٧١١/٢
٢٢٣	أموت	كائدُ	الطويل	كبير بن عبد الرحمن ^(٣)	٢٨٨/١
٩١٨	فكيف	نقدُ	الطويل	(الفرزدق) ^(٤)	٥٩٢/٢
١	وشقَّ	محمدُ	الطويل	حسان	٩/١
٨٨٤	عد	الجهدُ	الطويل	؟	٤٧٨/٢

(١) وينسب أيضاً إلى : (الصمة القشيري) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : حطائط بن يعفر ، (معن بن أوس ، دريد) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (كثير عزة) .

(٤) وينسب أيضاً إلى : (تميم بن مقبل ، ذو الرمة ، عيمارة) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٧٢ فذري	حسود	الطويل	؟	٤٥٦/١
٢٢٨ فقلت	فأعوذها	الطويل	صخر بن جعد الخضرى	٢٩٧/١
٢٣١ فقلت	فأعوذها	الطويل	صخر بن جعد الخضرى	٢٩٨/١
٣١٨ وخبرت	أعوذها	الطويل	العوام بن عقبة	٣٨٧/١
١٦٩ ورج	يزيد	الطويل	(المعلوط القرينى)	٢٤٦/١
٨٥٤ متى	يزيد	الطويل	؟	٤١٠/٢
٢٧٩ دريت	حميد	الطويل	؟	٣٥٩/١
٧٤ (يلومونى)	لعميد	الطويل	؟	١٢٠/١
٤١٧ وبالصرمة	الوتد	البسيط	الأخطل	٥٤٠/١
٩٧١ إن	وعدوا	البسيط	الفضل بن عباس	٧٥٣/٢
٦٤٢ ورب	جيد	الوافر	المركش الأكبر	١٣٠/٢
٥٩١ أتاني	فديد	الوافر	زيد الخيل	١٦/٢
٤٤٨ (تفائى)	الوعيد	الوافر	مالك بن رقية	٦١٢/١
٤١٨ أبني	عضد	الكامل	(طرفة) ^(١)	٥٤٥/١
٩٠ ولقد	لييد	الكامل	لييد	١٤٦/١
٢١٤ وماذا	زياد	الطويل	الفرزدق ^(٢)	٢٨١/١
٢٨٨ إخالك	الوجد	الطويل	؟	٣٦٣/١
٣٣٢ تجلدت	الوجد	الطويل	؟	٣٩٩/١
٦٠١ رحيب	المتجرد	الطويل	(طرفة)	٥٠/٢
٨٤ إذا	المرد	الطويل	(النمر بن تولب) ^(٣)	١٤١/١
١٤٤ بنونا	الأبعاد	الطويل	(الفرزدق)	٢١٤/١
٥٨ فآليت	بعدي	الطويل	(أبو ذؤيب)	١٠٨/١
٢٠٤ دعاني	بقعد	الطويل	دريد بن الصمة	٢٧٣/١
٩٣ وإن	خالد	الطويل	(الأشهب بن رميلة)	١٤٩/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (أوس بن حجر) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (مالك بن الرب) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (ضمرة بن ضمرة) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٦٦	لوجهك	والد	الطويل	؟ ١١٣/١
٨٣٦	ألا	مخلدي	الطويل	طرفة ٣٩١/٢
٤٣٨	تسلت	عندي	الطويل	؟ ٥٩٠/١
٢٦٦	فقام	هني	الطويل	؟ ٣٤٣/١
٣٨٩	إذا	للود	الطويل	؟ ٤٨٧/١
٩٠٩	أبصارهن	صداد	البسيط	القطامي ٥٣٥/٢
٩٤٢	وقفت	أحد	البسيط	النابعة الذبياني ٦٩٠/٢
٧٥٦	وليس	الأحد	البسيط	؟ ٢٩٣/٢
٨٢٩	هل	للجسد	البسيط	؟ ٣٧٨/٢
١٥٥	أمست	(بعد)	البسيط	النابعة الذبياني ٢٣٤/١
٥٦٠	(يومًا)	غد	البسيط	(النابعة الذبياني) ٧٢٨/١
٢٤٢	فقال	فقد	البسيط	النابعة الذبياني ٣١٧/١
١١٣	يا	(الأمد)	البسيط	(النابعة الذبياني) ١٦٦/١
٧٦٠	يا	الأمد	البسيط	النابعة الذبياني ٢٩٧/٢
٩٣٣	على	رماد	الوافر	حسان بن ثابت ^(١) ٦٣٥/٢
٢٢٥	فإنك	العوادي	الوافر	كبير بن عبد الرحمن ^(٢) ٢٨٩/١
٤٧	ألم	زياد	الوافر	قيس بن زهير ٨٧/١
٧٢٨	(تمناني)	سعد	الوافر	(الأحوص بن شريح) ٢٥٢/٢
٨٩٨	وقد	حديد	الوافر	؟ ٥٠٨/٢
٤٦٣	لعل	أسيد	الوافر	(خالد بن جعفر) ٦٣١/١
٦	أفد	قد	الكامل	النابعة الذبياني ٢٧/١
٨٤١	(أزف)	قد	الكامل	(النابعة الذبياني) ٣٩٧/٢
٦٦٣	إن	محمد	الكامل	الفرزدق ١٥٩/٢
٢٥٣	شلت	المتعمد	الكامل	عاتكة بنت زيد ^(٣) ٣٢٨/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (حسان بن منذر) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (كثير عزة) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (أسماء بنت أبي بكر) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٤٧٤. وملكت	معاهد	الكامل	ابن ميادة	٦٤٣/١
١٩ كل	عندي	م. الرمل	(بعض المولدين)	٤٧/١
٣٩٥ فما	هند	الهزج	؟	٥٠٠/١
١٢٩ وليس	واحد	السريع	ابن هاني	١٨١/١
٧١٧ يا	ازدياد	الخفيف	؟	٢٤٣/٢
٢٢٠ كادت	وبرود	الخفيف	(أبو زيد الطائي) ^(١)	٢٨٥/١
٧١٢ يا	شديد	الخفيف	أبو زيد الطائي	٢٣٨/٢
٩٠٧ وجدت	أزنادها	المتقارب	الأعشى	٥٢٦/٢
١٧٢ وبات	الأرميد	المتقارب	امرؤ القيس بن عانس	٢٥٠/١

— ر —

٩٦٤ فإن	الإبر	الطويل	طرفة بن العبد	٧٣٧/٢
٤١٦ (أعر)	الشجر	الطويل	طرفة	٥٣٦/١
٧٣٩ لنعم	الخصر	الطويل	امرؤ القيس	٢٦٦/٢
٥٩٣ ثم	فخر	الرمل	طرفة	١٧/٢
٢٩٩ لقد	النصر	المتقارب	(أوس بن حجر)	٣٧١/١
١٤١ ألا	صبرا	الطويل	ابن ميادة	٢٠٤/١
٥٩٠ فتاتان	البدر	الطويل	عبيد الله بن قيس الرقيات	١٥/٢
٢٧٣ فلا	تأزرا	الطويل	(الفرزدق)	٣٤٩/١
٤٢١ بنا	نصرا	الطويل	؟	٥٩٩/١
٥٥٠ ونحن	خمر	الطويل	؟	٧١٩/١
٦٨٦ بلغنا	مظهرا	الطويل	النابعة الجعدي	١٩٨/٢
٧٩٢ متى	المعورا	الطويل	الفرزدق	٣٤٦/٢
٥٨٠ عجبت	فقيرا	الطويل	؟	٦/٢
٢٨٦ وكنا	حميرا	الطويل	زفر بن الحارث الكلابي	٣٦٢/١

(١) وينسب أيضا إلى : (محمد بن مناذر) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٦٠٠ من	داراً	المديد	(عدي بن زيد)	٤٩/٢
٦٤ بلغت	مبتدراً	البسيط	؟	١١٢/١
٤٤٧ نعم	وزراً	البسيط	؟	٦١٢/١
٦١٤ نعم	وزراً	البسيط	؟	٧٨/٢
٢٦٠ لو	عمرأ	البسيط	الفرزدق	٣٣٧/١
٦٩١ حملت	عمرأ	البسيط	جرير	٢٠٦/٢
٧٢٢ (حملت)	عمرأ	البسيط	جرير	٢٤٦/٢
٧٢٦ حملت	عمرأ	البسيط	جرير	٢٤٨/٢
٥٢١ إنارة	تنويرأ	البسيط	(بعض المولدين)	٦٨٨/١
٨٩٧ متى	تستطارأ	الوافر	عترة	٥٠٦/٢
٩٢٢ إذا	عارأ	الوافر	ذو الرمة	٦٠٠/٢
٥٧٤ بأي	الكفارأ	الوافر	؟	٧٣٨/١
١٠١ فما	الحجورأ	الوافر	رجل من بني سليم	١٥٤/١
٤٤٦ اطلب	يضحجراً	السريع	بعض المولدين	٦٠٩/١
أما	أثراً	السريع	بعض المولدين	٦٠٩/١
٥٢٣ أصبحت	نقراً	المنسرح	الربيع بن ضبع الفزاري	٦٩٤/١
والذئب	المطرأ	المنسرح	الربيع بن ضبع الفزاري	٦٩٤/١
٤٥٦ أقول	جارأ	المتقارب	الأعشى	٦٢٦/١
٤٩٨ إلى	قرارأ	المتقارب	الأعشى	٦٦٥/١
٦٥١ أكل	نارأ	المتقارب	أبو دؤاد حارثة بن الحاج	٧٢٨/١
٤٥٩ أنفساً	جهارأ	المتقارب	رجل من طيء	٦٢٨/١
٢٠٦ ولكن	والأجرُ	الطويل	؟	٢٧٤/١
٨٤٥ (فأصبحت)	(شاجرُ)	الطويل	(لبيد)	٣٩٩/٢
٥٦٦ هما	أجدرُ	الطويل	تأبط شراً	٧٣٥/١
٢٧٠ بأي	صدرُ	الطويل	جرير	٣٤٦/١
٦٠٣ أسيلات	المأزورُ	الطويل	(عمر بن أبي ربيعة)	٥٥/٢
٥٣ أعوذ	ناصرُ	الطويل	؟	٩٨/١

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٧٩ كساك	ناصرُ	الطويل	أبو الأسود	٤٧٧/١
٨٧٤ فكان	معصرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٥٢/٢
٨٧٨ فكان	معصرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤٦٢/٢
٥٥٨ شر	(حاضرة)	الطويل	(الخطيئة)	٧٢٧/١
٤٠٣ وإني	القطرُ	الطويل	أبو صخر الهندي	٥١٢/١
٤٣٧ وإني	القطرُ	الطويل	أبو صخر الهندي	٦٤٣/١
١٢ ألا	القطرُ	الطويل	(ذو الرمة)	٣١/١
١٦٣ ألا	القطرُ	الطويل	ذو الرمة	٢٣٦/١
٢٠٩ فأبت	تصفرُ	الطويل	تأبط شراً	٢٧٨/١
٥٨٩ ضروب	عاقِرُ	الطويل	أبو طالب	١٥/٢
٨١٥ فأمهله	غامرُ	الطويل	(أوس بن حجر)	٣٦٥/٢
٣٣٤ غداة	والخمرُ	الطويل	الفرزدق	٤٠٢/١
٤٠٧ أفي	خمرُ	الطويل	فائد بن المنذر ^(١)	٥١٧/١
١٦٤ ببذل	يسيرُ	الطويل	؟	٢٤٠
٨٤٨ فقلت	يضيرُها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٤٠٢/٢
١٠٢ أسرب	أطيرُ	الطويل	العباس بن أحنف	١٥٥/١
٦٥ لئن	يتغيرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١١٢/١
٢٨٤ وقد	يتغيرُ	الطويل	كثير عزة	٣٦١/١
٧٧٥ إذا	شكيرُها	الطويل	؟	٣٠٣/٢
١٥٩ غيد	يعتبرُ	المديد	؟	٢٣٥/١
٤٠٠ (ترتع)	وإدبارُ	البسيط	(الخنساء)	٥٠٥/١
٧٩٣ ألم	النهارُ	البسيط	الأعشى	٣٤٦/٢
ومر	وبارُ	البسيط	الأعشى	٣٤٦/٢
٥٢ وما	ديارُ	البسيط	؟	٩٨/١
١٧٧ (وما)	ديارُ	البسيط	؟	٢٥٣/١

(١) وينسب أيضاً إلى : (عابد بن المنذر ، مجنون ليلى ، أبو الطمحان القيني) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٩٠٥	كأنهم	الأثرُ	البيسط	؟ ٥٢٣/٢
٩٠٦	ماذا	شجرُ	البيسط	الحطيمة ٥٢٥/٢
١٢٤	لا	القدرُ	البيسط	كعب بن زهير ١٧٦/١
٧٤٦	خل	القدرُ	البيسط	جرير ٢٧٨/٢
١٢٢	ما	ضررُ	البيسط	؟ ١٧٤/١
٦٠٢	فعج	الأزرُ	البيسط	(الفرزدق) ٥٥/٢
١٩٠	فأصبحوا	بشرُ	البيسط	الفرزدق ٢٦٤/١
٦٧٦	إن	تنتظرُ	البيسط	زهير بن أبي سلمى ١٧٦/٢
٧٣٥	يا	منتظرُ	البيسط	أبو زيد الطائي ^(١) ٢٥٨/٢
٨٣٥	إني	البقرُ	البيسط	أنس بن مدركة ٣٩٠/٢
٢٩٥	أبالأراجيز	الخورُ	البيسط	منازل المنقري ^(٢) ٣٦٩/١
٨٩٠	ولا	الفرارُ	الوافر	بشر بن أبي خازم ٤٩٨/٢
٣٣٩	ذريتي	الفقرُ	الوافر	عروة بن الورد ٤٠٦/١
	وأحقرهم	وخيرُ	الوافر	عروة بن الورد ٤٠٦/١
٩٤١	الحق	طائرُ	الكامل	(جميل بثينة) ^(٣) ٦٨٨/٢
٦٣٣	إن	عارُ	الكامل	(ثابت بن قطنه) ١١٥/٢
٨٠٠	طلب	غديرُ	الكامل	الأخطل ٣٥٣/٢
٧٦	في	معذورُ	الكامل	الأقيشر ١٢١/١
٧٥٢	فعليك	أمرُ	الكامل	الأخطل ٢٨٦/٢
١٩٧	لهفي	مجيرُ	الكامل	شمر دل الليثي ٢٧٠/١
٥٠٣	ربما	المهارُ	الخفيف	أبو دؤاد الإيادي ٦٦٧/١
٩٢٦	تجاوزت	ناره	الطويل	؟ ٦١٩/٢
٨٢٢	لأستسهلن	لصابرُ	الطويل	؟ ٣٧٢/٢
٢	لقد	منبرُ	الطويل	(كعب بن معدان) ٩/١

(١) وينسب أيضاً إلى : لبيد .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (جرير ، اللعين المنقري) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (عمر بن أبي ربيعة) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٢٨	لقد	منبر	الطويل	(كعب بن معدان) ٧٠/١
٣٠٩	إذا	المحجر	الطويل	الخطيعة ٣٨١/١
٦١٠	فذلك	فأجدر	الطويل	عروة بن الورد ^(١) ٦٤/٢
٦٧١	لعمر ك	منقر	الطويل	الأسود بن يعفر ^(٢) ١٧٠/٢
٢٧٧	تعلم	المكر	الطويل	زياد بن سيار ^(٣) ٣٥٩/١
٨٣	وما	عمرو	الطويل	حسان بن ثابت ١٣٤/١
١٣١	رأيتك	عمرو	الطويل	رشيد بن شهاب اليشكري ١٨٤/١
٤٥٢	رأيتك	عمرو	الطويل	رشيد بن شهاب اليشكري ٦١٦/١
٨٥٦	فلم	بمغمز	الطويل	(زهير بن مسعود) ٤١١/٢
٦٠٤	تزور	الدهر	الطويل	؟ ٥٥/٢
٨٤٣	(لولا)	بالجار	البسيط	؟ ٣٩٨/٢
٦٧٥	يا	نار	البسيط	سعد بن قرط ^(٤) ١٧٥/٢
٣٥١	نبقتهم	بالنار	البسيط	؟ ٤١٧/١
٨٣٨	لا	أكوار	البسيط	النابعة الذبياني ٣٩٣/٢
٣٤٨	جاء	قدر	البسيط	جرير ٤١٥/١
١٢٣	ما	كدر	البسيط	؟ ١٧٥/١
٨٧٠	ما	كدر	البسيط	؟ ٤٤٢/٢
٥٥	بالباعث	الدهارير	البسيط	الفرزدق ^(٥) ١٠٦/١
٩٠٠	بالله	البشر	البسيط	عبد الله العرجي ^(٦) ٥١٥/٢
٤٢٦	تركنا	النسور	الوافر	؟ ٥٦٣/١
	أجنا	الصغير	الوافر	؟ ٥٦٣/١

(١) وينسب أيضاً إلى : (حاتم الطائي) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (أوس بن حجر) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (زبان بن سيار) .

(٤) وينسب أيضاً إلى : الأحوص .

(٥) وينسب أيضاً إلى : (أمية بن أبي الصلت) .

(٦) وينسب أيضاً إلى : (الجنون ، الكامل الثقفي ، ذو الرمة ، الحسين بن عبد الله) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٤٩٥	ما	الأشبار	الكامل	الفرزدق ٦٦٢/١
٨٦	إنا	فجار	الكامل	النابعة الذبياني ١٤١/١
٨٨٢	كم	عشاري	الكامل	الفرزدق ٤٧٦/٢
٩١٤	وإذا	الأبصار	الكامل	الفرزدق ٥٤٧/٢
٣١٦	نبئت	الأشعار	الكامل	النابعة الذبياني ٣٨٧/١
١٣٠	ولقد	الأوبر	الكامل	؟ ١٨٤/١
٤٢٤	(وإذا)	المشتري	الكامل	(ابن المولى) ٥٥٩/١
٦٣٧	لا	الجزر	الكامل	خرنق بنت هفان ١٢٣/٢
	النازلون	الأزر	الكامل	خرنق بنت هفان ١٢٣/٢
٧٧١	لا	الجزر	الكامل	خرنق بنت هفان ٣٠٢/٢
١٦	ولنعم	الذعر	الكامل	زهير بن أبي سلمى ٤٤/١
٤٨٨	لمن	دهر	الكامل	زهير بن أبي سلمى ٦٥٦/١
٨٦٤	لو	اعتصاري	الرمل	(عدي بن زيد) ٤٢٣/٢
٦٣١	ولست	للكائر	السريع	الأعشى ١٠٠/٢
١٨	(أقول)	الفاخر	السريع	(الأعشى) ٤٧/١
٨٩٥	فقلت	الأشقر	المنسرح	الأقيشر الأسدي ٥٠٥/٢
٨٨٣	اطرد	عسر	الخفيف	؟ ٤٧٧/٢
٥٢٨	دعوت	مسور	المتقارب	أعرابي من بني أسد ٣٩٧/١

- ز -

٥٤٥	وأفنى	مستفراً	المتقارب	الخنساء ٧١٦/١
-----	-------	---------	----------	---------------

- س -

٤٠٨	أكر	القوانسا	الطويل	العباس بن مرداس ٥١٩/١
٤٨٧	عينت	يؤوساً	الخفيف	؟ ٦٥٦/١
٥٩٦	بثوب	راس	الطويل	؟ ٢٤/٢
٣٧٧	آليت	الموس	البسيط	المتلمس ٤٦٧/١

الشاعر	البحر	القافية	الشاهد المطلع	الجزء والصفحة
؟	الوافر	عبوسُ	معاود	٥٧٥ ٧٣٨/١
(أبو زيد الطائي)	الوافر	(السريسُ)	أفي	٢٣٧ ٣٠٩/١
(أبو زيد الطائي)	الوافر	(السريسُ)	أفي	٤٠٦ ٥١٧/١
؟	الخفيف	أمسُ	اعتصم	٧٩٦ ٣٤٨/٢
سحيم عبد بني الحسحاس	الطويل	لابسِ	إذا	٥٢٦ ٦٩٥/١
؟	الطويل	احيسِ	فأين	٣٨٣ ٤٨٠/١
عبيد الله بن قيس الرقيات	المديد	مختلسِ	كي	٨٠٧ ٣٦٠/٢
الفرزدق	الكامل	يأسِ	يا	٧٣٤ ٢٥٨/٢
أسقف بجران ، أو	الكامل	تسي	منع	٧٩٧ ٣٤٨/٢
تبع بن الأقرن	الكامل	كالورسِ	وطلوها	٣٤٨/٢
	الكامل	أمسِ	اليوم	٣٤٨/٢
(الأشتر النخعي)	الكامل	شموسِ	(حمي)	٤٩ ٩٣/١

— ش —

؟	الطويل	عائشًا	أيا	٧١٠ ٢٣٦/٢
---	--------	--------	-----	-----------

— ص —

(عدي بن زيد)	السريع	(للقيصُ)	يا	٧٣١ ٢٥٢/٢
الأعشى	الطويل	القوارصًا	فإن	٩٦٣ ٧٣٧/٢

— ض —

الحسين بن مطير الأسدي	الطويل	مغمضُ	قفى	١٦٦ ٢٤١/١
طرفة بن العبد	الطويل	بعضِ	أبا	٥٢٤ ٦٩٤/١

— ظ —

طرفة	المتقارب	غائظُ	يداك	١٥٤ ٢٣١/١
------	----------	-------	------	-----------

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
---------------	---------	-------	--------	---------------

- ع -

٤٥٧	يا	الذراع	السريع	(السفاح بن بكير)	٦٢٦/١
٤٦٥	فقال	تخدعا	الطويل	جميل بثينة ^(١)	٦٣٢/١
٨٠٥	فقال	تخدعا	الطويل	جميل بثينة ^(١)	٣٥٩/٢
٨٠٩	فقال	تخدعا	الطويل	جميل بثينة ^(١)	٣٦١/٢
٢٢١	سقاها	تقطعا	الطويل	أبو زيد الأسلمي	٢٨٥/١
٥٤٦	(يذكرن)	معا	الطويل	متمم بن نويرة	٧١٦/١
٥٤٤	فلما	معا	الطويل	(متمم بن نويرة)	٧١٥/١
٨٢٠	لقد	لأسمعا	الطويل	؟	٣٧١/٢
٧٨٠	فمهما	تمعا	الطويل	(الكميت بن معروف) ^(٢)	٣٠٧/٢
٣١	ولما	جمعا	المديد	يزيد بن معاوية ^(٣)	٧٤/١
٧٦٥	لا	رفعة	الخفيف	(الأضبط بن قريع)	٢٩٩/٢
٧٨١	لا	رفعة	الخفيف	الأضبط بن قريع	٣١٢/٢
٨٢٨	يا	سمعا	البسيط	؟	٣٧٨/٢
٦٢٥	وزادني	منعا	البسيط	(الأحوص) ^(٤)	٩٢/٢
٥٨٢	أكفراً	الرتاعا	الوافر	القطامي	٧/٢
٦٥٦	أنا	وقوعا	الوافر	المرار الأسدي	١٥٠/٢
٥٩	إن	مطيعا	الخفيف	؟	١٠٩/١
٢٦٣	تعز	تتابع	الطويل	؟	٣٤٢/١
٨٨١	توهمت	سابع	الطويل	النابعة الذبياني	٤٦٦/٢
٣٧٥	إذا	الأصابع	الطويل	الفرزدق	٤٦٦/١
٥٩٤	تباركت	باحع	الطويل	عبد الله بن رواحة	٢١/٢

(١) وينسب أيضاً إلى : (حسان بن ثابت) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (عوف بن الخرع ، الكميت بن ثعلبة) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (الأحوص ، الأخطل ، أبو دهيل الجمحي) .

(٤) وينسب أيضاً إلى : (مجنون ليلى) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٥٣٠ إذا	المدرعُ	الطويل	الفرزدق	٧٠١/١
٥٣٤ على	وازعُ	الطويل	النابعة الذبياني	٧٠٥/١
٧٩١ على	(وازعُ)	الطويل	(النابعة الذبياني)	٣٤٣/٢
٤٨٥ أتجزع	تدفعُ	الطويل	(زيد بن رزين) ^(١)	٦٥٤/١
٨٥٨ لئن	واسعُ	الطويل	(الكميت بن معروف)	٤١٤/٢
١٣٦ خليلي	أفأطعُ	الطويل	؟	١٩٢/١
٥٣١ ونبت	شفيعُها	الطويل	قيس بن الملوح ^(٢)	٧٠٢/١
٨٦٨ (ونبت)	شفيعُها	الطويل	قيس بن الملوح ^(٢)	٤٣٢/٢
٤٢٢ لأنهم	شافعُ	الطويل	حسان <small>رضي الله عنه</small>	٥٤٩/١
٤٦٤ إذا	ينفعُ	الطويل	النابعة الذبياني ^(٣)	٦٣٢/١
٦٦٩ ولست	واقعُ	الطويل	(متمم بن نويرة)	١٦٨/٢
٦٧ تمل	مولعُ	الطويل	؟	١١٥/١
٤٢٩ تمل	مولعُ	الطويل	؟	٥٦٥/١
١٤٢ فإن	أجمعُ	الطويل	جميل بثينة	٢٠٧/١
١١٥ (فيا)	أطمعُ	الطويل	(مجنون ليلى)	١٦٨/١
٢١٦ ولو	يمنعوا	الطويل	؟	٢٨٣/١
٦٤٥ (عدمتك)	جميعُ	الطويل	(قيس بن ذريح) ^(٤)	١٣٦/٢
١٨٢ أبا	الضبعُ	البسيط	(العباس بن مرداس)	٢٥٧/١
٩٢ يا	صنعوا	البسيط	أبو دهل الجمحي	١٤٨/١
وليت	وسعوا	البسيط	أبو دهل الجمحي	١٤٨/١
٤٢٠ (وخيل)	وجيعُ	الوافر	(عمرو بن معدي كرب)	٥٤٨/١
٣٨٦ بعكاظ	شعاعةُ	م. الكامل	عاتكة بنت عبد المطلب	٤٨٤/١
٣٠٤ (فغيرت)	مستتبعُ	الكامل	(أبو ذؤيب الهذلي)	٣٧٦/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (رجل من بني محارب) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : الصمة القشيري ، ابن الدمينه ، (إبراهيم الصولي) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (النابعة الجعدي ، قيس بن الخطيم) .

(٤) وينسب أيضًا إلى : (قيس بن معاذ ، الضحاك بن عمارة ، جميل بثينة) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٤٤ فبكي	تصدعوا	الكامل	(أبو ذؤيب) ^(١)	٤١١/١
٥٧٧ سبقوا	مصرع	الكامل	أبو ذؤيب	٧٤١/١
٥٧٦ أودى	تقلع	الكامل	أبو ذؤيب	٧٤٠/١
١٦٠ ليس	قنوع	الخفيف	؟	٢٣٦/١
٨١٠ أردت	بلقع	الطويل	؟	٣٦١/٢
٤٦ هجوت	تدع	البسيط	(زبان بن العلاء)	٨٧/١
١٥٧ أبيت	(الملسوع)	البسيط	الشریف الرضي	٢٣٤/١
٣٩٧ فصرأ	مستطاع	الوافر	قطري بن الفجاءة	٥٠١/١
٧١٦ أطوف	لكاع	الوافر	الخطيئة ^(٢)	٢٤١/٢
٦٧٤ قوم	سافع	الكامل	حميد بن ثور الهلالي ^(٣)	١٧٤/٢
٢٧٢ لا	الرائع	السريع	أنس بن العباس بن مرداس ^(٤)	٣٤٧/١
٦٤١ وقد	أمنع	المتقارب	عباس بن مرداس	١٢٩/٢

ف

٩٢٧ (فإني)	إحافة	الوافر	؟	٦١٩/٢
١٥٠ فقلت	عارف	الطويل	منذر بن درهم الكلبي	٢٢٢/١
١٩١ وقالوا	عارف	الطويل	مزاحم العقيلي	٢٦٦/١
٤٩٧ ومن	(العواطف)	الطويل	؟	٦٦٤/١
٥٤٨ ومن	(العواطف)	الطويل	؟	٧١٩/١
١٨٧ بني	خزف	البسيط	؟	٢٦١/١
٥٦٨ تسقي	الرصف	البسيط	جرير	٧٣٥/١
(ما	وصفوا	البسيط	(جرير)	٧٣٥/١
٥٢٠ فإلى	(تزحف)	الكامل	(بشر بن أبي خازم)	٦٨٨/١
٥١٨ الحافظو	(وكف)	المنسرح	(عمرو بن امرئ القيس) ^(٥)	٦٨٦/١
٩٤٨ تنفي	الصياريف	البسيط	الفرزدق	٦٩٧/٢
٢٩١ يا	تلهيفي	البسيط	أبو زيد الطائي	٣٦٥/١

(١) وينسب أيضاً إلى : (عبدة بن الطبيب) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (أبو الغريب النضري) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (عمرو بن معدي كرب) .

(٤) وينسب أيضاً إلى : (أبو عامر جد العباس بن مرداس ، سلامان بن قضاعة) .

(٥) وينسب أيضاً إلى : (قيس بن الخطيم ، شريح بن عمران ، مالك بن عجلان) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٨٣٣	وليس	الشفوف	الوافر	ميسون الكلابية ٣٨٩/٢
	لبيت	منيف	الوافر	ميسون الكلابية ٣٨٩/٢
٧٧٨	من	شافي	الكامل	(بنت أبي الحصين) ^(١) ٣٠٥/٢
٧٨٣	عليه	لمستعطف	المتقارب	? ٣٣١/٢

ق

٦٦٦	وإنسان	فيغرق	الطويل	ذو الرمة	١٦٣/٢
٩٥٩	أداراً	يترقرق	الطويل	ذو الرمة	٧١٨/٢
٨٣٠	ألم	سملق	الطويل	جميل بثينة	٣٨١/٢
٧٠٦	فيا	خرنق	الطويل	?	٢٢٧/٢
٤٨٢	أبي	تروق	الطويل	حميد بن ثور	٦٥٢/١
٨٨٨	(فلو)	صديق	الطويل	?	٤٩٠/٢
٩٨	تميجني	وريق	الطويل	(مجنون ليلى) ^(٢)	١٥٣/١
١١١	عديس	طليق	الطويل	يزيد بن مفرغ الحميري	١٦٥/١
٤٣٩	عديس	طليق	الطويل	يزيد بن مفرغ الحميري	٥٩٥/١
٧٥٩	عديس	طليق	الطويل	يزيد بن مفرغ الحميري	٢٩٦/٢
٦١٧	والتغلييون	منطبق	البسيط	جرير	٧٩/٢
٢٣٦	أحقاً	فريق	الوافر	(العدي) ^(٣)	٣٠٩/١
٨٦٠	ما	الحنق	الكامل	قتيلة بنت النضر	٤١٦/٢
٢١٨	يوشك	يوافقها	المنسرح	أمية بن أبي الصلت ^(٤)	٢٨٤/١
٢٢٢	يوشك	يوافقها	المنسرح	أمية بن أبي الصلت ^(٤)	٢٨٧/١
٩٢١	تزوجتها	الرزق	الطويل	?	٥٩٩/٢
٥٨٣	أفني	الأباريق	البسيط	الأقيشر الأسدي	٨/٢
٢٤٧	وإلا	شقاق	الوافر	بشر بن أبي خازم	٣٢٢/١
٨١٤	أما	العتيق	الوافر	?	٣٦٤/٢
٣٩٤	(تذر)	تخلق	الكامل	(كعب بن مالك)	٥٠٠/١

(١) وينسب أيضاً إلى : (بنت مرة بن عاهان) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (مضر بن قرط المازني) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (المفضل النكري ، عامر بن أسحم ، المفضل بن معشر البكري) .

(٤) وينسب أيضاً إلى : (عمران بن حطان) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٧٥٣ (تذر)	تخلق	الكامل	(كعب بن مالك)	٢٨٩/٢
٩٤٩ ضربت	الأواقى	الخفيف	(عدي بن ربيعة) ^(١)	٦٩٨/٢

ك

٨٩ أولالك	أولالك	الطويل	(الأعشى) ^(٢)	١٤٦/١
٤٢٧ خلا	عياالك	الطويل	(الأعشى)	٥٦٣/١
٧٥٧ وما	امتداحيكا	المرج	(معاذ الهراء)	٢٩٦/٢
٩٣٨ (إذا)	بأمتاكا	المتقارب	(مروان بن الحكم)	٦٧٦/٢
٢٨٢ فقلت	هالك	المتقارب	عبد الله بن همام السلوي	٣٦١/١
٩١٥ وأيقنت	الهالك	الطويل	(ابن جندل الطعان)	٥٤٧/٢

ل

٣٤٩ جزى	فعل	الطويل	النابعة الذبياني ^(٣)	٤١٦/١
٥٣٨ إن	قبل	الرملي	(عبد الله الزبيري)	٧٠٧/١
١٧٣ (وإذا)	الجميل	الرملي	ليبد	٢٥٠/١
٦٥٨ وإذا	الجميل	الرملي	ليبد	١٥٥/٢
٥٧٩ ضعيف	الأجل	المتقارب	؟	٦/٢
٣٧٨ عهدت	موثلا	الطويل	؟	٤٧٦/١
٧٤٥ محمد	(تبالا)	الطويل	الأعشى ^(٤)	٢٧٧/٢
٩٧ أبي	صقالها	الطويل	(كثير عزة)	١٥٣/١
٨٥ فقلت	قابله	الطويل	(حميد بن ثور)	١٤١/١
٨٣٧ (فلم)	أفعلة	الطويل	عامر الهذلي ^(٥)	٣٩٢/٢
٢٨٧ حسبت	ثاقلا	الطويل	ليبد	٣٦٢/١

(١) وينسب أيضًا إلى : مهلهل بن ربيعة .

(٢) وينسب أيضًا إلى : أخو الكلجة .

(٣) وينسب أيضًا إلى : أبو الأسود ، عبد الله بن همارق .

(٤) وينسب أيضًا إلى : (أبو طالب ، حسان) .

(٥) وينسب أيضًا إلى : (امرؤ القيس ، عمرو بن جؤين ، عامر بن جؤين ، عامر بن الطفيل) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٥٨٨	أخا	أعقلا	الطويل	الفلاخ بن حزن ١٤/٢
(فإن)	أطولا (الطويل	الفلاخ بن حزن	١٤/٢
٣٢٧	ألا	(العقل)	الطويل	؟ ٣٩٣/١
٥٧٨	ألا	العقلا	الطويل	؟ ٥/٢
٦٢٨	دنوت	مضللا	الطويل	؟ ٩٧/٢
٦١١	أقيم	أتحولا	الطويل	أوس بن حجر ٦٦/٢
٧٨٥	ذريبي	بأخيلا	الطويل	حسان بن ثابت ٣٢٥/٢
٤١٠	(لا)	سربالا	البسيط	؟ ٥٢٩/١
٥٦	بنصركم	(فشلا)	البسيط	؟ ١٠٨/١
٣٥٠	ما	بطلا	البسيط	؟ ٤١٧/١
٤٣٧	يا	الأملا	البسيط	رجل من طيء ٥٨٨/١
٦٨٧	بكم	ضليلا	البسيط	؟ ١٩٩/٢
٢٩٢	أراهم	انخزالا	الوافر	عمرو بن أحمر الباهلي ٣٦٦/١
١٥١	يذيب	لسالا	الوافر	أبو العلاء المعري ٢٢٥/١
٤٣١	رأيت	فعالا	الوافر	الأخطل ٥٦٨/١
٨٨٥	سمعت	بلالا	الوافر	ذو الرمة ٤٨٠/٢
٩٤	أبني	الأغلا	الكامل	الفرزدق ^(١) ١٥٢/١
٦٨١	ورجا	لينا	الكامل	جرير ١٨٢/٢
١٤٧	خالي	الأخوالا	الكامل	؟ ٢١٧/١
٥١٥	الود	نوالا	الكامل	؟ ٦٨٤/١
٦٧٣	كذبتك	خيالا	الكامل	الأخطل ١٧٢/٢
٧٧٤	(قالت)	قبيلا	الكامل	(امرؤ القيس) ^(٢) ٣٠٣/٢
١٨٣	أزمان	معيلا	الكامل	عبيد بن حصين الراعي ٢٥٨/١
٥٦٧	أنجب	نحلا	المنسرح	الأعشى ٧٣٥/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (الأخطل) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (مقتع) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٥١٠ أن	عذولا	الخفيف	؟	٦٧٩/١
٧٦٩ فوري	جميلا	الخفيف	؟	٣٠١/٢
٣٤٠ فلا	إبقالها	المتقارب	عامر بن جؤين الطائي	٤٠٧/١
٢٥٤ بأنك	الثمالا	المتقارب	جنوب أخت عمرو ذي الكلب ^(١)	٣٣٠/١
٤ ألا	(زائل)	الطويل	ليبد	٢١/١
٤٢٨ ألا	(زائل)	الطويل	ليبد	٥٦٥/١
٤٣٠ (جواباً)	تسأل	الطويل	؟	٥٦٧/١
٥٤٧ جواباً	تسأل	الطويل	؟	٧١٨/١
٦٨٣ فما	قلائل	الطويل	النابعة الذبياني	١٨٦/٢
٣٥٩ فيا	نائله	الطويل	طرفة	٤٢٧/١
٥٧ فيان	الأوائل	الطويل	(ليبد)	١٠٨/١
٢٤٥ وما	الخال	الطويل	؟	٣٢٠/١
٩٥٨ تبين	طياؤها	الطويل	(أنيف بن زبان) ^(٢)	٧١٤/٢
١٠٠ محاً	قبل	الطويل	مجنون ليلي	١٥٤/١
٢٣٣ إذا	تقبل	الطويل	؟	٢٩٩/١
٢٧٨ فقلت	قاتله	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٣٥٩/١
٢٠٣ وإن	أعجل	الطويل	عمرو بن براق الأزدي	٢٧٣/١
٣٤٧ وهل	النخل	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٤١٤/١
٣٥٥ فيان	العواذل	الطويل	(ليبد)	٤٢٤/١
١٣٩ (وهيها)	نواصله	الطويل	جرير	١٩٨/١
٣٢٨ فهيها	(نواصله)	الطويل	جرير	٣٩٤/١
٣٨٢ فهيها	نواصله	الطويل	جرير	٤٨٠/١
٧٥٤ فهيها	نواصله	الطويل	جرير	٢٩٠/٢
٤٧٨ (لنا)	أفضل	الطويل	(جرير)	٦٤٥/١

(١) وينسب أيضاً إلى : (كعب بن زهير ، جنوب بنت عجلان ، عمرة بنت عجلان) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (أنال بن عبدة بن الطبيب) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
١٠٩	ألا	باطلُ	الطويل	لبيد ١٦٤/١
٥٥٦	مكر	علُ	الطويل	امرؤ القيس ٧٢٥/١
٣٨٧	جفوني	مهملُ	الطويل	؟ ٤٨٤/١
٤٤	رأيت	كاهلُة	الطويل	(ابن ميادة) ^(١) ٨٤/١
١٣٣	رأيت	كاهلُة	الطويل	(ابن ميادة) ١٨٦/١
٨٩١	إذا	فهلُ	الطويل	كثير عزة ٥٠١/٢
٥٥٢	لعمرك	أولُ	الطويل	معن بن أوس ٧٢١/١
١٤٥	فيا	المعولُ	الطويل	الكميت بن زيد ٢١٥/١
٨١٦	لئن	أقيُلها	الطويل	كثير عزة ٣٦٧/٢
١٨٠	لا	الجبِلُ	البيسط	(اللعين المنقري) ٢٥٦/١
٣٥٣	علقتها	الرجلُ	البيسط	الأعشى ٤٢١/١
٥٨٦	كناطح	الوعلُ	البيسط	الأعشى ١٢/٢
٢٦٨	وما	جملُ	البيسط	الراعي النميري ٣٤٥/١
٤٥٤	أستغفر	العملُ	البيسط	؟ ٦١٧/١
٣٠٣	أرجو	تنويلُ	البيسط	كعب بن زهير ٣٧٥/١
٤٣٣	لمية	خللُ	م. الوافر	كثير عزة ٥٨٤/١
٦٤٣	لمية	خللُ	م. الوافر	كثير عزة ١٣١/٢
٥٦٩	كما	يزيلُ	الوافر	أبو حية النميري ٧٣٦/١
٥٥٥	ولقد	علُ	الكامل	الفرزدق ٧٢٥/١
٦٧٧	وجهك	أقولُ	الخفيف	؟ ١٧٨/٢
٧٦٨	يميناُ	يفعلُ	المتقارب	؟ ٣٠١/٢
١٠٤	إذا	أفضلُ	المتقارب	غسان بن ولة ١٥٧/١
١٠٥	إذا	أفضلُ	المتقارب	غسان بن ولة ١٥٩/١
٦٢١	ألا	العادلُ	المتقارب	؟ ٨٨/٢
١١٢	لعمرك	بالأصائلِ	الطويل	(أبو ذؤيب الهذلي) ١٦٦/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (جرير) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٦١٣	فنعم	حمائل	الطويل	أبو طالب ٧٧/٢
٤٤٠	كأن	البالي	الطويل	امرؤ القيس ٥٩٧/١
٩٢٣	وليس	بنبال	الطويل	امرؤ القيس ٦١١/٢
٢٤٠	ولكنما	(أمثالي)	الطويل	(امرؤ القيس) ٣١٦/١
٤٩٠	ويا	تمثال	الطويل	(امرؤ القيس) ٦٥٨/١
٧٣	كأني	(خلخال)	الطويل	امرؤ القيس ١٢٠/١
١٠٣	ألا	الخاللي	الطويل	امرؤ القيس ١٥٥/١
٥٦٣	عتوا	الأجادل	الطويل	(بعض الطائيين) ٧٣٣/١
١٥٨	فقلت	أوضالي	الطويل	امرؤ القيس الكندي ٢٣٥/١
٤٢	تنورقها	عالي	الطويل	امرؤ القيس ٨٣/١
٥٠٥	وليل	ليستلي	الطويل	امرؤ القيس ٦٦٩/١
٥١٤	لقد	القتل	الطويل	؟ ٦٨٤/١
٦٠	أنا	مثلي	الطويل	الفرزدق ^(١) ١٠٩/١
٧٦١	ألا	بأمثل	الطويل	امرؤ القيس ٢٩٧/٢
١٢٠	(ألا)	جلجل	الطويل	(امرؤ القيس) ١٧٢/١
١٠	ويوم	(مرجلي)	الطويل	(امرؤ القيس) ٣٠/١
٧٩٩	ويوم	مرجلي	الطويل	امرؤ القيس ٣٥٢/٢
٤٤٤	خرجت	مرحل	الطويل	امرؤ القيس ٦٠٢/١
٩٥٤	سواسية	النخل	الطويل	(البعيث) ٧١٠/٢
٩٥٢	غداثره	مرسل	الطويل	امرؤ القيس ٧٠١/٢
١٨٦	فلست	فضل	الطويل	النحاشي ٢٦٠/١
٤٠٢	فجئت	المتفضل	الطويل	امرؤ القيس ٥١٢/١
٧٤٠	وهذا	حنظل	الطويل	الأسود بن يعفر ٢٦٦/٢
٦٧٩	كأن	القواعل	الطويل	امرؤ القيس ١٧٩/٢
٦٨٤	(وقال)	شكلي	الطويل	أبو ذؤيب ١٨٧/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : (أمية بن أبي الصلت) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٩٤٠	ألا	جمل	الطويل	(جميل بثينة) ٦٨٧/٢
٧٣٦	أفاطم	فأجملي	الطويل	امرؤ القيس ٢٦٤/٢
٩٥١	ويوم	المتحمل	الطويل	امرؤ القيس ٧٠١/٢
٦٥٩	قفا	فحومل	الطويل	امرؤ القيس ١٥٧/٢
	قفا	فحومل	الطويل	امرؤ القيس ١٦١/٢
٣٤٥	ولما	أهل	الطويل	دعبل الخزاعي ^(١) ٤١٤/١
٨٦٩	إذا	(الأهل)	الطويل	؟ ٤٤١/٢
٤٩٤	غدت	مجهل	الطويل	مزاحم العقيلي ٦٦٠/١
٥٠٤	فمثلك	محول	الطويل	امرؤ القيس ٦٦٩/١
٥٦٥	فرشني	بعسيل	الطويل	؟ ٧٣٤/١
٢٧٤	ألا	أمثالي	البسيط	قيس بن الملوح ٣٥٣/١
٣	لم	أوقال	البسيط	(أبو قيس بن الأسلت) ^(٢) ١٣/١
٦٧٨	وما	أجل	البسيط	؟ ١٧٨/٢
١٣	ما	الجدل	البسيط	الفرزدق ٣٢/١
١١٨	ما	الجدل	البسيط	الفرزدق ١٧٠/١
٣٩٩	لأجهدن	الأمل	البسيط	؟ ٥٠٣/١
٢١٢	وقد	التمل	البسيط	أبو حية النميري ^(٣) ٢٨٠/١
٢١٥	وقد	التمل	البسيط	أبو حية النميري ^(٣) ٢٨٢/١
٦٣٦	بكيت	وبال	الوافر	(ابن ميادة) ١١٩/٢
٦٦٢	بكيت	وبال	الوافر	(ابن ميادة) ١٥٩/٢
٤١٣	فكونوا	الطحال	الوافر	(شعبة بن قمر) ^(٤) ٥٣٤/١
٤٣٢	فأرسلها	الدخال	الوافر	لبيد ٥٧٩/١
٨٧٢	وثلاثة	عيالي	الوافر	(الحطيئة) ٤٥٠/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : (الحسن بن مطير ، ابن الدمينه ، المجنون) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (أبو قيس بن رفاعه) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (عمرو بن أحمر ، الحكم بن عبدل) .

(٤) وينسب أيضًا إلى : (الأقرع بن معاذ) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٨٧٩ وثلاثة	عيايي	الوافر	(الخطيئة)	٤٦٢/٢
٨٦٥ ولو	الليالي	الوافر	؟	٤٢٤/٢
٢٢٤ أبني	فاعجل	الكامل	عبد قيس بن خفاف ^(١)	٢٨٨/١
٥١١ فأتت	الهوجل	الكامل	أبو كبير الهذلي	٦٨٠/١
٤٠١ ما	المحمل	الكامل	أبو كبير الهذلي	٥٠٨/١
٧٢٩ كلما	لمال	الرمل	(مرة بن الرواغ)	٢٥٢/٢
٤٨ فالיום	واغل	السريع	امرؤ القيس	٨٨/١
٢٥٥ علموا	سؤل	الخفيف	؟	٣٣٢/١
٨٠٣ لن	الجبالي	الخفيف	(الأعشى)	٣٥٨/٢
٧٤٣ ليس	(مال)	الخفيف	(عبيد بن الأبرص)	٢٦٧/٢
١٩٨ لات	الأهوال	الخفيف	الأعشى	٢٧٠/١
٥٠٧ رسم	جليلة	الخفيف	جميل بثينة	٦٧٠/١
٦٣٨ ويأوي	السعالي	المتقارب	أمية بن أبي عائد الهذلي ^(٢)	١٢٥/٢



٦٢٠ حب	لمام	المديد	الطرماح	٨٧/٢
٢١٠ من	العظام	السريع	حسان ^(٣)	٢٧٩/١
٨٥١ ومن	نادماً	الطويل	؟	٤٠٧/٢
٦٠٧ (وقال)	المقدماً	الطويل	(العباس بن مرداس)	٦٢/٢
٦٠٨ جزى	أكرمًا	الطويل	علي ^(٤)	٦٣/٢
٨٥٢ ومن	هضمًا	الطويل	؟	٤٠٩/٢
٨٣٢ ولولا	علقمًا	الطويل	الحصين بن الحمام المري	٣٨٨/٢
٦٨٩ أقول	مسلمًا	الطويل	؟	٢٠١/٢
٧٧٦ قليلا	مغنمًا	الطويل	حاتم الطائي	٣٠٤/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : (عبد الله بن خفاف) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (أبو أمية ، الهذلي) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٤٥٠ عهدتك	متيمًا	الطويل	؟	٦١٢/١
٣٦٨ إن	نأما	البيسيط	(أبو مكعت)	٤٤٤/١
٥٩٥ ما	حرماً	البيسيط	؟	٢١/٢
٣١٢ أبعد	محتوماً	البيسيط	؟	٣٨٣/١
٨٨٦ أتوا	ظلاماً	الوافر	بشر بن الحارث الضبي ^(١)	٤٨٢/٢
٧٤٢ ألا	أماماً	الوافر	جرير	٢٦٧/٢
٨٢٣ وكنت	تستقيماً	الوافر	زياد الأعجم	٣٧٢/٢
١٧٨ لا	مظلوماً	الكامل	(حميد بن ثور) ^(٢)	٢٥٤/١
٨٦٢ لا	عديماً	الكامل	؟	٤١٩/٢
١٢٨ (ذاك)	وامسلمة	المنسرح	(بجير بن عنمة)	١٨٠/١
٢٥٩ لا	ألماً	الخفيف	؟	٣٣٥/١
٦٥٠ إن	ضيماً	الخفيف	؟	١٤٤/٢
٦٢٧ إذا	ألائمُ	الطويل	الفرزدق	٩٦/٢
٧٧٣ فليتك	هائمُ	الطويل	؟	٣٠٢/٢
٦٩٤ إذا	غرامُ	الطويل	ذو الرمة	٢٠٩/٢
٣٥٢ فلم	وشامها	الطويل	(ذو الرمة)	٤١٧/١
٣٤٦ تزودت	كلامها	الطويل	بجنون بني عامر	٤١٤/١
٩٦١ ألا	كلامها	الطويل	أبو النجم الكلابي ^(٣)	٧٢٣/٢
٦٩٥ (وحتى)	عاتمُ	الطويل	(الأعشى)	٢٠٩/٢
٥٠٠ ونصر	جارمُ	الطويل	عمرو بن الراقدة	٦٦٦/١
٨٣٩ إذا	الجراضمُ	الطويل	الفرزدق ^(٤)	٣٩٤/٢
١٢٧ وإن	علقمُ	الطويل	رجل من همدان	١٧٧/١
٨١٣ فأقسم	مظلمُ	الطويل	(المسيب بن علس)	٣٦٤/٢

(١) وينسب أيضاً إلى : تأبط شراً ، (جذع بن سنان ، سمير الضبي) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (ليلى الأخيلية) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (ذو الرمة) .

(٤) وينسب أيضاً إلى : الوليد بن عقبة .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
وما	هم	الطويل	؟	٢٦٤/١
(صددت)	يدوم	الطويل	(المرار الفقعسي)	٣٢٩
ولاني	مستدئمها	الطويل	قيس بن الملوح	٧٢
قضى	غرئمها	الطويل	كثير عزة	٣٨٤
تولى	حميم	الطويل	عبيد الله بن قيس الرقيات	٣٣٨
نبئت	(صميمها)	الطويل	(الفرزدق)	٣٢١
ونبتت	صميمها	الطويل	الفرزدق	٣٦٤
وإن	حرم	البيسيط	زهير بن أبي سلمى	٨٤٧
إن	كرم	البيسيط	؟	٨٥٩
ألا	هرم	البيسيط	؟	٢٧٥
يغضي	يتسم	البيسيط	الفرزدق ^(١)	٣٦١
يغضي	يتسم	البيسيط	الفرزدق ^(١)	٤٧١
واحر	سقم	البيسيط	المتني	٧٢٧
فقتت	حلم	البيسيط	زياد بن حمل ^(٢)	٦٧٠
هو	فيظلم	البيسيط	زهير بن أبي سلمى	٩٦٥
إن	علموا	البيسيط	أوس التميمي ^(٣)	٧٤١
وما	هم	البيسيط	زياد التميمي ^(٤)	٥٤
هنا	هينوم	البيسيط	ذو الرمة	٩١
لئن	حرام	الوافر	الأحوص	٥٧١
تمرون	(حرام)	الوافر	جرير	٣٧٣
تمرون	حرام	الوافر	جرير	٤٠٩
فطلقها	الحسام	الوافر	الأحوص	٨٥٣
فأصبح	هشام	الوافر	(الحارث بن خالد)	٢٢٦

(١) وينسب أيضًا إلى : (الحزين الكنانى) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (زياد بن منقذ) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (ابن حبناء) .

(٤) وينسب أيضًا إلى : (بدر بن سعيد أخي زياد ، المرار) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٤٢	نقد	وشام	الوافر	جرير ٤٠٩/١
٤١٢	ألا	السلام	الوافر	(الأحوص) ٥٣٢/١
٤٣٤	(ألا)	السلام	الوافر	(الأحوص) ٥٨٥/١
١١	سلام	(السلام)	الوافر	(الأحوص) ٣١/١
٧٠١	سلام	السلام	الوافر	الأحوص ٢٢١/٢
٤٦١	لعل	شريم	الوافر	؟ ٦٣١/١
٢٧١	فلا	مقيم	الوافر	أمية بن أبي الصلت ٣٤٦/١
٥٥١	لعن	قدام	الكامل	رجل من بني تميم ٧٢١/١
٢٩٨	ولقد	سهاؤها	الكامل	لبيد ٣٧١/١
٣٠٠	ولقد	سهاؤها	الكامل	لبيد ٣٧٢/١
٣٠٦	ولقد	سهاؤها	الكامل	لبيد ٣٧٧/١
٥٨١	أظلم	ظلم	الكامل	الحارث المخزومي ^(١) ٧/٢
٣٥٤	(حتى)	المظلوم	الكامل	(لبيد) ٤٢٣/١
٥٨٤	حتى	المظلوم	الكامل	لبيد ٩/٢
٨٢٤	لا	عظيم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي ^(٢) ٣٧٦/٢
٣٣٦	يلوموني	ألوم	المتقارب	أمية بن أبي الصلت ٤٠٤/١
٢٠٧	يقول	بدائم	الطويل	(الفرزدق) ٢٧٤/١
١٧	(ونطعنهم)	العمايم	الطويل	(الفرزدق) ٤٦/١
٥٢٩	ونطعنهم	العمايم	الطويل	الفرزدق ٦٩٩/١
٤٣	(أبأنا)	الحوائم	الطويل	(الفرزدق) ٨٤/١
٥١٣	أبأنا	الحوائم	الطويل	الفرزدق ٦٨٣/١
٨٧٥	ثلاث	الأهائم	الطويل	الفرزدق ٤٥٤/٢
٢٨١	فلا	العدم	الطويل	النعمان بن بشير ٣٦٠/١
٢٣٤	وكنت	اللهازم	الطويل	؟ ٣٠٥/١

(١) وينسب أيضًا إلى : العرجي ، (أبو دهب الجمحي) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : المتوكل الليثي ، الأخطل ، المتوكل الكتاني ، الطرماح ، السابق البربري ، حسان عليه السلام .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٩٠٨ وأبقي	الضراغم	الطويل	؟	٥٣٥/٢
١٨٥ فإن	ضيغم	الطويل	الخنجر بن صخر الأسدي	٢٦٠/١
٤٧٢ وإننا	(الفم)	الطويل	(أبو حية النميري)	٦٤١/١
٢٥٧ ويومًا	السلم	الطويل	باعث الإشكري ^(١)	٣٣٣/١
٨١٢ ويومًا	السلم	الطويل	باعث الإشكري	٣٦٤/٢
٦٧٢ فليت	جهنم	الطويل	(عمر بن أبي ربيعة)	١٧٢/٢
٨٩٤ فهم	قديم	الطويل	؟	٥٠٤/٢
١٣٢ أيا	نسيمها	الطويل	(مجنون ليلي)	١٨٦/١
٥٣٥ لأجتذب	حليم	الطويل	؟	٧٠٦/١
٥١٧ ليس	رحم	البسيط	؟	٢٨٥/١
١٢١ من	الكرم	البسيط	؟	١٧٣/١
١٦٧ لا	المهرم	البسيط	؟	٢٤٣/١
٣٨١ (قد)	تشم	البسيط	(ساعدة بن جؤية)	٤٧٩/١
٧٧٢ هلا	سلم	البسيط	؟	٣٠٢/٢
٧٧٠ يا	شيمي	البسيط	؟	٣٠٢/٢
٧٩٤ إذا	حذام	الوافر	جليم بن صعب ^(٢)	٣٤٧/٢
١٧٦ فكيف	كرام	الوافر	الفرزدق	٢٥٢/١
٤٥٨ تخيره	قمامي	الوافر	أبو بكر بن الأسود	٦٢٦/١
٦١٨ تخيره	قمامي	الوافر	أبو بكر بن الأسود	٨٠/٢
٤٩٣ فلقد	أمامي	الكامل	قطري الخارجي	٦٦٠/١
٤٣٦ لا	حمام	الكامل	قطري بن الفجاءة ^(٣)	٥٨٧/١
٨٨ ذم	الأيام	الكامل	جرير	١٤٣/١
٥٩٢ الشاعني	دمي	الكامل	عنتره	١٧/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : علباء بن أرقم ، أرقم بن علباء ، (زيد بن أرقم ، كعب بن أرقم ، راشد بن شهاب الإشكري ، ابن أصرم الإشكري) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (وسيم بن طارق) .

(٣) وينسب أيضًا إلى : الطرماح .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٧٤٩ ولقد	أقدم	الكامل	عنترة	٢٨٤/٢
٣٠٧ لقد	المكرم	الكامل	عنترة	٣٧٩/١
٢٣٢ لولا	القاسم	الكامل	عدي بن الرقاع	٢٩٩/١
٤٥١ علقته	بمرعم	الكامل	عنترة	٦١٣/١
٨٤٢ احفظ	لم	الكامل	إبراهيم الهرمي	٣٩٧/٢
٧٣٢ يا	(اسلمي)	الكامل	(عنترة)	٢٥٣/٢
٢٨٩ ما	الألم	المنسرح	؟	٣٦٣/١
٦٦١ كيف	الكريم	الخفيف	؟	١٥٩/٢

ن

٥	أقلي	أصابن	الوافر	جرير	٢٧/١
٨٢٧	رب	سنن	الرميل	؟	٣٧٨/٢
٦٤٤	ذاك	همدان	الهرج	امرأة من العرب	١٣٥/٢
	وكل	عدنان	الهرج	امرأة من العرب	١٣٥/٢
٣١٧	وأنبت	اليمن	المتقارب	الأعشى ^(١)	٣٨٧/١
١٣٧	أقطن	قطنا	الطويل	؟	١٩٣/١
٣٨٥	ما	شيبانا	البسيط	؟	٤٨٢/١
٧٨٦	(قوم)	وحدانا	البسيط	(قريط العنبري)	٣٢٦/٢
٥١٢	يا	حرمانا	البسيط	جرير	٦٨١/١
٤٣٥	نجيت	مشحونا	البسيط	؟	٥٨٥/١
٦٢	لا	مأمونا	البسيط	؟	١١١/١
٤١٥	إذا	العيونا	الوافر	(الراعي النميري)	٥٣٥/١
٩١٣	مشعشة	سختينا	الوافر	عمرو بن كلثوم ^(٢)	٥٤١/٢
٦٨٠	ذعرت	الظافرينا	الوافر	؟	١٨١/٢
٢٩٧	شجاك	(العاذلينا)	الوافر	؟	٣٧٠/١

(١) وينسب أيضاً إلى : (ابن خروف) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (التغلي) .

الشاهد المطالع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣١٣	أجهالاً	متجاهليناً	الوافر	الكميت ^(١)
٩٥٥	(تمهدنا)	مقتويناً	الوافر	(عمرو بن كلثوم)
٣١٠	أما	تجمعتنا	الكامل	عمر بن أبي ربيعة
٦١٦	ولقد	ديناً	الكامل	أبو طالب
١١٩	نحن	إلينا	م. الكامل	(عبيد بن الأبرص)
٢١	لتقم	المسلميناً	الخفيف	؟
٨٤٠	لتقم	المسلميناً	الخفيف	؟
١١٠	ألا	الحزينا	المتقارب	أمية بن أبي الصلت ^(٢)
٦١	لئن	يقيناً	المتقارب	؟
٢٤١	فوالله	يكونُ	الطويل	(ذو القرنين) ^(٣)
١٤٠	قومي	قحطانُ	البسيط	؟
٣٢	وكان	بنينُ	الوافر	أحد أولاد علي ^(٤) ﷺ
٧٠٤	عباس	عدنانُ	الكامل	؟
٣٦٠	ألم	دوئها	الكامل	(موسى بن جابر)
٩٦٩	قد	معيونُ	الكامل	العباس بن مرداس
٤٢٥	ولم	دأثوا	الهمزج	شهل بن سنان ^(٥)
٢٦٥	(فلما)	عريانُ	الهمزج	الحماسي ^(٥)
٢٦٤	يخش	شؤونُ	الخفيف	؟
١٦٢	صباح	ميينُ	الخفيف	؟
٧٨٧	وخيل	وحدائها	المتقارب	؟
٩٠١	وحملت	يدان	الطويل	أعرابي من بني عذرة ^(٦)

(١) وينسب أيضاً إلى : (ابن أبي ربيعة) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : أمية بن أبي عائذ الهذلي .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (أبو المطاع بن حمدان ، الأفوه الأودي) .

(٤) وينسب أيضاً إلى : (سعيد بن قيس الحمداني) .

(٥) وينسب أيضاً إلى : (الفند الزماني) .

(٦) وينسب أيضاً إلى : (عروة بن حزام) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٩١٠ (سريت)	بأرسان	الطويل	(امرؤ القيس)	٥٣٩/٢
٢٤٨ خليلي	دنفان	الطويل	؟	٣٢٣/١
٤٨٩ قفا	أزمان	الطويل	امرؤ القيس	٦٥٧/١
١٣٤ علا	يمان	الطويل	(رجل من طيء)	١٨٦/١
٤٩١ ألا	أبوان	الطويل	رجل من أزد السراة ^(١)	٦٥٨/١
وذى	لزمان	الطويل	رجل من أزد السراة ^(١)	٦٥٨/١
ويكمل	ثمان	الطويل	رجل من أزد السراة ^(١)	٦٥٨/١
٢٧ ألا	(الملوان)	الطويل	(ابن مقبل)	٦٦/١
٩١٩ ألا	الملوان	الطويل	(ابن مقبل)	٥٩٣/٢
٩٦٢ ألا	الملوان	الطويل	(ابن مقبل)	٧٢٦/٢
١٥٣ تمنوا	يلتقيان	الطويل	الفرزدق	٢٢٨/١
٦٩٠ إلى	يلتقيان	الطويل	الفرزدق	٢٠١/٢
٢٥٢ أنا	المعادن	الطويل	الطرماح	٣٢٧/١
٧٥ أيها	مني	المديد	؟	١٢٠/١
٢٦١ أشياء	شاني	البسيط	؟	٣٣٩/١
٨٥٠ من	مثلان	البسيط	عبد الرحمن بن حسان ^(٢)	٤٠٦/٢
٦٣ أخي	الإحن	البسيط	؟	١١١/١
١٤٣ لولا	للظعن	البسيط	؟	٢١١/١
٥١٦ إن	بغني	البسيط	؟	٦٨٤/١
٤٨٣ لاه	فتخزوني	البسيط	ذو الأصبع العلواني ^(٣)	٦٥٣/١
٣١٩ وما	تعوديني	البسيط	رجل من بني كلاب	٣٨٧/١
١٤٨ عندي	يريني	البسيط	؟	٢٨١/١
٧٠٧ ولست	لو أنني	الوافر	؟	٢٣٣/٢

(١) وينسب أيضاً إلى : (عمرو الجني) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (كعب بن مالك ، حسان بن ثابت رضي الله عنه) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (كعب الغنوي) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٥٣٦ تذكر	دان	الوافر	؟	٧٠٦/١
٢٢٩ ولي	عساني	الوافر	عمران بن حطان	٢٩٧/١
٨٢٦ فقلت	داعيان	الوافر	الأعشى ^(١)	٣٧٧/٢
١٢٦ ومن	يخسدوني	الوافر	حاتم الطائي	١٧٧/١
٢٩٣ تحذت	ليعجزوني	الوافر	أبو جندب الهذلي	٣٦٧/١
٧٨٩ أنا	تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل اليربوعي	٣٣٨/٢
٨٤٤ (أنا)	تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل اليربوعي	٣٩٩/٢
٣٩ عرفنا	آخرين	الوافر	جرير ^(٢)	٧٩/١
٩١٢ خلعت	الإضين	الوافر	(الطرماح)	٥٤١/٢
٣٥ وماذا	الأربعين	الوافر	سحيم بن وثيل	٧٦/١
٤٠ وماذا	الأربعين	الوافر	سحيم بن وثيل	٧٩/١
٥٠٩ أباالموت	تخوفيني	الوافر	(أبو حية النميري)	٦٧٧/١
٧١٥ درس	فالسوبان	الكامل	لبيد	٢٤٠/٢
٧٣٨ درس	فالسوبان	الكامل	لبيد	٢٦٥/٢
٦٣٢ ولقد	يعنيني	الكامل	رجل من بني سلول ^(٣)	١١٤/٢
٢٥٨ ووجه	حقان	الهزج	؟	٣٣٤/١
وصدر	حقان	الهزج	؟	٣٣٤/١
٢٠٠ إن	المجانين	المنسرح	؟	٢٧١/١
٥٧٧ لا	كفاني	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٧٢٧/١
٨٤٦ حيثما	(الأزمان)	الخفيف	؟	٣٩٩/٢
٣٢٦ ما	سنان	الخفيف	؟	٣٩٣/١
٧١٩ يا	هوان	الخفيف	؟	٢٤٤/٢
٣٠ طال	بالماطرون	الخفيف	أبو ذهل الخزاعي ^(٤)	٧٤/١

(١) وينسب أيضًا إلى : الخطيئة ، ربيعة بن جشم ، دثار بن شيان النمري ، (الفرزدق) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : سحيم بن وثيل .

(٣) وينسب أيضًا إلى : (شمر بن عمرو الحنفي ، عميرة بن جابر الحنفي) .

(٤) وينسب أيضًا إلى : عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، (أبو ذهل الجمحي) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
---------------	---------	-------	--------	---------------

هـ

٤٧٦	(أحجاج)	مناها	الطويل	(ليلي الأخيلية)	٦٤٤/١
٤٨٠	إذا	رضاهنا	الوافر	القحيف العامري ^(١)	٦٥١/١
٤٤٣	عهدت	هواها	الوافر	؟	٦٠٢/١
٦٦٨	ألقى	ألقاهما	الكامل	أبو مروان النحوي ^(٢)	١٦٦/٢
٢٩٦	وإن	غناهما	الطويل	أبو أسيدة الديبري	٣٦٩/١
	هما	غنماهما	الطويل	أبو أسيدة الديبري	٣٦٩/١

و

٩٣٤	إذا	هوه	المتقارب	حسان بن ثابت	٦٣٥/٢
٤١١	جمعت	بمرعوي	الطويل	(يزيد بن الحكم)	٥٣٢/١
٦٦٠	جمعت	بمرعوي	الطويل	(يزيد بن الحكم)	١٥٨/٢

ي

٢٠١	أليس	يديه	المتقارب	(محمود الوراق) ^(٣)	٢٧٢/١
٩٥٣	(فما)	المنائيا	الطويل	(عبدة بن الحارث)	٧٠٣/٢
١٩٣	(وحلت)	متراحيا	الطويل	النابعة	٢٦٧
٨٥٧	لئن	باديا	الطويل	(امرأة من عقيل)	٤٤/٢
	وأركب	شماليا	الطويل	(امرأة من عقيل)	٤٤/٢
٩٦٠	ولقد	عاديا	الطويل	عبد يغوث الحارثي	٧٢١/٢
٧٦٢	(دعاهن)	الصواديا	الطويل	(عوف القوافي)	٢٩٨/٢
٧٨٤	كان	بازيا	الطويل	القطامي ^(٤)	٣٢٥/٢

(١) وينسب أيضاً إلى : (القحيف العقيلي) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (التلمس ، ابن مروان النحوي) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (محمد بن حازم الباهلي) .

(٤) وينسب أيضاً إلى : (جعفر بن عتبة الحارثي) .

الشاهد المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٣١	فإن	راضيًا	الطويل	سوار بن المضرب ٣٩٨/١
٦٩٣	رضيت	راضيًا	الطويل	أمية بن أبي الصلت ٢٠٨/٢
٤٤٢	علي	حافيًا	الطويل	(مجنون ليلى) ٦٠١/١
١٩٤	(إذا)	باقيا	الطويل	المتني ٢٦٧/١
٣٩٣	وقد	تلاقيا	الطويل	قيس بن الملوح ٤٩٧/١
٦٩٦	أيا	تلاقيا	الطويل	عبد يغوث بن وقاص الحارثي ٢١٣/٢
١٩٦	تعزّ	واقيا	الطويل	؟ ٢٦٨/١
١٩٢	بأهبة	مواليا	الطويل	؟ ٢٦٦/١
٨٠٢	فلو	مواليا	الطويل	الفرزدق ٣٥٥/٢
٥٣٧	كلانا	تغانيا	الطويل	(الأبيرد الرياحي) ^(١) ٧٠٧/١
٢٣	فإما	كفانيا	الطويل	منظور الفقعي ٦٠/١
١٠٦	فإما	كفانيا	الطويل	منظور الفقعي ١٦١/١
٤٨٤	(وآسى)	وانيا	الطويل	(الأعشى) ٦٥٤/١
٣٦٩	وقائلة	هيا	الطويل	؟ ٤٤٥/١
٦٢٢	ألا	هيا	الطويل	(ذو الرمة) ^(٢) ٨٨/٢
٦٠٦	عميرة	ناهيا	الطويل	سحيم عبد بني الحسحاس ٦١/٢
٧٢٤	تبكيهم	وارزيتيه	الكامل	ابن قيس الرقيات ٢٤٦/٢
٣٩١	من	التحيه	م.الكامل	(زهير بن جناب) ٤٩٤/١
٣٣٥	ألفيتا	واقيه	السريع	عمرو بن ملقط ٤٠٤/١

— ي —

٣٢٣	حذار	تشقى	الطويل	؟ ٣٩٠/١
٤٧٩	ويركب	الكلبي	الطويل	(زيد الخيل) ٦٥٠/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (عبد الله بن معاوية بن جعفر ، المغيرة بن حبياء التيمي) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (كنزة أم شملة) .

أجزاء الأبيات الشواهد

رقم الشاهد	الجزء	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
٣٥٧	إذا أحد لم يعنه شأن طارق	الطويل	؟	٤٢٥/١
٧٦٤	ووقعت في عدس كائني لم أزل	الكامل	؟	٢٩٨/٢
٩٦٨	وكأنها تفاحة مطبوبة	الكامل	(الكميت بن زيد)	٧٤٩/٢

فهرس الأشعار غير الشواهد

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
قوم	الذنبَا	البسيط	الخطيئة	١٣٢/١
خليلي	المعذبِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٧٤/١
ولكنهم	البغتُ	الطويل	(يزيد بن ضبة الثقفي)	٥٨١/١
وإياك	لتفصداً	الطويل	الأعشى	٣١٢/٢
وذا	فاعبداً	الطويل	الأعشى	٣١٢/٢
فحسبوه	يزدِ	البسيط	النابعة الذبياني	٣١٨/١
فكملت	العددِ	البسيط	النابعة الذبياني	٣١٨/١
واحكم	الثميدِ	البسيط	النابعة الذبياني	٣١٧/١
يا	الأسدِ	المنسرح	(الفرزدق)	١٠٧/١
عليك	تصدراً	الطويل	الأمين الحلي	٩٩/٢
فصرح	سترُ	الطويل	ابن هانئ	٩٧/١
لا	دوارِ	البسيط	النابعة الذبياني	٣٩٣/٢
خلف	أكوارِ	البسيط	النابعة الذبياني	٣٩٣/٢
مدحت	(تنزعزعا)	الطويل	أبو زيد الأسلمي	٢٨٦/١
أجعل	الأقرعِ	المتقارب	العباس بن مرداس	١٢٩/٢
وقد	أمنعِ	المتقارب	العباس بن مرداس	١٣٠/٢

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	الجزء والصفحة
وما	مجمع	المقارب	العباس بن مرداس	١٣٠/٢
وما	يرفع	المقارب	العباس بن مرداس	١٣٠/٢
قواضي	الخد رنق	الطويل	المتنبي	٥٥٣/٢
فعل	ريقه	الكامل	ابن حيوس	٣٦/٢
فعل	ريقه	الكامل	ابن حيوس	٦٠٧/٢
ودع	الرجل	البسيط	الأعشى	٤٢٢/١
وأهل	الأول	المقارب	أمية	٤٠٤/١
كمنية	مالي	الوافر	؟	١١٩/١
فريشي	لِمَامًا	الوافر	الراعي ^(١)	٧١٥/١
لَم	هَمُّ	البسيط	الفرزدق	١٠٧/١
لِمية	مستديم	الوافر	(كثير عزة) ^(٢)	٥٨٤/١
هل	الخيام	الوافر	الفرزدق	٢٥٣/١
لئن	حينًا	المقارب	؟	١١١/١
وما	سمينًا	المقارب	؟	١١١/١
رويد	متمایل	الطويل	مالك بن خالد الهذلي	٢٨٨/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : جرير .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (ذو الرمة) .

فهرس شواهد الأرجاز

رقم الشاهد الرجز الشاعر الجزء والصفحة

— ٤ —

- ٩٢٥- وَمَهْمَهِ مَغْبَرَةً أَرْجَاؤُهُ رؤية
كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ
- ٧٥٨- يَا عَنَزْ هَذَا شَجَرٌ وَمَاءٌ ؟
عَايَتْ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعِغَاءُ
- ٨٩٩- يَمُورُ فِي الْحَلْقِ عَلَى عِلْبَائِهِ أبو النجم
٤٠٤- لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ؟
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ
- ١٨١- مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا ؟
٧١٣، ٢٥٦، ٢٢٦/١

— ب —

- ٤٦٧- خَلَى الدَّنَابَاتِ شِمَالًا كَتَبَا العجاج
وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٩٣٦-	لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى حِدَبًا مِثْلَ الْحَرِيقِ وَأَفَقَ الْقَصْبَا	رؤبة ^(١)	٦٣٧، ٦٢٥/٢
٣٦٢-	وَأَتَمَّا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيَا يَذْكُرُ قَلْبُهُ	؟	٤٢٩/١
٩٠٢-	يَا عَمْرُو يَا بَنَ الْأَكْرَمِينَ نَسَبًا ؟	؟	٥١٦/٢
١٤٦-	أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزُ شَهْرَبَةٍ تُرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ	رؤبة	٣٢٤، ٢١٦/١
٧٠٠-	جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةٍ تَزَوَّجَتْ شَيْخًا غَلِيظَ الرَّقَبَةِ	(الأغلب العجلي)	٢١٩/٢
٩٠٤-	لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبَسْتُ أَثُوبًا حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَا	حميد بن ثور ^(٢)	٥٢٢/٢
٧٥٠-	وَأَبَايَ أَنْتِ وَقُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ أَوْ زَنْجِيلٌ وَهُوَ عِنْدِي أَطِيبُ	(راجز من بني تميم)	٢٨٤/٢
٩٣٩-	أُمِّهَتِي خِنْذِفٌ وَإِلْيَاسُ أَبِي	(قصبي بن كلاب)	٦٧٧/٢
٥٧٠-	مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طَبٍّ وَلَا عَلِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٍّ	؟	٧٣٦/١
٢٥٦-	كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رَشَاءُ خُلْبٍ	رؤبة	٣٣٣/١

ت

٩٣١-	وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفِّي مُسْلِمَتٍ مِنْ بَعْلِمَا وَبَعْلِمَا وَبَعْلِمَتٍ	أبو النجم	٦٣١/٢
------	--	-----------	-------

(١) وينسب أيضاً إلى : ربيعة بن صبح .

(٢) وينسب أيضاً إلى : معروف بن عبد الرحمن .

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
	كَأَنَّ نُفُوسَ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ		
٦٩٢-	يَا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَتْنَا أَنْتَ النَّبِيُّ طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَاءْنَا	الأحوص ^(١)	٢٠٧/٢
٣٦٦-	لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ	رؤبة	٤٣٨/١
٤٦٢-	عَلَّ صُرُوفَ الدُّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا ؟	؟	٦٣١/١
٨٨٠-	كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقْوَتِهِ بُنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ	نفيح بن طارق	٤٦٤/٢

- ج -

٩٤٥-	لَاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبْلْتَ حِجَّتِجْ فَلَا يَزَالُ شَلِجُ يَأْتِيكَ بَجْ أَقْمَرُ نَهَاتٍ يَنْزَى وَفَرْتِجْ	(رجل من اليمانيين)	٦٩٢/٢
٩٤٤-	خَالِي عُؤَيْفٌ وَأَبُوسُ عَلِجْ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجْ	أعرابي من البادية	٦٩١/٢
٢٩٠-	فَهْنٌ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا يَكْرِيْبٌ يَبْضَاءُ مِنَ الْعَوَاهِجْ	(العجاج)	٣٦٥/١
٦٨٢-	أَمْ صَيِّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجْ	(جنوب بنت عمرو)	١٨٤/٢ ، ١٦٩/١

(١) وينسب أيضًا إلى : (سالم بن دارة) .

رقم الشاهد الرجز الشاعر الجزء والصفحة

— ح —

- ٩٩ — نَحْنُ اللَّذُونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا (رؤية) ^(١) ١٥٣/١
يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَلَا
٨٢٥ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّقَا فَسِيحَا أبو النجم العجلي ٣٧٦/٢
إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

— د —

- ٦٩٨ — يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بَنِي الْجَارُودِ (رؤية) ^(٢) ٢١٧/٢
سُرَائِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ
٤١٤ — عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ؟ ٥٣٥/١
٨٢١ — كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا (العجاج) ٣٧١/٢
١٤ — أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودَا رؤية ٣٥/١
مُرْجَسًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
أَقَائِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا
٣٣٠ — مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا (الزبء) ^(٣) ٣٩٧/١
أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنْ أُمَّ حَدِيدَا
٣٦٣ — لَمْ يُعْنِ بِالْعِلَاءِ إِلَّا سَيِّدَا رؤية ٤٣٠/١
وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُوهُلْدَى
٨٠ — نُبِّتَ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدُ رؤية ٣٣٨/٢، ١٢٩، ١٢٧/١
ظَلَمْنَا عَلَيْنَا لَهُمْ فَيِيدُ
٧٧ — قَدْنِي مَنْ نَصَرَ الْخَبِيبِينَ قَلِي حميد الأرقط ١٢٢/١

(١) وينسب أيضاً إلى : (ليلي الأخيلية ، أبو حرب الأعلم ، العقيلي) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : رجل من بني الحرماز ، (الكذاب الحرمازي) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (الخنساء) .

رقم الشاهد الرجز الشاعر الجزء والصفحة

— ر —

- ١٥ — صَبْرًا بَنِي عَبْدِ الدَّارِ ؟ ٤٠/١
- ٩٥٠ — مَثَلُ الْمَرَايَا وَلَعَابُ الْأَقْطَارِ ؟ ٧٠٠/٢
- ٤٠٥ — مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جِيرُ ؟ ٥١٣/١
- وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ
- ٩٣٢ — تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ (العجاج) ٦٣٢/٢
- ٦٤٠ — يَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ ؟ ١٢٩/٢
- ٣٦٥ — لَوْ عَصَرَ بِهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ (أبو النجم العجلي) ٤٣٦/١
- ٨٩٣ — لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ ؟ ٥٠٤/٢
- وَلِنْ تَحْتَى كُلُّ عُوْدٍ وَدَبِيرُ
- ٩٢٩ — أَنَا ابْنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَدَّ النُّقْرُ عبد الله بن ماوية^(١) ٦٢٥/٢
- وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثْفَافِي وَزَمَرُ
- ٨٢ — أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ (رؤبة)^(٢) ١٤٧/٢، ١٣٤/١
- مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرُ
- فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرُ
- ٩١١ — فِيهَا عَيَّالٌ أُسُودَ وَنُمُرُ حكيم بن معية الربعي ٦٩٦، ٥٤٠/٢
- ٩٢٤ — لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرُ ؟ ٦١٢/٢
- لَا أَدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ
- ٣٥٦ — يَسْلُكُنْ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا (رؤبة)^(٣) ٤٢٤/١
- ٩٥٧ — يَخْلِطُنَ بِالتَّائِسِ النَّوَارَا العجاج ٧١٢/٢

(١) وينسب أيضاً إلى : فدكي بن أعبد المنقري ، بعض السعديين ، (فدكي بن عبد الله) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (عبد الله بن كيسبة) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (العجاج) .

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٧٠٥-	فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا إِيَّاكُمْ أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا	؟	٢٢٦/٢
٨١٧-	لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا	؟	٣٦٨/٢
٥٠-	وَجُوهُهُمْ كَأَنَّهَا أَقْمَارُ	؟	٩٣/١
٧٤٨-	بَدَارَهَا مِنْ إِبْلِ بَدَارَهَا	؟	٢٨٢/٢
٨٧-	هَذَاؤُهُ الدَّفْتَرُ خَيْرٌ دَفْتَرٍ فِي كَفِّ قَرْمٍ مَلْجِدٍ مُصَوِّرٍ	؟	١٤٢/١
٩٤٦-	حَنَى عِظَامِي وَأَرَاهُ نَاغِرِي وَكَحَلَ الْعَيْنَيْنِ بِالعَوَّارِ	جندل الطهوي ^(١)	٦٩٦/٢
٦٢٤-	بَلَالُ خَيْرِ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ	؟	٩٢/٢
٧٣٣-	جَارِي لَا تَسْتَكْرِي عَذِيرِي سِيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعْسِيرِي	العجاج ^(٢)	٢٥٥/٢
٥١-	بَاعِدْ أَمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرَهَا	(أبو النجم العجلي)	٦١٦ ، ٩٥/١

— س —

٧٩٥-	لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُدُّ أُمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا	؟	٥٤٩ ، ٣٤٧/٢
٧٢٥-	وَأَفْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقَعَسُ	(رجل من بني أسد)	٢٤٧/٢
٢٥١-	يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ	العجاج ^(٢)	٣٢٥/١

(١) وينسب أيضاً إلى : (العجاج) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (رؤبة) .

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٤١٩-	وَبَلَلَتْ لَيْسَ بِهَا أَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ	جران العود	٥٤٧/١
٦٨ -	عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي	رؤية	١١٦/١

- ص -

٩٣٠-	مَا زَالَ شَيْبَانُ شَلِيدًا رَهْصُهُ حَتَّى أَتَانَا قَرْنُهُ فَوْقَ صُهُ	(أم سعد بن قرط)	٦٢٨/٢
------	---	-----------------	-------

- ض -

٥٢٥-	ضَرْبًا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا	العجاج	٦٩٥/١
٥١٩-	طَوْلُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقْضُنْ كُلِّي وَنَقْضُنْ بَعْضِي	الأغلب العجلي ^(١)	٦٨٨/١

- ط -

٦٣٥-	حَتَّى إِذَا جَنُ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطُ جَاؤُوا بِمَلَقٍ هَلْ رَأَيْتِ الذُّئْبَ قَطُ	العجاج	١١٦/٢
------	---	--------	-------

- ع -

٩٤٣-	لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفٍ فَالْطَّجَعُ	منظور بن حبة الأسدي	٦٩١/٢
٦٤٦-	قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا ؟		١٣٨/٢
٦٨٨-	إِنَّ عَلَيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا ؟ تُؤْخَذَ كَرَاهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا		٢٠٠/٢

(١) وينسب أيضًا إلى : (العجاج).

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٨٤٩ -	يا أقرع بن حابس يا أقرعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ	(جرير البجلي) ^(١)	٤٠٣/٢
٨٨٧ -	أَرْمِيْ عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعُ أَجْمَعُ وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْنُعٍ وَأَصْبَعُ	حميد الأرقط	٤٨٨/٢
٧١٣ -	يَا بَنَّةَ عَمَّا لَا تَلُومِي واهجعي وَأَنْمِي كَمَا يَنْمَى خِضَابُ الْأَشْجَعِي	أبو النجم العجلي	٢٣٨/٢

- ف -

٢٢ -	خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَقَا	العجاج	٥٨/١
٢٤٣ -	إِنَّ الرِّبِيْعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا	رؤبة ^(٢)	٣٢٠/١

- ق -

٧٢١ -	يَا عَجَبًا لِسَهْلِهِ الْفُلَيْقَةُ هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوبَاءَ الرِّيقَةُ	(ابن قنان)	٢٤٥/٢
٧٦٣ -	إِذْ لِمَتْنِي مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ	(رؤبة)	٢٩٨/٢
١٠٨ -	جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتَقٍ مَوَارِقِ دَوَاتٍ يَنْهَضُنَّ يَغْيِرُ سَائِقِ	رؤبة	١٦٢/١
٤٥ -	إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقِ	(رؤبة)	٨٧/١

(١) وينسب أيضاً إلى : (عمرو بن خثارم العجلي ، عمرو البجلي) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (العجاج) .

رقم الشاهد الرجز الشاعر الجزء والصفحة

ـ ك ـ

- ٢٣٠- يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ (رؤية^(١)) ٢٣٥/٢، ٢٩٧/١
- ٥٢٢- وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَاكَ عبد الله القرشي ٦٩٣/١
- لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ
- ٢٠- وَاللَّهِ أَسْمَاكَ سُمًّا مُبَارَكَا (ابن خالد القناني) ٤٩/١
- أَتَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِثْرَاكَ
- ٧٥٥- يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دُلَّوِي دُونَكَ جارية من بني مازن ٢٩١/٢
- إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
- ٣٦٧- حُوِّكْتُ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ ؟ ٤٣٨/١
- تَخْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ
- ٦٩- أُبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيَّنِي تَذَلُّكِي ؟ ١١٧/١

ـ ل ـ

- ٤٨١- إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلُ ؟ ٦٥١/١
- إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ
- ٢٩٤- وَلَعِبْتَ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلُ (رؤية^(٢)) ٣٦٧، ٣٦١/٢، ٦٥٥/١
- فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولُ
- ٤٦٨- فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا (رؤية^(١)) ٦٣٤/١
- كَهْ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلًا
- ٩٣٥- يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلُلُهُ أبو ثروان ٦٣٦/٢
- أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأُضْحِي مِنْ عَلَاهُ

(١) وينسب أيضاً إلى : (العجاج) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (حميد الأرقط) .

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٤٢٣-	مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ	؟	٥٥٢/١
١٧٤-	أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدُ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمْلُ بَلِيلُ	أم عقيل بن أبي طالب	٢٥١/١
٦٩٧-	يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبَلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَاَنْزِلِ	(عبد الله بن رواحة)	٢١٧/٢
٧١٤-	تَضِلُّ مِنْهُ إِبْلِي بِالْهُوَجَلِ فِي لَجَّةِ أُمْسِكَ فَلَأَنَا عَنْ قُلِ	أبو النجم العجلي	٢٤٠/٢
٨٧١-	كَأَنَّ خُصْيِيهِ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ يُتَّحَظَلِ	جندل بن المثنى ^(١)	٤٥٠ ، ٤٤٧/٢
٩٧٣-	الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمُجَزَلِ	أبو النجم العجلي	٧٦٦/٢
٦٢٩-	تَرَوُّجِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي غَدَاً بِجَنَّتِي بَارِدِ ظَلِيلِ	أحيحة بن الجلاح	٩٨/٢

م

٢٥-	بِأَبِيهِ أَقْتَلَى عَلِيٍّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ	رؤبة	٦٢/١
٥٦٢-	عَلَقْتَ آمَالِي فَعَمَتِ النَّعَمُ بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعُ مِنْ وَبْلِ الدَّيَمِ	؟	٧٣١/١
٩٧٠-	فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكَّرَ مَا	أبو حيان الفقعسي	٧٥١/٢
٧٨٨-	لَوْلَا إِلَٰهٌ مَا سَكَنَّا خَضَمًا	؟	٣٣٥/٢

(١) وينسب أيضاً إلى : (خطام الجاشعي ، جندل بن المثنى ، سلمى الهذلية ، السماء الهذلية) .

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٧٠٣-	إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ الْمَـ أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ	أبو خراش الهذلي ^(١)	٢٣٥ ، ٢٢٤/٢
٧٧٧-	يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا	(العجاج) ^(٢)	٣٠٥/٢
٢٤-	يُصْبِحُ ظَمَانٌ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ	رؤبة	٧٤٢/٢ ، ٦٠/١
٣٧٠-	يَا رَبِّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ	؟	٤٤٦/١
٩٥-	هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ فَخَرُّ لَهُمْ صَمِيمٌ	الأخطل	١٥٢/١
٩٦٧-	يَا هَالُ ذَاتُ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ وَكَفِّكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ	رؤبة	٧٤٣/٢
٥٧٣-	كَأَنَّ يَرْدُونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٍ جَمَارُوقٍ بِاللَّجَامِ	؟	٧٣٨/١
٦٣٩-	لَوْ قُلْتُ مَا فِي قُوِّهَا لَمْ تَيْتُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ	أبو الأسود الحماني ^(٣)	١٢٨/٢
٤٩٢-	بِيضٌ ثَلَاثُ كِنَعِاجٍ جَمٌّ يَضْحَكُنَ عَنِ كَالْبَرْدِ الْمُتَّهَمِ	العجاج	٦٥٩/١
٧٣٧-	أَوَإِلْفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي	العجاج	٢٦٥/٢
٣٤٣-	مَا بَرَأْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَدَمٍّ فِي حَرِينَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ	؟	٤٠٩/١

(١) وينسب أيضاً إلى : (أمية بن أبي الصلت) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (أبو حيان الفقعسي ، مساور العبسي ، الديري ، عبد بني عبس) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (حكيم بن معية ، حميد الأرقط) .

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٦٨٥-	أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ	(العديل بن الفرخ)	١٩٨/٢

— ن —

٣٨٠-	حَتَّى تَرَاهَا فَكَأَنَّ وَكَأَنَّ أَعْنَاقَهَا مَشْدَدَاتُ بَقَرْنُ	خطام المجاشعي ^(١)	١٤٥/٢ ، ٤٧٨/١
١٨٤-	قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ	رؤبة	٢٥٩/١
٨ —	مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنَّهُجَنْ	العجاج ^(٢)	٢٩/١
٧ —	وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمَخْتَرَقْنِ	رؤبة	٢٩/١
٩ —	قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ	رؤبة	٣٠/١
٥٥٤-	لَا يَحْمِلُ الْفَارَسَ إِلَّا الْمَلْبُونُ ؟ الْمَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونِ	؟	٧٢٨/١
٢٦٧-	أَثُورَ مَا أُصِيدُكُمْ أَمْ تُورِينُ ؟	؟	٣٤٤/١
٥٨٥-	قَدْ كُنْتُ دَانِيْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا	زياد العنبري ^(٣)	١٠/٢
٣٨ —	أَعْرِفُ مِنْهَا الْحَيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا طَبْيَانَا	(رؤبة)	٧٩/١
٦٢٣-	فَحَبَّذَا رَبُّا وَحَسْبُ دِينَا	عبد الله بن رواحة	٨٩/٢

(١) وينسب أيضاً إلى : الأغلب العجلي .

(٢) وينسب أيضاً إلى : (رؤبة) .

(٣) وينسب أيضاً إلى : رؤبة ، زياد العنبري .

رقم الشاهد	الرجز	الشاعر	الجزء والصفحة
٣١٥ -	قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا ؟	؟	٣٨٥/١
	هذا لعمرُ الله إسرائينا		
٦٠٩ -	أَعَزُّ بَنًا وَكَتَفٍ إِنْ دُعِينَا ؟	؟	٦٣/٢
	يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مَنْ يَلِينَا		
٧٦٦ -	فَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا	(عبد الله بن رواحة) ^(١)	٣٠٠/٢
٣٦ -	يَا أَبَتَا أَرْقَنِي الْقِذَّانُ	(رؤية)	٧٨/١
	فَالنُّوْمُ لَا تَأْلُفُهُ الْعَيْنَانُ		
٨٧٧ -	لَهَا ثَنَائِيَا أَرْبَعُ حِسَانُ ؟	؟	٤٥٩/٢
	وَأَرْبَعُ فَتَعْرُهَا ثَمَانُ		
٥٢٧ -	إِنَّكَ لَوِ دَعَوْتَنِي وَدُونِي ؟	؟	٦٩٧/١
	زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتَرَعٍ بِيُونِ		
	لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي		
٣٧٤ -	قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرُنْدِينِي ؟	؟	٤٦٥/١
	أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي		

— ه —

٢٦ -	إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا	أبو النجم ^(٢)	٦٣/١
	قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا		
٤١٤ -	حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا ؟	؟	٥٣٥/١
٧٥١ -	وَاهَا لِسَلَمَى وََاهَا وََاهَا	أبو النجم العجلي ^(٣)	٢٨٥/٢
	هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّهَا نِلْنَاهَا		
٥٠٦ -	بَلْ مَهْمَهُ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمِهِ	العجاج ^(٢)	٦٧٠/١

(١) وينسب أيضاً إلى : (عامر بن الأكوخ) .

(٢) وينسب أيضاً إلى : رؤية .

(٣) وينسب أيضاً إلى : (رؤية) .

رقم الشاهد الرجز الشاعر الجزء والصفحة

— ي —

- ٥٩٩- وَهِيَ تُنْزِي دُلُوهَا تُنْزِيَا ؟ ٣٥/٢
- كَمَا تُنْزِي شَهْلَةَ صَبِيَا
- ٨٠١- قَدْ عَجِبْتُ مِنِّْي وَمِنْ يُعِيلِيَا ٣٥٥/٢، ٢٧٥/١
- لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا
- ٢٩- وَلَيْسَ دِينَ اللَّهِ بِالْمُعْضِي رُؤْيَا^(١) ٧٠/١
- ٢٣٥- أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ رُؤْيَا ٣٠٦/١
- إِنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصِّي

أرجاز غير شواهد

- ١٨٣/١ خالد بن الوليد يَا عَزَّ كُفْرَانِكَ لَا سُبْحَانَكَ
- إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ أَهَانَكَ
- ٣١٨/١ زرقاء اليمامة^(٢) لَيْتَ الْحَمَامَ لِيْهِ
- إِلَى حَمَامَتِيْهِ
- وَنَصْفَتِيْهِ قَدِيْهِ
- تَمَّ الْحَمَامُ مِيْهِ

(١) وينسب أيضًا إلى : (ذو الرمة) .

(٢) وينسب أيضًا إلى : (النابغة الذبياني) .

فهرس الأعلام

— ٤ —

ابن الأبرش

خلف بن يوسف بن فَرْتُون ، أبو القاسم ، ابن الأبرش الشنتريني الأندلسي ، إمام في العربية واللغة ، له معرفة في الحديث والفقه والفرائض . توفي سنة ٥٣٢ هـ . (بغية الوعاة ١/٥٥٧) . ١٩٤/٢ .

الأبهري : ١/١٣٣ .

الابيرد الرياحي : ١/٧٠٧ ح .

أثال بن عبدة بن الطيب : ٢/٧١٤ ح .

أحمد بن حنبل : ١/٥٠ .

أحمد بن الحُبَاز = ابن الحُبَاز .

أحمد بن عبد الرحمن

ابن عبد الله بن هشام ، حفيد ابن هشام صاحب المغني ، وهو قريب للموضح ، كتب حواشي على توضيح الألفية لجله جمال الدين بن هشام الأنصاري . توفي سنة ٨٨٥ هـ . (بغية الوعاة ١/٣٢٢) : ١/٢٨٨ ،

٢٩٦ ، ٦٣٢ ، ٦٩٠ .

الأبجر : ٢/٢٠٧ .

الأبدي

علي بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبدي ، أبو الحسن ، إمام في اللغة والنحو والشعر ، أقرأ بغرناطة ، له إملاء على كتب سيويه ، والإيضاح والجمال . توفي سنة ٦٨٠ هـ . (البلغة ١٦٨ ، بغية الوعاة ٢/١٩٩) .

١/٢٨٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٥٥٣ ، ٦٢١ .

١/١١٢ ، ١٧٨ ، ٤٠٠ .

إبراهيم النبي عليه السلام : ١/٢٢٤ .

إبراهيم الصولي : ١/٧٠٢ ح .

إبراهيم بن علي بن محمد الهرمي

إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن محمد الكناني القرشي ، أبو إسحاق ، المعروف بابن هرمة ، شاعر غزل من سكان المدينة ، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم ، (الأعلام ١/٥٠) ، البداية والنهاية ١٠/١٦٩ . ٣٩٧/٢ .

الأحوص

عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم
الأنصاري، من بني ضبيعة، شاعر هجاء،
صافي الديباجة، كان معاصراً لجريز
والفرزدق، ولقب بالأحوص لضيق في
مؤخر عينيه، وله ديوان شعر. توفي نحو سنة
١٠٥ هـ. (الأعلام ١١٦/٤) : ٧٤/١ ح،
٥٠١ ح، ٥٣٢ ح، ٥٨٥ ح، ٧٣٦، ٧٣٧.
٩٢/٢ ح، ١٧٥، ٢٠٧، ٢٢١، ٤١٠.
الأحوص بن شريح : ٢٥٢/٢ ح.

أحيحة بن الجلاح

أبو عمرو، أحيحة بن الجلاح بن
الحريش الأوسي، شاعر جاهلي، من دهاة
العرب، كان سيد يثرب (المدينة). توفي
نحو ١٣٠ ق. هـ. (الأعلام ٢٧٧/١).
٩٨/٢.

الأخطل

غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة
ابن عمرو التغلبي، أبو مالك، شاعر
مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره
إبداع، كان معجباً بأدبه تيّاهاً كثير العناية
بشعره، تهلجى مع جريز والفرزدق، أحد
الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل
عصرهم؛ هو وجريز والفرزدق. توفي سنة
٩٠ هـ. (الأعلام ٣١٨/٥) : ٧٤/١ ح،
١٥٢، ٤٠٩، ٥٤٠، ٥٦٨، ٦٨١، ٧٩/٢.
١٧٢، ١٨٢، ٢٨٦، ٣٥٣، ٣٧٦ ح.

الأخفش (؟) : ٢٥/١، ٢٦، ٢٧ ح،
٢٨، ٣١، ٣٧، ٥١، ٦٣، ٩٩، ١٠٥،
١١٧، ١٤٩، ١٥٩، ١٧٩، ١٩٠، ١٩٤،
١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩،
٢٣٢، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٨٠، ٢٨٧،
٢٩٦، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٨،
٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٧، ٣٤٩، ٣٧٥، ٣٧٧،
٣٨٢، ٣٨٨، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٩، ٤١٦،
٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٤٦، ٤٤٨،
٤٤٩، ٤٥٤، ٤٥٥، ٥١٤، ٥٣١، ٥٣٨،
٥٦٧، ٥٧٥، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٩٤، ٥٩٦،
٦٠٠، ٦٢٥، ٦٣٢، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨،
٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٥، ٦٤٨، ٦٥٤، ٦٦١،
٦٧١، ٦٨٦، ٦٨٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٦،
٧١٦، ٧١٧، ٧٢٩، ٧٣/٢، ٢٠، ٢٥،
٢٦، ٣٢، ٤٤، ٥٨، ٥٩، ٦٥، ٦٨،
٨٠، ٨١، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ١٠٧،
١١٦، ١٢٢، ١٣٥، ١٣٨، ١٦٤، ١٧٤،
١٨٣، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٩، ٢١٨، ٢٢٧،
٢٣٣، ٢٣٧، ٢٥٩، ٢٦٩، ٢٨١، ٢٨٢،
٢٨٣، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٧،
٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٥،
٣٧٥، ٣٩٢، ٤٠٠، ٤٤٩، ٤٦٣، ٤٦٤،
٤٦٦، ٤٧٥، ٥٠٣، ٥١٠، ٥٨٥، ٥٨٦،
٥٩٧، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦،
٦١٧، ٦٢٧، ٦٣١، ٦٣٥، ٦٥٩، ٦٧٩،
٦٩٤، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٣٥، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٦٤

الأخفش الأصغر

أبو الحسن ، علي بن سليمان بن الفضل ، نحوي ، أخذ عن المبرد و ثعلب . من تصانيفه : الأنواء ، وتفسير كتاب سيبويه . توفي سنة ٣١٥ هـ . (الأعلام ٢٩١/٤ ، بغية الوعاة ١٦٧/٢) : ٥٨/١ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ١٦٠ ، ٤٦٩ .

الأخفش الأكبر

عبد الحميد بن عبد المجيد ، من أئمة اللغة والنحو ، لقي الأعراب وأخذ عنهم ، توفي سنة ١٧٧ هـ . (الأعلام ٢٨٨/٣ ، وبغية الوعاة ٧٤/٢) : ٤٦٩/١ .

الأخفش الأوسط

سعيد بن مسعدة ، مولى بني مجاشع بن دارم من تميم . أخلق أصحاب سيبويه ، له مؤلفات عديدة منها : « معاني القرآن ، والمقاييس في النحو » . توفي سنة ٢١٥ هـ . (إنباه الرواة ٣٦-٤٣) : ٥/١ ، ٤٦٩ . أدد بن زيد بن كهلان : ١٢٦/١ . أرقم بن علباء : ٣٣٣/١ ، ٣٣٤ ح . أروى : ٢١٨/٢ .

الأزرق : ٤٩٢/٢ .

الأزهري

أبو منصور ، محمد بن أحمد بن طلحة ابن أزهري ، إمام عالم باللغة العربية ، قِيم بالفقه والرواية . توفي سنة ٣٧٠ هـ .

(الأعلام ٣١١/٥ ، إنباه الرواة ١٧١/٤) . ٧١٨/٢ .

أسامة بن زيد

أبو محمد ، أسامة بن زيد بن حارثة ، من كنانة عوف ، صحابي جليل ، كان أبوه أول الناس إسلاماً ، وكان الرسول ﷺ يحبه حباً جماً ، وهو قائد الجيش الذي كان فيه عمر ابن الخطاب ﷺ . توفي سنة ٥٤ هـ . (الأعلام ٢٩١/١) : ٥٦٨/١ .

إسحاق : ٤٢٧/٢ .

ابن أبي إسحاق

عبد الله بن أبي إسحاق ، الزياتي الحضرمي ، نحوي ، من الموالي ، من أهل البصرة ، فرّع النحو وقاسه ، وكان أعلم البصريين به . توفي سنة ١١٧ هـ . (الأعلام ٧١/٤) : ١٧٣/١ ، ٥٤٣ ح ، ٧٤٠ ح ، ٧٤٢ . ٣٥٤/٢ .

أبو إسحاق : ٣٣٣/١ .

أبو إسحاق الجزري : ١٩١/١ .

أبو إسحاق المروزي

إبراهيم بن أحمد المروزي ، فقيه ، انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد ابن سريج توفي سنة ٣٤٠ هـ . (الأعلام ٢٨/١) : ٤١٣/١ .

أبو إسحاق بن ملكون = ابن ملكون .

أسد بن أبي العيص : ٤٣٠/٢ .

أسقف نجران

قس بن ساعدة بن عمرو بن علي بن مالك ، من بني إيد ، أحد حكماء العرب ومن كبار خطبائهم ، وهو أول من قال في كلامه « أما بعد » ، أدركه النبي ﷺ قبل النبوة في عكاظ ، وسئل عنه بعد ذلك فقال : « يحشر أمة وحله » . توفي نحو سنة ٢٣ ق . هـ . (الأعلام ١٩٦/٥ ، البيان والتبيين ٢٧/١ ، الأغاني ٤٠/١٤) . ٣٤٨/٢ .

أسماء (صاحبة جرير) : ٩٩/٢ .

أسماء (صاحبة ليلى) : ٢٥٨/٢ .

أسماء بنت أبي بكر

ذات النطاقين ، أسماء بنت أبي بكر ﷺ ، صحابية من الفضليات ، آخر المهاجرين والمهاجرات وفاة ، وهي أخت عائشة « أم المؤمنين » لأبيها ، وأم عبد الله بن الزبير ابن العوام ، توفيت سنة ٧٣ هـ . (الأعلام ٣٠٥/١ ، سبائك الذهب ٦٦) : ٣٢٨/١ ح .

أبو الأسود الحماني

نباتة بن عبد الله الحماني : أبو الأسود الشيباني التميمي ، من بني همان ، شاعر مطبوع ، من شعراء الدولة العباسية ، من أهل الدينور ، كان طيباً فليح النوادر ، مداحاً خبيث المهجاء ، وكان صديقاً لعلويه المغني ، مواصلاً لعشرته ، وغنى علويه كثيراً من شعره . توفي سنة ٢٢٠ هـ . (الأعلام ٧/٨) : ١٢٧/٢ ، ١٢٨ ح .

أبو الأسود الدؤلي

ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني ، واضع علم النحو ، سكن البصرة في خلافة عمر ﷺ ، وولي إمارتها في أيام علي ﷺ ، وهو في أكثر الأقوال أول من نقط المصحف ، وله شعر جيد ، توفي سنة ٦٩ هـ . (الأعلام ٢٢٦/٣) : ٥/١ ، ٤١٦ ، ٤٧٧ ، ٣٧٦/٢ .

الأسود بن يعفر

أبو نهشل ، وأبو الجراح ، الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي التميمي ، ويقال له أعشى بني نهشل ، شاعر جاهلي من سادات تميم ، كان فصيحاً جواداً ، ولما أسن كف بصره ، توفي نحو ٢٢ ق . هـ . (الأعلام ٣٣٠/١) : ١١٨/١ ، ١٧٠ ، ١٤٦/٢ ، ٢٦٦ . أبو أسيلة الديبيري : ٣٦٩/١ .

الأشتر النخعي

مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن سلمة بن ربيعة بن سعد بن مالك بن النخع ، كان مع علي بن أبي طالب ﷺ في حروبه ، ذهب عينه يوم اليرموك ، قلده علي ﷺ مضر ومات في طريقه سنة ٣٧ هـ . (معجم الشعراء ٢٦٢-٢٦٣) : ٩٣/١ ح . الأشعث : ٤٩٢/٢ .

الأشعري

أبو موسى ، عبد الله بن قيس بن سليم ابن حضار بن حرب ، من بني الأشعر ، من

ابن الأعرابي

محمد بن زياد، أبو عبد الله، كان راوية لأشعار القبائل، كثير الحفظ، ولم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، توفي سنة ٢٣٠ هـ. (إنباه الرواة ١٢٨/٣):
١٨٨/١، ٣٤٦، ٣٦٨، ٧١/٢، ٥٣٥، ٧٢٢، ٥٤١.

الأعرج الغساني: ٦٣٨/١.

الأعشى

ميمون بن قيس بن جنبل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وهو أحد أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ولم يسلم توفي سنة ٧ هـ. (الأعلام ٣٤١/٧):
٤٧/١ ح، ١٢٤، ١٤٦ ح، ٢٧٠، ٣٨٧، ٤٠٨، ٤٢١، ٤٢٢ ح، ٥٦٣ ح، ٦٢٦، ٦٥٤ ح، ٦٦٣، ٦٦٥، ٧٢٧، ٧٣٥، ١٢/٢، ١٠٠، ٢٠٩ ح، ٢٧٧ ح، ٣١٢، ٣٤٦، ٣٥٨ ح، ٣٧٧، ٥٢٦، ٧٣٦.

أعشى باهلة

عامر بن الحارث بن رياح الباهلي، من همدان، يكنى أبا قحطان، أشهر شعره رائية له، في رثاء أخيه لأمه. (الأعلام ٢٥٠/٣): ١٨٨/١.

أعشى تغلب

ربيعة بن يحيى بن معاوية، من بني تغلب، شاعر اشتهر في العصر الأموي،

قحطان، صحابي، من الولاة الشجعان الفاتحين، وكان أحسن الصحابة صوتاً في التلاوة، له ٣٥٥ حديثاً، توفي سنة ٤٤ هـ. (الأعلام ١١٤/٤): ٦/١.

أبو الأصغ: ٥٦٧/١.

أصبهان بن فلوج: ٣٣٠/٢.

ابن أصرم: ٤٠٢/١.

الأصفهاني

علي بن الحسين بن محمد بن أحمد، أبو الفرج الأصفهاني، من أئمة الأدب. توفي سنة ٣٥٦ هـ. (الأعلام ٢٧٨/٤): ٣٤٦/١، ٤٣٠/٢.
أصمغ: ٥٣٦/١.

الأصمعي

عبد الملك بن قريب، أبو سعيد، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار والملح، توفي سنة ٢١٦ هـ. وقيل غير ذلك. (إنباه الرواة ١٩٧/٢): ٣٥٤، ٢٧٨/١، ٣٥٤، ٥٣٦، ٥٨٠، ٦٤٧، ٦٦٠، ١٥٧/٢، ٣٦٨، ٥٣٥، ٦٥٨، ٦٢٧.

الأضبط بن قريع

هو الأضبط بن قريع بن عوف بن كعب السعدي التميمي. شاعر جاهلي، أساء قومه إليه فانتقل عنهم إلى آخرين، ففعلوا كالأولين، فقال: (بكل واد بنو سعد) فذهب قوله مثلاً. (الأغاني ١٣٣/١ - ١٣٥): ٢٩٩/٢ ح، ٣١٢.

قال ياقوت : كان نصرانيًا ؛ وعلى النصرانية
مات سنة ٩٢ هـ . (الأعلام ١٧/٣) :
١٨٨/١ .

أعشى همدان

عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث بن
نظام بن جشم الهمداني ، شاعر اليمانيين
بالكوفة ، غزا الديلم وله شعر كثير في
وصف بلادهم ، توفي سنة ٨٣ هـ .
(الأعلام ٣١٢/٣) : ١٨٧/١ ، ٥٠١ ح .

الأعلم الشتمري

يوسف بن سليمان بن عيسى الشتمري
الأندلسي ، عالم بالأدب واللغة ، له أشعار
السة الجاهليين ، وشرح ديوان زهير . توفي
سنة ٤٧٦ هـ . (الأعلام ٢٣٣/٨) : ٧٧/١
٣٧٨ ، ٣٨٥ ، ٣٩٤ ، ٤٠٧ ، ٤١٦ ، ٤٤٦ ،
٥٠٣ ، ٥١١ ، ٥١٤ ، ٥٨٤ ، ٦٤٢ ، ٦٩٦ ،
٦٩٧ . ٢٢١/٢ ، ٢٢٢ ، ٣٥٢ .

الأغلب العجلي

الأغلب بن عمرو بن عبيد بن حارثة ،
من بني عجل بن لجيم ، من ربيعة شاعر
راجز معمر ، أدرك الجاهلية والإسلام ،
استشهد في وقعة نهاوند سنة ٢١ هـ .
(الأعلام ٣٣٥/١) : ٤٧٨/١ ح ، ٦٨٧ .
٢١٩ ، ١٤٥/٢ ح .

ابن أفلح : ٢٨٧/١ .

الأفوه الأودي

صلاءة بن عمرو بن مالك ، من بني أود

من منحج ، شاعر يمني جاهلي يكنى أبا
ربيعة ، ولقب بالأفوه لأنه كان غليظ
الشفتين ظاهر الأسنان ، توفي نحو سنة ٥٠
ق . هـ . (الأعلام ٢٠٦/٣) : ٣١٦/١ ح .

الأقرع بن حابس

الأقرع بن حابس بن عقال بن محمد بن
سفيان بن مجاشع ، من تميم ، شاعر مخضرم ،
كان حكيماً في الجاهلية ، وآخر من اجتمع
له الموسم بعكاظ من تميم قبل الإسلام ،
وكان في وفد تميم الذي قدم إلى النبي ﷺ ،
فأسلم وحسن إسلامه . توفي سنة ٣١ هـ .
(الأعلام ٥/٢) : ١٣٠/٢ .

الأقيشر الأسدي

المغيرة بن عبد الله بن معرض الأسدي ،
أبو معرض ، شاعر هجاء ، من أهل بادية
الكوفة ، ولد في الجاهلية ، وعاش عمراً
طويلاً ، ولقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه
أقشر ، توفي نحو سنة ٨٠ هـ . (الأعلام
٢٧٧/٧) : ١٢١/١ ، ٨/٢ ، ٥٠٥ .

أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان :
٢٨٩/١ .

أمامة : ٢٦٧/٢ .

امرؤ القيس

امرؤ القيس بن حجر بن الحارث
الكندي ، من بني آكل المرار ، أشهر شعراء
العرب على الإطلاق ، يمني الأصل ، مولده
بنجد ، ويعرف بالملك الضليل ، وفي

أمية بن أبي عائذ الهذلي : ١٦٤/١ . ١٢٥/٢ .
الأمين المحلي

محمد بن علي بن موسى أمين الدين
الأنصاري المحلي ، من أهل الحلة بمصر ،
درّس النحو ، وله شعر حسن ، توفي سنة
٦٧٣ هـ . (الأعلام ٢٨٢/٦) : ٦٠٩/١ .
٩٩/٢ .

أبو أمية بن المغيرة المخزومي

لقب زاد الركب ، لأنه كان إذا سافر لم
توقد معه نار إلى أن يرجع . (الاشتقاق ص
١٥٠) . ١٥/٢ .

ابن الأنباري

محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ،
أبو بكر ، من أعلم أهل زمانه بالأدب
واللغة ، ومن أكثر الناس حفظاً للأشعار ،
له مؤلفات منها : « شرح القصائد السبع
الطوال الجاهليات ، وخلق الإنسان » . توفي
سنة ٢٣٧ هـ . (بغية الوعاة ٢١٢/١) :
٩٨/١ ، ٣١٣ ، ٤١٣ ، ٥٧٦ ، ٥٩١ ، ٧٠٩ ،
٧٣٤ . ٦٠/٢ ، ٢٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٦٦ ، ٤١٠ ،
٤٩٠ ، ٦٥٢ ، ٧٠٥ ، ٧٥٤ .

أنس بن العباس السلمي : ٣٤٧/١ .

أنس بن مالك

أبو ثامة ، أنس بن مالك بن النضر بن
ضمضم التجاري الخزرجي الأنصاري
صاحب رسول الله ﷺ وخادمه ، روى عنه
رجال الحديث ٢٢٨٦ حديثاً ، وهو آخر من

القروح ، لما أصابه في مرض موته . توفي نحو
سنة ٨٠ ق . هـ . (الأعلام ١١/٢ - ١٢) :
٣٠/١ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ١٢٠ ، ١٥٥ ، ١٧٢ ح ،
٢٣٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ح ، ٢٧٤ ، ٣١٦ ح ،
٣٨٠ ، ٤٢٦ ، ٥١٢ ، ٥٩٧ ، ٦٠٢ ، ٦٥٧ ،
٦٥٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٣ . ١٥٧/٢ ، ١٧٩ ، ٢٠٩ ،
٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٣ ح ، ٣٥٢ ، ٣٩٢ ح
٥٣٩ ح ، ٦٠٠ ، ٦١١ ، ٧٠١ .

امرؤ القيس بن عانس

امرؤ القيس بن عانس بن المنذر
الكندي ، شاعر مخضرم ، أدرك الإسلام ،
ووفد على النبي ﷺ . له شعر . (الاشتقاق
ص ٣٧٠) : ٢٤٩/١ ، ٢٥٠ ح .

الأموي

عبد الله بن سعيد الأموي اللغوي ، أبو
محمد ، ثقة ، عرف بحفظه أخبار العرب
وأشعارهم وأيامهم . توفي سنة ١٥٤ هـ .
(إنباه الرواة ١٢٠/٢) . ٢٩٦/٢ .
أبو أمية الحنفي : ٣٦١/١ .

أمية بن أبي الصلت

أمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن
عوف الثقفي ، شاعر جاهلي حكيم ، من
أهل الطائف ، وهو أول من جعل في أول
الكتب « باسمك اللهم » ، أدرك الإسلام ولم
يسلم ، توفي سنة ٥ هـ . (الأعلام ٢٣/٢) :
١٠٦/١ ح ، ١٠٩ ح ، ١٦٤ ، ٢٨٤ ، ٣٤٦ ،
٤٠٤ . ٢٠٨/٢ ، ٢٢٤ ح .

أول من ظاهر من امرأته في الإسلام ، توفي أيام عثمان ؓ وله ٨٥ سنة . (تهذيب التهذيب ١/٣٣٥) : ١٣٣/١ .

أويس القرني

أويس بن عامر بن جزء بن مالك القرني ، من بني قرن بن رهمان بن نلجية ابن مراد ، أحد النساك العباد المقدمين ، أدرك حياة النبي ﷺ ولم يره ، وشهد وقعة صفين مع علي ؓ . توفي سنة ٣٧ هـ . (الأعلام ٢/٣٢) : ١٢٤/١ .

ابن إياز

الحسين بن بدر بن إياز ، أبو محمد البغدادي ، أوجد أهل زمانه في النحو والتصريف ، توفي سنة ٦٨١ هـ . (الأعلام ٢/٢٣٤) ، بغية الوعاة ١/٥٣٢ : ١٤١/١ ، ٢٨٣ ، ٤٤٦ ، ٥٣٩ . ١٣٣/٢ ، ١٩٣ ، ٥٦٠ ، ٧٢١ .

إياس بن الأرت : ٣٥٩/٢ ح .
أيوب ؓ : ٨٤/٢ .

ب

ابن بابشاذ

طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، إمام عصره في علم النحو ، كان محرر الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء بمصر ، تزهد في آخر حياته . توفي سنة ٤٦٩ هـ . (الأعلام ٣/٢٢٠) : ٢٨٧ ، ١٥٥ ، ٩١/٢ ، ٥٧٦ ، ٥٦٥ ، ٤٤٧/١ .

مات بالبصرة من الصحابة ، توفي سنة ٩٣ هـ . (الأعلام ٢/٢٤) : ٦٣٨/١ .

أنس بن مدركة الخثعمي

أبو سفيان ، أنس بن مدركة بن كعب الأكلبي الخثعمي ، شاعر فارس من المعمرين ، قيل إنه عاش ١٤٥ عاماً ، توفي سنة ٣٥ هـ . (الأعلام ٢/٢٥) : ٣٩٠/٢ .

أنطانيوس : ١٩٥/٢ .

أنيف بن زبان : ٧١٤/٢ ح .

أوس بن حارثة بن لأم الطائي

عاش مائتي سنة ، وقيل عاش مائتين وعشرين سنة حتى هرم ، وذهب سمعه وعقله ، وكان سيد قومه . (الاشتقاق ص ٣٨٣) . ٢١٨/٢ .

أوس بن حبناء : ٢٦٦/٢ .

أوس بن حجر

أبو شريح ، أوس بن حجر بن مالك التميمي ، شاعر تميم في الجاهلية ، في نسبه اختلاف بعد أبيه حجر ، وهو زوج أم زهير ابن أبي سلمى . عمر طويلاً ولم يدرك الإسلام ، « له ديوان شعر [ط] » ، توفي سنة ٢ ق . هـ . (الأعلام ٢/٣١) ، الأغاني ١١/٧٠ : ٣٧١/١ ح ، ٥٤٥ ح . ٦٦/٢ ، ١٧٠ ح ، ٣٦٥ ح .

أوس بن الصامت

أوس بن الصامت الأنصاري الخزرجي ، أخو عبادة بن الصامت ، شهد بدرًا ، وهو

ابن الباذش

علي بن أحمد بن خلف الأنصاري
الغرناطي، من العلماء بالعربية، متقدم في
الأدب واللغة والقراءات والضبط في
الروايات، وله مشاركة في الحديث. من
تصانيفه: المقتضب، وشرح كتاب سيبويه.
توفي سنة ٥٢٨ هـ. (الأعلام ٢٥٥/٤):
١٣/١، ٣٨٨، ٤٤٩، ٥٤١، ٦٧٤، ٨٣/٢.
١٩٤، ٣٤٠، ٥٨٦، ٦٨٧.

باعث الإشكري

هو باعث أو باعث بن صريم الإشكري
فارس وشاعر جاهلي، قتل ثمانين رجلاً من
بني أسيد بن عمرو بن تميم ثأراً لأخيه
وائل. (خزانة الأدب ٢٠٤/٦ - ٢٠٥):
٣٦٤/٢، ٣٣٣/١.

بشينة

بشينة بنت حبا بن ثعلبة العذرية، شاعرة
من بني عذرة، من قضاة، اشتهرت
بأخبارها مع جميل بن معمر العذري، في
شعرها رقة ومتانة، توفيت سنة ٨٢ هـ.
(الأعلام ٤٣/٢): ١١٨/١، ٣٨١/٢.

أبو مجدلة

وقيل: أبو مجلة، شاعر مقل. (شرح
المفصل ١٢٤/٣): ١٢٢/١ ح.
بجير بن عنمة: ١٨٠/١ ح.

بجير الراهب

هو النبي لقي الرسول ﷺ قبل البعثة في

ركب قريش حين نزلوا بصرى من أرض
الشام، فاستضافهم جميعاً، وعرف رسول
الله ﷺ مما كان يعرف من صفته من قبل.
(السيرة ١١٥ - ١١٧): ١١٨/١.

البخاري

محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله، شيخ
الإسلام وإمام الحفاظ لحديث رسول الله ﷺ
صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح
البخاري، وغيره من التصانيف. توفي سنة
٢٥٦ هـ. (سير أعلام النبلاء ٣٩١/١٢):
٦٣٨/١، ٣٢٦/٢، ٣٦٠، ٤٠١، ٤٠٦،
٤٣٠.

بختنصر

كان بختنصر مرزبان العراق والمغرب،
من قبل الملك الفارسي يوعاقيم أبي دانيال
النبي ﷺ، فتح الشام وبيت المقدس،
وسبى من بني إسرائيل ١٨ ألفاً، وقتل
فرعون الأعرج ملك مصر. (مروج الذهب
٢٦٩/٢): ١٥٨/٢.
بدر بن سعيد: ١٠٦/١ ح.

ابن برهان

عبد الواحد بن علي بن برهان، أبو
القاسم العكبري، إمام في النحو واللغة،
زاهد، يأنس شديد الأنس بعلم الحديث.
توفي نحو سنة ٤٥٦ هـ. (الأعلام ١٧٦/٤):
٥٩٠/١، ٦٧٩، ٧٢/٢، ٨٩، ١٧٤،
١٧٥، ١٩٣، ٢٠٦، ٣٣٤، ٥٩٠.

ابن بري

عبد الله بن بري المقدسي الأصل ، نحوي
بليغ ، من علماء العربية النابهيين ، له
مصنفات منها : « شرح شواهد الإيضاح ،
وحواش على درة الغواص للحريري » .
توفي سنة ٥٨٢ هـ . (الأعلام ٧٣/٤) :
٧٤/١ ، ٢٧٩ ، ٣٦٥ ، ٢٦٠/٢ ، ٣٧٧ ،
٧١٠ .

بشر بن أبي خازم

أبو نوفل ، عمرو بن عوف الأسدي ،
شاعر جاهلي ، فحل ، من الشجعان من بني
أسد بن خزيمه ، توفي نحو سنة ٢٢ ق . هـ .
(الأعلام ٥٤/٢) : ٣٢٢/١ ، ٦٨٨ ح .
٤٩٨/٢ .

بشر بن عمرو بن هرثد : ١٢٣/٢ .
البطيوسي = الصفار .

أبو البقاء العكبري

عبد الله بن الحسين العكبري ، أبو البقاء
عالم بالنحو واللغة ، له مصنفات عديدة
منها : « إعراب القرآن ، وشرح اللمع » .
توفي سنة ٦١٦ هـ . (الأعلام ٨٠/٤) :
٦٧/١ ، ١٦٣ ، ١٩٦ ، ٢٣٥ ، ٢٤٠ ، ٢٦٥ ،
٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٨٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٦ ، ٤٥٩ ،
٤٦٥ ، ٤٩٣ ، ٥٠٠ ، ٥١١ ، ٥٢٣ ، ٥٣٤ ،
٥٦٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧٨ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٩ ،
٦٦١ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٠/٢ ، ١٦٦ ، ٢٠٣ ،
٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٤١٧ ، ٤٢٧ .

أبو بكر بن الأسود : ٦٢٦/١ . ٧٩/٢ ، ٨٠ .

أبو بكر بن شقير

أحمد بن الحسن النحوي البغدادي ،
المعروف بابن شقير ، وهو من طبقة ابن
السراج ، له مصنفات منها : « المقصور
والممدود ، والمذكر والمؤنث » . توفي سنة
٣١٧ هـ . (الأعلام ١١٠/١) : ٣٤/١ ،
٥٣٨ .

أبو بكر الصيرفي

محمد بن عبد الله ، أبو بكر ، المعروف
بالصيرفي ، فقيه شافعي بغدادي ، اشتهر في
علم الأصول . توفي سنة ٣٣٠ هـ . (وفيات
الأعيان ١٩٩/٤) : ٤١٣/١ .

أبو بكر بن فورك

محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري ،
الأصبهاني ، متكلم ، فقيه ، مفسر ، أصولي ،
نحوي ، لغوي ، من تصانيفه : « دقائق
الأسرار ، وأسماء الرجال » . توفي سنة ٤٠٦
هـ . (وفيات الأعيان ٢٧٢/٤) : ٧١٨/١ .

أبو بكر بن أبي قحافة

عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر
ابن كعب التيمي القرشي ، أبو بكر ، أول
الخلفاء الراشدين ، وأول من آمن بالرسول
ﷺ من الرجال ، أحد أعظم العرب ،
كانت العرب تلقبه بعالم قريش . توفي سنة
١٣ هـ . (الأعلام ١٠٢/٤) : ١٣٢/١ .
١٨٢/٢ .

التفتازاني

مسعود بن عمر بن عبد الله، الشيخ
سعد الدين التفتازاني، نحوي أديب، له
شرح العضد، وشرح التلخيص، وغير
ذلك. توفي سنة ٧٩١ هـ. (الأعلام ٧/٢١٩):
٤٠٠/١، ٤٠١، ٤٤٣، ٤٦٧، ٥٧٣ .
٥١/٢، ١٥٩، ٢٠١، ٣٠٦، ٣١٢، ٦٦٧،
٧٣٦، ٧٤٠ .
تميم بن مر بن أد بن إلياس : ٤٤٠/١ .
٣٤٥/٢ .

تميم بن أبي بن مقبل

أبو كعب، تميم بن أبي بن مقبل،
من بني العجلان، من عامر بن صعصعة
شاعر جاهلي أدرك الإسلام وأسلم، وكان
يبكي أهل الجاهلية، توفي نحو سنة ٣٧ هـ .
(الأعلام ٢/٨٧) : ١/٦٦ ح، ٣٤١، ٣٦٠ .
٥٩٢/٢ ح، ٥٩٣، ٧٢٦ .

ث

ثابت بن جابر = تأبط شراً .

ثابت قطنة

ثابت بن كعب بن جابر العتكلي، من
الأزد، من شجعان العرب وأشرفهم في
العصر المرواني، يكنى أبا العلاء، له شعر
جيد، شهد المواقع في خراسان فأصيبت عينه
فجعل عليها قطنة فعرف بها. توفي سنة
١١٠ هـ. (الأعلام ٢/٩٨) : ١١٥/٢ ح .

بلعم بن باعوراء : ٤٢٠/٢ .

بهاء الدين ابن النحاس : ٦٢٦/٢ .

البيضاوي

عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، أبو
الخير، ناصر الدين البيضاوي، عالم مفسر .
توفي سنة ٦٨٥ هـ. (بغية الوعاة ٢/٥١) :
٤٥١/١، ٤٦٩، ٦٠٠، ٦١١، ١٩٢/٢،
٣٠١ .

ت

تأبط شراً

أبو زهير الفهمي، ثابت بن جابر بن
سفيان، شاعر عداء، من فتاك العرب في
الجاهلية، وسمي تأبط شراً لأنه أخذ سيفاً
تحت إبطه وخرج، فسئلت أمه عنه فقالت
تأبط شراً، توفي نحو سنة ٨٠ ق. هـ .
(الأعلام ٢/٩٧، المبهج ١٧) : ١/٢٧٧،
٦٨٠، ٧٣٤، ٧٣٥ ح، ٤٨٢/٢ .

تبع الأقرن

وهو تبع الأوسط، حسان بن تiban أسعد
يقال : كان قبل الإسلام بسبعمئة سنة .
(الأعلام ٢/١٧٥) : ٣٤٨/٢ .

التجاني : ١١٠/١ .

تعلّة بن مزاحم : ٧٢١/١ .

تعلّة بن مسافر : ٧٢١/١ .

تزيد بن جشم بن الخزرج : ١٣٠/١ .

تزيد بن حلوان بن عمران : ١٣٠/١ .

أبو ثروان

أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة :
٦٣٦/٢ .

الثعالبي

أبو منصور الثعالبي ، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ، من أئمة اللغة والأدب ، من أهل نيسابور ، كان فراءاً يخيظ جلود الثعالب فنسب إلى صناعته ، له كتب كثيرة منها : يتيمة الدهر ، وسحر البلاغة ، وطبقات الملوك . توفي سنة ٤٢٩ هـ .
(الأعلام ١٦٣/٤) : ٧١٩/١ .

ثعلب

أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني أبو العباس ، إمام الكوفيين بالنحو واللغة ، محدثاً ، ثقة ، ولد ومات في بغداد ، من كتبه : الفصيح ، وقواعد الشعر ، ومجالس ثعلب . توفي سنة ٢٩١ هـ . (الأعلام ٢٦٧/١) ، نزهة الألبا ٢٩٣) : ١٦٣ ، ١٥٧ ، ٦٢/١ ، ١٦٣ ، ٤٢٦ ، ٤٤٦ ، ٤٥٦ ، ٤٦٩ ، ٥٤٢ ، ٥٩٥ . ٣٥٣ ، ٣٢٩ ، ٢١٤ ، ٢١٢ ، ١٥٦ ، ٧١/٢ ، ٦٧٠ ، ٦٥٢ ، ٥٧٨ ، ٤٦٦ ، ٣٨٧ ، ٣٥٦ ، ٧٦٤ ، ٦٧٢ .
الشمامي : ٢٤/١ .
أم ثواب الهزانية : ٢٣٤/١ .

— ج —

جابر بن رألان الأنصاري : ٣٥٩/٢ .

جابر الأنصاري

جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ، الخزرجي الأنصاري السلمي ، صحابي من المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ ، وعن أبي بكر وعمر وعلي وغيرهم ، وروى عنه الحسن البصري وسعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير . تعددت الروايات في سنة وفاته فهي إما ٧٣ ، أو ٧٧ ، أو ٧٨ ، أو ٩٤ هـ .
(الأعلام ١٠٤/٢) ، تهذيب التهذيب ٣٨/٢) : ٤٣٢/٢ .

الجاربردي

أحمد بن الحسن الجاربردي ، من علماء اللغة ، له شرح الشافية لابن الحاجب ، توفي سنة ٧٤٦ هـ . (الأعلام ١١١/١) : ٧١/١ ، ٢٥٩ ، ٥٨٥/٢ ، ٦٠٥ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٧ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٦ ، ٦٤٠ ، ٦٥٠ ، ٦٥٨ ، ٦٧٤ ، ٧١٤ ، ٧٣٤ ، ٧٤٠ .
جبيرة بنت عمرو بن حزام : ٢٧٠/١ .

جدع بن سنان الغساني

فارس جاهلي يضرب فيه المثل : «خذ من جدع ما أعطاك» . (المستقصى ٢٧/٢) ، ومجمع الأمثال ٢٣١/١) : ٤٨٢/٢ ح ، ٤٨٣ .

ابن جذل الطعان : ٥٤٧/٢ ح .

جذيمة الأبرش

جذيمة بن مالك بن فهم بن غنم التنوخي القضاعي ، ثالث ملوك الدولة

الأبنية، وغريب سيبويه. توفي سنة ٢٢٥هـ.
(الأعلام ١٨٩/٣، بغية الوعاة ٢٦٨):
٥/١، ١٣٠، ٢٦٤، ٣٤٢، ٣٧٧، ٤٠١،
٤٧٧، ٤٩١، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٦٥، ٥٦٧،
٥٧٨، ٥٩٤، ٦٨٧، ٧١٧، ١٦/٢، ٦٥،
٨٣، ١٢٢، ١٦١، ١٧٤، ٢٣٠/٢٢٢،
٢٥٩، ٣٣٢، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٣١، ٦٧٠.

جرير

أبو حرزة، جرير بن عطية بن حذيفة
ابن الخطف بن بدر الكلبي اليربوعي، من
تميم، أشعر أهل عصره، كان هجاءً مرًا، لم
يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل، وقد
جمعت نقائضه مع الفرزدق في ثلاثة أجزاء،
توفي سنة ١١٠هـ. (الأعلام ١١٩/٢):
٢٧/١، ٧٩، ٨٤، ١٤٣، ١٩٨، ح،
٢٤٨، ٢٥٣، ح، ٢٥٧، ح، ٢٧٤، ٣٤٦،
٣٦٩، ح، ٤٠٩، ٤١٥، ٤٤٨، ٤٦٦،
٤٨٠، ٥٠١، ح، ٥٠٢، ٦٤٥، ح، ٦٨١،
٧٠٩، ح، ٧١٥، ٧٢٥، ٧٣٥، ٧٩/٢،
٩٩، ١١٥، ح، ١٨٢، ٢٠٦، ٢١٨، ٢٢١،
٢٤٦، ٢٤٨، ٢٦٧، ٢٧٨، ٢٩٠، ٤٧٥،
٤٧٦، ٤٩٣، ٧٦٣، ٧٦٤.
جرير البجلي: ٤٠٣/٢، ح.

الجزولي

أبو موسى الجزولي، عيسى بن عبد
العزیز بن يلبخت بن عيسى، أخذ النحو
عن ابن بري وقرأ عليه الجمل، انتهت إليه

التنوخية في العراق، لقب بالأبرش لسرصر
فيه، وهو أول من غزا بالجيوش المنظمة،
وأول من عملت له الجانيق، توفي نحو سنة
٣٦٦ ق. هـ. (الأعلام ١١٤/٢):
٦٦٧/١، ٣٠٦/٢، ح.

أبو الجراح

هو أبو الجراح العقيلي، أعرابي فصيح
أخذت عنه اللغة، وكان ممن شايع الكسائي
على سيبويه في المسألة الزنبورية. (إنباه
الرواة ١١٤/٤، المزهر ٤١٠/٢): ٤٩٨/٢.

جران العود

عامر بن الحارث النميري، شاعر وصاف
أدرك الإسلام، وسمع القرآن، واقتبس منه
كلمات وردت في شعره. (الأعلام ٢٥٠/٣):
١٦٧/١، ح، ٥٤٧.

الجرجاني

عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني،
من كبار علماء العربية والبيان، أخذ النحو
عن ابن أخت الفارسي، توفي سنة ٤٧١هـ.
(إنباه الرواة ١٩٧/٢، بغية الوعاة ١١٢/٢):
٥/١، ٢٩، ٣٢، ٨٠، ٣١١، ٤٨٠،
٤٩٢، ٥٣١، ٦١٣، ٧٠٠، ١٤٩/٢،
٢١٦، ٣٣٤، ٣٧٩.

الجرمي

أبو عمر الجرمي، صالح بن إسحاق
الجرمي، بالولاء، فقيه، عالم بالنحو واللغة
من أهل البصرة، له عدة كتب منها: كتاب

وهو يعرف بجميل بثينة ، توفي سنة ٨٢ هـ .
 (الأعلام ١٣٨/٢ ، الشعر والشعراء ١٦٦) :
 ١٠٧/٢ ، ٦٣٢ ، ٦٧٠ ، ١٣٦/٢ ح ، ٤٣ ،
 ٣٥٩ ح ، ٣٦١ ، ٣٨١ ، ٦٨٧ ح ، ٦٨٨ ح .
 جندب بن عمرو : ١٦٩/١ ح .
 أبو جندب بن مرة الهذلي : ٣٦٧/١ .
 أم جندب : ٢٤٧/١ .

جندل بن المثنى الطهوي

شاعر وراجز من تميم ، كان من معاصري
 الراعي التميمي ، وكان يهاجيه ، والطهوي
 نسبة إلى جدته طهية . توفي سنة ٩٠ هـ .
 (الأعلام ١٤٠/٢) : ٤٤٧/٢ ح ، ٦٩٦ .

جنوب أخت عمرو ذي الكلب

أخت عمرو بن العجلان بن عامر بن
 برد بن منبه ، أحد بني كاهل بن لحيان بن
 هذيل ، شاعرة جاهلية ، ولها أخت شاعرة
 اسمها ريطة . (أعلام النساء ٢١٨/١) :
 ٣٣٠/١ .

ابن جني

عثمان بن جني ، أبو الفتح الموصللي ،
 من أحلق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو
 والتصريف ، أخذ عن أبي علي الفارسي
 ثم حل محله ، كان يناظر المتنبي في النحو ،
 وكان أعور ، ولد في الموصل وتوفي ببغداد
 نحو سنة ٣٩٢ هـ . (الأعلام ٢٠٤/٤) :
 ٥/١ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٧ ، ١١٧ ،
 ١٤١ ، ١٦١ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ .

رئاسة العربية في بلده ، وله مقدمة في النحو
 مشهورة بقانون الجزولي . توفي سنة ٦٠٧
 هـ . (بغية الوعاة ٢٣٦/٢) : ٣٥٣/١ ،
 ٣٧٣ ، ٣٨٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٣٠ ، ٤٣٣ ،
 ٤٥٥ ، ٥١٣ ، ٦٢١ ، ٦٧٩ ، ١١٢/٢ ،
 ١٩٣ ، ٣٥٢ ، ٣٩٦ ، ٥١٠ .

جساس بن مرة

من أمراء العرب في الجاهلية ، هو
 جساس بن مرة بن ذهل بن شيان من بني
 بكر بن وائل ، وهو الذي قتل كليب وائل
 توفي نحو سنة ٨٥ ق . هـ . (الأعلام
 ١١٩/٢) : ٣٤٥/١ ح .

أبو جعفر بن النحاس الحلبي

يحيى بن علم الملك ، من ولد تميم بن
 المعز ، يعرف بابن النحاس ، من أمراء
 الدولة المصرية في زمن ابن رزديك وولده ،
 خدم السلطان صلاح الدين الأيوبي ، له
 شعر . توفي سنة ٥٨٩ هـ . (الأعلام
 ١٥٦-١٥٧) : ١٦٢/١ .

جعفر بن ثعلبة بن يربوع* : ٧٩/١ .

جعفر بن قريع : ١٣٢/١ .

جعفر بن كلاب : ١٢٤/١ .

أبو جعفر النحاس : ١٢/٢ ، ١٥٥ ، ٤٥٨ .

جميل بن معمر

جميل بن عبد الله بن معمر العنزي
 القضاعي ، أبو عمرو ، شاعر من عشاق
 العرب ، افتن بثينة وهي من فتيات قومه ،

٣٤٥ ، ٤٠٢ ، ٤٦٨ ، ٤٩٤ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ،
٥٠٩ ، ٥١٤ ، ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ،
٥٣١ ، ٥٤١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٧ ، ٥٩١ ، ٦٠٤ ،
الجيلي : ٧٤٠/٢ .

— ح —

أبو حاتم = السجستاني .

حاتم بن عدي الطائي

حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج
الطائي القحطاني ، أبو عدي ، يضرب المثل
بجوده ، شعره كثير ، ضاع معظمه ، توفي سنة
٤٦ ق . هـ . (الأعلام ١٥١/٢) : ١١٨/١ ،
١٧٧ ، ١٧٨ ، ٦٤/٢ ح ، ٣٠٤ ، ٤٢٢ .

الحاتمي

محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي ، أبو
علي البغدادى ، له حلية المخاضرة في صناعة
الشعر ، وغير ذلك . توفي سنة ٣٨٨ هـ .
(الأعلام ٨٢/٦) : ٣٤٦/١ .

ابن الحاج

أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي
أحد النحويين المعروفين ، له إملاء على
كتاب سيبويه ، وإيرادات على المقرب . توفي
سنة ٦٤٧ هـ . (بغية الوعاة ٣٥٩/١) :
٢٠٣/١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٣٤ ، ٤٦٠ .
٢٧/٢ ، ٤١٨ .

ابن الحاجب

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ،

٢٥٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٩ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٨٦ ،
٤٠١ ، ٤١٠ ، ٤١٦ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ،
٤٢٨ ، ٤٤٦ ، ٤٦٥ ، ٥١١ ، ٥٢٣ ، ٥٣٢ ،
٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٦٥ ، ٥٧٥ ، ٥٨٣ ، ٥٨٥ ،
٥٨٩ ، ٥٩٨ ، ٦١٩ ، ٦٤٥ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ،
٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٧٥ ، ٧٠٠ ، ٧١٤ ، ٧٢٧ ،
٧٤١ . ٨٣/٢ ، ١٤٨ ، ١٧٢ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ،
٢١٢ ، ٢٣٥ ، ٢٩٤ ، ٣٢٤ ، ٣٨٥ ، ٤٠٠ ،
٤٠١ ، ٤٩٣ ، ٥٣٨ ، ٥٦٤ ، ٦٢٩ ، ٦٣١ ،
٦٥٤ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٨٥ ، ٦٩٥ ، ٧١٢ ،
٧٢٦ ، ٧٥٤ ، ٧٦٤ .
أبو جهل : ٨٦/٢ .

الجواليقي

موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر
ابن الحسن ، أبو منصور الجواليقي ، عالم
بالأدب واللغة ، من تصانيفه : « شرح أدب
الكاتب ، والمغرب » . توفي سنة ٥٤ هـ .
(الأعلام ٣٣٥/٧) : ٧٧/٢ ، ٣٣٤ .

الجوهري

محمد بن عبد المنعم ، شمس الدين ، عالم
بارع في العلوم ، له شرح شذور الذهب ،
وشرح الإرشاد . توفي سنة ٨٨٩ هـ .
(شذرات الذهب ٣٤٨/٧) : ١١/١ ، ٦٣ ،
٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ١٢٤ ،
٢٠١ ، ٢٦٢ ، ٢٨٩ ، ٣٩٧ ، ٥١٧ ، ٦٨٩ ،
٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٩٠/٢ ، ١٦٥ ، ١٧٥ ،
٢١٧ ، ٢٦٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٦ ، ٣٣٥ .

أبو محمد، قائد، داهية، سفاك خطيب،
وكانت له إمارة العراق ٢٠ سنة، وهو أول
من ضرب درهماً عليه رسم «لا إله إلا الله
محمد رسول الله». توفي سنة ٩٥ هـ.
(الأعلام ١٦٨/٢: ١/٢٨١، ٣٩٨، ٧٠٣.
٢٨٦/٢: ٣٥٣.

أبو الحدرجان: ٢٣٦/٢ ح.

الحديثي

ركن الدين، علي بن الفضل، من
شراح كافية ابن الحلب، ذكره بروكلمان
٣٢٢/٥. ووهم صاحب الكشف في اسمه
فقال: «الحسن بن محمد العلوي» المتوفى
سنة ٧١٥ هـ. (الكشف ١٣٧٦/٢)، وما
ذكره هو اسم صاحب المتوسط: ٢٣/١،
٦٠٩.

حذيفة

حذيفة بن اليمان العبسي، من كبار
الصحابة، روى عن النبي ﷺ وعن
عمر الكثير، وكان صاحب سر رسول الله
ﷺ، ومناقبه كثيرة مشهورة. استعمله عمر
ابن الخطاب ﷺ على المدائن. توفي سنة
٣٦ هـ. (تهذيب التهذيب ١٩٣/٢):
٤٥٧/٢.

أبو حرب بن الأعلم: ١٥٣/١ ح.

الحريري

أبو محمد، القاسم بن علي بن محمد بن
عثمان البصري، صاحب المقامات الحريرية.

جمال الدين أبو عمرو بن الحلب، توفي
سنة ٦٤٦ هـ. (بغية الوعاة ١٣٤/٢: ٥/١
٢٤، ٢٨، ٨٠، ١٤٣، ١٩٣، ٢١٠، ٣٣٠
٣٥٦، ٦٤٦، ٦٦١، ٦٨١، ٧١٨، ٤٩/٢،
١٦٩، ١٨٨، ٣١١، ٣١٢، ٣٢١، ٣٦٣
٤٨٣، ٥٤٨، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٨٧، ٦٣١
٦٤٤، ٦٥٣، ٧٣٦.

ابن حارثة: ٢٦٦/٢، ٢٦٧.

الحارث بن أبي الأسود الدؤلي: ٥/١.

الحارث بن جبلة الغساني: ٤٨٥/١.

الحارث بن حلزة

ابن مكروه بن يزيد الليشكري الوائلي،
شاعر جاهلي، من أهل بادية العراق، وهو
أحد أصحاب المعلقات، توفي نحو سنة ٥٠
ق. هـ. (الأعلام ١٥٤/٢: ٣٨٧/١).

الحارث بن خالد المخزومي

الحارث بن خالد بن العاص بن هشام
المخزومي، من قريش، شاعر غزل، تولى
إمارة مكة أيام يزيد بن معاوية. توفي نحو
سنة ٨٠ هـ. (الأعلام ١٥٤/٢: ٢٩٥/١ ح.
٦/٢، ٧ ح، ٤٢٩ ح.

الحارث الصيداوي: ١٧٦/٢.

الحارث بن ضرار: ٤٠١/١ ح.

الحارث العقيلي = مزاحم بن الحارث.

الحارث بن نهيك النهشلي: ٤٠١/١.

الحجاج الثقفي

الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي،

الحسين بن مطير الأسدي

شاعر فحل ، من مخضرمي الدولتين ،
وله مدائح في ملوكهما فصيح ، متقدم في
الرجز والقصيد . توفي نحو سنة ١٩٦ هـ .
(فوات الوفيات ١/٢٤٨) : ١/٢٤١ ،
٤١٤ ح .
حصين بن أصرم : ١/٤٠٢ ، ٤٠٣ .

الحصين بن الحمام المري

أبو يزيد الحصين بن حمام بن ربيعة
المري الذبياني ، شاعر فارس جاهلي ، في
شعره حكمة ، وهو ممن نبذوا عبادة الأوثان ،
توفي سنة ١٠ ق . هـ . (الأعلام ٢/٢٦٢) :
٣٨٨/٢ .
حطائط بن يعفر أخو الأسود : ١/١١٨ .

الحطيئة

جرول بن أوس بن مالك العبسي ، أبو
مليكة ، شاعر مخضرم ، أدرك الجاهلية
والإسلام ، وكان هجاءً عنيفاً ، سجنه عمر
بالمدينة ، فاستعطفه بأبيات فأنخرجه من
السجن ونهاه عن هجاء الناس فقال : إذا
تموت عيالي جوعاً ، توفي نحو ٤٥ هـ .
(الأعلام ٢/١١٨) : ١/١٣٢ ، ٣٨٠ ،
٦٢٥ ، ٧٢٧ ح . ٢/٢٤١ ، ٣٧٧ ، ٤٥٠ ح ،
٥٢٥ .

الحكم بن عبدل

الحكم بن عبدل بن جبلة بن عمرو
الأسدي ، شاعر مقدم ، هجاء ، من شعراء

توفي سنة ٥١٠ هـ . (الأعلام ٥/١٧٧) :
٣٦٦/١ ، ٦٥٢ ، ٧/٢ ، ٢٩١ ، ٣٢١ .

أبو حزام العكلي

غالب بن الحارث ، شاعر من قبيلة
عكل . (سر صناعة الإعراب ٣٧٧ ، خزائن
الأدب ١٠/٣٣١) : ١/٣١١ ، ٣١٢ .
الحزين الكنائي : ١/٤٢٨ ح ، ٦٤٠ ح .

حسان بن ثابت

أبو الوليد ، حسان بن ثابت بن المنذر
الخزرجي الأنصاري ، صحابي ، وهو شاعر
النبي ﷺ ، عاش ستين سنة في الجاهلية ،
ومثلها في الإسلام ، كان شديد الهجاء ،
فحل الشعر ، توفي سنة ٥٤ هـ . (الأعلام
٢/١٧٥ ، ١٧٦) : ١/٩١ ، ٢٧٩ ، ٥٤٩ .
٢/٢٧٧ ح ، ٣٢٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٩ ح ، ٣٧٦
ح ، ٤٠٦ ح ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ .
أبو الحسن (؟) : ١/٥٦٨ ، ٥٧٥ .

أبو الحسن ابن الأهوازي

الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد
الأهوازي ، مقرئ الشام في عصره . توفي
سنة ٤٤٦ هـ . (الأعلام ٢/٢٤٥) :
٤٦٨/٢ .

أبو الحسن بن الضائع = ابن الضائع .

أبو الحسن الهيثم : ١/١٤٢ .

أبو الحسين الأنصاري : ١/٢٩٥ .

أبو الحسين البصري : ١/٢٠٠ .

الحسين بن عبد الله : ٢/٥١٥ ح .

حميد بن ثور الهلالي

أبو المثنى، حميد بن ثور بن حزن الهلالي
العامري، شاعر مخضرم، شهد حنين مع
المشركين، وأسلم، توفي نحو سنة ٣٠ هـ.
(الأعلام ٢/٢٨٣): ١/٧٨، ١٢٢، ح،
١٤١، ح، ٢٥٤، ح، ٦٥٢، ١٧٤/٢، ٥٢٢.
أبو حنش: ٦٣/١.

أبو حنيفة

هو النعمان بن ثابت التيمي بالولاء،
إمام الحنفية، الفقيه الحق، أحد الأئمة
الأربعة عند أهل السنة، كان قوي الحجة،
أصله من بلاد فارس، توفي سنة ١٥٠ هـ.
(الأعلام ٨/٣٦): ١/٣٠٦، ٣٦٤، ٤١٣.

الحوفي

علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف
الحوفي، نحوي ولغوي، قارئ ومفسر، وله
تصانيف منها: «البرهان في تفسير القرآن
وإعراب القرآن». توفي سنة ٤٣٠ هـ.
(بغية الوعاة ٢/١٤٠): ١/٢٠٣، ٣٩١،
٤٧٦، ٦١٠، ٦٥٠، ٧٢٠، ١٨٣/٢،
١٨٨، ٣٢٧، ٤٦٢، ٤٧٨، ٦٣١، ٧٦١.

أبو حيان الأندلسي

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن
حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، من كبار
العلماء بالعربية، من تصانيفه: «البحر
المحيط، وارتشاف الضرب من لسان
العرب». (الأعلام ٧/١٥٣): ١/١٧،

بني أمية، كان أعرج أحلب لا تفارقه العصا
توفي سنة ١٠٠ هـ. (الأعلام ٢/٢٦٧):
٢٨٠/١ ح.

حكم بن المنذر بن الجارود: ٢/٢١٧.

حكيم بن معية الربيعي

راجز إسلامي، كان في زمن العجاج
وحيد الأرقط. (خزانة الأدب ٥/٦٤):
٥٤٠/٢، ٦٩٦.

الخلبي = ابن عمرو.

الخلواني: ١٩/١.

أم الخليس*: ١/٢١٦، ٣٢٤.

حليمة بنت الحارث بن أبي شمر: ١/٦٣٨.

الحمادان

أحمد بن يوسف، أبو الحسن، الملقب
بحمادان، من رجال الحديث الثقات، روى
عنه مسلم وأبو داود وغيرهما. توفي سنة
٢٦٤ هـ. (الأعلام ١/٢٧٢): ١/٤٧٦.

الحماسي = الفند الزماني.

حميد الأرقط

هو حميد بن مالك بن ربيع بن مخاشن،
ينتهي نسبه إلى زيد مناة ابن تميم، وسمي
الأرقط لآثار كانت بوجهه، شاعر إسلامي
من شعراء الدولة الأموية، كان معاصراً
للحجاج، وهو أحد بخلاء العرب الأربعة:
الخطيئة، وأبو الأسود الدؤلي، وخالد بن
صفوان وحميد الأرقط. (الخزانة ٢/٤٥٤):
١٢٢/١، ٣٦٧، ح، ١٢٨/٢، ح، ٤٨٨.

تكملة كتاب العين في اللغة، وشرح أبيات
أدب الكاتب. توفي سنة ٣٤٨ هـ. (بغية
الوعدة ١/٣٨٨): ٣٥٨/٢.

أبو خالد*: ٣٦١/١.

أبو خالد: ٧٨/١.

خالد الأزهري: ٣/١. ٧٦٦/٢.

خالد بن جعفر: ٦٣١/١ ح.

ابن خالد القنائي: ٤٨/١.

خالد بن كلثوم

خالد بن كلثوم الكلبي، لغوي، نحوي،
راوية، نساب، له تصانيف منها: «أشعار
القبائل». (بغية الوعدة ١/٥٥٠):
٧٥٣، ٦٧٩، ٥٠١/٢.

خالد بن الوليد

أبو سليمان، خالد بن الوليد بن المغيرة
المخزومي القرشي، سمل الرسول ﷺ سيف
الله المسلول، كان من أشرف قريش في
الجاهلية، وأسلم قبل فتح مكة هو وعمرو
ابن العاص سنة ٧ هـ، وروى له المحدثون
١٨ حديثاً، توفي في مدينة حمص بسورية
سنة ٢١ هـ. (الأعلام ٢/٣٠٠): ١٨٣/١.

خالد بن يزيد الكندي: ٥٠٢/١.

ابن خالويه

الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله،
لغوي، من كبار النحاة، وكان مؤدب أولاد
سيف الدولة. توفي سنة ٣٧٠ هـ. (الأعلام
٢/٢٣١): ٣٦٥/١، ٦٦١.

٢٣، ١٠٤، ١٣٠، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٦،
٢١٨، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٥٤، ١٥٦،
٢٧٧، ٢٨١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٩، ٣٣٩،
٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٤،
٣٨٢، ٣٨٦، ٣٩١، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٠٦،
٤٢١، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٤٢،
٤٥٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٤٢،
٥٤٤، ٥٤٥، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٧٦، ٥٨٣،
٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٨، ٦٠٨، ٦٧٤، ٦٧٨،
٧٢٣، ٧٢٤، ٦/٢. ١٠٣، ١٠٥، ١١٥،
١٧٨، ١٩٣، ٢٢٠، ٣١٦، ٣٧٨، ٤٢٥،
٤٣٨، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٨٤، ٥٤٤،
٥٤٥، ٥٩٣، ٥٩٥، ٦٢٣، ٦٧٥.

أبو حيان الفقعسي

جريبة بن أشيم، نسبته إلى فقفس بن
الحارث، من بني أسد بن خزيمة، راجز، من
الفصحاء، جاهلي. (الأعلام ٢/١١٨):
٣٠٤/٢، ٣٠٥، ح ٧٥١.

أبو حية النميري

الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني ثمر
ابن عامر، شاعر مجيد فصيح راجز من أهل
البصرة، توفي نحو سنة ١٨٣ هـ. (الأعلام
٨/١٠٣): ٢٨٠/١، ٦٤١، ٦٧٧، ح ٧٣٦.

— خ —

الخارزنجي

أحمد بن محمد البشتي، أبو حامد، صنف

ابن الحباز

أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي،
شمس الدين بن الحباز الإربلي الضرير،
علامة زمانه في النحو واللغة، وله
مصنفات منها: «النهاية في النحو»، شرح
اللمع لابن جني». توفي سنة ٦٣٧ هـ.
(بغية الوعاة ١/٣٠٤): ٣١/١، ٣٠١،
٣٨٢، ٣٨٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٥١٠، ٥٣٩،
٥٤٥، ٥٩٦، ٦٥٤، ٦٦٢، ٧٢٨.
٢/٢٢٢، ٢٤٨، ٤٧٤، ٦٠٤، ٦٠٧.
خبيب بن عبد الله بن الزبير: ١٢٢/١.

الخبيصي

محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي،
شمس الدين، نحوي بليغ، له شرح الكافية
لابن الحاجب. توفي سنة ٧٣١ هـ. (معجم
المؤلفين ٩/١١٦): ٣٥١/٢.

خليجة

أم المؤمنين، خليجة بنت خويلد بن أسد
ابن عبد العزى من قريش، زوجة النبي ﷺ
الأولى، تزوجها الرسول ﷺ قبل النبوة،
وكانت أول من أسلم من الرجال والنساء،
توفيت سنة ٣ ق. هـ. (الأعلام ٢/٣٠٢):
١١٨/١.

أبو خراش الهذلي

اسمه خويلد بن مرة الهذلي، أدرك زمان
عمر ﷺ وهاجر إليه، ومات في زمنه.
(الإصابة ٢٤١): ٢٢٤/٢.

أبو خراشة: ٢٥٧/١، ٢٥٨.

الخرنق بنت هفان

الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك،
شاعرة، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه،
أكثر شعرها في رثاء زوجها عمرو بن مرثد
وأخيها طرفة، لها ديوان شعر. توفيت نحو
سنة ٥٠ ق. هـ. (الأعلام ٢/٣٠٣):
١٢٤/١، ١٢٣/٢، ٣٠٢.

ابن خروف

أبو الحسن الإشبيلي، علي بن محمد بن
علي الحضرمي، نظام الدين، من أهل
إشبيلية، نحوي أندلسي، أخذ كتاب سيبويه
عن ابن ملكون وابن طاهر. له شرح كتاب
سيبويه؛ وشرح كتاب الجمل للزجاجي.
توفي سنة ٦٠٩ هـ. (بغية الوعاة ٢/٢٠٣):
١٣٥/١، ١٩٨، ٢٣٧، ٢٥٩، ٣٤٢، ٣٥١،
٣٥٦، ٣٧٧، ٣٨٥، ٣٨٨، ٤٢٧، ٤٤٩،
٤٥٦، ٤٧٧، ٤٨٢، ٤٨٧، ٥٠٣، ٥٠٧،
٥١٠، ٥١١، ٥٣٠، ٥٤١، ٥٥٢، ٥٦٥،
٥٦٧، ٥٨٥، ٥٩٧، ٦٠٧، ٦٢٧، ٦٢٩،
٦٤٢، ٦٤٤، ٧١٧، ٦١/٢، ٦٦، ٨٢،
٨٣، ٨٩، ١٠٨، ١٣١، ١٣٧، ٢٥١،
٢٦٠، ٢٧٤، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٣٤، ٤٧٤،
٤٨٢، ٤٨٤، ٥٠٥، ٥٦٤، ٦٣٦.

خريمة بن مدركة: ٦٤٢/١.

ابن الحشاش

عبد الله بن أحمد البغدادي، علامة زمانه

الإسلام وأسلم، شهد فتح مكة، وحنين والطائف، وثبت على إسلامه في الرقة، توفي نحو سنة ٢٠ هـ. (الأعلام ٣٠٩/٢) : ٢٥٨/١ .

خلف الأحمر

خلف بن حيان الأحمر، أبو محرز، المعروف بالأحمر، راوية، عالم بالأدب، شاعر، من أهل البصرة، توفي نحو سنة ١٨٠ هـ. (الأعلام ٣١٠/٢) : ٣٦٣/١ ، ٣٩٥ ، ٤٦٣ ، ٥٩٣/٢ ، ٧٢٦ .

الخليل الفراهيدي

الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، الأزدي اليماني، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، واضع علم العروض، وقد أحدث أنواعاً من الشعر ليست من أوزان العرب، توفي سنة ١٧٠ هـ. (الأعلام ٣١٤/٢) : ٥/١ ، ٢٧ ، ١٠٥ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ، ١٧٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٣٠٣ ، ٣٢٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٤٦٩ ، ٥٠٧ ، ٥٨٨ ، ٦٩٢ ، ٧١٦ ، ٧٢٠ . ٣٢/٢ ، ٨٩ ، ١٠٧ ، ٢٠٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٣٠٠ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٣٨ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ ، ٣٥٨ ، ٣٨٢ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٥٢ ، ٤٧٤ ، ٥٨٢ ، ٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦١٠ ، ٦١٧ ، ٦٢١ ، ٦٧١ ، ٦٧٧ ، ٦٩٥ ، ٦٩٧ ، ٧١٦ ، ٧٣٢ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٦٥ .

في النحو، من مصنفاته: «اللامع في النحو، المرتجل في شرح الجمل الكبيرة». توفي سنة ٥٦٧ هـ. (بغة الوعة ٢٩/٢) : ٤٩/٢ ، ٥٩٠ .

الخصاف : ٥٨٣/١ .

الخضراوي = ابن هشام الخضراوي .

خطاب الماردي : ٣١٢/١ ، ٣١٤ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٥٠٣ ، ٨٩/٢ ، ١٥٨ ، ٤٩٣ ، ٦٠٩ .
خطام المجاشعي : ٤٧٨/١ ح . ١٤٥/٢ ، ٤٤٧ ح .

الخطيب البغدادي : ٦/١ .

الخطيب التبريزي

أبو زكريا، يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي، من أئمة اللغة والأدب، من تصانيفه: «تهذيب إصلاح المنطق، وشرح القصائد العشر». توفي سنة ٥٠٢ هـ. (الأعلام ١٥٧/٨) : ٢٢٠/١ ، ٤١٧/٢ .

الخفاف

أبو يحيى الخفاف، زكريا بن داود بن بكر النيسابوري، حافظ للحديث ومفسر له، له التفسير الكبير. توفي سنة ٢٨٦ هـ. (الأعلام ٤٦/٣) : ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٠٠/١ .

خفاف (ابن ندبة)

خفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد السلمي، أبو خراشة، من مضر كان أسود اللون، أخذ السواد من أمه ندبة، أدرك

الخنجر بن صخر : ٢٦٠/١ .

الخنساء

تُماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد ، من بني سليم ، من قيس عيلان ، من مضر ، أشهر شواعر العرب وأشعرهن على الإطلاق ، وكان الرسول ﷺ يعجبه شعرها . توفيت سنة ٢٤ هـ . (الأعلام ٨٦/٢ : ٣٩٧/١ ح ، ٥٠٥ ح ، ٧١٦ . خوات بن جبير : ٩٤/٢ .

د

الدبيري : ٣٠٥/٢ ح .

دثار بن شيان النمري

شاعر إسلامي من بني النمر بن قاسط ، حمله الزبرقان بن بدر على هجاء بني بغيض فهجاهم مفضلاً الزبرقان . (خزائن الأدب ٢٩٢/٣ : ٣٧٧/٢ . الدجال : ٥٣/٢ .

ابن درستويه

أبو محمد ، عبد الله بن جعفر بن محمد ابن درستويه بن المرزبان ، من علماء اللغة والنحو ، فارسي الأصل ، له شرح فصيح ثعلب . توفي سنة ٣٤٧ هـ . (الأعلام ٧٦/٤ : ٥٣٦ ، ٤٢٢ ، ٢٤٢ ، ٣٨ ، ٥/١ : ٦٥٧ ، ٥٩/٢ ، ٨٩ ، ٤٥٩ .

درة بنت أم سلمة

هي درة بنت أبي سلمة بن عبد الأسد

ابن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، المخزومية . (الإصابة ٦٣٤/٧ : ٤٢١/٢ .

ابن دريد

محمد بن الحسن ، نحوي أديب ، من مصنفاته « الاشتقاق » . توفي سنة ٣٢١ هـ . (الأعلام ٨٠/٦ : ٢٤٩/١ ، ٩٤/٢ . دريد (؟) : ١١٨/١ ح .

دريد بن الصمة

هو دريد بن الصمة الجشمي البكري ، من هوازن ، شجاع ، من الشعراء الأبطال المعمرين في الجاهلية ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، توفي سنة ٨ هـ . (الأعلام ٣٣٩/٢ : ٢٧٣/١ .

دعبل الخزاعي

أبو علي ، دعبل بن علي بن رزين الخزاعي ، شاعر هجاء ، وشعره جيد ، وكان بذيء اللسان مولعاً بالهجو والخط من أقدار الناس ، وهجا من الخلفاء : الرشيد والمأمون والمعتصم والواثق ومن دونهم ، توفي سنة ٢٤٦ هـ . (الأعلام ٣٣٩/٢ : ٤١٣/١ .

الدمامي

محمد بن أبي بكر بن عمر بن جعفر ، بدر الدين ، ويعرف بابن الدمامي ، برع في النحو والنظم والنثر ، من تصانيفه : « تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب ، جواهر البحور في العروض » . توفي سنة ٨٣٧ هـ . (بغية الوعاة ٦٦/١ : ٩/١ ، ١٣ ، ٢٣ ،

العشاق المشهورين ، توفي سنة ٦٣ هـ .
(الأعلام ١٠٦/٢) : ٧٤/١ ح ، ١٤٨ .
٧/٢ ح .

ذ

ذات النحيين : ٩٤/٢ .

أبو ذر الحثني

مصعب بن محمد بن مسعود الحثني
الحياني الأندلسي ، ويعرف بابن أبي
الركب ، قاض ، من العلماء بالحديث
والنحو . توفي سنة ٦٠٤ هـ . (الأعلام
٢٤٩/٧) : ٤٣٦/٢ .

أبو ذهل الخزاعي : ٧٤/١ .

ذو الإصبع العدواني

حرثان بن الحارث بن محرت بن ثعلبة ،
شاعر جاهلي ، حكيم ، شجاع ، عاش طويلاً
حتى عدّ في المعمرين ، توفي نحو سنة ٢٢
ق . هـ . (الأعلام ١٧٣/٢) : ٦٥٣/١ .

ذو الرمة

غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود
العدوي ، أبو الحارث ، شاعر فحل ، كان
شديد القصر ، دميماً ، أكثر شعره تشبيب
وبكاء أطلال ، توفي سنة ١٢٤ هـ . (الأعلام
١٢٤/٥) ، وفيات الأعيان ٤٠٤/١ : ٣١/١ ،
١٤٧ ، ٢٣٦ ، ٢٨٠ ، ٤١٧ ، ٥٨٤ ح .
٨٨/٢ ح ، ١٦٣ ، ٢٠٩ ، ٥١٥ ح ، ٥٩٢ ح
٦٠٠ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ح ، ٧٢٣ ح .

٢٦ ، ٣٦ ، ١٣٨ ، ١٨٤ ، ٢٠٢ ، ٣٥٤ ،
٣٦٨ ، ٤٤٠ ، ٤٧٩ ، ٥١٩ ، ٥٦٧ ، ٥٧٣ ،
٥٩٧ ، ٦١٠ ، ٦٤٣ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٦ ،
٦٥٨ ، ٦٦١ ، ٦٦٣ ، ٧٠٢ ، ٧١٨ ، ٧٢٠ ،
١٧٣/٢ ، ١٧٩ ، ٢٠٢ ، ٣٥٢ ، ٣٦٤ ،
٣٩٦ .

ابن الدمينية

عبد الله بن عبيد الله الخثعمي ، والدمينة
أمه ، شاعر عباسي فصيح ، اتصل بمعن بن
زائدة الشيباني ومدحه ، قتل طلباً بثأر على
يد مصعب بن عمرو السلولي نحو سنة
١٨٠ هـ . (السمط ١٣٦) : ٤١٤/١ ح ،
٧٠٢ .

أبو دؤاد الإيادي

جارية بن الحجاج الإيادي ، المعروف
بأبي دؤاد ، شاعر جاهلي ، كان من وصاف
الخيال المجيدسين . (الأعلام ١٠٦/٢) :
٦٦٧/١ ، ٧٢٩ ، ١٦٢/٢ ح ، ١٦٥ .

ابن الدهان

سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله
الإمام ، أبو محمد ، ابن الدهان البغدادي ،
عالم باللغة والأدب ، من كتبه : « تفسير
القرآن ، والغرة ؛ وهو شرح للمع » . توفي
سنة ٥٦٩ هـ . (الأعلام ١٠٠/٣) :
٢٥٦/١ ، ٣١٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨ ، ٦٤٣/٢ .

أبو دهيل الجمحي

وهب بن زمعة الجمحي ، أحد الشعراء

راشد بن شهاب الإشكري : ٣٣٤/١ ح .

الراعي النميري

عبيد بن حصين بن معاوية النميري ،
شاعر من فحول المحدثين ، توفي سنة ٩٠ هـ .
(الأعلام ٤/١٨٨) : ٢٥٨/١ ، ٣٤٥ ،
٥٣٥ ح ، ٧١٥ .

الراغب الأصفهاني : ١١/١ .

رافع بن خديج : ٦٤٨/١ .

الربعي

علي بن عيسى بن الفرج ، أبو الحسن ،
أحد أئمة النحلة ، أخذ عن السيرافي ، ولازم
الفارسي ، من تصانيفه : « شرح الإيضاح
لأبي علي » . توفي سنة ٤٢٠ هـ . (معجم
الأدباء ٤/١٩٣-١٩٧) : ٢٥/١ ، ٥٦٥ .

ابن أبي الربيع

عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد
أبو الحسين بن أبي الربيع الإشبيلي ، إمام
أهل النحو في وقته ، قرأ النحو على
الشلوبين ، من مصنفاته : « شرح سيوييه ،
شرح الجمل » . توفي سنة ٦٨٨ هـ . (بغية
الوعاة ٢/١٢٥) : ٢٢٦/١ ، ٢٦٩ ، ٢٨٢ ،
٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٩ ، ٣٨٨ ، ٤٣٢ ، ٦٢١ ،
٦٧٩ . ٢/٢٠ ، ٤٦ ، ١٦٣ ، ١٧٦ ، ٣٤٠ ،
٤٦١ .

الربيع بن زياد

أحد دهلة العرب وشجعانهم ورؤسائهم
في الجاهلية ، يروى له شعر جيد ، حضر

ذو القرنين أبو المطاع بن حمدان : ٣١٦/١ ح .

أبو ذؤيب الهذلي

خويلد بن خالد بن محرث الهذلي ،
شاعر فحل ، مخضرم ، أدرك الجاهلية
والإسلام ، اشترك بالغزو والفتوح ، توفي
سنة ٢٧ هـ . (الأعلام ٢/٣٢٥) : ٨١/١ ح
١٠٨ ح ، ١١٦ ح ، ٣٧٦ ح ، ٤١١ ح ، ٦٣٠ ،
٧٤٠ ، ٧٤١ ، ١٨٧/٢ ، ٤٠٢ .

ر

رؤبة

راجز من الفصحاء المشهورين ، أخذ عنه
أعيان اللغة ، توفي سنة ١٤٥ هـ . (الأعلام
٣/٣٤) : ٢٩/١ ، ٣٠ ، ٣٥ ، ٦٠ ح ، ٦٢ ، ٦٣ ،
٧٠ ، ٧٨ ح ، ٧٩ ح ، ٨٧ ح ، ١١٦ ، ١٢٩ ،
١٦٢ ، ٢١٦ ، ٢٩٧ ح ، ٣٠٦ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ،
٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٤٢٤ ح ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ح ،
٤٣٨ ، ٤٣٤ ، ٦٣٤ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٩/٢ ، ١٠ ح ،
٥٨ ح ، ٢١٧ ، ٢٣٥ ح ، ٢٥٥ ح ، ٢٩٨ ح ،
٦١٩ ، ٦٢٥ ح ، ٦٣٧ ، ٧٤٢ .
رؤبة بن العجاج بن شدقم : ٧٨/١ .

الرازي

أبو حاتم الرازي ، محمد بن إدريس بن
المنذر بن داود بن مهران الحنظلي ، حافظ
للحديث ، من أقران البخاري ومسلم ، ولد
في الري وإليها نسبته ، توفي سنة ٢٧٧ هـ .
(الأعلام ٦/٢٧) : ٧/١ .

٢٠٦ ، ٣٤٠ ، ٣٥٠ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ، ٥٤٤
٥٧٥ ، ٥٨٤ ، ٦٩٠ ، ١٣٣/٢ ، ٢١٣ ،
٣٦٧ .

الرماح ابن ميادة = ابن ميادة .

الرماني

أبو الحسن ، علي بن عيسى بن علي
ابن عبد الله الرماني ، باحث معتزلي مفسر ،
من كبار النحويين ، له نحو مائة مؤلف منها :
المعلوم والمجهول ، والجامع في علوم القرآن .
توفي سنة ٢٩٦ هـ . (طبقات اللغويين
والنحويين ٨٦ ، الأعلام ٣١٧/٤) : ٥/١ ،
١١٢ ، ٢٢٥ ، ٣٤٢ ، ٥٦٠ ، ٦٦٧ ، ٦٨٦ .
١٩٣/٢ ، ٣١٦ .

الرندي = أبو علي الرندي .

أبو رياش

إبراهيم بن أبي هاشم ، أحمد أبو رياش
الشيبياني ، كان من حفاظ اللغة ، ومن رواة
الأدب . توفي سنة ٣٤٩ هـ . (بغية الوعاة
٤٠٩/١) : ٣٤٦/١ .

الرياشي

العباس بن الفرغ بن علي بن عبد الله
الرياشي البصري ، من الموالى ، أبو الفضل
لغوي ، راوية ، له كتب كثيرة منها :
« كتاب الخيل ؛ وكتاب الإبل » وغيرها .
توفي سنة ٢٥٧ هـ . (الأعلام ٢٦٤/٣ ،
وفيات الأعيان ٢٤٦/١) : ٦٧٩/١ .
٢٤٧/٢ .

حرب داحس والغبراء ، توفي نحو سنة ٣٠
ق . هـ . (الأعلام ١٤/٣) : ٨٨/١ .

الربيع بن ضبيع الفزاري

ربيع بن ضبيع بن وهب بن بغيض
الفزاري الذبياني ، شاعر جاهلي معمر ،
عاش أربعين وثلاثمائة سنة ، كان أحكم
العرب في زمانه ، شهد يوم الهبأة وهو ابن
مائة عام ، أدرك الإسلام وقد كبر وخرف ،
فقليل أسلم وقليل منعه قومه أن يسلم .
(الأعلام ١٥/٣) : ٦٩٤/١ ، ٤٥٦/٢ .

ربيعة بن جشم

شاعر من أولاد النمر بن قاسط .
(خزنة الأدب ٣٧٤/١) : ٣٧٧/٢ .

ربيعة بن صبيح

أول من صنف بالبصرة ، كان عابداً
ورعاً ، وفي روايته للحديث ضعف ، خرج
غازياً إلى السند ، فمات في البحر سنة ١٦٠
هـ . (الأعلام ١٥/٣) : ٦٢٥/٢ ح ، ٦٣٧ .
ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان : ٧١٤/١ .

رشيد بن شهاب الشكري

شاعر جاهلي له قصيدتان في المفضليات
(سبط اللائي ٨٢٩) : ١٨٤/١ ، ٦١٦ .

الرضي

رضي الدين محمد بن الحسن الرضي
الاستراباذي ، نحوي جليل ، صاحب شرح
الكافية وشرح الشافية . توفي سنة ٦٨٦ هـ .
(الأعلام ٨٦/٦) : ٢٥/١ ، ١٢٧ ، ١٤٨ ،

الزبير بن العوام

الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي القرشي، أبو عبد الله، أحد العشرة المبشرين بالجنة، الصحابي الشجاع، أول من سل سيفه في الإسلام، وهو ابن عمه النبي ﷺ، أسلم وله ١٢ سنة، شهد أغلب المشاهد. توفي سنة ٣٦ هـ. (الأعلام ٤٣/٣ : ٣٢٨/١).

الفرج عاج

أبو إسحاق الزجاج ، إبراهيم بن السري
ابن سهل ، عالم بالنحو واللغة . وكان
مؤدب ابن عبيد الله بن سليمان ، وله كتب
كثيرة منها : معاني القرآن ، والاشتقاق ،
وخلق الإنسان . ولد وتوفي في بغداد سنة
٣١١ هـ . (الأعلام ٤٠/١) : ٥/١ ، ٢٨ ،
٦٧ ، ١٠٥ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٥٩ ، ١٨٠ ،
١٨٣ ، ٢٧٦ ، ٣٠٣ ، ٣١٣ ، ٣١٨ ، ٣٤٢ ،
٣٩٥ ، ٤١٣ ، ٤٢٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٤ ، ٥٣١ ،
٥٣٨ ، ٥٤١ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥ ، ٥٩٠ ، ٥٩٨ ،
٦٠٧ ، ٦٦١ ، ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٨٩ ،
٧٣٩ . ٦١/٢ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٨١ ، ١٢٠ ،
٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ،
٣٢٦ ، ٣٥٦ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٧٤ ، ٥١٨ ،
٥٣٧ ، ٥٧٢ ، ٥٨٤ ، ٦١٨ ، ٦٧١ ، ٦٩٨ .

الزجاجي

أبو القاسم الزجاجي ، عبد الرحمن بن
إسحاق ، عالم بالنحو واللغة . لزم الزجاج

— ۱۰ —

الزباء

زنوبيا أو زينب بنت عمرو بن الظرب
ابن حسان بن أذينة بن السميدع، صاحبة
تذمر، ومملكة الشام والجزيرة، حاربت
الروم وطردهم، توفيت سنة ٣٥٨ ق. هـ.
(الأعلام ٤١/٣) : ٢٧٩/١، ٣٩٧.

زبان بن سیار

زبان بن سيار بن عمرو الفزاري : شاعر جاهلي غير قديم ، من أهل المنافرات ، توفي نحو سنة ١٠ ق . هـ . (الأعلام ٤١/٣) : ٣٥٩/١ .

زبان بن العلاء : ۸۷/۱ ح .

أبو زيد الطائي

حرملة بن المنذر، وقيل: المنذر بن
حرملة الطائي القحطاني، شاعر معمر،
أدرك الإسلام ولم يسلم، استعمله عمر بن
الخطاب رضي الله عنه على صدقات قومه، توفي نحو
سنة ٦٢ هـ. (الأعلام ١٤٧/٢): ٢٨٥/١ ح
٣٠٩ ح، ٣٦٥، ٢٣٨/٢، ٢٥٨.

الزبيدي

محمد بن الحسن بن عبيد الله بن بشر ،
أبو بكر الزبيدي الإشبيلي ، عالم بال نحو
والأدب واللغة ، له طبقات النحويين
واللغويين ، وغيره . توفي سنة ٣٧٩ هـ .
(بغية الوعلة ٨٤/١) : ٣٢٣/٢ ، ٥٩١ .

بمكة زمناً فلقب بجار الله ، وتوفي بالجرجانية
من قرى خوارزم سنة ٥٣٨ هـ . (الأعلام
١٧٨/٧ : ١/٥١ ، ٣٥ ، ٨٠ ، ١٩٣ ، ٢٠٦ ،
٢٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥٦ ، ٣٨٦ ، ٤٥١ ، ٥١١ ،
٥٢٨ ، ٥٤٨ ، ٥٧٣ ، ٥٨٧ ، ٥٩٠ ، ٦١٠ ،
٦٤٦ ، ٦٥٣ ، ٦٥٦ ، ٦٧١ ، ٧١٨ ، ٧٣٢ ،
٢٠/٢ ، ٤٩ ، ٦١ ، ٧٨ ، ٨١ ، ١٣٤ ،
١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ،
٢١٩ ، ٢٨٣ ، ٣٠١ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٣٤ ،
٣٤٢ ، ٣٥٧ ، ٣٧٧ ، ٤٠٧ ، ٤١٢ ، ٤٢٥ ،
٤٢٨ ، ٧٠٨ .

زهير بن جناب : ٤٩٤/١ ح .

زهير بن أبي سلمى

زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رياح
المزني ، من مضر ، حكيم الشعراء في
الجاهلية ، قال ابن الأعرابي : كان أبوه
وخاله وأخته وابنه شعراء ، وهو من
أصحاب المعلقات ، توفي سنة ١٣ ق . هـ .
(الأعلام ٥٢/٣ : ١/٤٤ ، ٣٥٩ ، ٤١٣ ،
٦٥٦ ، ١٧٦/٢ ، ٤٠٢ ، ٧٤٠ .

زهير بن مسعود : ٤١٢/٢ ح .

زياد الأعجم

زياد بن سليمان الأعجم ، أبو أمامة
العبيدي ، من شعراء الدولة الأموية ، جزل
الشعر ، فصيح الألفاظ ، كانت في لسانه
عجمة فلقب بالأعجم ، توفي نحو سنة ١٠٠
هـ . (الأعلام ٥٤/٣ : ٢/٣٧٢ .

وقرأ عليه . توفي سنة ٣٤٠ هـ . (إنباه
الرواة ١٦٠/٢ : ١/٣٠٦ ، ٤٣٦ ، ٤٤٩ ،
٥٥٩ ، ٦٦١ ، ٣٠/٢ ، ١٧٩ ، ٢٣٧ ، ٣٠٨ ،
٣٤٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩٥ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٥ .
زرافة الباهلي : ٣٤٥/١ ح .
أم زرع : ٥٣/٢ .

زرقاء اليمامة

من بني جديس ، من أهل اليمامة ،
مضرب المثل في حلة النظر وجودة البصر
كانت تبصر الشيء من مسيرة ثلاثة أيام .
(الأعلام ٤٤/٣ : ١/٣١٨ .

الزركشي

محمد بن بهادر ، أبو عبد الله ، عالم بفقهِ
الشافعية والأصول ، من مصنفاته : « إعلام
السلجوقي في أحكام المساجد » . توفي سنة
٧٩٤ هـ . (الأعلام ٦٠/٦ - ٦١ : ١/٦٦٣ .
زريق * : ٥٠٠/١ .

زفر بن الحارث الكلابي

زفر بن الحارث عمرو بن بن معاذ
الكلابي ، شهد صفين ومرج راهط ، توفي
في خلافة عبد الملك بن مروان نحو سنة ٧٥
هـ . (الأعلام ٤٥/٣ : ١/٣٦٢ ، ٨/٢ .

الزنجشري

محمود بن عمر بن محمد بن أحمد
الخوارزمي الزنجشري ، جار الله أبو القاسم
من أئمة العلم بالدين والتفسير والأدب ،
ولد في زنجش من قرى خوارزم ، وجاور

والإسلام . (الأعلام ٧٠/٣) : ٤٦٧/١ ،
٤٧٩ ح .

سالم مولى أبي حذيفة : ٤٢١/٢ .

سالم بن دارة : ٢٠٧/٢ ح .

السجستاني

سهل بن محمد بن عثمان الجشمي
السجستاني ، من كبار العلماء باللغة
والشعر ، من أهل البصرة ، وكان المبرد
يلزم القراءة عليه ، له نيف وثلاثون كتاباً .

توفي سنة ٢٤٨ هـ . (الأعلام ١٤٣/٣ ،

الفهرست لابن النديم ٥٨/١) : ٦٦٠/١ .

٣٢١/٢ ، ٣٢٣ ، ٥٩٩ ، ٦٢٣ ، ٧٢٢ .

سحيم عبد بني الحسحاس

سحيم عبد بني الحسحاس ، شاعر رقيق
الشعر ، مولده في أوائل عصر النبوة ، وكان
شعره يعجب النبي ﷺ ، قتله بنو الحسحاس

وأحرقوه لتسبيبه بنسائهم . توفي نحو سنة

٤٠ هـ . (الأعلام ٧٩/٣) : ٦٩٥/١ .

٦١/٢ .

سحيم بن وثيل اليربوعي

ابن عمرو الريحلي اليربوعي الحنظلي
التميمي ، شاعر مخضرم ، ناهز عمره المائة ،
توفي نحو سنة ٦٠ هـ . (الأعلام ٧٩/٣) :

٧٦/١ ، ٧٩ ، ٣٣٨/٢ .

السخاوي

علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني
المصري السخاوي الشافعي ، عالم بالقراءات

زياد بن حمل : ١٠٦/١ - ١٦٩/٢ .

زياد بن أبي سفيان : ٢٨١/١ .

زياد بن سيار = زبان بن سيار .

زياد العنبري : ٩/٢ ، ١٠ ح .

زياد بن منقذ : ١٠٦/١ ح . ١٦٩/٢ ح .

الزيادي إبراهيم بن سفيان : ١٢٠/٢ .

زيد بن أرقم : ٣٣٣/١ ح .

أبو زيد الأسلمي : ٢٨٥/١ .

أبو زيد الأنصاري

سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ،

أحد أئمة الأدب واللغة ، وكان من ثقات

اللغويين ، من تصانيفه كتاب النوادر ،

وغیره ، توفي سنة ٢١٥ هـ . (الأعلام

٩٢/٣ ، ميزان الاعتدال ٣٧٥/١) : ٣١/١ ،

٧٩ ، ٢٨٥ ، ٣٢٢ ، ٥٣٨ ، ٥٦٧ ، ٣٣٢/٢ .

٣٥٤ ، ٣٥٩ ، ٤١٢ ، ٤٥٨ ، ٤٩٦ ، ٥٧٩ .

٦٠٩ ، ٦٩٧ ، ٧٠٨ ، ٧٢٢ .

زيد الخيل : ٦٥١/١ ح . ١٥/٢ . ١٦ .

زيد بن رزين : ٦٥٤/١ ح .

الزيلي (تلميذ ابن هشام) : ٢٤/١ .

زين العابدين = علي بن الحسين بن علي .

س

سابق البربري : ٣٧٦/٢ ح .

ساعدة بن جؤية الهذلي

من بني كعب بن كاهل ، من سعد

هذيل ، شاعر ، من مخضرمي الجاهلية

من سرارة بني بكر وفرسانها، قتل في حرب
البسوس. (الأعلام ٨٧/٣) : ٢٦٧/١ ،
٦٤٣ ح .

سعد بن معاذ (سعد الأوس) : ٢٢٠/٢ ح
٢٢١ .

سعدى

سعدى بنت الشمرط الجهنية، شاعرة
من بني جهينة، اشتهرت بقصيدة في رثاء
أخ لها، (وبعض الرواة يسميها سلمى
بنت مجدعة). (الأعلام ٨٩/٣) :
٢١٨/٢ .

ابن سعدان

محمد بن سعدان الضير الكوفي، نحوي
مقرئ، كان صاحب علم بالعربية، ألف
كتاباً في القراءات وآخر في النحو. توفي
سنة ٢٣١ هـ. (بغية الوعاة ١١١/١) :
١٢٠/٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

سعيد بن قيس الهمداني

سعيد بن قيس بن زيد، من بني زيد بن
مريب، من همدان، فارس، من الدهاة
الأجواد، كان خاصاً بالإمام علي بن أبي
طالب عليه السلام، وقاتل معه يوم صفين، توفي نحو
سنة ٥٠ هـ. (الأعلام ١٠٠/٣) : ٧٥/١ ح .
السفاح بن بكير : ٦٢٦/١ ح .

السفاقسي

إبراهيم بن محمد القيس المالكي،
العلامة برهان الدين أبو إسحاق السفاقسي

واللغة والتفسير. توفي سنة ٦٤٣ هـ .
(بغية الوعاة ١٤٩/٢) : ٣٢٦/٢ ، ٥٦٨ .

ابن السراج

محمد بن السري بن سهل، أبو بكر،
أديب لغوي من أهل بغداد، أخذ عن المبرد
وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي وأبو علي
الفراسي، يقال : ما زال النحو مجنوناً حتى
عقله ابن السراج بأصوله، وكان عارفاً
بالموسيقى. توفي سنة ٣١٦ هـ. (الأعلام
٧٩/٣) : ٥/١ ، ٣٣ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٢ ،
١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧٥ ، ١٩٦ ، ٢٤٧ ،
٢٧١ ، ٢٩٨ ، ٣١٨ ، ٣٨٨ ، ٤١٢ ، ٥٤٣ ،
٥٩٨ ، ٦٦١ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٧٠٠ ، ٧٢٩ .
٦٨/٢ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٩٠ ، ١٠٣ ،
١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٤ ، ٢١١ ، ٣٠٨ ، ٣٥٨ ،
٣٩٨ ، ٤٠١ ، ٤٦٨ ، ٥٢٨ ، ٦٧٧ .

سعد بن عبادة : ٢٢٠/٢ ح .

سعد بن زيد مناة : ١٣٢/١ .

سعد بن قرط

سعد بن قرط بن سيار، أحد بني جذيمة
شاعر، وكان عاقلاً لأمه، تزوج امرأة نهته
أمه عنها، فوبخته بقصيدة، فردّ عليها هجياً
إياها. (خزانة الأدب ٨٧/١١-٨٨) :
١٧٥/٢ .

سعد بن مالك

هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس
ابن ثعلبة البكري الوائلي، شاعر جاهلي

ينسب ، شاعر أسود ، فاتك ، عداء ، من
شياطين الجاهلية ، يلقب بالربائل ، كان أدل
الناس بالأرض وأعلمهم بمسالكها ، توفي
نحو سنة ١٧ ق . هـ . (الأعلام ١١٥/٣) :
٣٩٠/٢ .

سليمي (صاحبة عمر) : ١٧٢/٢ .

سليم بن منصور بن عكرمة : ٣٨٠/١ .

أبو سليمان السعدي : ٣٤٠/٢ .

سماعة النعامي : ٦٤٩/٢ .

سمير الضبي : ٤٨٢/٢ ح .

السموعل

السموعل بن عريض بن عاديء الأزدي ،
شاعر جاهلي ، من أهل خير ، توفي سنة
٦٥ ق . هـ . (الأعلام ١٤٠/٣) : ١٨٣/١ .

السمين الحلبي

أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ، شهاب
الدين ، نحوي ومقرئ وأديب ، من تصانيفه :
« شرح التسهيل ، شرح الشاطبية » . توفي
سنة ٧٥٦ هـ . (بغية الوعاة ٤٠٢/١) :
٥٤٤/١ . ٤٣٨/٢ ، ٥٩٥ .

سنان بن فحل الطائي

سنان بن الفحل ، أخو بني أم الكهف
من طيء ، شاعر إسلامي في الدولة المروانية
(خزائن الأدب ٤٠/٦) : ١٦١/١ .

السهيلي

عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد
السهيلي الخثعمي المالقي ، أبو زيد ، وأبو

النحوي ، صاحب إعراب القرآن . توفي سنة
٧٤٢ هـ . (الأعلام ٦٣/١) : ٥٤٨/١ .

سفيان

سفيان بن سعيد الثوري ، أبو عبد الله ،
أمير المؤمنين في الحديث ، كان سيد أهل
زمانه في علوم الدين والتقوى ، له الجامع
الكبير . توفي سنة ١٦١ هـ . (الأعلام
١٠٤/٣) : ٤٧٦/١ .

ابن السكيت

يعقوب بن إسحاق السكيت ، أبو
يوسف ، إمام في اللغة والأدب ، كان موثقاً
برويته . توفي سنة ٢٤٤ هـ . (إنباه الرواة
٥٠/٤) : ٢٦٢/١ ، ٢٨٩ ، ١٥٨/٢ ، ٢٥٤ ،
٣٢٣ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٥٩٦ ، ٦٩٢ ، ٧١٨ .

سلامة بن جندل

أبو مالك سلامة بن جندل بن عمرو
من بني كعب بن سعد التميمي ، شاعر
جاهلي ، من الفرسان ، يعد في طبقة
المتلمس ، وهو من وصاف الخيل . توفي نحو
سنة ٢٣ ق . هـ . (الأعلام ١٠٦/٣) :
٣٤٠/١ .

سلمى* (صاحبة رؤية) : ٣٠/١ .

سلمى* (صاحبة مجنون ليلى) : ٣٥٣/١ .

سلمى الهذلية : ٤٤٧/٢ ح .

السليك ابن السلكة

السليك بن عمير بن يثربي بن سنان
السعدي التميمي ، والسلكة أمه وإليها

٢٩٨ ، ٢٩٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧١
 ٣١٧ ، ٣١١ ، ٣١٠ ، ٣٠٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٣
 ٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣٣٧ ، ٣٣٤ ، ٣٢٩ ، ٣١٨
 ٣٥٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥١ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦
 ٣٨٢ ، ٣٨١ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٤
 ٤١٠ ، ٤٠٨ ، ٤٠٥ ، ٣٩٩ ، ٣٩٥ ، ٣٨٨
 ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٤٣٩ ، ٤٣٤ ، ٤٣١ ، ٤١٦
 ٤٥٤ ، ٤٥٣ ، ٤٤٩ ، ٤٤٨ ، ٤٤٦ ، ٤٤٥
 ٤٨٤ ، ٤٨٠ ، ٤٦٩ ، ٤٦٦ ، ٤٥٦ ، ٤٥٥
 ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٣
 ٥١٧ ، ٥١١ ، ٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٧ ، ٥٠٦
 ٥٤١ ، ٥٣٨ ، ٥٣٧ ، ٥٣١ ، ٥٣٠ ، ٥٢٩
 ٥٥٩ ، ٥٥٧ ، ٥٤٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٦ ، ٥٤٤
 ٥٨١ ، ٥٨٠ ، ٥٧٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٣ ، ٥٦١
 ٥٩٨ ، ٥٩٥ ، ٥٨٨ ، ٥٨٥ ، ٥٨٣ ، ٥٨٢
 ٦٢٨ ، ٦٢٥ ، ٦٢١ ، ٦١٨ ، ٦١٥ ، ٦٠٧
 ٦٦٦ ، ٦٥٢ ، ٦٤٧ ، ٦٤٥ ، ٦٤٢ ، ٦٣٦
 ٦٨٠ ، ٦٧٩ ، ٦٧٨ ، ٦٧٤ ، ٦٧٢ ، ٦٧١
 ٦٩٩ ، ٦٩٨ ، ٦٩٥ ، ٦٩٤ ، ٦٩٢ ، ٦٨٧
 ٧١٥ ، ٧١٤ ، ٧١٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٣ ، ٧٠٠
 ٧٣٠ ، ٧٢٩ ، ٧٢٢ ، ٧٢٠ ، ٧١٧ ، ٧١٦
 ٢٥ ، ٢٠ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٠ ، ٦/٢ . ٧٣١
 ٥٣ ، ٤٣ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٣٢ ، ٣٠ ، ٢٧ ، ٢٦
 ٧٧ ، ٧٢ ، ٦٨ ، ٦٦ ، ٦٢ ، ٥٩ ، ٥٨
 ، ٩٦ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨٠ ، ٧٩
 ١٢٠ ، ١١٦ ، ١١٢ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦
 ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٤٩ ، ١٣٦ ، ١٢١

القاسم ، إمام في العربية واللغة والقراءات
 له مصنفات عديدة منها : « نتائج الفكر ،
 والروض الأنف » . توفي سنة ٨٥١ هـ .
 (بغية الوعاة ٨١/٢) : ٥٢/١ ، ٢٧١ ، ٣٥٨ ،
 ٣٨٤ ، ٣٩٩ ، ٤٢٢ ، ٤٨٥ ، ٥٤٥ ، ٥٩٦ ،
 ٦٠٥ ، ٦٤٦ ، ٦٦٢ ، ٦٧٤ ، ١٧٨/٢ ،
 ١٩٥ ، ٣٤٢ ، ٣٨٩ ، ٤٥٩ ، ٥٦١ .

سواد بن قارب

هو سواد بن قارب الأزدي السدوسي ،
 شاعر ، كان في الجاهلية كاهنًا ، وأصبح في
 الإسلام صحابيًا جليلًا . توفي نحو سنة ١٥
 هـ . (الأعلام ٢٤٤/٣) : ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ ،
 ٧٠٤ .

سوار بن المضرب : ٣٩٨/١ .

سيبويه

عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي ،
 بالولاء ، أبو بشر ، الملقب بسيبويه ، إمام
 النحاة ، أول من بسط علم النحو . توفي
 سنة ١٨٠ هـ . (الأعلام ٨١/٥) : ٢٠/١ ،
 ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٥٥ ،
 ٦٦ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ،
 ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٥ ،
 ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ،
 ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٧٩ ،
 ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٢٣ ،
 ٢٢٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ،
 ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧

نسبة إلى مدينة بَطْلَيْوُس، إمام في اللغة والآداب، وكان ثقة، مأموناً على ما قيّد، له مصنفات كثيرة منها: «الاعتضاب في أدب الكتاب، والحلل في شرح أبيات الجمل». توفي سنة ٥٢١ هـ. (الأعلام ١٢٣/٤): ٢٦٦/١، ٢٩٥، ٤٢٦، ٤٤٠، ٤٤٧، ٤٨١، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٧٢، ٧٤٢، ١٨/٢، ١٦٥، ١٩٣، ٢٢٢، ٤٧٠، ٤٨٣، ٥٢٥، ٥٥٤، ٦٢٥، ٦٨٩، ٧٦٢.

السيد الجرجاني

علي بن محمد، المعروف بالسيد الجرجاني، من كبار العلماء بالعربية، من مصنفاته: «التعريفات، والخواشي على المطول للفتزاني». توفي سنة ٨١٦ هـ. (الأعلام ٧/٥): ٦٠١/١.

السيد عبد الله

السيد جمال الدين النركار، عبد الله العجمي، نحوي بليغ، له شرح اللب وشرح اللباب، وشرح الشافية. توفي سنة ٧٧٦ هـ. (الأعلام ١٢٦/٤): ٢٠٦/١، ٦٩١، ١٨٨/٢.

ابن سيده

علي بن أحمد بن سيله، أبو الحسن الضير، له مصنفات منها: «المخصص والحكم». توفي سنة ٤٥٨ هـ. (الوعة ١٤٣/٢): ١٤٠، ٨١/١، ٣٥/٢، ٤٩٩، ٥٣١، ٥٣٨.

١٨٨، ١٨٤، ١٧٨، ١٧٦، ١٧٤، ١٥٥، ١٨٩، ١٩٧، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٨٢، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٩، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٩٠، ٤٩٦، ٥٠١، ٥١٠، ٥٢٠، ٥٢٣، ٥٤٠، ٥٤٥، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٦٠، ٥٦٤، ٥٧٣، ٥٧٩، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٩١، ٥٩٧، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦١٠، ٦١٢، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٢٩، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤٣، ٦٥١، ٦٥٦، ٦٦٣، ٦٧٤، ٦٧٩، ٦٨٢، ٦٨٤، ٦٨٧، ٦٨٩، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٠٢، ٧١٦، ٧٢٢، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٩، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٦١، ٧٦٥.

ابن السيد البطليوسي

عبد الله بن محمد بن السيد البَطْلَيْوُسِي،

السيرافي

أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن
المرزبان السيرافي، نحوي، عالم بالأدب، كان
معزلياً عفيفاً لا يأكل إلا من كسب يده،
ينسخ الكتب بالأجرة. توفي سنة ٣٦٨ هـ.
(الأعلام ١٩٥/٢-١٩٦) : ٢٨، ٥/١،
٧٤، ٧٩، ١٤٧، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٣٣،
٣٨١، ٤٣٤، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٨٣، ٥٣٠،
٥٣١، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٦، ٥٥٢، ٥٥٦،
٥٦٥، ٥٧٥، ٥٩٨، ٦٤٢، ٦٥٤، ٦٧٨،
٧٩/٢، ٩٠، ١٤٣، ١٧٠، ١٩٤، ٢٢٣،
٢٥١، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٦، ٣٠٨، ٣٣٤،
٣٨٢، ٣٨٧، ٤٨٤، ٥٠٩، ٥٩٧، ٦١٧،
٦٦٠.

ش

الشاطبي

محمد بن علي بن يوسف، أبو عبد الله،
رضي الدين الأنصاري الشاطبي، عالم
باللغة، من تصانيفه: «حواش على
صحاح الجوهري، وغيره». توفي سنة ٦٨٤
هـ. (الأعلام ٢٨٢/٦) : ٦٤٠/٢.

الشاطبي النحوي

إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي
الغرناطي، فقيه، محدث، أصولي، لغوي،
مفسر، من مصنفاته: «أصول النحو،
الاعتصام بالسنة، شرح على الخلاصة في

النحو». توفي سنة ٧٩٠ هـ. (هدية
العارفين ١٨/٥) : ٣٨/١، ٤٥، ٩٤، ٩٥،
١٢٣، ١٦١، ١٧٠، ١٨٧، ١٩٥، ٢٦١،
٢٨٢، ٢٨٣، ٣١٢، ٣٢٣، ٣٥٠، ٣٦٤،
٣٦٦، ٣٨٥، ٣٩١، ٤١١، ٤٣٢، ٤٣٤،
٤٣٧، ٤٣٨، ٤٥١، ٤٥٩، ٤٧٨، ٤٨٢،
٤٩٥، ٤٩٩، ٥١٠، ٥٢٣، ٥٣٧، ٥٧٨،
٦٨٦، ٦٩٨، ٧١٥، ٧٢٢، ٧٢٧، ٧٤٠،
٧٤٢. ٣٨/٢، ٤١، ٤٨، ٦٨، ١٢٦،
١٤٥، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٢٦، ٣١٢، ٣٣٨،
٤٠٥، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٨٩، ٥٠٩، ٥٢١،
٥٥٨، ٦١٨، ٦٣٥، ٦٤٠، ٦٤٧، ٦٦١،
٦٩٦.

الشافعي

محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان
الشافعي، أحد الأئمة الأربعة، ما أعلم
أهل وقته في الفقه والفتوى. توفي سنة
٢٠٤ هـ. (الأعلام ٢٦/٦) : ٩/١، ٢٠،
٣٠٦، ٤٧٦، ٦٤٧.

شام بن نوح : ٢٠٢/٢.

أبو شبل الأعرابي : ٣٦٠/١.

شبيب بن يزيد

شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس
الشياني، أبو الضحاك، من أبطال العالم،
أحد كبار الثائرين على بني أمية، كان داهية
طمّحاً إلى السيادة، توفي سنة ٧٧ هـ.
(الأعلام ١٥٦/٣، ١٥٧) : ٣٥٣/٢.

ابن الشجري

هبة الله بن علي بن محمد، أبو السعادات، من أئمة العلم باللغة والأدب، من مصنفاته: (الأمالي والحماسة). توفي سنة ٤٥٠ هـ. (الأعلام ٧٤/٨) : ٢٢٥/١ : ٧١٢، ٤٤٤، ٤٥٣، ٤٥٥، ٥٨٠، ٦١٥، ٧١٢. ١٧٢/٢. ٧١٣.

شريح بن عمران : ٦٨٦/١ ح.

الشريف الرضي : ٢٣٤/١ ح.

الشريف المرتضى : ٢٣٤/١ ح.

شريك بن عبد الله بن أبي نمر

شريك بن عبد الله بن الحارث بن أبي شريك النخعي، الكوفي، أبو عبد الله، فقيه، عالم بالحديث، اشتهر بقوة ذكائه وقوة بديهته، توفي سنة ١٧٧ هـ. (الأعلام ١٦٣/٣) : ٦٣٨/١ : شظاظ : ٩٣/٢.

شعبة بن الحجاج

من أئمة رجال الحديث حفظاً ودراية وتثبيناً، له كتاب الغرائب في الحديث. توفي سنة ١٦٠ هـ. (الأعلام ١٦٤/٣) : ٤٧٦/١.

ابن شعوب الليثي = أبو بكر بن الأسود.

الشلوبين

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، أبو علي الشلوبين الإشبيلي، إمام عصره في العربية والتعليم، أخذ عن ابن ملكون

وغيره، وأخذ عنه ابن أبي الأحوص وابن فرتون، توفي سنة ٦٤٥ هـ. (بغية الوعاة ٢٢٤-٢٢٥) : ٢٢٥/١، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٨٢، ٢٩١، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٧٧، ٣٨٨، ٤٣٤، ٤٩٧، ٥١١، ٥٤٦، ٦٢١، ٦٢٥، ٦٧٥، ٦٧٨، ٦٢/٢. ٣٢/٢، ٦٥، ١١٢، ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٥٩، ٣٦٧، ٤١٩، ٤٦١، ٦٨٢، ٦٨٤، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٥٣، ٧٥٤.

الشلوبين الصغير

محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبو عبد الله، من النبهاء الفضلاء، شرح أبيات سيويه شرحاً مفيداً. توفي سنة ٦٦٠ هـ. (بغية الوعاة ١٨٧/١) : ٣٤٢/٢.

الشماء الهذلية : ٤٤٧/٢ ح.

الشماخ

أبو سعدة، الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني، شاعر مخضرم، وهو من طبقة لبيد والنابعة، توفي سنة ٢٢ هـ. (الأعلام ١٧٥/٣) : ٣٩٣/١ ح. شمر : ١٠٩/١.

شمر بن الحارث الضبي : ٤٨٢/٢.

شمر بن عمرو الحنفي : ١١٤/٢ ح.

شمر دل الليثي

الشمردل بن عبد الله بن روبة بن سلمة الليثي، من شعراء الدولة الأموية، جيد

ثمانين قبيلة من العرب ودونها . توفي سنة
٢٠٦ هـ . (الأعلام ١/٢٩٦) : ١/٥٣٨ ،
٥٦٧ . ٢/٣٢٦ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ .

— ص —

الصاغاني : ٢/٦٢٥ .

ابن الصايغ

محمد شمس الدين بن عبد الرحمن بن
علي الحنفي ، من علماء مصر ، له شرح
الألفية ، والتذكرة ، وغيرهما . توفي سنة
٧٧٦ هـ . (الأعلام ٦/١٩٢) : ٢/٦١٨ .
صخر بن الجعد الحضري : ١/٢٩٧ .

أبو صخر الهذلي

عبد الله بن سلمة السهمي ، من بني
هذيل بن مدركة ، شاعر من الفصحاء ، كان
في العصر الأموي موالياً لبني مروان . توفي
نحو سنة ٨٠ هـ . (الأعلام ٤/٩٠) :
١/٥١٢ ، ٦٤٣ ، ٢/٤١٧ ح .

صدر الأفاضل

القاسم بن الحسين مجد الدين الخوارزمي
النحوي المعروف بصدر الأفاضل ، أُوحد
الدهر في علم العربية ، له شرح المفصل ،
وغير ذلك . قتله التتار سنة ٦١٧ هـ .
(الأعلام ٥/١٧٥) : ١/٥٢٨ ، ٢/٣٤٢ .

الصغاني

الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر ،
رضي الدين أبو الفضائل الصغاني ، إمام

المراثي . توفي نحو سنة ١٠٧ هـ . (الأعلام
٣/١٧٦) : ١/٢٧٠ .

الشمي

أبو العباس ، أحمد بن محمد بن محمد
الشمي ، نحوي كبير ، من علماء اللغة ، له
شرح على المغني ، وغيره . توفي سنة ٨٧٢
هـ . (الأعلام ١/٢٣٠) : ١/٢٢٦ ، ٣٥٤ ،
٥٧٣ . ٢/٣٦٤ .

الشنفري

عمرو بن عامر بن مالك الأزدي ، من
قحطان ، شاعر جاهلي ، من فحول الطبقة
الثانية ، كان من فتاك العرب ، وعدائهم ،
وضرب به المثل : أعدى من الشنفري ، وهو
أحد الخلعاء الذين تبرأت منهم عشائريهم ،
توفي نحو سنة ١٠٠ ق . هـ . (الأعلام ٥/٨٥) :
١/٢٧٣ .

الشهاب البجائي : ١/٣٩ .

الشهاب بن حجر

أحمد بن علي بن محمد الكتاني ، أبو
الفضل العسقلاني ، شهاب الدين ابن
حجر ، من أئمة العلم والتاريخ . توفي سنة
٨٥٢ هـ . (الأعلام ١/١٧٨) : ٢/٣٦٠ .
الشهاب الحلبي = السمين الحلبي .
شهل بن شيبان = الفند الزماني .

الشيبياني

إسحاق بن مرار الشيبياني بالولاء ، أبو
عمرو ، لغوي أديب ، جمع أشعار حوالي

— ض —

ابن الضائع

علي بن محمد بن علي بن يوسف
الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، علامة
وقته في العربية، وله مصنفات منها:
« شرح الجمل، وشرح كتاب سيويه » .
توفي سنة ٦٨٠ هـ . (بغية الوعاة ٢/٢٠٤) :
٦٠/١ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ٢٥٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣
٣٤٣ ، ٥٠١ ، ٥١١ ، ٥٥٠ ، ٦٢٩ ، ٦٧٥
٦٨١ . ٥٢/٢ ، ٤٣٥ ، ٤٨٦ ، ٥٤٠ ، ٦٣٦
٦٨٢ .

ضابي بن الحارث البرجمي

ضابي بن الحارث بن أرطاة التميمي
البرجمي، شاعر خبيث اللسان، كثير الشعر
عرف في الجاهلية، وأدرك الإسلام، توفي
نحو سنة ٣٠ هـ . (الأعلام ٣/٢١٢) :
٣٢٢/١ .

ضبة بن أد : ٤٤٠/١ .

الضحاك بن عمار : ١٣٦/٢ ح .

ضرار بن قنشل : ٤٠١/١ .

ضمرة بن ضمرة

ضمرة بن ضمرة بن جابر النهشلي،
من بني دارم، شاعر جاهلي، من الفرسان
الشجعان الرؤساء، يقال إن النعمان سمّاه
ضمرة . (الأعلام ٣/٢١٦) : ١٤١/١ ح ،
٣٤٥ ح ، ٣٤٦ ، ٥٨/٢ ح .

في اللغة والحديث والفقه، له تصانيف
منها: « العباب، الشوارد في اللغات » .
توفي سنة ٦٥٠ هـ . (بغية الوعاة ١/٥١٩) :
٣٣٣/١ ، ٢٨٣/٢ ، ٥٤٠ .

الصفار

قاسم بن علي الشهير بالصفار، صاحب
الشلوبين وابن عصفور . توفي نحو سنة
٦٣٠ هـ . (الأعلام ٥/١٧٨) : ٦٧٢/١ .
٢٥١/٢ .

صفوان بن عسال

المرادي الجملي، روى عن النبي ﷺ
وغزا معه، وروى عنه زر بن حبیش وعبد
الله بن سلمة المرادي وغيرهما . (تهذيب
التهذيب ٤/٣٧٦) : ٤٧٦/١ .
الصمة القشيري : ٧٠٢ ، ٧٥/١ .

صهيب بن سنان بن مالك

صحابي جليل، كان يعرف بصهيب
الرومي، لأن الروم أسروه صغيراً، وهو
أحد السابقين إلى الإسلام، وكان من أرمى
الناس سهماً . توفي سنة ٣٨ هـ . (الأعلام
٣/٢١٠) : ٤٢٠/٢ ، ٤٢١ .

الصيمري

عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري،
أبو محمد، له مصنفات كثيرة في النحو،
منها: « التبصرة » . توفي سنة ٥٤١ هـ .
(معجم المؤلفين ٦/٨٧) : ٥٢٩/١ ، ٥٥٤
٣٨/٢ .

الثلاثة؛ الكبير والأوسط والصغير؛ وله كتب في التفسير». توفي سنة ٣٦٠ هـ. (الأعلام ١٢١/٣) : ٥٦٨/١.

ابن الطراوة

أبو الحسين بن الطراوة، سليمان بن محمد بن عبد الله، نحو، شاعر، أخذ عنه السهيلي، تفرد بآراء في النحو خالف فيها الجمهور. توفي سنة ٥٢٨ هـ. (بغية الوعاة ٦٠٢/١) : ١١٢/١، ٢٠٨، ٢٦٩، ٣٩٥، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٦٨، ٥٤٦، ٦١٦، ٦٧٩. ١٢٢/٢، ٥٩٧، ٦٦٣.

طرفة بن العبد

أبو عمرو، طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، ولد في بادية البحرين، توفي نحو سنة ٦٠ ق. هـ. (الأعلام ٢٢٥/٣) : ١٢٤/١، ٢٣١، ٤٢٧، ٤٩٢، ح ٥٣٦، ٥٤٥، ح ٦٩٤، ١٧/٢، ١٨، ح ١٢٣، ١٦٦، ٣٩١، ٧٣٧.

الطرماح بن حكيم

الطرماح بن حكيم بن الحكم، من طيعة شاعر إسلامي فحل، ولد ونشأ في الشام، كان هجاءً، معاصراً للكميت، توفي نحو سنة ١٥٠ هـ. (الأعلام ٢٢٥/٣) : ٣٢٧/١، ٥٨٧، ٨٧/٢، ٣٧٦، ح ٥٤١. ابن طريف = أبو مروان النحوي. طريف بن مالك : ٢٦٦/٢.

ط

أبو طالب : ٧٣٧/١، ٧٣٨، ١٥/٢، ٧٧، ٧٩، ٢٧٧، ح.

طالب بن أبي طالب

وهو ابن عم الرسول ﷺ، له شعر يمدح فيه رسول الله ﷺ، وبيكي أصحاب القليب من قريش يوم بدر. (الاشتقاق ٦٣) : ١٥٠/٢. طاهر = ابن بابشاذ.

طاهر القزويني

طاهر بن أحمد بن محمد، بهاء الدين، أبو محمد القزويني، نحوي بليغ، له : « لب الألباب في مراسم الإعراب، وسراج العقول في علم الكلام ». توفي سنة ٧٥٦ هـ. (هدية العارفين ٤٣١/١) : ٣١٧/١.

ابن طاهر

محمد بن أحمد بن إسحاق بن زيد بن طاهر الإشبيلي، أبو عبد الرحمن القيسي، ويُعرف بلخِذْب الأقيصري، من حدّاق النحويين، وعنه أخذ ابن خروف. توفي سنة ٥٧٠ هـ. (إنباه الرواة ١٩٥/٤) : ٧١/١، ٢٠٧، ٢٢٣، ٣٧٧، ٣٨٨، ٥٠٣، ٦٤٢، ٦٧٩، ٢٧٤/٢، ٣٨٥.

الطبراني

سليمان بن أحمد، أبو القاسم، من كبار المحدثين، له من المصنفات : « المعاجم

ابن طلحة

محمد بن طلحة، أبو بكر الإشبيلي، كان من تلاميذ ابن ملكون، وكان يميل في النحر إلى مذهب ابن الطراوة. توفي سنة ٦١٨ هـ. (بغية الوعاة ١/١٢١): ٤٣٤/١. ٤٩٢. ٦/٢.

أبو طلحة

صحابي جليل، كان حسن الرمي، وكان إذا رمى استشرفه النبي ﷺ لينظر إلى مواقع نبلة، فكان يقول: «يا نبي الله بأبي أنت وأمي لا تشرف فيصيبك سهم من سهام القوم». (صحيح البخاري ٣/١٣٦٨): ٣٨٤/٢.

أبو الطمحان القيني

حنظلة بن الشرقي، أحد بني القين، شاعر وفارس معمر، عاش في الجاهلية، أدرك الإسلام وأسلم ولم ير النبي ﷺ. توفي نحو سنة ٣٠ هـ. (الأعلام ٢/٢٨٦): ٥١٧/١ ح.

الطوال

محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال، نحوي من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، وعُرف بحذقه في إلقاء العربية. توفي سنة ٢٤٣ هـ. (بغية الوعاة ١/٥٠): ٣٠٦/١، ٣٠٧، ٤١٦، ٢٢٧/٢.

الطبي

الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف

الدين الطبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان، له الخلاصة في معرفة الحديث، والبيان في المعاني والبيان. توفي سنة ٧٤٣ هـ. (الأعلام ٢/٢٥٦): ٤٢٨/٢.

— ظ —

ابن ظفر

محمد بن عبد الله بن محمد بن ظفر، أبو جعفر، نحوي لغوي، من مصنفاته: «الرد على الحريري في درة الغواص»، والقواعد والبيان في النحو». توفي سنة ٥٦٥ هـ. (الأعلام ٦/٢٣٠): ٢٨٨/١.

— ع —

عائشة

عائشة بنت أبي بكر الصديق ﷺ، من قریش، أفضه نساء المسلمين وأعلمهم بالدين والأدب، كانت تكنى بأُم عبد الله، تزوجها النبي ﷺ في السنة الثانية للهجرة، وكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث عنه وكانت تلقب الصديقة بنت الصديق، توفيت بالمدينة سنة ٥٨ هـ. (الأعلام ٣/٢٤٠): ٢٢٤/١، ٣٩٥، ٤٧٢. ٧٠٤/٢.

عاتكة بنت زيد

عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، القرشية العدوية، شاعرة، صحابية حسنة،

عباد بن زياد بن أبي سفيان

أبو حرب ، عباد بن زياد بن أبيه ، أمير ،
ولاه معاوية سجستان سنة ٥٣ هـ ، فغزا بلاد
الهند ، وكان في الشام أيام عبد الملك بن
مروان . توفي سنة ١٠٠ هـ . (الأعلام
٢٥٧/٣ ، تهذيب التهذيب ٩٣/٥) :
١٦٥/١ . ٢٩٦/٢ .

عبادة بن الصامت : ١٣٣/١ .

ابن عباس

أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد
المطلب القرشي الهاشمي ، حبر الأمة ،
الصحابي الجليل ، له في الصحيحين ١٦٦٠
حديثاً . توفي سنة ٦٨ هـ . (الأعلام ٩٥/٤) :
٢٨١/١ ، ٣٦٦ ، ٤٥١ .

العباس بن الأحنف : ١٥٥/١ .

أبو العباس السفاح

عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله
ابن العباس بن عبد المطلب ، أول الخلفاء
من بني العباس . توفي سنة ١٣٦ هـ .
(الأعلام ١١٦/٤) : ٣٢٠/١ .

العباس بن مرداس

أبو الهيثم ، العباس بن مرداس بن أبي
عامر السلمي ، من مضر ، شاعر فارس ،
أمه الخنساء الشاعرة ، أسلم قبيل فتح مكة ،
توفي سنة ١٨ هـ . (الأعلام ٢٦٧/٣) :
٢٥٧/١ ، ٣٤٧ ، ٥١٩ . ٦٢/٢ ح ، ١٢٩ ،
٧٥٠ .

كانت زوج عبد الله بن أبي بكر الصديق ،
توفيت نحو سنة ٤٣ هـ . (الأعلام ٢٤٢/٣) :
٣٢٨/١ .

عاتكة بنت عبد المطلب : ٤٨٣/١ ، ٤٨٤ ح .

ابن أبي العافية

أبو بكر ، محمد بن عبد الرحمن بن عبد
العزيز بن خليفة بن أبي العافية ، فقيه ،
أديب ، عارف باللغة والعربية . توفي سنة
٥٨٣ هـ . (لسان الميزان ٧٨٠/٦) :
١٩٤/٢ .

عامر بن أسحم بن عدي : ٣٠٩/١ ح .

عامر بن الأكوع : ٣٠٠/٢ ح .

عامر بن جؤين الطائي

عامر بن جؤين بن عبد رضا بن قمران
الطائي ، شاعر ، من أشرف طيء في
الجاهلية ، وكان فتاكاً ، ومن المعمرين .
(الأعلام ٢٥٠/٣) : ٣٤٦/١ ح ، ٤٠٧ .
٣٩٢/٢ ح .

عامر بن صعصعة بن سعد : ٢٥٢/٢ .

عامر بن الطفيل

أبو علي ، عامر بن الطفيل بن مالك
ابن جعفر العامري ، من بني عامر بن
صعصعة ، فارس قومه ، أحد فتاك العرب
وشعرائهم . توفي سنة ١١ هـ . (الأعلام
٢٥٢/٣) : ٥٠٢/١ . ٣٩٢/٢ ح .
أبو عامر جد العباس بن مرداس : ٣٤٧/١ .
عامر الهذلي : ٣٩٢/٢ .

عبد الرحمن بن حسان بن ثابت

عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري
 ؓ، من الخزرج، شاعر ابن شاعر، كان
 مقيماً في المدينة، اشتهر بالشعر في زمن أبيه
 توفي سنة ١٠٤ هـ. (الأعلام ٣/٣٠٣) :
 ٤٠٦/٢ . ٧٤/١

عبد العزيز بن مروان

عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي
 العاص بن أمية، أمير مصر، والد الخليفة
 العادل عمر بن عبد العزيز ؓ، تولى مصر
 سنة ٦٥ هـ وبقي فيها إلى أن توفي سنة ٨٥
 هـ. (الأعلام ٤/٢٨، خزانة البغدادي
 ٣/٥٨٣) : ٣٦٧/٢ ، ٣٦٨ .

عبد القادر الرهاوي : ٦/١ .

عبد القادر المكي

عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد
 الأنصاري، من علماء العربية، له هداية
 السبيل في شرح التسهيل . توفي سنة ٨٨٠
 هـ. (الأعلام ٢/٤٢) : ٩/١ . ٥١٤/٢ .

عبد القاهر الجرجاني = الجرجاني .

عبد قيس بن خفاف : ٢٨٨/١ .

عبد اللطيف (من شيوخ ابن هشام) : ٢٦/١ .

عبد اللطيف الزبيدي

عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن
 عمر اليماني الشرجي الزبيدي، أحد أئمة
 العربية، له مقدمة في علم النحو . توفي سنة
 ٨٠٢ هـ. (الأعلام ٤/٨٥) : ٤٢٤/٢ .

عبد الله بن إسحاق الحضرمي : ٥/١ .

٣٥٦/٢ .

عبد الله بن خفاف : ٢٨٨/١ ح .

عبد الله بن رواحة

أبو محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة
 الأنصاري، من الخزرج، صحابي، شهد
 العقبة مع السبعين من الأنصار، استخلفه
 النبي ﷺ على المدينة في إحدى غزواته . توفي
 سنة ٨ هـ. (الأعلام ٤/٨٦) : ٢١/٢ ،
 ٨٨ ، ٨٩ ، ٢١٧ ، ٣٠٠ ح .

عبد الله بن الزبيري

أبو سعد، عبد الله بن الزبيري بن
 قيس السهمي القرشي، شاعر قرشي في
 الجاهلية، كان شديداً على المسلمين، هرب
 يوم فتح مكة إلى نجران؛ ثم عاد أسلم
 واعتذر ومدح النبي ﷺ فأمر النبي له بحلة .
 (الأعلام ٤/٨٧) : ٧٠٧/١ ح ، ٧٠٨ .

عبد الله بن الزبير

عبد الله بن الزبير بن الأشيم الأسدي،
 من شعراء الدولة الأموية ومن المتعصبين لها
 كان هجاءاً يخاف الناس شره، عمي بعد
 مقتل مصعب ابن الزبير، توفي سنة ٧٥ هـ.
 (الأعلام ٤/٨٧) : ١٢٢/١ ، ١٨٧ .

أبو عبد الله الطوال = الطوال .

عبد الله بن عامر بن كريز

عبد الله بن عامر بن كريز بن ربيعة
 الأموي، أبو عبد الرحمن، أمير، فاتح، ولي

البصرة في أيام عثمان رضي الله عنه، وقتل معه سنة ٥٩ هـ. (الأعلام ٩٤/٤) : ٥/١.

عبد الله بن عبد الأعلى القرشي : ٦٩٣/١.
عبد الله بن عمر العرجي

عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان ابن عفان الأموي القرشي، أبو عمر، شاعر غزل، كان مشغوقاً باللهو والصيد، أشعر بني أمية، وقد لقب بالعرجي نسبة إلى ماء له يقال له العرج نحو الطائف. توفي سنة ١٢٠ هـ. (الأعلام ١٠٩/٤) : ٧/٢، ٥١٥.

عبد الله بن ماوية الطائي : ٦٢٥/٢.

عبد الله بن مسلم الهذلي : ١٣٨/٢ ح.

عبد الله بن معاوية بن جعفر : ٧٠٧/١.

عبد الله بن همارق : ٤١٦/١.

عبد الله بن يعرب : ٧١٩/١.

عبد الملك بن مروان

أبو الوليد عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، من أعظم الخلفاء ودهاتهم، فقيهاً واسع العلم، متعبداً ناسكاً، وهو أول من صك الدينار في الإسلام. توفي ٨٦ هـ. (الأعلام ١٦٥/٤) : ٢٥٨/٢، ٣٢، ١٧٠، ٣٤٩.

عبد الواحد بن سليمان

عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك ابن مروان، أمير مرواني أموي، ولي أمرة مكة والمدينة سنة ١٩٢ هـ، قتله صالح بن

علي العباسي سنة ١٣٢ هـ. (الأعلام ١٧٥/٤-١٧٦) : ٦٤٣/١.

عبد الوارث بن سعيد : ١٧٧/٢.

عبد يغوث الحارثي

عبد يغوث بن صلاة بن ربيعة من بني الحارث بن كعب من قحطان، شاعر جاهلي يمني، كان سيد قومه، توفي نحو سنة ٤٠ ق. هـ. (الأعلام ١٨٧/٤) : ٢١٣/٢، ٧٢١.

عبدة بن الطيب

اسم الطيب يزيد بن عمرو بن ولة ابن أنس بن عبد الله بن عبد بهم بن عبد جشم بن عبد شمس، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وأسلم. (المفضليات ١٣٢/١) : ٤١١/١ ح.

العبيدي : ٣٠٩/١ ح.

عبلة (صاحبة عنزة) : ٢٥٣/٢.

عبيد بن الأبرص

أبو زياد، عبيد بن الأبرص بن عوف ابن جشم الأسدي، من مضر، شاعر من دهة الجاهلية وحكمائها، كان معاصراً لامرئ القيس، وله معه مناظرات ومناقضات، توفي سنة ٢٥ ق. هـ. (الأعلام ١٨٨/٤) : ١٧٦/١ ح.

٢٦٧/٢ ح.

عبيد بن حصين = الراعي النميري.

عبيد الله بن قيس الرقيات

عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك،

أبو عثمان المازني = المازني .

العجاج

عبد الله بن روبة بن لبيد بن صخر
السعدي التميمي ، أبو الشعثاء ، راجز مجيد
ولد في الجاهلية وقل الشعر فيها ، ثم أسلم
توفي نحو سنة ٩٠ هـ . (الأعلام ٨٦/٤) :

٢٩/١ ، ٥٨ ، ٢٩٧ ، ح ٣٢٠ ، ح ٣٢٥ ،
٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٦٣٤ ، ٦٥٩ ، ٦٧٠ ،
٦٨٨ ، ح ٦٩٥ ، ١١٦/٢ ، ٢٣٥ ، ح ٢٥٥ ،
٢٦٥ ، ٣٠٥ ، ح ٣٧١ ، ح ٦٣٢ ، ح ٦٩٦ ،
٧١٢ .

عدي بن حاتم : ٦٢/١ ، ٤١٦ .

عدي ابن الرعلاء

هو عدي ابن الرعلاء الغساني ، شاعر
جاهلي اشتهر بنسبته إلى أمه ، وضاع اسم
أبيه . (الأعلام ٢٢٠/٤) : ٦٦٦ ، ح .

عدي بن زيد

علي بن زيد بن مالك بن علي بن
الرقاع ، من عاملة ، شاعر كبير من أهل
دمشق ، يكنى أبا داود ، مهاجياً لجرير ، توفي
نحو سنة ٩٥ هـ . (الأعلام ٢٢١/٤) :

٢٩٨/١ ، ٢٩٩ ، ح ٤٩/٢ ، ح ٢٥٢ ، ح ،
٤٢٣ .

عدي أخو المهلهل : ٦٩٨/٢ ، ح .

العديل بن الفرخ : ١٩٨/٢ ، ح .

ابن عذرة

الحسن بن عبد الرحمن ، أبو الحكم ، من

من عامر بن لؤي ، شاعر قریش في العصر
الأموي ، أكثر شعره الغزل والنسيب ، لقب
بابن قيس الرقيات لأنه كان يتغزل بثلاث
نسوة اسم كل واحدة منهم رقية ، توفي ٨٥
هـ . (الأعلام ١٩٦/٤) : ٤٠٦/١ ، ١٥/٢ ،
٢٤٦ ، ٣٦٠ ، ٥٥١ .

أبو عبيدة

معمر بن المثنى التيمي ، بالولاء ،
البصري ، أبو عبيدة النحوي ، من أئمة
العلم بالأدب واللغة ، قال الجاحظ : لم يكن
في الأرض أعلم بجميع العلوم منه ، له نحو
٢٠٠ مؤلف ، منها نقاض جرير والفرزدق ،
توفي سنة ٢٠٩ هـ . (الأعلام ٢٧٢/٧) :
٦٩/١ ، ١٢٠ ، ٢٦٩ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٤٠١ ،
٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٥٣٦ ، ٦٤١ ، ٦٥١ ، ٦٩٦ ،
١٧٣/٢ ، ٢٣٧ ، ٣٢٦ ، ٣٧٠ ، ٤٢٢ ،
٥٠١ ، ٥٢٦ ، ٧١١ ، ٦٢٧ .

عبيدة بن الحارث : ٧٠٣/٢ ، ح .

ابن أبي عتيق : ٧٢٧/١ .

عتي بن مالك : ٧٢٢/١ ، ح .

عثمان بن عفان

عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية
من قریش ، ثالث الخلفاء الراشدين ، ذو
النورين ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، من
أعظم أعماله في الإسلام تجهيزه نصف
جيش العسرة بماله ، توفي سنة ٣٥ هـ .
(الأعلام ٢١٠/٤) : ١١٣/١ ، ٢١٨/٢ .

ابن عصفور

علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن الإشبيلي، عالم بالنحو واللغة، توفي سنة ٦٦٩ هـ. (البلغة ١٧٠) : ١٣/١،

٧٩، ٩٠، ١٥٧، ١٥٨، ١٦١، ١٧٤،

١٧٩، ١٩١، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١،

٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٥، ٣١٤،

٣٤١، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٧٤، ٣٨٥، ٣٨٨،

٣٩٤، ٤١٢، ٤٢٥، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٩،

٤٤٧، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٨٧، ٥٠١،

٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٧، ٥٤٢، ٥٤٣، ٦١٨،

٦٢١، ٦٢٩، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٧٩، ٦٨١،

٧١٠، ٢٠/٢، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٤٦، ٥٧،

٦٨، ٧٢، ٧٨، ٨٣، ١٠٨، ١٣٩، ١٤٨،

١٥٥، ١٦٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٩٥، ١٩٦،

٢٠٧، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٧٤، ٣٢٩، ٣٣٣،

٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٦٥،

٣٧٠، ٣٨١، ٣٨٥، ٤٠٠، ٤١٣، ٤٢٣،

٤٣٥، ٤٣٧، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٦٣،

٤٧٠، ٤٧٧، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٥٢، ٦١٧،

٦٤٨، ٦٤٩، ٦٧٢، ٧٥٤.

عطاء بن أبي الأسود الدؤلي : ٥/١.

عطية (أبو جرير الشاعر) : ٢٤٧/١،

٢٤٨.

ابن عطية

عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم بن

غالب بن عطية الغرناطي، أبو محمد، كان

علماء النحو واللغة، له الإعراب في أسرار

الحركات في الإعراب، وغير ذلك. توفي

سنة ٦٤٤ هـ. (بغية الوعاة ١/٥١٠) :

٣٤١/١، ٤٣٨.

العرجي = عبد الله بن عمر العرجي.

العزمي : ١٤٢/٢ ح.

عروة* : ٣٥٩/١.

عروة بن أذينة

عروة بن يحيى «لقبه أذينة» بن مالك

ابن الحارث الليثي، شاعر غزل مقدم وهو

معدود من الفقهاء والمحدثين أيضاً، توفي نحو

سنة ١٣٠ هـ. (الأعلام ٤/٢٢٧) :

٥٨٠/٢.

عروة بن حزام

عروة بن حزام بن مهاجر الضنبي، من

بني عذرة، شاعر من متمي العرب، كان

يجب ابنة عم له اسمها عفراء ويهيم بها، ولم

يستطع الزواج منها، فقضى ومات حباً سنة

٣٠ هـ. (الأعلام ٤/٢٢٦) : ٥١٥/٢ ح.

عروة بن الورد

ابن زيد العبسي، من غطفان، شاعر

جاهلي، كان يلقب بعروة الصعاليك. توفي

نحو سنة ٣٠ ق. هـ. (الأعلام ٤/٢٢٧) :

٤٠٦/١، ٦٤/٢.

أبو عروة : ٢٥٢/٢.

عز الدين ابن جماعة : ١٩/١.

عزة : ٣٦١/١، ٣٧٤.

السابع الهجري ، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه . (بغية الوعاة ٣٧٠/٢) : ٤٦٩/١ ، ٤٧٧ ، ٤٩/٢ ، ٧٧ ، ٩٠ ، ٢٣٩ ، ٤٣٦ ، ٥٨٦ .

علقمة بن عبدة

علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس من بني تميم ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، كان معاصراً لامرئ القيس ، توفي نحو سنة ٢٠ ق . هـ . (الأعلام ٢٤٧/٤) : ٤٢٦/١ ح ٤٨٥ .

علقمة بن علاثة

علقمة بن علاثة بن عوف الكلابي العامري ، من الصحابة ، من بني عامر بن صعصعة ، أسلم وارتد ، ثم عاد إلى الإسلام توفي نحو سنة ٢٠ هـ . (الأعلام ٢٤٧/٤) : ٧٣٦/٢ .

علي بن الحسين بن علي

أبو الحسن ، زين العابدين علي بن الحسين بن علي ، رابع الأئمة الاثني عشر عند الإمامية ، وكان يضرب به المثل في الحلم والورع . توفي سنة ٩٤ هـ . (الأعلام ٢٧٧/٤) : ١٣٢/١ ، ٤٢٨ ، ٦٤٠ . أبو علي الرندي : ٤٢٢/١ ، ٥١٠ .

علي بن أبي طالب ؑ

ابن عبد المطلب الهاشمي القرشي ، أبو الحسن ، رابع الخلفاء الراشدين ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، ابن عم النبي ﷺ

فقيهاً جليلاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير ، وله تفسير القرآن العظيم . توفي سنة ٥٤٢ هـ . (بغية الوعاة ٧٣/٢) : ١٠٣/٢ .

ابن عقيل

عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد القرشي الهاشمي ، بهاء الدين بن عقيل ، من أئمة النحلة ، له شرح ألفية ابن مالك . توفي سنة ٧٦٩ هـ . (الأعلام ٩٦/٤) : ١٩٣/١ ، ٣١٤ ، ٣٣٨ ، ٤٩٩ ، ٥٨١ . ٥٢٩ ، ٤٣٨ ، ١٣٤ ، ٨٥/٢ .

أم عقيل بن أبي طالب : ٢٥١/١ .

أبو العلاء إدريس

إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي ، نحوي ، أديب ، مقرر . توفي سنة ٦٤٧ هـ . (بغية الوعاة ٤٣٦/١) : ٣٧٨/١ .

أبو العلاء المعري

أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري ، شاعر ، فيلسوف ، ولد ومات في معرة النعمان ، أصيب بالعمى في الرابعة من عمره ، وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة . توفي سنة ٤٤٩ هـ . (الأعلام ١٥٧/١) : ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ ، ٧٤٠ .

علياء بن أرقم : ٣٣٣/١ ، ٣٣٤ ح .

ابن العليج

أبو عبد الله ، ضياء الدين محمد بن العليج الإشبيلي ، من نخبة الأندلس في القرن

عمر بن الخطاب ؓ

عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ، ثاني الخلفاء الراشدين ، أول من لقب بأمر المؤمنين ، يضرب بعدله المثل ، وهو أحد العزمين الذين أعز الله بهم الإسلام ، لقبه النبي ﷺ بالفاروق ، كان يقضي على عهد رسول الله ﷺ ، كان أبيض عجلي اللون . توفي سنة ٢٣ هـ . (الأعلام ٤٥/٥) : ١١٢/١ ، ١٣٣ ، ١٨٧ ، ٢٤٩ ، ٣٢٨ ، ٤١٥ . ١٤٧/٢ ، ١٤٨ ، ١٨٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٥ ، ٢٩١ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٩٥ ، ٥٢٥ .

عمر بن أبي ربيعة

عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، أبو الخطاب ، أرق شعراء عصره ، من طبقة جرير والفرزدق ، توفي سنة ٩٣ هـ . (انظر الأعلام ٥٢/٥) : ١١٢/١ ، ٢٧١ ، ٣٨٤ ، ٣٨١ ، ٧٢٧ ، ٥٥/٢ ح ، ١٧٢ ، ٤٥٢ ، ٦٨٨ ح .

عمر بن عبد العزيز ؓ

عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي ، أبو حفص ، الخليفة الصالح ، والملك العادل ، قيل له خامس الخلفاء الراشدين ، هو الذي منع سب الإمام علي ؓ على المنابر ، توفي سنة ١٠١ هـ . (الأعلام ٥٠/٥) : ٢٨٩/١ ، ٤١٥ ، ١٠٢/٢ ، ٢٠٦ ، ٢١٨ ، ٢٤٦ ، ٣٦٨ .

وصهره ، كان أول الناس إسلامًا بعد خديجة أم المؤمنين ، توفي سنة ٤٠ هـ . (الأعلام ٢٩٥/٤) : ٥/١ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٦٦٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٦٣/٢ ، ٦٥ .

علي بن عبد الله الكرخي

أبو الحسن ، علي بن عبد الله بن إبراهيم الكوفي المالكي النحوي ، ويُعرف بسبيويه ، توفي سنة ٦٦٧ هـ . (بغية الوعاة ١٧٠/٢) : ٢٥٤/٢ .

أبو علي الفارسي = الفارسي .

علي بن مسعود : ١٠٠/٢ ، ١٥١ ، ٦١٨ .

عمار بن ياسر

عمار بن ياسر بن عامر الكناني المنحجي العنسي القحطاني ، أبو اليقظان ، صحابي ، أحد السابقين للإسلام ، وهو أول من بنى مسجدًا في الإسلام « مسجد قباء » له ٦٢ حديثًا . توفي سنة ٣٧ هـ . (الأعلام ٣٦/٥) : ٦٥/٢ .

عمارة (؟) : ٥٩٢/٢ ح .

عمران بن حطان الخارجي

عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي ، يكنى أبو شهاب أو أبو سمالك ، رأس القعدة من الصفريفة وخطيبهم وشاعرهم . توفي سنة ٨٤ هـ . (الأعلام ٧٠/٥) : ٢٨٤/١ ح ، ٢٩٧ . ابن عمر : ٢٧٥/١ . عمر الجنبي : ٦٥٨/١ .

أبو عمر الزاهد

محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم ،
أبو عمر الزاهد المطرز الباوردي المعروف
بغلام ثعلب ، أحد أئمة اللغة المكثرين من
التصنيف ، صحب ثعلب النحوي حتى
لقب بغلام ثعلب . توفي سنة ٣٤٥ هـ .
(الأعلام ٦/٢٥٤) : ٢٧٥/١ .

عمر بن لحاء التميمي : ٢٤/٢ ح .

عمر بن هيرة الفزاري

أبو المثني ، أمير ، من الدهلة الشجعان .
توفي نحو سنة ١١٠ هـ . (الأعلام ٥/٦٩) :
٣٣٧/١ .

أبو عمرو الشيباني = الشيباني .

أبو عمرو * : ٣٦٠/١ .

أم عمرو * : ٣٧١/٢ .

عمرو بن أحرر الباهلي

أبو الخطاب ، عمرو بن أحرر بن العمرد
ابن عامر الباهلي ، شاعر مخضرم ، أسلم
وغزا في مغازي الروم ، أدرك عبد الملك بن
مروان ، له ديوان شعر . توفي نحو سنة ٦٥
هـ . (الأعلام ٥/٧٢) : ٢٨٠/١ ح ، ٣٦٦ .
عمرو بن أسد الفقعسي : ١٥٣/١ ح .

عمرو ابن الإطنابة

عمرو بن عامر بن زيد منلة ، الكعبي
الخزرجي ، شاعر جاهلي ، اشتهر بنسبته إلى
أمه « الإطنابة » بنت شهاب من بني القين .
(الأعلام ٥/٨٠) : ٣٨٥/٢ ، ٣٨٦ ح .

عمرو بن البراقة

عمرو بن الحارث النهمي ، ويعرف
بعمرو ابن براقة « وبراقة هي أمه ، وإليها
نسبته » ، كان شاعر همدان ، وله أخبار في
الجاهلية . توفي نحو ١١ هـ . (الأعلام
٥/٧٦) : ٦٦٦/١ .

عمرو بن براق الأزدي = الشنفرى .

عمرو بن جوين : ٣٩٢/٢ ح .

عمرو بن خثارم العجلي : ٤٠٣/٢ ح .

عمرو بن شرموز : ٣٢٨/١ .

عمرو بن طئي : ٣٤٦/١ ح .

عمرو بن العاص

أبو عبد الله ، عمرو بن العاص بن
وائل السهمي القرشي ، فاتح مصر ، أحد
عظماء العرب ودهاتهم وأولي الرأي والحزم
والمكينة فيهم ، له في كتب الحديث ٣٩
حديثاً ، توفي سنة ٤٣ هـ . (الأعلام ٥/٧٩) :
٦٣/١ ، ٧٣٧ .

عمرو بن امرئ القيس : ٦٨٦/١ ح .

أبو عمرو بن العلاء

زيان بن عمار التميمي المازني البصري
أبو عمرو ، و « أبو العلاء » لقب أبيه ، من
أئمة اللغة والأدب ، أحد القراء السبعة ،
كان أعلم الناس بالعربية وبالأدب والشعر
توفي نحو سنة ١٥٤ هـ . (الأعلام ٣/٤١) :
٥/١ ، ٧٤٠ ، ٢١٩/٢ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ،
٢٩٦ ، ٣٥٤ ، ٦١٧ ، ٦٨٧ ، ٦٩١ .

عمرو بن كلثوم

عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب ، من بني تغلب ، أبو الأسود ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، وهو من أصحاب المعلقات ، توفي نحو سنة ٤٠ ق . هـ . (الأعلام ٨٤/٥) : ٥٤١/٢ ، ٧١١ ح . عمرو بن مرثد : ٤٢١/١ .

عمرو بن معدي كرب

هو عمرو بن معدي كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيلي ، فارس اليمن ، شهد معركة اليرموك ، وذهبت فيها إحدى عينيه ، توفي سنة ٢١ هـ . (الأعلام ٨٦/٥) : ٢٥٠/١ ح ، ٣٨٢ ، ٥٤٨ ح ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ . ١٧٤/٢ ح .

عمرو بن ملقط

عمرو بن ثعلبة بن عتاب بن ملقط الطائي ، شاعر جاهلي ، من الفرسان . (الأعلام ٧٥/٥) : ٤٠٤/١ .

عمرو ابن هند

عمرو بن المنذر اللخمي ، ملك الحيرة في الجاهلية ، نسبتة إلى أمه هند ، كان يلقب بالخرق الثاني لإحراقه بعض بني تميم ، توفي نحو سنة ٤٥ ق . هـ . (الأعلام ٨٦/٥) : ١٦٦/٢ . عمرة بنت عجلان : ٣٣٠/١ ح .

ابن عمرو

جمال الدين ، محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرو ، إمام النحو في حلب ، أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره من تصانيفه : « شرح المفصل » . توفي سنة ٦٤٩ هـ . (بغية الوعاة ٢٣١/١) : ١٩٠/١ . ٤٧٨ ، ٦٥٨ ، ١١٧/٢ ، ٢٨٣ .

عميرة بن جابر الخنفي

الغنبر بن عمرو بن تميم : ٣٣٥/٢ .

عنيسة الفيل

عنيسة بن أبي سفيان ، أمير ، كان أخوه معاوية بن أبي سفيان يوليه ويعتمد عليه ، وآخر ما تولاه إمرة مكة ، توفي بالطائف نحو سنة ٥٠ هـ . (الأعلام ٩١/٥) : ٥/١ .

عنزة العبسي

عنزة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، من شعراء الطبقة الأولى ، يوصف بالحلم على شدة بطشه ، توفي نحو سنة ٢٢ ق . هـ . (الأعلام ٩١/٥) : ١٦٧/١ ح ، ٣٧٩ ، ٦١٣ ، ١٧/٢ ، ٢٥٣ ح ، ٢٨٤ ، ٥٠٦ .

عنزة بن عروس

عنزة (صاحبة امرئ القيس) : ٣٠/١ . ٣٥٢/٢ .

الفزاري ، كان من الأعراب الجفأة ، وهو من المؤلفلة قلوبهم ، أسلم بعد الفتح . (الروض الأنف ٣/٢٧٦) : ١٣٠/٢ ، ٥٨٠ .

غ -

غاضرة (جارية أم البنين) : ٢٨٩/١ .
أبو الغريب النصري : ٢٤١/٢ ح .

غزالة

امراة شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني الحروري ، من شهيرات النساء في الشجاعة والفروسية ، توفيت سنة ٧٧ هـ . (الأعلام ١١٨/٥) : ٣٥٣/٢ .

الغزنوي : ٧٣/١ .

غسان بن ويلة : ١٥٧/١ .

غطفان بن سعد بن قيس : ٣٣٠/٢ .

الغطمش الضبي : ٤٢٢/٢ .

غنم بن ثعلب بن وائل : ٧١٤/١ ، ٧١٥ .

غياث بن غوث التغلبي = الأخطل .

ف -

فائد بن المنذر القشيري : ٥١٧/١ .

الفارسي

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل ، أحد الأئمة في علم العربية ، وكان متهمًا بالاعتزال ، وله شعر قليل ، وله كتب كثيرة منها : التذكرة ، وجواهر النحو . توفي سنة ٣٧٧ هـ . (الأعلام ١٧٩/٢) : ٥/١ ،

العوام بن عقبة

العوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، شاعر مجيد من أهل الحجاز . (الأعلام ٩٣/٥) : ٣٨٧/١ .

عوف بن الخرع : ٣٠٧/٢ ح .

عوف القوافي : ٢٩٨/٢ ح .

عياض

عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبي ، أبو الفضل ، قاضي ، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته . توفي سنة ٥٤٤ هـ . (الأعلام ٩٩/٥) : ٣٠١/١ .

عيسى بن عمر

عيسى بن عمر الثقفي ، بالولاء ، أبو سليمان ، من أئمة اللغة ، وهو شيخ الخليل وسيبويه ، وهو أول من هذب النحو ورتبه ، توفي سنة ١٤٩ هـ . (الأعلام ١٠٦/٥) : ٥/١ ، ٢٢٢/٢ ، ٢٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٥٤ ، ٦٣٣ .

العيني

بدر الدين العيني ، محمود بن أحمد بن موسى ، من كبار نحويين عصره . توفي سنة ٨٥٥ هـ . (بغية الوعاة ٢/٢٧٥) : ٣٦/١ ، ١٦٤ ، ٢٠١ ، ٢٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٦٧ ، ٤٠١ ، ٤١٧ ، ٤٣٨ ، ٦٦١ ، ٧١٥ ، ٩٨/٢ . ١٨٥ ، ٢١٧ ، ٣٠٤ ، ٥٢٣ .

عينه بن حصن

أبو مالك ، عينه بن حصن بن حذيفة

سنة أشهر، وهي أول من جعل له النعش
في الإسلام، ولها ١٨ حديثاً. توفيت سنة
١١ هـ. (الأعلام ١٣٢/٥) : ٥٦٨/١ .

فاطمة (صاحبة امرئ القيس) : ٢/٢٦٤، ٣٥٢ .
أبو الفتح = ابن جني .
أبو الفتح الهمداني : ٨٢/١ .
ابن الفخار

محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن
الفخار الجذامي، نحوي عالم باللغة، له
شرح مشكلات سيويه . توفي سنة ٧٢٣
هـ. (الأعلام ٢٨٤/٦) : ٣٤٩/١ .

الفخر الرازي

فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن
الحسين بن الحسن، إمام وفقيه في العلوم
العقلية والشريعة، وله مصنفات كثيرة
منها: «الآيات البينات، إبطال القياس»
توفي سنة ٦٠٦ هـ. (طبقات الشافعية
٣٩٦/١) : ١٥/١، ١٨، ٤٧، ٨١، ١٢٧
١٣٢، ١٨٨، ١١٠/٢، ١٥٢، ٢١٦، ٢٢٠،
٢٧٤، ٣٥٣، ٤١٩ .

فدكي بن أعبد المنقري : ٦٢٥/٢ .

الفراء

يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور
الدليمي، أبو زكرياء، إمام الكوفيين
وأعلمهم بالنحو واللغة، كان يقال للفراء :
أمير المؤمنين في النحو . توفي سنة ٢٠٧ هـ .
(الأعلام ١٤٥/٨) : ١/١، ١٧، ٣٤، ٦٦ .

١٣، ٣٤، ٦٠، ٦٦، ١٠٤، ١١٧، ١٤٨،
١٥٧، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٣، ١٩٠، ٢٠٣،
٢٠٦، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٣،
٢٥٨، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٥،
٢٩٨، ٣١٠، ٣٢٩، ٣٣٩، ٣٤٢، ٤١١،
٤٢٧، ٤٣٢، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٥٥، ٤٧٨،
٤٧٩، ٤٨٠، ٤٩٢، ٥١٠، ٥٢٩، ٥٣٠،
٥٣١، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤١، ٥٥٧،
٥٦٥، ٥٧٥، ٥٨٩، ٥٩٨، ٦٠٣، ٦٢٩،
٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤٧، ٦٥٠، ٦٥٨، ٦٦١،
٦٦٢، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٧٩، ٧٠٠، ٧٠٦،
٧١٢، ٧١٣، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٣١ .

٦/٢، ٥٢، ٦٣، ٦٦، ٦٨، ٧٩، ٨٠،
٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٩٠، ١٣٥، ١٤٥،
١٤٨، ١٥٤، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٨، ١٩٣،
٢١١، ٢١٢، ٢١٥، ٢٣٣، ٢٩٤، ٣٠٨،
٣١٠، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤١، ٣٥٢،
٣٦٧، ٣٨٢، ٣٩٨، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٥٠،
٤٧٤، ٤٨٤، ٤٩٣، ٥٢٧، ٥٣٨، ٥٤٥،
٥٧٢، ٥٨٤، ٦٣١، ٦٤٤، ٦٧٣، ٦٧٧،
٦٨٤، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٩٤، ٧١١، ٧٣٥،
٧٣٨، ٧٤٢، ٧٥٣ .

فاطمة (رض)

فاطمة بنت رسول الله ﷺ، الهاشمية
القرشية، وأمها خديجة بنت خويلد، وهي
زوجة الإمام علي ﷺ وأم السبطين الحسن
والحسين ﷺ، عاشت بعد أبيها النبي ﷺ

عظيم الأثر في اللغة، يقال: «لولا شعر
الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب»، توفي
سنة ١١٠ هـ. (الأعلام ٩٣/٨): ٣٢/١،
٤٦ ح، ٨٤ ح، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١٥١،
١٥٢، ١٧٠، ٢١٤ ح، ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٤٨،
٢٥٢، ٢٥٣ ح، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٤،
٢٨١، ٣١٦ ح، ٣٣٧، ٣٤٩ ح، ٣٨٨ ح،
٤٠٢، ٤٢٨، ٤٣٤، ٤٦٦، ٤٦٠، ٦٦٢،
٦٨٣، ٧٠١، ٧٠٩، ٧٢٥، ٧٥٥/٢ ح، ٩٦،
١٥٩، ٢٠١، ٢٥٨، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٧٧ ح،
٣٩٤، ٤٥٤، ٤٧٥، ٤٧٦ ح، ٥٤٧، ٥٥٤،
٥٩٢ ح، ٦٨٧.

الفضل بن عباس بن عتبة

الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي
لهب، من قريش، شاعر من فصحاء بني
هاشم، كان معاصراً للفرزدق والأحوص،
توفي ٩٥ هـ. (الأعلام ١٥٠/٥): ٧٥٣/٢.

أبو فقفس الأسدي

أحد الأعراب الفصحاء الذين وافقوا
الكسائي في المسألة الزنوبرية التي جرت
بينه وبين سيبويه، وهو من الفصحاء الذين
أخذت عنهم اللغة. (الإنصاف ٧٠٣/٢)،
إنباه الرواة ١١٥/٤): ٤٦٤/٢.

فقفس بن طريف بن عمرو: ١٢٦/١.

الفند الزماني

شهل بن شيان بن ربيعة بن زمان
الحنفي، من بني بكر بن وائل، شاعر

٧٥، ٧٨، ١١٨، ١٤٣، ١٤٦، ١٦١،
١٦٢، ٢٠٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٥،
٢٥٢، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٥، ٣٠٩،
٣١٠، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢١،
٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٥٨، ٣٦٨، ٤١٣،
٤٢٨، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٦٣، ٤٧٨، ٤٨٥،
٤٨٦، ٥١٤، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٥٧،
٥٥٩، ٥٦٧، ٥٨٥، ٥٩١، ٥٩٥، ٦٠٠،
٦٠٥، ٦٣١، ٦٣٤، ٦٥٢، ٦٧١، ٦٨٦،
٦٨٩، ٧٢٩، ٧٤٠، ٧٥٢/٢، ٥٩،
٦١، ٦٢، ٦٥، ٧٦، ٧٨، ٨١، ٨٢،
١٠١، ١٢٠، ١٢٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٥٠،
١٥٦، ١٦١، ١٧٤، ١٨٨، ٢١٥، ٢٢١،
٢٢٧، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٩،
٢٥٦، ٢٥٩، ٢٨٨، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩،
٣٣٧، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٧٥، ٣٨١،
٣٨٦، ٣٩٨، ٤٠١، ٤١٤، ٤١٧، ٤٣١،
٤٥١، ٤٦٢، ٤٧٤، ٤٩٥، ٥٠١، ٥٠٥،
٥٠٧، ٥٢١، ٥٢٥، ٥٣١، ٥٣٤، ٥٣٧،
٥٤٤، ٥٥٥، ٥٧٨، ٦١٧، ٦٢٣، ٦٣١،
٦٦١، ٦٦٦، ٦٩٠، ٧١٨، ٧٤٨، ٧٥٣،
٧٥٧، ٧٦٠.

أبو الفرج الأصفهاني = الأصفهاني.

أبو الفرج بن سهيل: ٢٨٥/١.

الفرزدق

همام بن غالب بن صعصعة التميمي
الدارمي، أبو فراس، شاعر من النبلاء،

قريب الموضح = أحمد بن عبد الرحمن .

قصي بن كلاب : ٦٧٧/٢ ح .

قصير : ٢٧٩/١ .

ابن القطاع

أبو القاسم ، علي بن جعفر بن محمد

ابن عبد الله بن الحسين الصقلي ، عالم

بالأدب واللغة ، له كتاب الأفعال ، وأبنية

الأسماء . توفي سنة ٥١٤ هـ . (بغية الوعاة

١٥٣/٢) : ٤٩٦/١ ، ٩٣/٢ ، ٤٦٧ ، ٥٧٠ .

القطامي

عمير بن أشيم بن عمرو بن عباد من

بني جشم بن بكر ، أبو سعيد التغلبي ،

شاعر غزل فحل ، كان من نصارى تغلب في

العراق وأسلم ، توفي سنة ١٣٠ هـ .

(الأعلام ٨٨/٥) : ٧١٢/١ ، ٧/٢ ، ٨ ،

٥٣٥ ، ٣٢٥ .

قطرب

محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو علي ،

الشهير بـ قطرب ، نحوي عالم بالأدب واللغة

وهو أول من وضع المثلث في اللغة ،

وقطرب لقب دعه به أستاذه سيبويه فلزمه .

توفي سنة ٢٠٦ هـ . (الأعلام ٩٥/٧) :

٣٣/١ ، ٣١٠ ، ٤٣٧ ، ٧٤٠ ، ١٥٦/٢ ،

١٨٣ ، ٤٦٦ ، ٥١٧ ، ٦٣٠ .

قطري بن الفجاءة

قطري « أبو نعام » ابن الفجاءة ، واسمه

جعونة بن مازن بن يزيد الكناني المازني

جاهلي كان سيد بكر في زمانه ، سمي الفند

لعظم خلقتة ، توفي نحو ٧٦ ق . هـ .

(الأعلام ١٧٩/٣) : ٣٤٣/١ ح ، ٥٦٠ .

فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان : ٢٧٨/١ .

ق

أم القاسم : ٢٩٩/١ .

القالبي

إسماعيل بن القاسم بن عيذون البغدادي .

توفي سنة ٣٥٦ هـ . (بغية الوعاة ٤٥٣/١) :

٧١/٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ، ٧١٤ .

ابن قتيبة

أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة

الدينوري أبو جعفر ، قاض ، من أهل بغداد

ولي القضاء بمصر سنة ٣٢١ هـ ، توفي بمصر

سنة ٣٢٢ هـ . (الأعلام ١٥٦/١) : ٢٦٥/١

٦٤٧ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٣٣٤/٢ ، ٤٧٧ .

القتبي = ابن قتيبة .

قتيلة بنت النضر

قتيلة بنت النضر بن الحارث بن علقمة

من بني عبد الدار ، من قريش ، شاعرة من

الطبقة الأولى في النساء ، أدركت الجاهلية

والإسلام ، أسلمت بعد مقتل أبيها النضر

في وقعة بدر . توفيت نحو سنة ٢٠ هـ .

(الأعلام ١٩٠/٥) : ٤١٦/٢ .

قحيف العامري : ٦٥٠/١ ، ٦٥١ ح .

قرن بن رذمان بن ناجية بن مراد : ١٢٤/١ .

ل

الكاتي

حسام الدين حسن الكاتي . توفي سنة ٧٦٠ هـ . (كشف الظنون ١/٢٠٦) :

٥٩٠/٢ .

كامل الثقفي : ٥١٥/٢ ح .

أبو كبير الهذلي

عامر بن الحليس الهذلي ، من بني سهل ابن هذيل ، شاعر فحل من شعراء الحماسة ، قيل أدرك الإسلام وأسلم . (الأعلام ٣/٢٥٠) : ٥٠٧/١ ، ٥٠٨ ح ، ٦٨٠ .

كثير عزة

كثير بن عبد الرحمن بن عبد الأسود بن عامر الخزاعي ، أبو صخر ، شاعر مقيم مشهور ، كان مفرط القصر ، دميماً ، في نفسه شحم وترفع ، يقال له كثير عزة نسبة إلى حبيته عزة . توفي سنة ١٠٥ هـ . (الأعلام ٥/٢١٩) : ١٥٣/١ ح ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٦١ ، ٣٧٤ ، ٤٨٠ ، ٥٨٤ . ١٦٣/٢ ح ، ٣٦٧ ، ٥٠١ .

الكذاب الحرمازي : ٢١٧/٢ ح .

الكسائي

علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ، بالولاء ، أبو الحسن الكسائي ، إمام في اللغة والنحو والقراءة ، وهو مؤدب الرشيد

التميمي ، من رؤساء الخوارج وأبطالهم ، من أهل قطر ، توفي سنة ٧٨ هـ . (الأعلام ٥/٢٠٠) : ٣٩٨/١ ، ٣٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٨٧ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ح .

القلاخ بن حزن

هو القلاخ بن حزن بن منقر بن عبيد ابن الحارث ، كان شريفاً راجزاً . (الاشتقاق ٢٥٠) : ١٤/٢ .

ابن قنان : ٢٤٥/٢ ح .

أبو قيس بن الأسلت : ١٣/١ ح .

قيس بن الخطيم : ٦٣٢/١ ح ، ٦٨٦ ح .

قيس بن ذريح : ١٣٦/٢ ح .

أبو قيس بن رفاعه : ١٣/١ ح .

قيس بن زهير

قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي ، أمير عبس ودايتها ، كان يلقب بقيس الرأي لجودة رأيه ، يكنى أبا هند ، توفي سنة ١٠ هـ . (الأعلام ٥/٢٠٦) : ٨٧/١ .

قيس بن عاصم : ٢٧٩/٢ ح .

قيس بن مسعود اليشكري : ١٨٤/١ .

قيس بن معدي كرب

قيس بن معدي كرب بن معاوية بن جبلة الكندي ، من قحطان ، ملك جاهلي يمني . توفي نحو سنة ٢٠ ق . هـ . (الأعلام ٥/٢٠٨) : ٤٠٨/١ .

قيس بن الملوح = مجنون ليلى .

كعب بن سعد الغنوي

كعب بن سعد بن عمرو الغنوي ،
شاعر جاهلي من بني غني ، حلو الديباجة ،
أشهر شعره « بائيته » في رثاء أخيه الذي
قتل في حرب ذي قار ، توفي نحو سنة ١٠
ق . هـ . (الأعلام ٢٢٧/٥) : ١٩١/١ ح .
كعب بن مالك : ٥٠٠/١ ح . ٤٠٦/٢ .

كعب بن مامة

كعب بن مامة بن عمرو بن ثعلبة
الإيادي ، أبو دؤاد ، جاهلي ، كريم ، يضرب
به المثل في حسن الجوار : « جار كجار أبي
دؤاد » . (الأعلام ٢٢٩/٥) : ٢١٨/٢ .

كعب بن معدان : ٩/١ .

كلب بن وبرة : ٦٤٢/١ .

الكلبي

محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن
الحارث الكلبي ، وهو من كلب بن وبرة من
قضاة ، أبو النضر ، نسابة ، راوية ، عالم
بالتفسير والأخبار وأيام العرب ، صنف
كتاباً في تفسير القرآن ، وهو ضعيف
الحديث . توفي سنة ١٤٦ هـ . (الأعلام
١٣٣/٦) : ٢٧٥/١ .

أم كلثوم (بنت النبي ﷺ) : ١٣٢/١ .

كلعبة اليربوعي : ٢٨٤/١ .

كليب بن يربوع : ١٥٢/١ ، ٤٦٦ .

الكمال الأنصاري : ٣٥٠/١ .

الكمال الدميري : ١٣٨/١ .

العباسي ، توفي سنة ١٨٩ هـ . (الأعلام

٢٨٣/٤) : ١٠٩ ، ١٥٨ ، ٩ ، ٥/١ ، ١٦٩ ،

١٧٥ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٣٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ،

٢٨٧ ، ٢٩٦ ، ٣٠٦ ، ٣١٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ،

٣٢٣ ، ٣٨٢ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ،

٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٥٧ ، ٤٨٥ ،

٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٣٣ ، ٥٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٥٤ ،

٥٦٥ ، ٥٦٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩١ ، ٦٢٨ ، ٦٤٠ ،

٦٥١ ، ٦٥٨ ، ٦٨٠ ، ٦٩٩ ، ٧١٥ ، ٧٢٩ ،

٧٣٤ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ١٢/٢ .

٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٩٢ ،

١٩٣ ، ١٩٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ،

٢٩١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٧٠ ، ٣٨٣ ،

٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٩٥ ، ٤٣١ ، ٤٥١ ، ٤٦٦ ،

٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ،

٥٠٨ ، ٦١٧ ، ٦٣١ ، ٦٥٢ ، ٦٦١ ، ٦٦٦ ،

٦٨٠ ، ٧٢٠ ، ٧٣٢ ، ٧٦٣ .

كعب بن أرقم : ٣٣٣/١ ح .

كعب بن زهير

كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ،
أبو المضرب ، شاعر عالي الطبقة ، كان ممن
اشتهر في الجاهلية ، لما ظهر الإسلام هجا
النبي ﷺ ، فأهدر دمه ، فجاءه كعب مستأمنًا
وقد أسلم ، وأنشده لاميته المشهورة التي
مطلعها « بانت سعاد » ، توفي سنة ٢٦ هـ .
(الأعلام ٢٢٦/٥) : ١٧٦/١ ، ٣٣٠ ح ،
٣٧٥ .

— ل —

ليد

ليد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل
العامري، من الشعراء الفرسان الأشراف
في الجاهلية، أدرك الإسلام، ويعد من
الصحابية، وترك الشعر فلم يقل في
الإسلام إلا بيتاً واحداً، توفي سنة ٤١ هـ.
(الأعلام ٢٤٠/٥) : ٢١/١، ١٠٨، ح،
١٤٦، ١٦٤، ٢٠٥، ح، ٣٦٢، ٣٧١،
٤٠١، ٤٢٣، ٤٢٤، ح، ٥٦٥، ٥٧٩،
٩/٢، ١٥٥، ٢٤٠، ٢٥٨، ٣٩٩، ح.
لجيم بن صعب : ٣٤٦/٢، ٣٤٧، ح.

الليحاني

أبو الحسن الليحاني، علي بن المبارك،
أخذ عن الكسائي، له النوادر المشهورة.
(بغية الوعاة ١٨٥/٢) : ١/١، ٦٢/٢، ٥٤٨.
الليخمي = ابن هشام الليخمي.

اللعين المنقري

منازل بن زمعة التميمي المنقري، أبو
أكيدر، شاعر هجاء، سمعه عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ينشد شعراً والناس يصلون فقال : من
هذا اللعين ؟ فعلق به لقباً، توفي نحو سنة
٧٥ هـ. (الأعلام ٢٨٩/٧) : ١/١، ٢٥٦، ح،
٣٦٩، ح.

لغة الأصفهاني

الحسن بن عبد الله، أبو علي، المعروف

الكميت بن ثعلبة : ٣٠٦/٢، ح.

الكميت بن زيد

الكميت بن زيد بن خنيس الأسلي،
أبو المستهل، شاعر الهاشمين، اشتهر في
العصر الأموي، وكان كثير الشعر، وكان
علماً بأدب العرب ولغاتها، توفي سنة ١٢٦
هـ. (الأعلام ٢٣٣/٥) : ٢١٥/١، ٣٧٧،
٣٨٣، ٥٤٩.

الكميت بن معروف : ٣٠٦/٢، ح،
٤١٤، ح.

كنزة أم شملة : ٨٨/٢، ح.

الكواشي

أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع،
موفق الدين الكواشي الموصللي، فقيه شافعي
برع في العربية والقراءات والتفسير. توفي
سنة ٦٨٠ هـ. (بغية الوعاة ٤٠١/١) :
١٩٥/٢.

ابن كيسان

محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن،
عالم بالعربية نحواً ولغةً، أخذ عن المبرد
وثعلب، من كتبه : المهذب في النحو. توفي
سنة ٢٩٩ هـ. (الأعلام ٣٠٨/٥) : ١/١،
٩٤، ١٠٦، ١٧٩، ٢٤٥، ٣٠٧، ٣٣٩،
٣٤٠، ٣٧٤، ٣٨٨، ٤٠٧، ٤١٦، ٥٨٩،
٥٩٨، ٦١/٢، ٦٥، ٨٣، ٨٩، ٩٠، ١٣٣،
١٥٥، ١٧٥، ١٩٠، ٢١٧، ٢٧٠، ٤٥٧،
٤٥٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٦١٧، ٦٣١.

٥٠٠ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٥ ، ٥٦٧ ، ٥٩٨ ،
٦١٨ ، ٦٢٨ ، ٦٦/٢ ، ٦٨ ، ١٧١ ، ٢١٣ ،
٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٧١ ، ٣٣٧ ،
٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٤٨٩ ، ٥٨٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ،
٦٦٣ ، ٦٧٩ ، ٦٩١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٦ ، ٧٣٤ ،
٧٥٣ .

المالقي

أحمد بن عبد النور ، أبو جعفر النحوي ،
كان قيماً على العربية ، من تصانيفه :
« شرح الجزولية » . توفي سنة ٧٠٢ هـ .
(بغية الوعاة ١/٣٣١) : ١/٦٦٣ .

المالقي

محمد بن الحسن بن محمد المالقي ، فقيه
مالكي ، من شيوخ العربية في عصره ، له
شرح التسهيل في النحو . توفي سنة ٧٧١ هـ .
(الأعلام ٦/٨٧) : ١/٦٦٣ .

الإمام مالك

مالك بن أنس بن مالك الأصبجي ، أبو
عبد الله ، إمام دار الهجرة ، أحد الأئمة
الأربعة ، له الموطأ وغيره . توفي سنة ١٧٩ هـ .
(الأعلام ٥/٢٥٧) : ١/٦٧٦ ، ٤٧٦ ،
٥٨٨ . ٢/٧٠٥ .

ابن مالك (الناظم)

محمد بن عبد الله بن مالك ، العلامة
جمال الدين أبو عبد الله الطائي ، الجياني ،
الشافعي ، النحوي ، إمام النحلة وحفاظ
اللغة ، وسمي بالناظم لأنه صاحب الألفية

بلغلة ولكنة ، الأصفهاني ، من أئمة النحو
واللغة ، له كتاب الرد على الشعراء ونقض
علل النحو . توفي سنة ٣١٠ هـ . (معجم
الأدباء ٢/٥٠٢) : ٢/٥٣٥ .

لقيط : ٢/٢٥٢ ح .

لميس * : ١/٣٢٥ .

أبو هب : ٢/٨٦ .

ليلي * : ١/٤١٤ ، ٧٠٢ .

ليلي (صاحبة المجنون) : ٢/٤١٧ ، ٤١٨ ،
٤٣٢ .

ليلي الأخيلية

ليلي بنت عبد الله بن الرحال بن شداد
ابن كعب الأخيلية ، من بني عامر بن
صعصة ، شاعرة فصيحة ذكية جميلة ،
اشتهرت بأخبارها مع توبة بن الحمير ،
توفيت نحو سنة ٨٠ هـ . (الأعلام ٥/٢٤٩) :
١/١٥٣ ح ، ٢٥٤ ، ٦٤٤ ح .

م

ماء السماء (ماوية بنت عوف) : ١/١٣٣ .

المازني

بكر بن محمد بن حبيب بن بقية ، أبو
عثمان ، من مازن شيبان ، أحد الأئمة في
النحو ، له تصانيف منها كتاب ما تلحن به
العامة . توفي سنة ٢٤٩ هـ . (معجم الأدباء
٢/٢٨٠) : ١/٥٩٩ ، ١٠٥ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ،
٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٥ ، ٤٤٩ ، ٤٩٥ ،

٤٧٣ - ٤٦٨ ، ٤٦٦ ، ٤٦٣ ، ٤٦٢ ، ٤٥٨ ،	في قواعد النحو . توفي سنة ٦٧٢ هـ .
٤٨٨ ، ٤٨٣ ، ٤٨١ ، ٤٨٠ ، ٤٧٧ ، ٤٧٥ ،	(الأعلام ٦ / ٢٣٣) : ١٠ / ١ ، ٨ ، ١٤ ، ١٥ ،
٥٠١ ، ٤٩٩ - ٤٩٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٣ - ٤٩٠ ،	١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ - ٣٣ ،
٥١٨ - ٥١٦ ، ٥١٣ ، ٥٠٦ ، ٥٠٤ ، ٥٠٢ ،	٣٩ - ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٧ ،
٥٣١ - ٥٢٩ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦ ، ٥٢٤ - ٥٢١ ،	٥٨ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٨٣ ،
٥٤٤ ، ٥٤٢ - ٥٤٠ ، ٥٣٨ ، ٥٣٦ - ٥٣٣ ،	٨٥ - ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٥ - ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ،
٥٥٧ ، ٥٥٥ - ٥٥٠ ، ٥٤٨ ، ٥٤٧ ، ٥٤٥ ،	١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٠ - ١١٣ ، ١١٧ ،
٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٦٥ ، ٥٦٣ ، ٥٦٢ ، ٥٥٩ ،	١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣١ ،
٥٨٥ ، ٥٨٣ - ٥٨١ ، ٥٧٨ ، ٥٧٣ ، ٥٧٠ ،	١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٤ - ١٤٧ ، ١٥١ ،
٦٠٢ - ٥٩٩ ، ٥٩٧ ، ٥٩٥ ، ٥٩٢ - ٥٨٦ ،	١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٩ - ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٦٩ - ١٧١ ،
٦١٦ ، ٦١٥ ، ٦١٣ - ٦١١ ، ٦٠٨ - ٦٠٦ ،	١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ،
٦٣٥ ، ٦٣٣ ، ٦٢٨ ، ٦٢٣ - ٦٢١ ، ٦١٨ ،	١٨٥ - ١٨٩ ، ١٩٣ - ١٩٦ ، ١٩٨ - ٢٠٢ ،
٦٥٢ ، ٦٥٠ - ٦٤٤ ، ٦٤٢ ، ٦٤١ ، ٦٣٦ ،	٢٠٦ - ٢١٦ ، ٢١٨ - ٢٢١ ، ٢٢٣ - ٢٢٧ ،
٦٦٥ ، ٦٦١ ، ٦٥٩ ، ٦٥٧ - ٦٥٥ ، ٦٥٣ ،	٢٢٩ - ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ،
٦٨١ ، ٦٧٩ ، ٦٧٧ - ٦٧٤ ، ٦٧٢ - ٦٧٠ ،	٢٤٥ ، ٢٤٧ - ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ،
٦٩٠ ، ٦٨٩ ، ٦٨٧ - ٦٨٥ ، ٦٨٣ ، ٦٨٢ ،	٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ،
٧٠٥ ، ٧٠٣ ، ٧٠١ - ٦٩٧ ، ٦٩٣ ، ٦٩٢ ،	٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ - ٢٩٠ ،
٧١٨ - ٧١٣ ، ٧١١ ، ٧١٠ ، ٧٠٨ ، ٧٠٦ ،	٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ،
٧٣١ ، ٧٢٩ ، ٧٢٨ ، ٧٢٥ - ٧٢٣ ، ٧٢٠ ،	٣١٤ ، ٣١٧ - ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ،
٨ ، ٦ ، ٤ / ٢ ، ٧٤١ ، ٧٣٩ ، ٧٣٨ ، ٧٣٤ ،	٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ،
٢٩ - ١٩ ، ١٧ ، ١٤ ، ١٣ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ،	٣٤٧ - ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ،
٤٨ ، ٤٧ ، ٤٤ ، ٤٢ - ٣٨ ، ٣٥ - ٣١ ،	٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٨ -
٦٦ - ٦٢ ، ٦٠ ، ٥٨ ، ٥٤ ، ٥١ ، ٥٠ ،	٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٨ - ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٩ ،
٨٥ ، ٨٤ ، ٨٢ - ٧٨ ، ٧٦ ، ٧٣ - ٧٠ ،	٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ - ٤١٢ ، ٤١٥ ،
١٠١ ، ٩٩ - ٩٧ ، ٩٥ - ٩٣ ، ٩١ - ٨٧ ،	٤١٦ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ،
١١٧ - ١١٢ ، ١١٠ ، ١٠٨ ، ١٠٦ - ١٠٢ ،	٤٣٠ - ٤٣٣ ، ٤٣٥ - ٤٣٧ ، ٤٣٩ - ٤٤٤ ،
١٣٢ ، ١٣٠ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢١ ، ١١٩ ،	٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦ ،

٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٦١١ ، ٦١٦ ،
٦١٩ - ٦٢٢ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣١ ، ٦٣٣ ،
٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤١ ، ٦٤٣ ،
٦٤٧ ، ٦٤٩ ، ٦٥١ ، ٦٥٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٢ ،
٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ،
٧٠٤ ، ٧١٣ ، ٧١٨ ، ٧٢٠ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ،
٧٢٦ ، ٧٢٨ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٤ ،
٧٣٧ ، ٧٣٩ ، ٧٤٢ ، ٧٤٤ - ٧٥١ ، ٧٥٤ ،
٧٥٥ ، ٧٦١ .

مالك (أخو نهشل بن حري) : ٦٦٦/١ .

مالك بن حنظل : ٢٦٦/٢ .

مالك بن رقية : ٦١٢/١ .

مالك بن عجلان : ٦٨٦/١ ح .

الماوردي : ١٨٢/١ .

ماوية بنت عوف بن جشم : ١٣٣/١ .

٦٢٥/٢ .

المبرد

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشمالي
الأزدي ، أبو العباس المعروف بالمبرد ، إمام
العربية في بغداد بزمه ، وأحد أئمة الأدب
والأخبار ، وله كتب كثيرة منها : الكامل ،
والمذكر والمؤنث ، والمقتضب وغيرها . توفي
سنة ٢٨٦ هـ . (الأعلام ١٤٤/٧) : ٥/١ ،
٢٥ ، ٧١ ، ٩٦ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٧٥ ،
١٧٩ ، ١٨٨ ، ١٩٨ ح ، ٢٥٢ ، ٢٦٤ ،
٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٩١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ،
٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ،

١٣٣ - ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٧ - ١٥٣ ، ١٥٠ ،
١٥٤ - ١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ،
١٧٠ - ١٧٧ ، ١٧٧ ، ١٨٠ - ١٨٧ ،
١٨٩ - ١٩٢ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ،
٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢١٨ ،
٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ - ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ،
٢٣٩ - ٢٤٥ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٣ ،
٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ - ٢٦٧ ،
٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ،
٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ،
٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ - ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ،
٣١٩ ، ٣٢٢ - ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ - ٣٣٢ ،
٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ - ٣٤٢ ، ٣٤٤ ،
٣٤٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ،
٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ،
٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ - ٣٨٨ ، ٣٩٢ ،
٣٩٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ،
٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ،
٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ - ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ،
٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٣ - ٤٥٧ ،
٤٦٠ - ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٤٧٥ - ٤٧٧ ، ٤٧٨ ،
٤٨٠ ، ٤٨٦ - ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ ، ٤٩٧ ،
٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٨ - ٥١١ ،
٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥٢٠ - ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ،
٥٢٧ - ٥٢٩ ، ٥٣١ - ٥٤٠ ، ٥٤٣ - ٥٤٦ ،
٥٤٨ ، ٥٥٠ - ٥٥٢ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢ ،
٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ - ٥٧٥ ، ٥٧٩ ،

(الأعلام ١١٩/٢ : ٤٦٧/١ . ١٦٦/٢ .

متمم بن نويرة

متمم بن نويرة بن جرة بن شداد
اليربوعي التميمي ، أبو نهشل ، شاعر
فحل صحابي ، من أشرف قومه ، كان
قصيرًا ، أعور ، توفي سنة ٣٠ هـ . (الأعلام
٢٧٤/٥ : ٧١٥/١ ح ، ٧١٦ . ١٦٨/٢ ح .

المتنبى

أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد
الصمد الجعفي الكوفي الكندي ، أبو
الطيب ، الشاعر الحكيم ، أحد مفاتخر الأدب
العربي ، ولقب بالمتنبى لأنه تنبأ في بادية
السماوة بين الكوفة والشام ؛ فتبعه كثيرون
توفي سنة ٣٥٤ هـ . (الأعلام ١٥١/١ :

٢٦٧/١ . ٢٤٩/٢ . ٥٥٣ .

المتوكل الكنائي : ٣٧٦/٢ ح .

المتوكل الليثي : ٣٧٦/٢ ح .

مجاهد

مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي ، مولى
بني مخزوم ، تابعي ، مفسر ، من أهل مكة ،
قال عنه الذهبي : « كان شيخ القراء
والمفسرين » . توفي سنة ١٠٤ هـ . (الأعلام
٢٧٨/٥ : ١٨٣/١ .

مجنون ليلي

قيس بن الملوح بن مزاحم العامري ،
شاعر غزل ، من التميميين ، لم يكن مجنونًا ،
وإنما لقب بذلك لهيامه في حب ليلى بنت

٣٥٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٤٤٠ ، ٤٤٦ ، ٤٥٧ ،

٤٦٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٨ ، ٥١٨ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ،

٥٤١ ، ٥٤٦ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ،

٥٨٣ ، ٥٨٨ ، ٥٩٨ ، ٦٠٥ ، ٦١٨ ، ٦٢٨ ،

٦٢٨ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٦ ، ٦٦١ ، ٦٧٨ ،

٦٨٤ - ٦٨٧ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧٢٩ . ٦٥/٢ .

٦٨ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٦ ،

١٠١ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٣٦ ، ١٧٧ ،

١٩٤ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ،

٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ،

٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٨٢ ، ٣٠٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ،

٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ،

٣٩٦ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٤١٢ ، ٤٢٣ ،

٤٣٦ ، ٤٥٠ ، ٤٨٤ ، ٥٠٩ ، ٥١٨ ، ٥٥٤ ،

٥٥٦ ، ٥٧٩ ، ٥٨٤ ، ٥٩٧ ، ٦٠٥ ، ٦١٢ ،

٦١٨ ، ٦٣٢ ، ٦٣٤ ، ٦٦٣ ، ٦٧٧ ، ٦٩٤ ،

٧١١ ، ٧١٣ ، ٧٣٤ ، ٧٤٧ ، ٧٥٣ .

ميرمان

محمد بن علي بن إسماعيل ، أبو بكر
العسكري ، المعروف بميرمان ، أخذ عن
المبرد والزجاج ، وأخذ عنه الفارسي
والسيرافي . توفي سنة ٣٤٥ هـ . (الأعلام
٢٧٣/٦ : ٥/١ . ٥٤٦ . ٦١٨/٢ .

المتلمس

جرير بن عبد العزى ، أو عبد المسيح بن
ضبيعة ، من ربيعة ، شاعر جاهلي ، وهو
خال طرفة بن العبد ، توفي سنة ٥٠ ق . هـ .

« الغزني »، صاحب كتاب البديع، وقال ابن هشام أنه خالف فيه أقوال النحويين. توفي سنة ٤٢١ هـ. (بغية الوعاة ١/٢٤٥):
٣١٢/١، ٥١٩، ١٠١/٢.

محمد بن المعلی الأزدي: ٦٧٩/٢.

محمد بن مناذر: ٢٨٥/١ ح.

محمد النفزي

محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن يحيى بن عباد النفزي الحميري، متصوف، باحث، أندلسي. توفي سنة ٧٩٢ هـ. (الأعلام ٥/٢٩٩): ٦٤٨/٢، ٦٤٩.

محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري

أبو بكر الكندي، وقيل: أبو عمران بن الصيرفي، ويعرف بابن الجبِّي، ويلقب بسيوي، له معرفة بالنحو والمعاني والغريب. توفي سنة ٣٥٨ هـ. (بغية الوعاة ١/٢٥٠): ٢٥٤/٢.

محمود الوراق: ٢٧٢/١ ح.

المراي

هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، أبو محمد، معروف بابن أم قاسم، مفسر، أديب، له تفسير القرآن، وشرح ألفية ابن مالك. توفي سنة ٧٤٩ هـ. (بغية الوعاة ١/٥١٧): ٢٠/١، ٣٨، ٦٤، ٦٥، ١٠٣، ٢٠٢، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٦٢، ٣١٠، ٣٣٨، ٣٨٤، ٤١٣، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٢، ٤٥٥.

سعد، توفي سنة ٦٨ هـ. (الأعلام ٥/٢٠٨):
١١٩/١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ح ١٦٨، ح ١٨٦، ح ٢٢٠، ح ٣٥٣، ٤١٤، ٤٩٧، ٥١٧، ح ٦٠١، ح ٧٠٢، ٩٢/٢، ح ١٣٦، ٢٤٦، ٤١٧، ٥١٥، ح.
المحلي = الأمين المحلي.

محمد: ٨/١، ١٠، ١٥، ٨٣، ١٨٠، ١٨٣، ٢٥٥، ٢٧٢، ٤٧٢، ٤٧٦، ٥٤٩، ٥٦٨، ٥٨٨، ٦٣٨، ٧٣٤، ٧٤٢، ٩/٢، ٥٣، ٥٧، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ١١٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٤١، ١٤٢، ١٨٢، ٢٦٩، ٢٧٧، ٣٠٠، ٣٨٤، ٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٩٦، ٥٢٢، ٧٤٢، ٧٠٤.

محمد (ابن الحجاج): ١٥٩/٢.

محمد (أخو الحجاج): ١٥٩/٢.

محمد بن بشير: ٣٩٣/١ ح.

محمد بن بلح بن خضير: ٧٦٦/٢.

محمد بن حازم الباهلي: ٢٧٢/١ ح.

محمد بن حبيب: ٦٠٠/٢.

محمد بن عبد العزيز الأصفهاني

أبو نصر التيمي، القاضي، ويُعرف بسيوي، عالم باللغة والنحو. ولم يُعرف تاريخ وفاته. (بغية الوعاة ١/١٦١):
٢٥٤/٢.

محمد بن مسعود الزكي

ابن الزكي، محمد بن مسعود الزكي، أو

أبو مروان النحوي

عبد الملك بن طريف الأندلسي، نحوي، لغوي، له كتاب حسن في الأفعال. توفي نحو سنة ٤٠٠ هـ. (بغية الوعاة ١١١/٢): ٢٧٧/١. ١٦٦/٢.

مروان بن الحكم

مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، هو أول من ملك من بني الحكم بن أبي العاص، وإليه ينسب بنو مروان دولتهم المروانية، توفي سنة ٦٥ هـ. (الأعلام ٢٠٧/٧): ٦٧٦/٢. ٤٤٩، ٣٤٩/١.

مزاحم بن الحارث

مزاحم العقيلي أو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث، شاعر غزل بدوي، كان في زمن جرير والفرزدق، توفي نحو سنة ١٢٠ هـ. (الأعلام ٢١١/٧): ٢٦٦/١، ٦٦٠. مزرد بن ضرار: ٤٠١/١ ح. مساور العبسي: ٣٠٥/٢ ح. ابن مسعود: ١٨٧/١. ٢٩١/٢. ٤٦٢.

مسكين الدارمي

ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح الدارمي التميمي، شاعر عراقي شجاع لقب بالمسكين لأبيات قال فيها: «أنا مسكين لمن أنكرني» توفي ٨٩ هـ. (الأعلام ١٦/٣): ٦١٢/١. ٢٧٩/٢ ح. مسلم بن معبد الوالي: ١٤٥/٢ ح.

٤٨٣، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٧٩، ٤٧٧، ٤٦٩
٥٣٦، ٥١٩، ٥٠٦، ٥٠٠، ٤٩٥، ٤٨٩
٥٨٧، ٥٧٥، ٥٦٨، ٥٦٤، ٥٤٤، ٥٤٣
٦٩٤، ٦٨٧، ٦٧٢، ٦٢٧، ٦١٨، ٦١١
٧١٤، ٧٢٠، ١٠/٢، ٦٠، ٦٥، ٨١،
٨٢، ١٦٣، ١٧٧، ١٨٠، ٢١٠، ٢٣٩،
٣٢٠، ٣٢٥، ٣٧٤، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٢٨
٤٣٨، ٤٥٠، ٥٢٠، ٥٢٩، ٥٣٧، ٥٥٢
٥٨٦، ٥٩٢، ٦٢٦، ٦٤١، ٦٥١، ٦٦٩
٦٧٤، ٦٩٤، ٧٠٦، ٧١٣، ٧١٨، ٧٣٤
٧٥٩، ٧٣٩.

المرار الأسدي

أبو حسان، المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي الأسدي، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية، وكان مفرط القصر. (الأعلام ١٩٩/٧): ١٥٠/٢. المرار الفقعسي: ٣٩٤/١ ح. ابن المرحل: ٦٧٨/٢. المرقش الأكبر: ١٣٠/٢. مرة بن الرواغ: ٢٥٢/٢ ح. مرة بن عاهان: ٣٠٥/٢ ح. مرة بن عداء الفقعسي: ١٥٣/١ ح.

مرة بن محكان

مرة بن محكان الربيعي السعدي التميمي، شاعر مقل، يكنى أبا الأضياف، كان سيد بني ربيع، توفي سنة ٧٠ هـ. (الأعلام ٢٠٦/٧): ٥٠٣/٢ ح.

مظهر الدين الشريف الرضي : ٢٢/١ ح .
معاذ بن مسلم الهراء : ٥/١ .
معاوية بن أبي سفيان

معاوية بن صخر بن حرب بن أمية بن
عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي ،
مؤسس الدولة الأموية في الشام ، أحد دهاة
العرب المتميزين الكبار توفي سنة ٦٠ هـ .
(الأعلام ٧/٢٦١) : ١/٦٣ ، ١٢٤ ، ١٦٥
٢٨١ ، ٧٣٧ ، ٢/٣٨٨ ، ٣٩٤ .
معدان القليل : ٥/١ .

معروف بن عبد الرحمن : ٥٢٢/٢ .
المعري = أبو العلاء المعري .
ابن معزوز

أبو الحجاج ، يوسف بن معزوز ، عالم
بالعربية ، من أهل الجزيرة الخضراء
بالأندلس ، له شرح الإيضاح للفارسي ،
وغیره . (الأعلام ٨/٢٥٤) : ١/٣٠ .
٣١٦/٢ .

ابن معط

أبو الحسين ، زين الدين الزواوي
المغربي ، يحيى بن معطي بن عبد النور ،
كان إماماً في العربية ، من تصانيفه : « شرح
أبيات سيبيويه ، الفصول » . توفي سنة ٦٢٨
هـ . (بغية الوعاة ٢/٣٤٤) : ١/١٧ ،
٢٤٢ ، ٤٣٠ ، ٢/١٣٣ .

المعلوط القريعي

المعلوط بن بلل القريعي ، والقريعي

المسيب بن علس : ٣٦٤/٢ ح .
المسيل : ١٩٥/١ .

مصعب بن الزبير

مصعب بن الزبير بن العوام بن خويلد
الأسدي القرشي ، أبو عبد الله ، أحد الولاة
الأبطال في صدر الإسلام ، توفي سنة ٧١
هـ . (الأعلام ٧/٢٤٧) : ١/١٢٢ ، ٤٠٦ .

ابن مضاء

أحمد بن عبد الرحمن ، كان من المتقدمين
في علم العربية ، وله فيها اعتناء وآراء
ومذاهب مخالفة لأهلها ، من تصانيفه :
« الرد على النحويين » . توفي سنة ٥٩٢
هـ . (الأعلام ١/١٤٦ - ١٤٧) : ١/٦٦٢ .

مضر بن قرط المازني : ١٥٣/١ ح .

مطر

اسم رجل كان من أقبح الرجال ، وكانت
امراته من أجمل النساء ، وكانت تريد فراقه
وهو لا يرضى بذلك . (العيني ٢/٢٧٩) :
١/٧٣٧ ، ٢/٢٢١ ، ٤١٠ .

المطرزي

أبو الفتح ، ناصر بن عبد السيد بن
علي ابن المطرز ، برهان الدين الخوارزمي
المطرزي ، أديب عالم باللغة ، له مصنفات
منها : « شرح المقامات ، العرب في لغة
الفقه ، المصباح في النحو » . توفي سنة ٦١٠
هـ . (الأعلام ٧/٣٤٨) : ١/٣٠٣ ، ٥٦٠ ،
٦١٠ ، ٢/٧٠٤ .

منازل بن زمعة = (اللعين المنقري) :
٣٦٩/١ .

منذر بن امرئ القيس بن النعمان :
١٣٣/١ .

منذر بن درهم الكلبي : ٢٢٢/١ ح .

المنذر بن المنذر : ٦٣٨/١ .
المنذري

عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله
المنذري ، أبو محمد ، عالم بالحديث والعربية ،
له الترغيب والترهيب . توفي سنة ٦٥٦ هـ .
(الأعلام ٣٠/٤) : ٢٨٩/١ .

منظور بن حبة : ٦٩٠/٢ ، ٦٩١ ح .

منظور بن سحيم الفقعسي : ٦٠/١ ، ١٦١ .
منقذ بن مرة : ٣٤٥/١ ح .

المهاباذي

أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير ، كان
من تلاميذ الجرجاني ، له « شرح اللمع » .
(معجم الأدباء ٢١٩/٣) : ٤٤٠/١ ، ٥٢٦/٢ .

المهدي

محمد بن عبد الله المنصور بن محمد بن
علي العباسي ، أبو عبد الله ، المهدي بالله ،
من خلفاء الدولة العباسية في العراق ، توفي
سنة ١٦٩ هـ . (الأعلام ٢٢١/٦) :
٢٢٠/١ .

المهلب بن أبي صفرة

ظالم بن سراق الأزدي العتكي ، أبو
سعيد ، أمير ، بطاش ، جواد ، قال فيه عبد

نسبة إلى قريع بن عوف بن كعب بن سعد
ابن زيد مناة بن تميم ، شاعر فحل . (شرح
أبيات المغني ١١٤/١) : ٢٤٥/١ .

معن بن أوس

معن بن أوس بن نصر بن زياد المزني ،
شاعر ، من مخضرمي الجاهلية والإسلام ،
كف بصره في أواخر أيامه ، توفي سنة ٦٤
هـ . (الأعلام ٢٧٣/٧) : ١١٨/١ ح ، ٧٢١ .
المفضل بن معشر البكري : ٣٠٩/١ ح .
المفضل النكري : ٣٠٩/١ ح .

ابن مقبل = تميم بن أبي بن مقبل .

أبو مكعت (أخو بني سعد بن مالك) :
٤٤٤/١ ح .

المكودي

أبو زيد المكودي ، عبد الرحمن بن علي
ابن صالح ، له مصنفات منها : « شرح ألفية
ابن مالك ، عملة البيان في معرفة فرائض
الأعيان » . توفي سنة ٨٠٧ هـ . (بغية
الوعاة ٨٣/٢) : ١٦/١ ، ١٦٣/٢ .
ابن ملجم : ٧٣٧/١ .

ابن ملكون

إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن
ملكون ، أبو إسحاق الإشبيلي ، أستاذ نحوي
جليل ، له « شرح الحماسة ، النكت على
التبصرة للصيمري ، وغيرها » . توفي سنة
٥٨٤ هـ . (بغية الوعاة ٤٣١/١) : ٢٨٠/١ .
٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٥٩٠ ، ٧٧/٢ ، ١٩٤ .

مية* : ٥٨٤/١ .

مية (صاحبة كثير عزة) : ١٣١/٢ .

مية (صاحبة النابغة) : ٢٩٧/٢ .

مية بنت منذر : ٧٢٣/٢ .

ميمون الأقرن : ٥/١ .

ن

النأس بن مضر بن نزار : ١٢٠/١ .

النابعة الجعدي

قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة

الجعدي العامري ، أبو ليلى ، شاعر مفلق ،

صحابي ، سمي النابغة لأنه أقام ثلاثين سنة

لا يقول الشعر ثم نبغ فقاله ، توفي نحو

سنة ٥٠ هـ . (الأعلام ٢٠٧/٥) : ٢٦٧/١

٦٣٢ . ١٩٨/٢ .

النابعة الذبياني

زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني

الغطفاني المضري ، أبو أمامة شاعر جاهلي

من الطبقة الأولى ، من أهل الحجاز ، كانت

تقصله الشعراء فتعرض عليه أشعارها ،

توفي نحو سنة ١٨ ق . هـ . (الأعلام ٥٤/٣) :

٢٧/١ ، ١٤١ ، ١٦٦ ، ٢٣٤ ، ٣١٧ ،

٣٨٧ ، ٤١٦ ، ٦٣٢ ، ٦٣٨ ، ٧٠٥ ،

٧٢٨ ح . ١٨٦/٢ ، ٢٩٧ ، ٣٤٣ ، ٣٩٣ ،

٣٩٧ ، ٤٦٦ ، ٦٩٠ .

ناظر الجيش

محمد بن يوسف بن أحمد ، محب الدين

الله بن الزبير : هذا سيد أهل العراق ، توفي
سنة ٨٣ هـ . (الأعلام ٣١٥/٧) : ٤٩٢/٢ .

المهلل

علي بن ربيعة بن مرة بن هبيرة ، من

بني جشم ، أبو ليلى ، المهلهل ، شاعر ، من

أبطال العرب في الجاهلية ، لقب مهلهل

لأنه أول من هلل نسج الشعر ، أي رققه ،

وهو خال الشاعر امرؤ القيس ، توفي نحو

سنة ١٠٠ ق . هـ . (الأعلام ٢٢٠/٤) :

٤٠١/١ . ٦٩٨/٢ . ح .

موسى بن جابر : ٤٢٧/١ ح .

أبو موسى الجزولي = الجزولي

ابن المولى محمد بن عبد الله : ٥٥٩/١ ح .

ابن ميادة

الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني

الغطفاني المضري ، أبو شرحبيل ، شاعر

رقيق ، هجاء ، اشتهر بنسبته إلى أمه

« ميادة » ، من خضرمي الدولتين الأموية

والعباسية ، توفي سنة ١٤٩ هـ . (الأعلام

٣١/٣) : ٨٤/١ ح ، ١٨٦ ح ، ٢٠٤ ،

٦٤٢ . ١١٩/٢ ح .

ميسرة (غلام السيلة خديجة) : ١١٨/١ .

ميسون الكلابية

ميسون بنت بجلل بن أنيف ، من بني

حارثة بن جناب الكلبي ، أم يزيد بن معاوية

شاعرة . توفيت سنة ٨٠ هـ . (الأعلام

٣٣٩/٧) : ٣٨٨/٢ ، ٣٨٩ ح .

بقطع لسانه . توفي نحو سنة ٤٠ هـ . (الأعلام
٢٠٧/٥) : ٢٦٠/١ .

أبو النجم العجلي

الفضل بن قدامة العجلي ، من بني بكر
ابن وائل ، من أكابر الرجاز ، نبغ في العصر
الأموي ، وهو أبلغ من العجاج في النعت ،
توفي سنة ١٣٠ هـ . (الأعلام ١٥١/٥) :
١/٦٣ ، ٩٥ ح ، ٤٣٦ ح ، ٢/٢٣٨ ، ٢٤٠ ،
٢٨٥ ، ٣٧٦ ، ٥١٠ ، ٦٣١ ، ٧٦٦ .

أبو النجم الكلابي : ٧٢٣/٢ .

النحاس

أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس
المرادي ، عالم جليل بالنحو واللغة ، له :
« شرح أبيات سيبويه ، وإعراب القرآن » .
توفي سنة ٣٣٨ هـ . (بغية الوعاة ١/٣٦٢) :
١/٢٧١ ، ٣٣٣ ، ٢/٢٣٥ ، ٢٥٨ .

ابن النحاس

محمد بن إبراهيم بن محمد ، ابن
النحاس الحلبي ، شيخ الديار المصرية في
علم اللسان . توفي سنة ٦٩٨ هـ . (الأعلام
٢٩٧/٥) : ١/٨٤ ، ٣٨٦ ، ٢/٣١٦ .
النسائي : ٢/٢٧٠ .

نصيب الأصغر

كان مولد للمهدي ، ويلقب بأبي
الحجاء ، وهو غير نصيب بن رباح . توفي
نحو سنة ١٧٥ هـ . (الأغاني ١/٢٣) :
١/٢٢٠ .

الحلبي ثم المصري ، عالم بالعربية ، من
تلاميذ أبي حيان . توفي سنة ٧٧٨ هـ .
(بغية الوعاة ١/٢٧٥) : ١/٥٤٤ ، ٢/٤٣٨ .

ابن الناظم (الشارح)

هو محمد بن محمد بن مالك الطائي
الدمشقي الشافعي ، أبو عبد الله ، بدر
الدين ، شيخ العربية وإمام أهل اللسان ،
وقدوة أرباب المعاني والبيان ، (الأعلام
٣١/٧) : ١/١٦ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ١١٨ ، ١٢١ ،
١٩٤ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٨٣ ، ٣٣٢ ،
٣٨٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٨٧ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ،
٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٢٣ ، ٥٧٣ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ،
٥٨٣ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٩١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٦ ،
٦١٢ ، ٦٢٧ ، ٦٤٢ ، ٦٧٥ ، ٦٩٤ ، ٦٩٨ ،
١٣/٢ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ١٣٦ ،
١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٧٧ ، ١٩١ ،
٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٣١١ ، ٣٢٠ ،
٣٢٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٦٨ ، ٣٩٤ ، ٤٠٤ ،
٤١٨ ، ٤٤٢ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٨٣ ، ٤٩٨ ،
٥٢١ ، ٥٥٢ ، ٥٦٣ ، ٦٤١ ، ٦٤٧ ، ٦٧١ ،
٦٧٦ ، ٦٨٥ ، ٧٠٦ ، ٧١٦ ، ٧٢١ ، ٧٢٦ ،
٧٢٨ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٦١ .

النجاشي

قيس بن عمرو بن مالك ، من بني
الحارث بن كعب ، من كهلان ، وهو غير
النجاشي ملك الحبشة ، شاعر هجاء مخضرم
اشتهر في الجاهلية والإسلام ، هلكه عمر

نصيب الأكبر

أبو محجن ، نصيب بن رباح ، مولى عبد العزيز بن مروان ، شاعر فحل ، كان عبداً أسود فاشتراه عبد العزيز بن مروان وأعتقه توفي سنة ١٠٨ هـ . (الأعلام ٣١/٨ - ٣٢) : ٢٢٠/١ .

النضر بن الحارث : ٤١٦/٢ .

النعمان بن بشير

النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة بن خلاص بن زيد بن مالك الأغر ، له صحبة بالنبي ﷺ ، وروى عنه كثيراً . توفي سنة ٦٥ هـ . (وفيات الأعيان ١١٦/١) : ٣٦٠/١ .
النعمان بن الحارث الغساني : ١٨٦/٢ .
النعمان بن المنذر : ١٢٤/١ .

أبو نعيم

أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ، حافظ ، مؤرخ ، من الثقات في الحفظ والرواية ، من مصنفاته : « حلية الأولياء وطبقات الأصفياء » . توفي سنة ٤٣ هـ . (الأعلام ١٥٧/١) : ٤٢١/٢ .

النفري = محمد النفري .

نفيح بن طارق : ٤٦٤/٢ .

النمر بن تولب

النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي ، شاعر مخضرم ، لم يمدح ولم يهج أحداً ، كان من ذوي النعمة والوجاهة ، جواداً وهاباً لِماله ، توفي نحو سنة ١٤ هـ .

(الأعلام ٤٨/٨) : ١٤١/١ ح ٤١١/٢ .

نُمير بن عامر بن صعصعة : ٣٤٦/١ .

نَهشل بن حري

نَهشل بن حري بن ضمرة الدارمي ، شاعر مخضرم ، كان من خير بيوت بني دارم ، أسلم ولم ير النبي ﷺ ، كان مع علي في وقعة صفين ، توفي نحو ٤٥ هـ . (الأعلام ٤٩/٨) : ٤٠١/١ ، ٦٦٦ .

أبو نواس

الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء ، وهو شاعر العراق في عصره ، قال عنه الإمام الشافعي ﷺ لولا مجون أبي نواس لأخذت عنه العلم ، توفي سنة ١٩٨ هـ . (الأعلام ٢٢٥/٢) : ٩٧/١ ، ١٨١ . ٩٦/٢ .

الإمام النووي : ٨/١ .

النيلي

إبراهيم بن الحسين بن عبد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي ، من شراح الكافية ؛ واسم شرحه « التحفة الوافية » . (مفتاح السعادة ١٨٦/١) : ٤٠١/١ .



هاشم

هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب ابن مرة ، من قريش ، ومن بنيه الرسول ﷺ اسمه عمرو ، وغلب عليه لقب هاشم لأنه

أول من هشم الثريد لقومه بمكة ، وهو أول
من سن الرحلتين لقريش ، توفي نحو سنة
١٢٧ ق. هـ . (الأعلام ٦٦/٨) : ٩/١ .
ابن هانئ = أبو نواس .
أبو الهجنجل : ٦٣٦/٢ ح .
هدبة بن الحشرم

أسلم سنة ٧ هـ ، روى ٥٣٧٤ حديثاً ، توفي
سنة ٥٩ هـ . (الأعلام ٣٠٨/٣) : ٥٧/٢ .
هشام : ٤٢٦/١ ، ٤٢٨ ، ٤٦٣ ، ٦٤٠ ،
٦٨٦ ، ٧٢٩ ، ١٢/٢ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ١٥٦ ،
١٩٢ ، ٣٧٠ .
ابن هشام الأنصاري (الموضح)
عبد الله بن يوسف ، المعروف بابن
هشام ، له شرح القطر ، والمغني ، وغيرهما .
توفي سنة ٧٦١ هـ . (الأعلام ١٤٧/٤) :
٣/١ ، ٥ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ ،
٢٦ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٥ ، ٥١ ، ٦١ ، ٦٢ ،
٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٥ ،
١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ،
١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ،
١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ،
١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٦ ،
٢١٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ،
٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٦٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ ،
٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ،
٢٨٩ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٢٥ ،
٣٣٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ،
٣٦٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٦ ،
٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤١١ ، ٤١٩ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠ ،
٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ،
٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ،
٤٨٠ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ ،
٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٢ .

هرم بن سنان

هرم بن سنان بن أبي حارثة المري ، من
مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان ، أحد
أجواد العرب في الجاهلية ، اشتهر بحمل
الديات عن عبس وذبيان التي بلغت ثلاثة
آلاف بعير . توفي سنة ١٥ ق. هـ . (الأعلام
٨٢/٨) : ٧٨/٢ ، ٤٠٢ ، ٧٤٠ .
ابن هرمة = إبراهيم بن محمد الهرمي .
هريرة (صاحبة الأعشى) : ٤٢٢/١ .
أبو هريرة

عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، كان
أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له ،

الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح». توفي سنة ٦٤٦ هـ. (بغية الوعاة ١/٢٦٧):
٤٣٢، ٤٠٦، ٣٧٠، ٣٣٩، ٢٨١، ٢٥٩/١، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٥٨٧، ٧٦/٢، ١٦٥، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣٤٥، ٦٨٧.

ابن هشام اللخمي

أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن هشام ابن خلف اللخمي، أندلسي، عالم بالأدب، له شرح الفصيح. توفي سنة ٥٣٧ هـ. (الأعلام ٥/٣١٨): ٢٥٨/٢، ٤٢٥.

هشام الضرير

أبو عبد الله، هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، أخذ عن الكسائي، وهو من المشهورين بصحته. له: «مختصر النحو، القياس» توفي سنة ٢٠٩ هـ. (نزهة الألبا ص ١٦٤): ٣١٣/١، ٤٥٦، ٤٨٥، ٧٦١/٢.

ابن همام السلولي

عبد الله بن همام السلولي، ابن نشيبة ابن رياح السلولي، من بني مرة بن صعصعة، شاعر إسلامي، كان يقال له العطار لحسن شعره، توفي نحو سنة ١٠٠ هـ. (الأعلام ٤/١٤٣): ٣٦٠/١، ٣٦١ ح.

همام بن مرة

همام بن مرة بن ذهل بن شيان، له شعر وأخبار في الجاهلية. (الأعلام ٨/٩٤): ٣٤٥/١ ح، ٣٤٦، ٥٨/٢ ح.

٥٠٣، ٥٠٤، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٢، ٥٢٨، ٥٣١، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٤، ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٨١، ٥٨٣، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٥، ٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٦، ٦١٧، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٥، ٦٤٢، ٦٤٤، ٦٤٦، ٦٥٠، ٦٧٣، ٦٨٢، ٦٨٨، ٧٠٠، ٧٠١، ٧١٥، ٧١٩، ٧٤٠، ٤/٢، ٧، ٨، ٤١، ٦٢، ٧٤، ٩٤، ٩٨، ١٠٦، ١٢٠، ١٣١، ١٣٩، ١٤٥، ١٥١، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٨، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٤، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣١٤، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٣، ٣٧٨، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٥، ٤١٨، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٠، ٤٦٤، ٤٧١، ٤٨٥، ٤٨٩، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٤٤، ٥٤٨، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٧٦، ٥٧٩، ٥٨٥، ٥٩٣، ٥٩٩، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٣، ٦٢٦، ٦٣٤، ٦٤٣، ٦٦٦، ٦٩٢، ٧١٠، ٧١٨، ٧٢٦، ٧٢٧.

ابن هشام الخضراوي

محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي، ويعرف بابن البرذعي، كان رأساً في العربية، له «فصل المقال في أبنية

هند* : ٢٨٤/١ ، ٢٨٥ .

هند بنت وبرة : ٦٤٢/١ .

هني بن أحمز : ٣٤٥/١ ح ، ٣٤٦ . ٥٨/٢ ح .

هيان بن بيان : ١٤٠/١ .

أبو الهيثم العقيلي

أحد فصحاء العرب . (ورد ذكره في

الارتشاف باب العدد ١/٣٦٩) : ٤٦٤/٢ .

— و —

الواثق بالله

هارون بن محمد بن هارون الرشيد

العباسي ، أبو جعفر ، من خلفاء الدولة

العباسية في العراق . توفي سنة ٢٣٢ هـ .

(تاريخ بغداد ١٤/١٥) : ٤٨٩/٢ .

الواحد

علي بن أحمد بن محمد بن علي بن

متوية ، أبو الحسن ، مفسر ، عالم بالأدب ،

نعتة الذهبي بإمام علماء التأويل . توفي سنة

٤٦٨ هـ . (الأعلام ٤/٢٥٥) : ٦٤٢/١ .

٥٣٧/٢ ✓

ورقاء الصيداي : ١٧٦/٢ .

ورقة بن نوفل

ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى ،

حكيم جاهلي من قريش . توفي نحو سنة

١٢ ق . هـ . (الأعلام ٨/١١٤) : ١١٨/١ .

٤٠٤ .

وسيم بن طارق : ٣٤٧/٢ ح .

ابن ولاد

أحمد بن محمد بن ولاد التميمي ، أبو

العباس ، نحوي مصري ، أصله من البصرة ،

له كتب منها : المقصور والممدود . توفي سنة

٣٣٢ هـ . (الأعلام ١/٢٠٧) : ٣١٣/١ ،

٥٣٠ . ٤٩٥/٢ ، ٥٠٥ .

الوليد بن عقبة

الوليد بن عقبة بن أبي معيط الأموي

القرشي ، أخو الخليفة عثمان بن عفان ؓ

لأمه ، أسلم يوم الفتح ، ولده أخوه الكوفة

ثم عزله عنها ، وكان شاعراً مطبوعاً . توفي

سنة ٦٠ هـ . (الأعلام ٩/١٤٣) : ٣٩٤/٢ .

الوليد بن يزيد

الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان

أبو العباس ، من ملوك الدولة مروانية ،

يعاب بالانهماك باللهو وسماع الغناء ، توفي

سنة ١٢٦ هـ . (الأعلام ٨/١٢٣) : ٨٥/١ .

١٨٦ ، ٨٦ .

— ي —

اليأس بن مضر : ١٢٠/١ .

يثرب بن عبيد : ٨٣/١ .

يحيى بن يعمر العدواني

يحيى بن يعمر الوشقي العدواني ، أبو

سليمان ، كان من العلماء التابعين ، أخذ

النحو عن أبي الأسود الدؤلي . توفي سنة

١٢٩ هـ . (نزهة الألبا ١٩) : ٥/١ .

النحو والنوادر . (الأعلام ١٦٣/٨) :
٥٣٦/١ .

اليسع (النبي) : ١٨٣/١ .

ابن يسعون

يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون
أبو الحجاج التجيبي الأندلسي، نحوي لغوي
له المصباح في شرح أبيات الإيضاح
للفارسي . توفي نحو سنو ٥٤٢ هـ . (معجم
المؤلفين ٣٤٢/٣) : ٣٩٨/٢ ، ٦٣٧ .
يعقوب : ٤٢٧/٢ .

يعقوب بن السكيت = ابن السكيت .

ابن يعيش

يعيش بن علي بن يعيش بن أبي
السرايا، محمد بن علي، أبو البقاء، موفق
الدين الأسدي المعروف بابن يعيش، وبابن
الصانع، من أعلم النحويين في وقته . توفي
سنة ٦٤٣ هـ . (الأعلام ٢٠٦/٨) : ٢٦/١ ،
٢٨ ، ٢٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٣٠ ، ٣٣١/٢ ،
٣٧٧ ، ٥٣٠ .

اليمني

أبو عبد الله، محمد بن الحسين اليمني،
نحوي وأديب، كان مقيمًا بمصر، وصنف
أخبار النحويين . توفي سنة ٤٠٠ هـ .
(الأعلام ٩٨/٦) : ٢٨٣/١ ، ٢٠/٢ .

اليمني

يحيى بن القاسم، عماد الدين، الفاضل
اليمني، مفسر وأديب، قرأ على مشايخ

يزيد بن الحكم : ٥٣٢/١ ح .

يزيد بن عبد الرحمن الحارثي : ٤٠٨/١ .

يزيد بن الصعق : ٧١٩/١ ح .

يزيد بن ضبة : ٥٨١/١ ح .

يزيد بن معاوية

زيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي،
ثاني ملوك الدولة الأموية في الشام توفي
سنة ٦٤ هـ . (الأعلام ١٨٩/٨) : ٧٤/١ .
٣٨٩/٢ .

يزيد بن المفرغ

يزيد بن زيد بن ربيعة الملقب بالمفرغ
الحميري، أبو عثمان، شاعر غزل، وهو
الذي وضع «سيرة تبع وأشعاره» . توفي
سنة ٦٩ هـ . (الأعلام ١٨٣/٨) : ١٦٤/١ ،
١٦٥ ، ٥٩٥ ، ٢٩٦/٢ .

يزيد بن المهلب : ٦٦٢/١ .

يزيد بن هُشَل : ٤٠١/١ .

يزيد بن الوليد

يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان
أبو خالد، من ملوك الدولة مروانية
بالشام، كانت مدة ولايته خمسة أشهر . توفي
سنة ١٢٦ هـ . (الأعلام ١٩٠/٨) :
١٠٢/٢ .

اليزيدي

يحيى بن المبارك، المعروف باليزيدي،
مقرئ، نحوي، لغوي، صاحب أبي عمرو
ابن العلاء البصري، صنف مختصرًا في

يونس بن حبيب

يونس بن حبيب الضبي، أبو عبد الرحمن، يعرف بالنحوي، علامة بالأدب، كان إمام نحة البصرة في عصره، توفي سنة ١٨٢ هـ. (الأعلام ٢٦١/٨): ٧٠/١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ١٤٨، ١٥٨، ١٥٩، ٢٦٠، ٢٦٣، ٣٣٥، ٣٤٨، ٤٠٢، ٥٠٩، ٥٨٠، ٥٨٨، ٦٤١، ٦٧١، ٦٩٨، ٧١٦. ١٥٥/٢، ١٧٥، ١٨٣، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٣٣، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٤١٥، ٤٨٣، ٤٨٦، ٥١٨، ٦٠٣، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٣٣.

اليمن، له: «تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشف». توفي سنة ٧٥٠ هـ. (الأعلام ١٦٣/٨): ٢٨٣/١، ٢٠/٢. يوسف ذو نواس: ١٩٥/٢.

أبو يوسف القاضي

يعقوب بن إبراهيم، من أهل الكوفة، صاحب أبي حنيفة رحمته الله، وكان فقيهاً عالماً حافظاً، وهو أول من دُعي بقاضي القضاة. توفي نحو سنة ١٨٢ هـ. (وفيات الأعيان ٣٧٨/٦-٣٩٠): ٥٥٤/١.

فهرس القراء

— ٤ —

الأخوين (حمزة والكسائي) : ٦٤٤/٢ ،
٦٨٦ .

الأزرق : ٣٥١/٢ ح ٧٢٠ .
ابن أبي إسحاق

عبد الله بن أبي إسحاق ، الزبائي
الحضرمي ، قارئ ، من الموالي ، من أهل
البصرة . توفي سنة ١١٧ هـ . (الأعلام
٧١/٤) : ١٧٣/١ ، ٥٤٣ ، ٧٤٠ ، ح ،
٧٤٢ .

الأعرج

عبد الرحمن بن هرمز ، أبو داود ، مولى
محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ،
قارئ ، خرج إلى الإسكندرية فأقام بها حتى
توفي سنة ١١٧ هـ . (الأعلام ٣٤٠/٣) :
١٥٨/١ ، ٤٢٩ ، ٥٩٩ ، ح ، ٦٦٥ ، ح .
١٧/٢ ح ، ١٩ ، ح ، ٢٣٠ ، ٣٠١ ، ح .

أبان : ٣٦٥/٢ ح .

إبراهيم النخعي

أبو عمران ، إبراهيم بن يزيد بن قيس
ابن الأسود النخعي ، من مذحج ، من أكابر
التابعين صلاحاً وصلق رواية وحفظاً
للحديث ، مات متخفياً من الحجاج سنة ٩٦
هـ . (الأعلام ٨٠/٢) : ٤٠٩/٢ .

أبي بن كعب

أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن
عبيد ، من بني النجار ، من الخزرج ،
صحابي أنصاري ، كان قبل الإسلام حرباً
من أخبار اليهود ، قال عنه رسول الله ﷺ :
« أقرأ أمتي أبي بن كعب » مات بالمدينة
سنة ٢١ هـ . (الأعلام ٨٢/١) : ٥١/١ ، ح ،
٥١٤ ، ٥٤٣ ، ح ، ٦٥١ ، ١٢٩/٢ ، ٣٦٩ ،
٣٩٥ .

الأعمش

سليمان بن مهران الأسدي، أصله من بلاد الري، ومنشؤه ووفاته بالكوفة، كان عالماً بالقرآن والقراءة والحديث والفرائض، توفي سنة ١٤٨ هـ. (الأعلام ١٣٥/٣):
 ١٥٨/١ ح، ١٧٣ ح، ٢٦٥ ح، ٣٣١ ح، ٦٤٠. ١٨٣/٢ ح، ٣٥١ ح، ٣٦٦ ح، ٤٠٨ ح، ٤٥٦ ح، ٤٦٠ ح، ٥١٥ ح، ٥٣٧ ح، ٧٠٥. ٧٦٢، ٧٠٧.

أنس القارئ

أبو ثمامة، أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي، الأنصاري، صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، روى عنه رجال الحديث ٢٢٨٦ حديثاً، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة، توفي سنة ٩٣ هـ. (الأعلام ٢٤/٢-٢٥): ٥١/١ ح، ٥٤٣ ح. ١٥٩/٢ ح، ٣٩٥.

ب

البيزي

أحمد بن محمد بن عبد الله البيزي، أبو الحسن، من كبار القراء. توفي سنة ٢٤٣ هـ. (الأعلام ٢٠٤/١): ٣٠١/٢ ح، ٦٣٠. ٧٦١.

بكر: ٢٣٧/٢ ح.

أبو بكر

شعبة بن عياش بن سالم الأسدي النهشلي الكوفي، إمام كبير، من مشاهير القراء، عالم من أئمة السنة، توفي سنة

١٩٣ هـ. (الأعلام ١٦٥/٣): ١٢١/١ ح، ١٢٢، ٣٠٨، ٤٠٠، ٧١٢. ١٥٩/٢ ح، ٣٧٦ ح، ٧٠٥، ٧٦١ ح. الجراح: ٤٠٩/٢.

أبو جعفر

ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، من القراء المشهورين. توفي سنة ٥٩٢ هـ. (بغية الوعاة ٣٢٣/١):
 ٣١/١ ح، ٤١ ح، ٤٢٩ ح، ٥٥٠ ح، ٧٣٩ ح. ١٩/٢ ح، ١٣١ ح، ١٤٨ ح، ١٥٩ ح، ٢٣٥ ح، ٣١٠ ح، ٣٥١ ح، ٣٨٦ ح، ٣٨٨ ح، ٧٢٠ ح، ٧٦٣.

ابن جهمز

سليمان بن مسلم «سالم» بن جهمز، أبو الربيع الزهري، كان مقرئاً جليلاً ضابطاً نبيلاً. توفي نحو ١٧٠ هـ. (بغية النهاية ٢٠٠/١): ٧٣٠/١.

ح

الحارث: ٤١٠/١ ح.

الحسن البصري

أبو سعيد، الحسن بن يسار البصري، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، ولد في المدينة وشب في كنف علي بن أبي طالب، توفي سنة ١١٠ هـ. (الأعلام ٢٢٦/٢):
 ٣١/١ ح، ٨٩ ح، ١٧٣ ح، ٢٩٢ ح، ٣٤٥ ح، ٣٦٨ ح، ٤١٠ ح، ٤٥١ ح، ٥٥٠ ح، ٦٠٠ ح، ٦٦٥ ح، ٦٨٧ ح، ٧٤٠ ح، ١٩/٢ ح، ١٣١ ح، ١٨٣ ح، ٣٠١ ح، ٣٥١ ح، ٣٩٢ ح، ٤٥٦ ح.

— ر —

أبو رجاء العطاردي

عمران بن تيم البصري، قارئ تابعي كبير، كان مخضرمًا. توفي سنة ١١٧ هـ. (الوفيات لابن قنفذ ١١٤) : ٤١٠/١. رؤية : ١٧٣/١، ٦٧١.

أبو ربيعة النجاد : ٧٦١/٢ ح. روح : ٢٣٠/٢ ح، ٣٥١ ح. رويس : ٣١/١ ح، ١٥١ ح، ٣٥١/٢ ح.

— ز —

الزعفراني : ٣٦٥/٢ ح. الزهري : ٣٨٨/٢ ح. زيد : ٣٩٥/٢ ح.

— س —

سالم

هو مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة ابن عبد شمس، أحد السابقين الأولين، من كبار قراء الصحابة. توفي سنة ١٢ هـ. (الأعلام ٧٣/٣) : ٤٢١/٢ ح.

سعيد بن جبير

أبو عبد الله، سعيد بن جبير الأسدي بالولاء، الكوفي، قارئ، وكان من أعلم التابعين على الإطلاق. توفي سنة ٩٥ هـ. (الأعلام ٩٣/٣) : ٢٧١/١ ح، ٥٩٩ ح. ١٢٩/٢ ح.

٦٤٢، ٦٥٧ ح، ٧٥٧، ٧٦٢.

حفص

سليمان بن المغيرة، أبو عمر بن أبي داود الأسدي الكوفي، قارئ. توفي نحو سنة ١٨٠ هـ. (غاية النهاية ٢٥٤/١) : ٣٨٤، ٢٤٢/١، ٣٧٦، ٣٨٦ ح.

حمزة

حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، أبو عمارة الكوفي، أحد القراء السبعة. توفي نحو سنة ١٥٦ هـ. (النشر ١٦٦/١) : ١٧/٢، ١٩ ح، ١٥٩، ١٨٣، ٢٣٧ ح، ٣٦٦، ٣٧٥، ٣٨٦ ح، ٤٠٨، ٤٥٦، ٦٣١، ٦٣٧، ٧٠٧، ٧٥٧ ح. أبو حيوة (رجاء) : ٩٢/٢ ح، ٣٦٥ ح، ٤٠٨، ٥٣٧ ح، ٦٥٧ ح.

— خ —

خارجة : ٧٦٢/٢ ح.

— د —

أبو الدرداء : ٢٥٧/٢ ح. أبو الديار الأعراي : ٢٨/١ ح.

— ذ —

ابن ذكوان

عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، قارئ. توفي سنة ٢٤٢ هـ. (غاية النهاية ٤٠٤/١) : ٣٨٨/٢ ح.

السلمي : ٢٣٠/٢ ح .

أبو السمال

قنعب بن أبي قنعب العدوي البصري ،
من القراء المشهورين . (طبقات القراء
٢٧/٢) : ٤٥١/١ ح ، ٧١٩ ح . ٦٥٧/٢ .
ابن السميع : ١٣٤/٢ ح .

ابن سيرين

محمد بن سيرين البصري ، الأنصاري ،
بالولاء ، أبو بكر ، قارئ ، إمام وقته في علوم
الدين بالبصرة ، توفي سنة ١١٠ هـ .
(الأعلام ١٥٤/٦) : ١٥٠/١ ح .

== ش ==

الشافعي : ٣٦٥/٢ ح .

الشامي

أبو عبد الله الشامي ، محمد بن علي بن
يحيى ، نحوي ، مقرئ . توفي سنة ٧٣٢ هـ .
(غاية النهاية ٢١٢/٢) : ٤٠٠/١ .
شبل : ٣٥١/٢ ح ، ٦٣٧ ح .

شعبة

شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي
الخط ، أبو بكر ، من مشاهير القراء ، كان
علماً فقيهاً في الدين ، توفي في الكوفة سنة
١٩٣ هـ . (الأعلام ١٦٥/٣) : ٣٢٦/١ ح ،
٧١٢ ح . ١٩/٢ ح ، ٣٥١ ح ، ٣٨٦ ح ،
٧٦٢ ح .

الشعبي : ١٥٩/٢ ح .

شيبوذ : ٣٥١/٢ ح .

ابن الشيبوذ : ٣٥١/٢ ح .

شيبذة : ٤١٠/١ ح ، ٤٢٩ ح . ١٧/٢ ح ،
١٩ ح ، ٣٨٨ ح .

== ض ==

الضحاك

أبو عاصم ، المعروف بالنبل ، الضحاك
ابن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني
بالولاء ، البصري ، شيخ حفاظ الحديث في
عصره ، سكن البصرة وتوفي بها سنة ٢١٢
هـ . (الأعلام ٢١٥/٣) : ١٧٣/١ .

== ط ==

طلحة

طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي ،
أحد الأجواد المقدمين ، كان أجود أهل
البصرة في زمانه . توفي نحو سنة ٦٥ هـ .
(الأعلام ٢٢٩/٣) : ١٥٨/١ ح ، ٢٩٢ ح .
طلحة بن سليمان : ٤٠٣/٢ ، ٤٠٩ ، ٤٥٦ ح .
طلحة بن مصرف : ٤٠٨/٢ ح ، ٥٠٥ .

== ض ==

الضحاك : ١٥٩/٢ ح .

== ع ==

عاصم الجحدري

عاصم بن أبي الصباح الجحدري ، قارئ
أخذ القراءة عن سليمان بن قتة عن ابن

عباس . توفي سنة ١٢٨ هـ . (طبقات القراء
٣٤٩/١ : ١٢١/١ ، ٢٦٥ ، ٣٠٤ ، ٣٢٦ ، ٤١٠ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٦٠٠ ، ٦٤٥ ،
٧١٢ ، ٧١٩ ، ٧٤٢ ، ١٩/٢ ، ٢٣٠ ، ٣٥١ ، ٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٤٠٨ ، ٧٠٣ ،
٧٠٥ ، ٧١٢ ، ٧٣٩ ، ٧٥٥ ، ٧٦٢ .

أبو العالية

أبو العالية الرياحي ، كان مولى لبني رياح
واسمه رفيع بن مهران البصري الرياحي ،
روى عن أبي وعلي وحذيفة ، وعنه قتادة
وثابت ، توفي سنة ٩٠ هـ . (لسان الميزان
٨٠٢/٦ : ٦٨٩/١ .

ابن عامر

أبو عمران ، عبد الله بن عامر اليحصبي ،
أحد القراء السبعة المشهورين ، إمام أهل
الشام في القرآن . توفي سنة ١١٨ هـ .
(الأعلام ٩٥/٤ : ٥١/١ ، ٢٠٢ ، ٢٤٢ ،
٢٦٥ ، ٣٠٤ ، ٣٨٤ ، ٤٢٧ ، ٥٤٣ ،
٥٥٠ ، ٧٣٢ ، ١٩/٢ ، ١٦١ ، ١٤٨ ،
٢٢٨ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٣٥١ ، ٣٨٦ ،
٣٨٨ ، ٣٩٥ ، ٤٠٨ ، ٦٣١ ، ٦٣٣ ،
٧٦٢ ، ٧١٢ ، ٧٠٧ .

ابن عباس

أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد
المطلب القرشي الهاشمي ، حبر الأمة ،
الصحابي الجليل ، له في الصحيحين ١٦٦٠
حديثاً . توفي سنة ٦٨ هـ . (الأعلام ٩٥/٤ :
٣١/١ ، ٥١ ، ٣٢٨ ، ٣٦٤ ، ٣٩٥ ،

٤٥١ ، ٥٩٩ . ٢/١٢٩ ، ١٥٩ ، ١٨٣ ،
٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٤٠٨ ، ٦٥٧ ، ٧١٢ .

عبد الوارث

أبو عبيلة التنوري العسبري ، عبد
الوارث بن سعيد بن ذكوان ، إمام حافظ
مقرئ ثقة ، عُرف بورعه وفصاحته . توفي
سنة ١٨٠ هـ . (غاية النهاية ٤٧٨/١) :
٣٢٢/١ .

ابن أبي عبله

إبراهيم بن أبي عبله ، واسم أبي عبيلة
شمر بن يقظان بن عامر العقيلي ، أحد
الأشراف والعلماء الدمشقيين ، روى عن
أبي أمامة ووائل بن الأسقع . توفي سنة
١٥٢ هـ . (تهذيب التهذيب ١٤٢/١) :
١٧٣/١ ، ٤٤٧ ، ٥٨٥ ، ٢/٢١٨ ، ٢٣٠ ،
٦٥٧ ، ٦٥٨ .

أبو عبيد : ٧٦٢/٢ .

عبيد بن عمير : ٢/٢٣٠ .

عثمان البتي : ٣٩٥/٢ ، ٧٣٩ .

العقيلي

هو عون العقيلي ، له اختيارات في
القراءة ، أخذ القراءة عرضاً عن نصر بن
عاصم ، روى عنه المثني بن عيسى . (غاية
النهاية ٦٠٦/١) : ٧١٨/١ ، ٢/٣٥١ .
عكرمة : ١٥٩/٢ .

علقمة

علقمة بن قيس بن عبد الله ، قارئ ،
أخذ القراءة عن ابن مسعود ، وسمع من

ف

- أبو الفتح بن بدهن : ٧٦١/٢ ح .
 أبو الفرج النجاد : ٧٦١/٢ ح .
 ابن فضل الأنصاري : ٤٦٠/٢ ح .

ق

قالون

- عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى
 المدني، المعروف بقالون القارئ، أصله من
 الروم، قرأ على نافع، وهو مولى الأنصار .
 (معجم الأدباء ٥٢٢/٤) : ٧٣٩/١ ح .
 ٦٢١/٢ ح .

قتادة بن دعامة

- قتادة بن دعامة بن عزيز، أبو الخطاب
 السدوسي البصري، مفسر، حافظ، ضريب،
 أكمه. توفي سنة ١١٨ هـ . (الأعلام ١٨٩/٥) :
 ٥١/١ ح ، ٥٩٩ ح . ١٧/٢ ح ، ٩٢ ح ،
 ١٥٩ ح ، ٣٩٥ ح ، ٤٠٩ .
 قرن : ٧٥٥/٢ .
 أبو قلابة : ٩٢/٢ .

- قنبل : ٨٨/١ ، ٨٩ ، ٣٠١/٢ ح ، ٦٢٠ ح ،
 ٦٢١ ح ، ٦٣٧ ح ، ٧٦١ ح .
 القواس : ٣٠١/٢ ح ، ٦٣٧ ، ٧٦١ ح .

ك

ابن كثير

- عبد الله بن كثير الدارمي المكي، أبو

- علي وعائشة . توفي سنة ٦٢ هـ .
 (الأعلام ٢٤٨/٤) : ٤٤٠/١ ، ١٥٩/٢ ح .

علي بن أبي طالب

- ابن عبد المطلب الهاشمي القرشي، أبو
 الحسن، رابع الخلفاء الراشدين، أحد
 العشرة المبشرين بلجنة، ابن عم النبي ﷺ
 وصهره، كان أول الناس إسلاماً بعد خديجة
 أم المؤمنين، توفي سنة ٤٠ هـ . (الأعلام
 ٢٩٥/٤) : ٢٣٠/١ ، ٢٥٧/٢ ح ، ٣١٠ ح ،
 ١٨٣ ، ٣٦٩ ، ٤٠٨ ، ٦٥٧ ح ، ٧١٢ ح .

أبو عمرو بن العلاء

- زبان بن عمار التميمي المازني البصري
 أبو عمرو، و«أبو العلاء» لقب أبيه، من
 أئمة اللغة والأدب، أحد القراء السبعة،
 كان أعلم الناس بالعربية وبالأدب والشعر
 توفي نحو سنة ١٥٤ هـ . (الأعلام ٤١/٣) :
 ١١٧/١ ، ١٥١ ح ، ٢٦٥ ح ، ٣٢٢ ح ،
 ٣٣١ ح ، ٣٤٥ ، ٣٦٤ ح ، ٤٢٧ ح ، ٥٤٣ ،
 ٦٦٥ ح ، ٧٤٠ ح . ١٧/٢ ، ١٩ ، ١٥٩ ،
 ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٣٦٦ ، ٣٧٦ ح ، ٤٠٨ ،
 ٦٢١ ح ، ٦٤٤ ، ٦٥٧ ح ، ٧٦٢ ح .

عيسى بن عمر

- عيسى بن عمر الثقفي، بالولاء، أبو
 سليمان، من أئمة اللغة، وهو شيخ
 الخليل وسيبويه، وهو أول من هذب النحو
 ورتبه، توفي سنة ١٤٩ هـ . (الأعلام
 ١٠٦/٥) : ٥/١ ، ٢٦٩ ، ٤٤٧ ، ٥٤٣ ح ،
 ٦٠٠ ح . ١٣٤/٢ ح ، ٢٣٠ ، ٣٩٢ .

رواة الحديث . توفي سنة ١٣١ هـ . (الأعلام
٢٦٠/٥ - ٢٦١) : ٤١٠/١ .
أبو مالك الغفاري : ٦٥٧/٢ .

مجاهد

مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي ، مولى
بني خزوم ، تابعي ، مفسر ، من أهل مكة ،
قال عنه الذهبي : « كان شيخ القراء
والمفسرين » . توفي سنة ١٠٤ هـ . (الأعلام
٢٧٨/٥) : ٣٩٥/١ ح ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ح .
١٥٩/٢ ح ، ٣٦٢ ح .

ابن محيصة

محمد بن عبد الرحمن بن محيصة
السهمي بالولاء ، أبو حفص المكي ، مقرر
أهل مكة بعد ابن كثير . توفي سنة ١٢٣ هـ .
(الأعلام ١٨٩/٦) : ٣٢٦/١ ح ، ٣٤٥ ،
٧٠٦ ح ، ٧٣١ . ٢١٩/٢ ح ، ٣٦٢ ، ٥٣٧ ح .
أبو مزاحم الخاقاني : ٦٥٢/٢ .

ابن مسعود

أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن
غافل بن حبيب الهذلي ، من أكابر الصحابة
فضلاً وعقلاً وقرباً من رسول الله ﷺ ، هو
أول من جهر بقراءة القرآن بمكة ، كان قصيراً
جداً يكاد الجلوس يوارونه ، له ٨٤٨ حديثاً ،
توفي سنة ٣٢ هـ . (الأعلام ١٣٧/٤) :
٢٧٢/١ ح ، ٣٢٨ ، ٦٣٧ . ١٢٩/٢ ح ، ٢٥٧
٣٦٩ ح ، ٦٣٢ ح .

الطوسي : ٣١/١ ح . ١٨٣/٢ ح ، ٣٥١ ح .
معاذ : ١٥٨/١ ح ، ١٦٠ ، ٤١٠ ح . ٧٦٢/٢ ح .
ابن مقسم : ٥٣٧/٢ ح .

مبعد أحد القراء السبعة ، كان قاضي
الجماعة بمكة ، وهو فارسي الأصل . توفي
سنة ١٢٠ هـ . (الأعلام ١١٥/٤) : ٨٨/١
١٥١ ح ، ٢٤٢ ح ، ٢٦٥ ح ، ٢٧٢ ح ، ٣٢٦
٣٤٥ ، ٣٦٤ ح ، ٣٩٥ ، ٤٢٧ ح ، ٥٤٣ .
١٩/٢ ح ، ١٥٩ ، ٣٠١ ، ٣٥١ ح ، ٣٧٦ ح ،
٣٨٦ ح ، ٤٠٨ ح ، ٦٢١ ، ٦٣٧ ح ، ٧٦١ ح
٧٦٢ ح .

الكسائي

علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ،
بالولاء ، أبو الحسن الكسائي ، إمام في
اللغة والنحو والقراءة ، وهو مؤدب الرشيد
العباسي ، توفي سنة ١٨٩ هـ . (الأعلام
٢٨٣/٤) : ٣١/١ ح ، ٢٤٢ ح ، ٢٦٥ ح ، ٢٧٢ ح
٣٠٥ ، ٣٢٦ ح ، ٣٣١ ح ، ٣٦٤ ح . ١٧/٢ ،
١٩ ح ، ٢٣٧ ح ، ٣٥١ ، ٣٦٦ ح ، ٣٧٦ ح ،
٣٨٦ ح ، ٤٠٨ ، ٤٥٦ ، ٥٣٧ ، ٦٣٠ ،
٦٣٧ ، ٦٥٢ ، ٧٠٥ ، ٧٠٧ .

الكواشي

أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع ،
موفق الدين الكواشي الموصلية ، فقيه شافعي
برع في العربية والقراءات والتفسير . توفي
سنة ٦٨٠ هـ . (بغية الوعاة ٤٠١/١) :
١٩٥/٢ .

م

مالك بن دينار

أبو يحيى ، مالك بن دينار البصري ، من

— ن —

نافع بن عبد الرحمن

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو الحسن، وقيل: أبو رويم، أحد القراء السبعة. توفي سنة ١٦٩ هـ. (الأعلام ٥/٨: ٨٩/١، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ٢٤٢ ح ٢٧٢، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٢٦، ٣٣١ ح ٥٥٠، ٧٠٦، ٧٣٩، ١٩/٢ ح ١٣١، ١٤٨ ح ٣١٠، ٣٥١، ٣٨٦ ح ٣٨٨، ٤٠٨ ح ٦٣١، ٧١٢.

النبال: ٦٣٧/٢ ح.

نصر: ٢٣٠/٢ ح.

نعيم: ٦٥٧/٢ ح.

النقاش: ٧٦١/٢ ح.

أبو نوفل: ٢٣٠/٢ ح.

— ه —

هارون: ١٥٨/١ ح، ١٦٠.

ابن هرمز: ٢٣٠/٢ ح.

هشام: ٣٥١/٢ ح، ٣٨٨ ح، ٦٣٣.

— و —

ورث

عثمان بن سعيد بن عدي المصري، من كبار القراء، قيرواني الأصل. توفي سنة ٣١٠ هـ. (الأعلام ٤/٢٠٥: ٧٣٩/١ ح ٧٥٦، ٧٦١ ح.

— ي —

أبو يحيى: ٢٣٠/٢ ح.

يحيى بن وثاب

إمام أهل الكوفة في القرآن، تابعي ثقة، قليل الحديث، من أكابر القراء. توفي سنة ١٠٣ هـ. (الأعلام ٨/١٧٦: ٤٤٠/١، ٧٤٠، ١٩/٢ ح، ٢٥٧ ح، ٥٣٧ ح.

يزيد بن القعقاع: ٤٦٠/٢ ح.

اليزيدي

يحيى بن المبارك، المعروف باليزيدي، مقرئ، نحوي، لغوي، صاحب أبي عمرو ابن العلاء البصري. (الأعلام ٨/١٦٣: ٣٤٥/١ ح، ٣٦٦/٢ ح.

يعقوب

يعقوب بن إسحاق، أبو محمد، أحد القراء العشرة، كان مقرئ البصرة وإمامها، له كتب منها: الجامع، ووجوه القراءات. توفي سنة ٢٠٥ هـ. (الأعلام ٨/١٩٥: ١٦٠/١ ح، ٧٣١، ١٩/٢ ح، ٢٣٠ ح، ٢٣٥ ح، ٣٦٦ ح، ٣٨٦ ح، ٦٢٠ ح، ٦٢١ ح.

اليماني: ٦٤٦/١ ح.

فهرس الكتب الواردة في متن الكتاب

— ٤ —

- أدب الكاتب : ابن قتيبة : ٢٦٥/١ .
أحكام لو وحى : ابن هشام : ٥/١ .
الأذكار : النووي : ٨/١ .
الارتشاف : ٣٨/١ ، ١٦٢ ، ٥١٩ ، ٥٨٣ ، ٦٢٥ ، ٦٣٩ ، ١١٥/٢ ، ٢٣٧ ، ٢٧١ ، ٣٨٦ .
٧٥٥/٢ .
أسرار البلاغة : الجرجاني : ٨٠/١ .
اشتقاق البلدان : أبو الفتح الهمداني : ٨٢/١ .
الأصول : ابن السراج : ١٦١/١ ، ٩٠/٢ .
أغلاط الزمخشري : ابن معزوز : ٣١٦/٢ .
الإفصاح (شرح الإيضاح)^(١) : ابن هشام الخضراوي : ٤٨/١ ، ١٦٩ ، ٧٦ ، ١٣٦ ، ٣٢٤ .
الأفعال : ابن طريف : ٢٧٧/١ .
الأفعال : ابن القطاع : ٦٧/٢ ، ٤٦٧ .
إقامة الدليل على صحة التحليل : ابن هشام : ٥/١ .
الإقناع : السيرافي : ٤٣٤/١ .
الألفية : ابن معط : ٢٤٢/١ .

(١) الإفصاح بفوائد الإيضاح ، هو شرح لكتاب « الإيضاح » للفارسي . (كشف الظنون ٢١٢/١) .

- أمالى ابن الحاجب : ٤٨٣/٢ .
 أمالى السهيلي : ٥٤٥/١ .
 أمالى ابن الشجري : ٧١٢/١ .
 الأمثال السائرة : ١٠٣/٢ .
 انتصاب لغة : ابن هشام : ٥/١ .
 الإنصاف : ابن الأنباري : ٤١٠/٢ .
 الأنموذج فى النحو : الزمخشري : ٣٥٧/٢ .
 الأوسط : الأخفش : ٣٥٠/٢ ، ٦٠١ .
 الإيضاح : ابن الحاجب : ٦٣١/٢ .
 الإيضاح : الخصاص : ٥٨٣/١ .
 الإيضاح : أبو علي الفارسي : ٦٤٤/٢ .

— ب —

- البحر المحيط : أبو حيان : ٤٢٥/٢ .
 البديع فى النحو : ابن الزكي : ٥١٩/١ ، ١٠١/٢ .
 البديع : ابن مسعود الغزني : ٢٣٢/١ ، ٤٩٢ ، ٥٨٨ .
 البسيط : ابن العلي : ٢٩٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٨٥ ، ٤٠٢ ، ٤٥٥ ، ٧٧/٢ ، ٧٨ .
 البسيط : الواحلي : ٧٤٢/١ ، ٢١٦/٢ ، ٢٨١ ، ٢٩٤ ، ٣٣٠ ، ٥٣٧ .
 البغداديات : الفارسي : ٩٠/٢ .

— ت —

- تاج اللغة : الجوهري : ٦٩٧/٢ .
 تحشية التسهيل : ابن مالك : ٤٩٧/٢ .
 تحفة العروس : التجاني : ١١٠/١ .
 التحفة : ابن مالك : ٣٠/١ .
 التذكرة : أبو حيان : ١٩٣/٢ .
 التذكرة : أبو علي الفارسي : ٥٥٧/١ ، ٥٩٨ ، ١٤٥/٢ .
 التذكرة : ابن هشام : ٥/١ .

- الترشيح : خطاب الماري : ٣١٢/١ ، ٣٨٩ ، ٦٠٩/٢ .
- الترقيص : محمد بن المعلى الأزدي : ٦٧٩/٢ .
- التسهيل : ٢٨/١ ، ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٥٠ ، ١٦٢ ، ١٧٩ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٣٤٤ ، ٢٥٥ ، ٢٨١ ، ٣٢٣ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٤٠ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٥١٩ ، ٥٣٣ ، ٥٣٧ ، ٥٦٥ ، ٥٧٤ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ، ٦٠٠ ، ٦٠٦ ، ٦٣٣ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٦ ، ٧١٥ ، ٤/٢ ، ٥ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٤٨ ، ٦٨ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ١٠٧ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٠٤ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٣١ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٣٤٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٠ ، ٤١٣ ، ٤٢٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٩٥ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٩ ، ٥٣٧ ، ٥٤٤ ، ٥٥٦ ، ٥٦٢ ، ٥٧٦ ، ٥٩٨ ، ٦١٠ ، ٦١٩ ، ٦٤٣ ، ٦٥٨ ، ٦٧٠ ، ٦٨٦ ، ٦٩٢ ، ٧١٥ ، ٧١٧ ، ٧٢١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٧ ، ٧٥٤ ، ٧٦٤ .
- التصريح بمضمون التوضيح : الأزهرى : ٣/١ .
- تصريف العزي : ٣١١/٢ .
- تفسير البيضاوي : ٤٥١/١ .
- التقريب (؟) : ٣٧٨/١ .
- التكملة : الفارسي : ٦٨٦/٢ .
- التلخيص البياني : الجرجاني : ٦١٣/١ .
- تلخيص شرح أبي حيان على التسهيل : المرادي : ٤٤٢/١ ، ٤٥٥ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٦٨٧ .
- التلخيص : القزويني : ٣٧٩/٢ .
- تهذيب الأسماء واللغات : ٨٢/١ .
- تهذيب الأسماء : النووي : ٧٣٨/١ .
- التوضيح على ألفية ابن مالك : ابن هشام : ٣/١ ، ٥ .
- التوضيح على الجامع الصحيح : ابن مالك : ٦٨٩/١ .
- التوطئة : الشلوبين : ٤٣٤/١ .

- ج -

الجامع : الخطيب البغدادي : ٦/١ .

الجامع الصغير : ابن هشام : ١٤١ ، ٥/١ .
الجمال : الزجلجي : ٤٣٦/١ ، ٥٥٩ ، ٤٨٠/٢ .

- ح -

حاشية على التوضيح : عبد القادر المكي : ٩/١ ، ٥٠٦ .
حاشية على توضيح الألفية : أحمد بن عبد الرحمن (قريب الموضح) : ٢٨٨/١ ، ٢٩٦ ، ٦٣٢ .
الحجة : أبو علي الفارسي : ١٩٠/١ ، ٥٣٩ ، ١٩٣/٢ .
الحلييات : أبو علي الفارسي : ٥٩٨/١ .
حلية الأولياء : أبو نعيم : ٤٢١/٢ .
حماسة أبي تمام : ١١١/١ ، ٣٧٥ .
حواشي التسهيل : ابن هشام : ٥/١ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٣٠٧ ، ٣٨٣ ، ٥٠٢ ، ٧٣٨/٢ .
حواشي سنن أبي داود : المنذري : ٢٨٩/١ .
حواشي الصحاح : ابن بري : ٧٤/١ ، ٢٧٩ ، ٣٦٥ ، ٧١٠/٢ .
حواشي على الألفية : ابن هشام : ٤٩٩/١ .
حواشي على كتاب سيوييه : الأخفش : ٣٥٠/٢ .
حواشي على كتاب سيوييه : مبرمان : ٦١٨/٢ .
حواشي ابن مبرمان : ٥٤٦/١ .
حواشي العضد : الأبهري : ١٣٣/١ .
حواشي الزجاج على ديوان الأدب : الزجاج : ١٨٠/١ .
حواشي ابن هشام : ٢٣/١ ، ٦٢ ، ٧٤ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٨٠ ،
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٢٣ ، ٣٥١ ، ٣٦٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٦ ، ٤٠٠ ، ٤٤٠ ،
٤٤٨ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٤٧٦ ، ٤٩٠ ، ٤٩٣ ، ٤٩٦ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥١٩ ، ٥٣٣ ، ٥٥٧ ،
٥٦١ ، ٥٨١ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠١ ، ٦١٧ ، ٦٢٣ ، ٦٨٢ ، ٦٨٨ ، ٦٤٠ ،
٤/٢ ، ٦٢ ، ٩٤ ، ١٢٠ ، ١٣١ ، ١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ،
٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٨٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٤ ، ٣١٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٥١ ، ٣٥٣ ،
٣٦٢ ، ٣٩٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٧١ ، ٤٨٥ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٤٤ ، ٥٤٨ ،
٥٧٦ ، ٥٧٩ ، ٥٨٥ ، ٦١٩ ، ٦٤٣ ، ٦٩٢ ، ٧١٠ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ .

— خ —

- الخاطريات : ابن جني : ٣٣٨/١ ، ٥٨٣ ، ٤٠١/٢ ، ٦٢٩ ، ٦٣١ .
 الخصائص : ابن جني : ٣٤١/١ .
 الخلاصة : ابن مالك : ٤١٣/٢ ، ٦٤٨ ، ٧١٥ .
 الخلاصة : ابن هشام : ١١/١ .

— د —

- درة الغواص : الحريري : ٥٢٦/١ ، ٦٣٣ .
 ديوان الأدب : ٧٨/١ .

— ر —

- رسالة الغفران : المعري : ٧٤٠/١ .
 رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة : ابن هشام : ٥/١ .
 الروض الأنف : السهيلي : ٤٥٩/٢ ، ٥٦١ .

— س —

- سبك المنظوم : ٣٤٢/١ .
 سفر السعادة : السخاوي : ٦٨٠/٢ .
 سنن النسائي الكبرى : ٢٧٠/٢ .

— ش —

- شذور الذهب : ١٤٩ ، ١١٧ ، ٥/١ ، ٢٧١/٢ .
 شراح الشافية : ٢٥٩/١ .
 شرح أبيات الجمل : البطليوسي : ٦٦١/١ ، ١٨/٢ .
 شرح أبيات كتاب سيويه : الأعلام الشتتري : ٤٠٧/١ .
 شرح الأجرومية : الشهاب البجائي : ٣٩/١ .

- شرح إصلاح المنطق : ابن سيته : ٥٣٨/٢ .
- شرح إيساغوجي في المنطق : الكاتي : ٥٩٠/٢ .
- شرح الإيضاح : ابن عصفور : ٤٦٠/١ .
- شرح بانت سعاد : ابن هشام : ٥/١ ، ٢١٢ ، ٢٣٢ ، ٣٠٦ ، ٣٢٥ ، ١٨٥/٢ ، ٢٨٩ ، ٤٢٤ .
- شرح البحرين : ٤٧٦/١ .
- شرح البردة : ابن هشام : ٥/١ .
- شرح التسهيل : أبو حيان : ١٥٨/١ .
- شرح التسهيل : خالد الأزهرى : ٣٠/٢ .
- شرح التسهيل : ابن عقيل : ٥٢٩/٢ .
- شرح التسهيل : ابن مالك : ١٢٧/١ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ٢٤٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨١ ، ٤٠٥ ، ٤٥٣ ، ٤٧٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٥١١ ، ٥٤٤ ، ٥٥٥ ، ٥٨٢ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦١٢ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٧١٨ ، ٥٩/٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨٢ ، ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٢١ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٧٣ ، ١٨٥ ، ١٩٧ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٥٣ ، ٣١٠ ، ٤٠١ ، ٤٢٥ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ .
- شرح التسهيل : المراي : ٢٠/١ ، ٦٥ ، ١٠٣ ، ٢٣٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٣١٠ ، ٣٨٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٩ ، ٥٠٠ ، ٥١٩ ، ٥٦٨ ، ٦٧٢ ، ٧٤٢ ، ٥٣٩/٢ .
- شرح التسهيل : ابن هشام : ٥/١ .
- شرح التلخيص : التفتازاني : ٢٠١/٢ .
- شرح الجزولية : الأبلبي : ١٧٨/٢ .
- شرح الجزولية : ابن الخباز : ٣٨٢/١ ، ٤٧٤/٢ .
- شرح الجزولية : أبو عبد الله محمد النفزي : ٦٤٨/٢ .
- شرح الجمل : ابن عصفور : ٣٧٤/١ ، ٦٧٩ ، ٦١٧/٢ ، ٦١٨ .
- شرح الجمل : ابن الفخار : ٣٤٩/١ .
- شرح الجمل الصغير : ابن عصفور : ٢٣١/١ ، ٣٦٣/٢ .
- شرح الحماسة : ابن جني : ٤٢٨/١ .
- شرح الحماسة : ابن ملكون : ٢٨٠/١ .
- شرح الخضرأوي : ٣١٣/٢ .

- شرح الدماميني : ٥٧٣/١ .
- شرح ديوان كثير : ابن السكيت : ٢٨٩/١ .
- شرح السراجية (؟) : ٨/١ .
- شرح الشافية : الجاربردي : ٥٨٥/٢ ، ٧٣٤ .
- شرح الشافية : السيد : ٦٩١/٢ .
- شرح شافية ابن الحاجب : ابن الناظم : ٥٦٣/٢ .
- شرح الشذور : ٤/٢ ، ٦ ، ٢٨٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٩١ ، ٤٠٥ .
- شرح شذور الذهب : ابن هشام : ٥/١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ١١٧ ، ١٥٧ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٣٠٧ ، ٣٢٤ ، ٥٢٢ ، ٥٧٩ ، ٦٧٣ ، ٧١٨ ، ٧٢٦ .
- شرح شواهد ابن الناظم : ابن هشام : ٦١/١ ، ٢٢٦ .
- شرح الشواهد : ابن هشام : ١٠٧/١ ، ١٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٣٤٢ .
- شرح الشواهد الصغرى : ابن هشام : ٥/١ .
- شرح الشواهد الكبرى : ابن هشام : ٥/١ ، ٢٨٩ .
- شرح العملة : ابن مالك : ٢٨/١ ، ٣١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٦٠٢ ، ٦٢٨ ، ٧٢٤ .
- ١٠٨/٢ .
- شرح غريب تصريف المازني : ابن جني : ٧٢٦/٢ .
- شرح الفصول : ابن إياز : ١٣٣/٢ .
- شرح الفصيح : البطليوسي : ٢٥٤/٢ .
- شرح القصارى : حسن شاه بن شرف الدين البقالي : ٤٦٤/١ .
- شرح القطر : ابن هشام : ٥/١ ، ٢٠ ، ٦١ ، ٨٥ ، ١٠٢ ، ١٧٩ ، ٢٦٠ ، ٣٧٤ ، ٤٢١ ، ٤٣٠ ، ٤٩٣ ، ٥٣٤ ، ٦١٩ ، ٧٠٠ ، ٤/٢ ، ٥ ، ١٠٦ ، ٢٩١ ، ٣٥٨ ، ٣٨٤ ، ٣٩٦ .
- شرح قطر الندى : ٦٣٤/٢ .
- شرح الكافية : ابن مالك : ٢٧/١ ، ٣٩ ، ١١٦ ، ٢٢٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٢ ، ٤٨٧ ، ١٨٩ ، ٤٩٨ ، ٥٠٥ ، ٥٤٥ ، ٥٨٦ ، ٦١٢ ، ٦١٩ ، ٦٤٢ ، ٧٢٠ ، ٩٨/٢ ، ١٤٦ ، ١٧٤ ، ٢٠٧ ، ٢٦٧ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٣٣ ، ٣٤١ ، ٣٥٠ ، ٤٦١ ، ٤٧٤ ، ٤٨٠ ، ٤٩٢ ، ٥٥٢ ، ٦٤١ ، ٦٤٧ ، ٦٥٨ ، ٦٦٣ ، ٦٨٥ ، ٧١٢ ، ٧١٤ ، ٧١٦ ، ٧٢٠ ، ٧٢٦ ، ٧٣٠ ، ٧٤٦ ، ٧٥٥ ، ٧٦١ .

- شرح كتاب سيويه : البطلبيوسي : ٦٧٢/١ .
- شرح كتاب سيويه : ابن خروف : ١٩٨/١ ، ٤٢٦ ، ٤٧٧ ، ٢٥١/٢ .
- شرح كتاب سيويه : السيرافي : ٢٥١/٢ .
- شرح كتاب سيويه : الصفار : ٢٥١/٢ .
- شرح الكتاب : السيرافي : ٩٠/٢ .
- شرح الكتاب : النحاس : ٢٥٨/٢ .
- شرح الكشاف : اليميني : ٢٠/٢ .
- شرح اللب [العباب في شرح اللباب] : جمال الدين النقركارا : ٢٩/١ ، ٣٠ ، ٦١١ .
- شرح اللباب^(١) : ٢٦ ، ٢٥١/١ ، ٢٣٤/٢ .
- شرح اللمحة : ابن هشام : ٥/١ ، ١٧ ، ٢٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٤٦ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ٥٢٨ ، ٥٣١ ، ٥٦١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٨ ، ٥٧٣ ، ٦٢١ ، ٦٢٧ .
- شرح لمع ابن جني : أبو البقاء العكبري : ٦٧/١ ، ٣٣٧ ، ٣٨٦ ، ٤٢٨ ، ٥١١ ، ٥٢٣ ، ٦١٩ ، ٦٦١ .
- شرح المختصر^(٢) : الجرجاني : ٣٧٩/٢ .
- شرح المعلقات : أبو جعفر النحاس : ٤٥٨/٢ .
- شرح المفتاح : السيد الجرجاني : ٦٠١/١ .
- شرح المفصل : ابن يعيش : ١٠٢/١ .
- شرح المفصل : ابن الحلاب : ٣٥٦/١ ، ٥٤٨/٢ .
- شرح المفصل : الفخر الرازي : ٨١/١ ، ١٢٧ ، ٢٧٤/٢ .
- شرح المفصل : الكمال الأنصاري : ٣٥١/١ .
- شرح المقامات : ابن ظفر : ٢٨٨/١ .
- شرح المنظومة : ابن الحلاب : ٢١٠/١ .
- شرح موجز ابن السراج : أبو الحسن ابن الأهوازي : ٤٦٨/٢ .
- شرح المواقف : ٦٩٧/١ .
- شرح النظم : المرادي : ٢٢٦/١ ، ٤٦٩ ، ٢١٠/٢ ، ٣٨٤ .

(١) هو كتاب اللباب في النحو لتاج الدين محمد بن محمد الفاضل الإسفرائيني . (كشف الظنون ١٥٤٣) .

(٢) هو شرح لكتاب الإيضاح في النحو للفارسي ، سَمَّاهُ الجرجاني « المقتصد » (الأعلام ٤٩/٤) .

شرح النظم (شرح الخلاصة) : ابن الناظم : ١١٩/١ ، ١٢١ ، ١٩٤ ، ٢٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٩٩ ، ٥٧٣ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ، ٥٨٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٦ ، ٦٩٨ . ٤٧/٢ ، ٥٠ ، ٤٧٠ ، ٤٩٨ ، ٦٤١ ، ٦٤٧ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٨٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٨ ، ٧٤٦ ، ٧٦١ .
 شرح الهادي : ابن بابشاذ : ٦٨٩/٢ .
 شروح المفصل : ٢٥٩/١ .
 شرح الإيضاح = الإفصاح .
 الشيرازيات : الفارسي : ١٤٨/١ .

— ص —

الصباح : ٣٥٢/٢ ، ٤١٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٨ ، ٤٦٥ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٠١ ، ٥١٩ ، ٥٦٢ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٤٦ ، ٥٥١ ، ٥٧٠ ، ٥٨٨ ، ٦١٠ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٩٠ ، ٧٢٠ ، ٧٣٤ ، ٧٥٩ ، ٧٦٥ .
 الصباح : الجوهري : ٣٢/١ ، ٧٤ ، ٨٢ ، ٢٣٦ ، ٢٧١ ، ٢٨٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٤٠٣ ، ٤٢٢ ، ٥٠٦ ، ٥٥٧ ، ٦٦٤ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٩٤/٢ .
 صحيح البخاري : ٣٢٦/٢ ، ٣٦٠ .

— ض —

الضياء^(١) : ٦٧/٢ ، ٢٧٥ ، ٥٤٩ ، ٦٩٦ .

— ط —

الطارقية : ابن خالويه : ٦٦١/١ .
 طبقات الشعراء : ابن قتيبة : ٢٦٦/١ .

— ع —

عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب : ابن هشام : ٥/١ .
 العين : الخليل : ٦٧٧/٢ .

(١) هو كتاب ضياء القلوب للمفضل بن سلمة . (كشف الظنون ١٠٩١) .

— غ —

الغرة: ابن الدهان: ٢٥٦/١، ٣١٣، ٣٤٨، ٣٧١.

— ف —

الفردوس: (٢): ٢٤٨/٢.

الفصيح: ثعلب: ٢٨٣/٢، ٧٦٢.

— ق —

القاموس المحيط: الفيروز أبادي: ٢٣/١، ٣٢، ٤٧، ٨٢، ١٨٣، ٢٦٢، ٣٩٧، ٦٦٣،

٧١٨، ٧٠٨. ٤٠/٢، ٦٧، ١٧٩، ٢٠٢، ٢٩٤، ٤١٨، ٤٥٨، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٩،

٥٠٣، ٥٠٩، ٥٤٦، ٥٧٠، ٥٩٤، ٦٧٧، ٧٣٤.

القد: ابن جني: ٣٣٨/١، ٤٩٣/٢.

قطر الندى: ٥/١، ٢٩٢/٢.

القواعد الصغرى: ابن هشام: ٣٦٤/٢.

— ك —

الكافي في النحو: أبو جعفر النحاس: ٢٦٨/١.

الكافية: ابن مالك: ٣٣/١، ٢٠٧/٢، ٣٩٤، ٤١٣، ٦٤٨، ٦٨٥، ٧٥٥.

الكتاب: سيويه: ٣٤٦/١، ٤١٢، ٢٥١/٢، ٦١٢، ٦٣٧.

كتاب أبي الحسن الهيثم: ١٤٢/١.

الكشاف: الزمخشري: ٨/١، ١٥، ٢١٩، ٢٩٥، ٣٠٦، ٤٢٤، ٤٥١، ٤٦٩، ٤٧٢،

٧٣٢، ٢٠٣/٢، ٣٥٧، ٧٠٨.

الكفاية: ابن الخباز: ٣٠١/١.

الكفاية: المبرد: ٦١٨/٢.

— ل —

- اللباب : الإسفرائيني : ٥٠٦/١ .
 اللمحة : أبو حيان الأندلسي : ٢٧٧/١ .
 لغات القرآن : الفراء : ١٤٣/١ ، ١٦١ ، ١٦٢ .
 اللمع الكاملية : عبد اللطيف : ٢٦/١ .

— م —

- المبهج : ابن جني : ١٤١/١ .
 المتوسط : الأسترايازي : ٥٦٩/١ ، ٥٩٨ ، ٦٢٢ .
 المحتسب : ابن جني : ١٦١/١ ، ٦٥٧/٢ .
 المحكم : ابن سيده : ١٤٠/١ ، ٤٩٩/٢ ، ٥٣٨ ، ٥٤١ ، ٥٥٣ ، ٧١١ .
 المدخل : المبرد : ٤٧٨/١ .
 مختصر الأنساب : ابن السيد : ٤٤٠/١ .
 مسائل الزجاجي : ٤٤٩/١ .
 مسند الشافعي : ٤٧٦/١ .
 المستوفي : أبو سعيد علي بن مسعود : ١٠٠/٢ ، ١٥١ ، ٦١٨ .
 المصباح في النحو : المطرزي : ٥١٤/١ ، ٥١٨/٢ .
 المطول : التفتازاني : ٣٥٤/١ .
 معاني الحروف : الزجاجي : ١٧٩/٢ .
 معاني القرآن : الأخفش : ٣٢٨/١ ، ٦٣٨ ، ٣٢٩/٢ .
 معجم الطبراني : ٥٦٨/١ .
 المغني : ابن هشام : ١٠٠/١ ، ١٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٨ ، ٥١ ، ٧٦ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ١٤٨ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٩٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ .

٤٦٩ ، ٤٦٨ ، ٤٦١ ، ٤٥٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٠ ، ٤٤٢ ، ٤٢٧ ، ٤١٤ ، ٤٠٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦
 ، ٥٦٧ ، ٥٦٦ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٢ ، ٥٣٩ ، ٥٣٨ ، ٥٢٨ ، ٥٢٢ ، ٥١٣ ، ٤٨٥
 ، ٦٤٠ ، ٦٣٧ ، ٦٢٩ ، ٦١٠ ، ٦٠٩ ، ٦٠٦ ، ٥٨٤ ، ٥٨٣ ، ٥٧٦ ، ٥٧٤ ، ٥٧٣ ، ٥٦٨
 ، ٦٥٥ ، ٦٥٣ ، ٦٥٢ ، ٦٥١ ، ٦٥٠ ، ٦٤٧ ، ٦٤٦ ، ٦٤٥ ، ٦٤٤ ، ٦٤٣ ، ٦٤٢ ، ٦٤١
 ، ٦٨٩ ، ٦٨٢ ، ٦٨١ ، ٦٧٧ ، ٦٦٧ ، ٦٦٥ ، ٦٦٣ ، ٦٦٢ ، ٦٦١ ، ٦٥٨ ، ٦٥٧ ، ٦٥٦
 ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٠ ، ١٤٤ ، ١٣٤ ، ١٢٩ ، ٩٧ ، ١٣ ، ٧/٢ . ٧١٨ ، ٧٠٧ ، ٧٠٠
 ، ٣٥٨ ، ٢٢٢ ، ١٩٣ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٤ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٧٣ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٥
 . ٧٦٢ ، ٤٣٢ ، ٤٢٥ ، ٤١٩ ، ٤١٨ ، ٣٩٤ ، ٣٨١ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦٤

المفتاح : الأمين المحلي : ٦٠٩/١ . ٩٩/٢ .

المفصل : الرخشي : ٤٩٤/١ . ٧٠٨ ، ٤٦٠/٢ .

مقامات الحريري : ٢٩١/٢ ، ٣٢١ .

المقتضب : المبرد : ٩٠/٢ .

المقرب : ابن عصفور : ١٦١/١ ، ٢٣١ . ٢٠٥/٢ ، ٣٦٥ .

المكمل في عبارة المفصل : مظهر الدين الشريف الرضي محمد : ٢٢/١ .

المنصف : ابن جني : ٦٨٥/٢ .

المنقذ : ٣٣٣/١ .

منهج السالك : المرادي = شرح النظم : المرادي .

منية الألباب : ابن أفلاج : ٢٨٧/١ ، ٢٨٨ .

الموطأ : ابن مالك : ٥٨٨/١ . ٧٣٨ ، ٧٠٥/٢ .

— ن —

نتائج الفكر : السهيلي : ١٧٨/٢ .

نتيجة القواعد : ابن أباز : ٢٨٣/١ .

نتيجة المطارحة : ابن أياز : ٤٤٦/١ .

نقد المقرب : أبو إسحاق الجزري : ١٩١/١ .

نقد المقرب : ابن الحاج : ٤١٢/١ ، ٤٣٤ ، ٤٦٠ ، ٤١٨/٢ .

نكت الحاجية : ابن الناظم : ٢٠/١ ، ٣٠ .

النكت الحسنان : أبو حيان الأندلسي : ١٦٦/١ ، ٢٣٩ ، ٢٨١ ، ٢٩٤ ، ٤٢٦ ، ٤٣٢ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٥٦٢ ، ٦٧٤ ، ٦٧٨ .

النهاية : ابن الخباز : ٣٨٥/١ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ، ٥٩٦ ، ٦٥٤ ، ٦٦٢ ، ٢١٩/٢ . ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ .

النوادر : أبو علي القالي : ٧١/٢ .

هـ

الهمزتين : أبو زيد الأنصاري : ٧٠٨/٢ .

و

الوقف والابتداء : ابن الأنباري : ٧٠٥/٢ .

ي

اليواقيت : أبو عمر الزاهد : ٢٧٥/١ .

فهرس المذاهب النحوية

— ع —

الأزد: ١٩٤/١، ٤٠٣، ٤٠٥، ٦٥٨.

— ب —

البصريون: ١/٣٧، ٣٨، ٥٠، ٥٩، ٦٣، ٦٥، ٧٢، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١١٦، ١٣٥،
١٤٢، ١٥١، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٨٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩،
٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٨،
٢٨٢، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٦١، ٣٧٠،
٣٧٤، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٦٢،
٤٦٣، ٤٧٦، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٩٠، ٤٩٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥٣٠، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٥٥،
٥٦١، ٥٦٨، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٤، ٦٠٠، ٦١٦، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٢، ٦٤٧،
٦٥٢، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٨٩، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧١٨، ٧٣٢، ٧/٢، ١٠، ١٦، ٢٠،
٥٠، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٥، ٧٦، ١١٨، ١٢٠، ١٢٧، ١٣٨،
١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٦، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٥، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٧، ٢١٠، ٢١٦،
٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٦٦، ٢٨١، ٢٩٩، ٣١١، ٣٣٠، ٣٥٢، ٣٥٣،
٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧١، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٢، ٤٠٠، ٤٠٩، ٤١٢،
٤١٤، ٤٢٣، ٤٤٠، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٨١، ٤٨٧، ٥٥٩، ٦٢٦، ٦٥٩، ٦٦٠،
٦٦٣، ٦٦٦، ٦٧١، ٦٧٩، ٦٨٣، ٦٨٤، ٧٠٢، ٧١٩، ٧٥٧، ٧٦١، ٧٦٣، ٧٦٤.

البغداديون : ٣٠٦/١ ، ٣٢٩ ، ٣٤٤ ، ٣٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٤٩ ، ٥٥٧ ، ٥٨٠ ، ٧/٢ ، ١٥٥ ،
٢٢٦ ، ٣٥٤ ، ٤٥١ ، ٧١٩ ، ٧٣٨ .

— ت —

التميميون (بنو تميم) : ٢٨/١ ، ٢٦١ ، ٣٥٦ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٥٧ .

— ج —

الجماعة : ٣٤٣/١ ، ٤٥١ ، ٢٣٩/٢ ، ٢٨١ .

الجمهور : ٢٥/١ ، ٣٢ ، ٨١ ، ٩٤ ، ١٤٧ ، ١٥٨ ، ١٧٠ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٩٨ ،
٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٤٠٢ ، ٤٢٢ ،
٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٤٣٩ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧ ، ٤٩٥ ، ٥١٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦٥ ، ٥٨٩ ، ٥٩٥ ،
٥٩٨ ، ٦٠٥ ، ٦٢٨ ، ٦٣٧ ، ٦٣٩ ، ٦٧١ ، ٦٧٥ ، ٦٨٥ ، ٦٩٢ ، ٦٩٨ ، ٧٣١ ، ١٠/٢ ، ٢٥ ،
٥١ ، ٥٩ ، ٨٣ ، ١٠٧ ، ١٢٢ ، ١٣٥ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٨٩ ، ٢١٩ ،
٢٥٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٣٠١ ، ٣١٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٨٣ ،
٣٨٥ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٧٧ ، ٤٨٥ ، ٥١٨ ، ٥٩٧ ، ٦٩٨ .

— ح —

الحجازيون (أهل الحجاز) : ٢٨/١ ، ٢٦١ ، ٣٥٦ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٥٧ .

— ر —

ربيعة : ١٤٣/١ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ٣٣٩ ، ٧١٤ ، ٧١٥ .

— ط —

الطائيون : ٣٥٦/١ .

— ع —

بنو عقيل : ١٥٣/١ ، ٢٩٦ ، ٦٣١ .

— ك —

الكوفيون: ٣٢/١، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٥١، ٦٨، ٧١، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٨، ١١٦،
 ١٣٥، ١٤٢، ١٤٣، ١٥١، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٣، ١٩٤، ١٩٥،
 ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١،
 ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٣، ٣٠٧،
 ٣١٣، ٣٢٨، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩١، ٣٩٢،
 ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤١٠، ٤١١، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٩،
 ٤٣٠، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٥٧،
 ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٩، ٤٩٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥٣١، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٤٩، ٥٥٧،
 ٥٦٠، ٥٦١، ٥٧٥، ٥٨٠، ٥٨٢، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٥، ٦١٦، ٦٣٠، ٦٣٤،
 ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٧، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٤، ٦٦١،
 ٦٦٢، ٦٧٩، ٦٩١، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧١٤، ٧٣٢، ٥/٢، ٦، ٧، ١٠،
 ١٩، ٢٤، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٨، ٧١، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ١٢٧، ١٣٧،
 ١٣٨، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٧،
 ١٨٣، ١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٨، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣١،
 ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٨١، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣١٠، ٣١١،
 ٣١٢، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٧١، ٣٨٣، ٣٨٤،
 ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٢، ٤٠٠، ٤٠٩، ٤١٢، ٤١٤، ٤٢٣، ٤٤٠، ٤٤٤، ٤٦٦، ٤٧١،
 ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٥، ٤٨٧، ٥٠٥، ٥٠٩، ٥١٢، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٨٣، ٦٢٢، ٦٢٧،
 ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦٣، ٦٦٦، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٨٣، ٦٨٤، ٧٥٦، ٧٦١، ٧٦٤.

— م —

المغاربة: ٢٨٣/١، ٣٤٢، ٣٧٤، ٣٧٨، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٧٩، ٤٨٤، ٥٥٤، ٥٩٥، ٦٥٦،
 ٧٠٤.

— ه —

هذيل: ١٥٢/١.

فهرس اللغات

٧٦٥ ، ٧٦٤ .

تيم اللات بن ثعلبة : ٩٤/٢ .

— ج —

جمهور العرب : ١٥١/١ .

الحارث بن كعب : ١٥١ ، ٦٦/١ .

الحجاز : ٢٦٥ ، ٢٦١ ، ١٤٥ ، ٦٦/١ .

الحجازيون : ٣٤٨ ، ٢١٢ ، ١٢٨ ، ٧٦/٢ .

٤٤٥ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٥٨٤ ، ٦٠٢ ، ٦٣٢ .

٧٦٣ ، ٧٥٤ ، ٧٣٧ ، ٧١٨ ، ٧١٧ ، ٦٤٠ .

— ح —

حمير : ١٨٠/١ .

— خ —

خنعم : ٦٨٤ ، ١٤٣/١ .

— د —

دير : ٤٣٨/١ .

— ٤ —

الأزد : ٦١٦/٢ .

أزد شـنوعة : ٤٠٣/١ ، ٤٠٥ ، ١١١/٢ .

٣١٣ .

أسد : ١٤٣/١ ، ١٤٦ ، ٣٧٥ ، ٤٣٧ .

٥٥٧ ، ١٧٥/٢ ، ٢٢٨ ، ٣٢٣ ، ٦٤٠ .

٧٦٤ ، ٧٥٠ .

— ب —

باهلة : ٣٠٥/٢ .

بكر بن وائل : ٤٣/١ ، ٧٦٥/٢ .

— ت —

تميم : ٦٦/١ ، ٧٥ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٦ .

١٥١ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٣١١ ، ٣٩٩ ، ٤٣٧ .

٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ١٧٥ ، ٢٢٨ ، ٣٢٣ .

٤٤٦ ، ٤٦٠ ، ٤٧٦ ، ٤٨٦ ، ٥٨٤ ، ٦٤٠ .

٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥٤ ، ٧٦٣ .

- ف -

فزارة : ٦١٧/٢ .
فقعس : ٤٣٨/١ .

- ق -

قریش : ٤٣٧/١ ، ٧٤٢ .
قضاة : ٥٥٧/١ ، ٦٩١/٢ .
قيس : ١٤٣/١ ، ١٥١ ، ٢٨٥ ، ٣٨٧ ،
٤٣٧ ، ٧١٢ ، ١٧٥/٢ ، ٦١٧ ، ٦٤٠ .

- ك -

كعب : ٧٦٤/٢ .
كنانة : ٦٦/١ ، ٧٥٨/٢ .

- م -

مالك : ٢٢٨/٢ .

- ن -

نمير : ٧٦٤/٢ .

- ه -

هذيل : ١٥٣/١ ، ٤٣٨ ، ٦٣٠ ، ٧٤١ ،
٧٤٢ ، ٦٤٢/٢ .

- ي -

يربوع : ٧٤٠/١ .

- ر -

ربيعة : ١٤٣/١ ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ٣٣٩ ،
٧١٤ ، ٧١٥ ، ٦١٦/٢ .

- ز -

زبيد : ٦٨٤/١ .

- س -

سليم : ٣٨٠/١ ، ٣٨٤ ، ٣٩٥/٢ ، ٧٥٤ .

- ض -

ضبة : ٤٣٨/١ ، ٤٤٠ .

- ط -

طيئ : ١٦٠/١ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٤٠٣ ،
٤٠٥ ، ٤٣٧ ، ٧٤٢ ، ١١١/٢ ، ٦١٧ ،
٦٣٠ .

- ع -

العالية : ٣١١/١ .
عامر : ٧٥/١ .
عبد القيس : ٧٦٣/٢ .
عقيل : ١٥٣/١ ، ٢٩٦ ، ٦٣١ ، ٧٦٤/٢ .

- غ -

غنم : ٧١٤/١ .

فهرس الأمم والقبائل والجماعات

— أ —

إرم : ٣٤٦/٢ .

الأزارقة : ٣٥٣/٢ .

أزد : ١٩٤/١ ، ٤٠٣ ، ٦١٠/٢ .

أزد السراة : ٤٠٣/١ ، ٦٥٨ .

أزد عمان : ٤٠٣/١ .

أسد : ٤٩/١ ، ٧٨ ، ١٢٦ ، ٤٣٨ ، ٦٩٧ ،

٧١٩ ، ١٤٥/٢ .

أسد بن أبي العيص : ٤٣٠/٢ .

أشجع : ٦٣/١ .

الأصوليون : ٢٠/١ ، ٤١٣ .

الأنصار : ١١/١ .

أنف الناقة : ١٣٢/١ .

أهل السنة : ٣٨٦/١ ، ٤٥١ ، ٦٤٧ .

أهل النقل : ١٦ .

— ب —

باهلة : ١٧٦/١ ، ٧٠٢ ، ٣٠٥/٢ .

بنو إسرائيل : ٣٨٥/١ .

— ت —

تغلب بن وائل : ١٨٨/١ .

تميم : ١٥٢/١ ، ٧٠٢ ، ٧٢١ .

تيم اللات بن ثعلبة : ٩٤/٢ .

— ث —

ثعلبة : ٤٤٨/١ .

ثعلبة بن يربوع : ٧٩/١ .

ثقيف : ١٨٣/١ .

— ج —

جذام : ٣٦٢/١ ، ٣٨٠ .

جرم : ٤٠١/١ ، ٥٣٦ .

— ض —

ضبة : ٧٩/١ ، ٤٤٠ ، ٩٣/٢ .
ضنة : ٤٤٠/١ .

— ط —

طُهيّة : ٤٤٨/١ .
طبي : ١٦٢/١ ، ٦٢٨ ، ١٦/٢ .

— ظ —

ظفار : ٣١٨/٢ .

— ع —

عاد : ٣٤٦/٢ .
العباس : ٣٢٠/١ .
عبد مناف : ٩/١ .
عبد منة : ٣٤٩ ، ٣٤٦/١ .
عدنان : ١٣٦ ، ١٣٥/٢ ، ٢٢٦ .
عذرة : ٣٢/١ ، ١٧٠ ، ٥١٥/٢ .

— غ —

غدانة : ٢٦٢/١ .
غطفان : ١٨٣/١ ، ٣٨٧ ، ٦٦٤ ، ٣٣٠/٢ .
غنم بن ثعلب : ٧١٤/١ .
غني : ٦٦٤/١ .

— ف —

الفراheid : ٦١٠/٢ .

— ح —

حرمّاز : ٢١٧/٢ .
حيمير : ٣٦٢/١ .
حنظلة : ٧٠٢/١ ، ٦٩١/٢ .

— خ —

خضم : ٣٣٥/٢ .
الخشب : ٤٤٨/١ .
الخوارج : ٦١٣ ، ٣٥٣/٢ .
خولان : ٤٤٥/١ ، ٤٤٦ ، ١٣٥/٢ ، ١٣٦ .

— د —

دتل : ٣٣٥/٢ ، ٦٥٨ .

— ر —

ربيعة بن نزار : ٧١٤/١ ، ٦٣/٢ .
الروم : ٦٣٨/١ .
رياح : ٤٤٨/١ .

— س —

سلول : ١١٤/٢ .
سليم : ٣٨١ ، ٣٨٠ ، ١٥٤/١ .
سهم : ١٧٠/٢ .

— ش —

شعيث بن سهم : ١٧٠/٢ .
شعيث بن منقر : ١٧٠/٢ .

— م —

- مازن : ٥٣٦/١ . ٢٩١/٢ .
مالك : ٣٢٧/١ .
منحج : ٣٤٦/١ .
مراد : ١٢٤/١ .
مضر : ٦٤٢/١ .
المطلب : ١٩ .
المعتزلة : ٦/١ ، ٣٨٦ ، ٤١٣ ، ٤٥١ ، ٦٤٧ .
معد : ١٣٦/٢ .
منقر : ١٧٠/٢ .
مَهْرَة : ٥٥٢/٢ .

— ن —

- نخير : ٧٦٤ ، ٧٦٣/٢ .
نخير بن قاطر : ٦٤٩/٢ .

— ه —

- هاشم : ٩/١ .
هذيل : ٧٤٢/١ .
همدان : ١٧٧/١ . ١٣٦ ، ١٣٥/٢ .

— و —

- وبار : ٣٤٦ ، ٣٤٥ ، ٣١٨/٢ .

— ي —

- يربوع : ٢٦٢/١ .
يعصر : ١٧٦/١ .

- فزارة : ٢٧٤/١ ، ٣٧٥ ، ٣٠٧/٢ ح .
ققعس : ١٢٦/١ .
فهم : ٢٧٨/١ .

— ق —

- قتيبة : ٣٠٥/٢ .
قحطان : ١٣٦ ، ١٣٥/٢ .
قرن : ١٢٤/١ .
قريش : ٣٨٤/١ ، ١٤١/٢ ، ٣٩٥ .
قشير : ٦٥١/١ .
قضاة : ٤٤٠/١ .
قيس : ٣٤٦/١ .
قيس بن ثعلبة : ٢١٩/٢ .
قيس بن عيلان : ١٨٨/١ ، ٣٨٠ ، ٧٠٢ .

— ك —

- كعب : ٧٦٤ ، ٧٦٣/٢ .
كلاب : ٣٨٧/١ .
كلب : ٢٧٩/١ .
كليب : ١٥٢/١ ، ٢٧٤ ، ٤٦٦ ، ٧٢٥ .
كنلة : ٣٠٣/٢ .
كهلان : ٣٠٣/٢ .

— ل —

- لحيان : ٣٦٧/١ .
لهب : ١٩٤/١ ، ١٣/٢ .
لؤي : ٣٨٤/١ .

فهرس البلدان والمواضع

أ —

- أبان : ٢٤٠/٢ ، ٢٤١ ، ٢٦٥ .
 أبلة : ٤٣٤/١ .
 أدمى : ٤٩٣/٢ .
 أذربيجان : ٣٣٤/٢ .
 أذرعان : ٨٢/١ ، ٨٣ .
 أران : ٣٣٤/٢ .
 أرْبَعاء : ٤٩٧/٢ .
 إصبهان : ٣٣٠/٢ .
 أمّ أوعل : ٦٣٤/١ .
 الأندلس : ٤٣٤/١ .

ب —

- البحرين : ٤١٤/١ .
 البصرة : ٧١٤/١ ، ١٦٠/٢ .

- بصرى : ٦٦٦/١ .
 بغداد : ١٦٠/٢ .
 بيسان : ٢٧٩/١ .
 البيهو : ٢٦٢/٢ .

ت —

- تنوفى : ١٧٩/٢ ، ١٨٠ .
 تهامة : ٢٧١/١ ، ٨٠/٢ .

ج —

- الجزيرة : ٣٩٧/١ .
 جلولاء : ٥٤٨/٢ ، ٦١٣ .
 جنفى : ٤٩٣/٢ ، ٤٩٩ .
 جنفاء : ٤٩٨/٢ .
 الجوّ : ٤٣٤/١ .
 جور : ٣٣٢/٢ .

— س —

- السبعان : ٥٩٣/٢ ، ٧٢٦ .
سفار : ٣٤٥/٢ .
سنبو : ٢٦٢/٢ .
السويان : ٢٤٠/٢ ، ٢٤١ .

— ش —

- الشام : ٧٤/١ ، ٨٢ ، ١٥٣ ، ٢٨١ ، ٣٦٦ .
٥١٤ ، ٦٥٧ ، ٦٦٦ ، ١٦٦/٢ ، ١٩٥ ، ٢٠١ .
٢٠٢ ، ٣٠٢ ، ٣٩٤ ، ٥٤١ ، ٦٣٠ .
شعبي : ٥٠٢/١ ، ٢٢١/٢ ، ٤٩٣ .

— ط —

- الطائف : ١٨٣/١ .
طيبة : ١٨٧/١ .

— ع —

- العالية : ٢٧١/١ ، ٣١١ .
عدن : ٦٨٤/١ .
العراق : ٢٨١/١ ، ٤٦٧ ، ٦٤٣ ، ٧٣٠/٢ .
عقرباء : ٤٩٧/٢ .
العقيق : ٢٩٠/٢ .
عكاظ : ٤٨٤/١ .
عمان : ٤١٤/١ .

— ح —

- الحبس : ٢٤٠/٢ ، ٢٤١ .
الحجاز : ٣٦٧/١ ، ٨٠/٢ .
حراء : ٣٠٠/١ .
حروراء : ٦١٣/٢ .
حفير زياد : ٦٦٦/١ .
حومل : ١٥٧/٢ ، ١٥٨ ، ١٦١ .
الحيرة : ١٣٣/١ ، ٤٦٧ ، ١٦٦/٢ .

— خ —

- خضيم : ٣٣٥/٢ .
خفقاء : ٤٩٨/٢ .
خوزستان : ٥٩٩/٢ .

— د —

- الدخول : ١٥٧/٢ ، ١٥٨ ، ١٦١ .
دمشق : ١١٤/٢ ، ٣٩٤ ، ٤٩٧ .

— ذ —

- الذنايات : ٦٣٤/١ .
ذو سلم : ٣٠٢/٢ .

— ر —

- رام هرمز : ٥٩٩/٢ .
رحبي : ٤٩٣/٢ .

متالع : ٢٦٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٠/٢ .

المدينة : ٤٩٩ ، ٢١٣ ، ٢٠٢/٢ .

مصر : ٥٤١/٢ ، ٣٨٧/١ .

مكة : ٧٣٨ ، ٤٨٤ ، ٣٠١ ، ٢٩٥ ، ٢٧١/١ .

٤٩٩ ، ٢١٣/٢ .

منى : ٣٠١ ، ٢٦٦ ، ٢٤٩/١ .

— ن —

نجد : ٦٤٠ ، ٨٠/٢ ، ٢٧١ ، ١٤٣ ، ٧٥/١ .

نجران : ٢١٣ ، ١٩٥/٢ .

نُخَيْل : ١٥٣/١ .

— و —

واي القرى : ٦٥٧/١ .

واسط : ١٧٢/٢ .

— ي —

يثرَب : ٦٤٣ ، ٨٣/١ .

اليمامة : ٤٩٩/٢ ، ٦٨٨ ، ٤٣٥ ، ٤٣٤/١ .

اليمن : ٤٠٣ ، ٣٨٧ ، ٣٨٠ ، ١٣٣/١ .

٤٤٦ ، ٥١٤ ، ٦٨٤ ، ١٣٦/٢ ، ٣١٢ ،

٥٥٢ .

— غ —

غراز : ٣٦٧/١ .

الغميم : ٣٨٧/١ .

الغوير : ٢٧٩/١ .

— ف —

بلاد فارس : ٦١٣ ، ٥٤٨ ، ١٩٥/٢ .

فرّماء : ٤٩٨/٢ .

— ق —

القاهرة : ٥/١ .

قرماء : ٤٩٩/٢ .

قرمى : ٤٩٩/٢ .

قرن المنازل : ١٢٤/١ .

القنّان : ٤٩/١ .

القواعل : ١٨٠ ، ١٧٩/٢ .

— ك —

كرملين : ١٦/٢ .

الكوفة : ٦١٣ ، ١٥٨/٢ .

— م —

ماه : ٣٣١/٢ .

الماطرون : ٧٤/١ .

فهرس المصادر والمراجع

الهمزة

- ١ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : الدمياطي (أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء) . صححه علي محمد الضباع ، مطبعة المشهد الحسيني .
- ٢ - أدب الكاتب : ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) . حققه وعلق حواشيه ووضع فهرسه محمد الدالي . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- ٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي . تحقيق مصطفى أحمد النحاس مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- ٤ - الأزمنة والأمكنة : المرزوقي (أبو علي أحمد بن محمد) . مطبعة مجلس دائرة المعارف . حيدرآباد الدكن ، الهند ، ١٣٣٢ هـ .
- ٥ - الأزهية في علم الحروف : الهروي (علي بن محمد) . تحقيق عبد المعين الملوحي . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ١ ، ١٩٨١ م .
- ٦ - أساس البلاغة : الزمخشري (جار الله محمود بن عمر) . تحقيق محمد باسل عيون السود . طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ .
- ٧ - أسرار العربية : عبد الرحمن بن محمد الأنباري . تحقيق محمد بهجت البيطار . مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ط ١ ، ١٩٥٧ م .
- ٨ - الأشباه والنظائر : السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال) . تحقيق عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- ٩ - الاشتقاق : ابن دريد (محمد بن الحسن) . تحقيق وشرح عبد السلام هارون . دار المسيرة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م .

- ١٠- أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، اختيارات من الشعر الجاهلي : اختيار العلامة يوسف ابن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري . منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨١ م .
- ١١- إصلاح المنطق : ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق) . شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- ١٢- الأصمعيات : الأصمعي (عبد الملك بن قريب) . تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر ، ط ٥ ، لات .
- ١٣- الأصول في النحو : ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل) . تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- ١٤- الأضداد : ابن الأنباري (محمد بن القاسم) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . الكويت ، ط ١ ، ١٩٦٠ .
- ١٥- الإعراب عن قواعد الإعراب : ابن هشام الأنصاري . تحقيق وتقديم علي فودة نيل . جامعة الرياض ، الرياض ، السعودية ، ط ١ ، ١٩٨١ م .
- ١٦- الأعلام : خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩ م .
- ١٧- الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين) . تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء . الدار التونسية للنشر ، ودار الثقافة ، بيروت ، ط ٦ ، ١٩٨٣ م . وطبعة دار الكتب المصرية .
- ١٨- الاقتصاب في شرح أدب الكتاب : ابن السيد البطليوسي . تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٩ م .
- ١٩- الأمالي : إسماعيل بن القاسم القالي . دار الكتاب العربي ، بيروت ، لاط ، لات .
- ٢٠- أمالي ابن الحاجب : أبو عمرو بن عثمان بن الحاجب . دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة . دار عمّار ، عمّان ، ط ١ ، ١٩٨٩ م .
- ٢١- أمالي الزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق . تحقيق وشرح عبد السلام هارون . المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٨٢ هـ .
- ٢٢- الأمالي : السهيلي : تحقيق محمد إبراهيم البنا ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط ١ ، ١٩٧٠ م .
- ٢٣- أمالي ابن الشجري : (هبة الله بن علي) . طبعة حيدر آباد الدكن ، ١٣٤٩ .
- ٢٤- أمالي المرتضى ، غرر الفوائد وسرر القلائد : الشريف المرتضى (علي بن الحسين) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتاب العربي ط ٢ ، ١٩٦٧ م .
- ٢٥- إملاء ما من به الرحمن : العكبري .

- ٢٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة : القفطي (علي بن يوسف) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ط ١ ١٩٨٦ م .
- ٢٧- أنساب الأشراف : البلاذري ، القسم الرابع ، الجزء الأول . تحقيق إحسان عباس بيروت ١٩٧٩ م .
- ٢٨- أنساب الخيل : ابن الكلبي . تحقيق أحمد زكي . دار الكتب المصرية ، ١٩٦٤ .
- ٢٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : عبد الرحمن بن محمد الأنباري . ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف . تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، لا ب ، لا ط ، لا ت .
- ٣٠- الأتمودج في النحو : الزمخشري . مكتبة الغزالي ، حماة ، سوريا .
- ٣١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البضاوي) : عبد الله بن عمر البضاوي . المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، القاهرة ، لا ط ، لا ت .
- ٣٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف) ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجليل ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩ م .
- ٣٣- الإيضاح العضدي : أبو علي الفارسي . تحقيق حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٩ م .
- ٣٤- الإيضاح في شرح المفصل : ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر) . تحقيق موسى بنان العليبي . مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٩٠ .

الباء

- ٣٥- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي . مطبعة السعادة ، ط ١ .
- ٣٦- البداية والنهاية : ابن كثير (إسماعيل بن عمر) ، تحقيق أحمد أبو ملحهم وغيره ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٧ م .
- ٣٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي : ابن أبي الربيع . تحقيق عياد بن عيد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
- ٣٨- بغية الوعاة : السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن محمد) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٤ م .
- ٣٩- بلاغات النساء : ابن طيفور (أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر طيفور) . انتشارات الشريف الرضي . قم المقدسة ، إيران ، لا ط ، لا ت .

- ٤٠- البيان والتبيين : الجاحظ (عمرو بن بحر) . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون دار الجليل ، بيروت ، لاط ، لات .

التاء

- ٤١- تاج العروس : المرتضى الزبيدي .
- ٤٢- تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان . نقله إلى العربية رمضان عبد التواب . دار المعارف ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٧٤ م .
- ٤٣- تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي . دار الفكر ، بيروت .
- ٤٤- تاريخ مدينة دمشق (قسم تراجم النساء) : ابن عساكر . تحقيق سكينه الشهابي . مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٢ .
- ٤٥- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين) . تحقيق محمد علي البجاوي . دار الجليل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .
- ٤٦- تحفة العروس : التيجاني . تحقيق أبو سعيد زغلول . دار الجليل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ م .
- ٤٧- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد : ابن هشام (عبد الله بن يوسف) . تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي . المكتبة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
- ٤٨- التذكرة السعدية في الأشعار العربية : العبيدي (محمد بن عبد الرحمن) . تحقيق عبد الله الجبوري . الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، ط ١ ، ١٩٨١ م .
- ٤٩- تذكرة النحاة : أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي . تحقيق عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
- ٥٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات . دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- ٥١- التصريف : المازني . تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، ط ١ ، ١٩٥٤ م .
- ٥٢- تصريف العزي : إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني . دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، لاط ، لات .
- ٥٣- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .
- ٥٤- التكملة : أبو علي الفارسي . تحقيق حسن شاذلي فرهود . الناشر : عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨١ م .

- ٥٥- التلخيص في علوم البلاغة : جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب . ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لاط ، لات .
- ٥٦- التمثيل والمحاضرة : الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد) . تحقيق عبد الفتاح الحلو . الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣ .
- ٥٧- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح : عبد الله بن بري . تحقيق مصطفى حجازي . مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٠ - ١٩٨١ م .
- ٥٨- تهذيب تاريخ دمشق الكبيرة : علي بن الحسن الشافعي . هذبه ورتبه عبد القادر بدران ، دار المسيرة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٩ م .
- ٥٩- تهذيب اللغة : محمد بن أحمد الأزهرى . تحقيق عبد السلام هارون ، مراجعة محمد علي النجار . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، ١٩٦٤ م .
- ٦٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : المرادي المعروف بابن أم قاسم . تحقيق عبد الرحمن علي سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٦ م .

الجيم

- ٦١- الجامع الصغير في علم النحو : للإمام جمال الدين بن هشام الأنصاري . نشره وحققه وعلق عليه محمد شريف سعيد الزبيق . مطبعة الملاح ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٦٨ م .
- ٦٢- الجامع لأحكام القرآن : القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد) . دار الكتب المصرية ، ط ٢ ، ١٩٦٧ م .
- ٦٣- الجمل في النحو : صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي . حققه وقدم له علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، إربد ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- ٦٤- جوهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام : محمد بن أبي الخطاب القرشي . حققه وعلق عليه وزاد في شرحه محمد علي الهاشمي . دار القلم دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م .
- ٦٥- جوهرة الأمثال : أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله) . دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨ م .
- ٦٦- جوهرة أنساب العرب : ابن حزم الأندلسي . تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف ، مصر ، ط ٤ ، ١٩٧٧ م .
- ٦٧- جوهرة اللغة : ابن دريد (محمد بن الحسن) . حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي . دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

- ٦٨- الجنى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي . تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل . دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م .
- ٦٩- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : الإمام علاء الدين بن علي الإربلي . دار النفائس ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ م .

الحاء

- ٧٠- حاشية الأمير علي مغني اللبيب : مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر ، لاط ، ١٣٧٢هـ .
- ٧١- حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب : مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني ، مصر ، لاط ، ١٣٧٢ هـ .
- ٧٢- حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، طبعة مصورة في إيران ، قم ، انتشارات زاهدي ، لاط ، لات .
- ٧٣- حاشية يس بن عابدين : بهامش شرح التصريح للأزهري . دار الفكر ، بيروت ، لاط ، لات .
- ٧٤- الحجة للقراء السبعة : الفارسي . تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي . راجعه ودققه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق . دار المأمون ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- ٧٥- حروف المعاني : الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) . تحقيق علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م .
- ٧٦- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي . تحقيق سعيد عبد الكريم سعود . وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- ٧٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني . دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨٥ م .
- ٧٨- حماسة البحتري : الوليد بن عبيد . اعتنى بضبطه لويس شيخو . بيروت ، لاط ، لات .
- ٧٩- الحماسة البصرية : علي بن الحسن البصري . تحقيق مختار الدين أحمد . عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣ م .
- ٨٠- الحماسة الشجرية : ابن الشجري (هبة الله بن علي) . تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي . منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ط ١ ، ١٩٧٠ م .

- ٨١- حماسة القرشي : عباس محمد القرشي . تحقيق خير الدين قبلوي . وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٩٥ .
- ٨٢- الحماسة المغربية : أبو العباس أحمد الجراوي التادلي . تحقيق رضوان الداية . دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩١ .
- ٨٣- حياة الحيوان الكبرى : كمال الدين محمد بن موسى الدميري . انتشارات ناصر خسرو ، طهران ، إيران ، طبعة مصورة عن شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، لاط ، لات .
- ٨٤- الحيوان : الجاحظ (عمرو بن بحر) . تحقيق وشرح عبد السلام هارون . دار الجيل ودار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .

الخاء

- ٨٥- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٩ م . وطبعة أخرى في مطبعة بولاق .
- ٨٦- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني . تحقيق محمد علي النجار . دار الكتاب العربي ، بيروت ، لاط . لات .

الدال

- ٨٧- دائرة المعارف الإسلامية : القاهرة ، ١٩٧٤ م .
- ٨٨- درة الغواص : الحريري . القسطنطينية ، ط ١ ، ١٢٩٩ هـ .
- ٨٩- الدرة الفاخرة : للأصفهاني . تحقيق عبد المجيد قطامش . دار المعارف ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة .
- ٩٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح الجوامع في العلوم العربية : الشنقيطي . (أحمد ابن الأمين) . وضع حواشيه وأعد فهرسه محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- ٩١- دلائل الإعجاز في علم المعاني : عبد القاهر الجرجاني . وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه السيد محمد رشيد رضا . دار المعرفة ، بيروت ، لاط ، ١٩٨١ م .
- ٩٢- ديوان إبراهيم الصولي = الطرائف الأدبية .

- ٩٣- ديوان الأدب : الفارابي . تحقيق أحمد مختار عمر . مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٤ م .
- ٩٤- ديوان ابن أحر : شعر عمرو بن أحر .
- ٩٥- ديوان الأحوص الأنصاري : شعر الأحوص الأنصاري .
- ٩٦- ديوان الأخطل = شرح ديوان الأخطل ، شعر الأخطل .
- ٩٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي : ظالم بن عمرو بن سفيان ٦٩ هـ . تحقيق محمد حسن آل ياسين . لا ناشر ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- ٩٨- ديوان الأسود بن يعفر : صنعة نوري حمودي القيسي . وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية ، ط ١ ، لات .
- ٩٩- ديوان أشجع بن عمرو السلمي : جمع خليل بنيان الحسون . دار المسيرة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ م .
- ١٠٠- ديوان الأعشى : ميمون بن قيس . شرح وتعليق محمد محمد حسين . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٧ ، ١٩٨٣ م .
- ١٠١- ديوان امرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٩٥٨ م .
- ١٠٢- ديوان أمية بن أبي الصلت : جمعه بشير يموت . بيروت ، ط ١ ، ١٩٣٤ م .
- ١٠٣- ديوان أوس بن حجر : تحقيق محمد يوسف نجم . دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، لا ط ، ١٩٨٦ م .
- ١٠٤- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي : تحقيق عزة حسن . منشورات دار الثقافة ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٧٢ م .
- ١٠٥- ديوان تميم بن مقبل : تحقيق عزة حسن . مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٦٢ م .
- ١٠٦- ديوان جران العود النميري : عامر بن الحارث . صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب ، رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق وتذييل نوري حمودي القيسي . منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- ١٠٧- ديوان جرير بن عطية : تحقيق نعمان أمين طه . دار المعارف بمصر ، ط ٣ ، لات .
- ١٠٨- ديوان جميل بثينة : جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب . دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ م .

- ١١٠- ديوان حاتم الطائي : (حاتم بن عبد الله) . صنعة يحيى بن مدرك الطائي ، رواية هشام بن محمد الكلبي ، دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال . مكتبة الخابجي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٩٠ م .
- ١٠٩- ديوان الحارث بن حلزة : جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب . دار الكتاب العربي بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ م .
- ١١١- ديوان الحارث بن خالد المخزومي : شعر الحارث بن خالد المخزومي .
- ١١٢- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه : تحقيق سيد حنفي حسنين . دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م . وطبعة دار الأندلس ، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي ، دار الأندلس ، ١٩٨٠ م .
- ١١٣- ديوان الحسين بن مطير = شعر الحسين بن مطير .
- ١١٤- ديوان الحطيئة : جرول بن أوس . شرح أبي سعيد السكري . دار صادر ، بيروت ، لاط ، ١٩٨١ م .
- ١١٥- ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائئة أبي دؤاد الإيادي : صنعة عبد العزيز الميموني . الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، لاط ، لات ، تاريخ المقدمة ١٩٥٠ م .
- ١١٦- ديوان أبي حية النميري : (الهيثم بن الربيع) . تحقيق يحيى الجبوري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٧٥ م .
- ١١٧- ديوان الخرنق بنت بدر : رواية أبي عمرو بن العلاء . تحقيق وشرح يسري عبد الغني عبد الله . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .
- ١١٨- ديوان الخوارج شعورهم خطبهم رسائلهم : جمعه وحققه نايف معروف . دار المسيرة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- ١١٩- ديوان أبي دؤاد الإيادي : جارية أو حارثة بن الحجاج . نشر جوستاف جرونباوم ضمن دراسات في الأدب العربي ، ترجمة إحسان عباس . منشورات مكتبة الحياة بيروت ، ط ١ ، ١٩٥٩ م .
- ١٢٠- ديوان دريد بن الصمة : جمع وتحقيق محمد خير البقاعي ، قدم له شاكر الفحام . دار قتيبة ، دمشق ، لاط ، ١٩٨١ م .
- ١٢١- ديوان ابن الدمينية : عبد الله بن عبيد الله . صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب ، تحقيق أحمد راتب النفاخ . مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٩ م .
- ١٢٢- ديوان ذي الإصبع العدواني : حرثان بن محرث . جمعه وحققه عبد الوهاب محمد علي العدواني ومحمد نايف الديلمي . ساعدت وزارة الإعلام العراقية على نشره . الموصل ، ١٩٧٣ م .

- ١٢٣- ديوان ذي الرمة : غيلان بن عقبة . شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية أبي العباس ثعلب ، تحقيق عبد القدوس أبي صالح . مؤسسة الإيمان ، لبنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- ١٢٤- ديوان رؤبة بن العجاج : تحقيق وليم بن الورد . دار الآفاق الجديدة . بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م .
- ١٢٥- ديوان الراعي النميري : عبيد بن حصين . جمعه وحققه راينهت فايرت . نشر فرانتس شتايز بفيسبادن ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- ١٢٦- ديوان الزبرقان بن بدر = شعر الزبرقان بن بدر .
- ١٢٧- ديوان أبي زبيد الطائي = شعر أبي زبيد الطائي .
- ١٢٨- ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى .
- ١٢٩- ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم .
- ١٣٠- ديوان زيد الخيل الطائي = شعر زيد الخيل الطائي .
- ١٣١- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس : تحقيق عبد العزيز الميمني . القاهرة ، ١٩٥٠ م .
- ١٣٢- ديوان سلامة بن جندل : تحقيق فخر الدين قباوة . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .
- ١٣٣- ديوان السموءل بن عاديا : مطبوع مع ديوان عروة بن الورد . دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات .
- ١٣٤- ديوان الشماخ بن ضرار : تحقيق صلاح الدين الهادي . دار المعارف ، مصر ، ط ١ ، ١٩٦٨ م .
- ١٣٥- ديوان الشريف الرضي : لمصنفه أبي الحسن محمد بن حسين بن موسى بن محمد . إيران ، مطبوعات وزارة الإرشاد الإسلامي وبالتعاون مع مؤسسة نهج البلاغة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ١٣٦- ديوان الشنفرى : عمرو بن مالك . جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب . دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩١ م .
- ١٣٧- ديوان الصمة القشيري : تحقيق عبد العزيز محمد الفيصل ، النادي الأدبي ، الرياض ، ١٩٨١ م .
- ١٣٨- ديوان طرفة بن العبد : دار صادر ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٠ م .
- ١٣٩- ديوان الطرماح : الحكيم بن حكم . تحقيق عزة حسن . دمشق ، ١٩٦٨ م .

- ١٤٠- ديوان طفيل الغنوي : طفيل بن عوف . تحقيق محمد عبد القادر أحمد . دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٨ م .
- ١٤١- ديوان عباس بن مرداس : جمع وتحقيق يحيى الجبوري . نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية ، بغداد ، ١٩٦٨ م .
- ١٤٢- ديوان العباس بن الأحنف : دار صادر ، بيروت ، لاط ، ١٩٧٨ م .
- ١٤٣- ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي : دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة . مكتبة التراث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٢ م .
- ١٤٤- ديوان عبد الله بن الزبير = شعر عبد الله بن الزبير .
- ١٤٥- ديوان عبيد بن الأبرص : دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٣ م .
- ١٤٦- ديوان العجاج (عبد الله بن روبة) : رواية وشرح عبد الملك بن قريب . تحقيق عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس ، دمشق ، لاط ، لات .
- ١٤٧- ديوان عدي بن زيد العبادي : تحقيق محمد جبار المعيد . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية ، بغداد ، سلسلة كتب التراث ٢ ، لاط ، لات .
- ١٤٨- ديوان عروة بن حزام . رواية أحمد بن يحيى ثعلب . تحقيق ودراسة محمد باسل عيون السود ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- ١٤٩- ديوان عروة بن الورد : شرح ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق) . تحقيق عبد المعين الملوحي . طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي . سورية ، ط ١ ، ١٩٦٦ م . وطبعة دار صادر .
- ١٥٠- ديوان علقمة بن عبدة الفحل : تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب ، راجعه فخر الدين قباوة . دار الكتاب العربي بحلب ، ط ١ ، ١٩٦٩ م .
- ١٥١- ديوان الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام : جمع نعيم زرزور . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، لات .
- ١٥٢- ديوان عمر بن أبي ربيعة : دار صادر ، بيروت .
- ١٥٣- ديوان عمر بن لجأ التميمي : تحقيق يحيى الجبوري . ساعدت جامعة بغداد على نشره ، ط ١ ، ١٩٧٦ .
- ١٥٤- ديوان عمران بن حطان : ضمن « ديوان الخوارج » .
- ١٥٥- ديوان عمرو بن شأس : تحقيق يحيى الجبوري . مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، ١٩٧٦ م .

- ١٥٦- ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي = شعر عمرو بن معديكرب .
- ١٥٧- ديوان عنتر بن شداد : تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي . المكتتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م .
- ١٥٨- ديوان الفرزدق : همام بن غالب . دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات . وطبعة الصاوي ١٣٥٤ م .
- ١٥٩- ديوان القطامي : تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب . دار الثقافة ، بيروت .
- ١٦٠- ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسي الجاهلي : دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة . دار التراث ، القاهرة ، لاط ، لات .
- ١٦١- ديوان قيس بن الخطيم : تحقيق ناصر الدين الأسد . دار صادر ، بيروت ط ٢ ، ١٩٦٧ م .
- ١٦٢- ديوان قيس بن ذريح : قيس ولبنى . شعر ودراسة . تحقيق حسين نصار ، مكتبة مصر القاهرة ، لاط ، لات .
- ١٦٣- ديوان ابن قيس الرقيات = ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات .
- ١٦٤- ديوان كثير عزة : تحقيق إحسان عباس . دار الثقافة ، لبنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧١ م .
- ١٦٥- ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب بن زهير .
- ١٦٦- ديوان كعب بن مالك الأنصاري : دراسة وتحقيق سامي مكّي العاني . منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٦٦ م .
- ١٦٧- ديوان الكميت بن زيد = شعر الكميت بن زيد الأسدي .
- ١٦٨- ديوان الكميت بن معروف الأسدي : ضمن « شعراء مقلون » .
- ١٦٩- ديوان لبيد بن ربيعة العامري : تحقيق إحسان عباس . نشر وزارة الإعلام في الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م .
- ١٧٠- ديوان ليلي الأخيلية : جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وجيل العطية . دار الجمهورية بغداد ، لاط ، ١٩٦٧ م .
- ١٧١- ديوان المتلمس الضبي : جرير بن عبد المسيح . رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي تحقيق حسن كامل الصيرفي . مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد ١٤ ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .
- ١٧٢- ديوان متمام بن نويرة : مالك ومتمام ابنا نويرة البربروعي . تأليف ابتسام الصفار . مطبعة الإرشاد ، بغداد ، لاط ، ١٩٦٨ م .

- ١٧٣- ديوان المثقب العبدى : عابد بن محسن . تحقيق حسن كامل الصيرفي . مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد ١٦ ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .
- ١٧٤- ديوان مجنون ليلي : قيس بن الملوح . جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج . مكتبة مصر القاهرة ، لاط ، لات .
- ١٧٥- ديوان أبي محجن الثقفي : عمرو بن عمرو . صنعة الحسن بن عبد الله العسكري نشره وقدم له صلاح الدين المنجد . دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٠ .
- ١٧٦- ديوان المخبل السعدي : ربيعة أو ربيع أو كعب بن ربيعة . ضمن « شعراء مقلون » .
- ١٧٧- ديوان المرار بن سعيد الفقعسي : ضمن « شعراء أمويون » .
- ١٧٨- ديوان مزاحم العقيلي = قصيدتان .
- ١٧٩- ديوان مسكين الدارمي : (ربيعة بن عامر) . جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية ؛ وعبد الله الجبوري . مطبعة دار البصري ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٧٠ .
- ١٨٠- ديوان مضرس الربيعي : جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري . مطبعة دار البصري ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٠ م .
- ١٨١- ديوان مضرس الربيعي : ضمن « شعراء أمويون » .
- ١٨٢- ديوان المعاني : أبو هلال العسكري . مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٢ .
- ١٨٣- ديوان معن بن أوس : تحقيق شوارتز . ليزج ، ١٩٥٣ م .
- ١٨٤- ديوان ابن مفرغ = ديوان يزيد بن المفرغ .
- ١٨٥- ديوان ابن مقبل = ديوان تميم بن مقبل .
- ١٨٦- ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة .
- ١٨٧- ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة الجعدي .
- ١٨٨- ديوان النابغة الذبياني : زياد بن معاوية . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف مصر ، ١٩٧٧ م .
- ١٨٩- ديوان أبي النجم العجلي : صنعة علاء الدين آغا . النادي الأدبي بالرياض .
- ١٩٠- ديوان نصيب بن رباح = شعر نصيب بن رباح .
- ١٩١- ديوان النمر بن تولب : ضمن « شعراء إسلاميون » .
- ١٩٢- ديوان هذبة بن الخشرم = شعر هذبة بن الخشرم .
- ١٩٣- ديوان الهذليين : نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب . نشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٥ م .

١٩٤- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري : جمع وتنسيق عبد القدوس أبو صالح . مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م .

الراء

١٩٥- الرسالة الموضحة : الحاتمي . تحقيق محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت .
١٩٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي (أحمد بن عبد النور) . تحقيق أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ١ ، ١٩٧٥ م .
١٩٧- الرد علي النحاة : ابن مبضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن) . تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، لاط ، ١٩٨٢ م .

الزاي

١٩٨- زهر الآداب وثمر الألباب : إبراهيم بن علي الحصري القيرواني . تحقيق زكي مبارك . دار الجليل ، بيروت ، ١٩٧٩ .

السين

١٩٩- سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني . دراسة وتحقيق حسن هندراوي دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
٢٠٠- سفر السعادة : للسخاوي . تحقيق محمد الدالي . مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٨٣ م .
٢٠١- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي : أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز) . تحقيق عبد العزيز الميمني . دار الحديث ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م .
٢٠٢- سنن الدارمي : دار إحياء السنة النبوية ، مصر ، لاط ، لات .
٢٠٣- سنن أبي داود : تعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد . دار الحديث ، حمص ، سوريا ، ط ٢ ، ١٩٧٤ م .
٢٠٤- السنن الكبرى : النسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب) . تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ م .
٢٠٥- سنن ابن ماجه : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة . لاط ، لات .
٢٠٦- سنن النسائي = صحيح سنن النسائي .

الشيخ

- ٢٠٧- شرح ابن عقيل : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري .
ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد
انتشارات ناصر خسرو ، طهران ، إيران ، ط ١٤ ، ١٩٦٤ .
- ٢٠٨- شرح أبيات سيويه : السيرافي (يوسف بن أبي سعيد) . دار المأمون للتراث ، دمشق
وبيروت ، لاط ، ١٩٧٩ م .
- ٢٠٩- شرح الأبيات المشككة الإعراب : أبو علي الفارسي . تحقيق محمود الطناحي . مكتبة
الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .
- ٢١٠- شرح اختيارات المفضل : الخطيب التبريزي (يحيى بن علي) . تحقيق فخر الدين قباوة
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .
- ٢١١- شرح أدب الكاتب : الجوالقي (موهوب بن أحمد) . مكتبة القدسي ، القاهرة ،
لاط ، ١٣٥٠ هـ .
- ٢١٢- شرح أشعار الهذليين : صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، رواية أبي الحسن
علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري .
حققه عبد الستار أحمد فراج وراجعه محمود محمد شاكر . مكتبة دار العروبة ، القاهرة
لاط ، لات .
- ٢١٣- شرح الأشثوني على ألفية ابن مالك المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مسالك » :
الأشثوني (علي بن محمد) . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة
المصرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٥ م .
- ٢١٤- شرح الألفية : ابن الناظم . وضع حواشيه محمد باسل عيون السود . منشورات محمد
علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .
- ٢١٥- شرح بانت سعاد = شرح قصيدة كعب بن زهير .
- ٢١٦- شرح التسهيل : ابن مالك . تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون . هجر
للطباعة والنشر ، مصر ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .
- ٢١٧- شرح التفتزاني على تصريف العزي : سعد الدين التفتزاني . دار إحياء الكتب العربية ،
مصر ، لاط ، لات .
- ٢١٨- شرح الجمل : (الشرح الكبير) ابن عصفور . تحقيق صاحب أبو جناح . مؤسسة دار
الكتب للطباعة والنشر ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م .

- ٢١٩- شرح الجمل : ابن هشام الأنصاري . تحقيق ودراسة علي محسن عيسى مال الله . عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م .
- ٢٢٠- شرح الجواليقي = شرح أدب الكاتب .
- ٢٢١- شرح ديوان الأخطل : (غياث بن غوث) . صنفه وكتب مقدمته وشرح معانيه وأعد فهرسه إيليا سليم الحاوي . دار الثقافة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م .
- ٢٢٢- شرح ديوان الحماسة : الخطيب التبريزي . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة حجازي ، القاهرة ، لاط ، لات .
- ٢٢٣- شرح ديوان الحماسة : أحمد بن محمد المرزوقي . نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة ، ط ٢ ، ١٩٦٨ .
- ٢٢٤- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : صنعة أبي العباس ثعلب . مصورة عن طبعة دار الكتب ، ١٩٤٤ م ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- ٢٢٥- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الأندلس ، ط ٤ ، ١٩٨٨ م .
- ٢٢٦- شرح الرضي على الكافية : تصحيح يوسف حسن عمر . مؤسسة الصادق ، طهران ، ١٩٧٨ م .
- ٢٢٧- شرح الشافية : الجاربردي : تحقيق نبيل أبو عمشة ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة دمشق ، ١٩٨٩-١٩٩٠ م .
- ٢٢٨- شرح الشافية : الرضي = شرح شافية ابن الحاجب .
- ٢٢٩- شرح شافية ابن الحاجب : الأسترابادي (محمد بن الحسن) ، مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي ، حققهما وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما محمد نور الحسن ومحمد الزرذاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، ١٩٨٢ م .
- ٢٣٠- شرح شذور الذهب : ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف) ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب . تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط ١١ ، ١٩٦٣ م .
- ٢٣١- شرح الشواهد : العيني = حاشية الصبان .
- ٢٣٢- شرح شواهد الإيضاح : لأبي علي الفارسي . تأليف عبد الله بن بري . تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش . مراجعة محمد مهدي علام . مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، لاط ، ١٩٨٥ م .

- ٢٣٣- شرح شواهد الشافية : مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب .
- ٢٣٤- شرح شواهد المغني : السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال) . منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لاط ، لات .
- ٢٣٥- شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ : جمال الدين محمد بن مالك . تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي . نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية ، ط ١ ، ١٩٧٧ م .
- ٢٣٦- شرح الفصيح : الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر) . تحقيق ودراسة إبراهيم بن عبد الله الغامدي . جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٩٩٦ .
- ٢٣٧- شرح القصائد التسع المشهورات : صنعة أبي جعفر النحاس . تحقيق أحمد خطاب . دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٣ .
- ٢٣٨- شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا محمد ﷺ : ابن هشام . تحقيق محمود حسن أبو ناجي . مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م .
- ٢٣٩- شرح قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف) . ومعه كتاب « سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى » تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى ، ط ١١ ، ١٩٦٣ م .
- ٢٤٠- شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع : صفى الدين الحلبي . تحقيق سيب نشاوي . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- ٢٤١- شرح الكافية الشافية : ابن مالك . تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي . دار المأمون للتراث دمشق ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- ٢٤٢- شرح كتاب سيويو : أبو سعيد السيرافي . تحقيق رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدائم . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ م .
- ٢٤٣- شرح المرادي = توضيح المقاصد .
- ٢٤٤- شرح المفصل : ابن يعيش (يعيش بن علي) . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي ، القاهرة ، لاط ، لات .
- ٢٤٥- شرح المقدمة المحسبة : ابن باشاذ . تحقيق خالد عبد الكريم . المطبعة العصرية ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٧٧ م .
- ٢٤٦- شرح المكودي على ألفية ابن مالك : أبو زيد بن عبد الرحمن المكودي . تحقيق فاطمة راشد الراجحي . جامعة الكويت ، ١٩٩٣ م .

- ٢٤٧- شرح هاشميات الكميت : ابن زيد الأسدي . تفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي تحقيق داود سلوم ونوري حمودي القيسي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦ .
- ٢٤٨- شعر الأحوص الأنصاري : جمع وتحقيق عادل سليمان جمال . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة ، لاط ، ١٩٧٥ م .
- ٢٤٩- شعر الأخطل : صنعة السكري . تحقيق فخر الدين قباوة . دار الأصمعي ، ١٩٧٩ .
- ٢٥٠- شعر الحارث بن خالد المخزومي : تحقيق يحيى الجبوري ، بغداد ، ١٩٧٢ م .
- ٢٥١- شعر الحسين بن مطير الأسدي : جمعه وشرحه وقدم له حسين عطوان . دار الجيل ، بيروت ، لاط ، لات .
- ٢٥٢- شعر الزبرقان بن بدر : تحقيق ودراسة سعود محمود عبد الجابر . مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- ٢٥٣- شعر أبي زيد الطائي : تحقيق نوري حمودي القيسي . ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٧ م .
- ٢٥٤- شعر زياد الأعجم : زياد بن سليمان أو سليم . جمع وتحقيق يوسف حسين بكار دار المسيرة ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- ٢٥٥- شعر زيد الخيل الطائي : زيد بن مهلهل . صنعه أحمد مختار البزرة . دار المأمون للتراث دمشق ، لاط ، لات .
- ٢٥٦- شعر عبد الله بن الزبيري : تحقيق يحيى الجبوري . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨١ م .
- ٢٥٧- شعر عمرو بن لجأ التميمي : تحقيق يحيى الجبوري . ساعدت جامعة بغداد على نشره ، ط ١ ، ١٩٧٦ م .
- ٢٥٨- شعر عمرو بن أهر الياهلي : جمعه وحققه حسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، لاط ، لات .
- ٢٥٩- شعر عمرو بن معديكرب : جمعه مطاع الطرايشي . مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٥ م .
- ٢٦٠- شعر الكميت بن زيد الأسدي : جمع وتقديم داود سلوم . مكتبة الأندلس ، بغداد ، لاط ، ١٩٦٩ م .

- ٢٦١- شعر النابغة الجعدي : قيس بن عبد الله . تحقيق عبد العزيز رباح . المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٤ م .
- ٢٦٢- شعر نصيب بن رباح : جمع وتقدم داود سلوم . مكتبة الأندلس بغداد ، ط ١ ، ١٩٦٨ .
- ٢٦٣- شعر هذبة بن الخشرم : جمع وتحقيق يحيى الجبوري . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق ، لاط ، ١٩٨٦ م .
- ٢٦٤- الشعر والشعراء : ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) . تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر . لا ناشر ، لا بلدة ، ط ٣ ، ١٩٧٧ م .
- ٢٦٥- شعراء إسلاميون : تحقيق نوري حمودي القيسي . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة النهضة العربية ، بغداد ، ط ٢ ، ١٩٨٤ م . ونشر جامعة بغداد ، ١٩٧٦ م .
- ٢٦٦- شعراء أمويون : تحقيق نوري حمودي القيسي . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة النهضة العربية بغداد ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- ٢٦٧- شرح الكافية الشافية : ابن مالك (محمد عبد الله) . تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
- ٢٦٨- شرح لامية الأفعال : ابن الناظم . تحقيق محمد أديب جمران ، دار قتيبة ، دمشق ، ط ٣ ، ١٩٨٩ م .
- ٢٦٩- شعراء مقلون : تحقيق حاتم صالح الضامن . عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة النهضة العربية ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

الصاد

- ٢٧٠- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس . حققه وقدم له مصطفى الشويحي . مؤسسة بدران ، ط ١ ، ١٩٦٣ م .
- ٢٧١- الصحاح : الجوهري . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي ، مصر ، لاط ، لات .
- ٢٧٢- صحيح البخاري : تحقيق الدكتور مصطفى البغا ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨١ م .
- ٢٧٣- صحيح سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي : مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م .
- ٢٧٤- صحيح مسلم : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة .

الضاد

- ٢٧٥- ضرائر الشعر : ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- ٢٧٦- الضرورة = ما يجوز للشاعر في الضرورة .

الطاء

- ٢٧٧- الطوائف الأدبية : عبد العزيز الميمني . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، لات .

العين

- ٢٧٨- العقد الفريد : ابن عبد ربه (أحمد بن محمد) ، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت لاط ، ١٩٨٣ .
- ٢٧٩- العقدة والبررة = نوادر المخطوطات .
- ٢٨٠- عمدة الحفاظ : للسمين الحلبي . تحقيق محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية . بيروت ، ١٩٩٧ .
- ٢٨١- العمدة في محاسن الشعر وآدابه : ابن رشيقي (الحسن بن رشيقي) ، تحقيق محمد قزقران دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٨ م .
- ٢٨٢- عيون الأخبار : ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) . شرحه وضبطه وعلق عليه وقدم له ورتب فهارسه يوسف علي طويل . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لاط ، لات .

الغين

- ٢٨٣- غريب الحديث : تأليف الإمام العالم أبي الفرج عبد الرحم بن علي بن محمد بن علي الجوزي . وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه عبد المعطي أمين قلعجي . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- ٢٨٤- غيث النفع في القراءات السبع : السفاسي . طبع على هامش سراج المبتدي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، لاط ، لات .

الفاء

- ٢٨٥- الفاخر : المفضل بن سلمة بن عاصم ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، مراجعة محمد علي النجار دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) القاهرة ، ط ١ ، لات .
- ٢٨٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ابن حجر العسقلاني . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢ م .
- ٢٨٧- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز) حققه وقدم له إحسان عباس وعبد المجيد عابدين ، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣ م .
- ٢٨٨- الفصح : أبو العباس ثعلب . تحقيق ودراسة عاطف مذكور . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٢٨٩- فهارس شرح المفصل لابن يعيش : صنعة عاصم بمحة البيطار . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط ٢ ، ١٩٩٠ م .
- ٢٩٠- فهارس لسان العرب : أشرف على برامجه أحمد أبو الهيجاء ، صنفه وقدم له خليل أحمد عمارة . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- ٢٩١- فيض القدير : شرح الجامع الصغير . المكتبة التجارية ، مصر ، لاط ، لات .

القاف

- ٢٩٢- القاموس المحيط : الفيروز آبادي . دار الفكر ، بيروت ، لاط ، ١٩٧٨ م .
- ٢٩٣- قصيدتان : لمزاحم بن الحارث العقيلي مع أبيات منسوبة إليه . تحقيق كرنكو ، لندن ، ١٩٢٠ م .
- ٢٩٤- قيس ولبنى - شعر ودراسة : جمع وتحقيق وشرح حسين نصار . مكتبة مصر ، القاهرة لاط ، لات .

الكاف

- ٢٩٥- الكافي في العروض والقوافي : الخطيب البغدادي . تحقيق الحسيني حسن عبد الله . نشرة خاصة عن الجزء الأول من المجلد الثاني عشر مجلة معهد المخطوطات . الناشر خاتنجي وحمدان ، بيروت ، لاط ، لات .

- ٢٩٦- الكامل في اللغة والأدب : المرد (أبو العباس محمد بن يزيد) . تحقيق محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة بيروت . ط ٢ ، ١٩٩٣ .
- ٢٩٧- الكتاب : سيبويه (عمرو بن عثمان) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٨ .
- ٢٩٨- كتاب الأفعال : ابن القطاع (أبو القاسم علي بن جعفر السعدي) . عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- ٢٩٩- كتاب الأمثال : القاسم بن سلام ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ، ط ١ ، ١٩٨٠ .
- ٣٠٠- كتاب الأمثال : لجهول . طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد . ط ١ .
- ٣٠١- كتاب الجيم : أبو عمرو الشيباني (إسحاق بن مرار) . تحقيق إبراهيم الأبياري وغيره ، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .
- ٣٠٢- كتاب العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق مهدي المحزومي وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة دار الهجرة ، إيران ١٤٠٩ .
- ٣٠٣- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر : أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله) . تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لاط ، ١٩٨٦ .
- ٣٠٤- كتاب اللامات : الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق) تحقيق مازن المبارك ، دار الفكر دمشق ط ٢ ، ١٩٨٥ .
- ٣٠٥- كشف الظنون : حاجي خليفة مصطفى جلي . مكتبة المثنى ، بغداد .
- ٣٠٦- الكشف : الزمخشري (محمود بن عمر) . مطبعة الاستقامة ، دار الطباعة المصرية ١٢٨١ .
- ٣٠٧- الكلم الطيب : ابن تيمية . خرج أحاديثه عبد القادر أرناؤوط . دار البيان ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م .

اللام

- ٣٠٨- لحن العوام : أبو بكر الزبيدي . تحقيق رمضان عبد التواب . القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- ٣٠٩- لسان العرب : ابن منظور (محمد بن مكرم) ، دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات .
- ٣١٠- اللباب : الإسفرائيني . تحقيق شوقي المعري . مكتبة لبنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ م .

٣١١- اللمع في العربية: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٥ م .

الميم

٣١٢- ما يجوز للشاعر في الضرورة : محمد بن جعفر القزاز القيرواني . حققه وقدم له وصنع فهارسه رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي . الناشر دار العروبة بالكويت ، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .

٣١٣- ما ينصرف وما لا ينصرف : أبو إسحاق الزجاج (إبراهيم بن السري) تحقيق هدى محمود قراعة ، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة ، ط ١ ، ١٩٧١ م .

٣١٤- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وبعض شعرهم : الأمدى (الحسن بن بشر) مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني (محمد بن عمران) مكتبة القدسي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٢ م .

٣١٥- المبدع في التصريف : أبو حيان الأندلسي . تحقيق وشرح وتعليق عبد الحميد السيد طلب . مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الصفاة ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .

٣١٦- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة : صنعة شيخ العربية أبي الفتح عثمان بن جني . تقدمه وتحقيق حسن هندأوي . دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٧ .

٣١٧- المتحابين في الله : ابن قدامة المقدسي . تحقيق خير الله الشريف . دار الطباع ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩١ م .

٣١٨- مجالس ثعلب : أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، ط ٥ ، ١٩٨٧ م .

٣١٩- مجمع الأمثال : الميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد المجيد ، دار القلم ، بيروت لاط ، لات .

٣٢٠- مجمل اللغة : أحمد بن فارس ، تحقيق الشيخ هادي حسن حمودي ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٥ .

٣٢١- محتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق علي النجدي الناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلي ،

- نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، لاط ، ١٣٨٦ هـ .
- ٣٢٢- المحكم والمحيط الأعظم : ابن سيده . تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٩٥٨ م .
- ٣٢٣- مختصر ابن خالويه = مختصر في شواذ القرآن .
- ٣٢٤- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع : ابن خالويه ، عني بنشره : ج . برجستراسر مكتبة المتنبى ، القاهرة .
- ٣٢٥- المخصص : ابن سيده (علي بن إسماعيل) دار الكتب العلمية بيروت ، لاط ، لات .
- ٣٢٦- المذكر والمؤث : ابن الأنباري . تحقيق طارق الجنابي . دار الرائد ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م .
- ٣٢٧- المذكر والمؤث : السجستاني (أبو حاتم سهيل بن محمد) . عني بتحقيقه عزت حسن . دار الشرق العربي ، بيروت ، لاط ، لات .
- ٣٢٨- مرآة الجنان وعبرة اليقظان : اليافعي (أبو محمد ، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي) المتوفى سنة ٧٦٨ . وضع حواشيه خليل المنصور ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٩ م .
- ٣٢٩- مراتب النحويين : أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي) . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار فحضة مصر ، القاهرة ، لاط ، لات .
- ٣٣٠- المزهري في علوم اللغة وأنواعها : السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال) شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجلوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم . دار الجيل ، ودار الفكر ، بيروت ، لاط ، لات .
- ٣٣١- المسائل العسكرية : أبو علي الفارسي . تحقيق إسماعيل أحمد عمارة . مراجعة نهاد الموسى . منشورات الجامعة الأردنية ، ١٩٨١ م .
- ٣٣٢- المسائل العضديات : أبو علي الفارسي . تحقيق شيخ الراشد . وزارة الثقافة بدمشق ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
- ٣٣٣- المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل . تحقيق محمد كامل بركات . دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .
- ٣٣٤- المستقصى في أمثال العرب : الزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ .
- ٣٣٥- مسند أحمد بن حنبل : القاهرة ١٣١٣ هـ .

- ٣٣٦- مسند الشافعي : تحقيق يوسف علي الزاوي . دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩١ م .
- ٣٣٧- المطول (شرح التلخيص) : التفتراني . مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ، لاط ، لات .
- ٣٣٨- المعارف : ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) . تحقيق ثروت عكاشة . دار الكتب المصرية ، ١٩٦٠ .
- ٣٣٩- معاني القرآن : الأخفش . تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد . عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- ٣٤٠- معاني القرآن : الفراء . عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م .
- ٣٤١- معاني القرآن وإعرابه : الزجاج . شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلي . دار الحديث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٤ م .
- ٣٤٢- المعاني الكبير في أبيات المعاني : ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- ٣٤٣- معاني القرآن : الفراء . دار الكتب المصرية . ١٩٦٥ م .
- ٣٤٤- معاني القرآن : الزجاج . (أبو إسحاق إبراهيم بن السري) . تحقيق عبد الجليل عبده شلي . دار الحديث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٤ م .
- ٣٤٥- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص : عبد الرحيم بن أحمد العباسي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت ، لاط ، ١٩٤٧ .
- ٣٤٦- معجم الأدبيات الشواعر : جمال الدين الحسيني . تحقيق أحمد يوسف الدقاق . دار الثقافة العربية ، دمشق ، ١٩٩٦ .
- ٣٤٧- معجم البلدان : ياقوت بن عبد الله الحموي ، دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات .
- ٣٤٨- معجم الخيل العربية : صنعة عبد الله الجبوري . مطبوع مع كتاب الخيلة في أسماء الخيل . النادي الأدبي ، الرياض ، ١٩٨١ .
- ٣٤٩- معجم الشعراء : المرزباني (محمد بن عمران) . تحقيق عبد الستار فراج . مطبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٠ .
- ٣٥٠- معجم شواهد العربية : عبد السلام هارون . مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٢ .
- ٣٥١- معجم شواهد النحو الشعرية : حنا جميل حداد . دار العلوم ، الرياض ط ١ ، ١٩٨٤ .
- ٣٥٢- معجم القراءات القرآنية : إعداد أحمد مختار عمر ؛ وعبد العال سالم مكرم . عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٩٧ .

- ٣٥٣- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع : عبد الله بن عبد العزيز البكري ، تحقيق وضبط مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣ .
- ٣٥٤- معجم المؤلفين ومستدركه : عمر رضا كحالة . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٥٧ م .
- ٣٥٥- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية : إعداد إميل يعقوب . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- ٣٥٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : إعداد محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٣٥٧- المغرب في ترتيب المغرب : المطرزي . تحقيق محمود فاخوري وعبد المجيد مختار . مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ، ط ١ ، ١٩٧٩ م .
- ٣٥٨- مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري . تحقيق مازن المبارك وعلي حمد الله . دار الفكر ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩ .
- ٣٥٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، لبنان ، صيدا ، لاط ، ١٩٨٧ م .
- ٣٦٠- مفتاح السعادة : أحمد مصطفى طاش كبرى زاده . تحقيق كامل البكري وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة ، مصر ، ١٩٦٨ م .
- ٣٦١- مفردات الراغب = مفردات ألفاظ القرآن .
- ٣٦٢- مفردات ألفاظ القرآن : الراغب الأصفهاني . تحقيق صفوان عدنان داوودي . دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٢ .
- ٣٦٣- المفصل في علم العربية : للزحشري (أبو القاسم محمود بن عمر) ، وبذيله كتاب : المفصل في شرح أبيات المفصل ، للسيد محمد بدر الدين الغساني الحلبي . دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، لات .
- ٣٦٤- المفصليات : للمفضل الضبي . تحقيق أحمد محمد شاكر ؛ وعبد السلام هارون . دار المعارف ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٩٧٦ .
- ٣٦٥- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : محمود بن أحمد العيني . مطبوع مع خزانة الأدب . دار صادر ، لاط ، لات .
- ٣٦٦- المقامات الأدبية : الحريري . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ط ٣ ، ١٩٥٠ م .
- ٣٦٧- مقاييس اللغة : ابن فارس . تحقيق عبد السلام هارون . مكتب الإعلام الإسلامي طهران .
- ٣٦٨- المختضب : المبرد . تحقيق عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لاط ، لات .

- ٣٦٩- المقرب : لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق أحمد عبد الستار جوارى وعبد الله جبوري . مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٧١ م .
- ٣٧٠- المقصور والممدود : ابن ولاد (أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد) . لندن ، لاط ، ١٩٠٠ م .
- ٣٧١- الممتع في التصريف : ابن عصفور الإشبيلي (علي بن مؤمن) تحقيق فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٧٩ م .
- ٢٧٢- المنصف : شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب (التصريف) للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، ط ١ ، ١٩٥٤ م .
- ٢٧٣- الموشح : المرزباني (محمد بن عمران) تحقيق علي محمد مجاوي ، القاهرة ١٩٦٥ م .
- ٣٧٤- الموشح في شرح الكافية : الخبيصي . تحقيق ودراسة عصام درار الكوسى . رسالة لنيل درجة الماجستير ، جامعة دمشق ، ١٩٩٨ م .
- ٣٧٥- الموطأ : مالك بن أنس . إعداد أحمد راتب عرموش . دار النفائس ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٢ .

النون

- ٣٧٦- نتائج الفكر في النحو : السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله) . حققه وعلق عليه عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ م .
- ٣٧٧- النشر في القراءات العشر : ابن الجزري . أشرف على تصحيحه علي محمد الضبلع . دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٣٧٨- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب : المقرئ (أحمد بن محمد المقرئ التلمساني) . تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ م .
- ٣٧٩- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان : أبو حيان الأندلسي . تحقيق عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٨ م .

- ٣٨٠- النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير (المبارك بن محمد) تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي ، مؤسسة إسماعيليان ، قم ، إيران ، ط ١ .
- ٣٨١- النواذر في اللغة : أبو زيد سعيد بن أوس ، دار الكتاب العربي ، ط ٢ ، ١٩٦٧ .
- ٣٨٢- نواذر المخطوطات = العققة والبررة .

الهاء

- ٣٨٣- هدية العارفين : إسماعيل بن محمد أمين البغدادي . مكتبة المثنى ، بغداد .
- ٣٨٤- همع الهوامع : شرح جمع الجوامع في علم العربية ، السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال) نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٣٢٧ هـ .

الواو

- ٣٨٥- الوافي بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أليك الصفدي ، ج ١ ، نشر فرانز شتايز بفسبادن ، ط ١ ، ١٩٦٩ م . .
- ٣٨٦- الوحشيات : لأبي تمام ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- ٣٨٧- الوساطة بين المتنبئ وخصومه : القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني . تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم ؛ وعلي محمد البجاوي . دار القلم ، بيروت ، تاريخ المقدمة . ١٩٦٦ .
- ٣٨٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان (أحمد بن محمد) تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لاط ، لات .
- ٣٨٩- الوقف والابتداء : ابن الأنباري

فهرس محتويات المجلد الأول

3	مقدمة المحقق
3	مقدمة المؤلف
6	شرح خطبة الكتاب
10	باب الكلام وما يتألف منه
41	باب شرح العرب والمبني
93	باب النكرة والمعرفة
123	باب العلم
142	باب أسماء الإشارة
148	باب الموصول
179	باب المعرفة بالأداة
189	باب المبتدأ والخبر
233	باب الأفعال الداخلة على المبتدأ
277	باب أفعال المقاربة
293	باب الأحرف الثمانية
336	باب لا العاملة عمل إن المشددة
358	باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها
385	باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة
392	باب الفاعل
421	باب النائب عن الفاعل
441	باب الاشتغال
462	باب التعدي وال لزوم
475	باب التنازع في العمل
490	باب المفعول المطلق
509	باب المفعول له
515	باب المفعول فيه
528	باب المفعول معه
537	باب المستثنى
569	باب الحال
616	باب التمييز
630	باب حروف الجر
673	باب الإضافة

فهرس محتويات المجلد الثاني

٣	باب إعمال المصدر وإعمال اسمه
١١	باب إعمال اسم الفاعل
٢٢	باب إعمال اسم المفعول
٢٥	باب أبنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد
٣١	باب مصادر غير الثلاثي
٣٩	باب كيفية أبنية أسماء الفاعلين
٤٣	باب كيفية أبنية أسماء المفعولين
٤٥	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٥٧	باب التعجب
٧٥	باب نعم وبئس
٩٢	باب أفعال التفضيل
١٠٧	باب النعت
١٣٢	باب التوكيد
١٤٧	باب العطف
١٥٣	باب عطف النسق
١٩٠	باب البتل
٢٠٥	باب النداء
٢٣٩	باب في ذكر أسماء لازمت النداء
٢٤٣	باب الاستغاثة
٢٤٦	باب الندبة
٢٥١	باب الترخيم

٢٦٨	باب المنصوب على الاختصاص
٢٧٣	باب التحذير
٢٧٩	باب الإغراء
٢٨١	باب أسماء الأفعال
٢٩٥	باب أسماء الأصوات
٢٩٩	باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة
٣١٥	باب ما لا ينصرف
٣٥٦	باب إعراب الفعل المضارع
٤٣٣	باب الإخبار بالذي وفروعه
٤٤٦	باب العدد
٤٧٣	باب كنايات العدد
٤٧٩	باب الحكاية
٤٨٧	باب التأنيث
٥٠٠	باب المقصور والممدود
٥٠٦	باب كيفية التشية
٥١١	باب جمع المذكر السالم
٥١٣	باب جمع المؤنث السالم
٥١٩	باب التكسير
٥٥٩	باب التصغير
٥٨٧	باب النسب
٦١٥	باب الوقف
٦٣٩	باب الإمالة
٦٥٣	باب التصريف
٦٨٩	باب الإبدال
٧٤٤	باب نقل حركة الحروف
٧٥١	باب الحذف
٧٥٦	باب الإدغام اللائق بالتصريف

الفهارس الفنية

٣	فهرس الآيات القرآنية
٥٢	فهرس القراءات القرآنية
٥٩	فهرس الأحاديث الشريفة
٦٣	فهرس الأقوال
٦٤	فهرس الأمثال
٦٦	فهرس الألفية
١٠٨	فهرس أشعار الكافية
١٠٩	فهرس الأشعار الشواهد
١٤٦	فهرس أجزاء الأبيات
١٤٧	فهرس الأشعار غير الشواهد
١٤٩	فهرس الأرجاز
١٦٣	فهرس الأعلام
٢٣٣	فهرس القراء
٢٤١	فهرس الكتب الواردة في متن الكتاب
٢٥٤	فهرس المذاهب النحوية
٢٥٧	فهرس اللغات
٢٥٩	فهرس القبائل والأمم والجماعات
٢٦٢	فهرس البلدان والمواضع
٢٦٥	فهرس المصادر والمراجع
٢٩٣	فهرس محتويات المجلد الأول
٢٩٤	فهرس محتويات المجلد الثاني